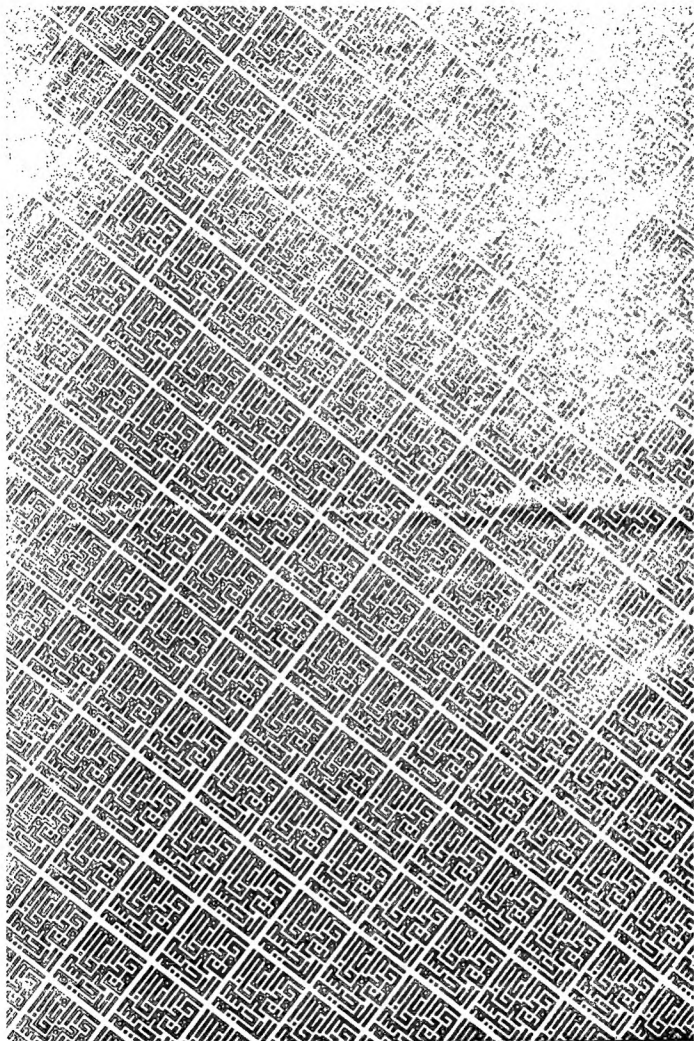
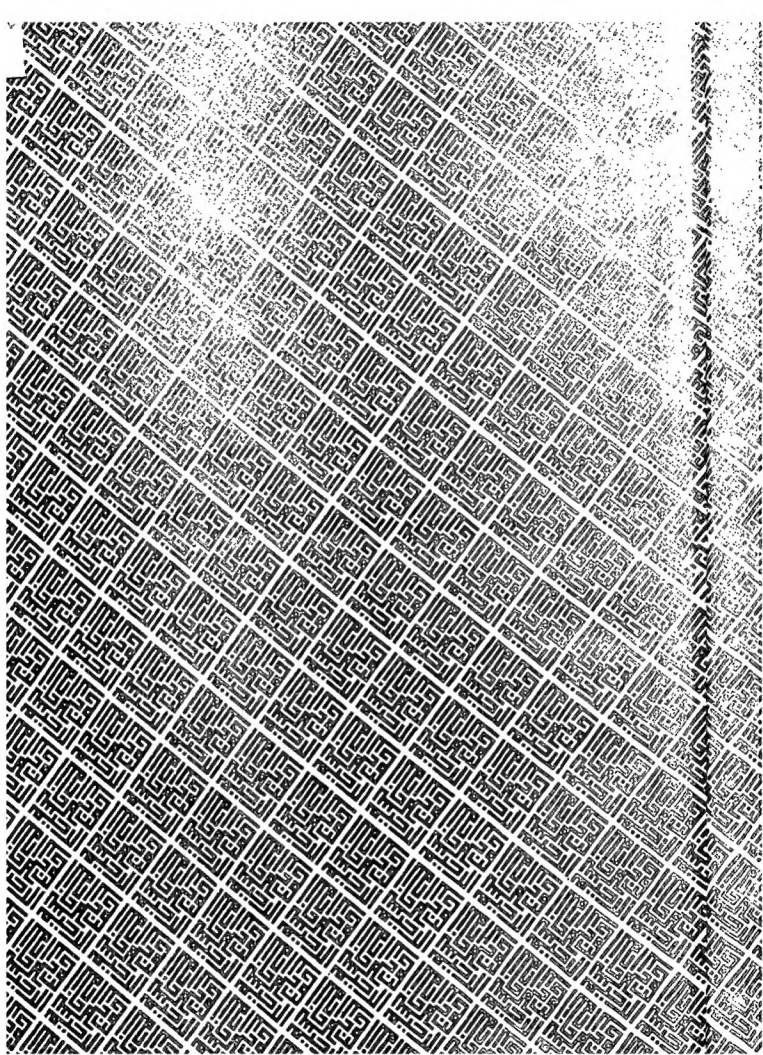


محاضر
اجتماع مجلس الشيوخ المصري

١٩٢٢





مجلس الشيخ

الدستور

تعليقات على مواد

بالأعمال الخيرية والمناقشات البرلمانية

الجزء الأول

من مادة ١ إلى مادة ٧٢

مجلس الشيوخ

الدرءستور

تعليقات على مواده بالأعمال التحدئية والناتشات البرلمانية

محتويات الجزء الأول

الصفحات	الموضوع
٣	تمهيد لحضرة رئيس مجلس الشيوخ
٥	أمر كرم رقم ١٣ مؤرخ أول مارس سنة ١٩٢٢ موجه إلى اللغفور له عبد الحائق ثروت باشا بتشكيل الوزارة ، وبأن يكون البلاد نظام دستوري يحق التعاون بين الأمة والحكومة
٥	ما جاء بجواب اللغفور له عبد الحائق ثروت باشا المؤرخ في أول مارس سنة ١٩٢٢ على الأمر الكرم رقم ١٣ خاصاً بهذه الرغبة السامية
٦	قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بتأليف لجنة تتولى وضع مشروع دستور وقانون انتخاب كلمة اللغفور له عبد الحائق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء التي اقتضت بها أول جلسات لجنة الدستور في ١١ أبريل سنة ١٩٢٢
٧ - ٩	كلمة اللغفور له حسين رشدي باشا ، رئيس اللجنة ، التي ألقاها رداً على كلمة رئيس مجلس الوزراء في أولى جلسات اللجنة ، بقاعة الجمعية التشريعية بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٢ - كلمات بعض حضرات الأعضاء
١٠ و ١١	أعضاء اللجنة القرعية التي شكلتها اللجنة العامة بجللة ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ، وعملت إليها بوضع تقرير عن المبادئ العامة التي يجب الأخذ بها في مشروع الدستور وقانون الانتخاب
١١	مذكرة وزير الحفانية عن الدستور المصري
١٢ - ١٥	خطاب اللغفور له يحيى إبراهيم باشا رئيس مجلس الوزراء يبرهن الدستور على أعتاب جلالة الملك
١٦	تصرع اللغفور له يحيى إبراهيم باشا رئيس مجلس الوزراء
١٧	أمر ملكي رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٣ بتبليغ دستور الدولة المصرية إلى ريلة مجلس الوزراء
١٨	أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية
١٩	كتاب مرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك من وزارة حضرة صاحب الدولة عهدهود باشا بطلب إصدار أمر كرم يحمل مجلس الشيوخ والنواب ، وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور
٢٠ و ٢١	أمر ملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ يحمل مجلس النواب والشيوخ ، وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور
٢٢	كتاب مرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك من وزارة اللغفور له عدلى يكن باشا بطلب إصدار أمر ملكي بإغاذ الدستور وإجراء الانتخابات ، ودعوة مجلس البرلمان للاجتماع
٢٣	أمر ملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ بتحديد تاريخ دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب ، وتاريخ اجتماعه
٢٤	هو ومجلس الشيوخ الذي كان قائماً

الصفحات	الموضوع
٢٥	كتاب مرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك من وزارة حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا بتعديل الدستور وقانون الانتخاب
٤١ - ٢٦	بيان من وزارة حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا بالتعديلات التي يراد إدخالها على الدستور وقانون الانتخاب
٤٣ و ٤٢	أمر ملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بإبطال العمل بدستور سنة ١٩٢٣ ، وأن يستبدل به دستور آخر ...
٤٤	أمر ملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بإبطال العمل بالنظام للقرار بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، ومجل مجلس الشيوخ والنواب
٤٥	كتاب مرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك من المغفور له محمد توفيق نديم باشا رئيس مجلس الوزراء بطلب إعادة دستور سنة ١٩٢٣
٤٦	أمر ملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ بأن يكون النظام الدستوري للدولة المصرية هو النظام الذي كان مقررًا بالأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣

١	أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية
٧ - ٢	اللواد الباب الأول
	الدولة المصرية ونظام الحكم فيها ١
	الباب الثاني
٢٩٧ - ٨	في حقوق المصريين وواجباتهم ٢ - ٢٢
	الباب الثالث
٣٨٤ - ٢٩٨	افضل الاول : أحكام عامة ٢٣ - ٣١
٩٢٩ - ٣٨٥	افضل الثاني : الملك والوزراء : { الفرع الأول : الملك ٣٢ - ٥٦
٠٩٨ - ٩٣٠	افضل الثاني : الوزراء : { الفرع الثاني : الوزراء ٥٧ - ٧٢
في آخر هذا المجلد	فهرس الجزء الأول

في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ افتتح البرلمان المصري أولى جلساته ، وبدأ العمل بال دستور المصري وفقاً للمادة ١٦٣ منه ، ونظمت أقسام السكرتيرية بمجلس الشيوخ والنواب طبقاً لأرق النظم المتبعة في البلاد البرلمانية وأحدثها ؛ وغلقت الأعمال سير سراً حيناً إلى الرق وتشتت طرفها إلى السكال دورة بعد دورة ، مترسمة في ذلك جهد ما يستطيع أن يترسمه ناشئ يتطلع إلى بلوغ النضرة . ولم يأل الدين وكلت الأعمال إليهم من حضرات اللوظفين وسماً في تناول الأعمال بالدقة والترقية ما وسهمهم الطاقة وأمدد الاجتهاد .

وفي سنة ١٩٢٦ ، وقد كان يشغل منصب السكرتير العام بمجلس الشيوخ حضرة صاحب العزة حبيب حنين المصري بك (للمستشار الملكي الآن) ، وكان للفقور له محمود شوكت بك المستشار الملكي مديراً للإدارة التشريعية — أجه التكسير إلى اقتباس النظم الفرنسي وتطبيقه على مضبطة مجلس الشيوخ ، وطريقة وضعها ، وكيفية تبويبها ، ووضع فهرس لها ، وفصل ما ينبغي فصله عن المناقشات . فجعل لل مضبطة فهرس ينظم بمجل ما دار بالجلسة ، مشاراً إلى رقم الصفحة الوارد بها الموضوع . كما فصلت تقارير اللجان والراقات عن المناقشات ، وفصلت لللاحق الأخرى كذلك ، حتى تسهل متابعة المناقشة دون تمويه أو اضطراب . وهكذا أصبحت المضبطة ، بالمجلة التي هي عليها الآن ، تحاذي في كل ذلك مضبطة مجلس الشيوخ الفرنسي والبلجيكي .

ولقد استبعت هذا النظم توجيه الفكر إلى جمع المناقشات البرلمانية التي تدور على القوانين ذات الأهمية الخاصة ، وتألفت إلى الآن منها مجموعة تفخر بها السكرتيرية ، لأنها صارت مرجعاً لحضرات الأعضاء المحترمين ، ولرجال القضاء والمهامه ، ولكل باحث ينبغي في مثل هذه الشؤون أن يبتدى إلى أوفى الصادر بحثاً وأدقها تحكيراً ، ويستغني بها هؤلاء جميعاً عن الرجوع الشاق إلى مضابط الجلسات أو البحث عما يتعلق بقانون من هذه القوانين المهمة .

ولما بدت قيمة هذا العمل وتظهرت منفعة استبانت في ضرورة التوجه بذلك إلى اللامحة الداخلية ، فأمرت بجمع التعليقات واللبادى البرلمانية التي تصل تلك اللامحة ، وانتهى ذلك منذ زمن غير قصير ، وأصبحت في متناول الأيدي ، ونالت إعجاب الذين اطعموا عليها ، وحازت تقديرهم .

ولقد كان هذا حظراً جديداً ، فأمرت بأن تراجع مضابط المجلس منذ بدأت الحياة النيابية حتى الآن ، لتستخرج منها كل المناقشات التي تشرح مواد الدستور أو تفسره . فروجعت المضابط ، كما روجعت محاضر لجنة وضع اللبادى العامة ، ومحاضر لجنة الدستور ، ومحاضر اللجنة الاستشارية التشريعية ، واستخرج منها كل ما يتعلق بمادة من مواد الدستور ووضع تعليقاً عليها . وصدرت كل ذلك بالأوامر الملكية والوثائق الرسمية ابتداء من الأمر الكريم الذي تجلت فيه الرغبة السامية بأن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التناوب بين الأمة والحكومة ، إلى ما صدرت منها خاتماً بمجلس النواب والشيوخ وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور ثم إعادة العمل بها ، وما صدرت بعد ذلك بوضع نظام دستوري جديد للدولة المصرية ثم إلغاء هذا النظم والعود إلى العمل بدستور سنة ١٩٢٣ الذي تناولته هذه المجموعة بالتعليقات على موادها . وبذلك أصبحت تحوى بين دفتها كل الأعمال التشريعية والمناقشات البرلمانية الخاصة بمواد الدستور من أول يوم فكر فيه حتى الآن . ويتيسر للباحثين قد وضع في ذيل كل جزء من أجزاء هذه المجموعة فهرس يبين مواضع التعليقات التي وردت على كل مادة وأرقام صفحاتها .

والأمل متقد أن يستمر هذا العمل على مر الأيام ، فإنه لا يمكن أن يعتبر أنه قد بلغ تمامه ووافى نهايته بمجرد طبع هذه المجموعة بل الحاجة ماسة إلى إضافة ما يتحدث من نوعه . وسيظل هذا الباب مفتوحاً ما دامت هناك مناقشات تجري في المجلسين ، وما دامت هناك تقاليد يدوم وضما وتدوينها .

وقد جعلنا هذا العمل عملاً أساسياً دائماً في السكرتيرية بناط بموظفين معينين ، علاوة على أعمالهم العادية ، ويوكل إليهم مراجعة مضايقات المجلسين ، واستخراج ما تصح إضافته أولاً فاولاً عقب كل جلسة ، ليوضع كل ما يتعلق بمادة من اللواد — سواء أكانت مواد الدستور أم اللائحة الداخلية — في ملف خاص بها ، ليتسنى الرجوع عند الحاجة الداعية إلى هذه السوابق ، ولتنضم إلى هذه المجموعة وإلى مجموعة اللائحة الداخلية إذا ما أعيد طبعهما مرة أخرى مستوفية كاملة .

وأرجو أن يلتمس المنرف فيا يكون قد فلت إثباته في هذه المجموعة ، آملاً أن يتدارك في الطبعة المقبلة إن شاء الله .

وإني لأختتم كلّي هذه بتسجيل الشكر الجليل على الجهود القيمة والمهمة العظيمة التي بذلها حضرات للموظفين ، وأخص بالذكر سكرتير عام المجلس حضرة صاحب العزة الأستاذ أمين عن العرب بك ، وحضرة الأستاذ إبراهيم عبد الوهاب مدير الإدارة التشريعية ، وجميع حضرات معاونيهما الذين توفروا على إخراج هذا العمل أو ساعدوا على إنجازها .

وأفنه أسأل أن يهدينا جميعاً إلى العمل على كل ما من شأنه تعزيز الدستور ورفع شأنه ؟

رئيس مجلس الشيوخ

محمد محمود خليل

أمر كريم

رقم ١٣ مؤرخ أول مارس سنة ١٩٢٢ موجه إلى المغفور له عبد الخالق ثروت باشا
بتشكيل الوزارة ، وبأن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة

عزيزي عبد الخالق ثروت باشا

إن القرار الذي أبلغنا إياه حضرة صاحب اللقب الجليل للتدوب السامي لقوة بريطانيا العظمى فيما يخص إتمام الحماية البريطانية
على مصر ، وبالاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، يحقق أمننا وأمننا لأولادنا العزيز . وهو ثمرة الجهاد القوي الذي تمهدها على
العوام بالتشجيع والتأييد . ولا ريب عندنا في أن استمساك الأمة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة في هذا الدور الجديد
من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل أمنها .

ونظراً لما نعرفه لكم من الجهد الشكور في خدمة القضية العسرة ، ولما لنا من الثقة التامة بكم ، وما نهمله فيكم من الجدارة
الكاملة للقيام بمهام الأمور — قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لهدتكم .
وقد أصدرنا أمراً هذا لعلكم للأخذ في تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير الخارجية ، وعرض مشروعه لجانبنا . لصدور
مرسومنا التالي به .

ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ، لذلك يكون من أول ما تقي به
الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام .

وإننا نسأل الله العلي القدير أن يجعل التوفيق رائداً في يهود على بلادنا ورجالنا والخبر والسادة ، وهو للستمان ؟

صدر بمرأى طابئين في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢) .
نواد



ما جاء بجواب المغفور له عبد الخالق ثروت باشا

المؤرخ في أول مارس سنة ١٩٢٢ على الأمر الكريم رقم ١٣ خاصاً بهذه الرغبة السامية

« على أن الوزارة ترى أنه لكي تكون جهود البلاد في سبيل تحقيق كامل أمنها بحيث توفى جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل
الحكومة وبين عمل هيئة تتوب عن الأمة ، وأن تسمى الهيئتان متساندين لأغراض متحدة .

ولذلك فإن الوزارة ، عملاً بأوامر عظمتكم ، ستأخذ في الحال في إعداد مشروع دستور طبقاً لبادئ القانون العام الحديث ،
وسيفرر هذا الدستور مبدأً للمسئولية الوزارية ، ويكون بذلك الهيئة التالية حتى الإشراف على العمل السياسي للقبل . »

قرار مجلس الوزراء

الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بتأليف لجنة تتولى وضع مشروع دستور وقانون انتخاب

رياسة مجلس الوزراء

صدق مجلس الوزراء في ٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (٣ أبريل سنة ١٩٢٢) على الذكرة الآتية :

أشار الأمر الكريم الصادر إلى بتأليف هذه الوزارة إلى رغبة حضرة صاحب الجلالة الملك في تحقيق التعاون بين الأمة والحكومة بواسطة نظام دستوري ، وعهد إلى الوزارة بإعداد مشروع ذلك النظام . وقد كلف جواب الوزارة على هذا الأمر الكريم أنها ستأخذ في الحال في إعداد مشروع دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث ، وأن هذا الدستور سيقدر مبدأ للسوية الوزارية ، ويكون بذلك الهيئة النائية حق الإشراف على العمل السلسلي للتقبل .

وبما أن الوزارة ترى أن تستعين في القيام بهذه المهمة الخطيرة بأراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوي الخبرة والصفة النائية ؛ لذلك ، أتشف بأن أرفع هذه الذكرة إلى مجلس الوزراء راسياً للواقعة على تأليف لجنة تتولى وضع مشروع دستور وقانون انتخاب ، ويكون أعضاؤها حضرات أصحاب الدولة والعالي والسعادة والمرة الآتية أسماؤهم :

عبد اللطيف المكباتي بك	حسين رشدي باشا (رئيس)
محمد علي بك	أحمد حشمت باشا
زكريا تامق بك	يوسف صابا باشا
إبراهيم الهلباوي بك	أحمد طلعت باشا
عبد العزيز فهمي بك	محمد توفيق رفعت باشا
محمود أبو النصر بك	عبد الفتاح يحيى باشا
الشيخ محمد خيرت راضي بك	صاحبة السيد عبد الحميد البكري
حسن عبد الرازق باشا	فضيلة الشيخ محمد غيث
عبد القادر الجمال باشا	نيافة الأنبا يؤنس
صالح الموم باشا	قلبي فهمي باشا
إلياس عوض بك	إسماعيل أبانله باشا
علي ملهم بك	محمود أبو حسين باشا
توفيق دوس بك	منصور يوسف باشا
عبد الحميد مصطفى بك	يوسف أصلان قطاوي باشا
حافظ حسن باشا	إبراهيم أبو رحاب باشا
عبد الحميد بدوي بك	علي التزلاوي بك

رئيس مجلس الوزراء
شوت

القاهرة في ٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (٣ أبريل سنة ١٩٢٢) .

كلمة

المفتور له عيد الخلق ثروت باشا ورئيس مجلس الوزراء

التي انتخبت بها أولى جلسات لجنة الدستور في ١١ أبريل سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب الدولة ، وحضرات الأعضاء المحترمين :

إني ، باسم حكومة جلالة ملك مصر العظم فؤاد الأول ، أحكيكم في هذا الاجتماع القوي هو أول اجتماع لاجتماعكم للورقة ، كما أحكيكم القبة الوطنية والرغبة الصادقة في خدمة بلادكم العزيزة ، إذ قبلتم أن تشاركوا الحكومة في مهمة وضع مشروع الدستور للمملكة المصرية بعد إعلان استقلالها .

إن الحكومة ، أيها السادة ، تقدر كل التقدير خطورة المهمة التي وكلت إليا من جانب ملك البلاد ، وتعلم حق العلم عظيم مسئوليتها عن حسن القيام بها أمام ضميرها وأمام الأمة والتاريخ . كذلك تعلم أن مهمة وضع دستور للبلاد لا يمكن في أديانها على الوجه الصالح أن ينقل ما وضع لغيرها من البلاد بغير تحميم وتدقيق ، بل يجب أن تلاحظ في تحرير أحكام هذا الدستور تقاليد البلاد المحلية وعاداتها ومختلف الاعتبارات الاجتماعية فيها ، وأن يستفاد في وضع نصوصه من تجارب الأمم الأخرى . فذلك ، أيها السادة ، لم تتردد الحكومة منذ طلب إليا القيام بهذه المهمة في ألا تستأثر في أديانها برأيها ، وألا تتكفي في ذلك بما لرجلها من الخبرة الخاصة بحالة البلد وبالأظمة العامة ، بل همت عزيزتها على الاستمارة في ذلك بغيره قوى الكفاءات من أديان البلاد .

وقد كان من حسن حظها أن ليتم دعوتها ورضيت أن تشاركوها في مسئوليتها ، وأن تمسحوا من وقتكم وراحتكم شيئاً كثيراً في سبيل تحقيق التعاون بين الأمة والحكومة ووضع الحجر الأساسي لحياة مصر المستقلة . فذلك لا يعني إلا أن أهتمكم بهذا الشعور ، وأن أسديكم خالص الشكر على المون الجليل الذي لا أشك في أن الحكومة ستثله من اشتراككم معها . وإن شكرى لكم ليزداد إذا ذكرت الفضة التي أقيمت حول مسألة وضع الدستور ، وأنها لم تصرفكم عن صانع نداء الضمير والواجب .

إن الحكومة لم تقتصر في الدعوة إلى معاوئها على فريق دون آخر ، بل وجهتها أيضاً إلى من قضت عليهم الظروف بأن يستروا أنفسهم خصوصاً سياسيين لها . غير أنهم للأسف لم يردوا أن يصلحوا اليد التي مدت إليهم ، وأبوا أن يقدموا إلى المشاركة في هذا العمل الوطني الحظير . ولمعنى إن في تصرفهم ما يفضي بالسبب . فإن مصر الدستور أن يطبق على الأمة جميعها لا على طائفة دون غيرها . وكنت أسئد أن تدخل الشخصيات في شأن يجب بطبيعته أن يواو على كل تلك اللانافس .

ولقد أعجب أكثر من ذلك أن أراهم يخلطون النظر حتى من وجهة مصلحتهم الموصية ؛ فلقد كان اشتراكهم في عمل اللجنة يسمح لهم بالاطلاع على كل ما يجري فيها ويعتكم من الوقوف على حقيقة ما جرت به ألسنة السوء ، ولينبشوا أن ليس هناك أمور مقررة من قبل تعرض على اللجنة لجبر الشكل . ولقد فاتهم — برفضهم الدخول في اللجنة — فرمة ما كان أخفهم بالحرم عليها ، فرمة عرض آرائهم والإدلاء بمبجهم . واللجنة عين أن تأخذ بها فيتضج لهم أنها لم تكن متحيرة أو صادرة عن غرض أو هوى ، أو أن ترفضها فيكونوا قد أراحوا ضمائرهم ، والحساب بعد ذلك بيد الأمة .

لا أدري مقدار ارتباط هذا الرضى بالحركة التي روجت منذ أيام الدعوة إلى عقد جمعية وطنية ، وما إذا كانت سبباً أو نتيجة ؛ على أن ذلك لا يعني الآن ، وإنما يعني تحميم هذه الآراء خصوصاً وأن تلك الدعوة كان ينطوي فيها شيء ليس بالتقليد من سوء الظن بالحكومة ونهبتها في إخلاصها .

إني أشرك جانباً ذلك الفريق الذي بدأ على عدى الحكومة ومناوئها وإقامة العراقي في وجهها ، مهما جر ذلك على البلاد من الشر والويل .

أما الفريق الثاني فإنه يحكم على الأشياء حكماً نظرياً صرفاً ، وغنى تطبيق النظريات على الواقع ، أولئك هم الذين يزعمون أنه لم يوضع دستور إلا على يد جمعية وطنية ، وأنه لا يصح دستور إلا إذا كان كذلك .

على أن القوانين الدستورية وتطورها ومبادئها معروفة ومنشرة بين جميع الناس ، وفي وسع كل إنسان أن يرجع إليها ليعرف مقدار نصيب تلك النظريات من الصحة .

ويمكن أن أقول لحضراتكم إن الأمر في وضع القوانين الدستورية ليس على ما يذكرون ، فإن كثيراً من البلاد الأوربية وغير الأوربية لم تكن قوانينها الدستورية وليدة جمعية وطنية . وأذكر على سبيل الاستدلال تلك الأمة العظيمة التي قطعت شوطاً كبيراً في سبيل الحضارة والمدنية ، وأعطى بها الأمة اليابانية ، وهي تلك البلاد التي أصبحت في مركز لا أريد أن أغالي فأقول إن أمة أوروبا تحسدها عليه ، ولكن مركزها على أي حال مما يقبض عليه .

أما أمم أوروبا فإن بعضها كان الدستور فيها من عمل جمعية وطنية ، ولكنها الأقل عدداً . والسبب في تولي الجمعية الوطنية هذا العمل يرجع إلى ظروف استثنائية خاصة ، كالثورة أو زوال السلطة الشرعية فيها وحلول سلطة مؤقتة محلها .

أما الأمم الأخرى ضد سارت في وضع دساتيرها على الطريق المأدب ، وصدرت دساتيرها من ملوكها . وأذكر على سبيل المثال إيطاليا والنمسا والبرتغال وتركيا ؛ فيجب ألا ينسب عن أذهان أولئك القائلين بنظرية الجمعية الوطنية تلك الفروق بينما وبين من اضطرتهم أحوالهم الاستثنائية إلى الالتجاء لجمعية وطنية لوضع نظام حكوماتهم ، إذ أننا — وقد الحمد — لسنا في حالة من تلك الأحوال .

على أنه ، فيما يتعلق بمصر ، يجب لأجل تعيين السلطة التي تتولى وضع الدستور ، الرجوع إلى قانوننا العام . وقد جرى الأمر فيه على أن تصدر القوانين التنظيمية من ولي الأمر وحده ، سواء كان ذلك في إنشاء مجلس الوزراء ، وهو أول حجر وضع في بنيان النظام الديمقراطي في مصر ، أو فيما تلا ذلك من النظم اليابانية التي أوجدت نوعاً من الاشتراك بين الأمة والحكومة ، وهي قانون مجلس شوري النواب وقانون مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية والقانون الذي أنشأ الجمعية التشريعية . وما يدل على أن هذه القوانين جميعها صادرة عن سلطة المندوب وحده أنه لم يذكر في ديباجتها — كما هو الحال في القوانين العادية — أنها جاءت بعد عرض مجلس الوزراء أو بناء على موافقته . وإذا كان قانون سنة ١٨٨٢ قد شذ عن هذا القياس ، فإن ذلك يرجع إلى أنه في ذلك العهد كانت ثورة على الرش دعيت إلى انخراط وضع الدستور من صاحب السلطة في وضعه ، وهذا ما يؤيد ما نذهب إليه من أن وضع الدستور بطريق ولي الأمر ليس فيه انقياد على حقوق الأمة أو خروج عن القواعد للألفة .

قد يقول قائل : إذا لم يكن الدستور من وضع جمعية وطنية ، فإن في وسع ولي الأمر أن يسترده في أي يوم من الأيام . وهو قول لا يقول به إلا كل رجل يجهل مبادئ القانون الحديث وتطوراته ، لأنه مما يمكن من طريقة وضع الدستور وإصداره فإن استرداده بعد ذلك محال ، إذ أنه بمجرد صدوره يصبح حقاً مكتسباً للأمة .

لهم يقولون إن الجمعية الوطنية هي الوسيلة الوحيدة لاوقوف على رغبات الأمة وحاجاتها . وأخى أن أقول في هذا إنه حق يراد به باطل . ذلك لأنه حق مع التسليم جدلاً بأن المبادئ العامة في مصر تسمح بأن مثل هذا العمل تتولاه جمعية وطنية فإن هناك أشخاصاً يملكون منذ زمن على ترويج سوء الظن بالحكومة ، وعلى التقليل من أهمية ما وصلت إليه البلاد ، وعلى التشكيك في نحن عليه قادمون ، بحيث إذا اجتمعت جمعية وطنية سادت فيها تلك الآراء والزعزعة ، واهل العمل فيها إلى معارضة وهوى وتطليل تمنع معه كل نتيجة صالحة ، بل يغشى ان يغلب وبالا على البلاد . ذلك أنه بالرغم من أن البلاد نالت فوزاً عظيماً بإعلان استقلالها واعتراف الملوك بها ، إلا أن اللسالة المصرية لم تسو بعد تسوية تامة نهائية . إذ لا يزال أمامنا مفاوضات يجب أن تمكن مصر من الوصول إلى دورها موفورة القوة ، تامة النظام ، لم تضد عليها عوامل الشر والقوضى آمال التطلع فيها .

يدعون أننا بملنا هذا نرى الأمة السجز والتقصير عن تقدير مصلحتها . فلهذا يعلم أننا نجل أمتنا كل الإجلال ، ونضعها فوق كل اعتبار ، وأن هذا نفسه هو الذي يدعون أن فيها في هذه الآونة البقيقة من عوامل الفساد ودوامي التفتيل . ولعمري لأن شهم نعمة سيتجلى وجه الحق فيها بعد قليل خير لنا من أن نترك البلاد تسود فيها القوضى ويجرى الشغب فيها مجراه . فإت التهمة إذا اصطدمت بالواقع المحسوس زائلة ، ولكن أضرار الشغب والقوضى هائلة وآثارها باقية .

وأريد هنا أن أسأل عن قيمة المخاوف والشكوك التي يردد بعضهم أن ينشرها بين الناس ويحيط بها عمل الحكومة واللجنة . يزعمون أننا نخشى الجمعية الوطنية لأنها لو دعيت للاجتماع لاتخذت من القرارات ما لا يتفق مع آميال الحكومة ، وإن الحكومة تريد بالانصراف على تأليف لجنة أن تتحكم في النظام الدستوري ، وأن تحول بين الأمة وبين إيداع رغباتها . وأقول إن بينما وبين الأمة عهداً بمجد جوهري ما يختلف فيه الآن . لنا برنامج قاطنا فيه على أنفسنا أننا نسعى في الدستور الذي نضعه أحدث مبادئ القانون العام

وعلى الأخص مبدأ اللسولية الوزارية أمام البرلمانات . أتري بشكون في مبادئ القانون العام الحديث ههنا ، أم يجهلون أن مبدأ اللسولية الوزارية هو محور النظام الدستوري وجوهره ولبابه ، والأمان الكافي ضد خروج السلطات عن حدودها ، والأساس الصالح لتعاون بين الأمة والحكومة ؟ أو يجهلون أن ما خلا هذا للبدا لا يبلغ أهميته ، وأن هذا لبداً منابط لأحكام الدستور نفسه ؟

قالوا إن وضع الدستور بهذه الطريقة لن يجعل للأمة سيلاً إلى تغيير شيء من أحكامه . على أنني لا أدري مبلغ هذا التمكن من الصحة . فلن ما أعلمه من التواعد الدستورية — وعلى التي أشيرت إليها في برنامج الوزارة — أن الدستور يشتمل عادة على نص يحفظ فيه سبيل يكون فيه حق للأمة مشخصة في برلمانها في إدخال ما يرى ضرورة إدخاله من التعديلات .

وسيرى الناس إذا انتظروا قليلاً أن محاولة عرقلة الحكومة في أعمالها لم يكن من مصلحة البلاد في شيء ، وأن الحكومة ما توثق ولن تتوخى شيئاً غير مصلحة الوطن الداعية التي تتلاني أمامها الأغراض الزائلة والأوهام الباطلة .

سيرى الناس ، يوم يصبح الدستور حقيقة واقعة ، أن التهمة التي وجهت للحكومة غير صادقة ، إذ يرون أنفسهم أمام نظام يسمح للإدارة العامة بأن يكون لها مظهر حقيقي وأثر فعلي في تصريف الأعمال العامة وفي كل شيء يتعلق بمسقبل البلاد .



قالوا إننا خرجنا عن برنامج وزارة عدلى باشا الذي كنا متضامين معه فيه . ولكم نسوا أو تناسوا أن مهمة الجمعية الوطنية بحسب ذلك البرنامج لم تكن في الأصل وضع دستور للبلاد ، وإنما كانت مهمتها النظر في الأخلاق التي تألفت وزارة عدلى باشا لمفاوضة فيه ، ثم وضع الدستور المبني على خصوص هذا الاتفاق بعد ذلك .

فالمهمتان لا تقبلان التجزئة . وكان يجب على الجمعية ، إذا هي أقرت الاتفاق ، أن تراعى في وضع الدستور ما يكون قد تضمنته من الشروط والتقيود .

أما اليوم فلن وضع الدستور مندم على الاتفاق ، وإذا كان لا ينبغي عليه فإنه يجب على أي حال ألا يد الطريق للوصول إليه . هذه هي الحقائق التي أردت أن أبسطها أمام حضراتكم . وإن ما تفرغه الحكومة في حضراتكم من الكفاءة والكفاية لهذا العمل أحسن ضمان لأن يكون عملكم خير مرشد وهاد إلى رغبات البلاد وحاجتها .

ولا أريد أن أختم كلامي بنير إشارة إلى التضحية الكبيرة التي قسمها حضرة صاحب الدولة رشدي باشا بقبول الاشتراك في عمل هذه اللجنة . ولا أخفي على حضراتكم أن فكرة إسناد الرئاسة لهولته قد خطرت مراراً على بالي من أول يوم فكرت فيه الحكومة في تأليف اللجنة . ولكن علنا بقدر ما يبيئه من نفسه وصحته في أداء الواجبات التي يدعو إليها الوطن ومصلحته ، وجنا لشخصه ، ورغبنا في تمته بالصحة التامة — كل ذلك جعلنا تردد عن مخاطبته في الأمر .

غير أنني ما خاطبت بعد ذلك أحداً من حضراتكم إلا وسألني عما إذا كان رشدي باشا مشتركاً في عمل اللجنة ، وأظهر رغبته في أن يراه على رأسها ، فلم أجد بداً أمام هذا الإجماع من إيسال هذه الرغبة إلى عمله . فقدم ، كدائه ، إلى الخدمة الوطنية غير ملتفت إلى ما يكلفه ذلك من تحميل صحته هذه لتأليب الجديدة . ولكنه اشترط شرطاً لم يكن في وسعي قبوله ، وترك لهولته الحرية في أن يقدمه بنفسه لحضراتكم لتصرفوا فيه كما تريدون .

وأختم القول بتكرار التحية لحضراتكم ، وتوجيه الرجاء إلى الولي عز وجل أن يلهمكم السداد ، وأن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير للبلاد .

كلمة

للفنور له حسين رشدي باشا رئيس اللجنة التي ألتاها رداً على كلمة رئيس مجلس الوزراء
في أولى جلسات اللجنة بقاعة الجمعية التشريعية بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٢

أقم الشكر لحضرة صاحب البولة ثروت باشا بالاصالة عن غنى ، وبالنسبة عن بقية أعضاء اللجنة على ما قدمه من عبارات
الترحيب والتعة بحضرات الأعضاء وما أمله فيهم من العمل لنفع البلاد ، وعلى أنهم سيعمون دستوراً ينطبق على أحسن الأنظمة الدستورية
في البلاد الأوربية .

ثم قال دولته :

إنني قبلت رئاسة اللجنة على الرغم من ضعف صحي لأنني أرى ذلك من أقدس الواجبات . ولكنني في الوقت نفسه إذا كنت أرى
أن صحي لا تسمح لي بالاستمرار في رئاسة اللجنة أرجع إليها في اختيار من ينوب عني مؤقتاً . وأنا على كل حال أبقى كضوء بسيط
إن لم أكن رئيساً .

الكلمات

التي رد بها بعض حضرات أعضاء اللجنة
في جلسة ١١ أبريل سنة ١٩٢٢

سعادة منصور يوسف باشا — قالت الوزارة إنها تستين باللجنة في إعداد مشروع قانون الدستور وآخر للانتخاب ، وقال دولة
رئيس الوزراء إننا في هذا نعمل لمصلحة البلاد ؟ فهل رأينا في إعداد هذه القوانين استشاري أم قطعي ؟ وأنا أطلب استحضار صور
قوانين البساتير الحديثة وأن ترجم للعربية بمعرفة مترجم متشروع .

سعادة قلبي فهمي باشا — هل مشروع القانون الذي نعرضه نهائياً أم قطعي ؟ وهل للحكومة تعديله أو تنقيحه أو رفضه ؟
دولة رشدي باشا — مهمتها هي إعداد مشروع القانون فقط ، وبعد إعداده يعرض على الحكومة . فهو ليس إلزامياً لها ، بل
هو بمثابة تصور تشريعي في وضع الدستور .

فضيلة الشيخ عبد نجيت — هل بعد تصديق الحكومة على القانون يجب عرضه على البرلمان حتى يكون نهائياً أم لا ؟ فإني أرى
وجوب عرضه على البرلمان قبل التصديق النهائي عليه .

دولة رشدي باشا — هذه مسألة سابقة لأوانها ، ويجب إبداء الرأي فيها عند الدلالة .

أمانتا الآن تحضير قانونين أحدهما للانتخاب والثاني للدستور ، فمن رأيي تشكيل لجنين لتحضير لكل من القانونين قاعدة ، وعند
عدم اتفاق أعضاء أي لجنة يعرض الأمر على اللجنة العامة . وأرى أنه من واجبتنا تحضير مشروع قانون للجنسية للسرية ، فإن قانون
الانتخاب متوقف عليه .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أرى تأجيل مسألة قانون الجنسية الآن ، لأنه من السائل المخطط بها ، ولأنه معطل لعملنا الآن . فضلا عن أن إعداده الآن قبل البت في السائل الأخرى قد يضر بنا ضرراً عظيماً ، وأرى أن نسير الآن على قانون الوطنية للصرة المعمول . الآن فضلا عن أننا غير مختصين بإعداد هذا القانون ، فإن مهمتنا قاصرة على قانون الدستور والانتخاب .

حضرة المكاتبى بك — جاء في خطاب دولة رئيس الوزراء أن الدستور الذى نؤم به الآن هو منحة من جلالته ، ولكننى أقرر أن ما تتمتع به الآن من الدستور إنما هو ثمرة من عار جهاد الأمة ، وأن للأمة السيادة التى يجب أن تكون بارزة في نصوص الدستور ، وعلى هذا الأساس نحن نشارك في العمل . وهناك مبادئ يجب أن نحررها قبل انتخاب اللجان والبدء في عملها ، منها أن سلطة الأمة يجب أن تكون بارزة ، وأن مسؤولية الوزارة يجب أن تكون بارزة ، وأن الدستور الذى نعد الآن يجب أن يكون قابلاً للتعديل أمام مجلس النواب ومجلس الأعيان بأغلبية ثلاثة أرباعهما ، وأنه يجب أن يكون الانتخاب بدرجة واحدة أو بدرجتين ، وأن تكون نيابة الأمة في مجلس واحد أو مجلسين .

دولة رشدى باشا — كل هذه المبادئ سلم بها دولة رئيس الوزراء ، على أنها جميعها هي الدستور المطلوب منا إعداده . فما على كل منا سوى الإدلاء برأيه عند الدواولة و تحرير المبادئ التى يرى وضعها في القانون . ومضى وضع الشروع وعرض على اللجنة العامة للمناقشة فيه كان لكل عضو من حضرات الأعضاء حق إبداء رأيه والظلم عنه . أما الآن فكل هذه أمور سابقة لأوانها .

حضرة توفيق دوس بك — هذه المبادئ كلها ستقرر أمام اللجان المختصة وتكون موضع المناقشة والبحث فيها ، فإن وافق قرارها رأى حضرة العضو كان بها ، وإلا فله أن يطرح الأمر للمناقشة فيه من جديد أمام اللجنة . وما لا نزاع فيه أن واجبنا أن نعرض مشروع دستور تمثل فيه سلطة الأمة بأوسع معانيها طبقاً لأحدث المبادئ الدستورية وأحدث مبادئ القانون العام .

حضرة إلياس عوض بك — المسائل التى عرضها المكاتبى بك أمور سلم بها في كل دستور في العالم ، فلا محل لتقريرها ، وهي تعرض على اللجان .

حضرة الملباوى بك — المهود لنا هو وضع قانون نظامي ؟ والقانون النظامي كله مبادئ ؟ فإذا أردنا تقرير المبادئ التى يريها مكاتبى بك فإن هذا هو كل القانون ، والمناقشة الآن منها وضع القانون رتبته .

دولة رشدى باشا — أنا أفهم أن عبارة سيادة الأمة مسألة نظرية محضة ، وأن المهم هو أثرها في نصوص الدستور وتطبيقها عملياً بأوسع ما يمكن ، كشولية الوزارة ، وحق الأمة في تعديل الدستور بواسطة مجالسها التأسيسية ، وكأن ينس في الدستور على أن يضم جلالته الملك بين المحافظة عليه .

وأرى الآن تشكيل اللجنتين لتحضير الشروعين .

أعضاء اللجنة الفرعية

التي شكلتها اللجنة العامة بمجلسها الذى انعقدت في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢

وعهدت إليها بوضع تقرير عن المبادئ العامة التي يجب الأخذ بها في مشروع

الدستور وقانون الانتخاب

شكلت اللجنة من حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا ، وحضرات أمحب المالى والسعادة والفضيلة والعزة : عبد العزيز فهمى بك ، توفيق دوس بك ، عبد الفتاح يحيى باشا ، عبد على بك ، أحمد حشمت باشا ، على ماهر بك ، عبد الحميد مصطفى بك ، أحمد طلعت باشا ، عبد توفيق رفعت باشا ، عبد الحميد بدوى بك ، عبد اللطيف السكبانى بك ، على التزلاوى بك ، الأستاذ الشيخ محمد نجيت ، إبراهيم الملباوى بك ، يوسف أصلان قطاوى باشا ، زكريا نامق بك ، محمود أبو النصر بك .

مذكرة

وزير الحفانية عن الدستور المصرى

[هذا نص المذكرة الضمنية التي وصفتها وزارة الحفانية
لصالح الحال الجديدة التي يخططها الدستور ، وذكر أسباب
التعديل الذي أدخل على مشروع لجنة الثلاثين] :

إذا أريد فهم مرمى التغيير الذي سيطرأ فلا مندوحة عن أن نورد بالإيجاز ما يختلف به نظام الحكم الجديد عن النظام السابق .
ومن وجهة النظر هذه يجب أن تكون للقرارة بحكم للنطق بالملعة التي تقدمت الحرب العظمى ، لأن البلاد منذ سنة ١٩١٤ كانت
خاصة لنظام حكم استثنائي .

في أول يولي سنة ١٩١٣ سن قانون نظامى جديد حل محل القانون النظامى الذى سن فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ، ويؤخذ من
ديباجة قانون ١٩١٣ أن الفرض الأكبر من التعديل الذى أدخل على القانون النظامى وقانون الانتخاب لسنة ١٨٨٣ هو إدغام مجلس
شورى القوانين والجمعية العمومية فى مجلس واحد هو الجمعية التشريعية . وقد كان من أكبر البواعث على تسويغ هذا الإدغام أن كثرة
المخيمات النيابية فى سنة ١٨٨٣ لا تتطابق نظام المجلسين الشائع فى معظم البلدان الأجنبية . فالجمعية العمومية لم تكن تجتمع إلا نادراً ، بل
كان اجتماعها مرة كل سنتين عادة ، ولم يكن لها من السلطة التشريعية الثالثة سوى حق الاقتراع على الأموال للقررة ، عقارية كانت أو
شخصية ؛ خلافاً لمجلس شورى القوانين ، فع أن وثليته كانت استشارية فقط فإنه كانت فى الحقيقة يشترك اشتراكاً عظيماً القدر
فى سن القوانين .

وبأحكام قانون ١٨٨٣ كان مجلس شورى القوانين يؤلف من ٣٠ عضواً ، منهم ١٤ دائمون (بينهم الرئيس ونائب الرئيس)
يتمون بأمر حال ، و١٦ عضواً منتخباً ، منهم ١٤ ينتخبون فى الدرجة الثالثة بواسطة مجالس للمديريات (بحساب عضو مندوب من كل
مجلس مديرية) ، وعضوون ينتخبان فى الدرجة الثانية بواسطة مندوبى المدن والمحافظات . أما الجمعية العمومية فكانت ، بأحكام ذلك القانون
عنه ، مؤلفة ، علاوة على الوزراء ، من أعضاء شورى القوانين ومن ٤٠ وجهاً ينتخبهم ناخبون مندوبون فى الدرجة الثانية .
أما الجمعية التشريعية التي أنشئت سنة ١٩١٣ فمؤلفة من الوزراء ، وهم أعضاء فيها بحكم مناصبهم ، ومن ٦٦ عضواً ينتخبهم ناخبون
مندوبون فى الدرجة الثانية ، ومن ١٧ عضواً معيناً .

فالقانون النظامى الذى سن سنة ١٩١٣ كان قدما محسوساً بالنسبة إلى القانون السابق له من جهة وجود :

١ — زيادة نسبة الأعضاء للتعيين إلى الأعضاء المنتخبين ، ووجود ٦٠ عضواً منتخباً كفى للبلاد تمثيلاً بحمل لكل ٢٠٠ ألف
لسمه تمثلاً .

٢ — تحسن نظام الانتخاب تحسناً عظيماً ؛ بمعنى أن الانتخاب صار فى جميع الأحوال بدرجةتين ، وأن عدد الناخبين للتدوين زاد
زيادة عظيمة ، فقد صار لكل ٥٠ ناخباً ابتدائياً ناخب مندوب . أما قبل ذلك فإنه لم يكن لكل مدينة أو قرية أو قسم سوى ناخب
مندوب واحد مهما بلغ عدد السكان .

٣ — كفى تمثيل الأقليات والمعالج أنه يتعين على الحكومة أن تختار الأعضاء المنتخبين من بعض طبقات الأهالي إذا لم تكن الانتخابات
قد منحت هذه الطبقات تمثيلاً وافيًا .

٤ — وأخيراً حل الانتخاب بالأكثرية المطلقة فى الأصوات محل الانتخاب بالأكثرية النسبية .

٥ — أما من جهة اختصاص الجمعية التشريعية فقد زيد زيادة كبيرة بتحويلها الحق فى اقتراح بعض اللوائح التشريعية والتوسع فى مناقشة
الحكومة فى مشروعات القوانين والأوامر المالية التي تعرض عليها ، ولكن إذا استثنينا مسألة الأموال الجديدة للقررة ، العقارية أو

الشخصية ، فإن الحكومة ظلت حرة في أن تعمل أو لا تعمل برأى الجمعية . ومع أن الوزراء معدودون مسئولين من الوجهة السياسية عن أعمال ولي الأمر ، بحكم إضائهم معه ، لم يكونوا خاضعين لمسئولية برلمانية أمام الجمعية التشريعية التي ظلت مطبوعة بصبغة مجلس استشاري تدرسي .

ودارت رحى الحرب ، بعد عقد الفصل الأول من فصول جلسات الجمعية التشريعية بضعة أشهر ، فلم تجتمع من ذلك الحين لأن عقدها أجل إلى هذا اليوم ، ولأن الأعمال التي تعمل لتجديد انتخاب أعضائها وقتت ؟ ومن الجهة الأخرى بسط الحكم العرفي البريطاني في البلاد كلها من شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ ولم يبلغ حتى الآن ، فنشأ عن ذلك أن إدارة البلاد في خلال هذه السنة الاستثنائية تمت إما بمراسيم أصدرها ولي الأمر في مجلس الوزراء ، أو بقرارات مجلس الوزراء ، أو بأوامر وممنوبات من السلطة العسكرية — ولكن من غير معاونة الهيئات النيابية .

أما الدستور الجديد فيمنع بنام الصراحة على إنشاء حكم نيابي حقيق في البلاد .

والسلطة التشريعية ستكون في يد الملك ومجلس الشيوخ ومجلس النواب معا ، فلا يجوز نشر قرار تشرى له صفة القانون إلا إذا سبق البرلمان فأجازه . وكانت السلطة التنفيذية حتى الآن — سواء كان بحكم القانون النظامي لسنة ١٨٨٣ أو قانون ١٩١٣ — تستطيع دائما ألا تأبى برأى مجلس شورى القوانين أو الجمعية التشريعية ؛ ولم تكن موافقة الجمعية العمومية أو الجمعية التشريعية مشترطة إلا في إجازة الأموال للقررة المالية أو الشخصية .

ولكن هنالك ما هو أعظم من هذا ، وهو أن الملك لا يكون بعد الآن على قدم المساواة مع المجلسين التشريعيين ، لأنه لم يعترف له بحق نقض قراراتهما ولو على سبيل التوقيف البسيط ، بل يصح عليه أن يوافق على القوانين التي يميزها البرلمان . وكل السلطة المعترف بها للملك هي أن يطلب اقتراحا تأييدا في البرلمان . فكل مشروع قانون يترجم عليه مرة ثانية في فصل الجلسات الواحد بأكثرية ثلثي أعضاء كل من المجلسين — ولو كان قد اقترح على جواز به أكثرية مطلقة في فصل سابق — يجب أن يسن وينفذ .

وقد جعل حق البرلمان في اقتراح مشروعات القوانين مطلقا ، إلا في مسألة فرض ضرائب جديدة ، أو زيادة الضرائب الحالية . ولم يكن هذا الحق معترفا بمجلس شورى القوانين بقانون سنة ١٨٨٣ ؛ وكل ما كان يستلجمه هو أن يطلب من الحكومة تقديم الشروحات ؛ ولكن الحكومة كانت حرة في تلبية هذا الطلب أو عدم تلبية . أما قانون سنة ١٩١٣ فقد أكب الجمعية التشريعية شيئا من هذا الحق ، ولكنه ظل حرة لسيطرة الحكومة ، فكانت تستطيع أن تراض في مناقشة كل مشروع يصدر من أعضاء الجمعية التشريعية .

فإزاء هذه السلطات الثلاثة للنطاق في الواد التشريعية أصبح من الصواب الرجوع إلى نظام المجلسين ، فالمجلس الأعلى يكون عنصرا معدلا بطبيعة تأليفه ، ولكن إذا كان للمجلسين عين السلطة من جهة الاقتراع على القوانين — إلا في مسألة للبرازية التي يجب أن يناقش فيها ويجاز باقتراع مجلس النواب — فإن مجلس النواب مع ذلك كفة راجحة بسبب المبادئ التي وضعها الدستور فيما يخص بمسئولية الوزراء .

أى أن الوزراء مسئولون سياسيا أمام مجلس النواب وحده ، وليس أمام مجلس الشيوخ . ومن الجهة الأخرى فإن من اختصاص مجلس النواب القرار على اتهام الوزراء أمام المحكمة الخاصة التي تنشأ لحاكمة الوزراء على التنبؤ التي يرتكبونها في أداء مهامهم . وزد على ذلك أن الوزير القى تحمك عليه المحكمة المخوصية لا يمكن أن يبق عنه إلا بموافقة مجلس النواب .

وبحسن بنا أن توسع في فحص مسألة مسئولية الوزارة لأهميتها . فإنه بموجب نظام الحكم المعمول به الآن يتولى الملك الحكم مع مجلس وزرائه وبواسطة هذا المجلس (انظر دكرتو الحيدوي لإسماعيل ، بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨) . ولكن مع وجود هذا المجلس حفظ ولي الأمر في يده جميع السلطات التي لم يندب لها سواء ندبا صريحا . ومن ذلك أنه حفظ لنفسه ، بالأمر الكرم الصادر في سنة ١٨٧٨ ، حق الموافقة على قرارات مجلس الوزراء . فالملك كان يتخذ نصيبا في استعمال السلطة التنفيذية رأسا لا بواسطة فقط .

أما الدستور الجديد فيمنع على نظام يختلف كل الاختلاف عن ذلك ، فكل عمل يصمه الملك وتكون له علاقة بشؤون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء ذوو الاختصاص . فالملك يستعمل سلطاته بواسطة وزرائه ؛ والوزراء مسئولون سياسيا عن جميع أعمال الملك . وبموجب التفسير الوارد في غير هذا المكان عن أمور مشابهة تكون كل أعمال الملك — حتى الخطاب السياسية التي يلقها — داخلة في مسئولية الوزراء . وإنما يستثنى من هذا البدء العام ، وهو أن كل قرار من الملك يجب أن يمينه أحد الوزراء .

إن مسئولية الوزراء السياسية تكون أمام مجلس النواب . فهذا المجلس هو الذي يبرض على الحكومة السياسة التي يجب اتباعها ؛ والوزارة التي لا تنال ثقة هذا المجلس يجب أن تستقيل .

ومن الطبيعي ألا تكون السولية السيلية للوزارة عدة أعلم مجلس الشيوخ برئته ، لأن جانباً من أعضائه بينهم الملك . فجلس النواب هو الذى يعتبر أنه يمثل رأى البلاد أوفى تمثيل . فشيئته هى التى يجب أن تلو من وجهة نظر السياسة العامة للحكومة . ولكن لا ينبغي من البال أنه من وجهة النظر التشريعية يكون لمجلس الشيوخ نفس السلطة التى لمجلس النواب ، بحيث إنه من " النظرية تستطيع الأكثرية فى مجلس الشيوخ نظرياً أن توقف سير كل تدبير تشريعى ، حتى ولو أجازته أكثرية مجلس النواب . أما عملياً فإن مجلس الشيوخ يقتصر على تعديل الشروط التى تعرض عليه ؛ فإذا اشتد الخلاف على مسألة تشريعية استطاع الملك أن يتأفف الأمر إلى رأى الأمة بمجلس النواب . فإذا جاءت الانتخابات العامة فى أثر حل المجلس مؤيدة لرأى العام الذى أعرب عنه المجلس السابق ، فلفهم أن مجلس الشيوخ يخضع لرأى الذى تراه البلاد كلها وقرب عنه بصراحة .

والآن ، بعد ما أجهنا القواعد الكبرى الجديدة التى أنشأها الدستور ، يتيسر لنا أن نتولى فحص بعض من أهم النقاط .
فالمادة الأولى ، وهى الوحيدة فى الباب الأول ، تتضمن القاعدة الأساسية التى تنتج عن إلغاء السيادة التركية وإلغاء الحماية البريطانية : وهى أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وتبين فى الوقت عينه شكل حكومتها ؛ وتقول إنها حكومة ملكية متوارثة ذات أنظمة تشيلية .
والباب الثانى يحوى طائفة من النصوص الرضوية التى توجد فى معظم المسانير الحديثة .
أما الضمانات الشخصية للكفولة بهذه النصوص فمطمئنا مكفول بالحق للقرار الحالى . فحسبنا أن تنوء بالمبادئ الجديدة التى تنشأ عن إدخال النصوص الدستورية .

المادة الثالثة ، بعدما نصت على قانون تساوى المصريين أمام القانون ، قضت بالألا يقع شئ من التمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، سواء أكان ذلك فى التمتع بالحقوق المدنية والدينية ، أم فيما يخص بالأعباء والواجبات العمومية . ويتفرع من هذا المبدأ إلغاء جميع الامتيازات المحصوية ، سواء أكانت فى مسألة الضرائب ، أم الشؤون السيلية ، أم فيما يتعلق بواجب الخدمة العسكرية .

وقضت للمادة الثالثة أيضاً بالألا يقبل فى التمام العمومية سوى للمصريين ، وألا يشك الأجناب فى المستقبل مناصب إلا فى حالات استثنائية يبينها القانون . وهذا قانون جديد ، فقد كان يمين الأجناب جائزاً فى جميع مناصب الحكومة ما عدا بعضاً منها اخص بالمصريين ، أو المصريين للسليين ، مراعاة لتقاليد أو بسبب صفة تلك المناصب الدينية . ولم يكن استخدام الأجناب مقيداً إلا بقانون خاص . فليجب ، والحالة هذه ، أن يبين بنصوص صريحة الوظائف التى يمكن أن يضلها الأجناب فى المستقبل ، علاوة على الوظائف التى حفظت من الآن للأجناب بالتقاليد أو بالقوانين المصرية .

وقد ضمنت حرية الصحافة للمادة ١٥ من الدستور . وهذه الحرية لا تشيد إلا بمبدأياً إلا بنصوص قانون العقوبات ، فلا يمكن إقامة الرقابة المنسية عليها ؛ ويمتنع إنذار الصحف أو تعطيلها أو إلناؤها بواسطة الإدارة — فكل نظام قانون المطبوعات الذى سن فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ يجب أن يحل مطابقاً للمبادئ الجديدة .

ولكن يبق هنالك استثناء واحد لإنذار الصحف أو تعطيلها أو إلناؤها بالطرق الإدارية ؛ فإن بعضاً من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهية الاجتماعية ، كخطر الدعوة البشفية الموجود الآن . فإنه يضطر جميع الحكومات إلى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبدأ " للقررة بالمستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد السليين والمواطنين القانون . فلكى يمكن إنشاء تشريع لمكافحة أمثال هذه الدعوة الفائرة نص فى المادة ١٥ على أن إنذار الصحف وتعطيلها وإلناؤها بالطرق الإدارية قد يجوز فى حالة ما تقضى الضرورة بالتراجع إليه لحماية النظام الاجتماعى . وأضيف تحفظ مماثل لهذا إلى نص المادة ٢٥ التى تكفل للمصريين حق الاجتماع بسكينة ، ومن دون سلاح ، والمادة ١٥١ التى تحظر التفرغ لجرأهم سياسية .

أما ما يخص بالتعليم فقد وضع الدستور مبدأ التعليم الأولى الإجارى ، ومجانيه التعلم فى المكاتب العمومية ؛ وترك لقانون خاص تنظيم التفاصيل فى تطبيق هذا المبدأ وتعيين الاعتادات اللازمة له .

والباب الثالث أطول الأبواب وأهمها ، وهو يبحث فى تنظيم السلطات . وقد علقنا عليه تعليقات هوموية فى صدر هذه المذكرة .
فالمادة ٢٣ ، وهى أولى مواد هذا الباب ، تعلن أن جميع السلطات تصدر من الأمة . وذلك اعتراف بسيادة الأمة ومبدأ من أهم المبادئ الجديدة فى نظام الحكم الجديد . فقد كانت جميع السلطات حتى الآن مجمعة فى يد ولى الأمر الذى شاء أن يشارك شعبه معه فى حكم البلاد بواسطة أنظمة نيابية ، ولكنه مع ذلك حفظ لنفسه السيادة التامة .

فولى الأمر هو الذى أصدر القوانين النظامية للتولية للممول بها فى البلاد . وقد كانت له سلطة تعديلها أو إلغائها بحسب مشيئته ؛ ولكن متى صدر الدستور الجديد فإن الحالة تغير تغيراً تاماً ؛ إذ إصدار هذا الدستور والاعتراف به بدأ كون الأمة هى مصدر جميع القوانين ؛ فإعلان سحب الدستور يعد منتهى أمراً غير مستطاع .

أما التعديلات التى تدخل على الدستور فيجب أن تقرر بموجب نظام تشترك فيه فروع السلطة التشريعية الثلاثة .

فحين نشاهد الآن إذن من جانب ولى الأمر تنازلاً عن حقوق السيادة التى كانت له شخصياً ، وقد وضعت لأول مرة فى تاريخ البلاد الصيغة الديمقراطية لشكل الحكومة الجديدة . وبهذا الاعتبار يصح أن يقال إن البدء القاضى بأن الأمة هى مصدر جميع السلطات لا يناقض أصل الحكومات الملكية المطلقة الإسلامية ، لأن هذه الملكيات كانت بالإجمال تعتمد فى مصدرها على قبول صريح أو ضمني من الشعب الذى يملكه أعيانه ووجوهه .

أما نظام وراثته العرش فلا يقرر بالدستور نفسه ، ولكن الدستور بإشارته إلى مرسوم ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ يكسب هذا النظام صبغة دستورية حقيقية ؛ وقد نص صراحة على أن النصوص الخاصة بنظام توارث العرش لا يمكن أن تكون عرضة لاقتراح إعادة النظر فيها . وغنى عن البيان أن من المصلحة السومية أن يكفل لهذه النصوص أعظم ثبات مستطاع . فذلك الذى جرد نفسه عن مشاركة من الجانب الأكبر من سلطانه يجب على الأقل أن يكون موقفاً أن قوانين إرث العرش لا تكون من المواضيع التى يتناقض فيها البرلمان ؛ ويجب أن يظل العرش فوق المناقشات السياسية .

إن الملك الذى كان قبلاً يملك فى يده السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لم يحتفظ فى الواد التشريعية إلا بسلطة نظامية ، وهى أن يصدر القوانين اللازمة لفيان تنفيذ القوانين ، ولكن من غير أن تكون له سلطة تعديلها أو تعطيلها أو الاستثناء عن تنفيذها . وقد كانت هذه السلطة النظامية من اختصاص الوزراء المكلفين بإفاد القوانين . ولكن هناك حالة يجوز فيها لذلك أن يصدر مراسيم من غير موافقة البرلمان السابقة عليها وتحت مسؤولية الوزراء السياسية الذين يعضون المراسيم معه ، وذلك فى التنابير المسجلة التى لا يمكن معها انتظار عقد البرلمان . ولكن هذه المراسيم يجب أن تعرض على البرلمان فى أولى جلساته . ومتى عرضت كذلك فلذا رفضها أحد المجلسين سقطت . أما فائدة هذه المراسيم فظلية جداً ، لأنه لا يفتنى عن اتخاذ تدابير إضافية مسجلة ، إذ قد يفتنى كل إعطاء إلى أوخم الموائب .

ولا خطر من الاعتراف لذلك بهذه السلطة التشريعية غير العادية . لأن سيطرة البرلمان عليها مضمونة فى جميع الأحوال .

وهناك سلطة غير عادية احتفظ بها الملك تحت مسؤولية الوزارة طبعاً ، وهى إعلان الحكم العرفى الذى يمر فى ذبوله بإيقاف بعض الضمانات الدستورية ، ولكن يجب أن يوافق البرلمان على إعلان الحكم العرفى . ثم إن إعلان هذا الحكم يجب أن يكون بقانون يبين النصوص الدستورية التى قد توقف . إن الحكم العرفى ضرورة فى حالات الخطر الاستثنائية لسلامة الدولة من الباخل أو الخارج . ويفضل تنظيم الحكم العرفى بقانون ، على أن تضطر السلطة التنفيذية إلى إعلانه مع عدم وجود نص تدرى ما على كنيته ؟

وزير الحفانية

أحمد زو الفلار

خطاب

المنفور له يحيى إبراهيم باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، برض الدستور على أعتاب جلالة الملك

مولاي صاحب الجلالة

إن ما فطرتم عليه من حب الخير للبلادكم وإسعاد أمتكم جعل نهوض شعبيكم الذي تمهدتموه على الدوام بالتشجيع والتأييد من أكبر أمانيتكم ، فقال بذلك في عهدكم السعيد حفظاً وإفراغاً من التقدم والارتفاع . وقد أردتم ، حفظكم الله ، أن توجوا أعمالكم الجبالية بأثر عظيم يسجله لكم التاريخ ، ويقيم ذكره خلفاً على عمر الصور والأجيال ، فأصدرتم لحكومتمكم أمراً كريماً في أول مارس سنة ١٩٢٢ بإعداد مشروع لوضع نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة في إدارة شؤون البلاد ، فصدت بالأمر ، وتمهدت بوضع مشروع مطابق لمبادئ القانون العام الحديث ، ومقرر لبداً للشولية الوزارية ، ورأت أن تستعين في القيام بهذه المهمة الخطيرة بآراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية ، فشكلت لجنة منهم عهدت إليا في وضع مشروع للدستور تتحقق به المبادئ المذكورة على الوجه المتقدم . وقد قامت تلك اللجنة بما عهد إليا بمزعة صادقة وهمة كبرى تستحق عليهما الشكر والتناء ، ورضت مشروعها إلى الحكومة .

ولما كان نظام التشريع المعمول به في البلاد يقضى برض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية التشريعية قدمت الحكومة إلى تلك اللجنة لتقصه ؛ فنيت أكبر عناية بدرسه وتجميعه ؛ وأدخلت عليه تعديلات خاصة بالشكل القانوني ؛ واقترحت بعض نصوص لتقرر حقوق فلت وضعها وكان من المتعين أن يشملها الدستور .

وقبل أن تتمكن الوزارة التي قدم إليا المشروع من إتمام درسه استقالت وخلفتها وزارة أخرى لم تتمكن بعد درسه من رضه لتبنت مولاي .

ولما شرفتموني بجلالتكم بأن عهدتم إلي في تأليف الوزارة الحالية ، كان من أهم ما عنت به وزملائي درس هذا المشروع وما أدخل عليه من التعديلات في الأدوار التي مر بها . وجعلنا نصب أعيننا أن يكون الدستور محققاً لرغبات الأمة وأمانها الحقة ، ومطابقاً لأحدث الأنظمة الدستورية ، وأن تراهي في أحكامه تقاليد البلاد وعاداتها القومية .

وقد انتبهنا من درسه وخفصه ، فجاء بحمد الله محققاً للفرض الذي توخيناه . وقد وضع النصاب الخاصان بالسودان بالصورة التي وردت بالدستور ، بناء على ما أبداه نخامة للندوب السامي من التأكيد التام بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقاً أن تتنازع في حقوق مصر في السودان ، ولا في حقوقها في مياه النيل .

وإن وزملائي لنتبض بأثر قدر لنا إتمام هذا العمل الجليل على أيدينا ، فأشرف برفع المشروع لتبنت مولاي حتى إذا صادف قبولاً حسنًا فغفل بتوجيه بأمره الكريم .

وإنا نبتهل إلى الله ، جلت قدرته ، أن يحفظكم ذخراً للبلاد ، وأن يجعل الحريات في ظلكم مصونة ، والحقوق في جواركم مقدسة ، وأن يجعل عهد هذا الدستور عهداً سعيداً خلفاً للخير والبركات ، وأن يوفق الأمة في حياتها الدستورية الجديدة إلى سلوك سبيل الحكمة والرشاد .

وإن بجلالتكم العبد الخاضع للطبع ، والخادم الخالص الأمين ؟

يحيى إبراهيم

القاهرة في ٣ رمضان سنة ١٣٤١

(١٩ أبريل سنة ١٩٢٣) .

تصریح

المنفور له يحيى إبراهيم باشا ، رئيس مجلس الوزراء

إن من أعظم الضرور لئلا أن توقفت إلى عرض مشروع الدستور في شكك النهائي على عتبات مولاي صاحب الجلالة الملك لاستصدار الأمر الكريم به .

ومما يزيد غبطتي وهما أن الدستور بالصورة التي صدر بها قد حقق الأمان القومي ، وأصبح لكل إنسان أن يرى أن المخاوف التي كانت تظهر من أن لاخر لم تكن قائمة على أي أساس .

ومما يجب ملاحظته أنه لم يدخل أي تعديل على اللبأ الأساسي للقرار لسلطة الأمة ، وأنه فضلا عن تحرير هذا اللبأ صراحة في الدستور ، فإن كافة أحكامه قد روي في وضعها هذا اللبأ بكل دقة .

كما نلاحظ أن النص النهائي يشتمل على عدة أحكام فلت لجنة الثلاثين وضعها في مشروعها ؛ وقد أنت هذه الأحكام متممة للدستور دون أن تمس في شيء ما باللبأ الأساسي لسلطة الأمة .

ولا يفوتني أن أذكر أنه أثناء دراستي لمشروع الدستور كنت أشرف على الدول بمرض نتيجة مداوالاتي مع زملائي على مولاي صاحب الجلالة ، فكنت ألقى دائماً من لدنه كل عطف وتأييد ؛ وكان ، حفظه الله ، يقابل ما أرضه إليه بروح يدل على ما فطر عليه من الليول الحرة الدستورية .

وقد كانت الملاحظات التي يفضل على جلالاته بها متشعبة بما نشأ عليه من حب أمته ؛ وكان دائماً شديد الرغبة في تحقيق الأمان القومي ، كي تتمتع البلاد بدستور يليق بالتمتزة الرفيعة التي يرجوها جلالاته لأمتة من صميم فؤاده لتنبؤا مكانها بين الأمم الحرة المتعدبة . فلم يبق على الأمة المصرية الآن إلا أن تثبت بالطريق الذي تسلكه في تطبيق هذا الدستور أنها تقدر حقيقة تلك المسؤولية العظمى التي أقيت على عاتقها .

وإن لم يبقين بأن المصريين الذين أدهشوا العالم طرأ بنهضتهم ومجهودهم الوطني العظيم سيبرونه أيضاً ببرعة نجاحهم الشام في الحياة الدستورية ، وفي تسليمتهم اللتين ومحبتهم الصادقة لأول ملك دستوري .

القاهرة في ٣ رمضان سنة ١٣٤١

(١٩ أبريل ١٩٢٣) .

الاستور

أمر ملكي رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٣

بتبليغ دستور الدولة المصرية إلى رئاسة مجلس الوزراء

عزيزي يحيى إبراهيم باشا

اطلعت على مشروع الدستور الذي عنيتم بحضيره ورغبتوه إلينا . وإنا نشاكرون لكم وثقلاكم ما بذلت من الهمة في وضعه . وما توخيت فيه من مصلحة الأمة واثانتها .

وبما أنه وقع لدينا موقع القبول ، فقد اتضت إرادتنا إصدار أمرنا به ، راجين أن يكون فاعلة خير لتقدم الأمة وارتقاتها ، وعنواننا دائماً لجديها وعظمتها .

وقد جعل الأمر الصادر به من أصلين ، حفظ أحدهما بديواننا ، والآخر مرسل إلى دولتكم ليحفظ برئاسة مجلس الوزراء .

والله للمين على ما فيه الخير والسداد

فؤاد

صدر برأى عابدين في ٣ رمضان سنة ١٣٤٩

(١٩ أبريل سنة ١٩٣٣) .

أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٣

بوضع نظام دستوري للدولة المصرية

نحن ملك مصر

بما أننا مازلنا مذنبوناً عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا تتطلب الخير دائماً لأمتنا بكل ما في وسعنا ، وتتوخى أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تفضي إلى سعادتها وازدهارها ونمتع بما تتمتع به الأمم الحرة المتعدية ؛ ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها ، قمنا في ظل عيشاً سعيداً مرضياً ، وتتمكن به من السير في طريق الحياة الحرة للطاقة ، ويكفل لها الاشتراك العمل في إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ، ويترك في نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها ، مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها وميزاتها التي هي تراثها التاريخي العظيم ؛

وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل رغباتنا ومن أعظم ما نتجه إليه عزائنا حرصاً على التنبؤ بشعبنا إلى الميزة العليا التي يؤهلها لها ذكاؤه واستمداده ، وتتفق مع عظمتها التاريخية القديمة ، وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتدنين وأهمه :

أمرنا بما هوأت :

(وهنا وردت مواد الدستور ، وهي مائة وسبعون مادة) .

كتاب

مرسوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك

من وزارة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا بطلب إصدار أمر كريم
بجل مجلس الشيوخ والنواب ، وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور

مولاي

تفضلتم جلالتكم فأخذتم في سنة ١٩٢٦ يد الائتلاف ، واعتمدتموه منجماً ملائماً لحاجة البلاد ، وحينها مضار الحزب والاقسام ،
ورضى أطباعها في حكومة ثابتة وطيدة .

وقد كان من الواجب لنجاح ذلك النظام أن تتعاون العناصر المؤلفة له تعاوناً قلياً ، وأن تصرف جهدها إلى تحقيق وجوه الإصلاح
المختلفة ، وأن تجرى الأعمال في جهات الحكومة جميعاً على سنن العدل والساواة .

ولم يشك أحد حين قام الائتلاف في أن الداخلين فيه طابت به خوسهم وخلصت له نياتهم . وإذا كان للصريون في الواقع متفقين
في المقاصد والوسائل ، ولم يكن بينهم خلاف يرتكز على تشب الآراء أو تباعد ما بين وجهات النظر ، فقد كان للتقدير أن الاقسام التي
كان شخصياً في أصله ونشأته ، صائر حتماً إلى الزوال ، فيعود للصريون كما بدأوا متحدين .

على أن فئة قليلة ، هيأت لها المصادفة الحقة في هذا العهد الأخير مكان الزعامة من حزب الأكثرية ، ما زالت ، في حرصها على
الاستئثار بالأمر ، تنقض أسباب التعاون ، وتسترسل في حزية شديدة الخطر على الصالح العامة ، مدعية أن الاقسام جاء من انفرادها
بالتحكيم بحق البلاد ، جاهدة في نشر ذلك الوهم ، طامعة على توسيع نطاق الاقسام واستدامة أسبابها .

وما يؤسف له أشد الأسف أن آثار الاقسام نقلت إلى دوائر الحكومة ، وكان لها شأن غير ضئيل في أعمال الموظفين وأحوالهم .
ولا يخفى ما يترتب على ذلك من إفساد نظم الأعمال ، وتعرض مصالح الجمهور للسف والبلب ، ومن نشر الفتن والاضطراب
بين الموظفين .

كذلك انتقلت هذه الآثار إلى أفراد الأمة ، فاضطربت بها العلاقات والروابط بينهم ، بل اهلوا بعضهم حرباً على البعض ،
وتزعزعت أسباب التراحيم والتضامن في الأسر .

ثم انتهى الأمر إلى أن أصبحت الحياة الياية نفسها أداة لفتيان تلك الفئة واستبدادها ، مستينة بأكثرية اضطرت إلى مخالفتها أو
مدايرتها : بين رجل مندوع فيها ، وآخر غشى شرها ، وثالث يطعم في خيرها . ولذلك عجزت تلك الحياة الياية عن تحقيق أحسن
ما يرجى فيها من إنفاذ الإصلاحات المختلفة في الرافق العامة للبلاد .

نلقاه هذه الحالة أثبت حكمة جلالتكم إلى أن تعالج الأمر بالوسائل الحامسة إنقاذاً للبلاد مما يهددها من خصومة دائمة ونظام حكم
عاجز مضطرب ، فأقنتم الوزارة الساجدة وبعدهم بالحكم إلى هذه الوزارة .

وقد أطالت الوزارة النظر في الشؤون الحاضرة تلتبس وجوه الملاح لها ، فلم تجد لتلك سيلاً إلا أن تعمل على تخليص البلاد من
تلك المؤثرات للسلطة ، كما تعود الأحوال إلى سيرتها الطبيعية . ولئن تعود الأحوال إلى تلك السيرة إلا إذا علم الناس حقائق الأمور ،
وانكشفت لهم أسباب الضرر ، واستبانوا كيف كان الاقسام مصطنعاً لصلحة تلك الفئة القليلة ، وكما جر على البلاد من مضار وشدائد .
كذلك لن تصل الأمور إلى قرار إلا إذا خلص الأفراد عما كان يرهقهم من ضروب الاعتداء والتشهير بالباطل ، فأمنوا أن يدوا آراءهم
في غير حرج ، وإلا إذا اعتقد الجميع أن الرافق العامة ومصلح الدولة يجري الأمر فيها بالحق والعدل .

ولكن للمؤثرات للسلطة التي أضنت بالبلاد إلى الحالة التي تنه منها لا يمكن أن تقطع أسبابها في الوقت القصير . على أن الوزارة
ترجو أن تكون ثلاث سنين كافية في هذا السيل .

كذلك لا تقطع أسبابها مع بقاء الموامل التي سهلت قيامها وكفلت لها القوة والانتشار .

ولما كان البرلمان ، في حالته الحاضرة ، لا يبين على الوصول إلى الحالة الطبيعية التي تنوق إليها البلاد ، وجب ألا يكون من ناحية أخرى عقبة في سبيل الأخذ بالأسباب للوصلة لها .

لذلك لا ترى الوزارة بدا من حل المجلسين ، وتأجيل الانتخابات إلى الوقت الذي يرجى فيه أن تتجلى إرادة الأمة على وجهها الصحيح .

كذلك ترى الوزارة أن ينظر في قانون الانتخاب وما يتصل به من أحكام الدستور لتعديل ما قد يكون في تعديله إصلاح الحالة التي سبق وصفها . على أن النظام الثنائي والسنوية الوزارية لن يسهما التعديل بحال من الأحوال .

وما كانت الوزارة تقدم على حل المجلسين وتأجيل الانتخابات طواعية واختياراً ، ولكن يلجئها إلى ذلك إلجاء ضرورة الخلاص من الحالة الحاضرة ، والحاجة إلى نظام ثابت مرضى ، يعيد للبلاد وحدتها ، ويهيئ لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل أمانها . والوزارة شديدة الإيمان بأنها تصدر في ذلك عن حاجات الأمة الحقيقية وإجماع أهل الرأي فيها .

وقد اعتزمت الوزارة أن تأخذ نفسها في إدارة الشؤون العامة ، في فترة تعطيل الحياة النيابية ، بإجراء العدل ، وتحقيق المساواة في غير تحيز أو حزبية ، وتبثيد الحريات في حدود القوانين ، وتنفيذ الإصلاح في المرافق العامة ، التي طال على البلاد أمد انتظاره . وترجو أن توفق إلى ما قصدت له في ظل عطف جلالكم وبفضل تأييد الأمة .

فإذا حازت الاعتبارات للتقدمة قبولاً من جلالكم تفضلتم بإصدار أمركم الكريم بحل مجلس النواب والشيوخ ، وإيقاف اللواد ٨٩ و ٩٥ و ١٥٧ والجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور .

وإن الوزارة ، وهي ترفع إلى سديكم العلية آيات إخلاصها ، لتبتهل باللهاء بأن يحفظ للبلاد ذات جلالكم الكريمة ، مؤيدة بتوفيق الله ؟

أحمد محمد خشبه عبد الحميد سليمان جعفر ولي محمد محمود
أحمد لطفى السيد إبراهيم فهمي على مامور

١٨ يولييه سنة ١٩٢٨

أمر ملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨

بمجل مجلس النواب والشيخ ، وإشاف تطبيق بعض مواد الدستور

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية ، وعلى كتاب الوزارة الرفوع إلينا بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٢٨ ؛

أمرنا بما هو آت :

- مادة ١ — بمجل مجلس النواب والشيخ ، ويوقف تطبيق المادتين ٨٩ و ١٥٥ من الدستور .
وبناء على ذلك يؤجل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين الأعضاء العيين في مجلس الشيخ مدة ثلاث سنين من تاريخ أمرنا هذا .
وعند انقضاء هذا الأجل يباد النظر في الحلة لتقرر إجراء الانتخاب والتصين للذكورين أو تأجيلهما زمناً آخر .
أما السلطة التشريعية في فترة السنين الثلاث للذكورة ، أو في أى فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات ، فستولاها طبقاً لحكم المادة ٤٨ من الدستور ، وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون .
- مادة ٢ — حتى يصدر أمر آخر يوقف تطبيق المادة ١٥٧ والجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور .
- مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه ؟
- صدر بإمرى رأس التين في ٢ صفر سنة ١٣٤٧ (١٩ يولية سنة ١٩٢٨) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

وزير الداخلية
محمد محمود

وزير البحرية والبحرية
جفر ولى

وزير الأوقاف
جفر ولى

وزير المواصلات
عبد الحميد سليمان

وزير الحفانية
أحمد محمد خشبه

وزير الزراعة (بالنيابة)
إبراهيم فهمى

وزير المالية
على ماهر

وزير الأشغال العمومية
إبراهيم فهمى

وزير الخارجية (بالنيابة)
على ماهر

وزير المصارف العمومية
أحمد لطفي السيد

كتاب

مرسوم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك
من وزارة للضوء له على يكن باشا بطلب إصدار أمر ملكي
بإفاذ الدستور ، وإجراء الانتخابات ، ودعوة مجلس البرلمان للاجتماع

مؤلاى

منذ تفضلتم جلالتم بإصدار الرسوم بتأليف الوزارة لم تزل عاملة على تحقيق ما أخذته على نفسها من إعادة الحياة الدستورية وفقاً لإرادتكم السامية . ولقد دأبت في إعداد المدة لإجراء الانتخابات لمجلس النواب ، فبدأت بصحيد دوائر الانتخاب الجديدة طبقاً لتأنيج الإحصاء الأخير ، ثم ننت بتقسيم هذه الدوائر إلى دوائر فرعية . والآن ، وقد فرغت الوزارة من هذا العمل ، تستطيع أن تستأذن جلالتم في الشروع في الإجراءات للرسمية لتلك الانتخابات ، لثم في نهاية السنة الحاضرة ، وليمكن عقد البرلمان في صدر السنة للقبلة للقيام بمهمته الجليلة .

لذا وافق ذلك جلالتم تفضلتم بإصدار أمركم الكريم ، مؤذناً بإفاذ أحكام الدستور ، وبالبده بإجراء الانتخابات ، داعياً للاجتماع مجلس البرلمان : مجلس النواب الذى تثيره الانتخابات ، ومجلس الشيوخ مشكلاً كان وقت صدور الأمر لللكى بتاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ .

والوزارة عتبهل إلى الله بالهاء أن يحفظ البلاد في ذات جلالتم ملاذها الأكبر وذخرها الأجل .

عبد الرحيم صوى	أحمد ملحت يكن	على يكن
حسين واصف	مصطفى ملحر	حسين درويش
حافظ حسن	أحمد على	واصف بيك
	محمد أفلاطون	

بولكلى في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩

أمر ملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩

بتحديد تاريخ دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب ،
وتاريخ اجتماعه هو ومجلس الشيوخ الذي كان قائماً

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية ؛

وعلى أمرنا رقم ٤٦ الصادر في ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ ؛

وعلى كتاب الوزارة للرفع إلينا بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يعمل بالمواد ١٥ و ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ من الدستور .

مادة ٢ — يحدد بمرسوم تاريخ دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب ؛ ويدعى إلى الاجتماع في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ مجلس النواب الذي ينتخبه هذا الانتخاب ومجلس الشيوخ الذي كان قائماً في تاريخ إصدار أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ التقدم ذكره .

مادة ٣ — على وزاراتنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .

صدر بمرأى للنتزه في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٤٨ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
عدي يكن

وزير للواصلات
عبد الرحيم صبري

وزير الأشغال العمومية
حسين واصف

وزير المعارف
حافظ حسن

وزير الداخلية
عدي يكن

وزير الحفائية
حسين فدويش

وزير الزراعة
واصف حبيكة

وزير البحرية والبحرية
نجد أنطون

وزير الخارجية
أحمد مدحت يكن

وزير المالية
مصطفى ملحم

وزير الأوقاف
أحمد علي

كتاب

مرنوع إلى حفرة صاحب الجلالة الملك

من وزارة حفرة صاحب الدولة إسماعيل صدق بإنشاء الدستور وقانون الانتخاب

مولاي

منذ شكلت هذه الوزارة لم تزل تلتزم السلاج لما أصاب البلاد من غواشي الاضطراب ، بحجة النظر في النظم الأساسية للدولة ، متحررة ما ينبغي توفيره من الأسباب لاستقرارها كما تطمئن البلاد ، وتنصرف إلى العناية بما يهمها من الشؤون .

وقد دعاها البحث إلى أن خير علاج للحالة الحاضرة هو تعديل الدستور وقانون الانتخاب الحاليين على الوجه اللين في التشريعين اللذين تتصرف الوزارة برضهما إلى سدتك الكريمة ، مشفوعين ببيان لأسباب تلك التعديلات ومراسها .

ولم يكن أحب إلى الوزارة من أن نساك إلى فرضها طريق التقيح الذي رسمه الدستور ، إذ هي قوة اليقين بأن مجلسين — لا يكون رائدما إلا ما لبلاد من المصلحة الكبرى في أوت تكون الحياة التياية فيها صالحة الأساس مرضية الأثر — لا يترددان في قبول التقيح للأسباب الخاصة التي قدسها الوزارة في صراحة وإيمان ، ولكنها لا تستطيع أن تؤمل ذلك من المجلسين الحاليين .

وما بالوزارة أن ترى أعضاء المجلسين جملة أو فرادى بأنهم يتصدون العمل لغير مصلحة البلاد ؛ ولكنها تنسب الظروف التي غشت على جو الحياة التياية في مصر ، ولما تكبد تظهر إلى الوجود ، فلونها عن قصدها ، ولم تبق من وجوه الحرية الحرة لا حرية محاربة استقلال الآراء .

لذلك لم يكن يمكن أن تعدد آمال بتقيح يمرض في مثل هذا الجو ويمتحن بهذه الروح .

فلم يبق إذن إلا أن يحيى الماضي بما له وما عليه ، وأنت يصدر دستور جديد تستفتح به صفحة جديدة في تاريخ مصر ترجوها الوزارة بمجيدة . وإذا كانت الضرورات تلجئ الوزارة إلى انتهاج هذا السبيل فالتاريخ العام الحياة التياية حافل بمثل هذه الظاهرة ، ظاهرة لإبدال دستور بدستور . على أن لما تمرنه الوزارة على جلاتكم من الإبدال طابعا خاصا ، هو أنه يقع في جو من المكنية الشاملة ، وأنه قد تطلعت به الآمال الصالحة في استقرار الأمر ومصلاح الحال . وإذا كان مشروع الدستور قد غنى بمعالجة الحالة التي استفاضت منها الشكوى ، فقد عني قبل ذلك بالاحتفاظ بأصول الدستور الذي صدر في سنة ١٩٢٣ .

وتعلم الوزارة ، يمولاي ، أن أنظمة الحكم مجرد حباب وتهدير . وقد أطالت النظر فيها عرضت له من شأن هذا التقيح ؛ وهي شديدة الثقة بأنما لم تخطئ الحساب ولم تتجاوز في التقدير . على أن التقيح مهما أحسن وضعه ، وأحكم تنميته ، لا يكون قوى الأثر نافذ الفصل إذا كان من المستطاع أن يمرض بدوره إلى التقيح . فلنك توثق التجربة الجديدة غمارها يجب أن تكون ثابتة مستقرة ، وأن يؤمن استقرارها . لذلك ترى الوزارة — أسوة بما تفعله طائفة من الممارين — أن يحرم تعديل الدستور الجديد قبل حشر سنتين من العمل به .

وتطمح الوزارة ، بما قبله من سهر جلاتكم على مصالح هذه الأمة ، وحرصكم على توفير أسباب التقدم والرفاهية لها ، وما شهد به القريب والبعيد من ثاقب نظركم وعلى حكمتكم ، أن يحوز الكشروعان والبيان قولاً من جلاتكم . فلذا حازت هذه الوثائق الثلاث رضاه جلاتكم فضلتكم بإصدار أمرهم الكرم بنشر الدستور الجديد وبالتصديق على قانون الانتخاب .

وإن الوزارة ، وهي ترفع إلى سدتك العلية آيات إخلاصها ، لتبتل إلى الله بالثناء بأن يجعل هذا العمل محمود النتيجة ، مبرك الأثر على البلاد ، وأن يقف به عليها ظلال الأمن والرفاهية ، وأن يحفظ لبلاد ذلت جلاتكم الكريمة مؤيدة بتوفيق الله ؟

إسماعيل صدق

٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠

إبراهيم نهى كرم
مراد سيد احمد

على حاصر
توفيق دوص

محمد على عيسى
محمد توفيق رضى

عبد الفتاح يحيى
حافظ حسن

بيان

من وزارة حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا
بالتعديلات التي يراد إدخالها على الدستور وقانون الانتخاب

وضع الدستور المصري بين سنتي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ منقطع الصلة بالماضي . فإنه ، على وجه العموم ، وفيما عدا ما احتفظ به من الانتخاب بدرجةتين ، ليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية أو ما سبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سبب أو نسب .
وضع على مثال الدستور البلجيكي ، مستبصراً هنا وهناك من غيره من الدساتير الحديثة أحكاماً مختلفة ، فكان من ذلك كله مجموعة يصح بحق أن تعتبر صورة سوية لما بلغته الديمقراطية في أوروبا في العصر الحاضر .

ويعلم للطلع على تاريخ الدساتير الأوربية أن هذه الصورة الأخيرة لم يلقها طرفة واحدة أي بد من البلاد التي نشأ وترعرع فيها النظام النيابي ، وأن الدساتير وضعت في كل بد وفق أحوالها الماصرة لها ، وأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تبلغ مداها يكون لها أثرها في تعديل تلك الدساتير تعديلاً يجرى تارة بطريق قلب الدستور وتغييره ، وطوراً بالطرق التي رسمها الدستور نفسه .

ومن يستقرى أخبار وضع الدساتير لن تقوته ملاحظة أثر كثيراً من واضى الدساتير الحديثة يمدون إلى الانتفاع بخبرة التير في الأمور الدستورية دون مراعاة ما بين بد وبد من التواريخ في الحلق والطباع والنظم الاجتماعية ، ويظنون خطأ أن آخر الأوضاع خيرها إطلاقاً ، كما أن أحدث المتعزطات أكملها ، أو أن ما نجح في بد لا بد ناجح في غيره من البلاد . ويرون أن النقل عن التير أقل كلفة وأهون نسباً ، إذ كان البحث والاستغراء فيها يناسب ويلائس حال كل بد أمراً صعب السلك طويل الشقة .

كذلك لن يغوث للسفري لما جرى على الدساتير من التعديل والتغيير ملاحظة أن كثيراً من ذلك التعديل والتغيير يرجع إلى قلق الأوضاع والأحكام المنقولة بكتبتها الجديد ، وإلى تعامل أو رد فعل بين تلك الأوضاع والأحكام وبين البيئة التي نشأت إليها لم يكن يتوقع أو لم يكن قد جعل له حساب كاف .

وليس من يشك في أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة في مصر ، خصوصاً من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها ، لا تشبه في كثير أحوال البلاد التي هل عنها الدستور المصري ، أو من يجهل أن الدستور وضع في وقت بلغ فيه الخلاف بين اللشتين بالمسائل العامة والمشايعين لهم حد الفتنة .

كان من الواجب إذن لإحكام ملامدة الدستور أن يتاير بين دساتير البلاد التي عاجلت النظام النيابي دهرماً طويلاً ، وبين ما يوضع لنا بقدر ما يقتضيه اختلاف الشعب بين أحوالها وأحوالها . كما كان من الواجب أن يجعل الدستور بحيث لا تنلق به آثار الفتنة التي ولد في جوتها .

ليس ينبغي ، بل يعني التاريخ وحده ، أن نعرف ما إذا كانت هذه الناية الأخيرة مما كان يستطيع أن يحققها الذين عهد إليهم مهمة وضع الدستور ، أو أنها كانت على أي حال بعيدة الرام عليهم إذ ذاك ، بحيث لم تكن مندوحة عن الاعتقاد على الزمن وحده لإصلاح القاسد وضوم اللوج .

إنما الذي ينبغي أن نقررره منذ الآن ، في يقين العقائد ووضوح البدييات ، هو أن الدستور لم يحقق ما عقد به من الآمال من أنه خير ما تمتعت به البلاد من صور الحكم وأكفلهما بإقرار النظام والسلام ، وتوجيه الأمور العامة إلى خير النفايات على يد الصالحين لتلك ، القادرين عليه .

والذي ينبغي أيضاً هو أن نحقق أسباب ذلك ، وأن نبين آخر الأمر وجوه الطلب لما تشكو منه البلاد .

لا خلاف في أن قوام الدستور — عدا الجزء للصلق بالحقوق العامة — أمران : أولها طريقة تشكيل البرلمان (مجلساً أو مجلسين) ، وتشيل الأمة فيه بمختلف طوائفها ومعالجها ؛ وثانيهما علاقة ما بين السلطين التنفيذية والتشريعية .

أما ما يتعلق بالأمر الأول فقد نظم الدستور البرلمان على أن يكون مؤلفاً من مجلسين : أحدهما ، وهو مجلس النواب ، منتخب على أساس الاقتراع العام وعلى قاعدة أن يمثل كل ستين ألفاً من الأهالي بنائب . والثاني ، وهو مجلس الشيوخ ، خُصَّ أعضاؤه بينهم الملك وثلاثة أخصائهم ينتخبون على أساس الاقتراع العام ، وعلى قاعدة أن يمثل كل مائة وأربعين ألفاً بـشيخ . ولم يوضع بالدستور نص خاص بصفة الانتخاب : أيكون مباشراً أو غير مباشر . غير أن لجنة الدستور ، التي وضعت مشروع الدستور ومشروع قانون الانتخاب معاً ، أسست عملها على أن يكون الانتخاب لمجلس النواب ذا درجتين ؛ وما شكت لحظة في أن سيظل ذلك من بنية النظام النيابي الثاني . وقد ندرت اعتقاداتها إلى تحرير الدستور ، فوضعت المادة ٨٩ فشرطت عند حل مجلس النواب أن يدعى للتدوين لإجراء انتخابات جديدة ، وهو تغيير اصطلاح عليه لتصرف ناهي الدرجة الثانية .

ويرتبط بما تقدم أن الدستور جعل كل مجلس خصصاً بالفصل في حصة نيابة أعضائه . على أنه أُلحِق أن يحدد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى .

وأما ما يتعلق بالأمر الثاني فقد جعل الوزراء مسئولين بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ، ومنفردين كل منهم عن أعمال وزارته ؛ كما جعل للملك حق حل مجلس النواب ؛ ونظمت بالمادتين ٣٥ و ٣٦ طريقة حل الحلفاء على القوانين التي يختلف في أمرها البرلمان والملك ؛ وبالمادة ٤١ طريقة التشريع في فترات ما بين أدوار الانقضاء .

فلننظر ما آل إليه أمر الدستور في هذين الشائعين في السنوات السبع الماضية :

جرت الانتخابات الأولى في ظل الحلفاء الذي سبقت الإشارة إليه ، وفي ظروف سياسية خاصة ؛ واستهدفت في سبيل النجاح فيها طرق لم تألفها البلاد من قبل ؛ ودعائيات بعيدة عن أن تكون مقبولة في شرعية الانتخابات ؛ وأخرج كثير من أحكام قانون الانتخاب عن غرضه وعن وضمه الأصلي ، كما جرى في أحكام تركية المرشحين ؛ واستغل تاريخ الهبة لصحة فريق أحسن ذلك النوع من الاستغلال ؛ فجاءت نتيجة الانتخابات — سواء في مجلس الشيوخ أو النواب — موافقة شهوات ذلك الفريق في الظفر بالنبله . وقد تم الظفر بحيث لم يترك مكاناً لمعرضة قيمة ؛ وفلت الظافرين أنهم خالفوا بذلك مصلحتهم الحقيقية كما خالفوا لب النظام البرلمان وجوهره . وأسست من ذلك اليوم في مصر أوتوقراطية جديدة في صورة برلمانية .

وأرادت تلك الأوتوقراطية طبعاً أن تستدبر نفسها سلطاناً أوتيته بفضل تلك الطوارئ المعارضة . فكان أول ما أجه إليه نظرها تحويل الانتخاب ذي الدرجتين إلى انتخاب مباشر ، موهمة أن الانتخاب المباشر هو خير نظام أخرج للناس .

وفي الحن أنه لا يمكن أن يوصف نظام من أنظمة الحكم بأنه خير الأنظمة . فليس في طبيعة أي نظام أن يكون صالحاً لكل زمان ومكان ما دامت الأمم ، بل الأمة الواحدة ، على توالي المصروف على ما نعرف من الاختلاف طباعاً وعادات وأسباب حياة ، حتى لقد قال بحق أحد الحكماء « جرت سنة الاجتماع وطباع الشعوب بأن الأنظمة ، مهما تبلغ من الكمال ، ليست في الواقع إلا حساباً وتقديراً مرهاف ونتيجة تفضيل أخف الضررين » .

والانتخاب المباشر ، وإن شاع العمل به ، ليس في نظر محبيه أنفسهم أكثر من مودة من محور الحكم أنضى إليها تطور الأحوال الاجتماعية في أوروبا ، وجعل منها ضرورة حاضرة من ضرورات النظام النيابي فيها . ومع ذلك فأهل الرأي في أمره على خلاف ؛ وكثير من كتبوا في أزمة الأنظمة البرلمانية يؤثرون عليه نظام الانتخاب ذي الدرجتين ، ويقولون إنه « كالرشح : يعطيك ما أشد هاء وصفاء دون أن يغير ينبوعه » .

وللم تاريخ الأنظمة النيابية لا يفتو إدراك ارتباط الانتخاب العام المباشر بالتطور الصناعي وانتشار التعليم . فقد كان أبداً شعار أوساط الهال وللطمح الثابت لأحزابهم الناشئة . وما زالوا ، طوال السنين العديدة ، يلحون في المطالبة به والبصاع عنه . وكذا اشتد ساعد الصناعة ، واحتشدت الجماعات الكبيرة مترافقة في جوار لرا كز الصناعية ، شعت تلك الجماعات بمكانتها ، وأقيمت أن سبيلها إلى إظهار قوتها وإجراح مقاصدها هو أن يزيد تمناؤها في المجالس النيابية . وكان الطريق لذلك طبعاً نشر الدعوة إلى الانتخاب العام المباشر مطلقاً في بعض البلاد من نظام الدرجتين ، ومطلقاً في الأخرى من قيد التصاب للآلي يشترط في النائب . نجحت تلك الدعوة في عصور مختلفة بحسب سرعة التطور الصناعي وانتشار التعليم في البلاد المختلفة وبطعمها . ولكنها ما لبثت حتى خلقت مشاكل جديدة لا يزالون يطبقون لها يختلف الطرق للعقدة ، كالتبثيل النسبي وتمثيل الصالح ، وحتى استغاضت التكموى من أزمة الأنظمة البرلمانية ، تهم تارة بالتمزق والثروة ، وطوراً بالغبنيان على السلطة التنفيذية . وتهم دائماً بانحطاط مستوى أعضاء المجالس النيابية بسبب تحول السيلسة إلى مناعة يندس فيها من كانت

بضاعتهم من الأخلاق والكفاءة مزجبة ، ومن لا يبتغون بها إلا طريقاً للجرى وراء النافع ، إلى تهم كثيرة أخرى لا يجملها اللطاع على ما كتب أخيراً في هذا العدد وهو كثير ، أو هي الحقيقتان التي قام بها للزعم البرلماني اللول للوقوف على أسباب أزمة الأنظمة البرلمانية ، كما لا يجملها للشاهد للتغيرات التي تمت في كثير من البلاد ثورة تلك الأنظمة وخروجاً عليها .

هذا شأن الانتخاب للبشر في أوروبا نظراً وعملاً . قسم كان التجديد ينقله إلى مصر والتشويه فضائله وتقديسه حتى ما يبدله شيء ؟ لم يكن التفكير في تغيير نظام الانتخاب رغبة في مداركة تطور حدث في البلاد جعل ما كان صالحاً في زمن غير صالح لزمان آخر . فقد وقع هذا التغيير في أول دور انعقاد لأول فصل تشريعي بعد إصدار الدستور دون أن يقع بين ١٩٢٣ و ١٩٢٤ من الأحداث والتطورات ما يسوغ أي تغيير ، وفي حين لا تغير قوانين الانتخاب عادة إلا قبل انتهاء الفصل التشريعي والقرب من موعد إجراء الانتخابات الجديدة . وتم هذا التغيير بنبر مناقشة جدية ، وبطريق التشريع العادي ، بالرغم من أنه وقد جعل الانتخاب ذو الدرجتين من بنية الدستور ، كان لا يجوز على أي حال تغيير النظام القديم بغير طريقة تعديل الدستور .

أفكان التفكير في التغيير إذن نتيجة الاعتقاد بأن الانتخاب للبشر خير الأنظمة وأصلحها للبلاد ؟ لم يكن يعرف حتى سنة ١٩٢٤ غير نظام الانتخاب بدرجتين ؟ ولم ينبأ لمصر حتى ذلك التاريخ شيء من الأسباب التي جعلت الانتخاب للبشر في أوروبا ضرورة من ضرورات تطور النظام النيابي . فصر ليست بلاداً صناعية . والأمية التي ظلت البلاد تشكو انتشارها طوال السنين ، والتي كانت تقبح بها المحبة على وجوب استغلالها بشؤونها — إن كانت ثمة حاجة إلى حجة في هذا السبيل — كانت لا تزال تنشر ظلالها الثقيلة على الناس ؛ ولم يتصاعد خارج البرلمان صوت واحد من فرد أو جماعة بالمطالبة بالانتخاب للبشر . إذن لم يكن الانتخاب البشري يقصد به إلى حد حاجة عامة أو إلى حسن ملائمة للأحوال القائمة .

كان التغيير إذن بحاجة في نفوس القائمين بالأمر . غلبوا بالانتخاب للبشر أن يكون سبيل النجاح وأمان للمستقبل . فهو لا يكلف أكثر من الاعتماد على اسم الوفد الذي كان تأليفه قرن نهضة البلاد للمطالبة بالاستقلال ، وعلى ذكرى جهوده في البلاغ عن قضية البلاد . ومن كان اعتاده على مثل ذلك وكان يجهل إلى الجاهل به أن يحاسب على ما آل إليه أمر الوفد أو أن يطالب بما يبرر أقواله من الأعمال . لم يطل حكم تلك الأورطراطية حتى حلت بالبلاد كارثة انسلت هي على أثرها من الحكم ، وظلت دهرماً قابعة صامتة . قست الظروف بعمل مجلس النواب وإجراء الانتخاب على درجتين . ومع أوت النتيجة التي أتت بها الانتخابات كانت — بالرغم من عودة أعوان الأورطراطية إلى طرائقهم الأولى — مؤتة بتقلص دولتها ، فإن خوف الحاضرين ورجاء الطامعين جعلاً ينتران بالاستكسار . وقد دلت البوادر الأولى على حصول الاستكسار فعلاً ، فخل المجلس للمرة الثانية .

على أنه في صدر سنة ١٩٢٦ ، ولظروف سياسية خاصة ، طبق نظام الانتخاب للبشر ؛ ولكنه لم يطبق بحالة طبيعية ، فإن الائتلاف بين الأحزاب حال دون أن يكون الانتخاب معممة تستعمل فيها وسائل النضال المختلفة . وتواضعت الأحزاب على توزيع كراسي النيابة بينها على الوجه الذي شاته ظروف ذلك الوقت . وبالرغم من أن فريق الأورطراطية كانت له غالبية كراسي مجلس النواب والوزارة ، فإن توجيه السياسة العامة اتلى إلى غيرهم .

ثم دال الحكم بعد ذلك إلى زعماء ذلك الفريق ، فلم يلبثوا فيه طويلاً حتى تبين أن ليس لبقائهم فيه من سبيل .

رؤى في هذه البرة أن تكون محاولة جديدة لإقرار الأمور على سنة مستقيمة ، فخل المجلسان وأوقف الدستور . كما رؤى أن تعطى هذه المحاولة ما تقتضيه من زمن مهمل ، غير أن ظروفًا سياسية قضت — بعد وصول مفاوضات صيف سنة ١٩٢٩ إلى ما وصلت إليه من مشروع معاهدة — بإقتدار الأمور وإعادة البرلمان فوراً .

لم يكن ثمة نظام لإجراء الانتخابات غير نظام الانتخاب للبشر . وشامت الظروف الداخلية أن يشغل فريق الأورطراطية بدخول الانتخابات . وأتمر الانتخاب برلماناً لا حول له ولا قوة ، كل همه أن يكون مطيعاً ، وكل همه أن يسوغ الثقة عقوداً بقدر بها جيد وزارة تتحكم فيه أفراداً ومجموعات .

وحرمت الوزارة على استبقاء أسباب الحكم ، تارة بطريق التصف وأخذ الناس بالشدّة كما جرى في انتخابات مجلس الشيوخ ، وطوراً بطريق الضاربات السياسية — ولكنها غادرت الحكم بعد أن ثبت فشلها .

لنا زماناً مسرفين إذا أكدنا أن فريق الأورطراطية جرب مرات ثلاثاً في الحكم ، فكان فيها كلها عاجزاً ؛ وأوشك في كل مرة أن يلحق بالبلاد وبجسم سميتها ضرراً بليفاً . ذلك أنه لم يسلك في الحكم السبيل السليم ، فقد شغل باستدامة أسباب النفوذ والسلطان لنفسه ،

من حيث ذلك العدد . وهذا التفاوت الذى كثيراً ما يكون نتيجة العمران اللازم عن رقى الصناعة واتساع نطاقها ، هو وحده الذى يدعو بين قرات طويلة لإعادة النظر فى التوزيع .

وترى الوزارة أن عدد أعضاء مجلس النواب الذى ترضى به الاعتبارات للتقدم ذكرها يجب ألا يزيد على ١٥٠ ، وأنت بتولى الدستور توزيع هذا العدد على للدريات والمافظات تاركاً تحديد القوائم الانتخابية إلى قانون .

يصل بهذا الأمر البحث فى طريقة انتخاب هؤلاء النواب . وقد تقدم القول فيما استحدث فى قانون الانتخاب الذى وضعته لجنة الدستور من التغيير الذى جعل به الانتخاب ذو الدرجتين انتخاباً مباشراً ، وفى الأسباب التى لا يشك فى أنها دعت إلى ذلك التغيير .

وليس بالذى يمتد به فى هذا الشأن ما يردده ذوو الصلحة فى الانتخاب المباشر من الدعوى بأنه حق طبيعى . فأهل رأى على أن الانتخاب وظيفة لا حق يمتنع به الكافة على السواء ، وأنه لذلك يجب أن تكون لدى الناخب الكفاءة اللازمة لما ينط به من حسن الاختيار .

وما نحتاج إلى دليل على أن هيئة الناخبين فى مصر تموزها أسباب التربية السياسية التى تمكن الناخب من الحكم فى قضايا السياسة ومشاكل الحكم ليؤثر من رياه أدنى إلى قلبه وفهمه .

لا نزم أن طبقات الناخبين فى أوروبا جميعاً بلغت من التربية السياسية ما يؤهلها حق التأهيل لاستلام ما منحت من الحقوق ، ولكن ما بلغت من ذلك يجعلنا على أى حال نرى أنه لا تزال أمامنا مرحلة لا بد من قطعها قبل أن نطمح فى محاسنهم فى هذا الشأن .

وليس من يجهل أن مصر بلد زراعية ، وفيها عدا المجاميع التى تسكن المافظات وعواصم للدريات والراكرز والى لا تبلغ ربع عدد السكان ، فإن أساس الحياة العامة والحلية الأولى فى عمليات الانتخاب فى القرية ، ومعظم القرى يتراوح سكانها بين حوالى الألف وأربعة الآلاف ، وعلى القرية وطابع سكانها يبنى الحكم ويجرى القياس .

ولو أن أهل القرية سئلوا أن يختاروا جماعة من بينهم يتقون بدمتهم لكانوا خليقين بأن يحسوا الاختيار ، لأن ما يقتضيه ذلك من معرفة الخلق أو القدرة موفور الأسباب فى هذا المجتمع الضيق . لكنهم لو سئلوا أن يتجاوزوا أفق القرية لاختيار رجل يتحدث عنهم وعن أمثاله من يكون مجموعهم دائرة انتخابية (أو نحو مائة ألف نفس) لأعوزتهم المعرفة للبشارة بلا شك ، فلم يبق إلا أن يعتمدوا على العلم بشئ مما يتجادل فيه للمرشحون وعلى الإلمام بطرف من ماضى أحزابهم ومن مبادئها وزعامتها .

فهل يستطيع ذلك متوسط الناخبين فى مصر ؟

مثل هذا يكون مستطاعاً لو أنه يصل بأسباب حياة الناخب اليومية ، أو لو أنه شئ ربحى ولا حاجة فيه إلى إعداد وتربية . وإذا لم يكن كذلك لم يكن عمل الناخب فيه إلا نتيجة تقليد واستدراج أو تضليل واستهواء كما جرى فى الانتخابات الأولى ، أو ضغط وإكراه كما جرى فى انتخابات الشيوخ الأخيرة . وليس شئ من هذا باقى يؤمن أن يبنى عليه نظام الحكم فى البلاد .

على أنه إذا لم يكن من حسن التصرف أن يترك للناخب اختيار النائب مباشرة ، فإن جعل الانتخاب درجتين خليف بأن يقر بنا من أسباب التمييز السليم بين المرشحين .

فإن الانتخاب الأول من شأنه أن ينتج أفضل أهل القرية وأكثرهم غشياناً للعد ومعرفة بالرجال ، وبالتالي أقربهم إلى العلم بالشؤون العامة ، خصوصاً إذا اشترطت فيمن يقع عليه الانتخاب ضوابط وشروط مخصوصة ، كمنصب مالى يدل على استقلال أو مساهمة جدية فى شؤون الحياة أو كشرط تعليم .

ولا شك فى أن الاختيار يكون أشد تصفية كلما كان أكثر تدرجاً ، ولكن الحاجة إلى الوقوف عند حد ، والرغبة فى نشر أسباب التربية السياسية وتيسير العلم بالشؤون العامة على الجماهير ، والأخذ بالتقاليد التى افترت بتأسيس النظم الانتخابية ولازمتها زمناً طويلاً ، كل أولئك يدعو إلى الاجتزاء بدرجتين مع مراعاة تسميم الدرجة الأولى وتخصيص الدرجة الثانية بالضوابط التى تقدم ذكرها .

نوعياً اعتبر هذه الشروط فى عمومها أقوى مما كانت لجنة الدستور تتطلبه ، ولكن تجارب السبع السنين الماضية أقامت الدليل على أن لجنة الدستور كانت مسرفة فى حسن الظن والتفاؤل ، كذلك دلت التجارب على وجوب التنس فى الدستور بصورة ضمنية لا لابس فيها ولا إلهام على الأصول الكلية لنظام الانتخاب ، أى على نظام الدرجتين وعلى أن تكون الانتخابات الأولى على أساس الاقتراع العام وأن يشترط فى نائحي الدرجة الثانية شرط مناصب مالى أو تعليم حتى لا يثبت بذلك الأهل فى سبيل الأهواء والشهوات الخاصة .

وترى الوزارة أن مسألة ازدواج المجلس النيابي أمر مفروغ منه ، وأنه يجب أن يظل مبدأ كلياً من مبادئ الدستور العصري ؛ وهو لحداثة عهد النظام النيابي في مصر أزم عندنا منه عند غيرنا بمن رست له لهم قنمه وثبتت أصوله . كذلك ترى للأشباب التي تقدم ذكرها في عدد الكلام عن عدد أعضاء مجلس النواب أن يكون مجلس الشيوخ مؤلفاً من عدد ثابت لا يتجاوز المائة .

وقد كان ولا يزال أحد ما يصاب على الأنظمة النيابية أنها جعلت السياسة صناعة يحترفها وعقبتها عدد غير قليل من الرجال الذين ليسوا من الطراز الأول . وإذا كان ذلك مما لا يستلجم تجنبه للحاجة إلى المتعلم في تكون صفوف الأحزاب ، فإنه مما يقوم الأداة السياسية للبلاد أن يكون إلى جانب هؤلاء أشخاص يستطيعون بمكانتهم الاجتماعية أو سابق خدماتهم أن يكونوا مستقلين عن الأحزاب كل الاستقلال أو بضعه ، كما يستطيعون بما اجتمع لهم من علم أو تجربة في الصناعات والأعمال التي زاولوها أن يدخلوا في الحياة السياسية آراء ناضجة ومشاعر وزعت خلت من التمرة الحزبية .

ولكن كثيراً من هؤلاء يأبون أن يوطنوا أنفسهم على خوض ماعص الانتخاب لإثارة للراحة أو خيبة ما لا مناس منه فيها من المنازعات والمفاضلات وتوهم الكرامات . لذلك نتجح لهم في كثير من البلاد أبواب مجلس الشيوخ . وسواء أكان المخول فيه بطريق الصين أم بطريق الانتخاب فإنه لإيجاد مزاجية طوائف محترفي السياسة الذين تقدم ذكرهم يشترط فيمن يدخله شروط خاصة من الوظائف أو الأعمال أو الصناعات أو الثروة .

تراضى هذه الاعتبارات عادة في تكون مجلس الشيوخ على اختلاف في طريقة التشكيل — تمييماً أو انتخاباً — بحسب أحوال كل بلد . ففي البلاد ومن أرقها من يجعل المجلس مهيئاً كله^(١) ، ومنها من يجعل لكل من التبيين والانتخاب نصيباً يضاف كثرة وقته ؛ كما أن منها من يجعل المجلس منتخباً كله ؛ وبين هذا وذاك من يجعل محلاً للوراثة أو للصوة بحكم القانون .

وقد نظم مجلس الشيوخ في مصر على هذه القاعدة ، فجعل مهيئاً بضعه منتخباً بضعه الآخر ؛ وحصر التبيين أو الانتخاب في طبقات معينة . غير أن الانتخاب أوتر بالعدد الأكبر ، فقد جعل له ثلاثة أخماس الأعضاء وترك لتعيين الملك خمسة .

والواقع في أمر الاعتبارات التي بنى عليها تشكيل مجلس الشيوخ وأورد بسببها للفايزة بينه وبين تشكيل مجلس النواب أن نصيب مصر منها أكثر من نصيب غيرها من البلاد ، فإن التزاع المستمر الذي اقترن بالانتخابات منذ شرعت سننها الجديدة ، وما طفق يستتبعه من تريض الكرامات للهوان ومن إلحاق صنوف الأذى بمن تحده غشه بالتقدم للانتخابات جعل كثيراً يجمع عن دخولها . ومثل هذا الإحجام طبيعي خصوصاً بسبب حالة العهد بالنظام النيابي . وهو يسوغ أن يكون مجلس الشيوخ عندنا مهيئاً كله . غير أن الوزارة تكفي زيادة نسبة التبيين بأن يكونوا هم ثلاثة أخماس الأعضاء ، ولن يترتب طبعاً على هذه الزيادة غرض من قوة مجلس الشيوخ أو زته أو هضم من معنى التثيل للتطوير هو عليه .

ولا يسع الوزارة ، وهي تفتح زيادة عدد الأعضاء المبيينين ، إلا أن تعرض لأسس التبيين كيف يكون .

ذهب بعضهم إلى أن القاعدة التي وضعتها المادة ٤٨ من أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه تنطبق على تعيين الشيوخ . ويكون الحكم بناء على ذلك أن الملك يبين الشيوخ بناء على طلب الوزارة القائمة ، ولا يبين إلا من شأته هي تميينه .

غير أن هذا التأويل من شأنه أن يجعل التبيين في مجلس الشيوخ أمراً حزبياً ، وصح مجلس الشيوخ ، وقد اختارته الحكومة القائمة من بين أنصارها ، أداة عاطلة ولن تزال كذلك حتى تتغير الحكومة . ولا شك في أن تأويل النظام البرلماني على مثل هذا الوجه تجاوز لحد المقبول ، فإن تعيين الشيوخ إذا كان من التوقيعات في شؤون الدولة فإنه في ذاته عمل يتعلق بمخاطب عضو أساسي في جسم الهيئة التي تتولى شؤون الدولة ويرتبط بحياة الأحزاب قاطبة وبحياة السياسة العامة ، وله بهذه النيابة أهمية خاصة وامتياز واضح على سائر التوقيعات ، ولا يتصور أن يكون شخص لذلك — مستقلاً عن وزرائه — بعيداً عن السماح فيه سواء في الاقتراح أو فيما يتخذ من القرارات . بل إن هذا المطلق والتأليف لا يمكن أن يكون إلا ثمرة اشتراك لذلك والوزارة . وكما أنه حيث يدخل في تشكيل مجلس الشيوخ أعضاء ورايين أو أعضاء بحكم القانون ، كما هو الحال في بعض المسانير ، يكون هؤلاء الأعضاء حتى الجلس ولو لم ترغب فيهم الوزارة . كذلك تأليف مجلس الشيوخ كله أو بضعه بطريق التبيين يجب أن يكون بحيث يعمل مكاناً للمستأجرين من غير أنصار الوزارة بمن يرام الملك ، في نظره المجردة عن الحموى ، وفي تخيله لما في الحكم القائمة الثابتة ، لاهتيج النيابة عن الأمة ، مما يترتب عليه أن تكون الحكامة الأخيرة في هذا التبيين للملك .

ومن مزايها ما تقدم أنه يجعل الوزارة على ألا ترشح من أضرارها إلا من تستطيع أن تتخلى له بالامتياز واليافعة الكاملة للنيابة عن الأمة . وفي اشتراط توقيع الوزارة على أسماء المبعين جميعاً ضمانة لأن يتم هذا الاشتراك بين الملك والوزارة في تمام معيد منتج . بهذه الطريقة من الحق والتأنيث — وبها وحدها — يمكن أن يستوى مجلس الشيوخ خلقاً سوياً ، ويمكنه أن يؤدي مهمته على أحسن الوجوه ، بما تحققة من أحكام التوازن بين أجزاء الهيئة التشريعية وتجويد التمثيل لختلف الطبقات ، بما هو متفق مع روح النظام البرلماني .

وإذا كان في العمل على هذه الطريقة تقويت لبعض النفوذ العاجل على أية حكومة قائمة ، فإنها لا تشكل معيبة به مزايها آتية يوم تكون هي بدورها في صف الممارسة .

أما الأعضاء المنتخبون بقرى الوزارة أن تلك في أمرهم ما سلكته في انتخاب أعضاء مجلس النواب ، فانتخابهم ذو درجتيين وعلى يد طوائف الناخبين الذين يختارون النواب أنفسهم ، ويكتفي في المقابلة بين الانتخابيين بالقيود الخاصة بصفات من ينتخبون مجلس الشيوخ وبالسماح للدائرة التي ينتخب عنها الشيخ بقياس إلى دائرة النائب ، فإنها تبلغ حوالي أربعة أعضاء الأخيرة .

ومع شأن لا يصل مباشرة بتشكيل أي المجلسين ، ولكن له أثر مهم في ذلك التشكيل ، ذلك هو حق كل مجلس في الفصل في صحة نيابة أعضائه . وهذا المبدأ شائع في كثير من الدساتير . ولكن دساتير أخرى ومن الطراز الأول بعضها تقدم والبعض الآخر حديث (١) تجعل ذلك الفصل من عمل الحاكم العامة أو من عمل حاكم خاصة . كذلك كان الحال في الجمعية التشريعية وما سبقها من المجالس . وقد كانت لجنة الدستور شديدة التردد والحذر في الأخذ بهذا المبدأ ، ولكنها رأيت آخر الأمر أن يعطى حظه من التجربة . فلذا ثبت بالخبرة أنه لا يوافق هذه البلاد عدل عنه إلى غيره بقانون عادى دون حجة إلى تعديل في الدستور . لذلك قررت أنه يجوز أن يسهل القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى (تخص بذلك الحاكم) .

وقد جاء تنفيذ هذا المبدأ بما يؤتى تمام اللأيس من الفائدة في بقائه . فقد جعل الاختصاص أداة حزبية في المجلسين يقبل العلن أو يرفض للسبب الواحد بحسب ما إذا كان للطلون فيه ضياء أو ظمراً ، كما جعل تجارة لصلحة بعض الأعضاء يستعملون غوخذم لحل المجلس على رفض العلن أو يتولون الدلع عن للطلون فيه . وقبل أن يصل الأمر إلى دور العلون كان فريق الأوتقراطية يلوح بهذا الاختصاص ليحمل الماثلين على التزول على إرادته بأساً من الاستفادة من النجاح في الانتخابات ، بل وليحصل من نجح من مخالفته على الانضمام إليه خفية أن تفسد آماله وتضيع جهوده بقبول العلن في انتخابه . والحق أن تلك الظاهرة من الحياة النيابية في مصر دلت على أن ذلك الفريق أبعد ما يكون عن الأخذ بما يجب لتلك الحياة من طابع وأخلاق وعادات وتقاليده .

لم يبق إذن إلا الأخذ بأسباب الحذر التي اتخذتها لجنة الدستور من العودة بهذا الاختصاص إلى الحاكم ، على ألا يكون ذلك بقانون يجوز أن ينسخ بقانون آخر ، بل يجعله قاعدة من صلب الدستور لا يس إلا على الوجه الذي نرس به أحكام الدستور . ويستدعي ذلك أن يحال إلى الحاكم أيضاً كل ما يتعلق ب سقوط الأعضاء حتى لا يكون بقاء الضو أو سقوطه ، بالرغم من توفر شروط السقوط أو مع عدم توفرها رهناً بالأغراض الحزبية .

والآن ، وقد بينت الوزارة رأيها في تشكيل البرلمان ووجوه تكوينه ، بق أن يعرف على أي أساس يجب أن تكون علاقته بالسلطة التنفيذية .

نرس الدستور الحالي حدود هذه العلاقة ، وهي الحدود الماثورة فيما يسمى بوجه خاص بالنظام البرلماني . وتتلخص في أن الوزراء مسئولون بالتضامن عن السياسة العامة للدولة ومنفردون كل منهم عن أعمال وزارته (٢١) ، وأنه إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ، فإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (٢٥) ، وفي أن لذلك حل مجلس النواب (٣٨) ، حقوق لكل من المبعين يراد بها إحكام العلاقة والتوازن بينهما حتى لا يطغى أحدهما على الآخر . على أن مرد الأمر في النهاية إلى الأمة يحكم إليها إذا شجر الخلاف بينهما .

ليس النظام البرلماني الصورة الوحيدة للحياة الدستورية النيابية ، فثمة صور أخرى ترمى إلى النافذة ضحها من توازن السلطات ؛ ولكن النظام البرلماني أكثر الصور شيوعاً وأسهلها خلا وملازمة لآحوال المختلفة وأبسطها تطبيقاً . وقد اعتمدته المستور المصري طريقتاً لتحديد العلاقة بين السلطين ، ولا ترى الوزارة وجهاً لتحول عنه أو إلى اللساس به بما يشير كياته . فإن الوزارة ، مهما يكن شعورها

بالعرب الفاشية في النظام النيابي بما لا يستطاع تحجبه، واعتقادها بأنه سيضي زمن ليس بالقصير قبل أن يقر قرار ذلك النظام بمصر ويمتزع بالطبع امتزاجاً يجعله ثابت الأساس وطيد الأركان — مهما يكن من ذلك كله، تؤمن أشد الإيمان بأنه خير ما يلائم أحوال مصر من الأنظمة المعروفة في الظروف الحاضرة.

وبناء على ذلك ترى الوزارة أنه يجب أن يظل هذا النظام قائماً بركنيه: للثولية الوزارية وحل مجلس النواب. أما السبئية الوزارية فأقصى مظاهرها حالة الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة، وهي الحالة التي يجب فيها استقالتها، فيما عداها يكون قضاء الوزارة أو خروجها مرهوناً بالمناسبات وتقديرها في الحوادث. وأما حل مجلس النواب، فهو كما قرره الدستور حق مطابق للملك يتصله تارة بناء على طلب الوزارة، سواء قدم ذلك الطلب على أثر اقتراع بعدم الثقة، أو كان لا شأن له بذلك الطرف الخاص، وطوراً إذا بدا للملك أن مجلس النواب والوزارة اللتفتة منه لم يسودا بحكمان الإدارة العامة في البلاد.

على أن الدستور الحالي ترك أمر السبئية التي تقرر عدم الثقة بالوزارة إلى القاعدة العامة، فأصبح من الممكن بالتطبيق للمادتين ٩٩ و ١٠٠ أن يكتفى لإسقاط الوزارة — نظراً إلى الأقل — ربع عدد الأعضاء زائداً واحداً. ذلك أنه بحسب المادة ٩٩ يكفي لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء، وأنه بحسب المادة ١٠٠ تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين. على أنه لا كانت للمحوظ في أمر الاقتراع بالثقة أنه يندر أن يخلف أحد عن الجلسات التي يجري فيها ذلك الاقتراع، كان الفهم أن إسقاط الوزارة إنما يكون بالأغلبية المطلقة لجميع أعضاء المجلس. ولا شك في أن مثل هذا الأمر المهم، أمر الثقة بالوزارة، يجب أن يكون حكمه مطرداً ولا يكون من الممكن إسقاط الوزارة مرة من ثلاث ربع عدد الأعضاء، في حين أن القدر لما يقع في أغلب الأحوال أنها لا تسقط إلا بالأغلبية المطلقة لجميع الأعضاء. ثم إن من القضايا للسلة أنه تراعى في التشريع غالبية الأحوال واشتراط الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء في الاقتراع بعدم الثقة لا يعمد — وإن ظهر أنه حكم خاص — أن يكون تطبيقاً للحكم العام الذي وضعه للدلائل للتقدم ذكرها في الحالة الخاصة التي هي حالة الاقتراع بعدم الثقة ما دام يندر فيها تخلف الأعضاء.

على أن للنلاحظ من جهة أخرى أن عدم ثبات الوزارات كان ولا يزال من الأدواء البوية للنظام النيابي، وقد جاهد أهل الرأي في علاجه كما عانيت الدساتير الحديثة بذلك. ومن أهل الرأي ما يشترط ألا يكون الوزير عضواً بالمجلس النيابية ليعول دون طمع الطامعين العابثين بأمر الثقة. ومنهم من يشترط ألا يجوز إعادة انتخاب أعضاء المجالس النيابية ليمنع بذلك أن تصبح السياسة حرفة أو صناعة وليكتف من مطامع محترفيها. أما الدساتير الحديثة فقد انتهجت في علاج هذه الحالة طريقة تحديد الأغلبية بالنسبة إلى عدد أعضاء المجلس. ومنها ما يجعلها أغلبية ممتازة (ثلاثة أخماس عدد الأعضاء) ^(١)؛ ومنها ما يكتفى بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء (أى نصف الأعضاء زائداً واحداً) ^(٢).

وترى الوزارة الأخذ بالطريقة الأخيرة، خصوصاً وأنها تتفق في نتائجها مع ما يمكن أن يجري عملياً في غالبية الأحوال في مصر حتى مع تطبيق للمادتين ٩٩ و ١٠٠.

وقد أراد الدستور أن يحيط الاقتراع بعدم الثقة ببعض الإجراءات القيدية، فألجأ الوزراء أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة في الاقتراع على عدم الثقة بهم لمدة ثمانية أيام (مادة ١٠١).

وترى الوزارة من القيد أن تقتبس من بعض الدساتير الحديثة ^(٣) قيوداً إجرائية أخرى يرد بها منع الإسراف في هذا النوع من الاقتراع التي لا يجهل أحد خطره في الشؤون العامة.

وتتلخص هذه القيود في وجوب أن يطلب الاقتراع بعدم الثقة عدد محصور من الأعضاء مقدماً بالكتابة، وأن يضي زمن ولو قصيراً بين انتهاء المناقشة في موضوع الاقتراع وبين الاقتراع نفسه، وذلك لكي يكون الاضطراب الذي تحدثه مثل تلك المناقشة عادة قد هدأ واستقر. وهذه القيود تشتت مرافعتها جميعاً، سواء ذكر الضو صراحة أنه يريد طلب الاقتراع على عدم الثقة أو اكتفى بأن يطلب من المجلس قراراً يطوى ضمناً على معنى عدم الثقة. ولولا هذه الحيلة لجاز التخلص من أحكام تلك القيود بتجنب انقطاع عضوية واستعمال أخرى تؤدي من قرب أو من بعد إلى معنى عدم الثقة.

(١) هكنا في ليتوانيا.

(٢) هكنا في بروسيا وبافاريا وساكس وبهاما واليونان... الخ.

(٣) بروسيا وبافاريا واليونان وتشيكوسلوفاكيا.

ولا ترى الوزارة مبرراً للإشارة إلى أن قانوناً سيصدر بتحديد أحوال المسؤولية الجنائية ، فإن تطور الأنظمة البرلمانية أحل المسؤولية السياسية محل المسؤولية الجنائية ، ولم يعد لهذه ذكر أو تطبيق في هذا العصر . وآية ذلك أن البلاد التي أشارت إليها ككل ما أثار المستور المصري لم تضع على المصوم مشروعات القوانين الخاصة بها . وإذا قدر ، بالرغم مما تقدم ، أن هيئة تشريعية رأيت أن تنص على جرائم خاصة بالوزراء فينبغي ألا تكون العقوبة غير سياسية ، وألا تعدى الحرمان من الحقوق الوطنية حرماناً مؤقتاً أو نهائياً ؛ وذلك للاستلام بين العقوبة والجرم الذي هو بطبيعته عمل سياسي . وللتصود هنا بالحقوق الوطنية حتى الانتخاب وتولى الوظائف العامة والتحق بالربب والتائين .

وما بين المجلدين من الفروق في الاختصاصات أن مجلس الشيوخ ليس له اقتراح القوانين الخاصة بإنشاء الضرائب أو زيادتها . غير أن هذا القيد الخاص بمجلس الشيوخ تجده في دساتير أخرى قيماً منسجماً على المجلدين معاً . وللاثار من الحياة الدستورية في أوروبا أن تداخل المجالس النيابية في اقتراح القوانين المالية ، ضرائب أو اعتادات ، إن زيادة أو نقصاً ، لم يكن محمود العاقبة بل قد نشأت عنه مساوئ اضطرت كثيراً من اللوائح الداخلية إلى إحاطة حتى أعضاء المجالس بقيود شديدة ، سواء فيما يتعلق بحق الاقتراح أو بحق التصديق (١) . والعمل مع ذلك في إنجلترا نفسها — أم اللساتير — على أن اقتراح القوانين المالية للملك . لذلك كله ، ونظراً لعدة المسائل المالية عندنا وارتباطها إلى حيث باعتبارات دولية مثل الدين القومي ، وما جرى عندنا في الفترة النيابية القصيرة من البث بطلب الاعتادات ، ترى الوزارة أن تطلق القيد نفسه شاملاً لكل القوانين المالية لا إنشاء الضرائب أو زيادتها فقط ، وأن يسوى بين المجلدين في الحكم ، فلا يكون لأحدهما اقتراح شيء من ذلك . والرأي آخر الأمر لها فيما تفرحه السلطة التنفيذية . وهي من جانبها لا يسمها أن تتوانى من اقتراح أي قانون تنص به الضرورة أو تبرره المصلحة .

ويصل بتحديد ما بين السلطين من العلاقات ما تراه الوزارة من وجوب تغيير حكم المادتين ٣٥ و ٣٦ ، قد أملاً تيار الديمقراطية الجارف بعد الحرب ، ومثال دستور الولايات المتحدة التي بنى على مبادئ ليس بينها وبين النظام البرلماني نسب . وهذا الحكم قائم على المبالغة في تهديد حقوق السلطة التنفيذية بما لا فائدة فيه ولا مصلحة منه . ففترة التهر قصيرة ، وتفسير عدم رد القانون بأنه تصديق لإسراف في الاستنتاج وبناء القوانين . والأولى أن يكون الحكم العكس ؛ وجواز عودة البرلمان إلى مناقشة القانون المردود في دور الانقضاء نفسه بصوت لكثير من حكمة الاعتراف للسلطة التنفيذية بحق الرد . وترى الوزارة لذلك تعديل المادتين بما يتفق مع هذه الاعتبارات ، مستوحية بالنظام المتبع في جمهورية فنلندا .

والمفهوم طبعاً أن مدة التهرين المنصوص عليها في المادة ٣٥ تبدأ من إبلاغ المشروع للملك .

كذلك يصل بملافة ما بين السلطين ما قرره المادة ٤١ من الدستور من الإجازة للسلطة التنفيذية بأن تصدر في حالات الضرورة مراسيم يكون لها حكم القانون على أن تعرض على البرلمان . وترى الوزارة أنه مما يؤخذ على هذا الحكم أنه اشترط دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي لعرض تلك المراسيم عليه . فإن هذا القيد في الواقع غل شديد يضيع في الغالب كل مزية للحق التي قرّر للسلطة التنفيذية . وما يلتفت النظر أن اللساتير التي قررت مثل ذلك الحق لم تلحقه بهذا القيد إلا كما بينهما من التنافر (٢) . وما بالوزارة أن تأخذ على هذا الحكم ما تأخذ ، لا لأنها تريد أن تخلص من رقابة البرلمان . فإن مردد الأمر في نهايته إلى البرلمان ، واستعمال مثل ذلك الحق مناهله ثقة الوزارة بأن البرلمان سوف يميز عملها ويشكرها لمبادرتها وحسن تدبيرها للضرورات . ولكن اشترط دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي — وقد يقع ذلك في وقت غير مناسب — لا يغلو من الحرج الشديد . وقد يحمل الوزارة شعورها بهذا الحرج على ألا نصدر المرسوم وإن تكن تنص به الضرورة . لذلك كله ترى الوزارة الاكتفاء بوجوب عرض المراسيم على البرلمان في أول شهر من اجتماعه التالي .

وأخيراً ، فإن فترة الحل تشبه فترة ما بين أدوار الانقضاء من حيث عدم قيام البرلمان . وفي كلهما قد تقع الضرورة الملحة للتشريع . فلا وجه لمخالفة بينهما في الحكم . ويجب أن تستطيع السلطة التنفيذية في الواحدة ما تستطيع في الأخرى . وقد جرت بعض اللساتير التي تعترف للسلطة التنفيذية بحق التشريع في فترة ما بين أدوار الانقضاء على التسوية بين الفترتين في الحكم (٣) . وأهل الرأي على أنه

(١) ينظر على وجه الخصوص تعديل لائحة مجلس نواب فرنسا في سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٢١ .

(٢) بروسيا وكاسا وبيلاريا والهندوك واليونان وليتوانيا وليتوانيا وبولونيا ... الخ .

(٣) ليتوانيا وبولونيا ... الخ .

وقد سلم للسلطة التنفيذية بحق الحل يجب أن تتمكن من استعماله ألا تكون مبالغة في غرضه حتى حد الذرائع ومداركة الضرورات. لذلك ترى الوزارة أن يكون حكم المادة ٤١ شاملاً للحالتين .

والمادة ٤١ خاصة بكل ما هو تشريع . والاعتادات الإضافية تفتح قوانين ، فليس ما يحول دون دخولها في عموم حكم المادة ٤١ ، غير أن الاعتادات ليست في الواقع قوانين إلا من الوجهة الشكلية . لذلك ، ونظراً لأهميتها ولأن بعض المسائل المتقدم ذكرها (١) تخصها بالذكر عند الكلام عن حق السلطة التنفيذية فيما بين أدوار الانقضاء أو في فترة الحل ترى الوزارة أن تخرجها من عموم المادة ٤١ ليكون لها حكم خاص بها في الباب الخاص بالمالية . على أن ذلك التخصيص لا تترادف بالمقارنة بين التشريع والتدبير المالية في الحكم . فالحق واحد في الحالتين ؛ ووجوب العرض على البرلمان مشترك بينهما ؛ وفي كليهما لا يكون رفض البرلمان للمرسوم أو الاعتداء نافذ الحكم إلا بالنسبة للمستقبل .

وعما يدخل في هذا الباب أن الدستور جعل دور الانقضاء يبتدىء في يوم السبت الثالث من نوفمبر على الأكثر ، ويدوم مدة ستة شهور على الأقل ؛ وترك لذلك مجرد استيفاء هذا الشرط أنه يعلن فسخ النور . ومن خبر أحوال الإدارة المصرية ، وعرف موقع فترة الإجازات من السنة ، لا شك يدرك أن العمل على هذا الوجه من شأنه أن يعطل الحكومة في غير قائمة للبرلمان . ففي منتصف نوفمبر لا تكون الحكومة قد فرغت من إعداد الأعمال التي تريد عرضها على البرلمان لأول انعقاد وعلى الخصوص من تحضير اللوائح . ومن شأن واجب الوزراء في حضور جلسات البرلمان أن يحول دون خضوعهم لذلك الإعداد والتخصيص . لذلك ترى الوزارة أن يكون بدء دور الانقضاء المادي هو السبت الثالث من ديسمبر .

كذلك ترى الوزارة أن دور انعقاد يديم ستة أشهر ريو على حجة البلاد وأعمالها ، خصوصاً إذا قورن بطول أدوار الانقضاء في البلاد الأخرى (٢) . لهذا ترى أن دوراً يديم خمسة أشهر فيه الكفاية كل الكفاية . وهو إذا بدى في السبت الثالث من شهر ديسمبر ينتهي في النصف الأخير من شهر مايو . وهذا المبدأ الأخير يوافق حجة الأعضاء ، إلى الفراغ إلى شؤونهم ، كما يوافق حجة رجال الحكومة إلى التفريط لتنفيذ الميزانية .

ويضمن الدستور حكماً يقضى بالأنقض دور الانقضاء قبل الفراغ من تحرير الميزانية (مادة ١٤٠) بيد أن قضى بوجود تهميد للميزانية قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر (منذ سنة ١٩٢٧ اعتبر شهر مايو مبدأ للسنة المالية) . والى لحظة الدستور هو أن ثلاثة أشهر تكفي لتحرير الميزانية ؛ وهي في الواقع كذلك .

وقد احتاط الدستور للحالة التي لا يكون مديونها القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية ، فقل في المادة ١٤٢ على الطريق الذي يتبع وهو العمل بالميزانية القديمة مع إمكان العمل بما أقره المجلس من أبواب الميزانية . فبعد هذا كله لا ترى حاجة لما تضمنت به المادة ١٤٠ إذا رأت السلطة التنفيذية فسخ دور الانقضاء بعد أن يكون قد استوفى أجله كاملاً . وهي إذا فضت دور الانقضاء قبل تحرير الميزانية فلأنما فصل ذلك على مسؤوليتها . وليس من المصلحة في شيء أن يبين الدستور على إطلاعه النظر في الميزانية حتى بعد بدء السنة المالية ، بل إن بعض المسائل — ونذكر على وجه الخصوص دستور بولونيا — توجب إيجاباً أن يخرج من نظر الميزانية وأن تقرر قبل ميعاد معين . فلما لم تقرر حتى ذلك الميعاد أصدرت الحكومة قانون الميزانية بحسب المشروع التي وضعت هي . ولا ترى الوزارة أن تصل إلى مثل ذلك الحد من جوار تخيل إرادة نواب الأمة ، وتكتفي في هذا الشأن بمحفذ المادة ١٤٠ . فلذا فسخ دور الانقضاء بعد نهايته ولم تكن الميزانية قد قررت ، لزم الحكومة نتيجة عملها من أنها لا تستطيع أن تزيد على الميزانية القديمة .

ولم يكن يسع الوزارة ، وهي ترى وجوب تقيح الدستور في أمور كلية ، ألا تجد حلاً لتقيحه في أمور ثانوية بينها فيما يلي :

تهدم القول ، عند الكلام عن المسؤولية الوزارية فيما تحته للصادقات عند تفاوت عدد الحاضرين من الأثر السبي في تكوين الأغلبية في تلك الصورة مع أهميتها الظاهرة ، وبين وجه اشتراط نصاب أغلبية ثابت . وفي الدستور أمثلة الأغلبية الخاصة في المواد ٤٧ و ٥٣ و ٥٤ و ٦٦ و ١٥٧ ؛ وهي أغلبية مختارة بالنسبة كان الدستور احتفى في غالبيتها مثل الدستور البلجيكي . وبما أرت المسائل الحديثة تلعب الأغلبية الخاصة عادة إلى مجموع عدد الأعضاء ، قد روى متابعة خطتها مع استبقاء نصاب الأغلبية القديم . والواقع أنه لا تشترط أغلبية

(١) بروسييا وساكس وبلفاريا ... الخ .

(٢) هو في فرنسا ورومانيا وبلفاريا غنة أشهر ، وفي البرتغال والسويد أربعة أشهر ، وفي ليتوانيا والبلان واليونان ثلاثة أشهر . وهو أربعون يوماً في بيلجيكا وعشرون في هولاندا .

خصة إلا عندما يكون الموضوع من الأهمية بحيث لا تكفي فيه الأغلبية العادية ، ومن قلة التكرار بحيث يتوقع أنه سيستمرى من الأعضاء انهماكاً خاصاً وعدم تخلف . فمن الوفاء إذن لمة هذه الأغلبية الخاصة وحكمتها ، العمل على تحقيق تلك الأغلبية في أعلى صورها ، أى صورة اجتماع الأعضاء ككلهم . وذلك باشتراط نسبتها اطراداً إلى هذا المجموع . وقد يكون من أوضح الصور على التاكر بين الغاية والوسيلة في النظام الحاضر صورة تنقيح الدستور (مادة ١٥٧) ، فإنه « لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وتحديد موضوعه . فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالإتفاق مع الملك قرارها بشأن المسائل التي هي محل التنقيح . ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء » . ومع أنه لا شك في أن المقصود أن تكون الأغلبية الثانية أكبر من الأولى ، فقد يمكن في الواقع أن تكون أقل إذا لم يحضر إلا ثلثا الأعضاء ولم يوافق على التنقيح إلا ثلثا الحاضرين . وبذلك يتم التنقيح بأغلبية أربعة أرباع الأصوات .

ومن هذه الأمور أن لجنة الدستور تافقت طويلاً فيما إذا كان يجب أو لا يجب النص على حق أعضاء البرلمان في طلب دور انعقاد غير عادي واستشهد في هذا الشأن بالمستور الفرنسي . فلما جاء دور التحرير لم يشترط في هذا الطلب إلا الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ، مع أن الدستور الفرنسي يشترط للأغلبية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين . ولا تتبين من المناقشة التي دارت في هذا الصدد علة هذا الاختلاف مما قد يدل على أنه حصل سهواً . والواقع أنه لا وجه له . وذلك يجب أن يصبح الحكم المصري (مادة ٤٠) يشبه الحكم الفرنسي ، كما يجب أن يشار إلى قيام الضرورة بالنسبة لطلب الأعضاء أيضاً ، لا يسهل على السلطة التنفيذية أن ترفض الاجتماع غير العادي بحجة عدم الضرورة إذا طلبته الأغلبية المطلقة لكل من المجلسين ، ولكن ليستشكل عضو بوقع على الطلب أنه ليس حقاً مطلقاً ، بل هو مشروط بالضرورة للامة .

كذلك يرى أن ما اشترطته المادة ٨٩ من أن الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة ... الخ ليس له وجه راجع القائمة . فإن الغاية من هذا الحكم هو تأكيد ضرورة اتصال الحياة النيابية . ولما كانت الضرورات تقدر بقدرها ، فلا شك في أنه يكفي في تأكيد هذا الاتصال إيجاب أن تجرى الانتخابات في مدة يحدد أعضاها بمحجر لا تكون فترة طويلة — ولكن ثلاثة أشهر مثلاً بدلا من شهرين — دون أن يشترط أن يشتمل الأمر الصادر بالحل على دعوة المندوبين . فقد يرى مرة أن يكون العمل على هذه الطريقة في حين يرى في مرات أخرى الترس زماً قبل الحكم على الوقت الذي يجب أن تجرى فيه الانتخابات ، ومادامت الانتخابات جارية حتماً ؛ وعلى أى حال في مدة عرف أعضاها ، فالمستور مصون والحياة النيابية متصلة ؛ وعلى هذا الحكم في كثير من المساتير^(١) .

ويرى تعديل حكم المادة ٩١ الخاصة بالتوكيل على سبيل الإلزام لتحريمه إطلاقاً وأياً كان مصدره دون تخصيص بالتأخير أو بالسلطة المعنية . فإن تكليف الأعضاء مثلاً بالتصويت على وجه خاص يرسم لهم في شأن قرارات أعدت في مجامع سرية وحرمت عليهم المناقشة فيها ، فضلاً عن أنه يحل البرلمان سخرية ، هو أدخل في باب التوكيل على سبيل الإلزام من التوصيات التي قد يرضها الناخبون أو السلطة المعنية .

وعما يرى تبدليه أخذاً عن بعض المساتير^(٢) المادة ١٠٩ لإجازة مؤاخذه عضو البرلمان عند التقف في المجلسين في الحياة العائلية أو في الحياة الشخصية أو عند السبب في ذات الملك أو في أعضاء الأسرة المالكة ، والمادة ١١٠ لإخراج المخالفات من حكم الاستئذان . كذلك رؤى الإشارة بصورة واضحة إلى تحريم التدخل في أعمال السلطة التنفيذية على أعضاء البرلمان . ومثل هذا التحريم نتيجة لازمة لفصل السلطات ؛ وكل ما يملكه أعضاء البرلمان هو الرقابة على أعمال تلك السلطة بطريق السؤال أو الاستجواب .

والإشارة الواضحة إلى النهي عن التداخل تكون عادة من التزيد . ولكن ما جرى من للسوى في هذا الشأن يجعلها ضرورية لفت السو إلى حدوده ، ولتمكين المجلس التابع له السو من حساب على مخالفة النهي ، بل ومن فضله إذا وقع منه ما يستدعى ذلك . وناهيك دليلاً على ضرورة هذه الإشارة وعلى معيار الأمانة في أداء النيابة عند البرلمان الحالي أن الرسوم بقانون التي سن عقوبة على انجاز أعضاء المجالس بنودهم اعتبره فريق الأوتهرالية قانوناً حزبياً ، وقرر لذلك إبطله .

ومن المسائل التي تكثر الإشارة إليها عند الكلام عن أزمة الأنظمة البرلمانية نهافت صياغة القوانين البرلمانية ، سواء ما كان منها

(١) بلاريا وروسيا والنبا والنمرك ولطاليا وليتوانيا وليتوانيا وتشيكوسلوفاكيا ... الخ .

(٢) ليتوانيا وليتوانيا وفرنسا .

من وضع الأعضاء وما كان من وضع الحكومة بسبب ما يدخل عليها من التعديلات للرجعة من الأعضاء . ويقترح عادة لمعالجة هذا البعب إنشاء لجنة فنية تقوم ، إلى جانب البرلمان ، على أحكام وضع القوانين . وقد أخذت بعض اللجان الحديثة ^(١) بهذا البدء ، ورؤى إدخاله كذلك في الدستور للمصرى لشديد الحاجة إليه ، وترك أمر تنفيذه لقانون يوضع منفصلاً لتشكيل اللجنة وطريقة اتصالها بأعمال المجالس النيابية . على أنه يجب أن يخطط بتحديد ميعاد لعمل اللجنة حتى لا يكون تأخيرها في إنجاز عملها سبباً إلى تعطيل إجراءات المجالس شؤون القوانين .

وفي الدستور أحكام إجرائية كاللواء ١٠١ - ١٠٦ و ١١٦ و بعض ١٠٧ و ١١٧ ليست في منزلة سائر أحكام الدستور في الأهمية ، وهي متعلقة ببيان طريقة سير المجلس في تأدية أعمالها ، مصفاً بأحكام أخرى توجد عادة في اللامعة الداخلية . وقد جرى الدستور ، أخيراً بما هو متبع في دساتير أخرى ، على أن يترك لكل مجلس وضع لأحكامه . وآت هذه الطريقة في مصر إلى محاولة اتخاذ اللامعة كبعض أحكام الدستور أداة للسواى التى تدفع وجه الحياة النيابية . فلذا أريد أن تستقيم الأمور وجب أن يحال بين المجلس وبين الحرية في أن يضا ما يشاءان باللامعة ولها ما لها من الخطر . وليس من طريق إلى ذلك إلا أن يتبع ما أخذت به بعض البلاد الدستورية ^(٢) من جعل اللامعة قانوناً ، وتطبيقه على المجلس على السواء ؛ ويمكن إذن هل الأحكام الإجرائية التى سبقت الإشارة إليها إلى ذلك القانون . بهذا يكون للسلطة التنفيذية من الشأن في أمور اللامعة ما لها من الشأن في أمور القوانين الأخرى . فلا يرى ما نزل الآن من الاستعانة في وضع ميزانية المجلس وزادتها في غير ضرورة أم مصلحة ، ومن البث في شؤون التوظيف الجارية في المجلس عبئاً أصبحت القاعدة معه الاستثناء ، مما أدخل بكل توازن في الوظائف العامة . ويتناول قانون المجلس عدا شؤون أخرى تنظم حتى الاقتراح والتعديل وتشكيل اللجان وتأديب الأعضاء ، ومكافأهم . وبالنسبة للساعة الأخيرة يرى أن يظل مبدأ استحقاق المكافأة ثابتاً بالدستور ويترك لذلك القانون تحديد مقدارها . على أنه يحسن أن يوجب الدستور ، أسوة بغيره ^(٣) ، اتفاقاً لا حدث عندنا ، أنه إذا عدل مقدار المكافأة لا تنتزع الهيئة التى عدلته بالمقدار الجديد ، وإنما يسرى هذا المقدار على الهيئة التى تليها .

ولوحظ أنه وقع خطأ في ترجمة لفظة في عبارة من المادة ١٣٧ كانت اللجنة التشريعية عدلتها عن الأصل الذى وضعت لجنة الدستور ؛ وعحسن تصحيح الترجمة اتقاء لما أثاره النص العربى من الشاغل .

وترى الوزارة أن ينص في الدستور على حقوق الملك في تعيين الرؤساء ، الدينين السليين . فقد كان للعمل به لغاية سنة ١٩٢٧ أن تعيين شيخ الجامع الأزهر وشيوخ الفذهب الأربعة بالأزهر وشيوخ مشايخ الطرق الصوفية وشيوخ الأشراف وشيوخ البادية الولائية ومن على شاكلهم من شيوخ الماهد كان منوطاً بالملك ، إلا أن القانون غرة ١٥ لسنة ١٩٢٧ نص على أن يكون استعجال السلطة التى للملك فيما يخص بالجامع الأزهر والمعاد الدينية بواسطة رئيس مجلس الوزراء .

على أنه — ومن الجائز أن يكون رئيس مجلس الوزراء غير مسلم — لا يتصور أن يكون ذلك الرئيس هو الذى يختص باختيار شيخ الجامع الأزهر أو الرؤساء الدينين السليين ، خصوصاً والإسلام دين الدولة الرسمى .

لذلك وجب الرجوع إلى ما كان متبعاً أصلاً قبل ذلك القانون من أن يكون تعيين هؤلاء منوطاً بالملك وحده . وبما يجب الإشارة إليه أنه ما عدا تعيين هؤلاء ، الرؤساء — وعلى الأخص ميزانية الماهد وإدارتها — باقى كما هو تحت رقابة الحكومة والبرلمان .

كذلك ينص على حقوق الملك بصفته الرئيس الأعلى للدولة في تعيين الرؤساء الدينين الآخرين ، على أن يكون ذلك وفقاً للتقاليد والمعادن للرعية لدى هذه الطوائف .

هذه هي التعديلات الثانوية التى ترى الوزارة انتهاز فرصة التعديلات الأساسية لإدخالها على الدستور .

ويتبين مما تقدم أن باب الحقوق العامة لا يرى أن يتناوله التعديل . والواقع أنه لما تعرض حاجة إلى تعديل هذا الباب ، إذ كان يكتفى بنزير الحقوق من حيث مبدئها ومحمل في كيفية استعمالها إلى قوانين ، وعلى القوانين التى يمكن أن يترتب عليها بأنها تعرف في التوسيع والتضييق . وعلاجها على أى حال مرهون بإرادة الهيئة التشريعية ، ولا تنى الباحث في الدستور .

(١) رومانيا وليتوانيا .

(٢) اليابان وفرنسا .

(٣) إسبانيا .

على أن الوزارة ترى أن حكم المادة ١٥ - بالتأويل الذى أوله به ، وهو تأويل صحيح لا غبار عليه - قاصر غير كاف في الظروف الحاضرة . والواقع أن طائفة من الصحف المصرية هي التي تبوء ببيعة استمرار الحقبة التي امتلحت البلاد بها في وحدتها ، وهي السئولة عن كثير من فساد الآداب العامة ومن تسميع القول وحشد الأذهان بمختلف الأوهام والفتريات .

ثم ، قد كفل ويكفل قانون العقوبات لهذا النوع أسباب الزجر بما حدد من جرائم وربت من عقوبات . غير أن انتهاك الأحكام الخاصة بجرائم الصحف يختلف عن انتهاك أحكام القانون الأخرى في أن ضلته أوحى أترا وأخذ ضللاً وأوسع دائرة وأعمى علاجاً . ومن جهة أخرى ليست أداة العدل في شأن من الشؤون أبعد عن تحقيق أغراض الدفاع الاجتماعى تحقيقاً كاملاً منها في شأن الصحافة . وإذا كانت الوزارة لا ترى أن يكون العمل بعد نفاذ الدستور على أن للإدارة حق تعطيل الصحف أو إلغائها بلا تعقيب على تصرفها ، فمن يسعها من جانب آخر أن تترك الأمر في الخطوات الأولى للحياة النيابية لحض المحاكمات القضائية ، فسد كفايتها لا يحتاج إلى بيان أو دليل .

وهي ترى أن تأخذ في هذا الشأن محل وسط أساسه أن ثمة شؤوناً يجب ألا تترك الصحافة تعبت بها . فاللدستور الجديد ، وهو ثمرة رغبة صادقة في إفساد البلاد ويحث طويل دقيق في سبيل تحقيق تلك الرغبة ، يجب أن يكون وأن يظل محترماً مطاعاً . والآداب العامة والسكينة والسلام العام أحوج ما كان وما يكونان إلى الصون والوقاية . وليس من شك في أن ما للصحافة من السرعة والتشكرا وقوة الانتشار لا يقوى عليه إلا السهولة والسرعة في إصدار قرار بالتعطيل لمدة تكفي في إرارة أثر الاعتداء ، وفي الردع عن معاودة . ولكن يؤمن أن يقع هذا التعطيل على خير وجه يبدأ عن شبهة التحيز أو التعسف ، ورؤى أن يحتمل إلى القضاء في أمره للحصول على إذن به بحيث إذا لم يأنفد القاضي بالتعطيل لم يكن للإدارة - مهما يكن تقديرها لما نشر في تلك الجرائد - أن تباشر ذلك التعطيل (١) . ويكاد الحق من حرية الصحافة على هذه الصورة لا يخرج عن أن يكون طريقة من طرق للنق والوقاية ، وهو على أى حال لا يناقى بوجه من الوجوه أحكام المادة ١٥ .

ولا تصد الوزارة مع ذلك إلى أكثر من حماية الدور الذى يكون فيه الدستور غشاً فنيا ، فليس ما يمنع الهيئة التشريعية في أى وقت بعد ذلك من أن تعدل عن هذا النظام بقانون عادى ، ولو لم تكن قد انقضت الشرطين الى حظر الدستور أن يس قبلها بالتعديل . ويرفضى الانتقال من النظام الحاضر إلى النظام الجديد عدة أحكام ، فيجب طبعاً أن يرف تاريخ نفاذ الدستور الجديد ؟ وهو كسافه لا يمكن على العموم تنفيذه إلا حين يشكل البرلمان ويجتمع ، وأن تبين طريقة التشريع في فترة ما بين النظامين ، وهي في هذه المرة عين الطريقة التي أتمت بعد إصدار الدستور الأول ، كما يجب إعادة تقرير بقاء الأحكام الساعية على الدستور الأول معمولاً بها ، ولا حاجة للإشارة إلى أن ما صدر في ظل دستور سنة ١٩٢٣ يبقى معمولاً به ، فإنه بلا شك كذلك مادام هذا الدستور لا يُلغى إلا من يوم إصدار الدستور الجديد ، وإن تكن ثمة حاجة إلى إعلان أن أحكام للرئيس التي أجازها قانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ لا تنسخ ولا تعدل إلا بقانون وإلى إعلان مثل ذلك عن للرئيس التي صدرت في ظل الأمر الملكى مرة ٤٦ لسنة ١٩٢٨ والتي يجب أن تظل معمولاً بها قاعة الآثار بلا انقطاع في الماضي ، إذ كان البرلمان السابق قد تم تطبيقاً لتلك الدستور بإبطال بعضها ، وكان على وشك إعلان ذلك .

وترى الوزارة قياساً على حكم المادة ١٦٨ من الدستور أن تعرض ما صدر ويصدر من القوانين منذ تولت الحكم حتى اجتماع البرلمان . إلى هنا ينتهى الكلام فيما تعرضه الوزارة من وجوه التعديل في دستور سنة ١٩٢٣ وبين حكمها أو أسبابها أو الناية منها . وترى أن تنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن قانون الانتخاب . وقد تقدم القول في معرض الكلام عن الدستور فيما تراه الوزارة من تغيير أسسه ، فلم يبق إلا أن نجمل البيان فيما تراه من التعديل في أحكامه التفصيلية الأخرى .

ومن المعلوم أنه قد مرّ بالبلاد من عهد إصدار الدستور ثلاثة قوانين انتخاب : الأول قانون نمره ١١ لسنة ١٩٢٣ ، والثاني قانون نمره ٤ لسنة ١٩٢٤ ، والثالث مرسوم بقانون صدر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وأدركه الإنشاء بقانون نمره ٢ لسنة ١٩٢٦ . وقانون ١٩٢٣ ومرسوم ١٩٢٥ وإن اختلفا في كثير من التفاصيل ينظمان الانتخاب ذا الدرجتين ، أما قانون ١٩٢٤ فينظم الانتخاب للباشر . ولا حاجة إلى القول ، وقد اعتمد نظام الدرجتين ، بأن قانون ١٩٢٣ ومرسوم ١٩٢٥ هما اللذان يصح أن يتخذا أساساً . وتانيهما أضيف صياغة وأولى أحكاماً ، وقد وضع على هدى تجارب انتخابات ١٩٢٣ و ١٩٢٥ .

وترى الوزارة أن تحفظ مبدأ الاقتراع العام ، إذ هي تجد فيه السبل لتربية طبقات الناخبين تربية سياسية صالحة . ثم ، إن مهمة الناخب الأول هي أن ينتخب مندوباً لا أن ينتخب النائب ، فإن ذلك شأن للنواب ؛ ولكن مباشرة الانتخابات استدعو على مدى الزمن إلى أن يعرف ما يعرفه للنواب نفسه . على أن استعمل حق الانتخاب يجب أن يبدأ مع تمام السنة الخامسة والشرين ، أسوة بما هو متبع في كثير من البلاد . وضرعاً بين سن الرشد للذي وسن الرشد السيلسي ، إذ كان الأخير يقتضي عارسة أطول للرجال ولأسباب الحياة . وقد عرف للوطن السياسي في قوانين الانتخاب المختلفة بأنه الجهة التي يقيم فيها الناخب دائماً . وسيل الحكم على دوام الإقامة هو في السادة القرائن ؛ وخير القرائن في هذا الشأن طول مدة الإقامة للمناخية . وعلى ذلك يكاد يتفق إجماع قوانين الانتخاب وإن اختلفت في طول المدة .

وترى الوزارة لذلك تعريف للوطن بأنه الجهة التي يقيم فيها الناخب منذ سنة على الأقل ؛ على أن يجوز له أن يطلب اختيار موطن آخر في اللوايح السنوية لتعديل جداول الانتخاب .

والاستيثاق من أن للتدوينيين يكونون على الصوم من طبقات أدنى إلى صفة الحكم على صفات المرشحين ، روى ألا يكتفى في شأنهم بأنهم يختاروا عدد معين من الناخبين — وبالتالي أفضلهم — بل أن يشترط فيهم شروط تدور على أن مكانهم في الحياة من حيث أسباب المعاش أو التعليم في ذاتها تسوّغ من حسن الظن في صدق حكمهم وصائب اختيارهم .

وحى يكون للناخبين فسخة في اختيار التدوينيين روى أن يكون الجائز انتخابهم كتدوينيين عشر مجموع الناخبين على الأقل ، فإذا كان الذين اجتمع لهم الشروط المطلوبة لا يفيون ذلك العدد — وهم على الصوم يربون عليه حتماً — وجب أن يزدادوا حتى يفيوا النسبة المشار إليها . وقد جعل لهم جدول خاص يعرض الجداول لتعديل كل عام . وذلك لكي تكون مراقبة توفر الشروط المطلوبة في للتدوينيين أسهل وأيسر ، وليمكن إجراء الزيادة التي سبق الكلام عنها .

ونظراً لاتساع دوائر الانتخاب على أثر إقصاء عدد أعضاء مجلس النواب ، وحرصاً على استغناء التدوينيين ، روى أن يكون لكل خمين نائباً مندوب واحد يختارونه من بينهم ممن توفرت فيهم الشروط ؛ ويجب لذلك أن يرعى في تقسيم الناخبين إلى أقسام خمينية أن يكون في كل قسم العدد المناسب من الجائز انتخابهم كتدوينيين .

ولم ير محل لاستمرار الأخذ بما أخذ به قانون سنة ١٩٢٣ ومرسوم سنة ١٩٢٥ من جواز الظن في انتخاب التدوينيين ، لأن هذه الطعون فضلاً عن ندرتها وتقييدها لعملية الانتخاب وإحالتها لها بلا ضرورة أو فائدة قد لا تفي عند حد ، فيظن فيمن ينتخبون بعد الطعون الأولى وهكذا . ثم إن صفة انتخابات التدوينيين أو بطلانها لا محل لأن يمين بها لا يقدّر ما تؤثر في صفة انتخاب النائب بعد ذلك . فلذا أثرت فيه دخلت في وجوه الظن في صفة نيابة الأعضاء التي روى أن ينس المستور على إحالتها إلى المحاكم .

كذلك لم ير أنه يكون للتدوينيين مدة نيابة لأكثر من عملية الانتخابات العامة أو التكميلية التي انتخب للتدوين من أجلها إلا في صورة خاصة سيأتي ذكرها بعد . وكان قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٣ قد ورث عن النظام الذي كان متبعاً منذ سنة ١٩١٣ أن للتدوينين تفعل نيابته قائمة مدة خمس سنوات . ولما كانت هذه المدة مساوية لمدة نيابة عضو مجلس النواب ، فهاهم أنه على وجه العموم لا ينتخب مندوبون جديد إلا للانتخابات العامة التي تجري على أثر نهاية مدة المجلس أو تجري لتجديد نصف مجلس الشيوخ . ومن آثار هذا النظام أن كل انتخاب يقيم في مدى المجلس سنتين — سواء أكان انتخاباً عاماً جاء نتيجة لحل مجلس النواب أم انتخاباً جزئياً بسبب خلو مكلف عضو — يتولاه عين التدوينيين الذين يشاروا أول انتخاب في هذه المدة .

ومن أكبر ما يشفع لهذا النظام أن عملية انتخاب التدوينيين طوية بسبب أن الظن فيهم جائز وأنها تستتبع تقييداً في عملية انتخاب النواب يكون من المستحب بغير الإمكان تجنّب . وكان سيل هذا التجنب أن جعلت نيابة التدوينيين قائمة لزمّن مساو للزمن المقرر لنيابة النواب ، فاستغنى بذلك عن انتخاب مندوبين جديد لما يمكن أن يمرض أثناء ذلك الزمن من الحاجة لانتخاب نواب . ولا شك في أن تبسيط عملية الانتخاب ، بحذف جواز الظن في للتدوينيين ، يذهب بالمعنى الذي وضع من أجلها ذلك النظام .

ومن جانب آخر قد لوحظ أن النظام المذكور يحدث اضطراباً بين انتخاب النواب وتيارات الرأي العام المختلفة . إذ في حالة الحل يتولى الانتخاب مندوبون سبق لهم أن انتخبوا المجلس الذي صدر الأمر بحله ، وقد يؤيدون انتخابه بسبب ما قامت بينهم وبين أعضائه من الروابط أو الصلات ، فتضيع الحكمة التي قرر لها الحل من استفتاء الرأي العام في الشؤون الجديدة التي عرضت منذ الانتخاب الأول . لذلك أوجب مرسوم ١٩٢٥ أنه في حالة حل مجلس النواب ينتخب مندوبون جديد . فلم يبق إذن لاستمرار نيابة للتدوينيين

الاختيار . ولكن رؤى . عملا على اقتصاد الوقت وإتقاء للعث ، أن تعتبر الترشيحات كلها باطلة . كما رؤى — لحسن تشكيل اللجنة النهائية لعملية انتخاب النائب . ورغبة في إزالة كثير من أسباب الشكوى في الانتخابات الماضية — أن يكون من الواجب على المرشح أن يبين حاله من حيث استقلاله عن الأحزاب أو إلتاقه إلى أحدها ، كذلك رؤى أن توضع أحكام تفصيلية لتشكيل اللجنة المذكورة على الوجه الذى يحقق معنى العدالة بين المرشحين وتضمن معه سلامة الانتخاب وحسن سيرها ..

وقد دلت التجارب على أنه ليس من المصلحة أن يستثنى عن إجراءات الانتخاب حيث لا يكون في الفأرة غير مرشح واحد . وإذا كان لا يجوز أن يظل انتخابى في هذه الظروف ، فيجب على الأقل أن يبين بصورة واضحة أن المرشح يلقى تأييدا حقيقيا . فإذا ظهر بعد التجربة انفراد المرشح ، فساء . أكانت دلالة ذلك هي امتياز على كل منافس آخر ، أم كانت هي عدم اهتمام أو تهريب من جانب المنافسين أو الناخبين ، لم يكن بد في هذه الحالة من الاستثناء عن عملية الانتخاب والتداء به تأييدا .

ونظرا لأن الطعون قبل نظرها إلى الحاكم ، ولأن ذلك يقتضى أن تكون لديها قواعد تفصيلية تهتدى بها في أحكامها ، رؤى أن تبين الأحوال التي يظل فيها الانتخاب ، وأن يبين منها ما تستطيع المحكمة علاجه بدون إعادة عملية الانتخاب ، وأن يحدد بذلك جميعه إلى أعلى الحاكم (محكمة الاستئناف متقدمة بمحكمة نقض وإبرام) ، وأن تشرك النيابة العمومية في الدعوى ، وأن تتخذ الحيلة قبل الطاعن والمطعون فيه معاً ، لكيلا تتأثر الدعوى بما يمكن أن يقع من جانبها من المداورات ..

وقد عنيت الوزارة بالنظر في تحديد الجرائم الانتخابية ، فنقضت أوضاع الانتخاب المختلفة لتبين ما يمكن أن يقع في كل دور منها من المخالفات التي ترى إلى الإخلال بصدق عملية الانتخاب أو مجريته أو بسلاسة من وجوه الضبط والإكراه ، أو أسباب التضرر والرشوة أو ما إلى ذلك . وهي ترى أن يكون هذا الباب من قانون الانتخاب أكثر تفصيلا من أمثاله في القوانين السابقة . وقد استمدت معظم أحكامه من قوانين الانتخاب الأجنبية المختلفة . ومن المسائل التي ترى الوزارة العناية بالنس عليها — زيادة عما ورد في مرسوم ١٩٢٥ ، وهو أوفى القوانين الثلاثة من هذه الناحية — الحصول على التنازل عن الترشيح أو على تأييد أحزاب أو جمعيات أو جماعات لترشيح مرشح ، في مقابل مال أو وعد بمال ... الخ ، واستعمال الأخبار الكاذبة في آخر ساعات الانتخاب حين لا يكون سبيل لفرف الحلق وتمييز الإشاعة ، والاحتشاد والقطيع والاعتداء في جماعات أو بالثوة . وغير ذلك من الوسائل المختلفة التي ترى إلى التأثير في الناخبين أو الانتخابات ، كل أولئك لحماية الانتخابات ، ولتكون على قدر الإمكان أسبق حكاية لإرادات الناخبين والمندوبين .

وقد رؤى أن يوكل نظر الجرائم الانتخابية الحاكم الجنائيات ، اللهم إلا إذا كانت مرتبطة بظلم ، فينبغي بالنظر في العلن وفي العلنية معاً إلى محكمة الاستئناف متقدمة بمحكمة نقض وإبرام .. ولا ترى الوزارة بعد ذلك أن تجعل تحديد المواقف عملاً مؤقتاً ، بل ترى أن يصدر به قانون يظل كقواعد عملاً دائماً إلى حين ترى الهيئة التشريعية أن يهدأ به .

هذه هي وجوه التعديل التي ترى الوزارة إدخالها على الدستور وعلى قانون الانتخاب . وهي ترجو أن يكون من قواعدهما الأصلية . ومن هذه التعديلات مجموعة من الأحكام جديرة بأن تقيم النظام النيابي على أساس صالح ، وأن توفر له الروتة اللازمة لملازمة الأحوال المختلفة والمتغيرة والتطور في رفق ولين .

كما ترجو أن هذه الصورة الجديدة للنظام النيابي تجعله أحد أركان شؤون البلاد وأطيب ثمرة مما كان حتى الآن ؟

إسماعيل صدق

إبراهيم فهمي كرم

مراد سيد احمد

علي ملهم

توفيق دوس

محمد حمدي عيسى

محمد توفيق رفعت

عبد الفتاح محي

ساعات حسن

أمر ملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

بإبطال العمل بدستور سنة ١٩٢٣ ، وأن يستبدل به دستور آخر

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ؛

وبما أن أمر رغباتنا ، وأعظم ما نتجه إليه هممتنا ، توفير الرقراطية لشعبنا في نظام وسلام ؛

واعتباراً بتجارب السبع السنين الماضية ، ومحملاً بما توجه ضرورة التوفيق بين النظم الأساسية وبين أحوال البلاد وحاجتها ؛

وبعد الاطلاع على الكتاب والبيان للرفوعين إلينا من الوزارة بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ؛

أمرنا بمسأهات :

مادة ١ — يبطل العمل بالدستور القائم ، ويستبدل به الدستور للمعق بهذا الأمر .

وعمل المجلسان الحاليين .

مادة ٢ — مع مراعاة تطبيق المادتين ٤٨ و ٦٠ ، كما هو منصوص عليه في المادة التالية ، يعمل بالدستور الجديد من تاريخ انقضاء البرلمان .

مادة ٣ — من تاريخ نشر الدستور إلى حين انعقاد البرلمان تنولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان بمقتضى الدستور ، ونباشرها وفقاً لأحكام المادتين ٤٨ و ٦٠ من الدستور بمراسيم من لدنا ، على أن يراعى عدم مخالفة ما تنه من الأحكام للبادئ الأساسية للقررة بالدستور .

مادة ٤ — في الفترة المشار إليها في المادة السابقة ، يجوز مع ذلك ، محافظة على النظام العام أو الدين أو الآداب ، تعطيل أية جريمة أو نكرة دورية أو إنفاؤها بقرار من وزير الداخلية بعد إخطارين ، وقرار من مجلس الوزراء ، بلا إخطار .

مادة ٥ — تعرض القوانين التي صدرت منذ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ حتى اجتماع البرلمان على المجلسين ، في دور الانعقاد الأول للبرلمان . فإن لم تعرض ، بطل العمل بها في المستقبل .

ولا يجوز أن تنسخ القوانين المروضة أو أن تعدل إلا بقانون .

مادة ٦ — كل ماقرره القوانين والراسم والأوامر والقرارات من الأحكام ، وكل ماسن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التي كانت متبعة حتى نشر أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ، وكل ماقرره الراسم التي اعتبرها قانون نمرة ٢ لسنة ١٩٢٦ في حكم الصحيحة ، من الأحكام ، يبقى نافذاً بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور ؛ وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إنائها وتعديلها في حدود سلطتها ، على ألا يس ذلك بالبداء للقرر بالمادة السابقة والمشر من الدستور بشأن عدم مريان القوانين على الخاص .

وكل الأحكام ، وكل ماسن أو اتخذ من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التي قررها أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ، تبقى كذلك نافذة بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من الحق للتقدم ذكره في الفقرة السابقة ، ونظل نتج آثارها غير منقطعة الحكم في الخاص .

وكذلك يكون الحال في الأحكام ، وكل ما سن أو اتخذ من الأعمال والإجراءات منذ ٢١ يويه سنة ١٩٣٠ حتى نشر الدستور .
 مادة ٧ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا والدستور للعق به ، كل منهم فيما يخصه ؟
 صدر بمرأى للنزاه في ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٤٩ (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠) .
 (من أصفين يحفظ أحدهما بديواننا ، والآخر بمراسة مجلس الوزراء) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
 إسماعيل صدقي

وزير الحرية والبحرية
 محمد توفيق رفعت

وزير الحفانية
 علي ملصر

وزير الداخلية
 إسماعيل صدقي

وزير الخارجية
 عبد الفتاح يحيى

وزير للواصلات
 توفيق دوس

وزير الأشغال العمومية
 إبراهيم فهمى كرم

وزير المالية
 إسماعيل صدقي

وزير الزراعة
 حافظ حسن

وزير الأوقاف
 محمد حلمى عيسى

وزير المعارف العمومية
 مراد سيد احمد

أمر ملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤

بإصدار العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، ومجلس الشيوخ والنواب

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

وبما أن الحال يقتضي إلغاء النظام المقرر بالأمر المشار إليه ؛

وبما أنه من أهم أمانتنا أن نحيا البلاد حياة دستورية ترقى بها ؛

ونظراً لأنه حق يستبدل بالنظام المذكور نظام آخر ينبغي أن يحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التي لم

يزل معمولاً بها منذ إنشاء النظام الدستوري في مصر ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - يظل العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، ومجلس الشيوخ والنواب ؛

مادة ٢ - يظل شكل الدولة وميزاتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هي منذ إدخال النظام الدستوري في مصر .

كما يظل قائماً نظام وراثية العرش وحالة الحديو السابق كما قررهما الأمر الملكي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ .

مادة ٣ - إلى أن ينفذ الأمر الملكي بوضع النظام الدستوري الذي يحل محل النظام المشار إليه في المادة الأولى تنولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان حتى الآن كما تنولى السلطة التنفيذية . ونباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا وعلى مسئوليتهم طبقاً لمبادئ الحرية والمساواة التي كانت دائماً قوام النظام الدستوري في مصر .

مادة ٤ - تعرض المراسيم بقوانين التي تصدر طبقاً لأمرنا هذا على البرلمان الجديد في دور انعاده الأول ، فإن لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل .

ولا يجوز أن تسنح المراسيم بقوانين للمروضة أو أن تعدل إلا بقانون .

مادة ٥ - يبقى نافذاً كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التي كانت متبعة في حينها ، وكل ما أنفذه الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بشرط أن يكون نافذاً متفقاً مع ما سبقت الإشارة إليه من مبادئ الحرية والمساواة .

مادة ٦ - على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .

صدر بمرأى القبة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٥٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

وزير المالية

أحمد عبد الوهاب

وزير الأوقاف

عبد البرزق محمد

وزير الأشغال العمومية وللواصلات

عبد المجيد عمر

وزير الحفانية

أمين أنيس

وزير المعارف العمومية

أحمد نجيب الحلالى

وزير الخارجية والوزارة

كامل إبراهيم

وزير الحرية والحرية

محمد توفيق عبد الله

كتاب

مرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك

من المغفور له محمد توفيق نسيم باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، بطلب إعادة دستور سنة ١٩٢٣

مسولاي

قد ظهر الحق ووضح الحقائق وجاء تصريح الحكومة البريطانية الأخير على لسان وزير خارجيتها بأن ما سبقه من التصريح بشأن دستور مصر كان نصيحة أبدت عن حسن نية وسلامة طوية ، بناء على الاستشارة واستطلاع الرأي . ولكن لسوء الحظ أسى ، فهمها فأدى ذلك إلى فورة غضب صونا للحق واحتفاظاً به . وهي لا تلت أن تبدأ وتسقيم الأمور فتستقرى نصابها . وبمبدأ أن تغير الحكومة الإنجليزية تقاليدها وسيستها ، خصوصاً مع دولة سديقة يربطها بها اشتراك المصالح وتبادل حسن القصد والشفقة .

وأصبح من حق الملك والشعب أن يرجع إليهما في وضع الدستور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، الذي دعمه وأيده تصريح السير سمويل هور وزير خارجية إنجلترا الذي قرر في خطبته الأخيرة بتاريخ ٥ ديسمبر الجاري بالبرلمان الإنجليزي أن أمر الدستور متروك لمصر . وأنه لم يقصد فيما قال لا إملاء شيء ، ولا الإلزام بأمر .

ولقد أخذت الحكومة للأمر عدته بناء على ما أبدته أغلبية الأمة من الرغبة في دستور سنة ١٩٢٣ ، فطلبت من جلالته إعادة هذا الدستور في كتابها الرقم ١٧ أبريل سنة ١٩٣٥ ، ووافقت جلالته في ردكم الرقم ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥ على ذلك . وبعد مباحثات طويلة بيننا وبين اللندوب السائى أوشكت أن تنتهى على أساس هذه العودة قبل أن يأتى تصريح السير سمويل هور الأخير بأيام ، هذا التصريح الذي قرر هذا الحق لمصر مؤبداً ومدعماً لتصریح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

فالحكومة المصرية تقرر من الآن عودة دستور سنة ١٩٢٣ ملتزمة من جلالته إصدار الأمر للسلك القضائى بذلك . وهي تحمد الله الذي وفقها إلى إعلان ذلك بعد الجهود التي بذلتها في هذا السبيل وكل من ساعدها على نيله .

وإنه إن دواعي القنطة والسرور أن يتم في القريب العاجل الاتحاد المأمول بين بريطانيا العظمى ومصر ، فذلك البدين اثنين تجمعهما للصحة للشركة وترابطهما من زمن روابط الصفاء والمودة ، تحقيقاً لمستقبل سعيد يود عليهما بالخير الميم والمنفع العظيم .

وبذلك نكون قد قنا بالواجب علينا ، ووفينا بعهدة البلاد (إن المهدي كان مسئولاً) ، ونكون أرضينا الحق والعصير ، وكذلك وفقنا إلى إرضاء كل الأمانى وروغبات البلاد ، وصح لنا أن نهنئ خاتمين :

ملت الدستور — فليحيى الدستور

وإلى جلالته السيد الخاضع والمخلص الأمين ؟

محمد توفيق نسيم

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

أمر ملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥

بأن يكون النظام الدستوري للدولة المصرية هو النظام الذي كان مقرواً بالأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية ؛

وبما أن الأمر المذكور يفي على أن من أمرنا أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاه ؛

وعلى وجوب استبدال نظام دستوري آخر بالنظام المقرر بأمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

ولما كانت رغبة الأمة قد ظهرت جلية في إعادة دستور سنة ١٩٣٣ ، وكنا - ولا نزال ، نؤخر أن نسلك بها السبيل التي نفضي إلى طمأنيتها وسعادتها ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يكون النظام الدستوري للدولة المصرية هو النظام الذي كان مقرواً بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٣ .

مادة ٢ — يسل بالنظام المذكور من تاريخ انقضاء البرلمان ، وتظل أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ من أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ معمولا بها حتى ينفذ ذلك النظام .

مادة ٣ — على وزارائنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ؟

صدر بإسراى القبة في ١٦ رمضان سنة ١٣٥٤ (١٢ ديسمبر ١٩٣٥) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
محمد توفيق نسيم

وزير الحفانية
أميت أنيس

المعارف العمومية والتجارة والصناعة
أحمد نجيب الحلالى

وزير الحرية والبحرية
محمد توفيق عبد الله

وزير المالية
أحمد عبد الوهاب

وزير الأوقاف
عبد العزيز محمد

وزير الأشغال العمومية والمواصلات
عبد الحميد محمد

وزير الخارجية
عبد العزيز همت

أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣

بوضع نظام دستوري للدولة المصرية

نحن ملك مصر

بما أننا مازلنا مذبذباً ما نأخذنا وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا
تطلب الخير دائماً لأممتنا بكل ما في وسعنا ، وتتوخى أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تقضى إلى سعادتنا
وارتقائها ونحتمها بما تتمتع به الأمم الحرة المتقدمة ؛

ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في
العالم وأرقاها ، تعيش في ظله عيشاً سعيداً مرضياً ، وتمكن به من السير في طريق الحياة الحرة المطلقة ، ويكفل
لها الاشتراك العملي في إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ، ويترك في نفسها
شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها ، مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها
التي هي تراثها التاريخي العظيم ؛

وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل رغبتنا ومن أعظم ما نتجه إليه عزائنا حرصاً على النهوض بشعبنا إلى
المرتبة العليا التي يؤهلها ذكاؤه واستعداده وتفق مع عظمتها التاريخية القديمة ونسحق له بقبول السكان اللاتق به
بين شعوب العالم المتقدمين وأممهم :

أمرنا بما هو آت :

« الباب الأول - الدولة المصرية ونظام الحكم فيها »

مادة ١ - « مصر دولة ذات سيادة ، وهي حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي . »

تكون الحكومة ملكية دستورية وراثية في سلالة محمد علي :

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

دولة الرئيس (حين رضى باشا) - ليبحث للبداى الأساسية واحداً بعد الآخر مبتدئين بشكل الحكومة .

خضرة عبد العزيز بك - أرى أن تكون الحكومة ملكية دستورية وراثية في عائلة محمد علي طبقاً لقانون الوراثة الحالى .

معالى طلعت باشا - ألا يحسن أن نذكر أن مصر مستقلة ذات سيادة وحكومتها ملكية دستورية الخ ... ؟

خضرة عبد العزيز بك - هنا معلوم بالبداية بليل أن الأمة تصرع لنفسها .

خضرة بدوى بك - الص على هذا لا محل له في الدستور لأنه متعلق بالمركز الدولى للبلاد . وتقريره يكون في المساعدات

لا في القوانين .

دولة الرئيس - في القانون الترويجى نص قد يبنى بالفرض الذى يشير إليه طلعت باشا يمكننا اقتباسه فنقول إن مصر ملكية حرة

مستقلة غير قابلة للتجزئة ولا يجوز التنازل عن شيء من أراضيها .

وبعد مناقشة تهر أن يكون للبدا الأول هو :

حكومة مصر ملكية دستورية وراثية في أسرة محمد على (١) .

(فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة وأراضيها غير قابلة للتجزئة ولا يجوز التنازل عن شيء منها ، وحكومتها

ملكية دستورية وراثية في سلالة محمد علي طبقاً للأمرين الصادرين فى ١٥ مارس و ١٣ أبريل

سنة ١٩٢٢ ، وهذه للبداى ثابتة لا تنقض ولا تمس .

لجنة الدستور

تلى القرار الأول ، وهذا نصه :

تكون الحكومة ملكية دستورية وراثية في سلالة محمد علي .

خضرة محمود أبو النصر بك - أطلب أن يزداد على هذه العبارة كلمة سبقت للنقشة فيها وهي كلمة « مستقلة » .

خضرة عبد العزيز فعلى بك - الإضافة الآن لا محل لها لأن القرارات للطروحة الآن للنظر ليست هي النصوص الدستورية

النهائية . وأرى أن تنحصر للنقشة الآن في هذه القرارات التى وضعت كما هي يشير ترضى إلى ما يجب إضافته فإنه سيناف إلى هذه

النصوص عند التحرير شيء كثير من الأحكام والتفاصيل .

(١) بجلية اللجنة فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ أمر دولة الرئيس بملوة حضر الجللة للامنية ، فتل ومصدقت الهيئة عليه ، ما عدا فضيلة الشيخ نجيب

فاته لاحظ أنه ذكر عبارة فى الجللة السابقة فى عرض الكلام عن شكل الحكومة لم تنبث فى الحضر وطلب إلتاها ، وهي :

« أرى أن مصر تكون دولة ملكية دستورية ذات سيادة على نفسها وأرضها ، وملكها جلالة الملك فؤاد الأول ومن بعده يؤول الملك إلى

ولى بعده الأمير فاروق ، وملكنا طبقاً لما هو مدون بالرسوم السلطاني الصادر بترجي ١٥ شبان سنة ١٣٤٠ و ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ » .

حضرة محمود أبو النصر بك — المقام يسمع حيث هذه المسألة الآن لأنه سبق الترض لها . ولست أجهل أن لجنة التحرير مستغفل بوضع النصوص للنسبة . ولكن لجنة التحرير لا تستطيع أن تزيد شيئاً على اللبدي العامة . والتي نحن بصدده الآن مبدأ عام سبقت للنقطة فيه وترك للجنة العامة البت فيه نهائياً .

سعادة إسماعيل أبانته باشا — هذه مسألة سبق التكلم فيها واختلفت اللجنة الفرعية بشأن النص عليها ، فلماذا لا يصاد طرحها الآن لفصل فيها معكم ؟

معالي الرئيس — سأتلو عليكم ما ورد بشأن هذه المادة في القرار .
وتلا معالي العبارة العامة بها (١) .

سعادة إسماعيل أبانته باشا — قد كشفت لنا عبارة القرار عن موطن الخلاف في هذه المادة ، وأرجو أن يأذن معالي الرئيس عند عرض كل قرار للنقطة بتلاوة ما ورد بشأن ذلك القرار في تحرير اللجنة الفرعية .

حضرة محمود أبو النصر بك — إذا أنا طلبت إضافة كلمة « مستقلة » فليس لأني أرى رأي من يقولون إن مسألة الاستقلال أمر داخل محض ، فليس هو كذلك وإنما هو داخل وخارجي في آن واحد . ونحن في ظروف نحتم علينا أن ننص على هذه الكلمة في تعريف شكل الحكومة لأن مسألة الاستقلال تناولها الأبحاث وأخذ بعض الكتاب منا ينكرونها حتى بعد التصريحات الرسمية ، نحن علينا أن نأق بهذه الكلمة في تبيين شكل حكومتنا قطعاً لهذا النزاع .

حضرة عبد اللطيف الكباكي بك — أقتح زيادة على ما اقترحه حضرة أبو النصر بك إضافة أخرى يكون بها النص هكذا : « حكومة مصر ملكية حرة مستقلة ذات سيادة » ، وأن يضاف بعد كلمة « وراثية » عبارة « اعتماداً للأمرين الصادرين بتاريخ كذا وكذا » وما الأمر الكرم الصادر بإعلان الاستقلال والأمر الكرم الصادر بتنظيم وراثة العرش ، وأن يضاف بعد عبارة « في سلافة محمد علي » عبارة « وهذه القواعد لا تنس » ، وذلك تحميلاً لمبدأ آخر أريد النص عليه وهو مبدأ سيادة الأمة لأنه ملحق بلبدي السابق . وقد اقترحت النص على ذلك في اللجنة الفرعية وأقر الآن أن الحق الذي اكتسبه الأمة إنما هو نتيجة جهادها وليس مستمد من سلطة أخرى ، فلها الحق إذن أن تنص في دستورها على أنها مستقلة إلى النهاية حتى لا يكون دستورنا منحة بل مستمد من الأمة التي لها الحق أن تضع دستورها وأن تحرر ميعرها بنفسها . وهذا يستدعي النص على اللبدي في الدستور وقد كان مقبولاً بالإجماع في اللجنة الفرعية وإنما اختلف على النص وعدمه . وأرجو أن توافق اللجنة العامة على وجوب النص .

حضرة محمود أبو النصر بك — أقتح أن يفصل هذا اللبدي عن اللبدي السابق وأن يقصر البحث الآن على شكل الحكومة .

حضرة عبد اللطيف الكباكي بك — اللبدآن مرتبطان ، وأرى أنه يحسن البت فيها معاً .

سعادة منصور يوسف باشا — لي اقتراح خاص بقرار الأول وهو أن يكون نصه هكذا : « حكومة مصر ملكية دستورية ذات سيادة ، وراثية في عائلة محمد علي ، وملكها يقب بملك مصر والسودان » .
سعادة عبد الحليم مصطفى باشا — قد نص على ذلك في موضع آخر .

سعادة منصور يوسف باشا — لكي أقتح أن يجمع النصان في صدر الدستور لأن في ذلك ضخامة وعظما .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — العبارة الأخيرة من اقتراح سعادة منصور باشا واردة في باب السلطة التنفيذية ؛ ولنا الآن بصد التيوب والتسنيق وإنما نعرض القرارات لتفقد والتجسس ، أما اختيار اللسان اللاتقي بنص معين فيجب أن يترك للجنة التحرير .

حضرة محمد علي بك — لنص للفتح وضعه بشأن استقلال مصر وما إلى ذلك يمكن إقباله من عبارة تقرير اللجنة الفرعية ، فإنه يتضمن النص الذي كان اقترحه معالي طلعت باشا ، ولما أقتح أن تأخذ الصيغة الواردة بالترتيب كما هي فيكون النص هكذا :

« مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، غير قابلة للتجزئة ، ولا يجوز التنازل عن شيء من أراضيها ، وحكومتها ملكية دستورية وراثية في سلافة محمد علي » .

سمحة السيد عبد الحميد البكرى — طلبت مثل هذا النص في تقريرى الخاص . وإن أتت على حضراتكم المبارة التى ذكرتها في تقريرى ، وحى : إن اللجنة أقرت للبدا الذى نصت عليه للمادة بإجماع الآراء ، وإنما وقع الخلاف فى أنه يجوز النص فى الدستور على ما اقترح أنه يضاف إلى هذه المادة من أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة أو لا يجوز ، وذلك باعتبار أنه أكثر ارتباطاً بالدول منه بنظام مصر الداخلى الذى هو مناط أحكام الدستور كما جاء بتقرير اللجنة .

وحيث إن كون هذا النص أكثر ارتباطاً بمسألة مصر بالدول منه بنظام مصر ... الخ ، هو مما يدعو إلى وجوب النص على مثل هذا فى الدستور ، (١) لأن الدستور كما يجب أن ينص فيه على الأحكام المتعلقة بنظام مصر الداخلى ، يجب أيضاً أن ينص فيه على ما يتعلق بمسائلها بالدول ، (٢) أنه كلما كان ما ينص عليه فى الدستور أكثر ارتباطاً بمسألة مصر بالدول يكون الداعى إلى النص عليه فى الدستور أكد . على أن كون الحكومة ملكية دستورية لا يقتضى أن الدولة مستقلة ذات سيادة ، فإن كثيراً من الحكومات ملكية دستورية وليست مستقلة ذات سيادة .

وأما وصفنا للحكومة بأنها دستورية ، فلا أن الحكومة هى التى توصف بأنها دستورية دون الدولة ؛ وبأنها نائية فلا أن بعض الحكومات تكون دستورية دون أن تكون مشولة أمام السلطة التشريعية ، فلا تكون نائية كحكومتى ألمانيا والولايات المتحدة ، فإن وزارة كل من الملكين ليست مشولة أمام مجلسها النيابى ، فليست نائية وإن كانت دستورية . وهذه هى القاعدة التى أثبتت عليها مسئولية الوزارة أمام المجلس النيابى ، فلا بد من النص عليها فى الدستور .

حضره توفيق دوس بك — أؤيد حضرة للكباتى بك فى أن يضاف إلى النص عبارة « طبقاً للأمرين الصادرين بتاريخ كذا وكذا » ، وأن يذكر فى ختام النص أن القواعد الواردة به لا تنقض ولا تمس . وإنى وإن كنت لا أوافق حضرة للكباتى بك على النص على سيادة الأمة فى هذا الموضع إلا أنى أرى أن النص على عدم اللباس بالقواعد التى سيتضمنها القرار الأول أهمية كبرى ، فقد اتفقتنا فى اللجنة الفرعية على أن تأخذ بكل تطبيقات مبدأ سلطة الأمة دون النص عليه حتى لا يهجم من النص عليه جواز تغيير شكل الحكومة فى المستقبل . فإذا قررنا الآن عدم جواز اللباس بالبادى التى يتضمنها القرار الأول وجاء دور النص على مبدأ سيادة الأمة يكون قد زال المخرج الذى كان يمنع من تحرير ذلك النص . أما ما يقترحه سمحة السيد البكرى من النص على أن الحكومة نائية فلا أرى له لزوماً إذ لا فرق بين الحكومة النائية والدستورية . والنص الذى يدور عليه البحث الآن فيه أن حكومة مصر دستورية ، وفى هذا ما ينبنى عن وصفها بأنها نائية .

سمحة السيد عبد الحميد البكرى — عبارة « أن الحكومة نائية » التى اقترحها أقصد بها أن هناك فرقا بين ما يسمونه "Gouvernement Constitutionnel" أى حكومة نائية ، وما يسمونه "Gouvernement Représentatif" أى حكومة دستورية ، فمثل ألمانيا قديماً والولايات المتحدة الآن لا تسمى حكومتها نائية لأنها غير مشولة أمام مجلس النواب .

معالي توفيق رفعت باشا — لعل سمحة السيد البكرى يريد أن يذكر فى النص أن الحكومة برلمانية ، فإن الحكومات توصف بأنها برلمانية أو غير برلمانية ، فلهلبرمانية هى التى يختار وزراءها من أعضاء البرلمان كالمختار وفرنسا إلا ما ندر ، ويكون وزراءها مسؤولين أمام الهيئة النائية ؛ وغير البرلمانية ما ليست ، كذلك كالولايات المتحدة فإن وزراءها لا يختارون من أعضاء المجالس التشريعية وليسوا مسؤولين أمامها . وكلا النوعين يطلق عليه اسم الحكومة للدستورية ، ولكن النوع الأول يسمى حكومة دستورية برلمانية ، والثانى يسمى حكومة دستورية غير برلمانية . والأحكام التى اقتبستها من اللسانير المختلفة هى أحكام الحكومة البرلمانية ، فيصح أن نص على ذلك أيضاً فى شكل الحكومة .

حضره على ماهر بك — النص على أن الحكومة نائية أو برلمانية لا يخالف فيه ولا أمك به ، إذ يكفى عندى أن ينص فى الدستور على قواعد الحكومة البرلمانية ومن هذه النصوص يفهم شكل الحكومة . ولكنى أوافق على رأى حضرة للكباتى بك ودوس بك وأشفيب تأييداً لما أن النص على عدم اللباس بشكل الحكومة له نظير فى الدستور الفرنسى ، فإنه ينص على أن شكل الجمهورية لا يس . كذلك أوافق على الصيغة الأصلية التى اقترحها حضرة محمد على بك وأطلب أن يضاف إليها اقتراحات حضرة للكباتى بك ودوس بك . حضره محمد على بك — أنا أوافق على ما قاله حضرة ماهر بك ، وأقول إن الصيغة ترضى سمحة السيد البكرى .

سمحة السيد عبد الحميد البكرى — وأنا موافق .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — التص للقرع خطأ من حيث مبنه وإن كان معناه مقبولا ، فإن وصف الحكومة بأنها ملكية غير صحيح لأن هذا الوصف إنما يصدق على الدولة لا على الحكومة . فإذا وضنا لفظ دولة بدلا من لفظ حكومة لم يبد في مقدورنا بعد ذلك أن نصفها بأنها وراثية ، فإن هذا اللفظ لا ينصرف إلا إلى الملك . وقد أردت أن أفك النظر الآن إلى ما في تركيب العبارة من التناثر وإلى أنه يحسن عند التحرير أن يجرأ النص إلى جملة أجزاء فيوضع كل جزء في المكان اللائق به في أبواب الدستور .

حضرة توفيق دوس بك — اللهم أن لجنة التحرير لا تخرج عن هذه البداية ولما بعد ذلك أن تجزئ فيها ما تشاء وتضع الصيغ المناسبة في الأماكن اللائقة .

معالى الرئيس — تؤخذ الأصوات على الصيغة التي اقترحها حضرة محمد على بك ، متافاً إليها اقتراحات حضرة للكباني بك ودوس بك .

قرر بالإجماع أن يوضع القرار الأول بالصيغة الآتية :

« مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، وأراضيها غير قابلة للتجزئة ، ولا يجوز التنازل عن شيء منها ، وحكومتها ملكية دستورية وراثية في سلالة محمد على طبقاً للأحكام الصادرة في ١٥ مارس و ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ، وهذه البداية ثابتة لا تنقض ولا تمس .
وأن يكون للجنة التحرير أن تهم أو تؤخر في الوضع أو تجزئ العبارة إلى جملة مواد على ألا تخرج عن مدلولها .
(لى ٤ يونيه سنة ١٩٢٢) .

مصر دولة تامة السيادة حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية نيابية .

وبعد ذلك أمر معالى الرئيس بتلاوة مواد مشروع الدستور :

فئة الدستور

الباب الأول — تليت للسادة الواردة في هذا الباب ونصها : « مصر دولة سيدة حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية نيابية » .

معالى توفيق رفعت باشا — لاعتراض على كلمة « سيدة » الواردة بهذه اللمة فقد أريد التعبير بها عن مدلول كلمة "Souveraineté" بالفرنسية . ولكن السيد كاجاه في تعريفات الجرجاني هو الذى يملك تدير السواد الأعظم . وقد جاء في التعريفات أيضاً أن القدوة هي الصفة التي يمكن بها الحى من الفعل وتركه بالإرادة . وربما كان التعبير بلفظ قادرة أدل على القصد . على أن أفضل استعمال كلمة « الولاية » في هذا المعنى يقال « مصر دولة لها الولاية العظمى على نفسها » .

فضيلة الشيخ نجيت — وصح أن يقال « لها القدرة التامة » . أما لفظ « السيد » فعناه في اللغة « الشريف » .

حضرة محمود أبو النصر بك — أطلب بقاء النص على حاله . وحسبني في ذلك ما قاله معالى توفيق رفعت باشا من أن السيد هو الذى يملك تدير السواد الأعظم . ولا أنظركم تريدون حجة أقوى من هذه على صلاحية الكلمة التي تخبرناها . وقد قضينا وقتاً طويلاً في البحث عن كلمة تؤدي معنى "Souveraineté" فلم نجد سواها . قد تكون الكلمة غير مأثورة ولكن الزمن كقبيل بأن نجف من غرابها على الأذهان . أما الاعتراض على الكلمة بأن معناها « شريفة » فلا عمل له لأن هذا المعنى متف بالرة ولا يمكن أن ينصرف القهن إليه . فضيلة الشيخ نجيت — تريد أن نغير عبارة لا نعتل اشتباهاً . والسيادة لها معنيان : معنى السؤدد ومعنى غاذ القول ، ولهذا أطلب تجنبها لأنا تريد أن نضع دستوراً يفهمه كل إنسان .

حضرة عبد اللطيف الكباني بك — أخرج أن يضاف وصف إلى هذه الكلمة دفماً لكل اشتباه ، فقد قال لنا معالى رفعت باشا الآن إن كلمة « سيدة » تفيد السيادة على السواد الأعظم ؛ وممت أن لجنة التحرير تجتنب استعمال عبارة « ذات سيادة » لأنها لا تفيد السيادة التامة . فلماذا أطلب أن يقال « مصر دولة تامة السيادة » لأن كلمة « سيدة » فيها من النص ما في عبارة « ذات سيادة » .

حضرة محمود أبو النصر بك — المساعدة القانونية أن الشيء متى أطلق انصرف إلى أكله ، فلا محل للاعتراض على الكلمة من هذه الوجهة .

سادة عبد الحميد مصطفى باشا — إذا رؤى إبقاء المادة على أصلها فإني أقترح أن يقدم لفظ « مستقلة » على لفظ « حرة » .
حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذا التصرف قد احتدنا فيه مثال التعاريف الوضعية السلم بها عند العلماء ، فلا أوافق على التقديم أو التأخير .

حضرة إبراهيم الملباوي بك — إذا وضعت كلمة « حرة » بدلكة « مستقلة » أصبحت لنوا .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على بقاء المادة على أصلها ، أو التعبير بعبارة « تامة السيادة » .

فقرر بالأغلبية إبدال كلمة « سيادة » بعبارة « تامة السيادة » .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

مصر دولة سيادة حرة مستقلة وملكها لا يميز أ .

حضرة إبراهيم الملباوي بك — لوحظ على المادة الأولى من الباب الأول أن تحديد السيادة بالقام مع عدم النص عليه بالنسبة للسلطات الأخرى يفيد أننا لا نريد التمام إلا للسيادة دون الاستقلال ، لذلك أقترح المودة للنص الذي عرضته لجنة التحرير ، وهو : « مصر دولة سيادة مستقلة ... الخ » .

حضرة علي ماهر بك — يمكن الاستغناء عن كلمة « سيادة » فتكون المادة : « مصر دولة حرة مستقلة ... » وفي هذا تمام الكفاية .

حضرة إبراهيم الملباوي بك — هذه الأوصاف لا توضع عبثاً وإنما نحن مقيدون في وضعها بالاصطلاح السياسي لا النوي . ومن الواجب النص على السيادة ، لذلك أتمس بقاء النص كما عرضته لجنة التحرير .

معالي رستم باشا — لازلنا أقول إن كلمة "Souveraineté" معناها الولاية العظمى لا السيادة .

فضيلة الشيخ نجيب — السيادة لا معنى لها هنا واليد هو الشرف الكريم ؛ فإذا كان لا بد فليوضع النص هكذا :

« مصر دولة مستقلة حرة ذات ولاية على نفسها » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — مصر في عهد الحماية كانت حرة ومستقلة ككل الدول التي تحت الحماية . بجزيرة هايتي منصوص في قانون حمايتها أنها حرة ومستقلة ؛ والجزر الأيونية وضع لها نظام حكم نص فيه على أنها حرة مستقلة تحت حماية فرنسا ؛ وكذلك تونس وصراكش ؛ فالحرية والاستقلال شيء والسيادة شيء آخر . وقد كانت بلادنا حرة مستقلة تحت سيادة تركيا ، ثم انتقلت السيادة إلى إنجلترا ، فالحرية والاستقلال يصح وجودهما مع فقدان السيادة .

لدينا مقترح خاص يدعو للنص على السيادة ، وهو أن سيادتنا كانت موقوفة أطم الترك والإنجليز ، ثم ردت إلينا ، فيجب علينا أن نقرر أن بلدنا أصبحت سيادة . والسيادة قانوناً كل مكون من عناصر مختلفة : عنصر وجود وطن ، وعنصر وجود أمة ، وعنصر القدرة على تغيير هذه الأمة في هذا الوطن ، ووضع التشريع للزوم . هذه السيادة وجودها يجب غيرها . فخير الأمة التي لها السيادة في وطن خصوص على أشخاص خصوصيين وحدة عالية في العالم الدولي . ويترتب على ذلك أنها حرة لا يشترك معها أحد لا في أمورها الماخلية أو الخارجية ؛ وتكون الحرية والاستقلال فرعين ناشئين عن السيادة .

فإذا قلنا « مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة » ، فتكون كمن يقول « هو قادر قهره إله » . مع أنه يجب تقديم كلمة إله لأن القدرة والقهر أثر من آثار الألوهية ؛ ويجب كذلك تقديم السيادة .

مادة ١ « ... »

ولا يتفق أن يقال «مصر دولة تامة السيادة حرة مستقلة» ، لأنه يبدى النص على تمام السيادة لا محل مطلقاً للنص على الحرية والاستقلال . ولكن لاغنى لنا عن النص عنهما كآثر من آثار المسانير القديمة ولأنهما (الحرية والاستقلال) الصفتان اللتان جعلتهما معاهدات الصلح شرطاً للقبول في جمعية الأمم .

لقد كثرت من مقتضى السياق أن تقول « تامة السيادة والحرية والاستقلال » ولكن يكون من التزيد التام الذى يتبرق فى التفتين حشواً . لذلك أرى حذف كلمة « تامة » وأطلب للواقعة على النص الذى عرضته لجنة التحرير . أما الاعتراض الذى قام على كلمة « سيادة » من أنها تحمل معنى أخرى فردود لأن القرينة تبين للدول .

معالي رقت بشا — ولم لا تستعمل كلمة « ولاية » ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لأنها كلمة مشتركة لها مدلول ماضى وهو الإقليم أو الديرة ، وتعمل بمعنى سلطة من السلطات كولاية القضاء وولاية التشريع .

معالي الرئيس — يؤخذ رأى .

فقرر بالأغلبية إعادة النص كما وضعته لجنة التحرير ، وهو :

« مصر دولة سيادة حرة مستقلة وملكيها لا يجزأ ... إلى آخر المادة » .

(فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢) .

« الباب الثاني — في حقوق المصريين وواجباتهم »

مادة ٢ — « الجنسية المصرية يحددها القانون » .

لجنة الدستور

وأمر معالي الرئيس ، نطيت المادة ١ ، وهذا نصها :

الشروط اللازم توفرها لحليزة الجنسية المصرية تتعين بالقانون .

حضرة على الزلاوى بك — ألا يحسن أن نضع قانوناً للجنسية المصرية ؟

معالي الرئيس — هذا ليس داخل في حدود مهمتنا .

فضيلة الشيخ نجيت — أقترح أن يضاف إلى هذه المادة النص الآتي :

ويصل بقانون الجنسية الحالي حتى يصدر قانون جديد للجنسية المصرية .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لدى نص مادة أتأوه على الهيئة ، وهو منفي فيها يطلبه الأستاذ الشيخ نجيت وفي غيره مما لا تقي به القوانين الحالية وما لا يتشبه مع أحكام الدستور . وهو : « القوانين الحالية يبق معمولاً بجميع أحكامها التي لا تناقض أحكام هذا الدستور » ؛ ويجب تعديلها في أقرب وقت لتكون متمشية مع أحكام الدستور ، كما يجب وضع قوانين جديدة تأدية للأغراض التي يرى إليها » .

حضرة على الزلاوى بك — في الانتخابات الجديدة ، هل يقوم العمل على القانون الحالي أو على قانون يسن حديثاً ؟

حضرة توفيق دوس بك — إذا لم يوضع قانون جديد ، فالعمل طبقاً لما يجرى طبقاً لأحكام القانون الحالي .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على اقتراح الأستاذ الشيخ نجيت .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أحكام الدستور عامة ، والإضافة حكم مؤقت ولا محل لها على النص الدستوري العام . هذه الإضافة يصح أن تكون في آخر الدستور كحكم عام بالنسبة لكل القوانين .

حضرة الشيخ محمد خيرت راضي بك — كان من اللازم أن ينص في الدستور على الجنسية المصرية وأحكامها . ولكن لما كان قانون الجنسية المصرية يتوقف أمره على اتفاقات دولية لم تقم بعد بل ولم يبدأ الكلام على ما نعلم فيها ، فقد صرفنا النظر الآن عن سن هذا القانون . ولكن لما كان الانتخاب لبرلمان المصري لا يمكن إلا بعد بيان المصريين الذين يصح أن يكونوا ناخبين ومتنخبين فقد وجب النص صراحة على العمل بقانون الجنسية الحالي حتى يوضع قانون جديد .

ثم اتفقت الهيئة بالإجماع على قبول هذا اللفظ على أن يرأى عند التحرير .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

الباب الثاني — حقوق المصريين وواجباتهم .

تليت للمادة الأولى ، وهذا نصها :

الجنسية المصرية يحددها القانون .

فقررت الموافقة عليها بالإجماع .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أقترح إعادة نص عنوان الباب الثاني كما كان في حقوق المصريين وواجباتهم .

(موافقة عامة) .

(في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢) .

تدير وتقي لمعاملة أهالي سوريا ولبنان الذين يقدون إلى مصر للإقامة فيها بصفة مؤقتة ، أو يقيمون للاستقرار فيها لأول مرة .

بمجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون الخارجية

مشروع قانون عن النظام المؤقت المتعلق بحالة السوريين واللبنانيين في القطر المصري
الذي تم وضعه بالاتفاق بين الحكومتين المصرية والفرنسية :

محمد حافظ رمضان بك (المقرر) — الاتفاق للعروض على حضراتكم هو تدير مؤقت وضع لتسوية حالة السوريين واللبنانيين الذين يقدون إلى القطر المصري .

عندما عرض هذا الاتفاق على اللجنة وبجته وضعت لنفسها خطة ، وهي تنفيذ دائرة الامتيازات الأجنبية بقدر الإمكان ، لأن هذه الامتيازات آتية عن طريق التقاليد القديمة والعرف . وهذا الاتفاق الذي هو أول اتفاق من نوعه عرض على لجنة الشؤون الخارجية قد جاء فيه أن السوريين واللبنانيين أصبحوا تحت الحماية الفرنسية بمقتضى معاهدة لوزان ؛ ولكن لم يترف لهم فيه بأية امتيازات قضائية أو غيرها مما يتمتع بها الأجانب في مصر . ولهذا رأيت اللجنة سرعة عرض الاتفاق المذكور على المجلس ليكون خطوة أولى وساجدة عندما تحصل المناقشة في الامتيازات الأجنبية ، خصوصاً بالنسبة للبلاد الواقعة تحت الانتداب الأجنبي .

وهذا نص تقرير لجنة الشؤون الخارجية

عن النظام المؤقت المتعلق بحالة السوريين واللبنانيين في القطر المصري
الذي تم وضعه بالاتفاق بين الحكومتين المصرية والفرنسية

أحال المجلس بمجلس ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٦ على لجنة الشؤون الخارجية النظام المؤقت المتعلق بحالة السوريين واللبنانيين المؤرخ ١٦ مارس سنة ١٩٢٥ الذي تم وضعه بالاتفاق بين الحكومتين المصرية والفرنسية .

فبحثته اللجنة في أربع جلسات بتاريخ ٨ و ٢٢ فبراير و ١١ و ١٢ أبريل سنة ١٩٢٧ ضمن المسائل التي بحثها ، ورأت أن هذا النظام إنما هو بمثابة تدير وتقي لمعاملة أهالي سوريا ولبنان الذين يقدون إلى القطر المصري للإقامة فيها بصفة مؤقتة أو يقيمون للاستقرار فيها لأول مرة .

وبما أن هذا النظام لا يخالف ما أقرته اللجنة من عدم التوسع في الامتيازات الأجنبية ، وهو لا يكسب أولئك السوريين واللبنانيين أي امتياز متعلق بنظام تلك الامتيازات الأجنبية .

انتهى :

قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة عليه ووضعت له مشروع القانون المرافق لهذا العرض على هيئة المجلس المصادقة عليه ؟

تحريراً في ١٢ أبريل سنة ١٩٢٧

رئيس اللجنة
محمد البلس

سكرتير اللجنة
وليم مكرم عبيد

النظام المؤقت

المتعلق بحالة السورين واللبنانيين في القطر المصري الذي تم وضعه بالاتفاق بين الحكومتين المصرية والفرنسية

مادة ١ - السورين واللبنانيون للبرون بمصر أو الذين يقيمون للاستقرار بها يتبرون فيها من الآن فصاعداً تحت حماية فرنسا السياسية طبقاً لشروط انتدابها التي أقرتها جمعية الأمم .

وهذه الحماية لا تكسب اليوم أولئك السورين واللبنانيين أية حماية ولا أي امتياز قضائي أو متعلق بدفع الضرائب ، وبوجه عام أي امتياز يرجع إلى نظام الامتيازات الذي لم يكونوا قبلها من التمتع به .

مادة ٢ - جنسية الأشخاص الذين أصلهم من سوريا أو لبنان واستقروا بمصر قبل تاريخ هذا الاتفاق تعين بقانون يصدر بشأن الجنسية المصرية ويؤخذ فيه بالبلد الذي للتصديق عليها في المادة الثلاثين وما يليها من معاهدة لوزان .

مادة ٣ - بعد نشر القانون السابق ذكره ، تضع الحكومتان الفرنسية والمصرية ، بالمفاوضة بينهما ، اتفاقاً يسوي بوجه عام في مصر حالة جميع الأشخاص الذين أصلهم من سوريا أو لبنان : من كان منهم مقصوداً بالمادة الأولى أو مقياً في القطر المصري ولم يحصل على الجنسية المصرية طبقاً للقانون السابق ذكره ؛ ويسوي هذا الاتفاق كذلك حالة المصريين في سوريا ولبنان ، آخذاً مبدأ مبادلة للتبادل .
ينفذ هذا النظام المؤقت للشار إليه بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

مشروع قانون

عن النظام المؤقت المتعلق بحالة السورين واللبنانيين في القطر المصري الذي تم وضعه بالاتفاق بين الحكومتين

المصرية والفرنسية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - صودق على النظام المؤقت المتعلق بحالة السورين واللبنانيين الذي تم وضعه بالاتفاق بين الحكومتين المصرية والفرنسية بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٥ .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بحكم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

القرر - نعرفون حضراتكم أن قانون الجنسية لا يزال موضع النظر وسيعرض على حضراتكم لإقراره . وقد تناولت المادة ٣٠ وما يليها من معاهدة لوزان مسألة الجنسية فيما يخص النزاع القائم بين الحكومتين التركية والفرنسية ، لأن بعض أهالي سوريا ولبنان يريدون أن ينسكوا بالجنسية التركية بعد أن اعتبرتهم معاهدة لوزان رعايا فرنسيين ، فصمت المعاهدة المذكورة على أن من يريد الرجوع إلى الجنسية التركية يشترط فيه أن يكون عمره ١٨ سنة على الأقل وأن يعلن رغبته في مواعيد محددة .

وهذا الاتفاق إنما هو تدير مؤقت لتحديد حالة السورين واللبنانيين الذين يقدون إلى القطر بدون تعرض لجنسيتهم لأن الجنسية وما يتعلق بها سيحددها القانون الذي سيرضى على حضراتكم فيما بعد والاتفاقات التي ستقود مع الدول في هذا الشأن .

الريث - هل للقصود من عبارة « يسوى بوجه عام في مصر ... الخ » الواردة في المادة ٣ من الاتفاق أنها مقصورة على الجنسية ؟ للقرر - نعم ، وزيادة على ذلك فقد نصت المادة الأولى على أنهم ، على كل حال ، خاضعون لقوانين البلاد .

يوسف أحمد الجندي اتندى - أرجو أن بين لنا حضرة للقرر حالة السورين واللبنانيين الذين استقروا بمصر قبل تاريخ هذا الاتفاق ، ولماذا ستكون جنسيتهم بعد هذا الاتفاق ؟

للقرر — الحقيقة أن هذا الاتفاق لا يثبت موضوع الجنسية لأنا إذا رجعنا إلى السألة من الوجهة القانونية لا نجد لم جنسية محددة، ولكنهم على كل حال ضمنون القوانين المصرية . ولأن لم يحصل اتفاق بين الحكومتين المصرية والفرنسية بتحديد هذه الجنسية ، ولذا نص في الاتفاق على أن هؤلاء الأشخاص تبين جنسيتهم بقانون يصدر بشأن الجنسية المصرية .

إبراهيم الحلبي بك — إن هذا الاتفاق اكتسب منه فرنسا اعترافاً من الحكومة المصرية بأن جميع السوريين للوجود في مصر أصبحوا تحت الحماية الفرنسية ، مع أن أكثر إخواننا السوريين الذين جاءوا إلى مصر من زمن بعيد واستوطنوا بها يملكون كرجالاً مصريين فيما يتعلق بالتوظيف في الحكومة وخضوعهم للمحاكم المصرية .

للقرر — إذا راجع حشرة الضو المحترم للمادة الأولى من مشروع القانون وجد أن السوريين الذين وضوا تحت الحماية إنما هم الذين يقدون إلى مصر بعد هذا الاتفاق .

إبراهيم الحلبي بك — هذا صحيح ، وأعترف أني أخطأت الفهم .

حسين هلال بك — جاء بالمادة الثانية من الاتفاق « أن حالة السوريين واللبانين الذين لا تطبق عليهم المادة الأولى ستسوى بقانون... إلخ » .

ألا يعتبر هذا اعترافاً ضمنيّاً بأن حالتهم تختلف عن حالة المصريين ، خصوصاً أن هذا القانون سيؤخذ فيه لمبادئ للتصوم عليها في المادة ٣٠ وما يليها من معاهدة لوزان كما جاء في مشروع الاتفاق ؟

للقرر — إلى أن يصدر القانون المشار إليه تبقى حالتهم على ما هي عليه ، أما المادة ٣٠ من معاهدة لوزان فإنها تنطبق لم الحق في اختيار الجنسية التي يرغبون فيها .

يوسف أحمد الجندي انفسى — أرى أن يقرر في محضر هذه الجلسة أن جنسية هؤلاء الأشخاص وإن كانت لم تقرر بعد إلا أنه يتبع في معاملتهم قضائياً ما هو سار عليهم حتى الآن .

الرئيس — هذه للسألة لا تحتاج إلى نص لأنها واضحة في الاتفاق .

الدكتور محبوب ثابت بك — إن موضوع هذا النظام خلص بأن السوريين واللبانين بمصر أو الذين يعيشون إليها لا يستحقون بالامتيازات الأجنبية . فذلك لا أرى محلاً للمادة الثانية لأنها تتكلم عن الجنسية وتطبق مبادئ معاهدة لوزان .

للقرر — لا أفهم ما يريد حشرة الضو المحترم أن يقوله .

الدكتور محبوب ثابت بك — الفرض من وضع هذا النظام للوقت هو النص على أن السوريين واللبانين غير القيمين في مصر وقت التصديق عليه لا يستحقون بالامتيازات الأجنبية ولو أنهم تحت حماية فرنسا . هذا هو نص المادة الأولى من النظام المشار إليه .

جاءت للمادة الثانية وتكلمت عن موضوع آخر هو الجنسية ؟ ولا أرى ارتباطاً بين هذا الموضوع وبين ما قبله . وذلك لأن السوريين واللبانين ، الذين كانوا مقيمين بمصر مدة ١٥ سنة قبل معاهدة لوزان ، خرجوا من حماية فرنسا إذ أنهم أصبحوا مصريين .

للقرر — ذكرت فيما تقدم أن معاهدة لوزان التي وقعت عليها الدول — ومن بينها فرنسا وتركيا — جاء بها أن بنى أهالي البلاد التي كانت تابعة لتركيا وسلخت عنها بمتضى المعاهدة المذكورة لا يريدون أن يكونوا تابعين لفرنسا من حيث الجنسية ؟ ولذا أعطى لم الحق في الرجوع إلى الجنسية التركية .

لذلك السبب وضمت للمادة الثانية من النظام للوقت الذي نحن بمجده ، والفرس منها إعطاء الحرية السوريين واللبانين القيمين في مصر قبل التصديق على النظام المشار إليه لاختيار الجنسية التي يريدون التجنس بها . فقد نصت للمادة الثلاثون من معاهدة لوزان على أن « الأشخاص الذين كانوا تابعين لتركيا ومقيمين في أراض كانت أملاً تابعة لتركيا وسلخت عنها ، يصبحون بحكم القانون تابعين لجنسية الدولة المتدبة » .

ونصت للمادة الحادية والثلاثون على أن « للأشخاص الذين كانوا تابعين لتركيا وبلغوا ١٨ سنة الحق بموجب هذه المعاهدة في مدة ستين من تاريخ العمل بها أن يختاروا الجنسية التركية » .

الرئيس — يفهم من نص هاتين اللادتين أن الأشخاص للتصوير هم الذين يقيمون في البلاد التي سلخت من تركيا لا الأشخاص الذين يقيمون في جهات أخرى.

للقمر — للتصود هم أهالي البلاد التي سلخت من تركيا .

إبراهيم الهلباوى بك — يظهر أن الدول الواقعة على معاهدة لوزان اعتبرت أن مصر من البلاد التي سلخت من تركيا .

للقمر — هذا غير ممكن .

إبراهيم الهلباوى بك — إذن ما علاقة المادة ٣١ من معاهدة لوزان بالسوريين واللبنانيين المقيمين في مصر قبل المصادقة على النظام

للمروض علينا ؟

للقمر — القرض إعطاء هؤلاء السوريين واللبنانيين الحرية في اختيار الجنسية التي يرغبون فيها .

إبراهيم الهلباوى بك — ما هي جنسية السوريين واللبنانيين الذين كانوا مقيمين في ألمانيا وقت توقيع معاهدة لوزان ؟

للقمر — لا أعلم ما تم عليه الاتفاق مع ألمانيا بهذا الشأن .

إبراهيم الهلباوى بك — يظهر من وضع المادة الثانية أنهم اعتبروا مصر من البلاد التي سلخت من تركيا .

سلامة ميتايل بك — إن الإشارة إلى الجنسية في المادة الثانية من النظام المؤقت ضرورية ، لأن معاهدة لوزان تحضى بأن الأشخاص الذين كانوا من بلاد تابعة لتركيا وسلخت منها يجبرون أصلاً تابعين لجنسية الدولة للتدبة ، إلا أنهم في مدة معينة يكون لهم حق اختيار الجنسية التركية .

وتنص معاهدة لوزان في إحدى موادها على أنه بما أن الدولة المصرية التي أصبحت دولة متفرقة بها لم تكن طرفاً في معاهدة لوزان ، فحالة الأشخاص الذين تطبق عليهم المعاهدة المذكورة تؤدى بيف مصر والدول التي انتدبت للبلاد التي كانت تابعة لتركيا ، بقتضى مفاوضات خاصة بين مصر وبين الدول المشار إليها .

لهذا السبب ذكرت مسألة الجنسية في المادة الثانية من النظام المؤقت ، ولم تكن هناك مندوحة عن ذلك ، لأنه لا يوجد حتى الساعة قانون للجنسية المصرية . لقد كنا نأمل في تركيا إلى أن انتهت تلك العلاقة ولكن هذه العلاقة كانت شاذة لأننا لم نكن أتركا بل كنا في حالة محاكاة عن الأتراك . إزاء هذا الأمر الواقع لم يكن من المستطاع وضع قانون للجنسية المصرية . إلا أنه كانت توضع من وقت إلى آخر قيود واشتراطات لجنسية المصرية كلما حلت فرصة لذلك ، كما جرى عند وضع لأحة الاستخدام وقانون القرعة وقانون الانتخاب .

وخلاصة كل ما تقدم أن الجنسية المصرية ، بالمعنى للفهم من هذه الكلمة ، غير محددة أو معروفة . فإذا كانت هذه هي حالة المصريين فمن باب أولى لا يمكن اعتبار الأجانب الذين استوطنوا مصر مصريين .

إن الانحياز صريح في أن حالة السوريين واللبنانيين المقيمين في مصر وللمصريين المقيمين في سوريا ولبنان تسوى طبقاً لمساعدة اللتل بلتل . وعندما يصدر قانون الجنسية المصرية يكون للسوريين واللبنانيين المقيمين في مصر قبل العمل بالنظام المشار إليه حق اختيار الجنسية التي يرغبون فيها .

حسن صبرى بك — تشير المادة الثانية من النظام المؤقت إلى الأخذ بالمبادئ للتصوص عليها في المادة الثلاثين وما يليها من معاهدة لوزان التي لم تكن مصر طرفاً فيها . فهل درست لجنة الشؤون الخارجية بمناسبة النظام المؤقت للمروض علينا المعاهدة المذكورة لتأكد من أن التصديق على المادة الثانية لا يضر مصر من الوجهة السياسية بسبب أى نص من نصوص معاهدة لوزان ؟

للقمر — لقد أجبت عن هذا السؤال بثلاثة لادتين ٣٠ و ٣١ من معاهدة لوزان .

حسن صبرى بك — مطلوب منا الواقعة على المادة الثانية من النظام المؤقت . وفي هذه المادة إشارة إلى حكم من أحكام معاهدة لم تكن مصر طرفاً فيها . فهل في الواقعة على المادة الثانية المذكورة ما يضر بحالة مصر السياسية ؟ هل درست اللجنة معاهدة لوزان وتأكدت من أنه لا يوجد في نصوصها الأخرى ما يقيد مصر ؟

للقدر — لقد درست اللجنة معاهدة لوزان من أولها إلى آخرها ، ورأت أن أم شىء فيها خلس بالامتيازات وجنسية سكان البلاد التي ضلت عن تركيا . وقد لاحظت اللجنة أن نصوص المعاهدة في هاتين الساتين ترى إلى تحقيق دائرة الامتيازات وإعطاء السكان حق اختيار الجنسية التركية . وقد رأت اللجنة أنه لا خطر على مصر مطلقاً من تطبيق هذه اللبادى عند التفاوض مع فرنسا ، لأنه مفروض من الآن أن الأشخاص الذين كانوا تابعين لتركيا وأصبحوا تحت حماية فرنسا لا يتمتعون بالامتيازات الأجنبية في مصر .

الرئيس — يفهم من اللادة الثانية من النظام للوقت أن الحكومة المصرية مقيدة عند وضع قانون الجنسية المصرية — فبا يخص جنسية السوريين واللبنانيين القيمين في مصر — بمراجعة اللبادى التي نص عليها في اللادة ٣٠ وما يليها من معاهدة لوزان .

القرار — نعم .

الرئيس — إن نص هاتين اللادتين يفيد أن السوريين واللبنانيين تابعون لفرنسا إلا إذا اختاروا الجنسية التركية .

القرار — نعم .

الرئيس — هل بناء على ذلك يكون السوريون واللبنانيون القيمين في مصر تابعين لفرنسا إلا إذا اختاروا الجنسية المصرية ؟

سلامه ميخائيل بك — تنص اللادة السابعة عشرة ، على ما أذكر ، من معاهدة لوزان على أن الدولة المصرية بمد أن أصبحت دولة معترفاً بها لا تسرى عليها أحكام معاهدة لوزان لأنها لم تكن طرفاً فيها . وإنما تسرى حالة الأشخاص الذين كانوا أصلاً في بلاد تابعة لتركيا وتبعت لدول أخرى بافصالات خاصة بين هذه الدول وبين مصر .

الرئيس — لا يعتبر هذا رداً على سؤالى . تشير اللادة الثانية من النظام للوقت إلى أحكام اللادة الثلاثين وما يليها من معاهدة لوزان ؟ ونحشى هذه الأحكام بأن السوريين واللبنانيين الذين كانوا تابعين لتركيا أصبحوا تابعين لفرنسا إلا إذا اختاروا الجنسية التركية . أليس كذلك ؟

سلامه ميخائيل بك — نعم ، هنا فبا يخص بالقيمين منهم في سوريا ولبنان .

وزير الخارجية — نحشى الفقرة الأولى من اللادة الأولى من النظام للوقت بأن السوريين واللبنانيين اللارين بمصر أو الذين يعيشون للاشترار بها يتبعون فيها من الآن ضاعفاً تحت حماية فرنسا السيلسية طبقاً لشروط انتدابها التي أقرته جمعية الأمم . وقد أقرت لجنة الشؤون الخارجية هذا الأمر لأنه لا يمكن تعديل أو مخالفة شروط الانتداب .

ونحشى الفقرة الثانية من نس اللادة بأن هذه الحماية لا تكسب اليوم أولئك السوريين واللبنانيين أية حصة ولا أى امتياز قضائى أو متعلق بدفع الضرائب ، ويوجه عام أى امتياز يرجع إلى نظام الامتيازات التي لم يكونوا قبلها من للتصميم به .

ولا يمكن الاعتراض على هذه الفقرة لأنها تكسب مصر حقوقاً يمكن اعتبارها جديدة ، لأنه على الرغم من أن هؤلاء الأشخاص يتبعون تحت حماية فرنسا طبقاً لشروط الانتداب ، إلا أنهم لا يتمتعون بالامتيازات الأجنبية في مصر .

وتنص اللادة الثانية من النظام للوقت على أن جنسية الأشخاص الذين أصلهم من سوريا أو لبنان واستقروا بمصر قبل تاريخ هذا الاتفاق معين بقانون يصدر بشأن الجنسية المصرية ، ويؤخذ فيه باللبادى للنصوص عليها في اللادة الثلاثين وما يليها من معاهدة لوزان .

فهل تكسبنا هذه اللادة حقاً أو نقيض علينا شيئاً من حقوقنا ؟ إنها تعطى مصر الحق في تنظيم الجنسية المصرية بقانون كما تناء بشرط واحد وهو مراعاة اللبادى للقررة في اللادة الثلاثين وما يليها من معاهدة لوزان . ولا يمكن الاعتراض على هسنة اللبادى لأن السوريين واللبنانيين لهم حق اختيار الجنسية .

وإذا كانت تلك المعاهدة لم تتعرض للسوريين واللبنانيين القيمين في خارج سوريا ولبنان ، فهذا ليس معناه أن السوريين واللبنانيين القيمين في مصر أو أمريكا مثلاً يسجون فرنسيين .

الرئيس — للفهم الآن من تفسير معالي الوزير أن المادة ٣٠ تنرى على السوريين واللبنانيين المقيمين في سوريا ولبنان لا في مصر .

وزير الخارجية — نعم .

الرئيس — إذن لماذا ذكرت في المادة الثانية العبارة الآتية :

« ويؤخذ فيه بالمبادئ للتصوص عليها في المادة ٣٠ وما يليها من معاهدة لوزان » ؟

وزير الخارجية — إن مبادئ هذه المعاهدة لا تنرى إلا على المقيمين في سوريا ولبنان ؟ وليس الاتفاق العروض على حضراتكم إلا اتفاقاً مؤقتاً يعمل به إلى أن يصدر قانون الجنسية . وسيعرض هذا القانون على حضراتكم عند الانتهاء من الإجراءات الخاصة به ؛ ولحضراتكم أن تضمنوه من التصوص ما تشاءون مع مراعاة مبادئ معاهدة لوزان .

أحمد رمزي بك — يفهم من كلام معالي وزير الخارجية أن السوريين واللبنانيين المقيمين في بلادهم ، كنص المادة ٣٠ من معاهدة لوزان ، يعتبرون فرنسيين حتى يختاروا الجنسية التركية ، وأن المادة ٢ من الاتفاق المؤقت تنرى على السوريين واللبنانيين الذين يحضرون إلى مصر فيما بعد .

وزير الخارجية — إن المادة ٢ تنرى على السوريين واللبنانيين الذين استقروا في مصر قبل الاتفاق .

أحمد رمزي بك — هل الحكومة المصرية حرة عند وضع قانون الجنسية في أن تقرر للسوريين واللبنانيين الجنسية التي تراها ؟

القرر — تتج في هذا الشأن للبدي للتصوص عليها في المادتين ٣٠ و ٣١ من معاهدة لوزان ، وهذه البدي هي أن الأهالي الأتراك (Les ressortissants turcs d'habila) يعتبرون فرنسيين إلا إذا طلبوا الاحتفاظ بجنسيتهم التركية . وإذا أريد تطبيق هذا للبدي هنا ، كان معناه أن الأتراك والسوريين المقيمين في مصر قبل هذا الاتفاق يعتبرون مصريين إلا إذا شاءوا اختيار جنسية أخرى .

إن البدي للقرر في معاهدة لوزان ، وهو أن الرعايا اللبنانيين المقيمين في أراض ضلت عن تركيا وألحقت بدولة أجنبية ، معناه أن السوريين والأتراك المقيمين في مصر مثلاً يعتبرون مصريين إلا إذا اختاروا جنسية أخرى .

الرئيس — هل للتصود من كلمة « الاستقرار » الواردة في المادة ٢ من الاتفاق المؤقت أن تكون الإقامة لمدة طويلة ؟

وزير الخارجية — إن الدكتور محبوب ثابت بك قد أبدى اعتراضه وهو غير واقف على نص المادة ٣٠ من معاهدة لوزان . وما دنا قد وقفنا الآن على نص المادة المذكورة فلا أنهم معنى للاعتراضات التي أبدهاها سعادة الرئيس وبسبب حضرات الأعضاء . وما دام هؤلاء السوريون واللبنانيون مقيمين في مصر فنحن أحرار في وضع القانون الذي يرضى عليهم ، لأن نص المادة المذكورة لا ينطبق إلا على السوريين واللبنانيين المقيمين في البلاد التي سلخت من تركيا .

يوسف أحمد الجندي افندي — هل يمكن أن أنهم من تفسير معالي وزير الخارجية أن السوريين واللبنانيين المقيمين في مصر يعتبرون مصريين ؟

وزير الخارجية — هذا يتوقف على أحكام قانون الجنسية المصرية التي سيرى على المجلس .

يوسف أحمد الجندي افندي — هل يمكن أن أنهم غير متعبرين فرنسيين ؟

وزير الخارجية — للمعاهدة صراحة في عدم اعتبارهم فرنسيين .

يوسف أحمد الجندي افندي — إنني ما معنى هذه العبارة : « يؤخذ فيه بالمبادئ للتصوص عليها في المادة ٣٠ وما يليها من معاهدة لوزان » ؟

وصا وافندي — معناه أن يكون لهم حق الخيار بين الجنسية الأصلية وجنسية البلد المقيمين فيه .

عبد الحافظ عليه افندي — إنني أرى تأجيل النظر في هذا الاتفاق المؤقت إلى أن يرضى على المجلس القانون الخاص بالجنسية المصرية .

وزير الخارجية — هذا التأجيل معناه رفض هذا الاتفاق الصول به مؤقتاً إلى أن يصدر قانون الجنسية المصرية .
 عبد الحفيظ عطية افندى — لقد فهمت من كلام حضرة المقرر أن قانون الجنسية قد انتهى وضعه .
 وزير الخارجية — إن قانون الجنسية المصرية يحتاج إلى وقت طويل ، ولا أعرف ما إذا كان المجلس سيتمكن من نظره في هذه الدورة أو في الدورة المقبلة .

الدكتور نجيب سكندر — بما أن المادة الثانية من الاتفاق تطبق على أشخاص سيوضع لهم فيما بعد قانون يسترشد فيه بمبادئ معاهدة لوزان ، لما الداعي إذن لوضع عبارة « ويؤخذ فيه بمبادئ » للصوم عليها في المادة الثلاثين وما يليها من معاهدة لوزان ؟ في المادة الثانية المشار إليها ؟ ولماذا لا يرجأ الاسترشاد بها إلى الوقت المناسب ؟

وزير الخارجية — إن هذه البارة قد وضعت في المادة الثانية حفاظاً لحق أهالي البلاد — التي أصبحت فرنسا حامية لها — في اختيار الجنسية التركية طبقاً للمادة ٣١ من معاهدة لوزان .

على نجيب افندى — هل حصلت حوادث قضائية أو غير قضائية حثت بالحكومة المصرية إلى أن تعمد — ولو بسفغة مؤقتة — جنسية البنايين أو السوريين اللذين أو للسفرين بمصر ، أو أن الحكومة الفرنسية هي التي ست من تقاضا عنها إلى تحريك هذه المسألة لكي تكتسب هذا الاتفاق الذي يستتبع منه ضمناً اعتراف الحكومة المصرية بحق فرنسا في الانتخاب على سوريا ؟ (ضجة) .

وزير الخارجية — لا يمكن الإجابة عن الشرط الأول من هذا السؤال إلا بعد البحث . وسواء أكان هذا الاتفاق عمل بناء على سعي الحكومة المصرية أم الحكومة الفرنسية فإن هذا لا يمكن أن يؤثر في الموضوع الذي نحن بصدده الآن .
 على نجيب افندى — إنني أرجو أن يبرر المجلس هذه المسألة ما تستتفه من النية .

إن سوريا ولبنان بلاد مجاهد في سبيل حريتها ، فإذا كان هذا الاتفاق قد تم بناء على سعي الحكومة الفرنسية ، فمنى ذلك أن فرنسا ترى به إلى حمل مصر على الاعتراف بانتدابها على تلك البلاد .

إنني أرى أنه ما دامت لم تحصل حوادث دفع فيها السوريون واللبنانيون للارون بالقطر المصري بعدم اختصاص الميثاق القضائية أو الإدارية بنظر حالتهم لتبنيهم لفرنسا ، فمنى ذلك أن مصر لا تكسب شيئاً من وراء هذا الاتفاق بل يود عليها بالخسارة . ذلك لأنهم يفتضون القانون العام ، ولأنهم ليسوا متمتعين بحقوق الامتيازات ، ليس لهم أن يدفعوا بعدم الاختصاص .

إننا لم نسمع مطلقاً أن لبنانياً أو سورياً وقف أمام المحاكم المصرية أو الميئات الإدارية وادعى أنه تابع لحكومة فرنسا .

أرجو ، يا حضرات السادة ، أن تلاحظوا أن سوريا مجاهد كما مجاهد مصر في سبيل حريتها ... (مقاطعة) .

أصوات — يقفل باب المناقشة .

الدكتور شحوب ثابت بك — أعارض في إقفال باب المناقشة ، إذ أنني قد أثرت هذه المناقشة ، وأرجو أن يسمح لي بالرد على ما أمدلى به معالي الوزراء وحضرة المقرر وحضرة سلامة ميخائيل بك .

إننا إذا واقفنا على هذا الاتفاق فسيأتي الإيطاليون غداً بل والأتراك كذلك ويقولون ... (مقاطعة) .

أصوات — يقفل باب المناقشة .

الرئيس — الموافق على إقفال باب المناقشة بحقف .

(وقتت أكثرية) .

الرئيس — إذن نقرر إقفال باب المناقشة .

والآن يؤخذ الرأي على مشروع القانون بتجاءد الأساء . (وبأخذ الرأي تبين أن العدد غير قانوني) .

الرئيس — نطلب من السكرتيرية أن تحصر أسماء الذين انصرفوا من غير استئذان وذلك لإبانتها في القبطة .

وإني أعلن الأسف لاضطرارنا إلى رفع الجلسة لعدم تكامل العدد القانوني ؟ وأرجو أن تكون هذه المرة هي الأخيرة من نوعها .

(في ١٢ مايو سنة ١٩٢٧) .

تقرير لجنة الشؤون الخارجية

عن النظام المؤقت المتعلق بحالة السوريين واللبنانيين

الرئيس — سيؤخذ الرأي الآن بالنداء بالاسم على مشروع القانون الخاص بالنظام المؤقت للمتعلق بحالة السوريين واللبنانيين في القطر المصري الذي تم وضعه بالاتفاق بين الحكومتين المصرية والفرنسية . فلكي يكون للوضع حاضراً في أذهاننا سيتلو معالي وزير الخارجية على حضراتكم ملخصاً موجزاً عنه .

وزير الخارجية — يشتمل النظام المؤقت المشار إليه على ثلاث مواد :

« مادة ١ — السوريين واللبنانيون المقيمون بمصر ، أو الذين يعيشون للاستقرار بها ، يتبرون فيها من الآن فصاعداً تحت حماية فرنسا السياسية طبقاً لشروط انتدابها التي أقرتها جمعية الأمم .

وهذه الحماية لا تكسب اليوم أولئك السوريين واللبنانيين أية حصانة ولا أي امتياز قضائي أو متعلق بدفع الضرائب ، وبوجه عام أي امتياز يرجع إلى نظام الامتيازات التي لم يكونوا قبلها من التمتع بها » .

بينما عند مناقشة المشروع أن الترض من هذه المادة ليس الاعتراف بحماية فرنسا للسوريين واللبنانيين ، وإنما الترض من وضعها ألا يكون لهم في مصر أي حق في التمتع بنظام الامتيازات الأجنبية .

الدكتور محبوب ثابت بك — إن هذا الحرمان قاصر على الوقت الحاضر ، وهذا مستفاد من كلمة « اليوم » الواردة بعد كلمة « تكسب » ، وإلا لفتحت لفظة « اليوم » .

وزير الخارجية — المادة لا تكسبهم أي حق في التمتع بنظام الامتيازات لا اليوم ولا في المستقبل .

« مادة ٢ — جنسية الأشخاص الذين أصلهم من سوريا أو لبنان واستقروا بمصر قبل تاريخ هذا الاتفاق تعين بقانون يصدر بشأن الجنسية المصرية ويؤخذ فيه بالبادئ المتصور عليها في المادة الثلاثين وما يليها من معاهدة لوزان » .

وللرأى منها حفظ الحق للسوريين واللبنانيين في اختيار الجنسية التركية في ظرف سنتين من تاريخ نفاذ قانون الجنسية المصرية .

« مادة ٣ — بعد نشر القانون السابق ذكره ، تضع الحكومتان الفرنسية والمصرية ، بالمفاوضة بينهما ، اتفاقاً يسوي بوجه عام في مصر حالة جميع الأشخاص الذين أصلهم من سوريا أو لبنان ، من كانت منهم مقسوداً بالمادة الأولى أو مقيماً في القطر المصري ولم يحصل على الجنسية المصرية طبقاً للقانون السابق ذكره . ويسوي هذا الاتفاق كذلك حالة المصريين في سوريا ولبنان آخذاً عيماً بمبدأة المثل بالمثل .

يصدق هذا النظام المؤقت المشار إليه بمجرد نشره في الجريدة الرسمية » .

وهذه المادة خاصة بالنسبة النهائية للسوريين واللبنانيين المقيمين في مصر والمصريين المقيمين في سوريا ولبنان .

وأرى أن المسألة قد ونحت ولم يبق إلا أخذ الرأي الذي آمل أن يكون بالمواظقة .

وبأخذ الرأي بالنداء بالاسم وافق المجلس على مشروع القانون المشار إليه بأغلبية ١٠٤ أصوات ضد ٢٢ صوتاً ؛ وامتنع أحد حضرات الأعضاء عن إبداء الرأي .

الرئيس — ليتفضل سعادة محمد علي باشا ببيان أسباب امتناعه عن إبداء الرأي .

محمد علي باشا — لم أكن حاضراً وقت مناقشة المشروع .

(في ١٩ مايو سنة ١٩٢٨)

مادة ٣ - « المصريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الإلجائات والتكاليف العامة ، لا يميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . وإلهم وحدم »
 « يحدد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ، ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال »
 « استثنائية يعيها القانون » .

لوضع
 المبادئ العامة
 للدراسة

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) - طلب الإنجليز قيامهم بحماية الأقليات . وزيد نحن أن فهمهم أن حماية الأقليات حقيقة تقتضى دستورنا ؛ وذلك بأن نضع في هذا الدستور نفس النصوص التي وضعوها في مشروع اللورد كيرزون لتأخذ عليهم طريق هذا الطلب .

وأمر بتلاوة تلك النصوص وأخذ رأى الهيئة عليها ، وهي :

« مادة ١ - لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبنيهم الدولية أو لغتهم أو جنسهم أو دينهم » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - فيما يتعلق بالمادة الأولى أختي أنها توجب على الحكومة المصرية تعويض الأجانب في كل وقت عن كل ما يحدث لهم من اللباس بأرواحهم وحريتهم ؛ ويكون هذا الضمان إيجابياً وفي كل الأحوال .

دولة الرئيس - للتصديق من هذه الهيئة ألا تزيد على الهيئة التي عليها للصيرين وفي حدود القوانين .

(موافقة بالإجماع) .

دولة الرئيس - « مادة ٣ - جميع الحائزين للرعاية المصرية يكونون متساوون أمام القانون ؛ ويكون لكل منهم التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين » .

(موافقة بالإجماع) .

« مادة ٤ - اختلاف الأديان والعقائد وللأديان لا يؤثر على أي شخص حائز للرعاية المصرية في السائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، مثل السخول في الخدمات العمومية والنوطف والحصول على أهاف الشرف أو منازلة المهف أو المناطات » (١) .

(موافقة بالإجماع) .

(في ٧ مايو سنة ١٩٢٢) .

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) - « مادة ٦ - الأشخاص الحائزون للرعاية المصرية التابعون للأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يكون لهم الحق في القانون ، وفي الواقع في نفس العملة والضمانات التي يتمتع بها غيرهم من الحائزين للرعاية المصرية ، وعلى الخصوص يكون لهم حق مساوطين الآخرين في أن ينشأوا أو يديروا أو يراقبوا ، على نفقتهم ، معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية ؛ ويكون لهم الحق في أن يستملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يقوموا بشعار دينهم بحرية فيها » (٢) .

حضرة السكرتاري بك - لا أوافق على أن يذكر في دستورنا وجود أقليات . وأود لو ثبتت الحقوق الواردة في هذه المواد بصفة عامة لجميع المصريين المتمتعين بالرعاية المصرية ، فلا يجتج علينا في المستقبل بهذه الأقليات ، ويتخذ ذلك ذريعة للتدخل الأجنبي في المستقبل .

دولة الرئيس - تؤخذ الآراء .

فقررت للادة السادسة بأغلبية الآراء .

(في ٧ مايو سنة ١٩٢٢) .

(١) نص هاتين اللادتين اقتراح من دولة الرئيس .

(٢) نص هذه المادة اقتراح من دولة الرئيس .

لا يراد بكلمة « في الواقع » الواردة في المادة السادسة المشار إليها أن ضيق الدولة للأقليات يقضى بذلك ما هو مقرر للأقليات نظرياً في القانون .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — ماذا يراد بعبارة « في الواقع » الواردة في هذه المادة بعد قوله « في القانون » ؟ لأنني أخشى أن تفسر هذه العبارة على وجه يفيد أن التابعين لهذه الأقليات يجب على الدولة للعصية أن تضمن لهم في الواقع تنفيذ ما هو مقرر لهم ولننبرم نظرياً في القانون . بمعنى أنه إذا لم يحصل أحد من أفراد هذه الأقليات مثلاً على أن ينتخب فعلاً في مجلس من المجلسين تكون الدولة مضطرة إلى أن تأمر بانتخاب بعضهم فيها لأن للوجود في المجلسين يدخل تحت لفظة الضمانات الواردة بالمادة . فإن كان هذا هو المراد فإني أطالب رفض المادة برمتها .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمرسوم

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) — المراد بعبارة « في الواقع » هو أن القانون لا يكون حراً على ورق ، أي لا يقال مثلاً إن كل المصريين لهم أن ينتخبوا ويصنعوا الحكومة ترشيح أحد من الأقليات للانتخاب أو تمنحه من التصويت في الانتخاب استبداداً . أما أن يؤخذ من هذا أنه عندما تفسر نتيجة الانتخاب عن عدم انتخاب أحد من الأقليات تكون الحكومة ملزمة باتخاذ إجراءات أخرى لتمثيل هذه الأقليات في مجالسها ، فهذا ما لا يتقنه العبارة المذكورة . حتى إن الحكومة الإنجليزية في أثناء المفاوضات الأخيرة لم تطلب من المفاوضات المصرية شيئاً من هذا القبيل .

حضرة توفيق دوس بك — أخشى أن يؤول هذا التفسير إلى أنه بمثابة فصل في مسألة لم يطرح البحث فيها بعد ، وهي مسألة تمثيل الأقليات .

دولة الرئيس — الجواب على ذلك أن هذا لا يمنع أن مصر من تلقاء نفسها تقرر تمثيل الأقليات .
(في ٧ مايو سنة ١٩٢٢) .

لم يجر اقتراح تمثيل الأقليات الدينية في البرلمان أي قبول .

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) — وهنا نقطة ثانية . هل ترون أن نضع نظاماً للأقليات ضمن تمثيلها التمثيلي أم لا ؟
حضرة عبد العزيز فهمي بك — أنا أعرض في ذلك .
حضرة عبد الحميد بدوي بك — وأنا لا هناك .

حضرة توفيق دوس بك — أقترح أن يوضع للأقليات نظام ضمن تمثيلها في مجلس النواب بنسبة تتفق مع عدد هذه الأقليات . ولذلك سببان : سبب سياسي ، وسبب قانوني . أما الأول فهو الذي ذكره دولة الرئيس من أننا لا نريد أن نفتح باباً لأجنبي يدعى حق التدخل في مصر باسم حماية الأقليات . نريد أن تتمتع الأقليات بجميع الحقوق التي لنبرم بما فيها حق التمثيل . ولا يترض على هذا بأن الأقليات مفتوح أمامهم باب التمثيل كثيرهم : فهم ناخبون وعقن لهم أن ينتخبوا . كذلك لا يترض بأن في وضع هذا النظام تفرقة بين المصريين . بل أنا أرى العكس ، وأن إحلال هذا النظام يكون مثاراً للفرقة ، لأنني أخشى إذا ظهرت نتيجة الانتخاب ولم يظهر فيها ممثلون من الأقليات فيظن جمهورها في هذه الحالة — إن خطأ وإن صواباً — أن حقها مهضوم . ولا يمكن مطلقاً الحكم على أغليات الجمهور قد تؤثر عليها المظاهر أكثر مما يؤثر الواقع . هنالك يشعرون بأن لهم حقاً قد ضاع ، خصوصاً وأن القانون الحالي للجمعية التشريعية نص صراحة على حفظ مراكم معدودة للأقليات . وإني لأخشى كثيراً أن هذا الشعور الذي أتوصه ينشع علينا باباً بهيئتنا كثيراً أن يبقى مقفلاً ، خصوصاً وأن الدين يتباين للدخول من هذا الباب يتسوس لأنفسهم المساويز : لا يستهم إن كانت صحيحة أو كاذبة . وأما السبب الثاني فلأنه مع عدم تنافي مصالح بعض المصريين ببعض الآخر ، إلا أنه قد يوجد في بعض المنظمات ما قد يمر على أعضاء المجلس عن سلامة نية ، ويعتبر بعض الأقليات مضراً بحقوقه ، يحاولونه إلبه المجلس لتلافي ذلك الشرر الذي لم يكن يقصده ، وأضرب قللاً مثلاً ، القانون الذي قدّمته الحكومة إلى مجلس شوري القوانين خاصاً بدخول الطلبة في الكليات التابعة لجالس المديرية ، حيث قيد قبولهم فيها بأداء امتحان في اتفرآن الشريف ، وقد كان يفهم من هذا الشرط أن المراد به قصر هذه الميكاتب على الطلبة المسلمين ومنه كل من عديم .

ولقد جاشت بعض الأنفس بالاعتراض على هذا الحظر ، في حين لم أعتقد قط أن ذلك كان ملحوظا للمجلس عند تحرير هذا الشرط .

وليس في تمثيل الأقليات بدعة مطلقا . فن القوانين والسياسات ما عني بوضع نصوص لتمثيل الأقليات ، كدستوري بلجيكا وأسبانيا- ولو أن أساس الأقليات هناك غير أساسها هنا . وعلى فرض أن مثل هذا القانون لم يحقق في أي قانون آخر فحين غسبر مقيدون بالتزام القوانين الأخرى ، بل نحن مقيسون بما نراه معقلا لمصلحة بلدنا . وأرى أن هذا جوهرى جداً لحفظ وحدة الأمة للصرة والنفق عنها .

والطريقة العملية التي تحقق لنا هذا الغرض تنحصر في نظري في أحد أمرين :

أولا - يجري الانتخاب العام بالطريقة التي قررناها . فإذا أسفرت النتيجة عن انتخاب عدد يتفق مع نسبة الأقليات انتهى الأمر . أما إذا قصت هذه النسبة أو انعدمت فليجأ إلى إحدى حالتين : (الأولى) ، عدد الأقليات في كل مديرية ومحافظة معصور ؛ فلو فرضنا مثلاً أن مديرية كاسيويت فيها من السكان مليون بينهم مائتا ألف من الأقباط كان لهم طوعا لحكم هذا الغرض خمس عدد النواب . فبعد أن يتم الانتخاب إذا لم ينفرد في مجموع أقباط القطر العدد الكافي ، كما قلنا ، يحصل انتخاب عام في مديرية أسيويت باعتبارها دائرة واحدة من اللذين والأقباط لا انتخاب العدد اللازم من الأقباط . ولهذا حزية وهي ألا تنفرد الأقليات وحدها بانتخاب تمثيلها ، بل يشترك في انتخابهم كل سكان القطر على السواء .

ثانيا - أن ينتخب مجلس النواب من يكمل النسبة العددية للأقليات من بين مرشحيهم ، وهذا فيما يتعلق بمجلس النواب . أما في مجلس الشيوخ فهناك رأيان أيضاً : إما أن تشكل الحكومة ضمن الأعضاء الذين تعيينهم النسبة العددية للأقليات ، أو أن تتبع هذه الطريقة منها بين الأعضاء للتعيين بنسبة عددهم .

حضرة عبد الحليم بدوي بك - لست أبني بهذا الكلام اعتراضاً وإنكاراً ؛ ولا أريد أن أثير خلافاً - وإنما الأمر كله رغبة عقلية للتفاهم .

ليس فينا من يشكر على أية طائفة من طوائف الأمة أن تكون لها كلمة وأن تؤدي حلقاتها ومصالحيها إلى أحسن منوال . ولكن الصورة التي أعطيت لأول مرة لتمثيل الأقليات تثير في النفس أشياء ؛ فذلك أريد أن أبين وجه الحقيقة فيها - فإلجأني بمددكم كثير من الشكوك والخاوف أريد أن أصرفها على حضراتكم .

أورد حضرة دوس بك تبريراً للصورة التي جلاها علينا سييين : سياسي وعلمي . أما السبب السياسي فهو أنه ليس من مصلحتنا أن نسمح لتريب بالدخول في شؤوننا باسم الأقليات وبدعوى حمايتهم ، وأنه خير لنا لو تولينا ذلك بأنفسنا . ويمكن أن أتبعه بتوفيق بك إلى أنه لم يجر عرف قديم أو حديث مطلقاً بأن تتدخل لحماية الأقليات يقتضى للطالبة بتشكيلهم تمثيلاً خاصاً ، بل هو معصور على طلب حفظ الحقوق العامة للأقليات وإنكار استثنائهم منها .

وهذه الأسئلة التي تعطينا إيها الملاحظات التي عقدت بعد الحرب العظمى مع الحكومات التي نشأت على أنهارها والتي كانت قائمة قبل شوب تلك الحرب والتي تتمايز بوجود أقليات جنية مهمة فيها (بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا ، يوجوسلافيا ، رومانيا ، إلخ) ، فإنها لم ترد على أنه تقرر للأقليات الحقوق العامة التي تتمتع بها الأكثريات ولم تكن هذه الأقليات تتمتع بها دائماً قبل ذلك . أما تمثيل الأقليات في المجالس النيابية فلم يكن قط من حقوق الملوك ولا من مطالبهم . ولشأن الحكي الذي نمس أيدينا في هذا الموضوع فنه أن اقتراحات إنجلترا على ما نرى فيها من الانقياد على حقوقنا ليس فيها أقل إشارة إلى هذا التمثيل . ويكتفي في بين ذلك مراجعة المس التي وضع في مشروع كرزون عن هذا الموضوع .

أما السبب المحلي فقد قال توفيق بك عنه إنه قد تمر بأعضاء البرلمان عن سلامة نسبة ممثلين ربما تنفوت فيها مصلحة الأقليات إنما خلا المجالس من يمثلهم .

وليس يذهب عنه أثب الأكثرية نفسها قد تقسم إلى طوائف وفرق لكل منها مصلحته الخاصة ، كالتجار والملاك وأرباب المدن المختلفة ، ولا يمكن أن يقال إن عدم وجود تمثلين لكل من أولئك في المجلس يذهب بمصلحتهم ؛ لأن للفروض — وهو الواقع أيضاً — أن هنالك صلة شديدة بين المجلس وبين الرأي العام إلى الحد الذي يكفل تبين وجهه للمصلح للمجلس وغرض الاقتراحات إليه . ولا يظن بالمجلس تخطئها أو الاختيار عليها اعتماداً للمدونات ، فإنه إن فعل ذلك قومه الرأي العام وأصلحه خوف التهمة .

وقد ذكرنا توفيق بك مثلاً جرى في عهد مجلس شورى القوانين كاد المجلس يقر فيه حكماً فيه حيف على الأقباط (اشتراط حفظ القرآن في الكتاتيب) ولكنه لم يفعل . وكأني بهذا ردأً كافياً على توفيق بك . فإنه لم يكن في مجلس الشورى تمثيل للأقباط ، ولكن الحيف مع ذلك لم يقع بهم . ثم إن للشال الذي ذكره يمكن القول بأنه يتضمن شيئاً من اللبس بالحيرة . وعلاج ذلك مضمون بالاستور نفسه . ويكفي أن ينسب المجلس ، ولو من الخارج ، إلى أن في عمله اعتداء على حقوق الأقليات ، فأمر كهذا يكون مضموناً بالاستور نفسه وبالاتصال الدائم بين المجلس والرأي العام لا يصح أن يكون أساساً لانتخاب خطير في أنظمتنا الأهلية .

هذا فيما يتعلق بالأسباب التي ذكرها توفيق بك ، فليست مغالياً إن قلت إنها غير مقنعة . ومن جهة أخرى يمكن أن أقول إن هذه المسألة أثارت شعوراً قوياً بأنه يراد منا أن نخرج عن تعاليدنا وتقاليد العالم . ولقد عاشت الأقلية بيننا منذ وجد النظام النيابي ولم يفكر في تمثيل الأقليات .

نعم انبث مثل هذا الرأي في عهد إنشاء الجمعية التشريعية ، على أنه لم يدم طويلاً . ولعله كان فكرة فردية لم تلحظ آثارها الاجتماعية البعيدة ولا يصح على أية حال أن نتعبد به في محملنا الذي نعالجه اليوم .

قلت إنه مخالف أيضاً لتعاليد العالم ، فإنك لن تجد في دساتير العالم شيئاً من هذا مع أن البلاد الأوربية لا تخلو من الأقليات الدينية . ولقد استشهد حضرة دوس بك بنظام بلجيكا ، ويشير بذلك إلى التمثيل النسبي ، وهو نظام انتخابي قد يوجد بيننا يوماً ما ؛ وليس من يشكره . ذلك نظام قائم على معنى الأحزاب السياسية ووجوب تمثيلها تمثيلاً يتكافأ ويتناسب مع قوة أصواتها . وفرق بين هذا وبين تمثيل أقليات دينية ، فإن المجلس النيابي ليس مجلساً دينياً وإنما هو مجلس سياسي ، فالجمع فيه بين التنازع السياسية بحسب قوانينها الصحيحة طبعاً ومفهوم ، ولكن الأقلية الدينية من حيث هي مجموع مشترك في دين غير دين الأكثرية لا يمكن القول بأنها منسوبة سياسياً قائم بذاته بل هذا هو الذي يجب تجنبه .

في البلاد الأوربية ينقسمون إلى طوائف سياسية لكل منها وجهة نظر في إدارة الأعمال العامة ، فلكيلاً تسحق الأكثرية هذه الأقليات كان ذلك النظام الانتخابي الذي يضمن لكل وجهة من وجهات النظر في السياسة صوتاً من مجلس النواب يرفضه في مصلحة القضية العامة لا في مصلحة طائفة خاصة ، وللممثل النسبي غاية ترتبط بشؤون الأكثرية التي تؤيد الحكومة وجعلها ثابتة لارتكازها على الأحزاب أكثر مما تركز على الأشخاص . فمسألة التمثيل النسبي ليست حجة في موضوعنا هذا .

الواقع من جهة أخرى أن النظرية التي يقوم عليها للنسب النيابي تنافي كل للنسب لتمثيل الأقليات على الوجه الذي يقترحه حضرة توفيق بك دوس لأن النائب يمثل الأمة كلها .

القاعدة أن يترك لجميع الناس اختيار مندوبي الأمة بقدر ما تلهمهم اليول السياسية . ما يلحظ في النائب أنه لا يمثل جهة خاصة ولا طائفة معينة . وكذلك يتحدث النائب عن الأمة كلها إذا استوى إلى كرسيه في البرلمان ، هذه القاعدة لا يحددها إلا تقسيم البلاد إلى مناطق أو دوائر انتخاب إذ لا يمكن أن يطلب من الأمة جميعها انتخاب ممثليها جميعهم .

أما انتخاب النائب بوصف خاص وعن طائفة معينة فلا يمكن أن يتفق مع ذلك للنسب النيابي ولو اشترك في انتخابه الناس من جميع النحل والأديان . للمسألة التي تتغلب كثيراً والتي أجمل توفيق بك الكلام فيها هي خوف الشقاق . وقد قال فيه إنه إذا لم يقرر نظام كالذي يقترحه يتضمن تمثيل الأقليات شعرت هذه الأقليات بأن الأكثرية تعتمد إضاعة حقوقها الخاصة . ولقد أعلم أن في أنظمتنا الخاصة التي ورثناها عن الماضي القديم آثاراً كثيرة عن النظام الأميري (Patriarcale) وهو الذي كان يعيش فيه الناس في ظل سلطة الأب ، والذي كان أساسه العطف والترحم . فلما جاء العهد الجديد بتحديد الحقوق قام التنازع عليها ودخل الشقاق

في الماتلات ، كذلك عشنا إلى الآن في أنظمتنا العامة يهرف من التناغم والتسامح بين الأكثرية والأقلية . ثم ظهر من وقت لآخر أنواع من الخلاف ، ولكن كان مشارها حوادث استثنائية ؛ وكان التناغم والتماثل هو الأصل على كل حال . ولئن كانت الأقلية تذكر للمضي البعيد وما كان يقع عليها من الظلم والظلم فقد كانت الأكثرية والأقلية تعيشان جميعاً في ظل حكومة استبدادية تعظم فيها الأكثرية كما تعظم الأقلية . ولنا نريد أو نفكر في نظامنا الحديث أن نحى آثار الترخيع القديم .

إن الفارق الديني أخذ يضعف حتى عندنا . ولن يطول عليه الزمن حتى يمتحى في علاقاتنا الاجتماعية وتغنى تماماً جميع آثاره ، فحالة إبقاء هذا الفارق محاولة لاستدامة هذا للمضي وإنكار للائتمتاج الحاصل من نفسه بفعل الزمن ، والذي يجب أن نشجعه وتنبهل خطاه لا أن نستبق شمع هبذا الخلاف محسوساً مثلاً للبيان . فلذا وجد تمثيل خاص للأقلية وجدت بالطبع وجهة خاصة لها تحرم كل الحرص عليها ، وأخذت الفوارق والموامل بينها وبين الوجهات الأخرى تظهر وتتمو بحكم التنوع وبحكم اضلاع المجال له . ومن البث بعد ذلك أن ترجو زوال هذه الفوارق فإن ذلك يكون مخالفاً للطبيعة . إذ الطبيعة تأتي أن يطلق لها النان في مجال خاص ثم يحاول أن يمد عليها الطريق . بعد ذلك قد يقوم للأقلية شعور بأن لم يحقاً في المطالبة بالتبيل ، ولكن أرجو أن تنظر الهيئة إلى الحقيقة في ذاتها . فلذا كانت تدعونا إلى إزالة هذه الفوارق وجب أن تتخطى هذا الشعور المؤقت لأننا لا ينبغي لنا فقط إرضاء شعور وقتي سائد ، وإنما نريد تحري للسلطة الدائمة للأمة . ينبغي أن نوازن بين هذا الشعور الوقتي وبين السلطة الخفية ، حتى إذا هدانا طول تخفيقتنا ونحربنا إلى أن هذا الشعور لا يقوم على أساس صحيح ، فقد حتى علينا ألا نتردد في تدجيته في سبيل مصلحة صادقة للأمة . هذه المسألة أختى منها كثيراً في عصر قبلت فيه مظاهر التفرقة الدينية ، وأصبح العامل الذي يربط بين الناس في حياتهم الاجتماعية هو عامل المصلحة المشتركة . ينظر إلى مذنب ولا دين . وإنى لأتمنى أن أرى اليوم الذي يجمع كل أسباب مراقبتنا حتى في الزواج والطلاق وما إلى ذلك من أحوالنا الشخصية تحت نظام واحد ، بحيث نعيش جميعاً في ظل حياة مدنية محكمة منظمة .

لقد عبث التفرق الديني بالحياة الاجتماعية في أوروبا دهاً ، ونجمرت البلاد أشد النقص من توجيه الحياة العامة على مقتضى التزعزعات الدينية والميول المذهبية بين يهودية ومسيحية وبين كاثوليكية وبروتستانتية .

مضى هذا الدهر وعفت كل آثاره وقامت مصلحة الناس على أسس أخرى أرجو أن تصبح أساساً لاجتماعنا نحن أيضاً .

فلذا نحن وضعا بأيدينا الأسس الثابت لهذا الخلاف فلن ترجو أن يزول يوماً مهما تطاول عليه الزمان .

إن تقسيم التمثيل على هذه الصورة التي تميز بين أقلية وأكثوية يحى فكرة التصب التي نرجو كلها أن تمحى نهائياً .

نريد سياسة قومية خالصة لا تلتفت في طريقها التبيل إلى الأديان والمذاهب ولكنها تنهج دائماً إلى مصلحة الوطن . فدعوا الناحب حراً يثق الناس ويقدم حتى إذا أماب الكف بقدمة لنيابة عنه غير ناظر إلى دينه . أرجو أن نخفف بالوحدة القومية وأرجو ألا نضع بأيدينا نظاماً يفرق بين عناصر الأمة فيطهرها إلى أقليات وأكثريات ، إذ الحياة لا تكون بعد ذلك إلا مشادة بينهما . أو ترجون بعد هذا أن نمنع الأجنبي من الدخول في شؤوننا بدعوى حماية الأقلية ؟

دولة الرئيس — لقد سمنا مقاتلين خيبتين تخالف كل منهما وجهة النظر التي ترى إليها الأخرى . ونحن نكتفي اليوم بهذا القدر ، على أن يفكر سائر الأعضاء في هذا الموضوع الخطير ويدلي كل برأيه في الجلسة المقبلة .

(في ٧ مايو سنة ١٩٢٢) .

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) — ورد لي تليف من الأستاذ ودع صليب الحامي بالصورة أرى تلاوته .

تلى ، وهنا ضه :

و الاقبال قبل المسلمين يلمزون في تخصيص مراكز برلانية للاقباط الذين لا يقبلون ضيافات خاصة لصالحهم خلاف الضيافات البرلانية العامة لكل الشعب المصري . وكل تخصيص من ههنا النوع هم لقومية المصرية التي حافظت عليها الأمة بهدم دماها ؛ ولن يخرج قبلي على الأمة بتقديمه للاستغناء لتبيل الأقلية » .

دولة الرئيس — لنبحث الآن في الموضوع للوئيل من الجلسة السابقة ، ألا وهو تعديل الأقليات .

حضرة بدوى بك — ليسمع لى دولة الرئيس بأن أدافع — ولو متأخراً — بعدم اختصاص اللجنة بقرير تعديل الأقليات .

أقت اللجنة لوضع الدستور على أحدث مبادئ القانون العام ؛ وجرى الكلام كثيراً في هذه اللجنة بأننا لا نبتدع وإنما نتقل هذا النظام الدستوري عن البلاد التي نشأ فيها ونما وتطور على صورة ثلاث حالة البلاد وحليتها . الواقع أن النظام الباني ليس من الأوساط الشرقية ، وهو نظام أثبتته الحوادث التاريخية في أوروبا وكيفته على وجه أصبح اصطلاحاً عاماً في ممالك أوروبا . فإذا قلنا ذلك النظام وجب علينا أن نلتزم في هذه المبادئ المسلم بها هناك ، وألا نزع بين بنوده أحكاماً تنقضه معناه وتحرف مقاصده . ومسألة تعديل الأقليات الدينية أو الجنسية لم يقل بها أحد فهي بدعة في النظام الحالي ، بل هي حدث اجتماعي و انقلاب خطير لا يتعلق باللجنة أن تنشئ البحث فيه إنشاء ، وأن تتحكم برأيها فيه ، وأن تحمل الأمة المصرية عليه في دستور قضائي لها وإنما يفهم التحدث فيه إذا وجد إحساس عام بالحاجة إليه ، وهو ، هذا الإحساس ، الذي يعل على اللجنة — إذا وجد — المبادئ التي يجب وضعها في الدستور .

هذه المسألة تعرض للمناقشة العامة لأول مرة لأن المثال الذي أحجج به — وهو قانون الجمعية التشريعية — لم يسبقه بحث في هذه المسألة من وجهة نتائجها الاجتماعية ، وقد كانت الحكومة إذ وضعت ذلك القانون تضع ضموماً على هواها أو على هوى من كان يملك السلطة الفعلية إذ ذلك . ولا أنظها قدّرت كل ما يترتب على عملها ، أو لعلها قدّرت له ولم تبال بالنتائج . أما نحن فضع دستوراً يفرض فيه أنه يجب عن رغبات الناس ، وينقل للحكومة صورة من الإحساس العام . وليس أمامنا رأي يجوز اعتباره بخلاف ذلك الإحساس العام ، بل أمامنا فكرة قال بها بعض أفراد وهي تشترط البلد إلى شطرين : أقباط ومسلمين — يعيشون أبد الأبدن منقسمين . وهذا معنى أجل وأخطر من أن تعرض له اللجنة معاً كانت مهمتها عظيمة .

فالسؤال إذن بدعة لم يقل بها أحد في أوروبا مطلقاً ؛ وفي مصر لم يقل بها أحد قبل الآن . وإذا لاحظنا أن الظروف الحاضرة ظروف استثنائية في حياة مصر ، وأنه يجب فيها الحذر والحرس على تجنب الخلاف حرصاً شديداً ، لم تردّد في ترك هذه المسألة حتى تصبح مصر في ظروف عادية تسمح لها بتقليب الرأي في مسائلها الاجتماعية والسياسية الداخلية وتكون ملائمة لتكوين تيار فكري عام تشترك فيه الأكثرية والأقلية إما بالتخيل أو برضه .

ومعزنى الآن صورة كلما فكرت فيها هالتي نتائجها الاجتماعية : يطلب منا الآن تحرير مبدأ تعديل الأقليات ؛ والمعروف في الطلب هم الأقباط . فإذا سلمنا بهذا المبدأ فستفهم لنا أقليات كثيرة لحضرة ومستقبل . أما الحضرة (السوريون واليهود والعرب مثلاً) فعلمنا لا يقل عن شأن الأقباط ؛ وقبل تعديل الأقباط سيقضى حتاً بقبولها . وأما المستقبل فأذكر منها على سبيل المثال الأروام والأرمن ، ذلك أنه وإن كان الأجانب مختلفون الآن بجنسياتهم ، وكانت عوائدهم ومعيشتهم مختلفة لوائده المصريين ومعيشتهم ، وكانت مصالحهم الاقتصادية مستفحة عن مصالح المصريين — إلا أنه قد يجيء وقت تسقط عنهم جنسياتهم أو يجدون قائمة في التنازل عنها ، إذ ذلك سيكون في بلادنا أروام وأرمن حائزون لرعاية المصرية . وعندئذ يجوز لهاتين الطائفتين وغيرهما أن يطلب تعديلاً في البرلمان ، فكيف يكون حالنا وحال مجلنا إذن ؟ هل يختلف عن النظام الذي اقترحه اللورد كرومر وأراد أن تمثل الجاليات الأجنبية ؟ وهل يجوز لنا إذ ذلك أن نتعرض على هذا التخيل ؟ إذن تكون مصرنا بدلاً خليطاً ليس له طابع أهلى خاص ويصبح مسرحاً للعنازات الدينية والجنسية .

أرجوكم ألا تنهروا المسألة مسألة نصوص في الدستور ، وأن تطهروا إليها من وجهة أنها حدث اجتماعي خطير جداً ، يتعدى حدود اختصاصنا ، من شأنه أن يهدم وحدتنا ويغير من طابعنا الخاص .

حضرة توفيق دوس بك — البغ بسم الاختصاص يلجأ فيه دائماً إلى قانون يحدد الاختصاص ، ويرجع إليه في تقرير عدم الاختصاص . وقد يصح أن تكون الاعتبارات التي ذكرها بدوى بك مدعاة لرفض الاقتراح ، ولكن لا أنهم على أى أساس يقول بعدم اختصاص اللجنة . لقل إن هذا الاقتراح مضر ويشطر البلد شطرين فيجب رفضه .

نحن نقضى "نستوراً أسس عملنا فيه مصلحة البلد ، فكل اقتراح جائز ، وما نراه في المصلحة قبله ، وما يكون ضد المصلحة نرفضه دون أن نتقيد بالأشكال والإجراءات .

عند ما بحثنا في قواعد نظر البرلمان للميزانية اقترح بضاً أنه إذا اختلف المجلسان بمحتمل معاً بحث أسباب الخلاف . فسمعتنا
تتالا يقول : إن هذا مخالف للمساير الأوربية ؛ ولكن لم يدفع أحد بعدم الاختصاص .

حضره بدوى بك — تقياس غير صحيح .

لم أعرض مسألة الاختصاص باعتبارها مسألة إجراءات ؛ ولم أقصد أن الأسباب التي عرضتها تؤخذ باعتبارها أسباباً موضوعية .
وأما عرضت مسألة عدم اختصاص جديده . أما التقياس الذي أجراه توفيق بك بين مسائلنا ومسألة للزيانة فلا وجه له . وإتينا في قواعد
نظر للميزانية لم نخرج عن المبادئ العامة للدستور . إذ قررنا عند قيام خلاف بين المجلسين محل الخلاف بإبقاء القديم على قدمه لكن في
السنين الخمس الأولى يكون حل الخلاف بإجتماع المجلسين . وإذا لم تكن هذه الطريقة الأخيرة مسطورة في دستور معين فإنها نتيجة
التجارب الدستورية في البلاد الأوربية ؛ وهذه التجارب لا تزل شأنها عن الأحكام المسطورة ؛ بل هي أولى أن ننتشر بها . وعلى أي حال
فإن مسألة للزيانة صغيرة لا تخاف بمسألة اليوم في خطورتها . مسألة اليوم إن صحت أن تخاف إنما تخاف بموضوع الدستور نفسه ، لأنها عبارة
عن دستور للأقليات ؛ ومن يطالب بها فإنما يطالب بأن يوضع إلى جانب الدستور العلم دستور آخر للأقليات ؛ وكأما يقول إن الدستور
غير كاف لضمان الحرية للأقليات فيجب أن نكف به دستور يصون هذه الحرية .

حضره توفيق دوس بك — يقولون إن تمثيل الأقليات بدعة أو إيجاد دستور خاص بجانب الدستور العام . وعن ذلك أجب
بأن تمثيل الأقليات موجود في دستور بلجيكا وفي دستور ألبانيا ؛ والفرق أن الأساس هناك سياسي وهذا ديني . فلا بدعة ولا إدخال
دستور في دستور . للمألة ليست مسألة شكل ولا اختصاص لأنها لتنا مقيدتين إلا بوضع دستور طبقاً للمبادئ الحديثة ومنفعة
البسك .

أما خطورة الموضوع فأوافق عليها بدوى بك ؛ وسأتكلم عنها عند البحث في الموضوع . والآن أقول إن هذه المخطورة هي
التي دفعتي لتقديم اقتراحى . ولا أقول إنى قدمت بصفتى قبطياً من الأقليات ، بل قدمت بصفتى مصرياً أخصى أن يقع خطر عظيم
إذا لم يقرر مبدأ تمثيل الأقليات .

حضره عبد العزيز فهمى بك — أوافق بدوى بك في دفعه بعدم الاختصاص .

لا يقاس عدم الاختصاص في اللسان الدستورية بعدم الاختصاص في القوانين العادية . يقول بدوى بك بعدم اختصاص
هذه اللجنة بالنظر في تمثيل الأقليات . وقد استعمل في صدد ذلك تمييزاً ربما كان له شأن في رد دوس بك إذ قال : إتينا في الواقع نضع
دستورين ، دستوراً لعامة البلد وآخر للأقليات . وكأتمه يقول إتينا لساناً في صدد وضع دستور عام أهم قاعدة من قواعده للسلح بها في كل
المساير أن الوطنيين متساوون أمام القانون لا امتياز لأحد منهم على الآخر . بل الواقع أنه يراد من اللجنة إعطاء الأقليات امتيازاً خاصاً
على مجموع الأفراد . فهل تلك اللجنة ذلك ؟ القاعدة العامة التي ستوضع أن السكك سواء ؛ ولكل حقوق واحدة وواجبات واحدة
مشتركة . فإن أرادت اللجنة أن تقرر تمثيل الأقليات فكأنها تقول إن الوطنى منهم إن لم يصبه الحظ في التمثيل العام لأنه غير متمتع عند
الأكثرية بما يتمتع به غيره سياسياً وجب أن يكون لهذه الأقليات امتياز على الأكثرية وهو التمثيل الخاص . هذا الامتياز لا أساس له .

وهذا ما أراده بدوى بك بقوله إنه يراد تنا وضع دستور خاص للأقليات بجانب الدستور العام . وهل تلك ذلك ؟ لا تلك اللجنة
ذلك ، لأنها لم تكلف بإعطاء امتيازات بل إن ستمتها قاصرة على وضع دستور مؤسس على أحدث المبادئ . ومن أجل هذا يقول
بدوى بك ويقول منه بعدم اختصاص اللجنة .

إذا أعطى هذا الامتياز للأقليات تنقسم إليه الآن وفي المستقبل انقساماً مستمراً ، مع أن المراد هو إحياء الروح الديمقراطية ؛
وهذا لا يكون إلا بإزالة الفوارق أو جعلها عديمة الأثر في الحقوق السياسية .

لهذا أوافق بدوى بك وأقول إن الكلام عن عدم الاختصاص قد يتعرض للموضوع ؛ ولكن لا يثيرنا التعرض للموضوع إذ ليس
التعرض منه المحرب احتواء وراء الأشكال .

معالى طلعت باشا — الفع بعدم الاختصاص يشر بوجود جهة أخرى مختصة مع أنه لا وجود لها ؛ وتريد البت في المسألة نهائياً .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أجاب عن ذلك بدوى بك بقوله :

ليس من شأننا أن نتحكم في الإحساس العام بل يجب علينا أن نتأثر به . ومن الممكن ، بعد انقضاء البرلمان ، إذا تبين وجه الحاجة لتمثيل الأقليات ، وظهرت الأضرار التي تنجم عن عدم التمثيل واضمحاضت ، أن الأضرار أضرار حقيقية ، فالباب مفتوح ويمكن تعديل الدستور .

لا محل للتحكم من الآن . بل يجب ترك المسألة إلى أن يقوم الشعور العام مطالباً بتعديل الدستور . أما الآن فالبعض يطلب تمثيل الأقليات ولكن بعض رجال الأقليات الذين يدعون أنهم محمد السيلة يقولون بعدم جواز التمثيل .

حضرة محمود أبو النصر بك — لا أفهم كيف لا يكون تمثيل الأقليات بدعة كبرى على النحو الذي يقول به دوس بك . إن تمثيل الأقليات بدعة لا تنفع مع أى مبدأ من مبادئ الدستور بل وتهدم قواعد التشريع . بالأسس قررتم قاعدة عامة ، قاعدة كلية ، أن النائب لا يمثل ناخبيه دون غيرهم ، بل يمثل مجموع الأمة وينطق بلسانها ويصل لمجموع أفرادها .

روح الدستور تحضى بذلك ؛ ووحدة الوطن تحتمه . فكيف تهدم هذا الأساس الوطيد ، ونستبيح لأنفسنا أن نحضر بين أولئك النواب الذين يمثلون الأمة في مجموعها أفراد يقولون نحن نواب الأقليات ، نطلق بلسان أفراد معدودين ؟ هذا يخالف روح التشريع وأصول الدستور . والقول بأنه بدعة وخطراهم وجرتومة تفرس للتفريق بين الأخ وأخيه ، بل رجوع إلى الوراء — قول يجب أن يحل مناهل الاعتبار . اسموا صوت رجل من أغافل الناشئة المصرية ، ولا أقول القبطية ، الأستاذ عزيز ميرم الدكتور في القانون والتي يمارس السياسة ويكتب فيها . اسموا صوته في مقال شاف نشره في الجرائد تحت عنوان « حماية الأقليات » جاء فيه :

« هذه هي الروح التي يجب أن نعملها حل الاعتبار وتبيين خطر فتح باب تمثيل الأقليات ، لأنه إذا فتح لا يكون ذلك لطائفة دون أخرى . وإذا سمحنا لكل الطوائف بالتبثيل التباين فإننا نقع في فوضى وتخريق قاتل للروح الوطنية . لذلك يجب إغلاق الباب » .

تجدوتنا بالجمعية التشريعية ، فهل نخدم قبلى للانتخاب ورفض ؟

حضرة إلياس عوض بك — تهدمت في مابدين ولم أتنخب .

حضرة أبو النصر بك — كما تهدم كثير من المسلمين مثلى ومثل المرحوم أحمد عبد العظيم بك وغيره ولم ينتخبوا .

حضرة دوس بك — سمعت الآن رذيين من زميلي عبد العزيز بك ، وأبو النصر بك . أما الرد الثاني فغاص بالموضوع وسنتكلم عنه عند البحث في الموضوع . أما الرد الأول ففصلت بعدم الاختصاص لأن اللجنة ليس من شأنها أن تقرر امتيازاً خاصاً لفئة خاصة . ليسمح لي أن أكرر القول بأن دساتير كل البلاد التي تمثل الأقليات تعمل كذلك . ومعنى تمثيل الأقليات أن القانون يفرض انتخاب أشخاص ولو لم ترش الأكثريّة عن انتخابهم .

دولة الرئيس — هذه المسألة وضعتها على هذه الصورة أهل البلاد أنفسهم ولم تضعها لجنة .

حضرة دوس بك — نحن الآن نضع الدستور ، فيجب أن يكون لنا كل اختصاص الهيئة التي تضع الدستور كاملة ما كانت .

وقد قيل إن تمثيل الأقليات يجعل التفرقة قائمة إلى الأبد . وإنما فصل لإزالة كل القوارق فتكون دعو قراطين متساوين في جميع الحقوق والواجبات . وأنا ، كعمرى ، أسر بهذا . ولكن مع الأسف ما تمتناه شيء ، والواقع شيء آخر . قد صدر بالأمر الأمر الملك الحاس بوراة العرش ؛ ومع أن الأوصياء عايطون ببياجين : أولها انتخاب لللك ، والثاني تأييد البرلمان — قد جاء في الأمر المذكور أن الوصى يجب أن يكون مصرياً مسلماً .

دولة الرئيس — لأن الدولة إسلامية .

حضرة دوس بك — لا نزاع في ذلك .

دولة الرئيس — بحسب هذا غير متبع فانتقل إلى غيره .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أرى ضم النفع بعدم الاختصاص إلى الموضوع .

حضرة بدوي بك — لا أوافق على ذلك ؛ وأطلب أخذ الرأي على النفع بعدم الاختصاص أولاً .

حضرة دوس بك — في يناير الماضي كان انتخاب أعضاء المجلس المحلى ليندر أسبوط ؛ وقد جرت العادة من عهد بيد أن أعضاء المجلس الأربعة يكون ثلاثة منهم مسلمين ، والرابع قبطياً . وقد كنت إلى آخر الدور الماضي عضواً فيه ؛ ولكنى لكثرة مشاغلي ولتنبهى في العاصمة لم أرشح نفسى في الانتخاب الأخير . وقد كانت النتيجة انتخاب أربعة من المسلمين .

أخذ الأقباط يتذمرون من نتيجة هذا الانتخاب ، ضالجنوا الموضوع بالرجوع لقانون الانتخاب الذى يقضى بأنه إذا استقال نائب أو توفي عمل محله من نال أكثر الأصوات بعد الأربعة للتعيين — وقد كان قبطياً — فرجوناً محمود بسيوفى بك ، أحد النواب الأربعة ، أن يستقيل ويترك مكانه للفرشح الخامس ، فاستقال وحل محله عضو قبطى .

هذا مثال لما يمكن أن يشر به الأقباط — خطأ كان أو صواباً — من أنهم مهضومو الحق إذا لم يروا في البرلمان نواباً أقباطاً . والعلاج الذى رأيناه في المجلس المحلى قولاً يمكن الوصول إليه في البرلمان .

دولة الرئيس — ولم لم يملن الأقباط آراءهم في هذا الموضوع العام ؟

حضرة دوس بك — لم يأت وقت الاحتجاج . وإذا صدر قرار بعدم اللواعة على تمثيل الأقليات ، وأوجوا ألا يصدر ، سترون الاحتجاجات تأتي تبعاً .

حضرة بدوي بك — لا أريد أن أتطوح إلى البحث في الموضوع كما فعل حضرة دوس بك ؛ وأريد أن أقصر الكلام الآن على عدم الاختصاص . فلذلك لا أريد أن أتمرض لتحليل المثال الذى ذكره دوس بك والذى هو حجة عليه لا ؛ لأن الأمر في مجلس محلى أسبوط لم يكن راجعاً لمس أو وإنما كان راجعاً للمرف ، وهو ما أطلبه . ولأن المستوى العام لمصر لا يصل لقياس على حالة خاصة بمجلس محلى أسبوط . وإنما أريد أن أتمرض لنقطتين : الأولى قول توفيق بك إنه قد يكون نظرياً معنا ولكنه مضطرب أن يلحظ الواقع . وهذا الواقع أن لدى الأقباط شعوراً — قد يكون خطأ — بوجود تمثيلهم ؛ فإن الذى أفهمه أن المستوى لا يجوز أن يبنى على شعور خطأ ؛ وأن هذا الشعور إذا كان خطأ وجب العمل على إصلاحه لا أن تنشق وراءه ، إذ العلمى أن الخطأ يقاوم لا يتبع .

أما النقطة الثانية فهى أن التمثيل النسبى في بلجيكا — وهو الذى يستند إليه توفيق بك في أن تمثيل الأقليات ليس بدعة — ليس تمثيلاً لأقليات بالمعنى الذى نريده ، لأنه نظام ديمقراطى سياسى وضع لتمثيل الأحزاب السياسية بنسبة عددها ؛ وهذه النسبة لا تعرف إلا بعد الانتخاب . والأقليات السياسية أقبليات متحركة قد تكون اليوم أقلية وتصبح في الانتخاب التالى أكثرية ؛ يمكن الأقليات الجنية أو الدينية فهى ثابتة بعدة مقدما . فمحاولته تشبيه الواحد بالآخر تكلف وإنكار لحق التمثيل النسبى ؛ ولقد أصحح على عدم اختصاص اللجنة ؛ واقترح أخذ الأصوات عليه .

حضرة إلياس عوض بك — نحن نشعر بشعور الأقباط . فلذا حلت المسألة لتبر مصلحتهم نتج عن ذلك امتناع كثير .

حضرة بدوي بك — نحن نتكلم باعتبارنا مصريين ، لا نلاحظ إلا الصلحة العامة . وقد ذكرتم امتناع الأقلية ولم تحسروا في أمر إحساس الأكثرية . ألا ترون أنه إن صح أن تمثل الأقليات فلماذا يكون ذلك إذا زويت الأكثرية عن هذا التمثيل ؟ أم تتصورون أن الأكثرية تعمل على قبول فكرة التمثيل بمجرد التحديث في احتمال حصول امتناع من الأقلية ؟ ألا ترون أن الأقلية باستعاضها لا يمكن أن تدفع الأكثرية إلى ضرر ما لا تريد إذا رأت الأكثرية أن هذه المسألة تهدد استقلال البلاد . ثم أين هذا الامتناع ؟ وما هى علته ؟ قد طلبت التقرير بعدم اختصاص اللجنة لأنت هذا أسلم الحلول الآن . فإنكم تقولون إنه إذا قررت عدم التمثيل امتنعت الأقليات ؛ وأقول إنه إذا قرر التمثيل خشيتم أن تخفض الأكثرية لما تنوقه من خطر هذا الرأى ، خصوصاً في دورنا الحاضر ، على وحدتنا وتعلمتنا .

أليس الأحكام تجب الامتناع من هذا أو ذاك وترك السألة محل في الأوقات العادية ، حين لا يشغلنا شغل أجنبي عن شؤوننا الخاصة ، وأحين يكون هناك أمل في حلها على الصورة التي ترضى الفريقين ؟

دولة الرئيس — هذه مسألة لها أهمية عظمى ويجب طول التروى قبل الفصل فيها . لذلك أقترح تركها لمجموع لجنة الدستور ، وأن ندون في تقريرنا جميع الأبحاث التي دارت في الموضوع . وفي الأثناء ربما تكلم أرباب الشأن أو أدلوا بأرائهم في الصحف فنتور بها أكثر من الآن .

حضره بدوى بك — لست أرى أن هذه المسألة من اختصاص اللجنة العامة أيضاً .

دولة الرئيس — المسألة غير سالحة للحكم الآن ؛ والأولى تأجيلها للجنة العامة .

(موافقة بالأغلبية) .

حضره للكباتى بك — أطلب أن يستدعى دولة الرئيس أفراداً من كبار الطائفة القبطية الذين يصح أن يكون لهم رأى معهود ليستطلع آراءهم في تمثيل الأقلية أو عدم تمثيلها ، حتى يمكن أن يبنى على ذلك أساس الوحدة القومية أو عدم أساسها .

تقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح .

(في ١١ مايو سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت المادة ١٣ ، وهذا نصها :

لجنة الدستور

« ليس لوطى مصرى أن يمتحج بأحكام دينه للتخلص من أداء الواجبات المفروضة عليه كوطنى وجندى » .

حضره عبد العزيز فهمى بك — حصل في إنجلترا أن بعض أشخاص أرادوا التخلص من الخدمة العسكرية بزعم أن عقيدتهم الدينية تحرم القتل ؛ ونحن نريد تنادى ذلك .

تقررت الموافقة عليها بالإجماع .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت المادة ٢٢ ، وهذا نصها :

« لكل مصرى أصاب حقوقه ضرر من تصرف موظفى الحكومة وعمالها في استعمال سلطتهم أن يداعيمهم إلى القضاء بدون

احتياج لتصريح سابق ؛ وهذا الحق لا يجوز تقييده إلا فيما يتعلق بالوزراء والقضاة والجنود الذين تحت السلاح » .

حضره توفيق دوس بك — أقترح حذف الاستثناء ابتداء من قول المادة : « إلا فيما يتعلق ... الخ » .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء على ذلك .

تقرر بأغلبية الآراء حذف هذا الاستثناء مع بقاء باقى المادة .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

لجنة الدستور

ثم تليت للمادة ٢٠ ، وهذا نصها :

« الأشخاص الحائزون للرعية المصرية التابعون للأقليات القومية أو الدينية أو العنصرية لهم الحق في القانون ، وفي الواقع في نفس المعاملة والمناصب التي يتمتع بها غيرهم من الحائزين للرعية المصرية . وعلى الخصوص يكون لهم حق مساو لحق الآخرين في أن ينشئوا أو يدبروا أو يراقبوا على نفقتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية ؛ ويكون لهم الحق في أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يقوموا بشعائر دينهم بحرية فيها » .

قررتها اللجنة الفرعية .

فضررت للواقعة عليها بالإجماع .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت للمادة ١٢ ، وهذا نصها :

« اختلاف الأديان والمعتقدات وللذهاب لا يؤثر على أي شخص حاز الرعية المصرية في السائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، مثل البندول في الخدمات العمومية والتوظيف والحصول على أعقاب الشرف ومزاولة الهن والصناعات » .

فضررت للواقعة عليها بالإجماع .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

« ليس في الدولة المصرية أي تمييز بين الطبقات ، بل جميع المصريين متساوون أمام القانون : يتمتع كل منهم بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بينهم بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . وهم ملزمون كافة بأداء الضرائب وغيرها من التكاليف العمومية ؛ وهم وحدهم الذين يهد إليهم بأداء الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية . أما الأجانب فلا يقيلون في هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية تبينها القوانين تبيننا خاصاً » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذه البقرة أجمع فيها نص من النصوص التي سبق أن قررتها اللجنة الفرعية ، وهو نص

للمادة ١٠١ .

هذا النص لا يحيل امتياز لأحد على أحد ، فليس في البلاد أشراف ومماليك ، ولا فضل لربي على أعجمي . نحن إنما نريد التساوي بين جميع المصريين في الحقوق والواجبات العامة ، وذلك حكم الديمقراطية الذي تتطلع إليه البلاد . وإننا أردنا العرب بنوع خاص فلا يبق لهم امتياز على سائر أهالي البلاد ، ولا يبق من حقوق الإعفاء من الخدمة العسكرية .

سعادة صالح المالح باشا — أطلب أن تترك هذه المسألة للبرلمان ، فهو وحده صاحب القول الفصل فيها .

حضرة إبراهيم الحلواني بك — نحن الآن نضع قانون البرلمان نفسه . ولقد فصلنا فيها هو أعظم من هذه المسألة وأخطر ، فلماذا نتعرج من الفصل فيها أيضاً ؟

سعادة صالح الموم باشا — العرب قوانين خاصة ترتبط بهذه المبادئ ، ولهم حقوق مكتسبة من قديم الزمان . ولا زلت على رأيي في وجوب تأجيل النظر في هذه المسألة حتى يقضى فيها البرلمان .

حضرة علي المزلاوي بك — في كلام سعادة صالح الموم باشا شيء من الوجهة ، فإن العرب امتيازاً يتمتعون به يرجع إلى عهد للرحوم سيد باشا . فليس لنا أن تقدم إلى إلغاء هذا الحق من الآن بل يجب بنا أن ننتظر قضاء البرلمان في هذا الأمر الخطير ، فهو أعرف بحال البلد وأقدر على الحكم في بقاء هذا الامتياز أو إزالته .

حضرة محمود أبو النصر بك — أساس الدستور هو للسواة بين أهل البلاد ؛ وإن سب أن يبقى مثل هذا الامتياز لطبقة من الأمة على سائر الطبقات .

فضيلة الشيخ نجيح — ما يقوله صالح باشا ليس خاصاً بالعرب فإن هنالك طوائف أخرى ، كطلبة المعاهد الدينية ، يصفون من الخدمة العسكرية . فإذا أردتم أن يزداد على هذه المادة استثناء الطوائف التي لها امتيازات فذلك إليكم .
(أصوات كثيرة : لا ، لا) .

حضرة توفيق دوس بك — القاعدة العامة تقضى بجواز تجنيد جميع المصريين . وهذا لا يمنع استثناء الولد الوحيد لوالديه مثلاً ، ومن يدفع البدل التقديري والطالب العلمي ، وغير أولئك .
حضرة عبد اللطيف السكباني بك — هذا استثناء لا امتياز .

حضرة زكريا نامق بك — تساوى الطبقات بحكم الدستور ضروري جداً . وإن دستوراً يقوم على تمييز طبقات الأمة بعضها على بعض عدمه أولى .

حقيقة قد اكتسب العرب حقوقاً ونالوا امتيازات ولكن كان ذلك لأسباب . ولقد أخذوا من القرعة العسكرية لأنهم كانوا يحرسون أطراف البلاد ويقومون بصد الثائرة عنها . والآن قد وضع عنهم هذا العبء ، كما أنهم أصبحوا يشاركون الفلاحين في جميع مرافق الحياة ويساهمونهم في كل الحقوق العامة ؛ فهم يزرعون الأرض ويدخلون في الانتخابات ويتولون النيابة في المجالس على اختلاف أنواعها ، فجعل امتياز لبعض الطوائف هدم قواعد الدستور من أساسها .

حضرة محمد علي بك — أوافق على اللادة كما هي لأننا كلنا وضع دستور طوعاً للانظمة الحديثة ، ومعنى ذلك تحقيق الديمقراطية الحديثة بأعلى معانيها . وأول مظاهرها هدم الفوارق التي هي بين الطبقات . ولقد حدثني كثير من أعيان العرب وقالوا لي إن بقاء هذا الامتياز مسببة لهم وعار عليهم . لأنه لا يصح وقت المحنة أن يفر للمصريين كافة اللطاع عن وطنهم والنود عن شرف أمهم ويقب العرب وحدهم جاعلين في عقر دورهم . قالوا لي ليس هذا امتيازاً ، إنما هو ميمس عار لطائفة من أكرم طوائف المصريين .

ليس إعفاء من يصفون من الخدمة العسكرية بحكم القانون امتيازاً ولكنه إعفاء في مقابل منفعة للوطن . فإن حامل الشهادة العالية إنما يمتثل لاحتياج الوطن إلى علمه وكفاءته . ثم إن في الأمر من جهة أخرى تحريضاً على طلب العلم وطول مدارسته . على أنه حين يتسع عندنا نطاق التعليم وينتشر الرفاه فإن هذا الإعفاء أيضاً أسوة بفرنسا مثلاً .

سعادة صالح الموم باشا — لا أملك التصرف في امتياز العرب لأن هذا حقهم لا حقني .

حضرة محمد علي بك — إنما يطلب منك رأيك أنت .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على اللادة ٢ .

فضرورت للراقة عليها بأغلبية الآراء .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

لجنة الدستور

تلجأ البعث الثالث عشر ، وهذا هو :

« لا فرق بين الوزراء وبين الأفراد فيما يتعلق بدعاويهم الخاصة التي لا علاقة لها بوظائفهم ؛ بل هذه الدعاوى تكون من

اختصاص المحاكم » .

تقرر قبوله بالإجماع .

(في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ليس لوطي أن يحتج بأحكام دينه للتخلص من واجباته كوطي أو جندي .

معالي الرئيس — ورد علينا خطاب من فضيلة شيخ الجامع الأزهر يلفتنا فيه ملاحظة من بعض حضرات العلماء على اللجنة لأنها قررت في المادة ١٣ من باب حقوق الأفراد أنه ليس لوطي أن يحتج بأحكام دينه للتخلص من واجباته كوطي أو جندي . وقال إن في هذا النص على اللجنة مسألاً بالدين الإسلامي الذي هو الدين الرسمي للحكومة ؛ وطلب تعديل المادة بما يزيل الشبهة .

وأمر معاليه فلي نص الخطاب ، وهذه صورته :

حضرة صاحب المعالي نائب رئيس لجنة الدستور

تشرف بأن أخبر معاليكم بأن جماعاً من العلماء حضروا عندنا وقالوا إن المادة ١٣ من مشروع الدستور تقول : « ليس لوطي أن يحتج بأحكام دينه للتخلص من الواجبات المفروضة عليه كوطي أو جندي » . وقالوا إن هذه المادة فيها على اللجنة مسأله اساس بالدين مع أن دين الحكومة السرية الإسلام .

وأظن ، يا معالي الباشا ، أنه لو عدل هذا النص تعديلاً يدفع عنه توهم عدم الاعتداد بالدين لكن حسناً ؛ ولما ليكم الرأي الأعلى .

والله ، سبحانه وتعالى ، يوفى معاليكم إلى السداد . والسلام عليكم ورحمة الله .

شيخ الجامع الأزهر

محمد أبو الفضل

٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٠ (٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم قال معاليه إن اللجنة بالطبع لم تمس الدين الإسلامي ولا غيره من الأديان وإنما كائن التزم من تحرير المادة أن يكون المصريون سواء في أداء الواجبات المفروضة عليهم ، فلا يباح لأحد أن يفر من أداء هذه الواجبات فتراها بأحكام الدين . وقد سبق أن ذكرنا حضرة عبد العزيز فهمي بك عند المناقشة في المادة ، مثلاً من الأمثلة التي احترز عنها بهذه المادة ، وهو أنه عند إعلان الحرب الكبرى حاول التخلف عن الحرب شيعاً من الإنجليز يزعم أن عقيدتهم تحرم سفك الدماء .

سماعة حافظ حسن باشا — قابلي فضيلة شيخ الجامع بحجة المحل وقال لي إن ظاهر المادة يفيد أنه قد تتناقض أحكام الدين مع الواجبات الوطنية ، وأنه عند التناقض تفضل الواجبات الوطنية . وطلب أن تصاغ المادة على صورة لا يفهم منها وجود ذلك التناقض . فذكرت له أمثلة مما يراد أن يحترز عنه بهذه المادة ، كالحارس الذي يترك الجيش محتزراً بأنه يريد أن يؤدي فريضة الجمعة ، وسائق القطار الذي يترك القطار ليؤدي صلاة العصر في ميقاتها . فوافقني على أن الواجب في هذه الأحوال مقدم على أداء الفريضة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لو أن بدنا قاصر على المسلمين فقط ولم يكن فيه سوى الدين الإسلامي لحسبنا الدين الإسلامي

في كل أمورنا الوطنية ، ولكن بدنا يضم للمسلم والسبيحي واليهودي ، وقد يدخل في الصرية أيضاً البوذي والبرهمي واللايدي — وكلام في نظر القانون سواء لاتنا قد قررنا حرية الأديان . وسيلحظ في كل الأوضاع والأنظمة الحكومية أن تكون مطابقة بقدر الإمكان لادين

الرسمى وهو الإسلام . فلذا فملنا ذلك ولحظنا دين الأكثرية في أنظمة الحكومة نحم أن يقع تمارض بين هذه الأنظمة وأحكام الأديان الأخرى . فهل يصح لمن يدين بأحد هذه الأديان الأخرى أن يحتج بأن نلأما من هذه الأنظمة يتعارض مع أحكام دينه ؟ وإذا احتج بعقل ذلك فهل قبل احتجابه ؟

يبتنا رجل هو أكبر علماء المسلمين في الوقت الحاضر ، وهو فضيلة الأستاذ الشيخ نجيت ، وفي استطاعته أن برد عن اللجنة مااتهموها به من الخروج عن الدين .

فضيلة الشيخ نجيت — العبارة كلها أن العلماء لم يشعروا مدلول هذه اللادة ، فلذا رأى معالى الرئيس أن أرد عليهم فقلت .

حضرة الشيخ خيرت راضى بك — للسألة في غاية البساطة . وقد بين سعادة حافظ باشا الوجهة التي أتجه إليها وهم شيخ الجامع الأزهر وبعض العلماء . وقد بين حضرة عبد العزيز بك أن اللادة لم توضع للدخول في مسائل الاعتقادات الشخصية ولكنها حكم عام يتعلق بالواجبات الوطنية العامة . وكل ما يريد شيخ الأزهر أن يقوله هو أن الواجبات الوطنية العامة لا تتنافى مع أحكام الدين الإسلامى . فالجهاد والدفاع عن الوطن وما أشبه ذلك من الواجبات كلها مفروضة على المسلم بحكم الدين ، ولكنه يخفى أن يفرض على المسلم واجبات أخرى تتنافى مع دينه — وليس هذا مما قدرنا وقوعه عند وضع اللادة . وعلى كل حال فلأى أقتصر دفعا لكل شبهة أن يضاف إلى نص اللادة كلمة « العامة » بد عبارة « الواجبات الوطنية » .

حضرة على ماهر بك — لى ملاحظتان على كلام حضرة خيرت بك ، فأولا : الخنوع لقوانين البلاد من الواجبات الوطنية العامة ؟ وقد يكون في القوانين الوضعية ما يتعارض مع بعض الأديان . فالطريق التي أرد أن نخلصنا منها لا نجدى ؟ وثانياً : إن ما يتألم منه شيخ الجامع الأزهر لا يزال موجوداً ، فلئن النص الذى يقره حضرة خيرت بك لا يزال يوم ما تومه وهو احتلال الناس بالدين .

ثم إن لى اعتراضين على أصل اللادة : أولها — أن حكمها لا يشمل من يحتج بقاعدة فلسفية غير دينية . وثانيها — أنه لا يمكن فى القانون أن يكون حسناً بل يجب فوق هذا أن يكون مقبولا عند من يطبق عليهم . فلماذا أقتصر أن يمدل النص على الصورة الآتية : «هى : « ليس لوطى أن يحتج بأية حجة ما تخلص من الواجبات الوطنية الخ » . وبذلك ندفع هذا الوم من جهة ، وتعدى حكم اللادة حتى تتناول من يستفرون بتقيدة فلسفية أو غير ذلك .

فضيلة الشيخ نجيت — أقتصر أن برد على فضيلة شيخ الجامع بما يأتى : « إن هذه اللادة لا تحس الدين الإسلامى بشىء ، وذلك لأن الوطنى فى اللادة لا يفتنى بالمسلم ولا يبره بل هو عام . وكذلك أحكام الدين لا تختص بدين الإسلام ، والواجبات للفرصة على الوطنى كوطى أو جندى هى الواجبات العامة فلا تتنافى مع الأحكام الخاصة بمقائد الأديان الخصوصية . ومع ذلك فلازلة كل لبس قد زيد على كلمة « الواجبات » فى اللادة كلمة « العامة » .

فوافقت اللجنة بالأغلبية على هذا الرد وأن يكتب به إلى فضيلة شيخ الجامع الأزهر ، وأن تضاف كلمة العامة على اللادة ١٣ من باب حقوق الأفراد .

ثم قام سباحة السيد عبد الحميد البكرى وقال — أقتصر أن يمدل نص اللادة ١٣ على الوجه الآتى : « ليس لوطى أن يحتج بأى سبب أو حجة لتخلص من الواجبات العامة الخ » . وذلك ، كما قال حضرة ماهر بك ، لأن بعض الطوائف لا تدين بدين ما بل بقاعدة فلسفية ولا يوجد فى النص ما يمنع من الاحتجاج بهذه القاعدة .

فضيلة الشيخ نجيت — ليس للراد بالدين الدين السجوى فقط بل كل ما يدين به كل إنسان .

حضرة على ماهر بك — كنا مقتضون بأن النص الأصل فى موضوعه لا غبار عليه ولكننا نريد أن نبعد عن كل محذور . وإتى أؤيد سباحة السيد البكرى .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

فقرر بالأغلبية رفض اقتراح حضرة ماهر بك والسيد البكرى .

(فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مع أن المصريين جميعاً سواء في الحقوق والتكاليف ومنها الخدمة العسكرية يكون للرجع في تكيف تلك الخدمة بالنسبة للعرب الرجل وجعلها ملائمة لحالتهم المعيشية ، إلى قانون .

معالى الرئيس — في صباح اليوم قبل انعقاد الجلسة جاهد من يقول إن بعض الأعراب يريد تهديم عرضة اللجنة . فأردت أن أثبت إليهم من يفهمهم أن مجرد الأشخاص لتقديم عرائض للجنة بأنفسهم لا يجوز ؛ ولكنهم في هذه اللحظة دخلوا قاعة الجلسة بدون إذن فأفهمتهم الأمر بنفسى وقلت لهم إن كانت لهم شكوى فليشعروا بها بطريق البرد أو يأتوها بالحكمة . وليس لهم دخول هذه القاعة قبل أن يؤذن لهم .

معادة صالح الملام باشا — ها هي العرضة ؛ وأنا أقدمها كاتراح منى يشاركنى فيه رؤساء القبايل .
حضرة عبد العزيز فهمى بك — اللجنة تقبل كل شكوى ترسل إليها ؛ ولكن للنوع هو حضور الأشخاص بأنفسهم .
معالى الرئيس — هل يريدون أن تتلى عليكم العرضة ؟
(مواصلة على التلاوة) .

تليت ، وهذا نصها :

« نرفع لحضراتكم هنا راجعين النظر لما جاء بالمادة رقم ٢ من اقتراح حضرة صاحب العزة عبد العزيز فهمى بك النامة على إنشاء امتيازات العرب ، وبهذا ندلى لحضراتكم بدسح وجيز عن حلة العرب حتى يوضح للجنة أحقية طلبنا :

١ — كانت العرب بمصر قبل حكم للنفور له محمد على باشا وكانوا هم الناصرون حتى نبواً عرشها ؛ وقد استعان بهم في حروب السودان والشام . ولا أبدهم من شروب البسالة في هذه الحروب رأى أن يجازهم على ذلك أحسن جزاء فأقرهم بمصر وجعلها لهم دوطناً ومنحهم امتيازاً وصحياً هاما يقضى بإغنائهم من الخدمة العسكرية والموعة ؛ وكلف رؤسائهم أعمالاً تتفق مع حلمهم كحمايتهم لحدود مصر الغربية والشرقية وجعلهم دليلاً بالصعراء يفرغ إليهم كرهيف يطلب عند الحاجة إبان الحروب . وقد أصدر بعد ذلك قانون شامل لكل امتيازات العرب . ومن زمن ليس بعيد طلب للرحوم محمود بك عبد الغفار مقترحا بمجلس شورى القوانين إقتضاء امتيازات العرب فلم يصادف مقترحه أقل نجاح لأن هذا التمييز يخالف ، بل ويضاد ، كل أحوال العرب . والقوانين لا توضع إلا بمقدار مراعاة الأحوال وطرق تطبيقها وتنفيذها بالنسبة إلى من وضعت لهم ؛ وعلى هذا الأساس تكون صلاحيتها لهم .

٢ — لجنة الدستور صنع للبلاد قواعد عامة غير مراعية القوانين الخاصة السارية التي يجب تلاؤها ومراعاتها كقانون امتيازات العرب الذى خص إبان وضعه تحسباً دقيقاً قبل الآن غير مرة حتى لآدم أحوال العرب ملائمة لم تتيح لإزاهم تخاليدهم وقوميتهم ؛ ولم تصان الحكومة أقل صورة في تنفيذ أوامرهما وتطبيقها عليهم .

ولا يسعنا إزاء ما قرره لجنة الدستور بشأن عدم مراعاتها كل ذلك إلا أن نتمسك بنص يكفل بقاء امتيازاتنا كلها كما هي ، لأنها متمسكون بكامل حقوقنا لعدم ضياع جنسيتنا وتقاليدنا ؛ ونحتاج بشدة على كل تغيير يضيع علينا شيئاً مما أقرته القوانين الخاصة بنا .

تعدون حضراتكم أن العرب بالقطر المصري يقدرون بأكثر من مليون نسمة ، يقدر الدين منهم على اتصال بالمخضر بمائة ألف نسمة تقريباً ؛ والباقي منهم — وهو الأغلبية الساحقة فيهم — أعراب رحل منبشون في الصحراوين الغربية والشرقية ينتجعون أقاصى الصحراوين وراء السكلا وللراعى سعيًا في طلب الرزق ولا ملك لهم إلا القليل من الإبل والأغنم . وقوم هذه حلم من الصعب جداً أن تطبق عليهم القوانين العسكرية فضلاً عن أنه لا يمكن تنفيذها عليهم بأي حل من الأحوال .

قبائل العرب والمدالة لطلبان ألا تمس هذه الحقوق . ولا يمكن العرب بأى حال من الأحوال أن يرضوا بما يضيع عليهم امتيازاتهم التي هي عمادة شرفهم وإلا فيضطرون لطلب تمثيل الأقلية الذين كانوا لا يودون طلبه .

هذا وقد أننا حضرة صاحب السعادة صالح الموم باشا في إسهاب ما أوجزنا بهذا التقرير .
وختاماً لتفضلوا بقبول مطلبنا مع فائق احتراماتنا .

« إضاءات »

سعادة صالح الموم باشا — سبق أن طلبت بقاء امتيازات العرب كما هي من زمن قديم فلم توافق الهيئة على ذلك . وهأنذا اليوم أكرر الطلب وأتمنى أن يترك الأمر للبرلمان ليقرر فيه ما يراه .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ليسمح لى معالى الرئيس أن أسأل سعادة الموم باشا : هل للراد تقرير امتيازات خاصة للعرب أو أن يلنى النص الذى أثار للناقشة في امتيازات العرب ؟

سعادة صالح الموم باشا — أريد أن تبقى الامتيازات على ما هي عليه .

معالى الرئيس — النص الذى أوجب كل هذا هو فقرة من المادة الثانية في باب حقوق الأفراد ونسبها هو : « وم (للصريون) مازمون كافة بأداء الضرائب وغيرها من التكاليف العامة » .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — للمادة تقرير للسواة كقاعدة عامة .

حضرة على التتلاوى بك — أظن أنه يمكن أن يذكر في المحضر تصريح توافق عليه الهيئة بإرجاء البت في امتيازات العرب إلى أن يشكل البرلمان .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — نظام الانتخاب السياسى إلى الآن لم يحسب فيه حساب العرب ، فهل يريد سعادة الموم باشا سد هذا النقص مع بقاء امتيازات العرب ؟

سعادة صالح الموم باشا — العرب ينتخبون وينتخبون قبل الآن .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — انتخبهم لأنهم مصريون لهم محل إقامة معين لا لأنهم عرب ، لأن العرب الرجل لا موطن سياسى لهم .

سعادة صالح الموم باشا — كلهم عرب وأنا أطلب بقاء الامتيازات للجميع .

حضرة زكريا نامق بك — أظن أن سعادة الموم باشا وحضرات مشايخ القبائل لا يبارزون في بقاء النص على أصله ، ولكن الأمر التمس عليهم وم يريدون تسييراً يحيز للحكومة أن تمنعهم الإعفاء من الخدمة العسكرية ، وعند ما يسن البرلمان قانوناً جديداً للخدمة العسكرية فيضم من تلك الخدمة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — ليس للبرلمان أن يبنى العرب ، باعتبارهم عرباً ، من واجب وطنى .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — الخدمة العسكرية ملمووظ فيها أمور خاصة ، وهي الإقامة والليشة في جهات معينة . مسألة العرب كلية وأساسية ولا تطرح باعتبار أنهم جنس وإنما تطرح من وجهة أن العرب الرجل لا يسترزون في جهة معينة . وفي نظامنا القضاء أثر من معاني التخصيص التي تتلازم مع صور الحياة . فعدنا القضاء الدينى وقضاء البداية ، فيمكن أن أفهم أن يطلب العرب أن يتشكل واجب الخدمة العسكرية فيما يتعلق بهم بصورة تتلاءم مع حالاتهم الاجتماعية . لا أفهم أن العرب يريدون التسلول أو القرار من الخدمة العسكرية وإنما أفهم أن لهم نظراً خاصاً في هذه الخدمة . فقد كانوا يقومون بحماية الحدود ولكنهم يعمونها ويدافون عنها بطريقتهم الخاصة التي تتفق مع حالتهم الاجتماعية . فبالكل ما يمتصرون في مسائلهم أن يترك أمر النظر فيما يسمونه الآن « امتيازات » وفي التوفيق بين حالتهم الخاصة والتكاليف السنوية إلى قانون . مع التسليم تماماً مبدأ للسواة في كل هذا .

للساواة بين الجميع أساس الحياة المدنية . ولا يمكن لأكثرية أن ترضى بأن تمتاز عنها الأقلية . وإنما متى كلف العرب الخدمة العسكرية أو خفر الليل ولم رحل يجب أن تكيف هذه الواجبات بتكليف خاص يتفق مع حالتهم الاجتماعية . ويمكن أن يوكل هذا بالنسبة للعرب الرجل إلى قانون يصدره البرلمان .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — على أن تكون الخدمة العسكرية واجبة على الجميع ولكن بنظم يلائم حالة العرب الرجل .
حضرة عبد العزيز فهمي بك — بنظم الجندية يقرر بقانون ، وأنتك نص خاص في مشروع هذا الدستور فلا عمل لتفسير جديد .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — العرب قبلان : مقيمون ورحل . فالعرب الرجل لا يستفيدون من نظاماتنا شيئاً ؛ ومن المعدل ألا تكلفهم أداء واجبات عامة . العرب نظامات خاصة ، فنظم الفرائب بالنسبة لهم يقتضي بأن يدفعوا المشور على ما يذرعون إذا نزل الطر ، وأن تؤخذ على مواشيهم أموال ؛ مع أن سكان المدن والقرى من العرب وغيرهم لا يدفعون أموالاً على للثية . والعرب بنظم قضائي خاص يرجع إلى أسباب طبيعية ، لذلك أرى أن أمر بتجديد العرب الرجل يحتاج لبحث خاص .

أما العرب القميون في المدن والقرى فلا يصح أن ترفع عنهم التكاليف ، بما فيها الخدمة العسكرية ، لأنهم اخططوا بنا اخطاطاً عثم الساواة في المعاملة ، لذلك أرى بقاء النص على أن يبيد البرلمان النظر في الموضوع ويقرر تفاصيله .

فضيلة الشيخ محمد نجيت — هذه المادة قلت خطأ . والبدأ أن يكون للصربون جميعاً متساوون في الواجبات والتكاليف الوطنية . وهذا لا يناقض وجود امتيازات لبعض الطوائف كالطباء وطلبة المدارس . فإذا رأى البرلمان أن يسـ قانوناً بإعفاء العرب فليفعل .

حضرة على التزلاوي بك — إن سعادة للموم باشا يريد ألا يحرم العرب خدمة بلادهم ، إنما يقول إن العرب كثيرهم لم امتيازات ليس من المعدل أن تحظروا على مجلس التوكاب البحث فيها وتقرر ما يرى فيه مصلحة البلاد . لذلك أقترح تفسيراً للنص الخاص بالتكاليف العمومية يقال فيه : « أما الذين نالوا حقوقاً بحكم قانون الفرعة العسكرية فالبرلمان أن يبحث في هذه الحقوق فيقرها أو يرفضها » .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — قانون التجنيد يشمل حتاً حالات إعفاء ؛ وهذه سيقورها البرلمان .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — كل هذا يحوم حول الخدمة العسكرية والتكاليف العمومية ، وهذه لا يمكن أن يكون فيها تمييز مطلقاً بل يجب أن تكون المساواة فيها عامة ويترك تنظيمها للبرلمان ، لذلك أقترح تقرير ما يأتي :

أولاً — الخدمة العسكرية وإثاق التكاليف الوطنية عامة للجميع للصربين .

ثانياً — يترك للقانون تنظيم هذه الأحوال .

حضرة إبراهيم الملباوي بك — البسودى لم يصف قط من الخدمة العسكرية بل هو يقوم بها ولكن بكيفية خاصة تلائم حالته الاجتماعية .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — إذا سمح لي معالى الرئيس أعرض تفسيراً عن العبارة الواردة عن الواجبات والتكاليف العمومية في المادة الثانية من باب حقوق الأفراد وهو :

« مع أن الصربين جميعاً سواء في الحقوق والتكاليف ، ومنها الخدمة العسكرية ، يكون المرجع في تكليف تلك الخدمة بالنسبة للعرب الرجل وجعلها ملائمة لحالتهم المعيشية إلى قانون » .

سعادة صالح للموم باشا — هذا لا يمكن أبداً .

حضرة على التزلاوي بك — أقترح أن يكون التفسير هكذا : « المعفون الآن من الخدمة العسكرية بقانون الفرعة ينظر البرلمان في هل يبق هذا الإعفاء أو يلغى امتيازهم » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا أوافق على هذا .

حضرة على ماهر بك — تفسير حضرة التزلاوى بك خطر جداً لأن فيه تشكاً لبداً للساواة الذى خسر ، وفيه معنى بقاء قانون للفرقة يقرر عدم المساواة . وإذا أخذ بهذا التفسير كان دستورنا ممياً . ورأى أن يؤخذ بالتفسير الذى اقترحه حضرة بدوى بك لأن أساسه الأحوال الطبيعية للعرب الرحل . فلذا عاش العرب معنا جرى عليهم حكنا : وهنا هو مبدأ المساواة . وإذا كان العرب رحلاً فيكون الرجح في تكثيف تلك التكاليف بالنسبة لهم وجعلها ملائمة لحالتهم إلى قانون .

معالى الرئيس — يؤخذ رأى .

تقرر بالأغلبية بقاء النص للدون في المادة الثانية من باب حقوق الأفراد على أصله — وأن يؤخذ في تفسيره بما اقترحه حضرة بدوى بك وهو : « مع أن المصريين جميعاً سواء في الحقوق والتكاليف ، ومنها الخدمة العسكرية ، يكون للرجح في تكثيف تلك الخدمة بالنسبة للعرب الرحل وجعلها ملائمة لحالتهم الطبيعية إلى قانون » .

(في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

عدم الموافقة على تمثيل الأقليات الدينية .

معالى الرئيس — لتأخذ الآن في بحث مبدأ تمثيل الأقليات المحدثه نظره جلسة اليوم .

حضرة توفيق دوس بك — طرحت على اللجنة الفرعية مسألة وجوب النص على تمثيل الأقليات في الدستور ؛ وبعد مناقشة طويلة قررت إرجاء الفصل فيها إلى اللجنة العامة .

ولقد كانت هذه المسألة سيئة الحظ في جميع درجاتها ، سيئة الحظ في كيفية طرحها ، سيئة الحظ فيما لاقته بعد ذلك مما ساعرضه عليكم بمنتهى الصراحة إذ لا يجوز مطلقاً أن نحمل جملة في مصالحة البلد .

أما سوء حظها في كيفية طرحها فهي أنني أنا الذى طرحتها وأنا أحد أفراد تلك الأقليات . كان من الطبيعى أن تبادل إلى الذهن أنني طرحتها لمصلحة الأقباط خاصة ؛ وكان مظهر ذلك أن حلت مظنة أن الأقباط يطلبون حقاً من المسلمين يخشون أن يصيهم ضير إذا لم يحصلوا عليه . فاصطبغت المسألة بنير صحتها الحقيقية أو التى أريد بها لما أنا .

ولقد كانت إلى ذلك الهدك مناقشات اللجنة لا تتدى دائرة جلستها . ولكن رأى دولة الرئيس المحترم رشدى باشا أن يؤخذ في هذه المسألة رأى الأقباط فطلب حضرة أستاذنا الملباوى بك أن ينتشر باسم اللجنة الرأى القائل أحدهما بوجود التثليل والثانى بالنكس ليؤخذ رأى الأقباط ، فاضرته أنا وغيرى في التتر ، فرأى دولة الرئيس توفيقاً للرأىين أن ينتشر كل رأيه من غشه لا باسم اللجنة .

ولكن للمسألة كانت سيئة الحظ أيضاً في هذا ، قبل أن ننشر شيئاً من هذا ظهرت رسالة في الأهرام لحضرة صدقنا المحترم إبراهيم دسوقى أبانته بك يقول إن مسألة تمثيل الأقليات طرحت على اللجنة ، وإنه يؤكد ذلك ، وإن الذى طرحها هو توفيق دوس . ووضع عبارته بما يستفاد طبيعة لأول وهلة من هذا الطلب وهو أن الأقباط يطلبون حقاً من المسلمين لعدم اطمئنانهم لهم في النظام الجديد للبلد .

كان من نتيجة هذا — وهى نتيجة طبيعية — أن قام ثمر من الأقباط يداخون ضد فكرة التثليل ويقولون بوجود عدم النص ؛ وبدأت حملة في الجرائد ، غالبا من الأقباط ، ضد القائل بوجود التثليل .

رأيت يائاً للامر أن أطلب من دولة الرئيس رشدى باشا أن ينشر بلاغا للجمهور يظهر لهم حقيقة الفرض الذى لأجله تبحث اللجنة فى الأمر، وأنه فاصر على الدفع عن مصلحة البلد بمطالبة منع تدخل الدولة الأجنبية صاحبة القوة الضلعية فى بلادنا فى حماية الأقليات، وأن الفريقين لا غرض لهما إلا هذا . فالفريق القائل بالتخيل يرى أن ضمن طرعة لعدم تدخل الأجانب فى الأمر أن ينس على تخيل الأقليات فى الدستور فلا يصح هناك عمل لحاية دولة أجنبية لهم وقد حمام الدستور . والفريق القائل بالعكس يرى أن عدم النص على وجود الأقليات يؤدى إلى عدم الاعتراف بوجودها ، فلا يبقى عمل لحاية تلك الدولة الأجنبية ، وأن غرض الفريقين مصلحة البلد كافة دون غيرها من المصالح الخاصة .

والفق دولة رشدى باشا على هذا البلاغ وكلف حضرة صديق أحمد أمين بك نشره فى الجرائد . فبعد أن لاحظ أمين بك أن نشر البلاغ لم يجره الهيئة اتفق بأن أمر دولة الرئيس كلف لجوب النشر .

وفى ذلك اليوم سافرتاسا لمصر ، فذكرت أمين بك ونحن فى القطار بنشر البلاغ فى ذلك اليوم حتى لا يضل الرأى العام الباعث على طرح المسألة ، ولكننى علمت منه لسوء الحظ أنه نسي البلاغ فى الإسكندرية ولم يحضره معه إلى مصر ، ولكن الأستاذ هيكل كفانا مؤونة ذلك بأن وعد أن يمرر بلاغا آخر بعنه ويتنشره — على أن بلاغا بهذا اللنى لم ينشر ويظهر أن هيكل بك سها عليه كذلك .

كانت النتيجة الطبيعية لهذا أن بقى الرأى العام فى ضلالة : الأقباط يتصدون أنهم فى طلبهم هذا ينضون للسليين ، وهم يرون من مصلحتهم طبعاً ألا ينضوم ، فظفأروا بأنهم لا يريدون التخيل ؛ والسليون يتصدون أن فى هذا تفرقة البلد ؛ وما دام الأقباط لا يطرضون فى عدم تخيلهم ، بل رفضونه بشدة ، فوجب عدم التخيل .

كان من الطبيعى عندئذ أن أنشر فكرى للناس ، وقد كنت فيه أكثر صراحة مما كنت أمام اللجنة الفرعية . رد على حضرة عبد الحيد بك ردين : أولهما جمهور بإمضاءه ، والثانى بإمضاء مستار . وليس على حضرة زميلى المحترم أن أعتب عليه عتب الصديق على الصديق أن تاب على نشر الرأى فى الجرائد ، وتبادل ، لماذا نشرت هذه المسألة بالذات ؟ كأنه لم يكن معنا وقت قرار رشدى باشا وقرار اللجنة الفرعية بوجوب نشر آرائنا . كان من نتيجة هذا أن اعتقد الجمهور أنى نشرت آرائى هذه بشير إذن اللجنة وخلافا لقراراتها ، لأنى أرى فى هذه المسألة بالذات ما لا أراه فى غيرها ، وهذا لا يكون إلا إذا كان رائدى فيها البحث وراء مصلحة شخصية لى أو مصلحة للأقباط قط دون مصلحة البلد .

هذا ما كان من الأدوار البيئة الحظ التى مرت فيها للمسألة ، طرحتها لتصدروا حضراتكم أن الجواب الذى طرحت فيه لم يكن جواباً شياً كما كان يجب أن يكون .

وقبل البحث فى الموضوع أريد أن يكتب بالقلم الرضى أنى لأطلب هذا لمصلحة الأقباط — نظريى بسيطة جداً وهى الآتية :

استبنت إنجلترا نفسها فى صريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ حتى حماية الأقليات . وهذا حتى خطر جداً ، وهو فى نظرى مضيع لكل ما نتاله من الاستقلال ، إذ تحت ستر هذا الحق يكون لإنجلترا حتى التدخل فى كل شؤون المصريين ، صغيرها وكبيرها ، الداخلى منها والخارجى . فهمة كل وطنى يريد خدمة مصر أن يجارب هذا للطلب بكل ما فى وسعه . وفى نظرى أن من أقوى الأسلحة لمحاربه هو مواجهة إنجلترا فى المفاوضات للقبلة بأن الأقليات يحمها الدستور فلا عمل لحايتها لها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أخشى كثيراً إذا لم تحتل الأقليات فضلاً فى مجلس النواب القليل أن يمتنع بعضهم ويدسوا من وراء ستار فيظفأروا بالوطنية الحادة وأنهم لا يريدون هذه الحماية ، فى حين أنهم يطلبون التشديد فى العكس بها . تلك مصيبة كبرى ، وما كان لئلى وأنا أحد أفراد تلك الأقليات أن يقترضا ، فبتم الأقليات فى شعورها الوطنى . ولكننى أطمح بتبرع لمصلحة البلد ، وأنا أعلم كما تعلمون أن الغالية الساحقة من الأمن ، وبينما كثير من اتخذوا لأنفسهم صفة العزلة ، يتجرون بها وراء أغراضهم : تنسوى فى ذلك الأقليات والأكثرية . أمام هذا يجب أن أقول الحقيقة للؤلؤة : أخشى هذا الباب وأريد إقفاله ؛ وأعتقد أن خير وسيلة تساعد على إقفاله هى النص على تخيلهم فى الدستور .

هذه نظريتي . أما القول بأن الأقباط يريدون بهذا حاكماً لأعضائهم يضمنون به مصالحهم خطأ محض ، أولاً : لأن الأقباط متمتعون في ظل جلالة الملك فؤاد ، كما كانوا متمتعين في ظل أبيه وجده ، بكافة ما يتمتع به باقي المصريين ، ولم يشعروا بأنهم متغيبون مطلقاً ، وثانياً : لأن البرلمان لا يصرح بتسريحاً عاماً لثمة دون ثمة أو طائفة دون أخرى ، بل يصرح قوانين عامة يستوي فيها الأقليات والأكثرية . على أنساو فرضنا جدلاً وأراءت الأكثرية أن تنظم الأقلية في قانون فلن يدفع هذا النظم وجود عدد من أفراد تلك الأقلية في البرلمان لا يمكنها أن تمنع قرار تلك الغالبية .

لهذا قلت وأكرر أنني لا أطالب هذا لحلحة الأقباط . وأرجوكم عند بحث المسألة ألا تضعوا نصب عيونكم إلا مصلحة البلد ، فإذا اعتقدتم أن مصلحة البلد لا تتعرض لخطر إذا لم تمثل الأقليات فلا تصدوا على وجوب تمثيلها ولو طلب ذلك منكم الأقباط جميعاً بلسان واحد . وإذا رأيتم العكس وأن البلد قد تتعرض لخطر تدخل الأجنبي إذا لم ينص على وجوب تمثيل الأقليات فقررروا النص على ذلك ولو عارض فيه الأقباط وللشؤون جميعاً .

لهذا أيضاً كان من الخطأ أخذ رأي الأقباط في الموضوع . ليس الأمر متعلقاً بالأقباط بل هو متعلق بالبلد ، وإذا قال الأقباط الآن بعدم التمثيل وابتعنا رأيهم لأنه رأيهم فقط وظهر بعد ذلك فساد هذا الرأي فلن يقتصر الضرر على الأقباط لنقول إنهم جنوا نتيجة عدم صراحته أو نتيجة خطئهم بل يعم الضرر كل البلد على السواء .

على أنه إذا أردنا أن نستخلص نتيجة من آراء الأقباط فما الذي يمكن الوصول إليه ؟

قامت ضحية كبرى من قبل تلك الجماعة التي تسمى نفسها الوفد المصري تادي بعدم التمثيل ، قائلة إن القائل به لا يريد إلا سوءاً فأخذوه ، فاتبعها في ذلك من يتبعها في كل قرار تصدره أو ابتعها جنودها القائلون بأنهم جنودها « عظمة كانت أو مصيبة » .

لمصري لماذا نغير هذه الأقوال في هذه المسألة تلك الأهمية الكبرى ، وهذه الجماعة بالذات هي التي نادى ونادت بأعلى صوتهما أنه ما كان يجوز للجنائنا أن نقبل عمل الدستور ، فإن في هذا اختيافاً على حقوق الأمة ، وغيباً عظيماً لمصلحتها ، إلى آخر ما تعلمون مما رموا به أعضاء اللجنة الكرام ؟ كل هذا لم يتروعه أى الثقات ومضين في محكم مضي الطمع الوائق بأنه يعمل لمصلحة البلد ، ولم يقولوا : بل نأخذ برأى غالبية الأمة (ويظهر أن الغالبية هي أولئك الأفراد الذين يكتبون في الجرائد) وتقرض العمل في اللجنة .

ظهرت طلبات الأقباط على لسان معظم رجالهم الذين لا يتجرون وعلى لسان مجالسهم اللبية .

وفي السكريدية وسائل من المجلس إلى القبطي الإيجيلي العام ، ومن مجلس إلى الدنيا ، ومن مطران إسنا ، والدير المحرق ، والدنيا وصبو وغيرهم كثيرون يقولون بالتبيل وعلى رأسهم غبطة سيدنا البطريك القبطي كلف حضرة زيمينا إلياس عوض بك أن يقول برأيه هذا في لجنة الدستور ، وأخذت الجرائد تطالب تصحيح هذا الحديث من هنا ومن هناك حتى ذهب محرر جريدة البورص وهو في فرنسا وأخذ من غبطته تأييد هذا الحديث ونشره في الجرائد كما تعلمون .

أما من كثيروا في الجرائد فإنكم تعلمون ، كما أعلم أنا ، إن كانوا جادين أم هازلين . أعلم أنا أن فرقاً عن أعلنوا رأيهم في أسبوط بأشد عبارة ممكنة ضد التمثيل قوماً عتاً في قاعة الحاميين بأسبوط إنهم يرون وجوب النص على التمثيل ، ولكن ما دامت الأغلبية لا ترضى به فمصلحتهم أن ينادوا بعكس ذلك ، لأن الأقلية في كل بلد لا يمكنها أن تضيي إلا « بالحقية والملافة والتفاهق » . يعلم هذا الحديث على ما اعتقد حضرة زيمينا المحترم محمد على بك حيث لا يدسمه من أخيه أحمد على بك الذي كان حاضراً . لهذا كله أنا أخاف ، وأخاف جداً .

في بحث المسألة نظرياً .

يقول للمارثون لهذا الرأي :

١ - إنا كلفنا بعمل دستور على أحدث النظم ؟ ولا يوجد دستور واحد ينص على وجوب تمثيل الأقليات الدينية وإن كان هناك دساتير عدة تنص على وجوب تمثيل الأقليات السياسية - فليس إذن بدعة .

٢ — وإن في هذا النص ميزة خاصة للأقليات ، بمعنى أن الفرد في الأثرة لا يمكن أن ينال كرسيا في مجلس النواب إلا إذا حاز همة عدد معين من مواطنيه ، في حين أن الفرد من الأثرة قد ينال كرسيا في المجلس ولو لم يحز تلك الهمة — بنص القانون . وما كان لنا أن نعطي ميزة .

٣ — وإن هذا النص يجرنا إلى ما لا آخر له من تحيل الأقليات التي لا يعلم عددها إلا الله عما نزل بلادنا من الأجانب غير ذوى الامتيازات أو ينزلها في المستقبل .

٤ — وإن النص على تحيل الأقليات فيه تغليب وإنعاء ، لروح التفرة وهمة لقاسم للمدين الذي تريد دعمه والذي لا بد وأن يهدم بالتربية والتعليم فنصبح وقد أدركت البلد أن الحقوق للدينة شئ ، والدين شئ آخر .

(هنا انصرف فضيلة الأستاذ الشيخ محمد نجيت أثناء إلقاء عبارة حضرة توفيق دوس بك والساعة ١١ ونصف) .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك — أستأذن في الانصراف لأن مضطر للسفر لحضور جلسة خاصة بعد ظهر اليوم بوزارة الأوقاف .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — بهما معرفة رأى حضرة هلباوى بك في تحيل الأقليات .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك — أنا آسف جداً لانطراى السفر الآن — ومع هذا فرأى الذى أنا مفتع به هو عدم تحيل الأقليات .

(انصرف حضرة الهلباوى بك فى الساعة ١١ و ٤٥ دقيقة) .

حضرة توفيق دوس بك — وقبل الرد على كل هذا أقول كلمة واحدة إجمالية :

لا أريد للناقشة طويلا فى صحة هذه النظرية وعدسها ؛ قد يكون كل هذا صحيحاً . وقد تكون نظرية تحيل الأقليات مخالفة لكل النظريات الحديثة ولم يقل بها دستور . هل إذا اعتقدنا أن فى عدم تحيلهم ضرراً بالبلد نضحي بالبلد لتبقى النظريات القانونية سليمة ؟ أو بالمثل القلاص « قول كسر المجلس ولا كسر النوى » ؟ — يجب علينا أن نوقى ما أمكننا التوفيق بين مصلحة البلد وبين النظريات الحديثة أو أن تقفوا النظريات وترعوا مصلحة البلد .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هنا حتى لا وب فيه .

حضرة توفيق دوس بك — لهذا ، وقبل الحوض فى الرد على هذه البفوع ، أقول لحضراتكم : قدروا مصلحة البلد وحدها دون غيرها . على أنه لا أرى أن هذه البفوع وجهة للأسباب الآتية :

حققة لا يوجد دستور واحد نص على تحيل الأقليات الدينية ؛ وكثير من الدساتير نص على تحيل الأقليات السبابة . ولكن يجب ألا ننسى أننا فى الشرق لا نيز كما يجب بين السبابة والدين . وما دنا فى جميع أحوالنا الشخصية : نركن على القواعد والأسس الدينية فسيبقى مظهر حياتنا السبابة مصبوغا بدرجة ما بطابع الدين .

هذا عن النقطة الأولى . أما عن النقطة الثانية فهى خطأ وإن كان ظاهرها يدل على عكس ذلك .

الأثرة لما بطبيعة أنها الأثرة ميزة طبيعية . إذا فرضنا أن فى إقليم من الأقاليم ثمانية أعشاره من الأثرة وعشراء من الأثرة ، تقدم عشرة مرشحين للانتخاب كان لقرين الأثرة ثمانية حظوظ من عشرة فى التجميع ، وكان لقرين الأثرة حظان . هنا مع أن لكل مرشح حظا مساوياً للآخر علما لا يزيد ولا ينقص .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — هذا إذا كان أسس الانتخاب للدين .

حسرة عبد العزيز فهمي بك — يظهر أن حسرة دوس بك لا يحد أن الكفاح في الانتخابات بين آراء سياسية وأحزاب مختلفة بل يعتبر أنه كفاح بين دينين .

حسرة توفيق دوس بك — أرجو أن يصرف النظر عما ذكره بشأن النسبة بين ٢٠٨ وأعوذ ببارئ فأقول : أضف إلى ذلك أنه إن تقدم مرشحان للانتخاب متساويان في جميع اللواجب والكفاءات كان لمرشح الأكثرية بحكم الطبيعة وصلة الجامعة الدينية ميزة خاصة لدى الناخبين لا توجد عند غيره ، تلك الميزة الطبيعية تعادلها الميزة القانونية التي تطلب النص عليها في القانون .

هذا ويجب أن نلاحظ أن مبدأ التمييز على هذا الخط موجود في المساتير الحديثة التي تنص على وجوب تمثيل الأقليات السياسية ، فإن هذا النص مناه أن أفراد تلك الأقلية السياسية قد لا يجوزون تمة العدد المطلوب من مواطنهم ، ولكنهم يجب أن تحتفظ لهم مراكر نص القانون . وهذه ميزة رأى القانون إعطائها لهم حتى يكون المجلس النيابي صورة معبرة من مجموع الأمة يضم آراء جميع طبقاتها وأفرادها .

تسكن هذه ميزة تمنحها الأكثرية للأقلية لصلحة البلد ، أي ذلك مانع ؟

أما النقطة الثالثة فأنا أعترض كل الاعتراض على من يقول بوجوب تمثيل الأقليات الجنسية .

تلك الأقليات إما أن تعتبر نفسها مصرية فتندمج مع المصريين : السلم منهم مع السلم للمصري ، والسليحي مع السليحي للمصري ، واليهودي مع اليهودي للمصري — أو تعتبر نفسها غير مصرية فلا شأن لها بمجلس النواب وبحقوق المصريين . ولقد أعجبني الحديث الذي قاله بطريرك الأرمن في هذا الصدد حيث ذكر أنه يرى وجوب تمثيل الأقليات ولكنه لم يطلب للأرمن تمثيلاً خاصاً ، بل باعتبارهم مسيحيين يرى أن يندمجوا في الأقباط .

ثبتت النقطة الأخيرة وهي أن وجود هذا النص قد يؤدي إلى تدخل الإنجليز بحجة حماية الأقليات ، وأنه يحد تخليدك تلك الفروقات الدينية التي تريد العمل على عموها من الدستور .

أما عن القسم الأول من الاعتراض فليصحا لي أنني لا أفهمه . وجود الأقليات وعدمه لا يتوقف على النص عليها في الدستور . فإذا كانت الأقليات موجودة فلا فهي موجودة وبسلم الإنكليز بوجودها ولو أغفلنا ذكرها في الدستور بل ولو نصمنا على عدم وجودها في الدستور . وإذا كانت الأقليات لا وجود لها فلا فلا يمكن أن ينمذ أحد بوجودها ولو نصمنا على ذلك الوجود في الدستور .

ولا شك مطلقاً في أن الأقليات موجودة فلا ؟ بل ولا شك أن الإنكليز يطمون بوجودها وقد نصوا على ما ادعوه حقوقاً لها في تصريح ديسمبر سنة ١٩٢١ ، كما ينشأ برسالة طويلة إلى وفد صاحب المودة عدلي باشا في لوندرة بحقوق الأقليات — كل هذا رغمًا من أن مصرًا واحدًا لم يوجد في ذلك الحين يذكر اسم الأقليات — بل إن دستورنا نص على ذكر الأقليات صراحة في المادة ١٠٤ مما قرره اللجنة الفرعية وأيدتموه حضراتكم الأمس . تلك الحكمة التي اضطررتا جميعاً ، على مضمض ، أن تنقل نص المادة ١٠٤ هي التي تضطرننا الآن ، على مضمض ، أن أطلب وجوب النص على تمثيل الأقليات .

أما عن القسم الثاني من الاعتراض فقد يكون في ظاهره صحيحاً ، ولكنه غير منتج ، لأن هذا الفرق الذي يبق وسيبقى ما دنا ترتكن على الدين في كل معاملتنا الشخصية . نعم ملادم القبطي يتزوج في الكنيسة ويغضى مصلحته الشخصية في المجلس النائي ، والسلم يتزوج لدى للأذون ويبرض منازعاته الشخصية إلى المحكمة الشرعية — ما دام هذا باقياً فسبقى الفرق قائماً . تأملوا الفرق بين هنا وبين فرنسا مثلاً ، تجدوا البروتستانت والكاثوليك والتي لا دين له — كلهم يتزوجون ويطلقون ويرضون منازعاتهم الشخصية أمام جهة واحدة وهي الجهة المدنية التي يتيها الجميع .

إذا أمكن وصولنا لهذا انهمت القوارق الدينية . أما إذا لم يمكن ، ومن الأسف أن هذا غير ممكن ، فن البث أن نؤمل أن نصل إلى ذلك للراكر الحياي الجليل الذي تنوق إليه .

ذلك مبلغ ما وصل إليه معنى في مسألة تمثيل الأقليات — ولا أنكر عليكم أن المسألة دقيقة جداً وفيها من كل وجهة ما يقال لها وعليها . فأرجو أن تبحثوها بتلك الحققة التي سيرتم بها دقة الدستور الآن ، وأرجو أن تنسوا دائماً أن رافع هذه المسألة قطبي ، بل يذكروا دائماً أنه يرصها بصفته مصرياً . وأرجوكم ألا تجعلوا لمصلحة الأقلية خاصة أو الأقليات عامة أي نصيب من اهتمامكم ؛ بل كل ما أرجوه هو مصلحة البلد ، فلئن رأيتم أن مصلحة البلد تستدعي هذا التصرف فهو بشجاعة ، ولئن وجدتم غير ذلك فرفضوه بشجاعة ، وأنا أول من يوافقكم على ما ترى الأغلبية خلافاً لحضرة زميلي قليب باشا الذي كان في أحد الطرفين بالأمس فأقلب إلى الطرف الآخر اليوم .

سعادة يوسف فطوى باشا — أوافق حضرة دوس بك على كل ما قلته .

حضرة محمود أبو النصر بك — الأستاذ دوس بك جعل أساس دفاعه تمسك الإنكليز بحق حماية الأقليات . وقد سمعت أنه عند المفاوضات الرسمية في العام الماضي وجه بعضهم لأحد المفوضين البريطانيين السؤال الآتي : « هل يراد بحماية الأقليات أن يكون لها امتياز على الأكثرية ؟ » فكان الجواب « أبداً » ، إنما يزيد المساواة بين الأكثرية والأقليات .

أردت أن أقدر هذا ليعلم لنا جميعاً أن انجلترا لا تريد أن تتدخل للدفع عن امتيازات تعطى للأقليات وإنما تتدخل لإنقاذ الحق بالأقليات غيب . وكل ما تريده هو المساواة بين الأقليات والأكثرية — وقد فعلنا ذلك بما نص عليه في دستورنا .

حضرة توفيق دوس بك — نعم لقد نصت المادة ١٠ على أن للأقليات الحق في القانون ، وفي الواقع في نفس المادة والضمانات التي تتمتع بها الأكثرية . وفسرنا عبارة « وفي الواقع » بأنه لا يجوز بالتفصيل حرمان أقلية من حق مقرر لها في القانون ، ولكن هل يكون تفسيرنا هذا حجة على الإنكليز ؟

حضرة عبد المجيد بدوي بك — المسألة معرض للبحث في المساواة لا في النسبة والتبيل .

سعادة عبد المجيد مصطفى باشا — أسس اقتراح حضرة دوس بك هو تحرير حكم بحول دون تدخل الحكومة الإنكليزية لحماية الأقليات .

مبدأ حماية الأقليات نشأ في أوروبا عند وضع معاهدات الصلح التي أوجدت دولا حديثة تكون من شعوب مختلفة بينها نزاع قديم وحزازات وأحاد من عهد بعيد ، وبمضا يريد أن يضم لدول أخرى . فالتسليح الذي اقترح لذلك هو المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات .

لو رجنا لمعاهدات الصلح ما رأينا منطلقاً أن الدول الكبرى أعطت الأقليات امتيازاً ما ولكنها قررت مساواتها بالأكثرية . والمادة التي نصت على ذلك في تلك المعاهدات هي المادة التي ذكرت بحروفها في مشروع دستورنا والتي تنص على أن للأقليات الحق في القانون ، وفي الواقع في نفس المادة والضمانات التي تتمتع بها الأكثرية .

لذلك لا محل لتوهم الخطر الذي يظنه زميلنا حضرة توفيق بك دوس ؛ ما دام دستورنا مدوناً به نفس المادة بحروفها التي وضعت لهذا الغرض عينه في المعاهدات الأوروبية . أما إذا أردت إرغامنا على قبول حماية الأقليات من دولة أجنبية فلا يمكن منع ذلك أي نص يوضع .

نيافة الأنبا يوانس — كنت أظن أن طلب تمثيل الأقليات في البرلمان يجلب بلاجدال خصوصاً بين الأقباط والسليبين لأنهم إخوان في السراء والضراء ، متحذون خصوصاً من بدء الحركة الأخيرة فهم يد واحدة ورأي واحد . ولا يجب فصلهم واحدة ومراقبتهم واحدة — لذلك أرجو ، حفظاً لهذا الاتحاد ، أن تحرروا تخطيهم السياسي على نسبة عدم .

حضرة علي التلاوي بك — سمعتم حضراتكم حضرة زميلنا دوس بك وهو يقول في خطابه إنه مصري من الأقليات القبطية . فاصبحوا حضراتكم مصري من الأكثرية أن يسأل الذين يمارضون في تحرير مبدأ تمثيل الأقليات عن الخطر العام الذي يرونه في ذلك ، وعن الضرر الذي يتوقعونه من تحريره ، لأنني أعهد أن تمثيل الأقليات لا ضرر فيه ، بل فيه نفع عظيم .

إذا تقرر هذا للبدا فكأن الأكرية تقول للأقلية : أما وعدك بمصر في البلاد وأخى ألا تتلى في الانتخابات بسبب ذلك مع أنى في حاجة للاستشارة برأيك والانتفاع بنوى الواهب السياسية من أبحاثك فأنا أضمن لك مراكز معدودة في البرلمان بنسبة عدلك .

هذا ما يجب عمله حفظاً لاتحادنا الجليل الذى لولاه لوجد الإنجليز لناهضتنا سيلا .

هذا ما يجب على الأكرية أن تخرجه حرصاً على مصلحة وطننا العزيز وحتى لا يجد الأجنبي مكاناً للتدخل في أمور حماية للأقلية .

أما القول بأن مثل هذا الحكم لا يوجد في المسانير الأخرى فأرجو ألا تصيروا اهتماماً لأنه لا شئ يمنعنا من ذكر نص في دستورنا لا يوجد منه غيرة ما دام وجوده نافلاً لنا .

حضرة عبد الطيف المكباتى بك — ما قاله حضرة دوس بك وجيه ولكن ما أجاب به سعادة عبد الحميد باشا مصطلح بشأن ما تقرر في معاملات السلع الأورية كاف لرد عليه . خصوصاً بعد أن أصبح الفارق الذى أمرأ شخصاً عضواً لا يتعدى العادات ، أما الواجبات الوطنية فكلنا فيها سواء .

ولكن مراعاة لشعور الأقلية وحفظاً للرابطة بيننا وبين إخواننا الأقباط أوافق على تمثيل الأقلية احتفاظاً بالوحدة العائلية ومنعاً للامتصاص . ألا ترون الإخوة الذين من أب واحد وأمهات متفرقة إذا عين عليهم وصى من فريق منهم لا يقابل بارتياح من الفريق الآخر حتى يمين منه من يشرف على الوصى في العمل ؟

حضرة على ماهر بك — مع احترامى للآراء التى أبديت وتقديرى لشعور الذى بنى عليه هذا الطلب أخالف القائلين بتمثيل الأقلية وعلى الأخص في أن تخرجه هذه اللجنة .

لا شك أن تمثيل الأقلية والنس على في دستورنا يستلزم عدم الاتحاد في حياتنا السياسية ، وبقي هناك قطبى ومسلم فكل من يدعو لإزالة هذه الفوارق ويعمل على حصرها في أمور السائلة ومعال البادات يجب عليه ألا يوافق على تدوينها في الدستور .

مستم حضراتكم أن لا خطر من تقرر تمثيل الأقلية . فأجيب على ذلك بأننا لا نتم في دستورنا على كل ما لا خطر فيه ، بل نقرر ما فيه مصلحة وسعادة الجميع .

يقول حضرة دوس بك يحق إن هذا التصريح استثنائى لا نظيره في المسانير الأخرى . ولكن ما الذى يلجأنا إلى تصريح استثنائى لا مبرر له ولا خطر مطلقاً من عدم الأخذ به . الماضى القريب دل على أن الجمهور المصرى لا يفرق بين القبطى والمسلم . والحاجة لا تعرف هذا التفريق من زمن بيد . وكما رأينا الفحة تنزع من السلم لصطفى القبطى .

كيف تفعل كل هذه الأدلة ونعمل على عكسها كأنها في كوكب ونحن نعيش في كوكب آخر !

سعادة الأكرية لا تفصل أبداً ولا يمكن أن تفصل عن سعادة الأقلية في بلد واحد .

يقال إن مؤيدى تمثيل الأقلية يخشون ألا ينتخب في البرلمان نواب من الأقباط . وأعلن أن الواقع بخلاف ذلك ، لأننا نزام ممثلين في المجالس السياسية بنسبة تزيد عن نسبة عددهم زائدة كبرى . وعند الانتخاب إذا ختم الرشح للانتخاب بغيره غير مؤيد من حزب سياسى غشياً على نفسه . أما إذا كان مرشحاً من حزب معين ، سواء أكان قبطياً أم مسلماً ، فأناضار حربه يؤيدونه جميعاً : الأقباط والمسلمون في ذلك سواء ، ولا ينازعه في الانتخاب نتائج منهم .

معالى أحمد طلعت باشا — أضيف إلى هذا أن الهاميين استخروا في ثلاث سنوات متوالية قسماً لهم قبطياً وهذا لم يحصل لغيره .

حضرة على ماهر بك — المتاعدة العامة ألا يلجأ إلى تصريح ما ، وعلى الأخص إلى تصريح استثنائى ، إلا إذا قامت الأدلة على الحاجة إليه . ونحن إلى الآن لا نرى حاجة مطلقاً إلى النص على تمثيل الأقلية ، لأننا نعتقد أن الأقلية تستمثل بدون ذلك النص . فننتظر الانتخابات لترى ما يقع . فإذا وجدنا أن الأقلية لم تحتل ينظر في الأمر .

لا يكتفى أن تصاد دستوراً على أى صورة من الصور ، بل يجب أن تجل الأمة دستورها قبولا حتماً . وقد صمم ما قيل في كل مكان عن تمثيل الأقلية في الدستور .

حضرة محمود أبو النصر بك — من الأدلة على أن تمثيل الأقلية في المجالس التشريعية من أقوى أسس الاستقرار ما قرره حكومة فرنسا في الدستور السوري ، فقد جعلت المسلمين ثلثين فيه بحسب قوتهم . وفيه ثلث للسنين ، وآخر للشيعة ، وثلث للدروز ، وهكذا — مع أن الجميع مسلمون . وكذلك فعلت بالمسيحيين فجعلتهم ثلثين بحسب طوائفهم . والفرض من هذا بذر بذور التفرقة بين الجميع حتى لا يقع اتحاد بينهم مطلقاً .

سعادة حافظ حسن باشا — عدم تمثيل الأقلية في مجلس النواب يمكن معالجته بصين نواب من الأقليات في مجلس الشيوخ ، وبذلك يكمل النقص الذي وقع في انتخابات مجلس النواب . ولكن النقطة المهمة في الموضوع هي أن حماية الأقليات تحفظ بها المفاوضات ، فهل النص على تمثيل الأقليات لا يخفض حجة عند المفاوضات القبلية ؟ أرى أن عدم النص يجعل حجة المفاوض المصري أقوى لأن النص دليل كبير على وجود التوافق بيننا .

لذلك أرى ألا ينص على شيء في هذه السألة الآن وننتظر نتيجة الانتخابات القبلية ، وعندئذ يستطيع البرلمان أن يقرر ما يرى فيه الصلابة .

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — دار بحثنا بشأن النص على تمثيل الأقليات على أساس أن المفاوضات القبلية ستبحث في أمر حماية الأقليات . ولكن حضرة للكتاب بك الذي لم يوافق على بحث الموضوع بناء على هذا الأساس ، بل قال إنه يوافق على تمثيل الأقليات بحاملة لهم وحراساً على دواول الاتحاد .

ولكن حضرة دوس بك لم يرض للسألة لتحل بحاملة بل طلب أن تحل طبقاً لمصلحة البلاد سواء في ذلك نص على تمثيل الأقليات أو لم ينص ، لأن كل ما يريده أن يمنع خطر تمخل الأجنبي بحجة حماية الأقليات . فيجب ألا نبث للسألة على غير هذا الأساس .

إنجلترا تريد حماية الأقليات ، ولكنها لا تريد لهم مطلقاً امتيازاً يزيد عما للأكثرية من الحقوق . لا تزيد لهم إلا المساواة مع الأكثرية في الحقوق والواجبات . ولكن حضرة دوس بك جسم السألة وخرج بها عما زيده إنجلترا وعما قرره الحلفاء للأقليات في جميع المعاهدات .

النص الخاص بحماية الأقليات واحد في جميع المعاهدات الدولية التي أعقبت الحرب . وقد وضنا هذا النص بحروفه في دستورنا فيجب ألا نتدى هذا ولا نسبق إنجلترا في أغراضها ونخرر اللاتقيات حقوقاً تتجاوز ما للأكثرية ، مع أنه لا يطلب لهم إلا المساواة وهي مضمونة بنصوص الدستور .

سعادة قلبي فهمي باشا — أوافق سعادة عبد الحميد باشا مصطفي وحضرة على ما نص بك على كل ما قاله في هذا الموضوع ؛ وأضم صوتي إلى صوتها لأن فكرة تمثيل الأقليات هادئة للوحدة القومية وموجهة للتفريق بين النصيرين ، وهذا ما لا نود وقوعه .

معالي الرئيس — لنؤخذ الآراء على تمثيل الأقليات أو عدم تمثيلها .

تحرر بالأغلبية عدم تمثيل الأقليات .

(في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ليس لوطى مصرى أن يحتج بأحكام دينه لتتخلص من الواجبات العامة للفروضة عليه كوطى أو جندى .

لجنة الدستور

معالي الرئيس — ورد على اللجنة خطاب من فتية شيخ الجامع الأزهر وستلوه السكرتيرية على حضراتكم .

على الخطاب ، وهذه صورته :

« تشرفتا بلقى كتاب معاليكم المهرى فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٠ (٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢) ، وقد جاء فيه :

إن المادة ١٣ من مشروع الدستور لا تمس الدين الإسلامى بشئ ، لأن لفظ « الوطنى » الوارد فى المادة لا يختص بالمسلمين ولا بنيرهم بل هو علم ، وكلها عبارة « أحكام الدين » لا تختص بدين الإسلام .

والواجبات المفروضة على الوطنى كوطى أو جندى هى الواجبات العامة ، فلا تتنافى مع الأحكام الخاصة بمقتضى أديان الخصوصية .

ومع ذلك فلا زلة العيب قد قررت اللجنة أن تضيف على نص المادة لفظ « العامة » بكلمة الواجبات ليصير نصها كما يأتى :

« ليس لوطى مصرى أن يحتج بأحكام دينه لتتخلص من الواجبات العامة المفروضة عليه كوطى أو جندى » .

وإننا نشكر معاليكم وللجنة الدستور الثناء بهذه السألة ونرجو أن تسمحوا لنا أن نقول :

إن حضرات العلماء الذين اعترضوا على هذه المادة بأن فيها على الجملة مسألاً بالدين لما اطلعوا على التعديل السالف الذكر قالوا :

نحن نعلم أن لفظ « الوطنى » عام لا يختص بالمسلمين ولا بنيرهم . ونعلم أن عبارة « أحكام الدين » عامة كذلك بحسب الوضع المعروف الآن . وقد جاء فى خطاب معالي البشائر أن الواجبات العامة لا تتنافى مع أحكام الدين . فإذا كانت لا تتنافى معها فلا معنى لأن يقال « ليس لوطى مصرى أن يحتج بأحكام دينه لتتخلص من الواجبات العامة » .

فلا يزال العيب والاعتراض باقيين بعد زيادة كلمة « العامة » التى قررت اللجنة إضاعتها أخيراً إلى المادة ؛ ولا يزال الساس بالدين متوجهاً من هذه المادة .

بلغ ذلك إلى معاليكم لتضاضوا بالنظر فيه .

وندعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير والرشاد ، والسلام على معاليكم ورحمة الله » .

شيخ الجامع الأزهر
« حتم »

٦ المهرم سنة ١٣٤١ — (٢٩ أغسطس ١٩٢٢)

معالي الرئيس — ما رأى حضراتكم فى هذا الخطاب ؟

حضرة توفيق دوس بك — أرى أن يتولى فضيلة الشيخ محمد نجيت إبداء رأيه فى هذه المادة للجنة التحرير .

فضيلة الشيخ نجيت — إلى الآن لم يبين العلماء وجه الساس بالدين ؛ وللمادة لا شئ فيها أصلاً .

حضرة على ماهر بك — أرى إحالة للكتابة على لجنة تحرير الدستور وهى التى تنتظر فيها وقت مهادنة المادة وتقترح ما تراه .

تقرر إحالة للكتابة على لجنة تحرير الدستور .

(فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

فنية الشيخ محمد نجيت — قررنا للبدا ١٣ الذى يتبع أى مصرى من الاحتجاج بقيدته للتخلص من الواجبات العامة للقروضة عليه بعد إذ رأينا أنه لا عيس الأديان ، ولا زلت أفر أن ليس فى هذا البدا ما عيس دينا من الأديان ولا يجرع عقيدة من العقائد ، وأنه لم يتبين لى من اعتراض حضرات الساء وجه هذا الساس الزعوم . على أنه يصنع للبداى الأخرى نرى أن فيها ما يبنى عن هذا السس وخصوصاً للبدا الذى يسوى بين المصريين جميعاً فى الواجبات والتكاليف العامة . فلهذا أقترح على اللجنة حذف للبدا ١٣ لأن فى بقائه تكراراً لا مسوغ له .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — كثرت الأفاويل بشأن هذا البدا ؛ ولا يزال رأى فضيلة الشيخ نجيت أن ليس فيه سلس بالدين ولكنه يقترح حذفه منّا للتكرار ووجود ما يبنى عنه ؛ وقد بحث لجنة التحرير فى هذا الأمر ورأت أن لا مانع من الحذف .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — بحسن ألا بيت فى أمر الحذف حتى تقدم لجنة التحرير مشروعا الذى نخضره وعندئذ يكون للجنة العامة أن تدرس المسألة وتقرر ما تراه فيها .

فواقت الهيئة على ذلك .

(فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت للسادة الثانية ، ونصها :

« للمصريون لدى القانون سواء ، لكل منهم ما فيه من الحقوق للدين والسياسة وعليه ما على غيره من الواجبات والتكاليف العامة ، لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . وإلهم وحدهم يهد بالوظائف العامة ، مدنية كانت أو عسكرية ، ولا يولى غيرهم هذه الوظائف إلا فى أحوال استثنائية يبينها القانون » .

فواقت الهيئة عليها بالإجماع .

(فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

تبدو الصيغة الأصلية لهذه المادة مطلقة أكثر مما يجب ، فالتوكيد بأن لكل مصرى من الحقوق السياسية ما فيه من المصريين المصريين لا يقتضى أى تمييز بين المصريين أنفسهم وبين غيرهم من المصريين ، إذ أن الدستور نفسه وقانون الانتخاب قد أوجبا بالضرورة فوارق من حيث التمتع بالحقوق السياسية . ومن جهة أخرى فإنه يظهر أن نية واضع الدستور كانت متعمدة إلى وضع مبدأ عدم التمييز بين المصريين فى الحقوق السياسية وكذلك الحقوق للدين بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . فيلوح أن الصيغة المقترحة — وهى مقتبسة من الدستور الإيطالى — أقرب إلى الترض للتصود .

لا تميز بين المصريين فى الواجبات العامة .

معرضة رقم ٣٣٢ — مقدمة من عبد الجواد حسن نقيب الأشراف بمركز الواسطى وآخرين بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ ، مجلس الشيوخ بالتظلم من اشتغال العونة وخفر النيل لأنهم من ملة التى على الصلاة والسلام ويطلبون معاقبتهم منها .

قررت اللجنة حفظها .

الرئيس (حضرة محمد على الجزار بك) — أرجو أن يوضع لنا حضرة للقرر أنياب حفظ هذه العرضة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة بالنيابة) — رأت اللجنة أنه ليس هناك ما يدعو إلى التمييز بين الأشراف والفلاحين لأن خسارة النيل من التكاليف العامة التى يجب على جميع الأفراد القيام بها على السواء ، ولا تنسقط عن أحد ولو كان من الأشراف . وإن لأننى أتى لا أجد من يبين حضراتكم من يعارض فى ذلك .

(أصوات : لا معارضة) .

حضرة عبد الفتاح رجائي انضى — أنا معروض .

الرئيس — قانون خفر النيل قانون تسنى ويجب النظر في إنشائه .

حضرة عبد الفتاح رجائي انضى — جرت المادة أن يبنى للشايج والفقهاء والأشراف من خفر النيل ، وهذه عادة اتبعها رجال الإدارة .

أصوات — لماذا ؟

حضرة عبد الفتاح رجائي انضى — هي عادة اثبتت من قديم .

حضرة إبراهيم حليم مهنا انضى — لائحة خفر النيل صريحة في أن للكلفين بخفارة النيل هم الذين اعتادوا القيام بها .

حضرة عبد الفتاح رجائي انضى — جرت المادة أن الأشراف لا يكلفون خفارة النيل ، فما المانع من إحالة هذه العريضة إلى وزارة الداخلية ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة بالنيابة) — هل كون الرجل شريفًا ومن سلالة النبي صلى الله عليه وسلم يمنع من أن يقوم بخدمة عامة كخفارة النيل ؟

سعادة محمد صفوت باشا — القانون يشير حقيقة إلى أن من يكلف خفارة النيل هم من اعتادوا على ذلك .

ومعنى هذا أن الرجل للرفه الذى لا يطبق هذا النوع من العمل يبقى على أن يخرج الخفارة شخصًا آخر أو يدفع أجر من يقوم بدله ؛ وأما الإعفاء بسبب الانتساب إلى الأشراف فلا أثر له في القانون .

حضرة عبد الفتاح رجائي انضى — الرجل الشريف لا يطلب أن يبنى من دفع أجرة رجل آخر يقوم مقامه في خفارة النيل . وإنما يطلب أن يبنى مطلقًا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة بالنيابة) — للسألة بسيطة : إن قانون القرعة أعق أشخاصًا معينين بنص خاص . أما لائحة خفارة النيل فلم يرد فيها نص صريح على إعفاء أحد . خفارة النيل إذن أمر واجب ولا أفهم معنى لطلب الرجل الشريف إعفاءه من العمل في خفارة النيل ما دلم قادراً على الملوقة .

معالي محمد شفيق باشا — كنت مهندساً لارى ، وأؤكد لحضراتكم أنه إذا طلى النيل أو فرع منه فإن خطره يكون عاما بنير تميز بين الأشراف وسوام ، لأنهم جميعاً يكونون أمام عدو مشترك يجب عليهم أن يتعاونوا على دفعه ، خصوصاً وأن هناك قانوناً يقضى بالدفع عن الأراضي والأموال والأرواح . فإذا وصل النيل إلى منسوب عال يحتمل أن يكون خطيراً فإن رجال الإدارة الحق في طلب المساعدة من أى إنسان . إن المحافظة على جسر النيل أمر واجب يتساوى فيه الكبير والصغير ، فأرجو من حضراتكم ألا تفرقوا بين طبقة وأخرى في أداء هذا الواجب العام .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — مع عظيم احترامى وتحذيرى لكل من ينتسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أقول إننا هنا نؤيد المستور ، وهو صريح في اللادة الثالثة منه بأن للمصريين في التكليف سواء .

بناء على هذا لا يصح مطلقاً أن نلقى طائفة من أن تتحمل شيئاً من تلك التكليف إما بنفسها أو بأموالها .

ولو صح لنا هذا الإعفاء لجاز أن يكون أهل بلد برمتهم أشرافاً ، فإذا طلى عليه النيل أغرقه . ولذلك أطلب للواقعة على رأى اللجنة .

الرئيس — وما رأيك إذا كان القانون يبنى بعض الأشخاص ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — هذا شيء آخر . وحيتذاً أكون منفذاً لقانون أمرني الدستور بإحترامه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة بالنيابة) — مقدمو الرضعة إنما يطلبون إعفائهم لأنهم من الأشراف .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي — ولأن المادة جرت بذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة بالنيابة) — لم تجر المادة بذلك .

الرئيس — هل رجعت اللجنة إلى نص القانون عند بحث هذه الرضعة ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة بالنيابة) — ليس في القانون نص على إعفاء الأشراف .

الرئيس — يحسن إعادة هذه الرضعة إلى اللجنة ثانية لإعادة بحثها .

سعادة محمد صفوت باشا — تمت للمادة ٣ من الدستور

الرئيس — إذا كان المجلس يرى إعادة الرضعة للجنة فلا داعي لهذا البحث .

سعادة محمد صفوت باشا — إن المادة الثالثة من الدستور التي أشار إليها حضرة الشيخ محمد عز العرب بك صريحة في عدم جواز إعفاء أي طائفة من المصريين من القيام بالواجبات والتكاليف العامة ، لأنها تضي بأن المصريين متساوون في ذلك « بلا تمييز بينهم بسبب الأمل أو الثقة أو الدين » . ويكاد يكون النص على عدم التمييز بسبب الأمل منصباً على الحالة التي يتناولها البحث . فلا يجوز إذن لأحد من الأشراف أن يمتنع بانتسابه إلى ذلك الأصل في طلب إعفائه من التكاليف العامة . أما ما اعترض به حضرة الرئيس من أنه يجوز أن يوجد في القانون الخاص بغير النيل نص على استثناء الأشراف ، فلن يثبت للمجلس أن ذلك القانون لم ينص على استثناء بل جعل خفارة النيل واجبة على كل مصري يقوم بها بنفسه أو بواسطة شخص آخر يؤجره .

الرئيس — ما نص القانون ؟ إلى أعرف شخصياً أن القانون يستثنى البعض كالمصانع ...

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي — والأشراف أيضاً .

سعادة محمد صفوت باشا — أرجو عدم للتعاملة . إذا نص القانون على غير ما أقول فيكون بإطلاقاً عملاً بنص المادة ١٦٧ من الدستور ، لأنها صريحة في أن جميع القوانين السابقة لصدوره تبقى نافذة إلا ما كان منها مخالفاً لمبادئ الحرية وللإسواة بين المصريين ، وهذا هو نصها : « كل ما قرره القوانين والراسم والأوامر والأوامر والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً لأصول والأوضاع النافذة يبقى نافذة بشرط أن يكون نافذاً متفقاً مع مبادئ الحرية وللإسواة التي يكفلها هذا الدستور » وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلزامها وتبديليها في حدود سلطتها على ألا يمس ذلك المبدأ للقرار بالمادة السابقة والمشرع بشأن عدم سريان القوانين على للناسي » .

أي أن كل القوانين الصادرة قبل الدستور يجب بقائها نافذة أن تكون متفقة مع مبادئ الدستور للجنة في المادة ٣ منه وغيرها ؟ فلو أننا فرضنا أن في قانون خضر النيل نصاً باستثناء الأشراف ، هذا النص لا يصلح به بعد صدور الدستور .

الرئيس — هذا بحث قانوني .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي — إذن يحال هذا البحث إلى لجنة الحفائية .

الرئيس — هل ترون حضراتكم إحالة الرضعة إلى لجنة الحفائية ، أو إحالتها إلى لجنة الاقتراحات والعرائض ؟

سعادة أمين سامي باشا - وصل النيل في سنة ١٣٩١ هجرية إلى ٣٦ ذراعاً ولم يصل إلى هذا الحد قبل هذه السنة ولا بعدها . واستمر ارتفاعه أياماً قديمت جسر النيل والسكك الحديدية من النيا إلى الجيزة ، ولم تبق وسيلة للسفر إلا بطريق البحر . وفي تلك السنة كسرت قطرة الشرافوة وغرقت أراض مديرتي القليوبية والشرقية ، وكانت الحالة خطيرة حتى شوهدت ثمانين وقطط وفيران على بعض أبواب عاتمة على سطح الماء .

ولما أغار النيل على مصر القديمة وبولاقي ، وخشى على القاهرة من الفرق ، اجتمع جميع قناصل الدول للنجاة واتفقوا مع ساكن الجنان إسماعيل باشا الخديوي على أنه إذا توقع حصول خطر في أي نقطة فالواجب على الحكومة المصرية أن تعمل حصاراً عسكرياً حول الناطق للهددة بطيان الماء ، وعلى كل من كان داخل الحصار مصرى كان أو أجنبياً أن يقوم بالمساعدة لدفع الضرر ولا يعني ذلك إلا السيدات ؛ ووقع على هذا الاتفاق من الجميع . ولما انتهى الفيضان من غير أن يس القاهرة وضواحيها ضرر قام القناصل باكتتاب عام لإقامة تمثال للخديوي إسماعيل باشا فأبى ، وقال إن التماثيل لا تقام وأصحابها أحياء ، فأنشئت بتلك البالغ مدرسة مجانية بالإسكندرية للمصريين والأجانب ولا تزال تلك المدرسة باقية إلى الآن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة بالنيابة) - لم يتظلم مقدمو الرخصة من تنفيذ القانون ، ولم يقولوا إن القانون يعفيهم من خفارة النيل ، وإن رجال الإدارة ظلمهم ، بل قالوا في عرضتهم ما يأتي :

« وحيث إنه من الواجب للقدس ألا يهان الأشراف أولاد الصطفى عليه السلام في مثل أشغال العونة وخفر جسر النيل - وهذه إهانة لهم وحيلة في قدر جدم عليه السلام » .

هناك جداول خاصة بأسماء الأشخاص الذين يكفون خفارة النيل ، حتى إذا ما آتى دور كل منهم يطلب إلى العمدة إحضار كل بحسب دوره .

إن مقدمي الرخصة يتظلمون لأمر واحد هو أنهم من طبقة الأشراف وأن تشييلهم في خفارة النيل ليس إهانة لهم وحدهم بل لجدم عليه السلام . وهذا قول غير مقبول لأن خفارة النيل لا تحط من قدرهم ولا من قدر جدم عليه الصلاة والسلام ، وإنما أطلب إلى حضراتكم للواقعة على حفظ الرخصة .

(تصنيق) .

(أصوات : مواقون) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة بالنيابة) - كذلك جاء في القانون أن خفارة النيل واجبة على كل قادر عليها فلا يعني منها غير المجزة . وها هو القانون يدى وليس فيه نص يقضى باستثناء الأشراف . ومن الواجب عليهم وعلى غيرهم أن يتقنوا أن خفارة النيل للمحافظة على الأموال والأرواح لا تحط من شرفهم ، بل هي واجب مقدس ، فلم يوجد من يؤدى هذا الواجب لقدننا نحن لهذه الخدمة ولا يكون في هنا حط من كرامتنا .

(تصنيق) .

(أصوات : موافقة) .

(قرر المجلس للواقعة على حفظ هذه الرخصة) .

(جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧) .

النظام الخاص ببطاقة الريان في تعيين عديم ومشايخهم إنما يرجع لطبيعة معيشتهم وليس فيه معنى الاستثناء من قاعدة المساواة .

على السؤال الآتي :

حضره صاحب البوالة رئيس مجلس النواب

مجلس النواب

بعد تقديم واجب الاحترام ، أحيط دولتكم علماً بأن المادة الثالثة من الدستور قضت بأن المصريين لدى القانون سواء ، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة ، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين .

لذلك أوجه سؤالاً الآتي إلى حضرة صاحب البوالة وزير الداخلية وصاحب المعالي وزير الحرية :

« لأني سبب يد صدور الدستور الذي يبين حقوق المصريين وواجباتهم توجد طائفة من الأمة تتمتع بجميع الحقوق بما فيها عضوية البرلمان ولا تقوم بالتكاليف ، كالخدمة العسكرية ، وهذه الطائفة هي طائفة الريان ؟

وهل يصح أن يكون لهذه الطائفة نظام خاص في تعيين عديم ومشايخهم ؟ أليس من الصلصة أن تسرى على هذه الطائفة جميع قوانين البلاد حتى ينضم في الأغلبية ؟ » .

لقد أرسلت مبررة من هذا السؤال إلى حضرة صاحب البوالة وزير الداخلية وصاحب المعالي وزير الحرية ليتفضل بالإجابة يوم السبت للقبل ١٧ يولييه سنة ١٩٢٦ ، وأرجو دولتكم أن تتفضلوا بقبول فائق احترامي ؟

راغب فوده

« نائب ديب نجم »

يوم الأربعاء ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦

وزير الحرية — قضت المادة الثالثة من النظام الدستوري للدولة أن المصريين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة ، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ، وإلهم وحدهم يهد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية إلخ

وقررت لجنة الدستور أن المصريين جميعاً سواء في الحقوق والتكاليف ، ومنها الخدمة العسكرية ، ويكون للرجع في تكيف تلك الخدمة بالنسبة للعرب الرجل وجعلها ملائمة لحالتهم المعيشية إلى قانون .

ولقد انتهزت وزارة الحرية فرصة وجود لجنة بها تشغل في تصحيح قانون القرعة فكلفتها وضع النظام اللائق لأخلاق العربان للذكورين وعوامهم ، وسيعرض هذا النظام بعد وضعه واستكمال سينه على البرلمان .

وقد أخذت إلى دولة وزير الداخلية بالإجابة عن الجزء الثاني من السؤال فيما يتعلق بتعيين عمد العربان ومشايخهم ، والجواب أن النظام الخاص في هذا الموضوع يرجع أيضاً إلى طبيعة معيشتهم وليس فيه معنى الاستثناء من قاعدة المساواة .

راغب فوده أفسدى — أشكر معالي الوزير على جوابه ، وأنتظر حتى يمرض مشروع القانون المذكور ، وإذ ذاك تكون لنا فيه كلمة .

(في ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

وجوب تساوى جميع المصريين في الحقوق والواجبات .

قرار لجنة الاقتراحات والرأى

عن الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمود أبو رحاب بتخفيض أجور السفر بالدرجة الثانية بالسكك الحديدية ٥٠ ٪ لطلبة الجامعات المصرية والأزهرية ودار العلوم

الرئيس (حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد بهى الدين بركات باشا) — الكلمة لحضرة للقرر .

للقرر — أتتو على حضراتكم حرر اللجنة :

« اجتمعت لجنة الاقتراحات والرأى بجلسته ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ ونظرت في الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمود أبو رحاب بتخفيض أجور السفر بالدرجة الثانية بالسكك الحديدية ٥٠ ٪ لطلبة الجامعات المصرية والأزهرية ودار العلوم ، والمحال على اللجنة من المجلس بجلسته ٢ مايو سنة ١٩٣٨ ، قرأت اللجنة :

« أن من القواعد الأساسية في الدستور ، بل ومن القواعد الأساسية للعادلة ، أن يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات . ويرى هذا الاقتراح إلى تميز طائفة من الطلبة على سواهم من سكان البلد ، بل وسواهم من الطلبة الآخرين . ولا ترى اللجنة مبرراً لذلك ، وإلا لكان للعدل أن يطالبوا غداً بالسفر بالقطارات بنصف الأجر ؟ ويكون للفلاح كل الحق في أن يطالب بالمساواة مع الطلبة والمعلم .
« لهذا — وفي الوقت الذى تتكلم فيه الحكومة في البحث عن موارد جديدة تواجه بها الأعباء التى يجب على البلاد أن تتحملها ، يعتبر هذا الاقتراح غير جدير بالنظر . ولذلك تشير اللجنة بحفظ الاقتراح » .

حضرة النائب المحترم محمود أبو رحاب — يا حضرات النواب المحترمين : إننى أذهب إلى عكس ما ذهبت إليه لجنة الاقتراحات ، وأرجو إسالة اقتراسى على لجنة اللوامسات لنظره بصفة مستعجلة لأهميته . حضراتكم تعلمون أنه يتعلق بطائفة الطلبة ، رجال السكك وجنود الوطن ، وهم أبناءكم الذين يجب أن تسهلوا لهم سبل اليسر والراحة ، وأن تشجعوهم على الاستمرار في جو العلم الذى وقفوا حياتهم عليه ، فأنتم أرب الناس بهم وأعطفهم عليهم .

لا أطلب إلا أن يسمح لأولئك الطلبة بدفع أجور الدرجة الثالثة في الدرجة الثانية ، وأرى أن اللجنة تكلفت شططاً فيما ذهبت إليه من رفض الاقتراح (ضحية) ، لأنها عاقت هذا الرضى بمخالفة الاقتراح للدستور ، ولا أدري أين هذه المخالفة . ويظهر أن اللجنة لم تذكر عند رفضها أن هناك طوائف كثيرة ، كقنباط البوليس وضباط خفر السواحل ورجال الدين عموماً ، يتمتعون بهذا الامتياز ؟ أما الطلبة وهم في مرحلة التلم وأحق الناس بالرعاية فيرمون منه .

لهذا أصر على اقتراسى ، وأرجو أن تتكرموا بإحالة على لجنة اللوامسات .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الرحمن عمر بك — إن الأخذ بهذا الاقتراح يضر بمصلحة ميزانية السكك الحديدية ؟ على أن قصر الفائدة على طلبة الجامعات يلحق غداً بتلاميذ الكتاتيب وللدارس الابتدائية والثانوية في جميع أنحاء القطر ، وهو أمر لا نهاية له .

كلنا نعلم أن من يستطيع تعليم ابنه في الجامعة في القاهرة يستطيع أن يدفع له أجور السكك الحديدية أو أجور السيارات في السكك الزراعية ، وهى أجور قليلة لا يصح أن تكون مصدراً للشكوى .

على أن هناك طوائف كثيرة أحوج ما تكون إلى مثل هذه الرعاية ، فلذا أمكن أن تنقد على طلبة الجلسين — ولست أرى هنا — لما أحق الفلاحين بها ، وم الذين لا يكادون يجدون القوت وعيشة الكفاف !

لهذا أوافق على رأى اللجنة .

(تصفيق) .

الرئيس — الذى يرى إحالة هذا الاقتراح على لجنة للواصلات يتفضل بالوقوف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — هل توافقون إذن على رأى اللجنة ؟

(موافقة عامة) .

(فى ٧ يونيه سنة ١٩٣٨) .

لا يجوز زيادة مدة الخدمة العسكرية للفرقة على مصرى ، ولو كانت فى الحرس اللسى ، أو إياورات الركاب الملكية .

يراجع التعليق على هذا فى المادة ١٤٧ (فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧) .

مادة ٤ - « الحرية الشخصية مكفولة » .

لجنة الدستور

ثم تليت للادة الثالثة ، وهذا نصها :

الحرية الشخصية مضمونة .

فقررت الواقعة عليها بالإجماع .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت للادة الثالثة ، ونصها :

الحرية الشخصية مكفولة .

فوافقت اللجنة عليها بالإجماع .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

(١) هل للحكومة الحق - للأسباب التي تراها - في الحد من الحرية الشخصية ؟

(٢) قرار المجلس أن ما أمر به معالي وزير الداخلية ، بواسطة رجال البوليس ، من حصار أحد الأدية السياسية - اعتداء

صرح على الحرية الشخصية التي كفلتها للادة الرابعة من الدستور .

الناقشة في الاستجواب

مجلس الشيوخ

لوجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي ، عن حصار
النادي السمدي برجال البوليس - قرار المجلس أن ما أمر به معالي وزير الداخلية من حصار النادي السمدي ،
بواسطة رجال البوليس ، اعتداء صرح على الحرية الشخصية التي كفلتها للادة الرابعة من الدستور ، ويدعو رغبة
رئيس مجلس الوزراء إلى المبادرة بأخذ الإجراءات اللازمة لإيقاف استمرار هذه المخالفة الدستورية

الرئيس (حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك) - ليتفضل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن الاستجواب للمروض على حضراتكم أشبه
بأن يكون مظلة رفها إلى هذا المجلس اللور . وأملنا قوى أن يكون من صائب رأيكم ومن عدلكم ما يرفع هذا الظلم الواقع ، ورد
الأمر إلى نصابها .

لقد رفنا هذه الظلمة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، وراعينا في رفها الأمانة والصبر وضبط النفس . وليست هذه أول مرة
أثيرت فيها هذه للساة أمام مجلسكم اللور . وهي ثم ثمر ألام هذا المجلس وحده بل أثيرت أيضاً في مجلس النواب . ومع ذلك نأسف كل
الأسف على أن الظلم لا يزال مستمراً وآهاً .

وإن رجاءنا في هذا المجلس اللور قوى جداً في رفع للظلم عن الناس . ولذا كان الظلم الواقع ليس واقعاً على طائفة من الناس فقط
ولا على هيئة بينها دائماً ، فهو ظلم واقع على مبدأ من أقدس المبادئ التي أجمع الكل على احترامها . ولا يخالفني أي شك في أن المجلس اللور
الذي أثيرت في كثير من اللواقف أن له من حرية الرأي ، وصائب القول ، وعدالة اللطق ما يوقف للظلم عند حدها ويرد الأمور إلى نصابها .
لا يخالفني شك ، بل إنني قوى الرجاء في أن تكون الكلمة التي ستقولونها - بعد أن تسموا بيان ويان معالي وزير الداخلية وبيان من
يريد من حضرات الأعضاء - صريحة في وجوب رفع الظلم الذي وقع على أقدس مبدأ .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن الساتير والقوانين لم توضع إلا لصيانة مبدأ الحرية الشخصية . ولا تظنوا ، يا حضرات الزملاء ،
أن للساة خاصة حصار ناد سياسي لمية معينة ، بل للساة أخطر من ذلك ، إذ يجوز أن تحاصر نواد أخرى يوماً ما ، وأن تكون ميوتكم
أتم عرضة لهذا الحصار . فانظروا - قبل إصدار رأيكم - إلى النتائج الخطيرة التي تترتب على أقل تهاون في صيانة الحرية الشخصية التي
كفلتها الدستور .

في الدورة للامضية توجه أحد حضرات الزملاء المحترمين ، وهو سعد مكرم بك ، إلى معالي وزير الداخلية يسأله هل وصل إلى عمله أن التادى السعدي محاصر برجال البوليس السرى الذين يقبضون على زوار التادى عند خروجهم ويسوقونهم إلى الأقسام لعمل التعري عنهم . وطالب حضرة التزيميل بياناً عن ذلك ، فأجاب معالي وزير الداخلية عنه معالي وزير التجارة والصناعة في الإجابة . وكان الجواب طويلاً ؛ وقد وردت فيه العبارة الآتية : « إن البوليس لا يتعرض لأى زائر من زوار التادى في دخوله أو خروجه منه » . سمعت هذا كما سمعه كثيرون من حضراتكم ، فصدقوني أننى ابتسمت ؛ وأظن أن كثيراً من حضراتكم ابتسم أيضاً ؛ ولا بد أن كثيراً ممن يعمرون في شارعى قصر البنى وضريح سعد قد ابتسموا كذلك عند سماع هذه الإجابة ؛ لأن الواقع أنه عند ما أجاب معالي الوزير هذه الإجابة كانت هناك قوة من البوليس موجودة بالقلم المحاصرة التادى تتعرض لكل من يدخل شارع سعد زغلول وتسأله إلى أين يريد الذهاب . فإذا قال إنه ذاهب إلى التادى السعدي ، تمنع من الذهاب إليه أو لا تمنع حسب الظروف . على أننى عند ما سمعت هذه الإجابة ظننت أن هذه طريقة من الطرق السياسية التى يتبعها أحياناً بعض الوزراء تهميماً للدول عن الاستمرار في إجراءات شعروا بأنها غير حكيمه وغير قانونية . وبناء على ذلك كنا نتنظر ، بعد هذه الإجابة من معالي الوزير ، بأنه لا حصار ولا تعرض ، أن نجد حقيقة أن لا حصار هناك ولا تعرض . ولكن بالرغم من ذلك فقد استمر الحصار قائماً ، وازداد استحكاماً بعد عودة صاحب القلم الرقيب مصطفى النحاس بلشاً من الإسكندرية . وإزاء هذه الحالة لم يسع أحد حضرات زملائنا بمجلس النواب إلا أن يوجه استجواباً في هذا الشأن الخطير وكان موضوع مناقشة طويلة . والذى يهيم منها الآن ما أجاب به معالي وزير الداخلية على استجواب النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ، قال معاليه :

« أشار حضرة النائب المحترم إلى إجابى عن مجلس الشيوخ عن سؤال يتعلق بالموضوع الذى يستجوبى فيه ، وإنى أكل ما لم يتقه حضرة من إجابى ، فقد جاء في سؤال حضرة الشيخ المحترم أننى كنت أول للتدزمين من حصار التادى ، فأجبت : « آتى : « أما عن الشرط الأخير من السؤال — الذى تفصل حضرة الشيخ المحترم وأشار فيه إلى موافى في الماضى — فإنى كنت ومازلت من أنصار الحرية ، ولهذا أستكثر العنف والعُدوان . وإنى أرى — ورى مى كل حب للديمقراطية — أن واجى الأول في مصبى الحالى هو صون الحريات ومنع الشعب والاعتداء » (تصديق حد) .

« من أجل هذا أصدرت التعليمات للبوليس بمنع كل مظاهرة أو تجمعهم ؛ وينفذ البوليس هذه التعليمات بدقة وافية » . ثم أكل معاليه هذه الإجابة بقوله : « ليست للأمة مسألة الحرية الشخصية كما يصورها حضرة النائب المحترم . ولكنها في وضعا الصحيح ، هى : هل تسمح هذه الحكومة لأفراد أخذوا بالأمن العام وعائلوا في الأرض فساداً بتجانبه سيرتهم وتكرار اعتداءهم ؟ » (تصديق حد) . لقد فهم جيداً من هذه الإجابة أن معالي وزير الداخلية لا ينكر أن هناك حصاراً ، وأنه لا يرى فيها قلة الأستاذان غنام وجيد الحق من استنكار الحصار ومخالفته للمستور ما يستوجب أن يعدل عن هذه السياسة ، وهى استمرار حصار التادى .

وإذا كان في هذا الجواب ما يوجب التعليق ، فهو الشكر على صراحته صراحة لم نجدها في الجواب الذى سبق أن أعلنه في مجلس الشيوخ ، وهى صراحة كنا نود أن نراها في التصرفات التى تصدر في كثير من الأحوال وورد إليها لابس الحق في حين أنها بعيدة عنه كل البعد .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن الوزير يعلن بملء فيه أن التادى السعدي محاصر ، وأنه سيضاعف الحصار ويستمر فيه ، وأنه لم يجد فيما قاله حضرة الاستجواب بمجلس النواب ما يوجب تغيير خطته . وعلى ذلك يجب أن يتحمل معالي الوزير كل مسؤولية تترتب على هذه الصراحة التى رضى أن يعلنها في مجلس النواب ، وهى مسؤولية خطيرة . لأن ذلك الحصار الذى فرضه الوزير على التادى وصمم عليه ، هو تصرف لا يميزه القانون ولا المستور ، ولا أبسط للبادى التى يبرفها الجميع .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد نص الدستور في المادة الرابعة منه على أن « الحرية الشخصية مكفولة » ؛ ولهذا الحرية مظاهر عديدة : من أهمها أن يكون للشخص حرية التنقل والرواح ؛ كما أن من أبسطها أن يكون لأى إنسان الحق في أن يسير في حدود القانون كيفما شاء . فإذا اعتزله أحد من رجال الحفظ أثناء سيره وسأله أين يريد الذهاب ، فإن هذا يعتبر اعتداء على الحرية .

تصوروا حضراتكم أنكم سرتم في الطرقات واعتزكم في سيركم رجل من رجال الحفظ وسألكم إلى أين تريدون الذهاب ، ولم يجيبوه ، وفي هذه الحالة يتمسك .

تصوروا حضراتكم أن هذا حصل . معنى ذلك أن لا وجود لحرية التندو والرواح التي هي من أبسط مبادئ الحرية . والواقع الآن أن تلك الحرية ، حرية التندو والرواح ، بمنوعة في شارع سعد زغلول . فلذا أراد أي شخص أن يتجه من شارع الفلسفي إلى شارع سعد زغلول يجد قوة في مدخله من جهة شارع قصر الباشي وفي مدخله من جهة شارع ضريح سعد ، وعلى رأس هذه القوة ضابط جالس ويد كل جندي من هذه القوة عصا غليظة . وبجهد ما يخطو القادم خطوة يترتميه أحد رجال البوليس ويأله عن وجهة سيره ، فلذا قال إنه ذاهب إلى النادي السعدي سألته عن اسمه وأجاب عن ذلك ، مع أن له الحق في عدم الإجابة .

ومن الأصف أن هذه الإجراءات الظالمة قد اتخذت ضد كثيرين من أعضاء الهيئات النيابية .

حصل هنا فعلاً لبعض حضرات أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ، مما يدل حضراتكم على أن حرية التندو والرواح غير مصونة ، مع أن الواجب أن تكون مصونة ، ولا يجوز التعرض لها بأي حال من الأحوال .

في الوقت الذي وضع فيه الدستور سنة ١٩٢٣ صدر قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية ، ورد في الفقرة التاسعة من المادة الثالثة منه نص على الإجراءات الشاذة التي تتبع في بعض الظروف ، فطمعوا حضراتكم ما جاء في هذا النص :

« منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها إلا بإذن خاص أو لضرورة عاجلة جبرط إثبات تلك الضرورة » .

فهذا النص الذي مضمونه حضراتكم والذي وضع في عهد الأحكام العرفية لم يجر منع المرور في جهة معينة إلا إذا صدرت لوائح أو تدابير لذلك .

نحن الآن ، يا حضرات الشيوخ ، في حالة أشد مما كانت عليه الحال وقت الأحكام العرفية .

الواقع أن النادي السعدي محاصر ، وشارع سعد زغلول بنشأ ممنوع للمرور فيه ، لا بقانون ولا بلاعنة . ويمكن لرجل البوليس أن يمنع أي شخص يريد المرور في هذا الشارع في حين أن القانون الصادر بنظام الأحكام العرفية لا يسمح بهذا النوع إلا إذا صدر قانون بتحديد الأماكن وتعيينها ولا يترك الأمر لرجال السلطة التنفيذية ، ونحن كما قلت لحضراتكم في حالة أشد وأنكى من عهد الأحكام العرفية .

أين الحرية الشخصية ؟ تصوروا حضراتكم ، لتقدير خطورة هذا الأمر ، أوت الحطة التي اتبعت بالنسبة للنادي السعدي تتبع في جهات أخرى ، ومع ذلك فقد اثبت فعلاً ؛ وأعلن أن حضراتكم لا تنسون أن منازل الكثيرين منكم قد حوصرت في وقت الانتخابات الأخيرة ولم يكن يسمح لأحد بالدخول فيها أو الخروج منها ؛ وإذا سمح لأحد بالدخول فيها وأراد الخروج اعتدى عليه بالضرب ؛ وقد حدث هذا فعلاً في منزلي في زفتي .

للساعة خطيرة جداً . فلذا كانت هناك فائدة في الدساتير والقوانين والمجالس النيابية فأولها أن تكون الحرية الشخصية مكفولة . ومهما اختلفت وجهات النظر في الحكم ، فما لا شك فيه أنه من اللابدئ الأساسية التي تحافظ عليها الأمم مبدأ احترام الحرية الشخصية ؛ ومن الخطر أن تصاب هذه الحرية في أقل مظهر من مظاهرها .

وتأكدوا حضراتكم أنه إذا أصيبت في أي مظهر من مظاهرها ، فإن الإصابة لا تهف عند حدمعين ، بل تتسع وتتسع ، فيشمر الأهليون بأنه ليست لديهم الحرية بأي شكل كان .

نادي نحن هذا الذي يحاصرونه ؟ هو نادي هيئة سياسية محترمة لها قيمتها ، ولها فروعها ، ولها تاريخها الجيد في هذه البلاد . نادي الوفد ، ومهما جادلوا ومهما قالوا فلقد قوة ، وأية قوة ؟ قوة لا يستهان بها في هذه البلاد .

له من تاريخه الحاضر وله من تلوغته القديم قوة لا يجوز مطلقاً استغفالها أو الإستهانة بها .

هذا النادي ، نادي فريق كبير جداً من حضرات أعضاء مجلسكم للوقر . وكنت أعتقد أننا إذا طرحنا القانون والتفريعات جانباً أن يكون هناك نوع ، ولو بسيط ، من أنواع المجاملة لتفريق كبير من هذه الهيئة التي هي أعلى هيئة تسمية في البلاد .

كنت أعتقد أن يكون هناك نوع من الحجة فلا يحامل هذا النادى ، وهو نادى فريق كبير جداً من حضراتكم ، معاملة الأماكن المشبهة والراقية .

تعد كانت إجابة معالى وزير الداخلية صريحة في أن هذا النادى يجب أن يحاصر وأن يراقب لأنه ينبعث منه الشغب والاضطراب إلى آخر الألفاظ الطاعة والرائحة التي طلما سمعها معالى الوزير من أفواه آخرين ، وكان كلامها تارة يضطك وأخرى يتألم لأن الحقائق تطلب قلباً ، يعلم معالى وزير الداخلية أنه طالما نسب لهذه الهيئة المحترمة الشغب وغير الشغب ، وكان ما ينسب إليها غير صحيح وغير حق ، فكان ينبغي على معاليه ألا يقف في مجلس النواب وسط التصفيق الحاد ويقول إن هذا النادى مصدر الشغب . وليسمع لى معاليه أن أقول له إن غيره قال ذلك وكان غير معيب .

على أنى لا أجمع لنفسى أن أقول بأن دعوى الشغب لا أساس لها . ولا أريد أن أناقش تلك للبررات الزعومة ، فإنه مهما كان فيه من مبررات لا يجوز له بأى حال من الأحوال أن يعتدى على أنفس مبدأ من مبادئ الدستور ، وهو الحرية الشخصية .

هل يستطيع معالى وزير الداخلية أن يقدم لهذا المجلس بأن القانون وضعه على قليل أو كثير من الشائعين الذين زعم بأنهم يجمعون في هذا النادى ؟

أعلم أن هناك قوانين للاجتماعات وللظواهر وغيرها ؛ وأعلم أن هناك سلطة تبلغ إليها الحوادث ضد من يخالف هذه القوانين . فهل يستطيع معالى وزير الداخلية أن يقدم إلينا ولو يبالغ واحد قدم إلى النيابة بأنه انبثت من النادى مشاغبات أو اضطرابات مخالفة للقوانين ؟

هل يصح أن يقف وزير ويقول أنا أضرب بالقانون والدستور عرض الحائط ، لأن الجهة التي أرائها مبث الشغب والاضطراب ؟ إذا صح هذا قتل على الحرية السلام .

أعلم أن هذا النادى يتردد عليه رئيس الوفد وسكرتير الوفد ونواب الوفد ، فهل تصورون أن هذه الطبقة المحترمة من الأمة تسمح بأن يكون ناديا وكراً للشاغبات والاضطرابات ؟

أبين معالى وزير الداخلية أن كل اجتماع يقف في هذا النادى يرمى إلى معارضة الحكومة أو انتقاد إجراءاتها بغير أنه شغب ؟ إنا هنا في هذا المجلس في المعارضة نتقدم الحكومة فيما يجب انتقادها فيه ، وبين البيوب ، ولا يستطيع أحد أن يقول إن في هذا مشاغبات للحكومة . فإذا كان ثمة اجتماع في النادى السدى فلا غرض منه إلا للصحة العامة في ضمير وتجميع أعمال الحكومة وتصرفاتها ، فإذا اعتبرت المعارضة شغباً فلا قاعدة من وجودها .

قال معالى وزير الداخلية في إجابته بمجلس النواب : « أخلقوا بالأمن وعاتوا في الأرض فساداً » .

(حضر حضراتاً صاحبى المالى حسين سرى باشا والدكتور محمد حسين هيكى باشا) .

عبارة إذا ما مستوحها يتخيّلون أنهم قاموا الدليل ، والبرهان تلو البرهان ، على الأعمال التي ارتكبت حتى صرح أن يصفوا مرتكبها بأنهم « عاتوا في الأرض فساداً » .

هل يستطيع معالى وزير الداخلية أن يقدم برهاناً أو دليلاً واحداً بأن جرعة قد ارتكبت ضد القانون في النادى السدى حتى يسمح لنفسه أن يقول لهم « عاتوا في الأرض فساداً » ؟

ما كان يجوز لوزير الداخلية أن يدلى بإجابته التي أدلى بها ؛ وذلك لم يكن لنا بد بعد أن ضد صبرنا ، إلا أن نتقدم لمجلسكم الموقر بهذا الاستجواب منتقدين الحالة التي عليها حصار النادى السدى ، منتقدين الإجراء الذى اتبعه وزير الداخلية ، واصفين الأمور على حقيقتها ، معلين أنه من الماركل العار على الدستور ، من الماركل العار على الهيئة النيابية ، ومن الماركل العار على الحق والقانون أن تستمر هذه الحالة ، ولا يوجد في هذه البلاد من الإنصاف ما يوقف هذا الشذوذ عند حده .

لا قاعدة من السناير ، ولا قاعدة من القوانين ، إذا لم يستطع المظالم أن يقدم بمظلته ، وأن ينصف برفع الظلم عنه .

ولئن هذه الساحة للتقدم هي أولى السلطات بأن تنتظر في هذه اللحظة ، وأن تصدر فيها حكماً ، لا يهديها في ذلك إلا صوت الحق ،

مادة ٤

صوت الواجب ، صوت العدل ، وصوت المستور . فلقد أتاح الله لها من تكوينها أن يكون من بينها فريق كبير من السقطين الذين هم أكثر الناس عصاة من الخطأ .

قد يجوز ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، أن يشرب الخطأ إلى البض بتأثير زعة حزية . ولكنني أعتقد أن الفريق للسقل منك في هذا المجلس سيدي رأي وهو مجرد من كل النزعات الحزبية . سيدي رأي في معلحة القضية التي نظرناها عليكم ، وهو غير متأثر إلا بالمصلحة العامة لهذا الجيل والأجيال المقبلة .

وإذا خاب الرجاء في أن مجلس الشيوخ ، وهو أعلى هيئة تشريعية في البلاد ، لا يقول كلمة تدعو الأمور إلى نصابها ، فصدقوني أنه يصعب علينا أن نجد — ولو بالخيار للنظم — هيئة أخرى تنظم إليها من الحيف الواقع .

وغاية رجائي أن تظفروا إلى السألة التي عرضتها ، لا باعتبار أنها خاصة بحزب معين ، أو بصاد معين ، بل بقضية الحرية التي أثبت أن حضراتكم جميعاً أشد الناس غيرة في أن يتقوها بمنزلة عفونة مصونة من كل عيب . (تصفيق من اليسار) .

حضرة صاحب العالي محمود فهمي القرائشي باشا (وزير الداخلية) — عندما وجه إلى حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك سؤالاً في هذا الموضوع في الدورة الماضية لم يكن يتدخل البوليس مطلقاً لمنع أي إنسان من دخول النادي السعدي ، وإنما كان يتخذ احتياطاته لمنع الخارجين من النادي من التظاهر والتجمهر .

ولكن الحوادث التي وقعت يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، والتي لا تزال ذكرها الشيعة ماثلة في الأذهان ، جعلت حتى على أن اتخذ إجراءات جديدة تأمينا للنظم ، وصوتا لأمن الناس وحياتهم . ولقد ثبت لدينا أن حوادث الشغب والدعوان التي ارتكبتها بعض الأفرار في التاريخ المذكور كانت وليسدة تدمير وتخريض سابق ، وأن هؤلاء الأفرار الذين كانوا يجتمعون في النادي كانوا يحرضون على الاشتباك مع البوليس .

لقد ذلك لم يكن هناك بد من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل ؟ وقضى على الواجب الوطني القومي أن أمن بكل وسيلة اجتماع العناصر التي يستوجبها الشغب والتخريض : وقاية لهم من أنفسهم ، ووقاية للمجتمع من آثامهم ، وتزويها للحياة السياسية في البلاد عن الجريمة والمجرمين .

إن الحرية السياسية في عهد هذه الحكومة مكفولة تماماً لجميع المصريين . ولكنها تأتي ، وبأبى لها ذود الكرامة والرأي ، أن يتخذ اسم الحرية ستاراً للشغب والدعوان .

أكرر أن الحرية السياسية مكفولة تماماً لجميع المصريين : حرية الصحافة مكفولة ، ولا تصدر الصحف إدارياً ولا ترحم بالطوبى ؛ والاجتماعات العامة مصونة برخص بها في حدود القانون ، ويؤمها الناس آمنتين لا يضربون .

والنادي السعدي الذي يشار على حرسه حضرة الشيخ المحترم يحيطه أعضاءه في كل حين آمنتين سلمين ، لا يترضهم البوليس في دخولهم أو خروجهم .

بالرغم من هذا كله يستوجبون حضرة الشيخ المحترم في أمر يعلم هو قبل غيره أنه لا عنت فيه ولا إرهاب ، وليس فيه إلا وقاية للحياة السياسية ، وضمان للحرية الشخصية وسون للمجتمع السرى .

لقد كان حضرة الشيخ المحترم وكيلاً برلمانياً لوزارة الداخلية في العام الماضي ؛ ولقد حمل مسؤولية المحافظة على الحرية السياسية والشخصية وعلى الأمن العام . وإلى لأرجو أن يعلني حضرته إذا ذكرت لحضراتكم طرقات من حالة الحرية والأمن في عهده ، لأن هذه الحالة هي التي أخذت هذه الحكومة ضحاً يدفعها عن البلاد ، وتخليص الناس من معائبها .

لقد صودرت الصحف إدارياً اثنتي عشرة مرة ، واعتدى المجرمون الزرق على الآمنتين من أهل الرأي والعزماء والكتاب في بيوتهم ونوازلهم ومكاتب تحريرهم ، ومعنى يزن بعض حوادثهم التي قارفوها ، أودعه مكتب المجلس

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — هذا إذن استجواب آخر . وإذا كان هذا جائزاً ، فأما مستند حاله للرد عليه .

حضرة صاحب للمالى محمود فهمى القزاشى باشا (وزير الداخلية) — لك أن ترد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لى اعتراض : هو أن معالى وزير الداخلية يرد على استجواب موجه إليه بعبارة هى أشبه بـ « بأن تكون استجواباً منه لحكومة سابقة ؟ » إذ يقول إنه فى عهد صاحب للقام الرفيع التحسب باشا حصل اعتداء على الحرية . وأنا مستعد كل الاستعداد لأن أرد على كل ما يتخذه معاليه .

ولكنى أسأل حضرة الرئيس : هل يجوز لأى عضو أن ينسب أموراً لحكومة سابقة غير موجودة فى هذا المجلس ؟ فإذا كان هذا غير جائز من عضو ، فهو من باب أولى غير جائز من وزير .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهرى بك — حضرة الشيخ المحترم عضو المجلس ، وهو يمثل تلك الحكومة السابقة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لست فى هذا المجلس إلا عضواً قط ، ولا أمثل حكومة سابقة . والقول بأن أمثلها فيه مجوز كثير .

حضرة صاحب للمالى محمود فهمى القزاشى باشا (وزير الداخلية) — ولكن حضرة الشيخ المحترم كان وكيلًا برلمانيًا فيها ؛ ولا أفهم معنى لمقاطعته لى .

الرئيس — ماذا يريد حضرة الشيخ المحترم من مقاطعته للمالى الوزير . ولم يتركه يتم إلقاء بيانه ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أعلن أن حضرة الرئيس لاحظ أن معالى الوزير نسب عيوباً لوزارة التحسب باشا فأردت أن أرد عليه ، وأن أسأل قبل الرد : هل من الجائز دستوريًا أن يترك وزير ليدكر عيوباً لوزارة سابقة ليست موجودة فى هذا المجلس ؟

الرئيس — أنا لا أدري ما سيقوله الوزير حتى أحكم على كلامه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو من حضرة الرئيس أن يسمع كلامه وأن يقطع فيه برأيه .

الرئيس — الحكم على الكلام يكون بعد سماعه ، لا قبله .

حضرة صاحب للمالى محمود فهمى القزاشى باشا (وزير الداخلية) — للستجواب يستجوبى بأن أصدر الحرية .

الرئيس — يكون الجواب إذن بذكر الظروف التى دعت لوجود الجنود أمام التلادى مع ذكر الإجراءات التى اتخذت .

حضرة صاحب للمالى محمود فهمى القزاشى باشا (وزير الداخلية) — وهذا لا يمتنى من أن أقول بين عهد وعهد .

حضرة صاحب للمالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — إن بيان معالى وزير الداخلية ليس استجواباً موجهًا لحكومة سابقة ولا لنهائها ، وإنما هو بيان شرح فيه كيف كانت الحرية فى عهد سابق ، ليعين المجلس للوقر أن يقررت بين حكم وحكم ، وحرية وحرية ؟ هذا ما نريده بالثبات .

(تصفيق من المئين) .

حضرة صاحب للمالى محمود فهمى القزاشى باشا (وزير الداخلية) — وبلغت جنابات القتل والسرقة فى اللدن والأقاليم ...

(ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهرى بك — كيف تحدثت للعارضة هذه الضجة ، وقد سبق لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى أن تكلم طويلاً ولم تهاطله ؟ يجب أن تكون الحرية كاملة فى هذه القاعة .

حضرة صاحب للمالى محمود فهمى القزاشى باشا (وزير الداخلية) — وبلغت جنابات القتل والسرقة فى اللدن والأقاليم فى اللدة من أول يولييه إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٧ : ٢١٨٦ جنابة .

(ضجة) .

حضرات الشيوخ المحترمين :

إن هذه الحكومة لتؤدى واجبا الأول للبلاد بتخليصها من مثل هذه الأعمال التى سرت على حضراتكم بضاً منها . وإنه لمن دوى البطة أن أذكر لحضراتكم أننا وفرنا على البلاد بفضل تفرغنا لما فيه نفعها فى الأشهر الستة الماضية ١٨٧ جاية أقل من الجبايات التى وقت فى السنة الماضية من عهد حضرة الشيخ المحترم .

قد يقال إن منع دخول بض الأغرار فى التادى السعدى إجراء غير عادى ، ولكنه إجراء غير عادى تستلزمه حالة غير عادية ، تنكرها أساليب السياسة الوطنية المخلصة لوجه الله والوطن . وقصارى هذا الإجراء منع تكرار أخطار وقت بالقل من جراء السباح باجتماع للشاغين برؤسائهم الساجين الذين يحرضونهم دائماً على الشغب والاشتباك مع البوليس .

(ضمة) .

سيروا فى حياتكم السياسية على النهج العادى ولن يترشحكم أحد ، أما الاعتدال على عناصر الشغب والعدوان ومطالبة الحكومة بأن تفر هذا العدوان ، فلا .

حضرات الشيوخ المحترمين :

إن العالم يضطرم الآن والشعوب تجرد فى حياتها ولا تنزل ، وطبيعة للوقت تفرض على الأمم أن تفرغ جهودها فى الاستعداد لمواجهة الطوارئ ؛ وواجب كل حكومة فى وسط هذه التيارات العسرة للتدافعة أن تعد الأمة إعداداً قوياً شمرأ ، وألا تضعف وقها ووقت البلاد فيما لا ينفع الناس .

وأتم ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، يامن تهمدون واجبك فى توفير جهودكم وجهودنا لما فيه خير البلاد ورقى الأمة والاستعداد لمواجهة الاحتمالات جميعها ، بما يحقق للبلاد سلامتها ولأمة طمأنيتها وفلاحها . (تصفيق من الجين) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى — حضرات الزملاء المحترمين : تكلم معالى وزير الداخلية ، وتحت ستار من الإجابة للطوارئ منه — سواء أكانت هذه الإجابة بإنكار الإجراءات التى تمت على يده فى حصار التادى السعدى ، أم ببيان الأسباب للبررة لهذا الحصار — تحت هذا الستار أراد أن يمنع على الحكومة السابقة التى ليست موجودة هنا . وأتم تملكون أنه لا يمكن توجيه أى اتهام لشخص غير موجود ، أو غير قادر على الرد عليه .

(تصفيق من اليسار) .

قال معالى الوزير : إن الحرية مكفولة . فهذا القول عجيب ؛ لأنى أنا نفسى لم أكن أستطيع إبان الانتخابات مبارحة دارى حتى تتبنى ثلاث سيارات حافلة بالأساكر . فأين كنت ، يا معالى الوزير ، وهذا الإجراء التمسك كان يتبع مع شخصى ، ومع غيرى ؟ فقد كنت أجار بالشكوى ، وأرفعها إلى صاحب أرفع مقام ، ذلك الذى يسمو مقامه فوق كل مقام . كنت أشكو من تضيق السلطة التنفيذية على حريق ، واعتدائها على الناس .

ولست متجنباً فى وصف تلك الحالة التى عانيت ألامها أنا وغيرى من أفراد الشعب . وحشاى أن أقرى فيما أقول ، وقد سبق لى أن تعرفت بخدمة ملكين ، للظفر له الملك فؤاد الأول ، وبخدمة نجله العظيم ملكنا للفدى فاروق الأول حفظه الله . يقول معالى الوزير : إن الحرية مكفولة . وكيف كانت هى مكفولة ؟ يقول : إنه بما فعل يريد أن يمنع اتصال بض الأغرار بالتادى ، خشية أن يحرضهم الرؤساء على الشغب ...

حضرة صاحب المعالى محمود فهمى التفرشى باشا (وزير الداخلية) — قلت : رؤساء للشاغين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى — من هم هؤلاء الرؤساء ؟ إنها كلة غامضة مبهمة ، قلت فى معرض بينهم منه كأنها اتهام لمن لا يصح اتهامهم بحال . من هم الرؤساء الساجون ... ؟

حضرة صاحب المعالى محمود فهمى التفرشى باشا (وزير الداخلية) — لقد قلت : رؤساء للشاغين . وكلامى واضح ، ولا إبهام فيه . حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى — إنها كلة غامضة لا يصح أن تتخذ سبباً يبرر منع دخول الناس عامة فى ذلك التادى الذى هو أشبه شئ باليت للصور ، يقصد الناس كما يقصدون الحج البرور — هو ذلك التادى الذى أنشأ سعد العظيم .

فما هو المقصود من منع الناس وحرمانهم حرياتهم للكفولة بالمستور ؟ هل يجوز أن تمنعوا نواب الأمة من وروده ؟ وكما تمنعون الناس قاطبة ثم تنتظرون منا أن نسكت عن ذكر الحق ؟ والسكوت عن الحق شيطان أخرس . وكيف نسكت عن كلمة قالها معالي وزير الداخلية ؟ إنه يقول إن الحرية مكفولة ، وهي في الواقع غير مكفولة ، بل معاداة في جميع صورها . إنه لأولى بالإنسان أن يغير حياً ، ولا يسكت عن قول كلمة الحق وقت لزوما .

يا حضرات السادة :

إذا كنتم سمعتم زميلنا الأستاذ يوسف الجندى يقول بأن المستقلين هم أكثر الناس بدءاً عن الخطأ ، فأنا أقول ، وأوجه الخطاب إليكم جميعاً ، وبخاصة إلى حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهري بك الذي قالنى الرئيس — ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أنه لا يجوز أنت يوجه الكلام لغير الرئيس وهيبة المجلس بمنعنى نص اللائحة الداخلية في مادتها الخامسة والشرين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى — أنا أعرف واجبي ، وأنا لا أوجه الكلام إلى أحد حضرات الأعضاء ؛ إنما أذكره في مرض الرد عليه ، كما أوجه كلامي إلى سائر الأعضاء أجمعين . إن السلطة التنفيذية قادرة على أن تدعى أن الأشخاص الذين يدخلون الندى السعدي يحرضون على الشعب . فهذا الادعاء تهدر كل حكومة تريد سلب الناس حرياتهم ، وأن نخفق الحرية العامة والحرية الفردية — نهدر أن تدعيه ، وأن تدعى مثله .

ألا فليعلموا أن الدمع قلب ، وأن الزمن يتحول ، وأن القلق دأب ، ويوم لنا ويوم علينا . فانظروا إلى الوقت الذي تصبجون فيه معارضين .

وأرجو من الله ألا تأتي حكومة أخرى تستبد بكم وتضيق الخناق عليكم . لنذك أرجو أن تهدوا وأيسكم بحرية ، وإرادة قوية ، وأن تتخلوا إجراء سريعاً ، حتى لا تنشر معاداة الحرية كما نراها الآن . وحرام أن مثل هذا الندى الذي نشأ فيه وزير الداخلية وعدد عظيم من أعضاء الحكم الحاضر ، نشأوا في هذا للنشأ الكريم ، حرام أن ينبوا إليه أنه مصدر للشعب ، ومبعث للقنوص والاعتداء على البولييس .

يقول معالي الوزير : إن الاضطراب العملى عظيم ، وإنه يجب على كل حكومة أن تتفرغ للاستعداد لمواجهة الطوارئ ، وإنه يجب أن تكون البلاد لنذك كلمة واحدة . فهل تكون البلاد كلمة واحدة بالمحبر على الحريات ؟ وهل من العدل أن نحسبوا على الناس أنفسهم شمساً فضا ؟ وهل تلك العلامة هي التي تؤلف بين الحاكم والمحكوم ؟

تفوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم : أن نختم الحرية العامة ، وحرية الأفراد ، وبجبتنا مقصد واحد قدسه هو الصالح العام للبلاد — ولا فلاحكم ، ولا صلاح .

(تصفيق من الجميع) .

احترموا الحريات ، وحافظوا على حقوق الناس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — يا حضرات الشيوخ المحترمين :

تعودت معكم ، وأنا رجل من رجال المعارضة في هذا المجلس ، أن أقول الحق ، ولا أمتزج إلا بالحق وللصلحة العامة في هذا البلد ؟ ووقت كثيراً بينكم أؤيد الرأي الراشع ، وللصلحة العامة .

هذه المسألة التي نحن بصدها تحول عنها للمعرضة :

إنها خطيرة ، لأن الحرية فيها انتهكت ، والمستور أهملت أحكامه . وتقول عنها الحكومة إنها ترجع إلى الشعب والتعرض على اللوائح والظواهرات .

رأيتم - بإحضرات الشيوخ المحترمين - أن النادى السعدى حوصر من أول عهد هذا الانقلاب ، فهل تقدمت قضية ، أو ضبطت واقعة يفهم منها أنه حصلت مشاغبة في الشارع الواقع فيه هذا النادى ؟
لم يقدم إليكم معالى وزير الداخلية بيان عن ذلك ، بل رجع بكم إلى عهد الوزارة السابقة ، ذلك القى مضى وانقضى ، فذكر مسائل كثيرة أعقد أن هذا الوقت ليس وقتها .

افرضوا أن الحكومة السابقة عملت عملاً غير صالح ، وقد جئتم أتم لصلحوا ، فهل كان المنتظر من المصلحين أن يفعلوا ما فعلتم ، وأن ترى من أعمالكم ذلك للنظر العكسى الدائم أمام النادى السعدى طوال عهد حكمكم ؟
أظن أن معالى الوزير كان يستطيع أن يرفع ذلك الحصار مدة شهر أو ثلاثة أو أكثر حتى يرى جريئة ارتكبت من رفع الحصار ، أو أن عملاً أدى إلى العبث بالأمن والنظام فيعيد بعد ذلك الحصار إلى مكانه .

ولكن يأتي أمامكم وزير الداخلية ويقول إن هذه المحاصرة مستمرة . يقول هذا في الوقت الذى تنهى فيه المعارضة في المسائل العامة مع الحكومة جنبا لجنب . فهل في مثل تلك الحال وتلك الظروف يصح أن يقع الضغط على الحرية ؟
إتأ ترى الجند تحاصر طريق النادى ، وضابطها جالسا على كرسيه يسأل القادمين عن أسماهم ومقصدهم .

هذه الحال يجب أن تنتهى ، وكنا نود أن يف بيننا وزير الداخلية ويقول : إن الظروف كانت دفعته إلى الاحتياط وإقامة الحصار ، وإنه من غد سيرفع هذا الحصار ، ولكنه يأتي فيدافع عن وجود هذه القوة وينسب للحكومة السابقة - التى كان من رجالها - إهمالا أخرى يرى أنها تهور بقاء هذه القوة .

إن للسألة خطيرة . إن النادى السعدى يتهم بأنه مبعث شغب .

ماذا صنعت الحكومة السابقة بجانب ما صنعت في الانتخابات العامة ، وانتخابات نهاية المحامين ؟ فهل لم يكن الأوان لأن نضع للحزبية حداً في الممارات ؟

صدقوني إن هذه الممارات كرهتها في الحياة النيابية ، وإتأ حين ترى ما تراه الآن منها تتجه في الحال إلى القارة بين عهدكم وعهد صدق باشا فتراه أخف وطأة . على أن صدق باشا كان يدافع عن رأى له يراه صوابا .

أما الآن قد حجرتم على الحرية في شتى صورها . ففي انتخابات نهاية المحامين ، تمنعونا من الاشتراك فيها ، وفي انتخاباتها الفرعية امتنعنا لما نرى . أما أن أن يكون لهذه المسائل آخر ، حتى يمكن أن نعلم الناس احترام الحياة النيابية ، واحترام الدستور ، واحترام الأخلاق ، فعمودهم على اتباع الحق ؟

إن الذى نطلبه الآن أن تقولوا حضراتكم للحكومة إن هذه الإجراءات إجراءات باطلة ، لأننا وصلنا إلى حالة يؤسف لها كثيراً . فخرج من حضراتكم أن تساعدوا على أن تجري الحكومة في أعمالها مؤيدة للدستور وللحق ، حتى ترفع الحصار عن النادى السعدى ، وحتى يستطيع الناس أن يندوا ويروحو كيفما شاءوا .

بناء عليه : نكل لحضراتكم الفصل في هذه المسألة بأن تصدروا قراراً فيها يضع الأمور في نصابها ويكون محلاً لاحترام الجميع .

(تصفيق من اليسار) .

الرئيس - اسمحوا لي حضراتكم أن أوجه نظركم إلى المادة الحادية والخمسين من اللائحة الداخلية التى تص على أن « يبدأ الاستجواب بجرع للوضع ، ثم يجيب عضو الحكومة ، ويترك الأعضاء في المناقشة بشرط ألا يزيد عددهم على أربعة ؟ إلا إذا قررت الهيئة خلاف ذلك » . وقد تكلم حضرات الوزراء الأستاذ محمود بسيوف والأستاذ حسين محمد الجندى ؟ ويتكلم الآن الأستاذ حسن عبد القادر ، وطلب أن يتكلم بعد ذلك حضرة الزميلين على كمال حبيشه بك وإبراهيم الملباوى بك . وبما أن طابى الكلام يزيدون على أربعة فيجب طبقاً لئس المادة استئذان المجلس في السماح بالكلام ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - وأنا أطلب الكلمة لأن لي الحق في الرد على بيان معالى الوزير .

الرئيس — حضرة الزميل المحترم هو صاحب الاستجواب، وله حق الرد بالطبع.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — في الواقع، بإحضرات الإخوان، أن للسألة التي نحن بصدها دقيقة ويجب أن يوضع لها حد عادل يقطع النظر عن الحرية وعن أي اعتبار آخر. ماذا يكون الحال إذا اعتدت الحكومة اعتداء ظاهراً بأن أحرقت بلفة ما، وقالت إن في هذا العمل مصلحة وقد حضرات النواب والشيخ أن ليس في ذلك مصلحة بل فيه اعتداء على الحرية؟ ما هو الحل؟ هل الحل هو مجرد إيهام الحكومة ببيتها في الجلسة، ورد حضرات الأعضاء للمرضين من الأحزاب المختلفة عليها؟ ليس هذا هو الحل. ماذا يكون موقف البرلمان بشقيه إذا حدث أمر من الحكومة وأنه نافاً ورأى البرلمان أن فيه اعتداء على الحرية وخالفه لقانون؟

ماذا يكون الحال إذا قالت الحكومة إنها أرادت من إحراق البلفة أن تنشئها من جديد وعلى طراز حديث، ورأى البرلمان أن في هذا العمل إضراراً بالناس وإمداً لحقوقهم وخالفه لقانون؟

لا أرى من السهل الفصل في مثل هذا الخلاف؛ التادي السدي محاصر، ويشرف على وزير الداخلية بذلك لأن الشاهد أنه محاصر. ويقول معاليه إن هذا التصرف يمتنعه للمصلحة العامة والمحافظة على النظام؛ وينكر حضرة المستجوب عليه ذلك. فمن يفضل بين معاليه وبين المستجوب؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — المجلس.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — من الجائز أن يكون كلام معالي الوزير صحيحاً، كما أنه من الجائز أيضاً أن يكون كلام المستجوب صحيحاً. ومن الجائز كذلك أن يكون معالي الوزير قد بنى تصرفه على معلومات اعتدتها صحيفة وهي في الواقع خاطئة؛ وقد يكون تصرف معالي الوزير بناء على تقارير سرية يتلقاها يومياً تضمن أن جماعة دخلوا التادي يعمالون عيباً وأسلحة. فللفصل في ذلك يجب أن تبين الحقيقة أولاً، ولهذا أرى أن تؤلف لجنة غالبيتها من الأعضاء للسقلين بالمجلس من الذين لا لون لهم ولا تأثير من الجزية ويضم إليها واحد من كل حزب من الأحزاب للوجود بالمجلس. وهذه اللجنة تكون مهمتها التحقيق وسؤال الوزير والإطلاع على ما لدى معاليه من التقارير السرية والتحقيقات التي بنى عليها حصار التادي لتأية الآن؛ وعليها أن تقدم لحضراتكم تقريراً بنتيجة عملها. فلذا تبين أن فيه ما يمس النظام العام مما لا تصح إذاعته فلكم أن تقعدوا جلسة سرية وأن تحكوا بسوا ذلك.

يقول معالي الوزير إنه لا يريد أن يكون التادي مصدر مشاغل وإجرام. وأقول إنه إذا ثبت ذلك بطريقة قاطعة واقتنع بها المجلس وجب أن يحاصر ويراقب. أما إذا ثبت أن معالي الوزير بنى تصرفه على تقارير سرية بيسدة عن الحقيقة كفن للمجلس أن يصدر قراراً حاسماً.

وهذا هو اقتراحى أقدمه.

الرئيس — قدّم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر الاقتراح الآتي فيه:

«أفتح تعيين لجنة من حضرات الشيوخ للسقلين وعضو من كل حزب من الأحزاب للوجود بالمجلس لتحقيق موضوع هذا الاستجواب بد إطلاعها على أقوال المستجوب ومعالي وزير الداخلية وما يقدم لها من التحقيقات والتقارير السرية، وتقدم تقريرها للمجلس بما تراه. حسن عبد القادر»

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشه بك — حضرات الشيوخ المحترمين: لم يكن في عزمي أن أنكمل في هذا الاستجواب، خصوصاً بعد أن سمعت حضرة المستجوب وهو يبلى بيانه من فوق هذا الثبر. ولكن التادي حفزني إلى أن أقول كلمة هو ما سمعته اليوم من معالي وزير الداخلية، فذكرني ذلك بملحد وقع في سنة ١٩٣١، إذ كان فريق من أهالي بنى سوف يريدون دخول التادي السدي، وكان وتشد محاصراً، فاعتزته القوة وأرادت أن تمنه من الدخول، فرأيت رجلاً خمد حيناً شاهد هذا للنظر وقد كارت نفسه واضعل وخلع سترته وسلمها إلى شخص ودفع رجال البوليس بالقوة ومكن الوافدين جميعهم من دخول التادي، أنمرفون من هو هذا الرجل بإحضرات الشيوخ المحترمين؟ هو معالي محمود فهمى القرائنى باشا وزير الداخلية في سنة ١٩٣٩.

(تصفين من اليسار).

لقد رأيت هذه الواقعة بيني ، فأكرت فيه هذه الرجولة . ولذا دهشت ، وحق لي أن أدهش ، حين سمعت من معاليه ما أبداه اليه من الأقوال لتبرير حصار النادى . إنا كان هذا النادى دائما ، ومن بدء النهضة ، محل اضطهاد الحكومات المختلفة ؟ أما كان دائما محل حصار من جميع الحكومات التي كانت تهاض الأمة في شعورها وحريتها ؟ ألم يكن معالي وزير الداخلية سكرتيراً لهذا النادى وكان يستغنى هذا العمل ؟ ما الذى جد بين سنة ١٩٣٦ وسنى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ؟ حضراتكم أعلم بما جد ولست فى حاجة إلى ذكره .

إنى شخصياً أعتقد أن الحرية لا تموت ، وأن كل ما يعمل ضدنا أو لها يخدمها على السواء . أما وقد طلب إلينا أن نحول كلمتنا فى هذا الاستجواب بمد أن بين حضرة المستجوب ما فى حصار النادى السمدى من ظلم ، فلا يسنا إلا أن نحول الحق وقد أقسمنا ببننا من فوق هذا للبر لا نقول غير الحق وأن نكرم الدستور وقوانين البلاد . وإنى قبل أن أختتم كلمتى هذه أرجو أن تذكروا حضراتكم هذا القسم وهذه العيى عند التصل فى الاستجواب .

(تصفيق من اليسار) .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك — إن زميلنا حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى يشر ، وهو يصرح الواقع الذى يطلب فيها حكم المجلس ، بأنه محتاج إلى مقدمات طويلة . لقد كان نصف خطابه فى بيان قيمة الحرية الشخصية والحرية السياسية مع علمه بأن كل هذا من البديهيات التى لا تحتاج إلى شرح . ولو أننا كنا فى مكتب صغير لما احتجنا إلى كل هذا البيان ، فشعوره بحاجة إلى هذا الشرح يدعوى لأن أستسمحه فى القول بأنه هو ضه ينك فى أن الاستجواب يستحق كل هذا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — فى نظر حضرتك .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك — كلف الأستاذ يوسف أحمد الجندى حكماً جدا وهو يختم بيانه ويتوجه إلى السائلين . وإن أستسمحه بأن أقول إن آفاتها كانت مستعدة لأن تصنى إلى مثل هذا الاستجواب لو لم يكن صادراً من رجل من رجال الحكومة السابقة القاضين والذين يكابرون فى كل شىء ، فإذا قيل لهم إن هذا ليل ، قالوا إنه نهار .

(ضجة) .

أقول رجل من رجال الحكومة السابقة القاضية على الحكومة الحاضرة ، والذين يسيئون الظن فى كل شىء . فلو لم يكن حضرة المستجوب من هذه الطبقة لكنت أقول

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إنى أعترض على كلمة « هذه الطبقة » اعتراضاً شديداً .

الرئيس — أرجو عدم اللقطة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن فى هذه الكلمة ما يمس بكرامة الأعضاء .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهرى بك — أنت لم تدع كلمة إلا قلتها .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبده بك — لا يصح لحضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهرى بك أن يناطح ويجب أن يستمع فقط .

(ضجة) .

الرئيس — أنه حضراتكم إلى وجوب المحافظة على النظام ، وإلا اضطرت إلى رفع الجلسة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن رفع الجلسة خير من أن نسعى ما يمس كراماتنا .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك — صحيح أنا من حزب العيى ، حزب الحكومة ، ولكنى أرفع رأسى عاليا وأنا أداغ عن سلوكها وسياسها ، لأنى ربما كنت الرجل الوحيد من رجال السياسة منذ ستين عاما الذى لم يند ربة أو نيشانا أو لقباً ، ولم يند أحد من أسرى شيئاً من ذلك ، فأنا أبعد الناس من أن تأثر بشهوة أو مصلحة شخصية ، فأرجو أن يتسع صدركم لكلمتى .

تكلم حضرة الشيخين المحترمين : الأستاذ حسين محمد الجندى والأستاذ حسن عبد القادر عن حصار النادى السمدى ؟ وأشار الأستاذ حسين محمد الجندى إلى تدخل الحكومة فى انتخابات نهاية الحاميين وفى الانتخابات العامة لمجلس النواب .

الرئيس — لا محل للكلام الآن فى هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - لقد تعرضوا له في كلامهم .

الرئيس - وقد اعترضت عليهم ؟ وسمع لي أن أتعرض عليك كما اعترضت عليهم .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - اقترح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر تأليف لجنة للتحقيق في هذا الموضوع . فمحقق هذه اللجنة ؟ هل مورد أحد من أعضاء النادي في حريته ؟ وهل شكأ أحد من أن البوليس منه من السخول ؟

حضرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندي - أنا .

(أصوات : كلنا) .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - الذى سمعته من حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندي أنه منع في زفتي .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - لا ، منع هنا وقد كنت أقصد النادي السخوي ؟ وعند ما أردت دخول شارع سعد زغلول اعترضني السخوي ، قتل له وأنا خجل إلى فلان .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - ولما عرفك سمع لك بالسخول .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - وهل هذا يصح ؟

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - قال وزير الداخلية إن التصرفات التى اتخذت ضد النادي قبل ٩ أكتوبر كان لها شأن آخر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - إن حادثة ٩ أكتوبر كانت فضيحة .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - يمكن .

الرئيس - لا محل للكلام الآن عن هذا الحادث .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - يقول لحضراتكم وزير الداخلية إن سبب الاضطرابات التى اتخذها هو اتهام شر الأفرار والقنوقا ، فقد دلت التحقيقات القضائية في القضية للصلة بمحادث اعتداء ٩ أكتوبر على أن أهل الشعب هم الذين أحدثوه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - الله الله !

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - ألا ينبغي تحقيق النيابة العمومية ؟ إنى اعتقد أن تعجب الأستاذ يوسف أحمد الجندي بلفظ الجلالة « الله » لا يؤمن عليه رضة التعلى باشا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - يؤمن عليه جدًا .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - لقد ثبت أن الاعتداء الذى وقع على رضة مصطفى النحاس باشا كان من طلبة القنوقا . الرئيس - ليس محل هذا الكلام الآن .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - يقول وزير الداخلية إنه لم يمنع أحداً من أعضاء النادي من السخول فيه ، إنما كان يتحرى عن الناس أهل الفساد ومظان السوء الذين كانوا سبب ذلك الحادث . هل شكأ أحد من الناس الطيبين بأنه منع ؟ لم نسمع بذلك وإنما يتكلم عن المنع أشد الناس مصلحة في الطعن على الحكومة .

إن الإجراءات التى اتخذتها وزارة الداخلية لا يمكن إلا أن تكون مبنية على المصلحة . يقول محالى الوزير إن الاضطرابات التى اتخذها أقيمت البلاد من جرائم تربي على اللأمة ، وكفت البلاد شر حوادث أخرى . ولما أشير إلى هذه الحوادث قيل إنكم تتكلمون عن الحكومة السابقة ، وكفاهها مجرد مقارنة بين عهد مطعون عليه و عهد مضى .

نحن لا نمنع من الكلام عن العهد للماضى إلا إذا رتبنا عليه مسئولية ؟ ولكننا نسرد تاريخاً للحوادث . فإن محالى وزير الداخلية يقول إن في عهده لم تصدر أو تحفل جريمة على حكم ما حدث في العهد للماضى . فقيم التحقيق الذى يقترحه حضرة الزميل الأستاذ حسن عبد القادر ؟ الآن وزارة الداخلية وقت البلاد من شرور للثاغين ؟ إن حدث الاعتداء على رضة التعلى باشا جر إلى اتهام

الرئيس - أرجو أن يتكلم حضرة الزميل المحترم في موضوع الاستجواب ، وألا يخرج عنه .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوي بك - أقول إن الحالة تغيرت ، وإن الحكومة الحاضرة أعلم خصوصاً بخس من اتصال التوفاء ومن مصطادون في لواء الفكر بهم ، ولا يمكن أن يقال إن التمتع مخالف للقانون أو أنه مصادرة للحرية . لم يشك أحد من أنه منع من دخول النادي السعدي . وقد قال الأستاذ يوسف أحمد الجندي إنه منع من دخول النادي ، ولكن الذي حدث أن رجل البوليس استغفر عن شخصيته ! وليس في هذا مساس بكرامته . فالحدث الذي يرويه أصدقائه فيه ، ولكنه ليس مصادرة للحرية بل هو مجرد استغلال لمتحقق البوليس من شخصيته ؛ وذلك أوافق على بيان معالي وزير الداخلية .

(تصفيق من المدين) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - حضرات الشيوخ المحترمين :

لما شرحت استجوابي اللبقة لحضراتكم أردت بصرحي أن يكون في أمسيق دائرة محكمة ، وأن أجعل الحقائق التي أذكرها بعيدة عن كل مناقشة أو منازعة حزبية أو غير حزبية ، قلت لحضراتكم - وأرجو أن يتبعني فيها أقول حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوي بك القانون العظيم - إن حصار النادي السعدي بوضع قوة على رأس شارع سعد زغلول بأمر مخالف للسادة الرابعة من الدستور .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - هذا تكرار لما سمعناه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - أسمع معالي الدكتور أحمد ماهر وزير المالية يقول إن هذا تكرار . نعم إنني أكرر ، وأقول إنني أكرر ، ما دلم في التكرار فاعلمه .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - ولكن التكرار مجموع بحكم اللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - قلت لحضراتكم إن وجود هذه القوة العسكرية على رأس شارع سعد زغلول بأمر يتعارض مع حرية التمدد والرواح ، وهو أمر ظاهر كالشمس . وصدقوني أني ما كنت لأصور أن تكون هذه المسألة محل معارضة لآمن رجال القانون ولا من غيرهم في هذا المجلس . وحرية التمدد والرواح مسألة يجب أن تكون مقررة ومسلماً بها من الجميع ؛ وهذه الحرية - بحسب ما وقفنا عليه من تعريف رجال القانون - هي أن يكون لكل شخص الحق في أن يسير في الطريق دون أن يتعرض البوليس إلا إذا كان متلبساً بالجريمة أو صدر الأمر من النيابة بقبضه أو كان عتافاً لللائحة من لوائح البوليس صدرت تنفيذاً لقانون من القوانين . فإذا ما كنت سأمر في شارع للتأخر مثلاً فلا يصح أن يتعرض رجل البوليس ، ويسألني : إلى أين أنت ذاهب ؟ لأن هذه الظاهرة فيها انقراض من الحرية الشخصية ومن حرية التمدد والرواح .

وإذا ما قصدت المخول إلى منزل معالي محمود فهمي التفرأشي بأمر مثلاً ، فلا يجوز أن يتعرض لي رجل البوليس ويسألني : إلى أين أنت ذاهب ؟ كذلك إذا ما كنت داخلًا شارع سعد باشا ، فلا يصح أن يسألني عن اسمي وعن صناعاتي وإلى أين أنا ذاهب .

(تغل حضرة صاحب العزة رئيس المجلس عن الرئاسة ، وتولاها حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه الصري بك وكيل المجلس) .
أذكر لحضراتكم أيضاً ما حصل لحضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي ، فإنه أراد مرة أن يدخل النادي السعدي فسأله رجل البوليس عن اسمه ، فقال : أنا الدكتور عبد الحميد فهمي عضو مجلس الشيوخ . فقيل له : نحن لا نعرفك . ومنع من دخول النادي . فسألم : وكيف يمكن المخول إذن إلى النادي ؟ قيل له : يجب أن تحمل تذكرة اشتراك النادي السعدي . كذلك تعرض البوليس لحضرة النائب السابق الشيخ عبده البرتخالي عضو الهيئة الوفدية ومنع فلا بالقوة من المخول وحصلت مشادة ثم مشاجرة .

حضرة صاحب المعالي محمود فهمي التفرأشي باشا (وزير الداخلية) - هل كان الشيخ عبده البرتخالي وحده ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - لا أدري ، وإنما عرفت بهذه الحادثة من كلام حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام في مضطبة مجلس النواب .

حضرة صاحب المعالي محمود فهمي التفرأشي باشا (وزير الداخلية) - لعل الشيخ عبده البرتخالي قد روى هذه الحادثة كاملة لحضرة الشيخ المحترم ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا ، لم أصحها منه .

أعود فأقول إن حرية التدوِّ والرواح التي يهزأ منها حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك هي حرية عامة وتهمنا جميعاً ويجب أن نمانع عنها ولو كرره ذلك .

فاليوم يحاصر النادى السعدى ؛ ولا تنجدوا أن يحاصر غداً نادى التفرائى أو نادى محمد محمود . اليوم تحاصر النوادى فلا تستبدلوا أن تحاصر البيوت في غد .

أذكر لحضراتكم أن دولة إسماعيل مدق بلشاً بدأ انتخاباته في سنة ١٩٢٥ بإجراءات شاذة ؛ ثم اتسع الأمر واتسع الشفوذ بعد ذلك حتى أصبح الشفوذ والتزوير وما إليهما من وسائل هي القاعدة وما عدناها هو الاستثناء . ثم جاءت الانتخابات العامة الأخيرة التي رأينا فيها الشفوذ والتحالفات المديعة ترتكب ؛ ثم انتقل هذا الشفوذ وغيره إلى انتخابات نهاية العاميين .

أحذركم وأحذركم ؛ وأكرهها ثلاثاً ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، من أن تسمحوا بهذا الشفوذ . فلئلا لا تتكلم ونحن غاضبون ولا تتكلم ومصدورنا موفرة . كلا ، وليلم ذلك حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك إن كان لا يمل . وليلم كذلك أن نخفى أو إخلاء حضرة صاحب اللقلم الرفيع مصطفي التحاسى بلشاً عن الحكم لم يوغر مصدورنا ، لأن الحكم عندنا ليس غرضاً وإنما هو وسيلة لتحقيق مصالح البلاد .

(تصفيق من اليسار) .

إذا كان حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك لا يوقن بذلك عنا ، فهو وشأنه ؛ ولكن نحن نوقن فيها بيننا وبين ضحائنا ، وفيما بيننا وبين الله سبحانه وتعالى ، أننا لا نتكلم من هنا للنبر ونحن غاضبون وإنما نتكلم دائماً عن عقيدة وعن إيمان ، بل نتكلم قلوبنا قبل أن نتلقى ألسنتنا .

(عاد حضرة صاحب العزة الرئيس وتولى الرئاسة) .

إن الأقوال التي تصدر عن هذا الضعيف إنما هي صادرة من أعماق القلب ولا يمكن أن تصدر عن هوى أو عن صدر موفركا قال حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك الرجل الكبير الذي كنا نفتخركوا له وقور ، وكنا نريد له أن ينزه نفسه عن أن ينطق بهذه العبارة .

الرئيس — أئبه حضرة الزميل المحترم إلى أنه يحكم اللائحة لا يجوز له أن يوجه كلامه لأحد حضرات الأعضاء .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هذا صحيح ؛ وأنا أعرف اللائحة جيداً وأحترم أحكامها .

غريب جداً ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن ينقل للوضع من وضعه الطبيعي الصحيح إلى وضع لا يمت بسعة الموضوع لا من قرب ولا من بعد . تكلمت عن حرية التدوِّ والرواح ، فهل يستطيع حضرة الشيخ المحترم الملباوى بك أو غيره من المؤيدين أو من ينحون نحوه من حضرات الشيوخ أن يقول لى

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك — قد وجه حضرة الشيخ المحترم كلامه للمستقلين ولم يرض المؤيدين الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قد وجهت كلامي للجميع ؛ ولا يستطيع أحد في العالم أن يقول إن اعتراض رجال الحفظ للسادة وسؤالهم عن أعمالهم وصناعاتهم والجهات التي يصدونها غير مخالف للحرية الشخصية . هل يستطيع أحد أن يقول غير ذلك ؟ لا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — وهل ينكر حضرة الشيخ المحترم على رجال البوليس أن يترضوا للشبهين من اللارة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — سيضمن كلامي الرد على ذلك . وبحضري الآن تقرير تقدم من لجنة الداخلية بمجلس النواب سنة ١٩٢٧ ، وكان رئيسها وقتئذ حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى بلشاً ، بتناسبة قانون الانتخابات ، جاء فيه ما يأتي :

« ولا ترجع حرية الاجتماعات وللظواهر إلى حرية الفكر فقط ، بل هي داخلة في الحرية الشخصية للكفولة بالمادة الرابعة من الدستور ؛ لأنهم قالوا « إنه لا يمكن لكل فرد حرية التعاطب ولكل أتى يشاء كان لمجموع الأفراد مثل هذا الحق » ، ومعنى ذلك أنهم يريدون حرية الاجتماع بناء على أنه من الأمور البديهية أن للأفراد حرية التعاطب ولكل . وعند المناقشة في الفقرة الثانية من المادة الأولى في قانون الاجتماعات اعترض الدكتور أحمد ماهر ، الضو يجلس النواب وقتئذ ، وقال :

« أوكد لحضراتكم أن وجود هذا النص في الفقرة الثانية من المادة الأولى يقضى على الحرية ويقضى على كل حق لأفراد المصريين في الاجتماع والمناقشة والبحث في أي موضوع » .

ويستفاد مما تقدم أن حرية الأفراد في التعاطب ولكل لا يجوز تحت تأثير أي نمرة حزبية ، أو تحت تأثير أي غرض مما يمكن ذلك التفرض — لا يجوز إنكار هذه الحرية في هذا المجلس . والله إنني لأظن لكل التبرير على كل عضو من حضراتكم أن تكون حرية التعاطب ولكل عنده عللا للمناقشة أو التزاع .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن حقوقي الله واجبة ، وعلى الأخس التقوى في الحقائق التي لا يصح أن تكون محل نزاع ، تلك الحقائق التي دبت وانتهكت . وأؤكد لحضراتكم أننا إذا تركنا هذه الحقائق تدمر وتنهك فلن يبقى شيء . بعد ذلك حرمة في هذا البلد ؛ وكان الواجب أن تكون هذه الحقائق بيده عن التأثيرية حزبية معها كانت . نحن نشكو من أن معالي محمود فهمي التفرشي باشا وزير الداخلية اعتدى على الحرية بوضع قوة من رجال الحفظ — مسلحة بصي غليظة وبأدوات أخرى — تناصر النادي السعدي من كل ناحية ، فيقول رداً على شكوانا : إنني عملت ذلك حتى أثر حادث ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وبالله لم يذكر هذا الحادث فإنه فضيحة ...

حضرة صاحب المعالي محمود فهمي التفرشي باشا (وزير الداخلية) — لم يكن هذا الحادث فضيحة لي بل للذين دبروه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — هو فضيحة ، وفضيحة كبرى لهذه البلاد أن يعتدي رجال الحفظ في رابعة النهار على رجل كان رئيساً للوزارة أربع مرات أو خمساً ، وعلى رجل آخر كان وزيراً خمس مرات . هي فضيحة كبرى كما قلت . ولدت معالي لم يعرض لهذا الحادث أو يذكره لتبرير مخالفة قانونية صريحة هي أن هذا النادي كان محل تدير لتلك الحوادث التي حصلت يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ دون أن يذكر لنا دليلاً واحداً على أنه اجتمع في هذا النادي مشايخون يتروا الأمر فيما بينهم على الاعتداء .

وما معنى عبارة مشايخ ومشايخين ؟ أيتكبي أن يقول الوزير مشايخ ومشايخين لتجري وراءه وصدقه فيما يقول ؟ كلا . هذا أمر في غاية الخطورة . أسألكم معالي : هل نسب الشعب إلى أحد أعضاء هذا النادي أو ما هو أبعد أو أدنى من الشعب ؟

ما ذنب أعضاء النادي ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، وهم كلما أرادوا أن يخترقوا شارع سعد زغلول باشا أو يسيروا فيه وقب لهم البوليس بالرصاص ويضامهم عن أسمائهم وممتلكاتهم ؟ وهل تقدم معالي الوزير الداخلية بأي برهان أو دليل على أن النادي يدخله مشايخون أو مشايخين ؟

حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا — في هذا الكلام تكرار .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فافوس أئدي — إن إيداء مثل هذه الملاحظات من حق الرئيس وحده لا من حق الأعضاء .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لقد اشتد رجال البوليس وقوا في معاملتهم لأعضاء النادي السعدي قسوة لا يعامل بها حق للشبهوهين الذين صدرت في شأنهم أحكام من المحاكم ؛ فهؤلاء لا تصادر حرمتهم إلى هذا الحد . وكل ما هناك أن الحففر في الجهة التي يقطنها للشبهوه يتردد عليه في منزله عند ما يأتي للساء ويسأل عنه ليعرف إن كان موجوداً أو غير موجود . ولا يعرض له مطلقاً إلا في حالة ما إذا ارتكب جريمة من الجرائم . غربة الندوة والرواح إذن مكفولة للشبهوه ، ولكن في حالته هذه نجد أن معالي وزير الداخلية يعامل أعضاء النادي السعدي وزوارهم بأشد مما يعامل به للشبهوهون والراقبون ، وهذه مسألة خطيرة يجب أن نصل فيها بعيداً عن الحوائشي والأغراض .

وإذا كنتم حضراتكم متجنبين ما قلت فإنني لأجمع لنفسى أن أجمع أو أناقش للسبورات التي ساقها معالي وزير الداخلية تبريراً لحصار النادي السعدي ، لأن هذه السبورات مما كانت صحيحة أو غير صحيحة ، خطيرة أو غير خطيرة ، لا يمكن أن تسمح بالاعتداء على الحرية الشخصية على الصورة التي شرحتها لحضراتكم لأن مصادرة الحرية هي هذا النحو لا يمكن مطلقاً أن يسمح بها الدستور . وإنما

لحالها إذا وقعت جريمة أن يقدم مرتكبها للمحاكمة لينفذ فيه حكم القانون ؛ أما أن يستدعى بلس القانون على الحرية الشخصية فهذا ما لا يقبل بأي حال . ولهذا فإني أعارض ولا يمكن أن أوافق على الاقتراح الذي أهداه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر الذي من مقتضاه تشكيل لجنة من بعض حضرات الأعضاء مهتمة بالبحث وراء اللبورات التي أشار إليها معالي الوزير والإطلاع على التفتائر السرية التي تقدم . ثم أعارض على هذا الاقتراح إذ أن أقصى ما يمكن اقترانه أن هذه اللبورات حتى ولو ظهر أنها صحيحة فإنها لا تنبج مطلقاً ضروب الحصار حول النادى السمدي . وإذا فرض وتبين وجود مشائين يدخلون النادى السمدي فليس الحصار هو الطريق القانوني لمنهم من الدخول . ولكن أنفهم أن يرغ الحصار وتتخذ الإجراءات القانونية ضد المشائين وعدم . وعلى كل حال فوضع قوة حول النادى لا يمكن أن تبرره واقعة من الواقع ، فذلك أمر في غاية الخطورة .

أشار معالي وزير الداخلية إلى أنه عند ما كان يوسف أحمد الجندي وصكيلا برلماناً لوزارة الداخلية حصل كذا وكذا ... وذكر في معرض التذليل مصادرة الصحف ، كما ذكر أصحاب القمصان الزرق ، وذكر الاعتداء على بعض البيوت وما إلى ذلك مما كنت أود أن تخصص له جلسة مناقشة التضييلات . على أنني قبل ذلك أحب أن أذكر معاليه أنه كان عضواً وعضواً بارزاً في وزارة رفعة معطى النحاس باشا التي نسب إليها ما نسب ؛ فلو أن ما أجرته هذه الوزارة كان مخالفاً للمستور أو القانون أو النظام لكان من أوجب واجبات معاليه كرجل حر مستقيم الفكر يتمسك بالمبادئ الحقة ألا يقبل الاستمرار في عضوية وزارة يترضى على إجراءاتها . لقد كان معالي وزير الداخلية عضواً في وزارة النحاس باشا ، وكان عضواً أساسياً ، وهذه الوزارة ارتكبت ما ارتكبت مما ينسبه معاليه إليها ، فلماذا استمر فيها ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — إن ما حصل مما يشير إليه حضرة الشيخ المحترم قد حصل بعد خروج معالي التفراسي باشا من وزارة رفعة النحاس باشا ؛ ويضع ذلك من مراجعة التولويخ .

حضرة صاحب للعالي محمود فهمي التفراسي باشا (وزير الداخلية) — صحيح ما يقوله حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل . حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — على أنني سأطوع بالسفاح عن تصرفات الوزارة التي كن من بين أعضائها معالي محمود فهمي التفراسي باشا . لقد أشار إلى مصادرة الصحف في ذلك العهد ، فهل كانت الوزارة متسفة في ذلك أو مخالفة لقانون ؟ حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — نعم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل نعم ، وأنا أقول لا ؛ ويدي الدليل .

قد جاء في إحدى مواد قانون العقوبات أنه إذا ارتكبت جريمة ما مخالفة لقانون يبلغ الأمر لولاية العمومية ، ويطلب منها مصادرة الجريمة . وهذا هو الذي عملته وزارة رفعة النحاس باشا مع بعض الصحف كروز اليوسف ومصر الفتاة وجريدة البلاغ التي أخذ صاحبها أشيراً مبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضاً عن هذه المصادرة . والدليل القاطع على أن هذا الإجراء الذي اتخذته وزارة رفعة النحاس باشا كان مطابقاً لقانون أنه وجه سؤال في هذا الموضوع في مجلس النواب فأجيب عنه بما قلته لحضراتكم ، وكانت هذه لقادة التي أشرت إليها من ضمن اللواد التي وافق عليها مجلس النواب السابق ومجلس الشيوخ الحاضر ؛ وقيل إن في نية الوزارة المضادة تبديل هذه المادة بما يجعل للقاضي الحق في المصادرة ، وهذا أبلغ دليل على أن مصادرة الصحف في عهد رفعة النحاس باشا كانت مشروعة وفي حدود القانون . تلك الصحف التي كنتم تقرأونها وكانت مملوءة بأشنع التافذورات والأكاذيب وكان من الواجب على كل مطلع في هذا البلد وقف هذه الحملات عند حدها لأنها كانت حملات تسم الأفكار تسمياً من أضر ما يمكن على الجيل الحاضر والجيل المستقبل .

أما مسألة القمصان الزرق ...

الرئيس — أرجو علم ذكرها إذ أدخل لها في موضوع هذا الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لقد تكلم في ذلك معالي وزير الداخلية فلم يمتعه سعادة الرئيس ، وأنا مضطر إلى الرد عليه .

وكلام معالي الوزير ثابت في مضبطة الجلسة .

حضرة صاحب المال محمد فهمي التفرشي باشا (وزير الداخلية) - نعم قلت هذا الكلام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لقد تكررت عبارة القمصان الزرق حتى جفنا الأسماع ، فلا يكاد يذكر موضوع حتى تذكر الحكومة منه عبارة « القمصان الزرق » . فلذا تسكنا في الاقتصاد أو السيلة أو الحرية العامة ردوا علينا بعبارة « القمصان الزرق » ؛ وهي تسمية غير مستلغمة مشتها الأسماع .

ما الذى عمله أصحاب القمصان الزرق ؟ أرجوا حضراتكم إلى ملفات النيابة والبوليس نجدوا أن كل ما ارتكبه أحد هؤلاء الأفراد كان محل نقب شديد من البوليس والنيابة .

الرئيس - وعمل اعتراض من رئيس مجلس الشيوخ لأنه خروج عن الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - سأبذل على رغبة سعادة الرئيس ، وأنتقل إلى الكلام عن موضوع آخر . أشكر معالي الوزير إلى مهابة منزل روضة محمد محمود باشا .

الرئيس - هذه النقطة خرجة عن موضوع الاستجواب ، فأرجو حضرة الزميل المحترم عدم الكلام فيها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - إني متمسك بضرورة الكلام في هذه النقطة لأرد على ما قاله معالي وزير الداخلية في هذا الصدد .

إن الحقائق تغلب ، يا حضرات الزملاء المحترمين ، وتزيد بها اللبابة إلهاماً وغموضاً .

قد وقع الاعتداء على حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا في مصر الجديدة في مساء اليوم الذى كان موعداً لعقد اجتماع في شبرا . وأظن أن كل عالم بنفسية الشعوب لا يجهل أن تأثيرها تتور إذا ما وقع اعتداء على أحد زعمائها ، وأن أول ما تتجه إليه تلك الثورة هو مهاجمة الجهات التى يتبع فيها أعداء الزعيم وعناقلوه في الرأى ، وهذا هو المعلوم في كل جهات العالم .

لما اعتدى على روضة النحاس باشا روى أن المجتمعين في شبرا قد بنهبوا من مقر الاجتماع إلى دور الصحف المارسة وإلى منزل روضة محمد محمود باشا للاعتداء عليها . وكان وقتئذ اللواء رسل باشا ، حاكمدار القاهرة ، موجوداً في قسم مصر الجديدة حيث كان يدور التحقيق .

وكان على رجال الحفظ أن يوجهوا أكبر عناية في سبيل الوصول إلى كشف الجناية التى وقعت على رئيس مجلس الوزراء ، ومع ذلك تكلم مع اللواء رسل باشا قائلين إن اجتماع شبرا قد يؤدى إلى اعتداء المجتمعين على منزل روضة محمد محمود باشا ، فطلبت إلى سادته أن يتوجه على رأس قوات كافية إلى منزل رفته وإلى جريدة البلاغ وصحف للمارسة ونادى الأحرار الدستوريين ؛ وقلت له إن الواجب يقضى بأن يسمع بكل شدة أى اعتداء قد يقع على أحد هذه الأماكن .

أستطيع ، يا حضرات الزملاء المحترمين ، أن أذكر في هذا الصدد أسماء في مقدور أصحابها أن يقرروا ما إذا كان كلامي هذا صحيحاً أو غير صحيح . وأعلم أن الشوئين عن الأمن أدوا وإسبهم في أخرج الأولاد على أحسن وجه . وإذا رجعت حضراتكم إلى أوراق التحقيق في قضية الاعتداء على منزل روضة محمد محمود باشا لوجدتم أن التفتى عليهم جميعاً كانوا من المظالمين ، وأن الاعتداء وقع من رجال البوليس ومن للتسعين بمنزل روضة محمد محمود باشا ؛ ولم يصب في هذا الحادث فرد واحد ممن وجدوا داخل منزل رفته وقتئذ .

تواخذنا الحكومة الحالية على أصحاب القمصان الزرق ، فلم لا تواخذكم الآن على البلطجية ورجال الشغب الذين جندوا فرقا فرقا في الانتخابات العامة وفي انتخاب قضاة المحامين وغير ذلك ... ؟

(ضجة من المين) .

حضرة صاحب المال محمد فهمي التفرشي باشا (وزير الداخلية) - أعترض على هذه الأقوال .

الرئيس - ألفت نظر حضرة الزميل المحترم إلى خروجه عن موضوع الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - إنما تواخذكم على تصرفات صدرت من رجال الحفظ التابعين لكم ، وهول إتهام تصرفات ما كان يجب أن تسمع .

إن البيانات التي أدلى بها معالي وزير الداخلية عن تصرفات الوزارة السابقة هي التي دفعتني إلى الرد عليها . على أي ، احتراماً لرغبة معادة الرئيس ، لن أتوسع في ذلك الرد .

الرئيس — شكرًا لحضرة الزميل المحترم .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يظهر أن معالي وزير الداخلية عندما قال إن إجراءات حصار النادى السعدى حلت بمناسبة حوادث ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ فانه أن يذكر أن النادى محاصر منذ أن تولت وزارة محمد محمود باشا الحكم ، فكأنه التي يرتكن عليها معاليه — فضلاً عن أنها غير صحيحة — لا تقوم على أساس .

لقد أجاب حضرة صاحب اللقاع الرفيع رئيس مجلس الوزراء في يوم ٢ مايو سنة ١٩٣٨ عن سؤال وجه إلى رفته في مجلس النواب بشأن محاصرة النادى السعدى ، فقال كلاماً كانى قيل رداً على سؤال حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك ؛ وكنا نعلم الحقيقة .
حضرة صاحب المعالي محمود فهمى القزائى باشا (وزير الداخلية) — الحقيقة هي ما قلته أنا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قد تكون المعلومات التي وصلت إلى معاليك غير صحيحة .
حضرة صاحب المعالي محمود فهمى القزائى باشا (وزير الداخلية) — أعرف جيداً كيف أحصل المعلومات التي تصلني .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قال رغبة محمد محمود باشا في مجلس النواب : « إن النادى لم يحاصر ولم يمنع أحد من أعضائه من دخوله . ولكن وصل إلى البوليس أن الكثيرين من ذوى الشبهة والشغب يترددون على هذا النادى لفقد اجتهادات بقصد إحداث اضطرابات ومظاهرات قد يترتب عليها إخلال بالنظام وإثارة أعمال العنف والتخريب ، فوضع البوليس قوة صغيرة بالقرب من النادى لمنع هذه الاجتهادات وتوقي ما يترتب عليها من النتائج » .

ثم أضاف رفته إلى ذلك أنه : « قد رفت هذه القوة بتاريخ ١٤ أبريل للباسى » .
معنى هذا أن الارتكان إلى حوادث ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ — تلك الحوادث التي يؤسف لها كل الأسف والتي ما كان يصح ذكرها الآن — في غير موضعه ، إذ ثبت أن النادى السعدى محاصر منذ قيام وزارة رغبة محمد محمود باشا .

الأولى بكم أن تقولوا في صراحة : إننا نمتنع من الاجتهادات ومن دخول النادى ، وإننا نريد إخلافه ...
حضرة صاحب المعالي محمود فهمى القزائى باشا (وزير الداخلية) — هذا غير صحيح .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — تخمسون بحوادث الشغب ، فهاتوا البرهان على صحة ما تقولون . أمامكم النيابة والقضاء ، فهل يستطيع معالي الوزير أن يتقدم إلى هذا المجلس وفي يده حكم واحد بأن أحداً ممن اجتمع في هذا النادى ، عضواً كان أو غير عضو ، ارتكب مخالفة بسيطة ولا أقول جناية أو جريمة ؟ لا يستطيع معاليه هذا ، وإن كان الكلام عن الشغب غير صحيح ، مثله كمثل ما قيل مراراً في أزمة مضت لتبرير محاصرة ذلك النادى وهي المحاصرة التي اضطرت في وقت مضى معالي القزائى باشا إلى خلق « جاكيت » لاقتحام نفاق الحصار في سبيل دخول النادى لأن المحاصرة لم تكن في رأيه تتركز على عدل أو قانون .
حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثه بك — لقد اقتحم معاليه نفاق الحصار فعلاً .
(تصفيق من اليسار) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل تؤدي الخلافات الحزبية والرغبة في الوصول إلى كراسى الحكم — تلك الكراسى التي لا قيمة لها إزاء الاحتفاظ بالبادئ القومعة — هل تؤدي هذه للتنازعات وتلك الرغبة إلى أن ينكر معالي الوزير ماضيه المجيد العظيم الذى كان الشكل يتبدى به ، وإلى أن يدافع معاليه في هذا المجلس عن مبادئ ما أنزل الله به من سلطان ، مبادئ خطرة غير مستقيمة لو صحت لكانت خطراً على القزائى باشا قبل أن تكون خطراً على عليكم ؟

كنت أرجو أن يناقش الهلاليون بك — وقد عركه الزمن ، وشهد الصور للتلاخة ، ورأى ما لم أراه ، وهو الآن هيب الهاميين — الأفكار والبادئ التي ذكرتها من حيث هي ، بدلاً من أن يقول : « طبقة غير طبقة يوسف الجندى » .

التي أقوله هو أنه ، احتراماً لحرية الأفراد الشخصية ، لا يصح ، وأنا أسير في الطريق ، أن يترضى رجل البوليس ويطلب إلى الوقوف ويسألني عن اسمي وعنواني .

بأية ذمة وأى ضمير يستلغ هذا الاعتداء على الحرية الشخصية ؟

هكذا ما دعاني ، يا حضرات الزملاء المحترمين ، إلى أن أطلب إلى حضراتكم أن تحكموا في هذه القضية ؛ وقد صورته لحضراتكم بأنها قضية الحرية ، وإلى لعل حتى في هذا الصور . تأكدوا حضراتكم كل التأكد ، سواء أ كنتم معارضين أم مؤيدين أم مستقلين ، أنه قد عرضت عليكم لأول مرة في تاريخ الحكم الدستوري في مصر مسألة خطيرة سيكون لتفانك فيها خطره وأثره ؛ وستكون حكمكم سابقة يصل بها ، وفي أيديكم أنهم تبعاً لحكم حضراتكم أن يحملوا هذه الساقة حسنة أو أن يحملوها سيئة ، وأخى أن يحملوها سيئة . ذلك لأنكم إذا أجزتم السلطة التنفيذية الآن أن تخمس نادياً وتتمتع الحرية الشخصية في الذهاب والإياب ، فلتكونوا على جهة بأن قراراتكم سيكون مفعولاً هادماً لصرح الحرية . ولتقوا بأنه قد تأتي بعد هذه الحكومة حكومة تصل مثل ما سمعته بل أشد منه .

لو أستمع الفكر وتدبرتم طويلاً لتبينت أن الحرية متى أهنت في أقل مظاهرها لاتسع مدى الإهانات حتى لا تبقى هناك حرية من الحريات إلا أسيئت في السيم . وأبلغ مثل على هذا ما أسيئت به حرية الرأي في الانتخابات العامة لثانية التي تطون جميعاً ما حدث فيها . فالتقوا الله وتقوا بأن لا أتكم عن هوى حزبي إنما أتكم دفاعاً عن الحرية والحق . فليكن أرى أن الاقتراح الذي سأعرض وبمضى زملائي بررته على حضراتكم ، بعد سماع أقوال معالي وزير الداخلية ، هو الجدير بهذا المجلس أن يصدره كقرار في هذا الموضوع الخطير .

(تصفيق من اليسار) .

حضرة صاحب للمالي محمود فهمي التقرائى باشا (وزير الداخلية) — ذكر حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثته بك واقعة حصلت أمام النادى السمدى كنت طرفاً فيها . وتصحيحاً لهذه الواقعة أقول إننى لم أطلع « البابا كنة » بل خلعت الطربوش لحرارة الطقس . وتضميل الواقعة أنى دخلت أحد الألبم الذى السمدى ، وقد أبلغ لى البوليس دخوله ، وكان هناك ثلاثة أو أربعة من زملائي أعضاء الهيئة الوفدية ، أذكر أن أحدهم كان حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم .

أيسع لى البسول ، فقدم حضراتهم للدخول ملى ولكن البوليس منهم ، فسألت رئيس القوة عن سبب للنح فأجاب بأن الأمر الذى معه يسمح بدخول الوزراء لحب .

اعتدت ألا أشكك مع البوليس ولكن وجدت بعد دخولى أنه ليس من الإنصاف أن أكون فى النادى وزملائي خرجوه ، فوجهت إلى الضابط وطلبت إليه السماح لحضراتهم بالبسول فدخلوا فعلاً .

إنما لا أمتنع الآن خصوصاً من دخول النادى السمدى . وقد قررت فى مجلس النواب أن أعضاء النادى السمدى يدخلونه آمنين مطمئنين . لقد أقام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى الدليل الآن على أن الإجراء الذى أخذ إنما هو إجراء تحفظى لا قصد به مناهضة سياسية ولا هو نتيجة خصومة حزبية ، قد قرر أمام حضراتكم أن رفعة رئيس الوزراء صرح فى إجابة له فى مجلس النواب بأنه رفع هذه القوة . ومع ذلك أن الحكومة لا تتخذ أى إجراء تحفظى عندما لا يوجد أمامها ما يضطرها إلى حفظ الأمن والنظام . والذى ذكره رفعة رئيس الوزراء واستشهد به حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى يدل على أن الحصار رفع فعلاً عن النادى السمدى عندما لم يوجد داع لتلك الإجراء ؛ وإننى فليس ما ذكرته عن حوادث ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ تكافؤ الحصار .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — سأترك الكلام عن هذه الحوادث إلى استجواب آخر .

حضرة صاحب للمالي محمود فهمي التقرائى باشا (وزير الداخلية) — لذلك لن أجيل فى هذه النقطة .

لقد حدث شغب من الذين كانوا مجتمعين فى النادى عند وقوع الاعتداء على رفعة المجلس بنا

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حدث الشغب عقب الاعتداء على رفعة المجلس بنا . وثابت من تحقيقات النيابة أنه لم يكن نتيجة تدمير سابق .

حضرة صاحب للمالي محمود فهمي التقرائى باشا (وزير الداخلية) — أكرر أننا لم نفضهد أحداً ، ولم تتعرض لحرية أى عضو من أعضاء الهيئة الوفدية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل يوجد الآن شغب يستدعى الحصار ؟

حضرة صاحب للمالي محمود فهمي التقرائى باشا (وزير الداخلية) — لقد قلت إن هذا الإجراء غير عادى دعت إليه تصرفات غير

عادية . وعندما أفتتح بأن عوامل الشغب قد زالت ، وأن السباح يدخلون النادي لا يترتب عليه اجتراح العناصر القديعة التي عاثت في الأرض فساداً ، لا أتردد في رفع الحصار .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — ألا تزال عوامل الشغب قائمة إلى الآن ؟

حضرة صاحب اللعالي محمود فهمي القتراشي باشا (وزير الداخلية) — تصريحى واضح . وقد ذكرت أن الحصار إجراء غير عادى دعت إليه تصرفات غير عادية ؛ وقد زال الشغب لأن قاومت أسبابه . وأصرح ثانية بأن لا أفتتح عن رفع الحصار عندما أفتتح أنه ليس هناك خطر على الأمن العام من إبادة دخول النادي لكل شخص ، كما رفع رفة رئيس الوزراء قبل الحصار عن النادي السمدى عندما أفتتح بزوال أسباب الشغب .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اخدى — ماهو مبلغ اتتلع معالى الوزير في رفع الحصار الآن ؟

حضرة صاحب اللعالي محمود فهمي القتراشي باشا (وزير الداخلية) — أنا مستعد للإجابة عن هذا السؤال بعد أسبوعين . وإذا لم أفتتح بزوال أسباب الشغب فإني لا أتردد في رفض رفع الحصار لأن الأصل عندى المحافظة على الأمن العام .
الترادى لها لأتمه ، ومعروف أنه لا يدخلها إلا الأعضاء المشتركون فيها .

(أصوات : وزوارم) .

عندما تكون الزيارة مقبولة فإن رجال البوليس لا يمنونها . أما إذا تحولت إلى اجتاعات ينتج عنها خطر على الأمن العام فإن من أقدس واجباتى أن أمنها .

فوجود البوليس إذن ليس لمنع الأعضاء من الدخول في الأندية بل لمنع الاجتاعات وإحداث الشغب ؛ ولا سبيل إلى ذلك إلا بوضع قوة تقوم بهذا الفرض .

وإني متأسف كل الأسف لورود اسم حضرة الشيخ عبد البرهاني عرماً في الاستشهاد بجادة تطلق بحصار النادي السمدى ؛ فقد ذهب إلى النادي مع جماعة بقصد الاشتباك مع قوة البوليس للرابطة هناك حتى يدخل النادي عنوة — أعنى أن نية الاشتباك كانت موجودة عندهم .

بحضرات الشيوخ المحترمين : إننى متفق مع حضرة الشيخ المحترم رئيس المجلس السابق في أننا يجب أن نحتكم إلى السلطة العامة ؛ ومراعاة هذه السلطة نفسها هي التي دعتني إلى منع أى عدوان على أى إنسان .

(تصفيق من العيين) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لماذا لم يمنع السوان في انتخاب الهامين وقد كان البوليس يتلقى الأوامر من بعض الهامين للشايبين للحكومة ؟

حضرة صاحب اللعالي أحمد محمد خنبة باشا (وزير الحفانية) — ليس هذا موضع مناقشة الآن لأنه خارج عن موضوع الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لقد كثرت الاعتصامات ؛ وقد كلفت مبالغ أثناء الاعتصام علينا في انتخايات الهامين فلم تحرك ساكناً .

حضرة صاحب اللعالي محمود فهمي القتراشي باشا (وزير الداخلية) — إن حضرة الشيخ المحترم بدأ كلامه في المرة الثانية وأراد أن يحصر موضوع الاستجواب في أضيق حدوده ، وهذا رأيي ، ولكنى أريد أن أفسر خطتين أشار إليهما حضرة الرئيس السابق لمجلس الشيوخ : إحداهما أنني ذكرت حوادث حصلت في العهد للامضى ؛ ولم أكن أنوى أن أذكر هنا لولا أن حضرة للتجوب كان وكيلاً برلانيا لوزارة الداخلية في ذلك العهد ، فكان لا بد لي من أن أظن بين الحرية في ذلك العهد وبينها في عهدنا الحالى ، لأنه قصد أن يدافع عن تصرفه وكان كلامي في هذا الشأن مصوراً في حدود الرد عليه تماماً ؛ ولم أقصد أن أنال من أى شخص ، فقد ذكرت أن للتجوب حمل في ذلك العهد مسؤولية المحافظة على الأمن العام وكذلك هي مسؤوليتي في هذا العهد وكان ذكرى الوقائع مجرداً من كل تعليق .

أما عن القطعة الثانية فأنا لم أقصد بقول رؤساء القمصان الزرق رؤساء خارجيين عنهم بل قصدت رؤساءهم الذين هم من بينهم بالذات

مادة ٤ » «

دون غيرهم لأنى إذا أردت أن أصرّض لأى شخص فى أواجه بالقات وأقول له : لقد حدث منك كذا . وأنا بدورى أريد أن أحضر موضوع الاستجواب فى أمتيق حدوده .

لذلك فى أتم كلامى بما أختتم به حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى كلامه من أنى أحكم إلى للصحة العامة ، وأن أبقى الله فى أعمالى . وهذه الروح التى دفعتى فى الماضى من أول الحركة الوطنية هى التى دفعتى الآن إلى القيام بواجبى نحو هذا الوطن . (تصفيق من الميئين) .

الرئيس — يا حضرات الزملاء : بعد ما ذكره حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية ، هل تكفون حضراتكم بذلك على أن تؤجل باقى النقاشة فى هذا الاستجواب إلى جلسة أخرى ؟ (أصوات : لا ، لا ، لا) .

الرئيس — قدّمت ثلاثة اقتراحات : الأول من حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابلى بإشأ وأحمد رمزى بك وآخرين ، وهذا نصه : « بعد سماع كلام للسجوب وبين معالي وزير الداخلية وكلام من تكلم من حضرات الأعضاء فترجح الأكفاء بما ذكره ، والانتقال إلى جدول الأعمال » .

إبراهيم محمد فراج ، محمد الشناوى ، أحمد رمزى ، على فهمى ، محمد نجيب الغرابلى ، أحمد كامل ، أبو النصر الفار .
الرئيس — من لا يوافق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف . (وقت أغلبية) .

الرئيس — تأخذ رأى بطريقة عكسية ، فن كان من حضراتكم موافقاً على الاقتراح يفضل بالوقوف . (وقت أغلبية) .

الرئيس — يقرر المجلس رفض الاقتراح للذكور . والاقتراح الثانى مقدّم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، وهذا نصه :

« أفتح قمين لجنة من حضرات الشيوخ للمستقلين وعضو من كل حزب من الأحزاب للوجود بالجلس لتتقيق موضوع هذا الاستجواب بعد اطلاعها على أقوال للسجوب ومعالي وزير الداخلية ، وما يقدّم لها من التحقيقات والتقارير السرية ، وتقدم تقررها للمجلس بما تراه . حسن عبد القادر »

الرئيس — من لا يوافق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف . (وقت أغلبية) .

الرئيس — يقرر المجلس رفض الاقتراح للذكور ، والاقتراح الثالث مقدّم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى وآخرين من حضرات الزملاء ، وهذا نصه :

« بعد سماع أقوال للسجوب وأقوال معالي وزير الداخلية وحضرات من اشتركوا فى النقاشة ، يقرر المجلس استتكار ما أمر به معالي وزير الداخلية من حصار الثادى السمدى بواسطة رجال البوليس ، ويعلم أن هذا الحصار اعتداء صريح على الحرية الشخصية التى كفأتها للادة الرأسة من المستور ؛ ويدعو رضة رئيس الوزراء إلى اللبادة بتأخذ الإجراءات اللازمة لإيقاف استمرار هذه المخالفة الدستورية . محمود بسيونى ، عبد الستار البلبل ، محمد المغازى عبد ربه ، إبراهيم يوسف عطا الله ، محمد الحنفى الطرزى ، يوسف الجندى » .
حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير للمالية) — أطلب الكلمة .

(أصوات : قد انتهت النقاشة) .

الرئيس — يمكن النقاشة فى شكل الاقتراح قبل أخذ رأى عليه ؛ ولكل عضو الحق فى مناقشة الاقتراح من جهة الشكل لا فى الموضوع .

حضرة صاحب للمالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أريد أن أتكم فى الاقتراح من حيث الشكل ؟ فأطلب من سعادة رئيس المجلس ألا يضع هذا الاقتراح موضع أخذ الرأى لأن فيه عبارة لا تتفق مع نص الدستور، لأن كلمة « الاستنكر » الواردة به فيها معنى عدم الثقة بالحكومة. ويجلس الشيوخ، بتقضى نص الدستور، لا يملك هذا الحق. لذلك أطلب من سعادة رئيس المجلس ألا يضع هذا الاقتراح موضع أخذ الرأى إلا إذا رقت منه كلمة « الاستنكر » الواردة به.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو أن يتلى علينا الاقتراح مرة أخرى.

الرئيس — سأتلو على حضراتكم الاقتراح مرة أخرى، وهذا نصه :

« بعد سماع أقوال للتجوب وأقوال معالى وزير الداخلية وحضرات من اشتركوا فى النقطة، يقرر المجلس استنكار ما أمر به معالى وزير الداخلية من حصار النادى السعدى بواسطة رجال البوليس، ويعلن أن هذا الحصار اعتداء صريح على الحرية الشخصية التى كفلتها للادة الرابعة من الدستور؛ ويدعو رغبة رئيس الوزراء إلى اللبادة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف استمرار هذه المخالفة الدستورية.

محمود بيوتى، عبد الستار الباسل، محمد للتازى عبد ربه، إبراهيم يوسف عطا الله، محمد الحنفى الطرزي، يوسف الجندى ».

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — بإحضرات الشيوخ المحترمين : إني أعلن من فوق هذا المنبر أن اعتراض وزير المالية فى غير محله، إذ لكم الحق فى الحق عقب كل استنكار أو تستنكروا أى أمر، وإلا لما كان هناك عمل لحقكم فى استنكار الوزراء على تصرفاتهم ؟ فإن تلك التصرفات إما أن تكون صحيحة فتستحقونها أو غير صحيحة فتستنكروها. ولكنى بالرغم من تمسكى بتمسككم الدستور، ورغبة منى فى ألا يؤجل الاستنكار من أجل أمور شكلية، وبعد أن استقرت النقطة فيه أكثر من ساعتين — بالرغم من ذلك فإني أعدكم الاقتراح بالصيغة الآتية :

« بعد سماع أقوال للتجوب وأقوال معالى وزير الداخلية وحضرات من اشتركوا فى النقطة، يقرر المجلس أن ما أمر به معالى وزير الداخلية من حصار النادى السعدى بواسطة رجال البوليس اعتداء صريح على الحرية الشخصية التى كفلتها للادة الرابعة من الدستور؛ ويدعو رغبة رئيس الوزراء إلى اللبادة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف استمرار هذه المخالفة الدستورية.

محمود بيوتى، عبد الستار الباسل، محمد للتازى عبد ربه، إبراهيم يوسف عطا الله، محمد الحنفى الطرزي، يوسف الجندى ».

الرئيس — سأتلو على حضراتكم الاقتراح معدلاً، وهذا نصه :

« بعد سماع أقوال للتجوب وأقوال معالى وزير الداخلية وحضرات من اشتركوا فى النقطة، يقرر المجلس أن ما أمر به معالى وزير الداخلية من حصار النادى السعدى بواسطة رجال البوليس اعتداء صريح على الحرية الشخصية التى كفلتها للادة الرابعة من الدستور؛ ويدعو رغبة رئيس الوزراء إلى اللبادة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف استمرار هذه المخالفة الدستورية.

محمود بيوتى، عبد الستار الباسل، محمد للتازى عبد ربه، إبراهيم يوسف عطا الله، محمد الحنفى الطرزي، يوسف الجندى ».

فما رأى معالى وزير للمالية ؟

حضرة صاحب للمالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — بعد تعديل الاقتراح على هذا النحو، لا مانع عندى من أن يطرح لأخذ الرأى عليه.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — هذا الاقتراح بعد أن كان مخالفاً للدستور يجعل الوزير مثولاً أمام المجلس أصبح بعد التعديل اتهاماً للوزير ؟ ويجلس الشيوخ لا يملك الاتهام.

(ضجة من اليار) .

الرئيس — أرجو حضراتكم احترام النظم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — البارة الواردة فى الاقتراح، وهى اعتبار محاصرة النادى السعدى « اعتداء على الحرية الشخصية »، هذه حجة ؟ والمجلس لا يملك توجيه الاتهام إلى الوزراء.

الرئيس — معالى وزير للمالية، وهو من هيئة الحكومة، لا يرى مانعاً من أخذ الرأى على الاقتراح بعد تعديله.

- حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — واجب على سعادة الرئيس أن يمنع عرض هذا الاقتراح بعد تعديله على المجلس .
- الرئيس — من يوافق من حضراتكم على الاقتراح يفضل بالوقوف .
- (وقتت أغلبية) .
- الرئيس — يقرر المجلس للواقعة على الاقتراح معدلا .
- (تصفيق من اليسار) .
- (في ١٧ يناير سنة ١٩٣٩) .

مادة ٥ - « لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون » .

ثم تليت للمادة الرابعة ، وهذا نصها :

لا يجوز القبض على أى شخص أو حبسه أو محاكته أو الحكم عليه إلا وفق أحكام القانون .

حاضرة على ماهر بك - أرى أن يضاف إلى هذه المادة أنه لا يجوز محاكمة مصرى أمام محكمة استثنائية إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب تلك الجريمة .

حاضرة عبد العزيز فهمى بك - هنا مستفاد من قول المادة : « وفق أحكام القانون » .

حاضرة توفيق دوس بك - هب أنه وقت حادثة رأى البرلمان أن تجرى المحاكمة فيها على أسلوب خاص .

حاضرة على ماهر بك - هذا الذى أطلب تفاديه .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء على أصل المادة أولاً .

فقررت الموافقة عليها بالإجماع .

معالي الرئيس - إذن تؤخذ الآراء على الإضافة التى يقترحها حاضرة على ماهر بك .

وبعد المناقشة فى أن ذلك مستفاد من نص المادة أو غير مستفاد ، تقرر بإجماع الآراء أن البأ مقبول وأن ذلك الذى يرامى عند تحرير المشروع .

(فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت للمادة الرابعة ، ونصها :

لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون .

فوافقت الهيئة عليها بالإجماع .

(فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

لجنة الدستور

لجنة الدستور

مادة ٦ — « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها ».

المستور

ثم تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :
عقوبة الإعدام مضافة في الجرائم السياسية المحضة ، إلا إذا كان التعدي للثأر أو لثأر شخص الملك أو ولي عهد

للملك (١).

حضره توفيق دوس بك — من الجرائم السياسية غير القتل ما يعاقب القانون الحالي عليها بالإعدام . فهذه الجرائم أوافق على إلثاء حكم الإعدام عقوبة عليها . أما جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار ، فإني أرى أنها ولو ارتكبت لتعرض سياسى يجوز الحكم فيها بالإعدام .
حضره زكريا نامق بك — أقترح حذف هذه المادة بتأماً . نعم قد نحتاج إليها بعد سنين عدة — وحينئذ ينبغي أن نذكر فيها .
لقد اختلف العلماء في عقوبة الإعدام على الجرائم العادية نفسها . إن بعض المول يحثها من قوانينها ، ولكننا قوم ناشئون في الحياة السياسية ، وقد يكون إثبات هذا الحكم للقتل علينا مدمجة لث فتن وتحريك جرائم لا تنحصر في البلاد على احتلالها خصوصاً وهي في أول عهدها بالحياة السياسية .

حضره محمود أبو النصر بك — أؤيد حصة زكريا نامق بك كل التأييد ؟ وأطلب حذف هذه المادة لأنها قد تثير من الأوهام المجرمة ما لا يتفق مع مصلحة نهضتنا .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء أولاً على حذف هذه المادة .

تقرر بأغلبية الآراء حذفها .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت المادة الخامسة ، ونصها :

لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون .

فوافقت الهيئة عليها بالإجماع .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

الهيئة

الاستشارية

التشريعية

لا يصح وضع مبدأ يقرر أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون ، ذلك لأن العمل جرى في التشريع على أن يتضمن القانون نفسه تضييقاً إلى السلطة للكافة بمن لواضع التنفيذ في تحديد الجرائم وحرر العقوبات . فالأصوب إذن أن يقال « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » ، ومن أمثال ذلك المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهل .

مادة ٧ - « لا يجوز إبعاد مصري من البلاد المصرية . ولا يجوز أن يحظر على مصري الإقامة في جة ما ، ولا أن ، يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون . »

حكم النفي المقترح ضمن عقوبات الوزراء .

تراجع المناقشة على هذا في التعليقات على المادة السادسة والستين .

(في ٣ مايو سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

يمنع إبعاد أى مصري من الأراضي المصرية .

وكذلك لا يجوز أن يحجز على أى مصري الإقامة في جية ما من البلاد ، ولا أن يلزم بالإقامة في مكان مخصوص إلا في

الأحوال المبينة صراحة في القانون .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لاحظوا أن تقرير هذا للبدأ يتعارض مع ما سبق للجنة تقريره من جواز إشاع عقوبة النفي على الوزراء .

معالي طلعت باشا — لا تعارض بين البدأين ، فإن إبعاد الوزراء إنما يكون بحكم . والظاهر من هذه المادة منع الإبعاد بمجرد أمر إدارى .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — نحن نريد أن تلقى بناتا عقوبة الإبعاد من القانون أيضا .

معالي طلعت باشا — إذن نصوا على ذلك صراحة ، كأن يقال : لا يجوز إبعاد مصري سواء بحكم أو بغير حكم .

تقرر بالإجماع حذف عقوبة النفي خارج البلاد التي يجوز أن تقع على الوزراء في المادة الرابعة والثمانين من البدأ العامة .

حضرة توفيق دوس بك — هل هذا النص يشمل أيضا عدم جواز النفي بقتضى حكم قضائى ؟

معالي الرئيس — نعم يشمله .

ووافقت الهيئة على جواب معالي الرئيس بالإجماع .

ثم تقرر الموافقة بالإجماع على المادة السادسة .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

حضرة على المزلاوى بك — قررنا ضمن القواعد السابق تحريرها أنه لا يجوز إبعاد مصري ؛ وأرى تعديل هذه المادة بإضافة عبارة « إلا بقانون » ، لأنه لا يصح وضع نص يحرم البرلمان من حرية التشريع في هذا الموضوع . فقد تضطر الظروف لإخراج مصري أو متجنس بالجنسية المصرية — وليس يصح أن يضع الأعضاء للينون من الحكومة قيوداً يتقيد به البرلمان للتعب من الأمة .

حضرة توفيق دوس بك — هذا اعتراض لا يصرف على هذه المادة وحدها ولكن على كل للسائل . والذى دعا إلى وضع القاعدة التي أشرت إليها أنت مصر لا مستعمرات لما تبعد فيها . على أن النص لا يمنع من الإبعاد إلى أية جهة من القطر ، كالطور أو السودان .

حضرة عبد اللطيف السكباني بك — عند وضع مبدأ دستورى يجب أن نتفكر في طريقة تنفيذه . فبدأ الإبعاد مقرر في أوروبا لأن

لجنة وضع
البدأ العامة
للدستور
لجنة الدستور

لجنة الدستور

لم مستعمرات . أما نحن فلا مستعمرات لنا بعد إلها ؟ وليس في استطاعتنا أن نكلف دولة أخرى قبول مجدينا . فما فائدة هذا الدس إذا كان تنفيذ مستحيلا ؟

حضره على للزلاوى بك — ولم نخشون أن يقرر البرلمان قانون إذا كان مستحيلا ؟

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على اقتراح حضره للزلاوى بك .

تقرر بالأغلبية وقته .

(في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

تليت للادة السادة ، ونصها :

لا يجوز إبعاد مصري من الجبل المصرية .

وكذلك لا يجوز أن يحظر على مصري الإقامة في جهة ما ، ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون .

فواقت الهيئة عليها بالإجماع .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

ترى اللجنة الاستشارية أن عليها أن تلتفت النظر إلى ضرورة التوفيق بين حكم للادة السابعة هذه وأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الذي يحرم على الحديو السابق أن يسيط الأراضى المصرية . فإذا فصل رغماً عن هذا الحظر التصوم عليه في القانون المذكور فيجب ألا يحول النص الدستوري دون إبعاده .

لجنة الدستور

اللجنة
المستشارية
التشريعية

مادة ٨ - « للنزاع حرمة ، فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية للنصوص عليها فيه » .

لجنة الدستور

ثم تليت المادة السابقة ، وهذا نصها :

للنزاع حرمة واجبة ، فلا يجوز دخولها لتفتيشها أو معاينتها إلا في الأحوال وبالكيفية للنصوص عنها في القانون .

فقررت الموافقة عليها بالإجماع .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت المادة السابقة ، ونصها :

للنزاع حرمة ، فلا يجوز دخولها لتفتيشها أو معاينتها إلا في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية للنصوص عليها فيه .

سماعة عبد الحليم مصطفى باشا - للفهم أن النزاع لا يجوز دخولها إطلاقاً ، فأطلب حذف عبارة « لتفتيشها أو معاينتها » .

حضره توفيق دوس بك - هذا الاعتراض في محله .

فوافقت اللجنة بالإجماع على المادة بمد حذف عبارة « لتفتيشها أو معاينتها » .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

هناك فرق لفظي بين نصي المادة في كل من مشروع اللجنة الاستشارية ولجنة الدستور باللغة الفرنسية .

اللجنة

الاستشارية
القتيرية

أما النص العربي فهو واحد . وشكل اللجنة في ذلك إرت التعديل الذي أدخلته شكله على نص ، وإنه إنما يري إلى زيادة الدقة والوضوح في التعبير عن القرض المقصود ، (انظر الدستورين البلجيكي والإيطالي) .

مادة ٩ - « للملكية حرمة . فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون ، »
« وبالكيفية للنصوص عليها فيه ، وبشرط تمويضه عنه تمويضاً عادلاً » .

لجنة الدستور

ثم تليت المادة الثامنة ، وهما نصها :

الملكية من أى نوع كانت حرمة واجبة ، فلا يجوز حرمان أحد من ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المقررة في القانون ، وبشرط تمويضه عنه تمويضاً عادلاً .

فقررت للواقفة عليها بالإجماع .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت المادة الثامنة ، ونصها :

الملكية حرمة ، فلا ينزع من أحد ملكه إلا لسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية للنصوص عليها فيه ، وبشرط تمويضه عنه تمويضاً عادلاً .

فوافقت الهيئة عليها بالإجماع عدا حضرة الملباوى بك الذى اعترض على ذكر عبارة « تمويضاً عادلاً » ، وطالب حذفها .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

مادة ١٥ - « عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة ».

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

عقوبة مصادرة الأموال عامة ممنوعة .

فقررت الواقعة عليها بالإجماع .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٢) .

ثم تليت المادة التاسعة ، ونصها :

عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة .

حضرة محمد علي بك — انص خلس بالمصادرة التي تقع على عموم المال ، فهل مصادرة ثلاثة أرباع المال جائزة ؟

حضرة عبد الحميد بدوي بك — هذه المسألة لها أصل تاريخي . فقد كانت المصادرة تقع على عموم الأملاك دائماً ، ومن أجل هذا نص على منها في الساتير . فإذا أراد الشارع أن يتحول على الدستور بإلحاح مصادرة البعض دون الكل لم يكن ذلك جائزاً على ما أعضد ؛ ووجب منعه بحكم المادة التي نحن بصددها . ولا غنى لنا ، على كل حال ، عن إلقاء كلمة « العامة » في النص ، لأن رفضها يخرجنا من حرج موهوم إلى حرج حقيق ، وهو منع المصادرة إطلاقاً — وهذا غير مقبول لأن المصادرة جائزة في أحوال كثيرة خاصة ، كمصادرة السلاح ، والحشيش ، والآلات التي استعملت في ارتكاب الجرائم ، وغير ذلك .

حضرة إلياس عوض بك — ليس الترض هنا بيان حكم مصادرة الأشياء للمنوعة ؟ وإنما الترض معرفة ما إذا كان يلح مصادرة جزء من الملك للشروع .

سعادة قليني فهمي باشا — أطلب منع المصادرة إطلاقاً لأنها من الأحكام الاستبدادية القديمة التي لا يجوز إلغاؤها في القرن العشرين ، وإبدالها بأى عقاب كالنرامة أو الحبس ؛ وأن يستثنى من ذلك قطع الحشيش والأسلحة وما أشبهها من الأموال للمنوعة ، بشرط ألا تتناول المصادرة ماسوى ذلك من الأشياء التي قد يستعان بها على التهريب ، كالركاب والجمال وغيرها ، لجواز أن تكون هي كل ما يملك الشخص من ثروة ، فإذا صودرت جرد الشخص من كل ما يملك من أسباب الرزق .

فضيلة الشيخ نجيت — المصادرة شرعاً هي أخذ المال بطريق غير مشروع ؛ ولها حرمت في الترمية . وأما إعدام الشر فلا يسمى مصادرة ؛ ولهذا أجازوا إعدام الحشيش ، وإزالة الحجر ، وكسر دنانها ، وغير ذلك مما لا يعتبر في عرفهم مصادرة . ففك أقبح أن يكون نص للمادة « مصادرة الأموال ممنوعة » .

حضرة محمد علي بك — أريد أن أطمئن على مسألتين : (الأولى) عوقب شخص بمصادرة ثلاثة أرباع ماله أو ثمة أعشاره ، فهل يجوز هذا أو لا يجوز ؟ (والثانية) هرب شخص حشيشاً فصادر الحشيش والركاب التي كانت تحمله ، وكانت هي كل ما يملك للهرب ، فهل للمصادرة هنا جائزة أو لا ؟

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أما عن المسألة الأولى فهذا النوع من المصادرة ممنوع لأنه محمّل على الدستور . وأما عن المسألة الثانية فالمصادرة جائزة لأنها واقعة على مفردات الملك ؛ ولو استغرقت في النهاية كل ما يملك للهرب لأن الترض لم يكن مصادرة عموم ماله .

حضرة توفيق دوس بك — أقترح أخذ الرأي على جلاء المادة على حلها مع الأخذ بالتفسيرين الذين استفسر عنهما حضرة محمد علي بك وأجاب بهما حضرة بدوي بك .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على ذلك .

تقرر بالأغلبية للواقعة على قيام النص على حاله مع الأخذ بالتفسيرين المذكورين .
(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

لا يجوز توزيع أموال النقابة على الأعضاء ؛ لأن الأموال ليست ملكاً خاصاً للأعضاء ، بل هي ملك الشخص للنوى ، أي النقابة ، ويجب أن تخصص لنقابة مماثلة ، أو تؤول إلى الحكومة بصفتها الوارثة لها . ولا يتبر ذلك من الصادرة الممنوعة بحكم الدستور .

الفرق :

مجلس النواب

« مادة ٢١ — إذا حلت النقابة حلاً اختيارياً أو بقرار من مجلس الوزراء آلت أموالها طبقاً لما قضى به لأمانة النظام الأساسي . فإذا كانت للأمانة خلواً من نصوص بهذا الشأن ، وضمت المولة يدها على أموال النقابة ، ونقلها إلى نقابة جديدة تصل بالنقابة التي يزاولها أعضاء النقابة للتحل ، أو إلى مفتحات أخرى تصل بالنقابة كذلك .
وهي على حال لا يجوز توزيع أموال النقابة على الأعضاء » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين : لقد تضمنت هذه المادة أحكاماً عميقة ؛ بعضها يخالف القانون العام ، وبعضها الآخر يناقض صراحة أحكام الدستور . إن النقابة ، ككل شركة مدنية ، لأعضائها أن يخلوها ؛ فبما تحول الحكومة ، بهذا النص ، دون استعمال أعضاء النقابة لهذا الحق للطلق للقرار لم يقتض القانون العام ، ذلك النص الذي يميز للحكومة عند حل النقابة أن تضع يدها على أموالها ، وأن تصرف فيها لنقابة أخرى ، أو لمنشآت أخرى ؟ !

لأعضاء النقابة أن يخلوها النقابة ، إذا اقتضت مصلحتهم ذلك . فردوا أموالهم إليهم ما دام هذا الحل كان يحض اختيارهم وبدافع مصلحتهم .

لقد اشتمل الشطر الثاني من هذه المادة على عقوبة ، نص الدستور صراحة على أنها محرمة . ولا يملك مجلس النواب ، ولا مجلس الشيوخ ، أن يقر نصاً يتضمنها ، ولا أن يقدم بتسريع يخلها . قد جاء في المادة الماشرة من الدستور المصري « أوت عقوبة الصادرة العامة للأموال معطوبة » . والعقوبة التي وردت في هذه المادة ليست سوى الصادرة العامة التي نص الدستور على عدم جوازها .

لقد سلمت الحكومة بحق حل النقابة ، ولكن أموال النقابة لا يصح أن يبت بها إلى هذا الحد بمجرد قرار من السلطة التنفيذية ، ففي ذلك اعتداء صريح على حرمة الملكية . ولا يجوز أن يترك لهذه الهيئة الإدارية أن تمنع يدها على أموال هؤلاء الأعضاء ، فقد يكون مضى على الثغرات عشرات السنين ، وتكونت لها آلاف الجنيهات . إن إقرار ذلك في مخالفة صريحة لمبدأ من أهم مبادئ الدستور ، وهو احترام حرية الرأي ، وحرية العقيدة ؛ واعتداء صريح على حرمة ملكية الأشخاص والممتلكات ، وتوقيع لعقوبة الصادرة التي أراد الدستور منها . لذا أهيب بكم ألا تهمروا هذا النص ، الذي فيه عبث ، أي عبث ، بأهم الحريات ، وهو حرية الملكية .

ولن يتصور الأمر على ذلك ، يا حضرات النواب ، بل ينافي إليه أن إقرار هذا النص يقوم عقبة في سبيل تكوين النقابات . فأنت ممنون من المال بخطر لأن يضع أمواله في صندوق نقابة ، عرضة في كل لحظة لأن تستولى الحكومة عليه ، تصفاً ، أو من جراء عبث عامل متحور ؟ بل إن كل عاقل من المال يأتى بعد الآن أن يشترك في أية نقابة ، إذ أن أي مبلغ يودعه في صندوق النقابة ، مهدد بأن يصادر يوماً ما ، تطبيقاً لحكم هذه المادة ، صادرة لا رجوع فيها ، لأنكم أقتلتم أبواب القضاء في وجه أولئك الذين من حتم أن يداخروا عن ملكيتهم التي تقبوا في الحصول عليها ، لما تهم أرجو ألا توافقوا على هذه المادة .

(هنا تخطى سعادة الرئيس عن وسيلة الجلسة وتولاهها حضرة النائب المحترم محمد راغب عطيه بك وكيل المجلس) .

حضرة صاحب للمالى وزير التجارة والصناعة — حضرات النواب المحترمين :

.....
.....
.....
.....

لقد انتقد هذا النص باعتبار أنه يتضمن عقوبة للصادرة العامة ، وهي ممنوعة بحكم الدستور . وإنى أرى ، على العكس ، أن الصادرة

أشخاص غيرهم ساهموا بها عند تكوين النقابة ، بعضهم قد مات ، والبعض قد انفصل عن الهيئة أو عن النقابة ، فيكون إعطاء هذا المال لعدد من الأعضاء ، هم من يكونون على قيد الحياة أو متقنين للنقابة وقت الحل — هو الصادرة للمال بينهم حتى ، وهو الانتفاع بلا سبب ، وهو الإجراء على حساب الغير .

وهذا ما يريد القانون أن يتمم به . وغير هذا تكون الصادرة والانتفاع غير الشرعي التي لا يجوز النص عليه لا في النظام الأساسي ولا في أي تصرف من التصرفات قد يجريه الأعضاء الموجودون في النقابة وقت حلها ليقسموا به هذا المال .

وإذا لاحظتم حضراتكم أننا في موقف حل النقابة التي لا يسأل فيه الأعضاء الموجودون فيها عن حياتها السخلة ، هذه الحياة التي لن تستمر بعد حلها ، إذا لاحظتم هذا ، وجدتم أن هناك إغراء كبيراً — بالنسبة لهؤلاء الأعضاء — بالإجراء على حساب جهود الكثيرين الذين قد لا يكونون في ذلك الوقت أعضاء في النقابة . وهذا هو القى أراد القانون الحياة دوله .

لما دام هذا المال ملاً مشتركاً قد تكون من أجيال متعاقبة ، ومن جملة متباينة من المال للتمتع بالنقابة ، فالتة من أن ينص لرفق من المرافق العامة التي تهم المال ، إذا تألفت نقابة جديدة لسك حوم مقام النقابة الأولى ، أو جماعة تسمى لتحقيق أغراض هذا القانون بدلاً منها ، فستد تكون المجموعة الجديدة هي الوراث الطبيعي لأموال النقابة .

ولن تضع الحكومة يدها على هذا المال لتصادره لحسابها ، لأن الحكومة في النص للوجود بين أيدينا مكلفة أن تتقل هذا المال لهية أخرى تسمى سباً مشتركاً ، لا فردياً ، لإفادة الهيئة والمال الذين كانوا ينتمون إلى النقابة في الماضي بهذا المال على وجه إجمالي ، لا على وجه تقسيم مال قد يكون حراماً في ذاته على أعضاء معينين لم يساهموا فيه إلا بأقل نصيب ، بينما أكثر الساهمين به قد لا يكونون من التمتع للنقابة عند حلها ، ولذا فإن أرجو من حضراتكم أن تهرؤا للمادة ما هي عليه (تصديق) .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنم — أوضع حضرة زميلي الأستاذ عبد الحميد عبد الحق الخطر التي ينجم من وضع الحكومة يدها على أموال النقابة . والواقع أن في هذا القانون نصوصاً كثيرة ومتعددة تخضع النقابة للسلطة الإدارية إخضاعاً بفرض النقابة والمال ضرراً بليفاً . ولهذا اعتقد اعتقاداً جازماً بأنه لا خير في وجود النقابات ما بقيت تحت سلطان هذه الإدارة .

تبدون حضراتكم من بين الأحكام المالية في هذا الشرع أنه إذا حلت النقابات حلاً إجبارياً أو اختيارياً فإن مالها يوضع تحت يد الدولة . وقد فسر حضرة زميلي الأستاذ عبد الحميد عبد الحق هذا بأنه على أنه تقدير بمثابة الصادرة العامة .

إلا أنني رغبة مني في الاستقصاء رجعت إلى قانون الجمعيات التعاونية وهو القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٧ لاستئناس به ولأعرف إلى أي مدى ذهب بالنسبة لحل الجمعيات التعاونية ومبلغ التصرف في توزيع أموالها ، فوجدت أن هذا القانون قد أفرد حل الجمعيات وتصفياتها بها خاصاً ، فقد ورد في المادة ٨٩ منه ما نصه « في حلة حل الجمعية حلاً اختيارياً تمين الجمعية العمومية مصفاً أو أكثر وتحدد سلطتهم وأجل التصفية وأجرهم عند الانقضاء » . أما المواد التالية لهذه المادة فقد أفصحت المجال للظنون بأن نصحت الباب لما يقدم منها وأباحت رفع أمر الظنون إلى القضاء .

وقد لاحظت أن في قانون الجمعيات التعاونية مادة عاشر ما ورد في هذا التصريح وهي المادة الثالثة والتسون التي نص فيها على أنه « إذا لم تقدم ظنون في التصفية أو متى صدر حكم نهائي في الظنون للخدمة نصي السلفين أن يشرعوا في توزيع المال الناتج من التصفية ولا يجوز أن يوزع على الأعضاء أكثر من القيمة التي دفعت فضلاً لأسهمهم ، وأما الباقي فيودع في المصرف التي تتعامل معه الجمعية على نمة إنشاء جمعية تعاونية جديدة في البدء أو أي عمل ذي منفعة عامة فيها ينص عليه في نظام الجمعية السالحي » . قد قال إن مال الجمعيات التعاونية مال خاص لكل فرد من أفرادها ، إلا أن هذا القول لا ينهض مبرراً لوضع الحكومة يدها على مال هذه النقابات .

ولعل ما يصح أن يؤخذ به هو اقتراح حضرة زميلي الأستاذ أحمد والي الجندي ، إذ يقول بترك الأمر للجمعية العمومية لتتولى تنظيم طريقة توزيع هذه الأموال ، وكان يجب على الحكومة ...

حضره صاحب للمالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادي (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — وهل ستكون هناك جمعية عمومية بعد الحل ؟ حضره النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنم — على كل حال ، هذه السائل من اختصاص الجمعية العمومية ، وفي الواقع يقتضى الأمر الرجوع إلى المادة السادسة وهي التي نصت على البيانات الضرورية الواجب ذكرها في لائحة كل نقابة ، إذ أرى أنه من الواجب أن

يكون من ضمن البيانات اللازم توضيحها في تلك الأشعة كيفية توزيع أموال النقابة عند الحل ، وأن يكون ذلك شرطاً أساسياً لاستكمال البيانات التي يتطلبها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة السادسة لإمكان تسجيل النقابة .

إن أحكام المادة الحادية والشرين تتناول مسألة دقيقة تتعلق بالتسريع والتنظيم ، فأعقد أنها تحتاج إلى زيادة البحث ، وأرى قياساً على ما ورد في المادة الخامسة والتسعين من قانون الجمعيات التعاونية أن توضع طريقة للطن في توزيع أموال النقابات ، إذ يجوز أن التوزيع يتم على يد بناء على نصوص لأشعة النظام الأساسي لنقابة ما ، يكون توزيعاً خاطئاً ، فإذا لا ينص على وسيلة تستطيع بها الحكومة أو أي عضو للطن في مثل هذا التوزيع وبذلك يوجد التوازن بين حقوق الجميع ؟

فذلك أقترح إعادة الشروع إلى اللجنة لاستكمال النقص الوارد في هذه المادة بما يضمن تنظيم طريقة الطن في التوزيع والاستئناس في ذلك بالأحكام الواردة بقانون الجمعيات التعاونية وقانون مجالس للديريات .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندي - أردنا أن نتمثل بقانون نقابة المهامين في شأن أموال النقابة بعد حلها ، فقال حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق إن مصادرة أموال النقابة على الوجه اللين بالمادة مخالفة لنص الدستور ومتناف لروحه . ورد على وزير التجارة والصناعة بأن الأمر يكون على العكس إذا لم ينص على هذه المصادرة ، لأنه قد يحدث أن أحداً من العمال يشترك في النقابة وقت إنشائها ، وآخر يشترك فيها قبل حلها يوم ، فمن الإجحاف أن نسوي بين هذا وذاك ، هذا ما أجاب به معالي الوزير ، ولكننا نرى أن هذا متبع في نهاية المهامين ذاتها ، حيث لا فرق بين عام قيد اسمه في جدول المهامين من زمن يسيد ، وآخر قيد اسمه قبل حل النقابة يوم . فلماذا يراد أن يحرم العامل من هذا الحق في قانون نقابات العمال ؟ هذا ما نستطيع أن نرد به على معالي وزير التجارة والصناعة ، ولذلك لا أزال معصاً على اقتراحى الخامس بتفويض الجمعية العمومية للنقابة في التصرف في أموال النقابة عند خلو لأشعة نظامها الأساسي من النص على ذلك .

حضره النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا - حضرات النواب المحترمين :

أرى وجوب إدخال تعديل على نص المادة الحادية والشرين يتفق مع ما أدلى به حضره النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى . ويرجع السبب في ذلك إلى أن أموال النقابة ، طبقاً للشروع للعروض ، تنقسم إلى قسمين : القسم الأول ملك لخص لأعضاء النقابة كالأموال للودعة صندوق الادخار والتعاون وغيرها ، وهي حق شخصي لكل عضو يجب أن ترد له ، كما ينص المادة الثامنة ، وذلك حتى في حالة صدور قرار من مجلس الوزراء بحل النقابة لأنها أموال خاصة كآقلت ، وليس لمجلس الوزراء حتى حرمان الأعضاء منها إلا لأسباب خاصة تبرر ذلك ، وهذه الأسباب لا يمكن تصورهما مطلقاً في مثل الحالة التي نتكلم عنها . والقسم الثاني ملك للنقابة ذاتها ، أي ملك لشخص معنوي ، وليس لأفرادها حقوق على هذا الدال لأنه مال المجموع ؟ وهو ، كما ذكر معالي وزير التجارة والصناعة في بيانه ، مال تكون من أعضاء ، اختلف عددهم واختلفت أشخاصهم ، بل يمكن أن يكون قد تكون من أجيال إذا ما امتد أجل النقابة طويلاً . فكيف ترد هذا المال إلى غير صاحبه ، وقد جمع لتحقيق مصلحة عامة لقائمة مجموعة العمال التي تشتغل في نوع معين من العمل ؟

فإن هذه الناحية نجد أن المادة الحادية والشرين صحيحة في مجموعها . وعلى هذا الأساس يجب أن نهر للبدأ القائل بأن مال النقابة لا يجوز توزيعه على الأعضاء بحال من الأحوال ، بل يجب أن يعطى لنقابة أخرى تحمل محلها إذا وجدت ، وإلا فيوجه لنقض عام كانت تهم به النقابة للنسبة . وأعتقد أن هذا هو النص الواجب الأخذ به لأن فيه تشجيعاً للعمال على الاشتراك في النقابات ، إذ لو حذفت المادة الحادية والشرين ، كما يقترح حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، لأصبحت أموال النقابة للنسبة كأموال شخص توفي عن غير وارث ، تعود بطبيعة الحال إلى الحكومة . ولكن الحكومة تقرر هنا أنها نازلة عن هذا الحق ، وترغب في تخصيص هذه الأموال لفكرة التي دعت إلى جمعها وتكوينها ، إذن يجب بقاء نص المادة الحادية والشرين ، فهو ، فضلاً عن أنه يشجع - كما قلت - على إقبال العمال على الاشتراك في النقابات ، يمنع من توجيه المال الذي جمع منهم إلى شؤون أخرى عامة لا تصل بمصلحة العمال أو بالنقابة التي حلت .

أبدى حضره النائب المحترم الأستاذ محمود سلمان غنام بعد ذلك بيانات طيبة عن الجمعيات . ولكننا الآن لنا بصدد التشريع للجمعيات التعاونية . وقد بين معالي وزير التجارة والصناعة أن الأموال الخاصة بأعضاء النقابات لا تبقي وسترد إلى أصحابها ، وأرجو أن نوافق على بيانه من هذه الناحية لأنه يحصل النص صريحاً .

فلذا ما قبلنا هذا النص وقرنا بين مال الأعضاء ومال النقابة — وهى شخص منقضى — فلا يكون هناك ما يتناقض مع قانون الجمعيات التعاونية ، وأمكن تطبيقه فى حالة الحل والتوزيع . ولذلك لا أرى حاجة لإعادة هذا المشروع إلى اللجنة للأخذ بالقواعد الواردة بقانون الجمعيات التعاونية أو غيرها لأن كل ما نص عليه فى قانون الجمعيات التعاونية سيطبق عند حل النقابات بالنسبة للأموال للودعة متاديق التعاون .

وأعتقد أن حضرات من اعترضوا على هذه المادة ، لاعتقادهم أنها مخالفة للدستور ، يوافقوننى على رأى بد هذه البيانات من أنه ليست هناك مصادرة أو ما يماثلها ، بل هو تصرف فى مال من صاحب الحق فيه ، فلن كان هذا المال ملكاً لفرد فإنه يعود للأفراد ، وإن كان ملكاً للنقابة يصبح من حق الحكومة بسفها الوارثة له ، وبكنا أن تنقل إلى النقابات للامانة .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — إن المادة تنص على أنه إذا لم يكن فى لأعة النقابة الأساسية ما يبين طريقة توزيع الأموال ، فإنها تنتقل إلى نقابة جديدة تتصل بالهنة التى يزاولها أعضاء النقابة للتحلة ، أو إلى منشآت أخرى تتصل بالهنة كذلك ، أى أن النقابة لم تحرم من هذه الأموال .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — هذا صحيح ، على أن المادة ذكرت فى الفقرة الأخيرة منها أنه لا يجوز توزيع أموال النقابة على الأعضاء ، وهذا النص أساسى وضرورى لأن الأموال ليست ملكاً خامساً للأعضاء ، بل هى ملك للشخص المنقضى ، أى النقابة ، ويجب أن يخص نقابة عاتمة أو يؤول إلى الحكومة . غير أن الحكومة مع وجود هذا النص ساحت فى حقها بقصد تشجيع العمال على الاشتراك فى النقابات والعمل على إنجاح الحياة النقابية فى البلاد . وأعتقد أن حضراتكم توافقون على تأييد الحكومة فى هذا الاتجاه .

من كل هذا يتضح لحضراتكم أنه لا محل للمخاوف والاعتراضات التى أثبتت بعد الإيضاح والتفسير الذى فسر به معالى وزير التجارة والصناعة نص المادة ، والتى أرجو أن يدمج فى المادة نفسها وأرجو الموافقة عليها بهذه الصيغة .

(تصديق حد) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — ذكر لحضراتكم زبيل الأستاذ محمود غلام نصاً ورد فى قانون الجمعيات التعاونية يشبه النص الذى نحن بصدده ، وربما فكر بعض حضرات النواب المحترمين — بعد سماع النص الذى قرأه حضرة عليكم — أن نظرى التى أبديتها لحضراتكم كانت على غير أساس ، ولهذا أريد أن أوجه نظرهم إلى أن ما جاء فى قانون الجمعيات التعاونية فرض فى كل حالة — وهذا هو الوضع الصحيح الذى كنا نريده وبكل أسف لم نجعل فيه — أن الحل يكون بقرار من المحاكم . وفضلنا عن ذلك فقد نصت المادة للشار إليها على أن أموال الأعضاء تعطى لهم أولاً وما يبق بعد ذلك تصرف فيه الحكومة بأن تضيفه إلى أموال شابة أخرى ، وفى هذا النص كل الضمان فى ألا يبق فرد له حق للمطالبة بالأموال الباقية بالنقابة بعد حلها .

يقول حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا إن النقابة تشبه بعد حلها شخصاً متوفى ولم يقب ورثتها ، وهذا قياس مع الفارق لأن المفروض أن ممتلكات وآلاف من العمال ينتمون إلى النقابة ويساهمون فى أموالها ، فإذا حلت هذه النقابة قد يظلم وآلاف الأحياء من هؤلاء العمال . فلا يجوز حينئذ تحمل النقابة أن يقال إن الأموال الباقية بالنقابة ليس لها أصحاب ، فأصحابها هم العمال الذين كانوا منضمين لها . وقد جاء فى قانون التأمين نص يؤيد الرأى الذى أقول به إذ نصت المادة ١٠٩ منه إلى أن أموال زبيل الأستاذ محمد أمين وإلى على أنه إذا طرأ لأى سبب من الأسباب ما يحس كيان نقابة التأمين ، فلتأمين المملكين ، بجمعين هيئة جمعية عمومية ، وحدهم حق تقرير حل الصندوق للنشأ بتقضى هذا القانون وأن يقرروا فى هذه الحالة طريقة استعمال أو توزيع ما به من رصيد على التأمين . مع العلم بأن أموال النقابة قد تكون جمعت من أموال عاملين توفوا من عشرات السنين .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — أى صندوق هذا الذى تشير إليه المادة ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — هو صندوق العائلات الذى يشترك فيه كل الأعضاء . ومن هذا ترزون حضراتكم أن المادة التى يدافع عنها حضرة زبيل المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا لو كانت اشترطت أن تتضمن اللائحة الأساسية نصاً على كيفية توزيع هذا المال لكان هذا النص واجب الاحترام ، ولما كانت اللائحة من عمل الأعضاء للتصديق إلى النقابة ، فلماذا لا يعطى لهم حق الاجتياح بهيئة جمعية عمومية بعد حل النقابة لتقرر مصير هذه الأموال ؟

مادة ١٠ د

أليس من الجائز أن يجتمع المال الآخرون في هبة أخرى ويقرروا أن تضم أموال النقابة للنقابة إلى النقابة التي انضم إليها الأعضاء الذين كانوا قد ساهموا في دفع الأموال بالنقابة الأولى ؟ أظن أنه من العدل أن يخول لهم هذا الحق بدلا من ترك الأموال للحكومة تصرف فيها أو تمنحها لمنشأة تخدم أغراض النقابة ، فمن المادة علم وقد ياء استهلكه عند تطبيقه .

فلما أقترح ، بعد أن تركت للحكومة حق حل النقابة دون مناقشة أعضائها ودون أن يباح لهم حق التفاضل أمام المحاكم فيما يخص بأموال نقابهم ، أن تعطوهم هذا الحق البسيط في أن يجتمعوا هيئة جمعية عمومية لتقرر الجهة التي تزول إليها الأموال التي ساهموا في دفعها ، إذ أنهم أدري بمصلحتهم ، هذا هو العدل لأن الوزير لن يكون له رأى في هذه الناحية بل إن المسألة ستحال على موظف في الدرجة السادسة أو السابعة ليضع عنها تهريرا يرصه للوزير فيتمتده ، والحق الذي أطلب بإعطائه للمال في هذه الحالة هو أقل ما تستحقون به حضراتكم عليهم لأن للقرض عند المال قيمة تعادل الجنيه عند غيرهم .

حضرة النائب المحترم إسماعيل صدقي باشا — سيد بيان معالي وزير التجارة والصناعة وما أدلى به حضرة زميلي المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا لم يبق هناك محل لبيان الأوجه التي تدعونا للمواظبة على هذه اللادة بالتعديل الذي سيدخل عليها ، وإنما أريد أن أبدي ملاحظة صغرية على اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، وهي أنه ينبغي أن تكون الأموال للوجود في النقابة من الوفرة بحيث تترى مجلس إدارة هذه النقابة عملها لتوزيع المال على أفرادها ، ولا أظن أحدا يقصد إلى مثل هذا .

(تصفيق)

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إنني لم أقل بتوزيع الأموال على أفرادها ، بل قلت إنه بدلا من تفويض الرأي للحكومة في التصرف في مال النقابة ، يجب أن يعطى للمال أنفسهم الحق في الاجتماع هيئة جمعية عمومية لتقرر النقابة أو الجهة التي تزول إليها أموال النقابة للنقابة .

الرئيس — انتهت المناقشة في هذه اللادة ، والآن أعرض على حضراتكم الاقتراحات المقدمة بشأنها :

(١) اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندي ، وقصه :

« أقترح تعديل للادة الحادية والعشرين بما يأتي :

« فإذا كانت اللائحة الداخلية خلوا من نصوص بهذا الشأن فللجمعية العمومية حق تحرير مصير هذه الأموال ، وعلى أية حال فيعوض من أموال النقابة كل من أصابه خسارة مادية بسبب اعتداء من الاعتداءات المذكورة في الفقرة الخامسة من للادة السابعة » .
فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(وقفت ألبية)

الرئيس — (٢) اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، وقصه :

« إذا حلت النقابة حلا اختياريا أو بقرار من مجلس الوزراء يكون للجمعية العمومية للنقابة حق ضلها إلى هبة أخرى أو إلى منشأة تصل بالمائة » .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(وقفت ألبية)

الرئيس — (٣) اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والي ، وقصه :

« أقترح أن يوضع بين الفقرة الأولى والفقرة الثانية للادة الحادية والعشرين ما يأتي :

« ولا تسرى هذه الأحكام على الأموال والحقوق التي تكون للأعضاء في صناديق الادخار أو جمعيات التعاون أو جمعيات التأمين الاجتماعي التي تكون للنقابة قد أنشأتها ، حيث تعتبر هذه الأموال مملوكة ملكا خاصا لهذه المنشآت ، ويكون التصرف فيها طبقا لنظامها ولأحكام للادة الثامنة من هذا القانون » .

حضرة صاحب المالى وزير التجارة والصناعة — توافق الحكومة على هذا الاقتراح .

الرئيس — للوافق على هذا الاقتراح يفضل بقرنوف .

(وقت أغلبية) .

الرئيس — إذن يصبح نصّ المادة الحادية والعشرين كما يأتى :

مادة ٢١ — إذا حلت النقابة حلاً اختيارياً أو بقرار من مجلس الوزراء آلت أموالها طبقاً لما تنص به لائحة النظام الأساسى ، فإذا كانت اللائحة خلوا من نصوص بهذا الشأن وضعت للدولة يدها على أموال النقابة وهبتها إلى نقابة جديدة تتصل بالمهنة التى يزاولها أعضاء النقابة المتحلة أو إلى منشآت أخرى تتصل بالمهنة كذلك .

« ولا تسرى هذه الأحكام على الأموال والحقوق التى تكون للأعضاء فى مناديق الادخار أو جمعيات التعاون أو جمعيات التأمين الاجتهائى التى تكون النقابة قد أنشأتها حيث تعتبر هذه الأموال مملوكة ملكاً خاصاً لهذه المنشآت ويكون التصرف فيها طبقاً لنظامها ولأحكام المادة الثامنة من هذا القانون .

« وعلى أى حال لا يجوز توزيع أموال النقابة على الأعضاء » .

فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

(فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٠) .

مادة ١١ - «لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواسلات التليفونية إلا في الأحوال للبيئة في القانون» .

لجنة الدستور

ثم تليت للمادة العاشرة ، وهذا نصها :

أسرار الخطابات والتلغرافات التي تودع بمكاتب البريد والتلغراف واجبة الصون إلا في حالة التحقيقات الجنائية .

حضره عبد العزيز فهمي بك — لم تناول للمادة حكم مراقبة المحادثات التليفونية . فهل ترى الهيئة النص أيضاً على حرمة المحادثة بالتليفون فلا يجوز مراقبتها سواء بتكليف العامل أو غيره باستراق السمع ؟

فقررت الهيئة الموافقة بالإجماع على أصل المادة مع إضافة النص الآتي إليها :

وكذلك أسرار اللوامسات التليفونية .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

تليت للواد ١٠ ١١ و ١٢ و ١٣ ، ونصها :

١٠ - لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات التي تودع بمكاتب البريد والتلغراف ، ولا أسرار اللوامسات التليفونية إلا في حالة

التحقيقات الجنائية .

.....
.....
.....
.....
.....

فقررت الموافقة عليها بالإجماع .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

إن مبدأ عدم إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواسلات التليفونية مبدأ ذو صبغة عامة ودستورية .

والواقع أن الأفراد يجدون ضماناً ضلياً في النص بصفة خاصة على عدم إفشاء مصلحة البريد ومصلحة التلغرافات والتليفونات لأسرارهم .

ولكن الصيغة الأولى كانت قابلة لأن تؤوّل تأويلاً مقيداً يكون من الخطر إيقاؤه حتى لهذه المصالح بالذات .

فمن جهة ، ليس سهلاً أن يحدّد متى حصل إبداع الكتاب أو البرقية مكتب البريد أو التلغراف ومتى وجد مودعا .

ومن جهة أخرى ، يجب ألاّ يقصر الاستثناء من مبدأ تحريم إفشاء الأسرار على التحقيقات الجنائية دون غيرها . ذلك لأنّ هناك

أحوالاً أخرى — مثل حالة الإفلاس البسيط ، أى الإفلاس من غير تدليس حيث لا تحقيق جنائي — يصح فيها للسنديك أن يطلع على

الكتابات أو البرقيات المرسة إلى الفلاس .

ولهذا فالأفضل أن يكون للبدأ العام هو تحريم إفشاء أسرار الرسائل إلا في الأحوال للبيئة في القانون .

اللجنة
الاستشارية
التشريعية

تراجع التعليقات الواردة على المادة الثالثة من الدستور عند عرض المادة السادسة من اقتراح الرئيس .
(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

حرية الاعتقاد الديني مطلقة . فجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا بحرية تامة ، علانية أو غير علانية ، بشتم أية ملة أو دين أو عقيدة مادامت هذه الشتم لا تتنافى النظام العام أو الآداب الصومية .

فقررت الموافقة عليها بالإجماع .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

فنيحة الشيخ غيث - أطلب تعديل المادة العاشرة من باب حقوق الأفراد لأنها ، بحالها الحاضرة ، لا يفرها دين من الأديان ولأنها تؤدي إلى التوضي وإلى الإخلال بالنظام . وأطلب أن يكون النص قاصراً على الأديان المتعرف بها سواء كانت سماوية أو غير سماوية ، فلا يسمح بإحداث دين جديد كان يدعى شخص مثلاً أنه للهدى ويأتي بشرع جديد .

حضرة الشيخ محمد خيت راضى بك - أطلب تعديل الفقرة الأولى من المادة ، وحذف كلمة الديني منها ، فيقال إن حرية الاعتقاد مطلقة . وبغير هذا يباع لكل شخص أن يترك دينه ويتبع ديناً آخر دون أن يجعل مسئولية ذلك من جزء مدني وغير مدني مع أنه لا نزاع في أنه يترتب على تغيير الدين نتائج هامة في اليراث وغيره . ويمكن أن يكفل النص حرية الاعتقاد لأن هذا هو كل القرض للتصود من المادة في ما اعتقد . أما الفقرة الثانية من المادة فقد جعلت إقامة الشتم الدينية مطلقة من كل قيد وهذا قد يؤدي إلى الإخلال بالنظام .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك - أئى اعتقاد تريد ؟ وهل يدخل فيه الاعتقاد الديني أو لا ؟

فنيحة الشيخ غيث - الاعتقاد شئ والدين شئ آخر . فالسؤال اتفقوا إلى ثلاث وسبعين فرقة ، لكل فرقة اعتقاد خاص - مع أن لم ديناً واحداً .

حضرة توفيق دوس بك - حذف كلمة الدين بوسع نطق المادة ، فيجبل حرية الاعتقاد شاملة للعتقدات الدينية وغير الدينية .
نيافة الأنبا يؤنى - اقتراح الأستاذ مفيد ، ولنا عليه دليل قريب . فإن سرجيوس المعروف لحضراتكم خرج عن الدين ، وشرع في استحداث دين جديد ، وطلب من الحكومة الترخيص له بذلك ، فرضت . وهذا دليل على أنه لا يمكن الترخيص بغير الأديان المتعرف بها .
حضرة عبد العزيز فهمى بك - إقامة الشتم الدينية إن أدخلت بالنظام العام أمكن بمقتضى النص الحالي منها ؛ وإن لم تدخل به فلا سبيل لنمها . وألفت نظر اللجنة إلى أن هذا النص مأخوذ بحرفه من مشروع اللورد كرزون ، وقد اتفقت على أن نأخذ هذه النصوص في دستورنا حتى لا نترغم على وضعا عند المفاوضات .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

شمر بالأغلبية بقاء المادة على حالها .

(في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

فنيحة الشيخ غيث - حذا النزاع الذى قام بشأن البدء الخالص بحرية الأديان أقترح أن نحذف كلمة « الديني » في صدر البند العاشر من حقوق الأفراد ليكون « حرية الاعتقاد مطلقة » بدلا من « حرية الاعتقاد الديني مطلقة » . وأقترح السجب نفسه استبدال كلمة « دينه » في البند الثاني عشر من حقوق الأفراد بـ « عقيدته » ، لتكون العبارة : « ليس لوطى مصرى أن يجيب بأحكام عقيدته » . موافقة عامة .

(في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

١١ - حرية الاعتقاد مطلقة .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

مادة ١٣ - « تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والمعتقدات طبقاً للمبادئ العامة في الديار المصرية ، على ألا يخل ، ذلك بالنظام العام ولا يتنافى الآداب » .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمستور

دولة الرئيس (حين رُشد بشا) -

مادة ٢ - « جميع سكان مصر الحق في أن يقوموا ، بحرية تامة ، علانية أو غير علانية ، بشعائر أية ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تتنافى بالنظام العام أو الآداب العمومية (١) .

(موافقة بالإجماع) .

(في ٧ مايو سنة ١٩٢٢) .

تراجع التعليقات الواردة على المادة الثالثة من المستور عند الكلام على المادة السادسة من اقتراح الرئيس .

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٢٢) .

فضيلة الشيخ نجيب - وثائقاً أقترح حذف الفقرة الواردة ضمن نصوص حماية الأقليات التي نصها « جميع سكان مصر الحق في أن يقوموا ، بحرية تامة ، علانية أو غير علانية ، بشعائر أية ملة أو دين أو عقيدة الخ » لأن فيها سلباً بجميع الأديان الموجودة الآن في مصر ، وتؤدي بها إلى الفوضى ، بل هي تؤدي إلى هونها .

(رفض الاقتراح) .

(في ١٩ مايو سنة ١٩٢٢) .

١٢ - « تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والمعتقدات طبقاً للتقاليد للريعية في الديار المصرية ، على ألا يخل ذلك بالآداب ولا يتنافى النظام العام .

لجنة المستور

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

إن لفظة « عادات » أدق في اللحن من لفظة « تقاليد » ، وتحتل عليها بدالاتها القانونية ، وتحقق الغرض للتصود .

اللجنة
الاستشارية
التشريعية

ورد في النص الفرنسي الأصل لفظة "morale" فاستبدلت اللجنة بها لفظي "bonnes mœurs" ، مشيرة إلى أن كلمة "morale" تعتبر ترجمة موفقة لللفظة « آداب » ، بل هي أوسع منها دلالة وأكثر مرونة فلا يصح بقاؤها في المادة الثالثة عشرة ولا في المادة السابعة عشرة .

مادة ١٤ - « حرية الرأي مكفولة . ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو »
« بنير ذلك في حدود القانون » .

لجنة الدستور

ثم تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

حرية الرأي ، مضمونة . فلكل إنسان الحق في التعبير بحرية عن فكره سواء بالكلام أو بالكتابة وبطريق الصحف أو
بالصور بشرط أن يراعى حدود القانون .

حضرة عبد اللطيف الكباتي بك - كلمة « بشرط أن يراعى حدود القانون » تجعل هذه المادة في حكم العدم . فأقترح إبدالها بكلمة « بشرط أن يراعى حدود القوانين العامة » لأنها لو حددنا حرية الصحافة فقد حددنا ما يديننا كل ما نحاول تشييده من قواعد الحرية .
حضرة طي ماهر بك - أرى تقرير النص الآتي ، بحيث تصاغ له مادة جديدة ، وهو : « حرية الصحافة مضمونة . فلا يجوز وضعها تحت الرقابة ولا تهديدها بابتزاز . وللشولية للتجربة على إساءة استعمال هذه الحرية بمعددها القانون » .

الحرية الصحافية هي المظهر الأول لسائر أنواع الحريات الأخرى . وإنما أريد من إثبات هذا النص أنه لا يمكن ، ولا البرلمان ، وخصوصاً في الأحوال العادية ، وضع الصحافة تحت أية مراقبة ، ولا أن يكون للسلطة الإدارية الحق في منع أحد من إصدار صحيفة .
أرى أن يكون هذا الحق ثابتاً مطلقاً من كل قيد . فإذا أساء أحد استعماله بأي نوع من أنواع الإساءة في القانون الناصي غنى وكفاية .

حضرة محمد طي بك - أرى أنه لا يجوز لكل شخص أن يصدر صحيفة .

حضرة طي ماهر بك - إذا أردتم اشتراط صفات خاصة في الصحافي فينبوها ، كالأ يكون محكوماً عليه بما يخل بالشرف ، ونحو ذلك ، ولكن لا تفسحوا المجال لتحكم الإدارة .

وإنني مع موافقتي على أصل المادة المروضة أقترح إضافة مادة جديدة بالنص الذي ذكرته .

فضيلة الشيخ محمد نجيب - أقترح أن يضاف إلى حرية الصحافة حرية التأليف .

حضرة محمود أبو النصر بك - هذا يدخل في حرية الكتابة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - لقد أبلت الفكر طويلاً في هذه المسألة . وكان مما عرض لي وضع النص الآتي : « ولا يجوز في أي حال أن يقيّد القانون هذا الحق في ذاته » . وهذا النص واف بما يرى إليه حضرة عبد اللطيف الكباتي بك .

وكان مرض لي كذلك للبدا الآتي : « لا حاجة إلى تصريح سابق من أي سلطة كانت لإخراج أي ثمرة من أي نوع يكون . ولا يجوز اقتضاء أية ضمانة من مؤلف النشرة أو مديرها أو ملتمز طبعها أو طابعها . وللرقابة والانتقالات الإدارية للصحف الطبوعة ممنوعة . ترددت في تقرير هذين المبدأين بين رأيين مختلفين ، وما : هل يجب أن نكون أسراراً في صحفنا حرية مطلقة لأعضائها أي اعتبار ، أم الواجب أن نأخذها بقيود خاصة ضماناً لجرأتها في أنفع الطرق وأمثالها لمصلحة البلاد ؟

والسؤال هو : هل نضع في يد البرلمان حق تهديد الصحافة بقيود وأخفها بشروط خاصة بحيث يستطاع منع السابيين ونهضة الأعراس مثلما من معالجة مهنة الصحافة ، وبحيث لا نسمح لكاتب الإخلال بالنظام أو مخالفة الآداب العامة ؟

أم أن نطلق الحرية الصحافة إطلاقاً تاماً ، والحرية نفسها كفيلة بتنظيم نفسها وتطورها مع الزمن إلى الأفضل الأنفع ، فلا يجد السباب للمعنى من قبل على قراءة جريده - فهو بين أن يستقيم وبين أن يترك للهمة بتاتا ؟ وأي الرأيين أجدى علينا وأفع في ظروفنا ؟ وإنني أميل الآن للرأي الثاني وهو إطلاق الحرية للصحافة .

ولقد عرضت على حضراتكم ما بدا لي من وجوه الرأي في هذه المسألة ؛ ولكم أن خروا ما ترون .

حضرة محمد طي بك - أوافقني على إبقاء المادة الرابعة عشرة على أصلها . وللوضوع إنما ينحصر في النقطة الآتية :

هل يعطى البرلمان الحق في سن القوانين اللازمة للصحافة تأمينا للنظام وصونا للأعراس أم لا ؟

حضره على ما هو بك — هذا تكفل به قانون العقوبات . والذي أريده ألا يكون للبرلمان — وخصوصاً في الأحوال العادية — الحق في تقرير قوانين تبسيع للحكومة مراقبة الصحف أو عدم الترخيص بإصدارها .

سادة قضاوى باشا — لماذا نضع تحتنا بالبرلمان إلى هذا الحد ؟ إن البرلمان من جهة أخرى لا يسر عليه أن يقرر إعلان الأحكام العرفية ، وحينئذ يستطيع القبض على ناسية الصحافة وتعطيل حريتها .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي أولاً على إبقاء للادة الرابعة عشرة أو تعديلها كما اقترح حضرة للكباتى بك .

تقرر بأغلبية الآراء للواقعة عليها من غير تعديل .

معالي الرئيس — إذن يؤخذ الرأي على للادة الجديدة التي اقترح ومنها حضرة على بك ما هو .

حضرة عبد الطيف للكباتى بك — إن من أعظم الخطر على البلاد أن يسمح لكل إنسان بأن يتصدى للصحافة ويجلس في مجلس الإرشاد العام .

حضرة توفيق دوس بك — نعم هذا خطر شديد .

حضرة على بك ما هو بك — أسلفت أنه لا مانع من تقييد هذا الحق لأن ينص على أنه لا يجوز مزاوله الصحافة للأشخاص المحكوم عليهم بأحكام تخل بشرفهم .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — النص الذي اقترحه حضرة على بك ما هو يتضمن أمرين : أولهما أن كل إنسان له الحق في مزاوله مهنة الصحافة بدون تصريح . والثاني أنه لا يمكن إصدار قانون يجعل الجرائد تحت مراقبة ، أو عقوبة إدارية . فالنص الذي عرضه لا يعنى مباشرة مع النص الذي واقم عليه ، وعلى ذلك ينبغي تعديله كما يأتي : « لا حاجة إلى تصريح سابق من أى سلطة كانت » إلخ .

حضرة على ما هو بك — إنى أقبل ذلك وأترك لأهية اختيار أحد النصين .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية رفض كلا الاقتراحين .

(فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

١٣ — حرية الرأي مكفولة . ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بنشر ذلك في حدود القانون .

(تقرر للواقعة عليها بالإجماع) .

(فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

لا يمنع المحامى من الاشتغال بالسياسة إلا أكثل للمحامين أو لجمعية المحامين أو لجمعية المحامين أو لجمعية المحامين . وحظر الاشتغال بالسياسة على الجمعية العمومية ومجلس النقابة وهما منعقدان بهذه الصفة . سية أن هذه الهيئات للشككة بمقتضى القانون إنما تشكل لإصلاح طائفي واجتماعي ، فلا يصح أن تكون أداة سياسية .

مشروع قانون الحماية لدى المحاكم الأهلية

مجلس النواب

للقرر :

« مادة ١١٠ — اجتماعات الجمعية العمومية للمحامين لا تسرى عليها أحكام القانون الخاص بالاجتماعات العامة ، وتكون اجتماعاتها في سرى محكمة الاستئناف أو دار النقابة بالقاهرة .

« ويعظر على الجمعية العمومية ومجلس النقابة أن يشتغل بالسياسة كما يحظر عليها الاشتغال بالأشور الدينية » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ محمد عبد اللطيف درواز — أقترح أن تضاف كلمة « الحزبية » بكلمة « بالسياسة » .

للقرر — كلمة السياسة كلمة عامة تتضمن كل ما يتعلق بالسياسة ، حزبية كانت أو غير حزبية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد اللطيف دراز — يوجد نوع من السياسة العامة أرى أنه يجب أن يشتمل به جميع المصريين ، وفي مقدمتهم المهامون .

للرؤى — لا شك أن لكل مصرى أن يشتمل بالسياسة ، ولكننا إذا أوجدنا هيئة شكلت قانوناً لتتصرف في أحوال طائفة معينة فلا يمكن أن تزج بها في تيار الاشتغال بالسياسة . وحظر الاشتغال بالسياسة مقصور على الجمعية العمومية ومجلس النقابة وهما متقدمان بهذه الصفة ، إنما هذا لا يمنع من أن يشتمل أى عام بالسياسة كيفما شاء .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ محمد عبد اللطيف دراز — أعلم أن الاشتغال بالسياسة مباح لجميع الأفراد ، ولكنى أقصد نوعاً معيناً من السياسة . وأرى أنه يجب على كل فرد من أفراد الأمة أو هيئة من هيئاتها ، في ظرف من الظروف أن تشتمل به . وقد سبق في ظرف من الظروف أن طلبنا إلى القضاة الاشتغال بهذا النوع من السياسة القومية . ولا أفهم كيف يحرم على طبقة مستبيرة كالمهاجرين الاشتغال به .

حضرة صاحب المعالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادى (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — مثل هذه التشكيلات في الهيئات الخاصة مقصود بها صيانة اجتماعية لهذه الهيئات ولهذا الجائعات ، باعتبار أن وجودها وقيامها لازم لتقوم فكرة عليا أو قومية في البلد . أما النظام السياسى ، وتشكيل الهيئات للعمل السياسى ، فقد كلفه الدستور ، فأوجد المجالس البلدية . وما دامت المجالس البلدية موجودة ، وما دام حكم الدستور قائماً ، فلا محل مطلقاً لأن توزع هذه الاختصاصات توزيعاً لا مقضى له بحال من الأحوال . أترك الجائعات الخاصة تكون تكويناً عائلياً ، فلا يقوم المخرج الحزبى أو السياسى مانعاً لأحد أفرادها من أن ينتفع بها طوائف كهذه ، كلها من خلاصة الخاصة ، لأفرادها كرامتهم ونفسيهم . فنصرون إذا هم استمروا ويتأخرون كجموعه ويقتلون سياسياً ، وأنت لا تستطيع أن تحكم الجماعة في فكرة واحدة ، إذ لا بد من أن يختلف الناس ، وقد اختلفوا منذ كانوا ، في أفكارهم وآرائهم . فإن أنت سمحت للسياسة أن تدخل في هذه الجائعات ، سمحت للحزبية أن تدخلها .

هذا شأن الله في الناس من يوم أن خلقوا « و لو شاء ربك لجلل الناس أمة واحدة » . بناء على هذا قصد للشرع أن يكون كل خير من هذه الهيئات منتفعاً به كل واحد من أهلها ، فلا يجد في نفسه حرجاً أن يطلبه من القائم بأمر هذه الهيئة . إنما إذا صارت التيارات الحزبية بين هذه الجائعات فلا شك أن كل صاحب فكرة إذا غشته الحاجة إلى التماس معونة من هذه الجائعات فإن كبرياءه سيمنعه ، وبحول بينه وبين أن ينتفع بفكره من يد الآخر ، ما دام يراخصه . إنما إذا امتدت الهيئات عن الاندماج في السياسة صارت النظرة نظرة أخوة وصداقة ووحدة وأسرة ، لا يرى أحدهم مانعاً من أن ينتفع بكامل حقوقه من أية يد ، لأنه في هذا الوقت ليس هناك إلا عام وعام ، وصديق وصديق ، وزميل وزميل .

من أجل هذا كان للبرر الصادق الصحيح في منع هذه الهيئات وعزلها عن الاشتغال بالسياسة . والسياسة مجالها ، ولها هيئاتها التي كفلها الدستور ، فلا يشتمل كل من شاء بالسياسة ، ولكن يخرج هذه الجائعات المائية حتى يمكنها أن تؤدي الترضى الأمسى التي أنشئت من أجله (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أعتقد أن حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ محمد عبد اللطيف دراز ما كان يرمى إلى تعديل في صلب هذه المادة وإنما كان يقصد ذلك الشعور العام الذي طغى على البلاد في يوم من الأيام ، وهو لا يريد أن يحرم مجلس النقابة أو الجمعية العمومية من إظهاره أو مشاركته الأمة في إبداءه ، كأن تساهم البلاد في البضع الوطنى بلال ، فيقرر مجلس النقابة أو الجمعية العمومية — كما حدث في الماضي — السامحة في مثل هذا الشرع الوطنى العلم .

فلذا كان هذا — كما فهمت — هو الذى يقصده حضرة الزميل المحترم فأرى أن يكتبني بإيابة ذلك في مضبطة الجلسة . أما الاشتراك في السياسة الحزبية فلا يوجد شخص يوافق على زج مجلس النقابة أو الجمعية العمومية فيها ، ولكن الشعور العام الذى قد غيضى على البلاد في يوم من الأيام فأعتقد أنه لا الدستور ولا قانون الهامة يمنعان أعضاء مجلس النقابة أو الجمعية العمومية — سواء بصفتهم الشخصية أو بصفتهم الرسمية العامة — من أن يشاركوا الأمة في إبداء هذا الشعور .

مادة ١٤ » «

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد حامد محب — أريد أن أسنسر عن الجزء الذى يوقع فى حالة اشتغال مجلس النقابة أو الجمعية العمومية بالسياسة ، حيث إن المادة العاشرة بعد ثلاثة خلو من النص على ذلك .

القرار — لقد وافقنا على هذا المشروع فى الدورة الماضية . وإذا رجع حضرة النائب المحترم إلى الأحكام الأصلية فى صلب القانون ، وجد الجواب عن استفساره .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد حامد محب — الذى يتبين من نص المادة العاشرة بعد ثلاثة أن اجتماعات مجلس النقابة والجمعية العمومية لا يسرى عليها قانون الاجتماعات . فلماذا اشغلت الجمعية العمومية بالسياسة ، فهل يطبق عليها قانون الاجتماعات أو لا ؟ وهل تعتبر القرارات التى تقرها ملغاة أو تمنع من الاجتماع ؟ هذا ما أردت الاستفسار عنه .

حضرة النائب المحترم الدكتور حنى أبو العلا — لا أوافق زميلى المحترمين الأستاذ الشيخ محمد عبد العليط دراز والأستاذ محمود سلمان غنام فيما يعلق بحق الجمعية العمومية فى الاشتغال بالسياسة أو بالشعور العام كما وصفه الأستاذ غنام ، إذ الواقع أنه قد آلت الأوان لميثاقنا الذى تشتغل الطوائف والجلطات أن تكون مبدية كل البعد عن التدخل فى السياسة ، سواء كانت عامة أو خاصة ، حزبية أو غير حزبية . وأعتقد أن هذه الميثاق تستطيع أن تشتغل بالسياسة كأفراد لا كهيئة ، بمعنى أنه إذا أراد حمام أن يتبرع للدفاع الوطنى فله أن يتبرع كحمام فقط . أما صدور قرار من الجمعية العمومية بالتدخل فى السياسة فهذا ما يجب أن ترفع عنه فى التشريع المأمور علينا الآن . لعلنا أؤيد اللجنة فى بقاء المادة كما هى .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز مشرق — فيما يخص بالجزء الذى يستفسر عنه حضرة الزميل المحترم الأستاذ محمد حامد محب أرى أن محل ذلك اللائحة الداخلية التى وضعها الجمعية العمومية ، وأذكر أن بعض القوانين الأوربية تنص على أن لالنائب العام أن يرفع إلى محكمة النقض كل قرار يصدر من الجمعية العمومية مخالفاً لقانون المحامين ، تصدر محكمة النقض حكماً فى ذلك . وبطبيعة الحال سترامى الجمعية العمومية عند وضع اللائحة الداخلية النص على عقوبته فى حالة مخالفة حكم المادة العاشرة بعد ثلاثة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ محمد عبد العليط دراز — يظهر أن بعض حضرات النواب المحترمين فهموا أنه سيزرب على الأخذ باقتراح تعطيل تنفيذ هذا القانون الذى بذلت فى سبيل إصداره جهود شاقة ، تلك الجهود التى تحدث عنها حضرة المقرر . وهذا ما لا أقصده ، وإنما قصدت أنه لا يبنى أن نص فى القانون على أن تحرم خاية المحامين من استعمال حق ملكة الصريون جميعاً . هوأ حضراتكم أن ظلأ على البلاد ، ظل البرلمان ، وألنى المستور ، وقضى على الكثير من حقوقنا ، ألا يجب علينا جميعاً ، أفراداً وجماعات ، وعلى هيئاتنا المختلفة كلها ، أن نضف فى وجه هذا الخطر ؟ لا شك أن هذا الظلم الذى سيطنى علينا فى يوم من الأيام احتلالاً (ضيق) سيمسك بهذا القانون . وإنى أكننى بأن يصرح حضرة المقرر بأنه فى مثل هذا الظرف لا تمنع هيئة من الهيئات المصرية من الاشتغال بالسياسة (ضيق) .

القرار — فى مثل هذا الظرف أكون أول من يشتغل بالسياسة .

حضرة صاحب اللالى الأستاذ إبراهيم عبد الهامى (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — حقاً إن حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ دراز ، وهو من أخير الناس بمثل هذه الفروض ، يعرف أن هذه المسائل حينما تفترض لا ينتظر بمن يتخذ هذه الإجراءات أن يستند إلى تشريع ما . إذ ما القائمة من إعطاء مجلس النقابة أو غيره هذه الرخصة فى اليوم الذى تقول فيه إن مجلس النواب غير موجود ؟ وما القيمة أو الأهمية فى التوقيع من شخص ما بأنه عضو مجلس النقابة ، وزميل المحترم أعلم الناس بأن هذه اعتبارات لا وزن لها فى مثل هذه الظروف التى تنادى كل أهل الوطن للدفع عن حق من حقوقهم ؟ هذه مسألة لا تحتاج إلى تصريح ، بل هو الهام وطنى وتقدير شخصى ، أما إعطائك ترخيصاً مثل هذا فلا قيمة له ، أعنى أن المحامين إذا انحقوا على توقيع مئتمن باعتبارهم محامين ، لا باعتبارهم جمعية عمومية ، فلماذا نخلع عليهم بتسميتهم جمعية عمومية ؟

إنى أرى أن هذه فروض لا محل لها مطلقاً ، والنص على منع الاشتغال بالسياسة لا يحرم أحداً من شىء إلا كمثل المحامين

أو الجمعية عمومية . فبعد أن ينفض اجتماع الجمعية العمومية أو مجلس إدارة النقابة يكون المهامون أحراراً فيما يملكونه ؛ والحكومة عند ما تسمح بتشكيل خاص للمهاجرين لا يفترض أنها تعمل بهذا أداة سياسية بل تقوم بإصلاح طائفي واجتماعي .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ محمد عبد اللطيف دراز — اقتمت وموافق .

الرئيس — والآن هل توافقون حضراتكم على اللادة العاشرة بعد الثالثة ؟

(موافقة عامة) .

(ل ٣٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩) .

مادة ١٥ — « الصحافة حرة في حدود القانون ، والرعاية على الصحف محظورة . وإصدار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها ، بالطريق الإداري محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضرورياً لولاية النظام الاجتماعي » .

لجنة الدستور

ثم تليت المادة الرابعة عشرة ، ونصها :

الصحافة حرة في حدود القانون ؛ والرعاية على الصحف قبل نشرها محظورة .

حضرة على ماهر بك — ألاحظ أن لجنة التحرير أفضت شيئاً مما تقرر في اللجنة العامة ، وهو النص على أن لكل مصري حق إصدار الصحف . فإذا أريد حذف ذلك فأقول أن يكون النص « حرية الصحافة مكفولة » .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — روي أن بين اللدتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة بعض التداخل . فالأولى قررت حرية الإعراب عن الرأي بكل الطرق ، ومنها الكتابة ، فلم يبق لحرية الصحافة معنى سوى إبداء الرأي على صورة مخصوصة وهي إصدار الصحف . وهذا المعنى هو الذي يؤديه صدر المادة الرابعة عشرة ، فذكر عبارة أن لكل مصري حق إصدار الصحف إلخ بعد ذلك تكرار لا مسوغ له . فوافقت اللجنة بالإجماع على بقاء المادة على حالها .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

معالى الرئيس — هل تسمحون بعرض الاقتراحات ؟

حضرة على ماهر بك — لقد تليت للبادئ الخاصة بحقوق الأفراد مرة واحدة فأرى أن تلي مرة ثانية ، فإني أريد أن أنكم عن حرية الصحافة المتعلقة بمادة الرابعة عشرة من تلك البادئ وأنكم في مسائل التعليم في اللدتين السادسة عشرة والسابعة عشرة .

حرية الصحافة قانوناً معناها حرية إصدار الصحف ؛ لأن حرية الرأي والكتابة قد سبق لنا تقررهما . وحرية إصدار الصحف لا تكون إلا إذا لم توضع قيود وعقبات في سبيلها ؛ وأما التقيود والرخصة .

وليس معنى منع الرقابة ألا تخضع المجلات على ما تكتب . كلا ، إنني معكم في أنه يجوز للبرلمان في ظروف خاصة أن يزيد إن شاء في الجرائم الصحفية لأنني لا أرى الفوضى أبداً . لكن هذا يقع بعد صدور الصحف . أما ما أنكم الآن عنه فرقابة الصحف قبل صدورها . وهذه هي الرقابة التي قررت المسانيد منها . فليس يسع أن تعرض صحيفة قبل نشرها على هيئة إدارية للتصريح بنشر شيء وتحريم نشر شيء آخر فيها . هذا لا يجوز مطلقاً في الأزمنة العادية . ولهذا تقرر مبدأ عدم الرقابة حتى في روسيا العسكرية وحتى في تركيا . وكأنا لا تريد التوضي فنحن لا نريد الاستبداد . فأرجو أن تقررروا أن الرقابة على الصحف قبل نشرها ممنوعة .

سعادة حافظ حسن باشا — الرقابة على الصحف غير موجودة حتى في قانون للطبوعات .

حضرة على ماهر بك — إننا أطلب تقرير حرية موجودة الآن فضلاً عن الرقابة على الصحف غير موجودة الآن بحكم القوانين المصرية .

حضرة عبد الطيف الكياني بك — حضرة على ماهر بك يريد منع الرقابة على الصحف قبل إصدارها وهو يريد منع "Censor" ولكن للبرلمان أن يضع في قانون الصحف من الأحكام ما شاء غير هذا .

حضرة على ماهر بك — أريد أن تنشر الصحف بدون تدمير لرقيب . وهذا واقع اليوم بالنسبة .

حضرة توفيق دوس بك — وهذا مسلّم به من الجميع .

حضرة محمود أبو النصر بك — لكن الرقابة موجودة في الأحكام العرفية .

حضرة على ماهر بك — في وقت الأحكام العرفية تمنع كل أحكام الدستور وتحرم البلاد من حريات كثيرة .

حضرة توفيق دوس بك — ونعبرنا منع الرقابة على الصحف قبل إصدارها إنما نريد به أن يكون في الأيام العادية .

فتررت للواقعة في ذلك .

حضرة على ماهر بك — النقط الثانية أن لكل فرد حق إصدار الصحف بلا حاجة إلى ترخيص خاص متى توفرت فيه الصفات التي يقرها القانون حتى لا تتحكم الإدارة في الطاء والنع ، ولا تميز بين الأشخاص الذين يقدمون لها ما داموا حائزين للصفات التي اشتراطها القانون .

حضرة توفيق دوس بك — أرى ألا تهيد البرلمان فيما يضمنه من القوانين للصحف فقد يجوز أن يعطى للإدارة هذا الحق .

حسرة على ما هم بك — إنما نريد أن نحول دون استبداد الإدارة؛ ومتى كان الطالب حائزاً للشروط المطلوبة قانوناً وجب أن يرخص له بإصدار صحيفته.

حسرة توفيق دوس بك — يجوز أن يقرر البرلمان شروطاً أخرى غير الشروط الشخصية.

حسرة على ما هم بك — نريد أن تمنع البرلمان من هذا.

حسرة زكريا نامق بك — البرلمان هو الذي يمنع الإدارة من الاستبداد في إعطاء الرخص.

حسرة محمد علي بك — يرى زكريا بك أن القانون إذا أعطى للحكومة هذا الحق فالبرلمان يراقبها في تنفيذه تنفيذاً عادلاً. ويرى حسرة على ما هم بك عدم ترك التصرف بإعطاء الرخص وعدم إعطائها للحكومة. وإني أؤيد حسرة ما هم بك. فقد يكون طالب الرخصة من حزب الأقلية، ترفض الحكومة إعطاء الرخصة. والحكومة دائماً من حزب الأكثرية، فتجد من حزبها مؤيذاً لها في عملها. وإذا كانت تستبدد الأكثرية بالأقلية استبداداً يمنعها من أن تنشر آراءها.

حسرة على ما هم بك — أضرب مثلاً بوضع فكرتي. اشترط للدخول في مدرسة الحقوق أن يكون الطالب حائزاً لل بكالوريا، وأن تكون سنة كذا، فلا يصح منه بعد ذلك من دراسة الحقوق — مثل هذا هو ما أطلبه للصحافة.

حسرة عبد اللطيف للكباتي بك — في أول عهد الدستور يدخل الأمة دخلاء كثيرون. فيكون يومئذ مصريون حقيقيون يصرون الصحف لحفمة الأمة، ومصريون بالاسم يدخلون في الصحافة لحفمة سياسة أجنبية. فلا عمل لشل يد البرلمان عن أن تمتد لنع مثل هذا الأذى عن البلاد.

حسرة على ما هم بك — إن هذا التفريق بين مصري ومصري هدم لما سبق تقريره من أوت المصريين متساوون في الحقوق والواجبات. فإن كان الضرر بالصلحة العامة هو ما نخشى فأمامك طريقان: طريق القوة في الأحوال العادية، وطريق إعلان الأحكام العرفية إذا استفحل الخطر.

حسرة على التزلاوي بك — أرجو حسرة على ما هم بك أن يضع اقتراحه في صيغة نص ويتلاه علينا.

حسرة على ما هم بك — الصحافة حرة؛ والرقابة ممنوعة؛ ولكل مصري حق إصدار الصحف مادام حائزاً للشروط التي يقرها القانون.

حسرة محمود أبو النصر بك — إنني لا خلاف بينك وبين حسرة مكباتي بك.

حسرة زكريا نامق بك — هذا مفهوم للمادة الرابعة عشرة.

حسرة على ما هم بك — المادة الرابعة عشرة لم تعرض مطلقاً لحرية إصدار الصحف. على أننا ما دما متفقين على البسدا فلنقرر ونضع الأمر للتحرير؛ فإن كان هناك عمل لهذا النص بينه أثبت؛ وإن أغنت النصوص الأخرى عنه لم تكن حاجة للإثبات.

حسرة عبد اللطيف للكباتي بك — أنا متفق مع حسرة على بك ما هم إذا هو استبدل عبارة « الشروط التي يقرها القانون » بعبارة « في الحدود التي يقرها القانون ».

حسرة على ما هم بك — هذا قد يسمح للبرلمان أن يضع قانوناً يجعل للحكومة حق الترخيص والصحف وعدم الترخيص بها.

حسرة محمد علي بك — عبارة « الشروط التي يقرها القانون » إنما قصد بها صفات شخصية، فالحكم في وجود هذه الصفات وعدم وجودها هو القانون. أما عبارة « في حدود القانون » قد تسمح بوضع قانون يميز للحكومة إعطاء التصريح أو عدم إعطائه.

سادة حافظ حسن باشا — لقد قررنا أنه لا رقابة إلا في وقت الأحكام العرفية؛ ولم يكن عندنا قط رقابة بحكم القانون. أما مسألة التصريح بإصدار الصحف عند توفر شروط خاصة في عليه اعتراض، ذلك أن الإدارة كثيراً ما ترى أنها تتوفر فيها جميع الصفات

القانونية ولكنهم على جانب عظيم من الاضططاط الحفاتي. فلك شخص الفقه الأخلاقي وإن توفرت فيه الصفات القانونية يخشى منه على الأخلاق العامة. وهذا أمر يجب ترك تقديره لجهة من جهات الحكومة. للسلطات السومية والترخيص بها شروط، فإذا فرضنا أن حصل خلاف

بين صاحب المل والحكومة ترى الرجل غالباً يفتح المل بدون رخصة؛ وفي هذه الحالة يكون الحكم للقضاء. يدل كل من الطرفين أمامه بجبهه؛ وهو صاحب القول الفصل في الموضوع. وما دام ذلك فسدنا ضياعان: أولها نظر البرلمان فيها إذا كان هناك عمل لرخصة أو لا.

والثاني مراقبة القضاء، وذلك خير من ترك الأمر فوضي فيدخل في الصحافة كل من أراد. وقالك أرى أن يكون النص: « لكل مصري حق إصدار صحيفة في حدود القانون ».

معالي الرئيس — رأى حضرة على ماهر بك أن لكل مصري حق إصدار الصحف ما دام حاصلًا على الشروط التي يقررها القانون بلا حاجة إلى ترخيص خاص . ورأى سعادة حافظ باشا أن يترك للبرلمان وضع شروط إصدار الصحف ؛ وقد يشترط القانون الذي يضعه البرلمان أخذ رخصة وقد لا يشترط .

حضرة توفيق دوس بك — أما حضرة على ماهر بك فلا يرى مجال من الأحوال استصدار رخصة .

حضرة على ماهر بك — التمس الذي وضعته لإيحاء البرلمان من كل أنواع الرقابة لتوطيد الأمن وحماية الآداب . فللبرلمان أن يقرر ما شاء في حدود النظام العام .

هناك في بلاد أخرى ضمانات للمصحفين ، كاشتراط الملقين في محاميتهم حتى في الجنب ؛ وأنا لم أقترح هنا تاركًا للبرلمان أمر النظر فيه . وهناك حظر دفع التأمين ؛ ولم أقترح أنا حظره . ثم إن الضمان ضد ما نخشاه سهل . فيمكن التمس في القانون الذي يصدره البرلمان على أنه لا يتولى الصحافة غير الأكفاء . ويمكن تشديد العقوبة عند المساس بالآداب العامة ؛ وهذا أفضل أثرًا من الترخيص والرقابة . لقد رأينا تحت حكم قانون اللطيفيات أن الجرائد التي تتحدى على الآداب لم تحس بسوء ، مع أن البرلمان لم يكن ذي الأخلاق الفاسدة من استراف الصحافة .

حضرة محمود أبو النصر بك — تؤخذ الآراء على النصين .

معالي الرئيس — نص حضرة ماهر بك هو : « الصحافة حرة ؛ والرقابة ممنوعة . ولكل مصري حق إصدار الصحف مادام حائزًا لشروط التي يقررها القانون » . فهل تأخذ الهيئة به أو تأخذ بالنس الثاني ؟

تقرر الأخذ بالنس الثاني ، وهو : « الصحافة حرة ؛ والرقابة ممنوعة ؛ ولكل مصري حق إصدار الصحف في الحدود التي يقررها القانون » . على أن تكون مادة ١٤ مكررة .

(في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

الصحافة حرة في حدود القانون ؛ والرقابة على الصحف محظورة ؛ وإظهار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري

محظور كذلك .

حضرة على ماهر بك — أريد أن أتكلم عن المادة الرابعة عشرة من باب حقوق المصريين وواجباتهم الخاصة بالصحافة ، ونصها هو : « الصحافة حرة في حدود القانون . والرقابة على الصحف قبل نشرها محظورة » .

تكلمنا عن هذا النص كثيرًا ، ودوة رشدي باشا أبلغنا أمس أن له ملاحظات على هذه المادة ويود أن يبلغها للجنة ، وهي إدخال تعديلات على النص وزيادة قسرة عليه .

أما التعديل الأول فهو زيادة كلمة « العام » بدلا من « في حدود القانون » حتى لا تكون الصحافة مقيدة في حريتها إلا بالقانون العام . والتعديل الثاني هو حذف عبارة « قبل نشرها » ليكون النص « والرقابة على الصحف محظورة » أي بصفة عامة .

أما الفقرة التي يريد إضافتها فهي « أن الصحف لا يجوز أن تكون محلا لعقوبات إدارية » .

معالي طلعت باشا — الإضافة الأخيرة لا لزوم لها اكتفاء بإضافة كلمة « العام » لأن هذا النص يمنع جهات الإدارة من التعرض للصحافة بأي عمل كان .

حضرة عبد اللطيف المكي بك — إنا الآن في حالة انتقال . وأول واجب علينا هو تربية الشعور العام على المبادئ الصحيحة ونشر الآراء السليمة . وحالنا قابل للتطرف . وأول ما يجبل للتطرف هو الصحافة . ومع الأسف أقرر أن كثيرا من الصحف لا يميل للصحة العامة بل يسير وراء آراء أو أغراض خاصة — لذلك أرى أن يترك للبرلمان الحرية التامة لوضع الأنظمة التي يرى وضعها للصحافة .

لقد مررت إيطاليا بتجارب عديدة تشبه ما نمرّ وما ينتظر أن نمرّ به . وقد وضعت لنفسها دساتير تقرب من العشرين . وقد جاء في

دستورها الأخير نص حكيم يتعلق بالصحافة أرجو أن تتخذها نبرساً لنا في وضع نص مثله في دستورنا ، وهنا هو نص المادة في الدستور الإيطالي :

« الصحف حرة ولكن لا يرد أن يتعدى الترفيع فيها » .

نرى الآن الكثير من مضمنا لا يتبع الطريق النور ، وأخى أن يزداد ذلك . فأرجو أن يترك البرلمان حراً ليتمكن وضع العلاج الذي يكون ضرورياً لحالة البلاد ، وذلك بأن يضع في دستورنا نصاً شبيهاً بنص الدستور الإيطالي .

حضرة إلياس عوض بك — المادة بنصها الحالي فيها الشبهان الكافي .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — النص الحالي هو النص الذي أدخل على الدستور التركي في سنة ١٩٠٩ ، أي عقب الثورة التركية . ومع ذلك فلا أعترض في التوسع في حرية الصحافة فقد كان لي نص مرصته فيما مضى أوسع من كل هنا .

ولكني أعترض في زيادة كلمة « العلم » في أول المادة لأنه لا يمكن أن يحجر على البرلمان وضع قانون خاص للصحافة .

حضرة علي ماهر بك — المراد هو منع تسلط الإدارة على الصحف بأية طريقة من الطرق . فلا يباح للإدارة إظهار الصحف أو إقفالها .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — نحن متفقون على منع جهة الإدارة من إرسال إظهارات إلى الصحف أو وقفها بغير حكم قضائي . وسأفهم مع حضرة علي ماهر بك على وضع العينة المطلوبة .

، موافقة عامة على ذلك ، وأن يمرض النص غداً في أول الجلسة .

(في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — قررم في الجلسة الماضية تعديل نص المادة الرابعة عشرة من باب حقوق الصحفيين الخاصة بحرية الصحافة فأقترح عليكم النص الآتي :

« الصحافة حرة في حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة ؛ وإظهار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور كذلك » .

(موافقة عامة) .

(في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢) .

هناك بعض حريات دستورية لا يمكن إلحاح بها في حالة الاعتداء على الأسس الجمهورية للهيئة الاجتماعية . فخطر الدعاية الشيوعية القائمة في الوقت الحاضر يجعل من واجب الحكومات أن تعمل على حماية الدولة ولو استلزم ذلك الرجوع إلى تدابير قد تكون عاقلة للبيد في القررة في الدستور لصيانة حرية السكان المحدثين والمخلصين للبلاد ، فيكون من الحكمة التحكيم من وضع التشريع للناسب لتناهضة مثل هذه الدعاية المدمرة ، وذلك بتضمين ثلاثة من أحكام الدستور تحفظات ، وهي الحكم الخاص بحرية الصحافة (مادة ١٥) ، والحكم الخاص بحق الاجتماع (مادة ٢٠) ، والحكم الخاص بعدم تسليم اللاجئين السياسيين (مادة ١٤٠) قديمة ومادة ١٥١ جديدة) .

يحاكم الصحفيون في الجنب أملاً محاً الجنب .

مشروع قانون

إلغاء القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ الصادر بشأن دعوى الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها

من طرق النشر وللرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتعديل القانون رقم ٢٧ لسنة

١٩١٠ بشأن دعوى الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر

الرئيس — نتقل إلى نظر مشروع القانون الخاص بالجنب التي تقع بواسطة الصحف لتأخذ الرأي على القانونين معاً بالصداء

على الأسماء ،

منافى البرقوقي افندى (للقدر) :

« نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلغى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ الصادر بشأن دعاوى الجنج التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر ، وكذا الرسوم بقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتعديل (القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ الصادر بشأن دعاوى الجنج التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر) .

الأستاذ عمر عمر - مع موافقتى على إلغاء القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ أعترض على نص للمادة الأولى على إلغاء الرسوم بقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أيضا . وأرى أن يكتب بالنص على إلغاء القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ لأن الرسوم الصادر سنة ١٩٢٥ صدر فى أثناء العطلة البرلمانية ويسرى عليه حكم المادة ٤١ من الدستور ، فيكفى لإطلاعه عدم موافقة أحد المجلسين عليه ، فلا داعى لأن ينص فى المادة الأولى على إلغائه ، لأنى أختص أن توافق على إلغائه هنا ثم يأتى مجلس الشيوخ ولا يوافق على الإلغاء فنكون قد أعطيناها قوة القوانين الصحيحة .

لذلك أرى أن يكون نص للمادة الأولى ما يأتى :

« يلغى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ الصادر بشأن دعاوى الجنج التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر » .

(هنا رأس المجلس حضرة صاحب العزة الأستاذ حسين هلال بك وكيل المجلس) .

القرار - أظن أن حضراتكم توافقون على أن الطريقة التى يشتر بها حضرة الأستاذ عمر عمر يترتب عليها تكرار وارتباك فى العمل لا مبرر لها ، فإن حضرتى يقترح أن تلغى أولا القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ ، ثم تلغى بعد ذلك الرسوم بقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ - وفى هذا ضلع لوقتاً رخصاً عن كونه لا يؤدى من الوجهة العملية إلى نتيجة أخرى .

إن حضرة الأستاذ عمر عمر متفق مع اللجنة على ضرورة إرجاع الحالة ، فيما يخص منجى الصحف ، إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩١٠ ، إذ كانت الحاكم الجزئية هى المختصة بنظر جميع قضايا الصحف ؛ فلما صدر قانون سنة ١٩١٠ أصبحت محاكم الجنايات هى المختصة بنظرها .

أما للرسوم بقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فتبقى باخلاص الحاكم الجزئية إذا كانت الجريمة الصحفية ضد أحد الأفراد وإلا فتكون محاكم الجنايات هى المختصة بالأحوال الأخرى . فإذا تركنا للمادة الأولى خلواً من النص على إلغاء الرسوم بقانون الصادر فى سنة ١٩٢٥ ولم يوافق مجلس الشيوخ على إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩١٠ ، كانت النتيجة أن تصبح محاكم الجنايات هى المختصة وحدها بنظر قضايا الصحف ، وهذا ما لا يتفق مع رغبة حضراتكم جميعاً - لهذا نصر اللجنة على إبقاء المادة الأولى على ما هى عليه .

محمد يوسف بك - إننى أرى أن ملاحظة حضرة الأستاذ عمر عمر وجبته لأن مشروع القانون الذى نحن ببسده كان فى الأصل اقتراحاً لمشروع قانون قدمه أحد حضرات الأعضاء لأجل إلغاء القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ ؛ ولما بحث لجنة المحفانية ذلك الاقتراح وجدت ارتباطاً بين قانون سنة ١٩١٠ وبين مرسوم سنة ١٩٢٥ ، ولذلك أضافت إلى الاقتراح نصاً بإلغاء الرسوم المذكور .

وقد كان واجب اللجنة - ما دامت قد انجهدت فكرتها إلى عدم إقرار مرسوم سنة ١٩٢٥ - أن تسرع بتقديم ذلك الرسوم إلى المجلس وتبلى إليه برأيها فى عدم الموافقة عليه . فإذا أقر المجلس هذا الرأى زالت تلك العقبة وأصبح للرسوم لا وجود له . وبعد ذلك كانت تخدم الاقتراح الخاص بإلغاء القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ وتعرض على المجلس رأيها فيه .

هذا هو الطريق الذى كان يحذر باللجنة أن تسلكه .

إننا إذا بحثنا مشروع القانون الآن على الصورة التى هو عليها فكأننا أننا أزلنا للرسوم الصادر فى سنة ١٩٢٥ منزلة القوانين وجعلناه محل أخذ ورد بين مجلس النواب والشيوخ . وإذا ما وافقنا على هذا المشروع كما هو أعطينا لمجلس الشيوخ حق الموافقة على إلغاء الرسوم للنشر إليه أو عدم الموافقة .

لهذا أرى إما أن يؤجل البحث في هذا المشروع حتى ينظر المجلس في مرسوم سنة ١٩٢٥ ، أو أن يقتصر الأمر على إنشاء قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ .

وإن أرى من الوجهة العملية أن يؤجل هذا المشروع لمدة أسبوع على أن تخدم لجنة الحفانية وأنها إلى المجلس في الرسوم الصادر في أكتوبر سنة ١٩٢٥ على حدة . فلما ما وافق المجلس على إنشائه تلا ذلك فوراً الكلام في إنشاء القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ .

القرار — إننا إذا أخذنا برأي حضرة الأستاذ محمد يوسف بك ، وأتينا مرسوم سنة ١٩٢٥ أولاً ، ترتب على ذلك انقضاء جميع القضايا التي رفعت أمام المحاكم الجزئية بمتضى هذا الرسوم إلى عاكم الجنايات ، وكذلك القضايا التي تقدم في الفترة بين إنشاء هذا الرسوم وإنشاء قانون سنة ١٩١٠ ، وهذا يتناقض طبعاً مع رغبة المجلس ورغبة اللجنة . على أن لا أجد فائدة عملية من القول بأن مجلس الشيوخ ليس من اختصاصه عدم الموافقة على مرسوم سنة ١٩٢٥ بعد أن أقره مجلس النواب ، إذ لا ضرر من موافقة كذلك على الإنشاء . ولا مبرر للخوف من أن يترتب على السير على هذه القاعدة أي ضرر ، إذ الواقع أن لا ضرر منها مطلقاً .

عمر عمر انتدى — أرى ألا تعرض الآن لمرسوم سنة ١٩٢٥ ، فتستمر المحاكم في تطبيقه إلى أن ينتهي المجلسان من النظر في إنشاء قانون سنة ١٩١٠ . ومع ذلك أرى أن نعرف رأي وزارة الحفانية في هذا الموضوع ، لأنني أعتقد أن مشروع القانون للمعرض علينا بالحالة التي هو عليها الآن يطلى مرسوم سنة ١٩٢٥ قوة القوانين الصحيحة ؛ وهذه سابقة خطيرة أرى أن نتحاشاها .

محمد يوسف بك — يمكن أن أوافق على رأي اللجنة بشرط أن تستبدل بكلمة « وكذا » الواردة في المادة الأولى من مشروع القانون بكلمة « ورفض » .

الرئيس — إن الإنشاء حكمه حكم الرفض .

محمد يوسف بك — نريد الحق في تأدية العنى للطلوب . ومع ذلك ، فهل توافق اللجنة على أن يثبت في مضبطة الجلسة أنها تصد الرفض بكلمة « وكذا » الواردة في المادة الأولى من مشروع القانون ؟

القرار — لا مانع لدى اللجنة من ذلك .

محمد يوسف بك — وهل يوافق ممالي وزير الحفانية على ذلك ؟

وزير الحفانية — إنني في الواقع أرى أنه كان من الممكن اختصار جميع النقاشات التي دارت حول هذا الموضوع ، لأن إنشاء قانون سنة ١٩١٠ — الذي يترتب على إنشائه طبعاً إنشاء المادة الأولى منه — يلغى الرسوم بطبيعة الحال . إذ أن إنشاء المادة للذكورة يجعل جميع الجنب التي تقع بواسطة الصحف من اختصاص المحاكم الجزئية . وإذن فلا يصح التعرض لمرسوم سنة ١٩٢٥ مطلقاً .

القرار — إن القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ قضى بأن تطوى الجنب التي تقع بواسطة الصحف ترفض جميعها أمام محكمة الجنايات . أما للرسوم فقد أشار إلى أن جميع الجنب التي تقع بواسطة الصحف تحكم فيها عاكم الجنايات ، إلا ما كان منها مضرراً بأفراد الناس . وبناء على ذلك إذا أتينا القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ بقى للرسوم معمولاً به بنصه .

وزير الحفانية — أرى ثلاثاً للمادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ .

القرار — ها هو النص أملاه على حضراتكم :

« المادة الأولى — الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر تحكم فيها عاكم الجنايات ، ويكون حكمها غير قابل للاستئناف » .

وإن أنظر على حضراتكم المادة الأولى من مرسوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، ونصها :

« مادة ١ — تمسك للمادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ السابق ذكره على الوجه الآتي :

« الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر — عدا الجنب للمرة بأفراد الناس — تحكم فيها عاكم الجنايات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف » .

من هذا يترون حضراتكم أننا إذا أتينا قانون سنة ١٩١٠ بقى مرسوم سنة ١٩٢٥ معمولاً به بالشروط للدوة فيه ، أي أن كل

تضايًا للجنح المذكورة تنظر أمام محاكم الجنايات إلا ما هو مخلص بالجنح الضرة بأفراد الناس ، وهذا ما لا يتفق مع غرض الاقتراح ولا مع غرض اللجنة .

حسن مبرى بك — الواقع أن المادة الأولى من مشروع القانون للعروض علينا الآن قد تضمنت حكمتين متعارضتين ، لأن مرسوم سنة ١٩٢٥ يصبح بإطلا مجرد إقرارنا اللجنة المادة الأولى ، وبذلك تصبح القضايا التي يحفلها للرسوم من اختصاص المحاكم الجزئية ، من اختصاص محاكم الجنايات . أما إقرارنا بإلغاء قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ فلا يصح نافذاً إلا بعد موافقة مجلس الشيوخ ثم موافقة جلالة الملك عليه .

أعني أن الشق الأول من المادة يستلزم قرار المجلسين وموافقة جلالة الملك .

وأما الشق الأخير فلا يستلزم إلا قرارنا ، ومعنى هذا أننا إذا ألتيناها فإتانا نحن حكمه من الآن ، وتكون النتيجة أن الجنح التي تنظر الآن بناء على هذا للرسوم أمام المحاكم الجزئية يدفع فيها — مجرد قرارنا — بعدم الاختصاص . وبهذا تكون النتيجة غريبة لأننا نريد أن نعيد جنح الصحافة إلى اختصاص المحاكم الجزئية . وحتى يصبح هذا للشروع قانوناً — وقد مضى وقت طويل قبل أن يصبح كذلك ، إذ يجوز ألا يتمكن مجلس النواب من نظره في هذه البورة كما يجوز ألا يقره مجلس الشيوخ — تكون النتيجة أننا تقع في عكس ما أردناه ، أي أن الجنح التي تنظر أمام القاضي الجزئي تصبح من اختصاص محاكم الجنايات . كذلك أرى من هنا لهذا أن يضاف إلى آخر المادة فقرة نصها « أن يكون إلغاء هذا للرسوم بقانون من تاريخ العمل بهذا القانون » ، وبذلك تبقى جنح الصحافة من اختصاص القاضي الجزئي .

محمد صبري أبو علم افندي — إن ملاحظة الأستاذ حسن مبرى بك وجية ، ولهذا لجأت اللجنة إلى الطريقة التي اقترحتها لإلغاء للرسوم . ولو أن اللجنة قدمت إلى المجلس مشروع قانون بإلغاء قانون سنة ١٩١٠ فقط لكان لاعتراض حضرة حسن مبرى بك محل ، ولكنها رأت في الوقت الذي تقدم فيه بطلب لإلغائه أن تطلب أيضاً إلغاء للرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لأنها مرتبطة أحدهما بالآخر . وكذلك رأت اللجنة أن يكون الطريق المستوي لإلغائهما طريقاً واحداً . ولهذا الطريقة فيمتن من الوجهة العملية ، إذ يجب أن يكون للقضاء مرجع واحد ووثيقة واحدة لمعرفة وجهة البرلمان في مسألة واحدة حتى تسهل عليهم تكوين فكرة خاصة عن رأي الشارع .

وبما أن قانون سنة ١٩١٠ ومرسوم سنة ١٩٢٥ كلاهما مرتبط بموضوع واحد ، وكلاهما يتعلق بتحديد الجهة المختصة بالنظر في جنح الصحافة ، وكلاهما معروض على المجلس ، والمجلس يرى أن تكون جنح الصحافة من اختصاص محاكم الجنح ، وقانون سنة ١٩١٠ يحفلها من اختصاص محاكم الجنايات ، ومرسوم سنة ١٩٢٥ جعل الجنح التي تقع ضد الأفراد من اختصاص محاكم الجنح — لذلك رأت اللجنة أن تأخذ من مرسوم سنة ١٩٢٥ الشطر الخاص بجعل الجنح التي تقع ضد الأفراد من اختصاص محاكم الجنح ، أما الشطر الآخر الذي يؤدي فيه قانون سنة ١٩١٠ فلم تأخذ به ، ولذلك طلبت إلغائه . وقد كان يمكن للجنة ألا تشير لمرسوم سنة ١٩٢٥ ولأنه مؤيد ضمناً لقانون سنة ١٩١٠ الذي ينظر المجلس في إلغاء اليوم . وهذا ما دعا اللجنة إلى أن تلتزم مرسوم سنة ١٩٢٥ في للشروع الذي تقدمت به لمخبراتكم . وهذه الطريقة ، مهما وجه ضدها من الاعتراضات ، لها فيمتن من الوجهة العملية ، وهي مفيدة جداً إذ لا يمكن بها أن تتضارب الآراء في معرفة الاختصاص الذي يقرره مجلس النواب ومجلس الشيوخ بالنسبة لجنح الصحافة .

لذلك لا أرى أية شائبة على شكل مشروع القانون الذي تقدم به اللجنة .

أحمد رمزي بك — إن الطريقة التي عرضها حضرة الأستاذ عمر عمر ، والتي انضم إليه فيها حضرة الأستاذ حسن بك صبري ، هي الطريقة الصحيحة . تقول اللجنة إن إلغاء للرسوم الصادر في سنة ١٩٢٥ من الآن تتوافر فيه الفوائد العملية المطلوبة وللؤدية للغاية ، ولكن السؤال الذي وجهته هو : هل يمكن المجلس أن يصدر قانوناً يخالف قاعدة نص عليها قانون سابق ؟

لقد صدر في سبتمبر سنة ١٩٢٦ قانون وافق عليه المجلسان ، ووقه جلالة الملك ، نص فيه على أن عدم موافقة أحد المجلسين على المراسيم قوانين التي صدرت في أثناء عطلة البرلمان موجب لسقوطها . وهذه القاعدة يجب احترامها لأنها لا تسهل على أحد المجلسين إلغاء أي مرسوم وجعلت له سلطة خاصة تخالف السلطة العادية البينة في الدستور ، وإلغائها قد نص عليها قانون يجب احترامه والعمل بنصومه

فلا يجوز مطلقاً إصدار قانون بإنشاء الرسوم بمقتضى قانون غير للرغوب فيه ، لأن هذا ، كما قلت لحضراتكم ، يتناقض مع القاعدة التى نص عليها قانون سنة ١٩٢٦ ، وهى أنه يكفى لسقوط الرسوم بقانون ألا يوافق عليه أحد المجلسين .

أما ما يقوله حضرة الأستاذ حسن مبرى بك من إضافة عبارة «يعمل بهذا القانون من تاريخ إنشاء الرسوم» فهو لا يريد الاعتراض الذى وجهته لأنه على كل حال أعطى للرسوم بمقتضى القانون الصادر فى سنة ١٩٢٥ قوة ليست له .
الرئيس — ألا يملك الإنهاء من يملك عدم اللواقحة ؟

أحمد رمزي بك — إن وضع مادة خاصة لإنهاء مرسوم سنة ١٩٢٥ يتناقض تماماً مع القانون الصادر فى سنة ١٩٢٦ الذى ينص على أن القوانين الصادرة فى العجلة البرلمانية تعتبر صحيحة إلا إذا لم يوافق عليها أحد المجلسين .

للمقرر — توفيقاً لهذه الآراء للشفعة تقترح اللجنة أن يكون نص للمادة ما يأتى :

« يبنى القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٠ الصادر بشأن دعاوى الجنب التى تنجم بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر . ومن تاريخ العمل بهذا القانون يظل العمل بالمرسوم بقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ... الخ » .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

أحمد رمزي بك — أطلب تأجيل نظر هذه المادة إلى جلسة أخرى حتى نضع لها صيغة دقيقة .

الرئيس — لقد وافق المجلس على المادة بعد تعديل اللجنة .

للمقرر :

« مادة ٢ — دعاوى الجنب التى وقعت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر قبل صدور هذا القانون ، ولا تزال منظورة أمام محاكم الجزائيات ، تعال بالحقالة التى هى عليها على المحاكم الجزئية المختصة » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

للمقرر :

« مادة ٣ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ؛ ويصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدق

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — نأخذ الآن رأى على هذا المشروع وعلى مشروع قانون تخفيض التضايق بتدائة الأسماء .

ونأخذ رأى وافق المجلس عليها بإجماع ١٢٢ صوتاً .

(فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٨) .

بفرد الصحفيين أما كن مستقلة فى السجن ويماملون مطاملة خاصة .

حضرة الأستاذ المحترم يوسف أحمد الجندي (الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية) .

صدر في عهد وزارة حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ بشأن نظام المحكوم عليهم في جرائم الصحافة .

وتتم الفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا للرسوم بقانون على ما يأتي :

« تنفذ عقوبة الحبس البسيط أو الحبس مع الشغل المحكوم بها في الجلب التي ترتكب بإحدى طرق المادية المتصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات في أماكن مستقلة عن الأماكن المختصة للسجون الآخرين ؛ وتفرد لكل محكوم عليه غرفة خاصة تجهز بالطريقة التي يحددها قرار من وزير الداخلية » .

من العجب العجيب أن قرأت اليوم في صحيفة من الصحف أن الوزارة الحالية أغفلت هذا القانون وأسقطته ولم تقدمه للبرلمان ؛ والحقيقة غير ذلك . فالقانون قائم ومعمول به ولم ينتظر وزير الداخلية حتى تبنى أمكنة للسجون السياسيين ، فأصدر في ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ قراراً قال فيه إن للسجون السياسيين تنفيذ العقوبة في أماكن مستقلة عن الأماكن المختصة للسجون الآخرين وتفرد لكل محكوم عليه غرفة خاصة تجهز بالأثاث الآتية ، وهي :

سرير ، مرتبة ، حذاء ، بطانية ، الخ .

ولا يجبر السجونون للذكورون على لبس الكسوة للقرة في السجن .

فالوزارة لم تفعل هذا القانون بل أخذت به وأدرجت في مشروع ميزانية وزارة الأشغال مبلغ أربعة عشر ألفاً من الجنيئات لبناء

سجن خاص للسجونين السياسيين .

(١٠ - يونيه سنة ١٩٣٧) .

كل ما يقال في المجلسين لن يكون محلاً للرقابة ؛ ويكون صدها مردداً بين الشعب المصري بأجبه أثناء الأحكام العرفية ؛ كذلك حرية الصحافة مكفولة .

الرئيس — مرسوم بإعلان الأحكام العرفية نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رحمنا بما هو آت ؛

(المادة الأولى)

ابتداء من ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩ تجرى الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة المصرية .

(المادة الثانية)

يجوز على ماهر باشا السلطة في اتخاذ التدابير للشار إليها في المادة ٣ من القانون المذكور ؛ ويخص له ، علاوة على ذلك ، باتخاذ أى إجراء آخر لازم للمحافظة على النظام أو الأمن العام في جميع أنحاء المملكة المصرية أو في جهات معينة منها .

(المادة الثالثة)

على وزاراتنا تنفيذ هذا للرسوم كل فيما يخصه .

صدر بمرأى التقره في ١٧ رجب سنة ١٣٥٨ (أول سبتمبر سنة ١٩٣٩) .

مجلس النواب
(دردرا لا يفقد
غير العادي)

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أريد أن أوجه سؤالاً بسيطاً إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء، هل يدركه بأن جميع النقاشات التي ستجرى في المجلس أثناء هذه الدورة غير العادية، لا يتعرض الرقيب لنشرها في الصحف؟ حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — لا شك أن من أحب الأمور إلينا، أن كل ما يقال في هذا المجلس يكون صداه مرهقاً بين الشعب المصري بأجمعه، فثامنني إلا وكلاء.

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر —

فائق أن أشير إلى مسألة حرية الصحافة، وهي للسألة التي أشار إليها حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق. إننا دون شك نطمح من الحكومة أن تخفف يد الرقيب نوعاً ما عن الصحف، لأننا لا نريد أن نقرأ جرائد من نوع واحد ومن نسخة واحدة. وإسكتنا من جهة أخرى نريد أن تكون مراقبة الحكومة كاملة وشديدة إذا ما وجدت أن مصالحة البلاد تقتضي ذلك.

وإنى أعتقد أن كل ما سيقال في هذا المجلس سيراى فيه هذا الاعتبار، فتتمكن الحكومة من أن تسمح للجرائد بنشر كل ما يقال. وهذا هو ما أشار إليه حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق. وإنى أرجو أن يوفق الله لتحقيق ما يبتغى من القول الصالح للفيد لمصاحبة البلاد ولخيرها، حتى يمكن أن ننشر كل أقواله كاملة. (تصفيق وهتاف)

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — سمعت من بعض حضرات النواب المحترمين كلمات خاصة بالصحافة، إني أريد أن أعلمهم حضراتهم قبل ختام هذه الجلسة، فأعلن أنه إذا كان قد وقع بعض الخطأ من تصرفات الرقابين، فلا يدل ذلك على سياسة حكومية، إنما هو نظام جديد، احتقنا للإشراف عليه في مبدأ الأمر أكبر موظف في وزارة الداخلية؟ وعند ما يلقى أن هناك اعتراضاً أو شكوى على تصرفاته عينت من يحل محله.

وأظن أن الشكوى الآن أصبحت قاصرة — على ما سمعت اليوم — على بعض مسغار الموظفين الذين يتولون رقابة عملية. وهذه الناحية أيضاً سأحاولها بالتعديل، لأننا لا نرضى أن تمنع الصحف من أن تصور لنا حقيقة الحال في البلاد. لا نريد مطلقاً ألا نسمع كل نقد يكون رائد صاحبه فيه خيراً للبلاد. إن هذا هو الذى نؤيد، وهذا هو الذى نريده على الدوام (تصفيق).

إننا نوجه إلى الرقباء أية تعليمات من هذا النوع الذى كلف عمال الشكوى التى سئلهما. وكل ما يطلبه منهم أن يعملوا على أن تكون البلاد قوية لتقابل الظروف والحالات التى قد تعرض لها. وأهم ما وجهنا نظرهم إليه هو منع نشر كل ما يدعو إلى إيجاد الشقاق في البلاد. إننا نريد البلاد قوية، نريد وحدة الأمة (تصفيق).

حضرة النائب المحترم عباس محمود العقاد — حضرات النواب المحترمين : أما وقد عرض هذا المجلس لرقابة الصحافة ، فإني كمصحى ، ومن أشد الناس غيرة على حرية الصحافة ، أحب أن نذكر دائماً أن الرقابة التي تفرض في هذه الأحوال على الصحف ليست حداً للحرية ، بل هي تحقيق لمصلحة وطنية عظيمة يجب أن تضاهى عليها (تصفيق) .

إن من واجبتنا جميعاً أن نمنع دسائس الأعداء ، وأن نمنع إشاعات الجواسيس ، وأن نمنع ما يقترب خلال السطور من أقوال للأجورين .

فلذا حدث خلال ذلك أن خبراً من الأخبار أو إشاعة من الإشاعات ، حذفت بنوع من التشدد أكثر مما ينبغي ، فيجب ألا ننتظر من الرقباء أن يكونوا أكثر دقة من قضاة المحاكم ، وهؤلاء القضاة — كما تعلمون — قد ضلّت منهم أحكام هي مجال للاستئناف والمراجعة . لذلك كان من واجبتنا أن نذكر الأعداء الكثيرين الذين يذلون ملايين الجنيئات في سبيل نشر البصوة ، ولا يهابون مصر ولا الصحف للصرة ؟ بل هم يجتهدون في أن يدسوا عليها — طالة أو غير طالة — أخباراً نحن أول من يصادرها ، ولو كنا هنا في مجلس النواب (تصفيق) .

هذه هي الحقيقة . وإنما الذي أشعر به الآن هو أن رقابة الصحف في مصر أرق وأوسع حرية من رقابة الصحف في فرنسا . ومعنى الآن مصادفة عدة صحف جاءتني من فرنسا ، ومواقع اليأس فيها أكثر من السواد . والحق أن شيئاً من هذا لم يحدث في مصر وزوجواي أحدث . ولا شك أن الرقابة عمل وطني وليست من نوع الرقابة التي كانت تفرض فيما مضى لخلق حرية الأمة ولتنفيذ السياسة الأجنبية (تصفيق) .

(في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

يطبق قانون العقوبات على ما ينشر في الصحف ، ولو كان الرقيب ، أثناء قيام الأحكام العرفية ، أجاز نشره ؛ لأنه لا يملك

تعطيل أحكام قانون العقوبات .

تقرير لجنة العدل

عن المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ بإضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات

.....
.....
.....
.....
.....

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أبانظه — الآن وقد أعلنت الأحكام العرفية وعين رقيب للطبوعات ، فهل إذا نشرت بيانات محظور إنشاؤها ، أعاقب عليها ولو كانت ما أجازها الرقيب ؟

للقرر — ليست مهمة الرقيب تطبيق قانون العقوبات ، وإنما تطبيق القانون الخاص بالأحكام العرفية . فالنشر من تعينه ملاحظة عدم نشر أي شيء من شأنه إثارة الخواطر . أما ما ينشر وينطبق عليه قانون العقوبات فالنشر والنشر مشلولان عنه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أبانظه — صدرت الأوامر للرقيب ، بموجب قانون الأحكام العرفية ، بعدم إجازة نشر البيانات التي ترى الحكومة عدم نشرها ، إذن فعني ذلك أن الناصر لا يقع تحت طائلة قانون العقوبات ما دام الرقيب قد أجاز ما نشره .

حضرة صاحب المحامي وزير العدل — تقرر الحكومة أن قانون العقوبات نافذ . فلذا تبين أن هناك ما يقابله عليه في نشره دورية ، فإن قانون العقوبات يطبق في هذه الحالة ، ولو كان الرقيب قد أجاز نشره ، لأنه لا يملك تعطيل أحكام قانون العقوبات .

(في ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

مجلس النواب

مناقشة

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

حضرة النائب المحترم محمد محمود بلشا —

لم أكن أريد أن أزيد على ما تقدم في شأن الأحكام العرفية . لكن بعض حضرات النواب المحترمين أشاروا في جلسة ماضية إلى الرقابة على الصحف وإلى أنها تتجاوز في تطبيقها الفرض الذي أعلنته الأحكام العرفية من أجله ، وأن الرقابة لا يبيحون أن يتناول أحكام الحكومة بالنقد أحد ، ولا أن يبدى لها أحد رأياً قد لا يروقها .

يا حضرات النواب المحترمين :

إن الرقابة التي تؤدي إلى مثل ما قدمت من نتائج تتجاوز الفرض الذي أعلن الحكم العرفي من أجله في الوقت الحاضر . وهي ، إلى ذلك ، عظيمة الضرر . وأقل ضررها أن تجعل الناس يتصورون من الحوادث التي تمس الحرية وتخالف قواعد العدل أنصاف ما يقع بالفعل . وكما أنهم يندرون الأثر السيئ الذي ينشأ عن انتشار هذه الفرية بين الناس حين تساورهم المخاوف على الحرية ، وبالتالي على استقرار النظام الديمقراطي الذي يكفل لهم الأمن والسلام .

ثم إن الضرر الذي ينشأ عن مثل هذه الرقابة يصيب الحكومة نفسها . فالكاس جميعاً يقدر أن الحكومات القوية تترك الصحافة الحرية في نقدها وفي الصلح بما شئت عن أعمالها ، وتترك للرأي العام هدير هذا الذي تنهله الصحافة . وكلا كانت الصحافة أوسع في هذه الناحية حرية كان ذلك أنصع دليل على قوة الحكومة وعلى نزاهتها ، وعلى حرصها على الحرية ، وعلى احترامها لمبادئ الدستور ونصوصه .

(نصفيق) .

هذه الحكومة القوية — يا حضرات النواب المحترمين — تحف الرقابة على الصحف على ظلها في ظروفنا الحاضرة عند ما توجه الأحوال الدولية . فأما ما جاوز ذلك فيجب أن يكون موضعاً للتسامح من جانب الحكومة . فإذا هي رأيت في التسامح ضرراً ، وأرأت النقد جاوز حدود القانون العام ، فليكن ملجؤها إلى القانون وإلى القضاء ليستقر كل أمر في نصابه ، ولتنظر الحقوق العامة التي لا ضرر من التمتع بها فيما يتصل بالأحوال الحاضرة مكفولة للصحافة وللناس جميعاً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — طلب رفة محمد محمود بلشا وطلبت الأقلية قصر الرقابة الصحفية على الشؤون الحربية الخاصة بالدفاع فقط . فقالوا : كيف يتيسر ذلك للحاكم العسكري ؟ ولله إذا أراد التدليل على فكرة لا يوزنه التدليل . وكيف يمكن حصر هذه السلطة ووضع حد فضل بين ما هو عسكري وما هو غير عسكري ؟ وكيف تكون للوزارة الحربية النسيئة إذا قصرتم رقابة الصحف على ما هو خلس بالمثل العسكرية ؟ !

فلما رجحت رأى الفقهاء في فرنسا ، وتعرفت الأمر الذى جرى عليه العمل في إنجلترا بعد إعلان الأحكام العرفية ، وجدت أن هذا الرأى الذى قالت به الأقلية وأيده رضة محمد محمود بلشا هو الرأى الذى يجب أن يكون ولا يكون غيره . جاء في مقال للأستاذ جاستون جين (مجلة القانون الملم سنة ١٩١٥ ص ٢٣٣) :

« إن مهمة الصحافة في كل وقت ، سواء أكانت في زمن السلم أم في زمن الحرب ، أن ترقب بين ساهمة سير الأمور العامة ، وأن تظهر الناس لا على الأخطار الجسيمة للسلطات العامة غيب ، بل على أقل الصيوب في سير الصالح العامة . ومن مهمتها أن تفتح الإصلاحات وأن تناقش في أسس وتفاصيل النظام السيسى والإدارى . وهذا النقد وحده هو الضمان الوحيد ضد عيوب وأخطاء الساطة » .

وفى ص ٢٤٢ و ص ٢٤٣ و ص ٢٤٤ ما يأتى :

« ومن الخطر العظيم أن تصمد السلطات إلى التشديد على الصحافة في زمن الحرب بحجة أن الحكومة في حاجة إلى الظهور بمظهر القوة ، لأن رقابة الرأى العام ضرورية في زمن الحرب ضرورتها في زمن السلم . ومن السلم أن كل إنسان له أن ينقد سير الأمور العامة . والحكام ليسوا آلهة ؛ وهم في الدنيا يؤدون حساباً للشعب قبل أن يؤدوا حسابهم لله . ولكل فرد أن يبدى رأيه في الشؤون العامة وفى سير الحرب . ومن رأى الإيجاز أن الوزراء والحكام قد يكونون غير أكفاء أو أقل من المستوى اللازم لمواجهة الحال ، وهم غير معصومين وعرضة للخطأ وقد يجرون الأخطار على البلاد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهما حسنات النيات فلتشاهد أن ميل الحكومات في زمن الحرب قد تنجى إلى السلطة ثم إلى الديكتاتورية والظلم ، ويختلط الأمر على الحكم فلا يفرقون بين الحرس على سلامة البلاد والحرس على للراكرز والأصدقاء السياسيين .

« ولما كانت الديكتاتورية ليست أقل خطراً من الفوضوية ، فلا مناس من محاربة الاثنين ؛ ولا سبيل لقطع الطريق على الدكتاتورية سوى حرية النقد والصحافة . ولا شئ أخطر من الديكتاتورية في زمن الحرب ، فلابد من رفع الصوت والاحتفاظ بحق كل فرد في الانتقاد ، أى انتقاد الحكومة القائمة ويإن ما تركبه من أمور مخالفة للقانون ومن أخطاء مع نضر جميع الاقتراحات للصلقة بالإصلاح » .

وفى صفحة ٢٣٤ :

« لا شئ يدعو لاستعمال حق الرقابة في زمن الحرب إلا في حالة واحدة ، وهى أن يكون نشر الخبر من شأنه خدمة العدو أو الإضرار بدفاع الوطن » .

وفى ص ٢٥٩ أوردت المجلة أقوال اللورد بك ماستر (Buck Master) ، وهو ممن أسندت إليهم الرقابة ، ومنها :

« إن قد الوزراء لا يجوز منه كما لا يجوز منع النقد السيسى ، ولم يحصل شئ من ذلك إلى الآن » .

فمن الميث أن يقولوا : كوا أخواهم ، وكسرو أقلامكم في زمن الحرب ، لا شئ إلا لأن الوزارة في حاجة لأن تظهر بمظهر القوة .

ولا شك أن الخطر يكون أشد والبلاء أعظم في زمن الحرب إذا لم يطلع الرأى العام على حقيقة الأمور .

حضرات النواب المحترمين :

هذا رأى أحد الشراح ، ومنه يتبين أن المعارضة لا تلقى الكلام لشهوة للمعارضة مطلقاً . أماى عنة وقائع معينة كانت أود أن أيتها لحضراتكم ، غير أنى أكنى بأن أذكر ما طبق بالنسبة لهذه الوقائع . فلتأياح لبض الصحافيين الوالين للوزارة أن يقذفوا ويسبوا في خصومهم السياسيين الذين يحرم على كتبهم أن يردوا على هذه الألفاظ اللقعة وهذه التهم التى توجه إليهم ، لا شئ إلا لأن الوزارة يجب أن تكون في زمن الحرب بآمن من النقد ، ولو كان هذا النقد وجيهاً ؛ واعتقد أنكم تواضعتنى على أنه بما لا يمكن قبوله ألا تتيح لحضركم أن يدفع عن نفسه التهم التى قد تكون شديدة خطيرة جداً .

حضرات النواب المحترمين :

أذكر لحضراتكم مثلاً آخر هو أن رئيس هيئة سيلية كبرى ، هى التى أشرف بالتعبير عن رأيها ، يلقى بياناً برأيه فيما يخص بتأييد أو عمو تأييد هذه الوزارة ؛ واعتقد أن من أبسط الحقوق ، وأوليات أسس صيانة الحريات ، أن لرئيس هيئة ، وزعيم حزب ، أن يسبر عن رأيها فيما يخص بالثقة بالوزارة . ولكن أتبدون حضراتكم لماذا حدث ؟ حدث أن من نشر هذا البيان في الجريدة التى يملكها الحزب ، واتى يصدورها لتعبير عن رأيها ؛ ما أهون الحرية إذا كان يراد بالرقابة على الصحف أن يحال بين الزعماء السياسيين وبين حرية إبداء رأيهم ، وهذا من أبسط حقوقهم !

لو كان هذا البيان يتضمن قطعاً أو ما إلى ذلك لكتت أقول إنه ربما يكون للوزارة بعض الضرر في منع نشره ، ولكنه لا يجرى إلا رأى الحزب في الوزارة . فانظروا إلى أي درك تزلنا بالحركة ! أو إذا كان لا يباح لرئيس حزب أن ينشر بيانه لما قيمة حرية الأفراد بمن ليسوا زعماء ؟

حضره النائب المحترم الأستاذ علي أيوب — أمام حضرة النائب العامة الآن لبيان رأي الزعيم .
حضره النائب المحترم مدعني مراد السلانكي — هل يمكن أن يلقي زعيم بياناً حتى يسل بصحة ؟ وهل يصح أن يباي زعيم إلى الادعاء بأنه ليس لديه بيانات في قضية البنك التجاري توصلنا إلى تأجيل نظرهما ؟ وهل هذا يتفق وما تخفيه صفات الزعامة ؟
الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى عدم اللقطة .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لم يقتصر الأمر على ذلك ، بإحضرات النواب المحترمين ، بل ذهبوا في ذلك منهجاً خطيراً . فلم يكنوا بأن يدعووا للوالين فلم يسبون زعماء الأحزاب ؛ وفي الوقت ذاته لا يباح لهؤلاء الزعماء الرد عليهم . بل ذهبوا إلى أن مجرد توجيه النقد المعلن إليهم يكفي لهدم الناس ، كانوا يهللون ويسجون ، بقضية الزعامة ، وهم الآن لا يردون قضية زعيم واحد بل قضية أربعة عشر وزيراً ؟

حضره النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — في هذه الحالة تصبح القضية موزعة (ضحك) .
حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أذكر لحضراتكم مثلاً آخر لعلوا إلى أي حد بلغ ضيق الصدر ، وبلغ القاس القمرة للهدم من الحرية بل وتكسير الأقدام . فارق بيت إلى محرر « آخر ساعة » — وهي مجلة فكاهية كما تطون — يقول له : « لا ترسم دولة عبد الفتاح عجي باشا برقة طويلة ! » (ضحك وتصفيق) .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود رياض — ليس دولة عبد الفتاح عجي باشا عضواً في هذه الوزارة .
حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — كتبت هذه المجلة أيضاً أن موظفاً هدم بطلب إلى الوزارة الحاضرة لتحسين حاله ، فأثر معالي الوزير المختص على هذا الطلب بالفرض وبفضل اللطف !! (ضجة) .

وهذه روح لا أعتقد بإمكان وجودها إذا كان الوزير يصل في ظل الأحكام العادية وفي حالة ما إذا كانت الجرائد حرة في التعبير عن الرأي العام ، لأنه في هذه الحالة لا يجرؤ الوزير على طرد موظف لا ذنب له ، وبمثل هذه السهولة ، وقد منع الرقيب نشر هذا الخبر...

حضره النائب المحترم الأستاذ علي أيوب — ألم ينشر هذا الخبر في الجرائد ؟
حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لقد صرح حضره صاحب القام الرفيع على ماهر باشا في هذا المجلس ، يوم أن سألتها عن شدة الرقابة على الصحف ، وعن وجوب إطلاقها حرة ، بأنه هو نفسه يرى أنه قد أسئ استعمال الرقابة ، وأن هناك رقاباً معيناً أو موظفاً معيناً أساء استعمال هذه السلطة . فما قول حضراتكم في أن ذات كلام رفضه هذا الذي قيل هنا في هذا المجلس منع الرقيب نشره في بعض الصحف ؟

حضره النواب المحترمين :
هناك مسألة أخرى أريد أن أوجه نظر حضراتكم إليها ، لأنها تقع الحكومة أمام الواقع والحقائق ، وهي أنني أتحدى الحكومة أن تذكر لنا أن بحينة من الصحف على اختلاف ألوانها وأحزابها نشرت خبراً يضر بمصلحة البلاد في الظروف الحاضرة ، فإذا تبين لحضراتكم أن صحفياً نشر خبراً من هذا القبيل ، فمنه الرقيب ، فإني أقول بأن حقوق الصحافة قد أسئ استعمالها . أما إذا تبين لحضراتكم أن الصحفيين هم قبل كل شيء مصريون ، وأنهم غيرون على كرامة بلادهم كثيرة الوزراء أنفسهم ، وأن لديهم من الحجة وحسن التقدير ما يمنعهم من نشر مثل هذه الأخبار — إذا تبين لحضراتكم هذا كله وجدتم أن هذه الرقابة لم تفرض في الواقع لحماية الأخبار الحرة والبلطع ، إنما فرضت لحماية الوزارة في سياستها الداخلية .

قيل : كيف تراقب الأعمال العسكرية فقط ولا يراقب غيرها من الأخبار ؟
وأرد على هذا بأنه في إنجلترا التي تقف معها صفناً واحداً للدفاع عن الديمقراطية صدر قانون الطوارئ ، وهو قانون يشابه في بعض نصوصه قانون الأحكام العسكرية . انظروا حضراتكم ، لقد تصرفوا فيه تصرف الذين يحرمون القانون والحريات بكل بساطة

حتى تحقق منه غرضان : الأول المحافظة على الأسرار الحربية وكل الأخبار المتعلقة بالدفاع ، والثاني المحافظة على الحريات ومنها حرية النقد . ذلك أن للستر بيلر ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية ، صرح في مجلس العموم بأنه عند اختيار الرقباء على الجرائد استشير رجال الصحافة في أسماء هؤلاء الرقباء . فانظروا حضراتكم كيف يحترمون الصحافة والنقد ؟ فهم لا يستشيرون الوزراء وإنما يستشيرون رجال الصحافة الذين يسجروا قلم الرقيب على ما يكتبونه بالحرف . وصرح اللورد كامروز في مجلس اللوردات بأن وزارة الاستعلامات قد جمعت رجال الصحافة واستشارتهم في طريقة الرقابة قبل إعلانها .

وفي ٧ سبتمبر صرح السير سمويل هور ، وزير المالية ، في مجلس العموم بأنه شكل مجلس استشاري مكون من ممثلي الصحافة والإذاعة وشباب العمال ويمثلي جميع الأحزاب السياسية ، ووزع الوزير على الأعضاء قائمة بأسماء أعضاء هذا المجلس الاستشاري . ومن هذا يتبين لحضراتكم مقدار تقدير الإنجليز لحريات الصحافة ، واتساع صدورهم للنقد ، واحترامهم لحصصهم السياسيين وإعطائهم الفرصة لإظهار آرائهم بكل حرية .

انظروا أيضاً حضراتكم ، أصل المصالح الإنجليزية أن الجنود البريطانية هُتلت من إنجلترا لفرنسا ، وأنه ، بعد أن تم هذا النقل ، ضمت وزارة الاستعلامات بإذاعة هذا الخبر على الصحف ، قامت ضجة شديدة في الصحف وقدم استجواب في مجلس العموم ، مع أن الخبر يتعلق بنقل جنود ، ولم يكن خاصاً بنقد وزير ، أو نقد عمل داخلي ، ولكن الأعضاء قدروا أن هذا الخبر ، ولو أنه يتعلق بنقل جنود ، إلا أن العدو لا يستفيد من وراء إذاعته شيئاً ، فمن الحرام بل من الحياة أن تترك البلاد في ظلام ، فلا تعرف عن هذا الخبر الهام شيئاً . وإلى لأنتم أشد الأمل حيناً أقابل بين حالتنا وحالتهم .

عند ما أنشئت وزارة الاستعلامات طاعة في إنجلترا ، وطلب إليها أن تؤدي مهامها الخطيرة في الحال ، وقتت منها أخطاء ، كان بعضها شديداً جداً بسبب حداثة إنشائها أدت إلى سخط رجال الصحافة ، قام للستر تشمبرلن في مجلس العموم يشنر وقال : « إن أسف جد الأسف لما حدث ، وأتهز هذه الفرصة لأشكر الصحافيين على وطنيتهم وكفاحهم معنا » .

فلذا تذكرتم حضراتكم أن صحافيينا لم يكونوا أقل وطنية من زملائهم ، وأنهم لم يتعرضوا إلى الأخبار العسكرية من تلقاء أنفسهم ، وجدهم أنهم جديرون بأن تطبق عليهم تلك القواعد التي طبقت في إنجلترا صيانة لحرية الرأي والنقد . انظروا كيف تجري رقابتهم هناك (ضجة ومقاطعة) .

في ٢١ سبتمبر وجه للستر ما كدونالد سؤالاً في مجلس العموم عما إذا كانت الحكومة تستطيع أن تدلي بتأكيدات قاطعة بأن وزارة الاستعلامات لن تستعمل سلطاتها في منع الصحف من هذ سياستها في أية ناحية من النواحي ، سواء أكانت حرية أم مالية أم دبلوماسية أم إدارية ، مادام النقد لا يضمن معلومات سرية يستفيد منها العدو . فأجاب وكيل وزارة الاستعلامات البرلماني إجابة رسمية حدد فيها قواعد رقابة الصحف ، وذكر أن عمل الوزارة هو إذاعة الأخبار لا منعها ، بينما يرى العكس هنا ، حتى إن جميع الصحف قد أصبحت لدينا — كما قال سعادة الدكتور عامر باشا — كأنها من صورة واحدة .

وإذا رأت الحكومة حذف خبر كان مدمراً للنشر بإحدى الصحف أمرت صاحب الصحيفة أن يشغل مكان هذا الخبر بموضوع آخر ، وقد يحدث هذا قبيل موعد إعداد الجريدة للطبع ، مما يضطر معه إلى إشغاله بموضوع قد يكون نافهاً جداً . وغرض الحكومة من ذلك هو ألا يتنبه الرأي العام إلى أن هناك خيراً محذوفاً وأنها تعمل ضد مبادئ الحرية والمعادلة .

والواقع أن الحكومة تعمل بذلك على خفض المستوى الثقافي للصحافة ، لأنه لا يقلل أن يطلب من صحفي — بعد أن أعد صحيفته للطبع — أن يحرر مقالات بدلاً من التي شطبت بالقلم الأحمر .

ومما ذكره الوكيل البرلماني أنه يؤكد أن وزارة الاستعلامات لن تستعمل سلطاتها في تهديد حرية الرأي ، لو كان في هذا الرأي نقد لسياسة الحكومة ، إلا إذا كان النقد يشمل أسراراً حرية تنفيذ العدو .

لنأخذ أرى — وأنهم للمطالبون بصيانة الحريات — ألا توافقوا على استمرار الأحكام العرفية ، وهي تقذف بهذه الروح التي تخالف العدالة ومبادئ الدستور ، وكل رأي سواء في إنجلترا أو فرنسا ، تلك البلاد التي تحف في صفها للدفاع عن الديمقراطية ونحن نحرّم منها في هذه البلاد .

ولذلك فإن أهيب بكم ألا توافقوا مطلقا على إقرار هذا البت بالحريات .
(تصفيق من اليسار) .

حضرة صاحب المآلى وزير الدولة للشؤون البرلمانية مجلس النواب (الأستاذ إبراهيم عبد الهادى) —

لو استطاع الزميل المحترم أن يقول إن الحكومة نهجت فى شأن الرقابة الصحفية نهجا حزيا ، فسمحت لصحافتها بما لم تسمع به لصحافة خصومها ، لكان له فى ذلك حق أكبر الحق ؛ ولكن شيئا من ذلك لم تقع ولم يمر بحال من الأحوال . فكل الذى يقال هنا إنما يقصد به شيء واحد : ألا تعد الصحافة فى مصر أداة لإرهاب وعنف وشر لا يأمن معه إنسان على كرامته ، ولا مفكر على فكرته ، ولا كريم على حرمة — فالصحافة إذن مهددة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه —

أما من حيث الصحافة فأشكر أولا لحضرات الخطباء عن الصحافة والقراء حسن دفاعهم عنها ، ثم أؤكد لحضراتكم أن الصحافة لا تنصر قليل ولا كثير من الحرية فى جو هذه الأحكام الرقابية ، ولم ينفوق مرارة الصحافة كالمختل بها . أقترحون أنه يكتب عن الدكتور طه حسين أن الوزارة قد استدعته من الخارج ، فيشطب هذا الخبر شطباً ؛ وعندى الدليل ؟

إننى أتتى من عملى يوم الثلاثاء ، فأذهب بنفى إلى الرقيب وأعرض عليه ٥٠٠ ورقة فيشطب منها ٦٠٠ (ضحك) .
فأناقش الرقيب فلا يتفق ، فأسأله الإقناع مع رئيسه ، فلذا افتتح كان بها ، وإلا وجب على أن أعطى للطبعة وعملها وأخترع كلاماً جديداً وصفه بحق حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحى حين قال إنه كلام طرغ .

أرجو أن يشعر رغبة رئيس مجلس الوزراء بغير من مرارة هذا العمل ليفتدنا من تصرفات الرقيب ، وينبتنا من سلطته فى السائل الذى لا ماس لها بالسيسة العامة أو بالظلم عن البلاد .

أشرفون أن الذى قاله الأستاذ العقاد هنا وما حدث له منه الرقيب فلم تجرؤ صحيفة ولا مجلة أن تنشره !

وهناك أمثلة أخرى :

نظر يقول إن النصارى ترد إلى الجيش من إنجلترا يراد نشره لنشر الطمأنينة فى الجماهير ، ولكن الرقيب يشطبها لأنه يخشى أن رجال النواميس الألمانية يقرأون للصورت تحت البحر فتجبه جهودهم إلى إغراق السفينة الآتية بهذه النصارى .

إنى أعتقد أن رضة رئيس مجلس الوزراء معنى عليه أيضاً ، فها هي جميع الأحزاب شكت من الرقابة على الصحف : رضة محمد محمود باشا شكا ، عبد الحميد عبد الحى شكا أيضاً ، ورضة رئيس الوزراء نفسه يشكو (شكك) .

فلنكا أجمعنا على الشكوى للرة من الرقابة ، ولكنه لا أحد من هذه الصفوف قال لنا كيف يكون الملاج ومق يكون ؟

فهل يلقى في عهكم ، بإحضرات الوزراء ، وأتم فيضون كل يوم على البلاد بشروعات هامة نافعة ، أن تظل الصحافة في عهكم مزورة زائفة ، وأن تكون الكتابة فيها ليست من إنشاء كتابها بل من إنشاء القلم الأحمر الذى يجرى بالشطب والحذف ؟

هذا لا يلقى ولا يمكن أن قبل الاستمرار عليه . وأخى ما أخشاه أنه يمثل هذا الضيق تبيث الحالة العكسية ، وهى الأذى والأمر والأخطر على أمن البلاد ، هى رواج الإشاعات الكاذبة . وأؤكد لحضراتكم أن كلمة تقال فى قهوة تدعى بين الناس بأسرع مما يذيع النبأ بالبريدة ، وبين عدد أكثر من قراء الجريدة خمس عشرة مرة ، وما أخطر مثل هذه الإذاعة للحكومة .

فى عهد الأحكام العرفية سنة ١٩١٤ صدرت منشورات سرية دفعت إليها شدة الضيق والرقابة على الصحافة . ومن الدهش أننا نقرأ فى التفرقات الحاربية أخباراً عن مركز إيطاليا إزاء المراك الحالى : انضم إلى ألمانيا أم تبقى على الحياد ؟ ولستنا ممنوعون من أن نتكلم عن إيطاليا . ثم قرأ عن روسيا وعمرح علينا أن ننشر ما تنشره الجرائد الفرنسية أو الإنجليزية ؟

تلك مبالغة فى الضيق على حرية الفكر وعلى الفن ذاته لا تنتهى إلا إلى نتيجة واحدة ، هى أن تحمل الجرائد جميعاً صورة واحدة ، وأن تثل الفكر للصبر والعمل الصحافى فى مصر ، ثم تكون النتيجة فى غير صالح الحكومة والبلاد .

فأود ، قبل أن أغادر هذا المكان ، أن أسمع من رضة رئيس مجلس الوزراء كلمة طيبة لأسجل هنا أننا نحن الصحافيين ظفرنا بعطفه على الصحافة وعلينا عدة مرات فى شتى الظروف وللناسبات ، فتريد أن تظفر الآراء الحرة الصحيحة بكلمة من رفته الآن تكون كالجلود الذى يؤكل فى آخر الطعام . وهأنأ آخر التكلمين فى هذه المناقشات ؟ فليختمها رضة الرئيس بكلمة حلوة لبلدة العلم ، لكن له من الشاكرين (تصفيق) .

حضرة صاحب اللقارم الرفيع محمد محمود باشا — أقدم شكرى الجزيل لحضرة صاحب اللقارم الرفيع رئيس مجلس الوزراء على ما نوه عنه فى خطابه بسدد ما قلته الليلة ، ثم أطمع فى كلمة قصيرة من رفته عن الرقابة على الصحافة تبث فى نفوس الطمأنينة على أوت حريتها ستكون مكفولة فى حدود القانون فيما يلقى بالشؤون الداخلية للحكومة المصرية (تصفيق) .

حضرة صاحب اللقارم الرفيع رئيس مجلس الوزراء — يفرى أن أعلن أن حرية الصحافة مكفولة ، وأن سياسة الحكومة لم تكن أبداً بعيدة عن ذلك (تصفيق) .

تقرير لجنة الأحكام العرفية

بمجلس النواب

رابعاً — رأى أحد الأعضاء أن تكون رقابة الصحف قاصرة على الوسائل الحربية بحيث لا تشمل الشؤون الداخلية البحتة .

ولم تر أغلبية اللجنة مشايعة لهذا رأى لأن النص الوارد فى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والنص الوارد فى المادة ٧ من الماهدة يشيران إلى فرض رقابة وافية ولا يمكن أن تكون وافية ؛ إذا اقتصر على الآباء العسكرية البحتة ، فقد يكون فى نشر خبر داخلى تأثير كبير على الحالة الاقتصادية والسياسية ، بل والعسكرية أيضاً ، تنشأ عنه أضرار قد يصعب من السير تعديدها .

يضاف إلى ذلك أنه قد جرى العرف في جميع البلاد التي أعلنت فيها الأحكام العرفية أن تكون الرقابة شاملة كاملة : ذلك لأن هذه البلاد تسعى في الأوقات العصيبة التي تبرر إعلان تلك الأحكام إلى تقوية الروح للنوعية وضم صفوف الأمة وتوحيد كلمتها . ولن يتسنى ذلك إذا ما ظلت للشاحات وللنازعات الحزبية تشغل أعم مكن في الصحف .

بناء على ذلك واهتت أغلبية اللجنة على استمرار الأحكام العرفية ، وواقتت أغلبتها على استمرار تلك الأحكام بقيود ، هي :

- ١ - استمرار انعقاد البرلمان .
 - ٢ - ألا يكون الحاكم العسكري وزيراً .
 - ٣ - أن تكون رقابة الصحف قاصرة على الوسائل الحزبية ، الداخلية والخارجية ، بحيث لا تشمل الشؤون الداخلية البحتة .
- (في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

مجلس الشيوخ
(دور الانقضاء)
فيمر العادي

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أشكر باسم المعارضة لحضرة صاحب اللقار الرفيع رئيس الحكومة ما تحلى كفته من عبارات لطيفة موجبة لحضرات الشيوخ المحترمين . وقد كان بود المعارضة أن تلقى في هذه الجلسة ردها على ما جاء في هذه الكلمة الهامة ولكنها قد جرت على ألا ترجم القول لرجحانها ، خصوصاً في هذه الظروف الاستثنائية الخطيرة التي يجتازها البلاد . وترى المعارضة أن تؤجل ردها على هذا البيان إلى جلسة أخرى ، إنما لا يفوتها أن تتقدم في هذه المناسبة برباه تصدق أن حضرة صاحب اللقار الرفيع رئيس الحكومة يشاركها الرأي في إيجابته ، وهو أن سلطة الرقيب على الصحافة سلطة واسعة لا حد لها . وأظن أن من حق مجلس الشيوخ أن يرجو ألا يكون لهذه السلطة أثر في الأنوال التي تتردد في هذا المجلس . ذلك لأن هذا المجلس يمثل الأمة ؛ ومن الحق والصلحة أن تعرف الأمة ما يقال فيه . هذا فضلاً عن أن حضرات الشيوخ المحترمين من الحكمة والرزاة والفضل وتحذير الأمور بحيث لن ينتظر أن يصدر منهم في هذا المجلس ما يمكن أن يعارض مع للصلحة التي قد تكون الأحكام العرفية قد أعلنت من أجلها ، ولا مع الأسرار التي يجب أن يحاط في عدم إذاعتها حتى لا تضار المصلحة العامة .

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ما هو باشا (رئيس مجلس الوزراء) — ممعت في سرور زائد كلمة حضرة زميل الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، زعم المعارضة ، وإن سعيد بأن أعلن أنى أشاركه الرأي في أن ما يقال في هذا المجلس للوقر لن يكون عللاً للرقابة .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أشكر لحضرة صاحب اللقار الرفيع رئيس الحكومة هذا التصريح .

(في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

إعلان الحاكم العسكري أنه سيقضى بكل شدة على كل ما يحدث الشقاق والنفور والتباين بين طبقات الأمة وجماعاتها ، مع

كفالة حرية الرأي والتفند لشؤون الوزارة وأعمالها .

تقرير اللجنة المشكلة لنظر مرسوم الأحكام العرفية

رأى أغلبية اللجنة

هذا وقد استعرضت اللجنة بعض الصور التي طبقت فيها الأحكام العرفية ، ولقت نظرها بصفة خاصة الطريقة التي روقيت بها الصحف وعميت بها حرية النقد . فبين لها من الوقائع التي وصلت إلى عليها ومن كون الصحف جميعها كانت تكون نشرة واحدة ، أن حرية الرأي أصبحت معدومة ، وأن حرية النقد لا وجود لها ، فضلا عن أنه حصل تمييز بين صحف وأخرى في مراقبة الأخبار والآراء التي تنشر . ولا شك أن حرية الصحافة ، وبصفة خاصة حرية النقد في الظروف الحاضرة ، هي من الضمانات الجوهرية لحسن سير العدالة والمحافظة على مصالح البلاد . فإذا انضمت فإن هذه تتعرض لأعظم الأخطار . فضلا عن أن السلطة التي تركز فيها السلطات الواسعة إذا ما أمنت من النقد لنعم ، فإنها من حيث تنشر أو لا تنشر ، تنادي حتى في الاستئثار بالأمر والانفراد بالسلطان والوقوع في الأخطاء . وقد تكون الشكاوى التي تتردد من جراء الأحكام العرفية — رغمًا من أنها لا تزال في خطواتها الأولى — كثيرة ؛ ولكن ليس هناك من سبيل في ظل الأحكام العرفية ومع انعدام حرية النقد وغيرها إلى أن ترتفع أصوات أصحابها بالشكاوى . فما باله إذا ما رأى صاحب السلطة في الأحكام العرفية لبس ما أن يشتد في تطبيق هذه الأحكام . فلا شك أن الضرر الذي سيقع في هذه الحال بالمصالح سيكون خطيرا ولا سبيل إلى تويض من يقع عليه .

رأى الأقلية

(٣) تخفيف الرقابة على الصحف بحيث تقتصر على الأبناء التي يترتب على نشرها إضرار بسلامة البلاد والقوات المسلحة والقوات الحليفة والصديقة .

حضرة صاحب اللقاع الرفيع على ما هو بإشأ (رئيس مجلس الوزراء) —

وقد أرادت أغلبية اللجنة التي ندبها هذا المجلس للورق أن تجد مأخذاً على تصرفات السلطة ، فأنت أن حرية الرأي أصبحت بسبب المراقبة معدومة ، وأن حرية النقد لا وجود لها ، فضلا عن التمييز بين صحف وأخرى في مراقبة الأخبار والآراء التي تنشر .
ويذكر هذا المجلس للورق أن حضرة زعيم المعارضة طلب إلى في أول جلسة تقدمت فيها إلى المجلس ألا تشمل الرقابة على الصحف ما يجري بين جدرانه ، فلم أتردد في تأكيد ذلك . ولو أن هذا المجلس يداه أن يعمل حقه في قد تصرفات معينة للحكومة لأصبح هذا

التد منظوراً في الجرائد في اليوم التالي . أما القول بأن حرية الرأي أصبحت مدمومة فإن أرضه بكل قوتي ولا أظن مطلقاً أن تكون حرية الرأي التي تمنحها اللجنة هي للماترات الحزبية وللطاعن الشخصية التي كانت الجرائد تنضج بها إلى وقت قريب . فإن كانت تلك هي الحرية فإن أحد الجرائد أنها من لقاء ضما تجنبت حياء من أن تظهر التريب والتقريب على تلك الطريقة في الجدل التي تصم مصر أشد وصحة في وقت تصطنع فيها البلاد قاطبة مظلمة الوحيدة والتآلف .

وقد أعلنت آتى ساقضي بكل شدة على كل ما يحدث التعلق والتغور والتنايد بين طبقات الأمة وجماعاتها . وليس لي وراء هذا غرض من حيث حرية الرأي والنقد لشؤون الوزارة أو أعمالها . وأعلنت أكثر من مرة في مجلس النواب وفي تصريحاتي العلنية آتى أرحب بالنقد . فهل اللجنة أن تذكر في أي شأن أعدمت الرقابة حرية الرأي ومست حق النقد ؟

نعم قد يقع للرقابة أنها تغطي في الشدة كما قد يقع أنها تغطي في التساهل . ولكن كل عمل إنساني عرضة للخطأ خصوصاً في أول أمره إذا كان بطبيعته يتولد أكثر من واحد وإذا كان يجب أن يقضى بمنتهى السرعة . وأمامكم البلاد الأجنبية لا تخلو من اللداعبة للرقابة بل من الشكوى منها .

إنما تكون الشكوى إذا كانت الشكوى لا يسمع لها ولا يحفل بها .

ولا يستطيع أحد أن يقول فيما فشته بالنسبة للرقابة شيئاً من ذلك . فإن أصنيت بكل اهتمام لما قيل في هذا الصدد ولم أتردد في معالجة أي خطأ وقع .

على أنه قد انتدب لإدارة رقابة النشر منذ شهر مدير قسم التشريع والباحث بمصلحة الضرائب . وقد استقبلت الصحف على اختلاف نزعاتها هذا الانتداب بعظيم الترحيب لما تعرف لصاحبه من مكانة في عالم الصحافة سنوات عدة .

وإنه ليسرني أن أعلن أن العلاقة بين الرقابة والصحافة هي الآن من خير علاقات التعاون في سبيل الصلحة العامة للقذورة من الجانبين . ولا شك أن حضرات الصحفيين من أعضاء هذا المجلس اللورق يقيرون على هذا الإعلان .

ورجائي أن تستمر هذه الروح الطيبة تمكيناً للرقابة من أداء واجبها نحو النطق القوي ، والأمن العلم ، وتوحيد جهود الأمة ، وتدعيم الحكم السالح ، وكفالة المساواة في الإعراب عن جميع الآراء الناضجة على حد سواء .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك —

تلمون حضراتكم أن الرقابة التي فرضت على الصحف بموجب الأحكام العرفية ما برحت قائمة ، تلك الرقابة التي ضمت منها اللجنة في تقريرها . ومع ذلك قد طاللتا جريمة للصرى اليوم بنشر تقرير اللجنة كاملاً عن الرسوم بإعلان الأحكام العرفية . ولقد وقي على ما عده وعده وقام بواجبه ؟ ولو كنت محله لما صحت بنشر هذا التقرير لأنه حين صرح برفع الرقابة عن نشر ما يجري في البرلمان من مناقشات لم يعد مطلقاً برفع الرقابة عن نشر تقارير اللجان قبل عرضها على البرلمان ، لأن في نشر هذه التقارير وما فيها من أبحاث قضية ما يبلبل أفكار الجمهور .

لقد وعد رفته فأفئز ما وعد . أكثر من ذلك ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، قد رجعت الجريدة للذكورة إلى الأوراق وللتدندات القديمة ونشرت منها رأيي و على ما عده بك في مسألة الأحكام العرفية فقلنا عن محاضري لجنة الدستور . أليس رغبة على ما عده باشا هو بذاته

على ماهر بك الذي وقف في لجنة الدستور وقال : « إن إعلان الأحكام العرفية أمر خطير ، وأرى أنه يجب فصل هذا الحكم من المادة وإفراغه بمادة خاصة بقرار فيها أن الأحكام العرفية من حقوق حكومة جلالة الملك . فإذا أعلنتها وكان المجلس منعقداً عرض عليه في أول جلسة ؛ وإذا كان الإعلان في وقت إجازة المجلس دعى في الحال للنظر في بقائها أو إلغائها » .

أليس على ماهر هو الذي قال هذا القول الذي كان التكاثر الوحيدة في دعوة البرلمان للانقضاء فوراً في دور غير عادي ؟ ربما قيل إن على ماهر يوم أبدي هذا الرأي كانت ميوله وعواطفه طيبة لأنه كان وقتئذ بعيداً عن سلطان الحكم وبجاهه . ولكن تناولوا نستعرض ماضى على ماهر .

(في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

استعمر النظر في تقرير اللجنة للشككة لبحث الرسوم الخاص بإعلان الأحكام العرفية .

مجلس الشيوخ

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي —

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

في هذا الجو المضطرب أعلنت الحرب وأعلنت الأحكام العرفية وأعطى رفعة على ماهر باشا سلطة لا يعدها قيد ولا سلطان . أفليس من الحق بعد هذا كله أننا نخشى ؟ أفليس من الحق أننا لا نطمئن ؟ أفليس من الحق أننا نخشى أن هذه السلطات في هذا الجو الصاحب المضطرب قد يساء استعمالها خصوصاً إذا ما لاحظنا أنه لم يكن هناك من موجب لأن يتبع سلطان الحاكم المكسرى إلى هذا الحد ؟ أليس من حقنا أن نتساءل — ما دامت الحليفة هي التي طلبت إعلان الأحكام العرفية في حدود وقيود معينة — لماذا انتهزت هذه الفرصة لأن يعطى الحاكم العام لا السلطات اللينة في قانون الأحكام العرفية غضب ، بل أعطى أيضاً السلطة في اتخاذ أي تدبير آخر ؟ وللسألة التي يهينها كل الاهتمام أن تكون مضمونة ، وبهنا ألا يكون سلطان الحاكم فيها سلطاناً تصفياً ، هي حرية الصحافة . فمن الواجب أن تكون حرية الصحافة مضمونة ، وأن تكون حرية النقد مكفولة . ولكن الذي لاحظناه ، على اختلاف الأحزاب والشيع ، بل واعترف به رفعة على ماهر باشا نفسه في مجلس النواب ...

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — وقد اعترفت بذلك أيضاً أمام حضراتكم في هذا المجلس للوقر . حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — ما الذي لاحظناه ؟ لاحظنا أن الصحافة بعد إعلان الأحكام العرفية أصبحت لا تسكلم بخير أو شر .

حضرة صاحب المقام الدكتور حامد محمود (وزير الصحة العمومية) — ونحمد الله على ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أنا أعرف ما يقصده حضرة صاحب المقام العالي الدكتور حامد محمود وزير الصحة ، فنحن جميعاً نحمد الله على أن الصحافة أصبحت لا تلتئم .

أظن أنه لا يرضى معالي الوزير ألا تكون حرية الصحافة مضمونة ؛ وليس من مصلحة البلاد أن الرقيب يشطب مقالاً لأحد الكتاب — وهو الأستاذ كرم ثابت — أراد أن يثير فيه إلى كثرة التسولين . ولم يكن للرقيب من حجة إلا أن هذا المقال فيه ما يمس وزارة الشؤون الإيجابية التي يقوم عليها معالي عبد السلام الشاذلي باشا .

(تم)

أسوق لحضراتكم مثلاً آخر ، قد أرادت جريدة البصري أن تنشر خبراً يتضمن أن سمو الأمير عمر طوسون دعا حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد طي تناول الشاي ، فتح الرقيب نشر هذا الخبر . وأرادت جريدة الأهرام أن تنشر خبر قدوم سمو الأميرة نعمت

هان مختار من الخارج فتح الرقيب نشر هذا الخبر أيضاً . ولما احتج حضرة الشيخ المحترم أنطون الجيتل بك رئيس تحرير جريدة الأهرام على ذلك ولتتج صمخ الرقيب ونشر الخبر .

أنه ألق ليس من ملحة أحد أن تتج الصمخ من الإشارة إلى دعوة البرلمان إلى الانقراض في دورة غير عادية كما حصل ذلك أخيراً .

وإلى لأتجر هذه التمرة ، وهي منلبة طية ، لأرد على ملاحظة حضرة صاحب المالى وزير الصحة فأقول له إنه رغم كون الشتم قد منع حقاً ، فإنى لاحظت أن إحدى المجلات رسمت رفة على ملر باشا وإلى جانبه رسمت زعماء آخرين فى صورة أقزام . وهناك أشياء أخرى من هذا القبيل عرضت لها بعض الصمخ والمجلات لا أريد الآن أن أحرص لها .

ومن طريف مايلقى أن جريدة الأهرام أرادت أن تنشر خيراً يتضمن سفر سعادة وزير الخارجية الإيطالية إلى برلين ، فاعترض الرقيب على ذلك ، وأمر أن ينشر الخبر على صورة أخرى من مقتضاها أن وزير الخارجية الإيطالية « دعى للسفر إلى برلين » .

وكذلك أرادت جريدة الأهرام أن تنشر أن المهرتار منع ضرب الدينين بالقنابل ، فاعترض الرقيب وأمر بأن ينشر الخبر على أن المهرتار أمر بضرب الدينين .
(ضحك) .

ولم يلق رقيبنا عند هذا الحد بل ذكر للصحيفة أنه يجب كيف صمخ الرقيب فى إنجلترا ينشر هذا الخبر فى الصمخ الإنجليزية . ولدى مجموعة أخرى من الأشقة التى من هذا القبيل وانفى بها جريدة الوفد للصرى . وهناك أخبار كثيرة منعت بعض الجرائد الوفدية من نشرها ، بينها أبيع نشرها فى جرائم أخرى كالأهرام والمقطم . وهذا ما نرى إليه اللجنة بإنشائها فى نشرها إلى وجود تمييز بين بعض الجرائد والبعض الآخر .

لماذا لا يطلع حرية التقد ؟

هل أزلت تصرفت الوزارة وأصبحت مقدسة لآعى ؟ هل قرأتم فى الجرائد من يوم إعلان الأحكام العرفية أى قد للوزارة ؟ من الجائر ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن هذه التفصيلات على النحو الذى أشرت إليه لم تصل إلى سامع رفة على ملر باشا ، ولكن عماله هم الذين تصرفوا هذا التصرف . وقد ضجّ الصحفيون بالشكوى من هذه الحال ، ومع ذلك استمرت الحال . وأخيراً روى استبدال الرقيب رقيب آخر ؟ ويقال إن الحالة الآن أحسن مما كانت عليه من قبل . ولكن هل أبيع مع ذلك حرية التقد ؟ كلا يا حضرات الشيوخ المحترمين ، لا أنهم سيئاً تلك الأهم إلا أن يكون التقد وقه شديداً على النفوس . فقد لاحظت الآن أن رفة على ملر باشا غضب أكثر من مرة أثناء شرحى لبعض التصرفات التى أشرت إليها ؟ وقد يجلنا هذا الغضب نعتقد أن رفته لا يجلنا التقد ؟ ومن هنا نفهم سبب التشدد الذى لاحظناه فى منع التقد .

حسن أن تنف ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، حملات الشتم وللهمات ؟ وأما مع رئيس الحكومة فى هذا ؟ ولقد دعوت إلى ذلك لتتج من فوق هذا للبر حينما كنت وكلاء برلماناً لوزارة الداخلية ؟ قد أوديت النامسة كثيراً من نشر هذه اللهمات فى الصمخ . ولكن لدينا قانونا طبق فى غير هواده ولأضى حد ، سواء إبان حكم رفة عهد محمود باشا أو رفة على ملر باشا . ولقد عانيت متاعب كثيرة فى الذهاب إلى الحاكم للرافعة عن نصين قدّموا للسماكة بسبب التشدد فى تطبيق القانون على الصحفيين ؛ ولكنى أقرّر أن هناك ظروفاً كثيراً — وأوجه نظر مالى وزير الصحة لما أقول — بين وقف حملة الشتم وللهمات ، وبين منع نشر الأخبار والتقذ مما يؤدى إلى الإضرار بالحاكم والحكوم على سواء .

إن الحاكم بشر ، وهو غير مصوم من الخطأ ؛ وكلما زاد سلطانه كان أكثر استبداداً للخطأ واشتدت خطورته . فإن لم يجد تبصرة بالأمور من تلقاء نفسه أو من زملائه وجدها فى رأى العام الذى تصوره الصحافة . والسفاسة خيرة الأمور ، تغير عن رأى العام فى عبارات مختارة رصينة بعيدة عن الإقذاع .

أؤكد لحضراتكم أن التقذ فى هذا النحو لازم لتقوم الحاكم . ولولا التقذ لنظم الحاكم ولأبصر فى الخطأ ، ولو كان فى عدل عمر

ابن الخطاب . فمن حقنا أن نتألم من منع حرية التقدُّع ومن حقنا كوفديين — وليس لدينا ما نسر به عن آرائنا إلا الصحف — أن نتخوف عند ما نجد أن الأحكام الرقعية طُبقت بمجرد إعلانها أسوأ تطبيق .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الحلباوي بك —

وعقب على ذلك حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندي بأن هذه عقيدة رضة على ما هو باشا في نفسه ، ولكن هل يستطيع أن ينقل هذه العقيدة إلى نفوسنا ؟ وأنه يريد أن يقتنع بأن رئيس الوزارة لن يسيء استعمال هذه السلطات الواسعة بعد ما كان من أمر الحجر على حرية التقدُّع في الجرائد حتى أصبحت صورة واحدة ؟ وأخذ يقدم الأمثلة الكثيرة ، منها أن الجرائد قد تمتعت من نشر خبر دعوة سمو الأمير عمر طوسون باشا لسمو الأمير محمد على باشا ، ما هو الضرر الذي حاق بهذا البلد من عدم نشر هذا الخبر ؟

الواقع أن هذه أمثلة لا يصح أن يضربها . وإذا أراد أن يستشهد ببعض الحوادث فليضرب لنا مثلاً له أهميته وخطورته . وأخذ يذكر أمثلة أخرى منها أنه لا يستطيع أن يقدح اجتباها عاماً ، فهل طلب من السلطات المختصة إجابة هذا الطلب فنته ؟ كما ذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية منعت نشر خبر يغضب بكثرة للتسولين في البلاد ، فاعيب هذا ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، إذا كنا نريد أن نستر عيوبنا ونظهر بمظهر الأمة المحيدة التي تحافظ على مبادئها السامية ؟ ولا شك أن حضراتكم تعلمون أن في جميع البلاد للتدنية ملاجئ ، أمثال هذه الفتنة ، وأنهم ممنوعون من الظهور في الشوارع ، فهل إذا ما رأى وزير الشؤون الاجتماعية أو أحد مندوبيه أن في نشر هذا الخبر خطراً من قدر هذه الأمة ومقدار عنايتها بأمر صفاتها ، فهل يعتبر هذا من الأمور التي تؤخذ على الرقابة على الصحف ؟

أعتقد أننا نحبذ هذا ونشجعه .

(١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

هل يجوز أن تمتد يد الرقيب أثناء قيام الأحكام الرقعية إلى منع نصوص الأسئلة والاستجابات في الصحف ، بعد أن

أدرجت في جدول الأعمال وقيل عرضها على المجلس .

الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب اللقائم الرفيع رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية من حضرة الشيخين المحترمين الأستاذ عمود بيون والأستاذ يوسف أحمد الجندي عن الاجراءات التي اتفقت مع الصلابة — تحديد جلسة ١١ مارس المقبل للناقشة فيه

مجلس الشيوخ

حضرة صاحب المال محمد على علوه باشا (وزير دولة للشؤون البرلمانية) — قد اتفقت مع حضرة الشيخين المحترمين مقدمي الاستجواب على أن تكون للناقشة فيه بعد أربعة أسابيع ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — قبل أن تتكلم في تحديد يوم للناقشة في هذا الاستجواب أراي مضطراً أن أهدم بشكوى وهي أن هذا الاستجواب تهدم من شيخين في هذا المجلس وكان يجب على الرقيب ألا يتناول بحذفه أو تهديد إذا

ما أرادت الصحف نشره ، ولكن الذي حدث أن الرقيب منع نشر هذا الاستجواب في الصحف — وهو عمل لا يليق وغير جائز . هذا من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى فإن هذا العمل لا يتفق مع ما أدلى به من قبل رغبة رئيس مجلس الوزراء بجلدة ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ إذ طلبت وتقدم من رفته أن يدنا بأن للناقشات البرلمانية وما يحصل هنا من أخذ ورد لا يجوز أن تمتد إليه يد الرقيب بأي حال ، فأجاب رفته بأنه يسره ألا تتناول يد الرقيب هذه المناقشات البرلمانية ، وأنها لن تكون موضعاً للرقابة بطبيعة الحال .

وأنا أقدر الآن أنه ما دام هذا الاستجواب تقدم للجلسة وأدجج في جدول أعماله قد أصبح جزءاً من أعمالها البرلمانية فلا يجوز أن تمتد إليه يد الرقيب . وإنى أعترض كل الاعتراض وأرجو معالي وزير الشؤون البرلمانية كما أرجو الحكومة أن يسمح لي بأن أحجج باسم زميلي وباسمي ، وأعتقد أن حضرات الشيوخ المحترمين يشاركوني الاحتجاج على أن يد الرقيب امتدت إلى عمل من أعمالها البرلمانية وكان الواجب ألا يعرض الرقيب مطلقاً إلى مثل هذا الاستجواب .

الرئيس — يثبت هذا في مضبطة الجلسة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لا يكل أن يثبت هذا في المضبطة بل أطلب أن تعمل الحكومة الآن برأيها لا سيما أن هذه للسألة لا تخص حزباً دون حزب ، وإنما هي مسألة تتعلق بكرامة الأعضاء جميعاً . ولا يخفى على حضراتكم أن أعمالنا البرلمانية يجب أن تكون معروفة عند الجمهور والرأي العام ، وألا يحول حائل دون نشرها في الصحف ؟ فيجب أن نعرف من الآن إذا كانت هذه الأعمال يجوز أن تمتد إليها يد الرقيب أو لا يجوز ، فإن جاز ذلك وجب علينا أن ننفض .

(تصفيق)

حضرة صاحب اللالي محمد علي علوه باشا (وزير دولة للشؤون البرلمانية) — الذي أمره أن يد الرقيب لم تمتد إلى هذا الاستجواب . حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أرجو أن ترجأ هذه للسألة إلى آخر الجلسة لأنني على استعداد لاستحضار المسند والذليل القاطع في هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هل معنى هذا أن معالي الوزير يقرر أن يد الرقيب لم تمتد إلى هذا الاستجواب ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — قد لا يكون معالي الوزير وافقاً على ما حصل في هذا الموضوع ولكنني أقدم تحت مسئوليتي أنه لما أرادت بعض الصحف نشر الاستجواب منع الرقيب هذا النشر ، ورأى أن يشار إلى مضوئه فقط .

حضرة صاحب اللالي محمد علي علوه باشا (وزير دولة للشؤون البرلمانية) — هل يسمح حضرة الشيخ المحترم بأن يضم هذا الاعتراض إلى موضوع الاستجواب ونناقشها معاً ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لا ، ولست أرى من المصلحة أن نعرض هذه للسألة الآن وترجأ أربعة أسابيع . وإذا كان معالي الوزير يرى الآن أن ما أقوله صحيح فأرجو أن يصرح معاليه بأن للسألة لن تتكرر .

حضرة صاحب اللالي محمد علي علوه باشا (وزير دولة للشؤون البرلمانية) — يظهر أن حضرة الشيخ المحترم متأثر قليلاً ، فأرجو أن يرجأ النظر في هذه للسألة إلى آخر الجلسة .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا — هل معنى هذا أن الحكومة تصرح بأنه لن يحصل في المستقبل أن تمتد يد الرقيب إلى أي عمل من أعمالنا ؟

حضرة صاحب اللالي محمد علي علوه باشا (وزير دولة للشؤون البرلمانية) — الحكومة لم تعترف بأن يد الرقيب امتدت إلى هذا الاستجواب .

الرئيس — ومتى تكون المناقشة في هذا الاستجواب ؟

حضرة صاحب اللالي محمد علي علوه باشا (وزير دولة للشؤون البرلمانية) — نظراً لتياب حضرة صاحب اللقبام الرفيع رئيس الحكومة في السودان أرجو تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب أربعة أسابيع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أعتقد أن ثلاثة أسابيع كافية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تحديد يوم ١١ مارس سنة ١٩٤٠ للناقشة في هذا الاستجواب ؟

(موافقة) .

(في ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠) .

عود إلى الاستجواب

الوجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية من حضرة الشيخين المحترمين الأستاذ محمود بسيوني والأستاذ يوسف أحمد الجندى عن الاجراءات التي اتخذت مع الصحافة

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو ، قبل استئناف المناقشة في الاستجواب للوجه منى إلى حضرة صاحب المعالي وزير المالية ، أن أوجه النظر إلى أنه أثبتت في جلسة أمس مسألة الرقابة على الصحف ؛ وقد رأى المجلس تأجيل الكلام فيها إلى آخر الجلسة ، ولكن لم تحصل المناقشة نظراً لعدم تكامل العدد القانوني ، وأعلن أن الفرصة ساحة الآن للكلام فيها .

حضرة صاحب المعالي محمد علي علوه باشا (وزير دولة للشؤون البرلمانية) — إن الرقيب لا يعرض بشيء من الحلف أو التعديل لجداول الأعمال في البرلمان . وقد نشرت الصحف جميعها جدول أعمال جلسة أمس بالنص الذي أبلغته لإياها سكرتيرية المجلس ، وأفرد بعضها للبند الخاص باستجواب حضرة الشيخين المحترمين عن الاجراءات للتخفة مع الصحف مكاناً بارزاً في إحدى صفحاتها الرئيسية . أما الأسئلة والاستجابات فلا يرض الرقيب إلا ما أراد نشره منها على حدة قبل أن يتلى في الجلسات ، ويكون عرضه في إحدى حائتين اثنتين وعلى أحد وجهين اثنين : الأسئلة والاستجابات التي لا تكون مدروجة بم جدول أعمال المجلس فلا يرض لها الرقيب بالبلغ أخذاً بقرار مجلس الشيوخ للوقر الصادر بجملة ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ ، والأسئلة والاستجابات التي تكون متضمنة أموراً تخفى تعليمات الرقيب العام بعدم إذاعتها يرض لها الرقيب بالتأجيل إلى أن تتلى في المجلس فتنتشر ضمن ما يتردد فيه من أقوال ، وذلك زولاً على تصريح رئيس الحكومة في جلسة ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ .

وهذا الإجراء الأخير هو الذي اتخذته الرقيب نحو استجواب حضرة الشيخين المحترمين ، إذ أريد نشره قبل أن يتلى في الجلسة ، وإذ تضمن أصراً ممنوعاً نشره بمقتضى تعليمات الرقيب العام السادرة بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ وللبلقة حين صدورهما لمدرى الصحف والناسخين جميعاً ، وهو « الإشارة بطريق مباشر أو غير مباشر إلى اجراءات الرقابة » . ففرض له الرقيب لا بالحلف كما يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى بل بالتأجيل إلى يوم يتلى في الجلسة والاكتفاء الآن بالنص الوارد عنه في جدول الأعمال للبلغ من سكرتيرية المجلس إلى الصحف مباشرة .

الرئيس — هل يرغب معالي وزير الشؤون البرلمانية أن يتناقش حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى مع الوزارة في هذه المسألة وأن يمتدحها قائمة بذاتها ؟

حضرة صاحب المعالي محمد علي علوه باشا (وزير دولة للشؤون البرلمانية) — لقد جاءت هذه المسألة عرضاً أثناء تحديد موعد لمناقشة الاستجواب للتقدم من حضرة الشيخين المحترمين الأستاذ محمود بسيوني والأستاذ يوسف أحمد الجندى ؛ وأعتقد أنها جزء من موضوع الاستجواب الذي سيرض على المجلس للمناقشة فيه في الموعد المحدد لذلك ؛ فإذا تفضل حضرة الشيخ المحترم وأجل ما يريد قوله اليوم إلى يوم المناقشة في الاستجواب كان ذلك أجدى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن للافتة التي أبدأها سعادة الرئيس وكان جواب معالي وزير الشؤون البرلمانية عنها كما مستمعه حضراتكم لا محل لها مطلقاً .

شكوت لحضراتكم أمس وقلت إن الاستجواب الذي تقدم من حضرة الزميل المحترم الأستاذ محمود بسيوني ومنى ، الخاص بالرقابة على الصحف ، قد امتدت إليه يد الرقيب بالحلف بعد أن أدرج في جدول الأعمال ؛ وقلت لحضراتكم إن هذه المسألة بالذات لا تخص ولا تخص حزباً بل تخص حضراتكم جميعاً كما تخص مجلس النواب . فقال معالي الوزير في جلسة أمس إنه لا يعرف أئت يد الرقيب قد امتدت إلى الاستجواب بالحلف .

ولما كان للسند اللال على ذلك تحت يدنا قد استحضره ؛ وها هو يدي ؛ وقد أطلعت معالي الوزير عليه أفس ؛ وهو عبارة عن تجربة من جريدة الصرى نشر فيها الاستجواب برهه فأشر عليه الرقيب بما يأتي : « يكفى بنشر هذا الخبر بنفس الصحيفة التي نشرته بها جميع صحف الساء ، أى بالإشارة إلى تحديد يوم المناقشة في الاستجواب اللوجه إلى رئيس مجلس الوزراء عن الإجراءات التي اتخذت مع الصحافة » .

لا نزاع إذن ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، في أن هذا الاستجواب لم يسع نشره ، وإجابة معالي الوزير اليوم تلطف السأة نوعاً ما ، إذ يقول إن كل ما حصل من الرقيب هو أنه أجل ؛ والواقع أنه منع النشر . إذن للسأة التي يسع عرضها على حضراتكم هي هل ممنوع نشر ما يقدم منا من استجوابات أو أسئلة أو اقتراحات أو مشروعات قوانين في الصحف أو غير ممنوع ؟

يا حضرات الشيوخ المحترمين : قال سعادة رئيس مجلس الشيوخ في إحدى الجلسات إن التقاليد البرلمانية في أوربا لا تبيح نشر مثل هذه السائل قبل إدراجها في جدول الأعمال ، فهذه القاعدة التي وضعها سعادة رئيس المجلس وأقرها المجلس بسكوته يجب أن تكون هي القاعدة للعبة ، بمعنى أنه لا يسع نشر الاستجواب قبل إدراجها في جدول الأعمال

حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — لا أفهم معنى لسم نشر الأسئلة والاستجوابات في الصحف قبل إدراجها في جدول الأعمال ، إنا لا نشر ذلك مطلقاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا أتكلم عن القاعدة التي وضعها الفريق للعدل . ولكن الحكومة تريد ما هو أدهى وأمر ، فهي بيان معالي وزير الشؤون البرلمانية تقول لحضراتكم بصريح العبارة إن يد الرقيب من حقها أن تمتد إلى الأسئلة والاستجوابات ، وأيضاً إلى أعمال الأعضاء بالحنف أو التعديل أو التأجيل ما دامت لم تعرض على المجلس ولم تحدث للباقة فيها .

لماذا يحرم على الأعضاء بعد أن أدرجت أسئلتهم واقتراحاتهم واستجواباتهم في جدول الأعمال أن تنشر في الصحف قبل عرضها على المجلس ؟ إنا هنا لا نصل لحساب أنفسنا ولصلحة خاصة بنا إنما نحن موكولون عن الشعب ويمثلون للرأى العام ؛ ولا يسع مجال أن يؤجل نشر أعمالنا حتى نطرح على المجلس لنناقشة فيها .

حضراتكم تقولون أن هذه الأعمال محال إلى اللجان المختصة لتقديم تقاريرها عنها فيستغرق عملها هذا زمناً ، فهل يرضيكم أن يكون الرأى العام بمثابة عما يتقدم من حضرات الأعضاء ، وألا يطلع عليه إلا بعد المناقشة فيه ؟ لم هذا كله ؟ هل يمكن أن تمتد يد الرقيب إلى الاقتراح أو الاستجواب بالحنف بعد أن تحصل المناقشة فيه ؟ إلى لا أفهم معنى لهذا .

يرى معالي وزير الشؤون البرلمانية أن يكون نشر السؤال أو الاقتراح أو الاستجواب بعد المناقشة فيه مع أنه من الصلحة أن يصر الرأى العام للسائل قبل مناقشته حتى يتداولها بالتد أو التريض ؛ ويجب أن نطرح إعلاناً التاية على الرأى العام دائماً يقول كلمه فيها ، إن ذلك التصريح الذى صرح به رفة رئيس الوزراء في أول اجتماع غير طارى عند ما طلبت إلى رفته ألا تتعرض مناقشاتنا للحنف — فوافق رفته على ما طلبته — كان تصريحاً جيلاً .

لا يمكن أن أفهم أن العقيلة التي صدر عنها مثل هذا القول تمنع نشر الاستجواب قبل المناقشة فيه . هذا أمر غير مقبول ، فلا يحى إلا أنت أطرح على حضراتكم السأة لتبدوا رأيكم فيها ، فهي تخص بالعضات البرلمانية ولا تخص بحزب دون حزب . وإلى لا أوافق ولا أقر التصريح الذى أدله به معالي وزير الشؤون البرلمانية لأنه يقيد حريتنا في أعمالنا .

وقد فطنى أن أذكر لحضراتكم أنه بعد طرح موضوع الاستجواب أسس منعت الرقابة نشره .

حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك — أرجو أن يتلو حضرة الزميل المحترم نص الاستجواب .

الرئيس — لقد طلب معالي الوزير الكلمة قبل ذلك .

حضرة صاحب اللالى محمد على علويه باشا (وزير دولة للشؤون البرلمانية) — حضرات الشيوخ المحترمين :

أرجو أن نتناقش في هدوء حتى نصل إلى الحقيقة .

إلى غير مقتع بالملاحظة التي أبدأها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى في جلة أسس . ولكي يطمئن حضرة

الشيخ المحترم أقول إنه ذكر في جلسة ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ أن سلطة الرقيب على الصحافة سلطة واسعة لا حد لها ، وأن من حق مجلس الشيوخ أن يرجو ألا يكون لهذه السلطة أثر في الأقوال التي تردد في هذا المجلس .

وأنت نظر حضراتكم بنوع خاص إلى العبارة التي نطق بها حضرة الشيخ المحترم ، وهي ألا يكون لهذه السلطة أثر في الأقوال التي تردد في هذا المجلس . وقد أجاب رتبة رئيس مجلس الوزراء بما ملضه أنه سعيد بأن يعلن أنه يشارك حضرة الشيخ المحترم الرأي في أن ما يقال في هذا المجلس للورق لن يكون محلاً للرقابة . إذن حصل اتفاق بين حضرة الشيخ المحترم وبين رتبة رئيس مجلس الوزراء على أن سلطة الرقابة لا تمتد إلى ما يقال في المجلس . وقد نفتت السلطة هذا الوعد ، فأما الآن مسائل ثلاث أرجو أن تلفت إليها ، أولاً جدول الأعمال ؛ وهو من صميم عمل رتبة المجلس ؛ وقد اتفق على أن توافق سلطة الرقابة على نشر جدول الأعمال الذي يرسل من المجلس . الرئيس — إذا أثبت في جدول الأعمال نص الأستاذة والاستجابات فما الذي يحصل من جانب الرقابة ؟

حضرة صاحب اللعللى محمد على علوبه باشا (وزير دولة للشؤون البرلمانية) — الرقابة مستمرة على خطتها في أن جدول الأعمال الذي يشمل ملخص للوضوعات التي تطرح على المجلس ينشر برمته .

السألة الثانية هي أن كل ما يقال في هذا المجلس قد اتفق على أن ينشر برمته . فإذا كانت أستاذة أو استجابات يبيع المجلس تدوينها في مضابطه ، فهذه بأمر الرقيب ينشرها .

أما للسألة الثالثة ، وهي الاستجابات وأمر نشرها ، فلم تكن محلاً للاتفاق بين رتبة رئيس الوزراء ، أو بعبارة أخرى بين الحاكم العسكري وبين حضرة الشيخ المحترم للسجوب .

لم ينف على نشر الاستجابات التي لم تناقش بعد في المجلس .

قد بحث ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن تكون هناك استجابات لا يسمح المجلس بنشرها ؟ وقد تكون هناك استجابات أخرى وردت في جدول الأعمال ولكنها لم تناقش . وقد رؤى بناء على أنها لم تكن داخلة ضمن الاتفاق وعلى أن الرأي العام لا يصح أن يطلع على أقوال جهة واحدة دون أن يطلع على أقوال الجهة الأخرى ، رؤى أن ينشر كل ذلك وقت نشره في مضابط المجلس .

هذا عمل درجت عليه الرقابة ، فإذا كان حضرة الزميل المحترم يريد أن تسير الرقابة على غير ما اتفق عليه في جلسة ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ أو على أكثر منه ، فهل هناك ضرر جسيم من انتظار عودة رتبة رئيس مجلس الوزراء — بصفة كونه الحاكم العسكري — للاتفاق معه على شيء مخالف أو على مزيد مما اتفق عليه من قبل ؟

هذا رأي أمرضه على حضراتكم ، وهو يدل على أنني كنت محملاً في طلب في جلسة أمس أن تؤجل مناقشة الاستجابات لحين حضور رتبة رئيس مجلس الوزراء .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — لو طبقت اللائحة الداخلية كما يجب أن تطبق لما كنا في حاجة لهذا الجدل ، فإن المادة ٩٩ من اللائحة الداخلية تنص على ما يأتي :

« على العضو الذي يريد أن يستجوب واحداً أو أكثر من الوزراء أن يقدم إلى الرئيس بياناً مكتوباً بموضوع هذا الاستجواب ، فيأمر الرئيس بتلاوة هذا البيان في الجلسة وبعدها المجلس موعد المناقشة في موضوع الاستجواب بعد ثمانية أيام على الأقل ، إلا إذا رأى المجلس الاستجواب ووافقه الوزير » .

عرض هذا الاستجواب بالأسس ولم يزل ؛ فليس هناك من حل لما نحن فيه إلا أن يتلى هذا الاستجواب الآن ويثبت في مضبطة الجلسة وينشر في الصحف وينتشر الأمر ؛ ولا داعي أن نعود للمضامى أو تؤجل للسجوب ويوافق هذا أمر مجرى ذلك .

السألة في غاية البساطة . تشكل لما حصل بالأسس من أن الاستجواب لم يزل وقد حددت له جلسة فليت اليوم الاستجواب . وما كان علينا أن نعلم بالأسس نعلمه الآن ، فأنتهى من سعادة رئيس المجلس أن يأمر بتلاوة الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكى باشا — حضرات الشيوخ المحترمين : هذه السألة المروسة أمام حضراتكم يقوم فيها الجدل على أساس أن اتفاقاً وقع بين هذا المجلس بناء على طلب حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي وبين رتبة رئيس مجلس

الوزراء - سواء أكان بصفة كونه رئيساً لمجلس الوزراء أو حاكماً عسكرياً - وأنا قد صحت الآن حضرة صاحب اللالى وزير الدولة للشؤون البرلمانية يقول : « لهذا يحمل أن تنتظر عودة رضة الحاكم العسكرية لخطر في هذا الاتفاق حتى تنقضى على مدى توسيعه أو تضيقه » .
 واسمحوا لى حضراتكم أن أقول إن هذا الاتفاق ليس مما يجوز أن يتناوله بحث ، وليس هو فى الواقع اتفاقاً بين المجلس ورضة رئيس مجلس الوزراء أو الحاكم العسكرية ؛ لأن النشر والملاية حتى مطلق لهذا المجلس قرره الدستور ولا يجوز بأى حال من الأحوال باسم الأحكام العرفية أو بأية صفة من الصفات أن يحدد أو اسم الحرب أو يحدد هذا الحق حتى يكون هناك موضع لتوسيعه أو تضيقه أو للحد من مداه .

(حضر حضرة صاحب اللالى محمود غالب باشا وزير للواصلات) .

فلقد نص الدستور فى المادة ١٥٥ على ما يأتى :

« لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتاً فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه للبين فى القانون .

وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور » .

فلا يجوز إذن تعطيل انعقاد البرلمان ؛ والدستور صريح فى أن انعقاد البرلمان على إلا إذا استوجب الأمر السرية بقررها أحد المجلسين . وإذا قيل اجتماع على - ورغامة إذا كان هو اجتماع الهيئة التشريعية ، أى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ - فيجب أن تعطى للملاية كل أحكامها فى أوسع مدى يمكن .

فالملاية لا تقتصر على أن يجرى الزائرين إلى الشرفات ليمسوا ما يدور فى أحد المجلسين من مناقشة . فهذه الشرفات محدودة للساحة بطبيعتها ؛ والبطاقات تصرف للزائرين بمقدار ما يتسع لهم المكان . فلو أن ألفاً أو اثنين أو أكثر أرادوا الحضور فهذا حتى لم يقتضى حكم الدستور . وإذا كان الواقع يقضى بأن تكون الملاية المكانية محدودة بمحدودية فإين اللطق للفق عليه ، وبنوع خاص فى دور القضاء ودار البرلمان ، أن تمت الملاية حتى تعطل هذه التيود المادية بكل الوسائل . فهذه الجدران إذا كان من الممكن إفساحها فيجب أن يعمل ذلك لتوفر أسباب الملاية المقررة بمقتضى أحكام الدستور . لهذا يقع فى بعض المناسبات ، كما يقع عند إلقاء خطاب العرش ، ألا يكفى فى الملاية بالنظر بل تداع إذاعة تتناول البلاد من أقصاها إلى أقصاها كما تتناول الخارج أيضاً .

وما دام الدستور قد نص على أن عمل البرلمان يجب أن يكون مستمراً فيجب أن يترتب على هذا كل أثر له ، ومن ذلك أن كل ما يقع فى المجلس يجب أن يكون علنياً . لهذا ؛ لأنه ليس ملكاً للمجلس ولا للحكومة ولكنه ملك للمصريين كافة ؛ وكل كلمة تقال هنا لا هونها إلا لسمعها الناس جميعاً فيحكوا لنا أو علينا ، ويظلموا على قرارات المجلس وأعمال الحكومة فيلوا بأرائهم فيها إن كانت لها أو عليها .

أما أن تضيق بوجود اتفاق مع رضة الحاكم العسكرية ونخضع لسلطة من الرقابة أيا كان نوعها فأعتقد أن فى هذا اعتداء واضحاً على الدستور ؛ وأعتقد أيضاً أن كل تحديد يمكن أن تتناوله الرقابة لأعمال هذا المجلس قبل الجلسات أو بعد الجلسات أو فى الجلسات أو فى كل ما أبحاث اللامعة الداخلية تنره قبل المناقشة أو أثناءها ، أعتقد أنه لا يجوز حمل من الأحوال ، والدستور قائم ، والمادة ١٥ تنص صراحة على أن جلسات المجلسين علنية ، أى أن نر ما يدور فيها واجب حتى أثناء قيام الأحكام العرفية - ولذلك فإنى أقول إنه يجب ألا تخضع لرقابة أيا كان نوعها وسلطانها .

(تصنيق عام) .

الرئيس - بناء على نص المادة ٤٩ من اللائحة الداخلية على نص الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس - قد طليت الكلمة .

(حضر حضرة صاحب اللالى الأستاذ إبراهيم عبد الهادى وزير دولة للشؤون البرلمانية) .

الرئيس - فليخضل حضرة الزميل المحترم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس - حضرات الشيوخ المحترمين : مسألة الاستجواب من أهم وأخطر المسائل فى

المستور ، لأنه بواسطة الاستجابات تتحقق سلطة البرلمان على الوزراء ، وقد ورد على لسان بعض من حضرات الزملاء المحترمين ما قد يفهم منه أنه قد توجد هناك سلطة تحول دون عرض الاستجابات على المجلس .
(انصرف حضرة صاحب للمالى محمود فهمى النقراشى باشا وزير للمعارف العمومية) .

وقد أشير إلى أن الرئاسة أن تعرض أو لا تعرض الاستجابات . نفوقاً من أن يثبت هذا الكلام في للضبطة وتكون هذه سابقة خطيرة طلبت الكلمة لأبين أنه ليس لأية سلطة الحق في منع إدراج أى استجواب في جدول الأعمال إلا سلطة المجلس وحده . إذن حق الاستجواب حق أساسى للمضو في أى من مجلسى البرلمان ؛ ولا يمكن بأى حال من الأحوال الحيولة دون تمتع حضرات الأعضاء بهذا الحق .

أنتقل الآن إلى مسألة النشر فأقول إننا لا نزال نذكر الروح الطيبة التى بدت من رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى عند نظر مرسوم الأحكام العرفية . فقد أوضح بكل جلاء أنه يريد أن يستعمل تلك السلطة الواسعة التى خولها له القانون تحت رقابة البرلمان وبالتعاون مع مجلسيه . وكان من آثار ذلك تصريحه الذى جاء فيه أنه لا يمكن للرقابة أن تمتد بأى حال إلى مناقشات البرلمان أو تحد من حرية نشرها ، فإذا كان هناك خطأ فمهمون الرقابة في تفهم معنى هذا التصريح الذى أملى به رغبة رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى ، فئات الرقابة إلى تنفيذ هذا التصريح وأرادت أن تحصره فيما يتلى فقط على المجلس ، وهذا تخير تصنى في تفهم روح التصريح ومعناه .

وكان أجدر بالرقابة أن تتصد عنه ، وأن تشير في عملها طبقاً للروح التى جرى عليها صاحب القام الرفيع رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى في جميع تصرفاته الخاصة بالأحكام العرفية ، وبخاصة أنه كان يلجأ إلى الاستشارة بأراء لجنة الأحكام العرفية في مجلسى البرلمان ، فكان يجب على الرقابة أن تهج على هذا للتوال مستمدة من هذا الشعور ومن الروح الطيبة التى بدت في كلام رغبة رئيس مجلس الوزراء .

أما مسألة نشر الاستجابات وأعمال البرلمان فهى حق من حقوق الأمة كما هى حق من حقوق البرلمان ، لأن الأمة هى الرقيب الأعلى على أعمال البرلمان إذ يجب أن يتمكن الشعب عامة وبسهولة من الوقوف على ما يجرى من الأعمال في البرلمان ، وليس الروح التى يعمل بها من وكل إليهم تنفيذ في المجلسين حتى يحكم لهم أو عليهم عند الرجوع إليه في رأى من الآراء . لذلك أرى أنه يجب أن تكون حرية النشر مكتولة تماماً لجميع أعمال البرلمان .

(تصفيق)

الرئيس — إذن يتلى نص الاستجواب .

على الاستجواب ، وهذا نصه :

« تريد استجواب رفضكم بصفة كونكم رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية فيما اتخذته الوزارة من إجراءات أفضت إلى خنق حرية الصحافة والرأى في مصر ، ولا سبأ بعد أن أبدى مجلس الشيوخ ، بإجماع رأى أعضاءه ، رغبته الصريحة القوية في أن تكون الرقابة على الصحافة مقصورة على الضرورات الحرة وألا تتناول الشؤون الداخلية لبلاد .

ولكننا ننبأ ، مع الأسف ، أن الأمر جرى على نهض هذه الرغبة الصادرة من ممثلى الأمة . فمن الأسئلة التى سيتناولها الاستجواب : أولاً — منعت الرقابة ، منعا يكاد يكون شاملا ، كل جهد لأعمال الوزارة سواء أ كان متعلقا بالمسائل السياسية والدستورية أم بالمسائل الاقتصادية رغم مساسها بالمرافق الحيوية للبلاد ورغم أنها جميعاً أبعد ما تكون عن الحرب وشؤونها .

ثانياً — بلغ الأمر بالرقابة أن منعت نشر الآيات القرآنية الكريمة مع أنها كانت تنشر مجردة عن التعليق ، فأرسل حضرة الرقيب خطاباً إلى جريدة المصرى يحظر فيه نشر الآيات القرآنية والحكم القديمة أو الجديدة ، ولو أنه فضّل فسمح بنشرها في صفحة خاصة بالأدب ، فلما غدا أمره منع نشرها بتاتاً . وكذلك منعت جريدة الوفد للمصرى من نشر الآيات القرآنية والحكم .

ثالثاً — وما يثير الأسف أن الرقابة في إجحافها بحرية الرأى لم تكن عادلة حتى في توزيع هذا الإجحاف على الصحف ، فسمحت للصحف الحكومية بالمهارة ضد خصومها السياسيين في حين أنها لم تسمح لصحف المعارضة بالرد عليها لافي حدود النطاق ولا في حدود النقد البرى .

وستقدم في استجوابنا نماذج عديدة من المقالات والفقرات التى منع نشرها مما يدل دلالة قاطعة على أن منع النشر قد أريد به في

جميع الأحوال اتخاذ الرقابة الصحفية وسيلة لحماية الوزارة نفسها من النقد الوجه إلى تصرفاتها وليس خدمة الأغراض الحزبية أو القضية الديمقراطية التي تؤيدها جميعا .

وإنه ليجزتا أن نقرر أن البلاد تعاني اليوم الكثير من فداحة الرقابة الصحفية . ومع أن مصر ما زالت بعيدة عن ويلات الحرب فهي تكاد من تدابير الضغط على حرية الرأي ما لم نجد له نظيرا في البلاد التي أصبحت أرضها ميادين للقتال أو التي اشتركت في الحرب بالمثل كليتانيا بريطانيا العظمى وغيرها من البلاد الديمقراطية ؟

محمود بسيوني يوسف أحمد الجندى

١٤ فبراير سنة ١٩٤٠

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — للسائلة التي أترتها لا تنتهي بتلاوة الاستجواب . وإلى أزيد حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا في جميع ما قاله ؛ وأنصف إليه أن الاتفاق الذي تم بين الحكومة والمجلس في إحدى جلساته يقرر هذا الحق .

أما ما يطلبه حضرة صاحب العالي محمد على علوه باشا ، وزير الشؤون البرلمانية ، من إرجاء هذا الموضوع حتى يعود رفعة رئيس مجلس الوزراء من سفره ، فالفنى أستطيع أن أقوله الآن إننى لا أريد أن أطرح على المجلس هذه السائلة لأخذ رأيه فيها ، وإنما أريد أن ألفت النظر إلى أن آراء الجميع تنبه إلى ألا تمتد الرقابة إلى أعمال البرلمان ؛ وكل ما أرجوه من الحكومة الآن أن تعمل على تخفيف ذلك ؛ ولا مانع عندي من أن تبرز هذه السائلة من جديد عند عودة رفعة رئيس مجلس الوزراء .

الرئيس — أظن أن هذه السائلة يمكن أن تضم إلى الاستجواب الخامس بها والمقدمة له جلسة ١١ مارس المقبل ؛ وأعتقد أنكم توافقون على ذلك .

(موافقة) .

(في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠) .

١ — مدى الرقابة على الصحف أثناء قيام الأحكام العرفية .

٢ — الأمور التي تمنع الرقيب العام نشر شيء عنها أثناء قيامها .

(١) الإضرار بسلامة مصر مع حلفائها أو مع الدول الأجنبية .

(ب) إيجاد أسباب التناحر بين صفوف القوات المسلحة أو قوات الحلفاء أو التدخل في نظامهم أو في شؤون الصحة والتدريب الخاصة بهم أو التعرض لتأدية واجباتهم ، وكذلك إيجاد هذه الأسباب بين صفوف القاطنين بالخدمة العامة أو عرقلتهم عن أداء واجباتهم أو تخريبهم على الفرد على القيام بواجباتهم .

(ج) الخس على كراهة الحكومة القائمة والمهيئات العامة في مصر أو إزديادها أو إثارة الحوالم عليها .

(د) بث روح الكراهة والعداء بين مختلف الطبقات في مصر أو بين مصر وحلفائها .

(هـ) إثارة مخاوف ورعب الجمهور أو طائفة معينة منه .

(و) تهويل دعائم الثقة العامة في السمة القومية والالية لمصر وحلفائها ، وكذلك منع انتشار معلومات عن حركات العمال أو عدم كفاية اللؤن أو أى معلومات أخرى يكون من شأنها إخماد الروح النضوية في العدو .

للمناقشة في الاستجواب^(١)

الموجه إلى حضرة صاحب القام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية من حضرة الشينين المحترمين الأستاذ محمود بسيوني
والأستاذ يوسف أحد الجندي عن الاجراءات التي اتخذت مع الصحافة — استمرار المناقشة إلى الجلسة المقبلة
لعدم تكامل السند القانوني

الرئيس — الكلمة لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني — حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد تقدمنا بهذا الاستجواب ولم ترد به إلا لت نظر الحكومة إلى ما حصل من ضغط على حرية الصحافة ، منط كاد يذهب بأثر
الفائدة للرجوة من خدمتها للصلصة العامة .

الصحافة هي التي توضع السبيل وتدير الطريق للحكومة والأفراد فتتخذ أعمال الوزارة ، تنفذها ، فإكان مالحاً منها تؤيده وما كان
غير صالح فتضده ، وبهذا تؤدي الصحافة رسالتها .

الصحافة حرة ، وهذه الحرية هي أثمن شيء في الوجود ؛ وأثر هذه الحرية يظهر في الرأي العام مباشرة .

الصحافة ، النشر ، الطبع — كل هذه كانت لها معان عظيمة . ممان جميعها كلة حرية الفكر ، تلك الحرية التي سفتت من أجلها
دماء غزيرة . آثارها بيّنة ، وما أدراك ما آثارها ! لقد قال عنها بعض الساسة إنها سلطة رابعة إلى جانب السلطات الثلاث التنفيذية ،
والتشريعية ، والقضائية .

هذه الصحافة هي التي قال عنها كثير من رجال الرأي والسياسة إنها أقوى في الرأي من سلطة مجلس العموم في بريطانيا . فإذا خنفت ،
خنفت حرية الرأي وشاع أثرها العظيم القتال .

كيف نعرض أعمال الحكومة إذن وتصل إلى الجمهور ؟ وكيف تعرض للنفس والتفويض والتحويل وللمناقشة وإبداء الرأي ؟

(١) الرئيس — إذن يتلى من الاستجواب .

تلى الاستجواب ، وهذا نصه :

« تريد استجواب فضيكم ، بصفة كونكم رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً لداخلية ، فيما اتخذته الوزارة من إجراءات أفضت إلى خنق حرية الصحافة
والرأي في مصر ، ولا سيما بعد أن أبدى مجلس الشيوخ ، بإجماع رأى أعضائه ، رغبة الصريحة القوية في أن تكون الرقابة على الصحافة مقصورة على
الضرورات الحرة والأتناول الشؤون الداخلية لبلاد .

ولسنا نبتاع الأسف أن الأمر جرى على تعين هذه الرغبة الصادرة من ممثل الأمة ، فمن الأخطاء التي سيتاولها الاستجواب :

أولاً — منت الرقابة ، منأ يكاد يكون شاملاً ، سكل تعد لأعمال الوزارة سواء أكانت متخفاً بالمائل السياسية والتهنوتورية أم بالمائل الاقتصادية
ورغم مساهمة بالرأى الحيوية لبلاد ، وروح أنها جيباً أهد ما تكون من الحرب وشؤونها .

ثانياً — بلغ الأمر براقية أن منت نشر الآيات القرآنية الكريمة مع أنها كانت تنشر بمجرة عن التليق ، فأرسل حضرة الرقيب خطاباً لل
جريدة المصري يحظر فيه نشر الآيات القرآنية والحكم القديمة أو الجديدة ، ولو أنه تفضل فسمح بنشرها في مقعة خاصة بالأدب . فلما نفذ أمره
منع نشرها بجاناً ، وكذلك منت جريدة الولد المصري من نشر الآيات القرآنية والحكم .

ثالثاً — وما يثير الأسف أن الرقابة في إحصافها بمجرة الرأي لم تكن علاقة حتى في توزيع هذا الاجفاف على الصحف فسمت للصحف
الحكومية بالمهارة مند خصومها السياسيين في حين أنها لم تسمح لصف المعارضة بالرد عليها لا في حدود الطاع ولا في حدود النقد البريء .

وستقدم في استجوابنا تلأخج عديدة من المقتالات والفتنرات التي منع نشرها مما يدل دلالة قاطعة على أن منع النشر قد أريد به في جميع الأحوال
إنقاذ الرقابة الصحفية وسيلة لحماية الوزارة نفسها من النقد الموجه إلى تصرفاتها ، وليس لخدمة الأغراض الحرة أو القضية الديمقراطية التي تؤيدها جميعاً .

وإنه ليزننا أن نقرر أن البلاد تعاني اليوم الكثيرين من فتلحة الرقابة الصحفية . ومع أن مصر ما زالت بعيدة عن ويلات الحرب فهي تكاد من
تعاير الضغط على حرية الرأي ما لم نعيد له نظراً في البلاد التي أصبحت أرضها ميدان قتال أو التي اشتكرت في الحرب بالفصل كميليتا بريطانيا العظمى
وغيرها من البلاد الديمقراطية ؟

١٤ فبراير سنة ١٩٤٠

محمود بسيوني يوسف أحد الجندي

(نشر هذا الاستجواب في مضبطة ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ بعد ثلاثته) .

هذا الرأي يحده الصالح العام ويصدر عن إرادة الجمهور وتذكيره العظيم .

لقد كنا نخشى عند إعلان الأحكام العرفية أن ترد الصحافة مولود الضلع إذا تجاوزت السلطة في خنق الحرية وحالت بين إيحاء الرأي بتمام الإرادة والارتياح . كنا نول إن إعلان الأحكام العرفية لا لزوم له إلا فيما يتعلق بالشؤون العسكرية التي تخضعها ضرورة الحائفة بينا وبين صديقتنا بريطانيا العظمى . وفي هذه الحدود للقدرة بالضرورة يجب أن تكون مساعدة الحليفة ولا تريد عليها .

هناك حركات عسكرية ، وأمكنة توشى بها الجيوش ، واستعداد قائم على قدم وساق لمساعدة الحليفة . فيجب ألا تتربس أخبار هذه الحركات العسكرية وانتقالات الجيوش والاستعدادات الحربية إلى الأعداء لأن في ذلك الطامة الكبرى ، ونحن أشد ما نكون وفاء لحليفنا وحرماً على مصالحنا المشتركة ، فيجب أن نضل على بقاء كل ذلك في طي السكبان وأن نساعد بكل الوسائل على معاونة الحليفة وتأييد المهمة المشتركة . انظروا خضراتكم إلى رأى الأقلية في تقرير لجنة الأحكام العرفية ماذا قالت :

« وللادة السابعة من هذه المهادنة صريحة في أنه إذا اشتبكت بريطانيا في حرب مع دولة أخرى ، بالرغم من أحكام المادة السادسة ، فإن مصر تقوم في الحال بإيجازها ، بصفتها حليفة . وتحمي معاونة مصر في أن تقدم داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للإدارة والتسريع جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعها بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وطرق المواصلات . وبناء على هذا فالمحكومة المصرية هي التي لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتتيرية بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وإلزام على الأبناء لجل هذه التسهيلات والمساعدة صالة » .

أى أن الفرض من هذه الرقابة التي طلبتها حليفنا يرى دائماً إلى مساعدتها ومعاونتها . ولتسهيل هذه المساعدة ، ولكي تكون فعالة ، رأيت الأقلية توجيه نظر الحليفة إلى الأمور الآتية :

- (١) العمل على حصر تطبيق هذه الأحكام ، جهد الطاقة ، عند الضرورات العسكرية التي تخضعها سلامة البلاد وتبقى بها للمهادنة .
- (٢) الرجوع إلى البرلمان في الشؤون الخطيرة مراعاة لحرص الوقف . وقد وعد صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة بذلك في بيانه الذي أضاف في افتتاح هذه السورة غير العادية ، إذ قال : « لا شيء يمنع من دعوة البرلمان إلى اجتماع جديد غير على إذا جئت ظروف تقتضى ذلك » . ثم عاد لجفد هذا الوعد في تصريحه لدولة رئيس اللجنة .
- (٣) تخفيف الرقابة على الصحف بحيث تقتصر على الأبناء التي ترتب على نشرها إضرار بسلامة البلاد والقوات المصرية وبالقوات الحليفة الصديقة .

ولكن هل قامت الحكومة بحمل هذه الرقابة حقيقة وقدر الضرورات العسكرية أو الضرورات التي تستلزمها حاجة البلاد وولائها وسلامتها الحليفة ؟

من الأسف نرى أن الحكومة قد شذبت الحقن على صحف المعارضة فلا تسمح لها بنشر انتقاد عمل من أعمالها ، حتى زاد ذلك وتجاوز الحد في نفس الأبناء العادية إذا كانت تنطق بالمعارضة مما جعل قد للمعارضة في الحقيقة شيئاً زال أثره من الوجود . ولكن تبينوا خضراتكم شدة الرقابة أعرض على خضراتكم الأمثلة الآتية :

١ - عرضت رسالة على القريب عنوانها « للملعدة أيضاً وسيلتنا الماخيلة » .

هذه الرسالة قيل فيها : « وقد بينا أن طلب إعلان الأحكام العرفية إنما جاء من الحكومة الإنجليزية باسم المهادنة . وقد ترتب على إعلان هذه الأحكام أن امتد أثرها إلى أفق السياسة الماخيلة ، وأصبح من السير ، بل من السجيد ، أن تؤدي العوامل والتيارات الماخيلة أثرها الطبيعي في توجيه دفة السياسة الحلية في البلاد » .

هذه الرسالة - وقد سمع خضراتكم جزءاً منها - لم يقرأها القريب بل أمر بدم نشرها ؛ وكان الواجب عليه أن ينهيها بين الناس حتى يكون ذلك دليلاً على لفت نظر رمة ورئيس مجلس الوزراء لكي يأمر بدم المزيد من هذا الضغط الشديد من الرقابة .

٢ - رسالة أخرى عنوانها « الحياة النائية ومعناها الصحيح » ، أشار كاتبها إلى أن الحياة النائية ومعناها الصحيح لا يمكن أن تتوفر إلا إذا كانت هناك حرية في الفكر وحرية في إيحاء الرأي .

رسالة ثالثة تحت عنوان « الديمقراطية المصرية وموقفها من الديمقراطية الغربية » ، يقول فيها كاتبها إن الديمقراطية تقتضى الرجوع إلى صوت الشعب .

« الديمقراطية تقتضى الرجوع إلى صوت الشعب . وقد بدأ هذا للتظهر الصادق للديمقراطية في النتيجة التي أسفرت عنها الانتخابات الفرعية التي جرت من يومين في إحدى دوائر الإسكندرية ؛ فقد نجح صوت الشعب حين لم يخل بين الناخبين وبين إرادتهم ؛ وكان هذا على علاقه سندا للتأييد الذي نجح به وللناصرة التي نلتها . ولكن لأن هذه الرسالة تصد بها بيان ميل الرأي العام لجهة مخصوصة حزبية ، وهذا الحزب معارض للحكومة ، لم يقبل الرقيب نشرها مع أنه سمح بنشر مقالة أخرى عند ما حصلت انتخابات دائرة أوسيم وتكلم فيها بعض الزعماء للمؤيدين للحكومة بأن للقياس الذي يقاس به الشعور العلم ولليل الشيء هو انتخابات دائرة أوسيم وهي إحدى الدوائر المهمة للحكومة .

(حضر حضرات أصحاب المالى : عبد الرحمن عزام بك وزير الشؤون الاجتماعية ، اللواء محمد صالح حرب باشا وزير الدفاع الوطنى ، محمود توفيق خنواوى بك وزير الزراعة ، الأستاذ إبراهيم عبد الهادى وزير دولة للشؤون البرلمانية) .

هذه الرسالة التي تلوت على حضراتكم شيئاً منها وكتب عليها من الرقيب العبارة الآتية :

« يؤسف جداً أنني لا أستطيع السماح بهذا للقال ؛ وكان بولى أن تكون زيارتى الأولى أكثر توفيقاً » .

مع أن صاحب هذه الرسالة إنما تكلم عن القارة بين الديمقراطية والديكتاتورية ، وقال إنه في الحكم الدكتاتورى يكون صوت الشعب خائفاً وإرادته مكبوتة وحرياته مهددة . أما الديمقراطية فيكون فيها صوت الشعب بادياً جلياً وله اللقام الأعلى في الحكم .

رسالة رابعة تحت عنوان « غموض » ، قال فيها صاحبها :

« سافر أمس رفقة رئيس مجلس الوزراء « مصطفى » من هيئة الوزارة ووزيرىها وزيرا الدفاع والأشغال للقيام برحلة في ربوع السودان .

« وقد أذاع رفقة منذ أيام برنامجاً لهذه الرحلة يتبين منه أنه سوف يقضى في تلك الربوع أكثر من أسبوعين ؛ وكنا قبل سفره قد أشرنا إلى هذه الرحلة مبينين أنها لا يمكن أن تكون للترعة أو الحماس لأراحة أو الاستجمام ، وإنما أكبر الظن أنها سفر رسمي لشؤون تتعلق بالبلدين ؛ وطلبنا أن يشكرتم رفقة رئيس الوزراء بإصدار بيان رسمى عنها » .

هذا خبر بسيط وطلب يسير من رفقة رئيس مجلس الوزراء . فما علاقة هذا بالنظام ؟ وما الخوف منه على الأمن العام ؟ أو ما تأثيره على مصالح الخليفة ؟ هذه أمثال نرضها على حضراتكم ، لتبينوا أن حرية الصحافة أصبحت أترق بعد عين ، إذ ماذا في هذا للقال الذى يقول صاحبها في إن صاحب الرفقة رئيس مجلس الوزراء سافر إلى السودان ومعه وزير الدفاع ووزير الأشغال مع أن حالة البلاد لا تسمح بسفر رفقة ولا بسفر زميليه .

رسالة أخرى عنوانها « اللجان القومية » ، قال كاتبها إن هذه اللجان تؤثر على مهمة البرلمان . وأخذ يبدى رأيه في هذا للوضع لأن المعارضة لم تأخذ بجداً تشكيل اللجان القومية اكتفاء باللجان للشككة في المجلسين وتقاريرها التي تخدم منها عن المشروعات التي تحال إليها ؛ والمجلسين الرأي الأعلى .

هذه الرسالة منع الرقيب نشرها أيضاً .

رسالة أخرى أريد نشرها في جريدة المصرى تحت عنوان « حقوق كاملة لا مساومة فيها ؛ الأمة مصدر السلطات لأنها مصدر الحريات ؛ خطبة خطيرة للرئيس الجليل في شين الكوم » . ماذا حصل في هذه الرسالة ؟

لقد شطب العنوان بأمله كأن الدستور لم يكن قائماً ولم ينس فيه على أن الأمة مصدر السلطات . ما معنى أن يتصرف الرقيب هذا التصرف ؟

كونوا متصفين . هذه العبارة لاخوف منها ؛ وهي مستمدة من الدستور ؛ ونحن جميعاً نحترم الدستور ؛ ورئيس الحكومة ذاته كان عضواً في لجنة الدستور وعن أنصاروا بتكوين هذا النص فيه ، فلا يصح أن يأتي الرقيب ويشطب هذه العبارة ، اللهم إلا إذا كان القرض من ذلك أن كل شيء فيه تعجيد للدستور وحقوق الأمة — وهي عبارات لا خلاف عليها ولكننا نهدسها — لا يوافق عليه .

تدجبا، في هذه الخطبة أيضاً العبارة الآتية : « هذه هي خطة الوفد صريحة لا لبس فيها ولا إبهام : حقوق الأمة كاملة ، وصيانة الدستور من كل عبث ، وصبر على الكراه ، ومثارة على الجهاد » . وبعد ذلك ثلاثة أسطور مشطوبة شطباً تاماً يعتبر على عيب النظر مثل أن يتبينوا ونصبا في القالب : « حتى نصل إلى هدفنا أو نهلك دونه . الشدة والرخاء سيان عندنا ؛ والنصر والجهاد متكاملان لدينا . فكل عذاب في سبيل مصر مستعذب ؛ وكل جهاد اعظمها عجب ؛ وعلينا أن نعمل موتتين بما نعمل ؛ وعلى الله أن يائنا ما نأمل » .

رسالة أخرى تحت عنوان : « حق الصحافة في النقد والمعارضة » ، يقول صاحبها إن حق الصحافة في النقد والمعارضة حق عظيم ، وإن الحكومات في الأمم للتطويرة تحترمه ولا تمنع منه إلا ما كان مؤثراً على سلامتها وعلى حركاتها العسكرية وترب أخبارها إلى العدو . وأشار الكاتب فيها إلى أنه يجب أن يامل للوידون والمعارضون على السواء ، وأنه لا يجب أن يسمع للوידين أن يقولوا ما شاءوا ويحجروا على المعارضين .

واليسكم بعض ما كتب في هذه الرسالة :

« لقد كان حرباً بالوزارة أن تفسح للصحافة التي تتناول أعمالها ومشروعاتها وسياساتها المباحية بكل ما ترى فيه موضعاً لنقد ومحا لا اعتراض ، كحصرها في تعيينات الموظفين ، أو اتجاهها في مشروع كهرية الحزان أو إصلاح الأراضي البور أو أعباء الميزانية العامة ، كما ينبغي أن تبيحها النقد والمعارضة في أي موقف سياسي أو شأن يصل بالسيادة والاستقلال » .

أنا لا أفهم معنى لأن يمنع حضرة الرقيب نشر هذه الجملة اللطيفة الذهبية ؛ وأظن أنه لو سمح بنشر عشرات من أمثالهما لكان في ذلك ما ينضبط رغبة رئيس الحكومة .

إذا كنتم تريدون للمعاونة بين المعارضين والوידين فيما يتعلق بالمصلحة العامة ، فقد قلنا من أول يوم إن معارضتنا زهية ؛ حتى إذا وجدت سيئة أقمناها من الناس ؛ وإذا رأيت حسنة أشادتها بمراس .

فلذا كان هذا ما تروجون وما تبغون فلماذا تحجرون على آرائنا من أن ننشر في جرائدنا وتبيحون للجرائد الويدة أن تحرجنا كل تحرج في كرامتنا ولا تسمحون للمدافع أن يدافع عن نفسه .

هذا شيء كثير جداً .

رسالة أخرى تحت عنوان « المساواة في الظلم عدل » ، يقول كاتب هذه الرسالة إنه إذا وقع حيف بالأفراد فلأنهم يعززون إذا كان هذا الحيف عاماً ؛ ولكن إذا كان الحيف مقصوداً به فريق مخصوص فإن ذلك لا يؤدي إلى الترضي التي تشدونه من اتحاد الكلمة والألفة والتعاون والتقارب ، والتضارب لا يكون إلا بالأفكار ؛ فلذا ما طمست فكيف يمكن التقرب والائحاد ؟

ألا يؤدي ذلك إلى حرج في النفس ، وشعور بالمرارة في فريق كبير من الأمة ، هذا الفريق يملأه في مجلس الشيوخ كتلة عظيمة قوية ، ظهر تضجها السياسي في مسائل كثيرة ، وكنا نحمد منية مناقشتها ، وما أدت إليه من قرارات حكيمة ، لم يرع فيها إلا الصالح العام ، والصالح العام فقط .

وأظن أن مرارة النفوس إذا تركت وترك أصحابها وهي تنفي في قلوبهم ، لا ينتج عن ذلك خير لمولاء ولا لمولاء ، ولا لهذا البلد العظيم .

فاظن أن حضرة الرقيب ارتكب خطأ أولياً ، وكان الأولى به ألا يمنع نشر هذه الرسائل . وأنا لا أريد في مخاطبته إلا أن أكون في حدود الأدب .

وبما شطب فيه الرقيب رسالة عنوانها « محجز الميزانية — في الحساب الختامي » ، فنشطب صدرها .

هذه الرسالة قال فيها صاحبها : « صدر الحساب الختامي لسنة المالية الماضية ، وفيه محجز يبلغ ٢٠٧٧٢٧٣٩١ جنياً ، أخلفت من الاحتياطي العام . وكان هذا المحجز منظوراً قبل أن نعلق به الأرقام النهائية لمدة أشهر لأسباب عديدة . وفي طليعة هذه الأسباب

التنازل الكبير في تيسير الإيرادات ، وللغلاظة الكبيرة في المصروفات ، وصكنا قد نبنا إليها في حينها ، ولكن الوزارة السابقة التي تحملت ثمة هذا السبيل لم تشأ أن تنبه . على أننا لا نرى الآن فرقا في إدارة شؤون الدولة المالية بين ما كانت عليه ، وما هي عليه الآن ؛ وقد زادت الحالة الاقتصادية سوءا بسبب الحرب .

ثم ذكر صاحب الرسالة أسباب حصول عجز في الميزانية القادمة . فقال فيها : « إن الشركات التي كانت تستورد البضائع امتنعت الآن عن الاستيراد بسبب الحرب ؛ وترتب على ذلك أن البضائع أصبحت قليلة جدا ، فقل دخل الجمارك تبعا لذلك ، وهو من أكبر موارد الدولة . كما أن قانون الضرائب لم يطبق إلى الآن على جميع الذين يجب أن يطبق عليهم » .

فلماذا تحبى مثل هذه العبارة ، وفيها حث للحكومة على جباية الضرائب بهمة ونشاط ؟

ثم قال صاحب الرسالة « الوقت قد حان لوضع الميزانية الجديدة على أساس جديد تراعى فيه حقائق الحالة ، لا في توزيع الاعتمادات على الدوائر المختلفة قط ، بل تراعى قدرة الدولة للصحة على الإغراق أيضا . ولا تجهل الوزارة أثر في الاعتمادات الخاصة بالوظائف عينا مفضوحا » ، وهذه الكلمة الأخيرة شطها حاضرة الرقيب ، واستبدل بها كلمة « حتملا » .

قال صاحب الرسالة : « عينا مفضوحا تصعب به بضعة ملايين من الجنيهات كل سنة ، وترتب عليه ما نراه الآن من العجز في ميزانية الدولة ، ومن الإضرار بمصلحة الدولة المالية ، ومن العجز عن تطبيق قانون التسوية للديون القارية » .

فهل هذه الجملية الأخيرة يصح معوها ؟ أظن لا ، لأن الكاتب يلفت نظر الحكومة إلى أن تكون ميزانيتها في السنة القادمة على أساس صحيح في تيسير الضرائب تقديرا صحيحا . وهذا الإصلاح هو الذي يجب أن تقوم به الحكومة لأنه يبنى أن تبني حسابها على ما تحبمه بالفعل ، لا ما تقدره في حسن ظن . وهذا الإصلاح لا دخل فيه للعوامل الشخصية ...

حاضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — هل هذا استقصاء ، أو تخيل ؟ فإن كان تخيلا فيمكن ذكر مثل أو اثنين . أو أن المقصود نشر ما سبق للرقيب أن منع نشره .

حاضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني — ما ذكرته إنما هو أمثلة فقط . وأرجو ألا يقاطعني حاضرة الشيخ المحترم .

الرئيس — القاطمة لا يجوز ؛ وكل كلام منها لا يثبت في المضبطة .

حاضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني — وهنا رسالة منع الرقيب نشرها وعنوانها : « الاعتدال على الله أكبر عامل في نجاح

الأفراد والجماعات » .

والاعتدال على الله كلمة ما أجملها ! فهل يصح أن مثل هذه الرسالة لا ينشر ؟ إن هذا كثير .

مضمون هذه الرسالة أن الاعتدال على الله هو الإيمان الكامل الذي ينفع في روح الأمم الضعيفة فيقوئها ، وينفع أخلاقها وفضائلها فينبها . هذا الاعتدال العظيم على الله هو الذي غنخ في روح فلندا الذي أشار إليه صاحب الرسالة بقوله : « هل أتاك حديث فلندا ؟ أمة صغيرة ناشئة مد الطمع الوحي الجارح عينه إلى استلاكها ، وازدهت قوته ، وزينت له الاعتداء عليها ؛ ولكن إيمانها بالرب الهيب شجها في الحياة ، وبقيها ببدل الله وتأييده ، واعتانها للنزول على معونه ، لم يلبث أن شد عزيمتها ، فلذا هي تصمد للجيش الجرارة ، وتثبت أمام التارة بعد التارة ، وتظفر بطنف الملم في حملة لها وحرارة ، وتصيب مع العطف صادق الإعجاب » . هذا ما قاله صاحب الرسالة ، فهل هذا كلام مريب لا يجوز نشره ؟

أليست فلندا تدافع عن الديمقراطية التي تؤيدها نحن ؟ إن التوكل على الله من عناصر الإيمان عندنا ، وفي جميع الأديان . وصاحب الرسالة يريد بذكر فلندا أن يقدم مثلا على ما يصح الإيمان والاعتدال على الله ، وكيف يؤدين إلى نتائج باهرة . فهذا الإيمان هو الذي جعل فلندا تصمد . ولولا هذا الإيمان الذي علا قلبها لكانت قد استسلمت بمجرد طلب يقدم لها ، وكانت توفى للعاصم ما يطلب ، وتدفع لإرادته . ولكن الإيمان جعلها تهاجم وتقاوم ، فلن هي محبت من الوجود فلندا لا تنمي من الحياة الباقية . نعم ، الموت ولا تمشي ذليلة هيضة الجناح — وهذا أمر لا يدرك قيمته إلا القليلون من المؤمنين .

هنا ، وقد كتب حاضرة الرقيب إلى مدير جريدة « المصري » كتابا فيه ما يأتي :

« حضرة المحترم مدير جريدة الصرى القراء

» بدلتحية الصافقة، أتحرف بأن ألفت نظر حضرتكم إلى أفت دأب جريدتكم على نشر آيات من القرآن الكريم وأبيات من الشعر وقطع من الأدب العربي القديم في أمكنة بارزة من الصفحات المخصصة لمعالجة الشؤون السبيلية قد دعا البعض إلى ملاحظة عدم استساغة إقحام كلام الله في الخلافات الحزبية . — ياأيها الرقيب ، أليس الأولى بك أن تتق الله فيما تقول ؟ (تصفيق من اليسار وفحك) .

آيات قرآنية تنشر من غير تعليق تمنع نشرها بإحضرة الرقيب ، وأنت صاحب الرأي العظيم . والأدب الراجع ، والضمير الحر ؟ وبإمهذبا في التحرر ، وقادرا على التصرف في أساليب الكلام ، وأنت من أوائل من يترف بالإعجاز للقرآن الكريم ، وأول من يقرر أن آياته لا تصرف إلى العبادة قط ، بل كثيراً ما تصرف إلى تنظيم علاقة العالم والأفراد ، وعلاقة الأمة الإسلامية مع غيرها من التعمين وللسامعين والمخارجين ، وإعلان الحرب والهدنة ، وصون للماهدات معهم والوفاء لهم .

فكيف لا ترضى ، بإحضرة الرقيب ، أن تذكر هذه الآيات القرآنية في جريدة سبيلية ، والقرآن له قدم عالية في السبيلة ، وقدم عالية في معاملة الناس بعضهم لبعض ، وفي الحروب ، وصون للماهدات — وكل هذه حكم مجموعة في مصفط الكتاب الكريم ؟ كيف تريد منا أن نضل عن ذكر كلام الله ؟

ومن التريب أن حضرته يطالب من الجريدة هذا بدون تحليل . فهل حين تنشر الجريدة « إن الله يدافع عن الذين آمنوا » يكون مرادها الوفدين لا الوزراء ؟

فلماذا التفرقة بلا مفرق ونحن جميعاً سواء ؟

والرقيب كذلك أن حضرة الرقيب طلب أن يكون نشر الآيات والأمثال والحكم وأبيات الشعر في صفحة الأدب . فاستمعوا لكلامه ونشروا منها عمودين فيها ، فطاليلهم بلاء الصفحة كلها بالأدب — كأن كل القاريين من طبقة أستاذنا حضرة الرقيب . وبناء على هذا تكون النتيجة ألا ينشر شيء .

الرئيس — أرجو من حضرة الزميل المحترم أن يوجه كلامه للرعاية بصفة عامة ، لا لشخص الرقيب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسبوي — والرقيب هو القائم بأمر الرقابة ؟ ولا أصد إلا انتقاد عمله ، لا شخصه .

الرئيس — والأن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة للاستراحة ؟

(موافقة) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — ستعقد الآن لجنة الأحكام العرفية ؟ وسيحضر اجتماعاً رفعة رئيس مجلس

الوزراء ، فأسال رفسته : هل جلسها لا تستمر طويلا ، فيعمن بحضرات الأعضاء الانتظار الليلة لتعود الجلسة إلى الانقضاء ، أم أنها

ستطول ترفع جلسة المجلس على أنه فقد غدا ؟

حضرة صاحب القام الرفيع على مامر بلشا (رئيس مجلس الوزراء) — أعتقد أن جلسة لجنة الأحكام العرفية لا تستمر منفعة . أكثر من نصف ساعة .

الرئيس — إذن ترفع الجلسة للاستراحة نصف ساعة .

(رفعت الجلسة الساعة السابعة والحقبة الخامسة ، وأعيدت الساعة الثامنة والحقبة الماثرة مساء) .

تأجيل

بإلى المسائل الواردة جدول الأعمال إلى الجلسة لليلة

الرئيس — بما أن العدد القانوني غير متوفر الآن لانقضاء الجلسة ، ترفع على أن تعود لانقضاء في يوم الاثنين القادم ٩ صفر سنة

١٣٥٩ للوافق ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ الساعة الخامسة مساء ، للاستمرار في المناقشة في الاستجواب ، ونظر للواد الأخرى الواردة

جدول الأعمال وما هو مؤجل إلى الجلسة للذكورة وما يجيد من الأعمال ؟

(موافقة) .

(في ١١ مارس سنة ١٩٤٠) .

استمرار المناقشة في الاستجواب الوجه إلى حضرة صاحب القلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية من حضرة الشينين المحترمين الأستاذ محمود بيوتى والأستاذ يوسف أحمد الجندي عن الإجراءات التي اتخذت مع الصحافة — استمرار المناقشة إلى جلسة غد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بيوتى — حضرات الزملاء المحترمين :

كان ختم كلنى في الجلسة السابقة ما ذكرته عن أمر اللع الذى ضرب على نشر الآيات القرآنية بحجة عدم جواز إقحامها في السياسة . ولعلكم تذكرون كلنى التى أشرت إليها ؛ وإنى أضيف إليها الآن كلمة منيرة ، وهى أننا لو تدبرنا أو تصفحنا آيات القرآن الكريم لوجدنا أنها متناسقة في طريق تكاد تكون واحدة .

فالقرآن الكريم بأمر بالمعروف ، ثم يد بالخير على فله ، ثم يذكر ما نهى الله عنه ويذكر عقابه الذى استوجبه الفعل النهى عنه . فإذا كنا نمنع نشر كل آية قرآنية أو كل معنى من معانى القرآن الذى لا يخلو من هذه النواحي بينها التى أشرت إليها ، كان ذلك شططاً — وأرجو ألا يؤاخذنى حضرة الرقيب في ذلك .

الرئيس — الرقيب غير مسئول أمام المجلس ، فلا محل لأن يوجه حضرة الشيخ المحترم إليه هذا القول .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بيوتى — أفهم ذلك جيداً ؛ وأنا أقصد أعمال الرقابة على العموم .

لنتنقل الآن إلى المسائل الإخبارية ، فإنا نجد أن الحجر عليها كان يشبه الحجر على المسائل العامة سواء أ كانت متعلقة بالاقتصاد أم السياسة كما بينا ذلك بالأمثلة العديدة . فمثلاً تقدمت رسالة تحت عنوان « تريد بياناً رسمياً » ، وفي هذه الرسالة يقول صاحبها إن جريدة الإذار التى تصدر في ليبيا ذكرت خبراً يتلخص في أنه بينا كان سعادة مكرم عبيد باشا مسافراً إلى أسبوط للرافضة في إحدى القضايا ، وقبل عطلة بولاق الدكتور مطلق عيار نارى في الفرقة التى كان سعادته فيها . ثم قال صاحب الرسالة إن مجلة الاثنين نشرت خبراً يتلخص في أنه بينا كان سعادة مكرم باشا مسافراً لأسبوط وإذا « بحجر ألقى فشم زبلج نافذة الغرفة التى كان يجلس إلى جوارها سعادته » .

ولتتاض هذين الخبرين اضطر صاحب الرسالة أن يطلب بياناً رسمياً عن الحقيقة في ذلك ، فإسنى أن تمنع الرقابة نشر هذه الرسالة ؟ هذان الخبران يظهر السامع أنهما متناقضان ؛ والمسألة لا نخرج عن حد كونها من المسائل الإخبارية . فكأن اللع امتد من المسائل العامة السياسية إلى المسائل الإخبارية .

وإذا كنت صهيئاً ، ومن المأرضين ، فإني معذور إذا اعتقدت أن القصد من هذه الإجراءات إنما هو تصنيف الخناق على جرائد المعارضة ، وبعبارة أخرى يراد أن تصبح جرائد المعارضة قصاصات ورق لا تساوى قيمة الخبر المكتوبة به .

(انصرف حضراتنا صاحبى المالى الدكتور حميد محمود وزير الصحة العمومية ، ومحمود توفيق حفاوى بك وزير الزراعة) .

مثال آخر : أراد حضرة النائب المحترم الذى نجح في دائرة اللسان أن ينشر كلمة يشكر فيها لتأخيه الدين كانت له الفوز بسبب قتمهم به وانتباههم إياه يعاهد فيها الله أن يظل باقياً على عهد وقفاً لمادى وفده .

هذه الكلمة شطب عليها حضرة الرقيب بالقلم الأزرق ولم يبق من أصلها شيئاً . ولا أدري لماذا منع نشر هذه الكلمة على حين أنه إذا نجح نائب من حزب موال للحكومة سمحت الرقابة بنشر مثل هذا الشكر بحروف كبيرة وعنوان بارز . ولست أريد المخول في تفصيل أفضلية مبادئ هذا الحزب على ذلك ، لأن هذا مجاله في ميادين الانتخاب ، وإنما يستفاد من هذا التصرف أن الرقابة إنما ضربت على جرائد المعارضة لا أكثر ولا أقل .

نسوق على سبيل التليل مثلاً آخر .

جاء في رسالة أرادت جريدة الوفد للصرى نشرها تحت عنوان « الحركة القضائية الأهلية » جاء فيها :

« وقد قبل لندونيا في وزارة العدل إن الاتفاق تم بين الوزارة ووزارة الداخلية حول تعيين الأستاذ محمود لهيطه وكيل إدارة الجنايات بالداخلية ، وصاحب الفرز إبراهيم فرج بك الأستاذ بمدرسة البوليس والإدارة في هذه الحركة وبعض موظفي وزارة الداخلية وتعيين اثنين من أقسام قضايا الحكومة وأحد رجال الهامة في هذه الحركة ، وقد سبق أن نشرنا أفعالهم من قبل .

« ويتنظر أن تعرض الحركة على وزير العدل في خلال هذين اليومين لمراجعتها وإعدادها لرفضها على مجلس القضاء الأعلى الذي يجتمع في غضون الأسبوع المقبل لإقرارها ورفضها إلى مجلس الوزراء لاستصدار الرسوم للسكك بها .
هذا الخبر لم يسمح بنشره أيضاً ، وأعتقد أن حضراتكم لا تهرون مثل هذه التصرفات .

إليكم مثلاً آخر . نرخص في نفس الصدد من جريدة الوفد المصري تحت عنوان « وزير المعارف والشؤون البرلمانية » : « كان معروفاً هنا أن صاحب المالى محمود فهمى النقراشى باشا وزير المعارف ، والأستاذ إبراهيم عبد الحامى وزير الشؤون البرلمانية لدى مجلس النواب يعمدان من رحلتها في الواسط إلى أسبوط ، ويتنظران رغبة رئيس الوزراء التى يصل إلى أسبوط مساء اليوم ، كما كان معروفاً أن معالى وزير المعارف يزور في أثناء عودته للعاهد السلية ، ولذلك قامت بعض الدارس بالاستعداد لهذه الزيارة .

غير أنهما وصلا إلى أسبوط على سيارة الحدود قبل قيام قطار بعد الظهر بربع ساعة ، وسافرا فيه ولم ينتظرا رغبة رئيس الوزراء . ولم يزر معالى وزير المعارف للدارس كما كان معروفاً .

هل في نشر هذا الخبر ما يمس النظام أو الأمن العام ؟ لا أعتقد ذلك مطلقاً ، كما أن هناك أشقة كثيرة على تشدد الرقابة تجزئ بيض أمثلتها .

قد أرادت إحدى الصحف نشر ما يأتى :

« ذكرت إحدى الزميلات أن وزارة الخلق قد فكرت في إقامة استعراض للجيش بمناسبة عيد الميلاد للسكك . وعلم مندوبنا أن الحديث في هذه المسألة سابق لأوانه » .

ولست أدري لماذا لا ينشر هذا الخبر مع أنه أريد أن ينشر بمناسبة عيد مولانا الفاروق الذى نجهه كلنا ونجهه ونود له المركز العظيم الذى يجب أن يتوأم في جميع بلاد الشرق . لما هو القصر في أن تحول الجريدة إن الحديث في هذه المسألة سابق لأوانه ؟ اللهم إنه لا يراد بهذه التصرفات سوى حرمان جرائم المعارضة من نشر مثل هذا الخبر حتى ولو تعلق الخبر بأعلى مقام في البلاد .

إليكم مثلاً آخر : أريد نشر رسالة تحت عنوان « حول كهرية خزان أسوان » ذكر صاحبها : « تحدثت لعضد كير غير متم إلى الوفد إلى بعض عمدتيه جرى الكلام في شأن مشروع كهرية الخزان ، فقال إنه في مهنة كيف أت جرى التفكير في تنفيذه الآن يكاد يكون هو مجرد الأول في عهد حكومة الوفد الماضية ، حتى إن الشركة التى كان الاتفاق في ذلك العهد يسيرى معها ، هي نفسها الشركة التى يراد أن يعطى المشروع إليها الآن ، فلماذا كان اللفظ يومئذ وعلام كان الخلاف ؟

« وعاد يقول : ولاتنس أيضاً أن حكومة الوفد قد هربت للمشروع على المجلس الاقتصادى لسكى يكون الأمر كله مبنياً وحقيقة ظاهرة واضحة . أما الآن فلم يمرض للمشروع على المجلس الاقتصادى وإن كانت قد تألفت لجنة برلمانية لبحثه وضم إليها بعض أعضاء هذا المجلس .

« وإذا كانت الشركة هي الشركة ، فضلاً عما يقال الآن من أن التكاليف والتفتت قد زادت على التكاليف حينذاك ، أفليس من المدهش حقاً أن يكون الخلاف للناض هو الذى أدى إلى التأخير والزيادة في التكاليف والتفتت ؟

« فضلاً عن هذا كله فإن شركة إنجليزية أخرى تقدمت أخيراً بعرضه سعراً أقل من السعر الذى عرضته الشركة التى سوف تعطى للمشروع ، فلم يقبل عرضها وظل الانعام منصراً إلى إعطائه للشركة ذاتها على رغم أن نعرها هو الأعلى ، وعلى الرغم مما كنا نسمة من مراضى للمشروع والتحكك بوجوب طرحه في مناقصة علنية » .

هذا خبر يتعلق بالشروعات التابعة للبلاد ؟ وليس فيه إلا غد بسيط هو أن انعام الحكومة الحالية في هذا للمشروع لا يخلف عن انعام حكومة الوفد ، فلماذا لا ينشر هذا الخبر ؟

ألم يقل خطاب العرش إن جميع المشروعات التى قامت بها الحكومات السابقة وتعين للحكومة السابقة فأنبتها فإنها ستبقى بها على اعتبار أنها كل لا يتجزأ ، وأنها ستؤيد كل عمل نافع وتستر فيه إذا كان فيه مصلحة للبلاد ؟

فما هو الضرر من نشر هذا الخبر ؟ ثم لماذا لا ينشر هذا النقد البسيط البرى ؟ إن كان ما وصل إلى علم الراسل صحيحاً ففي وسع جرائد الحكومة الكثيرة أن تردّ وتقول إن الخبر غير صحيح ، أو تقول مثلاً إن الشركة التى سيتم الاتفاق معها هي غير الشركة السابقة

أو تذكر مبررات ارتفاع التفتقات، أى أنه كان يجب مقارعة الحجة بالحجة والدليل بالدليل، أما أخذ المعارضة على هذا النحو وكبح الأفواه إلى هذا الحد، فاللهم إن هذا منكر لا يرضيك.

إلى حضراتكم مثلاً آخر أريد نشره في إحدى الجرائد المعارضة مفاده « يقعد مجلس الوزراء اجتماعاً في الساعة السابعة والنصف من مساء اليوم في دار الرئاسة . وللتفهم أنه ينظر في هذه الجلسة في ملء الوظائف الشاغرة التي خلت بإحالة وكلاء بعض الوزارات إلى الماش » .

هذه الرسالة منع نشرها أيضاً مع أن موضوعها لا يخرج عن كونه خيراً بسيطاً عادياً . ماذا يضير الأمن لو نشر هذا الخبر؟ ألم تكن هذه الجرائد إخبارية وجهها أن تنسب غيرها في نشر الأخبار القرية الجيدة والحديثة العهد لترضى جمهور قرائها ؟

إن مصر، يا حضرات الزملاء المحترمين، لم تر وقتاً أشد حرباً من هذا الوقت فما يتعلق بإبداء الرأي وحرية الفكر والنشر، لا في عهد الاحتلال ولا في عهد بسط الأحكام العرفية في إبان الحرب العظمى . قد كان الناس وقد يتمتعون بحرية كاملة في إبداء آرائهم بطريق النشر في الجرائد وبطريق الخطابة في الميتمعات .

وقد ورد في تقرير عميد الاحتلال البريطاني في سنة ١٩٠٢، تحت عنوان الصحافة، ما يأتي :

« لم أذكر في تقاريرى الماضية شيئاً عن الصحافة في مصر . فإذا ذكرت شيئاً عنها الآن فليس ذلك لأن لها مسألة مهمة تحت البحث اليوم مها كان قد سبق من أمرها في الماضى، ولهذا أوصل ألا يجعل شيء من الأقوال التي أقولها هنا عنها على غير مرادى منها . « كان في بدء الاحتلال الإنجليزي ما يسمونه « بمسألة الصحافة »، فإن كثيرين من ذوى الآراء الحقيقة بالاعتبار من الأوربيين والوطنيين، سواء كانوا موظفين أو غير موظفين، وأو أن إعطاء الحرية التامة للجرائد في مصر موجب للضرر . أما الرأي العام الإنجليزي فيبالغ من يقول إنه كان يؤيد تعقيد الجرائد، إلا أن قوماً كانوا يشيرون بذلك في بعض الجرائد الكبرى بلندن أحياناً » .

« ولا ينكر أنه إذا نظرنا إلى العناصر التي تتألف الهيئة الاجتماعية للصرة منها، وإلى ما كان القطر عليه منذ مدة قصيرة، ظهر لنا لأول وهلة أن منح الحرية التامة للصحافة قد لا يخلو من الضرر . على أن هناك اعتراضين على تعقيد حرية الصحافة : الأول أن وجود حماية إنجليزية في القطر يضمن أن الكتابات الهيجية لا تنضى إلى الإخلال بالأمن إخلالاً عظيماً . والثاني أن من البعث سن قانون خصوصى للجرائد الوطنية ما لم يمتش ذلك القانون على الجرائد الأوربية أيضاً . لأن كل صاحب جريدة وطنية يخشى طائلة القانون ينقل حقوقه وامتنازه إلى رجل أوربى ضلأ أو إسك . ثم إن الدول الأوربية، والحكومة الإنجليزية في مقدمتها، على الأرجح تقترض على كل قانون يقصد به تعقيد حرية الصحافة حقيقة .

« أما أنا فكنيت مخالفاً لتعقيد حرية الصحافة منذ الأول؛ ولكنى لم أعول كثيراً على الاعتبارات التي أشرت إليها آنفاً . فإني رأيت أولاً أن الجميع التي تقدم على تعقيد حرية الصحافة لا تصال الحجة التي تقدم على إطلاق حريتها . وثانياً أن كبار رجال الحكومة كانوا يقوون على احتمال انتقاد الجرائد لهم بل على إيرادها أقوالهم وأفعالهم على غير صحتها حتى في أصعب الأزمان التي مرت على مصر، أى قبل أن يؤثر الإصلاح تأثيره المطلوب .

« وقد أبدت الحوادث هذا الرأي فمرت سنون كثيرة والجرائد المصرية تامة الحرية، ولكن الحكومة اضطرت إلى إقامة بعض القضايا على بعض الجرائد لطعن على الملوك الأجانب والحديو وأعضاء العائلة الحديوية؛ وكان الرأي العام مؤيداً للحكومة في تلك القضايا القليلة؛ ولم تكن إقامة القضايا سياسية . ومع أن القانون يخول الحكومة الحق في أن تطلب من صاحب كل جريدة أن يحصل على رخصة قبل إصدار جريدته، إلا أنهم لم تعمل بهذا الحق منذ مدة طويلة .

« وبغال بالإجمال إن النتيجة جاءت على ما يرام . على أن الجرائد المصرية، من أجنبية ووطنية، كثيراً ما تنشر أخباراً غير صحيحة؛ وكثيراً ما تنتقد انتقاداً قانونياً مفيداً، ولكنها تنجم فيه أحياناً آراء على غاية من الجهل والبطيش بلفظ شديدة الهجاء؛ وتنشر أحياناً ملطعن شخصية لا تنتشرها الجرائد التي هي أرقى منها . ولست أظن أن رجال الحكومة، سواء كانوا أوربيين أو وطنيين، يبنذون آراء الجرائد ظهرياً، بل قد لحظت مراراً أنهم يقولون عليها أكثر مما يلزم من الأهمية . بمعنى أنهم لا يميزون التميز الكافي بين ما يستحق الاعتراض منها وما يستحق الإجمال . ولا أظن أنه يمكن ذكر حلقة واحدة في العشرين سنة الماضية تجلج على أن حرية الجرائد التامة أضرت بالبلاد

ضرراً عظيماً أو أخرت سير الإصلاح الحقيقي يوماً واحداً. وزد على ذلك أن الجرائد الوطنية الساقطة التي تكب لئمة من الأهالي قليلة العلم كثيرة الصديق، وتحاول إضرار تار البض الجنى، لا تؤثر أقوالها كثيراً إذا تسبح لها فرصة تبني عليها أقوالها.

« وهذا وإذا كانت الصحافة حرة في بلاد مثل مصر، فلا بد لرجال الحكومة أن يجمعوا بين هدفين متضادين بعض التضاد: إحداهما أن يحتملوا آراء الجرائد إذا كانت ترى إلى غرض سام وتحت في تأييد آرائها بالبرهان القاطع كما هو الحال. والثانية أن يكون لهم من الشجاعة الأدبية ما يكفي لمقاومة الجرائد التي ترى إلى غاية غير شريفة وتحاول تأييد أقوالها بأدلة لا تستحق الالتفات كما هي الحال أحياناً. ولا بأس بذكر الطريقة التي انتهت بها الجرائد المصرية فلسفتها منها فائدة تذكر. وعليه فإن أشهر على الموظفين الأجانب والوطنيين بانباعها، وهي أني أقرأ بعض الجرائد للهمة. وقد وجدت بالاختبار أنه ليس من الصعب التمييز بين ما يستحق الاعتبار وبين ما لا يستحقه فيها. فإذا قرأت خبراً مهماً لم أعلم به قبلاً، أستعلم عما إذا كان صحيحاً أولاً؛ وقد يتفق أنه لا يكون صحيحاً أو لا يكون مدقّقاً ولكن مدقّق للجرائد بأخبار استندتها منها وربما لم أستطع الوصول إليها فولا الجرائد. أما من جهة آراء الجرائد فإن إما أن أهم بها أو لا أهم، وذلك يتوقف على المصدر الذي تصدر عنه، وقوة الأدلة للبسطة فيها، وما إذا كانت آراء شخص واحد أو رأي جمهور يستحق الالتفات والاحترام، وغير ذلك من الاعتبارات.

« وإنه ليسهل القضاء على الجرائد المصرية من باب رسمي أو على قسم منها على الأقل. وإذا فرضنا أن ذلك القضاء في محله فإن للساسة وجهاً آخر وهو أنه فضلاً عما لحرة الجرائد من الفائدة القطعية فلا ريب أن الجرائد تنفع بعض الضرر فإن خوف التشهير على صفحاتها يمنع كثيراً من الشرور ويقلل السيوف التي تتورط نظام الحكومة المصرية كما تتورط نظام غيرها من الحكومات. ورأي المحصوي أن خير ما فعلته الجرائد أفادت الحكومة المصرية بوجه المصوم، وشر ما فعلته لم يضر ضرراً بليغاً بمصلح البلاد الحقيقية.

« وهناك وجه آخر للجرائد الحرة، وهو ما يخص منه الأفراد. فإن النتيجة الطبيعية لحرة الصحافة هي أن يكون القانون للتلقي بالقذف صارماً. وفي السنين الأخيرة أصبحت آراء الطبقة العليا من الوطنيين إلى أنه يجب أن يكبح جماع الجرائد عند كلامها على الأفراد. وقد بحث في هذا الموضوع فوجدت أن القانون الحالي للتلقي بالقذف واف بالمراد من حيث صرامته، على أنه يظهر في عين الإنجليز أن الأحكام تصدر هنا في دعاوى القذف وما يحكم به من المثل والضرر أخف مما يأمرون؛ وهذه مسألة تخص بالقضاء أنفسهم.

« ولكن يستصوب إدخال بعض التغيير في القانون للتلقي « بالنسبة »، فإن النصب جرم شائع في هذه البلاد، وهو يزداد يوماً فيوماً فتجب معاملة النصابين بالشدة والقسوة. وما أذكره هنا أني اطلعت حديثاً في بعض الجرائد الوطنية الساقطة على مقالات تخالف كل ذوق وأدب. وعليه فإن في التية تشديد العقاب فيما يتعلق بهذا الموضوع في قانون العقوبات الجديد.

لقد كانت تلك الروح الطيبة من حسنات ذلك العهد في إبان الاحتلال، فقد كان قادراً وفي يده تصرف الأمور هو ورجاله، ومع ذلك ترك الصحافة حرة مطلقة من كل قيد

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — زيد أن نسع حضرة الخطيب، ولا فائدة من تلاوة حرر قديم.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسبوت — لقد أردت من تلك التلاوة أن أسئل على أن الأمور كانت تسير في عهد التصيب والاحتلال خيراً منها في عهد حكومة شرعية؛ ولحضرة الشيخ المحترم أن يرد بحد أن انتهى من كلتي. وورد في حرر العهد عن سنة ١٩٠٤ ما يأتي:

أصدرت الجمعية العمومية قراراً في ٢٩ مارس سنة ١٩٠٤، هذا نصه:

« أقدم بعض الرعا على نشر جرائد اتخذوها آلة لنش الأعراس والمط من حكرامة العائلات. ولما كانت الجرائد ركناً من أركان المدن، وكان القرض منها تتور أذهان الجمهور والحكومة، فالجمعية العمومية تطلب من الحكومة إما أن تتفق مع وكلاء النول على سن قانون عام للصحافة يزيل هذه الحالة للشبهة، وإما أن تصدر أمراً عالياً بمعالجة كل من يرتكب جرماً من هذا القبيل.

وبالرغم من صدور هذا القرار من الجمعية العمومية وتأييد مجلس شوري القوانين فإن عميد الاحتلال لم يرد أن يضغط على حرية الصحافة وإنما أراد لها الحرية. وفي صفحة ٩٥ من هذا التقرير ذكر العميد ما يأتي:

« على أي وإن كنت لا أوافق على مراقبة الصحف أو منقطعها وتقييد حريتها أرى أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية قد وجها الانتظار إلى شر عظيم . « فالتعب » بشر التقشف والتألب لا يترافق المال من الناس أقصى عادة قوم من أصحاب الجرائد الوطنية الساقطة في هذه البلاد . ولا يخفى أن الذين يحصلون رزقهم بهذه الطريقة آفة على الهيئة الاجتماعية ولا بهم أحداً إبطال أفعالهم هذه قدر ما بهم للتفتين بسنعة الصحافة الشريرة . غير أن أفضل واسطة لتأديب هؤلاء « الصنابيين » هي ييد « المنسوب عليهم » ، لأنهم إذا أبوا أن يذلولوا لهم ورفضوا القضايا عليهم حيث يكون وجه رضا ظاهراً زال فسادهم وأمنوا شرم . وقد صدرت الأوامر الصريحة إلى النائب العمومي أن يشدد بإقامة القضايا في كل مسألة يترجى فيها التصدي على القانون ؛ والأمل أن المهاكم لا تشفق في عقاب الذين تصدر أحكامها عليهم . »

وفي تحرير العيد سنة ١٩٠٦ يقول :

« إنني كنت دائماً من الذين يوافقون على إعطاء الحرية الجرائد ولكني أسلم بأن فتنة كبيرة من ذوي النفوذ والوجهة بين سكان القطر المصري لا يرون رأيي من هذا القبيل »

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبلى — لا محل لتلاوة هذه التقارير .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني — أردت أن أبين لماذا كانت عليه حرية الرأي في عهد الاحتلال .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — هذا تمجيد للاحتلال لا نسمح به ؛ ويجب ألا يمجّد الاحتلال في هذا المجلس . ولست أدري كيف يقال إن العيد كان يحمي الصحافة وحرية الرأي في عهد الاحتلال ، مع أننا الآن في عهد الاحتلال وعهد حرية الرأي . أنهم أن يقارن حضرة الشيخ المحترم بين أعمال وزارة سابعة وبين أعمال الوزارة الحالية مثلاً ، ولكني لا أنهم أن يقارن بين عهد الاحتلال والهدد الحاضر . ومن الذي يقول هذا ؟ يقوله أحد كبار زعماء الوفد للمصري وهو حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني ؛ وهو يقول ذلك في مجلس الشيوخ مع أنه كان في طليعة الزعماء الذين كانوا يطالبون باستقلال البلاد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني — لقد ذكرت بإسبدي شيئاً وغفلت عن أشياء .

(خبسة) .

الرئيس — حضرات الزملاء المحترمين :

أرجوكم المحافظة على النظام . على أن الرئيس لا يمكنه أن يمنع الكلام مادام في الموضوع . وغرض حضرة الزميل المحترم الأستاذ محمود بسيوني عما يتلوه على حضراتكم هو ضرب الأمثلة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني — ذكر العيد البريطاني في تقريره في عام ١٩٠٦

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبلى — سمعنا كثيراً عما ورد في تحرير العيد ؛ ونريد سماع كلام حضرة المستجوب .

(خبسة) .

الرئيس — للسلم به أن حرية الفكر مقيدة .

حضرة صاحب اللقلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — تود الحكومة من جانبها سماع جميع الملاحظات التي يبدوها حضرة المستجوب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني — سأترك الشيء الكثير .

حضرة صاحب اللقلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لا تترك شيئاً بل قل كل ما ترغب في قوله .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني — هذه بشرى طيبة بأننا سنتمتع بحرية الرأي والكلام .

ذكر العيد البريطاني في تقريره الثالث في عام ١٩٠٦ حيناً تكلم عن الصحافة للمصري ، وذكر آراء بعض أصحاب الوجهة والنفوذ من جهة تقييد حرية الصحف ، وقال « فلا حرج على من يستنتج من هذه الأمور كلها وجوب تقييد حرية الجرائد . أما أنا فلا أطيل الكلام من جهة تقييد حرية الصحف »

بل أقول إنى استتجت نتيجة أخرى مختلفة عن تلك النتيجة ، وهى أن تزداد الحماية البريطانية فى القطر المصرى لتكون زيارتها زيادة لضبان حفظ النظام العام . واستمر العميد متشبهاً بإحترام حرية الرأى وعدم تخيد الصحف فيها تنشره .

حضرة صاحب اللقلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — ألم يلاحظ حضرة الشيخ المحترم المستجوب أن البلاد لم تكن تتمتع فى ذلك الحين بالحياة النيابية ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى — غرضى مما تلونه من كلام العميد البريطانى عن الصحافة أن هذا كان فى زمن النضيب ، وأن الناصب لم ياملنا بهذا الذى نامل به اليوم . قد كان العميد البريطانى قادراً فضلاً ويستطيع أن يطنش بطش الجبارين ولكنه ترك الحرية للصحافة . أما الآن فى عهد حكومة على ماهر باشا فلا يكتفى بالتأثير على السودات بعدم النشر كما كان الحال قبلاً ، بل يمد إلى طمس هذه السودات ، وهذا لا ينتظر من عطاء تقفوا بالعلم وبالتجربة الحسنة .

كان يستنج العميد فى آخر تحريره أن إطلاق الحرية كانت له مضار ، ولكن كانت منافعه أكثر من مساوئه ، وهذا حسن جداً . ولذلك أرى وجوب الاعتماد بحرية القول والكتابة والنشر وبخاصة فى عهد حكومة برلمانية ، وهو المستور قائم ومعمول به فى البلاد .

ذكر عن اللورد كرومر ، عند ما كان عميداً فى عهد الاحتلال البريطانى ، أن البعض قال له إن الواجب يقتضى الضفط على حرية الصحف لأنها تعمل دائماً على تهيج العامة ضد الأوربيين عامة والإجائيز خاصة ، فكان لا يسمع كلامهم ولا يخيد بأرائهم لأنه كان يرى أن هذه الصحف صمام الأمن .

عند ما ينلى الرجل يسافر السائق إلى رغب الصائم ليخرج البشار ويغف الضفط عليه وإلا انفجر . وهذا يقال عن الصحف ؟ فإذا كانت تنقذ أعمال الحكومة فلماذا تنفس عن المعارضة وعن الرأى العام .

لم يقل قائل فى الدنيا إن الانتقاد حرم . رحم الله عبد الخالق ثروت باشا إذ قال : « إذا لم تكن المعارضة موجودة فإنى أعمل على خلقها » .

لنى رسائل كثيرة أستدل بها على حرية الرأى بعد الحرب العظمى ...

الرئيس — الفرض مما يستدل به حضرة المستجوب هو أن الرقابة تمنع نشر أشياء كثيرة ، يرى أنه كان واجباً عليها عدم منع نشرها ؛ وأظن أن الأمثلة التى ذكرها حضرة عديدة وكافية . وهلا يرى حضرة الاكتفاء بما ذكر وأن نسمع بعد ذلك كلمة حضرة صاحب اللقلم الرفيع رئيس الحكومة وينتهى الأمر ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كيف ينتهى الأمر وأنا لم أنكم بعد ، وكذلك من طلب الكلمة من حضرات الأعضاء المحترمين ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى — لقد ألقى حضرة المحترم الدكتور أحمد ماهر للفرس بمدرسة التجارة العليا فى حفلة تكريم الموظفين يوم ٣١ يونيه سنة ١٩٢١ خطبة تشرتها صحيفة النظام فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٢١ جاء فيها :

« قبل أن تشكل هذه الوزارة كنا نسمع من أعضاءها وأصحابها أنهم إنما يمتدون على همة الأمة فيهم ؟ ثم أصوت ، إعلاناً بتأليفها ، بياناً جليلاً للناس جميعاً يؤكدون لها هذه الثقة . ولكن من يمتد على همة الناس ويعلن رغبته فى الزول على إرادتهم يجب أن يكون مستعداً لوضع كل أعماله وتصرفاته على بساط البحث . يجب أن يقبل بسور أى ملاحظة أو انتقاد ليقوم من اعوجاجه ويصلح من عمله ، لأن من يطلب من الناس مدحهم والثناء عليه يغرضهم بذلك على انتقاده وذم أعماله عند الضرورة أيضاً ؛ ويجب عليه أن يولد ضمه على احتمال حصول ذلك حتى لا تكون الصدمة قوية وغير منتظرة فتستفز فيه عواطف الغضب وهى تدعوه من غير شك إلى رفض ترك العمل لئير . بحجة أن هذا يحط من شأنه ويمس كرامته ؛ ومتى وصل به الأمر إلى هذا الحد ، التوى عليه القصد ونسى أو تناسى للبدأ الضريف الذى وضعه ليكون نبراساً له فى عمله ، فبعد ضد من قد يعتقد ، بحسن نية ، أنه كان غيبة فى سبيله . وقد تسوخ له حالته النفسية للضطرة فى البلاد المحرومة من الأنظمة النيابية أن يعمل على إزالة هذه الغيبة بوسائل تحكيمية مستشفاه لنفسه بحسن قصد وتبل غرضه ، ناسياً أنه يعمل هذا يتوهم دعم سلطته ويسخر بذرة غير سالحة يجب على من بقيت نفوسهم هادئة مطمئة العمل على اتلاعها وإلا سجدوا على أغصانهم أنهم قد يساقون مرغمين متهورين إلى حيث لا يحجون » .

حضرة صاحب القلم الرفيع على ملأه بإثنا (رئيس مجلس الوزراء) — الحكومة متفقة مع حضرة الخطيب في هذه اللمحظة .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني — الأمر الذي نرى به هو أن تعمل الحكومة بهذه اللمحظة ، ولا أعرف سبباً للشدة في كم الأفواه .

يقول ذلك رئيس مجلس النواب الحالي عند ما كان أستاذاً في مدرسة التجارة في خطبة ألقاها على الجمهور وسميها الناس ونشرتها الصحف ، ومن بينها صحيفة النظام التي كانت تصدر إذ ذاك عن رأى المعارضة ، ومع ذلك لم يجد في نفسه خوفاً من أن يجاهر بهذه الآراء وكلها ملحن وتبرجح في الحكومة القائمة إذ ذاك . قد نسب إليها أنها تقول قولاً تناقضه فعلاً ؛ وأظن أنه لا يوجد شيء أنصب للنفس وآلم للقلب من أن يناقض الشخص أقواله نفسه . ورض هذه الأقوال الصريحة لم يقل أحد بعدم نكر الخطبة .

لماذا تختلف العامة في هذه السنة عن تلك والأمة للصرة هي الأمة للصرة ، ورجال حكومتها من أبنائها ، ولا ينتظر منهم بطبيعة الحال إلا العمل على حربها وإطلاق الحرية لكتائبها ؟

لم كل هذا التشديد ؟ هل تعتبر الحكومة خصماً خاصاً للأمة ؟ لا ! هل الأمة ، أو بالحري المعارضة للحكومة فيها ، يعتبرون أنفسهم خصوماً غير معقولين ؟ لا . إنهم خصوم معقولون ، فقد أعربت المعارضة في غير موضع عن آرائها وأثبتت أنها معارضة نزيهة ، وجعلت بهذا الرأي في مواقف عدة في هذا المجلس وفي مجلس النواب ، تؤيد الحكومة فيما ترى تأييدها فيه وتنتقدها عند ما ترى أن المصلحة العامة تقتضي قبحها .

ألا ترى الحكومة أو الرقابة أن هذه الرقابة الضيقة الآخذة بالحقاق لها أمد طويل مقترن بزمان الحرب ؟ ندعو الله أن يقصر أجل هذا الزمن حتى ينحى حديد الآراء والضغط على حرية الأفكار من هذه الوجهة . وبشأن الآن أن الكلام في الصلح قريب وبإذن الله يكون أمد الحرب أقرب ولا يبقى بعد ذلك إلا الذي يذكر الناس هذه الرقابة والرقابة القديمة ، ويود الكمال أن تكون الرقابة الحالية مشابهة للرقابة القديمة سواء في عهد الاحتلال أو عهد الأحكام العرفية في الحرب السابقة الكبرى . إن أجل الحرب قريب ونود أن تكون هذه الحرية طيبة .

إذا جئت في أمر فكن فيه محسناً فما قليل أنت ملأ وناركه
(تصفيق من اليسار) .

هذه ما عن لي أن أقوله وأكثي بما قلته وأسأل الله أن يوفق الحكومة لاحترام حرية الرأي في بلادنا ، لأنه إذا كان الإنجليز في يده سيظلمهم لم يريدوا أن يضيخوا على الصحف فمن باب أولى تنتظر من رجال حكومة مصر ، للصريين ، أن يتناسوا الشخصيات ؟ وكلنا مصريون نحب مصر ؛ ويجب أن تلاق جميعاً في هذا الميدان الفسيح وهو السلطة العامة .

(تصفيق من اليسار) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

ليست هذه هي المرة الأولى التي تناولها الشكوى في المجالس النيابية من الرقابة على الصحف وعلى نشر الأخبار ، فقد أثير في البرلمان الإنجليزي جد شديد بشأن الرقابة على الصحف والأخبار ، فقول هذا التقدم من جميع صفوف مجلس العموم الإنجليزي على اختلاف أحزابهم وشبهه بصد رحب ، كما قول من رئيس الوزراء بصد أرحب . وأذكر أن رئيس الوزراء وقتئذ قد سلم بأن الرقابة قد تجاوزت حداً حدودها ، وسلم بالأخطاء التي وقعت منها ؛ ووعد بأنه سيحدث تغييراً يؤدي إلى رفع الشكوى . وبالقمل قد تم ذلك وأسندت الرقابة إلى أشخاص أحسنوا التصرف فيها .

كذلك أثير استجواب هام في مجلس النواب الفرنسي في فبراير سنة ١٩٤٠ حول الرقابة وتجاوزها الحدود ؛ وقد تكلم في هذا الشأن خطباء من جميع الصفوف مندبين مندبين طالين أن توقف هذه الرقابة عند حد معين . فقول هذا التقدم من أعضاء المجلس على مختلف أحزابهم بصد رحب ، كما أن رئيس الوزراء وثابه قد اعترف بالأخطاء التي وقعت من الرقابة .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : حدث هذا في بلدين ، الحرب تكتنفهما من كل جانب ، وأخطارهما تهدد كياتهما ، وعيون الأعداء منبهة في كل ناحية ، والنزوات الحرية والسكرية تشدد يوماً بعد يوم — ومع كل هذه الظروف القاسية ارتفع الصوت عالياً في البلدين

منسحباً بتجاوز الرقابة حدودها ، طالباً حماية حرية الرأي ، وحماية التقيد ، وأجمعوا على أن هذه الحماية إنما تجب وإنما تفرض للصالح الوطنية قبل كل شيء .

وإن المفاع عن البلاد يتوجب أن تكون الحرة قائمة ، وألا تصدر الرقابة حرية الرأي والتقيد . حدث هذا في هذين البلدين ؛ وحدث مثل هذا في بلدنا نحن أثناء اعتماد البرلمان في الثورة غير العادية ، فقد ارتفعت الأصوات في مجلس النواب كما ارتفع شيء منها في مجلس الشيوخ ؛ وكان للتكلم في مجلس النواب حضرة صاحب القلم الرفيع محمد محمود باشا ، قد اعترض أشد الاعتراض على أن الرقابة صادرة حرية التقيد والرأي ، فوجدنا وقتئذ من رضة على ما علم بنا موصفاً في هذا الشأن مماثل ذلك الموقف الذي وقفه لاسر تشمبرلين إذ وعد بأن حرية الرأي ستكون مضمونة ومحرمة ، وسيكون التقيد مباحاً . ومضى في سبيل تنفيذ وعده إلى أن قال إنه قد يكون هناك ما يقتضى تقييد الرقيب ، وأسفل هذا . وبالفعل غير الرقيب بآخر اختاره على ما اعتقد لباحة صلتها بالصحافة ، إذ كان صحفياً من الدرجة الأولى ، ولأنه كان رجلاً من ينادون دائماً بحرية الرأي ، بل قد يكون منهما في بعض الأوساط بالتطرف في حرية الرأي .

لذلك استبشرنا خيراً بهذا التحذير وقتنا إن هذه فاتحة خير ترجوها الصحافة والمصحفين ، كما ترجوها لهذه البلاد ؛ لأن بلاداً من غير صحافة حرة مقضى عليها بالموت تدريجياً . والصحافة ، على ما أعتقد ، ليست هي القوة الرابعة كما يقال ، ولكنها في رأيي هي القوة الأولى الهذبة للثقة التي تستطيع أن تؤدى للبلاد أجل الخدمات إذا ما أحسنت رسائلها .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : أقول بما زاد في استبشارنا هو ما وقتنا عليه أثناء نظرنا مرسوم الأحكام العرفية . فقد علمت ، بناء على التصريحات التي أدلى بها حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا ، كبير مستشاري الحكومة للسكرتين ، حينما سأته اللجنة التي كانت تنظر في قانون الأحكام العرفية : كيف كان طلب إعلان الأحكام العرفية وماذا كانت حدوده ؟ فكان جوابه أن هذا الطلب صدر كتابة من السفارة البريطانية بطريقة رسمية تطلب فيه من الحكومة المصرية ، بصفة موعنة ، تطبيقاً للقادة السابعة من المعاهدة المصرية الإنجليزية ، إعلان الأحكام العرفية بصورة لا تكون شديدة التضيق على الصحف والطبوعات .

وقد فهمنا من هذا ، ومن حفاً أن نفهم ، أن تلك الأحكام العرفية التي أعلنت بناء على طلب الحليفة تنفيذاً للمعاهدة إنما قصد بالرقابة على الصحف التي طلبتها السفارة البريطانية حماية ما تخضيه الضرورات العسكرية ليس إلا ، إذ لا حق مطلقاً للحليفة بأى حال من الأحوال أن تطلب الرقابة على الصحف إلا في حدود هذه التاية دون غيرها . هذه هي المعاهدة ، وهذه هي روحها ، وهذا هو ما يتفق مع موجبات الاستقلال . فالحليفة لا ينبغي لها أن تطلب الرقابة على الصحف إلا في الحد الذي يمس مصالحها ؛ ومما يلحقها في الوقت الحاضر محصورة فيما تخضيه الضرورات الحربية والعسكرية التي أوجدتها حالة الحرب القائمة الآن بيننا وبين ألمانيا .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : كان من حفا ، ولا يزال من حفا حتى الآن ، أن نفهم أن الرقابة التي فرضت على الصحف تبعاً للأحكام العرفية ستكون حتماً مقصورة على الضرورات العسكرية أو ما يلبس ذلك من أمور ؛ أما أنها تنسج لغير ذلك فهذا أمر لا يقبله النقل ولا يتصوره الفكر ، لأن منشأ هذه الرقابة قد عرفناه وفهمنا حدوده ، فلما إذن أن نستنتج أن الرقابة على الصحف ليست لازمة لحماية الأمن العام أو لحماية مشروع أو لمنع فكرة اجتماعية أو لحماية الحكومة ، وإنما هي لأمر واحد هو حماية ما تخضيه الضرورات العسكرية التي رأت الحليفة أنها توجب إعلان الأحكام العرفية وتستوجب الرقابة على الصحف . من أجل هذا عندما قدمت لجنة الأحكام العرفية في مجلس الشيوخ تعرضها عن مرسوم إعلان الأحكام العرفية انقسم أعضاؤها إلى قسمين : قسم رأى رفضها ، والقسم الآخر ، وهو الذي يترى مؤيداً للحكومة ، أجازها بقبولها ، فيما نحن بسنده الآن ، أن تكون الرقابة في حدود الضرورات العسكرية .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : بعد أن أقر البرلمان الأحكام العرفية ردحاً من الزمن ، واستمرت الرقابة ، تاملت أصوات الصحفيين بالتكسوى ؛ وكما نقابلها في بنى الأمر شيء من علم الاهتمام إيماناً منا واعتقاداً بأن هذه الرقابة ستكون محصورة في الضرورات العسكرية ، وأنه إذا شط الرقيب مرة أو مرات فأنامل مغفود وقوى بأن الرقابة التي تهدى الرقيب ستنتهى أخيراً بأن تحصر نشاطه وعمله في الحدود المقتولة للقررة التي تصرف برضاها على حضراتكم . وبيننا نحن بين هذه العوامل المختلفة من شكوى الصحفيين وما يتخلل أفكارنا من أمل في إصلاح هذه الحال ، إذا بلجنة الرد على خطاب العرش تتخذ وتطلب حضور رضة على ما علم بنا ، رئيس مجلس الوزراء ، لسؤاله عن بعض المسائل . وقبل أن توجه إلى رفته أى سؤال في هذا الشأن إذا برفته يقول أمام اللجنة ما يأتي :

« هناك رأى يقول بالأحرى الأحكام العرفية إلا إذا كانت في أمور عسكرية عامة ؟ وأريد أن أتأكد بهذا الرأي ». وإذا لم نخش ذاكرتي فإن رفته قد أسهب أكثر مما ثبت في المحضر ، إذ قال : « وإن كان البرلمان قد أقر الأحكام العرفية إلا أن هناك أغلبية محترمة في المجلس قد أجازتها بقبول قيود تنحصر في أن تكون في حدود الضرورات العسكرية عامة ، بريطانية ومصرية . وإلى سأل في تنفيذ الأحكام العرفية على الرأي الذي توجهت إليه الأغلبية في المجلس . » وأكثر من هذا أنه قال : « لا أتجنى إلى التوسع بسلطة الأحكام العرفية إلا في السائل الضرورية جداً ؟ وسأرجع إليكم قبل إصدار أى تشريع من هذا القبيل لأخذ رأيكم في إصداره تحت سلطة الأحكام العرفية أو بواسطة البرلمان » .

ومعنى ذلك أن الأحكام العرفية يجب أن تكون في حدود الضرورات العسكرية ، بريطانية أو مصرية . ويرجع فيها رة رئيس الوزارة إلى لجنة الأحكام العرفية في البرلمان مجمعة لأخذ رأيها . ومن الطبيعي أن من خشا أن نستنتج من هذه الوعود للتكررة أن الرقابة على الصحف ستسير في أضعف حد يمكن في الحدود التي تقتضيها الضرورات العسكرية ، بريطانية كانت أو مصرية .

ولكن ، يحضرنا التزام ، آسف أن أقول إن تلك الوعود العظيمة ، وهذه الوثائق التي لا سبيل إلى الشك فيها يجب أن يستنتج منها ، قد تحطمت وانهارت أمام قلم الرقيب ومعاونيه ومساعديه ، وأصبحت حرية الصحافة التي وعد رة في ماهر باشا بأنها ستكون مضمونة ، وفي مقدمتها حرية النقد ، أقول أصبحت هذه الحرية غير مضمونة إطلاقاً بل يبيت بها كل يوم صلباً ومساء وفي كل أونة — هذه حالة سيئة إذا نحن شكوتنا منها فإننا لا نشكو لصلحة حزب أو فئة بل نشكو لصلحة البلاد ؛ وقد نشكو منها أيضاً لصلحة الحكومة القائمة نفسها ، إذ ليس من مصلحتها أن تكون حرية الصحف مقيدة بالقيود التي ذهب إليها الرقباء .

يحضرنا التزام : لم تعد الرقابة قاصرة على ما تقتضيه الضرورات العسكرية بل تجاوزتها إلى أمور كثيرة جداً . أقول إنها تجاوزت هذا الحد ؛ ومن الصعب على ماهر باشا أن يجهز نفسه زميلي وأستاذي محمود بسيوني بك أن تصور لحرارتكم مبلغ ما تجاوزته الرقابة . أقول إننا ماهر أجهزنا أنفسنا فلن نستطيع مطلقاً أن نصور ذلك فلقد أمدتنا صحيفتان بأكثر من خمسين عدداً من أعدادها تحتوي على مقالات متنوعة ، اقتصادية ، إخبارية ، أدبية ، وسياسية وغير ذلك مما يطول شرحه ، وإذا بيد الرقيب تمتد إلى هذه اللقالات تارة بالحذف وأخرى بالشطب — إذن ما هي مأمورية الرقابة وكيف يمكن للصحافة أن تقوم بصلها في مثل هذه الظروف المظلمة ؟ (حضر حضرة صاحب العالي محمود فهمي القرائشي باشا وزير المعارف العمومية) .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لقد سمعنا الكثير من اللقالات والرسائل التي ضربها مثلاً حضرة الشيخين المحترمين على تطبيق حرية الصحافة ، ولكن لأن لم أسمع أن مسألة معينة يصح للرأي العام أن يقف على حقيقة الرأي فيها تمت الرقابة نشرها أو موضوعاً مستوجاً للقد منه الرقيب .

زيد أن يذكر لنا موضوع بالثبات ما أثرت إليه ، منع الرقيب نشره ، قد تبين أن الرقيب قد أخطأ في عدم نشره في جريدة ما بينما يكون الموضوع بينه كبت فيه الجرائد مرات عدة بطريقة أخرى ، التقدم مباح وقائم بالقصر ، أما الكلام في النظريات العامة فنحن مسلمون بما تطوى عليه من اللبادي . ولكن الذي يهنا هو أن نعرف مسألة معينة بالثبات تعلق بالصلحة العامة منع الرقيب نشرها . أريد أن أسمع شيئاً من هذا القبيل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن أعجب لشيء فلما أعجب لهذا الاعتراض الذي أدلى به رة رئيس الوزراء ، لأن حضرة زميلي الأستاذ محمود بسيوني بك قد تلا على حضراتكم عدة مقالات ورسائل تناولت موضوعات سياسية واقتصادية وأدبية منع الرقيب نشرها ، فما هي للسائل اللجنة التي يريد أن يسمعها رة رئيس الوزراء بعد هذا كله حتى يثبت بأن الرقيب قد جاوز حدوده وضيق الحائق على حرية النقد وحرية النشر ؟ ، إنني سأدلى بكثير من السائل التي يهنا بها البرلمان والرأي العام في الوقت الحاضر ومنع الرقيب نشرها .

ولو أن حضرة الزميل المحترم الأستاذ على الجمل كان يمارس في الأمثلة التي كان يضربها حضرة زميلي الأستاذ محمود بسيوني بك ، إلا أنني سأقدم المزيد منها وسأترككم في السائل الحيوية جداً التي منع الرقيب نشرها ما دام رة رئيس الوزراء يطلب ذلك . وقبل أن أذكر شيئاً من هذا أسمحوا لي أن أتابع كلامي السابق فأقول إن مأمورية الصحف قد أصبحت في منتهى الصعوبة ، ذلك لأنه بعد أن يجهد

ذهنه في تحرير مقال يستغرق منه وقتاً طويلاً وهو يعتقد أن ليس فيه ما يوجب منع نشره ، يأتي الرقيب ويحذفه بحكم الظروف الحاضرة . وهكذا يتكرر للنح والشطب وترتب على ذلك أنه إذا أراد أن يكتب مقالا فإنه يظل مدة طويلة يفكر في أي الموضوعات يكتب ، حتى إذا استقر رأيه على الكتابة في موضوع معين ظل يحلب نفسه عند كتابة كل كلمة وكل سطر من مقاله حتى لا يمتنع الرقيب نشرها ، وبذلك تصبح مهمة الصحافي شاقة جداً . فالكتاب مثلا يحرق مقاله بعد التنب للفق وليس فيه ما يوجب الأمور العسكرية أو يتعرض لأخبارها أو إفساد سر من أسرارها ولكن بالرغم من ذلك يصدره الرقيب ويمنع نشره .

فهذه حالة لا يصح السكوت عليها أنها تمثل الصحافة تصبح وليس لها كيان .

(نغني عن الرئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس وتولاه حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا وكيل المجلس) .

هنا فضلا عن الأضرار التي تلحق للشتغلين بها لأن الجمهور ينصرف عن قراءتها لعدم توفر اللواد التي يجهه الاطلاع عليها . أكثر من هذا فإن الصحافة تعاني الأمرين من جراء غلاء الورق واللواد الأخرى الأولية . وأظن أن بعض حضرات الزلاء ، وهم من الصحفيين المتنازين ، يوافقوني على ذلك .

وإن أناسا : هل الترض من هذا التصديق هو القضاء على الصحافة حتى تزول من الوجود ؟ هذه هي الحالة السيئة ، يحضرات الشيوخ المحترمين ، التي تمانينا الصحافة الآن وقد شرحتها لحضراتكم . وهنا أناسا أيضا : ما الترض من الرقابة ؟

أعتقد أن الترض منها هو حماية القوات العسكرية ؟ وأستمد هذا الاعتقاد من السبب الذي من أجله أعلنت الأحكام العرفية ومن تصريحات رفعة رئيس مجلس الوزراء .

فرقة رئيس مجلس الوزراء لا يمكن أن يقر أن ما منع الرقيب نشره كان لضرورة عسكرية . لقد أصبحت الرقابة عاملا يستخدم الآن في سبيل تأييد الوزارة الحاضرة ، أصبحت الرقابة ، يحضرات الشيوخ المحترمين ، سببا من الأسباب التي تعتمد عليها الوزارة الحاضرة للبقاء في الحكم ؛ وهذا أمر لا يصح مجال من الأحوال . وإنه ليحضرني في هذا المقام عبارة قالها مسيو ليون بلوم في البرلمان الفرنسي . منتقدا أعمال الرقابة ، قال :

« يحضرات النواب المحترمين : إننا هنا نعيش أزمة له أهمية كبرى . إنني أعتقد بأنني أعبر عن رأى المجلس بأسره دون تمييز بين أحزابه المختلفة إذا ما قلت ما أكدت بأن الرقابة لا يمكن ، ولا يجوز ، أن تكون إلا عاملا من عوامل الدفاع الوطني » . يحضرات الشيوخ المحترمين :

من غير المحتمل إطلاقا أن يسمح المجلس بأن تكون الرقابة وسيلة من وسائل تأييد الوزارة الحاضرة . نبوت ، يحضرات الشيوخ المحترمين ، كيف لا تكون الرقابة وسيلة من وسائل تأييد الوزارة الحاضرة إذا ما أرادت الصحافة أن تكتب عن مشروع كهرية خزان أسوان وقد تكون متجهة إلى غير اتجاه الحكومة في هذا للشروع فيجبه الرقيب وشطب هذا للقال ؟ انتقد الكاتب هذا للشروع معتقدا أن الوقت الحاضر قد لا يكون مناسباً وأن التكاليف زادت والاحتياطي قل . وأنا شخصياً ، وإن كنت أتمنى للحزب الذي تنتمي إليه هذه الصحيفة ، لا أقر هذا الرأي بل كنت دائما أصرح بأن تأخير هذا للشروع يكلف البلاد خسائر فادحة ، وأن من الواجب التسجيل فيه .

فهل إذا أشار الكاتب — كما قلت لحضراتكم — بأن الوقت الحاضر غير مناسب لتنفيذ هذا للشروع يمنع الرقيب نشر هذا الرأي ؟ ألا يجوز أن يكون عمقا في رأي ؟ وهلا يجوز أن ترد عليه بحجة أخرى وتظهر له وجه الخطأ في رأي فيفتح ؟ مثل آخر : هو موضوع البنك المركزي . وأرجو من حضرات زملائي المحترمين أن يتسع صدرهم لباع هذه الأمثلة لأن رفعة رئيس مجلس الوزراء طلب مني أن أذكر مسائل معينة ، فإجابة لطلبه أذكر لحضراتكم هذه الأمثلة :

مشروع البنك المركزي كان محل بحث ودعاية من سنة ؟ وكان أخيراً موضع مناقشة في مجلس النواب . فلذا ما جاءت صحيفة وقالت إنه لا محل الآن لتحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي لأن امتياز البنك الأهلي يستهي بمدعائي سنوات ، وإنه لا محل لنزع منشأة أجنبية حتى امتياز إصدار « البنكنوت » في حين أنه كان في إيران بنك أجنبي له حق امتياز إصدار الورق النقدي فاشتريت منه الحكومة هذا الامتياز .

إذا كتب هذا فلم يمتعه الرقيب ؟ اللهم إلا إذا كان من امتياز البنك الأهلي يجب أن يكون بإرادة الحكومة ، فكل صوت يرفع لمعارضة المشروع يجب أن يصدر من الآن .

حضرة صاحب القلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) - لم يكن حضرة الشيخ المحترم موقفاً في اختيار هذين الموضوعين لأتهما من الموضوعات التي كانت محل عناية الحكومات السابقة ، وليست الحكومة الحاضرة هي التي ابتكرتهما ؟ ومع ذلك فالرأي فيما متروك للبرلمان .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - كيف يقول رضة رئيس مجلس الوزراء إنني لم أكن موقفاً في اختيار هذين الموضوعين ؟ لقد أخذت الحكومة الحاضرة مشروع البنك المركزي عن الحكومة السابقة ، فأصبح مشروعها . فإذا جاءت صحيفة وانتقدته ومنع الرقيب نشر هذا النقد ، فإذا أفهم من ذلك ؟

أفهم أن الحكومة لا تريد أن يوجه أى نقد لهذا المشروع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس - ما فهمته من تصريح الحكومة أنها لا تملك بهذا المشروع .

حضرة المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - من قال هذا ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس - هذا ما فهمته من أقوال رضة رئيس مجلس الوزراء الآن .

بجزة صاحب القلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس الحكومة) - ما أريد أن أقوله لحضراتكم هو أن موضوع البنك المركزي معروض على البرلمان ؟ وهو من سياسة الحكومة السابقة . كما أن مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان من سياسة الحكومات السابقة ، والحكومة الحاضرة تؤيدها ؟ فإذا كان الرقيب أخطأ في منع نشر نقد موجه إلى هذين المشروعين فهذا النقد ليس موجهاً لسياسة هذه الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - إذن أفهم أن رضة رئيس مجلس الوزراء يشاطرننا الرأي في أن الرقيب أخطأ في حنف النقد للوجه إلى المشروعين الذين ذكرتهما لحضراتكم ؟ وأزيد عليه أن الرقيب قد حنف مقالات أخرى لا تهل أهمية مما حنفهم .

مثل آخر :

جرى بين مندوب جريدة الوفد المصري وبين صاحب العزة يوسف نحاس بك حديث عن أسعار القطن ؛ وأرادت الجريدة أن تنشره تحت عنوان « حول سوق القطن وأسعاره » حديث لصاحب العزة يوسف نحاس بك .

أعترفون حضراتكم ماذا فعل الرقيب في هذا العنوان ؟

جاء الرقيب وقال ، اشطب كلمة « حول » .

(ضحك)

كذلك قال الرقيب احذف كلمة « حديث » واكتب بدلا عنها « تصريح » .

(ضحك) .

أرايتم حضراتكم أسخف من هذا ؟

موضوع الحديث ، باحضرات الشيوخ المحترمين ، ليس فيه شيء . فانظروا حضراتكم ما منع الرقيب نشره من هذا الحديث :

« وفي هذا الوقت نفسه كثرت الإشاعات بأن الحكومة واللجنة البرلمانية مهتمتان بمسألة الجيزة ٧ وأنها تدرسان التدخل في سوق البضاعة الحاضرة لرفع الغنط ؛ وفي كل يوم ينشر في الصحف أن اللجنة اجتمعت وأنها توالى أبحاثها .

« فاعتاداً على هذه الأخبار تورط فريق من الزراع في نقل قطنه من مارس إلى مايو متحملاً ١٥ قرشاً في كل قطار بين ربيورت وصمرة ؛ والفريق الآخر متردد لا يدرى ماذا يفعل .

« ولم يبق من الوقت لثقل أو القطع إلا ثلاثة أيام . ولأنى لشفق الآن على الحالة التي وصلت إليها السوق بسبب أن للعلامات الحقيقية منحصرة في أشخاص معدودين هم أعضاء اللجنة البرلمانية وذوهم . وأما الجمهور بأسره فيجهلها كل الجهل » .

كذلك شطب في نهاية الحديث العبارة الآتية :

« وإذا كانت الحكومة قد اعترفت منذ الآن عدم تضيد السوق إلى مزيد من الحدود ، وأن تركها لمعاملها الطبيعية .
« وفي رأي أي هذا الصراحة أريد للجميع ، وأن حالة التردد والإيهام المجتمعين الآن على السوق حيلة لحائر جسيمة للزراع أولاً
وإن تحذيرهم أنفسهم بالورط في أعمال للضاربة اعتقاداً على تدخل الحكومة .
(تولى الرئاسة حضرة صاحب العزة الأستاذ محمد محمود خليل بك رئيس المجلس) .

لماذا يقوم الرقيب بشطب هذه العبارات ؟

صاحب الحديث يرى أن إشاعة تدخل الحكومة في سوق القطن يؤدي إلى ارتضاع الأسعار ؛ وهو يطلب من الحكومة أن تعجل
بإثبات في هذا الموضوع وينتقد تربيتها فيه خوفاً من المضاربات ، فهل يصح أن يمنع مثل هذا الرأي ؟ .

لاأنهم كيف تمتد يد الرقيب إلى مثل هذه المسائل الاقتصادية البحتة ؛ وأين فيها ما تقتضيه الضرورات العسكرية ؟
مثال آخر

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — كفى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا ، أرجو أن يتسع صدر حضرة الشيخ المحترم لباع كلنى لأن رفعة رئيس
مجلس الوزراء يطلب أمثلة معينة .

لهذا أقول إن هناك مقالات أخرى شطبها الرقيب ، منها :

مقال بعنوان « علاج البصلة » في مشروع البنك المركزي ؟ ! . . .

وأخرى بعنوان « مليون جنيه لإصلاح الأراضي البور » . لا أدري لماذا يمنع الرقيب نشر هذا المقال ؟

أرضاء لمعالى وزير الأشغال ؟ أم لغيره ؟

يلتخص للمقال في أن أطيان مديرية للتوفية في حاجة إلى مصارف .

الرئيس — وكذلك أطيان مديرية القليوبية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أظن أن هذا المقال يرضى عنه حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — أكثر من هذا .

(ضحك) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كذلك فإن مثل هذا المقال يسر سعادة رئيس المجلس لأنه ، حفظه الله ، ممن

لم شفاك واسعة في مديرية القليوبية ؛ ويسر أيضاً حضرة زميلنا الدكتور زكى ميخائيل بشارة وهو من أعضاء مديرية قنا لأنه تناول
بالتفصيل مشروع تنمية قناطر إسناء ، ذلك للشروع الذى قامت حوله لجنة في العام الماضى ، ووعداً معالى محمود غالب باشا بتنفيذه ، ولكنه
لم ينتقد لأن ؟ وسأثير ذلك عند الكلام في مشروع للبرازية .

حضرة صاحب المعالي محمود غالب باشا (وزير للمواصلات) — هذا من اختصاص معالى وزير الأشغال .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — فكتاب هذا المقال ينتقد حصر الجهود في إصلاح الأراضي البور ؛ وهناك

آراء كثيرة منها توزيع أطيان مصلحة الأملاك ، فهل يصح أن يحذف هذا المقال ؟ لماذا ؟

أنا لا يمكن أن أقبل على نفسى وطى حكومتى إسائة هذا الحذف إلا أن يكون الرقيب الذى حذف ذلك جاهلاً لأقصى
حدود الجهالة .

حضرة صاحب القام الرفيع على معالي باشا (رئيس مجلس الوزراء) — ونحن معك في هذا الرأي إذ ليس ذلك من سياسة الحكومة .

(ضحك وتصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — مقال آخر تحت عنوان :

« اعتيادات الطرق اقتصاد أسوأ من الإسراف » . يقول الكاتب لهذا القال إن الطرق قبان : عسكرية وغير عسكرية ؟ ويقول إن الطرق تعمل بمسك بسيط في حين أن أرض مصر رخوة ولا تحجب عنها طبقة صخرية تساعد على المقاومة ، ولذلك يصيبها التلف بسرعة ويجب أن يزداد المسك » .

فهذا للقال أيضاً يشطبه الرقيب !

مقال آخر عنوانه : « الصحة البدنية والصحة السياسية » ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — يجوز أن يكون في هذا القال تعرض .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حتى لو كان فيه تعرض ، فلم لا تترك الحكومة الصحافة تفرّج عن نفسها قليلاً ولو بطريقة منحرفة ؟

مقال آخر بعنوان « مشروع توليد الكهرباء وإنشاء صناعة الحديد » .

كذلك الرقيب لم يسمح بنشره . كذلك حذف الرقيب نشر خبره أن الدكتور طه حسين بك اقترح على وزارة المعارف أن التعيين في وظائف تدريس اللغة العربية يكون بمسابقة بين خريجي الأزهر ، وبين خريجي كلية الآداب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — هل هذا الخبر صحيح ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ليكن صحيحاً أو غير صحيح ، فما الذى فيه يس القروود العسكرية ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — قد يسب نشر هذا الخبر لإيجاد قلاقل في الأزهر .
الرئيس — أرجو عدم اللقطة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — مقال آخر بعنوان « سلطة الحكومة وحق تأليف النقابات » .

مشروع نقابات العمال كان معروضاً على مجلس النواب ؛ وفي إحدى مواده نص بحل وزير الداخلية حق إنشاء النقابات أو منها ؛ وأذكر أن حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحلق تناول بالنقد الشديد هذه المادة . فلما عرض للقائ على الرقيب واستشيد كاتبه بما أدلى به حضرة الأستاذ عبد الحيد عبد الحلق بشأنه ، حذف الرقيب ما قاله الأستاذ في هذا الموضوع . ولكن بما يدعو إلى السخرية والضحك أن الرقيب نفسه سمع بنشر مضطربة الجلسة التي تشمل العبارة التي حذفها من القال .

ماذا أقول في هؤلاء الأشخاص الذين وكل إليهم أمر الرقابة ؟

أما لا أريد أن أسنهم بصفة أو أنصتهم بمت ، وإنما أعرض على حضراتكم أعمالهم ولكم أن تحكموا عليهم بما شئتم .

مقال آخر بعنوان :

« الحكم المرفى في مصر وأثره في دوائر السياسة والاجتماع » . وهذا للقال هو عبارة عن رد لما كتبه الكاتب المعروف الأستاذ عباس المصنى ، وهو من أبرز الكتاب في جريدة الأهرام ، يتحدث ما أنتجه الأحكام العرفية من تحسين لنة الصحافة وتنقيتها من الببارات غير اللأوفية . حذف الرقيب من هذا القال ما لاحظته في المجلس من عدم السماح بنشر نص الاستجواب في الصحف . كذلك الحال بالنسبة للقالات التي أريد نشرها تليقاً على رحلة رفعة رئيس مجلس الوزراء إلى السودان .

تقد سمعتم حضراتكم بأن رفعة رئيس مجلس الوزراء عن هذه الرحلة وقابلتموه في عدة مواضع بالتصفيق ؛ ورفضته يعتبر تلك الرحلة من الأعمال التي تنقض الوطنية بالقيام بها .

وطبيعى أن يتناول الكتاب هذه الرحلة بالتعليق ؛ وليس مفروضاً في تعليقهم أن يرضوا أو يضربوا أحداً ، بل يكسبون بما يمتدونه حقاً في الصلحة العامة . ولقد طلبت هذه الصحف بياناً عن الرحلة أكثر من مرة فلم تغز به .

فلما أدلى رفعة رئيس مجلس الوزراء ببيانه أرادوا الصلح عليه ولكن الرقيب منع نشره ؛ فهل هذا يتفق مع حرية الرأي ؟

غداً يقوم رئيس مجلس الوزراء برحلة إلى الصحراء الشرقية وإلى بعض للدريات؛ فهل يصح أن يحجر على الصحافة أن تنشر شيئاً عن هذه الرحلة؟

إنى أعتقد أن رغبة رئيس مجلس الوزراء وزملاءه الوزراء، يربأون بأنفسهم أن يدافع عنهم بهذه الوسيلة.

وفي الإحالة على اللشائ نشرت جريدة القطم مذكرة لوزارة المعارف تهذمت بها مجلس الوزراء طالبة فيها إحالة عشرة من المدرسين إلى اللشائ. وقد أحيوا فلما بسبب كبر منهم أو عدم صلاحهم للعمل.

جاءت جريدة الوفد للمصرى وعقلت على هذا الخبر متقدمة — باسم أحد المدرسين — هذه الإحالة؛ وقالت في انتقادها إن وزارة العمل لما أرادت إحالة بعض القضاء إلى اللشائ اختفت معهم مبدئياً على تحسين معاشهم. وقالت إن مدرسين زاولوا زمناً طويلاً مهنة التدريس لا يفتل أن يكونوا ضامفاً في التدريس.

جاء الرقيب وحلف للقاء من جريدة الوفد المصرى؛ وحلف المذكرة التي سبق أن نشرت في جريدة القطم.

هذا مثل أذكره حضراتكم. ومن الأمثلة للضحكة أن جريدة الوفد المصرى أرادت نشر الخبر الآتي «سقوط طائرة مصرية في أسوان كانت تحمل بريداً للسودان. وقد نجاة منها، والحمد لله، الطيار محمد أبو رايه اتندى.

» وهذه الطائرة هي من أم الطائرات المصرية؛ وتقدر تكاليفها بشرة آلاف جنيه». — غلف الرقيب هذا الخبر.

حسرة صاحب القلم الرفيع على ما هو بشأن (رئيس مجلس الوزراء) — أعلن أن حضرة الشيخ المحترم يتفق معى على وجوب حذف هذا الخبر لأنه غير صحيح.

حسرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا. أنا لا أتفق مع رغبة رئيس مجلس الوزراء في هذا.

حسرة صاحب القلم الرفيع على ما هو بشأن (رئيس مجلس الوزراء) — إذا كان الصحفي في هذا الخبر متعمداً الكذب، فهو خائن لواجبه؛ والواجب عدم نشر الخبر.

وإذا كان حضرة الشيخ المحترم يقرأ علينا ما يجرى في البلاد الديمقراطية، فليسمح لي أن أذكر أن الرقابة في إنجلترا اختيارية، أى أنها غير إلزامية. فهم في رقائهم هناك يكتفون بأن يقولوا: يحسن ألا ينشر هذا الخبر.

ونحن نريد في مصر أن نرفع شأن الصحافة عندنا إلى هذا المستوى.

والخبر الذى منع نشره غير صحيح، ومع ذلك فهذه الطائرة من الطائرات الحربية، ولما كان يجوز الاخلاق عليها.

حسرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا من الذين ينكرون على الصحفيين نشر أخبار كاذبة، ولكن منع نشر هذه الأخبار لا يكون على يد الرقيب. لا أفر أن يغلف الرقيب ما يريد حذفه، ولو كان كاذباً؛ لأننا إذا أجزأنا له هذا للبدا فلن يده تند إلى كثير من الأخبار بالحذف بحجة أنها غير صحيحة، وهذا يتفق على الصحفيين نشر أخبار كثيرة ولو كانت صحيحة

حسرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفتاح بك — تكون هناك رقابة أخرى.

حسرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا يجوز أن يكون من اختصاص الرقيب حذف الأخبار بحجة أنها غير صحيحة. فإنا نعلم أن كثيراً من الأخبار الصحيحة تقع في البلاد، وتنشرها الجرائد، ولكن الحكومات في عهود مختلفة تصدر بلاغات رسمية بتكذيب هذه الأخبار، وهى في الواقع صحيحة.

فذلك أعارض — من حيث البدأ -- رأى رغبة رئيس مجلس الوزراء لأننا إذا أخذنا به تكون حرية الصحافة مهددة دائماً.

إنى أبعد في الأمثلة التى أذكرها عن المسائل التى لا توافق مزاج البعض فإنها كثيرة جداً، وإنا أذكر أمثلة سائرة. فمثلاً كتب الكاتب مقالاً عن إيرادات الجمارك وأثرها في ميزانية الدولة. فقال إن إيراداتها في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ أصابها العجز بنسبة ٢٥ ٪؛ وفى أكتوبر من السنة نفسها مقارناً بأكتوبر من السنة السابقة، بلغ عجزها خمسين في المائة. وقال إنشالم تطلع على إحصاء شهر نوفمبر، ولكنها لا تفل عما ذكرنا من العجز.

وبناء على هذه الإحصاءات ذكر الكاتب أن السخل من الواردات سينقص تبعاً لنقص ورودها . فهل راعت وزارة المالية هذه الناحية الخطيرة عند وضع مشروع للزيادة للسنة القادمة ؟ وحسب لذلك حصلت نققاتها التي تستند فيها إلى اعتادات البرازية الحالية ؟ إلى آخر ما ذكر الكاتب ... — فما عيب هذا الخبر حتى لا ينشر ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — الأولى أن يعرض مقدماً على اللجنة المالية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا ياسيدى ، فمن حق الجمهور أن يطالع على الحالة تماماً ، كما نطلع نحن عليها .

وهناك مثل آخر ، مقالة بعنوان « هنار » وفيها « قد رأينا كيف ضل في بلاده ، وأعمال الطناني في وطنه . ورام الرضة على هذه الشعب ، وحاول بالنفط والقرى والإرهاب أن يكبت كل معارضة تنهض في وجهه ، وقلب الأوضاع المقررة في الحياة العامة . فلم تعد الأمة هي التي توحى إليه برينتها ، وتكمل إليه مشيئتها ... إلى آخر ما قال » ، فهذا للقتل شطب ، ولماذا شطب ؟ إن في هذا الحذف معنى غير حسن . ولو كنت في مقام رضة رئيس مجلس الوزراء لما أجزت هذا الحذف ولاستأنت منه .

حضرة صاحب القلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لم أسمع بهذا إلا الآن . وكل ما ذكر من الأمثلة إنما سمعته هنا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن الرقيب تصور أن الكاتب يريد من مقاله تصوير رضة رئيس مجلس الوزراء في صورة دكتاتور ، فغداً هذا إلى حذف للقتال .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أى أن الكاتب يريد هنا من باب التورية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نعم إن الرقيب توهم أن الكاتب يريد تصوير رضة رئيس مجلس الوزراء بهتاناً .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفتار بك — وكيف يكون دكتاتوراً ، ونحن هنا جالسون تناقش ونحاسب ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وهناك مثل آخر ، مقال عنوانه « الحرية في معترك الحرب الحاضرة » ، قال الكاتب فيه « وإن رضى أمة ذات كرامة ، ولا شطب معنى الحرية ، خطبة الحنف والمبش في حجة القتل والرق والامتنان . إن الأمم لا تنفرط في حربتها ، لأن الحرية هي جوهر الحياة ... إلى آخر ما قال » . فهذا الكلام شطب ، فلماذا يشطب ؟ هل قال أحد إن الحرية شيء معيب حتى يشطب القول فيها ؟

أم أن القائمين في الحكم يخشون تسرب كلمة الحرية في البلاد ؟

إن هذا التصرف يدل على مبلغ ما نزل إليه الرقباء . وإذا كان رضة رئيس مجلس الوزراء يقول إنه لم يسمع بهذه الأمثلة التي ذكرتها من قبل فأنا أصدق ، ولكن لا يكفيها ما قال .

لا ، ياسيدى ، لا يكفيها القول هنا إن رفعتكم لم تعرفوا شيئاً عن هذا التصرف . لا يكفيها هذا مع معاداة الكاتب في كتاباتهم وترك عمال الرقابة يمتنون الحرية كما امتنوها . لا هبل أن يصادر الكاتب في أبحاثهم الاقتصادية الهمة ، سواء أثبتت في المجلسين أو خارجهما . لا يكفي أن يقول رضة رئيس مجلس الوزراء إن مشاغله كثيرة ، ولا تسمح له بأن يتبع كل شيء يجرى ، كما قال ذلك في مجلس النواب وكرره .

لا يكفي لصحة البلاد أن يقال هذا القول ، ويترك عمال الرقابة يمتنون في الكتابة هذا البعث .

حضرة صاحب القلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — إذن نجعل هيئة استثنائية في الرقابة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل يقال هذا تهكاً ؟

حضرة صاحب القلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — إنى أقول هذا جاداً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وهناك مثل آخر ، مقال عنوانه « السياسة الجديدة » . فكلمة الجديدة

شطبها الرقيب .

لقد ذكرنا في استجوابنا أننا ستناقش في ثلاث مسائل ننقصها ؛ وللتشول أعلنا بالطبع الحكومة لا الرقابة .

فقلنا : منعت الرقابة متناً يكاد يكون شاملاً كل هدف لأعمال الوزارة ، سواء أكان متعلقاً بالمسائل السياسية والسياسية ، أم بالمسائل الاقتصادية . وفي الأمثلة التي ذكرناها ما يحقق كل ما قلناه ، وأن قولنا لم يكن جزافاً .

لقد ذكرنا أمثلة عن غلبات المال ، والبنك المركزي ، وكهنة خزان أسوان ، والطرق — فكل هذه الأمثلة تؤيد أن قولنا لم يكن جزافاً .

الأمر الثاني : أن الرقابة منعت نشر الآليات القرائية ؛ وقد تكلم عن ذلك بإسهاب زميلي الأستاذ بسبوني بك .

والأمر الثالث : أنه لا توجد عدالة في العملة ، ولا مساواة في الظلم .

ومن الغريب أن روس هذه المسائل التي ذكرناها لم يكن الأمر فيها قاصراً على بلادنا ، بل كانت محل جد في فرنسا ، فلنستجواب للسويديون يوم تعرض لها ، وذكر أن الحكومة لا تساوى في الظلم .

ولا أختص بالذكر جريدة « روز اليوسف » التي رسمت رفعة النحاس باشا تحت عنوان « الرئيس الجليل في الأقصر أمام طريق الكباش في معبد الكرنك » .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — قد سبق أن صودر لها عدد كامل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — رسمت النحاس باشا ومكرم باشا أمام مظاهرة من الكباش وما يحاطبها ويصيحان بمظاهرتها لها .

حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — هل يريد حضرة الشيخ المحترم منع نشر هذا ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — التي أطلبه هو المساواة .

حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — أنا موافق على المساواة ، ومنع الجميع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وهناك مسألة أخرى تخص جريدة الدستور ؛ وهي مسألة خطيرة ، ونتمنى بصفتي خامة معالي مصطفى الشوربجي بك . فقد نشرت جريدة الدستور مقالة تحت عنوان « نجوى ، كل البلاد إلا الإسكندرية » . ينقد فيه كاتبه تنقل النحاس باشا وسفره إلى البلاد إلا الإسكندرية ، وأنه قد سافر إلى الأقصر ، وشين الكوم ، وأسوان — ما عدا الإسكندرية . كل البلاد إلا الإسكندرية — إذا كان هناك واجب الرقابة ، فهي أن تمنع أن يقال « كل البلاد إلا الإسكندرية » في الصيف جائز .

« ليس في الصيف تبدأ الإجازات ، ويحیی موسم الحملات ، وتسطل الحاكم والنيابات . ومن شهر إلى شهر ، ومن سنة إلى سنة عسى التفرج يحيى . ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً .

« أمان وتعاملات ، ومنى واحتجاجات ، ولكن الساعة آتية لا ريب فيها ، والقضاء نافذ لا شك في ذلك ولا ريب . ولن يمدى الإجراء أو التأجيل ؛ وستند الحجة والمآذير ؛ والوقوع في البلاد شر من الانتظار . فأقدم أيها « الزعم » المختار » .

فهل نشر هذا يجوز ؟

هل يجوز للحكومة أن تسمح لرقبها بأن ينشر لكاتب ، متدياً ذلك الاعتداء الصارخ على حرمة القضاء بهذه الصورة للقرعة ، ويجيز نشر هذا القول ، ولا يجوز نشر المقالات التي تتحدث عن كبرية خزان أسوان والبنك المركزي وغيرها ؟

ومن هو خلدون الذي نشر القائل ؟ هو رئيس تحرير جريدة الدستور ، ويجيز الرقيب له نشر كلامه مرحباً .

ولمضى أمثلة عدة عن مقالات نشرت في جريدة الدستور وزور يوسف ؛ ولا أريد أن أطيل عليكم بذكرها . ولكن الذي أستطيعه من هيبة أن الرقابة تحبس في عملها أنها أدلة من أدوات الجزية ، وأنه مطلوب منها أن تؤيد حزباً على حزب ، وأقول إنها لا تريد أن تؤيد حكومة فقط . بل تريد أن تعين حزباً على حزب . فذلك الإجازت تبرز هذه الكتابة للجنة حرية القضاء . وأول من يتأذى بهذا القول هم القضاء ، لما كان يسمع أن ينشر هذا القول .

ويتضح من ذلك أن الأمر في الرقابة فوضي ، ولا أدل على هذه الفوضى من اعتراف رغبة رئيس مجلس الوزراء ...
حضره صاحب اللقلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) - لا .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لقد ذكرت أمثلة عدة على أن الرقابة تجاوزت الحدود الثلاثة ؛ ولم يجد رغبة رئيس مجلس الوزراء سيلاً إلى رد اعتراضاتنا إلا أن يقول بأنه لم يعرف هذا إلا الآن وفي الجلسة هنا ؛ ووافق على أن تصرف الرقيب في كثير من المسائل كان تصرفاً مبيعاً .

فما الذي أفهمه من هذا ؟ أفهم أن الرقابة فوضي لأن رئيس مجلس الوزراء يفقد الرقابة في كثير من الأمثلة ، بل أقول في معظم الأمثلة يشاركني الرأي فيها ، صراحة أو ضمناً ، وفي أن الرقابة تعدت حدودها .

فهل يصح ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أنكم تقولون أن تستمر الرقابة فوضي بحالها التي هي عليها ؟ بل أقول أكثر من هذا : هل تقبل الحكومة ، لمصاحبتها ولمصلحة البلاد ، ولمصلحة الصحافة ، ولكل الصالح ، أن تستمر هذه الحال قابعة بدون ضابط ؟
إننا لم نقدم بهذا الاستجواب رغبة في تهدأ أعمال الوزارة فقط . نعم تقدمنا به لقد أعمال الوزارة ، ولكن ابتداء تقدمنا به لتحقيق مصلحة عامة قبل كل شيء .

لقد خطبنا في أن مثل هذه المسائل يمكن الاتفاق على ثلاثيا . ولكن أجبنا بأن مصلحة الوزارة ، ومصلحة كل سلطة ، تكون بطرح عيوب الرقابة أمام أراي العام ، حتى يعرف كيف تصرفت الرقابة هذه التصرفات للية وأنها سارت في أعمالها سيراً موعجاً للنهاية .
حضره صاحب اللقلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) - إذا قلت لي لم أعرف بهذا إلا الآن ، فإني أقصد أن أحداً لم يشك لي ؛ وأعمال الحكومة لا يمكن أن يقوم بها كلها رئيس الحكومة بنفسه .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - وإننا فنشك ، فهل يجوز أن تترك الحال هكذا ؟

لما قرأت الاستجواب الذي أثير في مجلس النواب الفرنسي ، للشاه لاستجوابنا ، وجدت أن مناقشته اختست باقتراحات .

منها الاقتراح الذي تقدم به للسيو ليون بلوم ، وهو « أن المجلس يقرر أنه لا يسمح بأن الرقابة تخضع قيوداً على حرية الفكر وللناقشة إلا في حدود الضرورات التي يقتضيها المصالح الوطنية . وهو من جهة أخرى مفتوح كل الاقتناع بأن من حق البلاد أن تحف على الحقيقة في جميع المسائل ؛ وهو يمتد على الحكومة في أن تدير الرقابة في حدود هذه القواعد بدون أدنى تحيز ، وبدون اهتمام لأن تحصل المسائل الداخلية هي للرد لها في هذه الإدارة » .

هذا الاقتراح للسيو ليون بلوم . وهناك اقتراح آخر تقدم به للسيو لويس ماران .

حضره صاحب اللقلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) - وهل قيات هذه الاقتراحات ؟

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - هذا هو اقتراح للسيو لويس ماران ، وكان وزيراً : « إن المجلس يدعو الحكومة إلى أن تبين وتحدد بسرعة ، في قرار عام بطقاً لما بدأ من رغبات المجلس ، سلطات واختصاصات الرقابة . وأن يوضع موظفو الرقابة تحت سلطة حكومية خاصة تكون بيئية عن روية مجلس الوزراء » .

وهذا الاقتراح نحن في أشد الحاجة إليه ، كما أن الحكومة في أشد الحاجة إليه أيضاً . فقد ظهر من أقوال رغبة رئيس مجلس الوزراء في مجلس النواب أثناء البور غير البادي بأن هناك تصرفات يقوم بها الرقابة اقتضت منها أنهم تمدوا الحدود الثلاثة ، وفيها كثير من الخسافات .

من أجل هذا يجب أن تبين وتحدد سلطة الرقيب بيميناً واضحاً حتى لا يتصدى صغار الموظفين للكلفين بالرقابة هذه الحدود .

وإن أسأل : كم يبلغ موظف يقاضي نحو خمسة عشر جنيهاً أن يحذف من النقالات ما يريد أن يحذف بدون أن يرجع إلى اللجنة أمهه ؛ وبدون أن يرجع إلى رئيس مشور ؛ لأن معنى ما هو جار الآن أن حرية الصحافة تبقى تحت رحمة خمسة أو ستة موظفين مرتباً أكبرهم لا يتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً - وهذا غير مستطاع .

لذلك بعد أن شرحنا لكم الصيوع التي ارتكبتها الرقباء ، وبعد تسليم الحكومة بصحة كثير ما قلنا ، لابد أن يوضع للأمر علاج ، وأن تصبروا عن رغبتكم في حماية حرية الصحافة والتفد ، وألا يتردد هذا البث طويلا إلى ما شاء الله .
(تصفيق من القتل) .

حضرة الشيخ المحترم أنطون الجبيل بك — حضرات الشيوخ المحترمين : لا يسعني إلا تقديم خالص الشكر ، باسم الصحافة ، إلى الزميلين المحترمين والأستاذين الكبارين محمود بيوت و يوسف الجندي على ما أبداه من الاهتمام بشؤون الصحافة والتيرة على جريتها في وضع استجوابهما وشرحه شرعا مسبقا في جلتين متواليتين . أما المجلس فقد أعرب عن شكره لما بالتصفيق للسلع عن حرية الصحافة . ولا يجب أن تهوا جميعا للذود عن حرية الصحافة وحرية الرأي وحرية الفكر ، فجميع هذه الحريات مكفولة في الدستور صريحا في مادتيه الرابعة عشرة والخامسة عشرة ، وأتم حادة للمستور .

حضرات الشيوخ المحترمين :

لا شك في أن الرقابة على الصحف من مستزمات الأحكام العرفية . وقد وافق البرلمان على إعلان الأحكام العرفية ، فلا بد لنا من أن نرضى بالرقابة . ونحن بالرقابة راضون . ولكننا راضون بالرقابة المحكمة الرشيدة ، لا بالرقابة للتسعة للتحكمة .
لأننا راضون بالرقابة التي تعمل في داخل النطاق الرسوم لما وتحقيق الأغراض المطلوبة منها ، وهي منع الكتابة للتيرة للخواطر ، للثقل للأمن العام ، وحذف الأخبار التي تلحق ضررا بسلامة الدولة وشؤون السلطان عن الوطن .
بمثل هذه الرقابة نحن راضون ؟ بل إننا نعرضها على أنفسنا إن لم تعرضها الأحكام العسكرية ، لأننا نهدر حرج الظروف الحاضرة .
(تصفيق) .

ولكن الرقابة التي لا يرضاها معنى ، هي الرقابة التي تمنعني دائرة اختصاصها ، وتتجاوز الأغراض المقصودة منها ، لتتعمق في كل ما يكتب ، تفصل أحيانا إلى حد الصحافة ، كما صارت إلى الحال في أول القرن الحاضر في إحدى الدول القريبة ، حيث وصل التفت ، بل وصل الحواف والمغص إلى حظر طائفة من الألفاظ ، مثل كلمة « الجمهور » لأن الكلمة تمت إلى الجمهورية والحكم الجمهوري ، أو كلمة « مراد » لأنه كان للسلطان يومئذ أن يحلف عفو عن هذا الاسم .

فلم يكن يجوز للكتاب ، وهو يصف مثلا إحدى الحفلات ، أن يقول « وكانت الجموع مزدهجة » بل يقول « كانت الجموع ... » . ولم يكن يجوز أن يكتب « نلت المراد » بل « نلت الرام » ، وما إلى ذلك من الألفاظ التي تصحك ، وشر البلية ما يضحك .

لما جاءنا الرقيب لأول مرة بعد فرض الرقابة ، وكان موظفا صغيرا ، رجبت به ثم قلت له : « يا حضرة الفاضل ، إن كل كلمة تشعلها أو تمسها أعدها إمامة لي . » قال : « أسخرف الله ... » . قلت : « لا تسخر ، لأن مني ذلك أنك تفهم معصية البد أحسن مني ، وهذا ما لا أسلم لك به ولا يعلم لك به أحد من زملائي رؤساء التحرر في الصحف الأخرى . فإذا كان لديك تعليقات بلنسا إياها ، ونحن كفيون بتفتيحها » .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

إنني بعد أن شكرت الأستاذين الكبارين صاحبي الاستجواب على دفاعهما عن حرية الصحافة ، ألاحظ أنهما كانا يقصران كلامهما على الاستعداد بمقتضيات من زميلات معينة ، مما قد يشرب معي إلى أذهانكم وأذهان الجمهور أن سائر الزميلات تتربع في مجبوبة من الحرية . والواقع أن الجميع في « المواسوا » ، فما يصيب اليوم إحدى الصحف يصيب غيرها غدا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لقد تكلمنا عما وصل إلى هنا .

حضرة الشيخ المحترم أنطون الجبيل بك — إنني أستطيع ، كما يستطيع كل من زملائي الصحفيين ، الأعضاء منهم في هذا المجلس وغير الأعضاء ، أن يردوا سلسلة طويلة مما عتدم من هذا التقليل . ولو سقت لكم الأمثلة على ذلك لطلال بنا للقيام ، ولا أحب حصر النتائج في دائرة خصوصيات الضيقة ، بل أحاول أن أرتفع بها إلى مستوى أعلى قال قال حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندي : فأتناول الموضوع من وجهته العامة للتصلة بصلحة البلاد ، ولعل الأمثلة تجيء مؤيدة لما سأبسطه من للاحظاظ العامة .

وأولى هذه الملاحظات أن النسل في رقابة الأخبار يساعد على ترويج الإشاعات الفرية الكاذبة . مثال ذلك : وقع في ٦ فبراير الماضي في ميناء الإسكندرية حادث اصطدام بين زورقين كانا يقلان بعض كبار الموظفين فأصيب الركاب بجروح ووضوح بسيطة . فتمت صحف الصالحة من رواية هذا الحادث ، بل إن أحد الصائين وجه كلمة شكر في الصحف إلى من استغفر عنه على أثر الحادث الذي أصيب به ، لحذف من كلمة الشكر عبارة « على أثر الحادث ... » ، فلماذا كانت النتيجة ؟

في اليوم الأول : تليفون وثان وثالث ، والتكلمون يسألون : أصبح أن أحد الأنام للمنطوية قذفه الأمواج إلى ميناء الإسكندرية فأصاب زورقين ... ؟

... وفي اليوم الثاني : تليفون وثان وثالث ، والتكلمون يسألون : أصبح أن غواصة ألمانية دخلت خلسة إلى ميناء الإسكندرية ففسدت زورقين وطدت سلة من حيث أنت ... ؟

ألا ترون ، أيها السادة ، أن نشر الخبر على حقيقته البسيطة كان يفي عن كل هذه الإشاعات الفرية اللققة ؟ وهكذا يقال عن السيارة العسكرية التي وقعت في حفرة في الصحراء ، فتح نشر الخبر .

ملاحظة ثانية : كثيراً ما يختلف تهديد الرقاب لما يجوز نشره باختلاف ضميم ما يتقونه من التعليلات . فيجوز رقيب في صحيفة ما يمنعه رقيب آخر في صحيفة أخرى . مثال ذلك : أن إحدى الصحف تلقت منذ أسبوعين مقالا من أحد أعضاء البرلمان يتضمن اقتراحا لحل مشكلة القطن ، فمنه الرقيب . وفي ثاني يوم نشر للقال نفسه في صحيفة أخرى ...

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - في صحيفة للقطم .

حضره الشيخ المحترم أنطون الجليل بك - وتقت جمعية الشبان المسلمين من الجنرال فيجان رداً على رسالة وجهتها إليه بخصوص بعض زعماء العرب للمتعلقين . وأرسلت الجمعية ملخص الرد إلى الصحف فأبيح للبعض أن تنشر منه ما لم يسع لغيرها . وهذا ما يوقع الصحف في حرج تجاه بعض الناس أو بعض الهيئات .

الملاحظة الثالثة : إذاعات الراديو من محطة مصر وغيرها من المحطات الأجنبية كثيراً ما تهمل الرقابة على الصحف عديمة الأثر ، لأن عدد الذين يسمعون أكثر من عدد الذين يقرأون ، أو كما قالت إحدى الزميلات مداعبة : إن عدد الصم عندنا أقل بكثير من عدد الأصميين .

أذكر من هذا القبيل أنه صدر منشور عن سبب إطفاء الأنوار ليلا في الإسكندرية ، لحذف الرقيب هذا للنشور من الصحف ، وحقنا فعل .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - ولم ذلك ؟

حضره الشيخ المحترم أنطون الجليل بك - لأن للنشور كان حقيقة عمالاً يحسن نشره ، ولكنه أذيع في الساء نفسه من محطة الإذاعة فكان عدد الذين يسمعون أكثر بكثير من عدد الذين قرأوه فيما لو نشر .

وما دمت في مقام سرد الأمثلة فلا وددت مثلاً أخيراً يرجع إلى ثلاثة أو أربعة أيام .

طلبت إلى إحدى الجرائد أن أكتب لها كلمة عن « حدث الأسبوع » ؛ وأردت أن أظل بعيداً عن دائرة السياسة ؛ فجلت مدار كلتي على « البريانية » مناسبة تتروك للبرلمان في بحث ميزانية الدولة . وتطرق إلى ميزانية التزل قلت : « قل منا من يضع نفسه أو لبيته ميزانية يوازن بها بين إرواده ومصروفه ، وهذا هو علة خراب البيوت . الرجل يسلم ويكسب ؛ والمرأة تدبر فتعظم . ومتى تكافأت هاتان القوتان في التزل توافرت فيه أسباب اليسار والرخاء . وإذا كان الرجل في ميزانية البيت يعمل الإيرادات والمرأة تمثل المصروفات فبقوة لها أثر في أطم وأخطار فإن عليها الاعتماد يكون أنه يجب لإخلاق العيرام عقل أوسع من العقل اللازم ليكسبها . فالمرأة إذن وزير المالية الحقيقية في المنزل ؛ فهي التي تفتح الاعتقادات وتعيد مقاديرها . »

ولم تم تحفظاً جوفياً ، فإني كنت في هذين الشهرين ألقى في البرلمان البيت مدرسين ميزانية أسبوعياً يروا إلى الأمة التي بدأ في هذا الأسبوع بحث ميزانية الدولة .

وقد جعلت لهذه الكلمة البرية ، العجدة كاترون عن السياسة والأبناء العسكرية وعن تهديد سلامة الدولة والأمن العام ، جطت لها عناوين : الأول « ميزانية البيت وميزانية الدولة » ؛ والثاني ، وهو من قبل الفلكة لأن الحيلة فكافية : « سرى باشا وزير مالية الدولة ، والروجة وزير مالية للتزل » .

شاذاً فعل الرقيب ؟ شطب العنوان الثاني .

ولو كان حضرة صاحب اللعالي وزير للالة حاضرأ في هذه الجلسة لأتته ، هل يرى معاليه أن هذا العنوان بما يلحق ضرراً بمسبة البلاد المالية ، فيؤثر في السوق ويخفض الإيرلات أو يزيد للمروقات ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — فيه تكدير خطر .

حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

يخلص من هذه الأمثلة — ما دنا نريد رفع النقاشة إلى مستوى أعلى من الخصوصات — أن هذه الحالة تولد جواً خائراً ، لأن القراء يفتقدون شيئاً فشيئاً فتهتم بمجردهم ، فيفتل الرأي العام من أيدي قلدته وهدهد . وهذه حالة تطوى على خطر أم وأعظم من نشر خبر عن اصطدام زورقين أو وقوع سيرة في خرة .

(تصنيق) .

على أن الإصاف يقضى علينا بالأ تسقط حضرة مدير مراقبة النشر وفريق من الرقباء قتهم . فهم في الثالب يذلون جهدم للتعاون معنا .

الرئيس — لا محل للعرض للأشخاص بالمدح أو بالقدح .

حضرة صاحب اللعالم الرفيع على معاليه باشا (رئيس مجلس الوزراء) — يحسن أن يوجه الكلام إلى الرقابة .

حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك — وكثيراً ما يرجع إلينا الرقيب مستشيراً أو مستهتماً . كما أننا من جانبنا نرحب دائماً بهذه اللعامة ونسبل على الرقيب مهمته . وقد جمتنا في الأسبوع الماضى مائة أحد الزعماء الكرام من صحافة اللعامة ؛ وكنا قيقاً من الرقباء والصحفيين المحتالي الألوان ، ققتينا ساعة قدينة تضكك بتوادد عن تمت بعض الرقباء مع الصحفيين ، وحبل بعض الصحفيين على الرقباء — كل ذلك في أتم صفاء وأكل مودة . فالكشكة قائمة إذن بين الصحافة والرقابة لا بين الصحفيين والرقباء . ولعل أصدق وصف لهذه الحالة ما كان قنماء الرومان يقولون عن مجلس شيوخهم : « Senatores boni viri , Senatus mala bestia » .

وترجمة ذلك في بعض تصرف : « الشيوخ جماعة طيين ، ولكن مجلس الشيوخ حاجة بطالة » . ونحن نقول مثلهم « الرقباء جماعة طيين ، ولكن الرقابة حاجة بطالة » .

هذه هي الحالة ، بسطها كشيخ مستقل ، وكسحن مستقل بلا تحمل ولا ملانة ولكن يكمل الإخلاص والإصاف .

وإن لأرجو في الختام — وقد يكون هذا اقتراحاً — أن يزود رفة الحاكم العسكري العام مراقبة النشر بالتعليقات الصرعة ، وأن تبلغ الرقابة هذه التعليقات إلى رؤساء التحرير ، فهم أحسن رقباء على ما يكتب في صحفهم ، وأن يتصرع منع النشر على ما له علاقة بالأبناء العسكرية والشؤون الماسة بالقطاع عن البلاد وسلامة الدولة .

(تصنيق) .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حين هيكل باشا — الفهم أن الحكومة رداً على الاستجواب ؛ وإلبي أنهم من اللائحة الداخلية ومن اللعائيد البرلمانية أنه بد أن يجرع الاستجواب مقدمه يحمل أن نسع كلمة الحكومة ؛ قد يكون غندي كلام كثير فإذا سمعت كلمة الحكومة عدلته ؛ وقد تكون غندي وقائع خاطئة فإذا سمعت كلام الحكومة صححتها — لهذا أرجو أن تبسبع أربا كلمة الحكومة طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية ولما جرت عليه اللعائيد .

الرئيس — حضرة الزميل المحترم يطلب تطبيق للغة ٥١ من اللائحة الداخلية ، وعلى ذلك فالكلمة لحضرة صاحب اللعالم الرفيع ورئيس مجلس الوزراء .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ما هو باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) — أرجو أن يأذن المجلس بأن أنيب عنى
حضرة الأستاذ الدكتور محمود عزمى فى إلقاء بيان الحكومة عن هذا الاستجواب .

الرئيس — هل يتلو حضرة الأستاذ الدكتور محمود عزمى بياناً عن الحكومة أو يريد أن ياتى كلمة للرد على الاستجواب ؟

حضرة الأستاذ الدكتور محمود عزمى (مدير مراقبة النشر) — نعم سأتلو بيان الحكومة بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — تريد أن تتحقق من مسألة دستورية هامة لكى نعرف الحطة التى يجرى
عليها المجلس فيها ، هل يجوز لموظف كبير أن ينوب عن رفة رئيس مجلس الوزراء فى تلاوة بيان مكتوب ؟

الرئيس — لا شك فى أن رئيس الحكومة له الحق فى أن ينبب عنه من يرى من كبار الموظفين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الذى أريد أن أقف عليه من معالى الرئيس هو هل يجوز إلقاء بيان مكتوب ؟
الرئيس — يجوز ذلك ؛ ولحضرة الشيخ المحترم أن يسمع البيان ثم يناقشه .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ما هو باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) — لقد أنبت عنى حضرة الأستاذ الدكتور
محمود عزمى فى تلاوة بيان الحكومة عن هذا الاستجواب ؛ وسأقول كلمة فى النهاية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أعتقد أن المجلس لا يمانع فى إلقاء هذا البيان فى هذه المرة ، على ألا تعتبر
التلاوة ساقطة . وستكون لإحالة التلاوة أو عدم إحالتها محل بحثنا ؛ فإذا ما تبين عدم جوازها أثرنا للموضوع فيما بعد .
الرئيس — لا مانع من ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يجئ إلى أن يبين الحكومة بعد قبل أن نسمع على الأقل بيان حضرة
الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى عن الواقع الذى أدلى بها فى هذه الجلسة . وقبل أن نسمع الحكومة أقوالى التى أدليت بها الآن .

وأعتقد أن الأوفى أن نسمع من الحكومة رداً على الواقع الذى عرضنا لها الليلة ؛ فإذا كان البيان الذى سيتلى الآن قد أعد قبل
هذه الجلسة فلا مانع لدينا من أن ترجع الحكومة إلى للضابط لتطلع عليها ثم ترد على وقائع الاستجواب بعد ذلك ، لأنه ليس من للصحة
أن تغفل الحكومة الواقع الذى ذكرت فى هذه الجلسة .

حضرة الأستاذ الدكتور محمود عزمى (مدير مراقبة النشر) — لقد أعدت الحكومة الرد على الواقع الذى قيلت فى الجلسة
الساوية والى قيلت فى هذه الجلسة .

يتطوى الاستجواب فى أصله للكتاب وفيها أضيف إليه عند عرضه لتحديد موعد لمناقشته ثم فى أدلى به أصحابه المحترمان وهما
يفصلانه على خمس مؤاخذات موجبة للرقابة يمكن ترتيبها ترتيباً منطقياً على النحو التالى :

أولاً — حظر نشر الآيات القرآنية البكرعة والحكم القديمة والجديدة ، والإيمان فى الحظر إلى حد عدم إجازة النشر فى صفحة
خاصة بالأدب رغم سبق السالج بذلك .

ثانياً — منع كل حد لأعمال الوزارة ، سواء أكان متعلقاً بالمسائل السياسية والمستورة أم بالمسائل الاقتصادية ، رغم أنها جميعاً
أبعد ما تكون عن الحرب وشؤونها .

ثالثاً — عدم المساواة فى المعاملة ؛ إذ سمح لصحف الحكومية بالمهاترة ضد خصومها السياسيين ، على حين أنه لم يسمح لصحف
للمعارضة بالرد عليها .

رابعاً — منع نشر الأسئلة والاستجابات البرلمانية فى الصحف .

خامساً — فرض الرقابة الصحفية فى مصر من تباير الضغط على حرية الرأى ما لا نظير له فى البلاد الديمقراطية .

٢ - ويلوح من المؤاخذات في عمومها ، ومن الغالب الذي صيغت فيه عباراتها ، أن هناك شيئاً من سوء التفاهم على طبيعة الرقابة واختصاصاتها ، يحسن الإسراع إلى تبديده ببلادة قبل المرض لتفصيل أمركل واحدة من تلك المؤاخذات . ذلك بأنها تم عن اقتراض أن طبيعة الرقابة طبيعة حرية خلصة وأن اختصاصاتها ، من أجل ذلك ، يجب ألا تتجاوز الشؤون العسكرية البحتة بحال .

ولكن الواقع هو أن الرقابة وإن فرضت لمناسبة إعلان الأحكام العرفية بسبب حربي فإنما هي تشمل شؤون الدفاع القوي وشؤون الأمن العام ، كما تشمل الشؤون السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والحلقية كذلك . ومرجعها في هذا الاختصاص الشامل ، الأمر العسكري رقم ١ الصادر من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية في الثالث من شهر سبتمبر لسنة ١٩٣٩ ، وتصريحات حضرة صاحب للقيام الرفيع رئيس مجلس الوزراء في الجلسة الأولى من جلسات دور الانعقاد البرلماني غير المأدب أمام مجلسك للورق في اليوم الثاني من شهر أكتوبر لسنة ١٩٣٩ ، ثم تعليمات حضرة صاحب السعادة الرقيب العام للنظمية لقروع الرقابة جميعاً .

وقد نصت للادة الأولى من الأمر العسكري للذكور على أن الرقابة العامة مفروضة « من أجل سلامة البلاد » . كما نصت للادة الثالثة منه على أن الرقيب العام ومن ينتدبهم من اللوفتين التابيين له يتولون عملهم « في سبيل الدفاع القوي والأمن العام » . وجاء في تصريحات رفعة رئيس مجلس الوزراء تفصيلاً لهذا الإجمال أن واجبات الرقابة موجهة نحو الدفاع القوي ، والأمن العام ، وتوحيد جهود الأمة ، وتدعيم الحكم الصالح ، كما جاء في التعليمات الرئيسية التي أسندوها سعادة الرقيب العام تخصيصاً لتلك التعميم أن على الرقابة منع أي حدث يثالي مصالح مصر أو حليفاتها كالأحداث التالي بيانا :

(١) الإصرار بملاقات مصر مع حلفائها أو مع الدول الأجنبية .

(ب) إيجاد أسباب التنافر بين صفوف القوات المصرية أو قوات الحلفاء أو التدخل في نظامهم أو في شؤون الصحة والتدريب الخاصة بهم أو التعرض لتأدية واجباتهم ، وكذلك إيجاد هذه الأسباب بين صفوف القائمين بالحكمة العامة أو عرقلتهم عن أداء واجباتهم أو تحريضهم على التمرد على القيام بواجباتهم .

(ج) الحضي على كراهة الحكومة القائمة والهيئات العامة في مصر أو ازديادها أو إثارة الحواظر عليها .

(د) بث روح الكراهية والعداء بين مختلف الطبقات في مصر أو بين مصر وحلفائها .

(هـ) إثارة عواطف ورعب الجمهور أو طائفة معينة منه .

(و) تهريض دعائم الثقة العامة في السمة القومية والوالية لمصر وحلفائها ، وكذلك منع انتشار معلومات عن حركات العمل أو عدم كفاية للزئ أو أي معلومات أخرى يكون من شأنها إخماد الروح للعدوة في العدو .

وفي تلك النصوص مجتمعة ما يفيد في صراحة أن اختصاصات الرقابة تشمل إلى جانب شؤون الدفاع القوي والأمن العام ، الشؤون الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية . أما الشؤون الحلقية فتستند الرقابة في الاختصاص بها إلى الإجماع الذي صدر عن هذا المجلس للورق تأييداً لتصريحات التي أدلى بها فيه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي حكمة منه على الأساليب للبتنة والتعرض لكرامات الأسر والأفراد .

وليست الرقابة المصرية مبتدعة في هذا الاختصاص شيئاً .

وإن الرجوع إلى أي نظام من أنظمة الرقابات في العالم ليدل على قبول أقالها اختصاصاً كل تلك الشؤون التي عددها .

ولقد تقدم بعض النواب الفرنسيين باستجوابات عن الرقابة كان موعد مناقشتها خلال شهر فبراير للاضي ، وكان حامل لواء الهجوم مسيو بلوم رئيس الوزارة السابق وزعيم الحزب الاشتراكي ، فلم يتردد عند بدء حملته في أن يصارح مجلس النواب الفرنسي بقوله :

« إن لا أعارض مطلقاً في ضرورة مراقبة الصحافة وقت الحرب ، هما تكن أشكال هذه المراقبة ؛ وهي ضرورة بدئية من الوجهة العسكرية . وإن لأقبل كذلك ضرورة من نوع دبلوماسي إذ يجب على الصحافة ألا تقم العراقيل أمام عمل الحكومة قبل الدول الأخرى سواء أكانت دولاً متحالفة أم دولاً صديقة أم دولاً محايدة أم دولاً عدوة ، بل يجب عليها الحكومة نشاط في هذا السبيل .

وإني لأذهب إلى أبعد من ذلك وأصرح بأنى لا أتدد في قبول ضرورة تآكل من طيبة سياسية تجعل الصحافة في خدمة الأغراض القومية، إذ أن الجرائد ومحريها يجب أن يعتبروا مقترعين لخدمة للدين في الأمة المبنية (أقول ذلك وأنا من أعضاء المعارضة لأن المعارضة في أوقات الشدة يجب أن تكون معارضة معاونة) .

كالم يتردد مسيو « كزافيه فلا » ثانياً للمتحبين ، في أن يضيف :

« أنه لا يدخل أعمال البورصة فيما يخرج عن نطاق الرقابة ، لأن الصحافة يجب ألا تلهو بالتطبيق على تهللتها » ، فقرر إلى جانب تلك الوجهات الثلاث وجهة رابعة للرقابة هي الوجهة الاقتصادية .

وهذان القوتان واران في الضبطة للنشورهما في الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٤٠ الصفحة ١٨٦ فيما يخص بالصرح الأول ، وبالصفحة ١٩٤ فيما يخص بالصرح الثاني .

٣ - أما الآيات القرآنية الكريمة والحكم القديمة والجديدة ، فضيل أمرها أن يرض الصفح أخذ ينشر مفاجأة ، في الصفحات الرئيسية المخصصة للفتاات والأخبار السياسية وفي أماكن بارزة من هذه الصفحات ، آيات من القرآن الكريم وأبياتاً من الشعر وقطعاً من الأدب القديم لفت نظر القراء منها أنها تنشر منفردة لا في سياق مقال ولا على سبيل الاستدلال . كالتفت نظرم أن كل واحدة منها يجوز تأويلها لغير ما نزلت له ، أو قيلت لمناسته ، ولا سيما إذا ربطت بمحادثة معروفة أو أوجبت إلى تصرفات معينة .

وكان الكلام في بعض تلك للقطوعات الأدبية وارداً على لسان خصوم لبعض ملوك العرب وأمرهم السابقين ، فهاجى القراء مديري تلك الصحف بما سورهم ، ورجوم في أن قاموا عن خطتهم غير للأوفى ، وأن خصصوا في جرائدهم منحة للأدب ينشرون فيها ما يشاؤون من الآيات والفقه والحكم والشعر فلا يكون له من الصفة السياسية مثل ما يكون حين ينشر في الصفحات الرئيسية ؛ لكنهم لم يغوزوا بمشاركة للدين آراءهم .

وحدث أن تقدم للرقابة بعض أهل الذكر والفتاهين بمثل ملاحظات القراء لمديري الصحف المذكورة ، وأظهروا عدم استغاثهم جل الصحف المصرية ميداناً لتعريف كلام الله عن مواضعه ، فرأت مراقبة النشر أن تمت إلى حضرة مدير جريدة « المصري » كتاباً أطلعت على صورة منه حضرة مدير جريدة « الوفد المصري » وهذا نصه :

حضرة المحترم مدير جريدة المصري

بد التحية الصادقة ، أعرض بأن ألفت نظر حضرتكم إلى أن دأب جريدتكم على نشر آيات من القرآن الكريم وأبيات من الشعر وقطع من الأدب العربي القديم في أمكنة بارزة من الصفحات المخصصة لمعالجة الشؤون السياسية ، قد دعا البعض إلى ملاحظة عدم استغاة إتمام كلام الله في الخلافات الحزبية ولا ترك القارئ يحسب أن الجريدة تعرض لمقامات مصرية معاصرة عن طريق التورية بالإرجاع إلى حوادث ماضية .

فأرجو أن تمعلوا على نحو ذلك الأمر الذي دعا إلى ملاحظات من أشرت إليهم بالامتناع عن نشر الآيات القرآنية الشريفة والآيات الشعرية وللقطوعات الأدبية والتاريخية في صفحات السياسة والأخبار ، والاكتفاء بنشرها في صفحة خاصة بالأدب كما هو مأروف في سائر الصحف السياسية اليومية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

مدير مراقبة النشر
محمود عزى

وكان ذلك في اليوم الثالث عشر من ديسمبر لسنة ١٩٣٩ ، وقد حاولت جريدة « المصري » مع ذلك أن تعود إلى نشر آيات من القرآن الكريم منفردة وفي صفحاتها السياسية الرئيسية ، بل خصصت آيات من سورة مريم لتكون مقالها الافتتاحي في اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر المذكور ، فكان الرقيب يحول دون ذلك بالإرجاع إلى كتاب مراقبة النشر في هذا الصدد . ولكن هذا لم يحل دون إصرار الجريدة على استمرار المحاولة حتى انتهت بها بقطة الرقيب إلى التزول على رأى الرقابة ، فخصصت لنفسها صفحة أدبية وعلية

جئت فيها كل ما كلف الرقيب يمنع نشره في الصفحات السياسية ، فلم يتردد الرقيب في إجازتها ؛ وظهرت الصفحة فضلا في العدد الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٤٠ .

ولعل في ضرب مثل واحد ما كان ينشر ، ومثل واحد آخر مما كان يمنع ، ما يمكن لإعطاء فكرة عن مدى ما كانت تجر إليه قطع الأدب وأيات الشعر بل آيات القرآن الكريم .

استغل أحد الشيوخ المحترمين من الوفد المصري وأعلن استغلا عن الأحزاب ، فتناولته الصحف الوفدية بألوان النقد والتضريع والتجريح ؛ وقامت صحف أخرى تدافع عنه ، وقام هو بشرح موقفه . ولم تر الرقابة أن تتدخل حتى طلب إليها ذلك وأبليت أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى يلع في طلب التدخل فتح ذلك الحوار الذى كاد يتأخم الهاترة من الجانبين .

فتدخلت الرقابة وحالت دون نشر ما يصل بذلك للوضع عند هؤلاء وعند هؤلاء .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الحقيقة في هذه الواقعة أثنى انتضت الرقابة لأنها في الوقت الذى سمحت فيه لجريدة المستور بمهاجمة المعارضة فاعلمنا من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر منعت الجرائد الوفدية من نشر ردحا على هذه الجريدة ، وطلبت التدخل لإحالة نشر ما منع . وأعلن أن سمادة الرئيس يذكر هذه الواقعة .

(حضر حضرة صاحبى اللالى سالا حنى بك وزير التجارة والصناعة ومحمود توفيق حناوى بك وزير الزراعة) .

حضرة الدكتور محمود عزمى (مدير مراقبة النشر) — عندئذ لجأت جريدة «المصرى» إلى علوم البلاغة والنحو والنفس ، وإلى حكمة الشعر بل إلى آيات القرآن لتقول عن طريقها ما هى متنوعة من قوله عن طريق الذكر الصريح :

جاءت في العدد الصادر في تاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ونشرت في أبرز مكان بصفحة أخبارها الرئيسية عن السكوت والرضاء بين عوام البلاغة والنحو والنفس ما يأتى :

يقول علماء البلاغة إن السكوت قد يكون معناه الرضاء ؛ وجرى هذا جرى لكل فأصبح كل سامع الناس كلاما وسكتوا عنه عد هذا السكوت رضاء منهم ؛ فإذا نحتاج إثنان بعد هدوء وذكر أحدهما أن أحدا لم يقل هذا ولم يرض عنه ، قيل له قد سمته وسكت ؛ والسكوت معناه الرضاء كما قرّر علماء البلاغة .

وقد ردّ كثير من علماء النحو على هذه النظرية واحجوا بأن « قد » في قولهم « قد يكون » إنما هى للتظليل ، كقولهم : قد يسبق الكذوب ؟

ومرادهم بهذا أن يوقوا بين علم النفس وعلم البلاغة . فلم النفس يقرر صراحة أن السكوت في كثير من الأحيان معناه الرضاء ولكن علم الجهر به إنما هو طارىء ؛ يزول وتظهر الحقيقة واضحة على ألسنة أولئك الذين سموها وسكتوا .

وكما يقول فيكتور هوجو « الحقيقة عرجاء ولكن لا بد لها فى النهاية أن تصل » .

ثم أرفقه من حكمة الشعر بهذا البيت :

تمالى الله ، يلم بن عمرو ، أذل الحرص أضناق الرجال -

وتبت ذلك بعد أسبوع بأن نشرت من « عظة القرآن » هذه الآية الكريمة :

« ومن الناس من يبد الله على حرف ؛ فإن أصابه خير اطمأن به ؛ وإن أصابه فتنة اهتبل على وجهه . خير الدنيا والآخرة . ذلك هو الحبران الذين » .

ولمناسبة أخرى حلوت أن تنشر القطعة الأدبية التلغيفية التالية :

« من عبر الألم — كلهم طالب صيد »

دخل عمرو بن عبيد الزاهد المعروف على للصور ، وعنده ابنه الهذلى ، قال له للصور : هذا ابن أمير المؤمنين وولى عهد الحسين ، ورجائى أن تدعوه له . قال : تأمير المؤمنين ، قد رضيت له أمورا صير إليها وأنت عنه مشغول (يريد : وأنت مشغول عنه

بسدوفاتك بحجاب الآخرة . فاستأخر أبو جعفر وقال له : عطفني يا أبا عثمان . فقال : يا أمير المؤمنين : إني الله أعطاك الدنيا بأسرها فلست تشك منه يمضها . هذا الذي أصبح في يدك لو بقي في يد من كان قبلك لم يصل إليك . قال : يا أبا عثمان ، أعني بأصحابك . قال : ارفع علم الحق يتبعك أهله . ثم خرج فأتيه النصور يصعده وجعل يقول :

« كلكم طالب صيد ، كلكم صاحب كيد ، غير عمرو بن عبيد . »

كما حاولت جريدة « الوفد المصري » ، لفناسة ذاتها ، أن تنشر الحكمة القائلة :

« أفضل الجهاد عند الله كلمة حق عند سلطان جائر . »

فذلك هو تفصيل أمر للواخضة الأولى ؛ ومنه يتضح في جلاء أن السبب في حظر نشر الآيات القرآنية على تلك الصورة الانفرادية البارزة في صفحات السياسة إنما كان هو الحرص على ألا يحرف كلام الله عن مواضعه ، فينزل به إلى درك الهاترات الشخصية ، وأن السبب في حظر نشر قطع الأدب القديم على تلك الصورة ذاتها إنما كان هو الحرص على أن تبقى ذوات اللقائات للصورة مصونة عن طريق التورية والتلويح كما هي مصونة عن طريق الإيابة والتصرع .

ويتضح في جلاء كذلك أن ما ورد في الاستجواب من أن الرقيب أمعن في منع النشر حتى في صفحة خاصة بالأدب غير مطابق للواقع .

ع — أما للواخضة الثانية المنصبة على منع كل نقد لأعمال الوزارة فإن مجرد تذكر ما نشرته الصحف منذ قيام الرقابة إلى الآن يدل دلالة قاطعة على أنها هي الأخرى غير مطابقة للواقع من الأمور . والصحف كلها محمولة بالانتقادات التي تتناول المسائل السياسية والدستورية والاقتصادية والإدارية ، بل إن النقد في بعض الصحف قد تجاوز هذه النطاقات الحلال إلى القنص اللوجه إلى أشخاص الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ والنواب ، وإلى النائب البحت من تصرفاتهم الخاصة .

أنتم يطلق العنان للصحف جميعها في معالجة مسألة اجتماع البرلمان في دورة غير عادية أو عدم اجتماعه ؟ ومسألة عرض مرسوم الأحكام العرفية عليه أو عدم عرضه ؟ أو لم تكبح الصحف — ومحف للعارضة منها خاصة — في موضوعات الحياة النابية ، ومبدأ فصل السلطات ، ومعنى الرقابة في جوهر الحياة النابية ، والحريات الاجتماعية وجوب إطلاقها في جميع الظروف والأحوال ، والسنة والصورة في رئاسة الشيوخ ، والحياة النابية وطبيعة الحكم ، وحكم الفرد وحقوق الأم ، والمستور الإنجليزى وخطاب العرش المصري ، ووجه السرعة أو عدم السرعة في استصدار القوانين العسكرية ، والتشريع العسكري في وجود البرلمان ، والبرلمان ومشروعات الحكومة التي تتناقض مع الروح البرلمانية ، واللجان المختلطة ومبدأ فصل السلطات ، والتعاون الدستوري بين زعم الأغلبية البرلمانية وزعم الأقلية البرلمانية ، وللشولية الوزارية ووزارة الشؤون الاجتماعية ، ورقابة البرلمان ووزير الشؤون البرلمانية وإجابة رئيس الوزراء ، والجيش للرباط والأوضاع الدستورية ، وسلطة الحكومة وحتى تأليف النقابات ؟

أو ليست تلك الموضوعات جميعها — وهي جزء من كل — متصلة اتصالاً وثيقاً بالشؤون الدستورية ؟

ثم ألم تكبح صحف المعارضة كذلك مقالات ضافية في خطاب العرش وتحليله والتعليق عليه وهدد محتوياته ، كما كتبت في ديون مصر على السودان والاتفاق الذي أعلنه وزير المالية ، وفي حمة العامل والفلاح وأحققتها بأموال الدولة ، وفي القيادة الوطنية وحرية الضمير ، وفي برنامج الوزارة وقناة السويس ، وفي المائدة وسياسة الداخلية ، وفي الأحزاب للصرة وهل تنقصها البرامج ، وفي كهرة خزان أسوان ، وفي الحكم الديمقراطي ومظاهره في مصر الديمقراطية ومظاهرها الصحية ، وفي اتحاد الأحزاب في مصر وفي الهند ، وفي مسؤولية الفرد في البلاد الديمقراطية ، وفي اعتبار للصحة العامة قبل كل شيء ، وفي الدكتاتورية وما هي ، وفي الليزانية الجديدة ، وفي حرية الصحافة ، وفي الحكم العرفي في مصر وأثره في دوائر السياسة والاجتماع ؟ أو ليست هذه الموضوعات كلها — وهي مذكورة على سبيل الدلالة لا على سبيل الحصر — متصلة اتصالاً وثيقاً بالشؤون السياسية ؟

أو لم توجه بحف المعارضة إلى الوزارة هدمها خلا بالسياسة الاقتصادية وأجهلها ، وتسوية الديون القارية وجزع الدين ناشدائهم وأحار القطن وحدها الأذى ، ومصلحة للتجن ومصلحة أصحاب المنازل ، وتأجيل البيوع الجبرية وضرورية ، وضريبة

القطن وتكييفها الاقتصادى واللالى ، وللإيرانية والفرانج الجديدة ، وفوضى ارتضاع الأسعار وتضرب الأجر على حالها ، وسيلة الضرائب والرجوع إلى الاحتياطي ، وميزانية مصلحة السكك الحديدية والعودة إلى إيجاجها في ميزانية الدولة ، وميزانية الحرب والنظاير النيرة التي تنفخها ، وأبواب الإيراد المطبقة التي أهلها مشروع للإيرانية الجديد ، والدعاية والشكلة القارية ؟ أو ليست هذه الأسائل من الموضوعات مصلحة اتصالاً وثيقاً بالشؤون الاقتصادية ؟

ثم ألم تمنى الصحف في مهاجمة وزارة الشؤون الاجتماعية واختصاصاتها ، ودويان المحلبة ، وفي الصليق على حركات القضاء والنيابة والسلك الدياسي ، وعلى وكلاء الوزراء وعدمهم في كل وزارة ، وعلى سياسة التغيير فيهم ، وفي طريقة إذاعة أخبار وزارة القطاع ، وفي الإحالات على المامى وفلسفتها ، ومصلحة الصناعة ونظامها ، والحير المرمى بالسودان ؟ أو ليس ذلك كله من صميم الشؤون الإدارية ؟ أو لم تعد الصحف للعارضة حدود الشؤون المستورة والسياسة والاقتصادية والإدارية إلى الأمور القانية للصحة بأشخاص الوزراء فرضت جرائمها اليومية فوق مجلاتها بنير الكلام من الصير ، وبشير المحصح من الواقع ، إلى أصحاب المالى وزراء المالية والشؤون الاجتماعية والزراعة والمعارف والعدل والدفاع والتوى والأوقاف والشؤون البرلمانية ، فضلاً عن رفعة رئيس مجلس الوزراء ؟

بل ألم تتجاوز الصحف للمصارعة ذلك وتذهب إلى حد التعرض لشخصيات رئيسي المجلسين التشريعيين ، فقلت ما قالت لمناسبة الترشيح لرياسة مجلس النواب ومناسبة التعين لرئاسة الشيوخ ؟ ثم قالت ما قالت عن دعوى السوية في الشركات وعن الكتلة الوفدية ورئيس الشيوخ ؟

أفلا تمنى كل تلك الأمثلة من الكتابات وتلك الأنواع من للمجلات مدوئية بأن حرية النقد كانت مباحة طوال السنة الأشهر التي انقضت منذ قيام الرقابة ، وأنها قد تجاوزت في الحن بعض الأحيان حدود الجواز والياقة ؟

على أنه لأى للموضوعات عرضت الرقابة في الواقع يمنع ؟

قد عرضت بالمنع — إلى جانب ما كان متصلاً بالأمور العسكرية وبالكرامات الشخصية والأخلاق — لما كان له مناس بالشؤون الدبلوماسية التي لو كانت ظهرت بالصحف لأتجت غير قليل من الناعب ، لا للحكومة القائمة وحدها بل للأمة المصرية جميعاً . كما عرضت للسائل التي تصل بالأمن العام ، ثم عبارات ماسة بلحية النياية كذلك التي تطوى على أن هذه الحياة في مصر صراع رهيب ونضال على الحياة أو الموت ومعركة ناشبة بينها وبين النزعات الفردية التي تسوق الشعوب إلى العمار وسفك الدماء ، وتلك التي تبدى وتعيد أن البرلمان لا يمثل الأمة تيملاً صحيحاً أو يمثّلها تيملاً مشوهاً .

وكذلك منعت الرقابة كل ما من شأنه أن يمرض الحالة الاقتصادية للقلق وعدم الاستقرار ؟ وأبلى ، بلاوب ، في سبيل الحياة دون تمحور أسرار القطن بلاد حسناً يجرها أن تصبغت عنه .

قد بدأت الحجة بمقال حرر في الإسكندرية وأرسل ليشر في صحيفة يومية من الصحف التي تصدر بالجنة القرنسية في القاهرة ؟ فلاحظت الرقابة أنه مقال زوى ، غلات دون نشره ، واحتاطت فأتصلت تليفونياً بمكاتبها في الإسكندرية ليسهر على عدم نشره إذا هو قدم إليه هناك ؟ وكان أصحابها قد حاولوا نشره في طعة الاسكندرية للعريدة التي منع نشره فيها بقاهرة ، فنه الرقيب . فقل للمقال إلى اللغة الإنجليزية وعرض للنشر في إحدى الجرائد التي تصدر باللغة الإنجليزية في القاهرة ، فنه الرقابة من جديد . فلما بدأوا بالقشل رجوا عن العمل في الميدان الداخلي بطريق مباشر ، وراحوا يعملون على نشر حتمهم التزولية في جرائدهم تصدر في الخارج ، مستندين على أن تنقلها إلى مصر بريقات الوكالات العامة وبرقيات الصحف الخاصة فتجوز على الرقيب .

ولكن عين الرقيب كانت ساحرة حتى على البرقيات الآتية من الخارج ، فأعمل فيها قلبه وحال دون نشر ما كان فيها من عبارات يؤثر نشرها في السوق المصرية أسوأ التأثير . واستمرت للتاوره أسابيع تصعد أوالاً وتنوع أشكالاً ويهر الرقيب في مقابلتها بالحيلة والاحتراش . على أنهم جبر يجوز عليهم السو كما يجوز الخطأ ؟ وقد جز عليهم السو مرة فأذيع عن القطن نبأ كان سيميل في السوق أثره الخبيث لو لم يصادف يوم الإذاعة يوم أحد ، ولو لم تبادر الحكومة إلى نتي إشاعته غياً بأنها قاطعاً . ولا يمكن أن يصور بسهولة مقدار تصد التواحي التي تكافئت على إذاعة أنباء السوء في تلك الأسابيع ، ولا مقدار تنوع الأساليب التي التجأت إليها حتى تهدر جهود الرقابة المستورة طبعيتها قدرها الصحيح . ولو كانت وقتت عند حدود الاختصاص بالشؤون العسكرية البحة لحت بالبلاد كارثة اقتصادية ومالية لا قبل لها بها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ فويس أخوخ فانوس — نريد أن نعرف تاريخ هذه الحملة ومتى كانت هذه للتاورات .

حضرة الدكتور محمود عزي (مدير مراقبة النشر) — هذه للتاورات بدأت منذ شهرين أو أكثر واستمرت إلى أول أمس .

وفوق ذلك فقد منعت الرقابة مقالات مست أشخاص شيوخ ونواب محترمين لحسبة تعيينهم في بعض الوظائف الحكومية ولحسبة استقلالهم عن الأحزاب جميعاً ؛ وذهبت التعيرات فيها عنهم إلى حد تحميمهم بالخارجين على الوطن أو بالأوراق الذابحة . كما منعت مقالات أخرى مست رؤساء الهيئة التشريعية ببارات ناية ذهبت إلى حد التصير عن بعض تصرفاتهم بسياسة الولائم وفن البطون . كذلك منعت الرقابة مقالات أخرى ترى إلى التشكيك في قوة المقاومة لما قد تستهدف له البلاد ، وتدعو إلى بذل بذور الشقاق والفرقة وعدم تلبية النداء إلى توحيد الكلمة وضم صفوف ، أو تصور البلاد في صور غير كريمة . بعد أن ثبت لها أن مثل تلك المقالات يبادر للبادرون إلى إرسالها بالبرق إلى الخارج كي تذاع مستندة إلى الجرائد التي تكون قد نشرتها وإلى الهيئات السياسية التي تصرف عليها ؛ ولكن بعد انتهاء الفترات التي يستغلها المستولون عن طريق محطة الإذاعة العربية ببرلين مثلاً .

على أن الرقابة لا تتحيز في منعها ما منعت ، ولم تحصر على ناحية دون أخرى . فقد منعت من جريدة المستور مثلاً مقالات اعتبرت فيها تعرضاً بأشخاص زعماء المعارضة ، كماحت كل تصير عن الوفدين بالنحاسين ، وكل كلمة تشتم منها رائحة التحامل على رفة النحاس باشا أو الزاية ب . وكذلك منعت ذكر عبارات حبستها ملمة بشخص رفضه ضمن مقال مقدم للنشر في مجلة شرعية إسلامية . ولما تحامل صاحب المجلة على نشر ما رأته الرقابة منه في صورة رسالة قائمة بذاتها أمرت بصادرة هذه الرسالة وتمت للصادرة بالنقل .

ولا نخرج الأمثلة التي ضربها الشيخان المحترمان عن ذلك النطاق للرسوم . فالتلال الأولان يدخلان في دائرة المحظر الذي تحضى به الصليات التي تحرم الإشارة إلى أعمال الرقابة بطريق مباشر أو غير مباشر . وفي القول بأن إعلان الأحكام العرفية قد ترتب عليه أن امتد أثرها إلى أئق السياسة الداخلية إشارة غير مباشرة إلى الرقابة وأحملها بلا ريب ؛ وكذلك الحال في اللل الثاني الذي ورد فيه أن الحياة النابية ومنعها الصحيح لا يمكن أن يتوافر إلا إذا كانت هناك حرية في الفكر وحرية في إبداء الرأي .

أما للل الثالث ، مثل التعليق على انتخابات أوسم والبيان ، فالواقع أنه قد نشر كثير وكثير عن انتخابات البيان قبل وقوعها وبعد تمامها ؛ وقد نشرت الصحف شكر الفائزين وأشادت بصحة تمثيل الشعب هناك .

وفي للل الرابع الذي يشير إلى رحلة السودان فلم يكن يتضمن خبراً من الأخبار بل إن المقال كان تعليقاً على الرحلة واستسكاراً لها خشى أن يكون سبباً في تكمير العلاقات بين المصريين والسودانيين الذين رحبوا في الواقع أحسن ترحيب برحلة الرئيس وزميليه .

وأما ما جاء في مقال للزيانية والحساب الختامى فقد كان حذفه راجعاً إلى مثل القفظة التي أظهرتها الرقابة في مسألة القطن ، غير أنها على أن تظل صمة البلاد المالية في مأمن من التأثيرات .

ومقال « الاعتدال على الله » لم تعرض الرقيب للاعتدال على الله لا قولاً ولا موضوعاً بطبيعة الحال ، ولم يحس العنوان بغيره من الحذف أو التعديل . ولكنه قرأ للقال فلذا به حديث عن فنلندا في الظاهر وعن مصر في الباطن ، وقد تضمن ما يفيد بصرح البشارة أن مصر — والحديث عن فنلندا — تحكم الآن حكماً دكتاتورياً ، مع أن المستور قائم وحضرات الشيوخ والنواب يسهرون عليه .

والآن أنتقل إلى الرد على الوقائع التي عرض لها حضرات الشيوخ المحترمين في هذه البلية . ففيا يتعلق بمنع نشر الخبر الذي أشارت إليه جريدة الإنذار أقول : إن في نشر بعض السائل الإخبارية ما يكون أشد وقماً من الكتابة في بعض السائل الأخرى ؛ وفي هذه للسألة بالذات التي تمس الأمن طلبت إلينا وكالة الداخلية لتؤون الأمن العالم ألا نجيز نشر الخبر حتى تم التحقيقات ، فنمنا النشر . وبعد تمام التحقيقات لم تقدم جريدة ما بنشر الخبر ؛ ولو تقدمت أية جريدة لنشره لما منعتنا من ذلك .

أما فيا يتعلق بالحركة القضائية فقد كان سبب منع التعليق عليها أنها تصدر بمرسوم ؛ ومن القواعد للثبة أن كل ما يصدر بمرسوم لا يجوز نشره إلا بعد أن يتوج بتوقيع جلالة الملك .

وأما فيا يتعلق بمنع نشر الخبر لظاص بوزري المعارف والشؤون الاجتماعية وسفرها إلى الواحات وعدم انتظارها لرفة رئيس الحكومة في أسبوط فقد منع نشره لكونه ليس بغير روى حسب بل لأنه يعمل في طياته ما يلقى في روع القاري أن هناك خلافا بين هذين الوزيرين من ناحية وبين رفة رئيس الحكومة من ناحية أخرى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — وما الضرر في ذلك ؟

حضرة الدكتور محمود عزمي — نعم ، يدل نشر هذا الخبر ، على الصورة التي أريد نشره بها ، على خفاء بين معالي الوزيران من جهة وبين رغبة الرئيس من جهة أخرى ، لأنهما — على حسب ما ورد في الخبر — أدارا لرفضه ظهورها ولم ينتظرا في أسبوط بل اتجها إلى ناحية أخرى .

وفيما يتنم بمنع نشر الخبر الحساس بعمل استعراض عسكري مناسبة لليلاد للسلبي أقول إنه ، ما دام الأمر متعلقاً بشيئة صاحب الجلالة للكل ، فلا يصح النشر إلا بعد أن تتبين للشيخ للسلبي السلية .

• على أن الخبر تضمن ذكر أن الأمر في مجملته سابق لأوانه .

أما عن منع نشر الخبر الحساس غزان أسوان فقد نشر الكثير عن هذا لل شروع . وحكمة منع القتل الذي أشير إليه ضمن أمثلة اليلية أن في سياق الخبر تعرضاً بمالية الدولة وإظهارها بمظهر الصف ، الأمر الذي لا يحتل الآن .

وكذلك الحال فيما يتعلق بالبنك المركزي ، فإن السألة حساسة وللوضوع على كل حال معروض على البرلمان .

أما عن القتل للنون « حول سوق القطن وأسماره » ، والذي حورت الرقابة عنوانه إلى « سوق القطن وأسماره » ، فإن في ذلك التحور حكمة . إذ أن لفظ « حول » يثير في نفس القارئ الشكوك والشبهات ؛ أما إذا كان العنوان « سوق القطن وأسماره » فإن الأمر لن يبدو كونه أخباراً يثار بها القارئ ولا تتأثر بها السوق .

(ضحك)

أما فيما يخص منع نشر خبر النزاع بين دار العلوم والأزهر الشريف فإن حضراتكم تعلمون أن موضوع النزاع بين المهديين مسألة قديمة ؛ وهذا موضوع شائك . فإذا ما أضيف إليه نزاع جديد بين دار العلوم وكلية الآداب أصبحت السألة أكثر تعقداً . وهذا هو ما أدى إلى عدم السماح بنشر هذا الخبر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — رجب كثيراً بهذه الصراحة .

حضرة الدكتور محمود عزمي — الحمد لله .

انتقل إلى الرد على منع نشر التعليق على مذكرة إحالة بعض موظفي وزارة المعارف إلى اللشاش فأقول إن هذه للذكرة سرية ولم يتم كيف وصلت إلى الجرائد . أما وقد نشرت فقد منع التعليق عليها .

تبنت مسألة خبر سقوط طائرة في أسوان ، قد سبق أن أشار حضرة صاحب اللقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء إلى أن هذه الطائرة حربية ؛ والتعليقات صريحة بمظهر نشر أي خبر يخص بالجلالة الحربية في البر أو البحر أو الجو .

وكذلك الحال فيما يخص خبر تصادم أحد الزوارق بإسكندرية ، قد كان هذا الزورق يقل أحد رجال البحرية من رتبة معينة ؛ ومن المظنور نشر أساء رجال البحرية ابتداء من رتبة هي أقل من الرتبة التي يحملها ذلك الضابط ؛ وقد كان راكب الزورق من إحدى تلك الرتب .

وهذا الاعتبار كذلك هو ما أدى إلى منع نشر خبر حادثة السيارات الحربية بألمناطة أو بمجة قرية منها .

أما عن منع نشر الخبر الحساس بالجنرال ومثل فقد طلبت السلطة العسكرية صراحة منع نشر خبر سفره إلى أفريقيا الجنوبية . أما إذا شادت محلة الإذاعة في لندن أن تدبج هذا الخبر فليست الرقابة للصرة مشولة عن هذا الخلاف .

وللؤاخذة الثالثة هي التي تتعلق بعدم المساواة في المعاملة ، إذ سمحت الرقابة لصحف الحكومة بالهارة ضد خصوصها السياسيين في حين أنها لم تسمح للصفاة بالرد عليها .

وإن مجرد عرض اللتال التي نشرت في جريدة المستور من ناحية ، وهي لسان حال الهيئة السنية ؛ وفي جريدة للصري والوفد للصري من ناحية أخرى ، وما جريدتها الهيئة الوفدية ، ليدل دلالة قلمة على أن الرقابة كانت عالة للبدل كله ، وبموزية بالقسامي حتى في هذا الباب الذي تأسف إذ ذهب فيه الكتاب إلى حد الهارة أو تأخيمها .

ويكنى أن تذكر على سبيل المثال أن جريدة المصرية نشرت في عددها الصادر في صباح ٢٨ يناير سنة ١٩٤٠ مقالاً بعنوان « الحرب وهل يجوز أن تجرى في جوها انتخابات ؟ » بقلم النائب المحترم الأستاذ محمود غنام . فردت عليها جريدة الدستور بمقالة ظهرت بصددها الصادر بعد ظهر اليوم نفسه عنوانها « الأيام بيننا » . ولا أرادت جريدة المصرية العودة إلى معالجة الموضوع ذاته في اليوم التالي منع الرقيب نشر مقالها اكشفاً عما بدا منها ورد الدستور عليها وانتهى للوقت عند هذا الحد . لكن جريدة الوفد المصرية أعلنت رغبتها في الرد من جانبها على جريدة الدستور ، معتبرة نفسها لسان حال نائياً للهيئة الوفدية ذاتها ، وطلبت باستعمال حقها في الرد مستغلة عن جريدة المصرية ، فسمح لها بنشر مقالها في عددها الصادر بعد ظهر اليوم نفسه (٢٩ يناير سنة ١٩٤٠) بعنوان « أجل ، الأيام بيننا » .

وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠ نشرت جريدة الدستور مقالة بقلم النائب المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد ، عنوانها « الفروشة السياسية » اعتبرتها جريدة الوفد المصرية تائية في بعض تعبيراتها ، فردت عليها في عددها الصادر في اليوم التالي بمقالة عنوانها « للهارة السياسية وبلطجة المرديدن » .

وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠ نشرت جريدة الوفد المصرية افتتاحية عنوانها « بطل الحرية يتحدث عن الحرية » ، رأت فيها جريدة الدستور خروجاً عما تعتبره حقيقة واقعة ، فردت عليها في اليوم التالي بكلمة عنوانها « الحرية » ، عارضت فيها كلمة الوفد أسلوباً بأسلوب . وبتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ نشرت جريدة الدستور مقالاً بعنوان « نجوى — كل البلاد إلا الإسكندرية » ، اعتبرتها جريدة الوفد المصرية محتوية على تريض برهة للحساس باشا ، فردت عليها في عددها الصادر في اليوم التالي بأسلوب حسبته مغاراً لأسلوب جريدة الدستور في كلمة عنوانها « حتى القضاء » .

وحدث استقالة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر من الهيئة الوفدية كان هو الآخر عمالاً للنقاش بين جريدتي المصرية والوفد المصري من ناحية ، والدستور من ناحية أخرى . وقد تركت للرقابة هذا النقاش اليومي الذي تعتبر مدامها كافياً لئلا ، ومنعت بدمها أي عودة إليه . ولكن الشيخ المحترم أراد أن يدافع عن نفسه بنفسه فرأت الرقابة من العدل إجابته إلى طلبه ، وتركزت الباب مفتوحاً أمام جريدتي المصرية والوفد المصري لولا أن تدخل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندي ونصح بإغلاق الباب نهائياً كما فهمت للرقابة . ليس هذا التقليد من الرقابة تقليداً حقياً يحصل الأمور سواسية بين الصحف جميعاً ؟

وقد يكون طريقاً أن يذكر في هذا السدد أن عقوبات الإنذار والمصادرة والتعطيل والرقابة في دار الرقابة قد صدرت فكانت كلها من نصيب غير صحف المعارضة ؟ قد عطلت جريدة مصر الفتاة مرة وصودرت مرتين ؟ وقد أُنذرت مجلة روز اليوسف مرة وصودرت مرة ؟ وعطلت جريدة كركس اليونانية خمسة عشر يوماً ؟ وصودرت رسالة بنونان « حقائق وأسرار » ؟ وروقت الدستور في دار الرقابة أسبوعاً ؟ وجرى الإجراء ذاته يوماً على القطع — ولم تصب شيء من ذلك جريدة أو مجلة من صحف المعارضة جميعاً . وكان توقيع الجزاء على الدستور بسبب نشره مقالاً هاتر فيه الوفد ؟ ولم يقف الجزاء عند الجريدة ذاتها بل تناول الرقيب الذي لم يكن يقظاً البقطة السكافية لنسج الهاترة ، فأتى إبتدائه وأعيد إلى وظيفته الأولى في الحال . (تصنيف من العين)

نعم ، يحدث أن يختلف أثر الرقابة في جريدة عنه في جريدة أخرى . لكن ذلك يرجع إلى طبيعة الرقابة التي يصعد فيها الرقابة وتتروّع حتماً ملكات التقدير . على أن الرقابة مستعدة ، سعيًا في سبيل منع هذا الاختلاف ، أن تراقب الصحف كلها في مقر الرقابة ذاتها ، فيشارك الرقابة كلهم في مراقبة الصحف كلها ، وبهذا تتوحد وجهة النظر وتوحد الأثر . لكن هل ترضى الصحف بهذا الإجراء ؟ إنه بلا ريب يخفف كثيراً من أعباء الرقابة ويهيج الرقابة ، ولكن العدل أثبت أن الصحافة تأمله . ولقد فكرت الرقابة في تنفيذها بالقليل ، فرجتها الصحافة في عدم اللص فيه ، واكتفت الرقابة باعتباره نوعاً من الجزاء يوقع عند الحاجة .

وهي الآن دور المؤاخذه الرامية وهي المتعلقة بالأسئلة والاستجوابات . والواقع بشأنها وبشأن ما يجري في البرلمان بسفينة عامة ، هو أن مجاب للعلم الريع رئيس مجلس الوزراء قد شاء أن تستنى مظاهر النشاط في المجلس من إجراءات الرقابة ، وكان ذلك في تصريحه الذي أدلى به في جلسة ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ بمجلس الشيوخ للوقر تعقياً على ملاحظة أجدها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندي .

تقطلب الشيخ المحترم ألا يكون لسلطة الرقيب أثر في الأقوال التي تردد في هذا المجلس ، فأعلن رغبة رئيس مجلس الوزراء مشاركته الرأي في أن ما يقال في هذا المجلس للورق أن يكون علناً للرقابة . وعلى هذا جرت الرقابة فلم تعرض بشئ لكل ما يتردد من الأقوال في مجلسي البرلمان للورقين ، سواء أكانت خطياً أم مناقشات لخبرات النواب والشيوخ المحترمين ؛ أم تهللر أم أسئلة استجوابات تتلى في الجلسات . لكن هناك أسئلة واستجوابات لا تكون الجلسة المخصصة لها قد انعقدت ، بل ولا الجلسة التي تعرض فيها لتعديد موعد للإجابة عنها أو مناقشتها ، وقد جرت الرقابة إزاء هذا النوع من الأسئلة والاستجوابات على أن تمنع نشر ما لا يكون مدرجاً فيها بعد في جدول أعمال المجلس الموزع على الصحف ، وذلك أخذاً بقرار مجلس الشيوخ للورق الصادر بجملة ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ ، وعلى أن يتبع نشر ما يتضمنه منها جدول الأعمال بالنقل ، إذا لم يكن مشتملاً على ما يخالف تعليمات الرقابة . أما الأسئلة والاستجوابات التي لم تكن قد تليت في جلسة من الجلسات وتكون مشتملة على ما يخالف تعليمات الرقابة فإنها تؤجل إلى أن تعقد الجلسة المخصصة لها .

فلذا تليت فيها نشرت بنصها كما هو الشأن بالنسبة لكل ما يدور في المجلس من الأقوال . وحكمة هذا التدبير الأخير أن مثل تلك الأسئلة والاستجوابات قد يجوز نظراً لظروف الأحكام العرفية القائمة ، أن يعرض لها في جلسة سرية أو أن يعطى على تأجيلها أو على الاكتفاء بالرد التحريري عليها أو على عدول أصحابها عنها ؛ وفي نشرها قبل أن يتم شئ من ذلك كله تفويت على المجلس وعلى الوزارة وعلى الأعضاء المحترمين غرضاً من أغراض السرية أو التافهم أو العلول .

وهناك اعتبار آخر لا يقل خطورة عن هذا الاعتبار الذي أملى على الرقابة خطتها إزاء هذا النوع الأخير من الأسئلة والاستجوابات ، وذلك هو اعتبار وحدة الزمان الذي ينشر فيه السؤال والرد عليه أو الاستجواب ومناقشته . وخير الرأي العام أن يطلع في وقت واحد على وجهي النظر فيكون رأيه سديداً ، ومحدد اتجاهه مستنداً إلى عناصر الاستنتاج الكاملة . وليس من العدل أن ينظر الرأي العام تحت تأثير سمة واحدة أسابيع وأسابيع حتى يجيء دور النظر في السؤال أو الاستجواب فيستمع في ذلك الحين قسط إلى التهمة الثانية .

وهذا الاتجاه هو الذي أنبهه حضرة صاحب القام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وهو يتحدث إلى الصحفيين في اجتماع من اجتماعهم برفته تمقياً على تصريحاته في البرلمان ، وقد قال لهم « إن صدق الرغبة والتعاون قربان من الفاية للنشودة . فلذا وضت الصحافة ذلك نسب أعيانها أسكن أن تمام بقط وافر في خدمة البلاد وتحقيق ما تصبو إليه من الخير ؛ وعلى هذا الأساس أعلنت بسم الحكومة في مجلسي الشيوخ والنواب أن لا رقابة على الصحافة فيما يدور من المناقشات فيما ؛ وكل ما أرجو أن يجيء ما ينشر عن هذه المناقشات صورة صحيحة لما تلا يت منها شئ ، يؤدي إلى تشويه حقيقة ما يجري في البرلمان ، وهذه هي الأمانة التي في عتفا جميعاً للرأي العام » .

بقيت المأخذ الخامسة والأخيرة ، وهي أن الرقابة الصحفية في مصر تعرض من تدابير الضغط على حرية الرأي ما لا نظير له في البلاد الديمقراطية .

ومن طرف المصادقات أن تضم إلى مجلس النواب الفرنسي أخيراً استجوابات عن الرقابة تمحدث مناقشتها جلسات ١٦ و ٢٣ و ٢٧ فبراير الماضي ، فيعرض للسنجويون على مجلسهم نماذج من إجراءات الرقابة التي يتخذونها ، وتنتشر الجريدة الرسمية الفرنسية مضايقات الجلسات كاملة ، فلذا بتلك الإجراءات التي يشكو النواب الفرنسيون منها لا يُلغى أي إجراء من إجراءات الرقابة للصرة التي يوجه إليها الشيطان المحترمان بالمؤاخنة . وفرنسا هي البلد الديموقراطي الذي يتز بالحرية امتزازاً ، ويصرف للصحافة مكانتها وقدر خدمتها للبلغة القدر كله .

نم إن أولى الشكاوى التي تقدم بها السنجويون كانت هي الشكاوى من عدم توافر الوحدة في اتجاهات الرقابة بحيث يمنع من جريدة ما ينشر في جريدة أخرى ، وهي شكاوى تردد في مصر كما تردد في فرنسا وسائر الدول ، لأنها من طبيعة الرقابة للتعدد الأيدي كما نهدم ذكره ، لكن سائر الشكاوى الأخرى لا نعرفها مصر عن رقابتها .

شكا النواب الفرنسيون — والذكر هنا على ترتيب ما هو وارد في مضطعة مجلس النواب الفرنسي — من أن بعض المصالات يحجزها الرقيب ثلاثة أيام أو أربعة ، فلذا يلجأ بها إلى الجريدة تكون مناسبتها قد قامت . وفي مصر — وحضرات الشيوخ الصحفيين يشاهدون على هذا — يزوج التلغون مدير الرقابة بين منتصف الليل وعلم الساعة الثالثة صباحاً لأخذ رأيه فيما يكون محل تردد من الرقيب وعلمه يطلع من الجريدة ، فيدعي رأيه حتى لا يفوت على المصنفة منسوبة ولا يؤجل لها إجراء .

ويشكو النواب الفرنسيون من أن مقالا لستر ونستون تشرشل وزير البحرية البريطانية منشوراً في لندن وممرلاً إلى أمريكا تمسه

يد الرقيب الفرنسي لمجرد مروره بباريس ، لا لينشر في صحفها بل ليأخذ طريقه إلى أمريكا . وكذلك كان حظ مقال للورد مكمويل أحد زعماء حزب الأحرار البريطاني ، وكان قد قصد إلى باريس ليقى فيها محاضرة ؛ ومن باريس أرسل مقالا ممدداً للصحافة الموالية فتناوله يد الرقيب بالحذف والتعديل . وحجرت الرقابة يومين كاملين مقالا لـ ديف كوبر وزير البحرية البريطانية السابق ، وأحد أصدقاء فرنسا المعروفين ، ثم لم تحركه إلا بعد أن تناوله بعدها بالترتيب في كثير من مواضعه . وأحد لا يستطيع أن يذكر حدثاً مماثلاً وقع في مصر .

وذكر سيو بلوم ، حامل لواء الحق على الرقابة ، زملاءه النواب بأن الرقابة حملت طوال أسابيع على منع الصحف من الدعوة إلى عقد البرلمان ، وفي مصر كان هذا من اللوضوط التي تولتها الصحف بحرية البحث والتحليل .

وتابع سيو بلوم شكواه فذكر أن الرقابة حاولت أن تحمد في الصحف مناقشة خاصة بمرسوم قانون المعاشات ؛ وحرية مناقشة التصريحات في مصر على نحو ما ذكرنا من إطلاق .

وشكا النواب الفرنسيون من أن مجلة طبية أرادت نشر بحث على عن الأوبئة ، مستند إلى إحصاءات رسمية قدمتها وزارة الصحة إلى أكاديمية الطب ، فنع الرقيب نشره . والمجلة الطبية للمعرة وسائر الطبوعات الطبية تنشر دون مرورها بالرقابة إكتفاء بعهده المشرعين عليها ، تهمد شرف ، بالألا تضمن موضوعاتها مخالفة لتعليمات الرقابة .

وتضدّم أحد مرافقي مجلس النواب الفرنسي باقتراح خاص بالأجانب اللاجئين إلى فرنسا ، فيناقش اقتراحه في المجلس ومحال إلى اللجنة المختصة ؛ ولكن الرقيب يمنع نشره .

وأعضاء آخرون يلقون خطباً في مجلس النواب الفرنسي تنشر في مضبطة الجلسة وتصدر بها الجريدة الرسمية فيمنعها الرقيب من الجرائد اليومية .

وملخصات الاستجوابات تدرج في جدول الأعمال ويمنع الرقيب نشرها في الصحف .

وفي مصر يصرح حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء باستثناء الأقوال التي تردّد في جلسات البرلمان من إجراءات الرقابة ، بل يحاول البعض استغلال الاستثناء لمحاولة نشر ما منعه الرقابة .

وتصدر الحكومة الفرنسية كتاباً أصفر يتضمن الوثائق الرسمية المتعلقة بالمساعي الساجدة لنشوب الحرب ، وتريد جريدة أن تنقّبس منه فقرات ، فيحول الرقيب دون ذلك .

ويشكو بعض النواب الفرنسيين من أن الرقيب في فرنسا يتجاوز ذلك كله إلى مقالات ينشئها الكردنيل فردييه والكردنيل بودريز ، ولهما في العالم الدين المسيحي وفي علم التفكير نامة مقام معروف ، فيعرض لها بالحذف والبتر والتعديل .

ورخطب رئيس مجلس الوزراء سيو دلافييه في مجلس النواب الفرنسي ؛ وبعث الأعضاء الشيوعيين الذين يطلب فصلهم من المجلس بالحلوة ، ويصفق له الأعضاء مجمعين . ويريد حتى أن يمد نشر هذا التمت في سياق مقالته تأييداً لوجهة نظر رئيس الحكومة فيحفظه الرقيب لأن العلاقة السياسية لا تزال قائمة بين فرنسا وروسيا ، ولأن تعليمات الرقابة تحضى بسم الترضي لقائم من العلاقات (وأسأيد ذلك كله وأودة في الجريدة الرسمية للفرنسية الصادرة بتاريخ ١٧ و ٢٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٠) .

وفي إنجلترا مهد ، الديمقراطية وموتل الحرية ، بلقيستر هور بليشا وزير الحرية السابق خطاباً في البرلمان فيمنع الرقيب نشره . ويقوم في مجلس العموم نهاس حول الرقابة فلا تفصل المؤاخذات التي توجه إليها عن تلك التي وجهت في مجلس النواب الفرنسي للرقابة الفرنسية .

ألا ينضح من ذلك كله أن الرقابة في مصر أرحم قلباً ، حقاً ، وأوسع صدوراً ، وأخف وطأة منها في أشد البلاد اعتزازاً بالحرية والديموقراطية ؛ وأن القول بأن البلاد تكاد من تدابير الضغط على حرية الرأي ما لا نظير له في البلاد التي أصبحت أرضها ميادين للقتال والتي اختتركت في الحرب بالقتل كليفتا بريطانيا العظمى وغيرها من البلاد الديمقراطية هو قول غير مطابق للواقع ؟
... إنما الواقع أن العلاقة على غير ما تكون من خدام وود وتعاون بين الرقابة والصحافة وبين الرقابة والصحفيين القائمين فلا بأعمال التحرير والصحيح ، وأن الرقابة لا تنظر إلى الصحف إلا على اعتبار أنها نصب تؤذي واجباً اجتماعياً قومياً مقدوراً دون دخال لأعجاب الحزبيات أصلاً . . .

بل إن الواقع أن الرقابة ، وكثير من الناهضين بأعبائها من قدامى الصحفيين الذين جاهدوا في سبيل حرية الرأي وتدعيم أركان الحرفة ما جاهدوا ، الواقع أن الرقابة تدرك أن مهمتها الأولى إنما هي مهمة تمكين الصحفيين من أداء واجبهم الدقيق في هذه الظروف الصعبة في أوسع مدى من الحرية التي تخدم قسيتها دون إخضاعهم — وهي كارهة — إلا لأضيق حدود التقيد المحتوم .

وإذا كان لمراقبة النشر أن تختم هذا البيان الضعيف بكلمة ، فلنما هي كلمة شكر تقدم بها لحضرتي الشيوخين المحترمين صاحبي الاستجواب ، ذلك بأنها طوال السنة الأشهر التي عملت فيها لم تفتأ الاعتراضات والاحتجاجات وللأخذات ترى عليها من جانب واحد هو جانب المتأئين من النشر الذين يهيمونها بالسخاء والسباحة والتوسعة ، وهي تعرف أن من يقل رقابة يقل تهديداً ، وأن الضييد يولد إحساساً باستياء ، وأن الإحساس بالاستياء كي يكون صادراً عن عدل صحيح يجب أن يعم الجانبين جميعاً ، جانب النشر ، وجانب اللع ، ولهذا قد ساور مراقبة النشر قلق على علمها ، وخشيت أن تكون حقاً متجاوزة حدود السباحة والتساهل في النشر ، فلما جاء استجواب اليوم حمدته إذ أدخل على قلبها من الاطمئنان على عدالة إجراءاتها جميعاً ما جعلها تؤمن بأنها تسير على هدى ، وبأنها تتبع الصراط المستقيم ، وكل رجائها أن يعطى الدين أولوها هذا الاطمئنان إلى أن مهمتها الشاقة القلبية في سعي من العدل يمكن .

(تصفيق من الميئين) .

حضرة صاحب القلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لإعالم كلمة الحكومة سأقول كلمة قصيرة . لم يبق بعد البيان السهب الذي ألقاه على مسامع حضراتكم حضرة الدكتور محمود حمدي ، إلا أن أعلن أن الحكومة القائمة تعرف للصحافة مكانتها العالية في الشؤون العامة ؛ وترى فيها أداة خير وإصلاح بما تؤديه من خدمات وطنية جليلة . وسياسة الحكومة لا يمكن أن تكون إلا مشبعة بالصحافة بصيرة للفكرين وذوى الرأي ، للزبدنين منهم والممارزين ، لأن في للمارضة القائمة على خدمة الأغراض القومية نوعاً من المعاونة وصورة من صور المساعدة . بهذه النظرة تنظر الحكومة إلى الصحافة سواء قامت الأحكام العرفية أو لم تهم . وعلى هذا الأساس تبنى سماعتها للصف ، فهي لا تعرف التفرق بين صحف وأخرى . فالجميع في نظرها معربون يصلون للسلطة الوطنية ؛ وللصيب منهم والخطيء مشكور لأنهم جميعاً يشتركون في فضيلة الاجتهاد ومحاولة الوصول إلى الصواب كل على النحو الذي يفهمه .

وقد عملت الحكومة ، بما توخه في اختيار حضرات مراقبي الصحف وبما أصدرته إليهم من تعليمات ، على أن تكون علاقة الرقابة بجميع أصحاب الصحف علاقة تعاون للخير العام ، وعلى أن يسير للصحف قليلها وبواجبها للثائق لا أن يحال بينها وبين أداء رسالتها .

وقد أقتضى النظام ، رغبة في التضييق عن الصحفيين ، جعل رقيب لكل جريدة . فكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى خفاوت في التقدير تنشأ معه وجوه اختلاف في الصروف . وكل منصف يرى أن حدوث ذلك أمر طبيعي . وقد ذاك العمل والرائر كثيراً من الصعوبات . ومهما كانت الرغبة شديدة في النشر لتتور الرأي العام فإن العمل دقيق يقع فيه الخطأ كثيراً بحسن نية . ولا يوجد في بلد من بلاد العالم جماعة من الخبراء للقيام بهذا العمل الدقيق الاستثنائي على الوجه الأكمل لأنه لا يقوم إلا في الأوقات الاستثنائية .

هذا وقد ظهر لحضراتكم من الأمانة الشخصية التي أدلى بها حضرة مراقبي النشر أن الرقابة سارت في عملها بساواة تامة بين الصحف المؤيدة للحكومة والصحف المعارضة لها ، وأنها لم تعرض إلا لما يجب أن يحذف حيانية للثائق العام سواء كان مما كتبه الصحف للمعارضة أو للمؤيدة للحكومة .

ويرنى ، قبل أن أترك الكلمة ، أن أوجه جميل الشكر لحضرتي الشيوخين المحترمين على تلك العناية للذكورة بحرية الصحافة والرغبة التزنية في تأييدها وتدعيمها ، معتقداً أن مناقشة هذا الاستجواب ستكون معززة لمكانة الصحافة من نفوسنا جميعاً ، ومؤيدة لما نحن حرصون على توفيره لها من أسباب الحرية والتعبير . ونحن نصرح بأنها على استعداد تام للعمل على زيادة التعبير في مهمة الصحافة ، وإذا تقدم لنا الصحفيون باقتراحات عملية في هذا الموضوع فتحن نعملها على الاعتبار لأتأما معهم في أوقات الشدة مجندون لحمة هذا الشعب الكريم (تصفيق من الميئين) .

الرئيس — سمعت الآن كلمة الحكومة . وقد طلب حضراتا الزميلين المحترمين الدكتور محمد حسين هيكل باشا وهيب دوس بك الكلمة ، فهل ترغبون في الاستمرار في المناقشة في الاستجواب أو ترون تأجيل الجلسة إلى غد لإعالم المناقشة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - سيتقدم للتجولان إلى المجلس الوقر باقتراح بعد سماع حضرات الزملاء المحترمين الذين يريدون الاشتراك في المناقشة .

حضرة صاحب المقام الرفيع على معمر باشا (رئيس مجلس الوزراء) - أريد سماع الاقتراح .

تأجيل باقى المسائل الواردة بم جدول الأعمال

إلى جلسة بغداد

الرئيس - مادام الأمر كذلك فإن المناقشة ستطول . والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة على أن تكون الجلسة لليلة غدًا الثلاثاء ١٠ صفر سنة ١٣٥٩ (١٩ مارس سنة ١٩٤٠) لاستمرار المناقشة في الاستجواب ونظر باقى المسائل الواردة ب جدول الأعمال ؟ (موافقة) .

(فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٠) .

استمرار المناقشة فى الاستجواب

الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية من حضرة الشيخين المحترمين الأستاذ محمود بسيوني والأستاذ يوسف أحمد الجندى عن الإجراءات التى اتخذت مع الصحافة - قرار المجلس - بعد سماع بيانات التجولين والحكومة ومنظمات الأعضاء ، الاكتفاء بذلك والانتقال إلى جدول الأعمال .

الرئيس - يطلب الكلمة كل من حضرات الزملاء المحترمين الدكتور محمد حسين هيكى باشا والأستاذ وهيب دوس بك وخليل ثابت بك والأستاذ عباس الجبل وعبد السلام عبد الصفار بك والأستاذ لويس فانوس والدكتور عبد الحافظ سليم .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - وأنا أيضاً أطلب الكلمة .

الرئيس - هذا حثك بصفتك موجه الاستجواب . والآن تمس لليلة الحادية والخمسون من الأمانة الداخلية على أن يشترك الأعضاء فى المناقشة بشرط ألا يزيد عددهم على أربعة إلا إذا قررت الهيئة خلاف ذلك . وقد اشترك بالأمس فى المناقشة حضرات الزميلين أنطون الجميل بك وعبد السلام عبد الصفار بك . وطالبو الكلمة الليلة ستة من حضرات الزملاء ، فهل توافقون حضراتكم على أن يشتركوا جميعاً فى المناقشة ؟ (موافقة) .

الرئيس - الكلمة لحضرة الزميل المحترم الدكتور محمد حسين هيكى باشا .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكى باشا - حضرات الزملاء المحترمين : لما طلب إلى سعادة رئيس المجلس أن تسلم أمس آثرت أن أؤجل كلمتى حتى أسمع كلمة الحكومة ، وكانت فكرت فى هذا أن موضوع حرية الصحافة موضوع دقيق لداته ، وأن الحكومة قد يكون لها رمودها ومعاييرها مما وجه إليها فى هذا المجلس ؛ فمن الخير بالنسبة لنا نحن الأعضاء الذين نشترك فى المناقشة أن نسمع أقوال الطرفين ثم ندى برأينا بعد ذلك .

حرية الصحافة موضوع دقيق ، واسمحوا لى أن أقهر لحضراتكم بأنه ليست هناك صورة من صور الحرية مقدسة كتقديس حرية الصحافة ، ولا صورة من صور الحرية مكروهة كراهة حرية الصحافة . والسبب فى هذا واضح جداً ، هو أننا جميعاً نريد أن نسمع دائماً ما نحب وأن نقرأ ما نحب ، فإذا سمعنا أو قرأنا ما لا نحب برمت نفوسنا . والصحف فيها للتؤيد وللعارض ، للتؤيد لرأى من الآراء ، وللعارض له ، ولذلك فهذه الحرية التى تقرر فى كل البلاد للتدنية للصحافة ، مقدسة كل التقديس لأنها هى وحدها التى تتدافع عن حريتنا إذا أصابها مساس ؛ وهى دائماً مكروهة لأنها تكشف لنا عن عيوبنا ؛ وقد تبألف فى هذا بما يحلنا بتدريج بها ولا نستطيع لها . لأجل ذلك كان الناس فى هذا المجلس ، وكان الناس فى مجالس أوروبا على جانبين حيناً أثبتت مناقشات حول حرية الصحافة ، أقصد المناقشات التى أثبتت فى ظروف الأحكام العرفية غربنا وإجاعتنا . أقول كان الناس على جانبين ، جانب الحكومة الذى يتمسك بالرقابة على الصحف ، وجانب المعارضة الذى لا يتمسك عندها قط لهذه الرقابة .

وغيل إلى أن أحد الذين تكلموا أسيء أو أنه كان في الصف الأول من مقاعد الجين لاغبط أشد الإغبط لما سمع من دفع الرقابة ورئيس الحكومة .

لماذا فإن للساعة دقيقة كما قدمت لحضراتكم ، ولهذا آثرت أن أنتظر حتى أسمع كلام الحكومة . وقد تولاى شيء من الدهشة حيناً أعطيت الكلمة لحضرة مراقب النشر وقيل إن رئيس الحكومة قد أنهاه عنه . وزادت دهشتي حيناً فلا مدبق مراقب النشر ياته — ولا أقول بيان الحكومة . قرأته ، وأشهد أنني كنت شديد الإعجاب بهذا البيان لأنه استطاع أن يدافع خير دفاع عن نفسه وعن زملائه ولكنه في نفس الوقت الذي دافع فيه عن نفسه كشف الحكومة عملاً .

وقال : « إنني حقيقة أمانى أمثلة كثيرة لا أستطيع الطبع عنها ولكن عندى أوامر صادرة إلى باسم الأحكام العرفية أن أشدد الرقابة . فإذا كان الرقابة قد تجاوزوا الحد فليس هذا ذنبى وليس هذا ذنب الرقابة بل هو ذنب الرؤساء . هنا ما يستخلص من كلام حضرة مراقب النشر . وقد كان خبره بارعاً جداً في اعترافه بالتقييد بين الصحف في الوقت الذي ينكر فيه هذا التقييد . وأشد التقييد في مراقبة الصحف » . ويقول حضرة إن الرقابة لا تفرق بين الصحف ؛ وإذا كان هناك تفرق فليس مرجعه إلى أن صحفاً بينها هي صحف للشرطة وأخرى صحف الحكومة ، إنما يرجع ذلك إلى أن الراغبين مختلفون مزاجاً وذوقاً ، فكل منهم يطبع الصحيفة التي يراقبها ذوقه ، سواء كانت معارضة أو مؤيدة . ولكن الرقيب بعد ذلك يقول عبارة تنقض هذا الكلام قطعاً وانحاً فيقول :

« وقد يكون طريقاً أن يذكر في هذا الصدد أن عقوبات الإنذار والصادرة والتعطيل والرقابة في دار الرقابة قد صدرت فكانت كلها من نصيب غير صحف المعارضة . فقد عطلت جريدة مصر الفتاة مرة وصودرت مرتين ؛ وقد أخذت مجلة روز اليوسف مرة وصودرت مرة ؛ وعطلت جريدة كركسى اليونانية خمسة عشر يوماً ؛ وصودرت رسالة بعنوان « حقائق وأسرار » ؛ وروى الدستور في دار الرقابة أسبوعاً ؛ وجرى الإجراء ذاته يوماً على القطم — ولم تصب بشيء من ذلك جريدة أو مجلة من صحف المعارضة جميعاً » .

ومنى هذا أن الرقابة تلين مع هذه الصحف فتستر فيها أمور ما كان يصح أن تنشر بحكم التعليل ، وحين ذاك يلتفت نظر الرقابة من الأشخاص ذوى الشأن في الرقابة فلا تجد الرقابة مفرأ من مطابقة هذه الصحف بالإنذار والصادرة والتعطيل . هذا هو ما يبدو لى من هذه العبارة التي ذكرها مراقب النشر اعترافاً صريحاً بهذا التقييد .

لما بدأ حضرة مراقب النشر ياته قال لحضراتكم عبارة ، تلك العبارة التي ذكرت أنه أجس من بها الدفاع عن نفسه وكشف بها الحكومة تماماً فقد قال ما نصه :

« ولكن الواقع هو أن الرقابة وإن فرضت لمسألة إعلان الأحكام العرفية بسبب حرب ، فإنما هي تشمل شؤون الدفاع القومى وشؤون الأمن العام كما تشمل الشؤون السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والحقيقية كذلك . ومرجعها في هذا الاختصاص التام الأمر السرى رقم ١ الصادر من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية في الثالث من شهر ديسمبر لسنة ١٩٣٩ ، وتصريحات حضرة صاحب القام الرفيع رئيس مجلس الوزراء في الجلسة الأولى من جلسات دور الانقضاء البرلماني غير العادى أمام مجلسكم للورقة في اليوم الثاني من أكتوبر لسنة ١٩٣٩ ، ثم تعليات حضرة صاحب السعادة الرقيب العام للنظمة لقروء الرقابة جميعاً .

وقد نمت المادة الأولى من الأمر السرى المذكور على أن الرقابة العامة مقروضة « من أجل سلامة البلاد » ، كما نمت للمادة الثالثة منه على أن الرقيب العام ومن يتقدمهم من الموظفين التابعين له يتولون عملهم « في سبيل الدفاع القومى والأمن العام » . وجاء في تصريحات رضى رئيس مجلس الوزراء تضييلاً لهذا الإجمال أن واجبات الرقابة موجبة نحو الدفاع القومى والأمن العام ، وتوحيد جهود الأمة ، وتدعيم الحكم الصالح ، كما جاء في التعليات الرئيسية التي أصدرها سعادة الرقيب العام تضييلاً لذلك التعميم أن على الرقابة منع أى حدث ينافى مصالح مصر أو حقيقاتها كالأحداث التي يأتها :

(١) الإضرار بعلاقات مصر مع حلفائها أو مع الدول الأجنبية .

(ب) إيجاد أسباب التناحر بين صفوف القوات المصرية أو قوات الحلفاء أو التدخل في نظمهم أو في شؤون الصحة والتدريب الخاصة بهم أو التمرض لتأديب واجباتهم . وكذلك إيجاد هذه الأسباب بين صفوف القائمين بالحكمة العامة ، أو عرقلتهم عن أداء واجباتهم ، أو تحريضهم على التمرد على القيام بواجباتهم .

(ج) الحى على كراهة الحكومة القائمة والمحيطة العامة في مصر أو زدرائها أو إثارة المخاطر عليها .

هذا النص موجود في قانون التقويات . ولا أعرف إذا كانت الرقابة تطبقه كما جاء في قانون التقويات أو أنها تطبقه لصالح الحكومة القائمة الآن .

(د) بث روح الكراهية والعداء بين مختلف الطبقات في مصر أو بين مصر وحلفائها .

(هـ) إثارة مخاوف ورعب الجمهور أو طائفة معينة منه .

(و) تخويض دعاتم الثقة العامة في السمعة القومية وللأية لمصر وحلفائها ، وكذلك منع انتشار معلومات عن حركات البهل أو عدم كفاية المؤن أو أى معلومات أخرى يكون من شأنها إخماء الروح الضوية في العدو .

إحضرات الزملاء: هذه هي التعليمات التي أحس بها حضرة مراقب النشر وقال لحضراتكم إنه يدافع بها عن الرقابة . وقد صدر بها بيان . هل حقيقة أن هذه التعليمات وحدها هي التي تجري الرقابة في حدودها ؟ وبإشارة أخرى هل مراقب النشر وزملاؤه يمكن أن يكونوا مسئولين في حدود هذه التعليمات إذا أساءوا ، أو أن مسئوليتهم — إذا كانت هناك مسئولية — متخفة إلى حد كبير ؟

لقد أشار حضرة زميل الأستاذ يوسف الجندي وصديق حضرة مراقب النشر إلى الاستجواب الذي أثير في البرلمان الفرنسي خلافاً بالرقابة والإذاعة ، فقد جاء في هذا الاستجواب — وقد اطلعت عليه — أن من أهم الأسباب التي تجعل الرقابة شنيعة على الصحف في فرنسا ، أنه ليس هناك شخص مسئول عنها ، وأن الرقابة لا يتقيدون بأوامر ولكنهم يتقنون التعليمات من رئيس الحكومة أو من قائد القوات الحربية أو من كل وزير منفرداً أو من وكلاء الوزارات أو من مكاتب الوزراء .

أستطيع أن أؤكد — ولا أعلن أن أحداً يخالفني — أن هذا القصد الذي شكوا منه في فرنسا يقع هنا في مصر ، وأن الرقابة على الصحافة هنا لا ترتبط بأوامر مكتوبة كالتي أدلى بها حضرة مراقب النشر ، ولكنها الأوامر تصدر من رئيس الوزراء وهذا معقول باعتباره الحاكم العسكري ، ثم من كل وزير من الوزراء ومن كبار الموظفين ؛ بل إن بعض اللوائح التي تنشر في الصحف تلام عليها الرقابة لوماً مع أنه ليس هناك ما يوجب هذا اللوم في شأنها مطلقاً .

نتج عن هذه الحالة ما يأتي : أن اعتقد للراقبون أن الرقابة على الصحف مفروضة لا للوسائل العسكرية أو للوسائل للتصلة بالأمن العام وسلامة الدولة بقدر ما هي مفروضة لإرضاء رجال الحكومة أى الوزراء .

فد يكون حضرات الوزراء ورضة رئيسهم أرباباً من أن يدور نحو أطرافهم مثل هذا ، ولكن هذه التصرفات قد أثبتت للراقبين أن واجهم الأول ليس متصلاً بما هو متعلق بالحرب وشؤونها بقدر ما هو متصل بالحكومة والقطاع عنها . أضرب لحضراتكم مثلاً بسيطاً يصور هذه النسبة . فقد أرادت إحدى الجرائد الأسبوعية أن تنشر صورة كاركاتورية عنوانها « في انتظار الربيع » ؛ وقسمت هذه الصورة إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول وضمت فيه رضة ماهر بلشاً في ناحية ومصر في ناحية أخرى وبينهما علامة استفهام ؛ والقسم الثاني من الصورة فيه موسوليني ووراءه الجيش الإيطالي في ناحية والجيش المصري في ناحية أخرى وبينهما علامة استفهام ، والقسم الثالث روسيا بجيشها من ناحية وإيران وتركيا بجيوشهما من الناحية الأخرى وبينهما علامة استفهام .

فكان ما فهمه للراقب من القسم الأول من الصورة ، هل سيكون على ماهر بلشاً رئيساً للوزارة في الربيع القادم أم لا ؟ وهل ستقع حرب بين مصر وإيطاليا أم لا ؟ وكذلك من القسم الثالث من الصورة هل ستقع حرب أم لا ؟ ثم حذف الشطر الأول من الصورة وأباحت القسمين الآخرين . وهذا ، بإحضرات الزملاء ، أذكره لا لأدلل به على أن الرقيب أخطأ أم أصاب ، ولكن لأدلل على نفسية الرقابة التي نشأت عن الأوامر التي تصدر إليها من كل ناحية ، وجعلتها تقتض أن واجبها الأول حماية الحكومة ، أو ، كما يقول للراقب خلافاً عن رضة رئيس الوزراء ، لتدعيم الحكم الصالح .

والسؤال الذي يرد في خاطر في مثل هذا الموقف هو : هل فرضت الرقابة للدفاع عن الحكومة حتى فيها لا يصل بالشؤون العسكرية أو للتصلة بسلامة الدولة ؟ أو هل هي فرضت للدفاع عن تصرفات الوزراء ؟ أو بإشارة أخرى هل هذا النشاط الذي تدير فيه مصر في حكمها الداخلي لأنها غير مشتركة في الحرب ، أقول هل هذا النشاط قد فرضت الرقابة لتأييده سواء كان سائراً في طريق مستقيم أو طريق معوج ؟ — هذه هي للسألة التي يجب أن تصني .

لما تحدث حضرة الرقيب أسس قال : نحن في مصر هنا كأنا في نزع بالقياس لما يجري في فرنسا وإنجلترا من حيث الرقابة على الصحف . وقد أنهم أن يكون هذا صحيحاً ، ولكن ما هو السبب في ذلك ؟ ليس السبب أن الرقابة عندنا أكثر تقدراً لحرية الصحافة منها في فرنسا وإنجلترا — كلا .

وإنما السبب هو أن دولة لم تشتبك في حرب إلى الآن ولكننا هوم بتنفيذ معاهدة التحالف بيننا وبين إنجلترا — أقول إننا قوم الآن بتنفيذها كما لو كانت الحرب في اليابان أو الصين . فمصر لم تشتبك في حرب بل هي تتدف للمساعدة قط . ولا يصح أن تتدى الرقابة عندنا ما تقتضيه هذه الحالة .

أما في فرنسا وإنجلترا ، حيث تكتنفهما الحرب من كل جانب ويعلن فيها كل يوم عما يشرق من السفن وعن هجم الطائرات وعن المناوشات التي تجري حول خط ماجينو ، نجل إلى من كل هذا أن الرقابة في بلاد تضطرب بين الحياة ولوث لها عندها لأن المسؤولين هناك إنما هم مسئولون عن حياة بلادهم ، فإذا ما أعطيت لهم سلطات واسعة كان لهم عنز في هذا . وفي مصر كل الذي نقرأ أن البحر الأبيض يمد كل البعد عن مواقع الحرب وأحياناً ترزغ موجة الأخبار فيخشي من أن تمتد الحرب إلى هذه النواحي . لقد خشنا هذا في عام ١٩٣٨ وكذلك في عام ١٩٣٩ ومع هذا لم تعلن الأحكام العرفية .

تألفت هذه الوزارة في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ وظلت لآخر هذا الشهر والحالة الدولية وتذك في أشد الاضطراب ، ومع ذلك لم تعلن الأحكام العرفية وقتئذ . فإذا كان لجرد أن المخاوف تسود وأنه قد يخشى أن تمتد الحرب لهذه البلاد تعلن الأحكام العرفية ويفرض أتا في حالة مماثل حالة فرنسا وإنجلترا — إزاء هذا التصرف اسبحوا لي أن أقول إننا تصيد أسباباً لفرض القيود على الحرية والضغط على الصحف .

بهذا أريد أن أشرح لحضراتكم مسألة دستورية صرفة هي أنه لما تولت لجنة الأحكام العرفية في هذا المجلس بحث قانون الأحكام العرفية وضعت تقريراً برأي الأغلبية والأقلية ، ولم يؤخذ برأي الأغلبية . ولعلك لا أرى محلاً للكلام فيه . أما الأقلية فقد تناولت الأحكام العرفية من ناصيتها القانونية وناصيتها الفعلية وقالت إن الواقع الذي لا نزاع فيه أن الأحكام العرفية للفرض الآن لا تستند إلى سبب من الأسباب الواردة في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ ، وإنما تستند إلى ثلاثة السابعة من معاهدة التحالف بيننا وبين إنجلترا التي تصح على إعلان الأحكام العرفية والرقابة على الصحف ، وقد جاء في تقرير اللجنة ما يأتي :

« وبذلك تكون الأحكام العرفية استندت إلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ الصادر بمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى . وأشارت بطبيعة الحال إلى مادة للمعاهدة التي جاء في آخرها ما يأتي : « وبناء على هذا فالحكومة المصرية هي التي لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتنشيرية بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وإفاعة على الأنباء » .

حضرات الزملاء المحترمين :

كثيرون من حضرات أصحاب المجالس الوزراء ورفقة رئيس مجلس الوزراء من رجال القانون . وغير رجال القانون من حضرات الوزراء لم من سمو الإبداء ودقة التدبير ما يعلمهم يدركون القاعدة التي قررها جيداً وهي أن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه . فإذا أعلنت الأحكام العرفية لسبب ما — والأحكام العرفية استثناء ولا نزاع في ذلك — وجب أن تضيق بالسبب الذي من أجله أعلنت . وفضلاً عن ذلك فهي عقد بين الحكومة والبرلمان .

تصدر الأحكام العرفية بمرسوم ؛ وهذا المرسوم يقره البرلمان أو لا يقره ؛ فإذا أقره تفقدت هذه الأحكام — فالبرلمان إنز طرف في هذا التعاقد .

قرّر البرلمان بمجلسيه أن الأحكام العرفية التي فرضت بمرسوم أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ يجب ألا تتخطى الضرورات التي فرضت من أجلها .

هذا كلام قبيل صراحة في مجلس النواب ، وقيل صراحة في مجلس الشيوخ ، وقيل بهذه الصراحة في تقرير الأقلية لجنة الأحكام العرفية بمجلس الشيوخ التي تولت على حضراتكم تقريره والتي أخذ بها هذا المجلس .

تكلم في مجلس النواب حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا زعيم المعارضة فقال :

« إنى لا أتدرد في القول بأن الوقت الدولى الحاضر وما يجب على مصر أن تقوم به من تأييد حليفها والتبوض بتعهداتها يجعل إعلان الأحكام العرفية ضرورية محتومة في حدود ما يقتضيه هذا الوقت وما تقتضى به هذه التعهدات . أما ما جاوز هذا الترض فيجب أن ينال خاضعاً للنظام المستورى وللذى حتى تبقى النفوس مطمئة ويشمر الجميع بأن الديمقراطية المصرية بأمن ولا خوف عليها . »

كذلك تكلم رفعة عن الرقابة على الصحف فقال :

« وأشار بعض حضرات النواب المحترمين في جلسة ماضية إلى الرقابة على الصحف ، وإلى أنها تتجاوز في تطبيقها الترض الذى أعلنت الأحكام العرفية من أجله ، وأن الرقابة لا يبيحون أن يتناول أعمال الحكومة بالتقد أحد ولا أن يمدى لها أحد رأياً قد لا يروقها . »

يا حضرات النواب المحترمين :

إن الرقابة التى تؤدى إلى مثل ما قدمت من نتائج تتجاوز الترض الذى أعلن الحكم العرفى من أجله في الوقت الحاضر ؛ وهى ، إلى ذلك ، عظيمة الضرر ؛ وأقل ضررها أن تجعل الناس يصورون من الحوادث التى تحس الحرية وتختلف قواعد العدل أضعاف ما يقع بالفعل . وكلهم يهدرون الأثر السبى الذى ينشأ عن انتشار هذه العقيدة بين الناس حين تأسروهم المخاوف على الحرية ، وبالتالي على استقرار النظام الديمقراطى الذى يكفل لهم الأمن والسلام .

ثم إن الضرر الذى ينشأ عن مثل هذه الرقابة يصيب الحكومة نفسها . فالتاس جيباً بقدرهم أن الحكومات القوية ترك الصحافة الحرية في قدها وفي التحدث بما شاعت عن أعمالها ، وترك للرأى العام تقدير هذا الذى تحوله الصحافة . وكلما كانت الصحافة أوسع في هذه الناحية حرية كان ذلك أفصح دليل على قوة الحكومة ، وعلى نزاهتها ، وعلى حرصها على الحرية ، وعلى احترامها لمبادئ الدستور ونصوصه . (تصفيق)

هذه الحكومة القوية — يا حضرات النواب المحترمين — تحف الرقابة على الصحف في ظلها في ظروفها الحاضرة عند ما توجه الأحوال الدولية . فإما ما جاوز ذلك فيجب أن يكون موضعاً للتسامح من جانب الحكومة ؛ فإذا هي رأت في التسامح ضرراً أو رأت التقد جاوز حدود القانون العام فليكن ملجئها إلى القانون وإلى القضاء ليستقر كل أمر في نصابه ؛ ولتظل الحقوق العامة التى لا ضرر من التفتح بها فيها يتصل بالأحوال الحاضرة مكفولة للصحافة ولتتس جميعاً .

ولما أتم مجلس النواب المناقشة في موضوع الأحكام العرفية صرح حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بما يأتى :

« أرجو أن تسمحوا لى بأن أعبر عن اعتباطنا العظيم بالروح الطيبة التى سادت المناقشات في موضوع اليوم العتيق ، وأن أنوء بصفة خاصة بمخاطب حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا زعيم المعارضة ، هذا الخطاب القيم الذى قرر مبادئ جلية تشارطه الحكومة الرأى فيها وتعلمها مكانها من التقدير (تصفيق حد) ، وهذا هو التعاون الكرم الذى نرجو دائماً أن يسود بيتنا » (تصفيق) .

فقب زعيم المعارضة على هذا التصريح بالبارة الآتية :

« أقدم شكرى الجزيل لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء على ما أنوء عنه في خطابه بسدد ما قلته اللية ، ثم أطمع في كلمة قصيرة من رفعة عن الرقابة على الصحافة بحث في نفوس الطمأنينة على أن حربنا ستكون مكفولة في حدود القانون فيما يتعلق بالشؤون الداخلية للحكومة المصرية » (تصفيق) .

عند ذلك وقف رفعة ورئيس مجلس الوزراء فقال :

يغنى أن أعلن أن حربة الصحافة مكفولة ، وأن سياسة الحكومة لم تكن أبداً بعيدة عن ذلك (تصفيق) .

(انصرف حضرات صاحبى المالى محمود توفيق خزانوى بك وزير الزراعة ، والأسستاذ إبراهيم عبد الهادى وزير النوبة للشؤون البرلمانية) .

أما الأحكام العرفية فعقد بين الحكومة والبرلمان ، أما مسألة الصحافة قد كانت من المسائل التى تناولها البرلمان وارتجبت فيها

الحكومة بقواعد بذاتها، فكل ما يتخذه الرقابة من هذه القواعد يكون مخالفة صريحة لارتباط قانوني، وهي مخالفة لا يجزها الدستور ولا قواعد الحكم الصالح.

للقابة أن تتصرف بأن فيها تخيلات وبأنها ملزمة أن تعمل كيت وكيت، ولكننا لا نحاسب — وليس من حقنا أن نحاسب في هذا المجلس — موظف الرقابة؛ إنما نحاسب الحكومة ونحاسب رتبة رئيس مجلس الوزراء القائم عليها في ما يجري من التجاوز، خصوصاً بعد أن ارتبط مع البرلمان الارتباط الذي أشرت إليه.

حضرات الشيوخ المحترمين :

لا أراي في حاجة إلى التبدل على أن الرقابة تجاوزت الحدود التي حصل الارتباط عليها بين الحكومة والبرلمان، فقد قرر رتبة رئيس مجلس الوزراء أثناء نظر هذا الاستجواب أن مسائل بذاتها ذكرها حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف الجندى لم تصل إلى علمه وأنه يشاكره الرأي في أن هذه المسائل ما كان يصح أن تحذف.

لما وقف في هذا للكلان حضرة مراقب النشر وأراد أن يبرر حذف ما حذفه الرقابة آثاراً ابتسامات كثيرة من مقاعد الجنب واليسار على السواء في بعض المسائل، ولذا؛ لأن ما حدث من ذلك تجاوز حق ما وصفه رتبة رئيس مجلس الوزراء من أنه لا يتفق مع النوق العام. مثل ذلك ما حذفه الرقيب من حديث جرى بين حضرة يوسف نحاس بك وأحد مندوبي جريدة الوفد للمصري حيث حذف كلمة « حول » من عنوان الحديث، وحذف كلمة « حديث » وكتب بدلاً عنها كلمة « تصريح ». كذلك منعه نشر خبر سفر بعض حضرات أصحاب للمالي الوزراء إلى الواحات حتى لا يشتم من الخبر أن هناك خلافاً بين حضرات الوزراء.

وقد أراد حضرة مراقب النشر موازنة للنحس بالإباحة فكان يلوعاً فيها إذ قال حضرة : انظروا ما كتبت جرائمه للعارضة. وسرد حوالى سبعين أو ثمانين عنوان مقالة.

هذا صحيح، ولكن ما الذي يريد أن تكتبه الصحافة ؟

الواقع أن حضرة مراقب النشر لا يستطيع بحال أن يقول إن هذه اللغات التي سرد عناوينها لم تتناولها يد الرقيب. والواقع أنها صرحت عليه، وما كان منها متفقاً مع رأي صحبه بنشره وما كان مخالفاً له منه يده. فاقول بأن تلك اللغات نشرت كما كتبت غير صحيح.

(حضر حضرة صاحب للمالي سلاحي بك وزير التجارة والصناعة) .

أظن أنه في أواخر شهر سبتمبر أو في أوائل أكتوبر الماضي كنت أזור حضرة صديق الأستاذ أنطون الجبيل بك في جريدة الأهرام، وإذا بزميل صفي يفكر من الرقابة في مقال كتبه عن دعوة البرلمان للانقاذ في دور غير عادي، وهذا الموضوع كان من المسائل التي غاضت ثياب الصحف وطرح أمامي مقال الذي أعدته، وكان لا يتجاوز ثلاثين سطراً في نهري، فجرى قلم مراقب النشر بحذف أكثره وبخبر مناه تقيماً يناقض تمام التناقض ما أراده الكلاب.

حضرات الشيوخ المحترمين :

أو كذا لحضراتكم أن هذه الرقابة التي قد تسمى بضناً أحياناً إذا كان ما يكتب لا يسيبه، وقد نشر بضناً أحياناً إذا كان ما يكتب يسيب. هذه الرقابة يجب أن تحذف في أضيق الحدود، لا تهديك لمبادئ الحرية والعدل لحبيب، بل لحمة مصالح هذا البلد وطرته. وإذا كان شيء بأسف الإنسان له فهو أننا نذف هذا الموقف اليوم والآن ومن أسبوع مضى، لأن الصحافة التي عودت هذا البلد أن تدافع عن حرته وطناً وشعباً وأفراداً، هذه الصحافة أصبحت مع الأسف بحاجة إلى من يدافع عن حررتها.

هذه الرقابة ضارة بمصالح البلد، ولماذا ؟

(انصرف حضرة صاحب للمالي حسين سرى باشا وزير المالية) .

زوت يوماً زميلاً ليس من معارضي الحكومة، وهو معنا في مجلس الشيوخ، ورجل من أقدر كتاب هذا البلد، وكلنا نذكره وله مكانته : بخاصم وقد يكون للوداء في خصومه؛ يدافع عن رأيه وهو معروف بأن لأرائه قيمته — سأله : لا تكتب، فأجابني : وهل ترى

أن كاتباً له كرامة يرضى لكرامته ولقلبه أن يكتب في مصلحة بلاده ما يخطر له فيجيء رقيب ، لله كلن موثقاً عنده بالأمس ، فيمحو ما كتب ؟ هل يد تكتب في هذا الجو .

حضرات الزملاء المحترمين :

إن أنضج الروس في هذه البلد معطلة . ومع الأنف إلى أنضج الروس في البلاد الحاربة معطلة أيضاً بحكم الرقابة . ولكن لنناس هناك عندهم : فأرباب تلك الروس الناضجة والأقلل التي تجري يشعرون في أنفسهم بأنهم مطالبون ، لا أقول بالسكينة عن بلادهم ، ولكن بالذهاب بأنفسهم إلى ميادين القتال ليجودوا بأرواحهم دفلاً عنها .

ولكن هنا من منا يجازف فيترك لروحه وقلبه وغضه وتفكيره الحرية في أن تتطلق لحنمة رأى أو فكرة وهو يعلم أن هناك إنساناً يستطيع أن يقول له : « هذا كلام فارغ » .

من ذا الذي يقبل ذلك ؟

أؤكد لحضراتكم أن الصحافة تؤدي في الوقت الحاضر واجباً للجمهور بخيل إلى أنه غير عظيم ، وتؤدي واجباً لرجلها : فهي تخدم أبنائها اليوم ؛ وليس الصحفيون ولا الكتاب ولا المفكرون هم الذين يخدمون الصحافة بل هي التي تخدمهم .

هذا هو الواقع ولا داعي للوادة .

والغريب ، ونحن هنا يبدون عن ميادين القتال أشد رقابة على الصحف من كثير من الأمور عن البلاد الأخرى .

قال لحضراتكم بالأمس صديق مراقب النشر إن ما يجري في فرنسا وإنجلترا كانا وكذا ؛ ولكن ما لنا نذهب لفرنسا وإنجلترا ؟ نحن هنا في مصر . انظروا حضراتكم ماذا يباح نشره من الأخبار الخاصة بالحرب في إنجلترا ، وما يباح نشره عن وزرائها ، وما يمنع نشره خاصاً بحكومتها ورجلها ، وانظروا بين هذا وذاك .

البارحة أشار حضرة زميلي الأستاذ يوسف الجندي ، في التذليل على أن بعض الأنباء لا يباح نشرها ، إلى الخبر الخاص بسقوط طائرة حربية في أسوان مع الرقيب نشره . وقد قال رغبة ورئيس مجلس الوزراء : إن عدم التصريح بنشر هذا الخبر يرجع إلى عدم صحته . ولكن حضرة مراقب النشر علل عدم نشر هذا الخبر بأن التعليقات التي عنده تضيء بالأخبار ، مطلقاً خاص بالجيش ولا بالطيران ولا بالبحرية ، ولذلك منع أيضاً نشر خبر تصادم زورقين في ميناء الإسكندرية ، فترتب على هذا المنع انتشار الإشاعة بأن هناك غواصات وألغاماً مختلسة بجيه الإسكندرية .

فمر لنا حضرة مراقب النشر بالأمس أن التعليقات التي لديه تمنع نشر كل شيء يتعلق بالجيش وأسلحته . غريب هذا ، لا أريد أن أقول ما نسمعه كل يوم في الإذاعة لأن الإذاعة شيء ، والصحافة شيء ، آخر ، ولكننا نقرأ يومياً خطباً للوزراء البريطانيين وترد إلينا أنباء مختلفة من إنجلترا وفرنسا ، وهي يوم ترسل من هناك عبر الرقيب ، وكذلك يوم تصل مصر عبر الرقيب . فإذا هي تذكر يوماً أن البارحة البريطانية رويال أولك نسفت ، وأن الطائرة البريطانية الفلانية سقطت ، وأن طائرة ألمانية كانت فوق خطوط الدفاع الفرنسية يوم زارها مستر تشمبرلين وأوقت عليه مظلة كي تذكره بأن مظله لا تحميه بالقدر الذي يستحقه .

فانروا هنا بحكاية تصادم الرافعين التي منع الرقيب نشرها ، وكذلك بحادث سقوط الطائرة الحربية في أسوان — سواء أكان هذا الحادث صحيحاً أم غير صحيح — فإذا سألتنا الرقابة لماذا تمت نشر هذين الخبرين قالت إن في نشر هذا ما قد يهدد سلامة البلاد ، لماذا ؟ الحمد لله : لا أسراب ولا جيوش تهاجمنا . افترضوا أن خزان البنزين في الطائرة احترق فسقطت ، وحصل تصادم بين الزورقين في ميناء الإسكندرية ، فما هو الرعب الذي يبعث نشر هذين الخبرين في النفوس ؟ ثم ما هو نوع الإقصاد والإضفاف الذي يمس الحكم الصالح فلا يدفعه ؟

حضرة صاحب اللقاع الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — هذه تعليقات السلطة العسكرية وتهدد على المصريين والأجانب على السواء وهذا متبع في إنجلترا . أما الأخبار التي ترد فلا تسمع السلطات العسكرية بنشرها إلا بعد مضي مدة من الزمن .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا — يارضة الرئيس : ألا يحسن أن يجري هنا ما يجري هناك فيؤجل فعلاً نشر الخبر أسبوعاً ثم يسمح بنشره ؟

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) - خبر الطائرة غير صحيح ، ولم تسقط طائرة حرية بأسوان ، فهل تريد أن يسمح بنشر هذا الخبر ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكल باشا - لقد أشرت إلى أشياء أخرى .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) - هناك سلطات عسكرية مسؤولة ، ولها قبلنا واجبات ، وأرجو ألا يتصور حضرة الشيخ المحترم هيكل باشا أن من سياسة الحكومة عدم نشر بعض الأخبار التي أشار إليها .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا - الحمد لله .

لما أتم حضرة مرآب النشريات أمس تفضل حضرة صاحب المقام الرفيع ورئيس مجلس الوزراء فألقى كلمة ختامية أشاد فيها بتقديره للصحافة وللجهود التي تبذلها الصحافة لخدمة المصلحة العامة ، سواء أكانت مؤيدة أم معارضة ، وأنه سيعمل لما تحبب له حرية الصحافة ما استطاع ، وأنه يصر جداً أن يتقدم إليه حضرات الصحفيين باقتراحات تخفف من سلطة الرقابة ، وهو مستعد لتبنيها .

في أثناء الأخذ والرد الذي كان دائراً وقت أن كان يتكلم حضرة زميلنا المحترم الأستاذ يوسف الجندى قال رفعة رئيس مجلس الوزراء إلى أنه اعتماد لأن ينشئ للرقابة هيئة استثنائية يرجع إليها ، فظن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى أن هذه العبارة قيلت على سبيل التهكم ، ففى ذلك رفعة رئيس مجلس الوزراء ، وأعزده أن رفعة كل جلدأ فيا لله في هذا الصدد . وأعزده ، زيادة على ذلك ، أنه إذا كانت هناك هيئة يرجع إليها لتنظيم من الرقابة فإن هنا وحده كلف لتخفيف من حدة الرقابة .

أنا لا أقول إن الرقابة تخلف ثم يمرض الأمر على الهيئة الاستثنائية لساعتها ، ولكن يكون الحال كما هو حاصل في المحاكم عندما يأمر القاضي بتوقيف الحجز التخطي ولين شاء أن ينظم . ولذا نيجل إلى أن فكرة رفعة رئيس مجلس الوزراء فكرة سيئة لأن رفعة لا يستطيع ، ولن يستطيع بالتمام بلنت قواه ، أن يقف على كل ما يجرى من أعمال الرقابة ؟ فهو رئيس مجلس الوزراء ، والمحاكم العسكرية ، ووزير الداخلية ، ووزير الخارجية - فن المستحيل أن يضطلع بهذه الأعباء جميعها ؟ وحسب أن يسير السياسة العامة ليدل بذلك على مقدرة عظيمة . فإذا ما قال رفعة لحضراتكم في صراحة ، وفي صراحة محمد له ، إن رفعة لم يطلع على أعمال الرقيب

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) - أعني أنه لم يشك لي أحد من موضوع معين ؟ وقد أشرت إلى ذلك بالأمس .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا - وماذا تفعلون رفضكم في مثل هذه الشكاوى ؟

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) - إذا وصلتني شكاوى أدرسها ؟ ويساعدني ذلك على وضع مبادئ تطبق لمنع مثل هذه الشكاوى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - ظهر أن للتع كل بناء على تعليمات .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا - هذه التعليمات التي يتحدث عنها رفعة رئيس مجلس الوزراء غريبة ؟ ووجه الغرابة فيها أننا جميعاً نخضع للحكم العسكري بتعليمات معروفة للناس جميعاً حتى إذا طبقت هذه التعليمات تطبيقاً جائراً لم تصبح للساعة مسألة شكوى قطع ، كما يقول رفعة رئيس مجلس الوزراء ، بل أصبحت هناك هيئة من الضمير العام لأنى أؤكد لحضراتكم أن هذا الشيء غير المموس الذي يسمى الرأي العام والضمير العام هو أقوى بكثير من كل قوة ؟ فإذا ما كانت هناك تعليمات عسكرية أو غير عسكرية معروفة للجمهور ثم عولمت بعد ذلك أنا أو غيري من الناس بما وراء هذه التعليمات ، يشر الرأي العام أنى ظلت ، ويعلم القدر عاملون هذه المعاملة أنى ظلت .

تعليمات الصحافة ماسونية - تعليمات لا يعرفها أحد ، ولا يجوز للصحف نشرها ، ولا يتحدث عنها ؟ ومراتب النشر هو التي قال هذا ، ولست مصدريه .

الرقابة تصدر اليوم تعليمات للصحف بكتب وكتب ؛ والصحفيون يلزمونها في حدود دقيقة . ثم يجيى الرقاب مع هذا ويسألون أقتلامهم بالتطبيع والمحو مع أنه إنما كتب متفقاً مع هذه التعليمات ولكن هذه التعليمات لا تنشر ، ولا يعرفها أحد إلا الصحفيون ، وأحياناً تبلغ إليهم شفاهاً .

يخيل إلى أن قول رضة رئيس الحكومة بالأمس : إن ما يحويه الرقابة تكون له هيئة استثنائية . ذلك القول الذي ظنه زميلي الأستاذ يوسف الجندى تهكاً ، والذي قال عنه رفته إنه قاله جاداً ، يخيل إلى أن رفته كان فيه جاداً كل الجاد حقاً . وأنا ، من جانبي ، أؤكد لرفته أن ما قاله بالأمس عن الصحافة البريطانية من أنه يكفي أن تلقى إليها التلقيات تختبئها ، لو أنه أتبع مع الصحافة المصرية وكانت التلقيات التي تلقى إليها تكون محترمة حقاً من الحكومة ومن الرقابة ، فأنا واثق تماماً أن صحافتنا ستكون أول من يعتزها .

أما إذا كانت الصحافة في مصر تخرج على شيء من هذه التلقيات ، كما قال رضة رئيس الحكومة ، فأنا أؤكد لرفته نقلاً عن كثيرين من زملائي في هذا المجلس وخرجه بمن أمسكوا بالقلم ، أو كتبوا في الصحف ، أو ألفوا ، أنهم يقولون صراحة : إننا نلزم التلقيات في حدود دقيقة ؛ وأما الذين لا يلزمونها فهم رجال الحكومة ، ورجال الرقابة .

فإن أراد رضة رئيس الحكومة أن يكون الصحفيون في مصر على مثال زملائهم في إنجلترا ، فإني أرجو أن يكون رجال الحكم في مصر على مثال رجال الحكم في إنجلترا ، بهذا يستقر كل شيء في نصايه .
إذن ينبغي أن تكون التلقيات صريحة واضحة لتكون نبراساً وهداية لكل إنسان .

فإن هذه الصحافة المقدسة المكروهة ، والتي خدمت الحرية وهي اليوم تستجد للدفاع عن حريتها ، أؤكد لكم في هذه الحالة أن الحكومة لا تلتقي عتاً ولا مشقة منها . لا نجد عتاً من الصحفيين ، فنادوا بنب الكاتب نفسه في شيء ، غير مسموح بنشره ، ومثله في هذا مثل التاجر الذي يعرف أن سلمة خاصة لا سوق لها ، فإنه لا يتجر فيها ولا يرضها للبيع .

وعلى هذا فإني أناشد رضة رئيس مجلس الوزراء بصفة كونه الحاكم العسكري ، وبصفة كونه الرجل الذي تعاقد مع البرلمان يوم صدور مرسوم بالأحكام العرفية ، على أن تظل هذه الأحكام في أضيئ الحدود التي يقتضيها السلم ، والتي تقتضيها الحالة الحاضرة ، سواء أكانت فيها يتعلق بموت مصر لحليتها ، أم أمن مصر وسلامتها .

أرجو أن تظل الرقابة في هذه الحدود ، أما ما وراء هذه الحدود فإن الرقابة بصرفها تنشئ في نفوس الناس أسوأ الأثر . وأؤكد لحضراتكم أن الجوّ في مصر ، جوّ الرأي العام ، قد تميز كثيراً اليوم عما كان في بداية الحرب . آراء الناس في كل شيء قد تغيرت : في الحرب ، في السلم ، في الحكومة ، في البرلمان — ولماذا ؟ لأن الناس كانوا يجدون في الصحافة بطرقها ، التي تؤيد والتي تمارض ، ما يوجبهم وما يهدمهم سواء السبيل . أما اليوم وقد ضرب الظلام نطقاً ، واضطر هداة الناس إلى أن يطفئوا مصابيحهم ، كما قال زميلنا الأستاذ أنطون بك الجبيل ، واضطر الناس إلى أن يمشوا في هذا الجوّ اللبهم ، فقد انتشرت في النفوس آثار من هذا الإهمام ، صدى هذا الجوّ ، جعل النفوس حيرى لا تعرف أن تميز هذه الناحية أم تلك ، أتمشى في هذا الطريق أم في ذاك ، ولا تعرف : هل الحكومة حسنة أم سيئة ، إذ ليس أمامها من يهديها .

نحن هنا في البرلمان كنا نهدى الصحافة في كثير من الأحيان . قانون يمرض ، واستجواب ينشر ويحدد له موعد ، فتناول الصحف ذلك القانون وهذا الاستجواب بالحديث ؛ والصحفي بحكم مهنته لديه أخبار أكثر من غيره ؟ وهو يستمع إلى كثيرين ويقتدر الآراء ، وزنها . نعم إنه قد يخطئ وقد يصيب ، وقد يكون ذا هوى وقد لا يكون ، فإن الصحفيين ليسوا من طينة غير طينة البشر ، فهم ناس مثنا ، ولكمهم وهم يمرضون آراءهم يملونونا أكبر للمأونة .

يقدّم لحضراتكم مراقب النشر في تحليل عدم نشر بعض الأعمال التي يمكن أن تجري في البرلمان حجة هي غاية في الرشاقة . ولا أستطيع أن أقول إنها ليست دقيقة ، إنها هي لفة . يقول : إن الاستجوابات لا تنشر ابتداء ، لأن أصحابها قد يتنازلون عنها في اللحظة الأخيرة ، والسؤال قد يقل صاحبه الإجابة عنه كتابة ، فيحسن إذن ألا يكون النشر إلا عند ما تجري المناقشة في هذه الأمور فيسمع الناس في وقت واحد كلام المستجوب وكلام الحكومة ، أو من يردّ عليه .

وأنا أرى أن ما يراه حضرة مراقب النشر غير ممكن عملياً ، لأن الاستجواب يقدّم إلينا ، ويتلى هنا ، ثم يحدد له يوم المناقشة ، فإذا ما تلى نشر ، وما يجعل في الجلسة ينشر أيضاً ، فإذن فكرة وحدة الزمن الفلسفية لا يمكن تحقيقها .

ولا يقتصر الأمر على منع نشر الأسئلة والاستجوابات .

فهناك أشياء كثيرة مطلقة بالحكم لا تندر أيضاً . وقد ضرب لكم مثل ، حدث الموظفين الذين فصلوا ومنع نشر حادثهم ، والتحدث فيه ، وانتقاده . مع أن جريمة نشرت مذكرة فصل هؤلاء للموظفين ، فنع نشر هذه المذكرة في جريدة أخرى ، كما منع التعليق عليها .

وأنا أؤكد أن الصليق على أى عمل من أعمال الحكومة قد يكون كبير الفائدة لها وللأمة .

ورفضه رئيس الحكومة إذ يقول : إن الصحافة تؤدي خدمة عظمى للبلاد لا أنه يخافني في أن الصحافة تؤدي خدمة كبرى أيضاً للحكومة ، ولوزراء أنفسهم ؛ وهي تؤدي هذه الخدمة حين تناقضهم أكثر منها حين تؤيدهم . إننا حين نولى أى أمر من الأمور المتعلقة بالشؤون العامة محتاجون دائماً لميود تدنا على ما يجري في هذا الأمر . غير — بإحضرات الوزراء ، وإحضرات الزملاء — أن تكون هذه الميود بحيث تنتظر في رابعة النهار ، فتدلى على الآراء المختلفة في أعمالنا وتصرفاتنا . وليس منا من لا يخطئ ؛ فإذا ما رأى هدأً ، وكان وجيهاً ، وكانت نفسه سالحة ، حمد النقد ورجع عن خطئه .

أما أن تكون عيوتاً عيوناً خفية ، بحيث نبهاً ههنا وههنا لترجع إلينا بأنباء ذات هوى أو غير هوى ، فإنني أؤكد لكم أن هذا أضرّ ما يكون بثقوث الحكم .

فإذا ما لجأت إلى هذا المجلس الوفير ، وإلى رفعة رئيس الوزراء ، وبصفة كونه الحاكم العسكري ، وبصفة كونه الرجل الذي تخشى الرقابة في شخصه — إذا ما لجأت إليه لأطلب منه أن يخفف من هذه الرقابة وأن يصل شأنها في مصر مقصوراً على ما تخضع به ثلاثة السابعة من المساعدة ، فإنني أؤكد له صادقاً خطأ أن أطلبه لمصلحة الحكومة أولاً وبالذات ، ولحسن ظن الناس بالحكومة أولاً وبالذات ، ولتعة الناس بها أولاً وبالذات .

أما مسألة القضاء أو للموظفين وغيرهم مما يصل بالحكم ، فيوم يسطعها الرقيب ، ويتداول الناس أن الرقيب سطعها ، فلا شبهة في أن نفوس الناس تعترها الريبة .

حضره صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — ليسمح لي حضرة الشيخ المحترم أن أكرر مرة ثانية وثالثة أن الحكومة لا مصلحة لها غير مصلحة الشعب الذي تخضعه . وليسمح لي أن أقول أيضاً إنه إذا وقت أخطاء مما ذكر أمس واليوم فإنها ترجع إلى سوء تحدير شخصي من الرقيب ؛ ولا يمكن أن يكون ذلك معبراً عن سياسة الحكومة — وأظن أن هذا يبرر حضرة الشيخ المحترم — لأن سياستها هي الحرية المطلقة إلا فيما هو ضروري لسلامة البلاد (تصنيف) .

حضره الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا — أؤكد لحضراتكم أنني لا أشك لحظة في أن رفعة رئيس مجلس الوزراء وزملائه يتوخون للمصلحة العامة عام التوخي كما يفهمونها ؛ ولا أظن رفعتهم يشك أيضاً لحظة في أن جميع الوزارات التي تولت الحكم كانت أيضاً تتوخي للمصلحة العامة كما تفهمها ، فمن جيهاً مطمئنون كل الاطمئنان إلى أن كل مصري يؤمن بمصر ، ورفيع مصر ، ويحبل — لا أقول جهده وحده — بل حياته وفقاً على مصلحة مصر ، ورفعت في مقدمة هؤلاء ، هذا لا أشك فيه .

حضره صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — أنا شاكر .

حضره الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا — ولكن الذي أقرره أنا تخلف في أين للمصلحة . وإن من الخير لكل بلد في العالم أن يبدو هذا التصدير . وإن استحالة الآراء هو الذي يبرر السبيل . فأننا حين أختلف مع زميلي الأستاذ يوسف الجندي أو مع رفعة رئيس مجلس الوزراء أو مع زميلي الأستاذ عباس الجبل ، ليس معنى هذا أن أحدنا أقل تهديراً لمصلحة الوطن ، ولكن معنى هذا الاختلاف أننا جميعاً نتناقش ، وقد نشهد أحياناً ، وتأخذنا الحدة في النقاش . ولكن رائدنا جميعاً هو أننا نلتقي عند نقطة واحدة ، هي خير الوطن ومصلحته .

وإذا كانت الصحافة اقتلت قتالا من سنة ١٩١٩ إلى الآن ، مع هذا فقد حدثنا لها مقبة نضالها ، ولنا خير ، فإن هذا القتال وهذا الجهاد هو الذي وجهه البلد وختمه .

وكثير من الوزراء ، وكثير من الشيوخ والنواب قد جرت أفتلامهم في الصحف بمقالات وأحاديث وتصريحات وبيانات خدمة للبلد . ونحن الآن نقول : أما ورفضه رئيس الحكومة يخفق معنا على أننا إذ نتقد إنما نريد للمصلحة ، ونريد أن نختم هذا البلد ، وإن

هذه الكلمة التي قلناها اليوم هنا ، والتي قلناها في مجلس النواب ردًا على رغبة محمد محمود باشا عند عرض مرسوم الأحكام العرفية ، والتي قلناها أيضاً بالأُس ، هذه الكلمة هي أنه يؤمن بالحرية وأنه يريد رغبة منار الحرية ، هذه الكلمة تريد بها حقيقة واقعة ، حتى إذا ما أخطأ الرقباء كان خطؤهم في ناحية الحرية ، لا في ناحية القضاء على الحرية .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

الأمر الذي تنظرونه من أُمس يستحق الضاية التي أوليتموه لإيها . ولا نزاع في أن مجلس الشيوخ سيجعل بقراره الذي يصل إليه بعد هذا البناء أمراً يستحق البناء ، ويوازي هذه الثقة . ولم كنت أود أن الوقت الثمين الذي صرف في المناقشات يخص في مسائل الخلاف ، ولا يضيّع علينا الوقت في بيان مزايا الصحافة وفوائدها ، فمن منا ينكر هذا ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا — كثيرون .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ومن الذي يقول : إن حرية الصحافة معناها الإباحية . فلو أتى أملك من الأمر شيئاً يزيد على التبع لحابيت المراقب العام حاكماً عبثاً ؟ لأنه ، في مقام الفخر ، قال إنه في رقبته كان حريصاً ، وإنه أباح نشر مقالات « الدروشة السياسية » و « بلطجة للمهارة » . فلو أتى أملك من أمره كثيراً أو قليلاً لحابسته حاكماً عبثاً .

من هذه النصّة ، عند ما عرض أمر الأحكام العرفية ، كان حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى يضيّع من أن لغة الصحافة نزلت إلى درك ، وأنه يخشى أن تبجحها الرقابة لفرق دون الآخر .

من منا لم يصب الشرر ، عن قرب أو عن بعد ، من تلك اللغة التي تدهورت إليها الصحافة قبل هذه الرقابة ؟

فلذا حمدنا للظروف أنها أتاحات ما تكلم به هذه الأقواء التي لم تتعود إلا فاحش القول ، وأن تحطم الأقدام التي اعتادت مسدى عشرين عاماً ألا تكتب إلا بدنيّاً ، فلا يكون لهذه الحرب من أثر عندنا إلا الخير .

لماذا تدورون في كلامكم ؟ قولوا الواقع : هل الصحافة تألم لأن كلمة « حول سوق القطن » حوّرت فصار « سوق القطن » ؟ وهل الصحافة تألم لأن حدث تصادم الزورقين لم ينشر فيها ؟ فإذا بهم من ذلك ، ومن ذا الذي يتألم منه ؟ هل اشتكى أحد من هذا ؟ قولوا الواقع : إنكم تألمون لأن صحافتكم كتمت عن الصيريات التي سبق لكم أن شكوتهم من أمثالها .

كم كنت أود من حضرة الأستاذ يوسف الجندى عند ما ذكر الرقيب أنه منع جريدتي الدستور والوفد للصرى من الاستمرار في المهارة بشأن استقالة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر من الهيئة الوفدية ، أن يقوم ويقول نعم إن الرقابة في هذا أدّت واجباً . ولكن ظهر أنه توسط وطلب من الرقابة أن تبيح نشر هذه المهارة في جريدة أخرى ، كما أبيح نشرها في غيرها من قبل . أي أنه كما أبيح لفرق يجب أن يبلغ لفرق آخر ، ولو كان النشر مهارة ، ودروشة سياسية وبلطجة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ليس الأمر مهارة وبلطجة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ليس كذلك ، وأي شيء يكون هذا الشعر :

« تعالى الله ، يسلم بن عمرو — أذل الحرص أعناق الرجال ؟ »

فلذا كانت المناسبة قد ذكر هذا الشعر ؟ إن معناه صراحة أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر يشملق رجال الحكم عندما استقال ، ويكون الحرص هو الذي دفعه للاستقالة .

وبعد أن منع نشر مقال للمهارة عن هذا الحادث ، ذكر بيت الشعر وحده . وأرادوا منا أن نفهمه على معناه القديم ، ولكن هذا لا يجوز .

قولوا ما تريدونه صراحة ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر لما قدم استقالته من الهيئة الوفدية عراها إلى أمور نسبها إلى بعض أعضاء هذه الهيئة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لا يجوز الكلام في التضييل وحضرة الشيخ المحترم غير موجود .

وعندما قال الرقيب إنه بناء على ملاحظة حضرة الأستاذ يوسف الجندى الرقابة بقوله : كيف نتعون فرعاً من النشر وقد أجمعنا للآخرين الحوض في الموضوع ؟ فزع الأستاذ يوسف الجندى ؛ وإن كنت أنا قد سررت من أن زميلاً لنا بنه الرقيب إلى الإهمال في واجبه .

من منا لم يشعر بالحاجة الشديدة إلى أن تكون الصحف على حال غير ما ألفناها عليه منذ عشرين عاماً .

كان حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكल باشا لبقاً عندما قال : إن بيان الرقيب غطى الرقيب وكشف الحكومة .

وأنا أريد أن أعقب مستمراً تمييزه ، فأقول إن هذا الاستجواب لواء الحظ كشف الصحافة أنماضاً أضاع ما يخطر على البال من أن بيان الرقيب كشف الحكومة ، فهل بلغ الفقر من رجال الصحافة أنهم يضعون من محور كلمة « حول سوق القطن » لتصبح « سوق القطن » ؟

تصدر في البلاد التي يحتلون بها أمهات الجرائد ، تصدر في أربع وستين صفحة ، أو في ثمان وأربعين ، أو في اثنين وثلاثين صفحة ؛ وهي بلاد يقولون إنها تعاني أرزاء الحرب ، وإنها تحت رقابة شديدة . فالواد التي حذفت عندهم وجدوا ما يجل عليها من غير ما شكوى ، وملئت صفحاتها العدة . أما عندنا ، وصفحات جرائدنا محدودة العدد ، فإنها تخضع برغم خبر في ثلاثة أسطر كغير تصادم الزورقين . إذا صحت أن الحكمة في الحذف لم تتوفر في هذه الحالة — فهذا لا يمنع أن القاعدة صحيحة ؛ فمن منا يجهل أن حكمة التشريع والتفتين ترجع دائماً إلى أسباب قد لا تتوفر في حادثة ولا في عشر حوادث ، ومع ذلك فهي تطبق ؟

قال الرقيب لنا إن سبب منع ذكر تصادم الزورقين هو أن تعليقات صدرت باسم ذكر أسماء العسكريين والبحريين من درجة معينة تعرض عسكري . هذا صحيح ، ومن منا لا يقر هذه القاعدة ؟ فإذا تصادم أن هذا كان مرتبطاً بأمر تافه استت الحكمة ، ولكن هذا لا يمنع التطبيق . فإن القاضي لا يرجع إلى حكمة التشريع حين يحكم ، وإنما يأخذ بنص القانون أصم ، إلا إذا احتاج الأمر لبث الحكمة من التشريع .

أمر الرقيب ألا يذكر العسكريون غير أو بشر حتى لا تسرب أخبارهم إلى الخارج ؛ ولتأب الرقيب في كلمة أثارت الانبساط فحذفها ؛ وكان يصح له في حذفها أن يرجع إلى الرقيب العام قد يبيع نشرها . ولكن في الواقع ليس هذا هو ما نشكو منه في الصحافة التي كشفها هذا الاستجواب في تطبيقها في المسائل على آي القرآن وعلى الحكم ، كتطبيقها على :

« تعالى الله ، يعلم بن همرو » ، أذل الحرس أعتاق الرجال » .

هذه مصيبة من الصحافة التي ترضى لنفسها أن تكون في هذا المركز ؛ وتشغل من وقتنا في البحث عن حربنا هذه السلطات الطولية ؛ وكان يجب أن يعلم رجالنا أن ما تستأثره الرقابة العسكرية والأحوال الحاضرة هو أن تخلف جرائد من الهاترة ؛ وإذا خلت من أخبار أمثال « حول سوق القطن » و « تصادم زورقين » فإن في الثقافة العامة والأخبار متسا لكتابها ، وعلى صاحب الصحيفة أن يكون مستعداً لكل الطوارئ .

سمعت البارحة استهزأ بالاستجواب الذي قمته للسير يوم . هذا صحيح ، ولكن لا تقولوا ولا تهزأوا الصلاة « قط ، لأن في هذا شرّاً ؛ بل قولوا « وأتم شكرى » . ماذا عمل السير يوم وقد كان رئيساً للوزارة ورئيساً للأحزاب الاشتراكية في فرنسا ؟ لقد جاء في رقيات صحيفة الأهرام بالأسس قرار اتخذه المجلس على أثر الاستجواب بأنه كيفاً أجهت التيارات بمجلس النواب الفرنسي يجب أن يكون هدفها واحداً وهو بقاء وزارة مسيو دلاديه إلى أن تنتهي الحرب . ومن الذي يقول بهذا ؟ يقول به رئيس أحزاب المعارضة وفي فرنسا التي لا تستقر فيها وزارة في مناسبات أسبوعاً حتى تتنازل مقاعدنا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لنا في معرض الكلام عن بقاء الوزارة أو عدم بقائها .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هذا الذي أسوفه إليكم يؤدي إلى اعتراض حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

الرئيس — أرجو ألا يوجه الكلام إلى زميل .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — اطلعت أخيراً في الصحف الإنجليزية فوجدت في صورة صغيرة لميدان الطرف الأغر — وهو كاطلون من أكبر ميادين لندن — أن خط القطع الرابع بعد خطوط الدفاع الثلاثة — وهي البحرية والجيش وسلاح الطيران — هو «Save for victory»، وترجمته: وفر للدفاع. لأن الدفاع يستلزم التوفير، ولأن الحرب لا يشترك فيها الجندي المحارب فقط بل يشترك فيها أفراد الأمة جميعاً. وليس هذا جديداً، فقد ذكر القائد ولنجتن، قائد نابليون، منذ قرن ونصف أنه كسب معركة ووترلو على ملاعب الجامعات لا في ساحة القتال، مشيراً بهذا إلى أن الأمة من وراء الجيش هي التي يترتب على كيانها النجاح أو الخذلان.

من قرن ونصف كان هذا رأى ولنجتن، أما اليوم فاسمعوا: ألم يأتكم نبأ إحدى الوزارات في ألمانيا، بل أهمها، هي وزارة السكك الحديدية؟ فإن من وظائفها القت — عضد الشعوب، سواء من المحاربين أو المدنيين، فنن القى يقول بما قال به الدكتور هيكل باشا والأستاذ يوسف الجندي من أن الضرورات العسكرية هي التي تتعلق بحركات الجيوش فقط؟ إن الحالة الحربية تصل بي وبك وبنا ومشتر الشيوخ بحكم مركزنا وإن كنا نجلوزنا السن العسكرية.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — وهل تصل باليك للركزي وبكهربة خزان أسوان وهاباات العمال؟ حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — نعلم أنه وقع خطأ، ولكن ضلوا المسألة في وضعها الصحيح، فهل في انتقال الجيوش من متباد إلى أسوان خطر؟ إليكم مثلاً آخر — قد لا يرضى الحكومة — وهو عودة حاجي العالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادي ووزر المعارف من أسبوط.

إن ضرورة الحرب تستلزم أن ما ينتشر يجب ألا يؤدي منه إلى الزعزعة. والقول بمودة الوزيرين قبل وصول رفعة رئيس الوزراء يفهم منه أن هناك خلافاً بين الوزراء السعدين وزملائهم. قولوا ذلك صراحة، وهذا ما يجب أن يشرب عليه يد من حديد. إن الصحافة التي تنص عليها هي التي سجلت عليها الأحكام خروجها عن حرية النشر حتى إن ذوق الناس قد مات من كثرة الشتم؟ وما استعملته الصحف من ألفاظ السباب جعلهم يأفون قراءة التصريحات النابية فأصبحت من الأمور السائفة حتى إن من يحاكم على كلمة «قليل الأدب» لا يرى الناس جريمة فيها ارتكب لأن ما يقال في حق الزعماء وكبار الرجال أشد وأقذع من ذلك. وقد سجلت المحاكم على صحفنا أن فاحش الصير لا يعتبر طناً لأنه لا يخشى ناموساً تبعد من تكرار وقصه عليه.

قولوا إنكم تريدون فتح الباب للمهاترات، فإذا كلن هذا فأرجو أن يصدر المجلس قراراً — لامرعاة لقد رفعة على ماهر باشا الذي يشير إليه الدكتور محمد حسين هيكل باشا — بل سياسة الصلح أولاً وانتهاءً كفرصة بقوم الأقلام زيادة الرقابة في هذا السبيل لا بتضييقها. أشار الأستاذ يوسف أحمد الجندي إلى مسألة البنك المركزي وكهربة خزان أسوان اعتقاداً منه بأنها هطعة ضف. أنا لست رقيقاً ولا مسئولاً عن الرقابة، وصاحب الشأن لم أكم كثيراً؛ ولكن ذكر خزان أسوان وكهربته يبر ذكرى للقاتلات الطنات التي تبودلت بين وزراء ووزراء، وأثارت غباراً أصاب أكبر الروس في البلاد بمن نحرص على مقامهم. ماذا يفيد الأستاذ يوسف الجندي من طلب الإسراع في كهربة الخزان، وللأسفة فنية تنحلي إلى الهندس والكهرباء وغيرهم من الفنين؟ ماذا يفيد إلا إعادة الذكريات التي كان أولي بنا أن ننسى جميعاً إلى قيرها؟

هل نسينا اتهام الوزير زيميه الوزير؟ وهل نسينا تلك القاتلات التي استمرت أربعة أشهر فأذنت أذانتا وورقت أسباعتنا بما كانت تلقى من التهم التي يجب أن تصف الأقلام عن المحض فيها بالنسبة لأفراد الناس؟ فما بالك إذا وجهت إلى وزراء كانوا بالأمس يحكمون البلد متأزرين لي حق أو باطل؟ ما ألقى بهم رجل الشارع أن يعرف من تفضيلات الأمر؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — هذا كثير منك.

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لم أكن صحفياً.

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا — هل إذا رفضت الأحكام العرفية تريد إضفاء الرقابة على الصحف؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لو أمكن.

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا — في هذا مخالفة الدستور (قال هذا القول ضاحكاً).

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ضحك الدكتور محمد حسين هيكل بشا لا يثير اللوطف . إلى لا أنسى أن هذه الصحافة التي جاهدت في سبيل الحرية هي التي ترفضنا عنها أنا والأستاذ الكبير إبراهيم الملباوي بك لما كلف الدكتور هيكل بشا مشغلتا بها ، وكما كابدنا من اللقنات في سبيل تخفيف ضمير هذه التصريات .

لماذا تطلون من الرقاع ما لا تطلوونه من جهات الحكم الأخرى ؟ إذا كانت لك مصلحة لدى مهندس رى بحرى فهل تستطيع قضاءها إذا ذهبت إلى مهندس رى قبل ؟ إن لكل مهندس عقليته الخاصة . قالوا إن الخبر الذى نثره في جريدة ماسح بنشره في جريدة أخرى . إذن لم تكن هناك تعليقات بل هناك اختلاف في التهم . إن القانون الذى يحكمنا في أرواحنا وأموالنا يخلف الحاكم في تفسيره : فبعض الحاكم يقضى على معنى وبضها يقضى على معنى آخر — لماذا هذا التنجيح ؟ قد قال رفصة ورئيس مجلس الوزراء إنه لم تصله شكوى ، فلم لم تقدم الشكاوى لرفعة ؟

كان الأستاذ عباس الجليل محمداً للدستور في أول الأمر ولم أكن أنفهه ولكن فهمته فيما بعد . قال إن هذا الاستجواب يقصد به الاحتيال على الدستور بنشر مقالات منع الرقيب نشرها ، وقد نشر شيء منها فعلا .

لماذا لم يتوجه أحد بشكوى الرقيب للرفعة ؟ ولم لم يتوجه لمقابلة الرقيب الدكتور محمود عيسى نفسه ؟ هل كل الرقيب في غرفة من زجاج أو كل باب الرئاسة مقفلاً ؟

لماذا لم يقابل حضرة الشيخ المحترم أنطون الجبيل بك رفعة رئيس الوزراء — وله مكاتبة لديه — ويشكو إليه الرقيب ؟ (حضر حضراتنا صاحبى للعالمى محمود فهمى التفراشى بشا وزير المعارف العمومية ومحمود غالب باشا وزير للأوصالات) .

اسمعوا حضراتكم ، قالوا إنه كان من اللازم نشر خبر النيابة إلى وقت في الحفرة ؟ وقال الرقيب إن منع نشر الخبر كان لطرف معين تنفيذاً للتعليقات التي صدرت إليه . وما الذى يضير الجمهور من عدم علمه بهذا الخبر ؟ وما الذى ينقص من حرية الصحافة إذا لم ينشر ؟ وماذا يضير الرأى العام ألا يقرأ ؟

« تعالى الله ، يسلم بن عمرو ، أذل الحرس أعناق الرجال »

بعد أن قيل هذا البيت بألف عام ، وورد في كتب الأدب التي يقرأها الأطفال في المدارس ؟ إن الترض من الرقابة أن تمنع التشكك في حسن أداء الحكم ولو كان عليها اعتراض ، هذا من مستلزمات الحرب ، هذا خط النفاق الرابع .

أما عن البنك المركزي فاقول في مجلس الشيوخ ، وعلى رأس من أخرجني بالقول التبعة : إن البنك الأهلى مؤسسة تقوم عليها الآن بحكم مركزها مالية البلاد . فلماذا طرح على حضراتكم أمر امتداد أجلها قبل ذلك بنائى سنوات ، ولما ما يزيد على ٣٠ مليوناً من الجنيهات لدى مصريين ويحتاج لثل هذا الوقت لجمعها من الدينين ، فلماذا علت أن امتيازها لا يجدد اضطررت إلى قبض دها عن معاملات جديدة وسعت في الحصول على مالها عند الناس ، إذا علمت هذا ففهمت أتب الذى يحرم على مصلحة البلاد يريد أن يدفع هذا الترض المستطير ، شر جمع ثلاثين مليوناً من الجنيهات من كبراء البلد ، وهذه كلفة لا يمكن أن تقدر نتائجها .

هل من مصلحة أحد أن يعطى هذا التفضيل بأرقامه وأسائه للدينين في الوقت الذى لم تستد فيه للقيام بالأموريات التي تحتاج إليها الثقة المالية الكبرى التي جناها البنك الأهلى من ماله ؟

ألم نسمعوا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أنه في نوفمبر سنة ١٩١٨ — والتاريخ الآن يتبرأ من هذه واقعة مفروغ منها — سلت ألمانيا لجيوش الحلفاء ولم يطق جندي من أعدائها شبراً من أراضيها وجيشها سليم ؟ لم ذلك ؟ لأن الجيش فقد القوة للنوبة (Morale) . والقوة الضوية تتكون من حسن القيادة بأن يعرف الجندي أنه يحارب عن حق واعتقاد بالنصر ، ووراءه ما يكفل له هذا النصر ، ومن مكشونات عديدة أخرى . كان ذلك في سنة ١٩١٨ ؟ أما الآن فلماذا يجرى ؟ قالوا إن القوة الضوية في الجندي يجب أن تتوافر في أفراد الأمة للدينين لأن الانزعاج يهز أسس الدولة ويهدد الجيش بالاندحار .

ولذلك ترون كيف أن محطات الإذاعة تريد أن تعوض هذه القوة الضوية في أعدائها . فبسطة بارى تدع ما يجرى في فلسطين وهي تريد أن تضع الإنجليز في وضع حرج ؟ وتدع محطه برلين ما يجرى في مجلسنا إذا شئت منه اعتراض على الدولة الخليفة . هذه القوة الضوية

بمقوماتها المتعددة هي التي قصد إلى حمايتها بوضع الأحكام العرفية . ومهمة الرقابة دقيقة ، وقد يختلف على تفسيرها في التفاصيل . إهم يقولون « إن مالية البلاد في خراب ، فكيف نهم بمشروع كهرة خزان أسوان ؟ كما يقولون بإنشاء مؤسسة كالك الأهل . ورد آخرون قائلين « من أين لنا القود وإن المزاينة غير متوازنة ؟ »

وهذا هو الذي يجب أن يدعى شره ، لأنه يؤثر في القوة للضوة أو يفقدها — فإذا وضعت التعلبات في هذه الحدود وأساء أحد الرقباء فهمها ، فإن رضة على ما هو باشا قد صرح باستعداده لبيع كل شكوى ، فلا حرج من الرجوع إلى رفته . ولو تأخر نشر الخبر يوما أو يومين مثل خبر « حول سوق القطن » وغيره ، إن الرقابة بطبيعتها يستحيل عليها أن ترضى جميع الناس .

من قال بسم نشر خبر حركات الجنرال ويقل في الصحف ؟ الذي قاله هي السلطة الإنجليزية في حين أن لندرة تنشر الخبر ، لماذا ؟ لأن طبيعة هذا العمل تقتضي اختلاف الرأي ، فمن في مصر يعتقد أن في هذا إنشاء لأمر هام ؟ ومن في لندرة يقول إن الكاب تتبع الإنجليز في سياسات ، وليس هناك مانع من نشر خبر سفر الجنرال وشغل إليها .

(عاد حضرة صاحب المال الأستاذ إبراهيم عبد الهادي ، وزير البوة للشؤون البرلمانية) .

هذا الاختلاف بين مصر وإنجلترا في نشر خبر ، ألا يمكن التسامح فيه بدلا من أن نقيم هذه القيامة ونهدمها ونحول إن الصحافة محكمة ؟ إذا كانت الرقابة على الصحافة مقصودا بها التكليم لكر أفلام اللثة البذبة فلنكلم ، وأنا أول من ينادي بذلك .

(نجة) .

حضرات الشيوخ المحترمين :

لا يمكن مطلقاً أن يضرب لكل مصحف فرنسا وإنجلترا لأنها وصلت إلى مستوى رفيع عال . فهناك يكن أن يقول الرقيب المصحف إن خبراً ما يهم البطاع الوطني ، فلا ينشره المهر ، لأن الرقابة هناك اختيارية يفرضها المهر على نفسه ؛ حرام علينا أن نقيس بها مصحفنا الناشئة . هل نسيتم حضراتكم أن مصحفنا إلى سنة ١٩١٩ لم تكن تعنى إلا بالثافة من الأخبار ، كالترجيب بقل مأمور البوليس من جهة إلى جهة .

على أني أنسأل : متى كانت الصحافة المصرية تعود وتكتفي الرأي العام في مصر ؟ ألم يبدأ هذا من وقت قريب فقط من عهد الحركة الوطنية التي أصبح الجمهور مشتركاً في الجهاد فيها اشتراكاً فلياً ؟

هل يراد حماية هذه الصحافة التي ولدت في هذه الثمرة التي شملت البلاد بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٢ ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — كيف يقال هذا الكلام ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اتحدى — وهل نسي حضرة الشيخ المحترم وهيب بك دوس مكافة المغفور لها الشيخ على يوسف باشا ومصطفى باشا كامل في الصحافة ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — للصحافة التي يراد لها أن تتمتع بما تتمتع به الصحافة الإنجليزية أو الفرنسية يجب أن تكون معدتها من نوع تلك للعدات ، وأن يكون مستواها من مستوى تلك الصحافة .

ولذا نسي الأحداث القريبة ؟ ألم يتقدم إلى مجلس النواب الوفدي في عهد الحكومة الوفدية مشروع قانون بتحديد عدد صفحات الجرائد ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — هذا غير صحيح ولم يحصل مطلقاً .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — قد تقدم فلاحنا للشروع إلى البرلمان .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أرجو أن ترفع الجلسة ليحضر حضرة الخطيب ما يحق أن هذا للشروع تقدم لبرلمان فلاح .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اتحدى — لا تسمح الحالة للضوة للبلاد مطلقاً بأن يقال هذا الكلام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — هذه الصحافة التي تطالبون لها هذه الحرية بالمعنى الذى تمنعونه ولا تظهرونه ...
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لقد انسجت الصحافة من شرفلت المجلس احتجاجاً على أقوال حضرة
الشيخ المحترم .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لنسحب هذه الصحافة إلى أن تنهذب أعلامها .

(ضجة) .

الرئيس — ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أنه خرج عن موضوع الاستجواب ؟ وإذا استمر على ذلك فأنا مضطر إلى سحب
الكلمة منه .

حضرة الشيخ المحترم محمد الشامل القار اندى — أذكر لحضراتكم أن الصحافة حية ولها شأنها في مصر من سنة ١٩٠٨ ...
حضرة الشيخ المحترم على عبد الرازق بك — لا يجوز مطلقاً أن يصدر في مجلس الشيوخ مثل هذا الكلام الذى قاله حضرة
الشيخ المحترم وهيب دوس بك .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — حقاً إن هذا الكلام يوجب لأن له أسساً من الصحة ؟ وأنا أعرف مبلغ درجته منها ؟
وكيرون نحن نقاطعون من حضراتكم يطون ذلك .

يحق الآن أن هذه الرقابة التى يشكى منها يجب أن يفهم أنها تنهم بأمر عديدة ليس أهمها ما يتعلق بالجيش وإنما أهمها أمور أخرى ،
كثقوة الروح للعروة وكل ما يتصل بالتأثير فيها أو هدمها ، وكل ما يدخل في ضرورات الحرب . ولذلك كان الرقيب مسئولاً ويجب
أن يحاسب عن ذلك إذا تهاون في القضاء على البلطجة اليلاسية ؛ ويجب أن يكون مفهومنا أن هذه الفترة من الزمن لا تسمح بمثل
هذه الهاترات .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أحتج ، باسم المعارضة في هذا المجلس ، على الأقوال اللينة غير الصحيحة التى
قال بها حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك بشأن الصحافة .

(تصفيق من اليسار) .

الرئيس — تقدم لي الآن طلب بإقتال باب المناقشة . ولكن للمادة الحادية والخمسين من اللائحة الداخلية تعطى الحق في الكلام
لأربعة من حضرات الأعضاء غير المتحجب والحكومة ؛ ولم يبق من حضراتهم إلا حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفار بك ؛
وبعد سماع كفته أطرح على حضراتكم هذا الاقتراح لأخذ الرأى عليه .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفار بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

أنا حر دستورى ؟ ومن مبادئ حزى التى أغرب بها أنه يعمل على حرية الصحافة ويؤيدها . ولقد نادينا بالفضل ، وسنادى في كل
وقت ، بحرية الصحافة والعمل على تمجيدها . ولقد أودينا بالفضل — نحن الأحرار الدستوريين — في سبيل حرية الصحافة .

والآن ، وليس يبقى وبين حضرة صاحب اللقلم الرقيق على ما هو بلشا ما يضطر إلى نصرته ، لأنى انضم إلى حزب غير حزبه ، إن
كان لرفضه حزب ، إلا أنى في هذا الوقت أضمره وأقف إلى جانبه لأنى أعقد أنه على حق ، كأعتقد أن السلطة التى في يده ، وأن
الظرف الصعب الذى يحيط بالحكومة ظرف الحرب ؛ وسلطة الحاكم العسكري لو كانت في يد غير بد رفضت لاستعمالها بأشد قوة ولم
يكن رحماً تلك الرحمة التى تحس بها الآن والتي لم نر ولم نحس معها ببب الأحكام العرفية .

والواقع ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أنى لن أكون في كلامى ملكياً أكثر من لملك كما كان مندبى حضرة الشيخ المحترم
الأستاذ وهيب دوس بك .

لقد قام رفعة رئيس الوزراء ونادى بالأمس ، كما نادى اليوم ، بأنه في مقدمة الذين يجبون الصحافة وحرثها ، ومن يمتفرون لها
بالفضل وجوب العمل على حرثها . ويعبى من رفضه أنه إذا أحس بالخطأ اعترف به ووعد بإصلاحه ، وهذه خفة كركية ما رأينا في
رئيس وزراء من قبل .

لقد ذكر رفضه لحضراتكم أن الرقيب خطأ ؛ وأنا أقول ليس يكفي هذا الاعتراف ، وإنما نريد ونأمل من رفضه أن يكون ملماً بكل مغيرة وكيرة حتى ولو أدنى ذلك إلى إرهاب نفسه وإرهاب صحته .

والآن ليس لدى اعتراض مطلقاً على ما أدلى به حضراتنا الشريخين المحترمين الأستاذ يوسف أحمد الجندى والدكتور محمد حسين هيكل باشا ، لأنني متفق معهم في أن الرقيب خطأ كما أن الحكومة متفقة معنا في ذلك ووعدت بإصلاح الخطأ ما استطاعت ؛ وإنما أرى لزوماً على أن أرد على ما أدلى به حضراتنا الشريخين المحترمين الأستاذ محمود بسببوني والأستاذ وهيب دوس بك .

لقد ذكر لحضراتكم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسببوني أن الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين أرادا أن يقررا قراراً بالضرب على أيدي الرعاع الذين أرادوا أن يتخذوا الصحافة وسيلة لانتهاك الأعراض وإبزاز الأموال ، فلم يرض عميد الاحتلال عن ذلك .

إن هذا النوع من الصحفيين الذين ينهشون الأعراض ، ويتزنون الأموال ، ولا يفهمون الصالح العام ، والذين لا يتنادون برأى محترم ، يجب علينا جميعاً ألا نغف عند حد تكليمهم بل يجب أن نمن في اتخاذ أشد الوسائل لتأديبهم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسببوني — وأنا أوافق على ذلك .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — ولا يخفى على حضراتكم أن للصحافة المصرية ماضياً معروفاً في الجهاد الشريف . ومنذ سنة ١٩٠٨ وأنا أقرأ مقالات للفنور لها معطى كامل باشا والشيخ على يوسف باشا ولعادة أحمد لطفى السيد باشا ولحضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك وغيرهم ، إذ كان هؤلاء جميعاً أكثر كيد خالف في تربية النشء يجب أن يجد في مجلس الشيوخ اللوفر . (تصفيق)

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسببوني — أرجو ألا ينسى حضرة الشيخ المحترم أنه في سنة ١٨٧٨ قبض على حضرة الأستاذ إبراهيم بك الملباوى المسمى لأنه كان يغم حرية الرأي ويعبدها بالخطابة والكتابة في الصحف .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — الواقع ، يحضرات الشيوخ المحترمين ، أنه بعد أن سمعنا ما أدلى به رفضة رئيس الوزراء من أنه سيميل على تيسير مأمورية الصحف وعدم الرجوع إلى الخطأ ، وبعد أن بدت هذه الروح الطيبة ، لا يسعنا إلا أن نغفر بحسن هذه الإدارة . ولا يجب إذا شكونا من شدة الرقابة عندنا قد شكنا منها من قبلنا حضرات أعضاء مجلس النواب البريطاني ، كما شكنا منها أعضاء مجلس النواب في فرنسا ؛ وشكواهم لاهل عن شكوانا . ولئن فصل إلى مصاف هذه الدول أمر يدعو للفخر والإحجاب بعد أن تبين لنا أن الرقابة عندنا أرحم علينا من الرقابة الفرنسية على الفرنسيين . يضاف إلى كل ذلك أن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء اعترف بالخطأ ووعد بالعمل على تلافيه ؛ وقد عودنا رفضه دائماً أن يكون بارزاً بوعده .

والآن اقترح على حضراتكم أنه بعد سماع موضوع الاستجواب ، ويان حضرات الشيوخ المحترمين ، ويان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وللناقشة فيما وعد به رفضه من تشكيل هيئة استثنائية للرقابة ، أن ينتقل المجلس إلى جدول الأعمال اكثفاً بذلك . (تصفيق)

الرئيس — الآن وقد استوفى حضرات الزملاء المحترمين الأربعة الكلام في الاستجواب ، أطرح على حضراتكم الاقتراح القدم من بعض حضرات الزملاء المحترمين بإقتال باب للناقشة ، وهذا نصه :

« فتح إقتال باب للناقشة » .

أحمد الديوباني ، سليمان السيد سليمان ، عبد الرزاق القاضي ، توفيق راضي ، محمد عبد اللطيف ، أحمد حميد أبو ستيت ، حسن أبو الفتوح ، محمد سليمان الوكيل ، الدكتور عبد الحيد فهمي ، حسن الوكيل ، زكي ميتايل بشاره .

حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك — لقد طلبت الكلمة قبل أن يطلب حضرات الزملاء إقتال باب للناقشة ، فأرجو أن يسمح لي بها .

حضرة الشيخ المحترم لويس أنخوخ فانوس أقضى — وأنا أيضاً طلبت الكلمة ، فأرجو أن يسمح لي بها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا وزملائي مقدمو الاقتراح نرجو أن تعطى الكلمة لكل من حضري الشيعين المحترمين خليل ثابت بك والأستاذ لويس أخنوخ فانوس قبل أن يطرح الاقتراح ليقتال باب النقاشه .
الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إقتال باب النقاشه بد ساع كفى حضري الزميلين خليل ثابت بك والأستاذ لويس أخنوخ فانوس ؟ (موافقه) .

حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت — حضرات الشيوخ المحترمين :

أريد أن أوجه كلمة عتاب وجيزة إلى حضرة الشيخ المحترم وهيب بك دوس على ما عزمه إلى صفاتنا المصيرية ، التي هي صفاتكم وصفاكم ببلادكم . كما أرجو أن يسمح لي المجلس أن أوجه ، نياة عن حضرات الصحفيين ، شكر الصحافة بأسرها على مدى الاهتمام الذي بدا من جانب المجلس للوقر ومن جانب الحكومة ، هذا الاهتمام بالصحافة هي جديرة به لأنها تضاف في هذه الأيام المصيرية مشاق مادية وعملية ؟ فقد غلا كل شيء : من الورق والخبر وسائر أدوات الطباعة ؟ ولم ترض إلا الإشاعات التي تتردد من وقت إلى آخر . فإذا وجهتم للصحافة المصيرية هذه النياة وهذا الاهتمام ، كان ذلك كله في محله . وقد لاحظت أن هناك رغبة من حضري الشيعين المحترمين صاحبي الاستجواب ومن جانب الحكومة ، وهذه الرغبة هي أن تيسر مهمة الصحافة بتخفيف الرقابة على قدر الإمكان ، وأن يسهل عمل الصحافة .

ولست أعتقد أن الفرض من هذا الاستجواب وللنقاشه فيه أنه نضال يفوز فيه أحد الفريقين وينتصر على الآخر ، وإنما الفرض الصحيح الجانبين هو مساعدة الصحافة ، بتقدير اللطاع ، على تأدية رسالتهم على الوجه الأكمل في هذه الظروف الصعبة . وقد قيل إن الصحافة هي صاحبة الجلالة ؟ وأؤكد لحضراتكم أنه لو استمرت الحرب ستقربنا من الجلالة صاحبة الجلالة إلى البكوة من الدرجة الثانية .

ولست أعرض لهذه المسألة من الجوانب التقنية والمستورة أو غيرها ، وقد وفي حضرات الزملاء المحترمين هذا البحث . ولكني ، كصحنى طامع ، أريد أن أفضي لحضراتكم بأمرين أظن أن فيهما شيئا من تسهيل مهمة الصحافة والتوفيق بين ما تريده الرقابة وما تريده الصحافة ، كما أن فيه دفاعا عنها :

حضرة صاحب القلم الرفيع على علمه بإثنا (رئيس مجلس الوزراء) — كلنا ندافع عن الصحافة .

حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك — وقيل أن أسترسل في الكلام أريد أن أقدر واقعة ، وهي أن العلاقات بين الصحفيين وحضرات القائمين بالرقابة هي علاقات مودة يسودها الوثام . ونحن الصحفيين نشهد بأن إخواتنا المراقبين — ومعظمهم من الصحفيين السابقين — يذلون جهدهم في تخفيف عملنا الصحفي ؟ فإذا نجحوا أو لم ينجحوا فهذا أمر آخر .

قيل أمس ، عند ذكر مسألة الجزال ويقل ، إن مدير الرقابة منع نشر خبر سفر الجزال إلى مدينة السكاك عملا بالتعليمات التي وصلته من السلطات العسكرية ؟ وهذا الخبر بذاته ليس على جانب من الأهمية ؟ فسواء سافر الجزال ويقل أو لم يسافر فهذا خبر قد لا يهم قراء الصحف إلا من كان منهم يتبع أخبار الحرب . إنما الأمر الذي أريد أن أوجه إليه نظر الرقابة هو أنه كان يمكنكم يوم تلقت هذا الخبر أن تنبه الصحف إلى عدم إياحة نشره . ولو فعلت هذا لو فرت على الصحف بمجهود كبير ، كترجمة البرقية وجمع حروفها وصفها وغيره ، ولو فرت على الرقابة اعتراض الصحفيين الذين قالوا إن هذا الخبر ورد ضمن البرقيات التي ترد على الصحف ؟ والبرقيات مراقبة بطبيعتها من الأمل فلا ضرر في نشرها . ويوم اجتمعنا ، نحن الصحفيين ، بمحضرى محمد بك شير والمستر فرنس بوزارة الداخلية ، سلمت إلينا يومئذ تعليمات مكتوبة ؟ وبعد المناقشة فيها عدلت وقيل لنا إن هذه التعليمات هي المستور التي يجب أن يسير عليه العمل ؟ وإذا جدد ما يستدعي تعديلها أبلغنا ذلك . ولقد كنا بالفعل نلجأ من وقت لآخر بتعليمات جديدة من الرقابة — لم تكن ، نحن الصحفيين ، نعلم شيئا عنها — وهي تنص بأن هذا الخبر يجوز نشره وآخر لا يجوز .

إنذن السوعية هنا لم تنشأ عن تعليمات بالغات ولكن نشأت عن جهلنا ، نحن الصحفيين ، بهذه التعليمات التي كانت في بعض الأحيان تختلف عن التعليمات السابقة التي سلمت إلينا والتي قيل لنا بوجوب العمل بها .

هناك حكاية جريده الإنذار التي تصدر في للانيا — وقد أشار إليها حضرة مراقب النشر في الليان الذي أقامه علينا في جلسة أمس — فتدقيق إن إدارة الأمن العالم طلبت عدم النشر قبل انتهاء التحقيق . فلو جاءت المجرمة بد انتهاء التحقيق وطلبت السماح بالنشر لسمع لها . ولكن كيت خطيئ لسمعني أن يأتي بعد عشرة أيام أو خمسة عشر يوما ويقول للرقابة : هل انتهى التحقيق لأشهر الخبر الذي منتم نشره ؟

أذكر مثلاً آخر، فقد نشرت إحدى الصحف الصباحية برقية من لندن تتضمن خلاصة مقال نشر في جريدة الديلي تيلغراف لمراسلها في مصر؛ وتلقت جريدة أخرى مسائية نفس اللقال، فصرته وأعدته للنشر؛ ولكن الرقابة رأت حذف البرقية وللقال. وبعد ثلاثة أيام أذنت الرقابة في نشر البرقية ولكنها لم تبلغ الصحيفة للسماح بهذا الإذن حتى تنشر نص اللقال.

حضرة صاحب اللقلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) — لكي تكون المناقشة متجة — وكلنا يرغب في الوصول إلى الخير العام — يعني أن أبين أنه إلى جانب التعليلات السابقة العامة قد يحدث من وقت لآخر، بسبب ظروف خاصة، أن تطلب سلطة عسكرية من سلطات الحلفاء منع نشر خبر معين باللات؛ وقد يكون ذلك لحماية شخص مسافر.

كأن الحلفاء يجرى أحياناً من خطأ الرقابة، فإنه في أحيان أخرى تجيء التعليلات من السلطات العسكرية متأخرة أو مناقضة لتعليلات سابقة، وهذه أحوال نادرة لا حكم لها، إنما في المسائل العامة الأخرى سنرى بإذن الله كيف يكون التيسير.

حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك — أقول إنه من الممكن تبليغ هذه التعليلات للصحف أولاً بأول حتى تعرف ما يجوز نشره وما لا يجوز.

نأتي الآن إلى موضوع آخر هو أنه لما قيل لحضرة صاحب اللقلم الرفيع إن هذا حدث وذلك حصل قال لم يصل إلى علمي.

لقد سن رفعة رئيس الحكومة سنة حسنة، فدعا الصحفيين يوماً ما إلى وزارة الخارجية حيث عقد اجتماعاً أفضى إليهم فيه بأمور كانت في الواقع عظيمة الفائدة للصحافة والجمهور. وإذا كانت مشاغل رفعتهم كثيرة جداً باعتباره رئيس الحكومة ووزير الداخلية ووزير الخارجية والحاكم العسكري العام ورئيس مجلس المذلل الأعلى فإننا نطلب إلى رفعتهم أن يجري، بقدر الاستطاع، على هذه السنة الجيدة، وهي جمع الصحفيين بين آن وآخر.

حضرة صاحب اللقلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) — في نبي العود إلى هذه الحطة.

حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك — إذا قال لنا رفعة الرئيس: يا مشتر الصحفيين، إن مصلحة البلاد تقتضي كيت وكيت، أنظفون خضراتكم أن صحياً عقلاً يقول إنني أخصي بمصلحة البلاد والعودة في سبيل نشر خبر في جريدتي أسبق به غيري؟

الذي أرجوه، بحكم أني صحفي عملي، أن يتكرر طرطاً وأساليب لكي تهون مهمة الرقابة والصحافة معا، وهذا مستطاع.

إن كثيراً من الخلاف الذي وقع في الماضي سببه أنه لم يكن لدينا هذا النظام؛ فلذا وضع نظام دقيق أمكن الوصول إلى درجة عظيمة من السكال. أقول هذا وأنا شخصي لأني مناعة لأني عانيت الرقابة في الماضي ثمان سنوات، فأطلب دائماً إلى المحررين أن يحذفوا ما يطلب الرقابة حذفه دون مناقشة أو ممارسة. ولكني أنكم هنا عن للمصلحة العامة؛ والذي يعني هو تمكين الصحافة من القيام بمهمتها التي يتفرع بها الجميع، وأرجو أن تحبل الحكومة ما أدليت به في سبيل تيسير مهمة الصحافة؛ وقد فضل حضرة صاحب اللقلم الرفيع رئيس الحكومة قوعه بتحقيقه.

(تصفيق).

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي — سعادة الرئيس، حضرات الأعضاء:

لا مجال للزبد على ما تفضل به حضرات الزلاء المحترمين من التشرح للتضيض في الموضوع وخارج الموضوع؛ ولا مجال إلا أن نستقبل بالترحيب التصريحات التي أطل بها حضرة صاحب اللقلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء عما يترجمه من الإجراءات في المستقبل من ناحية الرقابة، وأن نتبجح وتنتبج بما أبداه رفعتهم من تصريح شديد قيم عن الصحافة في الكلمة التي ألقاها في نهاية جلسة أمس.

حضرات الأعضاء:

من حسن الحظ أن أثيرت هذه المناقشة الطوية التي استمرت ثلاث جلسات في هذا الظرف البقيق الذي يلايه وجود الأحكام الرقابة وما ينفذ في المجلس من الشكوى عن الرقابة وغيرها، كما تلايه دقة للوقت الدولي وما تقتضيه الظروف من إجراءات للدفاع عن سلامة البلاد. فإنه من مصلحة البلاد أن تاح لرئيس الحكومة الفرصة ليوضح للأمة الروح التي تدير بها حكومته والتي تتمتع السير عليها؛ وقد بدا من رفعتهم في هذه الجلسة، وفي الجلستين الماضيتين، بتناسل المناقشة في استجواب حرية الصحافة ما من شأنه أن يوطد الاطمئنان

النام في نفوس الشعب بأن سلطة الحاكم السكرى والسلطات الأخرى العطاة له وإلى لا حصر لها - كل هذه السلطات لن تستعمل إلا بروح احترام الحريات والستور القائم على مبدى الكل فى همه والطمشان إلى سير الأمور سراً حسناً .

هذا هو الحاطل الرابع الذى أشار إليه خضرة الزميل المحترم وهيب دوس بك ، ولكنه مع الأسف اتزلق عنه خطأ . هذا الخطأ هو الدافع الذى يقوم على القوة المنوية فى البلاد ولا تتم مناته إلا بأن يشعر الكل بأن الحريات كلها مصونة ، لا بحرية القانون ومواد الذكريات بل بمصونة بنفسية وعقلية الأشخاص الذين يقومون بتفيذ القوانين .

تذكرون حضراتكم عهدوا سابقاً حيث أوجرت انتخابات لم تكن حرية والستور قائم ، فلانينا مالاقينا عما لا يتفق مع أقل مبادئ القوانين العامة .

ونحن الآن فى عهد الأحكام العرفية ؟ والسلطات الكبيرة المختلفة التى لا حد لها مركزة فى يد شخص واحد ؟ وقد وجدنا فى جميع للناسبات واللتاقتات أن هذه السلطات غير المحدودة التى يمكن إساءة استعمالها وتبرير هذه الإساءة بكثير من الكلام الطويل السريى - وجدنا فى كل مرة من نفسية رئيس الوزراء ما يزيدنا الحمتاناً وسكينة . ولذا كانت البلاد فى هذا الظرف الصيب تحتاج إلى شيء ، فهو استقرارالحكم وسلامة الإجراءات . وقد أظهر رضة رئيسالحكومة رغبته فى رفع جميع الظلام بسرعة ؟ وأرجو أن يحذو الوزراء حذوه . مهما تكن مهمة تخيل الهيئات ، وما يقال فى شأن تخيلها للرأى العام ، وما يتطلبه النظام الستورى ، فإن الفرض الأخير هو تحقيق العدالة وحسن سير الأمور وراحة العباد .

إن الحكومة الآن فى وقت صعب هو وقت الحرب الذى تصعب فيه التغيرات المفاجئة التى ألهاها الناس فى الظروف العادية ؟ ومن مقتضيات الظروف الحالية بقاء الحكومة مستقرة فى وضع ثابت وطيء .

نحن نرحب بالروح الطيبة التى يديها رضة رئيس الحكومة ونرجو أن تتقبلوا بالتأييد ما أبداه رفته من حسن الاستعداد للمحافظة على حرية الصحافة بما لا يخرج عن حماية للمصالح للجوهورية .

اسمعوا لى بأن أشار إلى نقطة واحدة ذكرتها فى مداعبة مع زميلى المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجنيدى بمناسبة مقال أشار إليه « الصمة البدنية والصحة السياسية » .

(عاد الرئيس إلى تولى الريسة) .

قد قلت له إنه من الممكن أن يقصد منه غمز ولمز فقال : وليكن الأمر كذلك .

أريد أن أهدىهم ، بسبق عن يؤمنون بالحرية فى أوسع مبادئها وبالحرية الشديدة فى آم أشكالها ، إذ كمال الإيمان للإنسان أن يدافع عما يعتقد صحته .

أنتوجه إلى حضرات الصحفيين الحزينين برباء أن يفكروا فى أنه ما لا يتفق مع المبادئ الحزبية القوية ، وأنه من الحياة العظمى ، أن يسمح لإنسان نفسه ، عندما تكون البلاد معرضة للخطر فى الداخل والخارج ، بأن يعمل على استغلال الشعور الحزبى والطنائى والشخصى لإثارة القتلاقل والفتن التى تهدم من قوة الأمة وتحول دون الدافع عن كيان البلاد .

إنها حياة عظمى أن يسمح لإنسان نفسه بأن يجرسه التير أو يسهل له السير فى اتجاه من شأنه زعزعة الطمأنينة وعدم الثقة بحكومة البلاد وتذكير الصفاء والإخاء القائمين بين الأشخاص والأحزاب والطوائف أيا كانت .

حضرات الأعضاء :

يجب فى هذا الوقت أن تكون القومية الوطنية فوق كل الاعتبارات والشخصيات لأنه إذا كانت تطلب إلينا التضحية لصيانة للصحة العامة وصيانة استقلال البلاد وكياننا القومى فمن الواجب علينا أن ننضح بشهواتنا ونزواتنا وما ألفناه من اللامضى من النظم والأفكار فى الظروف العادية . ونتوجه الآن إلى الله سبحانه وتعالى أن يزيل من قلوبنا كأفراد ما ولده الحزائزات والمصومات فى نفوسنا ، وأن يجمع البلاد حول صاحب الرمش مليكتنا للفدى فاروق الأول حفظه الله .

(تصفيق) .

الرئيس — بناء على قرار المجلس بإقتال باب المناقشة ، تمت المناقشة . ولقد قدمت أربعة اقتراحات سأتلوها على حضراتكم :

الاقتراح الأول من حضرة الزميل المحترم الأستاذ عاذر جبران وآخرين^(١) ، وهذا نصه :

بعد سماع بيانات السجوبين والحكومة ومناقشات الأعضاء ، يكتب بذلك وينتقل إلى جدول الأعمال .

والاقتراح الثاني من حضرة الزميل المحترم أنطون الجبيل بك ، وهذا نصه :

يسر المجلس أن يسجل ما أدلى به رغبة رئيس مجلس الوزراء عن حرية الصحافة ؛ ويدعو زلفته ، بصفته الحاكم العسكري ، إلى أن يزود مراقبة النشر بالتعليقات المبرجة ، وأن تبلغ الرقابة هذه التعليقات إلى رؤساء التحرير للشولين ، فهم أحسن رقاء على ما يكتب في صحفهم ، وأن يقتصر منع النشر على ما له علاقة بالأنباء العسكرية والشؤون للاسة بالقطاع عن البلاد وسلامة الدولة .

والاقتراح الثالث من حضرة الزميل المحترم الأستاذ محمود بسيوني وآخرين^(٢) ، وهذا نصه :

بعد سماع أقوال حضرة السجوبين وأقوال الحكومة وخضرات من اشتركوا في المناقشة ، يقرر المجلس أن الرقابة على الصحف قد تجاوزت الحدود التي فرضت من أجلها ؛ ويدعو الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع هذا التجاوز ولصيانة حرية الرأي .

والاقتراح الرابع من حضرة الزميل المحترم عبد السلام عبد التفار بك ، وهذا نصه :

أقترح ، بعد سماع كلام رئيس مجلس الوزراء ووعده بتعيين هيئة استئناف للرقابة ، أن تنتقل إلى جدول الأعمال .

الرئيس — تقضى القواعد الدستورية في مثل هذه الحالة بأخذ الرأي أولاً على الاقتراح بالانتقال إلى جدول الأعمال ، ثم على الاقتراحات الأخرى إبداء بالأبسط .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — أعلن تنزلي عن اقتراحى وانضمائى إلى أصحاب الاقتراح الأول .

الرئيس — والآن يفضل بالوقوف للوافق من حضراتكم على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران ومن معه ، ونصه :

« بعد سماع بيانات السجوبين والحكومة ومناقشات الأعضاء يكتب بذلك ويقرر المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال » .

(وقتت أغلبية) .

(تصفيق من البين) .

الرئيس — يقرر المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال .

(في ١٩ مارس سنة ١٩٤٠) .

(١) حضرات الشيوخ المحترمين سيد قرقى بك ، بطرس خليل بطرس بك ، الدكتور عبد العزيز العبيزى بك ، الفريق عل فهمى باشا ، عوض برعى بك ، الشيخ إبراهيم محمد فراج ، محمد عطف الناصر بك ، الدكتور حافظ مؤمن ، الأستاذ عبد الرحمن نور ، عبد الحميد أباطه بك ، سليمان مصطفى خليل أئندى ، محمد الشامل الفار ائندى ، الأستاذ عباس الجبل ، اللواء أحمد شريف باشا ، اللواء على صدقى باشا ، منصور حسين السقاوى .

(٢) حضرات الشيوخ المحترمين سليمان السيد سليمان باشا ، الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، الدكتور عبد الحافظ سليم ، أحمد الديوانى بك .

(في ١٩ مارس سنة ١٩٤٠) .

مادة ١٦ - « لا يسوغ تقييد حرية أحد في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والطبوعات أيا كان نوعها أو في الاجتماعات العامة » .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمشروع

دولة الرئيس - مادة ٥ - لا يسوغ فرض أي قيد على أي شخص متمتع بالرعاية المصرية في حرية استعماله أية لغة في معاملاته الخصوصية أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في الطبوعات من أي نوع كانت أو في الاجتماعات العمومية (١) .
(مواقة بالإجماع) .

لجنة المشروع

(في ٧ مايو سنة ١٩٢٢) .
ثم تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :
لا يسوغ فرض أي قيد على أي شخص متمتع بالرعاية المصرية في حرية استعماله أية لغة في معاملاته الخصوصية أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في الطبوعات من أي نوع كانت أو في الاجتماعات العمومية .

(تقرر للواقعة عليها بالإجماع) .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

لا يسوغ تقييد حرية مصرى في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف أو الطبوعات أيا كان نوعها أو في الاجتماعات العامة .

حضره على مصر بك - أقرح حذف كلمة « مصرى » من المادة فيقال « لا يسوغ تقييد حرية استعمال أية لغة ... الخ » إذ للفهم أن المشروع موضوع للصيرين .

فضيلة الشيخ نجيت - وأنا أقرح حذف عبارة « أو في الأمور الدينية » حتى لا يباح قراءة القرآن بنبر اللغة العربية .

معالي الرئيس - يؤخذ الرأي .

تقرر بالأغلبية بقاء المادة على حلها .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

من البديهي أن حرية استعمال أية لغة لا يمكن أن تكون حقا مقصوراً على المصريين دون غيرهم .

لا يجوز تقييد لغات المعاملة الخاصة أو التجارية بتسريح عجم جعلها باللغة العربية - ومع ذلك فقد وعد وزير المالية بأن يفاوض الشركات مغاوضة وذية كي تسمح بحرية النقود ذات الصلة العامة باللغة العربية .

قرر لجنة الاقتراحات عن الاقتراح للتقدم من حضرة النائب المحترم السيد مرسى بك باستعمال اللغة العربية في كافة أعمال الشركات .
أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى سادتك تقرير لجنة الاقتراحات والمراض عن الاقتراح بقانون للتقدم من حضرة النائب المحترم السيد مرسى بك باستعمال اللغة العربية في كافة أعمال جميع الشركات والتوك والمحال التجارية بالملك المصرية .

وقد اتبعت اللجنة مقرر لها .

رئيس اللجنة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

على أيوب

الرئيس (حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب (المقرر) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« اجتمعت لجنة الاقتراحات والمرائض بجملة ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ ونظرت في الاقتراح بقانون للقدم من حضرة النائب المحترم السيد مرسى بك باستعمال الليرة العربية في كافة أعمال جميع الشركات والبنوك والمحال التجارية ، والمحال على اللجنة من المجلس بجملة ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ فرأت اللجنة أنه اقترح بقانون ، وقد صيغ في مواد ومرافق بمذكرة لإضاحية ، فهو مقبول شكلاً طبقاً للمادة الثالثة والسبعين من اللائحة الداخلية .

« ولا شك أن هذا الاقتراح جدير بالنظر والاعتبار ، إذ أنه في صالح الشريحة للتسلة ، كما أن الكرامة القومية تقتضى أن تسود لغة البلاد جميع المعاملات . ولا تعرف اللجنة مثيلاً لقوضى الفئات في أي بلد من بلاد السلام كالفوضى التي نراها بمصر والتي تعتبر عجلة بكرامة البلد ومجسة بحقوق أهلها .

« إلا أن اللجنة ترى ، مع الأسف الشديد ، أنه يستحيل عليها أن تشير بقبول هذا الاقتراح مع وجاهته ، لأنه يتعارض مع نص صريح من الدستور وهو نص للمادة السادسة عشرة التي تنص بأنه لا يسوغ تعقيد حرية أحد في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والطبوعات أيًا كان نوعها .

« وفي الوقت الذي ترى فيه اللجنة نفسها مضطرة إلى إيداء الرأي بعدم جواز نظر هذا الاقتراح لا يفوتها أن تبدي للمجلس أمنيتها في أن تتخذ الإجراءات الدستورية لتعديل المادة السادسة عشرة من الدستور .

« بناء على ذلك وعلى نص المادة الثالثة بعد المائة من الدستور ترى اللجنة عدم جواز النظر في هذا الاقتراح وتشير على المجلس بحفظه » .

قد يبدو أن اللجنة فيما ضمنتها تقريرها من رأي قد جاوزت الحدود الضيقة للرسمه لها ، ولكن الأمر من الأهمية والحظورة بحيث يسمح أن يسمح للجنة أن تبدي أسفها وتألها من نص في الدستور يفيد حقاً من الحقوق الطبيعية للأمة المصرية ، وهو أن تطلب سيادة لغتها على جميع الفئات وفي جميع المعاملات في بلادها .

لذلك رأيت اللجنة ألا تمر هذه القرعة من غير أن تنبهها لتنبه الفكر وتوجه النظر إلى هذا النص ، وأن تؤمل وترجو أن تتخذ الإجراءات الدستورية لتغييره . ولا أظن أنها إن فعلت ذلك تكون قد ارتكبت خطأ تستحق عليه تأنيباً أو نوماً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أبلغه — أقترح حذف الفقرة الأخيرة من التقرير للضمنة تعديل الدستور ، لأن هذا ليس من اختصاص اللجنة . ولست من أصحاب الرأي القائل بإدخال أي تعديل على الدستور الآن ؛ وأرى أن هذا الطلب ضخم وعيد على لجنة الاقتراحات

(ضحك) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — الأمر لا يحتاج لمل ما رأته لجنة الاقتراحات من حيث تعديل المادة السادسة عشرة من الدستور ؛ وأرى أن يحال هذا الاقتراح على لجنة المالية . وقد تبدي هذه اللجنة رغبة في أن تتفاوض وزارة المالية الشركات والبنوك لاستعمال الليرة العربية . والواقع أن أي شخص متم أو غير متم إذا ما تقاعد مع شركة المياه أو شركة النور يقدم له عقد طويل باللائحة الفرنسية لا يستطيع مراجعة جميع بنوده ، فيضطر للتوقيع عليه وهو لا يعلم ما فيه تماماً ، وفي هذا ضرر عميق على الجمهور . وبما أنه غير مطلوب الآن تعقيد حرية الشركات في استعمال لغة معينة ، وهو ما يعمته الدستور ، فمن الممكن إجراء مفاوضات ودية مع الشركات لاستعمال اللغة العربية .

الرئيس — هل يقصد حضرة النائب المحترم الكلام في مشروع القانون أو يقصد تقديم اقتراح جديد ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أقصد إحالة مشروع القانون على لجنة المالية ، للأسباب التي شرحتها ، بدلا من حفظه أو رفضه .

الرئيس — أساساً تقرر اللجنة أن هذا المشروع مخالف للمستور . والأستاذ فكرى أباطه ذهب إلى حد أن اللجنة لا يجوز لها أن تبدى أمنية لتعديل المستور ، فأى الرأيين ترجح ؟

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أ كفى بأن أوجه نظر معالى وزير المالية إلى رغبة أرجو أن يحققها ، وهى أن يفاوض الشركات الأجنبية لإجازه استعمال اللغة العربية .

حضره النائب المحترم عبد الله فكرى أباطه بك — إذا كانت لجنة الاقتراحات قد تجاوزت اختصاصها في بحث هذا الاقتراح ، فإن لها فضلاً كبيراً في تنبيه المجلس إلى نقطة خطيرة قد يكون لها أثر فعال في السجل القريب ، لأننا وعدنا بإصدار تشريع للشركات ، وسيصدر تحت كنف اللادة التى أشارت إليها لجنة الاقتراحات ، إذا ظلت قائمة .

لهذا أرى من المفيد جداً أن تبحث اللادة السادسة عشرة من المستور ، وأن يقرر حذفها ضلاً . ولست أقصد بحذفها أن تصنف مع الشركات ، أو نزعها لإجبارها على استعمال اللغة العربية ، وإنما أقصد أن تتاح للمجلس فرصة مناقشتها ، فيصدر بعد البحث تشريعاً يضى مع صالح البلاد .

المرور — أرى أنه لا محل لاقتراح حضره النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطه ، فان النقطة التى جادت في تقرير اللجنة ، واقتراح حضره حذفها ، لم ترد في التقرير إلا على أنها أمنية للجنة ، ورأت الفرصة مناسبة لإبدائها ، حتى تخبر أذهانكم إلى الصل على تحقيقها ، وهذا عرض شريف لا تلام عليه اللجنة ، وقد رسيخ في أذهانكم بعد تلاوة التقرير أن اللغة العربية منبوبة بالمستور .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — نخلف هذه النقطة كتابة ، ونبقى معناها في أذهاننا .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أرى أن للسألة أخطر من أن نصل فيها على هذا الوجه ، فظاهر اللادة السادسة عشرة من المستور يفيد ما ذهب إليه اللجنة ، ولكنى لا أعتقد أن هذه اللادة تحول دون إصدار تشريع يحتم استعمال اللغة العربية رعاية لمصلحة الجمهور .

فهذا ، ولأن الموضوع خلى ، كما قالت اللجنة ، بتعديل المستور ، أقترح إحالته على لجنة الشؤون الدستورية لدرى ما إذا كان إصدار التشريع المقترح مخالفاً للمستور أو غير مخالف له .

الرئيس — قدم اقتراحاً مكتوباً .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — يكفينى في هذا أن تمد الحكومة بمفاوضة الشركات بالطريق الودى .

حضره صاحب المعالى وزير المالية — قدم اقتراحاً بهذا .

حضره النائب المحترم عبد الله فكرى أباطه بك — فائق أن أقول في كلنى إن المادة السادسة عشرة من المستور وضعت قبل إنشاء الامتيازات ، فكان وضعها تشريعاً مع تلك النظم التى كانت ولجة الاحترام وقتئذ . أما اليوم وقد أقيمت الامتيازات ، فائق أعتقد أن الأجانب أنفسهم يقرونها على تعديل المادة المشار إليها .

حضره النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى — أؤيد الاقتراح القائل بإحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية ، لأنه قد يكون مفهومها أنه لا يجوز منع الشركات من استعمال لغاتها . ولكن نختم استعمال اللغة العربية إلى جانب تلك اللغات قد يكون مفهوماً آخر لا نتمنه للمادة . ولهذا أرى إحالة الاقتراح على لجنة الشؤون الدستورية لدرى جوازا الاستعمال القومى المزودج كما هو متبع الآن في تركيا .

الرئيس — أمضى اقتراحان :

الأول من حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ونصه :

« أقترح إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لدرى ما إذا كانت اللادة تحرم إصدار تشريع لمصلحة الأمة » .

والثانى من حضره النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه ، ونصه :

- « أقتراح حذف الفقرة الأخيرة من تقرير لجنة الاقتراحات وهي الخاصة بتعديل الدستور .
وأُظهِر على حضراتكم نص الفقرة الواردة في تقرير اللجنة والتي يشير الاقتراح الثاني بحذفها :
وفي الوقت الذي نرى فيه اللجنة نفسها مضطرة إلى إبداء الرأي باسم جواز نظر هذا الاقتراح لا يفوتها أن تبدى للمجلس أمنيتها
في أن تتخذ الإجراءات الدستورية لتعديل المادة السادسة عشرة من الدستور » .
- فللوافق على الاقتراح الأول ، الخاضع لإحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية . يفضل بالوقوف .
(وقت أغلبية) .
- الرئيس — للوافق على الاقتراح الثاني ، الخاضع بحذف الفقرة الأخيرة من تقرير اللجنة ، يفضل بالوقوف .
(وقت أغلبية) .
- الرئيس — إذن تحذف الفقرة للشار إليها من تقرير اللجنة .
حضرة صاحب للمالى وزير المالية — فيما يختص بالقود ذات الصلة العامة أعد بمفاوضة الشركات بمفاوضة ودية كي تتم تحريرها
باللغة العربية .
- (تصديق حاد) .
- الرئيس — هل توافقون إذن على تقرير اللجنة بعد حذف الفقرة التي تقرر حذفها ؟
- (موافقة عامة) .
- (في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٨) .

مادة ١٧ - « التعليم حرٌّ ما لم يخلّ بالنظام العام أو ينافي الآداب » .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمستور

راجع التعليقات الواردة على المادة ٣ من الدستور عند الكلام على المادة رقم ٦ من اقتراح الرئيس (جلسة ٧ مايو سنة ١٩٢٢) .
للمصري من الأقليات ما دم يتم اللغة العربية وإن كان في مدارس أجنبية ما دام التعليم الأولي إجبارياً .
راجع التعليقات على المادة الثالثة من الدستور (جلسة ٧ مايو سنة ١٩٢٢) .
ثم تليت المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

التعليم حرٌّ ما لم يخلّ بالآداب أو النظام العام .

فقررت الموافقة عليها بالإجماع .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

لجنة المستور

ثم تليت المادة السادسة عشرة ، ونصها :

التعليم حرٌّ ما لم يخلّ بالآداب أو بالنظام العام .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — ماذا قصد بالنظام العام هنا ؟ كنا نعلم أن للدارس الأهلية منشأة للكسب والتجارة وليس فيها نظام ولا ترتيب ولا مراعاة لقواعد الصحة . فلذا بما لبرلمان أن يراقب هذه المدارس ليحصل التعليم فيها على أساس قويم فهل تحول هذه المادة دون ذلك ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك — للدارس في بلادنا ليست كلها أهلية بل كثير منها أجنبي ؛ وليس في استطاعتنا أن نضع نصاً يقرر حق مراقبة للدارس عامة ولا أن نص على أن الرقابة تكون خاصة بالمدارس الأهلية دون الأجنبية :

حضرة عبد الحميد بدوي بك — تحت اسم النظام العام والآداب العامة تستطيع الحكومة أن تراقب التعليم على الوجه الذي يريده سعادة عبد الحميد باشا . وكل ما أريد بالمادة السادسة عشرة ألا يكون التعليم ملكاً للحكومة أو لطائفة معينة .

فوافقت الهيئة بالإجماع على المادة وعلى التفسير .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

اللجنة
الاستشارية
التشريعية

استبدلت اللجنة بكلمة (A la morale) كلمة (Aux bonnes moeurs) في الأصل الفرنسي ؛ وهذا الفرق لا وجود له في النص العربي حيث عبر عن الكلمتين بلفظة « آداب » .

مادة ١٨ - «تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون» .

التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ؛ وهو مجاني في المهادد الأميرية (ويسير وضع قانون لتنظيم جميع أمور التعليم

العام في كل درجته) .

حضرة على ماهر بك — لى ملاحظتان على اللادتين الخاصتين بالتعليم وهما اللادتان ١٦ و ١٧ . وملاحظتي الأولى راجعة إلى أن الحالة المالية تكون مانعا من تنفيذ هذه اللادة في أمر التعليم الأولي . والثانية أن النص في أمر التعليم الابتدائي والثانوي والمالي بعبارة « بقدر الإمكان » تجعل هذه الفقرة ولم تقرر أمراً ولا نهياً ولم تضع ضابطاً يقتضى الدستور وضعه .

كذلك فلي ملاحظات عملية . يتقدم في بعض المدارس المالية والثانوية طلاب بمصاريف يربو عددهم على أربعة أضعاف الحال الحالية ، فيؤلا الأغنياء لا محل لتعليمهم مجاناً لأننا بحاجة إلى المال في وجوه إضاق أخرى كطلم الفقراء وترقية حالهم .

لهلك رأيت أن أقدم فموسماً تحمل محل هاتين اللادتين هي :

١ - التعليم الأولي إجباري لجميع السكان ؛ ومدته ومواده وأساليه تحدد بقانون .

٢ - كل مصري مكلف أن يري أولاده وأن يكفل لهم التعليم الأولي .

٣ - الأطفال المحرومون من العناية الأبوية في التعليم الأولي لأى سبب كان تقوم الحكومة بتعليمهم الأولي مجاناً .

٤ - تدفع الحكومة للطلبة الفقراء ، إذا امتازوا ، للمصاريف في المدارس الابتدائية والثانوية والمالية .

٥ - كل فرد له حق التعليم وإنشاء المدارس مادام حازراً للمصفاة التي يشترطها القانون وما دام يقوم بالواجبات المفروضة عليه قانوناً لحماية الأطفال اللوكلو إليه تعليمهم .

٦ - للحكومة مراقبة جميع المدارس الخاصة والعامية في حدود القانون .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذه اللواد لم تنصف شيئاً على الأصل .

حضرة محمد على بك — إنما يلاحظ فيها موضوع عدم حماية للدارس المالية .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذه اللواد لم تنصف شيئاً على الأصل . المدارس المالية بالمصرفيات ، وهذا مبدأ قابل للنقاش ؛ فإن للدارس المالية هي وحدها المجانية في اليونان . وعلى كل حال فإذا جعلنا التعليم بكل درجاته مجانياً بقدر الإمكان حسب عبارتي الأصلية سمع ذلك البرلمان أن يتغاضى من الحكومة في كل علم زيادة الأموال التي تقرر للتعليم حسبما تحمله اللزائية .

حضرة محمد على بك — لو جعلت للفقراء للمنازين الحق في المجانية ألا يكون ذلك كافياً ؟

سعادة حافظ حسن باشا — مسألة التعليم مسألة قية ومسألة هامة ، عليها ترتب سعادة البلد وتهدمها ونجاحها . فليس يصح لنا هنا أن نضع قواعد تفصيلية لأمور التعليم بل يكفي أن نضع أساس هذه القواعد وأن نترك للحكومة تجميع القانون التفصيلي وعرضه على البرلمان ليقرر ما يراه في مصلحة البلاد .

لا أظن أن حضرة على ماهر بك يطمع في أن يصبح التعليم عاماً من الإسكندرية إلى حلما في حين أن بلاداً كبلاد الدر لا يعرف أطفالها كافة من اللغة العربية ، وفي حين أنا لو بحثنا في بعض الواحات لما وجدنا رجلاً واحداً يعلم الناس . فيجب والحالة هذه ترك كل أمور التعليم ينظمها القانون .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — النص الأصلي كفيلاً بذلك لأنه يترك الأمر لتنظيم القانون .

سعادة حافظ حسن باشا — كذلك فإن شروط إنشاء المدارس ومراقبتها والمجانبة فيها إنما عملها في القوانين التي تسن للتعليم . وليس يصح أن تتدخل لجنة الدستور في هذه التفصيلات ، وإلا لجرنا البحث إلى النظر في لغة التعليم وللمدرسين والبرامج وغير ذلك مما لا ينتهي . لهذا أرى أن يكفي بالنص على أن « التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ، ويسير وضع قانون لتنظيم جميع أمور التربية والتعليم » .

حضرة على ماهر بك — ألا تصح على « أن التعليم الأولي مجاني لتير القادرين » .

- سعادة حسن عبد الرزاق باشا — يجب أن ينص على المجانية للقراء مادام ينص على أن التعليم الأولي إلزامي .
- حضرة محمد طي بك — أنا أوافق على هذا وعلى الاكتفاء بنص مختصر كالذي يقترحه سعادة حافظ باشا لا يدخل في التفاصيل .
- حضرة عبد العزيز فهمي بك — عبارة « يصير وضع قانون لتنظيم أمور التعليم » تحول دون ما يحتاجه سعادة حافظ باشا .
- البد فيها قرر كثير وجهل كثير . والنص بحسب ما وضع ينص على مسألتين : الأولي التعليم حر ، وهذا مفن عما في نص حضرة على ماهر بك عن حرية التعليم وإنشاء المدارس وغير ذلك . والتعليم حر بشرط ألا يغفل الآداب ولا بالانظم العام ، وهذا يقتضي مراقبة الحكومة مراقبة لا يمكن الترضي لها الآن بسبب وجود الأجانب . أما في المستقبل فينظر البرلمان في هذا الأمر .
- المسألة الثانية عبارة الأمية . نحن نريد أن نزيل الأمية من البلاد ، لذلك قررنا جعل التعليم الأولي إلزامياً . ولما كان من الناس قراء لا يستطيعون تعليم أولادهم فقد قلنا إن المدارس الحكومة مجاني حتى تنسج لأولاد الفقراء .
- حضرة على ماهر بك — وعلى هذا فلما أتت زاحم الأغنياء الفقراء في مدارس الحكومة ولما أن يحرم الأغنياء من التعليم هذه المدارس ، وقد شاهدنا أنها أدق من المدارس الأهلية وأنظم . ولذلك أعود إلى ما سبق لي أن طلبته وأطلب أن يضاف إلى النص « وهو مجاني لغير القادرين » حتى يدفع القادر .
- حضرة عبد اللطيف للكاتب بك — ولم ذلك ؟ الأغنياء هم الذين يرفضون الأموال التي يتعلم بها أولاد الفقراء . فلم لا يتعلم أولاد الأغنياء التعليم الأولي مجاناً أيضاً إذا أرادوا ، وإن في هذه المساواة لما يضع أساس الديمقراطية .
- حضرة على ماهر بك — وإذا لم توجد أموال لتعليم الكل فمن ذا التي تملكه مجاناً ؟ الفقراء أم الأغنياء ؟
- حضرة على المتزلاوي بك — كل هذه تفاصيل أولى بها أن تترك لمجلس النواب للسيطر على الليزانية العامة ، فهو الذي يقرر إن كان التامج مجانياً أو غير مجاني ، ومجاناً للسلك أو لبعض ، والشروط اللازمة لذلك .
- حضرة زكريا نامق بك — للمادة السادسة عشرة لا كلام فيها .
- (مواقة بالإجماع) .
- حضرة زكريا نامق بك — أما صدر للمادة السابعة عشرة وهو « التعليم الأولي إجباري للمصريين من بنين وبنات » قاعدة دستورية لا كلام فيها ؟ أما بقية النص فتفاصيل يحسن أن تترك لتنظيمها بالقوانين .
- حضرة عبد العزيز فهمي بك — يجب حتى النص على المجانية .
- حضرة عبد اللطيف للكاتب بك — لو أن مجالس اللدريات حولت كل ميزانيتها للتعليم لغت المجانية وتم لنا الترض الذي نريده ، لكن الواقع أن أغلب أموالها ذاهبة لردم البرك وإقامة للبنات .
- فضيلة الشيخ محمد نجيت — أرى بقاء النص على حاله مع استبدال عبارة « بقدر الإمكان » بعبارة « كلما سمحت الليزانية بذلك » .
- لقد بحثت الحكومة مسألة التامج وبحثه إجبارياً فرأت عدم إمكان إنعام ذلك قبل ثلاثين سنة .
- معالى الرئيس — ما رأي اللجنة ؟
- تقرر بالإجماع ما يأتي : « التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ؛ وهو مجاني في الملحد الأميرية ؛ يصير وضع قانون لتنظيم جميع أمور التعليم العام في كل درجته » .
- (في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢) .
- تم تبليت المادة السابعة عشرة ونصها :
- يوضع قانون لتنظيم أمور التعليم العام .
- حضرة على ماهر بك — عبارة المادة تنيد أن الحكم وقتي ؛ وأقترح أن يقال « تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون » .
- (فواقت الحية بالإجماع على هذا التعديل) .
- (في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

اقتراح انتخاب لجنة من أعضاء المجلس لوضع نظام لتنفيذ التعليم الإجبارى للبنين والبنات تدخل فى أعمال السلطة التنفيذية ولا يصح أن تمين لجنة برلمانية للنظر فى أعمال هى من اختصاص الحكومة .

جلس النواب

محمد توفيق خليل أئدى — وهنا نص اقتراح مقدّم من حضرة ولم مكرم عبيد أئدى :

« أقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه لوضع نظام لتنفيذ التعليم الإجبارى للبنين والبنات فى أقرب وقت ، على أن ترفع اللجنة تقريرها إلى المجلس فى أوائل الدور العادى للقبل . »

(أصوات : اقتراح حسن توافق عليه) .

(أصوات : يجب أن يحول الاقتراح على لجنة للمعارف مباشرة) .

رئيس الوزراء — نارضى فى هذا الاقتراح لأنه يدخل فى أعمال السلطة التنفيذية ، إذ مسألة التعليم ووضع خططها حق من حقوق هذه السلطة ولا يصح أن تمين لجنة برلمانية للنظر فى أعمال هى من اختصاص الحكومة .

(أصوات : هذا مشروع بقانون) .

رئيس الوزراء — إذا كان المقصود هو مشروع قانون فلا مانع ، أما الاقتراح بنصه الحالى فيعتبر تدخلا فى أعمال السلطة التنفيذية .

وليم مكرم عبيد أئدى — تلك رغبة ، ولا مانع من أن تضع مشروع قانون .

رئيس الوزراء — الرغبة فى عملها ، ولكن تأليف لجنة برلمانية للنظر فى خطط التعليم لا يمكن الموافقة عليه . والواقع أن لدينا أعمالا كثيرة ويسرنا أن نأخذ لنا الطريق بإبداء الآراء .

عمود علم أئدى — سيعمل مشروع قانون .

رئيس الوزراء — هذا شيء آخر .

عبد اللطيف الصوفانى بك — تقرر القرار بإيجاد لجنة ؛ وإنى ألاحظ أن الاقتراح ليس دخلا إلا بما للمجلس من حق الرقابة .

(أصوات : لم يتقرر شيء بعد) .

للقدر — يلاحظ أن تنظيم التعليم يكون بقانون ؛ وللمجلس حق وضع القوانين ، فتقرر تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون لا يبدى مخالفة لاختصاص المجلس .

وزير الأشغال — يرى حضرة للترح تشكيل لجنة لوضع خطط التعليم .

وليم مكرم عبيد أئدى — لم أقصد باقتراحى ذلك ؛ وللمسألة مسألة نظام فقط .

إسماعيل حمزة أئدى — اللجنة الحق فى أن تضع مشروع قانون .

وزير الأشغال — إذن يمكن أن يقال ذلك فى الاقتراح .

وليم مكرم عبيد أئدى — لا مانع من ذلك ؛ وقد عدلت اقتراحى بالصيغة الآتية :

أقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه لوضع مشروع قانون للتعليم الإجبارى للبنين والبنات فى أقرب وقت على أن ترفع اللجنة تقريرها إلى المجلس فى أوائل الدور العادى للمقبل .

(فى ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤) .

(٤) الترض من المادة الثامنة عشرة من الدستور هو أن يكون العمل فى شؤون التعليم حسب القانون — إن كان موجوداً —

والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ موجود وهو يقتضى بأن خطط الدراسة من المسائل الواجب استصدار قانون بها بعد أخذ رأى مجلس

للمعارف الأعلى إذا دعت الحال .

أما مناهج التعليم فيملك الوزير التغيير فيها بشرط استشارة مجلس المعارف الأعلى أو اللجنة الفنية التي حلت محلها ابتداء من ٢٤ يوليو ١٩٢٤ ، وكل تغيير يحدث فيها يكون بقرار وزاري .

مجلس النواب

تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٨ (في أول سبتمبر سنة ١٩٢٦) ضمن مبادئ أربعة .

(١) قرار المجلس بإنشاء مرسوم بإنشاء مجلس إدارة لدار المعلمين والدارس الأولية للمطمين لأن مجلس دار المعلم سبق أن أنشئ بقانون . والمرسوم لا يُلغى القانون . ولأن هذه الدارس تخرج معلمين للتعليم العام فيجب أن تكون خاصة خصوصاً تماماً لوزارة المعارف ، ولا تكون قسماً من الأزهر . ولا يصح أن تكون هناك إدارة مشتركة لهذه الدارس لاختلاف وظائفها .

(٢) قرار المجلس بإنشاء الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ الخاص بإلحاق الدارس الأولية للمطمين ومدرستى دار المعلم والقضاء الشرعى بالجامعة الأزهرية . لأنها ليست بمعاهد دينية تنطبق عليها المادة الأولى من قانون المعاهد الدينية - ولأن الدارس التي أنشئت بقوانين ، لا يمكن إلغاؤها ، أو إلحاقها بمجهاة أخرى ، أو تعديل نظمها إلا بقانون يرضى على البرلمان . أما حصول هذه الأمور بقرار من مجلس الوزراء ، أو بإرادة ملكية ، أو بمرسوم فإنه يخرج الأمر عن إشراف البرلمان ، ويكون مخالفاً للدستور .

(٣) الدارس التي أنشئت بقانون لا يمكن إلغاؤها أو إلحاقها بمجهاة أخرى أو تعديل نظمها بقرار من مجلس الوزراء أو بإرادة ملكية أو بمرسوم بل يجب أن يكون ذلك بقانون يرضى على البرلمان .

تليت المكاتب الآتية :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب
أخبر في إخبار دولتك بأن لجنة المعارف أعدت النظر في التقرير السابق تقديمه منها عن الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ الذى قرر المجلس بمجاسته للتقعدة في يوم ١٧ يناير الحاضر تأجيل نظره أسبوعاً . وقد لاحظت اللجنة أن له ارتباطاً بالمرسوم بقانون تعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ والمرسوم بإنشاء مجلس إدارة لدار المعلم والدارس الأولية للمطمين الصادرين في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ ؟ ورأت أن تبحثها جميعاً وأن تخدم عنها تقريراً واحداً . وقد انتهت اللجنة من نظرها ، وهى تتكرف بأن تخدم تقريرها عنها رجاء مرضه على هيئة المجلس ليقرر فيه ما يراه .

وقد انتخبت اللجنة حضرة عبد الحليم الملايلى بك ليكون مقرراً لها لدى المجلس عند بحث تقريرها المشار إليه .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام والإجلال ؟

تحريراً في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧
رئيس لجنة المعارف
وصفاً واصف

تقرير لجنة المعارف

عن

١ - الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ الخاص بإلحاق الدارس الأولية للمطمين ومدرستى دار المعلم والقضاء الشرعى بالجامعة الأزهرية الكبرى وبقاء وزارة المعارف العمومية متولى إدارة هذه الدارس .

٢ - المرسوم بقانون تعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بوضع نظام جديد لمدرسة القضاء الشرعى وإنشاء شهادة تخصص فى الشرعة الإسلامية .

٣ - مرسوم بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم والمدارس الأولية للمطبعين .

طلب إلى لجنة المعارف أن تنظر في الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ بإلحاق المدارس الأولية المطبعين ومدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي بالجامعة الأزهرية الكبرى ، وجاء وزارة المعارف العمومية متولية إدارة هذه المدارس .

وطلب إليها أيضاً النظر في الرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ والرسوم بشأن إنشاء مجلس إدارة لدار العلوم والمدارس الأولية للمطبعين الصادرة في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ .

ولما كان المرسوم بقانون المذكور والرسوم الآخر الصادران في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ لهما اتصال بموضوع الأمر الملكي رقم ٣٠ المشار إليه رأى من المناسب أن يحاط معاً ويقدم عنهما تقرير واحد .

(١)

عن المرسوم الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بشأن إنشاء مجلس إدارة للعلوم والمدارس الأولية للمطبعين :

تري لجنة المعارف ألا تحرقه للأسباب الآتية :

(أولاً) هذا المرسوم باطل لأنه يمتس قانوناً ؛ وهذا أمر غير جائز .

(ثانياً) لما كانت هذه المدارس تخرج مطبعين لتعليم العام لزم أن تكون خاضعة لوزارة المعارف خضوعاً تاماً فلا تتوافق اللجنة على أن تكون مدرسة دار العلوم والمدارس الأولية للمطبعين قسماً من الجامعة الأزهرية الكبرى بل ترى وجوب تبعية هذه المدارس لوزارة المعارف تبعية خالصة كما هو الحال من أول إنشاء هذه المدارس إلى الآن ، أي من سنة ١٨٧٢ بالنسبة لدار العلوم وسنة ١٩١٠ بالنسبة لمدارس المطبعين الأولية .

(ثالثاً) لا ترى اللجنة أن تكون هناك إدارة مشتركة لدار العلوم ومدارس المطبعين الأولية لأفئ طلبة دار العلوم يختلفون عن طلبة مدارس المطبعين الأولية في امتحانهم وفي دراستهم وفيما يطلب منهم بعد تخرجهم . فينبغي يطلب من مدارس المطبعين الأولية إعداد طلبتها للتدريس بالمدارس الأولية يطالب من مدرسة دار العلوم أن تكون مدرسة عالية لإعداد خريجيها للتدريس في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية . وبوجهه للنسبة تلتفت اللجنة ونظر وزارة المعارف إلى أنها اطلعت على المذكرة المؤرخة ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ بشأن تعديل نظام دار العلوم وضرورة إنشاء قسم تجهيزي لها يدرس فيه جميع المواد التي تدرس بالقسم الأدبي من المدارس الثانوية ما عدا اللغات الأجنبية والترجمة فتستبدل بها علوم الدين كالقرآن الكريم وتفسيره والحديث الشريف والفقه ، وأن يتقدم طلابها بعد إكمال دراستهم بالقسم الثاني الأدبي من امتحان شهادة الدراسة الثانوية لتأدية الامتحان مع الطلبة الآخرين في المواد للدرجة مخططة للدراسة الخاصة بها . وترى أن الأسباب التي أيدت في هذه المذكرة وجهة جداً ومفيدة ، وتأسف لإلقاء هذه للدراسة وترى إعطائها كما كانت .

(رابعاً) ترى اللجنة أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٣ الصادر بشأن إنشاء مجلس إدارة لدار العلوم واف بالقرض .

من أجل هذا كله :

تعرض اللجنة على هيئة المجلس الموقر ألا يقر المرسوم الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بشأن إنشاء مجلس إدارة دار العلوم والمدارس الأولية للمطبعين .

(ب)

عن المرسوم بقانون الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ ترى اللجنة عدم إقرار هذا المرسوم . وقد قلمت مشروع قانون بتنظيم مدرسة القضاء الشرعي طبقاً للقرض الذي أنشئت من أجله سنة ١٩٠٧ وجاءت التجربة مشجعة على تحقيق المقصود من تلك المدرسة . وموافق لهذا مشروع القانون ومذكرة تفسيرية .

(ج)

عن الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٠ بإلحاق المدارس الأولية للمطبعين ومدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي بالجامعة الأزهرية الكبرى وجاء وزارة المعارف العمومية متولية إدارة هذه المدارس .

تلاحظ اللجنة أن هذا الأمر الملكي استند على المادة ١٥٣ من الدستور التي نصها :

« ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يخص بالمعاهد الدينية وجميع الرؤساء السنيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف ، وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد ، وإننا لم نوضع أحكاماً تدرسية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والمبادئ المعمول بها الآن » .

واستند أيضاً إلى المادة ٢١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية التي نصها :
« يكون إلحاق بعض المعاهد الصغرى والتي هي أكبر منها أو تعير تسميتها وكذا فصل المعاهد من تبعية غيرها وجعلها تابعة للجامع الأزهر مباشرة وإنشاء مجالس الإدارة بمقتضى إرادة سنية » .

هنا مع العلم بأن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المشار إليه نص في المادة الأولى منه على أن :
« الجامع الأزهر هو المعهد الديني العلمي الإسلامي الأكبر . والمعاهد الأخرى هي : معهد مدينة الإسكندرية ، معهد مدينة طنطا ، معهد مدينة دسوق ، معهد مدينة دمياط . وكل معهد يؤسس في التطر المصري بإرادة سنية ، وكذا كل معهد أعلى يقرر إقامته بالجامع الأزهر أو بأحد المعاهد الأخرى بالشروط والأوضاع التي تبين في لائحة يضعها المجلس الأعلى ، ويصدق عليها بإرادة سنية » .
ولما كانت للدارس المشار إليها في الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ السابق الذكر أنشئت بقوانين خاصة لأغراض خاصة فهي لا تدخل تحت هاتين اللاتين .

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة أن الأمر الملكي المشار إليه باطل .

رئيس لجنة المعارف

وصا واصف

الرئيس — قدم حضرة حسن صبري بك وفضيلة الشيخ مصطفى القبانى اقتراحين متعلقين بموضوع تحرير لجنة المعارف . ونص الاقتراح الأول كما يأتي :

« لما كانت الأوامر والمراسيم والقوانين المروضة على المجلس الآن (يقرر لجنة المعارف) هامة في موضوعاتها ، وخاصة بنوع من التعليم جدير بالناية ، وكانت تحس من جهات السلطة التنفيذية ثلاثاً : الأزهر ووزارة المعارف الصومية ووزارة الحفانية ، كانت من المستحسن قبل أن يقضى المجلس فيها أن يطلب من الحكومة أن تشكل لجنة فنية يكون من أعضائها من يمثل هذه الجهات الثلاث لبحث موضوعات هذه الأوامر والمراسيم والقوانين وإبداء رأيها فيما يجب أن يكون عليه هذا النوع من التعليم الذى تضمنت بعض أحكامه ، وأن يؤجل المجلس النظر فيها إلى أن تتقدم إليه نتيجة ما تراه هذه اللجنة مشفوعة برأيها هي » .

حسن صبري بك — إن الراسم والقوانين والأوامر التي يجتهد لجنة المعارف ترتبط في الواقع بنوع من التعليم ، ألا وهو التعليم الديني ، وقد كان يقوم به أملاً للجامع الأزهر . وقد مهت بهذا التعليم في الأزهر أدوار متعددة وطويلة حتى إنني اضطرت — مع أني ممن مارسوا التعليم في الأزهر ووقفتوا على نظمهم وقوانينهم — عند بحث هذا الموضوع إلى الرجوع إلى قوانين عديدة ومذكرات كثيرة ، برغم ذلك لم أحتد إلى رأي قاطع في تحرير لجنة المعارف .

وتطبق هذه الملاحظة في الجزء الخاص بمدرسة القضاء الشرعي التي أنشئت بمقتضى قانون في سنة ١٩٠٧ ، وترى لجنة المعارف أن يبادر العمل بهذا القانون بعد إدخال بعض تعديلات على أحكامه . وقد قصدت مدرسة القضاء الشرعي ووقفت من المطالب على مذكره جديرة بالنناية محمودة من ناظر المدرسة ووكيلها وأسألتها على أن لم رأياً خالصاً قد يطرح مع رأي لجنة المعارف .

أما مدرسة دار العلوم فقد مهت عليها أدوار كثيرة

عبد الحليم الملايلى بك (للرد) — هذا دخول في الموضوع .

حسن صبري بك — أريد من هذا أن أئين

الرئيس — الاقتراح المقدم من حضرة العضو يقتصر على طلب تكليف الحكومة بتشكيل لجنة فنية لبحث الموضوعات المشار إليها .

حسن صبرى بك — مادامت موضوعات هذه الأوامر والقراسم والقوانين تشمل عدة جهات من السلطة التنفيذية ، وهى الأوامر ووزارة المعارف العمومية ووزارة الحفانية ، فأرى من المستحسن ألا تدخل عليها أى تعديل بالطريقة العادية قبل أن تنتج من رأى السلطات الثلاث التى ذكرتها . لهذا السبب طلبت تأجيل النظر فى هذه الموضوعات حتى تشكل اللجنة الفنية للشار إليها لاسيما أن هذه الموضوعات هامة ومتشعبة مما يستدعى أن تقوم الحكومة بحسبها ودرسها .

الرئيس — هل يريد حضرة الضو المحترم أن تقوم الحكومة بتشكيل لجنة فنية لبحث هذه المسائل ؟

حسن صبرى بك — نعم .

القرر — لقد بحثت لجنة المعارف هذه الموضوعات بحثاً وافياً من كل وجهة ، واستغرق ذلك خمس أو ست جلسات ؛ كما أنها انتهت مع الحكومة على أشياء كثيرة منها . ولهذا لا أرى محلاً لطلب تأليف لجنة ، خصوصاً أن الحكومة نفسها لم تطلب ذلك .

محمود فهمى النقراشى الخندى — إني أعارض حضرة حسن صبرى بك فيما طلبه فى اقتراحه ، مع موافقتى على ما ذكره من أهمية الموضوعات التى بحثتها اللجنة . وأرى أن هذه الأهمية تستدعى أن ينظر فيها المجلس ولا يؤجل بحثها كما يريد حضرة مقدم الاقتراح .

لقد عرضت هذه الموضوعات على لجنة المعارف لدراسها ، فراءت أنها من اختصاصها وقدمت برأيا تقررو للعروض على حضراتكم ، ومنه يضع أنها اعتبرت أحد الراسم باطلا لاستناده على مواد لا يصح الاستناد عليها ، كما أنها رأت أن الأمر للسلطة القضائية بتتبع مدارس دار العلوم والقضاء الشرعى والمطبعين الأولية للجامعة الأزهرية باطل ، وهذه مسائل من اختصاصها لأنها تعلق بالعلم .

الدكتور حسين يوسف عامر — بدأ حضرة حسن صبرى بك كلامه بقوله إن موضوعات القوانين والمراسم والأوامر الملكية للشار إليها فى غاية الأهمية . وقال أيضاً إن الجامع الأزهر سلطة تنفيذية . والذى أعلمه أنه ليس سلطة تنفيذية . أما القوانين فنوعان : دستورية وغير دستورية ، ولكل من النوعين طريقة خاصة لنظره وبحثه . ولهذا كان طلب حضرة حسن صبرى بك تشكيل لجنة فنية لبحث هذه الموضوعات فى غير محله . وكأنه بذلك يطمح فى كفاءة المجلس لنظر هذه الموضوعات .

الرئيس — إن حضرة لم يطمح فى كفاءة المجلس .

الدكتور حسين يوسف عامر — لم أقول إنه طمح فى كفاءة المجلس وإنما قلت كأنه يطمح ، وعلى كل حال فإن لجنة المعارف قد بحثت هذه الموضوعات وقدمت برأيا تقررو للعروض علينا فأصبح من واجبن أن تصدر بشأنه قراراً لاسيما أن فيما طلبه حضرة حسن صبرى بك فى حد ذاته نظراً لأنه كان فيه ملكياً أكثر من الملك ، لأن الحكومة حاضرة فى المجلس ، فلو أنها رأت محلاً لبحث هذه الموضوعات لطلبت التأجيل .

لهذا كله أعارض فى اقتراح حضرة حسن صبرى بك .

محمود صبرى الخندى — لو أن الحكومة هى التى طلبت تأجيل النظر فى هذه الموضوعات حتى تؤلف لجنة فنية لبحثها ، لكان هذا الطلب محلاً للنظر لصدوره من الجهة صاحبة الشأن ؛ أما تقديم هذا الطلب من أحد حضرات أعضاء المجلس فلا أنهم له معنى مطلقاً .

محمد كامل حسن الأسبوطى الخندى — يؤننا جداً تقديم مثل هذا الاقتراح لأنه بمثابة سحب أو إقحام من سلطة المجلس واختصاصه . إني لا أفهم ما هو عمننا فى المجلس إذا كنا نلجأ إلى الحكومة فى كل ما يمرض علينا من المسائل وكأننا بذلك نهرب من تحمل المسؤولية علينا ونحضر فى تأدية الواجب علينا ، ألا وهو بذل الجهود اللازم لفحص كل ما يمرض علينا من التشريعات .

لو أن حضرة حسن صبرى بك طلب إعادة الشروع إلى لجنة المعارف حتى تحف على رأى وزارة المعارف أو غيرها لكان مثل هذا الطلب محلاً للنظر ، أما طلب تأليف لجنة فنية فلا عمل له لأن فى المجلس لجناً عديدة جدية يبحث ما يمرض علينا من المسائل . ورأى أن الشروع قابل للنظر والمناقشة حتى إذا ما ظهر أثناء البحث أن بعض النقط تحتاج إلى درس أعيدت إلى لجنة المعارف لبحثها .

الرئيس — الموافق على اقتراح حضرة حسن صبرى بك يقف .

وقف حضرات حسن صبرى بك وحفى محمود بك .

١ / الرئيس — إذن تقررو وتقرن هذا الاقتراح .

أما الاقتراح المقدم من فنية الشيخ مصطفى القاتاني فنه :

« حيث إن رئيس الحكومة وعد بتقديم مشروع قانون للمعاهد ولم يقدم حتى الآن فأقترح تأجيل البت في تقرير لجنة المعارف المدرج بحول أعمال اليوم حتى يقدم المشروع للموعود به » .

إن مشروع القانون الذي وعدت الحكومة بتقديمه هو المشار إليه في المادة ١٥٣ من الدستور ، وهو القانون الذي ينظم الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته فيما يخص بالمعاهد الدينية الخ . وهذه أمور لا علاقة لها بالموضوع المروض علينا الخاص بتتبع مدارس المعلمين الأولية ومدارس دار العلوم والقضاء الشرعي للجامعة الأزهرية أو لوزارة المعارف العمومية .

الشيخ مصطفى القاتاني — أردت من هدم اقتراحى أن يشمل مشروع القانون الذي وعدت الحكومة بتقديمه أكثر من لئال التي وردت في المادة ١٥٣ من الدستور ، أي أن يشمل نظام الأزهر والمعاهد الدينية ، لأن وعد الحكومة بتقديم مشروع هذا القانون جاء بمناسبة البحث في حالة الجامع الأزهر . فلكي نهم لنا الحكومة مشروع قانون وائياً بهذا الفرض قدمت اقتراحى طالباً تأجيل البت في هذه الموضوعات حتى يقدم المشروع المشار إليه .

الرئيس — الأوفى أن يؤجل النظر في الاقتراح حتى نبته ونقف على حقيقة ما وعدت الحكومة بتقديمه .

الشيخ مصطفى القاتاني — أرى أن يؤجل النظر في الاقتراح وتقرر لجنة المعارف نعماً .

الرئيس — تصم المادة ١٥٣ من الدستور على ما يأتي :

« ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للبداي المقررة بهذا الدستور فيما يخص بالمعاهد الدينية ويصين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف ، وعلى السوم للسلال الخاصة بالأديان للسومح بها في البلاد . وإذا لم توزع أحكام تشرعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والمادات المعمول بها الآن » .

الشيخ مصطفى القاتاني — هذا ماينص عليه الدستور ، ولكن الذي وقع هو أنه طلب من الحكومة أن تهم مشروعاً وائياً للمعاهد الدينية .

أحمد عبد الغفار بك — كان وعد الحكومة المشار إليه بناء على اقتراح قدمته . والذي وقع هو أنني أردت الكلام على المعاهد الدينية فلفتت دولة الرئيس إلى المادة ١٥٣ من الدستور . ولهذا قدّمت اقتراحاً طلبت فيه من الحكومة تقديم مشروع قانون المشار إليه في تلك المادة .

الشيخ مصطفى القاتاني — لقد كان وعد الحكومة بناء على طلب حضرة الأستاذ حامد جودة .

القرر — ما دخل مدرسة دار العلوم أو مدرسة القضاء الشرعي بهذه المسائل ؟

الشيخ مصطفى القاتاني — إنى لا أنرض لهذه النقطة ، ولكني أقول إن بين هذه الموضوعات وبين مشروع القانون الذي وعدت الحكومة بتقديمه ارتباطاً .

وزير المعارف العمومية — إن وزارة المعارف مستعدة لإبداء رأيها الآف في الرسوم الخاص بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم والمدارس الأولية للمعلمين .

أما فيما يتعلق بمدرسة القضاء الشرعي فلا تمارض وزارة المعارف العمومية في إعادة هذه المدرسة إلى نظامها القديم أو ما يشابهه (تصديق) ، كما أنها توافق على المشروع الذي قدّمته اللجنة في جملة . إلا أن الوزارة ترى أن يضى مواده يحتاج إلى وضه في صيغة قانونية أدق تتناسب مع الحالة الجديدة التي تريدها اللجنة لمدرسة القضاء الشرعي . ولهذا أطلب إعادة مشروع الرسوم الخاص بهذه المدرسة لوضه في الصيغة القانونية كما قدّمت . ووزارة المعارف العمومية مستعدة للاشتراك مع اللجنة في ذلك إذا دعها إليه .

الرئيس — لا مانع من إعادة التقرير إلى اللجنة لإتمامه من الوجهة التي أشار إليها معالي وزير المعارف .

أحمد عبد الغفار بك — لقد عرضت هذه الموضوعات على المجلس ثلاث مرات ، وأعيدت إلى لجنة المعارف ثلاث مرات ، وهذه

هي لارة الزايدة التي تطلب فيها الحكومة إعادتها إلى لجنة المعارف . لقد ملنا كثرة التأجيل ؛ وكل ما نريده هو أنت ننتهي من هذه الموضوعات ؛ ولذلك فإني أعرض في طلب إعادتها إلى لجنة المعارف .

الرئيس — تحسن إعادتها إلى اللجنة حتى يكون العمل متقناً .

الأستاذ وصا واصف — يمد إلى اللجنة للرسوم الخاص بمدرسة القضاء الشرعي فقط .

الرئيس — إن تقرير اللجنة يشمل الجميع .

الأستاذ وصا واصف — إن تقرير اللجنة خاص بأمر ملكي ومرسوم بقانون ومرسوم ؛ وقد رأيت اللجنة أن الأمر الملكي باطل وطلبت من المجلس ألا يقر للرسوم ، ولكنها وضعت فيها غرض بمدرسة القضاء الشرعي مشروع قانون ، وهو ، دون غيره ، الذي يجب أن يمد إلى لجنة المعارف .

عمود فهمي الترشاشي اتحدى — إن المسائل التي عرضت على لجنة المعارف ثلاث :

(١) الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ الخاص بإلحاق المدارس الأولية للمطعين ومدرست دار العلوم والقضاء الشرعي بالجامعة الأزهرية الكبرى الخ .

وهذا الأمر الملكي يمكن بحته الآن ولا يتعارض بحته مع ما طلبه معالي وزير المعارف .

(٢) للرسوم الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بشأن إنشاء مجلس إدارة لمدرسة دار العلوم والمدارس الأولية للمطعين .

وهذا الموضوع من السهل بحته الآن ؛ وقد وافق معالي وزير المعارف على ذلك .

(٣) للرسوم بقانون الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض أحكام قانون مدرسة القضاء الشرعي .

وقد اضطرت اللجنة عند نظر هذه المسألة إلى بحث حالة مدرسة القضاء الشرعي بأكلها ووضعت لذلك مشروع قانون مبنياً على ثلاثة مبادئ أساسية ؛ وقد وافق عليها معالي وزير المعارف . وهذه المبادئ هي :

(١) إنشاء قسم التخصص .

(٢) إعادة العمل بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٧ مع إدخال بعض التعديلات عليه .

(٣) ترقية مستوى التعليم بإشتراط حصول الطلاب على شهادة الدراسة الثانوية قسم أدبي للالتحاق بها .

ومع موافقة معالي وزير المعارف على هذه المبادئ ، فإنه يرى إعادة النظر في بعض التفاصيل التي لا تؤثر على الجوهر . ولذلك فلا مانع لدى لجنة المعارف من إعادة للرسوم بقانون الخاص بمدرسة القضاء الشرعي إلى اللجنة لبحثه والإطلاع على الملاحظات التي يريد معالي وزير المعارف إبداءها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إعادة للرسوم بقانون الخاص بمدرسة القضاء الشرعي إلى لجنة المعارف لبحثه ؟

(موافقة عامة) .

للتقرر — ترى اللجنة ألا تقر للرسوم الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بشأن إنشاء مجلس إدارة لمدرسة دار العلوم والمدارس الأولية للمطعين للأسباب الآتية :

أولاً — هذا للرسوم باطل لأنه يلغي القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٣ الصادر بإنشاء مجلس إدارة دار العلوم ؛ وهذا أمر غير جائز .

ثانياً — لما كانت مدارس المطعين الأولية ومدرسة دار العلوم تخرج مطعين لتعليم العلم ، ثم أن تكون خاضعة لوزارة المعارف خضوعاً تاماً . ولذلك لا توافق اللجنة على أن تكون هذه المدارس قسماً من الجامعة الأزهرية الكبرى بل ترى وجوب تبعية هذه المدارس لوزارة المعارف تبعية خالصة كما هو الحال من أول إنشاء هذه المدارس إلى الآن — أي من سنة ١٨٧٢ — منذ عهد المرحوم على باشا مبارك ، وذلك بالنسبة لإدار العلوم ، ومن سنة ١٩١٠ بالنسبة لمدارس المطعين الأولية .

ثالثاً — لا ترى الحاجة أن تكون هناك إدارة مشتركة لدار العلوم ومدارس اللطيف الأولية لأن طلبة دار العلوم يختلفون عن طلبة مدارس اللطيف الأولية في اختصاصهم وفي دراستهم وفيما يطلب منهم بعد تخرجهم . فبينما يطلب من مدارس اللطيف الأولية إعداد طلبتها للتدريس بالمدارس الأولية ، يطلب من مدرسة دار العلوم أن تكون مدرسة عالية لإعداد خريجيها للتدريس في الدارس الابتدائية والثانوية والى . وبهذه المناسبة تفت اللجنة نظر وزارة المعارف إلى أنها اطلمت على المذكرة المؤرخة ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بشأن تعديل نظام دارالعلوم وضرورة إنشاء قسم تجهيزي لما يدرس فيه جميع اللواتي تدرس بالقسم الأدنى من المدارس الثانوية ، ما عدا الفئات الأجنبية والترجمة فتستبدل بها علوم الدين كالقرآن الكريم وتفسيره والحديث الشريف والفقه ، وأن يتقدم طلابها بعد إتمام دراستهم للقسم الثاني الأدنى من امتحان شهادة الدراسة الثانوية لتأدية الامتحان مع الطلبة الآخرين في اللواتي للدرجة بخطة الدراسة بها . وترى أن الأسباب التي أبدت في هذه المذكرة وجية جداً ومفيدة وتأسف لإلقاء هذه الليرة وترى إعدادها كما كانت .

وفضلاً عما جاء في التقرير أذكر أنه إذا لوحظ أن مدارس الطب والمهندسة والحقوق وغيرها تابعة لوزارة المعارف مع أن خريجيها لا تربطهم بهذه الوزارة رابطة ، فمن باب أولى يجب أن تكون مدرسة دار العلوم ومدارس اللطيف الأولية تابعة لتلك الوزارة لأن لخريجيها اتصالاً دائماً بها كما أن لهذه الوزارة حق الإشراف على أعمالهم .

رابعاً — ترى اللجنة أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ الصادر بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم واف بالفرض .

حسن صبرى بك — فيما يتعلق بقرار لجنة المعارف خامساً بمدرسة دار العلوم ومدارس اللطيف تعرض التقرير إلى بحثين :

بحث في القانون وبحث في الموضوع . وقد نحل بحث القانون أمرين : إلقاء الأمر للسلطة وإلقاء لمرسوم قيل إنه صدر مبدلاً أو ملتقياً قانون . وإلى أخالف رأى اللجنة في هذه النقطة القانونية مخالفة تامة وأياً الكلام عن الأمر للسلطة . ولكن نفهم كيف كان صدوره ، يجب أن نشير إلى الإجراءات التي سبقت استصداره .

الرئيس — ما تاريخ هذا الأمر للسلطة ؟

حسن صبرى بك — تاريخه ٤ مارس سنة ١٩٢٥ . والإجراءات التي سبقت استصدار هذا الأمر تلخص في أن الحكومة شكلت من بين أعضائها لجنة لبحث بنى الشكاوى التي تحدثت من الأزهريين ؛ وقد وضعت تلك اللجنة تقريراً عرضته فعلاً إلى مجلس الوزراء الذى قرر في فبراير سنة ١٩٢٥ أن تعتبر المدارس الأولية للمطيين ومدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى داخلية ضمن الجامعة الأزهرية العسكرية على شرط أن تبقى — وهنا موضع التنازع — وزارة المعارف متولبة لإدارة هذه المدارس وأن تقوم بنفسها بتدبير الامتحانات اللازمة لقبول طلابها ، وتخرجهم ومنحهم الشهادات طبقاً للقوانين والمناهج التي تسير عليها الآن ، والتي تسبها لها فيما بعد وفق مقتضيات الأحوال . أبلغ قرار مجلس الوزراء هذا إلى المجلس الأعلى للأزهر وإلى وزارة المعارف لتنفيذه . والتفويض بقانون الجامع الأزهر يجب أن يكون بالطريقة الآتية : وهي أن يقرر مجلس الأزهر الأعلى — وهو السلطة الرئيسية للتصريح للمعاهد — مثل هذا الأمر ، لأن لإطلاق معهد بالأزهر لا بد فيه : أولاً من قبول من مجلس الأزهر الأعلى ، وثانياً من استصدار إرادة سنية بذلك .

عمود فهمى التفرشى انتهى — يمدل هذا لإلحاق معهد لا مدرسة .

حسن صبرى بك — لى أن أفسر معنى القانون ، وليس لحضرتك ولا لغيرك أن خاطبني . فمعهد ومدرسة لفظةان مترادفتان لمنى واحد ... (ضحكة) .

كل مكان يعلم ويطلع فيه فهو معهد للدراسة .

راغب سكندر أفتدى — ولكن للدراسة ليست معهداً دينياً ؟

حسن صبرى بك — هذا اعتراض وجيه . أما كون للدراسة معهداً فأمر لاتزاع فيه مطلقاً . وللسأله الآن هي : هل تعتبر مدرسة دار العلوم معهداً دينياً أم لا ؟ هنا سؤال لكم الحق في أن توجهوه لى ، فإذا قلتم أجبت عنه .

للتقرر — نصت المادة الأولى من قانون المعاهد الدينية على المعاهد وحدتها .

حسن صبرى بك — أشكو على حضراتكم نص المادة التي يشير إليها حضرة للقرر ، وهي :

« الجامع الأزهر هو المعهد الديني العلى الإسلامى الأكبر . والمعاهد الأخرى هي : معهد مدينة الإسكندرية ، ومعهد مدينة طنطا ، ومعهد مدينة سوهاج ، ومعهد مدينة دمياط . وكل معهد يؤسس في القطر المصرى بإرادة سنية ، وكذا كل معهد أهلى يقرر إلحاقه بالجامع الأزهر أو بأحد المعاهد الأخرى بالشروط والأوضاع التى تبنى في لائحة يضمها المجلس الأعلى وصديق عليها بإرادة سنية . »

وكذلك أشير إلى أن من اختصاص مجلس الأزهر الأعلى إلحاق بسن المعاهد الصغرى بالتي هي أكبر منها أو تغيير تبعيتها ، وكذا فصل المعاهد من تبعية غيرها وجعلها تابعة للجامع الأزهر مباشرة . وإنى أرى أنه ما كان هناك محل لذكر مدرسة القضاء الشرعى في الأمر الكرم لأنها في الأصل جزء من الأزهر الشريف ، وقد نص على ذلك في قانون إنشائها . فإذن كلمة مدرسة لم تمنح مطلقاً من أن تكون مدرسة القضاء الشرعى معهداً .

أما فيما يخص بمدرسة دار العلوم فعندى مذكرة قدمتها وزارة المعارف العمومية إلى المجلس الأعلى وأشارت إليها لجنة المعارف في تقريرها وجبته وأخذت بها — وهذه للذكرة صراحة في أن مدرسة دار العلوم يجب ألا تمنح عنها صفتها الدينية .

وبناء على ذلك يكون اعتبار مدرسة القضاء الشرعى معهداً لا غير عليه ، وكذلك الأمر فيما يخص بمدرسة دار العلوم . ومفوض القول إنه إذا خدمت الحكومة إلى الأزهر بقرار ينطوى على إلحاق بسن للدارس التى يتفق مرمى التعليم فيها مع الأزهر ، ويقرر الأزهر قبول ذلك ، أصبحت النتيجة الحتمية ألا يكون هناك إيجاب أو قبول إلا بإرادة سنية ، وهذه الإرادة التى نص عليها قانون الأزهر هي الأمر للسلطة . يضح من هذا أن الأمر للسلطة لم يقع باطلاً مطلقاً لأنه صدر في الواقع تنفيذاً لقرار صدر من الحكومة بإدخال جزء من للدارس في الجامعة الأزهرية وقبول من مجلس الأزهر الأعلى . ولقد أصبح كل من هذا الإيجاب والقبول قانونياً بصور الأمر للسلطة التى تعرض لمدرسة القضاء الشرعى إلى أجل البحث في موضوعها ، ولذلك يجب أن يؤجل البحث فيه لأنه لا يخص فقط بمدارس دار العلوم والمعلمين الأولية بل يشمل أيضاً مدرسة القضاء الشرعى .

بقي على أن أكتمل فيما يتعلق بإلغاء الرسوم الذى صدر بتشكيل مجلس إدارة لمدرسة دار العلوم ومدارس المعلمين الأولية ، وقد قالت اللجنة إن هذا للرسوم باطل لأنه أهلى قانوناً ، والواقع أن وزارة المعارف سنت تحريماً — عدل بتقرير آخر فيما يتعلق بالأمر إلى يجب أن تصدر بقانون — وقد صدر القانون الأول في سنة ١٩٠٥ وصدر الآخر في سنة ١٩٢٠ متفقاً معه ومعادله وهو خاص بتشكيل مجلس المعارف الأعلى .

وقد حددت في القانونين للسائل التى يجب أن يصدر بها قانون ، وليس من بينها تشكيل مجلس إدارة لمدرسة ما . فالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٣ يخص بإنشاء مجلس إدارة لمدرسة دار العلوم .

وتعلمون حضراتكم أن مجلس الإدارة في الواقع مجلس شورى يجب ويجب عرض قراراته على الوزير التى له الكلمة العليا . وهنا يجب البحث في حكم اللوائح الإدارية التى تضعها السلطة التنفيذية . وإنى أذكر بهذا الصدد أن شرح القانون المستورى متفقون على أنه إذا كان الأمر خاصاً بلائحة داخلية فهو من حق الوزير ، ويجريه بقرار وزارى أو بمرسوم ولا دخل فيه للسلطة التشريعية مطلقاً ، والذى أجرى هو أن القانون الذى صدر بإنشاء مجلس إدارة لأول مرة لمدرسة دار العلوم سمي قانوناً ؛ والحقيقة أنه صدر بناء على طلب من وزير المعارف وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء . وكذلك للرسوم الذى صدر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بشأن إنشاء مجلس إدارة للمدرسة للذكورة والمدارس الأولية للمعلمين بناء على طلب من وزير المعارف وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء . فإذا سمي أحدهما مرسوماً والآخر قانوناً فلا يمكن أن تؤثر التسمية في الواقع ، لأن لفظة القانون لا تعطى للرسوم صفة ليست له ، كما أن لفظة للرسوم لا تسبب القانون صفة من صفاته .

فللقانون شروط خاصة لا تتوافر في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٣ ولا في للرسوم الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ .

زوجه الآت إلى اللوضوع فتقول إن هذه للدارس وإن كانت ألحقت بالجامعة الأزهرية فإن ذلك كان إلحاقاً شكلياً فقط (ضحية) فقد صدر الأمر للسلطة رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ بإلحاق للدارس الأولية للمعلمين ومدارس دار العلوم والقضاء الشرعى بالجامعة الأزهرية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الذى جعل إدارة هذه للدارس من اختصاص وزارة المعارف . والفائدة من هذا هي نفس الفائدة التى قصدت وقت أن أنشئت مدرسة القضاء الشرعى منفصلة عن الأزهر وملحقة به في مادة من مواد القانون .

وإلا حظ أن قانون مدرسة القضاء الشرعي والجامع الأزهر يقرران (مع إعطاء هذه المدرسة استقلالا ذاتيا وإلحاقها أولا بوزارة المعارف وثانيا بوزارة الحفانية) جعلها قسما من الأزهر .

وواقع أن ما كان الأزهر هو العهد الديني الأكبر ، وكانت مدرسة القضاء الشرعي تخرج القضاة الشرعيين — وهم الصق الناس بالدين ، فيجب أن يتخللوا بأخلاقه — كان إلحاقها بالأزهر فكرة حكيمة وموقفة نفاية . ومع ذلك فالتقانون لم يزد على أنه قال إنها جزء من الجامعة الأزهرية ، وفي الوقت عينه وضع لها نظاما خاصا وميزانية مستقلة ؛ فهي بذلك تكتسب من الأزهر ما هو معروف ومشهور بكل بلاد العالم من أدب التتبع له عريق في الدين ، متفقه في أحكامه ، يدرك من أسرارها ما لا يدركه أي ناضجة تخرج من أية مدرسة أخرى . فللمحكمة التي حدث بمبنى مدرسة القضاء الشرعي في سنة ١٩٠٧ إلى جعلها جزءا من الجامعة الأزهرية مع احتفاظه باستقلالها وإلحاقها بجهة حكومية رئيسية هي التي حدث بالتعارض في سنة ١٩٢٥ إلى أن ينسج على هذا اللوالب عينه .

أما مدرسة دار العلوم فلهيها تخرج إساتذة يطلب منهم تعليم الدين ؛ والدين مفروض أنه من أخص خالص الأزهر ، فأراد الشارع أن يصلي هذه المدرسة المبينة التي هي لها بأن أخصها بالجامع الأزهر ثم فعل بالنسبة إليها ما فعله بمدرسة القضاء إذ قرر أن تكون جزءا من الأزهر على شرط الاحتفاظ باستقلالها وإلحاقها بوزارة المعارف . فلهذه من حيث نظام التعليم والليزانية والوظائف واتناء الموظفين لم تخرج أبدا عن كونها جزءا لا يتصل من وزارة المعارف . خلافا لما قد يفهم من تحرير اللجنة . أما تلك الصلة الدقيقة التي ربطت دار العلوم بالأزهر فليس للتصود منها إلا شيئا واحدا وهو أن يقال عن خريجي هذه المدرسة أنهم منتسبون للأزهر ، ذلك للعهد الديني الأكبر . فالاعتراض بأنه لا معنى لهذه الصلة مدفوع بسوابق السمل وبالسجاج التي ظهر فلا في حالة مدرسة القضاء الشرعي — وكل هذا يشجع على الاحتفاظ بهذه الفكرة الجلية (نية) .

يبقى بعد هذا مدارس للصين الأولية . هذه للدارس حافظه لقانونها التي صدر في سنة ١٩١٠ ولا يزال معمولا به ، ووزارة المعارف تبحث الآن في نظم التعليم من جميع فروع ، وتشتمل بإعداد ما يلزم لتجهيز للدارس الإزامية ، وستقدم للجلسات قانونا يشمل كل ذلك ، فلا أرى معنى لفصل هذه للدارس عن الجامعة الأزهرية لأن اتصالها بها لا يضر أحدا بل قد يفيد فيها فائدة ظاهرة لأن للصين للتخرجين في هذه للدارس يكفون بتعليم القرآن والبليغة والفتنة العربية . فالتصلم بالأزهر ، بدون أن يترتب على هذا الاتصال مساس بطرائق التعليم ونظمه ، نافع لا يضر .

لهذه الاعتبارات كلها أخالف اللجنة وأطلب رفض ما اقترحه في تحريرها وإبقاء الحاقه على ما هي عليه .

محمد صبري أبو علم أخذى — الواقع أن هذه المسألة من الموضوع بحيث لا تحتل مثل هذا الجدل الضيف . هنالك قوانين أنشئت بمقتضاها مدرستا دار العلوم والقضاء الشرعي ، كما أن هنالك قانونا تكلم عن التعليم الأولى . فحدث أن هذه للدارس ولنشأت التي تفررت إنشاؤها كما ذكرت انتقلت طرفة بأداة تصرية وحيدة ، هي الأمر لللك الصادر في ١٩٢٥ ، من يمينها لوزارة المعارف وألحقت بالمعاهد الدينية ، فهل هذه الصلية التي تم بها إنشاء تلك القوانين وقصل هذه للدارس أو للمعاهد كما يريد أن يسبها حفرة الأستاذ حسن صبري بك هي عملية قانونية أم لا ؟ يقول صبري بك إنه لا غبار عليها دستوريا ، ولكن الواقع يخالف هنا كل المخالفة لأن الخطوات التي تم بها إلحاق هذه للدارس بالمعاهد الدينية كانت كلها من عمل السلطة التنفيذية دون السلطة التشريعية ؛ وما دام حضره يسلم بأن هذه للدارس أنشئت بقوانين قد وجب أن يسلم أيضا بأنه لا يمكن إلحاقها أو إلحاقها بجهة أخرى إلا بقانون .

لأجدال في أن مدرسة القضاء الشرعي أنشئت بقانون صدر سنة ١٩٠٧ متضمنا جميع التفاصيل الخاصة بها ، فهل يمكن التسليم بأن هذا القانون يلزم بقرار من مجلس الوزراء يبلغ للجهات المختصة كوزارة المعارف ، ثم إلى رئاسة المعاهد الدينية ، ثم يجتمع مجلس الأزهر الأعلى فيطلب إلحاق هذه المدرسة به فصدر الإرادة لللكية بذلك ؟

أظن أن حفرة الأستاذ صبري بك قد لاحظ أنه لا أريد إنشاء الجامعة للصرة — وهي في كثير من الوجوه ، بل في جميع الوجوه ، نائمة لوزارة المعارف ، وكان للرد إذ ذلك هل يرضى المعاهد التابعة لوزارة المعارف إلى الجامعة التابعة في الأخرى لوزارة المعارف — لم يتم هذا إلا بقانون . فهل يريد أن تنقل مدارس من وزارة المعارف إلى المعاهد الدينية — أي من التقيض إلى التقيض — من جهة خاصة للرقابة البرلمانية إلى جهة غير خاصة لهذه الرقابة ؟ هل يريد أن تم هذه الخطوة الجريئة بقرار من هيئة سياسية هي مجلس الوزراء ؟ هل يريد

أن تم هذه الطفرة بقرار يصدر تحت ضوابط أمتها سياسة خاصة في أوقات خاصة ؟ هل يريد أن يقول أن يتم كل هذا بقرار ليس للبرلمان أن يناقش فيه أو في الخطوات التي أدت إليه ؟ أظن أن أبسط ما يمكن أن يوصف به هذا التصرف أنه شلّ للاداء الدستورية وتعطيل للرقابة البرلمانية .

(تصفيق حاد ومتواصل) .

حقيقة لجلالة الملك سلطة على المعاهد الدينية ؛ وهذه السلطة تباثر على المعاهد الموجودة وقت صدور الدستور وعلى التي تؤسس بعد ذلك ثم تلحق بالمعاهد الدينية ، فهل يمكن أن تشمل هذه السلطة عمالية أخرى تخلف في طبيعتها عن كل هذا ؟ هل يمكن أن تشمل سلطة جلالة إصدار إرادة ملكية بنقل أية مدرسة من المدارس التابعة لوزارة المعارف أو غيرها من الجهات الحكومية إلى المعاهد الدينية ؟ أظن أن السلطة للملكية لا تتسب على معهد إلا إذا كان قد التحق بالمعاهد الدينية بطريقة دستورية ، فإذا كانت التحاقه بطريقة غير دستورية فكل قرار أو أداة ترضية تنهى على هذا الالتحاق تكون غير دستورية وغير موجودة قانوناً .

أما فيما يخص مجلس إدارة دار العلوم فأنا ألاحظ أن هذا المجلس أئسّ قانوناً في صراحة قانوناً ، فيجب إذن أن يكون إلغائه قانوناً ؛ وليس قسطة التنفيذية أن تأتي قانون وتقول إنه لأشعة تلك إلغائه بمحض إرادتها . وهنا ألاحظ أن الرسوم الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بإلغاء القانون الذي أئسّ بمقتضاه مجلس إدارة دار العلوم لم يشتمل في دياجته على أية إشارة إلى اللادة ٤١ من الدستور التي كانت تركز عليها الوزارة يومذاك في إصدار اللامس بقوانين . ونجمل إلى أن هذا التصرف قد جاء انسياقاً وانسجاماً مع الطريقة التي ألتقت بها هذه المدارس بالمعاهد الدينية ، أعني طريقة التصرف فيها بمجرد أمر ملكي .

الرئيس — ألم يستند في هذا للرسوم إلى اللادة ١٥٣ من الدستور ؟

محمد صبري أبو علم اقتدى — كلا . لم يستند في هذا للرسوم إلى هذه اللادة أو سواها ؛ وهذا نص دياجته أعلوها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٣ الصادر بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

فيضخ من هنا أنه حتى الشكل الذي كان يدي إذ ذاك أنه يسوغ التشريع لم يتبع في هذه الحالة . والواقع أن هذا الرسوم غير دستوري لأنه أئس قانوناً ، والقاعدة أن القانون لا يلغيه إلا قانون .

ول هذه الأسباب أخالف حضرة الأستاذ حسن صبري بك وأؤيد اللجنة فيما رأتها .

الشيخ مصطفى القاياتي — لا أريد أن أتكمّل من الموضوع من حيث القانون ولا أن أقف مدافعا عن تبعية هذه المدارس للأزهر ولا معارفاً لرأي اللجنة في هذا الصدد ، لأنّي أعرف ويسرف الناس جميعاً أن تبعيتها للأزهر لم تكن حقيقة في وقت من الأوقات إذ كان كل ما لهذه التبعية من أثر أن شيخ الأزهر يرأس مجلس الإدارة . ولو نظرنا إلى الواقع وأملنا ملياً لوجدنا أن هذه التبعية جعلت الأزهر نفسه تابعاً لا متبوعاً لهذه المدارس .

قد ألفتنا مدرسة الطليين بالأزهر فكانت النتيجة أن قسا من الأزهر أصبح مدرسة مطين لأنه بمقتضى النظام الجديد القسم الأول من الأزهر يقتصر على تخرج تلاميذه ليكونوا مطين للمدارس الأولية ، أعني أن القسم الأول من الأزهر أصبح مدرسة مطين أولية . كذلك الحال في القسم الثانوي ، قد أصبحنا ، بمقتضى النظام الجديد ، نلّم تلاميذه على طريقة مخصوصة لكي يؤدوا امتحاناً لإحراز شهادة يدخلون بها القسم العالي من دار العلوم .

بناء على ذلك ، ولعلّيلري أزهرياً تابعاً ، لا أرى للأزهر أية فائدة من هذه التبعية .

إضا الذي أريد أن أتكمّل فيه هو البحث فيماذا يكون الحال بالنسبة لطلبة القسمين الأولي والثانوي بالأزهر الذين قضت القوانين والراسم بأن يتصلوا بطريقة مخصوصة : الأولين لكي يصبحوا مطين بدارس أولية ، والآخرين لكي يرشحوا أنفسهم للالتحاق بدار العلوم . إن هؤلاء الطلبة قد أمضوا سنتين كاملتين على هذا النظام ، فلو قد اقترح اللجنة لاستغنى عنهم تفريراً لا سيما أن مدرسة دار العلوم

ستعيد قسمها التجهيزي الذي أتى على أثر إلحاقها بالأزهر. فإعادة هذا القسم معناه أن دار العلوم تعد قسمها العالي أشخاصاً آخرين غير طلبة الأزهر، مع أن هؤلاء الطلبة قد قبلوا أن يبدوا الفراغ الذي حل بدار العلوم بمناسبة إنشاء قسمها التجهيزي. فكل ما أريده ألا يترك هؤلاء الطلبة الأزهريون ضحية للقوانين القبلية وألا يحرموا عما رشحوا له بالأوامر الصادرة لا برغبتهم ولا بناء على طلبهم. وفي هذه الحالة يمكن أن يعتبر القسم الثانوي بالأزهر قسماً مؤقتاً بمعنى أن يسمح لطلبة سنتي الأولى والثانية بإتمام دراستهم على حسب النظام الحالي، على ألا يقبل بهذا القسم طلبة جديدين. وكذلك يمكن أن يسمح بجل هذا لطلبة القسم الأول؛ وبهذه الطريقة نكون قد حفظنا هؤلاء الأزهريين أمهم. أما النبعة التي يحتم حولها النزاع فلا أظن أن لنا فيها فائزاً بل ربما كان فيها كل الضرر.

وهناك ملاحظة أخرى أريد إبداءها وهي أن دار العلوم كانت، منذ نشأتها، تأخذ تلاميذها من الأزهر؛ ونحن الآن نصل يجد وتوسل بكل الوسائل وتوجه إلى الحكومة بكافة الطرق لكي تفتح للأزهريين أبواب الارتزاق لأن عددهم يزداد بطراد، فلذا كانت النتيجة أن الأزهريين سيحرمون من الانتساب لدار العلوم، الأمر الذي كان حقاً لهم، فلن في هذا ضرراً شديداً عليهم.

لست أقصد إعفاء الأزهريين من امتحان القبول، بل كل ما أطلبه أن يسلم لهم الحق الكامل في أن يوافقوا غيرهم في الامتحانات. وزيد أن يوضع هذا في القرار بصراحة لأن القرار يشترط إعادة القسم التجهيزي؛ ومعنى هذا الاستثناء عن الأزهريين؛ وفي كل هذا الظلم كله لهم. ولست أقول أن تأخذوا طلبة ضحفاً وأقول خذوا طلبة أقوىاء؛ وهذا ما أريد العمل به؛ والرأي الأخير لخضارتكم (تصفيق). يوسف أحمد الجندي افندي — معروض علينا مسألتان: الأولى الأمر للشيخ رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ الذي نص على إلحاق المدارس الأولية للمعلمين ومدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي بالجامعة الأزهرية الكبرى، والثانية للرسم الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم والمدارس الأولية للمعلمين.

فيا يتصلق بالأمر للشيخ قالت اللجنة في تقريرها إن هذا الأمر باطل؛ ويمرضها في ذلك حضرة الأستاذ حسن صبري بك. وأنا أؤيد اللجنة في رأيها لأن كل الاستبدادات—حتى التي استشهد بها حضرة صبري بك—لا تؤدي إلا إلى القول بأن الأمر للشيخ باطل لأنه استند على أمرين: الأمر الأول سلطة جلالة الملك للتصديق عليها في المادة ١٥٣ من الدستور التي تجعل سلطة جلالة الملك بالنسبة للمعاهد الدينية على ما هي عليه حسب القوانين النشئة إلى أن يوضع تصريح جديد. والأمر الثاني للمادة ٢١ من قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية. وقد ألحق هذا الأمر للشيخ للدارس التي أشرت إليها بالجامعة الأزهرية بزم أنها من ضمن المعاهد الدينية التي جعلت لجلالة الملك سلطة خاصة بتأنيهاً مبنية في قانون الأزهر والمعاهد الدينية؛ فليبحث إذن فيما إذا كانت هذه للدارس هي حقاً من ضمن المعاهد الدينية حتى يمكن إلحاقها بالأزهر بالأمر للشيخ. والذي أراه أنه لا يمكن اعتبار هذه للدارس معاهد دينية لأن المادة الأولى من قانون الجامع الأزهر بين هذه المعاهد وتقول إنها تنحصر في الأزهر؛ وأربعة معاهد ذكرتها بالتمس ثم أضافت إليها كل معهد يؤسس في القطر بإرادة سنية؛ ثم جاءت المادة الحادية والشرعون، من هذا القانون فأعطت لجلالة الملك السلطة في أن يسلق بالأزهر المعاهد الدينية التي تنشأ في المستقبل بإرادة سنية حيث تقول:

« يكون إلحاق بعض المعاهد الصغرى بالتي أكبر منها أو تغيير تبعيتها، وكذا فصل المعاهد من تبعية غيرها وجعلها تابعة للجامع الأزهر مباشرة وإنشاء مجالس الإدارة، يقتضى إرادة سنية ».

فهل مدارس القضاء الشرعي ودار العلوم والمعلمين الأولية يمكن اعتبارها معاهد دينية؟ لا يمكن مطلقاً أن نتجرها كذلك لأن المعاهد الدينية بحسب نص المادة الأولى من قانون الأزهر هي التي تؤسس بإرادة سنية؛ وجميع هذه للدارس قد أسست بقوانين ولا يمكن أيضاً اعتبارها معاهد دينية ينطبق عليها حكم المادة الحادية والشرعون من هذا القانون بحيث يجوز إلحاقها بالأزهر بإرادة سنية. ومن ثم يكون احتراض الأستاذ صبري بك في غير محله.

إن مجلس الوزراء لا يستطيع أن يتبع أية مدرسة إلى جهة معينة بمجرد قرار يصدر منه، إذ ليس له هذا الحق، فلن تنظم أمور التعليم يجب أن يكون بقانون كمنس المادة الثامنة عشرة من الدستور. فلذا أريد إلحاق مدارس معينة بمجبات معينة فإن هذا يؤثر في نظام التعليم العام في حد ذاته. ومجلس الوزراء لم يتبع أحكام الدستور في هذه النقطة بل اكتفى بإصدار قرار قط. وألفت نظر حضراتكم إلى أن لجنة الأوقاف في الدورة البرلمانية الماضية لاحظت هذه المخالفة الدستورية فقالت في تقريرها إن قرار مجلس الوزراء

في غير محله ويجب أن يصدر بذلك قانون ؟ وقد وافق المجلس على قرارها . وفضلا عن هذا فإنه من جهة الموضوع لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعتبر مدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي من ضمن المعاهد الدينية حتى نقول بإلحاقها بالجامع الأزهر ، لأن مدرسة دار العلوم للزوجة من سنة ١٨٧٣ — أي من عهد للروح على مبارك باشا — ليست دينية ؛ ولم يعلل بخاطر أحد أنها دينية . فها هي البوارج التي جذبت في سنة ١٩٢٥ وأدت إلى إعطائها هذه الصبة التي لم تكن لها من قبل ؛ وكذلك الحال في مدارس المسلمين فإنها مدارس دينوية محضة أنشئت منذ عشرين أو خمس وعشرين سنة . فما هو الباعث الذي جد حتى يقال إنها دينية ؟ ومثل ذلك يقال عن مدرسة القضاء الشرعي التي أنشئت سنة ١٩٠٧ . إن الأسباب التي تزعّم يصح هذه المدارس بالصبة الدينية لا يمكن قبولها مطلقاً . أما فيما يتعلق بالرسوم الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ فإنني لاحظ أن مدرسة دار العلوم كان لها مجلس إدارة خاص بها . وقد أضحى بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٢٣ إلغاء هذا الرسوم واستبدل به مجلس إدارة يشرف عليها وعلى مدارس المسلمين الأولية أيضا . فهل يجوز ، يا حضرات الأعضاء ، إحداث مثل هذا التغيير بمرسوم ؟ لاحظوا حضراتكم أن هناك فرقاً بين القانون والرسوم : فالقانون يجب عرضه علينا ، أما الرسوم فنصدره السلطة التنفيذية وحدها . ومن المعلوم أنه لا يمكن تغيير قانون إلا بقانون ، وهذا ضلع أن للزوجة الثامنة عشرة من المستورتن — كما سبق أن قلت لحضراتكم — على أن يكون تنظيم أمور التعليم العام بقانون . وبناء على ذلك يكون الرسوم الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ باطلاً . بقيت مسألة أخرى وهي طلبات حضرة زميلي المحترم الشيخ مصطفى القناوي ، وأرى أنها لا تتعارض مع رأي اللجنة ولكن لم يحن وقت بحثها بعد وإنما يكون ذلك عند بحث المجلس لقانوني مدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي (تصفيق) .

إبراهيم الحلبي بك — أؤيد رأي اللجنة وأضيف كلمة إلى ما قلته من حضرات الزملاء . إن فضل الجامعة الأزهرية معروف في التاريخ ؛ ولقد لبثت عدة قرون مصدر إشراف العلوم والمعارف ؛ ولكن يظهر أنها كسائر الكائنات قد لحقتها الشيخوخة . فرأى الصالحون منذ ستين سنة تقريباً أنها في حاجة إلى شيء من التجدد والنماة استبقاء لسمعتها التاريخية ، فوجدوا أن أحسن علاج يمكن إصلاحها به هو نقل طائفة من متوحي الأزهر إلى مدرسة جديدة سموها بدار العلوم وجعلوا تعليمها حديثاً منتظماً . وكان صاحب هذه الفكرة والذي يحمل مسؤولية تنفيذها هو للروح على مبارك باشا . بدأت هذه المدرسة تتلقى طلاباً من نواحي طلبة الأزهر الذين أمضوا عدة سنوات فيه وأوتسكوا أن يعضدوا لتلمذة العالمية . وكان الغرض من ذلك أن يدركوا نصيباً من الثقافة عن طريق هذا التعليم الحديث للنظم . ولقد نجحت هذه التجربة وكانت مثلاً صالحاً لتأدية ما قصدته منشؤها من قيام الطلبة بأعباء الوظائف الدينية واللدنية خير قيام . تقدمت روح التجديد واشتدت الحاجة إلى تعميم الإصلاح فرأى بعض الصالحين في سنة ١٩٠٧ أن الدار الوحيدة التي تخرج رجال القضاء الشرعي هي الأزهر الشريف ، وهو غير كاف ، فأنشأوا داراً جديدة تشترك مع الأزهر في التربية الشرعية وتخرج القضاة الشرعيين . وكان أول من فكر في ذلك هو حضرة صاحب المروة وعيسى مجلس النواب الحالي ، وهو أعلم بالرجال بطرق العلاج اللازمة لأنماط هذه الموضوعات ، وأحرص الناس على مجد الأزهر الشريف الذي تربي فيه ، وأخلصهم عملاً للمحافظة عليه . ووجدت مدرسة القضاء الشرعي بكفاح كبير جداً يمكن الإقدام عليه من المنافع المهيأة لأن كل إصلاح يحس الأزهر قترض القائمين به سموات ليس من السهل تنفيذها . جاهد الصالحون واحتماوا بمة تعذيب ما رأوه صالحاً حتى غدت الفكرة وأنشئت مدرسة القضاء وانفصلت بإدارتها انفصالاً كلياً عن الأزهر وأصبحت بذلك متضامنة مع دار العلوم في تخرج صنف جديد متغف بأحدث العلوم . ولقد أوجدت التربية الحديثة في هاتين المدرستين شيئاً من التشبه بها والتبعية بين طلاب الأزهر فسوا في النسيج على متوالم السير في مناهجهم في نفس الإصلاح . إن هذه النظم الحديثة لم تقصر بالأزهر بل أعطته مثلاً صالحاً واستفاد منها الكثيرون من طلابه . وهذه الروح الجديدة هي التي دعت الأزهر نفسه إلى أن يفتح أبوابه لعلوم الحديثة وأن يقوم بتعليمها رجال التعليم الحديث ومنهم الأستاذ حسن صبري بك . إذا سألتكم حضراتكم الشكرين أفأنا من الطلاب الموجودين بالمعاهد الدينية عن رغبتهم في الالتحاق بهاتين المدرستين ووجدتم أنهم ، بغير استثناء ، وراغبون في ذلك ولا مانع منهم غير قلة الحال وضيق المكان . فإذا احتاجت دار العلوم مثلاً إلى خمسين طالباً تقدم لها ألف طالب لا يقبل منهم إلا العدد المطلوب وهو قليل . استمرت الحال على ذلك والجميع متضامنون في نجاح الأزهر والسير به إلى الأمام في هذا العصر الحديث . وحبذا السير بخطى واسعة في هذا السبيل .

إننا نعيش في وقت انتشرت فيه السيارات السريعة والطائرات السريعة . فليس من اللغول إلا أن يكون انضم في هذه المعاهد

وغيرها متناسباً مع سرعة التقدم العلم في هذا الزمان ؟ ولكن البلاد نكبت ، لسوء الحظ ، عام ١٩٢٤ بما هو معلوم لحضراتكم إذ قامت فئة تهاضف هاتين المدرستين وتسعى إلى ضمهما إلى الأزهر ؟ وبذلك أرجعنا إلى الوراء في الوقت الذي نريد السير فيه إلى الأمام .

إن الأداة التي استند إليها حضرة الأستاذ حسن صبرى بك ، معارضة رأى اللجنة ، غير كافية ولا مقنعة . فهو يقول إن الرسوم الصادرة إلحاق هاتين المدرستين بالأزهر شكلية وما يثبتان تحت إشراف وزارة المعارف فلا . ورداً على ذلك أنشأنا عن فائدة هذا التصريح الصوري ما دامت وزارة المعارف هي القائمة بالإشراف عليهما ؟ لم هذا الكلف مع أن الترميم تسهيل التصريح لا تعقيد ؟ لأن في التعقيد تحليل للأعمال . ولماذا يكون الإشراف في أيدي ثلاث وهي البرلمان والوزارة والأزهر ؟ هل في ذلك مصلحة ؟ كلام لا (تصديق) . إذا كان هناك مصلحة فإن المجلس أول من يحافظ عليها . إتينا لا نعمل مطلقاً على إنشاء كل مرسوم صدر أثناء عطلة البرلمان بل نحن مستعدون لإقامة ما يثبت لنا مصلحة فيه . إن البلاد ، يا حضرات النواب ، أصبحت غير حرة ؟ فكلام ؟ بعض المصلحين بإصلاح هذه المعاهد قامت في طريقهم عقبات عديدة . إنني سمعت الآية من يقول إن هاتين المدرستين أنشأنا لتعليم الدين !! ما لنا ولدين ؟ وماذا يحدث و قبتنا تحت إشراف وزارة المعارف ، وعلى رأسها معالي وزيرها الحازم النحسى بك ، وبها من رجال الدين أمثال الحضرى بك وجلويس بك وهم من الرجال العاملين البارزين بأحكام الدين ؟ إننى لا أرى معنى لتحمك بحجة الدين في هذا الموضوع ولا أود أن أسمع في هذا المجلس أن مقام الدين يخشى عليه من أن تتبع هاتان المدرستان وزارة المعارف . إتينا ، يا حضرات النواب ، قد أنشأنا وزارة المعارف على فئات أكادنا وعددهم لا يقل عن ٢٥٠.٠٠٠ طالب ، ولم نخشى عليهم من الوجهة الدينية .

فلما أؤيد رأى اللجنة (تصديق) .

محمود فهمى الترشاوى الهندى — إن الأستاذ صبرى أبو علم كفاى مؤونة للناقشة من الوجهة القانونية ؟ وأريد الرد على زميلى المحترم الأستاذ القاينى في ملاحظته الخاصة بالمدرسة التجهيزية المقترح إنشاؤها لدار العلوم . فأقول إن اللجنة لم ينشأ البحث في هذا الموضوع ؟ وهي تعلم أن الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية قد دخل عليها تعديل بسيط بأن جعلت دار العلوم الحديثة تدرس في القسم الثانوى بالأزهر ؟ وهي لم تعطى النظام القديم ولم تضر به . إنا معاً ملاحظته الخاصة بوجوب تأدية امتحان للمدرسة التجهيزية للدخول بالقسم العالى بمدرسة دار العلوم فأقول إن دخول هذا الامتحان مباح للجميع ، فطلبة الأزهر وغيرهم أن يتقدموا إليه .

محمد حافظ رمضان بك — السألة الوحيدة التي لم نسمعوها حضراتكم هي مسألة دستورية كبيرة الأهمية ، ومن شأنها أن تجعلنا نوافق على قرار اللجنة من غير اعتراض ، هي أن مجلس النواب يجب عليه أن يراقب السلطة التنفيذية في أمر شيء مهمين وهو تنظيم التعليم ومراقبة سير السالة . إن أماننا ، يا حضرات النواب ، مدرسة تخرج لبلاد مطيعين يقومون بتعليم النشء وتهدية ، وأخرى تخرج لنا قضاة يحافظون على سير السالة في البلاد . فإذا وجدت قوانين تمنعنا من هذه الرقابة يجب على المجلس إلغاؤها في الحال . أمامنا دائماً صاحب المعالي وزيراً للمعارف والمحقانية ، فيمكننا بذلك أن نراقب ما يجري في هاتين المدرستين ما دامت تابعتين لهما . ولكن ليس أمامنا صاحب القضية شيخ الجامع الأزهر حتى نتكلم من مناقشته ومراقبة أعمال هاتين المدرستين إذا كانتا تابعتين له . ومن أجل هذه الوجهة الدستورية الخاصة أؤيد رأى اللجنة (تصديق) .

الرئيس — أظن أن الهيئة توترت ؟ ولتأخذ الآراء على رأى اللجنة ورأى المخالفين لها .

الشيخ مصطفى القاينى — إننى قدمت اقتراحاً .

الرئيس — ليلى الاقتراح .

على ، وهذا نصه :

أقتراح التصفى الآتى على رأى لجنة المعارف .

(١) أن يبق طلبية القسم الثانوى بالأزهر الشريف بالسنتين الأولى والثانية الذين تخشى عليهم النظام الجديد حتى يجمعوا دراساتهم فيه ، وأن يكون لهم الحق بعد ذلك في التقدم لقسم العالى بدار العلوم بمقتضى شهادتهم .

(٢) أن يبق طلبية الأولى والثانية في القسم الأول بالأزهر الشريف حتى يجمعوا دراساتهم ، وأن يكون لهم الحق في التقدم لوظائف التدريس في المدارس الأولية بمقتضى شهادتهم .

« مصطفى القاينى »

وأن يكون هذا وذلك صفة استثنائية بالنسبة لهؤلاء الطلبة على ألا يعمل عليهم آخرون ؟

للقرر — هذا الاقتراح سابق لأوانه .

الرئيس — هل حضرة الضو المحترم مصرّ على اقتراحه ويطلب أخذ الرأى عليه ؟

الشيخ مصطفى القبايى — نعم أنا مصرّ على اقتراحى مع الحفاظ .

محمود فهمى الثقاشى افندى — الشق الأول من هذا الاقتراح مكون من قسمين لا يمكن النظر فيهما الآن . لأن الأول منها خاص بالقسم الثانوى بالأزهر ؟ ولم يحن وقت عرضه بعد . بقيت مسألة الدخول فى القسم العالى لدار العلوم فالأخط أن اللجنة رأت ألا يدخله إلا حامل شهادة البكالوريا ، أى شهادة الفراسة الثانوى قسم ثان ؟ وامتحان هذه الشهادة كما قلت مباح للجميع .

الشيخ مصطفى القبايى — لم أفهم بعد .

الرئيس — يقول حضرة الضو إن هناك امتحاناً عمومياً للقسم الثانوى لئيل شهادة البكالوريا التى تؤهل الطلاب لدخول القسم العالى بمدرسة دار العلوم ؛ وهذا الامتحان مباح لجميع الطلاب من أزهريين وغيرهم . فهل يفتح حضرة الشيخ القبايى بهذا الرد ؟

الشيخ مصطفى القبايى — هذا مفهوم ؛ إلا أنه ألاحظ أن هذا النظام يضمن ظناً كبيراً سيقع على الدين درسوا وفق النظام القديم . محمود فهمى الثقاشى افندى — أما الشق الثانى من اقتراح حضرة الشيخ القبايى فلا يمكن البحث فيه الآن لأنه متعلق بالقسم الأول بالأزهر .

الشيخ مصطفى القبايى — أرى أن لهذا الاقتراح عملاً الآن ننظر لأن فصل القسم الثانوى بدار العلوم عن الأزهر يضر بطلبة القسم المتجهزى بالأزهر إذ أنهم — بتفويض رأى اللجنة — لا يمكنهم إتمام دراستهم لعدم اتفاق مصلحة الأزهر مع نظام دار العلوم .

الرئيس — إذن تريد أخذ الرأى على هذا الاقتراح الآن ؟

الشيخ مصطفى القبايى — نعم .

إبراهيم الملباوى بك — لكل عضونا الحق فى تقديم اقتراح ؛ إلا أن هذا الاقتراح يجب أن يكون تابعاً لموضوع المناقشة . ونحن الآن بصدد مسألة تصرية متعلقة بيطلان أمر ملكى ومرسوم ، فى أية مادة يرى حضرة الضو أن يكون موضع هذا الاقتراح لتدور عليه المناقشة ؟

الرئيس — هل ترى لجنة المعارف أن يحال عليها هذا الاقتراح ؟

القرر — كلا .

محمود فهمى الثقاشى افندى — أرى أن يحال على لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

مصطفى النحاس باشا — انتقلنا الآن من المناقشة إلى أخذ الآراء ، فيجب أن يكون التصويت على المسائل التى تناقشنا فيها حسب ترتيبها الطبى . فأمنا الآن أولاً أمر ملكى صادر فى ٥ مارس سنة ١٩٢٥ بإحلاق مدرستى القضاء الشرعى ودار العلوم ومدارس المعلمين الأولية إلى الجامعة الأزهرية التى قالت عنه اللجنة إنه باطل ، فيؤخذ الرأى أولاً على هذا الأمر ثم ننقل بعد ذلك إلى أخذ الرأى على المرسوم الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الذى أدخل تغييرات على مجلس إدارة مدرسة دار العلوم والمدارس الأولية للمعلمين . وقد تقدم فى هذا القسم اقتراح من حضرة حسن مبرى بك ورفضه المجلس على ما أذكر .

فألقى تأخذ عليه الرأى الآن هو هل الأمر للملكى الصادر فى ٥ مارس سنة ١٩٢٥ باطل أم لا ؟

أما اقتراح الشيخ مصطفى القبايى فهو تفصيل منصب على القسم الثانى من موضوعنا وهو إنشاء الرسوم الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بإنشاء مجلس إدارة لمدرسة دار العلوم ومدارس المعلمين الأولية .

الرئيس — إذن ترون أن هذا الاقتراح سابق لأوانه .

(أصوات : نعم) .

الشيخ مصطفى القبايى — أجبل لإرجاءه حتى يأتى الوقت المناسب لتدعيمه ، وإنى أسجبه الآن .

الرئيس — إذن تأخذ الرأى أولاً على تقرير اللجنة عن الأمر للملكى رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ ؟ فألقى يرى صحة هذا الأمر للملكى يقف .

(وقف عضوان) .

قرر المجلس الموافقة على رأى اللجنة بطلان الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ .
الرئيس — تنتقل الآن إلى أخذ الرأى على المرسوم الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ المجلس بإنشاء مجلس لإدارة العلوم ومدراس المعلمين الأولية ؛ فالتى من رأيه صحة هذا المرسوم يقف .
(فوقف عضو واحد) .
الرئيس — تقرر الموافقة على رأى اللجنة بطلان المرسوم الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ .
(فى ٣١ يناير سنة ١٩٢٧) .

مسائل خطط التعليم وذكر مراده ولو إجمالاً ، وشروط قبول الطلبة ونظام الامتحانات العمومية هى من المسائل العامة التى يكون البرلمان رقيباً عليها ويجب أن تصدر قانون .
لذلك رأى المجلس جل مواد اللائحة التنفيذية لمدرسة الهندسة الملكية (والقائمة من الحكومة بمرسوم خط) مشروع قانون .

مجلس النواب

تقرير لجنة المعارف

عن المرسوم بقانون الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية
والمرسوم الصادر فى التاريخ المذكور

تليت المكتبة الآتية :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أقدم لوليك تقرير لجنة المعارف عن المرسوم بقانون الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية والمرسوم الصادر فى التاريخ المذكور باللائحة التنفيذية لهذه المدرسة ، راجياً التفضل بمرضه على هيئة المجلس؛ وقد اختارت اللجنة حضرة شاكر غزالى بك مقررأ لها .

ومرافق لهذا مشروع قانون وضته اللجنة بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية .

وتفضلوا دوليك بقبول عظيم احترامى وإجلالى .
رئيس لجنة المعارف
وبما واصل

وهذا نص التقرير :

(١) عن المرسوم بقانون الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية .

(٢) المرسوم الصادر فى التاريخ المذكور الشامل لللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون السابق الذكر .

بحثت اللجنة هاتين السألتين ، فكان أول ما لقت نظرها إصدار اللائحة التنفيذية الشاملة لخطط الدراسة بمرسوم خلافا لما يقضى به القانون التقدم رقم ٢٣ لسنة ١٩١٦ . وقد بحثت اللجنة عن الأسباب التى دعت إلى إصدار هذه اللائحة بمرسوم منفصلة عن القانون الأساسى وبما تجد مبرراً لهذا التصرف فوجت فى بحثها إلى القوانين التى صدرت فى هذا الشأن فتبين لها أن خطط الدراسة كانت قبل سنة ١٩١٠ لا تعرض على الهيئة التشريعية بالرغم من إلحاحها فى طلب عرضها عليها إلى أن أصدرت الحكومة القانون رقم ٥ لسنة ١٩١٠ حددت فيه المسائل التى يلزم أن تصدر بها أوامر عالية بد عرضها على مجلس شورى القوانين ، وهى :

(١) الشروط الأساسية لقبول التلاميذ .

(٢) خطط الدراسة (أى بيان مواد الدراسة واللغة التى تدرس بها تلك المواد وعدد الحصص التى تخصص لها فى الأسبوع) .

(٣) الشروط الأساسية لامتحان آخر السنة ، وامتحانات انتهاء الدراسة بالمدارس على اختلاف أنواعها ، وكذلك شروط الامتحانات العمومية .

(٤) العقوبات التأديبية .

وبناء على هذا التشريع صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٦ بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية شاملا لخطط الدراسة ، ولكنه لم يمرض إلى الجمعية التشريعية بسبب تعطيلها . وفي سنة ١٩٢٠ صدر القانون رقم ١٣ ، وهو مطابق تماماً للقانون رقم ٥ لسنة ١٩١٠ ، حيث حدد المسائل التي يلزم أن يصدر بها مرسوم بعد أخذ رأى الجمعية التشريعية .

وبما أن القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ قد نص صراحة على إصدار المسائل التي حددها بمرسوم يمرض على الجمعية التشريعية ، فبادر إلى الدفن أن كلمة مرسوم قد تصرف في المعنى إلى مرسوم بقانون . ولأجل إزالة هذا اللبس رأت اللجنة مناقشة معالي وزير المعارف العمومية في ذلك ، فأوفد معاليه جناب السيو وأتليه مستشار ملكي هذه الوزارة . وقد ناقشته اللجنة في هذا الموضوع فصرح جنابه بأنه بعد إنشاء النظام الدستوري في البلاد سهل تحديد مدلول مرسوم ومرسوم بقانون وقانون ، فكل ما يجب عرضه على البرلمان يصدر به قانون أو مرسوم بقانون في الأحوال التي نصت عليها المادة الحادية والأربعون من الدستور ، وللسلطة التنفيذية ، تطبيقاً لهذا القانون ، أن تصدر مرسوماً بإمضاء جلالة الملك بعد أخذ رأى مجلس الوزراء أو قراراً وزارياً من الوزير في حدود سلطته .

ثم سئل جنابه عن موضوع الرسوم بقانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية والرسوم الصادر في التاريخ المذكور بالأمانة التنفيذية الشاملة لخطط الدراسة ، فقال إنه عرض عليه مبدئياً مشروع قانون حصره جناب السيو بور الخبير الذي استمعت له الحكومة لتنظيم للدرسة والدكتور عبد الرزق بك أحمد وكيل للدرسة ؛ وكان يضمن هذا التشريع نظام للدرسة العام وخطط الدراسة بالتفصيل . وقد رأى جنابه ، تسليلاً للعمل ، أن يتضمن قانون مدرسة الهندسة القواعد الأساسية فقط ، أما خطط الدراسة فنظراً لأنها عبارة عن مواضع فنية دقيقة قابلة للتعديل من وقت لآخر بحسب مقتضيات الحال فإنها تصدر بمرسوم . وقال جنابه إنه أبدى هذا الرأى مراعيًا فيه الصلحة من الوجهة العملية فقط ولم يكن الترض إغراض شيء من سلطة البرلمان .

وقد رأت اللجنة بناء على أن القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ لا زال قائماً فهو واجب الاحترام ويجب إنئن أن يتضمن قانون تعديل مدرسة الهندسة الملكية المسائل التي حددها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ ، وهي التي وردت بهذا التقرير حتى يتسنى للبرلمان مراقبة التعليم في البلاد والعمل على رفع مستواه . وبناء على هذا الأساس وضعت اللجنة مشروع قانون أوردت فيه ما يتضمنه الرسوم بقانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ . والمسائل الأخرى التي وردت بالألأمحة التنفيذية ولايجوز أن تصدر إلا بقانون بعد أن أدخلت عليها بعض تعديلات بسيطة بالاتفاق مع وزارة المعارف اقتضت مصلحة التعليم وللتطبيق إجراءاتها ؛ وأهم هذه التعديلات عمل ملاحق للراسبين بشروط وقبول تونحت بمشروع القانون .

ولما كانت جميع المدارس العالية لها مجالس إداره ، ومن بينها مدرسة الهندسة الملكية ، ولكن الرسوم بقانون للعروض على اللجنة حرم تلك للدرسة من مجلس إدارتها بلابرو مقبول إذ نص في المادة ١٤ منه على إلغائه ، مع أنه من أوجب الواجبات أن يكون لهذه للدرسة مجلس إدارة يشرف عليها لفهان حسن سير العمل وللمها بالإرشادات الفنية التي تهض بالتعليم على أحدث طراز ، فقد رأت اللجنة إعادة مجلس إدارتها وأقررت له اللواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من مشروع القانون .

هذا ما رأيته اللجنة ، تتكرف بمرسه على هيئة المجلس ليقدر فيه ما يراه .

رئيس لجنة المعارف

ويسا واصف

الرئيس — لقد وزع التقرير على حضراتكم ، فلا حاجة لتلاوة أكتفاء بإتيائه في الخبطة .

طراف على اقتدى — أطلب إعادة التقرير إلى لجنة المعارف لأن في بعض ملاحظات عليه أرجو أن تدرسها اللجنة ، وقد روعي في وضع مشروع القانون الوارد في تقرير اللجنة الإخلاص التكلي ...

الرئيس - إذا كان حضرة العضو يطلب زيادة البحث في التقرير فيحسن أن يؤجل ذلك إلى ما بعد تلاوة المشروع ، أي عند مناقشة اللواد .

شاكِر غزالى بك (المقرر) - إن مشروع القانون المروض على حضراتكم الآن - وهو الخالص بتعديل نظام مدرسة الهندسة للملكية - يجمع بين أحكام الرسوم بقانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل نظام تلك المدرسة وبين الرسوم الصادر في التاريخ المذكور الشامل للأمتحة التنفيذية ، وهما مدلان للقانون القديم رقم ٢٣ لسنة ١٩١٦ الذى كان يشتمل على نظام مدرسة الهندسة وخطط الدراسة بها ، بما في ذلك نظام الامتحانات العمومية وشروط قبول الطلبة في المدرسة وكل ما هو خاص بمسائلها العامة .

ولقد لفت نظر اللجنة أن أول الرسومين هو مرسوم بجانون . أما الثانى فهو مرسوم قُطع خلافاً لما يقضى به القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٦ الذى كان شاملاً أحكامهما معاً . وقد صدر هذا القانون (رقم ٢٣ لسنة ١٩١٦) بناء على قانون سنة ١٩١٠ الذى حدد المسائل التى يجب أن تصدر بها أوامر عالية . وجاء قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ مطابقاً له حيث حدد المسائل التى يلزم أن يصدر بها مرسوم بعد أخذ رأى الجمعية التأسيسية .

لذلك تجلبد إلى القهين أن كلمة مرسوم قد تصرف فى المعنى إلى مرسوم بجانون .

فتباحث اللجنة فى ذلك مع وزارة المعارف والمستشار الملكى السيو واتليه فذكر لنا جناب المستشار أن أحكام الرسوم بجانون والرسوم التى عرضا على اللجنة كانا قد عرضا عليه فى الأصل بصفة مواد مجتمعة ، فرأى أن يضع ما يتعلق بالنظام العام فى صيغة مرسوم بجانون . أما ما يتعلق بخطط الدراسة ونظام الامتحانات وشروط قبول الطلبة وغيرها فقد رأى أن توضع فى صيغة مرسوم لتكون سهلة التعديل بحسب مقتضيات الأحوال ، وهذا حسن من الوجهة العملية .

ولكن اللجنة رأت أن مسائل خطط التعليم وذكر مواد ، ولو إجمالاً ، وشروط قبول الطلبة ونظام الامتحانات العمومية هى من المسائل العامة التى يصح أن يكون البرلمان رقيباً عليها ؛ فرأينا جعلها فى القانون نفسه ؛ وأخذنا من الرسوم بجانون والرسوم الأشياء العمومية التى يجب أن يراقبها البرلمان ، ووضعناها فى مشروع القانون الوارد بقرار اللجنة ، وتركنا الأمور التى يصح أن تقرر بمرسوم أو قرار وزارى .

وبناء على ذلك وضعنا مشروع القانون الذى أمام حضراتكم مشتملاً على أحكام للرسومين مع بعض تغييرات بسيطة ستونها حضراتكم عند تلاوة مواد المشروع . وقد راعينا فى هذه التغييرات الصلحة العامة وصالحة الطلبة ونظام التدريس .

وقد وافقت وزارة المعارف على مشروع القانون للذكور وعلى التغييرات التى أضرت إليها . والجنة كلها تحريماً متفقة على هذا . ولكن أحد حضرات الأعضاء قد أثار مسألة الطلبة الذين يرسمون فى المدرسة ؛ وهذه مسألة ستحكم عنها عند بحث المادة الخاصة بها فى مشروع القانون .

وقد وجدت اللجنة أن المرسوم بجانون الصادر فى مايو سنة ١٩٢٦ قد أتى مجلس إدارة مدرسة الهندسة فرأت أن يكون للمدرسة للذكورة مجلس إدارة أسوة بالمدارس العالية الأخرى لما فى ذلك من تسهيل العمل . فضلاً عن أن مجلس الإدارة يمتد فى الواقع لجنة فنية تستير رأيها وزارة المعارف العمومية .

وقد استأنتت اللجنة فى ذلك للوضوح بالمشروع الذى كان قد وضعه محالى شفيق باشا عضو مجلس الشيوخ .

طراف على اتحدى - إن البحث فى مواد التدريس وفيما يجب حذفها أو إضافته إليها هو بحث فنى بحت ، ولهذا أترح أن يباد إلى اللجنة لتدرس هذه اللواد من جديد وتسترد فى عملها بآراء بعض للمهندسين وعلى الأخص السيو بوترا الذى وضع برنامج مدرسة الهندسة الملكية .

الرئيس - إن مشروع القانون الذى سينظره المجلس يشمل ، فضلاً عن مواد التدريس ، مواد خاصة بإنشاء مجلس إدارة وغير ذلك من المسائل . ولما يحسن أن يؤجل ما يطلبه حضرة العضو المحترم إلى أن يأتى الكلام عن مواد التدريس . والآن قليل المشروع جملة واحدة .

(فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٧) .

مادة ١٩ - « التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات . وهو مجاني في المكاتب العامة » .

لمصرى من الأقليات ما لم يتعلم اللغة العربية ، وإن كان في مدارس أجنبية ، إذا تقرر أن يكون التعليم الأولي إجبارياً .
حضرة عبد العزيز فهمى بك — جاء ذكر اللغة في الفقرة الأخيرة من المادة (١٩) ، فهل هذا يمنع الحكومة المصرية من أن تلزم المدارس التابعة للأقليات أن يتعلموا جبراً في مدارسهم الخصوصية اللغة العربية التي هي اللغة الرسمية للبلاد .
دولة الرئيس (حنين رشدي باشا) — إذا تقرر أن التعليم الأولي يكون إجبارياً فإن هذا القانون ينطبق على كل مصرى . وبما أن لغة البلاد الرسمية هي اللغة العربية ، وبالطبع يلزم للمصرى الذى يوجد في إحدى المدارس للتو عندها في هذه المادة بل وفي المدارس الأجنبية ، أن يتعلم هذه اللغة في حدود التعليم الأولي .
(في ٧ مايو سنة ١٩٢٢) .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمدرسة

ثم تليت للمادة السابعة عشرة وهذا نصها :

لجنة المدرسة

التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ؛ وهو مجاني في المعاهد الأميرية . والتعليم الابتدائي والثانوي والمالي يكون مجانياً أيضاً بقدر الإمكان في المدارس الأميرية ؛ ويصير وضع قانون لتنظيم جميع أمور التعليم العام .

سعادة صالح اللوم باشا — لا محل لجعل تعليم البنات إلزامياً .
سعادة إبراهيم أبو رحاب باشا — وأنا على رأى سعادة صالح اللوم باشا .
فضيلة الشيخ نجيب — وأنا معارض في ذلك أيضاً . وأطلب تعديل المادة هكذا :
« التعليم الأولي يكون عاماً لجميع المصريين . ويكون إلزامياً بالنسبة للبنين » .
سعادة إبراهيم أبو رحاب باشا — لا مانع من جعل تعليم البنات إلزامياً بشرط ألا يجبرن على التعليم في مدرسة ، بل لمن أن يتعلمن في بيوتهن .
معالى الرئيس — المادة لتأتى هذا مادام هذا التعليم خاضعاً لرقابة الحكومة ضماناً لجرأته على الأساليب التي تقرر في برنامج التعليم العام .
ووافقت الهيئة على ذلك .

سعادة حافظ حسن باشا — من ثلاث سنوات تكونت لجنة في وزارة المعارف للنظر في جعل التعليم إجبارياً فوصلت إلى أنه من المحال جعل ذلك دفعة واحدة لعدم وجود الكفاية سواء من المعلمين أو الأموال أو الأمكنة . فأرى تقريراً للبدء على أن تحدد مدة كافية لتنفيذ ذلك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — الأمر لا يدعو إلى كبير مشقة ، فإن التعليم الأولي يمكن قضاؤه بأيسر كلفة . ولقد تعلمنا أننا وحفظ كثير منا القرآن الكريم على قبة التربة ، لم يبد لنا مكان ولا أغقنا أكثر من رغيف نجربه يومياً للفقير .
معالى الرئيس — تؤخذ الآراء على المادة .

فقررت الموافقة عليها بالإجماع .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ؛ وهو مجاني في المعاهد الأميرية . ويصير وضع قانون لتنظيم جميع أمور التعليم العام في كل درجته .

تراجع المناقشة على هذا للبدا في المادة الثامنة عشرة .

(في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

لجنة الدستور

ثم نليت للمادة الثامنة عشرة ، ونصها :

التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ، وهو مجاني في المكاتب العامة .

حادة عبد الحميد مصطفى باشا — كيف يستطيع تنفيذ حكم هذه المادة فوراً من وقت العمل بالدستور وليس لدينا الكتابة من المدارس ولا من المدرسين ؟

حضره عبد العزيز فهمي بك — لا يطالب إنسان بمسح ؛ فلينفذ الحكم في حدود الطاقة .

معالي طلعت باشا — في فرنسا تقرر التعليم الإلزامي في الدستور ولكن التنفيذ لم يتم إلا بعد خمسين عاماً .

حضره عبد العزيز فهمي بك — أرجو ألا تثيروا الحكم وتركوا للأمة أن تطالب الحكومة بالتنفيذ .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي .

(تقرر بالأغلبية بقاء المادة على حالها) .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

غير ميسور جعل التعليم إلزامياً إلا بعد إعداد العدد الكافي من المكاتب لقبول جميع الأولاد .

مجلس الشيوخ

سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك
عن تميم التعليم الأولي الإلزامي — الإجابة عنه

نس السؤال :

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية

أرجو أن تتفضلوا بالإجابة عن السؤال الآتي بمجلس الشيوخ .

نست المادة التاسعة عشرة من الدستور على أن التعليم العام إلزامي للبنين والبنات وهو مجاني في المكاتب العامة .

والأساس الذي قامت عليه المادة في الدستور المصري وفي غيره من النساتير في الأمم المتحضرة أن التعليم حق عام لأبناء الأمة جميعاً ، فيجب أن يمد لهم سبله . والتعليم الأولي هو هذا السبل ، ولذلك فرضته هذه النساتير مجانياً إجبارياً .

ومن قبل أن يصدر الدستور فكرت وزارة المعارف في سنة ١٩١٨ ، أيام كان المنصور له عدلي يكن باشا وزيراً لها ، في تميم التعليم . وقد قدرت خمس عشرة سنة ليصبح علماً بين طبقات الأمة جميعاً .

ولما صدر الدستور في سنة ١٩٢٣ وقرّر التعليم المجاني الإلزامي قدّرت وزارة المعارف عشر سنين لتعميمه . مع ذلك لم يصدر

قانون التعليم الإلزامي إلا في سنة ١٩٣٣ . وطى رغم صدوره لم يحل الإلزام عتوماً ترتب عليه القنويات التي ترتب عليه في جميع الأمم التي يقوم فيها هذا التعليم . وحجتها في ذلك عدم كفاية الميزانية لإقامة المدارس الأولية وعدم وجود العدد الكافي من المعلمين الأوليين .

ولما كان تشييد المدارس لا يمكن أن يقوم عاتقاً دون هذا التعليم في زمن يدعو فيه الدولة للتعليم في الهواء الطلق ، كما أن المعلمين الأوليين عددهم كثير ، وفغلا عن هذا فإن تميم التعليم واجب وطني يتضمّن التطوع لأدائه من كل من يستطيعه كما حدث في تركيا .

لذلك أرجو أن يتفضل معالي وزير المعارف بالإجابة عما يأتي :

هل هو معتمّر تميم التعليم الأولي المجاني الإلزامي في هذا العام وتعديل القانون بما يكفل الإلزام منذ بداية العام الدراسي المقبل ؟

وتفضلوا بقبول عظيم الحجة والاحترام

محمد حسين هيكل

عضو مجلس الشيوخ

حضره صاحب المعالي علي زكي العرابي باشا (وزير المعارف العمومية) — بمقتضى الدستور ، التعليم العام إلزامي للبنين والبنات ، وهو

مجاني في المكاتب العامة .

ويدهى أنه لا يمكن جعل التعلم إلزامياً إلا بعد إعداد العدد الكافي من المكاتب لقبول جميع الأولاد .

ويقدم لنشر هذا النوع من التعليم في عموم القطر ، طبقاً للإحصاء الأخير ، ٤٧٤ مدرسة ، أثنى منها ثمانية الآن ٣٧٤ مدرسة ، يكون الباقي ١٠٠ مدرسة ، يتم لإنشائها مبلغ مليون جنيه .

والوزارة لا تستطيع ، في حدود ميزانيتها ، أن تنشئ في العام المقبل أكثر من ٨٠ مدرسة . ولو استمر الحال على إنشاء المدارس بهذه النسبة لما أمكن الوصول إلى العدد المطلوب قبل عشرين سنة . فإذا أريد الإسراع في إنشاء المكاتب الباقية وتعميم التعليم الأولي المجاني الإلزامي وجبت زيادة الاعتادات المخصصة للوزارة لهذا الغرض بقدر مليون جنيه . وفي اليوم الذي تستطيع فيه ميزانية الدولة أن تواجه هذا المبلغ لا تتأخر الوزارة لحظة في القيام بواجبها ، خصوصاً ويوجد تحت طلبها العدد الكافي من المعلمين اللازمين لهذا الغرض ؛ ومن السهل تذليل العقبات الخاصة بالأماكن .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكلك — أشكر حضرة صاحب المعالي وزير المعارف على إجابته وأسأل : هل طلبت وزارة المعارف من وزارة المالية المبلغ المقدّر للإسراع بتعميم التعليم الأولي عن هذا العام ؟

حضرة صاحب المعالي على زكي العرابي باشا (وزير المعارف الصومية) — الوزارة لم تطلب هذا المبلغ في ميزانية هذا العام .

(في ٨ يولييه سنة ١٩٣٦) .

استمرار النظر في تقرير لجنة المالية عن ميزانية وزارة المعارف الصومية .

حضرة صاحب المعالي على زكي العرابي باشا (وزير المعارف الصومية) —

حضرات الشيوخ المحترمين :

تخدمت مجلس النواب ببيان عن حالة وزارة المعارف وجهودها في التعليم ؛ ولا أريد أن أخذ جزءاً من وقتكم في تكرار ما قلت ، ولكني أود أن أعلن على بعض ما جاء في تقرير لجنة المالية لمجلسكم الموقر عن سياسة التعليم .

تكلت اللجنة عن التعليم الأولي وبينت أهميته ببارات بليغة . ولقد سلم الدستور بأهمية هذا النوع من التعليم وجعله إجبارياً لجميع المصريين من بين وبنا ، فجاء بذلك عمقاً — إلى حد ما — ما ورد في الحديث الشريف « طلب العلم فرضه على كل مسلم ومسلمة » . ثم قالت اللجنة إنها لا ترى بداً من الإشارة في هذا المقام إلى ما غشاه كثير من الزراع من انصراف الأولاد بعد التعليم الأولي إلى المواسم وحياة المدن ؛ وقالت إن علاج هذه الحالة تحققة البرامج التي توضع للتعليم والسياسة التي يجرى عليها ؛ ولا تكون الشكوى في هذه الحالة مبنيهاً التعليم الإلزامي في ذاته بل مردها المتهاج وطريقة التعليم .

وأود أن أقول إن العلة الحقيقية في انصراف الأولاد بعد التعليم الأولي إلى الحياة المدنية وترك الحقول ليست في عيوب مناهج التعليم بقدر ما هي في عدم انتشاره الانتشار الكافي ، فإنه إذا كان التعليم جزئياً يرى المتصورون أنهم طبقه ممتازة عن أقرانهم فيترفعون عن الاشتراك معهم في العمل . أما إذا عمّ التعليم وتعمم الجميع بدرجة واحدة لم يبق لأحد فضل على الباقيين — فلا يأف من العمل معهم في الحقل — ولذا نرى أن في نشر التعليم الإلزامي علانياً حاسماً لهذه الحالة .

وتعميم التعليم الإلزامي — بطبيعة الحال — لا يمنع من خفض رايجه لإقامتها على أحسن الأسس . وقد أعدنا النظر فعلاً في هذه البرامج هذا العام وأدخلنا عليها كثيراً من التبسيط والإصلاح ؛ وستفقد البرامج الجديدة ابتداء من العام الدراسي المقبل .

وقد بلغ عدد المكاتب العامة نحو خمسة آلاف مكتب ؛ وهو يتجاوز ثلثي العدد المطلوب للقطر كله . ويتم فيها أكثر من ٨٥٠ ألف طفل وطفلة .

وكانت الوزارة قد وضعت سياستها لإتمام الباقي في عشر سنوات ، بمعدل مائتي مكتب كل عام ، فظنر في ذلك إلى أقصى ما يمكن أن تسمح به الميزانية . ولكن لسوء الحظ لم تسمح الميزانية المطروحة أمام حضراتكم بشيء مطلقاً لآية زيادة في هذه المكاتب ، فالتجأت الوزارة ، باقتناعها مع لجنة المالية ، بمجلس النواب ، إلى تحرير إنشاء ثمانين مكتباً من طريق تخفيض باب المصروفات العامة للوزارة بدون زيادة في الميزانية .

وكان القدر لإنشاء كل مكتب من المكاتب العامة مبلغ خمسة جنيه . وبعد التفكير توصلت الوزارة لوضع تصميم لمكاتب جديدة صحية تجمع بين الهواء الطلق والبناء البسيط لا تزيد تكاليف المكتب منها على ١٥٠ جنيهاً . وترجو الوزارة أن يساعد هذا التخفيض على التوسع في إنشاء المكاتب .

وحبذا لو تبرع أغنيائنا في كثير من المناطق بإنشاء هذه المكاتب بمثل هذا المبلغ الزهيد ، وبذلك يماونون الوزارة في تحقيق الفرض من نشر التعليم وهو الأمل .

(تصديق) .

وقد لاحظت اللجنة أن صعوبات مختلفة تكثف قانون الإلزام في التنفيذ ، فإن كثيراً من الأطفال يتخلفون عن الذهاب إلى المكاتب لنصف الرقابة وعدم كفاية في التفتيش . والوزارة تعترف بأنه ليست لديها الوسائل الكافية للإشراف التام على هذه المكاتب المنبثقة في القرى في سائر أنحاء القطر ، وذلك لعدم وجود العدد الكافي من المفتشين ، وهذا راجع إلى عدم وجود الاعانات الكافية في الميزانية لهذا الفرض . وما يقال عن التفتيش الفني يقال عن التفتيش الطبي أيضاً . وتود الوزارة لو تمسكها حالة الميزانية من تعيين العدد الكافي من المفتشين والأطباء للزور مرات عديدة على المكاتب العامة . وربما كان من الضروري أن يكون في كل جهة « مونسكيل » يخصص للفنشي والطبيب مما يبران به في أوقات غير معينة لأداء مهمتهما ، فإن الوصول بالقطارات في مواعيدها للمدينة والمعروفة جيداً لرؤساء المكاتب يضيع كثيراً من أغراض التفتيش .

(في ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧) .

مادة ٢٠ - «المصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً . وليس لأحد من رجال البوليس ، أن يحضر اجتماعهم ، ولا حاجة بهم إلى إشعاره . لكن هذا الحكم لا يجري على الاجتماعات ، العامة فلإنها خاضعة لأحكام القانون . كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى .»

ثم تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

لجنة الدستور

للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً للمناقشة فيما بين لهم من المسائل من أى نوع كانت ؛ وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ؛ ولا حاجة لهم في هذا الصدد إلى إشعار البوليس أو تصريح سابق . لكن لا يسرى هذا الحكم على الاجتماعات التى تحصل فى المحال العمومية إذ هذه يلزم لها إشعار البوليس مقدماً ويكون له حق حضورها ، ولا على التجمعات التى تحصل فى العراء إذ هى خاضعة تماماً لقوانين البوليس .

(ففقررت للموافقة عليها بالإجماع) .

(فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت المادة التاسعة عشرة ونصها :

للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً ؛ وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ؛ ولا حاجة بهم إلى إشعاره . لكن هذا الحكم لا يجري على الاجتماعات العامة فلإنها خاضعة لأحكام القانون .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — ماذا يراد بالاجتماعات العامة ؟

حضرة عبد الحميد بدوى بك — هذه يرفعها القانون . والترض من المادة أمران : الأول تقرير حق الاجتماع على إطلاقه ؛ والثانى ترك ما يوصف بالاجتماعات العامة لقانون يفصل أحكامها . ويدخل فى هذا النوع الاجتماع فى المحال العمومية وفى الشوارع وفى الأماكن الخاصة إذا كانت البعوضة إليه عامة .

(فوافقت اللجنة بالإجماع على المادة) .

(فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

سبق أن شرح التعديل المقترح فى سياق التعليق على المادة الخامسة عشرة المذكورة آنفاً .

اللجنة
المستشارية
التشريعية

لا يطبق قانون الاجتماعات والمظاهرات إلا عند الضرورة القصوى عند ما ترى الحكومة أن الأمن مهدد ، وأنها لا بد أن تتدخل أو يتدخل غيرها على كره منها .

الرئيس — أرى عدم الانصراف حتى نتظر قانون الاجتماعات ؛ ولنأخذ الآن راحة عشر دقائق .

ورفت الجلسة للاستراحة عشر دقائق حيث كانت الساعة ٧ والبقية ٣٧ مساء .

ثم أعيدت الجلسة حيث كانت الساعة الثامنة مساء والبقية الباشرة .

جلس النواب

أحمد فهمى إبراهيم احدى (مقرر لجنة الداخلية) — من القوانين التى أحتموها على لجنة الداخلية القانون رقم ١٤ الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية . وقد رأيت اللجنة أن هذا القانون عظيم الخطر شديد الضرر ، فرأت إلقاءه وضعت فى ذلك مذكرة وزعت على حضراتكم ؛ فإذا شتم قراءتها كلها عليكم ؛ وإذا رأيتم أن لا حاجة إلى قراءتها اكتفاء بإطلاعكم عليها ضلت .

(أسوات : لا حاجة إلى القراءة) .

وهذا نص تقرير اللجنة ولذا ذكره للقدمة معه .

مذكرة ومشروع قانون بإلغاء القانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣
الحلص بالاجتماع العامة وللظواهرات في الطرق العمومية

حضرة صاحب العالى رئيس مجلس النواب

بمقتضى لجنة الداخلية القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الحلص بالاجتماع العامة وللظواهرات في الطرق العمومية بمقتضى ما استوفى ، ورأت في إحدى جلساتها وجوب إلتائه بإجماع الآراء ، كما رأت في جلساتها للتقديس يوم الاثنين ٢ يويه سنة ١٩٢٤ تشكيل لجنة فرعية مكونة من حضرات : أحمد فهمى إبراهيم أئدى ، وشفيق منصور أئدى ، وعبد اللطيف الحناوى بك - لوضع مذكرة تفصيلية بأسباب هذا الإلتقاء ومشروع قانون .

وفي جلسة اللجنة للتقديس في يوم الاثنين ٩ يويه الجارى قدمت اللجنة المذكورة الذكر التفصيلية ومشروع القانون . وبعد تلاوتهما رأت اللجنة بعد المداولة للواقعة عليهما وإحالتها على هيئة المجلس . فأشرف بإرسالها لمعالجيك . وقد انتخب اللجنة حضرة أحمد فهمى إبراهيم أئدى ليكون مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس لجنة الداخلية

أحمد رمضى

مذكرة مرافقة لمشروع قانون خاص بإلغاء القانون رقم ١٤

الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣

مقدمة

حرية إبداء الرأى حق طبعى للناس ؛ ويدخل تحت حرية إبداء الرأى حرية الاجتماع وحرية الصحافة إذ هما سيلتان ناجتان لنشر الرأى وتمحيصه من طريق الجدل فيه حتى يصل الناس إلى أسد الآراء وأضها .

هذه الحرية كانت ، ولا تزال ، عاملا كبيرا فى تقدم الأمم من الوجهة السياسية والعلمية والاجتماعية ؛ غير أن بعض الحكومات المستبدة تباعدت عن الأمة واعتبرت أن لها كيانا وجوداً خاصين منفصلين عن الشعب ، ووجهت عنايتها وهما إلى حفظ هذا الكيان والمطاع عن هذا الوجود بقطع النظر عما ينجم عن ذلك من الضرر البالغ بالأمة . ولما كانت حرية إبداء الرأى هى فى الواقع فى مصلحة الشعب دون الحكومة المستبدة عمدت الحكومات المستبدة إلى حرمان الأمم من هذه الحرية فوضعت لها قيوداً وأغلاها أهمها قوانين الاجتماعات وقوانين المطبوعات وقوانين التجديده وقوانين الاضغاثات الجنائية وغيرها ، متنزعة فى ذلك بالمطاع عن النظام العام وهى فى الواقع تهدمه من أسسه ولا تدافع إلا عن ضحها وعن بقائها .

غضبت الأمم من سلب حقوقها ، وتارت فى وجه الحكومات الناصبة ، ثم استردت حريتها . وكان فى الغالب من أول نتائج الثورات تقرير حرية إبداء الرأى وإزالة كل ما وضع فى سبيلها من القيود كقوانين الاجتماعات والصحافة والتجديده وغيرها ، وذلك يدل على عظم تقدير الأمم لحريتها فى إبداء رأيا . مر هذا المنور على فرنسا قامت فيها الثورات إلى أن تهررت الحرية فى القرار الصادر من الجمعية التأسيسية سنة ١٧٨٩ (L'Assemblée constituante) التى أعلن حقوق الإنسان (Déclaration des droits de l'homme) ومن أهم المبادئ التى تهررت فيه حرية إبداء الرأى وما يتبعها من حرية الاجتماعات وللظواهرات .

كما مر بالإنجليز فتأروا بوثوقهم إلى أن تهررت حريتهم بواسطة وثيقة معروفة باليثائق الأكبر (Magna Charta) ؛ ثم تدعمت هذه الحرية وأيدتها أحكام المحاكم لدرجة أن صارت حرية الاجتماع فى إنجلترا مطلقة من كل قيد . ثم إن حق الأفراد فى أن يجتمعوا فى محل خاص أو عام لم يكتب من قانون غلى ولكنه مكتسب من القانون العام للقرر لحق كل فرد من الأفراد فى أن يذهب أينما يريد وأن يقول لغيره ما يريد ما دام فى الدائرة التى رسمها القانون العام . ولما كان هذا الحق مقررًا لكل فرد فليس هناك ما يمنع من أن يستعمله عدد من الأفراد ، مهما كبر ، فى وقت واحد ، أى إن حرية الاجتماع فى مكان غلى أو عام حق من حقوق الشعب للقررة بالقانون العام . وإن علماء

القانون الدستوري في بلاد الإخيليز ليفخرون بأن هذه الحرية مقررة عديم كبحن طبعي يدهي من غير من على الشعب بواسطة تحريرها في قانون خاص كال دستور . ومن هؤلاء السالمة ديبى إذ يقول في مؤلفه « قانون الدستور » ما ترجمته : « إن حرية الاجتماع بأكل معانيها مقررة عندنا من غير نص خاص بها بينا نراها عند سواتنا منحت للشعب في شكل هبة أو امتياز ؛ وهى لا تخلو من بعض قيود دقيقة » .

مر هذا البور على ألمانيا أيضاً . ورغماً من أن الاجتماعات كان لما قانون حقف ، لا يكذب يصر الإنسان بوطأه على حرية الاجتماعات ، وضع في ١٩ أغسطس سنة ١٩٠٨ فإنه عند ما تار الألمان أخيراً في سنة ١٩١٨ قرروا إلغاء هذا القانون (راجع كتاب رينيه برونيه في الدستور الألماني الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩١٩ صفحة ٢٤٤) إذ ورد فيها ما ترجمته : « أما فيما يتعلق بحق الاجتماع فإن المادة ١٢٣ من الدستور الألماني الحديث لا تختلف في أساسها عن القواعد الموضوعة سابقاً وهى : « الألمان جميعاً لهم حرية الاجتماع همدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً ، وذلك بدون حاجة إلى إخطار سابق ولا تصريح خاص » . أما التزام المجتمعين بإخطار السلطات المختصة قبل الاجتماع فقد ألتى . ومن جهة أخرى بينا أن قانون سنة ١٩٠٨ يتطلب تصريحاً سابقاً على الاجتماع العلم والمظاهرة العامة بمدة لا تقل عن ٢٤ ساعة فإن الدستور الألماني الحديث قرر كبداً أن هذه الاجتماعات والمظاهرات إنما هى حرية وطليقة من كل قيد ولا تحتاج إلى أى تصريح ، أى أن الدستور ألتى قانون سنة ١٩٠٨ » .

قانون الاجتماعات في مصر

ومر هذا البور على مصر أيضاً . ولقد كانت حملة حكومتها على حرية إبداء الرأى أنكر منها في أى بلد آخر ، وذلك لأن الحكومة المصرية لم تكن استبدادية قط بل كانت في الوقت نفسه مسيرة يد أجنبية تشمل على هدم حقوق الأمة والتضييق على حريتها ، فوضعت قوانين الاجتماعات وللطبوعات والتجمهر والاضافات الجناية وغير ذلك متفرعة بالبلغ عن النظام والأمن العام ؛ وهى في الواقع لم توضع إلا لتنظيم الاستبداد بالأمة والتشكيل بها . وإليك بيان النصوص الجائرة الواردة في قانون الاجتماع لتبينوا أن النرض منها إنما هو القضاء على حرية الأمة وإخفأت صوتها ومنعها عن إبداء رأبها والتعبير عن رغباتها .

(المادة الأولى) مصدرة ببارة خلاصة تشربأن الشارع من أكبر أضرار الحرية وهى « الاجتماعات العامة حرة » . ولكنه ما لبث أن قضى على هذه الحرية قضاء مبرماً بقوله « على الوجه للقر في هذا القانون » . وقد وضع فيه من القيود ما جعل حرية الاجتماعات العامة أئراً بدينين . ومن هذه القيود ما يأتى :

أولاً — (المادة الثانية) اشترطت على المجتمعين إخطار السلطات المختصة قبل عمل الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل ؛ وتنفق هذه اللدة إلى أربع وعشرين ساعة إذا كان الاجتماع انتخابياً . ولا ينب عن الأذهان أن هذا القيد لا يوجد في أية أمة من الأمم الراتية . وفوق ذلك فإن الشارع فضلاً عن أنه أزم المجتمعين بالإخطار فإنه لم يلزم السلطات بالتصريح في الإبداء . وللشهادات دلت على أن السلطات كانت تؤخر التصريح بحجة بمثل التحريات حتى يمنع على المجتمعين تقديم والنرض من اجتماعهم .

ثانياً — (المادة الثالثة) حشيت قيوداً ، ومن أغربها وجوب بيان موضوع الاجتماع . وهذه عبارة مبهمة خصوصاً أن الشارع لا يقصد منها النرض من الاجتماع لأنه ذكر النرض من الاجتماع منفصلاً عن الموضوع وقائماً بذاته كما هو ظاهر من نص المادة الثالثة من القانون . هذه القيود تجعل للإدارة سلطة مطلقة في جواز التصريح أو عدمه لأن القيود وضت بكثرة وبمبارات غامضة يمكن التوسع فيها إلى حد منع أى اجتماع ، وقد دلت الحوادث على صحة هذا . ولا يقل غرابة عن القيد السابق اشتراطه أن يعضى الإخطار من خمسة أو اثنين على الأقل من اللروئين بمحسن السمعة . وهذه العبارة يمكن أن تسع حدودها كل إنسان كما يمكن أن تنقيق لدرجة أنها لا تشمل إلا من ترض عنهم الحكومة . وقد دلت الحوادث أيضاً على أن الحكومة المصرية في عهدا الاستبدادى ما كانت تمنع لقب حسن السمعة إلا لأضرارها وأعوأتها الذين كانوا في الواقع يد الناصب التى تعمل على القضاء على حرية الشعب .

ثالثاً — (المادة الرابعة) يظهر أن الحكومة السابقة لم تكلف تلك الأغلال والقيود التى وضتها في المادة الثالثة فأرادت أن تجهز على حرية الاجتماع بأن وضت للمادة الرابعة التى أعطت للإدارة حق منع الاجتماع متى اتخفت إرادتها ذلك . ومما يستلفت النظر في هذه المادة ما يأتى قوله :

- (١) « المحافظ أو المدير أو سلطة البوليس بالمرکز » ، أى يجوز لشرطى بسيط أن يفض الاجتماع .
- (٢) وقوله « وأو أن من شأنه أن يترتب عليه إلخ » ، وهذا متى ما يصور من السلطة للطفلة ، أى أن منع الاجتماع راجع إلى بعض تقدير الإدارة .
- (٣) ثم قوله « بسبب ظروف الزمان والسكان لللاية له » ، وهى وحدها عبارة لا يمكن ضبطها ويمكن توسيع تطبيقها إلى أبعد مدى ؛ ولكنه مع ذلك أضاف « أو بأى سبب خطر غير ذلك » .
- (٤) منظمو الاجتماع مهذبون بمنع الاجتماع إلى ما قبل الاجتماع بست ساعات فقط ، أى بعد أن يكونوا قد أعدوا كل معداته .
- رابعا — (المادة الخامسة) قررت ألا يطول الاجتماع إلى ما بعد الساعة ١١ مساءً ، وفى هذا من اللباقة ما فيه .
- خامسا — (المادة السابعة) إلزام المجتمعين بأن يكون البوليس بينهم وأن يختار السكان القى يستقر فيه ؛ وفى هذا من العنف على حرية الاجتماع ما فيه فوق أن المجتمعين يتعمدون دائما بنصف قليل يتصلون بقاءه بينهم من غير مقتضى . وقد أعطى هذا الضيف حق حل الاجتماع ، ولا ضابط لحكمه إلا مجرد إرادته وخديرة كما ورد ذلك فى اللواد التالية .
- سادسا — استبدت الحكومة فى مسألة للظواهر لدرجة أنها اعتبرت أن تشيع الجنازات داخل فى قانون للظواهر ، وذلك طبقا لمادة التاسعة . أما لمادة العاشرة فأعطت البوليس السلطة والحرة للطفلة فى خرق كل احتشاد أو تجمع حتى ولو كان مبررا به ؛ وهو سلطان نفيه فى شرر هذا الضريق .
- سابعا — المقوبات المقررة فى المادة الحادية عشرة مخالفة هذه القوانين فالبية جداً إذ فيها الحكم لثلاثة شعور وبغرامة ١٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين مع أن البلاد التى بها هاتى من هذه القوانين تعتبر عدم الإخلال مخالفة بسيطة لا تزيد العقوبة فيها على ١٠٠ جنيه . فلما نهضت الأمة نهضتها الأخيرة وجاء المستور مقررأ فى المادة الثالثة والعشرين أن الأمة هى مصدر جميع السلطات وأن الحكومة هى من الأمة ، كان حقا على نواب الأمة أن يقرروا إلغاء قانون الاجتماع وهو القانون رقم ١٤ الصادر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ ، وذلك تنفيذاً لساثنين الرابعة عشرة والعشرين من المستور . ثم جاء فى الفقرتين الأخيرتين من اللبادين المذكورين ما يشير إلى أن اللظواهر والاجتماعات العامة يجب أن تدخل فى حدود القانون وأن تكون خاضعة لأحكامه . وهذه العبارة لا تفيد حقا وجوب وضع قانون خاص للاجتماعات وللظواهر لأسباب والقانون العام كفى لتحقيق فكرة الشارع فى المحافظة على الأمن والنظام ؛ وهذا ينافى للواد الواردة فى قانون العقوبات التى يدخل تحتها كل جريمة يمكن أن ترتكب فى اجتماع أو مظاهرة عامة : ١٣٨ و ١١٩ و ١٩٤ و ١٩٤ و ٢٢٤ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٧٦ و ٣٠٩ و ٣٣٨ و ٣٣٧ و ٣٤٥ و ٣٤٥ ، والفقرة الثانية من المادة (٣٤٧) .
- على أن المستور لو أراد وجوب وضع قانون خاص بالاجتماعات لجاء نفسه مطابقاً لنص المادة التاسعة عشرة من المستور البلجيكي وترجمتها « للبلجيكيين حق الاجتماعات فى هدوء وسكينة غير حامين سلافا فى حدود القوانين التى تنظم استعمال هذا الحق » . هذا ولا يمكن أن تكون كلمة القانون الواردة فى المستور تشمل قانون الاجتماعات لأن قانون الدستور صدر فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، أى قبل أن يخلق قانون الاجتماعات الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ . ويقول العلامة ديسى فى هذا الصدد ما ترجمته « للأفراد حقهم وحريرتهم فى الاجتماع بناء على أن لكل منهم الحق فى أن يذهب أينما يريد وأن يقول ما يشئى . ولكن ليس معنى هذا أن اجتماعهم يستحيل أن يخرج عن دائرة القانون ، لأن الاجتماع قد يكون لارتكاب جريمة أو للإخلال بالأمن العام . وفى هذه الحالة يصبح الاجتماع غير ساج لأنه يخرج عن دائرة حقهم فى أن يذهبوا أينما يريدون وأن يقولوا ويسمعوا ما يشاءون » . إلى أن قال « أما الاجتماع غير الخالف للقانون العام فى شئ فلا يصبح مخالفاً له مجرد أنه قد يؤدى إلى الإخلال بالأمن من طريق تخريض غير المجتمعين على المعارضة والتدخل بالقوة مخالفين القانون » . خذ لذلك مثلاً حزباً له فكرة خاصة عول على عقد اجتماع لبث تلك الفكرة ؛ والحزب للمعارض عول على تشييت الاجتماع بالقوة فدعا الناس الذين يمشون على الأمن البوليس إلى نص الاجتماع . هذه الدعوة ربما يظهر لأول وهلة أنها فى محلها ، إلا أن التفكير قليلا يحم على البوليس ألا يجيب هذه الدعوة ؛ وهذا التفكير القليل لا يكفاه أكثر من أن يقول لنفسه : زيد له حق فى أن يسير فى الطريق ولا يحرمه من هذا الحق كون محرمو يسيرهم لأن سار فيه . حقيقة سير زيد لم يسبب هذا الإخلال إلا بقدر ما يسببه من يحمل سلسة وساعة ويشعلها نشال ، إذ كلاما يجنى عليه لم يسبب فى الإخلال بالأمن . إلى أن قال

« حيثئذ تكون القاعدة المقررة هي أن الاجتماع في حدود القانون لا يصبح غير مشروع ، وبذا يجوز منه لمجرد جواز واحتمال الإخلال بالأمن بواسطة من يحاولون البث بالأمن بتمنه من غير المجتمعين » . ثم ذكر الكاتب لهذه القاعدة استثناءين ، أي حالتين يجوز فيها فسخ الاجتماع ، وهما :

أولاً — إذا صدر من المجتمعين أثناء الاجتماع مخالفة للقانون من شأنها إثارة غيرهم وتخريضهم على الإخلال بالأمن بواسطة استعمال القوة ضد المجتمعين .

ثانياً — حالة عدم كفاية قوة البوليس لمنع اللصوص على المجتمعين . وفي هذه الحالة يفرض الاجتماع للضرورة القصوى . ومن هذا يتضح أن حرية الاجتماع حتى يطبق للأفراد ما دام في دائرة القانون العام .

بناء عليه :

تتروح اللجنة على المجلس الموافقة على مشروع القانون للتقدم من اللجنة القاضي بإنشاء القانون نكرة ١٤ الصادر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الخامس بالاجتماعات والظاهرات العامة ، وذلك للأسباب القلمة وخلاصة :

(١) الأمم المتقدمة في المدنية والحرية ، كالأمانيا وإنجلترا وغيرها ، ليس عندها قوانين خاصة بالاجتماعات والظاهرات ؛ وحق الأمم التي بها قانون اجتماعات ، كفرنسا وغيرها ، فإن جميع نصوص القانون في الواقع هي امتيازات للمجتمعين ولمصلحة التنظيم وليس للبوليس أو الإدارة أي دخل مطلقاً إلا إذا طلب المجتمعون ذلك .

(٢) القانون العام كافي للحفاظ على النظام والأمن العام في الاجتماعات والظاهرات العامة كما سبق بيانه .

عبد اللطيف الحناوى أحمد فهمى إبراهيم شفيق منصور

حضرة صاحب العزة ورئيس لجنة الداخلية .

تشرف بأن تقدم لمتزكم مشروع القانون وللذكره المراجعة له التي كلفتنا عملها لجنة الداخلية . وتفضلوا بقبول فائق احترامنا .

عبد اللطيف الحناوى أحمد فهمى إبراهيم شفيق منصور

تحريراً في يونيو سنة ١٩٢٤

القرار — بناء على هذا أتتلى على حضراتكم مشروع القانون .

مشروع قانون

بإنشاء قانون الاجتماعات العامة والظاهرات في الطرق العامة

نحن ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يلغى القانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الخامس بقرارات الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والظاهرات في الطرق العمومية .

مادة ٢ — على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة المصرية .
(تصديق حاد متواصل من جميع الأعضاء) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا للمشروع الجديد الخامس بإنشاء قانون الاجتماعات ؟

(فوافق المجلس عليه بالإجماع) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — أظن أنه يجب أخذ الرأي بطريق للتخاذ بالاسم لأتأ بصمد مشروع قانون .
 راغب إسكندر افندي — ما معنى أخذ الرأي بهذه الطريقة إذا كان قرار المجلس بالإجماع .
 الرئيس — قد وافق المجلس بالإجماع وبطريقة واضحة جداً .
 محمد يوسف بك — بناء على أن هذا القانون مكون من مادة واحدة فأرى أن يرسل إلى مجلس الشيوخ مباشرة ولا داعي للقراءة الثانية .

(وافق المجلس على ذلك) .

(في أول يولية سنة ١٩٢٤) .

السكرتير — وردت مكتبة من رئاسة مجلس الشيوخ إلى رئاسة مجلس النواب نصها :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب :

أنتشف بأن أحيط معاليكم علماً بأن مجلس الشيوخ وافق في جلسات الاثنين والثلاثاء والأربعاء ٤ و ٥ و ٦ ذي الحجة سنة ١٣٤٢ - ١٣٤٣ و ٨ و ٩ يولية سنة ١٩٢٤ — على مشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالإجتماعات العامة والظواهرات في الطرق العمومية .

ومرفق بهذا صورة معصق عليها من هذا المشروع لتكرم بقرعه على مجلس النواب . ومرفق بهذا أيضاً صورة من تخرير لجنة الأمور الداخلية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون المذكور .

وتفضلوا معاليكم بقبول فاتق الاحترام ؟

٩ يولية سنة ١٩٢٤

عبد اللطيف الصوفاني بك — طلبت أن أتكم في موضوع قانون الاجتماع .

إن هذا القانون سبق أن عرض على المجلس ، ورأى المجلس فيه معلوم وهو الإلقاء . وقد رأى مجلس الشيوخ غير هذا الرأي ؛ ولما كان هذا القانون قانوناً ممتوماً وضع تحت تأثير الظلم وكان يصح أن يرفض شكلاً لاعتبارات كثيرة لا حاجة إلى ذكرها ، وهو يستند على البعث بالحربة في أمة تريد أن تفكر وأن تتجمع وأن تتشاور ، في أمة لا يصح أن تخلص بغيرها ، في أمة برتبة من كل ما يقال في غيرها من الأمم بشأن الاشتراكية والشيوعية واللباى الإلحاحية (مقاطعة) .

الرئيس — سيحول هذا القانون على اللجنة المختصة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — هل تمدنا الحكومة بأن القانون الأصل الذى شكونا منه جميعاً قبل تأليف هذه الوزارة ، وشكت منه هذه الوزارة من قبل أن تكون وزارة ، هل تمدنا بأن هذا القانون الأصل لا يصلح به إلى دور الانقضاء التام ؟

دعوة رئيس الوزراء — سبق أن صرحت قبل أن يطلب منها هذا الطلب بأن في نية الحكومة ألا تنطبق هذا القانون إلا عند الضرورة القصوى ، عند ما ترى الأمن مهدداً ، وأنها لا بد أن تتدخل أو يتدخل غيرها على كره منها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالته على اللجنة المختصة وهى لجنة الداخلية .

(فوافق المجلس على ذلك) .

(في ١٠ يولية سنة ١٩٢٤) .

(ماحولة : هذه آخر جلسة للمجلس في هذه الدورة) .

إلغاء قانون التجديده لأن السبب الذى دعا إلى إصداره حالة الحرب العامة .

تقرير لجنة الداخلية

عن مشروع القانون الخاص بإلغاء القانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر

أحال المجلس على لجنة الداخلية بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٧ مشروع قانون مقدم من حضرة العضو المحترم محمد بك يوسف بإلغاء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٤ الخاص بالتجمهر ليحله وعرض النتيجة على المجلس .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع في جلسات عديدة ؛ وأخيراً لما أتى مندوب الحكومة وطلب إرجاء النظر في هذا المشروع أخطرت اللجنة المجلس بذلك بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٧ .

وأخيراً عرض المشروع بجملة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ، وفيها حضرة سعادة علي باشا جمال الدين وكيل الداخلية . وبسؤاله عن وجهة نظر الحكومة في هذا المشروع قرر أن الحكومة لا تمارض في إنشائه وأنها موافقة على المشروع المذكور .

فقرأت اللجنة أن قانون التجمع المذكور صدر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ؛ وكان السبب الذي دعا المشرع إلى إصداره حالة الحرب العامة .

وحيث إن هذا القانون لا يتفق مع الحرية الشخصية المكفولة بالدستور ولا يتشئ مع العصر الحاضر الذي لا يسمح فيه البرلمان بوجود مثل هذه القوانين المقيدة للحرية والمخالفة للدستور الذي جعل للصالحين حق الاجتماع في هدوء وسكينة ، خصوصاً وأن قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية معروض على المجلس الآن .

وعلى ذلك رأت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على إلغاء قانون التجمع المذكور والموافقة على مشروع القانون المقدم بالنسائه وهي تعرضه على المجلس لإقراره طبقاً للقواعد الدستورية ؟

السكترير الثابت
عمود صبري

رئيس اللجنة
عبد الفتاح يحيى

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المنتمل على لأعنة ترتيب المحاكم الأهلية .

ونظراً لأثر الضرورة تقضى بالتسجيل في إيجاد عقوبة للجرائم التي ترتكب بواسطة التجمع تكون أشد تأثيراً من الأحكام المعمول بها الآن .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفاينة وموافقة رأى مجلس النظار .

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — إذا كان التجمع المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر وأمر رجال السلطة التجمهرين بالفرق فكل من بلغه الأمر منهم ورفض طاعته أو لم يعمل به يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو برامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

مادة ٢ — إذا كان الغرض من التجمع المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح ، أو إذا كان الغرض منه التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستمال القوة أو التهديد باستعمالها ، فكل شخص من التجمهرين اشترك في التجمع ، وهو عالم بالغرض منه ، أو علم بهذا الغرض ولم يتصد عنه ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو برامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

وتكون العقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين أو الرامة التي لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً لمن يكون حاملاً سلاحاً أو آلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة .

مادة ٣ — إذا استعمل للتجمهرين المنصوص عليهم في المادة السابقة أو استعمل أحدهم القوة أو العنف جاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة المذكورة إلى سنتين لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع ، وجز إبلاغ مدة الحبس للمنصوص عليه في الفقرة الثانية منها إلى ثلاث سنين لحاملي الأسلحة أو الآلات للشابهة لها .

وإذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ القرض المقصود من التجمهر لجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يحملون مسئوليتها جنائياً بمقتضى شركاء إذا ثبت عليهم بالقرض المذكور .

مادة ٤ — يعاقب مديرو التجمهر الذى يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بنفس العقوبات التى يعاقب بها الأشخاص الداخلون فى التجمهر ويكونون مسئولين جنائياً عن كل فعل يرتكبه أى شخص من هؤلاء الأشخاص فى سبيل القرض المقصود من التجمهر ولو لم يكونوا حاضرين فى التجمهر أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل .

مادة ٥ — على ناظر الحفائفة تنفيذ هذا القانون وبمعدل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مدر بالعمرة فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) .

ناظر الحفائفة	بأمر الحضرة الخديوية	بالتأية عن الحضرة الخديوية
ثروت	رئيس مجلس النظائر	حسين رشدى
	حسين رشدى	

مذكرة إضافية

الاقتراح بمشروع قانون بإنشاء قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٤ الخاص بالتجمهر

فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ صدر قانون رقم ١٠ لمنع التجمهر للؤلف من خمسة أشخاص على الأقل وبمراقبة التجمهرين بالحس لمدة لا تتجاوز ستة شهور أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرى ، وفى بعض الأحوال بالحس مدة لا تزيد عن سنتين أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرى ، وفى بعض الآخر بالحس ثلاث سنين .

وجاء فى مقدمة هذا القانون ما نصه :

« ونظراً لأن الضرورة تضى بالتصديق فى إيجاد عقوبة للجرائم التى ترتكب بواسطة التجمهر تكون أشد تأثيراً من الأحكام المعمول بها الآن » .

هذه الضرورة التى يشير إليها هذا القانون هى — على رأى واضعها — حالة الحرب العمومية التى ابتدأت فى السنة التى صدر فيها هذا التشريع . وفى الحقيقة لم تكن هناك ضرورة تضى بذلك التشريع الاستثنائى فى مصر الذى هو بمثابة الأحكام العرفية ، فلم تكن البلاد فى ذلك الوقت إلا هادئة ، ولم يكن السلم إلا مستمراً .

لم يكن هذا القانون قاصراً على تشديد العقوبة على الجرائم التى ترتكب بواسطة التجمهر كما جاء فى مقدمته ، بل إنه يعاقب على مجرد التجمهر للؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من غير ارتكاب أى جريمة ، بل كان التجمهر من هذا السدد القليل جريمة فى ذاتها إذا رؤى (لرجال السلطة بحسب تقديرهم) أن من شأنه أن يجعل السلم العام فى خطر وأمر رجال السلطة التجمهرين بالتفرق ، فمن رفض طاعة أمر التفرق أو لم يعامل به يعاقب بالحس أو بالفرامة طبقاً للمادة الأولى من ذلك القانون .

لا شك فى أن الناس أحرار فى النمو والروح فرادى أو مجتمعين ، وفى التفرق والاجتماع مهما كان عددهم ، مادام عملهم لا يضر بالغير . قالت ارتكبوا عملاً يحد جريمة يعاقب عليها القانون العام كان لرجال السلطة منهم عن ارتكاب هذه الجريمة أو ضبطهم إذا ارتكبوها بحسب ما هو مبين فى قانون تحقيق المخالفات .

وأما ما جاء فى المادة الثانية من هذا القانون من تشديد عقوبة التجمهر إذا كان القرض منه منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح ، أو إذا كان القرض منه التأثير على السلطات فى عملها ، أو حرمان شخص من حرية العمل ... الخ ، فهو مخالف للقواعد العامة الخاصة بالجرائم ، لأن ذلك القرض عبارة عن الية . وهذه الية ، فضلاً عن كونها أمراً غنائياً ، فلا تعتبر جريمة ولا شروعاً فى جريمة ، لأنها هى البزم الذى قضت للمادة الخامسة والأربعين عقوبات على عدم اعتباره شروعاً فى جنابة أو جنحة ، ومثل ككل الأعمال التصديرية . هذا فضلاً عن كون الأعمال التى يظن أنها كانت غرضاً للتجمهرين إما أن تكون مباحة فلا عقوبة عليها ، وإما أن تكون محظورة بحسب القانون العام فيعاقب مرتكبها طبقاً لقانون العقوبات .

هذا القانون الاستثنائي الذي هو من الأحكام العرفية قد استعمله رجال السلطة التنفيذية مصادرة لحرية الأفراد وتكديلاً بهم في ظروف عديدة في إبان الحرب العالمية وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، وقبل إعلان الأحكام العرفية في البلاد وأثناءها وبعد زوالها، ولا يزالون يستعملونه إلى الآن على الرغم من القضاء عليه بالدستور الذي نص في المادة الرابعة منه « بأن الحرية الشخصية مكفولة » وفي المادة العشرين منه « بأن المصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة ... الخ » ، فلا وجه إذن لبقاء هذا القانون ، ويجب إلغاؤه .

نائب كفر النوار
محمد يوسف

١٥ يناير سنة ١٩٢٦

تقرير لجنة الداخلية

عن مشروع مقدم من حضرة محمد يوسف بك بإلغاء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر

(حضرة سعادة على جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية بالنيابة عن وزارة الداخلية) .

أشير إلى الخطاب الآتي فيه :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرسل لسعادتك الاقتراح بمشروع قانون التقدم من حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك بشأن إلغاء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر ، وقد بحثته اللجنة ووافقت على إلغائه في جلستها التي انعقدت في يوم ١٣ الجاري بعد أخذ رأي مندوب الحكومة .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود صبرى ليكون مقررًا لها في هذا الاقتراح .

وتفضلوا سعادتك بقبول وافر الاحترام

رئيس لجنة الداخلية
عبد الفتاح محي

السكرتير النائب
محمود صبرى

القاهرة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

محمود صبرى افندى (المقرر) — صدر قانون التجمهر المذكور في أكتوبر سنة ١٩١٤ بسبب الحرب العالمية الكبرى . وقد رأت اللجنة الموافقة على إلغائه لأنه لا يتفق مع الحرية الشخصية للكفولة بالدستور ولا يتماشى مع العصر الحاضر .

على ولي لحيطة افندى — يستحسن تلاوة نص مشروع القانون . ولا داعى لتلاوة النص أو تلخيصه لأنه سيثبت في آخر المخططة . الرئيس — هذه ملاحظة في عملها .

للمقرر — أتمنى على حضراتكم نص مشروع القانون المذكور :

مشروع قانون

بالغاء قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يلغى قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر .

مادة ٢ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بختم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ...

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون في جلته ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — إذن يؤخذ الرأي عليه بتناداة الأسماء .

وبأخذ الرأي على مشروع القانون للذكور قرر المجلس قبوله بإجماع ١٤٣ صوتاً .

(في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧) .

لما كانت الاجتماعات العمومية وللظواهرات ترى إلى إبداء الأفكار ، فقد وجب أن تكمل حريتها بالطريقة التي يسنها للشرع كافة لهذه الحرية من جهة ، وحافظه للنظام من جهة أخرى .
كما أنها ترجع أيضاً إلى الحرية الشخصية المكفولة بالمادة الرابعة من الدستور .

مشروع قانون الاجتماعات

الرئيس — ننقل الآن إلى نظر تقرير لجنة الداخلية عن مشروع القانون الخاص بالاجتماعات العامة وللظواهرات في الطرق العامة . مجلس النواب
تليت الكتابة الآتية :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أكتشف بأن أرسل سعادتك القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة وللظواهرات في الطرق العمومية لفضله
بمرسه على المجلس ليقدر فيه ما يراه بحد أن أعادت اللجنة النظر فيه تنفيذاً لقرار المجلس الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بمجلسها التي
انضمت في يوم ١٣ الجاري بحضور سعادة وكيل الداخلية .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد رمزي بك ليكون مقرراً لها في هذا القانون .

وتفضلوا سعادتك بقبول وافر الاحترام ؟

رئيس اللجنة

السكرتير النائب

عبد الفتاح يحيى

عمود صبرى

١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧

الرئيس — ليغفل حضرة للقرور بشرح للوضوح ورأى اللجنة .

أحمد رمزي بك (للقرور) — أتألو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« أرسلت الحكومة إلى مجلس النواب في البوردة الأولى ، عملاً بالمادة ١٦٩ من الدستور ، فيما أرسلته من القوانين ، القانون رقم
١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة وللظواهرات في الطرق العمومية الصادر في ٣٠ مايو من تلك السنة فأحالها المجلس على لجنة
الداخلية إذ ذاك ؛ وهي ، بعد أن نظرت وتناقشت فيه ، قررت إنائه وضمت مشروع قانون بهذا الإنهاء . ولا عرض على المجلس في اليوم
الأول من شهر يولييه سنة ١٩٢٤ أقر اللجنة على عملها ووافق على مشروعهها .

انتقل الأمر إلى مجلس الشيوخ في ذلك العام فأحالها على لجنة الداخلية ؛ ولما عرضته على المجلس أظهرت الحكومة رغبتها في ضرورة
وجود قانون ينظم أمر هذه الاجتماعات والمظاهرات صوتاً للنظام والأمن ؛ وقدمت إلى اللجنة في إحدى جلساتها مشروعاً بتعديل ثلاث
مواد في القانون الأصلي فيها بعض التخفيف من قيوده . وقال وزير الداخلية (بالنيابة) يومئذ إنه يقدم للمشروع اللجنة على سبيل الاستئناس ،
فلم تر الأخذ بالتعديل الوارد فيه بل عدلت القانون بما رأيته متعلقاً على مبدأ الحرية وتقييد البطلة الإدارية بما يرى في مشروع التعديل .

وفي سنة ١٩٢٦ أرسل مجلس الشيوخ مشروع هذا القانون معدلاً إلى مجلس النواب فأحله على لجنة الداخلية ؛ وبعد أن بحثه في عدة جلسات أقرته كما جاء من مجلس الشيوخ ، وأرسلته إلى المجلس بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ .

وبسبب انتهاء الدورة البرلمانية قبل نظره قد أعاده المجلس إلى لجنة الداخلية تنفيذاً لقراره الصادر بجملة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ القاضي بإحالة مشروعات القوانين التي لم يتمكن المجلس من إتمامها إلى اللجان الجديدة لإعادة النظر فيها وتعيين مقررين جديداً لها .

وفي هذا العام نظرت اللجنة في مشروع هذا القانون نظرة ثانية وعقدت لذلك عددة جلسات بتاريخ ٢٧ يناير و ٢١ فبراير و ٢٩ مارس سنة ١٩٢٧ حضرها سعادة وكيل الداخلية مندوباً ؛ وقد بين لها وجهة نظر الوزارة للذكورة فيه . وأخيراً رأت اللجنة في جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٢٧ أن تدخل على المشروع الوارد من مجلس الشيوخ تعديلاً في اللادتين ٢ و ٧ من القانون الأصلي وزادت كذلك مادة خاصة بقتاب من يمنع الاجتماع العام أو الحاصل أو يفرضه أو يمنع المظاهرة أو يفرضها احتراماً لحق الأفراد في ذلك .

ثم رأت ، بعد أن عدل مجلس الشيوخ ست مواد من مواد هذا القانون وهي للواد ٢ و ٣ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ ، وألغى منه ثلاث مواد وهي للواد ٤ و ٥ و ١٠ ، وأضافت إليه هذه اللجنة مادة جديدة كما تقدم مع أن كل مواد ١٣ أن تستبدل بهذا القانون قانوناً غيره بسبب ما أدخل على بعض مواد من تعديلات ومن حذف البعض الآخر . ولعدم الاضرار كما جاء أمر إلى مراجعة قانونين واستعراض قسومهما عند كل بحث لمعرفة ما حذف وما لم يحذف وما عدل أو أضيف ، فجمعت اللجنة القانون كما صار أخيراً وذبلته بمادة تنفيذ إلغاء كل نص يخالفه .

ولما عرض للمشروع على المجلس بجملة يوم الأحد ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ طلبت الحكومة تأجيل نظره لنياب حضرة صاحب الدورة وزير الداخلية . وفي مسهل هذه الدورة أعيد للمشروع ثانية إلى اللجنة فأعادت بحثه بحضور سعادة وكيل وزارة الداخلية ، وافقت وجهة نظره مع وجهة نظر اللجنة في اللواد ، وطلب إضافة بعض أحكام لم تر اللجنة مانعاً من إضافتها كما سيجد .

وقد اجتمعت اليوم لجنة الداخلية وأدخلت تعديلاً للمادة الثالثة سنخه على حضراتكم عند ما نصل إليها . وقد تم هذا التعديل بالاتفاق مع سعادة وكيل الداخلية . وبذلك لم يبق أي خلف بين اللجنة ووزارة الداخلية في مشروع القانون الذي وضته اللجنة . والآن أعود إلى تلاوة التقرير :

« ولأجل أن نبين الفكرة التي استوجبت تعديل القانون الأصلي هـول :

إن حرية إبداء الرأي مكفولة ؛ ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بشير ذلك في حدود القانون (للمادة ١٤ من الدستور) ، وأن لفصيرين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً ، وليس لأحد من رجال البوليس أن يخنس اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشارته . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاصة لأحكام القانون كما أنه لا يقيد أو يمنع أي تدبير لوقاية النظام الاجتماعي (للمادة ٢٠ من الدستور) .

ولما كانت الاجتماعات العمومية والمظاهرات ترمي إلى إبداء الأفكار فقد وجب أن تكفل حرمتها بالطريقة التي يسنها للشرع كافة لهذه الحرية من جهة ، وحفاظة للنظام من جهة أخرى .

ولأن حرية الاجتماعات والمظاهرات إلى حرية الفكر فقط ، بل هي داخلة أيضاً في الحرية الشخصية للمكفولة للمادة الرابعة من الدستور ، لأنهم قالوا إنه لما كان لكل فرد حرية العبّاب وللكت أي شاء كان مجموع الأفراد مثل ذلك .

ومن يذكر الأيام الماضية يذكر معها تدخل الإدارة في كل اجتماع حتى ما كان منه يتناكر خصوصية في المنازل أو بعض الأندية . مع أن الاجتماعات العامة مباحة لم يقيدها القانون بأي قيد ، أيما كان عدد المدعوين ، وسواء أكان الباحث على الاجتماع سياسياً أم انتخابياً أم دينياً كما حكمت المحاكم الفرنسية ، بل الدستور نفسه يحتم احترامها وألا يحضرها أحد من رجال البوليس ولا حاجة بأصحابها إلى إشارته (للمادة ٢٠ للذكورة) .

ويذهب أن بعض الاجتماعات ، كاجتماعات الأفراس والتمائم والجنسازات والاحتفالات الدينية والزيارات والمقابلات والاستقبالات في أي مكان ، ليست باجتماعات عامة بالمعنى المقصود في القانون الذي نحن بصدده ، لأنها في غالب أمرها لا يقصد إلى تكوينها بل ينهب إليها بشير دعوة ، وعلى الأخص لا يلحظ فيها معنى التنظيم . بخلاف الاجتماعات والمظاهرات التي عندها القانون . كما أن الحصر الوارد

بالمادة الثالثة من القانون الأصل في قولها عما يضعه الإخطار « إنه يجب أن يبين فيه إذا كان النرض منه - أى من الاجتماع - محاضرة أو مناقشة عامة أو إذا كان الاجتماع استخائياً » يخرج الأحوال السالف ذكرها . ثم إن التعديل الذى أدخله مجلس الشيوخ اكتفى بأنه يتضمن الإخطار زمان الاجتماع ومكانه ويسان موضوعه ، ولم يفعل للوضع كما فعل القانون الأصلى ولكتب لم يظهر من مناقشة المجلس للذكور أنه أراد التضييق بل الأمر بالعكس فهو قد أدخل التعديل على القانون الأصلى ابتداء التوسيع وإطلاق الحرية . أنف إلى ذلك جميعه أنه لا يتصور الإخطار في أمور مفجئة ، كلقابلات والآنم ، قبل حصولها بأربع وعشرين ساعة أو ثمان وأربعين ساعة .

كما أنه لا حاجة إلى النص على أن الاجتماع في مكان علم يجوز أن يجعل اجتماعاً خاصاً بالدعوة الفردية لأن الملل على صفة الدعوة لا على المكان الذى يحصل فيه الاجتماع ؛ ونس للمادة الثامنة يحتمل هذا النص .

والآن نذكر بعض التعديلات التى أدخلت على القانون الأصلى :

إن القانون الأصلى مأخوذ عن القانون الفرنسى الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨١ حتى إنه متفق معه كلمة كلمة في كثير من نصوصه التى لا تتعارض مع الحرية . وقد نص القانون الفرنسى المذكور في المادة الأولى على جواز حصول الاجتماع العام بدون إذن سابق ، أما قانوننا فإنه أباح للإدارة منع الاجتماع غير الانتخابى إذا رأت أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام أو الأمن العام بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملازمة له وبأى سبب خطير غير ذلك . فانظروا هذه العبارة « إذا رأت » ، « ومن شأنه » ، و « ظروف الزمان والمكان » ، « وبأى سبب خطير غير ذلك » . وقها تجد الإدارة أن الأمن لا يضطرب من اجتماع ؛ ثم قها تجد الظروف مناسبة له ؛ وثلاثة الأثاف أنها يمكنها أى سبب خطير غير ذلك موكل لتقديرها أن تحرم أشخاصاً حرية اجتماعهم أو مظاهراتهم وإبداء فكرهم .

إن القانون الفرنسى الذى نقل عنه القانون المصرى كان يشترط الإخطار قبل الاجتماع بأربع وعشرين ساعة ؛ وقد خفض إلى ساعتين إذا كان الاجتماع استخائياً (المادة ٢) . أما قانوننا فقد اشترط ثلاثة أيام على الأقل مع خفض للدة إلى أربع وعشرين ساعة في الاجتماعات الاستخائية . على أن القانون الفرنسى عدل بقانون ١٨ مارس سنة ١٩٠٧ فأجاز التسامح حتى في الإخطار . وقد قالت المادة الأولى منه :

« الاجتماعات العامة أيأ كان النرض منها يجوز حصولها بدون إخطار سابق » .

وقد جعل مجلس الشيوخ مدة الإخطار أربعاً وعشرين ساعة للاجتماع ؛ إلا إذا كان استخائياً فيكون الإخطار قبله بانتي عشرة ساعة . ولكن اللجنة رأت الأخذ باتقراح مندوب وزارة الداخلية من جعل للدة الأولى ثمانياً وأربعين ساعة والثانية أربعاً وعشرين ساعة ليكون لدى الحكومة الوقت الكافى لاتخاذ الحيلة . وعلى أى حال لم يجعل القانون الفرنسى عقابته إلا عقابته بسيطة ، ثم نص على أنه يجوز للقاضى أن يخفض من عقوبتها باستعمال الرأفة . والتعديل الذى أدخله مجلس الشيوخ بمنع الاستثنائى حتى لا يترك حرية الاجتماع معلقة على رغبة الإدارة هو تعديل مهم ؛ وكذلك لم يجعل فرض الاجتماع الذى حصل الإخطار به منوطاً بهذه الرغبة ، فلن شادت فضته لسبب أو غير سبب لتكون حرية الاجتماع كلمة بلا معنى ، بل عين التعديل الأحوال التى يحصل فيها هذا القس قال إنه يحصل بطلب اللجنة للنظمة للاجتماع ، فإذا لم توجد فيكون بطلب للموقين على الإخطار أو إذا حصل تصادم أو ضرب . أما لجنة الداخلية بمجلس النواب فتري أن تستبدل بكلمات « تصادم أو ضرب » كلفى « اضطراب شديد » حتى لا يكون كل تصادم أو ضرب ، ولو كان بسيطاً ، مسوغاً لفرض الاجتماع إذ قما يخلو اجتماع منه أو احتمال حصول ذلك ؛ كما أضافت اللجنة عبارة تسمح باستمرار الاجتماع أو إبطائه إذا عدت السكينة احتراماً لحق المصريين في الاجتماع وابتعاداً عن أن يثبت به عابث لأقل سبب ، لأن من واجب البوليس المحافظة على الحرية وحقوق الناس في الاجتماع وللظاهرة والسبل على صيانتها .

ومن أعظم أوجه التعديل اعتبار عدم الإخطار عن الاجتماع أو المظاهرة مخالفة عقابها عقاب المخالفة وكذلك الاشتراك في اجتماع أو مظاهرة رغم تحذير البوليس أو عصيان الأمر الصادر إلى المجتمعين بالنزوق بعد أن كان كل ذلك جريمة وكلف عقابها شديداً لا مسوغ له على الإطلاق .

وقد كان هذا العقاب يصل في بعض الأحيان إلى ستين .

ومن الاطلاع على المادة التسعة التي أضافتها هذه اللجنة إلى المشروع يعلم العقاب الذى وضع لكل موظف يفض اجتناعاً خاصاً أو علماً اعتياداً على وتقليته في غير الأحوال المبيحة بالفقرة الأولى ؛ وفي الفقرة الثانية عقاب كل شخص موظفاً كان أو غيره ارتكب شيئاً مما ذكر فهو كاحد الأفراد وقد جعل المشروع كالتصديق التام .

وتعترف هذه اللجنة ، كما اعترف مجلس الشيوخ ، بما لبوليس من الحق في منع كل تجمع في الطريق يحل بالأمن العام أو مقيد لحرية المرور كما تعترف بما له من الحق في اتخاذ التدابير لمنع ارتكاب أية جريمة مع المحافظة على حرية الاجتماع .

هذا ما رأته اللجنة في الدورة للامنية ، وقد أبدت الحكومة وجهة نظرها بما يخالف كثيراً مشروع اللجنة . فلما أعيد للمشروع في مستهل هذا العام إلى اللجنة ، تنفيذاً لقرار المجلس الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ، وصممت اللجنة أقوال مندوب الحكومة ، قرر أنه يوافقها على مشروعها في المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ وطلب إضافة مادة جديدة تجيز لوزير الداخلية منع الاجتماع إذا تبين أن الغاية منه ارتكاب الجريمة المنصوص عنها في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٥١ من قانون العقوبات ، وأن الاجتماعات الانتخابية لا يجوز منعها مطلقاً ، وقال إن هذا الجواز الذى يكون من حق وزير الداخلية مأخوذ من المستور نفسه كما يفهم من المادة الشرع منه ، فوافقت اللجنة على ما نصت عليه المادة المذكورة وهو خاص بالفقرة ٣ من المادة ١٥١ عقوبات ، وصار فقرة ٢ في المادة الأولى .

وطلب سعادة وكيل الداخلية أيضاً تحديد وقت الاجتماعات الانتخابية وحدوده بالفقرة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين واليوم المحدد للاختيار .

فوافقت اللجنة على ذلك وأضافت لآخر المادة السادسة .

وطلب كذلك وضع مادة يسم امتداد الاجتماعات إلى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلاً إلا بإذن خاص من البوليس .

فوافقت اللجنة على ذلك وجعلته فقرة أخيرة للمادة الخامسة .

وبناء على طلبه حذفّت اللجنة كلمة « الاجتماعات العامة » في المادة السابعة من مشروع اللجنة ، واستعاضت عنها بكلمة « المواكب » مادام قد تقرر أن الاجتماعات العامة لا تعقد في الطرق أو الميادين العامة .

ولم توافق اللجنة سعادة وكيل الداخلية على حذف المادة التاسعة من مشروعها ، وهي الخاصة بعقاب الموظفين وغيرهم لمنهم الاجتماعات أو المظاهرات المباحة أو فضها لأنها ترى أنه من الواجب المحافظة على الحرية الشخصية بما يكفل عدم الاعتداء عليها من أى إنسان وبالأخص إذا كان المعتدى موظفاً مطلوباً منه أن يصونها .

ولكن الاتفاق قد تم اليوم بين اللجنة وبين سعادة وكيل الداخلية على نص المادة التاسعة كما سأتلوها على حضراتكم في مشروع القانون . « هذا ما رأته اللجنة في مشروع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية تتقدم به إلى هيئة المجلس الموقر ليقرر فيه ما يراه » .

والآن أتلو على حضراتكم نص مشروع القانون :

« مشروع قانون عن الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية »

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الفصل الأول — في الاجتماعات العامة

مادة ١ — الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون .

على أنه يجوز لوزير الداخلية منع الاجتماع إذا تبين أن الغاية منه ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٥١ من قانون العقوبات المعدلة بقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٣ .

وها هو ذا نص للمادة ١٥١ من قانون العقوبات للشار إليها في اللدة :

« يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية ، وذلك باستهال إحدى الطرق اللينة في اللدة السابقة :

(أولا) التحريض على كراهة نظام الحكومة المصرية في النمط المصري أو على الازدراء به .

(ثانياً) نشر الأفكار الثورية للنايرة لمبادئ الدستور الأساسية » .

وهاتان الفقرتان لا علاقة لهما بالموضوع . أما الفقرة للشار إليها في مشروع القانون فهي الفقرة الثالثة من المادة ١٥١ ونصها :

« (ثالثاً) تحريض تنير النظم الأساسية للهيئة الاجنابية بالقوة أو الإرهاف أو بوسائل أخرى غير مشروعة . ويعاقب بنفس العقوبات للتقدمة كل من شجع بطريق للسلعة اللادية أو اللالية على ارتكاب جريمة من هذه الجرائم ... » .

هذا وقد أخذنا المادة الأولى من مشروع القانون عن المادة ٢٠ من الدستور ، وهي التي تنير إلى حق للمصريين في حرية الاجتماع .

والآن أستمع في تلاوة باقي مواد للشرع .

مادة ٢ — يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يحضر بذلك المحافظة أو اللديرة ، فإذا كان يراد عقد الاجتماع خارج مقر المحافظة أو اللديرة أخطر سلطة البوليس في المركز ، ويكون الإخطار قبل عقد الاجتماع بثان وأربعين ساعة على الأقل ، وتقم هذه اللدة إلى أربع وعشرين ساعة إذا كان الاجتماع انتخابياً .

مادة ٣ — يجب أن يكون الإخطار من شخصين على الأقل شاملا لبيان الزمان والمكان المحدثين للاجتماع وبيان موضوعه .

ويجب أن يوقع على الإخطار من الأشخاص الذين يريدون تنظيم الاجتماع . ويشترط أن يكونوا متمتعين بحقوقهم اللدنية والسياسية ، وبين كل من اللوقين في الإخطار اسمه وصفته ومناطته وعمل توطئه .

مادة ٤ — يجب أن تكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين من الأعضاء على الأقل . وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج في القوانين ، كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته اللينة في الإخطار ، وأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو الآداب أو يشتمل على تعرض على الجرائم .

فإذا لم ينتخب المجتمعون لجنة ، تكون اللجنة مؤلفة من الأعضاء اللينين في الإخطار .

مادة ٥ — يجوز دائماً لندوب من رجال الإدارة أو أحد ضباط البوليس أن يحضر الاجتماع ويكون من حقه أن يحضر للكان الذي يسخر فيه ، ولا يجوز له حل الاجتماع إلا في الأحوال الآتية :

أولاً — إذا طلبت ذلك منه اللجنة للصوص عليها في اللادة الرابعة ، أو ، عند عدم وجودها ، اللوقون على الإخطار .

ثانياً — في حالة حدوث اضطراب شديد ، وإذا طادت الكينة يستمر الاجتماع أو يباد .

ولا يجوز بأية حال أن تمتد الاجتماعات العامة إلى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلا إلا بإذن خلص من البوليس .

مادة ٦ — يعتبر من الاجتماعات العامة ، فيما يتعلق بتطبيق القانون ، كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خلص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس يديم دعوة شخصية فردية .

ويستمر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع يكون القرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم ، وذلك في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين واليوم المحدد للانتخاب .

الفصل الثاني — في المظاهرات في الطريق العام

مادة ٧ — تسمى أحكام للمادة ١ والفقرة الأولى من اللادة ٢ والمادة ٣ والمادة ٥ على كل أنواع اللواكب والمظاهرات التي تخام أو

تسير في الطرق أو اللادين العامة ويكون القرض منها سياسياً .

الفصل الثالث - في العقوبات والأحكام العامة

مادة ٨ - الاجتاعات العامة أو المظاهرات التي تنام أو تير غير إخطار عنها بمقاب الداعون إليها والنظمون لها وكذلك أعضاء لجان الاجتاعات بالحسب لمدة لا تزيد عن أسبوع وبترامة لا تتجاوز المائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .
ويصحب العقوبات المذكورة في الفقرة السابقة كل شخص يشترك ، رغم تحذير البوليس ، في اجتاع أو مظاهرة لم يخطر عنها أو يصي الأمر الصادر إلى المجتمعين بالتفرق .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيمقاب عليها بترامة لا تتجاوز مائة قرش . ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوباً عليه في قانون العقوبات .

مادة ٩ - يصحب بالحسب إلى شهر أو بالترامة من مائتي قرش إلى ثلاثة آلاف قرش : (أولاً) كل موظف فض اجتاعاً خاصاً أو عاماً أو شرع في ذلك في غير الحالتين اللتين في المادة ٥ اعتاداً على سلطة وظيفته ، (ثانياً) كل شخص حاول ، بالنف أو التهديد ، أن يمنع أو يفرق اجتاعاً عاماً أو خاصاً .

وكل هذا بدون الإخلال بالعقاب على ما يرتكب من الجرائم الأخرى .

مادة ١٠ - لوزير الداخلية أن يصدر بقرار منه الأحكام التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون .

مادة ١١ - يلغى كل نص عاقل لمصوص هذا القانون .

مادة ١٢ - على وزيرى الداخلية والمخافية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الانتقال إلى نظر مشروع القانون مادة مادة ؟
(موافقة عامة) .

المقرر :

عنه فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقوا عليه وأصدروه :

الفصل الأول - في الاجتاعات العامة

مادة ١ - الاجتاعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون .

على أنه يجوز لوزير الداخلية منع الاجتاع إذا تبين أن التاية منه ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٥١ من قانون العقوبات لمدة بقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٣٣ » .

عبد السلام فهمى محمد جمه بك - نص في هذه المادة على « منع الاجتاع إذا تبين أن التاية منه ارتكاب الجريمة ... الخ »
فن الذى سيقين ؟

الرئيس - وزير الداخلية .

عبد السلام فهمى محمد جمه بك - يعمن أن يقال « إذا ثبت » بدلا من « إذا تبين » .

يوسف أحمد الجندى اندى - إني أعترض على الفقرة الثانية من هذه المادة ، وأقترح أن تقتصر المادة على الفقرة الأولى منها ،
وهى « الاجتاعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون » .

والذى يدعونى إلى هذا الاعتراض هو أننا إذا أجزنا السلطة لوزير الداخلية - تلك السلطة التي يستعملها بقتضى المعلومات التي قد ترد إليه من رجال الإدارة في الجهات المتعددة - فإننى أخشى كثيراً أن تكون حرية الاجتاعات مهددة .

إن النصّ الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ١٥١ عقوبات مدّة نصّ واسع ، ذلك أن الكثيرين يخطّون في تفسير « النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية » وفي فهم معانيها . قد يكون ما اعتبره أنا من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية لا يمتدّ غير ذلك . ليس هناك تعريف للنظم الأساسية بل هي متروكة لحسن التقدير . ولهذا أخشى أن يأتي زمن يعتبر فيه ما ليس أساسياً من هذه النظم أساسياً .

إن كل مسألة لا تكون مدّة للنّ يمكن للقوة أن تنهّب في تفسيرها مذاهب شتى .

وإن أشرب لحضراتكم مثلاً على اختلاف الرأى في تفسير النظم الأساسية : فهناك نظام الوقت قد يعتبره البعض أساسياً ولكن لا اعتبره كذلك . وقد يجيى وقت يقال فيه إن الكلام في نظام الوقت غير مشروع لأنه من النظم الأساسية .

وكذلك النصّ للوجود في الفقرة الثالثة للشار إليها وهو « أو بوسائل أخرى غير مشروعة » . هذا النصّ واسع جداً قد تفسره القوة حسبما يتفق مع أهوائها . ولا يخفى على حضراتكم أنه قد مرّ علينا وقت اعتبر فيه للشروع غير مشروع والعكس بالعكس .

لقد مرّت علينا هذه الأزمات والأدوار التي كان الفكر والفعل والمادة وكل شيء في الوجود يقرر وعمن أن تصرفاً من التصرفات مشروع ، ومع ذلك فقد كانت القوة لا تعلم وسيلة لقول بأن هذا التصرف غير مشروع .

لهذا أرى أن وضع المادة بهذا التيد خطر جداً لأن وزير الداخلية أو رجال الإدارة ، يفتضون ذلك ، يستطيعون أن يتموا كل اجتماع بحجة أنه تبين لهم أن الغاية منه ارتكاب الجريمة للنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٥١ عقوبات مدّة .

ولا أدري من أين تبين لهم ذلك وكيف تكون الرقابة . لو أنه قيل في المادة « إذا ثبت بالفعل أن القرض هو تخييد تغيير النظم الأساسية » كان ذلك مقبولاً .

إنه مادامت لا رقابة على الوزير ، وليست هناك محكمة تحكم فيما إذا كان تبينه صحيحاً أو لا ، فوجود هذا النصّ خطر جداً .

ولست أدري المحكمة من إضافة الفقرة الثانية إلى المادة الأولى .

إن القانون الأصل خلو من هذه الفقرة ، كما أن القانون الذي عرض على مجلس الشيوخ خلو منها كذلك .

قد يقال إننا إذا ألتينا هذه الفقرة كان معنى ذلك شلّ يد الوزير .

وإن أردت على هذا بأن المادة الخامسة من مشروع القانون تجيز لرجال الإدارة أو ضباط البوليس منع الاجتماع في حالة حدوث اضطراب شديد . وبدعى أن الاجتماع الذي يكون القرض منه قلب النظم الأساسية من شأنه أن يحدث اضطراباً شديداً ، ولوزير الداخلية ورجاله في هذه الحالة يفتضى المادة الخامسة المذكورة فنّ الاجتماع .

لهذا لا أرى أيّ مبرر لبقاء الفقرة الثانية من المادة الأولى وأقترح حذفها .

محمد صبرى أبو علم اتحدى — أؤيد حضرة الأستاذ يوسف الجندى في طلب حذف الفقرة الثانية من المادة الأولى ؛ لأنّ هذه الفقرة قد ذهب للتصف في تأويلها إلى مدى بعيد .

إن في هذا القانون ، بإحضرات النواب ، ما يبنى عن وجود هذه الفقرة ، لأنه احتفظ — في المادة الرابعة منه — لوزير الداخلية باحتياطات من شأنها أن تكفل عدم الخروج على القانون وأن تبقى للاجتماع صفته الخاصة للهيئة في الإخطار ؛ وبناء على هذا لا يصح منع أى اجتماع قبل حصوله ارتكابه على ما يتوهمه وزير الداخلية من أنه قد يقبل ميداناً للتبشير بالمذابح الثورية والبدوى الرجعية . وغير معقول أن يقدم لإنسان يطلب عقد اجتماع لقرض نهى عنه الدستور ، أو لشأن ضد للبدوى الأساسية التي تعتبر مقدمة بنص الدستور . فلماذا أباح وزير الداخلية عقد اجتماع ما ، ثم تبين له أن هذا الاجتماع خرج عن الصفة التي اتخذت له وقت تدمير الطلب ، فلوزير في هذه الحالة أن يفض الاجتماع ؛ وما دامت له هذه السلطة فهي كافية بضمان النظام الاجتماعى ، ولا حاجة معها للنصّ على منع الاجتماع .

الرئيس — الذى يشير إليه حضرة النائب المحترم في كلامه من فنّ الاجتماع لا يتناول نصّ المادة الخامسة من مشروع

هذا القانون .

محمد صبرى أبو علم اقتدى — الذى أشير إليه فى كلامى ، وهو إذا خرج الاجتماع عن صفته اللبنة فى الإخطار يفض ، وارد فى نص المادة الرابعة .

القرر — إن المادة الرابعة خالية من النص الذى يشير إليه حضرة النائب المحترم .

محمد صبرى أبو علم اقتدى — لا بأس من إضافة هذا النص إلى المادة الخامسة .

القرر — إن فى إضافة هذا النص خطراً كبيراً .

محمد صبرى أبو علم اقتدى — إن منع الاجتماع ، بناء على خطر محتمل ، ليس كفضه إذا تحققت مخاوف الوزير . ولو أن المادة التاسعة نصت على عقاب من يمنع الاجتماع قبل حصوله ، كما نصت على فضه ، كانت هناك وقاية من استئمال الفقرة الثانية من المادة الأولى .

القرر — إنى أخالف حضرة الأستاذين يوسف الجندى وصبرى أبو علم فيما أبدياه من الملاحظات على الفقرة الثانية من المادة الأولى ، لأن هذه الفقرة لم توضع إلا تأييداً لنص جاء فى الدستور ، فقد نصت المادة العشرون منه على ما يأتى :

« للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً ؛ وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ، ولا حاجة بهم إلى إشعاره ، لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة ، فإنها خاضعة لأحكام القانون . كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » .

ويظهر أن بعض حضرات الزملاء التمس عليهم فهم كلمة « وقاية النظام الاجتماعى » ؛ وقد سمحت من بعضهم أن الترض منها وقاية نظام الدولة . والواقع أن النظام الاجتماعى غير ذلك ، لأنه هو الذى تقوم عليه أسس كل اجتماع . وقد أردنا اليوم أن نفهم كيف يمكن وقاية النظام الاجتماعى بلا تعريض ، فلم أسمع شيئاً عن ذلك ، وكل ما قيل أن تحذف الفقرة الثانية من المادة الأولى بناتاً ، وفى هذا الحذف — على الأقل — عدم اتفاق مع حكم من أحكام الدستور .

وقيل أيضاً إنه يجوز للوزير أن يمنع أى اجتماع إذا ثبت أنه لارتكاب جريمة نص عليها القانون العام .

تصرفون حضراتكم أن للإدارة طرقة سرية ، وكثيراً ما نجحت هذه الطرق فى معرفة بعض الحوادث ، فإذا ثبت للوزير من طريق سرى أن الاجتماع المزمع عقده شيوخ مثلاً فنعاه ، فهل ترميرون منه أن يقدم لكم الدليل الذى دعاه إلى منع الاجتماع ؛ أظن أن فى ذلك إخلالاً بالسرية التى هى من أهم وسائل الإدارة فى أعمالها .

اعتقدوا ، يا حضرات النواب ، أنى تبت كثيراً من الشدة التى تتكون منها ، ولكننا الآن نتكلم بصفتنا مشرعين تهيد الإدارة ، ولا نضر بحرية الأفراد ، وهذه الحرية مكتوبة بالقانون للعروض على حضراتكم .

طلب الأستاذ صبرى أبو علم إضافة فقرة إلى المادة الخامسة . وأرى أن فى ذلك خروجاً من مأزق الوقوع فى آخر ، لأنه يفتح علينا أبواباً تدخل الإدارة فى حرية الاجتماع . ففى وضع هذه الفقرة إعطاء سلطة لضابط البوليس لنفى الاجتماع متى ادعى أن المجتمعين خرجوا على النظام الاجتماعى .

يا حضرات النواب : إنا ، بعد بحث طويل استغرق ثلاث سنوات ، استقر رأينا على إدخال فقرة فى قانون الاجتماع وارد حكمها فى الدستور نفسه . أما أنكم تتفحون ببلا لإمكان نفي الاجتماع ، فهذا ما لا يتفق أبداً مع الحرية التى تنشدها من وضع هذا القانون .

الدكتور أحمد ماهر — أؤيد حضرة النائب المحترم يوسف أحمد الجندى اقتدى فيما ذهب إليه من الاختصار على حذف الفقرة الثانية من المادة الأولى . أما اقتراح حضرة النائب المحترم محمد صبرى أبو علم اقتدى ، فقد رد عليه حضرة المقرر بما فيه الكفاية ؛ كما أن الحاجة لا تدعو إلى إقرار هذا الاقتراح . غير أنى ألاحظ أن حضرة المقرر أشار إلى أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من المشروع الذى أماناً تتفق تماماً مع حكم المادة العشرين من الدستور ، وتكاد تكون متقولة عنها . لذلك أرى — استناداً على مادة الدستور نفسها — أننا إذا حذفنا الفقرة الثانية من المادة الأولى يتكنا الاكضاء بالمادة العشرين من الدستور ، حيث جاء فيها :

« لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة ، فإنها خاضعة لأحكام القانون ، كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » .

لم تقل هذه المادة إن النظام الاجتماعي بنى عليه منع الاجتماع ، وإنما أشارت باتخاذ تدابير لوقاية النظام الاجتماعي وحمايته ، وهذا هو المفهوم من نصها .

وبطبيعة الحال إن من أراد عقد اجتماع دعا إليه الناس وبين لهم الموضوع الذى سيكون محلا للكلام ، وغير خفى أنه لا يمكن للداعى أن يذكر فى دعواه موضوعا غير مشروع ، لا يستطيع أن يقول إنا سنبعث فى قلب النظام الاجتماعي مثلا . فكيف — والحالة هذه — يصل إلى علم الوزير ، أو إلى علم غيره ، أن الداعى سيعمل على قلب النظام ؟ هنا موضع الخطر ، هنا مجال اللبس ؟ إذ ينبغي على إعطاء هذا الحق إمكان منع أى اجتماع وهدم القانون الذى نعمل على سنه اليوم .

أو كذا حضراتكم أن وجود مثل هذا النص فى الفقرة الثانية من المادة الأولى يقتضى على الحرية ، يقتضى على كل حق لأفراد المصريين فى الاجتماع والمناقشة والبحث فى أى موضوع .

بقيت مسألة الاعتداء على القوانين وطريقة منه . فلنفرض أننا اجتمعنا لقرض مشروع ، ثم ارتكبت جريمة أثناء الاجتماع ، لماذا يحصل ؟ يحصل كما يجرى عند ارتكاب أية جريمة . فإذا ارتكب أحد المجتمعين جريمة القتل مثلا قبض عليه ، كما لو حصل القتل خارج الاجتماع . كذلك من يخالف المادة ١٥١ من قانون العقوبات أو أية مادة من القوانين للوضوعة ، فلنضابط البوليس أن يقبض عليه تحت مسؤوليته ، ويدعوه للتفتيش بدون حاجة إلى أى نص قانونى .

لذلك كله أؤيد حضرة النائب المحترم يوسف أحمد الجندي اتحدى وأوافق على اقتراحه ، لأن احترام القوانين واجب من غير نص . (تصديق) .

الدكتور محبوب ثابت بك — لقد وضعت المسألة ، وتبين الكثيرون منا وجوب حذف الفقرة الثانية من المادة الأولى . وإنى أخالف حضرة للقرر وأوافق حضرة الأستاذ يوسف الجندي على وجهة نظره (ضجة) .

إن للمسألة ، باحضرات النواب ، ليست لموا ولما ، بل هى مسألة خطيرة . فهذا القانون ، وقد لبت به أغراض شتى ، لا يجوز أن نمر عليه سراجا ، بل يجب أن ننقشه مادة مادة بكل تؤدة وعناية .

الرئيس — أرجو حضرة الضو المحترم أن يتكلم فى الموضوع ، وله الحرية التامة فى مناقشة اللوا .

الدكتور محبوب ثابت بك — إن الأصل فى القوانين الإلحة ، وخصوصا إذا تعلقت بحرية الرأى . وإنى أرى أن ما تعطيه الفقرة الأولى من المادة الأولى نسله الفقرة الثانية من هذه المادة ، قد نصت الفقرة الأولى على أن « الاجتماعات العامة حرة » ، لما للمنى فى أن ينص فى الفقرة الثانية على أنه « يجوز لوزير الداخلية منع الاجتماع إذا تبين ... الخ » .

إن معنى ذلك ، باحضرات النواب ، أن القانون مشغول ومصاب من أول مادة فيه (ضحك) .

إن المادة العشرين من الدستور تنص على أن « للمصريين حق الاجتماع فى هدوء ... الخ » .

أقول إن هذه المادة ليس معمولاً بها فى عهد الدستور . وقد تصرفت براسة بعض النقابات (١) ...

الرئيس — يجب أن نحصر كلامنا فى الاجتماعات العامة . وللمادة العشرين من الدستور نص فى الجزء الأول منها على الاجتماعات الخاصة ، أما فى الجزء الثانى فنص على الاجتماعات العامة .

الدكتور محبوب ثابت بك — إن عبارة الفقرة الثانية « إذا تبين » عبارة مرنة . فالتبين هذا ، على ما فيه من احتمال وظن وتعمين ، يمكن لمنع الاجتماع .

إن المادة الرابعة فيها الكفاية لأن تجعل الاجتماعات مقيدة فى حدود العقل والقانون لأنها تقول :

« يجب أن تكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين من الأعضاء على الأقل . وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج للى القوانين ، كما أن عليها أن تخط لاجتماع صفته للجنة فى الإخطار ، وأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو الآداب أو يشتمل على تحريض على الجرائم الخ » .

(١) وافق المجلس على إضافة العبارة الآتية للدكتور محبوب ثابت « وقد تصرفت وأشرف براسة بعض النقابات ، ومع ذلك يحضر مجلس

إدارتها — وهى دعوة خاصة — بين رجال البوليس أقباطا صريحا على المادة المصرى من الدستور » .

ألا يرى حضرة زميلي المحترم مقرر اللجنة ، ومن نجاحه ، أن في هذه المادة الكفاية ؟ إنني أرى اكفاه بما أبديته وأبداه حضرة النائب المحترم يوسف أحمد الجندي انتهى أن لا لزوم لبقاء الفقرة الثانية من المادة الأولى ، ويكفي أن ينبه رجال البوليس الموجودون في الاجتماع حضرات المسؤولين عنه بمراعة النظام . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أرى أن في حذف هذه الفقرة صيانة لحرة الرأي وتبادل الأفكار لأنا في عصر يجب ألا نغتنم فيه كل فكرة ترى إلى الإصلاح الاجتماعي بدعوى أنها خارجة على النظام وهي ليست كذلك .

عبد الحاقق عطية انتهى — للفروض في القانون ألا يكون جليداً . ومهما قيل من أن القانون يجب أن يأخذ وقتاً طويلاً عند تطبيقه حتى يبين ملاحه من فساد ، فإنه من للفروض أيضاً على التشريع أن يسار التطور الاجتماعي . وإذن فالقانون يجب أن يأخذ لون الأحوال والظروف والملايسات ، وعلى هذه القاعدة يجب علينا أن نبث الفرض التي ترى إليه هذه الفقرة التي هي مثار النزاع الآن .

إنتا ، باحضرات الأعضاء ، في عصر الديمقراطية فيه محترمة ، والقوانين مصونة ، والرقابة على الحكومة موجودة فعلاً ، ولكننا نإزاء ذلك يجب ألا ننسى أن الحالة التي نحن عليها الآن لم تكن موجودة من عهد قريب ، بل كنا في حالة ارتكبت فيها مظالم ما زالت الأصحاب تضطرب كما ذكرت . إنني لأعجب على اللجنة وجهة نظرها فيما تراه من أن يكون البث بالنظام بعيداً وأن تكون عين الحكومة ساهرة ، ولكنه في هذا الدور من التشريع يجب أن نلاحظ الوفاة أكثر من الملاج إلى أن تشترب النفوس حب الدستور ، وتم الديمقراطية للحاكم والحكوم ، ويشتر الوزير بالمسئولية أمام ضميره وأمام كل فرد من أفراد وطنه .

وعندما تصل البلاد إلى هذا الشأن البعيد من الحرية ، إذا وجدنا في القانون عيباً يمكننا معالجته — لذلك أرى أن في بقاء هذه الفقرة خطراً كبيراً . ولدي دليل كاف أعضد أنه يصعب على حضرة المقرر الرد عليه ، وهو أنه يمكن فرض أي اجتماع بأمر إداري ليس من سلطة الحاكم تضييره ولا تأويله . فإذا ما سأل سائل عن سبب فرض الاجتماع يجب بأنه تنفيذاً لنص الفقرة الثانية من المادة الأولى ، وإذن ترون حضراتكم أنه يمكن لوزير الداخلية الكلف بالمحافظة على النظام العام أن يعمل — إذا شاء — هذا القانون جراً إلى ورق بسبب وجود هذا النص الذي يغتوله حق منع أي اجتماع يثير مناقشة ، فلو قايمة وللظروف للناحية وللديمقراطية التي نشدها جميعاً ، يجب وضع حد لذلك . بناء عليه ، لا محل لجلب إلناء هذه الفقرة أو إبقائها محل مناقشة ، لأن في القانون العام الكفاية ، ولنا في حاجة لأن نعيد أنفسنا بمثل هذا القيد .

جضر غفري بك — إنني أنضم لرأي حضرات الزملاء الذين يقولون بحذف هذه الفقرة .

محمد حافظ رمضان بك — إن التشريع على نوعين : تشريع لا يمكن فيه مطلقاً أن يتعرض لحرة شخص أو مجموع قبل وقوع جريمة ، وهذا هو التشريع المادى ، وتشريع استثنائي ، وهو وضع القوانين التي تقصد بها درء الخطر قبل وقوعه ، ويرى واضعوه إلى محاولة منع ارتكاب الجرائم قبل وقوعها . وقد دل تاريخ الأمم عموماً على أن هذا النوع من التشريع كان وسيلة لتعرض لحرة الأفراد والجماعات ، بل وأكثر من هذا أنه يؤدي إلى وقوع الجرائم للراد منها ؛ لأن منع الاجتماع العامة يؤدي إلى تكوين الجمعيات السرية ، ولكن لو ترك الأمر لدوى الشأن ووقت جريمة يكون حكمها تنكح الجرائم التي تقع كل يوم ويقدم المجرم للسلطان بنص المادة ١٥١ عقوبات ؟ والمستور نص على هذا أيضاً .

وعليه أرى وجوب حذف هذه الفقرة وجعل الاجتماعات العامة حرة كما قال حضرة زميلي المحترم الدكتور محبوب ثابت ، وإلا أصبح الأمر كالتقول بالاستغلال مع ضمان للسلع .

وهنا غادر الجلسة حضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا رئيس المجلس ، وتولى الرئاسة حضرة صاحب المزة حسين هلال بك وكيل المجلس .

محمد يوسف بك — لا شك في أن حجة حضرة المقرر التي يستند عليها حجة يجب علينا النظر فيها بدقة ، لأن من يرتكن على الدستور إنما يرتكن على شيء واجب الاحترام منا جميعاً .

فللجنة المشرون من الدستور تقول : « لكن هذا الحكم لا يجري على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون ، كما أنه لا يفيد أو يمنع أي تدمير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعي » .

وكذلك تقول المادة الحادية والمثرون « للمصريين حق تكوين الجمعيات » وكيف استعمل هذا الحق بينها القانون . فكيف يراد وضع قانون مع إغفال نص الدستور الصريح في هذا الموضوع ؟

قد يقال إن النص الدستوري موجود ولا وجه إلى الإشارة إلى شيء خلس يوفق بين التشريع وبين نص الدستور الصريح . قلناى أراه في هذه الحالة هو أن يترك الحكم للدستور ، وأقرح ، توفيقاً للرغبات المختلفة ، واحتراماً للدستور الذى يجب علينا جميعاً المحافظة عليه ، أن تستبدل بعبارة « على أنه يجوز لوزير الداخلية منع الاجتماع إذا تبين أن الغاية منه ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٥١ من قانون العقوبات للملة بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ » عبارة « على أن هذا القانون لا يقيده أو يمنع أى تدبير يتخذ بحسن نية لوقاية النظام الاجتماعى » .

على نيب ائدى — أؤيد القائلين بوجود حذف الفقرة الثانية من المادة الأولى ، ليس فقط للأسباب الوجبة التى أبدت ولكن للملاحظة الآتية :

تهول اللجنة إنها ترتكن على نص للمادة العشرين من الدستور ، وأنا أقول — كما قال حضرة زميلى المحترم الدكتور أحمد ماهر — إن هذه المادة تؤيد الحذف إذ جاء فيها ما يأتى « كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » ، وبما يلها في النص الفرنسى :
"et ne peut empêcher ou restreindre toute mesure à prendre pour la protection de l'ordre sociale."

ومعنى ذلك أن هذا النص لا يؤدى إلى وضع تشريع خلس ، إذ أنه لو كان يرى إلى ذلك لا كفى الدستور بالقول بأن هذا الحكم لايجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون . كان يمكن أن يقتصر نص المادة على ذلك ، ولكن للشم أخاف الفقرة الأخيرة التى ذكرناها ، وعلى ذلك فلذا أرادت السلطة التنفيذية أن تضع قيوداً جديدة فيحكم أن تطلب من السلطة التشريعية وضع تشريع شامل لما تريد .

أرجو ، بإحضرات الأعضاء ، أن تلاحظوا أن الدستور وضع بمقتضى أمر ملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ، وأن قانون الاجتماعات الذى نعمل على تعديله الآن صدر قبل ذلك وهو رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ . ومعنى هذا أن واضع الدستور قيد نفسه بما جاء في قانون الاجتماعات العامة من القيود التى رأى أنها كافية . فضلاً عن ذلك فإن كلمة « يقيد » الواردة في المادة العشرين من الدستور تدل على سلطة منحوة من قبل وضع الدستور — هذه السلطة هى سلطة إدارية ، فإن للوزير المختص الميون التى تلهه ما سيحدث فيمكن أن يتخذ طرق الوقاية لا يمنع الاجتماع بل يعمل الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع الجريمة ، وذلك معناه أن الوزير كان له قبل الدستور أن يتخذ التدابير ولا يتقيد بقيد ، ولكن ليس من سلطته أن يمنع اجتماعاً بمقتضى القانون .

وبناء عليه يكون وضع الفقرة الثانية من المادة الأولى في غير محله ، وتشريعاً لم يطلبه الدستور .

سلامه ميخائيل بك — لا نزاع في أن حق الاجتماع هو من أقدس الحقوق للأفراد والجماعات ؛ لذلك كان من المهم ، وإذا وضعنا قانوناً لتنظيم هذا الحق ، وجب علينا أن نعطيه بكل الاحتياطات التى تصونه . فالفقرة الثانية من المادة الأولى التى طلب الكثير من حضراتكم إنضافها قد بشم على هذا الطلب ما يشعرون به عند تلاوتها خصوصاً عبارة « إذا تبين » غير المحدودة ، لأن الذى يتبادر إلى ذهن منها أنها قد تعطى سلطة واسعة زجماً أى استعمالها . واللب الذى يرتكون عليه لحذف هذه الفقرة هو قولهم أن ترك الجريمة لحكم القانون السالم أسوء بالجرائم الأخرى ، وإذن لا معنى للنص عليها بصفة خاصة في هذه المادة ؛ ولكن ألفت نظر حضراتكم إلى أنه إذا تيسر منع وقوع الجريمة قبل ارتكابها كان أفضل من تركها ترتكب إذ قد تكون لدى وزير الداخلية مكاتب تدل على أن الاجتماع سيفقد لغرض ترتكب فيه جريمة .

الدكتور أحمد ماهر — ألا يمكن في هذه الحالة القبض على التآمرين قبل عقد الاجتماع ؟

سلامه ميخائيل بك — قد لا يكون في المكاتب ما يكتفى لإثبات الجريمة . وأرى ، لتوفيق بين جميع الأحوال ، بما فيها الحالة التى توجب منع الاجتماع قبل حصوله ، أن تستبدل بعبارة « إذا تبين » عبارة « إذا توفّر الدليل » . وأقرح هنا حتى يكون لطلاب الاجتماع ، إذا منع تصفاً ، الحق في مقاضاة وزير الداخلية لحرماته من استعمال حقه للقدس . وحتى يكون الوزير حريصاً بالأى منع أى اجتماع إلا إذا ظم الدليل لديه على أن التصعيد منه ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٥١ من قانون العقوبات للملة بقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٣ .

عبد السلام فهمى محمد جمك بك — ولكن كيف تكون المقاضاة وأمر المتع إدارى ؟

سلامه ميخائيل بك — يطلب تعويضاً عما ناله من الضرر .

وكيل وزارة الداخلية — إن الحكومة ليشرفها أن تولى وجهها دائماً في التشريع شطر الدستور المقدس ، وهي لم تترك يدها هذه الفقرة إلا جرياً وراء هذا الدستور .

تصلون حضراتكم أن الحكومة عليها واجبان : الواجب الأول منع ارتكاب الجريمة قبل وقوعها إذا تيسر ، والواجب الثاني هو ضبط الفاعل عند وقوع الجريمة ومعاقبته عليها . فالتقيد بالورد بالمادة العشرين من الدستور والذى يقول « كأنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » ينصب على منع وقوع الجريمة .

يجب على الحكومة ، إذا علمت أن هناك محاولة اعتداء على النظام الاجتماعى ، وهو ما تشير إليه المادة العشرين من الدستور وللادة ١٥١ من قانون العقوبات ، أن تمنع وقوع هذه الجريمة بتدبير تتخذه ، وهو في هذه الحالة لا يكون إلا منع الاجتماع .

تقولون : كيف يتبين وزير الداخلية إذا كان الاجتماع سينتج عنه مخالفة للقانون ؟ والجواب عن ذلك أن وزير الداخلية مسئول أمام المجلس ، فلا خوف إذن من تصرفه لأنه إذا أفلأ أمرأ فيه اعتداء على الحرية ومخالفة للقانون فإنه يكون محلاً للوم من المجلس .

قد يقدم للوزير طلب لعقد اجتماع الفرض منه تحييد للبادئ الشيوعية ، فهل ترون حضراتكم أن يقف وزير الداخلية أمام هذا الطلب مكتوف اليدين وأن يصرح بعدم هذا الاجتماع ؟ أظن لا .

هذا هو الفرض الأساسى من وجود هذه الفقرة في صلب المادة منعا لتسرب للبادئ الشيوعية إلى البلاد ، ولهذا فالحكومة تطلب بقاء المادة على أصلها .

محمد حافظ رمضان بك — أريد أن أعلم من سعادة وكيل وزارة الداخلية إذا كان قد قدم للحكومة طلب عقد اجتماع مثل هذا الفرض إلى الآن ؟ وإنى وافق أنه لم يقدم للحكومة طلب عقد اجتماع لقلب نظام الحكومة ولا تحييد للبادئ الشيوعية ، فإذا كان الأمر كذلك ، وإذا كانت القوانين توضع للضرورة وللحاجة ، لما هو السبب في تصريح لم تظهر للآن حاجة إليه ؟

وكيل وزارة الداخلية — إننا ندرع للسجل .

محمد حافظ رمضان بك — إنما توضع القوانين عند الحاجة إليها ، فإن لم يكن لها حاجة فلا لزوم لوضعها البتة .

إبراهيم المليادى بك — إنى من مؤيدى القائلين بحذف الفقرة كلية لأن مصر بلاد عاشت زمناً طويلاً بدون أن يتم حكمها بتنظيم اجتماعاتها ، ذلك لأن الشعب للصرى مبال إلى السكينة مطبوع عليها ، وذلك بخلاف الحال عند الأمم الغربية فإن اجتماعاتها منظمة بقوانين من أربعة أو خمسة قرون .

لم يتم الشرع للصرى لوضع قانون منظم للاجتماعات إلا في العهد الأخير حينما اختلفت وجهة النظر بين الحاكم والمحكوم . وكان أكبر الأسباب التى دعت لوضع هذا القانون ، كما تطعون حضراتكم ، سياسياً لا علاقة له بالأمن العام ولا بالنظام الاجتماعى .

قانون الاجتماعات ، بإحضرات النواب ، على ما فيه من قيود وتضييق على الحرية يطبق أحياناً ويهمل أخرى — يطبق حينما تتفق الحكومة والشعب على للبادئ السياسية ، ويهمل حينما تتفق الحكومة والشعب عليها . فإذا اختلفت وجهة النظر بين الحكومة والشعب لجأت الحكومة إلى هذا القانون فطبقته بكل شدة واستماتت به على ترويج سياساتها وحكم أفواه للمعارضين لها . لذلك لا يصح أن يقال فى مجلس نيابى كهذا إن هذه الفقرة إنما يقصد بها مقاومة الشيوعية فحسب ، لأن ذلك بقدر تقدراً يوسف هـ . إنى لا أنكر أننا فى الوقت الحاضر ، وأمامنا جمال الدين باشا ووزرائنا ، لا ندرع بشدة وطأة هذا القانون ، ولكنى أريد أن يأمن الشعب هذا السلاح فى يوم يختلف فيه مع الحكومة . وإنى أظن أن سعادة وكيل الداخلية يعلم أن فى مثل هذا الوقت يكون هذا الس من أخطر الأسلحة فى يد الحكومة حيث يمكنها من رد الشعب عن أمانيه للشرعية بفض اجتماعاته .

لقد قال الأستاذ حافظ رمضان بك فى التشريع لا بوضع إلا المكلفه أمارض ظهرت أعراضها ، والشعب للصرى ، بحمد الله ، سليم بما يشير إليه وكيل الداخلية من للبادئ الشيوعية وغيرها ، إذ أننا لم نسمع للآن بشىء من ذلك . وللادة العشرين من الدستور التى تنص على أن الاجتماعات العامة خاضعة لأحكام القانون فيها ما يكتفى للتأمين على النظام الاجتماعى واللىسى ، فلهذا قانون العقوبات ، فإذا نحن حذفنا هذه الفقرة فلا تتجاوز تشريعاً ولا تخالف الدستور .

إن الجرائم التي من أجلها وضع هذا القانون ليست في الحقيقة من الجرائم اللدنية التي تلتس باليد بل هي من الجرائم المرة التي يختلف الناس في تدبرها . وإذا كان الفرض هو أن تحاط الحكومة لما عساه أن يحدث في الاجتماعات فمن السهل أن تزيد الحكومة قوة البوليس التي ترافق الاجتماع ، خصوصاً أنه قد اشترط القانون في للادة الثالثة أن يكون طلب الاجتماع من أشخاص متمتعين بكل الحقوق المدنية والسياسية ، وهؤلاء مسئولون عن الاجتماع ؛ وفي ذلك ، على ما أرى ، ضمان للحكومة على ما تريده من صيانة الأمن العام ، لذلك أوافق على حذف الفقرة الثانية من للادة الأولى كلية .

محمد صبري أبو علم اقتدى — إني عدلت عن رأيي وأقسم إلى رأي الأستاذ الجندى .

الرئيس — يؤخذ الرأي الآن ، وأماننا اقتراحان : الأول لحضرة محمد يوسف بك ويقضى بتعديل الفقرة ، والآخر للأستاذ يوسف الجندى ويقضى بحذف الفقرة الثانية كلية . فلتبدأ بأخذ الرأي على التعديل .

إبراهيم الهلباوي بك — بل يؤخذ الرأي على حذف الفقرة أولاً ثم يؤخذ على التعديل أو الإبقاء ، فلذا أخذ الرأي على تعديل الفقرة فكأن المجلس لم ينظر في رأي القائلين بالحذف مطلقاً .

الدكتور أحمد ماهر — تنص اللائحة الداخلية على أنه عند أخذ الرأي يجب الابتداء بالتعديل الأبعد ، فاقترح حضرة النائب المحترم يوسف أحمد الجندى حذف الفقرة — وهو تعديل للادة — هو أبعد التعديلات عن الأصل ، فيجب البدء به ؛ وفي حالة رفضه يؤخذ الرأي على تعديل حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك وهو أقرب لأصل للادة لأنه أقل من الحذف ؛ فلذا رفض يؤخذ الرأي على بقاء للادة على أصلها .

الرئيس — فليكن .

وكيل وزارة الداخلية — أطلب من هيئة المجلس المحترم أن يؤجل أخذ الرأي على هذه للادة لحين حضور حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية شخصياً .

الرئيس — لقد طلب سعادة وكيل الداخلية التأجيل ، فهل من معارض في ذلك ؟

يوسف أحمد الجندى اقتدى — إني أعارض في التأجيل لأن الحكومة اتدبت سعادة وكيل وزارة الداخلية ليجتلبها أثناء نظر هذا القانون ؛ ومفروض أن سعادته قد دافع عن وجهة نظر الحكومة بكل ما هناك من حجج وبراهين ؛ وقد سمع المجلس أقواله وأقوال حضرات الذين أبدوا الحذف فلا أرى سبباً يدعو إلى التأجيل .

حسن صبري بك — إن المسألة التي جدت الآن هي مسألة التأجيل ؛ وما دام المعارض في التأجيل قد تكلم الآن وأيد اعتراضه فلي الحق الآن أن أنكم في تأييد طلب التأجيل . وإني أرى إجابة الحكومة إلى ما طلبته لأن الموضوع له خطره . وما دمتا مقتنعين برأينا في هذا الموضوع فلنأى لا أرى مطلقاً أن يفرض أن حضور الوزير يؤثر أو لا يؤثر في رأى المجلس (ضجة) .

إني أقول إن البت في الموضوع في غاية الوزر — وقد جاء سعادة وكيله يطلب التأجيل لحين حضوره — لا معنى له ؛ ولذا يصتم التأجيل .

الدكتور أحمد ماهر — أرى أن يكون الحل وسطاً ، لأنه إذا كانت الحكومة قد اتدبت حضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية ليجتلبها في المجلس أثناء نظر هذا القانون ، وقد أدلى سعادته بكل الأدلة التي تراها الحكومة مسوقة لبقاء هذه الفقرة ، وبعد ذلك طلب التأجيل ، فإني أرى أن ترفع الجلسة بنص دقائق لتتس لسعادته في أثناءها استطلاع رأى دولة الوزير .

الرئيس — ترفع الجلسة للاستراحة خمس عشرة دقيقة .

(وكانت الساعة السابعة والحقبة الخامسة عشرة) .

أعيدت الجلسة في الساعة السابعة والحقبة الأربعين برئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا رئيس المجلس .

وكيل وزارة الداخلية — قابلت أثناء الاستراحة حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية وأطلعت على تفاصيل المناقشة التي دارت بشأن الفقرة الثانية من للادة الأولى فوافق دولته على حذفها (تصفيق) .

للمقرر — إذن تكون المادة الأولى قاصرة على الفقرة الأولى منها ، وهي :

« الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون » .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر — المادة الثانية :

« يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يخطر بذلك المحافظة أو المديرية . فإذا كان يراد عقد الاجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية أخطر سلطة البوليس في المركز ، ويكون الإخطار قبل عقد الاجتماع بثان وأربعين ساعة على الأقل ؛ وتنص هذه المدة إلى أربع وعشرين ساعة إذا كان الاجتماع انتخابياً » .

سلامه غنائل بك — أرى أن تكون الاجتماعات الانتخابية حرة وبدون إخطار ، لأنها قد تحصل فجأة فلا يكون للمرشح وقت للإخطار . ومعلوم أن الاجتماعات الانتخابية لا تمتد إلا لليلة للانتخاب فقط .

محمد عبد اللطيف سمودي اتندى — أرجو أن يوافق المجلس على المادة كما هي لأن المادة جرت أن تخطر الحكومة للمحافظة على النظام مهما كانت ظروف الاجتماعات .

إبراهيم الحلباوى بك — إنى موافق على بقاء المادة على أصلها لأن أقل حق للحكومة أن تصرف على النظام في الاجتماعات ؟ ولا يتيسر لها ذلك إلا إذا كان لديها علم سابق بمقد هذه الاجتماعات . ولا يخفى على حضراتكم أنه كلما قوت في الأمة الروح النيابية اشتدت المنافسة بين المرشحين مما قد يؤدي إلى الإخلال بالنظام — ولذلك يحتم وجود رجال الحكومة بمقررة من هذه الاجتماعات .

حسن نافع اتندى — إن الانتخابات الآن مباشرة ، ولذلك أرى أن يشاء النص الخاص بالإخطار عند عقد الاجتماعات الانتخابية مخالف لروح الانتخاب وحرته . فافترضوا حضراتكم أن مرشحاً زار بلدة فاجتمع به عدد من الناخبين وتحدثوا إليه في شؤون الانتخاب أو طلبوا منه أن يتحدث إليهم فيها ، فهل تطبق عليه نصوص هذا القانون ؟ أظن أن ذلك يكون من السفس ؛ وإنى أرى أن يطبق نص هذا القانون للاجتماعات المنظمة التي يخطب فيها أكثر من خطيب واحد .

الرئيس — للطلاب في مثل هذه الأحوال إخطار لا ترخيص .

حسن نافع اتندى — حتى ولو كان للطلاب إخطاراً فلا يمكن لمرشح أن يرسله للحكومة ما دام قد اجتمع بالناخبين فجأة بدون أن يكون ذلك في برنامجهم .

للمقرر — الأحوال التي يشير إليها حضرة العضو المحترم لا تقع تحت حكم المادة لأنها ذكرنا في المذكرة التفسيرية « وبديهي أن بعض الاجتماعات ، كاجتماعات الأفراح والأفام والجنزات والاحتفالات الدينية والزيارات والمقابلات والاستقبالات في أى مكان ، ليست باجتماعات عامة بالمعنى المقصود في القانون الذى نحن بسنده ، لأنها في غالب أمرها لا يقصد إلى تكوينها بل ينهب إليها بنير دعوة ، وعلى الأخص لا يلاحظ فيها معنى التنظيم » .

حسن نافع اتندى — إذا كان الأمر كذلك يؤخذ بهذا التفسير ويثبت ذلك في المحضر .

عمر عمر اتندى — أرى أن تستثنى الاجتماعات الانتخابية من هنا القيد لأن جميع الدول التى وضعت قوانين لتنظيم الاجتماعات

استثنت الاجتماعات الانتخابية من شرط الإخطار .

فالقانون الفرنسى الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٠٧ يسمح الاجتماعات جميعها بدون إخطار .

أما القانون الإيطالى فيشترط الإخطار في الاجتماعات ما عدا الانتخابية .

الرئيس — هل تكفون حضراتكم بضمير المقرر الوارد في المذكرة التفسيرية وإبقاء المادة على أصلها ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

« مادة ٣ — يجب أن يكون الإخطار من شخصين على الأقل ، شاملا لبيان الزمن والمكان المحددين للاجتماع وبيان موضوعه .
ويجب أن يوقع على الإخطار من الأشخاص الذين يردون تنظيم الاجتماع ؛ ويشترط أن يكونوا متعتمدين بحقوقهم المدنية والسياسية ؛
ويبين كل من الموقعين في الإخطار اسمه وصفته ومناخه ومحل توطئه . »

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

« مادة ٤ — يجب أن تكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين من الأعضاء على الأقل . وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج على القوانين ، كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته للجنة في الإخطار ، وأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو الآداب أو يشتمل على تحريض على الجرائم .

فإذا لم ينتخب المجتمعون لجنة تكون اللجنة مؤلفة من الأعضاء البينين في الإخطار . »

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

« مادة ٥ — يجوز دائما لندوب من رجال الإدارة أو أحد ضباط البوليس أن يحضر الاجتماع ؛ ويكون من حقه أن يختار للكان الذي يستقر فيه ؛ ولا يجوز له حل الاجتماع إلا في الأحوال الآتية :

أولا — إذا طلبت ذلك منه اللجنة للتصوص عليها في المادة الرابعة ؛ أو ، عند عدم وجودها ، الموقعون على الإخطار في المادة الرابعة ؛ أو ، عند عدم وجودها ، للموقعون على الإخطار .

ثانياً — في حالة حدوث اضطراب شديد . وإذا عادت الكتيبة يستمر الاجتماع أو يبد .

ولا يجوز بأية حال أن تمتد الاجتماعات العامة إلى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلا إلا بإذن خاص من البوليس . »

محمد يوسف بك — رأينا في الانتخابات السابقة أن بعض الضباط كانوا يجلسون بقصد الماكمة والمشاكسة فوق منصة الخطابة ، ارتكائاً على العبارة التي وردت في المرسوم الأصلي والتي لها مثيل في النص الحالي ، وهي :

« ويكون من حقه أن يختار المكان الذي يستقر فيه . » . بلغ من أمر بعض الضباط أنهم كانوا يجلسون فوق منصة الخطابة ، وأكافهم محاذية لكسف الخطيب ، كأنهم يحسون كلالته وأغفله . بل قد بلغ من سباجة بعضهم أنهم كانوا يجلسون على المائدة الصنية ويتناولون الطعام رغم أنف الجميع . فلهذا أقترح أن يحذف من المادة الفقرة المشار إليها .

جفر غفري بك — نص القانون على ضرورة إخطار الإدارة بكل اجتماع عام يراده عقده وبين كيفية هذا الإخطار . فإذا لم يحضر القائمون بتنظيم الاجتماع السلطة المختصة فهل يجوز لرجال الإدارة فض الاجتماع ؟

الرئيس — نصت المادة الثامنة على عقوبة عدم الإخطار ، فلم تأتي جبيء لم يذكر في المادة ؟ ولم تحملها ما لا تحمل ؟

محمد لطيف بك — أوافق حضرة الزميل محمد بك يوسف على طلب حذف عبارة « ويكون من حقه أن يختار المكان الذي يستقر فيه . » . وألاحظ أيضاً أن ميعاد الساعة الحادية عشرة للتصوص عليه في آخر المادة لا يكفي في فصل الصيف لإلقاء ما يريد المرشحون لإلقاء من الخطابات ، فيجب أن يكون الميعاد لثانية الساعة الثانية عشرة أو الساعة الواحدة بعد منتصف الليل .

المقرر — قام اعتراضان : أحدهما خاص بعبارة « ويكون من حقه أن يختار المكان الذي يستقر فيه » ، والآخر خاص بالميعاد الذي ذكر في آخر المادة . فلاحظ أننا قد أخذنا هذين النصين من القانون الفرنسي ؛ وأظننا نود أن تمتع بما يتمتع به الفرنسيون من الحرية . وقد وافقت اللجنة على الأخذ بالعبارة الخامسة يجلس ضابط البوليس لأنه المسئول عن حالة الأمن والإشراف على الاجتماع ، فهو حر في

اختيار المكان الذى يمكنه من التيام بهمته . وأما مسألة الساعة الحادية عشرة . والقول بأنها تكون مبكرة في الصيف ، فردى عليه أن لنا أن تمتنع ونمتنع بطول نهار الصيف ؛ ومنه المعلوم أن الليل هو وقت الراحة . وقد بحث في الاجتماعات جلبة شديدة تعلق التأتين والمرضى وغيرهم ممن يحتاجون للراحة .

محمد صبرى أبو علم انضى — اقترح أن تصاف كلمة « كتابة » بد « إذا طلبت ذلك منه اللجنة » الواردة في الفقرة المعبر عنها « بأولا » من المادة الخامسة ، وذلك لكيلا يحصل خلاف بين اللجنة وبين رجال البوليس .

المقرر — اللجنة توافق على ذلك .

وكيل الداخلية — والحكومة لا تناقض في ذلك .

سلامة ميخائيل بك — جاء في الفقرة المعبر عنها « بثانيا » عبارة « في حالة حدوث اضطراب شديد . وهذا التعبير مرئ ؛ فإذا كان التدبير موكولا للضابط أمكنه ، إذا أراد ، أن يفض الاجتماع بغير حق بحجة أن الاضطراب شديد ، مع أنه قد يكون غير ذلك أو يكون مفتعلا ؛ وذلك أرى أن تستبدل بهذه العبارة عبارة « في حالة حدوث ضرب أو تصادم مصحوب باضطراب شديد » .

المقرر — جاء بالشرع الذى قدمه مجلس الشيوخ عبارة « في حالة حدوث تصادم أو ضرب » ، ولكن اللجنة رأت أن تستبدل بكلمتي « تصادم أو ضرب » كلمتي « اضطراب شديد » حتى لا يكون كل تصادم أو ضرب — ولو كان بسيطا — مسوغا لفض الاجتماع ؛ إذ قلنا بغير اجتماع منه . والمقصود بالاضطراب هو الاضطراب الشديد الذى يستحيل معه استمرار الاجتماع . وتفسر ذلك العبارة التى وردت بعدد ، وهى « وإذا عادت الكتيبة يستمر الاجتماع أو يباد » .

سلامة ميخائيل بك — لست مكفيا بذلك لأننا سنضطر إلى الرجوع دائما إلى أصول التشريع (منابض مجلس النواب) .

الرئيس — تمس المادة التاسعة على معالجة هذه الأمور ؛ والهاكم تتولى الفصل فيها وتطبيق القانون مسترشدة بهذه الضميريات والمناقشات .

إبراهيم الملباوى بك — قد تكلم حضرة الأستاذ محمد بك يوسف عن وقائع حصلت أثناء الانتخابات الماضية . والواجب أن نضع حداً لأمثالها ؛ ويمكن أن نعالج تلك الأمور بوضع نص نشتي بمقتضاه منعة الخطابة من الأمكنة التى لرجال الإدارة اختيار المجلس عليها . الرئيس — لحضرة العضو أن يقدم اقتراحا بما يريده .

الشيخ إبراهيم القايتى — جاء في المادة الرابعة ما يفيد بأن للجنة الاجتماع حق حفظ النظام . فإذا رأت اللجنة أن النظام يفضى بمنع رجل البوليس من الوجود في الاجتماع فلها منعه .

الرئيس — يحول ما جاء بالمادة الخامسة دون ذلك لأن عبارتها تخصيص لما ورد بالمادة الرابعة . على أنه لا بد من وجود مندوب البوليس في الاجتماع لحفظ النظام .

الشيخ إبراهيم القايتى — أقول قد يكون وجود رجل البوليس محلا بنظم الاجتماع .

الرئيس — في هذه الحالة تجوز الشكوى لوزير الداخلية .

عبد العليم سمهان بك — هل الاجتماعات التى تحصل بالمنازل تنقض في الساعة الحادية عشرة ؟

الرئيس — هذه اجتماعات خاصة ؛ والكلام يدور حول الاجتماعات العامة .

عبد العليم سمهان بك — قد حصل بالفعل في الزمن الماضى أن فض رجال الإدارة اجتماعات خاصة عقدت بالمنازل .

محمد لطيف بك — يقول حضرة المقرر ردًا على الاعتراض الخاص بعبارة « يكون من حق أن يختار المكان الذى يسهر فيه » إن رجال الإدارة هم المسئولون عن حفظ النظام في الاجتماع وعن الأمن العام ، فلهم حق اختيار المكان . ومع ذلك فإني لا أنهم معنى لاختيار رجل البوليس المجلس إلى جانب الخطيب ، اللهم إلا إذا كان يقصد مضايقة الخطيب وإسكاته . كذلك يقول حضرة المقرر ردًا على الاعتراض الخاص بمبعاد فض الاجتماع ؛ إن يوم الصيف طويل ، وإن للجمعيين أن يقدموا الاجتماع مبكرًا ؛ ولكن فات حضرته أن حرارة أيام الصيف تحول دون ذلك .

الرئيس — يجوز أن يطول أمد الاجتماع إلى ما بعد الساعة الحادية عشرة بإذن خاص من البوليس .

محمود لطيف بك : لم تتجاوز عن حق غيوله لنا القانون والنظام ونجعل أنفسنا تحت رحمة رجال الإدارة نستأذهم وقد لا يأذنون ؟

الرئيس — لحضرة العضو أن يقدم اقتراحاً بما يريد .

محمود لطيف بك — سأقدم اقتراحاً بذلك .

الرئيس — لدينا اقتراحان : أحدهما من حضرة محمد يوسف بك ، والآخر من حضرة إبراهيم الملباوى بك ، يختصان بالمكان . فلنأخذ الرأى أولاً على الاقتراح الأول الخاص بالخلف ، ونصه :

« أقترح حذف العبارة الآتية من المادة الخامسة : « ويكون من حقه أن يختار المكان الذى يستقر فيه » .

فن يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح ينف .

(النتيجة مشكوك فيها) .

الرئيس — فلنأخذ الرأى بالطريقة المعكبة : الخالف لهذا الاقتراح ينف .

(وقتت أقلية) .

الرئيس — بناء على ذلك نحذف عبارة « ويكون من حقه أن يختار المكان الذى يستقر فيه » من المادة ؛ ولا لزوم إذن لأخذ الرأى على اقتراح حضرة إبراهيم الملباوى بك .

لدينا اقتراح آخر من حضرة محمد صبرى أبو علم الددى ، ونصه :

« أقتراح تعديل الفقرة الخامسة من المادة الخامسة كالآتي :

(أولاً) إذا طلبت ذلك كتابة منه اللجنة للنصوص عليها فى المادة الرابعة ، أو ، عند عدم وجودها ، الموقعون على الإخطار .

فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — قدّم حضرة محمود لطيف بك اقتراحاً ، ونصه :

« أقتراح أن نحذف الجملة الآتية من المادة الخامسة : « ويكون من حقه أن يختار المكان الذى يستقر فيه » ، وأن يكون الموعد

فى الفقرة الثانية الساعة الثانية عشرة مساءً بدون إذن خاص » .

قد اتهمنا من موضوع الشطر الأول من الاقتراح ، فلنأخذ الرأى على الشطر الثانى .

من يوافق عليه ينف .

(وقتت أغلبية) .

الرئيس — إذن يكون نص المادة كما يأتي :

« يجوز دائماً لندوب من رجال الإدارة أو أحد ضباط البوليس أن يحضر الاجتماع ولا يجوز له حل الاجتماع إلا فى الأحوال الآتية :

أولاً — إذا طلبت ذلك كتابة منه اللجنة للنصوص عليها فى المادة الرابعة ، أو ، عند عدم وجودها ، الموقعون على الإخطار .

ثانياً — فى حالة حدوث اضطراب شديد ؛ وإذا عادت السكينة يستمر الاجتماع أو يباد .

ولا يجوز فى أية حال أن تمت الاجتماعات العامة إلى ما بعد الساعة الثانية عشرة ليلاً إلا بإذن خاص من البوليس » .

هذا مع ملاحظة التفسير الذى أدلى به حضرة المقرر خجماً بالفقرة للمبر عنها : « ثانياً » .

المقرر :

مادة ٦ — « يعتبر من الاجتماعات العامة ، فيما يتعلق بتطبيق القانون ، كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس يديم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية ، فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون ، كل اجتماع يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم . وذلك في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين واليوم المحدد للانتخاب » .

محمد يوسف بك — أرجو أن تحذف من الفقرة الأولى من المادة السادسة عبارة « أو يستطيع دخوله » لأنه مع وجود هذه العبارة يستطيع من يريد للملكة اعتبار السكان عاماً . فمثلاً يمكن لرجال البوليس أن يقولوا إنهم وجدوا بجمل الاجتماع أشخاصاً ليست بأيديهم تذاكر شخصية ، أو أن يقولوا إن يمكن الاجتماع فتحه أو مدخله يمكن الدخول منه بدون تذاكر . لذلك أقترح أن تحذف هذه العبارة ، كما أقترح أن تضاف فقرة جديدة بعد الفقرة الأولى ونصها :

« ويستثنى من هذه الأماكن الأندية والنوادي والمكتبات » ، أي أنني أريد أن أستثنى هذه الأماكن التي تعتبرها الفقرة الأولى من الأماكن العامة . لأننا إذا تركنا المادة على أصلها مع وجود لفظ « خاص » فكأننا أجزأنا للبوليس أن تكون له سيطرة على النوادي والنوادي والمكتبات الخاصة ، وهذا ما لا نقبله .

الرئيس — ألا ترى أنك إذا حذفنا عبارة « أو يستطيع دخوله » وصلت إلى غرضك بغير احتياج إلى إضافة الجملة التي تقترح إضافتها ؟

محمد يوسف بك — افترضوا أن شخصاً اجتمع في منزله آخرون يتكلمون في أمور الانتخابات ، فهل يسوغ لرجال البوليس أن يعتبروا الاجتماع عاماً ؟

الرئيس — سبق أن أجاب حضرة المقرر بأن الزيارات واللقاءات والاستقبالات تخرج من حكم القانون .

محمد يوسف بك — إذا سمعنا من حضرة المقرر أو من الحكومة أن الحالة التي أشرت إليها لا ينطبق عليها حكم هذه المادة فإني أوافق على عدم ضرورة إضافة النص الذي اقترحت إضافته .

المقرر — ليس كل مكان خاص يعتبر الاجتماع فيه خاصاً ، ولا كل مكان عام يعتبر الاجتماع فيه عاماً ؛ إذ العبارة بصفة الاجتماع لا بالمكان كما ورد في التقرير . وإلا استطاع كل شخص أن يجعل منزله مجتمعاً عاماً وبذلك يتضاد نصوص القانون . فمثلاً إذا اجتمع أشخاص بياراتو الكورسال تذاكر خاصة فإن الاجتماع يعتبر خاصاً ؛ وإذا حصل اجتماع في منزل وصح بالدخول فيه لكل شخص بغير تذاكر اعتبر الاجتماع عاماً وإن كان المكان خاصاً .

محمد يوسف بك — إذا اجتمع أشخاص في منزل وتكلموا في أمور الانتخابات ولم تكن بأيديهم تذاكر دعوة فهل ينطبق القانون على هذا الاجتماع ؟

المقرر — توضيح الواضحات من المشكلات .

الرئيس — ظاهر من العبارة التي وردت في المذكرة ونصها :

« ويهدى أن بعض الاجتماعات ، كاجتماعات الأفراح والمآتم والجنائز والاحتفالات الدينية والزيارات واللقاءات والاستقبالات في أي مكان ، ليست باجتماعات عامة » — أنها كافية للدلالة على حضرة الضيف المحترم .

محمد يوسف بك — إذا قررت اللجنة أن الزيارات الانتخابية ينطبق عليها هذا التفسير فإني أكتفي بذلك .

المقرر — لا يعتبر اجتماع انتخابياً إلا الاجتماع للنظم الذي يدعى إليه بتذاكر وخطره به رجال الإدارة .

محمد يوسف بك — إذا كان حضرة المقرر لا يحب لي سؤال صراحة فإني أعلمك بوجود إضافة العبارة التي اقترحت إضافتها .

المقرر — إن مثل هذه الزيارات تعتبر اجتماعات خاصة فلا ينطبق عليها القانون . فقد ذكرنا في المذكرة التفسيرية عبارة « إن الاجتماعات الخاصة مباحة ... سواء أكان الباعث على الاجتماع سياسياً أم انتخابياً أم دينياً » .

يوسف أحمد الجندى افندى — إن تحرير حضرة المقرر لا يتفق مع القانون ، لأنى إذا أردت عقد اجتماع خاص لترشيح فلان أدعو في الواقع بعض الأنصار والأصدقاء وأهلى الجهة وعدداً قليلاً من الزعماء دون أن أرسل لهم دعوة كتابية . فبقاء المادة على حالها يجعل للبوليس الحق في الاعتراض على هذا الاجتماع . ولا يمكن في هذه الحالة القول بأن القصد من هذه الدعوة زيارة لأن الفرض من الوزارة الاستفسار عن الصحة ، لا التحفظ في مسائل الترشيحات والانتخابات . وهذا ما وقع فعلاً في الانتخابات الأولى ؛ ولعل معالى وزير الأوقاف يذكر تدخل البوليس وطلبه فض اجتماع كنا عقدناه في منزل في زفتى ارتكنا على أنه لم يكن بيدنا ترخيص ؛ وقد كان من الصعب جداً محاولة إقحام رجال البوليس أن الاجتماع خاص .

لهذا يجب أن يكون التمس صريحاً لا يحمل لبساً أو تأويلاً ؛ ولا يكون ذلك إلا بحذف عبارة « أو خاص » لأن الاجتماع الخاص الذى يقصد في منزل أو مكتب أو عيادة لا يمكن أن يخفى منه على الأمن العام ، وإنما الاجتماعات العامة هى التى قد يخفى منها على الأمن العام . المقرر — لا يمكن لجنة أن توافق على هذا الرأى . إن المادة منقولة عن القانون الفرنسى (مقاطعة) ؟ يجب أن يكون يدرك داخل إلى الاجتماع — لا للزيارة — تذكرة . هنا قصد اللجنة ولا أستطيع عفايته ؛ وإن أردتم تغيير المادة فارأى المجلس .

إبراهيم الهلباوى بك — استأثرت اللجنة في بحثها بالتسريع للمعمول به في فرنسا وإنجلترا ، وأرادت أن تطبقه في مصر ، ولكنها نسيت أن الحالة تختلف بين مصر والبلاد الأجنبية تبعاً لتقاليد للرعية والعادات للجنة . المادة في بلاد الغرب تقضى بإقفال أبواب المنازل ولا يتبع لأحد الدخول إلا بعد الاستئذان .

أما في مصر فالزيارة مباحة بخضرة كل من أراد بلا استئذان . لهذا فلن في ترك المادة على حالها شيئاً من الخطر لأنها تمنع لرجال البوليس حق دخول المنازل في غير الأحوال التى ينص عليها القانون العام . وليس المهد بعيد حتى ننسى الحاضر التى حررها البوليس ضد بعض حضرات النواب أيام الانتخابات بسبب عقدهم اجتماعات في منازل خصوصية .

لهذا أرى وجوب استثناء المنازل الخاصة من حكم المادة السادسة .

عبد الحافظ عطية افندى — لى سؤال إلى سعادة وكيل وزارة الداخلية : إذا فرضنا أن اجتمع عدد من الفلاحين في « دوار » أحدهم بحكم المادة ، وزاد عددهم عن ٦٠ أو ١٠٠ ، فهل تعتبر وزارة الداخلية اجتماعهم هذا اجتماعاً عاماً يجوز للبوليس حق التدخل فيه ؟ وكيل وزارة الداخلية — إننا نعتبر اجتماعاً كهذا خاصاً لا عاماً ؛ ولا يجوز للبوليس حق الدخول على محل الاجتماع .

إبراهيم الهلباوى بك — إذن ينص على ذلك في صلب مشروع القانون .

للمقرر — هل توافقنا الحكومة على حذف عبارة « أو خاص » ؟

وكيل وزارة الداخلية — لا مانع من حذف هذه العبارة .

الرئيس — إذن يصبح نص الفقرة الأولى من المادة السادسة كما يأتى :

« يعتبر من الاجتماعات العامة ، فيما يتعلق بتطبيق القانون ، كل اجتماع في مكان أو محل عام يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس يدهم دعوة شخصية فردية » .

محمد يوسف بك — طُلب أيضاً ، ولا أزال أطلب ، حذف عبارة « أو يستطيع دخوله » لأنها عبارة عامة تعطى لمن كان سيئ النية من رجال البوليس بعض الفخر في دخول محل الاجتماع .

جعفر غفرى بك — أؤيد حضرة محمد يوسف بك فيما طلبه ؛ وأرى أن تسبيل العبارة للذكورة عبارة « مفتوح لدخول الأشخاص » أى يدخلونه فضلاً .

الدكتور محبوب ثابت بك — أنضم إلى رأى حضرة محمد يوسف بك . إن للسألة التى أثارها حضرة الزميل حسن نافع افندى

تفيد إلى الذاكرة ما كان يأتيه رجال البوليس من دخول المنازل الخاصة — الأمر الذى لا يليق بالمرء الحاضر .

الرئيس — لقد اتينا من هذه السألة وواقعت الحكومة على حذف عبارة « أو خاص » .

محمد يوسف بك — جاء في الفقرة الثانية ما يأتي « ويصدر من الاجتاعات الانتخابية ، فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون ، كل اجتماع يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم » .

إن عبارة « أو سماع أقوالهم » كانت موجودة في القانون القديم ، وكانت سبباً في مضايقة كثيرين من المرشحين لأنها أعطت الحكومة في سنة ١٩٢٥ أو ١٩٢٦ الحق في منع الخطباء للتصريح للمرشحين من الخطابة . وقد وقع لي ضلالي من هذا القليل ، إذ أنزلي حضرة حكمدار البوليس من محل الخطابة ارتكناً على أن النص القديم لم يكن يجيز إلا سماع أقوال المرشحين دون المؤيدين أو للتصريح لهم ، مع أن القى نعرفه أن لكل مرشح أنصاراً ومؤيدين ، وهؤلاء إذا خطبوا فلا يتعرضون لذكر مناقبهم الشخصية وإنما يبنون للتأخير فضائل المرشح ومناقبه والبالى التي يحتقها .

لهذا أقترح أن تضاف عبارة « وأقوال أنصارهم » بعد عبارة « أو سماع أقوالهم » .

الدكتور أحمد ماهر — أرى بدلا من أن تضاف عبارة « وأقوال أنصارهم » التي يرى حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك إضافتها بعد جملة « أو سماع أقوالهم » ، إضافة عبارة « وأقوال غيرهم » . إذ يصح في بعض الأحيان أن يدعو المرشح خصمه إلى اجتماع يتبادلان فيه المناقشة ويبدى كل منهما رأيه أمام الناخبين . فالتص التي أقترحه أهم لأنه يشمل الأنصار وغيرهم .

يوسف أحمد الجندى افندى — أؤيد حضرة الدكتور أحمد ماهر في اقتراحه . لأنه لا يصح قصر الاجتماع على سماع أقوال الأنصار . وأضيف إلى ذلك أنى أقترح حذف العبارة الآتية من نهاية الفقرة الثانية وهي :

« وذلك في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين واليوم المحدد للانتخاب » ، لأن في جعل حرية الاجتاعات الانتخابية قاصرة على للدة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين واليوم المحدد للانتخاب قيداً لا محل له .

إن للمضى وتجاريه علما أن الحركة الانتخابية تبدأ فعلاً قبل تاريخ دعوة الناخبين ؛ فسادا تمنع للرشح من أن يدعو لنفسه قبل هذا التاريخ ؟

أحمد زكى الشيشينى افندى — إنى ، مع موافقى لما أبداه حضرات الزملاء ، أقترح حذف عبارة « أو سماع أقوالهم » وإضافة عبارة « أو تأييد » بعد جملة « كل اجتماع يكون الغرض منه اختيار » .

الدكتور أحمد ماهر — أريد أن أفسر غرضى مما ذكرته لأن بعض الزملاء لم يفهموه على ما يظهر .

إن الأصل في الاجتاعات الانتخابية أن تكون خاصة بتأييد مرشح معين . وهذه الاجتاعات تدير حركتها اللجنة التي أشار إليها القانون ، فهي التي تعطى الإذن بالكلام للأشخاص للمعينين . ولكن قد يحصل في بعض الأحوال أن تعقد اجتماعات تجري فيها مناظرة بين للتأيين يحكم فيها الناخبون ، فيؤيد كل شخص وجهة نظره كما يؤيده في ذلك أنصاره . وذلك يكون مرتباً ومنظماً قبل مياد اجتماع فلا اضطراب ولا إخلال بالنظام . وأظن أن مثل هذا قد حصل في دمنهور بين حضرة أحمد حافظ عوض بك ومحمد بليغ بك .

الرئيس — إن ما رآه حضرة الأستاذ أحمد زكى الشيشينى يؤدى للمضى الذى يريد حضرة العضو المحترم ، لأن التأييد يشمل المناقشة بين المتأيين وأنصارهم .

للقرر — أوافق على ما رآه الأستاذ أحمد زكى الشيشينى .

الدكتور أحمد ماهر — إذا فهمنا العبارة على الوجه الذى ذكره معادة الرئيس فأتى أوافق على هذا التعديل .

محمد عبد اللطيف سعودى افندى — إنى متمسك برأى حضرة الأستاذ محمد يوسف بك فيما يتعلق بالنص على الأنصار .

الرئيس — أعلن أن كلمة التأييد فيها الكفاية .

محمد عبد اللطيف سعودى افندى — هو كذلك . وإنى أرد على حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى فيما يراه من حذف العبارة الأخيرة من الفقرة الثانية من اللدة ، لأن السبورة الانتخابية قد تحيط بها ظروف استثنائية تضطرب فيها الأفكار ؛ فيجب عدم التوسع فيها وإلغاء العبارة للقرع حذفها من آخر اللدة السادسة .

للقرر — لى تخيير آخر للعبارة الأخيرة من اللدة ، وهي التي يرى حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى حذفها .

إن الاجتماعات الانتخابية هي وحدها التي يتناولها التبيد التي يرد الأستاذ حذفه . ولكن ليس هناك ما يمنع من أن تقعد اجتماعات انتخابية على الوجه الذي تحصل به الاجتماعات العامة . وكل ما هنالك أن الداعي للاجتماع لا يتمتع في هذه الحالة بالامتيازات للعلامة للاجتماعات الانتخابية .

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك اقتراحاً بحذف عبارة من الفقرة الأولى من المادة السادسة ، وهذا نصه :
« أقتراح حذف عبارة » أو يستطيع دخوله « من الفقرة الأولى من المادة السادسة » ؛ فالموافق على هذا الاقتراح يقف .
(وقت أقلية) .

الرئيس — إذن تبقى الفقرة الأولى هكذا :

« مادة ٦ — يختبر من الاجتماعات العامة ، فيما يتعلق بتطبيق القانون ، كل اجتماع في مكان أو محل عام يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس يديم دعوة شخصية فردية » .

وقدم حضرة النائب المحترم أحمد زكي الشيشيني اقتراحاً بقضى بحذف عبارة « أو سماع أقوالهم » من الفقرة الثانية والاستعاضة عنها بـ « أو تأييد ترشيحهم » .
(موافقة عامة) .

الرئيس — وقدم حضرة النائب المحترم يوسف أحمد الجندى اقتراحاً هذا نصه :

أقتراح حذف العبارة الآتية من نهاية الفقرة الثانية ، وهي :

« وذلك في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين واليوم المحدد للانتخاب » .
فالموافق على هذا الاقتراح يقف .
(وقت أقلية) .

الرئيس — إذن تكون الفقرة الثانية هكذا :

« ويختبر من الاجتماعات الانتخابية ، فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون ، كل اجتماع يكون القرض منه اختياراً مرمح أو مرشحاً لوظائف الانتخابية العامة أو تأييد ترشيحهم ، وذلك في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين واليوم المحدد للانتخاب » .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

(في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧) .

الاستمرار في المداولة الثانية لمشروع القانون الخاص بالاجتماعات العامة وللظواهرات .

أحمد رمزي بك (للقرور) — دارت للنقطة بالأمس حول المادة السابعة واقترح سعادة مندوب الداخلية حذف عبارة « والادة الخامسة » ، فاعترض على ذلك بعض حضرات الأعضاء بإبداء ملاحظات :
وإن أصرض اليوم على حضراتكم تصاً جديداً لهذه المادة آمل أن يكون جمهاً لما تطالبون به ، وأن يكون في الوقت نفسه وافيًا بالقصود ، وهو :

« تسري أحكام المادة ١ والفترة الأولى من المادة ٢ والمادة ٣ على للظواهرات التي تنهال أو تسير في الطرق أو اليادين العامة ويكون القرض منها سلباً » .

وللبوليس أن ينفرد للظواهرات السياسية التي حصل الإخلال عنها في حالة الإخلال بالأمن العام ؛ وله أيضاً الحق في تفريق للظواهرات السياسية التي تسير في الطريق العام بشرط إخطار بعد أن يأمر للظواهرين بالانصراف .

عبد السلام فهمي محمد جمعة بك — لست فاهماً السر في هذا التعديل، لأنه إذا بقيت للادة السابعة كما هي، كانت عبارة « في حالة حدوث اضطراب شديد » الوارد ذكرها في الفقرة « ثانياً » من للادة الخامسة كافية لتجبر عن اللق المراد من التعديل الجديد .

القرر — إذا بقيت للادة السابعة كما هي — أي مع الإشارة إلى للادة الخامسة — كان معنى ذلك أنه يجب وجود لجنة لتنظيم المظاهرات ؛ ويتبع ذلك جواز فض أية مظاهرة إذا طلبت اللجنة ذلك . ولكنا عرفنا أثناء الدواة الأولى أنه ليس للمظاهرات لجان ، وأن هذه اللجان قاصرة على الاجتماعات العامة . فلكل لا يبق من الأحوال للشار إليها في للادة الخامسة التي تردون إبقاء الإشارة إليها إلاالة حصول اضطراب شديد . وأظن أنه لا يوجد بين حضراتكم من يعارض في فض مظاهرة حدث فيها اضطراب شديد في طريق علم .

وقد أردنا بالتعديل أن يكون للسلطة التنفيذية الحق في فض للمظاهرة التي يكون قد أخطر عنها ، ولكن حدث منها إخلال بالأمن العام . كما أن للبوليس الحق في فض للمظاهرة التي لم يكن قدّم إليه إخطار عنها لأن القيام بجل هذه المظاهرة يعد مخالفاً للقانون .

على نجيب اتندي — يقول حضرة للقرر إن أحوال للادة الخامسة لا تتحقق في الصالب فيا يخص بالفقرة الأولى منها . وهذا غير صحيح لأن للادة السابعة تفرض حتا وجود لجنة لأنها تقول « تسرى أحكام للادة ١ والفقرة الأولى من للادة ٢ وللادة ٣ ... » ؛ وهاتان الفقرتان تصان على وجوب الإخطار من شخصين . إذن يجب أن يكون لكل مظاهرة أخطر عنها لجنة .

الرئيس — للادة الرابعة هي التي تص على وجوب تشكيل اللجنة ؛ ولم يرد تلك للادة ذكر في للادة السابعة .

أما للادة الثانية التي يستشهد بها حضرة العضو المحترم فلم تص إلا على وجوب الإخطار . والإخطار شيء ، وتشكيل اللجنة شيء آخر .

على نجيب اتندي — هذا رد وجه .

وأما الاعتراض الثاني الذي أبدته قد أضيف إلى للادة السابعة ما يأتي « للبوليس أن يفرق المظاهرات السياسية التي حصل الإخطار عنها في حالة الإخلال بالأمن العام » . وقد قال حضرة للقرر إنه ما من أحد يترض على فض مظاهرة أخلت بالأمن العام . هذا صحيح . ولكن هل لحضة للقرر أن يبين لنا الحد الفاصل بين عبارة : « الإخلال بالأمن العام » وبين عبارة : « اضطراب شديد » ؟ لأنه قد يفهم أن الإخلال بالأمن العام قد يرجع إلى ما قرره أسي حضرة العضو المحترم الدكتور أحمد ماهر من أنه يمكن أن تعطّل حركة المرور كي يقال إن هناك إخلالا بالأمن العام . ولا يمكن في تخيير الإخلال بالأمن العام بالاعتداء على الأشخاص أو الأموال ؛ بل ربما قد يفسر بما ينتج للأشخاص من ضرر بسبب تعطيل المرور .

القرر — إن الإخلال بالأمن العام غير إعطاف للمرور .

سلامة ميخائيل بك — إذن لم تسر عبارة « اضطراب شديد » بعبارة « الإخلال بالأمن العام » ؛ مع أن الأولى ظاهرة محددة المعنى والثانية مطلقة تحدد التأويل يجوز للبوليس أن يطبقها على أية حادة تحصل في المظاهرات . ونحن لا نريد إيهاماً بل نريد أن نحدد مركز للبوليس حيال المظاهرات .

القرر — لا تحتاج المظاهرات لترخيص بل يمكن إخطار عنها . وللادة العاشرة من مشروع القانون قبل تعديله تص على أنه : « لا يترتب على أي نص من نصوص هذا القانون تهديد ما للبوليس من الحق في تفريق كل احتشاد أو تجمع من شأنه أن يخل بالأمن العام في خطر ، أو تعيق حقه في تأمين حرية المرور في الطرق والميادين العامة » . فذا عرض هذا النص على مجلس الشيوخ أتى هذه للادة على أن يثبت في المحضر « أن هذا الإلقاء سببه أن هذا الحق طبيعي للبوليس طبقاً للقانون العام ، فإبانه في القانون تمثيل حاصل » . هذا ما قاله مجلس الشيوخ متأثراً بالطبع بحج المحافظة على الأمن العام . وعبارة « كل احتشاد أو تجمع » يفهم منها بالبداهة كل احتشاد أو تجمع في غير حالة للمظاهرات التي قد وضعت لها أحكاما محددة في للادة السابقة ، وهي كيفية تحديد سلطة للبوليس في فض للمظاهرات . راجعوا حضراتكم الصفحة الثالثة من تقرير اللجنة تجدوا ما نصه : « وتقرّر هذه اللجنة ، كما اعترف مجلس الشيوخ ، بما للبوليس من الحق في منع كل تجمع في الطريق محل بالأمن العام أو مقيد لحرية المرور ؛ كما تقرّر بجماله من الحق في اتخاذ التدابير لمنع ارتكاب أية جريمة مع المحافظة على حرية الاجتماع » . فبارة « كل تجمع في الطريق محل بالأمن العام » كان الفرض منها التجمع في حد ذاته . أما إذا كانت للمظاهرات سائراً في طريقها فلا يسرى عليها إلا النص الوارد في للادة السابعة كما تلوه في حضراتكم ،

على جمال الدين باشا (وكيل وزارة الداخلية) — إن الحكومة توافق على ذلك ،

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على نص المادة السابقة كما يأتي ؟

« تسرى أحكام المادة ١ والفقرة الأولى من المادة ٢ وللمادة ٣ على المظاهرات التي تنظم أو تسير في الطرق أو الليادين العامة ويكون الترض منها سياسياً .

وللبوليس أن يفرق المظاهرات السياسية التي حصل الإخطار عنها في حالة الإخلال بالأمن العام ؛ وله أيضاً الحق في خرق المظاهرات السياسية التي تسير في الطريق العام بشرط إخطار بعد أن يأمر المظاهرة بالانفراج . »

(موافقة عامة) .

للقرار :

مادة ٩ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر أو بالرامة من مائتي قرش إلى ثلاثة آلاف قرش :

(أولاً) كل موظف منع أو فاض اجتباها خاصاً أو عاماً أو شرع في ذلك في غير الحالتين المبينتين في المادة ٥ اعتداءً على سلطة وظيفته .

(ثانياً) كل شخص منع أو فرق بالقوة أو التهديد اجتباها خاصاً أو عاماً أو شرع في ذلك ؛ وكل موظف ارتكب عملاً من هذه الأعمال في غير الحالتين المبينتين في المادة ٥ .

وكل هذا بدون الإخلال بالعقاب على ما يرتكب من الجرائم الأخرى . »

والفهوم من هذه المادة أن التقى يقيم الدعوى في هذه الحالة هي التباة العمومية — ولكل شخص دعا أو دعى للاجتماع — أن يرضها بصفة مباشرة .

على السيد أيوب اخندي — ألا يحسن ألا يكون الشروع في هذه الجريمة معاقباً عليه ؛ لأن الشروع في الجنب لا عقاب عليه إلا بمن خاص ؛ وليس من المصلحة أن نسد الباب أمام الموظف الذي يضرب الظروف تفسيراً خاطئاً ثم يريد الرجوع عن رأيه ، لأنه إذا كان مجرد الشروع معاقباً عليه فقد يندفع أمام توقع العقوبة التي سيحكم عليه بها إلى الاستمرار في الخطأ . أما إذا كان الشروع غير معاقب عليه فإن هذا الموظف قد يتبين خطأه ويرجع عنه في الوقت المناسب .

الرئيس — إن هذا الموظف إذا هم بفض اجتماع ثم راسع فيه وعدل عن ذلك فلا عقاب عليه .

على السيد أيوب اخندي — هذا صحيح من الوجهة النظرية . ولكن قد لا يجد الموظف أن الإرادة الداخلية التي أوجته عن مزعمه تستر بهذا التفسير أو تحمل على هذا العمل . وعلى كل حال فإن التشريع العصري لا يعاقب على الشروع في الجنب إلا بمن خاص .

للقرار — وهذا هو النص الخاص .

الرئيس — للوافق على حذف العقاب على الشروع يقف .

(وقف عضو واحد) .

على نجيب اخندي — أما وقد وضعت فقرة خاصة بالمظاهرات تجوز للبوليس أن يفرق بالمظاهرات السياسية التي حصل الإخطار عنها ، وذلك في حالة الإخلال بالأمن العام ، ألا يحسن أن يضاف إلى الفقرتين « أولاً » و « ثانياً » من المادة التاسعة نص خاص بالموظف الذي يفرق مظاهرة في غير الحالة التي أشير إليها ؟

الرئيس — قد فرغنا من هذا البحث قبل الآن ، فهل يريد حضرة العضو أن يعود المجلس إلى المناقشة فيه مرة أخرى ؟

على نجيب اخندي — لا مانع من العودة إلى المناقشة لأن المسألة قد تغيرت .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المادة التاسعة كما تليت ؟

(موافقة عامة) .

للقرار :

« مادة ١٠ — لوّزير الداخلية أن يصدر بقرار منه الأحكام التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون » .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على نص هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

للقرار :

« مادة ١١ — يلتزم كل نص مخالف لتصوص هذا القانون »

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على نص هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

للقرار :

« مادة ١٢ — على وزيرى الداخلية والمخفانية تنفيذ هذا القانون ، كل منهما فيما يخصه ، ويجرى العمل به من تاريخ نشره في

الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على نص هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — إذن تؤخذ الآراء بمناذاة الأساء على مشروع القانون في مجلته .

وبمناذاة الأساء وافق المجلس على مشروع القانون للشار إليه بأغلبية ١٥٤ صوتاً ضد صوت واحد .

(في ٣ يناير سنة ١٩٢٨) .

مادة ٢١ - « للمصريين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق بينها القانون » .

للمصريين حق تكوين الجمعيات وفق المقرر بالقوانين التي تبين كيفية استعمال هذا الحق .

لجنة الدستور

ثم تليت المادة ١٩ ، وهذا نصها :

للمصريين حق الاشتراك وفق المقرر بالقوانين التي تبين كيفية استعمال هذا الحق .

فقررت بالإجماع للواقعة عليها مع تغيير كلمة « حق الاشتراك » بكلمة « حق تكوين الجمعيات » (Association) .
(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت المادة العشرين ، ونصها :

للمصريين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق بينها القانون .

(فوافقت الهيئة عليها بالإجماع) .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

هل يتمتع أن تؤلف الحكومة مجلساً لطاقاة الحاميين الأهليين بنص في القانون مراعاة لبعض الأحوال ؟

مشروع قانون الحماية لدى الحاكم الأهلية

مجلس الشيوخ

.....
.....
.....
.....

تليت للمادة الثالثة عشرة بعد المائة ، وهذا نصها :

« مادة ١١٣ - استثناء من أحكام الباب السابع من هذا القانون فيما يتعلق بانتخاب النقيب ووكيل النقابة وأمين الصندوق والسكرتير وباقي أعضاء مجلس النقابة يؤلف أول مجلس للنقابة بسدور هذا القانون من الحاميين الآتية أسماء :

- | | |
|--------------------------------|------------------------------------|
| ١ - الأستاذ محمود بسبوى . | ٩ - الأستاذ عبد الحليم محمد لطفي . |
| ٢ - » غبريال سعد بك . | ١٠ - » على السيد أيوب . |
| ٣ - » كامل صدق بك . | ١١ - » محمود صبرى . |
| ٤ - » محمد توفيق خليل بك . | ١٢ - » يوسف أحمد الجندى . |
| ٥ - » إدوار قصيرى بك . | ١٣ - » محمد صبرى أبو علم . |
| ٦ - » عبد الرحمن الرافى بك . | ١٤ - » عبد الحليم عبد الحق . |
| ٧ - » محمد عبد الملك حمزه بك . | ١٥ - » محمود سليمان غنام . |
| ٨ - » راجب اسكندر بك . | |

على أن يكون الأستاذ محمود بسبوى شياً ، والأستاذ عبد الرحمن الرافى بك وكيلا للنقابة ، والأستاذ محمد توفيق خليل بك أميناً للصندوق ، والأستاذ عبد الحليم عبد الحق سكرتيراً .

ويقترح مجلس النقابة في آخر نوفمبر سنة ١٩٤٠ على انتهاء عضوية ثلث الأعضاء ، وفي آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ على الثلث الثانى . ويجرى في انتخاب الأعضاء الذين يحلون محل من انتهت عضويتهم بطريق هذا الاقتراع أحكام الباب السابع من هذا القانون » .

(حضر حضرة صاحب المالى سلاحيى بك وزير التجارة والصناعة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

لقرر — أرى أن يقدم اسم الأستاذ كامل صدقي بك على اسم الأستاذ غريال سعد بك ، لأن الأول كان شعباً سابقاً للمهاجرين .
الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا التعديل الشكلى ؟
(موافقة) .

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الترابى باشا — حضرات الشيوخ المحترمين : لى اعتراض على المادة ١١٣ من مشروع القانون ...

(أصوات : فليقدم حضرة الشيخ المحترم اقتراحه بالتعديل الذى يريده) .

الرئيس — فليقدم حضرة الزميل المحترم اقتراحه كتابة .

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الترابى باشا — أقترح حذف المادة كلها لأنها وضعت استثناء لأحكام الباب السابع ، وهو استثناء لا مبرر له مطلقاً . قد يكون مفهومنا أن يوضع مثل هذا النص الشاذ عند تشكيل أول نقابة لتقوم على رعاية القانون الذى يوضع ، إذ لا بد لكل قانون من أن تقوم على رعايته هيئة تفقد نصوصه . أقول قد يكون مفهومنا ذلك عند تأليف أول نقابة ، أما ولقابة المهاجرين قانون نافذ معمول به منذ سنة ١٩١٢ ، وبمقتضاه أعطى لأفراد النقابة الحق فى انتخاب مجلس نقابتهم كل عام ، وجرى العمل على ذلك حتى الآن — فلما أرى أن هذا النص رجس لا مبرر له مطلقاً ولا يجوز أن يوضع فى هذا الصرح الذى نطمح أن تتسع فيه الحريات بدلاً من تضييقها ، ولا يجوز أن توافقوا عليه حضراتكم بحال من الأحوال .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

إن لأفراد كل نقابة الحق فى أن يختاروا المجلس الذى يمثلهم ؟ وهذا حق معترف به ومعطى حتى للأميين فى هذا البلد — فكيف بالمهاجرين وهم طبقة إن لم تكن أكثر الطبقات تورطاً ، فهى من أكثرهم تورطاً وثقافة ؟ كيف يليق ألا يكون لأفراد نقابة المهاجرين هذا الحق الذى يتمتع به جميع أفراد للصيريين حتى الأميين ؟

قد برد على ذلك بأن هذا الإجراء مؤقت اقتضته الضرورة فى هذا العام فقط . نسيوة للخلاف . ولكن إذا لوحظ أن هذا الحق ثابت للمهاجرين منذ سنة ١٩١٢ فلما هذا النص الاستثنائى يسمى ذلك الحق فى صحيحه . ومهما تكن الاعتبارات التى رعى إليها واضعو النص فإنها لا تنسوخ للساس بهذا الحق الثابت للمهاجرين . ثم قد تكون هناك اعتبارات أخرى عملية رأى من أجلها واضعو النص أن هذا حل عملى لإشكال قائم . ثم قد طال الوقت على هذا القانون لقيام خلاف شديد حوله ، وتمطلت مصالح المهاجرين ورفعوا صوتهم بالشكوى من تعطيل مزايده التى تضمنها ، وكنت أول المتألمين لذلك .

والتعجيل فى إصداره أمر عجب إلينا جميعاً ، ولكن ألم تكن هناك منوحة عن هذا اللسان الصارخ بكرامة المهاجرة ، فنعمل عن هذا النص ونلتجأ إلى وسيلة أخرى يمكن بها التوسعة دون اللسان بكرامتهم ؟

ماذا يقال فى هذا الشأن ؟ أيقال إن المهاجرين عجزوا عن أن يتفقوا فيما بينهم على اختيار من ينفذ قانونهم فتدخل غيرهم فى أمرهم لحل هذا الإشكال ؟ الواقع أن هذا الوضع لا يتفق مع كرامة المهاجرين ولا مع كرامتنا نحن الذين ندرع لهذه البلاد ونضع الأسس التى تقوم عليها حرية الرأى للأفراد والجماعات . وإذن لا يجوز لنا أن نهر هذا النص الرجس ولا أن ندرأ الصعوبات التى أماننا بهذه الوصمة . وأنا أناذى بأعلى صوتى بأنها وصمة يجب أن تبرا منها المهاجرة .

إن الواجب أن يوضع الأمور فى نصابها ، ويقر القانون كما هو ، ويختار المهاجرون أعضاء نقابتهم كما يشاءون مهما تكن النتيجة . وليس لى أى اعتراض على الأسماء للمرؤسة ، فلما أجل أصحابها وأحترمهم وكلهم إخوانى وزملائى ؛ ولكن للسألة ليست مسألة أشخاص بل هى تتعلق بكرامة المهاجرين وحقوقهم الثابت للقرر الذى يجب ألا يتعرض له ولا يوقف بأى حال من الأحوال . ونحن فى عصر نطلب فيه التوسع فى الحقوق والحريات .

ولا خير فى دفع الردى بعلة كاردّها يوماً بسوئته عمرو

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك - حضرات الشيوخ المحترمين :

فى الواقع أن ملاحظة حضرة صاحب السعادة الترابى باشا شيئاً من الوجعة فى شكلها ، ولكن ليس فى هذا الشروع تقيماً ما يحس كرامة المحامين أصلاً .

كنت أظن من وقت أن سمنا أن هناك سماء تبتل لإجاز قانون المهادنة بأية وسيلة كانت حتى وصلت هذه الساعى إلى أن يتسنى مجلس النقابة المحالى وسبعين مجلس آخر يرسوم يلحق بالقانون الجديد - كنت أظن أن الحكومة هى التى ستقوم بمجلس النقابة المحالى وتعين مجلس آخر بدلاً عنه ، وبهذا الوضع كان يمكن أن يقال إن الحكومة هى التى عينت مجلس النقابة الجديد .

ولكن الروح الدستورية التى تشعبت بها الحكومة جعلتها تبعد عن ذلك الوضع ، وآثرت أن تعرض الأمر على هيئة البرلمان بمجلسيه المكون من أكثر من أربعمائة عضو لتبى رأيها فيه .

يعلم حضرة زميل الشيخ المحترم الترابى باشا أن من كان يحضر من حضرات المحامين فى الجمعية العمومية عند انتخاب مجلس النقابة من سنة ١٩١٢ لأن لم يزد على ثلثائة أو أربعمائة شخص ، ولكن اليوم تعرض أساء أعضاء مجلس النقابة على ممثلى الأمة جميعاً ، فهل يقال إن فى مثل هذا العمل مسألاً بكرامة المحامين أو الرجوع بهم التفهقرى ؟

يقول سعادة الترابى باشا إن الطوائف الأخرى لما حربة انتخاب مجالس إدارتها . ولكن لا يفوت سعادته أن أمر هذه الانتخابات قد لا يخلو من غمز ولز كثير ؟ وأكثر الانتخابات عرضة لهذا التمز واللرز هى انتخابات مجلس نقابة المحامين الذين يصل عملهم بأشئ فى الدولة وهو إقامة العدل بين المتخاصمين . فهذا للركز السائى إذا فكر بأنه مررت به بعض حوادث تحتاج إلى تعديل لا يصح أن يقال إن فى هذا انتقاماً للحقوقها ، بل هو فى الواقع علاج للتمز واللرز الذى كنا نشكو منه سواء بالحق أو بالباطل .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

أهتدم الآن أمامكم مؤيداً هذا الشروع وأنا أفتب المحالى . أؤيده ولو آتى سادفون من غده لأن مصلحة القضاء والمهادنة والبلاد تقوم على هذا القانون .

(تصفيق) .

زينا سعادة الترابى باشا من كبار رجال القانون ، وكان تقيماً للمحامين ؛ فليسمع لى أن أمارحه أن ما نشكو منه وما نحتاج إلى علاجه فى الحالة الحاضرة يعد قليلاً عن تهديره .

نحن الآن فى حالة حرب ، وتحت الأحكام العرفية ، والبلاد مشغولة بأمر على جانب عظيم من الخطورة ، فإذا فكرت البلاد فى أن تنضدى للشاكل والحصومات التى تنتج عن الانتخابات وما يقال فيها من أنها مزورة وغير صحيحة واستخمنت فيها النقود ، إلى غير ذلك من الاتهامات التى تعودنا سماعها - إذا فكرت البلاد فى ذلك فلا يصح أن يقال إن فى عملها انتقاماً لحقوق المحامين .

من أجل هذا ، بصفة كونى تقيب المحامين المحالى حتى هذه اللحظة ، أؤيد مشروع القانون للمروض على حضراتكم من كل قلبى ، وأعلن أن فيه عوضاً كثيراً للمحامين ؛ فقد كانت كل كلمة تصدر من أحد حضرات المحامين فى الجلسة وتضر بأن فيها تشويشاً على نظام الجلسة كان القاضى - تحت أثر مؤكد ومستعجل - يأمر بزج المحامى وهو يردأه فى السجن حلالاً لمدة أربع وعشرين ساعة .

أما الآن فالقانون وضع حداً حلالاً يحمى المحامى من أن يامل معاملة الأشتقاء ، وهو أن القاضى لا يملك إلا عمل محضر بما حدث فى الجلسة ، وهذا المحضر تنظره هيئة أخرى لا يكون فيها هذا القاضى نائباً ولا مديعاً .

كذلك يوجد فى مشروع القانون مزبلاً أخرى عديدة يجب عدم إغفالها . فهل بعد هذا يصح أن يقال إن هذا الشروع رجبى ؟

بناء على ما هدم أرجو من حضراتكم للواقعة على المادة ١١٣ كما قررتها اللجنة .

(تصفيق) .

الرئيس — الكلمة لحضرة الزميل الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كنت أود أن أقول كلمة عن الاقتراح الذى تقدم به حضرة زميلنا الفرائى باشا ، ولكن بعد أن سمعت هذه الكلمة القيمة التى أدلى بها أستاذنا الكبير الملباوى بك لا يسنى إلا إبداء الشكر على الروح الطيبة التى أملت عليه هذه الكلمة ، وأطلب للواقعة على اللادة كما هى .

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على اقتراح حضرة زميلنا الفرائى باشا بحذف اللادة ١١٣ فليتنفعل بالوقوف .

(وقف حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الفرائى باشا فقط) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس رفض اقتراح حضرة الشيخ المحترم الفرائى باشا .

وهل توافقون حضراتكم على اللادة ١١٣ ، كما أقرتها اللجنة بعد التعديل الشكلى الذى اقترحه حضرة للقرر ووافق عليه ،

وهذا نصها ؟ :

« مادة ١١٣ — استثناء من أحكام الباب السابع من هذا القانون فيما يتعلق بانتخاب القريب ووكيل النقابة وأمين الصندوق والسكرتير وباقى أعضاء مجلس النقابة يؤلف أول مجلس للنقابة بصور هذا القانون من الهامين الآتية أسماءهم :

- | | |
|--------------------------------|------------------------------------|
| ١ — الأستاذ محمود بسيونى . | ٩ — الأستاذ عبد الحميد محمد لطفى . |
| ٢ — « كامل صدق بك . | ١٠ — « على السيد أيوب . |
| ٣ — « غريبال سعد بك . | ١١ — « محمود صبرى . |
| ٤ — « محمد توفيق خليل بك . | ١٢ — « يوسف أحمد الجندى . |
| ٥ — « إدوار قصيرى بك . | ١٣ — « محمد صبرى أبو علم . |
| ٦ — « عبد الرحمن الرافى بك . | ١٤ — « عبد الحميد عبد الحق . |
| ٧ — « محمد عبد الملك حمزة بك . | ١٥ — « محمود سليمان غنام . |
| ٨ — « راضى إسكندر بك . | |

على أن يكون الأستاذ محمود بسيونى هياً ، والأستاذ عبد الرحمن الرافى بك وكيلاً للنقابة ، والأستاذ محمد توفيق خليل بك أميناً للصندوق ، والأستاذ عبد الحميد عبد الحق سكرتيراً .

ويقترح مجلس النقابة فى آخر نوفمبر سنة ١٩٤٠ على انتهاء عضوية ثلث الأعضاء ، وفى آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ على الثلث الثانى . ويجرى فى انتخاب الأعضاء الذين يحلون محل من انتهت عضويتهم بطريق هذا الاقتراح أحكام الباب السابع من هذا القانون ؟

(موافقة) .

(فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩) .

(١) استثناء عمال الحكومة ومجالس للديريات والمجالس البلدية والصالح العمومية وللنشات والهيات ذات للنقمة العامة من حق تكوين نقابات لهم لأنه يحرم عليهم استعمال حق الإضراب الذى يوق سحر الأعمال العامة أو ذات النفع العام ، ولأنهم خاضعون لرقابة البرلمان ، وفيما ضيق لمصالحهم .

(٢) واستثناء عمال الزراعة ، أكفاه بحسن العلاقة للأثورة بين العمال والملاك ، فلا حاجة لقانون أو نقابة تجمعهم . وخوفاً من انتشار المبادئ الخطرة فيهم .

(٣) واستثناء خدم المنازل لما يصيب الحياة المنزلية من المضار إذا ما أضربوا .

الاستمرار في نظر تحرير لجنة المال والشؤون الاجتماعية والتعاون

عن مشروع قانون بشأن خاليت المال

.....

للقدر — أأمر على حضراتكم نص للمادة الثانية :

« مادة ٢ — لا يسرى هذا القانون على الأشخاص الآتي يانهم :

(أ) المال للملحوق بخدمة الحكومة أو مجالس الديريات أو المجالس البلدية أو الصالح العمومية أو للنفقات أو للميات ذات المنفعة العامة .

(ب) الأشخاص المستخدمون في الأعمال أو الإدارات الزراعية .

(ج) الكلاء للقولون الذين يملكون أصحاب الأعمال .

(د) خدم للتنازل والحراس » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفي السال — إن الفقرة الأولى من هذه المادة قد استثنت « المال للملحوق بخدمة الحكومة أو مجالس الديريات أو المجالس البلدية أو الصالح العمومية أو للنفقات أو للميات ذات المنفعة العامة » . وإنني ملزمت على رأي السابق من ضرورة السلب لعمال الحكومة بتأليف النقابات .

ولما أريد اليوم أن أتكم عن الفقرة الأخيرة من هذه المادة ، لأن الجزء الأخير من الفقرة الأولى يتضمن لبساً شراً به معالي وزير التجارة ، فسر لنا بالأمس عبارة « للنفقات أو للميات العامة » .

ولذلك أقترح — مادام يمكننا رفع هذا اللبس عن طريق النص — أن تبرز الفقرة التي بدت في تحرير اللجنة . فيكون تعديل الفقرة الأولى على الوجه الآتي :

« (أ) المال للملحوق بخدمة للنفقات أو لميات ذات منفعة عامة ليس الترض منها الكسب للادي .

وهذا مطابق لما فسر به معالي الوزير عبارة « للنفقات أو للميات العامة » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع — الواقع أن النقاشات التي دارت حول المادة الأولى كافية لإزالة المادة الثانية ؛ ولذا فإني مكف بتلك النقاشات ، ومصمم على الاقتراح للقدم منى .

حضرة النائب المحترم حين سعيد بك — لا أوافق على الفقرة الأولى من هذه المادة ؛ وأرى تحويل عمال الحكومة حق تشكيل نقابات .

فلقد بنت اللجنة رأيها في عدم ضرورة تحويلهم هذا الحق على أن الحكومة ترى مصالحهم بنفسها . ولكن هذا أسس غير موجود في اعتقادي ، لأن الحكومة كثيراً ما تخسر في بذل العناية الواجبة لعمالها . فخواص عمال الصيانة والكاسين في وزارة الأشغال أو في بلدية الإسكندرية ، فإن مرتباتهم تتراوح بين ثلاثة قروش وخمسة ، ورغم أن لائحة بلدية الإسكندرية تمنح على منحهم إجازة سنوية قدرها خمسة عشر يوماً ، وإجازة أسبوعية في يوم الأحد أو الجمعة ، وأن هذه الإجازات تكون بمرتب ، فإن البلدية لا تحفظ اللائحة ولا القانون .

ومثلاً آخر عمال التفنرات الذين قد لا يصل أحدهم غير خمسة أيام في الأسبوع . فهو يذهب إلى محل عمله كل يوم ، فلا يجد عملاً فيرجع ، وفي نهاية الشهر يجد أنه لم يشتغل سوى خمسة أيام !!

أظن أن مثل هؤلاء العمال جديرون بأن يسلطوا الحق في تشكيل نقابات تطالب بحقوقهم ، مادام أن الحكومة لا تعاملهم للعامة الواجبة .

أما عن خدم المنازل والحراس فإنني لا أوافق على النص للعروض ، لأنني أرى أن سائق السيارات والطهارة والخدم يجب أن يكون لهم حق تكوين نقابات . فهم يعملون أكثر بكثير من ثمان ساعات كل يوم ، كما أن لهم مطالب أخرى خاصة بالإجازات الأسبوعية وغيرها ، مما لا يتمتعون بشيء منه ، ولا ينكر عليهم أحد حقوقهم فيه . ولهذا فإنني أرى أن لا ضرر أبداً في السماح لهم بإنشاء نقابات .

حضره النائب المحترم محمد خليفة بك — لي استيضاح من حضرة المقرر : إن المادة الثانية هي — في الواقع — في قوة الاستثناء من المادة الأولى ، فهل هناك توم أن الأشخاص الذين عدتهم فقرات المادة الثانية يدخلون في مفهوم المادة الأولى؟ إن كانوا داخلين فالأمر مسلم به . ولكن المفهوم أنهم غير ذلك . وما دنا قد أدخلنا في تعريف العامل أنه من يكون « خاضعاً لأمر أو لإشراف صاحب عمل يزول مهنة صناعية أو تجارية » فإن هذا التعريف لا ينطبق على الأشخاص المستثنين في المادة الثانية فلا حاجة إلى نص ، وإلا لوجب أن نذكر كل هيئة أخرى لا ينطبق عليها التعريف استطراداً في الاستيضاح .

للمقرر — إن كل العمال للذكور في النص لهم إما صفة صناعية أو صفة تجارية . فنعاً لكل لبس أردنا أن يكون النص عليهم صريحاً .

حضره النائب المحترم محمد خليفة بك — للقول ألا يستثنى إلا ما يمكن أن يدخل في عموم النص ، أما ما لا يدخل فلا حاجة إلى النص عليه . فلذلك أرى أن يقتصر نص المادة الثانية على « الحشم وحراس المصانع والتاجر » مع حذف ما عدا ذلك .

الرئيس — ليتفضل حضرة النائب المحترم بتقديم اقتراحه كتابة .

للمقرر — للنصوص على استثنائهم من حق تشكيل النقابات هم خدمة المنازل وخدمهم ، أما خدمة الفنادق وللصانع فلم هذا الحق . حضره النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوي — في المادة الثانية من القانون أربعة استثناءات . أما أولها ، الخاص بالعمال للحقلين بخدمة الحكومة ، ففي محله ولا اعتراض لي عليه ؟ لأن الحكومة — كما شرح لنا معالي وزير التجارة والصناعة أسس — مسؤولة أمام هيئة معينة وتصدر قوانين تشمل بمقتضاها عملها ، فلا يمكن أن يباح للنقابات التعاقد باسمهم .

إنما الذي يدعو إلى شيء من الترية هو أن هذه المادة تمنع على استثناء الأشخاص للتخمين في الأعمال أو الإدارات الزراعية . ولست أرى لهذا الاستثناء ما يبرره في بد أغلبية عماله ممن يشتغلون بالأعمال والإدارات الزراعية ، إذ أنه سيجعل تكون النقابات قاصراً على فئة ضئيلة لا تتكاد تبلغ ١٪ من العمال الحقيقيين في البلد .

كذلك لا أفهم الاستثناء الخاص بالوكلاء للموظفين الذين يتولون أصحاب الأعمال ، لأن الوكيل الموفض شخص يصح أن يكون له مصلحة ، فقد يؤدي عملاً يضاهي عليه أجراً ، وإنه فليس هناك ما يبرر استثناءه ولا ما يميز عدم تمتعه بفوائد النقابة .

أما استثناء خدم المنازل فإنني أعتقد أنه استثناء في محله ، لأنه لا يمكن للنقابة أن تتعاقد مع كل من يستخدم خادماً في منزله يلزمه بأن يعمل كذا ساعات يومياً .

أما استثناء الحراس ، لا الحراس المحصنين ، بل الحراس العديدين لمؤسسات كبيرة ، فإنني لا أبجد للبر الذي تقدم به الحكومة أو اللجنة لاستثنائهم من أحكام هذا القانون . تلك أوافق على نص المادة الثانية بعد استبعاد الاستثناءات التي أشرت إليها ، وسأقدم اقتراحاً بذلك .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد الدمرداش الشندي — أرى أن هذه المادة تتعارض كلياً مع قانون إصابات العمل الذي سنته الحكومة وللعمل به الآن ، فهي تستثنى عمال الحكومة في الوقت الذي يسرى فيه عليهم قانون إصابات العمل الذي يسترف بهؤلاء العمال ، وقد ورد في الفقرة « د » من المادة الأولى منه ما يأتي : « يسرى هذا القانون على عمال همل الركاب أو البدائع بطريق

البر أو بالسكك الحديدية « . وجاء في الفقرة « هـ » من المادة ذاتها : « يسرى هذا القانون أيضاً على عمال التقيب عن الآثار ... » .
وبما أن هؤلاء العمال يشتغلون في الحكومة فيجب أن يتمتعوا بمزايا للشروع التي بين أيدينا الالية .

إننى لأرى معنى لاستثناء عمال الحكومة من الانتفاع بهذا الشروع ، في الوقت الذي اعترف بهم فيه قانون إصابات العمل ؛
ولا أجد سبباً يدعو لهذا الاستثناء . وأرى أنه كان واجباً أن ينص على أن جميع العمال ، سواء كانوا يشتغلون في المصالح أو خلافها ، لهم
حق تشكيل النقابات .

ولأضرب لحضراتكم مثاليين أن في هذا الاستثناء ضرراً على الحكومة والعمال على السواء : هبوا أننى عامل أشغل في خدمة
الحكومة وأنفأضى مرتباً يومياً قدره عشرون قرشاً ، ثم وجدت عملاً في محل آخر بأجر يقل عن الأول بخمسة قروش ، ولكن عمالي
يتمتعون بمنح الاندماج في النقابات والانتفاع بمزاياها ، فإني لن أتردد مطلقاً في ترك عملي الأول والالتحاق بالمثل الثاني ، ولو أن في
ذلك تضحية مادية — وهذه نتيجة خطيرة لسبب :

أولها ، ترك العمال عملهم في الحكومة وهذا ما يضل ، بل يشل أداة العمل الحكومي ... (ختمة) . هذا هو رأي وهو مطابق
تماماً لأراء العمال .

وثانيها ، أن من الصعب على هؤلاء العمال — بعد تركهم عملهم في الحكومة — أن يجدوا عملاً سريعاً وفي هذا ما يساعد على إيجاد
جيش من العاطلين له خطره الاجتماعي .

لذا أوجه النظر إلى العمل على تخاذي هذه الخطوة . وإن لأوافق على ما أبداه حضرة زميلي النائب المحترم حسين سعيد بك من
ضرورة شمول النص لجميع العمال ، لا فرق بين عامل في شركة أهلية وآخر في عمل حكومي .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين : استثنت المادة الثانية العمال للمحقين بخدمة
الحكومة أو مجالس المديرات أو المجالس البلدية إلى آخره . والسبب الذي أبدى لتبرير هذا الاستثناء هو أن هؤلاء العمال يقومون بخدمة
عامة ، فلا يليق بنا أن شجعهم في عمل يترتب على إنشاء نقابات لهم .

تعلون حضراتكم أن للحكومة صفتين : صفة تعمل فيها كحكومة ، وذلك حينما تؤدي أعمالاً عامة ؛ وأخرى تعمل فيها كغرفد من
الأفراد ، وذلك حينما تتولى عملاً تقوم به عادة الشركات أو الأفراد . ويرجع ذلك إلى أسباب تاريخية خاصة بكل بلد ، فالسكك الحديدية
مثلاً في إنجلترا تملكها وتقوم بإدارتها شركات ، ولكنها في مصر — لأسباب تاريخية لا داعي لشرحها — ملك للحكومة ، عدا بعض
السكك الحديدية الضيقة بالقيوم والوجه البحري التي تملكها شركات . ولا شك مطلقاً أن الحكومة تمتلك أيضاً مصانع من خذت
مشروع كبرى خزان أسوان كصانع الأمم المتحدة ، وفي هذه الحالة تقوم الحكومة بهذا العمل كغرفد من الأفراد .

لذلك أوافق على نص المادة فيما يتعلق بالأعمال التي تقوم بها الحكومة كحكومة ، في ألا يقيم العمال للعضون بهذه الأعمال في
تكوين النقابات . أما فيما يتعلق بالأعمال التي تقوم بها الحكومة كغرفد من الأفراد — كعمال السكك الحديدية أو إدارة للعامل أو
غير ذلك من الأعمال ، التي لها صفة تجارية — فإنه لا معنى لمطلقاً للفرقة بين الحكومة وغيرها في هذه الحالة . ويجب ألا يعتبر العمال الذين
يقومون بهذه الأعمال ، التي هي طبيعتها أعمال فردية تجارية ، عمالاً حكوميين بسبب أن الحكومة تملكها أو تحتكرها لنفسها ؛ إذ أنهم
عمال كثيرهم من العمال الذين يشتغلون في منشآت أهلية صناعية أو تجارية ؛ لأن العمل في ذاته لا يضمن أن يكون عمالاً فردياً . والمحاكم
تتفق كل يوم — كما يعلم ذلك حضرات الزملاء المحامين — في مثل هذه المسائل باعتبار أن الحكومة لها صفة الأفراد . لذلك أرى من
الواجب ألا يحرم هؤلاء العمال من التمتع بمزايا النقابات بمجرد أنهم يشتغلون في مصنع يملكه للحكومة وليس لشركة أو لغرفد .

لما تقدم أرجو أن تلاحظوا الفرق الظاهر بين عمل الحكومة كحكومة وبين عملها كاتجار ، وأن توافقوا على أن العمال الذين
يقومون بأعمال تجارية أو صناعية للمحقين بخدمة الحكومة يكون لهم حق تكوين النقابات ، إذ لا معنى للفرقة بينهم وبين غيرهم من
العمال الذين يشتغلون في الأعمال التجارية أو الصناعية المملوكة للأفراد . هذه هي ملاحظتي على الاستثناء الأول ، وهي النظرية التي يستينها
القل ويتفقها الاقتصاد .

أما عن الاستثناء الثاني الخاص بالأشخاص المستخدين في الأعمال أو الإدارات الزراعية ، فإني أعتمد رأى زميلي الأستاذ حسن صالح الجداوى . ولست في حاجة إلى أن أبين لحضراتكم يؤس العمال الزراعيين فأنتم أدرى به جميعاً (ضجة) .

وفي الواقع إذا كان البلاد أن تنتظر خيراً من قانون شملت العمال فإني أرى أن الحيلولة بين العمال الزراعيين وبين التمتع بمزايا هذا القانون فيها إجحاف كبير بطفة كبيرة من هذه الأمة (ضجة) .

الرئيس — صاحب الكلمة أن يدى رأيه كما يشاء ؛ ولكل من حضراتكم أن يرد عليه بما يراه ؛ والرأى في النهاية للجلس .
 حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد عبد الحق — لقد بينت للذكره التفسيرية وللادان ٣ و ١٥ من هذا المشروع أغراض النقابات ؛ ولكن أغراض النقابات متشعبة لا تقتصر على الأحوال التي وردت في مشروع هذا القانون . فهناك أغراض أخرى للنقابات ، مثل إقامة منشآت للمساعدة في حالة البطالة أو للرض أو للمساعدة في حالة الإصابات أو لتقديم رغبات إلى الحكومة لسن تشريع يدفع مضرة يصير بها أعضاء النقابة أو إنشاء مدارس أو ترقية الزراعة وغير ذلك من الأغراض للتشعبة .

حضرات النواب المحترمين : لا يمكن أن يرفع مستوى جمهور الأمة ، وم من العمال الزراعيين ، إلا أن تفتحوا لهم الباب ليأخذوا بيد أنفسهم ، وليعلموا على تحسين أحوالهم ومراجعة مصالحهم ، وتدير شؤونهم في حالة المرض أو البطالة . وليرفضوا أصواتهم إلى مجلس النواب أو الحكومة عن طريق شلالتهم .

أما فيما يخص استثناء خدم المنازل والحراس قد تناوله البحث عند مناقشة المادة الأولى ، فلا داعى مطلقاً لإعادة الكلام فيه . ولا يسعى قبل أن أختتم كلمتي إلا إلى أن أذكر لحضراتكم أن كثيراً من العمال للصحين بخدمة الحكومة الذين لا يدخلون في هيئة العمال هم في حاجة إلى الدفاع عن مصالحهم ؛ وقد غطت كثير من الوزارات حقهم ، فلم يجدوا من يدافع عنهم أو يهتم بشؤونهم ، خصوصاً أن بعض هؤلاء العمال ، وإن سوا موافقين ، يجب أن يوضوا في الحقيقة ضمن طبقة العمال الذين هم في حاجة إلى من يرمى مصالحهم .

فلنك أرجو أن توافقوا على استثناء العمال للصحين بخدمة الحكومة وشؤونهم بأعمال — هي بطبيعتها — تجارية أو صناعية من حكم الفقرة الأولى ، وحذف الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة الثانية لهذا المشروع .

حضرة النائب المحترم على إسلام باشا — حضرات النواب المحترمين :

أثار أحد حضرات الزملاء المحترمين مسألة أجور عمال النظافة في البيات ؛ وبني على ذلك أنه يجدر أن تكون هؤلاء العمال نقابات . ومع موافقتي التامة على أن أجور هذه الطائفة مشيئة جداً ولا يمكن حقاً لمصالحهم ، يجب ألا ننسى أن هذه اللشآت خاضعة لرقابة هذا المجلس ، وليست النقابات هي التي توصل إلى رفع أجورهم وتحسين أحوالهم . وأرى أنه ليس هناك ما يمنع أن يتقدم نائب بسؤال أو استجواب أو اقتراح يؤدي إلى تحسين حالة هؤلاء العمال ؛ وأرجو أن أوفق ، أو يوفق غيري من الزملاء ، إلى الوصول إلى تحقيق هذه الأمانة الواجبة من الناحية الإنسانية لهؤلاء العمال للساكنين .

أما فيما يخص إعمال الحكومة عامة ، فإنهم في الواقع في نعمة ينطون عليها ؛ وليس هناك تناسب بين حالتهم وحالة غيرهم من العمال في الشركات التجارية أو الصناعية أو الأعمال الحرة . والدليل على ذلك أن إحدى منشآت الحكومة انهم بناؤها تفضل عمالها منذ سنة ، ومع ذلك ظل هؤلاء العمال يتقاضون أجورهم دون أن يصلوا عملاً يذكر ، إذ أنهم الحقوا بأعمال أخرى كان بها من العمال العدد الكافي ، أي أنه وجد لهم عمل ليغضوا أجورهم . وهاكم مثلاً آخر عمال مصلحة الأملاك الأميرية الذين ضلوا من الخدمة بسبب حذف الاعتماد الذي كان خصصاً لإصلاح الأراضي ، وكانوا يصفرون أجورهم عليه وقدره ١٣٣٠٠٠ جنيه ، قد أعيدوا إلى قبض مرتباتهم لا إلى عمل . فهل يجوز بعد ذلك أن تأتي هنا وتقول إننا تريد أن نسوي بين عمال الحكومة وغيرهم من العمال الذين لهم الحق في تكوين النقابات ؟ وهل يمكن أن تتوصل نقابة في العالم أجمع إلى إعادة عمال حيث لا عمل كما حدث بمصلحة الأملاك ، أو لقيامهم بعمل شكلى كما حدث بالنسبة لعمال تلك اللشآت التي انهم بناؤها وذلك تبريراً لقبض أجورهم ؟

أما فيما يتعلق بمسألة المستخدين في الأعمال أو الإدارات الزراعية فأرى أن هذه المسألة لا تحتاج إلى بيان .

وبناء على ما تقدم أرجو أن يوافق المجلس على المادة الثانية كما هي ، لأنها تؤدي للرض تامة ، وهذه خطوة موقفة مباركة سيكون من روائها خير عظيم للعمال ولأصحاب الأعمال إن شاء الله (تصفيق) .

حضره النائب المحترم محمد شاهين حمزه — الألاحظ أن عبارة « أو للتشكك أو للميزات ذات النفع العامة » الواردة في نهاية الفقرة الأولى من المادة الثانية غامضة . وقد ترتب على هذا الصموص أنه على أثر عرض مشروع هذا القانون على المجلس ثارت ثائرة عدد كبير من العمال ، كعمال الترام والإنارة ، ولم يبدأوا إلا بعد أن عرفوا بصفة غير رسمية أن الاستثناء الذي تضمنته الفقرة المذكورة لا يشملهم ؛ فإذا كانت الحكومة تصرح الآن للمجلس بأن هذا النص لا ينطبق عليهم فإن أكتفى بهذا وإلا تخدمت بتعديل لهذه الفقرة .

حضره صاحب للمالى وزير الشؤون الاجتماعية — إن عمال الترام والنور وللايد يدخلون ضمن الميزات التى يحق لها تكوين النقابات .

حضره النائب المحترم أمين أحمد سعيد — لقد شمل الاستثناء العمال الحكوميين ، ولكن المادة الثالثة من التشريع نصت على أنه « يجوز للعمال الذين يشتغلون بمهنة واحدة أو مهنة متشابهة أو بصناعة واحدة أو بصناعات تشترك فى إنتاج نوع واحد من السلع أن يتكاتفوا فيما بينهم نقابات » . فلنفرض مثلاً أن حداداً أو نجاراً يشتغل فى الترسية أو السكك الحديدية ، ويوجد فى الجهة التى يقطعها نقابة للحدادين ، فهل يحق لثل هذا العامل أن يشترك فى هذه النقابة بصفته نجاراً أو حداداً فقط ؟

الرئيس — إن موضع هذا الاستيضاح يكون عند مناقشة المادة الثالثة .

حضره النائب المحترم الدكتور حتى أبو العلا — حضرات النواب المحترمين :

أصبح الاستثناء الوارد فى المادة الثانية بعد إقرار المجلس للسادة الأولى متمشياً مع التعريف الوارد بها . أما فيما يتعلق بالاستثناء الخاص بعمال الحكومة أو مجالس للدريبات أو المجالس البلدية أو للمصالح العمومية ، فترجى عدم إعطاء عمال هذه الميزات حق الامتناع عن العمل . أما احتجاج بعض حضرات النواب على هذا الاستثناء ، فأعتقد أنه منصب على أن حرمان هؤلاء العمال من تكوين نقابات لم هو الواقع حرمان لهم من جميع اللزايا الواردة بهذا التشريع ، ولذلك أطالب الحكومة بسن تشريع ينظم التشكيلات العمالية ، أى العمال الذين يشتركون فى هذه الميزات ويكونون من بينهم هيئات تعاونية ، على أن ينص فى هذا التشريع على هذه اللزايا جميعها ، وأن تكون مشمولة برعاية الحكومة وإشراف مكتب العمل . وبذلك يقطع الاعتراض القائل بعدم إعطاء هؤلاء العمال حق تكوين النقابات . وأعتقد أن فى هذا كل الخير لجماعة العمال الذين ليس لهم بطبيعة أعمالهم حق الامتناع عن العمل .

أما فيما يتعلق بالعمال الزراعيين فإن أؤيد زميلى المحترم على إسلام باشا فذا ذكره بشأنهم ؛ ولا أوافق على رأى زميلى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق القائل بإعطاء حق تكوين النقابات لهؤلاء العمال .

أما فيما يتعلق بالفقرة « د » فإنى أرجو ألا يوافق المجلس على إدماج سائقى السيارات المحصورة ضمن طبقة خدم المنازل ، بل أرى أن تضاف إلى هذه الفقرة عبارة « وسائقى السيارات المحصورين » باعتبارهم طائفة قائمة بذاتها وليسوا ضمن خدم المنازل ، لأنه يوجد بين طائفة سائقى السيارات المحصورين عمال قتيون وشبان يمتازون عن طبقة الخدم ؛ وفى إدماجهم ضمن خدم المنازل إقلال من قيم وإبعاد طبقة من الفنيين عن هذه المهنة . وفى أقدم بهذا التعديل راجياً من المجلس للورق الموافقة عليه .

حضره صاحب للمالى وزير الشؤون الاجتماعية — ليس فى البلاد طبقة محترمة ، فكلهم كرامتهم لأجهم بملابسهم عمال شريفاً كلاًية طائفة من طوائف البلاد .

(تصفيق) .

وفى عبارة « خدم المنازل » معنى يشمل الأشخاص الذين تربطهم بالمنزل مصلحة خاصة ، سواء فى ذلك الطاهى والسائق والخدم .

حضره النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبد الوهاب محمد سليم — حضرات النواب المحترمين :

قد يكون للمشروع اللروض تحت أنظاركم أعظم مشروع قدم لإصلاح اجتماعى فى عهد وزارة جديدة ناشئة . وإننى أتمنى أن تعين القوانين موجه قبل كل شئ إلى الإصلاح ، وأن هذا الإصلاح يجب أن يكون أشبه وإسماً ، بحيث توجه التقنين إلى إصلاح حال أكبر عدد ممكن من أفراد الدولة وإيجاد نظام فى سير أعمالهم . ولو أنه للشرعين عندنا نظروا ، عند تشريعهم ، إلى علاج يتيهم لما قدموا لنا مثيروياً يبالغ قبل ما يبالغ ناحية مناعية فى بدلم يظهر فيه من نواحي الصناعة إلا شئ لا يعد مذكوراً بجانب النواحي الأخرى ؛ ولو

مادة ٢١ » «

أن هؤلاء الثمرين نظروا أيضاً نظرة إجماعية دقيقة لما عنوا بناحية التجربة قبل عنايتهم بناحية الزراعة ؛ ولكم في ترميمهم هذا متأثرون بيئة أخرى .
(خبة) .

الرئيس — كان موضع هذا الكلام أثناء المناقشة العامة للشروع .

حضره النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبد الوهاب محمد سليم — أرى أن موضع كلامي هو في هذه المادة ، لأنها تنص على حرمان العمال الزراعيين .

الرئيس — إذن تكلم عن العمال الزراعيين .

حضره النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبد الوهاب محمد سليم — حضرات النواب المحترمين : إن مشكلتنا الحاضرة هي مشكلة زراعية سواء بالنسبة لمعامل للتج أو للمالك أو الأرض للتعب إلى غير ذلك . فإذا حرمان العمال الزراعيين حقهم من إيجاد نظام لحماية أجورهم وحماية أنفسهم من اللد ، لم نكن قد فعلنا شيئاً مذكوراً .
(خبة شديدة) .

هذه الخبة لا تهني وهي لا تصلح لمطارة رأي له حجة . ومن أراد أن يرد فليرد عقب انتهائي من إلقاء كلمتي .
أقول إنه ما من عمل عندنا — تجاري أو صناعي — إلا وله صلة متينة بالزراعة . فإذا عاجلنا حالة العمال الذين يشتغلون في الأعمال التجارية أو الصناعية فلا بد قبل ذلك أن نعالج حالة العمال الزراعيين ، وإلا لسنا قد عاجلنا الأمر من آخره لا من أوله (خبة) .
حضرات النواب المحترمين : إن صناعة النسيج عندنا متصلة بزراعة القطن ؛ وصناعة السكر متصلة بزراعة القصب .
(خبة ومقاطعة) .

كلكم مالكون ؛ وهذه الخبة والمقاطعة مرجعها الأنانية (خبة شديدة) . ومن أراد منكم أن يرد على كلامي فليرد بالحجة لا بالفضة .
الرئيس — أرجو من حضراتكم الإصناص إلى الخطيب ، وتركه يدري رأيه كما يشاء ؛ ولكل من حضراتكم أن يرد بما يراه .
أما الخبة والمقاطعة فغير متبنة ومسلطة لأعمالنا ؛ وسأعطر إلى رفع الجلسة إذا استمرت للمقاطعة .
حضره النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبد الوهاب محمد سليم — حضرات النواب المحترمين :

إنني أمثل منطقة صناعية وزراعية ، فإذا قلت لعمال هذه المنطقة إن القليل منكم ينتج السكر في مصنع الشركة وهو الذي يعني له أن يكون الثقات ؛ قلت لتجتي زراعة القصب ، وهم الأغلبية ، أن ليس لكم أن تكونوا لأنفسكم هبات تدافع عن حقوقكم وأجوركم ، فأني حتى يمكن أن يكون أوضح من هذا وأية حجة أظهر من هذه الحجة على أن يضم مشروع هذا القانون العمال الزراعيين ، وخصوصاً إذا كانت الزراعة صلتها الوثيدة بالصناعة في هذا البلد ؟

هذه حجة ، والحجة الأخرى أن هذا المشروع يجب أن توجه قبل كل شيء إلى الإصلاح الاجتماعي في هذا البلد .
الرئيس — لقد تكلمت عن هذا فلا داعي للتكرار .

حضره النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبد الوهاب محمد سليم — أقول إن الأفراد الزراعيين المتجعين الذين يملكون أطمناً لا يزيدون على ١٪ أو أكثر قليلاً ، أما الكتلة التالية فتتبع بالأجر . فكل إصلاح توجه إلى أقل من القليل لا فائدة منه ، إذ أنه يترك الكتلة الساعفة ، وهم في القطر عمال الإنتاج الزراعي ، ثمانى نظماً شبه إقطاعي . ماذا يقال لأصحاب المواتر وأمشالهم إذا كانوا لا يراعون مصالح الأمة في أفرادها الذين تتوجهون إليهم حينما يطلبون منهم قهراً أو تريدون أن تعرضوا لهم أعمالكم (خبة) .

إنني أكتفي بهذا وأقول إن أي إصلاح لا توجه إلى العامل المنتج الزراعي يكون إصلاحاً قليل النتائج خالياً خلوياً ضاوياً ، ليست عليه مسحة الجيد .

حضره النائب المحترم توفيق دوس باشا — أؤيد إبقاء نص المادة الأولى كما هو . وأقول ، ردًا على اللبس الذي ورد في كلام حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، إنه لا شك في وجود التفرقة التي أشار إليها حضرة فيما يتعلق بأعمال الحكومة ؛ فإن لها في

بعض الأعمال صفة عامة قانوناً فضلاً ، كما أن لها في أعمال أخرى صفة خاصة قانوناً لا فضلاً ، كما هو الحال في مصلحة السكك الحديدية ومصلحة الموانئ والقنارات التي يشغل بها عمال كثيرون . ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن للحكومة في بعض أعمالها صفة القرد تماماً ، وذلك في إدارتها لأعمالها الخاصة . ولكن ليس معنى ذلك أن عمالها الذين يزاولون الأعمال الخاصة يتجهون مختلفين عن زملائهم الذين يشتغلون في دائرة الأعمال العامة . وليس لأحد الفريقين أن يكون ثقات . والسبب في ذلك واضح ، لأن الحكومة في أعمالها سواء الخاصة منها والعامة ، خاصة لرقابة هذا المجلس الموقر . فلذا قدمت شكوى من عمال السكك الحديدية مثلاً أو عمال مصلحة الأملاك أو غيرها إلى المجلس ، فإنه لا يمكن أن يقال إن في الثقات ضيقات أوسع لتحقيق هذه الشكاوى من تلك التي يكفلها مجلس النواب . فلذا طرحت هذه الشكوى أمام المجلس فلن الوزير لا يمكنه أن يتخلى عن المسؤولية بحجة أنه لا يتولى عملاً عاماً ، وإنما يدير عملاً خاصاً كثيره من محل الأفراد والشركات . ومادامت رقابة هذا المجلس تمتد على هيئة الحكومة وعلى كل فرد فيها فلا ظن أن أحدًا من حضرات الأعضاء يستطيع أن يقول إن رقابة الثقات تفوق رقابة هذا المجلس ، أو أن عضوية الثقات تضمن للعمال حقوقهم أكثر من هذا المجلس . لذلك أرى — مع التسليم باختلاف صفات الحكومة في أعمالها — أنه لا يجوز للعمال التابعين لها أن يكونوا ثقات . أما فيما يتعلق بالفقرة « ب » الخاصة بالعمال الذين يشتغلون بالزراعة فلنني سمعت من حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبد الوهاب سليم أن الملاك عندنا هم نسبة ١٪ من السكان . ولو اطلع حضرته على التعداد الأخير لوجد أن بين الستة عشر مليوناً من سكان القطر يوجد مليونان من الملاك ؛ وأعتقد أن حضرته لا يخالفني في أن نسبة مليونين إلى ١٦ مليوناً تزيد قليلاً على ١٪ (ضحك) .

حضرات النواب المحرمين :

أظن أننا لم نصل بعد إلى تلك الحالة من الثورة الاجتماعية التي تدعونا إلى تكوين ثقات للعمال الذين يشتغلون بالزراعة ، وأن تنظيم الحق في الإضراب عن العمل في الوقت الذي يقول فيه مؤيدو هذه النظرية إن الزراعة هي أهم موارد البلاد بل عماد ترونها . إن الفكرة التي أوجت بوضع التشريع للعروض على حضراتكم ترى إلى التسوية بين حقوق العامل وحقوق صاحب العمل ، وهي فكرة قوامها التجارة والصناعة ، لا أكثر ولا أقل . والقول بغير ذلك يؤدي إلى حال إذا فكرنا فيها قليلاً لا يمكن أن نرضاها لمصر . أما عن الفقرة الثالثة فالأمر فيها واضح .

أما فيما يخص بالفقرة الرابعة الخاصة بجمع النازل والحراس فإنه لو سمح لهؤلاء بأن يكونوا ثقات لترتب على ذلك أن الطاعن مثلاً ، وهو لا يريد أن يترك بمخيمه ، قد يجد نفسه مهدداً بقرار من الثقات بالإضراب عن العمل . فلما أن ينفذ هذا القرار فيضرب ، أو يفصل عن الثقات . ولا أظن أن أحدًا يوافق على ذلك ، لهذا أرجو من المجلس أن يقر للادة كما هي (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم لييب قوره بك — يلوح لي أن أكثر حضرات النواب الذين تكلموا في هذا الموضوع هم من المهامين الذين لم يخبروا حالة الفلاحين جيداً . وإنني إذا تكلمت الآن فإنما أقصد بكلامى ناحية خاصة ، هي حالة العمال الزراعيين . إننا إذا أخذنا هؤلاء الأفراد تكون الثقات في بلادهم فلن يتولى رئاسة الثقات سوى فرد منهم ؛ ومعنى هذا أن يم الاضطراب والفوضى هذه الثقات . فلذا شاء هذا الرئيس في وقت جمع المحصول أو تفتية السودة أن يمنع أعضاء الثقات من الاشتغال عند مالك من اللاد إلا بأجر باهظ كانت النتيجة يحجز هذا المالك أو إفلاسه . وإذا تكررت هذه الحالة ينقلب الوضع فيصبح المالك أقرب إلى المالك (ضحك) .

الشاهد في الأرياف أن العامل الزراعى ، عندما يستأجر لأداء عمل من الأعمال عند أحد اللاد ، لا يمكنه أن يتناوله من أجر نقدي ، بل يأخذ فوق ذلك قوتاً لمنشئته ومقداراً من التمخ أو البقرة لمالكته — وكل هذا يقدمه المالك له عن طيب خاطر . فالتوقع أن هؤلاء العمال يشاركون أصحاب الأملاك في خيرات أرضهم ، وهم تلك قانون يبيتهم ولا يطالبون بإنشاء ثقات ؛ والسلام عليكم ورحمة الله (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أبظه — أريد أن أوجه لعمالى وزير التجارة والصناعة سؤالاً مستورياً يتعلق بالمادة الحادية والعشرين من الدستور التي أشار إليها محاليه في كلامه بالأسس . نصت هذه المادة على أن المصريين حق تكوين الجمعيات ، وأن كيفية استبدال هذا الحق بينها القانون . وقبل أن أنصتكم للكلام في هذه اللادة ألاحظ أن عنوان مشروع القانون المطروح علينا الآن قد يكون

هو السبب في إثارة هذه المناقشات الطويلة . وفي رأيي أن هذا العنوان يجب أن يتبدل به عنوان آخر وأن يسمى هذا القانون « قانون بشأن نقابات عمال العقد المشترك » . ولست أدري في أي وقت كان يجب أن أوجه هذه الملاحظة لأننا بعد تلاوة تقرير اللجنة ناقشنا في المبادئ العامة ثم انتقلنا لنناقش المواد . ولم يفكر أحد منا في الترض لنصان القانون ؛ وأظن أن الفرصة لم تفتأ الآن لتضير هذا العنوان وإطلاق التسمية التي ذكرتها حضراتكم . فإذا قبل المجلس هذه التسمية كان في ذلك حسم للترافع وفض للإشكال ؛ ويكون لنا الحق بمد ذلك ، طبقاً للمادة الحادية والعشرين من الدستور ، أن نضع تسميات وقوانين أخرى لتنظيم هيئات أو جمعيات للعمال الذين لم يشملهم مشروع هذا القانون . ولا أظن أن معالي الوزير يختلف معنا في القول بأن مشروع هذا القانون لا ينبع من صدور تسميات أخرى بشأن النقابات .

قال معاليه أسأل إن إقرار المادة الأولى أمر لازم ، لأن المادة الخامسة عشرة من المشروع تتكلم عن العقد المشترك ، وترتب حقوق النقابات الناشئة عن هذا العقد ، وإنه بناء على هذا الأسس أصبح للمشروع ميزة خاصة تعطى صفة خاصة للعمال المرتبطين بعقد مشترك في هيئة تجارية أو صناعية .

لهذا أرى أن اقترحي تغيير العنوان يهون على زملائي المترشحين أو المتحمسين لفكرة إنشاء نقابات للعمال المشتغلين بالزراعة أو الحدم المحصوليين أو الساهقين المحصوليين ، وينهم عن هذه المناقشة ؛ إذ يصبح لكل من يريد ذلك من حضراتهم الحق في أن يقترح قانوناً جديداً للمؤلاء العمال والخدمة المحصوليين . ولا أظن أن المجلس يقرر هذه المادة يكون في هذه الحالة قد قطع خط الرجعة على المبادئ الواردة في المادة الحادية والعشرين من الدستور أو المادة الخامسة عشرة من المشروع الحالي . ويستطيع معالي رئيس المجلس أن يسأل علينا الأمور بأن يتسامح وقبل من هذا الاقتراح المتواضع بتسمية هذا المشروع « مشروع قانون بشأن نقابات عمال العقد المشترك » (تصفيق) .

الرئيس — إن هذا الاقتراح لا يمكن قبوله شكلاً .

المقرر — إن التبرير قد وزع على حضراتكم . وقد انتهينا من مناقشة المبادئ العامة ؛ وموضوع هذا الاقتراح يتعلق بالمبادئ العامة . حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أبانظه — ولكن المقرر لم يقرأ العنوان . وعلى كل حال فلاي أريد أن أسأل معالي وزير التجارة : هل أكون متساهلاً مع الدستور إذا قدمت غداً مشروع قانون آخر لنقابة أخرى لفئة من العمال الذين لا يسرى عليهم هذا المشروع ؟ وإنى أحفظ بحق في الكلام في هذه المسألة بعد إجابة الوزير لأنى أعقد أن إقرار المادة الأولى قد حسم كل مناقشة في المادة الثانية .

الرئيس — لحضرة النائب المحترم أن يكمل كلامه الآن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أبانظه — أردت أسأل أن أستأذن معاذة الرئيس في الكلام في إشكال دستوري يتعلق باللائحة ثناتى القرمة بسبب معاكسة زميلي الأستاذ أحمد مرتضى الراغبي ، لأنه لم ينبه الرئيس لإعطائي الكلمة في دوري . (ضحك) .

عرفت المادة الأولى العامل الذي ينمله هذا القانون بأنه العامل أو المستخدم الذي يقوم عادة نظير أجر بتأدية عمل مادي أو عقلي ويكون خاضعاً لأمر أو لإشراف صاحب عمل يزاول مهنة صناعية أو تجارية . ولا أدري كيف يجوز للجنة — وقد أقرت هذا التعريف — أن تذكر في تقريرها أن الحكومة يمكن أن توفع بأنها صاحبة عمل وتزاول مهنة تجارية ؟ إن هذا لا يمكن أن يقبله عقل أو منطق ، لأنى أعقد أن إقرار المادة الأولى فيه القضاء المبرم على المادة الثانية بجميع فقراتها ، وكل ما قيل بشأن هذه المادة الآن يقتاض مع نص المادة الأولى . وأرجو أن يمدد لي الرئيس الفرصة لسلع رد معالي الوزير عن الاستفسار الذي وجهته إليه بشأن المادة ٢١ من الدستور لأن ذلك يوفر علينا كل عناء .

حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك — أشار بسى حضرات النواب إلى ضرورة إدخال العمال الزراعيين في نطاق هذا القانون . ورأيت أن هذا الأمر كان يجب ألا يثار لأن معظم حضرات النواب المحترمين ملاك وزارعون ؛ وقد يساء فهم ما يثار هنا بهذا الخصوص ، وربما يؤول دغلهم بأنه أناانية منهم ...

الرئيس — كل نائب في هذا المجلس يعمل للصالح العامة فقط .

حسرة النائب المحترم محمود لطيف بك — إن الشروع للعروض الآن قد وضع لطوائف خاصة من البهال يقومون بعمل خاص مشترك. وليس في القرى عمال من هذا النوع، ولكن هناك ملاكاً صغراً، ومستأجرين يؤجرون الأرض وزرعونها لحسابهم الخاص؛ والجميع يعيشون إخواناً أصمقاء، وليس في البلاد إقطاعيات بها عمال يتكفهم للمالك كما يشاء، كما كان الحال في بعض البلاد الأخرى، حتى يطبق عليهم هذا القانون؛ بل إن الملاك في مصر يحكم التوريث والنشاط المالي يزداد عددهم، فالقرية التي كان بها مائتا مالك منذ أربعين سنة أصبح فيها الآن ألف مالك. فلا تطبق والحالة هذه صفة العمل على سكان القرى من الفلاحين. ومن ثم فإن هذا القانون لا ينطبق عليهم.

ومع ذلك فإن القوانين توضع لظروفها ولضرورتها، فإذا استدعى الحال مستقبلاً وضع قانون يتناول هذه الفئة من القرويين فإن المجلس على استعداد لإقراره. ومن رأي أن من مصلحة الزراعين أنفسهم، ومن مصلحة الإنتاج الاقتصادي في البلاد ألا يطبق هذا القانون على المشتغلين بالزراعة.

حسرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — أكتفى بما قاله زميلي الأستاذ محمد فكري أبانته وأقترح إنشاء الفقرات ب، ج، د من المادة الثانية لأنه لا محل لها بعد أن أقر المجلس المادة الأولى.

الرئيس — قدم اقتراح مماثل لهذا من حسرة النائب المحترم محمد خليفة بك.

حسرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبد الوهاب سليم — أريد أن أوضح مسألة وردت في كلامي. لست أقصد بالعمل الزراعي فئة الملاك الصغار الذين يدخلون ضمن الإحصاء الذي ذكره حسرة النائب المحترم توفيق دوس باشا، ولكنني أقصد طبقة العامل الأجير في الزراعة، وهي طبقة موجودة فعلاً وتجاهي ما تعاني من الفقر والفتنة.

حسرة صاحب للمالي وزير التجارة والصناعة — حضرات النواب المحترمين: بعد أن أبدى المجلس رأيه بالموافقة على نص المادة الأولى أصبح لا محل للنقاش الكثير الذي تناول المادة الثانية. تذكرون حضراتكم أنني قلت في الجلسة الماضية توسع أساس المنافسة لأنني سلت بأن نص المادة الأولى متصل بنص المادة الثانية، وأن اقتراحات التصديق التي قدمت للجنة نص المادة الأولى إنما قصد بها إفساح المجال لمنافسة نص المادة الثانية فيما يخص بن لحم حتى تكون الفجوات. ولهذا قال بعض حضرات النواب بحق إنه بعد أن أبدى المجلس رأيه في المادة الأولى يكون قد فصل ضمناً في نص المادة الثانية. غير أنني أشربأه وأجب عليه احتراماً للمناقشات التي أثبتت في هذا المجلس، أن أبدى بعض الملاحظات رداً على ما طلب استيفاضه، إذ يجب أن تنسج للنقطة، لكي يطمئن المجلس إلى أن ما أبدى من آراء كان له وزنه، وأنه محصن التمهيس الكافي، وود عليه بالحجج التي يصح الرد بها.

وأبدأ بأن أذكر لحضراتكم أن حسرة النائب الأستاذ الشيخ محمد خليفة بك طلب استيفاضاً شكلياً يخص بما إذا كانت لبعض نصوص المادة الثانية محل، باعتبار أن نص المادة الأولى يكفي لتحقيق الحسكة المطلوبة من نصوص المادة الثانية. وأقول رداً على ذلك إن المادة الثانية والاستثناءات التي وردت بها ضرورة رغم ما هو منصوص عليه في المادة الأولى، وذلك لأن نص هذه المادة لا يكفي وحده. فمثلاً بالنسبة للحراس والخدم الخصوصيين قد ذكرت لحضراتكم في الجلسة الماضية أن هناك حراساً لا يتمتعون إلى نيت، وأن هناك خدماً لا يتمتعون لحمة فرد من الأفراد، وقد يتنسى بعضهم إلى خدمة مشاريع صناعية أو تجارية، فهؤلاء يكون لهم الحق في تشكيل النقابات طبقاً لنص المادة الأولى. ولهذا وجبت التفرقة ووجب التفصيل الذي ورد في نص المادة الثانية.

أنتقل بعد ذلك إلى ما أشار إليه حسرة النائب المحترم محمد المبرداش الشندي، إذ قال إن قانون إسباب العمل يتعرف بحقوق لبهال لا يدخلون ضمن طوائف البهال الذين لهم حتى تكون النقابات طبقاً لهذا الشروع. وهذا صحيح، ولكن ليس هناك تناقض في التشريع، إذا كان قانون إسباب العمل قد شمل طوائف من البهال لا يشعلاها الشروع للعروض الآن؛ وليس هناك تلازم بين القانونين بل على العكس فإننا نرحب كثيراً بأن يكون الاعتراف بالتبويض عن الإصابات أوسع مدى من الاعتراف بالحقوق الخاصة بنقابات البهال.

أردت بعد ذلك على ما ذكره حسرة النائب المحترم الأستاذ فكري أبانته. يريد حسرته أن يغير عنوان الشروع بأن يسميه قانون النقابات الخاصة بمقد العمل لل مشترك. ولا أظن أن هناك محلاً لهذا العنوان الجديد لأنه يشمل ضمناً تسمية عامة. وأود أن أطمئن حسرة العضو المحترم إلى أن هذا الشروع ليس هو الكلمة الأخيرة بالنسبة لخلق تنظيم الجمعيات وتكوين الجمعيات. إذ أنه يشمل طائفة خاصة

من الجمعيات قط . واللادة الحادة والشروع من الدستور تمنى على أن لتصريين حتى تكون الجمعيات ، وأن كيفية استعمال هذا الحق بينها القانون . ومعنى ذلك أنه تصدر تحريمات أخرى مكملة للتصريح الخاص بشأن الجمعيات والجماعات ؛ ونحن نرحب كل الترحيب بمثل هذه التحريمات ؛ ونرجو أن تصدر في التريب العاجل . أما ما صدر منها لاقية الآن فهو التصريح الخاص بتنظيم الشركات ، سواء أكانت شركات مدنية أم تجارية . أما الجماعات والجمعيات فإن في التحريمات الخاصة بها كثيراً من النقص ، نرجو أن نتفكه على مدى الزمن ، وإن كان القضاء المصري قد سد كثيراً من هذا النقص فيما يتعلق بالاعتراف بالشخصية المعنوية لهذه الجماعات .

فلو اطلع أن النظام الحالي صحيح كرم يحق جميع الأغراض التي يطلبها حضرات النواب المحترمين .
أما النقابات ، فكما ذكرت ، لها طابع خاص ووصف معين ، هو الذي دعا إلى تقديم هذا التصريح . ففي كلمة « النقابات » ، يصر فيها الفنى اللقيح ، ما يؤدي إلى الذى يريده الزميل المحترم الأستاذ فكرى أبانته من عنوانه الطويل .

هذا ما أردت أن أذكره لحضراتكم رؤى على ما دار من المناقشات ، كي أخصص الوقت الباقي — وأرجو أن يكون قصيراً — لمناقشة موضوعين هامين كانا مثاراً أكبر خلاف دارت حوله مناقشات هذه الليلة ، الأول خاص بالمعامل للمحقين بخدمة الحكومة أو مجالس المديرية الخ ، والثاني خاص بالأشخاص للتعيين في الأعمال أو الإدارات الزراعية .

أما عن الموضوع الأول فقد ذكرت أثناء مناقشات الليلة الماضية ما يكتفى وما صاف قبول المجلس ، غير أنه أود أن أذكر ما يمكن أن يضاف حجة أخرى إلى ما سبق أن ذكرت ، وهو أن الحكومة لا يمكن — كما قال حضرات النواب بحق — أن تكون صاحبة مشروع سنائي أو تجارى ؛ ولهذا كان إقرار المجلس للسادة الأولى كميلاً بالرد على حضرات النواب الذين تناولوا هذا الموضوع بالكلام . على أن هناك وجهاً آخر لرد — هو أننا نستلحق إلى تغيير كالى في تشريع محترم قائم ، وهو قانون العقوبات المصري ، إذا نحن أردنا قبول الفكرة التي تقضى بحذف الفقرة الخاصة بمجال الحكومة من المادة الثانية ، وذلك لأن المادة ١٢٤ من ذلك القانون تمنع بتاتا كل مشغل بخدمة عامة من أن يستعمل حتى إضراب أو أن يوق سير الأعمال العامة أو ذات النفع العام ، لما دام هذا الحق ممنوعاً على مستندى الحكومة وعملها فإنه يتبع تماماً لذلك أن يتم بين عمال الحكومة أى نوع من التشكيلات الخاصة بتنظيم العمل أو بالمطالبة ببعض الحقوق .

هذا هو تعليق الذى أردت إضافته على ما أدليت به في الجلسة الماضية خاماً بمجال الحكومة ومستندى . ولهذا أرجو من حضراتكم اللوافة على نص المادة كما اقترحتها اللجنة .

أما عن العمال الزراعيين فإن استنادهم في هذا المشروع ليس مناه أن الحكومة أقل عطفاً عليهم منها على سائر طوائف العمال ، لأن هذه الحكومة على العكس قد أظهرت ، في مناسبات عدة ، دلائل عطفها وشعورها في الواجب عليها نحو هؤلاء العمال الزراعيين وغيرهم من شتى الطوائف . غير أن اومن قد أثبت من قديم بين العمال الزراعيين وبين الطوائف الأخرى التي تعيش على محصول الأرض مودة ورحمة وألفى فيما بينهم نظاماً صالحاً ، توارثوه خلفاً عن سلف ، أسسه تبادل النفعة والخدمة والود . فليس هناك مبرر لتدخل يقضى على هذا النظام ويستبدل به نظاماً آخر لا يرضاه ليعتد الزراعية التي نرجو أن يعيش أهلها في تعاون وتضامن ، لا في شقاق وخلاف على الحقوق . ولهذا أرجو إقرار نص المادة كما تلى على حضراتكم .

(تصنيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق — أريد أن أرد على مسألتين ، الأولى أن القانون المصري — من قبل أن تفكر الحكومة في هذا التصريح — لا يجرم تأليف النقابات أيًا كان نوعها ما دام الغرض منها مشروعاً . فهذا هو الوضع القانوني للنقابات ، وهذا التصريح لا يقدم الحق الذى يسجله القانون العام للعمال ولا يؤخره لأنه لا يجرمهم منه .

وللسائلة الثانية هي أن النقابات ، بمنها الفنى ، هي التي تتألف من العمال طبقاً للتصريف الوارد في المادة الأولى على حد قول .مالى وزير التجارة والصناعة . ولكنى أخاف مطالبي في هذا الرأى لأن جميع التنازيف الفقهية تناقشه على خط مستقيم ، إذ النقابات هي اجتماع أشخاص لهم مصالح حربية مشتركة للدفع عن هذه المصالح . فهي ليست خاصة ببطقة من العمال ، لأن هناك نقابات للإرباب

أعمال والهن الحرة . وأظن أن أقدم نقابة في مصر هي نقابة الحامين ؛ وهي ليست نقابة عمال . قول معالي الوزير إن النقابات تخالف لجسيات وإنها قاصرة على العمال طبقاً للتعريف الذي رآه هو قول لا أساس له من القانون ولا من العلم .

الرئيس — انتهت المناقشة فلنأخذ الرأي على الاقتراحات المقدمة حسب ترتيبها :

(١) اقتراح من حضرة النائب المحترم محمد خليفه بك . نصه :

« أقرح حذف المادة الثانية لأن الأشخاص المذكورين بها خارجون بحكم النص اوارد بالمادة الأولى » .
فللوافق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

(وقف حضرة المقترح فقط) .

الرئيس — (٢) اقتراح من حضرة النائبين المحترمين الأستاذين محمد محمود جلال ومحمد فكري أبانله ، نصه :

« نقترح رفع الاستثناءات « ب ، ج ، د » من المادة الثانية » .

فللوافق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

(وقتت أقلية) .

الرئيس — (٣) اقتراح من حضرة النائب المحترم حسين سعيد بك ، نصه :

« أقرح أن يكون نص المادة الثانية كالآتي :

لا يسرى هذا القانون على الأشخاص الآتي يأتهم :

(أ) مستخدمو الحكومة الداخلون في هيئة العمال .

(ب) رجال الجيش والبوليس والبحرية والطيران وكل من يشملهم النظام العسكري .

(ج) الأشخاص المستخدمون في الأعمال أو الإدارات الزراعية ، ماعدا الكتبة والنظار والصيارفة والمخزنجية ومن على شاكلتهم من شاغلي الوظائف الكتبية أو الإدارية في الدوائر والتفانيش .

(د) الوكلاء للقوضون الذين يثاثون أصحاب الأعمال » .

فللوافق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

(وقتت أقلية) .

الرئيس — (٤) اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجندوى ، نصه :

« أقرح أن يكون نص المادة كالآتي :

مادة ٢ — لا يسرى هذا القانون على الأشخاص الآتي يأتهم :

(أ) العمال للمخوفون بخدمة الحكومة أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المصالح العمومية أو للنشآت أو الميئات ذات للنفعة العامة .

(ب) خدم المنازل » .

فللوافق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

(لم يقف أحد) .

الرئيس — (٥) اقتراح من حضرة النائب المحترم محمد المرحمداش الشندي ، نصه :

« أرى تعديل المادة الثانية من قانون شايات العمال على الوجه الآتي :

(أ) يسرى هذا القانون على العمال الملحقين بخدمة الحكومة أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المصالح العمومية أو للمنشآت

أو الهيئات ذات المنفعة العامة .

(ب) لا يسرى هذا القانون على المستخدمين في الأعمال أو الإدارات الزراعية ما لم يكونوا مضمينين لإدارة آلات غير الآلات التي تدار باليد .

(ج) لا يسرى هذا القانون على الوكلاء المفوضين الذين يمثلون أصحاب الأعمال .

(د) يسرى هذا القانون على خدم المنازل والحراس .

فالوافق على هذا الاقتراح يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — (٦) اقترح من حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد الصال ، نصه :

« أقتراح تعديل الفقرة الأولى من المادة الثانية على الوجه الآتي :

(١) العمال الملحقون بخدمة منشآت أو هيئات ذات منفعة عامة ليس الترض منها الكسب المادي » .

فالوافق على هذا الاقتراح يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — (٧) اقترح من حضرة النائب المحترم الدكتور حني أبو العلا ، نصه :

« أقتراح إضافة الجملة الآتية على الفقرة د من المادة الثانية فتكون بهذا الوضع : (د) خدم للنازل والحراس وسائفو السيارات

الخصوصية » .

فالوافق على هذا الاقتراح يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — (٨) اقترح من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع ، نصه :

« أقتراح قصر الاستثناء على عمال الحكومة للتعلقين بالجيش المصري » .

فالوافق على هذا الاقتراح يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — (٩) اقترح من حضرته قدمه في حالة رفض الأول ، ونصه :

« أن يكون الاستثناء قاصراً على عمال الحكومة فقط » .

فالوافق على هذا الاقتراح يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — ولحضرته اقترح أخيراً خلس بحنف الفقرتين ب ، د . وبما أن المجلس رفض الاقتراح للقدم من حضرة النائب

المحترمين الأستاذين محمد محمود جلال ومحمد فكري أباطه بحنف الفقرات ب ، ج ، د ، فلا وجه لعرض ذلك الاقتراح .

والآن وقد رفض المجلس كل الاقتراحات التي قدمت في شأن المادة الثانية ، فلنأخذ الرأي عليها .

فالوافق على المادة الثانية كما تلاها حضرة للقرور يقف .

(وقفت أغلبية) .

(في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٠) .

اختصاص السلطة التنفيذية بتسجيل إنشاء النقابات ، فإذا امتنعت عن التسجيل كان لطالبيه الحق في استئناف النظر في مجلس النواب
الطلب أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها مقر النقابة ؛ وهذا لا يتعارض مع مبدأ فصل السلطات ^(١) .

الاستمرار في نظر تقرير لجنة العمال والشؤون الاجتماعية والتعاون
عن مشروع قانون بشأن نقابات العمال

.....
.....
.....
.....

للقرار :

« مادة ١٤ — يحصل التسجيل في مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ إيداع الطلب والأوراق الثبنة لاستيفاء جميع الشروط
النصوص عليها في هذا القانون وفي القرارات الوزارية التي تصدر لتنفيذه ؛ وذكر في الجريدة الرسمية حصول التسجيل مجاناً .
وذلك إلا إذا أعلن وزير الشؤون الاجتماعية طالي التسجيل كتابة بالطرق الإدارية بمعارضته في حصوله بناء على الأسباب التي يراها
أو التي يراها وزير الداخلية .

ويجب إخطار طالي التسجيل بالأسباب لثانته منه ؛ ويجوز لهم استئناف هذا القرار لمجلس الوزراء الذي يكون رأيه نهائياً .
يعطى للنقابة شهادة بحصول التسجيل مرفق بها نسخة من النسخة النظام الأساسي مؤشر عليها بالتسجيل بدون رسم .
حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق — تنس الفقرة الثانية من هذه المادة على ما يأتي :

« وذلك إلا إذا أعلن وزير الشؤون الاجتماعية طالي التسجيل كتابة بالطرق الإدارية بمعارضته في حصوله بناء على الأسباب التي
يراهها أو التي يراها وزير الداخلية » .

تعطى هذه الفقرة سلطة مطلقة لكل من وزيرى الشؤون الاجتماعية والداخلية في رفض تسجيل أى نقابة لأى سبب يراه أحدهما .
واعتراضى على ذلك أنه يجب أن تعدد ماعية الأسباب التي من أجلها يستطيع الوزير أن يعترض على تسجيل النقابة ، إذ يجب أن
يكون الاعتراض مبنياً على أن تشكيل هذه النقابة جاء مخالفاً لقانون العالم ، أو النظام العام ، أو عقلاً لما ورد في أحكام المادة السادسة
عشرة من هذا المشروع ، أو أنها تشتمل بأمور دينية أو سياسية ، وفي هذه الحالة يحق للوزير أن يعترض . أما إطلاق الحرية للوزير في
رفض التسجيل للأسباب التي يراها فإن هذا يكون تصفاً وتحكماً لا محل له ولا يمكن أن نقر ذلك .

في فرنسا أطلقت الحرية التامة لإنشاء النقابات ؛ ولم يفرض القانون هناك أى قيد أو شرط من القيود التي تراها في هذا المشروع ،
بل اكتفى بأن يودع الأعضاء لأمانة تكوين النقابة في دار العملة .

أما هنا فقد اشترط القانون شرطين : الأول تسجيل النقابة ، والثاني إعطاء الوزير حق الاعتراض عن التسجيل لأى سبب من
الأسباب . وهذا هو اعتراض الأول .

أما اعتراضى الثاني فنصلن باستئناف قرار رفض تسجيل النقابة ، إذ ليس للنقابة — بتعنى هذه المادة — إلا أن تستأنف القرار
أمام مجلس الوزراء ، ولا أعلن المجلس بقض قراراً أصدره أحد وزرائه .

وأرى أن الطريق الطبيعي هو أنه إذا اعترضت السلطة الإدارية على إنشاء نقابة فلا أعضاء هذه النقابة أن يرضوا أمرهم للقضاء للفصل فيه .
حضرات النواب المحترمين : لقد نس في هذا المشروع على أن النقابة إذا تسفت مع المامل لله أن يتجنى إلى القضاء . فإذا كان

(١) عدل عن هنا للمبدأ ، وأنهى الأمر بأن جل « لخصاص السلطة التنفيذية بحق النظر في تسجيل وإنشاء النقابات ابتداء واستئنافاً دون
القضاء » (في ٢٧ فبراير سنة ١٩١٠) .

القانون يعطيه هذا الحق ، أفليس من العدل أن يعطى هذا الحق أيضاً إلى القنابة بأكلها إذا تصف معها الوزير لسبب قد يكون سياسياً أو غير سياسي ؟

لذلك أرى أن الأسباب التي من أجلها يجوز للوزير أن يمنع تسجيل قنابة يجب أن تكون محدودة ، كأن يرى معالي الوزير أن القنابة تخالف القانون العام ، أو أنها استغلت بالسياسة أو بالدين ؛ وأرجو أن تعطى القنابة التي لا يرى الوزير تسجيلها حق الانتجاع إلى القضاء .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — وأنا أيضاً قدمت اقتراحاً مماثلاً لاقتراح زميلي الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، غير أنني أضيف إليه اقتراحاً خاصاً ، وهو أنه إذا لم ينشر التسجيل في الجريدة الرسمية في المياد المحدود ولم تخطف القنابة بالرفض في هذا المياد فيعتبر التسجيل نافذاً بحكم القانون ؛ لأنه إذا انقضت المياد دون أن ينشر التسجيل في الجريدة الرسمية ودون أن تنال القنابة إخطاراً بالمعارضة ، ظل الأمر معقداً ، وتمسكت مصالح القنابة دون مبرر ، لهذا أرى تعديل المادة طبقاً لهذا الاقتراح غداً من هذا الموقف وحسب لكل إشكال .

حضرة صاحب للمعالي وزير التجارة والصناعة — حضرات النواب المحترمين : إن نص هذه المادة كان محل مناقشة طويلة أمام لجنة العمال والشؤون الاجتماعية انتهت بمواقفة اللجنة على النص للمعرض على حضراتكم وهو النص الذي قدمته الوزارة .

وأود أن أسعرض أمام حضراتكم حكم هذا النص والأسباب التي تدعو إلى معارضة الحكومة في أن تكون الجهة المختصة بالنقل في المنازعة هي السلطة القضائية لا السلطة الإدارية . إن النص المطروح على حضراتكم مؤداه أن التسجيل يحصل في مدة معينة ، إلا إذا أعلن وزير الشؤون الاجتماعية طالبي التسجيل بمعارضة في حصوله .

وهنا الاعتراض مفروض فيه أنه يحصل بيد بيان الأسباب التي تدعو إليه ، فهو ليس بالاعتراض الذي يلقي على عواهنه ، بل يجب أن يكون مبرراً . وفضلاً عن ذلك فإن هذا الاعتراض لا يكفي وحده للحيلولة دون تسجيل القنابة ، إذ أن هناك حق استئناف قرار الوزير إلى مجلس الوزراء . واعتراض الوزير ، سواء كان وزير الشؤون الاجتماعية أو وزير المالية ، هو بطبيعته عمل من أعمال السلطة الإدارية . فإذا كان الأمر كذلك تبين لحضراتكم أن هذا الحق لا يمكن بطبيعته أن يوكّل إلى القضاء ، لأن مبدأ فصل السلطات ونص المادة الخامسة عشرة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادة الحادية عشرة من لائحة المحاكم المختلطة — كل ذلك يقضي بأنه لا يكون للمحاكم ، سواء كانت أهلية أو مختلطة ، سلطة إلغاء أو وقف مفعول أوامر أو قرارات إدارية .

إنني أفليس هناك من سلطة لها القول بالنقل في هذه المسألة سوى السلطة الإدارية المشقة في مجلس الوزراء ؟ وهذه السلطة مشتولة في نهاية الأمر أمام البرلمان . فالحق الذي أعطى للوزير أو لمجلس الوزراء في هذه المسألة ليس بالحق المطلق الحالي من كل قيد أو حد ، بل إنه عموماً بالقنابات التي تجعل استعجاله في تأمين من النصف . وقد أبديت جميع هذه الحجج والبيانات أمام اللجنة ، فالتفتت بوجهة نظر الوزارة ، ووافقت على نص المادة كما هو .

أما فيما يتعلق بملاحظة حضرة الأستاذ غنام ، فأود أن أطمئنه أننا متفقان في الرأي فيما أجده ، لأن نص المادة يقضي بأن التسجيل يحصل حتماً ، وأن سلطة الوزير لا تحول دون هذا التسجيل ، إلا إذا حصل إعلان بالمعارضة ، وهذه المعارضة محدودة بالضمانات والشروط للتصديق عليها في هذا الشرع .

الرئيس — إن اعتراض حضرة النائب المحترم الأستاذ غنام يفهم منه أنه قد لا يحصل التسجيل أو النشر في الوقائع الرسمية من طريق السهو ، أي أن الوزير يدعو عليه التسجيل أو الاعتراض في للدة المحدودة .

حضرة صاحب للمعالي وزير التجارة والصناعة — إن النص بطبيعته الحالية يقضي بأن يكون التسجيل حتماً . فإذا أهمل الوزير التسجيل ، أو عارض فيه ولم يعلن أصحاب الطلب ، فمن السهل توجيه نظره إلى ذلك .

حضرة النائب المحترم الدكتور حتى أبو العلا — طلب زميلي الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وجوب النص على الأسباب التي من أجلها يرى أحد الوزيرين أنها تحول دون التسجيل . والواقع أن هذا الطلب لا محل له إذا عدلت المادة بحيث يكون استئناف قرار الرفض أمام المحاكم .

لهذا أؤيد اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى الصال في يتعلق بالأحكام إلى القضاء ، دون أن تنقيد بشر الأسباب التي من أجلها برضى التسجيل . أما قول معالي وزير التجارة والصناعة بأن هذا يتناقض مع مبدأ فصل السلطات ، فيرد عليه بأنه مادام هناك نص في القانون يحول للمحاكم حق الفصل في هذه المسألة ، فإن مبدأ فصل السلطات يبقى سليماً ، ولا يكون هناك أي تعارض . والأمانة كثيرة على أن المحاكم تفصل في المنازعات التي تقوم بين الحكومة والأفراد بشأن القرارات الوزارية ؛ وهذه الأحكام تجعل لقرارات الوزراء ، خاصة رقابة القضاء الكفافية بضمان حقوق الأفراد والمليحة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — منذ أن عرض مشروع هذا القانون على المجلس ونحن نسعى أنه الأول من نوعه ، وأنه ينظم حالة جديدة . ومن أجل ذلك وجب علينا — إذا أردنا له البقاء والاستقرار — أن نحوطه بالاحترام الذي يحل له هنا البقاء .

يتضمن هذا المشروع أحكاماً دقيقة عرضت على المجلس وتناقش فيها في جلسات سابقة ؛ وقلنا إن في هذه الأحكام شيئاً من الشدة والإرهاق بالنسبة للقطاعات . فما دنا نعلم جميعاً بهذا ، فلماذا نضيف إلى هذه الأحكام الشديدة حكماً آخر يعطي للوزير حق رفض تسجيل النقابة دون أن يبين الأسباب التي يبنى عليها هذا الرفض ؟ لذلك أقترح أن نص في هذه المادة على أن يكون امتناع أحد الوزراء عن التسجيل مبنيّاً على مخالفة شرط من الشروط التي نص عليها في مشروع هذا القانون أو في القرارات التي تعتبر منفذة له ، وبهذا نكون قد قلنا للقانون قيامه وحياته ، وللحكومة سلطتها في الحدود المقررة .

بقي أمر الاستئناف ، وأنا أرى أن يكون استئناف قرار الوزير أمام المحاكم الابتدائية . وسأقدم اقتراحاً كتابياً بذلك راجياً من المجلس أن ينظر إليه النظرة التي يستحقها ، وأن يتقبله القبول الحسن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد عبد الحق — ردّاً على ما قاله معالي وزير التجارة والصناعة من أنه لا يجوز للمحاكم أن تتعرض لقرارات أو الأوامر الإدارية ، أقول إن هذا هو الحال إذا لم يكن في القانون نص يبيح للقضاء حق النظر في هذه المسائل . أما إذا وجد النص فليس ثمة ما يمنع المحاكم من النظر في تلك الأوامر والقرارات ، ولا يتعارض ذلك مع مبدأ فصل السلطات . والأمانة على ذلك كثيرة ، أقربها ما نص عليه هذا المشروع من أن للعامل الحق في الانتماء إلى القضاء إذا أصدرت النقابة قراراً بخصه .

وأضرب مثلاً آخر من القانون العام وهو أنه التظلم من قرارات لجان الانتخاب — وهي لجان إدارية — يرفع إلى القضاء . وما دام القانون نص على حق الرجوع إلى القضاء فإن القاضي يستمد سلطته منه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدويك — أرى أن جاء الفقرة الثالثة من هذه المادة يتعارض مع مبدأ فصل السلطات ، لأن للشرع إذا أعطى لأحد الأفراد أو هيئة معينة حقاً من الحقوق فإن هذه الحقوق يتمتع بها صاحبها في ظل القضاء ، ولا يمكن أن تتحكم السلطة الإدارية في الحقوق التي تمنح للأفراد أو الجماعات . ومن البديهي أن الحق له حكم واحد في البلاد ، وهو السلطة القضائية .

إذاً أعطينا للقطاعات حق التكوين — في حدود الشروط التي وصفها القانون — وجب أن يكون القضاء هو المهيمن على تطبيق هذه الشروط . أما أن تترك الهيئة للسلطة التنفيذية — وليس هناك من يحاسبها — فإننا نكون قد أهبطنا حقاً كلفه القانون .

لترك الوزير أن يسجل النقابة أو لا يسجلها ، ولكن يجب أن يكون القضاء هو المرجع الأخير لتبيين : هل السلطة التنفيذية قد راعت الشروط التي نص عليها القانون . أما أن تجعل الوزير خصماً وحكماً في وقت واحد ، فهذا لا يتفق والعدالة . ولهذا أؤيد اقتراح زميلي الأستاذ عبد المجيد عبد الحق فيما يخص رفض الاستئناف إلى المحاكم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — دفني إلى تقديم اقتراح الحاسم باعتبار التسجيل قد حصل بحكم القانون إذا مضى للبلاد الحدود في المادة الرابعة عشرة دون أن يتضرر التسجيل أو يسلن الاعتراض — دفني إلى تقديمه الرغبة في مائة حقوق جماعة من العمال ، جاهدوا في تكوين نقابة ، وجعلوا لها المال ، ثم بقي أمرهم معلقاً ، فلا تسجيل لتفاهنهم من قبل الوزارة ولا اعتراض عليها . في مثل هذه الحالة يتبرر سكوت الوزارة إقراراً صريحاً بتسجيل النقابة . وليست هذه الحالة فريدة في نوعها بل إن في نصوص الدستور ما يعاينها ، فقد نصت المادة الخامسة والثلاثون منه على ما يأتي :

« إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان ردّه إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه .

فلذا لم يرد القانون في هذا للبلاد عدّ ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر . »

يتبين لحضراتكم من هذا أن اقتراحى ينفى والنطق ، وأن من الواجب تعديل المادة طبقاً لهذا الاقتراح حتى نضمن حقوق العال ومصلحهم .

حضرة صاحب العالي وزير التجارة والصناعة — الحكومة توافق على هذا الاقتراح .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — مع احترامى الهيئة القضائية التى أشرف بالانتخاب إليها ، أعترض على ما قاله حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر بك من أن الهيئة القضائية هى الهيئة الوحيدة التى تحمى حقوق الأفراد والجماعات . الذى أعرفه أن هذا المجلس الموقر هو أكبر هيئة تحمى هذه الحقوق ؛ وهذه الحماية تأتى من طريق المسؤولية الوزارية التى نعرفها جميعاً إجمالاً وتفصيلاً . إن حضرات زملائى الذين طلبوا أن يوكل الأمر لقضاء يخطئون بين حقوق الأفراد وحقوق الجماعات . إن الأمر المنصوص عليه في المادة الراجعة عشرة يتعلق بحق جماعة كوّنت نقابة وأرادت تسجيلها ، ورأى الوزير لسبب ما ألا يوافق على هذا التسجيل ، فأبج لها القانون أنت تتعلم من قرار الوزير إلى مجلس الوزراء ؛ وحضرات زملائى المقترعين يطلبون أن يرفع التظلم إلى الحاكم لا إلى مجلس الوزراء . ولكن قد يكون هناك من الأسباب التى ألجأت وزير الداخلية إلى عدم التسجيل ما لا يجوز أن يكون موضع مناقشة أمام المحكمة . نفرض مثلاً أن طائفة من العال وأرباب المهن كوّنت نقابة ، ولكن أفراد هذه الطائفة من المروفين لوزير الداخلية بسوء السلوك أو من المخطرين على الأمن العام ، ورأى لهذه الأسباب ألا يمنحهم حق تكون نقابة . فلذا رفضوا الأمر للقضاء ، فلذا الذى يفصل فيه القضاء في هذه الحالة ؛ وإذا جاء مندوب الحكومة وقرر أن الوزير لم يسمح هؤلاء الأفراد بتكوين نقابة استناداً على تحارير البوليس عن زبد وعمره من أفرادها ، وحرماً على الأمن والصحة العامة ، فبم يفصل القاضي ؟

حضرات النواب المحترمين :

إذا لم تكن لنا نقابة في مجلس الوزراء — وأنا لا أقصد هذا المجلس بالذات بل أنكم بمسبة عامة — وهو المهيم على جميع مصالح الدولة كبيرها وصغيرها تحت رقابة البرلمان . إذا لم يكن لنا فيه من الصفة ما يكتفى لأن نجعل قراره سلباً في تكون نقابة ، ففى الدنيا السلام (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — أصبغت بانتباه إلى كلمة زعيمى حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا . وأرى مع الأسف أن كل ما قاله جدير بالرد . فأرجو أن يكون متفقاً معى بعد أن يسمع ردى عليه . قال سعادته إن حضرات المقترعين على هذه المادة يخطئون بين حقوق الأفراد وحقوق الجماعات ، وأعلن أنه لا يخالفنى في أن حق الجماعات مقدم على حق الأفراد ، فلماذا تميز الأفراد بالمنايات القضائية دون الجماعات ؟ لماذا لا نرجع الأمر إلى الحاكم لسياسة حقوق الجماعات ؟ قال سعادته إن التظلم قد يكون سخيفاً ؛ وردى على ذلك أنه ليس كل ما يعرض على القضاء مقبولاً ومنطقياً ، بل إن هناك ألوفا من الدعاوى السخيفة ترفع إلى الحاكم . فليكن تظلم النقابة من هذا النوع ، وهنا لا يضر الحاكم ، بل إنها خصل فيه بسرعة ، وفضلاً عن ذلك فلن في رفع الاستئناف إلى مجلس الوزراء ما ينجى منه على الوحدة الوزارية ، لأنه ليس من اللائق أو من اللقول أن مجلس الوزراء يقرر أن أحد الوزراء قد تصف في قرار أصدره .

وأعتقد أنه أدى إلى انسجام الهيئة الإدارية المثقة في مجلس الوزراء أن تشترك في تحمل المسؤولية كوحدة لا تتجزأ ، فلا نهدم قراراً أصدره أحد أعضائها للتضامن معها في العمل . قال زيملى إنه لا خطر من أن يكون لمجلس الوزراء الفصل في التظلم ، لأن البرلمان رقيب عليه ، ولستكم تعلمون أن هناك فترات يكون البرلمان فيها غير متقدم بسبب الإجازات أو مشغولاً بنظر البرانية ، كما أن هناك فترات أخرى يسلمها حضرة النائب المحترم — ونرجو ألا تحدث — لا يكون البرلمان فيها قائماً ، فلن تتعلم النقابة في هذه الفترات للشومة ؟ لاحظ أيضاً أن المادة الراجعة عشرة التى نصّ فيها على أن التظلم من قرار الوزير يرفع إلى مجلس الوزراء لم تحدد مواعيد الفصل في هذا التظلم ، فلذا يكون الحال لو أن نقابة تظلمت إلى مجلس الوزراء فظل مدة طويلة دون أن يفصل في الأمر ؟ ولماذا يتم على النقابة التظلم إلى هذا المجلس وهو غير خاضع لنظام اللرافض ، ومن ثم لا يتسنى لممثل النقابة أن يحضر أمامه ليبين أن الوزير كان

متصفاً في قراره ؟ إن الحاكم تكفل الفصل في التظلم في وقت معين ، كما أنها تكفل للطرفين الرفاعة وإيداء وجهة النظر . فلذلك أرى أن من اللطيف أن يوكل أمر التظلم للقضاء ، خصوصاً إذا لم تأخذ باقتراح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق في النص على وجوب إيداء الأسباب التي تدعو الوزير إلى الرضى ، لأنى أعتقد أن هذه الأسباب لا يمكن حصرها أو تحديدها ، فلذلك أؤيد اقتراح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق على طول الخط فيما يخص بالاحكام إلى القضاء .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر بك — بعد سماع الكلمة التي ألقاها سعادة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا أزيد على ما قلته إن التشريع الذى تمنح سلطة تنفيذ ومراقبة تمتع الناس بالحقوق الواردة فيه إلى السلطة التنفيذية ، هو تشريع غريب جداً ، لأن معنى ترتيب الحقوق هو أن تسهر السلطة القضائية على تنفيذ هذا القانون بجميع الشروط والتبديد الواردة فيه ، خصوصاً ما نصت عليه المادة السادسة عشرة ، قد حرمت على القابات أشياء كثيرة ، كالاقتطاع بالمسائل السياسية أو الدينية وغيرها ، بحيث تكون مخالفة هذه الأشياء هادمة للثقافة ، فمن الذى يتحكم في تفسير القانون حينما تعرض مسألة من تلك المسائل ؟ للمقول أن الذى يتحكم ليس هو السلطة التنفيذية ، لأنها لو تحكمت لكانت تفسرها وإسبع الإطلاق جداً ، بل قد يكون تصديقاً متوقفاً على إيرادها ، وفي هذا إهدار للحقوق التي نص عليها التشريع لصالح القابات .

لم يعرف مطلقاً في قوانين القابات في البلاد الأخرى أن حقوق الهيمنة على حلها أو تكوينها معطاة للسلطة التنفيذية ؟ بل السلطة القضائية هي التي تنظم هذه الحقوق وترعاها وتحرف على تنفيذ القانون ، وتحصى القابات من تدخل السلطة التنفيذية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — لم ينفرد الأستاذ فكرى أبانته بالإشارة إلى الأستاذ توفيق دوس باشا ، فإن كلام سعادته قد استرحى أنظارنا جميعاً ، حتى الذين لم يسبقوا إلى ما أشار إليه من أهمية مجلس الوزراء والشفقة به في ظل المسؤولية الوزارية .

وأقول لعل حضرة الزميل الفاضل لا ينسى ما يجار به الجمهور ، وما يقوله حتى حضرات الوزراء ونزله جميعاً ، من السمة التي لاحد لها في برنامج المسائل التي يبحثها مجلس الوزراء ، حتى لقد قيل يوماً إن المسائل المثانية التي يشغل بها قد يستغرق نظرها ثلاثة أرباع وقته . وإذا اطلعنا على برنامج إحدى جلساته قرأنا فيه مسائل كثيرة هي في الأصل من اختصاص وكلاء الوزارات أو رؤساء الإدارات ، فإذا كان الأمر كما ذكرنا فكيف نساعد على إضاعة وقته في نظر شأن هو في الواقع من اختصاص القضاء ؟

نحن لا نطلب إلا الإنصاف ، وقد لا يتسع وقت مجلس الوزراء لبحث هذه الشؤون كما خصنيها النيابة ويطلبه التقييس . على أن ما يغشاء سعادة الزميل المحترم من أن روحاً خامة قد تكون مسيطرة على طائفة من الطوائف التي تتضمن لتأليف غابة ليس له ما يبرره ، لأن هذه الطائفة — ولن يكون عدد أعضائها أقل من المائة كما يقضى هذا للدروع — قد جمعتها مهنة أو مهتان متماثلتان قبل أن تجمعهما فكرة سيئة ؟ فمن حق هؤلاء أن تشملهم الحماية والرعاية لا في ظنا ، بل في ظل أية حكومة رشيدة ولو لم يكن هناك نظام نيابي . من أجل هذا لا أزال أرى قصر حق الوزير على الاعتراض على نص البيانات أو عدم تحقق الشروط الواردة بهذا القانون ، أو القرارات المنفذة له ، في هذا الحق ما يكفل تحقيق الرقابة من ناحية السلطة التنفيذية ؟ أما الفصل في الاعتراض على تكوين القابات ، فالذى يحقن العدالة فيه أن يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية الأهلية .

وليس بعد ما قاله الزميل المحترم الأستاذ فكرى أبانته زيادة لمستزيد ، فلذلك أصر على اقتراحى .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع — إن الترض من هذا التشريع هو تنظيم الطوائف في قاعات تعمل على كفاية حسن المعيشة لأفرادها ، فيبقى هذا الترض أن ترض أول الأمر تكون الثقافة بحجة أن في هذا التكوين إخلالاً بالأمن العام . لكن للمقول أن تنتظر حتى تتألف الثقافة وتباشر أعمالها ، فإذا ما ظهر أنها تخالف القانون أو أنها مؤلفة لارتكاب جرائم ، فإن الحل حينئذ هو نصيبها .

فمن رأى أنه لا ينبغي ترضى مجلس الوزراء لهذه التسوية ، مسئولة منع طائفة خاصة قد تبلغ الألف أو الألفين أو أكثر ، من تكوين قاعة لها ، وقد يكون سند مجلس الوزراء في هذا للتح تقارير تقدم إليه عن أحوال هذه الطائفة لا ندرى كيف كتبت ولا كيف نجمت بياناتها ، خصوصاً إذا كانت مكتوبة في عهود خاصة .

فلذا أخذنا بهذا الرأي ، لم نعرض قرار الوزير لفصل فيه أمام القضاء ، ولم يكن هناك محل لما قاله حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا من أن مجلس الوزراء إذا بت في أمر لا يصح أن يكون قراره محل شك .

فلهذا أرى أنه لا يجوز حل النقابات إلا بعد تكوينها بناء على مخالفة تحدث منها ؛ وقد قدمت اقتراحاً بهذا .

حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين — إن للادة صريحة ؛ وكل ما كان يخشى منها يئنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود غنام وواقعه على رأيه فيه معالي الوزير ، فأرى أنه لا داعي لأن يكون الفصل في الأمر للمحاكم بل هناك الضمان الكافي في مجلس الوزراء . وغاية ما هناك أن شيد المجلس لمدة شهر أو نصف شهر للفصل فيما هو معروض عليه كي يتحقق صالح الحال وتنفذ نصوص القانون . والى يرى بعد هذا أن يمر هذا القانون ويصدر ، فليقتض بالموافقة على هذه اللادة (ضحك) .

الرئيس — لنرى جملة اقتراحات كلها متقاربة للماني وسأتلوها على حضراتكم أولاً :

١ — اقتراح حضرة النائب المحترم الدكتور حنفي أبو العلا ، ونصه :

« أقرح تعديل الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة بالشكل الآتي :

ويجب إخطار طالي التسجيل بالأسباب للامانة منه ؛ ويجوز لم استئناف هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها مقر النقابة في ظرف شهر من تاريخ إعلانهم بالمعارضة ؛ ويكون حكم المحكمة الابتدائية نهائياً » .

٢ — اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال ، ونصه :

« أقرح أن يقصر حق الوزير في منع التسجيل على حالة قص في أحد البيانات أو الشروط التي ينص عليها هسنا القانون أو القرارات الوزارية المنفذة له ؛ وأن يكون الاستئناف إلى المحكمة الابتدائية الأهلية » .

٣ — اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، ونصه :

« أقرح أن تعدل الفقرة الثانية كما يأتي :

وذلك إذا أعلن وزير التجارة والصناعة طالي التسجيل كتابة بالطرق الإدارية بمعارضته في حصوله بناء على أن الطلب غير مستوف للشروط أو بين من الأوراق أنها ستتدخل بأمر من الأمور المحرمة على النقابات في هذا القانون » .

٤ — اقتراح حضرته أيضاً ، ونصه :

« أقرح أن تعدل الفقرة الثالثة كما يأتي :

ويجب إخطار طالي التسجيل بالأسباب للامانة منه ؛ ويجوز لم استئناف هذا القرار إلى المحكمة الكلية التابع لها مقر النقابة » .

٥ — اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد الصال ، ونصه :

« أقرح تعديل الفقرة الثالثة على الوجه الآتي :

ويجب إخطار طالي التسجيل بالأسباب للامانة منه ؛ ويجوز لم الطعن في هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية الساتنة في دائرتها مركز النقابة إما لتأييد القرار بالنع أو إلغائه » .

٦ — اقتراح حضرة النائب المحترم محمد الدمرداش الشندي ، ونصه :

« أقرح تغيير الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة عشرة من قانون النقابات على الوجه الآتي :

ويجب إخطار طالي التسجيل بالأسباب للامانة منه ؛ ويجوز لم استئناف هذا القرار أمام القضاء الذي يكون رأيه نهائياً » .

٧ — اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سلجان غنام ونصه :

« أقرح إضافة الفقرة الآتية قبل الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة عشرة .

وإذا لم يتم التسجيل ولم تحصل معارضة من أحد الوزيرين في للوعد المحدد يعتبر التسجيل حاصلًا بحكم القانون » .

٨ — اقتراح حضرته أيضاً ، ونصه :

« أقرح إبدال عبارة « لمجلس الوزراء » الواردة في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة بهذه العبارة « أمام المحكمة الجزئية » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — عينت في هذا الاقتراح المحكمة الجزئية بدل الكلية لأن الأولى أقرب إلى النقابات من الثانية .

٩ — اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع ، وضعه :

« أقرح عدم إعطاء حق لوزير الداخلية في منع تكوين النقابات ، وأن ينص على أنه في حالة رؤية الوزارة وجوب حل نقابة من النقابات ، يمرض للوضع على القضاء للفصل فيه » .

حضرة صاحب المالى وزير التجارة والصناعة — الحكومة تطلب رفض جميع هذه الاقتراحات إلا الاقتراح السابع للقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام فلها توافق عليه .

الرئيس — والآن ، وقد تلوت على حضراتكم نصوص الاقتراحات ، فلنأخذ الرأى عليها .

فلو اتفق على الاقتراح الأول يتفضل بالوقوف .

(وقت أغلبية) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — بدم موافقة المجلس على الاقتراح الأول أعلن نزول عن الشق الأول من اقتراح .

الرئيس — اقتراح حضرة هو الثانى فى الترتيب . وما دام حضرة قد نزل عن شقه الأول فلا محل لأخذ الرأى عليه ، أما الشق الثانى فهو منفق فى المعنى مع الاقتراح الأول الذى وافق المجلس عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — كذلك أعلن نزول عن الاقتراحين الذين قدمتهما ، لأن الاقتراح الأول يحقق ما أقرحه .

الرئيس — كذلك الاقترحن الخامس والسادس لا محل لعرضهما لأن الفكرة فيهما متفقة مع الاقتراح الأول ، فلنأخذ الرأى على الاقتراح السابع الخاص بتحديد موعد التسجيل .

حضرة صاحب المالى وزير الشؤون الاجتماعية — مفهوم النص يحقق الفرض من هذا الاقتراح .

الرئيس — للوافق على الاقتراح السابع يتفضل بالوقوف .

(وقت أغلبية) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — مادام المجلس قد وافق على الاقتراح الأول الخاص بمجواز الاستئناف أمام المحكمة الابتدائية فأعلن نزول عن اقتراح الخاص بمجواز الاستئناف أمام المحكمة الجزئية .

الرئيس — الواقع أنه لا يجوز عرض الاقتراح الثامن لأخذ الرأى عليه بعد أن وافق المجلس على الاقتراح الأول .

على الاقتراح التاسع ، فلو اتفق عليه يتفضل بالوقوف .

(وقت أقلية) .

الرئيس — إذن يصبح نص المادة الرابعة عشرة بعد التعديلات التى أقرها المجلس كالى :

« مادة ١٤ — يحصل التسجيل فى مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ إيداع الطلب والأوراق الثبنة لاستيفاء جميع الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون وفى القرارات الوزارية التى تصدر لتنفيذه ، ويذكر فى البريدة الرسمية حصول التسجيل بجائناً .

وذلك إلا إذا أعلن وزير الشؤون الاجتماعية طالبي التسجيل كتابة بالطرق الإدارية بمعارضته فى حصوله بناء على الأسباب التى يراها أو التى يراها وزير الداخلية .

ويجب إخطار طالبي التسجيل بالأسباب المانعة منه ؛ ويجوز لم استئناف هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها متر النقابة فى ظرف شهر من تاريخ إعلانهم بالمعارضة ؛ ويكون حكم المحكمة الابتدائية نهائياً .

وإذا لم يتم التسجيل ولم تحصل معارضة من أحد الوزيرين فى اللود المحدد يعتبر التسجيل حاصلاً بحكم القانون .

يسلّى لقراءة شهادة بمحصول التسجيل ، مرفق بها نسخة من لائحة النظام الأساسي ، مؤشر عليها بالتسجيل بدون رسم .
فهل توافقون على هذه المادة بالصيغة التي تلونها على حضراتكم ؟
(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم دولة إسماعيل صدق باشا — إن المجلس لم يوافق على المادة موافقة عامة ، فقد قبل التعديل بالأغلبية فقط ، أما أنا فقلت موافقاً عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن أبو النصر — أنا وبعض زملائي لم نوافق على التعديل ، فمن لا نوافق على المادة ببيتها الجديدة .

الرئيس — لقد قبل التعديل بالأغلبية . أما المادة فهي في صلب المشروع ؛ وقد أخذ الرأي عليها معدلة فوافق المجلس عليها بصيغة التعديل موافقة عامة ؛ والموافقة العامة ليس معناها الموافقة الإجماعية .
(في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠) .

اختصاص السلطة التنفيذية بمجلس النقابات .

مجلس النواب

للقرّ:

مادة ٢٠ — يجوز لمجلس الوزراء حل النقابة في الأحوال الآتية :

- (١) إذا وقعت مخالفة لأحد أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ١٠ و ١٣ و ١٦ و ١٧ من هذا القانون .
- (٢) إذا لم نهم النقابة بما تفرضه عليها نصوص هذا القانون أو خالفت أحكام لائحة النظام الأساسي أو أدخلت نصوصاً مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الوزارية الصادرة بتنقيده .
- (٣) إذا ثبت أنه يتضرر على النقابة السير في أعمالها بالنظام بسبب وقوع خلافات حادة بين الأعضاء أو غير ذلك من الأسباب الخطيرة .
- (٤) إذا اشتركت النقابة في التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصري ، أو على كراهته ، أو الإزدراء به ، أو في تحييد وترويع المذهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، أو شجعت على ذلك بطريق الساعده للمادة أو المالية ، أو ارتكبت غير ذلك من الجرائم للنصوص عليها في المادتين ١٧٤ و ١٧٦ من قانون العقوبات .
- (٥) إذا ارتكبت النقابة جريمة من الجرائم للنصوص عليها في المادتين ٣٧٤ و ٣٧٥ من قانون العقوبات ، أو إذا وقعت في الاجتاعات والظواهرات والإضرابات التي تنظمها النقابة جرائم تمدّر على النفس أو على المال ، ولو كانت هذه الاجتاعات أو الظواهرات أو الإضرابات قانونية » .

وأوجه نظر حضراتكم إلى أنه وقع خطأ مطبعي في السطر الرابع من الفقرة الرابعة ، إذ وردت كلمة « للمالية » بدلا من « الأدية » .
حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين : لا شك أن من بين الأسباب التي من أجلها أعطت هذه المادة لمجلس الوزراء حق حل النقابات ، أسباباً وجيهة جداً . إنما الأسباب ذاتها التي واقتمت حضراتكم من أجلها على أن النقابة لها حق استئناف قرارات الوزير إلى مجلس الوزراء في حالة ما إذا رأى الوزير أن هذه النقابة لا يجوز تسجيلها ، هي الأسباب التي يجب أن يؤخذ بها هنا أيضاً .

حضرات النواب المحترمين : أرجو ألا توافقوا مطلقاً على هذا النص ، لأن للموافقة عليه معناها إعطاء السلطة التنفيذية سلطة مطلقة لتصرف في النقابات كيف تشاء .

والاستور ، بالحضرات النواب المحترمين ، إنما وضع في الأصل لحماية الأفراد والجماعات من تعدى السلطة التنفيذية عليهم ، فلامعنى إذن لأن تقروا هذا النص الذي يمنح السلطة التنفيذية حقاً مطلقاً لا محقق عليه في أن تحمل ثبابة لأي سبب من الأسباب التي تدعها .

إن جل هذه الأسباب إنما هي جرائم تنسب لهيئة من الهيئات كالنقابات ، ويقضى بمجلس الوزراء عليها على اعتبار أنها ارتكبت أمراً

من هذه الأمور دون أن تترك لها الفرصة — وقد تضم أخطر الناس — في أن تدافع عن نفسها . ولهذا فإن هذا التشريع لا يتفق مع النية التي وجد من أجلها الدستور ، بل هو في الواقع يخالف المادة الثانية والعشرين منه ، التي تعطي المصريين حق تكوين الجماعات . ولا شك أن مهتمكم التشريعي أن تصونوا الثغرات وتحصونها من اعتداء السلطة التنفيذية إذا ما فكرت يوماً ما ، لنرض من الأغراض — وأغراضها كثيرة في جميع أدوار التاريخ — في حلها مبتدعة سيئة من الأسباب قد لا يكون حقيقياً .

إن أهم أن يعطى مجلس الوزراء أو الوزير أو لسلطة التنفيذية في أى مرحلة أن تلجأ للنيابة وتطلب منها إبطال القضاة مقدماً كما تطلب تدمير مجلس إدارتها إلى محكمة مستعجلة . أما أن يعطى هذا الحق مطلقاً للحكومة أن تصرف كيف تشاء ، غير لنا ألا يمر هذا التشريع ، لأن معنى هذا وضع القضاة تحت رحمة الحكومة ؛ ولا أقصد هذه الحكومة بالكلية بل أية حكومة .

إن البلاء الذي يجب أن يكون أساساً لتشريعنا هو صون حقوق الأفراد والجماعات من اعتداء السلطة التنفيذية ؛ وهذا هو رأيي ولكم الرأي الأظهر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع — الواقع أن هذه اللادة تحتاج إلى كثير من النجاة والبحث . ولا أريد أن أدخل في بيان أن هذه اللادة تخالف ضوضاء الدستور أو لا تخالفها ، وإنما أقرر أنه قد جرت العادة بأن وضع أى قانون مناهة أنه قد أصبح من اختصاص القضاء ؛ وهذه قاعدة بدئية بالنسبة لأى قانون من قوانين الدولة . وقد ورد بهذه اللادة ذكر عدة مواد تطبقها من اختصاص القضاء ، فلا يوجد إذن أى سبب يدعو لسحب سلطة القضاء بالنسبة للقضاة .

حضرة النائب المحترم أحمد مرسى بدر بك — أقضى إلى الأستاذ عبد الحليم رافع الذى رأى أن يعطى هذا الحق فى شخص هذه اللادة . على أن الجزء الأخير من الفقرة الخامسة من المادة خامس ، إذ ورد فيه أنه يجوز لمجلس الوزراء حل القضاة « إذا وقعت فى الإجتهادات وللظواهر والإضرابات التى تنظمها القضاة جرائم تعد على النفس أو على المال ولو كانت هذه الإجتهادات أو الظواهر أو الإضرابات قانونية » . ولنرض أنه قد وقع أثناء الاجتماع حادث سرقة أو ضرب ، فطبقاً لهذه الفقرة من اللادة يكون للسلطة التنفيذية حق حل القضاة ، مع أن هذه أشياء فردية لا يصح أن تكون سبباً لحلها . إنما لقلول أن نحل القضاة إذا كان أعضاءها دائماً فى حالة نزاع أو كونوا جميعاً للسرقة .

حضرة النائب المحترم محمد المرمداش الشندى — لقد أخذتني البهجة عندما اطلعت على الفقرة الثالثة من اللادة . وأقضى لكم أن قرأتها حوالى ثلاثين مرة ؛ وفى كل منها يزداد عجبى من أن هذا المشروع أخذ من الجال بالبرلمان ما أعطاه لهم بالبرلمان . الرئيس — إن هذا البلاء عام ، وموجود بكل الشركات ، وليس حكماً بالقضاة .

حضرة النائب المحترم محمد المرمداش الشندى — أنهم أن لقضاة شخصية معنوية ، ولها حق التعديل والشرك وإبرام الانقياد ، فكيف نحل القضاة بسبب حدوث مشادة بين أعضاءها مع أنه إذا تعدى شخص على آخر فى أحد القضاة البعية الصغيرة فلا يعلق هذا القضى ولو أفضى هذا التعدى إلى الموت ؟ ولذلك أرى حذف هذه الفقرة لأن وجودها بهذا الشكل وصحة فى هذا القانون .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبهله — إنى غير متفق علماً مع حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع لأنه يبالغ بمبالغة كريمة فيما يتعلق بضمان حياة القضاة فيطلب تعديل اللادة بحيث يمكن إخطار النيابة لتتولى التحقيق فيما تنسب إليها الحكومة .

لست أرى هذا الرأي ؛ ولست أشهد إلى هذا الذى ؛ ولكنى أقتع بأمر متواضع ، مثيل جداً ، هو الاتجاه إلى المحكمة فى استئناف قرار الحل . غير أنه يترتبنا أن قرار الحل يبطئ مدة القضاة بالقانون ونهى الشخصية للنوعية ، ولهذا يجب أن نختار فى منح هذا الحق إلى أى عضو من أعضاء القضاة التى حلت بالمثل . ليس فى طلب الاتجاه إلى المحكمة أية مبالغة أو تطرف لأنه لا يصح أن نحذف من اللادة الثانية عشرة هذا الاحتفال العظيم بسلامة القضاة ، ونطلب أن نطرح المحكمة فى طلب تسجيلها وإنتائها ، ثم نأتى فى نهاية القضاة ، أى وقت وفاتها ، ونهملها الإهمال كله فلا نمنحها أى ضمان !! إن المجلس الذى قضى منطوقه بأن يبيح التنظيم القضاء فى أمر إنشاء القضاة يجب أن يبيح هذا التنظيم فى وفاة القضاة والقضاء عليها .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجنيدى — للفروض أن غاية طلبت أن تقوم بمظاهرة سلمية ، واتخذت لذلك الطريق الذى رسمه القانون ، ثم حدثت أثناء سير هذه المظاهرة اعتداءات فردية . فهنا لا أطلب القضاة بأن تكون إدارة أمن عام ، بل هنا تتدخل إدارة

الأمن العام ، ويطبق القانون العام على من يكون قد ارتكب جريمة ولا تقع العقوبة تحت طائلة هذا القانون . لذلك أقترح أن يعدل الجزء الأخير من الفقرة الخامسة على الوجه الآتي : « وإذا وقع من العقوبة نفسها في هذه الاجتاعات أو في هذه المظاهرات تدبير على النفس أو المال » بدلا من عبارة « وإذا وقع في الاجتاعات والمظاهرات والإضرابات التي تنظمها العقوبة جرائم تدبير على النفس أو على المال ... » . وفي حدود هذا النص المعدل تكون العقوبة هي للسبوة . أما الاعتداءات التي تحدث من مطلق فرد أو من جماعة من الناس أثناء مظاهرة قانونية ، أو عمل استصدرت العقوبة ترخيصاً به ، ففي هذه الحالة تكون إدارة الأمن العام هي الكفيلة بحراسة الأمن وتقديم الجرم ليحبس به الجزء ، وفقاً لما تضمنه في القوانين العامة في البلاد ، وسأقدم اقتراحي كتابية .

حضرة النائب المحترم إسماعيل صدقي باشا — حضرات النواب المحترمين :

كنت أتوقع بعد أن قررت أغلبية المجلس أن يكون للرجح في الشؤون المتعلقة بالعقوبات الصالح ، إذا ما أراد وزير الشؤون الاجتماعية أو وزير الداخلية أن يستعمل الحق الممنوح له بالاعتراض على إنشاء عقوبة ما ، كنت أتوقع أنه ستكون نتيجة ذلك الاعتراض أيضاً على السلطة التي يراد منها مجلس الوزراء في حل العقوبة . وإذا ما طلبت الكلمة فإني أطلبها لتأييد بقاء المادة بحسب نصها ، بل أكثر من هذا أطمع أيضاً ، بعد أن تبين المجلس أن حق مجلس الوزراء يجب أن يصل في مثل هذه الحالة ، في أن يمدل عن قراره بشأن الرجوع إلى السلطة القضائية إذا ما أراد وزير الشؤون الاجتماعية أو وزير الداخلية أن يمتنع على إنشاء عقوبة .

الواقع أن الحق الإداري الذي يراد منه مجلس الوزراء ، أو الوزير إنما يبي على فكرتين أساسيتين : الأولى أن هذه الشؤون إدارية بحتة ، وليست قضائية لأنها ترجع إلى حقوق الجماعات لا إلى حقوق الأفراد ، ترجع إلى المصلحة العامة لا إلى المصلحة الفردية ، وكل ما كان من حقوق الجماعات فانظر فيه أولاً هو للسلطات صاحبة المهمة وهي مجلس الوزراء ، ووزارات الدولة التي قسمت إلى أقسام يختص كل منها بناحية معينة من تلك الشؤون العامة . فشؤون العقوبات تتعلق بوزي الشؤون الاجتماعية كما تتعلق بوزي الداخلية .

حضرات النواب المحترمين :

لا أود أن أدخل في تفصيل يتعلق بالحق الذي يجب أن يمنح للسلطة الإدارية في مثل شؤون العقوبات . وتعلمون حضراتكم أن هذه الشؤون في البلاد الأخرى ترتبط كل الارتباط بسياسة الدولة ؛ وأظن أنه لا يفوتكم أن هناك ، في هذه لادة الأخيرة التي تكلفها ظروف الحرب ، من اللائل الأساسية لأمن الدولة ، ما يرتبط بحركات هيئات معينة تتصل بالعقوبات أو بشؤون العقوبات . نحن نعلم أنهم وصلوا في فرنسا إلى إقصاء نواب لأنهم يشتمون إلى أحزاب معينة يرى أن في وجودها خطراً على الدولة ، وهو ليس خطراً على كيان دولة بذاتها غصب ، بل على كيان هيئات مكونة من دول تحالفت على القيام بشؤون هامة يرتبط بها مستقبل العالم ، وهي الشؤون التي يشغل بأمرها الحلفاء ، ومن يضافون عن هذه الشؤون . فندما تحول إنه يجب أن يتدخل وزير الداخلية ، أو يجب أن يتدخل مجلس الوزراء ، فعلى هذا التدخل هو الفكرة الثانية ، فكرة الدفاع عن الكيان الاجتماعي الذي ربما يكون قد هدد في بعض الأحيان .

إذا ما أخذت العقوبات أو أحداهتها صورة من الصور ربما يكون من شأنها الإخلال بأمن الدولة ، فكيف يطلب إلى القاضي الجزئي أو الابتدائي الفصل في هذه اللائل التي لا أقول إنها تمتد عن فكره إنما أقول إنه ليس هو الذي يشتمل بها في غالب الأحيان ؟ وإن أعماله اليومية لا توجه إلى أن يدرك اللائل التي ترتبط بأمن الدولة ، بل هذه اللائل تتصل بمجلس الوزراء . ومن هو هذا الوزير ؟ إنه ذلك الرجل الذي تسألونه عن الجزئية والكلية ، وهو الذي يرجع إلى مجلس الوزراء الذي هو محل تهمكم .

عندما كان أحد النواب المحترمين يطلب أن تكون المهمة للقاضي على مجلس الوزراء ، قلت إنكم نسيتم أن مجلس الوزراء أن يعلن الحرب ، وهي سلطة هائلة ، فكيف لا تأمن الوزير أو مجلس الوزراء في شأن إنشاء عقوبة ، أو إخلال أحدته هذه العقوبة ، إذا اتصل هذا بشؤون تتعلق بكيان الدولة ؟

والكلام اليوم في هذا الموضوع ليس جديداً ، ففي مصر هيئات علمة كثيرة ، ففيها مجالس مدبريات ومجالس عميلة . وفي منتصف الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم بالبات كل البحث يدور حول مسألة من هذا القبيل ، فقد كنا مجتمعين في لجنة مع بسى حضرات الأعضاء الذين انتخبهم مجلس الشيوخ للقيام على خلاف في مسألة كهذه تماماً تتعلق بمشروع قانون النرف التجارية ، ففي ذلك للشروع مثل هذا النص الذي يحول الوزير والمجلس الوزراء ، حتى إصدار القرارات التي تنشئ النرف التجارية كما أن لها السلطة في حلها .

وقد اتهمنا بالاختلاق في أنه لابد أن يكون هذا الموضوع من حق السلطة الإدارية لا السلطة القضائية ، واتفق معنا في هذا الرأي حضرات الأفاضل أعضاء مجلس الشيوخ ، وقد كان من بينهم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندي الذي كالت رأيه أولاً متفقاً مع رأي حضرة النائبين المحترمين الأستاذين عبد الحميد عبد الحق ومحمود سليمان غنام ، ثم انتهى إلى التسليم بأن هذا الحق يكون للوزير ومجلس الوزراء ، لأنه يتعلق بمسائل إدارية ليست قضائية ولا يشغل بها القاضي كما سبق أن ذكرت لحضراتكم .

وإن أرجو حضراتكم أن تراجسوا معي المادة الشرين وتظنوا ما جاء في الفقرة الرابعة منها التي أنلوها على حضراتكم :

« إذا اشتركت النيابة في التعريض على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أو على كرامته أو الإزدراء به أو في تحييد وترويع المذهب التي ترى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، أو شجعت على ذلك بطريق المساعدة للادية أو الأدبية ، أو ارتكبت غير ذلك من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٤ ، ١٧٦ من قانون العقوبات » .

كيف يطلب من القاضي النظر والحكم في مثل هذه الشؤون ؟ ولا أقول إنها بعيدة عنه ، ولكنها ليست مألوفة لديه ولا يحل بها لأنها مسائل سياسية ؟ وعلى هذا الاعتبار هي من حق الوزير ومجلس الوزراء ، وإن قلنا الوزير ومجلس الوزراء قلنا البرلمان أيضاً ، فإن هذه الهيئة تستمد حقها من حضراتكم .

فأرجو حضراتكم ، ونحن نبحث هذا الموضوع ، أن ننظر لمصلحة البلاد أولاً ، وفي وجهة النظر هذه مصلحة العمال أيضاً ، لأنه ليس من مصالحهم أن يزجوا بأنفسهم في هذه المسائل التي لا يعود منها إلا الضرر عليهم : ولذلك نص على أنه لا يجوز لهم الاشتغال بشؤون التي تهم مهنتهم ، وهذا النص موجود لمصلحتهم ، ولهذا أرجو أن يكون النظر في هذا الموضوع مراهي فيه مصلحة الدولة ومصلحة العمال أنفسهم (تصفيق) .

حضرة صاحب المالى وزير التجارة والصناعة — حضرات النواب المحترمين :

عندما أبدى الاعتراض على نص المادة الشرين الخاصة بالحل ، قيل لحضراتكم إن حكم هذه المادة هو حكم المادة الرابعة عشرة الخاصة بتسجيل النقابات ، ولكنني أرجو أن تسمحوا لي بالقول إن الحكم ليس واحداً في الحالتين . في المادة الرابعة عشرة تصمم نقابة جديدة ، لم تصل شيئاً بعد يصح أن تؤخذ عليه ، ولهذا قد رأيتم ألا يترك أمر مثل هذه النيابة — في أن تخلق أو توجد — لمن الرقابة الإدارية . أما المادة الشرين التي نحن بصددنا فهي خاصة بأحكام حل النقابات . نحن هنا أمام هابة تكونت ، ثم سارت في عملها فأخطأت ، بل قد يصح أن تكون قد أجرت ، فكيف يقال إنه لا يجوز حلها ، أو أن هذا الحل يجب أن يرض أمره على القضاء ؟ هذا ما لا يمكن قبوله ولا القول به بتأنا ، اللهم إلا إذا أهدرت السلطة الإدارية اللازمة لصون الأمن وغيره من المانع السامية التي يجب أن يحافظ عليها بالنسبة للعمال أنفسهم بل بالنسبة لجميع أهل هذا البلد (تصفيق) .

هذه ، يا حضرات النواب ، أمور خاصة بما يسمى السلطة التنفيذية من قريب ، وهي السلطة التي تتحمل المسؤولية في هذه الشؤون جميعاً ولا يمكن أن نحل بهذه المسؤولية أو تشاركها فيها سلطة أخرى لا شأن لها بها وهي السلطة القضائية . نعم لا يمكن أن نحل هذه السلطة محل السلطة التنفيذية فيما يتعلق بحل النقابات ، لأن هذا الحل حق منح للسلطة التنفيذية لينبأ على القيام بمسئوليتها التي لا يجوز أن تشاركها فيها السلطة القضائية بحال .

وعندما يكون في النية اتخاذ قرار بالحل فإن إجراءاته يجب أن تتم بالسرعة اللازمة ، وفي الوقت المناسب ، ويجب أن يترك أمرها إلى السلطة للهيئة على الأمن والنظام وما إليهما من المانع . وإلا فهل لنا وقع إخلال بالنظام أو سادت الفوضى أو وقع أمر من الأمور التي تنس عليها هذه المادة ، يمكن أن يتخذ مجلس الوزراء عن المسؤولية ، ويقال إن القضاء هو المسؤول ؟ هل إذا حكم القاضي بأن هابة ما لا تعمل ، يجوز أن تبقى منوطة لسلطان الحكومة من غير أن تكون لها القوة التي تستطيع بها أن تقاوم هذه النيابة ، في حين أنها صاحبة الكلمة الأخيرة في كل ما هو محض بالأمن والنظام في البلاد ؟

فما تقدم يتبين أن حكم المادة الشرين منابر كل النابرة لص المادة الرابعة عشرة التي أقرقوها ، والتي لا اعتراض لي عليها الآن ، إذ أنني أسلم برأى هذا المجلس للوقت رغم أني كنت معارضاً له من قبل ، طالباً بإبقاء نص المادة الرابعة عشرة كما كانت مقترحاً من لجسكم للوقرة .

لهذا أرجو إقرار المادة كما هي .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى — في كلقرة من فقرات المادة الشرين بعد القضاء مئالا لا بد أن يتدخل ، فهى تذكر حالات وقوع مخالفات لأحكام بعض مواد هذا الشروع ، واشتراك القابة في التريض على قلب نظام الحكومة ... الخ . فكل مسألة من هذه السائل لا بد أن يمرض أمرها على القضاء ولا بد أن يقول فيها كلمة ، حتى بعد أن يتخذ مجلس الوزراء قرارا فيها . ولذلك فإني أعتقد — على عكس ما رأى معالي وزير التجارة والصناعة — أن الصلة مكنية بين اللادين الرابعة عشرة والشرين . وما دمتا قد سئلنا بأن الجهة الإدارية إذا وضعت التسجيل ، جاز لمطالي التسجيل أن يلجأوا إلى القضاء فيأمر بتسجيلها ، فإن تخويل مجلس الوزراء حق حلها دون رجوع إلى القضاء ، يجعل عملا في تعديل المادة الرابعة عشرة ضرها من البت ، إذ يكتفى أن يتنزع مجلس الوزراء بأن هناك « أسباغ خطيرة » ، كما جاء في الفقرة الثالثة ، فيحل القابة . وبناء على هذا أرى أنه لا يمكن القول بما قال به دولة صدق باشا ومعالي وزير التجارة والصناعة .

وأما المقابلة التي أقيمت بين حق مجلس الوزراء في إعلان الحرب وحقه في حل مجلس القابة ، فهى مقابلة فيها خروج على اختصاص الهيئات وما يجب أن تهف كل منها عنه من حدود . صحيح أن مجلس الوزراء يستطيع أن يعلن الحرب ولكنه — يا حضرات النواب المحترمين — لا يستطيع أن يفصل في قضية مخالفة ؛ ولا معنى لهذا إلا أن مجلس الوزراء لا يحق له حصر كل السلطات في يديه . ولذلك فإني أصر على رأيي .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد خليفة بك — لا أريد أن أطيل القول في هذه المادة ، وإنما أريد أن أخصص مسألة واضحة لا أظن أنه يختلف فيها اثنان .

لا نزاع في أن المخالفات التي أشير إليها في هذه المادة تختلف في أهميتها . فبعضها ، كالتي وردت في المواد ٧ و ١٠ ، مخالفات بسيطة تافهة في ذاتها كالمخالفة الواردة في المادة العاشرة من أنه لا يجوز أن يكون القاصر عضواً في مجلس القابة ، وكالمخالفة للمادة السابعة فيأمر بنسب السابعة عشرة . فإذا وقت إحدى هذه المخالفات فأظن أنه ليس من الإنصاف أن نجعل عقوبتها أشد عقوبة فنسبها بذلك مساوية لجرعة التريض على قلب نظام الحكومة مثلاً . فذلك أرى أنه يكتفى بالحل في السائل الخطيرة وحدها .

ومن الواضح المفهوم جداً أن يكون مجلس الوزراء حق الحل في الحالات البينة في اللادين الثالثة عشرة والسادسة عشرة . أما في مثل مخالفات المواد الخامسة والسابعة والعاشرة ، وكلها مخالفات بسيطة ، فلا يمكن التسليم بتعرض القابة بسببها لخطر الحل ، أى خطر الإعدام . وكل القوانين تفرق بلا شك بين المخالفات البسيطة وغير البسيطة ، خصوصاً في ترتيب عقوبة هي أشد العقوبات . ذلك ما أراه وأطلب من معالي الوزير أن يتفضل فيقبل برأيه فيه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين : أرجو أن تصفوا إلى قتيلا ، ولو أن المناقشات قد طالت في بحث هذا القانون . وأبدأ كلامي بما وجه النظر إليه دولة صدق باشا حين خضى وزميلي الأستاذ غنام بالذكر ، وفهمت منه أنه يريد أن يعطى الآراء التي تبس في هذا المجلس عند بحث هذا القانون صفة حزبية (ضجة) .

نعم فليس لقوة صدق باشا أن يخطى وزميلي الأستاذ غنام بهذا ، ولذلك أرجو أن تنزعوا من ضمائركم عند نظر هذا القانون أى خطر كذلك التي خالغ دولة صدق باشا ، لأنه يجب أن نبحت هذا الشروع ببيدين عن كل فكرة من هذه الأفكار بحيث لا تدفنا عند نظره سوى الصلصة العامة .

حضرات النواب المحترمين : قد تكلم إخوانى عن سلطة مجلس الوزراء وعن وجوب الثقة به . ولكم نسا أننا في بلد دستوري ، فكرة الحكم فيه وصلاحيته لا تقوم إلا على مبدأ أساسى في الدستور هو مبدأ فصل السلطات ولكل سلطة حق ، فإذا اعتبرت سلطة من هذه السلطات على حق سلطة أخرى كان في ذلك إخلال بنظام الحكم في البلاد يؤدي إلى أسوأ النتائج . فلا ينبغي أن يقال لحضراتكم في هذا المجلس إن مجلس الوزراء الذي يحق له إعلان الحرب ، يجب أن يكون له حق حل النقابات . هذا قول لا يجوز أن يقال في بلد يدين بمبدأ فصل السلطات ، فإن مجلس الوزراء الذي يملك حق إعلان الحرب لا يملك أن يحكم على فرد من الأفراد بفراصة قدورها تخشون قرشا . إن لكل سلطة حدوداً رسمها الدستور ، فلا يصح أن يقال عندئذ بأن مجلس الوزراء حقيق بالقوة التي يراد منحها له .

أما عن خشية اشتراك القنابة في التحريض على قلب نظام الحكومة ، فأقول لحضراتكم إنه في هذه الحالة يجب أن تعطى السلطة التنفيذية قدر ما تحتاج إليه لحفظ النظام العلم . أما أن نعطى سلطة تفوق الحد اللازم لاستتباب النظام إلى حد اتهام الميثاق والتفصل في هذا الاهتمام ، فتحل بذلك محل السلطة القضائية ، فأمر فيه ما فيه من افتيات على حرية الفكر ، وحرية القنينة ، وحرية الاجتماع ، تلك الحريات التي هي أولى المبادئ الأساسية التي كفلها لنا الدستور ، والتي جئنا هنا لحمايتها .

حضرات النواب المحترمين : إذا نظرنا إلى الفقرة الرابعة من المادة وجدناها تتضمن جرائم متعددة ، كاشتراك القنابة في التحريض على قلب نظام الحكومة ، أو تحييد وتزويج المذهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية الخ . هذه الجرائم جاءت أيضاً في قانون العقوبات ، وهو يقضى بالإعدام على مرتكبها ، فكيف يسوغ لنا أن يقول لحضراتكم بأن ندعوا الحكومة تفصل في اتهام شخص ما أو هيئة ترتكب إحدى هذه الجرائم ! إن هذا كثير ولا إنحالك تجزئونه أبداً ، لأن معناه إعطاء السلطة التنفيذية حق التفصل في نهمة خطيرة كهذه من طريق غير مباشر . وما يصح أن يقال بحق ، هو أنه إذا تبين للحكومة أن هيئة من الميثاق حدثتها نفسها بارتكاب إحدى هذه الجرائم الخطيرة المحقة بالنظام العلم وبأمن الدولة ، فليها في هذه الحالة أن تتلقى القنابة ، وتضيق على أعضائها ، وتغضبهم عند حد ، وبذلك تتل عملها كقنابة ، أما الجزء الباقي ، وهو التفصل في هذه التهم ، والحكم بأن أعضاء القنابة — وقد يكونون من أفضل القوم — قد ارتكبوا هذه الجرائم للزيرة ، التي قد ترضع إلى حد حياة الوطن ، فلا يصح أبداً أن يترك مجلس الوزراء .

كيف يجوز لحضراتكم أن توافقوا على أن يجلس الوزراء هو الذي يقرر بأن هذه الهيئة قد ارتكبت جريمة خيانة الوطن أو الاتجار بالوطن ؟ لو أن هذه المادة اشترطت صدور حكم ضد أعضاء القنابة ، أو جماعة منهم ، بأنهم قد ارتكبوا جريمة من هذه الجرائم ، لجاز القول بأن مجلس الوزراء في هذه الحالة أن يحمل القنابة من غير ضرورة إلى الالتجاء إلى سلطة القضاء أو غيرها . أما أن يكون الاهتمام والتفصل فيه من حق مجلس الوزراء فهذا ما اعتقد أن ضمايركم لن تهزكم عليه .

كذلك تضمنت الفقرة الخامسة من هذه المادة جرائم خطيرة . فمن الذي يمكنه — يا حضرات النواب — أن يحكم حكماً قاطعاً لاراداً بأن القنابة قد ارتكبت هذه الجرائم ؟ أركوا للسلطة التنفيذية قدر ما تحتاج إليه لتوطيد سلطانها . أما حل القنابة لهذه الأسباب ، فأمر يجب أن يترك التفصل فيه إلى القضاء . هذا هو الوضع الذي يجب أن نضعه ، ففي ذلك احترام للدستور ، وتحرير لبداً فصل السلطات التي نص عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أباطه — إنني في الواقع لم أفهم تماماً لماذا تمسح دولة صدق باشا ومعالى وزير التجارة والصناعة لمادة العشرين ، ولم يتحسنا لمادة الرابعة عشرة ، وقد قررت لبداً ؟ كان من الواجب — وهما يهتان هذا الاهتمام بحق السلطة التنفيذية ومبدأ فصل السلطات ، ذلك لبداً الخطير جداً — أن نمنع منهما آثار ذلك الاهتمام وتلك الخامسة عند نظر المادة الرابعة عشرة . الرئيس — أرجو حضرة النائب المحترم — وقد طالت المناقشة في هذا القانون — أن يترك للمقدمات ويتكلم في الأداة حرماً على وقت المجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أباطه — لقد سمع سعادة الرئيس النوبة صدق باشا بالكلام حينما طلب من المجلس العدول عن قراره والعودة إلى مناقشة المادة الرابعة عشرة .

الرئيس — للمادة الثانية والنحو من اللائحة الداخلية تجيز هذا الطلب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أباطه — إنني أقبل ملاحظة سعادة الرئيس ، وإن كنت أتمنى لو سمع لي سعادته بعض الوقت كما سمع لمولة صدق باشا لأن للقدمة لها قيمتها .

إنني قد أتأهون في الشبهات التي تراعى عند التصريح بإنشاء نهاية لم توجد بعد ، ولكن إذا ما أنشئت نهاية وكبرت وتضخمت مايتها فشلت القرار وللقول ، فلا أفهم أن أتأهون مطلقاً في الشبهات التي يجب أن تحوط حلها ؛ فالشبهات التي تحوط الحل يجب أن تكون أضعاف أضعاف التي تراعى عند الإنشاء ، وفي هذا رد على ما قاله معالي وزير التجارة والصناعة من أنه للمادة العشرين تسار للادة الرابعة عشرة .

لقد ضرب الآن دولة صدق بإنشائها رهيباً خائفاً بإقصاء نواب فرنسين . ولكن الداعي إلى هذا الإقصاء هو حالة خاصة ، هي قيام الحرب ، ولا علاقة لها مطلقاً بموضوعنا ، إذ التشبيه مع القطار .

يجب على الشرع ألا ينظر — عند وضع التشريع — إلى ناحية واحدة فقط هي الناحية الطبية ، كما هي الحالة الآن . بل يجب لمن يفرض الحظر أن يقدّر الشر ؟ فحين أمة نظامها السياسي جديد ؟ وفي كل يوم تحدث لها هزات سياسية — فربما لا أضمن أن تظل ثقة المجلس وتؤاؤم على السلطة التنفيذية على الصورة التي تتنبأ بها الآن بعض حضرات النواب .

أردت أن أكون صريحاً وعملياً ، وقد صرت على مصر فعلا تطورات سياسية وحزبية تؤيد ما قصدته . فم فإن تلك الثقة التي توليا للسلطة التنفيذية الآن لن تظل قائمة إلا إذا تأكدنا وضماناً أن الحكومة الصالحة الحرة القائمة الآن بالسلطة التنفيذية ستستمر قائمة في الحكم .

وليس هذا في مصر وحدها ، فالتطورات السياسية والمفاجآت وقاب نظام الحكم تحدث في كل وقت في بلاد العالم ، فالضمان الوحيد هو ألا تمس كل هذه الحقوق إلى السلطة التنفيذية . أما السلطة القضائية فهي سلطة مقيدة بقوانين وإجراءات وتقاليد لا يمكن الطعن في قراراتها ، ولكن يمكن الطعن في قرارات السلطة التنفيذية ، إذ أن الضمانات الوحيدة هي الثقة ، وليست كل سلطة تنفيذية محل ثقة . فإذا أنا طلبت للثقة — وقد كبرت وتضخمت وأصبحت لها فروع في جميع أنحاء القطر تملك للنشأت وتضم الآلاف للوفاء من الأعضاء — ضمانات تحوط حولها بجانب حق السلطة التنفيذية ، لم أحب شططاً ، ولم أقل بأنه لا يكون لمجلس الوزراء حق الحل وشل حقه في ذلك ، وإنما طلبت ضماناً آخر بجانب هذا ، هو أن تلجأ الثقة إلى القضاء لتحكم إليه إذا ما أصابها تصف من جراء استعمال هذا الحق . ولذلك شبه في القانون : فالوظف يحكم إلى القضاء — ابتدائياً واستثنائياً — إذا ما أصابه تصف بسبب إحاطته إلى للعاش ؛ والشركات تحكم إلى القضاء أيضاً إذا ما تصفت معها الجهات الإدارية وحرمتها الحصول على الرخصة مثلا ، فكيف يكون للشركات وللأفراد حق الاحتكام إلى القضاء ثم يأتي دولة صدق بإنشائها ويقول في المجلس بالأ يسطي للجانعات هذا الحق ؟

لا يصح هذا القول ، ولا أن يقال إن في هذا اختياراً على حق السلطة التنفيذية وتضييقاً لحقوق الدولة في حفظ الأمن العام . وأقول أن يسطي حق الحل للحكومة ، فإذا شئت أن تحمل فلنفضل ، ولكن بجانب هذا الحق يسطي للثقة حق الالتجاء للمحكمة والاحتكام إليها إذا ما اعتضت أنه قد أصابها تصف لا مبرر له .

وكل ما ذكرته لحضراتكم تأييداً للبدأ الدستوري ومبدأ فصل السلطات ، فالبرلمان أن يشرع ، وعلى السلطة التنفيذية أن تنفذ ، وعلى السلطة القضائية أن تحكم — في الاحتكاك عند التنفيذ — بين السلطة التنفيذية وبين الأفراد والشركات والجانعات .

فينجب إذن أن تحوط النقابات بضمانات تكفل بقاها غير مهددة حتى لا تهتلها وهي في الهد .

حضرة صاحب اللالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادي (وزير القوة للشؤون البرلمانية) — حضرات الزملاء المحترمين :

سوف لا أطيل حتى لا يقال إنني أريد بالإطالة تمطيل هذا التبروع ، وسوف لا أتحس أيضاً ، حتى أعظم رضاه زميلي المحترم الذي نسي على التحمس والتحمسين ، وانتهى بأن كان آخر التحسين . (ضحك) .

الواقع لا أرى في الموضوع ما يزعج خاطراً ، ولا ما يثير حملة بحال من الأحوال إذا رأيت الحكومة أن تقابة من النقابات أقدمت على عمل من هذه الأعمال المخالفة فبادرت إلى حلها . سمعت زميلي المحترم الأستاذ فكري أبانله يقول إن الحكومة إذا هي اعتدت على حق فرد من الأفراد لم يحرم هذا الفرد من أن يلجأ إلى القضاء ليعرضه عن كل ما أصابه من سوء استعمال الحكومة حقها ، وليس في هذا القانون مطلقاً ما يمنع الحاكم من أن تقضي بصويض إذا أساءت الحكومة استعمال الحق ، ولكن للوضوع في جوعه هو أنه كاشم إداري لا تمك الحاكم وقت تنفيذ أو تنديله .

يقى بعد هذا أن نحل : لماذا نعطى السلطة التنفيذية هذا الحق ؟ ولست أدري ما الذي خشيته حضرات النواب المحترمين من هذا ؟ السلطة القضائية في البلاد سلطة عتمة ، والسلطة التنفيذية كذلك سلطة ، وسلطة عتمة ، فلماذا عرض دائماً في هذه السلطة أنها سلطة تجور ، ونسى وزن الأمور ، ومولة بالصلون على حقوق الهيئات والجانعات ؟ إلى السلطة التنفيذية في هذا الوضع ، وفي اليوم

التي تقدم فيه هذا التشريع ، تعطى اللئ الأكبر بأنها تستجيب لطلب الجماعات في هذه البلاد ، وتسارع إلى علاجها ، بأن تضع لها من التشريعات ما يكفل لها حقوقها وما اعلمته لها تجاربها طيلة الأيام الماضية . وفي اليوم الذي تقدم فيه الحكومة باللئ القوى على أنها الحرس على مصالح الهيئات والجماعات يطمئن عليها بأنها هي الهيئة التي يجب أن يحب لمدونها كل حساب .

الهيئة القضائية سلطة ، والهيئة التنفيذية سلطة ، إلا أن الهيئة التنفيذية ، إن أتت لم تطمئن إلى حكمها ، فلك أن تطمئن إلى حكم شخصك عليها ، وحكم مجلس النواب عليها ، أي تقدم على حل نقابة من النقابات أو هيئة من الهيئات التي تخدم الطوائف والجماعات في السر ؟ أهذا أمر يمكن كتمان أم أنه يملن ويمل ، ويعد من يدافع عنه دفاعاً حثاً بل دفاعاً متطرفاً ، كالدفاع الشديد ، البالغ حدوده ، التي شاهدها الآلة والذي يهدر كل التقدير سلامة القصد إليه ؟

وإن كان قد سبق ما يمكن أن يكون محل تقدير المجلس ووزنه ، عندما يبدأ بمثل هذا التشريع ، فيضه في أساس حياتنا العامة لأول مرة في تاريخ التشريع في مصر ، فانا موثق تماماً بأن حضراتكم تهدرون مسؤولية السلطة التنفيذية في حفظ الأمن والنظام ، والبادرة إلى تدارك الأخطار قبل وقوعها ، ونسبها وهي لا تزال توارد في الصدور ، كما أنك لن تفعلوا لها في يوم من الأيام إن هي جاءتكم وقالت علت وصرفت ، ولم يمتنع إلا القرار والدليل القضاء .

لا شك مطلقاً أنه لا يفر لها أن تتسامح في أمور تمس كيان المجتمع ، ومصلح هذه الهيئات ذاتها ، التي نرجو لها أن تنمو نمواً طيباً متدرجاً إلى الكمال لا يوقعه عائق . إن السلطة التنفيذية ، وهي تعمل ، إنما تعمل تحت رقيبكم ؛ فإن وجدتموها حادت عن طريقها فليسبواها أشد حساب ؛ ولا يصح بحال أن يقوم على ذلك اعتراض . وكفى تنبيهاً للسلطة التنفيذية ، سواء أ كانت السلطة الحالية أم سلطة مستقبلية ، أن يكون حضرات النواب — عند وضع هذا التشريع — ملتفتين كل الالتفات إلى ضرورة محاسبتها أشد حساب عن تصرفاتها في المستقبل في شأن المال ومصلحهم .

إن مصلح المال ، والنظام العام ، واستقرار السلطات ، والاضطلاع بمسئولية ذلك هو في إلقاء النص على ما هو عليه .
(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم على اللزلاوى بك — حضرات النواب المحترمين : قد استمعت في إصفاء تام إلى البيانات التي أقيمت الليلة عن اللادة الطروحة للنقابة ؛ وكان أهم ما دار في هذه النقابة هو خشية الدين تكلموا من ألا تستعمل السلطة التنفيذية الحق الممنوح لها في نزاعها كاملة . ولكني ، بعد تفكير عميق ، وجدت حثاً أن أناصر من يقول بإبقاء اللادة في أصلها ، لأن اللزوع حرم على المال تحريماً بانياً الاشتغال بالسياسة . فإذا احترم المال والنقابات هذا النص ، فما الخوف الذي يغشونه من أن يكون الأمر في يد السلطة التنفيذية ؟ إنني لأفهم أن للحكومة شهوة في أن تحارب المال أو هزلبهم ، وهي التي خدمت لهم لئ يكون بهذا اللزوع . ولكنني أفهم أنه إذا كان قد ظن في الأزمان الماضية أن السلطة التنفيذية تدخلت ، لأسباب سياسية ، في بعض الأشياء فقد رأيناها في السنين الأخيرة أيديها تكون عن الشهوة السياسية .

ولما كان حرمنا على النقابات أصلاً أن تتدخل بالسياسة ، فلا يجوز أن يتسرب إلى غش الفكر أن سلطة مجلس الوزراء في الفصل في الأمر يمكن أن تستعمل تحت تأثير أي عمل يأتيه أعضاء النقابة ؛ لأنهم إذا امتنعوا عن السياسة فلا يمكن أن يكون هناك أي خطر أو شبهة خطر من أن مجلس الوزراء يقضى عليهم قضاء يضر بمصلحهم . لا أريد أن أكرر ما رددته إخواني عن مسؤولية الوزارة أمام البرلمان ، فلا أظن أنه يمكن أن يتعدى على نقابات المال ما دام البرلمان قائماً . أما إذا لم يكن البرلمان — لا قدر الله — قائماً فإنني أفؤك لحضراتكم أن في وسع مجلس الوزراء أن يعمل كل شيء حتى يهدم قانون نقابات المال .

ولذلك أفؤد في صراحة جلاء الحق في يد السلطة التنفيذية ؛ ولا أرى عللاً لهذا التشكيك المستمر .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم محمود فهمي القيسى باشا — حضرات النواب المحترمين : نحن الآن بصدد دراسة مسألة هامة جداً ، هي وقاية النظام الاجتماعي . قد أشعلت اللادة اللزوع من هذا اللزوع إلى جواز حل النقابات إننا ما اشتركت في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الرابعة منها ، ومن بينها تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية . والواقع أن هذا النص لا يخالف النظام ولا العدالة ولا الدستور ، بل على العكس يفتق مع نصوص الدستور وروحه ؛ فقد كفل الدستور حرية الرأي في اللادة

الرابعة عشرة منه ، إذ نصت على أن « حرية الرأي مكفولة ، ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بنير ذلك في حدود القانون » .

ولكنه ، وقاية للنظام الاجتماعي ، نص في المادة الخامسة عشرة على أن « الصحافة حرة في حدود القانون ؛ والرقابة على الصحف محظورة ؛ وإنذار الصحف أو قمعها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي » . فالمستور قيد من حرية الفكر والصحافة ، وخوّل لمجلس الوزراء أن يقف ويطل الصحف وقاية للنظام الاجتماعي .

كذلك كفل الدستور حرية الاجتماع ، فص في المادة العشرين على أن « المصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حائلين سلاحا ؛ وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشماره . لكن هذا الحكم لا يجري على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون ، كما أنه لا يثير أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعي » . واعتقد أنه أمام هذه النصوص الصريحة التي خولت السلطة التنفيذية الهيمنة على أهم الحقوق التي يرجوها كل مصري من حرية الفكر والاجتماع يجب أن يحول مجلس الوزراء ، وقاية للنظام الاجتماعي ، حل التفتت إذا ارتكبت عملا من شأنه هدم النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية .

فذلك أرى ، حرصا على الصلحة العامة وصالحة الأمن العام ، أن تبقى المادة كما هي .
(تصحيح)

حضره النائب المحترم مدني حسن حزين — أضفم إلى ما أبداه حضرات النواب المحترمين ، صدقي باشا ، والقيسي باشا ، والنزلاوي بك ، وأتفق معهم في الرأي على إبقاء المادة على أصلها ، وأقول إن مجلس الوزراء الميسر على شؤون الدولة يجب أن يكون من حقه حل النقابة إذا خالفت شروط القانون وإذا ارتكبت فعلا من الأفعال الخطيرة التي تناولتها المادة . ولا يمكن أن يقال إن مجلس الوزراء سيء النية بالنسبة للملأ لأنه لو كان كذلك لما تمت تقديم هذا المشروع إلى البرلمان بل لأهمل كما أهمل من قبل . والواقع ، بإحضرات النواب المحترمين ، أن مجلس الوزراء متفق تمام الاتفاق مع البرلمان على الرغبة في تنفيذ هذا القانون على وجه السرعة . أما المحظورات المنصوص عليها في الفقرتين الرابعة والخامسة فإنها متفقة تماما مع أحكام قانون العقوبات .

حضره النائب المحترم الشيخ سليمان الكارم — انضم مسعدة القيسي باشا إلى وجهة نظر القائلين بإبقاء المادة كما هي ، وأبد ذلك بما جاء في الفقرة الرابعة من المادة ؛ ولكن أخالفه في ذلك ، وأقول إن ما ورد في الفقرة الرابعة يدعو إلى تعديلها ، لأننا لو أبقينا سلطة الحل في يد السلطة التنفيذية لترتب على ذلك أن نزج بهذه السلطة في موقف حرج . فلما إذا وجهت السلطة التنفيذية لأفراد النقابة تهمة من التهم المنصوص عليها في الفقرة الرابعة ، كتهمة العمل على قلب نظام الحكم ، ثم حلت النقابة ، فهي بالضرورة لا تتمكن بالحل ، بل يجب عليها أن تقدم أعضاء النقابة إلى السلطة القضائية لحاكمهم على هذه التهمة . وإذا صرفنا النظر عن وضع القضاء أمام أمواج خلس ، وفرضنا أنه حكم يراهم من التهمة التي بنى عليها قرار الحل ، فإذا يكون موقف السلطة التنفيذية أمام هذا الحكم ؟

نحن لا نرضى أن يبق حل النقابة مستمرا بعد الحكم براءة أعضائها من التهمة المنسوبة إليهم ، بل يجب أن ترجع السلطة التنفيذية إلى الحق وأن تصدر قرارا بإلغاء أمر الحل وإعادة النقابة .

وإذا كان الأمر سيؤول في النهاية إلى حكم القضاء ، أفلا يكون من العدل أن نترك القضاء حتى النظر في أمر الحل بصفة استثنائية ؟ فذلك أضفم إلى حضرة الزميل المحترم الأستاذ فكري أبانظه في وجوب استئناف قرار الحل أمام القضاء .

الرئيس — انتهت للنقطة في هذه اللادة ، وإن أعرض على حضراتكم الاقتراحات المقدمة بشأنها :

(١) اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنم ، ونصه :

« أقتراح تعديل الفقرة الأولى من المادة ٢٠ على الوجه الآتي :

يجوز لمجلس الوزراء حل النقابة في حالة صدور حكم من القضاء في الأحوال الآتية :

(١) كما هي . (٢) كما هي .

(٣) (٤)

وأقرح أن تخفف من الفقرة الخامسة المارة التي تبدأ من « أو إذا وقت ... الخ » .
فللوافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(وقتت أقلية) .

الرئيس — (٢) اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد عبد الحق ، وقصه :

« أقرح تعديل الفقرة الأولى من المادة كما يأتي :

يجوز لمجلس الوزراء إغلاق النقابة وفتحها بشرط أن يطلب من القضاء حلها في بحر أسبوعين في الأحوال الآتية » .

فللوافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(وقتت أقلية) .

الرئيس — (٣) اقتراح حضرة النائب المحترم محمد الدمرداش الشندي ، وقصه :

« أقرح أن يكون للقضاء حل النقابات بدلاً من مجلس الوزراء » .

وقد سبق للمجلس أن رفض اقتراحاً مماثلاً له .

(٤) اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر ، وقصه :

« يجوز لوزير الشؤون الأجنبية أن يقدم إلى المحكمة الابتدائية بطلب حل أي نقابة في الأحوال الآتية :

(١) كما هي . (٣) كما هي .

(٢) » (٤) »

(٥) إذا ارتكبت النقابة جرعة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٧٤ و ٣٧٥ من قانون النقابات » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر — نزلت عن هذا الاقتراح .

الرئيس — (٥) اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندي ، وقصه :

« أقرح أن يتضمن من جملة « أو إذا وقت في الأجانب » الواقعة في السطر الثاني من الفقرة الخامسة من المادة العشرين

بالجملة الآتية « أو إذا وقع منها في الأجانب وللظواهر ... الخ » » .

فللوافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(وقتت أقلية) .

الرئيس — (٦) اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع ، وهو يشتمل على شقين :

الشق الأول نصه : « أقرح بالنسبة للمادة ٢٠ إعطاء حق الحل للقضاء دون مجلس الوزراء فيقال : يجوز للقضاء الفصل بطريق

الاستبسال في حل النقابة في الأحوال الآتية ، إلى آخره » .

وقد سبق للمجلس أن رفض اقتراحاً مماثلاً له . والشق الثاني نصه :

« وللنقابة التي يصدر قرار بحلها استئناف هذا القرار أمام محكمة النقض ، كما أنه يجوز للطوائف والنقابات في حالة الاختلاف بالنسبة

لأي مبدأ قانوني من مبادئ هذا القانون رفع موضوع الخلاف لمحكمة النقض » .

فللوافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(وقتت أقلية) .

الرئيس — (٨) اقتراح حضرة النائب المحترم مدني حزين ، وقصه :

اقتراح أن تكون الفقرة الثالثة من المادة ٢٠ هي :

« إذا ثبت أنه يتمرد على النقابة السير في أعمالها بانتظام لأسباب خطيرة ؛ ولتلى ما عدا ذلك » .

حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين — تزلت عن هذا الاقتراح .

الرئيس — (٩) اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد خليفة بك ، وقصه :

« أقرح حذف ٥ و ٧ و ١٠ و ١٣ من الفقرة الأولى من المادة العشرين » فلوافق على هذا الاقتراح بتفضل بالوقوف . (وقت أغلبية) .

الرئيس — والآن هل توافقون على المادة العشرين ؟

(مواصلة علمة) .

الرئيس — قدّم حضرة النائب المحترم إسماعيل صدق باشا طلباً قصه :

« أطلب العودة للمناقشة فيموضوع المادة الرابعة عشرة من مشروع قانون النقابات ، وذلك لأن السلطة التنفيذية المثلة في وزيرى الشؤون الاجتماعية والمالية هي الأقدر على تبين وتقدير الأسباب التي تستوجب الاعتراض على إنشاء النقابة ، خصوصاً أن من هذه الأسباب ما يرجع إلى أمن الدولة وحماية مصالح العمال أنفسهم . وطلب هذا مبنى على نص المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية » . فلوافق على هذا الطلب بتفضل بالوقوف .

(وقت أغلبية) .

الرئيس — هل توافقون على أن تصاد المناقشة في المادة الرابعة عشرة بمجلة الند ؟

(مواصلة علمة) .

(في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠) .

اختصاص السلطة التنفيذية بحق النظر في تسجيل إنشاء النقابات ابتداء واستئنافاً دون القضاء .

الاستمرار في نظر تقرير لجنة العمال والشؤون الاجتماعية والتعاون

مجلس النواب

عن مشروع قانون بشأن نقابات العمال

الرئيس — قرر المجلس بمجلة أمس العودة إلى مناقشة المادة الرابعة عشرة ، والكلمة الآن لحضرة النائب المحترم إسماعيل صدق باشا .

حضرة النائب المحترم إسماعيل صدق باشا — حضرات النواب المحترمين :

أخذ على صدقي الأستاذ فكرى أباطة أني تحمست أمس لطلب تعديل المادة العشرين ، ولم أهتم بالمادة الرابعة عشرة ، بينما الحالتان — في نظره — تتويان . وهذه للالاحظة في عملها ، لولا أني أستطيع أن أجب عنها ، لأن في الواقع ما كنت أتوقع أن يجد التعديل هذا العدد الكبير من الأضرار . ولكني — إذ حصل هنا التعديل على أغلبية في المجلس — خشيت أن تنال المادة العشرين ما أصاب المادة الرابعة عشرة ، ولذا طلبت الكلمة . وإني لأشكر المجلس ، كما أهنئ نفسي ، على أني قد فزت بقبوله لرأى ، وهو العودة إلى مناقشة المادة الرابعة عشرة .

أبها السادة ، الواقع أنه أصبح الآن من الضروري أن نعلم إحدى المادتين معاملة تختلف عن معاملة المادة الأخرى .

ففي المادة الرابعة عشرة تقرر أن يكون الرجوع في أمر إنشاء النقابات للسلطة القضائية . أما في المادة العشرين ، التي تقرر بإلزامها كما كانت ، فقد جعل الرجوع لمجلس الوزراء . من هذا ترون أن الحالتين لا تختلفان ببعضهما عن بعض ، لأن الأسباب فيها واحدة على وجه التحريم .

نعم يمكن أن يقال بجسد للمادة العشرين إن مجلس الوزراء سيقدر الحل ، لأن النقابة ارتكبت كيت وكيت ، وإنه في حالة الإنشاء لم تكن النقابة قد بدأت في عملها — وإنه فلا محل للنظر في أمرها قبل أن ترتكب شيئاً .

في الواقع ، أيها السادة ، إذا ما تأملنا في الوضع الحقيقي للسألة نجد أولاً — وهذا في صالح بقاء للسادة كما هي — نجد ما لم يتنبه إليه بعض حضرات الخطباء ، وهو أن المادة الرابعة عشرة لا تقتضي أن وزير الشؤون الاجتماعية أو وزير الداخلية يوافق على إنشاء النقابة ، أو يصرح بالإشياء ، ذلك لأن النقابة تنشأ وتتكون وتبين مجلس إدارة لها ، وهذا المجلس هو الذي يطلب تسجيلها في السجل للمدة لذلك في وزارة الشؤون الاجتماعية .

إنذ فإنشاء النقابات مباح وليس متوقفاً على تصديق أحد الوزراء ، وإنما فرض القانون أن هناك حالات تدعو أحد الوزراء ، وزير الشؤون الاجتماعية أو وزير الداخلية ، إلى أن يعترض على التسجيل ، فأعطى له حق الاعتراض . وأريد أن أذكر لحضراتكم أن رجعت اليوم إلى أكثر قوانين البلاد التمديدية — في غير بلادنا — فوجدت أنه في أكثر الحالات يكون الرجوع في حق الإنشاء للسلطة الإدارية ، لا للسلطة القضائية .

سيندخل الوزيران ، ولكن متى يكون ذلك ؟ سيندخلان إذا رأيا ما يدعو لتدخلهما . أما تدخل وزير الشؤون الاجتماعية فهو تدخل بسيط ، إذ أن كل مهمته أن يتأكد — بعد الاطلاع على السجل الذي سجلت فيه أو طلب أن تسجل فيه النقابة الجديدة — من أن النقابة التي أُنشئت متفقة في نظامها وفي أشخاص أعضائها وفي صفات أعضاء مجلس إدارتها وفي شروط تأسيسها ، متفقة في كل ذلك مع القانون ، فتكون مهمة وزير الشؤون الاجتماعية إذن بسيطة ، وهي تطبيق القانون على كل ما يقدم للسجل .

لذا ما رأى الوزير أن الشروط كلها متفقة مع القانون ، فلا محل لاعتراضه . وإذا اعترض فليس الوزراء وراءه بحسبه ، لأن الاعتراض لا يكون إلا بناء على سبب مستمد من القانون .

لست أنهم ما الذي سيطلب من القاضي أن يقوم به ، إن كل عشه في الموضوع لن يمدى البحث الذي يقوم به وزير الشؤون الاجتماعية ، وهو التأكد من أن الشروط التي نص عليها القانون متوافرة في النقابة التي يراد تسجيلها . ولا يستطيع أحد أن يقول إن هناك ضمناً أكثر إذا كان القاضي هو الذي سينظر في الأمر ، لا وزير الشؤون الاجتماعية ، لأن الموضوع لا يسمح بأن تكون الآراء فيه متباينة أو مختلفة .

في الكلام على اختصاص وزير الداخلية في هذا الشأن ، وهو موضوع شائك بعض الشيء ، فلائى سبب يطلب من وزير الداخلية إبداء رأيه بالمواقة أو الاعتراض على تسجيل النقابة ؟ إن وزير الداخلية ، بطبيعة الحال ، ليس له من شأن في هذا إلا السهر على الأمن والنظام ، وسيقال لحضراتكم إن هذا الأمن وهذا النظام لم يقع ما يقتضي الإخلال بهما ، إذ أن النقابة لم تتدخل بعد . لا ، يا حضرات السادة ، فالأمر ليس هكذا .

إن وزير الداخلية يتدخل في صدد المادة الرابعة عشرة ، وتدخله هو هو تدخله في صدد المادة العشرين ، إذ يتدخل — في الحالة الأخيرة — بعد أن يتبين أن النقابة ارتكبت أموراً فيها إخلال بالأمن والنظام ، أو أن أعضاء هذه النقابة ارتكبوا أعمالاً فيها إخلال بهذا النظام أو بهذا الأمن . ولما في الحالة الأولى ، وهي حالة تسجيل النقابة ، فلوزير نظر آخر كما قلت لحضراتكم ، إذ أن النقابة تكون قد تكونت وأنشئت وعينت مجلس إدارتها ، فيأت وزير الداخلية ويرى أن مجلس الإدارة تكون من أشخاص يعرف عنهم أنهم مشاغبون أو سيئو السلوك ، ويرى أن في ماضيهم ما يجعل وجودهم على رأس هابة خطراً على الأمن والنظام .

قد تتسامحون عن مباحة هذا الأمن وهذا النظام الذي يخشى عليه إلى هذا الحد . وفي ظني أنه لا يوجد في الوقت الحاضر ما يدعو لهذا التشكك والاسترسال في المواجه .

ولكن يمكن أن أؤكد لحضراتكم أن العناية الشيوعية كادت تسرب من سنوات إلى مصر . والواقع أنه لولا ما استعملته الحكومة من الحزم في ذلك الحين لكانت مصر شعبة من الشمل التي ترى آثارها في بلاد أخرى ، ولكانت شؤون الدولية الثالثة من الشؤون التي اتخذت من مصر مسرحاً هياً لها . لقد بلغت الحالة إذ ذاك أن بثت أوفدت إلى موسكو — وقد سمعت أمس نائباً يقول : فلتكن هناك للقطات بثات — ودخلت معاهد الشيوعية هناك حتى إذا ما تحررت للبادي التي تطلعتنا عادت إلى مصر لبثها في نواحيها .

فليس الأمر أمر قاض ينظر ، بل هذا أمر يجب أن ينظر فيه وزير الداخلية ، ليكون الاطمئنان على حالة هذا البلد تامةً وشاملاً من تلك المخاطر التي تترقبون حضراتكم معداها ، والتي أشربت إلى طرف منها ، إذ قلت إن هذه الآراء الخطرة تخوم في بعض البلاد حالاً

دون وضوح الأغراض الصحيحة السليمة التي دخلت هذه البلاد الحرب من أجلها . فليس الأمر إذن هنا بل هو أمر يجب أن ينظر إليه بجد وعناية ، وألا نحكم في هذا الموضوع فكرة لا تمثل فيها الصلحة العامة ولا مصلحة المال .
(تصفيق حاد) .

الرئيس — أرجو أن يتفضل دولة صدق باشا بتقديم اقتراحه كتابة .

خضرة النائب المحترم لإسماعيل صدق باشا — إن ما أقرحه هو بقاء الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة على حالها كما طلبت أسس ؛ وسأقدم اقتراضي بذلك كتابة .

خضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين :

. إن المادة التي طلب دولة صدق باشا العودة إلى مناقشتها هي المادة التي رأيتم حضراتكم بحملة أسس أنها مجحفة ، إذ بمقتضاها يوضع مصير النقابات كلها في يد السلطة التنفيذية .

لقد بدأ دولة صدق باشا كلامه بأن بين حضراتكم أن اعتراض وزير الداخلية لا ينصب على تكوين النقابة في ذاته . ولكن أرجو أن تلاحظوا حضراتكم أن النقابة — قبل أن تسجل ، وإذا هي لم تسجل — لا يكون لها وجود قانوني طبقاً للشروع المرسوم علينا ، ولا يمكنها أن تبشر أي عمل من الأعمال أو تحقق أي غرض من الأغراض التي أجازها لها الشروع . فالنتيجة العملية لهذا أن اعتراض الوزير إنما ينصب على وجود النقابة في ذاته .

قلنا لحضراتكم أسس إن اعتراض الوزير قد أطلق من كل قيد ، بحيث يجوز له أن يعترض على تسجيل النقابة لأي سبب يراه ، كأنما ما كان هذا السبب . ولا شك أن الوضع الذي صيغت به المادة هو إطلاق حرية الوزير وإرادته على صورة مطلقة للتحكم في النقابة ، فلا يقبل التسجيل إلا للنقابة التي يراها ، ويستطيع أن يمنع من تسجيل أية هابة دون إبداء أي سبب . إن في هذا الوضع ، يحضرات الزلاء ، إقراراً لسلطة مطلقة تصل إلى حد التصرف . ولقد ناشدنا حضراتكم ألا تتروا هذا البند ، لأنه في ذاته يجعل الحرية المطلقة التي لا يمكن إبداء أسباب فيها أمراً مشروعاً — وهذا ما يخالف أصول التشريع كل مخالفة .

حضرات النواب المحترمين :

إن للفروع المرسوم على حضراتكم بين الأحوال التي يجوز أن توجد من أجلها النقابة . ولقد اشترط القانون شروطاً معينة لتكوينها ، فلا معنى لإطلاق سلطة الوزير حين يقوم الدين برديون تأليف هابة ما يتابع الشروط التي اشترطها القانون ، من حيث الشروط الشكلية ، وتعيين أعضائها في اللائحة الأساسية ، ما دام القانون يتكون النقابة لم يتوافقاً اتخذوه من الإجراءات في أية مخالفة .

أقول لا معنى في هذه الحالة لأن نيجز للوزير أن يتحكم في أمر النقابة بمحض إرادته ، فيمنع تأليف هابة اجتمعت لها كل الشروط التي يشترطها القانون . قلنا ذلك ، قيل في الرد عليه إنه يمكن تلافى الأمر بمجرد إعطاء الحق للنقابة أو لجلس إدارتها في أن يلجأ القضاء متفلاً عما يشعر به من تصف أو اعتراض على حرية المال في تكوين النقابات . ورضينا بهذا الرأي ، وقلنا إن هذه السلطة المطلقة يقابلها أيضاً عدل القضاء ، وتضاهيها حرية المال في الطاع عن قهم في تكوين النقابات ، ويقابلها أيضاً أن القضاء حر وغير خاضع لأي سلطة من السلطات . فلما قلنا عن الاقتراح الخاص بتحديد الأحوال التي يحسد فيها حق اللع من الوزير لاقتراض أن القضاء فيه الضمان الأكبر في الأحوال التي يشعر فيها المال أو هيئة النقابة أنهم ظلوا وحيل بينهم وبين مباشرة أعمالهم في النقابة لأسباب تصفية ؛ وقد تكون هذه الأسباب في الغالب أسباباً سياسية ؛ وقد ترجع هذه الأسباب إلى أن الهيئة القائمة بتكوين النقابة لا تريد أن تزج بنفسها في سياسة تريدها الحكومة — ولا أقول الحكومة القائمة الآن ، بل أية حكومة تتولى الحكم في أي وقت — فتعاقبها الحكومة بدم تسجيل النقابة (خبة) . إن أنحكم كلاماً عاماً ؛ ولا أقصد — كما قلت — الحكومة القائمة الآن .

حضرات النواب المحترمين :

إن السلطة التنفيذية — لا الحكومة الحاضرة — قد تريد في وقت من الأوقات أن تدفع المال إلى السير وراها في سياسة معينة ؛ فيأبى هؤلاء ، وعندئذ تعاقبهم الحكومة بالآ تسجل هابتهم ، لا لأنهم كانوا خطراً على الأمن العام ، بل لأنهم لم يريدوا أن يشتلوا

بالسياسة . ولذلك قلنا إن أقل ما يمكن أن يعطى من الضمان للعامل هو أن يتيح لهم الحق في الاتجاه إلى القضاء ، حينما أقررنا أن نعطى للوزير سلطة مطلقة لا مقب عليها في أن يترضى على أية شأبة دون إبداء الأسباب .

حضره صاحب المالى وزير المعارف العمومية — إذا رفض الوزير التسجيل كان للطالب أن يتألف القرار لدى مجلس الوزراء .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — نعم كان للشروع في الأمل يقضى بأن ينظم طالب التسجيل إلى مجلس الوزراء ، ولكننا نعلم أن أبواب مجلس الوزراء غير مفتوحة للعالم . ومن جهة أخرى من غير للقول أن يخذل ذلك المجلس الوزير في أمر أصبح علينا وأعلن للعالم . ومن جهة ثالثة نحن نعلم أن الوزير إنما يعمل بحسب السياسة العامة ، التي هي سياسة الوزارة القائمة في ذلك الوقت ، ولا بد أن يقر مجلس الوزراء الوزير على عمله ، نظراً لأن تصفه قصد به أن يكون بقوة للقبالة التي لا تسار الوزارة في سياستها .

ذكر دولة صدق بإشائه أنه رجع إلى التتبعات المختلفة ، فوجد أن السلطة الإدارية لها الكلمة العليا في أغلب الممالك فيما يخص بتأليف النقابات . ولقد رجعت إلى تشريعات البلاد الأجنبية — وملخص هذه التشريعات تحت يدى الآن — فوجدت أن الأمل في تكوين النقابات في كل بلاد العالم أن يكون مطلقاً من كل قيد .

وقبل سنة ١٨٣٧ كان منظوراً للنقابات في إنجلترا باعتبارها جميات محلة بالنظام العام ، ولكن منذ سنة ١٨٧٤ أصبحت النقابات هناك مشروعة ، بل أصبح لها فوق ذلك — بمقتضى الدستور الإنجليزي — أن تجدى رأياً في كل تشريع يخص بالعامل تريد الحكومة سنه . ومعنى هذا أنه اعترف للنقابات هناك بأنها أصبحت هيئات عامة تساعد الحكومة في القيام بواجباتها نحو عنصر هام هو عنصر العمال ، وسيكون هاماً في مصر كلما تقدمت الصناعة مع الزمن . أما في فرنسا فإن النقابة تصبح قائمة بمحض إرادة أعضائها وبمجرد تكوينها دون حاجة إلى تسجيل . ويكتفى القانون هناك بأن يقوم أعضاؤها بإيداع لامتها منزل عمدة البلدة التي كوتت فيه النقابة .

وقد جرى العمل في مصر إلى الآن على أن يكون تكوين النقابات اسماً مباحاً ، فكل جماعة أن تكون لنفسها شأبة على الوجه الذي تريده ، ما دامت أعضاؤها مشروعة ترى إلى السطاع عن حقوق العمال . ولما جاء الدستور نص في للادة الحادية والعشرين منه على أن للمصريين حق تكوين الجمعيات . فكيف يسوغ لنا بعد أن خطت النقابات خطوات موقفة ، وبعد مضي ما يقرب من عشرين عاماً على صدور الدستور ، أن نصدر تشريعاً رجعياً نعطى فيه للسلطة التنفيذية الحق للطلق في التبحر في تكوين النقابات وفي حلها أيضاً ، دون إبداء أسباب ، ودون الرجوع إلى السلطة القضائية ، وهي السلطة الطبيعية التي أوجدها الدستور ليلجأ إليها كل من يشعر بأنه اعتدى على حقه ١٩

لقد كانت النقابات حرة منذ أن ولدت في مصر ، فكيف نفود بها اليوم القهقري إلى ما كان عليه القانون الإنجليزي عام ١٨٣٧ ، أي قبل أكثر من قرن ؟ ! عندما وافق المجلس على أن للوزير حق الاعتراض ، وأن النقابة عندئذ حق الاتجاه إلى القضاء ، كان في ذلك الذي رضى به ، ولم يرض به دولة صدق بإشائه ، قيد للحرية للتعرف بها للعالم إلى اليوم بمقتضى الدستور . إنك أريد ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن أضيف كلمة ، هي أننا ارتدينا بنعم النقابات من الاشتغال بالأمور السياسية أو الدينية ، شدة في الاحياط ، ورغبة منا في عدم إثارة أية شبهة ؛ مع أنه في كل قوانين العالم بصفة عامة ، وفي القانون الإنجليزي بصفة خاصة ، أجاز للنقابات الاشتغال بالأمور السياسية .

.....
.....
.....
.....
.....

وأختم كلامي بأن أذكر حضراتكم بأنه إذا لم يوافق الوزير على تكوين النقابات كان في هذا اعتداء صريح على للادة الحادية والعشرين

من الدستور التي تنص بأن للصيرين أحرار في تكوين الجمعيات . وما التبريع للمعرض علينا الآن إلا مجرد تنظيم لهذا الحق لا أكثر ولا أقل . فيجب ألا يسلب هذا التشريع حقاً من حقوق النقابات ومنحه للسلطة التنفيذية (تنفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه —

يقي بعد هذا اللقابلة بين الضمان الوزاري والضمان القضائي . ونظن أن حضراتكم لا ترددون في الاختيار بين هذين الضمانين ، وأنكم ستختارون الضمان القضائي ، فهو للرجع الأخير دائماً في كل المنازعات ، إذ يرجع إليه عندما يقع نزاع عند تطبيق قانون نزاع الملكية أو قانون الانتخاب . فكل التظلمين يلجأون إلى القضاء عندما يريدون أن يحجبوا حظهم مرة أخرى بنص القانون . أما سلطة مجلس الوزراء فهي سلطة تنفيذية . ولا أحب أن أكرما قاله زميلي المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، فقد تكلم طويلاً ، وبحق ، عن المنازعة السياسية التي تطرق إلى هذا البلد إلى كل بلد برلماني ، إذ لا بد أن تكون هناك تغييرات سياسية ومنازعة سياسية . وإذا افترض أن كان بين الوزراء وزير رؤسالي فلا بد أن يكون هذا الوزير الرؤسالي عقبة في سبيل تكون أية شابة جديدة ؛ وسيجد هذا الوزير وزراء آخرين على شاكلته .

أعلم أن الوزراء الحاليين ديمقراطيون إلى أقصى حدود الديمقراطية ؛ ولكن افترضوا أن الناخبين في مستقبل الأيام استحسنوا أن ينتخبوا وزراء رؤساليين ؛ وافترضوا أنني أنا الوزير الرؤسالي (ضحك) .

وهذا من باب تسمية الأضداد ، أفترض أنني لا أكون عقبة في سبيل تشكيل هذه النظم الاشتراكية للمثلة في النقابات ؛ طبعاً سأفعل هذا .

إننا لا نضع الوقت الحاضر ، وإنما نحن نضع للمستقبل ؛ وكما يحدث في كل دولة ، يجب أن نفرض أننا سنمر بهذه الأدوار . ومن التريب أن هذا التشريع الجديد يوجد حقاً ونظاماً لم يوجد في أي تشريع سابق ، لا قبل إنشاء النظام البرلماني ولا بعد إنشائه . ما كان مجلس الوزراء هيئة استثنائية لأوامر أو قرارات وزير ، حتى جاء التشريع للمعرض علينا الآن وفيه تلك اللادة الشاذة التي يجب أن ترتب نظاماً تنظيمياً شاذاً .

ولست أدري كيف يمكن أن يتأنف قرار وزير يرضى طلب تكوين نقابة ، وهذا الوزير منسجم ومتفهم مع زملائه الوزراء الذين هم من لونه ومن مشربه ومن رأيه . إن النتيجة النطقية هي أنه لا أمل في أن يلقى قرار الوزير .

وإذا نصح في هذا فهناك التفكك الوزاري ، وهناك عدم الانسجام ، وهناك عدم الاتفاق على إدارة البلاد ؛ لأن مجلس الوزراء طبعاً لا يبنى رفضه إلا على أسس قوية ، فإذا اختلف الوزراء كان من السهل عملياً أن يبنى تلك المجلس قرار الوزير ؛ فكأننا بذلك ننسجم ونعرض على خلق عدم الانسجام الوزاري ، وهي علة طلبنا شكوتنا منها كما تدل على ذلك التجارب الماضية .

لا يوجد ، بإحضرات النواب المحترمين ، غير مجلس وزراء واحد مقره القاهرة . فالتقائات التي في دمنهور والإسكندرية وبورسعيد والسويس يجب عليها جميعاً — إذا أصبح نص للادة الرابعة عشرة على أصله — أن تنظم لتلك المجلس ؛ وقد فصل عدد التظلمات إلى ألف ، فهل تمضون أن مجلس الوزراء يستطيع أن ينظرها كلها ؛ ولكننا إذا رجعنا إلى القاعدة الأصلية المعقولة لنظر التظلمات وجدنا

أن الضمان مكفول أمام القضاء ، وسيله مسورة ، ف بجانب كل نقابة محكمة . فالنقابة التي في دماط قرية من محكمة للصورة ، وكذلك الحال في النقابة التي تنشأ في الإسكندرية أو في أسوط .

إتأ إذا تصورنا أن النقابات التي تتعلم من قرار الوزير عددها قليل استملحنا كلام دوة صدق باشا واقتناعا به . أما إذا تصورنا أن الفتو الطبيعي سيكون من شأنه أن تكثر النقابات ، وزيد تمكاً لتلك عدد النظمات ، أمكن أن تشين أن كلام دولته في غير عمله . لمن يذهب اتقى يخسر إلى مصر لينظم من قرار الوزير أمام مجلس الوزراء ؟ إلى كاتب معين يقيد أملمه هذا النظم ويعدله يوماً خاسماً لنظرة ؟ وإذا كان مجلس الوزراء قد انتقل إلى الإسكندرية فهل ينتظر النظم حتى يعود ذلك المجلس إلى مصر ؟ وإذا لم يجتمع هذا المجلس مدة طويلة — كما حدث وكما تطون — فهل تبقى هذه النظمات دون أن ينظرها أحد ؟ إن في هذا شللاً اجتماعياً خطيراً يؤدي إلى ما يطلبه دولة صدق باشا ويؤدي إليه نس ثلاثة على ما هي عليه .

في كل نظم يجب أن يمدى النظم وجهة نظره ، ولكن إذا أعطى هذا الحق لمجلس الوزراء قد يحال دون وصول النظم إلى مجلس الوزراء ، إذ ليس في قانون للرافضات ما يبيح للخصوم للرافضة أمام ذلك المجلس الخطير السكون من شخصيات عالية . ولأنكم ، أيها الشجعون في القرن العشرين ، وفي مستقبل هذا التكوين الاجتماعي الجديد — بمواقفكم على بناء نص ثلاثة كما هو — تحرمون صاحب الحق من عنصر هام في تبيان حقه بمنه من تقديم دفاعه عن حقوقه ؛ وقد يتبقى الأمر بوضع مذكرة ويقوم أحد الوزراء بمهمة القاضي للخصم أمام مجلس الوزراء ، فهل تطنون أنكم بهذا العمل تهيمون العدالة ؟ الواقع ، يحضرنا النواب المحترمين ، أن في هذا الإجراء تسيراً أكثر مما يفرم ، وكأنا باتباعه ضل أملاً خيالية لا عملية .

كذلك يجب ألا ننسى التطورات ، والتقدم البرلمان من شأنه حتى أن يخلق وزارات اشتراكية وأخرى رئاسية . فكيف تكون الحال إذا قامت وزارة رئاسية ؟ وقد بينت في الحلقة الثانية كيف يكون العمل ؟ يقولون إن هناك خطراً عظيماً من وراء حركات العمال حدث في السنوات الماضية ، وأنا لا أفهم معنى ذلك الآن . واحد أو اثنان أو أكثر تسربوا إلى الخارج وذهبوا إلى روسيا الشيوعية الحمراء ، ثم لم يتمكنوا من دخول البلد بفضل دوة صدق باشا الذي حال دون رجوعهم . إن وزير الداخلية يكون مندوراً حينئذ يصور وجود هذا الخطر ، ولكن ألم يكن دوة صدق باشا قادراً ، ويده كل القوانين ، أن يقدم مثل هؤلاء الأشخاص إلى محكمة الجنابت ؟

حضرة النائب المحترم إسماعيل صدق باشا — لقد قدموا فعلاً للمحاكمة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أبانظه — نعم حدث هذا وصدرت ضدهم أحكام ، فما هو الخطر الشيوعي الذي تسمع رجته في البلاد ؟ ! ومتى كان قانون العقوبات ساكتاً على هذا الخطر ؟ ! إتأ بعد أن تواقفنا طويلاً وأخذ الرأي في المجلس على وجوب النظم للقضاء وافق معالي وزير التجارة فعلاً على هذا .

الرئيس — لا ، لم يوافق .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أبانظه — على كل حال لم تتحس الحكومة ولم تستعمل حقها وتطلب العودة المناقشة ، بل إن دولة صدق باشا هو الذي جاء في آخر لحظة ، بعد أن كدنا قرر مبدأ النظم للقضاء ، وأخذ يحكم بحلقة في اتخاذ قرار بعدم النظم . على أنه من الصعب على الهيئة التشريعية — وهي التي يجب أن تكون علاقة بين السلطات — أن تقرر هذا المبدأ ، لأن في إقراره تفضيلاً لعدل الهيئة التنفيذية على عدل الهيئة القضائية — وهذا ما لا نحبه بحال من الأحوال .

(تصفيق) .

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق اقتراحاً له :

« أقترح إحالة نص المادة ١٤ على لجنة الشؤون الدستورية لكي تبحث إذا كانت هذه المادة تخالف أحكام الدستور للنصوص عليها في المادة ٢١ من الدستور » .

هذا ونص المادة ٢١ من الدستور كالآتي :

« للصيرين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق بينها القانون » .

فلو افق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

(لم ينف إلا حضرة مقدمه) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح .

.....
.....
.....
.....

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم إسماعيل صدق بلشا اقتراحه :

« أقترح بقاء الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة كما هي » .

فلو افق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس — وقد قدم حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين اقتراحه :

« أقترح أن تضاف إلى نهاية الفقرة الثالثة كما وردت في تقرير اللجنة البارة الآتية :

« ويفصل في هذه الطلبات في مدة شهر على الأكثر » .

فلو افق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس — بناء على ذلك وعلى موافقة المجلس أسمى على اقتراح الأستاذ محمود سليمان غنام ، يصبح نص المادة الرابعة عشرة الآن مايلي :

« مادة ١٤ — يحصل التسجيل في مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ إيداع الطلب والأوراق للتبئة لاستيفاء جميع الشروط للنصوص عليها في هذا القانون وفي القرارات الوزارية التي تصدر لتنفيذه ؛ ويذكر في الجريدة الرسمية حصول التسجيل مجانياً .

وذلك إلا إذا أعلن وزير الشؤون الاجتماعية طالبي التسجيل كتابة بالطرق الإدارية بمعارضته في حصوله بناء على الأسباب التي يراها أو التي يراها وزير الداخلية .

ويجب إخطار طالبي التسجيل بالأسباب لثامته ؛ ويجوز لهم استئناف هذا القرار لمجلس الوزراء الذي يكون رأيه نهائياً ويفصل في هذه الطلبات في مدة شهر على الأكثر .

ولذا لم يتم التسجيل ولم تحصل معارضة من أحد الوزيرين في لالوعه الحمد يتمر التسجيل حاصلًا بحكم القانون .

يسعى للقابة شهادة بحصول التسجيل مرققة بها نسخة من لأحة النظام الأسلي مؤشراً عليها بالتسجيل بدون رسم » .

فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة)

(في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٠) .

مادة ٢٢ - «لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يمرض لهم من الشؤون، وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم. أما مخاطبة السلطات باسم الجماهير فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المنوية».

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمستور

دولة الرئيس (حين رشدي باشا) - بقى من اختصاص البرلمان النص على أن يكون للأفراد حق تقديم عرائض. وأقترح أن يوضع نص عن ذلك وأن يصح على منع الناس من مخاطبة البرلمان بأشخاصهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات (مواقفة عامة). (في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢).

لجنة الدستور

ثم تليت المادة الحادية والعشرون، وهذا نصها:
لكل مصري أن يخاطب السلطات العمومية باسمه الخاص، وذلك بمراسل يكون موقعاً عليها من واحد أو أكثر. أما المراسل الإجتماعية فلا تكون إلا من الهيئات النظامية والأشخاص المنوية.

فضيلة الشيخ غيت - ما هي المراسل الإجتماعية؟ فلو قدرنا أن أهالي بلد واحد لهم مصلحة واحدة، هل ينمون من تقديم عريضة واحدة منهم بطلب تحقيق مصلحة مشتركة.

معالي الرئيس - للمنوع هو دعوى النية من أحد عن المجموع إلا للهيئات النيابية والأشخاص المنوية طبقاً للمادة. ووافقت الهيئة على هذا البيان.

(ثم تهررت للواقفة على اللادة بإجماع الآراء).

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢).

لجنة الدستور

ثم تليت للمادة الحادية والعشرون، ونصها:

لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يمرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم. أما مخاطبة السلطات باسم الجماهير فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المنوية.

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - أطلب ألا يخص النص بالمصريين؛ فإن في بلادنا أجانب؛ والعرائض التي تقدم للسلطات إما اقتراحات أو شكاوى؛ وقد يقع حيف على الأجانب كما يجوز أن يقع على المصريين؛ فيجب أن نمكهم من الشكاوى إلينا قبل أن يلجأوا إلى السلطات الأجنبية، وأن يسم النص على يعلم الأجانب أنهم يحكم دستورتنا سيقون إضافاً من السلطات المحلية.

حضرة عبد الحميد بدوى بك - ما يطلبه سعادة الباشا مكفول بالواقع، فلا يمنع أجنبي من تقديمه شكوى. ولكن فرق بين أن يفعل الأجنبي ذلك بالواقع وبين أن تص له عليه حق في الدستور. إن كافة السلطات عامة؛ ولكن أخص ما تصرف إليه البرلمان. وإلى هذا أشير في المادة الخامسة والعشرين من باب الأحكام العامة للجنابيين؛ ولكن الحكم خاص بالعرائض التي تقدم من المصريين الذين يرضي الدستور بشأنهم، إذ للعلوم أن حق تقديم العرائض حق سلس ولا يمكن إثراك الأجانب فيه.

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - لقد أصبحت بعد تفسير حضرة بدوى بك أكثر إصراراً على رأيي، فقد كنت أقولهم أنه يجوز لأى عضو في البرلمان أن يسأل الوزير عن ضرر لحق بأجبي.

حضرة عبد الحميد بدوى بك - هذا حق للعضو ولا نزاع فيه.

حضرة محمود أبو النصر بك - من قواعد التمتع أن تخصيص الشيء بالذکر لا ينافي الحكم عاماً عاماً. فإذا قلنا «لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات»، فليس معنى ذلك أن مخاطبة السلطات محرمة على الأجنبي؛ ولهذا أرجو بقاء اللادة على حالها.

معالي توفيق رفعت باشا - هذه المسألة كانت موضوع بحث في سنة ١٧٩١ في فرنسا، فقد قدم لتأليب إلى الجمعية الوطنية في ٩ مايو سنة ١٧٩١ تقريراً اقترح فيه التمييز بين حق الشكاوى وحق تقديم العرائض بالحق الصحيح؛ وقال عن الشكاوى إنها حق طبيعي مقدس، فلكل فرد أن يشكو إلى السلطات العامة من قرار فردى صدر عليه وحده. أما حق تقديم العرائض فهو حق مطالبة الشرع بإصدار قرار عام متعلق بمسألة عامة تهم الجميع. فلهي حسب لتأليب يكون حق تقديم العرائض بهذا المعنى المحدود حقاً سياسياً؛ ولهذا أطلب ألا يمنع إلا الوطنيين. ولكنني اقترح لتأليب مصادف معارضة شديدة في الجمعية الوطنية ورد عليه كثير من الأعضاء قائلين إن حق تقديم

المرافض على العوام وفي كل الأحوال حق غير قابل للقوط يتمتع به كل إنسان يعيش في المجتمع ، فهو حق لكل كائن مفكر . وقد كان نصيب هذا الرأي الأخير الفوز في الجمعية الوطنية ، فقررت بأغلبية عظيمة جعل حق تقديم المرافض حقاً للجميع باعتباره حقاً طبيعياً للأفراد مهما كان القرض منه ، وحقاً مدنياً أيضاً يتصرف المجتمع به ويكفل صيانه .

خضرة على ماهر بك — أؤيد سعادة عبد الحميد مصطفى باشا ، وأطلب حذف كلمة «مصري» من كل مادة في هذا الباب وإن كنت مخالفًا له في الأسباب .

خضرة عبد الحميد بدوى بك — نحن ندرع للمصريين لا للأجانب ؛ والدستور ليس من شأنه النفاذ بالأجانب ؛ وحق الشكوى معتبر من الحقوق السياسية . فنحن مقيدون بهذا الاعتبار ولا يمكننا التخلص منه ؛ ولهذا جئنا النص خاصاً بالمصريين . أما الأجانب فليس ثمة ما يمنعهم من الشكوى ، ولكن الشكوى باعتبارها واقعة غيرها باعتبارها حقاً . حق الشكوى — كحق سياسى ، وهو المعروف بحق تقديم المرافض — حق للمصريين فقط »

خضرة على ماهر بك — الدستور موضوع للمصريين حقيقة ولكذا نريد أن يوضع بيئة تسمح بإمكان تطبيقه على جميع السكان إذا زالت الامتيازات الأجنبية . ولست أفهم لماذا أبت صيغة الإطلاق في بعض نصوص هذا الباب وخضعت نصوص أخرى بالمصريين . سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — لا أريد أن أعطى الأجانب حقاً ليس لهم ؛ وإنما أريد ألا تقل يد البرلمان عن قبول المرافض من الأجانب إذا رأى ذلك ، فنطلق النص بحيث يكون « للأفراد أن يخطبوا السلطات » ، وبذلك يستطيع البرلمان مثلاً أن يفرق بين الشكاوى والافتراضات ، فيجبل الأولى حقاً للجميع والثانية خاصاً بالمصريين .

خضرة عبد العزيز فهمى بك — جوابي على خضرة ماهر بك أن الحريات نوعان : أساسية وسياسية ، فالحريات الأساسية المستمدة من القانون الطبيعى توضع في كل الدساتير بيئة الإطلاق . فالحرية الشخصية من الحريات الأساسية ، ولذلك نجدها مضمونة في كل الدساتير على إطلاقها ، فلا يضرنا أن فعل ما فعله السائير الأخرى من قبلنا . ومن هذا القبيل عدم جواز القبض على إنسان أوحسه ، وكذلك حرمة المنازل وحرمة الملك وحرية الاعتقاد وحرية الرأي . أما المادة الخامسة عشرة فقد أريد بها إطلاق الحرية للمصريين وللأقليات المصرية بنوع خاص في استعمال أية لغة ، وهي مقبولة بنصها من مشروع كروز .

خضرة على ماهر بك — لماذا لم نعمموا نصها تطبيقاً للقاعدة التي جرتم عليها .

خضرة عبد الحميد بدوى بك — لا نعارض في رفع كلمة « مصري » من المادة الخامسة عشرة .

فوافقت الهيئة على استبدال كلمة « مصري » بكلمة « أحد » في المادة المذكورة .

خضرة عبد العزيز فهمى بك — أما المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ فإنها تنص على حقوق سياسية ؛ وهذه لا يمكن الإطلاق فيها لأن الحقوق السياسية خاصة بالمصريين دون سواهم .

خضرة محمد بك — أنا منتم إلى رأى سعادة عبد الحميد باشا وخضرة ماهر بك . قررنا ضمن اللابدي العامة المبدأ ٩٩ ، وهو « لجميع سكان مصر الحرية التامة الكاملة لأرواحهم وأموالهم الخ » وهو مبدأ جميل ، إذا وضعناه في دستورنا دل على رغبتنا في حماية الأجانب عامة ؛ ولكن لجنة التحرير رأت حذف هذا النص . وأنا لا أوافق على حذف هذا المبدأ أبداً لأن السبب الذى أبدته اللجنة لم يقنع ، لأن من سكان مصر أجانب ليس لهم امتيازات ، كما أن أحكام الامتيازات ليس من شأنها البقاء . فبمنا إذن أن نضع في دستورنا نصاً عاماً يمكن أن يتمتع به الأجانب عند إنشاء الامتيازات كما يتمتع به الآن الأجانب الذين ليس لهم امتيازات . ولهذا السبب عني أطلب أن يكون نص المادة ٢١ « للأفراد أن يخطبوا السلطات الخ » .

خضرة على ماهر بك — كذلك أطلب حذف كلمة « مصريين » من اللادتين ١٩ و ٢٠ .

خضرة عبد العليوف للكاتبى بك — أترح استبدال كلمة « للمصريين » الواردة في عنوان هذا الباب بكلمة « الأفراد » فيكون العنوان « في حقوق الأفراد وولياتهم » .

(مواقاة عامة) .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على بقاء المادة ٢١ كما هي أو تعديلها .

(فتقر بالأغلبية بقاء المادة على أصلها) .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أقتراح إذن أن يكون النص « لأفراد المصريين أن يخاطبوا الملك والسلطات العامة » .

حضرة عبد اللطيف السكيات بك — هنا تحصيل حاصل ، لأن الملك هو رأس السلطات العامة وأولها .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — إذا واقفتم على هذا فليثبت على أنه نصير .

(موافقة عامة) .

(في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

حفظ كتاب من رئيس الجمعية الزراعية بالنيابة يعترض فيه على ما قدمته وزارة الزراعة من الأرقام والبيانات إلى مجلس

النواب عند النظر في اقتراح لجنة المالية به عن منح وزارة الزراعة حق الانجبار بالأسمدة ، لأنه إن كان عريضة وجب أن يحال إلى لجنة

المرائض ، وإن كان اقتراحاً فلا يجوز تقديمه من غير الأعضاء ، وإن كان مناقشة في الموضوع المطروح على المجلس فإنما للنقاش

من حق الأعضاء وحدهم .

مجلس الشيوخ

دولة الرئيس — ورد إلينا كتاب من حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون ، بسفته رئيساً للجمعية الزراعية للملكية بالإقامة ،

يعترض على ما قدمته وزارة الزراعة من الأرقام والبيانات إلى مجلس النواب عند النظر في اقتراح لجنة المالية به عن منح وزارة الزراعة

حق الانجبار بالأسمدة في العالم للقبيل .

معالي محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) — ما هو المطلوب بهذا الخطاب ؟

دولة الرئيس — يظهر أن قرار مجلس النواب يبنى على بيانات تعتبرها الجمعية الزراعية غير صحيحة ؛ وترى الجمعية أن هذه البيانات

إذا صححت ربما أثر ذلك في القرار الذي تصمدونه .

معالي محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) — هل للراد بهذا الخطاب أن يعتبر كعرضة مقدمة للرئيس ، أم للراد به للنقاش

في موضوع مطروح على المجلس ؟

إن كان عريضة وجب إحالتها على لجنة الاقتراحات والمرائض ، وإن كان مناقشة في الموضوع فإنما للنقاش من حق الأعضاء وحدهم .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — أضيف على ما قاله معالي الوزير أن لجنة المالية عندما نظرت هذا الموضوع لم تتأثر

بهذه الأرقام وإنما بنت قرارها على الفوائد المديونة التي يجنيها الفلاح من جراء تدخل الحكومة في توزيع السباد .

القائمة الأولى — هي أن الجمعية الزراعية والتجار لم يستطيعوا لأن استيراد كل الكمية اللازمة للبلاد من السباد ، وحضراتكم

تلمون فضل الأسمدة الكيماوية على الزراعات للتسوية ، كالتصبن والتطين ، إذ كلما زاد الوارد منه انتفع الفلاح .

القائمة الثانية — هي التزام التجارى وما تبعب عنه من نزول الأسعار وقائمة ذلك عائدة على الفلاح . ولا يخفى على حضراتكم أن

الحكومة لا تبني ربحاً من وراء قيامها بهذا العمل ، فكل ما تأخذه هو خسة في المائتة زيادة على الفئ ، وهذا لا يصح اعتباره ربحاً لأن

الحكومة تستعمل جزءاً من أموالها في هذا العمل . ولو لم نغم بهذا لأمكننا أن نحصل على ربح قدره أربعة في المائة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا أرى داعياً لرد معالي المقرر لأن الاعتراض على هذه الأرقام ، لم يصدر من أحد الأعضاء .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — إنى أفرأى لجنة المالية بصرف النظر عن هذه الأرقام ، إذ ربما تضر اعتراض الجمعية

الزراعية في الجرائد فأقول دفعاً لوهم ربما يتسرب إلى الأذهان إن هذه الأرقام لم تؤثر على اللجنة المالية التي لم تكون رأياً إلا نظراً

للقوائم التي تعود على الفلاح . وقد بينت لحضراتكم أن القائمة الأولى هي زيادة كمية السباد التي تستورد والتي تعود بزيادة المحاصيل . القائمة

الثانية هي ما يترب على التزام التجارى من هبوط الأسعار . وهناك قائمة أخرى وهي إسهال الفلاح في دفع الفئ .

كل هذه القوائد هي التي حدثت بالاجته إلى إبداء هذا الرأي ؛ ولم يكن للأرقام التي ورد بشأنها كتاب الجمعية الزراعية أى تأثير على اللجنة في تكوين رأيها . وللأسئلة مطروحة على حضراتكم لتبدوا رأيكم فيها بصرف النظر عن صحة أو عدم صحة الأرقام المذكورة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أما لا أناقش الموضوع . وإنما أقول إنه إذا قررت لجنة المالية قراراً وعرض على المجلس فلا يجوز لغير الأعضاء أن يرد على ما جاء في تقرير اللجنة ويتناقش المجلس في هذا الرد .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — ليس هناك رد ولا مناقشة في رد ، كل ما في الأمر أن الجمعية أرادت أن تلتفت نظر المجلس إلى أن الأرقام التي قدمتها وزارة الزراعة غير صحيحة . عسى أن يؤثر هذا في القرار الذي تصدرونه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — الكتاب إما أن يكون عرضة وإما أن يكون اقتراحاً . فإن كان عرضة وجب أن يحال على لجنة المرائض ، وإن كان اقتراحاً فلا يجوز تقديمه من غير الأعضاء .

حضرة محمود أبو النصر بك — إن القرار الذي صدر من مجلس النواب بملاء حكمة . فلهذا . وللأسباب التي وردت في تقرير لجنة المالية ، أرجو أن تأخذ بقرار مجلس النواب . كلنا مزارعون ، وكلنا نعلم القوائد الكبرى التي عادت على البلاد من تدخل وزارة الزراعة في توزيع الأسمدة ، فأرجو أن تستمر الوزارة على ذلك .

معالي محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) — إذا كانت المجلس يرى عدم اعتبار الكتاب الوارد من الجمعية مناقشة في الموضوع ، ولا يرى اعتباره عرضة ، فيجب أن يحفظ .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — أضيف على ذلك أنه سواء اعتبر الكتاب عرضة أو مناقشة فقد ظهر رأي المجلس فيه ويجب أن يحفظ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إذا اعتبرناه عرضة فإن ما ابتغاه الآن هو عدم تلاوة المرائض في الجلسة . دولة الرئيس — إن الكتاب لم يزل . وكل ما في الأمر هو أني أخطرتم بوردوه إذ لا يصح أن يرد إلى كتاب من شخص كبير ، كسمو الأمير عمر طوسون ، ولا أخبركم به .

(وهنا حضر حضرة صاحب البوالة عدلي يكن باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) . معالي محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) — أما من جهة الايافة فكاننا متفقون على أن لسو الأمير القام الأعلى وله في نفوسنا كل الإجلال . أما من جهة الموضوع فطبقاً للأئحة الداخلية ونظام المجلس يجب أن يحفظ هذا الكتاب .

دولة الرئيس — هل ترون حضراتكم حفظ الكتاب أو إحالته على لجنة الزراعة ؟ حضرة محمود أبو النصر بك — أرى ألا يحال على لجنة ما لأنه لا يتضمن طلباً .

حضرة عبد الفتاح رجاى اتندى (السكرتير البرلماني) — من يعارض من حضراتكم في حفظ هذا الكتاب فليفضل بالوقوف . (لم ينف أحد) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر حفظ هذا الكتاب . (في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

المجلس أن يحيل إلى الوزارة المختصة الرينة المقدمة من أشخاص يشكوى من شخص قائم بعمل عام ، ما دامت الشكوى في حقيقتها ذات صفة عامة .

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والمرائض

عن المرائض التي فحصتها يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧

جلس الشيوخ

تلى كتاب اللجنة ، وهذا منه :

حضرة صاحب البوالة ورئيس مجلس الشيوخ
أشرف بأن أرفع لعلكم مع هذا تقريراً من لجنة فحص الاقتراحات والمرائض عن المرائض التي خصتها اللجنة بجملة ٢٠ ديسمبر
سنة ١٩٢٧ بأمل عرضها على هيئة المجلس الوقف .

وقد انتخبت اللجنة حضرة عفيف حسين البربري انديى ليكون مقرراً لها في ذلك أمام المجلس ؟
رئيس اللجنة
حسن عبد القادر

مرضعة رقم ٣٨ — مقدمة من محمد عبد الرحمن حسن وآخرين من بن عديت — بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ — بالطنين
في كفاية الشيخ أحمد حسن الهوارى الذى يدرس للأهالى العلوم الدينية بمسجد الشيخ على أبى صالح ويطلبون فصله وتعيين بده .
قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأوقاف .

حضرة سعيد فهمى الروي بك — إن لكل هؤلاء المدرسين مفتشين يراجون أعمالهم ويصرفون كفايتهم ؟ وأرى أنه لا يصح
التعرض لهم ، وأما إذا فتحنا هذا الباب تكررت المرائض للشابة لهذه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — جربنا على أن نعتبر المرائض التي تقدم من عدة أشخاص يطلب تعيين أو رفعت عمدة أو
بالشكوى من مدرس شبيهة بالمرافض الخاصة بماتل عامة فتحيلها إلى الوزارات . وأما إذا تقدمت عرضة بهذا للمنى من شخص واحد
فإن اللجنة تتبرها قدمت لأسباب شخصية فنقرر حفظها . وبما أن هذه العرضة مقدمة من عدة أشخاص يقولون إن هذا المدرس
لا يفيدنا بتدريسه . فقد قررنا إحالتها إلى الوزارة لتتقرر فيها . ومعلوم أن بعض العلماء يخرجون في تدريسهم عن الحد للأولف فلا يرضى
عن ذلك الأهالى .

حضرة محمود أبو النصر بك — نحن هنا سلطة كترسية قبل كل شيء ، وإحالة مثل هذه العرضة التي تتعلق بنقل موظف أو استبداله
تدخل منا في أعمال السلطة التنفيذية لأنها مساجبة الشأن . وما على مقدمى العرضة إلا أن يقدموا بشكواهم إلى السلطة التنفيذية ، لأن هذا
ليس من شأننا وبد تدخلنا منا في أخص أعمال السلطة التنفيذية — لهذا أرى أن كل عرضة تتعلق بفرد أو موظف يجب أن تحفظ .

سعادة محمد صفوت باشا — حقيقة إننا سلطة كترسية ، ولكن المستور أيلح للأفراد تقديم المرائض إلى البرلمان . وقد جربنا إلى
الآن على حفظ المرائض الخاصة بماتل فردية ، وأما ما كان منها خاصاً بماتل عامة فحيلها إلى الوزارات المختصة ، وأرى أن هذه العرضة
هى من النوع الثانى . ولو أن مقدمى العرضة طواقمها إننا لا نريد فلاناً وإنا نريد فلاناً قلنا إن السألة شخصية ، ولكم قالوا إن المدرس
الذى يملنا ويرشدنا في أمور ديننا لا يقوم بهذه المهمة كما ينبغي ، فيجب إذن تحويلها إلى الوزارة المختصة .

حضرة محمود أبو النصر بك — للسألة ليست عامة بل خاصة بموظف معين ، ومقدموها لم يطلبوا حفر رة أو إنشاء مدرسة مثلاً
وإنما يطلبون هل موظف معين ، فهم سألة خاصة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إذا قال مدرس أثناء تدريسه في المسجد إن الربا غير محرم مثلاً أو أن بغير ذلك من المسائل
المخالفة لأصول الدين وتقدمت إلينا عرضة بالشكوى من ذلك من جهة أشخاص ويطلبون فصله فكيف نعتبر حفظها ؟ لو قلنا إن على
مقدميها أن يقدموا بشكواهم إلى الجهة المختصة لما كان هناك معنى لإحالة تقديم المرائض للبرلمان .

يجب ألا نعطل نصاً من نصوص الدستور . الدستور أعطاك الحق في تقديم الاقتراحات ومشايخ القوانين ، وأما الأهالى فليس لهم
هذا الحق . وإنما أراد الدستور ألا يهرهم من حق التظلم فألح لهم تقديم المرائض . وعرضة كهذه يجب أن تحيلها إلى الوزارة لتتقرر
في الأمر ونعيينا بأن نقول مثلاً إنها رأت الرجل كفتاً أو إنها رآته غير كف ، فنقله .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — من أهم ما يجب نوافره في رجال الدين الثقة بينهم وبين من يتلقون نصائحهم . فإذا قال هؤلاء
إن مطراً لا يصلح لإلقاء هذه النشاع فلا يصح أن يسم المجلس آذانه من سماع هذه الشكوى . وما يوجه حضرة محمود أبو النصر بك من
أن المجلس تترسى لا يصح له أن يستمع لثل هذه الشكوى ، فيه تعطيل لنص المادة ٢٢ من الدستور التي أباحت للأفراد مخاطبة المجلس
فيا قد يكون لديهم من الشكوى — لهذا أرجو أن توافقوا على رأى اللجنة .

معالي محمد شفيق باشا — أرى أن ما قاله حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر هو السواب . ويجب أن يستمع المجلس لشكوى
الأفراد ويساعد مقدمى المرائض بتبليغها للجهات المختصة . ولكنى أرى أن لجنة المرائض لم تسر في هذا اللوح على مبدأ واحد . فبينما

تقرر إحالة هذه الرخصة الخاصة بالشكوى من مدرس إلى الوزارة المختصة بقرار حفظ عريضة خاصة بالشكوى من كاتب محكمة . موضوع الرخصتين واحد ، لأن كليهما خاصة بالشكوى من موظف لا يؤدي عمله في نظر المشتكى كما يجب . فلم تقرر حفظ إحداها وإحالة الأخرى إلى الوزارة ؟ هنا هو ما أطلب الإجابة عنه من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بصفة كونه رئيساً للجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — الرخصة مقدمة من عدة أشخاص وهى ، كما سبق أن بينت ، خاصة بمسألة دينية متعلقة بالوعظ والإرشاد — فهى لكل ذلك ذات صفة عامة . أما مسألة كاتب المحكمة التى تكلم عنها معالي محمد شفيق باشا فهى مسألة خاصة بالرضا مقدمة من شخص واحد ؛ وكان عليه أن يقدم شكواه للجنة المختصة أو لقاضى المحكمة . ومع كل هذا رأيت حضراتكم أن تحال جميع الرعايض التى من هذا القبيل إلى الوزارات فلا مانع لدى اللجنة من اتباع ذلك . وقد سارت اللجنة كما قلت لمشاركتكم على أن الرعايض التى تتضمن مظلة خاصة وتهدم من شخص واحد تحفظ ، لأنها لو أعلناها لتكاثر الرعايض . وأما الرعايض التى تهدم من جهة أشخاص فيجب إحالتها ، لأنهم غالباً يكونون على حق فيما يظلمون منه . وقد سارت اللجنة على ذلك منذ كان رئيسها هو حضرة صاحب العزة رئيس اللجنة الآن . ومع كل فالجنة تتبع الطريق الذى تسيرون به .

الرئيس — أظن أن المسألة قد استوفى جنبها . فمن يخالف من حضراتكم رأى اللجنة فليفضل بالوقوف .

(وقف عضوان) .

الرئيس — المجلس يقرر اللواقعة على رأى اللجنة وإحالة هذه الرخصة إلى وزارة الأوقاف .

(فى ١٦ يناير سنة ١٩٢٨) .

هل يمتنع أن تتضمن الرعايض التى يقدمها أفراد المصريين اقتراحات برغبات ؟

جلس النواب

حضرة النائب المحترم محمد قرنى بك — وعن الرخصة ١١٦ رقم ١٤ المقدمة من أهالى ناحية طامية فيوم التى يظلمون فيها من سوء اللواصلات بالجهة ، فإنى لاحظت أن لا فرق بين هذه الرخصة التى رأت اللجنة حفظها وبين الرخصة ٢٥ رقم ٥ المقدمة من أعيان وتجار ومزارعى وأهالى ناحية الروضة فيوم التى رأت اللجنة إحالتها على وزارة اللواصلات إذ هما متثلتان .

لقرر — إن الاقتراحات برغبات من الحقوق المحفوظ بها لأعضاء المجلسين ؟ فليس للأفراد أن يقدموا لنا باقتراحات برغبات ، ولكن لم أتوصلوا بحضرات النواب أو الشيوخ الذين يتلونهم فى البأورة لينوبوا عنهم فى تقديم اقتراحات برغبات . والمستور واللأمانة الداخلية صريحان فى هذا ، إذ لو فتحا الباب على مصراعيه للأفراد لتكاثر الاقتراحات لدى المجلس وعاقته عن نظرها بالاعمال — لكل هذا قد سارت اللجنة على حفظ كل عريضة تشتمل على اقتراح برغبة .

حضرة النائب المحترم محمد قرنى بك — لقد قرأت التقرير مرة واثنين فلم أجد أى فرق بين هذه الرخصة التى رأت اللجنة حفظها وبين الرخصة رقم ٥ التى رأت اللجنة إحالتها على لجنة اللواصلات . فما الفارق بين ناحية طامية وبين ناحية الروضة ؟

لقرر — يظهر أن حضرة النائب المحترم لم يلم بضرر اللجنة على إيجازه . إن السبب الذى رأت اللجنة من أجله إحالة الرخصة رقم ٥ على وزارة اللواصلات ، هو أن مقدميها يظلمون من سوء حالة اللواصلات بمجهاتهم بسبب ارتباط نظام شركة سكك الحديد بالقيام الزراعية . فهذه شكوى من الأهالى ضد شركة ؛ ومفروض أن وزارة اللواصلات لما إشراف عليها ، من أجل هذا رأت اللجنة إحالتها على هذه الوزارة . أما طلب إنشاء سكة زراعية فهو اقتراح برغبة لا يمكن قبوله إلا من عضو فى المجلس .

حضرة النائب المحترم محمد قرنى بك — فلنحتمك إلى المجلس .

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر) — للمعارض لرأى اللجنة يقف .

(وقتت أقلية) .

(فى أول يولييه سنة ١٩٣٧) .

جلس الشيوخ

مدى حق الأفراد في مخاطبة مجلس البرلمان فيما يمرض لهم من الشؤون .

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والرائض

عن العرائض التي خصتها اللجنة في ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ - الواقعة على التقرير

(المقرر حضرة الشيخ المحترم حسن أبو القترح بك) .

الرئيس (حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك) - لقد وزع التقرير على حضراتكم . فهل توافقون على ما جاء به بالنسبة للعرائض التي رأيت حفظها للأسباب التي أبدتها ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - لي ملاحظة على ما قرره اللجنة بالنسبة للعرائض أرقام ٣٥ و ٤٧ و ٦٢ (١) إذ أنه من الحقوق الدستورية للقررة للأفراد بمقتضى المادة الثانية والعشرين من الدستور . فضلاً عما قرره اللائحة الداخلية أن لأفراد المصيرين أن يخاطبوا السلطات العامة . كالحكومة ومجلس الشيوخ والتواب ، فيما يمرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم ؟ وهذه العرائض التي يخاطبون بها السلطات المذكورة تتضمن ما يردون من طلبات وشكاوى وغيرها . وفيها يتعلق بالمرض رقم ٣٥ مثلاً يطلب مقدماً التصريح بإنشاء شركة مساهمة من جميع المصيرين يكون حصة أسهمها ١٧٦ مليون سهم . ونحن السهم الواحد ٢٥ قرشاً ، وقد قررت اللجنة حفظ هذه المرضة لأنها ، كما قالت في تقريرها ، تضمن اقتراحات لأجلها الأفراد . وقرار اللجنة هذا هو موضع اعتراض إذ يجب إما أن يستمر المجلس في نظر هذه المرضة بما يقتضيه من إجراءات وإما أن يرفضها موضوعاً لا شكلاً . وفيما يتعلق بالمرض رقم ٤٧ يتمسك مقدموها من طلبة كلية الحقوق بالتناسع مع الطالب الذي رتب في ثلاث درجات في امتحان الدور الثاني ؟ وقد قررت اللجنة رفضها لأن الامتحانات منظمة بقانون كما جاء في تقريرها . وإن أعتز على هذا القرار وأتأسل : لماذا لا ينظر المجلس في القانون الذي ينظم الامتحانات ويصح على ضوء هذه الشكاوى ؟

الرئيس - إن إجابة الطلب التي تضمنت هذه المرضة يقتضى تخدم مشروع قانون .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - إن الأفراد لا يملكون تخدم مشروعات القوانين .

الرئيس - ما دام حضرة الشيخ المحترم مقتنعاً بمدلة هذا الطلب فلماذا لا يخدم مشروع قانون بالنيابة عن مقدمي المرضة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - بحسن ألا تترك الأفراد يضجون بالشكاوى دون أن نغني إليهم . ومن الواجب أن نحقق شكاوهم ولو استدعى الأمر تعديل القوانين القائمة . ولا يجوز أن ندفع شكاوهم بالقول إنهم لا يملكون حق تخدم مشروعات القوانين . وفيها يتعلق بالمرض رقم ٩٢ فإن مقدميها يتمسكون بتحديد سر أدنى لقفن أو إقتال بوزارة السكوترات حتى لا تعرض ثروة البلاد للضياع .

(١) سر ما جاء بتقرير اللجنة عن العرائض الثلاث المذكورة :

المرض رقم ٣٥ - التماس من عبد الحليم كرم من رمل الاسكندرية رقم ٢٢ شارع الكفل - يقترح التصريح بإنشاء شركة مساهمة من جميع المصيرين رجالاً ونساء ، وتكون حصة أسهمها ١٧٦ مليون سهم ، ونحن السهم ٢٥ قرشاً ، وتكون هذه الشركة بعيدة عن الأحزاب السياسية وألفة بالعمال المخلصين لإنشاء مصانع مختلف الصناعات والأعمال .

قررت اللجنة حفظها لأن هذه المرضة تتضمن اقتراحات لا يملكها الأفراد .

المرض رقم ٤٧ - التماس من إبراهيم الهسوقي أحمد عوض وآخرين من طلبة كلية الحقوق - يتمسكون بالتناسع مع الطالب الذي رتب في ثلاث درجات في امتحان الدور الثاني .

قررت اللجنة رفضها لأن الامتحانات منظمة بقانون .

المرض رقم ٦٢ التماس من محمد مصطفى وآخرين من مزاريع ونجار النيا - يتمسكون بتحديد سر أدنى لقفن أو إقتال بوزارة السكوترات حتى لا يهبط ثروة البلاد للضياع .

قررت اللجنة رفضها لأنه اقتراح لا يملكه الأفراد ولأن الحكومة جادة في السل في هذا الشأن .

وأنا أعجب كل العجب لأن اللجنة رفضت هذه العريضة بحجة أنها تتضمن اقتراحاً لا يملكه الأفراد . أليس لهؤلاء الأفراد الحق فيما يطلبون ؟ أليس لهم الحق في أن يلبأوا إلى مجلس الشيوخ ليعمل على صيانة ثروة البلاد من الضياع ؟ إنني أرى أنه من الواجب إحالة مثل هذه المرائض إلى الوزارات المختصة لكي تصل على تحقيق ما تتضمنه من مطالب .

وإذا رجعت حضراتكم إلى العريضة رقم ٢٦ تجدون صاحبها يلتبس تسميته في وثيقة كاتب المحاكم الشرعية لأنه من أوائل المتخرجين لكي يتساوى بمن عينوا من زملائه ليكون العدل شاملاً ، ومع ذلك قررت اللجنة رفضها لأن التمييز في الوظائف من اختصاص السلطة التنفيذية . فلن يلبأ أصحاب مثل هذه المرائض ؟ إنهم يلبأون إلى مجلس الشيوخ متظاهرين من أعمال السلطة التنفيذية ، فيجب علينا أن نبث شكواهم وتتخذ نحوها إجراء يكفل إزالة أسباب الشكوى ووضع الحقوق في نصابها .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك — يستغاد من اللادة الثانية والعشرين من البستور — وبخاصة النص القرني — أن لأفراد للمعربين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يمرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . ويفهم من ذلك أن النص قاصر على شكوى الأفراد . فاقترح أحد الأفراد إنشاء شركة لا يمد شكوى . كما أن مقدم العريضة رقم ٢٦ التي أشار إليها حضرة الزميل المحترم الأستاذ حسن عبد القادر اعترف بأنه رتب في الكشف الطبي ؛ وبعد ذلك الاعتراف لا يجوز أن نطلب إلى الحكومة النظر في مظلته .

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر يفضل بالوقوف .
(وقت أقلية) .

الرئيس — والآن هل توافقون حضراتكم على ما رآته اللجنة بالنسبة للمرائض التي رأت رفضها أو حفظها للأسباب الواردة في تقريرها ؟

(موافقة) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على إحالة المرائض الأخرى إلى الوزارات التي أشارت إليها اللجنة ؟

(موافقة) .

(في ٧ مارس سنة ١٩٣٩) .

لجميع الأفراد الحق في التقدم للبرلمان بمرائض يرغبات ، لأن لهم أن يوجهوا نظر السلطات العامة إلى ما يحس للصلحة العامة أو الخاصة .

تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض

عن المرائض التي خضتها في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٩ — للواقعة على التقرير وإعادة بعض المرائض إلى اللجنة .

(للقرر حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق راضي بك) .

الرئيس (حضرة صاحب المزة محمد محمود خليل بك) — هل توافقون حضراتكم على ما رآته اللجنة بالنسبة للمرائض التي رأت حفظها أو رفضها لأسباب مختلفة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — سأنتكم عن قرار اللجنة برفض المرائض ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٨٩ ، وهي المرائض التي قررت اللجنة رفضها باعتبار أن موضوع كل منها اقتراح لا يملكه الأفراد .

حضرات الشيوخ المحترمين :

تتصور لسأله كلها في أن حضرة الأستاذ نجيب شقرا بك الهامى وغيره قدموا مرائض سأذكرها لحضراتكم .

الرئيس — ينحصر البحث في أمر واحد هو : هل يحق لأفراد ليسوا أعضاء في المجلس تقديم مرائض إليه تتضمن اقتراحات إذ ، أن لجنة فحص الاقتراحات والمرائض ترى أن هذا حق لا يملكه الأفراد من غير أعضاء المجلس ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أضرب حضراتكم مثلاً عن تقديم المرائض التي تتضمن رغبات شخص يطلب وضع تشريع يخفض سعر الفائدة من ٩٪ أو ٧٪ إلى ٤٪ مثلاً . فبشخص كهذا عند ما يقدم عرضة إلى المجلس ترفضها اللجنة لأنها اقترح لا يملكه الأفراد .

إن شخصاً كهذا لم يقترح قانوناً ولكنه أبدى رغبة لمانع من إحالتها إلى اللجنة المختصة لنقصها ، فإذا وجدت من للمصلحة العامة تحقيقها سنت التشريع اللازم وإلا أهميتها .

إن الذي يقدمه الفرد من غير الأعضاء هو عرضة تشمل رغبة . أما الاقتراح بقانون فمن حق الحكومة وأعضاء البرلمان ، ولا يكون تقديمه إلا بمذكرة إيضاحية .

سأبين لحضراتكم الآن أن اللجنة لم تكن على حق في رفضها المرائض التي أشرت إليها في بدء كلامي .

فالعرضة رقم ١٧٤ يقترح فيها الأستاذ نجيب شقرا بك الهامي تأليف مجلس أعلى لإصلاح الأخلاق ومحو الفساد والقوضى . ولم يكن من اللجنة إلا أن قررت رفضها لأن موضوعها اقتراح لا يملكه الأفراد .

ما هنا يا حضرات الشيوخ المحترمين ؟

لماذا لا يقرر المجلس قبول العرضة وإحالتها إلى الوزارة المختصة لنقصها ؟ فإن كانت تستحق سن تشريع سنه وإلا أهملت العرضة .

عرضة أخرى ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، هي العرضة رقم ١٧٥ يبدى فيها حضرة الأستاذ نجيب شقرا بك ملاحظات خاصة بتوزيع أراضي الدولة على للزارعين . وقد قررت اللجنة رفضها لأن موضوعها اقتراح لا يملكه الأفراد .

للجنة أن تبدي هذا الرأي لو أن العرضة تقترح مشروعاً بقانون ؟ ولكن مقدمها ، وهو أحد الأفراد من غير أعضاء المجلس ، اكتفى بإبداء رأيه وطلب القيام بتحقيقه في توزيع الأراضي على للزارعين ، ولم يقترح من جانبه تشريعاً خالصاً .

يقترح حضرة الأستاذ نجيب شقرا بك الهامي في العرضة رقم ١٧٦ سن قانون يحرم الجمع بين وظيفتين مأجوريتين . هذه رغبة وجبة ، وكلنا نرغب في تحقيقها ، فكيف نحرم على الفرد أن يقترح سن قانون يؤدي إلى تحقيق هذه الرغبة ، وليس هناك ما يحرمه قانوناً من هذا الحق ؟

أما العرضة رقم ١٧٧ المقدمة من حضرة الأستاذ نجيب شقرا بك الهامي فقد اقترح فيها حضرة سن قانون يحرم على أصحاب الوظائف والتفويض والوزراء الساجدين وغيرهم من الكبراء قبول عضوية الشركات أو أية وظيفة أخرى .

ما الذي يدعو اللجنة إلى رفض هذه العرضة مع أنها لا تعدى اقتراحاً من شخص متألم لا يريد أن يجمع الوزراء وأصحاب التفويض وعملهم وعضوية الشركات ؟ لم لا يملك الفرد إبداء مثل هذه الرغبة ؟

بناء على ما ذكرت أطلب إلى حضراتكم قبول هذه المرائض وإحالتها إلى الوزارات المختصة .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — إن اعتراض حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر في محله . وقد سبق لي — عند ما تشرفت برؤية لجنة فحص الاقتراحات والمرائض — أن وضعت مبدأً ينبغي للمادة الثانية والعشرين من الدستور التي تنص على أن « لأفراد اللبريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يمرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم الجماهير فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية » .

هذا ما ذكره الدستور بالنسبة للأفراد والجماعات . فبالنسبة للأفراد لا يشترط إلا توقيعهم بأسمائهم على المرائض فتحمل كل عرضة خالية من التوقيعات . أما عن الجماعات فلا يجوز مخاطبة السلطات العامة إلا إذا كانت ذات شخصية معنوية كهيئة المأميين مثلاً ، فإذا قدم شخص عرضة ووقعها على اعتبار أنه رئيس للكتاب في إحدى الهيئات فلا تقبل عرضته إذ ليست الهيئة التي يتكلم باسمها شخصية معنوية .

هذا مانص عليه الدستور وما قررته في لجنة فحص الاقتراحات والمرائض ، ولذلك يكون اعتراض حضرة الزميل المحترم الأستاذ حسن عبد القادر في محله ، ويجب قبول المرائض المقدمة من الأفراد وإحالتها إلى الوزارات المختصة . إذ الدستور في المادة الثانية والعشرين يحسب

الأفراد والجانحات من استبداد السلطات وتحكمها . والواقع أن للبدا التي ذكرته لحضراتكم والذي سبق أن قرّره في لجنة غص الاقتراحات والمرائض كان متبعا دائما .

الرئيس — قد اقتصرت تقرير اللجنة على عدم قبول هذه المرائض لأنها مقدمة من الأفراد ولم يفحص موضوعها ، فهل توافقون حضراتكم على إعادة المرائض أرقام ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٨٩ إلى اللجنة لبحثها على ضوء هذه المناقشة التي ترمي إلى تقرير حق الأفراد ، من غير أعضاء البرلمان ، في تقديم عرائض يقترحون فيها رغبات ؟

(موافقة) .

(في ٥ يونيه سنة ١٩٣٩) .

جلسة يوم الاثنين ٢٢ جادى الأولى سنة ١٣٥٨

(١٠ يوليه سنة ١٩٣٩)

تقرير لجنة غص الاقتراحات والمرائض

عن المرائض التي فصلت فيها اللجنة بجلّة الاثنين ٣ يوليه سنة ١٩٣٩

(للقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك) .

بجلسة ٥ يونيه سنة ١٩٣٩ أعاد المجلس إلى اللجنة المرائض أرقام ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٨٩ سنة ١٩٣٩ لبحثها من جديد على ضوء المناقشة التي دارت في المجلس ، فيها إذا كان من حق الأفراد أن يقدموا عرائض للمجلس تتضمن اقتراحات يرغبون — فأخذت اللجنة في بحثها من جديد .

ولما كانت اللجنة تقرر في مثل هذه المرائض الرضى ، لأنها تتضمن اقتراحات ، مستندة في هذا على السوابق التي جرت عليها من قبل وهي أن الأفراد لا يمكنهم حق تقديم الاقتراحات . ولهذا تقدمت حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك ، أحد حضرات أعضاء اللجنة ، بمذكرة في هذا الموضوع بحث فيها حق تقديم المرائض إلى السلطات العامة ، وهذا نصها :

تص لادة الثانية والنشرون من المستور على ما يأتي :

« لأفراد المصريين أن يطالبوا السلطات العامة بما يرضيهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم الجميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص للنوعية » .

وعلاء القانون الدستوري متفقون على أن حق تقديم المرائض (Le droit de pétition) هو حق تقديم كتابة إلى الهيئات النظامية أو رجال السلطة العامة يرضي فيها صاحبها آراء أو مطالب أو شكاوى ، فهو يشمل الشكايات الخاصة كما يشمل الاقتراحات العامة .

وعما يجوز توجيهه إلى البرلمان غير التطلعات الخاصة من أعمال الإدارة أو أعمال الحاكم القضائية أو الإدارية لعدم حصول أصحابها على الإنصاف الواجب (انظر عن هذا الحق الأخير ملحق أوجين بير فقرة ٥٧١) . تقول مما يجوز توجيهه أيضاً إلى البرلمان وغيره طلب سن قانون أو تعديل قانون موجود أو إلغائه أو رفض مشروع قانون ، وهو حق مسلم به للأفراد والهيئات حق الدين ليس لهم شيء من الحقوق السياسية ، كالنساء والقصر والمجنون عليهم سياسياً . والنشر منه تمكن كل من هؤلاء الأفراد جميعاً من الاشتراك في العمل العام في شكل طلب أو نصيحة وإن حرم من حق الانتخاب ليؤمن من هذا الحق . جميع الوطنيين ، حق الدين ليس لهم حق الانتخاب ، لم يقتضى هذه المادة أن يوجهوا نظر السلطات العامة ، من برلمان وغيره ، إلى ما يمس المصلحة العامة أو الخاصة بما يقدمون به من شكوى في علامة خاصة أو اقتراح لمنفعة عامة .

وقد حصل خلاف في فرنسا منذ وضع دستور ١٧٩١ . ففريق من الجمعية التأسيسية رأى أن الشكوى الخاصة (plaint) تكون من حقوق كل فرد ، وأما المصلحة التي يقترح فيها مسألة عامة فيجب أن يختص بها الوطنيون المتمتعون بحقوقهم السياسية ؛ لأن حق تقديم المرائض بأسمى الاصطلاح (droit de pétition) حق سياسي . وفريق رأى أن يكون حق تقديم المرائض لكل وطني ولو كان

عروماً من حقوقه السياسية حتى في السائل العامة . وقد تطلب هذا الرأي في آخر الأمر وأدخل في دستور سنة ١٧٩١ ولا يزال معمولاً به إلى اليوم . وإن لم يدخل في دستور ١٨٧٥ فهو يشمل جميع الوطنيين ولو كانوا غير ناخبين ، كالنساء ، والقصر والمحرومين من حقوقهم السياسية والمحرومين من التمتع بالحقوق المدنية .

أما الأجانب فيجوز لهم أن يصدّوا إلى البرلمان عرائضهم . وهنا يعود التفريق السالف الذكر إلى الظهور ، لأن عريضة الأجنبي — كما يقول بعض علماء القانون — إذا تضمنت تديراً تريبياً ليس النظام السياسي والباطل يجب على المجلس أن يعدها دون أن يبحث موضوعها .

(انظر فيما تقدم آمين جزء أول صفحة ٥٥٠ وما بعدها بالطبعة السابعة ، وأوجين مير قرة ٥٧٠ وما بعدها في الأصل وللحق ، ومورو طبعة تاسعة صفحة ٤٨٩ وما بعدها ، ودوجي جزء خامس طبعة ثانية صفحة ٤٤٠ وما بعدها) .

على أن بعض من ذكروا يجوز للأجنبي حق الاقتراح في التشريع قالوا إن العريضة ما هي إلا تبرير عن رأي . والأجنبي يستع مثل كل إنسان بحرية الرأي ؛ وهو فوق ذلك خاضع لتأثير الأعمال ذات النفع العامة — ومن هذا الرأي دوجي ومورو .

وفي أوجين مير قرة ٥٧٠ قرار مجلس الشيوخ في ٢٨ أبريل سنة ١٨٦٣ يفهم منه أن الصرف في عريضة الأجنبي المقدم في فرنسا أو في خارجها يختلف باختلاف الطلب وظروفه بما يدخل تحت تقدير المجلس ؛ فإذا كان الطلب يتكلم في نظريات خيالية أو إصلاح قوانين لا تنفذ أو مقدمه أو كان من شأنه إثارة مناقشات غير ملائمة أكتفى المجلس بتقرير وجيز يذكر فيه مقدم الطلب بأن ليس له حق ولا مصلحة للتدخل في التشريع أو السياسة ، مع الانتقال إلى جدول الأعمال . وإن كان موضوع طلبه نافعا وعمليا وفيه مصلحة جدية لما هو يبررها ويستمد على القوانين الفرنسية أو القانون الدولي ، فالطلب مقبول وللمناقشة سائلة لتصرف فيه بالقدر الذي تضي به حكمة المجلس .

وقد حذا الدستور المصري حذو الدستور الفرنسي في جواز تقديم الفرد أو الأفراد عريضة للسلطات العامة . وأول هذه السلطات ، بحسب الناقشة التي حصلت في لجنة الدستور المصري ، هي سلطة جلالة الملك . ويظم من الناقشة الواردة بالصفحة ١٢٦ وما بعدها من مجموعة محاضر اللجنة العامة ما يأتي :

« أولاً — أن هذا الحق هو للمصريين وإن لم يكن ثمة ما يمنع الأجانب في الواقع من التوكي في السائل الخاصة بهم دون الحق السياسي العام ، لأن الحقوق السياسية تخص المصريين دون سواهم ، ولعلك أمرت أغلبية اللجنة على أن يكون نص المادة مقصوراً على ذكر كلمة للمصريين .

ثانياً — طرح على اللجنة سوابق التشريع الفرنسي في دستور سنة ١٧٩١ وما نجم من اختلاف الرأي بشأن حق تقديم العرائض كما ذكرنا في صدر هذه المذكرة وفوز الرأي القائل بأن حق تقديم العرائض على الدول وفي كل الأحوال حتى فيما يخص بالاقتراحات العامة حتى غير قابل لقسوط يتمتع به كل وطني يعيش في المجتمع ولو كان غير متمتع بحقوقه السياسية أو كان قاصراً أو محبوراً عليه . وقد أخذت اللجنة بهذا الرأي فذكرت كلمة للمصريين بلا تزيق » .

ويلاحظ لنا أن رجال الجيش السامل يجد تنظيمهم من هذا الحق ضرورة خضوعهم للنظام كما هو في الحال فرنسا ، خصوصاً في الأمور التي تم الجيش وليست من الشؤون الشخصية البحتة أو الحقوق الشخصية البعيدة عن الجيش وشؤون . ويستمدون في تأييد رأيهم على أن رجال الجيش السامل لا يتمتعون حقوقهم الانتخابية حفاظاً للنظام .

كما أن العريضة التي يطلب بها إلى مجلس النواب اتهام وزير لحاكمته لا يقبلها الرئيس لحظورة الأمر ، وأنه من حق النواب دون سواهم . وأضافوا إلى هذا التحليل أنه إذا كان لا قبل من أحد التأثير في المجلس بعد صدور قراره بالاتهام فكيف ، قبل طلبه حيث لا اتهام هناك من المجلس .

وقرر مجلس نواب فرنسا أن لمن قدم العريضة أن يمدد عنها ولو بعد إحالتها إلى اللجنة ، ما لم تكن تعرضت لأحد أعضاء المجلس أو مستكرامة المجلس فيجوز حينئذ أن يطلب إلى المجلس تدمير التقرير بالرغم من ذلك والدول .

وفي صفحة ٧٨ من مجموعة محاضر لجنة الدستور حلت المناقشة في أصل هذه المادة، وقد كانت قهرنها الأخيرة كما يأتي :

« أما المرائض الإجتماعية فلا تكون إلا من الهيئات النظامية والأشخاص النتوية . »

وسأل أحد الأعضاء ما هي المرائض الإجتماعية ؟ فلو قدرنا أن أهالي بلد واحد لهم مصلحة واحدة، هل يتمتعون من تقديم عريضة واحدة ؟ فأجاب : « على الرئيس أن للنوع هو دعوى النيابة من أحد عن المجموع إلا الهيئات النظامية والأشخاص النتوية طبقاً للمادة، فوافقت الهيئة على هذا البيان . »

وبصل للمادة الثانية والشر من الدستور السالف ذكرها المادة ١١٦ منه ونصها :

« لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم له من المرائض ؛ وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك المرائض كما طلب المجلس ذلك إليهم . »

وحق تقديم المرائض مسلم به في دساتير جميع الأمم .

وقد أجمع علماء القانون الدستوري على أن حق تقديم العريضة قلت فائدت من يوم أن ظهر نفوذ الصحافة والمطبوعات، فإن فيها غنى عنه . كما أن حقوق الأفراد أصبحت معسوة بالهاكم الإدارية والقضائية من العيث والاستبداد .

ووضع القانون الإجهليزي (Bill of Rights) الصادر في سنة ١٦٨٩ حق تقديم المرائض في مقدمة الامتيازات التي حصلت عليها الأمة ؛ ولهذا الحق نظام خاص لديهم إذا استعمل أمام مجلس العموم .

وبعد أن اطلعت اللجنة على هذه المذكرة والمناقشة في محتوياتها وافقت عليها وأن للأفراد حق تقديم مرائض يرغبات .

وبناء عليها وعلى المادة ٩١ من اللائحة الداخلية قررت اللجنة بشأن هذه المرائض ما يأتي :

العريضة رقم ١٧٢ — المقدمة من الأستاذ نجيب شقرا بك الهامي بمصر يقترح إصلاح أحوال الأمة ووقف تيار الانحطاط السريع، وذلك بتأليف لجان وهيئات مختلفة لتتفر في هذا .

فقد قررت اللجنة حفظها لأف مقدمها يطلب لإيجاد هيئة تشترك مع البرلمان في عمله . وفي البرلمان والحكومة ما يفي عن هذا الاقتراح .

العريضة رقم ١٧٣ — المقدمة من الأستاذ نجيب شقرا بك الهامي بمصر يقترح النزول عن ٢٥٪ من المرتبات التي لا تقل عن أربعين جنيهاً شهرياً ولا تزيد عن الستين و ٧٢٪ في السنة عما يزيد على الستين خدمة للمصالح العام .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

العريضة رقم ١٧٤ — المقدمة من الأستاذ نجيب شقرا بك الهامي بمصر، يقترح تأليف مجلس أعلى لإصلاح الأخلاق وهو التصاد والتوضي .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

العريضة رقم ١٧٥ — المقدمة من الأستاذ نجيب شقرا بك الهامي بمصر، يسدى ملاحظات خاصة بتوزيع أراضي الدولة على الزراعين .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

العريضة رقم ١٧٦ — المقدمة من الأستاذ نجيب شقرا بك الهامي بمصر، يقترح سن قانون يحرم الجمع بين وظيفتين مأجورتين .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

العريضة رقم ١٧٧ — المقدمة من الأستاذ نجيب شقرا بك الهامي بمصر، يقترح سن قانون يحرم على أصحاب الوظائف والنفوذ والوزراء السابقين وغيرهم من الكبراء قبول عضوية الشركات أو أية وظيفة أخرى .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

الهيئة رقم ١٨٩ - التقدمة من عبده محمد حجاب ، صاحب طابوقة السيور الجبل ببدان فم الخليج ، يتمس أن ترفع مصلحة الجمارك قيمة ما يدفع جبركاً عن السيور الجبل التي ترد من الخارج حتى لا تترحم البضائع الأجنبية ما يصنع منها مصر .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

تقرر لجنة غرض الاقتراحات والرائض

عن الرائض التي غشها في ٣ يولي سنة ١٩٣٩

الموافقة على التقرير وعلى ما رأته اللجنة من حق الأفراد في التضم برائض تضمن اقتراحات برغبات

(للقررة حضرة الشيخ المحترم أحمد رضى بك) .

الرئيس (حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك) - يشتمل هذا التقرير على بحث الرائض التي قرر المجلس بجلسته ٥ يونيه الماضى إحالتها إلى اللجنة لبحثها من جديد على ضوء المناقشة التي دارت في المجلس فبا إذا كان من حق الأفراد أن يقدموا برائض للمجلس تضمن اقتراحات برغبات . فأخذت اللجنة في بحثها من جديد . وقررت إحالتها إلى الوزارات المختصة عدا واحدة منها رأيت حفظها للأسباب الواردة بالتقرير .

نهل توافهون حضراتكم على ما رأته اللجنة بالنسبة لهذه الرائض ؟

(موافقة) .

(في ١٠ يولي سنة ١٩٣٩) .

الباب الثالث - السلطات

الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ٢٣ - « جميع السلطات مصدرها الأمة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور » .

جميع السلطات مصدرها الأمة .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

حضرة المكاتبى بك - هناك مبدأ لا يفصل عن المبدأ الذى نقرر الآن^(١) . وهو أن السيادة كلها للأمة .

دولة الرئيس (حين رشدى باشا) - أريد أن أعرف النتائج التطبيقية لقلنا ولو أننا كنا متفقون على مبدأ سيادة الأمة .

حضرة المكاتبى بك - أى أن يكون للهئية النيابية عن الأمة حق النظر فى كل شيء ما خلا مرسومى العرش والورثة .

دولة الرئيس - وما رأيك فى صندوق الدين والامتيازات .

حضرة المكاتبى بك - لا أقصد هذه الأشياء المرتبطة بجمهات دولية ولا المسائل الملحق فيها النظر الآن .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - موضع هذا البحث عند تقسيم السلطات . وأرى أن السلطة يجب أن يكون مصدرها الأمة ، وأن يطبق هذا المبدأ فى التشريع وفى مسؤولية الوزارة . ولكن حصر الورثة فى أسرة محمد على وبهاء الحكومة ملكية هما أمران لا يكون للأمة أن تغير شيئاً منهما ويجب أن ينص على ذلك فى الدستور ولا شك أن ملكنا دستورى ولا يأتى علينا هذا النص على مبدأ سلطة الأمة .

دولة الرئيس - أرى الاكتفاء بتطبيق المبدأ عملياً فى جميع أحكام الدستور بدون نص عليه ، وأن يحلف الملك مئناً باحترام الدستور .

حضرة المكاتبى بك - مسؤولية الوزارة هى النتيجة الأولى من نتائج سيادة الأمة ، فكيف نذكر النتيجة بدون ذكر المبدأ ؟

حضرة بدوى بك - الفرق نظرى ، لأن النص لا يزيد فى سلطة الأمة ، ودعمه لا ينقصها ما دام المبدأ مطبقاً فى أحكام الدستور .

حضرة أبو النصر بك - كلنا متفقون على المبدأ ؛ والخلاف ينحصر فى النص أو عدم النص . وأرى وجوب النص لأن ملكنا دستورى بديل ما رؤى فى قانون الورثة من الشواهد على سلطة الأمة .

دولة الرئيس - أرى تأجيل البت فى هذه النقطة .

(موافقة عامة) .

(فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

حضرة عبد اللطيف المكاتبى بك - إذن أقترح أن ينص فى الدستور على مبدأ سلطة الأمة وأن كل سلطة فى البلاد مستمدة من الأمة .

لجنة الدستور

تلى ما ورد عن ذلك فى تقرير اللجنة الفرعية^(٢) .

أيد جملة أعضاء حضرة المكاتبى بك فى اقتراحه .

سماحة السيد عبد الحميد البكرى - أقترح أن ينص على أن كل السلطات ، من تشريعية وقضائية وتنفيذية ، مستمدة من الأمة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - الأولى الإنجاز فى التعبير كما فى الدستور الفرنسى ، فيقال : جميع السلطات مصدرها الأمة .

معالى الرئيس - تؤخذ الآراء .

(موافقة عامة على أن ينص على أن « جميع السلطات مصدرها الأمة ») .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - أطلب أن يضاف إلى هذا النص عبارة « واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور » .

معالى الرئيس - تؤخذ الآراء .

(موافقة عامة) .

(١) المبدأ الذى نقرر هو : « حكومة مصر ملكية دستورية وراثية فى أسرة محمد على » .

(٢) يراجع التقرير فى آخر المجلد .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — حضرة عبد العزيز بك فهمى اقترح أن يكون الاستعمال طبقاً للدستور؛ ولكنى أقترح أن ينص على أن استعمال الساطرة يكون طبقاً للقانون، فإن لفظ القانون أعم وأشمل.

حضرة عبد العزيز فهمى بك — الدستور هو المصدر الأصلي لكل القوانين. فالنص على الدستور ينشأ عما عداه.
(موافقة عامة).

(في ٤ يونيو سنة ١٩٢٢).

لجنة الدستور

أمر معالي الرئيس فليت مواد الباب الثالث الخاص بالسلطات العامة ووافقت عليها الهيئة، وهذا نصها:

مادة ١ — جميع السلطات مصدرها الأمة. واستعمالها يكون على الوجه اللين بهذا الدستور.

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢).

مادة ٣٤ - « السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب » .

بنت المرسوم

معالى الرئيس - يتلى القرار الثاني .

تلى القرار الثاني وهو « السلطة التشريعية يشترك فيها الملك والبرلمان ، فلا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك » .
حضرة عبد اللطيف الكباتي بك - إن وضع المادة على هذه الصورة يخلق لنا إشكالات كبيرة . فقد ترتب على تقرير أن للملك حق التصديق على القوانين إعطاؤه حق تعطيل القانون سنة ، وحتى حل المجلس إذا أصر على القانون المخ . وأرى أنه يحصر السلطة التشريعية في البرلمان فقط ولا يترك للملك حق التصديق بل يكون له فقط إضفاء القوانين وإنفاذها ؛ وهذا فرع عن مبدأ فصل السلطات ؛ وبذلك نمنع قيام الخلاف بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

حضرة على ماهر بك - أنا متفق مع حضرة الكباتي بك في ملاحظته وإن كنت لا أطلب ألا يمد الملك جزءاً من السلطة التشريعية ، بل أطلب فقط حفظ الحق في الكلام على حق الملك في التصديق على القوانين . وعندي أنه يحسن بنا اتباع البدء بالإنجليزية وهو أن للملك مازم بالتصديق على ما يقرره المجلسان .

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا - يقول حضرة الكباتي بك إن كل القواعد الدستورية أساسها فصل السلطات ، وإن هذا يقتضي منع الملك من الاشتراك في السلطة التشريعية . ولكن الذي أذكره أنه لا يوجد دستور في دولة ملكية إلا وفيه مثل النص الذي أماننا ، بل نصت دساتير الجمهوريات على تحويل هذا الحق لرئيس الجمهورية أيضاً . وأنا أطلب من حضرة الكباتي بك أن يطلعنا على دستور ليس فيه هذا الحق .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - ليس التأذي من وضع هذا النص ، فإن إشراك الملك في التشريع أمر ضروري جداً لاستقامة أحوال الحكم . ولكن الذي نخشاه هو نتائج هذه القاعدة وما يمكن أن ينطوي تحتها من جواز عدم التصديق وما يترتب على امتناع الملك عن التصديق . وليس هنا محل الكلام في هذه النتائج ، فإن نتائج قاعدة التصديق قد نص عليها في مكان آخر - ولهذا أقتراح إرجاء الكلام في هذه المسألة إلى دورها .
(موافقة عامة) .

حضرة إلياس عوض بك - أرى الاكتفاء بالشطر الأول من النص وحذف الشطر الثاني لأنه لا محل لقصر الحكم على هذه النتيجة .
حضرة على ماهر بك - وأوافق حضرة إلياس بك على حذف الجزء الأخير من النص لأن هذه ليست هي النتيجة الوحيدة للترتبة على اشتراك الملك في التشريع .

معالى الرئيس - تؤخذ الآراء على بقائه النص كما هو أو تصديده .

(فتقر بالأغلبية بقاء النص كما هو مع شطره إلى قسمين منفصلين) .

(في ٤ يونية سنة ١٩٣٣) .

الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص .

تلى القرار الخامس والأربعون ، وهذا نصه :

الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص .

حضرة على ماهر بك - أخالف اللجنة في معظم القرارات التي بنتها على هذا الأساس . وهذه فرصة أتسكلم فيها على جملة المبادئ المتعلقة بمجلس الشيوخ . حين يكون المجلس التشريعي واحداً يكون من مناهله الكبيرة توحيد العمل وسرعة إنجازه ، وفي ذلك قوة لهيئة التشريعية . غير أن التجارب أثبتت أن له بجانب ذلك عيوباً أهمها ما يقع من التصادم بينه وبين السلطة التنفيذية ؛ وأن ذلك سيء لأنه يؤدي إلى استبداد السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية بما للأولى من السيطرة والرقابة على الثانية ؛ وفي ذلك إضفاء للسلطة التنفيذية ، ضار بعمل الحكومات . وإذا كان من الواجب استئصال كل من الهيئتين عن الأخرى فإن التعاون بينهما أوجب ، ولكن التعاون لا يتحقق مع دوام التصادم . من أجل هذا جاءت فكرة مجلس الشيوخ ، فهو إنما ينشأ لسد هذا النقص فقط وليكون مطلقاً للحكومة وللمجلس النواب

فإذا أرادت الحكومة حل مجلس النواب وجب أن تشرك مجلس الشيوخ معها في الرأي؛ وإذا اندفع مجلس النواب في رأي من الآراء وقف مجلس الشيوخ في طريقه، وذلك بإعادة النظر في عمل مجلس النواب وتبين ما فيه من وجوه النقص. فإذا رد الشيوخ بعد ذلك إلى مجلس النواب - وأعضاؤه هم الأكثرية تخيلاً للأمة - والأكثر شعوراً بالمشولية - فلا يمكن إلا أن يكون رأيهم في المرة الثانية هو عين الصواب، خصوصاً إذا اشترطت أغلبية خاصة في هذا الدور.

على هذا يكون مجلس الشيوخ حكماً بين الحكومة ومجلس النواب؛ وهنا للمنى أخذت الدساتير الحديثة وعلى الخصوص تلك الدساتير التي وضعت بعد الحرب: كدستور ألمانيا ودستور بولونيا ودستور تشكوسلوفاكيا. وإلى هذه الفكرة أيضاً أجهت للملك الدستورية القديمة، فوضع بعضها من القوانين ما يجعل لمجلس النواب التفوق على مجلس الشيوخ كما يجتازها؛ وجرى البعض الآخر على هذا الرأي في الواقع، ولو أن النصوص لم تتغير. فإذا كان هذا ما وقع في البلاد الدستورية القديمة كان حقاً علينا، ونحن نقول هنا أحكام دستورتنا، أن نأخذ بأحدث ما وصلت إليه تلك البلاد من الآراء والأحكام.

ولا يرد على هذا بأن لمصلحة خاصة، فإن آلة التشريع واحدة في كل البلاد. فإذا أردنا أن نقلها إلى بلادنا وجب أن نقلها على أحدث طراز وصلت إليه، خصوصاً وليس في تاريخنا ولا في حوادثنا العامة ما يدعو إلى وجود هيئة ذات اختصاص ومزايا معينة. لم يكن لنا فيما مضى سوى هيئة نيابية واحدة؛ فإذا أنشأنا هيئة ثانية فإنما يكون ذلك لدماعه يوجد من النقص في الهيئة الواحدة. ويجب أن يتحقق هذا للمنى على الأخص في الدستور للمصرى بعد أن أوجدنا تلك الفروق الهائلة بين المجلسين، سواء من حيث مدة النيابة، وعلى مجلس الشيوخ عشرين سنة، ومن شأنها أن تجعل مجلس الشيوخ بعيداً عن الاتصال بالرأى العام الذي يتطور من وقت إلى آخر؛ أو من حيث العدد أو طريقة الانتخاب أو كيفية التاليف، وكلها أمور تستوجب التفرقة بين اختصاص المجلسين بحيث لا يكون مجلس الشيوخ إلا مجلس استشارة أو مجلس إعادة نظر.

فإذا لم يؤخذ بهذا الرأي كانت نتائج نظرية المساواة: (أولاً) تعطيل القوانين حتى ما كان منها بسيطاً ولا يحتاج إلى كثرة الأخذ والرد، (ثانياً) شل الحركة الدستورية لأتاً بالمساواة تجعل لمجلس الشيوخ الكلمة الأخيرة ولو بطريقة سلبية، إذ يكفي لإسقاط أى قانون أن يمتنع مجلس الشيوخ عن الموافقة عليه.

حاضرة توفيق دوس بك - هذا الاعتراض يصح أيضاً على مجلس النواب.

حاضرة على ماهر بك - مجلس النواب يمثل الأمة تخيلاً صحيحاً؛ أما مجلس الشيوخ فلا. فإذا قال مجلس النواب لا فذلك حقه.

ثم إننا جعلنا لمجلس النواب السيطرة على الحكومة، فلا تميتش إلا بقته؛ ولكننا بالتسوية بين المجلسين نعطى مجلس الشيوخ سلطة إسقاط الوزارة بطريقة غير مباشرة. ولقد حصل ذلك في فرنسا، فإن مجلس الشيوخ رفض الموافقة على اعتماد طلبته الوزارة لجزيرة مدغشقر فاضطرت الوزارة إلى الاستقالة.

لما تقدم من الأسباب أطلب: (أولاً) ألا يكون لمجلس الشيوخ حق اقتراح القوانين، (ثانياً) أن تعرض القوانين أولاً على مجلس النواب فإذا أُحيلت إلى مجلس الشيوخ وجب أن تحدده مدة لينظرها، (ثالثاً) أن تكون الكلمة النهائية لمجلس النواب؛ وذلك يتحقق بإحدى وسيلتين: (الأولى) إذا حصل خلاف بين المجلسين وأعيد القانون إلى مجلس النواب وجب أن ينفذ ذلك القانون متى أقره مجلس النواب في المرة الثانية بأغلبية خاصة، (والثانية) إذا حل مجلس النواب وأعيد تأليفه وجب أن يكون رأى المجلس الجديد نهائياً بأغلبية العادية ولو خالف رأى مجلس الشيوخ، لأن تجديد الانتخاب يعد بمثابة استفتاء عام يرجع فيه إلى الأمة لاستطلاع رأيها في الأمر الذي كان سبب الحل. فالمجلس الجديد يبرغمناً عن رأى الأمة في المشكلة القائمة، فوجب إذن أن يكون رأيه حلياً بأغلبية عادية.

حاضرة عبد العزيز فهمي بك - لا خلاف في هذه النقطة الأخيرة، وقد قررنا فيما سبق أنه إذا حل مجلس النواب لطلب ما فلا يجوز حله مرة أخرى لنفس السبب.

سعادة قلبي فهمي باشا - أخالف حضرة ماهر بك في رأيه، لأنه استند أولاً على أن مجلس الشيوخ يكون مطلقاً للهيئة الأخرى وللحكومة. فالمهنية التي تفرض لها هذه القيمة وتجعلها بمثابة حكم بين الحكومة ومجلس النواب لا يليق أن تهلك من أهميتها ونعط من نفعها إلى الحد الذي يريده، لأن في ذلك من التضامن ما لا يحق. ثم إنه كره أن المجلس الذي يمثل الأمة تخيلاً حقيقياً هو مجلس النواب.

لما حكم مجلس الشيوخ إذن؟ وهل يمثل أعضاؤه الأمة أيضا؟ فلماذا نجعل مجلس النواب موضع الثقة كلها ونعزم مجلس الشيوخ من ذلك؟ يقول إن في مجلس الشيوخ أعضاء معينين، فهل المدنيون أقل وعلمية وغيره من سائر الأعضاء؟ وهل إذا راعينا اختيار بعض الأعضاء بطريق التعيين لتحليل الكفاءات وسد النقص الذي يحدثه الانتخاب يكون ذلك مدعاة لاتقاس قيمة مجلس الشيوخ؟ إنني أرى على العكس من ذلك أن مجلس الشيوخ — ووظيفته هي ما ذكرنا من أنه في حكم المجلس الاستشاري — يجب أن يكون على الأقل مساويا لمجلس النواب إن لم يكن هو أعلى المجلسين، لأنه فضلا عما له من الاختصاصات البادية الذكر يضم الطبقات العليا من أهل الوطن وصفوة التصلين والاختصاصيين — وعليه أطلب بقاء اللادة على أصلها.

(هنا حضر حضرة عبد الحميد بدوى بك) .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أرجو أن توافق الهيئة على بقاء النص على أصله . رأى حضرة ماهر بك يرجع إلى علة واحدة من الملل التي دعت إلى إنشاء مجلس ثان بجانب المجلس الأول . قال إن وجود مجلس واحد يكون أدعى إلى سرعة العمل ، إلا أن خوف الصدام هو الذي اقتضى وجود مجلس آخر . ربما كان هذا من أسباب وجود المجلس الثاني ولكنه ليس السبب الوحيد . لكن لنا من تجارب الأمم عظة ؛ ولناخذ بالقواعد التي دلت التجارب على صحتها . فلقد أنشأ بعض الملوك مجلسا ثانياً واحداً رغبة في السرعة ؛ ولكنها لم تثبت أن تين لما أن جلسوا واحداً غير مأمون الخطأ . وهذه في الواقع أكبر علة دعت إلى إنشاء مجلس ثان ؛ ولهذا جرت كل الساتير تحريماً على نظام المجلسين . ليست المجالس الثنائية مصعومة ؛ ولا يمكن أن يظهر خطأ المجلس بعد إصدار القانون . ولهذا أجمع السراع على أن أهم أسباب وجود المجلسين إنما هو تشارك ما قد يقع فيه أحدهما من الخطأ . ولا يمكن رفع خطأ وقع فيه أحد المجلسين إلا إذا كان المجلس الثاني مساوياً له في السلطة . أما اقتراح حضرة ماهر بك فإنه لا يؤمننا إلى هذه الناية لأنه يريد أن يجعل لأحد المجلسين الكلمة النهائية . ولا فائدة بعد هذا من عرض القانون على مجلس آخر ليس له من الأمر شيء ، بل أقول إنه لا فائدة من وجود مجلسين في هذه الحالة . يستد حضرة ماهر بك على النظام الإنجليزي ؛ ونرى أن مجلس اللوردات في إنجلترا ورأى ولا فضل للضو فيه بل هو يتلقى منصبه التشريعي وراثته عن أبيه ، فضلا عن أن هذا المجلس لا يمثل إلا فئة محصورة قليلة العدد ذات مصالح خاصة ؛ ومن الطبيعي ألا يكون له من التفوذ ما لمجلس العموم . ولكن مجلس الشيوخ ومجلس النواب في مصر يتلآن مصلحة واحدة فلا محل للفرقة بينهما في السلطة . ارتكن حضرة ماهر بك على أن بين المجلسين في بعض البلاد الأوربية فوارق أوجدها العمل من شأنها أن تقلل من سلطة المجلس الثاني ولو أن الساتير لم تص عليا . هذه الفكرة صحيحة ؛ ومن أجل هذا وضنا القاعدة التي نحن بصددها وقتنا إن الأمل التساوي كما نصت دساتير غيرها ؛ وأردنا بذلك أن يأخذ مجلس نوابنا لنفسه حقوقاً كما أخذ غيره في أوربا حقوقاً . نريد أن يأخذ مجلس النواب حقوقاً تتفق مع حالتنا ويقتض . فللسألة محلة ولا يصح القياس فيها بما حصل في فرنسا أو إيطاليا أو غيرها لأننا نخشى أن نعطى لمجلس النواب ما لا يتفق مع مصلحتنا .

قد أعطينا مجلس النواب سلافاً يستطيع به أن يحصل لنفسه على امتيازات ليست لمجلس الشيوخ ، وهو سلاح السؤولية الوزارية ، فإذا أحسن استعماله استطاع أن يكسب من الحقوق ما يجمل له التفوذ على مجلس الشيوخ .

يقول حضرة ماهر بك إن الأنظمة الدستورية الحديثة تفرق بين المجلسين . ولكنه نسي أن هذه الأنظمة وضمت لبلاد كلها جمهوريات ؛ وهذا فارق كبير لا يصح التغاضي عنه . وليست حداثة هذه التوانين بكافية في اعتبارها سالحة لبلادنا . فإن النظام الجمهوري يجب أن يكون كله متساوياً مع نفسه ، كما يجب أن يكون النظام الملكي كذلك . وأرجو أن تبني الفوارق بين المجلسين على الاعتبارات المحلية ، وأن تكون نتيجة العمل والتجارب لا أن تفتيشها من غيرنا اقتباساً قد لا يكون من مصلحتنا في شيء .

كذلك قال ماهر بك إن التساوي في السلطة قد يمكن مجلس الشيوخ من إسقاط الوزارة وجعلها مسئولة أمامه . وإنني أعني أن يقع ذلك ، فتكون لنا على الحكومة رقابتان لا رقابة واحدة .

حضرة على ماهر بك — إن تصدد الرقابة خطر كبير جداً لأنه يؤدي إلى تصادم المجلسين ، وفي ذلك ما فيه من إضفاف السلطة التشريعية ، فيصع ضرر مجلس الشيوخ أكثر من نفسه ، ونكون بذلك قد خرجنا عن عدم إضفاف السلطة التنفيذية إلى إضفاف السلطة التشريعية ، مع أن الواجب ومصلحة البلاد يقتضيان أن تقوى من السلطة التشريعية ما استطنا .

سعادة عبد الحيد مصطفى باشا — اعتراض حضرة ماهر بك الآن ربما كان له وزن من الوجهة النظرية ولكنه قليل التأثير من الوجهة العملية . وإن أطلب إليه أن يذكر لنا بضعة أمثال وقع فيها ما يغتشه وبين لنا حوادث استطاع فيها مجلس الشيوخ أن يسقط وزارة كانت حازمة لقحة الأمة . حرام علينا أن نلتصق الفروض النظرية التي لا تقع في الخارج إلا نادراً ثم نخلول أن نبنى عليها نظام مستتبنا . إن الزلازل المترتبة على تساوي المجلسين معروفة ، وهي التي دعت أكثر الممانير إلى الأخذ بفكرة التساوي ، والخطر الذي يتوقسه حضرة ماهر بك غير موجود بل هو خطر موهوم ولا يمكن أن نتخذه أساساً لفترقة بين المجلسين خصوصاً ونحن داخلون على عصر جديد لا ندرى ما يكون من أمرنا فيه .

وما يدل على أن اقتراح حضرة ماهر بك لا يمكن الأخذ به أن إحدى نتائجها لا تتفق مع ما قرره ، فهو يريد أن يحرم مجلس الشيوخ من حق اقتراح القوانين . ولست أرى ضرراً في اقتراح مجلس الشيوخ لقوانين ما دام لمجلس النواب سلطة الرضا . أما مسألة عرض القوانين أولاً على مجلس النواب فقد ناقشنا فيها وتبين لنا أن لا ضرر من عرض القانون على أي المجلسين أولاً ما دام القرض توفير الوقت وسرعة إنجاز العمل . وعلى كل حال فهذه المسألة لا تتعرض عن التساوي بين المجلسين .

بقى من اقتراح حضرة ماهر بك أنه إذا قبل مجلس النواب مشروعاً ورفع إلى مجلس الشيوخ فرضه وجب إعادته إلى مجلس النواب مشفوعاً برأي مجلس الشيوخ ، ولجلس النواب بعد ذلك الكلمة الأخيرة في القبول أو الرضا . وإذا وافقهم على ذلك فأرجو أن يقرروا إنشاء مجلس الشيوخ ولا يتصالحوا في مجلسين أحدهما لا عمل له .

(هنا حضر سعادة قنطوي باشا) .

حضرة عبد اللطيف المكاني بك — أساس اقتراح حضرة على بك ماهر أن يكون مركز مجلس الشيوخ مركز إشراف بحيث يكون حكماً بين السلطة التنفيذية ومجلس النواب . ولنا رأي ألا يكون للوزارة حق حل مجلس النواب إلا بموافقة . فمجلس له هذا الإشراف وهذه الميزة تقتضي أن تكون له سلطة أوسع من سلطة مجلس النواب . ولكن حضرة على بك يريد مع ذلك أن يفيد مجلس الشيوخ بقبوله أقل سلطة من مجلس النواب ، وهذا تناقض في الرأي وما أعلن أن اقتراح حضرة ماهر بك سيصادف قبولاً .

حضرة على ماهر بك — إن من يقرأ دستور ألمانيا ويولونيا يفهم أن لا تناقض فيما أقول .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — القاعدة التي هي مدار البحث الآن وضعت بعد مناقشة طويلة ، وإذا كان يناقها على أمثلها واجباً قبل اليوم فهو اليوم أوجب بيد أن جلتنا عدد أعضاء مجلس الشيوخ على نسبة خاصة من النواب . وقيدنا لأثنين منهم بعد عدد لا يقل الزيادة بينا للتخوين قابولن للزيادة بنسبة زيادة النواب ، فأصبح الفريق الأهم في مجلس الشيوخ هو الفريق المنتخب بعرفة الأمة . والاحتياط الذي روعي في اختيارهم — سواء من حيث طريقة الانتخاب أو من حيث تحديد الطبقات التي ينحصر فيها الانتخاب — يجعلهم ممثلين للأمة على أكل وجه ، ولا يمكن أن يتجهوا بأنهم أقل تمثيلاً من النواب ، بل يصح لي أن أقول إن تعليمهم أحكام من تمثيل النواب ، وإذا امتاز النواب بكرة العدد فإن الشيوخ يتمازون بأنهم أضعف عقلاً وأوسع علماً وأحكم نظراً .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

(فقرر بالإجماع — عدا حضرة على ماهر بك — بقاء النص على حاله) .

(في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢) .

مادة ٢ — السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع البرلمان .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

رأت اللجنة الاستشارية أنه من الأفضل أن تضمن المادة ٢٤ والمادة ٢٨ (جديدة) بياناً لفروع السلطة التشريعية الثلاثة . وهذا التحديد ضروري على الأخص في المادة ٢٨ جديدة المتعلقة بحق اقتراح القوانين ، هذا الحق للقر للملك ولجلس الشيوخ ولجلس النواب بعبارة .

(جلسة اللجنة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢) .

إن كل ما يوافق عليه المجلسان ، خاصاً بالمسائل المالية والأعمال التشريعية ، يجب أن يفرغ في صيغة قانون .

جلس الشيوخ

معالي محمد شفيق باشا — ملاحظة لا تخص بالموضوع المالي بل هي مخصصة بمجمل وردت عرضاً في تقرير اللجنة في الصفحة الحادية عشرة عند الكلام على الأراضي التي قررت الحكومة التنازل عنها ، وتلك اللجنة هي « أن كل ما يجب الموافقة عليه من المجلسين ينبغي أن يفرغ في صيغة قانون » . فأريد أن أعرف ما هو النص الدستوري الذي يوجب ذلك ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — العرف الدستوري الذى تسير عليه جميع البلاد هو الذى يوجه .

معالي محمد شفيق باشا — أماناً دستورنا ؟ وأريد أن أعرف ما هي المادة التى استندت إليها اللجنة في كلامها هذا ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — إن إقرار البرلمان للتنازل الذى يحصل من الحكومة في أملاك الدولة عمل تشريعى ؛ وكل عمل تشريعى يجب أن يكون بقانون ؛ وإنى ألفت نظر محالكم إلى المادة ١٣٧ من الدستور .

معالي محمد شفيق باشا — لقد قرأت هذه المادة ولم أجد فيها ما يؤيد ما ذهب إليه اللجنة . والواقع أن فيها تهره اقتراحات وريغات ؛ وهذه لا يكون إقرارها بقانون .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — يقضى العرف الدستوري بأن كل ما يقدم للجلس يكون مفرغاً في صيغة قانون ؛ وأما الاقتراحات والريغات فهي شيء آخر ، وأحياناً تكون غير مفرغة .

معالي محمد شفيق باشا — البارة الواردة في تقرير اللجنة مطلقة ومؤداها أن كل ما توافق عليه يجب أن يكون مفرغاً في صيغة قانون ؛ فلى أى نص تستند اللجنة في هذا ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — البارة ليست مطلقة بل هي مقيدة بالموضوع المطروح أماناً ؛ وللقصود بها هو أن للبرلمان والحساب الخاضع للأراضي للتنازل عنها — كل ذلك يجب أن يكون بمشروع قانون .

حضرة الشيخ محمد عمر العرب بك — إجابة على السؤال الذى أقامه معالي محمد شفيق باشا أقول : إن الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٧ من الدستور نصت على أنه يشترط اعتماد البرلمان مقدماً في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة . واعتماد البرلمان لا يكون إلا بتسريع ؛ والبرلمان هو المجلسان معاً . فاعتماد البرلمان منته إقرار المجلسين معاً ؛ وهذا لا يكون إلا بتسريع ؛ بخلاف الرغبات فإنه يكفى فيها أن تصدر من أحد المجلسين . والخلاصة أن كل ما قضى الدستور فيه بوجوب اعتماده من البرلمان ، وجب أن يكون بقانون لأن البرلمان سلطة تشريعية ؛ فإذا نص على وجوب اعتماده لأمر وجب أن يسلك في اعتماده سبيل التشريع .

هذا ما يفهم من الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٧ ويتفق تماماً مع ما رآه اللجنة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — عرضاً ما تضمنته المادة ١٣٧ من الدستور ؛ وقد جاءت بعدها المادة ١٣٨ ونصت على وجوب تقديم البرازية إلى البرلمان لمصفا واعتماده ؛ ثم جاءت المادة ١٤٤ ونصت على وجوب تقديم الحساب الخاضع أيضاً للبرلمان لاعتماده . فهذا تصريح على كل حال لأنه لا يمكن التسليم بأن يصمد البرلمان إرادات الدولة أو مصروفاتها إلا في صيغة قانون ليكون الاعتماد صحيحاً ؛ وسبق أن قررنا في هذه الجلسة اعتماد مبالغ إضافية وكان ذلك بقوانين .

من أجل هذا كان لا بد من مشروع قانون لكل أمر قرر الدستور وجوب عرضه على البرلمان لاعتماده ؛ ولا يمكن أن يكون النظام البرلمانى خلاف ذلك وإلا لكان من اليسور التصرف في أموال الدولة على غير الوجه الأكل بدون مراقبة البرلمان . وإقرار البرلمان يجب أن يكون بقانون ليكون صائباً لفصل الهيئة التنفيذية ، وهو عبارة أخرى هيمنة برلمانية على أموال الدولة . من أجل هذا لا أرى محلاً لاعتراض معالي محمد شفيق باشا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — لم يعترض معالي محمد شفيق باشا على أن يكون اعتماد الحساب الخاضع بقانون وإنما اعترض على جملة وردت في تقرير اللجنة وهي « أن كل ما يجب الموافقة عليه من المجلسين ينبغي أن يفرغ في صيغة قانون » ؛ ويريد أن يعرف للرجع الذى استندت إليه اللجنة في ذلك . ورداً على اعتراضه أقول إن سلطة البرلمان تشريعية ؛ فكل ما كان من اختصاصه ينص الدستور يجب أن يفرغ في صيغة قانون لأنه عمل تشريعى . والتسريع لا يكون إلا بقانون ؛ وأما ما عدا ذلك ، كالريغات والاقتراحات التى

مثل بها معالي محمد شفيق باشا في خارجة عن موضوعنا ، فيجوز أن يقبل المجلس رغبة وعيها إلى الوزارة المختصة أو قبلها ومن لها قانوناً .

فصدر القاعدة التي ذكرتها اللجنة هو أن كل ما كان من اختصاص البرلمان ، ينس في الدستور ، وجب أن يفرغ في صيغة قانون . معالي محمد شفيق باشا — إن كل ما يقرر في هذا المجلس وفي مجلس النواب يعتبر ساقية برلمانية نسير عليها في المستقبل . وبما أن كل ما قيل الآن في هذا الموضوع يؤيد نظريتي من عدم الأخذ بالعبارة الواردة في تقرير اللجنة على إطلاقها ، فأرجو أن يثبت في للضبطة أن هذه العبارة خاصة بالمسائل المالية والأعمال التتريسية وأكتفي بهذا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — ورد هذا التصير في أقالى مراراً .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

(في ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٧) .

إنشاء القانون الخاص بالتجهر الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ لأنه لا يتفق مع الحرية الشخصية للكتوة بالستور ولا

يتضمن مع الصغر الحاضر .

تراجع للناتفة على هذا في اللغة ١٦٧ (في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧) .

هل تعرض النائب لشؤون خاصة بأشخاص موقفين ووقائع فردية بالنسبة لبعض الموقفين فيه مساس بمبدأ الفصل بين السلطات ؟

تقرير لجنة المالية

من مشروع اللزانية العامة للدولة لسنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩

للمروقات

قم ٦ — وزارة التجارة والصناعة

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي —

توجد في الوزارة مكتبة ، أعتقد أن معالي وزير التجارة والصناعة الحالي كثيراً ما كان يشاها ويختف إليها . هذه المكتبة أستطيع أن أقول بلا تردد إن الوزارة لا تسع بها ، وبالحرى لا تسع الأمة بها كفتك ، لأنها في ركود ولا إنتاج فيها . وكفى للدلالة على ما أقول إنها لا تحوى فهرساً لما يوجد بها من مختلف الكتب الفنية والمجلات العلمية والنشرات الوزارية ، حتى يوزع على أقسام الوزارة

المختلفة . كيف لا نطالبها على الأقل بأن توزع علينا وعلى التجار وأصحاب الأعمال ما يشابه نخرة « زميل الفلاح » التي تصدرها وزارة الزراعة ؟
 حضرة صاحب العزة وكيل وزارة التجارة والصناعة — تصدر الوزارة النشرة الاقتصادية الأسبوعية .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — لم أرها ولم أسمع بها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إن هذه النشرة توزع علينا .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — إني أستطيع أن أقول إن جميع أقسام الوزارة لا تحس بوجود هذه المكتبة ، لأنه بد أن كان لها موظف مختص كفء في عمله ، نحى هذا اللطف عنها ، وحيى لما بآخر لا كفاءة له ، وليس لديه من المؤهلات ما يبرحه أميناً لهذه المكتبة ؛ ذلك لأنه لا يعرف أية لغة أجنبية ، ولا اسم كتاب من الكتب العلمية والفنية التي تخدم لوزارة ناشئة فنية كوزارة التجارة والصناعة . فلذا ما قام على هذه المكتبة أمين لا يعرف مما ذكرت شيئاً فهو ليس بأمين .

والأغرب من ذلك ، يحضر التواب ، أن هذا الرجل الذى ليس له مؤهلات ينسج الدرجة السادسة في حين أن ذلك اللوظف الآخر الذى ذكرته يرقى إلى الدرجة السابعة فقط رغم كفاءته وعلمه (فنية) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — هذه مسائل فردية وليست بموضوع عام .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — إني لا أتكلم عن أشخاص ، وإنما أتكلم عن درجات تعطى من لا يستحقها . وإذا كنت لا أتكلم عن توزيع درجات الليزانية وأقول إن التوزيع غير عادل ، فقيم إذن أتكلم ؟

حضرة صاحب العزة وزير المالية — يحسن أن يكون الكلام في أعمال اللوظفين لا في أشخاصهم .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — حسي أنى وجدت نقماً فأنشرت إليه ؛ وإني أترك لغيرائكم أن يجحدوا غيره ، وهذا جهدى ، وجهد للقل كثير (ضحك) .

أتكلم ، يحضر التواب المحترمين ، تليحاً في إجمال ، وكفى أن للمنى ، إن قيل إنه يوماً في بطن الناصر ، فقد يكون يوماً في بطن غيره أو في بطن الوزارة (ضحك) .

يوجد في وزارة التجارة والصناعة قسم للمحفوظات كان يقوم على جميع محفوظات مختلف الأقسام ، فحسب من اختصاصه خمسة أقسام ، وبقي على قسم واحد وهو قسم محفوظات الإدارة العامة . كان يشرف على محفوظات هذه الأقسام جميعها موظف واحد في الدرجة السابعة ، فلما سحبت منه الأقسام الخمسة ، وبقي من اختصاصه قسم واحد — كما قلت — أعطيت لهذا الحافظ الأمين الدرجة الخامسة .

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة التجارة والصناعة — من هو هذا اللوظف ؟

حضرة النائب المحترم الشيخ خضر محمد خضر — لا داعي لذكر الأشخاص .

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة التجارة والصناعة — لا داعي للتموض ، لأن هذه مسألة فنية أريد الرد عليها .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — إني لا أعرض للأشخاص ، وإنما الوزارة هي التي تدعوني إلى هذا . ومع ذلك فإن ما أقوله ثابت في كتاب الليزانية . فلذا رجتم حضراتكم إلى صفحة ١٤٠ منه وجدتم أن رئيس قسم المحفوظات في سنة ١٩٣٧ كان في الدرجة السادسة ، فلتبدل بها في سنة ١٩٣٨ درجة خامسة ؛ وما كنا فيما نقول مقترين . إنا نترككم إلى سند ودليل ؛ والوزارة تدافع ولها أن تدافع ، ولكن الأرقام تتكلم .

وأذكر بسدد الكلام عن هذا القسم أنه وقع فيه اختلاس لا ينكر ، يقدر بالآلاف الجنيهات من رجل كان عاملاً به ، وخارجاً عن هيئة العمل ، ومسوحاً له بأن تصل يده إلى مثل هذه البالغ ، دون رقيب . وبينما يجري التحقيق معه نجد القسم يضط في تومه ، ولم يسأل أحد من الرؤساء المسئولين عن هذا الارتكاح في العمل ، وعن هذه الحفاية في أموال الدولة .

حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك —

وإني لأرى الحكمة في إقحام موظف أجنبي في وزارة التجارة والصناعة ، بعد أن انتهت مدة خدمته ، مع أن هناك موظفاً كفوفاً يمكنه القيام بهذا العمل . على أنني لا أعرف هذا الموظف الكفو ولا سميت عنه ، ويمكنني أن أقول إن الذي استعيت منه هذه المعلومات هو حضرة النائب المحترم على الشئى باشا الذي يستطيع أن يخبركم كيف رفع المصري رأس البلاد عالياً في جيف .

والذي أرجوه أن يكون لدى حضرات أصحاب المالى الوزراء فكرة عامة بشأن الموظفين الأجانب ، وهى أنه لا يعين الأجنبي إلا إذا كانت هناك ضرورة فنية تقتضها مصلحة العمل . ولا مانع من ذلك ولا عيب وإنما العيب وللؤلم نفوسنا والضيع لثروتنا أن يكون لدينا شبان ورجال مثقفون يصلحون للعمل ، فقتل فهم روح الرجولة وروح العمل لعدم تعيينهم في الوظائف الحكومية ، مستعين بهم بأجانب يتقاضون مرتبات ضخمة تبلغ أضعاف ما يتناولوه المصريون .

إننى لا أنكر أن من بين الأجانب رجالاً متعلمين مثقفين ، ولكن اسمحوالى أن أقول بصراحة إن أغلب الأجانب لا يمانون المصريون ذكاً ، وعملًا ونشاطاً .

ولا يغوتنى أن أذكر أن أمر تعيين هذا الموظف لا يزال بين يدي معالى وزير المالية ، وفى ذلك الضمان الكفاي لحفظ حق المصريين في هذه الوظيفة ، وإنى أعتقد أن حالة العمل لا تستدعى وجود هذا الموظف الأجنبي ، لا من الناحية الفنية ولا من غيرها .

حضرة صاحب المالى وزير التجارة والصناعة —

ولست أرى أن أرد على ما قد تعرض له بعض حضرات النواب من التفاصيل الخاصة بالموظفين ، لأنى أجل هذا المجلس ، وأسمو به ، عن أن يتناقش في التفاصيل التى هى من خصائص السلطة التنفيذية ، وإننى لا أرى أن تعرض على المجلس بالشكل الذى عرضت به هذه البلية من تعرض لثؤون خاصة بوقائع فردية بالنسبة لموظفين لم ينقصه إلا ذكر أسماهم . لست أتمرض بذلك بالرد ، لأنه غير جدير به ، لأننا إنما نتناقش مبادئ وأرقاما في مشروع للزيادة لى حرر مبادئ للصحة العامة ؛ وقد تناول حضرات النواب المحترمين ههنا للصحة العامة بما فيه الكفاية مما أجد أن يكون موضع بحث الوزارة واهتمامها .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — لى تعقب على كلمة حضرة صاحب معالي وزير التجارة والصناعة لأنه قصدنى ...
حضرة صاحب معالي وزير المالية — إن معالي وزير التجارة والصناعة لم يصدق بالنيات .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أعتقد أننى مقصود بالنيات ، لأننى أنا الذى تكلمت فى هذا الموضوع بنوع خاص ، وقال إن كلاى غير جدير بالرد كائننى كنت أقول كلاماً مرهقاً . وكان جديراً بوزارة التجارة والصناعة ألا يكون فيها مثل هذا الخلط فى الإدارة الذى نجم عنه تهم وتحقيقات تجريها النيابة . إننى لم أقبل شيئاً غير وارد بمشروع اللزانية ؛ وإذا كنت قد تعرضت لدرجة أو وظيفة فإتاما تعرض لعدم وضع الشيء فى محله . فإن كان كلاى غير جدير بالرد ، كما يقول معالي الوزير ، فإننى أقول إن كلاى جدير أن يذكر فى المجلس وإنه ليس جديراً بالوزارة أن يكون فى أعمالها هذا الخلط المثل .

حضرة صاحب معالي وزير التجارة والصناعة — أرجو ألا يسيء المجلس فهم ما قصدته من عبارتى ، فلم أقصد إلا أن تحترم المبادئ الدستورية التى تعضى بأن لكل سلطة من السلطات اختصاصاً ، وأن الشؤون التى تخص بها كل سلطة يجب أن تكون فى حدود هذا الاختصاص ، ولم أقصد التعرض لشخص أى نائب من حضرات النواب المحترمين ، بل كان كلاى منصباً على ما قيل الليالة ، لا على شخص معين ؛ وكان ردى لجرد احترام اللبأ الدستورى . ومع ذلك فإذا كان هناك موظفون قد أخطأوا أو أحسنوا فهذا فى الواقع من اختصاص وزيرهم ورئيسهم ، فهو الذى يأخذهم بخطيئهم ويبيهم على إحسانهم .

أما التعرض للأحوال الفردية فى هذا المجلس ، الذى لا يبحث إلا فى الشؤون العامة ، فأمر هو فى الواقع من اختصاص السلطة التنفيذية ، وهذا كل ما قصدت أن أبه إليه لأن فيه عدم احترام اللبأ الدستورى من الوجهة العامة .
(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — وأنا كنت أحاطب الوزير لا الموظف .
حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لى كلمة دفاعاً عن اللبأ الدستورى ، فلكل نائب أن يتعرض ، ولو لعل فردى ، دون التعرض لذكر أسماء ، والوزير مسئول أمامه ، ويجب عليه أن يجب عما يطلب منه .
أما القول بأن فى التعرض لسألة فردية مسألة بالسبب ، أو أنه لا يجوز ، فهذا غير صحيح . فراقبة النواب على أعمال الحكومة كاملة ؛ وإنما تنحصر السببية فى الوزير دون غيره .
(تصفيق) .

حضرة صاحب اللقلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء — لم يشكر أحد على حضرات النواب حقهم فى مراقبة أعمال الحكومة أو مراقبة الوزراء وأعمالهم ؛ ولكن هناك فصل بين السلطات نص عليه فى الدستور ، ويجب علينا جميعاً — وزراء كنا أو نواباً — أن نحترم هذا اللبأ احتراماً تاماً ؛ وهذا هو الذى أشار إليه وأراده حضرة صاحب معالي زبى وزير التجارة والصناعة .
(تصفيق) .

(فى ٤ يولية سنة ١٩٣٨) .

لا يجوز للمجلس أن يلزم الحكومة بتشكيل لجنة من أشخاص معينين ، إذ أن هذا من عمل السلطة التنفيذية .

تقرير لجنة الليلية

عن مشروع اللزانية العامة للدولة سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩

للتصالح لللمقة بالمزانية العامة

(١) السلك الحديدية — (ب) التلرافات والتليفونات

الرئيس — قدمت فى الجلسة الماضية سبعة اقتراحات يرغبات تتعلق بميزانية السلك الحديدية والتلرافات والتليفونات ؛ ولم يتسع الوقت لأخذ الرأى عليها ؛ وسألتوها الآن على حضراتكم .

الرئيس — والآن أتلو على حضراتكم الاقتراح الثاني المقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد عبد الحق ، ونصه :

« أقتراح أن يمد النظر في أسرار التعريف في جميع الأصناف بواسطة لجنة مؤلفة من سعادة مدير السكة الحديدية شخصياً ووكيل وزارة المالية ووكيل وزارة التجارة ومدير إدارة البضائع بصفة أعضاء أصليين ، وينضم إليهم اثنان من كبار تجار الأقطان والقطن وواحد من كبار المزارعين وأحد القاولين بصفة أعضاء مستشارين » .

حضرة صاحب المالى وزير المواصلات — لا توافق الوزارة على هذا الاقتراح ليعين : الأول يتعلق بالشكل ، لأنه يرى إلى تشكيل لجنة من أشخاص معينين ، وهذا من اختصاص السلطة التنفيذية . وقد شكلت لجنة فلامن ووكيل الوزارة والسكرتير العام ومدير الحركة ومراقب الحسابات ومندوب من وزارة التجارة والصناعة ؛ ويقضى الاقتراح بتشكيل هذه اللجنة على وجه آخر .

والسبب الثانى يتعلق بالموضوع ، لأن الاقتراح قد يؤدى إلى تغيير فى أرقام اللزائمية ، وتعديل فى تقديرات الإيرادات التى سبق للجلسة أن اعتمدها .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — ماهى الإيرادات التى سبق اعتمادها ؟ إن إيرادات مصلحة السكك الحديدية مطروحة على المجلس هذه اللية لأخذ رأى عليها .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — إن للحكومة نصيباً فى إيرادات هذه المصلحة بنسبة معينة . وقد سبق أن أدرج هذا النصيب فى ميزانية الإيرادات العامة التى وافق عليها المجلس . وعلى كل حال فإن الاقتراح واجب رفضه من الوجهة الشككية ، لأنه لا يجوز للمجلس أن يازم الحكومة بتشكيل لجنة من أشخاص معينين ، إذ أن هذا من عمل السلطة التنفيذية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — إن تكوين اللجنة من الأشخاص الذين ذكروا فى الاقتراح لا يعارض مع رأى الوزير من ناحية الموضوع ، لأنه لا يؤثر فى الإيرادات ، ولا يكاف الخسارة شيئاً . والاعتراض الوحيد الذى يمكن أن يوجه إلى الاقتراح هو ترشيح أشخاص لضوء اللجنة من غير للوظفين بصفة استشارية .

حضرة صاحب المالى وزير المواصلات — ولكن تعيين أعضاء اللجنة بإقتات هو من اختصاص السلطة التنفيذية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — نحن متفقون فى هذا مع الحكومة .

الرئيس — هل توافقون على رفض الاقتراح من الوجهة الشككية ؟

(موافقة عامة) .

(فى ١٢ يولية سنة ١٩٣٨) .

يجوز تفويض الحكومة فى إصدار مراسيم بقوانين بتعديل الصيغة الجبركية ورسوم الإنتاج ، وتكرار هذا التفويض —

لعدم استقرار الأحوال المالية ، ولضرورة المحافظة على فكرة التمدل فى أخيق دائرة .

تراجع للناقشة على هنا للبأ فى اللادة ١٣٤ .

(فى ١٨ يولية سنة ١٩٣٨) .

لواصفة على مشروع قانون بتفويض الحكومة فى إصدار مرسوم لما قوة القانون يفرض ضرائب .

على أن تكون مدة التفويض إلى ميعاد دورة البرلمان القادمة التالية .

تراجع للناقشة على هنا فى اللادة ١٣٤ .

(فى ١٨ يولية سنة ١٩٣٨ و ٢ أغسطس سنة ١٩٣٨) .

يجوز تفويض الحكومة في إصدار مراسيم قوانين بتعديل التعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج ، وتكرار هذا التفويض -
لمد استقرار الأحوال المالية ، ولضرورة المحافظة على فكرة التعديل في أضيق دائرة .

تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ .

(في ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨) .

مجلس الشيوخ

مجلس النواب

هل يمكن بمرسوم إجراء تعديل في تشكيل هيئة أنشئت بقانون أعيناً على أن اختصاص هذه الهيئة ليس من التشريعات
العامة التي تقتضى استصدار قانون ولا يجوز الهيئة اختصاصاً يؤثر في اختصاص الوزير أو مجلس الوزراء بل هو عبارة عن توزيع
المصل بين هذه الهيئة ومدير للمصلحة والوزير المختص ومجلس الوزراء ؛ وليس رأى هذه الهيئة نهائياً في أى شأن مطلقاً وإنما رأياً
استشارياً محض ؟ وهل يجوز القول بأن هذه الهيئة أنشئت بقانون ولكن هذا القانون صدر في وقت كان البرلمان فيه غير قائم ، أى
أن القانون صدر من السلطة التي كان يمكنها أن تصدر مرسوماً وقد سمي قانوناً مخبراً ؟

تقرير لجنة المالية

عن التعديلات التي أدخلت على مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة المالية عن التعديلات التي أدخلت على مشروع الميزانية العامة للدولة ، للسنة المالية

١٩٣٩ - ١٩٤٠ .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟ ورئيس اللجنة

١٩ يولييه سنة ١٩٣٩ محمد توفيق خليل »

الإيرادات

زيدت على أبواب الإيرادات التالية للبالغ للوضحة بعد :

جنب

١٨٠٠ في باب ٧ - نصيب الحكومة في إيرادات السكك الحديدية زيادة في مخدرات الباب نتيجة التفديرات الواردة في مشروع

ميزانية السكك الحديدية ، وبذلك تصبح جملة نصيب الحكومة ١٨٠٠ ١٣٥١ ج ٢٠٠ بدلا من ١٣٥٠ ١٣٥٠ ج ٢٠٠ .

وهذه النسبة لا ترى اللجنة بدلاً من الإشارة إلى أنها علت أن وزارة اللواصلات اصدرت مرسوماً ملكياً بتغيير تشكيل

مجلس إدارة السكك الحديدية ، مع أنه كَوْن يقتضى للرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٩ . والقاعدة الدستورية تقضى بأنه لا يجوز

تعديل قانون إلا بقانون ، وهنا خطأ يجب تداركه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنم — هل يناقش المجلس الآن ضريبة الأبلوة وكادر الجيش ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي (للقرء) — هذا التقرير يتناول تعديل أرقام مشروع للزيادة العامة ، أما ضريبة الأبلوة وكادر الجيش فيسمران على المجلس فيما بعد .

حضرة صاحب المعالي وزير اللواصلات — لي تليق أُرغب في إيداعه قبل أن يؤخذ الرأى على هذه التعديلات ، قد أشارت اللجنة في تقريرها إلى أن الوزارة عدلت تشكيل مجلس إدارة السكك الحديدية بمرسوم مع أنه أُنشئ قانون ، وأن ذلك كان إجراء خاطئاً . والواقع أن الوزارة بحثت هذا الأمر واستطلعت رأى رئيس لجنة القضايا في هذا الشأن فأُنفى بأنه يمكن إجراء التعديل في التشكيل بمرسوم لا قانون ، لأن اختصاص مجلس الإدارة ليس من التتريعات العامة التي تقتضى إصدار قانون ، بل هو عبارة عن توزيع العمل بين مدير مصلحة السكك الحديدية ، ووزير اللواصلات ، ومجلس الإدارة ، ومجلس الوزراء . وليس رأى مجلس الإدارة نهائياً في أى شأن مطلقاً ، وإنما رأيه استشارى محض — وإن لم ينص على ذلك — والذي حرى عليه العمل هو أن قراره لا تنفذ إلا بعد موافقة وزير اللواصلات . على أن المجالس الاستشارية يمكن إنشاؤها بمراسم بل بقرار من مجلس الوزراء ، فالمجلس الاقتصادى أُنشئ بقرار منه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنم — ولكن مجلس إدارة السكك الحديدية أُنشئ قانوناً .

حضرة صاحب المعالي وزير اللواصلات — صحيح أنه أُنشئ قانون ، ولكن هذا القانون صدر في وقت كان البرلمان غير قائم ، أعني أن القانون صدر من السلطة التي كان يمكن أن تصدر مرسوماً . وقد سمي قانوناً يجوز أن حين أن هذا التشكيل كان يصح أن يصدر بمرسوم ، فالتعديل كاه قاصر على التشكيل . فضلاً عن أن هذا لا يعتبر تشريراً طاماً ولا يغول المجلس اختصاصاً يؤثر في اختصاص الوزير أو مجلس الوزراء ، فإنه لا يكلف الحزاة أعباء جديدة بل هو على العكس يؤدى إلى وفر ...

حضرة النائب المحترم على سلام باشا — من أين يأتي الوفر ؟

حضرة صاحب المعالي وزير اللواصلات — لأن الأعضاء الذين خرجوا بمقتضى التشكيل الجديد ليسوا بموظفين ، وكانوا يستولون على مكافآت . أما الأعضاء الجدد فهم موظفون لا يستولون على مكافآت أصلاً . وإن كان التعديل يؤدى إلى وفر ، وهو قاصر على التشكيل فقط ، ولم يتناول الاختصاص .

هذه هي الأسباب التي حدث بنا وبسعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة إلى الاكتفاء بإصدار مرسوم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي (للقرء) — الواقع أن اللجنة وجدت أن هذا المجلس الاستشارى شكل بمقتضى قانون ، وسواء أكان هذا القانون قد صدر والبرلمان قائم أم غير قائم ، فالسلطة التي أصدرته كانت تلك أن تخرج بمقتضى قانون ، أى أنها كانت تجمع في يدها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في ذات الوقت . فلذا قيل الآن إن الأمر لا يمس إلا التشكيل ، ومن أجل هذا رأى أن يكون تعديل هذا التشكيل بمقتضى مرسوم ، فهذا يمكن أن يتبر مقبولا من الناحية التشريعية . وقد ورد على الحاضر أنه قد يجوز أن الحكومة رأت أن الأمر يمس التشكيل فقط ، لا الاختصاص ولا إنشاء الهيئة ، فرأت الاكتفاء بمرسوم ، ولكننا كنا نغرض أن يكون التعديل في التشكيل أيضاً بمقتضى قانون .

هذا وقد أبدت اللجنة رغبة أخرى بشأن التشكيل حيث رأت أن يلاحظ في هذا التشكيل تمثيل الناصر غير الحكومية فيه لتسام بتعيينها في هذا المجلس . أما وقد رأت الحكومة غير هذا فلها رأيها ، ولكن هذه هي رغبة اللجنة أبدتها وهي مقتنعة بأن الناصر غير الحكوى قد تكون له فائدة وقد يقبل العمل دون مكافأة .

حضرة صاحب المعالي وزير اللواصلات — لقد نص في للرسوم الجديد على استشارة ذوى الخبرة . .

القرر — إن الفكرة في تعديل التشكيل هي تغاى التكاليف ؛ ولكن يمكن أن يتم التشكيل التي قصدت إليه اللجنة بتبر تكاليف بإدخال عناصر غير حكومية يمكن الإفادة منها . إن معالي الوزير يقول إن الفائدة تتحقق من طريق استشارة ذوى الخبرة ولكن الاستشارة ليست في قوة الضوة ؛ وعلى كل حال فهذه مسألة بسيطة .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — لقد أثبتت هذه للسألة عند نظر ميزانية وزارة للمواصلات أمام لجنة المالية ؛ وكان من رأي أن هذا المجلس مفيد في حد ذاته ، إلا أنني لاحظت أن أصحاب الصالح غير مختلطين فيه ؛ وأعتقد أن من الخير أن يكونوا مختلطين فيه . وإذا كانت للسألة مسألة مال أو أجر أو مكافأة فلا أعتقد أنه يوجد من بين أصحاب الصالح من يحتم أخذ أجر أو مكافأة ؛ وما على الحكومة إذا أرادت أن تلي رغبة اللجنة إلا أن تدخل عناصر من أصحاب الصالح ليصبح المجلس وائياً بالفرض ، خصوصاً إذا لوحظ أنه مجلس استشاري — هذا ما قلته من قبل وأكرره الآن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أؤيد لجنة المالية فيما ذهبت إليه في هذا الموضوع . والسألة في غاية البساطة ، فقد صدر قانون بتشكيل مجلس إدارة السكك الحديدية ، فيجب ألا يعدل إلا بقانون ، وإلا ، إذا سارت الحكومة على غير ذلك ، ورأى معالي وزير اللواصلات أن يبدله بقرار وزاري أو مرسوم ملكي ، فإن هذا يكون اغتصاباً لحقوق السلطة التشريعية ، ويكون الوزير قد أعطى لنفسه في هذه الحالة حقاً لا يملكه ، هو من حقوق السلطة التشريعية بمنعنى الدستور والقوانين . لذلك أؤيد لجنة المالية وأعتقد أن معالي وزير اللواصلات سوف يلي رغبة اللجنة في تدارك هذا الخطأ بأن يتقدم إلى البرلمان بمشروع قانون بصديق تشكيل مجلس إدارة السكك الحديدية . وقد سبق أن وقع مثل هذا الخطأ بشأن الرسوم الصادر بتسمية الجامعة المصرية « جامعة فؤاد الأول » ، فتداركت لجنة العدل هذا الخطأ في تقريرها عن الاقتراح بقانون للدرج في جدول أعمال جلسة اليوم .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك (رئيس لجنة المالية) — أردد رأي لجنة المالية وأصر عليه ، وأقول إن اللجنة تقدمت بهذه الرغبة بعد أن بحثت للوضوع من كافة نواحيه ، والرأي الذي دوته في تقريرها يرتكز على أساس من التقاليد الدستورية الصحيحة ، وهو أنه لا يجوز تعديل أو إلغاء قانون إلا بقانون . فإذا كانت الوزارة قد استفتت لجنة القضايا ووصلت إلى أن القانون يمكن أن يعدل بمرسوم ، فنحن كالجنة — ونعتقد أن المجلس يؤيدنا في رأينا — لا نستطيع أن قبل هذه الفتوى لأن العمل بها يمد في الواقع سابقة خطيرة لا يصح أن تكون مثالا يتبع في المستقبل .

أما قول معالي الوزير بأن هذا القانون صدر في فترة لم يكن مجلس النواب قائماً فيها ، فليس دليلاً على جواز تعديل القانون بمرسوم . وكذلك الاعتراض أو التفسير القوي أدلى به معاليه من أن التعديل كان منصباً في الواقع على تشكيل مجلس إدارة ليس له إلا اختصاصات استشارية ، فهذا لا يقدم ولا يؤخر في الموضوع ، لأن المادة الخاصة بتشكيل هي إحدى مواد متعددة وردت في القانون الذي تم تعديله بمنعنى الرسوم ، مما لا يثير من طبيعة مخالفة هذا الإجراء للقواعد الدستورية الصحيحة . وما تقدم تبين البون التاسع بين الرأي الذي ذهب إليه معالي الوزير ورأي اللجنة الذي ضمتته تقريرها ، وهو عدم جواز تعديل القانون إلا بقانون . (في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٩) .

لا يعدل القانون إلا بقانون يصدر بالطريق الدستوري .

مجلس النواب

تقرير لجنة العدل

عن الاقتراح بقانون للقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام بطلب تعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ .
أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب .

أشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة العدل عن الاقتراح بقانون للقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ، بطلب تعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ ، رجاء عرضه على المجلس .

وقد اصتخت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى مقررأ لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام »

٣١ مايو سنة ١٩٣٩

رئيس اللجنة

محمد داغوب عطيه »

الرئيس — الكلمة لحضرة للقرار .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز مشرق (بالنيابة عن حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى — القرار) —

أتأول على حضراتكم تهرير اللجنة :

أحال المجلس هذا الاقتراح بقانون على لجنة العدل بجلسة ٢ يناير سنة ١٩٣٩ ، فبحثه بجلستها للتعقد في ١٢ و ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٩ و ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩ ؛ وحضر الجلستين الأولى والثانية مندوب عن وزارة العدل .
وقد تبينت اللجنة أنه في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٧ صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٧ بإعادة تنظيم الجامعة للصربية ؛ وقد نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى على ما يأتي :

« مادة ١ — تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى « الجامعة للصربية » ؛ وتتكون من الكليات الآتية ... الخ » .

وبمناسبة إيداع مجلسي البرلمان الرغبة في تخليد ذكرى للثورة له الملك فؤاد ، رأت الحكومة ، تقديرًا لهذه الرغبة الكريمة ، واعترافًا بآثار جلالة الملك الراحل ، أن تسام من جانبها في تخليد هذه الذكرى . وكان من ضمن ما فكرت فيه إطلاق اسم جلالة الكريم على بعض للثلاث التي كان لجلالته الأثر الأول في إنشائها والفضل في وجودها . ومن بين هذه الثلاث الجامعة للصربية التي تعتبر من غرس جلالاته ومن أعماله الخالدة ؛ لذلك رأى مجلس الوزراء أن يطلق اسم جلالاته على هذه الجامعة ؛ وصدر في ٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ مرسوم بهذا .
بعد ذلك قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام اقتراحه طالبًا أن يصدر بهذه التسمية قانون .

وبما أن المقصود بصدور الرسوم للشار إليه هو تعديل نص في أحد قوانين الدولة ، ونظرًا لأن القاعدة الدستورية تقضى بالأي قانون أو يمدل إلا بتقضى قانون آخر يصدر بالطريق الدستوري .

لهذه الأسباب رأت اللجنة أن هذا الاقتراح في محله . وهي تشير على المجلس بالموافقة على مشروع القانون الآتي بعد :

مشروع قانون

بتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون

رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٧

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تعدل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٧ على الوجه الآتي :

« تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى جامعة فؤاد الأول » .

مادة ٣ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ويصل به من ١١ أغسطس سنة ١٩٣٨ .

نأمر بأن يصمم هذا القانون غنام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .

الرئيس — هل توافقون على الانتقال إلى مناقشة المواد ؟

(موافقة عامة) .

(في ٥ يولييه سنة ١٩٣٩) .

مادة ٢٥ - « لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه » .

السلطة التشريعية يتولاها الملك والبرلمان .

دولة الرئيس (حين رضى باشا) — أرى أن السلطة التشريعية يقوم بها الملك والبرلمان .
حضرة عبد العزيز بك — معنى ألا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .
(موافقة عامة) .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

(فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .
يراجع نص المناقشة على مبدأ هذه المادة فى التعليق على المادة الرابعة والعشرين .
(فى ١ يونيه سنة ١٩٢٢) .
مادة ٣ — لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .
(فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

لجنة الدستور

لا يجوز أن يلقى مرسوم قانوناً ، لأن ذلك غير جائز .

تراجع المناقشة على هذا فى المادة ١٥٣ .
(فى ٣١ يناير سنة ١٩٢٧) .

مجلس النواب

الرئيس بقوانين الصادرة استناداً للأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ من الإجراءات التشريعية التى يحتم الدستور صدورها بقانون بالطريقة التى ينص عليها فى هذه المادة . وبما أنها لم تعرض على البرلمان ، تعتبر غير دستورية وباطلة بطلاناً أصاباً .
ويكفى لسقوطها قرار من أحد المجلسين ، من غير حاجة إلى صدور قانون بالغايتها .

تراجع المناقشة على المادة ٤١ فى حكم الإجراءات التشريعية التى اتخذت فى فترة تعطيل البرلمان (ن ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩) (فى ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠) .

أثر الحل فى القرارات التى أصدرها المجلس المحلول فى مشروعات قوانين لا تزال معروضة على مجلس الشيوخ .

صرحت على المجلس مشروعات قوانين أقرها مجلس النواب المحلول . فلم تقرر الحكومة (وكانت ممثلة بوزير الحفانية ، وللواصلات ، والأشغال ، والتجارة ، وأحد وزراء الدولة) ، كما لم يقرر على ذلك أحد من حضرات الأعضاء ، على خلاف ما جرى عليه الشأن فى مجلس النواب كما يتضح مما يلى :
(فى يوم ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨) .

مجلس الشيوخ

موافقة مجلس النواب للنحل على مشروع قانون لما يوافق عليه مجلس الشيوخ تمنع مجلس النواب الجديد من إعادة النظر فيه ،
وتجلبه من اختصاص مجلس الشيوخ .

جلس النواب

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لإنشاء طريق سفل تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشارع الحرم

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أنصرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ « وزارة الأشغال العمومية » فرع ٥ « مصلحة التنظيم » باب ٣ « أعمال جديدة » زيادة على الاعتماد للدرج لإنشاء طريق سفل تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشارع الحرم .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

محمد توفيق خليل

الرئيس (حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا) — الكلمة لحضرة للمقرر .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك (نيابة عن المقرر) — أتت على حضراتكم تقرير اللجنة :

« أحال المجلس بجملة ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨ على لجنة المالية مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ « وزارة الأشغال العمومية » فرع ٥ « مصلحة التنظيم » باب ٣ « أعمال جديدة » زيادة على الاعتماد للدرج لإنشاء طريق سفل تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشارع الحرم .

وقد اجتمعت اللجنة بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٣٨ لبحث المشروع ، فظهر لها أن هذا الموضوع سبق أن عرض على المجلس ووافق عليه بجملة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ وأحيل على مجلس الشيوخ . وقبل أن ينتهي من بحثه حل مجلس النواب ، ولا زال للمشروع معروفاً على مجلس الشيوخ .

وبعد مناقشة الموضوع ، رأت اللجنة أن قرار مجلس النواب السابق لا يزال قائماً ولا حاجة لمرسه على هذا المجلس ، مادام رأى الحكومة فيه لم يضر بدليل بقاءه مطروحاً فعلا لانتظار بمجلس الشيوخ .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على ذلك .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟

حضرة النائب المحترم على التلاوي بك — يا حضرات النواب ، إن رأى لجنة المالية المطروح على حضراتكم يقرر مبداً جديداً يكون سابقة خطيرة في تاريخ الحياة النيابية في مصر ، فكل من الواجب أن نبعث هذه المسألة ، وندقق فيها كل التدقيق .

وقد أدى بي البحث إلى أن لجنة المالية أخذت عن التقليد الذي اتبعه البرلمان الفرنسي في سنة ١٨٧٧ ثم ما اتبعه مجلس النواب البلجيكي في سنة ١٨٩٤ . وإلى أن أرى أن لا محل مطلقاً لأن نبعث السائل من طريق تقليد المجالس النيابية الأخرى . وإن أشرح لحضراتكم بكل إيجاز ما حدث في هذا الشأن في مجلس نواب فرنسا ، في سنة ١٨٧٧ أقر المجلس المذكور مشروع قانون ثم حل ، وهذه هي المرة الوحيدة التي حل فيها المجلس في فرنسا . فلما جاء المجلس الجديد وبحث للمشروع رأى أن يفرق بين مشروعات القوانين للتقدم من الحكومة ومشروعات القوانين للتقدم من أعضاء مجلس النواب ، كما رأى أيضاً أن مشروع القانون الذي وافق عليه المجلس للنحل يجوز الاستمرار في بحثه إذا طلب ذلك أربعون نائباً .

فلذا أقر المجلس الطلب أخذ لل شروع دوره الطبيعي . وقد سارت فرنسا على هذا البأ ، إلى أن جاء مجلس الشيوخ القرنى سنة ١٨٨٧ وانتخب فريقاً من رجال القانون لبحث الموضوع ، فأولاً أن يبدل البرلمان عن هذا البأ ، وأن كل القوانين التى يوافق عليها مجلس النواب لتحل تأخذ سيرها إلى مجلس الشيوخ .

هذا ما حدث فى فرنسا ؟ ولم يحدث هناك حدث آخر من هذا القبيل إلى الآن ، أى من أكثر من خمسين سنة . أما فى بلجيكا فإن ما يتبع هناك فهو تطبيق لقانون قائم ، فلنا إذن فى حالة مماثلة لحالة اللجنة فى بلجيكا .

أما هنا فى مصر ، فقد برهنت الظروف ، ونحن فى سهول الحياة الثيابة ، أنه قد حدثت أزمات كثيرة حل من أجلها مجلس النواب ، ثم عرفت بعد ذلك مشيئة الأمة فنصرت هيئة المجلس كل النصير . فلذا ما نظرتم حضراتكم إلى هذا المجلس ، وجدتم أنه يختلف كل الاختلاف عن المجلس السابق . وإنى أرى من الصلحة ، لاسياً أن هذا الاعتقاد مكلل لاعتقاد سابق يبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه . أن نبته بحثاً دقيقاً حتى يتبين إن كان من الصلحة الاستمرار على صرف اللبغ للطلوب أو العلول عنه أو تخفيفه . أما القول بحرمان المجلس من بحث هذا الل شروع اعتاداً على أن الحكومة السابقة قدمت إلى المجلس السابق فأقره ، واعتاداً على أن هذا الرأى يتفق مع التقاليد الثبته فى البرلمان القرنى فى سنة ١٨٧٧ وسنة ١٨٨٧ فلا محل له ، لأتلا لا تتبع فرنسا فى تقليدها وإنما يجب علينا أن نحافظ على مال الأمة خصوصاً أن اللبغ للطلوب فيه تجاوز زائد على الحد . فلكل ألطب من هيئة المجلس عدم اللوافة على رأى لجنة المالية وبحث الاعتقاد من جديد ككل الاعتادات الجديدة .

(تصفيق)

لقرر — لم يكن بحث هذه المسألة من ناحية التقاليد الفرنسية ، ولا من ناحية التقاليد البلجيكية . ولكنى أطمئن حضرة النائب المحترم فأقول له : انا بحثناها من ناحية التقاليد الدستورية للصرة ، فوجدنا أن مجلس النواب السابق قد أقر قوانين وأحلها على مجلس الشيوخ ؛ ثم حل مجلس النواب بعد ذلك ، فصار عرفت هذه القوانين على مجلس الشيوخ أقرها .

فليس على هذا التقليد الدستورى المصرى وضنا تحريرنا . وعلاوة على ذلك فإن الحكومة الحاضرة قد أقرت طلب هذا الاعتقاد كما هو بغير تعديل أو تحريف . ومن هذا يتضح أن الحل الذى وصلنا إليه هو للتفق مع التقاليد للصرة وللتفق مع رأى الحكومة الحاضرة أيضاً ، خصوصاً أنه واضح من المذكرة للرفوعة لمجلس الوزراء بطلب تلك الزيادة — التى يستنكرها حضرة النائب — الأسباب للبررة لها ومنها الارتباطات القائمة بين الحكومة والقبول . والواقع أن العمل قد انتهى فى هذا التفق ؛ والمسألة للطروحة الآن شكالية أكثر منها عملية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ فريد أبو شادى — إذن لل شروع معروض على المجلس للمل قط . وإلا فلماذا عرض ؟

لقرر — اللعروض الآن هو رأى لجنة المالية فى الل شروع .

حضرة النائب المحترم الأستاذ جمال الدين البد — أزيد على ما قاله حضرة النائب المحترم رئيس لجنة المالية أن هذه اللجنة لم يفتها أيضاً لحص أسباب هذا التجاوز وللوافة عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أنا أقر لجنة المالية فيما ذهبت إليه ؛ وأزيد على ما ذكرته أن هناك مشروعى قانونين أقر أولهما مجلس الوزراء فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ووافق عليه مجلس النواب السابق ؛ والثانى أقره مجلس الوزراء فى ١١ أبريل من هذا العام وهو البائر عليه البحث الآن .

فلل شروع الأول الذى وافق عليه مجلس النواب السابق فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أحيل على مجلس الشيوخ ، ولا يزال مطروحا عليه إلى الآن ، ومن حقه أن ينظره وأن يوافق عليه . فلذا يكون القول لو أن مجلس الشيوخ وافق عليه وأصبح لا ينقصه إلا التصديق والإصدار ، هل يكون هناك محل لإعادة النظر فيه بالبات بعد موافقة مجلس الشيوخ والنواب ؟ ! ألا يكون من البت إعادة النظر فيه من جديد ؟ !

حضرة النائب المحترم الأستاذ فريد أبو شادى — لماذا عرض تحرير اللجنة على المجلس ؟ هل للقصود من عرضه هو أن يصدر المجلس قراراً يبحث لل موضوع من جديد ، أو يصدر قراراً باللوافة على رأى لجنة المالية من حيث الاكتفاء بموافقة المجلس السابق على مشروع القانون ؟

فان كان الرأي الأخير ، فالمسألة تطرح على المجلس ليرى رأيه فيها وتكون للناقشة في الموضوع لا محل لها ما دامت محرمه عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الحمادى — سبق أن عرض هذا المشروع على مجلس النواب السابق فأقره في دورته الثانية ؛ ولغير سبب مفهوم وجدته لجنة المالية مقدماً لها في هذه الدورة ؛ فلما بحثه وجدت أن مجلس النواب قد أصدر قراراً بالموافقة عليه ثم أرسل بعد ذلك إلى مجلس الشيوخ . ولما كان من المعلوم أن هدم اللجنة تضرراً عن كل موضوع بحال عليها فلها قد أعدت تقريرها للمعرض على حضراتكم ، وهو يشير إلى أنه لا داعى لاتخاذ قرار جديد في موضوع سبق أن أقره مجلس النواب ، وهو الآن محل النظر في مجلس الشيوخ .

وقد أخذت الحكومة الحاضرة بهذه النظرية في قانون تسوية الديون القارية ، فإنه لما عرض على المجلس السابق ووافق عليه انتقل بدوره إلى مجلس الشيوخ ؛ فلما رأته الحكومة الحاضرة فيه رأياً آخر ، لم يعلم ما هو إلى الآن ، سبعت للشروع من مجلس الشيوخ ، وبذلك أمكنها أن تنغم من أن يصدر قراراً فيه .

ولكن المشروع للمعرض الآن لا يزال مطروحاً على مجلس الشيوخ فلا محل لمناقشة العمل وتكراره بالعودة إلى بحثه بعد أن بحثه المجلس السابق ووافق عليه وأحالته على مجلس الشيوخ .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحى — أرى ألا يأخذ المجلس برأى لجنة المالية لأن كل قانون يقره مجلس النواب لا تكون له قيمة مطلقاً من الوجهة الدستورية إلا إذا عرض على مجلس الشيوخ ووافق عليه ، فإذا لم يوافق عليه فإن قرار مجلس النواب لا تكون له أية قيمة من الوجهة الدستورية .

مشروع القانون للمعرض الآن سبق عرضه على مجلس النواب السابق فوافق عليه ؛ ثم حل ولم يستكمل القانون دورته بالموافقة عليه من مجلس الشيوخ . فالرأى الصحيح هو أن الإقرار الصادر من مجلس النواب لا قيمة له ما لم يمرر للمشروع على مجلس الشيوخ ويقره فضلاً . لذلك ، ولخطورة الموضوع ، ولأن هذه أول حالة من نوعها عرضت على مجلس النواب ، أقترح إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه من الوجهة الدستورية .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — بحثت المسألة التى نحن بصددها في مجلس الشيوخ سنة ١٩٣٢ ، وقد كان البحث أغرب مما هو الآن ، فان قانون تحضير القضايا أقره مجلس النواب في سنة ١٩٣٠ ، وأحالته على مجلس الشيوخ . ثم حدث أن أتى مجلس النواب وألقى مجلس الشيوخ وألقى الدستور وحل محله دستور آخر .

أثيرت المسألة في مجلس الشيوخ سنة ١٩٣٢ كما ذكرت ، وكانت للناقشة دائرة حول ما إذا كان هناك مانع من أن ينظر مجلس الشيوخ مشروع القانون على اعتبار أن مجلس النواب قد وافق عليه ، وبذلك قد استفاد حقه كما تستفيد المحكمة الابتدائية سلطاتها ، وعلى الأمر معروضاً على مجلس الشيوخ كمحكمة استئنافية أولاً !

وقد اختلف في هذا البحث ، وكان هناك رأيين : رأى أحد أعضاء اللجنة التى بحثت أنه ما دام مجلس النواب الذى وافق على القانون غير قائم فلا بد من أن يعاد إلى مجلس النواب القائم وتحت لإعادة النظر فيه . وهذه النظرية قائمة على أن الدستور صرح في أنه لكى يصدق جلاله للملك على قانون يجب أن يصدر قرار بالموافقة عليه من المجلسين القائمين معاً وهو ما يسمونه بعبارة «Concours de volontés» أى تلاق الإرادتين معاً ، إرادة مجلس النواب وإرادة مجلس الشيوخ القائمين ، حتى يكون تلاق الإرادتين مسوغاً لإصدار القانون ... ورأى فريق آخر أن مجلس النواب الذى وافق على مشروع القانون كان في الوقت ذاته يمثل البلاد ويمير عن إرادة الناخبين ، وعلى ذلك فمن حق مجلس الشيوخ أن ينظر مشروع القانون .

وقد أخذت الأغلبية في سنة ١٩٣٢ بهذا الرأي . ويجوز لى أن مجلس الشيوخ الحالي أقر هذا الرأى أيضاً ، لأنه في الجلسة الوحيدة التى عقدها منذ ألفت الوزارة الحاضرة ، وبعد انتخاب مجلس النواب الحالي ، عرض على مجلس الشيوخ مشروعات قوانين من نوع مشروع القانون للمعرض على حضراتكم المالية ، وهى مشروعات قوانين بإعتمادات مالية ؛ ولم يشر بشأنها بحث . ولم يفصل مجلس الشيوخ فيها إذا كان هناك اتفاق إرادتين أو لا ؛ والحكومة معها لم تتر هذا البحث أيضاً . فالمسألة الجديدة يحكم في هذه : هل استفاد المجلس

السابق حقه بالموافقة على التشريع كلف ، أم يجب أن ينتظر المجلس الحالي للتشريع من جديد حتى يمكن أن يكون هناك التقاء الإرادتين (Concours de volontés) ؟ للسألة خلافة كما ذكرت ؛ والرأى الأعلى لحضراتكم .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندى — ذكر حضرة للقرر الآن أن لجنة المالية لا تعلم كيف انحدر إليها مشروع هذا القانون ، وهل جاءها سهواً من الحكومة أو جاء اعتباطاً .

ياحضرات النواب المحترمين : إن لجنة المالية لا تعلم كيف وصل إليها القانون . فهل كانت وزارة المالية ساهية حتى ترسل مشروعات القوانين من غير أن يكون لها غرض خالص ؟ هذه نقطة يجب أن تنبئنا .

وهناك مسألة ثانية ، إذ يقول حضرة للقرر إتنا ستقف مثل هذا الوقت عند نظر مشروع قانون تسوية الديون العقارية إذا لم يوافق عليه مجلس الشيوخ ، لأن الحكومة سحبه وستعيد به الثانى لمجلس النواب . فهاذا يكون مصيره إذن ؟ هل سيكون نسيه نصيب مشروع القانون الذى جاءه عفواً ، بمعنى أننا لا ندقق النظر فيه ؟

الرئيس — إن الحكومة أبدت رأياً فى الموضوع ؛ وهى حاضرة أمام حضراتكم الآن .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندى — أردت بقولى هذا أن أرد على حضرة للقرر . ونحن الآن سنقرر مبدأ ؛ وقد قال معالى وزير المعارف العمومية إن هذه مسألة تستجر سابقه ويؤخذ بها فى المستقبل ، بمعنى أنه ما دامت قرارات هذا المجلس لم تعرض على مجلس الشيوخ ولم تقابل الإرادتان اللتان قال عنها معاليه ، وما دام أن هاتين الإرادتين لم تتفقا الاتفاق الذى يحدث أثره ، فإن مشروع القانون يجب أن يصاد إلى لجنة المالية ليحتم من جديد وي طرح الأمر علينا بعد ذلك .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أى أنك ترى أن أعمال هذه السألة على لجنة الشؤون الدستورية لتبدى رأياً فيها ؟ حضره النائب المحترم أحمد والى الجندى — إتنا الآن بصدد تقرير مبدأ ، وهذه ليست مسألة دستورية بل هى تقاليد .

حضره النائب المحترم على التزلاوى بك — يا حضرات النواب المحترمين : السألة ليست مسألة دستورية على الإطلاق ، وإنما الذى حدث هو أن مجلس نواب سابقاً رأى رأياً وواقعه عليه مجلس الشيوخ سنة ١٩٣٣ ، كما قال حضره صاحب معالى وزير المعارف العمومية . ولكن حالتنا الآن تختلف كل الاختلاف عن تلك الحالة حتى لو سلطنا جدلاً بصحة ما ذهبت إليه لجنة المالية أو ما يراه معالى وزير المعارف العمومية . فللسألة التى نحن بصددها الآن تطلن بصرف جانب من أموال الدولة ؛ والأمة فى حاجة لمن يراقب كيف تصرف هذه الأموال ؛ وربما نجد عند بحث هذا الأمر أن مبلغ التبعة عشر ألف جنيه المطلوب صرفه هو ثلثه لا مبررها الآن ، وأولى به أن يصرف فى أمر أهم من ذلك ؛ خصوصاً أننا نسمع ونقرأ أن دولة وزير المالية يواصل الليل بالنهار ليحصل على موارد جديدة للأمة تقابل بها المصروفات الضخمة التى تواجهها ؛ ويجب أن يدقق المجلس فى الوسائل المالية ويبحث للمشروعات المقدمة إليه ، كما تبحثها لجنة المالية .

ياحضرات النواب المحترمين : سمعت الآن من أحد حضرات أعضاء لجنة المالية أن اللجنة بحثت هذا المشروع ورأت الموافقة على صرف هذا المبلغ ، فكيف جاز لها أن تستنسخ لنفسها هذا الحق وتكره على المجلس ؟ مع أن المجلس هو الرقيب على أموال الدولة ، وله أن يبحث فى أوجه صرف أى مبلغ ، إذ ربما يكون صرف البلذخ ، أو فيها لا ضرورة له . فيجب أن يكون للمجلس الرأى الأعلى فى ذلك ، والتقليد الدستورى لا يتعاضد من ذلك مطلقاً .

حضره النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى — أخشى أن نكون قد تناولنا موضوعاً خارجاً عما جاء فى تقرير اللجنة ؛ واللجنة مقيدة بما ورد فى تقريرها للكتاب ، وهو واضح كل الوضوح . وهى لم تعرض مطلقاً لإقرار أو عدم إقرار المبلغ المطلوب ، ولم تتصرف بتقديم تقريرها لحضراتكم لاعتقاد المبلغ . ولكن اللجنة ، قبل أن تتناول الكلام فيها إذا كان الاعتقاد لازماً أو غير لازماً ، وما إذا كانت الضرورة قد استغندت أو لا ، بحثت فى ماهية القرار الذى أصدره مجلس النواب السابق ، وفيها إذا كان قائماً أم لا . وأقول رداً على ما ذكره حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق أنه أراد ، وهو يناقش قرار اللجنة ، أن يدخل اللبس على الموضوع فيخلط بين القرار والقانون .

إني لم أقل مطلقاً ، وما قالت اللجنة في تقريرها إنها تطلب منك أن تصرفوا النظر عن الاعناد لأنه صار قانوناً . فمن المفهوم أن الشروع لا يأخذ شكل القانون إلا بعد أن يقره مجلس الشيوخ ويأخذ باقي الإجراءات للعادة . هذا أمر مفروغ منه ؛ وإنما قلت إن القرار صدر من مجلس نواب له سلطات دستورية ؛ وقد أقر الشروع واعتمد للبلغ ، وإته بعد أن استغند سلطته المستورة الصنيحة بمث برأيه إلى مجلس الشيوخ ليقرر فيه ما يراه .

إني لم أقل أبداً إننا نرحم لم مجلس النواب أن يدقق في بحث الاعتادات التي تعرض عليه ، فمن شأنه أن يدقق في البحث ، ولكن من شأن اللجان أيضاً أن تدعو المجلس أن يقر القرارات في حدودها القانونية .

وليس معنى هذا أن يعطل القيود المستورة ولا أن يسو عليها ، بل هو الذي يضع كل إقرار قانوني في نصابه . فإذا لم يكن الأمر الذي أدى إلى حل مجلس النواب متعلقاً بنظر هذا الاعتاد ، لم أجد معنى للقول بإعادة نظر هذا الشروع إلى المجلس الجديد . هل سمعتم أن هذا الاعتاد كان عنصراً أو كان جانباً من الأزمة التي أدت إلى حل مجلس النواب السابق ؟ إننا جئنا على أساس يخالف الأساس السابق ، وإننا نريد ضفة أو نطلب له تثيراً ؟ إن شيئاً من هذا لم يكن . وقد عرضت لجنة اللابلية المسألة من جميع نواحيها فلم تجد مبرراً واحداً لإعادة النظر في مشروع القانون . وإذا كان الأمر لا يسو مجرد إعادة النظر كان معنى هذا أن ننتسب لأفئدة إعادة النظر في كل قرش لم يصرف بما سبق اعتاده من المجلس السابق ، وما أظن أن هذا قد قصد إليه مجال من الأحوال .

من أجل هذا أرى أن الموضوع واضح جداً ، وأن القرار الذي أصدره المجلس السابق كان في حدود حقه وسلطته ، وأنه لا داعي لتكرار العمل بلا مبرر ولا موجب . لكل ذلك رفضت لجنة المالية تقريرها للمجلس ليكون محل نظركم .

إنني أتمسك ، أمن ضرورة جديدة تدعو إلى تخطي قرار المجلس السابق ؟ أم أن قراره ما دام قد صدر في الحدود المستورة يجب أن يسطى حقه من الاحترام ، وأن يترك لمجلس الشيوخ البت في مصير مشروع القانون ليقرر رأيه بدوره ومن جانبه أيضاً ؟

ولست أدري ، فيم يوم حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندی ، مقرر اللجنة ، إذ تساءل من أين انحد مشروع القانون إلى اللجنة ؟ هذا إن هو إلا أسلوب يفتتح به الكلام أو يختم به ، وطريقة من طرق للناقشة لا أكثر ولا أقل ، بل هي لا تنمو أن تكون مجرد عبارات ترد في سياق الكلام .

قد بحثت اللجنة المسألة من جميع نواحيها ؛ وعرضت قرارها عليكم ولكم الرأي ؛ ونحن حرصون على أن تكون قرارات اللجنة في حدود القانون . فذلك ظننت أن حضرة زميل النائب المحترم أحمد والي الجندی قد وقع في شيء من اللبس .

قد شاطرنا الحكومة الرأي بدليل أنها تركت كل مشروعات القوانين التي أقرها مجلس النواب السابق قائمة تحت نظر مجلس الشيوخ تأخذ مجراها للعاد . ولو أنها رأت أن هذه المشروعات من حيث طبيعة الحال أو مقتضاه ، أو من حيث الشكل ، لا تتفق مع وجهتها ، لسبعتها وقدمتها من جديد إلى مجلس النواب في التوب أو مع التصديل الذي يلائمها . والواقع أنها رأت رأي اللجنة تركت في مجلس الشيوخ مشروعات القوانين التي لم تر اعتراضاً عليها ، ومنها مشروع هذا القانون ؛ في حين أنها سبجت من بين يديه مشروع القانون الوحيد الذي لها فيه وجهة نظر تخالف وجهة نظر الحكومة السابقة ، ومنها مشروع هذا القانون . ونحن لا نعرف بعد رأيها في ذلك للشروع حتى يقدم لنا المشروع الجديد .

لهذا أقول إن السابقة الدستورية التي أشار إليها حضرة صاحب المالى وزير الماروف الموسمية ، مضافاً إليها أن الاعناد للطروح علينا الآن لم يكن عنصراً ولا فرعاً ولا أملاً ولا حلشية في الخلاف الذي أدى إلى حل مجلس النواب السابق — كل ذلك يقطع بأن لا علة ولا مبرراً دستورياً يبرر مجلس النواب الحالي النظر فيه من جديد — كل هذا يدعوهم باسم اللجنة إلى الإصرار على رأيها .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — أرى أن المجلس قد أضع وقتاً طويلاً في مناقشة هذا الموضوع ؛ وقد تبينت من النتيجة التي أثيرت جوله أن هذا الاعتاد قد أقره مجلس النواب السابق . ولا شك أن العودة إلى إقراره من جديد سيترتب عليها لتسلل لا نهاية له . ولأجل أن نكون عمليين ، يجب علينا أن نوافق على هذا الاعتاد . وهناك مسألة أخرى ، قد سمعتم أن التفق تم تناؤه وأصبح الناس يمرون فيه ليلاً ونهاراً ، أي أن أمره قد انتهى ؛ وسمعت أيضاً أنه قد صرف عليه مبلغ كبير ، وأن هذا المبلغ قد صرف

بأكمله فلا . ولهذا أرى أن ليس هناك سبب يدعو إلى الرجوع في قرار أو اعتقاد سبق أن أقره مجلس النواب . ونحن إذا أخذنا بنظرية إعادة النظر في المشروع كنا في الواقع جماعة ترفع وتخفض في مسائل لا نهاية لها — لذلك أقترح الواقعة على تقرير لجنة للمالية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أقر حضرة المقرر على رأيه ، كما أتى أوافق لجنة المالية على ما تضمنته تقريرها ؛ وأضيف إلى ذلك أن مشروعات القوانين تأخذ ثلاث مراحل حتى يتم التصديق عليها وتصعب لها قوة القانون . فأما المرحلة الأولى فتطوى على عرض مشروع القانون على مجلس النواب ، وذلك في حدود المواد من ١٠٢ إلى ١٠٤ من الدستور ، أي بإحالة المشروع على اللجنة المختصة لقضه ثم تهديج تقرير عنه إلى المجلس لمناقشته .

وأما المرحلة الثانية فتقتصر على إرسال مشروع القانون الذي يقره مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ تطبيقاً للمادة ١٠٥ من الدستور والمادة ١٤٠ من اللائحة الداخلية ، وعندئذ يصبح مجلس الشيوخ مختصاً بالنظر فيه — أي "Solsi" — في حدود المواد من ١٠٢ إلى ١٠٤ . وبعد أن يصدر رأيه فيه تأتي المرحلة الأخيرة ، وذلك بتطبيق المادة الرابعة والثلاثين من الدستور التي تنص على أن « الملك يصدق على القوانين ويصدرها » .

وتطبيق المواد السابقة من الدستور واللائحة الداخلية على تقرير لجنة المالية يتضح أن مشروع القانون المعروض على حضراتكم مطابق تماماً للحدود الدستورية المبينة في هذه المواد ، ولا عمل إذن لإعادة النظر فيه ، خصوصاً إذا علمنا أن مجلس الشيوخ يبحث فيه الآن بعد أن أقره مجلس النواب في دورته السابقة .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — إنى أتذكر جيداً الآن ما حدث بمجلس الشيوخ بشأن قانون قاضي الضحير . فقد حدث أن القانون المشار إليه كان معروفاً على مجلس الشيوخ ، وحل مجلس النواب . ولكن حدث بعد ذلك أن تحركت المسألة في مجلس الشيوخ ووافقت الحكومة عليها .

وهذه المسألة تختلف كل الاختلاف عن المسألة التي تناقش فيها اليوم ، لأن الحكومة ، بدلا من أن تحرك المسألة في مجلس الشيوخ كما فعلت بشأن قانون قاضي الضحير ، عادت فرضت على مجلس النواب مشروع قانون سبق أن وافق عليه . وهذا يطي المجلس كل الحق في مناقشة وبحث الاعتدال خصوصاً بعد أن سمعت اللية حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك يقول إن التفق قد تم بناؤه ، وإن المبلغ المخصص له قد صرف جميعه فلا . فلان صرح هذا الكلام فإنه يكون سابقة خطيرة ؛ أما وأنا أسمع الآن معالي وزير الأشغال العمومية ينق هذا القول ، فإنى مطمئن لقوله هذا ؛ لأنه لو صرح لكان الأمر خطيراً جداً .

الرئيس — قدم لى حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق اقتراحاً نصه :

« لحظورة المسألة ، ولأنه لا يمكن بحثها ارجحالا ، أقترح إحالة المسألة على اللجنة الدستورية لبحثها وإعطاء قرار فيها » . ونريد أخذ الرأى على هذا الاقتراح .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — إنى أرى إحالة هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لإبداء رأيا فيه ، إذ الواقع أن هذه المسألة مشار خلاف بمجلس الشيوخ كما ذكر حضرة صاحب اللالى وزير للمصارف العمومية . كما أنه لا يغنى على حضراتكم أنه لا يجوز للجلسين أن ينظرا في موضوع واحد في وقت واحد . فهنا المشروع معروض على مجلس الشيوخ لبحثه ، وإنى لا يحق لمجلس النواب أن يتناوله بمناقشة .

أما إذا كان لدى الحكومة نية سجه من مجلس الشيوخ ليرض على حضراتكم لبحثه من جديد ، فهذه مسألة أخرى نرجو أن تبينها لنا الحكومة . على أنى أعتقد أن فى إحالته على لجنة الشؤون الدستورية ما يساعد على تحديد المواقف كلها .

حضرة صاحب اللالى وزير للمصارف العمومية — ليس لدى الحكومة نية سجه من مجلس الشيوخ .

لقرر — أذكر ، استيفاء لما نحن يصدره ، أنه للمادة ١٣٩ من اللائحة الداخلية تنص على أنه « إذا قدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد ، وكانت المناقشة فيه قد بدأت فى مجلس الشيوخ ، فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدخل فى جدول أعمال مجلس النواب إلا بعد صدور قرار نهائى بشأنه من مجلس الشيوخ » .

ولكن المناقشة فى هذا المشروع قانون لم تكن قد بدأت فلا أمام مجلس الشيوخ .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — أتم عمل على اللجنة المختصة بمجلس الشيوخ ؟
القرار — أعتقد أن البحث في هذا الموضوع لم يكن ارتجالياً مطلقاً ؛ ولكنه بحث مستوف من كل نواحيه ؛ وقد قلبته لجنة المالية على جميع أوضاعه .

سعادة النائب المحترم محمود فهمي القيسى باشا — باحضرات النواب المحترمين : نحن جميعاً متفقون على أن مشروع القانون للطروح أمام المجلس الآن للنقاش فيه هو الوجود بنصه بمجلس الشيوخ ، وهو الذي أقره مجلس النواب السابق . ولكني لا أدري ما الحكمة في أن تقدم الحكومة هذا المشروع من جديد إلى المجلس ؟ فلو أنها قصدت بملها هذا أن تدخل على المشروع تعديلاً أو نحدث به تغييراً لفهمت الحكمة من إعادة بحثه في المجلس ؛ أما وللشروع منظور أمام هيئة تشريعية خصصة فأطلب من الحكومة أن تخبرنا عن فكرتها في تقديم هذا المشروع إلينا قبل أن نتناقص في المشروع أو نقترح إحاطه على لجنة الشؤون الدستورية .

حضرة النائب المحترم منصور مشالي — تم نقل لنا لجنة المالية عن المحافظ للحكومة على تقديم هذا المشروع لمجلس النواب ، خصوصاً أن لجنة المالية تعلم أن المشروع موجود الآن في مجلس الشيوخ بعد أن وافق عليه مجلس النواب السابق .

ونحن الآن لا نعرف السبب الذي دعا الحكومة إلى تقديم هذا المشروع إلينا ، ولهذا لا يمكننا أن نتخذ قراراً بشأنه حتى تبين هذا الداعي . وإني أقترح أن تسحب الحكومة المشروع ويستمر نظره في مجلس الشيوخ بعد أن وافق عليه مجلس النواب السابق .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — أريد أن أتكم في مسألة شكية : تنص المادة ٩٢ من اللائحة الداخلية على أنه لا يجوز للنقابة ولا لإبداء رأي جديد أثناء أخذ الآراء . وألاحظ أننا بدأنا فعلاً في أخذ الرأي .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — لم نبداً في أخذ الرأي . يقول حضرة النائب المحترم منصور مشالي إن لجنة المالية لم تبين لنا السبب الذي من أجله قدمت الحكومة هذا المشروع . والجنة قالت في ذلك ما فيه الكفاية : قالت إنها بحثت الموضوع من كل نواحيه فوجدته هو بذاته وأن الاعتداء واحد ، ووجدت أن الحكومة لم تسحب المشروع من مجلس الشيوخ . ولما كان تصرف العقلاء مصوناً من البث ، فلذلك قلنا إن الحكومة قد قدمت للمشروع للمجلس الحالي سهواً ، لأن جميع ما يحيط بالموضوع يفيد ذلك ؛ ولو أن هناك مقتضياً آخر لظهر من طبيعة المشروع تغيير في قيمة الاعتداء أو في وجوه صرفه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد التيم حشيش — أرى أننا في هذا الموضوع نستنتج رأي الحكومة استنتاجاً ؛ وألاحظ أن من تكلم فيه من حضرات الوزراء — وهو معالي هيكل باشا — إنما أثار مسألة جدلية ولم يبين رأي الحكومة .
الرئيس — إن رأي الحكومة في الموضوع كلن صريحاً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد التيم حشيش — لم يكن رأي الحكومة صريحاً ، فقد أثارنا مائتين متناقضين .

الرئيس — لقد أبدت الحكومة رأياً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنم — تريد أن نسمع رأي الحكومة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والي — في اعتقادي أن الحكومة قدمت إلى المجلس مشروع القانون للعروض علينا الآن على سبيل السهو والخطأ ، لأن المشروع قد قطع مراحل كثيرة في مجلس الشيوخ . ولو أن الحكومة أرادت أن تسحب لبعثت من مجلس الشيوخ ، أو عدلت المشروع للوجود أمامنا الآن . أما وللشروع العروض علينا هو هو بحروفه وأرقامه فقد قدمت اقتراحاً باعتبار هذا المشروع مقبلاً إلينا خطأ ، وأن هذا المجلس لا يملك الموافقة عليه أو إلقاء أو إعادة النظر فيه ، لأن مجلس النواب السابق أبدى رأيه في هذا الموضوع بالتمام .

يقول معالي هيكل باشا إن هناك مبدأ «Concours de volontés» ؛ والواقع أن مجلس الشيوخ هو هو لم يغير ، بخلاف مجلس النواب الذي تغير . ولكن مشروع القانون ظل كما هو لم يلمسه أي تغيير ، وهو الآن موضع نظر مجلس الشيوخ — ولهذا أطلب عرض اقتراح على المجلس للوقر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ طي عبد الرزاق — إن القى ظهر لنا عا دأر حول هذه المسألة من المناقشات الطويلة — ولما كانت طويلة أكثر مما ينبغي للمجلس أن يصرف من وقته في مسألة مثلها — أقول إنه قد ظهر لنا أن هذه المسألة ليست عملية خصب ، ولكما فوق ذلك مسألة دستورية تحصل بالفقه الدستوري ، بصرف النظر عما إذا كان أحد الرأيين هو الصحيح ، رأى الحكومة أو الرأي القابل له . وقد تبين لنا أنه قام خلاف حول الموضوع قبل الآن وأنه يجب أن يمد النظر فيه من جديد .

وهو — كما نرى — خلاف وجد قديماً . ولكننا سمعنا من معالي وزير المرفق أن الرأيين القميين في هذه المسألة متناقضان . فحين إذن أمام مسألة — كما يقول الفقهاء — خلافية . وواضح أن مجلس النواب — وهو المجلس الذي يجب أن يصطنع الأداة في أحكامه وأن يزن كل قرار يصدره بما ينبغي له من التروي والدفقة — لا ينبغي له إلا أن يقف أمام هذا الخلاف موقف التأي والمحقق . وأغلب ظني أن ليس هناك ما يدعو المجلس إلى أن يقول في هذا الموضوع الموصى كلمة قد يبدو فيها بد أنها جاءت متحججة ولم تصادف وجه الحق . أؤكد لحضراتكم أنني أثناء المناقشة التي استغرقت أكثر من ساعة قد اجتهدت في أن أكون لي رأياً شخصياً بمد أن تداول سمي كل الآراء والحجج التي أدلى بها هذا الطرف وذاك الطرف ؛ ولكنني في الحق أقول إنني عجزت عن أن أكون نفسي في هذه المسألة رأياً شخصياً . فالفرق الذي يذهب إلى القول بأن مشروع القانون لم يتم بعد ، وقد يجب على الحكومة أن تمليه إلى المجلس لبحثه من جديد باعتباره مشروعاً في دور التكوين ، إنما يدلي بحجة لها قيمتها ، ولا ينبغي للمجلس أن يهدر هذه الحجة بنظرة بسيطة أو نظرة عاجلة . أما حجة الفريق الآخر القائل بأن هذا المشروع قد أصدر فيه المجلس السابق قراراً ، فلا يملك المجلس الحالي أن يسود إلى النظر فيه ، بحجة لما قدرها ولها قيمتها — لهذا أقول أن ليس هناك عمل لأن تسأل الحكومة لماذا عرضت هذا المشروع على المجلس لأن حجتها واضحة ، وهي أنها أخذت بأحد الرأيين ، فرأت أن المشروع السابق لا وجود له ، وبناء على ذلك عرضته على المجلس من جديد . ولكن إذا كانت الحكومة قد رأت هذا الرأي فليس معنى هذا أن يتحتم على المجلس أن يأخذ برأيها بل يجب عليه أن يبحث الموضوع بحثاً دقيقاً . لهذا أؤيد الاقتراح الخامس بإحالة هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه من الوجهة الدستورية ؛ ولا خير على المجلس في أن يتأخر في البحث وأن يطلى الموضوع ما يستحقه من عناية وإهتمام (تصفيق) .

الرئيس — لدينا اقتراحات ثلاثة : أولاً مقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، ونصه :

« لحظورة المسألة ، ولأنه لا يمكن بحثها ارجعاً ، أقترح إحالة للمسألة على لجنة الشؤون الدستورية لبحثها وإعطاء قرار فيها » .

والثاني مقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والي ، ونصه :

« أقترح استبعاد نظر مشروع قانون فتح الاعتماد الإضافي اكضاف بتصديق مجلس النواب السابق عليه » .

والاقتراح الثالث مقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ منصور مثالي ، ونصه :

« أقترح سحب مشروع القانون الخامس بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩.٠٠٠ جنيه الوارد بمعدل الأعمال لسابق اعتماده من المجلس السابق ووجوده بمجلس الشيوخ » .

ولما كان الاقتراحان الثاني والثالث بمعنى واحد ، وورميان إلى تأييد لجنة المالية في تقريرها ، فأرى أن نبدأ بأخذ الرأي على الاقتراح الأول حتى إذا ما وافق عليه المجلس أصبح لا محل لأخذ الرأي على الاقتراحين الآخرين .

فالوافق على الاقتراح الأول — أي بإحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية — يفضل بالوقوف .

(وقب عدد من الأعضاء لم تتبين منه الأغلبية من الأقلية) .

الرئيس — إذن تأخذ الرأي بالطريقة العكسية . فغير الوافق على إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية يفضل بالوقوف .

(وقف عضو واحد) .

الرئيس — إذن تقرر إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه .

(في ٢ مايو سنة ١٩٣٨) .

جلس النواب

قرار لجنة الشؤون الدستورية

عن مشروعات القوانين التي أقرها مجلس قبل أن يتهي منها مجلس الشيوخ

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لسمادتكم تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن البحث الحال عليها بمناسبة نظر المجلس تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي يبلغ ١٩٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، والذي أقره المجلس السابق وأحيل على مجلس الشيوخ .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الدكتور حني أبو العلا مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

أحمد ماهر

الرئيس (حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا) - الكلمة لحضرة المقرر .

القرار - أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة .

« أحال المجلس بجلسته للتحفة في ٢ مايو سنة ١٩٣٨ على لجنة الشؤون الدستورية بحث الموضوع الآتي :

وافق مجلس النواب السابق على مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي ؛ وأحله على مجلس الشيوخ ، كمن المادة ١٤٠ من اللائحة الداخلية ، ثم حل المجلس قبل موافقة مجلس الشيوخ على مشروع هذا القانون .

فهل تمنع هذه الموافقة السابقة مجلس النواب الجديد من إعادة النظر فيه وتحله مطلقاً باختصاص مجلس الشيوخ ؟ أم أن حل المجلس السابق ، قبل موافقة مجلس الشيوخ عليه ، يعطى مجلس النواب الجديد حق إعادة النظر فيه ؟

وقد خصصت لجنة الشؤون الدستورية قصص هذا الموضوع من الوجهة الدستورية جلسي ١١ و ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ ؛ وبعد البحث والنقاش ، والرجوع إلى التقاليد البرلمانية المصرية ، وما يثقف وروح الدستور المصري وأحكام اللائحة الداخلية للمجلس ، والاستئناس بد ذلك بالتقاليد البرلمانية في البلاد الدستورية الأخرى للشابة نظامنا الدستوري ، وتعرف آراء كبار التراسخ في القانون النظامي أمثال أوجين بير وإسماعيل ودجوي ، رأت اللجنة بالإجماع « أن موافقة مجلس النواب للحل على مشروع قانون ثم إحالته بعد الموافقة على مجلس الشيوخ تمنع مجلس النواب الجديد من إعادة النظر في هذا المشروع بإحداث وتحله مطلقاً باختصاص مجلس الشيوخ ينظره حسب الطرق الدستورية العادية » .

وقد لاحظت اللجنة أن هذا الموضوع نفسه سبق أن أثير أمام مجلس النواب بجلسته للتحفة في ٢ مارس سنة ١٩٣٣ بمناسبة عرض تقرير لجنة الخارجية عن مشروع القوانين الخاصين بالموافقة على معاهدتي التوفيق والتحكيم للمعقودتين بين الملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية - وكان قد سبق عرضها على مجلس النواب للحل ووافق عليها في جلسيته للتحقتين في ٢٦ و ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ وأحالها على مجلس الشيوخ ، غير أن هذا المجلس لم ينظر فيها حتى صدور الأمر الملكي بحل مجلسي البرلمان .

وبعثت لجنة الخارجية هذين المشروعين من وجهة العرض الدستوري ووصلت إلى هذه النتيجة ، وهي أن موافقة مجلس النواب السابق على مشروع القوانين الخاصين بالموافقة على معاهدتي التوفيق والتحكيم وإحالتها على مجلس الشيوخ تخرجها من اختصاص مجلس النواب ، وتحلها متعلقين باختصاص مجلس الشيوخ . وبعد أن ناقش المجلس طويلاً هذا الرأي وافق عليه بأغلبية استبدل بإشارة « تخرجها من اختصاص مجلس النواب » عبارة « تمنع مجلس النواب من إعادة النظر فيها » .

كما أن هذه المسألة بالذات أثبت أمام مجلس الشيوخ بجلسته للمتقدمة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ عند النظر في تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون تخفيض القضاة — وكان قد سبق عرضه على مجلس النواب للنحل ووافق عليه وبعد ذلك أحاله على مجلس الشيوخ . ولكن حدث أن حل البرلمان بمجلسيه قبل موافقة هذا المجلس فدارت مناقشة حول « ما إذا كان من الجائز النظر بهذا المشروع أمام مجلس الشيوخ الحالي مع سبق المصادقة عليه بمعرفة مجلس النواب للنحل والاكتفاء بذلك دون عرض الأمر على الهيئة التشريعية الجديدة » . وبدان غصت لجنة الحفانية هذا الوضع من الناحية الدستورية قررت بالأغلبية « أنه من حق مجلس الشيوخ أن يستمر في نظر مشروع القانون اعتماداً على سبق إقراره بمعرفة مجلس النواب للنحل » .

والجلس ، بجلسته المتقدمة في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣ ، قرر « للموافقة على تقرير اللجنة والاستمرار في نظر المشروع » .
عما تقدم يظهر بوضوح أن مجلس النواب والشيوخ أخذوا برأي واحد في مسألتين تتفقان في الوضع والجوهر مع ما هو معروض على المجلس الآن ؛ وأصبح هذا الرأي سابقة برلمانية ثابتة ترى اللجنة الأخذ به لاعتبارات أخرى تبينها اللجنة أثناء بحثها سيأتي ذكرها فيما يلي :
أولاً — بالرجوع إلى ما جرى عليه العمل في البلاد الدستورية الأخرى وجدت اللجنة أن فرنسا أخذت بهذا التقليد من زمن بعيد ؛ وكذلك بلجيكا ، وقد قرره بمانون في سنة ١٨٩٥ . كما أن كبار الشراح الذين يتدبر رأيهم يؤيدون وجهة نظر اللجنة ، لأنها عملية ومصلحة للأجرامات البرلمانية ، بل ومدعمة لأسسها .

ثانياً — من القواعد السليمة بها قانوناً ودستورياً أن المجالس النيابية في الدولة واحدة لا تتجزأ ، بمعنى أن كل عمل يقوم به مجلس نواب في الحدود التي رسمها له الدستور ولا تحت المداخلية ينظر قائماً وصحيحاً حتى يعدل أو يلغى بالوسائل التي بينها الدستور نفسه والأشياء .
ففي موضوعنا ، عند ما وافق مجلس النواب للنحل على مشروع القانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩٠٠٠ ج . م . ، كان المجلس يمثل الأمة وله حق الموافقة ؛ ويكون ، طبقاً للدستور ، قد استفدت سلطته بإحالة المشروع على مجلس الشيوخ . فمصلحة هذا مرحلة دستورية صحيحة قائمة بذاتها تلاوها المرحلة الثانية وهي موافقة مجلس الشيوخ ؛ ثم تأتي للرحلة الثالثة والأخيرة وهي تصديق الملك عليه وإصداره طبقاً لنص المادة ٣٤ من الدستور . وأما النظرية القائلة بضرورة تلاق إرادتين معاً ، أي إرادة مجلس النواب وإرادة مجلس الشيوخ القائمتين حتى يكون تلاقهما مسوغاً لإصدار القانون ، فهي نظرية خطيرة يمكن أن يباه استعملها ، لأنه يجوز على أساسها لأحد المجلسين أن يسحب مشروع قانون سبق أن وافق عليه وأرسله إلى المجلس الآخر قبل أن تظهر إرادة هذا المجلس ما دام تلاق الإرادتين لم يتم بعد . فلاأخذ إذن بهذه النظرية بسبب ارتباطها في أعمال المجلسين وخلق مشاكل عديدة من شأنها تعطيل قراراتهما .

ثالثاً — إذا ظهر أن مشروع القانون السابق للموافقة عليه من مجلس النواب للنحل والمعرض على مجلس الشيوخ يخالف وجهة نظر مجلس النواب الجديد ، لاختلاف هذا المجلس عن المجلس السابق في تكوينه السياسي والحزبي . فإن الحكومة الحاضرة ثقة المجلس ولتجانسة معه ، في استطاعتها أن تسحب هذا المشروع من مجلس الشيوخ ، كما سحبت الحكومة الحاضرة مشروع قانون تسوية الديون النقارية ، لأن لها فيه رأياً يخالف رأي الحكومة السابقة .

ولكل عضو في المجلس استعمال حقه الدستوري في توجيه سؤال بينه الحكومة إلى ضرورة سحب مشروع قانون معروض على مجلس الشيوخ ، بخلاف رأي المجلس الجديد . وإذا غفلت الحكومة للتسوية الوزارية تجعل رقابة مجلس النواب ضمنية ؛ ويمكن توجيه استجواب بضع الأمور في نصائها ؛ بل يستطيع كل عضو في المجلس تقديم مشروع قانون من شأنه تعديل أو إلغاء ما سبق لمجلس النواب للنحل للموافقة عليه ؛ فلا عمل إذن للخوف من ضياع حق المجلس الجديد في الرقابة .

رابعاً — إن عرض مشروع هذا القانون بالذات على مجلس النواب بدون أي تعديل فيه أو تغيير في أرقامه ، وليس فيه ما يدل على سيلة معينة ، مع تركه أمام مجلس الشيوخ ، يتناقض مع روح المادة ١٣٩ من اللائحة الداخلية التي تنص على أنه « إذا تقدم لكل من مجلس الشيوخ والنواب اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد ، وكانت النقاشات فيه قد بدأت في مجلس الشيوخ ، فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس النواب إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس الشيوخ » . وإذا كانت الحكومة قد أرسلت هذا المشروع على سبيل السهو والخطأ ، أو تصدت عرضه على هذا المجلس ، فلا يغير أحد الوضمين من رأي اللجنة — وذلك ضمناً لحسن سير أعمال المجلس في قواعد ثابتة ونظام عملي مستقر .

لهذا

ترى اللجنة أن مواصفة مجلس النواب على مشروع قانون فتح الاعتماد الإنشائي يمنع مجلس النواب الحالي من إعادة النظر فيه ويجعله متعلقاً بخصوص مجلس الشيوخ ، كما ترى اللجنة أن يكون هذا الرأي تليفاً برلمانياً صريحاً لكل هذه المسائل .

وعلى هذا يحدون أن هذا هو الرأي الذي أخذت به لجنة المالية وعرضته على حضراتكم .

حضرة النائب المحترم على المترلاوي بك — حضرات النواب المحترمين :

لقد أثبتت مسألة فتح الاعتماد المالي في جلسة ماضية ، وأحتم حضراتكم الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية ؛ وقد بحثه بحثاً دقيقاً .

وإني أوافق على رأى اللجنة فيما يتعلق بمشروعات الاعتمادات المالية المقدمة من الحكومة ، لأنها تستطیع — كما ورد بقرار اللجنة — أن تسحبها من مجلس الشيوخ . أما التي لا أستطيع للواقعة عليه ، وأعتبر أن ما ذهبت إليه لجنة الشؤون الدستورية بشأنه يكون ساذجة خطيرة بالنسبة له ، فهو حالة ما إذا قدم أحد حضرات النواب مشروعاً باعتماد مالي ووافق عليه المجلس ، ثم حل وجرت الانتخابات ، وجاءت نتيجتها مؤيدة لرأى غير الذي كلن يسير عليه المجلس السابق ، وكان مجلس الشيوخ الذي لم يحل ولا يزال قائماً يؤيد السياسة التي كلن يتبعها مجلس النواب للحل ويدين بها .

لهذا أرى أن تفرق اللجنة بين المشروعات باعتمادات المقدمة من الحكومة والمشروعات المقدمة من حضرات النواب — وبهذا يرتفع الخلاف بيني وبينها ، وأكون موافقاً على تقريرها عام للواقعة :

أما إذا لم توافق اللجنة على هذا فإني أطرح الأمر على حضراتكم راجياً أن تظفروه بتدبر ، لأن القواعد الدستورية إذا وضعت أصبحت ملازمة لنا ولغيرنا في المستقبل .

القرار — لم يدر بحث اللجنة في تقريرها إلا حول مشروعات الاعتمادات التي تضمنت بها الحكومة وصدق عليها مجلس النواب ثم أحلها على مجلس الشيوخ . وعلى أي حال فليس هناك ما يدعو لحوف حضرة النائب المحترم فيما يتعلق بالمشروعات باعتمادات المقدمة من حضرات النواب ، لأن هناك مرحلة ثالثة هي تصديق جلالة الملك عليها وإصدارها .

إذا وصلت المشروعات إلى هذه المرحلة أمكن أن يحد مشروع القانون للمجلس الجديد ليرى فيه الرأي الذي يتفق وميله .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — باعتباري رئيساً للجنة في الحق في الكلام . وأرى ، توفير الوقت ، أن أوجه النظر إلى أنه ليس للمجلس حق تفسير القوانين أو الدستور بصفة نظرية لأن المجلس إنما يدرى آراءه بمناسبة مسائل معينة مبروزة عليه . ولما لا التي نحن بصدها الآن هي مشروع قانون قدمته الحكومة ؟ وقد قلت اللجنة يبحث هذا الموضوع بالوقت ؛ وأظن أن في هذا ما ينفي المجلس عن توسيع دائرة البحث . وإذا حدث وعرضت الحالة التي يشير إليها حضرة النائب المحترم فيمكن وقتئذ بحثها من جديد .

حضرة النائب المحترم على المترلاوي بك — إذا سجل المجلس هذا وأثبتت مواصفة حضرة النائب المحترم رئيس اللجنة على رأى ، فإني أوافق على تقرير اللجنة (خفية) . وما أردت سوى أن أبين الأمر بصورة أوضح احتياطاً للمستقبل .

القرار — سبق أن أثبت أن اللجنة لم تبحث في تقريرها إلا مسألة مشروع قانون مقدم من الحكومة بالوقت .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة بعد التكيف الذي كيف به الموضوع حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر ؛ (١) (مواصفة عامة) .

(في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨) .

(١) جاء ، في مضطلة جلسة ٢٤ مايو لسان الرئيس « هل توافقون على تقرير اللجنة ؟ » قطع ، ولكن المجلس في جلسة ٣١ مايو أضاف إلى هذه الجملة تقييماً أن تكون الموافقة على تقرير اللجنة بعد التكيف الذي كيف به الموضوع حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر .

في حالة قيام الأحكام العرفية تتقدم الحكومة بما تريد سنّه من التشريعات للسّنة بالحالة الحاضرة إلى المجلس ، على أن

يقرها البرلمان بمجلسيه على وجه السرعة .

• تراجع للنقطة على هذا في المادة ١٥٥ .

(في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩) .

جلس النواب

مادة ٢٦ - « تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك . ويستفاد هذا الإصدار من نشرها في الجريدة الرسمية .

« وتنفذ في كل جهة من جهات القطر المصري من وقت العلم بإصدارها .

« ويمتد إصدار تلك القوانين معلوماً في جميع القطر المصري بعد نشرها بثلاثين يوماً . ويجوز قصر هذا المبدأ أو مدّه بنص صريح في تلك القوانين » .

الهيئة
الاستشارية
القضائية

يتضمن الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ الخاس بإعادة تنظيم المحاكم الأهلية حكين لها حقاً صفة دستورية ، وهما حكم المادة الأولى التي تحدد القواعد الخاصة بمرين القوانين وحكم المادة الثالثة التي تقضى بعدم سرين القوانين على للاضي . أما موضع هذين الحكمين الطبيعي في الدستور فإنه يجي ، بعد المادة الخامسة والشرين الخاصة بإقرار القوانين والتديق عليها وإصدارها (١) .

قرار مجلس الوزراء الصادر بإقراض مكافأة أعضاء البرلمان إلى ٣٦٠ جنباً لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤

الخاص بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان بستمائة جنيه ، لأن القانون لا يبدل ولا يلغى إلا بقانون .

تليت للذكرة للقمعة لمكتب المجلس من حضرات الراقين ، وهذا نصها :

حضرة صاحب القولة رئيس مجلس النواب

نتشرف بأن نرفع لميعة مكتب مجلس النواب للذكرة الآتية :

بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ قرر البرلمان ، بناء على المادة ١١٨ من الدستور ، مقدار للمكافأة التي يستولى عليها الأعضاء وقدرها ٦٠٠ جنيه سنوياً .

غير أنه حدث وقت غياب مجلس النواب أن قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٢٥ تخفيض تلك المكافأة إلى ٣٦٠ جنباً سنوياً ؛ وبلغ هذا القرار لسكريرة المجلس في ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ .

وحيث إننا الآن لا نستطيع إلا التقي مع القانون الذي أقره البرلمان باعتبار المكافأة ٦٠٠ جنيه سنوياً ؛ غير أن وزارة المالية التي تتولى الصرف لا تستطيع إلا تنفيذ القرار الوزاري فلا تصرفها إلا بواقع ٣٦٠ جنباً سنوياً .

فإزاء هذه الصعوبة نتشرف بأن نرفع لعلوكم هذه للذكرة بأمل التكرم بمرضاها على المجلس ليقرر ما يراه . وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ؟

حمدي سيف النصر محمد عبد الجليل عطا عفي

القاهرة في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦

الرئيس — في سنة ١٩٢٤ صدر قانون يجل مكافأة كل شيخ وكل نائب ٦٠٠ جنيه في السنة بعد أن وافق عليه المجلس ، ثم حدث أن حل مجلس النواب وقرر مجلس الوزراء أن يكون مرتب النائب أو الشيخ ٣٦٠ جنباً سنوياً ، فرفضوا للذكرة يرون أن يتمشوا مع القانون الذي أقره البرلمان باعتبار للمكافأة ٦٠٠ جنيه سنوياً ، فهل يرغبون أن تكون للمكافأة السنوية للنائب ٦٠٠ جنيه سنوياً أم ٣٦٠ جنباً ؟

عطا عفي بك — قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ مايو سنة ١٩٢٥ لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يلغى قانوناً أقره البرلمان بمجلسيه وصدي عليه جلالة الملك ؛ ولذلك فإن هيئة الرقابة ترفض أن تدعن لهذا القرار قطعياً ؛ ونحن نطلب من حضراتكم الآن احترام القانون إلى أن يبدل بقانون آخر ، واعتبار قرار مجلس الوزراء مخالفاً مخالفة صريحة للقانون الدستوري الصادر في سنة ١٩٢٤ .

الرئيس — قدّم حضرة النائب عبد الحافظ عطية اقتراحاً بشروع قانون خص بمكافأة أعضاء البرلمان أيضاً ، فهل ترون تلاوة مذكرته الإيضاحية لارتباطها بالموضوع الذي نبحثه الآن ؟

(أصوات : نوافق على ذلك) .

تليت للذكورة ، وهنا نصها :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

لما رأيت ميول حضرات إخواني النواب وحضرات أصحاب الدولة وللعالى الوزراء متجهة إلى ضرورة اتباع سياسة مالية يكون من شأنها تحسين حالة ميزانية الدولة بحيث يتيسر لبلاد أن تقوم في عهد نهضتها بالإنشاء والتجديد في كافة المرافق الحيوية مع تحقيق هذه الليول عن طريق الحكمة والرشاد .

فلهذه الاعتبارات ، ومع التسليم بأن للكفافة للقررة قانونا لكل نائب هي في الواقع دون ما تستلزمه تكاليف الحياة الكبير ، إلا أنه عتقاً لهذه النزعة الشريفة ، ورغبة في أن يتقدموا بتضحية أخرى لصالح العام ، رأيت أن أقدم مشروعا بتخفيض هذه الكفافة إلى مبلغ ٤٨٠ جنيا في السنة على أن يمرض على المجلس في أقرب فرصة .
وتفضلوا بقبول عظيم احترامي ؟

عبد الحاقى عطيه

على نجيب افندي — أريد أن أتكملم في فصل مذكرة مراقبة المجلس عن هذا الاقتراح الأخير ، لأنى شرعت بأتنا مبردا على المذكرة الأولى بحون أن نأخذ قراءاً فيها .

الرئيس — الذى دعا إلى الاتصال بين مذكرة الراقبين والاقتراح أن موضوعهما واحد . فاللذكرة تقول ألا يعمل بقرار مجلس الوزراء الذى خفض للكفافة من ٦٠٠ جنيه إلى ٣٦٠ جنيا ؟ واقتراح حضرة عبد الحاقى عطيه افندي يرمى إلى تعديل الكفافة إلى ٤٨٠ جنيا بدلا من الستائة .

على نجيب افندي — أرى أن السألة ليست واحدة ، فهناك قانون دستورى صدق عليه جلالة الملك بعد أن أقره البرلمان يجب أن يعترم ؛ وهناك قرار مجلس الوزراء حاول أن يقوم مقام ذلك القانون . أما مشروع القانون الخاص بتخفيض الكفافة فيجب أن يأخذ بعمره العادى فيحال إلى لجنة الاقتراحات — وذلك أرى أن السألتين منفصلتان .

إبراهيم الهلباوى بك — صدر قانون في سنة ١٩٢٤ بمحدد مكفافة أعضاء البرلمان بمبلغ ٦٠٠ جنيه في السنة ولكن في سنة ١٩٢٥ صدر قانون بميزانية ١٩٢٥ — ١٩٢٦ خفض للكفافة البرلمانية إلى ٣٦٠ جنيا في السنة ، وهذا القانون الذى صدرت به تلك الميزانية ليس بقانون دستورى ، فصرنا أمام قانونين أحدهما أقره البرلمان . ويذكر المجلس أننا شكلنا لجنة للنظر في دستورية القوانين التى صدرت مدة تعطيل المجلس ؛ فلهذه اللجنة أن تبحث وتبث فيها إذا كانت هذه القوانين دستورية أو لا ؟

وهذا القانون داخل ضمن أعمالها ، فلينا أن نتنظر عمل هذه اللجنة لأتأ ، نحن أعضاء البرلمان ، من أول الناس مصلحة في ألا تسجل فيها عتضا من الشئون . ومن أجل هذا ، ولأن ميزانية هذا العام بها من السج ما لا يمكن موازنته إلا بإسبال الاحتياطي ، وهو اللورد الوحيد الذى لا بد أن نلجا إليه لأخذ الفرق بين الكفافة التى قررها مجلس الوزراء والكفافة التى قررها البرلمان — لذلك أرجو من حضراتكم انتظار نتيجة بحث لجنة الشئون الدستورية في هذه السألة ، وكذلك اللجنة التى تنتظر في الميزانية .

الرئيس — إذن نريد التأجيل حتى تبحث لجنة الشئون الدستورية هذه السألة ؟

إبراهيم الهلباوى بك — نعم .

على نجيب افندي — أنا ضد اقتراح التأجيل .

على أيوب افندي — رأي أن التأجيل لا محل له . وأستمع أستلذى الهلباوى بك في أن أقول إن نظريته بيت على شيء من اللبس أو الخطأ ، فإنه قد بنى هذه النظرية على أن القانون الدستورى الذى أقره البرلمان قد صدر قانون آخر يتعارض معه . والحقيقة ليست كذلك ، إذ أن الميزانية الصادرة في سنة ١٩٢٥ ، والتى حوت ضمنا ما يفيد أن مكفافة عضو البرلمان قد خفضت إلى ٣٦٠ جنيا إنما صدرت بمرسوم قطق ؛ وفرق بين قانون وبين مرسوم له قوة القانون . وعلى كلا الأمرين فإن أولئك الميزانية لا يتصدى السنة التى

صدرت فيها . فالسألة إذن — كما قال حضرات الرافعين — تنحصر في وجوب التقى مع القانون الدستوري الذي أقره البرلمان باعتبار للكفاءة ٦٠٠ جنيه سنوياً ، وألا تعتبر ما عدا ذلك حتى يعدل هذا القانون بآخر بالطرق الدستورية .

فكرى أبانله افندى — أننا أؤيد اقتراح الملباوى بك ؛ ولكنى لأن لم أفهم الطرحة التى اتبعها حضرات الرافعين .

الرئيس — تسلم الآن فى التأجيل من عممه .

فكرى أبانله افندى — اقتراح حضرة عبد الحالى عطيه افندى يجب أن يأخذ بهراء الطبقى بأن يحال على لجنة الاقتراحات ؛ وفى أثناء ذلك تعرض للزيادة وبها يبلغ المخصص للكفاءة الأعضاء ؛ فند نظر الزيادة ينظر فى هذا الاقتراح والجلس أن يقرر ما يشاء . حين هلال بك — يؤخذ من كلام الأستاذ الملباوى بك أنه يعتبر أن ورود التخفيض المجلس بكفاءة الأعضاء فى ميزانية سنة ١٩٢٥ هو قرض القانون الدستوري الذى أقره البرلمان وأمدته بجلاء ذلك . وبناء على ذلك فهو يطلب انتظار رأى لجنة الشؤون الدستورية فى هل قانون للزيادة دستورى أو غير دستورى . على أنى ، بدون توسع ، أقول إن مجلس الوزراء بقراره قد خالف نص الدستور مخالفة صريحة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالميزانية .

الرئيس — نريد قصر الكلام فى هل تؤجل هذا البحث أو تنظر فيه مباشرة .

حين هلال بك — إن قرار مجلس الوزراء وقانون للزيادة لسنة ١٩٢٥ (كما يسميه الملباوى بك) إنما هما عملان خالصان بالميزانية فقط . وقد عدلت الكفاءة — بناء عليها — ولكن أماننا قانون دستوري أقره البرلمان وأمدته بجلاء الملك ، فهو قائم لأن ولم يصدر قانون يلقيه أو يبدله ، وعلى ذلك يجب احترامه وتنفيذه إلى أن يسل ذلك قانون آخر يصدر بالطرق الدستورية .

راغب اسكندر افندى — إنى أؤيد التأجيل لأسباب غير التى أشار إليها حضرة الملباوى بك .

لا شك أن الميزانية تصدر بقانون كما تمس على ذلك المادة ١٤٣ من الدستور . ومن البادى الدستورية المقررة أن للزيادة قد تعدل اعتادات صدرت بها قوانين مستقلة . وقد قرأت فى مؤلف لأوجين بير أن قانون الميزانية يجوز أن يغير بالمع اعتمدت فى قوانين سابقة . وإنى لا أرى سبباً ، بحضرات الزلاء ، فى جعل هذه المسألة مستعجلة .

(أصوات : كلا غير مستعجلة) .

راغب اسكندر افندى — إذن مدامنا متفقين على أنها ليست مستعجلة ، وما دام أن رأى فى هذه المسألة سيفوض للجنة الشؤون الدستورية ولجنة الميزانية التى قد تعدل أو لا تعدل القانون المجلس بالكفاءة فى الميزانية ، أطلب تأجيل البحث إلى أن تنظر لجنة الميزانية فى الأمر .

ولم مكرم عبيد افندى — إنى أعارض فى التأجيل من وجهة التكيف القانونى التى أتى بها حضرة الملباوى بك لأن القانون الذى أمدته المجلس لم يبلغ مجرد إصدار الميزانية للزيادة ، إذ أن للزيادة لا يمكنها أن تخلق قانوناً ما ، والقرض الأساسى منها هو تنظيم مالية الدولة ، فإذا خفض مبلغ أو زيد مبلغ فيها لا يمكن أن يلغى هذا التخفيض أو تلك الزيادة قانون ، لأن ذلك ما هو إلا واقعة (Faite) ، وقد يجوز أن تجعل للكفاءة فى السنة القادمة أربعين جنيهاً أو خمسة وثلاثين جنيهاً ، وهذه كلها وقائع وليست بقوانين لها قوة إنشاء قوانين دستورية أخرى صدرت قانوناً . ومثال ذلك أن الحكومة قررت خمسين ألف جنيه لخزانة مكرار ، ولكنها فى السنة التى تلتها قالت إنها لا يمكنها أن تدفع أكثر من ثلاثين ألف جنيه .

الرئيس — ليس هنا بحثاً فى التأجيل من عممه .

ولم مكرم عبيد افندى — أتمدد من هذا إلى أنه ليس من داع للتأجيل ربنا تنظر لجنة الشؤون الدستورية ، التى لى التعرف أن أكون عضواً بها ، فى هذا الأمر .

إبراهيم الملباوى بك — للملاحظة التى أبدتها الأستاذ راغب اسكندر وجهة جدأ واقعه عليها ؛ وللزيادة العادة فى سنة ١٩٢٥ تبقى نافذة كمنس الدستور إلى أن يصدر البرلمان ميزانية أخرى . ونحن والحكومة خاضعان لهذه الميزانية لحين صدور الميزانية التى تبحث فيها اللجنة المالية الآن . وكل قانون يصدر للجانعات وللأفراد ويخرج بأمر الملك فهو قانون . وقد قرر المجلس أن أمثال هذه القوانين —

ومن ضمنها ولا شك قانون للريانية —. يجب أن يترك بحته اللجنة الشؤون الدستورية ، خصوصاً قد قدمت لحضراتكم أن كل زيادة في مكافأة أعضاء البرلمان في هذه السنة يجب أن تؤخذ من المال الاحتياطي . ولكن يجوز أن ترى لجنة الريانية رأياً في هذا الموضوع يكون خير وسيلة لتخرج من هذا اللأزق .

مصطفى النحاس باشا — يقول الملبأوى بك إنه يود التأجيل لأنه قد صدر قانون بجزانية — سنة ١٩٣٥ يمدل ضمناً القانون الدستوري الذي أقره البرلمان .

وإنه بناء على ذلك لا محل للبحث في هذا الموضوع حتى تنتهي لجنة للريانية من دراستها لأن هذا المبلغ وارد بها . وإن أخلفته في ذلك . وليسبح لي حضرته بأن أقول إن السألة لا تحتاج للتأجيل لأنه كما قال الأستاذ مكرم عبيد إن القانون لا يلقى إلا قانون ؛ وللريانية صدرت في ٣ مايو سنة ١٩٣٥ ؛ وبناء على قرار مجلس الوزراء الذي صدر في نفس التاريخ خفضت المكافأة البرلمانية إلى ٣٦٠ جنيه سنوياً . ولكن هذه الريانية حوت ما يأتي :

قدت ميزانية الإيرادات بكفا .

قدت ميزانية المصروفات بكفا .

وفي هذه الريانية « باب المصروفات » خفضت مكافأة النواب . فبقطع النظر عن دستورية القانون وعدمه فإنه خلص بالنسبة التي صدر فيها ، سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ ، أعني أن التخفيض في الريانية كان لإدارها ولكن التي حلول أن يمس القانون الذي أصدره البرلمان بالمكافأة هو قرار مجلس الوزراء الصادر في التاريخ نفسه ، وهذا القرار ليس من شأنه أن يمس قانوناً دستوريا .

أما ميزانية سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ فلها ما تعرض لإلا ربط مصارف تلك السنة ومنها المكافأة البرلمانية .

الرئيس — ولكن هذا الكلام لا يتعلق بالتأجيل من عدمه .

مصطفى النحاس باشا — إن التأجيل للسبب الذي يقول عنه الملبأوى بك من أن الريانية التي صدرت بقانون يعمل بها حتى يصدر قانون بجزانية جديدة كما تمس على ذلك المادة ١٤٣ من الدستور مردود عليه بنس المادة ١٤٣ منه التي تقول « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » . وهذه هي حالتنا ، فأمانتنا مصروفات مطلوب تقررها زائدة على التقديرات الواردة بالميزانية ؛ وهذه المصروفات في قيمة الترقى بين ٩٠٠ جنيه و ٣٦٠ جنيه . وهذا من حضا أن تأذن به بدون انتظار للريانية الجديدة . ورأى ألا تؤجل مطلقاً لأن هذه الإجراءات غير دستورية بالرة ، ولا يسمع لأية هيئة — كاللثة ما كانت — أن تلقى قانوناً دستوريا بقرار من مجلس الوزراء .

الرئيس — إنك إذا قلت دستورية أو غير دستورية فنذلك من شأنه أن يعصد الرأي القائل بإحالتها على لجنة الشؤون الدستورية .

مصطفى النحاس باشا — البحث الذي طرقتة الآن لم يطرقه غيري . فللسألة ظاهرة جليلة ، لدرجة أنها لا تسمح بالتأجيل حين نظرها بأية لجنة .

حسن صبري بك — يفصل في موضوع للمناقشة بطريقة قاطعة ، البحث فيمن له حق وضع ميزانية مجلس النواب ، فإن كانت الحكومة — أي السلطة التنفيذية — هي صاحبة هذا الحق كان من الواجب ، تبعاً لهذا ، احترام القرار الوزاري القاضي بإقتاس مكافأة حضرات النواب حتى نبث للريانية الجديدة أو حتى يقرر المجلس إذا كان للرسوم التي صدر باعتاد الريانية أثناء تعطيل البرلمان دستوريا أم لا ؟

أما إذا ثبت أن مجلس النواب مستقل بشؤونه وفي وضع ميزانيته ، فالنتيجة الطبيعية لهذا أن يكون هو ، دون غيره ، صاحب الحق اللطاني في وضع ميزانيته .

ما دام الأمر كذلك ، وحيث إنه صدر قانون بتحديد مكافأة حضرات النواب ، فيجب الأخذ به والسير بمقتضاه حتى يفصل في الموضوع للطرح علينا اليوم .

يؤيد هذا الرأي ما جاء في اللادتين ١١٨ و ١١٩ من قانون الدستور . وإذا رجنا إلى اللائحة الداخلية وجدنا أن للسادة ١٤٥

منا تتم على هذا الحق صراحة إذ تقول « يقوم الراقبون بتحرير ميزانية المجلس ؛ وتتولى لجنة الحسابة درسها وخمس أرقامها وكتابة بيان نتيجة أعمالها فترفعه للمجلس ». فلا يجوز بعد هذا أن تحكم الحكومة في مجلس النواب محسوبة بإيه كية مهمة أو فرعاً من فروعها فتصرف في ميزانيته وتحدد بجرة قلم لأعضائه مكافأة تضاف ما سبق للمجلس شريره ، وتهدم ما يجب للتواثيف التي يرميها من الاحترام .

فلا معنى إذن لقول بإبقاء الفصل في هذا الموضوع الخطر حتى تبحثه لجنة الشؤون الدستورية أو لجنة الميزانية ، لأن مهمة الأولى البحث في دستورية القوانين وليس من اختصاصها فحص الميزانية . أما لجنة الميزانية فمهمتها درس الميزانية التي وضعتها الحكومة لصالحها المختلفة . ولا يمكن ، كما تقدم القول ، لأية وزارة أن تضع للمجلس ميزانيته لأن هذا حق من حقوق النواب ؛ وهم ، دون غيرهم ، أصحاب الكلمة العليا فيه ؛ فلا معنى إذن لتأجيل النظر في الذكرة التي رفضها حضرات الراقبين ، بل يجب أن يبدأ المجلس في بحث موضوعها . (تصنيق)

الرئيس — أظن أن المسألة قد اقتضت ، فلا داعي لإطالة للنقشة .

إبراهيم الهلباوي بك — لي كلمة ردّاً على ما قاله الأستاذ حسن صبري بك .

الرئيس — لقد تكلمت ثلاث مرات ؛ ولا يجوز طبقاً لنس اللائحة الداخلية أن يتكلم العضو أكثر من ذلك .

إبراهيم الهلباوي بك — لقد سمع لجنة من حضرات الأعضاء بالرد على .

الرئيس — قد يسمح لأكثر من هذا العدد بالرد على أي عضو ، ولكن لا يجوز للعضو أن يتكلم أكثر من ثلاث مرات في موضوع واحد . وإن أسف لاضطراري للوصول إلى هذا الحد ، ولكن نص اللائحة الداخلية صريح ويجب احترامه . أما إذا رأى المجلس أن المناقشة لم تم ، وأن الموضوع لا يزال محتاجاً لبحث ، فلا مانع عندي .

وصا واصف إندى — أوافق زميلي الأستاذ الهلباوي بك على طلب التأجيل .

ليست المسألة في نظري دستورية حتى تظهرها لجنة الشؤون الدستورية ، لأن القوانين التي أحيلت على هذه اللجنة عديدة جداً . ومن المناقشة التي دارت بيننا أجمعاً على أن هذه القوانين غير دستورية وبطلانة بطلاناً جوهرياً (مناقشة) .

وإنما يدور البحث حول معرفة الحقوق التي ترتبت لتغير بناء تلك القوانين الباطلة ، والوصول إلى إقرار قوانين غيرها (مناقشة) ؟ هذا رأي الشخصي .

أما طلب التأجيل فلأنه لا يليق أن نتظر قانوناً خالصاً بنا وفضلته على باقي القوانين ، خصوصاً أن أحد حضرات الأعضاء قسم في نفس الوقت مشروع قانون بطلب تخفيض للمكافأة . فيحسن بنا أن نؤجل النظر في مذكرة حضرات الراقبين إلى أن نبشّاع مشروع الميزانية . فللمسألة — كما نرون حضراتكم — مسألة لياقة لا مسألة دستورية هذا القانون أو عدم مطابقتها للدستور .

وفضلاً عن ذلك فإنا إذا بحثنا الموضوع الآن وقررنا تنفيذ القانون الذي صدر بتحديد المكافأة دون غيره من القوانين فيكون هناك عمل للظمن عليه علينا ، لأنه قد يكون له أثر على الماضي (Effet retroactif) بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ ، لهذا أرجو حضراتكم أن توافقوا على التأجيل حتى نتظر في مشروع الميزانية .

(تصنيق)

وليم مكرم عبيد إندى — أقول ردّاً على الأستاذ وصا واصف إننا حقيقة شاكرين للدروس التكررة التي ألقيت على المجلس في الليلة الماضية .

لقد حل الوقت القبيح يجب أن تكون فيه لنا قوة إقناع وإيمان لتقف أمام الجمهور وأمام الأمة غيورين بما نقتضه حقاً ، نسياً كان أم مطلقاً .

لسنا هنا في صد إصدار ميزانية لنا ، أو في بحث مسألة خاصة بنا ، إنما الأمر أكبر من ذلك بكثير ، وهو : أقرار الذي أصدرته وزارة زيور بشأن دستوري أم لا ؟ وهل يجوز أن يقف أمامنا فيصدنا عن تنفيذ أحكام الدستور ؟ نحن إزاء هذا لا أمام تهديد ميزانية .

إننا لا نجري وراء شهوة مالية . لنا رأى في ميزانية الدولة عندما يحين وقت بحثها . أما فيما يخص القرار الذى أصدرته وزارة زيور باشا فهل لما أو لغيرها من الوزارات غير الدستورية الحق فى أن تقيم سداً أمام الأمة وأمام الدستور ؟ أشعر بأن لى الحق أن أقف وأقول : كلا وأقف مرة كلا .

لا دخل للساعة الدستورية لأتأ لنا فى صدد قانون . أما اللياقة كلها فى التفصل فى شئ واحد وهو : هل القرار سالف الذكر مقيد لنا أم لا ؟ فذلك أرى عدم التأجيل حتى يفصل مبدئياً فى هذه النقطة (تصفيق) .

(أصوات : يقفل باب المناقشة) .

الرئيس — أقفل باب المناقشة فى موضوع التأجيل من عمه .

للموافق على التأجيل يقف .

(نوقت أقلية) .

الرئيس — إذن تقرر عدم التأجيل ، أى تقرر النظر فى الذكرى المقدمة من حضرات الراقين .

الرئيس — هل تريدون النظر فيها الآن أم فيما بعد ؟

حسين هلال بك — أصبح الأمر ظاهراً ، فيؤخذ الرأى على العمل بالقانون الذى أقره البرلمان أم على العمل بالقرار الوزارى ؟

الرئيس — هل ترون أخذ الرأى بالكيفية الآتية : هل يستمر العمل بالقانون الذى أقره البرلمان بتحديد مكافأة الأعضاء حتى يسدل بقانون أم يستمر العمل بالقرار الوزارى إلى أن يصدر قانون بتعديله ؟

(أصوات : موافقون) .

إبراهيم الملباوى بك — أرجو تحديد للوضع الذى يؤخذ عليه الرأى (مقاطعة) .

الرئيس — تحفل بقول ماتريده .

إبراهيم الملباوى بك — أرى التحديد ضرورياً متناً للإيهام لحمل هل الراد أن ينفذ قانون سنة ١٩٢٤ من الآن قطع أم يسرى على الماضى (مقاطعة) . إذا قررنا أن القانون قائم ولم يتأثر بقرار مجلس الوزراء فلا شك أنه يسرى على الماضى فيصبح من حق حضرات الشيوخ المطالبة بما أخص من مكافآتهم من يوم صدور القرار الوزارى المشار إليه إلى الآن .

الرئيس — حضرات الشيوخ أصحاب الشأن فيما يخص بهم ؟ وقد يقبلون تنفيذ القرار الوزارى أو عدم العمل به . ولكننا هنا ننظر فى أمر يخص بالثواب .

إبراهيم الملباوى بك — أرجو أن تسمحوا لى ...

الرئيس — إن المناقشة دارت حول هذه النقطة : هل القرار الذى أصدرته وزارة زيور باشا له أثر على القانون الذى أقره البرلمان أم لا ؟ وعلى هذا فليؤخذ الرأى ؟

إبراهيم الملباوى بك — لم يقل أحد إن له أثراً . نحن أمام مشروع القانون للقدم من عبد الحفان عطيه بك .

الرئيس — كانت المناقشة دائرة حول هذه النقطة : هل القانون الذى أقره البرلمان نافذ ولم يتأثر بقرار وزارة زيور باشا أم لا ؟ (ضجة) .

الرئيس — لا أسمع بالمقاطعة ؟ ومن حق أن أضع صيغة القرار الذى يؤخذ عليه الرأى طبقاً لما دار حوله البحث . وإن كنت قد أبحث المناقشة فى هذا فإنه من باب التسامح وبصفة استثنائية .

والآن من يرى أن قرار وزارة زيور باشا له تأثير على القانون الذى أقره البرلمان بتحديد مكافأة الأعضاء يقف .

(لم يقف أحد) .

قرر المجلس بالإجماع أن القرار الوزاري الذي أصدرته وزارة زبور بإسلا لا تأثي له على القانون عمة ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان .
(في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦) .

على كتاب وارد من مجلس النواب بيلغ مجلس الشيوخ القرار الصادر عن المكافأة البرلانية ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ .

أنصرف بإخبار دولتكم أن مكتب مجلس النواب رفع لائحة المجلس للذكره المقدمة من حضرات مراقبي وللرلة صورتها مع هذا .
وبعد المناقشة فيها بجللة اليوم قرر المجلس بشأنها الآتي :

إن القرار الوزاري الصادر بإعاض مكافآت حضرات النواب لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ سنة ١٩٢٤ الخاص بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان .

تبلغ دولتكم ذلك .

وعضوا ، يا صاحب الدولة ، بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس مجلس النواب

سعد زغلول

٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦

ثم تليت مذكرة من هيئة المراقبة بمجلس الشيوخ عن هذا الشأن ، وهذا نصها :

تتصرف هيئة المراقبة بأن تعرض على المجلس أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ حدد المكافأة البرلانية ببلغ ٦٠٠ جنيه سنوياً .

على أنه في ٣ مايو سنة ١٩٢٥ ، أثناء تعطيل البرلمان ، صدر قرار من مجلس الوزراء بإعاض هذه المكافأة إلى ٣٦٠ جنياً وأدرجت المكافأة على هذا الأساس في ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ التي صدرت بمرسوم استناداً إلى المادة الواحدة والأربعين من الدستور . وقد اعترضت هيئة المراقبة على ذلك من الوجهة القانونية ؟ وأنكرت على مجلس الوزراء حق التعرض لميزانية البرلمان وإعاض المكافأة . على أنه لم يسع هيئة المراقبة بطبيعة الحال إلا أن تحرر استمارات مكافآت الأعضاء على أساس ٣٦٠ جنياً مع الاحتفاظ بما للمجلس عند اجتماعه من حق المناقشة في هذا الأمر كما هو مبين في خطاب منها لمؤلة رئيس المجلس وبلغ في ١٤ مايو سنة ١٩٢٥ إلى رئاسة مجلس الوزراء وإلى وزارة المالية .

وقد أصدر مجلس النواب بجللة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦ قراراً أبلغنا إياه ، وهذا نصه :

« إن القرار الوزاري الصادر بإعاض مكافآت حضرات النواب لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان » .

فلذا وافق مجلس الشيوخ على إصدار مثل هذا القرار - وهو ولا شك موافق عليه - قضى هذا أن مكافآت أعضاء المجلسين (سواء بالنسبة للماضي أو للحاضر) ينبغي أن تصرف على أسس خمسين جنياً في الشهر مادم القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ قائماً .

فبناء على ذلك فتتروح هيئة المراقبة على مجلس الشيوخ إصدار القرار الآتي :

« بعد الاطلاع على للذكره المقدمة من هيئة المراقبة بقرر المجلس للواقعة على تلك للذكره ويصرح أن القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٣ مايو سنة ١٩٢٥ بإعاض مكافأة أعضاء مجلس الشيوخ والنواب لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان . وبناء على ذلك يجب على المراقبة مباشرة صرف المكافآت طبقاً للقانون للذكر » .

السيد موده

محمد محمود خليل

٢٩ يونيه سنة ١٩٢٦

دولة الرئيس - ألا يرى حضرات المراقبين أن الجملة الأخيرة من مذكرتهما ساجبة لأوامها لعدم وجود الاعتداد الكافي للصرف طبقاً للقانون رقم ١ سنة ١٩٢٤ ، وأنه يحسن الانتظار حتى يدرج الاعتداد اللازم في البرلانية ؟

حضرة محمد محمود خليل بك — مسألة الاعتماد مسألة أخرى ستتخذ فيها الرقابة الإجراءات اللازمة لطلبه بالطريقة الدستورية .

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك — باحضرنا الأعضاء ، لابد أنكم تذكرون تلك الضجة التي قامت في العام الأسبق وما كتبته الجرائد عند صدور قرار البرلمان في مسألة الكفافة . وقد كنا ، على اختلاف أجزائنا ، نسمع عبارات السخط العام أينما حللنا . وما كاد يصدر قرار مجلس الوزراء بتخفيض الكفافة إلى ثلثية وستين جنباً حتى هدأت النفوس الثائرة . والواقع أن الكفافة ، كما قررها البرلمان في دوره الأول ، كانت أكثر عما يائز ، ولم ترضها الأمة . ونحن ، بصفة كوننا نواباً عنها ولسان حالها ، يجب علينا ألا نعرض إلى ما لا ترضاه ؟ وقد أهمت للكفافة ، فيجب أن تبقى على ما أهمت إليه .

حضرة محمد أبو النصر بك — أما أنا فلا أتكلم في موضوع الكفافة من حيث النفس أو الزيادة ؛ ولكنني أتكلم فقط من حيث النظام ومن حيث القانون .

أما من حيث النظام فيجب أن نلاحظ أنه بصرف النظر عما إذا كانت إثارة المسألة الآن مما يتفق مع اليقظة أو لا ، فإنني أرى أننا إذا دخلنا في هذا الموضوع عدنا على أعضائنا بالوم والتقد . فإن إقصاء الكفافة إلى ثلثية وستين جنباً لم يكن — كما أشير إليه في كتاب مجلس النواب — بناء على قرار وزاري غريب ، بل كان طبقاً للرسوم الصادر بالميزانية ، ذلك للرسوم الذي غُذ فلا وجرى عليه العمل وما زال جارياً في مختلف الصالح . فإذا ما أردنا أن نحكي القانون الأول الذي أصدره البرلمان كان حكا علينا أن نتساءل : كيف قررتم بالأمر تأليف لجنة كذلك التي سماها مجلس النواب — خطأ أو صواباً — لجنة الشؤون الدستورية ؟ ونحن لم نسمها ، ولكن اعتضد أنها لجنة خاصة شكلت للبحث في نقطة خاصة ، هي دستورية القوانين التي صدرت أثناء تعطيل البرلمان أو عدم دستوريتها ، وما ترتب على ذلك من النتائج ، ومن أي تاريخ يبدأ أثر الإعلان ؟ ولا شك أن من بين هذه القوانين قانوناً صبر بالميزانية وغذ ضلاً وما زال نافذاً إلى هذه اللحظة . نتساءل كيف قررتم ذلك الأمر وتردون الآن أن تستثوا من بين هذه القوانين قانوناً خاصاً هو قانون الميزانية تطووه استناداً إلى أن إقصاء الكفافة إنما كان بقرار وزاري — هذا ما لا أنطقكم تهاونون عليه .

أما من الجهة القانونية فإن البحث يجب أن ينصب على جوهر الخلاف لا عرضه . والجوهر هو مرسوم الميزانية — تلك الميزانية التي استمر العمل بها إلى الآن — هل هذا للرسوم لا يزال قائماً أو لا ؟ إن لإبطاله طرقاً يجب أن تستوفى ؛ ولقد شكلت لجنة خاصة ، وأحتم عليها النظر في هذه القوانين ؛ ورتب على ذلك أنه لا يجوز وضع المسألة على الشكل الآتي :

« هل القرار الوزاري يلغى قانوناً أم لا ؟ » لأن البداهة تنطق بأنه لا يلغيه . والواقع أنه إنما ألغى بقانون قائم هو قانون الميزانية ؛ ودستورية هذا القانون هي محل بحث في اللجنة الخاصة التي شكلتموها ؛ وغدا سيعرض على حضراتكم بحث اللجنة وتصدر قراكم فيه . وأخيراً فلنرى فائدة عملية تنتهي من وراء ذلك .

وإن يكن يكون البحث الآن سابقاً لأوانه من كل وجهة : النظامية والقانونية والعملية .

حضرة محمد محمود خليل بك — المسألة دستورية لا سياسية . تطلب للرقابة إصدار قرار مماثل للقرار الذي أصدره مجلس النواب ؛ ويجب أن ينظر إلى هذا الطلب من الوجهة الدستورية فقط .

صدر قانون بتحديد مكافأة الأعضاء ؛ وهذا القانون قائم إلى أن يصدر قانون آخر يلغيه أو يبدله . وفي هذا ما يكفي للرد على حضرات الزملاء .

إن ما قاله حضرة الدكتور أحمد عيسى بك من أن للكفافة كثيرة أو قليلة يكون موضع بحث المجلس إذا قدم به مشروع قانون بتعديل القانون الأول . أما والقانون قائم فلا محل للبحث في ذلك الآن .

وأما القول بأن الرسوم التي صدرت به للميزانية جاء ممدلاً لهذا القانون فهذا قول لا يتفق مع الدستور ، لأن للميزانية التي يترتب بها الدستور هي الميزانية التي يقرها البرلمان ؛ فإذا حال دون ذلك حائل فقص الدستور صريح بوجود العمل بالميزانية السابقة . فميزانية المجلس إذن هي تلك التي أقرها البرلمان سنة ١٩٢٤ ؛ والتي يجب احترامها قبل كل شيء هو نص الدستور الذي يجعل ميزانية مجلس الشيوخ لتلك السنة قاعاً للآن .

ومع ذلك فلو اعترف جدلاً للمرسوم الصادر بالميزانية بالمشروعية الدستورية التي للقانون الصادر بواقعة البرلمان ، فإن هذا المرسوم - بالرغم من ذلك - لا يمكن أن يمدل قانوناً قائماً ، إذ أن قانون للميزانية ما هو إلا ربط لأرقام الإيرادات والمصروفات ، فهو قرار يصرف مبالغ معينة وتحصيل إيرادات معينة . وهو قانون وقته ينتهي بمضى السنة ؛ لكنه لا يمس بحال من الأحوال قانوناً آخر . ومع كل ذلك فإنه لم يصدر قانون للميزانية وإنما صدر مرسوم غير دستوري تنفيذاً لقرار باطل صادر من مجلس الوزراء بتخفيض للكفافة ، وهو قرار مدموم الوجود لا يمكن أن يطل قانوناً صادراً من البرلمان . وللطالب من حضراتكم الآن هو أن تقرر صراحة - كما قرر مجلس النواب - أن قرار مجلس الوزراء لا تأثير له على قانون موجود هو قانون الكفافة البرلمانية التي ما زال قائماً إلى أن يصدر قانون آخر يبدله ؛ أي أن المطلوب من حضراتكم هو تقرير مبدأ دستوري ، وهو أن قرار مجلس الوزراء لا يُلغى قانوناً .

دولة الرئيس - ولكن لا ننس أن الرقابة طلبت في اقتراحها للمروض على المجلس الآن « صرف المكلفات على حسب القانون القديم » ؛ وهذا لا يمكن تنفيذه إلا بعد إقرار للميزانية .

حضرة محمد محمود خليل بك - البارة الأخيرة المذكورة في اقتراح الرقابة ، وهي « وبما على ذلك يجب على الرقابة مباشرة صرف المكلفات طبقاً لقانون المذكور » ، الفرض منها أن هيئة الرقابة هي المختصة بكل ما يتعلق بالميزانية ؛ فإذا بين لها أن المبلغ الذي لديها لا يكفي لطلب فتح اعتماد جديد .

دولة الرئيس - ولماذا هذه الصلة ؟

حضرة محمد محمود خليل بك - الواقع أن العبارة الأخيرة من الاقتراح هي تحصيل حاصل ؛ ولنا نحن نكتفي الآن بتقرير البدء الذي قرره مجلس النواب .

حضرة حافظ عابدين بك - السألة للطروحة على المجلس ليست مسألة بحث مكافأة الأعضاء من حيث إنها كثيرة أو قليلة ؛ وإنما موضع بحثنا الآن هو هل يجوز للسلطة التنفيذية أسماء عطلة البرلمان أن تمتد على السلطة التشريعية تصدر قراراً تمتد به قانوناً سبق أن أصدره البرلمان ؟ هذا هو موضع البحث ؛ وهذا هو ما نطلب أخذ الرأي عليه .

دولة الرئيس - ألا يصبح أن يكون مجال البحث في هذا الموضوع في وقته المناسب عند نظر الميزانية ؟

حضرة محمد محمود خليل بك - هيئة الرقابة ترى هذا الوقت هو الوقت المناسب لتقرير هذا المبدأ .

دولة الرئيس - ولكن رأى الرقابة لا يتقيد به المجلس .

حضرة محمد محمود خليل بك - بلا شك ؛ ولكن تؤخذ الأصوات على طلبتها .

حضرة محمود أبو الصير بك - لا زلت أقول إن هذا المبدأ الذي نطلبون إقراره تمهد به البداية . وعبئاً أن نضجوا وقت حضراتكم في استصدار قرار على مسألة بدعية ، وهي هل يُلغى قرار وزاري قانوناً أصدره البرلمان ؛ ولكن السألة لها وجهة أخرى يلزم فيها أن تبقى كل لبس ، وهو أثر مرسوم للميزانية على ذلك القانون البرلماني . وهذه النقطة هي بيننا التي جلسوها من اختصاص اللجنة التي شكلت للنظر في دستورية القوانين ، ولا ينبغي على حضراتكم أن ميزانية الدولة مطروحة أمام مجلس النواب وغداً تكون بين أيديكم ، فما الذي يدعوكم إلى هذه الصلة ؟ رأى نظام يذهبكم لأن تقضوا اليوم ما قررتموه بالأمس ؟ قبضنا ، والحمد لله ، مكافأة شهر يونيه مقدماً ؛ ولا أظن أن يأتي موعد صرف مرتب شهر يولييه حتى يكون المجلس قد نظر الميزانية وأقر الكفافة التي تبنتوها ...

(ضجة شديدة) .

دولة الرئيس - أظن أن المجلس فهم غرضك .

حضرة محمود أبو الصير بك - أطلب تأجيل النظر في اقتراح الرقابة حتى تعرض للميزانية على المجلس .

دولة الرئيس - حضرتك تكلمت في هذا الموضوع أكثر مما تسمح لك به اللائحة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أرجو أن يقر المجلس الاقتراح المطروح الآن من جانب الرقابة للأسباب التي سبقني إليها حضرات زملائي .

وليس الترض من هذا الاقتراح أن ينظر المجلس في قيمة المكافأة من حيث الزيادة أو النقص ، وإنما المطلوب هو أن القانون الذى يصدره البرلمان يجب أن يقي قائمًا وعقربًا ولا يجوز أن يبدل أو يغير أو يعمى إلا بقانون آخر يصدره البرلمان نفسه .

وكان الأخرى بحضرة الشيخ المهرم أبو النصر بك أن ينزه لسانه عن أن يجرع زملاءه بكلام جارح ، يمكن أن يرد عليه به ، وأن يباد إليه بذاته وبأسوأ منه . وأولى بحضرته أن يقف عند حدود اللياقة في مخاطبة إخوانه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس اتندى - ليس للطروح الآن على المجلس النظر في المكافأة من حيث قيمتها ؛ وإنما الموضوع هو أن هناك قانونًا أصدره البرلمان وحصل التصديق عليه من السلطة التنفيذية . فأقول واجب على البرلمان أن يوقف هذا التصديق ، وألا يقر سابقة تعجز هذا الاعتداء .

أما وجه الاستعجال في هذا الموضوع فهو رد الحق إلى نصابه .

حضرة محمود بيونى اتندى - لقد أنصف حضرة الأستاذ أبو النصر بك فيما قرره من أنه من البدهاء للطلقة أوت القرار الوزارى لا يصادم القانون الذى أصدره البرلمان بالمكافأة البرلمانية .

ولكن حضرته يقول إن ذلك القرار الوزارى تأيد بمرسوم ملكى صدر باعتاد ميزانية الدولة عن سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ؛ فإذا قرر مجلس الشيوخ عدم التصويل على القرار الوزارى القاضى بإقتصاص المكافأة البرلمانية من ٦٠٠ جنيه إلى ٣٦٠ جنيهًا فى السنة ، كان هذا طبعًا - حسب قوله - مبدلاً للرسوم الملكى الصادر باعتاد للميزانية عن سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ . وهذا ما أريد الرد عليه .

قال حضرة محمد محمود خليل بك بأن ميزانية الدولة تشتمل على مجموع إيرادات ومصروفات جميع مصالح الدولة ، أى أن ذلك للرسوم صدر بالموافقة على أن ما صرف من الميزانية لأعضاء البرلمان ثلاثون جنيهًا شهريًا ، ولكن هل صدر نص صريح بأنه يعتمد ما قرره مجلس الوزراء من خمس الجنيه إلى ثلاثين جنيهًا ؟ لا . كذلك هل صدر به نص صريح يقضى بإنشاء القانون الصادر فى سنة ١٩٣٤ باعتاد مكافأة أعضاء البرلمان بمبلغ ٦٠٠ جنيه ؟ الجواب : لا .

لذلك لا أرى أنه يوجد تناقض بين القانون الصادر فى سنة ١٩٣٤ الخاص بالمكافأة واعتبارها ٦٠٠ جنيه وبين الرسوم الصادر بالميزانية من سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ؛ وأرى أن الوقت مناسب لأن ينظر المجلس فى اعتبار أن القانون البرلمانى صحيح ، وأنه قائم للآن ، وأن القرار الوزارى لا يصدمه ولا يطل مفعوله .

دولة الرئيس - أظن أن المجلس يمكنه بالناقشة فى هذا الموضوع ويمكن أن يؤخذ الرأى عليه .

حضرة محمد محمود خليل بك - لى اقتراح معدّل لاقتراح الرقابة ، وهذا نصه :

« بعد الاطلاع على للذكره للتقدمة من هيئة الرقابة يقرر المجلس للواقعة على ما جاء فيها ، وبصرح أن القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ٣ مايو سنة ١٩٣٥ بإقتصاص مكافأة أعضاء مجلس الشيوخ والنواب لا يؤثر مطلقًا على القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٤ الخاص بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان » .

وأطلب أخذ الرأى على هذا الاقتراح .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

وقف ثلاثة أعضاء وهم حضرات : الدكتور أحمد عيسى بك ، الدكتور سوربال جرجس سوربال اتندى ، الفريق موسى فؤاد باشا .

حضرة محمود أبو النصر بك - لا أدري كيف أعطى رأى فى اقتراح هو فى ذاته بدعى .

دولة الرئيس - المجلس يقرر للواقعة على هذا الاقتراح .

(فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٦) .

مجلس النواب

ثم تليت مكتوبة من مجلس الشيوخ بشأن المكافأة البرلمانية ، هذا نصها :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أشرف بإبلاغ دولتك أن مجلس الشيوخ المطلع بجلسته للتعقد في يوم الثلاثاء ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٤٤ (٢٩ يونيو سنة ١٩٢٦) على القرار الصادر من مجلس النواب في ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦ عن المكافأة البرلمانية .
والمطلع على مذكرة من هيئة الرقابة في هذا الشأن ، هذا نصها :

« تشرف هيئة الرقابة بأن تعرض على المجلس أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ حدد للمكافأة البرلمانية بمبلغ ٦٠٠ جنيه سنوياً .
على أنه في ٣ مايو سنة ١٩٢٥ أثناء تعطيل البرلمان صدر قرار من مجلس الوزراء بإخضاع هذه المكافأة إلى ٣٦٠ جنياً ؛ وأدركت
للمكافأة على هذا الأساس من ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٥-١٩٢٦ التي صدرت بمرسوم استناداً إلى المادة ٤١ من الدستور . وقد اعترضت
هيئة الرقابة في ذلك الحين على ذلك من الوجهة القانونية ، وأنكرت على مجلس الوزراء حق التعرض لميزانية البرلمان وإخضاع المكافأة .
على أنه لم يسع هيئة الرقابة بطبيعة الحال إلا أن تحرر استشارات مكافآت الأعضاء على أساس ٣٦٠ جنياً مع الاحتفاظ بمسا للمجلس عند
اجتماعه من حق المناقشة في هذا الأمر كما هو مبين في خطاب منها لدولة رئيس المجلس ومبلغ في ١٤ مايو سنة ١٩٢٥ إلى رئاسة مجلس
الوزراء وإلى وزارة المالية » .

وقد أصدر مجلس النواب بجلسته ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦ قراراً أبلغنا إليه ، وهذا نصه :

« إن القرار الوزاري الصادر بإخضاع مكافآت حضرات النواب لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص بتحديد
مكافأة أعضاء البرلمان » .

فإذا وافق مجلس الشيوخ على إصدار مثل هذا القرار - وهو لا شك موافق عليه - فمن هذا أُنْصِفَتْ مكافآت أعضاء المجلسين
(سواء بالنسبة للماضي أو للحاضر) ينبغي أن تصرف على أساس خمسين جنياً في الشهر مادام القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ قائماً .

فبناءً على ذلك تقترح هيئة الرقابة على مجلس الشيوخ إصدار القرار الآتي :

« بعد الاطلاع على للذكرة للتقدمة من هيئة الرقابة بقرار المجلس للواقعة على تلك للذكرة ، وصرح أن القرار الصادر من مجلس
الوزراء في ٣ مايو سنة ١٩٢٥ بإخضاع مكافأة أعضاء مجلس الشيوخ والنواب لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص
بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان .

وبناءً على ذلك يجب على الرقابة مباشرة صرف المكافآت طبقاً للقانون المذكور » .

فأصدر المجلس القرار الآتي :

بعد الاطلاع على للذكرة للتقدمة من هيئة الرقابة بقرار المجلس للواقعة على ما جاء فيها ، ويصرح أن القرار الصادر من مجلس
الوزراء في ٣ مايو سنة ١٩٢٥ بإخضاع مكافأة أعضاء مجلس الشيوخ والنواب لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص
بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام » .

القاهرة في ٥ يولييه سنة ١٩٢٦

لا محل للكلام في اقتراح صدر بشأن موضوعه مرسوم نشر في الجريدة الرسمية .

تحرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك إعادة أسماء الشوارع التي تناولها التغير بالمحافظات وللديريات

إلى ما كانت عليه قبل تسميتها بأسماء رفعة التحاس بشاً ومن كانوا معه في الوزارة

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى سعادتك مع هذا تحرير لجنة الصحة عن الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك بطلب

إعادة الشوارع التي تناولها التغير بالمحافظة والدريجات إلى ما كانت عليه قبل تسميتها بأسماء روضة النحاس باشا ومن كانوا معه في الوزارة.

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الدكتور عبد النعم الرافعي مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

الدكتور نجيب إسكندر

الرئيس - الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الدكتور نجيب إسكندر (بالنيابة عن المقرر) - أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« أحال المجلس هذا الاقتراح على لجنة الصحة في الدورة الثامنة بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ فبحثته بجلستها المتقدمة في ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ ، ووضعت تقريرها عنه ولكن لم يتسع الوقت لمعرضه على هيئة المجلس قبل انتهاء الدورة ؛ وقد جدد حضرة للترح اقتراحه في هذه الدورة ، فأعيد التقرير إلى اللجنة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ لإقراره أو إدخال ما تراه من التعديل عليه .

وقد نظرت اللجنة هذا التقرير بجلستها المتقدمة في ٩ يناير سنة ١٩٣٩ وأقرته بإجماع الآراء ، وهذا نصه :

« أحال المجلس هذا الاقتراح على لجنة الصحة بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ ، فنظرت بجلستها المتقدمة في ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ ، وبإحدى

نتيجة بحثها .

أحيل هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات والمرائض فرأت أنه غير جدير بالنظر للأسباب الواردة بتقريرها ، وقد تبين من المناقشة التي دارت بالمجلس عند نظر ذلك التقرير أن عدداً كبيراً من حضرات الأعضاء يرى تعديل الاقتراح بحيث يصبح ذا فائدة عامة وحقيقية . ولجنة الصحة تؤيد هذا الرأي ، وترى أنه الاقتراح بالصورة التي قدم بها لا يحقق الغرض الذي يرمى إليه مقدمه ، وهو منع الاختلاط والارتباك في تسمية الشوارع ، لأن ترك هذه التسمية عرضة للتغيير والتبديل تبعاً للظروف بما يزيد الارتباك .

« لهذا رأت اللجنة ، تحقيقاً للغرض الذي يرمى إليه حضرة للترح ، أن تقوم الحكومة بتنفيذ ما يرضى بدم جواز تسمية الشوارع واليادين العامة بأسماء الأحياء من غير أعضاء البيت للثالث ، وألا يسمى شارع أو ميدان باسم أحد العظماء إلا بعد انقضاء خمس سنوات على وفاته ، إذ تكون التسمية عند ذلك نتيجة لتقدير سليم يبعد عن المجاملة والمبالغة ، وبذا تصبح أسماء الشوارع واليادين أقرب إلى الاستقرار التي ينشده حضرة للترح .

وتتشرف اللجنة بمعرض رأيها هنا على هيئة المجلس رجاء للواقعة عليه ، وإحالة الموضوع على وزارتي الصحة والأشغال للعمل على تنفيذ هذا الرأي » .

وتتشرف اللجنة بمعرض هذا التقرير على هيئة المجلس رجاء للواقعة عليه » .

الرئيس - ألم يصدر في هذا الشأن مرسوم ملكي ؟

حضرة صاحب السلي وزر الصحة العمومية - نعم صدر مرسوم ملكي .

الرئيس - إذن فالكلام الآن في هذا الموضوع يدم من قبل تحصيل الحاصل .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام - لا يمكن اللواقعة على هذا الاقتراح ، ولا يحجج على ذلك بصدور مرسوم بشأنه أو بشأن جزء منه . لأننا لا ندرى رسمياً عن هذا الرسوم شيئاً لأنه لم يمرض على المجلس .

حضرة صاحب السلي وزر للمعارف العمومية - لقد نشر هذا الرسوم في الجريدة الرسمية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام - إن نشر الرسوم في الجريدة الرسمية لا يمنعني من الاعتراض على هذا الاقتراح مادام معروفاً على المجلس .

إته من الخطأ أن يجرم زعماء الشعب والعاملون من بنيهم ، للتفوقون في كافة الفنون ، من أن تطلق أسماؤهم ، وهم أحياء ، على الشوارع واليادين .

إن هذا يناقِ روح الديمقراطية . ولقد نادى رغبة رئيس الوزراء بأن مصر بلد ديمقراطى . ففى حرمان البعض دون البعض الآخر ما يناقِ أسس الديمقراطية . نحن نود أن يكون إلى جانب أعضاء البيت الملك الكرم ، ولهم فى قلوبنا أسمى آيات الإجلال والاحترام ، زعماء الشعب والعلماء والفنانون ، فتطلق أسلأهم على الشوارع واليادين ، لأن فى ذلك تشجيعاً لهم وحشاً لافئس ، على أن يحذوا حذوهم فى خدمة البلاد .

ولمذا أرجو عدم اللواقعة على هذا الاقتراح .

حضرة صاحب للمالى وزير المعارف العمومية — لا محل لهذا الكلام بيد صدور مرسوم ملكى بشأن هذا الموضوع .

حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفى بك — مادام أنه قد صدر مرسوم ملكى يحقق الرغبة التى أبديتها فى اقتراحى ، وهى إعادة أسماء الشوارع التى تناولها التشير إلى ما كانت عليه فى نازل عن اقتراحى هنا .

(فى ٦ فبراير سنة ١٩٣٩) .

قانون الميزانية العامة وتعديله للقوانين القائمة — مدى ذلك وطريقته .

يراجع التلخيص على للمادة ١٣٨ . (فى يوم ١٥ مايو سنة ١٩٣٩) .

مادة ٢٧ - « لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ؛ ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص » .

مادة ٢٨ - « للملك والمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين ؛ عدا ما كان منها خاصاً بإنشاء الضرائب أو زيادتها فأقتراحه الملك والمجلس النواب » .

المجلسان متساويان في الحقوق . ولكل منهما حق اقتراح القوانين والابتداء بنظرها ، ما عدا الميزانية وقوانين الضرائب فإن مناقشتها وتقريرها يكونان أولاً في مجلس النواب ؛ وما عدا مسئولية الوزارة فإنها تكون أمام مجلس النواب فقط .

معالي الرئيس (أحمد حشمت باشا) - اتينا من عرض طرق الانتخاب ، وألا نعرض مسألة اختصاص المجلسين .

حضرة علي ماهر بك - أرى أن مجلس النواب هو للثلث للأمة مباشرة ، وبهذه السفة له أفضلية على مجلس الشيوخ . وقد انصرت بعض البلاد على مجلس واحد ثم رأى بعضا الحاجة لمجلس ثان يخفف من حدة مجلس النواب ويمنع استبداده بالحكومة . وفي أكثر البلاد اختصاص المجلسين للدون واحد ولكن الأفضلية في الواقع عملها على مجلس النواب ، فيكني الوزارة أن تالفة أغلبية مجلس النواب لتسير في عملها . وأرى أنه أن نضع نوصوما صريحة تحدد سلطة كل من المجلسين . وإذا جعلنا الهيئتين متاليتين في الاختصاص أمكن لكل منهما أن يحوز سلطة الأخرى ، لذلك أرى أن مجلس النواب ، بسفته عملا مباشراً للأمة ، لا يخصص سلطة مجلس الشيوخ . فإذا أقر مجلس النواب قانوناً ورفع مجلس الشيوخ ولم يقره يرد إلى مجلس النواب ؛ فإذا أقره مرة ثانية بأغلبية كبيرة ، تعادل أغلبية المجلسين مجتمعين ، يكون هذا القرار الثالث ملزماً لمجلس الشيوخ وينفذ القانون .

حضرة عبد الحميد بدوي بك - يجب أن نعرض البحت أولاً على النقطة الأولى ، وهي : هل مجلس الشيوخ مساو لمجلس النواب أو ملطف ؟

حضرة علي ماهر بك - هو ملطف لمجلس النواب لأنه يمنع إضفاء القانون إلا إذا أقره أغلبية كبرى ؛ وملطف كذلك للوزارة ، فلا تستطيع حل مجلس النواب إلا بموافقة مجلس الشيوخ .

معالي رفعت باشا - بهذه الطريقة لا يكون لمجلس الشيوخ حق البدء باقتراح مشروع قانون .

حضرة علي ماهر بك - له هذا الحق إلى أن يبحث للشرع مجلس النواب أولاً .

حضرة عبد الحميد مصطفى بك - أرى وجوب التساوي في اختصاص المجلسين إلا في أمور يجب عرضها أولاً على مجلس النواب . في أغلب البلاد يوجد مجلسان ؛ وبعض البلاد التي بدأت بمجلس واحد ورأت أنه لا بد من نظام للمجلسين .

يقول ماهر بك إن الاختصاص للدون يساوي بين المجلسين ؛ ولكن في العمل استطاع مجلس النواب أن يجعل لنفسه سلطة أكبر . لذلك أرى أن نتبع هنا هذه الطريقة لتساوي أولاً بين المجلسين ؛ فإذا استطاع مجلس النواب الحصول على سلطة أكبر كان هذا وليد التجارب والكفاءة . حقيقة في إنجلترا اختصاص مجلس النواب أوسع كثيراً من اختصاص مجلس اللوردات ؛ ولكن علة هذا أن مجلس اللوردات من طبقة خاصة ولا شيء له عندنا - لذلك أرى للتساوي في اختصاص المجلسين .

حضرة عبد الحميد بدوي بك - حضرة علي ماهر بك اجتهد أن يصور لنا أن المجالس اجتمعت بالتساوي في الاختصاص وانتهت بالتفاوت فيه . والواقع أن الاختلاف لا يصدق إلا على المساتير التي وضعت منذ سنة ١٩١٩ ، لأن الأمل النسوية ، والفروق حصرت في أمور قليلة ، ولكن العدل لم يصل بعد إلى أن يصبح الواقع مخالفاً لتمام مخالفة المحكوت ، ولا معنى لأن نأخذ بتجربة جديدة لم يمس عليها أثر من الكافي لتقدير قيمتها .

حضرة محمد علي بك - مجلس الشيوخ مكون من عقليّة أخرى ؛ والفرض من تشكيك تلطيف حدة مجلس النواب . لذلك أرى عند قيام خلاف تشكيل لجنة من مجلس الشيوخ ، وأخرى من مجلس النواب ، تبحثان موضوع الخلاف وتضاهيان ، وبعد ذلك يرضى للشرع على مجلس النواب ثانياً . فإذا أقره بأغلبية ساحقة يصدر القانون أو يحل مجلس النواب . وإذا حل المجلس يرضى للشرع على المجلس الجديد ، فإن أقره بأغلبية خصوصية ينفذ حتماً .

حضرة أبو النصر بك - لقد خرجنا عن مبحثنا الأصلي وهو « هل يتساوى المجلسان في الحقوق والواجبات ؟ » إلى مبحث آخر وهو « كيف يحل الخلاف بين المجلسين ؟ » .

وهذا البحث الأخير له وقت آخر؛ ورأى هو تساوى المجلسين لأنه إذا كان مجلس النواب بطريقة انتخابه هو للممثل للأمة، مباشرة . فلا ينبغي عنا ما لمجلس الشيوخ من المزايا التي تتمثل في أعضائه بسبب تلك القيود والاعتبارات التي قيدت بها الطوائف التي ينتخب منها الأعضاء .

حضرة للكباتي بك — أرى أفراد مجلس النواب بأشياء خاصة والتساوى فيها عداها . وأن تكون الوزارة مشولة أمام مجلس النواب دون مجلس الشيوخ .

معالي طلعت باشا — الأصل المساواة إلا ما استثنى . ونقطة مسئولية الوزارة لم تصل إليها بعد .

حضرة توفيق دوس بك — أرى حصر اللتكنيات أولاً ثم تحرير القاعدة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — القاعدة العامة أن المجلسين متساويان . ويستثنى من ذلك أمور معينة ، مثل عرض الميزانية وكل قانون إيراد أو مصروف على مجلس النواب أولاً ليقره ، ومثل مسئولية الوزارة فيجب أن يكون البحث على هذه الصورة .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أعرض اقتراحاً ليؤخذ الرأي عليه ، وهو : الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص . معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على ذلك .

(تمتر بأغلبية الآراء الموافقة على أن الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص) .

معالي الرئيس — تنتظر الآن في الاستثناءات .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أقترح النص على الاستثناء الأول بما يأتي : كل قانون متعلق بإيرادات ومصروفات الدولة يجب أن يرض أولاً على مجلس النواب .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — هذا البحث سابق لأوانه لأنه يجب أن تبحث الحقوق المشتركة أولاً لتكن البدء في اقتراح مشروعات القوانين .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — قد يكون بدوي بك محقاً من الوجهة القانونية . ولكن تفصيل الحقوق والواجبات مسألة تحرير وتصميم وهو ذلك . وقد قلنا فيما مضى إن سلطة التشريع من حق المجلسين والملك ؛ أي أن لكل سلطة منها حق اقتراح القوانين .

حضرة عبد اللطيف الكباتي بك — أرى تحديد الاستثناءات أولاً ، فبدأ بالميزانية التي يجب أن تمر على وكل قانون مالي بمجلس النواب أولاً ، وأن يكون له حق النظر للطلق فيها وفي ميزانية الأوقاف أيضاً بنص صريح .

أما مسئولية الوزارة فتكون أمام مجلس النواب فقط لعدم تشتت المسئولية .

معالي الرئيس — غداً سيتمر البحث في النقط الآتية :

(١) في طريقة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ .

(٢) في اختصاص كل من المجلسين .

(٣) في طريقة حل الخلاف الذي يقوم بين المجلسين .

(في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢) .

لكل من المجلسين حق اقتراح القوانين .

معالي الرئيس (أحمد حشمت باشا) — والآن أطرح على الهيئة للنقطة في اختصاص المجلسين .

سجادة عبد الحميد مصطفى باشا — لا مجال في أن لكل من المجلسين حق اقتراح القوانين وعرضها ؛ ولكن ألا يحسن أن نختار في أول الأمر حتى لا نضاجاً الهيئة بتقديم قوانين من أعضاء البرلمان ما كان يحسن تقديمها ؛ ولذلك أوافق على فكرة وردت في مشروع

لجنة وضع
لبادى العامة
للمستور

المستور الذي وضعه حضرة عبد العزيز بك فهمي ، وذلك أن كل مشروع يقدم من عضو أو أعضاء من النواب أو الشيوخ لا يصح عرضه إلا بعد أن يحال على لجنة من المجلس تخصصه .

حضرة محمود أبو النصر بك — هذه مسألة تفصيلية مسلم بها في كل المسائل .

حضرة للكاتب بك — هذا يحتاج توضيحاً وتفصيلاً .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — البتة لا معارضة فيه ولكنه تفصيل .

قرر اعتبار المسألة تفصيلية ترك لمبحث اللجان .

معالى الرئيس — إذن تقرر أن يكون لكل من المجلسين الحق في اقتراح القوانين (مواقحه علمه) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — سبق لنا تقرير للبدأ العام المخصص بالتشريع ، وهو أنه لا يجوز إصدار أي قانون إلا إذا أقره المجلسان وصدق عليه الملك . لكن للبطلين اختصاصات أخرى ، كالصديق على المعاهدات والواقعة على الاحتكارات ، وهذه لها أبواب خاصة ليس هذا وقتها . وإنما الذي يجب بحثه الآن ما إذا كان هناك امتياز لأحد المجلسين على الآخر فيما يتعلق بقرار القوانين . قالوا إن القوانين المالية يجب أن تعرض على مجلس النواب أولاً وأن يقرها ، كذلك القوانين الخاصة بقوى الجيش ؛ وأنا لا أجد طعماً لهذا التمييز إلا فيما يتعلق بالضرائب .

حضرة محمد علي بك — للريانة ليست إلا تصرف ضرائب الفلاح .

سعادة عبد الحليم مصطفى باشا — هذه ليست ضرورية ، لأن الريانة من قوانين الحكومة ؛ والحكومة تعرض قوانينها أولاً على مجلس النواب .

حضرة محمد علي بك — هذا حسن ، وأنا أرى لذلك أن كل قانون تعرضه الحكومة يجب أن يعرض لدى الرأي على مجلس النواب .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذا حبر على مجلس السنو ؛ وهو أيضاً اعتبار السنو كانه استئناف مجلس النواب ؛ وهذا يتناقض مع ما قرره من تساوياً .

حضرة الهلباوي بك — هذه الطريقة تؤدي إلى أحد أمرين : إما أن يكون مجلس الشيوخ مجلس تصديق على قرارات مجلس النواب ، وإما أن تتأثر كرامته بفرض كل ما يعرض عليه .

حضرة زكريا نامق بك — في تهم القوانين للنواب أولاً شبهة جعل الشيوخ مجلساً استئنافياً . وهذا لا يبنى وجود اعتراضات على الرأي القائل بعدم ضرورة تقديم القوانين للنواب أولاً . وقد سكت القانون البلجيكي عن النص على شيء في هذا الباب ؛ وهو على حق في سكوتة . فيجب أن تترك المسألة لحسن تصرف الحكومة ولتقديرها حسب الظروف .

فضيلة الشيخ نجيح — لا يجوز الحجب على حرية الحكومة ، ولكن على أن تقدم القانون لإحدى الهيئتين ثم تنتظر أن تبدى رأيها فيه .

حضرة محمد علي بك — أنا لا زلت مصمماً على فكري . إنما يراد بمجلس الشيوخ تلطيف ما قد يكون من حدة مجلس النواب . فإذا عرضت القوانين على مجلس الشيوخ أولاً شاعت للزة التي كانت سبب وجوده .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — إذا قررنا هذا للبدأ كنا متناقضين مع أنفسنا وترتب عليه ألا يكون لمجلس الشيوخ حق اقتراح القوانين ومناقشتها في دائرته إنشاءً . وذلك يصدق تماماً ما دعانا فنبر الشيوخ مجلساً معديلاً أو منتظماً أو استئنافياً لمجلس النواب ويتعين ، بناء على ذلك ، سلب الشيوخ حق اقتراح القوانين ؛ وقد قررنا له هذا الحق قبل الآن ، ولغضاي هذا التناقض سكت الشرعون عن هذه النقطة .

حضرة محمد علي بك — أغلب القوانين تقدم من الحكومة أو من مجلس النواب . ومن التادر أن يتحرك مجلس الشيوخ قانوناً ؛ والتادر لا حكم له . ونحن إنما قررنا هذا التادر حتى لا نزع من مجلس الشيوخ قانوناً اقترحه أحد أعضائه وألا يصح أن يكون تهم هذا القانون إلى مجلس النواب أولاً .

حاضرة الملباوى بك — طريقة ذكرها بك أوفق لأن النص يوجب سوء تفاهم بين المجلسين . ولو أن مجلس الشيوخ الكلمة الأخيرة لكانت هذه ترضية لهم ؛ ولكن الكلمة الأخيرة ستكون لمجلس النواب .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — راجعت كتاب إسحاق ؛ وافقت مع ذكرها بك فيما عدا القوانين التالية ورجعت عن رأي الأول .
حاضرة على التزلاوى بك — أؤيد نظرية محمد على بك لما في عدم النص من الخطورة . وتقدم القوانين للشيوخ أولا فيه تهديد لمجلس النواب للمثل للأمة . أما إذا حصلت للتائفة في النواب فهي تترك الموضوع وتوضح كل الآراء المتعلقة به ، وتجعل الشيوخ في موقف أحسن يحكمهم من دقة تدبر كل ما في القانون .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على السكوت عن النص على شيء في هذا الموضوع أو وجوب النص عليه .

(تقرر بالأغلبية عدم النص على شيء) .

(في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢) .

دولة الرئيس — هنا أكرر معلوظاتي السابقة وأقترح أن يكون للمجلسين ، على السواء ، حق اقتراح القوانين . أما الحكومة فيجب أن تعرض مشروعاتها أولا على مجلس النواب ثم ترسلها إلى مجلس الشيوخ .

حاضرة الملباوى بك — قررنا في غياب دولتك أن الحكومة محيرة في أن تعرض قوانينها على مجلس النواب أو مجلس الشيوخ على السواء . وقد راعينا في ذلك أن نترك للحكومة اختيار أسهل الطرق لتنفيذ مشروعاتها ؛ ولأنه يخشى إن قررنا أن مجلس النواب الأولوية على مجلس الشيوخ أن تقع الوحشة بين المجلسين ويؤثر ذلك في نفس الشيوخ فيظنون أنهم آلة لتنفيذ ما يوافق عليه المجلس الأول .

دولة الرئيس — لا محل لهذا الخوف لأن مجلس الشيوخ حق اقتراح القوانين كمجلس النواب .

حاضرة عبد الحميد بدوى بك — يكفي أن تكون الأولوية لمجلس النواب في القوانين المالية فقط .

حاضرة هلباوى بك — إن ما يقترحه دولة الرئيس لا نظير له في القوانين النظامية .

دولة الرئيس — اقتراحى هو التسبع عملا في جميع البلاد الدستورية .

حاضرة هلباوى بك — إذن ترك هذا للعمل .

حاضرة عبد العزيز فهمى بك — إن اقتراح دولة الرئيس يجعل مجلس الشيوخ بمثابة استئناف لمجلس النواب .

دولة الرئيس — مجلس الشيوخ أقل غشيا للأمة من مجلس النواب في نظر الجمهور ، فيجب أن يؤخذ رأي مجلس النواب أولا في القوانين التي تعرضها الحكومة . ولم أر قط أن قانونا قدم لمجلس الشيوخ من الحكومة قبل مجلس النواب في البلاد الدستورية ؛ وهذا أمر يرجع فيه إلى التقاليد . أما في بلادنا فالتقاليد لا وجود لها ، فيجب إذن أن تنص على ذلك .

حاضرة عبد العزيز بك فهمى — ما هو الخطر من عرض القانون أولا على مجلس الشيوخ ؟

دولة الرئيس — أخشى أنكم بعد أن أنتمم للتائفة في هذا وأبتموها في محاضركم أن ترجع الحكومة إليها في تفسير الدستور كأعمال تحضيرية ، وتجرى على قاعدة خدم قوانينها أولا لمجلس الشيوخ ؛ وهذا يكون له تأثير سيئ على الرأي العام في البلاد . وأزيد على ذلك أن عدم وجود تقاليد دستورية في بلادنا يدعونا إلى ضرورة النص .

(بعض الأعضاء — تؤخذ الآراء من جديد) .

فضيلة الشيخ نجيت — تؤخذ الآراء أولا في جواز إعادة النظر في القرار السابق .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء في إعادة جواز النظر في القرار .

(تقرر بالأغلبية جواز إعادة النظر فيه) .

حاضرة عبد الحميد بدوى بك — ما أشار إليه دولة الرئيس من أن القوانين تعرض أولا على مجلس النواب أمر يرجع إلى الواقع لا إلى حق خاص بمجلس النواب . وإنى لا أرى رأى دولة الرئيس في أن مجلس النواب يمثل الأمة أكثر من مجلس الشيوخ ، إذ أن

في وضع
ليدري العامة
للمشور

المجلسين سواء، في تمثيل الأمة. ويحسن أن تبقى هذه المسألة مثالية، لا أن يرجع فيها إلى حق مبنى على علة معينة. إذ يخشى أن يترتب على هذا جعل مجلس النواب محتازاً على مجلس الشيوخ.

دولة الرئيس — الامتياز حاصل بالفعل في مسألة مسؤولية الوزارة والقوانين المالية.

حضرة عبد الحميد بدوي بك — هذا امتياز لا أهمية له، لأن مسؤولية الوزارة موجودة بالفعل أمام مجلس الشيوخ، لأن في استطاعته أن يوقف أعمال الحكومة فيضطرها بذلك إلى الاستقالة.

حضرة السبكاني بك — إن إعطاء الأولوية لمجلس الشيوخ في نظر القوانين التي تعرضها الحكومة هو قلب لوظائف المجلسين.

دولة الرئيس — انتهى الأمر هو أنك تناقشتم فيه جعلتم للحكومة الحق في أن تقدم قوانينها أولاً لمجلس الشيوخ.

حضرة بدوي بك — يكفي أن نشير في القرار إلى أن المفهوم هو أن تقدم الحكومة مشروعاتها أولاً لمجلس النواب.

دولة الرئيس — أنا أكتفي بهذه الإشارة في القرار.

حضرة مكباتي بك وتوفيق دوس بك ومحمد علي بك — نطلب النص في الدستور.

حضرة عبد العزيز فهمي بك — النص على هذا يجعل لمجلس النواب أفضلية على مجلس الشيوخ؛ وهذا مخالف مبدأ التساوي بين المجلسين.

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — يرى إسمان أن الحكومة الحق في تقديم قوانينها لأحد المجلسين قبل الآخر.

حضرة علي بك التزلاوي — هذا أدى إلى النص في مصر.

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — لا أهمية لهذا النص لأن الحكومة تستطيع أن توزع لأحد الأعضاء في مجلس الشيوخ بأن يقرح المشروع الذي تريده، فيكون للمجلس حق النظر فيه قبل مجلس النواب.

دولة الرئيس — ولكن في هذه الحالة يجب أن يركز المشروع عدد من الأعضاء، بخلاف الحكومة فإن مشروعاتها يجب حتماً النظر فيها.

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — الأجدر بنا، ونحن مبتدئون، أن ننشئ لنا عرفاً خاصاً يوافق أخلاقاً ونسبر عليه. وليس معنى

عدم النص تحويل الحكومة الحق في أن تقدم قوانينها إلى مجلس الشيوخ قبل المجلس الآخر بل أن تجري على العرف.

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أنكر الصيغة التي يقترحها سعادة عبد الحميد مصطفي باشا لأن التعبير بأنها لاخول الحكومة الحق معناه إنكار الحق؛ وهذا منافٍ لمبدأ المساواة بين المجلسين.

دولة الرئيس — المساواة بين المجلسين مصونة بقاعدة أن القانون لا ينفذ إلا إذا صدق عليه المجلسان.

حضرة زكريا نامق بك — أنا الذي اقترحت في الجلسة الماضية عدم النص؛ ولكن أرى الآن، بعد أن طال الجدل بيننا على هذا،

وجوب النص على أنه يجوز للحكومة أن تقدم مشروعاً إلى مجلس الشيوخ قبل عرضه على مجلس النواب.

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء.

حضرة عبد العزيز بك — قبل أخذ الآراء أريد أن أنه أن النص الذي تريدونه يعطى لمجلس النواب الأولوية على مجلس الشيوخ.

دولة الرئيس — هذه مسألة إجراءات لا معنى مبدأ التساوي بين المجلسين.

حضرة عبد العزيز بك — ولكن ربما يترتب على هذا أن مجلس النواب يحمل المشروع لتقديم إليه فيمنع الحكومة من الحق

الذي لها في عرض مشروعها على مجلس الشيوخ.

دولة الرئيس — إذا أهمل مجلس النواب المشروع يكون ذلك بمثابة الرفض.

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — إن النص على ذلك مخالف للقوانين النظامية في البلاد الدستورية، وهادم لمبدأ المساواة بين المجلسين.

دولة الرئيس — إن إثارتيك للنقطة في هذا يجعل للحكومة الحق في أن تقدم مشروعها إلى مجلس الشيوخ. أما ما يخشاه حضرة

عبد العزيز فهمي بك فإن الحكومة يمكنها إذا أهمل المجلس مشروعها ولم ينظر فيه أن تعتبر هذا رفضاً للمشروع وتسمى إلى حل المجلس.

حضرة عبد الحميد بدوي بك — ولكني لا أفهم العلة في هذا النص .

دولة الرئيس — العلة هي أن مجلس النواب هو الذي يمثل الأمة تمثيلاً أكل . أما اعتراضك بأن في هذا مساساً بمبدأ المساواة فلا محل له ، لأن القاعدة أن كل قانون لا ينفذ إلا إذا أقره المجلسان ؛ ولذا أطلب أخذ الأصوات وأضع السؤال كما يأتي :

هل يجب عرض قوانين الحكومة أولاً على مجلس النواب ؟ وهل ينس على ذلك أم لا ؟

(تقرر بالأغلبية رفض الاقتراح وتأييد القرار السابق أي عدم النص) .

(في ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢) .

لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون .

(تراجع التعليقات الواردة على هامش للادة ١٣٤ من الدستور) .

(جلستا ٢٨ و ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص .

راجع للناقشة على هذا في للادة ٣٤ . (في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢) .

تلى القرار السادس والأربعون ، وهذا نصه :

يكون لكل من المجلسين حق اقتراح القوانين .

(فواقت عليه الهيئة بالإجماع ما عدا حضرة معمر بك) .

(في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢) .

مادة ٤ — لكل من ركني السلطة التشريعية حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاملاً بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقترحه لذلك .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

انظر للملاحظات للذكورة تطبيقاً على للادة ٣٤ الألفه الذكر .

لا يجوز تخصيص أية ضريبة لعدل معين ، لأن هذا يكون معناه أن الضرائب ليست عامة ، وليست للصالح العام ؛ وتكون

النتيجة التي تترتب على ذلك التخصيص أن بعض الأعمال العامة تصبح ولا مقابل لها في الليزانية ، كوسائل التعليم والصحة التي

لا يقابلها ضريبة خاصة بها مع حاجتها إلى المال الكثير .

الرئيس — تقرر أن تكون ضريبة النطن عشرين قرشاً .

(تصفيق) .

أما اقتراح آخر خاص بتخصيص ضريبة النطن للتعاون الزراعي .

ورائب إسكندر اغندي — هذا الاقتراح خطير جداً يحتاج إلى دراسة من جانب لجنة للمالية .

وزير المالية — إن وزارة المالية تعارض كل المعارضة في تخصيص أية ضريبة من الضرائب لعدل معين ، لأن هذا مبدأ معناه أن

الضرائب ليست عامة وليست موضوعاً للصالح العام ؛ وقد يجرنا هذا العمل — إذا وافق المجلس عليه — إلى أن تخصص كل ضريبة لعدل معين ؛ والنتيجة التي تترتب على ذلك هي أن بعض الأعمال العامة تصبح ولا مقابل لها في الليزانية . من ذلك مسائل التعليم مثلاً ومسائل الصحة

(١) هذا هو نص للادة في مشروع اللجنة الاستشارية التشريعية :

« ولكل لمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين ، عدا ما كان منها خاملاً بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقترحه لذلك » .

لجنة
المبادئ العامة
للمرسوم

لجنة
المرسوم

الجنة
الاستشارية
التشريعية

مجلس
النواب

التي لا يقابلها ضريبة خاصة بها ، مع شدة حاجتها إلى اللال الكثير . كما أننا قد نحتاج إلى مال لحادث جافى أو عمل طارئ أو انتشار وباء أو أى مرض من هذا القبيل ؛ لهذا أعرض في تخصيص ضريبة القطن للتعاون الزراعى وحده ، وأرى أن هذا التخصيص كثير المخاطر ، منها تعريض اللال للإسراف في بعض الوجوه من غير داع . وإن تحت يدى الآن أحدث كتاب في السائل المالية ؛ ومؤلعه يستكره فيه فكرة تخصيص بعض الضرائب لأغراض معينة ؛ وإنى استد أن أستشهد منه بما يؤيد ذلك . ولقد ضرب هذا المؤلف أمثلة عديدة على صحة رأيه ، وكلها تثبت أن التخصيص في الضرائب لا ينتج إلا أسوأ النتائج . لهذا ترى وزارة المالية - وهى للثروة عن أموال الدولة - أن تكون لديها السلطة التامة في مراقبة اليزانية كلها ، ولا تغفل أن تسلب سلطتها وتعالى إلى جهة أخرى ، لأنه لا معنى لهذا إلا إضعاف للرقابة المالية والاحتفاظ بأموال الدولة . بناء على هذا أعرض فكرة التخصيص ، وأصرح في الوقت عينه بأن الحكومة مستعدة لأن تمنح للال اللازم لإنهاء التعاون الزراعى بمجرد ما يتم تشكيل الهيئات التعاونية ، وقد الحكومة بإعطائها بالمال ولو بلغت هذه الإعانة للمليون من الجنيهات . ولعل في هذا التصريح ما يكتفى الآن للإجابة عن حسن نية الحكومة وعزمها على نشر التعاون (تصديق) .

أحمد حمدى سيف التصريح - إن وعد معالي وزير المالية جميل جداً ونشكره عليه . على أن اقتراحى الذى قدمته لم يقرأ لأن على حضراتكم وليس من شأنه إضعاف رقابة وزارة المالية على البالغ التى ستخصص لمعالي العمل الذين أشير إليهم في اقتراحى . على أنه إذا كان لوزارة المالية رقابة على أموال الدولة فاجربان الرقابة العليا عليها . ولا يسنى إلا أن أطلب تلاوة اقتراحى وأخذ الرأى عليه . أما وعد معالي وزير المالية فهو غير محدود ولا أستطيع أن أجعله .

الرئيس - اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد حمدى سيف التصريح هو « أقرر أن تخصص ضريبة القطن التى فرضت سنة ١٩٢٠ لمدة خمس سنوات من العام للقبول على ذمة التعاون الزراعى لإقراره للتعاونين يفتضى القانون الذى يباشر اللجنة التعاونية الاستشارية لوزارة الزراعة وضع مشروعه الآن وبعد أن يقره البرلمان ، ثم تلتى الضريبة نهائياً بعد انقضاء هذا الأجل » .

الوافى على هذا الاقتراح يقف .

(وقتت أقلية) .

الرئيس - تقرر رفض هذا الاقتراح .

(فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦) .

لا يجوز للأفراد (غير الأعضاء) اقتراح قوانين . ومشروعات القوانين التى تقدم منهم تعتبر عرائض تأخذ سيرها العادى

فصل على الوزارة المختصة ، وهى تنفيذ المجلس بما تراه منها .

مجلس النواب

قرار لجنة الحفانية

عن مشروع قانون مقدم من حضرة الأستاذ تادرس ميخائيل تادرس بتعديل المادة ٢٩٦ من قانون القنويات الأهلى

أشير إلى اللجنة الآتية :

» حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لحضرتكم تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون مقدم من حضرة الأستاذ تادرس ميخائيل تادرس الهامى

بتعديل المادة ٢٩٦ من قانون القنويات الأهلى .

وقد نذبت اللجنة حضرة النائب المحترم عمر عمر اقدى مقررأ لها فى ذلك .

وتعاضوا حضرتكم بقبول فاتق الاحترام

رئيس لجنة الحفانية

حسين هلال

القرار - أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

قدم حضرة الأستاذ تادرس ميخائيل تادرس المحامي إلى مجلس النواب عريضة بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ يقترح فيها تعديل المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات الأهلي . وقد قرر المجلس بجلسته المنعقدة في ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ إحالة العريضة على وزارة الحفانية . وبتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٨ ألحق حضرة المحامي المذكور بعريضته السابقة خطاباً واهم مشروع قانون بتعديل المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات الأهلي ، فأحال المجلس في نفس جلسة ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ الخطاب ومشروع القانون على لجنة الحفانية .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستها المنعقدة في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٨ فثبتت أن المادة ٢٨ من الدستور تنص على أن للملك ومجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين . وظاهر من هذا النص أنه لا يجوز للأفراد اقتراح قوانين ؛ وعلى ذلك فالأقترح المقدم من حضرة الأستاذ تادرس ميخائيل تادرس المحامي غير مقبول شكلاً ولا تستطيع اللجنة نظره خصوصاً أنه لا يوجد قيد بمنح أي مشروع له ارتباط بهذا الموضوع .

وقد رأت اللجنة بالإجماع أن مشروعات القوانين التي تقدم من الأفراد لا تخرج عن كونها عرائض تتضمن فكرة في مسألة عامة يجب أن تأخذ سيرها العادي . ولذا تقترح لجنة الحفانية إلحاق هذا المشروع بالعريضة الخاصة به وإحالاته على وزارة الحفانية لنظره وإفادة المجلس بما تراه .

الرئيس - هل توافقون على ما جاء بتقرير اللجنة ؟

(موافقة عامة) . (في ٣٠ يولية سنة ١٩٢٨) .

(١) هل نص المادة يتناول الضرائب والرسوم عامة ، أم أنه قاصر على الضرائب دون الرسوم .

(٢) هل يجوز لمجلس الشيوخ إبداء رغبات بإنشاء ضرائب ، أم لا يجوز .

تقرير لجنة المواصلات

مجلس الشيوخ

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أكرم شمس القدي يفرض ضريبة على بزنن السيارات التي تسير على الطرق الزراعية ، وإلغاء الضريبة للقروضة على اللاك من أجل هذه الطرق ، ووضع لوحات بارزة عند تقاطع الطرق . كما يحسن أن تضع الوزارة لوحات بأسماء البلاد الواقعة على طرق السيارات

(للقرار حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله) .

(تلى تقرير اللجنة) .

الرئيس - لي ملاحظة في هذا الموضوع :

نص المادة ٢٨ من الدستور على أنه ليس لمجلس الشيوخ حق اقتراح القوانين الخاصة بإنشاء الضرائب أو زيادتها ، فإن حق اقتراحها مقصور على الملك وعلى مجلس النواب .

على أن الضريبة التي يقترح حضرة العضو المحترم إنشاءها أقرب في وصفها القانوني إلى أن تكون رسماً من أن تكون ضريبة . ولذلك يكون هناك محل للتساؤل عما إذا كان هذا النص يتناول الضرائب والرسوم عامة أو أنه قاصر على الضرائب دون الرسوم .

والأمر الثاني أن الاقتراح المقدم ليس مشروع قانون ، وقد يمكن اعتباره رغبة العرض منها لفت نظر الحكومة إلى وضع مشروع قانون بإنشاء الضريبة المطلوبة . وفي هذه الحالة يكون من الواجب كذلك النظر فيما إذا كان عدم تحويل المجلس حق اقتراح مشاريع قوانين بإنشاء ضرائب يترتب عليه جواز أو عدم جواز إبداء رغبات منه في هذا الشأن .

فلهاذا يحسن أن يحال الموضوع إلى لجنة الحفانية لكي تنظر فيه باعتباره لجنة دستورية . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) . (١)

(١) لم يند إلى تقرير وضعه لجنة الحفانية في هذا الشأن .

حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا — أرجو أن تسمحوا لنا بالكلام .
الرئيس — هذه مسألة دستورية ؛ ولجنة الحفانية من شؤونها البحث في المسائل الدستورية ومجال إليها بحث الموضوع على هذا الاعتبار .
وأما الشق الثاني الخاص بوضع لوحات بارزة فأظن أن المجلس يوافق على رأى اللجنة بإحالة إلى وزارة اللواصلا .
(موافقة) . (في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠) .

قرر المجلس عدم الموافقة على تقرير لجنة الاقتراحات بحفظ اقتراح بمشروع قانون يدعو أن هناك لجنة حكومية تنظر في موضوع هذا الاقتراح ، لأن في ذلك تعطيلاً لأعمال السلطة التشريعية .

تقرير لجنة الاقتراحات

عن الاقتراح بقانون للتقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ غالى إبراهيم بإضافة قترتين للمادة ٣١٤ من قانون العقوبات الأهل
أشير إلى الكتاب الآتى :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب
أشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن الاقتراح بقانون للتقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ
غالى إبراهيم بإضافة قترتين للمادة ٣١٤ من قانون العقوبات الأهل . وقد استجبت اللجنة مقررأ لها أمام المجلس .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام »

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦
رئيس اللجنة
طى أيوب »

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر) — الكلمة لحضرة المقرر .
حضرة النائب المحترم الأستاذ طى السيد أيوب (المقرر) — أتألو على حضراتكم تقرير اللجنة :
« اجتمعت لجنة الاقتراحات والعرائض بمجلس ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ونظرت في الاقتراح بقانون للتقدم من حضرة النائب المحترم
الأستاذ غالى إبراهيم بإضافة قترتين للمادة ٣١٤ من قانون العقوبات الأهل ، والمحال على اللجنة بمجلس ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ، وقد طلب
حضرة مقدمه تجديدده بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ .
فرأت اللجنة :

أنه اقتراح بقانون ، وأنه مقبول شكلاً لتوافر الشروط المنصوص عليها في المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية .
ونظراً إلى أن وزارة الحفانية قد شكلت لجنة لتنسيق وتعديل قانون العقوبات بأ كله ، ولتنتظر أن يخرج من مهمتها وتعرض
نتيجة عملها على البرلمان لإبداء الرأى فيه قبل قول المؤتمر النهى للزمع انتقاده قريباً بحث مسألة الامتيازات ، وبذلك تناح الفرصة لجميع
حضرات الأعضاء لإبداء ما بين لهم من التعديلات
لذا ترى اللجنة حفظ هذا الاقتراح .

وهذا نص الاقتراح

حضرة المحترم رئيس مجلس النواب
أشرف بأن أرسل مع هذا اقتراحاً بمشروع قانون ، خلا بإضافة قترتين للمادة ٣١٤ من قانون العقوبات ، رجاء التفضل بمرسه
على هيئة المجلس للقر .

وتفضلوا بقبول احتراماتى
نائب المجلسبات بحيرة
غالى إبراهيم

اقتراح بمشروع قانون

باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر ؟

مجلس الوصاية ؟

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ؟ وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تضاف على المادة ٣١٤ من قانون العقوبات الأهلي للمادة ٣١٤ مكررة نصها كالآتي :

للمادة ٣١٤ مكررة من قانون العقوبات الأهلي :

كل من قطع عمداً جسر قاة أو مروة أو فتح عمداً إحدى فتحات الري أو الصرف بقصد الإضرار بالغير فأحدث فارقاً بأرض مزروعة أو مياةً للزراعة يعاقب بالحبس مع الشغل أو برامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .
فإذا كان هذا الترق ناشئاً عن إهمال أو عدم احتياط في أثناء الري أو الصرف فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو برامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

للمادة الثانية

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ؟ ويسمى به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر بالجريدة الرسمية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ غالى إبراهيم — إني أعرض اللجنة فيما ذهبت إليه من حفظ هذا الاقتراح إلى أن تتقدم الحكومة بمشروع يتناول تنقيح وتعديل قانون العقوبات . لأن في ذلك تمطيلاً لعمل النائب وشلا لأجابه من أخس واجباته . وإذا كان النائب — خصوصاً إذا كان من رجال القانون — يرى أن هناك نقصاً في نصوص القانون ، فإن من أخس واجباته أن يكمل ويسد هذا النقص الذى يترتب عليه تمطيل الواجبات العامة :

ولا شك أن في ترك الواجبات العامة معطلة إلى أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون — لا نعلم إن كان سيكمل أو يسد هذا النقص — مخالفة لروح الدستور واللائحة الداخلية . فالدستور صريح في أن من حق النائب أن يقدم اقتراحات بقوانين . وكذلك اللائحة الداخلية تعطى النائب هذا الحق ، ولم تحجده إلا بقيدتين لا ثالث لهما . وهذان القيدين هما صوغه في مواد وإرفاقه بمذكرة إضافية . ولست أدرى بعد ذلك على أى سند قانونى ارتكبت لجنة الاقتراحات في إبداء رأيها ١١ لأن من القواعد القانونية السليم بها أنه لا منع إلا بنس .

هذا فيما يتعلق بالقانون . أما من حيث الواقع ، فالمعروف أن اللجان الحكومية لا تدير في عملها إلا ببطء .

ولست أدرى ، بإحضرات النواب ، من أين أتى للجنة الاقتراحات أن الحكومة ستقدم للمجلس بتعديل قانون العقوبات في وقت قريب ، وقبل انعقاد مؤتمر الاستيلازات . إنا لا نعلم بهذا !

من الجائز ، بإحضرات النواب ، إذا كانت الحكومة قد وعدت بأن تهتم بتعديل قانون العقوبات في وقت قريب ، أن تطلب اللجنة تأجيل النظر في الاقتراح مؤقتاً لا حفظه ، خصوصاً أن لجنة الاقتراحات تحول إنه مستوف جميع الشروط القانونية ، وأنه يرى إلى سد نقص في القانون . لهذا كان يجب على لجنة الاقتراحات أن تشير بإحالة المشروع على اللجنة المختصة لتتولى بحث موضوعه .

ولذلك أرجو حضراتكم أن تقررروا إحالة هذا الاقتراح على اللجنة المختصة وهى لجنة الحفانية ، لتتفرع مع مشروع الحكومة إذا أجيء عليها في الوقت المناسب .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى بوزارة الحفانية — إن وزارة الحفانية توافق على وجهة نظر لجنة الاقتراحات ، لأن لجنة تعديل القوانين هى الآن بصدد تنقيح قانون العقوبات . ولا شك أننا نأمل أعمالها إذا سمحنا بأرجال تسديلات في قانون العقوبات من وجهة نظر خاصة في تعديل جميع فروع القانون .

فإذا وافقنا اليوم على تعديل المادة كما يريد حضرة النائب للترح ، وأنت بعد ذلك لجنة تعديل القوانين ، وأنتما بوجهة تقيح معين يتشوق مع وجهة نظرهما لتعديل القانون جميعه ، فإن التعديل الأول يكون غير متفق مع سائر فروع القانون ، الأمر الذى يجب تجنبه فى جميع القوانين وخصوصاً قانون العقوبات .

إن قانون العقوبات منذ وضعه جاء خالياً من النص على عقاب الحالة التى قدم بشأنها الاقتراح .

والواقع أن هناك ضامناً كافياً فى التعويضات التى تقضى بها المحاكم ، فليست هناك ضرورة تصوى للتسجيل بالتعديل للترح . ولئن كان صحيحاً أن لجنة تعديل قانون العقوبات غير مقيدة بأجل معين ، إلا أن المفهوم أنها تستمر فى أعمالها على وجه السرعة وتقدم التعديل لحضراتكم فى الوقت المناسب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إن للبداً الذى ذهب إليه لجنة الاقتراحات خطر جدياً ، وأقل خطر فيه أنه يقلل من الاختصاص الأصل للجلسة النواب والسلطة التشريعية .

لا خلاف فى أنه من اللابدى الأولية أن السلطة التشريعية تملك حق الاشتراك فى سن القوانين . ولا قيمة فى نظرى للاحتجاج بوجود لجنة حكومية أو قسم قضائى يدرس ويسن القوانين . وليس الأمر قاصراً على أن هناك لجنة للنظر فى تقيح قانون العقوبات ، بل إن هناك أيضاً لجناً أخرى ستولى تقيح بعض القوانين ، مثل القانون المدنى وقانون اللرافات . فإذا ما أخذنا برأى لجنة الاقتراحات فى هذا الشأن ، فلنأنا نصبح فى المستقبل مقيدين بالأ تشتم بأى مشروع قانون يعدل أى مادة من مواد القانون المدنى أو قانون اللرافات .

يقول حضرة الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية إنه يجب ألا يرتجل الحزم مشروع قانون . والواقع أنه ليس فى الأمر ارتجال قانون ، بل نحن أمام قانون مصوغ فى مواد ومرافق لذكره إضاحية ؛ ولجنة الحفانية وحدها أن تقرر إذا كان مرتجلاً أو غير مرتجل . مما لا شك فيه أن من حق النائب أن يرتجل القوانين ويكتبها ؛ كما أنه من اختصاص اللجان البرلمانى أن تبدي رأياً فيها إذا كان الاقتراح مقبولاً أو غير مقبول .

إن الحد من اختصاص السلطة التشريعية من أخطر الأمور ؛ ولا يمكن أن ضله خصوصاً أن وزارة الحفانية ، كما صرح الآت حضرة الوكيل البرلمانى لوزارة ، لم تخطئ بتأييدها لما ذهب إليه لجنة الاقتراحات من أن التية منصرفة إلى تقديم مشروع تعديل قبل عقد مؤتمر الامتيازات — وهذا ما يدعوننا إلى عدم التسليم بما ذهب إليه لجنة الاقتراحات ، لأنه يعد الباب أمامنا ومعد من سلطتنا . ونحن نريد أن تتسلك بسلطتنا كاملة لأن الأصل فى اختصاص المجالس النيابية هو الاشتراك فى سن القوانين (تصفيق) .

المقرر — حضرات النواب المحترمين :

الظاهر أن لجنة الاقتراحات غير سعيدة المخط (ضحك) ، فإنها كما أرادت أن تبدي لحضراتكم رأياً ، هو سديد فى جميعه ، فإنها ترى فى الوقت نفسه أن تتحاشى بقدر الإمكان للناس بحضرة مقدم الاقتراح . إذا ما أرادت لجنة الاقتراحات ذلك ، وكانت صادقة فيما تريد ، أخرجها بعض حضرات النواب لشكون صريحة ، ولئن كانت الصراحة مؤلمة .

قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ على إبراهيم اقتراحاً بقانون . وهو حكاً مقبول شكلاً ، لأنه مصوغ فى مواد ومرافق لذكره إضاحية ؛ ولكن الذى لاحظته اللجنة أن البداً الذى يجب أن يسود جميع القوانين هو الانسجام والاتساق . ومن الباب الكبير أن يكون لدينا قانون عقوبات تتضارب أحكامه ، وتتفرق الجزاءات التى ينص عليها .

إن قانون العقوبات الذى يطبق الآن — وهو الصادر فى سنة ١٩٠٤ ، بل ومن قبل هذا فى سنة ١٨٨٣ — ينص على أن من يتسبب بإلحاقه فى إضاعة عضو أو قد عين آخر أو إصابته بشلل يقتل جميع أعضائه ، ولكن لا يصل إلى حد الوفاة ، يعاقب بغوية أقصاها شهران حبساً . ولكن حضرة النائب مقدم الاقتراح يريد بهتراحه هذا أن من يتسبب فى إفراق بعض شجيرات الحضر ، كلخص أو كرتبة واحدة ، يعاقب بالحبس ستة أشهر (ضجة)

الرئيس — أرجو ألا تخلطوا حضرة للقرر .

القرار — ليس هناك شك ، يا حضرات النواب ، في أني ، باعتباري منارعا ، أشعر بشموخ حضرة للقرار وأشاركه حبه للزارعين ، وآتني أن يكون جزاء للعدى المجلس . وإواقع أن هذه الأمانة قد تحول برؤوسنا عند النظر في نص من النصوص يراد إدخاله على قانون العقوبات . ولكن يجب أولا لكي نعدل هذا النص أن نعدل النصوص الأخرى حتى تتسق جميع النصوص وتتسنى مع بعضها .

وهناك لجنة مشكلة من موافقين . ومن بعض حضرات الشيوخ والنواب ، مهمتها تعديل قانون العقوبات بأكله . ومن للييوسر — بوجود أفراد منا أعضاء فيها — أن نكون على اتصال دائم بها ، وأن نعدل لها باقتراحتنا حتى يتم المشروع دون تناقض في نصوصه . وعلى ذلك رأينا أن نترك لتلك اللجنة المهمة الكافية لبحث المشروع ، حتى إذا ما عرض علينا كان لنا الحق — باعتبارنا نوابا — أن نعرض على النصوص التي وضعتها اللجنة وجاءت غير وافية بالقرض للمشود ؛ وبذلك تتلافى النقص الذي تنبئ عنه دراسة هذا المشروع . أما أن يتقدم أحدنا ويقترح تعديل بعض نصوص قانون العقوبات بما قد يتعارض مع سائر نصوص القانون ، فهذا ما يقفنا بين أمرين : إما إجازة هذا التعديل ، وإما رفضه . فإن أجزأناه فعني ذلك أننا نقر التعارض في نصوص قانون واحد ؛ وإن رفضناه رفضاً باتاً قبل بأننا نعدل حقاً من حقوق المجلس .

إن الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم ، وإن كان لا يغلو من وجهة ، إلا أن من الخطر إقراره لأنه يتعارض مع نصوص قانون العقوبات . ولهذا رأيت اللجنة أن تستعمل صيغة الحفظ بدلا من صيغة الرفض البات .

إن اللجنة التي تبحث قانون العقوبات قد تفرغت منها لجنة لمدرس للواد الخاصة بالجرائم . ورأس هذه اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الهادي الجندي بك — وهو على ما أظن رئيس لجنة الحفائية — لما معنى تعطيل أعمالها وعرض نصوص عليها قد تتعارض مع رأيها الخاص ؟ (ضجة) .

إن لجنة الاقتراحات ترى أن الأوفى ، والأصح عقلا ، والأسلم منطقاً ، أن تدع اللجنة للشكلة لتعديل هذا القانون تعديل ، ثم تعرض علينا نتيجة عملها . ومع ذلك فليس للجنة الاقتراحات رأي نهائي وإنما الرأي للحضراتكم ، فإن شئتم أقررتوه ، وإلا فنحن على استعداد أن نلتزم الرأي الذي تفضي به الأغلبية . ولدي رجاء خالص لحضرات النواب المحترمين الذين لا برضهم رأي اللجنة ، هو أن يكونوا في حدود الاعتدال ، وقد سمعت ألفتا الآن أغضفها لحضرات الذين أبدوها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إسماعيل سليمان حمزة — أرى أن لجنة الاقتراحات ، بقرارها الذي وضعته في تقريرها ، لم تعد اختصاصا لحسب ، بل إنها بهذا القرار كأنما تقول لكم ، عطلوها عملكم ، وأغلقوا مجلسكم (تصفيق) .

ما شأن لجنة الاقتراحات في أن تصدى للبحث في إذا كان من الصالح أو من غير الصالح أن ينظر اقتراح بمشروع قانون رأى مقدمه أن الحاجة ماسة إليه ؟ ما شأنها في هذا الموضوع وهو من حق لجنة الحفائية باعتبارها اللجنة المختصة بالنظر في كل مشروع ؟

إن وظيفة لجنة الاقتراحات قاصرة على النظر في كل اقتراح يحال عليها من ناحية انطباقه على الدستور ، واستحقاقه لنظر المجلس ، ومن ناحية أهميته والحاجة إليه . هذا هو اختصاصها . أما أنها تصدى ذلك إلى القول بأن هناك لجنة شكلت بوزارة الحفائية للنظر في تعديل قانون العقوبات ، وأن من للصحة حفظ الاقتراح المحال عليها إلى أن تنتهي تلك اللجنة من عملها ، فهو خروج على اختصاصها ، وكان الواجب على لجنة الاقتراحات أن تلتزم حدود اختصاصها ، فبجبت فيها إذا كان الاقتراح منطبقاً على الدستور ، وأنه جدير بالنظر ، وأن له أهمية من حيث نتائجه ، ثم تترك للجنة الحفائية بحث الموضوع من الناحية التشريعية وما إذا كان الاقتراح في ذاته يتعارض مع نصوص قانون العقوبات .

لهذا أرى أن ما ذهب إليه لجنة الاقتراحات غير جدير بالأخذ به ، لأنه خارج عن اختصاصها .

افرضوا حضراتكم أنه قد وقع خطر أو جرمعة هددت أمن الدولة وسلامتها ، وكان قد فلت الشارع أن ينص عليها في قانون العقوبات ، ثم وجدت الحاجة الملحة إلى وجوب النص عليها وتعميد العقوبة المناسبة لها ، فتقدمت الحكومة إلينا بمشروع قانون لسد هذا النقص في قانون العقوبات ، وطلب وزير الحفائية أن ينظر هذا المشروع على وجه الاستعجال ، فهل لكم ، يا حضرات النواب المحترمين ، إذا ما أخذتم برأي لجنة الاقتراحات ، أن تقولوا بوجوب حفظ المشروع ، فضلا عن رفض طلب نظره على وجه الاستعجال حتى تنتهي اللجنة للشكلة لتعديل قانون العقوبات من عملها ؟ كلا وأنتب كلا .

حكم هذا ، بإحضرات النواب المحترمين - حكم كل تسريع يقتضيه أحد حضراتكم ، وأتم الهيئة التشريعية الوحيد في الدولة ، ولا ينبغي عليكم أن التعديل الذي تقوم اللجنة بوضعه مرحلة في النهاية إليكم ، ولكم فيه الرأي الأعلى والكلمة النهائية .

لذا ما رأيتم اليوم إحالة هذا الاقتراح على لجنة الحفانية ، وهذه رأيت أن الحاجة ملته إليه فوافقت عليه وقدمته إليكم وأقرعوها على رأيها ، ثم عرضت عليكم بعد ذلك التعديلات التي يتناولها مشروع قانون القنويات الجديد . فلكم أن نراعوا نواحي الانسجام في التشريع لأنكم أصحاب الحق فيه ، أما إذا أخذتم برأي لجنة الاقتراحات فقد زلتم عن حكم في التشريع ، وعظمت وتغيثكم ، وهذا ما لا ينبغي وحقوقكم والنشاط للفروض فيكم .

ويكفي أن مشروع القانون للترح يد شفا في قانون القنويات ، وهو ما نخشى لجنة الحفانية لا لجنة الاقتراحات .

لهذا أرجو من حضراتكم ألا تأخذوا برأي لجنة الاقتراحات ، وأن تحرروا إحالة الاقتراح على لجنة الحفانية .
(تصفيق) .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمان لوزارة الحفانية — أرجو أن يكون مفهوماً أني لم أقصد من كلامي أن يقرر المجلس مبدأ يلزم به ، وهو ألا يعدل في قانون القنويات إذا ما رأى أن الحاجة ملته لذلك ، بدعوى أن هناك لجنة مشغولة بتعديل القوانين . وكل ما قصده هو أن يوكل أمر الاقتراحات التي لم تكن الحاجة ملته إليها إلى تلك اللجنة ، أما الاقتراحات والتعديلات التي يرى المجلس أن الحاجة ملته إليها فترك أمرها للمجلس وله الرأي الأعلى فيها .

حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية — لا نرى وزارة الحفانية مانساً من إحالة هذا الاقتراح على لجنة الحفانية .
(تصفيق) .

الرئيس — المعارض في إحالة هذا الاقتراح على لجنة الحفانية يقف .
(وقف ثابان) .

الرئيس — إذن وافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على لجنة الحفانية .

(في ١١ يناير سنة ١٩٣٧) .

مجلس الشيوخ

المجلس الشيوخ الحق في تعديل الفرضية للفرضية على أي نوع من أنواع رموس الأموال المروضة عليه بالزيادة أو النقص .
أما أنواع رموس الأموال غير المروضة عليه فليس له الحق في إنشاء ضريبة عليها تنفيذاً لحكم هذه المادة .

مشروع القانون

المخلص بغرض ضريبة على رموس الأموال المتقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية
وعلى كسب العمل — تقرر لجنة المالية والميزانية — للواقعة على مشروع القانون من
حيث البدء — مناقشة المواد مادة فائدة — تأجيلها إلى جلسة غد

(للقرر حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى بلشا) .

أما للاطلاع الثانية فهي التي تصرف إلى صميم التقرر . قد لاحظتم حضراتكم في المادة الثانية والتين بالصفحة السابعة والثلاثين من التقرر ، وفي المادة الثانية والستين بالصفحة الثالثة والأربعين منه أن لجنتكم المالية رفعت النسبة التي طلبها معالي وزير المالية ، في مشروع القانون ، في ضرائب الأموال المتقولة ، وفي ضرائب الهن الحرة .

وتعلمون حضراتكم أن مجلس الشيوخ يقتضي المستور لا بملاك البداية في التشريع المالي .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا يملك أن يقدم من نفسه ...
حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ومعنى البداة أت المجلس لا يقدم بقانون مالى ، لأن هذا حق الحكومة ،
ومجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — ليس المستور هكذا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لمجلس الشيوخ الحق في أن يعدل كيفما يشاء في أى قانون مالى يقدم إليه .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — يكون ذلك يطلب من وزير المالية يقدم به لنا .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — لماذا تريد أن تضيق حقنا في هذا ، وهو حق أساسى لنا ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أنا أحرص كحرصك على حقوق أعضاء المجلس .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — لكن بكلامك الآن تريد أن تضيقها .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — الأمر هين . والذي أراه أن التثيير في القوانين بالريادة يكون من حق الوزير
فيقدم به لنا .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — لا ، لا .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أما التثيير في القانون بالتخفيض فهو من حقنا . وبناء عليه ، ولأننى لم أطلع على محاضر
اللجنة ، وإنما اطلعت فقط على تقريرها — رأيت في معظم الحالات أن الحكومة كانت موافقة للجنة فيما رآته من تعديل بالزيادة أو النقص .
لذلك أرجو ، تصحيحاً للموقف ، أن ما نصل إليه في النتيجة يتعده الوزير ويطلبه هو ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو من حضرة الشيخ المحترم أن يقرأ المادة الثانية والعشرين من الدستور .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — قرأتها . وإذا كانت الحكومة من هذا الرأي فلا خلاف .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك — دستور سنة ١٩٣٠ يمنحنا من هذا الحق . أما الدستور الحالي فلا يمنع عنا إلا البدء
في نظر الميزانية .

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — المادة الثامنة والعشرون من الدستور فيها بعض غموض إذ تنص
كما يأتى :

« للملك والمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين ، عدا ما كان منها خاماً بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك
ومجلس النواب » .

وفي رأى أن كلمة « أو زيادتها » هنا لا تمنع المجلس من حق التعديل بالريادة أو النقص .
(تصحيح من اليسار) .

وأنا في هذا ليس لي الحق في أن أخاطب على حق غيري من حضرات زملائي في تفسير الدستور .

وقد يكون النص الفرنسي للدستور في هذه المادة أكثر وضوحاً من النص العربي ، إذ نصه :

"L'initiative des lois appartient au Roi, au Sénat et la Chambre des députés. Néanmoins, la création d'un
nouvel impôt ou l'augmentation d'un impôt existant, ne peut avoir lieu que sur l'initiative du Roi et de la
Chambre des députés."

أى « الزيادة في ضريبة قائمة » . وأظن بعد هذا التفسير يكون لفظ « الزيادة » في النص العربي منسجاً على الضريبة القائمة . وهذا
معناه أن للمجلس الحق في زيادة ضرائب مقدمة إليه بمشروع قانون ، وهذا يكون حق المجلس كاملاً في تخفيض الضريبة المعروضة
عليه أو زيادتها .

(تصحيح) .

وعلى كل حال فهذا تفسير شخصي بحث ، لا أعبر به على أنه رأى الحكومة . أو أنه الرأى القانونى النهاى فى هذا الأمر ، لأن مثل هذه السائل يمكن أن تبحث بحثاً أوفى .

ولكنى أرى شخصياً ، كما قلت . أن المجلس له الحق فى أن يبدل فى مشروع القانون المروض عليه بالزيادة أو النقص ؛ وليس له أن يبدأ بطلب إنشاء ضريبة . ولكن إذا عرض عليه الأمر كنه له الحق كاملاً فى التعديل بالزيادة أو النقص ، والإكاثف حقه ضيقاً . ولأنه لا يصح لى أن أسأل شخصاً بأنه فى أمر ، وأقول له فى الوقت نفسه جبرط ألا تزيد فيه ، لأن هذا الشرط فى هذه الحالة يكون غير طيبى . ولذلك أنا أميل إلى الأخذ برأى اللجنة وإن كنت غير متفق معها فى كل ما رأيته من الزيادة .

(تصفيق)

القرر — هذه المسألة لم تكن جديدة على اللجنة ؛ وقد أثرت فيها . وقد خففتها بنفسى ، وانتهيت فيها إلى الرأى الذى رآه معالى الوزير . وأظن أن حضرة صاحب المقرة حبيب بك للصرى يذكر ذلك .

(فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨) .

جلس الشيوخ

.....
.....
.....
.....

تليت الفقرة « ثالثاً » للعللة ، وهنا نصها :

(ثالثاً) على الفوائد وغيرها مما تنتجها بصفة عامة السندات أو تنتجها السلفيات على اختلاف أنواعها والقرطيس وأذونات الخزنة التى تصدرها الحكومة أو مجالس الشيوخ أو المجالس البلدية أو التى تصدرها أو تصفدها الشركات والنشآت الشار إليها فى الفترتين « أولاً » و « ثانياً » من هذه اللادة .

وتستثنى من ذلك السندات والأذونات التى أعفيت أو تقى فى المستقبل من الضريبة بنص القانون .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — بمناسبة النظر فى هذه الفقرة أذكر أنى تكلمت أمس فى مسألة دستورية ، وهى هل يجوز لمجلس الشيوخ أن يثبى ضرائب جديدة أو يزيد ضرائب مقررة ؟ وقلت إنه ، على الرغم من اختلاف الرأى فى هذا الشأن ، فإننى أرى شخصياً أن للمجلس الحق فى تعديل الضرائب المروضة عليه بالثبات بالزيادة أو النقص .

ولكن بالنظر لما هو معروض من رأى أقلية اللجنة الذى أرى أنه يختلف كل الاختلاف عما يبيته أمس ، أريد أن أوضح أن فرض ضريبة على نوع من رهوس الأموال لم يمرض على المجلس يعتبر إنشاء لضرية جديدة . وعلى هذا الأساس لا يصح للمجلس أن يفرض ضريبة على نوع لم يمرض عليه ؛ ولا يسوغ بحث هذا الأمر فى المجلس بحجة أنه تعديل لمشروع القانون .

حضرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى — هذا كلام غير مفهوم .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — تتناول الضرائب المروضة على حضراتكم عدة أنواع مختلفة من رهوس الأموال . وفى رأى الخاص أن للمجلس الحق فى تعديل الضريبة المروضة على أى نوع من الأنواع المروضة عليه بالزيادة أو النقص . أما أنواع رهوس الأموال غير المروضة على حضراتكم فليس لكم ذلك الحق بالنسبة لها ، لأنه ممنوع على المجلس بحكم اللادة الثامنة والشرين من الدستور . فالقول بأن مجلس الشيوخ الحق فى فرض ضريبة على سندات دين الحكومة غير جائز ، وليس للمجلس حق بحته لأنه ليس معروضاً عليه . ويعتبر ذلك إنشاء لضرية جديدة ، وهو أمر مخالف لنص الدستور الصريح .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أظن أن كلام معالى الوزير البلية يتعارض مع ما قرره أمس .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أعتقد أن حضرة الشيخ المحترم لم يكن موجوداً بالمجلس لأمس ولا اليوم عند ما تكلمت قبل الآن .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لأطمئن معالي وزير المالية بأنني سمعت ما قاله أمس وما قاله الليلة أ طرح الموضوع كما فعمته منه ، فعلى الوزير يرى شخصياً أن المجلس الشيوخ أن يتعرض لضربة مطروحة عليه بالزيادة أو النقص .

أما فيما يخص ضربة غير مطروحة عليه فليس له حق أن يقترح إنشائها لأن ذلك يكون مخالفاً لنص المادة ٢٨ من الدستور . ويرى معالي الليلة أن التعرض لنوع من الأموال بفرض ضريبة عليه هو من النصف الثاني . ولكني أستطيع معالي الوزير بأن أقول إن هذه التفرقة لا محل لها ، لأن للطرح علينا هو فرض ضريبة على أرباح رهوس الأموال بكافة أنواعها ...

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لا ، ليس للرهوس على حضراتكم هو فرض ضريبة على أرباح رهوس الأموال بكافة أنواعها .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — وسندات دين الحكومة وغيرها تعتبر من رهوس الأموال التي تفرض الضرائب على أرباحها . ولا نزاع في أن كل مصري وغير مصري — تطبيقاً لهذا القانون — سيدفع ضريبة على أرباح رهوس أموال يملكها ، سواء أ كانت في شركة خاصة أم في شركة مساهمة أم في سند دين ؛ ولذلك لا يمكن أن يقال إن تعرض المجلس لفرض ضريبة على سندات دين الحكومة المصرية يعتبر إنشاء لضريبة جديدة غير معروضة من الحكومة على المجلس ، ولكنه يعتبر تصديلاً لنص مشروع قانون مطروح على المجلس .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — إن الفصل الأول من الكتاب الأول من مشروع القانون عنوانه « الإيرادات الخاصة بالضريبة » . وقد بينت الحكومة تلك الإيرادات في هذا الفصل ، فما عدا تلك الإيرادات لا يمكن لحضراتكم أن تبحثوا فيه بحكم المادة ٢٨ من الدستور .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

إن الدفع الذي أثاره معالي وزير المالية وأراد به أن يمنع المجلس من التكلم في موضوع خطير هو الذي انشطرت بشأنه لجنة المالية إلى شطرين : أغلبية وأقلية . ولا أريد أن أدخل في تفصيل للدولات التي حصلت في اللجنة حول هذا الموضوع لأن تلك للدولات كما تعلمون سرية ونحن الآن في جلسة علنية .

للموضوع خاص بما جاء في الشطر الأخير من الفقرة الثالثة ونصه : « وتستثنى من ذلك السندات والأذونات التي أعفيت أو تعفى في التسجيل من الضريبة بنص القانون » . وقد قدر لكم حضرة المقرر أن المقصود بهذا الاستثناء هو سندات دين الحكومة المصرية . كما فهمتم أن أغلبية اللجنة ، تؤيدها الحكومة ، ترمي إلى إعفاء سندات الدين للصري من الضريبة المقررة في الكتاب الأول . أما رأي الأقلية فهو يرى إلى خضوع هذه السندات للضريبة ، شأنها في ذلك شأن رهوس الأموال الأخرى .

وفي اعتقادي ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن هذا الموضوع هو من اللواضيع الهامة ذات الأثر الخطير لما يترتب عليه من النتائج العظيمة لا بالنسبة للجيل الحاضر وحده بل بالنسبة للأجيال المقبلة أيضاً . ونحن لى وأنتم تفضلون في هذه المسألة أنكم ستحبون ضهاركم ألف مرة ، وسترجعون إلى ذمكم ألف مرة ، قبل أن تبدوا رأياً فاصلاً في هذا الموضوع ؛ لأن الحكم الذي تصدرونه سيكون له أثره في الجيل الحاضر بل في الأجيال المقبلة .

ولأجل أن تدركوا حضراتكم أهمية هذا الموضوع وخطورته يجب أن آيين لكم ما هو الدين للصري وما هي النتائج للزربة على الأخذ برأى الحكومة يؤيدها رأى أغلبية اللجنة .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — هذا كلام في الموضوع . والمجلس ممنوع ، بحكم الدستور ، من التكلم فيه ؛ فيجب أن يقصر الخطيب كلامه على النقطة الدستورية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قبل أن أتناول المسألة الدستورية يجب على أن أتكم في موضوع الدين للصري .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — يجب ألا تلتق مثل هذه الأقوال جزئاً ومن غير بحث ، ونظراً إلى النتائج التي ترتب عليها ، لأن هذا يؤثر في الثقة بمالية الحكومة — ولذلك ذهبت دستورياً ، وهو ما يجب أن تتكلم فيه أولاً .
(تصفيق من الميمن) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل يريد معالي وزير المالية أن يأخذ من المجلس قراراً فيها إذا كان من حقنا من الناحية الدستورية أن نقول في المجلس إن سندات الدين المصرى خاصة للضريبة أو غير خاصة ؟
حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — هل يجوز لحضراتكم أن تتكلموا في فرض ضريبة ذكرت الحكومة صراحة أنها مستثناة مما هو معروض عليكم ليحتمل من الإيرادات المحظوظة للضريبة ؟

استثنت الحكومة صراحة في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الإيرادات المحظوظة للضريبة سندات وأذونات معينة . فإذا تعرضتم لها كان معنى ذلك أنكم تريدون إنشاء ضريبة جديدة ، وهو ما لا يجيزه الدستور بحكم المادة الثانية والعشرين منه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا فاهم جيداً جداً ما يريد معالي وزير المالية . وكل ما أريده الآن هو أن أطلب الدفع الذي أبداه على الموضوع الذى نحن بصدده .

لما أحس معالي وزير المالية أن هناك مخرطة لرأى اللجنة ورأى الحكومة فيما يتعلق بالاستثناء في الفقرة الثالثة من المادة الأولى ، قال لكم إنه لا يصح دستورياً أن تتكلموا في هذا المجلس وتطلبوا فرض ضريبة على ما استثناء مشروع القانون صراحة .

أرى في سبيل تفهيمكم النقطة الدستورية ، أنه يجب أن نقول على ما يريد معالي الوزير .

ولكن أرى معاليه ، سأنتكلم في النقطة الدستورية ، وأترك للمجلس الفصل فيما يكون الفصل سابقاً للكلام في الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — لا بد أن يقرر المجلس بحدى ذى بد . هل يكون بحث هذا الموضوع في جلسة سرية أو علنية .
(خبطة) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ههنا البحث الدستوري ليس مكانه المجلس بل لجنة الشؤون الدستورية ، إلا يمكن الوصول أربحاً إلى نتيجة في مثل هذه الأبحاث .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس ائدى — هذه المسألة الخطيرة يجب أن تبعضها اللجنة الدستورية لأنها تؤذى ، إذا أخذ برأى معالي الوزير ، إلى حد خطير من عمل السلطة التشريعية ، ولا يصح أن يباغت المجلس مباحة على هذه الصورة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا مباحة في الأمر .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أرى أن يترك البت في المادة الأولى حتى تتم لجنة الشؤون الدستورية بحث الدفع الذى أثاره معالي وزير المالية .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لا مانع عندى من ذلك .

لنقرر — ما دام قد أثير هذا الموضوع ولا يمكن الفصل فيه الآن ، أرى إحالة إلى لجنة الشؤون الدستورية ليحتمل وتقديم تقرير عنه إلى المجلس ، على أن تترك هذه المادة وتنتشر في نظر الشروع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا مانع عندى من إحالة المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية لأنها تتعلق بصميم اختصاص المجلس .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لا مانع عندى من إحالة هذه المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية ، ولكنى أصرح قبل ذلك أن الحكومة تقرر بصفة قاطعة أنها لا تعرض على مجلس الشيوخ إنشاء ضريبة على سندات الدين .

١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لى كلمة صغيرة فى هذه النقطة .

أرى فى تأجيل البت فى هذه المسألة الضرر كل الضرر ، وفى إحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية ما يدعو إلى إثارة القلق فى سوق الأوراق المالية . فالمادة المعروضة علينا تستحق ، فى الفقرة الثالثة منها ، من الخضوع للضريبة بعض أدوات وسندات . وبديهي أنه ما كان يجب إطلاقاً أن يشتر مشروع القانون إلى ما استنتهت الحكومة من السندات والأدوات .

إنى أخالف معالي الوزير كل المخالفة فى مواضعه على إحالة المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية . وفى الموضوع أرى أنه ما من أمة تعترم نفسها ، وتحرص على سمعة نظامها المالى ، تجسر على فرض ضريبة على سندات تهدت عند إصدارها بعدم فرض ضريبة عليها . (تصفيق) .

لا يمكن بحال فرض ضريبة على سندات الدين الموحد التى يسمى الإنجليز كلا منها ورقة ذهبية .

أما وقد تهدت الحكومة للضريبة بعدم فرض ضريبة عليها فلا يصح مطلقاً أن تأتى الحكومة الآن وتفرض عليها ضريبة .

(ضجة — أصوات : هذا كلام فى الموضوع) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إذا أريد الكلام فى المسألة الدستورية فنحن مستعدون لذلك أتم استعداد ؛ وكذلك إذا أريد الكلام فى الموضوع .

فلذا رأيت حضراتكم إحالة هذه المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية — وهو الأمع — فلا مانع لدى من ذلك على أن تجتمع اللجنة لبحث البغ الذى أثاره معالي وزير المالية وتقدم تقريرها إلينا غداً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إن فى تأخير البت فى الموضوع إثارة للقلق فى سوق الأوراق المالية . وفى رأيي عدم فرض ضريبة على فوائده سندات الدين الموحد وسندات الدين المتأخر وسندات بنك التليف .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — إذا نظرنا إلى الموضوع نظرة من يريد أن يفهم نصاً صريحاً فى دستورها فلأن أظن أن الموضوع فى الواقع لا يحتاج إلى كل الذى جرى حتى الآن . فالمادة ٢٨ من الدستور صريحة ونصاً : « الملك والمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصاً بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك وللمجلس النواب » . هذا النص لا يحتاج فى فهمه إلى لجنة الشؤون الدستورية أو غيرها ، لأن إنشاء ضريبة أو زيادتها لا يملكهما مجلس الشيوخ مطلقاً وإنما تملكهما الحكومة وملكهما مجلس النواب — وهذا واضح بالفضل .

للموضوع الذى أثار هذه المناقشة هو أن هناك سندات دين على الحكومة معفاة فعلا من كل ضريبة بمقتضى القانون وصك الاستدانة ...

حضرة الشيخ المحترم نوبس أخوخ فائوس أفتدى — أخالف هذا ؛ ويؤيدنى التاريخ فى ذلك .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — الواقع فعلا أن هذه السندات لا ضرائب عليها مطلقاً . فإذا أريد إنشاء ضريبة عليها تعين أن يكون ذلك إما باقتراح من الحكومة وإما باقتراح من مجلس النواب ؛ وهما لم يقدرا مطلقاً إنشاء ضريبة على هذه السندات — هذه كلها وقائع مسلم بها ؛ وليس هناك واحد ممن يعرفون سندات الدين المصرى يستطيع القول إن ضرائب مفروضة عليها . بناء على هذا لا يكون فرض ضريبة على هذه السندات إلا من عمل إحدى هاتين السلطتين . ولكن لا الحكومة اقترحت ولا مجلس النواب طلب فرض الضريبة . فلا أدري بعد هنا ما الذى يبحث المجلس ونص الدستور من الوضوح كما أبنت ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

وقتنا الآن فى حيرة ، فبينما يوافق معالي وزير المالية على إحالة هذه المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية لأهميتها وخطورتها وعظم النتائج المترتبة عليها ، إذا معالي وزير الحربية والبحرية يقولان للمسألة من البدهية بكان ، وإن لكم أن تتكلموا وتفصلوا فيها من الناحية الدستورية الآن .

لقد تحيرت ألا أتمرض مطلقاً للمسألة الدستورية حتى لا أضيع وقتكم سدى . فلذا كان من شأنكم أن يحيلوا أية مسألة دستورية كبرت أو صغرت — إلى لجنة الشؤون الدستورية ، فإنه من باب أولى يجب أن تعرض عليها هذه المسألة الخطيرة التى سترتب على البت فيها

بيان اختصاص مجلس الشيوخ ومدى سلطته في بحث ونقض القوانين التي تقدمها إليه الحكومة ، وعلى الأخص ما تعلق منها بالضرائب ،
وبيان حكم في تعديل وإقرار ما تقدمه الحكومة إليكم من مشروعات القوانين الخاصة بالضرائب .

بناء على ذلك أريد أن أوضح مركزى حتى لا أخضع الوقت فأقترح أن يؤخذ رأى المجلس في هل يرى الاسترسال الآن في مناقشة
هذه المسألة أو يرى إحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية . وأرجو أن يأخذ سعادة الرئيس رأى المجلس في الواقعة على بحث المسألة الدستورية
الآن وإحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية .

فلذا ما قرر المجلس المناقشة فإنى مستعد للاشتراك فيها . ومع اعتقادى أن ردى على معالى وزير الحرية والبحرية سيكون مفعلاً ، وأن
حكم الدستوري ثابت كالجيل الراسخ ، أقرر أن من حكم - إذا جزم إليكم قانون ضريبة - أن توافقوا عليه أو تعدلوه بالزيادة والتعمن
بل من حكم أن يقدم أحدكم اقتراحاً بمشروع قانون بإنشاء ضريبة أو تعديلها بزيادة أو تخفيض . وهذا هو التفسير الذى ألقاه أسى
معالى وزير المالية .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اقضى — حضرات الشيوخ المحترمين :

المسألة المروضة على حضراتكم من الخطورة بكان عظيم ؟ وقد اختلفت فيها الآراء بشكل يدعو إلى إضمار . فهناك مسائلتان مختلفتان :
أولاهما ضريبة المائة والثامنة والعشرين من الدستور ، وهى مسألة نظرية محض . والثانية ، هى هل هناك أمام حضراتكم الآن ما يقتضى الرجوع
إلى المادة المذكورة لتفسيرها ؟ وإنى أقول لحضراتكم إن الأمر للطروح أمامكم ليس هناك ما يدعو إلى إحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية
أو إلى الرجوع إلى المادة الثامنة والعشرين من الدستور .

أمام حضراتكم جسم مادى هو مشروع القانون المقدم من الحكومة للبرلمان . ففي الفقرة الثالثة من المادة الأولى يتناول مشروع
القانون فرض ضريبة على السندات والأذونات الخزانة التي تصدرها الحكومة أو مجالس للمدريات أو المجالس البلدية .

إن قد سبق اليك الفصل ؟ وقد تقدمت الحكومة نفسها أمام حضراتكم بمشروع قانون عام شامل يتناول ضريبة الإيراد على فوائد
جميع سندات الخزانة التي تصدرها الحكومة ...

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — هذا غير صحيح ومخالف للواقع للعادة ؛ ولا أسمع مطلقاً بإلقاء
هذا الكلام .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اقضى — قال الشروع « وتستثنى من ذلك السندات والأذونات التي أعفيت أو تمت
في المستقبل من الضريبة بنص القانون » . فيجب أن تبحث هل هناك سندات مفعلة بحكم القانون أم لا ؟

(نجمة) .

الرئيس — ألفت نظر حضرة العضو المحترم إلى علم الكلام في الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحافظ سالم — لا محل للكلام في الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اقضى — هل هناك سندات مفعلة بحكم القانون أم لا ؟

الرئيس — أمتنع حضرة العضو المحترم من الاسترسال في الكلام في الموضوع .

(نجمة) .

الرئيس — ترفع الجلسة للاستراحة .

(رفعت الجلسة للاستراحة الساعة الثامنة والدقيقة العشرين مساءً) .

وفي الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين مساءً أعيدت الجلسة فطلب معالى وزير المالية أن تكون الجلسة سرية للتكلم في الموضوع
التي أثيرت من أجله للنقطة قبل رفع الجلسة ، فوافق المجلس بالإجماع على ذلك وأعلنت التفرقة من التظاهرة ولم يبق بالقاعة غير
حضرات الشيوخ المحترمين وحضرات أصحاب المعالي الوزراء ، وحضرة صاحب الغزة حبيب حنين المصرى بك بعد استئذان المجلس في جاء
عزيمته . ووافق المجلس على جاء الكوكيز العالم بالجلسة .

وقد تكلم في الموضوع حضرات المحترمين : الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، صاحب المالى وزير المالية ، وهيب دوس بك ، لويس أخوخ فانوس الخدى .

ثم أُنقل باب للنقشة وعرض اقتراح قدّمه بعض حضرات الشيوخ المحترمين لتعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من مشروع القانون ، واقترح المجلس عليه بالبدء بالاسم فوافق على الاقتراح سبعة وثلاثون عضواً وعارضه ثمانية وأربعون .
ولما قرّر المجلس عدم الموافقة على الاقتراح وبقاء الفقرة الثالثة من المادة الأولى من مشروع القانون حسب التعديل الذى ارتأته اللجنة فى تحريرها .
(فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨) .

لمجلس الشيوخ الحق فى تعديل أرقام الفرائب الجديدة المقترحة بالزيادة أو بالنقص فى مشروعات قوانين وإرادة إليه من الحكومة أو من مجلس النواب ؛ وليس له الحق فى تعديل تلك المشروعات باقتراح أنواع من الفرائب جديدة ليست وإرادة فيها .
ولا اقتراح زيادة فى ضرائب قائمة فلا .

تقرير لجنة المالية

مجلس النواب

عن مشروع قانون بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال النقولة
وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

أشير إلى الكتاب الآتى :

» حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال النقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلى مقررأ لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟ رئيس اللجنة

محمد توفيق خليل

تحريراً فى ١٩ يناير سنة ١٩٣٩

الرئيس — ورد على المجلس الكتاب الآتى :

» حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرجو سعادتك الترخيم لحضرة صاحب المزة حبيب خنن بك للصرى المستشار لللكى لوزارة المواصلات والذى كان رئيساً للجنة التى تولت تحضير مشروعات الفرائب الجديدة بحضور جلسات مجلس النواب أثناء نظر مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة على رموس الأموال النقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ؟

وزير المالية

أحمد ماهر

٢١ يناير سنة ١٩٣٨

فهل يأذن المجلس فى ذلك ؟

(أذن المجلس) .

(وهنا حضر حضرة صاحب العزة جيب حنين المصري بك) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أطلب تأجيل نظر هذا التقرير ، إذ أن الموضوع الذى يتضمنه موضوع جيب ، هم حضرات النواب دراسته دراسة كافية . وهو لم يوزع إلا اليوم على بعض حضرات النواب وأمس على بعضهم الآخر . الموضوع دقيق جداً ويطلب منا وقتاً أطول من هذا بكثير ، حتى يتسنى للنائب دراسته وتكوين رأى بشأنه . فضلاً عن هذا ألاحظ أن عدد النواب الحاضرين غير قانونى .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي (القرد) — سبق أن عرض على حضراتكم مشروع هذا القانون عند ما طلبت الحكومة تفويضها فى استصدار مراسيم لها قوة القانون بشأن هذه الضرائب . وقد قرر المجلس الموافقة على هذا التفويض .

بعد هذا حدث أن مجلس الشيوخ لم يوافق على نظرية التفويض ، فرأت الحكومة أن تقدم لحضراتكم هذه القوانين ، وطلبت نظرها على وجه الاستعجال . فضلاً عن قانونا السمنة والتركات على وجه الاستعجال . ولا يخفى على حضراتكم أن السألة من الخطورة يمكن ، وأن تنفيذ هذه الضرائب لا يصح أن يبقى معطلا هذا الوقت الطويل ، فضلاً عن أن اللزاية قد أعدت على أساس هذه الضرائب فضلاً .

وإنه لمن مصلحة الحكومة أن تتمكن — بعد إقراركم لمشروع تلك الضرائب — من أن تتولى جبايتها ، حتى تد الفرج الشاغر بالمزاينة . ولا يمكن بحال من الأحوال ، بعد البيانات الواردة فى تقرير اللجنة ، وهى واضحة كل الوضوح ، إلا وجوب السير فى نظر هذا المشروع وإقراره . وإن المجلس الذى أقر من قبل مبدأ التفويض لا يصح مطلقاً أن يتوانى فى نظر المشروع إزاء أى طلب بتأجيل النظر فيه ، لا سيما أنه قرآن قد جلتا اليوم والغد خصباً لنظره . وإنى لأفهم — بعد إقرار مبدأ التفويض ، ومع خطورة الأمر — أنه يصح طلب تأجيل نظر المشروع .

الرئيس — السألة بسيطة جداً ، فالأمر مرجعه إلى المجلس ؛ وله الفصل فيه ؛ وهذا أجدى من إضاعة الوقت فى المناقشة .

حضرة النائب المحترم على المزلاوى بك — فى بحث دستورى أريد عرضه على المجلس ، فإنى أطلب استبعاد المشروع من جدول الأعمال ، إذ أن عرضه بهذه الصورة يخالف النظم الدستورية .

هذه مسألة تتعلق بالنظام العام ؛ فهى مقعدة على كل ما عدلها ؛ ويجب أن أطحها على المجلس لنقاشها ؛ وقد يجوز أنه يوافق على رأى .

.....
.....
.....
.....

الرئيس — هل توافقون على عدم تلاوة التقرير اكتفاء بتوزيعه على حضراتكم ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أرى ضرورة تلاوة التقرير ، خصوصاً بعد أن رفض المجلس التأجيل .

حضرة النائب المحترم على المزلاوى بك — أريد أن أتكم من وجهة الشكل الدستورى . فلكشروع لا يجوز عرضه على هذه الصورة ؛ وأعتقد أن الدستور قد اعتدى عليه ؛ وقد أقسمت على احترامه واتباع أحكامه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن حضرة النائب المحترم على المزلاوى بك يتكلم الآن فى مسألة دستورية والكلام فيها مقدم على ما عدلها .

الرئيس — ليكن ذلك بعد تلاوة التقرير .

حضرة النائب المحترم على المزلاوى بك — إن المسألة التى أريد الكلام فيها أولية يجب أن ألقى بوجهة نظرى فيها قبل تلاوة التقرير .

القرار — إن السألة التى أثارها حضرة النائب المحترم على المزلاوى بك ...

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — إنى لم أتر المسألة بعد ولم أعرض لشرحها .

المقرر — فلاحظوا التقرير أولاً .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — أرجو حضرة المقرر ألا يتلو التقرير ، فإن هناك مسألة تتعلق بالدستور أريد إثارتها أولاً .

حضرة صاحب المال وزير المالية — جرت التقاليد على أن يتلى التقرير أولاً ثم يبدى كل نائب بما يراه من اعتراضات .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — أنا لا أعرض لما جاء فى التقرير وإنما أود أن أبين أنه لا يجوز عرض مشروع القانون دستورياً على المجلس ، وهو على هذه الصورة ، وبهذا الوصف . فكيف يقال بعد هذا بتلاوة التقرير أولاً ؟ (ضجة) .

الرئيس — يتلى التقرير أولاً ثم يبدى حضرة النائب المحترم بفسد ذلك بما يريد ؟ وأرجو ألا تكون المناقشة على هذا للنوال ؟ وإلا كنت مضطراً إلى رفع الجلسة .

والكلمة الآن لحضرة المقرر .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم على التزلاوى بك .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك —

حضرات النواب المحترمين :

لن أعرض للمشروع من حيث المبدأ أو النصوص ، وإنما أود أن أوجه نظركم إلى واجب مقدس ، يفرضه القسم الذى أقسمناه جميعاً على احترام الدستور والمحافظة عليه . فالدستور صريح ، لا يترك مجالاً للتأويل ، إذ ينص على أنه ليس لمجلس الشيوخ مطلقاً الحق فى تعديل الفرائض بزيادتها ولا فى اقتراح القوانين للمالية .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد التيم الرافى — إن الذى لا يملكه مجلس الشيوخ هو حق الاقتراح (L'initiative) لا التعديل .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — لقد بحث هذا الموضوع إرضاء لضميرى وقلبه وقسم الذى أقسمناه ، فرجعت إلى أبحاث لجنة الثمانية عشر وإلى أبحاث لجنة الثلاثين . وسأتلو على حضراتكم بعض ما جاء فى تلك الأبحاث متعلقاً بالحق الدستورى لكل من مجلس النواب والشيوخ :

عندما شرعت لجنة وضع للبلاد العامة — وهى لجنة الثمانية عشر — فى تحديد اختصاصات المجلسين ، تنازعت الآراء فى وجوب التسوية بين المجلسين أو ضرورة غوق المجلس النيابى على مجلس الشيوخ .

وأخيراً قررت اللجنة المساواة أصلاً بين المجلسين ، إلا أنها أوردت استثناءات لهذا المبدأ بحيث حرمت مجلس الشيوخ من حق الاقتراح على الثقة بالوزارة ، ومن حق إنشاء أو زيادة الفرائض ، كما أوجبت عرض البرازية أولاً على مجلس النواب .

وهذه بعض الحجج التى استند إليها فى ضرورة التمييز بين المجلسين :

(١) إن المجلس النيابى أكثر تمثيلاً للأمة .

(٢) إن مجلس الشيوخ تفرض منه تخفيف وتلطيف التصادم بين مجلس النواب والحكومة .

(٣) إن جل سلطة المجلسين واحدة من شأن أن كلا منهما يحوى سلطة الآخر .

وفى ذلك قال على ماهر باشا — الذى كان وقتئذ عضواً فى اللجنة — كما هو ثابت فى محضر اللجنة المذكورة ص ٨ ما يأتى :

« أرى أن مجلس النواب هو المثل للأمة مباشرة ؛ وهذه الصفة له أفضلية على مجلس الشيوخ . وقد اقتصرتم بعض البلاد على مجلس واحد ثم رأى بعضها الحاجة لمجلس ثان يخفف من حمدة مجلس النواب ويمنع استبداده بالحكومة . وفى أكثر البلاد اختصاص المجلسين

للدون واحد ولكن الأفضلية في الواقع عملها مجلس النواب ، فيكن الوزارة أن تتأهل حصة أغلبية مجلس النواب لتسير في عملها . والذي أراه أن نضع نصوصاً صريحة تحدد سلطة كل من المجلسين . وإذا جئنا الميئين متآلفين في الاختصاص أمكن لكل منهما أن يحو سلطة الأخرى - لذلك أرى أن مجلس النواب يصفه مثلاً مباشرة للأمة لا يخضع لسلطة مجلس الشيوخ . فإذا أقر مجلس النواب قانوناً ورفع مجلس الشيوخ ولم يقره رد إلى مجلس النواب . فإذا أقره مرة ثانية بأغلبية كبيرة تادل أغلبية المجلسين مجتمعين يكون هذا القرار الثاني مازماً لمجلس الشيوخ وينفذ القانون » .

وقال المرحوم للكباني بك - كما هو ثابت في ذات الصفحة من محضر اللجنة - ما يأتي :

« أرى انفراد مجلس النواب بأشياء خاصة والتساوى فيما عداها ، وأن تكون الوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب دون مجلس الشيوخ . وقال دولة رشدي باشا ، رئيس اللجنة ، تبريراً لمرض القوانين على مجلس النواب أولاً ، ما يأتي في الصفحة ١٤ :

« مجلس الشيوخ أقل تمثيلاً للأمة من مجلس النواب ... » .

حضرة صاحب المالى وزير المالية - نحن نعلم صحة ما يقوله حضرة النائب المحترم . وعلى كل حال فهذه آراء أفراد . حضرة النائب المحترم على اللزاولى بك - هؤلاء الأفراد هم الدين وضمو الدستور . حضرة صاحب المالى وزير المالية - لقد استند حضرة النائب المحترم إلى آراء ثلاثة أو أربعة ؛ وأعتقد أن في هذا الكفاية . حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - هل استخلص حضرة النائب المحترم من النص الدستوري أنه ليس لمجلس الشيوخ أن ينظر أولاً أى مشروع قانون مالى تقدم به الحكومة ؟ نحن نعلم بأنه ليس لمجلس الشيوخ الحق في أن يقترح من تلقاء نفسه مشروع قانون بإنشاء الضرائب ، ولكن هل هناك ما يمنعه من أن يناقش قانوناً تقدمه الحكومة ؟

حضرة النائب المحترم على اللزاولى بك - ليس هنا بيت القصيد ، وإنما أقصد أنه ليس لمجلس الشيوخ أن يقترح إدخال تعديل على قوانين الضرائب حتى لو وافقه الحكومة على ذلك .

الرئيس - ما هي النتيجة التي انتهت إليها لجنة الدستور في هذا الصدد ؟

حضرة النائب المحترم على اللزاولى بك - إنى لم أبحث تقرير لجنة الدستور قط ، بل بحث أيضاً أقوال الصراح الأجانب الذين يعتبرون حجة في المناشير من قديم الزمن ، لأن للسألة في حد ذاتها خطيرة ، وهي لا تتفق والنظم الدستورية ، لا في مصر وحدها بل في العالم أجمع . وأظن أن للسألة من الأهمية بحيث لا يصح أن نرى أن ربع ساعة أو نصف ساعة من الزمن كثير على مجها لأن إقرار هذا البعد ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود رياض - على أن يكون الكلام منصباً على اللوضوع .

حضرة النائب المحترم على اللزاولى بك - إنه منصب عليه فلا ، فانظروا ، يحضر النواب ، ما يقوله مسيو إسبان (Esmain) فيما يتعلق بهذا الشأن ...

(نجة ومقاطعة) .

إن كان القصد من عرض قوانين الضرائب أن تمر دون أن تستمعوا للكل ، فلاغية لا شك معكم ، وفي استطاعتكم أن تصلوا ما تريدون . ولكنى أشهد الله وأشهدكم على أن هذه مخالفة من أخطر المخالفات ، بل هي سابقة ، لو أقررتوها لهدمت التفوق التي لمجلس النواب والتخيل الصحيح الذي يفتح به .

حضرة صاحب المالى وزير المالية - وما هو وجه المخالفة ؟

حضرة النائب المحترم على اللزاولى بك - وجه المخالفة أن الحكومة قدمت مشروعات قوانين الضرائب إلى مجلس الشيوخ في حدود معينة ؟ وقد اقترح ذلك المجلس زيادة الضرائب فوافقه الحكومة ، في حين أن مجلس الشيوخ لا يملك هذا الاقتراح ؛ وبالتالي لا يجوز للحكومة أن توافق عليه ، لأنها لو وافقه لهدمت القاعدة الدستورية الأساسية ، وهي أن مجلس الشيوخ ليس له حق اقتراح القوانين المالية تطبيقاً لمادة ٢٨ من الدستور التي تنص على أن « للملك والمجلس الشيوخ والقوانين حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصاً بإنشاء الضرائب أو زيادتها ، فاقترحه للملك والمجلس النواب » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — أرى قراءة النص الفرنسى للسادة ٢٨ ، إذ أن به كلمة لم ترد في النص العربى .
حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — إن النص العربى هو الأمل ، والنص الفرنسى لمادة ٢٨ هو كما يأتى :

"L'initiative des lois appartient au Roi, au Sénat et à la Chambre des Députés. Néanmoins, la création d'un nouvel impôt ou l'augmentation d'un impôt existant, ne peut avoir lieu que sur l'initiative du Roi et de la Chambre des Députés."

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — جاء في هذا النص أنه ليس لمجلس الشيوخ زيادة ضريبة قائمة — (Augmentation d'un impôt existant).

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — ليست الضريبة قائمة . هذه الحالة التى نجحنا .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — أقول بإيجاز إن مجلس النواب هو المجلس الذى يمثل الأمة خير تمثيل ، والمشكلة أمامه الحكومة ، وهو مسئول أمام الأمة . فلو وقع خلاف بين الحكومة وبين مجلس النواب وقدمت الحكومة استقالتها نتيجة لذلك الخلاف ، جاز للملك أن يستقيا وعزل المجلس ثم يجرى استفتاء الشعب — فالشعب إذن هو الذى يحكم إن كان مجلس النواب أصاب أو أخطأ . أما فيما يختص بمجلس الشيوخ فإنه لا يحل ؛ ومدة انعقاده عشر سنوات ؛ ولا يصح أن يقترح هذا المجلس زيادة هذه الضرائب ؛ ويكون مجلس النواب وحده هو المسئول عن هذه الزيادة . في حين أنه لا تلتحق بمجلس الشيوخ مسئولية أمام الأمة .

من ذلك يتضح لحضراتكم أن المسألة في غاية الخطورة ، وفي حاجة إلى التفكير والتقدير ؛ وأنكم إذا ما أجازتم ما اقترحه مجلس الشيوخ ، فإنكم تهمون ساعة دستورية خطيرة تتجاوزون فيها عن حق لكم . في حين أنه ليس للملك أن يتجاوز أو ينزل عن حق ناله من موكله ، وهذا الحق ثابت في الدستور ولا يحتاج إلى كثير من البحث .

أنتقل إلى بيان ما ورد في دستاير بعض البلاد الأجنبية في هذا الموضوع :

ففي إنجلترا ينص القانون الصادر في سنة ١٩١١ على أنه يجوز لمجلس العموم أن يطلب من الملك إصدار قانون مالى إذا كان قد وافق عليه ، ورفضه مجلس اللوردات ، وذلك بعد شهر من موافقة مجلس العموم عليه .

وفي فرنسا ، نجد للمادة الثامنة من قانون ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٥ الخاصة بالقوانين المالية ، تهتر أن لمجلس الشيوخ وللمجلس النواب حق اقتراح القوانين ، على أن القوانين المالية يجب عرضها والتصويت عليها أولا في مجلس النواب .

وقد حدث في فرنسا ، عند عرض ميزانية ١٨٧٦ — ١٨٧٧ ، أن رفض مجلس النواب للواقعة في اعتياد مالى وارد في الميزانية . وعند عرض الميزانية على مجلس الشيوخ أقر الاعتياد الذى رفضه مجلس النواب . وفي جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٦ اعترض جيمنا (Cambetta) على هذا التعديل ، وقال إن مجلس الشيوخ لا يملك بحال حق اقتراح القوانين المالية . واعتمد في ذلك على التقليد الإنجليزية ، حيث إنها أثرت على النظام الفرنسى . ثم اعتمد كذلك على الفترة الأخيرة من المادة الثامنة التى تستوجب عرض القوانين للمالية ابتداء على مجلس النواب .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ورد بالمادة الأولى من القسم السابع أن كل مشروعات القوانين المتعلقة بقرير موارد يجب عرضها ابتداء أمام مجلس النواب ؛ ولكن لمجلس الشيوخ إدخال تعديلات أو اقتراحات عليها ، كما هو الشأن في باقي القوانين . ولقد قال العلامة ستورى (Story) ، تفسيرا لهذه المادة ، إن السبب في ذلك هو أن مجلس النواب أكثر تمثيلا للأمة من مجلس الشيوخ .

هذه البيانات التى ذكرتها لحضراتكم وأردت في مؤلف العلامة رومان (Romein) ، الجزء الثانى ، الطبعة ٧ ، ص ٢٨ ، وما بعدها . حضرت النواب المحترمين : فقد قدمت الوزارة مشروع قانون ضريبة الإيراد إلى مجلس الشيوخ ، فأدخل عليه تعديلا ؛ وإلى لأقول إن موافقة الحكومة على هذه التعديلات لا ترفع الخطر الوارد في الدستور . لذلك أقترح على الحكومة ، محافظة على نصوص الدستور ، أن تسحب مشروع القانون ثم تقدمه ثانية بهذا الوضع الجديد ، على أنه منها ، لا على أنه تعديل من عمل مجلس الشيوخ .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لقد كانت الحكومة مثقة في مجلس الشيوخ وأقرت هذا التعديل .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — إن قبول الحكومة لرفض صادر من لا يملك هذا العرض لا ينير من نصوص الدستور . حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إذن ، وبناء على هذه النظرية ، لا يملك مجلس الشيوخ أن ينظر أى مشروع قانون مالى ابتداء .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — هناك إجماع على ذلك ، لأن مجلس الشيوخ يظل قائماً لمدة عشر سنوات دون أن يلمحه الحل .

أما مجلس النواب فهو صاحب الحق لأنه الوكيل الأميل عن الأمة ؛ وهو الذى يتحمل كل مسئولية ؛ وهو الذى إذا اخطفت ، مه الحكومة استطاعت ، بمد مواقة الملك ، أن تحله . وإن قليس من الجائز مطلقاً أن تنزلوا ، بإحضرات النواب ، عن حق لكم ، لا تملكون النزول عنه ، ولا يتفق مع القسم الذى أقسمتموه باحترام الدستور . وأعتقد أننا لو تساهلنا فى هذا الأمر فإننا نكون بذلك قد أسأنا إلى أنفسنا وإلى حق الوكالة ، ونظل دائماً مزرععى اليقين .

إن الأمر ، بإحضرات النواب ، جد خطير ؛ وقد أدليت إليكم بما أعضده ؛ والرأى الأخير لكم على الدوام .

حضرة صاحب العالى وزير المالية — عند ما عرض هذا المشروع على مجلس الشيوخ رأى بعض حضرات أعضاء اللجنة التى أحيل عليها إدخال بعض تعديلات عليه ؛ وقد أثبتت بمد ذلك مناقشة فى المجلس عما إذا كان لمجلس الشيوخ الحق فى زيادة رسم الضريبة أو ليس له ذلك الحق . وإواقع أن هذه المسألة من المسائل المختلف عليها فى فرنسا اختلافاً كبيراً ، مع أن النصوص الخاصة بها هناك أكثر صراحة من نفلانها عندنا ؛ فقد ورد بالنس للفرنسى الذى تلاه حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك عبارة « *Les Lois Financiers* » أى القوانين المالية ، بينا النص عندنا ينصب على القوانين التى تتعلق بالميزانية . فباردة « القوانين المالية » أوسع مدى من عبارة الميزانية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المادة ٢٨ من الدستور تنص على أن اقتراح القوانين من حق الملك ، أى الحكومة ، ومجلس الشيوخ والنواب ، إلا بالنسبة للاقتراحات الخاصة بإنشاء الضرائب أو زيادتها فإنها تكون من حق الملك ومجلس النواب فقط .

لا محل للاعتراضات التى سمعنا بشأن التعديلات التى أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع القانون ، لأن ذلك المجلس لم يقترح مشروع القانون وإنما الحكومة هى التى قدمت إليه ، كما أن ما أدخله من تعديل زيادة النسبة فى بعض الضرائب لا يعتبر مخالفة لنس الدستور ، لأنه لأجل أن نقول ذلك يجب أن تكون هناك ضريبة مقررة بقانون ، وفى هذه الحالة لا يملك مجلس الشيوخ زيادتها . وهذا يتفق مع الرأى القائل بتضييق اختصاصات مجلس الشيوخ إلى حد بعيد .

أما والأمر غير ذلك ، إذ أن ما عرض على مجلس الشيوخ هو مشروع لفرير ضريبة ، أى أنه ليست هناك ضريبة مقررة ، فمن حق هذا المجلس أن يرد رأيه فى شأنها ؛ وقد سبق لى أن أبديت هذا التفسير فى مجلس الشيوخ على أنه رأى خلى بى ، وما زلت متمسكاً به ، حيث إن للسألة خلافية ولم يسفر الرأى عليها من الوجهة الدستورية بمد . وقالت لى من رأيي أنه ما دام مجلس الشيوخ لم يقترح زيادة ضريبة مقررة بمقتضى قانون ، فله الحق فى مناقشة النصوص التى تعرض عليه ، ويكون من غير الفهم أن تعرض الحكومة على هيئة كبيرة محترمة مشروعاً يفرض ضريبة قدرها ٤ ٪ مثلاً ، فترى هذه الهيئة رفضها إلى ٤٠ ٪ ، فنصر الحكومة على رأيها ، وتفرض على الهيئة المذكورة إما قبول الضريبة بهذه النسبة أو رفضها .

لذلك قلت إنه ما دامت الحكومة هى التى عرضت على مجلس الشيوخ هذا المشروع فله الحق فى أن يتصرف فى الأرقام بالزيادة أو بالنقص ، ولكن ليس له الحق فى تعديل ما هو معروض عليه ، كأن يقترح ضرائب جديدة ليست واردة بالمشروع ، لأن هذا ليس من حقه ، وليس له أن يباشره أو يناقشه بمقتضى نص الدستور صراحة .

وعلى كل حال فإن ما أجراه مجلس الشيوخ بالنسبة لبعض الأرقام الواردة بالمشروع ، مما يتعلق بضريبة الأموال المتقولة ، ليس فيه على ما أعضد أية مخالفة دستورية ، لأن للادة الخاصة بهذه الأرقام قد حددت سمر الضريبة بـ ١٠ ٪ ؛ وقد أقر مجلس الشيوخ هذا السمر ، وغاية ما فى الأمر أنه رأى رضى الأساس الذى تبدأ به الحكومة فى تحصيل هذه الضريبة من ٥ ٪ إلى ٧ ٪ على أن يزيد ببطرشة آلية بمقدار ١ ٪ كل سنة ، حتى تصل إلى السمر المقرر وهو ١٠ ٪ . ومن هذا يتبين أن مجلس الشيوخ لم يقترح ضريبة جديدة أو زيادة لضريبة مقررة ، وإنما نظم تحصيل الضريبة الواردة بمشروع القانون ، وليس فى هذا ما يعترض عليه .

أما فيما يتعلق بالتعديل الذى أدخله ذلك المجلس على ضريبة الهلاك وكسب العمل ، فردى عليه لا يخرج عما ينته من أن لمجلس الشيوخ الحق فى إبداء رأيه بالنسبة لأرقام واردة بمشروع عرض عليه ، إما بالزيادة أو بالتخفيض ؛ وحتى إذا أخذنا بالتفسير الذى أراد

أن يتشدد فيه بعض حضرات النواب المحترمين ، من أن الحكومة كان يجب عليها أن تقدم بعرض هذا المشروع من جديد على مجلس النواب ، على أساس الأرقام الجديدة ، فإن الاعتراض بمخالفة ذلك للمستور يصبح في الواقع لا عمل له بعد موافقة الحكومة على التعديلات التي رأى مجلس الشيوخ إدخالها .

لكل ما تقدم أرجو من حضراتكم ، على الرغم مما أعاب به حضرة النائب المحترم على التزلاوي بك ، من أننا أقصدنا الخمين على احترام المستور ، أن نثروا ما هم في هذا المشروع وأن تستمعوا في نظره الآن .

حضرة النائب المحترم على التزلاوي بك — وما للانع من عرض الأمر على لجنة الشؤون الدستورية ؟

حضرة صاحب للمالى وزير المالية — لا أرى علا لذلك لأن للسألة مختلف بشأنها — كما قلت — وليس من المصلحة أن نطّل نظر مشروع القانون لخمين الفصل في مسألة خلافية ، قد يرى أعضاء لجنة الشؤون الدستورية فيها رأياً خاصاً ، وقد يتغير هذا الرأى بتغير أشخاص هذه اللجنة . لذلك ، وورقة في سرعة إصدار هذا القانون لتحقيق المصلحة العامة ، طلبت من حضرات أعضاء لجنكم المالية أن يوافقوا على التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ ، وقلت بأن الأرقام التي وردت بالمشروع وضعت على سبيل الاجتهاد ، لا على أساس ثابت . وإذا دعنا التجربة إلى إدخال تعديلات على هذه الأرقام فنستقدم بها إلى حضراتكم على ضوء هذه التجربة ، وبهذا يمكن أن نسير في العمل بالسرعة الواجبة ؛ أما أن نستمر في بحث الأرقام ، ولماذا لا تكون ٣ ٪ بدلا من ٢ ٪ مثلا ، فهذا مدعاة لتضياع الوقت سدى ، لأن مثل هذه المسائل في الواقع ما هي إلا تخدير شخصي ، يختلف باختلاف الأشخاص ووجهات النظر من غير أن يكون هناك أساس ثابت وأسباب واضحة ، الأمر الذي لا تيسر معرفته إلا بعد التجربة . فمثلا إذا تخررت ضريبة معينة بـ ٣ ٪ ، وأظهرت نتيجة التجربة أن التوصل منها يبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، يمكن أن نتقدم لحضراتكم بالتعديل اللازم على أساس ثابت ، بمعنى أن الحكومة إذا أرادت زيادة إيراداتها من هذه الضريبة بمقدار ١٠٠٠٠٠ جنيه مثلا ، طلبت من حضراتكم رفع سر هذه الضريبة إلى ٤ ٪ وهكذا . أما أن يناقش المجلس في تحديد سر الضريبة الآن ، في حين أنه لا يمكن أن نتكهن بما تنتج هذه الأرقام لأنها أرقام احتالية وتهدية ، فغير منتج .

لذلك قلت في مجلس الشيوخ إنه لو جاز لي أن أقدم بمشروع هذا القانون دون أن أعين أرقاماً لما تأخرت عن ذلك ، ولكن بما أن هذا غير جائز قد وضعت أرقاماً اجتهادية ، أدخل عليها مجلس الشيوخ تعديلا بطريق الاجتهاد أيضا . فبالك أرجو أن توافقوا على مشروع القانون كما هو ؟ وأمانا المجال لإدخال التعديلات التي تظهر ضرورتها من التجارب عند تطبيق القانون . وبهذه الطريقة نكون قد وضعت أساساً طلياً يمكن أن نسير على هدهد فيها فتمه من التعديلات التي تسفر عنها نتيجة التجربة ؛ وهذا ما حدا بي إلى أن أطلب إليكم الموافقة على الأرقام والنسب للجنة بالمشروع كما هي دون تعديل ، توثيقاً للسرعة في إصدار القانون . وإلى أستميع حضرات إخواني الذين طلبوا ثلاثة تقارير لمعرض لإمام في هذا الطلب ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لقد أتممتنا ممالي الوزير بالعمل على تحليل نظر هذا القانون .

حضرة صاحب للمالى وزير المالية — إذا كنت قد قلت هذه الكلمة فإني لم أقصد بها شيئا ، وآسف لذلك .

أقول إن الجمعية العمومية للبنك القارى للصرى كانت مجتمعة أمس للنظر في موضوع توزيع أرباح الأسهم والسندات على حامليها . حضرة النائب المحترم على التزلاوي بك — لقد حيزت الأرباح .

حضرة صاحب للمالى وزير المالية — نعم حيزت الأرباح لأن القانون سينفذ بطريقة رسمية . وقد بلغني أن كثيرين ممن سيحضرون اجتماع هذه الجمعية العمومية سيحضرون على أنه ليس لمجلس الإدارة أن يحجز شيئا من الأرباح لحساب هذه الضريبة ما دام أن القانون الخاص بذلك لم يصدر بعد ، وأنه فذلك لا يحق لهذا المجلس حجز هذه الأرباح عن أربابها .

تطعن حضراتكم أن مشروع القانون للعروض ينص على أن تحصل الضرائب من شهر سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، فإذا صرف البنك الآن كويون السند أو السهم فإنه ، بموجب هذا النص ، سيضطر حامل السند أو السهم أن يدفع في السنة القادمة الضريبة مرتين ؛ وقد يتغير هذا الحال ، وبذلك تكون قد حجتا شخصاً ما لا يحسن أن يتحمله ، فضلا عما في ذلك من تعرض الأسهم والسندات إلى الهبوط الزائد على الحد . لذلك كتبت خطاباً إلى جناب مدير البنك القارى رجوة فيه أن يعرض على الجمعية العمومية أن مشروع قانون الضرائب

مادة ٢٨ »

قد وافق عليه مجلس الشيوخ ولجنة المالية بمجلس النواب ، وأن المجلس الأخير سينظره في الأيام القليلة المقبلة ، حتى يتمكن البنك بذلك من حيز الضرائب المستحقة على أرباح الأسهم والسندات .

وإذا كان هذا ممكناً بالنسبة لهذا البنك ، نظراً لما نعرفه من وجود جمعية عمومية له ، ومواعيد اجتماعاتها ، فإنه من الصعب أن تتبع هذا الإجراء بالنسبة للشركات الصغيرة الكثيرة .

لذلك أرجو حضرات النواب المحترمين كل الرضاء أن يوافقوا على مشروع هذا القانون ، خصوصاً أن نظره تأخر منذ الصيف الماضي إلى الآن . أما التعديلات التي يراد إدخالها على مشروع هذا القانون فيحسن أن تكون بعد تطبيق القانون وتجربته .

(تصنيق) .

الرئيس — هل توافقون على مشروع القانون في مجلته والانتقال إلى مناقشة مواد مادة مادة ؟

(موافقة عامة) .

(في ٢١ يناير سنة ١٩٣٩) .

مادة ٢٩ - « السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور » .

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) — أقرّح النص على أن السلطة التنفيذية يقوم بها الملك في الحدود المقررة في هذا الدستور .
(موافقة عامة) .

(في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

(٦٣) السلطة التنفيذية يقوم بها الملك في الحدود المقررة في هذا الدستور .

(في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة هـ — السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

استبعاد اقتراح لأنه من اختصاص السلطة التنفيذية .

دولة الرئيس — ختم إلينا اقتراح من حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل ، وهذا نصه :

أُتّرح على هيئة المجلس الوقف قبول رغبتي لقرار إعادة جميع العمد وللشايخ وعمد الريان وكلامهم ومشايخ فرقههم الذين رفقوا أو اضطروا للإستقالة إبداء من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ لأن بأسرع ما يمكن ، حتى تطمئن البلاد وتهدأ نفوسها ، وحتى تنفذ إرادة الأمة التي ظهرت بأوسع معانيها في الانتخابات الباشرة .

ولأن أرى استبعاد هذا الاقتراح لأنه خارج عن اختصاص هذا المجلس .

(أصوات — يرفض) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — على كل حال هذا اقتراح يجب إحالته على لجنة فحص الاقتراحات والمرائض لقرار ما تراه بشأنه .

دولة الرئيس — للرئيس أن يمنع أي عضو من الكلام فيما يخرج عن اختصاص المجلس .

حضرة حافظ عابدين بك — هذا الاقتراح في الواقع من اختصاص السلطة التنفيذية ؛ ويظهر أن غرض حضرة الضو هو اقتراح برغبة النظر في إعادة العمد الذين رفقوا .

دولة الرئيس — قد تناولت على حضراتكم نص الاقتراح ؛ وأظنكم لاحظتم أن حضرة الضو يطلب فيه أن يقرر المجلس إعادة هؤلاء العمد .

حضرة حافظ عابدين بك — لا بأس إذن من أن يعدل حضرة الضو اقتراحه .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندي — هل يوافق حضرة الضو على تعديل هذا الاقتراح بتغيير عبارة « تقرير إعادة العمد » بعبارة « النظر في إعادة العمد » .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل — أوافق ؛ وسأقدم للمجلس اقتراحاً مراعيّاً فيه هذا التعديل .

(في ١٤ يونيه سنة ١٩٢٦) .

هل تعرض النائب لشؤون خاصة بأشخاص موظفين ووقائع فردية بالنسبة لبعض الموظفين فيه مساس بمبدأ الفصل

بين السلطات ؟

تراجع للنقشة على هذا اللبأ في المادة ٢٤ .

(في ٤ يولية سنة ١٩٣٨) .

لا يجوز للمجلس أن يلزم الحكومة بتشكيل لجنة من أشخاص معينين ، إذ أن هذا من عمل السلطة التنفيذية .

تراجع للنقشة على هذا اللبأ في المادة ٢٤ . (في ١٢ يولية سنة ١٩٣٨) .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

لجنة الدستور

مجلس الشيوخ

مجلس النواب

مادة ٣٠ - « السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها » .

السلطة القضائية تقوم بها المحاكم على اختلاف أنواعها ؛ وأحكامها تصدر على مقتضى القانون وتتخذ باسم الملك .

فئة الرئوس

على البند الثالث ، وضمه :

السلطة القضائية تقوم بها المحاكم على اختلاف أنواعها ؛ وأحكامها تصدر على مقتضى القانون وتتخذ باسم الملك .

حضرة على المتزاولى بك - أقرح أن يقال : الأحكام تصدر وتتخذ باسم الملك .

حضرة محمود أبو النصر بك - وكيف تضمنون في أحكام المحاكم الشرعية وهي إنما تصدر باسم الله ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك - هنا النص مقرر في دساتير الدول للولاية كلها .

سعادة حسن عبد الرازق باشا - للمادة ضرورة ، ولكن يجب أن يتفادى المخرج في أحكام المحاكم الشرعية .

حضرة زكريا نامق بك - كيف تتخذ الأحكام باسم الملك ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك - أى أن الصيغة التنفيذية التى تذييل بها الأحكام تكون باسم الملك .

حضرة محمود أبو النصر بك - الذى يجرى به العمل الآن أن الأحكام تصدر باسم الملك ولكنها لا تتخذ باسمه .

سعادة حافظ حسن باشا - للمادة على ظاهرها لا شئ ، فيها ، ولكن عند إيمان النظر تبدو لنا بعض الملاحظات عليها . السلطة

القضائية تقوم بها المحاكم . هذا يدعى ؛ ولكن لا ننسى أن عندنا هيئات إدارية تتولى القضاء ، في بعض اللوائح ، كلجنة محلفات الترع

والجسور ، فهل بهذا النص يراد إبطال مثل هذا القضاء ، على أنها الآن لا تصدر أحكامها باسم الملك ؛ وغيوبها استثنائية لا تحدد

بقانون .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - إذا أطلقنا لفظ « المحاكم » تناول كل هيئة رسمية لها حق الفصل في الخصومات . فالمجالس

المسكينة لها قضاؤها ؛ والمحاكم الشرعية لها قضاؤها ؛ والمجالس الإدارية كذلك - وكل هذه تجميعها كلمة « المحاكم » . فلذا صدر حكم

من أية هيئة من هذه الهيئات تتخذ باسم الملك .

سعادة صالح مكرم باشا - أقرح حذف هذه المادة جملة ، لأنه ما دام لم يتجه الغرض إلى إلغاء المحاكم الإدارية ، كما يقول حضرة

عبد العزيز بك ، فلن هذه المادة تتفانى مع وجود تلك المحاكم .

حضرة محمود أبو النصر بك - أقرح تعديل النص كما يأتي « تصدر الأحكام القضائية باسم الملك وتتخذ طبقاً للقانون » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - للمادة لم توضع لهذا الغرض . وكل ما سبق له هو بيان من يقوم بالسلطة القضائية . ولقد سبق

لنا أن قررنا أن جميع السلطات مصدرها الأمة . ثم قسمنا هذه السلطات إلى ثلاث : السلطة التنفيذية ، ويقوم بها الملك ؛ والسلطة

التشريعية ، ويقوم بها المجالس النيابية . ولأن ذكر أن السلطة الثالثة ، وهي القضائية ، إنما تقوم بها المحاكم بصفة عامة سواء منها ما كان

أهلياً أو شرعياً أو عسكرياً أو إدارياً .

فضيلة الشيخ نجيب - أقرح تغيير كلمة « المحاكم » بالهيئات القضائية .

معالي المرمسى - تؤخذ الآراء .

(فقرر بالأغلبية بقاء هذه المادة على حالتها) .

(فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ٣١ - السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ؛ وأحكامها تصدر وفق القانون وتتخذ باسم الملك .

(فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

الأصل فى المحاكمة أن تكون أمام الجهات القضائية ؛ ولا يسدل عن هذا الباب إلا إذا كانت هناك أسباب تقتضى ذلك .

الاقتراح بمشروع قانون

للقدم من حضرة سعد مكرم بك بتعديل الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ بمنح زراعة المخان

على تقرير لجنة المالية ثم تحرير لجنة الحفانية .

جلسة ٣ ابريل سنة ١٩٢٨

تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح بمشروع قانون للقدم من حضرة سعد مكرم بك
بتعديل الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ بمنح زراعة المخان

(للقرء سعاده محمود شكرى باشا) .

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته ١٢ يولية سنة ١٩٢٧ الاقتراح بمشروع قانون للقدم من حضرة سعد مكرم بك بتعديل الأمر
العالي الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ بمنح زراعة المخان ؛ وقد اجتمعت اللجنة وبمقتى ورأت بشأنه ما يأتي :

عن المادة الأولى - يقترح حضرته في هذه المادة :

أولاً - إلغاء المادة الثالثة من الأمر العالي المشار إليه التي تنص على كيفية توزيع الترامات التي تحصل .

ثانياً - أن تكون المحاكم الأهلية هي المختصة بنظر المقوبات للذكورة في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من الأمر العالي
سالف الذكر .

وترى اللجنة - فيما يخص بالأمر الأول - أن في هذا الإنشاء تبسيطاً لحكم للبنين والناطلين مما يؤدي إلى انتشار الزراعة
خفية وعدم التبليغ عنها .

وفما يخص بالأمر الثاني أن زراعة المخان خفية ليس في الواقع إلا نوعاً من أنواع التهريب ، وأن قانون الجمارك جبل محاكمة
المهربين أمام الجهات الإدارية (راجع في ذلك المواد من ١٢١٠ إلى ١٢٢٣ من قانون الجمارك) . ولذا لا ترى اللجنة محلاً للتعديل المطلوب
في هذا الصدد ، وذلك حتى تكون طريقة المحاكمة في مادة التهريب واحدة في الحالتين . هذا فضلاً عن أن المحاكمة أمام الجهات الإدارية قد
يكون لها الأثر السريع بسبب صدور القرار فوراً بالمصادرة والإتلاف عند الضغط بعد التحقق من أن الزراعة هي زراعة دخان أو تنباك .

تقرير لجنة الحفانية

عن الاقتراح بمشروع قانون للقدم من حضرة سعد مكرم بك
بتعديل الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ بمنح زراعة المخان

(المقرر حضرة عزيز مريم اتندى) .

قدم حضرة الشيخ المهتم سعد مكرم بك الى المجلس اقتراحاً بمشروع قانون بتعديل الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠
بمنح زراعة المخان والتبناك بالقطر المصري ؛ والتبديلات التي رآها حضرة صاحب الاقتراح هي :

أولاً - إلغاء المادة الثالثة من الأمر العالي المشار إليه ، وهي الخاصة بتوزيع الترامات التي تحصل بمن يزرعون دخاناً أو تنباكاً على
المرشدين والناطلين .

ثانياً — جل المحاكم الأهلية مختصة بنظر الجرائم التي ترتكب ضد الأمر العالي المذكور بدلاً من الجهة الإدارية المنصوص عنها فيه وهي المدير أو المحافظ .

ثالثاً — إقصاء الترامة التي توقع على المخالف وجعلها عشرين جنيهاً على الأكثر عن كل فدان بدلاً من ٢٠٠ جنيه .

رابعاً — معافاة مشايخ البلاد من الترامة باعتبارهم مضافين مع الزارعين .

وقد رأيت اللجنة أن تستأنس برأي وزارتي المالية والمحاسبة فحضر اجتماعها حضرة صاحب العزة خليل محمود الفلكي بك نائباً عن وزارة المالية وحضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا نائباً عن وزارة المحاسبة . وقد أبدى حضرة مندوب وزارة المالية للملاحظات الآتية :

أولاً — إن إلغاء المادة الثالثة من الأمر العالي ، وهي الخاصة بتوزيع الترامات التي تحصل من الزارعين ، مكافأة للمرشدين والمضابطين يؤدي إلى انتشار الزراعة وعدم التبليغ عنها .

ثانياً — إن المحاكمة أمام الجهة الإدارية تخضع إلى سرعة الفصل في الجرائم والبادرة بمصادرة الزراعة وإتلافها ، بخلاف ما إذا كانت المحاكمة أمام المحاكم ، فإن الأحكام لاتصدر بالسرعة المطلوبة فلا يكون لها الأثر اللازم . على أن وزارة المالية ، وإن كانت ترى من الأصوب بقاء الحالة كما هي عليه ، إلا أنها لا تمنع في إحالة هذه الجرائم على المحاكم الأهلية إذا ما رأيت اللجنة أن ذلك لا يؤدي إلى تأخير الفصل فيها وكانت وزارة المحاسبة موافقة على ذلك .

وسألت اللجنة حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المحاسبة فأجاب بأن الوزارة لا تمنع في جعل المحاكمة أمام المحاكم الأهلية .

ثالثاً — فيما يخص تخفيض الترامة قال حضرة صاحب العزة مندوب وزارة المالية إنه وإن كان الأمر العالي المشار إليه ينص على توقيع غرامة قيمتها ما لا يجزى عن كل فدان بزروع دخاناً أو كسور القندان ، ولم ينص فيه على أن هذه الترامة هي حد أقصى ، إلا أن المديرين كانوا يحكمون في الغالب بأقل من هذا المبلغ ، ولما كانت تصل أحكامهم إلى مائتي الجنيه . وقد أثرت الوزارة هذا بعد أخذ رأي قسم قضائها الذي أفتى بأن ليس في ذلك مخالفة ما للأمر العالي المذكور . وقال حضرة أيضاً إن تخفيض الترامة إلى عشرين جنيهاً كحد أقصى لا يمكن أن يكون رادعاً للزارعين ، بل على العكس يؤدي إلى انتشار زراعة السخن انتشاراً يهود بالضرر على خزائن الدولة .

رابعاً — فيما يخص معافاة مشايخ البلاد من الترامة فإن وزارة المالية توافق على الاقتراح اكتفاء بما حكمهم إدارياً على ما ثبت ضد من الإهمال .

وبعد سماع ملاحظات الحكومة للجنة أعلاه ، وبعد بحث للوضع ودراسة من جميع وجوهه والمناقشة فيه ، قررت اللجنة بالإجماع ما يأتي :

أولاً — عن إلغاء المادة الثالثة الخاصة بتوزيع الترامات التي تحصل مكافأة لقضاة المرشدين فإن اللجنة لا توافق على إلغائها نظراً للأسباب السابق ذكرها التي أبدتها مندوب وزارة المالية .

ثانياً — الموافقة على جعل المحاكم الأهلية مختصة بنظر المخالفات التي ترتكب ضد الأمر العالي المشار إليه لأنه لا مبرر لسلخ هذه الجنب من الاختصاص الذي للمحاكم القضائية التي فيها كل الضمان وجعلها من اختصاص سلطات استثنائية خصوصاً ، وأن عدد هذه الجنب قليل كما هو واضح من الكشف للرفق بالتقرير ، وليس في إضافتها على المحاكم زيادة ترفعها .

.....
.....
.....
.....
.....
.....

مقرر لجنة المالية — أما الأمر الثاني فهو الاختصاص .

يقضى القانون الحالي أن يكون نظر مخالفات زراعة السخن والحكم فيها من اختصاص المديرين — ووجهة نظر الشرع في هذا أن

القانون المذكور جزء من القوانين الجبركية التي تقوم على تفتيشها الجهات الإدارية ، لحكمه حكما . ولجنة المالية ترى أن توحيد جهة الاختصاص التي تنظر في مخالفات من نوع واحد ، ولهذا رأت أن تستمر الحالة على ما هي عليه حتى إذا ما أحييت المحالفات الجبركية على المحاكم كان هناك محل للنظر في إحالة مخالفات زراعة اللبخان على المحاكم أيضا .

أما والمخالفات الأولى لا تزال من اختصاص الإدارة فقد رأت لجنة المالية إبقاء الحالة على ما هي عليه بالنسبة للثانية ، وهي مخالفات زراعة اللبخان .

وهذا السبب الذي ذكرته لحضراتكم هو زيادة على ما ورد بضرر اللجنة من أن جهات الإدارة أسرع من غيرها في الفصل في هذه المخالفات .

الرئيس — هل يرى سعادة للقرر أن جهة الإدارة أسرع في نظر مثل هذه المخالفات من المحاكم العادية وهي موجودة في كل مركز ؟

مقرر لجنة المالية — هذا يتوقف على الإجراءات .

الرئيس — يستطيع وزير الحفانية أن يستجمل نظر هذه القضايا بإصدار منشور إلى المحاكم الجزئية بسرعة الفصل فيها .

سعادة أحمد علي باشا — أوافق على ما قيل في تأييد وجهة نظر لجنة الحفانية .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندي — أؤيد رأي لجنة الحفانية فيما يخص بالمبادئ العامة المتعلقة بحماية الشايخ .
(خيبة) .

الرئيس — يظهر أن حضور حضره العضو متأخر أ لم يتسع له فرصة سماع ما سبق من المناقشات في الموضوع .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندي — لقد تكلم حضره مقرر لجنة الحفانية عن بعض مبادئ يجب إيضاحها .

الرئيس — هل يريد حضره العضو المهترم زيادة الترامة كما تحول لجنة المالية ؟

حضره لويس أخنوخ فانوس افندي — أعترض أن نفس إيرادات الجمارك لا يرجع إلى قلة مقدار الترامة الذي هو ٢٠٠ جنيه ؛ وأرى أن خير طريق لزيادة إيراد هذه المصلحة هو زيادة مكافأة المبلتين .

(خيبة) .

مقرر لجنة المالية — وآلان ، إقلاما نتاقتق مع حضره الرئيس فيما يتعلق بالاختصاص ، أقول إنني ذكرت سببا آخر وهو أن المخالفات الجبركية يفصل فيها أمام اللجان الجبركية .

حضره الشيخ حسن عبد القادر — كان القانون القديم يقضي بأن يحكم اللدبر بنفسه في مثل هذه المخالفات ؛ وترى لجنة الحفانية أن يكون الحكم فيها من اختصاص المحاكم .

انظروا إلى الضمان الذي يحققه جعل المحاكم خصصة بالفصل في هذه المخالفات . ذلك أن المحكوم عليه الحق في أن ينظم أمام درجات القضاء المختلفة ؛ وفي هذا ضمان كبير للحمل ؛ ولا يمكن أن يقال بوجود مثل هذا الضمان إذا بقى الأمر في يد الجهة الإدارية .

أنا لا أترض بالطمع في عدالة أحكام اللدبرين في هذه القضايا ، ولكنني أقول إن الأحكام يجب أن تحاط بالضمانات . وأظن أنكم تحققون هذا الضمان إذا جعلتم الاختصاص في هذا الشأن للحكام . تعلمون حضراتكم كثرة النزاعات القائمة بين الأهالي وتزوج كثيرين إلى الانتقام ؛ فكيف يسمح أن يفاجأ إنسان — وهو آمن مطمئن في بلده أو مزرعته — بثمة زراعة دخلن دسه أحد بنصفه في مزرعته بغير علم منه ، ويترك أمر محاكمته إلى جهة لا ضمان فيها ؛ ولكن هذا الضمان مؤكد أمام القضاء الذي يستطيع أن يناقش أدلة الاتهام ، ويفترشهادة الشهود ، وضرب كثيرا جدا أن يظهر التفتيق في كثير من القضايا فلا ينظم بريد . لذلك ترون حضراتكم أن لجنة الحفانية قد أصابت للرأي في جعل المحاكم خصصة بالفصل في هذه المخالفات .

صاحب الدولة عبد الحفيظ ثروت باشا — لا أريد أن أترض لكفافة الجلسات الإدارية ، وقد يكون في المحاكم أمامها الضمانات

الكافية . ولكن اعتراضى على رأى لجنة المالية مبنى على مبدأ تدرسى ، وهو أن الأصل في المحاكمة أن تكون أمام الجهات القضائية ، وكل مخالفة ترتكب يجب أن تحكم فيها تلك الجهات ؛ ولا يسدل عن هنا للبدأ إلا إذا كانت هناك أسباب تقتضى ذلك .

هذا القانون وضع فى سنة ١٨٩٠ ، وفى ذلك الوقت لم تكن المحاكم الجزئية — كما قال حضرة الرئيس — منتشرة ؛ ولم يكن عددها كما هو الآن حيث يوجد فى كل مركز قاض جزئى . وكان القضاء الأهل فى بدء نشأته ، فكان من المقول — وقد كنا فى دور تكوين ، وكان لا بد من سرعة الفصل فى هذه المخالفات — أن ينحدر المدبرون حق الفصل فيها . أما الآن ، وقد أصبح لنا فى كل مركز قاض جزئى ، فلما معنى للدول عن المبدأ الأصلى . قد يكون المدير أبعد عن محل الواقعة من القاضى الجزئى ، وليس أملنا ما يسمح بالدول عن القضاء العادى إلى القضاء الاستثنائى . القانون وضع ، كما قلت ، فى سنة ١٨٩٠ ؛ ونحن الآن فى سنة ١٩٢٨ ، والقضاء الجزئى منتشر فى جميع المراكز وأقرب إلى الجهات التى يقع فيها المخالفة ، فهو أقرب للحكم فيها وأولى به من كل سلطة أخرى .

أما الدليل الآخر الذى قدمه سادة مقرر لجنة المالية من أن هذه الجرائم تعتبر من الجرائم الجزئية ، فيجب أن تظهرها الجهات الإدارية ، فهو دليل لا يبين حقيقة مبداء وأراء عالماً للواقع ؛ إذ أن الحكم فى الجرائم الجزئية من اختصاص مصلحة الجمارك لا من اختصاص المديرين ؛ وتلك الجرائم هى التى ترتكب فى دائرة الجمارك وتضبط بمعرفة رجال الجمارك . أما الجرائم التى نحن بصدها ، فهى كإحدى الجرائم التى ترتكب فى دوائر محاكم معينة ، فيجب أن تظهرها تلك المحاكم ؛ ولا معنى للدول بها عن القضاء العادى إلى جهة قضاء استثنائى .

سعادة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة المالية) — أضيف إلى ما قاله دولة عبد الحافظ ثروت باشا أن القضاء الجزئى يرجع فيه إلى المحاكم العادية ، بمعنى أن من يحكم عليه من المحاكم الجزئية له أن يمارض فى حكمها أمام المحاكم العادية . فمن الطبيعى أن تخلص الطريق ونحيل المحاكمة إلى المحاكم العادية .

حضرة كامل صدق بك — أزيد على ما قاله دولة ثروت باشا وحضرة الشيخ حسن عبد القادر أن أمام حضراتكم فى آخر التقرير كشتين إحصائيتين يؤيدان ضرورة إحالة نظر هذه الجرائم إلى المحاكم العادية . تزون حضراتكم عند مقارنة العقوبات الواردة بهذين الكشتين تناقصاً عظيماً . فمثلاً تزون فى كشف سنة ١٩٢٥ أن فى مديرية المنوفية وقعت عقوبات بقرامة مقدارها ٣٧ جنباً عن ٢٩١ شجرة بينما فى مديرية النيا كانت العقوبة ٣٨ جنباً عن ٢٥٥٢ شجرة ، أى زيادة جنب واحد بينما عدد الشجيرات ثمانية أضعاف . وفى الجزيرة وقعت عقوبات بقرامة قيمتها ٩٧ جنباً عن ٧٩٣٤ شجرة . وتزون فى كشف سنة ١٩٢٦ أن فى مديرية النيا وقعت عقوبات بقرامة مقدارها ٣٢ جنباً عن ٣٢٤٧ شجرة بينما فى مديرية الغربية كانت القرامة ١٣٠ جنباً عن ٣٥٩٤ شجرة . وفى الجزيرة كانت القرامة ١١٥٠ جنباً عن ٤٤٤٢ شجرة . هذه فروق عظيمة تبلغ فى بعض الأحوال سبعة أو ثمانية أمثال ، وهذا ناتج من أن للوكيل بتوقيع العقوبات ليس من رجال القضاء . من الدبسى أن المريض لا يمرض إلا على طبيب ، فكذلك القضاء يجب ألا يمارض إلا على رجال القضاء الذين يكرسون أوقاتهم لخدمة القضاء ، فهم أقدر على تقدير العقوبة من المدير الكثير للشاغل . هذا فضلاً عن الرغبة فى توحيد القضاء ، وهى الرغبة التى نسعى إليها ؛ وكما نسحت فرصة لتحقيقها يجب أن نتبناها .

معالي محمد شفيق باشا — إننى عني يؤيدون رأى لجنة المالية فى وجوب توحيد القضاء والدول من القضاء الاستثنائى فى هذه المسائل وغيرها ، كمخالفات لأئمة الترع والجسور مثلاً . ولكن فى الحالة التى نحن بصدها ، وأمام ٤٢ أو ٧٠ مخالفة تقع سنوياً يجب أن تتروى فى تعديل التشريع الحالى .

صدهذا القانون فى سنة ١٨٩٠ ، وهو سارى أيضاً على الأجانب الذين يملكون من أملاكهم القطن نحو ٥٣٨٠٠٠ فدان . فإذا جعلنا هذه الجرائم من اختصاص المحاكم الأهلية لا يمكن أن يحاكم أملاكها الأجانب لكانوا فى حل من العقوبة وزرعوا ما شاءوا من الدخان ، فيجب ألا نفتح لهم هذا الباب فلا نحيل هذه الجرائم إلى المحاكم قبل أن نسن قانوناً آخر يمنع زراعة الدخان يسرى على الأجانب .

فخطرة لجنة المالية محيية فى ذاتها ، ولكن يجب قبل أن نصل بها أن نخطط لمنع الخطر المحتمل منها .

سعادة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة المالية) — هذا القانون غير سارى على الأجانب ؛ ولم يحصل مطلقاً أن حكم أحد المديرين على أجنبى .

معالي محمد شفيق باشا — ليس فى التقرير الذى ألقىته ما يثبت أن القانون غير سارى على الأجانب .

سماعة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحفانية) — وليس فيه أيضاً ما يثبت أن القانون سار على الأجانب .

الرئيس — ما دام القانون غير سار على الأجانب فلا محل لاعتراض معالي محمد شفيق باشا .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — لقد وفي حضرات من سبقوني في الكلام للوضع حقه من البحث ولا أزيد على ما قالوه إلا كلمة واحدة وهي أن الترض من المحاكمة إنما هو الردع ؛ وهذا يكون أكثر توافراً إذا ما جرت المحاكمة علانية لا بين جدران غرفة للدير . والعلانية ، من جهة أخرى ، من ضمانات التحقيق الكبرى ، فيسمع القاضي الشهود ، ويناقضهم علناً ، ويسمع أهل الشاهد وجيرانه شهادته ، ويسمعون إن كان يؤدي شهادته بلحق أم لا .

من أجل هذا أرى وجوب جل المحاكمة من اختصاص المحاكم العادية .

(أصوات : يؤخذ الرأي) .

الرئيس — للوافق من حضراتكم على رأى لجنة اللالية بفضل بالوقوف .

(لم يقف إلا أربعة من حضرات الأعضاء) .

الرئيس — للوافق من حضراتكم على رأى لجنة الحفانية بفضل بالوقوف .

(وقتت أغلبية) .

الرئيس — وافق المجلس على رأى لجنة الحفانية فيما يتعلق بمحل الفصل في الخلافات من اختصاص المحاكم الأهلية .

(٣ أبريل سنة ١٩٢٨) .

ليس من حق المجلس أن يناقش فيما يجب أن تتولى النيابة سؤالهم أو يجب ألا تسألهم .

تراجع للنقطة على هذا في المادة ١٠٧ (في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧) .

هل يستبرأ اعتراض بعض الأعضاء على أعمال لجنة ، في تطبيقها لقانون أقت بمقتضاه ، تدخل منهم في أعمال سلطة قضائية ؟

جلس التراب

للمناقشة في الاستجواب

الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير اللالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى
عن الأضرار التي تلحق طالبي التسوية من عدم إمكان للدينين أن يحصلوا من البائتين على قبول تجزئة الدين
وعدم استطاعتهم تخفيض متأخراتهم إلى ثلاثة أقساط — استمرار المناقشة إلى جولة غد لعدم تكامل العدد القانوني

جلس الشيوخ

حضرة صاحب المعالي مصطفى محمود الشورجى بك (وزير العدل) —

إذا رأت لجنة تسوية الديون القارية أن تعمل للدينين إلى ٤ أبريل سنة ١٩٤٠ لأجل الاتفاق مع البائتين فهذا عمل عادل ويمكن طلب مد هذا الأجل إذا كان في نظر البعض لا يتبع الفرض للتصود .

يقترح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى إحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية ، لماذا ؟ إنكم أصدرتم قانون التسوية ، وهو بين المحكمة أو اللجنة التي تفصل في الطلبات ، وهي لا تستمد سلطتها من وزير اللالية بل من القانون ، فهي محكمة

لها صفة قضائية ، فيجب أن تكون لها صفة القضاء العادل . كان يمكن عند وضع القانون أن تكونوا اتصل في هذه الطلبات إلى المحكمة أو إلى لجنة أخرى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل المحاكم ترجع في أحكامها ؟ إن هذه اللجنة رجعت في كثير من أحكامها .
حضرة صاحب للمالى مصطفى محمود الشوريجى بك (وزير العدل) — إن اللجنة لم ترجع في قراراتها ؛ وإذا رجعت تكون عطفة .
إذا كنتم حضراتكم تعلمون بأن اللجنة قد شكلت بموجب قانون عرض على حضراتكم وأقرتموه ، مع أنكم كنتم تعلمون تغيير تشكيلها وإحالة أعمالها إلى المحاكم العادية فلت أفهم معنى هذه الاعتراضات .

وليس من حق وزير المالية أن يرتبط أمام حضراتكم بوعده بأن تتبع اللجنة طرقاً معينة في أعمالها . وحتى إذا ما تعهد بذلك فقد تأتى اللجنة ونخالف هذا التعهد ونسير على طريقة أخرى طبقاً لأحكام القانون .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إذا أصرت اللجنة على مخالفة القانون ففي استطاعتنا أن نقدم بتشريع جديد يلزمها السير على الحطة التي نرضاها .

حضرة صاحب للمالى مصطفى محمود الشوريجى بك (وزير العدل) — لا جدال في أن التشريع من حقك ومن حق حضرات أعضاء المجلس جميعاً ، ولكن ما أريد الآن ضرره هو أن الحكومة لا تملك مطلقاً أن توجه اللجنة وجهة معينة في تطبيق القانون أو في تطبيق حكم من أحكامه . كما أنه ليس في مقدوري أن أوجه المحاكم إلى اتجاه معين ولا حتى التباينة العمومية .

ولذلك فإن اللجنة كاملة الحق في أن تتخذ ما تراه مؤدياً إلى تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً لأن من يملك تطبيق القانون يملك تغييره .
كنت أظن أن معالي وزير المالية هو الذى أصدر القرار الحاسم بالتجزئة وقرار مهلة الثلاثة أشهر ، ولكني بحثت فبين لي غير ذلك وأن اللجنة هي التي أصدرت هذين القرارين ؛ كما بين أن اللجنة هي التي وضعت لائحتهما لأنها هي التي تملك تنظيم أعمالها .
وللجنة كامل الحق في هذا التنظيم .

أتم الذين وضعت في يدنا هذا الحق بنقضت كسركم فعملت به . ولا يتفق بعد ذلك مع روح التشريع القديم أو الحديث اعتراضكم على أعمال اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشارة — تحول المادة ٣٤ من القانون لوزير المالية وضع لائحة لإجراءات اللجنة .
حضرة صاحب للمالى مصطفى محمود الشوريجى بك (وزير العدل) — لا ، المادة ١٠ من القانون تحول اللجنة أتم تضع لائحة لإجراءاتها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — معالي وزير المالية هو الذى وضع القواعد التي تدير عليها اللجنة ؛ وسأبين ذلك لحضراتكم .

حضرة صاحب للمالى حسين سرى باشا (وزير المالية) — كررت مراراً أن اللجنة تتبع علماً بصوص القانون ولا تتبع لائحة ما ؛ والقانون هو الذى يطبق .

حضرة صاحب للمالى مصطفى محمود الشوريجى بك (وزير العدل) — تألمون حضراتكم الآن من طرح ألبان الدينين في للزاد ؛ والواقع أننا تألم كما تألمون لأننا جميعاً مصريون نضر بشعور واحد ، فكل منا يتألم عند ما يباع فدان بلجوه . إنى أقرر لحضراتكم أن الدينين استغادوا بنحو ١٤ مليون جنيه حتى الآن ، فهل نظنون أن مالية الدولة — والطلبات عليها كما تعلمون — تسمح بأكثر من ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إنى أخشى على أموال الحكومة أن تضيع ؛ ولذلك قدمت اقتراحى .
حضرة صاحب للمالى مصطفى محمود الشوريجى بك (وزير العدل) — إن الحكومة تعرف كيف تحمي أموالها من الضياع ، وإذا ما مجرت عن هذه الحماية فستكون مشولة أمامكم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إننا طرحت هذه الأليات في الزاد فستباع بأغنى الأمان؛ ولن تطرح بأكثر من قيمة دين البلك كعثن أسلى . ونتيجة ذلك أن تضع على الحكومة مطلوباتها الأخرى كديون حرف « ك » وغيرها .

فذلك خدمت باقراض خشية على أموال الحكومة من القبايع .

حضرة صاحب للمالى مصطفى محمود الشوريجى بك (وزير العدل) — لقد دفعت الحكومة في الواقع أموالا طائلة بسبب تسوية الديون القارية .

ومن الجائز أن تتخذ الحكومة حولا لتفادى بها ضياع أموالها، كأن تخسر في أن تشتري هذه الأليات أو تتفق مع البنوك على ألا يتم البيع إلا بأمان عضومة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — ولم لا تؤجل هذه البيوع ؟

حضرة صاحب للمالى مصطفى محمود الشوريجى بك (وزير العدل) — ليس التأجيل محل مجد ، وإلى متى يكون هذا التأجيل وقد رأيت أن التأجيل تكرر مرارا دون نتيجة ؟ ويجب النظر في المسألة من جميع مناهجها ، وألا تغفل مصالح الدائنين خاصة ، وألا تكون عنايتنا موجهة إلى اللدنيين غيب .

والآن لا أرى محلا مطلقا لإحالة هذه المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية لأنها لنا عتقطين على مادة من مواد الدستور ؛ ويجب على الأقل أن نعرف أية مادة من مواد الدستور اختلفت الحكومة معها بشأنها حتى نحال المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية .

ولا يبدو الأمر أن هناك قانونا ينص على تشكيل لجنة تقوم على تطبيق أحكام هذا القانون ؛ واللجنة هي صاحبة الاختصاص في تطبيق هذا القانون ؛ وحضراتكم الذين منحتهم اللجنة هذا الاختصاص . ولكن إذا رأيت أن على الحكومة على اللجنة خطة معينة — وعملها عمل قضائي كما تعلمون — فهذا مالا نرضاه . وبالعكس فإن الحالة الاقتصادية لا تحتمل أكثر مما أفتتته الحكومة في التسويات المختلفة وقدره أربعة عشر مليوناً من الجنيات من أجل ٢٢٠٠ من اللدنيين يراد أن تكال لهم الأموال جزافاً مع أن هؤلاء الأفراد لا يزيدون عن أنهم مديونون ولا يكونون طبقة معينة من الأمة .

فالتطبيقات التي تحتاج إلى العناية واللمعة على طبقة الفلاحين الذين لا تزيد ملكيتهم عن فدانين أو فدان أو نصف فدان .

حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل أفتدى — الواقع أن ضلار الفلاحين الذين يذكروهم معالى الوزير هم اللدنيون ؛ وحرام أن نجنى على هذه الطائفة .

حضرة صاحب للمالى مصطفى محمود الشوريجى بك (وزير العدل) — لا ، إن أكثر اللدنيين ممن يملكون أكثر من ٢٠٠ فدان ؛ والذين يجب حمايتهم هم ضلار الفلاحين — أى غالبية الأمة ممن لا يملك الواحد منهم أكثر من فدان أو نصف فدان — ومن الواجب علينا أن ننظر إلى المسألة من جميع وجوها .

فذلك أرى أن الاقتراح في غير محله .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن للراحة لمدة خمس عشرة دقيقة ؟

(موافقة) .

(رفعت الجلسة للراحة في الساعة السابعة والديقة خمس وأربعين . وأعيدت في الساعة الثامنة والديقة العاشرة مساء) .

(حضر من الوزراء أصحاب للمالى محمد على علوه باشا وزير الشؤون البرلمانية ، حسين سرى باشا وزير للمالية ، سابا جنى بك وزير التجارة والصناعة ، الأستاذ إبراهيم عبد الهادى وزير الدولة للشؤون البرلمانية ، مصطفى محمود الشوريجى بك وزير العدل) .

الرئيس — هل العدد قانوني ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إننا رؤى أن العدد غير قانوني فإني أطلب أن تؤجل الجلسة لقد لأن الهلة المطلة لللدنيين تنتهى في ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠ ؛ ويجب أن تنتهى من مناقشة الاستجواب قبل هذا التاريخ .

الرئيس — ما رأى الحكومة ؟

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا — أوافق على التأجيل لتد. وما زلت أقرر أن اللجنة هي التي تفتي تنفيذاً للقانون وطبقاً لـ ٤ وليس من سلطتي وحدي أن أدخل أي تعديل في قراراتها .

واللجنة هي التي قررت أن تنتهي المهلة في يوم ٢٩ فبراير ؛ وللهمة تأتمة ما بقي القانون ولا يمكن تعديلها إلا بتشريع جديد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كنت أريد أن أورد على قول معالي وزير العدل بأن هذه اللجنة قضائية ؛ فهي في الحقيقة ليست لجنة قضائية . وما عرفت لجنة قضائية تحكم وترجع في قراراتها ؛ فقد قررت هذه اللجنة رفض ٨٠٠ طلب ؛ وبعد ذلك عادت فقبلتها . هنا من جهة ؛ ومن جهة أخرى لا يمكن أن يقال هنا القول الآن بعد أن قدمت استجوابي وقبلت الحكومة أن تدخل معنا في مناقشات طويلة

حضرة صاحب المعالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادي (وزير الشؤون البرلمانية) — ما موجب الكلام الآن وما مقتضاه إذا لم نستطع أن نحكم إلى المجلس ، وقد روي أن العدد غير قانوني ؟

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير المالية) — يعني أن أعرف هل العدد قانوني أم لا ؟

الرئيس — العدد غير قانوني .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نستطيع الكلام حتى ولو كان العدد غير قانوني ؛ والتي ليس في استطاعتنا هو إصدار القرارات . وبعني أن أقول إن السائتين اليتين أبديتهما اليوم كانتا نتيجة لكلام وزير المالية في جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ .

٧ — تأجيل باقي المسائل الواردة في جدول الأعمال إلى جلسة غد

حضرة صاحب المعالي محمد علي علوي باشا (وزير الشؤون البرلمانية) — إذا أجلت الجلسة لتد فإنني أحفظ بالكلمة لأنني طلبتها وأرجو أن يثبت ذلك .

الرئيس — نظراً لأن العدد غير قانوني فيؤجل استمرار المناقشة وترفع الجلسة الآن . وهل توافقون حضراتكم على أن يؤجل استمرار المناقشة في الاستجواب والنظر في باقي المسائل الواردة في جدول الأعمال إلى جلسة غد (الثلاثاء ١٢ المحرم سنة ١٣٥٩ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠) الساعة الخامسة مساء ؟

(موافقة) .

(١٩ فبراير سنة ١٩٤٠) .

جلس الشيوخ

استمرار المناقشة

في الاستجواب للوجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن الأضرار التي تلحق طالبي التسوية من عدم إمكان للدين أن يحصلوا من المائتين على قبول بجزء الدين وعدم استطاعتهم تخفيض متأخراتهم إلى ثلاثة أثمان — إجابته إلى لجنة المالية حتى بعد الاطلاع عليه ، ودرس المناقشات التي دارت بالجلس حول تصل اللجنة بالحكومة فوصول إلى ما يكفل جميع الفاعل

.....
.....
.....
.....
.....

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى —

أما ما يقوله معالي وزير العدل من أننا بهذه الإحالة ننتدى على اختصاص لجنة قضائية أو غيرها فهذه مسألة شكلية لا يصح أن تفترض سبيل للصحة العامة .

عندى ردود كثيرة على هذا القول لا أريد أن أرددها ؛ وأكتفى بالقول إن مثل هذه الشكليات إن جازت في المحاكم فلا يصح لها هنا أن تفترض للصحة العامة . وكما قلت لا أريد من استجوابي أن أنتلب على الحكومة بل كل ما أرى إليه هو أن نصل إلى تحقيق مصلحة عامة ، وإيفاض طريق أمام عقول المفكرين للوصول إلى حل لهذه المشكلة .

ولكى تطهروا حضراتكم أننى لا أريد الاعتداء على اختصاص لجنة قضائية أو غيرها سأتلو على حضراتكم القرار الخاص بتجزئة القضاء وتخفيض الأقساط لتصلوا أن هذا القرار إنما هو صادر من معالي وزير المالية لا من لجنة قضائية ؛ وهذا هو نص القرار المذكور كما هو وارد في الوقائع المصرية :

إعلان للدينين طالبي التسوية القارية

« تعلن وزارة المالية مدينى البنك الزراعى المصرى والبنك القارى المصرى وبنك الأراضي المصرى الدين تقدموا بطلبات تسوية ومتأخرين في سداد أكثر من ثلاثة أقساط لهذه البنوك بأنه قد تحدد يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠ آخر ميعد لتخفيض هذه الأقساط إلى ثلاثة .

« بحيث إذا مضى هذا الميعد ولم يقدموا لمراقبة البنوك والشركات القارية ما يثبت قيامهم بتخفيض هذه الأقساط إلى الحد المذكور فإن طلباتهم ستعرض على اللجنة لقرار رفضها بصفة نهائية .

« ومن الضروري أن يصلح السداد المبالغ التي قامت الحكومة بدفعها نيابة عنهم لهذه البنوك . ولكن معلوماً أن قسط سنة ١٩٣٩ يدخل في حساب الثلاثة الأقساط » .

فأين اللجنة هنا ؟ إذا رأيتم أن وزيراً أصدر قراراً يخالف القانون — ولأترك هنا مخالفة القانون ، وإن كان في الواقع مخالفاً للقانون — ولكنى لا أريد أن أدخل في الكلام التقني ، ولأقتصر على أن أقول إن قراره يخالف مقتضيات الحال ، والمصلحة العامة ، وفكرة الإنقاذ التي أبجد البرلمان نفسه من أجلها منذ سنة ١٩٣٦ إلى الآن .

أليس من حقه ، إن رأيتم أن وزيراً قرر قراراً كهذا ، وتصرف تصرفاً كهذا ، أليس من حقه أن يقولوا له : نحن نختلف معك في صواب ما أصدرت من قرار ، وتناقشك الحساب في هذا القرار ؟

حضرة صاحب المعالي حين سرى بنا (وزير المالية) — هذا القرار الذى يحدث عنه حضرة الشيخ المحترم وتلاه إنما هو صادر من لجنة التسوية القارية التي لها الحق وحدها في إصدار مثل هذا القرار .

أما الصيغة التي تلاها والتي فيها « تعلن وزارة المالية مدينى البنك القارى ... الخ » فما هي إلا تنفيذاً لقرار اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ليسمع لى معالي الوزير أن أقول : إنى أناقش في هذا المجلس بناء على المستندات الرسمية التي هي بين يدي ، وليسمع لى أن أكرر قولى بأن هذا القرار صادر من معاليه ؛ وليسمع لى بأن أقدم خطوة أخرى وأقدمه بدليل آخر .

كيف صدر القرار ؟ صدر تنفيذاً لتصريح لم يصدر من اللجنة ، بل أدلى به معالي وزير المالية في جلسة مجلس الشيوخ في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ حيث قال :

« ولن يحرم مدينو البنك العقاري الزراعي المصري والبنك العقاري وبنك الأراضي المصري ، المتأخرون في سداد أكثر من ثلاثة أقساط ، أن تنظر تسوياتهم إلا إذا ثبت بحزم نهائياً عن السداد وتخفيض التأخرات إلى أقل من ثلاثة أقساط . »

وفي هذا التاريخ لم تكن هناك لجنة اجتمعت ، ولا محاولات ، ولا أصدرت قراراً ...

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير المالية) — في أي تاريخ صدر هذا التصريح ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — في جلسة مجلس الشيوخ في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ .

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير المالية) — لا زلت أكرر أن هذا القرار صادر من اللجنة ؛ وهذه السألة واثمة مادية ، لا يجوز لأحد أن يناقش فيها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قال معالي الوزير فيما يتعلق بالضمآن : « وقد استقر الرأي بعد البحث على أن الاعتبارات القانونية هي التي تمل يدنا عن أن نسدى للعونة إلى فريق للدينين الذين يمتلكون عقارات تشترك مع عقارات أخرى غير محلوكة لهم في ضمان دين غير قابل للقسمة . إلا أننا ، من جهة ، قد أظهرنا استعداداً لكيلا يحرم هذا الفريقين من الدينين من أن تنظر طلباته ، وسيمنحون الإهمال للنائب ليصلوا من الدائن على قبوله بتجزئة الدين » .

هذا القرار الذي تلوه الآن إنما كان نتيجة لتصريح أدلى به معالي الوزير بلسانه في جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ .

ومعالي الوزير يقول الآن : إن القرار صادر من اللجنة ، لا منه ، ولكن ليس أمامي ما يثبت هذا . وإذا كانت اللجنة أصدرت هذا القرار فإنما هو صادر تنفيذاً لتصريح معالي الوزير بمجلس الشيوخ .

وأنا حيناً أطلب إحالة للسألة إلى لجنة ، هل يتحمل على اللجنة التي ستحال إليها هذه السألة أن ترى الرأي الذي قلته ؟

حضرة صاحب المعالي مصطفى محمود الشوربجي بك (وزير العدل) — هناك طرق لتفسير القانون . فإذا كان حضرة الشيخ المحترم يرى أن معالي وزير المالية يفهم القانون على شكل آخر يخالف وأيه فإن هناك طريقة للتفسير . لاشك أن لحضرة أن بحسب السلطة التي تطبق القانون على تطبيقه . ولكن إذا جاز لحضرة أن بحسب وزير العدل على تطبيق الما ك قانون القنوبات جاز له أن بحسب وزير المالية على تطبيق اللجنة قانون التسوية العقارية . ليس له هذا ولا ذاك ؟ قد أعطيت الما ك سلطة تطبيق قانون القنوبات ، فإذا أشطأت إحدى الما ك في تطبيقه فلا يمكن أن يوجه اللوم إلى وزير العدل ؛ كذلك الحال بالنسبة إلى اللجنة ، فإذا ما أخطأت في تطبيق القانون فلا يصح أن يوجه إلى وزير المالية لوم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وزارة المالية هي التي أعلنت الدينين .

حضرة صاحب المعالي مصطفى محمود الشوربجي بك (وزير العدل) — وزير المالية لم يمان ؛ وإنما اللجنة وضعت قرارات وكلنت الوزير بإعلائها لأنها لا تملك الوسائل لتبليغ الدينين قراراتها . إن اللجنة تملك وضع اللائحة ولكنها لا تملك وسائل التبليغ .

أيه لجنة ؟ وأي موضوع يحال إليها ؟ وماذا عسى أن تقرر اللجنة ؟ إذا أريد تغيير القانون لتقليص طرق ؛ وإذا أريد زيادة اللجان فلتطرق ذلك للتصريح . أما إذا أريد إبداء رغبة بالحكومة ليست مفرمة بها ، خصوصاً إذا كانت الرغبة تتعارض مع القانون أو تعمد من سلطة اللجنة .

إذا كان هناك سلطة عليا تخضع لها جميع السلطات فهي القانون التي يجب أن يكون عمل احترام الجميع ؛ وإذا أبدت اللجنة التي سيحال إليها الموضوع رغبة بخالف القانون فالحكومة لا توافق عليها ؛ فاللجنة لا تملك شيئاً في السائلين موضوع الاستجواب — لهذا لا أرى عرض للموضوع على لجنة لأنه ليس الطريق للوصول إلى الناية .

حضرة صاحب العالى حين سرى باشا (وزير المالية) — لقد ذكر حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب أن وزير المالية خالف القانون لأنه أصدر قرارات نشرت في الجرائد وغيرها . وأنا أقدر أنني ، كوزير المالية ، لم أأخذ أى قرار كان خاصاً بأعمال لجنة التسوية القارية ؛ وكل قرار أخذ في هذا الشأن كان قراراً صادراً من اللجنة ؛ وكل ما نشر في الجرائد إنما كان تنفيذاً لقرارات اللجنة ؛ وهذا هو كل ما يمكن أن أقوله ، وأن أقوله بحق .

حضرة صاحب العالى محمد على علوبة باشا (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — الطلب الذى طلبه حضرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى غير دستورى ؛ ولهذا أطلب عدم عرضه على المجلس .

إذا كنا نشارك مع حضرة الشيخ المحترم في عواطفه ، لأننا جميعاً أبناء بلد واحد وإخوة ، وربما كان من ذوينا من هم فقراء مكبلين بالديون ونود التفرغ عنهم ، فإن هناك أمراً أقوى من هذا كله هو أن هذه اللجنة المراد ضمها إلى لجنة التسوية ، أو ضم لجنة التسوية إليها ، هذا الطلب أعلن أن حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى سيتبنى بالاتفاق معى على أنه عمل لا فائدة منه فضلاً عن مخالفته للدستور .

وحتى نتفق يجب أن نعرض مسألتين أساسيتين : أولاً ، ما هو عمل هذه اللجنة ؟ وكيف تشارك مع لجنة معينة بقانون ؟ حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لم أقل تشارك مع اللجنة للجنة بقانون ، وإنما قلت تتداول مع الحكومة ... حضرة صاحب العالى محمد على علوبة باشا (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — نعم مع الحكومة . ولكن ما هو شأنها مع لجنة مشكلة للفصل في عمل معين ؟ وما هي اللجنة التى يريد بها حضرة الشيخ المحترم ؟ أى لجنة العدل مثلاً أو لجنة المالية أو لجنة أخرى ؟ وما عملها ؟

وهل يريد حضرة الشيخ المحترم أن تتفق تلك اللجنة المقترحة مع لجنة التسوية القارية — وهى للكمفة بعمل قضائى — على أن تدير من اختصاصها أو من فهمها لواجبها ؟ أم يراد أن هذه اللجنة تضر القانون تضريراً يخفف من أحكامه ؟ لا أعلن أن حضرة الشيخ المحترم يوافق على ذلك ، لأن جميع اللجان المحددة تشكيلها واختصاصها بقانون ، وجميع المحاكم وكل الهيئات التى تفصل في موضوع قضائى أو إدارى هي مستقلة تمام الاستقلال ولا يمكن لأية جهة — ولا للجنة التشريعية نفسها — أن تتدخل في أعمالها أو في قراراتها ؛ ولذا جميعاً متفقون في ذلك .

ويؤيدني فيما ذهبت إليه أن جميع المؤلفات الدستورية والمؤلفات القانونية مجمعة على أنه لا يمكن بأى حال لأى إنسان ولا لأية جهة من جهات التشريع أن تضر القانون للحاكم أو للجهات أو اللجان الإدارية للشككة بقانون . وعلى هذا أجمع الشراح ، وأذكر منهم أوجين بير ودالوز ، فلنهما يقولان بحق إنه ليس من سلطة أية هيئة من هيئات البرلمان أن تضر القانون . وإذا أريد تضرير القانون فيجب أن يضر بقانون آخر ؛ لأن التفسير ، كما لا يخفى ، نوع اختياري لا يقيد جهة ولا يقيد شخصاً معيناً ، ونوع صادر من جهة عضوية ومائز . وهذا النوع الأخير من التفسير يجب أن يكون بقانون . فلذا رأيت لجنة من لجان المجلس — كلجنة العدل أو الشؤون الدستورية مثلاً — رأياً تفسيرياً لقانون ما ، وأيدى مجلس الشيوخ في ذلك . فلن هذا الرأي غير مائز لأنه صادر من هيئة واحدة للبرلمان .

أما المسألة الثانية فلن الإجماع على أن أحكام المحاكم لا يمكن أن تتعرض لها أية هيئة من الهيئات لا باعتراض أو انتقاد أو وقف . ومنل هيئات المحاكم في ذلك ، الجهات الإدارية التى لها اختصاص محدد بقانون وتعين للفصل في أمر من الأمور . وما يؤيدني فيما ذهبت إليه للرسوم الفرنسى الصادر في ١٦ أغسطس سنة ١٧٩٠ والوارد في مجموعة القوانين السيلية والإدارية (تعليقات دالوز) والمصوب به إلى الآن ، إذ نص فيه بالمادة ١٣ بقرة ٧٥ على أن الإجراءات الإدارية تخرج عن كل مراقبة وتخرج عن كل تفسير من الجهة القضائية متى كانت هذه القرارات الإدارية صادرة من الجهات المختصة بها ولجنة بقانون .

حضرة للشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وهل هذا الحكم ينطبق حتى على القرارات الإدارية ولو كانت مخالفة للقانون ؟

حضرة صاحب العالى محمد على علوبة باشا (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — هذا للبدأ علم ، وقد ذكر أنه لا تجوز الممارسة في القرارات الإدارية بحال (Pas contrôlés)

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لقد ذكر معالى الوزير أن الإجراءات الإدارية الصادرة من الجهات المختصة تخرج عن تفسير الجهة القضائية ، ولكن لم يذكر أنها تخرج عن تفسير الجهة التشريعية .

حضرة صاحب المعالي محمد طى علوه باشا (وزير الشؤون البرلمانية) — إن الجهة التشريعية متبوعة أيضاً قليلاً إلى منع المشية القضائية ، لم ذلك ؟ لما رأى أن القاعدة الدستورية التى أجمعت عليها الأمم المتحدة هى فصل السلطات ، وحتى لا تتعدى سلطة على سلطة ، ولما كان من المقرر أن القضاء الإدارى مستقل — لم يبق بعد ذلك للسلطة التشريعية إلا أن تصدر التشريع ، وعلى الجهات المختصة أن تنفذ دون تدخل من الهيئة التشريعية . فإذا رأى الشرع أن تطبيق القانون يحتاج إلى تفسير أو إيضاح وجب أن يكون ذلك بقانون . فإن كانت عندنا هيئة إدارية لها صفة قضائية وأسدت قرارات معينة يرى فيها حضرة الشيخ المحترم عيباً لما ذنب الوزير فى ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لم يتكلم معالى وزير الشؤون البرلمانية عن التصريح الذى أدلى به معالى وزير المالية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، إذ قال إن للدينين التأخرين فى تسديد أكثر من ثلاثة أقساط سيمنحون مهلة ، كما قال إنه ستباح التجزئة . ويظهر لى أن حضرات أصحاب المعالي الوزراء لم يلقوا بالآ إلى أقوالى التى أدليت بها فى هذا المجلس

حضرة صاحب المعالي محمد طى علوه باشا (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — معالى وزير المالية سبى على هذه المسألة .
حضرة صاحب المعالي حسين سري باشا (وزير المالية) — سأعنى كل النية بالرد على هذه المسألة التى أشار إليها حضرة الشيخ المحترم ؟ وأقول إن كل تصريح أدليت به فى هذا المجلس كان باضاق تام مع اللجنة ويقرر منها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — سأعلق على هذا .
حضرة صاحب المعالي محمد طى علوه باشا (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — اتينا الآن إلى أن الإحالة إلى لجنة تتدخل فى أمور لجنة مختصة بقانون غير محمد وغير مفيد . يجوز أن يكون حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، ببدان اشترك فى وضع هذا القانون ، رأى عند التطبيق أن فيه عيباً أو قصراً فأراد الآن أن يتلافاه .

حضرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى — لنفرض هذا ، أليس من الواجب معالجة هذا القصر ؟
حضرة صاحب المعالي محمد طى علوه باشا (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — إذا كان حضرة الشيخ المحترم يرى الآن أن قانون النسوة العقارية لم يحقق الآمال التى كان يصبو إليها للدينون فالتعب فى ذلك ليس ذنب الحكومة ولا ذنب اللجنة التى تقوم على تطبيقه ؛ وهذا لا يبرر أن تاتى اللجنة التى يراد إحالة الموضوع إليها فتتسبى على اختصاص لجنة النسوة العقارية لأن فى هذا اعتداء صريحاً على الدستور .

وإذا كان حضرة الشيخ المحترم يشفق على بعض الدينين فأرجو ألا تخطط السلطات بضمها بعض قبض تتدخل سلطة تشريعية فى أعمال سلطة إدارية أو قضائية حتى لا يضيع الدستور وتصبح الأمور فوضى . وحضرة الشيخ المحترم أول من ينادى — ونحن معه — بالمحافظة على الدستور ، ولا سيما مبدأ فصل السلطات .

لذلك أرجو عدم طرح هذا الاقتراح على المجلس لأخذ الرأى عليه لعدم دستوريتها .

الرئيس — يخيل لى أنه يوجد لبس لدى معالى محمد طى علوه باشا بالنسبة للاقتراح القدم من حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ومن معه؛ وأثنى أن الفرض من هنا الاقتراح ، بإحالة الموضوع إلى لجنة من لجان المجلس ، لا يرى إلى أن تعرض هذه اللجنة إلى أعمال لجنة النسوة أو أن تتدخل فى هذه الأعمال أو أن تتولى شرح القانون الذى تطبقه لجنة النسوة ، وإنما الفرض من الإحالة إلى إحدى لجان المجلس أن تكون هذه اللجنة أداة اتصال بالحكومة لإيجاد حل لنسوة حلة للدينين بقطع النظر عن الإجراءات التى تتخذها لجنة النسوة الآن ، وبقطع النظر عن شرح القانون الذى تطبقه هذه اللجنة .

يخيل لى أن هذا هو المقصود من الاقتراح إذ الواقع أن الاقتراح غير واضح .

يتمسك معالى الوزير بأنه لا يجوز التدخل فى أعمال اللجان المشكلة بقانون ؛ وذلك تطبيقاً لمبدأ فصل السلطات ؛ وهذا لا نزاع فيه .

والتي فهمت أنه إذ أُحيل موضوع الاستجواب إلى إحدى لجان المجلس ، ولكن لجنة المالية مثلا ، فالتصود من هذه الإحالة أن تقوم هذه اللجنة بدروس المناقشات التي دارت في المجلس وتتصل بالحكومة لعلها تصل إلى حل يكفل حالة الدينين .

حضره صاحب العالي حسين سري باشا (وزير المالية) - إذا رُؤي في قانون التدوية العقارية عيب أو نقص ويراد تلافيه فليقدم بذلك اقتراح بمشروع قانون ؛ وهذا من حق المجلس .

الرئيس - وطى هذا النحو نكون قد تلاقينا ، فيحال للوضع إلى لجنة لا شأن لها بالشؤون الدستورية ولكنها تدرس للوضع وتتصل بالحكومة لعلها تصل إلى حل يكفل حالة الدينين .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أنا في مقدمة كلتي هذه اللية قلت لحضراتكم جميعاً بأن غرضي من إحالة هذه المسألة إلى لجنة أن يفسح المجال لإيجاد حل مناسب لمشكلة هؤلاء الدينين ؛ وهذا هو ما عبر عنه سعادة رئيس المجلس . وإعنا بمناسبة الحلة الشديدة التي حملها على حضرات أصحاب العالي الوزراء أريد أن أوجه إليهم سؤالاً بسيطاً . قبل ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ وضع معالي وزير المالية لأمانة لتسير عليها لجنة التسوية المقارية ...

حضره الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - ليس هذا هو موضوع البحث ...

الرئيس - أرجو عدم للقاطعة حتى يتم التظام في جو هادئ .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - وضعت اللائحة ؛ وبعد وضعا اجتمعت لجنة التسوية ونظرت فيما قدم إليها من طلبات فرضت منها نحو ٨٠٠ طلب شكلا ؛ والقانون ينص على أن الفصل في القرارات على قسمين : تمهيدى ، وهو الفصل في الطلبات من حيث الشكل ؛ والآخر هو الفصل في الموضوع .

بعد ذلك قدمت استجوابي وناقشته في جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ . وما سمعت يومها من معالي وزير المالية ، ولا من معالي وزير العدل ، ولا من معالي وزير الشؤون البرلمانية أى اعتراض على ذلك الاستجواب الذى اتفقت فيه وضع اللائحة وقرارات اللجنة . فكانت الحكومة سلت وقتئذ بجواز المناقشة في الموضوع ، وترتب على ذلك أن ألقت اللجنة قراراتها السابقة . ولقد كان الواجب وقتئذ ما قبل اليوم .

لو أن لجنة التسوية المقارية لها صفة قضائية لكان من الواجب أن تترشح الحكومة من بادى الأمر على اعتباره أنه ليس من الجائز أن ترجع اللجنة في قراراتها . ولكن معالي وزير المالية اشترك معى في المناقشة وانتهى الأمر بأن عدلت اللجنة عما قرّرت بشأن ٨٠٠ طلب رفضنا شكلا ، فأية محكمة أو هيئة لها سلطة قضائية تصل عن أحكامها بعد إصدارها ؛ إذن فتلصم الحكومة ووزير المالية بأن تناقش في المسألة ، واتفق الحكومة منا في أن يبنى قرارات اللجنة كانت مخطئة ، يبيع لنا القول إن هذه اللجنة ليست قضائية ولا إدارية بل هي هيئة أوجدها الشرع لتسوية الديون المقارية بما فيه فائدة للدينين .

لئن حكم ، وأتم المهينون على أعمال الحكومة ، أن تحولوا لها إلى بعض قرارات اللجنة مخالف للقانون ، وأن تطلبوا وقف هذه القرارات لأن في استمرارها إضراراً بالناس .

هذه الحجة وحدها كافية لرد على ما أورده حضرات أصحاب العالي الوزراء من آراء قهفية لهالولوز وأوجين بير وغيرهما . ولم يكن هناك عمل للكليات الحماية والحللات الشديدة التي قبلت بها كلتي المادة من صديق وزميلي معالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادى ، تلك الحللات التي لم تعرض للموضوع وإنما تعرضت لشخص الضعيف غيب .

لذلك أصرم على إحالة الموضوع إلى لجنة تنظره وتتصل بالحكومة على النحو الذى ذكره سعادة رئيس المجلس . وكل ما قلته وأكرره هو أن هناك أناساً تكذب بوجههم تخرب ؛ وأنا أرجو الصلوان على إنقاذهم . فلماذا تنف الحكومة في سبيل هذه الرغبة ؟

إنى أرجو من الحكومة أن تتنازل هوناً ما عن هذا التثبث ، وأن تتفق معنا على ما فيه للصلمة الصامدة التي تقتضى أن نبحت عن علاج ناجع لحالة الدينين ، وذلك بإحالة المسألة إلى لجنة لتنظرها .

(تصفيق عام) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن للاستراحة لمدة عشر دقائق ؟
(موافقة) .

(رفضت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والعشرين ، وأعيدت في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين) .

الرئيس - تقدم حضرة الزميل المحترم مقدم الاستجواب باقتراح جديد بدلاً من الاقتراح السابق ، هذا نصه :

« أقترح أن يعول إلى لجنة للمالية الاستجواب الذي قدم منى عن التسويات القارية ؛ حتى ، بعد الاطلاع عليه ، ودرس للنقاشات التي دارت بالمجلس حوله ، تتصل اللجنة بالحكومة للوصول إلى ما يكفل جميع الصالح ؟ »

يوسف أحمد الجندي

فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

(موافقة) .

حضرة صاحب المعالي حسين سري باشا (وزير المالية) - أرجو أن يكون مفهوماً تماماً أن القانون لا يزال قائماً ، وأن اللجنة

ستسير في عملها .

(في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٠) .

مادة ٣١ - « تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك » .

السلطة القضائية تقوم بها المحاكم على اختلاف أنواعها ، وأحكامها تصدر على مقتضى القانون وتنفذ باسم الملك .

تراجع المناقشة على هذا المبدأ في المادة ٣٠ .

(في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

لجنة الدستور

الفصل الثاني - الملك والوزراء

القرع الأول - الملك

مادة ٣٢ - « عرش المملكة المصرية ورأى في أسرة محمد على .

« وتكون وراثة العرش وفق النظام المقر بالأمير الكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) . »

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

راجع التعليقات الواردة على هامش المادة الأولى من الدستور عن شكل الحكومة وعرش مصر .
(جلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، وأراضيها غير قابلة للتجزئة ؛ ولا يجوز التنازل عن شيء منها ؛ وحكومتها ملكية
دستورية وراثية في سلالة محمد على طبقاً للأمرين الصادرين في ١٥ مارس و١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ؛ وهذه المبادئ ثابتة
لا تقض ولا تحس .

لجنة الدستور

راجع نص المناقشة على هذا المبدأ في المادة الأولى .

(في ٤ يونيو سنة ١٩٢٢) .

مادة ٣ - « عرش المملكة المصرية ورأى في أسرة محمد على . وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمير الكريم الصادر
في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) .
(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

لجنة التحرير
والترتيب

تبليغ هيئة المؤتمر

المصادرة بحضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملكا لمصر

الرئيس - يلى التبليغ .

على التبليغ الوارد من رئاسة مجلس الوزراء ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أنبئ إلى البرلمان بصفة رسمية بنبأ تبوء حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول عرش البلاد وفقاً للأمر الملكي
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ .

وإن الحكومة ، وهي تبلغ البرلمان هذا النبأ العظيم ، تتبلى إلى بارئ النعم أن يطيل في عمر جلالة الملك ، وأن يمدد بروح من
لله ، وأن يحمل عهد رضاء وطمأنينة .

وتفضلوا دولتكم بقبول طائق الاحترام ؟

رئيس مجلس الوزراء

٧ مايو سنة ١٩٣٦

على ماهر

(فوقت حضرة صاحب السعادة رئيس الجلسة وهتف ثلاثاً « يمشي جلالة الملك فاروق الأول » ، فردت حضرات الأعضاء هذا
المتناف ووفقاً بين التصفيق الحاد للتواصل والسرور التام) .

حضرة النائب المحترم عبد الحيد سعيد - يمشي جلالة فاروق الأول ملك مصر والسودان .

(في ٨ مايو سنة ١٩٣٦) .

مادة ٣٣ - « الملك هو رئيس الدولة الأعلى ؛ وذاته مصونة لا تمس » .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) — تنتقل الآن إلى السلطة التنفيذية ؛ وقد سبق لنا تقرير مبدأ متعلق بها وهو انحصار الملك في سلالة محمد علي . والآن أقترح النص على أن « الملك هو الرئيس الأعلى للدولة ؛ وذاته مصونة لا تمس » .
(موافقة طمة) .

(في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

تليت القرارات ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ ، وهذا نصها :

لجنة الدستور

(٦٢) الملك هو الرئيس الأعلى للدولة ؛ وذاته مصونة لا تمس .

(في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ٣ — الملك هو رئيس الدولة الأعلى ؛ وذاته مصونة لا تمس .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

مادة ٣٤ - « الملك يصدق على القوانين ويصدرها » .

الملك يصدق على القوانين ويصدرها .

دولة الرئيس (حين رضى بشا) - سبق أن قررنا أن السلطة التشريعية يقوم بها الملك بالاشتراك مع البرلمان ، فلا يصدر قانون إلا إذا وافق عليه البرلمان وصدق عليه الملك . وتكلمنا لهذا أترجح أن ينص في باب السلطة التنفيذية على أن الملك يصدق على القوانين ويصدرها ، ويضع اللوائح اللازمة لتنفيذها في حدود القوانين .
(مواثقة عامة) .

(في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

(٦٤) الملك يصدق على القوانين ويصدرها ، ويضع اللوائح اللازمة لتنفيذها في حدود القوانين .
(فواقت اللجنة عليها) .

(في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ٤ - الملك يصدق على القوانين ويصدرها .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

إذا قدم لبرلمان مشروع قانون مصدراً باسم مجلس الوصاية ، ولكن حين إقراره تولى الملك سلطته الدستورية ، وجب حينئذ تشييع الديباجة وجعلها باسم الملك .

مشروعات قوانين

قراءتها للمرة الثالثة - أخذ الرأي عليها بالبدا بالاسم جهة واحدة

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيوني) - مشروعات القوانين التي ستقرأ الآن القراءة الثالثة لأخذ الرأي عليها بالبدا بالاسم مصدرة بالديباجة الآتية :

« باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر ،

مجلس الوصاية ،

« قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه » .

وبما أن حضرة صاحب الجلالة الملك قد باشر اليوم سلطته الدستورية طبقاً للمادة ٥٠ من الدستور :

وبما أن « الملك يصدق على القوانين ويصدرها » طبقاً للمادة ٣٤ من الدستور .

فقد أصبح لا محل لذكر كل « مجلس الوصاية » - ولذلك نقرأ الآن مشروعات القوانين المذكورة للمرة الثالثة خالية من الإشارة إلى مجلس الوصاية ؛ وسنصدر بالديباجة الآتية :

« نحن فاروق الأول ملك مصر

« قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه » .

ولاشك في أن هذا التصحيح شكلي بحيث لا يتصل بموضوع القوانين ؛ ولا يمكن أن يعتبر تعديلاً فيها يقتضى إحداها إلى مجلس النواب .

(في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧) .

مادة ٣٥ - « إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان ردّه إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه » .
« فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر » .

- (١) إذا وافق البرلمان على مشروع قانون ولم يصدق عليه الملك أو رفضه البرلمان فلا يجوز إعادة نظره في دور الانقضاء نفسه .
- (٢) وإذا أعيد النظر في مشروع القانون في دورة ثانية ووافق عليه البرلمان ، فلهذا أن يصدق عليه أو يحل المجلس .
- (٣) إذا جاء المجلس الجديد وصادق على قرار المجلس القديم يجب تصديق الملك على القانون .

دولة الرئيس (حين رشحى باشا) - كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً أو لم يصدق عليه الملك ولم يرده للبرلمان لإعادة النظر فيه فلا يجوز أن ينظر مرة ثانية في دور الانقضاء نفسه . فإذا تجدد القانون التّى لم يصدق عليه الملك في دور انقضاء آخر فلما أن يصدق على القانون أو يحل المجلس .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - أترح أنه إذا لم يصدق الملك على القانون أعاده إلى المجلس . فإذا أقره البرلمان بأغلبية خاصة وجب التصديق عليه من الملك ، وإن لم يصدق يحل المجلس .

حضرة عبد اللطيف للكباتى بك - هذا شيء يجب الرجوع فيه للملك العام ، وهو أنه إذا رفض الملك التصديق وحل المجلس فأصر المجلس الجديد على رأى سلفه عند عرض المشروع مرة أخرى وجب تصديق الملك عليه .

أما الذى لا أنهمه فهو أن عدم تصديق الملك يمنع من إعادة عرض المشروع على البرلمان في دور الانقضاء نفسه . وفى النهاية لا يكون لهذا أثر إلا تعطيل المشروع سنة بدون مسوغ .

دولة الرئيس - هل حضرة الكباتى بك موافق على أنه فى حالة رفض المجلس لقانون فإنه لا يجوز إعادة النظر فيه فى نفس الدور ؟
حضرة عبد اللطيف للكباتى بك - نعم .

دولة الرئيس - وما الحكمة فى ذلك ؟

حضرة عبد اللطيف للكباتى بك - لأن هذا الرّفض مستأنس فيه برأى البلاد التى يمر عنه المجلسان .

دولة الرئيس - افرض العكس ، بأن قبل المجلسان ورفض الملك . فأتريد ألا تمنع إعادة نظر القانون فى نفس الدور فى هذه الحالة . وكيف يكون هذا وقد قررنا بالإجماع أن السلطة التشريعية مشتركة بين الملك والمجلسين ؟ ومن مقتضى هذه الشّركة عدم التفرقة بين السلطين فى حقوق التشريع ؟

حضرة عبد اللطيف للكباتى بك - إن النظر والقانون كلاهما يؤيدان دولة الرئيس ، أما العمل فلا ، لأنه لا مصلحة للبلاد فى إرجاء نظر قانون مدة دور كامل . على أنه فى مكتة الملك الخروج من هذا الوقت يحل المجلس إذا أراد . وإنى لا أتناقض مع فكرة التساوى فى التشريع بأن الفكرة التى نحن بصددها الآن هي مسألة إجراءات .

دولة الرئيس - على أنه ليس من الرأى أن نعد فى معالجة كل خلاف إلى حل المجلس ، بل يجب التماس طريق أخف ، حتى إذا تضررت الوسائل فهناك يمكن الاجتناب إلى هذا الحل . على أن الفروض أن الملك لا يأبى التصديق على قانون إلا إذا رأى فيه منافعة لمصلحة البلد ، فينبى أن يحل لرأيه اعتبار .

فضيلة الشيخ نجحت - ما الرّض من تشكيل مجلس النواب ومجلس الشيوخ ؟ أليس الرّض أن تحكم الأمة نفسها بنفسها ؟ ألسنا نعلم على أن يكون الملك دستورياً وحكومته دستورية ؟ فإذا أعلنت الأمة رأياً فى الأمر مشخصة فى مجلسها التّيايين ، أليس من مقتضى كون الملك دستورياً أن يعمل بحكم الشورى ويصدق على ما قرره المجلسان ؟

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - كل ملوك أوربا دستوريون ؛ ولم يطلعن فى دستورهم أن لهم جميعاً هذا الحق .

فضيلة الشيخ نجحت - ترجع النظر إلى عهد الاستبداد . وأضرب مثلاً لجنة انتخاب القضاة الشرعيين . فإنه من باب الأدب قد نس فى اللاحقة أنه من قررت اللجنة الانتخاب واليمين ترض الأمر بالحضرة الجديدة تصدر الأمر بذلك . والواقع أن ذكر الحدود على هذه الصورة إنما كان محض تأدب . فى حين أن ولى الأمر إنما كان مازماً بالتعيين طوعاً بقرار اللجنة بحيث لا يجوز له تخليفه . ذلك

لجنة وضع
بادئ العادة
للمشروع

كان الشأن في عصر الاستبداد ، فكيف بنا ونحن مقبلون على عصر الدستور ؟ إنا بإعطاء الملك ذلك الحق إنما نعمل على جعل وظيفة المجالس النيابية شورية محضة .

دولة الرئيس — الأستاذ يرى إلى حرمان الملك من حق التصديق ، أي من أن يكون له رأى في القانون . ومن التريب أن هذا النظام المقترح موجود في جميع البلاد الدستورية ، ولم يقل أحد إن رأى مجالس النيابية مفصور على الشورى كما يقول الأستاذ الشيخ نجيت . حضرة عبد الحميد بدوى بك — أقترح حذف الجزء الأخير من النص . أي عبارة « فإذا تجدد الخ » ؛ لأنه مفهوم من القواعد العامة . وما دمتنا قد قررنا أنه في الأزمان بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يجوز للملك حل المجلس ، فلا معنى للنص من جديد على تطبيق تلك القاعدة ، لأن الحالة التي نحن بصدد حلها لا تخرج عن أن تكون أزمة بين السلطين .

حضرة محمد بك — هل يريد دولة الرئيس من اقتراحه أنه إذا جاء المجلس الجديد وصادق على قرار المجلس القديم وجب تصديق الملك على القانون ؟

دولة الرئيس — نعم .

حضرة محمد بك — إذا أرى الملك التصديق على قرار البرلمان وطرح الأمر على المجلس في دور الانعقاد الثاني وصادف أن المجلس كان مجلساً جديداً لانهاء مدة المجلس الأول لماذا يكون الحكم ؟ أنا أرى أن قرار المجلس في هذه الحالة يكون قطعياً ، ويجب أن يصدق الملك لا أن يحل المجلس .

دولة الرئيس — أنت تفرض في هذه الحالة مجلساً جديداً ، وإن كان يكون قد تحقق الفرض الذي ترى إليه بحل المجلس وإعادة الانتخاب توسلاً إلى الوقوف على رأى البلاد ، وأرى أننا قد استوفينا المناقشة ، وأطلب من الجمعية أخذ الرأى على اقتراح .

(فنصرو بأغلبية الآراء الموافقة على اقتراح دولة الرئيس) .

(١٣ مايو سنة ١٩٢٢) .

(١) كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً فلا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانعقاد نفسه .

(٢) كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مشفوعاً بالأسباب التي أدت إلى عدم التصديق . فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وجب إنفاذه .

وإذا لم يرد للبرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب إنفاذه . أما إذا ردت إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ولكنها أقل من الثلثين تأجل نظر القانون إلى دور انعقاد آخر . فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية غداً القانون .

لجنة الدستور

ترجع المناقشة على هذين البديئين في المادة السادسة والثلاثين .

(في ١٥ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢) .

كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مشفوعاً بالأسباب التي أدت إلى عدم التصديق . فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وجب إنفاذه .

وإذا لم يرد للبرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب إنفاذه . أما إذا ردت إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ولكنها أقل من الثلثين تأجل نظر القانون إلى دور انعقاد آخر . فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية غداً القانون .

مقال الرئيس — تؤخذ الآراء على هذا الاقتراح .

(فنصرت الموافقة عليه بالأغلبية) .

(في ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢) .

مادة ٣٥ » «

مادة ٦ — إذا لم ير الملك التصديق على قانون رده إلى البرلمان في مدى شهر مشفوعاً بأسباب عدم التصديق لإعادة النظر فيه .
فإذا لم يرد القانون في هذا اليماء عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر .
(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

لجنة الدستور

لوحظ فيما يخص بالمادة ٣٣ من الشروع أن هناك أحوالاً يصعب فيها على السلطة التنفيذية أن تبدى أسباب رفضها التصديق على القانون . ولا يشترط إيداء أسباب الرفض حتى في البلاد التي يكون فيها حق عدم التصديق مطلقاً ؛ ولذلك يكون الأفضل أن تطلق للسلطة التنفيذية الحرية التامة في أن تختار لنفسها الوقت الذي تراه في هذا الشأن .
(جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢) .

اللجنة
الاستشارية
التشريعية

لا يصح إعادة النظر في قرار البرلمان باخضاعه في النظر في ميزانية الأوقاف الأهلية ، الصادر منه في سنة ١٩٢٤ ، والذي
لم يرد إليه في اليماء عليه للنصوص في المادة ٣٥ من الدستور .

تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٥ (في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦) .

مجلس النواب

وتراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٥ (في ١٤ سبتمبر ١٩٢٦) .

- مادة ٣٦ - « إذا رد مشروع القانون في الميعاد للتقدم ، وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين ، صار له حكم القانون وأصدر . فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع »
 « النظر فيه في دور الانقضاء نفسه . فإذا عاد البرلمان في دور انقضاء آخر إلى إقرار ذلك المشروع »
 « بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر » .

تراجع التعليقات على المادة السابقة .

(جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٢٢) .

(١) كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً لا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانقضاء نفسه .

(٢) كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مشغوعاً بالأسباب التي أدت إلى عدم التصديق . فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وجب إعادته .

وإذا لم يرد للبرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب إعادته . أما إذا رد إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ، وإن كانها أقل من الثلثين ، تأجل نظر القانون إلى دور انقضاء آخر ؛ فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية نفذ القانون .

نقلا من القرار الحادي والخمسون ، وهذا نصه :

كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً أو لم يصدق عليه الملك ولم يردّه للبرلمان لإعادة النظر فيه فلا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانقضاء نفسه ؛ فإذا تجدد القانون الذي لم يصدق عليه الملك في دور انقضاء آخر فلما أن يصدق الملك على القانون أو يحل المجلس .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — هذا القرار يفرض فرضين : الأول ، أن المجلسين بعد المناقشة في مشروع رفضته فلا يصح أن يعاد النظر فيه في دور الانقضاء نفسه ؛ وهذا مفهوم ومسلم به . والفرض الثاني ، أن المجلسين يقران مشروعاً ورفع إلى الحكومة فلا يصدق عليه الملك فلا يجوز نظره إلا في دور انقضاء ثان . وهذا غير مفهوم ؛ فإن تعطيل ، فضلاً عن مخالفة رغبة الأمة ، لا فائدة فيه ولا مبرر له . وهذا فضلاً عن الإجراءات التي تلي ذلك في السنة التالية وقد انتهت بحل المجلس . وإن أقرحت حذف عبارة « أو لم يصدق عليه الملك » فلا يسلط القانون بناء على أن الملك لم يصدق عليه ؛ وأطلب أن يكون حق للملك مقصوراً على أن يقبل أو يرفض ؛ فإن قبل ينفذ القانون ؛ وإن رفض يحل المجلس ، ويكون للمجلس الجديد أن يرى رأيه في القانون — وبذلك نوفر على الأمة سنة . أما أن يسلط الحكومة أو الملك تعطيل القانون سنة لعدم رغبتهما في إعادته فذلك مناف لمصلحة الأمة ورفاتها .

فضيلة الشيخ نجيب — كتبنا في للذكرة التي قمناها عن هذه المسألة ما يأتي : إن القاعدة الدستورية الصحيحة المبينة على مبدأ فصل السلطات تنص على أن القانون متى أقره البرلمان عثم صدره والعمل به ؛ ولا يكون في هذا مجال للحق في السلطة التنفيذية وإنما هو واجب تأديبه . ولا يجوز لها أن تمتنع عن أدائه خصوصاً وقد قال الأستاذ إسماعيل إن هذا الحق (حق تصديق السلطة التنفيذية على القانون الذي يقرره البرلمان) أصبح مهملًا لا يعمل به ، وأن كل حق يمنح للسلطة التنفيذية لتصديق أو لرفض القوانين التي يقرها البرلمان حق يتألف من ثلاثة مبادئ فصل السلطات — (انظر إسماعيل ص ٤٧٤ وما بعدها طبع سنة ١٩١٤) .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — اقتراح فضيلة الأستاذ يخالف اقتراح حضرة المكباتي بك الذي يسلّم بحق الملك في التصديق فيقول إما التصديق أو الحل . أما فضيلة الأستاذ فيريد إنشاء حق التصديق ونعتم صدور القانون بمجرد موافقة المجلسين . فأما الآن اقتراحان مختلفان .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — إنني أحفظ بحق الكلام على تصديق الملك لأنّي أردت أن أستقي ذلك إلى المادة ٦٤ .

حضرة على ماهر بك — قررنا في صدر دستورنا أن مصدر السلطات هي الأمة . واليوم يمرض علينا مبدأ يقرر للملك حقوقاً كبيرة ومتعددة وليست متفقة مع سلطة الأمة . قد جعل للملك ، بعدم موافقة المجلسين على قانون ، أن يحفظ ذلك القانون فلا يصدق عليه ولا يردّه . فإذا تجدد البحث في هذا القانون في السنة التالية وأقره المجلسان كان للملك أن يحل مجلس النواب ؛ ولا توجد وسيلة لعدم مبدأ سلطة الأمة وتنظيم الاستبداد أعظم من ذلك .

حكمة الأمة مجتمعة في المجلسين تتفق على رأى ، والحكومة تشاركهما طول مدة البحث ، ثم يأتى الملك فيهم ما اتفق عليه يمثل الأمة . إن الملك ، وله تلك للكتابة العليا ، ينبغي إجلالا لقامه أن يبق بيدا عن كل هذه النزاعات ، وأن زبأ به عن أن يصادم أمته . هذا الحق لا وجود له في الدساتير . قلوا إنه موجود في إنجلترا ، وهذا غير صحيح ، لأنه كان موجودا لغالبة سنة ١٧١٤ ولكنه لم يستعمل بعد ذلك التاريخ . حتى لم يستعمل مدة قرنين نشأت فيما كل الحياة الدستورية الحديثة لا يجوز أن نأخذ به في دستورنا . على أن القواعد الدستورية في إنجلترا تقرر بالتقدم . وقد ترب على عدم استعمال هذا الحق في العهد الأخير أن تهررت قاعدة أن الملك يجب أن يصدق على ما يقرره المجلس . سمحت من بعض إخواني أن لهذا الحق وجودا في أمريكا . والحقيقة أن رئيس الولايات المتحدة لم يقرر له حق تأجيل القوانين ولا حل المجلس وإنما له أن يارضى في القانون في طرف عشرة أيام ، فإذا وافق المجلس من جديد على القانون بأغلبية الثلثين نفذ القانون رغم معارضة الرئيس . وشتان بين هذا وبين ما تهرره في دستورنا .

إن كل ما نصليه للسلطة التنفيذية من الحقوق التي يحكمها بها أن تقضى على حقوق السلطة التشريعية إنما تمسده به سبيل النضف لدولة قوية تزيد محافلتا وسيكون لما جيش على خفة القتال ، فهي تلجأ إلى هذه الوسيلة لاستدامة النضف على الأمة . لهذا أقترح وجوب تصديق الملك على كل قانون يصدره المجلس .

حضرة محمود أبو النصر بك — نحن أمام اقتراحين ، أحدهما لحضرة للكباتى بك والآخر لحضرة على ماهر بك . واقتراح ماهر بك مقدم في البحث بحسب الترتيب الطبيعي . أذكر أن حضرة ماهر بك كان معنا عندما قررنا المبدأ الثاني من المبادئ التي ننظرها الآن ، وهو أن السلطة التشريعية يشترك فيها الملك والبرلمان . وليس الاشتراك في شيء إلا أن يكون للشخص يد في عمل ذلك الشيء . وما دام الملك واجبا عليه أن يرضخ حقا لرأى البرلمان فليس له اشتراك بل هو أداة منفذة لإرادة الغير . فلذا أخذنا باقتراح حضرة ماهر بك وجب أن نمود بالتصديق على ما قرره في المبدأ الثاني .

مسألة أن للملك حق التصديق أو عدم التصديق على القانون بعد إقراره من المجلسين مسألة تناولتها أبحاث الكتاب وآراء العلماء الذين تصدوا لشرح القوانين الدستورية . وقد يظهر لأول وهلة أن إعطاء الملك حق عدم التصديق على قانون أقره المجلس فيه مساس بسلطة الأمة التي يمثلها المجلس ، ولكن إذا نظر إلى هذه العملية في نهايتها تبين أن فيها كل معنى المحافظة على سلطة الأمة لا المساس بها ، لأنه إذا أعيد نظر القانون الذى رفضه الملك في دور انعقاد آخر وأقره المجلس ولم يصدق عليه الملك بعد ذلك كان حقا عليه أن يحل المجلس . فنحن بهذه العملية نضع الملك في موقف يوجب عليه أن يرضخ لسلطة الأمة ، لأنه لا معنى لحل المجلس سوى الرجوع إلى سلطة الأمة ، وبذلك تنتفى فكرة تنظيم الاستبداد .

نحن في بلد ملاوكة ، فيها ملك يجلس على العرش ، وله مركز خاص — فكيف نوفق بين ما تهرره له من الحقوق وبين جعله سلطة مساوية للحقوق ؟

بقي شيء آخر ، وهو أن الأمر قد يتأدى إلى مدة سنة — وفي ذلك إضاعة لاوقت وفيه ما فيه من النقص كما يقول حضرة المكباتى بك . وإذا تبين أن في هذه العملية نقاديا لحل المجلس من أول الأمر ، وحفظا لمركز الملك ، ورجوعا إلى سلطة الأمة في النهاية ، وانتهاء لصادمه إرادة الملك بغير مقتضى ولغير فائدة — وجب أن تترك المادة على حالها .

حضرة على ماهر بك — حضرة أبو النصر بك يريد أن يقول إن الملك لا يمكنه أن يجلس على العرش ويخضع لأمره .

حضرة محمود أبو النصر بك — لم أقل ذلك ، وإنما قلت إن الملك يجب أن يحفظ له سلطاته مع حفظ سلطة الأمة .

حضرة على ماهر بك — سلطان الملك من سلطان أمته ؟ وعظمته من عظمتها . وأكبر ملك في العالم هو ملك الأنجليز ؛ وليس له هذا الحق .

حضرة محمود أبو النصر بك — في الطريقة التي رسمها القرار الذي نحن بشأنه الملك يخضع حقيقة لسلطة الأمة ، لأنه جعل المجلس يرجع إلى الأمة ويصل برأى المجلس الجديد الذي يبرر عن رأى الأمة . أما الطريقة التي يقترحها حضرة ماهر بك فن شأنها أن تجعل الملك يرضخ لرأى المجلس فقط لا لرأى الأمة . وقد قال للؤلؤون :

إن هناك ظروفًا كثيرة يفقد فيها المجلس الاتصال بالأمة فلا يكون معبراً عن رأيها . فالأولى أن يكون الخضوع إلى سلطة الأمة نفسها التي هي صاحبة السلطان على الجميع .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — السألة بولغ في تصويرها بما أفرغ عليها من الألفاظ الضخمة ؟ والواقع أنها أبسط مما صورت . اعترض حضرة على ماهر بك على القاعدة التي يدور عليها البحث بأنها منظمة للاستبداد ومخالفة لسلطة الأمة . والواقع أن سلطة الأمة لا تتأثر بهذه القاعدة . السألة التي نحن بصدها ترجع إلى طريقة تقسيم السلطات ؟ فإذا حل من حق السلطة التنفيذية توقيف القوانين التي تعتد أنها ضارة بمصلحة البلاد لم يكن في ذلك غمط لحق الأمة لأن الرجوع إليها في النهاية على كل حال ، وهي صاحبة السلطة الأخيرة ؛ ولكن الرجوع إليها لا يكون إلا عند اشتداد الأمر واستصعاب الحل ، لأن الأمة لا تتولى أمورها بنفسها بل تترك شؤونها للسلطات التي تتولى الحكم نيابة عنها . ولا ينقص من سلطة الأمة في شيء أن يكون لكل من هذه السلطات حق توقيف عدوان السلطات الأخرى وردّها إلى حدود القانون والمصلحة . فسلطة الأمة تترك المجال واسعاً جداً لتنظيم كل طرق الحكم بحيث لا يرجع إليها إلا عند الإشكال ووقوع الخطر .

السألة التي نحن بصدها لا تخرج عن أن تكون فرعاً عن حق السلطة التنفيذية في حل مجلس النواب ؟ ولا يمكن تصويرها بدونه . فإذا سلم السلطة التنفيذية بحق الحل فلا غشاعة علينا في التسليم لها بهذا الحق أيضاً .

على ماهر بك — وهل قلنا إن الحل يكون بعد موافقة المجلسين ؟

حضرة عبد الحميد بدوى بك — حالة الحل لم تبين لها صورة خاصة وإنما وضعت للموازنة بين التشريع والتنفيذ . فإذا رأيت السلطة التنفيذية أن المجلس أصبح لا يبرر عن رأي الأمة كان لها أن تحله وتأمّر بإجراء انتخابات جديدة . فالحل إنما هو وسيلة للرجوع إلى الأمة والاحتكام إليها في الخلاف القائم ؛ وهذه هي الحالة الكبرى التي فرمت أذهاننا كما تصورنا الحل .

حضرة على ماهر بك — إذا أجمع المجلسان على شيء فلا يكون هناك طريق سوى الاستفتاء العلم .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ليس حل مجلس النواب وانتخاب مجلس جديد لا استفتاء بطريقة غير مباشرة . ولا نزاع في أن هذه صورة من صور الاستفتاء .

إذا الاستفتاء أن نقول لنا حين ، أبدوا آراءهم أو استخبوا من يرون رأيهم . ولكن هذا الحل لا يلجأ إليه إلا في الحالات الشديدة التي يرى فيها أن المجلس يخطئ خطاً لا توافق مصلحة الشعب . فإذا سلم بحق الحل فليس في الطريقة للعرونة إلا تلطيف لهذا الحق . حق الحل حق خطير ، فلا تلجأ إليه السلطة التنفيذية ولا تجرؤ على الجهر بأن المجلس لا يبرر عن رأي الأمة إلا عند الضرورات القصوى .

قد يكون هناك أسباب تحول دون تطبيق قانون معين وضعه المجلسان ، كأن تكون الفكرة التي بنى عليها القانون غير ناضجة والبد غير مستعد لتطبيق ذلك القانون أو غير ذلك من الأسباب . فإذا اعتقدت السلطة التنفيذية أن الأمة تصارحها في رأيها كان لها أن تلجأ إليها بحل المجلس ؛ ولكنها قد ترى دون هذا سبيلاً وتعتقد أن المجلس يتبدل بنظره ويسدل عن رأيه التي شط فيه فأصبح لها بدلاً من استعمال حق الحل أن توقف التصديق على القانون كما يصطع المجلس وسدل عن القانون . فإذا لم يصادف الإيقاف عمل عظة ، وأصر المجلس على رأيه ، وأعاد تقرير القانون ، كان معنى ذلك أن السألة أصبحت من الشادة بحيث لا يمكن الخروج منها إلا بالرجوع إلى الأمة .

فالتحويل في السألة بأنها تنظيم للاستبداد ومخالفة لسلطة الأمة لا أثر له من الحقيقة مطلقاً ؛ وإنما هي تمجيد لحق الحل الذي هو في ذاته طريقة للرجوع إلى سلطة الأمة . يجب أن نستوفي كل الطرق للمكثة للوصول إلى حكم هادئ مقبول ؛ وليس من الحكمة الالتجاء إلى الطرق النيفة من بادئ الأمر كما بدأ إشكال أو نجم خلاف . قبل الرجوع إلى سلطة الأمة بحسن أن نخطط طريقاً وسلاً هو أشبه بالإنداز ، تحضيراً للوصول إلى معرفة رأي الأمة . فهو طريق يلجأ إليه كلما أريد انتهاء خطورة الحل ؛ واستعماله يكون فيما يتعلق بالقوانين دون المسائل الإدارية .

قبل أيضاً أن هذا الحكم غير موجود في القوانين الأخرى ، بل هو موجود في الدستور البلجيكي والدستور الإيطالي وغيرها .

حضرة على ماهر بك — لم يذكر بهذا الشكل .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — قد لا يذكر البدء بالتفصيل الذى أوردناه ، فإن الجزء الثانى من نصنا نتيجة مفهومه بطبيها . وقبل أن أستم كلاً أقول إن البعض منا يهوله أن يطل القانون فتضيع على الأمة سنة بغير فائدة ، ولكنى أرجو ألا تنظروا إلى المسألة من هذه الوجهة كما رجوت ألا تنظروا إليها باعتبارها تنظيماً للاستبداد ، وإنما أرجو أن تنظروا إليها على أساس أنها خطوة تحضيرية تحول دون الحل مباشرة . فإذا رأيتم أن الالتجاء إلى الحل فى كل مسألة أولى فاحذروا هذا النص .

حضرة طى للترلاوى بك — أرى أن يؤجل إتمام البحث فى هذه المسألة إلى الجلسة القادمة .

(فوافقت الهيئة على ذلك) .

(فى ١٥ يونية سنة ١٩٢٢) .

حضرة محمد طى بك — للنافثة الآن فى البدء ٥١ . وهو ، مضافاً إلى مبدأ اللشوية الوزارية ، عبارة عن كل الدستور . لا وأفاقى للبدأ الحادى والخمسين ؛ ولى رأى يتفق تقريباً مع اقترح حضرة طى بك ماهر . إن المحكمة فى وضع مجلس الشيوخ بجانب مجلس النواب هى تقليل حدة مجلس النواب كما قال حضرة طى ماهر بك ، أو تصحيح الخطأ الذى قد يقع فيه كما يقول سعادة عبد الحميد باشا مصطفى . فالقانون الذى يوافق عليه المجلسان ، بما فيها المجلس الرشيد الذى جمع بين رزاة السن وبين الخبرة ، يجوز بمقتضى البدء الحادى والخمسين ألا يصدق عليه الملك ومحل بيبه مجلس النواب . إن حل مجلس النواب فى هذه الحالة هو بمثابة حل المجلس الشيوخ ، وهو ما لم يقل به أحد منا . ما ذنب مجلس النواب وقد شاركه فى رأى مجلس الشيوخ ؟ لقد فكرت كثيراً فى هذا الأمر ؛ والآن أرى أن حضرة طى بك ماهر لا يبالى حين يقول إن هذا تنظيم للاستبداد . إن أغلب المسابير تخدم رأى الهيئة الثانية . وللتقليل من حدة سلطتها وضعت بجانبها مجلساً من الشيوخ ؛ ولكن لا يجوز أن يبلغ فى هذا الدرجة أن يكون رأى المجلسين عرضة للرفض من جانب الملك . ثم جلولاً للملك فى بعض البلاد الحق فى أن يبعد القانون للمجلسين للنظر فيه من جديد ؛ واختلوا فى مقدار الأغلبية اللازمة للموافقة على القانون . فبعضهم يرى أن الأغلبية المطلقة كافية ؛ والبعض الآخر ، كأمريكا ، يشترط أغلبية الثلثين لجميع الأعضاء . ويقول الأستاذ إسبان إن هذا الحق الذى خول لرئيس الجمهورية فى أمريكا شديد جداً ، لأنه ثبت بالأختبار أن الوصول إلى هذه الأغلبية أمر متعذر للغاية ، وأن رئيس الجمهورية يستطيع بهذا شل أعمال المجلس وإسقاط كل قانون . والحل الذى أوافق عليه ورتاح إليه ضميرى هو الاقتراح الآتى : « كل مشروع قانون أقروه البرلمان يصادق عليه الملك فى مسافة شهر أو يرده البرلمان مشفوعاً بملاحظات فى هذه السنة . ورأى البرلمان فى هذه الحالة الأخيرة يكون نافذاً إذا كلف صادراً بأغلبية النصف زائداً واحداً لأعضاء كل مجلس من المجلسين » .

حضرة إبراهيم الملباوى بك — وحق الحل هل توافقت عليه أم لا ؟ يظهر أنك لا تعلم به ؟

حضرة محمد طى بك — تسلم عليه فى موضوعه عند الكلام على حقوق الملك ، لا بمناسبة تنفيذ للشروعات التى يصادق عليها المجلسان .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — ولكن فى هذه الصورة هل الملك يستطيع حل المجلس لثنين رأى الأمة أم لا ؟

حضرة إبراهيم الملباوى بك — أهم صور الخلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية الاختلاف فى التشريع ، فهل يستطيع الملك أن يحل المجلس فى هذه الحالة أم لا ؟

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — إذا كان القانون الذى وقع بيبه الخلاف لا يتفق مع رأى الأمة فهل فى هذه الحالة يحل الملك المجلس أم لا ؟

حضرة محمد طى بك — أرى أن اتفاق المجلسين على قانون مرتين متواليتين كاف ، ولا يجوز أن يطل الملك فى هذه الحالة حق الحل .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — يحسن إذن أن تنظر أولاً فى حق الحل ونفع قواعده .

فضيلة الشيخ نجيت — لا يوجد هذا الحق فى دستور ما ؟ ومن يقول بغير ذلك فليأتى بالنص الذى يحول للملك حق حل مجلس النواب عند وقوع خلاف بينه وبين المجلس .

لجنة الدستور

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذا الحق مقرر فى فرنسا وغيرها .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — سأذكر قضية الأستاذ منصوص واللواذ ما فيه الكفاية . عند ما تكلم حضرة على بك ما عرفت فى الجلسة الماضية على هذا الباع عبر عنه بأنه تنظيم الاستبداد ؛ وأنا أرى أن هذا التعبير ينطبق على اقتراحه . إن الاستبداد يجب أن يقف فى وجهه ونعنه ، سواء أتى من جانب السلطة التنفيذية أو من جانب السلطة التشريعية . وهذا النوع الأخير هو أشد أنواع الاستبداد ؛ ولا سبيل لئمه إلا بالرجوع إلى رأى الأمة . إن المجلس النائب عن الأمة لم يوجد إلا ليبر عن رأيها لا لأت يستبد بها . وليس معنى حل مجلس النواب هو إزاله القاب به لخالفته لرأى السلطة التنفيذية بل لأنه هو الطريق الوحيد لمعرفة رأى الأمة وتحقيق رغبتها . نعم إن اتفاق المجلسين على رأى يكون غالباً هو الصواب ؛ والسلطة التنفيذية تحترم هذا الرأى فى جميع الأحوال إلا النادر ؛ ولا نعلم أحوال كثيرة استعمل فيها حق الحل ولكن وجود هذا الحق هو شىء نافع يقف فى وجه الاستبداد . إن القواعد التى يريد وضعها حضرة على ما عرفت بك هى من قواعد النظام الجمهورى التى لم توافقوا عليه .

حضرة على ما عرفت بك — لم أطلب أن يكون لنا نظام جمهورى ؛ ولا أرى فى نظام الجمهورية خيراً لمصر .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — لم يطلب حضرة على ما عرفت بك هذا النظام ولكن اقتراحه يؤدى إليه . حتى الحل محمول فى اجتهاد الملك ولو أنه لم يستعمله من قرنين أو أكثر ؛ وهو حق مسلم به . ولذلك نظرياً ألا يصدق على القانون . ورى أحد الشراح — وهو اللورد رايس — أن هذا الحق قد انتقل من الملك إلى الوزارة .

معالى توفيق رفعت باشا — تعزراً لرأى سعادة عبد الحميد باشا مصطفى أذكر أنى قرأت فى هذا الصباح أنه حصل فى عهد الملك فكتوريا أن الوزارة طلبت من مجلس اللوردات السالح بعض الموظفين الثنين بحضور الناشئة فى قانون له ارتباط بأشغال عمومية ؛ ولما رفض المجلس هدهد الوزارة بأنه إذا لم يجهأ إلى ما طلبت ستصيح الملك بالألا يصدق على القانون .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أما فى باقى البلاد الملكية — كغولاميا والنمسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان — فللملك نص صريح ألا يصدق على القانون . وفى بوليكيا ، مع وجود نص صريح فى دستورها على أن كل سلطة مصدرها الأمة ، حول للملك الحق فى ألا يصدق على القانون الذى يوافق عليه المجلس (وتلا للادة ٦٩ من الدستور البوليكى والتعليق عليها) .

حق التصديق إذن مقرر فى جميع البلاد ذات النظام الملكى . فهو إذن لا يتناقض مع سلطة الأمة كما قال حضرة على ما عرفت بك . أما فى الجمهوريات فهذا الحق لم يحول لرئيس الجمهورية الفرنسية لما يخشونه هناك من أن وضع سلطة كبيرة فى يد رئيس الجمهورية خطر على النظام الجمهورى ؛ وقد استطاع رئيس الجمهورية فيما مضى أن يقبل الجمهورية إلى إمبراطورية مستبدة . أما فى أمريكا فليس الجمهورى له حتى المعارضة فى القوانين ؛ وإذا عارض فيها لا تنفذ إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء . وقد قرأ حضرة محمد على بك رأى إسبان فى ذلك ؛ ولكنه لم يقرأ فى الصفحة التالية من كتابه أن رئيس الجمهورية يتال عند الجمهور حظوة كبرى باستعماله هذا الحق ؛ ويكون ذلك مدعاة لإعادة انتخابه . وقد حصل أن استعمل رئيس الجمهورية كيفلاذ هذا الحق فى مدة رئاسته بقدر ما استعمله رؤساء الجمهوريات السابقون جميعهم ؛ وكان ذلك سبباً فى إعادة انتخابه . ذلك أن الشعب يرى أن رئيس الجمهورية يحميه بهذا من استبداد المجلس الذى قد يتدفع وراء التهورات أو تحت تأييد أقلية صخابة من الشعب .

حضرة على ما عرفت بك — رئيس الجمهورية فى أمريكا مسئول يمكن عزله ومحاكمته ولا يملك تأجيل المجلس ولا حله . فلاجل أن يكون القياس صحيحاً يجب أن تراعى هذه الاعتبارات .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — البزل والمحاكمة عند الحياة المظلمى لا من أجل مخالفته لرأى المجلس فى قانون من القوانين .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — حتى للمعارضة فى القانون مقرر إذن فى جمهورية أمريكا وفى ملكيات أوربا ، فهل يراد وضع نظام غريب فى بلادنا . يقول حضرة على ما عرفت بك إن رئيس الجمهورية يمكن محاكمته ؛ وأنا أرى أنه لا يمرض نفسه للسحاكة باستعماله حقاً وضع لمنع الاستبداد بالأمة . فى البلاد الملكية يستعمل الملك هذا الحق بغيره ولا يسأل عن ذلك ولا تسأل الوزارة عن تصرفه . أما فى بلادنا فلن يستعمل الملك هذا الحق إلا بواسطة مجلس وزرائه ، وهذا يجعل الوزارة مسئولة عن هذا التصرف وفى هذا انتقال حسن فى التشريع .

حضره على ماهر بك — ألاحظ أن الوزارة إذا قدرت الثقة بسبب هذا يجوز حل المجلس على رأيكم .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — هذا خروج عن الموضوع ؛ وسيأتى الكلام على للشولية الوزارية . إن الضمانة التي وضعت في بلادنا لا نظير لها في أوروبا ، فقد جعلت الوزارة مسؤولة عن حق الملك في المارسة ، ووضعت ضمانة أخرى بجانبها لا نظير لها كذلك في البلاد الأخرى ، وهي أن تصديق الملك على القانون واجب إذا كان المجلس في المرة الثانية يرى رأى المجلس الأول . فاستعماله إذن لهذا الحق هو نزع الاستبداد بالأمة .

سعادة قايى فهمى باشا — الأمة ممثلة في المجلسين ، فكيف يمكن القول بأن المجلسين لا يبرران عن رأيها وهذا يجعل مجلس النواب . سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — الفرض من حل المجلس هو رفع الاستبداد عن الأمة . ولا يتصور أن الاستبداد يأتي من السلطة التنفيذية وحدها بل الاستبداد يأتي أيضاً من جانب السلطة التشريعية ؛ فقد تتأثر الهيئة بالشهوات أو بمؤثرات خارجية . ولكي يبرر رأى الأمة لا مناص من الرجوع إليها بطريق حل المجلس .

وفي النظام الأتلي الحديث لم يتحول رئيس الجمهورية حتى التصديق لأن له الحق في استفتاء الأمة (Referendum) . أما في بلادنا فقد وضعت نظاماً صالحاً بأن أحطنا حتى التصديق بضاتين : (الأولى) مسئولية الوزارة ؛ (والثانية) أن الملك ملزم إما أن يصدق على القانون أو يحل المجلس للوقوف على رأى الأمة .

حضره محمد على بك — قال الأستاذ إسحاق في الصفحة ٤٨٥ من كتابه إن رئيس الجمهورية في أمريكا له حق المعارضة في القوانين . وعندما يستصل هذا الحق يشترط لتنفيذ القانون أغلبية الثلثين لأعضاء المجلسين . وقد استند الأستاذ هذا النظام وقال إنه من عيوب النظام الأمريكي لأن رئيس الجمهورية يستطيع بهذا الحق قيد القانون لتعذر الوصول إلى هذه الأغلبية . لهذا اقترحت حلا وسطاً واشترطت أغلبية النصف زائداً واحداً لمجموع أعضاء كل من المجلسين . وإلى سمته من سعادة عبد الحميد مصطفى باشا لم يرضى . يقول إن السلطة التشريعية قد تستبد ؛ وهذا يكون جديراً باعتبارها إذا فرضنا أن هذه السلطة هي مجلس النواب ؛ ولكن موافقة مجلس الشيوخ فيه الضمان الكافي ؛ ولا يفل أن المجلسين يخافان رأى الأمة لأنهما إذا خالفاه في المرة الأولى فلا يفل أن يخالفاه في المرة الثانية .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — قد تلوت من كتاب إسحاق ما يفيد أن الأمة في أمريكا استراحت كثيراً لاستعمال رئيس الجمهورية لحق المعارضة . وفي جميع الممالك ذات المجلسين معترف للملك بحق الحل لأنه من الصعب أن يستمر المجلسان يغطهما ويبدلا عما قرأه .

حضره عبد الحميد بدوى بك — للسألة فيها سوء تفاهم غريب ؛ حضره محمد على بك مثلاً من القائلين بوجود التصديق ، ولكنه يختلف معنا في كيفية ؛ وهو يريد وضع مئة تخلف عن الصيغة التي رسمتها المادة ٥١ — فلا خلاف بيننا وبينه في البدء ، ولكن الخلاف في الزمن اللازم للتصديق . فهو يرى أن القانون الذي أقره المجلسات يمرض على الملك ؛ فإذا لم يصدق عليه في مدة معينة ، كحكمة أيام مثلاً ، أعاده للمجلس . ونرى نحن أنه إذا لم يصدق عليه فلا يجب عليه رده للمجلسين ؛ ولكن إذا عاد إليه المجلسان في دور انعقاد آخر وأقره وجب التصديق ؛ هنا إذا لم يكن للملك يرى في الأمر ما يدعو لحل مجلس النواب . وأمر الخلاف بيننا وبين حضره محمد على بك حين ؛ ولكن الخلاف الحقيقي هو الخلاف بيننا وبين من يقول بأن القانون يكون نافذاً بمجرد إقرار المجلسين له ؛ وهو رأى الأستاذ الشيخ بخيت .

فضيلة الشيخ بخيت — لم أقل هنا .

حضره عبد الحميد بدوى بك — هذا هو ما فهمت من أقوال الأستاذ ، ولا أغنى عطفاً ، ولكن الأستاذ ينكر الآن هذا الرأى . حينئذ من حيث مبدأ التصديق يظهر أن لا خلاف مطلقاً بين حضرات الأعضاء ؛ وكل ما بيننا من الخلاف شيء يتعلق بكيفية التصديق . أما البدء فسلم به ؛ وكيفية التصديق في قرار اللجنة أن للملك لم تطلق له الحرية في عدم التصديق بل حدث له المادة دور انعقاد كامل ، وهذا ما يراه بعض الإخوان طويلاً . فإذا أمر المجلس على رأيه في دور انعقاد آخر كان للملك بين أمرين : إما أن يصدق ، أو أن يستمر رأى الأمة نفسها فيحكمها بينه وبين السلطة التشريعية . الذي فهمت أن حضره محمد على بك يرى أن الفترة طويلة ، ويجب أن تختصر

إلى شهر — على أنه يجب أن يلاحظ في تحديد للدة مرور الوقت الكلي لتضوج فكرة القانون وزوال الصهوات التي أقر القانون تحت تأثيرها. ولا يقل أن عشرة أيام مثلا تكون كافية في نهاية التأثرة القائمة. ذكر سعادة عبد الحليم مصطفى باشا نوصحا بجمع بأن هذا الحق مسلم به في البلاد الملكية. إن من يريد أن يشكر حق التصديق يجب عليه أن يثبت أولا في سلطة الملك؛ وفي إذا كان الملك رئيس السلطة التنفيذية قط أم هو شريك أيضا في السلطة التشريعية. والتي لا نزاع فيه من الوجهة التاريخية أن السلطة التشريعية كانت أولا في يد الملك وحدهم قامت الحركات القومية ترمي إلى مشاركته في ذلك أو سلب الحق منه. فمن سلب منه الحق تحولت بلاده إلى جمهورية. ولا يمكن أن يقال في البلاد الملكية إن الحق انغصب من الملك أملا مادام هناك ملك؛ وكل ما يقال إنه أصبح للأهلين حق مشاركته في السلطة، ولذلك بقى الملك في كل البلاد جزءا من السلطة التشريعية. على أنه إذا سلم بأنه جزء من السلطة التشريعية — وهو كذلك بحكم التطور في كل البلاد الملكية وبحكم طبيعة وجوده — وجب أن يأخذ حظه من تلك السلطة التي هي أحد أركانها، حظه يختلف عن حظ المجلس لأن عمل الملك لا يخرج عن كونه تصديقا بالجملة، أو رفضا بالجملة، فليس له أن يعدل في القانون بمسك المجلسين.

ونتيجة هذا أنه يجب أن تكرر أن الحاكم ملك قبل أن نقول إنه ليس جزءا من السلطة التشريعية. لك أن تقلل من آثار الحق وأن تضعف من سطوته في اسمها ولكن لا يمكنك أن تكرر هذا الحق لأن إنكار هذا الحق إنكار لوجوده. وقد سبق لنا أن قررنا أنه جزء من السلطة التشريعية ولكن هذا الحكم يجب أن يكون له معنى ونتيجة. أما هذا الحق وهذه النتيجة فهو أن يكون للملك حق التصديق. لا أعلم أن هناك من يشكر هذا الحق لأن هذا الحق مستمد من معنى أن الملك جزء من السلطة التشريعية. حتى رؤساء الجمهوريات الذين ليسوا جزءا من السلطة التشريعية لم حق لا يختلف عن حق التصديق وهو حق الإصدار، وهذا الحق يملكه الملك أيضا. واختلف في كيفية هل هو عمل تشريعي أو عمل تنفيذي. وعلى أي حال ليس للتصديق قيمة بدونه. فبقيت من هذا أن لرؤساء الجمهوريات أنفسهم نصيبا من السلطة التشريعية مع أن السلطة التشريعية تكون مستقلة عنهم وقبل وجودهم.

كل الخلاف بيننا وبين حضرة محمد علي بك في طريقة التصديق؛ وأعتقد أن مضي مدة كافية ضمن زوال الشهوة والعوامل الوقية. فلنا أرى الموافقة في نص للادة ٥١.

حضرة علي ماهر بك — الواقع ينقض نظريتك، فإن ملك إنجلترا يجب عليه التصديق.

حضرة عبد الحليم بدوي بك — أنا أنكر أن ملك إنجلترا يجب عليه التصديق.

حضرة عبد اللطيف للكاتب بك — المسألة التي نحن بصدها فيها قضية متفق عليها وهي المحافظة على سلطة الأمة ومنع استبداد السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. إذا كان الفرض هو المحافظة على سلطة الأمة يجب علينا أن نتبع بكل التطورات والأنظمة الحديثة التي وجدت لمصلحة ذلك للمبدأ؛ ولا يصح أن يترس عينا بأنا نريد وضع نظام جمهوري. أقول إنه يجب أن نتبع بكل التطورات التي حصلت حديثا وخوصا بعد الحرب فيما يتعلق بتقرير المصير. إن التطورات الحديثة في أوروبا كانت في صالح النظام الجمهوري لأنهم العلم من النظام الملكي ولا انتشار الأفكار الشيوعية. غير أننا بالرغم من هذا يجب علينا أن نحافظ هنا على نظامنا الملكي لأنه الوحيد الذي يلائم طباعنا وعواطفنا. فإذا ما اجتمعنا عن النظام الجمهوري لا يصح أن نتبدع عن التوسع في سلطة الأمة والنفع بالزاي التي وجدت. وضنا مبدأ أن كل سلطة مصدرها الأمة، وأن الملك يحكم ولا يحكم، وأن الملك يحكم بواسطة وزرائه، وأن ليس له في مجلس الوزراء صوت معدود. بعد كل هذا لا يصح أن نضع نوصحا تخفى على هذه المبادئ؛ ويجب أن نلاحظ أن دستورنا هو أحدث دستور فيجب أن يشمل الزاي التي أوجدتها التطور.

سعادة عبد الحليم مصطفى باشا — إنني أرى أن سلطة الأمة فوق المجلسين؛ وأريد أن أمنع عنها استبداد السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

حضرة عبد اللطيف للكاتب بك — الأمة ممثلة في المجلسين؛ فكل قانون يوافقان عليه مفروض أنه يعبر عن رأيها. يتصادم هذا مع حق التصديق بدعوى أن الأمة ليست من رأي المجلسين. فمن أين يأتي هذا التمسك أو للسلطة التنفيذية. مجرد التصديق في هذا هو مبدأ الخطأ الذي يبنى عليه سعادة عبد الحليم مصطفى باشا نظريته. وتلبيق هذا في الحقيقة هو بقاء شيء من السلطة الاستبدادية. ويجب علينا في الوقت الحاضر أن نتبع ما وصلت إليه الأمم بأن تجعل سلطة المجلسين فوق كل اعتبار.

معالي الرئيس — أنت تضى أن الملك له حق الاشتراك في التشريع .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لماذا يصعب علينا أن نتمسك بأحدث النظريات وأن نأخذوا قانون البولندى مثلاً ، خصوصاً أننى طلبت بشأن القرار الخاص بنصر السلطة التشريعية أن تكون هذه السلطة في يد المجلسين فقط ؟

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — هذه جمهورية لا يقاس عليها . وقد وضعنا في رأس دستورنا أن مصر دولة ملكية دستورية .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — يجب أن تمتنع بأحدث البادئ مع المحافظة على شكل الحكومة لللكى . لهذا أقترح أن الملك له أن يمد القانون للمجلسين ؛ فإذا أصراً عليه وجب أن يصدق الملك على القانون .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — إلى الآن لم يرد حضرة مكباتى بك على اعتراضى ، وهو كيف يمكن حماية الأمة من الاستبداد من أى طريق يأتى ؟

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — كيف تريد أن تحمي الأمة من نفسها ؟ إن المجلس هو الممثل لها .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — إن قلت إن المجالس لا تتأثر يكون عندك حق ؛ ولكن إذا جاز أن تستبد ، كما شوهده ، فيجب أن نضع حداً لهذا الاستبداد .

(في ١٩ يونيه سنة ١٩٢٢) .

استمرت المناقشة في القرار الحادى والخمسين من قرارات لجنة اللادى العامة .

لجنة الدستور

حضرة على التللاوى بك — لقد تكلمنا في هذه المسألة كثيراً ؛ ونظهر أننا سنتمسك فيها كثيراً أيضاً . على أن لى تعديل أقترحه وأطلب أخذ الرأى عليه اختصاصاً للمناقشة وتوفيراً للوقت . واقتراحى هو : في حالة تصديق البرلمان على قانون ورفعه لتصديق الملك وعدم التصديق عليه يرد للبرلمان في ظرف شهر ؛ فإذا وافق البرلمان عليه بأغلبية الثلثين من أعضاء كل مجلس من المجلسين وجب أن يصدر القانون .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أعتبر هذا الاقتراح أقوى من النص الحالى . وأنا عند ما أيدت القاعدة لم أذهب إلى مدى ما يذهب إليه هذا الاقتراح . فإذا أتم واقتم عليه فأنا موافق مكم .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذا الاقتراح كاقترح حضرة محمد على بك مع استبدال عشرة الأيام بثلاثين يوماً . ولى كلمة أديها : إن هذا الاقتراح يقتضى شرط القاعدة التى تناقشها . فالشرط الأول يكون : كل مشروع قانون رفضه البرلمان فلا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانعقاد نفسه . والشرط الثانى يكون : كل مشروع قانون قرره المجلس ولم يصدق عليه الملك يرد في ظرف ثلاثين يوماً للبرلمان مشغوعاً بالملاحظات للوجه لعدم التصديق لإعادة النظر فيه ؛ فإن صمم البرلمان على رأيه بموافقة ثلثى أعضاء كل من المجلسين فالملك يصدق على المشروع .

حضرة توفيق دوس بك — وإذا لم يمد الملك القانون للبرلمان ؟

(أصوات : يمتد القانون نافذاً ويجب إصداره) .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — يعتبر أن هناك تصديقاً سكوياً ؛ وعلى ذلك ينشر القانون ويعمل به .

حضرة توفيق دوس بك — إذن يضاف هذا على النص المقترح .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — نعم ، يجب أن يوضع نص لهذه الحالة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أقترح إذن أن يضاف إلى النص العبارة الآتية :

« إذا مضى ثلاثون يوماً ولم يرد المشروع إلى المجلس فيصدر إصداره وتنفيذه » .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك — إذا عرض القانون على البرلمان بعد رده من عند الملك ولم يحصل على أغلبية الثلثين مع حصوله على أغلبية عادية لماذا يكون المل ؟

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — المتبع في أمريكا أنه إذا لم تتوفر أغلبية الثلثين يسقط المشروع ولا يجوز إعادة النظر فيه في دور الاستعداد فيه؛ وإنما يصح أن ينظر في دور انعقاد نال. ذلك بأن مبدأ الشيء المحكوم فيه غير موجود في الأساليب الدستورية بل يمكن إعادة البحث في كل مشروع في كل دور.

حضرة إبراهيم الملباوى بك — على ذلك إذا لم تتوفر أغلبية الثلثين في المرة الثانية سقط المشروع وعجز مجلس النواب عن أن يقر قانوناً بأغلبية عادية — وهذا مثل مجلس النواب.

حضرة توفيق دوس بك — يمكن التوفيق بين الرأيين: رأى حضرة هلباوى بك ورأى حضرة عبد العزيز فهمى بك. حضرة على ماهر بك — لم يجرى بعد وقت التوفيق. نحن نريد أن نتور أولاً. ظاهر اقتراح حضرة على بك للترلاوى تأييد سلطة الأمة والمحافظة على المبادئ الدستورية. لكن نتيجة تؤدي إلى عكس هذا الظاهر. فإن ثلث أعضاء أحد المجلسين أن يشلوا القوانين إلى الأبد. وقد يكون هذا الثلث ثلث أعضاء مجلس الشيوخ؛ ومجلس الشيوخ لا يمثل الأمة ولكنه يمثل طبقات محصورة. وبذلك تتحكم الأقلية تحكما يتنافى مع القاعدة الدستورية الأساسية، قاعدة حكم الأغلبية.

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — إنما نشترط الأغلبية الخاصة لزيادة الضمان. إذ أنه متى تحققت هذه الأغلبية بعد رد الملك للقانون كفا في غنى عن حل المجلس والرجوع لرأى الأمة بالاستفتاء. وإذ عمل لاقول بأن الأقلية تسبب بالأغلبية. إن لكل صورة من الصور التي يالجها التشريع أسباباً كثيرة متشعبة ولكنها غير متافقة ولا متعارضة.

حضرة على ماهر بك — مهما كان السبب الذى دعا لاقترح مثل هذا المبدأ فنتيجة تحكم ثلث الأعضاء في الثلثين متى أريد إسقاط مشروع القانون.

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — يقول حضرة ماهر بك إن أغلبية الثلثين تتعارض مع وجوب سيادة الأغلبية المطلقة. وأقول أنا إن لكل خروج في التشريع عن متعارف القواعد حكمته. فنحن بدلا من أن نجعل الملك محل المجلس لحرمة رأى الأمة قد اكتفينا بأغلبية الثلثين في المرة الثانية لقرار المشروع كحكم لحرمة رأى الأمة.

حضرة على ماهر بك — ما زلت عند رأيي. وأضيف لتأييد أن حق المعارضة لا يتفق عملياً مع النظام الدستورى. وبماه إذا دافعت وزارة جهدها طاقها ضد مشروع يتناقض فيه البرلمان، ولم يفلح دفاعها، وصدر المجلس عن المشروع كانت الوزارة قد خسرت الأغلبية التي تؤيدها، وتحتم عليها أن تستقيل إذا رأت أن القانون معارض لسياستها. فلذا استقالت حلت محلها وزارة من جانب الأغلبية التي أبدت هذا القانون. وقد قررنا قاعدة أن لللك إنما يستعمل حقوقه بواسطة وزرائه. وظاهر أن الوزارة الساقطة لا تلك أن تطلب من لللك معارضة القانون. كما أنه لا يفهم أن الوزارة الجديدة التي جاءت من حزب الأغلبية التي أقر القانون هي التي توافق على للمعارضة — ومن ذلك يضح أن هذا الحق وهمي.

حضرة توفيق دوس بك — يصح جداً أن تكون الوزارة التي خسرت في الدفاع ضد القانون حائزة لثقة المجلس تماماً. وهذه حال لا يكون معها إلا أن تعرض الوزارة لتنفيذ القانون ما دامت لا ترى في إمكانها تنفيذه، ثم هي تبقى في كراسيها اعتاداً على ثقة المجلس بها. حضرة على ماهر بك — نحن إنما نعرض حالة تصادم فيها الوزارة مع المجلس بسبب مشروع قانون تصادم حاداً يؤدي بها عند الفشل إلى اعتراض القانون وعدم تنفيذه. هذه حال لا يتصور الإنسان فيها بقاء الوزارة في مناصبها ما دامت لا تستطيع تنفيذ قانون أقره المجلس. وقال الشراح إن هذا السبب — وهو المسؤولية الوزارية — هو الذى يجعل حق رئيس جمهورية فرنسا في عدم إصدار القوانين وهمياً.

حضرة عبد العزيز فهمى بك — كأن حضرة على بك ماهر ينسى أن هناك إلى جانب البرلمان والوزارة قوة أخرى ذات أثر هي قوة الملك. صحيح أن الملك لا يتدخل في شؤون القوانين مباشرة؛ وهذه نتيجة مرتبة على عدم مسؤوليته، وعلى أن شخصه مقدس لا يمس؛ لكن عدم مسؤوليته وكون شخصه مقدساً لا يمس لا يمنع أن له وزناً وأثراً — أم أن حضرة على بك يرض بوجود مجلس ووزارة فقط؟ حضرة على ماهر بك — لم أكن لأفرض، ونحن نضع هذا الدستور، أن شخصية الملك مستغنى في هذا الباب، خصوصاً بعد ما قررنا

أن الملك يحكم بواسطة وزرائه ، وأن كل أمر الملك يوقعه الوزير المختص ويتحمل مسؤوليته . فلما إن كنتم ترون اليوم غير هذا ، وسع
أن يحكم الملك من غير واسطة وزرائه ، فهذا يكون رجوعاً إلى حكم الفرد .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أفكر أن الملك شخصية تسمح له أن يقول إن هذا القانون يغرب البلاد فيجب أن أوقفه .
وهو يجد حيثفد وزارة توافق على رأيه .

حضرة محمد علي بك — اسموا ما يقوله إنسان في هذا الباب (وتلاقرة من إنسان تخيد أن الملك حق إشفاف القانون إذا وجد
وزارة تؤيده في ذلك) .

حضرة على ماهر بك — هذا مستحيل عمالكا ينت .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — إذا أقر المجلس قانوناً غفه لللك ، وجرى انتخاب مجلس جديد أقر القانون ، فهل يصحتم
سقوط الوزارة ؟

حضرة على ماهر بك — متى اعتضدت الوزارة أنها لا تستطيع البقاء في مناصب الحكم ، لأنها لا تعتمد على ثقة المجلس ، وجب عليها
أن تستقيل .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — أعتقد أن الوزارة يجب أن تخضع لرأى الأمة في الحالة الثانية وتنفذ القانون .

حضرة على ماهر بك — هذا في سويسرا حيث يعين الوزير لسنة وتكون مأموريته تنفيذ قرارات الأغلبية .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — كأنما يريد حضرة ماهر بك أن تستقيل الوزارة حتا كلاً اختلفت في الرأى مع المجلس . أما
أنا فأعتقد أن الثقة وعدم الثقة مسألة اعتبارية .

حضرة على ماهر بك — أختتم كلامي بأن حق معارضة القوانين ليس من مصلحة العرش في شيء . وليس من المصلحة أن يصادم
العرش المجلسين . وقد أشرت إلى ذلك في تقريرى من غير أن أشرحه . أما اليوم فإنكم تضطروننى لشرحه اضطراراً . تكلم كثيرون
عما ملك إنجلترا من حق معارضة القوانين . أما أنا فأكر أن هذا الحق أصبح نظرياً وسقط في العمل بالإجمال وعدم الاستعمال . وهو
إنما أهل بسد حوادث لا يزال التاريخ يذكرها . فقد كان كل ما للجالس في بادي تكونها في إنجلترا أن تقدم لللك صرائف تطلب
فيها إليه أن يصدر قانوناً في شأن معين . وكان هو يقدر ضرورة الإصدار أو عدمه . ثم تطور ذلك وأصبحت المجالس تقدم مشروعات
القوانين لللك كي يصدرها إذا رأى ذلك . وهذا أساس حق التصديق في إنجلترا . وقد كان لللك إلى جانب ذلك حقوق أخرى ، منها
إصدار أوامر باسم « Ordinances » بدون اشتراك المجلس ، وتكون سرية على جميع أهل البلاد . ومنها إيقاف سريان القانون الذى
يصدره مجلس النواب في زمن معين ؛ وكان له أكثر من ذلك أن يقيد القوانين العامة بوقت معين أو حال معينة ؛ وكان له أن يفرض
ضرائب نجى لمليه الخاص ؛ وكان ، كرئيس عام للبلد ، يصرفه كيف شاء ولا يلجأ للمجلس في شيء من أموره إلا إذا أراد أن يفرض ضريبة
عامة للبلد — هذه حقوق لا يمكن تصورهما في الوقت الحاضر . وقد ظلت وظل معها حق إيقاف القوانين وعدم التصديق عليها إلى
القرن السابع عشر الذى أسرف فيه في استعمال حق المعارضة ، وكان من نتائجها اضطرابات قومية وحروب أهلية أدت إلى قيام جمهورية
كرمويل وإلى أمور خطيرة لا يرعاها مصرى بلاده . بعد هذه الحوادث أصبح الملك يصق على كل ما يوافق عليه المجلسان من القوانين
فلم يستعمل حق المعارضة من سنة ١٧١٤ ، فمن ذلك الحين لم يستعمل حق اعتراض القوانين في إنجلترا أبداً ، وأصبحت القاعدة الثابتة ، كما
قررنا ، وجوب تصديق الملك على كل قانون يقره البرلمان رغمًا من ضمير رجال القانون من استمراره هذا الحق نظرياً . إذن فنقرر
حق المعارضة ليس من مصلحة العرش في شيء . وما دامت الأمة مصدر كل سلطة فيجب أن تكون كلمة نواب الأمة نافذة حتا . قيل لنا
إن لرئيس جمهورية فرنسا أن يرد القانون في ظرف شهر للمجلس كي يبيد النظر فيه ؛ ولكن قرر الشراح أن هذا الحق لا معنى لوجوده
في الحياة الدستورية الفرنسية ؛ وهو حق لم يستعمل أبداً من سنة ١٨٧٥ أى من وقت تقريره . يترسنا سعادة عبد الحيد مصطفي باشا
ويقول إن حق التصديق على القوانين لا يتنافى مع سيادة الأمة ؛ ونحن بدستورنا للليك القى يقرر سلطة الأمة وحق لللك في التصديق
جانباً لجنب . لكن وضع الدستور للليك على هذه الصورة لم يسلم من نقد الشراح إليه بأنه لم يستطع أن يوفق بين سلطة الأمة وحقوق
السلطة التنفيذية . هذا فضلاً عن أن حق معارضة القوانين لم يستعمل في بلجيكا إلا في أحوال نادرة لا أهمية لها .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — مادامت الأمم تقبل قوانينها التنظيمية فلا عبرة بمعارضة الشراح . تلك معارضة نظرية لا قيمة لها أمام الواقع وهو قبول الأمم . على أن بين يدى كتابنا يقرر أن حق اعتراض القوانين باق في إنجلترا إلى الآن .

فضيلة الشيخ نجيت — كانت النقطة دائرة في الجلسة الماضية حول ما إذا كان للسلطة التنفيذية حل المجلس أم لا . ولا نزال إلى الآن نناجى السلطة للوصول إلى حل ولم نصل . ونحن نرى رأى أغلب الشراح أن اشتراط توفر أغلبية مكونة من ثلثي الأعضاء أنسب من حل المجلس . ثم إن في الاقتراح خلطاً بين المصائب ، فقد أخذ الشهر من قانون فرنسا ، وأغلبية الثلثين من أمريكا ؛ وقد جعل الدستور الأمريكي التصديق أو حق المعارضة قائماً لشهرة أيام فقط .

حضره على اللزلاوى بك — أعدل اقتراحى لشهرة أيام .

فضيلة الشيخ نجيت — على أن القانون الأمريكى الذى لم يصل من مائتى سنة خمس عشرة مرة معترض عليه من أكثر الشراح ، ذلك لأن تليفه إصدار المشروع الذى يتره رئيس الجمهورية على أغلبية ثلثى أعضاء المجلس تعلق على شبه مستحيل ، مؤداه أن المشروع يجب أن يرفض . أعطينا حق اقتراح القوانين للحكومة والمجلس . فإذا قدمت الحكومة قانوناً ريد من المجلسين إقراره كان من غير المفهوم أن تقررته بعد الإقرار ولو تعدلت بعض موادها إذ لا يصح رفض قانون بسبب تعديل طرأ على موادها . وإذا اقترح أحد المجلسين قانوناً فقد قررتم ألا ينظر في المجلس إلا بعد أن يفحصه لجنة ترى ما إذا كان صالحاً للنقشة ومفيداً للأمة . وفي هذا ضلّال كاف يضل رفض الحكومة لقانون اتخذت في شأنه كل هذه الاحتياطات غير جائز . وهنا أرى أن ملاحظة حاضرة على ماهر بك وجية وتستحق الاعتبار . أريد على ما تقدم وجوب الأخذ بما ورد في قانون فرنسا بشأن القوانين التى يقرر المجلسان الاستعجال في شأنها ؛ فهذه يجب تنفيذها في ظرف ثلاثة أيام من إقرار المجلسين لإيها .

وعلى العموم فلما موافق رأى حضرة محمد على بك .

حضره ذكرى نامق بك — نحن منذ أس تدور حول هذه المادة التى وضعتها اللجنة الفرعية رجاء حزماتها ثم لا نستطيع ذلك بأنها جمعت في ملها مبادئ ؛ حق التصديق وحق الحل ؛ ونحن لا نستطيع أن نخورها إلا إذا هدرنا أحد الحقيقتين ، فضع حق التصديق أو نضع حق الحل . على أن عيب المادة الحقيقى هو جمع الحقيقتين فيما معاً من غير أن يكون لهذا الجمع مقتضى . إلى حق لللك في الاشتراك في التشريع حتى ثابت مقدس ؛ وحكت عدم ترك المجالس التشريعية مطلقة الحرية في الاستبداد بالأمة على نحو ما قرر سعادة عبد الحميد مصطفى باشا . وهذا الاستبداد بالأمة وحملها على أن تسير على غير رأيها يمكن ، فقد يوجد في المجالس زعم قوى كبير الأثر في من حوله فينال بخلافة لفظه وتأثير سلطانه أغلبية قد تكون ضعيفة ولكنها على كل حال ملازمة . ترى لو تحققت الأغلبية بصوت واحد ، ثم انضم لللك للجنة الأخرى ، أفلا يبدل صوته هذا الصوت الذى كوّنت الأغلبية وكونها مسحورة بلفظ الزعم .

حق التصديق مقدس ؛ وحق الحل مقدس ؛ وليس في إمكاننا أن نقض أساس المادة التى جئنا على هذا النحو الخفيف الذى ترى . فهلا يمكن أن نخذلها خدفاً تاماً من الدستور ؟ وإذا نحن خدناها فهل يوجد في نصوص الدستور الأخرى ما يبدد النقض الذى ينشأ بخدنها ؟ ما أشك في ذلك ؛ وليس في المصائب الأخرى أى مادة تقابلها بل كلها تكفى بالنس على حق التصديق وحق الحل .

حضره توفيق دوس بك — لا يصح أن نفر من الصووة بخفف المادة .

حضره عبد الطيف الكيكاني بك — هل تريد حذف المادة ؟

حضره ذكرى نامق بك — نعم .

حضره محمود أبو النصر بك — اكثفا بمماذا ؟

حضره ذكرى نامق بك — اكثفا بما يقرر في العمل وما تقرره التقاليد ؛ إذا قدم قانون للمجلسين وأقره ورفع لللك صاحب حق التصديق فلما أن يصدق ؛ وتلك هى القاعدة ؛ ولما ألا يصدق ؛ وهذا هو الاستثناء الذى لا يلجأ لللك إليه إلا إذا أيقن أن المجلسين تحت تأثيرات خارجية يصبحان معها غير مبشرين عن رأى الأمة — وفي هذه الحالة لللك أن يرفض التصديق ، أو يرد القانون للمجلسين ، وله أن يرجع إلى الأمة إذا أراد ؛ وكل ذلك تطبيقاً للعواعد العامة ومن غير احتياج إلى نص صريح كالنص الذى أماننا .

سعادة حسن عبد الرزاق باشا — تجميع المادة ٥١ بين ثلاثة مبادئ : الأول خاص بأن كل قانون رفض أو لم يصدق للملك عليه لا ينظر في دور الاعتقاد فيه ؛ الثاني حق التصديق ؛ الثالث حل مجلس النواب .

وقد ورد حق التصديق في المادة ٦٤ ، وحق الحل في المادة ٦٥ — فكان من الواجب مناقشة اللوادر الثلاث معاً .

نحن الآن في حالة ملك بناء وعرض علينا أن نحسمه سلطته ، فحين في اقتسامنا إياها نبقى له من السلطة ما لأمر ملوك أوروبا . فنلكل ملك حق التصديق وحق الحل ؛ ونحن لا ننازع فيها . وإنما المسألة التي تناقشها الآن متعلقة بما إذا أقر المجلسان قانوناً فاعترضه الملك . لقد قرر سعادة عبد الحميد مصطفي باشا بالأمر أن من النادر جداً أن يعارض الملك المجلسين حيناً يقران أمراً معاً . فحين إذن الآن في سدد حال نادرة وخاصة بالتفاصيل ؛ ولا يصح أن تكون مثل هذه الحال موضع نص في المبادئ ؛ فإنما تضع المبادئ العامة وترتك التفاصيل للعمل ؛ ودخلنا في التفاصيل هو الذي أدى بنا إلى هذا الموقف الحرج .

سعادة إبراهيم الملباوي بك — وأنى حرج ؛ إنما نحن نتناقش .

سعادة حسن عبد الرزاق باشا — حرج جداً يهلباوي بك . نحن لا نسلم بأن يهدم ما قرره المجلسان . فإن شئتم أن يكون حق التصديق حقاً عاماً يستعمله الملك حسب الظروف فإنى موافق ؛ وأنا أؤمن بحق الملك في التصديق . أما في الحالة التي نحن فيها — وهي إعادة النظر في القانون بعد توقيفه بسنة — فأنا أرى من المهم أن يصدق الملك على القانون .

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — قلت إنك تريد أن تعطى الملك بمقدار ما ملوك أوروبا ، فهل عدلت عن رأيك ؟

سعادة حسن عبد الرزاق باشا — أنا لا زلت على رأيي ؛ وأريد أن يخفف من المادة نصها الأخير .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذا ضد مصلحة الأمة . الواقع أننا نتناقش الآن على مجهول ؛ ويجب قبل أن نتناقش في هذه المسألة أن نعرف حقوق ملوك أوروبا بمملكة ملكك في أمر التصديق على القوانين .

حصل خلاف بيننا في أمر إنجلترا ، وفيها إذا كان حق الملك في التصديق لا يزال باقياً أم هو قد سقط بعدم الاستعمال . وإنى أرجو أن أوجه لهذه المناسبة سؤالاً : إذا فرضنا أن استعمل ملك إنجلترا حقه في التصديق على اعتبار أنه حق مقرر له في الدستور فهل تتور البلاد ؟ حضرة على ماعز بك — نعم تتور .

حضرة إلياس عوض بك — الذي يحكم بالفعل في إنجلترا هو رئيس الوزارة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — يستشهد حضرة إلياس عوض بك بأن الحكومة الإنجليزية هي وحدها للشئلة . صحيح أن الملك لا يستعمل حقوقه إلا بواسطة حكومته ، ولكن ذلك لا يغير شيئاً . فإذا فرضنا أن الحكومة امتنعت عن التصديق ، ووافقها الملك ، فهل لها هذا الحق أم لا ؟

حضرة إلياس عوض بك — هذا الحق سقط بعدم الاستعمال .

حضرة توفيق دوس بك — رداً على هذا اصمحو لي أن أتلو عليكم ما يأتي (وتلا من كتاب يرجس ، مترجماً من الإنجليزية إلى العربية) : أقر هنا أن حق عدم التصديق للنوع للتاج لم يستعمل من سنة ١٧١٤ . فهل يصح لذلك اعتبار هذا الحق ساقطاً لعدم استعماله ؟ إن من مبادئ الدستور الإنجليزي ألا يضيع حق من حقوق التاج بمجرد الإهمال أو عدم الاستعمال . على أن يجب أن نفرق هنا بين حالتين : حالة الحق للقرر بالقانون ، وحالة الحق للقرر بالعرف . فأما الحق للقرر بالقانون فيبقى ما بقي القانون ؛ وأما الحق للقرر بالعرف فيسقط بإهماله وعدم استعماله .

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — لقد قرر الشارع هنا أن للتصوم عليه لا يسقط بالترك .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أما والمسألة خلافة في سقوط الحق بالتقدم وعدم سقوطه ، فنترك الصانين الإنجليزي . لكن ما قولكم في باقي دساتير أوروبا التي صدرت في القرن التاسع عشر وعمل بعضها في آخره (سنة ٨٤ وسنة ٨٦) وبعضها في القرن الحالي (سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٥) وهذه كلها دساتير وضعتهم أم أخذتها من ملوكها عنوة عقب حروب أو ثورات . على أني أرجو أن نفرق دائماً بين اللوكيات والجمهوريات في هذا الشأن . ويجب ، استيفاء للبحث ، أن نستعرض الدساتير اللوكية واحداً بعد الآخر منقولة عن كتاب دارست .

هولند

دستور ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٧ مادة ٧١ — الملك يقدم للهيئات النيابية مشروعات القوانين وغيرها من المروعات التي يراها لازمة ؛ وله حق التصديق على ما تقرره الهيئة النيابية من مشروعات القوانين ؛ كما له حق رفضها .

لوكسمبرج

دستور سنة ١٨٦٨ — الجرائد يصدق على القوانين ؛ ويصدر ويدين مراده في ظرف السته الأشهر التالية لقرار المجلس .

روسيا

دستور سنة ١٨٥٠ مغل :

مادة ٦٢ من ٢١٣ أول — التشريع مشترك بين الملك والمجلسين ، فانفاقم واجب لوضع القانون .

مادة ٥١ من ٢١٢ أول — الملك حق حل المجلسين معا أو بالانفراد .

النمسا

دستور سنة ... مادة ١٣ من ٤٣٧ أول — مشروعات القوانين تخدم للرشترات من الحكومة . ولرشترات أيضا اقتراح القوانين عما يدخل في اختصاصه . وكل قانون يدرم له اتفاق المجلسين وتصديق الملك ... (لايماد للتصديق) .

مادة ١٩ من ٤٣٩ — حق الحل والتأجيل هو للإمبراطور (بلا تحديد صور) .

إيطاليا

دستور سنة ١٨٤٨ :

مادة ٧ من ٦٧٥ أول — الملك يصدق على القوانين ويصدرها .

مادة ٥٦ من ٦٨٢ أول — إذا كان أحد فروع السلطة التشريعية التنفيذية يرفض مشروع قانون فلا يمكن تقديمه في نفس دور الانقاد (لا يوجد حكم يضطر الملك لتصديق حتى ولو صمم المجلسان على رأيهما في دور انعقاد آخر) .

إسبانيا

دستور سنة ١٨٧٦ :

مادة ٥١ من ٧٠٤ — الملك يصدق على القوانين ويصلها .

مادة ٤٤ من ٧٠٣ — إذا رفضت إحدى الهيئتين مشروع قانون أو امتنع الملك عن التصديق عليه فلا يمكن تقديمه في نفس دور الانقاد (شرح للمحولة بالنسبة لإيطاليا) .

البرتغال

دستور سنة ١٨٢٦ :

مادة ١٣ من ٧١٦ أول — السلطة التشريعية للمجلس بمرط تصديق الملك .

مادة ٥٥ و ٥٦ من ٧٢٢ أول — مضمونها أن المجلسين إذا وافقا فآخر موافق منهما يرسل القانون مع وفد للملك للتصديق عليه .

مادة ٥٧ من ٧٢٣ أول — إذا لم يصادق الملك فيجب « الملك يرغب التأمل ليرى رأيه في الوقت اللازم » . والمجلس يجب عليه بالشكر .

مادة ٥٨ — امتناع الملك عن التصديق حكمه مطلق .

مادة ٥٩ — وإعنا الملك يصدق أو يتمتع عن التصديق في ظرف شهر من تاريخ تقديم المشروع له (حق التصديق وعدمه مطلق بلا أدنى رقابة على الملك) .

السويد

دستور سنة ١٨٦٦ و سنة ١٩٠٩ :

مادة ٨٧ ص ٧٢ ثاني — وضع القوانين العامة من حقوق الرجزداع بالاتفاق مع الملك ... فلا يمكن للملك بدون رضا الرجزداع ، ولا للرجزداع بدون رضا الملك ، أن يضع أي قانون جديد أو يثنى قانوناً قديماً . وبإلى المادة تشير أن للملك رفض التصديق نهائياً ولكن على شرط إخطار المجلس بأسباب الرفض .

الدانمارك

دستور سنة ١٨٦٦ :

مادة ٢٤ ص ٨ ثاني — موافقة الملك ضرورة لجلسل قرارات الرجزداع قانوناً ... إذا قرر الرجزداع مشروعاً ولم يصدق عليه الملك قبل دور الانقضاء الثاني اعتبر كأنه لم يكن .

الروسيا

مادة ٨٦ ص ١٥٨ ثاني — تصديق الملك شرط في نفاذ القانون .

مادة ١١٢ ص ١٦١ ثاني — التشريعات التي أقرها المجلس ولم يصدق عليها الملك لا يصاد نظرها في نفس السور (يلاحظ أن الملك لا شيء يجبره على التصديق) .

رومانيا

دستور سنة ١٨٦٦ ومعدل سنة ١٨٨٤ :

مادة ٣٢ ص ٢٣٧ ثاني — حاصلها أن تصديق الملك ركن في التشريع .

مادة ٩٣ ص ٢٤٧ و ٢٤٨ ثاني — للملك أن يرفض التصديق على القوانين .

مادة ٩٥ ص ١٤٨ ثاني — الملك حل المجلسين أو أحدهما .

السرب

دستور سنة ١٩٠٣ :

مادة ٣٣ و ٣٥ ص ٢٦٥ ثاني — التشريع من حق الملك والهيئة النيابية معاً ، فإضافتهما ضروري .

مادة ٤٣ ص ٢٦٦ ثاني — الملك يصدق على القوانين ويصدرها .

مادة ٥٤ ص ٢٦٧ ثاني — الملك له حق حل المجلس (وهو مجلس واحد) .

اليونان

دستور سنة ١٨٦٤ :

مادة ٢٢ ص ٣٠٤ ثاني — التشريع من حق الملك والمجلس معاً .

مادة ٣٦ ص ٣٠٥ ثاني — الملك يصدق على القوانين ويصدرها . وكل مشروع قانون أقره المجلس ولم يصدق عليه الملك في ظرف شهرين من انتهاء دور الانقضاء يعتبر مرفوضاً .

مادة ٣٧ ص ٣٠٦ ثاني — الملك حق حل المجلس

اليابان

دستور سنة ١٨٨٩ :

مادة ٥ من ٦٨٧ ثاني — التشريع من حق الإمبراطور بموافقة البرلمان .

مادة ٦ من ٦٨٨ ثاني — الإمبراطور يصدق على القوانين ...

مادة ٧ من ٦٨٨ ثاني — الإمبراطور له حل مجلس النواب .

النرويج

دستور سنة ١٨١٤ (حلت فيه تعديلات مختلفة وبعض مواده تمثلت سنة ١٩٠٨) :

مادة ٧٧ من ١٣٨ ثاني — متى وافق المجلسان أو وافق البرلمان مجتمعاً على قانون فيرفع التصديق للملك

مادة ٧٨ من ١٣٨ ثاني — ...

إذا امتنع الملك عن التصديق رد القرار لمجلس النواب ميثاقاً أنه لا يرى من المناسب للوفاة الآن ؛ ولا يمكن حينئذ أن يقدم القرار للملك في نفس دور الانقضاء .

مادة ٧٩ من ١٣٩ ثاني — إذا صدق البرلمان على مشروع قانون بعد ثلاثة انتخابات متوالية في ثلاثة أدوار انعقاد عادية منفصل بعضها عن بعض بدورين عاديين على الأقل ، وبدون أن يكون صدر من البرلمان مشروع مخالف في الفترة بين الرأي الأول والرأي الأخير ثم عرض هذا المشروع على الملك برجاء التصديق عليه إذ هو قد صلب بوجهه بحثاً دقيقاً وانضمت صلاحيته ، فإن هذا المشروع يكون قانوناً ولو لم يصدق عليه الملك .

مادة ٨٠ من ١٣٩ ثاني (تعديل سنة ١٩٠٨) — بعد انتهاء العمل وتأجيل الانقضاء بأمر الملك فالملك يبين أيضاً رأيه في المشروعات التي لم يسبق له إعطاء رأيه فيها بأن يوضح ما إذا كان يتصددها أو يرفضها ؛ وكل قرار لم يتصدده صراحة يعتبر مرفوضاً .

مادة ٨١ من ١٣٩ و ١٤٠ (تعديل سنة ١٩٠٨) — فيها صيغة تصديق الملك على القوانين .

بلجيكا

دستور سنة ١٨٣١ للعدل سنة ١٨٩٣ :

مادة ٣٦ من ٧٧ أول — التشريع بالاشتراك بين الملك والمجلسين .

مادة ٦٩ من ٨٥ أول — الملك يصدق على القوانين ومثلها .

فهذه النساير كلها تعطى الملك ، على ما ترون ، حق التصديق أو الرض باعتباره ركناً من أركان السلطة التشريعية . والقانون الذي لم يصدق عليه الملك شأته شأن القانون الذي صدق عليه أحد المجلسين ولم يصدق عليه المجلس الآخر . وهذه النساير كلها صدرت في القرن التاسع عشر ؛ وكثير منها عدل في مواده لقاية سنة ١٩٠٨ . هذا الحق المطلق في التصديق أو الرض هو ما نريد الآن أن نتفاده لأننا لا نريد أن نجعل لسلطة الأمة وزناً في دستورتنا أكثر مما هو مقرر لأمر أوروبا في دساتيرها . ولئن وجدت في أوروبا أمة حاولت أن تربط سلطة الأمة عن أن يكون تصديق الملك ذاهباً بها فكل هي الترويج التي عدل في دستورها إلى سنة ١٩٠٨ والتي قضت نصوماً لسلطة التصديق في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ مما على عليكم . وقد رأينا أن حق التصديق لا يصبح مقيداً إلا إذا مر القانون بثلاثة مجلس متوالية عقب ثلاثة انتخابات عادية متوالية تستغرق تسع سنوات ؛ فلذا أقر المجلسان القانون بعد ذلك لم يكن من التصديق مفر .

هل نأخذ بهذا الحل ؟ — كلا .

حسرة على ما هم — هذا الحل كان موجوداً في فرنسا بقانون سنة ١٧٩١ .

حسرة عبد العزيز فهمي بك — لقد غيرت فرنسا نظامها بسبب الاحتلال الجمهوري . أما الملوكة في التصديق فيها مطلقة

إلا من القيد الذى وضع فى دستور نرويج . على أن لا أخالف حضرة على بك ملهى فى وجهة نظره ، بل أرى أيضاً أن من العقل ، علياً ونظرياً ، ألا أتم فى التناضى فأقول بأن الأمة مصدر كل السلطات ، ثم أعطى الملك حق اعتراض القوانين بصفة مطلقة . وقد كنت أميل إلى اقتراح حضرة محمد على بك أو حضرة مزلاوى بك على شرط أن تضادى الضجة القائمة حول حق التصديق من غير أن تزيد فى حقوق الملك أو تنقص منها — فيمكن الخروج من ذلك بأن تنقل حكم إحدى الجمهوريات ، كأمريكا مثلاً ، ولذلك أوافق على اقتراح حضرة على بك المزلاوى إرضاء للجميع .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — بعد ما استعرضت كل هذه القوانين لا يصح أن نلجأ لحل يخالفها بنية تضادى ضجة ، فليس يصح أن يكون ذلك من أسس السياسات — وهى القوانين كلها مجمعة على حق التصديق وإطلاقه .

حضرة توفيق دوس بك — عندى تعديل رأى حضرة على بك المزلاوى . إن اقتراحه مؤيد لسلطة الأمة من حيث إن الملك إذا اعترض المشروع ثم أقره البرلمان بأغلبية الثلثين من مجموع أعضاء كل من المجلسين وجب أن ينفذ ؛ وإن لم يترضه فى بحر شهر اعتبر ذلك تصديقاً منه . أما اعتراض حضرة هلباوى بك فتأتم على أنه إذا رد القانون ونال أغلبية عادية ، ولكنها دون الثلثين ، فإنه يقطع إلى الأبد . لذلك أرى أن يضاف « فى حالة رد الملك للمشروع للمجلسين وتصديقهما عليه بأغلبية دون الثلثين وجب حل المجلس والرجوع لرأى الأمة » . نحن هنا نعالج ثلاث حالات : الأولى ، إذا أقر المجلسان مشروعاً وصدق عليه الملك أصبح قانوناً نافذاً ، الثانية ، إذا رد الملك مشروعاً فأقره المجلسان من جديد بأغلبية ثلثي الأعضاء ، فإنه يصبح قانوناً نافذاً . والثالثة ، إذا رد الملك للمشروع فساد المجلسان لإقراره ، ولكن بأغلبية دون الثلثين ، وجب الرجوع إلى رأى الأمة محل مجلس النواب ؛ فإذا صدق المجلس الجديد على المشروع بأغلبية عادية وجب نفاذه — وعلى ذلك أقترح أن يكون نص القاعدة كما يأتى :

كل مشروع أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد إلى البرلمان فى بحر شهر . فإذا أقره بأغلبية ثلثي الأعضاء فى كل مجلس وجب تنفيذه ؛ فإذا لم يرد فى بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه . أما إذا رد وحاز أغلبية عادية أقل من الثلثين وجب إما تصديق الملك أو حل المجلس ؛ وما يقره المجلس الجديد بأغلبية عادية يجب إضافته .

حضرة محمد على بك — إذا حاز القانون أغلبية مطلقة فى مجلس الشيوخ وأغلبية الثلثين فى مجلس النواب فلماذا يكون الحال ؟

حضرة توفيق دوس بك — يجرى الحكم الذى اقترحه لآلى اشترطت أغلبية الثلثين فى كل من المجلسين .

حضرة على المزلاوى بك — اقتراح دوس بك تصيب بمجمل الرجوع للقاعدة الأصلية أفضل من الأخذ به . لذلك أصر على رأى وأرى أنه خير ما يمكن العمل به الآن . إن للملك ، كشارك فى السلطة التشريعية وكرئيس للسلطة التنفيذية ، أن يترضى القوانين ؛ وهو لا يترضاها حياً فى اعتراضها بطبيعة الحال ، وإنما يترضاها لفورورة رايها . فقد يقرر البرلمان رفع أقصى ضريبة الفدان من ١٥٠ قرشاً إلى ٥٠٠ قرشاً ، فبىر لللك أن الأمة لا تتراح إلى هذا القانون . فإذا هو رده إلى المجلسين فأقره من جديد بأغلبية الثلثين كان ذلك دليلاً على أن الأمة راضية . أضف إلى ما تهدم أث لللك بحكم بواسطة وزرائه ، والوزراء مسؤولون أمام البرلمان ، فلا خوف من اشتراط أغلبية الثلثين . ولنا أرقى من الولايات المتحدة التى طبقت هذا الحكم منذ مائة وعشرين سنة ؛ ولا ضرورة لإيراد حق الحل فى كل موضوع .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — اقترح حضرة على المزلاوى بك اقتراحه الخاص بالثلثين ؛ وقال إنه نظام جرت عليه الولايات المتحدة ؛ وهى أمة راقية فيصح أن نأخذ به فى دستورنا . ليست المسألة مسألة ورق ، ولكن المسألة متعلقة بتأسك أجزاء القانون . فالتص على أغلبية الثلثين متأسك مع باقى أحكام دستور أمريكا ولكنه يختلف عن باقى الأنظمة ؛ ذلك بأن الحق الذى ألبح للرئيس اعتراض القانون وردده وعدم إضافته إلا إذا حاز أغلبية خاصة متصل تمام الاتصال بنظام تقسيم السلطات فى أمريكا . فليس لرئيس الجمهورية حق حل المجلس وليس تحت مسئولية وزارة أمام المجلس . أما نحن فنصدر فى كل اعتباراتنا عن نظام بنى على التسوية الوزارية ؛ وهى حجر الأساس فى دستورنا . فذلك إذا صح أن نستانس فيكون استئناساً بالقوانين الأوربية . والقانون العام فى أوروبا بمجمل للملك حق الامتناع عن التصديق إلى غير أجل بل نحو ما عرضه علينا حضرة عبد العزيز فهمى بك . وقد ترتب على هذا الحق أن يستمر لللك فى الامتناع وأن يهمل القانون نهائياً إلى الأبد . على أن للمملكة اتصالاً وثيقاً بالمسئولية الوزارية يزيل هذا التخوف وسين لنا جلياً أن المسألة أعطيت أهمية أكثر مما يجب لها فى الواقع .

إن القانون الذى يصدق عليه الجلبان ويمتنع لللك عن التصديق عليه لا يبدو أن يكون أحد اثنين : قانون يمس السيلة العامة والوزارة ففى لا تستطيع أن تحكم بتفضاه وترى تضاه عاجزة عن تسيير الأمور إذا هو نفذ ، وقانون دون ذلك وهو الخالب . وقوانين هذا الصنف ليست من الخطورة بحيث تستدعى كل ما أحيط به أمرها من الضاية فى هذه النقاشات ؛ لأن القانون حادث ؛ والأحوال كانت جارية على غيره أو بدونه قبل أن يسن ؛ ومن السهل تصور البلاد سائرة بدونه . ومثل هذا القانون ليس إلا صورة من صور الإصلاح يصدر القول بأن الحياة العامة لا تستقيم إلا به . فلامنى لأن يعجز على الملك إبداء رأيه فيه ، ولا لأن نحاول تمثيل أثر هذا الرأى . فذلك ترون كل البلاد للوكة لا تتحرج أن ترى قانوناً يسقط إلى الأبد لاستماع لللك عن التصديق عليه .

أما إذا كان القانون ملماً بالسيلة العامة فى اللشوية الوزرية العلاج الكافى . ذلك بأن الوزارة إذا رأت أنها لا تستطيع القيام بوظيفتها التنفيذية من غير قانون معين ولم يوافقها البرلمان على هذا القانون فلا يحصى لها من أن تستعمل ، فإن أغلبية المجلس إذا رأت السبر بدونه هذا القانون وتمسكت به الوزارة كان المجلس إسقاطها . والعكس صحيح ؛ فلو أن المجلس أراد سن قانون رآه جورمياً فى السيلة العامة تخالفته الوزارة كان له أن يسقط الوزارة لتجى ، وزارة تنفذ رأى الهيئة النائية عن الأمة .

وما دما قد جعلنا أغلبية المجلس العادية كافية لإسقاط الوزارة متى قررت تلك الأغلبية عدم الثقة بها فلا يصح مطلقاً وضع أغلبية غير عادية فيها هو دون ذلك أهمية . لأن اللشوية الوزرية هى أكبر مقياس للخلاف بين السلطين . فلذا قررت الأغلبية العادية قانوناً ملماً بعمل الوزارة ، ورأت الوزارة أنها لا تستطيع السبر بهذا القانون ، كانت فى خلاف مع الأغلبية اللازمة لبقائها . أما إن كان القانون غير ملأ بالسيلة العامة كان من التجوز الذى لا يتقيم مع النظر الصحيح أن نطلب أغلبية خاصة تزيد على الأغلبية اللازمة لبقاء الوزارة .

لهذا كله لا أفهم معنى لاشتراط أغلبية خاصة لتنفيذ القانون بد ما اشترطنا أغلبية عادية للشوية الوزارة ، مع أن الأولى أقل أهمية من الثانية .

بقى وجه آخر للسألة . أنا أعلم بأن اللادة بأحكامها الخاصة هى التى خلقت هذا الإشكل . ولو فصل الحكمان من بينهما ، على نحو ما قاله حضرة زكريا نامق بك ، وتقرر الملك حق التصديق من جهة وحق الحل من جهة أخرى ، لما كان ثمة محل للاعتراض على ذلك . فإنى لا أذكر إلا صوماً واحداً ارتفع ضد حق التصديق ؛ أما حق الحل فلم يمارس فيه أحد . وما دام الأمر كذلك فلا أرى عملاً لعدم التسليم بمادة خصوصاً بد ما بين لنا حضرة عبد البرز بك أن الساتير كلها لا تقنع حداً لحق التصديق ؛ وهذه اللادة تقنع له حداً . فضلاً عما سبق فإن الدستور الذى وضعناه قائم ، فى أرى ، على فرض أن الأغلبية العادية هى التى تقرر الأمور فيما عدا تصديق الدستور لما لهذه للسألة من الخطورة الخاصة . وهذه الأغلبية العادية هى التى تتحكم فى كل شىء حتى فى أعظم المظاهر البرلمانية — مظهر للشوية الوزارة .

وإنما لوحظت الأغلبية الخاصة فى تعديل الدستور لأن الأمر من الخطورة بحيث لا ينظر فيه إلى رأى مجلس واحد بسبه بل إلى رأى الأمة كلها ؛ فلذا الدستور حياة البلاد إذ أنه هو الذى يكيف صورة الحياة العامة — بالأخذ فيه بالأغلبية الخاصة معقول . أما فيما سواه فلا محل لأغلبية خاصة ؛ وقد لوحظ ذلك كله فى أوروبا . ولذلك جعل حق الملك فى التصديق مطلقاً لا مقيد له . ولقد باقت القول الذى أرادت تنقيد هذا الحق فى الاحتياط كما حصل فى نروج ؛ ولم تنقل دولة من حق التصديق أو الرضى للطلق إلى إلزام الملك بالتصديق أو الرضى فى ظرف شهر على نحو ما هو مقترح بألمانا .

لذلك لا أرى موافقة حضرة عبد البرز فهمى بك فى التحرج أمام الضجة السامة عن الأخذ بقواعد القانون الصام . إن حق اعتراض القوانين لا يستعمل كل يوم ولا يمكن استعماله كل يوم . ولو أنكم بنيت كل مخالفكم على أن الحكومة ستقف أبداً بالمرصاد للمجلس لما كان هنأ محل للدستور ، فلذا يلحظ فى ضمنه الأوقات العادية لا الحركات الاستثنائية . ثم إن هذه المخاوف لا وجه لها مع وجود اللشوية الوزرية ؛ وإنما إنما تضع فصوصاً لمعوم الأحوال ؛ ومعوم الأحوال تخضى احترام الرأى العام . فذلك أرجو أن تلاحظوا عند التفكير فى تنقيد حق الملك فى التصديق أن عدم التصديق ظاهرة نادرة ، وأن تصورها للسألة بصورتها الحقيقية ؛ فإنى أعتقد أنها أحيطت بكثير من التعموض والإبهام . ولو أنها ظاهرة واضحة لما كان لكل ما أبدى من التخوف عمل ، ولما قيل بأن اللادة فيها شىء من التهديد للحرىات .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — للسألة تتوأت .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — كلا . فإن كلام حضرة بدوي بك يقتضي التفكير في معالجتها على طريقة كطريقة البدء الترويجي .
(في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٢) .

معال الرئيس — لم تتمكن السكرتيرية من وضع صيغة محضر جلسة أمس بسبب الغفص ، ولذلك فلا عمل لثلاثة اليوم — فهل ترون أن نبدأ بأخذ الأصوات على القاعدة الحادية والخمسين ؟

حضرة إلياس عوض بك — لي كلمة أريد توجيهها قبل أخذ الأصوات . لا يوجد نص في الدساتير كالنص الذي نريد وضعه ؛ وإنما تعطى الدساتير لذلك حق التصديق وحق الحل من غير تحديد ؛ أما الإجراءات فلا ينص في الدستور عليها . والقاعدة الحالية ليست إلا إجراءات يحسن تركها لتتقرر بحسب التقاليد البرلمانية .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — وماذا يكون الحال إذا لم يصدق لذلك ؟

حضرة إلياس عوض بك — أكرر أن مثل هذا النص غير موجود في الدساتير . ومستولية الوزارة تقوم مقام هذه القاعدة . ونحن لما أردنا أن نضع في نصوص الدستور شيئاً جديداً لم نصل إلى حل . فغير أن ترك المستقبل لتنظيم التقاليد من غير أن نضع تحديد صورها المختلفة من اليوم ، وأن نجري في دستورنا على سنة الدساتير الأخرى فكأننا نص على حق التصديق وحق الحل .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لي اعتراض أوجهه إلى حضرة إلياس عوض بك . صحيح أن الدساتير كلها تكتفي بالنص على التصديق ولا تضع حكماً بعدم التصديق . وحق التصديق باق نصاً في القانون الإنجليزي رغم ما ذكره حضرة على ماهر بك . وقد نص الكتاب الدستوري ديبس على ذلك وقرر أن لوجود حق التصديق ، ولو نظرياً ، أهمية كبرى . ولكننا نحن هنا قد أردنا أن نخطو خطوة نحو الحرية وتريد أن نصورها ، نحن للملك في التصديق موجوداً باضافاً جميعاً .

فنية الشيخ نجحت — هذا مسلم به ، ولكن هل هو واجب أو جائز ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك — للوجود في كل الدساتير الجواز ، أي أن للملك أن يصدق أو لا يصدق .

ساحة السيد عبد الحميد البكري — لا اعتراض على حق الملك في التصديق . ولكن الحالة التي نحن بمجدها ليست من الحالات التي يسمح فيها الحل — ولذلك لا نوافق على الحل .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — مسألة الحل مسألة أخرى . أرجو أن تسمحوا لي بالاستمرار في كلامي — عبارة حضرة إلياس عوض بك وجية لأن حق التصديق وحق الحل مقرران في الدساتير جميعاً ؛ والتقاليد هي التي تحدد صور استعمال هذه الحقوق ؛ فهو يقترح لذلك عدم النص على هذه الصور التفصيلية ويرى الاكتفاء بتقرير الحقين تاركاً التفاصيل وتطبيقها للتقاليد والظروف . وهذه الفكرة ، على وجهتها ، قد وجدت رداً عليها في اللجنة . ذلك أن الاكتفاء بالنص على حق التصديق والحل من غير إشارة إلى ما نحن الآن بمجده يكسب تلك القوة العظيمة ، قوة الملك ، سلطة كبيرة في إضفاء أعمال البرلمان والتحكم في شأن القوانين . وقد أردنا أن نتخذ هذا الحق تفادياً من مداخل هذه القوة الهائلة ، وحق لا تكون للملك الكلمة الأخيرة في أعمال البرلمان . لأن حق التصديق المطلق يقتضي حق الرض المطلق ويحمل الكلمة الأخيرة لذلك ؛ وهذا يتناقض مع ما قررناه من أن كل سلطة مستمدة من الأمة . وقد قال الفيلسوف بوجود تحديد حق التصديق رغم وجوده في كل الدساتير تحديداً ينتهي به استهلاكه . ولهذا فكرت اللجنة الفرعية في إيجاد حل متنسق مع القواعد الأخرى ، وأهمها سلطة الأمة . واهتدت إلى القاعدة الحادية والخمسين موضع مناقشتنا الآن .

يماب على هذه القاعدة أنها نصت على الحل ، وأن الحل سلاح في يد الحكومة . وأنا شخصياً لأجد على اللادة مطلباً لأتأبها كسبناً حقاً جيداً . ولو لم توجد هذه المادة لكن للملك ألا يصدق على قانون إلى ما شاء الله . أما المادة فقد تفتت باباً للجلسة إذ جعلت له أن يصدق على القانون في دور آخر ، وعندئذ يجب إما أن يصدق الملك على القانون أو يتكوى المجلس للأمة لتجري انتخابات جديدة يكون قول النواب بعدها حاسماً . وهذا ، لا شك ، هو الرجوع لسلطة الأمة ؛ وهذا هو الكسب الذي وصلنا إليه .

يقول المعارضون إن هذه طريقة معينة غير مقبولة . ولأن رجوعهم أن يبحثوا عن طريقة سواها . ولكننا نريد من حضرة إلياس عوض بك ألا يطلب منا الرجوع إلى الوراء .

نقطة الدستور

سأنا معالي طلعت باشا بالأمس عن نص قانون تركيا في هذا الشأن؟ وقد كنت نسيت الاطلاع عليه. وقانون تركيا يسالج للسألة بما يتفق مع الاقتراحات للقمعة من حضرات محمد علي بك وعلى للزلاوى بك، وقد نسيت اللادة التاسعة منه (مسئلة في سنة ١٩٠٩) على حق التصديق والإمدار والنشر.

ونست المادة ٣٥ على للسؤولية الوزارية ووجوب الاستقالة.

ونست المادة ٤٤ على مداوة المجلسين في مشروع القوانين وأعادها وتصديق الملك عليها، ثم استوجبت أغلبية الثلثين ووقت عند ذلك من غير أن تنص على وجوب التصديق. ولكن الواقع أن هذا الكوت تأديب في حق الملك، وأن الواجب يقضى بنفاذ القانون. فهذا علاج من نوع علاج حضرة للزلاوى بك. وهناك علاج آخر أشترت إليه عندما تكلمت عن القانون الترويجي في مسألة التصديق؛ فتخبروا العلاج الذى تشاؤونه. أما أنا فأعتقد، بنعم وخميرى، أن الأولى بناء القاعدة الحادية والخمسين لأنها من أحكم اللواد؛ وغاية ما يمكن أن تسدل تمديلا بسيطاً.

معالي أحمد طلعت باشا — على تعديل أعرضه على حضراتكم وهو: كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً لا يجوز النظر فيه في دور الانقضاء نفسه؛ وكل مشروع قانون أقره البرلمان يصدق عليه الملك أو يرده لإعادة النظر فيه في ظرف كذا؛ فإذا مضى اليحد ولم يصدق ولم يرد نفذ القانون. ولا يجوز نظر القانون الردود في دور الانقضاء نفسه، أو في خلال سنة؛ فإذا أصر البرلمان على رأيه نفذ القانون في مدة شهر إن لم يستعمل الملك حقه المحول بمقتضى الدستور؛ وهذا بدون إخلال بما للملك من الحقوق المحولة بمقتضى الدستور.

حضرة عبد العزيز فهمى بك — على تعديل أقدمته على اقتراح معالي طلعت باشا، وهو يمد فكرة الحل الاختيارى لهلاك، الواقع أن معارضة الحكومة لقانون أقره المجلسان من الأمور النادرة؛ لأنه إذا كان القانون مقترحا من الحكومة فالقروض أن الحكومة توافق عليه. فإذا هم لم توافق على قانون أقره المجلسان فإنى أقترح، بدل أن نجعل الملك حق الحل، أن نتوسط في السألة، وذلك بأن نجعل التصديق واجباً متى أقر القانون برلمان جديد جاء بعد انتخاب جديد بالطرق العادية.

حضرة محمد على بك — أى بعد ست سنوات.

حضرة إبراهيم الملباوى بك — وقد يكون في السنة الثانية إذا وقعت الحادثة في آخر السنة.

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لقد قرر القانون الترويجي وجوب التصديق إذا مر القانون بثلاثة برلمانات متتالية. وقد رأيت التصديق لما هو أحسن، فقلت في الانتخابات التالية السابعة.

سعادة قلبنى فهمى باشا — ولم لا تأخذ باقتراح حضرة مزلاوى بك؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — تمارشنا في ذلك الفكرة التى أبداها حضرة عبد الحيد بدوى بك عند كلامه بالأمس — وكان كلامه قانونياً صرفاً — لأن اشتراط أغلبية خامسة في هذه الحالة خروج عن الواطن الذى يسمح أن يفرض فيها الأغلبية الخاصة. والآن فأملككم أمران؛ إما أن تأخذوا باقتراح حضرة على بك للزلاوى أو بقرارى.

حضرة الشيخ محمد خيرت راضى بك — تبين لى من خلال المناقشات والاقتراحات أن اللجنة على اتفاق تام في تقرير مبدأ واحد، وهذا المبدأ هو تحقيق إرادة الأمة. وقد وضعت اللجنة القرعية للبدأ للأسباب التى شرحها سعادة عبد الحيد مصطفى باشا وأهمها الضادى من تحكم المجلسين بالأمة وخروجهما لى إرادتها. ولو أن المجلسين تحكما في الأمة فلا لوجب تعقيد كل قرارهما. لكن اهتمام المجلسين بالخروج على إرادة الأمة لا يسمح باعتباره قضية مسلماً بها ما لم يتصرف رأى الأمة. وللك — وهو على رأس البلاد — لا يقدم على حل المجلس والاتجاه للأمة إلا إذا قامت لديه الدلائل على أن رأى المجلس غير متفق مع رأى الأمة. إلا أن حضرة محمد على بك يقول إنه متى توفرت أغلبية نصف مجموع أعضاء كل من المجلسين كان ذلك دالاً على رأى الأمة، فإنى اهتمام المجلسين بعدم تعييلها. قد اقترح حضرة مزلاوى بك أن يرجع إلى البرلمان من جديد، وأن تتوفر أغلبية الثلثين من مجموع أعضاء كل من المجلسين ليكون ذلك قاطعاً في الدلالة على رأى الأمة. وقد تأملت هذه الفكرة عدة ملاحظات، فأبدى حضرة على بك ماهر أنها تجعل لثلاث أعضاء أحد المجلسين حق التحكم في البرلمان والأمة. وعندى أن مناقشة السألة من هذه الجهة مناقشة نظرية ليست لها فائدة عملية ذات نتيجة بل كثيراً ما ينتج الجدل في البرلمان والأمة.

التنظرى عكس المقصود منه . وقد يرى حضرة معلم بك أن أغلبية الحاضرين في جلسات الشيوخ والتواب تعيد مجموع الأمة مع أنها نظرياً قد لا تمثل أغلبية المجلس الحقيقية ، بل قد يكون منها تحكم أغلبية لا تزيد على ربع عدد أعضاء كل من المجلسين أو قليل في المجلسين جميعاً . فضلاً عن اعتراض حضرة على ما هو بك على اقتراح حضرة مزلاوى بك قد اعترض عليه حضرة هلباوى بك اعتراضاً أدى إلى أن يقدم حضرة توفيق دوس بك تعديلاً للاقتراح .

وقد اقترح حضرة إلياس عوض بك وسعادة حسن عبد الرزاق باشا وجماعة مهمما حذف المادة . وضمين ما رده حضرة عبد العزيز فهمى بك على هذه الفكرة عن التكرار . والحق أننى لست أفهم كيف نفرض مسألة خلقها المناقشة وأمضينا في بحثها وقتاً غير قليل ؟ قدمت على هذه المادة اقتراحات وتعديلات أخرى . والواقع أن شيع هذه المادة الخيف هو الذى أدى إلى كل هذه الاقتراحات . وإلى أقدم باقتراح أعضد أنه سيقبل مع شيء من التعديل اللطيف ، وهو :

كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً فلا يجوز نظره مرة أخرى في دور الانعقاد نفسه . كل مشروع قانون وافق عليه البرلمان ولم يصدق عليه الملك بعد في خلال ثلاثة أشهر فلتنظر فيه مشغوعاً بالأسباب الموجبة لذلك . على أنه متى أقره البرلمان نهائياً بأغلبية ثلاثة أخماس كل من المجلسين ، أو بعد نظره وإقراره لدى مجلس نواب تجديد انتخابه ، وجب إصداره . حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — الأستاذ لم يفتاد في اقتراحه طريقة حل المجلس .

حضرة الشيخ محمد خيرت راضى بك — انفتحا جميعاً على أن للملك حق الحل وحق التصديق على نحو ما هو مقرر في الساندير جميعاً . وزيد أن يتفادى التصادم بين الملك والبرلمان من غير أن تقع في تطويل قانون الترويج مثلاً . (هنا حضر سعادة حافظ حسن باشا) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لى اقتراح آخر ، وهو : كل مشروع قانون يصدق عليه الملك أو يبيده مشغوعاً بملاحظات في ظرف شهرين . فإذا أصر البرلمان على رأيه وامتنع الملك عن التصديق فلكل من المجلسين أن يطلب حل مجلس النواب ؛ وعلى الملك أن يصدر أمراً بالحل . وما يقرره المجلس الجديد يكون نافذاً نهائياً . ولهذا الاقتراح منزلة إقرار مجلس الشيوخ بأن إرادة الأمة متفقة مع رأى المجلسين ؛ فإذا كان المجلس يرى أن رأى الأمة معهما فليجسداً إليها .

سعادة إبراهيم أبو رباح باشا — إذا لم يطلب المجلسان حل مجلس النواب فلماذا يكون العمل ؟ حضرة عبد العزيز فهمى بك — إذن لا ينفذ القانون .

حضرة محمود أبو النصر بك — وإذا لم يحل الملك مجلس النواب بناء على طلب أحد المجلسين ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — يجب أن يحل ما دام نص الدستور يقضى بالإيجاب ؛ والإكراه مخالفٌ للدستور الذى أقسم على احترامه . سعادة قلى فهمى باشا — أظن أن اقتراح حضرة مزلاوى بك أقرب إلى إرضاء الجميع .

حضرة زكريا نامق بك — رد حضرة عبد العزيز فهمى بك على طلبنا حذف هذه المادة . وإنى أعود فأكرر أنه لا فائدة من اللادة أصلاً ما دامت للمسئولية الوزارية موجودة ، لأن الوزارة مسئولة أمام المجلس عن تصديق الملك . ونحن إنما لاقينا هذه الصعوبة التى أماننا لأننا أردنا أن يتشكر ونعنع . والآن أرى حذف المادة أو بقاها على أصلها .

حضرة محمد على بك — بعد الذى حصل أرى الخطر كل الخطر فى أن يتفق مع حضرة نامق بك فيما يريده من حذف المادة . إن ما أوجب الحيرة فى هذه اللادة أنها تتضمن مبدأين خطيرين جداً ؛ ولو أنهما وزعا على مادتين لما كان لهما كل هذا الشأن .

اشتملت هذه المادة على كل المستور . فيها حل المجلس وحق المعارضة فى القوانين . فيجب علينا عندما نضع هذه المادة أن نغكر فى تقرير قاعدة عامة لجداً الحل يؤخذ بها فى التفضيلات من غير نص عليها ، فتعطى الملك حق الحل ثم نغكر فى الظروف .

حضرة إبراهيم هلباوى بك — حق الحل تفهمته اللادة ١٦ .

حضرة محمد على بك — يسمح لى حضرة هلباوى بك أن أقول له إن اللادة ١٦ تتضمن إحدى نتائج الحل .

ربما تأخذون بالرأى القائل بأن للملك حق الحل فى أى وقت شاء ومن غير بيان لأسباب الحل . وقد تأخذون برأى من

وجوب مصادقة مجلس الشيوخ لإمكان حل مجلس النواب . إنما التي يؤتى أنها كلما تكلمنا في موضوع أدخلنا مسألة الحل في هذا الموضوع . ونحن ندخلها في أمر سن القوانين مع أنه الأمر العادي الذي يتعرض له البرلمان كل يوم . إنني لم أر مسألة الحل مكررة في دساتير أوروبا على هذا النحو . لهذا أرى أنه لا يجب لنا أن نجعل الحل شيئاً معقداً على رأس المجلس في كل مسألة اتفق فيها مجلس النواب مع مجلس الشيوخ أو اختلف معه أو اختلف مع الحكومة .

أما رأي حضرة إلياس بك عوض فردود ، لأن الحلف كان يصح القول به اعتاداً على التقاليد . ونحن ، مع الأسف ، ليس لنا تقاليد . فيجب أن نحوط هذه المادة بتقاليد مكتوبة تقوم مقام التقاليد للعارفة .

عندنا في القوانين العادية نصوص ؛ وعندنا إلى جانبها أحكام المحاكم ؛ وكل قانون جديد يراد منه يجب أن يؤخذ فيه بما اتفقت عليه أحكام المحاكم . كذلك نحن هنا إذا أردنا وضع مادة في دستورتنا يجب ألا تقتصر على النظر في نصوص البساتير الأخرى بل أن نرى تقاليد الأمم الأخرى التي هي تطبيقات البساتير . فإذا رأينا مادة اندرست وهي من المصلل أثرها وجب ألا نقلها كما هي بل نأخذ بما اتفق عليه دستورياً عندنا .

أنصف إلى ما تقدم عدم إمكان حلف المادة إطلاقاً لأنها لتنا كباقي الأمم ؛ وأرجو أن تذكروا هذا فلا تضموها الحل شيئاً مسلولاً على رأس المجلسين . لذلك أرجو أن تضعوا في المادة بقرارين : الأول ، هل يذكر حل المجلس في هذه المادة أم لا ؟ فإن رأيتم عدم ذكر الحل كان الأمر قاصراً على حق المعارضة ؛ فإذا وجد قانون صدق عليه المجلس ولم يصدق عليه الملك وجب رده للمجلسين ؛ فإذا صدق عليه بأغلبية تتفقون عليها وجب إنفاذ القانون . على هذا الوضع تكون المادة قصيرة على حق المعارضة ولا يكون للكلام عن الحل موضع فيها وإنما يكون النص على حق الحل في مكان آخر وهناك توضع قواعد لذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك — حتى في الحالة التي أماننا ؟

حضرة محمد علي بك — إذا قررتم حق الحل مطلقاً فذلك يطبقه كيفما شاء . وعلى كل حال فليس في هذه المادة موضع النص عليه . ورأيت الخاص ألا يجعل مجلس النواب إلا بموافقة مجلس الشيوخ ؛ وعليه فلا يمكن الحل هنا لاتفاق المجلسين في الرأي .

حضرة توفيق دوس بك — إذا قررر حق الحل فذلك إطلاقاً فهل له أن يحل في هذه الحالة أم لا ؟

حضرة محمد علي بك — نعم إذا كان الحق مطلقاً .

حضرة توفيق دوس بك — بناء على رأيكم ، إذا رد الملك القانون للمجلس ووافقت عليه أغلبية الثلثين ناقصة واحداً ، ينقض القانون إلى الأبد مع أن أغلبية الأمة تريد على نحو ما بين حضرة هياوي بك بالأمس .

حضرة محمد علي بك — أمريكا وضعت الثلثين وتركيا كذلك .

حضرة إبراهيم الهياوي بك — في أمريكا ليس لرئيس الجمهورية حل المجلس .

حضرة توفيق دوس بك — إذن فالنص الأصلي للسادة أفضل من هذا الاقتراح .

حضرة محمد علي بك — اقترأنا أن أغلبية أعضاء كل مجلس تكني ، فاعتراض حضرة هياوي بك ليس موجهاً لاقتراسي .

حضرة توفيق دوس بك — إذا وصلنا لتضييد حق الحل كان اقتراحك متجنباً ؛ أما إذا بقي الحل مطلقاً فالنص الأصلي أرجح .

حضرة محمد علي بك — كل اعتراض وما أطلبه هو عدم النص على الحل في هذه المادة ؛ وأنا أطلب أخذ الرأي على اقتراحي وعلى سائر الاقتراحات .

فضيلة الشيخ بختي — أستمفت نظر الهيئة إلى أننا نتكلم في الأحكام العامة ، فلا معنى للعرض لتفروق الملك . والواجب أن نحصر كلامنا على حقوق المجلسين .

حضرة محمود أبو النصر بك — أقترح تأجيل البحث في هذه المادة إلى ما بعد تحرير حقوق الملك لأثر الحيرة والاضطراب سببها حق الحل ؛ ولحضرة محمد علي بك رأي في هذا الحق قد يغوز به — وفوزه يؤثر على قرارنا في المادة الحالية — فأطلب التأجيل .

معالى الرئيس — ما رأى حضراتكم في هذا الشق من المادة : « كل مشروع قانون رضه البرلمان نهائياً فلا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانتقاد نفسه » — هل ترونه ؟
(موافقة عامة) .

(في ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢) .

كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مشغوعاً بالأسباب التي أدت إلى عدم التصديق .
فلذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وجب إنفاذه .

وإذا لم يرد للبرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب إنفاذه . أما إذا رد إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ولكنها أقل من الثلثين تأجل نظر القانون إلى دور انعقاد آخر ؛ فلذا أقره البرلمان بأغلبية عادية نفذ القانون .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء على هذا الاقتراح .

(تقررت الموافقة عليه بالأغلبية) .

(في ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت للمادة السابعة ، وهذا نصها :

إذا رد القانون في المياد الخدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين أصدره الملك . فلذا كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانتقاد نفسه . فلذا عد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك القانون بالأغلبية العادية للأعضاء الحاضرين مدر .

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — أطلب حذف هذه المادة . تناقشنا كثيراً في هذه القاعدة لمعرفة ما هو حق الملك في التصديق ؛ وكان مثار الخلاف في القاعدة القديمة الجمع بين حق الحل وحق التصديق في مادة واحدة . وقد أدى البحث بنا إلى تقرير المادة التي نحن الآن بصدها — هذه المادة لا تتفق مع نظام الحكومات الملكية لأن هذا النوع من الحكومات يقوم على التوازن بين السلطين التشريعية والتنفيذية . ومهما جاز وضع مراقبة ضيقة على السلطة التنفيذية فإنه من اللازم أن يكون هناك سلاح لمنع السلطة التشريعية من تجاوز حدودها . قد يظهر ، لأول وهلة ، أن هذا أمر غير طبيعي لأن السلطة التشريعية تمثل الأمة فسلطانها لا حد لها . وفي الواقع ليس فرضنا تنقيد سلطة الأمة بل فرضنا صيانة نواحيها من الوقوع في الخطأ . وهذا أمر جائز قد يقعون في الخطأ تحت تأثير زعيم خلاب أو لفئدة السعة بينهم وبين ناخبهم بحيث لا يميرون عن رأى الأمة . لهذا نصت كل اللوائح الملكية على أن لتلك حق التصديق على القوانين ؛ وهو ، لبدء عن التأثير بالمؤثرات الحزبية ، يكون خير حكم بين السلطات . على أن هذا الحق لا يستعمل إلا نادراً ؛ وقد لا تدعو الضرورة لاستعماله في بلادنا ؛ ولكن من الحكمة ، ونحن داخلون على عهد جديد ، أن نضع حداً لكل سلطة من السلطات حتى لا تتجاوز حدودها ، خصوصاً ونحن في بلد لم تتكون فيها الأحزاب ، ولا ينتظر أن تكون في عهد قريب . وكل اللوائح الملكية تنص على أن القانون لا ينفذ إلا إذا صدق عليه الملك ما عدا الدستور البلجيكي ، فإنه لم ينص على ذلك صراحة ونص على أن كل السلطات مصدرها الأمة . فأقترح أن نحدد حق هذا الدستور ونحذف للمادة ٧ من دستورها ؛ ولا ضرر في ذلك ففي دستورها نص بأن الملك يستعمل سلطته بواسطة وزرائه ؛ فلذا أسرف في استعمال هذا الحق كانت الوزارة مشغولة عن ذلك .

حضره زكريا نامق بك — لقد سبق لي أن طلبت في لجنة الثمانية عشر حذف هذه المادة ؛ ولا أزال على رأيي . لقد أردتم تعقيد سلطة الملك فأضغمت سلطة البرلمان . إن الأغلبية المطلقة هي القوة الصالحة في كل شيء ، فهي التي تقر القوانين وتقطع الوزارات ؛ وهي الحكم في كل أمر من الأمور . فما بالك قد تجاوزتم عنها واشترطتم أغلبية الثلثين عندما جاء دور التصديق ، مع علمكم بأنها أغلبية قضا يعجزها قانون ؟ لقد كنا في غنى عن ذلك لأن التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قائم على أربع قواعد أساسية ، وهي : حق الملك في التصديق ، وحقه في حل مجلس النواب — هذا من جانب السلطة التنفيذية ؛ يقابله من جانب السلطة التشريعية مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب بالأغلبية العادية ، وكون الملك يحكم بواسطة وزرائه . فلو فرض أن قانوناً رفع الملك ولم يصدق عليه كانت الوزارة

مستولة عن ذلك . وقد تنقذتمة المجلس فتأني بعدها وزارة تأخذ على عهدنا تنفيذ . ولذلك سلاح آخر وهو حل المجلس . هذا التوازن يندم إذا أجهنا نفس المادة السابقة وتضف معه سلطة مجلس النواب . لهذا اقترح أن منحوا حذو البساتير للملكية ، ونخفف نصاً لا ضرورة له بل قد يترتب على وجوده ضرر كبير . إن فطنا ذلك لا نكون قد أضعنا حقاً على الملك ولا على البرلمان .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - في بقاء المادة ٦ بعض القائمة ؛ ولا أرى ضرورة لحذفها .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - هذه مسألة قلناها بحثاً ويمكن أن تؤخذ فيها الآراء .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

(تقرر بقاء المادة السابقة على حالها) .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

مادة ٣٧ - « الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها » .

الملك يضع في حدود القوانين اللوائح اللازمة لتنفيذها .

دولة الرئيس (حين رضى باشا) - سبق أن قررنا أن السلطة التشريعية يقوم بها الملك بالاشتراك مع البرلمان ، فلا يصدر قانون إلا إذا وافق عليه البرلمان وصدق عليه الملك . وتكفل لهذا أقرح أن نص ، في باب السلطة التنفيذية . على أن الملك يصدق على القوانين ويصدرها ويضع اللوائح اللازمة لتنفيذها في حدود القوانين .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمرسوم

(موافقة عامة) .

(في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

مادة ٥ - الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها .

لجنة المرسوم

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

المقصود من اللوائح التي يضعها الملك هي اللوائح التي يصدرها الوزراء المختصون لتنفيذ القانون . ولكن إذا نص في بعض القوانين على صدور قرار من الوزير المختص فهذا تكرار لا ضرر فيه حتى إذا ما أغفل وضعه سهواً تسرى مادة الدستور العامة .

الاستمرار في نظر مشروع قانون يقسم الأراضي المملوكة للبناء

مجلس النواب

.....
.....
.....
.....

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك - أود قبل الانتقال إلى مناقشة المادة ٢٥ أن أقول إنى وجدت بالمادتين الثانية والسادسة من هذا المشروع إشارة إلى أن آلية متجهة إلى إصدار لوائح تنفيذية تنفيذ ، لكن المشروع ذاته جاء خلواً من النص على السلطة التي تصدر هذه اللوائح ؛ في حين أن هذا لازم ، خصوصاً أنه ورد في مشروع القانون الخاص بشظيم المباني مثل هذا النص في المادة ٢٢ منه .

وبناء على ذلك أقترح إضافة مادة جديدة بعد المادة ٢٤ ، ويكون نصها كالآتي :

« تصدر قرارات وزارة الداخلية التنفيذية لهذا القانون » لأن القرارات التي تصدر تشتمل قوتها وحكمها من هذا القانون ، فيجب أن ينص فيه على ذلك .

المقرر - لا مانع لدى اللجنة من قبول هذا الاقتراح .

حضرة صاحب المحامي الأستاذ إبراهيم عبد الحمادى (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) - والحكومة لا تمنع في قبول هذا الاقتراح .
حضرة النائب المحترم محمود فهمى القيسى باشا - إن المادة ٢٩ من مشروع القانون الخاص بنفايات العمال تسهل علينا الأمر ، إذ أنه ورد في الفقرة الأخيرة منها ما يأتى : « ولهم » - أى للوزراء المختصين - « أن يصدروا القرارات اللازمة لذلك » . فلا لزوم إذن لإضافة مادة جديدة ، بل يكفي بأن نضف هذه الفقرة إلى المادة ٢٥ .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك - أوافق على هذا التعديل .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق - أرى أن لا لزوم لهذا التعديل الذى ذكره حضرة النائب المحترم محمود فهمى القيسى باشا ، اكتفاء بما ورد في المادة ٣٧ من المرسوم ، ونصها :

« الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها » .

فالفروض ، بحكم القانون ، أن لكل وزير أن يصدر اللوائح التنفيذية اللازمة بغير حاجة إلى نص خاص .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك - إن المقصود بالمادة ٣٧ الرئيس التي تصدر من الملك ؛ لكن في الحالة التي نحن بصدها أعطى القانون الوزراء سلطة معينة ، فيجب إذن النص صراحة على تلك السلطة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحفي - المادة ٣٧ صريحة ولا تحتاج لهذا التفسير . وقد ورد بها أن الملك يضع « اللوائح » ؛ ولا شك أن المقصود هي اللوائح التي يصدرها الوزراء المختصون لتنفيذ القانون .

الرئيس - إن نص الدستور في الواقع يؤدي الفرض للمقصود ، لكن حدث أن نص في بعض القوانين على صدور قرار من الوزير المختص ؛ وهذا تكرار لا ضرر فيه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحفي - لا داعي لهذا التعديل ، قد يستنتج من أنه يجب أن نص على ذلك في كل قانون بينما ورد التعميم في الدستور .

الرئيس - نحن متفقون على النص الذي يقترحه به حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحفي مادة الدستور ؛ ولكن هذا لا يمنع أن نضع مثل هذا النص في كل قانون ، حتى إذا ما أغفل وضعه سهواً تسمى مادة الدستور العامة .
(في ٧ فبراير سنة ١٩٤٠) .

هل استصدار مرسوم بإنشاء مجلس أعلى للتعليم (ألغت المادة السابعة منه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ الملغى بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ ورقم ٦ لسنة ١٩٢٣) فيه مخالفة لحكم المادة ٣٧ من الدستور ؟

أشير إلى السؤال الوجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك ، ونصه :

« استصدرت الوزارة في ٤ مارس سنة ١٩٤٠ مرسوماً بإنشاء مجلس أعلى للتعليم ألغت المادة السابعة منه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ الملغى بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ ، ورقم ٦ لسنة ١٩٢٣ .

« أفلا يرى وصية رئيس الوزراء أن ذلك مخالف لحكم المادة الرابعة من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تنص بأنه « لا يطلع نص من القوانين إلا بنص قانون جديد يقرر به بطلان الأول » ، ولحكم المادة ٣٧ من الدستور ؟
« وإذا كان الأمر كذلك ، أفلا يرى أن يصل على تصحيح هذا الخطأ ؟ »

حضرة صاحب المقام العالي الأستاذ إبراهيم عبد الحمادي (وزير دولة للشؤون البرلمانية ، والنايبة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء) - « أشرف بأن أودع مكتب المجلس المذكورة الإيضاحية للرسوم الصادرة بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم ؛ وفيها بيان واف للسئلة التي أثارها حضرة النائب المحترم في سؤاله . وإنما أثرت لإدخال المذكورة نصها لما فيها من تفصيل يوضح الأمر على جلتيه . »

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك - لقد أردت بتوجيه سؤالي هذا أن أوجه نظر الحكومة إلى مراعاة أحكام القانون ، لأن هذا القانون بالنسبة سبق أن عدل قانون قبل صدور الدستور . فإذا كانت الوزارات السابقة على الدستور حرصت على مراعاة أحكام لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية ، فأظن أن الحكومة الحاضرة لا تنقل عن تلك الحكومات في المحافظة على أحكام هذه اللأئحة وعلى أحكام الدستور .

حضرة صاحب المقام العالي الأستاذ إبراهيم عبد الحمادي (وزير دولة للشؤون البرلمانية ، والنايبة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء) - مقتضى سؤال حضرة النائب المحترم فهمته الوزارة على وجهه بالغة ؛ وقد أرادت بتقديم المذكورة الإيضاحية التي أشرفت إليها أن يتاح لحضرته الوقت الكافي ليرجع إليها رجوعاً قانونياً هادئاً ، حتى إذا كان في الأمر شيء ، استأنا جميعاً بكل الآراء ، في حدود القانون على أحسن ما يمكن (في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٠) .

ملحق للإجابة عن السؤال رقم ٥

مذكرة إيضاحية

(١) المراحل التي مر بها المجلس الأعلى للتعليم

يرجع تاريخ التفكير في إنشاء مجلس أعلى للتعليم في مصر إلى سنة ١٨٨١ حيث صدر أمر عال بإنشاء هذا المجلس . وقد أُنشئ فعلاً في سنة ١٨٩٦ ، وعند نظامه في سنة ١٩٠٦ بأن ضم إلى أعضائه بعض كبار المصريين بقصد اشتراك متتوري البلاد في كل ماله مساس بالتعليم العام .

فلما كانت سنة ١٩١٠ اتجه تيار الرأي العام إلى وجوب اشتراك الهيئة النيابية في تنظيم سياسة التعليم ، فوضع قانون رقم ٥ لسنة ١٩١٠ لتحديد ما يمرض على مجلس شورى القوانين ويكون محلاً لأوامر عالية ، وما لا يمرض ويكون موضوع قرارات وزارية . وفي سنة ١٩٢٠ وضع قانون رقم ١٣ ليجتمع أحكام قانون سنة ١٩١٠ والمراسيم السابقة عليه الخاصة بتشكيل المجلس الأعلى ؛ ويدل عنوانه على حقيقة مرماه فهو قانون « ببيان الأحكام المتعلقة بالتعليم التي يقتضى تنفيذها صدور مراسيم وتعديل نظام المجلس الأعلى للعلاوف » .

والواقع أن الأحكام التي وضعت في سنة ١٩١٠ وفي سنة ١٩٢٠ لم توسم بأنها قوانين إلا لأنها نظمت واجب السلطة التنفيذية من عرض بعض الأحكام المتعلقة بالتعليم على الهيئة النيابية ، أى لأن لها صفة نظامية أو دستورية . أما ما تضمنته من الأحكام الخاصة بتشكيل واختصاصات مجلس المعارف الأعلى فليس تترتباً بالمعنى الخاص ، وإنما هي تنظيمات تملك السلطة التنفيذية وضعها وتعديلها في كل وقت كما كان ولا يزال يحصل في المجالس الاستشارية للوزارات المختلفة .

وفي سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٣ صدر قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ ورقم ٦ لسنة ١٩٢٣ يبدلان تشكيل المجلس الأعلى ؛ ووسما بذلك لأن كلا منهما عدل قانون سنة ١٩٢٠ .

فلما صدر الدستور وعرض بمحكمة المادة ١٦٩ على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية أودع فيها أودع (وكانت الحكومة قد عرضت كل القوانين والمراسيم التي صدرت قبل الدستور بلا تمييز بين ما يجب عرضه وما لا يجب عرضه) القوانين للتقدم ذكرها الصادرة في السنوات ١٩٢٠ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ .

ولا محل للحوض فيما أثارته هذه القوانين من المناقشة في اللجان أو في البرلمان ؛ وإنما يجب الإشارة إلى أن الجزء من قانون سنة ١٩٢٠ الخاص بتنظيم ما بين السلطة التنفيذية والجمعية التشريعية نسخة الدستور الذي نظم السلطات على أسس ثابتة عامة . ويتقضى الدستور أصبح من المهم أن كل ما هو خاضع في شؤون التعليم يجب موافقة البرلمان عليه ، وذلك بلا حاجة إلى نص خاص .

وعلى ذلك لم يبق من قانون سنة ١٩٢٠ ؛ والقانونين الذين عدلاه في سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٣ ، إلا الأحكام الخاصة بتشكيل المجلس الأعلى واختصاصاته الاستشارية ؛ وهي ليست أحكاماً تشرعية ؛ والسلطة التنفيذية تعديلا كما بدا لها ذلك بالرغم من أنها وصفت بأنها قوانين . وقد بوشتر هذا التعديل فعلاً في سنة ١٩٢٤ بمرسوم صدر في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤ . غير أنه عدل عن تنمية الهيئة الاستشارية التي أريد تنظيمها بالمجلس الأعلى ؛ وسميت لجنة قية ؛ وغير تشكيلها ؛ ووسع اختصاصها .

وفي ٤ مايو سنة ١٩٣٩ عادت الوزارة إلى فكرة إنشاء مجلس أعلى للتعليم على النمط السابق على مرسوم سنة ١٩٢٤ ، فأصدرت مرسوماً بجانون بذلك وذكرت في أسباب إصداره أنه أُنشئ تلافياً « للاضطراب التي كالت بإدياً في البرامج وطرق التعليم وتأثرها بأشخاص الوزراء وكبار الموظفين وميولهم ومذاهبهم » ، وقضاء على الخطر الناتج « من جعل العلم أداة التعليم لا إنساناً يعلم إنساناً . وإذا كان للعلم مجاً حياة قوامها الإذعان والخضوع وتنفيذ الأمر وهو كاره لهذه الحياة ولهذا الأمر الذي يتفقه ، فمن الطبيعي أن يكون تنفيذ مثله ذليلاً في ظاهر الأمر ، متدرباً فيما بينه وبين نفسه » ، وأنه روعى في إنشاء المجلس أن يضمن « وحدة الاتجاه للتعليم والتآلف بالنفس للسلين » ، وذلك بتشكيل رجال التعليم من مختلف المراحل بنسبة معتبرة في تكوينه وبأخذ رأيه في المسائل الأساسية بالنسبة للبرنامج وشروط توظيف موظفي التعليم .

ولم تكن نمت حاجة إلى إصدار مرسوم بقانون بذلك ، فقد كان يكفي فيه مرسوم ؛ لأن أحكام الرسوم بقانون لم تضمن أى حكم تفسري ، وكان الأمر مأمراً فيها على تنظيم تشكيل مجلس استشارى وتحديد اختصاصاته . وربما عُلِنَ أنه لا يمكن أن تُلغى القوانين السابقة الخاصة بالمجلس الأعلى إلا بمرسوم بقانون . والواقع أن هذا الإلغاء ميسور بمرسوم ، فإن ما يقع عليه الإلغاء ليس في كل أجزائه التي لم ينسحبها الدستور إلا مرسوماً .

على أن هذا الرسوم بقانون نفسه — بيد أن عرضته الوزارة التي وضعت ، وبد أن اعتبر عرض القوانين التي تم على يدها غير صحيح — لم يمرض فيما عرض من القوانين بهذا ذلك ؛ وبذلك أصبح غير قائم ؛ وأصبح للوزارة أن تعالج الموضوع بمرسوم جديد يلبي كل ما قبله .

وفي ٦ يونيه سنة ١٩٣٩ أعد مشروع مرسوم جديد بإنشاء المجلس الاستشاري الأعلى للتعليم ، ليد الوزارة بالمشورة في إقامة الأسس العامة لسياسة التعليم ، وبإمام نخبة أعضائه في رسم خطط هذه السياسة وتوجيهها ؛ على أن تقتصر مشورته على المسائل العامة مما يرتبط بسياسة التعليم وإنشاء للمعهد دون تدخل في التفاصيل التي هي بطبيعتها بعيدة عن اختصاص مثل هذه المجالس . وبذلك يحق الاستفادة من مشورة المجلس في مسائل التعليم الكبرى دون مساس بمشورية الوزير أو تدخل في تفاصيل العمل الفني أو الإداري .

على أن مجلس الوزراء ، بجلسته المنعقدة في ١٦ يولييه سنة ١٩٣٩ ، قرّر تأجيل النظر في هذا المشروع ؛ وبقي الأمر مرجحاً حتى تقدمت الوزارة بالمشروع الحالي الذي وعدت به الحكومة في خطاب المرش .

(ب) للباقي العامة التي قام عليها المشروع الحالي

تشكيل المجلس :

روعي في التشكيل للفرق للجلس ألا يكون أعضاؤه من الكتلة بحيث تشعب فيه الآراء وتضطرب المناقشات ، ولا من الكتلة بحيث لا تخل فيه كل العناصر التي يمكن الاستفادة منها . وقد رؤى أن خمسة وعشرين عضواً هو العدد الكافي الذي يسمح بالوقوف عنده . ولوحظ أن تكون هناك عناصر أربعة مثله في المجلس :

١ — رجال وزارة المعارف وعددهم خمسة : أربعة بحكم مناصبهم (الوزير والوكيل والوكيل المساعد والسكرتير العام) ؛ وخمسة بخاتمهم وزير المعارف من الرافقين ورؤساء المعاهد العليا وكبار المفتشين بوزارة المعارف العمومية .

٢ — رجال الجامعة وعددهم خمسة : واحد بحكم منصبه هو مدير الجامعة ؛ وأربعة من العلماء ، وانتخابهم موكول إلى مجلس الجامعة .

٣ — ثلاثة من الموظفين الفنيين من غير رجال للمعارف هم : وكيل وزارة التجارة والصناعة ووكيل وزارة الزراعة ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية — لشدته ارتباط التعليم (لا سيما الفني منه) بأعمال هذه الوزارات .

٤ — ثمانية من المهتمين بشؤون التعليم من خارج الوزارات والجامعة ، فيتمكن المجلس بذلك من أن يستعين بآراء رجال من غير الموظفين لهم من الخبرة العملية والتجارب والاتصال بالرأي العام في البلاد ما يجعل لأرائهم قيمة كبيرة . ويمكن اختيار هؤلاء الأعضاء من رجال البرلمان ومن رجال الأعمال ومن غيرهم ممن يهتمون بشؤون التعليم .

وقد لوحظ أن يكون هناك شيء من التوازن بين هذه العناصر الأربعة ، فليس لواحد منهم أغلبية مطلقة ؛ وتستطيع العناصر الثلاثة للثلاثة من غير رجال وزارة المعارف أن تكون أغلبية كبيرة .

وقد عدل عن إدخال ممثلين لطلاب المدارس في المجلس حتى يبقى للمعارف الخارجية عن الوزارة الأغلبية للطاوعة ، ولأن النظر يمثلون تمثيلاً كافياً بالرافقين ورؤساء المعاهد العليا وكبار المفتشين ، وقد كان أكثر هؤلاء نظراً للندراس قبل أن يرقوا إلى مناصبهم الحالية .

اختصاص المجلس :

يبقى اختصاص المجلس استشارياً حتى لا يتعارض وجوده مع الدستورية البرلمانية ؛ واقتصر هذا الاختصاص على الشؤون الجوهرية للتعليم

دون أن يتحدر إلى تفاصيل الحياة اليومية ، فأصبح المجلس بحيث يكفل الاستقرار والثبات لسياسة التعليم في غير تعطيل للإدارة وما يجب أن يتوافر لها من سرعة البت فيما يمرض من الأمور للعتادة .

وقد ذكر بعبارة عامة أن المجلس يستشار في الأوامر للنظمة للتعليم التي تصدر بجانون ؛ واستغنى بذلك عن ذكر كثير من السائل التي نص عليها بالذات في الشروعات السابقة ، إذ أن هذه السائل تدرج في مجموع الأوامر للنشر إليها .

ونص في القانون على إلغاء ما قبله من التنظيمات التي كانت قوانين وزالت عنها تلك الصفة للأسباب التي تهدم شرحها .
(٢٥ فبراير سنة ١٩٤٠) .

الملك حق حل مجلس النواب .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمرسوم

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) - أقترح أن ينص على أن الملك هو الذي يدعو البرلمان إلى الاجتماع ؛ وله تأجيل انعقاد ؛ وله حل مجلس النواب . ومع ذلك فلا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ، ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلس .
حضرة عبد اللطيف للكباتي بك - أريد أن ينص على حكم يمنع بتعنه أن يكون للملك سلطة تعطيل انعقاد البرلمان .
حضرة عبد العزيز فهمي بك - في قانوننا القديم كانت الجمعية التأسيسية تتقدم من تلقاء نفسها في مواعيد محددة في قانونها ؛ فلا مانع من أن ينص على أن البرلمان يتقدم من تلقاء نفسه في الأدوار العادية في مواعيد مقرر .
دولة الرئيس - هل قصد بذلك أن تقصر دعوة الملك للبرلمان إلى الاجتماع على الانعقاد غير العادي ؟
حضرة عبد العزيز فهمي بك - لا مانع من إبقاء النص على حاله ، ولكن ينص أيضاً على أن البرلمان في أدواره العادية يتقدم من تلقاء نفسه في المواعيد المقررة ، فيصرف معنى النص الأول إلى الاجماع غير العادي .
دولة الرئيس - الأولى أن يقصر النص على الدعوة إلى الاجماع غير العادي .
(موافقة عامة) .

(في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

لا يكون للملك حق حل المجلس إلا بعد أخذ رأي مجلس الوزراء .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمرسوم

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) - سبق عند الكلام على سلطة الملك أن قررنا أن له حق حل مجلس النواب . وقد خيل إلى أن بين حضراتكم من يريد للناقشة في هذا الموضوع .
حضرة عبد اللطيف للكباتي بك - أطلب ألا يكون للملك حق حل المجلس إلا بعد أخذ رأي مجلس الوزراء .
دولة الرئيس - سبق أن قررنا أن الملك إنما يحكم بواسطة وزرائه .
حضرة للكباتي بك - الحكم قد ينسحب على حق التشريع فقط ، فهل يدخل فيه حق حل المجلس ؟
دولة الرئيس - نعم ، القاعدة عامة ويدخل فيها حق حل المجلس . وبهذه المناسبة أقترح أنه إذا حل مجلس النواب بسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد لنفس السبب الذي حل من أجله المجلس الأول .
(موافقة عامة) .

(في ٦ مايو سنة ١٩٢٢) .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمرسوم

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) - أرى أن القاعدة التي وضعناها فيما يتعلق بحق حل مجلس النواب تشمل الحالة الآتية :
إذا أعلن المجلس عدم الثقة بالوزارة ، فرفض استقالته إلى الملك ، فرفض قبولها ، فإن له طبقاً لهذا الحق . وفي هذه الحالة يكون له أن يستعمل حقه في حل مجلس النواب بعد أخذ رأي الوزارة .

(موافقة عامة) .

(في ٧ مايو سنة ١٩٢٢) .

(١) لا يحل للملك مجلس النواب إلا إذا رأى أنه أصبح لا يمثل رأى الأمة .

(٢) رفض اقتراح بضرورة موافقة مجلس الشيوخ على حل مجلس النواب .

محضر الجلسة الخامسة عشرة

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمرسوم

حضرة علي ماهر بك - إن أحوال حل مجلس النواب لا تحصر لكنه مسلم بأنها وسيلة استثنائية لا يلجأ إليها إلا إذا كان هناك

مظنة أن المجلس أصبح لا يمثل رأى الناخبين ، فلا معنى لوضع قاعدة حل المجلس لإبقاء الوزارة في مراكزها ، لأن القواعد الدستورية تنص بأن حق إبقاء الوزارة في مراكزها انتقل من الملك إلى مجلس النواب . فهل نحن نهرق قاعدة جديدة أم تتبع نفس القاعدة العامة ، وهي أن الملك لا يلجأ إلى حل المجلس إلا إذا ظن أنه أصبح لا يمثل رأى الناخبين ؟

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) — جرى العرف على أن الوزارة تستقيل بمجرد تقديمها لائحة ؛ ولم ينص في دستور ما على أنه يجب عليها أن تستقيل — ما عدا الدستور الثاني فإنه نص على الاستقالة واشترط لذلك أغلبية خاصة . وللقوم أن الملك لا يلجأ إلى حل المجلس إلا في أحوال استثنائية عند ما يرى أن الهيئة الحالية أصبحت لا تمثل الرأى العام توصلا لتعيين اتجاه السياسة العامة . فإذا جاء رأى المجلس الثانى موافقاً لرأى المجلس الأول وجب على الوزارة أن تستقيل .

حضرة فى ماهر بك — إذا كانت القاعدة أن الملك لا يحل المجلس إلا إذا رأى أنه أصبح لا يمثل رأى الأمة بقصد إبقاء الوزارة فى مراكزها فأننا أرى هذا التفسير .

دولة الرئيس — هذا مفهوم .

معالى عبد الفتاح عيسى باشا — عند ما تهدم الوزارة استقالتها لذلك فبمقتضى ما له من حق التصيحة له أن يشير عليها بأن تبقى فى مراكزها وتطلب منه حل المجلس إذا رأى أنه لا يمثل رأى البلاد .

دولة الرئيس — فى كل الأحوال لا يحل الملك مجلس النواب إلا بناء على طلب الوزارة .

حضرة عبد اللطيف للكاتبى بك — أطلب ألا يثبت فى نصوص دستورنا ، ولا فى التفسير ، أى إشارة إلى أن الوزارة يجوز لها أن تبقى فى مراكزها بعد ما تنقضى مهلة المجلس ، وذلك حفاظاً للنظم الدستورية ، وحفظاً لكرامة المجلس الذى يمثل الأمة ، واحتراماً للشعور الوطنى والىقوق السليم ، وأرى ألا يسمح بحل المجلس لمجرد مخالفته لحطة الوزارة . ولا يمرر لحله إلا إذا وجد خلاف بينها وبين المجلس فى مشروع هام يترتب على قوبه أو رفضه خير كبير أو ضرر جسيم بالمصالح الحيوية للبلاد .

دولة الرئيس — تسيير الوزراء ليس مناه تسيير الأشخاص بل مناه تسيير السلطة السياسية التى يجرى عليها الحكومة . ولهذا التسيير أهمية كبرى ، فلا يسمح أن يسمح لأغلبية المجلس — وقد تكون قليلة العدد — أن تسيير السياسة العامة إذا كانت قد قدمت الاتصال بمتخبيها وأصبحت لا تعبر عن شعور الأمة . لذلك حق الملك ، إذا وجد عنده هذا الاعتراض ، ألا يقبل استقالة الوزارة إذا استقالت ولم تبادر من نفسها بطلب حل المجلس ، وأن يرجع إلى الأمة ويحل هذا المجلس لاتخاذ مجلس جديد يتصرف به رأياً . وهذه الحالة بالضرورة تكون بعد أخذ رأى وزرائه وموافقتهم ، ثم فى الحقيقة وفى الواقع حتى الحل يستعمل بالأخص عند إظهار عدم الثقة بالوزارة لأسباب سياسية لا بجنابة قانون ، وهذا هو الجارى فى جميع الملك الدستورية . ومكاتبى بك يريد ادماج بدعة فى قانوننا .

حضرة عبد اللطيف للكاتبى بك — ليس فى المسامير الأخرى نص ولا تفسير . أنا لا أريد منع الملك ، ولكن أريد أن تتبع العرف الذى سيجود عندما فى المستقبل . وقد تقدمت الوزارة الثقة لا من أجل السياسة العامة بل من أجل مسألة مالية ؛ كأن تشتري أسهما وتخرس فيها كل حل فى اللامضى ؛ فىخى إن يثبت فى مراكزها أن يكون معلوماً مقدماً لدى أعضاء المجلس أن الحالة فى عدم الثقة بالوزارة تستول إلى حل المجلس . وهذا يجعل تخريباً من للتسليح الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة ما دام أن فكرة حل المجلس تكون مائة أمامهم . دولة الرئيس — للسائل التالية لما ارتباط تام بالسياسة العامة . أما التأثير الذى تخشاه فهذا طعن على الأمة وطعن كفايتها .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — فهمت من تسيير دولة الرئيس أنه إذا حصل خلاف بين المجلس والوزارة ، وقرر المجلس عدم الثقة بها ، قد يحل الملك المجلس دون أن تقدم الوزارة استقالتها ويرفض الملك قبولها — فأريد أن أثبت هذه النقطة .

دولة الرئيس — تفسرى أن الملك فى حالة الاستقالة لا يقبلها ويعرض على الوزارة حل المجلس لمرفة رأى الأمة . وكأن أن للوزارة ، عوضاً عن أن تستقيل ، أن تعرض على الملك مباشرة حل المجلس ؛ وهو له أن يحيلها إلى ذلك أو يرفض — وفى هذه الحالة لابد أن تستقيل .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — تلا عبارة من إسمان مؤيدة لرأى دولة الرئيس . وقال إن مسألة حل المجلس لها صورتان : إما أن الوزارة ترى أن المجلس أصبح لا يمثل رأى الأمة فتطلب من الملك — دون أن تقدم استقالتها — أن يأمر بحل المجلس . وإما أنها

تبدأ بالاستقالة؛ ويرى للملك أن المجلس أصبح لا يمثل رأى الأمة فيطلب من الوزارة البقاء ويعرض عليها حل المجلس . أى أنت اجداء
الرأى بالمجلس قد يكون من الملك كما يمكن أن يكون من الوزارة .

فضيلة الشيخ نجت - إن حل المجلس عندما يقرر عدم الثقة بالوزارة فيه تهديد له فلا ينتظر منه أن يشغل بالحرية التامة . إن
مستولية الوزارة مترتبة على أن للأمة أن تدبر شئونها بالحرية التامة . والمجلس هو النائب عنها وهو الحائز لثقتها مادامت لم تنزع منه هذه
الثقة . فلو اجب إذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة أن تستقيل وأن تكون هذه هي القاعدة العامة لا أن يقال إن المجلس لا يمثل الرأى
العالم لأنه لا سييل إلى معرفة الرأى العام ؛ ولأنه سيفضى وقت طويل قبل أن يشكون في بلدنا رأى عام . ولا يجوز حل المجلس إلا إذا
أبدى الملك والوزارة سبكا جوهريا لذلك يدل بوضوح على أن الرأى العام مخالف للمجلس . وإلا كيف يلج الوزراء عديم لا يتجاوز
ال عشرة أن يحلوا مجلسا من مائتى عضو استخيه الأمة لاحتمال أن رأيه يخالف رأى الأمة .

دولة الرئيس - سبق لي القول إن إسقاط الوزارة عمل جوهري لا عمل ثانى ؛ فحل المجلس بهذه المناسبة يكون لسبب جوهري .
وبالطبع لا يقدم للملك على حل المجلس إلا إذا اعتقد تماما أنه لا يمر عن رأى الأمة وأنه قد ائتمار بها . وإن لأعجب لرأى الأستاذ
الشيخ نجت في هذه المسألة ؛ فإن في الجمهوريات نفسها يسقط لرئيس الجمهورية الحق في أن يحل المجلس في هذه الحالة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - إن مسألة حل مجلس النواب مبنية على القضية العامة للأشخاص الذين يتولون الحكم . فقد يقع
الانتخاب في وقت تصرف فيه مشاغل الأمة إلى جهة معينة ، فيتأثر التأخرون بالموضوع المطروح عليهم ، ويقع الانتخاب على من يمثلون
المتخيين في موضوع الخلاف .

ولكن بعد الانتخاب قد تعرض مسائل لم تطرح وقت الانتخابات ، وقد يكون للنواب رأى خلس لم يتبينوا فيه رأى ناخبيهم ، كما أن
الحكومة في اتصالها بالرأى العام قد تعرف أن للرأى العام نزعة خاصة تخالف النزعة التى يذهب إليها النواب - والنواب على كل حال
ليسوا مصومين من الخطأ ؛ للقرروض أنهم يسكون مسورة الرأى العام ولكن ليس لهم حق الاستبداد بالرأى العام . فلذا قدرت
الوزارة أن المجلس قد زاعج بصره في مسألة معينة ، يجب أن تمكن سلطة من القول أن المجلس خالف إرادة الأمة . وقد وضع هذا الحق
في يد السلطة التنفيذية وجعل من حق الملك لأنه هو الشخص الدائم . وما دام المرجع هو للرأى العام فلا خوف على النظام .

فضيلة الشيخ نجت - إن القول بأن النواب غير متصلين بالرأى العام غير صحيح ؛ لأن النواب هم على هة الأمة ؛ وهم أكثر من
الوزراء عتقا وتفتيقا عن الرأى العام ؛ واختباهم ملحوظ فيه الكفاءة والثقة . لهذا أرى أنه يجب على الوزراء أن يتقبلوا إذا صدقوا ثقة
المجلس ؛ فلذا رفض الملك قبول الاستقالة وجب عليه أن يبين السبب لذلك ؛ ولا يحل المجلس إلا لسبب جوهري .

دولة الرئيس - للملك لا يقدم على حل المجلس إلا إذا كان مقتنعا علم الاقتناع بأن المجلس الجديد سيوافق على رأيه ؛ وبغير ذلك تكون
هذه هزيمة له . ويستوى أن يبين الملك السبب أو لا يبينه لأنه لا يحل المجلس إلا وهو يعتقد أن المجلس لا يمثل رأى الأمة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - أقترح أنه في حالة عدم الثقة بالوزارة يجب حقا أن تستقيل الوزارة ، ولا يصح للملك أن
يرفض قبول استقالتها . لأنه إذا تحقق المجلس أن تقرر عدم الثقة بالوزارة يترتب عليه سقوطه هو لا سقوط الوزارة لا يقدم على هذا
الاتقراح ؛ وصعب جدا أن نجد نائبا يمرض مركزه للخليع بدون فائدة .

دولة الرئيس - أنت تسمى الظن جنبا بنواب الأمة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - إننا نخرج الآن من حكومة استبدادية ؛ ومن الصواب ألا نضع الأسس لوجود التنازع بين
النواب والوزراء ولللك . يجب مراعاة عوائدها ولا تأخذ بما هو معمول به في فرنسا لأن عوائدها تخالف عوائدها . ومن الحال في بلدنا
إيجاد مجلس نواب يفضل ترك مجاله على إمارة الوزراء . فالأولى بنا ألا نجعل ناز الخلاف تستمر بين النواب والوزراء ؛ فقد حصل
ما لا نحمد عقباه وتدم من أجله أشد التدم .

دولة الرئيس - أنت تسمى الظن بنواب الأمة ؛ ولا خوف مطلقا من وجود نزاع في شطة معينة بين السلطين التنفيذية والتشريعية
ما دام هذا النزاع ينحصر قطعيا بوضوح رأى الأمة بالانتخابات الجديدة - فهل ترون رأى مكباتى بك في أنه عندما يقرر المجلس عدم
الثقة بالوزارة لا يحل المجلس ؟

حضرة محمد طي بك — أنا لى اقترح آخر وهو ألا يحل المجلس إلا بموافقة رأى مجلس الشيوخ .

حضرة عبد اللطيف للكبانى بك — أنا لا أريد أن أحرم لللك من حق حل المجلس ، إنما أقول إن الوزارة التى يقترح على عدم الثقة بها يجب أن تسقط حتماً .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية عدم الموافقة على اقتراح مكبانى بك) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — بعد أن تقرر رفض اقتراح مكبانى بك أريد أن أعرف ما يمكن عمله عندما تخدم الوزارة

استقالها ولا يقبلها لللك .

دولة الرئيس — سبق لى القول أن العرف يقضى على الوزارة بالاستقالة عندما تفقد ثقة المجلس ؛ ولا يوجد دستور ينص صراحة على أن الوزارة يجب عليها فى هذه الحالة أن تستقيل ما عدا الدستور الثانى ، وهو يشترط أغلبية خاصة — أى نصف جميع أعضاء المجلس زائداً واحداً .

حضرة عبد الحليم بدوى بك — المسألة تعرض فى صورتين : الأولى أن الوزارة التى تفقد ثقة المجلس ترى أنه لا يمثل رأى العام فترض على لللك ذلك وتطلب منه حل المجلس ؛ فإذا وافقها يصدر أمره بحل المجلس وبقى الوزارة فى مناصبها . ولا يمكن فى آن واحد حل المجلس وإسقاط الوزارة إذ لا يمكن لللك أن يأمر بإجراء الانتخابات بنفسه ، ولأن فى هذا العمل تناقضاً لأن حل المجلس معناه إقرار الوزارة على عملها . ولا أفهم أن إسقاط الوزارة يطلب قتاده ويصرف النظر عن الحق للسفاد منه . والثانية أن يرى لللك نفسه أن المجلس قد الاتصال بالرأى العام فهو يرفض استقالة الوزارة ويحل المجلس بموافقتها .

دولة الرئيس — ما يقوله بدوى بك داخل فى حكم القاعدة العامة ، وهو أن المجلس إلا يحل إلا بناء على طلب الوزارة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لقد تقرر رفض اقتراح للكبانى بك ، وهو أن الوزارة بعد أن تفقد الثقة يجب عليها حتماً أن تستقيل ؛ ولكنى أرى أن الوزارة ، بعد أن تفقد الثقة ، يجب حتماً أن تستقيل ؛ ولللك ألا يقبل استقالها ويحل المجلس .

دولة الرئيس — هذه النقطة سبق الفصل فيها ؛ قلنا إن العرف يقضى بالاستقالة ولكن لا ينص على ذلك فى الدستور .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — انفتحا على ذلك .

دولة الرئيس — محمد طي بك يقترح ألا يحل المجلس إلا بموافقة رأى مجلس الشيوخ . أنا أخافه فى هذا لأن مجلس الشيوخ لا يمكن حله ؛ وقد يرفض حل مجلس النواب حتى إذا كان غير مبرر عن رأى الأمة فتقع فى إشكال . والواجب دائماً الرجوع إلى رأى الأمة بإجراء انتخابات جديدة حتى يمكن حل الحلف القائم بين الوزارة وبين المجلس .

حضرة عبد الحليم بدوى بك — لم يسط هذا الحق للمجلس الشيوخ فى بلاد حكومتها ملكية . وهو معتبر من حقوق لللك بوصف أنه مقوم لاستبداد السلطة التشريعية . ويطلق استقالته لللك الذى هو على رأسها والذى يحكم بواسطة وزرائه . ولم يشرك مجلس الشيوخ فى هذا الحل إلا فى فرنسا . وقد يملك ذلك بأن رئيس الجمهورية ليس فيه معنى اللوام كما فى معنى لللك .

دولة الرئيس — أزيد على هذا أن مجلس الشيوخ منتخب كبجلس النواب ، فحاله كحالة المجلس الذى سيحل . فإذا أعطينا للمجلس الشيوخ هذا الحق كما تزايد ألا يحل مجلس النواب إلا بعد أخذ رأى مجلس النواب .

حضرة محمد طي بك — إن رأى مجلس الشيوخ فى هذا يكون كملانة ظاهرة على عدم صحة رأى الوزارة ، وعلى أن مجلس النواب يبرر عن رأى الأمة خلافاً لما يدعيه الوزارة . وفى هذا ضمانة لعدم استبداد السلطة التنفيذية بمجلس النواب . والاحتياط واجب فى مثل هذه الحالة خصوصاً فى بلد كبلدنا حديث العهد بالأنظمة النيابية — لهذا أصر على اقتراسى .

حضرة زكريا نامق بك — إننا جلسنا رأى مجلس الشيوخ مرجحاً فى حلة الخلاف بين الوزارة وبين مجلس النواب نكون قد أشركناه بطريق غير مباشرة فى مسألة الثقة بالوزارة وأعطيناه حق الاقتراع على الثقة بها مع أننا أعطينا هذا الحق للمجلس النواب وحده إكباراً لشأن الأمة .

حضرة محمد على بك — وهل في إعطاء الوزارة وحدها حق حل المجلس إكبار لشأن الأمة ؟
 سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — ليس للاقتراح الذي عرضه محمد على بك نظير إلا في الدستور الفرنسي . ولما أنشئت الجمهورية الألمانية بحثت في هذه المسألة وتقرر عدم الأخذ بالرأي الفرنسي وأعطى لرئيس الجمهورية الألمانية وحده حق حل المجلس . فالأولى في بلد ملكية كبلدنا يجب أن يكون هذا من حق الملك وحده ؛ ولنا في ذلك أسوة بأسر الدول الملكية .
 حضرة عبد اللطيف السكياتي بك — ألاحظ أن الدستور الألماني الحديث سار على مبدأ الرجوع إلى الأمة لحل كل خلاف .
 دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية رفض الاقتراح المقدم من محمد على بك) .

(في ١٢ مايو سنة ١٩٢٢) .

صدور قرار من مجلس النواب بعدم الثقة بالوزارة يقرب عليه استقالة الوزارة . ولما — إن رأت أن ما حدث بشأنه الخلاف بينها وبين المجلس لا يعبر فيه عن رأي الأمة — أن تشرح ذلك للملك . وهو حر بعد ذلك في قبول استقالتها ، أو حل المجلس .
 (راجع نص المناقشة التي دارت بشأن هذا اللبأ تحت في لناد ٦٥) . (في ١٩ مايو سنة ١٩٢٢) .

لجنة وضع
البادئ العامة
للدستور

لجنة الدستور

الملك هو الذي يدعو البرلمان إلى كل اجتماع غير عادي ؛ وله تأجيل انعقاد البرلمان ؛ وله حل مجلس النواب ، ومع ذلك فلا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ؛ ولا يمكن أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

راجع المناقشة على هذا اللبأ في المادة ٣٩ .

(في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

إذا حصل الاقتراح وقصدت الوزارة همة المجلس كان عليها أن ترجع إلى الملك لتعرض الأمر عليه أو لترفع استقالتها له . فإن أقامها وعين غيرها حازرة لثقة المجلس كان بها . على أن له ألا يقبل الوزارة وأن يحل مجلس النواب وأمر بإجراء انتخابات جديدة . فإذا أيد المجلس الجديد الوزارة فبها . وإلا كان حتماً أن تستقيل .

راجع المناقشة على هذا اللبأ في المادة ٦٥ .

(في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

رفض اقتراح بحل مجلس النواب إذا طلبه ثلثا أعضائه .

حضرة على ماهر بك — قبل المناقشة في البنية التي قدمها حضرة عبد العزيز فهمي بك أستأذن في عرض هذا الاقتراح وهو :
 « يحل مجلس النواب إذا طلب ذلك ثلثا أعضائه » — وحكمة ذلك ظاهرة . وهي أنه في حالة الخلاف بينه وبين مجلس الشيوخ قد يرى من نفسه الرجوع إلى رأى الأمة واستغنائها في موطن الخلاف . إن اختلاف المجلسين يؤدي حتماً إلى إسقاط القانون للعروض . فلماذا لا تنتمى طريقتاً آخر لحل ذلك الخلاف دون أن يكون ذلك الحل على حساب إسقاط القوانين ؟ إن الأمة هي المرجع الأخير في كل قانون يراد فرضه على البلاد . فلماذا لا تنحصر الطريق ونعكن مجلس النواب من رغبته في استغنائها إذا اتفق بذلك ثلثا أعضائه ، حتى إذا أعادت الأمة انتخابهم في المجلس الجديد كان ذلك قضاء بسعة رأيهم وإلا كان المكس ؟

على أن ثلثي الأعضاء لن يجلبوا إلى هذه الطريقة إلا مدفوعين بحكم الضرورة القصوى . ولقد قيل إن مجلس النواب أخوف ما يكون من الحل . على أنك إذا لم تفرروا ذلك ولجأ الثلثان إلى الإضراب قد تسطت أعمال البرلمان جملة وأصبحت الحكومة مضطرة إلى حل مجلس النواب — فقدموا إذن على نفسه .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذه الطريقة شديدة الخطر ، لأن فيها إنشاء لسلطة مجلس الشيوخ على العموم . يقع الخلاف بين النواب والشيوخ ؛ وهؤلاء ملحوظ أنهم من طبقة خاصة ، وأنهم رجال قد اجتمعت لهم كفاءات في مختلف الفنون ، وأنهم أهل بصيرة

بالأمور وتجربة ، فأرهبهم لا بد أن يتد به في وجوه القوانين التي تسن للبلاد . واقتراح حضرة على ماهر بك يجعل التفتيش على الموم في يد النواب وحدهم ، إذ كلما نجم الخلاف بينهم وبين الشيوخ عمدوا إلى حل المجلس . ولقد يكون القانون المختلف عليه ضاراً جداً ولكنه مزوق يجلب أنظار الجمهور ولا تنفذ بصيرته إلى ما فيه من مآلبي فيعيد انتخاب أولئك النواب وكذلك ينفذ القانون .

للتشاور عن تسيير الأعمال السليمة هو الحكومة . وهي أكفأ الهيئات كلها على تدبير ما تضي الضرورة به لتوجيه تلك الأعمال . فهي إذا جلت يوماً إلى حل مجلس النواب فلاشياً لا ترى مصلحة البلد مستطاعة بغير ذلك القانون التي رفضه المجلس أو لا تراها مستطاعة في ظل ذلك القانون التي أقرت منه .

والخلاصة أن في طريقة حضرة على ماهر بك شل مجلس الشيوخ ، وقضاء على الضمانات التي للأمة في الحكومة باعتبارها معالجة للأمور ، وفي مجلس الشيوخ باعتباره مجرباً خبيراً بمواضع الصواب .

حضرة على ماهر بك — لست أرى بهذا الاقتراح إلى قض كل خلاف بين المجلسين بهذا الأسلوب ، على أنني لم ألاحظ فيه حالة معينة ؛ إنما أضع قاعدة عامة لها مزايا قد تكون هذه الصورة واحدة منها .

حضرة عبد العزيز فيمى بك — هذه المساعدة لا يصور تطبيقها إلا في حالة الخلاف بين المجلسين . أما عند الخلاف بين الحكومة والمجلس فإن لها أن تتخذ ما هو محول لها من حق الحل ؛ وهي لاجئة إليه إن رأت فيه ضرورة ولا تدع المجلس حتى يحل نفسه . حضرة عبد اللطيف الكباني بك — تريد من حضرة على ماهر بك أن يبين لنا طائفة من القروض الأخرى التي تظهر فيها مزايا هذه القاعدة .

حضرة على ماهر بك — إنما تكون الضمانة الدستورية أبلغ إذا تعدت أسباب التوازن بين القوى التشريعية . على أن ما أطلبه لا يحول مجلس النواب حقاً جديداً . فلقد سبق لحضراتكم أن قررتم أنه عند حل مجلس النواب وإعادة الانتخاب يكون رأى المجلس الجديد قاطعاً ، لأن الأمر حينئذ يكون بمثابة استفتاء الأمة . هذا حتى قرروا ؛ واقتراحى لا يزيد على ذلك ؛ وتلك طريقة لحل خلافات كثيرة . على أن اشتراط طلب الثلثين ضمانة لا يستهان بها .

حضرة عبد اللطيف الكباني بك — كل هذا يحوم حول أمور نظرية .

حضرة على ماهر بك — أريد أن أعد من وسائل حل الخلاف بين القوى التشريعية بقدر ما تصل إليه الاستطاعة . وأهم مظاهر هذا البعد في السبل هو عند قيام الخلاف بين المجلسين على قانون .

حضرة محمد على بك — أنا معارض في اقتراح حضرة على ماهر بك . وإن أكبر مظهر من مظاهره — كما يقول حضرة عبد العزيز بك — شل مجلس الشيوخ وإلقاء أيه كما خلف مجلس النواب .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على اقتراح حضرة على ماهر بك . (فتقرر بالأغلبية رفضه) .

(في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت البادئان ٨ و ٩ فصدقت عليهما الهيئة ، وهذا نصهما :

للمادة ٨ — لملك حتى حل مجلس النواب .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

لاحظت اللجنة الاستشارية أن مجلس الشيوخ لا يمكن أن يحل ذلك ؛ ولم تفهم معنى للفرقة بين مجلسي الشيوخ والنواب في هذا الصدد . فلو كان مجلس الشيوخ مكوناً كله أو أغلبه من أعضاء معينين أو من أعضاء بحكم القانون ، خصوصاً إذا ما كانوا معينين لمدة الحياة أو غير قابلين للزول ، لما كانت مسألة حل مجلس الشيوخ محللاً للبحث .

ولكننا إزاء مجلس شيوخ أغلبيته مكونة من أعضاء منتخبين ، وبجانبهم أعضاء معينون لمدة محدودة أسوة بالأعضاء للثنتين ، فتكون هناك أسباب خطيرة تدعو إلى التفكيك من حل مجلس الشيوخ ، إنما على حدة ، أو في وقت واحد مع مجلس النواب . وذلك لأنه قد يقوم خلاف بين مجلسي الشيوخ والنواب ، فيحل مجلس النواب ، وتستفيق البلاد فتؤيد وجهة نظر المجلس للتحل . ومع ذلك

لجنة الدستور

اللجنة
الاستشارية
التشريعية

فلن توجد وسيلة قانونية تمكن من تغيير رأى مجلس الشيوخ نزاراً لأن أعضاء متخيون لثلاث سنوات ، ولأنه يجد تجديداً صغياً كل خمس سنوات .

وبما يتطلب حل مجلس الشيوخ خلو الدستور من وسائل التوفيق بين المجلسين في النزاعات التي يمكن دائماً أن تقوم بينهما ، وذلك فيما عدا الخلافات على مسائل البرزانية .

فإذا أخذ بالرأى القائل بموازح حل مجلس الشيوخ وحسباً فلكل تعديل للواد ٥٢ و ٥٤ و ٨٩ و ٩٠ الجديدة ، وهي الواد التي تشير إلى حل مجلس النواب وحده .

صفة أعضاء مجلس الشيوخ لا تمنعهم في وقت من الأوقات ، طبقاً لحكم الدستور الذي لا يميز حل مجلس الشيوخ .
والأمر الملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ لا يعدونه أمراً الأمور في نصابها وأزال العقبات التي كانت قائمة في سبيل مباشرة الشيوخ لوظيفتهم — صرف مكافأة الأعضاء بناء على ذلك طول مدة التعطيل .

(جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير مكتب مجلس الشيوخ

بشأن المكافأة البرلمانية للتحفة لخبرات أعضاء المجلس في مدة تعطيل البرلمان

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ محمد عز العرب بك) .

« يتصرف المكتب بأن يرفع إلى المجلس القرار الذي اتخذته بجملة ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ فيما يتعلق باستحقاق حضرات أعضاء مجلس الشيوخ للمكافأة البرلمانية طول مدة التعطيل .

« فإذا وافق المجلس على ذلك القرار اتخذت هيئة الرقابة الإجراءات اللازمة لفتح اعتماد بالطريق الدستورية بمقدار المبلغ الذي يقتضيه دفع المكافأة للتأخرة ؟

الرئيس

على يكن »

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

قرار المكتب

بجملة ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ فيما يتعلق بالمكافأة

حصلت الناشئة في موضوع استحقاق حضرات الأعضاء للمكافأة تقررو ما يأتي :

إن صفة أعضاء مجلس الشيوخ لم تحل عنهم في وقت من الأوقات طبقاً لحكم الدستور الذي لا يميز حل مجلس الشيوخ ؛ وإن الأمر الملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩^(١) لا يمكن أن يفسر إلا على هذا الوجه ؛ وإنه في الحقيقة لا يبدو أنه أمر الأمور في نصابها ، وأزال العقبات التي كانت قائمة في سبيل مباشرة الشيوخ لوظيفتهم .

(١) أمر ملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩

نحمن نؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ يوضح نظام دستوري للدولة المصرية ؟

وعلى أمرنا رقم ٤٦ الصادر في ١٩ يولي سنة ١٩٢٨ ؟

وعلى كتاب الوزارة المرفوع إلينا بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ .

ورى المكتب ، بناء على ذلك ، أت الأعضاء يستقون قانونا مكافآتهم البرلمانية طول مدة التعطيل كما لو كان المجلس لم يطرأ عليه طارىء .

غير أنه يرى أن يؤجل صرف المكفآت المتأخرة إلى حين اجتماع المجلس وقص اعتماد الطريق الدستوري لصرفها . ويكتفى الآن بصرف المكفأة المستحقة من أول نوفمبر سنة ١٩٢٩ .

أمرنا بما هو آت :

- مادة ١ — يمل بالمواد ١٥ و ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ من الدستور .
- مادة ٢ — يحدد بمرسوم تاريخ دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب ؛ ودى إلى الاجتماع في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ مجلس النواب الذى ينتجه هذا الانتخاب ومجلس الميوخ الذى كان قائما في تاريخ إصدار أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ للقدم ذكره .
- مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .
- صدر برسرى للنزاه في ٢٨ جادى الأولى سنة ١٣٤٨ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٩) .

فؤاد

بأمر خضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

عفل يكن

وزير المواصلات

عبد الرحيم صبرى

وزير المراف

حافظ حسن

وزير الحفانية

حين درويش

وزير الحرية والبحرية

محمد أطولون

وزير المالية

مصطفى ماهر

وزير الأشغال السوية

حين واصف

وزير الداخلية

عفل يكن

وزير الزراعة

واصف ميكة

وزير الحفارية

أحمد مدمت يكن

وزير الأوقاف

أحمدى

وهذا نص الأمر للملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ :

أمر ملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨

بمجلس النواب والشيوخ ولغاف تطبيق مبنى مواد الدستور

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للقوة المصرية وعلى سكتاب الوزارة للرفع إلينا بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٢٨ ؛

أمرنا بما هو آت :

- مادة ١ — بمجلس النواب والشيوخ . ويوقف تطبيق المادتين ٨٩ و ١٥٥ من الدستور .
- وبناء على ذلك يؤجل انتداب أعضاء المجلس وتعيين الأعضاء الميين في مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنين من تاريخ أمرنا هذا . وعند انتهاء هذا الأجل يباد النظر في الحالة لتقرر إجراء الانتخاب والتعيين المذكورين أو تأجيلها زمنا آخر .
- أما السلطة التشريعية في فترة السنين الثلاث المذكورة أو في أى فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات فستلواها طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور ، وذلك بحراسم تكون لها قوة القانون .

مادة ٢ — حتى يصدر أمر آخر يوقف تطبيق المادة ١٥٧ والمادة الأخيرة من المادة ١٥ من الدستور .

مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .

صدر برسرى رأس الشين في ٢٧ من سنة ١٣٤٧ (١٩ يولية سنة ١٩٢٨) .

فؤاد

بأمر خضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الداخلية

محمد محمود

وزير المواصلات

عبد الحيد سليمان

وزير الزراعة (بالنيابة)

إبراهيم فهمى

وزير الأشغال السوية

إبراهيم فهمى

وزير المالية

على ماهر

وزير الحرية والبحرية

جفر ولى

وزير الحفارية (بالنيابة)

على ماهر

وزير الأوقاف

جفر ولى

وزير الحفارية (بالنيابة)

على ماهر

وزير الحفارية (بالنيابة)

على ماهر

وزير الأشغال السوية

أحمد لطفى السيد

وزير الأشغال السوية

أحمد لطفى السيد

وزير الأشغال السوية

أحمد لطفى السيد

وزير الأشغال السوية

أحمد لطفى السيد

وزير الأشغال السوية

أحمد لطفى السيد

وزير الأشغال السوية

أحمد لطفى السيد

وبناء على ذلك يقرر المكتب أن يطلب إلى وزير المالية بأن يضع تحت تصرف المجلس المال اللازم لمصروفاته من أول نوفمبر سنة ١٩٢٩ على أساس الرقم الوارد في آخر ميزانية أقرها البرلمان طبقاً للسنة ١٩٢٤ من الدستور .

تقرير مكتب مجلس الشيوخ

بشأن للكفاءة البرلمانية للمستخدة لحضرات أعضاء المجلس في مدة التعطيل — مواقة المجلس عليه

(للقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عن العرب بك) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تحرير المكتب ؟

حضرة الشيخ المحترم عزيز ميريم ائدى — أطلب من حضراتكم عدم الأخذ بالفقرة الآتية الواردة في تحرير المكتب « وأن الأمر للملك رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ لا يمكن أن يضر إلا على هسنا الوجه ، وأنه في الحقيقة لا يسوؤه أقر الأمور في صاحبها وأزال العقبات التي كانت قائمة في سبيل مباشرة الشيوخ لوظيفتهم » .

أطلب عمو هذه الفقرة لأنها مستقلة إلى أمر ملكي بعد إجراء تشريعاً من الإجراءات التي وقت أثناء تعطيل البرلمان . وكل الإجراءات التشريعية التي وقت من يوم تعطيل البرلمان إنفا على مطروحة أمام لجنة الحفائية ؛ ومسيرها إما إلى الإلغاء أو الإبقاء . فذلك أطلب إلغاء هذه الفقرة حتى لا تدخل في مناقشة دستورية الأمر للملك رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ ، إذ هذا الأمر لا يخرج في طبيعته عن كونه مخالفاً للدستور كخالفه الأمر للملك رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ، فإن هذين الأمرين من طبيعة واحدة . ولا أريد أن يؤخذ في قرار المكتب بالأمر السابق حيث إن النقاشية فيه تثير الكلام في دستورية الأمرين للذكورين . وليس هذا الوقت وقت النظر في ذلك . وقد استند المكتب في قراره إلى الدستور مباشرة . وما دام الدستور في ذلك صريحاً فلا لزوم للاستناد إلى هذا الأمر للملك حتى لا تنطرق إلى المناقشة في دستوريته . فلاحظ ذلك أطلب من حضراتكم عدم الأخذ بهذه الفقرة .

الرئيس — يريد حضرة العضو المحترم استبعاد فقرة من قرار المكتب ؛ وهذا غير جائز لأن هذا القرار صدر نهائياً ولا يمكن تعديله . وإنما لحضرة أن يقترح على المجلس أسباباً غير الأسباب الواردة بقرار المكتب ، كأن يقول مثلاً : أترح أن يوافق المجلس على قرار المكتب دون أن يشيد بأسبابه .

حضرة الشيخ المحترم عزيز ميريم ائدى — أريد أن يكون قرار المجلس سلباً بالصيغة الآتية :

« إن صفة أعضاء مجلس الشيوخ لم تعمل عنهم في وقت من الأوقات طبقاً لحكم الدستور الذي لا يجوز حل مجلس الشيوخ . ويرى المجلس بناء على ذلك أن الأعضاء يستحقون قانوناً مكافآتهم البرلمانية طو لمدة التعطيل كما لو كان المجلس لم يطرأ عليه طارئ » .
الرئيس — أرجو أن يقدم حضرة الشيخ المحترم اقتراحه كتابة .

حضرة الشيخ المحترم محمد عن العرب بك (المقرر) — إن قرار المكتب المرفوع لمية المجلس اللوق يتضمن أرت الأعضاء يستحقون للكفاءة مدة تعطيل المجلس لأن صفة العضوية لم تزل عنهم ، وأن ما جاء فيه من ذكر الأمر للملك رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ هو من باب الترق . ومعنى ذلك أن الجملة التي أسدوت الأمر جعل المجلس اعترفت بأن الحل ليس صحيحاً . وإني أعتقد أن جاء هذه الفقرة يكسب قرار المكتب قوة — لهذا أطلب إلى المجلس أن يوافق على القرار بأسبابه .

حضرة الشيخ المحترم عزيز ميريم ائدى — أطرح في هذا ...

الرئيس — أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يقدم اقتراحه كتابة بالصيغة التي يراها لينظر فيه المجلس .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك — إن البيان الذي أدلى به حضرة للقرر عرت الحكمة في وضع الفقرة التي يريد حضرة الشيخ المحترم عزيز ميريم ائدى استبعادها تزيد القرار قوة ؛ ولذلك أرى أن يوافق المجلس على قرار المكتب بالتفسير الذي جاء على لسان للقرر ، والذي أرى فيه ما يحقق غرض حضرة الشيخ المحترم عزيز ميريم ائدى .

حضرة الشيخ المحترم عزيز ميريم ائدى — إنني لا أتنازل عن اقتراحي إذ لا يمكن مطلقاً أن أقدم الفائدة العملية من بناء

هذه الفقرة .

حضرة الشيخ المحترم محمد عز العرب بك (المقرر) - القائدة هي، كما قلت، أن الأمر للسلكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ اعتبر المجلس قائماً؛ وفي هذا ما يؤيد أن أمر الحل لم يصادف الصحة دستورياً.

حضرة الشيخ المحترم عزيز ميرم افندي - حضرة المقرر يريد أن يدخلنا في مناقشة أمر ملكي أرى من الحكمة ألا تعرض لبحث محته دستورياً من عمه.

حضرة الشيخ المحترم أحمد زيور بلشا - أوافق على رأى حضرة الشيخ المحترم عزيز ميرم افندي، لآني أرى من اللائق عدم ذكر الفقرة للراد استبدالها لأن أمر الحل ملغى من طبيعته.

الرئيس - والآن سيتل على حضراتكم اقتراح حضرة الشيخ المحترم عزيز ميرم افندي.

تلى الاقتراح المذكور، وهذا نصه:

« أقترح أن تكون أسباب قرار المكسب هي الآتية:

« إن صفة أعضاء مجلس الشيوخ لم تصل عنهم في وقت من الأوقات طبقاً لحكم الدستور الذي لا يميز حل مجلس الشيوخ.

« ويرى المجلس، بناء على ذلك، أن الأعضاء يستحقون قانوناً مكافئاًهم البرلمانية طول مدة التعطيل كما لو كان المجلس لم يطرأ

عليه طارئاً».

حضرة الشيخ المحترم الشيخ محمد عز العرب بك (المقرر) - أرى أن هذا الاقتراح غير مقبول شكلاً، لأن حضرته يريد تعديل

أسباب قرار المكسب؛ وليس هذا من حقه، وإنما لحضرته أن يقترح أن يكون قرار المجلس مسياً بكيت وكيت.

حضرة الشيخ المحترم عزيز ميرم افندي - أوافق على ما قاله حضرة المقرر، وعلى أن تكون أسباب قرار المجلس هي ما تضمنه

اقتراحى.

الرئيس - الموافق على اقتراح حضرة الشيخ المحترم عزيز ميرم افندي يتفضل بالوقوف.

(وقف خمسة من حضرات الأعضاء).

الرئيس - المجلس يوافق على قرار المكسب.

(في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠).

حل مجلس النواب خمس مرات:

الأولى - بمقتضى الرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤. ولم يتل الرسوم في أى المجلسين؛ وعقد المجلس المحلول أولى جلساته

في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤.

تكون مدته تسعة أشهر وتسعة أيام.

الثانية - بمقتضى الرسوم الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥. وتلى الرسوم في مجلس النواب ولم يتل في مجلس الشيوخ.

وعقد المجلس المحلول أولى جلساته في صباح ٢٣ مارس للذكور. وتلى الرسوم في مساء اليوم نفسه.

تكون مدته أقل من أربع وعشرين ساعة.

الثالثة - بمقتضى الأمر للسلكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨. وحل معه أيضاً مجلس الشيوخ^(١). ولم يتل الأمر للسلكي في أى من المجلسين.

وذكر فيه أن الدستور يقف السبل به لمدة ثلاث سنين قابلة للتجديد.

وعقد المجلس المحلول أولى جلساته في يوم ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦. والحل في ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨.

تكون مدته سنتين وشهراً وتسعة أيام.

(١) ولكن لا أعيد مجلس النواب الجديد في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ طه مجلس الشيوخ عنه الذى تقرر حله بهذا الأمر؛ واعتبر أن حله وقع بطلاً؛ وكان من مظاهر هذا البطلان أن مكافأة حضرات الشيوخ عن تلك المدة صرفت لهم جيباً (من تلويح الحل إلى تلويح الانقضاء).

الرابعة — بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ . وحل أيضاً مجلس الشيوخ . ولم يتل الأمر الملكي في أي المجلسين .

وعقد المجلس المحلول أولى جلساته في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ . والحل في ٢٢ أكتوبر من السنة نفسها .

فتكون مدته تسعة أشهر وأحد عشر يوماً .

وهذا الأمر أثنى الدستور ؛ وأوجد دستوراً جديداً هو دستور سنة ١٩٣٠ ؛ وذكر فيه أنه يفد من تاريخ انقضاء البرلمان المنتخب على أسسه . وانقضى فعلاً هذا البرلمان في ٢١ يونيو سنة ١٩٣١ . ثم أثنى هذا الدستور وما ترتب عليه بالأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ، في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ .

الخامسة — بمقتضى للرسوم الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ . وتلى في المجلسين .

وانقضى المجلس المحلول مع مجلس الشيوخ بجمعة مؤتمراً في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ لبعده نبأ وفاة الملك فؤاد ، وارتقاء الملك فاروق الأول عرش البلاد . وانتخبت الهيئة أعضاء مجلس الوصاية . ثم عقد أولى جلساته وحده في ٢٣ ما يو سنة ١٩٣٦ . وحل في ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ .

فتكون مدته سنة وعمانية أشهر وأربعة وعشرين يوماً .

مادة ٣٩ - « لملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ، ولا أن يتكرر ،
« في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين » .

الملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ، ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد
بدون موافقة المجلسين .

راجع التعليقات على المادة السابقة ٣٨ . (جلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

الملك هو الذي يدعو البرلمان إلى كل اجتماع غير عادي ؛ وله تأجيل انعقاد البرلمان ؛ وله حل مجلس النواب . ومع ذلك فلا يجوز
أن يزيد التأجيل على شهر ؛ ولا يمكن أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

حضرة محمد علي بك - لا زالت على رأيي في أن حل مجلس النواب لا يكون إلا بعد أخذ رأي مجلس الشيوخ .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك - وأنا أوافق حضرة محمد علي بك في ذلك . .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية بقاء المادة على حلتها) .

حضرة علي ماهر بك - كما أن للملك أن يدعو البرلمان إلى اجتماع غير عادي ، فإنني أقترح كذلك أن يمدى البرلمان إلى اجتماع غير
عادي إذا طلب ذلك عدد مخصوص من أعضاء أي المجلسين .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - ينيني ، قبل أخذ الرأي على هذه الإضافة ، بيان المدد الذي يصح منه هذا الطلب . وهل في هذه
الحالة يكون الاجتماع مطلقاً أم خاصاً بمسألة أم مسائل معينة لتحديد في نفس الطلب .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

حضرة محمود أبو النصر بك - ما دامت أغلبية أحد المجلسين كافية لعدد البرلمان ، فأننا أرى أن يشترط لصحة الطلب أن يقدم
من ثلثي أحد المجلسين على الأقل .

حضرة عبد الحميد بدوي بك - وأنا أرى اشتراط أغلبية ثلاثة أرباع أحد المجلسين .

حضرة محمد علي بك - لست أرى حاجة إلى اشتراط أغلبية خاصة مطلقاً ، فإن العبرة بالموضوع نفسه ؛ وذلك مرجعه في النهاية
إلى ما شرطه الدستور من توفر الأغلبية ، مطلقاً كانت أو خاصة ، بحسب السائل للمرونة في كل من المجلسين .

حضرة علي التلاوي بك - هذه مادة جديدة ؛ ويجب أن تترك لجنة اللجنة الفرصة للكفاية لتدبرها وتبين وجوه الرأي فيها .

حضرة زكريا نامق بك - هذه مسألة يجب أن نحاط بكثير من التيقن بحيث تكون صعبة التنفيذ . لأن طلب عقد البرلمان في
غير وقت الانعقاد لا يكون إلا لأمر خطير . وللغرض في هذه الحالة أن الحكومة لا ترى حاجة تدعو إلى عقده ، فتتحرك بعض الأعضاء
من أنفسهم - لهذا لا يصور إلا للرغبة في إحداث أمور استثنائية خطيرة ، وذلك حقن بالاحتياط التام . فأقترح ألا يقدم البرلمان في
هذه الحالة إلا إذا طلب ثلث الأعضاء في كل من المجلسين معاً .

حضرة إبراهيم الحبلاوي بك - لا غشانة على الحكومة ولا على الأمة من أن يقدم البرلمان اجتماعاً غير عادي بطلب أحد
المجلسين ؛ وليس في الأمر أي إخلال بالنظام . وأرى أنه يكفي طلب ثلثي أحد المجلسين .

حضرة محمود أبو النصر بك - القانون الفرنسي يشترط طلب الأغلبية المطلقة لكل مجلس من المجلسين معاً (وتلا نص القانون
الفرنسي مؤيداً لذلك) .

حضرة علي ماهر بك - أرى أن نضم الطريقة الفرنسية إلى الطريقة التي اقترحها بحيث يجب عقد البرلمان متى طلبت ذلك
الأغلبية المطلقة في كل منهما معاً ، أو طلب أحدهما بأغلبية الثلثين .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

لجنة وضع
البرلمان
للمستور

لجنة الدستور

(تقرر بالأغلبية الأخذ بحكم القانون الفرنسى ، بحسب أنه يجب اجتماع البرلمان اجتماعا غير عادى متى طلبت ذلك الأغلبية المطلقة فى كل من المجلسين) .

(فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

المادة ٩ - للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ، ولا أن يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

(فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

منع الأعضاء من الكلام قبل تلاوة مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان .

جلس النواب

مضبطة الجلسة الثامنة والعشرون

١ - مرسوم بتشكيل الوزارة الجديدة . ٢ - مرسوم بتأجيل انعقاد جلسات البرلمان مدة شهر

اجتمع مجلس النواب علنا فى يوم الخميس ١٠ المحرم سنة ١٣٤٧ الموافق ٢٨ يوتية سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة الأستاذ وصفا واصف رئيس المجلس .

وعندما دخل حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا قاعة حضرات الأعضاء وقفا وبصفيق حاد متواصل .

زكريا مهنا اخدى - ليلى المستور .

(هتاف عام : ليلى المستور) .

زكريا مهنا اخدى - ليلى المستور .

(هتاف عام : ليلى المستور) .

زكريا مهنا اخدى - ليلى المستور .

(هتاف عام : ليلى المستور) .

زكريا مهنا اخدى - لمة الله على من يتدى على المستور .

(هتاف : لمة الله على من يتدى على المستور) .

الرئيس - جاءنى مرسومان ملكيان : الأول ...

يندد العزيز الصوفانى اخدى - اطلب الكلمة .

الرئيس - لا آذن لك بالكلام .

عبد العزيز الصوفانى بك - يجب أن يجمع لى بالكلام .

الرئيس - أمتنع من الكلام . وإن لم تتل أطيع عليك أحكام اللائحة الداخلية .

جاءنى مرسومان ملكيان : الأول بتشكيل الوزارة ، وقصه :

» مرسوم ملكى بتأليف الوزارة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور ؟

وعلى الأمر الكرم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؟

وبعد الاطلاع على أمرنا الكرم الصادر بتاريخ ٧ المحرم سنة ١٣٤٧ (٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨) ؟

وبناء على ملعرضة علينا رئيس مجلس الوزراء ؟

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عين :

محمد محمود باشا	وزيراً للداخلية ؟	نخلة للعلوي باشا	وزيراً للزراعة ؟
جعفر ولي باشا	وزيراً للحرية والبحرية ،	علي ماهر باشا	وزيراً للسالية ؟
وللاوقاف مؤقتاً ؟		إبراهيم فهمي بك	وزيراً للأشغال العمومية ؟
عبد الحميد سليمان باشا	وزيراً للمواصلات ؟	حافظ غنمي بك	وزيراً للخارجية ؟
أحمد محمد خشبه باشا	وزيراً للثقافية ؟	أحمد لطفي السيد بك	وزيراً للمعارف العمومية .

مادة ٣ - على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا ؟

صدر بمرأى عايدین فی ٩ المحرم سنة ١٣٥٧ (٢٧ يولية سنة ١٩٢٨) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

مرسل إلى رئاسة مجلس النواب للإحاطة ؟

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

والثاني :

مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بدعوة البرلمان إلى عقد جلساته العادية ؟

وبعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الدستور ؟

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى هذا المجلس ؟

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يؤجل انعقاد البرلمان مدة شهر .

مادة ٣ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويصل به ابتداء من اليوم ؟

صدر بمرأى عايدین فی ١٠ المحرم سنة ١٣٤٧ (٢٨ يولية سنة ١٩٢٨) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

مرسل إلى رئاسة مجلس النواب للعمل بموجب ؟

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

بناء على ذلك يؤجل انعقاد المجلس شهراً على أن يتقدم من تلقاء نفسه في الساعة السادسة من مساء يوم السبت ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٨ .
ورفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساء .
هذه المضبطة لم يصدق عليها مجلس النواب .
(في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨) .

المجلس لا يعلم بمرسوم التأجيل بصفة قانونية إلا عند تلاوته عليه في الجلسة من فوق منبره ؛ ولا ينفذ إلا بعد ذلك ؟

مجلس النواب

اقترح مقدم من حضرة النائب المحترم خليل إبراهيم أبو رحاب
بضم مضبطة الجلسة التاريخية الخالدة التي عقدها المجلس على أثر تحطيم السلاسل
إلى مجموعة مضابط مجلس النواب للورق لدورة سنة ١٩٣٠
الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم كامل صدق بك ، وكيل المجلس) - حضرات النواب المحترمين :
قدّم حضرة النائب المحترم خليل أبو رحاب اقتراحاً نصه :

حضرة صاحب العزة المحترم رئيس مجلس النواب
تحية واحتراماً ، وبعد قد اطّلت على مجموعة مضابط مجلس النواب للورق لدورة سنة ١٩٣٠ ، فلم أجد بينها ذكراً للجلسة التاريخية
الخالدة التي عقدها المجلس برئاسة المغفور له وصفاً واصف بك في هذا المكان ، على أثر تحطيم السلاسل وانهزام الحصار العسكري
للساحب الذي أقيم في وجه نواب الأمة وشيوخها يوم ذاك . وقد تحققت أن مضبطة هذه الجلسة كانت بين مضابط الجلسات التسعة
للدورة البرلمانية في سنة ١٩٣٠ ولكنها حُفّت . واليوم ، وقد عاد دستور الأمة ، وبها بنا تملين حقيقين للبلاد ، فترى من أقدم
الواجبات علينا أن نلخص ذكرى ذلك اليوم المجد ، بإعادة مضبطة هذه الجلسة إلى مجموعة المضابط الرسمية للدورة للشار إليها .
لذلك أوجو عرض هذا الاقتراح على هيئة المجلس .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

ولما كان هذا الاقتراح يتعلق بموضوع داخلي من أعمال المجلس الخاصة به فأرى اعتباره مكتوبة ينظر المجلس فيها الآن دون حاجة
إلى إحالته على لجنة الاقتراحات .

فهل نوافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس - وقد نظر مكتب المجلس أمس في هذا الاقتراح وبخه من جميع الوجوه ، فرأى أنه في يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠
صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ؛ وقد جاء في المادة الثانية منه « على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا وصل به
ابتداء من اليوم » . ومعنى ذلك أن يرسل رئيس الوزراء للرسوم إلى المجلس في يوم صدوره - إلا أن المجلس لا يعلم بهذا المرسوم بصفة
قانونية إلا عند تلاوته عليه في الجلسة من فوق هذا المنبر ولا ينفذ إلا بعد ذلك ، إذ أنه من المقرر دستورياً أنه لا يجوز تعطيل المجلس
إلا من فوق المنبر . وقد تلى مرسوم التأجيل على المجلس في جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٠ المحددة لاجتماعه من قبل ؛ فقرر العمل به في الحال
وأجل اجتماعه شهراً من يوم صدور مرسوم التأجيل ؛ وحدد لجلسته التالية ٢١ يولييه سنة ١٩٣٠ ؛ وأثبت ذلك في المضبطة .

ولكن مضبطة تلك الجلسة لم تنشر لأن مكتب المجلس في ذلك العهد قرر بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٣١ عدم إلحاقها بمجموعة
للمضابط لسنة ١٩٣٠ وعدم نشرها بالجريدة الرسمية ، باعتبار أن الجلسة ، على زعمه ، لم تكن قانونية لانعقادها في فترة التأجيل .

وقد رأى مكتب مجلسكم للورق أن هذا القرار يخرج عن اختصاص المكتب ، إذ أن كل ما يتعلق بالمضابط من تصحيح أو إقراره
من اختصاص المجلس نفسه ، ومن باب أولى حذف مضبطته . لذلك كان هذا القرار باطلاً في شكله وفي موضوعه لصدوره من هيئة
غير مختصة . وبناء عليه تكون مضبطة الجلسة التي عقدت في ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٠ قانونية ؛ ويجب ضمها إلى مجموعة دور سنة ١٩٣٠
ونشرها في الجريدة الرسمية أسوة بشيها من المضابط .

(في ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦).

(۳۰ ديسمبر سنه ۱۹۳۷) .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حييته بك — أطلب الكلمة .

حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أبظه بك — لقد صدر مرسوم التأجيل أمس ، فلا يحق لأحد أن يتكلم .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اقدى — لنا أن نتكلم ؟ وإن أطلب الكلمة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — أطلب الكلمة في الشكل .

الرئيس — إن من أحسن ما يصف به أعضاء مجلس الشيوخ أنهم يتناقشون في هدوء وسكون ، على أن مثل هذه الأيام لا بد أن يمر ؛ فلي حضرات الأعضاء أن يحافظوا على حسن العلاقات الودية بينهم ، وأن يجروا في مناقشتهم على ما اعتادوا عليه من التبصر والروية ، والآن ليتفضل حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك بالكلام .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — أريد الكلام في الشكل . لا يحق لأحد من حضرات أعضاء المجلس أن يتكلم ما دام قد صدر مرسوم ملكي بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ...

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اقدى — إن الرأي في ذلك للمجلس وليس لحضرتك .

الرئيس — أرجو من حضرات الشيوخ المحترمين المحافظة على النظام ، كما أرجو أيضاً أن تكون للنقطة في جو هادي ؛ ولا داعي لهذا الجول للكهرب .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حييته بك — لقد طلبت الكلام أولاً .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — أنا أعطيت الكلمة ؛ وأقول إنه ما دام قد صدر للرسوم بتأجيل البرلمان فلا حق لأحد في الكلام ؛ ويجب علينا ، ونحن هنا في مجلس الشيوخ ، أن نحترم للرئيس الملكية .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حييته بك — لم يزل بعد مرسوم التأجيل .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — أريد أن أذكر الأسباب التي تمنعنا من الكلام .

الرئيس — أرجو لكل من يريد الكلام أن يوجه كلامه إلى رئاسة المجلس ، كما أرجو ألا يخاطب بعضهم البعض لكي تتمكن السكرتيرية من ضبط أقوالكم .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — أرى أن يتكلم حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك أولاً .

الرئيس — يقول حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك إنه لا يجوز الكلام ولا نصح للثاقبة ما دام مرسوم التأجيل قد صدر .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — لنا رد على هذا .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — قبل أن يصدر للرسوم الملكة لتأليف الوزارة الحالية كان مجلس الشيوخ قد حدد جلسة لأخذ الرأي على مشروع قانون التسوية القارية ومشروعات قوانين أخرى ؛ ونظرًا لعدم تكامل العدد القانوني حددت جلسة اليوم ، وبإقتضائهم أصدرتكمب المجلس جدول الأعمال محمياً على عدة مسائل ، منها اعتبارات ، ومنها أسئلة ، ومنها أخذ الرأي على مشروعات قوانين وغيرها . وكان مما أن تكون الوزارة ممثلة عند نظر هئته للمشروعات ، ولكن صدر مرسوم التأجيل في الفترة بين الجلسة السابقة وجملة اليوم ؛ ونشر هذا للرسم في الصحف وأخذ كل منا علماً به . ودخل ذلك أن مكتب المجلس نفسه أصدر جدول أعمال جديداً وذكر فيه أن المجلس يعقد اليوم للنظر في الاعتبارات وثلاثة مرسوم تأليف الوزارة ومرسوم التأجيل . ولا يوجد غير ذلك في جدول الأعمال ، فيجب نظاماً أن تمتش في أعمالنا طبقاً لما ورد بجدول الأعمال .

... فضاح عن ذلك فإن الدستور هو عقائده لا مواد قط . وقد حدث فعلاً أن أجل البرلمان عمهراً في سنة ١٩٣٨ . وقد عقد مجلس النواب وطلب أحد حضرات النواب الكلمة ، وهو حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني بك ، فنه الرحوم وصاروا متف بك . وقد كان

رئيساً للمجلس - من الكلام . وتلى مرسوم التأجيل دون أن يتكلم أحد في كلام خارج عن جدول الأعمال . وإلى حضراتكم ما ورد بالجلسة المذكورة متقولاً عن مضطربة مجلس النواب :

« الرئيس - جاءني مرسومون ملكيان : الأول ... »

عبد العزيز السوفاني بك - أطلب الكلمة .

الرئيس - لا آذن لك بالكلام .

عبد العزيز السوفاني - يجب أن يسمع لي بالكلام .

الرئيس - أمتنع من الكلام ؛ وإن لم تحتل أطبق عليك اللائحة الداخلية .

وبالفعل لم يتكلم أحد بعد ذلك . وهذا تخليد ثابت يجب أن يحترم . زد على ذلك أن مرسوم التأجيل هو حق غوّل لحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك العظم بمقتضى مادة من مواد الدستور ؛ فاجلته الحق في أن يؤجل البرلمان شهراً ؛ وليس لنا إذن أن نتكلم في موضوع يخرج عن جدول الأعمال .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثيته بك - لكل عضو من حضرات الشيوخ المحترمين أن يطلب الكلام ، ولكن حضرة زميلنا الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك يارض في هذا ويستند إلى ما حصل في مجلس النواب في سنة ١٩٢٨ ، إلا أن مجلس الشيوخ له تقاليد إذ حصل في سنة ١٩٢٨ بالثبات ومناسبة كهذه أن أبلغ مجلس الشيوخ للفخورة له محمد عن العرب بك أن يتكلم وتكلم فلا . يضح إذن أن سوابق هذا المجلس تؤيد هذا التقليد ، وهو تقليد ثابت لنا إذا أريد العمل بالتقاليد . وما دام أنه قد تبى مرسوم بتشكيل الوزارة الجديدة فليس ما يمنع أى عضو يريد الكلمة أن يلقى كلمته .

يقول حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك إنه مادام قد صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، وعلنا به ، ونشر في الجرائد ، فهذا مثله أنه لا يجوز الكلام بعد ذلك . وبإشارة أخرى أن نشر مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان في الصحف السيارة يكتفى باعتباره المجلس مؤجلاً .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - لقد نشر مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان في الجريدة الرسمية .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثيته بك - سياف ، ومع ذلك فهذه النظرة التي قال بها حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك غير صحيحة ولا سند لها ؛ والدليل على ذلك وجود حضراتكم في هذا المكان هذه الليلة . ولو كانت هذه النظرة صحيحة لما اجتمعنا الليلة ، ولما كان اجتماعنا صحيحاً ، ولما صدقنا على مضطربة الجلسة السابقة ، ولما تلى على حضراتكم مرسوم تأليف الوزارة الجديدة . وفي رأب أن المجلس مازال موجوداً ، ولكل عضو من حضرات أعضائه أن يطلب الكلمة إلى أن يتلى مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان . وما دام هذا المرسوم لم يتلى لأن فلنا الحق في الكلام . هذا فيما يتعلق بالشكل ، وأحفظ لنفسى الكلمة فيما يختص بالموضوع . حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أؤيد ما أدلى به حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثيته بك ؛ وأزيد عليه أنه إذا ما أخذ بنظره حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك ومنع حضرات الأعضاء من الكلام ، ففي ذلك جبركثير على حرية الكلام ، بل فيه تعرض للدستور وللإحدى للقررة إلى الخطر الشنيع .

ذلك أنه من حق المجلس - وهو المحفوظ على الدستور وبلاده - أن يناقش كل مرسوم إذا ما وجد أنه فيه ملاحظات تتعلق بالناحية الدستورية أو غيرها ، وفي ذلك ما فيه من الخطر . فثلاً بمناسبة مرسوم تأليف الوزارة الجديدة أرى أن من حق المجلس أن يلاحظ أن مقاعد الوزراء به خالية منهم ، ذلك لأن الوزارة الجديدة لم تواجه البرلمان ، مع أنه من اللابدئ الدستورية المقررة أن تتضم الوزارة عند تشكيلها إلى البرلمان . وأنا أستند في ذلك إلى رأى وزير من وزراء الدولة في الوزارة الحالية ؛ ويتلخص هذا الرأى في أنه لا يكون من الوجهة الدستورية تقييم الوزارة إلا بأمرين :

أولاً - صدور مرسوم ملكي بتشكيل الوزارة .

ثانياً - أن تتقدم الوزارة الجديدة إلى مجلس النواب لتحوز الثقة . وبغير تحقق هذين الشرطين ليس للوزارة كيان دستوري ، وليس لها حق ولاية الحكم .

وأنا ، كضو في هذا المجلس ، مطالب أن أحفظ على مبادئ الدستور ، وأن أبدي ما ينبغي من الملاحظات على كل مخالفة دستورية ، وأن أعرضها على المجلس المناقشة فيها .

وأرجو أن تسعوا إلى ما يقوله في هذه النقطة حضرة صاحب السالى وزير البولة محمد حسين هيكى بك في كتابه « السليمة الصرية والاختلاب المستورى » ، إذ قال : « وفي رأينا أن النظرية الدستورية التى لم يثرها البرلمان وأثرناها نحن هنا هى النظرية الدستورية السليمة .

» فأية وزارة دستورية لا يمكن أن تقوم وتتولى شؤون الحكم إلا إذا توافر لها ركنان : تعيين جلالة الملك لها تعييناً لا تصحيح وزارة شكلاً إلا به ، وثقة مجلس النواب بها ثقة لا سبيل لها أن تباثر عملاً إلا إذا حصلت عليها ؟ فإذا لم يتوفر لأية وزارة أى واحد من هذين الركنين لم يكن لها من الجهة الدستورية الكيان الشكلى الذى تستمدّه من تعيينها وسلطة العمل التى تستمدّها من الثقة بها .

وهذا الركن الثانى هو الذى يحمل لها ولاية الحكم دون سواء — هذا هو رأى أحد وزراء البولة ؟ وقد انضم إليه فى رأى أحد أساطين الكتاب فى الجريدة التى تتكلم بلسان الوزارة الجديدة ، وهو الأستاذ إبراهيم عبد القادر اللزنى .

يستفاد من ذلك أنه إذا حصل أن تعينت الوزارة بأمر ملكى ولكنها لم تتقدم إلى مجلس النواب وتواجهه ، ولم تطلب التصويت على الثقة بها وتوات بعد ذلك الحكم فى البلاد ، فمن حق ومن واجب ، كضو فى مجلس الشيوخ ، أن أعلن على هذا وأقول أن ليس لهذه الوزارة من الوجهة الدستورية حق ولاية الحكم لأن ركناً أساسياً من أركان قيام الوزارة غير متوفر ، وهو تقديمها للبرلمان للحصول على الثقة بها . فكيف يطلب حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك أن يفوت على المجلس قبله بهذا الواجب ؟

أليس فى هذا ، بإحضرات الأعضاء المحترمين ، حجب على حرية الكلام ، وتضييع لحقوق الأمة ، وضوت للملاحظات الهامة التى ينبغى أن تسجل فى هذه الجلسات التاريخية ؟ هذا فيما يتعلق بمرسوم تشكيل الوزارة الجديدة .

أما فيما يتعلق بمرسوم تأجيل انعقاد البرلمان وما قيل من أنه يجب احترام الرسوم التى صدر به من حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك ، فرجائى إلى حضراتكم أن تذكروا — وتذكروا دائماً — أن صاحب الجلالة فوق للشوليات جلياً . (تصفيق حاد) .

قلت إن صاحب الجلالة فوق كل للشوليات ، وإن هذا العرش يشترك الجميع — لا أتم وحكم معشر اللذين لهذه الوزارة — فى المحافظة عليه وانتدائه بالمعج والأرواح . وجلالة الملك لا يطلب منكم ، وليس فى حجة إلى أن تقولوا للرة تلو للرة بإحترام للرسوم التى تصدر منه ، لأن هذا لا يقصد به إلا البس الذى لا يلىق عند ذكر هذا للقلم السامى .

(تصفيق حاد) .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — أتم التسلسون .

(ضجة وأصوات : حاشا ، بل أتم التسلسون القسود بين العرش والأمة) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجنيدى — قلت إن جلالة الملك فوق للشوليات جلياً ؟ ونحن إذ هول هذا نبرهن على أننا أشد الناس إخلاصاً لجلالة الملك .

(تصفيق حاد) .

ونبرهن كذلك على أننا حرصون الحرس كله على أن نصون للبدى « الصمجة الكفية بورحدة الأمة وسلامة البلاد وصيانة الدستور . إن جلالة الملك يتولى سلطاته بواسطة وزرائه ؟ فإذا ما وجهت انتقاداً إلى مرسوم ما فإنى أوجهه إلى الوزراء الذين يتولى الملك سلطاته بواسطتهم .

حضرات الشيوخ المحترمين :

إن الرسوم الذى صدر بتأجيل انعقاد البرلمان هو فى نظرتنا مرسوم باطل ، وعخالق للدستور ، لأنه ليس لوزارة أن تطلب تأجيل

انتقاد البرلمان إلا إذا كانت قد حازت ثمة المجلس من قبل . هذا هو لبأ الذي استقر عليه رأى أغلبية الفقهاء الدستوريين ، وقال به حضرة صاحب للمالى وزير الدولة الدكتور محمد حنين هيكى بك . اسمعوا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إلى ما قاله معاليه فى صفحة ٣٤ من كتاب السياسة للصرة والانتخاب الدستوري : « على أن النظرية الدستورية للأخذ بها لدى الأكثرين من ذوى الرأى والملاء أن أية وزارة لا تملك استصدار مرسوم التأجيل من غير أن تحوز ثمة المجلس صراحة أو ضمناً » .

أحسب قول أحد أعضاء الوزارة الجديدة التى استصدرت مرسومها بتأجيل انتقاد البرلمان ؟ إنه يقول إن أية وزارة لا تملك أن تصدر مرسوم التأجيل إلا إذا حازت ثمة البرلمان ، صراحة أو ضمناً . ولما كانت هذه الوزارة لم تحز الثقة ، لا صراحة ولا ضمناً ، وإنما على العكس فلأن تهربها من التقدم إلى مجلس النواب فيه اعتراف منها وشعور بيجزها عن أن تتال ثمة البرلمان .

لذا كان الأمر كذلك ، أليس من واجبا أن نبدي هذه الملاحظة ، وأن نسجل فى عاشر هذا المجلس للوقر تلك المخالفة الخطيرة التى ارتكبتها الوزارة لا سيما أنها قالت فى خطابها لحضرة صاحب الجلالة الملك إنها ستكون حفيظة على أحكام الدستور نصاً وروحاً ؟ فإذا لاحظنا أن هذه الوزارة ارتكبت فى أول عمل لها مخالفة دستورية ، فمن حقا أن نبدي ما نشاء من الملاحظات ، وألا نقول أية مخالفة دستورية دون أن نثبتها ونسجلها على المخالفين ؛ وسيكون النصر حليفاً للدستور وحماته .

(تصفيق حاد) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أطلب الكلمة .

الرئيس — هل تشارط حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي رأيه ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — لقد تكلم حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك فى الشكل ؛ وتكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي فى الموضوع ؛ وأرى أن لا فائدة من التوسع فى الكلام .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أشكر حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك لما تقدم به من اعتراض أمام المجلس . فإنه بذلك هياً لنا فرصة جديدة لكى نقر من جديد التقليد الذى قررناه فى الماضى ، ذلك التقليد الدستوري الصحيح الذى يقضى بأنه يحق للمجلس أن يبدى رأيه فى أعمال الوزراء أى كانت .

الرئيس — لم يتم الوزراء بأى عمل إلى الآن .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — تقضى المادة ٤٨ من الدستور بأن حضرة صاحب الجلالة الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ؛ ومعنى ذلك أن الملك يتولى جميع سلطاته بواسطة وزرائه . ولم تقل المادة إن جزءاً من سلطة الملك يتولاها بدونه وزرائه والجزء الآخر يتولاها بواسطتهم ؛ وهذه السلطات واردة فى الفرع الأول من الفصل الثانى من الباب الثالث من الدستور ؛ ومنها السلطة للتصوص عليها فى المادة ٤٩ التى تنص على أن « الملك يعين وزراءه ويخيلهم » . فالمعنى الذى تنترض له الآن هو من الأعمال الدستورية التى يتولاها جلاله الملك بواسطة وزرائه . ولذلك فإنه نص فى المرسوم الخاص بتأليف الوزارة على أنه « بناء على ما مرصه علينا رئيس مجلس الوزراء » ، فهذا المرسوم يدخل ضمن الأعمال للتصوص عليها فى الفرع الأول كما ذكرت .

ولذلك كان من أقدس واجبات هذا المجلس أن يناقش هذا العمل ؛ وحق علينا أن نشكر مرة أخرى حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك لأنه قال إن الدستور تقاليد وليس ضوابط فقط ...

(أصوات : كفى . كفى كلاماً) .

حضرات الأعضاء المحترمين :

السألة غاية فى الخطورة ...

(ضجة) .

إننا لو سلنا بنظرية حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك لمعدنا الدستور .

(ضجة . وهنا انصرف بعض من حضرات الأعضاء) .

إلى أضم صوتي إلى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — لى كلمة أقولها فى غاية من الإيجاز .

كانت كلمة حضرة الأستاذ الكبير رئيس المجلس فى أنه يجب أن تسود العلاقات الطيبة أعضاء المجلس كلمة يجب أن نذكرها جميعاً ، وأن نعمل بها جميعاً .

أفهم جيداً أنه عند تشكيل وزارة جديدة أن يكون لها برنامج تتقدم به للبرلمان ؟ وعندئذ توجد النسبة لمناقشة هذا البرنامج . أما العرض لمرسوم تشكيل الوزارة فإنه عمل لا يمكن أن يجدى ، لأن مرسوم التشكيل حق مسلم به لصاحب العرش ، فله أن يقيم الوزراء وأن يقيلهم — إذن فلا اعتراض على مرسوم التشكيل فى ذاته لا قيمة له .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إننى اعترضت على مرسوم التأجيل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — أنتقل بعد هذا إلى المسألة الأخرى التى تعرض لها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى من أن هناك ركناً من أركان قيام الوزارة وتوليها السلطة غير متوافر ، ذلك الركن هو مواجهة الوزارة للمجلس . على أنه قد فلت حضرة الشيخ المحترم مسألة عملية قاطمة ، هى أن الأمور لم تجر من ناحية الأغلبية مجرى دستورنا ، فقد اجتمعت الهيئة الوفدية وتحت سلطة جلالة الملك .

(خبة . أصوات : لا . لا . اسحب هذه الكلمة . لم يحصل هنا) .

لقد أتممت هذه الهيئة شيئاً ؛ وقررت أنها لا تريد أية وزارة كاتمة ما كانت ...

(أصوات : هنا غير صحيح) .

اجتمعت تلك الهيئة خارج البرلمان ؛ وعقدت الخاصص على أن تعطى أداة الحكم ؛ ووطدت العزم على أن تمنع كل سلطة من استئثارها كلها للقدس . اجتمعت الهيئة وقالت كلها وطنت وسبت وفقت واستصملت كل الوسائل لكي لا تحكم البلاد بذونها .

(خبة) .

حضرة الشيخ المحترم محمد النازى عبد ربه باشا — هذا كلام فى غير محله ؛ ويجب أن يسجعه قائله وأن يمنع من الكلام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — من أنت حتى تطلب منى أن أسحب كلامى ؟ !

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اندى — هذا هو التهرج بيته .

حضرة الشيخ المحترم محمد النازى عبد ربه باشا — أتكذب فى وجوهه ؟ كلامك غير صحيح ولا يطابق الحقيقة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الضار بك — إن كلام الأستاذ عبد الرحمن البيلى حق .

(خبة) .

حضرة الشيخ المحترم محمد النازى عبد ربه باشا — يجب أن يسحب الأستاذ عبد الرحمن البيلى كلامه ؛ ولا داعى فهو وصى .

الرئيس — يمكن أن حضراتكم قد اعترضتم على حضرة الأستاذ البيلى ، وسجلتم عليه أنه لم يقل حقاً .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اندى — يجب على حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى أن يتكلم فى

التقطع الدستورية ؛ وليس له أن يتكلم فى سيلة الأحزاب .

نحن الآن فى صدد مسألة خطيرة ، هى تفسير الدستور ؛ وهو حق مقدس للبرلمان دون سواه من الهيئات . وواجبنا نحو العرش والأمة التى نحترمها جيداً أن نقوم بتفسير الدستور تفسيراً صحيحاً بما توحىه إلينا ضمائرنا . وهذا الواجب هو أول واجبات الإخلاص للعرش .

الرئيسى — جميع الأمة خاضعة لصاحب العرش .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — لاشك أن ذكر هذه الحقائق التى لا يمكن إنكارها هو السبب فى هذه الثورة ؟

على أنها حقائق ثابتة لا يمكن التحول عنها بحال ما .

ليس في مرسوم تشكيل الوزارة أية مخالفة للدستور .

حضرة الشيخ المحترم محمد للنازى عبد ربه باشا — قل الحقيقة ؟ ولا تهل ما لم يحصل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البليلى — أأم يحصل أن حلفتم الميمين ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد للنازى عبد ربه باشا — لقد أقسمنا عينا على صيانة الدستور .

الرئيس — الميمين كانت لصيانة الدستور .

حضرة الشيخ المحترم محمد للنازى عبد ربه باشا — إن الأستاذ البليلى يكذب في مواجهتنا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البليلى — احرص .

حضرة الشيخ المحترم محمد للنازى عبد ربه باشا — إن هذا القول الذى ترعنه لم يصدر منا مطلقاً .

الرئيس — وإحضرات الشيوخ المحترمين : أرجو أن ننزوا في أقوالكم ، وتنموا عن الهاترة فيما بينكم ؛ ويجب أن تفرعوا الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان ، وأن تكونوا عند حقول الإمام مالك رضى الله عنه « كل إنسان له رأيه ، وما من أحد إلا من رده وردّ عليه إلا صاحب هذا القلم ، وهو الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام » . فلحضراتكم كل الحرة في إبداء آرائكم . وأرجو أن تستعملوا الحسنة والمهابة في مناقشاتكم ومساجلاتكم ، كما نمودنا في كل مناقشتنا للامنية التى كلن يسودها روح الوئام والسلام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البليلى — فإذا كانت هذه الحالة حالة طبيعية ، تسودها روح دستورية سليمة صحيحة ، كان من اللازم أن ننظر الحوادث ، وألا نسيقها ، وألا نتخذ أى قرار يعطل سير الحكم والدستور .

نحن هنا يجب ألا تعلق بالأشخاص ، بل يجب أن تكون أحكامنا صادرة على الأعمال فقط دون أى اعتبار آخر .

(ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار البلسل بك — إننا لم نخلف الميمين التى تقول عنها إلا للحفاظ على الدستور فقط .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البليلى — إنك ، بإحضرة الضو المحترم ، لا تعلق الحق في هذا الشأن ؛ لأن مجلس الشيوخ ليس من حقه الترض لائحة بالوزارة ، بل هنا من اختصاص مجلس النواب وحده .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار البلسل بك — لقد أسقطت اللجنة للالية ...

(ضجة) .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البليلى — إن الحق واضح وصريح في المادة ٤٩ من أئت إقالة الوزراء وتعيينهم من الحقوق للقررة لجلالة الملك .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار البلسل بك — نحن لا نتكلم في هذا ، وإنما نريد أن نتخطاه إلى ما بعده .

الرئيس — أرجو من حضراتكم ألا تقاطعوا من يتكلم لأن هذه المقاطعة تضعيع الوقت بدون جدوى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البليلى — إن الرسوم قد صدر عن ملك هذا الحق ؛ وليس هناك محل للاعتراض عليه ؛

لماذا تريدون الآن إذن ؟

لقد كان في الإمكان أن تواجه الوزارة مجلس النواب ؛ ولكن الوقائع التى حدثت حالت دون ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وهل يبر هذا مخالفة الوزارة للدستور ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البليلى — إن الحقائق واضحة ؛ وإن الوزارة لم تخالف الدستور في شيء لأن الحجة التى

أنتهجها واضحة لا غبار عليها ؛ ولها لا يمكنها الاتجاه إلى غيرها بسبب الحوادث التى أشترت إليها — ولذلك فأننا أصر على آرائى التى أدليت بها .

الرئيس — قدم اقتراح من حضرات الشيوخ المحترمين : على كل حيث به بك ، وأحمد عبده بك ، والأستاذ حسن عبد القادر ، والشيخ على مروان ، والشيخ على رمضان الطويجي ، وهذا نصه :

اقتراح

أقترح على المجلس للواقعة على القرار الآتي :

بما أن الوزارة الحاضرة حلت محل الوزارة التي كانت حائزة لثقة الأمة وهذه البرلمان لما أدته البلاد من جلال الأعمال : باستخلاص الاستقلال ،

وإعادة الدستور ،

والفداء الامتيازات الأجنبية ،

ودخول مصر في عصبة الأمم ،

وعودة الجيش المصري إلى السودان ،

وبما قلت به من مشاريع الإصلاح والاقتصاد رغماً عما أحبط بها من الفتن والفساس وللؤامرات ؟

وبما أن أعضاء الوزارة الحاضرة معروفون لدى الأمة بسواقهم الخطيرة في الاعتداء على الدستور والحريات والكرامات ، وبإساءة استعمال سلطة الحكم لأقصى حدود الظلم والاستبعاد ؟

وفوق ذلك فهي تنتمي إلى فئة من الأحزاب لم تلتفئة البلاد في جميع الانتخابات الماضية ؛ وفي وجودها تحكم للأقلية في الأغلبية — الأمر للثاني لروح الدستور مما يؤدي إلى القوضى والاضطراب ؟

وبما أن الأصول الدستورية تقضي على الوزارة عند تسلمها الحكم أن تواجه البرلمان وتطلب ثقة مجلس النواب ؟

ولكن هذه الوزارة خالفت الدستور واصعدت مهزوماً بتأجيل البرلمان من غير أن تكون قد حازت ثقة المجلس بها ؟

وبما أن ما ارتكبه هذه الوزارة من مصادرة الحريات ومنع الاجتماعات وفصل الموظفين بالجهة والاعتداء على استقلال القضاء — كل ذلك في الفترة القصيرة التي انقضت منذ أن تولت الحكم — أقطع دليل على مجافاتها في طريقة حكمها لأحكام الدستور ؟

وبما أن استمرار هذه الوزارة في الحكم مما يمتد القوضى والاضطراب في البلاد ، ويسرّس مصالحها وحقوقها للخطر —

لذلك

يقرر المجلس عدم ارتياحه لقيام هذه الوزارة ؛ ويتمس من جلالة الملك العظم أن يتدارك الأمر بمحضته .

على كل حيث به ، أحمد عبده ، حسن عبد القادر ،

على مروان ، على رمضان الطويجي .

(تصديق متواصل) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

أرجو ، وقد تابذ حضرات الشيوخ المحترمين الذين سبقوني إلى الكلام ، أن تسمحوا باستقبال كلني على أنني أتعرف بضوئة هذا المجلس ؛ وأتعرف بإخائي لكم جميعاً ؛ وأتعرف بأنني ، فوق هذا وذاك ، أشعر نحو هذه البلاد بأرقى ما يشعر به كل واحد منكم .

أرجو ألا تلبس أحلامنا ونحن في مكان تهذيب أعمال الحكومة بمراجعة ما يتم عليه الأمر في المجلس الآخر ، لأن مشروعية وجود مجلس الشيوخ على الكسر مما عساه أن يحدث من حدة مجلس النواب .

أرجو ألا تنحسر بما ليس لنا فيلبس هنا ، فالأقترح الذي عرض على حضراتكم كيئنا كان الحال

(خفية) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نحن في غنى عن هذه التصايح .
الرئيس — أرجو عدم مقاطعة للتكلم .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — الأمر للطروح على هذا المجلس ، بحسب جدول الأعمال الذى وزع علينا ، هو تلاوة الأمر لللكى الصادر بتأليف الوزارة ، ثم تلاوة الأمر لللكى بتأجيل البرلمان ؛ ولكن على أثر تلاوة الأمر لللكى الأول حدث ما وقع بين معنا وبصرنا . وأما ما تاوله حضرات الشيوخ المحترمين في هذا المقام هو ما قاله الأستاذ يوسف أحمد الجندى من تطبيق القواعد الدستورية في أمر تأليف الوزارة ، وتأجيل البرلمان ؛ والتأجيل هو ما استدعى البحث .

استند حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى في بحثه إلى كتاب للدكتور محمد حسين هيكى بك لم يعدنى الحظ في الاطلاع عليه أو أن يكون في حيازتي ؛ وإنما أدهشني وأنا أستمع إليه أن يسمى بحثاً دستورياً .

الوزارة ، حسب روح الدستور وضعه ، لا تطلب تأجيل البرلمان إلا إذا توقفت عدم الثقة بها ؛ والدستور صريح بقصر حق الثقة على مجلس النواب . أما مجلس الشيوخ فلا شأن له بها إنما يؤيدها أو لا يؤيدها .

فلذا كان مشروعاً أن الوزارة لا تلى الحكم إلا مؤيدة من النواب ؛ ففي هذا تعطيل للحكم من أحكام الدستور ؛ وهو حق استصدار الأمر لللكى بحل مجلس النواب ؛ لأن فرض نظرية استصدار أمر الحل من وزارة قائمة بحل من السحبيل قيام وزارة يمكنها أن تباشر الحل .

أمام هذا البحث التقى المتقين كيف يطلب منا — ونحن أعضاء مجلس الشيوخ — أن نقر الاقتراح المقدم من زميلنا الأستاذ على كمال حبيبه بك ، سواء أكان حجةً لأعمال الوزارة التي أتميت أم اعتراضاً ضمنيّاً على مرسوم تأليف الوزارة الجديدة ؟ بل كيف يصح لنا أن نقترح على أعمال الوزارة الجديدة وهي لم تلى الحكم إلا يومين ؟

تصوروا ما يوصف به هذا العمل . تروا وقد تروا ما يترتب على التسجل في الحكم على الأمور . لدينا متسع من الوقت للحكم على الوزارة من تصرفاتها وأعمالها .

أما هذا الذى يطلب من حضراتكم إقراره إنما هو هدر لما يجب أن يكون عليه حضرات الشيوخ من النبل والتقدير .
استحلفكم بمقامكم ، وبما تدنونه به من الكرامة لأهكم ، ألا تتسجلوا في الأمر ، ولا تأخذكم ثورة الشعب ، ففقدوا أمراً سيأخذكم الندم على إقراره .

(ضبة)

انظروا بماذا استحلفكم . استحلفكم بالكرامة

(ضبة)

حضرة الشيخ المحترم محمد الفنازى عبد ربه باشا — لا يهنا . لقد أصبح الحل أمراً عادياً لدينا .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — نحن لا ندم على الحل . نحن الأمة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — عند ما طلبت هذا استحلفكم بالكرامة التي تدن بها لأهنا . فلذا ذكرت الندم ذكرته للكرامة ؛ وأرجو ألا يحمل كلاس إلا على ظاهره .

إن مثل هذا الاقتراح يجب ألا يحكم فيه ارتجالاً ، بل يجب أن يبحث في لفظه وفي قيمته . فلذا قلت إن في للواقعة عليه مجازفة لما تدن به نحو أهنا من الكرامة ، فلأن مجرد سماعي للاقتراح جعلنى أرى أنه لا يوجد منا من يملك من الوقت والأعصاب ما يسمح بحجته بحثاً يلبق بكرامة الشيوخ .

قلك أرجو أن يحفظ هذا المجلس برأيه ؛ ويطلب من الرئاسة تلاوة مرسوم التأجيل ؛ وأماناً متسع من الوقت للحكم على الأمور .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لى كلام هو أنت الموضوع الذى تكلم فيه حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك خارج عن موضوع الاقتراح . وأنا أطلب أخذ رأى عليه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

أتكلم بكل اختصار . تناول حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك مسألتين : المسألة الأولى ، هي بحث حق التأجيل من الوجهة الدستورية ؛ والمسألة الثانية تخص الاقتراح الذى عرضه حضرة الشيخ المحترم على كمال حبيشه بك . فنياً يتعلق بالمسألة الأولى فأؤكد لحضراتكم لو أن حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك اطلع على اللوسعات الدستورية فيما يتعلق بهذا الموضوع لما تردد فى اللواقعة على الرأى الذى قلته .

للمسألة فى غاية من البساطة . لحق تأجيل مجلس النواب هو من الحقوق الدستورية التى للوزارة حق استعمالها ؛ ولكن يكون ذلك بعد أن تتوفر فيها الأركان التى تجعل لها كياناً دستورياً وهى : تعيين جلالة الملك لها ، وثقة مجلس النواب بها . فلذا لم تكن نالت بعد ثقة المجلس فهى لا تستطيع أن تبشر أية سلطة من سلطاتها الدستورية لأنها لا تكون أهلاً لولاية الحكم .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ومن هذه الحقوق حل المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وهذه الأهلية هى التى شرحها شرحاً واضحاً حضرة صاحب للعالى وزير اللولة محمد حسين هيكى بك كما سبق البيان .

والحكمة التى وضع من أجلها حق الوزارة مع الملك فى تأجيل البرلمان هى أن تكون هناك وزارة شكلت تشكيلاً صحيحاً ، وحلزت ثقة مجلس النواب ، ثم حصل أن حدث بينها وبين هذا المجلس الذى سبق له أن أعطاهما ثقته خلاف على مسألة . فيقول علماء الفقه الدستورى إنه بدلا من أن تلجأ الوزارة إلى إجراء شديد ، وهو حل مجلس النواب ، فلها أن تلجأ ، فى سبيل التخفيف من حدة ما بينها وبين هذا المجلس من خلاف ، أن تؤجل المجلس شهراً ؛ وفى هذا الشهر ، يصح أن تهدأ فيه الأعصاب ؛ وقد يمكن أن يتم اتفاق بين هذه الوزارة وذلك المجلس على المسألة أو المسائل المختلف عليها .

هذا فيما يتعلق بالمسألة الأولى ، أما فيما يتعلق باقتراح حضرة الشيخ المحترم على كمال حبيشه بك ، فقد ضرب فيه حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك كثيراً على قصة الكرامة . وإتنا لعرف كيف تحفظ بالكرامة ؛ ونحن نعلم أننا منذ نهضتنا من سنة ١٩١٩ إلى الآن نقاوم الخطوب والمصائب بقلب ثابت وجنان قوى ؛ وقمارنا الآن أقلية فى هذا البلد تريد أن تقصب من هذا الشعب حق ، الذى يريد أن يكون سيد نفسه ؛ ونحن نعرف دائماً أن كرامتنا فى كرامة هذا الشعب .

(تصفيق حاد) .

كرامتنا فى أن نقف دائماً فى جانب هذا الشعب وفى إسطاده ، ذلك الشعب الذى لم يقبل فى جميع الانتخابات للامنية أن يشرف أولئك الذين شكلوا الوزارة الجديدة بقتة .

نحن نعرف كيف تحفظ هذه الكرامة ؛ وفى سبيلها تهون علينا الكراسى والمصاب . إن حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك يهيب بكم ، ويريد أن يلقى فى روعكم — بقوله أئضى أن تتدموا — إن اقتراح حضرة الشيخ المحترم على كمال حبيشه بك قد يرتب عليه نتائج قد يكون من بينها حل مجلس الشيوخ .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لم أكل هذا ولم أقصد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أقول لحضرة الشيخ المحترم إتنا وطننا العزم أكيداً على أن نستقبل الخطوب ؛ وأيسر الخطوب أن تفقد هذه الكراسى .

(تصفيق حاد) .

حضرات الشيوخ المحترمين : إتنا لنا هازلين ولا لايعين . إن الطائفة الوطنية التى نجيش فى صدورنا ليست طائفة مصطنعة ، ولا ترمى إلى مال ، ولا إلى غنى . إتنا ترمى إلى أن نحقق لهذا الشعب الكرم سلطته ، وأن تكون هذه الأمة العظيمة مصدر السلطات . إتنا نضارحكم القول من أعماق قلوبنا بأن من المستحيل أن تقبل الأمة أن تحكمها أقلية مثيلة طائفا عصفت بحرية هذا البلد ، وطالما سامته الحسب والاستبداد . وسنستمر فى جهادنا لصيانة حقوق الشعب وحرية ؛ وسيكون التصبر لمر الحادثة ؛ وسيكون الفوز لأبنائنا البررة .

(تصفيق حاد) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اندى — أطلب أن يؤخذ رأى على الاقتراح .
(نحية) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلي — هذا الاقتراح خرج عن جدول أعمال الجلسة ؛ ولا يمكن أن يؤخذ رأى عليه بحال من الأحوال . ولقد أريد أن يتلى مثل هذا الإقتراح في المجلس الآخر ، فنع الرئيس ثلاثه ؛ وجهه أن مثل هذا الاقتراح لا يجوز عرضه

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اندى — المجلس يملك جدول أعماله والتصرف فيه طبقاً لما يرى فيه الصلحة قياماً بواجباته الدستورية . وما على حضرة عضو المحترم إلا الرجوع إلى الراجح الدستورية مثل أوجين بير (Eugène Pierre) ليرى ذلك وانها فيها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلي — إن الكلمة التي أيدأها حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ، من أن هذا الاقتراح لا يتفق لإقراره مع كرامة المجلس ، هي كلمة حق . وهو مع ذلك غير وارد في جدول أعمال الجلسة ، والاقتراح ليس فيه حرف واحد يتفق مع الحقيقة ، فلا يجوز أن يصدر مثله من مجلس الشيوخ .

إن الحق ليصرخ وينادي أن الوقائع الواردة في هذا الاقتراح غير صحيحة بحال من الأحوال ، وأن الأمور للسندة فيه إلى الوزارة الحاضرة ليست صحيحة ، ولا هي مدروسة ، ولا يمكن أخذ رأى عليها .

ولسنا الآن في مجال أخذ رأى على حكم مضي في صلاحه أو فساده ؛ وإذن فالأقتراح لا قيمة له . وليس يصح أن نجابه في هذا المجلس بأنا أقلية ؛ ولنا الفخر أن نكون اليوم أقلية ؛ وقد تكون هذه الأقلية غداً أكثرية بسملها الصالح . والقول من حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس اندى بأنهم الأمة قول فيه إسراف كبير ومغالاة ، فالبده قد تنبه ، ويريد حكماً صالحاً مستقياً .

ولذلك نعرض كل الاعتراض على التقديم بهذا الاقتراح ؛ ونطلب من حضرة الرئيس ألا يعرض على المجلس بحال من الأحوال . نطلب أن يتلى في الحال مرسوم التأجيل .

الرئيس — للوافق من حضراتكم على رأى حضرتي الشيخين المحترمين الأستاذ عبد الرحمن البلي وهيب دوس بك يتفضل بالوقوف (وقف خمسة من حضرات الأعضاء) .

الرئيس — للوافق من حضراتكم على نص الاقتراح التقدم من حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثيه بك يتفضل بالوقوف . (وقتت الأغلبية) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلي — ليس في المجلس العدد القانوني حتى تبين الأكثرية أو الأقلية .

الرئيس — يقرر المجلس اللواقحة على الاقتراح التقدم من حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثيه بك ؛ ويتلى الآن مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان .

تلى الرسوم للذكور ، وهذا نصه

مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على للرسوم الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ بدعوة البرلمان إلى عقد جلساته العادية ؛

وبعد الاطلاع على للمادة ٣٩ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ومواقفة رأى هذا المجلس :

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

يؤجل انعقاد البرلمان مدة شهر .

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ؛ ويصل به ابتداء من اليوم ٩

صدر بمرأى عابدين في ٣٠ شوال سنة ١٣٥٦ (٢ يناير سنة ١٩٣٨)

فلوق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

ورئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

الرئيس — إذن يؤجل انعقاد المجلس إلى غرة شهر ذي الحجة سنة ١٣٥٦ (٢ فبراير سنة ١٩٣٨) ، تنفيذاً لهذا الرسم .

وهل توافقون حضراتكم على أن تكون الجلسة للقبلة في الساعة الخامسة مساءً من ذلك اليوم ؟

(موافقة) .

(في يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٨) .

مادة ٤٠ - « الملك، عند الضرورة، أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية؛ وهو يدعو أيضاً متى طلب ذلك بمرئضة ثلثيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين. ويمن الملك فض الاجتماع غير العادى ».

الملك يدعو البرلمان إلى دور غير عادى .

تراجع التعليقات على المادة ٣٨ من الدستور .

(جلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

دولة الرئيس (حين رضى باشا) — يلتمس البرلمان كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لىقعد جلساته العادية ؛ ويمتد دور انعقاده إلى آخر شهر أبريل من السنة التالية . ويجوز ، عند الضرورة ، دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية ؛ ومدة انعقاده تحدّد في أمر الدعوة .

(موافقة عامة) .

(١٣ مايو سنة ١٩٢٢) .

يجوز ، عند الضرورة ، دعوة البرلمان إلى اجتماع بصفة غير عادية ؛ ومدة انعقاده تحدّد في آخر الدعوة .

على القرار الثامن والثلاثون ، وهذا نصه :

« يجوز ، عند الضرورة ، دعوة البرلمان إلى اجتماع بصفة غير عادية ؛ ومدة انعقاده تحدّد في آخر الدعوة » .

معالي رضى باشا — أقترح أن يكون الاجتماع غير العادى إما بأمر من الملك كالاستداء من النص ، أو بناء على طلب أغلبية كل من المجلسين .

حضرة على معمر بك — أقترح ، تعديل رأى معالي رضى باشا، أن يكتفى بأغلبية أحد المجلسين، وأن يكون ذلك مكرماً للمجلس الآخر. حضرة زكريا نامق بك — قد يأتى وقت حرج يحصل فيه تأثير على الأعضاء من الرأى العام ، فوجود الأغلبية في أحد المجلسين . وقد يضطر الملك ، لطروف خاصة ، لإيقاف الانعقاد أو لحل المجلس إذ اجتماع المجلسين بطلب الأعضاء ينظر إليه عادة باعتبار أنه عمل ثورى ؛ فلكل أرى وجوب الاجتياح بأن يشترط اتفاق أغلبية كل من المجلسين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا عمل لهذا الاقتراح الجديد ، لأنه إذا كانت الحكومة ترى أن في استطاعتها القيام بالعمل مدة عطلة المجلسين بدون احتياج لىقعدا كان لها ذلك تحت مسؤوليتها . أما إذا شرحت الحكومة بالحاجة إلى عقد البرلمان في دور غير عادى فستطلب من الملك دعوه .

وإذا اجتمع المجلسان بإرادتهما فن الذى يحدد مدة ذلك الانعقاد ؟ وللغرض أنه ما دام لها حق الاجتماع بإرادتهما فلهما مواصلة الاجتماع إلى ما لا نهاية بإرادتهما — ولهذا أقترح تأجيل البحث في هذه المسألة حتى ندرسها .

حضرة على معمر بك — لا عمل لتأجيل ولا لقول أن هذا الاجتماع مظهر من مظاهر الثورة ، بل بالعكس فإن ضرر هذا الحق للمجلسين بالطريق القانونى من أكبر موانع الثورة . وقد يرى أحد المجلسين ، خلافا لما تراه الحكومة ، أن هناك ما يدعو للاجتماع فيجب ألا يحرم من هذا الحق .

(ضرر بالأغلبية تأجيل البحث في هذه المسألة إلى جلسة مقبلة) .

(في ١٣ يوتيه سنة ١٩٢٢) .

الملك هو الذى يدعو البرلمان إلى كل اجتماع غير عادى ؛ وله تأجيل انعقاد البرلمان ؛ وله حل مجلس النواب . ومع ذلك فلا يجوز

أن يزيد التأجيل على شهر ؛ ولا يمكن أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

تراجع المناقشة على هذا الباب في المادة ٣٩ .

(في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمشروع

لجنة المشروع

لجنة الدستور

وتليت المادة ١٠ ، ونصها :

لذلك ، عند الضرورة ، أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية . وهو يدعو أيضاً متى طلبت ذلك أغلبية أى المجلسين .

سعادة عبد الحليم مصطفى باشا — لا أدري لماذا يحرم لذلك من الحق في دعوة البرلمان للاجتماع في الأوقات العادية كما هو للتبع في الدساتير الأخرى ؟

معالي أحمد طامت باشا — لم يكن له هذا الحق في عهد الجمعية التأسيسية .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — ليس القرض حرمان لذلك من مزية ، بل دليل أننا جئنا له في كل سنة أن يفتح البرلمان . وغاية الأمر أننا لا نريد أن نفقد حقاً سبق لنا أن اكتسبناه .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بقاء النص على ما هو عليه) .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

مادة ٨ — عند دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية تحدد مدة انعقاده في أمر الدعوة .

(في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢) .

الوزير
الاستشارية
القضائية

يكون من المفيد أن يبين في هذه المادة الشكل الذي يمكن أن يقدم به أعضاء المجلسين طلب دعوة البرلمان إلى اجتماعات غير عادية . وأسهل الطرق وأوكدناها أن ينص على أن يكون الطلب بشكل عرضة يوقع عليها الأعضاء ، فيستى لذلك بذلك أن يتحقق من أن طلب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي مؤيد من عدد كاف من النواب أو الشيوخ .

وتنص المادة ٩٠ (القديمة) من مشروع الدستور على أن مرسوم الدعوة إلى دور غير عادي يجب أن تحدد فيه مدة الانعقاد . وتلاحظ اللجنة أنه من الصعب جداً تحديد مدة للانقضاء مقدماً . ولذلك ننتزع أن يكون لذلك — طبقاً لقاعدة للعمل بها في جميع الدساتير — حق فسخ البعثة العادية عند الانتهاء من السائل للدرجة في جدول أعمالها ؟ فإذا أخذ بهذا الرأي حذفنا المادة ٩٠ (القديمة) .

لا يجوز عرض اقتراح بتأجيل النظر في موضوع دعى البرلمان لدور غير عادي من أجل نظره .

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر) — قدم حضرات النواب المحترمين عبد العزيز الصوفاني والدكتور عبد الحليم سيد والأستاذ محمد فكري أياضه والأستاذ محمد محمود جلال اقتراحاً نصه :

« نقتراح تأجيل نظر للمادة إلى الدور العادي للقبل لعدم ضرورة نظرها في دورة غير عادية » .

ولما كان من حق الحكومة أن تدعو البرلمان إلى اجتماع غير عادي وفقاً لنصوص الدستور ، وقد فلت ذلك ، فلا يمكن عرض هذا الاقتراح على المجلس لمخالفته للنصوص الدستورية .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — لا تنكر أنت للحكومة الحق في أن تدعو البرلمان إلى اجتماع غير عادي لنظر هذا الموضوع . ونحن ، باعتبارنا نواباً ، نحن لنا أيضاً أن نوافق على نظر هذا الموضوع الآن أو إرجائه إلى دور عادي (مقاطعة شديدة) .

أرجو ألا يقاطعني أحد وأن تتحركوا لي حرية الكلام حتى لا تضطر إلى الانسحاب إلى مثل هذه الطريقة .

الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى أن أمر المحافظة على نظام المجلس موكل إلى .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — أرى أنه ما دامت الحكومة قدمت إلى المجلس مشروع الماهدة فللمجلس الحق في أن يبعثه من جميع نواحيه ، وأن يقرر نظره فوراً أو تأجيل النظر فيه . ولكن نظراً إلى قرب انعقاد الدور العادي رأينا أن نقرر إرجاء النظر في مشروع الماهدة إلى أن يقف الدور العادي بعد أسبوعين .

وزي من واجبا — وقد قدمنا هذا الاقتراح — أن نبين لحضراتكم الأسباب التي دعت إلى تقديمه .

لا شك أن السلطة الحقيقية تدعوا إلى الترتيب في البت في هذا الموضوع الحظير . وقد نص الدستور على أن الحكومة الحق في أن تدعو البرلمان إلى اجتماع غير عادي عند الضرورة . وكما نود أن يبين لنا حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في مستهل بيانه الضرورة الملحة التي قضت بدعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي ؛ لأن هذا هو أول عمل من نوعه يحدث في البلاد منذ سنة ١٩٢٤ ؛ وسيصبح بذلك تقليداً دستورياً . فإذا لم يكن ثابت الأساس ، ليمكن اعتباره حجة للرجوع إليه في المستقبل ، كان بلا شك تقليداً دستورياً غير صالح .

وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة البريطانية ، وهي ليست بأقل منارغبة في عقد هذه المعاهدة ، كما أن المفاوضات البريطانية ليس بأقل رغبة ومصلحة من المفاوضات المصرية في هذا الشأن ، لم يلجأوا إلى مثل ما لجأنا نحن إليه . وليس أدل على عسكهم بالمحافظة التامة على تقاليدم الدستورية من أن بعض أعضاء مجلس الموعوم طلب من الحكومة البريطانية دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي لانتظر في الحالة الطارئة في أوروبا ، وعلى الخصوص في إسبانيا ، وما يمكن أن ينجم عنها من وقوع حرب ، فلم يجبه الحكومة إلى طلبهم ، لأنها لم تعتبر هذا ضرورة ملحة تدعو إلى اجتماع برلماني غير عادي .

ومن الأسباب ، بالحضرات النواب المحترمين ، التي دعتنا إلى أن نقدم هذا الاقتراح هي رغبتنا في عدم البت في مشروع المعاهدة حتى يمرض على البرلمان البريطاني ، حيث يقدم رئيس الوزراء البريطانية بيان شامل كاليان الذي أقره اليوم حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، بين فيه الامتيازات التي تحصل عليها بريطانيا من هذه المعاهدة . وبما أن مشروع هذه المعاهدة قد وضع باللغة الإنجليزية فيكون نصير الإنجليز لأحكامه جميعاً طبقاً لأرائهم وأفكارهم ولما تخدموا به إلى المفاوضات المصرية ، ويكون هذا التفسير حجة قاطعة يستمدون إليها في المستقبل .

لهذه الأسباب نرى ، بضّر النظر عن الحزبية ، أن القومية المصرية تحتم علينا أن تترتب فيا ستقدم عليه ، حتى يمكننا أن نبث هذا للوضوع الحظير على ضوء تفسيرات ومناقشات الساسة البريطانيين .

فدعنا هذا الاقتراح ونحن نخلصو البية والثابة ، صادقون في التعاون ، لا غرض لنا إلا أن نتظروا مشروع المعاهدة كاملاً من جميع نواحيه . ولا شك أن هذا المور غير العادي لا يتسع لدراسة هذا المشروع دراسة تامة ، فيجب إرجاء النظر فيه حتى نستطيع جميعاً ، أفراداً وجماعات ، أن نلم بكل ما يحيط به ، وأن ندرس مستداته ، ونرجع إلى الإختصاصيين الفنيين ومن يهملهم أمر هذه المعاهدة ، ثم نبث فيه غير ناظرين إلّا إلى مصلحة الوطن فقط . وأرجو ألا يحملوا أي كلمة منا إلّا على محل الإخلاص التام والرغبة الصادقة في خير البلاد قبل كل شيء .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنم — إنى أعارض حضرة النائب المحترم كل المارضة في اقتراحه ؛ ويلاحظ لي أنه يرى إلى غرضين : أولاً دراسة المعاهدة الدراسة الوافية ؛ وثانياً الترتيب حتى ينظر البرلمان الإنجليزي مشروع المعاهدة . بالنسبة للعرض الأول كنا يعلم أن المعاهدة عرضت على الشعب المصري منذ ٢٦ أغسطس الماضي ؛ وقد ناقشنا جميع الصحف ، وبحثنا جميع الأحزاب في اجتهادات عامة لتبين ما لها وما عليها ؛ ومفروض أن حضرات النواب — كما يقضى الواجب عليهم — هم أول من درسوها بمجرد نشرها في الصحف عقب توقيعها ؛ فلماذا لا أرى معنى لتأجيل النظر في مشروع المعاهدة بدعوى الرغبة في دراسته .

أما بالنسبة للعرض الثاني فقد نص في نهاية أحكام المعاهدة على وجوب التصديق عليها في أقرب وقت يمكن .

جميع أن البرلمان الإنجليزي لم ينظر بعد مشروع المعاهدة ، ولكن هنا يرجع إلى أن الحكومة البريطانية مرتبطة مع باقي الدول بمسائل متشعبة متفرعة منذ زمن طويل ؛ ولا يمكن أن يقدم نظر المعاهدة على هذه السائل الحظيرة . أما عندنا فكان طبيعياً أن تدعو الحكومة البرلمان إلى اجتماع غير عادي لنظر مشروع المعاهدة نظراً لأهميته ؛ ولا يجوز تأجيل النظر في المشروع الذي يمرض في دور غير عادي ؛ بل يترك للجنة التي عمال عليها أمر بحثه ؛ ونحن للثاب أن يصل بهذه اللجنة كما يحق له أن يطلب تقديم كل ما يريده من بيانات أو مستندات أو خرائط .

لذا ما قدمت اللجنة بقررها كان من حقه حينئذ أن يطلب التأجيل إدارياً أن الضرورة تدعو إلى ذلك . أما الآن وقد انتهت المورة غير العادية طبقاً لنصوص الدستور فلا يجوز طلب التأجيل .

الرئيس — هل توافقون على عدم جواز طرح هذا الاقتراح لأخذ الرأي عليه ؟
(موافقة عامة) .

حضره النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — ليسمع لي حضرة الرئيس بكلمة .
الرئيس — لا عمل للكلام بعد أن عرض الأمر على المجلس وأبدي رأيه فيه .
(في ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

اجتماع البرلمان لدور غير عادي لنظر أسرمين بالقات وارد في الدعوة غير العادية لا يمنع من نظر أي مسألة أخرى ، لأن
للمجلس الحرية التامة في مراقبة سير أعمال الحكومة ، سواء أكان ذلك في دور عادي أم في دور غير عادي .

مناقشة

مجلس الشيوخ

حول جواز النظر في أمور غير التي عينت في مرسوم الدعوة لدور الاسفاد غير العادي
قرار المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الحفانية لدرسه وتقديم تقرير عنه

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اندى — سعادة الرئيس . حضرات الأعضاء المحترمين :
لي كلمة تخص بمجدول الأعمال . في يوم ٧ نوفمبر الجاري سلت باليد إلى حضرة السكرتير العام خطاباً توصيله إلى رئاسة المجلس
بصفة مستجلة ؛ يحتوي هذا الخطاب على إهداء وغبى واعتزاي توجيهه استجواب إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال العمومية
في مسألة أراها هامة لمصلحة الدولة ومستجلة وافية في الخطورة .
قدّمت هذا الخطاب ، وكان على حضرة السكرتير العام أن يوصله للرئاسة لكي تتخذ الإجراءات التي تنص عليها اللائحة الداخلية ؛
وجاء يوم الاثنين الماضي فاتفق المجلس ولم يكن هذا الاستجواب مدرجاً في جدول الأعمال ؛ فطلبت الكلمة لأسأل عن هذا الموضوع ؛
وحفظ لي حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس حق الكلام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — لي كلمة

الرئيس (حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بيوني) — أرجو حضرة الشيخ المحترم أن ينتظر حتى ينتهي التكلم من قوله .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — إن الأمر يتعلق باللائحة الداخلية ، فلحق الكلام .
إن المجلس منقذ في دورة غير عادية ، وله مهمة خاصة ، وليس من اختصاصه الآن أن يبحث في المسائل التي يرى إليها حضرة
الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اندى ؛ ومن أجل ذلك لا أوافق على أن يسمح له بالكلام في الموضوع الذي أشار إليه .
الرئيس — أيقصد حضرة الشيخ المحترم أن الدورة غير العادية أعمالها محدّدة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — نعم ؛ وليست المسألة التي يشير إليها حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس
اندى داخلة في أعمال هذه الدورة غير العادية .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اندى — لم أخالف نصوص اللائحة الداخلية في شيء ، بما أبديته للآن حتى كان يصح
لمحضره الأستاذ يوسف عبد اللطيف أن يتصرّح .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — الرسوم التي صدر بدعوة البرلمان إلى هذه الدورة غير العادية حدّد ...
الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اندى — لا تليق المقاطعة بمجلس الشيوخ . إن حق توجيه الاستجواب هو من
الحقوق القديمة التي نص عليها الدستور .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — لا يجوز لنا أن نجل هذا الكلام الآن لأن الرسوم حدّد

الرئيس — أرجو أن يترك حضرة الشيخ المحترم حتى يتم كلامه .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اتدى — قلت إن حق الاستجواب حق دستوري ، فلا يمكن أن ينزع من أى عضو إلا بتعديل الدستور ، كما لا يمكن تقييد هذا الحق بعدم إجازة الاستجابات في الدورات غير العادية إلا استناداً لنص صريح في الدستور . أما وأن الدستور ينص في أى مادة منه على أى قيد لهذا الحق ، وكان حق الاستجواب بطلته أهم الأسس لرقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية لأنه من أخطر الحقوق وأقدسها ، فمن الطبيعي ألا يحرم عضو من استئصال هذا الحق إلا بنص في الدستور ، على أن الدستور ينص صراحة على عدم وجود أى قيد يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية في أى دورة سواء أكانت عادية أم غير عادية ، فإن المادة الأربعين منه تنص على جواز دعوة البرلمان إلى اجتماعات غير عادية .

وقد جاء في المادة ١٢٣ « أن اجتماع المجلسين هيئة مؤتمرة في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » . وهاتان للمادتان هما وحدهما في الدستور اللتان جاء ذكر الدورة غير العادية فيهما . ويلاحظ أن المادة الأربعين لم ترد فيها أى نص على عدم جواز نظر المجلس لأعمال غير الأعمال التي دعى من أجلها الدورة غير العادية ، بل نصت على جواز دعوة البرلمان إلى اجتماعات غير عادية سواء بأمر ملكي أو بناء على عرضة تقدمها الأغلبية للطفلة لأعضاء أى المجلسين . وليس في هذه المادة أى قيد أو حد مما يخوله الدستور لحضرات الأعضاء من حقوق وما يفرضه عليهم من واجبات . ولا نزاع في أن ما لم يحرم بنص دستوري يكون مباحاً ؛ ولهذا يجب علينا أن نتمسك بهذه القاعدة كل التمسك ما دام في ذلك تحقيق لمصلحة الأمة .

كما أن المادة ١٢٣ تنص على أن الاجتماع في الأدوار غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية ؛ لما معنى هذا الاستمرار إذن ؟ قد خشي واضح الدستور من أن يستنتج أن هناك تهديداً لسلطة البرلمان عند انقضاده في دورة غير عادية تطبيقاً للمادة ٤٠ ؟ ولذلك نص في المادة ١٢٣ على أن الاجتماع في هذه الحالة لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية ؛ وبذلك ساءى بين الدورين . وبهم من كل ذلك بداهة وصراحة وعقلاً وقبحاً أن البرلمان كامل سلطته في دورته العادية وغير العادية .

إذا رجعنا إلى المساتير الأجنبية وجدنا أنه عندما أراد واضح دستور من تلك المساتير أن يحدد اختصاص البرلمان وأعماله في دورة غير عادية نص على ذلك في الدستور .

فقد جاء ما يفيد هذا التجديد في دستور دولة السويد بأن نص على أنه إذا دعا الملك البرلمان للانعقاد في دور غير عادية يقتصر عمل البرلمان على مباشرة للوضع الذي عين في مرسوم الدعوة أو فيما يخص ذلك الموضوع .

أما دستوراً فرنسا وبلجيكا — وهما اللذان أخذنا عنهما نصوص دستورنا — فقد جاء فيهما عكس ذلك تماماً . وإذا رجعتم حضراتكم إلى الفقرة ٤٩٩ من كتاب العلامة الفرنسي أوجين بير لوجدم فيها نصاً صريحاً عن دور الانعقاد غير العادي . فقد جاء فيها أنه إذا دعا رئيس الجمهورية البرلمان إلى دور انعقاد غير عادي أصبح لكل مجلس الحرية في أن يتناول بالبحث والنظر والفصل أى موضوع أو مسألة يرى من المصلحة العامة أن يتناولها بالبحث وأن يفصل فيها . وهذا هو النص الفرنسي (*) :

(*) 499. — En France, le Président de la République peut ouvrir la session ordinaire avant le second mardi de janvier s'il estime que les circonstances l'exigent; il a également le droit de convoquer les Chambres à toute époque en session extraordinaire; ce privilège lui est acquis par les articles 1 et 2 de la loi constitutionnelle du 16 Juillet 1875.

Le droit pour le Chef du Pouvoir exécutif de provoquer des sessions extraordinaires lorsque les nécessités publiques le commandent est reconnu dans tous les pays. Mais en Suède, les pouvoirs du Riksdag réunis en session extraordinaire sont limités par l'ordonnance royale; il ne peut être traité dans les sessions extraordinaires que les affaires qui ont donné lieu à la convocation des Chambres, et celles qui leur sont soumises par le Roi ou qui s'y rattachent nécessairement. En France, quelle que fût le but d'une convocation extraordinaire décrétée par le Président de la République, les Chambres une fois réunies seraient libres de se saisir de toutes les questions qu'elles jugeraient utile de traiter et de résoudre.

(Traité de Droit Politique électoral et parlementaire par EUGÈNE PIERRE).

ولو رجنا إلى الفقه المولى الصحيح ، وإلى نصوص المسانير التي أخذنا دستورنا عنها ، لثبتنا أنه لا يوجد أي مانع من أن يضم أي عضو من أعضاء البرلمان باستجواب لأحد الوزراء في موضوع يراد هاما ومستجيلا .

ولما رأيت أن وزارة الأشغال قد تفاقمت على بناء قنطر محمد على رغما عما سبق أن قرره مجلس النواب في دورته الماضية بمجلة ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ، ومجلس الشيوخ بمجلة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ بما يفيد عدم موافقة المجلس على الاستمرار في مشروعات الري الكبرى دون الرجوع إليهما في هذه المشروعات ، وقبل استيفاء الأبحاث بشأنها وإطلاع المصلين على كافة البيانات الخاصة بها ليكون لدى المصلين الوقت الكافي لدرس تلك المشروعات وإصدار قرار فيها .

ليس من حق أي وزير أن يتعذر عن مثل هذه الأعمال الكبرى التي تكلف خزينة الدولة ملايين الجنيهات ، لأن هذا العمل يخالف نص المادة ١٣٧ من الدستور التي تنص « بأنه لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تسهّد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزينة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان .

« وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد ، أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة ، وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدد .

« يشترط اعتماد البرلمان مقدما في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترح والصارف وسائر أعمال الري التي تهم أكثر من مديرية ، وكذلك في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة » .

وقد قرر البرلمان في البورات السابقة المختلفة ألا تبدأ وزارة الأشغال في مشروعات الري أو أي مشروع آخر قبل عرضه على البرلمان لإقراره . ولما رأيت أن مشروع الصلاد على بناء قنطر محمد على يجب أن يمرض على البرلمان ليرى رأي فيه قسمت استجوابا ليدى معالي الوزير المختص رأي على وجه الاستعجال . فلذا رأينا أن نوقف هذا التصديق من الآن لم ندفع للمقاول الذي رسا عليه السطاء إلا تعويضا بسيطا ، بخلاف ما إذا أفضى زمن طويل على هذا التصديق — يكون في أثباته قد تقاعد للمقاول مع آخرين — يكون التوسيس باهظا .

فهناك شيء مادي ومصلحة محسوسة تدعو إلى طلب الاستعجال ؛ وذلك لأطلب من المجلس إبداء رأي فيها إذا كان يوافق على مبلغ هذا الاستجواب لمعالي الوزير المختص وإدراجها في جدول الأعمال حتى يمكن المناقشة فيه في البورة المقبلة ؛ وفي هذا العمل كسب لوقت وفيه توفير لمبلغ يتراوح بين مائة ألف ومائتي ألف جنيه ، البلاد في أشد الحاجة إليه لتنفيذ المشروعات الصحية اللازمة للبلاد وتسوية السيون المقاربة وغير ذلك من المشروعات المفيدة .

الرئيس — يقصد حضرة الشيخ المحترم أنه يصح لحضرات الأعضاء في دور الانقضاء غير العادي أن يقدموا باستجوابات أو أن يدرج في جدول الأعمال أي أمر غير الذي عين في مرسوم الدعوة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اتندى — نعم يجوز لكل من مجلسي البرلمان أن يقوم بأية وظيفة من وظائفه المنتزعة .

الرئيس — ومعنى هذا أننا نرحب؛ انظر في مشروع قانون المساعدة حتى نتغنى من المناقشة في هذا الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ اتندى — مشروع قانون للمساعدة لا يمكن تأجيله ؛ ولكن حمل أننا اجتمعا في الجلسة الماضية ؛ وقد حضرا من بلادنا البعيدة عن القاهرة ولم نعمل عملا ؛ وكان في استطاعتنا — مادامنا قد اجتمعا — أن نؤدى خدمة للأمة التي أجلسنا على هذه اللقاع .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبدالقادر بك — الواقع أنني أعترض على ما قاله حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اتندى في موضوع إنشاء قنطر محمد على ، وكون الوزير المختص وافق على عطاء هذا المقاول أو ذاك ، وتعليقه على وجوب سرعة نظر البرلمان في هذا الموضوع بالمسانير الأجنبية والتوصوص الفقهية ؛ لأننا إذا تركنا هذه النظريات جانبا وجدنا أن دور الانقضاء العادي للبرلمان يبدأ عمليا بعد أسبوع . وإذا فرض وأن استجوابه قد قبل المجلس إبلاغه لمعالي الوزير المختص فتستجد مناقشة جلسة في الأسبوع المقبل لأننا مستعجلون جد الاستعجال في نظر مشروع قانون للمساعدة ؛ وإن فلان مني من الوجهة العملية لأطلب حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اتندى نظر استجوابه على وجه السرعة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — إني مصمم على طلي.

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أرجو من حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى ألا يتقاطع لأنه اعترض على من كان يقاطعه. أنول إنه لا محل لهذا الاستجواب الآن؛ وإذا كان لحضرة اعتراض على موافقة الوزير على السطاء الذي تقدم من القاول لإنشاء قنطار معد على، وأن في إيقاف هذا السطاء توفيراً لمائة ألف جنيه أو أكثر، أقول لحضرة إن الإجراءات التي ستخضع لها هذا الاستجواب لا تنتهي قبل مضي أسبوع. ولذلك فيمكن لحضرة أن يقدم استجوابه في السبت الثالث من شهر نوفمبر الحالي؛ وله أن يطلب عندئذ نظره بوجه الاستجبال.

إن الذي أريد أن ألفت إليه الأنظار هو أن دعوتنا إلى حضور جلسة اليوم فيها امتنان لكرامتنا. وليسمح لي حضرة الرئيس أن أبدى ملاحظتي هذه بصراحة؛ ولحضرة أن يرد عليها إذا شاء.

قرر حضرة الرئيس تأجيل الجلسة السابقة بدون أخذ رأى حضرات الأعضاء. وأنا أقره على هذا، لأننا قررنا في الجلسة السابقة أنه لا يجب النظر في مشروع للماهدة قبل انتهاء مجلس النواب من نظره وإحاطته إلى مجلس الشيوخ وقبل أن تمثل الحكومة أماننا؛ ولهذا أجلت الجلسة السابقة.

والآن ما البدأ — ومجلس النواب لما ينته من نظر للماهدة — إلى دعوتنا إلى الاجتماع على احتفال ورود للشرع من مجلس النواب؟

لقد كان في دعوتنا للاجتماع اليوم على احتفال ورود للشرع من مجلس النواب إهراق لبض حضرات الأعضاء المحترمين، مثل حضرة الشيخين الوقورين يوسف أصلان قنطاوي باشا والأستاذ إبراهيم الملباوي بك.

هل ندعى إلى الاجتماع فنحضر من بلادنا وبيوتنا على احتفال أن مجلس النواب سير للماهدة ورسلا إلينا بسرعة؟ إني شخصياً على استعداد إلى الحضور إلى المجلس طائراً متى علمت أن مجلس النواب أقر مشروع للماهدة وأحلف إلى مجلس الشيوخ. أما أن نرسل إلينا الدعوة إلى الحضور على احتفال أن مجلس النواب قد يقر مشروع للماهدة ورسلا إلينا فهذا أمر لا أوافق عليه. وإن أسأله، ماذا يكون الوقت فيما لو رفض مجلس النواب مشروع للماهدة — وهذا من المحتمل؟

(ضجة).

هذا جائز، وأنا وإن كانت عقيدتي أن مجلس النواب سيوافق على مشروع للماهدة بأغلبية عظمى، كما أن مجلس الشيوخ سيوافق كذلك عليه، كما أني من الآن أصرح بالموافقة عليه شخصياً — إلا أنني أرى من الحرص على كرامة الأعضاء ألا يحضروا ليفقوا على أبواب مجلس النواب انتظاراً لقراره في مشروع للماهدة. لهذا أرجو من حضرة الرئيس أن يعمل على صون كرامة أعضاء هذا المجلس، وألا يدعو حضراتهم إلى الاجتماع لسبب.

الرئيس — أؤكد بحضرة الشيخ المحترم أنني يعني جداً المحافظة على كرامة حضرات الأعضاء. وإن دعوة المجلس إلى الاجتماع اليوم لم يقصد بها مطلقاً اللباس بكرامتهم، وإنما الترض منها أن نكون على استعداد توفيراً للوقت.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد الطيف — إن نظر مشروع للماهدة من المسائل التي تهم كلاً منا أهمية خاصة. لهذا يترب كل منا الوقت الذي يتاح له فيه طرح مشروع للماهدة أمامه. ولا شك أن مكتب المجلس أشد حرصاً على تحقيق ما يصوب إليه حضرات الأعضاء، ومن أجل ذلك يقوم بدعوتهم كما رأى أن هناك احتيالا لعمل يدعو إلى الاجتماع.

إن هناك طروفاً خاصة تدعو إلى سرعة النظر في مشروع للماهدة قبل البدء في الدورة العادية؛ ولا شك أن حضراتكم تهدرون هذه الظروف.

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس — أريد أن أقول ...

الرئيس — أرجو من حضرة الشيخ المحترم أن يدع المجلس يقوم بعمله.

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — إني لا أقصد تعطيل عمل المجلس.

حضره الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - قدم حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اقضى طلباً إلى الرياسة باستجواب معالي وزير الأشغال؛ ورأى مكتب المجلس أن هذه البورة غير عادية وقد خصت لنظر مشروع الطلعة فلم يدرج الاستجواب بجدول الأعمال؛ ورأى ذلك تحت مسئولية. أما وقد طرح حضرة الشيخ المحترم السألة على المجلس ليحكم إليه. أما وهذه السألة دستورية تحتاج إلى بحث عميق ودراسة مستفيضة، فإن لا أطلب إلى المجلس أن يفعل فيها في الحال بل أقترح إحالها إلى لجنة الحفائية لبحثها ودراستها وكتابة تقرير عنها تقدمه إلى المجلس لينظر فيه على ضوء مباحث اللجنة.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك - كان هذا الرأي يحول بخاطري الآن. لا يصح أن يمر هذا الموضوع بهذه السرعة وبهذه السهولة. وألاحظ أن حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اقضى، رغمًا عن أن أمره للموضوع كان مرغبا نوعاً ما، إلا أن اقتراحه تعرض لأمر في صميم الدستور ولو أنه جاء عن غير قصد.

إن دعوة البرلمان إلى دورة غير عادية أمر مرتبط بالسلطة التنفيذية؛ ولكننا، إذا رأيت أن نحدد لنا واجباتنا، كان هذا أمراً غاية في الخطورة. لهذا أوافق على إحالة الموضوع إلى لجنة الحفائية؛ وأرجو أن يبحث بحثاً جدياً وأن يطرح على المجلس بهذا طرهما مستقلاً بذاته.

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اقضى - ذكر حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك أني أثرت هذا الموضوع عن غير قصد. ولكن أقول إلى أثره عن قصد؛ وقد رجحت في بحثه إلى مراجع كثيرة في دار الكتب وغيرها لأن هذا الموضوع يعني من حيث تقريره للبدا أكثر مما يعني موضوع الاستجواب.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل بإحالة الموضوع إلى لجنة الحفائية لدرسه وتقدم تقريرها عنه إلى المجلس؟
(موافقة).

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اقضى - أرجو أن تكون الإحالة إلى اللجنة على وجه الاستجبال.
الرئيس - لقد أصدر المجلس قراره؛ ولا داعي للاستجبال. وفي الحقيقة لقد قلت لحضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اقضى إنه يحسن عرض استجوابه الذي قدمه إلى هيئة للكتب في الدور المادي؛ ولكن حضرة مفرم دائماً بأن يخالف.
حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اقضى - لقد قدمت استجوابي، وأرى للمصلحة في نظره بطريق الاستجبال.
(في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦).

جلسة يوم الأربعاء ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٥٥ (٣ مارس سنة ١٩٣٧)

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الحفائية

عن البحث في موضوع جواز النظر في أمور غير التي عينت في مرسوم الدعوة لصور الانقراض غير المادي

(لقرر حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك).

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ موضوع هذا البحث إلى اللجنة لدراسة وتقدم تقرير عنه.
فاجتمعت اللجنة بجلست ٦ يناير سنة ١٩٣٧ و ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ و ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧ ودرسته، ونبا على تقريرها عنه:
أثير هذا الموضوع أثناء اجتماع المجلس في دور الانقراض غير المادي عند نظر مشروع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، إذ تقدم حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اقضى طلباً إلى الرياسة باستجواب معالي وزير الأشغال بشأن قاطر محمد علي، فرأت ريسة المجلس أن البورة غير العادية قد خصت لنظر مشروع الطلعة فلم يدرج الاستجواب في جدول الأعمال.
وبجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ طرح حضرة الشيخ المحترم صاحب الاستجواب الموضوع على المجلس ليحكم إليه ويصدر قراره فيه.

قرر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الحماية لمراسم وتقديم تقريرها عنه .

استد حضرتة الشيخ المحترم لويس أخوخ انندى في تأييد وجهة نظره في جواز نظر استجوابه أثناء انعقاد الدورة غير العادية إلى المادة ١٣٣ من الدستور التي تنص على أن :

« اجتماع المجلس هيئة مؤخر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » .

وأبدى حضرتة أن الدستور لم ينص على قيد لحق العضو في الاستجواب الذي هو بطبيعته أهم الأسس لرقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، وأن عبارة « لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » الواردة في المادة ١٣٣ من الدستور قصد بها الشرع للسلطة في تأدية الوظائف الدستورية في المورتين العادية وغير العادية .

وضرب أمثلة لتأييد وجهة نظره بما يجري عليه العمل في البلدان الأخرى ، فقال إن الدستور السويدي قيد سلطة الريشتات جمعاً في أثناء دور الانعقاد غير العادي بالنظر في المسائل التي عينت في الأمر للملك دون سواها . أما في فرنسا فهما كان القرض من الاجتماع غير العادي الصادر به دكرتو من رئيس الجمهورية فإن للمجلسين مجتمعين مطلق الحرية في نظر كافة المسائل التي ينظر أث من الفيد مجها وإصدار قرار بشأنها .

وأول ما تلاحظه اللجنة أن المادة ١٣٣ من الدستور التي استند إليها حضرتة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس في تأييده وجهة نظره ترى إلى عرض غير الذي رآه ، فلقصود منها تنظيم العمل في المجلسين في حالة اجتماعهما هيئة مؤخر سواء أكانت الدورة عادية أم غير عادية . وقصد للشرع ظاهره على إذ يحسب أن هذه الحالة أن قيام المؤتمر خلال الدورة يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية عمله الذي كان يباشره قبل انعقاد المؤتمر . فإذا كان المجلسان منقادين في اجتماع عادي أو غير عادي ، وحدث ما دعا إلى اجتماعهما هيئة مؤخر ، وطالت مدته فإن هذا لا يمنع كلا من المجلسين من مواصلة عمله الأصلي في الأوقات التي لا يكون فيها المؤتمر منعقداً .

على أنه من السلم به أن لعضو البرلمان مطلق الحرية في استعمال كافة حقوقه الدستورية حسب نص الدستور ؛ غير أنه يلاحظ ، في حالة اجتماع البرلمان في دور غير عادي ، أن الدعوة لهذه الدورة إنما توجه إذا جد أثناء عطلة البرلمان من الأمور الهامة أو الخطيرة ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ قرارات أو تدابير لا تحتمل التأخير . وقد نظم الدستور الحالات التي من أجلها يدي البرلمان لقد دور غير عادي ، فمن في المادة ٤٠ على أن :

« الملك ، عند الضرورة ، أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية ؛ وهو يدعو أيضاً متى طلب ذلك بمرضىة أغلبية المطلقة لأعضاء أي المجلسين ؛ ومنع ذلك من الاجتماع غير العادي » .

ونص في المادة ٤١ على أن :

إذا حدث فيا بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون ، بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي ومرض هذه المراسم عليه في أول اجتماع له فإن لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

فندوة البرلمان إلى عقد اجتماع غير عادي توجبها الضرورة وحدها إذا حدث فيا بين أدوار الانعقاد ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ؛ وعلى هذا الاعتبار يكون البرلمان والحكومة في أثناء الانعقاد غير العادي في شغل تام عن نظراى مسألة أخرى ؛ لأن الوقت مخصص ، بطبيعة الوضع وحسب نص الدستور ، لنظر المسائل التي من أجلها دعى البرلمان لقد الدور غير العادي .

ومن غير اللقول أن يصور في حالة دعوة البرلمان لدور غير عادي لنظر أمر معين بالذات والبلد فلا ينظره أن يطلب إليه تأجيل البحث لينتقل إلى نظر موضوع آخر لا علاقة ولا ارتباط له بالموضوع الأساسي محل الانعقاد غير العادي ، خصوصاً إذا كان الموضوع الآخر سيرمض على البرلمان متى جاء وقته الطبيعي المخصص لذلك .

على أن ذلك لا يمنع البرلمان ، إذا اجتمع في دور غير عادي لنظر أمر معين بالذات ، من أن ينظر بعد الفراغ منه في أمر آخر خطير بما يدخل تحت نطاق المادة ٤١ من الدستور إذا وافق على ذلك المجلس .

لذلك :

ترى اللجنة أنه في أثناء اجتماع البرلمان لأمور غير عادية يجب أن يُخصَّص الوقت أولاً لنظر المسائل التي من أجلها انعقد ذلك الاجتماع غير العادي ؛ فإذا ما انتهى منها جاز النظر فيها قد يجد من أمور خطيرة تتطلب العرض في دور غير عادي مما يدخل تحت نطاق المادة ٤١ من الدستور ، إذا وافق على ذلك المجلس .

رئيس اللجنة

حسن نبيه المصري

تقرير لجنة الحفائية

عن موضوع جواز النظر في أمور غير التي عيّنت في مرسوم الدعوة لأمور الانعقاد غير العادي
إدائه إلى لجنة الحفائية لبحث الموضوع في ضوء الملاحظات التي أبدت

(للقرر حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك) .

الرئيس — لقد وزع على حضراتكم تقرير اللجنة ؛ وسيتلو عليكم حضرة المقرر قرار اللجنة .

المقرر — ترى اللجنة أنه في أثناء اجتماع البرلمان لأمور غير عادية يجب أن يُخصَّص الوقت أولاً لنظر المسائل التي من أجلها انعقد ذلك الاجتماع غير العادي . فإذا ما انتهى منها جاز النظر فيها قد يجد من أمور خطيرة تتطلب العرض في دور غير عادي مما يدخل تحت نطاق المادة ٤١ من الدستور ، إذا وافق على ذلك المجلس .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندي — لي ملاحظة أريد إبداها .

الرئيس — هل لحضرتك رأي مخالف لرأي اللجنة ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندي — لي اعتراض على بعض ما ورد في تقرير اللجنة ؛ وقد أشكر اللجنة على بحثها .

الرئيس — أظن أنه لا محل للشكر .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندي — هذه مسألة جدية ؛ ولي ، كما قلت ، بعض ملاحظات أرجو أن يسمح لي بإبداها .

الرئيس — تفضل .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندي — سعادة الرئيس ، حضرات الأعضاء :

الواقع أن هذا الموضوع في غاية الخطورة . أهم عمل في الحياة النيابية هو رقابة البرلمان على السلطة التنفيذية ؛ وهذا هو عمل البرلمان الدائم المستمر الذي لا يتقطع . فكل يوم علينا أن نرى وأن نتأكد من أن السلطة التنفيذية قائمة بتطبيق القوانين ومراعاة مصالح البلاد كما هو مفروض فيها ؛ وعليها ، بصفة كونها السلطة التشريعية ، أن تطلع ما نراه عملاً للصلصة أو مخالفاً للقوانين . ومثل هذا العمل لا يمكن بحال من الأحوال أن يمتلئ إلا في حالة عدم انعقاد البرلمان ، لأنه من غير العقول أن تؤدي واجباتنا ونحن مشغولون وغير مجتمعين في المكان المين في المستور للاجتماع . ومع ذلك فهذا لا يغنيها ، كأعضاء في البرلمان ، من أن نلتفت لنظر حضرات الوزراء إلى ما قد يطرأ من المسائل العادية البسيطة . ولكن متى وجد البرلمان مجتمعاً وجدت سلطة الأمة ، ممثلة في مجلسها ؛ وكان لزاماً على هذه الهيئة ، وقد اجتمعت ، أن تؤدي مهمتها كاملة غير متقومة من جميع التواصي .

جاء في الفقرة ٤٩٩ من مؤلف أوجين بير أنه متى وجد البرلمان منعقدًا — سواء أكان الانعقاد علنياً أم غير عادي — يمكنه أن يتناول كل المسائل التي تدخل في اختصاصه .

الرئيس — أشارت اللجنة إلى ذلك في تقريرها .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندي — أشارت إلى ذلك ولكنها وضعت قيوداً تحد من سلطة البرلمان ؛ وهذه القيود هي التي أعترض عليها .

نحن أمة في بدء حياتنا المستورة ؛ ومن الواجب أن نحوى فيها الشعور بمحورها وخطورة السلبية والواجبات للقاء على ماتفها .

في النظم غير البرلمانية نجد أن المسؤولية مركزة أولاً في العرش ثم في الوزارة ثم في الموظفين . فهم يشعرون بمسئولية شخصية ؛ ولكن متى وجدت البرلمانات فالمسئولية تقع على أعضاء البرلمان .

سمعت من معالي وزير الأشغال ومن بعض رجال القانون عندما راجعته في مشروع قناطر محمد علي يقولون إنه كان من الواجب على البرلمان ألا يوافق على الاعتداء الخاص بهذا المشروع ، وأن يحذره من ميزانية وزارة الأشغال . لذلك يجب أن نكون دقيقين الرئيس — هذا تكرار غير مسموح بإعادته .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اتحدى — لا تكرار فيما أقوله .

الرئيس — أنا أستأذن المجلس إذا كان يسمح بهذا التكرار أم لا ؟

(أصوات : لا . لا) .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك — الكلام في مشروع قناطر محمد علي تكرر كثيراً ولا محل له الآن .

الرئيس — هل تسمحون حضراتكم لحضرة الشيخ المحترم أخنوخ فانوس اتحدى بالاستمرار في الكلام ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ اتحدى — لا يمكن أن يؤخذ رأي المجلس في حرمان عضو من إتمام كلامه ، لأن في هذا إهداراً لكرامة الأعضاء .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك — إذا استمر حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس اتحدى في تكرار كلامه سنضطر للانسحاب .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اتحدى — الانسحاب لا يمنع من الاستمرار في الكلام . أترك الجزء الأول وأنتقل إلى ما أشارت إليه اللجنة في تقريرها عن المادة ١٢٣ من الدستور ، فقد أرادت اللجنة أن تضع لهذه المادة قيوداً لا تتضمنها ولم ترد في دستورها ولا في أي دستور من سائير العالم إلا في دستور السويد .

إننا إذا رجعنا إلى هذه المادة نجد أنها تنص على أن اجتماع المجلسين هيئة مؤمّرة في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية .

وليس في هذا النص أي قيد من القيود التي أشارت إليها اللجنة .

أرادت اللجنة ، عند تفسير هذه المادة ، التضييق . والواقع مخالف ما ذهبت إليه لأن المادة أشارت إلى « الدورة غير العادية » . ومعنى ذلك أن هناك أمراً معيناً مستجيلاً بخفض دعوة البرلمان للانعقاد في أثناء العطلة ، ففي عقد البرلمان فالقروض أنه ينظر في ذلك الأمر للتسجيل أولاً ، ويعدّذ يمكنه أن يكثر بقية الأعمال .

أكتفي بهذا وأترك لحضرات زملائي الكلام في هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أنا متفق في الرأي مع حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس . والخلاف الذي بيننا وبين اللجنة هو أنها في تقريرها رأت أن البرلمان عند انعقاده في دور غير عادية يجب أن يكون عمله مقصوراً على الأمر الذي دعي من أجله . ونحن نخالفها في ذلك لأن حضرة زميلي الأستاذ لويس فانوس كان قد قدّم استجواباً لحالي وزير الأشغال في تلك الدورة ، ولو أنه من الأعمال العادية ، ولكن حضرته رأى أنه من الأمور المستعجلة ، فأحيل الأمر إلى اللجنة ، فجاء رآها وسطاً حيث أجازت نظر اللسان التي تتوفر فيها شروط الاستعجال بعد الفراغ من نظر المسألة التي دعي إليها البرلمان لدورة غير عادية .

فهذا التقييد الذي رآته اللجنة لا مسوغ له من النص . والقي يدل على عدم صواب هذا التقيد أننا اجتمعنا في البور غير العادي لنظر للمادة ؛ فلما حضرنا اختلفنا في هل يجوز لنا أن نبدأ في بحث الملهدة في وقت بحث فيه مجلس النواب أم لا ؟ وقد انتهى الرأي إلى أن تنتظر حتى يفرغ مجلس النواب من نظرها ؛ وترتب على ذلك أننا كنا نحضر ونصرف من غير عمل مدة ثلاثة أسابيع .

فمن غير اللقول أن تذهب اللجنة إلى أننا لا نشغل في مثل هذه الدلة إلا بأمر مستعجل من طبيعته أن يدعى له البرلمان في اجتماع غير عادي .

غير طبيعي أن تبقى ثلاثة أسابيع معطلين من غير عمل . فاعتراضى على تقرير اللجنة أنها أوردت القيد بنبر مسوّغ ؟ وقد دل العمل على غير موافقه .

لهذا أقترح إعادة التقرير إلى اللجنة ، لتعيد النظر في الأمر ، ولتقرّر أنه يجوز للمجلس أن ينظر مسألة يقرّر هو النظر فيها . الرئيس — أعلن أن المسألة من المخطورة بحيث يلزم أن تبدي اللجنة النظر فيها في ضوء الملاحظات التي أبديت ؟ ولذا وافقتم حضراتكم على ذلك ، وبخاصة أن العدد الآن غير قانوني — يعاد التقرير إلى اللجنة . (موافقة) .

(في ٣ مارس سنة ١٩٣٧) .

جلسة يوم الأربعاء ٤ المحرم سنة ١٣٥٦

(١٧ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفائية

عن البحث في موضوع جواز النظر في أمور غير التي عيّنت في مرسوم السعوى لدور الانقضاء غير المادى

(للقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك) .

أعادت اللجنة النظر في التقرير الخاص بهذا الموضوع بجملة ٧ مارس سنة ١٩٣٧ بناء على قرار المجلس الصادر بجملة ٣ مارس سنة ١٩٣٧ ؟ وفيما يلي تقريرها :

أثير هذا الموضوع أثناء اجتماع المجلس في دور الانقضاء غير المادى عند نظر مشروع معاهدة الصداقة والتحاليف بين مصر وبريطانيا العظمى ، إذ قدّم حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس احدى طلباً إلى الرئاسة باستجواب معالى وزير الأشغال بشأن قناطر محمد على ، فرأت رئاسة المجلس أن الدورة غير العادية قد خضعت لنظر مشروع للماهدة ، فلم يدرج الاستجواب في جدول الأعمال .

وبجملة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ طرح حضرة الشيخ المحترم صاحب الاستجواب الموضوع على المجلس ليحكم إليه ويصدر قراره فيه . فقرر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الحفائية للدراسة وتقديم تقريرها عنه .

استند حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس احدى في تأييد وجهة نظره في جواز نظر استجواب أثناء انعقاد الدورة غير العادية إلى المادة ١٢٣ من الدستور التي تنص على أن :

« اجتماع المجلسين يهيئ مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » .

وأبدى حضرة أن الدستور لم ينص على قيد لحق الضم في الاستجواب الذى هو بطله أهم الأسس لرقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، وأن عبارة « لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وتليفته الدستورية » الواردة في المادة ١٢٣ من الدستور قصد بها الشرع المساواة في تأدية الوظائف الدستورية في السورتين العادية وغير العادية .

وضرب أمثلة لتأييد وجهة نظره بما يجرى عليه العمل في البلدان الأخرى ، فقال إن الدستور السويدي قيد سلطة الريشتات مجتمعاً في أثناء دور الانقضاء غير المادى بالنظر في المسائل التي عيّنت في الأمر للكي دون سواها . أما في فرنسا فهما كان القرض من الاجتماع غير المادى الصادر به دكرتو من رئيس الجمهورية فإن للمجلسين جميعين مطلق الحرية في نظر كافة المسائل التي يظن أن من المفيد بحثها وإصدار قرار بشأنها .

وأول ما تلاحظه اللجنة أن المادة ١٢٣ من الدستور التي استند إليها حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس احدى في تأييد وجهة نظره ترى إلى غرض غير الذى رآه ، فالقصد منها تنظيم العمل في المجلسين في حلقه اجتماعهما يهيئ مؤتمر سواء أكانت الدورة

عادية أم غير عادية . وقصد للشرع ظاهر جلي إذ خشي أن يصور في هذه الحالة أن قيام المؤتمر خلال الدورة بحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية عمله الذي كان يشره قبل انعقاد المؤتمر . فلذا كان المجلسان متقدين في اجتماع عادى أو غير عادى ، وحدث ما دعا إلى اجتماعهما بهيئة مؤتمر ، وطالت مدته ، فإن هذا لا يمنع كلا من المجلسين من مواصلة عمله الأسفل في الأوقات التي لا يكون فيها المؤتمر متقدماً .

على أنه من المسلم به أن لصو البرلمان مطلق الحرية في استعمال كافة حقوقه الدستورية حسب نص الدستور ، غير أنه يلاحظ في حالة اجتماع البرلمان في دور غير عادى أن الدعوة لهذه الدورة إنما توجه إذا جدد أثناء عطلة البرلمان من الأمور الهامة أو الخطيرة ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ قرارات أو تدابير لا تختمل التأخير . وقد نظم الدستور الحالات التي من أجلها يدعى البرلمان لعدد دور غير عادى ، فنص في المادة ٤٠ على أن :

« للملك ، عند الضرورة ، أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية ؛ وهو يدعوهم أيضاً متى طلب ذلك برغبة ثلثي الأعضاء المطلقة لأعضاء أى المجلسين ؛ ويعلن الملك فسخ الاجتماع غير العادى » .

ونص في المادة ٤١ على أن :

« إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ؛ ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ؛ فإن لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

فدعوة البرلمان إلى عقد اجتماع غير عادى توحيا للضرورة وحدها إذا حدث فيما بين أدوار الانعقاد ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير . وعلى هذا الاعتبار يكون البرلمان والحكومة في أثناء الانعقاد غير العادى في شغل تام عن نظرية مسألة أخرى لأن الوقت مخصص بطبيعة الوضع لنظر المسائل التي من أجلها يدعى البرلمان لعدد دور غير العادى . على أن ذلك لا يمنع البرلمان ، إذا اجتمع في دور غير عادى لنظر أمر معين بالذات ، من أن ينظر في أمر آخر يرى المجلس ضرورة نظره ؛ لأن كلا من المجلسين يتمتع في الاجتماع غير العادى بكافة حقوقه الدستورية ؛ وليس في الدستور للصري نص صريح يجعل البحث قاصراً على المسائل الواردة في الدعوة للدورة غير العادية دون غيرها .

لذلك :

ترى اللجنة أن اجتماع البرلمان لدور غير عادى لنظر أمر معين بالذات واردة في الدعوة غير العادية لا يمنع من نظرية مسألة أخرى يرى المجلس ضرورة نظرها ؟

رئيس اللجنة

حسن نبيه الصري

تحريراً في مارس سنة ١٩٣٧

تقرير لجنة الحماية

عن موضوع جواز النظر في أمور غير التي عينت في مرسوم الدعوة لدور الانعقاد غير العادى
إعادة التقرير إلى اللجنة ليتيسر للحكومة إبداء رأيها أمامها

(للقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوباني بك) .

الرئيس — وزع التقرير على حضراتكم واطلعت عليه ، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة على ما جاء به ؟

القرر — التقرير الطروح على حضراتكم خالص بالبحث في موضوع جواز النظر في أمور غير التي عينت في مرسوم الدعوة لدور الانعقاد غير العادى ، وهو التقرير الذي أعيد إلى لجنة الحماية لبحثه في ضوء الملاحظات التي أبدت في الجلسة . وتذكرون حضراتكم أن الموضوع الأصلي أثير في أثناء الانعقاد غير العادى عند نظر مشروع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا المنظمي عندما قدم

جلس الشيوخ

« ترى اللجنة أن اجتماع البرلمان لدور غير عادى لخطر أسر معن بالقات ولرد في الدعوة غير العادية لا يمنع من نظرية مسألة أخرى ؟
على كمال حيثه

الرئيس — لا يجوز الاقتراح بتعديل في رأى اللجنة لأنه ملك لها : فلما الموافقة عليه أو رفضه . وإنما يجوز للمضوأن يقدم اقتراحا مستقلا ويطلب رأى المجلس فيه .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — الحكومة لم تمثل فى اجتماع لجنة الحفانية عند ما بحث هذا الموضوع . وأرى أن يبادى التقرير إلى اللجنة لإعادة بحثه فى حضور مندوب عن الحكومة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

المقرر — أريد أن أرد على ما أبداه حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية .

الرئيس — حضرة المقرر له الحق فى أن يتكلم كلما أراد .

المقرر — لما طرحت للسألة على المجلس فى الجلسة الماضية كان من رأى اللجنة أنه فى أثناء اجتماع البرلمان لدور غير عادى يجب أن يخص الوقت أولا لنظر المسائل التى من أجلها انعقد ذلك الاجتماع غير العادى ، فاعترض حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك على ذلك وضرب مثلا ما حدث فعلا عند نظر مشروع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى فى الدور غير العادى ، إذ ذكر أن مجلس الشيوخ بقى دون عمل بعد افتتاح الدورة غير العادية ثلاثة أسابيع انتظاراً لورود مشروع المعاهدة من مجلس النواب ، فعدنا فى تقريرنا وذكرنا أن اجتماع البرلمان لدور غير عادى لنظر أمر معين بالذات وارد فى الدعوة غير العادية لا يمنع من نظر أية مسألة أخرى يرى المجلس ضرورة نظرها . ثم طرح اعتراض آخر — وكان ذلك فى أثناء اجتماع اللجنة — وهو ألا تعيد المجلس فى قرارنا بعبارة « ضرورة » ، فوجدنا أن آراء الشراح لا تتفق مع ذلك . فضلا عن هذا فإن مادى الدستور اللتين تكلمتا عن الدورة غير العادية — وهما المادتان ٤٠ و ٤١ من الدستور — تصان على « الضرورة » .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — الخلاف القائم الآن هو فى تفسير كلمة « الضرورة » .

المقرر — المجلس وحده هو الذى يفسر كلمة « الضرورة » . وآراء الشراح فى فرنسا تؤيد رأى اللجنة ؛ وسأتلو على حضراتكم بعض الراجع ، ومنها فقرة من مؤلف العلامة أوجين بير .
(على النص الفرنسى) (١) .

فترون حضراتكم أنه فى فرنسا ، مهما كان الغرض من الاجتماع غير العادى الذى يدعو إليه رئيس الجمهورية ، فللبرلمان أن ينظر فى أية مسألة يرى ضرورة نظرها . فمسألة الضرورة يقدمها المجلس . وعلى كل حال فلا خوف من القرار الذى يوافق عليه المجلس لأنه قد يتخذ المجلس قراراً آخر يخالف قرارنا ؛ ومحمكة التقض تسيير على هذا ، فكثيراً ما تقضى مبدأ سبق لها أن أخضت به .

الرئيس — يطلب حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية إعادة التقرير إلى اللجنة ؛ ولحضرة الحق فى طلب الكلام . فما رأى حضراتكم فى ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ليفضل حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية ويدلى المجلس بالأسباب التى يستند إليها فى طلبه إعادة التقرير إلى اللجنة .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — السبب هو أن الحكومة لم تمثل عند انعقاد اللجنة لهذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ليس هنا سبب يدعو إلى طلب إعادة التقرير إلى اللجنة . ومن قال بوجوب تمثيل الحكومة عند انعقاد اللجان ؟ الذى أعربني أن للجان دعوة يمثل الحكومة إذا أرادت .

(١) En France, quelle que fût le but d'une convocation extraordinaire décrétée par le Président de la République, les Chambres une fois réunies seraient libres de se saisir de toutes les questions qu'elles jugeraient utile de traiter et de résoudre.

(Traité de Droit Politique électoral et parlementaire par EUGÈNE PIERRE.)

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — للحكومة أن تخضر فى كافة اجتماعات اللجان ما عدا اجتماعات لجنة الطعون ، لأنها فى هذه الحالة تنظر فى مسائل داخلية بحجة تعلق بالجلسى وحده .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ليس هذا الحق للحكومة مطلقاً . فإن كان اعتراضك على الشكل فلا حتى لك فى طلب إعادة القرار إلى اللجنة ؟ وإن كان اعتراضك ينصب على الموضوع فلتفضل بإبداء رأيك والجلسى أن ينظر فيه أولاً .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — النظرة هى أن الحكومة لم تحتل فى اجتماع اللجنة ولكن يجب دعوتها .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أريد أن أعرف هل اعتراضك على الشكل أم على الموضوع ؟

فإذا كانت وجهة نظر حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى تنحصر فى ضرورة تمثيل الحكومة فى اجتماعات اللجان من حيث الشكل فلا أرى هذا سبباً للتأجيل ؛ وإن كانت لديه اعتراضات فى الموضوع فليفضل بإبدائها . أما ونحن نبحث فى أمر يدخل فى صميم اختصاص المجلس أو حقوقه فليس من اللازم أن تصل بالحكومة لأتأ من جهتها لا تتدخل فى أعمالها التنفيذية . نحن إنما ننظم دارنا ، ونضع لأمتنا الداخلية وطريق العمل بها ، فلا شأن بالحكومة بنا . ولها ، إذا أرادت ، أن تشترك معنا ؛ فإذا لم تدع أو لم تحتل فلا يدعو ذلك إلى بطلان عملنا .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — إن الأعمال التى أشار إليها القرار ، وهى التى يراد أن يشغل بها المجلس فى أثناء الدورة غير العادية ، هى أعمال برلمانية ولا يمكن أن يقال إنها ذات طرف واحد لأنها تستدعى دائماً تمثيل الحكومة سواء فى المجلس أو فى اللجان ؛ اللهم إلا فى مسائل خاصة كالطعون . فهذه تعتبر من المسائل الداخلية الخاصة بالمجلس . أما ما عدا ذلك فهى مسائل مشتركة بين المجلس والحكومة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هل معنى هذا أنه إذا لم تدع الحكومة إلى اجتماع اللجان يكون باطلا ؟

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — يجب أن نسمع أقوال الحكومة باللجان .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إذا رأينا ضرورة ففعل .

الرئيس — الحكومة تطلب الآن التأجيل .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لا شكل أو الموضوع ؟

الرئيس — الحكومة تطلب التأجيل لسبب أقوالها فى اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هذا غير جائز .

الرئيس — الرأى للمجلس . فمن كان من حضراتكم يخالف طلب التأجيل حتى يتيسر للحكومة بحث الموضوع مع اللجنة فليفضل بالوقوف .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لهذه الأبواب أنا أطرح .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اقندى — أنا أعترض كذلك .

الرئيس — هل يوجد من يطرح فى إعادة القرار إلى اللجنة ؟

(وقف اثنان) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس إعادة القرار إلى لجنة الحفانية . ويبدولى فى هذا المقام تساؤل وهو : ماذا يكون الحال فيما لو اتخذ

جلس النواب فى هذا الموضوع قراراً بخالف القرار الذى يصدره هذا المجلس ؟

(فى ١٧ مارس سنة ١٩٣٧) .

الدورات غير العادية تتكرر ؛ ولكن لا يجوز طلب استمرار انعقاد البرلمان أثناء الدور غير العادى لأن استمرار الدورات إلى

غير نهاية لا يجوز دستورياً ؛ وذلك لى تنفرض السلطة التنفيذية هتقيام بالأعياء المتقاء على عاتقها .

قرار اللجنة للمشكلة لبحث مرسوم الأحكام العرفية

جلس الشيوخ

٣ — استعرضت اللجنة بعد ذلك الأسباب التي من أجلها أعلنت الأحكام العرفية ، فظهر لها من بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، ومن تصريحات حضرات أصحاب المآلى الوزراء ، وسعادة عبد الحميد بدوى باشا ، أن النولة الحليفة هي التي طلبت إعلان الأحكام العرفية . وإذ رأت الحكومة المصرية أن لهذا الطلب ما يبرره فقد كان المفهوم من ذلك ومن كون الأمن والنظام مستبا في البلاد أن تكون الأحكام العرفية ، إذا ما أعلنت ، مقصورة على التدابير التي تقتضيها حماية المصالح العسكرية . ولذلك اتجه الرأي عند بعض حضرات أعضاء اللجنة إلى ذلك . ولكن رؤى ، قبل المداولة في هذه الفكرة ، استطلاع رأى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء فيها . كما رؤى أيضاً أن يمرض على رفضه استمرار انعقاد البرلمان ليكون من وجوده خير ضمان لحصر الأحكام العرفية في هذه الحدود . ولكن رفضه لم يوافق على هذا الرأي وأبلغ اللجنة بلسان دولة رئيسها بأنه كان يود من صميم قلبه أن يجب هذا الطلب ؛ غير أن تنفيذ الأحكام العرفية يستدعي السرعة ؛ ولا يمكن تجزئة الإجراءات العسكرية عن غيرها نظراً للظروف الحالية حفاظاً لسلامة الجيش وسرعة تموينه وما يتعلق بهذا من إجراءات كثيرة منوعة . ويؤكد رفضه بأنه لن يتخذ أى إجراء يضر بمصلحة عامة بل هي الظروف وحدها التي تستدعي أن السلطة التنفيذية تقوم وحدها بالتنفيذ على وجه السرعة ، وأنه على كل حال مستعد لأن يغطي كل من يريد أمشاطاً أو استساراً عن إجراء أخذ في ظل الأحكام العرفية بياناً للظروف التي اقتضت ذلك الإجراء . كما صرح رفضه باستداده لعدد البرلمان في دورة غير عادية كما اقتضت الظروف ذلك .

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خنبة باشا — طلبنا أيضاً من رفة رئيس الوزراء طلباً بسيطاً ، هو استمرار انعقاد البرلمان . حضرة صاحب المآلى مصطفى محمود الشورجوبى بك (وزير العدل) — إن هذا الطلب مخالف للدستور . حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — نعم إنه مخالف للدستور لأن هناك دورات عادية ودورات غير عادية نص عليها الدستور . حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خنبة باشا — قد يكون هذا جائزاً في الأحوال العادية ، ولكن في الأحوال الحاضرة مصلحة البلاد تقتضى استمرار انعقاد البرلمان .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — إذا كانت مصلحة البلاد تقتضى ذلك فإن الدورات غير العادية تتكرر تبعاً لذلك . لأن استمرار الدورات إلى غير نهاية لا يجوز دستورياً ؛ وفي ذلك حكمة واضحة إذ أن السلطة التنفيذية تريد أن تفرغ للقيام بالأعباء للقاء على عاتقها نحو البلاد أثناء السلطة التي يستترع فيها حضرات أعضاء البرلمان . ولو لم تحصل فترة الراحة بعد يولييه الماضي لما استعلمنا أن نقابل الآن . هذا وأذكر أن بعض المجالس الثبائية بعد فترات الانعقاد العادى بمدد قصيرة قد لا تتجاوز ثلاثة شهور وقد تصل إلى عشرين يوماً — لذلك أرجو ألا نضيع وقتنا سدى في تفاصيل لا طائل من ورائها .

حضرة الشيخ المحترم أحمد خنبة باشا — ياروفة الرئيس ...

الرئيس - يا حضرة الزميل ، أرجو عدم الخروج عن الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خنبة باشا - بناء على هذا ، وبناء على أن رفعة رئيس مجلس الوزراء لم يقبل استمرار هذه الدورة إلى الدورة العادية ، وخشية لما يحتمل وقوعه من الأحداث - وليس ذلك لعدم الثقة برئيس مجلس الوزراء ، بل لأن السلطات التي تمنح للحاكم العسكري واسعة المدى - فإنني أصر على رأيي بعدم اللجوء إلى استمرار الأحكام العرفية .
(تصفيق من اليسار) .

(في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي -

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

في هذه الظروف ، وتلقاه هذه اللابلات ، وأمام رفض رفعة على ما مر بنا أن تكون الأحكام العرفية في حدود المسائل العسكرية ، وأمام رفض استمرار انقضاء البرلمان ، وأمام امتناعنا بأن في قانون الطوارئ وقانون حماية الأسرار العسكرية ما يعطي قوات الجيش سواء أ كانت قواتنا أم قوات الحليفة من أن تتعرض لأي خطر - أمام هذا كله لم يسعنا إلا أن نرفض استمرار الأحكام العرفية ؟ وهذه هي النتيجة المنطقية للمقدمات التي يبتها لحضراتكم .

أريد أن أقول لحضراتكم إن في اجتماع البرلمان لتقرير استمرار الأحكام العرفية أو إلغائها شأنًا كبيرًا لحريات . وأريد أن أثبت هذا الضمان من التاريخ نفسه ، فقد كان مشروع المادة ١١٨ من الدستور - وهو النص الذي أصبح بعد ذلك المادة ١٥٥ من الدستور - كما يلي : « لا يجوز ، لأي علة كانت ، إيقاف مفضل أي حكم من أحكام هذا الدستور ، ولا ترك العمل به إلا مؤقتًا في زمن الحرب ، أو عند إعلان الأحكام العرفية ، وعلى مقتضى الكيفية للبيئة في القانون » .

فأفرض في هذا النص لرحوم فضيلة الشيخ بحيث لا يجب أن يحذف من المادة الاستثناء الخاص بعدم مريان الدستور إبان الحرب أو مدة إعلان الأحكام العرفية ؛ فإن تعطيل المجلس من شأنه أن يطل العمل . هذا من الجهة القانونية ، أما من الجهة العملية فالحرب ليس عهدنا منا بعيد . قامت الحرب الأوربية الكبرى ، فكان النضال في كسب النصر التام بما تقرر من توحيد القيادة وغير ذلك من تنظيم وسائل الحرب ، إلى انقضاء البرلمانات انقضاء مستمرًا أثناءها .

وقال على ما مر بك ما يأتي : « إن من أهم خصائص المجلس أن تكون منتقاة أثناء الحرب . فأطلب النص في المادة على وجوب عقد المجلسين أثناءها » .

وقال الرحومان محمود أبو النصر بك وعبد الطيف السكياتي بك ، كما قال الأستاذ محمد علي علوبة بك ما يؤدي هذا النص .

حضرة صاحب اللعالي مصطفى محمود الثوريجي بك (وزير العدل) - أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يتلو الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - أعرف جيدًا هذه الفقرة ؛ وأرجو ألا يصطلح معالي وزير العدل . وأنا الآن أبين بعض أحكام المشروع الأصلي الذي كان يميز تعطيل المجلس أثناء إعلان الأحكام العرفية . وقام هذه الفكرة بعض حضرات أعضاء لجنة الدستور ، ومن ضمنهم على ما مر بك الذي طلب انقضاء المجلس ولو في حالة إعلان الأحكام العرفية .

وانتهى هذا بأن نصت المادة ١٥٥ من الدستور على أنه : « لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون » .

« وعلى أي حال لا يجوز تعطيل انقضاء البرلمان متى توفرت في انقضاده الشروط المقررة بهذا الدستور » .

أضيف هذا بناء على ما قيل من أنه على العكس في زمن الحرب ...

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ما مر بنا (رئيس مجلس الوزراء) - كان هذا ردًا على طلب تعطيل المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - انظروا حضراتكم إلى ما يجري في البرلمان الإنجليزي ، فهناك اجتماعات وانقادات دورية حيث يطلع رئيس الحكومة حضرات الأعضاء على كل ما يجري من الشؤون ؛ وأما هنا فإذًا حصل ؟

إن البقية حصل هو ما يدعوى إلى أن أُنقَضَ حضراتكم - وفي مقدمتكم حضرة صاحب المقام الرفيع على ما هو باشا - بأن أغلبية اللجنة على حق في غلوها .

حصل أن قامت الحرب ، وتخرجت الظروف الدولية ، وأعلنت الأحكام العرفية في ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩ - وإذا بمذكرات قانونية متبادلة يحى في إحداها أن عقد البرلمان في دورة غير عادية أمر لازم ، وبحي في الأخرى أنه لا ضرورة لبقده . وظلت الحال هكذا من ٢ سبتمبر إلى ٢٣ سبتمبر حتى أُنقَضَ حضرة صاحب المقام الرفيع على ما هو باشا الموقف بأن أذاع في الذليع أنه مهما تكن الآراء القانونية في عقد البرلمان في دورة غير عادية فإنه سيدعوه إلى الانقضاء . جرى كل هذا مع كون النص واضحاً ظاهراً .

أليس من خفا أن تكون هذه للقدمة سيئاً لحاؤنا ؟ إذ الصحافة مدفونة ، والبرلمان لم يدع إلى الانقضاء إلا بعد مرور ثلاثة وعشرين يوماً على إعلان الأحكام العرفية ؟

فإذا كانت اللجنة قد رفضت استمرار الأحكام العرفية فهي محقة في هذا الرفض ، ويقول الحكومة : إن لك من القوانين التي أصدرتها غنى عن هذه الأحكام ؛ وإنك إذا عملت الفكرة ودقت قليلاً فيها رأي بعض أعضاء اللجنة وعدلت الرسوم فلنأنا قد نتظر فيه بعد التعديل . ولكن هذا الوضع لا يسمح لنا مطلقاً بأن نعلم أمور البلاد وأمورنا جميعاً إلى سلطان مطلق . وأرجو أن يكون مفهومنا من هذا أن لا أقصد طناً في شخص رفعة رئيس الحكومة ، وإنما أقول إن هذا السلطان المطلق لو وضع في يد عمر بن الخطاب لما حال دون المخاوف - لهذا أرجو للواقعة على قرار اللجنة .

(تصفيق حلاً من اليسار) .

(في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

قرار المجلس

مجلس الشيوخ

تقدم لجنة الحفائية تقريرها عن موضوع جواز النظر في أمور غير التي عينت في مرسوم الدعوة للنور الانقضاء غير العادي بعد إبداء رأي الحكومة أمامها ، على أن ينظر التقرير في الجلسة المقبلة

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - في البورة غير العادية السابقة بجلعة ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ أثرت مسألة أعود الآن إلى عرضها من جديد على المجلس .

الرئيس (حضرة صاحب البرة حسن بنيه المصري بك ، وكيل المجلس) - وهل هذا الموضوع وارد في جدول أعمال هذه الجلسة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - لكل عضو الحق في إثارة أية مسألة لم ترد في جدول أعمال المجلس لأننا لم نضع هذا الجدول .

عرض في البورة العادية السابقة تقرير اللجنة الحفائية عما يصح نظره أمام المجلس في البورة غير العادي . ويبدأ عرض هذا التقرير قرّر المجلس إحادته إلى اللجنة لتظهر من جديد حتى تستوفى بحث الموضوع بحضور مندوب من قبل الحكومة ثم تبيده إلى المجلس .

وبما أن هذا الموضوع مهم ، ونحن الآن في دور غير عادي ، ورمهم بعض حضرات الأعضاء إثارة مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة ، لأنهم يرون أن حق البرلمان في رقابة الحكومة وإبداء الملاحظات على أعمالها حق كامل في كل دور عادي أو غير عادي ؟

وبما أن في البورة غير العادي السابق لم يتمكن من مباشرة وتليق اعتراضات قامت وتفتقد - فأنا أقترح على المجلس أن يطلب من لجنة الحفائية أن تسرع في استيفاء بحث هذا الموضوع ، وأن تقدم تقريرها عنه في الجلسة المقبلة .

(أصوات : موافقون) .

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا (رئيس مجلس الوزراء) - الحكومة توافق على هذا الاقتراح ؛ وتري أن للمجلس الحرية التامة في مراقبة سير أعمالها سواء أكان ذلك في دور عادي أم في دور غير عادي .

ولذلك أوافق حضرة الشيخ المحترم على تكليف لجنة الحفائية بأن تقدم تقريرها في الجلسة المقبلة بعد أن تسمع رأي الحكومة في ذلك .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - إنى أثرت غبار هذا البحث في الدورة غير العادية السابقة . وكان رأيي أن للمجلس دائماً كامل السلطة ، وهو غير مقيد بما صدر به مرسوم الدعوة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف - هذا الكلام سابق لأوانه .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - وبما أن تحرير لجنة الحفانية عن هذا الموضوع ظل في اللجنة زمناً طويلاً زاد على للدة المقررة دون أن تقدم للمجلس رأيها عنه ، فأنأ أرى أن يطرح الموضوع أمام المجلس نفسه مباشرة دون انتظار لقرار اللجنة ، ولا سيما أن الحكومة موافقة على الرأي الذي أبدته من قبل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - لا تنظر هذا الموضوع اللية ، لأن التقرير لم يوزع علينا حتى يتيسر لنا بحثه . ومع موافقتي لوجهة نظر حضرة الزميل المحترم ، ومع مطالبي بتأجيل النظر ، فأنأ أقترح أن تتمدد اللجنة لتنظر في هذا الموضوع على وجه السرعة وتتقدم بتقريرها عنه قبل الجلسة المقبلة .

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم من اللجنة أن تدرس الموضوع من جديد وتتقدم بتقريرها عنه إلى المجلس . ولكن حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك يريد أن ينظر المجلس التقرير القديم كما هو .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - طلب حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك لا يمكن إجابته ، لأن معنى هذا إلغاء لقرار صادر من المجلس في ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ بدون قرار جديد صادر منه بغيره . وإذا شئتأ هذا كان يجب أن يفتح باب المناقشة في إنشاء هذا القرار السابق أولاً . فإذا ووفق على هذا الإنشاء ، وزع التقرير كما هو . وبما أنه لم يتقدم اقتراح بإلغاء القرار السابق ، ولم يناقش المجلس في ذلك ، فبناء على هذا لا يمكن أن تتخذ خطة غير الخطة للرسومة في ذلك القرار الثالث للفضول ، وهي أن تجتمع اللجنة وتباشر عملها ، وتعود إلينا في الجلسة المقبلة بتقرير جديد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧) .

للمجلس الحق في أن يستعمل سلطته الدستورية لرقابة الحكومة وللتنظر في كل ما يمين للأعضاء من الآراء أثناء الدورة غير العادية ؛ ولا يعتبر المجلس مقيداً بالأعمال التي وردت في مرسوم الدعوة .

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر) - قدم إلى بعض حضرات النواب المحترمين أسئلة واستجوابات سأتلو ملخصها على حضراتكم :

١ - طلب من دولة صدق بلشأ بإجراء تحقيق برلاني في التصرفات الخاصة بمشروع استمداد القوى الكهربائية من مساقط خزان أسوان .

٢ - استجواب من أحمد عبد الفتار بك عن استمداد القوى الكهربائية من خزان أسوان .

٣ - استجواب من الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطه بشأن حل فرق القمصان الزرقاء .

٤ - سؤال من حضرة عن جرائم ذوى القمصان الزرقاء منذ أول يونيه سنة ١٩٣٦ .

٥ - سؤال من حضرة عن اللواتين وللتخمين الذين شغلوا وظائف حكومية بغير مؤهلات ، ومن عين أو وقى بطريق الاستثناء من مايو سنة ١٩٣٦ .

ففتنا يتعلق بطلب دولة صدق بلشأ أعرض أنه من حيث الشكل يجب أن يكون هذا الطلب نتيجة لاستجواب ، ولا يمكن أن يكون طلباً أصلياً ، لأن المجلس لا يمكن أن يحيله على لجنة بحثه . وما دام عندنا استجواب خاص بهذا الموضوع مقدم من حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتار بك فيكون على نظر طلب دولة صدق بلشأ عند النظر في الاستجواب .

أما عن المسائل الأخرى ، فإنى أرى أنه ليس من حق المجلس النظر في موضوع خارج عن اللوائح التى دعى إلى البتة غير العادية من أجلها . فإذا واقفتم حضراتكم على هذا فقد حل الإشكال واتقنا إلى مسائل أخرى ؛ وإذا كان هناك معارض في هذا الرأى ، فإنى أرى ، لخطورة الموضوع ودقته ، إحاطته على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — كنت قد قدمت اقتراحاً في هذا الصدد قبل أن أعلم أن هناك أسئلة أو استجوابات قدمت من بعض حضرات النواب ، فأرجو أن يشار لهذا الاقتراح لأنه قدم منى لمعالى الرئيس فضلاً .

الرئيس — إن الاقتراح الذى يشير إليه حضرة الأستاذ محمود سليمان غنام غير مقبول شكلاً ؟ ولا أرى عرضه على حضراتكم لأنه لا يجوز لأى عضو أن يقدم بطلب غير متعلق بموضوع معروض على المجلس ؛ فضلاً عن أن الأستاذ غنام يطلب الفصل في طلبه بكيفية نظرية ؛ وبحث النظريات لا يكون إلا عند بحث الموضوع للتحقق بها . فعندما يعرض الموضوع نستطيع أن نبحث النظرية التى تقدم بها حضرة ؛ ولقد أخبرت الأستاذ غنام بهذا ؛ وقلت له إن الموضوع سيبحث عند نظر الاستجوابات للقائمة فاكفى بذلك .

حضرة صاحب القلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء — الحكومة تتضم للرأى القائل بأن للمجلس الحق في أن يستعمل سلطته الدستورية لرقابة الحكومة وللتنظر في كل ما يمس لحضرات الأعضاء من الآراء أثناء البتة غير العادية ؛ ومن أجل ذلك أوافق على الشطر الثانى من اقتراح حضرة الرئيس المحترم ؛ وأرجو إحالة هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه .
(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — ذكر حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس أن الاقتراح الذى قدمته غير مقبول شكلاً ، فأرجو ، لكي نعرف هل هو مقبول شكلاً أو غير مقبول ، أن يتلى على المجلس أولاً حتى يقف على موضوعه .

الرئيس — لا أدري ما أهمية إثبات هذا الاقتراح الآن ، مادام الأصل أنه لا يجوز للمجلس بحث مسألة نظرية بجهة إلا بمناسبة النظر في مسألة موضوعية .

والآن هل توافقون على إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — أنظر أن اللوائح التى أحييت على اللجان تحتاج في بحثها إلى وقت غير قصير ، فهل توافقون على أن تكون الجلسة المقبلة يوم الاثنين الموافق أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ الساعة الخامسة والبقية الثلاثين مساء ؟

(موافقة عامة) .

(في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧) .

جلسة يوم الاثنين ٢٧ شعبان سنة ١٣٥٦ (أول نوفمبر سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفائية

عن البحث في موضوع جواز النظر في أمور غير التى عيئت في مرسوم الدعوة لدور الانقضاء غير العادى

(للقرار حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد الديوانى بك) .

قرر المجلس بجلسته للتحفة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ « أن تقدم لجنة الحفائية تقريرها عن هذا البحث بعد أن تبدى الحكومة رأياً أمامها على أن ينظر التقرير في جلسة المجلس للقبلة » .

فلجعت اللجنة في يومى ٢٧ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة صاحب لمعالى الأستاذ محمد صبرى أبو علم وزير الحفائية ، وقد أقرب اللجنة رأياً الذى سبق أن أبدته ، وأبديها فيه حضرة صاحب لمعالى وزير الحفائية ، وسجل الرأى الذى أدلى به حضرة صاحب القلم الرفيع مصطفى الحاسى بشا رئيس مجلس الوزراء بجلسة المجلس للتحفة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، وهو أن للمجلس الحرية التامة في مراقبة سير أعمال الحكومة سواء أكان ذلك في دور عادى أم غير عادى .

أثير هذا الموضوع أثناء اجتماع المجلس في دور الانعقاد غير العادي عند نظر مشروع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، إذ قدم حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اقتدى طلباً إلى الرئاسة باستجواب معالي وزير الأشغال بشأن قناطر محمد في فرأت ربيعة المجلس أن البورصة غير العادية قد خصمت لنظر مشروع للمعاهدة فلم يدرج الاستجواب في جدول الأعمال.

وبجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ طرح حضرة الشيخ المحترم صاحب الاستجواب للوضع على المجلس ليحتمل إليه ويصدر قراره فيه. فقرر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الحفائية لهوائه وتقدم بقرارها عنه.

استد حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اقتدى في تأييد وجهة نظره في جواز نظر استجوابه أثناء انعقاد الدورة غير العادية إلى المادة ١٣٣ من الدستور التي تنص على أن :

« اجتماع المجلسين هيئة مؤتمرة في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية ».

وأبدي حضرة أن الدستور لم ينص على قيد لحق الشؤ في الاستجواب الذي هو بطبيعته أهم الأسس لرقابة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية، وأن عبارة « لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظيفته الدستورية » الواردة في المادة ١٣٣ من الدستور قصد بها الشرع المساواة في تأدية الوظائف الدستورية في البورتين العادية وغير العادية.

وضرب أمثلة لتأييد وجهة نظره بما يجري عليه العمل في البلدان الأخرى؛ وقال إن الدستور السويدي قيد سلطة الرئاسات مجتمعاً في أثناء دور الانعقاد غير العادي للنظر في المسائل التي عينت في الأمر للملك دون سواها. أما في فرنسا فلهما كُن الفرض من الاجتماع غير العادي الصادر به دكرتو من رئيس الجمهورية فإن للمجلسين مجتمعين مطلق الحرية في نظر كافة المسائل التي يظن أن من الفيد بجها وإصدار قرار بشأنها.

وأول ما تلاحظه اللجنة أن المادة ١٣٣ من الدستور التي استند إليها حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اقتدى في تأييد وجهة نظره ترمي إلى خضغ غير العادي. فللقصود منها تقسيم العمل في المجلسين في حالة اجتماعهما هيئة مؤتمرة، سواء أكانت البورصة عادية أم غير عادية. وقصد الشرع ظاهره جل إذ خشي أن يتصور في هذه الحالة أن قيام المؤتمر خلال الدورة يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية عمله الذي كان يباشره قبل انعقاد المؤتمر. فإذا كان المجلسان متعديين في اجتماع عادي أو غير عادي، وحلت مادما إلى اجتماعهما هيئة مؤتمرة، وطالت مدته فإن هذا لا يمنع كلا من المجلسين من مواصلة عمله الأصلي في الأوقات التي لا يكون فيها للتؤمّر مقدماً.

واللجنة ترى أن لعضو البرلمان مطلق الحرية في استعمال كافة حقوقه الدستورية؛ وليس في الدستور ما يمنع من هذا الحق فضلاً عن أن التقاليد في أغلب برلمانات العالم تيسر على هذه الحيلة.

وقد نظم الدستور حالات اجتماع البرلمان لقد دور غير عادي، فص في المادة ٤٠ « للملك، عند الضرورة، أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية؛ وهو يدعو أيضاً متى طلب ذلك بمرسنة تحضها الأغلبية المطلقة لأعضاء أي المجلسين؛ ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادي ».

ونص في المادة ٤١ على أن :

« إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور؛ ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإن لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون ».

ولاحظ أنه لا يجوز أن يتخذ البرلمان بنظر للمسائل الواردة في مرسوم الدعوة غير العادية قط؛ فقد يحدث أن تكون قوانين قد صدرت في الفترة بين صدور المرسوم واجتماع البرلمان أو في أثناء اجتماعه في البور غير العادي، وأن تكون أهميتها وخطورتها أشد وأعظم من أهمية المراسيم بقوانين التي دعي من أجلها البرلمان. فاجتماع البرلمان في دور غير عادي لنظر أمر معين بالذات في مرسوم الدعوة لا يمنع بحال من الأحوال من النظر في أمر آخر يري المجلس ضرورة نظره.

نقلت

ترى اللجنة أن اجتماع البرلمان للور غير عادى لنظر أمر معين بالذات وارد في الدعوة غير العادية لا يمنع من نظر أية مسألة أخرى يرى المجلس ضرورة نظرها ؟

رئيس اللجنة (بالنيابة)

كامل إبراهيم

في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧

تقرير لجنة الحفانية

مجلس الشيوخ

عن موضوع جواز النظر في أمور غير التي عينت في مرسوم الدعوة لـ دور الانقضاء غير العادى — اقتراح من حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان بإشـا بتعديل تقرير اللجنة — للواقعة على الاقتراح — قرار المجلس أن اجتماع البرلمان للور غير عادى لنظر أمر معين بالذات وارد في الدعوة غير العادية لا يمنع من نظر أية مسألة أخرى

للتقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك .

الرئيس (حضرة صاحب العزة حسن نبيه المصرى بك ، وكيل المجلس) — لقد وزع تقرير اللجنة على حضراتكم واطلعت عليه ، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — إلى أطالب الكلمة قبل النظر في هذا التقرير .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — لا يصح الكلام في هذا الموضوع قبل أن يتكلم للقرر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — ليس حضرة الشيخ المحترم رئيساً ؛ ولـى الحق في أن أطالب الكلمة لأبدى ملاحظتي على هذا الموضوع قبل نظر التقرير .

أريد أن أقول هل من الملحة أن ينظر هذا الموضوع في هذه الجلسة أو يحسن تأجيل النظر فيه ؟ وذلك لأسباب سأبديها لحضراتكم .

للتقرر — هنا البحث أحاطه المجلس إلى اللجنة ؛ وقد رفعت تقريرها عنه إلى المجلس

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — أنا لا أدري من الذى يدبر المناقشات ؛ وأطالب من حضرة الرئيس أن يسمح لى بإبداء رأي . أريد أن أتكم من جدول أعمال جلسة اليوم ؛ فليطعن الرئيس الكلمة . الرئيس — تفضل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — جاء في رأس جدول الأعمال تقرير لجنة الحفانية عن موضوع جواز النظر في أمور غير التي عينت في مرسوم الدعوة لـ دور الانقضاء غير العادى ؛ ولا شك أن هذا الموضوع في غاية من الخطورة والأهمية لأنه يتضمن تفسيراً للدستور ، وهذا التفسير يس أخص الأسس في سلطة البرلمان والحكم التباي ، وتتوقف على ما يدى في هذا المجلس للور — وهو أعلى هيئة تشريعية في الدولة — أهمية خـصة لا تقف عند الأثر للبشر لهذا القرار في الوقت الحاضر ، بل تتجلى خطورتها عندما تنار في المستقبل مسائل أخرى في ظروف دقيقة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — ينحصر للوضوع في تقرير اللجنة ؛ ولا بد من تلاوته أولاً .

الرئيس — سيتكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس في جدول الأعمال وليس في موضوع التقرير .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — لم يزل تقرير اللجنة يمد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — أرجو عدم المقاطعة . وللمادة ٣١ من اللائحة الداخلية تحرم المقاطعة .

إن موضوع تقرير لجنة الحقاينة للمرج في جدول أعمال جلسة اليوم تحت رقم ٤ موضوع غاية في الخطورة لأنه في جوهره تمخير للدستور في أهم أركان الحكم الثنائي وأركان سلطة الأمة في تسيير شؤون الدولة . وقد تناحرت الآراء في هذا الموضوع ؛ وأبدى كثيرون ، ممن لأهمهم اعتبار قيمة ، آراء متناقضة . وللأسف أن تقرير لجنتنا لم يستوف شط البيث ووجهات النظر المختلفة ؛ وللموضوع عيس الدستور ؛ وهو يحث هذا المساء في مجلس النواب . وبما أن مجلس الشيوخ هو المجلس التشريعي الأعلى ؛ وله أن يراجع ما يبدو من مجلس النواب ويصححه — وهنا هو القصد الذي وجد من أجله مجلس الشيوخ — فإن من رأي أن يؤجل النظر في هذا التقرير حتى يتسهي مجلس النواب من المناقشة فيه ، وبذلك يمكثنا أن نبدي رأينا فيه على ضوء للباحث التقهية التي تار في ذلك المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — نحن غير موافقين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — أرجو أن يبر حضرة الشيخ المحترم عن رأيه فقط .

أريد تأجيل النظر في هذا الموضوع إلى الجلسة المقبلة للأسباب التي أبدتها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على التأجيل ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي — أعارض في التأجيل لأننا غير مرتبطين بما يقرره مجلس النواب ؛ ولكل مجلس حقوقه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — أريد الرد على هذا الرأي ؛ وأنا صاحب الاقتراح ولي الحق في ذلك .

الرئيس — ليس هذا اقتراسا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — طلي هو تأجيل النظر في هذا الموضوع ؛ وهذا الطلب يتر اقتراحا .

وردي على حضرات الأعضاء القرضين هو أنه لا يمكن أن يكون للدولة دستوران : دستور مجلس الشيوخ ودستور مجلس النواب . إن هذا الموضوع تسيير لمواد الدستور ؛ وما دام للدولة دستور واحد فلن من الواجب احترامه . فلذا أقرّ مجلس الشيوخ أن الدستور يميز النظر في أمور غير التي عيئت في مرسوم الدعوة لدور الانقضاء غير المادى وجب أن يقرّ ذلك مجلس النواب ؛ والعكس بالعكس . أما إذا اختلف المجلسان في موضوع يتضمن تفسير الدستور وجب عقد مؤتمر من المجلسين . وعلى ذلك فلن مصلحة العمل ومصلحيته واستقامته تقتضى تأجيل النظر في هذا الموضوع حتى يسه مجلس النواب .

الرئيس — أليس من الجائز أن يخالف رأى مجلس الشيوخ رأى مجلس النواب ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لا يجوز .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — إن مجلس الشيوخ هو الهيئة التشريعية العليا التي تراجع مجلس النواب . ولكي تتفادى وقوع الخلاف في هذا الموضوع الخطير لا أرى ضرراً من أن تؤجل النظر فيه لجلسة أخرى حتى يمكثنا أن نبشر علمنا على ضوء للباحث التقهية التي يديها حضرات زملاتنا النواب ؛ وبذلك ينسجم علمنا وعملهم وتسيير الأمور ؛ خصوصاً أن لدينا من الأعمال ما يستغرق جهودنا ، ولا ضرر من التأجيل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إني أعترض على هذه الحطة ، تلك الحطة التي يبر عليها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس في الكلام . يقول حضرة إنه يريد إيداء ملاحظة على جدول الأعمال وعلى تقرير لجنة الحقاينة ؛ ويطلب الإذن من الرئيس ؛ ولا ينتظر حتى يسمح له بالكلام فيتكلم . وإذا تكلم وانتهى من كلامه وأراد أن يعترض عليه أحد حضرات الأعضاء اسمح — وهذا تشويش غريب الفكر ؛ ولا يمكن أن يقلل ضرره عن هذه العادة .

لدينا تقرير للجنة ؛ ولم يتكلم المتردد ؛ وقد تكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس ؛ وانتهى من كلامه ؛ وأخذ حضرات الأعضاء في الرد عليه ؛ وأراد حضرة الرئيس أخذ الرأي قبل أن يتمكن من سماح كلامنا بسبب الحطة التي يبر عليها حضرة الشيخ المحترم .

الرئيس — إنه يطلب تأجيل النظر في هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — طلبت الكلمة وطلبها كذلك حضرات الشيوخ المحترمين الأستاذ يوسف

عبد اللطيف وهيب دوس بك ، ولكننا لم تمكن من الكلام لأنه يريد الكلام وحده . إنى أرجو أن يوضع حد لهذه الطريقة التى يسير عليها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس .

إنى أرى ، فيما يتعلق بقرار لجنة الحفانية عن هذا الموضوع ، أننا غير مرتبطين بما يقرره مجلس النواب . وسيتلى على حضراتكم التقرير ؛ فلما أن توافقوا عليه وإما أن ترفضوه . ومن التريب أن رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس يتفق ورأى اللجنة فى هذا الموضوع ؛ ومع ذلك لا نسلم من اعتراضاته وتعطيله لأعمالنا بطلب التأجيل . وقد أكون أنا الوحيد الذى يخالف رأى اللجنة وأرى عدم تأجيل النظر فى تقرير اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف -- أوافق حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر من حيث إنه لا يجوز الكلام فى الموضوع قبل تلاوة التقرير . وأما من حيث طلب التأجيل فأقول إن التقرير مقدم من لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ ؛ وليس هناك ما يمنع المجلس من نظره وأخذ رأى عليه .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك -- أرى أن قرار للساعة شيئاً من الأهمية يزيد على ما سمعته من أقوال حضرات الشيوخ الذين تكلموا .

حقيقة إن مجلس الشيوخ لأهمية خاصة به ، وإن قراره فى أمر يتعلق بلامتحة الداخلية لا يرتبط به إلا المجلس وحده . وتوجد سافة برلمانية لذلك حيث قرر مجلس الشيوخ أن الموضوع الذى لا يطعن عليه لا يجوز النظر فى محبة نيابته ، بينما قرر مجلس النواب غير هذا حيث رأى تحقيق محبة نيابة الأعضاء سواء فى ذلك من يطعن عليه ومن لم يطعن عليه -- فكان يصح على ظاهر هذه السابقة أن نأخذ برأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر على اعتبار أن المجلس مستقل . ولكن للساعة فى الواقع أعمن من هذا لأن مقتضى الملح بالنظر فى أمور غير التى عينت فى مرسوم الدعوة لحدود الانقضاء غير العادى قد يربط عليه أن يطرح على هذا المجلس -- تنفيذاً لهذه القاعدة -- اقتراح يصدره قانون ؛ فلذا أقره كان من طبيعته التشريعية أن يمر بمجلس النواب . وإنى أستاذل ماذا يكون الموقف إذا كان مجلس النواب قد قرر عدم جواز نظر أمور غير التى عينت فى مرسوم الدعوة فى أثناء الدورة غير العادية ؛ لا شك أن مجلس النواب لا يمكنه حينئذ أن ينظر فى مشروع هذا القانون ؛ ولا شك عندئذ أن يصطل قرار مجلس الشيوخ وصح لا قيمة له .

لذلك أرى من الواجب تأجيل النظر فى هذا الموضوع حتى يحثه مجلس النواب ويصدر قراره فيه ؛ وبعد ذلك يبحث الموضوع فى مجلس الشيوخ ؛ فلذا اتفق فى قراره مع قرار مجلس النواب انتهى الأمر ؛ وأما إذا اختلفت وجهة نظر المجلسين وجب -- توحيداً للرأى -- عقد مؤتمر لطرح هذا الموضوع عليه وإصدار قرار فيه ؛ وبذلك تستقر السوابق البرلمانية على أساس صحيح وتستقيم سبل التشريع .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك -- أنا شخصياً أعتمد أن للساعة الطروحة الآن ليست مسألة طلب تأجيل ولكنها مسألة مبدأ . نحن نريد أن نغسر الدستور ؛ والنظام أماننا أن تقرير لجنة الحفانية فى مجلس الشيوخ ينحون نحواً غير النحو الذى ذهبت إليه لجنة الحفانية فى مجلس النواب .

(أصوات : ولكن النتيجة واحدة) .

أريد أن أقول إن رأى سعادة رئيس مجلس النواب يخالف رأى الذى أبدته لجنة الحفانية هنا . فالساعة فى نظرى ليست مسألة طلب تأجيل .

لقد اعتمدنا هنا -- كما قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس بحق ، وكما حصل فى الجلسة الثانية -- أن نعتبر أن هذا المجلس راجع ما يقرره مجلس النواب ، فلذا كانت الساعة مسألة ترتيب ؛ وأريد أن يعرض أمر بذاته على كلا المجلسين فنتلنا دائماً -- وهذا هو تصرف الحكومة أيضاً -- أن يعرض الأمر على مجلس النواب أولاً . ومن الجهة الأخرى -- كما قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك -- الساعة لا تخف عند حدود اللامعة الداخلية ، ولكنها تتعداها إلى أمور قد يرتبط بها البرلمان .

لذلك أرى ، للمصلحة العامة ، ولأن الساعة مسألة دستورية وليست قاصرة على نظام هذا المجلس أو نظام مجلس النواب ، أن تبدى الحكومة رأياً فى هذا الأمر .

(أصوات : الحكومة أبدت رأياً) .

وأن تحول الحكومة في هذا الوقت هل هي تعتبر هذه المسألة مسألة لائحة داخلية ، لأى من المجلسين أن ينظرها مستقلاً عن الآخر وأن يصدر فيها قراراً يفرد به ، أو أن المسألة يرتبط بها المجلسان معاً لأنها تعتبر مسألة تتعلق بتفسير الدستور ؟ فإذا كانت المسألة مسألة لائحة داخلية وجب أن تنظر بقرار اللجنة الثلية ؛ وإن كانت المسألة تتعلق بالدستور فيجب أن يكون رأى المجلسين واحداً . وعلى ذلك إما أن تنتظر حتى يصدر مجلس النواب قراره في الموضوع أو ينتظر مجلس النواب حتى يصدر مجلس الشيوخ قراره فيه . حتى إذا ما حصل خلاف في الرأى يتعمد عقد مؤتمر للنظر في الأمر كله . ومن رأى الآن أن تحول الحكومة كلها في الموضوع .

حضرة صاحب اللقمان الرفيع معطي النحاس باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) — ليست المسألة في الواقع قاصرة على إجراء داخل يتعلق باللائحة الداخلية يفرد به كل مجلس عن الآخر كما قال بذلك بعض حضرات الشيوخ المحترمين ، بل هي من المسائل الأساسية التي يجب أن يصدر فيها قرار متحد من المجلسين ، لأنها تتناول ضمير حكم من أحكام الدستور ، هو هل البرلمان أن ينظر في دور غير عادى مسائل تخرج عن للمال الواردة في مرسوم الدعوة أو ليس له هذا الحق ؟ فإن كان له هذا الحق وجب أن يصرى الحكم على المجلسين معاً حتى يكون التسريع صحيحاً . أما فيما يتعلق بالتمسك بالأمر إجراءً يخص بالمجلسين وحدهما وليس للحكومة شأن فيه ؟ فجلس الشيوخ أن يبدأ بالنظر في الأمر ويصدر قراره دون انتظار لقرار مجلس النواب ؛ كما أن مجلس الشيوخ أن ينتظر حتى يصدر مجلس النواب قراره . وليس الأمر في يدى ولا في يد الحكومة ، وإنما المسألة تتعلق بالمجلسين معاً لا بمجلس واحد .

حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطه بك — بعد هذه البيانات التي سمعتها من حضرات الشيوخ المحترمين ، وبعد أن ظهر الآن أنه لا بد من اتفاق المجلسين على رأى واحد ، أعتقد أنه من الطبيعي أن تنتظر حتى ينتهى مجلس النواب من نظر الموضوع أولاً ، إذ للفروض أن مجلس الشيوخ يبحث المسائل بعد أن يهيئها مجلس النواب ، إذ لا معنى لأن تصدر قراراً في موضوع ما ثم يأتي مجلس النواب ويوافقها فيه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أرى أنه في قول الرأى القائل بأن تنتظر إلى أن يصدر مجلس النواب قراره في هذا الموضوع سابقة خطيرة ؛ ونحن لا نقبل بأى حال أن تصدر مناسبات كهذه لأننا لسنا مهتمين على مجلس النواب ؛ وليس للفروض فيما أن نوافق على كل ما يقره مجلس النواب

(أصوات : نعم ، نعم) .

لا ، لا ، وأرجو عدم للتناطمة . أقول لحضراتكم إن مجلس النواب إذا ما اتخذ قراراً في أمر ما ، فجلس الشيوخ كامل الحرية في أن يوافق عليه أو يخالفه . والنتيجة أن كل مجلس مستقل عن الآخر ، وليس هناك مجلس ابتدائي وآخر استثنائي . ولجلس الشيوخ الحق في أن يبدأ النظر في أى موضوع إلا في المسائل الخاصة بالميزانية ، فإنه يجب أن يبدأ مجلس النواب بنظرها أولاً . لذلك لا أرى حلاً لأن تأتي الآن من تلقاء أنفسهم وتقول انتظروا إلى أن يقرر مجلس النواب ما يراه ، وبذلك تعطى أمثالنا من أجل هذه السابقة الخطيرة ، هذه السابقة التي لا يليق مطلقاً بحضراتكم أن تهملوها .

يقول حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك إنه في حالة ما إذا اختلف قرار مجلس الشيوخ عن قرار مجلس النواب في هذا الموضوع فإنه يقرب على ذلك الاختلاف نتائج خطيرة . وضرب لذلك مثلاً بأننا قد نتظر في دور غير عادى مشروع قانون وشهه بناء على القرار الذي اتخذناه بجواز نظر مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة حتى إذا ما عرض هذا المشروع على مجلس النواب وكان قد اتخذ قراراً بعدم جواز النظر فإن مجلس النواب لا يستطيع أن ينظر في هذا المشروع قانون ، وبذلك يكون الوقت شاذاً . وهذا الذي يقوله حضرة الشيخ المحترم وهيب بك عجيب وغريب وفيه استبداد بنا ، فهل ما يراه مجلس النواب يجب حتماً أن نوافق عليه ؟ وهل من الواجب أن نقر كل ما يوافق عليه مجلس النواب ؟ كلا يحضرات الشيوخ المحترمين ؛ فكل مجلس مستقل عن الآخر ؛ وكل مجلس حر فيما يراه .

أكثر من ذلك قد يحدث في الدورة العادية أن يمرض على مجلس الشيوخ مشروع قانون وقمره ، فإذا ما عرض على مجلس النواب لا يوافق عليه . وهناك حل ينس عليه الدستور لهذه الحالة ، وهو اجتماع المجلسين ببيتة مؤتمر عند الخلاف .

ولما كان لنا الحق في أن نبدأ بالنظر في أي موضوع فأرى ألا تنتظر ما يقرره مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — الواقع ، يحضرات الشيوخ المحترمين ، أتناكلنا متفقون تقريباً على أن هذه المسألة يجب أن يصدر فيها قرار واحد من المجلسين ، لأن النتائج التي ترتب على نظر مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة في الدعوة غير العادية هي نتائج هامة وفي منتهى الخطورة . يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر إيتا غير مقيدين بأن نتظر رأى مجلس النواب حتى لا يكون الانتظار ساجحة خطيرة ؛ وأنا أخالف حضرة الشيخ المحترم فيما ذهب إليه ؛ وأمر على رأيي وأطلب إلى المجلس أن تكون قراراته دائماً في أي موضوع من المواضيع بعد أن يصدر مجلس النواب قراره فيه ، لا لأن مجلس النواب أهم من مجلس الشيوخ بل لأن هذا المجلس الأخير وجد لإصلاح ولطف وهدئ من قرارات مجلس النواب ؛ وهذه هي الحكمة الدستورية من وجود مجلس الشيوخ إلى جانب مجلس النواب ؛ والدستور لا يخرج عن حد كونه تعاليد لا مواد .

أما السبب في أن ينظر مجلس النواب للسائل الخاصة بالميزانية قبل مجلس الشيوخ فهو لأن ذلك منصوص عليه في الدستور بنص صريح .

أما فيما عدا ذلك فإن هذا المجلس هو بمثابة محكمة استئناف لقرارات مجلس النواب ؛ ولذلك أصر على أن نتظر حتى تصدر المحكمة الأولى حكمها ، وبعد ذلك نصدر حكماً — وهذه المرة التي لنا يجب ألا نتنازل عنها بأي حال .

لذلك أرجو تأجيل النظر في هذه المسألة إلى أن يبت فيها مجلس النواب ؛ وهذه السابقة يجب أن تسجل وأن تراهي دائماً ، وأن يكون من واجبا إن أخطأ مجلس النواب أن هول له أخطاء ، وإن أصاب هول له أصبت .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثيه بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

في الدستور نص في المادة ١٣٩ يقول صراحة : « تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً » . وفي اللائحة الداخلية مادة هي المادة ١١٩ ونصها : « إذا شتم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس النواب ، فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس النواب » . يفهم من هاتين المادتين فكرة واضح الدستور وفكرة للسرع وهي أن كلا من المجلسين حر فيما يراه . ولكن مع هذا التحديد الذي نصت عليه اللائحة الداخلية لا يصح أن يقال بعد ذلك على لسان أحد حضرات الشيوخ المحترمين إنه يجب على مجلس الشيوخ أن ينتظر ما يقرره مجلس النواب ؛ كما أن القول بأن مجلس الشيوخ يتبرر بمثابة محكمة استئناف لقرارات مجلس النواب قول خاطئ . ومخالف لروح الدستور والتشريع ، ولا أريد أن يثبت في المضبطة .

أما عن الموضوع فلا بد لي من عرض للنقاشات التي أثارت الآن أن هذا البحث لم يأت أماناً مفاجأة وإنما هو معروف لنا من قبل ؛ وقد فتناه بحثاً من العام الماضي ؛ ومجلس الشيوخ هو أول من أثار هذا الموضوع وأحال إلى لجنة الحقانية التي بحثته وقدمت إلى المجلس تقريرها الذي رد إليها لاستيفاء البحث ؛ وكان رأى الأستاذ وهيب دوس بك وقتئذ نظر التقرير في الجلسة التي عرض فيها .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — في ذلك الوقت لم يكن هذا الموضوع بالذات معروفاً أيام مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثيه بك — لذلك أقترح على المجلس للوقت أن ينظر التقرير في هذه الليلة وأن يقرره فيه ما يراه . (تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — أطلب الكلمة ؛ ولي الحق فيما لأنى صاحب الاقتراح وأرجب في الرد على من عارضوني .

(ضجة) .

الرئيس — لم أعط الكلمة لحضرة الشيخ المحترم ؛ والكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم الملباوي بك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم الملباوي بك — في الواقع أن المسألة التي تناقش فيها الآن لا ارتباط لها بموضوع استقلال كل من المجلسين عن الآخر ، فإن عمل هذا البحث إنما يكون عند عرض مشروع موضوعي .

أما المسألة التي نحن بصدها فهي : هل لهذا المجلس ولاية على تغيير الدستور ليقتر ما إذا كان يحق له في دور غير عادي أن ينظر مسائل غير التي وردت في مرسوم الدعوة ؟

أصدرت الحكومة مرسوماً بدعوة البرلمان إلى دور غير عادي لكي ينظر مسائل حددت في هذا المرسوم على وجه التخصيص ، فهل مع هذا التخصيص يكون للبلدين ولاية النظر في مسائل أخرى لم ترد في مرسوم الدعوة ؟ هذا هو ما يجب أن يكون موضوع مناقشتنا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — هذا كلام في الموضوع ؛ ونحن لم نزل نبحث في مسألة شكاية .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك — إذا قرر أحد المجلسين أن له ولاية النظر في مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة إلى دور غير عادي ، وقرّر المجلس الآخر عكس ذلك ، فلماذا يكون الحال إذا ما أقرّ المجلس الأول مشروع قانون وأحاله إلى المجلس الآخر الذي لا يمكنه النظر في هذا المشروع طبقاً لقراره ؟ ونتيجة لذلك لا يستطيع إصدار مثل هذا المشروع لعدم استطاعة المجلس الآخر أن ينظره .

إن الرأي الذي أبداه حضرة صاحب القلم الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء في هذا الموضوع واضح تمام الوضوح ؛ وأنا أسلم بأنه يجب أن يتفق المجلسان على هذا التفسير . وهذا هو الرأي الذي أبداه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس وبعض حضرات الزملاء . فلماذا تهررون حضراتكم عكس ذلك الرأي ؟

بناء على ذلك أرى أنه يجب أن يكون قرار المجلسين في هذا الموضوع متحداً كما قال حضرة صاحب القلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء . ولذلك يجب علينا أن نؤجل النظر في هذا القرار إلى أن يتنهي مجلس النواب من النظر في هذا البحث .

الرئيس — تهدمت ثلاثة اقتراحات من حضرات الأعضاء بإقتال باب المناقشة (١) .

وتقدم طلب آخر بتأجيل نظر هذا القرار إلى نهاية الجلسة (٢) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — لقد طلبت الكلمة قبل الآن .

الرئيس — ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أنه لا يجوز لأحد الأعضاء — طبقاً للمادة ٣٣ من اللائحة الداخلية — أن يحكم مرتين في موضوع واحد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — إن هذه المادة استثنت صاحب الاقتراح ومقرر اللجنة .

(ضجة) .

الرئيس — لم يقدم من حضرة الشيخ المحترم شيء يمكن أن يسمى اقتراحاً .

(١)

أ « طلب إقتال باب المناقشة ؟

عبد الرزاق القاضي ، محمد مرزوق ، محمد الفاضل ، سليمان السيد سليمان ، علي عيسى نوار ، الشافعي أبو واثق ، محمد سليمان الوكيل ، صلاح الدين الشواربي ، محمد كمال علي ، إسماعيل الخوافي .

ب « قترح إقتال باب المناقشة ؟

الباصل ، الدكتور عبد الحيد فهمي ، عبد الحافظ سليم ، محمد مكرم ، عبد الرحمن الحوم ، أحمد حيد أبو سنيت ، مرسى وزير ، محمود الأتري ، توفيق راضي ، حين فوده ، محمد أحمد الشريف .

ج « قترح إقتال باب المناقشة والنظر في تقرير اللجنة ؟

حين الحنسي ، إبراهيم يوسف عطا الله ، عوض برى ، عبد الرحمن فوح ، محمد إيب أبو الجليل ، محمد محمد الشناوي ، إبراهيم مذكور ، بطرس خليل بطرس ، حين عبد القادر .

(٢) أقرّ تأجيل نظر تقرير لجنة الحماينة من موضوع ما يجوز نظره في الدعوة التي عُدّة إلى جلسة مقبلة بعد أن يكون مجلس النواب قد انتهى من

نظر هذا الموضوع ؟

لويس فانوس

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — لقد تقدمت باقتراح عدم النظر في تقرير اللجنة قبل أن يبحث مجلس النواب هذا الاقتراح اليلية ؛ وأطلب الكلمة الآن على اعتبار أني مقدم هذا الاقتراح .
الرئيس — لقد تكلمت أكثر من مرة في هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — للجلسة هية ؛ ولأعضائه حقوق ؛ وعليهم واجبات تحم اللائحة الداخلية تنفيذها بدقة لكي تستوفى للوضوعات حقها من البحث .

تذكرون حضراتكم أني أثرت في الدورة غير العادية السابقة بجلسته ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ هذا الموضوع ولكنه لم يستوف بحثاً بسبب مقاطعة حضرات الأعضاء . وهانحن أولاء بعد سنة تقريباً نود إلى موالاة البحث . ولو أن حضرات الزملاء المحترمين سمحوا في ذلك الوقت باستيفاء ذلك البحث لانتهى الأمر ، ولم تكن بحاجة إلى العودة لبحث الموضوع من جديد .

إنني أطلب الكلمة بصفتي صاحب الاقتراح الرد على معارضي عملاً بأحكام اللائحة الداخلية ؛ فأرجو أن تعطى لي الكلمة حفظاً لحقوقي الدستورية ولكرامة المجلس ؛ ومن لا يسيبه من حضرات الأعضاء الاستماع فيمكنه الانسحاب .

(انصرف حضرة صاحب القلم الرفيع مصطفى الحناش باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وحضرتا صاحبي للمال على زكي الغرابي باشا وزير للواصلات ووزير الأشغال العمومية بالنيابة ، والأستاذ عبد الفتاح الطويل وزير الصحة العمومية ووزير الأوقاف العمومية بالنيابة) .

الرئيس — والآن هل توافقون حضراتكم على الاقتراحات الثلاثة بإقتال باب للناقشة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — أنا معارض في إقتال باب للناقشة . وهذا اقتراح كباقي الاقتراحات يجوز لحضرات الأعضاء للناقشة فيه ؛ ولذلك فأنا أطلب الكلمة عملاً باللائحة الداخلية .

(ضجة) .

الرئيس — لا أعطيك الكلمة . وهل توافقون حضراتكم على إقتال باب للناقشة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس للواقعة على إقتال باب للناقشة ، وهل توافقون حضراتكم على الاقتراح الآخر بتأجيل النظر في هذا التقرير إلى آخر الجلسة بعد الانتهاء من نظر باقي اللواد الواردة في جدول الأعمال ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحافى سليم — أرى أن ينظر تقرير اللجنة فوراً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أرى أيضاً أن ينظر تقرير اللجنة فوراً خشية أن ينسحب حضرات الأعضاء قبل نهاية الجلسة . فأطلب أخذ الرأي على ذلك .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على نظر التقرير الآن ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس للواقعة على النظر في التقرير الآن ؛ وليلت التقرير .

القرار — قرر المجلس بجلسته للثقة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ « أن تقدم لجنة الحفانية تقريرها عن هذا البحث بعد أن تبدي الحكومة رأيها أمامها ، على أن ينظر التقرير في جلسة المجلس المقبلة » .

فاجتمعت اللجنة في يومى ٢٧ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة صاحب للمال الأستاذ محمد صبرى أبو علم وزير الحفانية ، وقد أقرت اللجنة رأيها الذى سبق أن أبدته وأيدها فيه حضرة صاحب للمال وزير الحفانية ، وسجل الرأى الذى أدلى به حضرة صاحب القلم الرفيع مصطفى الحناش باشا رئيس مجلس الوزراء بجلسته المجلس للثقة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، وهو أن للمجلس الحرية التامة في مراقبة سير أعمال الحكومة سواء أكان ذلك في دور عادى أم غير عادى .

أثير هذا الموضوع أثناء اجتماع المجلس في دور الانعقاد غير العادي عند نظر مشروع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، إذ قدم حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اقتدى طلباً إلى الرئاسة باستجواب معالي وزير الأشغال بشأن قناطر محمد علي ، فرأت رئاسة المجلس أن البدوة غير العادية قد خصمت لنظر مشروع المعاهدة ، فلم يدرج الاستجواب في جدول الأعمال . وبمجلسه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ طرح حضرة الشيخ المحترم صاحب الاستجواب للوضع على المجلس ليحكم إليه ويصدر قراره فيه . فقرر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الحفائية لدراسه وتقديم تقريرها عنه .

استند حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اقتدى في تأييد وجهة نظره في جواز نظر استجواب أثناء انعقاد البدوة غير العادية إلى المادة ١٢٣ من الدستور التي تنص على أن :

« اجتماع المجلسين بمشقة مؤتمراً في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » .

وأبدي حضرته أن الدستور لم ينص على قيد لحق العضو في الاستجواب التي هو بطبيعته أم الأسس لرقابة السلطة التنفيذية للسلطة التنفيذية ، وأن عبارة « لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » الواردة في المادة ١٢٣ من الدستور قصد بها للشرع المساواة في تأدية الوظائف الدستورية في المورتين العادية وغير العادية .

وضرب أمثلة لتأييد وجهة نظره بما يجري عليه العمل في البلدان الأخرى ، وقال إن الدستور السويدي قيد سلطة الرئاستات مجتمعاً في أثناء دور الانعقاد غير العادي لتلظر في المسائل التي عيئت في الأمر للسك دون سواها . أما في فرنسا فهما كان القرض من الاجتماع غير العادي الصادر به دكرتو من رئيس الجمهورية فلن للسلطين مجتمعين مطلق الحرية في نظر كافة المسائل التي يظن أن من المفيد بحجها وإصدار قرار بشأنها .

وأول ما تلاحظه اللجنة أن المادة ١٢٣ من الدستور التي استند إليها حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اقتدى في تأييد وجهة نظره ترمي إلى غرض غير الذي رآه . فالقصد منها تحميم العمل في المجلسين في حالة اجتماعهما بمشقة مؤتمراً ، سواء أكانت البدوة طادية أم غير عادية . وقصد للشرع ظاهر جليّ إذ خشي أن يصور في هذه الحالة أن قيام المؤتمر خلال البدوة يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية عمله الذي كان يباشره قبل انعقاد المؤتمر . فلذا كان المجلسان منقذين في اجتماع عادي أو غير عادي ، وحدث ما دعا إلى اجتماعهما بمشقة مؤتمراً ، وطالت مدته — فلن هذا لا يمنع كلا من المجلسين من مواصلة عمله الأصلي في الأوقات التي لا يكون فيها المؤتمر منعقداً .

واللجنة ترى أن لعضو البرلمان مطلق الحرية في استعمال كافة حقوقه الدستورية ؛ وليس في الدستور ما يحل من هذا الحق فضلاً عن أن التقاليد في أغلب برلمانات العالم تشير على هذه الحطة .

وقد نظم الدستور حالات اجتماع البرلمان لقدور غير عادي ، فص في المادة ٤٠ « للسكر عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير طادية ، وهو يدعو أيضاً متى طلب ذلك برفضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أي المجلسين ؛ ومنه للسكر نفس الاجتماع غير العادي » .

ونص في المادة ٤١ على أن :

« إذا حدث فيها بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فلهلك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ؛ ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ؛ فلن لا تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

ويلاحظ أنه لا يجوز أن يتقيد البرلمان بنظر المسائل الواردة في مرسوم الدعوة غير العادية فقط ، فقد يحدث أن تكون قوانين قد صدرت في الفترة بين صدور الرسوم واجتماع البرلمان أو في أثناء اجتماعه في البدوة غير العادي ، وأن تكون أهميتها وخطورتها أشد وأعظم من أهمية المراسيم بقوانين التي دعى من أجلها البرلمان . فاجتماع البرلمان في دور غير عادي لتلظر أمر معين بالذات في مرسوم الدعوة لا يمنع بحال من الأحوال من النظر في أمر آخر يرى المجلس ضرورة نظره .

لذلك

ترى اللجنة أن اجتماع البرلمان للدور غير عادى لتظر أمر معين بالذات وارد في الدعوة غير العادية لا يمنع من نظر أية مسألة أخرى يرى المجلس ضرورة نظرها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — الآن ، وقد قرر المجلس الوفر نظر التقرير ، فإني أطلب الكلمة في موضوع التقرير .

الرئيس — أرجو حضرة الشيخ المحترم أن ينتظر دوره والإذن بالكلام .

تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان بشا هذا نصه :

« أقتراح حذف الكلمة الأخيرة من تقرير لجنة الحفاية والاكتفاء بكلمة « لا يمنع من نظر أية مسألة أخرى » .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان بشا — أرى أن لا لزوم للبارة الواردة في قرار اللجنة ونصها : « يرى المجلس ضرورة نظرها » .

للتقرر — أرى رأى حضرة الضو المحترم لأنه من الطبيعي أن يكون للرجع إلى المجلس في تقرير نظر للسائل غير الواردة في مرسوم الدعوة إلى الدور غير العادى .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هذه البارة وردت في موضعين من التقرير ، فيجب حذفها منهما حتى يتفق التقرير مع النتيجة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان بشا ؟

(موافقة) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم إذن على تقرير اللجنة مع حذف البارة التي اقترح حذفها ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس أن اجتماع البرلمان للدور غير عادى لتظر أمر بالذات وارد في الدعوة لا يمنع من نظر أية مسألة أخرى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — أنا طلبت الكلمة في الموضوع قبل الآن .

الرئيس — لقد أصدر المجلس قراره في الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — إن الكلام السابق الذي أخذ فيه قرار بإقتال باب المناقشة كان منصبا على اقتراح تأجيل نظر التقرير .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القادر بك — متى وافق المجلس على التقرير ؟

إن الواقعة كانت على اقتراح حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان بشا ؟ أما للموضوع فلم يتناقش فيه .

المقرر — إذا كان المجلس قد وافق على حذف هذه البارة ، أفلا يعتبر ذلك موافقة على التقرير ؟

الرئيس — لقد وافق المجلس على التقرير بعد حذف البارة المقترح حذفها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — لم يعمل كلام في الموضوع الأسس ؛ وأنا طلبت الكلمة وأطلبها الآن ؟

وهذا حتى تياما بواجبي التياي ؟

(ضجة) .

الرئيس — لقد أصدر المجلس قراره في التقرير ؛ فيجب الانتقال إلى جدول الأعمال .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — بإحادة الرئيس ، المجلس لم يتناقش في موضوع التقرير ، وإنما وافق فقط

على الاقتراح بحذف العبارة الأخيرة من قرار اللجنة ؛ ولم يتناول المناقشة في صلب التقرير . وقد سبق أن طلبت الكلمة في هذا وحفظت لي . وآلان أطلب التمتع بحق تأدية واجبي الذي وكلني الأمة في القيام به .
الرئيس — لا يمكن أن أسمع لك بالكلام . ويجب أن ننقل إلى جدول الأعمال .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — إنني أحتج على حرمانى من حقى الدستورى . وإزاء قرار حضرة الرئيس لا أرى إلا أن أنسحب محتجاً على ذلك .
(هنا انسحب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس ، صفق حضرات الأعضاء) .
(فى أول نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

تقرير لجنة الشؤون الدستورية

جلس النواب

عن موضوع ما إذا كان يحق للبرلمان فى دور انعاده غير العادى أن ينظر
فى مسائل لم ترد فى مرسوم الدعوة إلى هذا الدور

أشير إلى الكتاب الآتى :

« حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع لحضرتكم تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن موضوع ما إذا كان يحق للبرلمان فى دور انعاده غير العادى أن ينظر فى مسائل لم ترد فى مرسوم الدعوة إلى هذا الدور ، رجاء عرضه على هيئة المجلس للورق .
وقد انتخبني اللجنة مقرراً لها ،
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام »

رئيس اللجنة

أحمد نجيب الحلالى »

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر) — الكلمة لحضرة للقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد نجيب الحلالى (للقرر ١ — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة .

« أحوال المجلس بجلسته المنعقدة فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ على لجنة الشؤون الدستورية بحث ما إذا كانت يحق للبرلمان فى دور انعاده غير العادى أن ينظر فى مسائل لم ترد فى مرسوم الدعوة إلى هذا الدور .

وقد اجتمعت اللجنة فى يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وبحثت هذا الموضوع وانتهت ببحثها إلى ما يأتى :

نصت للادئان ٢ و ٩٦ من الدستور على أحكام دور الانقباد العادى للبرلمان . أما الاجتماعات غير العادية فقد نص عليها فى مواد متفرقة ، ومن هذه المواد للادئان ٤٠ و ٤١ .

فللادة ٤٠ تعطى للملك حق دعوة البرلمان إلى اجتماعات غير عادية إذا اقتضت ذلك ضرورة ، أو إذا طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين .

أما للادة ٤١ فتعنى على أنه « إذا حدث نيا بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه للرايسم عليه فى أول اجتماع له ... » .

وموضوع بحث اللجنة خاص بهذه للادة الأخيرة وإن كان البحث يقتضى الترضى للأمور الدستورية التى استمد منها الدستور للصرى طرق الانقباد العادى وغير العادى .

وقد رجحنا في ذلك إلى محاضر لجنة الدستور؛ وقبلنا نصوص الدستور للصري بغيرها من نصوص السانير الأخرى؛ واستقينا المحكمة في الأخذ بطريقة الانقاد الدوري في معظم السانير الحديثة وإثارة على طريقة الانقاد الدائم، وهي التي يترك فيها البرلمان أن يحدد أوقات عمله وأوقات عطته؛ وكذلك استقمنا التقاليد الدستورية في البلاد الأخرى وما إذا كانت الأمم الدستورية قد التزمت مراعاة الملة الأولى بالنصوص الخاصة بأدوار الانقاد أو لم تلتزمها مع بيان سبب عدم التزامها؛ وأشرنا إلى ما حصل من التطور في نظام الانقاد؛ وإلى ما إذا كان في هذا التطور إخلال بأحكام النصوص الدستورية، وإلى رأى علماء الفقه الدستوري في قيمة نصوص الدستور الخاصة بأدوار الانقاد؛ وكذلك عرضت اللجنة لما قيل وكتب في هذا الموضوع، وبخاصة للذكر الذي أعدها سعادة الدكتور المحترم رئيس المجلس، ثم انتهت بعد البحث إلى النتيجة التي أتبنتها في هذا التقرير.

رجحت اللجنة إلى أعمال لجنة الدستور فتبين أن هذه اللجنة لم تر الأخذ بطريقة الانقاد الدائم لأنها «تشغل البلاد بالناقشات والنزاعات الحزبية وتقطع أعمال السلطة التنفيذية». ولذلك أخذت بطريقة الانقاد الدوري لأن فيها راحة للسلطين التشريعية والتنفيذية معاً، وحتى لا تعطل الأعمال العامة إذ يكون الوزراء في مدة انقاد المجالس التتابعية دائماً تحت تصرفها فتعطل بذلك أعمالهم التنفيذية. وقد ترتب على الأخذ بهذا للبلاد وضع النصوص الخاصة بدور الانقاد السانير والنصوص الخاصة بالاجتماعات غير العادية.

وقد رجحنا إلى أعمال اللجنة فيما يخص بالاجتماعات غير العادية، أي بنصوص المادتين ١٩٤ و ١٩٥ من الدستور، فلم نشر على شيء، يمكن أن يعتبر حلاً لمشكل القائم، إذ لم تعرض اللجنة لحق البرلمان أثناء الاجتماعات غير العادية، وهل هو مقيد بموضوع الدعوة أو الفرض منها أو غير مقيد بهما، حتى إن أحد الأعضاء وجه سؤالاً لرئيس اللجنة يستفهم ما إذا كان الاجتماع الحاصل بناء على طلب أغلبية الأعضاء يعتبر مطلقاً أو خاصاً بمسألة أو مسائل معينة تحدد في نفس الطلب، فلم يلق جواباً من الرئيس ولم تبحث اللجنة موضوع استيفاهم.

وكذلك الحال فيما يتعلق بالاجتماع الحاصل بدعوة من الملك أو بالاجتماع الحاصل تطبيقاً للمادة ٤١، فإنه لم نجر أية مناقشة فيها إذا كان اجتماع البرلمان يعتبر محدود الفرض محدود الاختصاص أو لا يعتبر كذلك.

وظاهر ما نهدم أنه لا محل للاستناد إلى أعمال لجنة الدستور في ترجيح أحد الرأيين عملاً بالقاعدة للشهرة ولا ينسب لساكن قول. وقد يكون سكوت اللجنة عن إيهاد رأى أو اقتراح نص في هذا الموضوع مقصوداً لترك للتقاليد البرلمانية أن تتكيف بحسب أحوال الزمان وحاجاته، كما حصل في معظم البلاد الأخرى.

ولهذا اكتفت اللجنة بالنصوص التي اقتبستها من السانير الحديثة وهي التي لم تعرض معظمها لمقصود الدعوة إلى الاجتماعات غير العادية، ولم تنص على تحديد الفرض من الدعوة، ولا على الحد من اختصاصات البرلمان عند اجتماعه؛ ثم جاءت التقاليد الدستورية فأكملت هذه النصوص، ورسمت للبرلمانات طريق العمل.

وإذا جاز أن يستفاد حكم من عدم النص، فهذا الحكم لا يكون إلا الإطلاقي والعموم وعدم التقييد، وبخاصة إذا لاحظنا أن السانير القليلة التي أرادت التقييد وعدم الإطلاق قد نصت على ذلك صراحة كاللستور السويدي مثلاً.

وقد اطلمت اللجنة على مذكرة سعادة الدكتور المحترم رئيس المجلس فتبينت أنه يرى التفرقة بين الأحوال المختلفة للاجتماعات غير العادية؛ ومن رأيه تشييد اختصاص البرلمان عند دعوة الملك إياه، سواء لضرورة اقتضت ذلك أو للظرف في مراسيم بقوانين أصدرتها السلطة التنفيذية. أما إذا اجتمع البرلمان يطلب من أغلبية أعضاء المجلسين فتدعى يكون الإطلاقي ويهود للبرلمان كمل اختصاصه. وقد بنى سعادته هذه الفقرة على ما يأتي:

أولاً — إن الدستور نص على أن دعوة الملك تكون عند الضرورة أو عند صدور مراسيم لها قوة القانون فيما بين أدوار الانقاد. أما الاجتماع الحاصل بناء على طلب أغلبية أعضاء أي المجلسين فقد اكتفى الدستور بشرائط الطلب ولم يقره بملء أخرى.

ثانياً — إن الدستور للصري يختلف في ذلك عن المستورين الفرنسي والبلجيكي، لأن هذين المستورين أعطيا رئيس الدولة حق دعوة البرلمان من غير أن يقيمه بضرورة أو بسبب معين.

وقد عنيت اللجنة بحث هذا الرأي لأن سعادة الرئيس رتب عليه النتيجة الخطيرة التي انتهى إليها وهي عدم تشييد البرلمان إذا اجتمع بناء على طلب من الأعضاء وتحديد اختصاصه في حالات الاجتماع الأخرى، كما رتب عليه وجوب عدم الأخذ بأقوال علماء الفقه

المستورى المجمعين على عدم تشييد اختصاص البرلمان ، وذلك بحجة أن النصوص الدستورية مختلفة ، وأن هذا الاختلاف يقتضى بطبيعته عدم الاستشهاد بشرح الدستور الفرنسى .

أما السبب الأول — وهو مقابلة النصوص الواردة فى شأن الاجتاعات غير العادية بعضها ببعض — فلا ترى اللجنة أنه مؤد إلى النتيجة التى ذهبت إليها للذكورة . فالذكورة تسل بأن العطلة البرلمانية قد قصد بها ، سلطة السلطة التنفيذية من حيث « تفرغها مباشرة شؤون الحكم فى البلاد دون أن يكون لها من شواغلها البرلمانية ما يسل أو يوق هذا التفرغ » . ونظام من أعمال لجنة الدستور أن هذا هو التفرغ الذى قصدت إليه ، كما يظهر منها أن حق السلطة التنفيذية فى دعوة المجلس كان فى نظرها حقاً قوياً مسلماً ، بخلاف حق الأعضاء فى طلب الاجتاع ، بديل أن لجنة وضع للبادئ العامة لم تخولهم هذا الحق ، وبديل أن المناقشات فى اللجنة السابعة كانت تميل إلى تصعيب طلب الاجتاع على أعضاء البرلمان من حيث اشتراط أغلبية عضوية ومن حيث إن « تحرك الأعضاء من أعصم لا يصور إلا للرغبة فى إحداث أمور استثنائية خطيرة ، وذلك تحقيق بالاجتاع التام » .

وعما تقدم يظهر بوضوح أن المقصود الأول من العطلة تمكين السلطة التنفيذية من التفرغ لأعمالها فترة طويلة ، وأن حق لذلك فى الدعوة إلى اجتاع غير عادى كان حقاً مسلماً ولم يكن محل تردد أو تصعيب ، يمكن حق الأعضاء فى طلب الاجتاع . ولا يقل ، وهذه هى الحال ، أن يكون طلب الأعضاء أكبر أمراً وأعظم شأناً وأن يترتب عليه استعادة البرلمان لكامل اختصاصاته من غير أن تشيد الدعوة بضرورة أو حالة طارئة ، فى حين أن دعوة الملك يجب أن تشيد بضرورة تصين فى مرسوم الدعوة . والنظام للتبادر أن الدستور لم يرد التفرق بين الحالىين فيما يتعلق باختصاصات البرلمان . ولو أراد التفرق قيد حق البرلمان عند اجتاعه بناء على طلب أغلبية من أعضائه ، ولأطلاق للسلطة التنفيذية دعوة البرلمان من غير قيد ، لأن مقصود العطلة هو مصلحة هذه السلطة . ولكن الواقع أن تحويل الأعضاء حق طلب الاجتاع قد تفر فى الرتبة الثانية وألحق بحق الملك ، فلا يجوز أن يكون له أثر أخطر ولا أكبر .

ولا فرق فى نظر اللجنة بين حكم للادة الأربعين وللادة الواحدة والأربعين بسبب اشتراط الضرورة فى الأولى وصنوع مبراهم لها قوة القانون فى الثانية ، لأن التناذر التى لا تحتمل التأخير هى نوع من أنواع الضرورة لا تملك معها الوزارة أن تتمهل فى إصدار المراسم حتى يتخذ البرلمان .

أما السبب الثانى الذى استندت إليه للذكورة — وهو اختلاف نصوص الدستور المصرى عن نصوص المستورين الفرنسى والبلجيكي — فحجة للذكورة فيه مقصورة على ورود عبارة « عند الضرورة » فى الدستور المصرى وعدم ورودها فى المستورين الآخرين .

ولا ترى اللجنة فى إغفال هذين المستورين لمباراة « عند الضرورة » أية أهمية فى الموضوع ، إذ الفروض والطبيعى ألا تعد الحكومة إلى عقد البرلمان فى فترة العطلة إلا لضرورة ، فهذه الضرورة إن لم يقتضاها هناك النص اقتضاها العقل ، وإلا كان عمل الحكومة استخفاً مجرداً عن النقطة والحكمة .

وليس أدل على ذلك من أن علماء الفقه الدستورى فى فرنسا لم يجهوا نصهم إلا على هذا الوجه الذى قرروه ، فبينوا فى شروحهم أن الدعوة إنما تكون طبعاً عند قيام الضرورة .

مثال ذلك ما جاء فى دييجرى (جزء ٤ ، صفحة ٢٤٠) :

"Le gouvernement a le droit de convoquer le parlement en session extraordinaire quand il le juge à propos. Le gouvernement a aussi le droit de convoquer le parlement en session ordinaire avant le second mardi de janvier, quand il juge que les circonstances rendent cette convocation nécessaire."

وأدل من ذلك ما جاء فى كتاب إيهان (جزء ٢ ، ص ١٥٥ — ١٥٧) عند تعرضه للأعمال التحضيرية للنصوص التى تتعلق بالاجتاع غير العادى ، قد جاء فى للذكورة الإيضاحية لهذه النصوص أن الاجتاعات غير العادية إنما تحصل إذا اقتضت ذلك الظروف .

"Avec faculté d'avoir de sessions extraordinaires si les circonstances l'exigent."

ونظام من صفحة ١٥٧ أن اللجنة التى بحثت للشروع وللذكورة الإيضاحية كتبت فى تقريرها :

« ونظراً إلى أن الحكومة تسلّم بحق البرلمان (أى حق الأعضاء في طلب الاجتاع) عند الضرورة » .

"et considérant que le projet du gouvernement reconnaît tout au moins le droit des chambres en cas de nécessité."

ومن ذلك يتضح أن عبارة « عند الضرورة » وردت في الأعمال التفسيرية الخاصة باجتاع البرلمان بناء على طلب الأعضاء . وفي هذا دليل لا يزيل الشك على أن الحال في فرنسا كالحال في مصر علماً ، بمنى أن الدستور الفرنسى — كما هو ظاهر من أعماله التفسيرية — لا يرى فرقاً بين ظروف الاجتاع في جميع الأحوال ، وذلك لأن الأعمال التفسيرية تشترط قيام الضرورة حتى في الاجتاعات التى تحصل بناء على طلب الأعضاء .

ويؤى صحة هذا ما جاء في كتاب أوجين بير ، وهو الكتاب الذى ترى مذكرة سعادة الرئيس عدم الاستعداد بأقواله لاختلاف النصوص ، فقد جاء في بند ٤٩٩ إن « حق رئيس الدولة في الدعوة إلى اجتاعات غير عادية ، عندما تقتضى ذلك ضرورات عامة » ، حتى مسلم في جميع المول .

لهذا الشرط الذى أورده الدستور المصرى قد أورده جميع شراح الدستور الفرنسى ؛ وهو من مسلمات النقل ، فلا محل للقول بأن أقوال هؤلاء الشراح لا يجوز الأخذ بها لاختلاف النصوص .

ولا عيرة بما استعملت به للمذكرة بما جاء في مقدمة دستور سنة ١٩٣٠ ، ولا بإضافة عبارة « عند الضرورة » على المادة ٤٠ في هذا الدستور عند النص على حق الأعضاء في طلب الاجتاع ، لأن إضافة هذه العبارة تحصيل حاصل ، بدليل أن هذه الضرورة مسلمة في فرنسا بشرح حاجة إلى النص .

ويام بما تضم أن التقاليد الدستورية في فرنسا وغيرها يصح أن يؤخذ بها في مصر ، وهذه التقاليد التى جرت بالإكثار من الاجتاعات غير العادية ، وبالتخصيص للبرلمان بحيث كل ما يرى من السائل تقاليد عمودة الأثر سطحها عدا الفقه الدستورى وأقروها وينتوا أسبابها ومزاياها ، كما ينو أنها لا تتعارض مع النصوص الدستورية ولا مع مقصود هذه النصوص .

فمن ذلك ما جاء في كتاب إسحاق (جزء ٢ ، ص ١٦٢ و ١٦٣) من أن أصول القانون الدستورى تكاد تضمن للبرلمان عملاً مستمراً . فمن جهة نجد أن دور انعقاد البرلمان العادى لا يجوز ضنه قبل الفراغ من تحرير للبرانية ؛ وتحرير للبرانية تمتد بالبرلمان عادة إلى ما بعد الحد الأدنى للقرار للمدورة العادية بوقت طويل . ومن جهة أخرى نجد أن هذا النشاط المستمر أصبح ضرورة من ضرورات الحكم البرلمانى ، فإن الوزارة المسئولة لدى البرلمان عن السياسة العامة للدولة لا تستطيع أن تظل مدة طويلة غير متصلة بالبرلمان ولا خاصة لرفاقته . وأنشأ إسحاق إلى ما تقدم أن هذا الوضع هو الوضع الطبيعى الذى تقتضيه النظم الدستورية ؛ ومن رأيه أن هذه الضرورات والتقاليد الدستورية قد أضمت من شأن النصوص الخاصة بأدوار الانعقاد حتى أصبح انعقاد البرلمان في الواقع انعقاداً دائماً تتخلله فترة ضرورية للراحة .

وكذلك أشار الأستاذان بارتمى وديز في كتابهما صفحة ٥١٧ إلى هذا الموضوع ؛ واستخلصا من واقع الحال أن الأحكام الخاصة بأدوار الانعقاد قد تبدلت حتى أصبحت الاجتاعات غير العادية وكأنها أدوار انعقاد عادية من غير مساس بالنصوص الدستورية .

وكذلك تناول أوجين بير هذا الموضوع في كتابه (ص ٥٥٣ ، وذيل الكتاب ص ٦١٥) . ومن رأيه أن البرلمان لا يتقيد بالقرض من مرسوم الدعوة ؛ وعلى ذلك فإذا اجتمع البرلمان كان له الحق في معالجة جميع المسائل التى يرى مجها والنقل فيها ؛ ولذلك جرت العادة بالألمين في مرسوم الدعوة القرض من الاجتاع . وواضح من رأيه أنه يقرر هذا للبدا كإكمال علم من أصول النظم الدستورية إلا إذا نص دستور معين لأمة معينة على أن الاجتاعات غير العادية مقيدة بموضوع الدعوة إلى الاجتاع ؛ وضرب لذلك مثلا الدستور السويدى .

وتدرجنا إلى الدستور السويدى فوجدنا فيه نصاً صريحاً بأنه لا يجوز للبرلمان أن يبحث إلا المسائل التى دعى إلى الاجتاع لبثها أو للمسائل الأخرى التى يعيها ذلك عليه ، وكذلك الموضوعات للربطة بهذه المسائل ارتباطاً تاماً (راجع كتاب المسانير الحديثة للبارست (جزء ٢ ، ص ٤٩٧ و ٥١٣) .

وتطبيقاً للأصل للتقدم ، وهو عدم التقيد بموضوع الدعوة أو القرض ، منها تناول الأستاذ أوجين بير للوضوع من ناحية أخرى

في ذيل كتابه «Supplément» (ص ٦١٩ و ٦٢٠) ، وذلك عند ما تكلم عن عقد البرلمان بمرسمة تخضعها الأغلبية ، قال : « إن هذه الاجتماعات لا تتخذ بالقرض الذي من أجله طلب الاجتماع . فإذا اجتمع البرلمان جاز للمجلسين أن يتوليا جميع الأعمال والاختصاصات المنوطة لها » .

وجمل ما تقدم أن نصوص الدستور للصرى وأعمال اللجنة التي وضعت لا تنفذ اختصاص البرلمان عند اجتماعه بصفة غير عادية كقيدته دستاير أخرى قليلة ، وأن هذا القيد لم يتم عليه دليل لا نصاً ولا دالة ، وأن مقابلة أحكام المادتين ١٤٠ و ١٤١ لا تنفذ اختلافاً ولا تفرقة ، وأن الدستور الفرنسي — وإن أغفل ذكر الضرورة عند دعوة البرلمان — لا يختلف عن الدستور المصري في شيء لأن نصوصه فهمت على أساس النصوص المصرية ؛ وأقوال علماء الفقه الدستوري الفرنسي والأعمال التحضيرية للنصوص الدستورية الفرنسية تنفذ ذلك قطعاً ، كما تنفذ أن البرلمان لا يتخذ بالقرض من الدعوة إلى الاجتماع .

يضاف إلى ذلك أن التقاليد الدستورية جرت بإطلاق البرلمان من كل قيد عند اجتماعه إلا في أحوال خاصة كحالة اختيار رئيس الدولة ، وأن هذه التقاليد أصبحت من لوازم الحكم النيابي وضروراته ، كما أنها أضحت من شأن النصوص الخاصة بأدوار الانقضاء وأن الملء وإن رأوا فيها تجاوزاً عن المقصود الأصلي للنصوص إلا أنهم لا يرون أنها تتعارض معها ، أو أنها تعتبر تقاليد غير دستورية .

لأسباب للتقدمة رأيت اللجنة أن تدم رأياً بأنها لا تعتبر المجلس مقيداً بالأعمال التي وردت في مرسوم الدعوة ٩ .

الرئيس — هل توافقون على تحرير اللجنة ؟

(موافقة عامة) .

(في أول نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

مادة ٤١ - « إذا حدث ، فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ، ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا يتحمل التأخير فللملك »
 « أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب »
 « دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ؛ فإذا لم تعرض أو لم »
 « يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون »^(١) .

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) — أقرت أن ينص على أنه إذا حدث في فترة العطلة بين أدوار الانعقاد من الضرورات ما يستدعي الإسراع ولا يتحمل التأخير إلى أن يدعى البرلمان للاجتماع بصفة استثنائية فللملك أن يصدر مراسيم يكون لها قوة القانون ؛ وهذه المراسيم يجب عرضها على البرلمان في أول اجتماع له .

(موافقة عامة) .

(في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

ثم تلى القرار السادس والستون ، وهذا نصه :

إذا حدث في فترة العطلة بين أدوار الانعقاد من الضرورات ما يستدعي الإسراع ولا يتحمل التأخير إلى أن يدعى البرلمان للاجتماع بصفة استثنائية فللملك أن يصدر مراسيم يكون لها قوة القانون . وهذه المراسيم يجب عرضها على البرلمان في أول اجتماع له .

(فقرت للواقعة عليه بالإجماع) .

(في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

تليت المواد ١١ و ١٢ و ١٣ ، فوافقت عليها الهيئة ، وهذا نصها :

مادة ١١ - « إذا حدثت — فيما بين أدوار الانعقاد — أمور توجب الإسراع ولا يتحمل التأخير إلى أن يدعى البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون . ويجب عرض هذه المراسيم على البرلمان في أول اجتماع له . »
 (في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

خسرة عبد العزيز فهمي بك — لم أر المادة الحادية عشرة من فرع تلك نظيراً في المساتير الأوربية إلا في ثلاثة منها : دستور بروسيا ، دستور الترك ، ودستور فرنسا القديم ؛ وقد حذفت من دستور فرنسا وبقيت في الدستور الألماني . وكانت مقيدة في تلك المساتير قيود شديدة جداً على المحافظة على الأمن العام ، أو منع خطر وطني ليس في الحسبان ، وفي غير وقت اجتماع المجلسين . وقد قلنا هذه المادة إلى دستورنا ولم نخط لها موضع هذه القيود — لهذا أقرت تعديلها على الوجه الآتي : « إذا حدثت بين أدوار الانعقاد من الأمور ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ احتياطات بالمحافظة على الأمن العام أو للرد على خطر يهدد الدولة ، وكانت الحال لا يتحمل التأخير إلى أن يدعى البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية ، فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب عرض هذه المراسيم على البرلمان في أول اجتماع له بحيث إذا لم يقرها المجلسان مما سقطت . »

(موافقة عامة) .

(في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢) .

(١) هذا هو النص الذي اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية :

إذا حدث ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا يتحمل التأخير فللملك أن يصدر بشأنها مراسيم لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ؛ ويجب عرضها على البرلمان في أول اجتماع له .
 ولما لم يكن البرلمان متقدماً فيجب دعوته فوراً لاجتماع غير عادي ؛ ولما لم تعرض هذه المراسيم على البرلمان في أول اجتماع له أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

لجنة ملاحظتان على النص الأصلي للمادة ٤١ (مدة ٣٣ دقيقة) :

أولاهما تصب على البارة الأخيرة من المادة ٣٣ التي تنص على أنه « وإذا لم يقرها المجلس بما سقطت » فإنها لا تحدد الوقت الذي تسقط فيه الراسم بقوانين التي تصدر في فترة ما بين أدوار الانقضاء .

فيقترح تغيير جديد يحفظ المعنى المقصود ، ويزيده وضوحاً في بيان الاحتمالين اللذين يمكن أن يحدثا ، وهما أنه تعرض هذه الراسم بقوانين على البرلمان في أول اجتماع له ، فيقف العمل بها ابتداء من يوم الاجتماع ، أو أن تعرض على البرلمان في أول اجتماع له . وفي هذه الحالة تظل معمولاً بها إلى أن يقر أحد المجلسين أنه لا يقرها .

وللملاحظة الثانية تتعلق بالموضوع ، ولكن لما من الأهمية العملية الكبرى ما يحل اللجنة تقدم برأيها فيها . ذلك أن الصيغة الأصلية للمادة إنما تشير إلى حالة حدوث شيء في بين أدوار الانقضاء يوجب الإسراع في اتخاذ احتياطات المحافظة على الأمن العام أو لمرء خطر يهدد البلاد ، وكانت هذه الاحتياطات تستوجب السرعة في اتخاذها بحيث لا يمكن انتظار اجتماع البرلمان . إلا أن اللجنة ترى أن هناك من جهة نوعاً من التدابير السريعة تحق للسلطة العامة بإصدارها بمراسم بقوانين ، مثل التدابير الخاصة بالصحة العمومية والضرائب والتسكبات العامة ؛ فمن هذا النوع إنشاء الضرائب وزيادتها . ولئن كان أمرها يجب دائماً أن يرضى على البرلمان للمناقشة والإقرار بالإجراءات المتخذة إلا أن ذلك يجعل للشرع الحكومية تحرب أخبارها إلى الجمهور ، وهذا مما يلحق أضراراً جسيمة بالحكومة العامة . فإذن يكون من المرغوب فيه أن تفقد التدابير ذات الصفة المالية على الفور بشرط أن يكون للبرلمان فيما بعد الحق في تقرير بقائها على حالها أو تعديلها إن رأى ذلك أو إلغائها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد يحصل في أثناء انعقاد البرلمان ما يحصل فيه بين أدوار الانقضاء من أن الضرورة تدعو إلى اتخاذ تدابير لا تحل التأخير بمقتضى مراسيم بقوانين ، ويكون ذلك بحاجة في المسائل المالية كما سبق أن بيناه .

ولا يخفى في هذه الحالة أن تسيء السلطة التنفيذية استعمال هذا الحق فيما إذا خول لها في أثناء انعقاد البرلمان — ذلك لأنه يجب عرض للرئيس بقوانين على البرلمان في أول جلسة له ، أي بعد يوم أو يومين على التقلب من صدور الراسم .

فلهذه الأسباب كلها ترى اللجنة أنه يستحسن توسيع نطاق المادة ٤١ مع وضع قيد جديد وهو اشتراط دعوة البرلمان فوراً إلى اجتماع غير عادي إذا صدرت للرئيس بين أدوار الانقضاء .

تأليف لجنة الشؤون الدستورية لتنظر في القوانين التي صدرت في غيبة البرلمان بالاستثناء إلى المادة ٤١ ، وبمهيأ النظر في :

هل هذه المادة تنطبق حقيقة عليها أم لا . وإذا كانت هذه القوانين باطلة فما هو نوع بطلانها : هل هو بطلان أصلي ، أم بطلان

نسبي ؟ وهل صدرت باطلة أم جاء البطلان طارئاً عليها بعد صدورها ؟

الرئيس — يوجد موضوع هام جداً لم تتم الاثمة في تشكيل لجنة خاصة به ، ولكني أرى أن تكون له لجنة خاصة ، وهذا الموضوع هو نفس دستورية القوانين التي صدرت منذ حلّ المجلس لقاية الآن لمعرفة ما إذا كانت هذه القوانين وللرئيس التي صدرت دستورية أم غير دستورية ؟ وإذا كانت غير دستورية فهل هي باطلة ؟ وما وجه هذا البطلان ؟ ومن أي وقت ينبغي ؟ وما هي النتائج التي ترتب عليه ؟ هذا موضوع مهم جداً ويجب أن يبحث بحثاً دقيقاً من جميع وجوهه وأطرافه ، وهذا البحث يستلزم كما هو ظاهر أن يقوم به قانونيون مقلدون مقتدون حتى يأتي بالنتيجة المطلوبة — فهل توافقون الآن على تشكيل لجنة خاصة لتنظر في هذا الموضوع الهام أم لا ؟

(أصوات : موافقون) .

وصفا واصف الخدي — لي اعتراض بسيط على هذا الاقتراح ؟ ذلك أنه إذا شكلت هذه اللجنة يخفى أن يعطل العمل لأنها ستكون مكلفة بالنظر في جميع القوانين التي صدرت .

الرئيس — هذه اللجنة تنظر في القوانين من حيث موضوعاتها المخلفة ، وهل هي موافقة للسلطة أم لا ؟ ولكن هذه القوانين صدرت في غيبة المجلس بالاستناد إلى المادة ٤١ من الدستور ، فهمة اللجنة في النظر في هل هذه المادة تنطبق حقيقة عليها أم لا ؟

وإذا كانت هذه القوانين باطلة فما هو نوع بطلانها ، هل هو بطلان أصلي أم بطلان تبني ؟ هل صدرت باطلة أم جاء البطلان طارئاً عليها بعد صدورها ؟ فاللجنة التي ستطابق بها هذه اللجنة لن تبحث القوانين من حيث موضوعاتها — وبناء عليه فلا محل للاعتراض .

وبما واصلت أفتدى — يترتب على ذلك أن كل القوانين ستعرض على هذه اللجنة .

الرئيس — نعم ، لقد قدمت هذه القوانين إلى المجلس من دولة رئيس الوزراء ؛ واللجنة التي أقترح تأليفها ستقتصر في بحثها على النقط الدستورية ولا تتناول موضوعات القوانين ، فلا يترتب على تشكيلها تعطيل للعمل . فإذا رأيتم أن تشكلوها من للتصديق في القانون فإنكم تفعلون خيراً .

عزيز أنطون أفتدى — يمكن أن يناط هذا العمل بلجنة الحفائية .

الرئيس — لجنة الحفائية لم تشكل لهذا الغرض .

عزيز أنطون أفتدى — لجنة الحفائية مؤلفة من قانونيين خليعين .

الرئيس — هنا بحث آخر .

إسماعيل حمزة أفتدى — لا شك في أن الاقتراح الذي عرضه دولة الرئيس في غاية الوجاهة ويستدعي رعاية خاصة . فإذا سمحتم حضراتكم ووافق دولة الرئيس فإن أرى — بدلاً من تشكيل لجنة خاصة — أن تؤلف لهذا الغرض لجنة فرعية من ضمن لجنة الحفائية كما هي الحال بالنسبة للجنة المالية ولجنة الميزانية .

الرئيس — هل تسي أنه إذا كان أحد القانونيين خارجاً عن لجنة الحفائية فلا يجوز أن نضمه إلى هذه اللجنة ؟

أحمد رمزي بك — عندما وضعت اللائحة الداخلية كنت قد اقترحت تشكيل لجنة للسائل الدستورية والانتخابية .

الرئيس — يعني أنك متفق معي ؟

أحمد رمزي بك — نعم متفق ، لأن عمل اللجنة التي ستسأل بالسائل الدستورية ليس له اتصال بأعمال السلطة التنفيذية التي تتفرغ لها لجنة الحفائية ، وهي إنما تنظر في أعمال المحاكم ؛ أما أعمال السلطة التشريعية ، من دستورية وانتخابية ، فيجب أن تتفرغ لها لجنة خاصة .

الرئيس — على كل حال لا بأس من أن تتلى الآن أسماء أعضاء لجنة الحفائية .

السكرتير — أعضاء لجنة الحفائية هم :

- | | |
|--------------------------------|----------------------------------|
| (١٢) محمد علي باشا ، | (١) مصطفى النحاس باشا ، |
| (١٣) طاهر عبد اللطيف أفتدى ، | (٢) محمد يوسف بك ، |
| (١٤) إبراهيم الملباوى بك ، | (٣) علي نجيب أفتدى ، |
| (١٥) محمود صبرى أفتدى ، | (٤) محمد صبرى أبو علم أفتدى ، |
| (١٦) أحمد زكى الشيشينى أفتدى ، | (٥) محمد علي سرور بك ، |
| (١٧) عبد الجليل أبو ممره بك ، | (٦) إبراهيم ممتاز أفتدى ، |
| (١٨) إسماعيل حمزة أفتدى ، | (٧) حامد الشواربي باشا ، |
| (١٩) أحمد سابق أفتدى ، | (٨) محمد كابل أبو ستيت أفتدى ، |
| (٢٠) مصطفى الشوريجي أفتدى ، | (٩) عبد الحافظ علي أفتدى ، |
| (٢١) يوسف الجندي أفتدى . | (١٠) عبد الحميد عبد الحق أفتدى ، |
| | (١١) عبد اللطيف سعودى أفتدى ، |

إبراهيم الملباوى بك — لى كلمة يا دولة الرئيس .

الرئيس — فضل .

إبراهيم الملباوى بك — الواقع أن الموضوع الذى عرضه دولة الرئيس — أى النظر في دستورية هذه القوانين وعدم دستوريتها ، والبحث

في كونها باطلة أم غير باطلة ، وتحديد الوقت الذي يقضى الدستور باعتبارها باطلة فيه — هو من المسائل الهامة جداً ؛ ولكن بما أن هذه المسألة من المسائل الجوهرية الثانية ؛ وبما أن لنا الحق في أن نعطي للهبة الكافية لتحضير أغسنا ولتقوى في كل ما يمرض علينا من الشروعات — ولأنك نص على وجوب إدراج كل المسائل في جدول الأعمال — فإنني لهذه الاعتبارات أرى أن إثارة هذه المسألة في الوقت الحاضر ، مع ما لها من الأهمية الجوهرية لعمد درجها غير جائز في جدول أعمال اليوم ؛ ولذا استسمح دولة الرئيس في أن تؤجل المناقشة في هذه المسألة وإقرارها على الوجه الواضح إلى الجلسة الآتية حتى تتشاور وتكون عندنا فكرة واضحة .

الرئيس — م تخلف ؟

إبراهيم الهلباوى بك — أنا خائف لأن فكرى في هذه المسألة لم ينفج بعد . أنا خائف من شىء ولست خائفاً من أحد . نحن في حاجة إلى ترك كثير قبل أن نصل في هذا الموضوع أو نتخذ فيه قراراً .

الرئيس — نحن مازمون على كل حال أن نصل في دستورية هذه الراسم . ومن الواجب أن يكون فصل المجلس فيها جميعاً وقراراته دقيقة لأنه قد يترتب على هذا الفصل وهذه القرارات خلافت هائلة . لذلك نحن محتاجون في هذه المهمة إلى رجال إحصائيين أكفاء وقانونيين ضليعين يقومون بدورها درساً وإلياً .

إبراهيم الهلباوى بك — إنى أريد فقط أن أعرف هل الطرف الحاضر مناسب أم لا ؟

الرئيس — لا أرى ضرراً مطلقاً في تكوين هذه اللجنة في الطرف الحاضر ، إذ ليست الخطورة في تكوينها وإنما الخطورة في أحكامها وقراراتها . الفرق بيننا وبينك أننا نريد أن نعين هذه اللجنة ونشدد في تعيين القانونيين الأكفاء حتى نوفق إلى الصواب ؛ أما رأيك أنت فهو أننا نسكت .

إبراهيم الهلباوى بك — إننا نسكت ٢٤ ساعة فقط .

الرئيس — نحن نريد أن يصد الرأي بكل دقة وصحة ؛ وليس هناك من يجب علينا ذلك .

إبراهيم الهلباوى بك — لست مطروحاً في الفكرة مبدئياً ؛ وإنما أرجو أن يؤجل النظر في هذا الاقتراح ٢٤ ساعة لأنه جديد ولم يرد في جدول الأعمال ، ولست مستعدين لإياد رأي ناضج فيه .

محمد شوقي الخطيب ائندى — عندما عرض صاحب الدولة رئيس الحكومة هذه القوانين على المجلس احتفظ حضرة الأستاذ صبرى أبو علم لنفسه بالحق في مناقشة هذا الموضوع من الوجهة الدستورية ، فكان المجلس بذلك قد اقتص بالفضل .

للاقتراح دولة الرئيس الخاص بوجود اللجنة مدعاة لدقة البحث والابتعاد عن الخطر الذى يغشاه هلباوى بك ، لأن المناقشة على حسب اقتراح الأستاذ صبرى أبو علم ستكون علانية في المجلس . أما إذا ألفت اللجنة فستبحث دستورية القوانين بدقة ، ويسترد المجلس رأيها ، وتكون اللجنة قد سهلت على المجلس أعماله — وبناء عليه أوافق على اقتراح دولة الرئيس .

الرئيس — نحن الآن أمام اعتراض ، وهو أن هذا الاقتراح غير وارد في جدول الأعمال .

وليم مكرم عبيد ائندى — لى تعديل طفيف إذا اعتبر تعديلاً . إن اللجنة ضرورة ماسة ، وهى البحث في دستورية القوانين للمروضة علينا . فمن رأى أن تعطى اللجنة شكلاً دائماً وأن يوسع اختصاصها حتى يكون من عملها البحث في جميع المسائل الدستورية ؛ فإذا عرض بحث خاص بتعديل الدستور مثلاً عرض على هذه اللجنة لا سيما وأنها تالدمون على وضع التنابير اللازمة لسياسة الدستور — لذلك أرى أن تعطى اللجنة أكبر اختصاص ممكن ، وأن تكون ذات شكل دائم .

الرئيس — ولكن ما رأيك في أن هذا الاقتراح غير وارد بمجول الأعمال ؟ هذه مسألة لم يوصل فيها بعد .

راغب اسكندر ائندى — إن طلب الأستاذ الهلباوى بك ينطبق على نص اللادة ٥٣ من اللائحة الداخلية ، لأن هذه اللادة تحم أن يعلن الأعضاء بالموضوعات التى سيجرى فيها البحث في الجلسة المقبلة .

فكرى أياظه ائندى — إنك تصد للادة ٧٣ يا أستاذ .

راغب اسكندر ائندى — للادة ٥٣ و٧٢ إذن .

أحمد عبد الباقي راضى افندى — الاعتراض الذى أبداه الأستاذ الملباوى بك بأن مسألة هذه اللجنة غير واردة في جدول الأعمال غير وجيه ، لأننا إذا نظرنا في جدول الأعمال وجدنا أن فيه « انتخاب باقى اللجان » . فلذا لاحظنا ذلك ورجعنا إلى اللادتين ٣٥ و ٤٠ من اللائحة وجدنا في ختام الأخيرة « ويجوز للجلس أن يمين لجانا خصومة بحسب مقتضى الحال » . فلذا أضفنا إلى جدول الأعمال ما اختصت به هذه المادة تحم النظر في تشكيل هذه اللجنة الآن .

عمود صبرى افندى — أنا متمسك بالمادة ٥٤ من اللائحة الداخلية التى تنص على أنه يجوز للجلس أن يمين لجانا خصومة بحسب مقتضى الحال . فالاعتراض الذى وجه في هذه الجلسة بخموس عدم ورود الاقتراح بجدول الأعمال ليس وجهاً لأن المادة ٥٤ تعطى لنا الحق في تعيين هذه اللجنة إن أراد المجلس .

عبد السلام فهمى محمد جمه بك — المادة ١١٣ من اللائحة الداخلية تقول « عند تقديم أى اقتراح أو مشروع قانون يجوز تقديمه أو لأى واحد من الأعضاء طلب الاستجبال في نظره على أن يشفع هذا الطلب ببيان الأسباب البررة له . فلذا قرر المجلس الاستجبال وكان الموضوع مشروع قانون يجسده على اللجنة المختصة التى خاطرها ويكلفها بالنظر فيه قبل سواء من عملها . أما إذا كان اقتراحاً برغبة للجلس أن ينظر فيه فوراً أو يحله بالكيفية السابقة » .

فالعرض الآن اقتراح برغبة ؛ ولنا أن شرر سرعة النظر فيه .

إننا تألمنا من هذه القوانين ؛ وكثيراً ما كتبنا وكتب الكتاتيون في الصحف عن الاعتداء للتكرار على الدستور ؛ فلا معنى مطلقاً للتأجيل ؛ ولنا من اللائحة الداخلية ما يسوغ طلب الاستجبال .

حسن صبرى بك — هذا الموضوع من عمل اليوم بلا نزاع ، لأنه قد جاء بجدول أعمال اليوم « تشكيل بقية اللجان » . ولا نزاع في أنه معروض على المجلس مشروعات وقوانين عدة ، وهذه المشروعات يجب أن تمر باللجان الأصلية . ولكن الآن قد روى أن هذه المشروعات — أو على الأقل جزء منها — يجب قبل البحث في موضوعها أن ينظر في دستورها . والمجلس في الواقع لا يمكنه إلا أن يترها مشروعات قوانين لأنها لم تمر عليه قبل صدورها . والآن ، وقد روى بطريقة علمة أن يبحث في هل السلطة التى أصدرتها كانت تلك حق إصدارها ، وإذا كانت بالغة متى اجتمعت بطلانها وما هي نتيجته ؟ فنر عملنا اليوم قطعاً ، وقد اجتمعنا لتشكيل اللجان ، أن تشكل لجنة خاصة لبحث هذه المشروعات في نقطة واحدة .

وأرى أنه عمل متم لأعمالنا ؛ ولائحة المجلس لا تتنافى معه ، خصوصاً وللصلحة تقضى فلا يبحث دستورية هذه القوانين .

عبد كامل حسن الأسيموطى افندى — أنا متفق مع زملائى في أننا إذا وضنا اقتراح دولة الرئيس بأنه اقتراح بالمعنى المقصود في المادة المذكورة يجب أن يطبق عليه نص المادة وهو « حيث إنه غير وارد في جدول الأعمال يسمح تأجيله » . على أى أرى أن هذه الفكرة ليست اقتراحاً بالمعنى المراد في اللائحة الداخلية ؛ وأرى أن هذا عبارة عن تهمس المجلس إلى هيئة خاصة ؛ واللائحة قد نصت في المادة ٥٤ في أول فقرة منها بأنه « في مبدأ انعقاد كل دور عاى ينقسم المجلس إلى » . فتحن في الواقع أمام مسألة تنظيم اقتراح أو مشروع قانون ؛ إنما نحن نطبق نص اللائحة فيما يخص بتقسيم المجلس إلى لجان ، أو بعبارة أخرى توزيع أعمال المجلس على هيئة خاصة ؛ لذلك أرى أن ما اقترح علينا ليس خارجاً عن موضوع اليوم .

(أصوات : يقفل باب المناقشة) .

مصطفى الشوربجى افندى — المادة ٥٣ التى تنص على ضرورة إجماع « رول » أو محضر أعمال لا تقصر أعمال المجلس على ذلك ؛ وليس فيها معنى المحصر ؛ وما ليس ممنوعاً فهو مباح . فهذه المادة فيها الإباحة لأن التصح ليس فيها . فالقترح الملباوى بك في غير محله خصوصاً وأنه مسلم بالعمل في حد ذاته ؛ فلا داعى للتأجيل متناً لتضييع الوقت .

إبراهيم ممتاز افندى — أنا أوافق حضرة الملباوى بك فيما يخص بتأجيل النظر في هذا الاقتراح للأسباب الآتية :

أولاً — أسباب عامة ؛ وسأعود إلى ما نصت عليه اللائحة من وجوب التأجيل . أما للسألة العامة فهى — كما قرره حضرة

هلباوى بك — أن نمضى فرمة للتفكير في الموضوع .

(جهة ومناقشة) .

الرئيس — ما هو الموضوع الذى ترغب التفكير فيه ؟

إبراهيم ممتاز افندى — هو ما إذا كان الموضوع من الأهمية بحيث يختار له أناس (مقاطعة) الموضوع في غاية الخطورة .

الرئيس — ما هى هذه الخطورة ؟

إبراهيم ممتاز افندى — أنا أخالف الأعضاء الذين يرون أنها مسألة تنظيم .

الرئيس — إذا كانت لديك آراء جديدة فيبحثها ؛ وإلا فاضم إلى أحد القريئين .

إبراهيم ممتاز افندى — إني أعتقد أن هذا اقتراح برغبة ؛ يعنى أن هناك رغبة من أعضاء المجلس أو من دولة الرئيس خاصة بتشكيل

لجنة من التى نصت عليها المادة ٧٢ (مقاطعة) ولا بد أن تقدم كتابة (مقاطعة)

الرئيس — أترى أن أقدم هذه الفكرة كتابة ؟

(أسوات : اكتفينا) .

(الأغلبية تطلب إقفال باب النقشة) .

الرئيس — من يوافق على التأجيل يقف .

(وقت أقلية) .

الرئيس — أقتح أن يكون عدد أعضائها سبعة ، فما رأيكم ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — الأصوب أن يكون انتخابهم بطريقة الترشيح ، أو أن يذكر أحدهم أسماء السبعة .

راغب إسكندر افندى — دولة الرئيس صاحب الاقتراح يرشحهم .

إبراهيم الملباوى بك — إن ترشيح الرئيس يعتبر تمييماً .

الرئيس — أقتح :

محمد طى باشا ،

ولمى مكرم عبيد افندى ،

حسن صبرى بك .

وصفا واصف افندى ،

مصطفى النحاس باشا ،

إسماعيل صدقى باشا ،

محمد حافظ رمضان بك ،

(فوافق المجلس على ذلك) .

الرئيس — تسمى هذه اللجنة لجنة الشؤون الدستورية .

(فوافق المجلس) .

مصطفى الشويخى افندى — إن تسمية هذه اللجنة باسم لجنة الشؤون الدستورية قد يؤدى معنى أوسع من الذى الذى قصدناه . وأرى

أن تسمى لجنة القوانين الاستثنائية .

(أسوات : لا ، لا) .

(فى ١٣ يونيه سنة ١٩٢٦) .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أقتح على المجلس انتخاب لجنة مؤقتة مكونة من ستة أعضاء تكون مأموريتها النظر فى دستورية اللائح التى صدرت فى غيبة

البرلمان وعدم دستورها ، فأرجو عرض هذا الاقتراح على هيئة المجلس لإبداء رأيه فيه ، وللوالتكم الشكر ؟

حافظ تاجدين

١٩ يونيه سنة ١٩٢٦

حضرة حافظ عابدين بك — أعدل اقتراحى بأن تكون اللجنة مؤلفة من تسعة أعضاء بدلا من ستة .

(أصوات : نوافى على التعديل) .

حضرة محمود أبو النصر بك — فى علم حضراتكم أن هذا الاقتراح يعينه بوغت به أعضاء مجلس النواب ، فكانت آراؤهم على الفور من سماعه مختلفة كل الاختلاف . وانتهى الأمر بأن تطلب رأى الفريق الذى قال بتشكيل اللجنة ؟ فشككت بالفعل لهذا الفرض .

وإذا قلت لهذا الفرض فإنى أقف عند عبارة هذا الاقتراح لأنى إذا استرسلت فيها أدلى به حضرات النواب من اختلاف الآراء وجدت أن فى تلك الآراء خطراً كبيراً . لا أتعرض لهذا الآن ولكنى أقول ، إذا كنا نؤرخى للصحة ، وكانت للصحة هى رائدنا ، وجب أن نتنزه أعمالنا عن البعث — أو على الأقل أن نجعل الأمور مروهنة بأوقاتها .

تقدم هذا الاقتراح فى مجلس النواب ؛ وتشككت اللجنة فعلا ؛ فلا عمل لأن تشكل هنا لجنة أخرى ؛ بل ذلك من إضاعة الوقت . والواجب أن تمهل وأن تترث حتى ينتهى مجلس النواب من عمله لعرف إذا كانت هناك ضرورة لتشكيل اللجنة هنا أم لا .

هذا من جهة الشكل . وأما من جهة المائدة فلا أرى للصحة مطلقاً ، ولا الضرورة مستحكة ، ولا أرى الوقت قد حان فى أن تشكل اللجنة هنا الآن بينما هى قائمة فى الشق الآخر من البرلمان . ويجب أن نتنظر حتى تبين نتيجة أبحاثها . والحقيقة أنها مسألة فتوى ، مسألة قانونية صرفة وليست مسألة لها ما لها من النتائج الخطيرة ولكنها ، على ما معتم اليوم ، مسألة قانونية يراد منها أن تبحث اللجنة الموضوع وأن تبين إذا كانت القوانين التى صدرت فى عطفه البرلمان دستورية أو غير دستورية ، وأن تبين النتائج التى ترتب على ذلك .

أذكر لحضراتكم أنى إذا ذهبت مع أصحاب الاقتراح إلى أبعد مدى ، وفرضت أنهم قرروا عدم مشروعيتها ، وأنها غير دستورية ، فأؤكد لحضراتكم أنهم لن يهدموا مثلاً الجامعة المصرية .

(ضجة) .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — هذا تهجم لا شبه .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو من حضرات إخوانى أن يعتمروا قواعد الدستور بأن يتركوا لى حرية القول وإلا كانوا حاشين فى بينهم التى أقسموها .

أؤكد لحضراتكم أنهم لن ينقلوا محكمة أسيوط الاستثنائية . إذن للسألة نظرية محضة لا تخرج عن مجرد فتوى لا أكثر ولا أقل ، ولكن لها من النتائج الخطيرة ما لها . اسمعوا : إن هذه الروح التى أملت على حضرات الأعضاء هذا الاقتراح هى تلك الروح التى أملت على حضرات أعضاء مجلس النواب .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — هذا طعن علينا لا شبه ؛ وفيه اعتداء صريح على كرامتنا . ونحن هنا لا نقول إلا ما تخليه علينا رؤوسنا . فالإهانة التى يوجهها إلينا حضرة الزميل يجب أن زدها عليه وإلا فليسب كلامه .

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا أحمل مسؤولية قولى .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — كنت تشكو الآن من الاعتداء عليكم عند نظر اقتراح حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل ، فلم هذا الاعتداء الذى توجهه إلينا ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — يظهر لى أنك لم تفهم كلامى .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — وفى هذا اعتداء أيضاً ؛ ولا يصح لىة المجلس أن تسكت عليه .

حضرة محمود أبو النصر بك — إنى أرفع صوتى عالياً بقرى حقيقة ظاهرة ، وهى أن الروح التى أملت مقترح اليوم على الأعضاء هى تلك الروح التى أملت على أعضاء مجلس النواب .

دولة الرئيس — نفرض ذلك ، فما الذى تريده ؟

حضرة حافظ عابدين بك — أنا صاحب الاقتراح ؛ وقدمته بمحض إرادتى ؛ فلا يصح لحضرة محمود أبو النصر بك أن يقول إنه

أهل على . ومثل هذا القول فيه اعتداء على كرامة المجلس أيضاً ؟ ولماذا أطلب من دولة الرئيس أن يكلفه سحب كلامه .
دولة الرئيس — أأظن أنه لا يقصد أن تكون آفة في يد غيرك .

حضره حافظ عابدين بك — يقول حضره أبو النصر بك إنني سيردح أخرى ؟ وفي هذا اعتداء على كرامتي . فأطلب من دولتيكم تكليفه سحب كلامه .

دولة الرئيس — هل قصدت ، يابا النصر بك ، بكلامك أن تشير إلى أن حضره للفتح كانت مسيرة بإرادة غيره عند تقديم هذا الاقتراح ؟

حضره محمود أبو النصر بك — لم أقصد هذا مطلقاً . وإنني لا أرى في تبادلهم الرأي ما يسيهم . وأي ضرر وأي مهانة في هذا ؟ أنا أجل أسفر واحداً في هذا المجلس عن أن يهم زميله بالاعتداء عليه . وليس في كلامي — إذا أحسنت النية ، وسلكتم طريق القصد — ما يمس كرامتكم مطلقاً ؛ وإنما هي حقيقة أقررها .

لست أنا وحدي صاحب هذا الرأي في الاعتراض على تشكيل هذه اللجنة ؛ وإنما سبقني إليه بعض من حضرات أعضاء مجلس النواب . وهأنذا أتلى على أسماع دولتيكم وحضرات الزملاء الأجلاء ، وأيا لرجل له عندي وعند الجميع مكانته من الاحترام هو الأستاذ وصفاً واصف . عند ما طرح هذا الاقتراح في مجلس النواب كانت كلمته الأولى ما يأتي :

« يخشى من تأليف مثل هذه اللجنة أن تشل حركة العمل ، لأنها ستأخذ كل القوانين لتنظر فيها » .

جاء بعده الأستاذ الوفور إبراهيم الملباوي بك ، ونحنا نحوه في استنكار هذا الاقتراح .

شيخان علمتهما التجارب وهذبهما الحوادث قابلاً للاقتراح بهذه الكلمة . ولكن جاء بعدها آخر وقال إن لهذه اللجنة ضرورة ماسة وهي البحث في دستورية القوانين .

هكذا صمغهم يتناقضون في تكوين هذه اللجنة ، فهل علينا من حرج إذا انحونا نحوهم وتبادلنا الرأي في هذا الموضوع .

أرجو من حضرات زملائي أن يطهروا قلوبهم ...

(نغمة شديدة ؟ أصوات : هذه عبارات جارحة) .

وأن يطهروا آتاً جميعاً في هذه الحظيرة ...

(ترك كثيرون من حضرات الأعضاء قاعة الجلسة) .

حضره محمود أبو النصر بك — فليصرف من يصرف . إن في ذمتنا أمانة يجب أن نؤديها .

(رفعت الجلسة للإستراحة وكانت الساعة السابعة مساءً) .

(أعيدت الجلسة في الساعة السابعة والبقية الثالثة والشرين مساءً) .

حضره محمود أبو النصر بك — إذا كان قد جرى على لساني كلمة أغضبت فريقاً من إخواني ، وهي تلك الكلمة التي توجهت بها إلى بعضهم في سيفة الرجاء ، فلي بعض المنز من أثر تلك اللقمة التي مهد بها أحد حضرات أعضاء هذا المجلس إلى اقتراحه اليوم .

لي بعض المنز إذا خدمت هذا الرجاء ؛ وما كنت أحسب أن حضراتهم يرضون إلى هذا الحد . وإنني — استبقاء لسة الود بيني وبينهم ، وسبباً وراء توطيد رابطة الإخاء — أسحب هذه الكلمة ، وأعود فأختم قولي بأن كل ما يري إليه صاحب الاقتراح والذين يؤيدونه من حضرات الزملاء هو أنهم يطلبون من المجلس تشكيل لجنة لتقرر رأياً ، أو بعبارة أصرح لتصلح لتتوى قانونية لا أكثر ولا أقل . أسألكم هل لذلك من فائدة ؟

أسألكم هل كان الفرض من تشكيل لجان مجلس الشيوخ أن تكون ديار إفتاء أو ديار عمل ؟ فأوجب إنني أن نحال تلك القوانين على لجنة قائمة بالنقل هي لجنة الحقائق . وبدني أن هناك مسألة أولية (Question préjudicielle) تقدم البحث في موضوع تلك القوانين . انذهبوا توا إلى تلك القوانين ، وتبينوا الطيب والنافع منها ، واستقصوا حقيقة الأمر الواقع وما هنالك من النتائج ، ولا أرى ضرورة

لتشكيل تلك اللجنة . أما أولاً فلأن في لجنة الحماية ما يضي عنها ؛ وأما ثانياً فلأن هذه اللجنة سيكون بمثلها في أمر قانوني لإعطاء فتوى ، وما جعلت اللجان لهذا الغرض ؛ وأما أخيراً فلأن مجلس النواب شكل لجنة لبحث هذا الموضوع فانتظروا نتيجة عمله فقد يكون لكم فيه مقنع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — سمعت حضراتكم أن للساعة الخامسة من جدول أعمال جلسة اليوم تتضمن اقتراح حضرة حافظ عابدين بك بتشكيل لجنة للنظر في دستورية للرسم التي صدرت في غيبة البرلمان ؛ وسمعت اعتراض حضرة زميلي محمود أبو النصر بك . فأنا أعجب عليه ، كما أني أعجب على حضرات إخواني أيضاً . أعجب لأنه كان في وسعه أن يدافع عن نظريته في الساعة المطروحة بين أيديكم بأسلوب غير الذي عبر به

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا أعرف كيف أدافع عن نظريتي ؛ ولا أعتقد أن ألتقي دوماً في ذلك عن حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

(ضجة) .

دولة الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أعجب عليه لأنه هدد مجلس الشيوخ ، هدد حضراتكم إذ قال لكم إن هذه اللجنة إذا شكلت وأتت تلك المراسم لعدم دستورتها فإنكم لا تستطيعون أن تهدموا الجامعة المصرية . معنى ذلك أنكم إذا وافقتم على تشكيل تلك اللجنة ؛ وقررت عدم دستورية تلك المراسم ، فلهزموا أن قرارها وقراركم لن يكون لها قيمة لأنها لا يهدمان الجامعة المصرية . إنني لأفهم معنى لهذا التهديد مع أن الموضوع لا يخرج عن كونه اقتراحاً تفضي الأمانة الداخلية بإحالة على لجنة خاص الاقتراحات والعرائض ؛ وحضرات أعضائها يفهمون في أنفسهم أنهم مثل حضرة الزميل المحترم . على أن رأى اللجنة سيعرض على هيئة المجلس التي هي المرجع الأخير ؛ وحينئذ فلا حل للتهديد كما أننا لا نسبح به . إنما نفهم النتائج التي ترتب على عدم دستورية هذه المراسم ؛ ونفهم النتائج التي ترتب على دستورتها . أعجب عليه أيضاً لأنه أهان زميلاً له هو حضرة مقدم الاقتراح إذ يقول إنه مسير بروح أخرى .

دولة الرئيس — هو لم يتعد الإهانة ؛ وقد فسر كلامه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا يتعد من ذلك غير اللبة . وقد فهم السامعون قسده هذا ، وإن كانوا يفهمون أن لا عيب في أن الروح — أي روح دولة سعد باشا — التي أملت هذه الساعة في مجلس النواب هي التي أملت هذا ، لأن تلك الروح الدستورية السامية إذا أوحى برأى واقنع به أحد حضرات الأعضاء ، وقدمه للمجلس فلا يكون هذا ميباً . وإنما العيب أن نأخذ عن الأرواح الحبيثة لا عن الأرواح الدستورية العطرة .

(تصفيق حاد) .

أعجب عليه كذلك لأنه اقترى على زميلين من أعضاء مجلس النواب ، هما حضرات وصا واصف أفندي وإبراهيم الملباوي بك ، فنسب إليهما قولاً لم يصدر منهما . ويحل ذلك اقترى أيضاً على دولة رئيس مجلس النواب . وهذا ما أتوا على حضراتكم عبارة دولته كما وردت في مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب التي انقضت في يوم الأحد ١٣ يونيه سنة ١٩٢٦ .

« يوجد موضوع هام جداً تمس الأمانة على تشكيل لجنة خاصة به ؛ ولكني أرى أن تكون له لجنة خاصة ؛ وهذا الموضوع هو خاص دستورية القوانين التي صدرت منذ حل المجلس لاية الآن لحرفة ما إذا كانت هذه القوانين والراسم التي صدرت دستورية أم غير دستورية . وإذا كانت غير دستورية فهل هي باطلة ؛ وما وجه هذا الإعلان ؛ ومن أي وقت يتبدى ؟ وما هي النتائج التي ترتب عليه ؟ هذا موضوع مهم جداً ؛ ويجب أن يبحث بحشد قيقاً من جميع وجوهه وأطرافه . وهذا البحث يستلزم — كما هو ظاهر — أن يقوم به قانونيون ضليعون مقتدرون حتى يأتي بالتبعية للطولة ، فهل توافقون الآن على تشكيل لجنة خاصة للنظر في هذا الموضوع الهام أم لا ؟ »

وهذا أيضاً ما قاله حضرة وصا واصف أفندي في هذه الجلسة فعلا عن للضبطة المذكورة :

« لي اعتراض بسيط على هذا الاقتراح ، ذلك أنه إذا شكلت هذه اللجنة يغنى أن يعطل العمل لأنها ستكون مكلفة بالنظر في جميع القوانين التي صدرت » .

فرد عليه دولة رئيس مجلس النواب بما فيه :

« الالحة التي أقترح تأليفها ستعصر في مجتها على النقط الدستورية ولا تتناول موضوعات القوانين ، فلا يترتب على تشكيلها

تعطيل للعمل » .

ومع هذا فأى شأن لنا بما يجري في مجلس النواب ؟ امضوا أنه خدم إليه اقتراح حصلت فيه معارضة وقرر رفضه ، أفلاذا قدمه عضو من حضراتكم إلى هذا المجلس وجب عليكم أن ترفضوا النظر فيه ؟

أما البارة الأخيرة التي ذكرها حضرة زميلي فلا أترض لها بعد أن اعترض عنها .

أما عتاي عليكم غصي أن أقول فيه إنكم قضاة ، وأن على القاضي أن يسمع أقوال الطاع ، فإذا أراد عضو منا أن يدلي برأيه في مسألة من المسائل فلا يصح أن تنموه .

أما من حيث الموضوع فينبغي أن تناقش المسائل في جو هادي ؛ وليفهم حضرة الزميل المحترم أننا لا نريد غير ذلك مطلقاً . ففى وجد الحق في جانب فلا يمكن إلا أن نكون معه ؛ ولو وجد الباطل في أى جهة فيستحيل علينا أن نشره .

فالمسألة للطروحة خطيرة لأنها تتناول دستورية الراسم وعدمها .

على أن المادة ٥٦ من اللائحة الداخلية تنبئ للمجلس أن يبين لجائاً أخرى غير اللجان للتصوص عليها فيها لأغراض يبينها .

لذلك أوافق حضرة زميلي حافظ عايد بن بك على اقتراحه لأنه يتناول مسألة هامة جداً لا يمكن إحالتها على لجنة الحفانية كما يرى حضرة محمود أبو النصر بك ؛ ولا ضرر مطلقاً من تشكيل لجنة خاصة تهى للمجلس التصوص القانونية وآراء الاقتراح ويكون الرأى الأخير في أبحاثها لحضراتكم .

حضرة محمود أبو النصر بك — تجلبت من حضرة الزميل ما استهل به كلامه من التنب على بعد ما تقدمت به إلى حضراتكم في تبيان تلك الكلمة وقلت « وبقى الود ما بقى التناوب » — ولكنى لم أراه عتياً إنما رأيته شتاً .

نسب إلى أنى اقترت . والله يشهد أنى ما اقترت ، وليس من خلق أن أقترى . إنما تلوت على حضراتكم نص عبارة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا التي ألقاها بمجلس النواب منقولة عن محضر الجلسة ، لا تغيير فيها ولا تبديل ، ثم أتبعتها برأى زميلين لهما من السكاة والفضل ما تفرغونه ، وهما الأستاذ وصا واصف بك والأستاذ إبراهيم الهلباوى بك . وجئت في النهاية بكلمة لعضو فاضل لم يبلغ درجتهما من الخبرة ولا ما وصلا إليه . لم أقتر إننى وإنما الذى اقترى هو من نسب إلى الاقتراء . قد عملت كل فكرى لأستخلص من عبارة الأستاذ معنى يصح أن يتعارض مع نظري . وإنى أرفع صوتى علناً بأنى لم أستخلص — على الرغم من أنى كنت كلئى ممماً لكلامه — شيئاً في جوهر الموضوع ينصب على النظرية التي قدمتها وهى التي تلخص في أن مجلس الشيوخ والنواب ليس دار إفتاء بل دار أعمال .

دولة الرئيس — أرجو ألا تعود للكلام في الموضوع ، وأن تضرر الكلام على ما تراه مسلماً بتخصك .

حضرة محمود أبو النصر بك — قال الأستاذ في عرض كلامه إلى هددت مجلس الشيوخ . لحناً لله أن ارتكب جرماً كهذا . إننى أصدع الحق وأبين النتائج التي تترتب على الاقتراح للقدم ...

دولة الرئيس — هذا عود للموضوع .

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا لم أهدد مجلس الشيوخ ؛ وقد أساء حضرة زميلي فهم الموضوع .

(أعضاء — استوفيت للنائقة) .

(أقلل باب للنائقة بمواضة المجلس) .

دولة الرئيس — هل يعال الاقتراح على لجنة الاقتراحات أو تؤلف اللجنة الآن ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك — تريد أن تؤلف اللجنة الآن .

(قرر المجلس الشروع في تأليف اللجنة ، وأن يكون عدد أعضائها تسمة) .

حضرة محمود أبو النصر بك — أريد أن يكون تأليف اللجنة إذن من أشخاص قانونيين منيعين كما أشار حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا ، ولا ننظروا أنى أريد بذلك أن أكون من بينهم .

(وفي الساعة السابعة والديقة الثالثة والخمسين قام حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس من كرسى الرئاسة وحل محله حضرة محمد على الجزار بك وكيل المجلس .

(أجريت عملية الانتخاب بطريق الاقتراع بالقائمة .

(وأخذ حضرات الأعضاء في وضع القوائم بصناديق الانتخاب .

(عاد دولة الرئيس في الساعة الثامنة والديقة الخامسة والخمسين .

(وبعد أن قامت السكرتيرية البرلمانية بعملية الفرز تلا حضرة على عبد الرازق بك النتيجة الآتية :

نال دولة يوسف وهبه باشا ١٨ صوتاً	نال حضرة محمد محمود خليل بك ٨٤ صوتاً
» حضرة محمود أبو النصر بك ١٥ »	» محمود بسيوني أفندي ٨٠ »
» معالي أحمد ذو الفقار باشا ١١ »	» الشيخ حسن عبد القادر ٧٧ »
» حضرة الدكتور سوريال جرجس سوريال أفندي ٤ أصوات	» إبراهيم نور الدين بك ٧٦ »
» سعادة محمد السيد أبو على باشا ٤ »	» حافظ عابدين ٧٥ »
» حضرة عثمان محمد بك ٣ »	» عبد الفتاح رجائي أفندي ٧٠ »
» معالي أحمد حلى باشا ٣ »	» السيد فوده بك ٦٨ »
» حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي ٣ »	» عبد الرحيم مهنا أفندي ٦٥ »
» معالي محمد شفيق باشا صوتاً واحداً	» الشيخ محمد عن العرب بك ٦٣ »
» حضرة على عبد الرازق بك »	» سعادة محمود شكرى باشا ٢٦ »
» مصطفى رشيد بك »	» أحمد على باشا ٢٦ »

(وقد بلغ عدد قوائم الاقتراع ٨٨ منها ٨٧ قائمة مكتوبة وواحدة يضاء) .

دولة الرئيس — بناء على نتيجة الاقتراع تكون لجنة النظر في دستورية القوانين مؤلفة من حضرات :

محمد محمود خليل بك ، محمود بسيوني أفندي ، الشيخ حسن عبد القادر ، إبراهيم نور الدين بك ، حافظ عابدين بك ، عبد الفتاح رجائي أفندي ، السيد فوده بك ، عبد الرحيم مهنا أفندي ، الشيخ محمد عن العرب بك .

(في ١٦ يونية سنة ١٩٢٦) .

(١) يجب أن يكون القانون الذى يصدر في غيبة البرلمان من التدابير التى لا تحتمل التأخير ، كالتدابير المتعلقة بالصحة العامة ،

والكوارث العامة ، والضرائب .

(٢) يجب أن تكون نصوص القانون غير مخالفة لنصوص الدستور ^(١) .

لهذا يكون للرسم بقانون الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن الانتخابات صدر باطلاً بطلاناً أصلياً ، ولأنه خالف

مبدأ الاقتراع العام للنصوص عليه في المادة ٨٢ ، ولأنه مناف للمادة الثالثة التى تنص على أن للصيرين مساوون

في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية . ولا حاجة في إثباته لإصدار قانون حتى لا يكون في هذا اعتراف ضمني بأن له

قوة القانون .

(٣) ورفض هذا المرسوم يحمل قانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ قائماً غير حاجة لإصدار قانون بإجراء الانتخابات

على مقتضاه .

جلس التراب

السكرتير — وردت المكتبة الآتية من رئيس لجنة الشؤون الدستورية :

حضرة صاحب البوالة رئيس مجلس النواب

أشرف بإبلاغ دولكم أن لجنة الشؤون الدستورية نظرت بمجلسها للتقعدة في ٧ يولييه سنة ١٩٢٦ في الرسوم بقانون الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن الانتخابات؛ وقررت اعتباره باطلاً بطلاناً أصلياً؛ واختارت حضرة الأستاذ ولهم مكرم عبد ائدى مقرواً لها لعرض هذه المسألة أمام المجلس .

وعضوا ، بإصاحب البوالة ، بقبول عظيم الاحترام .

٧ يولييه سنة ١٩٢٦

ولهم مكرم عبد ائدى — اجسعت لجنة الشؤون الدستورية مرات عديدة للنظر فيما عرض عليها من التوانين ، أو ما اصطلح على تسميته بقوانين أو مراسيم بقوانين . وإذا كانت اللجنة لم تنته بعد من أبحاثها لما ذلك إلا لأن هذه اللبث شاقة ودقيقة مساً . والواقع أن المسألة في الدرجة الأولى من الأهمية كما قرأ المجلس ذلك بحق ، حتى لقد عهد إلى لجنة خاصة في بحث دستورية هذه المراسيم بقوانين التي أصدرتها الوزارة السابقة ، وتحديد مدى بطلانها إذا رأته أنها باطلة .

ولقد كان غرض المجلس من ذلك — كما فهمت اللجنة — هو محو كل أثر اعتناء على الدستور حتى لا يكون هذا الاعتناء سابقة سيئة ، وحتى لا تبنى تقاليدنا الدستورية على هذه السوابق الزائفة . ولهذا قد اهتمت اللجنة اهتماماً كبيراً بأبحاثها ؛ ولو كانت مهمتها قاصرة على مجرد الهدم لسهل الأمر كثيراً ؛ لأن زيور باشا لم يفعل إلا أن هدم الدستور ؛ وما كان علينا إلا أن نهضم ما عمله زيور باشا . ولكنا رأينا أن كل هدم — وإن كان قانونياً — لا ينتج إلا أضراراً ؛ وليست مهمتنا أن نضيف أضراراً إلى أضرار ؛ بل بالعكس مهمتنا أن نبنى ما هدم غيرنا ؛ والبيان يحتاج إلى روية وإتقان .

لهذا رأينا أن ندرس كل قانون ، لا في شكله الدستوري فقط بل في موضوعه أيضاً ، نعرف هل ترتب عليه نتائج يجب احترامها أو تقديرها على الأقل . فإذا كانت هناك نتائج تستحق التقدير عملنا على احترامها بالطريقة الدستورية القوية ، مراعيين في ذلك الأشكال والأوضاع القانونية .

غير أن هناك قوانين لم تنتج أثراً ما ولم ترتب عليها نتائج فعلية ؛ ومن ضمن هذه القوانين قانون الانتخاب للعروض على حضراتكم اليوم . ولقد رأينا عرضة على حضراتكم لأنه (أولاً) لم ينتج نتائج فعلية وليس علينا إلا مجرد البحث في دستوريته ؛ و (ثانياً) لأنه متعلق بانتخاب البرلمان ، وقد رأينا أن الحاجة ملحة إلى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الذين خلت مرأ كرم ؛ و (ثالثاً) لأن الحكومة عرضت على البرلمان مشروع قانون ترى اللجنة أن لا لزوم له ولا توافق على إصداره ، لأن إصداره اعتراف ضمني بدستورية قانون الانتخاب الزبوري ، وهو ما لا نعلم به ، ويظهر أن الحكومة لا تلم به معنا فالحلاف بيننا وبين الحكومة هو خلاف شكلي .

لذلك رأينا ، تنقدياً لهذا الحلاف ، أن نعرض على حضراتكم قانون ٨ ديسمبر الذي أصدرته الوزارة الزبورية ، ونقترح رفضه لأننا إذا أئييناه بقانون من عندنا فإتينا نكون قد اعترفنا ضمناً بأن قانون زيور باشا كانت له قوة القانون ؛ ونحن نريد أن نسلج أن قانون ٨ ديسمبر باطل بطلاناً أصلياً .

أشار قانون الانتخاب الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ في دياجه إلى ثلاثة قوانين أخرى . (الأول) هو قانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ للدلل بالقانون البرلاني رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وإلى القوانين الآتية الصادرة بعد حل البرلمان وهي : قانون ٣٤ ديسمبر لسنة ١٩٢٤ وقانون ٥ يناير سنة ١٩٢٥ وقانون ٤ مارس سنة ١٩٢٥ الذي أئني في مادته الأخيرة كل ما كان مخالفاً لهذا القانون من نصوص القوانين السابقة . والواقع أن زيور باشا قصد أن يحمل من قانونه قانوناً جليماً ماضياً ؛ وإن كانت له منية ما فهي أنه أئني

القوانين التي أسسها هو من قبل ، فكفاتها مؤتة بحسبها . غير أن هذه القوانين السابقة تعرض على حضراتكم مع جميع القوانين الأخرى ؛ وقد امتنا من عرضها عليكم الآن لأنها أنتجت أثرًا وترتب عليها نتائج يجب تقديرها :

(١) قانون ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نص على وجوب الانتخاب بواسطة اللدوين الناضجين ، فضلاً عن تجديد انتخاب هؤلاء اللدوينين . وجاء في ديباجته ما يأتي : « نظراً لأن جداول الانتخاب الجديدة الشار إليها في القانون البرلماني رقم ١ لسنة ١٩٢٤ لم تحضر بالطريقة القانونية ، وأن تقسيم دوائر الانتخاب التي يتوجبها نظام الانتخاب الجديد لم يتم إلا بصفة ... الخ . » أضحى أن هذا القانون صدر بناء على عذر ، وهو عدم إتمام الجداول ، وأن الجداول لم يتم تنظيمها ؛ فلا حاجة إذن لمرض هذا القانون الآن على حضراتكم لأن الجداول والبواقي قد تم تنظيمها وحصل الانتخاب فعلاً بمقتضاها . أما ما ترتب عليه من الأثر فقدره سيكون عند عرض القانون بالذات .

(٢) قانون ٦ يناير سنة ١٩٢٥ خاض بالتشريعات الانتخابية ، وطريقة طبعها وتوزيعها ، ومما فيه من مخالف أحكامه . وهذا القانون مشتمل على مادتين أدخلتا بالحرف الواحد فيما بعد على قانون ٨ ديسمبر للمعرض على حضراتكم . وللمادتين التان أشير إليهما ٦١ و ٨٠ وبما أن القانون المذكور قد ألقى برمته فهاتان للمادتان تدخلان فيه طبعاً ؛ فلا عوبة إذن على مثل هذه التشريعات . ولا يراعى فيها إلا ما نص عليه قانون البرلمان . أما النتائج التي أنتجها قانون ٦ يناير سنة ١٩٢٥ فستكون محل تقدير اللجنة التي سنعرضها عليكم عند نظر القانون بالذات .

(٣) قانون ٤ مارس سنة ١٩٢٥ هو قانون مؤقت ، وتناجحه ستقدر عندما تعرض على المجلس فيما بعد . وهذا القانون ، في الواقع ، ملغى لأنه داخل في نص قانون ٨ ديسمبر الذي ألقاه زيور باشا نفسه بالنسبة لانتخاب مجلس النواب ، وللطلب بإنفاذ اليوم بالنسبة لمجلس الشيوخ أيضاً .

النتيجة : هذه القوانين ذات أثر وقفي ؛ وسيقدر هذا الأثر عند عرضها على المجلس بالذات . ولكن نوصيها قد ألفتت فضلاً ، ولم يعمل بها منذ قانون ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٦ الذي نص على « أن الانتخابات للجنة مجلس النواب تجري طبقاً لأحكام قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ » .

وهي أيضاً — من باب أولى — ملغاة إذا علمتم حضراتكم بطلان قانون ٨ ديسمبر الذي اشتمل على كل هذه القوانين السابقة ؛ فإنفاذها ، لإنفاذ الجميع .

حق التشريع

نصت للمادتين ٢٤ و ٢٥ من الدستور على « أن السلطة التشريعية يتولاها ذلك بالاشتراك مع البرلمان » ، وألا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه ذلك . وهذان النصان خالصان — كما هو ظاهر — بشكل الحكومة النيابي ، وينطبق عليهما نص المادة ١٥٦ من الدستور التي نصت على « أن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابي البرلماني ، ونظام وراثته العرش ، وعبادة الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور — لا يمكن اقتراح تنقيحها ، سواء بواسطة ذلك أو أي المجلسين » . فلم يكن إذن لوزارة زيور أو أية وزارة أخرى أن تنصب سلطة التشريع فخل عمل البرلمان لأن في ذلك مساساً بشكل الحكومة النيابية التي لا يمكن لأية سلطة في مصر الإقدام عليه . ثم إن زيور باشا ، بغضابه سلطة التشريع ، خلف نصاً آخر من نصوص الدستور وحى للمادة ١٥٥ التي تقول : « لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أن يكون ذلك وقفياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه اللين بالقانون — وعلى أية حال لا يجوز تعطيل انتقاد البرلمان متى توافرت في انتفاذه الشروط المقررة بهذا الدستور » . وقد عطّل زيور باشا البرلمان مدة سنة ونصف سنة ، ولم يكن هناك حرب أو أحكام عرفية .

ولكن الوزارة ارتكبت في مخالفتها للدستور على المادة ٤١ مع أن هذه المادة صريحة في كل سطر من سطورها . وإليك نصها : « إذا حدث ، فيما بين أدوار انتقاد البرلمان ، ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ؛ فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

إذن يجب توافر الشروط الآتية في كل مرسوم بقانون تصدره السلطة التنفيذية طبقاً للمادة ٤١ :

(١) يجب أن يصدر للرسوم فيما بين أدوار انعقاد البرلمان .

(٢) يجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي في الحال . وكافة « في الحال » سقطت من النص العربي ووردت في النص الفرنسي .

للادة "Immédiatement" .

(٣) يجب أن يكون للرسوم الصادر من التداير التي لا تختمل التأخير .

(٤) ألا يكون للرسوم عمالفاً للدستور .

فالشرطان الأولان خاصان بالشكل الدستوري للقانون ؛ والشرطان الآخران خاصان بموضوعه . ولقد اجتمعت في قانون الانتخاب الزبوري جميع العيوب — فهو باطل شكلاً وموضوعاً ؛ ولم يتوافر فيه أي شرط من شروط المادة ٤١ كما سترون حضراتكم :

أولاً — لم يصدر القانون للدكور فيما بين أدوار انعقاد البرلمان بل صدر في وقت كان البرلمان فيه منجلاً .

ثانياً — لم يدع البرلمان إلى اجتماع غير عادي حالا . ولا يمكن تغيير عبارة أدوار الانعقاد على الفترة بين الحل والانعقاد لأن كلمة حل تنطبعاً فكرة الانعقاد ، إذ تنتهي أدوار انعقاد المجلس بعده . وهذا ظاهر أيضاً بما جاء في المادة من وجوب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي لأن للبرلمان أدواراً عادية وهي الأدوار السنوية ، وغير عادية وهي الأدوار التي يدعى فيها في غير مواعيده . ومما يدل دلالة أكيدة على أن المقصود بأدوار انعقاد البرلمان أن المجلس يكون منتجباً لا منجلاً ما جاء في المادة ١٢٣ من الدستور ، وهذا نصها :

« اجتماع المجلس هيئة مؤخر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » .

وهذا صريح في أن المجلس يبقى قائماً في خلال أدوار انعقاده العادية وغير العادية ، وأن عبارة « خلال أدوار الانعقاد » لا يمكن أن تنطبق على المجلس للتحل .

ولا يمكن تطبيق المادة ٤١ على حالته .

الحل بطريق القياس للبيان الآتيين :

أولاً — لأن المادة ٤١ نص استثنائي ولا نظير له في أي دستور معروف اللهم إلا دستور تركيا القديم ؛ ولا قياس في استثناء .

ثانياً — لأن ذلك يتعارض مع المحكمة التصودة من المادة ٤١ نفسها . ولنا نستنتج هذه المحكمة استنتاجاً بل هي ظاهرة صراحة من نص للذكره الضميمة ، فقد لاحظت اللجنة التشريعية ما يأتي :

« أن الحاجة للسنة إلى اتخاذ تدابير مستجبة لمراسم لها قوة القانون قد تنشأ حيناً يكون البرلمان منتجباً كما قد تنشأ بين أدوار انعقاده ؛ وتلك الحاجة على أشدها في مسائل الضرائب والتدابير المتعلقة بالصحة العامة والكوارث العامة ؛ ولا عمل للنخوف من استعمال السلطة التنفيذية الحق المحول لها في هذا الشأن حيناً يكون البرلمان منتجباً ؛ فلن للرسوم يجب عرضه عليه في أول اجتماع له ؛ وهذا الاجتماع يكون عادة بعد تاريخ صدور للرسوم بيوم أو يومين . وإذا لم يكن البرلمان منتجباً وجبت دعوته في الحال إلى الاجتماع بصفة غير عادية » .

فلذا حل البرلمان وجب انتظار سبعين يوماً إلى انعقاد البرلمان الآخر ، فلا يمكن طباعاً دعوته في الحال ، وهنا عمل للنخوف من سوء استعمال السلطة التنفيذية الحق المحول لها . وإذا فرضنا جدلاً أي لجرد الفرض — مع أن مثل هذا الفرض لا تختمله نصوص الدستور — أن المادة ٤١ يمكن تطبيقها من طريق القياس على حالة الحل ، ففترة الحل لا يمكن أن تزيد على سبعين يوماً طبقاً لنص المادة ٨٩ ؛ ويجب صدور الرسوم بالقانون خلال هذه السنة . ولكن قانون الانتخاب للعروض على حضراتكم صدر بعد مرور ما يزيد على ستة شهور من تاريخ الحل ؛ فهل أي العروض ، ومهما قلنا وجوه الأمر ، نجد أن القانون باطل بطلاناً أصلياً لصدوره من سلطة غير مختصة .

هذا من جهة الشكل الدستوري .

أما من جهة الموضوع قانون الانتخاب باطل أيضاً في ذاته طبقاً لمادة ٤١ لأنه لم يتوافر فيه الشرطان الأخيران من المادة المذكورة ، وهما :

أولاً — يجب أن يكون القانون من التداير التي لا تختمل التأخير . وقد نصت للذكره الضميمة على أمثلة لهذه التداير ، وهي التداير

للصلة بالصحة العامة والكوارث العلة والضرائب . وليس هذا القانون من هذا النوع ، خصوصاً مع وجود قانون آخر واف بالمرام .
ثانياً - يجب أن تكون نصوص القانون غير مخالفة لنصوص الدستور ؛ والقانون المذكور مخالف لمبدأ الاقتراع العام المنصوص عليه في المادة ٨٢ ؛ ومناف أيضاً للمادة الثالثة من الدستور التي تنص على أن للصيرين متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية .

وقد نصت المادة ٤١ على أن القوانين بالمراسم المصادرة فيما بين أدوار انعقاد البرلمان يجب ألا تكون مخالفة للدستور ، وأن تعرض على البرلمان في أول اجتماع غير عادي ؛ وإذا لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون . ومعنى ذلك أن البرلمان له ألا يقر أي قانون صدر بين أدوار انعقاده حتى ولو كان مطابقاً للدستور . فمن باب أولى ألا يقره إذا كان مخالفاً للدستور كل مخالفة ؛ ومن باب أولى أيضاً إذا كان القانون مخالفاً للدستور ولم يصدر بين أدوار انعقاد البرلمان فليبرلان أن يرضه . والفرق بين هذه الحالة وحالة ما إذا كان القانون مطابقاً للدستور أن القانون المخالف للدستور يصدر باطلاً ؛ ورفض البرلمان له إنما هو إعلان لبطالته . أما إذا كان القانون متفقاً مع الدستور فإنه لا يعتبر باطلاً إلا من وقت رفض البرلمان له . فالمطلوب من حضراتكم إذن هو عدم إقرار هذا القانون لأنه صدر باطلاً ، أي أنه باطل بطلاناً أصلياً .

مصطفى النحاس باشا - أريد أن أمسح نقطة وردت في كلام حضرة المقرر ، فهو يقول إن إبطال قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يترتب عليه إبطال جميع ما سبقه من القوانين التي وضع بدلا منها ؛ وليس الأمر كذلك لأننا عندما نقرر أن هذا القانون باطل بطلاناً أصلياً لا يمكن بأية حال من الأحوال أن يكون له أثر في القوانين السابقة له ، لأن وجهة نظرنا لهذا القانون هي في الحقيقة أنه لم يوجد أصلاً ، وهذا معنى بطلانه بطلاناً أصلياً . فثلاً القانون الذي ورد ذكره في كلام حضرة المقرر (قانون ٥ يناير وحقيقته ٦ يناير سنة ١٩٢٥) لا يمكن أن يلغى بقانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ لمجرد أن هذا القانون الأخير قد حوى في المادة ٦١ منه ما جاء في قانون ٦ يناير سنة ١٩٢٥ .

والواجب علينا الآن ألا نكتفي برفض هذا القانون فقط ، ولكن يجب أن يكون ما نقره أن هذا القانون باطل بطلاناً أصلياً ينسحب إلى بدء وجوده للأسباب التي شرحها حضرة المقرر شرحاً وافياً . أما قانون ديسمبر سنة ١٩٢٤ فقد كان قانوناً مؤقتاً بالنسبة لعدم إتمام تحضير الجداول ، ولذا لا حاجة لرفضه الآن .

ولا يمكن ، فيما يتعلق بمرسوم ٦ يناير سنة ١٩٢٥ الخاص بالنتخابات الانتخابية ، أن يعتبر ملغى لأنه عدل مادة في قانون الانتخاب . وعلى كل حل فالمطلوب الآن النظر في إلغاء قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الذي عدل قانون البرلمان .

ولمكرم عبيد انصدى - أظن سعادة المجلس بشا كل مخالفة فيما يتعلق بأن قانون ٦ يناير سنة ١٩٢٥ الخاص بالنتخابات الانتخابية باق ؛ لأننا حين نلغى قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الذي نص على إلغاء القوانين السابقة له (معارضة) فكأننا ألقينا القانون الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ الذي هو بطبيعة الحال سابق له . على أن قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ قد نص في المادة ٦١ على ما يأتي :

« ابتداء من يوم نشر الرسوم أو القرار الصادر بدعوة الناخبين في الجريدة الرسمية ، وإلى نهاية عملية الانتخاب ، فكل ضرورة أو وسيلة من وسائل العينة المنصوص عليها في المادة ١٥٠ من قانون القنولات الأعلى ترحى إلى ترويج الانتخاب يجب أن تشمل على اسم محررها واسم الطابع والتأثير » .

وإذا ظهرت التضرعات أو وسائل العينة للشار إليها تحت اسم لجان أو هيئات ، أيًا كانت ، تمثل أحزاباً أو جمعيات أو غير ذلك من الجناح ، فيجب أن تشمل على أسماء أعضاء تلك اللجان أو الهيئات ، فضلاً عن اسم الطابع والتأثير .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً في حالة النشر في الصحف أو غيرها من الرسائل الدورية .

وهذا هو مضمون قانون ٦ يناير سنة ١٩٢٥ . ولست أريد القول إن هذا القانون يصير ملغى بإلغاء قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالنسبة لتأثيره السابقة ، بل أريد أن يكون ملغى بالنسبة لتأثيره اللاحقة . أعني إذا كان قد حوكم أناس بموجب هذا القانون فلا شأن لنا بهم وإنما لهم الآن ألا يكون له أثر في المستقبل .

مصطفى النحاس باشا - الحقيقة أن هذا البحث خارج عن الموضوع المروض على المجلس لأننا إنما نبحث الآن في قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ دون سواء ؛ فيجب علينا أن نقرر بحثاً على بطلان هذا القانون بطلاناً أصلياً من عدمه ؛ وهذا الذي من أجله اتدبت لجنة

الشؤون الدستورية حضرة الأستاذ ليقرره أمام المجلس ؛ ولذا فإني أردت لفت نظر المجلس إلى أن إلغاء هذا القانون لا يستوجب ، بأي وجه ، إلغاء القوانين الصادرة قبله ولو أشار نص هذا القانون إلى ذلك .

أما قانون ٦ يناير سنة ١٩٢٥ الذي عدل مادة في قانون الانتخاب فهذا شيء آخر ستظله لجنة الشؤون الدستورية ويعرض على حضراتكم رأيها فيه فيما بعد ؛ وأنا أخالف حضرة الأستاذ للقرار في أن إدماج هذا القانون في قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يجعله بإطلاء ، لأننا متى قررنا أن هذا القانون الأخير باطل بطلاناً أصلياً — أي كأنه لم يكن — فلا معنى للقول أنه يُلغى قانون ٦ يناير سنة ١٩٢٥ أو أي قانون آخر غيره .

محمد فكري أباطه افندي — أريد أن أسأل حضرة الفرر عن الأسباب التي بنت عليها اللجنة تقريرها ، لأننا بموافقنا على القرار كأننا واقفنا على الأسباب ضمتنا . وإني أراكم مختلفين مع أنكما في لجنة واحدة .

وليم مكروم عبيد افندي — لسنا مختلفين ، وإنما ...

أحمد حافظ عوض بك — هذه مناقشة أفلاطونية لا فائدة فيها سوى إضاعة الوقت عبثاً .

الرئيس — وصلنا الآن اقتراح من حضرات : محمد مسبري أبو علم افندي ، محمد يوسف بك ، إسماعيل حمزة افندي ، أحمد حمدي سيف النصر بك ، وهذا نصه :

« يعلن المجلس أن الرسوم بقانون الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن الانتخابات صدر بإطلاء بطلاناً أصلياً » .

عبد السلام فهمي جمه بك — أرى ألا يؤخذ الرأي على اقتراح المقترح بل يجب أن يؤخذ على تقرير اللجنة .

للقرار — هذا الاقتراح يتناول رأى اللجنة تماماً .

عبد السلام فهمي جمه بك — يجب أن يقدم للقرار باقتراح اللجنة ؛ وعلى ذلك أرى أن يكون هذا الاقتراح صادراً من اللجنة .

الرئيس — يؤخذ الرأي على هذا الاقتراح باعتبار أنه صادر من اللجنة .

(فوافق المجلس عليه بالإجماع) .

(في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٦) .

تليت مكتابة تاريخها ٥ يولييه سنة ١٩٢٦ واردة من وزارة الداخلية ، وهذا نصها :

« حضرة صاحب الموقر رئيس مجلس النواب

نتشرف بأن نبعث إلى دولتكم مع هذا صورة من الرسوم الصادر بمرس مشروع قانون على البرلمان مجلس بإجراء انتخابات لمجلس الشيوخ طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ للدلل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .

ونرجو عرضهم على مجلس النواب لنتظر فيه وتحريره في دور الانقضاء الحالي لإمكان تنفيذ ذلك القانون بإجراء الانتخابات التكميلية للدوائر الخالية الآن في اللياء للقرار بالمادة ١١٣ من الدستور ابتداء من تلرخ تنفيذ القانون للشار إليه .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام »

وزير الداخلية

عديلي يكن

الرئيس — هذا التصريح لا عمل لأن ينظره المجلس بعد أن أصدر قراره بالأسس يطلان قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بطلاناً أصلياً ، فهل للحكومة اعتراض على هذا ؟

وزير المالية — لا أظن أن للحكومة اعتراضاً . ولكنني أرجو انتظار حضور دولة وزير الداخلية ؛ وهو سيحضر بعد قليل .

(أعييدت الجلسة بعد الاستراحة حيث كانت الساعة السابعة والثلثية الخمسين) .

(وحضر صاحباً الدولة عدلي يكن باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وعبد الحاتمي ثروت باشا وزير الخارجية) .

مرض الرسوم للقدم من وزارة الداخلية مرض مشروع قانون خاص بإجراء الانتخابات لمجلس الشيوخ طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ للعدل بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .

الرئيس (مطابقاً لدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية) - قرر المجلس في الجلسة الثامنة بطلان مرسوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الخاص بالانتخابات بطلاناً أصلياً ؛ وبذا زالت النقبة التي كانت موجودة أمام قانون الانتخاب المستورى الصادر في سنة ١٩٢٤ .

دولة رئيس الوزراء - حينئذ تمسح الحكومة مشروع القانون للقدم منها أخيراً الخاص بالانتخابات لمجلس الشيوخ إذ أصبح لا حاجة له .

(في ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦) .

حكم للراسم بقوانين التي صدرت في الفترة التي بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤

وبين ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ أثناء تعطيل الحياة النيابية

(١) المادة ٤١ هي في الحقيقة استثناء من حكم للسنتين ٢٤ و ٢٥ من الدستور اللتين تنصان على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع المجلسين ، وعلى أنه لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصق عليه الملك .

(٢) وجوب قصر المادة ٤١ على الحالة التي نصت عليها فقط - وهي الفترة التي بين أدوار انعقاد البرلمان - إذ لا يجوز التوسع في الاستثناء والقبول عليه . وإن لا يمكن سريان حكمها على فترة تعطيل العمل ، لأن هذا يجرى السلطة التنفيذية على تعطيل البرلمان تنصيح هي سلطة تشريعية أيضاً ، ويهدم بذلك الدستور ، وقد الأمة سلطتها في حين أنها هي مصدر السلطات . ولا يمكن تشبيه الفترة التي بين أدوار الانعقاد بالزمن الذي تمطل فيه الحياة النيابية ، لأن البرلمان في المدة الأولى له وجود - وذلك نصت هذه المادة على وجوب دعونه إلى اجتماع غير مادي لمرض للراسم عليه - ولا وجود له في فترة تعطيله . إذ لا وجود لأعضاء مجلس النواب في فترة الحل ؛ وبذلك تكون الراسم الصادرة أثناء مدة التعطيل غير دستورية ، وباطلة بطلاناً أصلياً .

(٣) بما أن حكم البطلان يقرب عليه انقلاب هائل فيه ضرر كبير على الصالح العامة وحقوق الأفراد ، فيقتصر البطلان على ما يبقى كيان الدستور ويحفظ قدسيته ؛ وتكون الراسم صحيحة بالنسبة لنتائجها . وإن كان تمسح البطلان طبيعياً ومواثناً للبادئ العامة .

(٤) وجوب صدور قانون يحمل هذه الراسم في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم المراجعة على أي منها (وقد صدر برقم ٢ لسنة ١٩٢٦) .

لجنة الشؤون الدستورية

الرئيس - فنظر الآن في تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن الراسم التي صدرت في غية البرلمان وهو اللؤلؤ إلى جلسة اليوم . ولم يتمك عبيد أقدى (مقرر لجنة الشؤون الدستورية) - قد أدخلنا في هذا التقرير بعض التعديلات بالاتفاق مع معالي وزير الحفانية . وهذه التعديلات تتناول موضعين :

الأول — عند تطبيق البادئ التي وأنها اللجنة ، قد جاء في الفقرة « ثانياً » ما يأتي : « إن حكم هذا البرلمان يسرى على نتائج للرسم بقوانين اللجنة بالكشف للرافق لهذا مما كان خاصاً بالانتخابات أو لم يطبق للآن » .

والجنة التي تلت هذه العبارة هي : « أو تضمن أحكاماً وضعت لظروف بذاتها » قد رأينا تغيير هذه العبارة الأخيرة بـ « أو تضمن نصوصاً تسري على أحكام انتهائية بحقوق مكتسبة » .

والثاني — عند الكلام على للرسم بقوانين التي لم تطبق للآن ، أو تضمنت نصوصاً تسري على أحكام انتهائية بحقوق مكتسبة ، فقد ذكرنا فيها أن من بين القوانين التي يسري حكم البرلمان على نتائجها القانون رقم ٢ الذي صدر به مرسوم في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ ، وهو خاص بتعديل لأشعة ترتيب وإجراءات الحاكم التشريعية وللشور بالوقائع للصرة في ٧ مايو سنة ١٩٢٦ بالعدد ٥٤ ، قد رأينا أن تخذف هذا الرسم من بين للرسم الباطلة بطلاناً تاماً . والسبب في ذلك هو أننا ذكرنا أن هذا القانون تضمن أحكاماً ونتائج لا يحسن إلّاؤها . بل قد يحصل شيء من الضرر إذا ما أقيمت . وهذا يد أن أطلعنا وزير الحفانية على إحصاءات مهمة في هذا الموضوع ؛ فرأينا أن نضع هذا القانون ضمن القوانين التي يجب استصدار قوانين جديدة بها .

والآن أتو على حضراتكم تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن للرسم بقوانين التي صدرت في غيبة البرلمان :

« من حيث إن للرسم بقوانين الصادرة من تاريخ حل مجلس النواب الواقع في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لاية انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ صدرت لا بين أدوار انعقاد البرلمان بل في مدة تعطيله حيث لا يمكن عقده لمرضا عليه ؛

وحيث إن الدستور في المادة ٤١ لم يجر للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون إلا في للدة الأولى فقط ، وهي مدة ما بين أدوار الانعقاد حيث يمكن عقد البرلمان فوراً وعرضها عليه ؛

وحيث إنه لا يمكن إجراء حكم للدة التي بين أدوار الانعقاد على مدة التمثيل بقياس للشابة : (أولاً) لوجود الفرق بين للدة الأولى وللدة الثانية ، وهو فرق جوهري لثقله بعبء هذا الحكم ، وبوجود هذا الفرق تعدم للشابة ؛ (وثانياً) لأن نص المادة ٤١ السالف ذكرها هو نص استثنائي لا يصح التقيس عليه ؛

وحيث إنه بناء على ذلك لا تكون المادة ٤١ من الدستور منطبقة على هذه للرسم ، وحيث تكون هذه للرسم غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً ؛

وحيث إنه يترتب على هذا البرلمان سقوط جميع الآثار للترتبة على هذه للرسم من وقت صدورها ؛

وحيث إن نعيم نتائج هذا البرلمان — وإن كان طبيعياً وموافقاً للبادئ العامة ، ومتصفاً قضائياً مهما كانت خطورته ، لأن السلطة القضائية مكففة بتطبيق القوانين كما هي قطع النظر عما يترتب عليها من النتائج — إلا أن الحالة ليست كذلك بالنسبة للسلطة التشريعية التي لا يحدها إلا المدل وللصلحة العامة ؛

وحيث إنه لاشك في أن نعيم حكم البرلمان على نتائج كثير من هذه للرسم يترتب عليه اغلاب هائل ، فيه ضرر كبير على الصالح العامة وحقوق الأفراد ، وهو ما لا يستهان به ولا يصح تفرير البلاء له ؛

وحيث إنه ليس أقدر من الشارع على التوفيق بين احترام الدستور وبين الوفاة من هذا الاغلاب فيما يخص بالرسم التي تؤدي إليه بأن يقرر بطلان للرسم المذكورة على منفة الدستور ويحطلها في حكم الصحيحة بالنسبة لنتائجها ؛

وحيث إن لهذه الطريقة نظيراً في الشرع القرني الذي يميز لحكمة التقضي والإبرام الأحكام الصادرة بالبراءة في منفة القانون واستبقاها بالنسبة لنتائجها ؛

وحيث إن الإبطال في منفة الدستور يترتب عليه قطع كل شك بالنسبة لعدم دستورية مثل تلك للرسم ومنع كل تأويل وتعذر للسلطة التنفيذية من العودة إلى الوقوع في هذا المنحور ؛

وحيث إنه يجب العمل على استبقاء الكينة للنفوس والتمهيد لصفاء بعد المحصومة ؛

وحيث إنه تطبيقاً لهذه للبادئ — ترى اللجنة :

أولاً - إن جميع للراسم بقوانين الصادرة من تاريخ حل مجلس النواب الواقع في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لتأية انقضاء البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً في منتهى الدستور .

ثانياً - إن حكم هذا البطلان يسرى على نتائج للراسم بقوانين اللجنة بالكشف الرافق لهذا كما كان خاصاً بالانتخابات ، أو لم يطبق لأن ، أو تضمنت نصوماً تسرى على أحكام انتهائية بحقوق مكتسبة .

ثالثاً - إنه فيما عدا ذلك من للراسم بقوانين يصدر قانون يحلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد مجلس الشيوخ أو النواب عدم الموافقة عليها . ومن التفت عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

رابعاً - منبأ لتكرار إصدار مثل هذه للراسم يجب التعجيل بوضع القانون للشار إليه في المادة ٦٨ من الدستور ، وتضمنه نصاً بمقابلة من يتعرض من وزراء الدولة في المستقبل لاستصدار مثل تلك للراسم بقوانين . ومن للتفت عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

خامساً - أن يصدر قانون بالغو الشامل عن الجرائم التي تكون قد وقعت بمناسبة تنفيذ للراسم بقوانين التي رؤى سبيلان حكم البطلان على نتائجها . ومن للتفت عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروعاً لهذا القانون تمين فيه هذه الجرائم ٩

٢ أغسطس سنة ١٩٢٦
سكرتير اللجنة
رئيس اللجنة
أحمد رمزي
وصا واصف

كشف بيان للراسم بقوانين التي يسرى حكم البطلان على نتائجها (أولاً) مراسم بقوانين خاصة بالانتخابات

١ - للرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وللنشر بالوقائع المصرية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بالعدد ١١٧ (غير اعتيادي) .

٢ - للرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بشأن كمرات ترويج الانتخاب وللنشر بالوقائع المصرية في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بالعدد ٣ (غير اعتيادي) .

٣ - للرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بتحديد مواعيد جديدة لانتخاب للتدوين وأعضاء مجلس النواب ولتسوية مجلس النواب للاجتماع وللنشر بالوقائع المصرية في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بالعدد ٧ (غير اعتيادي) .

٤ - للرسوم الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ بفتح ميعاد الترشيح لضوية مجلس النواب في بعض دوائر الانتخاب وللنشر بالوقائع المصرية في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ بالعدد ١٤ (غير اعتيادي) .

٥ - للرسوم الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة ٤٦ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ للمدة بقانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وللنشر بالوقائع المصرية في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بالعدد ٢٤ .

٦ - للرسوم الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٥ بإيقاف عمليات الانتخاب وللنشر بالوقائع المصرية في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٥ بالعدد ٣٥ (غير اعتيادي) .

٧ - للرسوم الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن الانتخاب وللنشر بالوقائع المصرية في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالعدد ١١٨ (غير اعتيادي) ، وهو للرسوم التي قرر مجلس النواب بجملة ١٢ يولية سنة ١٩٢٦ أنه باطل بطلاناً أصلياً .

(ثانياً) مراسم بقوانين لم تطبق لأن

أو تضمنت نصوماً تسرى على أحكام انتهائية بحقوق مكتسبة

١ - للرسوم الصادر في ٨ يولية سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات الأهل الخاصة بجرائم النشر وللنشر بالوقائع المصرية في ١٣ يولية سنة ١٩٢٥ بالعدد ٦٩ .

٢ — المرسوم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل للمادة الثالثة من قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وإضافة مادة أخرى هي المادة الثالثة مكررة ، وللتشور بالوقائع الصرة في ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ بالمدد ٥٤ .

مناقشات مجلس النواب بمجلس ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦

في تقرير لجنة الشؤون الدستورية

راغب إسكندر افندي — مبن بالصفحة التاسعة من مجموعة القوانين الصادرة في الثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩٢٥ مرسوم بدعوة الناخبين إلى انتخاب للتدوين ؛ وهذا المرسوم صدر في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ ونشر في عدد غير عادي من الوقائع الصرة في نفس اليوم الذي صدر فيه ؛ ولكن لم يرد هذا المرسوم ضمن الراسم الخاصة بالانتخابات وهي التي أشارت اللجنة بمرين حكم البطلان على نتائجها ؛ مع أن هذا المرسوم متعلق بالانتخابات ويجب أن يسرى عليه حكم البطلان .

المقرر — هذا المرسوم تنفيذي فقط ؛ وهو تابع لمرسوم بقانون أصبح باطلا فهو باطل بالتجعية .

راغب إسكندر افندي — ولكن هذا المرسوم له نتائج القوانين .

الرئيس — الراسم بقوانين التي نظرت فيها اللجنة هي التي كان من حق هذا المجلس إقرارها ؛ ولكن المرسوم الذي تتكلم بشأنه إنما هو عمل من شأن السلطة التنفيذية ؛ وهو ليس بقانون من الوجهة القانونية .

راغب إسكندر افندي — وما الحكم في المرسوم الصادر بمجلس النواب ؟

المقرر — نحن إنما نظرنا في الراسم بقوانين وقررنا بشأنها ما ورد في تقرير اللجنة . أما الراسم التنفيذية التي يعتبر المرسوم الصادر بمجلس النواب أحدها فليس للجنة أن تنظر فيه لأنه ليس مرسوماً بقانون .

راغب إسكندر افندي — وهل ترى اللجنة على أي حال أن هذا المرسوم باطل من الوجهة الدستورية ؟

المقرر — لا شك في ذلك .

راغب إسكندر افندي — إذن انفتحا .

مصطفى الشوريجي افندي — جاء في البند الثالث من تقرير اللجنة « أنه ، فبا عدا ذلك من الراسم بقوانين ، يصدر قانون يجعلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر مجلس الشيوخ أو النواب عدم الموافقة عليها » .

وهذا معناه أنها لم تأخذ كل القوة القانونية لأنها لو كانت أخذت كل هذه القوة لما كان يمكن إلانتها مجرد قرار يصدر من أحد المجلسين بل كان لا بد من صدور تصريح كامل بإلانتها . أعني أنها أصبحت في القوة كالراسم للتسندة إلى المادة ٤١ من الدستور ولكن اللجنة قررت أن هذه المادة لا يصح الاستناد إليها في حالتها هذه ، وإذن لا سبيل لمرض هذه الراسم على المجلس بحكم هذه المادة بل لا بد من نص صريح يحتم عرضها علينا .

المقرر — إن هذه الراسم ستكتسب القوة من القانون الذي سنصدره نحن ؛ وعرضها علينا لإقرارها بد ذلك أو عدم إقرارها إنما سيكون بناء على هذا القانون لا بناء على المادة ٤١ من الدستور .

مصطفى الشوريجي افندي — إذن سننص في القانون الذي سنصدره على وجوب عرضها علينا .

المقرر — نعم بطبيعة الحال .

مصطفى الشوريجي افندي — لي ملاحظة أخرى خاصة بالبند الرابع من تقرير اللجنة الذي ينص على أنه « منعاً لتكرار إصدار مثل هذه الراسم يجب التصجيل بوضع القانون للشار إليه في المادة ٦٨ من الدستور وتضمنه نماً بمقابلة من يعرض من وزراء الدولة في المستقبل لاستصدار مثل تلك الراسم بقوانين . ومن المتفق عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون » ، وإن أرى أن ينص على مقابلة « من تعرض ومن يعرض » ، وليس في ذلك عناية للدستور لأن المادة ٣٧ منه تنص على أنه « لا تجري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، ولا يقرب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص » .

الرئيس — لا أظن أن هذه النظرية صحيحة لأن القواعد العامة تستوجب ألا يعاقب إنسان بقانون صدر بعد ارتكابه الجريمة؛ ولو صح غير ذلك لأدى إلى حالة غريبة .

مصطفى النحاس باشا — ويكون ذلك مخالفاً للدستور أيضاً ، لأن المادة السادسة منه تنص على أن « لا جرعة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » ؛ ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها .

الرئيس — هل هناك من يريد التكلم في موضوع تقرير لجنة الشؤون الدستورية ؟
(فلما لم يطلب الكلام أحد أخذ دولة الرئيس الرأى فوافق المجلس بالإجماع على رأى اللجنة) .
(فى ٧ أغسطس سنة ١٩٣٦) .

تقرير لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ

مجلس الشيوخ

للمؤرخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ عن للراسم قوانين التى صدرت والبرلمان معطل بمجلس النواب

١ — بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ حل مجلس النواب وجرى انتخابات ودعى البرلمان بعدها للانتقاد فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٥ ؛ ولم ينته ذلك اليوم حتى حل ذلك المجلس للمرة الثانية . وبعد أن حصلت انتخابات أخرى انعقد البرلمان فى ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ ؛ فكانت الفترة من يوم الحل الأول إلى الانقضاء الأخير فترة لم يكن لمجلس النواب وجود فيها .

٢ — فى تلك الفترة صدرت مراسيم قوانين من السلطة التنفيذية ارتكبت تلك السلطة فى إصدارها على المادة ٤١ من الدستور .
٣ — ولما انعقد البرلمان فى ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ للفترة الثالث رأى كل من مجلسيه أن يؤلف لجنة سبهاها لجنة الشؤون الدستورية ؛ وعهد إليها البحث فى أمر تلك اللراسم التى صدرت فى زمن تعطيل البرلمان بمجلس النواب .

٤ — بناء على ذلك عقدت لجنة الشؤون الدستورية لمجلس الشيوخ جلساتها وتباحث فى تلك اللراسم والمطلت على ما صدر بشأنها من مجلس النواب ولجنته ، فكانت نتيجة أبحاثها ومناقشتها أن أصدرت ما يأتى :

٥ — من حيث إن للراسم قوانين للنوع هذا قد اعتمدت السلطة التنفيذية فى إصدارها على المادة ٤١ من الدستور التى نصها :
« إذا حدث فيها بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فليملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور » ؛ ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه اللراسم عليه فى أول اجتماع ؛ فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

٦ — وحيث إن هذه المادة هى فى الحقيقة استثناء من حكم المادتين ٢٤ و ٢٥ من الدستور اللتين نص أولاهما :
« السلطة التشريعية يتولاها ذلك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب » .

وفى ثانيتهما :

« لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدّق عليه ذلك » ؛

٧ — وحيث إن من القواعد المقررة أن حكم الاستثناء لا يقبل التوسع ولا يصح القياس عليه ، إذ التوسع فيه والقياس عليه قد يهيم الأصل السنخي منه ؛

٨ — وحيث إنه لتلك يجب قصر المادة ٤١ على الحالة التى نصت عليها فقط ، وهى الفترة التى بين أدوار انعقاد البرلمان ولا يمكن سريان حكم تلك المادة على فترة تعطيل المجلس ، لأن هذا يجرى السلطة التنفيذية على أن تعمل دائماً على تعطيل البرلمان فتصبح هى سلطة تشريعية أيضاً ويتهتم بذلك الدستور وتنفذ الأمة - لحظتها فى حين أنها هى مصدر السلطات كما نصت على ذلك المادة ٢٣ من الدستور ؛

٩ — وحيث إنه من جهة أخرى فالفرق شاسع بين الفترة التى بين أدوار الانعقاد وبين زمن التعطيل بالمجلس لأن البرلمان له وجود فى الفترة الأولى ، ولذلك نصت المادة ٤١ على وجوب دعوته إلى اجتماع غير عادى لعرض اللراسم التى تصدر فى تلك الفترة عليه ولا وجود له فى فترة تعطيل مجلس النواب حتى يكون من الممكن دعوته للاجتماع إذ لا وجود لأعضاء مجلس النواب فى فترة الحل لفقدان صفة النيابة عنهم ؛

١٠ - وحيث إنه بفرض التسليم بصحة التوسع في الاستثناء والقياس عليه ووجود أقل شبه بين الفترة التي تتخلل أدوار الانقضاء وبين فترة التعطيل بالحل - وهو ما لم يقل به أحد - فإن الشروط والشروط لإصدار مراسيم بعنوان تطبيقاً للمادة ٤١ لم تتوفر في مرسوم من تلك المراسم العروضة على اللجنة للنظر فيها ، وذلك لما يأتي :

(أولاً) إن المادة المذكورة اشترطت حدوث ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ولا يمكن للسلطة التنفيذية أن تدعى حدوث ذلك فيما يخص المراسم التي صدرت في فترة التعطيل بالحل ، لأن الواقع لا يساعد على هذا الادعاء ، وهما في المراسم بين أيدينا لا نجد من بينها مرسوماً واحداً صدر بناء على أمر حدث في الدولة يستوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير .

(ثانياً) اشترطت المادة المذكورة أيضاً ألا تكون تلك المراسم مخالفة للمستور ، وكل المراسم التي نحن بصدد الكلام عليها ناطقة بمخالفة المواد ٣٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٩ من المستور ، فإنها قد نصت صراحة على أن جميع السلطات مصدرها الأمة ، وأن السلطة التشريعية هي الملوك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب ، وألا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان ، وأن السلطة التنفيذية يتولاها لذلك في حدود الدستور . وإقرار تلك المراسم التي صدرت في مدة تعطيل البرلمان بالحل فيه إهدار لسلطة الأمة ، وإنهاء للمادتين ٢٤ و ٢٥ ، وجعل السلطة التنفيذية سلطة كترسية على غير ما تقتضيه صراحة المادة ٢٩ من الدستور ؟

١١ - وحيث إنه بناء على ذلك يكون مما لا يقبل الجدل أن تلك المراسم لا تطبق على المادة ٤١ من المستور التي أخذتها السلطة التنفيذية تكأةً لتجلب إليها كما اشترت إصدار مرسوم من تلك المراسم ؟ ومن التمين على السلطة التشريعية أن تقرر بطلانها بطلاناً أصلياً صيانةً للمستور الذي أقيمت على احترامه ؟

١٢ - وحيث إنه يترتب على هذا البطلان سقوط جميع الآثار المترتبة على هذه المراسم من وقت صدورها ؟ وحيث إن تعميم نتائج هذا البطلان - وإن كان طبيعياً وموافقاً للمبادئ العامة إلا أن السلطة التشريعية يجب عليها أن تراعي المصلحة العامة ، وأن تعمل على إيجاد الوسائل التي توصل إلى تحقيقها .

١٣ - وحيث إنه مما لا شك فيه أن تعميم حكم البطلان على نتائج كثير من هذه المراسم يترتب عليه انقلاب هائل في ضرر كبير على الصالح العامة وحقوق الأفراد ، وهذا ما لا يستهان به ولا يصح تعرض البلاد له ؟

١٤ - وحيث إنه ليس أقدر من الشارع على التوفيق بين احترام المستور وبين الوفاة من هذا الاغتيال فيما يخص المراسم التي تؤدي إليه بأن يقصر بطلان المراسم المذكورة على ما يبق حرة الدستور ويعطى لها في حكم الصحيح بالنسبة لنتائجها . وليس هذا بدعا فله في التشريع نظائر فإن الشرع الفرنسي يميز لحكمة النقض والإبرام إنهاء الأحكام النهائية محافظة على كيان القانون دون أن تمس النتائج التي ترتبت عليها ؟

١٥ - وحيث إن الإبطال للمحافظة على كيان الدستور يترتب عليه قطع كل شك بالنسبة لعدم دستورية مثل تلك المراسم ومنع كل تأويل يخذل لدستوريتها ، ويكون ذلك تحذيراً للسلطة التنفيذية من العودة إلى الوقوع فيما يخالف الدستور ويوسع دائرة سلطتها بغير حق ؟ وحيث إن التجاهل للسلطة التشريعية إلى استبعاد النتائج التي ترتبت على تلك المراسم إنما هو الرغبة منها في المحافظة على السكينة للنفس والتمهيد للسفاه بعد الخصومة التي نشأت من تعطيل الحياة النيابية وانعصاب السلطة التنفيذية لحقوق السلطة التشريعية ، وهو التجاهل يدعو إليه الضرورة القصوى والمصلحة العامة التي يجب على كل سلطة أن تنفذها في جميع أعمالها ؟

١٦ - وحيث إنه تطبيقاً لهذه المبادئ ترى هذه اللجنة ما أراده لجنة الشؤون الدستورية لمجلس النواب وأقرها عليه مجلسها هو ما يأتي : (أولاً) إن جميع المراسم بقوانين الصادرة من تاريخ حل مجلس النواب التي حصل في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لتساية انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً احتراماً لأحكام الدستور .

(ثانياً) إن حكم هذا البطلان يسري على نتائج المراسم بقوانين اللجنة بالكشف للرافق لهذا ، بما كان خاماً بالانتخابات أو لم يطبق إلى الآن أو تضمن نصوصاً تسري على أحكام انتهائية بحق مكتبة^(١) .

(ثالثاً) إنه فيما عدا ذلك من المراسم بقوانين يصدر قانون يحلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد مجلسي الشيوخ والنواب عدم الموافقة عليه . ومن للتفق عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .
(رابعاً) منّا لتكرار إصدار مثل هذه المراسم يجب التحيل بوضع القانون للشار إليه في المادة ٦٨ من الدستور وتضمنه نصاً بمقابلة من يعرض من وزراء الدولة في المستقبل لاستصدار مثل تلك المراسم بقوانين . ومن للتفق عليه أن الحكومة ستقدم للبرلمان بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

(خامساً) أن يصدر قانون بالعفو الشامل عن الجرائم التي تكون قد وقعت بمناسبة تنفيذ المراسم بقوانين التي رؤى سريان حكم البطلان على نتائجها . ومن للتفق عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروعاً لهذا القانون تعين فيه هذه الجرائم .

مناقشات مجلس الشيوخ بمجلسة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ في في تحرير لجنة الشؤون الدستورية

حضرة لويس أخنوخ فانوس اندي — أرى أن عبارة اللجنة التي تقول « وحيث إنه يفرض التسليم بصحة التوسع في الاستثناء والقباس عليه ووجود أقل شبه بين الفترة التي تتخلل أدوار الانقضاء وبين فترة التعطيل بالحل ، وهو ما لم يقل به أحد » .
هذه العبارة يجب حذفها لأنها مضعفة للنتيجة التي وصلت إليها اللجنة .
دولة الرئيس — المهم لدينا الآن هو قرار اللجنة نفسه .
حضرة لويس أخنوخ فانوس اندي — المجلس له الحق في تصحيح عبارة اللجنة بما يراه من الصواب . وأقترح حذف العبارة التي قرأتها على حضراتكم الآن .

حضرة محمود بسيوني اندي (مقرر اللجنة) — عبارة التقرير وافية ؛ وليس فيها شغف ولا إهمال .
دولة الرئيس — نحن نفهم من العبارة التي تريد حذفها غير ما فهمت ؛ والمجلس لا يوافقك على رأيك .
(ثم أخذ الرأي على تقرير اللجنة فوافق عليه المجلس) .
(في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

(١) المراسم التي تصدر امتداداً للمادة ٤١ صراحة أو ضمناً تبقى بإرادة الشارع الذي دل عليه الدستور في المادة الخامسة والعشرين ؛

فهر وحده الذي يبقى ما يبقى ويذو ما يذو ، أي أن يصدر بها قانون .

(٢) ومن حيث إن المراسم بقوانين التي تصدر صحيحة طبقاً لشروط المادة ٤١ يبطل صلاحها في المستقبل بقرار من أي المجلسين عند

عرضها عليه ، فالمراسم التي نشأت باطلّة لا يكون لها شأن أكبر مما لو نشأت صحيحة فنتيق ؛ ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها .

(٣) هذه الطريقة خاصة بالإفتاء دون التنذيل . فالتعديل يجب أن يصدر به قانون يقره البرلمان ويصدق عليه الملك .

تليت المسكّبة الآتية من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أبلغ دولتك صورة من الرسوم الصادر في ١٣ صفر سنة ١٣٤٥ (٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦) بمجلس مراسم بقوانين

صدرت في السنة من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لائحة ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ في حكم الصحيحة ، رجاء التكرم برضه على مجلس النواب .

ومرفق بالرسوم المذكور مذكرة إيضاحية .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام .

القاهرة في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٦

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضته علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم بإسما إلى البرلمان :

المادة الأولى

المراسم بتواين التي صدرت منذ حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى تاريخ انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ ولم تكن واردة في ملحق هذا القانون تعتبر في حكم الصحيحة وتبقى معمولاً بها ما لم يقرر أحد المجلسين عدم اللواقة عليها . فإذا قرو ذلك بطل العمل بها في المستقبل .

المادة الثانية

على وزرائنا ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ؛ وسعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

صدر بإسراي للتنزه في ١٣ صفر سنة ١٣٤٥

(٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

فؤاد
بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
عدي يكن

وزير الأوقاف . محمد نجيب القرايلى	وزير المعارف العمومية على الشمسى	وزير الداخلية عدي يكن	وزير الخارجية ثروت	وزير الحفانية أحمد زكى أبو السعود
وزير البحرية والبحرية أحمد محمد خشيه	وزير الأشغال العمومية عثمان عمرم	وزير اللواصلات محمد محمود	وزير الزراعة محمد فتح الله بركات	وزير المالية مركس حنا

ملحق

- ١ — المرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .
- ٢ — المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بشأن نشرات ترويج الانتخاب .
- ٣ — المرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بتحديد مواعيد جديدة لانتخاب التنيوين وأعضاء مجلس النواب ولعموم مجلس النواب للاجتماع .
- ٤ — المرسوم الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ بفتح ميداد الترشيع لعضو مجلس النواب في بسن دوائر الانتخاب .
- ٥ — المرسوم الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة ٤٦ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدلة بقانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .
- ٦ — المرسوم الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٥ بإلغاف عمليات الانتخاب .
- ٧ — المرسوم الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٢٥ بتعديل بسن نصوص قانون القويبات الأهل .
- ٨ — المرسوم الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب .
- ٩ — المرسوم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وإضافة مادة أخرى هي المادة الثالثة مكررة .

بيان أساليب التشريع

لمشروع القانون الخاص بإجازة للرئيس بقانون

اطلع المجلس على تقرير لجنة الشؤون الدستورية وصادق عليه ؛ وقد تبين منه أن اللجنة والحكومة متفقان رأياً على أن المادة ٤١ من الدستور أخرجت عما وضعت له من الأغراض ، وعلى أنه إذا قدر للرئيس التي صدرت بالاستناد إليها صراحة أو ضمناً أن يحيا ويبقى فلنما يكون ذلك بإرادة الشارع التي دل عليه الدستور في المادة الخامسة والشرين ، فهو وحده الذي يبقى ما يبقى ويذر ما يذر . كذلك اتفقت الحكومة واللجنة رأياً على ما يجب أن يظل من هذه الراسم وفيما يظل معمولاً به ، فلم يبق إلا أن تتخذ هذه الوسائل التي أنفق عليها صورة مازمة للجميع أي أن يصدر بها قانون .

ولهذا تتصرف الحكومة بأن تعرض على المجلس الموقر مشروع القانون المرفق بهذا .

وقد أريد به تقرير أن للرئيس بقانون التي طبقت ولم تكن خاصة بالانتخاب أو لم تتضمن نصوماً تسري على أحكام انتهائية بحقوق مكتسبة تظل معمولاً بها ، وذلك لما ارتبط بها من المصالح والحقوق ، ولما يخشى من الارتباك إذا هي أبطلت . ولم يكن للوصول إلى هذه الناية من سبيل إلا أن تعتبر في حكم الصحيحة وإن لم تكن أصلاً كذلك ، ويقترب على هذا الاعتبار أن آثارها في الماضي تعتبر قد وقعت صحيحة وأن آثارها في المستقبل تقع صحيحة كذلك .

أما للرئيس الخاصة بالإضخاب ، أو التي لم تطبق للآن ، أو التي تضمنت نصوماً تسري على أحكام انتهائية بحقوق مكتسبة ، فلا ترتبط بصحتها أو بقائها أي مصلحة ، ولا يخشى من بطلانها أي ارتباك — ولذلك استثنت من الحكم التقدم وبينت على سبيل الحصر في كشف ملحق بالقانون ؛ وهذا الاستثناء أصبحت باطلة .

على أن للرئيس بقانون قد نظر فيها جملة لا تفصيلاً ؛ وقد تعرض الحاجة عند تحقيق النظر في بعضها إلى إنشاء . والأصل أن مثل هذا الإنشاء لا يكون إلا بقانون يقره المجلس وصدق عليه الملك ما دامت هذه الراسم أصبحت في حكم الصحيحة ، غير أنه لو أن تلك الراسم صدرت صحيحة طبقاً للشروط المبينة في المادة ٤١ لجاز أن يزول ما لها من قوة القانون ، أي أن يظل فعلها في المستقبل بقرار من أي المجلسين عند عرضها عليه . وقد رؤى من المناسب أنها — وقد نشأت باطلة — لا يجوز أن يكون لها شأن أكبر مما لو نشأت صحيحة ، فمن على أنها تبقى معمولاً بها ما لم يقرر أحد المجلسين عدم اللواقعة عليها ، فإن قرر ذلك بطل العمل بها في المستقبل . أما آثارها الماضية فتظل صحيحة طبعاً .

وهذه الطريقة المختصرة خاصة بالإلزام دون التعديل . فإن التعديل إنشاء حكم جديد ؛ وهذه المثابة يجب أن يصدر به قانون جديد ، أي أن يقره البرلمان وصدق عليه الملك .

الرئيس — حال هذه المكتبة على لجنة الشؤون الدستورية لتقديم لنا رأياً في جلسة غد .
(في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

لجنة الشؤون الدستورية

على الخطاب الآتي من رئيس لجنة الشؤون الدستورية :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

أتشرف بأن أرفع لودتكم مع هذا تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن مشروع القانون المقدم من الحكومة بمجلس مهابم بقوانين صدرت في المدة من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ في حكم الصحيحة .

والرجو التكرم بعرض التقرير للذكور على هيئة المجلس مع العلم بأن اللجنة قد انتخبت حضرة الأستاذ وليد مكرم عبيد أخصى مقرراً لها .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامي

رئيس اللجنة

وصا وأصف

٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦

لقرار (وليم مكرم عبيد) - تقرر عن مشروع القانون لتقديم من الحكومة بمجلس مراسيم قوانين صدرت في السنة من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لثاية ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ في حكم الصحيحة .

اطلعت اللجنة على مشروع القانون لتقديم من الحكومة بمجلس مراسيم قوانين صدرت في السنة من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لثاية ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ في حكم الصحيحة ؛ كما اطلعت على الكشف للحق به فوجدت أن مشروع القانون هذا متفق مع القرار الذي أصدره المجلس بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ استناداً إلى الأسباب المبينة في تقرير اللجنة للوزير ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ ؛ ولهذا اقتضت اللجنة مع الحكومة على الاكتفاء بهذه الأسباب ، وسحب الحكومة مذكرتها الإيضاحية السابق وردوها مع مشروع القانون .

كذلك تم الاتفاق على أن تخفف من المادة الأولى من مشروع القانون عبارة «وتبقى معمولاً بها» ، وذلك تجنباً لما قد يتوهم من أن هذه المراسيم بقوانين كانت صحيحة فيما مضى مع أنها لم تكتسب صفتها الشرعية إلا بإرادة الشارع في مشروع القانون الحالي .

وبناء على ذلك تقرّر اللجنة على المجلس للواقعة على مشروع هذا القانون بالصيغة التي تم الاتفاق عليها .

وهذا هو نص القانون :

نحن فؤاد الأول ملك مصر .

بناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

ومما بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم بامنا إلى البرلمان :

للمادة الأولى

المراسيم بقوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى تاريخ انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ ولم تكن واردة في ملحق هذا القانون تعتبر في حكم الصحيحة وتبقى معمولاً بها ما لم يقرر أحد المجلسين عدم اللواقعة عليها . فلذا قرر ذلك بطل العمل بها في المستقبل .

للمادة الثانية

على وزراءنا ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ؛ ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
ومجلس الوزراء
على يمين

صدر بمرأى للشرع في ٣٠ صفر سنة ١٣٤٥
(٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

وزير الخزانة	وزير الخارجية	وزير الداخلية	وزير المعارف العمومية	وزير الأوقاف
أحمد زكي أبو السعود	ثروت	عدي يكن	علي الشمسي	محمد نجيب الغرابي
وزير المالية	وزير الزراعة	وزير للواصلات	وزير الأشغال العمومية	وزير الحرية والحرية
مرقس حنا	محمد قنص الله بركات	محمد محمود	عثمان محرم	أحمد محمد خشب

أحمد رمزي بك — لى ملاحظة خاصة بالشكل ، وهى أنه يجب أن توضع بيد « فؤاد الأول ملك مصر » هذه الجلمة « قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ؟ وقد صدقا عليه وأصدراه » .

وأن توضع بيد المادة الثانية هذه العبارة :

« نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الوقائع الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .
(لوافق المجلس على ذلك) .

القرار — أصبح القانون بيد هذا التعديل كما يأتى :

نحن فؤاد الأول ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى ؛ وقد صدقا عليه وأصدراه :

مادة ١ — للراسم بقوانين التى صدرت منذ حل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى تاريخ انقضاء البرلمان فى ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ ولم تكن واردة فى ملحق هذا القانون تعتبر فى حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها . فإذا قرر ذلك بطل المل بها فى المستقبل .

مادة ٢ — على وزرائنا ، كل فبا يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .

(وهنا خرج حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس وتولى رئاسة الجلسة حضرة الأستاذ وصفا واصف وكيل المجلس) .

(ثم أخذ الرأى عليه بطريق للمناداة بالاسم ، فوافق عليه ١٢١ عضواً . وامتنع حضرات عبد الحميد عبد الحق أفندى ، ومحمد كامل حسن الأسيوطى أفندى) .

الرئيس — هل يذكر لنا حضراتنا عبد الحميد عبد الحق أفندى ومحمد كامل حسن الأسيوطى أفندى السبب فى امتناعهما عن إبداء رأيهما ؟

عبد الحميد عبد الحق أفندى — أنا امتنع عن إبداء الرأى لسببين :

الأول — إن هذه التى دعوها قوانين هى مخالفت لل دستور ولا يمكن إقرار شئ هو فى نظرى شخصياً — مع احترامى لرأى اللجة — جرعة ضد الدستور . فضلا عن أن مواقع باطل بطلانا أصليا لا يمكن قانوناً تصحيحه .

الثانى — إن مشروع القانون للمروض علينا تكلم عن هذه المخالفات بقوله « للراسم بقوانين التى صدرت منذ حل مجلس النواب » . والكلام عنها بهذه الصيغة يخالف عقيدتى ، لأن هذه المخالفات لم يكن لها فى لحظة من اللحظات صفة القوانين ؛ والواقع أنها « ألقوانين » .

محمد كامل حسن الأسيوطى أفندى — جال بخاطرى أن هذه القوانين باطلة بطلانا جوهرياً ؛ وأرى أنه لا يمكن تصحيحها بأية حال . فامتنعت عن الموافقة .

(فى أول سبتمبر سنة ١٩٢٦) .

اعتلى سمادة أحمد على باشا ، مقرر لجنة الحقائقية ، منصة الخطابة .

تلى الكتاب الوارد من لجنة الحقائقية وتقريرها عن مشروع قانون يحل مراسيم بقوانين صدرت فى اللدة من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لقابة ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ فى حكم الصحيحة ، وهذا نصها :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع فدولتكم مع هذا تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون القاضي باعتبار القوانين الغير الواردة بالملحق للرفق به في حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم اللوافة عليها لمرضه على هيئة المجلس .
وقد اتدبتني اللجنة لأكون مقررًا لها أمامه .

ونفضلوا دولتكم بقبول عظيم احترامي

رئيس اللجنة

أحمد طي

القاهرة في ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦

تقرير لجنة الحقانية

عن مشروع القانون القاضي باعتبار القوانين غير الواردة في الملحق للرفق به

في حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم اللوافة عليها

أحال مجلس النواب هذا المشروع بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ على مجلس الشيوخ ، تقرر بجاسته للتغدة في يوم الاثنين ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ إحالته على لجنة الحقانية للنظر فيه .

وبناء على ذلك اجتمعت اللجنة بدار المجلس في يوم الاثنين ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة والتصف لبحث هذا المشروع الذي هو تنفيذ لما رآه المجلسان فيما يتعلق بالراسم والقوانين التي صدرت في عطلة البرلمان .

وتحصير القوانين للدرجة بالملحق للرفق بالمشروع للذكور في تسعة قوانين ؛ منها سبعة خاصة بالانتخابات ، وقانون خاص بصديل بنس نصوص قانون العقوبات الأهل الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٢٥ ، والقانون التاسع هو الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بصديل للادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وإضافة مادة أخرى على الادة الثالثة مكررة .

واللجنة ترى بإجماع الآراء اللوافة على هذا للمشروع

رئيس اللجنة

أحمد طي

القاهرة في ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦

على مشروع القانون المذكور وللحق للرفق به ، وهذا نصهما :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — الراسم بقوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى تاريخ انقضاء البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ ، ولم تكن واردة في ملحق هذا القانون ، تعتبر في حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم اللوافة عليها ؛ فإذا قرر ذلك بطل السبل بها في المستقبل .

مادة ٢ — على وزارتنا ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون وصعل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بجنام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، ونفد كقانون من قوانين الدولة .

ملحق

- ١ — للرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .
- ٢ — للرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بشأن نشرات ترويج الانتخاب .
- ٣ — للرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بتحديد مواعيد جديدة للانتخاب للتدوين وأعضاء مجلس النواب ولدعوة مجلس النواب للاجتماع .
- ٤ — للرسوم الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ بفتح ميدان الترشيح لعضوة مجلس النواب في بعض دوائر الانتخاب .
- ٥ — للرسوم الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة ٤٦ من قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ للمادة بقانون الانتخاب نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ .
- ٦ — للرسوم الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٥ بإختلاف عمليات الانتخاب .
- ٧ — للرسوم الصادر في ٩ يولية سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات الأهل .
- ٨ — للرسوم الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن الانتخاب .
- ٩ — للرسوم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وإضافة مادة أخرى هي المادة الثالثة مكررة .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا القانون إجمالاً ومن حيث البدء ؟

(أصوات : موافقون) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذا القانون من حيث البدء .

دولة الرئيس — يحل القانون للمرة الثانية .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون في مجموعه بالبدء بالاسم ابتداء باسم حضرة حافظ السيد بك الذي أسفرت عنه القرعة ، فكان مجموع الأصوات ٧٤ صوتاً كلها موافقة على مشروع القانون .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذا المشروع .

حضرة محمود أبو النصر بك — لي رجاء أوجه به إلى معالي وزير الحفانية ، وهو أنه من ضمن الراسم التي تمثلها حكم الإنشاء مرسوم صادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ ، وهو للرسوم للنشر إليه في الملحق برقم ٩ .

لقد عدل هذا الرسوم بعض مواد القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، ذلك القانون الذي كان قرر قاعدة في مسألة شرعية هي نفقة المدة . ومسألة نفقة المدة من المسائل التي عنت بها البلاء قبل سنة ١٩٢٠ ، لأنه كان يمكن للسلطة — عملاً بحكم الشرع — أن تبقى طول حياتها دون أن تنقضي عدتها ، وهي ، طول هذه المدة ، تبرز من أموال مطلقة عشرات السنين ما لا حق لها فيه .

جاء القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ووضع حداً لذلك الضرر ، لكنه لم يتأمله ، فصل بالقانون الذي أبطل اليوم (للرسوم بقانون الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦) . كنت أود أن أرى هذا الرسوم ضمن الراسم التي لم يتناولها الإعلان لأنه حقيقة وضع قاعدة تقتضي الضرورة القصوى ، وضع قاعدة يرتفع بها عن الناس ضرر جسيم ، وقد وضع حداً لنفقة المدة ، في حالة ما إذا كانت مرضاً أو غير مرضع ، فجعل مدة المدة سنة واحدة من تاريخ الطلاق — وتسمى في عرف الفقهاء على ما أظن ، وكما يعلم حضرة صديق الأستاذ الشيخ محمد عن العرب بك ، الست البيضاء — وضع حداً لقاعدة فجعلها سنة ، فلا تستطيع للطلقة بعد أن كان يمكنها أن تطالب بنفقة عشرات السنين

أن تطالب بأكثر من سنة إن كانت غير مرضع، أو سنتين وثلاثة أشهر إن كانت مرضعاً؛ وبذلك خف السرر الذي كان موجوداً بحكم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠.

لقد أتى الآن مرسوم ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦، وعاد الضرر كما كان، وسيعود الناس للسكري من مطلقاتهم، وتود الحالة كما كانت في سنة ١٩٢٠.

من أجل هذا أقدم بالرجاء لمعالي وزير الحفانية — وأنا آسف، لأن البطلان شمل هذا الرسوم — أن ينظر في هذه السألة لأتأ إذا انتظرنا حتى يرضى قانون سنة ١٩٢٠ على البرلمان قد يجوز أن نحضى سنة أو سنتان قبل أن يرضى عليه. ويبقى الناس يحملون أضراره محرومين من الفائدة التي كانت تعود عليهم من الرسوم للناس.

سعادة أحمد علي باشا (مقرر لجنة الحفانية) — أعتقد أن حضرة محمود أبو النصر بك ليس له ملاحظة على مشروع القانون الذي صدق المجلس عليه اليوم، خصوصاً وأن المجلس وافق على تقرير لجنة الشؤون الدستورية الشامل لهذا القانون.

(انصرف سعادة محمد زكي الأبراشي باشا وكيل وزارة المالية).

معالي وزير الحفانية — إن الضرر الذي يثير إليه حضرة الضو المحترم يحتمل أن يكون محل النظر في التشريع القادم. أما السبب الذي أتى من أجله هذا الرسوم فهو أنه يتناول الآن حقوقاً مكتسبة يجب أن تكون محل نظر عند التشريع القادم؛ وهذا التشريع سيروض على حضراتكم.

(في ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦).

- (١) القوانين التي كان يجب مرضها على الجمعية التشريعية يكنى فيها أن «تودع» في المجلسين لكي تحفظ قوتها كقوانين.
- (٢) المراسم بقوانين الصادرة طبقاً للقاعدة ٤١ من الدستور تقتصر إلى إقرار البرلمان لها بعمل تشريعي يشترك فيه مجلسا البرلمان؛ فإذا أقر أحد المجلسين هذه المراسم ولم يقرها المجلس الآخر كانت باطلة لأن الإقرار يجب أن يصدر من مجلس النواب والشيخ معاً، وإلا كانت باطلة لا عمل لها.

الرئيس (سعد باشا) — أذكر بهذه المناسبة أمراً جديراً بأن ألفت إليه أنظار اللجان جميعاً: هناك قوانين ومراسم بقوانين محولة على اللجان المختلفة للنظر فيها؛ وهذه القوانين والمراسم تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول — ما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية من مشاريع القوانين.

والقسم الثاني — المراسم بقوانين التي صدرت أثناء العطلة البرلمانية تحت حجة المادة ٤١ من الدستور.

أما فيما يخص بالقسم الأول فإن المادة ١٦٩ من الدستور نصت على أن «القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول؛ فإن لم تعرض عليها في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل».

وكلمة «تعرض» الواردة في هذه المادة يقابلها في النص الفرنسي كلمة «تودع»؛ ولذلك فإن هذه القوانين متى أودعت بمجلس النواب حفظت قوتها لأنها لا تكون باطلة إلا إذا لم تودع بالمجلس. فإذا أودعت في المجلس حفظت قوتها وكانت حيثما كثر القوانين لا يمكن أن تنقضي أو تبطل إلا بعمل تشريعي يصدره البرلمان، أي بقانون يسبق عليه مجلسا الشيوخ والنواب جميعاً.

أما إذا لم يمسها المجلسان تبديلاً أو إلغاءً فلها أن تبقى جارية قوتها فلا لزوم إذن للنظر في هذه القوانين لجرد إقرارها لأنها نافذة أصلاً. أما إذا رأت إحدى اللجان أو أحد حضرات أعضاء المجلس تبديلاً أو إلغاءً أحد هذه القوانين فيقدم الضو أو اللجنة اقتراحاً خالصاً بذلك؛ وهذا الاقتراح يأخذ بسيره القانوني.

أما فيما يخص بالقسم الثاني — وهو الخس بمراسم القوانين التي صدرت في عطلة البرلمان بمجبة المادة ٤١ من الدستور أثناء قيام

الحكومة الساجدة ، فهذه يجب النظر فيها لأن تلك المادة نصت على أنه « إذا حدث فيها بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فملك أن يصدر في شأنها مراسم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي ومرض هذه المراسم عليه في أول اجتماع له . فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » . حيثئذ فهذه المراسم بقوانين تنفخ إلى إقرار البرلمان لها بمعدل ترضى يشترك فيه مجلسا البرلمان ؛ فإذا أقر أحد المجلسين هذه المراسم ولم يقرها المجلس الآخر كانت باطلة لأن الإقرار يجب أن يصدر من مجلس النواب والشيوخ معا وإلا كانت باطلة لا عمل لها . بناء على ذلك يجب على اللجان أن تبحث هذا القسم فقر ما تجده جديراً بالإقرار وترفض ما لا تجده جديراً بالإقرار لكي يعرض على المجلس وأياً ؛ فإذا أقرها المجلس عليه أصبح القانون باطلاً بطلاناً نهائياً بمجرد إعلان هذا الرضى . وهذه الطريقة مطابقة للدستور أولاً ، وتوفر علينا كثيراً من الوقت نحن أحوج إليه فيما لدينا من الأعمال .

مصطفى النحاس باشا — تكة لفكرة دولة الرئيس أقول إن الاستناد في هذا يجب أن يكون مع القانون الذى صدر بصدد دستورية هذه القوانين لا على المادة ٤٩ ؛ وهذا متفق مع فكرة دولة الرئيس لأن القانون الذى أقره المجلس نص على أن المراسم التى صدرت تصبح باطلة إذا لم يقرها أحد المجلسين .

الدكتور أحمد ماهر — أريد أن أبكى من الوجهة العملية . إن هناك خطراً كبيراً إذا وافق المجلس على اللبأ القاضى بأن القوانين التى صدرت قبل انعقاد البرلمان ، وكان يجب مرضها على الجمعية التأسيسية ، لا تحتاج لأن يقرها المجلس ؛ وذلك لأن هذه القوانين كثيرة جداً ، ومضى عليها زمن طويل ، وقد غوت كثيراً من الأعضاء تعيين الوقت الصحيح الذى صدرت فيه . وتكون نتيجة ذلك أن تستمر بعض هذه القوانين — التى قد تحتاج إلى تعديل — نائمة . ولهذا فإني أقترح حلاً وسطاً وهو أن تنظر كل لجنة في القوانين المحولة عليها حتى إذا رأت وجهاً للإبقاء أو تعديل بعضها عرضت الأمر على المجلس وإلا تركت القوانين وشأنها .

الرئيس — إن القوانين التى يشر إليها حضرة العضو المحترم متى أودعت بمكتب المجلس أصبحت كقائ القوانين التى يقرها البرلمان ؛ وهذه لا تحتاج إلى لجان لتشير بتعديلها أو إلغائها . وإذا اتبع المجلس الرأى الذى تبديه يجب أن تكون هناك لجان لفحص جميع القوانين التى يقرها البرلمان ؛ وهذا ما لم يقل به أحد .

أما الخطر الذى تشير إليه فلا وجود له لأن هذه القوانين صدرت ومضى على تنفيذها وقت طويل ؛ فلو كان في نصوصها ما يحتاج إلى التعديل أو الإلغاء لأبى ذلك للكلفون بتطبيق هذه القوانين وتغييرها أو الذين تطبق وتغذ عليهم .

أما إذا جعلنا مأمورية المجلس النظر في هذه القوانين ، ليبحث عما يحتاج منها إلى التعديل أو الإلغاء ، فإنا نكلفه أمراً شاقاً ؛ فضلاً عن أن هذه ليست طريقة تنقيح القوانين التى يجب ألا تمدل إلا عند الضرورة القصوى التى تظهر أثناء التطبيق . وهذا ما حدا بي إلى إبداء للملاحظة التى أدليت بها إلى حضراتكم ؛ ولم أقصد بها تخفيف العمل عن المجلس قطع بل أردت أن يكون التعديل أو الإلغاء ناتجاً عن الحاجة إلى ذلك .

الدكتور أحمد ماهر — إن هناك ضحاً بالنسبة للقوانين العادية ، وهو أنها عرضت على الجمعية التأسيسية أو على البرلمان . أما القوانين التى نحن بصددنا الآن فهذا الشأن مدموم لأنها لم تعرض على أية هيئة ترضية خصوصاً أن كثيراً منها صدر في ظروف استثنائية مما يحمل على الاعتقاد بأن هناك ما يدعو إلى إلغائها أو تعديلها .

أما ترك طلب التعديل أو الإلغاء إلى اللوط بهم أمر تنفيذ القوانين أو إلى من تفذ عليهم فيترتب عملياً لأن للشاهد في أغلب بلاد العالم أن طلب تعديل أو إلغاء القوانين للمسؤول بها ليس من الأمور السهلة ؛ وكثيراً ما طلب أو الشان تعديل بعض القوانين فلم تمكن إجابة هذا الطلب في وقت قصير . أما الآن فالفرصة ساحة لتنظر اللجان في هذه القوانين ؛ فإذا وجدتها صالحة لم تعرضها على المجلس؛ وإذا رأت أنها تحتاج إلى الإلغاء أو التعديل عرضت الأمر على المجلس — وبذلك تتوفر الضمانة المطلوبة .

الرئيس — إن هذه للملاحظة في غاية الأهمية وجديرة بكل احترام واعتبار ، إلا أنى أجييب عنها بأن هذه القوانين لم تصدر — كما قلت — بالأسس بل مضى عليها زمن طويل . فلو كان بها عيب لظهر لجميع الناس ؛ أما ولم يشك أحد منها فلا محل لبعضها لثرى ما يحتاج إلى الإلغاء أو التعديل ؛ بل يجب أن ترك ذلك للتطبيق .

أحمد رمزي بك — لا أرى خلافاً بين الرأي الذي أبداه حضرة صاحب البولة الرئيس وما أبداه حضرة الدكتور أحمد ماهر ؛ لأن دولة الرئيس يفسر المادة ١٦٩ على حقيقتها ، فيقول إنه أمام نص دستوري يقضي بأن القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية تعرض على مجلس البرلمان في دور انعقاد الأول ؛ فإذا لم تعرض عليها في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل ؛ ومنى أودعت هذه القوانين في مكتب المجلس فلا داعي لأن يصدر المجلس قراراً بتأييدها خصوصاً أن النص القرني للمادة ١٦٩ صريح في هذه النقطة ؛ ولكن حضرة الدكتور أحمد ماهر يغني أن يكون في بعض نصوصها ما يحتاج إلى الإنشاء أو التعديل ، وهذا

الرئيس — إن حضرة الدكتور أحمد ماهر لا يترك للبدأ .

أحمد رمزي بك — هذا ما أقوله .

الرئيس — لقد أشكلت الأمر علينا .

أحمد رمزي بك — إذا رأى أحد الأعضاء أو إحدى الجهات في القانون ما يحتاج إلى الإنشاء أو التعديل

الرئيس — الفرق بين رأي حضرة الدكتور أحمد ماهر ورأيي أنه يريد تكليف الجانب بهذا الأمر ، فإلى أي الرأيين تنضم ؟

أحمد رمزي بك — أنا من رأي دولة الرئيس .

مصطفى محمود الشوريجي اندى — لا خلاف فيما يتعلق بتفسير المادة ٤١ من الدستور . أما فيما يخص المادة ١٦٩ فإن لاوافق على تفسير كلمة « تعرض » بكلمة « تودع » ، وذلك لأن هذه الكلمة ذكرت في نص هذه المادة في أولها إذ تقول : « القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية » ؛ ولإجدال في أن عرض القوانين على الجمعية التشريعية كان واجباً لتكون نافذة ؛ وكان المقصود من « العرض » طرحها أمام تلك الهيئة للبحث والنقشة ؛ ولم يكف بإبدائها في مكتبها ، فلا يصح لنا بعد ذلك أن نعرض العرض بالإيداع . ولا يجوز لنا أن نرتكن على النص القرني لأن المادة ١٤٩ من الدستور تنص على أن اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية ؛ فإذا جعلنا اللغة الفرنسية أساساً لتفسير نص من نصوص الدستور فإتينا تخالف بذلك نصاً صريحاً في الدستور .

الرئيس — هل كانت القوانين التي تعرض على الجمعية التشريعية نافذة ومعمولا بها قبل عرضها ؟

مصطفى محمود الشوريجي اندى — كلا .

الرئيس — إذن كانت تعرض عليها مشروعات قوانين . أما القوانين التي نحن بصدها نافذة ، وتعتبر نافذة ومعمولا بها حتى لو صرف المجلس في بعضها سنة . وهذه القوانين ، كما قلت سابقاً ، لا تحتاج إلى عمل تشريعي من المجلس لتحتفظ بقوتها لأنها قوانين نامة وليست مشروعات ؛ وكل ما يحتاج إليه هو أن تعرض على البرلمان في أول انعقاده . ويكفي أن تودع في مكتب المجلس ، فلا عمل إذن للاشتغال بها إلا عند الضرورة القصوى . أما المراسم فجب أن يتخذ المجلس بشأنها عملاً تشريعياً حتى تكون حافظة لقوتها تطبيقاً للمادة ٤١ من الدستور .

مصطفى محمود الشوريجي اندى — إن عرض واضع الدستور في المادة ١٦٩ أن يقرر للأمة حقاً من حقوقها التي انتصبت مدة من الزمن ؛ وهذا الحق هو عرض القوانين على الجمعية التشريعية ، فأراد أن يوضحها عن هذا الاتيات بضرورة عرض هذه القوانين على البرلمان في أول انعقاده .

الرئيس — إن واضع الدستور يرى أن هذه القوانين لا تحتاج إلى تأييد . وغاية ما هناك أنه أوجب على الحكومة أن تعرضها على البرلمان في أول انعقاده ليلتص منها ما يحتاج إلى الإنشاء ، وليعدل منها ما يحتاج إلى التعديل ؛ ولم ينص على وجوب تأييد المجلس لها .

مصطفى محمود الشوريجي اندى — هناك سابقة دستورية لما أقول ، وهي عرض قانون للظواهرات على البرلمان في دور الانعقاد الأول . وقد بحثه المجلس وتوافق فيه تطبيقاً لمادة ١٦٩ من الدستور ؛ فلا يرى حلاً لفرقة بين هذا القانون وباقي القوانين التي في حكمها .

الرئيس — لم يتعرض المجلس للنقطة التي نحن بصدها الآن ، ولم يبحثها ، ولم يقرر بشأنها مبدأ حتى يصح أن يعتبر سابقة دستورية .

مصطفى محمود الشوريجي اندى — إذن ما غرض الشارع من وضع المادة ١٦٩ من الدستور ؟

الرئيس — غرضه أن يكون للمجلس حق الإنشاء أو التعديل ، ولكنه لم يقصد أن يؤيد المجلس هذه القوانين ، إذ لو كانت الأمر كذلك لما أمكن أن تكون لها قوة التنفيذ فيها مني ،

مصطفى محمود الشوريجي' انتهى — إذن لا داعي لأن ترتكن على النص القرني .

الرئيس — لست متشككاً بالنص ؟ وقد أوردته من باب الاستعداد ليس إلا .

محمد حافظ رمضان بك — لقد وضعت للسألة الآن . وكل ما أريد أن أقوله هو أن القوانين التي تقع تحت نص المادة ٤١ من الدستور ليست هي القوانين التي كان يجب عرضها على اللجنة التشريعية . فلكي تصبح هذه القوانين نافذة يجب أن يتخذ المجلس بشأنها قراراً بعد أن تبخها اللجان وتمرضها عليه .

الرئيس — إذن نحن متفقون .

الدكتور أحمد ماهر — إنني متمسك برأيي .

محمد حافظ رمضان بك — وما الصل في القوانين التي صدرت منذ تعطيل الجمعية التشريعية ؟

الرئيس — القوانين للمرونة على المجلس قبيل : الأول ، وهو الذي يقع تحت نص المادة ٤١ من الدستور ، يجب أن يجهه المجلس ويؤيده أو لا يؤيده كما يراهي . أما القسم الثاني فهو الذي يقع تحت نص المادة ١٦٩ من الدستور ؟ وهذا لا يحتاج إلى تأييد فلا محل لأن تشتغل به اللجان ؟ وكل من أراد أن يطلب تعديل أو إلغاء ما يحتاج إلى التصديق أو الإلغاء فله ذلك .

محمد حافظ رمضان بك — إن القوانين التي صدرت في فترة تعطيل البرلمان تحتاج إلى عمل تشريسي طبقاً لنص المادة ٤١ من الدستور .

الرئيس — إن إبطال هذه القوانين لا يحتاج إلى عمل تشريسي ، لأنه يكفي لإبطالها عدم إقرار أحد المجلسين لها ، وهو ما يعبر عنه بكلمة « Resolution » . أما العمل التشريسي فهو الذي يحتاج إلى قرار من المجلسين .

محمد حافظ رمضان بك — نص المادة ٤١ يحتم علينا إجراء عمل تشريسي لإقرار هذه القوانين ، لأنها لو تركت بدون إقرار تصبح لاغية .

الرئيس — إن القوانين التي تقع تحت نص المادة ٤١ ستبخرها اللجان وتمرض نتيجة بحثها على المجلس .

محمد حافظ رمضان بك — إذن لا خلاف بيننا .

الرئيس — هل موافقون حضراتكم على إحالة القوانين التي صدرت أثناء تعطيل البرلمان على اللجان المختصة لبحثها وعرض نتيجة بحثها على المجلس ليتخذ بشأنها ما يراه ؟
(موافقة) .

(٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦) .

إذا أريد تعديل بعض أحكام أحد الراسم قوانين الصادرة أثناء تعطيل البرلمان وجب إنشاء قانون جديد يشمل المواد التي

عذلت والمواد التي لم يحسمها التعديل ، مع إضافة مادة بأن القانون القديم يظل معمولاً به حتى يعمل بالقانون الجديد .

تقرير لجنة الشؤون الصحية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور عبد الحالقي سليم بمشروع قانون للتجارة بالمواد المتعددة ، وعن مرسوم القانون

الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بوضع نظام الاتجار بالمواد المتعددة واستعمالها

جلس النواب

القرار — أريد أن ألفت نظر حضراتكم إلى أن الرسوم التي صدر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ باطل بطلاناً أصلياً ، لأنه صدر أثناء تعطيل البرلمان ولا يقع تحت نص المادة ٤١ من الدستور ؛ وذلك سأتلو على حضراتكم مشروع القانون الذي وضعت اللجنة .

مصطفى النحاس باشا — يقول حضرة للقرار إن الرسوم التي صدر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ باطل بطلاناً أصلياً ولا يطبق عليه نص المادة ٤١ من الدستور ؛ ولهذا السبب صرف النظر عن تلاته واكتفى بأن يتلو مشروع قانون جديد وضعت اللجنة .

وإن أخالف حضرة للقرار في رأيه هذا . في الحق إن الرسوم للشار إلى صدر أثناء تعطيل البرلمان إلا أن المجلس قرر قانوناً باعتبار بعض الراسم التي صدرت أثناء تعطيل البرلمان ، ومنها الرسوم للشار إليه ، في حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين خلاف ذلك . من هذا يتضح أن مرسوم ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ صحيح إلى الآن . وما دام المجلس لا يريد أن يقرر عدم اللواقعة عليه وإنما يريد تعديل بعض أحكامه فقط ، فيجب قانوناً اعتبار هذا الرسوم قائماً ؛ وهذا يستدعي تلاته وإدخال ما يريده المجلس عليه من تعديل .

للقرار — وهو كذلك .

مصطفى النحاس باشا — يظهر لي من تقرير اللجنة أنها أعرضت عن مرسوم ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ ولم تعتبر له وجوداً .

(أصوات — لا لا) .

مصطفى النحاس باشا — حقاً إن مواد الرسوم واردة في التقرير ؛ ولكن عبارة التقرير تدل على أن اللجنة لم تعبر للرسوم بقانون للشار إليه وجوداً .

جاء في مشروع اللجنة ما يأتي :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

و (١) بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور الخ . وقد نصت المادة الأولى من المشروع على ما يأتي :

« تنفيذاً لنصوص هذا القانون الخ » .

إن الصيغة التي تلوتهما على حضراتكم الآن تدل على أن اللجنة ضربت صفحاً تاماً عن الرسوم بقانون الذي صدر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ . ولو أنها اعتبرته قائماً لوجب عليها أن تحول في المادة الأولى من مشروعها « ينشئ الرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ ويستأنس عنه بالقانون الآتي » ، وإلا كانت الطريقة التي اتبعتها اللجنة في وضع مشروع القانون الجديد غير دستورية . ولهذا أرى اعتبار الرسوم بقانون للشار إليه قائماً وإدخال ما يريده من تعديل عليه ؛ ولا أوافق مطلقاً على إلغائه خصوصاً أنه قد عرض على الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة ووافقت عليه لكي يمكن تطبيق أحكامه على الأجانب .

مصطفى النحاس بك — إن اللجنة اعتبرت هذا الرسوم بقانون قائماً ، وأدخلت تعديلات في بعض مواد ، وقضت بقرارها إلى المجلس على هذا الاعتبار ؛ فإذا تناقشنا في مشروع القانون الذي وضعت اللجنة فإنما نتناقش فيه على اعتبار أنه تعديل للمرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ .

الرئيس — يكفي لإبطال الراسم بقوانين التي صدرت أثناء تعطيل البرلمان عدم إقرار أحد المجلسين لها ؛ ولذلك يحل إلى أن تعديلها لا يكون بالطريقة العادية لأن هذه الطريقة إنما تتبع في القوانين التي لا تُلغى إلا إذا قرر البرلمان إلغائها .

أما القوانين التي يبطل العمل بها بمجرد عدم إقرار أحد المجلسين لها فإنها تصبح غير موجودة إذا عمد أحد المجلسين إلى إصدار

(١) جاء في مضبطة جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٢٧ ما يأتي :

مصطفى النحاس باشا — لي تصحيح في مضبطة الجلسة الحادية والعشرين ، قد ورد في السواد الثاني من الصفحة ١٣ ما يأتي :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

« بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور — الخ » وصحتها كما يأتي :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

« قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه » .

هذا القرار . وفي هذه الحالة لا يكون أمناً إلا وضع تشريع جديد . وأظن أن هذه هي الطريقة التي لأن التعديل إنما يكون في القوانين التي لا تخفى إلا بقوانين .

مصطفى النحاس باشا — إن الرأي الذي أدلى به حضرة صاحب الدولة الرئيس مفيد جداً من الوجهة العملية ، خصوصاً إذا تناولت التعديلات جهة مواد من القانون الأعلى ، ولكن الشروع الذي وضعت اللجنة لا يشير مطلقاً إلى إنشاء للرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ ، فهو تشريع جديد بالمرّة ، وببارة أخرى هو إنشاء لا تعديل لتقديم ولا إلغاء . وإن أرى أن تدخل ما نشاء من التعديلات دون الالتجاء إلى الإنشاء .

الرئيس — اللهم في الموضوع هو هل يمتد هذا للرسوم بقانون نافذا أم لا ؟

مصطفى النحاس باشا — إن الرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ ممتد في حكم الصحيح . فإذا أردنا تعديله وجب علينا أن نعلمه بقانون . أما الحالة الوحيدة التي يمتد فيها بإطلا فهي حالة عدم إقرار أحد المجلسين له . وقد أثرت هذه للسألة أمام لجنة الشؤون الدستورية التي رأيت أن مثل هذه المراسم بقوانين تعتبر صحيحة ومنتجة أثرها ما لم يقرر أحد المجلسين إبطالها ، وما دام الأمر كذلك فلا يكون تعديلها إلا بالطريقة العادية على اعتبار أنها قائمة .

الأستاذ وصفاً — لقد قررت لجنة الشؤون الدستورية أن مثل هذه المراسم بقوانين صحيحة إلا إذا لم يقرها أحد المجلسين فإنها تقطع . فإذا لم تهرم الرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ واعتبرناه بإطلا ترتب على ذلك سقوط جميع الأحكام الواردة به ، وهذا يؤدي إلى الحكم بالبراءة في جميع المخالفات المنظورة أمام المحاكم المختلطة حتى التي حكم فيها ابتدائياً بالقوية . هذا فضلاً عن أنه إلى أن يصدر القانون الجديد ويرى العمل به يكون أبحار الأجانب بالهتدات مباحة ولا عقوبة عليه لعدم وجود قانون ينص على ذلك ؟ وفي هذا ما فيه من الخطر — ولعلنا لا نرى إنشاء المرسوم بقانون المشار إليه .

محمد صبري أبو علم أئدى — تلاميذا للنظر التي أظهره حضرة الأستاذ وصفاً أرى أن نعدل الرسوم المشار إليه بالطريقة الاعتيادية ، لأن تعديله يمتد إجازة ضمنية له ، لأن لجنة الشؤون الدستورية عندما بحث المراسم بقوانين التي صدرت أثناء تعطيل البرلمان أبقت ما كان منها نافذاً — وقد أقر المجلس قانوناً باعتبارها قائمة — ثم عرضت هذه المراسم بقوانين عليه ليقرها أو يلغيا كما يتراءى له . فتعديل الرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ يمتد في الواقع إقراراً ضمناً له من المجلس .

أحمد رمزي بك — ليس هذا الرسوم في حاجة لإجازة ضمنية ، قد أجزأناه سابقاً . وأما فيما عدا ذلك فإني أنضم لرأي سعادة مصطفى النحاس باشا .

على نجيب أئدى — ليس للقانون الذي أصدره البرلمان تصحيح المراسم بقوانين التي صدرت في فترة تعطيل البرلمان إلا معنى واحد ، وهو أننا اعتبرنا الفترة التي صدرت فيها هذه المراسم بقوانين كأنها واقعة بين دورتي انقضاء ولا يمتد أثر القانون الذي أصدرناه في البويرة الماضية إلى أبعد من ذلك . ولعلنا قلنا فيه إن هذه المراسم بقوانين يبقى لها حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من الدستور ، فهي قائمة على هذا الأساس فقط .

والمسألة المطروحة أمامنا الآن هي :

هل تعديل الرسوم الخاص بنظام التجار في المواد الهتدرة بخصوص جديدة يمتد إنشاء لهذا الرسوم أو يمتد موافقة عليه ؟

وإن أقول إنه إذا عرض علينا تعديل يراد إدخاله على مرسوم بقانون مطروح علينا بالوصف المشار إليه يمتد إنشاء لهذا الرسوم لأن المفروض هو أن نوافق عليه أو لا نوافق . أما إذا نحن عدلناه فإن هذا التعديل يمتد متى عدم موافقة على هذا المرسوم . فتضاداً للنتيجة التي أشار إليها حضرة الأستاذ وصفاً واصل بك يجب أن نوافق على هذا المرسوم كما هو ، ثم نضع بعد ذلك قانوناً بالتعديلات التي يراد إدخالها عليه .

ولم مكرم عبيد أئدى — إنني أرى أن المناقشة قد عقدت للسألة أكثر مما يسطها . إن هذا الرسوم قد عرض علينا في الدور الماضي وأرسلنا قانوناً بتصحيحه مع غيره من المراسم — فأصبحت كلها قائمة — فلمجلس أن يقبله أو أن يرفضه أو أن يعدله ؛ لأنه إذا كان للمجلس الحق الكافي في القبول أو الرفض فله أيضاً أن يتوسط بين الأمرين بالتعديل .

الرئيس — أريد أن ألفت نظر حضراتكم إلى أن المسألة التي أثارها حضرة ويسا واصف بك جدية بالاهتمام . وإن ألفتكم توافقون على أنه رغم صدور قانون يصبح للراسم قوانين التي صدرت أثناء تعطيل مجلس النواب فإن عدم إقرار أحد المجلسين لها كاف لإلغائها .

هذه حقيقة لا نزاع فيها . وللعروض علينا الآن أمران : إلقاء وتعديل . والتعديل يتضمن إلغاء النص الأعلى من جهة ووضع نص آخر مكانه .

مصطفى النحاس باشا — هذه مسألة فيها نظر .

الرئيس — كلا . هذه مسألة بدهية لا نزاع فيها ، فإن التعديل يستدعي إلغاء وإنشاء . وهو لذلك أصعب من الإلغاء البسيط الذي يمكن فيه قرار من أحد المجلسين . أما التعديل فيحتاج إلى عمل تحريري . أليس كذلك ؟

مصطفى النحاس باشا — نعم ؛ وعلى ذلك فتح متفقون .

الرئيس — بالنظر للملاحظات التي أبداه الأستاذ ويسا واصف يحسن أن نلجأ طريق التعديل فهو أضمن لنا ؛ وأظن أن اللجنة قد أجمعت ذلك في أعمالها . وما دنا متفقين فيحسن الاستمرار في اللجوء .

مصطفى النحاس باشا — يجب أن يذكر في القانون أنه تعديل لقانون مارس سنة ١٩٢٥ .

الرئيس — هل تمنع اللجنة في ذلك ؟

القرار — لا مانع لدينا .

مصطفى النحاس باشا — ينبغي أن يذكر في المادة الأولى أن الرسوم قد تعدل بالنصوص الآتية .

الرئيس — هذه مسألة شكلية .

وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية — لقد أجرينا هذه التعديلات بمسند صدور القانون وأرسلناها إلى قلم القضايا لوضعها في الصيغة القانونية . ولا علينا أن اللجنة البرلمانية تحظر في القانون عرضا التعديلات كسبا للوقت .

الرئيس — إن التعديل الذي أدخلته اللجنة البرلمانية لا يطابق تعديلات الحكومة تماما .

وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية — نعم .

الرئيس — أي أنك لا ترى مانعا من هذه الإضافة ؟

وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية — كلا .

مصطفى النحاس باشا — أرى أن تكون الصيغة هكذا :

تعدل اللوائح الآتية يانها من الرسوم الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بالنصوص الآتية .

أحمد رمزي بك — أرى أن تكون الصيغة هكذا :

قرر مجلس الشيوخ والنواب تعديل الرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ كما يأتي ...

وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مصطفى النحاس باشا — ألا يحسن أن نحل هذه المسألة على لجنة الحفائية تضع الصيغة المطلوبة مع عدم التعرض لبحت الموضوع ؟

الرئيس — يحال المشروع على لجنة الحفائية لوضع الصيغة المطلوبة في أسرع ما يمكن من الوقت حتى يتمكن المجلس من النظر فيه في جلسة يوم الخميس القادم .

وليم مكرم عبيد أفتى — أرجو أن يعرض علينا أيضا الرسوم الخاسر منتج زراعة الخشخاش لأنه مرتبط بالرسوم التي أماننا .

مصطفى النحاس باشا — هذا القانون قدم للجنة الزراعة والتعاون ونظرته فعلا .

(٢) مقرر لجنة الزراعة والتعاون — درست لجنة الزراعة والتعاون قانون الحشائش ووافقت عليه ، إذ وجد أن الأفيون المستخرج من الحشائش مضر بالصحة ، وأن الكمية المستخرجة منه لا تطلب للأمور الصحية ولا تصدر للخارج . وتطبيقاً لما أصدره المجلس في العام الماضي بخصوص القوانين التي صدرت في عطلة البرلمان رأت اللجنة أن هذا القانون صحيح ؛ ورأت أيضاً إخطار المجلس بأنه يعتبر صحيحاً من يوم صدوره . فإذا كان لأحد حضرات الأعضاء رأى آخر فليقدم به اقتراحاً من جديد .

الرئيس — إذن ينظر الرسوم الخاص بمنع زراعة الحشائش مع الرسوم الخاص بالأشجار بالمواد المحددة وإصدارها بمجلة المجلس القادم .

(في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧) .

تقرير لجنة الحفائية

عن وضع مشروع قانون بمعدل بعض أحكام الرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥
« بوضع نظام للأشجار بالحدود واستعمالها » في صيغة قانونية

تليت المكتبة الآتية من لجنة الحفائية :

جلس التراب

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرض دولكم تقرير لجنة الحفائية عن وضع مشروع القانون الخاص بالمواد المحددة في صيغة قانونية لتظهر في جلسة يوم الخميس ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧ .

وقد تدين اللجنة مقررأ لها .

وتفضلوا دولكم بقبول إجلالي .

رئيس لجنة الحفائية
مصطفى النحاس

(في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٧) .

مصطفى النحاس باشا (المقرر) — أحال المجلس ، جلسة يوم الاثنين ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧ ، على لجنة الحفائية بطريق الاستعجال مشروع قانون بمعدل بعض أحكام الرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بوضع نظام للأشجار بالحدود واستعمالها لوضعه في الصيغة القانونية .

وقد نظرت اللجنة في يوم الأربعاء ٢٦ يناير الجاري ووضعت في الصيغة القانونية المطلوبة للمرافعة لهذا .

وقد رأى أحد حضرات الأعضاء ضرورة إصدار قرار من المجلس بإقرار الرسوم بقانون للشار إليه قبل تعديله لتكون له صفة القانون العادي أو أن ينص في مشروع التعديل على الموافقة على هذا القانون قبل تعديله .

واللجنة — بإجماع الآراء عدا رأى حضرة — خالفت في ذلك ورأت أن القانون الذي صدر باعتبار بعض المراسم بقوانين الصادرة في مدة تعطيل البرلمان ، ومنها الرسوم المذكور ، في حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها . فإن قرر أحدهما عدم الموافقة عليها يسقط العمل بها ابتداء من ذلك التاريخ . هذا القانون كاف في اعتبارها أنها في حكم الصحيحة ما دام أن المجلس لا يريد عدم الموافقة عليها جملة . وعلى ذلك فتصديقها يكون بالطريقة العادية لتعديل القوانين الصحيحة بدون حاجة للنس من جديد على الموافقة عليها قبل إدخال التعديل المطلوب .

(١) جاء في مضبغة جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧ ما يأتي :

محمد شوقي الخطيب ألقى — ورد في نهاية السجود الأول في الصفحة ١٥ من مضبغة الجلسة العادية والمقرر عند الإشارة إلى تقرير لجنة الزراعة والتعاون أن الذي تكلم هو « قرر اللجنة » ؛ والواقع أن أنا الذي تكلمت باعتباري رئيساً للجنة .
الرئيس — يصبح كل هذا في المضبغة .

وهذا هو نص مشروع القانون :

هذا هو مشروع القانون ؛ ورأى اللجنة ينطبق على الطريقة التي سار عليها المجلس في تعديل قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٩٢٤ ؛ وكان يصح أن يتضمن القرار المواد الأعلى على حدة ، وبما فيها المواد المدلة حتى يسهل على المجلس مقارنة بعضها ببعض ؛ ولكن لجنة الحفائية اكتفت بأن لجنة الشؤون الصحية قد راعت ذلك في تحريرها .

أما حاضرة زميلي المحترم على نجيب اتحدى في اللجنة مسألة أريد معضاها على حضراتكم ، وهي أنه بما أن هذا الرسوم المراد تعديله لم يكن من القوانين المادية بل هو من اللامات التي اعتبرت في حكم الصحيحة ، فيجب — قبل أن يدخل عليه التعديل — أن يقره المجلس ثم يعمله . وجهته هي أن هذه اللامات التي اعتبرت في حكم الصحيحة من جهة الشكل يجب أن تعرض على البرلمان طبقاً للمادة ٤١ من الدستور حتى تكون صحيحة من جهة للموضوع أيضاً ، وأن يصدر المجلس قراراً فيها إما بالإلغاء أو بالموافقة . ولكن لجنة الحفائية خالفت بإجماع الآراء فيما ذهب إليه . وهذا الإجماع متفق مع ما رأته لجنة الشؤون الدستورية ومع القرار الذي أصدرته حضراتكم في حينه . وخلاصته أن الرسوم يعتبر في حكم الصحيح من تلقاء نفسه من جهة الشكل والموضوع ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليه . فلذا أقر المجلس للرسوم من غير تعديل فلن يكسبه هذا الإقرار شيئاً جديداً ؛ وإذا رأى تعديله فيكون مثله مثل القوانين الأخرى الصحيحة لأنه أخذ حكمها . لذا ليس المجلس في حاجة إلى هذا العمل الشكلي الذي يبره حاضرة الضو المحترم .

الرئيس — يفهم من هذا أن التعديل عبارة عن التصديق من جهة ، وإلغاء من جهة أخرى : تصديق لما حصل إثباته ، وإلغاء لما حصل تعديله .

للقرار — نعم هو تصديق ضمني .

على نجيب اتحدى — النظرية التي أريد إثباتها هي أنه بالنسبة للبراسم بقوانين الصادرة طبقاً للمادة ٤١ من الدستور يجب على مجلس النواب والشيوخ أن يصدر قرارات بشأنها ، سواء أكانت بالموافقة أم بعدمها . فلذا أراد أحد الحائسين التوضيح عليه هذه البراسم أن يدخل تعديلاً عليها فليس أمامه إلا أن يتبع إحدى طريقتين عمليتين : الطريقة الأولى هي أن يصدر قراراً بالموافقة على الرسوم ثم يوضع مشروع قانون بالتعديل الذي يريد أن يبدله ؛ وأما الطريقة الثانية فهي أن يضع مشروع قانون بالتعديل وينص فيه على أن المجلس وافق على القانون الأصلي .

فلذا كانت لجنة الحفائية قد أضافت إلى مشروع القانون المقدم لحضراتكم تعديل بعض المواد ما يفيد أن هذا التعديل يتضمن الموافقة على النصوص التي أرادت اللجنة إلغاؤها من قانون مارس سنة ١٩٢٥ لم يكن لي أي اعتراض . لذا قد طلبت — كاهوثايت في محضر لجنة الحفائية — أن يضاف إلى مشروع القانون عبارة تفيد أن المجلس موافق على هذا المشروع جملة أو أنه أيد للوالاتي أرادت اللجنة الموافقة عليها . إنني أؤيد نظريتي بأن الدستور نظر إلى صنفين من القوانين : الصنف الأول هو الذي صدر قبل الحياة السياسية ؛ وهذا لم يتم الدستور على المجلسين أن ينظر فيه وإنما ترك تعديله أو إلغاءه إلى الاقتراح المادي سواء أكان من جانب الحكومة أم من جانب حضرات الأعضاء . وأذكر أن حضراتكم سبق أن قررت بأن البراسم التي تطبق عليها المادتان ١٦٧ و ١٦٩ من الدستور لا ينتمى على اللجان أن تنظرها لأنها مستمدة قوتها من الدستور . وحكمة هذا — كما أرى — أن السلطة التشريعية كانت أثناء صدور هذه القوانين في يد السلطة التنفيذية إلى حد ما ؛ وبذلك تعتبر هذه البراسم كأنها مصادرة من سلطة تشريعية .

أما فيما يخص الصنف الآخر الذي تطبق عليه المادة ٤١ من الدستور فقد أراد الصريح ألا يصبح أي تشريع في البلاد ، حتى ذلك التشريع الاستثنائي المؤقت الذي يصدر بين أحوال الانقراض ، خضوعاً حقيقياً له مدة اليوم ، وهي السنة اللازمة بكل قانون عادي إلا إذا مر على ثلاث جهات هي البرلمان بمجلسيه وتصديق جلالة الملك . والأسهل أن يبدأ بالتصديق على القوانين من المجلسين ثم تتوج بتصديق

جلالة الملك . ولكن بالنسبة للقوانين التي أشارت إليها المادة ٤١ من الدستور فينتدى إقرارها بتصديق جلالة الملك ، ثم يأتي بعد ذلك تصديق البرلمان بمجلسيه . ولما كانت هذه الراسم التي نحن بصدها جائزة لتصديق جلالة الملك فلا بد من تصديق المجلسين عليها حتى تكون لها صفة النوام . إن هذه الراسم بمجرد صدورها تكتسب صفة القانون بحكم الدستور ولكنها صفة مؤقتة . ولأجل أن تصير حادثة يحمى — كما قلت — نظر المجلسين لها وتصديقهما عليها . يؤيد هذا التحجيم ما نصت عليه المادة ٤١ من وجوب دعوة البرلمان فوراً للاعتقاد في دور غير عادى نظرها . وبما أن البرلمان لم يدع في دور غير عادى فيجب على المجلسين أن يصدر في شأنها قراراً بالموافقة أو عدمها . أما نظرية اللجنة فلا يمكن قبولها بأي حال .

الرئيس — إن حضرة العضو المحترم متفق مع اللجنة على وجوب التأييد من جانب المجلس ، ولكن اللجنة تقول إن التأييد مستغاد ضمناً .

على نجيب افندى — إن دولة الرئيس يلاحظ أن إصدار مشروع قانون بتعديل بعض المواد يحمل في ذاته إقرار بقية المواد ؛ وهذا في رأيي غير كافى .

الرئيس — على حضرة العضو أن يثبت هذا .

على نجيب افندى — هل إذا صدر مشروع بتعديل — كالشروع للمروض اليوم — يتر الشروع الأصل أنه لا يزال معروفاً أمام المجلس أم أنه عرض وفرغ منه ؟

للقرر — عرض وفرغ منه .

على نجيب افندى — هذا لم يحصل ، لأنه يجب أن ينظر المجلس في هذه الراسم تفصيلاً مادة مادة ؛ ولكن الواقع الآن أن حضراتكم تناقشون مواد التعديل فقط .

الرئيس — إن لجنة الشؤون الصحية قد بحثت القانون مادة مادة ؛ ورأت تعديل بعض مواد ؛ وعرضت نتيجة أبحاثها علينا — ومعنى هذا أن القانون كله قد نظر في اللجنة .

على نجيب افندى — نظر اللجنة للرسم لا يكفي .

الرئيس — إن عمل اللجنة معروض علينا الآن ؛ والمجلس طبعاً حتى نظر المواد التي لم يتناولها تعديل اللجنة . ولعل للساعة قد وضعت الآن .

للقرر — وبما يؤيد رأى دولة الرئيس أن التبعية في الراسم بقوانين التي ترى اللجان إقرارها بدون تعديل أن نهدم عنها تقارير بطلب الموافقة عليها بدون أى اعتراض .

الرئيس — نقطة الخلاف تنحصر في هل التعديل يتر تصديقاً على بقية المواد ؟

على نجيب افندى — التعديل لا يتر تصديقاً لأن مناه إنشاء حكم جديد بدل حكم قديم . ويؤيد هذا أن الحكومة نفسها قررت في للذكرة الإنشائية التي كانت مرافقة لشروع قانون التصحيح أن تعديل هذه الراسم إنما يكون من طريق التشريع العادى ، بخلاف إنشائها فإنه يكتفى فيه قرار من أحد المجلسين .

الرئيس — الواقع أنه عندما يوافق المجلس على رأى اللجنة — سواء أ كان هذا الرأى يقضى بإقرار للرسم كما هو أم بتعديله — يكون مناه أن المجلس نفسه ينظر القانون وأقره على حله أو بعد تعديله . وبديهي أن الموافقة على التعديل تنفد الموافقة على المواد التي لم يحسبها التعديل .

على نجيب افندى — لا أزال على رأيي من أن الموافقة على التعديل لا تنفد الموافقة على المواد التي لم تعدل .

مصطفى محمود الشورى افندى — بنى حضرة الأستاذ على نجيب النظرية التي أخذ بها على تفسير المادة ٤١ ، ولكنى ألاحظ أن المجلس سبق أن قرر أن هذه الراسم لا تطبق عليها هذه المادة — فلا عمل للاستعداد بها في هذا البحث .

الرئيس — هل حضرة العضو المحترم يؤيد رأى اللجنة ؟

مصطفى محمود الشوربجي أفتدى — إننى أؤيد رأى اللجنة ؟ وقد صدق قرارها بالأغلبية ؛ وأنا عضو فيها .

حسن صبرى بك — أنا ضد رأى اللجنة ، لأن الأصل فى التشريع — بحسب المادة ٢٥ من الدستور — أنه لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان ومدق عليه جلالة الملك . ولكن هذه القاعدة استثنى منها بعض القوانين ، وهى التى تصدر استناداً للمادة ٤١ من الدستور ؛ ووضع لهذا الاستثناء حكم ؛ وهذا الحكم استثنى منه أيضاً حالة عدم إقرار أحد المجلسين ، ولكن الاستثناء لا يخرجنا عن القاعدة الأصلية وهى أن القانون ليكن يصبح قانوناً يجب أن يقرره المجلسان . نحن الآن نعدل قانوناً لم يقره المجلسان بعد ، فإذا يكون الحال لا عدلناه هنا بينما أن مجلس الشيوخ — وهو مشغل به الآن — قد لا يقره ؟ فكأننا نعدل قانوناً لم يكن قانوناً بالمعنى الذى أرادته الدستور من وجوب تصديق المجلسين عليه . ولو أخذنا الآن برأى اللجنة الذى يقضى بأن تصديق بعض المواد اعترافاً ضمنى بصحة المواد الأخرى التى لم تعدل لكان هذا غير صحيح لأن هذه المواد لم يبت فيها ، أو عبارة أخرى لم يقرها المجلسان حتى تكتسب الصفة القانونية بحسب نص الدستور . إذن ، احتفاظاً بنص الدستور ، يجب علينا أولاً أن نقر القانون ونبحث به إلى مجلس الشيوخ ليرى رأيه فيه ، حتى إذا وافق عليه واتيننا من هذه المرحلة شرعنا بعمل التعديل المطلوب ، وذلك تخادياً من عمل تعديل بالصفة القانونية لأصل غير حائز هذه الصفة .

القرار — اللجنة متمسكة برأياها . وترد على حضرة الأستاذ حسن صبرى بك بما يأتى :

قال حضرته إن الأصل فى القوانين العادية أن تصدر بعد أن يقرها البرلمان وصدق عليها جلالة الملك . وهذه هى الحال فيما نحن بسنده الآن . لأن هناك قانوناً قد صدر باعتبار بعض المراسم بقوانين التى صدرت مدة عطلة البرلمان فى حكم الصحة ؛ وهذا القانون قد قرره البرلمان وصدق عليه جلالة الملك ؛ والمرسوم الذى نحن بسنده هو من ضمن هذه المراسم .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قد نص فى هذا القانون على أن هذه المراسم بقوانين تخبر صحة ما لم يقرر أحد المجلسين غير ذلك . وبما أن هذا المرسوم لم يلقه أحد المجلسين فهو صحيح .

ويترى حضرته بأنه من الممكن ألا يقر مجلس الشيوخ هذا القانون لأنه مشغل به الآن ، فكيف ندله فى الوقت الذى قد يرفضه فيه المجلس الآخر . والرد على هذا الاعتراض فى متعنى البساطة ، لأنه بمقتضى النظام الشيع لا يصح لمجلس أن ينظر فى قانون يكون المجلس الآخر مشغولاً به فعلاً ؛ وعلى ذلك فإن مجلس الشيوخ سينتظر إلى حين أن نرسل إليه بهذا القانون مبدلاً بما نراه ؛ وبعد أن يقره مجلس الشيوخ يرسل إلى جلالة الملك للتصديق عليه ؛ فإن رأى مجلس الشيوخ ألا يقره يفسط القانون من ضمه .

هذا هو الطريق القانونى الواضح . أما الأستاذ على فريب فإنه يترى بأن هذه القوانين لم تدرس فى موضوعها ؛ وأن الواجب درسها من هذه الناحية لكي تحصل على قوة القانون . وهذا هو الواقع لأن هذه القوانين قد حولت على اللجان لدرسها .

واللجان تبحث فى تفصيلاتها وتقدم التقارير عنها للمجلس برأياها . فلما أن يقبلها المجلس وإما أن يرفضها ؛ وفى حالة التعديل يعتبر القانون للعدل صحيحاً إذا وافق عليه المجلسان بعد التعديل .

وقد قدمت لجنة الشؤون الصحية تقريراً لها إلى المجلس موافقة على بعض مواد للرسوم القديم ، وبمصلحة بعض اللواد الأخرى . فإذا رفضتم المشروع سقط القانون ؛ وإذا وافقتم عليه فبمضى هذا أنكم أقررتم للواد التى لم تعدل أيضاً . وأظن أن هذه المسألة من البساطة يمكن عظيم .

الدكتور أحمد ماهر — إن القانون الذى صدر فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ تحولاً للرسوم بقوانين التى صدرت منذ حل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى تاريخ انعقاد البرلمان فى ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ قوة القانون إنما اعتبرها مؤقتاً صحيحة إلى أن يحين الوقت للنظر فى موضوعها فيلتزم البرلمان أو يقرها ، لأن إقرار القوانين يجب أن يكون بالشكل الذى نص عليه الدستور ، أى أن يوافق عليها المجلس فى جلستها ثم تاتى موادها تفصيلاً ثم يوافق المجلس عليها بتناداة الأسماء بعد القراءة الثانية ؛ وهذه الإجراءات تتخذ فى المجلسين ، وبعد هذا يصدق عليها جلالة الملك

الرئيس — كل هذا حسن فيما يتعلق بالمعدل ، ولكن موضوع النقطة الآن هو :

هل تعديل بعض اللواد يعتبر تصديقاً على اللواد الأخرى ؟

يقول حضرة حسن صبرى بك إنه يخشى أن تهر القانون معدلاً بيننا أن مجلس الشيوخ — وهو مشغل به الآن — قد لا يقره .
ولكن مجلس الشيوخ ألا يوافق على القانون في كلتا الحالتين ، سواء قبل التعديل أم بعده ؟ فالنتيجة واحدة .
لقد بحث اللجنة القانون مادة مادة ٤ ورأت أنه لا يستحق التعديل إلا في مادتين أو ثلاث . والآن قد عرض هذا القانون على المجلس ؛ فإذا وافق عليه — كما وافقت عليه اللجنة — فكأنه وافق على المواد المعدلة وللواء التي لم تعدل .
ولا أظن أن الأستاذ حسن صبرى بك يذهب إلى أن المجلس أن يقر قانوناً أو يُلغيه ، وليس له أن يعدله .
حسن صبرى بك — إنى أقصد أن ليس للمجلس أن يقر القانون وأن يعدله في الوقت نفسه ، لأن هذا القانون لا يكون تاماً إلا بعد أن يستوفى الإجراءات اللازمة للقوانين ؛ ولهذا أرى أن صادق عليه أولاً ثم يرسل إلى مجلس الشيوخ ؛ وبعد هذا يصح تعديله .
الرئيس — إذن في مثل هذه الحالة نملك الإبقاء والإقرار ولا نملك التعديل .
حسن صبرى بك — أظن أننا لا نملك التعديل الآن كما ينت .

الرئيس — إذا سمحت هذه النظرية يكون القانون الذى صدر بخصوص للرأسم بقوانين التي صدرت في عطلة البرلمان لا فائدة منه مع أنه قانون حاز قوة القوانين . ومع ذلك أعلا نطق أنه من التناقضات أن يقر قانوناً اليوم ثم نؤخذ فتمدله في الغد !
إبراهيم الهلباوى بك — لقد قال دولة الرئيس ما كنت أريد أن أجده . فليس من المستحسن أن يقر المجلس قانوناً يصل أن جزءاً منه غير صالح ويحتاج للتعديل . وأظن أن عملاً كهذا لا يليق بالمجلس ؛ ومن رأي أن تقرأ المواد المعدلة والأصلية حين تلاوة القانون .
الرئيس — إن الإقرار الذى يقول به الأستاذ حسن صبرى بك لا يستبر إقراراً شكلياً وإنما هو إقرار بأن القانون مفيد ؛ فإذا قررنا ذلك وعدنا إلى تعديله كان ذلك اعترافاً منا بأننا قررنا قانوناً غير مفيد . والحلحلة أن التعديل تصديق لما لم يعدل ؛ ويمكننا أن نقرأ المواد المعدلة وغير المعدلة .

على نحب اخذى — مادام الأمر هكذا فإني أوافق على سلوك هذا الطريق .
الرئيس — إذن لم يبق من خلاف بيننا ؛ ونحن جميعاً موافقون على رأى لجنة الحماية . أليس كذلك ؟
(موافقة عامة) .

(في يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧) .

تليت للكتابة الآتية :

مجلس النواب

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لعلتكم مع هذا تقرير لجنة الشؤون الصحية عن الاقتراح اللقدم من حضرة الدكتور عبد الحالى سلم الخاص بالتجارة بالمواد المخدرة الذى أحيل على اللجنة في شهر يونيه سنة ١٩٢٤ ، وعن الرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها ، الذى أحيل على اللجنة من المجلس بمجلة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ .

وقد انتجبت اللجنة حضرة الدكتور عبد الحالى سلم ليكون مقررراً لها أمام المجلس عن الاقتراح ومرسوم القانون المذكورين الرسالة مودة من كل منهما مع هنا .

ونفضلوا ، بإسحاب الدولة ، بقبول عظيم الاحترام ؟

رئيس اللجنة

الدكتور حسن كامل

لقرر — بناء على القرار الذى أصدره المجلس في جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧ تكون دياجة مشروع القانون الخاص بالتجار في المخدرات كما يأتي :

» نحن فؤاد الأول ملك مصر

» قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه . »

وتكون المادة الأولى منه كما يأتي :

« عدلت المواد الآتية من الرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بوضع نظام للآجار بالهدرات واستعمالها على

الوجه الآتي :

« مادة ١ — تنفيذاً لتصوص هذا القانون تعتبر المواد المذكورة بمدى كواهر مخررة :

(١) الأيون الحام والأيون الطبي ومستحضراتهما التي تكون نسبة المورفين فيها ٢ في الألف فما فوق .

(٢) المورفين والكوديين » .

راغب إسكندر افندي — يجب أن تلى المادة الأصلية أولاً ثم المادة كما عدلتها اللجنة ؛ كما يجب تلاوة المواد التي لم تعدل .

للقرر — وهو كذلك .

الرئيس — لما تناقش المجلس في تعديل بعض مواد هذا الرسوم بقانون قام خلاف حول ضرورة الموافقة عليه أولاً ثم إدخال

التعديل المراد بعد ذلك .

وقد رأى بعض حضرات الأعضاء أن عدم إصدار قرار بالموافقة على هذا الرسوم بقانون يجهل في حكم الصدم ؛ ويتربط على ذلك

سقوط العقوبة المقررة فيه فيصبح الآجار بالهدرات غير معاقب عليه إلى أن يدخل القانون الجديد في طور التنفيذ .

ورأى غيرهم أن تعديل بعض المواد يعتبر إجازة ضخمة لبقا .

وقد رأيت ، والتوفيق بين هذه الآراء ، ألا نعدل الرسوم بقانون المشار إليه بل نضع قانوناً جديداً بالأحكام التي تريد تقرر بها للآجار

بالهدرات ، ينص في آخره على أن الرسوم بقانون الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ ، يصبح لاغياً من تاريخ سريان القانون الجديد .

مصطفى الححاس باشا — ما هو الداعي للرجوع إلى هذه النقطة ما دام المجلس قد فصل فيها ؟

الرئيس — إني رأيت أن الفكرة التي عرضتها على حضراتكم الآن لا تمنع أي سبيل إلى الاعتراض على التشريع الجديد .

مصطفى الححاس باشا — ما هي الاعتراضات الموجهة إليه ؟

الرئيس — لقد أبديت هذه الاعتراضات في لجنة الشؤون الدستورية .

مصطفى الححاس باشا — لا علم لنا بهذه الاعتراضات . وأرى أن هذا رجوع إلى المناقشة في قرار سبق صدوره من المجلس .

الرئيس — إن الرجوع إلى الحق فضيلة .

مصطفى الححاس باشا — لا جدال في ذلك ؛ وإنما يجب أن نتأكد من أن ما علمناه كان مخالفاً للحق ؛ كما أننا نريد الوقوف على

الأسباب التي أدت إلى الرجوع إلى مسألة فصل فيها المجلس .

الرئيس — الاعتراضات التي أبديت كثيرة ، منها :

إذا كان الرسوم بقانون المشار إليه قد نص على عقوبة معينة للآجار بالهدرات لعدم التصديق عليه يلغى هذه العقوبة لأنه يمكن

إبطال مثل هذا الرسوم بقانون عدم إقرار أحد المجلسين له ؛ وهذا يؤدي إلى أن الآجار بالهدرات يصبح مباحاً غير معاقب عليه

من تاريخ عدم الموافقة على الرسوم بقانون إلى اليوم الذي يصبح القانون الجديد فيه نافذاً ، لأنه لا يمكن للحاكم أن يطبق قانوناً غير

معمول به كما أنها لا تستطيع أن تأخذ بأحكام قانون قبل سريانه . وقد أوجب على هذا الاعتراض بأنه إذا كانت العقوبة التي يقررها

التشريع الجديد أخف من العقوبة المقررة أصلاً — بأن أصبحت خمسة شهور مثلاً بدأن كانت عشرة — فإن العقوبة التي توقع على المتهم

في خمسة أشهر لا عشرة .

ولكن ماذا تكون الحال لو انسكت الآلة وكان التعديل يرمي إلى تشديد العقوبة بحسبها ستة بدل ستة أشهر مثلاً ؟

عبد يوسف بك — يقابله في جميع الأحوال بالقوة الأخف .

الرئيس — وماذا يكون الحل إذا تبرت طبيعة القوة من ضمانة إلى حبس ؟

محمد يوسف بك — يؤخذ بأخف العقوبات في جميع الأحوال .

مصطفى الحامد بك — توقع العقوبة للتصوص عنها في الرسوم بقانون لأنه لا يزال معمولاً به .

الرئيس — إن ذلك غير مستطاع لأن للرسوم قانون أصبح غير معمول به بسبب عدم إقرار المجلس له .

وهناك اعتراض آخر ، وهو أن الطلاب تعديله مرسوم بقانون لا قانون ، والتعديل لا يكون إلا للقوانين . وما دام الأمر كذلك يجب علينا أن نضع حرساً جديداً ولا نعدل القديم ، ثم تنس في آخر التشريع الجديد على أن للرسوم بقانون القى كان معمولاً به أولاً يصبح لاحقاً من تاريخ سريان القانون الجديد .

مصطفى بك الحامد — على هذا الاعتبار يكون للرسوم بقانون قائماً ومعمولاً به .

الرئيس — نعم ، إلى أن يصبح القانون الجديد نافذاً . وعلى كل حال نأخذ بالرأي على حضراتكم حتى لا يقع في التناقض ، وحتى لا يكون هناك اعتراض على أعمالنا . إن المسألة في الواقع شكلية لأن التعديل الذي أدخلته اللجنة لم يشمل إلا بعض المواد ، أما الباقي فتركته على ما هو عليه . وأظن أنه لا اعتراض لأحد — حتى ولا حضرة حسن صبرى بك — على الطريقة التي أشرت بتابعها . حسن صبرى بك — لا اعتراض مطلقاً .

مصطفى النحاس باشا — بدى ألا يترشح حضرة حسن صبرى بك على هذه الطريقة لأنها متفقة مع الرأي الذي أبداه في هذه النقطة .

الرئيس — كلا . لقد كان رأى حضرة أن يوافق المجلس أولاً على المرسوم بقانون ثم يعدل بعد ذلك ما يريد تعديله .

مصطفى النحاس باشا — لا أرى داعياً لاتباع هذه الطريقة لأن الاعتراضات التي أبدتها دولة الرئيس مبنية على أمور تقارب ما اعتبرناه نتيجة طبيعية لقرار المجلس .

أما الاعتراض الأول فلا محل له ولا خوف من الوقوع في التناقض ، لأن تعديل العقوبة في القانون الجديد لا يمنع الحاكم من توقيع العقوبة الأصلية ما دنا لم نلغ الرسوم بقانون جملة بل اعتبرناه في حكم الصحيح . ولذلك يكون قائماً ومعمولاً به إذ أن القانون الذي أصدره المجلس بشأن مثل هذه المراسم نص على

الرئيس — لا حق لك في الاستكهاد بهذا القانون .

مصطفى النحاس باشا — إن لي بلا شك حق الاستكهاد به .

الرئيس — إن القانون الذي تشير إليه لم يزد شيئاً على حكم المادة ٤١ من الدستور . إن القرار الذي أصدره المجلس يقضى باعتبار مثل هذه المراسم بقوانين في حكم الصحيحة إلا إذا قرر أحد المجلسين عدم اللواقعة عليها . والأشباب التي أدت إلى إصدار هذا القرار مبنية في تحرير لجنة الشؤون الدستورية ؛ وتخلص في أن هذه المراسم بقوانين غير دستورية ؛ ولا يمكن تطبيق نص المادة ٤١ من الدستور عليها . فكل ما ضله المجلس هو أنه اعتبر مثل هذه المراسم بقوانين داخلة في حكم المادة ٤١ المشار إليها . ولكن المجلس لم يقصد مطلقاً أن يسطى هذه المراسم بقوانين قوة أكثر مما تعطى لها المادة ٤١ ؛ ولذلك نص القرار على أنها تعتبر في حكم الصحيحة ، أى في حكم المراسم بقوانين التي تصدر أثناء عطلة البرلمان طبقاً لنص المادة ٤١ .

أما القول بأن قرار المجلس المشار إليه يسطى هذه المراسم بقوانين قوة فتخالف روح التشريع ولما قصده واضع المادة ٤١ من الدستور ، ونصها :

« إذا حدث — فيما بين أدوار انعقاد البرلمان — ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي ، وعرض هذه المراسم عليه في أول اجتماع له . فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

مصطفى النحاس باشا — هذا هو نص القرار الذي أصدره المجلس بهذا الخصوص : « تعتبر هذه المراسم بقوانين في حكم الصحيحة

مادة ٤١ »

من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها . ومعنى هذا أن تلك المراسم بقوانين تعتبر في حكم الصحيحة إلى ما شاء الله إلا إذا صدر قرار بعدم الموافقة عليها من أحد المجلسين في هذه المدة .

الرئيس — هذا هو حكم المادة ٤١ من الدستور .

مصطفى النحاس باشا — إن المادة ٤١ تعتبر هذه المراسم بقوانين في حكم الصحيحة حتى تعرض على البرلمان ، فإذا لم تعرض عليه سقطت ؛ أو إذا عرضت ولم يقرها فإنها تسقط أيضاً .

الرئيس — لقد أثيرت المناقشة حول هذه المراسم بقوانين بعد عرضها على المجلس ، فلا محل للذكر هذه النقطة لأنها خارجة عن الموضوع .

مصطفى النحاس باشا — النتيجة أنها معتبرة في حكم الصحيحة إلا إذا لم يقرها أحد المجلسين .

الرئيس — ما هي القوة التي أعطتها قرار المجلس لهذه المراسم بقوانين أكثر مما نصت عليه المادة ٢٤١ ؟

مصطفى النحاس باشا — إنها تعتبر في حكم الصحيحة إلا إذا قرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها ؛ مع العلم بأن عدم الموافقة عليها مقصور به عدم الموافقة عليها جملة لا عدم الموافقة على جزء من أحدها .

الرئيس — لم يمرض شيء من هذا على لجنة الشؤون الدستورية .

مصطفى النحاس باشا — يجب أن يكون التعديل بقانون . أما الإلغاء فيمكن فيه عدم موافقة أحد المجلسين عليها .

الرئيس — إن قرار لجنة الشؤون الدستورية مخالف لذلك .

ولم يكرم عبيد افندي — إذا فرضنا جدلاً أن لجنة الشؤون الدستورية قررت غير ذلك — وهي لم تقرر — فلا يمكن لأية هيئة تشرعية أن تعطى للمراسم بقوانين التي صدرت أثناء عطلة البرلمان قوة أكثر مما أعطتها المادة ٤١ ، لأن الدستور أراد طبقاً لنص هذه المادة أن يسلطها قوة محدودة .

إذا قلنا بغير ذلك وقمنا في تناقض غريب ، وأبدنا نظرية لا وجود لها قانوناً ، وهي نظرية إلنا ، قانون بمجرد عدم موافقة أحد المجلسين عليه ، ما دامت هذه المراسم بقوانين في حكم الصحيحة وجب إلناؤها بقانون . ولهذا فإن أوافق دولة الرئيس على رأيه .

مصطفى النحاس باشا — لقد تلا دولة الرئيس الآن نص المادة ٤١ ؛ ومنه يتضح أن هذه المراسم بقوانين تعتبر في حكم الصحيحة وتبقى حافظة لقوتها إلا إذا قرر أحد المجلسين عدم الموافقة على أحدها في جملة .

الرئيس — من أين أتيت بشرط عدم إقرار أحد المجلسين للرسوم بقانون في جملة ؟

مصطفى النحاس باشا — إن المقصود بعدم الإقرار هو عدم إقرار القانون في مجموعه ، لأن إقرار جزء منه وعدم الموافقة على الجزء الآخر لا يجعل للقانون الأمل وجوداً .

أما اعتراض الأستاذ ولم يكرم بأنه لا يجوز قانوناً إلناء قانون بمجرد عدم موافقة أحد المجلسين عليه فإرد عليه أن هذا هو القرار الذي أصدره المجلس .

إن العمل الإيجابي لإسقاط أحد هذه المراسم بقوانين هو صدور قرار من أحد المجلسين بعدم الموافقة عليها .

أما العمل السلبي — أي الكسوت — فلا يقطعها بل يحلها حافظة قوتها .

ولم يكرم عبيد افندي — هذا هو حكم المادة ٤١ بينها .

مصطفى النحاس باشا — سواء كان ذلك في حكم المادة ٤١ ، أو القانون الذي وضعه المجلس ، فالنتيجة أن هذه المراسم بقوانين لا تسقط إلا بسبل إيجابي كما ذكرت .

الرئيس — هذا هو قرار لجنة الشؤون الدستورية على هذه النقطة :

« من حيث إن المراسم بقوانين الصادرة من تاريخ حل مجلس النواب الواقع في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ لغاية انعقاد البرلمان في ١٠ يونه سنة ١٩٣٦ صدرت لا بين أدوار انعقاد البرلمان بل في مدة تعطيله حيث لا يمكن عقده لمرضا عليه ؛

وحيث إن المستور في المادة ٤١ لم يجز للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون إلا في للدة الأولى فقط — وهي مدة ما بين أدوار الانعقاد حيث يمكن عقد البرلمان فوراً وعرضها عليه ؛

وحيث إنه لا يمكن إجراء حكم للدة التي بين أدوار الانعقاد على مدة التعطيل بقياس المشابهة :

أولاً لوجود الفرق بين للدة الأولى وللدة الثانية ، وهو فرق جوهري لتعلقه بمله هذا الحكم ، وبوجود هذا الفرق تعدم المشابهة ؛
وثانياً لأن نص المادة ٤١ السالف ذكرها هو نص استثنائي لا يصح القياس عليه ؛

وحيث إنه بناء على ذلك لا تكون المادة ٤١ من المستور منطبقة على هذه المراسم ، وحيث تكون هذه المراسم غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً ؛

وحيث إنه يترتب على هذا البطلان سقوط جميع الآثار للترتبة على هذه المراسم من وقت صدورها ؛

وحيث إن تميم نتائج هذا البطلان — وإن كان طبعياً ، وموافقاً للمبادئ العامة ، ومتحقاً قضائياً معها كانت خطورته لأن السلطة القضائية مكافئة بتطبيق القوانين كما هي بقطع النظر عما يترتب عليها من النتائج إلا أن الحالة ليست كذلك بالنسبة للسلطة التشريعية التي لا يجدها إلا العدل والمصلحة العامة ؛

وحيث إنه لا شك في أن تميم حكم البطلان على نتائج كثيرة من هذه المراسم يترتب عليه انقلاب هائل فيه ضرر كبير على المصالح العامة وحقوق الأفراد ، وهو ما لا يمتنان به ولا يصح تعرض البلاد له ؛

وحيث إنه ليس أقدر من الشارع على التوفيق بين احترام المستور وبين الوفاة من هذا الانقلاب فيما يخص المراسم التي تؤدي إليه بأن يقصر بطلان المراسم المذكورة على منفة المستور ويجعلها في حكم الصحيحة بالنسبة لتتأجها ؛

وحيث إن لهذه الطريقة نظيراً في الشرع القرني الذي يجز لهكمة التقض والإيرام إلشاء الأحكام الصادرة بالبرادة في منفة القانون واستبقاها بالنسبة لتتأجها ؛

وحيث إن الإبطال في منفة المستور يترتب عليه قطع كل شك بالنسبة لعدم دستورية مثل تلك المراسم ومنع كل تأويل وتخدير للسلطة التنفيذية من العودة إلى الوقوع في هذا المهنور ؛

وحيث إنه يجب العمل على استبقاء السكينة للنفس والتمهيد للصفا بعد المحصومة ؛

وحيث إنه ، تطبيقاً لمهنة المبادئ ، ترى اللجنة (أولاً) أن جميع المراسم بقوانين الصادرة من تاريخ حل مجلس النواب الواقع في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ لغاية انعقاد البرلمان في ١٠ يونية سنة ١٩٣٦ غير دستورية ، وباطلة بطلاناً أصلياً في منفة المستور .

(ثانياً) إن حكم هذا البطلان يسرى على نتائج المراسم بقوانين المبينة بالكشف المرافق لهذا بما كان خاصاً بالانتخابات ، أو لم يطبق للآن ، أو تضمن نصوصاً تدري على أحكام انتهائية بحقوق مكتسبة .

(ثالثاً) إنه فيما عدا ذلك من المراسم بقوانين يصدر قانون يجعلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد مجلسي الشيوخ أو النواب عدم الموافقة عليها . ومن المتفق عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

(رابعاً) منأ تشكرار إصدار مثل هذه المراسم يجب التعديل بوضع القانون المشار إليه في المادة ٦٨ من الدستور وتضمنه نصاً بمقابلة من يتعرض من وزراء الدولة في المستقبل لاستصدار مثل تلك المراسم بقوانين . ومن المتفق عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

ومن هنا يتضح أن تقرير لجنة الشؤون الدستورية لم يأت بجىء خلاف ما نص عليه في المادة ٤١ .

مصطفى الحنص باشا — إن الأسباب التي تلاها دولة الرئيس الآن لا تمزج الرأي الذي أبداه .

الرئيس — إن آسف لاستداعي على أدلة لا تمزج رأي في نظرك .

مصطفى النحاس باشا — حتى في حكم المادة ٤١ فإن ...

الرئيس — لست أدري ما ألقى تقمعه ؟ قد عرضت فكرة رأيها موقفة بين الآراء المتضاربة ومامة لتناقض أو الاعتراض .

مصطفى النحاس باشا — اعتراضى هو أن في اتباع هذه الطريقة خروجاً عن حدود القانون ، لاسيما قد وضعت لجنة الحفائية تهريراً بخصوص تعديل مواد هذا الرسوم بقانون طبقاً لما قرره المجلس في هذا الموضوع . فحفظاً لكرامة المجلس ، واحتراماً لقراراته ، أراي مضطراً لتسلك برأيي .

الرئيس — يجب أن يكون رأينا في التشريع الوصول إلى الحق دون الانضات إلى العواطف . وإذا كنت غير موافق على الفكرة التي أبدأها فيجب أن تبين الضرر الذي يتبع من العمل بها .

مصطفى النحاس باشا — الضرر شيء وما قرره المجلس شيء آخر .

ولم مكرم عبيد افندى — ما رأي سعادة مصطفى النحاس باشا في القوة ؟

مصطفى النحاس باشا — إذا عدلت القوة فإن القوة الأصلية توقع حتى يرسى القانون الجديد ، لأن تعديله — مع عدم إلغاء الرسوم بقانون في جملة — لا يؤثر على القوة الأصلية . فجميع الخلافات التي ترتب في المدة التي ما بين التعديل وبين سريان القانون الجديد توقع على مرتبتها القوة الأصلية ، ويكون التطبيق صحيحاً مهما كان التعديل .

الرئيس — كيف يكون ذلك وقد أصدر المجلس قراراً بالتعديل ؟

مصطفى النحاس باشا — إن قرار المجلس لا يستطيع إلغاء مادة وإنما يستطيع إلغاء القانون بأكمله . فإذا لم يوافق على القانون في جملة سقط في الحال . ولكن إذا لم يرضه في جملة ، بل اكتفى بإدخال تعديل على بعض مواد ، فإن هذا التعديل لا يؤثر في القانون الأصلي الذي يبقى معمولاً به حتى يدخل التعديل في طور التنفيذ .

الرئيس — من أين أثبت بأن الإلغاء لا يرسى في الحال إلا إذا كان متصلاً على القانون في جملة ؟

مصطفى النحاس باشا — من خمس عبارة الدستور أو قانون التصحيح ، فلها تقول « إذا لم يقر أحد المجلسين » . فعلم الإقرار إنما يقع على القانون كاملاً . أما إذا أقر المجلس بعض أحكام القانون وعدل البعض الآخر فإن القانون الأصلي يبق كالمكس حتى يدخل التعديل في دور التنفيذ . ولأضرب لذلك مثلاً : عرض على المجلس أحد هذه المراسيم بقوانين ، فرأى ألا يوافق على مادة واحدة منه وقال : إني لا أوافق على المادة الثلاثية من هذا المرسوم الذي اعتبر في حكم التصحيح ، فهل بمجرد هذا القول تُلغى هذه المادة دون أن يصدر إلانها قانون ؟ كلا ثم كلا ؟ هذا مستحيل .

الرئيس — من أين جئت بهذا الحكم ؟

مصطفى النحاس باشا — لأن المجلس ، بأكثره أو بإلانة مادة واحدة ، قد أقر القانون كله إلا أنه المادة . فهو لم يرض القانون في جملة .

الرئيس — من القواعد المسلم بها أن كل حكم في قانون هو قانون في ذاته . فإذا أقيمت مادة فكانت أقيمت قانوناً . وإذا يجب أن ينفذ الإلغاء في الحال .

مصطفى النحاس باشا — أذكر الآن النقطة الأخرى ، وهي أن المرسوم حيناً أخذ حكم الصحة أصبح قانوناً لا يمكن تعديله إلا من طريق التشريع الصادر عملاً بالمبادئ العامة . أما إلانها فيكون فيه قرار أحد المجلسين لأن هناك نصاً صريحاً بذلك ، وهذا النص استثناء من القاعدة العامة لا يجوز التوسع فيه .

الرئيس — ولكن من أين جئت بهذا ؟

مصطفى النحاس باشا — قلت ذلك إن الإلغاء عمل واحد ، ولذا جز أن يكون فيه قرار أحد المجلسين . أما التعديل فيضمن إلغاء وإنشاء ، ولذا فإنه يحتاج إلى قانون يوافق عليه المجلسان وصدق عليه جلالة الملك .

على نجيب افندى — القانون ، لأجل أن يكون قانوناً ، يجب أن يصدره نس من أحد المجلسين ثم يرسل هذا النص للمجلس الآخر فيوافق عليه بلا تعديل ، ثم يصدق جلالة الملك على هذا النص المتحد من المجلسين . إذن القانون وحدة لا تهل التجزئة . فإذا فرض أن

جلس النواب وافق على نص ثم أرسل مجلس الشيوخ فأقره بعد تعديله . ففي هذه الحالة لا يكون هناك قانون لأن رغبة المجلس لم تتقاف على نص واحد فلا يبق هناك إلا مشروع قانون .

نأتي الآن بالحالة التكميلية التي نحن بسندنا ، وهي أنه صدرت بأمر الأوامر من جلالة الملك في صورة مرسوم بقانون ، ثم عرض هذا المرسوم على المجلس ، وإذا جاء أحدها وغيره في بعض نصوصه فإنه لا يمكن أن يسمى هذا موافقة على البعض وإنشاء البعض الآخر ، لأن رغبة المجلس لم تنفذ مع رغبة جلالة الملك المدونة في المرسوم . والواقع أن وحدة النص يجب أن تعتبر أساساً دستورياً ، ففي الحالة الحاضرة تكون هذه المراسم بقوانين إرادة صادرة من إحدى الجهات التشريعية . فيجب ، لكي تصبح لها قوة القانون كاملة ، أن تتلقى بإرادة المجلس من غير تعديل فيها . فإذا أراد أحد المجلسين أن يبدل في بعض مواد أحد هذه المراسم أو في مادة منه فإن هذا يسقطه في الحال لعدم اتفاق الرغبات على نص واحد وهو الأساس الدستوري في التشريع كما قلت آنفاً . والذي أريد أن أستخلصه من ذلك أن الطريقة التي أشار إليها معادة النحاس باشا من الاكتفاء بتعديل ما يراد تعديله لا تطبق كثيراً على الشكوك الدستورية ، ففكرة وحدة القوانين . أما ما أشار به دولة الرئيس من إصدار قانون جديد شامل للواد المعدلة وغير المعدلة فهو في نظري أقرب إلى روح الدستور .

حسن صبري بك — يتساءل معادة النحاس باشا عن الضرر الذي يفتش من العمل بما تم عليه الاتفاق في الجلسة الماضية . والجواب على ذلك أن الضرر الذي نخافه هو التشكك في عمل تشريعي يصدر من البرلمان . فما لاشك فيه أن التعديل إنشاء وإنشاء وإلغاء وفي وقت واحد . وقد ضرب سعاده مثلاً بقانون تلقى منه مادة واحدة ، ثم تسأل عما إذا كان يتبرر مطلقاً أم لا . ولكن كان الواجب عليه أن يمسك المثل فيفترض أن مرسومًا مكونًا من عشرين مادة ألقى منه تسع عشرة وأبقى منه مادة واحدة ، فهل يقال إنه — بالرغم من إلغاء التسع عشرة مادة — لا يزال القانون باقياً صحيحاً ، هذا ما كان يجب أن يتساءل عنه .

والواقع أن هناك ضرراً قد يكون محققاً إذا ما عملنا ما اتفق عليه في الجلسة الماضية ؟ وهذا الضرر ممنوع يقيناً إذا أخذنا بالاتفاق الذي عرضه علينا دولة الرئيس اليلة . ولو لم يكن لهذا الاقتراح من فائدة إلا أنه يمنع التشويش في أساليب التشريع لكني .

وليم كرم عبيد اقضى — لم يبق لي بعد ما قيل إلا كلمة واحدة ، وهي أن زميلي النحاس باشا لم يرد على الاعتراض العمل الوحيد الذي وجه إلى الشكوك السابقة ، وهو أننا إذا أردنا تعديل مادة القوة في المرسوم المعروض علينا ، فإنه بمجرد إقرارنا هذا التعديل نكون قد أنقينا المادة الأصلية . ولكن التعديل لا يمكن أن ينفذ إلا بعد موافقة مجلس الشيوخ ومصادقة جلالة الملك ، بمعنى أن الإنشاء يسقط في الحال ولكن الإنشاء ملق على موافقة المجلس الآخر وموافقة جلالة الملك . ففي الفترة الواقعة بين الإنشاء وعمل الإنشاء لا تكون هناك عقوبة ، فلماذا يصنع القاضي ؟ هذا هو الاعتراض العمل . أما قول حضرة الزميل العائلي بأننا لا نستطيع أن نرفض مادة واحدة بل الذي نستطيعه هو أن نلغي القانون كله فنحن القاعدة العامة ، لأن القى يملك الكل يملك الجزء من باب أولى . وفضلنا عن هذا فإن الاقتراح الذي أبداه دولة الرئيس فيه حفظ لكرامة المجلس ، لأنهم — وأنا عضو في المجلس — أن يقيدي قانون أصدرته أنا . فسواء من وجهة الشكرامة أو من الوجهة القانونية لا أرى أي اعتراض على اقتراح دولة الرئيس .

إبراهيم الملبوي بك — لقد رجحت ذاكرتي في القرار السابق إصداره فوجدت أن ما أبداه دولة الرئيس اليلة ليس فيه رجوع عن ذلك القرار . والواقع أن اللجنة جاءت لنا بتعديل فقنا إنه يصرف علينا الحكم فيها إذا كان هذا التعديل كافياً أم لا حتى نطلع على نصوص القانون بأجمعها ، ونقابل الأسس بالتدريعات . ومن الطبيعي إذا عرض على الأصل كله ألا أمر على الواد غير المعدلة دون مراجعتها أيضاً ، إذ قد يتراءى لي أن أعدتها هي الأخرى . فلهذا اقترحه دولة الرئيس اليلة أمر طبيعي ومتفق مع ما سبق تقريره ، وهو أن نمر على كل مادة من مواد المرسوم . فلماذا جد حتى يقال إننا عدلنا عن رأينا ؟ الواقع أن اقتراح دولة الرئيس هو الطريقة العملية لتنفيذ القرار السابق ، لأنه من المستحيل أن أقبل المناقشة في تعديل نص لم يمرض على أصلاً ؛ كذلك من المستحيل أن أمر على الواد التي لم يمسها التعديل دون غيرها .

مصطفى النحاس باشا — يقول حضرة الأستاذ صبري بك : ماذا تكون الحال إذا كان الرسوم المعروض على المجلس مكوناً من عشرين مادة فقرر المجلس إلغاء تسع عشرة منها وأبقى مادة واحدة ؟

الجواب بسيط ، فإنه عندما يكون أمام المجلس عشرون مادة فلا يوافق على تسع عشرة منها فلا أقل من أن يقول إنه غير موافق على

الرسم فيسقط في الحال . والواقع أن الأمر لا يخرج عن إحدى حالتين : إما أن يرد المجلس إلغاء القانون مرة واحدة فيمكن ألا يقره فيسقط من تلقاء نفسه ، والمجلس بذلك أن يضع قانوناً بالمادة الواحدة الباقية ؛ وإما أن يرد المجلس تعديل هذا الرسم بإلغاء ١٩ مادة منه وإبقاء المادة العشرين — وهذا في نظري أمر مستغرب للغاية — وعندئذ يأخذ التعديل طريقه القانوني المعتاد .

الرئيس — وفي هذه الحالة يعتبر القانون الأصل باقياً أم لا غياً ؟

مصطفى النحاس باشا — يظل باقياً حتى ينظر القانون المعدل .

سلامة ميخائيل بك — إلى مؤيد سعادة النحاس باشا في رأيه . هذه للرأسم قد اعتبرت في حكم الصحيحة ؛ فما دلت معتبرة كذلك فهي قائمة ولا يمكن أن تنقذ قوتها إلا إذا رفضها أحد المجلسين ؛ وإذا لم ترفض فهي قائمة . فلماذا فرضنا أن مادة القوة قد عدلت فهذا التعديل لا يكون له تأثير على النص الأصلي بل يبقى حافظاً لقوته حتى يصدر قانون بالتعديل . فسلالة القوة مثلها كمثل باقي نصوص القانون ، بمعنى أن القوة الجديدة لا تؤثر على القوة القديمة إلا بعد أن يصدر بها قانون .

الأستاذ وسام — نحن سنعدل القانون ونخفض القوة ؛ ومعنى هذا اعتراف منا بأن القانون القديم صارم ومجحف ، فهل يصح ، مع اعترافنا بهذا ، أن نترك هذا القانون نافذاً حتى يدخل التعديل في طور التنفيذ ؟

الرئيس — وهل ترى ضرراً في اقتراحى ؟

الأستاذ وسام — للسألة كلها شكلية . وأرى أنه لا يصح أن نهر الظلم الذى نترف بوجوده بطريقة واضحة .

الرئيس — وهل لك أن تدنا على الطريق الذى تتفادى به هذا ؟

وليم مكرم عبيد افندى — ألم نقل في لجنة الشؤون الدستورية إن هذه للرأسم باطلة ومع ذلك أقررناها ؟

الرئيس — السعوية ، يا حضرة الأستاذ وسام ، أن الإلغاء في الحالة التى نحن بصدها ينفذ في الحال متى قررناه ؛ ولكن التعديل لا يتم إلا بموافقة المجلسين ومصادقة جلالة الملك . فالسعوية ليست آتية من طبيعة الاقتراح بل من طبيعة العمل . وأنا أرى أن هذا الاقتراح مانع لكثير من الضرر ؛ وأظن أن النقطة قد استوفيت .

للوافق رأى سعادة المجلس باشا يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — إذن نقرر أن تنسق قانوناً جديداً يشمل المواد التى عدلت والمواد التى لم يمسسها التعديل ، مع إضافة مادة بأن القانون القديم يظل معمولاً به حتى يعمل بالقانون الجديد .

(في ٣١ يناير سنة ١٩٢٧) .

لا محل للنظر (بالمجلس الثانى) في مرسوم صدر استناداً للمادة ٤١ من الدستور إذا كان المجلس الأول أصدر قراره بعدم

الموافقة عليه ؛ ويكتفى في ذلك بتسجيل إخطاره بعدم الموافقة .

على الإخطار الوارد من مجلس النواب ، وهنا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أخبر دولتمك أن مجلس النواب نظر مجلسه المنعقدة في يوم الاثنين ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ . في تقرير لجنة المعارف عن البائتين الآتى بينهما :

١ — الأمر للملكى رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ إلحاق المدارس الأولية للطلين ومدرسى دار الصوام والقضاء الشرعى بالجامعة الأزهرية

الكبرى ، وإبقاء وزارة المعارف العمومية متولية لإدارة هذه المدارس .

٢ — مرسوم بإنشاء مجلس إدارة لإدارة المدارس والطلين الأوليين .

قرر المجلس بطلانها جميعاً .

فاقتضى إخطار دولته بذلك .

ومع هذا تقرر لجنة للمعارف ومضبطة الجلسة التي نظر المجلس فيها هاتين اللأيتين .

وتفصلوا ، بإصاحب الدولة ، بقبول عظيم احتراماتي ؟

رئيس مجلس النواب

سعد زغلول

القاهرة في ٢ فبراير سنة ١٩٢٧

دولة الرئيس — أألم هذا الإخطار يوجد لدينا حلان اثنان . أما أولهما فإلكفاء بتسجيده عملاً بالمادة ٤١ من الدستور التي تنص على أن عدم إقرار أحد المجلسين لرسوم من هذه اللراسيم كاف في إزالة ما له من قوة القانون .

وأما الحل الثاني فهو أن نحيل هذا الإخطار على اللجنة المختصة لنفسه وتقديم تقرير عنه للمجلس . ومن البديهي أن النتيجة العملية ستكون واحدة في كلتا الحالتين ، لأنه لا يختلف اثنان من ذوي القول أن الرسوم باطل بطلاناً جوهرياً .

ولكني أميل إلى الأخذ بالحل الثاني للأسباب الآتية :

(أولاً) لأنه يحتمل بنا أن نأخذ نصيناً من التسولية مع المجلس الآخر .

(ثانياً) لأن نفهم طلبية الأزهر أن البرلمان بقسميه موافق على إعادة للدارس الأولية للمعلمين ومدرسي دار العلوم والقضاء الشرعي إلى وزارة المعارف ، أي أنه موافق على رد الشيء إلى أصله القانوني .

لقد كنت أفهم الإضراب وطرق العنف الأخرى المبالة له إذا كانت البلاد تحت الحكم المطلق ؛ ولكنها الآن تستظل بالدستور الذي يمكن كل من له شكوى من أن يقدم بها بالطرق المشروعة ، فينصف إذا كان على حق . ومع ذلك فإني أشفق على طلبة الأزهر ، فإنهم ، بحكم الطبيعة ، غير مستهلين قوة الحكم على الأشياء لحداثة سنهم ، فهم لا يستطيعون تقدير الأمور حق قدرها . ولكني أرى من واجبي أن أعلن من أعلى هذا التبر السخط كل السخط على هؤلاء المدرسين الذين يحاولون استغلال ثقة خبرة هذا الشباب لمآرب شخصية لإحداث الاضطرابات في البلاد .

(تصديق جلد) .

وإني واثق أن حكومتنا الرشيدة ، بمد ما استعملته ، ستتخذ ضد هؤلاء المفسدين المهيجين ، المهرزين على عصيان الدستور ، الساعين في إثارة الفتنة ، ما يستحقونه من العقاب الصارم ؛ والبرلمان من ورائها يؤيدها ويشد أزرها .

(تصديق جلد) .

حضره محمد محمود خليل بك — إني أنضم إلى دولة الرئيس في استيائه من الحركة التي قام بها الأزهريون . ولكنني لملاحظة من الجهة الدستورية وهي أن المادة ٤١ من الدستور صريحة في أن اللراسيم الصادرة فيا بين أدوار الانقضاء تفقد — إذا لم يقرها أحد المجلسين — ما كان لها من قوة القانون ؟ فلا عمل إذن لنظر هذا المجلس في الأمر للملكي الخاص بإلحاق المدارس الأولية للمعلمين ومدرسي دار العلوم والقضاء الشرعي بالجامعة الأزهرية الكبرى . وكذلك لا عمل للنتظر في الرسوم الصادر بإنتشاء مجلس إدارة لدار العلوم والمدارس الأولية للمعلمين لأنهما بطلاناً فضلاً وزال كل ما كان لهما من قوة القانون بمجرد عدم إقرارهما بمجلس النواب . فلا يوجد الآن أمامك أمر يصح أن تنظروا فيه . وأما تمامتنا مع مجلس النواب في قراره فهو ما لا نزاع فيه ؛ ولذلك أقترح تسديلاً فيا فضل دولة الرئيس الأخذ به ، وهو تعديل يؤيد موافقة هذا المجلس على ما ذهب إليه مجلس النواب في هذا الشأن ، ويتفق مع نصوص الدستور — وإني أقدم اقتراحاً بذلك .

على الاقتراح ، وهذا نصه :

المجلس — بند علمه بإخطار مجلس النواب الخاص بقراره الذي ألقى به الأمر للملكي الخاص للمدارس الأولية للمعلمين ومدرسي

القضاء الشرعى ودار العلوم بالجامعة الأزهرية الكبرى ، والمرسوم بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم والمدارس الأولية للمسلمين والاكتفاء بتسجيله ذلك الإخطار لديه عملاً بالمادة ٤١ من الدستور ، ويصدق عليه كدولة الرئيس — يقرر :

(أولاً) تضامته مع مجلس النواب في قراره السابق ذكره .

(ثانياً) استنكاره للحركة الرجعية التى يقوم بها الأزهريون الآن ؛ كما يستنكر تضيق وتنشيط بعض العلماء والمفكرين ورجال المعاهد الدينية لهم في حركتهم .

(ثالثاً) إبلاء الحكومة ثقته التامة للشرب على أبهى القاعين بهذه الحركة ، وللموعزين بها ، والمشتكين فيها سراً كان أو جهراً .

سعادة محمود شكرى باشا — عرض علينا دولة الرئيس الحليين الذين يراها في هذا الموضوع . وإنى أرى أن لا عمل للعمل بالحل الثانى إذ الأمر ظاهرياً ظهوراً تاماً لعدم دستورية الرسومين اللذين قرر مجلس النواب بطلانها . ظاهر من نص المادة ٤١ من الدستور أنه ما دام أحد المجلسين لم يقرر مرسوم من هذه المراسم فلا عمل ولا ضرورة لإصدار قرار من المجلس الآخر . ولكن إزاء الحالة الحاضرة ، ولكي لا يتجلى أحدنا شك في أن المجلسين تضامنان في رأى واحد في هذا الأمر ، أرى أن ينطق مجلس الشيوخ في هذه الجلسة بموافقتهم على القرار الذى أصدره مجلس النواب ، وأنه يؤيده فيه كل التأييد ؛ ولهذا أوافق على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك ؛ وأرجو أن يصدر المجلس قراره بذلك الآن .

حضرة محمود أبو النصر بك — لا أرى للسألة حلاً من الوجهة الدستورية إلا الحل الأول ؛ إذ هو الحل للتين دون سواء ؛ لأنه متى أصدر أحد المجلسين قراره في هذه المراسم أصبحت بحكم الدستور باطلة . ولا أجد مسوغاً على الإطلاق للحل الثانى ؛ ولا أفهم كيف أوفق بين هذا الرأى — وهو رأى أشترك فيه مع حضرة محمد محمود خليل بك وسعادة محمود شكرى باشا — لا أرى كيف أوفق بين اتفاق الكلمة على أن هذا هو الحل الوحيد وبين ما يقوله سعادة محمود شكرى باشا وما يريد به حضرة محمد محمود خليل بك سواء من إصدار قرار من هذا المجلس في هذه الجلسة أو في جلسة أخرى بالموافقة على ذلك القرار عملاً بواجب التضامن الذى يجب أن تتروق عهده بين المجلسين .

(حضر حضرة صاحب الدعوة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) .

ما معنى هذا ؟ معناه أن تصدر قرارنا بالموافقة على رأى مجلس النواب دون أن تثبت حقيقة الأمر ، ودون أن نستعرض وقائع هذا الحادث الشوم ، ودون أن نبحث عن أصله وأسبابه ونتابعه . نأتى فيطلب إلينا أن نأخذ بهذا القرار قضية مسلمة ، وأن نوافق عليه غير ملين بما يجب علينا أن نلزم به . حرام أن يوجه إلينا طلب كهذا — غير مفهوم .

(ضجة) ، ثم حرام ...

دولة الرئيس — زن كلامك .

(تصفيق حاد) .

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا أعرف كيف أزن كلامي ؛ ولا أسمع لدولة الرئيس أن يخاطبني بهذا الشكل .

دولة الرئيس — أكرر قولى وأطلب إليك أن تزن كلامك .

حضرة محمود أبو النصر بك — كلامي موزون .

(ضجة) .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — إن كلام حضرة محمود أبو النصر بك غير موزون ولا مقبول .

دولة الرئيس (لحضرة محمود أبو النصر بك) — لا تتال في التصير يا أستاذ ، فإن في كلمة « حرام » جرحاً لإحساس حضرات الأعضاء .

حضرة محمود أبو النصر بك — يدولة الرئيس ، كن متصفاً .

دولة الرئيس — أنا متصف ؛ وبخاصة ملك لأنك من الأقلية الصغرى .

حضرة محمود أبو النصر بك — إذا قلت حرام أن يمرض علينا هذا الرسوم فبما أنه لا تأخذ برأى زميلي فبما ينهان إليه .

دولة الرئيس — إنك على الأقل تجرح إحساس هذين الزميلين .

حضرة محمود أبو النصر بك — أصبح لي أن أكرر — وأنا أفهم معنى كلامي — أن كلمة حرام معناها غير صحيح .

دولة الرئيس — إذن قل هذا .

حضرة محمود أبو النصر بك — ما ذنبني إذا كان دولة الرئيس يجعل فرقاً بين التعبيرين ؟

دولة الرئيس — إنني لا أصبح لك أن تخاطبني بهذا الأسلوب ؟ وأسحب منك الكلمة لأنك تتحدى على رئيس المجلس .

حضرة محمود أبو النصر بك — إذن فليسجل هذا في مضبطة المجلس .

دولة الرئيس — فليسجل . والمجلس يردني في سحب الكلمة منك .

من لا يوافق من حضرات الأعضاء على سحب الكلمة من حضرة محمود أبو النصر بك فليفضل بالوقوف .

(لم يبق أحد) .

حضرة محمود أبو النصر بك — احتراماً للمجلس أجلس . فسلام على الحرية ، وسلام على استقلال الرأي .

سعادة محمد صفوت باشا — إن عدم الحاجة إلى عرض مثل هذه الراسم على المجلس ، بعد أن لم يقرها المجلس الآخر ، أمر واضح

لا محل للجدل فيه ؛ لأن المادة ٤١ من الدستور صريحة في أن قرار أحد المجلسين كافٍ لإبطلانها . فلم يبق إلا الجزء الآخر مما أشار به دولة الرئيس وذكره حضرة محمد محمود خليل بك .

إن مؤدى هذين الرأيين يكاد يكون واحداً من الجهة العملية ؛ ولكن من الجهة الدستورية أرى أن قرار مجلس النواب ليس بحاجة إلى تأييد منا . وإنما نظراً لهذه الظروف السيئة القائمة الآن أرى أن المجلس يمكنه — بل يجب عليه — أن يظهر عدم استحسانه لما حصل من الأزميريين شيوخاً أو طلبة . وهذا الاستياء في ذاته تأييد لمجلس النواب طبعاً ، وإقرار ضمنى على تصرفه في إلغاء هذه الراسم ، ودليل على أنه لو كان هناك للرسوم على عرضاً أولاً على مجلس الشيوخ لقرر فيها ما قرره مجلس النواب . وبهذه الطريقة نكون قد وقنا بين المحافظة على نص المادة ٤١ من الدستور وما يجب علينا من التضامن مع مجلس النواب في قرار دستوري ككلامي أصدره .

دولة الرئيس — أتمضم إلى رأى حضرة محمد محمود خليل بك ؟

سعادة محمد صفوت باشا — إنني أرى التصديق فيه ، إذ لا حاجة إلى قرارنا بالتضامن مع مجلس النواب في هذا الشأن ؛ ويمكن

الاكتفاء بأن نقرر استيادتنا ونطلب من الحكومة أن تضرب على أيدي العابثين بالأمن العام .

دولة الرئيس — أرجو من سادتكم تقديم اقتراح كتابي بذلك .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أتمضم إلى رأى حضرة محمد محمود خليل بك وأؤيده ثم أقول إن الاقتراح ليس معناه أن تنظر

من جديد فيما قرره مجلس النواب وإلغاء معناه — فيما أرى — أنه ، بمناسبة صدور القرار وما تبعه من الحوادث التي حدثت ، يرى مجلس الشيوخ أن يقرر رأيه على النحو الذي ورد في اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك ؛ وليس في هذا مخالفة للمادة ٤١ من الدستور بأي حال من الأحوال ، بل على التفتيش من ذلك فيه معنى إظهار التضامن بين المجلسين في هذا الوقت ، وإعلان أن عمل الحكومة يكون على منقضى إرادة الأمة للملته في المجلسين وفقاً لما قرره مجلس النواب أولاً وبالتطبيق لما أظهره مجلس الشيوخ ثانياً .

أما ما جاء من أن في هذا العمل ما يخالف المادة ٤١ من الدستور فلا أراه أبجاً ، فإن القرار الذي نصدده إنما يؤيد فيه الحكومة ونطلب إليها أن تضرب على أيدي المعتدين على الدستور ، لتتصرن في طول البلاد وعرضها لبث روح الفتنة والفساد ؛ وليس في هذا إلا معنى التضامن مع مجلس النواب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن للساعة للروضة على حضراتكم الآن بسيطة . فتملون حضراتكم أن مجلس النواب قرر إلغاء مرسومين مخالفتها للدستور . وغير خافي على حضراتكم أن الدستور يعطى لمجلس النواب والشيوخ الحق في إلغاء الراسم التي تصدر في

مدة عطلة البرلمان، أى أن لكل من المجلسين الحق في عدم الواقة على أى مرسوم يصدر أثناء عطلة البرلمان فيصر الرسوم بذلك بإطلاء. لنفرض أن مجلس النواب أو مجلس الشيوخ أخطأ في قرار أصدره، فلماذا يكون الحل؟ أليكون بإضراب الفتة التي صدر منها القرار ومناذاتها بيقوط الدستور؟ أليس هذا؟

(انصرف حضرة صاحب العالی محمد محمود باشا وزير المواصلات) .

فقلنا لو أصدر مجلس الشيوخ والنواب قانوناً بتشديد العقوبة على تجار المواد المخدرة، وجعلها الحبس لمدة عشر سنوات، ولم يرض هذا القانون تجار المخدرات، فهل يتحول — إذا صاح هؤلاء التجار وضجوا — أن ترجعوا عن قراركم؟ هذه سنة سيئة لا يصح السكوت عليها، خصوصاً ونحن في هذه حياتنا للدستور.

ولنفرض أنكم أردتم أن تعدلوا قانون الجاسة أو نظام القضاء — وكان هذا لا يرضى بعض أو كل الفتة التي يمسها هذا التعديل — فلماذا يكون الحل؟ ليس لهذه الفتة إلا أن تتخذ الطرق التي أشار إليها دولة الرئيس في خطابته التي ألقاها علينا الآن. أما أن يضربوا أو يتنادوا أو يسيحوا في الشوارع والطرقات ضد الدستور فهذا ما لا يمكن التسامح فيه.

ومع أن مجلس النواب الحق المطلق في أن يصدر هذا القرار؟ وليس لنا نحن الذين نثل الأمة، ولا أية سلطة كانت، أن نتعارض فيه، ذلك لأن المادة ٤١ من الدستور نصت على أنه إذا لم يقر أحد المجلسين مرسوماً صدر أثناء عطلة البرلمان زال ما كان له من قوة القانون وأصبح بإطلاء.

(حضر دولة عبد الحافظ ثروت باشا وزير الخارجية) .

ولكن يا رغب من ذلك أشاع المراسلون في هذه الحركة أن مجلس الشيوخ لن يوافق مجلس النواب على قراره هذا. فحينئذ نريد أن نعلن لعلنا أن مجلس الشيوخ يوافق تمام الواقة على هذا القرار، ولا يوافق المشايخين الذين يدعون الطلبة على القيام بهذه الحركة. ولذا رأى دولة الرئيس، بمناسبة تبليغ قرار النواب لمجلسنا اليوم، أن تظهر تضامنت مع ذلك المجلس وموافقته على قراره للطابق للدستور. لهذه الأسباب أوافق على الاقتراح الذي قدمته حضرة محمد محمود خليل بك.

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — أطلب من المجلس أن يتشدد في إنقلاؤه أسفه لتلك الحركة التي بنت من الأزهرين؟ ليس فقط لأنها في ذاتها فساد، بل لأنها تدعو نواب الأمة وشيوخها إلى مخالفة الدين. وغريب أن تصدر هذه الدعوة من معهد الدين وباسم الدين. (انصرف دولة الرئيس وتولى الرئاسة حضرة صاحب العزة محمد علوي الجزار بك وكيل المجلس) .

اقسم النواب والشيوخ أن يكونوا مطيعين للدستور؛ والدستور صريح في أنه لا يجوز أن تصدر أثناء عطلة البرلمان مراسيم إلا إذا حدث ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير؛ وإذا حصل ما يدعو لإصدار مثل هذه المراسم يجب أن تعرض على البرلمان في اجتماع غير عادي؛ فإن لم تعرض — أو عرضت ولم يقرها أحد المجلسين — زال ما كان لها من قوة القانون.

قانون خلس إلى الحاق مدرسة بجهة ما لا يستدعي إجراءات سرية؛ وليس مما لا يحتمل التأجيل؛ فواجب الدين — وقد أقسمت على احترام الدستور — يحتم على أن أقرر أن هذا القانون باطل بنسب الدستور. فالنواب — بإصدارهم هذا القرار — إنما يروا بقسمهم. ولكن الأزهرين الذين لا يروهم هذا القرار يطلعون، رغم تحككهم في الدين، أن يحتمل النواب في قسمهم هذا. فلكل أطلب من حضراتكم — باسم الدين — أن يكون قراركم حاسماً في تأييد النواب.

(تصفيق) .

نعادة محمد شكرى باشا — الوجهة الدستورية لهذه المسألة لا خلاف فيها. وقد أهدى حضرة صاحب العزة محمد أبو النصر بك رأيه في ذلك بالواقعة. وإنما ما فهمت من يده كلامه — وإن أعف للظرف التي منه من إقناعه — هو أنه لا يوافق على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك لأن مسود قرار من المجلس بالواقعة على قرار النواب في هذه الجلسة، وقيل درس المسألة، فيه مجازفة. فرداً على هذا أقول إن مثل هذا الاقتراح يمكن نظره في أية جلسة كانت، إذ مما لا شك فيه أنه لو قامت حركة غير مباركة — كهذه التي قامت في الأزهر — أو قامت جمعية بكيفية سائت السيارت، وأرادت أن تحفوا حضرة الأزهرين إذا ما أدرأت الحكومة أن تسن لأمة لا تروهم؟

أقول إذا حصل مثل ذلك ، ألا يجوز لأى عضو أن يقدم اقتراحا يتناقض المجلس فيه ويصدر قراراً بشأنه في الجلسة نفسها ؟ ألا يجوز أن يوجه أى عضو استجواباً للوزير المختص ونحوه المناقشة فيه ؟ لا شك في أن هذا جائز في كل وقت .

(عاد دولة الرئيس وتولى الرئاسة) .

وما قلت بالاستئجال وطلبت أن يصدر المجلس رأيه بطريقة واضحة في هذه الجلسة إلا لأن المسألة خطيرة .

سمعت من سعادة محمد صفوت باشا

دولة الرئيس — لقد عدل سعادة محمد صفوت باشا عن اقتراحه ، وانضم إلى رأى حضرة محمد محمود خليل بك .

سعادة محمود شكرى باشا — بناء على ذلك أصم على رأى الأول .

حضرة محمود أبو النصر بك — يطلب الكلمة .

دولة الرئيس — أريد أن توجه إلى إهانة أخرى ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — ليس من شيعى أن أهين أحداً .

دولة الرئيس — إنك قصدت أن تقول لى إنى لأفهم كلامك .

حضرة محمود أبو النصر بك — أؤكد أنى لم أقصد إهانة .

دولة الرئيس — يكفى منك هذا التصريح وتفضل بالكلام .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو ألا يخطر ببال أى واحد من حضرات زملائى أنى أخالفهم رأيهم في الحركة في ذاتها . نعم إن كان هناك من يأسف على أن تمتد فترة من الطلبة إلى اتخاذ هذا السبيل ، سبيل التشويش ، فأعلن أنى أول من يأسف لذلك . ولكنى أخشى ، إذا وافقت على قرار التواب دون أن نلتك الطريق الذى تقضى به لأغتنا الداخلية ، ونخالف الطريق الذى رسمناه للعمل في هذا المجلس والقواعد المتبعة ، أخشى إذا تمسكنا في اللواقعة على قرار التواب أن يقال إننا نأخذ الأشياء على علاتها

دولة الرئيس — إننا مطلعون على تفاصيل المسألة .

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا لم أطلع على شيء من هذه التفاصيل ؛ ومع ذلك يطلب منى إبداء رأى . وكنت أعتقد أن يسمح لنا بإبداء رأينا بحرية تامة .

من منا يقول أو يمر بخاطره أن يصاح إلى جانب غير جانب النظام والسكينة ؟ ولكن الأمر الذى أرجو من حضراتكم أن تفرقوا بينه وبين أمر آخر هو أن قراركم بإظهار الأسف على حدوث هذا الحادث يصح أن تصدروه . وهذا هو كل ما يمكن أن يجعل عليه كلام سعادة محمود شكرى باشا . وقد ضرب لكم مثلا بأنه إذا ثارت ثائرة أو تهمتت عصابة للفتك بالنظام والأمن مع أن يقترح أحدكم أن تفرروا استيادكم من ذلك على وجه السرعة . ولكن هذا شيء

دولة الرئيس — وهل الاعتداء على الدستور أقل خطورة من ذلك ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — لكم أن تظهروا الأسف للاعتداء على الدستور ؛ ولكن الأمر يكون خطيراً إذا طلب إليكم أن تفرقوا مرسوماً أو تلتوه . لا خلاف بيننا في أن الرسوم من الوجهة الدستورية ملغى ، ولكن أن تحولوا إلى الإنهاء يتفق أو لا يتفق مع الصلحة العامة .

دولة الرئيس — لم يقل أحد بهذا . إن في إلغاء هذين الرسمين تطبيقاً للدستور واستمراً له .

حضرة محمود أبو النصر بك — إن اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك يستلزم التضامن على معدوم . إذ على أى شيء تضامن ؟ لو كان أماناً للرسوم لتفرع أو تلتوه لكن ذلك محال للبحث . والذى أخشاه هو أن توافقوا على إلغاء الرسوم في موضوعه ؛ إذ كما يصح أن يكون ذلك للصلحة العامة يصح ألا يكون كذلك .

دولة الرئيس — لا يؤخذ من الاقتراح إلا أن الرسوم باطل بطلاناً جوهرياً .

حضرة محمود أبو النصر بك — وهل نحن في حاجة لتقرر ذلك ؟
دولة الرئيس — للتصديق بالاقترح هو أن نقول إن هذا الرسوم لو كان قد عرض علينا لكنا قررنا أنه باطل بطلاناً دستورياً .

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا هو ما لا أقبله .

(خبطة) .

لا يصح أن نقول في عجل إن الرسوم لو كان عرض علينا لكنا قررنا بطلانه ؛ إذ من الجائر أننا كنا حرمه .

دولة الرئيس — إقرار هذا الرسوم تخزيق للدستور .

(تصفيق) .

وأرى أن البحث قد استوفى . فلنأخذ الرأي على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك .

(أصوات : يلى ثانياً) .

تلا حضرة على عبد الرازق بك ، السكرتير البرلمانى ، الاقتراح للذكور للمرة الثانية ، وهذا نصه :

المجلس بعد علمه بإخطار مجلس النواب الخاص بقراره الذى أتى به الأمر الملكى للمحقق للندارس الأولية للمعلمين ومدارس القضاء
التشرى ودار العلوم بالجامعة الأزهرية الكبرى ، والرسوم بإنشاء مجلس إدارة للدارالعلوم والمدارس الأولية للمعلمين والاكتفاء بتسجيله
ذلك الإخطار لديه عملاً بالمادة ٤١ من الدستور ، وبعد سماعه كلمة دولة الرئيس — يقرر (أولاً) تضاف مع مجلس النواب في قراره
السابق التذكر . (ثانياً) استكراه الحركة الرجعية التى يقوم بها الأزهريون الآن ؛ كما يستكره تنفيذ وتشجيع بعض العلماء والمدرسين
ورجال المساهد الدينية لهم في حركتهم . (ثالثاً) إيلاء الحكومة هتة التامة للضرب على أيدي الفاعلين بهذه الحركة ، وللوعزيرين بها ،
والمشتركين فيها سرراً أو جهراً .

سعادة محمود شكرى باشا — أرى أن يضاف بعد عبارة « وبعد سماعه دولة الرئيس » العبارة الآتية « ومن تكلموا في الموضوع » .
حضرة محمد أحمد الشريف بك — أرى أن يقال « بعض الأزهريين » بدلا من كلمة « الأزهريون » ؛ لأن كثيراً منهم لم يشترك
في هذه الحركة .

دولة الرئيس — غير الموافق من حضراتكم على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك مع التعديلات الذين اقترحهما سعادة محمود
شكرى باشا وحضرة محمد أحمد الشريف بك فيفضل بالوقوف .

(لم يقف أحد) .

قرر المجلس بالإجماع الموافقة على الاقتراح المذكور بالتعديل الذى أدخل عليه .

(في ٧ فبراير سنة ١٩٢٧) .

إدخال أى تعديل على مرسوم بقانون معروض على البرلمان طبقاً للمادة ٤١ ، هل يعتبر عدم إقراره ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — رأي في هذا الرسوم هو وجوب تعديله^(١) . ينص هذا الرسوم على تحصيل رسم نسبي فيما
يتعلق بقضايا مرسى الزاد أمام المحاكم الأهلية قدره ٩ ٪ عن اللثة جيه الأولى ، و٥ ٪ عن اللثة جيه الثانية والثالثة والرابعة ،
و٥ ٪ عما زاد على ذلك . مع أنك أقدمت في هذه الجلسة مرسوماً يقضى بأن يكون الرسم الذى يحصل فيما يتعلق بهذه القضايا أمام
المحاكم المختلطة قدره ٥ ٪ عن اللثة جيه الأولى وما زاد عليها — هذا ظم بين .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — رسم التسجيل غير رسم حكم مرسى للزاد . وأمام المحاكم المختلطة يؤخذ رسم
على أحكام مرسى للزاد أسوة بالمحاكم الأهلية . أما اللثة ونصف في التسجيل ، سواء أكان للزاد في المحاكم الأهلية أم
المحاكم المختلطة .

(١) مرسوم بتعديل القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢١ الخاص بجمعية الرسوم القضائية أمام المحاكم الأهلية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — القانون الذى أقرته الآن يصح على أن الرسم الذى يحصل على أحكام مرسى الزاد أمام الحاكم المختطة هو ٣٥ ٪ ...

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — هذا هو رسم تسجيل .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — وهذا الخلاف هو الذى دعانى إلى طلب وجود معالى وزير الحفانية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — هذه للساعة ليست مضرة .

حضرة محمد محمود خليل بك — لى اعتراض أريد أن أطرحه حالا لأنه دفع فرعى لطلب التعديل الذى يقترحه حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر .

مدير هذا الرسوم بقانون إنشاء عطلة البرلمان . وللمادة ٤١ من الدستور تنص على أن هذه للراسم تسقط إذا لم يقرأها أحد المجلسين . وللتخاف من هذا النص أن المجلس إما أن يقرأها تقتصر محفظة بقوتها القانونية ، وإما ألا يقرأها فيزول ما كان لها من قوة القانون ؛ فليس للتصديق بين هاتين الحظتين مكان . فإذا تعرض له المجلس فلا يمكن أن يعتبر هذا إقراراً ؛ وإنه فهو عدم إقرار . وإذا فرضنا جدلاً أن للمجلس حق التعديل ، فعل من يريده من حضرات الأعضاء أن يقدم اقتراحاً كتابياً طبقاً لنص المادة ٨١ من اللائحة الداخلية ؛ فيحال اقتراحه على اللجنة — ذلك هو ما يجب اتباعه إذا جاز التعديل ؛ والتعديل فى رأى غير جائز مطلقاً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — تعلمون حضراتكم أن مجلس النواب أدخل تعديلاً على مرسوم من للراسم الذى صدرت أثناء تعطيل البرلمان ، وهو للرسوم الخاص بدعاوى الاسترداد ؛ إذ قرر المجلس للذكور حذف الكفالة للنصوص عنها فى ذلك للرسوم ، وكان ذلك بأغلبية ٨٥ صوتاً ضد ٨٤ ؛ وانتهى النواب منه اليوم ؛ وهم الآن يأخذون الأصوات على نص التعديل .

حضرة محمد محمود خليل بك — إن الأخذ بغير هذا الرأى فى مجلس النواب بأغلبية صوت أدى لدقة البحث وإعسان النظر فى الأمر . لذلك أرى أنه يجب المناقشة فى هذه الساعة الفرعية وأن يؤخذ الرأى فيها أولاً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — كيف يؤخذ الرأى الآن وهناك كثير من حضرات الأعضاء يريدون الكلام ؟

معالى محمد شفيق باشا — لى ملاحظة على ما قاله زميلى حضرة محمد محمود خليل بك . أريد حضرة أنه بمجرد أن تعرض هذه القوانين على المجلس يجب عليه أن يقرها كما هى أو يرفضها بلا مناقشة . هذا رأى لا يمكن قبوله ؛ لأن المناقشة واجبة ؛ ومنها تتكون فكرة القبول أو الرفض .

أذكر حضراتكم بما قررتموه فى هذه البورة وفى هذا الشهر بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ فى للرسوم الخاص بائخاذ احتياطات ضد الكلب ، وهو من للراسم الذى صدرت أثناء عطلة البرلمان . إن التعديل لا يعتبر بمثابة عدم الموافقة على للرسوم ، فيزول ما له من قوة القانون ، بل معناه إقرار للرسوم مع تعديل فيه . هذا ما قرره المجلس ؛ وحيثك للتعديل لا يعتبر رفضاً للرسوم ، ولكن يعد إقراراً له مع التعديل^(١) .

(١) نص المناقشة المذكورة :

سعادة محمد صفوت باشا — بما أن هذا للرسوم من للراسم الذى صدرت أثناء عطلة البرلمان ؛ وقد نصت للمادة ٤١ من الدستور على وجوب عرضها على البرلمان ؛ فلما لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون — فأرى أن التعديل الذى يقترحه اللجنة هو بمثابة عدم الموافقة على هذا للرسوم وتزول ما له من قوة القانون .

دولة الرئيس — لا بل معناه إقرار للرسوم مع تعديل فيه .

سعادة محمد صفوت باشا — لى تعديل أية مادة فى فى للرسوم معناه عدم الموافقة عليه .

دولة الرئيس — بل معناه الموافقة على للرسوم مع ما عدل فيه .

سعادة محمد صفوت باشا — لى أرى أن أى تعديل يعتبر عدم موافقة ، وتزول ما للرسوم من قوة القانون .

دولة الرئيس — أخالفك فى هذا .

هل لوزارة الزراعة اعتراض على التعديل الذى رآه اللجنة ؟

يقول حضرة الشيخ حسن عبد القادر إنه في هذه الساعة من جلسة اليوم قرروا أن الرسوم بالحاكم المختطة تكون ٣ ٪ ، فكيف يطلب من حضراتكم الآن إقرار الرسوم بقانون التي يحل هذه الرسوم أمام الحاكم الأهلية ٩ ٪ ؟
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — إذا صح ذلك .

معالي محمد شفيق باشا — أرجو ألا خاطئى ؛ وأظن أن سعادتك لم توضع لنا سبب هذا الاختلاف . فإذا كان الموضوع الذي يؤخذ عليه الرسم في المحكمتين واحداً فلا يصح أن يؤخذ عليه في المحكمة المختطة ٣ ٪ وفي المحكمة الأهلية ٩ ٪ ؛ وإن اختلف الموضوع كان الأمر محل للنظر .

حضرة محمد محمود خليل بك — أنا لم أقل مطلقاً بعدم الناقصة ؛ وإنما قلت إن التعديل معناه عدم إقرار القانون . وقلت إن التعديل إذا فرض جوازاً جدلاً وجب أن يتبع فيه نص المادة ٨١ من اللائحة الداخلية . هنا ما قلت ؛ وأزيد من جهة أخرى أن صيغة القانون الأصلية لا تتبلل إدخال أى تعديل عليها لأنها مذكور فيها عبارة « بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور » .

وهذه صيغة تخالف ما يصاغ به مشروع التعديل ، فإنه يصدر بعبارة : « قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه إلخ » . وعلى ذلك لا يمكن إدخال التعديل على نص للرسوم الأصلية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — للساعة مرحلتان : الأولى هي المناقشة في القانون ؛ فإذا أقره المجلس انتهى الأمر . أما إذا وجدت اقتراحات بتعديله فيؤخذ الرأي عليها في المجلس ، فإذا قبلها أحييت على اللجنة المختصة لدراسة رأيها فيها . نحن الآن في المرحلة الأولى ؛ ولم نصل بعد إلى المرحلة الثانية لأن حضرة الشيخ حسن عبد القادر يترضى على هذا القانون ؛ فإن كانت اعتراضاته وجبة وقبلها المجلس وجب عليه أن يقدمها كتابة بالطريقة التي تنص عليها اللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك — ليس للرسوم التي يصدر تطبيقاً للمادة ٤١ من الدستور بعد عرضها على البرلمان غير حكم واحد ، هو أن البرلمان بمجلسيه ينظره . فإذا لم يقره أحد المجلسين بطل العمل به ؛ أما إذا تأوله بالتعديل فكأنه اعتبره صحيحاً أولاً ثم أدخل التعديل عليه .

(أصوات : لا ، لا) .

حضرة محمود بسيوني افندي (الرئيس بالنيابة) — أرجو عدم المناقشة .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك — للمادة ٤١ سرعة في وجوب عرض الراسم التي تصدر أثناء العطلة البرلمانية على البرلمان في أول اجتماع له ؛ فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون . فكأن هذه الراسم نافذة حتى ينظرها المجلسان . فلما أن يقرها مآلاً أو لا يقرها أحدهما . فإذا أقرها صارت قوانين من غير حجة لعمل مشروعات قوانين عنها . أما إذا لم يقرها أحد المجلسين فقد بطل العمل بها .

لكن إذا أريد تعديل هذه الراسم — والتعديل لا يرد على باطل — وجب النظر في الراسم المذكورة أولاً من الوجهة الدستورية ؛ فإن كانت دستورية أدخل عليها التعديل بالطريقة التي تنص عليها اللائحة الداخلية .

حضرة محمود بسيوني افندي (الرئيس بالنيابة) — إذن ترى أن التعديل يتضمن إقراراً خفياً لقانون .

حضرة أحمد فريد بك (مندوب وزارة الزراعة) — لا مانع لدى وزارة الزراعة من هذا التعديل لأنه إنما يمس الرسوم من الوجهة المالية لا الفنية .

الموافقة على الرسوم بقانون ومشروع القانون للملح للمادة الثالثة من حيث المبدأ

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا الرسوم بقانون ومشروع القانون للملح للمادة الثالثة من حيث المبدأ ؟
(أصوات : موافقون) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذا الرسوم بقانون ومشروع القانون للملح للمادة الثالثة من حيث المبدأ .

(في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧) .

سعادة أحمد على باشا — يظهر أن حضرة الضو المحترم محمد محمود خليل بك تعجل في إثارة هذه المسألة لأن وقتها لم يحن بعد . وقد كان على حضرة الانتظار إلى أن تحصل للناقشة في القانون ؛ فإذا وجد أن حضرة الشيخ حسن عبد القادر يطلب تبديله فيحق له وقتئذ أن يسلك بما يتخذه نص للمادة ٨١ من اللائحة الداخلية من ضرورة تقديم التعديل كتابة ثم إحالته إلى اللجنة المختصة .

لم تنس اللائحة الداخلية على الإجراءات التي تتبع في القوانين التي صدرت أثناء عطلة البرلمان ونصت على إجراءات مختلفة لمشاريع القوانين التي تقدم للجلسة ؛ ويمكن بطريق القياس أن نامل اقتراحات التعديل لتلك القوانين معاملة مشاريع القوانين .

لا أوافق حضرة محمد محمود خليل بك على تفسيره المادة ٤١ من الدستور إذ ليس الغرض من عرض القوانين الصادرة في عطلة البرلمان هو لجرد إقرارها كما هي أو رفضها كما هي ، بل المقصود من ذلك مناقشتها ونسجها وتعديلها إذا رأى ذلك أحد المجلسين ؛ ويكون مثلها كمثل باقي مشاريع القوانين . وإلا ، لو عشنا مع نظرية حضرة ، لوجب على المجلس رفض القانون الذي يرى ضرورة تبديله ، ووضع قانوناً جديداً بدلاً له ، وهذا ما لم يقل به أحد ولم يرد الشارع . إنما المقصود أن يرفض القانون ؛ فإذا رأى أحد حضرات الأعضاء تبديله أو رأت اللجنة ذلك فينظر المجلس في التعديل ؛ فإن أقره نظر باقي القانون وأقره كذلك — وبهذا يصبح القانون صحيحاً .

معالي محمد شفيق باشا — أكرر ما قلته من أن جميع المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع سابقة لأوانها ، لأن الغرض منها هو هل يجوز أو لا يجوز إدخال تعديل على قوانين عرضت بالتطبيق للمادة ٤١ من الدستور ؟ إن الموضوع الأصلي هو البحث عن ضرورة إدخال تعديل ؛ ولكن حضرة الزميل محمد محمود خليل بك لم يمتكأ من صماع أدلة للقرينة . اسمحوا لنا أن نسمع أدلة الطرفين حتى يمكننا أن نتناقش في الموضوع وحتى لا نكون كمن يبعث عن كيفية دفن الميت وهو لا يزال على قيد الحياة . دعوا سعادة المقرر وحضرة المقترح الشيخ حسن عبد القادر يتفاهوا ؛ فإذا اتضح أن حضرة المقترح على حق بحثنا في كيفية الخروج من هذا المأزق .

حضرة حافظ عابدين بك — رأيي في هذه المسألة أنه لا يصح البدء بالتعديل لأن التعديل معناه — وأنا متفق في ذلك مع حضرة محمد محمود خليل بك — رفض القانون . وإقرار المجلس للقانون لا يمنع من إدخال أي تعديل عليه في المستقبل كأى مشروع قانون آخر ؛ ولكل عضو الحق — إذا أراد إدخال تعديل على قانون — أن يقدم للجلسة اقتراحاً بالتعديل .

حضرة محمود بسيوني افندي (الرئيس بالنيابة) — هل تريد أن المجلس يقر قانوناً بالرغم من أنه يرى محلاً لتعديله ؟
حضرة حافظ عابدين بك — إقرار القانون لا يمنع من تعديله .

حضرة محمود بسيوني افندي (الرئيس بالنيابة) — هل تصد إقراره الآن ، وبعد ذلك يحصل تعديله ؟

حضرة حافظ عابدين — البدء بالنظر في التعديل يعتبر بمثابة رفض للقانون لا إقرار ضمني له ؛ ولكل عضو الحق ، في أى وقت شاء ، أن يقترح تعديلاً بالطريقة القانونية ؛ وإلا يكون قد خالف نصوص اللائحة الداخلية . ولا يملك المجلس التنصير فيها إلا بالطريقة التي نصت عليها .

سعادة محمود شكرى باشا — نحن لم نعمل إلى هذه النقطة لأن . فلتتفاهم مع حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

سعادة محمد صفوت باشا — سواء أ كانت هذه المسألة سابقة لأوانها أم أن هذا هو وقت بحثها على ملاحظة في هذا الموضوع وهي أنه منذ أسبوعين فقط أثيرت هذه المسألة في المجلس وأنا افندي أثرتها عند نظر قانون آخر هو قانون الكلب . أثرتها ؛ سواء كنت فيها على صواب أو كنت مخطئاً ، فقد ذكرت للجلسة أن نص للمادة ٤١ من الدستور لا يتفق مع تعديل ذلك القانون . وقد قيل لى وقتئذ إنه إقرار ضمني . قلت لا يجوز قانوناً أن نوافق على القانون موافقة ضمنية ، لأن الدستور واللائحة الداخلية نصا صراحة على أن التصديق على القوانين له طريقة معينة هي القراءة الأولى والثانية والثالثة — وثالثاً لا يمكن أن تكون هناك مصادقة ضمنية . قلت هذا وكنت فريداً فيه ؛ وكان المجلس كله على غير رأي . جرى ذلك منذ أسبوعين فقط ؛ والآن ، وقد حصل العكس ، فكل ما أرده هو أنه يجب أن نختم قراراتنا ما لم يتبين خطأها . تمكنت وقتئذ بنص المادة ٤١ من الدستور ، ومع ذلك فالمجلس كله أقر أن المادة المذكورة تبيح مثل هذا التعديل ؛ ولم يطرأ من ذلك الوقت إلى الآن ما ينقض هذا الرأي ؛ وقد كان الواجب أن تتبع ما قرره المجلس في هذا الموضوع .

حضرة محمود بسيوني افندى (الرئيس بالنيابة) — إن المجلس لم يقرر عكس ما قرره إلى الآن .
 سعادة محمد صفوت باشا — قلت إنه لا يجوز التعديل لأنه بمثابة عدم إقرار القانون . وقد نص الدستور على أن عدم إقرار أحد
 المجلسين للقوانين يزيل ما كان لها من قوة القانون . فلإزالة بسبب التعديل حاشية فلا .

حضرة محمد محمود خليل بك — المسألة دقيقة وتحتاج لبحث قانوني ، فأرى عدم التسرع ، وأن يقرر المجلس إحالتها إلى لجنة الحقانية
 لبحث فيها إذا كان يجوز للمجلس إجراء تعديل في مرسوم بقانون . هذه مسألة دستورية هامة يجب أن تدرس في هدوء ، فلها ليس
 من الميسور درسا في هيئة المجلس كلمة .

حضرة محمود بسيوني افندى (الرئيس بالنيابة) — إن سعادة صفوت باشا يقول إنه سبق درسا .
 حضرة محمد محمود خليل بك — هذا لا يمنع من العودة إلى البحث فيها ، لأن هذه المسألة أكبر من أن تناقش بمثل هذه الكيفية —
 فأرى إحالتها إلى لجنة الحقانية .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — أوافق حضرة زميلي محمد محمود خليل بك في إحالتها إلى لجنة الحقانية .
 حضرة حافظ عابدين بك — وأنا أيضاً أرى ذلك لدرسا حتى التدرس ؛ وأقول إن في الأخذ بالقرار السابق تمعقاً للأهمية الداخلية ،
 لأنه تغيير فيها ؛ وهذا التغيير له طريق مخصوص يجب اتباعه .

معالي محمد شفيق باشا — موضوع المناقشة الآن تحرير مقدم من لجنة المالية . وقد أعطيت الكلمة لمئات عديدة لسعادة المقرر
 إلا أنه كان يقطع في كل مرة لرغبة البعض في إحالة الموضوع إلى لجنة قصصه . أصبحوا لنا أولاً أن نسمع المناقشة بين سعادته وبين
 حضرة الشيخ حسن عبد القادر لئلا إن كانت هناك مسألة من هذا القبيل يجب إحالتها إلى اللجنة . وإذا كان المجلس في جلسة
 ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ مخطئاً في قراره فلحضرة العضو المقترح أن يقدم اقتراحاً يفتح باب المناقشة فيه من جديد ؛ فأتروا لنا الآن الفرصة
 لسماع سعادة المقرر .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — النقطة التي حصلت فيها المناقشة أخيراً ، وكما هو ظاهر من رأى حضرة محمد محمود
 خليل بك ، هو إحالة البياضه إلى لجنة الحقانية مستغلاً بذاته ؛ وبعبارة أخرى خصص ما إذا كان قرار المجلس السابق في محله — وهو
 رأى لا أمامنا فيه .

حضرة محمود بسيوني افندى (الرئيس بالنيابة) — إذن البياض المراد بجنه هو : « هل يعتبر إدخال أى تعديل على مرسوم قانون
 معروض على البرلمان طبقاً لسنة ٤٩ من الدستور عدم إقراره ؟ »

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — سترد إلينا قريباً قوانين من مجلس النواب بهذا الشكل ، فما هي الطريقة التي سيتبعها
 المجلس بشأنها ؟

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — إذا رأى المجلس وقتئذ وجهاً للتعديل في بعض هذه القوانين فنندفع رجاء النظر
 فيها حتى يبتى لجنة الحقانية رأيها .

حضرة محمود بسيوني افندى (الرئيس بالنيابة) — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا البحث إلى لجنة الحقانية ؟
 (وافق المجلس على ذلك) .
 (في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧) .

إذا أدخل المجلس تعديلاً على مرسوم قانون صادر طبقاً لسنة ٤٩ يكون إقراراً له عدا ما عدل فيه .

سعادة محمد صفوت باشا — بما أن هذا المرسوم من المراسم التي صدرت أثناء عطلة البرلمان ؛ وقد نصت المادة ٤٩ من الدستور
 على وجوب مرضها على البرلمان ؛ فلذا لم تعرضوا أو يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون — فأرى أن التعديل (١) الذي
 تقترحه اللجنة هو بمثابة عدم المواظبة على هذا المرسوم وزيل ما له من قوة القانون .

دولة الرئيس — لا ، بل مناه إقرار المرسوم مع تعديل فيه .
 سعادة محمد صفوت باشا — إن تعديل أية مادة في المرسوم مناه عدم الموافقة عليه .
 دولة الرئيس — بل مناه الموافقة على المرسوم عدا ما عدل فيه .
 سعادة محمد صفوت باشا — إني أرى أن أى تعديل يعتبر عدم موافقة ، ويؤجل ما للرسوم من قوة القانون .
 دولة الرئيس — أخطئك في هذا .
 هل لوزارة الزراعة اعتراض على التعديل الذى رأته اللجنة ؟
 حضرة أحمد فريد بك (مندوب وزارة الزراعة) — لا مانع لى وزارة الزراعة من هذا التعديل ، لأنه إنما يمس المرسوم من الوجهة المالية لا الفنية .
 (فى ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧) .

تعديل القانون المقدم طبقاً للمادة ٤١ من الدستور يعتبر إقراراً له ، عدا ما أدخل عليه من تعديل .
 تراجع النقطة فى هذا على المادة ١٠١ .
 (فى ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧) .

بمس الشبرخ

الرسوم الصادر بناء على المادة ٤١ أثناء عطلة البرلمان لا حاجة لقراءته للمرة الثانية والثالثة فى حالى الإقرار والإلغاء .
 حضرة صاحب الدولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا المرسوم بقانون ؟
 (أصوات : موافقون) .
 حضرة صاحب الدولة الرئيس — المجلس يقر هذا المرسوم بقانون .
 حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — يكفى لسريان هذا المرسوم^(١) إقرار المجلس بإياه بعد أن أقره مجلس النواب ، لأنه صدر أثناء عطلة البرلمان ولا حاجة لقراءته للمرة الثانية أو الثالثة لأجل إقراره أو إلغائه أو تعديله .
 حضرة محمد محمود خليل بك — لا حاجة لذلك فى حالى الإقرار والإلغاء فقط .
 (فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٧) .

إذا رأى المجلس عدم الموافقة على مرسوم بقانون صدر أثناء تعطيل البرلمان ، وتوقع ضرراً من عدم الإقرار ، فله أن يكون إنفاذ قراره معلقاً على إصدار قانون جديد يقدم إليه على وجه السرعة ينظم القصل فى المسائل التى تضمنها هذا المرسوم بقانون .

الرسوم بقانون

الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل يمس نصوص قانون للرافعات فى اللواد المدنية والتجارية
 تقرير لجنة الحفائية ، استمرار للنقطة فيه بمجلة ٩ يناير سنة ١٩٢٨^(٢)

حضرة صاحب المال أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الحفائية) — بقيت مسألة واحدة استدركها بعض حضراتكم ، تلك أن لكم بمقتضى الدستور ألا تحروا هذا القانون ؛ فإذا أصدرتم كلحكم بذلك فإنه يصبح غير نافذ .

(١) هو مرسوم بقانون يعم زراعة الخشخاش ، وصدر فى ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ .

(٢) هذا المرسوم من الراسم الذى صدرت أثناء تعطيل الحياة النيابية (من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٠ يونية سنة ١٩٢٦) ، وعمل اختصاص القاضي الجبل لجعله يشل كل قضية تصل إلى ٢٥٠ جنياً بعد أن كان لا يتجاوز ١٥٠ جنياً . ولأنه للرسوم يترتب عليه النظر فى صميم القضايا التى تكون قمت للمعام على أسامه .

لا نزاع في أنه بعد زوال هذا الأثر سيكون هناك دور انتقال حيث تكون هناك قضايا معلقة، وأحكام قضائية مطلوب التلبيس فيها بطريق المراجعة، وأحكام يرغب في استئنافها. وقد قال بعض حضراتكم أن يترك الأمر في ذلك لحضرات القضاء؛ ولكن لا أرى هذا الرأي، لأن حضراتكم - بصفتكم هيئة تشريعية - لا يصح أن تتركوا القضاء يتخبط.

لكن أن تنظروا في دور الانتقال، كما لكم أن تضرعوا؛ فإذا أجاز الدستور لحضراتكم إنشاء القانون فلكم أيضاً، بحكم الدستور، أن تجسروا هذا الإنشاء موقوفاً على تصريح بنظم المعاملات إلى أجل معين يمكن لحضراتكم أن تعدلوه ولا وزارة أن تتجسس إليه.

لذلك أوافق على الاقتراح المقدم بهذا الرأي. أقول ذلك وأنا أضيف إلى القرار لما فهمته من رغبة حضراتكم. فإذا كنت لم أخطئ، فلهم فلا بأس من أن أطلب من حضراتكم - وأنا واحد منكم - أن يكون إلناؤه موقوفاً على إصدار تصريح تصدقه وزارة الحفائية بنظم دور الانتقال.

الرئيس - بدون ميعاد ؟

حضرة صاحب للمالي أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الحفائية) - إذا لم يحدد المجلس ميعاداً لإصدار هذا التصريح، فأنا - بصفة كوني عضواً من أعضاء المجلس - أشعر بما تشعرون به حضراتكم من وجوب السرعة في تقديم المشروع في أقرب زمن يمكن.

الرئيس - كم يكن من الزمن لتقديم هذا المشروع ؟

حضرة صاحب للمالي أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الحفائية) - ستة أسابيع، لأنه يجب أن نمر بالمشروع على مجلس النواب، فيجعله إلى اللجنة المختصة، ثم ينظره المجلس بعد ذلك. ولا أضمن أن مجلس النواب يتسنى من البت فيه قبل هذه اليلة؛ وليس هناك ضرر على أصحاب القضايا إذا تأخر نظر للمشروع شهرين.

الرئيس - هل معاليكم موافقون على اقتراح صفوت باشا ؟

حضرة صاحب للمالي أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الحفائية) - أوافق على اقتراح سعادته. أما الاقتراح المقدم من معالي شفيق باشا، والذي طلب فيه أن يرجى المجلس قراره في القانون ثلاثة أسابيع، فإنني ملاحظ على معاليه، وهي أنه يجب على المجلس أن يقر القانون أو لا يقره؛ ولكن ليس في استطلعه أن يرجى قراره ثلاثة أسابيع؛ وإنما للتبع أن يؤخذ الرأي في الحال لا بعد ثلاثة أسابيع.

الرئيس - تقدم الآن اقتراح من حضرة حلفظ مابدين بك، وهذا نصه :

« أقتراح على هيئة المجلس للوقر إصدار قرار بإنشاء الرسوم، وأن يسلم بالقانون السابق له بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشر الإنشاء بالجريدة الرسمية ».

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

(أصوات : لا) .

الرئيس - المجلس يقرر رفض الاقتراح. والآن سيطلب على حضراتكم الاقتراح المقدم من معالي محمد شفيق باشا.

على الاقتراح، وهذا نصه :

« أقتراح أن يؤجل المجلس النظر في هذا الموضوع ثلاثة أسابيع في خلالها تصمم وزارة الحفائية بمشروع قانون منظم لدور الانتقال ».

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

(أصوات : لا) .

الرئيس - المجلس يقرر رفض الاقتراح.

على الاقتراح المقدم من سعادة محمد صفوت باشا، وهذا نصه :

« يقرر المجلس عدم الواقعة على هذا الرسوم بقانون؛ على أن يكون نفاذ هذا القرار مطلقاً على إصدار قانون منظم لأحوال الاختصاص في دور الانتقال؛ وعلى وزارة الحفائية أن تضع مشروعا بهذا التنظيم تصدقه على وجه السرعة ».

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

سعادة محمود شكرى باشا — إننى أرى للواقعة على هذا الاقتراح بعد تصريح معالى وزير الحفانية ؛ ولنا الثقة التامة بألا يعمل بهذا القانون مدة طويلة بعد الآن .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

(أصوات : موافقون) .

الرئيس — من لا يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح فليفضل بالوقوف .

(لم يقف أحد) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس للواقعة بالإجماع على الاقتراح المذكور .

(فى ٩ يناير سنة ١٩٢٨) .

لا حاجة لأخذ رأى البنداء بالاسم على إقرار أو رفض الرسوم بقانون الصادر تطبيقاً للمادة ٤١ .

جلس الشيوخ

تقرير لجنة الحفانية

عن الرسوم بقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتعديل المواد ١٧ و ٥٢ و ٢١٧ و ٢٧٢

من قانون العقوبات الأهل

(للقررر سعادة أحمد على باشا) .

تلى كتاب اللجنة ، وهذا نصه :

« حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أشرف بأن أخبر عزتكم أنه ، بناء على قرار المجلس الصادر بجملة ٢ أبريل سنة ١٩٢٨ ، قد أعادت لجنة الحفانية النظر فى تقريرها الخاص بالرسوم بقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتعديل المواد ١٧ و ٥٢ و ٢١٧ و ٢٧٢ من قانون العقوبات الأهل وقررت بالإجماع التمسك برأيها الأول ، وهو للواقعة على الرسوم بقانون المذكور .

وتفضلوا عزتكم بقبول عظيم احترامى ٩

رئيس لجنة الحفانية

محمود بسيونى »

٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨

تلى تقرير اللجنة والرسوم بقانون .

للقررر — بعد أن قدمت اللجنة تقريرها عن هذا الرسوم أثبتت أمامها مسألة إيقاف التنفيذ فى المخالفات ، وذلك أن المادة ٥٢ معلة بهذا الرسوم أجازت إيقاف التنفيذ فى الجنليات والجنح دون المخالفات ، فطلبت اللجنة إعادة تحريرها إليها لبحث مسألة إيقاف التنفيذ فى المخالفات ، التى يتضمن حكم فيها بالمجلس .

وقد تقابل حضرة رئيس اللجنة مع معالى وزير الحفانية وافترقا على إبقاء المادة كما هى فى الرسوم ، لأنه لا يوجد الآن إلا لامتحان يتضمن الحكم فى المخالفات الخاصة بهما بالمجلس ، وهما لائحة الخدامين ولائحة فرض رسوم على الكحول . وأما باقى المخالفات فإنه يجوز الحكم فيها بالبراءة أو الحبس . وقد اتفق معالى الوزير مع حضرة رئيس اللجنة على أن تراعى الحكومة فى المستقبل — عند وضع أى تصريح خلى بمخالفات — النص فيه على جواز الحكم بالبراءة . وقد اكتفت اللجنة بذلك لأنه لم يبق مع هذا حاجة لأن يشمل مبدأ إيقاف التنفيذ المخالفات أيضاً .

الرئيس — هذا الرسوم صدر فى سنة ١٩٢٥ أثناء عطلة البرلمان . وطبقاً للمادة ٤١ من الدستور يكتفى أن تقرروه ليستمر نافذاً ؛ ولا حاجة لأخذ رأى عليه بالبنداء بالاسم .

فهل لأحد من حضراتكم اعتراض عليه ؟

(لم يترض أحد) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذا الرسوم .

(في ١١ يونية سنة ١٩٢٨) .

حكم الإجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

أثناء حل مجلس النواب والشيوخ ، وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور واستناداً للمادة ٤٨ من الدستور .

(١) للمادة ٤٨ ليس فيها ما يسمح للسلطة التنفيذية بإصدار مراسيم تكون لها قوة القانون . والحالة الواحدة التي يميز فيها

الدستور للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون هي التي نصت عليها المادة ٤١ دون غيرها .

(٢) بما أن المراسيم بقوانين النوة عنها آتفاً لم تصدر استناداً للمادة ٤١ من الدستور حتى يجوز لأحد المجلسين أن يتمسك

بحقه في إسقاطها بمجرد إعلانه عدم إقرارها — لذلك وجب اشتراك مجلس النواب والشيوخ في تقدير نتائجها ، ووجب

أن يصدر قانون يجعلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة على أي منها .

مجلس النواب

أشير إلى البيان الولود من حضرة صاحب البوة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ ، وهذا نصه :

« أشرف بأن أعرض على مجلس النواب ما اتخذ من الإجراءات التشريعية في فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩) ليرى فيها رأي » .

الرئيس — هل توافقون على إحالة هذه الإجراءات التشريعية^(١) على لجنة الشؤون الدستورية ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — إذن نحال هذه الإجراءات التشريعية على لجنة الشؤون الدستورية .

(في ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠) .

القرار الأول للجنة الشؤون الدستورية

عن الإجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

أشير إلى للكتابة الآتية ، وهذا نصها :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لحضرتكم مع هذا القرار الأول للجنة الشؤون الدستورية عن الإجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان من ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، وذلك لمرسه على هيئة المجلس للقرار .

وقد انتخب اللجنة حضرة الأستاذ محمد صبرى أبو علم اقضى مقررأ لها .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ؟

رئيس اللجنة

على سلم

(١) كشف هذه الاجراءات مذكور بمضبطة هنا التاريخ ؟ ولعلوها لم تذكر هنا .

الرئيس — الكلمة لحضرة للقرر .

محمد صبرى أبو علم اقضى (للقرر) — ألو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« منذ أحوال المجلس على اللجنة بجملة ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ الإجراءات التشريعية التى صدرت فى غيبة البرلمان واث اللجنة اجناتها ، فمقت خمس جلسات واتصلت فيها بوزارة الحفانية ، حيث تاب عث معالى الوزير فى حضور جلساتها جناب للسو ليلان دى بلقون للمستشار للسكى للوزارة ، وحضرة صاحب القرة خليل غزالات بك المستشار للسكى المساعد . وقد اتفقا مع اللجنة فى وجهة نظرها .

ونظراً لكثرة المواد التى أحيئت على اللجنة لم يتسع لها الوقت ليحيا جميعاً بل اقتصر البحث على الراسم بقوانين اللوحة بهذا التقرير . وظاهر أن ما انتهت إليه اللجنة من رأى بخصوصها يتبر قاصراً عليها ؛ أما ما عداها من الراسم فستشرع للجنة فى بحثه واقرار ما تراه يصده .

إن الراسم بقوانين اللوحة بهذا التقرير صدرت استناداً إلى الأمر للسكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ الذى نصت الفقرة الثالثة منه على ما يأتى : « أما السلطة التشريعية فى فترة السنين الثلاث المذكورة ، أو فى أى فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات ، فستولاهما طبقاً لحكم المادة ٤٨ من الدستور ، وذلك بمراسم تكون لها قوة القانون » .

وظاهر أن المادة ٤٨ المشار إليها فى هذا الأمر ليس فيها ما يسع للسلطة التنفيذية بإصدار مراسم تكون لها قوة القانون ، وأن الحالة الوحيدة التى يميز فيها الدستور للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسم يكون لها قوة القانون هى التى نصت عليها المادة ٤١ دون غيرها كما سبق لهذه اللجنة أن أوضهت فى تقريرها الذى رفع للمجلس فى ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ ، والذى أقره المجلس بجملة ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ .

وقد راجعت اللجنة موضوعات الراسم بقوانين للرقابة لهذا التقرير فوجدت أنها من الإجراءات التشريعية التى يحتم الدستور صدورهما بقانون بالطريقة التى ينص عليها فى المادة ٣٥ منه . وبما أنها لم تعرض على البرلمان ولم يصدق عليها فتعتبر غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً ؛ ويتربط على هذا البطلان سقوط جميع الآثار المترتبة عليها من وقت صدورهما .

وظاهر أنه يمكن لسقوط هذه الراسم وزوال ما تربت عليها من آثار قرار من أحد المجلسين ؛ إذ أنه متى قرر مجلس النواب بطلانها وعدم دستوريتها لم يصبح بعد ذلك محل لمرضاها على مجلس الشيوخ ، لأنه لا يمرض عليها بما يقرره مجلس النواب إلا مشروعات القوانين وما هو فى حكمها — وهذه الراسم ليست فى شيء من ذلك .

ولما كانت بعض الراسم بقوانين التى يتولاهها هذا التقرير قد تربت عليها آثار كل من المفهوم أن السلطة التنفيذية ستولى — فى حدود اختصاصها — تافى هذه الآثار ومصلحتها ؛ كما أنه إذا اتفق الحال اقترح تويض الذين أسأهم ضرر من تنفيذها كان لها أن تسلك الطريق التشريعى الذى يقضى به الدستور فى شأنه . وترى اللجنة أن هذا تبرا يبرأ إلى هذه الراسم :

أولاً — للرسم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٦ بالعاقبة على بعض جرائم ضد السلم العام . وقد صدر فى ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ (وهو الرسم الذى كان يراد به حماية نظام الحكم للقرر بالأمر للسكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨) .

ثانياً — الرسم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ بإضافة فقرة إلى المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنائيات الأهلى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

ثالثاً — الرسم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بإضافة أحكام تكميلية إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق الموصومة .

رابعاً وخلساً — للرسم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام لأحة المعاملة أمام المحاكم الأهلية . وللرسم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام لأحة المعاملة أمام المحاكم الشرعية . (وقد صدر الأول فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩ والثانى فى ٧ مارس سنة ١٩٢٩) .

وليس هناك شك في أن هذين للرسمين قد ترتبت عليهما آثار كثيرة في الواقع، فقد صدرت أحكام كثيرة من الهيئتين التي قبل إليهما الاختصاص بهذين للرسمين . ولا شك في أن إعلان بطلان هذين للرسمين يلحق أثره تلك الأحكام التي صدرت، سواء منها ما قضى بالبراءة وما قضى بالقوة؛ وترتب على ذلك أن السلطة التي من حقها الإحالة على مجلس التأديب تسترد كامل حريتها في رفع الدعوى من جديد أمام المجلس المختص بحسب قوانين البلاد الشرعية، مراعية لطبيعة الحال أنه إذا كانت الدعوى التأديبية قد رفضت فعلا إلى مجلس تأديب المحامين قبل صدور الرسوم الجديد فتعود إليه من جديد للفصل فيها .

وقد يبدو شيء من الصعوبة بالنسبة للأحكام التي قُضت بالإحالة إذا ما صدر حكم جديد من مجلس التأديب قضى هو أيضاً بالإحالة، وذلك بالنسبة لاحتمال مدة الإحالة التي تكون قد نفذت قبل الآن — كلها أو بعضها . وهذه مسألة تنفيذية ترك لتقدير الهيئة القائمة بتطبيق أحكام مجلس التأديب بالاشتراك مع هيئتي المحامين .

وغنى عن البيان أن القضايا الملقة أمام مجلس التأديب في الهيئتين عند إعلان بطلان هذين للرسمين تعود من جديد إلى السلطة التي يتباشر رفع الدعوى التأديبية للتصرف فيها حسب القوانين الشرعية غير مقيدة بما يكون قد صدر من قرارات تعهدية أو غيرها .

سادساً — مرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ خلس بحفظ النظام في معاهد التعليم .

سابعاً — مرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٩ بتعديل تشكيل المجلس الأعلى للجمعيات التعاونية .

ثامناً — مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٩ بإضافة حكم إلى المادة ٨٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية .

وظاهر أنه إذا كان هذا المرسوم قد طبق فيجب أن يحى أثر كل عقوبة ولغت بتقصده؛ وهذا لا يمنع من إعادة محاكمة الطلبة أمام السلطة المختصة أسلاً إن كان هناك ما يقتضى ذلك .

ثامناً — مرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الأهل . وبناء عليه يفتقر اللجنة أن يقرر المجلس أن جميع هذه المراسم بقوانين غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً ؟

كشف بالمراسم بقوانين التي ترى اللجنة اعتبارها باطلة

(١) مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩ بالمعاقبة على بعض جرائم ضد السلم العام ، الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

(٢) مرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ بإضافة فترة إلى المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنابات الأهل ، الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

(٣) مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بإضافة أحكام تكهيلية إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقدير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وللإفهارات في الطرق الصوفية ، الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

(٤) مرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام لأدعة المحاماة أمام المحاكم الأهلية ، الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩ .

(٥) مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام لأدعة المحاماة أمام المحاكم الشرعية ، الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٢٩ .

(٦) مرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٩ بتعديل تشكيل المجلس الأعلى للجمعيات التعاونية ، الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٩ .

(٧) مرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ خلس بحفظ النظام في معاهد التعليم ، الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

(٨) مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٩ بإضافة حكم إلى المادة ٨٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية ، الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٩ .

(٩) مرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الأهل ، الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ .

لقرر — بعد أن تناقشت لجنة الشؤون الدستورية في موضوع هذا التقرير علت أن هناك رأياً أو اقتراحاً كان يرى إلى أن يقرر البطلان بقانون . وقد تناقشت اللجنة في هذا الرأي ولم تثر مجلاً لأن تبدل عن القاعدة التي أخذت بها في سنة ١٩٢٦ لأن الطريقة

٣٥ - م

التي انبعت في الأعوام السابقة لسنة ١٩٢٦ — وهي الفترة التي عطلت فيها بعض أحكام الدستور ولم يدع فيها البرلمان للاجتماع — هي نفسها التي صدرت بموجبها مراسيم بقوانين في فترة تعطيل البرلمان في هذه المرة . ففي الحالتين ما كان للحكومتين القاضيتين أن تصدروا تشريعا في غيبة البرلمان لأن طريقة إصدار القوانين مبنية بالدستور .

حقيقة إن حكومة سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ اعتمدت على ظاهر نص المادة ٤١ ، ولكن حجتها في ذلك كانت ضعيفة وواهية ، ولم يأخذ بها المجلس عندما نظر في التسميات التي أصدرتها في ذلك الوقت . وضف هذه الحجة التي أخذت بها حكومة سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ هو الذي دعا حكومة الدكتاتورية إلى عدم الاتجاه إلى المادة ٤١ من الدستور . لما كان يعمل تحت ستار هذه المادة سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ عمل في الفترة الأخيرة استنادا إلى المادة ٤٨ من الدستور ؟ وهذه مخالفة علنية للدستور .

والنتيجة أنه في الفترتين كانت هناك مخالفة صريحة . فما قرره المجلس سنة ١٩٢٦ هو ما اقترح تطبيقه على هذه الإجراءات التسمية التي صدرت أثناء تعطيل الحياة النيابية .

وظاهر أن هذا الرأي الذي أخذت به اللجنة ومجته لا ينصب إلا على للرئيس بقوانين التي يتضمنها هذا التضرر لأن باقي الإجراءات التسمية لم يتسح الوقت لمسى اللجنة لبحثها لأنها طلبت بيانات وإحصاءات ولم تصل إليها الآن ؟ إذن قرار البطلان المقترح على المجلس إصداره هو فاسد على للرئيس بقوانين التسع المروضة على حضراتكم في تقرير اللجنة ؟ ولا يمكن أن يلحق باقي المراسيم لأن اللجنة لم تبجها لأن ولم تدرأيها فيها .

محمد سليمان غنام افندي — أرى ، تقيعا على تقرير لجنة الشؤون الدستورية وكلام حضرة المقرر ، أن أشير إلى رأي محامينا في شأن دستورية القوانين . لأن العمل دلنا على أنها ترد في بحث هذه الدستورية وفي بطلان الإجراءات التسمية التي تصدر أثناء تعطيل البرلمان . وأغلب ظني أنها تستند في ذلك إلى المادة ٤ من لأشعة ترتيب المحاكم الأهلية التي تقضى بأنه « لا يبطل نص من القوانين أو الأوامر إلا بنص قانون أو أمر جديد يقرر به بطلان الأول » .

وعلى ذلك دار البحث في اللجنة في أن هذه الإجراءات التي صدرت في عهد الدكتاتورية بتقرر بطلانها بقانون أم يقرر هذا البطلان بدون إجراءات ومن تلقاء نفسه . والد على ذلك أنه لا عمل هناك لتطبيق المادة ٤ من لأشعة ترتيب المحاكم الأهلية لأنها تشترط أن تكون القوانين الملغاة هي قوانين صادرة من سلطة تسمية .

إن بكلمة : القوانين الواردة في المادة ٤ من لأشعة ترتيب المحاكم الأهلية يقصد بها القوانين التي تصدر من سلطة شرعية دستورية صحيحة .

وقد بين الدستور حدود هذه السلطة ، كما بين شروط سن القوانين فنص في المادة ٢٤ من الدستور على ما يأتي :

« السلطة التسمية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب » .

وكذلك نص في المادة ٢٥ على ما يأتي :

« لا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصلى عليه الملك » .

ومن المعروف الثابت أن الإجراءات الدكتاتورية المروضة الآن على المجلس لم يشترك فيها البرلمان بمجلسه ولم يقرها ، فهي باطلة من تلقاء نفسها وبوجه القانون « de plein droit » .

إذن لا عمل للرأي الذي يقول بإنشاء هذه القوانين بقانون آخر إذ أنها باطلة فلا .

عبد السلام فهمي محمد جمعة بك — الذي أود توجيه النظر إليه بهذه المناسبة أنه في سنة ١٩٢٦ ، لما أن عاد البرلمان قرر قراراً في الموضوع الذي نحن بصدده ؛ وبمقتضى المادة ٤١ من الدستور ؛ وصرح بلسان النواب جميعاً أن هذه المادة لا تنطبق على الحالة التي يراد تطبيقها عليها .

كان لزاما على الحكومة إذ ذاك أن تسارع إلى وضع حد للاعتداء على الدستور بهذه الحجة . وقد تمهدت حكومتنا في أول هذه الفترة في خطاب العرش أنها ستعمل على وضع الضمانات اللازمة لحماية الدستور ، ووضع قانون لحاكمة الوزراء . فهاهي أراءه أن تسارع الحكومة إلى سن هذه القوانين لأنها في الواقع الحلال الوحيد الذي يمكن أن يحول بين الطنطيين وبين اللباس بحقوق البلاد . فإن

للتبذ الطام الذي قد تحمته نفسه بالاعتداء على حقوق الأمة يرتدع إذا رأى قضاء جريئين . وثانياً علما جربشاً غير قابل للعزل ، يقدم هؤلاء الطغاة لقضاء العادل لينتقم للأمة منهم .

لذلك ألح على الحكومة بأن تسرع في تدمير هذه القوانين لتستع الأمة ببيادتها كاملة ، وتستطيع أن تمنع نهج التدن على كرامتها . (تصفيق)

عمر عمر افندي — متى تولى الحكومة تقديم مشروع حماية الدستور وقانون محاكمة الوزراء ؟

وزير الحفانية — إن تحديد وقت تقديم مثل هذه القوانين الهامة أمر غير ميسور الآن . وكل ما نستطيع الحكومة أن نعرض به هو أنها مهمة بوضع مشروعات هذه القوانين ؛ ومتى أُنعت بحثاً بحثاً دقيقاً مستوفياً تخضيه طبيعة هذه القوانين وأهميتها ، قدمتها إلى المجلس بدون توان لأنها جزء من برنامج الوزارة التي ارتبطت به أمام البلاد ؛ وستقدمها قبل نهاية هذه الدورة (تصفيق) .

(وافق المجلس على تقرير اللجنة) .

(في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠) .

بيان وارد من رئاسة مجلس الوزراء

مجلس الشيوخ

بالإجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان (١٩ بوليه سنة ١٩٢٨ — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

إحاطته إلى لجنة الحفانية باعتبارها لجنة الشؤون الدستورية

على الكتاب المذكور ، وهذا نصه :

« أشرف بأن أعرض على مجلس الشيوخ ما اتخذ من الإجراءات التشريعية في فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ بوليه سنة ١٩٢٨ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩) ليرى رأيها فيها »
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس »

القاهرة في ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠

الرئيس — سبق للمجلس أن انتخب في سنة ١٩٢٩ لجنة للشؤون الدستورية للنظر فيما اتخذ من الإجراءات التشريعية في فترة تعطيل البرلمان في ذلك الوقت . وقد انتهت تلك اللجنة بانتهاء مهمتها . فهل توافقون حضراتكم على أن تتولى لجنة الحفانية — باعتبارها لجنة للشؤون الدستورية — النظر فيما اتخذ من الإجراءات التشريعية في فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ بوليه سنة ١٩٢٨ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩) ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة الإجراءات التشريعية التي صدرت في فترة تعطيل البرلمان إلى لجنة الحفانية باعتبارها لجنة للشؤون الدستورية .

(في ٣ فبراير سنة ١٩٣٠) .

جلسة ٤ يوليه سنة ١٩٣٠

تقرير لجنة الحفانية

عن الإجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ بوليه سنة ١٩٢٨ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

(للقرر حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك) .

في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ قدمت الحكومة إلى مجلس الشيوخ ومجلس النواب جميع الإجراءات التشريعية التي اتخذت في مدة تعطيل البرلمان ، أي في للدة من ١٩ بوليه سنة ١٩٢٨ إلى ١٠ يناير سنة ١٩٣٠ ، ليسى كلا المجلسين رأبهما فيها .

أحال مجلس الشيوخ هذه الإجراءات إلى لجنة الحفائية في يوم ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ لبحثها ، متخذة هيئة لجنة شؤون دستورية ، فوال اللجنة اجتماعاتها وعقدت لذلك ست جلسات وانتهت في بحثها إلى ما يأتي :

صدرت في فترة تعطيل البرلمان مراسيم في شؤون تشريعية وصفت بأنها مراسيم بقوانين استناداً إلى الأمر الملكي الذي استصدرته الوزارة في شهر يولييه سنة ١٩٢٨ بإيقاف العمل ببعض مواد الدستور ، وضمتته قرعة خاصة بمباشرة السلطة التشريعية في غية البرلمان ، هذا نصها :

« أما السلطة التشريعية في فترة السنين الثلاث للذكورة ، أو في أي فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات ، فستولاها طبقاً لحكم المادة ٤٨ من الدستور ، وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون » .

وظاهر أن المادة ٤٨ من الدستور ، وهي « لللك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » ، لا تخول الوزارة حق الحلول محل السلطة التشريعية ، ولا تجب لها إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون .

وإنما أجاز الدستور للسلطة التنفيذية إصدار مراسيم لها قوة القانون في حالة واحدة ، هي النصوص عليها في المادة ٤١ ؛ وليست هذه المادة منطوقة على المراسيم المروضة الآن على البرلمان لأنها خاصة بالمراسيم التي تصدر في الفترة بين أدوار انعقاد البرلمان وفي ظروف خاصة وشرائط معينة ، فلا يسرى حكمها على تلك المراسيم .

وغنى عن البيان أنه ما دام الدستور قائماً فلا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان .

لذلك :

تكون هذه المراسيم غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً . ويترب على هذا البطلان سقوط جميع الآثار المترتبة عليها من وقت صدورها .

ولكن ترى اللجنة من جهة أخرى أن تعميم حكم البطلان على نتائج كثير من هذه المراسيم بقوانين يترتب عليه ضرر كبير للمصالح العامة ولحقوق الأفراد ؛ وليس أنفرد من الشارع على التوفيق بين احترام الدستور والعمل على الوفاء به هذا الضرر فيما يخص بالمراسيم التي تؤدي إليه ؛ وذلك بأن يقصر بطلان هذه المراسيم على منفعة الدستور ويجعل في حكم الصحيحة بالنسبة لتأثيرها .

لهذه الأسباب :

لا ترى اللجنة بقاء من أن تثير على المجلس بأن يتبع في معالجة نتائج الإجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان القواعد الآتية :

أولاً — إن جميع المراسيم بقوانين الصادرة في فترة تعطيل البرلمان هي مراسيم غير دستورية ، وباطلة بطلاناً أصلياً في منفعة الدستور .

ثانياً — إن حكم هذا البطلان يسرى على نتائج المراسيم بقوانين التي يقدر المجلس أن بطلان نتائجها لا يترتب عليه ضرر للمصلحة العامة وحقوق الأفراد .

ثالثاً — إنه فيما عدا ذلك من المراسيم بقوانين يصدر بشأنها قانون يجعلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم لوائحها عليها .

المراسيم بقوانين

التي يسرى حكم البطلان على نتائجها

بحثت اللجنة المراسيم المروضة على المجلس فتبين لها أن من بينها مراسيم بقوانين وضعت لحماية الحكم غير الدستوري ، كالمراسيم رقم ٢٣ و ٢٨ و ٢٩ لسنة ١٩٢٩ — فبغية أن تزيل بزوال ذلك الحكم .

ويمكن أن يلحق بهذه المراسيم — لملء الارتباط بها — للرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بحفظ النظام في معاهد الصلح ، والرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية .

ومن بينها أيضاً ما وضع لفرض حزبى محض ، وهو الرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بتعديل تشكيل المجلس الأعلى للجمعيات التعاونية ، وكان الفرض منه إقصاء أعضاء البرلمان عن هذا المجلس .

ومنها ما وضع في ظروف ومناسبات تشف عن أغراض حزبية ، كالرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ والرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ اللذين صدرا بتعديل بعض أحكام لأئحة الحماية أمام المحاكم الأهلية والشرعية . قد وضع أولهما بمناسبة الحكم الصادر من مجلس التأديب ببراءة طائفة من المحامين النواب ؛ ولم يكن لفرض هذا الحكم سبيل مشروع ، فوضع القانون لزج الاختصاص من مجلس التأديب وتحمله إلى محكمة الاستئناف متقدمة هيئة محكمة قض وإرلم . وتولى واضع للذكر الإيضاحية إيراد الأسباب التي يسترها كافية لتزييف ذلك الحكم وتخفيف أسبابه بصرف النظر عما يلحق بسمعة القضاء من التضرر الذي يجب أن يتزدهر عنه الشارع .

ويمكن أن يلحق بهذين للرسومين للرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام من قانون العقوبات لتطبيق عقوبة الرشوة على الأشخاص الذين لم صفة نائية . قد وضع هذا القانون تحت تأثير الفكرة التي دفعت إلى تعديل لأئحة الحماية ، كما يتبين من العبارة التي استعملت بها المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، فضلا عما في هذه العبارة من تسجيل لوقائع يسترها واضع القانون صحيحة مع أنها ستكون محل نظر القضاء بعد إنشاء للرسومين السابقين .

تلك هي المراسيم بقوانين التي تقترح اللجنة على المجلس أن يقرر بأنها غير دستورية ، وباطلة بطلاناً أصلياً ، وأنه يترتب على بطلانها سقوط جميع الآثار التي ترتبت عليها من وقت صدورها .

وظاهر أن بطلان هذه المراسيم بقوانين يلحق أثره ما صدر من الأحكام بناء عليها سواء ما قضى منها بالقوة أو بالبراءة . ويترتب على ذلك أن تسترد سلطة الاتهام حرثها في إجراءات الدعوى أمام الهيئة المختصة بمقتضى القوانين الشرعية .

وقد يدعى من الصعوبة بالنسبة للأحكام التي قُضت بالإيقاف في محاكمة تأديبية إذا صدر حكم جديد يقضى بالإيقاف أيضاً ، فاللهوهم في هذه الحالة أن قواعد العدالة تقتضى أن يجب عقوبة الإيقاف السابقة بالقوة اللاحقة بقدر ما نفذ منها .

وترى هذه اللجنة أن بطلان المراسيم بقوانين وبطلان الآثار التي ترتبت عليها لا تقتضى تمييزاً لأن هذه المراسيم وليلة انقلاب في نظام الحكم لم تكن مصادرها بعض أفراد عرضت لهم قضايا وصدرت عنهم أحكام — فلا مبرر لطلب تعويض تدفده خزنة الدولة .

ولما عدا ذلك من المراسيم بقوانين ترى اللجنة أن تستبقى نتائجها بأن يصدر قانون يحلها في حكم الصلحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم لواقعة عليها .

وقد اتصلت اللجنة بالحكومة لغرض جلستها وزير الحفانية ووافق اللجنة على وجهة نظرها كما هي موضحة بهذا التقرير . ومن التفق عليه أن الحكومة ستقدم إلى المجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

حدث في أثناء اشتغال هذه اللجنة بدراسة المراسيم بقوانين أن ورد إلى مجلس الشيوخ كتاب من رئاسة مجلس النواب للإحاطة بأن هذا المجلس نظر في تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن تسعة مراسيم بقوانين — وهي المراسيم التسعة التي تكلمنا عنها في هذا التقرير — وقرر بأنها غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً .

وتبين لهذه اللجنة من مراجعة تقرير لجنة الشؤون الدستورية لمجلس النواب أنها بعد أن أوردت الأسباب التي بنت عليها رأياً بأن هذه المراسيم التسعة غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً قالت :

وظاهر أنه يكنى لسقوط هذه المراسيم ، وزوال ما ترتب عليها من آثار ، قرار من أحد المجلسين . إذ أنه متى قرر مجلس النواب

بطلانها وعدم دستورتها لم يصح بعد ذلك عمل لمرضا على مجلس الشيوخ ، لأنه لا يعرض عليه بما يقرره مجلس النواب إلا مشروعات القوانين وما هو في حكمها ؛ وهذه المراسم ليست في شيء من ذلك .

قد تحمل هذه اللجنة على التساؤل عما إذا كان مجلس الشيوخ بعد ذلك أن يتناول في مجته هذه المراسم . وترى اللجنة ، من مقارنة تقريرها بقرار لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب ، أن هناك انشغافاً في الرأي بين اللجنتين من حيث تقدير المراسم بقوانين من الوجهة الدستورية بأنها مراسيم غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً . ولكنها ترى من جهة أخرى أنه يجب اشتراك مجلس النواب والشيوخ في تقدير نتائج هذه المراسم ؛ ولا يكفي لسقوطها أو سقوط بعضها وزوال ما ترتب عليها من آثار قرار من أحد المجلسين ؛ وذلك للأسباب الآتية :

أولاً - لأن المراسم بقوانين عرضت جميعها على مجلس الشيوخ من قبل الحكومة كما عرضت على مجلس النواب ، فلا محل للبحث في جواز عرض المراسم التسعة على مجلس الشيوخ لأنها معروضة عليه من قبل .

ثانياً - لأن هذه المراسم لم تعرض على المجلسين باعتبار أنها مراسيم بقوانين صدرت صحيحة استناداً إلى المادة ٤١ من الدستور حتى يجوز لأحد المجلسين أن يمسك بمجته في إسقاطها بمجرد إعلانه عدم إقرارها ، وإنما عرضت على المجلسين معاً لأنها من الإجراءات التشريعية التي يهتم الدستور صدورها بقانون يقرره البرلمان ؛ فوجب عرضها على البرلمان ليبدى رأيه فيها . وإذا نظر مجلس النواب في هذه الإجراءات بناء على هذا العرض فهو إنما ينظر فيها بصفته سلطة تشريعية . وليس بخلاف أن مجلس النواب لا يكون وحده السلطة التشريعية ؛ وإنما تتكون هذه السلطة من المجلسين . لذلك عرضت الإجراءات عليهما معاً ؛ ووجب - بناء على ذلك - أن يكون لكل من المجلسين رأيه في موضوع هذه الإجراءات .

ثالثاً - لأن عمل البرلمان بشأن المراسم بقوانين للعروضة عليه الآن ليس مقصوداً على إعلان مبدأ بطلان هذه المراسم من الوجهة الدستورية غيب ، بل يطلب إلى البرلمان في الوقت نفسه أن يستعمل سلطته التشريعية بأوسع معانيها ، تلك السلطة التي لا يعدها إلا العدل والمصلحة العامة ، والتي من شأنها تقدير نتائج تلك المراسم وتلافى الضرر الذي يترتب على بطلان نتائج كثير منها .

ولابد أن تحذر نتائج الإجراءات التشريعية من عمل السلطة التي كان من حقها إصدارها . فمن حق هذه السلطة ، مكونة من المجلسين ، استبقاء أو عدم استبقاء النتائج التي ترتبت على تلك الإجراءات .

رابعاً - لأنه في حالة عدم وجود نص صريح في الدستور يرجع عادة إلى السوابق الدستورية التي يقرها البرلمان ؛ ولما كان الدستور خلواً من نص صريح يبين الطريقة التي تعالج بها مثل هذه المراسم ، فهناك محل للأخذ بالسابقة الدستورية التي وضعها البرلمان بشأن المراسم بقوانين التي صدرت في فترة تعطيل السابق ، وكان من شأنها اشتراك المجلسين في تقدير نتائج تلك المراسم .

وعما هو جدير بالذكر أن مقرر لجنة الشؤون الدستورية لمجلس النواب صرح أثناء المناقشة في تقرير اللجنة بأنهم يقرحون تطبيق ما قرره المجلس بشأن مراسيم سنة ١٩٢٦ على المراسم المعروضة الآن ، فقال :

« وقد تناقشت اللجنة في هذا الرأي ولم تر عملاً لأن تدل من القاعدة التي أخذت بها في سنة ١٩٢٦ ، لأن الطريقة التي اتبعت في الأوامر السابقة لسنة ١٩٢٦ هي نفسها التي صدرت بموجبها مراسيم بقوانين في فترة تعطيل البرلمان في هذه المرة » .
إلى أن قال :

« والنتيجة أنه في الفترتين (أي فترة تعطيل البرلمان في سنة ١٩٢٦ وفترة تعطيل في سنة ١٩٢٨) كانت هناك مخالفة صريحة للدستور . لما قرره المجلس في سنة ١٩٢٦ هو ما يقرح تطبيقه على هذه الإجراءات التشريعية التي صدرت أثناء تعطيل الحياة النيابية » .
والواقع أن الذي تشير به لجنة الحاقية على مجلس الشيوخ هو أن يجري في معالجة هذه المراسم على القاعدة التي جرى عليها في معالجة المراسم بقوانين التي عرضت عليه في المرة السابقة - تلك القاعدة التي كان من شأنها أن يشترك المجلسان في تقدير المراسم من الوجهة الدستورية ؛ ثم في تقدير نتائج تلك المراسم لاستبقاء ما يترتب على بطلانها ضرر بالمصلحة العامة ولحقوق الأفراد .

وقد اتصلت هذه اللجنة بلجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب ؛ وحضر هذه الجلسة وزير الحاقية ؛ وتم التفاهم بين اللجنتين ومواقفة الحكومة على أن تعالج المراسم بقوانين جميعها بالكيفية للجنة بهذا القرار .

تلك :

تقترح اللجنة على مجلس الشيوخ أن يقر :

أولاً — أن جميع المراسم بقوانين الصادرة من تاريخ حل البرلمان في ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ لتاية انتقاد البرلمان في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً في منعة الدستور .

ثانياً — أن حكم هذا البطلان يسرى على نتائج المراسم بالقوانين التسعة المبنة بالكشف الرافق لهذا .

ثالثاً — أنه ، فيما عدا ذلك من المراسم بقوانين ، يصدر قانون يحلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد مجلسي الشيوخ أو النواب عدم اللواقعة عليها ، ومن للتفق عليه أن الحكومة ستقدم إلى المجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون ؟

رئيس اللجنة

أحمد زكي أبو السعود

تقرير لجنة المحقانية

عن الإجراءات التتريبية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان

(من ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ لتاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

(للتقرير حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك) .

تلى تقرير اللجنة .

القرار — ورد في آخر التقرير أن لجنتنا اتصلت بلجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب .

فلينصاحاً لهذه التظلة أقرر أن الاتصال لم يكن إلا باجتماع لجنتنا مع ثلاثة من أعضاء لجنة على النواب ، وهم حضرات رئيسها ومقررها وأحد أعضائها ، وهذا البيان أدلى به كربة لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب .

الرئيس — هل توافق الحكومة على ما ورد في تقرير اللجنة ؟

سعادة محمد نجيب الترابي باشا (وزير المحقانية) — وزارة المحقانية توافق على ما جاء في تقرير اللجنة . وأما مشروع القانون الذي ورد في اقتراحاتها فإنه سيرضى على مجلس الوزراء .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

(في ٤ يولية سنة ١٩٣٠) .

هل الحالة الوحيدة التي يجوز فيها التشريع بمرسوم يكون له قوة القانون هي التي أشارت اليها المادة ٤١ ؟ أم يجوز للبرلمان

أن يأخذ للحكومة بإصدار مرسوم بقانون في أمر معين ، ولمدة معينة ، على أن ترجع للبرلمان ليكون له الكلمة العليا النهائية ؟

يراجع التطبيق على المادة ١٣٤ .

(في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠) .

مادة ٦ — (من الأمر للسلك رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية) .

كل ما قرره القوانين والراسم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام ، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التي كانت متبعة حتى نشر أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ، وكل ما قرره للراسم التي اعتبرها قانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ في حكم الصحيحة ، من الأحكام ، يبقى نافذاً بشرط أن يكون نافذاً متفقاً مع مبادئ الحرية واللساواة التي يكفلها الدستور .

وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلزامها وتعديلها في حدود سلطتها ، على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والحدود من الدستور ، بشأن عدم سريان القوانين على الماضي .

وكل الأحكام ، وكل ما سنّ أو اتخذ من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التي قررها أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ، تبقى كذلك نافذة بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من الحق للتصديق ذكره في الفقرة السابقة ، وتظل تنتج آثارها غير منقطعة الحكم في الماضي .

وكذلك يكون الحال في الأحكام ، وكل ما سنّ أو اتخذ من الأعمال والإجراءات منذ ٢١ بونية سنة ١٩٣٠ حتى نشر الدستور^(١).

أمر ملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

وبما أن الحال يقتضي إنشاء النظام المقرر بالأمر المشار إليه ؛

وبما أنه من أهم أمانتنا أن نحيا البلاد حياة دستورية ترضاه ؛

ونظراً لأنه حتى يستجلب بالنظام المذكور نظام آخر ينبغي أن يحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التي لم يزل معمولاً بها منذ إنشاء النظام الدستوري في مصر ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يظل العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، وبمجلس المجلسان الحاليين .

مادة ٢ — يظل شكل الدولة وميزاتها ، ومصدر السلطات وتوزيعها ، وحقوق المصريين واجباتهم كما هي منذ إدخال النظام الدستوري في مصر .

كما يظل قائماً نظام وراثه العرش وحالة الخديو السابق كما قررها الأمر الملكي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ .

مادة ٣ — إلى أن ينفذ الأمر الملكي بوضع النظام الدستوري الذي يحل محل النظام المشار إليه في المادة الأولى تتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان حتى الآن ؛ كما تتولى السلطة التنفيذية ، ونباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا وعلى مسؤوليتهم طبقاً لمبادئ الحرية والمساواة التي كانت دائماً قوام النظام الدستوري في مصر .

مادة ٤ — تعرض المراسم بقوانين التي تصدر طبقاً لأمرنا هذا على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول . فإن لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل .

ولا يجوز أن تنسخ المراسم بقوانين المعروضة أو أن تعدل إلا بقانون .

مادة ٥ — يبقى نافذاً كل ما قرره القوانين والمراسم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام ، وكل ما سنّ أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التي كانت متبعة في حينها ، وكل ما أتخذته الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بشرط أن يكون نافذاً متفقاً مع ما سبقت الإشارة إليه من مبادئ الحرية والمساواة .

(١) اضطررنا لذكر هذه المادة لأنه أصبح مختصاًها جيع ما صدر من المراسم بقوانين أثناء الفترة التي بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ١٠ بونية سنة ١٩٢٦ ، أو أثناء الفترة التي بين ١٩ بولية سنة ١٩٢٨ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، كالتقنين العادية ، لايتميز للبرلمان تعديل أي منها أو إلغائه إلا بقانون عادي .

مادة ٦ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه ؟

صدر بمرأى القبة في ٢٢ شبان سنة ١٣٥٣

(٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

وزير المعارف
أحمد نجيب الحلالى

وزير المالية
أحمد عبد الوهاب

وزير الحفانية
أمين أنيس

وزير الخارجية والازراعة
كامل إبراهيم

وزير الأشغال العمومية والمواصلات
عبد الحيد عمر

وزير الحرية والبحرية
محمد توفيق عبد الله

وزير الأوقاف
عبد العزيز محمد

أمر ملكى رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥

بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية ؛

وبما أن الأمر للذكور بنى على أن من أعز أمانيتنا أن نحيا البلاد حياة دستورية ترضاها ؛

وعلى وجوب استبدال نظام دستورى آخر بالنظام المقرر بأمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

ولما كانت رغبة الأمة قد ظهرت جلية فى إعادة دستور سنة ١٩٣٣ ؛ وكنا ، ولا زال ، نتوخى أن نسلك بها السبيل الذى تنفض

إلى طمأنينتها وسعادتها ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يكون النظام الدستورى للدولة المصرية هو النظام الذى كان مقرراً بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٣ .

مادة ٢ — يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان ؛ وتظل أحكام المولد ٣ و ٤ و ٥ من أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤

معمولا بها حتى ينفذ ذلك النظام^(١) .

مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ؟

صدر بمرأى القبة فى ١٦ رمضان سنة ١٣٥٤

(١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

وزير الخارجية
عبد العزيز عزت

وزير الأشغال العمومية والمواصلات
عبد الحيد عمر

وزير الأوقاف
عبد العزيز محمد

وزير المالية
أحمد عبد الوهاب

وزير الحرية والبحرية
محمد توفيق عبد الله

وزير المعارف العمومية والتجارة والصناعة
أحمد نجيب الحلالى

وزير الحفانية
أمين أنيس

وزير الزراعة
كامل إبراهيم

(١) أبيتنا هذين الأمرين للملكين لأنه نص فيها على أن جميع ما سبق أن صدر من مراسيم بواقين فى فترات تعطيل البرلمان أو وقف الحياة البرلمانية فى أى وقت لا يمكن أن يسل أى عى منها أو يسخ إلا بقانون عادي . وهذا ما اتفقى إيتات هذين الأمرين ، كما اتفقى إيتات المادة السادسة من الأمر للسكرى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ من قبل .

كتاب الوزارة
المرنوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك
النظام الدستوري للدولة المصرية

مولاي

قد ظهر الحق ووضوح الحفاء ، وجاء تصريح الحكومة البريطانية الأخير على لسان وزير خارجيتها بأن ما سبقه من التصريح بشأن دستور مصر كان نصيحة أبدت عن حسن نية وسلامة طوية ، بناء على الاستشارة واستطلاع الرأي ، ولكن لسوء الحظ أسوء فهمها فأدى ذلك إلى فورة غضب صونا لحق واحتفاظاً به ، وهي لا تلتب أن تبدأ وتستقيم الأمور فتستقر في نصائها ، وببإد أن تغير الحكومة الإنجليزية تقاليدها وسيستها ، خصوصاً مع دولة صديقة يربطها بها اشتراك المصالح وتبادل حسن القصد والمنفعة .

وأصبح من حق الملك والشعب أن يرجع إليهما في وضع الدستور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، الذي دعمه وأيده تصريح السير صمويل هور وزير خارجية إنجلترا ، الذي قرر في خطبته الأخيرة بتاريخ ٥ ديسمبر الجاري بالبرلمان الإنجليزي أن أمر الدستور متروك لهم ، وأنه لم يقصد فيما قال لا إملاء شيء ولا الإكراه بأمر .

ولقد أخذت الحكومة للأمر عنده ، بناء على ما أبدته أغلبية الأمة من الرغبة في دستور سنة ١٩٢٣ ، فطلبت من جلالته إعادة هذا الدستور في كتابها الرقم ١٧ أبريل سنة ١٩٣٥ ، ووافقت جلالته في ردكم الرقم ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥ على ذلك . وبعد مباحثات طويلة بيننا وبين النواب السام ، أوشكت أن تنتهي على أساس هذه المودة قبل أن يأتي تصريح السير صمويل هور الأخير بأيام ، هذا التصريح الذي قرر هذا الحق لهم مؤيداً ومدعماً لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

... فالحكومة المصرية تفرز من الآن عودة دستور سنة ١٩٢٣ ، ملتزمة من جلالته إصدار الأمر الملكي القاضي بذلك . وهي تحمد الله الذي وقفها إلى إعلان ذلك بعد الجهود التي بذلتها في هذا السبيل ، وكل من ساعدها على نيله .

وإنه لمن دواعي التبعة والسرور أن يتم في القريب العاجل الاتفاق للأموال بين بريطانيا العظمى ومصر ، ذلك البلدين اللذين تحبهما المصلحة المشتركة ، وتربطهما من زمن روابط الصفاء واللؤدة ، تحقيقاً لمقبل سعيد ، يعود عليهما بالخير العميم والنفع العظيم . وبذلك نكون قد فطنا بالواجب علينا ، ووفينا بعهدة البلاد « إن المهد كان مشولاً » ، ونكون أرضنا الحق والضمير ، وكذلك وقفنا إلى إرضاء كل الأمانى ورغبات البلاد ، وصح لنا أن نقول خاتمين :

مات الدستور — فليحي الدستور

وإلى جلالته العبد الخاضع والخضوع الأمين

محمد توفيق نسيم

(١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

(١) المراسم بقوانين التي صدرت بعد انتهاء الدور الأخير (الذي انتهى في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤) للبرلمان تعرض عليه بتقديم

نصوصاً كاملة وإيداعها كلا من المجلسين ، لا بتقديم بيان أو كشف بها .

(٢) القوانين التي صدرت في الفترة التي سبقت انعقاد البرلمان في مايو سنة ١٩٣٦ تعرض عليه طبقاً لأحكام المادة الرابعة من

الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ، لأحكام المادة ٤١ من الدستور . ويكون عرضها في أي وقت من دور انعقاده الأول .

وبعد أن أقم حضرات النواب العيين القانونية ، وانصرفت أكثرية الأعضاء ، تلا السكرتير للوظف المكتبة الآتية :

جلس النواب

« أشرف بأن أعرض على مجلس النواب ما صدر بعد انتهاء دور الانقضاء الأخير للبرلمان من المراسيم بقوانين والمراسيم الخاصة بفتح اعتمادات إضافية »

رئيس مجلس الوزراء

على مصر

٨ مايو سنة ١٩٣٦

(لم تعرض المراسيم المشار إليها على المجلس ؟ ولم تودع بسكرتيرته ؟ ولم يدل بالكشف للجنة به عناوين هذه المراسيم) .
(في ٨ مايو سنة ١٩٣٦) .

الرئيس — في الاجتماع الاستثنائي الذي عقد للنظر في مسألة الوصاية أرسلت الحكومة خطاباً إلى المجلس تهرز فيه إيداع القوانين التي صدرت في الفترة التي سبقت انعقاد البرلمان . ولكن هذه القوانين لم تودع فعلاً وإنما رافق الخطاب كشف بياناتها .
وبما أن هذه المسألة — مسألة اعتبار هذا العمل إيداعاً صحيحاً له كل النتائج القانونية — تحمل منافسة كبيرة ، ويترتب على الفصل فيها نتائج كثيرة الأهمية ؛ لأنه ، من جهة ، كان الاجتماع غير علني وكان مخصصاً للنظر في مسألة الوصاية دون غيرها ؛ وللمرسوم الذي أصدره دولة نسيم باشا يقضى بأن تعرض تلك القوانين في أثناء الدور العادي . ومن جهة أخرى يجب البحث فيما إذا كان يتبر إيداعاً صحيحاً مجرد كتابة خطاب يلى في المجلس مرافقاً له كشف ببيان القوانين المطلوب إيداعها من غير أن تودع فعلاً — لهذا كله بحث مكتب المجلس هذه المسألة ؛ ورأى أن يقترح على حضراتكم إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه وتعرض رأيها فيه على المجلس ؛ فهل توافقون على رأى المكتب ؟ »

(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم خليل إبراهيم أبو رحاب افتدى — ما تعرض من إيداع هذه القوانين في المجلس ؟

الرئيس — هذا ما تريد أن تبحثه لجنة الشؤون الدستورية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالي — أرى أن يشارك حضرات النواب مع اللجان في بحث مثل هذه

الوضوعات ... (ضحية) .

الرئيس — إن اللائحة الداخلية تخول كل عضو الحق في حضور جلسات اللجان التي لم يكن من أعضائها دون أن يتدخل في المناقشات .

(في ٣ يونيو سنة ١٩٣٦) .

تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن عرض المراسيم بقوانين التي صدرت في الفترة التي سبقت انعقاد البرلمان

أشير إلى الكتاب الآتي نصه :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أحال المجلس ، بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٣٦ ، على لجنة الشؤون الدستورية بحث موضوع عرض المراسيم بقوانين التي صدرت في الفترة التي سبقت انعقاد البرلمان . وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستين للتشدين بتاريخ ١٥ و ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦ .

وهي تتشرف بأن ترفع لحضرتكم تقريرها عنه ، رجاء التكرم بمرسه على هيئة المجلس للوقر .

وقد استخفيت اللجنة مقررًا لها .

وتغضلوا بقبول فائق الاحترام »

رئيس اللجنة

أحمد نجيب الحلالى

القاهرة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٦

(وهنا تخلى الرئيس عن رئاسة الجلسة ، وتولاها حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك وكيل المجلس) .
الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد نجيب الحلالي بك (المقرر) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :
في يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦ قدمت الحكومة إلى مجلس النواب ومجلس الشيوخ بياناً ، تذكر فيه أنها تعرض على المجلسين ما صدر
بعد انتهاء دور الانعقاد الأخير للبرلمان من مراسيم وقوانين . وقد قدمت الحكومة مع البيان قائمة بهذه المراسيم ، ولكنها لم تودع
تلك المراسيم المجلسين .

وظاهر أن الحكومة إنما قدمت البيان والقائمة المشار إليهما ، استناداً إلى المادة ٤ من الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ، وإلى
المادة ٢ من الأمر الملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ بشأن النظام الدستوري للدولة .

أما المادة الرابعة من الأمر الأول فصفا كالآتي :

« تعرض المراسيم بقوانين التي تصدر طبقاً لأمرنا هذا على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول ؛ فإن لم تعرض بطل العمل بها في
المستقبل ؛ ولا يجوز أن تنتسخ المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعدل إلا بقانون » .

وأما المادة ٣ من الأمر الثاني فصفا كالآتي :

تظل أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا الأمر معمولاً بها حتى ينفذ ذلك النظام » .

وقد بحثت اللجنة عما يراه مرض المراسيم بقوانين ، وهل يجب في عرضها أن تقدم نصوصها للمجلسين وتودع مكتبتهما ، أو أنه
يجزى عن ذلك تقديم بيان عنها كاليان التي تقدمت به الحكومة في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ . ويتلخص بحث اللجنة فيما يأتي :

تنص المادة ٤ من الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ على وجوب العرض . وكلمة « تعرض » الواردة في النص العربي للسادة
يقابلها بالفرنسية « تودع بمكتبتي المجلسين » : (Seront déposées sur le bureau des deux chambres) .

ومن ذلك يؤخذ أن الأمر الملكي قصد إلى وجوب الإيداع الفعلي .

ويلاحظ أن هذا النص — فيما يتعلق بالعرض — هو بينه النص الوارد في المادة ١٦٩ من الدستور بشأن القوانين التي كان
يجب عرضها على الجمعية التأسيسية قبل وضع النظام الدستوري للدولة ، فقد نصت هذه المادة على ما يأتي :

« القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التأسيسية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ تعرض على
مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول «تودع» بمكتبتي المجلسين : (Seront déposées sur le bureau des deux chambres) .

ولذلك رأيت اللجنة أن تتبين كيفية العرض التي قامت به الحكومة في سنة ١٩٣٤ تنفيذاً لهذه المادة ، فتبين من الاطلاع على
مضبطة الجلسة الثالثة عشرة لمجلس النواب بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٣٤ أن دولة رئيس الوزراء المنفورة له سعد زغلول باشا قام في المجلس
وأدلى ببيان جاء فيه :

« يشرف رئيس مجلس الوزراء بأن يمرض على مجلس النواب ، طبقاً للمادة ١٦٩ من الدستور ، الأعمال التشريعية التي يمكن
اعتبارها من القوانين ، وكان الواجب عرضها على الجمعية التأسيسية . ثم قال دولته : « ومرافق لهذا المجموعات الرسمية من سنة ١٤ إلى
سنة ١٩٣٤ » وهي تحتوي على القوانين المشار إليها » .

وفي جلسة أول يولييه سنة ١٩٣٤ جرت مناقشة في معنى العرض ، فقال دولة رئيس الوزراء : إن العرض معناه تقديم القوانين
إلى البرلمان وإدخالها به ؛ ثم جرت مناقشة أخرى في هذا الشأن في جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، فقال دولة المنفورة له سعد زغلول باشا —
وكان وقتئذ رئيساً لمجلس النواب : « كلمة تعرض يقابلها في النص الفرنسي كلمة تودع ؛ ولذلك فإن تلك القوانين متى أودعت مجلس
النواب حفظت قوتها ، لأنها لا تكون باطلة إلا إذا لم تودع المجلس » .

ومما تقدم يؤخذ أن العرض فر في جلسات متعددة بأنه تقدم نصوص القوانين وإدخالها المجلس . وقد جرت الحكومة على ذلك ؛ وأخذ بهذا التفسير مجلس النواب .

وفي سنة ١٩٢٦ جرت الحكومة على هذه السابقة أيضاً . ففي الجلسة الأولى لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ تليت مكتبة من دولة رئيس مجلس الوزراء هنا نصها :

« أشرف بأن أعرض على مجلس النواب المراسم التي لها قوة القانون والتي صدرت منذ دور الانعقاد العادي في سنة ١٩٢٤ ، وهي مودعة في مجموعة القوانين والمراسم والأوامر الملكية عن الثلاثة الأشهر الأخيرة لسنة ١٩٢٤ ، وفي جميع النسخة الأشهر الأولى لسنة ١٩٢٥ . أما ما صدر في الثلاثة الأشهر الأخيرة لسنة ١٩٢٥ ، وفي جزء سنة ١٩٢٦ السابق على دور الانعقاد الحاضر ، فهو مرسوم في أعداد الوقائع المصرية التي نشر فيها ؛ والمجاميع وأعداد الوقائع مرفقة بهذا . وقد تولت الحكومة فعلا طبع هذه القوانين في مجموعات خاصة وزعت على الأعضاء .

وأما في سنة ١٩٣٠ فقد أشير في مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ إلى بيان من دولة رئيس مجلس الوزراء ، هنا نصه :

« أشرف بأن أعرض على مجلس النواب ما اتخذ من الإجراءات التشريعية في مدة تعطيل البرلمان (من ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ لنهاية ٣١ ديسمبر لسنة ١٩٢٩) ليرى فيها رأيي » .

ولم تقدم الحكومة للمجلس نصوص الإجراءات التشريعية ؛ ولم تودعها مكتب المجلس ، مكتفية بقاعة هذه الأعمال ، كالقاعة التي تقدمت للمجلس في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ .

وقد يظن أن أول وهلة أن هذه سابقة بعدم إيداع نصوص القوانين يصح القياس عليها ، ولكن الواقع غير ذلك ، ذلك لأن الأمر للملك رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ، القاضي بحل المجلسين وتأجيل الانتخابات ثلاث سنوات قابلة للتجديد قد نص فيها نص على ما يأتي :

« أما السلطة التشريعية في فترة السنين الثلاث المذكورة ، أو في أي فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات ، فستتولاها طبقاً لحكم المادة ٤٨ من الدستور ، وذلك بمراسم تكون لها قوة القانون » .

وبلاحظ أن الأمر للملك المذكور القاضي بحل المجلسين لم ينص على وجوب عرض الأعمال التشريعية على البرلمان عند انعقاده ؛ ولذلك لم يكن العرض أو الإيداع واجباً بحال من الأحوال . فلا هو واجب بمقتضى هذا الأمر ، ولا هو واجب بمقتضى نصوص الدستور ؛ لأن المادة ٤١ من الدستور لا تنص إلا لمراسم بقوانين التي تصدر فيها بين أدوار الانعقاد . ولعمد مما تقدم أن الحكومة لم تكن ملزمة بمرس هذه القوانين أو إيداعها حتى تتلزم طريقة العرض أو الإيداع التي جرت عليها سائر الحكومات ؛ ولذلك انحصر البحث في تعرف قيمة هذه القوانين من الوجهة الدستورية . فلما أن تكون قد صدرت صحيحة ، وفي هذه الحالة بقي نافذة للفعول ولو لم تعرض أو تودع المجلس ؛ ولما أن تكون قد صدرت باطلة ، وفي هذه الحالة لا يصح عرضها أو إيداعها .

وقد أخذ المجلسان بالرأي الثاني ؛ واعتبرا هذه الإجراءات التشريعية باطلة ؛ وأخذت محكمة النقض والإيرام بنير هذا الرأي واعتبرتها صحيحة . ولم يصر أحد لطريقة العرض أو لوجوب العرض لعدم تأثير ذلك في صحتها أو بطلانها ؛ فهي باطلة ، وإن أودعت ؛ ولما صحيحة ، وإن لم تودع . أما البيان الذي تقدمته الحكومة للمجلسين في سنة ١٩٣٠ فقد قصد إلى إثارة موضوع الصحة أو البطلان في ذاته ، ولذلك طلبت الحكومة من المجلس أن يرى رأيي في هذه الإجراءات .

ومما تقدم يؤخذ أن طريقة عرض الحكومة تلك الإجراءات لا يصح أن تعتبر سابقة يقاس عليها ، لأن العرض لم يكن مشتركاً في ذاته ، ولأن بيان الحكومة لم يقدم مثل العرض الذي نصت عليه المادة ١٦٩ من الدستور أو المادة ٤٨ من الأمر للملك رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ .

وؤكد ما تقدم ما جرت به السوابق الدستورية بهذا ، حتى في ظل دستور سنة ١٩٣٠ ، فإن دولة رئيس الوزراء أتت في الجلسة الأولى لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ عاباً قال في آخره ما يأتي :

مادة ٤١ • «

« ويعتضى هذه المادة تصرفت بأن أودعت سكرتيرية المجلس كافة القوانين التي صدرت منذ ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى الآن .
ويلاحظ أنه أودع هذه القوانين تطبيقاً للمادة الخامسة من الأمر لللكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، ونصها مماثل تماماً لنص المادة ٤ من الأمر لللكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ .

وبهذه للتبلي لا يفتونا أن نلاحظ كذلك أن الحكومة أودعت بالفعل في سنتي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ مجموعات للراسم بقوانين التي صدرت في هاتين السنتين فيما بين أدوار الانعقاد .

ومما تحسن الإشارة إليه كذلك ما جاء على لسان دولة على ملأه بإشاً في مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ ، وكان دولة وقتئذ وزيراً للمخانية ، قد تعرض دولة في هذه الجلسة لبيان ماهية العرض فقال : « العرض هو مجرد الإيداع في نظر الشارع ، سواء أكل في دستور سنة ١٩٢٣ أو في دستور سنة ١٩٣٠ . وللحوظ في العرض أمران : الأول من جانب الوزارة ، والثاني من جانب البرلمان ومن واجب الاحترام للهيئة التشريعية أن تقدم إليها بهذه للراسم وتودعها المجلس » .

ويكرم مما تقدم أن جميع السوابق الدستورية تؤيد وجوب الإيداع التام .
ومع ذلك فإن بيان الحكومة التي قدمته في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ تلى في مجلس النواب ، ولم يزل في مجلس الشيوخ . فلا الحكومة تلتها ، ولا رئيس مجلس الشيوخ أمر بتلاوته . ويؤخذ من ذلك أن التلاوة لم تحصل في مجلس الشيوخ إلى الآن ، وأن الإيداع لم يحصل في أى مجلس من المجلسين .

ويلاحظ أن العرض أو الإيداع في البلاد الدستورية الأخرى يحصل بإحدى طريقتين : فإما أن تلى الحكومة بياناً في المجلس وتقدم الأعمال إلى المكتب أو للبر بالفرنسية ("Bureau"، "Tribune"، وبالإنجليزية "Table") ، وإما أن تهنمها بخطاب ، بأمر رئيس المجلس بتلاوته في الجلسة ، كما يعلن إيداع النصوص . وفي الأحوال التي لا يشترط فيها تقديم النصوص ينس على أن تقدم الحكومة كسفاً أو قائمة أو بياناً (Etat) .

وفي بعض البلاد الدستورية يشترط أن تقدم الحكومة أكثر من صورة مما يودع أو يعرض . وقد انعقد إجماع الفقهاء في القانون الدستوري والأوضاع البرلمانية في أن الإجراءات الشكلية ذات أهمية كبرى ، وبخاصة في المسائل التشريعية ، لأن اجتماع عدد كبير من النواب أو الشيوخ ليبحث المسائل يقتضى تحديد الإجراءات وضبطها والناية باتباعها اتباعاً دقيقاً . وهذه الإجراءات والتدابير الخاصة بأجبة الرعاية بدقة تامة حتى يؤمن الانتظام في العمل والتصرف في الوقت . ولهذا قرروا أن إغفال أى إجراء من الإجراءات الشكلية في شؤون القانون العام يقتضى البطلان حتماً .

يضاف إلى ما تقدم أن العمل قد جرى في البلاد الدستورية عند خلو رتبة الدولة باعتبار مجلس البرلمان — بمجرد إعلان الخلو — بمجرد هيئة انتخابية يقتصر عملها على اختيار رئيس الدولة الجديد . وذلك أوجبوا أن يرفع رئيس كل مجلس جلسة المجلس الذي يرأسه بمجرد إعلان الخلو ، كما أوجبوا عدم مباشرة أى عمل آخر ، بما في ذلك اللوافة على محاضر الجلسات وعدم النظر في أى اقتراح حتى يتم اختيار الرئيس الجديد . ومنى حلف الرئيس الجديد التين وجب على الوزارة أن تقدم استقالته .

فما تقدم كله ، ترى اللجنة أن بيان ٨ مايو سنة ١٩٣٦ الذي تلى في مجلس النواب لم يكن عرضاً كاملاً للأعمال التشريعية .
حضرة النائب المحترم محمد على عيسى بإشاً — يدور تقرير لجنة الشؤون الدستورية حول إضاح كفى « العرض » و « الإيداع » ؟ وهو صريح في أنه إذا أغفل العرض للذى ، من حيث تقديم القوانين للشار إليها في كتاب الوزارة والهيئة بموضوعاتها وتواريخها وأرقامها ، فإن إغفال هذا الإجراء يحل العرض غير صحيح والإيداع ممدوماً . فكان إغفال العمل للذى — وهو ما لا يتصور أن يكون من عمل رئيس مجلس الوزراء ، بل يقوم به في الواقع كاتب أو حاسب من رتبة مجلس الوزراء — يؤدي إلى إبطال العمل بقوانين قائمة نافذة ، وإلى ضياع فكرة رئيس مجلس الوزراء من احترامه للمجلس ، يرمسه القوانين التي صدرت في غيبة البرلمان على المجلسين . فهل هذا ما ترمى إليه المادة ٤ من الأمر لللكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ الذي صدر في عهد وزارة حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم بإشاً ؟ أن لا ، بإحضرات النواب المحترمين ، بل إن التي يستخلص منها غير ذلك ؛ فإن نص المادة صريح في أنه « تعرض للراسم بقوانين التي تقدم طبقاً لأمرنا هذا على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول . فإن لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل ، ولا يجوز أن تلغى للراسم بقوانين المروضة أو أن تعدل إلا بقانون » .

ومضى هذا أن القوانين التي تصدر طبقاً لهذا الأمر تبقى نافذة ومعمولا بها ، ولها كل الأثر المترتب عليها ، فلا يجوز لأحد المجلسين إبطالها إلا بالنسبة للمستقبل ، أي أن البرلمان قد حرم في هذه الحالة من حق جاز له ، بأن يجعل قانوناً سارياً على الماضي في حالات أخرى مشابهة . فضلاً عن حرمانه هذا الحق فقد قيود غير عادية ، وهي أن هذه القوانين لا يمكن أن تنسخ إلا بقانون يصدر من المجلسين ويصدق عليه الملك ، أي أنه لا يجوز نسخها بمجرد عدم إقرارها من أحد المجلسين ، كما هو منصوص عليه في الدستور بالنسبة للقوانين التي تصدر أثناء عطلة البرلمان ؛ فقد نصت المادة ٤١ من الدستور على أنه « إذا حدث ، فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ، ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي ومرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ؛ فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

فيري من هذا أن الوزارة ، ولو أنها أعلنت لمسند القوانين التي صدرت في فترة لا برلمان فيها ، قوة أعظم من تلك التي نص عليها الدستور بالنسبة للقوانين التي تصدر فيما بين أدوار الانعقاد ، إلا أنها احتاطت للأمر وعرضتها على البرلمان .

آماً من حيث العمل بهذه القوانين مستقبلاً فلن أرى أن المادة ١٦٩ من الدستور قد أوضحت ذلك ، إذ نص على أن « القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بتقتضى المادة الثامنة من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول ؛ فإن لم تعرض عليها في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل » .

وما تقدم نرى أننا لو أسقطنا تلك القوانين بسبب عدم استكمال هذا الإجراء الشكلي البسيط ، وأغفلنا نية الوزارة ، وقرنا تنجينا عن نظر تلك القوانين بالطريق للرسوم في الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ، فلنا بذلك نعمل أحكم تلك القوانين فأما بالنسبة لماضي فقط ؛ فلما كانت تلك القوانين تتصل بمقوق مدنية أو مسائل جنائية ، فلماذا يكون الحال بالنسبة لها ١ وكيف تطبقها المحاكم ؟ هل تنطبق مع أنها مرتبة على قوانين كانت نافذة ؟ فأبطلت بمجرد إغفال إجراء شكلي بسيط ، لا يمدى بتهدم تلك القوانين مع كتاب رئيس الحكومة ، وقد تكون موجودة في مكتبة المجلس .

لذلك أرى ، بإحضرات النواب المحترمين ، أن الأمر أعظم من أن يصور تلك الصورة البسيطة التي صورتها لجنة الشؤون الدستورية في تقريرها ؛ ويجب علينا أن نهدره تهدراً عظيماً . وإلى حضراتكم بين الأقيسة : لو أن النائب العام قدم طلباً لهككة النقص والإبرام ، وكان مستوفياً شرائطه القانونية ، ومقدماً في مياده القانوني ، فهل تحكم المحكمة بعدم اختصاصها أو عدم جواز النقص إذا لم تجد ملف الدعوى مرافقاً للتقرير ؟ وهل يكون مثل هذا الحكم صحيحاً ؟ كل ما تمهله المحكمة ، بإحضرات النواب المحترمين ، هو أن نأمر بإحضار الملف ، وهي مسألة مادية ، للمحكمة أن تطلبها في أي وقت تشاء .

وقد جرت المحاكم ، في نظرها مسائل البطلان ، على أن نفرق بين ما هو جوهرى وغير جوهرى ، وما هو معين تمييزاً كافيًا أو غير معين . فكذلك يجب علينا ، بإحضرات النواب المحترمين ، في نظرها لهذه القوانين ، أن نضع نصب أعيننا مسألة البطلان ، فبحث فيما إذا كانت مبنية على عيوب جوهرية أو إجراء غير دستوري أم لا .

رأت اللجنة أيضاً أن مسألة الشكل لها أهمية كبرى ، وأن الإجراءات البرلمانية يجب أن توزن بما يناسب شأنها وخطرها . ولكنني اطلمت على حالتين واردتين في كتب العالم الفرنسى إسان ثلثتاه النظر ؛ كانت المجالس التالية تتدبر الأمور فيما بالنسبة لما هو واقع ، وبالنسبة لأهمية الموضوع ، بصرف النظر عن المسائل الشكلية :

ففي الحالة الأولى قيل أنه لا يجوز أن تهدم الحكومة مشروعات بقوانين إلا إذا كانت موقفاً عليها من رئيس الجمهورية والوزراء المختصين ، كما تخفى الإجراءات للمتادة ، وكما يجري العمل عليه في نظامنا ، حيث لا يجوز تهدم مشروع بقانون إلا إذا كان موقفاً عليه من ذلك والوزير المختص . وحدث أن قدم وزير الحرية إلى لجنة الميزانية مشروعاً بإقتراح اعتماد مالي يتضمنه الشروع المقدم من الحكومة ؛ ونظرت لجنة الميزانية وأقره مجلس النواب . ولما أحيل على مجلس الشيوخ اعترض أحد الأعضاء بأن الإجراء غير دستوري ، لأن للشروع المشار إليه غير موقع عليه من رئيس الدولة ؛ فكان جواب رئيس الوزراء يومئذ إنه وإن كان للحكومة حق اقتراح القوانين ، فكذلك للجنة الميزانية أن تقرر التعديل أو القوانين ذاتها ؛ ولا شيء منها من أن تنتظر اقتراحاً بناء على مذكرة

من وزير . فإذا اقترحت بناء على هذا الوضع ، وأقر المجلس اقتراحها ، كان العمل صحيحاً . وقد وافق مجلس الشيوخ على هذا التأويل ، واعتبر اقتراح الوزير صادراً من لجنة الميزانية .

غير أنني أرى للسؤال أكبر من هذا ، فإن رئيس الحكومة قد اتصل بالجنة بنير الطريق للرسوم في الدستور ، وبنيير الطريق التي يجري عليه العمل الحكومي ؛ ومع ذلك قالوا إنه لا يجوز لمجلس الشيوخ أن يتحى عن اختصاصه بنفسه ، بل يجب عليه أن ينظر الموضوع ويستمر في إجراءاته .

أما الحالة الثانية فقالوا فيها إن القوانين لا تكون صحيحة إلا إذا أقرها مجلسا البرلمان . ولكن ماذا تكون الحال إذا أقر مجلس النواب مشروعاً قانوناً ثم انتهت مدة هذا المجلس وأعيد الانتخاب ، وجاء المجلس الجديد قبل أن يكون للشرع قد أخذ دوره في مجلس الشيوخ ؟ فهل لمجلس الشيوخ أن يستمر في نظر هذا المشروع ، ولو كانت سياسة مجلس النواب الجديد وسياسة الوزارة الجديدة الناشئة عن انتخابه تخالفان سياسة المجلس القديم والوزارة السابقة ؟

قالوا في هذه الحالة إنه يجب على مجلس الشيوخ أن يستمر في نظر المشروع المحال عليه من مجلس النواب القديم ؛ لأن هذا المجلس قد استفد سلطته وأدى عمله في حدود ما يكف من حق ؛ ولا يغير من صفة عمله انتهاء مدته بعد ذلك ؛ كما لا تتغير صفة العمل الذي قام به موظف عام إذا انقطعت ملته بالوظيفة — بالاستقالة أو بغير ذلك من الأسباب — بل يبقى قانونياً له قوته . والأمر بعد ذلك بسيط . فإذا لم تر الوزارة الجديدة أن تقر ما سبق ، فما عليها سوى أن تتلجى إلى رئيس الجمهورية وتستصدر منه أمراً بإعادة المشروع ؛ وهو حل ثابت في نظامنا الدستوري . وبناء عليه تقطى لففرصة للمجلس الجديد ، فينظر للوضع من جديد . أما إذا رأت الوزارة الجديدة أن توافي على المشروع تركته يأخذ دوره العادي .

على هذا النحو لم تثبت تلك المجلس بالمسائل الشكية البسيطة الواهية ، ولا هي أعارتها جانباً من الاهتمام ؛ بل سارت في نظر تلك الأعمال التشريعية بما لها من السلطة الكاملة والمجينة للشألة .

من هذا ترون حضراتكم أن مسألة الإيداع المادي للقوانين هي مسألة إجراء سهل ، إذ يستطيع المجلس أو رئيسه أن يستحضر تلك القوانين من مكتبة المجلس أو من دواوين الحكومة ، أو من أي جهة كانت — وليس استحضارها عسيراً .

وإذا راعينا أن هناك ما يقرب من ٢٧٧ مرسوماً قانوناً ، أدركننا أن إبطلها لهذا السبب المين الصغير يسبب اضطراباً كبيراً . على أننا لسنا محرومين من استعمال حقنا في اقتراح إلغاء ما نشاء من تلك القوانين أو تعديلها بالطريق الدستوري ، طبقاً للسادة في من الأمر رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ الذي استصدرته وزارة خضرة صاحب الهولة محمد توفيق نسيم باشا . وبهذا تنمشى مع النطق والمقول ومع الدستور ، ولا تبطل أصحلاً تشريعية لمجرد إجراء غير مقصود ، ولا يتصور أن يكون مقصوداً .

لهذا أرى أنه متى كان الكتاب الوارد من رئيس مجلس الوزراء شاملاً لبيان عنوانات المراسيم بقوانين أو دياجاتها ، فإن العرض على هذه الطريقة كاف واف ، منطبق على أحكام الدستور .

للقمر — يتلخص كلام معالي النائب المحترم محمد حلى عيسى باشا في أن إغفال الإيداع المادي — كما يدعيه هو — أو التعلل — كما تسميه اللجنة — لا يجوز أن يترتب عليه البطلان . ويقول معاليه إن هذا الإجراء ، وهو الإيداع ، أمر شكلي بسيط لا يصح أن يبطل بسبب إغفاله عمل الحكومة أو الوزير ، في حين أنه من عمل الكاتب أو الحاجب . وهذا المعنى الذي يرى إليه كلام النائب المحترم هو الذي أراد النص ثلاثيه ؛ وهذه الانتهاء هي مقصود النص وحكته . فإن الإجراءات التشريعية والبرلمانية بالغة غاية الخطورة ؛ ولها أثر كبير قوى في حياة الأمة ؛ ولذلك أوجب النصوص والتقاليد الدستورية أن ينى كل من يقوم بأى إجراء منها كل العناية بما يؤديه ، وأن يردد النظر فيه . وقد قصد بهذه الإجراءات توجيه نظر الوزراء وأعضاء المجلس إلى خطورة ما يباشرون من عمل . وفى الحق أننا إذا نظرنا إلى هذا الإيداع على أنه من عمل كاتب أو حاجب ، فمعنا ألا يقرأ القوانين الوزير الذي يودعها ، وإنما كان له أن يكتفى ببيان يجمع عنواناتها أو دياجاتها ، دون أن يفهم من موضوعاتها شيئاً يدل على ما لها من خطر .

وهأنذا أتول على حضراتكم عنواتاً من عنوانات القوانين التي أودعت المجلس بالبيان الذي تلى عليكم في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ لتتبينوا خطورة ما أتقول :

« تاريخ صدور ٥ يونيو سنة ١٩٣٤ — تعطيل بعض أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩١٣ الخاص بإلغائه المادة ١٨ من المحاكم الأهلية ». فهذا البيان أعده كاتب وأودعه كاتب ؛ ولم يطلع الوزير منه إلا على هذا العنوان ؛ فلما فهم منه ؛ وكيف يمكنه أن يقدر ما لهذا العمل التشريعي من شأن وخطر ؟

إت وجوب إيداع القوانين إيداعاً فعلياً ملاحظ فيه أن تنبه الحكومة إلى ضرورة صومها . أما إيداع النوات فلا يلتفت نظر الحكومة ولا المجلس ، ولقد قرروا أن إغفال أى إجراء من الإجراءات الشكلية يترتب عليه البطلان حتى . وليس هذا بدعاً في مصر ، بل هو عام في جميع البلاد الدستورية . ولقد أذكرتني حكاية الكاتب والحاجب ، التي جاءت على لسان معالي النائب المحترم ، بما جرت عليه التضاليد البرلمانية في إنجلترا حتى سنة ١٨٨٥ ، إذ كان يجب في كل رسالة من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ أن يسلمها وقد من أعضاء مجلس النواب ، إشارة بأهمية العمل الذي يقوم به المجلس .

أما أن يودع الكاتب أو الحاجب هذه القوانين فأمر لا يجوز ؛ وهذه هي الاستهانة التي تريد إبطالها ، وأن تنبه الحكومة إلى خطر ما يترتب عليها من الأعمال .

تجدون في البلاد الأخرى ، فضلاً عن هذا ، أنه إذا أقر مجلس النواب مشروع قانون ، فإنه لا يمكن في إرساله إلى مجلس الشيوخ بما في مضبطة المجلس — وهي مطبوعة وموافق عليها — بل يجب أن يرسل صورتين لكل قرار موقفاً عليهما من رئيس المجلس وأعضاء السكرتيرية ، كي يؤمن الخطأ ، ويتم انتظام العمل ، ويسمى ما يستخذه من التناية والتقدير .

من هذا نزون حضراتكم أن الإجراءات الشكلية مقصودة ولها حكمها ، وأن إغفالها مضية لهذه الحكمة . وكثيراً ما تتجاهلون فيما يجري كل يوم بينكم أن عرض عليكم مشروع قانون ، ويروح رئيس المجلس وللأعضاء أن المجلس موافق عليه بالإجماع ؛ وقد تعطى الكلمة فيه لكثيرين ، فيؤيدونه جميعاً . ولكن هذا الشرع لا يمتد موقفاً عليه قانوناً إلا إذا نودي على حضراتكم بالأسماء ، فأقررتوه واحداً واحداً . فهذا إجراء شكلي ؛ وقد يقال إنه إنشاعة لوقت المجلس لأن رأيه فيه واضح ظاهر ؛ ولكن هذا الشكل مقصود لحكمة خاصة ، هي توجيه النظر إلى خطورة هذا العمل التشريعي الذي يمنحه الضوء صوته .

بل هناك أكثر من هذا ، فقد وقف في جلسة سابقة أحد الزملاء المحترمين واقترح تعديلاً في مادة من مشروع معروض ؛ وفهمنا اقتراحه ، وفهمه رئيس المجلس ، واحتوته مضبطة الجلسة ، ولكن الرئيس قال له : « لا يمكن النظر في اقتراحك إلا إذا قدمته مكتوباً » — فهذا أيضاً إجراء شكلي ؛ ولكنه قصد به توجيه نظر الضو إلى أن يفكر في اقتراحه ، ويترى فيه قبل أن يقدم عليه . أما ما قاله معالي النائب المحترم على عيسى باشا من أن المادة ٤ من الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ لا تجوز ؛ أثبت تنسخ للراسم بقوانين للعرضة أو أن تعدل إلا بقانون ؛ فأمر لا يخالفه فيه ؛ وإنما نحن نخالفه في أن الإيداع حدث أول ما حدث . فنحن نقول إنه لم يحدث ؛ وهو يقول إنه حدث ، ولكن مع إغفال إجراء شكلي بسيط . فهو يتصرف بمنابته وقع ناقصاً ؛ غير أنه يريد أن يشاركه النفس ، بأن عرضوا أن النص لا يشترط إيداعاً فعلياً .

يقول معالي النائب المحترم إن إبطال القوانين على هذا النحو يترتب عليه نتائج خطيرة . ونحن لا نرى هذه النتائج الخطيرة ، فإن الحكومة القائمة ستعيد النظر في هذه القوانين ، وستودع منها ما يستحق الإيداع . وليس العرض أو الإيداع واجباً في أول اجتماع للبرلمان طبقاً لأحكام المادة ٤١ من الدستور التي أوجبت عرض الراسم الصادرة فيما بين أدوار انعقاد البرلمان عليه في أول اجتماع له ، بل هو واجب طبقاً لأحكام المادة ٤ من الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ التي نصت على وجوب العرض على هذا البرلمان في دور انعقاده الأول ، وهذا الدور لم ينته بعد . والعمل الخطير ، وهو البطلان الذي يتخوف منه معالي النائب المحترم ، لا تزال هناك سعة من الوقت لتداركه ؛ والحكومة لا شك مؤدية واجبها نحو ذلك .

وقد ضرب لنا معاليه مثلاً ملف التقنية التي لا يقدم مع تحرير النص ، وإني ، مع علم احتياطي معي في رأيه ، أرى أن هذه مسألة لا يقاس عليها ؛ وأن خير رد عليها أنه ، وهو مستشار ، طلباً حكم برضى تطوى في حقوق ظاهرة لإغفال إجراءات شكلية . ولا أظن أحداً من حضراتكم ، ممن مارسوا مهنة القضاء ، لم يصدر — وهو مثلاً — أحكاماً من هذا القبيل . فأترض هنا إننا قرر لصلحة عامة لا نفعل عنها نحن رجال القانون ، هي أن القضاء يجب أن يتبع نظاماً محكماً وإجراءات مقررّة ، حتى يسهل التقاضي على الناس أو يسهل على القاضي الفصل في القضايا .

وقد سمعت من معاليه مثلين : الأول خاص بوزير تقدم إلى لجنة الميزانية اقتراحاً بتعديل في الميزانية دون أن يستصدر مرسوماً بذلك يخفيه رئيس الدولة . فهذا البحث غير جديد ، لأن حق الحكومة في أن تعدّل في اقتراحاتها ومشروعات قوانينها وفي ميزانياتها ، أثناء بحث اللجان أو المجلس ، أمر قد عرض على المجلس ، وأُحيل على لجنة الشؤون الدستورية منذ سنة ١٩٢٧ . وكان فيه رأيان : الأول يقول بأنه لا يجوز للحكومة أن تعدّل في مرسوم قمته إلى البرلمان إلا بمرسوم آخر ، والثاني يقول إن الوزراء أعضاء في المجلس يجوز لهم أن يقرحوا تعديلات كسائر الأعضاء . على أنه ليس في هذا ما يصح أن يقاس عليه ، لأن هذه الحالة تختلف كل الاختلاف عن الحالة التي نحن بصدها ، لأن حق الوزير ، من حيث إنه عضو في البرلمان ، حق مقرر ، فله أن يقترح كأنه عضو لا وزير . وهو حق منصوص عليه في جميع الكتب الدستورية ؛ فلا يمكن أن نقول إن الوزير الذي يطلب التعديل على هذا الوجه وزير مخالف للدستور . على أن النتيجة التي قررها معالي النائب المحترم تؤيد رأينا بأن المشروع — أي الاقتراح — قد تقرر بقبوله ، لا على أنه اقتراح من الوزير بل من اللجنة . هكذا يقول ، وهكذا حصل في مصر سنة ١٩٢٧ ، فإن للتغول له سد زغول باشا رئيس مجلس النواب قبل هذه الاقتراحات على أنها اقتراحات من اللجان رأياً تحصل لجنة الشؤون الدستورية في ذلك الأمر .

أما لئلا الثاني الذي انتخبه معالي حلى عيسى باشا من كتاب إيمان ، وهو أن إعادة انتخاب مجلس النواب وتأليف وزارة جديدة لا يمنع مجلس الشيوخ من الاستمرار في نظر مشروع سبق أن أقره مجلس النواب القديم ، فلا أرى للاقتباس هنا وجهاً ولا لتقياس عملاً ، إذ ليس هناك أي شبه بين هذه الحالة والحالة التي نحن بصدها .

وفي الحتام أقرر أن للمروض على حضراتكم ليس أمراً تافهاً ، ولا هو بالشكل البسيط ، وإنما هو أمر يتعلق بالنصوص الدستورية والسوابق البرلمانية . ولقد قلت لحضراتكم إن السوابق البرلمانية من سنة ١٩٢٤ إلى الآن تؤيد وجوب الإيداع الفعلي ؛ وهذا الإيداع الذي قال معالي حلى عيسى باشا إنه إجراء يصح أن يقوم به كاتب أو حجاب ، هو الذي قال عنه حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا : « أرى من واجب احترامى لهيئتك الموقرة أن تتضمن الحكومة إليكم بهذه المراسم وتودعها المجلس » .

فهذه السوابق الدستورية مازمة المجلس ؛ وهي واجبة الاحترام كص من النصوص . ولذلك قالوا في تفسير الأوضاع البرلمانية إنه لا يجوز للمجلس التباينة أن تعدل عن سوابقها البرلمانية إلا بعد اقتراح يقدم إليها في هذا الصدد ، ويبحثه المجلس ، ويقرر فيه ما يراه . أما أن يعدل المجلس عن سوابقها في أثناء المناقشة في أمر معين ولتعرض معين فغير جائز .

هذا بالنسبة للسوابق البرلمانية العادية . لكننا ليزاء مسألة أخطر وأكبر ، هي مسألة تفسير النصوص الملكية العلنية للدستور ، وإجراء تفسير الدستور منه . وأولى الهيئات بالتفسير هما المجلسان . وقد فسرا الدستور على هذا النحو ، واتبعت هذه التقاليد البرلمانية وأخذتم بها ، فلا يخفى لنا أن نهان في هذا التفسير وقد ثبتت لكم حكمة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إسماعيل سليمان حمزة — لا أرى مطلقاً عملاً للاعتراض الذي أثاره معالي النائب المحترم محمد حلى عيسى باشا . ولا أفهم كيف يشتر ، مع أن مؤداه واضح في أنه انتقام من حق المجلس وبمس احترامه . فإن هذا المجلس أو البرلمان — وهو الهيئة التشريعية في البلاد — له من الحقوق والاحترام ما يجب علينا الاحتفاظ به والبلغ عنه والمستكمال وسائله .

على أن المسألة ترجع إلى شيئين : نصوص وتقاليد . فالنصوص صريحة في أن الترض من المرض هو الإيداع . والنص الفرنسي لهذه الكلمة هو « Déposer » ؛ وهو لا يخفى على معاليه .

أما تقاليدنا نحن ، خصوصاً في برلمان الشعب ، فقد جرت من زمن على أن العرض يقتضى الإيداع لدى مكتب المجلس أو منصفه . وليس معنى هذا أن الهيئة التشريعية لا تبحث القوانين التي صدرت في فترة تعطيل البرلمان ، وإنما يجب على الحكومة التي أصدرت تلك القوانين — وربما أصدرتها خالفة للنظام الدستوري — أن تقدم ، بكل احترام وإجلال ، فتودع المجلس أو مكتبه هذه القوانين ، حتى يعتبر عرضها قانونياً ومجيباً ، فيصبح في إمكان الهيئة التشريعية أن تبحثها .

هذا ما جرى عليه النص والتقليد . ولو أننا فهمنا أن الذي يودع هو الكاتب أو الحاجب — كما يترض معالي النائب المحترم — لجاربتنا في رأيه شيئاً ما ؛ وإنما يجب أن يفهم معاليه أن الذي يودع ويمرض هو رئيس الحكومة ، فهو الذي عليه أن يقدم ببارات الاحترام إلى البرلمان ، ولا يضطري القانون والتقليد البرلماني الذين يحتم كلاماً بالإيداع . فلا عمل مطلقاً للاعتراض الذي أثير ؛ ويجب أن نستكمل حقوق المجلس ونحافظ على احترامه .

لهذا أرى للواقعة على رأى اللجنة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن على أبو النصر — يظهر أن مثار الخلاف في هذا الموضوع يرجع إلى الاختلاف الواقع في المعنى بين النص العربي والنص الفرنسي .

ومن القواعد الأولية في تفسير القوانين الأخذ بالنص الفرنسي في حالة الخلاف بين النصين (مقابلة) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب — لا يكون ذلك إلا إذا كان النص الفرنسي أصلاً والنص العربي مأخوذاً عنه .

الرئيس — دعوا حضرة النائب المحترم يمدى رأيه ؛ ولئن شاء أن يرد عليه بذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن أبو النصر — العبارة الواردة في النص الفرنسي "Déposer" ؛ ومعناها الإيداع ، أى إيداع القوانين جميعها المجلس حتى تكون تحت تصرفه . وهذا للنص صريح لا يحتاج إلى شرح ؛ وهو ما يجب الأخذ به كما بينت .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك — لست أرى في الواقع فرقاً في المعنى بين النصين العربي والفرنسي . فالعبارة الفرنسية صريحة في الإيداع ولا نزاع في هذا . والإيداع وضع الشيء في المكان المخصص له . وفي حالتنا هذه وضع القوانين تحت تصرف المجلس طبقاً للتقاليد الدستورية .

كذلك أرى أن كلمة العرض التي وردت في الدستور مرتين أو ثلاث مرات في هذا الصدد ، هي بمعنى الإيداع سواء بسواء . فعنى مرض الشيء ، لفة ، أظهره وأعطاه . أما ما هو مشهور عند بعض الناس من أن العرض هو الحماية أو الإيham خطأ في الفهم ، إذ لا فرق مطلقاً بين العرض لفة وبين الإيداع الموجود في النص الفرنسي .

وأرى حقاً أن لا عمل لهذا الخلاف بدون أن يتبين أن واضع الدستور إنما وضعه باللفظ العربية ، وأنه قصد بكلمة العرض معناها الحقيقي . ولا يفتونا أتا — منذ قام الدستور في سنة ١٩٣٣ — نضع قوانيننا باللغة العربية . وإذا كانت هناك ترجمة فهي عن الأصل العربي . وترجمة المادة ١٦٩ من الدستور ، والتعبير عن كلمة « تعرض » بكلمة « تودع » في النص الفرنسي صحيح ؛ وليس هناك خلاف في المعنى مطلقاً .

هذا والحكمة في عرض القوانين على البرلمان — أى إيداعها — من جانب الحكومة أنها تتمسك بها باعتبار أنها هي التي استصدرتها في الوقت السابق لانتقاد البرلمان ، وأنها تريد العمل بها في المستقبل ؛ ومع ذلك فهي تهدمها إليه ليرى رأيه فيها ؛ إما بالإقرار أو بالتعديل أو بالإلغاء ، لأنه صاحب الرأي الأعلى في ذلك .

إذن فمن الذي يملك إيداع القوانين أو تهديم البيان عنها ، على فرض أنه يجرى عن الإيداع ؛ لا شك في أن صاحب الحق في ذلك هي الوزارة التي ستؤول الحكم في البلاد . والدليل على هذا أن الإيداع الذي تم في البرلمان للمرة ثلاث مرات إنما كان يتم في كل مرة منها على يد رئيس الوزارة المستورة القائمة .

شول الوزارة السابقة ، أو يقال عنها ، إنها عرضت القوانين ، وأن هذا العرض يجرى عن الإيداع الفعلي . الواقع أنها قدمت بياناً عن هذه القوانين في ٨ مايو ، أى في وقت انقضاء غير عادي . فلذا فرضنا أن العرض على هذا الوجه جائز ، لما الذي دعاها إلى ذلك ؛ وما شأنها في الأمر وقد كانت في التاريخ المذكور في حكم السليخة ؟

إن العرض ، بإحضرات النواب ، ومعناه الإيداع كما ذكرت ، يجب أن يكون صادراً من الوزارة المختصة . وفي رأي أن الوزارة السابقة لم تكن مختصة ، وأن البيان الذي قدمته إلى المجلس ، فضلاً عن كونه ليس بالفرض الذي يرضى والدستور ، فإنه صادر من غير ذي صفة دستورية تخوله ذلك .

وبناء على هذا أقيد اللجنة فيما ذهبت إليه .

حضر النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق دياب — لقد كنت أخشى قبل أن يسمح لي حضرة الرئيس بتناول الكلمة أن يطلب بعض الزملاء إقتال باب للناقشة . ذلك لأنى أعتقد أن الموضوع قد نضج ، بحيث أمسى في غير حاجة إلى مزيد من البحث . ولكن ، وقد أتيحت لي الكلمة ، أجمل جانباً من الجوانب التي أغفلها الزملاء الذين سبقوني .

لقد أشيع حضرة النائب المحترم مقرر لجنة الشؤون الدستورية للوضع بحثاً من حيث الوجهة الدستورية ، ومن حيث السوابق التي جرى عليها المجلس للوقر في دورات مختلفة . وبعد أن أيد حجة كثير من حضرات الزملاء لم يبق إلا جانب واحد يجب أن تنتبه إليه كل انتبه ، وهو أن الأصل في ضرورة العرض ليس مجرد العناية بالأوضاع والأشكال ، وإنما هو تمكين المجلس من تمحيص القوانين التي صدرت في غيته ودرسا تفصيلا ، وهذا لا يتيسر إلا بالإيداع . فلتقصود من كلمة العرض هو الإيداع . وإذا كان العرض تمكين المجلس من درس القوانين التي صدرت في غير أدوار انعقاد البرلمان أو في حالة تعطيل الدستور ، كان للفهم بدهاة أن توضع كل هذه القوانين في متناول المجلس ، لا أن يكتفى بتقديم عناونها أو الإشارة إليها .

واجب الحكومات إذن أن تقدم نصوص هذه القوانين إلى المجلس ليتمكن حضرات الأعضاء ، فرادى ، وليتمكن المجلس جملة من دراستها وتمحيصها .

هذه هي الحجة التي من أجلها تعرض القوانين التي تصدر في غية البرلمان ؟ وهي حجة توجب أن يكون معنى العرض هو الإيداع . إن التقاليد الدستورية التي جرت على هذه القاعدة إنما جرت ورائدها هذه الحجة ؛ ولا يمكن عقلا أن يكلف كل عضو من أعضاء المجلس بأن يبحث عن هذه القوانين في مظاتها ، ليستطيع فهمها ودرسها .

لأمر الذي لا شك فيه أن هذه القوانين يجب أن تطرح بين يدي المجلس ؛ وهذا ما قصدت إليه التقاليد الدستورية بالعرض الذي يتجتم أن يكون معناه الإيداع .

الرئيس — قدم اقتراحان بإقتال باب المناقشة ، ولكن لا محل لأخذ الرأي على ذلك إذ لم يبق أحد من طالبي الكلام ، فهل نوافقون على تقرير اللجنة ؟

(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — ألاحظ أن اللوافة إجماعية .

(في ٦ يولييه سنة ١٩٣٦) .

اتفاق مكتب مجلس الشيوخ مع مكتب مجلس النواب على توزيع اللراسم بقوانين التي صدرت في غيبة البرلمان على مجلس الشيوخ والنواب ، وأن يوزع مكتب المجلس هذه اللراسم على اللجان المختصة بمجرد وصولها إليه .

أقترح من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك

تفويض مكتب المجلس في الاتفاق مع مكتب مجلس النواب على توزيع اللراسم بقوانين التي صدرت في غيبة البرلمان على مجلس الشيوخ والنواب ، وأن يوزع مكتب المجلس هذه اللراسم على اللجان المختصة بمجرد وصولها إليه

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — أما وقد انتهينا من عملية تكوين اللجان
الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم محمود بسبوني) — إلتا لم تنته بعد .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — في الواقع ونفس الأمر أننا انتهينا من تكوين اللجان ، لأن قوائم الانتخاب أودعت في الصناديق ولم يبق إلا إعلان النتيجة .

الرئيس — لا يتبقى تكوين اللجان إلا بعد إعلان النتيجة .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — ليس لدى المجلس الآن أعمال ؛ وزيد أن نعمل ؛ فأرى أن أتعهد باقتراح ، وهو أن نقوض للكتب في أن يصل بمكتب مجلس النواب ليتفقا على توزيع اللراسم بقوانين التي صدرت بها الحكومة لمجلس النواب في غيبة البرلمان لتوزع على المجلسين ليبدأ العمل بها بدلا من ضياع الوقت دون عمل في مجلس الشيوخ . وهناك سابقة حصلت في السنين الماضية كهذه ، فأرجو أن نوافقوا حضراتكم على هذا الاقتراح حتى إذا ما انتهقنا عليه وزعت اللراسم التي اختص بها هذا المجلس على اللجان

المختصة ، وهنا نستطيع أن نعمل وأن نشغل ، خصوصاً وأن هذه اللامسة كانت موضع شكواها وقت وجودنا ، وهي لازالت نافذة حتى الآن .
حضرة الشيخ المحترم ألكسان أبخرون باشا — لا أوافق على هذا الاقتراح لأنه يسبب ارتباك العمل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — وأنا أيضاً لا أوافق على هذا الاقتراح .

الرئيس — أرجو من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك أن يقدم باقتراحه كتابة حتى يمكن عرضه على هيئة المجلس .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — قد حدث في عام ١٩٢٤ أن حل مجلس النواب ؛ ولما عاد في عام ١٩٢٦ كانت قد صدرت مراسيم بقوانين في فترة الحل ؛ فاتفق مجلس الشيوخ مع مجلس النواب على توزيعها بينهما ؛ ووزعت فعلاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإتينا لا نريد أن يخص مجلس النواب بالأولوية في نظر مشاريع القوانين إلا ما نص عليه الدستور كالإيرانية . وأذكر بهذه المناسبة أن المنصور له سعد زغلول باشا قال إنه يجب على الحكومة أن توزع مشروعات القوانين على المجلسين معاً حتى لا تتعطل الأعمال . والقول بغير هذا يصحنا بغير عمل ، فكأن قد استولينا على الكفاية بدون حق — هذا حرام علينا حضرات الزملاء .

ولذلك أرجو أن يؤخذ الرأي على اقتراحى هذا .

الرئيس — فليغضل حضرة العضو المحترم بتقديم اقتراحه كتابة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — المجلس لا يوافق على هذا الاقتراح .

الرئيس — لا يمكن لحضرة العضو أن يتكلم باسم المجلس . ومع ذلك فقد شدم اقتراح كتابي من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك ، هذا نصه :

« أقترح أن يؤوض المجلس مكتب المجلس في الانفاق مع مكتب مجلس النواب على توزيع اللامس بقوانين التي صدرت في غيبة البرلمان على مجلس الشيوخ والنواب ، وأن يوزع مكتب المجلس هذه اللامس على اللجان المختصة بمجرد وصولها إليه »

عبد الستار الباسل »

حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى ميخائيل بشاره — لا يمكن مكتب مجلس الشيوخ ، ولا مكتب مجلس النواب ، أن يقرر شيئاً مما يقترحه حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك بعد أن خدمت الحكومة بالمراسم لمكتب مجلس النواب ، وأصبح مختصاً بنظرها . وأرى أن يقدم الاقتراح للحكومة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أوافق على ما أبداه حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى ميخائيل ؛ وأقول علانية على ما أبداه إن القوانين تعرض أولاً على مجلس النواب ، إلا في الظروف الاستثنائية فإنه يجوز عرضها على مجلس الشيوخ أولاً .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — ألفت نظر حضرات الزملاء الذين سبقوني ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — لاحظ أن الحكومة ليست مثلة الأت في المجلس ؛ فلا يصح المناقشة في هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — فلت حضرات الذين سبقوني في الكلام أت اللامحة الداخلية قد نمت في اللادة ١٩١٩ على أنه إذا هدم مشروع قانون من أحد المجلسين وبدأت المناقشة فيه فلا يجوز نظره في نفس الوقت في المجلس الآخر . والسبب في المنع إذن هو بدء المناقشة ، ولكن يجوز لأحد المجلسين أن ينظر في قانون بينما يكون المجلس الآخر ينظر في قانون آخر . فأرى أنه ليس هناك مانع دستوري من الأخذ باقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك إذا رأى ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أرى أن السير الطبيعي هو أن تنظر القوانين في مجلس النواب أولاً ، حتى إذا ما أحيلت علينا تكون قد استوفيت بحثاً ، إلا إذا كان هناك قانون استثنائي فيصع نظره أمام مجلس الشيوخ أولاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أنا دهش كثيراً من سماع كل أن مجلس النواب يجب أن ينظر القوانين أولاً ، لأن معنى هذا أن مجلس النواب هيئة ابتدائية ونحن هيئة استثنائية . والمفهوم دستورياً أن مجلس النواب مثله كل مجلس الشيوخ تماماً ، فيصع عرض القوانين هنا أو هناك على حد سواء . والقول بغير هذا يخالف الدستور ؛ فيجوز أن تنظر مثلاً مشروع قانون في مجلس

الرئيس - قدم حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك الطلب الآتي منه :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

طبقاً لمادة ٣٦ من اللائحة الداخلية أرجو أن تفضلوا تصرفوا على المجلس العودة للنقشة في اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك الخاس بالمراسم بقوانين التي صدرت في غية البرلمان ، والتي أخذ عليه الرأي في الجلسة الماضية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام « أحمد كامل »

فأرجو أن يتفضل حضرتك بأن يدي للمجلس الأسباب التي من أجلها قدم هذا الطلب .

حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك — حضرات الزملاء المحترمين :

أستطيع حضراتكم عندي إذا التفت إعادة النظر في القرار الذي أصدره المجلس في الجلسة السابقة خاضاً بالمراسم بقوانين التي صدرت في غية البرلمان بناء على الاقتراح الذي قدمته حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك ، والتي تلي على سامع حضراتكم الآن . الواقع ، بإحضرات الزملاء ، أنه وقت أن كان المجلس مشغولاً بمناقشة هذا الاقتراح لانخاض قرار فيه كنت مستقراً وقتي في فرز أوراق انتخاب لجنة المالية ؛ وفي اعتقادي أن حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك قد التبس عليه الأمر فقدم عهد هذه المسألة .

صحيح أنه قد اتجه الرأي في سنة ١٩٣٤ إلى مثل ما يقترحه حضرة الزميل المحترم ، ووزعت فعلاً للمراسم بقوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بين المجلسين ، وأحال كل من المجلسين ما خضع منها على لجانه المختصة لفحصها وعرضها عليه .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — أريد أن أسمع جيداً كلام حضرة الشيخ المحترم لأستطيع الرد عليه .

حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك — لقد قلت إنه يبدو لي أن الأمر قد التبس على حضرة الزميل المحترم في الموضوع للتلقي بهذا الاقتراح ، خصوصاً أن حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك كان عضواً في برلمان سنة ١٩٣٤ حيناً أثبتت هذه المسألة ، وكان الرأي قد اتجه إلى مثل ما يقترحه حضرة الزميل ؛ ووزعت فعلاً للمراسم بقوانين ؛ وأحيلت إلى اللجان المختصة — ولكن المجلسين لم ينظرا هذه المراسم . ولكن لما جاءت سنة ١٩٣٦ وضع تليد جديد استقر رأي البرلمان بمجلتيه عليه ، واستمر العمل به إلى وقتنا هذا ، وهو أن يكتب بإيداع القوانين مكتبي المجلسين لاعتبارات متعددة أهمها أنها ليست مشروعات قوانين ولكنها قوانين نافذة فعلاً ، ولا يجوز أن تنسخ أو أن تعدل إلا بقوانين مثلاً .

وهناك اعتبار آخر وهو أن نصوص الدستور للصري مأخوذة عن الدساتير الأوربية ؛ والنص الإنكليزي الذي أخذ عنه النص العربي ورد فيه كلمة "Deposer" ، وتبادلها في العربية بإيداع لا عرض .

وبناء على ذلك عرض المقهور له سعد زغلول باشا على البرلمان في سنة ١٩٣٦ فكرة الاكتفاء بإيداع هذه القوانين مكتبي المجلسين ؛ ووافق مجلس النواب على ذلك ؛ وجره مجلس الشيوخ ؛ واستمر هذا التقليد معمولاً به حتى اليوم الحالية .

لذلك أرجو من حضراتكم الموافقة على إعادة النظر فيما قررتهم في الجلسة السابقة وإعفاء مكتب المجلس عما كلفتموه به .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — ليست هذه المسألة من المسائل الصحية ؛ وهي دقيقة ولا يمكن أن يبدى فيها رأياً إلا بعد بحثها ودرسها ، لا بناء على درس قام به أحد حضرات الشيوخ . وذلك أرجو أن تحال هذه المسألة إلى لجنة الحفانية — نظراً لعدم وجود لجنة الشؤون الدستورية — لبحث الموضوع وتقديم تقريره .

حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك — أرجو ملاحظة ما تمس عليه لمادة ٣٦ من اللائحة الداخلية ، إذ لا يصح العودة للنقشة في قرار أصدره المجلس إلا بقرار جديد . فذلك أطلب إلى المجلس أن يصدر قراراً بإعادة النقشة في القرار الذي أصدره المجلس في الجلسة الماضية .

حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك — هنا ما أردت أن أصل إليه بتقديم طلي التي تلي على حضراتكم .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إعادة للنقشة في القرار الذي أصدره المجلس في الجلسة الماضية خاضاً باقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك ؟

(موافقة) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح إلى لجنة الحفائية لدراسته وتقديم تقرير عنه إلى المجلس ؟
(موافقة) .

(في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦) .

جلسة يوم الأربعاء ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٥ (٣ فبراير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفائية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك بغرض مكتب المجلس في الاتفاق مع مكتب مجلس النواب على توزيع الراسم بقوانين التي صدرت في غية البرلمان على مجلسي الشيوخ والنواب .

(للقرّر حضرة الشيخ المحترم حمد نبيه للصري بك) .

أحال المجلس ، بجلسته المنعقدة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ، هذا الاقتراح إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس .
فاجتمعت اللجنة ودرست بمجلسي ٦ يناير سنة ١٩٣٧ و ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ .
وفيا إلى تقريرها عنه :

« قدم حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك ، بجملة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ، الاقتراح التالي :

« اقترح أن يفوض المجلس مكتب المجلس في الاتفاق مع مكتب مجلس النواب على توزيع الراسم بقوانين التي صدرت في غية البرلمان على مجلسي الشيوخ والنواب ، وأن يوزع مكتب المجلس هذه الراسم على اللجان المختصة بمجدها وموئها إليه » .
وبعد المناقشة في هذا الاقتراح أخذ رأى المجلس فيه تقرير للوافقة عليه .

وبجملة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ قدّم حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك الطلب الآتي :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

طبقاً لمادة ٣٦ من اللائحة الداخلية أرجو أن تتفضلوا فخرضوا على المجلس العودة للمناقشة في اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك ، الحاس بالراسم بقوانين التي صدرت في غية البرلمان ، والتي أخذ عليه الرأى في الجلسة الماضية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

أحمد كامل

وبعد المناقشة في هذا الطلب قرر المجلس إحالة الاقتراح إلى لجنة الحفائية لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس .

وقد تبين للجنة أن الراسم بقوانين محل البحث هي التي عرضتها الحكومة على البرلمان في مسهل دور انعقاده العاشر الحادى عشر ، والتي صدرت في الفترة بين ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٤ و ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ، وذلك طبقاً لمادة الرابعة من الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام المستورى للدولة ، والتي تنص على أن :

« تعرض الراسم بقوانين التي تصدر طبقاً لأمرنا هذا على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول ؛ فإن لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل » .

فموضوع البحث هو معرفة هل يجب على البرلمان — وقد عرضت الحكومة عليه هذه القوانين — أن يفحصها ويصدر قرارات عنها بإقرارها أو تعديلها أو إلغائها ، أم أن ذلك غير واجب عليه ، وأن مجرد عرض هذه القوانين على البرلمان كاف لتبني نافذة .

وقد تبين للجنة أنه قد أجده رأى البرلمان في طم ١٩٢٤ إلى ضرورة إعادة النظر في القوانين التي صدرت أثناء غيرة الجمعية التشريعية ، والتي قدّمت إلى المجلسين طبقاً لنص المادة ١٦٩ من الدستور ، وهي :

مادة ٤١ »

القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول ؛ فلن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل .

واسطر الرأي وتخذ على ضرورة تقسيم تلك القوانين بين المجلسين ليقوما بنظرها كما لو كانت مشروعات قوانين . وهاتم هذا التقسيم بالاتفاق بين مكتبتي المجلسين ؛ ووافق على ذلك المجلس ؛ وأحل كل منهما القوانين التي وقع في اختصاصه أن ينظرها أولا على اللجان المختصة .

وفي عام ١٩٢٦ تناول للفقور له سعد زغلول باشا بحث موضوع للرئيس بقوانين التي صدرت في أثناء غيبة البرلمان ؛ فقال إن هذه القوانين والرئيس تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول — ما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية من مشاريع القوانين .

القسم الثاني — للرئيس بقوانين التي صدرت أثناء العطلة البرلمانية تحت حجة المادة ٤١ من الدستور .

أما عن القسم الأول ، فلن كلمة « تعرض » الواردة في المادة ١٦٩ من الدستور يقابلها في النص الفرنسي كلمة « تودع » . ولذلك فإن هذه القوانين متى أودعت بمجلس النواب حفظت قوتها ، لأنها لا تكون باطلة إلا إذا لم تودع بالمجلس . فلذا أودعت بالمجلس حفظت قوتها ، وكانت حينئذ — كسائر القوانين — لا يمكن أن تلغى أو تعدل إلا بعمل تشريعي يصدره البرلمان ، أي بقانون يصدق عليه مجلس الشيوخ والنواب جميعا .

أما إذا لم يحسب المجلس بتعديل أو إلغاء فإنها تبقى حافظة لقوتها . فلا لزوم للنظر في هذه القوانين لجرد إقرارها لأنها نافذة فضلا . أما إذا رأيت إحدى اللجان أو أحد حضرات أعضاء المجلس تعديل أو إلغاء أحد هذه القوانين فيقدم النص أو اللجنة اقتراحا خالصا بذلك ؛ وهذا الاقتراح يأخذ سيرة القانوني .

أما فيما يخص بالقسم الثاني ، وهو المجلس يرأس القوانين التي صدرت في عطلة البرلمان تحت حجة المادة ٤١ من الدستور ، فهذه يجب النظر فيها ، لأن تلك المادة نصت على أنه « إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير ، فللمجلس أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون ، بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ؛ ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له . فلذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

ثم طرح رحمه الله على مجلس النواب ، تطبيقا للنظرية السابقة ، موضوع القوانين التي سبق أن أصدر فيها البرلمان قرارا بالتقسيم ؛ وقال إنها قد حفظت بمجرد عرضها على البرلمان كل قوتها ، وإنه لا لزوم للنظر فيها لجرد إقرارها لأنها نافذة فضلا ولا تحتاج إلى إقرارها إلى عمل تشريعي جديد ، وأنه لا داعي لإشغال المجلسين بالنظر فيها ، إلا إذا تراءى لإحدى اللجان أو لأحد حضرات الأعضاء تعديل أحدها أو إلغاؤه ؛ فعندئذ يقدم اقتراح خاص بذلك يأخذ سيرة التشريع . وقد وافق مجلس النواب على ذلك ، وأخطر مجلس الشيوخ بهذا القرار ، فأحاله إلى لجنة الحقايق وقدمت تقريرها بالموافقة عليه ، وأقرها المجلس على ذلك .

واللجنة ترى أن الحكم الذي طبق في عام ١٩٢٦ على النوع الأول من المراسيم بقوانين هو ما يجب أن ينطبق على المراسيم بقوانين موضوع الاقتراح — وهي التي صدرت في عهد وزارتي صاحب الدولة محمد توفيق نسيب باشا وعلى مصر باشا ، وبخاصة أنه قد وضعت مادة في الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية لتعمل على المادة ١٦٩ من الدستور التي جاءت في باب الأحكام الوقفية وهي المادة الرابعة .

وقد أخذت الوزارة الحالية بهذا التقليد ، فرضت على كل من المجلسين ما رأته عرضه من هذه المراسيم بقوانين استبقاء لها ، واستبعدت ما رأته استبداده فبطل العمل به .

لذلك

ترى اللجنة أنه بهذا العرض قد احتفظت الراسم بقوانين المروضة بمجرد عرضها بقوتها ، وأصبح لا لزوم للنظر فيها من جديد ، إلا إذا تراءى لأحد حضرات الأعضاء تعديل أو إنشاء أحدها فيقدم اقتراحاً خاصاً بذلك يأخذ سيره التشريعي للمعاد .
لذلك فلا عمل للاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك ، وقررت رفضه بإجماع الآراء .
وهي تتصرف بمرض تحريرها على هيئة المجلس الموقر ؟

رئيس اللجنة
حسن نبيه للمرى

تقرير لجنة الحفانية

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك بضيوف مكتب المجلس في الانفاق مع مكتب مجلس النواب على توزيع الراسم بقوانين التي صدرت في غية البرلمان على مجلس الشيوخ والنواب — للواقعة عليه ورفض الاقتراح

(التقرير حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه للمرى بك) .

القرار — أتوا على حضراتكم تقرير اللجنة .

(تلى تقرير اللجنة) .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أريد أن أسأل حضرة المقرر : هل يعتبر دستور سنة ١٩٣٤ قائماً مدة حكم وزارة دولة على ماصر باشا ؟

المقرر — لما صدرت هذه القوانين لم يكن الدستور قائماً لأنه نص في الأمر للملك الصادر بإعادة الدستور على أن يكون نفاذه من تاريخ انعقاد البرلمان ، فيكون حكم هذه القوانين حكم القوانين التي صدرت في غية البرلمان ؛ وما وافقت عليه الحكومة منها قدمت للبرلمان ؛ وما لم توافق عليه حفظته .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — ما كنت أظن أن هذا الاقتراح العملي البسيط يدخلنا في غيابات القياس والفقه الدستوري الذي تعرضت له لجنة الحفانية ولجنة الشؤون الدستورية .

نحن لا نتكر أن مجرد إبداع هذه القوانين بمجلس الشيوخ والنواب يحفظ لها قوتها ويجعلها نافذة كما جاء في تقرير اللجنة ؛ وكنت أقصد من هذا الاقتراح ألا تكلف الحكومة درس هذه القوانين جميعها ، لأن في ذلك تسقاً منا وعامة فإن لدينا متسعاً من الوقت بسمع بحثها ؛ ولا زلت عند هذا الرأي .

المقرر — إذا أراد حضرة الشيخ المحترم أن يبدل قانوناً أو يقيه فليفضل بتقديم مشروع قانون بذلك .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — أين هذه القوانين ؟ إنها لم توزع علينا ؛ وكان واجباً على مكتب المجلس أن يرسل لنا كشفها .

حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك — هذه القوانين أودعت المجلس ونشرت في إحدى مضابطه .

الرئيس — ليرجع حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك إلى الضبطة التي نثرت فيها هذه القوانين وسبق أن وزعت على حضرات أعضاء المجلس جميعاً .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — لم أطلع على هذه الضبطة ؛ وكنت أفهم أن القوانين عرضت على مجلس النواب فقط .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ورفض الاقتراح ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على رأى اللجنة ورفض الاقتراح .
(فى ٣ فبراير سنة ١٩٣٧) .

الرايس بقوانين التى تصدر طبقاً للمادة ٤١ من الدستور لا يستلزم عدم الاعتراض عليها أخذ الرأى بالتدأ بالاسم ؛ ويكون قرار المجلس فيها بالصيغة الآتية : « لا يستلزم المجلس على الرسوم بقانون » .

مجلس النواب

حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب — لى ملاحظة تقنية على صيغة القرار الذى اتخذته لجنة المالية فى هذا الرسوم بقانون ، فإن لجنة الحفانية التى أكرمت بضمونها قد عرضت لبحث أمثال هذا الرسوم ، واتخذت فيها قرارات تخالف فى الصيغة ما اتخذته لجنة المالية فى الرسوم المشار إليه . وإليك مثالا من قرارات لجنة الحفانية : « ترى اللجنة أن لا اعتراض لها على هذا الرسوم ؛ وتقترح على المجلس أن يوافق على ذلك » فهذه الصيغة تقتضى ضرورة دستورية ، لأن المادة ٤١ من الدستور ، التى هى أسس استعانة البرلمان إلى دورة غير عادية ، قد نصت على أنه « إذا حدث ، فى بين أدوار انعقاد البرلمان . ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، فلهذا أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون » ثم أوجبت دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى ، وعرض هذه الرايس عليه فى أول اجتماع له ؛ فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون . وهكذا اعتبر هذه المادة جميع الرايس بقوانين الصادرة فى بين أدوار الانعقاد العادى قائمة نافذة لها ما للقوانين من قوة ؛ ولا يطلع عليها إلا إذا لم تعرض على البرلمان فى اجتماعه غير العادى ، أو إذا لم يقرها أحد المجلسين فى هذا الاجتماع . فإذا عرضت هذه الرايس على البرلمان ولم يصدر من أحد المجلسين قرار برفضها ظلت قائمة نافذة حتى تصدق بقانون يمر بالطريق العادية للقررة لإصدار القوانين ، أى أن يوضع للمشروع ثم يبحث فى مجلس النواب لمجلس الشيوخ ، ثم يرفع إلى الملك للتصديق عليه وإصداره .

لما دامت هذه الرايس بقوانين قائمة نافذة بمحكم المادة ٤١ فليس مطلوباً منا أن نقرر أننا نوافق عليها ، وإنما المطلوب أن نقول إننا لا نعارض عليها ، أى لا نرفضها ، لأن موافقتنا عليها لا تكسبها أى قوة جديدة فى الماضى أو الحاضر أو المستقبل .

وصدور القرار بعدم التعرض للرايس بقوانين هو المطلوب فى حالتنا الراهنة ؛ وهذا كافى من الوجهة الدستورية .

وقد أثبت هذا البحث الدستورى فى سنة ١٩٣٧ وانتهى الرأى فيه إلى ما ذكرت ؛ ولهذا اختارت لجنة الحفانية تلك الصيغة الدقيقة التى تلوتها على حضراتكم لأنها توافق حكم الدستور . فمن رأى أن تمام هذه الصيغة فى قرارات جميع اللجان عند نظرها للرايس بقوانين التى عرضت أو ستعرض عليها فى مثل حالتنا . ولا يخفى على حضراتكم أن أكثر أعضاء لجنة الحفانية التى اختارت تلك الصيغة هم من رجال الفقه التشريعى ؛ كما أذكر أن معالى وزير الحفانية قد وافق لجنة الحفانية على اختيار هذه الصيغة .

لهذا أرجو المجلس أن يأخذ برأى لجنة الحفانية فى هذا الصدد .

القرر — لم تحت لجنة المالية هذه للاحتظة ، ولكنها رجعت إلى القرارات الصادرة فى مثل هذه الأحوال سنة ١٩٣٧ ، فرأت أن جميع التقارير قد ذيلت بطلب الإقرار ، ولهذا جرت فى هذه السنة لتكون تقاريرها متنسقة مع تلك السوابق . وأظن أن الإقرار معناه عدم الاعتراض ؛ فليس هناك خلاف بين اللجنة وبين حضرة العضو المحترم .

الرئيس حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر — هناك فارق عملى ، فإن الموافقة تستدعى أخذ الرأى بالتدأ بالاسم كما هو الحال فى نظر مشروعات القوانين ؛ وأما عدم الاعتراض فإنه لا يستدعى ذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك (رئيس لجنة المالية) — إن هذا الخلاف يدور على ألفاظ وعبارات تؤدى معنى واحداً . وقد بحثنا هذا الموضوع فوجدنا أن المادة ٤١ من الدستور تنص على أنه « إذا حدث فى بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فلهذا أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور .

ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي ، وعرض هذه للرئيس عليه في أول اجتماع له ؛ فإذا تم عرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

لماذا طلبت اللجنة من المجلس ؟ إنها لم تطلب إلا إقرار هذه الراسم ، لأن عدم الإقرار يسقطها ويزيل ما كان لها من قوة القانون . وعكس عدم الإقرار هو الإقرار ؛ وثق التقي إثبات . فبإرادة لجنة المالية مستمدة من نص الدستور ؛ ولذلك قالت في آخر تقريرها « إن اللجنة توافق على هذا الرسوم بقانون وتحتج على المجلس إقراره » .

الرئيس — أكرر ملاحظتي أن هناك فرقاً عملياً لا قطعاً بين وجهتي النظر ، فإن الإقرار يحتاج إلى أخذ الرأي بالبناء بالاسم تطبيقاً للإجراءات العادية التي تتخذ في اللواقة على مشروعات القوانين ؛ وأما عدم الاعتراض فلا يستدعي أخذ الرأي بالبناء بالاسم .

حضره النائب المحترم محمد حلمي عيسى باشا — إني أضم في الرأي إلى زميلي النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك . فإن للادة ٤١ من الدستور صراحة في اشتراط العرض ؛ والعرض معناه أن يبحث المجلس الأمر ويأخذ في بحثه الإجراءات المعتادة في بحث مثله : من عرض على اللجان ، ودراسة من جانب هذه اللجان ، وإبداء رأياً بالقبول أو الرفض — حتى إذا طرحت على المجلس تقارير اللجان أخذ رأيها فيها كما لو كان الموضوع معروفاً أمامه في الدورة العادية . فالعرض والإقرار أمران يستدعيان البحث والدراسة وإعطاء الرأي . أما العبارة التي تلاها حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب فتقتضي الاختصار على الشكل ، ولا تعطى المجلس حق نظر الراسم وعنها من ناحية الموضوع . مع أن الحكمة التي أرادها الدستور من عرض الراسم على البرلمان في أول اجتماع غير عادي هي أن ينظرها موضوعاً ، فإذا رأى إقرارها فلا مندوحة من أن يستعمل الصيغة الدستورية التي تحيد أنه بحث فلتبحث فأقر . وبناء على هذا أرى أن يؤخذ رأي المجلس في هذه الراسم كما يؤخذ في أمثاله في الأحوال العادية ، وبذلك يكون مستعملاً لحقه وسلطته الدستورية .

حضره النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — أرى أنه ليس ضرورياً أخذ الرأي بالبناء بالاسم في مثل هذا الرسوم بقانون ، سواء قرر المجلس اللواقة أو عدم الاعتراض . ذلك أن البناء بالاسم مطلوب في حالة واحدة ، هي حالة مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة أو يقدمها أحد أعضاء المجلس ، فإن هذه للمشروعات لا تعتبر قوانين إلا بعد أن يؤخذ الرأي عليها بالبناء بالاسم . أما الراسم للعرضة علينا في هذا الدور غير العادي فليست مشروعات قوانين ؛ ولكنها — كما نصت للادة ٤١ من الدستور — مراسيم لها قوة القانون . وهي ، تطبيقاً لحكم هذه للادة ، تظل محظرة بما لها من قوة ؛ ولا تبطل إلا إذا لم تعرض على البرلمان في اجتماعه غير العادي أو صدر قرار من أحد المجلسين بالاعتراض عليها . فإذا لم يصدر هذا القرار بقيت قائمة نافذة ولم تكن هناك ضرورة لأخذ الرأي عليها بالبناء بالاسم .

حضره النائب المحترم وهي أديب وجه — أؤيد حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر فيما ذهب إليه ، فإن النص الفرنسي للادة ٤١ من الدستور يقول : "Ou s'ils sont rejetés par l'une ou l'autre des deux chambres" .

فالمقصود من هذا النص هو عدم الرفض — أي الإقرار . أما اللواقة فلا تنفي عدم الرفض ؛ فلهذا لا يجوز أخذ الرأي بالبناء بالاسم .

الرئيس — حضرتك تؤيد إذن الأستاذ على نجيب ؟

حضره النائب المحترم وهي أديب وجه — نعم أقصد ذلك .

الرئيس — ننقل الآن إلى النقطة الشكلية التي أثارها حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب استناداً إلى البحث الذي قامت به لجنة الحفانية ، وإلى النتيجة التي وصلت إليها من أن قرار اللجنة الذي يطرح على المجلس لأخذ الرأي عليه يجب أن يصوب على عدم الاعتراض على الرسوم بقانون .

ومعاقبة هذا بالقرار الذى ذكرته لجنة المالية في تقريرها ، من أنها توافق على الرسوم بتانون وتقرح على المجلس إقراره ، نجد أن الاجتماعين متفتحين في النتيجة .

فالمسألة مسألة شكل . ولكن الشكل يؤثر في طريقة أخذ الرأى .

والآن نأخذ الرأى أولاً على التعديل الذى اقترحه حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب . ونصه :

« أقرح أن يكون قرار المجلس كالاتى : « لا يترضى المجلس على هذا الرسوم بتانون » .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(وقت أغلبية) .

الرئيس — بناء على ذلك ليس ما يدعو إلى أخذ الرأى على الصيغة الواردة بقرار لجنة المالية .

وليتفضل من يترضى على هذا الرسوم بتانون بالوقوف .

(وقت اثنان من حضرات الأعضاء) .

الرئيس — إذن قرر المجلس عدم الاعتراض على هذا للرسوم بتانون .

(في أول نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

لا فرق بين أن تكون صيغة قرار للمجلس « بالموافقة » أو « بعدم الاعتراض » أو « بإقرار » الراسم بتوانين الصادرة طبقاً

للمادة ٤١ من الدستور .

جلس الشيوخ

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضطحة الجلسة السابقة ؟

حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك — جاء في مضطحة الجلسة السابقة أنه طلب إلى المجلس الموافقة على الراسم بتوانين التى صدرت بعد انتهاء دور الانعقاد الأخير للبرلمان ؛ ولكن الواقع أن موافقة المجلس لم تكن مطلوبة على هذه الراسم بل كان مقصوداً بها تقارير اللجان وعدم الاعتراض على هذه الراسم . وقد لاحظت لجنة الحفائية بمجلسنا ذلك ، كما لاحظته لجنة الحفائية بمجلس النواب ، وكذلك مجلس النواب — لأن المادة ٤١ من الدستور تمنى على ما يأتى « » ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه الراسم عليه في أول اجتماع له ؛ فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

فلم يكن للعروض على المجلس الموافقة على الراسم بتوانين بل طلبت لجنة الحفائية الموافقة على رأيا من عدم الاعتراض على هذه الراسم ؛ وذلك أكثر دقة في التعبير — وغاية ونحن في مقام وضع مبادئ وقواعد نسير عليها .

الرئيس (حضرة صاحب العزة حسن نبيه العمري بك ، وكيل المجلس) — هذه للملاحظة لا بأس بها ؛ ولكنى لا أرى فرقا بين عبارات « الموافقة » و « عدم الاعتراض » و « الإقرار » — فكلها تؤدي إلى معنى واحد ولا تناقض بينها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — نحن لسنا مقدين بما يقرره مجلس النواب ، وخصوصاً أن الدستور في جانبنا وينص في المادة الحادية والأربعين على ما يأتى : « » فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

الرئيس — معنى هذا أن حضرتك توافق على بقاء المضطحة كما هي .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — ثم .

الرئيس — إذن هل توافقون حضراتكم على بقاء مضطحة الجلسة السابقة كما هي ؟

(موافقة) .

الرئيس — صدق المجلس على مضطحة الجلسة السابقة .

(في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

المادة ٤١ من الدستور لا تجيز للحكومة أن تفرض ضرائب جديدة بمراسيم بقوانين أثناء العطلة البرلمانية .

راجع التطبيق على المادة ١٣٤ (في ٥ يولييه سنة ١٩٣٨ ، وفي ٦ يولييه سنة ١٩٣٨) .

مجلس الشيوخ

هل المراسيم بقوانين التي تصدر في فترة حل مجلس النواب ، وقبل انعقاد المجلس الجديد ، تكون دستورية أم غير دستورية ؟

وإن كانت غير دستورية فهل هي باطلة ؟ وما وجه البطلان ؟ ومن أي وقت يعتدي ؟ وما هي النتائج التي تقترب عليه ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

حل مجلس النواب السابق في ٣ فبراير وأجريت الانتخابات للمجلس الجديد الذي اجتمع في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ على ما أذكر . وفي الفترة ما بين ٢ فبراير و ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ — أي في الفترة التي كان فيها البرلمان معطلا بسبب حل مجلس النواب — أصدرت الحكومة مراسيم بقوانين بلغ عددها ٤٦ مرسوما .

وهذه المراسيم بقوانين بعضها خاص بفتح اعتادات إضافية وبعضها خاص بوضع قوانين تشريعية . ولأجل أن تنفوا على أهمية الاعتادات التي قمت في غضون هذه الفترة يمكن أن أشير إلى مجموع هذه الاعتادات في هذه الفترة القصيرة بلغ ٢٠٢١٨٩٥٢ جنيا مصريا . وفي مقدمة المراسيم القوانين التي صدرت ، أو بمبادرة أخرى أول مرسوم بقانون صدر في هذه الفترة هو مرسوم بقانون ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ الخاص بالنفو الشامل عن بعض الجرائم التي ارتكبت في الفترة ما بين ٩ مايو سنة ١٩٣٦ ، أي من تاريخ تشكيل وزارة حضرة صاحب القام الرفيع مصطفى النحاس باشا إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، أي تاريخ إقالة هذه الوزارة .

وقد شمل هذا النفو جرائم التجبير ، والاعتاجات العامة ، وحفظ النظام في للمهاد ؛ كما شمل جرائم أخرى خاصة بالتهجم والطمع في الأعراس .

هذه هي المراسيم بقوانين التي قدمت عنها هذا الاستجواب ؛ ومهما أن أستجوب الحكومة في دستورية هذه المراسيم بقوانين ؛ وهي ، في رأيي ، غير دستورية .

(حضر حضرة صاحب المالى الأستاذ مصطفى عبد الرزاق بك وزير الأوقاف) .

وهذا الرأي مدعم بأراء قوية مصدرها مجلس الشيوخ والنواب ، ومصدرها أيضاً حكومة جمعت مختلف الأحزاب ، ومصدرها أخيراً قسم قضائيا الحكومة . فهذه للسألة ليست مسألة جديدة ، بل هي مسألة قديمة سبق لمجلس الشيوخ والنواب أن فصل فيها مرتين . ذلك أنه لما حل مجلس النواب الأول الذي انتخب في سنة ١٩٣٣ ، وأجريت الانتخابات لمجلس النواب الثاني الذي حل بعد انعقاده بضع ساعات ثم صدر مرسوم بتعطيل الحياة الثانية فترة من الزمن أصدرت وزارة حضرة صاحب البوة أحمد زيور عدة مراسيم بقوانين في الفترة ما بين حل مجلس النواب واجتماع البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ .

فما انعقد البرلمان قدمت الحكومة لكل من المجلسين جميع هذه المراسيم بقوانين التي صدرت في الفترة المذكورة . وفي جلسة مجلس النواب للتعطية في يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٣٦ ، وكانت براسة للنفور له سعد زغلول باشا ، اقترح دولته تشكيل لجنة تسمى « لجنة الشؤون الدستورية » تكون مهمتها « فحص دستورية القوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ لمعرفة ما إذا كانت هذه القوانين التي صدرت دستورية أم غير دستورية ؟ وإن كانت غير دستورية ، فهل هي باطلة ؟ وما وجه البطلان ؟ ومن أي وقت يعتدي ؟ وما هي النتائج التي تقترب عليه ؟ »

وكانت الحكومة التي أصدرت تلك الراسم بقوانين تستند في ذلك إلى المادة ٤١ من الدستور التي تنص على أنه « إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فلهلك أن يصدر في شأنها مراسم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه الراسم عليه في أول اجتماع له . فإذا لم تعرض ، أو لم يقرها أحد المجلسين ، زال ما كان لها من قوة القانون » .

فأول شرط لإصدار مراسم بقوانين — تطبيقاً للمادة ٤١ من الدستور — هو أن يحدث ما بين أدوار الانعقاد ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ؛ وثانياً أن تكون هذه التدابير غير مخالفة للدستور ؛ وثالثاً وجوب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي لعرض الراسم بقوانين عليه ، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

هذه المراسم التي أشرت إليها صدرت في فترة تعطيل البرلمان بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ ، شأنها شأن الراسم بقوانين التي صدرت في الفترة ما بين ٢ فبراير و ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ . وقد أحييت الراسم بقوانين التي صدرت في الفترة الأولى إلى لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب ؛ وقبل أن تبث برأى في هذا الموضوع قدم حضرة صاحب السعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة — بناء على طلب الحكومة — مذكرة برأيه في هذه الراسم بقوانين ؛ وهذه المذكرة بين بدى الآن . قال سعادته فيها :

« وقد استمدت وزارات ذلك العهد في إصدار هذا النوع الأخير إلى المادة ٤١ من الدستور . والحق إن هذه المادة لم توضع لحالة حل البرلمان ؛ فإن شروطها تدل على أن الملموح بها أوكلت ما بين أدوار الانعقاد . وسواء قرر الدستور أنه قد تعرض لحالات ، حتى في الوقت الذي يكون المجلس فيه منتحلاً ، يحتاج فيها الحكومة القائمة إذ ذاك ، والتي تكون قد أجرت حل المجلس ، إلى إصدار مراسم تكون لها قوة القانون ، ويكون إصدار هذه الراسم مبرراً بحالة الضرورة التي تدعو إليها أم لم يقرر ذلك ، وأراده أم لم يرده ، فإن الحكومة لم يكن يحسن بها أن تخرج تلك المادة عن دلالتها الظاهرة ومعناها الطبيعي » . فسادة عبد الحيد بدوى باشا ، رئيس لجنة قضايا الحكومة ، يفتي ، بعد أن صدرت هذه الراسم بقوانين فلا ، ارتكناً إلى المادة ٤١ من الدستور ، بأن هذه المادة لا تخول للوزارة حق إصدار مراسم بقوانين في فترة تعطيل البرلمان ، لأن هذه المادة لم توضع لثل هذه الحالة ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — هذه الراسم بقوانين بالذات صدرت بعد فتوى من سعادة عبد الحيد بدوى باشا رئيس لجنة القضايا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أقول ومع ذلك ، كما قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل ، فإن سعادته هو الذي وضع مشروعات تلك الراسم بقوانين وأقرها مجلس الوزراء . وهذا أمر يؤسف له .

حضرة صاحب السالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — كل وزارة مسئولة عن أعمالها ؛ ولا يصح التعرض بموظف غير موجود بالمجلس ولا يستطيع البلاغ عن نفسه . وللوظفون إمامهم مهوسون الوزير ؛ عليهم أن يبدوا آراءهم إذا طلب منهم ذلك ؛ والوزير على كل حال هو المسئول عن عمل مهوسيه أمام المجلس .

الرئيس (حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك) — أرجو من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي ألا يذكر أسماء .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — سأذكر الأسماء ؛ وليس في ذلك تعرض بأحد .

حضرة صاحب السالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — الوزير ، كما قلت ، هو المسئول عن أعمال مهوسيه ؛ فأنا مضطر لأن أدافع عن سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ، لأن الرئيس لفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى عدم ذكر أسماء فلم يلتفت .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لى أى شى يستند في معنى من ذكر أسماء ؛ إن من حق أن أعارض في معنى من التكلم . وسأعيد ذكر هذا الاسم في موضع آخر . ولترك هذه المسألة مؤقتاً .

حضرة صاحب السالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أكرر القول إن الوزراء هم المسئولون عن أعمال الوظفون .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أعرف هذا ؛ وأعرف أيضاً أن قسم القضايا هو الذى يفتي فيجب أن يفتي بما هو حق وما هو قانوني .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — من أين تعلم أن رئيس لجنة القضاء هو الذى أتى ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إني أذكر حقائق . قال سعادته في مذكرته :

« إن الحكومة لم يكن يحسن بها أن تخرج تلك المادة عن دلالتها الظاهرة ومفهومها الطبيعي » .

فلذا كان القاتل بهذا يحضر مشروعات هذه المراسم بقوانين — وهو للقى الأكبر في التتبع والتتبعين — فلى الحق أتى أعجب من هذا . ولا يمكن أن يدعى هذا تعريضاً ؛ وأسعود إلى هذا الموضوع في مناسبة أخرى .

هذه للذكرة وهذه المراسم بقوانين عرضت على لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب ، كما عرضت على لجنة الحفانية بصفتها لجنة للشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ . ومحسن بى أن أشير إلى أن للذكرة التى قدمت من سعادة عبد الحيد بدوى باشا ...

الرئيس — لم تدم هذه للذكرة باسم عبد الحيد بدوى باشا ، ولم يوقع عليها ، بل تهدمت بها الوزارة على أنها من عمل قسم قضايا الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — سعادته هو الذى كتبها ؛ وقدمت من لجنة قضايا الحكومة التى رأسها سعادته .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أرجو أن تذكر الوقائع صحيحة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الوقائع التى ذكرتها صحيحة ؛ وأرجو ألا تهافتنى ؛ وألفت نظرك إلى المادة ٢٨ من اللائحة الداخلية .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — إنك تعرض بموظف كبير ؛ ويجب أن تذكر الوقائع صحيحة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الفهم عقلاً أن المذكرة التى تقدمت من لجنة القضاء تكون صادرة باسم رئيس اللجنة . ويمكن أن أقول إن هذه للذكرة قد عبرت عن رأى الحكومة التى كان رأسها وتختد المنفور له عدلى يكن باشا ، وكان من بين أعضائها المنفور له عبد الحالى ثروت باشا ، كما كان من أعضائها أيضاً حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا وحضرة صاحب المالى أحمد محمد خبى باشا ، وكان من بين أعضاء لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب حضرة صاحب البولة إسماعيل صدق باشا وحضرة صاحب المالى حسن صبرى باشا ؛ ولا أذكر إذا كان من بين أعضائها آخرون ممن هم أعضاء فى هذه الوزارة ، ولكنى أكتفى بذكر هذين اللامين .

قدمت كل من لجنى الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ والنواب تقريراً ؛ وفى التقريرين إجماع على أن هذه المراسم بقوانين باطلة بطلاناً جوهرياً ، وأنه ما كان ليحن للوزارة بحكم الدستور أن ترتكن إلى المادة ٤١ من الدستور فى إصدار هذه المراسم بقوانين . وقد عرض الضرران على المجلسين فأقرهما بالإجماع ؛ وجاء فى تقرير لجنة الحفانية — بصفتها لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ — ما يأتى :

« من حيث إن المراسم بقوانين للتوء عنها قد اعتمدت السلطة التنفيذية فى إصدارها على المادة ٤١ التى نصها :

« إذا حدث ، فيما بين انعقاد البرلمان ، ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فلهلك أن يصدر فى شأنها مراسم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ؛ ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسم عليه فى أول اجتماع ؛ فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

« وحيث إن من القواعد القررة أن حكم الاستثناء لا يقبل التوسع ولا يصح القياس عليه ، إذ التوسع فيه والتياس عليه قد يهدم الأصل للثنى منه .

وحيث إنه لذلك يجب قصر المادة ٤١ على الحالة التى نصت عليها فقط ، وهى الفترة التى بين أدوار انعقاد البرلمان ؛ ولا يمكن سريان حكم تلك المادة على فترة تعطيله بالمل لأن هذا يجرى السلطة التنفيذية على أن تعمل دائماً على تعطيل البرلمان فتصبح هى سلطة تشريعية أيضاً ، وينهم بذلك الدستور . وتنفذ الأمة سلطتها فى حين أنها هى مصدر السلطات كما نصت على ذلك المادة ٢٣ من الدستور » .

(تصديق من اليسار) .

هذه فقرة من قرار لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ التي وافق عليها بالإجماع. وقد رأت اللجنة أن هذه اللائحة بقوانين باطلة بطلاناً أصلياً؛ وقالت إنه يجب — منعاً لتكرار ما حدث — التصجيل في وضع القانون الذي أشير إليه في المادة ٦٨ من الدستور، وهو القانون الخاص بمحاكمة الوزراء. وهذا هو ما ورد في تحرير اللجنة بهذا الصدد: « منعاً لتكرار إصدار مثل هذه اللائحة يجب التصجيل بوضع القانون للشارع إليه في المادة ٦٨ من الدستور وتضمينه نصاً بمحاسبة من يترأس من وزراء الدولة في المستقبل لاستصدار مثل تلك اللائحة بقوانين. ومن التفت عليه أن الحكومة ستقدم للبرلمان بوجه السرعة مشروع هذا القانون ».

هذا هو رأي لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ؛ وعلى هذا النحو كان رأي لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب. وهذه هي السابعة الأولى التي استند إليها في تقرير أن اللائحة بقوانين الصادرة في الفترة ما بين ٢ فبراير و ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ باطلة. أما السابقة الثانية فهي التي حصلت بالنسبة لللائحة بقوانين التي أصدرتها وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا في سنة ١٩٢٨ عندما عطلت الحياة النيابية ثلاث سنوات فاقلة للتجديد. وقد عرضت هذه اللائحة بقوانين بعد عودة الحياة النيابية على البرلمان. فقرر مجلس الشيوخ بشأنها، بعدما أحيلت إلى لجنة الحفاية بصفتها لجنة الشؤون الدستورية، ما يأتي:

« (أولاً) إن جميع اللائحة بقوانين الصادرة من تاريخ حل البرلمان في ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ تالية انقضاء البرلمان في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً في منصفة الدستور؛ (ثانياً) إن حكم هذا البطلان يسرى على نتائج للائحة بقوانين التسعة للبيئة بالكشف للرائق لهذا ».

وهنا يصح لي أن أقف قليلاً وأقول إن وزارة النفور له عدلى يكن باشا في سنة ١٩٢٦ هي التي قدمت إلى لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب المذكورة التي تقرر وتؤكد فيها أن اللائحة بقوانين التي صدرت في فترة تعطيل البرلمان الأولى باطلة، وما كان يصح أن تصدر؛ ومع ذلك فإن هذه الوزارة التي كلن من بين أعضائها حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا وحضرة صاحب المقام العالي أحمد محمد خنبة باشا أصدرت مراسيم بقوانين في فترة تعطيل البرلمان في سنة ١٩٢٨.

حضرة صاحب المقام العالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — هذه وزارة أخرى غير وزارة سنة ١٩٢٦. حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أعقد أنك جوهرياً لا تراضى فيها أقول. وإذا طارضت قد أنكرت ماضيك كل الإنكار.

حضرة صاحب المقام العالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — إني لا أتكم في موضوع الاستجواب. وكل ما أردت أن أقوله هو أولاً إنه لا يجوز لحضرة الضو المحترم التريض بالموظفين، وثانياً هو أن وزارة سنة ١٩٢٨ غير وزارة سنة ١٩٢٦.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — كلامي واضح. وقد قلت إن الوزارة الائتلافية التي كلن يرأسها النفور له عدلى يكن باشا سنة ١٩٢٦ كان من بين أعضائها حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا وصاحب المقام العالي أحمد محمد خنبة باشا اللذان اشتركا في وزارة سنة ١٩٢٨ التي عطلت الحياة النيابية.

حضرة صاحب المقام العالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — هذا هو الوضع الذي أقصده.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أما السألة الثالثة، بإحضرات الشيوخ المحترمين، فهي أنهم رأوا في مجلس الشيوخ والتواب أنه إذا أطلق الحكم الدستوري على هذه اللائحة بقوانين كانت النتيجة الختية لهذا أن تكون تلك اللائحة باطلة. لذلك قيل إن هذه اللائحة بقوانين أحدثت آثاراً وترتبت عليها حقوق وواجبات؛ ولهذا يحسن أن كلن من المجلسين يصدر قانوناً ويصح هذه اللائحة بقوانين أو بعضها. فضلاً صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٦ مصداً عليه من جلالة الملك، باعتبار اللائحة بقوانين التي صدرت في فترة تعطيل البرلمان باطلة، مستنداً في ذلك إلى المادة ٤١ من الدستور. وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على ما يأتي:

« اللائحة بقوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى تاريخ انقضاء البرلمان في ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ ولم تكن واردة في ملحق هذا القانون تعتبر في حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم اللواعة عليها؛ فإذا قرر ذلك بطل العمل بها في المستقبل ».

فهذا القانون يعتبر إذن تلك اللامس قاعة ومحبة بناء على تصحيح البرلمان لها .

لما ألقى دستور سنة ١٩٢٣ وأريد أن يكون السلطة التنفيذية حق إصدار اللامس بقوانين ، سواء أكل ذلك في فترة ما بين أدوار الانقضاء أم في فترة حل مجلس النواب وضمت المادة ٤١ في دستور سنة ١٩٣٠ بالوضع الآتي « إذا حدث ، فيما بين أدوار الانقضاء أو في فترة حل مجلس النواب ، ما يوجب اتخاذ تدابير عاجلة فلهذا أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب أن تعرض هذه اللامس على البرلمان في مياد لا يتجاوز الشهر من اجتماعه التالي . فإذا لم تعرض على البرلمان في ذلك المياد ، أو لم يقرها أحد المجلسين ، انتهى ما كان لها قبل من قوة القانون » .

هذه المادة تمس على وجوب عرض هذه اللامس بقوانين على البرلمان في مياد لا يتجاوز الشهر من اجتماعه التالي ، بينما تختم المادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣ دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه اللامس بقوانين في أول اجتماع له . وقد انقضت المادتان في أي إذا لم تعرض هذه اللامس بقوانين على البرلمان أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

لدينا إذن سوابق في منتهى القوة ، فهناك قرارات صادرة من مجلس الشيوخ والنواب ، وللمادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ ، ومذكرة من قسم قضايا الحكومة تقدمت للجنة الشؤون الدستورية في مجلس النواب سنة ١٩٢٦ — وهذه جميعها واضحة في أن اللامس بقوانين التي تصدر في فترة تعطيل البرلمان باطلة لا يصح للسلطة التنفيذية أن تصدرها .

بعد هذا ، ورغم أن هذه السوابق الصريحة وصراحة المادة ٤١ من الدستور . ورغم أن صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا ومصاب المال أحمد محمد خشة باشا كانا مشتركين في وزارة للمغفور له عدلي يكن باشا سنة ١٩٢٦ — رغم أن هذا كله صدر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ — بعد حل مجلس النواب — قانون بالقانون شامل من بعض الجرائم التي وقعت في السنة ٩ مايو سنة ١٩٣٦ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .

ما الدستور ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، وما مبلغ احترام السادة الوزراء لتوصيه وتقديرهم لقواعده ؟ لقد سمح أولئك لأنفسهم بعد تقدير الثاليد الدستورية بهذه القوة واشتراك بعضهم فيها — سمحوا لأنفسهم بأن يصدروا ستة وأربعين مرسوماً بقانون في شهر ونصف شهر ، منها قوانين بفتح اعتادات إضافية بأكثر من مليونين من الجنيهات ، أي بما يقرب من ١٢ من إيرادات الدولة المصرية . هذا خرق خطير جداً للدستور وقواعده ولقرار لجنة الشؤون الدستورية في مجلس الشيوخ التي كانت محقة كل الحق عند ما قالت إنه يجب التمسك بوضع القانون للشار إليه في المادة ٦٨ من الدستور وتضمنه نصاً بملاحقة من يتعرض من وزراء الدولة في المستقبل لاستصدار مثل تلك اللامس بقوانين . إن البك الذي يسمح فيه بمخالفة الدستور مخالفاً صريحة ، مرة وأخرى وثالثة ورابعة ، ومع ذلك لا يشعر المخالفون بمبلغ المسؤولية للثقة عليهم بسبب مخالفتهم هذه لم تنس في الأمور على حال .

بل إنه ليدل على أن هذا البك في الواقع لم ينته إلى حال مستقرة من الحق والعدالة ، لأن الوزراء الذين يسمحون لأنفسهم بمخالفة الدستور على هذه السورة يدلون على أنهم يستهينون بالدستور ، ولا يبرون أحكامه وقواعده أي التفت ، وبالتالي لا يحضون بالأمة التي هي مصدر السلطات جميعاً .

(تصديق من اليسار) .

تشرط للمادة ٤١ من الدستور في سبيل إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون فيما بين أدوار انعقاد البرلمان أن يحدث ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تختم التأخير ، أي تشرط وجود حالة مفاجئة تستلزم إجراء سريعاً ، كحدوث فيضان أو انتشار وباء خطير (لا قدر الله) ، أو إعلان حرب . فهل من التدابير السريعة التي لا تختم التأخير فتح اعتماد إضافي بمبلغ أحد عشر ألفاً من الجنيهات لإنشاء إصطبل جديد في مصر الجديدة ، أو فتح اعتماد إضافي قدره واحد وعشرون ألفاً من الجنيهات في ميزانية السكك الحديدية ، أو فتح اعتماد إضافي قدره مائة وسبعون ألفاً من الجنيهات لشراء قمح ، أو فتح اعتماد إضافي بمبلغ خمسة آلاف جنيه قيمة الفرق في ثمن أرض مبنية بناحية كفر البطيخ إلى غير ذلك من الاعتادات ؟

لم تكن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير سريعة في فتح هذه الاعتادات الإضافية ولا في غيرها من اللامس بقوانين التي يتناول بمبائل

أخرى . بناء على هذا تعتبر هذه الراسم بقوانين باطلة بطلاناً أملياً . وأما لا تعرض لموضوعها الآن لأنى لو شئت تعرض لموضوعها — كمنوع قانون العقول الشامل مثلاً — لطال الشرح والكلام ؛ وهذا مقلم الكلام فيه قاصر على بحث دستورية هذه الراسم بقوانين .

أقول إن جميع هذه الراسم بقوانين باطلة بطلاناً جوهرياً ؛ ومن واجب مجلس الشيوخ أن يقرر بطلانها حتى تستقيم الأمور ، وحتى يكون الدستور محترماً .

(تصديق من اليسار) .

الرئيس — أظن حضرة الزميل المحترم لا يفترض على الراسم بقوانين في موضوعها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إنى أترض في بحثي لدستورية الراسم بقوانين ؛ وأسألكم إلى المجلس باقتراح بعد سماع بيان الحكومة . وأقرّر من الآن أنه لا شبهة مطلقاً في أن هذه الراسم بقوانين باطلة بطلاناً جوهرياً ومخالفة للدستور .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — حضرات الشيوخ المحترمين :

أشار زميلي المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى إلى سابقة دستورية عدّها حجة من حججه على بطلان الراسم التي صدرت بقوانين . ورأى أن هذه حجة عليه لا له . ذلك أنه يقول إن البرلمان في سنة ١٩٢٦ أصدر قانوناً بصحیح بعض الراسم التي صدرت أثناء غيبة البرلمان والتي قيل عنها إنها باطلة بطلاناً جوهرياً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لقد قررّ المجلس أنها باطلة بطلاناً جوهرياً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — إذا كان هذا الكلام يني معانيه الحرفية فإن قرار المجلس باطل بطلاناً دستورياً لأن المجلس لا يملك أن يصحح قانوناً باطلاً بطلاناً دستورياً جوهرياً . قد اشترطت للمادة ٤١ من الدستور ألا تكون للراسم بقوانين الصادرة فيما بين أدوار انعقاد البرلمان مخالفة للدستور . فالقرار الذي يصدر بأنها مخالفة للدستور لا يستدل به على بطلان هذه الراسم بقوانين بل يجب أن يستدل على ذلك بقانون التصحيح . على أن هذه السألة نظرية ؛ والطريق السوى هو الذي رسمته المادة ٤١ من الدستور التي اشترطت ثلاثة شروط : أولها ضرورة الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ؛ وثانيها عدم مخالفة الراسم للدستور ؛ وثالثها وجوب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير علني .

قال الدستور إنه إذا لم تعرض هذه الراسم بقوانين على البرلمان أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

إن الطريق الدستوري مفتوح أمامنا ، لا بطريق الاستجواب ولكن بتقديم اقتراح بشروع قانون يمرض على المجلس يطلب فيه مقدمه عدم إقرار هذه الراسم بقوانين فيطلب بإقرار هذا للشروع لا بطريق الاستجواب .

ذكرتني السابقة الدستورية التي أشار إليها حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى بسابقة أخرى لم يذكرها . وأجب ، إذا عقب حضرتك على كلامي ، أن يذكرها وضررها .

صدر في سنة ١٩٢٨ قانون بتنظيم شؤون الطلبة في المدارس ومنهم من الاشتغال بالساسة ؛ وقد قررّ البرلمان بمجلسيه أنه باطل بطلاناً أملياً دستورياً . أما السابقة التي أريد أن أشير إليها فهي أن الوزارة التي كان الأستاذ المحترم يوسف أحمد الجندى وكيلاً برلمانياً فيها — هذه الوزارة بذاتها . وبضمنها الأستاذ المحترم يوسف أحمد الجندى ، والإستقال من منصبه ، نفذت هذا القانون الباطل بطلاناً دستورياً وأخرجته من قبره وضرته حياً مثلياً فتنس على رجله .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — وطبقته المأكم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — لقد دافع وزير الحفانية في حكومة ذلك العهد عن دستورية هذا القانون قائلاً إنه لم يصدر مرسوم بالتصديق على قرار المجلسين ، فهل هذه حجة يتقدم بها وزير دستوري لينفذ القانون ويلبغه بشدة واحدة ؟ ثم يأتي أحد أعضاء تلك الوزارة ويقول لنا كيف تصيدرون مرسوم بقوانين باطلة ؟ هبته الراسم بقوانين ليست باطلة بطلاناً أملياً وإلا بماجز تصحيحها .

إذن السألة نظرية . ولقد عرضت هذه للرئيس على حضراتكم ؛ وأنتم أصحاب الشأن الأول في ألا تقرروا هذه للرئيس بقوانين فتتصل ، أو أن تقررها خمضي .

كيف صدرت هذه للرئيس بقوانين ؟

أجيب عن ذلك بأنها صدرت كما فذت الوزارة الى كلن حضرة الزميل المحترم عضواً فيها — ذك القانون الباطل .

حضرة صاحب المالى أحمد محمد خشبه باشا (وزير الحفانية ووزير الحرية والبحرية بالنيابة) — حضرات الشيوخ المحترمين :
إننا نعلم علم اليقين ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن معالى الوزير يتلو من ورقة مكتوبة ؛ وهذا غير جائز .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — الوزير الحق في أن يتلو بياناً مدعياً .

حضرة صاحب المالى أحمد محمد خشبه باشا (وزير الحفانية ووزير الحرية والبحرية بالنيابة) — يحق للوزير أن يتلو بياناً كما قال حضرة زميلى الدكتور ماهر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ولو أن التلاوة غير جائزة ولكن ليس لدينا مانع من أن يتلو معالى الوزير .

حضرة صاحب المالى أحمد محمد خشبه باشا (وزير الحفانية ووزير الحرية والبحرية بالنيابة) — حضرات الشيوخ المحترمين :

إننا نعلم علم اليقين أن خير القوانين والشرائع ما كان صادراً عن حوائج الأمة ، مبرراً صادقاً عن نفسياتها وميولها وزعاتها . وإن أدنى الوسائل تحقيقاً لذلك أن يهد إلى الهيئة التشريعية الكوكبة من نواب الأمة ويمثلها بسن هذه القوانين منفردة كما جرت بذلك دساتير بعض الأمم أو مشتركة مع رئيس السلطة التنفيذية كما هو حاصل في بلدان أخرى .

على مثل هذه الاعتبارات وغيرها قامت نظرية فصل السلطات . وقد جعل لكل سلطة من سلطات الأمة عمال خصصوا بمحکم القوانين والسياسير للقيام بما عهد إليهم من الأعمال .

(انصرف حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر وزير المالية) .

على أنه قد سبقنا للشغلين بأمر السياسير ، من علماء ومشرعين ، أنه قد يمرض للأمة من الظروف والطوارئ والأحداث ما يستوجب إجراء سريعاً وتشريعاً عاجلاً ، لا يتحمل تدخل السلطة التشريعية ولا يتفق مع ما يستتبعه هذا التدخل من أناة وبطء . وإن في اتباع الطرق العادية في مثل هذه الأحوال تفويتاً لمصالح هامة للبلاد أو إضراراً بليغاً بسلامتها . فاجتمعوا على أن مثل هذه الطوارئ والظروف إذا عرضت وجب أن تعطى حكمها ، وألا تحول الأصول الوضعية دون الاستجابة لدهاء السرعة والخروج عن مألوف حدود الاختصاصات العادية ، وذلك بإسناد مهمة التشريع إلى غير السلطة العادية .

وقد كانت حجته في ذلك أن اتباع القوانين والحرس على التزام أحكامها إنما فرضاً لتحقيقاً للمصالح العامة ؛ فإذا كان في هذا ما يؤدى تلك المصالح أو يجلب ضرراً عاماً وجب أن ينزل سلطان القانون على حكم الضرورة وللنفعة العامة . لا أقول ذلك من عندى إنما هو رأى الشغلين بالسياسير ، أولئك الذين تناهوا هذه القوانين بحثاً وقلوبها على جميع وجوهها . أقول ، ذلك ليس ببعداً من عندى (راجع بابتلى وديوز « القانون الدستوري » ، باريز سنة ١٩٣٣ ، ص ٢٤٠ ؛ ومجموعة لتشريع الليجيكي ، قسم القوانين السياسية والإدارية ، جز ٢٠ ص ٢١٦) .

على أن هؤلاء الباحثين وإن أجمعوا على ذلك فقد اختلفوا في كيفية الاعتراف بما للظروف أو للصحة الملحة من سلطان . أليس عندنا في كثيرينا ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، أن الضرورات تبيح المحظورات . وقد قال الله تعالى في كتابه الكريم « إلا من اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه » — فهذه الضرورات للملحة ...

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — نريد أن يبين لنا معالى الوزير ما هي هذه الضرورات للملحة .

الرئيس — أرجو ألا تقاطع معالى الوزير .

حضرة صاحب المالى أحمد محمد خشبه باشا (وزير الحفانية ووزير الحرية والبحرية بالنيابة) — إن الله مع الصابرين .

أنكم الآن من الوجهة الدستورية ؛ وبعد ذلك أين حضراتكم وجه الضرورة للجهة لأن حضراتكم تطالبون منا الآن التذليل على دستورية هذه القوانين ؛ وسترون حضراتكم أني وزملائي لم نعد على الدستور ، وأنا لم نخالفه ، بل عملنا على تحقيقه روحاً ومعنى وجوهراً .

فبعضهم رأى إثبات ذلك بنص خاص في الدستور يتناول حكم الضرورة وأمرها ، ويقرر صراحة إلغاء العمل بمقتضى القواعد العادية إذا ما دعا لذلك داعي الحاجة للجهة وللجهة للجهة — وذلك ما جرت به دساتير متعددة نخص بالذكر منها نصوص بعض الدساتير الألمانية والدستور البولوني والدستور البانييركي . فكثير من الدساتير الألمانية ينص على تحويل السلطة التنفيذية حتى التشريع إذا دعت الضرورات إلى ذلك ولو كان البرلمان قائماً . وتنص المادة ٤٤ من الدستور البولوني الصادر في سنة ١٩٢١ ، وللعدل بقانون ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ على تحويل هذا الحق لرئيس الجمهورية في فترة حل مجلس النواب . وتنص المادة ٢٥ من الدستور البانييركي الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩١٥ على إسناد هذا الحق للملك في الأحوال المتسببة التي تعرض فيها بين أدوار انعقاد المجلس النيابي .

والبعض الآخر يجمع عن إثباته في الدستور تخادياً من سوء استعمال السلطة التنفيذية هذا الحق بالقراءة فيه والاتجاه دائماً إلى الاعتصام بالمصلحة العامة للجهة .

على أن أولئك الذين لا تتضمن دساتيرهم نصاً صريحاً على الترخيص للسلطة التنفيذية بتولي مهمة التشريع كلما دعت الظروف العارضة والمصالح للجهة إلى ذلك لم يذهبوا إلى حد منع السلطة التنفيذية من مباشرة هذه السلطة ، بل خلّوها لها تصرف فيها تحت مسؤوليتها ، حتى إذا واجهت الهيئة التشريعية بمعلما ، واستبين لهذه الهيئة أنها إنما اتخذت ما اتخذته صيانة لمصلحة عامة أو درءاً لخطر عام ، قررت عدم مسؤوليتها رغم مخالفتها للنصوص .

ولقد جرت إنجلترا وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة على هذا ، تلك الأمم الديمقراطية العريقة التي خرج الدستور من أعمالها . يتضح لكم من ذلك :

أن أم الأرض الدستورية قاطبة قد قبلت تولي السلطة التنفيذية التشريع في أحوال الظروف العارضة والمصالح الملحة والأخطار المهددة . وواضح أن قبول هذه الدول لذلك البدأ لا يرجع إلى الحاجة للجهة والضرورة لسواء كانت هذه الحاجة أو الضرورة قد وقعت أثناء وجود البرلمان أو بين أدوار انعقاده أو في وقت حل مجلس النواب . فإن علة هذه الرخصة لا تتصل بقيام مجلس النواب أو حله بل ترجع إلى الطوارئ والأحداث ؛ وهي بطبيعتها عارضة لا سلطان لأحد في تحديد وقت وقوعها ، قد تقع أثناء العطلة البرلمانية كما تقع أثناء حل مجلس النواب .

وليس أبلغ في الدلالة على وجهة هذا النظر من نص الدستور البولوني على تحويل السلطة التنفيذية حتى التشريع في فترة الحل وحدها . فذلك الرخصة فرع على فكرة إلحاح المصالح والظروف دون غيرها .

على ضوء هذه البيانات التقدمية تنظر إلى المادة ٤١ من الدستور المصري ، إذ يضع منها وما سبق أن واضع الدستور واجهوا الحقيقة مواجهة ، ونصوا نصاً صريحاً على الترخيص للسلطة التنفيذية بأخذ إجراءات تشريعية في الأحوال التي لا تختمل بطلاً أو تسويقاً . هذه المادة هي التي استندنا عليها فيما أصدرناه من للرسم والقوانين .

قد يقال : إن في نصوص المادة ما يفيد أن الشارع لم يبيح هذه الرخصة للسلطة التنفيذية إلا في حالة قيام المجلس ؛ إذ قرر أن الإجراء لا يكون جائزاً إلا إذا حصل من السلطة التنفيذية في الفترة الواقعة بين أدوار الانعقاد — وهو ما يفيد استبعاد حالة الحل . وهذا قول غير وجهه ويؤسفني أو لا يؤسفني أن أقول إنه من السلم به بدلة أن حل المجلس القديم ينهي دوره التي حل فيها وانقضاء المجلس الجديد بعد الانتخاب يبدأ دورة جديدة .

فإذا اتخذ الإجراء التشريعي أثناء الحل وقبل انعقاد المجلس الجديد فإما يكون قد أخذ به انتهاء الدورة الأخيرة للمجلس للنحل وقبل بدء الدورة الجديدة للمجلس التي انتخب ويكون قد وقع بين دورين من أدوار الانعقاد .

وقد كان من الممكن أن يكون لهذا الاعتراض وجه من الصحة لو أن الشارع اشترط لصحة الإجراء التشريعي وقوعه بين دورين من فصل تشريعي واحد . أما والنص خلو من ذلك فلا عمل لهذا الاعتراض .

يقال أيضاً للتذليل على وجهة نظر المخالفين لوجهنا أن المادة ٤١ توجب لصحة الإجراء أن يدعى البرلمان للانعقاد ، وأن

دعوة البرلمان تستوجب أن يكون قائماً ؟ وهذا أيضاً قول غير صحيح . هذا الاعتراض ، أبها الإخوان ، هو من أهم ما بنيت عليه هذه التقاليد التي يراد منا أن نأخذ أنفسنا بها ، وهي القرارات التي وردت على لسان حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى من قرارات مجلس البرلمان ؛ وذلك الاعتراض من أهم ما استند عليه في تطبيق المادة ٤١ من الدستور .

وهذا اعتراض وارد في قرار المجلسين السابقين ؛ وهي تلك السابعة التي إذا خرجنا عليها قيل إننا خرجنا على الدستور ؛ وإذا رأينا الخروج عنها لم علينا . ولكننا رأينا الخروج للخروج للرجوع إلى الحق ؛ والرجوع للحق خير من الخداع في الباطل ؛ والرجوع للحق فضيلة . (خفية) .

أرجو حضراتكم أن تصفحوا لما أقول لأنه يترتب أهم حجة وجهت ضدنا ؛ وإذا دحضنا هذه الحجة بنصوص الدستور تبين لحضراتكم أن ما يقال عنا غير صحيح من أننا خالفنا الدستور .

فدعوة أى المجلسين لا تستوجب وجوده وقت الدعوة . قد نص الدستور نفسه في المادة ٨٩ على أنه يجب أن يشتمل الأمر الصادر بمجلس النواب على دعوة للتدوين لإجراء الانتخاب في مياد لا يتجاوز شهرين ، وعلى تحديد مياد لاجتماع المجلس الجديد في الفترة الأيام التالية لحكم الانتخاب . ألا يقطع ذلك بأن الدستور لا يرى تناقضاً بين عدم قيام المجلس وبين دعوته وتحديد موعد لاجتماعه ؟ فمن الممكن إذن دعوة البرلمان للانقضاء بحكم الدستور حتى إذا كان مجلس النواب منحل ، بل إن الدعوة حاصلة ناجبة في الأمر الصادر بالحل نفسه .

يقولون إن المادة ٤١ تخفى فوق ذلك أن يدعى المجلسان لهور غير عادى ؛ وهذا يدل على افتراض قيام المجلسين لأف الحل يعمل أول انعقاد ممكن للمجلس الجديد اجتماعاً عادياً يبدأ به دورته العادية . لا يكتفى هذا كدليل قاطع ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، على أن الدستور لا يرى تناقضاً ما بين عدم قيام المجلس وعودته وتحديد موعد لاجتماعه .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — إن ألفاظ مواد الدستور صريحة .

الرئيس — أرجو عدم للمقاطعة .

حضرة صاحب للمالى أحمد محمد خشبه باشا (وزير الحفانية ووزير الحرية والبحرية بالنيابة) — إن الله مع الصابرين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن للمادتين ٢٤ و ٣٥ من الدستور ضربان في تقرير للمادى الدستورية ؛ وهذه للمادى التي يقول بها معالى وزير الحفانية لمادى؛ غريبة جداً تطلب الدستور رأساً على عقب .

حضرة صاحب للمالى أحمد محمد خشبه باشا (وزير الحفانية والحرية والبحرية بالنيابة) — إن هذه للمادى لم أقلها من عندى ؛ ولكن الواقع أن الدستور لم يرد بهذا عقد مشروعية الإجراء الذى يتخذ على وجه السرعة بوجوب قيام المجلس ؛ لأنه بيدى على الشارع — وقد اعترف بنص صريح بالمطوارئ وأنرها — ألا يسطحها حكمها إلا في الأوقات التي لا تظفر فيها شدة الحاجة إليها . فقيام المجلس يقلل من حاجة الحكومة إلى الاجتهاد إلى مثل هذا التصرف الشاذ ، إذ في وسعها أن تدعو المجلسين القائمين على وجه السرعة وتضادى بذلك تريض نفسها للمسؤولية . أما الوقت الذى تظفر فيه الحاجة إلى التسريع السريع ، أما الفترة التي قد يكون فيها هذا الإجراء ملجأً وضرورياً وجالباً لخير عظيم وصارفاً لشر مستطير — فهي تلك الفترة التي يكون فيها أحد المجلسين منحل .

في هذه الحالة لا تستطيع الحكومة دعوتها في وقت قريب . وفي مثل هذا الوقت تظفر حقيقة حرص الدستور على السهر على مصالح الأمة وحفظ كيانها .

على أنه وقد أجاز الدستور حل مجلس النواب فإنه يكون من غير للمقول ألا يهيئ للأمة في غيبة المجلس أداة تتولى التسريع في الأحوال للمستعجلة أو الضرورية التي لا تعمل الآفة والانتظار .

الحق ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، إن النص على انعقاد غير عادى لم يقصد به إلا إشارة للتسريع للسلطة التنفيذية بوجوب الإسراع في عرض ما اتخذته من الإجراءات على البرلمان . فإن كان لهور المادى مبدأً أوجب عليها أن تطلب انعقاد البرلمان انعقاداً غير عادى . أما إذا كان انعقاد الدور المادى قريباً فليس ثمة ما يدعو للاجتهاد إلى عقد دورة غير عادية .

ولأضرب لذلك مثلاً : فإذا فرضنا أن حدث حدث في يوم ٢٥ أكتوبر من أية سنة من السنين تخضع التشريع في اليوم نفسه ؛ وكان مقرراً أنه سيصدق مجلس النواب في دوره العادي بعد أربعة أيام ، فهل معنى ذلك أننا لا نقدر أي أمر لضرورة ملحة ما دمتم ترون أن اللادة قريبة ويمكن الانتظار حتى تأتى الدورة العادية ؟ فهل ترك الأمة تموت لتتظر الدورة ويساعد البرلمان على مشروع القانون الذى أوجبه الضرورة ؟ أى دستور من دساتير العالم يمكن أن يعلم بذلك ... ؟

إن للسلطة التى تنشئ لنا الحق ؛ بل الضرورة القصوى التى تضطرنا إلى إصدار أمثال هذه للرئيس قوانين .

باحضرات الشيوخ المحترمين :

ليس من الدستور ولا من السلطة الاعتراض على تصرف الحكومة فى استنادها إلى نص المادة ٤١ فى فترة المجلس ؛ إذ ليس بين الدول الحديثة دولة تستطيع أن تظل أدواتها التشريعية معلقة ، لا لبس إلا للتثبت بما قد يتم عنه ظاهر بعض التصوص دون جوهرها . وإنكم إذ تقررون الحكومة على خطئها — وفى موقفها لا تملك إلا نص الدستور وروحه — تدلون بذلك على عميق بصركم بالأحكام الدستورية ومقتضيات الصالح العام .

(تصفيق من المين) .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — زيد أن نرف ما هي الضرورة الملحة التى أدت إلى إصدار أمثال هذه المراسيم بقوانين .

الرئيس — باحضرات الشيوخ المحترمين ، تقدم اقتراح هنا منه :

« بعد سماع بيان للمتجوب وبيان الوزارة ، أقرح الانتقال إلى جدول الأعمال . ولئن شاء من حضرات الأعضاء أن يطلب ، بالطريق القانونى ، عدم إقرار هذه القوانين كلها أو بعضها أن يفعله ؟ »

إبراهيم محمد فراج حسن تيه المصرى عباس الجبل عازد جبران على صدق
أمين ممام حمادى بطرس خليل بطرس أحمد رمزي سيد عبد الرحمن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا يصح أن يقدم أى اقتراح إلا بعد إقبال باب للنقطة . وبما أن باب النقطة لم يغلق فإني أطلب الكلمة .

الرئيس — إن لك الحق فى الكلام ؛ كما أن لكل من حضرات الشيوخ الذين طلبوا الكلمة هنا الحق أيضاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لى اعتراض ، إذ أريد أن أبين أن اللائحة الداخلية تمنع ذلك .

الرئيس — قلت إن لمضرتك الحق فى الكلام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن الاقتراحات التى تقدم إلى المجلس يجب أن تطرح عليه بعد إقبال باب

النقطة ، لأن المادة ٥١ تنص :

« يبدأ المتجوب بشرح للوضع ؛ ثم يجيب عضو الحكومة ؛ ويترك الأعضاء فى النقطة — بشرط ألا يزيد عددهم على أربعة إلا إذا قررت الهيئة خلاف ذلك » .

وأنا أريد أن أرى على كلامى وزير الحفانية ؛ ولذلك أرجو أن يؤجل الاقتراح بإقبال باب للنقطة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

الرئيس — أوجه نظر حضراتكم لنص اللائحة الداخلية ، إذ تنص المادة ٥١ بالألا يزيد عدد التكلمين فى الاستجواب على أربعة .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — إني أطلب للكلمة بعد أن ينتهى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى

من كلمته .

الرئيس — أكرر القول إن اللائحة تحدد عدد للتكلمين بأريمة . وقد سبقك أربعة من حضرات الشيوخ بطلب الكلام ،
وهم حضرات الشيوخ المحترمين : الشيخ عباس الجلي ، أحمد رمزي بك ، وهيب دوس بك ، الشيخ حسن عبد القادر .
حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوي بك — يا حضرة الرئيس ...

الرئيس — لا يمكن أن أعطيكم الكلمة لأن النظام يقضى بذلك ؛ ولا يمكن أن أحلّه به .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — حضرات الشيوخ المحترمين : أصبح الموقف خطيراً جداً بعد البيان الذي
ألقاه وزير الحفانية الذي يريد به أن يبرر أن للسلطة التنفيذية — في غير الحدود التي حددها الدستور في المادة ٤١ — الحق في إصدار
الراسم بقوانين في فترة تعطيل البرلمان ، ذلك الحق للكروه في جميع الأمم الدستورية العريقة . والحكومة في هذا لا ترتكن على نص
للمادة ٤١ من الدستور المصري ، ولا على التقاليد الدستورية المصرية ، وإنما ترتكن على مواد ذكرها من دساتير أجنبية ، مثل الدستور
البولوني والألماني والتشيكوسلوفاكي ، على مواد ودساتير تختلف تمام الاختلاف عن دستورنا . ولا أعلم من جهة أخرى مبلغ هذه
التأكيدات التي أوردتها معاليه ، ولا صحة هذه المصادر التي استمد منها هذه الملومات .

إن في هذه الدساتير مواد تعطى للحكومة مثل هذه الحقوق . فمن الخطر كل الخطر أن معالي وزير الحفانية يريد أن يعطي
للسلطة التنفيذية سلطة تخرية كبرى ؛ ويعتمد في ذلك على قوانين أجنبية ليست كقوانيننا ، ولا يصح أن نستشهد بها أو نعتمد عليها .
فالمادة ٤١ من الدستور لا تحتمل التأويل ولا التفسير ولا التبديل ولا الدوران ، فهي تنص صراحة على ما يأتي :

« إذا حدث ، فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ، ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم
تكون لها قوة القانون ، بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي ومرض هذه الراسم عليه في أول
اجتماع له ، فإذا لم تعرض أول ما يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

والنص الفرنسي للمادة ٤١ هو : "Si, dans l'intervalle des sessions", فيشترط لذلك أن يكون البرلمان قائماً وانتهت
دورته العادية بإنهاء للزيادة . فبالفترة من هذا الوقت إلى توفير الذي يبدأ فيه الدور العادي ، إذ صدرت هذه الراسم بقوانين
في هذه الفترة ، فيجب عرضها على البرلمان لأخذ رأي فيها . هذا النصير الذي أقوله قرره قسم القضايا ؛ وقد أقره مجلس البرلمان في
سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ — والذي يدل على هذا هو ما جاء في خاتمة المادة ٤١ من وجوب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي .

معنى ذلك أن البرلمان قائم ، وأنا لا أستطيع أن أوفق بين وجود المجلس وعدم وجوده . إن الصريح واضح ؛ ولذلك فإن قسم
القضايا في سنة ١٩٣٦ وضع مذكرة كانت صريحة إذ ورد بها ما يأتي :

« والحسن أن هذه المادة لم توضع لططبيق في حالة حل البرلمان بل عندما يكون قائماً » وصدرت القوانين في العطلة البرلمانية .

يرتكز معالي الوزير على سوابق في فرنسا وأجتمعا ؛ والذي أعلمه في هذا الشأن أنه في إنجلترا أنه إذا التجأت الحكومة ، لسبب
طارئ ، إلى اتخاذ تدابير تخرية في فترة حل البرلمان فإنها تنضم إليه بعد الانقضاء ، وتقرر أن الضرورة ألجأتها ، وأن ما عملته كان خطأ
وهي تطلب تصحيح ما فعلته . وهذا الإجراء يسمى بعدم «Act of Indemnity» ، أي قانون ستر المسؤولية أو درعها . فإذا رأى البرلمان
أن هذه الأسباب التي دعت الحكومة إلى اتخاذ هذه التدابير التخرية وجبة وضرورية وافق الحكومة على القانون .

فلو أن الحكومة الحاضرة تقدمت لنا بعد انعقاد البرلمان وقالت إنها خالفت الدستور ، وأنه كان لديها ضرورات ملحة أوجبها إلى
إصدار ٢٦ مرسوماً بقانون ؛ لو أنها قالت هذا الكلام الواضح لكنا نبحت ونرى إذا كانت هذه الراسم بقوانين التي أصدرتها لها أهميتها
وضرورتها للغة أو لا ضرورة لها .

فإذا وجدنا أن هناك ضرورات اقتضت ذلك وأنها كانت معنونة بحق ، تحول لها إنك خالفت الدستور ولكن أمام الضرورات
فلنأخذ نجز عملاً .

أما الآن ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، فإن الحكومة الحاضرة تخرر أنها لم تخالف الدستور وأن الضرورات تبيح المحظورات ،
فهل الضرورات اقتضت أن تصدر ٢٦ مرسوماً في فترة وجيزة ؟

إن الوضع أصبح دقيقاً للغاية . لأن أ كبر قوة هي قوة التشريع ، إذ أن المادة ٢٤ تنص على ما يأتي :

« السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب » .

وللمادة ٢٥ تنص على ما يأتي :

« لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك » .

والآن يريد معالي وزير الحفانية أن يقرر في هذا المجلس مبدأ جديداً هو أن السلطة التنفيذية كما قدرت أن هناك ضرورة — أيما كان نوعها وأهميتها — تبادل إلى إصدار ما تريد من مراسيم بقوانين في فترة أدوار الانقضاء ، مخالفة في ذلك نص المواد ٢٤ و ٢٥ و ٤١ . وهذا أمر خطير غاية الخطورة ؛ ولا يسعنا إلا أن نرد عليه الآن بأن الحكومة مخبطة في بيتها كل الخطأ ؛ لأن نص المادة ٤١ صريح ولا يؤيد ما نبا ذهب إليه في بيتها ، ولأن التقاليد البرلمانية تؤكد أنه ليس من حق الحكومة أن تصرع في حالة ما إذا كان البرلمان معطلاً .

فهل الضرورات للغة كانت توجب علينا أن تصدر مراسيم بقوانين باعتبارات إضافية قدرها مليونان وستائة واحد وتمون جنياً في مدة وجيزة .

فلذا صرح ذلك ، وجاهل لها أن تصرع بهذه الصفة ، فسلام على مالية الدولة وعلى نواب الأمة وشيوخها . أقول لو صرح ذلك لكان في استطاعة الحكومة التي تريد أن توسع لنفسها نطاق التشريع أن تجل مجلس النواب ؛ وفي غضون ذلك تصدر ما تشاء من القوانين ؛ وتقلب الأرض ساء والهاء أرضاً — والأمة ، التي هي مصدر السلطات ، تكون في معزل عن كل ذلك . وللمستور صريح في ذلك كل الصراحة ، في أن الأمة مصدر السلطات ؛ وللك ، بالاشتراك مع مجلس البرلمان ، هو التي يتولى السلطة التشريعية .

على أن معالي وزير الحفانية لم يبين لنا ما هي هذه الضرورات التي ألجأت الحكومة إلى إصدار هذه المراسيم بقوانين التي من ضمنها الطو الشامل ، وقانون بفتح اعتداد إضافي لإنشاء إسطبل في مصر الجديدة ، وغير ذلك من المراسيم بقوانين . فهل كانت هناك ضرورات تقتضي هذا ؟ وتلك الضرورات هي التي حمت على الحكومة أن تصدق على الحساب الخاص للأزهر وللطهارة الدينية ؟ وما هي الضرورات أيضاً التي أوجبتها لتفتح الاعتبارات الإضافية الضخمة لأشياء لم تكن الحاجة تقتضيها بهذه السرعة ؟

لم نسمع من معالي الوزير ، معى هذه الضرورات ، رغم أن حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا طالبه بذلك أكثر من مرة — ولكن معالي الوزير بنى أساس بيانه على ما ذكره من أن الضرورات تبيح المحظورات .

بناء على ذلك ، ليسمح لي معالي الوزير أن أقول إن المذكرة التي تلاها علينا لا تستند إلى أساس صحيح ؛ ولا تتفق مع نص المادة ٤١ من الدستور — لا في النسخ ولا في البنى . بل ارتكن على تخاليف القول الأجنبية ؛ وترك تخاليفنا البرلمانية . ولينه عندما صور تلك الوقائع قائماً على حقيقتها ؛ لأن الواقع — كما ذكرت لحضراتكم — أنه في إنجلترا يعتبرون أمثال هذه التشريعات اعتداء على الدستور . ولهافتنهم على قواعدهم بطلون تصحيح هذا الخطأ الدستوري بطلب للواقعة على قانون درة للتولية ؛ وفي هذا ما فيه من إعلاء لكلمة الدستور والمحافظة كل المحافظة على نصوصه وكيانه .

لقد كان من حق أن أطلب من حضراتكم أن تصدروا قراراً بطلان هذا المراسيم بقوانين . ولكن جري على السوابق الماسية ، وحتى تيسر المسائل سيراً نظامياً بحتاً ، لا أريد أن أطلب هذا القرار ؛ لكني أطلب أن توافقوني حضراتكم على نص الاقتراح الذي سأقدمه طالباً أن تظروا لجنة الشؤون الدستورية بصفة مستجيبة .

(تصفيق من اليسار) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أنت الآن تناقض نفسك بتقديم هذا الاقتراح ، لأنه سبق لك أن ذكرت أن الاقتراح لا يقدم إلا بعد إقبال باب النقاش .

حضرة صاحب اللالي أحمد محمد خشبه باشا (وزير الحفانية ووزير الحرية والبحرية بالنيابة) — أنا أقبل هذا الاقتراح .

الرئيس — لقد وافق معالي الوزير على الاقتراح للقدم من حضرة الشيخ المحترم صاحب الاستجواب ؛ فلا محل للمناقشة إذن .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إن حق المجلس متعلق بالاستجواب ...

حضرة صاحب معالي أحمد محمد خشيہ باشا (وزير الحفانية ووزير الحرية والبحرية بالنيابة) — أنا موافق على ما ذهب إليه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى في اقتراحه من إحالة هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية ليبحثه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أتقدم الآن بهذا الاقتراح للمجلس للنظر فيه ؟ وقد سلكت فيه . ممالك الاعتدال التام .

الرئيس — سأطرح على حضراتكم الاقتراح الذى قدمه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وقبله معالي الوزير ، وهذا نصه :

الاقتراح

« أقتراح إحالة للرئيس جوانين التى صدرت في للدة من ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ إلى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ الى لجنة الشؤون الدستورية لمعرفة ما إذا كانت هذه للرئيس دستورية أم غير دستورية ؟ وإذا كانت غير دستورية فهل هى باطلة ؟ وما وجه البطلان ؟ ومن أى وقت يتبدى ؟ وما هى النتائج التى تترتب عليه ؟

وأقتراح النظر فيها بصفة مستعجلة ؟

يوسف أحمد الجندى ، سليمان سليمان ، على كمال حبشه »

فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

(موافقة) (١) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هل معنى هذا أن المجلس قرّر الانتقال إلى جدول الأعمال ؟

الرئيس — مقدم الاستجواب قدم اقتراحا قبله معالي وزير الحفانية ووافق عليه المجلس ؛ وبناء على ذلك تكون المناقشة في الاستجواب قد انتهت .

(فى ١٨ يولية سنة ١٩٣٨) .

هل يجوز استصدار مراسيم لها قوة القانون في الفترة التى بين دورتي انعقاد البرلمان بغير التجاء إلى المادة ٤١ من الدستور ؟ ومن طريق أخذ تفويض من السلطة التشريعية في إصدار المراسيم المذكورة ، على أن تعرض عند افتتاح الدورة العادية التالية للتصديق عليها من هذه السلطة ؟

أجاز مجلس النواب ، بمشروع قانون ، هذا التفويض للحكومة لتصدر مراسيم لها قوة القانون بفرض ضرائب جديدة فيما بين دورى الانقضاء . أما مجلس الشيوخ فقد رفض الموافقة على مشروع القانون بهذه الإجازة .

تراجع التعليقات على هذا في للدة ١٣٤ .

(فى أول أغسطس و ٢ منه سنة ١٩٣٨) .

وتراجع التعليقات على هذا في للدة ١٣٤ .

(فى ٣ أغسطس و ١٠ منه سنة ١٩٣٨) .

مجلس النواب

مجلس الشيوخ

(١) هل يتمتع صدور المفو الشامل بمرسوم بقانون ؟

(٢) هل المادة ٤١ لا تبيح السلطة التنفيذية التشريع في غيبة البرلمان إلا في حالة معينة محددة، هي إذا حدث بين أدوار انعقاد

البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ؟

(هذا البحث ما يزال في لجنة الشؤون الدستورية) .

تلى الاستجواب للوجه إلى حضرة صاحب اللقار الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام . ونصه :

« أصدرت الوزارة في غيبة البرلمان (من ١١ فبراير سنة ١٩٣٨ إلى ١١ أبريل سنة ١٩٣٨) ستة وأربعين مرسوما بقانون لم تبين في أول مرسوم منها — وهو الخامس بالمفو الشامل عن بعض الجرائم — السند الدستوري في إصداره ؛ واستندت في إصدار الباقي منها على المادة ٤١ من الدستور .

وبما أن المادة ١٥٢ من الدستور تضي صراحة بأن « المفو الشامل لا يكون إلا بقانون » ؛

وبما أن المادة ٤١ من الدستور لا تبيح للسلطة التنفيذية التشريع في غيبة البرلمان ، وأن نصها صريح في أنها لا تطبق إلا في حالة معينة محددة ، هي ما إذا حدث بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، وبالشروط المبينة بها — ومنها وجوب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي ، وعرض هذه للرئيس عليه ، وإزالة ما كان لها من قوة القانون ؟

وبما أن مجلس النواب قد قرر بالإجماع ، بجلسة ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ ، اعتبار مثل هذه للرئيس غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً ، ووجوب التسجيل بوضع القانون الخاص بمراقبة الوزراء وتعيينه نصاً بمراقبة من يعرض من الوزراء في المستقبل لاستصدار مثل تلك اللامس بقوانين — وقد وافقت الحكومة الائتلافية برئاسة النفور له على أن يكون بشأنه ذلك كله . وكان من بين أعضائها منافسك الرفيع ومعالى وزير الحفانية الحالي —

فكيف أصدرت الوزارة تشريعات عادية في فترة حل مجلس النواب ، هي من صميم اختصاص البرلمان ذاته ، مخالفة بذلك نصوص الدستور الصريحة وما جرى عليه المجلس من تقاليد ثابتة ؟

حضرة صاحب اللقار وزير الأوقاف — أرجو تأخير مناقشة هذا الاستجواب لحين عودة حضرة صاحب اللقار وزير الحفانية من مجلس الشيوخ .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — نظراً لأن الاستجواب المقدم إلى حضرة صاحب اللقار الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام .

والكلمة لحضرة مقدم الاستجواب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — تطون حضراتكم أن حضرة صاحب اللقار الرفيع محمد محمود بشأن تولي رئاسة الحكومة في ٣٠ ديسمبر الماضي . وبعد ذلك أاجت الوزارة البرلمان شهراً ، ثم حل مجلس النواب في ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ ؛ وبعد ذلك قليل ، وعلى سبيل التحديد في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ ، أصدرت الوزارة مرسوما بقانون بالمفو الشامل عن المحكوم عليهم في بعض الجرائم الواقعة بين ٩ مايو سنة ١٩٣٦ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .

وأصدرت الوزارة بعد ذلك عدة مراسيم بقوانين ، وقد بلغ مجموعها ٤٦ ، وذلك في أثناء فترة حل مجلس النواب ، أي في المدة من ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ لغاية ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ ، وهو مياد انعقاد المجلس الحالي . وقد لآح لي من أول وهلة ، عند ما رجعت إلى أول مرسوم بقانون صدر في ذلك العهد ، أن الشرع قد تملكته الحيرة فيما يخص بالسند الذي أراد أن يستند إليه في إصدار هذا

التشريع ؛ وذلك رأياً أن المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ الخاص بالقانون جاء خلافاً من ذكر السند القانوني أو الدستوري الذي استند إليه المشرع في إصداره ، وذلك على خلاف باقي المراسم بقوانين ، فقد خرج المشرع من هذه الحيرة ، واستند صراحة في إصدارها إلى المادة ٤١ من الدستور .

فموضوع المناقشة يتلخص فيما إذا كان إصدار هذه المراسم بقوانين جاء منطبقاً على الشروط التي تتطلبها المادة ٤١ من الدستور أو أن الأمر على خلاف ذلك . ولقد على هذا ، أقول بإيجاز إن هذه المادة صريحة في أنه :

« إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ؛ ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي ، وعرض هذه المراسم عليه في أول اجتماع له ؛ فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

فالشروط التي تنص عليها هذه المادة ، والتي يجب توافرها في مثل هذه الأحوال ، هي أن يصدر التشريع فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ، وأنه يجب أن يكون ما يدعو إلى صدوره اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير ؛ ثم بعد ذلك توجب هذه المادة دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي لعرض هذه المراسم بقوانين عليه ؛ فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين ، زال ما كان لها من قوة القانون . على أن هذه المادة جاءت استثناء من القاعدة العامة التي تتلخص في أن البرلمان — مع السلطة التنفيذية — وضع التشريع العادي . وهذا واضح من المادتين ٢٤ و ٢٥ من الدستور : فالأولى تنص على أنه « السلطة التشريعية يتولاها للملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب » ؛ والثانية تنص على أنه « لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك » .

فهاتان المادتان تضمنان قاعدة عامة ، هي أن الأصل في التشريع للبرلمان بالاشتراك مع الحكومة . أما ما يحويه المادة ٤١ من الدستور من استثناء ، فيحصر في أن للحكومة وحدها أن تصدر مراسيم لها قوة القانون في حدود الشروط المبينة بها .

حضرات النواب المحترمين : بعد أن قدمت استجوابي هذا المجلس قدم استجواب آخر في هذا الصدد إلى مجلس الشيوخ ، وقرأت في مضبطة مجلس الشيوخ رد معالي وزير الحفانية ، حيث قال معاليه إنه ليس من الضروري أن تكون أدوار انعقاد مقبوضة على مجلسين من نوع واحد ؛ يعني أن مجلس النواب ، بعد أن يفضي بحله ، تكون قد انتهت دورته ، أي انتهى دور انعقاده . وبعد ذلك يأتي المجلس الجديد فيفتح التشريع في هذه الحالة بين أدوار الانعقاد ، ولو أن هذا حدث في حالة الحل .

ذلك من أهم ما رده الوزير على الاستجواب ، في حين أن هذا الرد لا يتطابق على الدستور ، ولا يبرره الواقع ، بدليل أن دور الانعقاد معروف ويطلق عليه باللغة الفرنسية « Session » . أما بعد حل مجلس النواب فينتفيض الفصل التشريعي الذي يسمى « Legislature » وتكون مدته في الأصل خمس سنوات إذا كانت البلاد في حالة استقرار مستمر ؛ فإذا لم يتمر مجلس النواب هذه المرة وحل بعد سنة أو سنتين مثلاً ، فإن للدة التي يكون المجلس قد قضاه في الانعقاد تسمى « فصلاً تشريعياً » ؛ وقد يشمل هذا الفصل عدة أدوار انعقاد . أما أن معالي وزير الحفانية يعمل عبارة « دور انعقاد » مالا تخمعه ، ويريد اعتبار انتهاء الفصل التشريعي انتهاء لدور الانعقاد ، فهذا اجتهد في غير محله ، ولا يتفق مع حدود الدستور .

ولا أدل في ذلك من أن المادة ٤١ من دستور سنة ١٩٣٠ ، القابلة للمادة ٤١ من الدستور الحالي ، قد نصت على أنه « إذا حدث ، فيما بين أدوار الانعقاد ؛ أو في فترة حل مجلس النواب ، ما يوجب اتخاذ تدابير عاجلة ... الخ » ؛ بينما تنص المادة ٤١ من الدستور الحالي على أنه « إذا حدث ، فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ، ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير ... الخ » . فإذا كان دستور سنة ١٩٣٠ قد زاد عبارة « أو في فترة حل مجلس النواب » ، ليبين في وضوح أن أحكام المادة ٤١ منه لا تنطبق على التشريع فيما بين أدوار الانعقاد لحجب ، بل تنطبق أيضاً على التشريع في فترة حل مجلس النواب ، وجاءت المادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣ — التي أقمنا الجين على طاعته — خلافاً من هذا التيد ، أي من النص على « فترة حل مجلس النواب » ، كانت النتيجة المنطقية لهذا أنه لا يصح — بمقتضى الدستور الحالي — أن تصدر الحكومة كمراسم في فترة حل مجلس النواب .

هذا وتنص للذكرة الإيضاحية للراقة للدستور سنة ١٩٣٠ على ما يأتي « وأخيراً فإن فترة الحل تنبئ فترة ما بين أدوار الانعقاد من حيث عدم قيام البرلمان ؛ وفي كل حين قد تقع الضرورة للمجلس للتشريع . فلا وجه للمخالفة بينهما في الحكم ؛ ويجب أن تستطيع السلطة

التنفيذية في الواحدة ما تستطيعه في الأخرى. وقد جرت بعض المساتير التي تترك للسلطة التنفيذية بحق التشريع في فترة ما بين أدوار الانقضاء على التسوية بين القترتين في الحكم. وأهل الرأي على أنه: وقد سلم للسلطة التنفيذية بحق الحل، يجب أن تمكن من استعماله بآلة تكون مسلوقة في غرضه حتى سد الفراغ ومداركة الضرورات. — لذلك ترى الوزارة أن يكون حكم المادة ٤١ شاملا للحالتين. »

فإذا كانت المادة ٤١ من الدستور الحالي لا تشمل إلا حالة واحدة من هاتين الحالتين، وهي حالة ما بين أدوار الانقضاء، فمن الخطر على الدستور أن تنزع الحكومة في الحالة الأخرى، أي في فترة حل مجلس النواب. وإذا رجنا إلى التشريعات التي صدرت في تلك الفترة نجدها تنقسم إلى قسمين: قسم يشمل تسعة مراسيم بقوانين — وهي تشريعات في موضوعات عادية — كالقانون الشامل، والحساب الخاضع للأزهر، وتهدير رسم عن الخطابات المرسل بالبريد الجوي بين مصر والسودان، وغير ذلك. والقسم الثاني يشمل باقي المراسيم بقوانين — وهي خاصة بفتح اعتمادات إضافية بلغ مجموعها ٢٢٩٥٢٠٢٢٢ جنيهاً مصرياً. فإذا علمنا أن من طبيعة اختصاص المجالس التشريعية مراقبة مالية الحكومة أولاً، ثم الاشتراك معها في التشريع، تبين أن تلك المراسيم بقوانين الخاصة بفتح الاعتمادات الإضافية التي صدرت في فترة الحل لا تطبق أو لا تتفق مع الشروط الواجب توافرها في المادة ٤١ من الدستور الحالي.

ولذلك تجددون أن دستور سنة ١٩٣٠ قد أفرد لهذه الاعتمادات مادة خاصة هي المادة ١٣٣ منه التي تنص على ما يأتي:

« يجوز، فيما بين أدوار الانقضاء، وفي فترة حل مجلس النواب، تقرر المصروف والتسل للشار إليها في المادة السابقة مؤقتاً بمراسيم إذا كان ذلك لضرورة مستعجلة. ويجب أن تعرض هذه المراسيم على البرلمان في ميعاد لا يتجاوز الشهر من اجتماعه التالي. »

والعلة في إضافة هذه المادة أن المادة ١٣١ التي قبلها قد نصت على ما يأتي:

« كل مصروف غير وارد بالبرازية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان. ويجب استئذانه كذلك كما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب البرازية. »

وتضيف على المادة ١٣٣ من دستور سنة ١٩٣٠، أقول إنه قد ورد في للذكر الإيضاح المرافقة لهذا الدستور ما يؤيد ذلك فقد قالت:

« والمادة ٤١ خاصة بكل ما هو تشريع؛ والاعتمادات الإضافية تفتح بقوانين؛ فليس ما يحول دون دخولها في عموم حكم المادة ٤١. غير أن الاعتمادات ليست في الواقع قوانين إلا من الوجهة الشكلية؛ لذلك، ونظراً لأهميتها، ولأن بعض المساتير للتقدم ذكرها نخصها بالذكر عند الكلام عن حق السلطة التنفيذية فيما بين أدوار الانقضاء أو في فترة الحل، ترى الوزارة أن تخرجها من عموم المادة ٤١ ليكون لها حكم خاص بها في الباب الخاص بالمالية. »

يقى أن دستور سنة ١٩٣٠ ينص على حالة خاصة، ويدمجها في الباب الخاص بالمالية، ويبيح إصدار مراسيم بقوانين بفتح اعتمادات إضافية. وإذا كان هناك نص على ذلك في دستور ما، وجاء دستور آخر خلواً من هذا النص، لمعنى ذلك صراحة أن دستور سنة ١٩٣٣ لا يبيح إصدار مراسيم بقوانين بفتح اعتمادات إضافية فيما بين أدوار الانقضاء. قد يدعى على ذلك بأنه في عهد الوزارة الماضية صدرت عدة مراسيم بقوانين بفتح اعتمادات إضافية؛ ولكننا إذا رجنا إلى بعض هذه المراسيم وجدنا أن بعضها صدر تنفيذاً لمادة موقوتة، وبعضها تنفيذاً لمشروع الدفاع الوطني. وعلى أي حال فقد صدر مرسوم في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بدعوة البرلمان إلى الاجتماع في ٢٣ منه فنظر للمراسيم بقوانين للشار إليها.

وإذا رجنا إلى محاضر لجنة الدستور وجدنا أن حالات الطوارئ المستعجلة التي توجب الإسراع في إصدار تشريعات بين أدوار الانقضاء — وهي المشار إليها في المادة ٤١ من دستور سنة ١٩٣٣ — هي حدوث كوارث، بينما نجد أن المراسيم بقوانين التي أصدرتها الحكومة في فترة الحل كانت بفتح اعتمادات إضافية لشراء عجلات حديدية لمصلحة الساحة مثلا، أو إصلاح الباخرة عابدة، أو إنشاء إسبيل جديد في مصر الجديدة. فهل تعتبر هذه المسائل من الكوارث التي تدفع الحكومة إلى مخالفة الدستور وإصدار هذه المراسيم بقوانين؟

أنقل بعد ذلك إلى بيان ما يراه رجال الفقه الدستوري في هذا الموضوع بالذات، فقد جاء في مؤلف ديجي (جزء ٤، ص ٦١٧) بـ: بعد أن تناول بإفصاح شرح موضوع التشريع الاستثنائي — ما ترجمته:

« فنياً بين أدوار انعقاد المجلسين يمكن فتح اعتادات إضافية أو غير عادية بواسطة مراسيم ؟ وهذا غير ممكن إلا في الفترة الواقعة بين دورى انعقاد ، وبعد فسخ الصورة بمرسوم .

وفي الواقع فإن المادة ٤ من القانون الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٩ تشير صراحة وبدقة إلى الفترة الأولى من المادة الثانية من القانون الدستوري الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٨٧٥ .

وحتى هذا فلا يجوز أن تفتح هذه الاعتادات في فترة تأجيل البرلمان طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥ . ومن باب أولى ، فلا يجوز فتح هذه الاعتادات في فترة حل مجلس النواب طبقاً للمادة ٥ من القانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥ ؛ لأن المشرع قد قصد في سنة ١٨٧٩ أن يمنع الحكومة صراحة من العودة إلى ارتكاب الأخطاء ، التي أنها في فترة الحل التالية لـ ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ . »

وهو في ذلك يتكلم عن الحالة في فرنسا . وتروث حضراتكم أن العادة ديجي يرى عدم جواز التشريع في فترة حل مجلس النواب .

على أن للاستاذ ديجي رأياً آخر ، أعتمد أن معالي وزير الحفانية يهجه الوقوف عليه ، لأنه سبق أن سأل عنه . فلفد تناول ديجي في المحاضرات « Leçons de droit public » التي ألقاها على طلبة كلية الحقوق — وقد تولى عمادتها زمناً ما — المادة ٤١ من الدستور للصري بالبحث ، فعلق عليها (في ص ١٧١) بما ترجمته :

« وعلى ذلك فمستوركم يعطى لذلك — بشروط خاصة — حق إصدار مراسيم بقوانين من طليعة تشرسية . إلا أن هذه سلطة استثنائية لا يمكن ممارستها إلا في الحدود التي يبينها الدستور ، والتي يجب تفسيرها بأضيق معانيها ؛ وأول شرط لا غنى عنه هو أن تكون ممارستها بين أدوار الانعقاد . وزيادة على ذلك تجب دعوة البرلمان فوراً . ومعنى ذلك أنه إذا تمسرت دعوة البرلمان فلذلك لا يملك هذا الحق الاستثنائي في إصدار تلك للراسم . والنتيجة المنطقية لذلك هي أنه لا يمكن استعمال هذا الحق في حالة حل مجلس النواب حيث لا يمكن دعوة البرلمان فوراً . »

وأرجو أن يكون في هذا ما ينع معالي وزير الحفانية ، لأنه ذكر ، في إجابته عن الاستجواب الذي وجه بخصوص هذا الموضوع بمجلس الشيوخ ، أنه لا يوجد ما يميز رأي القائلين بعدم جواز التشريع في فترة حل مجلس النواب . ويقول أصار هذا الرأي أنه يستفاد من نص المادة ٤١ من الدستور أن البرلمان ، بمجلسيه ، يكون قائماً في تلك الحالة ، وأنه يمكن دعوته ، والحالة هذه ، إلى نظر هذه التشريعات .

ولكن الواقع ينقض هذا الرأي من أساسه ، لأنه في فترة الحل لا يمكن ، بأي حال من الأحوال ، دعوة مجلس النواب الجديد ، لأن انتخاب أعضائه لم يكن قد تم بعد .

ولكن لمعالي الوزير رأياً يخلص في أن المرسوم الصادر بدعوة الناخبين إلى الانتخاب تضمن تحديد موعد انعقاد مجلس النواب الجديد ؛ ويريد أن يصل من هذا إلى القول بأن ذلك يبرر دعوة صريحة لاجتماع البرلمان ؛ ومن ثم يجوز ، أو بالأحرى يصح ، تطبيق نص المادة ٤١ من الدستور ، من حيث توافر الشرط الذي يقضى بضرورة دعوة البرلمان إلى الانعقاد .

وأظن أن في هذا تخريجاً سيئاً عن نصوص الدستور وعن روحه أيضاً ؛ لأن نص المادة صريح في أنه لا ينطبق إلا على الحالة الخاصة التي تكون بين دورى انعقاد البرلمان .

انتقل بعد ذلك إلى السوابق الدستورية . وكيفي أن أشير في إيجاز إلى أنه عندما حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، دعى بعد ذلك مجلس جديد للانعقاد في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ، وحل في يوم انعقاده ؛ ثم وقعت الحياة النيابية حتى جاء عهد الائتلاف في سنة ١٩٢٦ ، واجتمع البرلمان للشكل من الأحزاب للؤتلفة في ١٠ يونيو ١٩٢٦ .

وفي جلسة ١٣ يونيو سنة ١٩٢٦ ، اقترح المفوض له الحاله المذكور سعد زغلول باشا — وكان رئيساً للمجلس في ذلك الوقت — تأليف لجنة ، أطلق عليها اسم لجنة الشؤون الدستورية ، تكون مهمتها فحص دستورية القوانين التي صدرت منبذ حل مجلس النواب

مادة ٤١ « ... »

في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، لمعرفة ما إذا كانت هذه اللامس بقوانين دستورية أو غير دستورية ؟ وإذا كانت غير دستورية فهل هي باطلة ؟ وما وجه هذا البطلان ؟ ومن أي وقت يبدأ ؟ وما هي النتائج التي ترتب عليه ؟ وزاد على ذلك ما إذا كان نص المادة ٤١ من الدستور ينطبق على تلك اللامس بقوانين أم لا ؟

وقد ألفت هذه اللجنة من سبعة أعضاء ، منهم ثلاثة من الوفدين ، وأربعة من مختلف الأحزاب الأخرى ؛ فبحثت هذه اللامس بقوانين وانتهت منها بقرار وافق عليه مجلس النواب ، يقضي بأن هذه اللامس بقوانين تعتبر باطلة بطلاناً جوهرياً من الوجهة الدستورية . ثم وصلت إلى حل للتوفيق بين بطلان هذه اللامس بقوانين وبين ما يكون قد ترتب على تنفيذ بعضها من آثار .

كذلك رأيت لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ هذا الرأي ، وانتهت اللجنة إلى تخيير الوزراء من العودة إلى الوقوع في مثل هذا الخطأ الدستوري ؛ ثم طلبنا بالتسجيل في إصدار قانون محاكة الوزراء حتى لا يسودوا إلى ذلك .

وبعد هذا جاءت وزارة الشؤون له عدلى باشا ؛ وكان من بين أعضاء حضرة صاحب اللال أحمد خشة باشا وزير الحفانية الحالي ، والذي سيتولى الرد على هذا الاستجواب ، وصاحب القلم الرفيع محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء الحالي — فأصدرت قانوناً تنفيذياً لرأي لجنة الشؤون الدستورية في المجلسين وما وافق عليه هذان المجلسان .

وإذا فآراء الفقهاء وكذلك السوابق الدستورية كلها مجمعة على أنه لا حق للسلطة التنفيذية في أن تصدر تشريعات في فترة حل مجلس النواب .

يرى معالي وزير الحفانية أن هناك من الأسانيد الأجنبية ما يبيح للسلطة التنفيذية إصدار مثل هذه التشريعات في فترة الحل ؛ ولكن ردى على ذلك أن هذه السانيد نص فيها صراحة على جواز ذلك ، كالدستور البولوني حيث يبيح المادة ٤٤ منه للسلطة التنفيذية أن تصدر تشريعات على أثر حل مجلس الهيئة (La Diète) ، وهو ما يماثل مجلس النواب عندنا . وعلى ذلك فلا يمكن الاستشهاد بهذه السانيد التي تنص صراحة على إباحة إصدار تشريعات في فترة الحل بينا الدستور المصري خلاف من أي نص يبيح ذلك .

ولله من اللقيد أن أذكر حضرات النواب الذين كانوا أعضاء في الهيئة الوفدية بأقصة معينة ، وهي أنه في سنة ١٩٢٥ بحث رجال القانون من تلك الهيئة هذا الموضوع بالفت وأصدروا فيه قراراً مطبوعاً ومذيلاً بأسمائهم — وكان في مقدمة هؤلاء اللوقين معالي الدكتور أحمد ماهر — ذهبوا فيه صراحة إلى أنه لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسيم بقوانين في فترة حل مجلس النواب ؛ وهذا رأي دستوري صريح لا يلى فيه .

ولعل أحسن ما أهتم به كلاً أن أذكر لكم رأي الشؤون له سعد زغلول باشا ؛ فقد نشر عدة أملاح تحت عنوان « ثورة الوزارة على الدستور » ، بدأها في سبتمبر سنة ١٩٢٥ ، وكان آخر بحث له عن التسريع في فترة حل مجلس النواب بالفت .

وبعد أن بين منى شروط المادة ٤١ من الدستور والأحوال التي تطبق فيها ، قال :

« والتي يجب ملاحظته ، فوق ما تقدم ، أن هذه اللامس جميعها لم تصدر بين أدوار الانقضاء بل خارج هذه للدة ، حيث لا وجود للضامة التي اشترطها الدستور لنسج تلك الإجازة للقوة التنفيذية ، أي إجازة إصدار مراسيم لها قوة القانون . فإن عدم وجود هذه الضامة يترتب عليه حتماً انتفاء هذه الإجازة .

« ولا يخال إن مدة اغلال البرلمان تسبب للدة التي بين أدوار انعقاده ، وما جاز في الثانية يجوز في الأولى لنياب البرلمان في كل منها . لأننا نرد هذا القول بوجهين : (الأول) أننا بصد نص استثنائي ؛ والاستثناء لا يقبل القياس . (الثاني) أن وجه الشبه غير تام بين اللذين ، بل هو معسوم فيا هو علة الحكم أي إجازة التسريع لقوة التنفيذية وضمانها — إذ غياب البرلمان مدة الاغلال غياب انعظام لعدم وجود مجلس النواب واستحالة دعوته ، بناء على ذلك ، للانقضاء ؛ فلا تتحقق الفتاة التي اعتمد الشارع عليها في منح هذه الإجازة . أما غيابها — أي غياب البرلمان بين أدوار الانقضاء — فهو غياب راحة ، يمكن في كل وقت قطعه بدعوته إلى الاجتماع فوق العادة . وحينئذ تتحقق الضامة التي لا تمنع تلك الإجازة إلا بالاعتداد عليها . وكلة « راحة » هنا توافق كلة « عطلة » الواردة بمحاضر لجنة الدستور ؛ والمطلة هي غير حلة الحل .

« ولو مع هذا القياس ، سواء كان قياس مشابهة أو أولوية أو غيرها ، لكان دستورنا من أسخف السانيد وأحقها ؛ لأنه بعد أن

يسترف للأمة بأنها مصدر كل سلطة ، ويسمى نظام البرلمان . وعلمك قواعده لإدارة هذه السلطة ، وعلمه بوظيفة التشريع والمراقبة على الإدارة العامة ، ويقضى بهذا النظام الحكيم على سلطان الاستبداد ويمنح أئمه — بعد هذا كله يود فائق بما يخل كل ما نظم ، ويهدم كل ما بناء ، ويبدع ما معاه يقرر حق حل مجلس النواب وإحالة التشريع في مدة حله لخدم القوة وعمل السلطة ، بعد أن كانت لنواب الأمة . لا ، لا ، لا ! إن دستورنا لم يبلغ به السخف ولا الخلق إلى هذا الحد ؛ وإنما السخف والحق في تأويل نصومه بغير ما أراد وما لا يتفق مع لفظه ومعناه . وأنى سخط أبلغ من الاستناد في كل تلك للرئيس التي استصدروها إلى المادة ٤١ وهي شاهدة ضدكم ؛ ولكن لا غرابة في ذلك لأن الحقائق ليست متمتعة بحق الدخول على الوزراء ما داموا في مناصبهم ، فلا سلطان لها على عقولهم » .

ثم انتهى للفقير له سعد زغلول باشا بعد ذلك إلى إيداء رأي في التشريع الذي صدر في فترة حل البرلمان . فقال إن هذه الراسم تعتبر « باطلة بطلاناً أصلياً ولا يمكن تصحيحها بإقرار أو تأييد ، لأن الباطل أصلاً لا يقبل الإقرار ولا التأييد ؛ ويكون ما بين عليها باطلاً كذلك . فإن كان عقداً أصبح لاغياً ؛ وإن كان عملاً قضائياً لا يترتب عليه أية نتيجة قانونية ؛ وإن كان حكماً بقوة فصح طريقاً للنظر فيه أمام محكمة التقض والإبرام وللطالبة بتبويض جميع الضرر الناتج عنه ؛ وكذلك تجوز المطالبة بتبويض إذا كان حكماً مديناً غير قابل للطعن ؛ ويكون طلب التبويض في هذه الأحوال على رأيائنا من الحكومة التي استصدرت تلك الراسم في أحوال لا يجوزها الدستور ومن أشخاص الوزراء الذين اشتركوا في استصدارها ، وهذا مع عدم الإخلال بالعقوبات التي يجب أن يحكم البرلمان بها عليهم » . هذا هو رأي الفقير له سعد زغلول باشا . وإلى أرى للتوفيق بين الآثار للترتبة على تنفيذ هذه الراسم بقوانين وبين بطلانها ، الاكتفاء بأن أقرح إحالة هذه الراسم بقوانين على لجنة الشؤون الدستورية لبحثها في جو هادئ في حدود الدستور والقانون .

حضرة صاحب العالی وزر الحفانية — قدّم استجواب من هذا القبيل إلى مجلس الشيوخ . وتكاد الحجب التي قيات اليوم وصمتوها حضراتكم تكون نفس الحجب التي أدليت في مجلس الشيوخ ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لقد قدّمت استجوابي إلى مجلس النواب منذ ثلاثة شهور ، أي قبل الاستجواب للقدّم لمجلس الشيوخ .

حضرة صاحب العالی وزر الحفانية — وقد استند في مجلس الشيوخ على تلك الساجدة التي أشار إليها حضرة النائب المحترم ؛ ثم جاء دورنا بعد ذلك ففكرنا على تلك الحجج مما اضطر المجلس إزاءه ، لبث في هذا الموضوع ، إلى طلب إحالة على لجنة الشؤون الدستورية ؛ وذلك لأنه موضوع دستوري هام جداً ويقتضى بحثاً عميقاً يجب أن يباين لتلك المجلس الموقر من لجنة مختصة تستطيع أن تهتّم له الأدلة على الوجهة التي تراها . وقد وافقت هناك على هذا الطلب ؛ وافقت مع حضرة النائب المحترم على مثل هذا الحل — ولذلك لا أرى حلاً للخوض في مناقشة أسباب وأدلة سوف تعرض عليكم مرة أخرى بعد دراستها .

(تصنيق)

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه (١) ؟

(موافقة عامة)

(في ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨)

قصر بحث لجنة المالية في الراسم بقوانين صدرت بعد فض الدور غير المادي المتفق في أكتوبر سنة ١٩٣٩ — على

موضوعها ، وموافقها عليه ، وإحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثها من وجهة انطباق المادة ٤١ عليها .

تقرير لجنة المالية والمشارك عن :

مجلس الشيوخ

(١) الرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفتح اعتماد إضافي قدره ١٧٥٠٠ ج . م في ميزانية وزارة الداخلية (ديوان المصوم ومصالح أخرى) لسنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠ للمصروفات الإضافية الخامسة بفروع الرقابة .

(١) هذا البحث لم يعمد لجنة الشؤون الدستورية عنه بقررها بعد .

(ب) للرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفتح اعتماد إضافي قدره ١٣٠٩٤ ج. م. في ميزانية وزارة الخارجية لسنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثاني .

(ج) للرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفتح اعتماد إضافي قدره ٤٠٠٠٠٠ ج. م. في ميزانية وزارة المالية (ديوان المصوم) للسنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، زيادة على الاعتماد للدرج لمخصصات الجامع الأزهر والمساعد الدينية .

(د) للرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ قسم ١٣ وزارة الزراعة « باب ٣ أعمال جديدة » قدره ٣٠٠٠٠ ج. م. لتفقات الحامسة بمشروع تحسين إنتاج الجاموس .

(هـ) للرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفتح اعتماد إضافي في ميزانية مصلحة السكك الحديدية للسنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ باب ٢ « مصاريف عمومية » قدره ٢٩٩٩٠ ج. م. لشترى عربات للضائع .

(و) للرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالتأمين الحكومي للقطن الملوغ ضد الأخطار الناجمة عن أعمال الحرب .

(ز) للرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنح الحكومة من ضمان بعض القروض للمنوحة على القطن .

(ح) للرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالترخيص للحكومة بضمين بعض القروض على القطن .

(ط) للرسوم بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفتح اعتماد إضافي قدره ٣٦٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ لتقسم ١٧ « معاشات ومكافآت » لتسوية مكافآت الموظفين وللتخدمين الأجانب الذين استغن عن خدماتهم في مجلس الصحة البحرية والكورتينات .

(ي) للرسوم بقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ قسم ١٠ « وزارة الصحة العمومية » القسم ١ « ديوان المصوم والصحة العامة » قدره ٣٦٠٠٠ ج. م. منه ٢٥٠٠٠ ج. م. في الباب الأول و ١٠٠٠٠ ج. م. في الباب الثاني و ٦٠٠ ج. م. في الباب الثالث لمصاريف مصلحة الجبر المسمى الجديدة في الفترة الباقية من السنة المالية .

(ك) للرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتعديل شروط بيع الأقطان التي يتفق على تحديد أثمانها فيما بعد .

إحالة هذه المراسم بقوانين ، وجميع المراسم بقوانين الأخرى التي صدرت بعد فض دور الاجتماع غير العادي والسابق إحالتها إلى بقية اللجان المختصة ، إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثها فيما إذا كانت تطبق ، أو لا تطبق ، على المادة ٤٩ من الدستور .

(ل) للقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون المجلد بك .

الرئيس — قبل البدء في نظر التقارير التي تقدمت بها لجنة المالية والميزانية عن المراسم بقوانين الأحد عشر للدرجة بمجدول أعمال اليوم ، لي ملاحظة أرجو أن تسمحوا لي أن ألفت نظر حضراتكم إليها .

هذه الملاحظة في أنه وردت فقرة في التقرير الأول تتعارض مع النتيجة التي وصلت إليها اللجنة ، إذ قالت اللجنة ما يأتي :

« وقد رأت اللجنة ، تبعا لما قد يختلف من وجهة نظر اللجان الأخرى في نفس المسألة الدستورية ، ألا تعرض لهذا البحث ، وأن تشير على المجلس بإحالة هذه المراسم بقوانين إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثها من الوجهة الدستورية » . ثم قالت في نهاية التقرير : « بناء على هذا توافق اللجنة على المرسوم بقانون من حيث موضوعه وترجو المجلس أن يوافق عليه » . فإذا أخذ الرأي في رأي اللجنة من حيث موافقتها على الموضوع يكون هناك تضارب مع ما أبدته اللجنة في الفقرة التي سبقت الإشارة إليها . ولأن أرجو من سعادة رئيس اللجنة أو مقررهما إيضاح ذلك .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا (رئيس لجنة المالية والميزانية) — لا تضارب مطلقا . الواقع — كما سبق أن قلنا أكثر

مادة ٤١ » مادة ٤١ »

من مرة في العورات السابقة — إن هناك فرقا كبيرا بين للرسوم بمشروع قانون وبين القانون الذى يصدر بمرسوم تنفيذاً للمادة ٤١ من الدستور .

فالرسوم التى يصدر تنفيذاً للمادة ٤١ من الدستور هو قانون قائم معمول به لا يحتاج مطلقاً لاقتراع ولا لغير اقتراع ، فلا يمكن أن يؤخذ الرأى عليه . وقد نصت المادة للذكورة على أن للرايس بقوانين إذا لم تعرض في دور غير عادى أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون . فالإقتراع يكون في حالة ما إذا رأى المجلس بطلان عملها .

لما أحييت هذه المراسم بقوانين إلى لجنة المالية كلفت بأمرين :

الأمر الأول أن تبحث الموضوع دستورياً ، والأمر الثاني أن تبحث الموضوع من حيث هو . فقامت اللجنة بالمأمورية من الوجهتين ، ولكنها — بعد أن انتهت من بحثها — خطر لها أن هناك مراسيم بقوانين أحييت إلى لجان أخرى ؛ وطلب إليها بحثها من الوجهة الدستورية . حتى لا يكون هناك اختلاط أو تضارب بين بحث لجنة المالية وبحوث اللجان الأخرى رأت ألا تقدم للمجلس بنتيجة بحثها الدستوري ؛ وطلبت أن يحيل المجلس هذا البحث إلى لجنة الشؤون الدستورية ، حتى إذا ما انتهت فيه إلى رأى وأقره المجلس وجب الأخذ به .

أما من حيث الموضوع فرأت اللجنة أن هذه المراسم بقوانين لا غبار عليها وواضحة عليها . ولو رأت غير ذلك لذكرته في تقريرها حتى لا يستمر العمل بها .

إذا وافق المجلس على رأى اللجنة فعنى هذا أن لجنة المالية ، والمجلس معها ، لا يريان حاجة لإسقاط هذه المراسم بقوانين موضوعا ولا عمل للإقتراع عليها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الخلاصة بما رآه لجنة المالية ومن أقوال حضرة الشيخ المحترم حسن مبرى باشا أن هذه للراسم بقوانين تستدعى بحثاً دستورياً ؛ وهذا البحث يجب أن تقوم به لجنة الشؤون الدستورية ؛ والمجلس لا يستطيع بحال أن يقر أو لا يقر هذه للراسم بقوانين إلا بعد أن تبنى لجنة الشؤون الدستورية رأيا فيها .

لذلك أطلب إلى المجلس أن يقرر إحالة هذه للراسم بقوانين إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثها من الوجهة الدستورية أولاً .

الرئيس — وما رأى الحكومة في هذا الطلب ؟

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — تفوض الحكومة الرأى للمجلس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذه للراسم بقوانين إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثها من الوجهة الدستورية ؟

(موافقة) .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا — هل الإحالة إلى لجنة الشؤون الدستورية قاصرة على هذه للراسم بقوانين الإحدى عشرة الواردة من لجنة المالية ، أو تشمل الإحالة جميع للراسم بقوانين الأخرى التى صدرت بناء على المادة ٤١ من الدستور والتى أحييت إلى اللجان المختصة بالمجلس ؟

الرئيس — لاشك أن الإحالة تشمل جميع للراسم بقوانين للعروضة الآن على حضراتكم ، والتى أحييت إلى اللجان الأخرى .

(موافقة) .

« التدابير التي لا تحتل التأخير » يقصد بها كل تدبير لمصلحة البلاد يكون كل تأخير فيه مضراً بها ، أو يفوت عليها فائدة .
والسألة تقديرية ؛ والقول فيها مرسل بلا قيد يحدده .

مرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٣٩
بفتح اعتماد إنشائي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠

مجلس النواب

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ القسم ١٣ « وزارة الزراعة » باب ٣ « أعمال جديدة » اعتماد إنشائي قدره ٣٠٠٠٠ جنيه (ثلاثون ألف جنيه) لتنفقات الخاصة بمشروع تحيين تاج الجموس .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإنشائي من وفورات للريانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والزراعة تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه

صدر بمرأى للتزده ٨ رمضان سنة ١٣٥٨

(٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

لفروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

ورئيس مجلس الوزراء

على ملء

وزير المالية

حسين سرى

وزير الزراعة

محمود توفيق الحفناوى

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك - أريد أن أتكمم في شكل المرسوم ، لأن الشروط الدستورية غير متوافرة فيه .

حضرات النواب المحترمين :

الرسوم بقانون للمروض على حضراتكم صدر بالتطبيق لحكم المادة ٤١ من الدستور . وهذه المادة ، كما تعرفون حضراتكم أجمعين ، تنص ، لإمكان إصدار مثل هذا الرسوم ، جملة شروط ينبغي منها في الوقت الحاضر شرط واحد ، هو الذى جاء في صلب المادة المذكورة خاصاً بأنه يجب أن يحدث أمر أو أمور تنص « الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير » . هذا الشرط يجب أن يتوافر حتى يمكن إصدار مرسوم بقانون فيما بين قترى انعقاد البرلمان . فلما لم يتوافر هذا الشرط ، تبين قطعاً عدم الواقفة على ذلك المرسوم .

يا حضرات النواب المحترمين :

هذا هو أخص خصائص السلطة التشريعية ، بل هو في الواقع اختصاصها الأعلى . فالدستور ينص على أن السلطة التشريعية يتولاها جلاله لللك بالاشتراك مع البرلمان بمجلسيه ؛ ولا يمكن أن يصدر أى قانون من القوانين إلا إذا أقرّه البرلمان وصدق عليه جلاله لللك . هذا هو الأصل ، أما الاستثناء فقد أعطى للسلطة التنفيذية حق التصريح في غية البرلمان ؛ ولكن بما أن هذا الحق خارج على الأصل فقد احتاط واضع الدستور ، وقيده بقيود متعددة وشديدة . كل هذا حرصاً على ألا يس ما السلطة التشريعية من حق . فلنتظر الآن إذا كان للرسوم بقانون للظهور الآن قد توافر فيه هذا الشرط ، أم لم توفّر .

موضوع الرسوم هو فتح اعتماد يبلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه لشراء جاموس ، يستولد بعد المراقبة ، ثم ترأب أولاده ، ويستولد الصالح منها ، وهكذا إلى الجيل الخامس . وكل ذلك تقرض واحد هو إمكان الوصول إلى إيجاد غول معروفة بين الكافة باسم « الطلقة » ، لأجل تحسين نتاج الجاموس والحصول على ألبان وسلاطة صالحة من النواحي الصحية .

للتشروع في صورته الحاضرة ، لا يمكن لنفس أن يقول إنه يقتضى هذه السرعة ، ويقتضى إصدار مرسوم بقانون بهذا الاعتماد الكبير .

والرأى الذى ذكرته ، فيما يتصل بالشرط اللازم فى المادة ٤١ من الدستور ، ليس من عندى ، بل هو منصوب عليه صراحة فى صلب الدستور . وهناك رأى آخر للجنة العامة التى كانت مكلفة بوضع الدستور ؛ وهذه اللجنة كان لها رأى صريح فى هذا التشريع ، قد قالت إن الأحوال التى يجوز فيها صدور مثل هذا التشريع هى التى يقصد بها ملاقة أحوال طارئة تتمتع بالأمن العام ، أو تتصل بتهديد كيان الدولة . هاتان الحالتان هما اللتان كانتا تميزان — فى نظر واضع الدستور — إصدار مرسوم أو مراسيم مماثلة .

فبين أبدى حضراتكم نص الدستور الصريح ، ونص رأى واضع الدستور ، والحالة الفعلية للمرونة عليكم التى تتصل بموضوع الرسوم . ولا يمكن أن نخرج من هذا كله إلا بتجربة واحدة ، وهى أن القول بأن هذا الرسوم بقانون قد استوفى شرائطه الواردة فى المادة ٤١ من الدستور قول غير مقبول ، ولا مفر إذن من رفض هذا الرسوم بصورته الحاضرة .

فلسألة ليست هينة بالشكل الذى يمكن أن ينظر إليها ، لأن للرجح إلى تفسير أحكام الدستور السهر على صيانتها ؛ وكل غرض من هذه الناحية يمكن أن يتبرر سابقاً يقلس عليها فى المستقبل .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلنأخذ نحصر بقانوننا على صيانة أحكام الدستور — وقد أقمنا العين على ذلك .

هذا هو حكم الدستور الصريح ، لا فى رأى وحدى ، بل فى رأى واضع نصوصه . وقد بينت لحضراتكم للذكرى ؛ ولكم فى نهاية الأمر الكلمة العليا .

(تصفيق)

وبناء على ما بينت ، أقدم اقتراحاً لسلطة الرئيس برفض هذا الرسوم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد والى الجنيدى — يلوح لى من منطوق المادة ٤١ أن مسألة « والتدابير التى لا تختمل التأخير » هى مسألة تقديرية يحكم عليها بظروفها ؛ كما يلوح لى أن وزارة الزراعة ، وهى تفكر فى إخراج هذا التشروع الجليل من حيز التنكير إلى حيز العمل السريع النتج ، قدّرت — لما تضمنه هذا التشروع من شراء غول نزر للإنتاج — أن هناك موسماً خاصاً يتهدد الفلاحون وللتشغول بترية للماشية ؛ ولا يمكن استغلال هذا اللوم إلا بعد إيجاد الوسائل التى تكفل ذلك .

ويشابه ذلك استصدار مالى وزير المعارف مراسيم فى غية البرلمان تهى لاستقبال العام الدراسى الجديد . وربما ظن بعض حضرات النواب أن الأمر لا يحتاج إلى السرعة التى تتطلبها نصوص المادة ٤١ ولكن أرى أن المادة ٤١ فى الواقع لم تخلق إلا لئلا هذا التشروع وأمثاله ، ويكون إذن تشريع الوزارة ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى — ماذا يقصد حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد والى الجنيدى من كلمة « اللوم » ؟ أ حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد والى الجنيدى — أعقد أن حضرة النائب المحترم يعرف ، كزراع ، أن اللوم هو أول الربيع ، وأغنى أول ظهور البرسيم . وأظن أنى بذلك قد أوضحت لبعض من حضراتكم ، عن التمس عليهم الأمر ، ما هو موسم الإنتاج . هو فصل الربيع ، ويعنى آخر فصل البرسيم ، الذى هو أوفى القصور للإنتاج ، حيث يتوافر الغذاء التام للماشية ، وبذلك تشجع ولدها وتدر على صاحبها كمية كافية من لبنها .

وصلح التزاد أيضاً فى هذا الفصل ، لكن نضمن أن تضع الأذى نتاجها بحلول موسم البرسيم اللاحق . ولذلك فإن هذا الفصل هو الوقت للأمر الذى يجب أن يبادر إلى انتهازه كل من يريد شراء للماشية ، سواء تربيتها ، أو لبيع لحومها ، أو لتنتيحها . فهو فصل حياة الحيوان فى مصر ، وفيه ترى للماشية التربة الناجمة الصحيحة . فلذا قدّرت الوزارة أن هذا اللوم يجب انتهازه ، ويجب لذلك إعداد للال

اللازم، فإن هذا مما يدخل تحت أحكام المادة ٤١، وهو ما يقصد « بالتأخير التي لا تحتل التأخير » لتحقيق مصلحة عامة لهذا النظر .
ولذلك أطلب للواقعة على هذا الرسوم شكلاً .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البليلى — الواقع أن المسألة التي أثبتت والتي قيل إنها مسألة دستورية عويصة يجب على المجلس أن ينظرها بالوزن الكافي فلا يخرج على أحكام الدستور ، لا تحتاج لكل ذلك البحث . ولا معنى للخروج بالمادة ٤١ عن وضعها الصحيح ، فإن التطبيق السليم الواضح يعمل المسألة تقديرية بحتة . فإذا ما يفترض لخصراتكم ، كما يفترض الوزارة من قبل ، أن هذا التدبير كان لازماً حتى لا يتأخر تخمين الإنتاج سنة كاملة ، وأن السلطة تفتى بأن يبادر إلى هذا الإجراء ، فإن لخصراتكم أن تقررُوا — وقد استوفى الرسوم من هذه الناحية ما يشترطه النص الوارد في المادة ٤١ — إن كانت هناك مخالفة لأحكام الدستور أم لا .

إن نص المادة ٤١ يتعلق أولاً بناحية موضوعية موكول لخصراتكم تقديرها وللوزارة أن تحول كتبها فيها ؛ فلا وجود إذن لأي مخالفة دستورية في هذا الرسوم . وإن أردنا أن نتكلم فيما إذا كان هناك ما يوجب الإسراع أم لا ، فقد بين ذلك حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي بما فيه الكفاية لإثبات أن الإسراع كان من لوازم هذا المشروع ، وإلا ضيحت الوزارة سنة كاملة لا تستغلها في سبيل إنتاج المواشى التي لها — كما تعلمون لخصراتكم — أهميتها الكبرى للفلاح ، فهي مسألة حيوية بالنسبة له . فيجب علينا ، ما دامت خدمة الفلاح هي المقصودة ، أن نرحب بها كل الترحيب ، بل أن نطالب الوزارة بأن تبادر بتنفيذها بأسرع ما يمكن . والدستور ، يا حضرات النواب المحترمين ، لن يتصل ، ولا يمكن أن يتصل بأى حال من الأحوال لمسألة حيوية للفلاح .

(تصفيق) .

حضرة صاحب المالى الأستاذ إبراهيم عبد الهادى (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — ليس لى في الواقع ما أزيد من مطلقاً على ما قاله حضرات الزملاء في ردحهم على زميلنا الأستاذ توفيق خليل بك ؛ ولكننى أريد أن يذكر بضنا بضاً بما جرى عليه العمل في هذا المجلس الموقر ، وما استقر له من التقاليد في تدوير السرعة ووجوبها .

أصبح أن هذه التقاليد استقرت على ألا ينظر إلى مرسوم بقانون على أن له وجه السرعة إلا إذا استدرك خطراً يهدد الأمن العام أو كيان الدولة ؛ أم إن هذا المجلس قد سار دائماً وفق الصلحة وما يقضى به العقل من أن كل مسألة تدرّ بقرارها وتوزن بميزانها ، ليرى المجلس أكانت الوزارة حسنة التقدير أم سيئة ؟

لست أريد في ردى هذا أن أدخل في خصميات أو نظريات ، فكل هذا قد استوفاه زملائي . وحسبى أن أذكر بعض المراسم بقوانين الخاصة باعتبارات سبق أن تقدمت لهذا المجلس في السورة الثانية السابقة وما سمع أحد اعتراضاً على تدعيها أو نظرها .

وقد سبق للجنة الشؤون الدستورية بالمجلس أن بحثت في أوجه السرعة وتقريرها بحثاً وافياً مستفيضاً ، وصلت فيه إلى لب اللباب ؛ وخرجها عن ذلك موجود بالجنة . فإذا اطلعت عليه تجدونه وفق نظر الحكومة ورأى التشككين جيداً ، عدا الأستاذ توفيق خليل بك .

ولعل لخصراتكم تذكرون الاعتاد الإضائي بمبلغ ١١٠٠٠ جنيه بميزانية وزارة الأشغال العمومية لإنشاء إصطبل جديد بمصر الجديدة . وما من شك أنكم قد رستم ، كما قدرت ، السرعة التي قدّرتها الوزارة يومئذ فوافقتم على الاعتاد . ولكن ما من شك أيضاً أن إنشاء الإصطبل أو عدم إنشائه لا يهدد الأمن العام ولا كيان الدولة .

هذا مثل من مسائل عديدة من هذا القبيل . ولدى من الأمثلة على ذلك ما يرى على الشرين أو الثلاثين مثلاً .

وإذن قصدت الرأى والعدل التام في هذا أن المجلس من جانبه يتبع الحكومة دائماً على أن تسارع إلى كل عمل نافع في وقته لتدراكه . ولا يبرر التأخير مطلقاً أن يكون هذا العمل مؤثراً بملءه بعد خمس سنوات . وخير ما يجب أن يعمل هو ألا تنسوف في الشروعات ، بل يجب البدء بها فوراً ، لأن ضياع السنة الأولى يعرضها لتأجيل عملاً بعد عام على بد هذا أو ذاك . فلذا ما أردت أن تنفادى ما تشكونه منه طيلة حياتنا ، وهو بقاء الشروعات في هذا البلد بمعلقة من خمسة إلى خمسين بل إلى مائة عام ، فليبدأ أحدنا فوراً بتحقيق الغاية التي تمحور بخاطرنا .

وإلا فهل يراد — باسم الدستور — أن يطبق النص مثل هذا التطبيق الذى لا يستقيم معه عمل ، ولا تستمر معه سرعة ؛ وبذلك لا يقدم أحد على المخاطرة ، فيقف فى كل أمر بسيط هين سهل ، موقف المؤاخذ على أنه لا يحسن تطبيق نصوص الدستور ١١
كلنا ، يحضرات النواب المحترمين ، سواء فى احترام نصوص الدستور ؛ فيجب أيضاً أن نكون سواء فى فهم روحه ، لأن الدستور أداة لإسراع لا أداة لتعطيل .

هذا من ناحية الشكل ، أما فيما يتعلق بالموضوع فإننى أرجئ الكلام عنه إلى أن يأتى دور بحثه .
(تصفيق) .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — حقاً لقد عزى على كثير ما سمعته من رئيس لجنة للالية ومن زميلى النائب المحترم أحمد والى الجندى — وهو رجل اصل كذلك بالدراسة القانونية . وأخيراً ، وطى وجه الخصوص ، ما قاله محالى الأستاذ إبراهيم عبد الهادى وزير الدولة للشؤون البرلمانية ، وهو رجل قديم يعلم حق العلم أن التفسير الذى أدلى به لا يتفق أبداً مع روح المادة ٤١ من الدستور ، ولا مع نصها ، ولا مع ما ورد فى كتب الشراح والفقهاء بصدد تفسير هذه المادة .

ولقد ورد فى هذه المادة عبارة « ما يوجب الإسراع » و « اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير » إلخ . بينما نجد الألفاظ المقابلة لها فى النص الفرنسى ألفاظاً معروفة بثوتها مثل "Urgence" ، فهى أقوى من « الإسراع » .

حضره صاحب المحالى الأستاذ إبراهيم عبد الهادى (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — إن الملوك عليه عند التطبيق هو النص العربى .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — حضرات النواب : لست أجد ما يدعونا إلى الرجوع لأقوال الشراح ، أو سوابق المجلس من أجل هذا الشروع الخاص بتجسين نتائج الجلموس . فإذا احتج علينا بأن المجلس فى هذا سوابق — والسوابق حلقة — فيجب أن يقدم لنا أكثر من عشرة أمثلة لا مثل واحد .

حضره صاحب المحالى الأستاذ إبراهيم عبد الهادى (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — إذا شاء المجلس متى ذكر سوابق أخرى فإننا على استعداد لذلك .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — لقد أدلى حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى بكلام يناقض الهدف الذى يرمى إليه ، لما الذى ترمى إليه الوزارة من شراء جاموس ببلغ ١٩٠٠٠ جنيه ، مع أن الربيع الذى قال عنه زميلى المحترم قد انتهى ١٢
(ضجة ومقاطعة) .

إنى أقصد أنه سيتهى بعد أربعة أشهر (ضحك) فلا خطر مطلقاً إذا قدم هذا الشروع للتسجيل اليوم أو فى الشهر المقبل أو فى الشهر الذى يليه . فالمجلس لا يؤخر نظر الراسم الهامة ؛ ولديه فى حالة الاستعجال الوسيلة التى تكفل هذه السرعة ، إذا ما أريد عرض هذا الشروع بصفة مستعجلة .

أما أن الأمر يتطلب الاستعجال حتى لا يغترب موسم البرسيم ، فأقول بأنه لا يزال أمامنا أربعة أشهر ؛ ولا أنهم مطلقاً أن تتقدم الوزارة بهذا الرسوم على وجه السرعة من أجل ذلك .

ولقد جاء بالذاكرة التفسيرية للرفوعة من وزارة الزراعة أنها ستبنى معامل ووزرائب ، وتشترى جواميس وسيارات وأدوات نقل إلخ . وظاهر من ذلك أن ما قاله زميلى النائب المحترم أحمد والى الجندى عن علاقة هذا الشروع بالبرسيم لا محل له مطلقاً . وإلى هذه اللحظة أرى أن للدائنين عن الرسوم ، سواء من جانب الحكومة أو حضرات النواب ، لم يبنوا لنا بعد شيئاً جديداً للاستعجال ، إلا أن السوابق فى ذلك كثيرة ، ونحن لنا مازمن بالخضوع لهذه السوابق : لأن اللامعة الداخيلة — عند عرض أى مشروع — تجيز نظره على وجه الاستعجال ، وهى صريحة فى ذلك ، فلا يصح مطلقاً أن نقضى — بهذه السهولة وهذا التسامح — على مادة صريحة فى الدستور تشترط توافر حالة الـ "Urgence" ؛ ولا يدخل تحت هذه الحالة طبعاً شراء عدد من الجاموس ببلغ ١٩٠٠٠ جنيه .

مادة ٤١ »

حضرات النواب المحترمين : أرجو أن تفكروا طويلا في خطورة هذه المسألة ، لأن مرور مثل هذا المشروع على هذا الوضع — كما قال حضرة النائب المحترم توفيق خليل بك — هو السابعة الخطيرة التي تصطبى الوزارة الحين في أن تخدم لنا مشروعات كهذه ، وكأن المادة ٤١ من الدستور لا وجود لها . ليست هذه المادة هي التي يفهم من روحها مشروع كهذا مطلقاً .

وإن لأئند حضرات النواب من جميع الأحزاب أن يقدروا هذه النقطة الدستورية . ولى طلب احتياطي آخر إذا أريد جلاء حقيقة هذه المسألة بأن مجال الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود السوقي الفار — إن المسألة المعروضة اليوم هي في الواقع معروضة منذ زمن طويل ، لأنها تحقيق لرغبة برلمانية أبدتها لجان الزراعة سنين متوالية ، تطلب بإلحاح سد هذا النقص الذي يكلف التروة العامة كل سنة ما لا يقل عن ثلاثمائة ألف أو أربعمائة ألف جنيه ، تدفع لما تنورده من الخارج من ألبان ولحوم .

يجب حضرات زميلاتنا القانونيين بأن ليس في هذا المشروع وجه يستدعى السرعة ، وأرى — كرجل فلاح — أن القانون ، وهو الرقيب بمشروعات الفلاح ، الوصى على الأعمال العامة التي تنفذ البلاد من جميع النواحي ، لا يمكن أن يؤيد ، لأنها إذ تطلب تربية الواسي تختار السرعة للتنفيذ ، لأن السرعة مفروضة أنها اقتناص القرمس لتوفير مال الدولة . هذا فضلاً عما في المشروع من تحقيق منفعة عامة . فأتعان للساحة تزايد الآن إلى النضج ، كما تصانف تكاليف اللؤونة في الصيف ؟ فكأنا تنصل إلى أو أن لا يمكن فيه القيام بتربية للاشية .

الواقع — يا حضرات النواب المحترمين — أن هذا أول مشروع قدم من وزارة الزراعة ، هذه الوزارة المسكينة ، بناء على رغباتنا للتولية ؟ غير أن المظاهر أن الأمور ما زالت تجري وفقى لثل العاصي القاتل « قليل البخت يلاقي العظم في الكرشة » .
(ضحك)

الواقع أن وزارة الزراعة تتوء بما عندها من مشروعات تريد أن تسير فيها بخطوات واسعة لمصلحتنا نحن الفلاحين . ولقد قصدت إلى معالي وزير المالية السابق — وهو رئيس مجلسنا الحالي — واستنظت أنه يأمر بفتح الاعتمادات اللازمة لهذه الوزارة ، حتى نستطيع أن نحسبها على عملها بحسبة فنية . أما أن نطلب منها فتاً وهي على حالها من قلة المال القوي هو القوم لكل فن فأمر لا يقره عقل . أي نص في هذا المشروع لا تطبق عليه المادة ٤١ ؟ وهل سجل الاحتجاج بالمادة ٤١ على كل ما أقرره ، أم على هذا المشروع وحده ؟ إني أعتقد — وقد راقت ما من من أحوال — أني لم أر للمادة ٤١ يراد الاحتجاج بها إلا في هذا المشروع . فهل في الأمر خفي ؟ إني لا أحصف أكثر من أن هذا المشروع يراد هدمه من الأسس .

فأناشدكم مناشدة خفة أن تصفوا كل ما يمس الفلاح ، وكل ما له علاقة بالفلاح . فالفلاح في شدة الحاجة إلى اللؤونة ، وإلى ما يرفه عنه . فلقد أصبح القطن دكتاتوراً لا تمكن مقاومته ، وأصبح لا بد من الانجاء إلى ناحية اقتصادية أخرى للإنتاج .

لماذا نبقى على القطن ؟ أليس لأنه من موارد الثروة العامة في الدولة ؟ فله ، ونحن نصل على تربية الجلبوس ، يقال إننا أسرعنا الحظي ؟ إني حين أتأ تريد إنشاء مورد آخر للإنتاج — بعد أن فرغنا من القطن — وأن تنبه اتجاهاً جديداً ناضجاً ، إلى تصنيف للوارد وتنويعها حرصاً على الثروة العامة .

ولقد طالبت لجنة الزراعة بهذا المشروع في سنة ١٩٣٨ ، ثم أعادت طلبه في سنة ١٩٣٩ ، فلما جاءت الوزارة في هذا العام تقدم المشروع تقول لها إن فيه مخالفة للقانون .

إني لأطلب من حضراتكم أن تهمرو — ولو كانت فيه مخالفة للقانون — باسم الصلحة العامة والفلاح (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إني أؤيد على التأييد حضرة زميلي توفيق خليل بك خليل في نظريته وفي اعتراضه على هذا المرسوم بقانون . وقد سبق أن قدمنا استجواباً خلعاً عن عدم مراعاة شروط المادة ٤١ في المراسم بقوانين التي صدرت في فترة حل مجلس النواب ، والتي اختار معالي وزير الشؤون البرلمانية مثلاً واحداً منها ، وهو إنشاء إسطبل في مصر الجديدة . وكنا قد ذكرنا هذا لكل بالثبات عند ما اعترضنا على صدور هذه المراسم بقوانين على خلاف شرائط المادة ٤١ من الدستور .

وليس ذنب من يحترم نصوص الدستور أن يؤاخذ بأنه يعطل الدستور ، لأن حكم الدستور قد اشترط شرائط معينة خاصة لتطبيق المادة ٤١ ؟ فلننظر الآن إذا كانت هذه الشروط متوافرة في هذا الرسوم أم غير متوافرة .

لقد دافع زميلنا الأستاذ وإلى الجدى عن السرعة التي تبرر إصدار هذا الرسوم بأنها في موسم الربيع ، وأن الحكومة لاحظت ذلك فاضطرت إلى إصدار هذا التشريع قبل قوات اللوم .

وهذا القول مردود عليه من ذات مذكرة وزارة الزراعة المرفوعة إلى مجلس الوزراء . فهذه للمذكرة قد استهات بأن الوزارة « أوصت بكتاب تاريخه ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أنها تعزم الشروع فوراً في إعداد طلائع الخ » . وما دلم أن الوزارة قد أوصت نيتها في إصدار هذا التشريع منذ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، قد كان واجباً عليها حتى أتت تسرع في إعداده ، وهو ما فعلته أيضاً ، ولكن هل هناك خطر على الجاموس أو تحمين تناجه لو أنها صبرت إلى حين افتتاح هذه الدورة العادية للبرلمان ؟ أظن أن في السنين الطويلة التي مرت دون أن تصدر هذا المشروع أى حكومة ، دليلاً على أنه ليست هناك خطورة تستدعى الإسراع . (ضجة)

وعلاوة على ذلك فإنه ثابت في هذه المذكرة ما ينفي فكرة « موسم الربيع » أيضاً ، إذ جاء بين المصروفات الواردة فيها مبلغ ١٢ ألف جنيه « ثمن مؤونة صيفية وأجور كلافه وحراة » . وخص باب للمصروفات السنوية لم يذكر فيه شيء عن « موسم الربيع » ولا عن البرسيم وإنما ذكر ضمن المصروفات السنوية ... (ضجة) ... باب قيمته ٨٨٢٠ جنيهاً للمؤونة الصيفية كما يلي :

٤٠٠ ٢ كعب . ٢٠٠ ٤ شحير .

ثمن نخالة وتبن مجموع هذا المبلغ كله .

ومعنى هذا أن المؤونة اللازمة التي يبررون بها هذا الإسراع ، ترجع إلى موسم الربيع في أساس هذا المشروع ، بل إلى عصولات صيفية . وبعد هذا جاء عرضاً في المذكرة ذكر المؤونة الشتوية ، وقيل إنها تؤخذ من مزارع الوزارة . وهذا نص ما جاء في المذكرة : « وبخلاف ما تقدم هناك للمؤونة الشتوية ، وهذه تؤخذ من منتجات المزارع . ويؤخذ من بيانات شفهية من الوزارة أن التكاليف لا تزيد على ١٠٠٠ جنيه » . وفي موضع آخر جاء في المذكرة أن تكاليف المؤونة الصيفية تبلغ نحو ٢٨ ألف جنيه .

ليس لي اعتراض على موضوع تحمين تاج الجاموس في ذاته . ولأنكم الآن في ذلك ، ولكن أرى أنه كان يحسن بوزارة الزراعة — وقد بدأت بالتفكير في هذا المشروع ، وأعلنت اعترافها على تنفيذه في كتاب مؤرخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٩ — أن ترضى عرض المشروع على الأقل في الأمور غير العادية التي عرضت فيه للرئيس بقوانين التي صدرت قبل يوم ١٢ أكتوبر ، هذا إذا كانت الحكومة ترى أن شروط المادة ٤١ متوافرة ؛ ولكن هذه الشروط الأساسية غير متوافرة ، بل يبعد كل البعد عن هذا الرسوم بخانون . يشير حرة صاحب المالى وزير الدولة للشؤون البرلمانية إلى رأى اللجنة الشؤون الدستورية لم يتردد ، وهو خاص بموضوع الاستجواب التي قدمته بشأن عدم دستورية للرئيس بقوانين التي صدرت في فترة حل المجلس . وصرح أنه يكون هذا الرأى الذى يشير إليه معالى الوزير محل بحث في نظر رجال القانون ، فالمادة ٤١ من الدستور تقول « إذا حدث فيها بين أدوار انعقاد البرلمان ... » . ولم تحكم عن الفترة التي يجل فيها مجلس النواب ، ويجلس الشيوخ قائم ، وتريد فيها الحكومة إصدار قرارات لا تحتمل التأخير واتخاذ تدابير عاجلة . أما فيما يتعلق بالرسوم بقانون العروض المالية فقد صدر فيها بين دورى انعقاد البرلمان ؟ ولذا فإنه لا يكون محل خلاف في التقدير .

إن مسألة تحمين تاج الجاموس ، التي صرنا عليها سنين طويلة ، ولم يسبق أن تقدمت فيها أية حكومة بمثل هذا الاعتداء ، لا تدعو إلى الاستجبال ، ولا أرى عملاً لاغراض القول بأن في هذا التشريع رعاية لصالح الفلاح ، مبرراً للاستجبال — ولذلك فإنى انضم إلى الرأى الذى يقول به حضرة النائب المحترم توفيق خليل بك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح — حضرات النواب : سواء أكان صدور هذا التشريع يتفق ونص المادة ٤١ من الدستور أم لا يتفق . وإن كانت وجوه النظر قد اختلفت في هذا التشريع من حيث تقدير وجوب أو عدم وجوب السرعة في إصداره ، فإنه يمس ناحية من نواحي صالح الإنتاج والإصلاح في أعمال الزراعة . وقد خطا هذا للمشروع خطواتها كلها ، وتقدمت به إلينا

لجنة المالية ، فلا أرى ثمة حلاً لإسلاخ الوقت في البحث في مسائل شكية لاقية لها ، وتدور كلها حول ما إذا كان من الواجب إصداره في سبتمبر أو في نوفمبر . إنى لا شك أربأ بوقت المجلس وبمصالح البلاد أن يضيأ في هذه الشكليات التي لا وزن لها وأرى من الأفيذ صرف الوقت في البحث فيما إذا كان هذا المشروع صالحاً أو غير صالح ، وإذا كان صالحاً فما أحسن السبل لتنفيذه ؟ وما القضايا التي تعوط بها هذا التنفيذ ؟ هذا ما أردت أن أقوله .

(صفيق) .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتار بك —

حضرات النواب المحترمين : لست في الواقع بمن يهتمون بالكلام في المسائل الشكية ، غير أنني تبيت من كلام أحد حضرات زملائنا أن هذا التشريع يتضمن مسائل تدعو إلى الإسراع في إصداره . كذلك لم يكن في تيق الكلام في هذه المسائل لولا ما صحت من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح وهو ما أخلفه فيه كل المخالفة .

الواقع أن الأمر لو كان لم يكن لها من الأهمية الكبرى ، وفيها ما يوجب الإسراع ، فلن من واجب مجلس النواب أن يجمع أشد الاحتجاج على صدورها بمراسم لأن في هذا سلباً لسلطته .

ليس في هذا التشريع بقى نغن يصدده ما يوجب الإسراع ، فصدوره بمرسوم يضع المجلس أمام مصروفات صرفت فعلاً وكان يحتمل ألا يقرها . إن قوام المجالس النيابية الرقابة المالية على الحكومة قبل أن يكون لها حق التشريع ، وهذا يدعو أعضاء المجلس إلى أن يتمسكوا بكافة حقوقهم من جهة الشكل وبسلطتهم العليا ، وأن يحاسبوا الحكومة حساباً عسيراً في كل ما يروونه من مغالطات أو شبه مغالطات دستورية أو حتى مسائل يشبه فيما إذا كان للحكومة حق إجرائها أو ليس لها هذا الحق ، أو أنها قد نهاوت فيها من حيث عدم تقدير وجوب الاستعجال ، ولهذا فلن احتج على ما يقوله حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح من أنه لا محل للاهتمام بالشكل .

أما فيما يخص بأن هذا التشريع لا يقتضى الإسراع قد قيل ، وبمث أنه صدر بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ولم يكن هناك ضرر في أن يقدم إلى المجلس في ٢٠ نوفمبر أى في خلال دور الانقضاء . وليس أدل على عدم الاستعجال من أنه عندما حضر أمام لجنة المالية في يوم ١٢ ديسمبر الحالي حضرات وكيل وزارة الزراعة ومدير قسم الطب البيطرى وسلا عن عدد الجاموس القى تم مشتراه ، أجباً بأن عدد ما اشترى حتى ذلك التاريخ هو ١٢٢ جاموسة من سبعة أجموسة براد شراؤها . وأستطيع أن أؤكد لحضراتكم أنه إلى يوم ٢٠ نوفمبر لم تكن الوزارة قد اشترت أكثر من خمس عشرة جاموسة .

من هذا يتبينون حضراتكم أنه لم يكن هناك ما يدعو إلى الإسراع ، ولهذا فلن أنضم إلى رأى حضرة النائب المحترم توفيق خليل بك . وإذا كان حضرة صاحب المالى وزير المولة للشؤون البرلمانية وهو بمن توجه إليهم الأنظار إذا ما ذكر الدستور ...

الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى الكلام في موضوع الاستعجال .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتار بك — إنى أكنى بما قلت .

حضرة النائب المحترم السيد على راتب — يجب لاستصدار مرسوم قوانين طبقاً لنص المادة ٤١ من الدستور ، أن يتوافر شرطان لا شرط واحد ، إذ تمس المادة على ما بأتى : إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير ... » .

إننى يجب أن يجد شيء ، أى يحدث شيء لم يكن فكلاً ، فما الذى حدث فيما بين دورى الانقضاء مما استدعى هذا الإسراع ؟! هذا شرط ، أما الشرط الثانى فهو الاستعجال القى تكلم عنه حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أبظه . فعلى الوزارة أن تدال على على توافر هذين الشرطين قبل أن تطلب عدم الاعتراض على هذا الرسم .

حضرة صاحب المالى وزير العدل — إن حضرات النواب المحترمين الذين تكلموا في تفسير المادة ٤١ من الدستور ، قد فسروها ضيقاً شيقاً جداً .

ليس صحيحاً أن أقوال الفقهاء في هذه المادة تتناقى مع تصرف الحكومة إذ ليس لها فيما أعلم ، نظير في النساير الأخرى ، فني تلك البلاد ما يسمى بحالة الضرورة ، وهي تبيح للحكومة فيما بين أدوار الانقضاء الإسراع في أخذ بعض اختصاصات المجالس التشريعية والتصرف تحت مسؤوليتها ، فهذه الحالة — حالة الضرورة — وإن لم تنص عليها القوانين الدستورية إلا أنها واردة في أقوال الشراح . وليس للمادة ٤١ كما قدمت مثيل في النساير الأخرى ، وقول الأستاذ فكرى أبانته بأن نصيرنا إليها يتناقى مع ما ذهب إليه الفقهاء غير صحيح بالرة .

أما الأستاذ توفيق بك خليل فقد أوجد لهذه المادة تفسيراً غريباً بإضافته إليها شيئاً من عنديته لم يكن موجوداً من قبل ، وهو « اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير في حالة الخطر على الأمن العام وعلى كيان الدولة » . مع أن نص المادة مرسل لا قيد فيه . ما نصير هذه المادة إذن ؟ وما تلك التدابير التي لا تحتمل التأخير ؟ نصير الحكومة هذه المادة بأنه يقصد بها كل تدبير لمصلحة البلاد يكون كل تأخير فيه مضرراً بها أو يغوت عليها فاقمة .

الواقع أن كل تدبير لمصلحة البلاد لا يحتمل التأخير . حضراتكم تسألوننا كل يوم عما فعلنا إزاء موضوع القطن والبرسيم ، وجل عنايتكم منصرفة إلى مسائل الزراعة . ولا شك أن مسألة تربية للماشية من أهمها ، فيجب إذن أن نقرر أن كل مسألة زراعية تأخرت إلى الآن تعتبر من المسائل للمصلحة التي تنصق وأحكام المادة ٤١ .

إن تطبيق هذه المادة تجري به الضاليد ، كما تجري كل دساتير العالم على التقاليد ، ومن بينها الدستور الإنجليزي الذي نتهدى به ونهتدى به غيرة ، وليست فيه أخطاء تحمل الضرر بهذا الشكل . وكذلك دستوراً بلجيكا وفرنسا فإنه بجانب النصوص للدولة فيها توجد عادات وتقاليد جرت مجرى النساير .

ولذا ما نقرر يتنا أن تدبيراً يفيد البلاد ، خصوصاً من الوجهة الزراعية ، فيجب أن تشجع الحكومة على السير فيه . ومن من حضراتكم يستطيع أن يقول بأن تأخير هذا الاعتدال لا يضر بمصلحة البلاد ؟ إنا جميعاً نشعر أن تخسين نتاج الجماموس متأخر . بل إن كل ما يمس الحالة الزراعية والكيان الاقتصادي للبلد متأخر ، فإذا جئنا اليوم لننهي هذه الأمور في شيء من السرعة يقال إنا خالفنا الدستور ! والواقع أن هذه المسألة تهددية كما قال حضرة النائب المحترم الأستاذ البلي ، وليس هناك ما يقيدنا فيها . والقانون مرسل ، فإذا أردتم أن تخيدوه قبيدوه إلا فيما يخص بالشؤون الزراعية .

لقد أشار زميلي معالي وزير الدولة للشئون البرلمانية إلى الرسوم بقانون الذي صدر باعتدال خاص بالإصطيلات ، فإذا ما تقدمنا بمرسوم بقانون يفتح اعتماداً لمشترى كيميائيات لاستعمالها في البرسيم فهل تمارضونا فيه ؟ لابد من أن نمنحونا شيئاً من الحرية في التصرف حتى نستطيع معالجة المسائل التي تأخرت إلى الآن ، وواجب علينا أن نقوم بها .

ينبغي إذن على النصير الصحيح المادة ٤١ أن كل تدبير يخص بالزراعة وتأخر تفويضه سنوات طويلة هو تدبير لمصلحة البلاد ويتعاضد الإسراع ، وقد ضاع وقت طويل في بحث مسألة تهددية صرفة فأرجو أن توافقوا على تقرير اللجنة . (تصفيق)

حضرة النائب المحترم السيد علي راتب — لو صح ما ذهب إليه معالي وزير العدل لكان الواجب أن تستبدل بعبارة « إذا حدث ... » عبارة « إذا رأت الوزراء الإسراع » لأن عبارة « إذا حدث » تدل على أنه يشترط حدوث شيء لم يكن موجوداً ، ووجد فيما بين أدوار الانقضاء . ولا يمكن مجال أن يترك الأمر للوزارة لصنع فيه ما تشاء .

وأقول رداً على ما ذكره معالي الوزير من أن المسألة تهددية ، أنه إذا صح هذا وجب على الحكومة أن تسمى إلى تغيير نص الدستور الذي يشترط صراحة هذا الشرط .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح المجدلاوي — بمقابلة النص العربي للمادة ٤١ بالنص الفرنسي أجده أن عبارة « إذا حدث » التي تكلم عنها حضرة النائب المحترم السيد علي راتب غير موجودة في النص الفرنسي ... (ضجة)

الرئيس — لا داعي للكلام عن النص الفرنسي لأن المستور وضع باللغة العربية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى — عدم وجود هذه العبارة قد يؤدي إلى أن يفهم أنه ليس من الضروري أن يجد حدث جديد وعلى أي حال فإني لا أوافق على تغيير معالي وزير العدل للسادة ١٤ من أنها تسمح باستصدار أى تشريع يمكن على اعتبار أنه مفيد لمصلحة البلد . وهناك حل وسط جدير بمواقفة المجلس ، وهو أن نر هذا للرسوم على ألا يكون ذلك تالياً للبدا الذى ذكره معالي وزير العدل .

حضرة صاحب المعالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادى (وزير الدولة للشئون البرلمانية) — ما كنت أريد أن أعود للكلام مرة أخرى بعد ما قرره زميلى المحترم وزير العدل ، لولا ما سمعته من أحد حضرات الزملاء ، بمن وجهوا كلامهم وجهة نقد قهينة صرفة ، وأعجب الأمر أنه ، وهو يؤاخذنى بدعوى البدع عن أصول الفقه ، يرد على ما قلت به من أن السوابق البرلمانية تحضى بتأييد وجهة نظرى ، بقوله : دعونا من هذه المسائل التى سبق أن قررتها المجلس ! إذا كان الفقه فى الشئون الدستورية هو ترك التقاليد البرلمانية فأنما أجهل الناس يمثل هذا الفقه وليس يضيرنى فى هذا شيء .

أعرف أن الفقه الدستوري أسسه ألمان ، نصوص بأحكامها ، وتقاليد دستورية تهرز . وأعرف أن دستور النمساوي وأقدمها ، وهو الدستور الإنجليزي كما نعلمون ، أغلب أحكامه غير مقيمة ولا مكتوبة ، حتى أن رؤوسه الأولى تعتبر غير مكتوبة أصلاً ، ويصنونه دستور تقاليد لا دستور كتابة . لفرذا فى هذا ومرجعنا مرجع قهق سليم ، قوى صحيح ، ومسلم به ، وهو ما جرت عليه التقاليد البرلمانية وأعمال مجلس النواب .

وللإيضاح أيضاً أقول إنى عندما تكلمت عن بعض السوابق اعترض حضرة النائب المحترم الأستاذ غنام ، وقال إنى جئت بأداة بما قررته لجنة الشئون الدستورية عن استجواب لم ينظر بعد ، وأريد أن أوفى موضوعى لتكوين البيانات كلها بقيمة أساسية صحيحة ؛ ليست المسألة من المسائل التى يصح أن أفوز فيها بصوتين أو يفوز خصمى بشرة أصوات ، كما أنها ليست من المسائل الجدلية ، بل هى مسائل تقرير قواعد يجب أن تبلغ فى كل مرة تلقى فيها ، على أصولها وحقيقتها . أستسمحكم إذن فى أن أتلو بياناً عن اعتادات مرت فى سنة ١٩٣٧ ولا أستشهد بسنة ١٩٣٩ التى ربما يرى الأستاذ غنام أنى قد أكون ميلاً للأخذ بها ، أرجع معى إلى سنة ١٩٣٧ وأتلو بيانين أحدهما يبلغ ٢٤٥٠٠ جنيه لأعمال الإصلاح فى الأقطار المحبازة وقد صدر به مرسوم بقانون .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — ألم يصدر ذلك الرسوم قبل موسم الحج ؟ ولم تدفع الحكومة البرلمان نظره فى دورة غير طاعة ؟

الرئيس — لا أصح بالمقاطعة ، ولا يصح أن تسمح لنفسك بما لا تسمح به لغيرك .

حضرة صاحب المعالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادى (وزير الدولة للشئون البرلمانية) — حينما أدلى بهذا البيان أرجو ألا يظن أحد مطلقاً أنى أقصد شيئاً غير تقرير أصول ، كلنا فيها يتسوى ، أصول تملو فوق كل اعتبار ، سواء أكانت تطعن بهذا الاعتقاد أم بسواه ، لا نبني إلا لإيجاد أسس نسير عليها ، وتقليد تجرى عليه . فالأمر — كما ترون — بهمنى وبهمكم وبهم جميع الناس ، وكلنا فيه سواء ، فلا استشكل .

والآن أرد على اعتراضات حضرة النائب المحترم عليها . يقال إن هذا للتشروع ليس ابن يوم ولية حتى يقال إنه مستعجل ، بل لا بد أن تضى خمس سنوات قبل أن يؤتى أكله . ولكن ما قولكم فى مشروع الإصلاحات التى تهرز إنشاؤها فى أرض المحباز ١١٤ إنه مشروع لا يمكن أن يتم فى يوم ولية ، ومع ذلك صدر به مرسوم بقانون ، فلا يصح أن يرد على ذلك بأن الحج كان قد قرب بمبادىء فى تلك السنة ، لأن مثل هذا التشروع يحتاج تنفيذ ، لا إلى سنة أو سنتين ، بل أكثر . والبليل على ذلك أنه مدرج فى جدول أعمال هذه اللية سؤال موجه إلى رفعة رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم حيث شمس الدين حموده يستعمل فيه عمامة فى الإصلاحات التى تهرز إجراءاتها فى المحباز منذ سنة ١٩٣٧ ، ولقى الإجابة عن هذا السؤال ، وسترون حضراتكم منها أن الاعتادات الخاصة بهذا الإصلاح قد قررت ، وطرحنا المقاييس ، ورست بالفضل مناقشة المراسلات وفرش الطريق بالحجر على بعض اللقائين وسيدأون بالعمل فى هذا الوقت ، ونحن فى شهر ديسمبر سنة ١٩٣٩ فى حين أن هذا الاعتقاد قد اعتمد فى سنة ١٩٣٧ .

إذن تكون القاعدة فيها صادقة ، وتقليداً حقيقياً ، لا عمارة فيه ، ولا غلبة بالأقوال ، ولا زيادة في الأصوات ، ولكن بتقرير حقائق ووقائع دستورية راسخة ناجية ، سارت عليها تقاليد هذا المجلس ، وجرت عليها جريئاً متصلاً في غير انقطاع . إن أمور السرعة تهدر بمقدارها ، وينظر إلى كل أمر منها بميزان وقته وطروفه ومحيطه ، وما يطلب أن ينتج أو لا ينتج من الأغراض . ولعل الأستاذ غنام يرى أنني فيما أفرره لا أقرر شيئاً يتعلق باعتاد معين .

الرئيس — أرجو من حضرات الخطباء ألا يوجهوا كلامهم إلى نائب بالقلت ، بل يوجهوه إلى المجلس أو إلى الرئيس .

حضره صاحب للمالي الأستاذ إبراهيم عبد المادى (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — هو كذلك ، وإنى أضرب مثلاً آخر خاصاً باعتاد خصص لإعانة المدارس الحرة صدر أيضاً بمرسوم بقانون ، فلم يفكر أحد منا أنه ، لا مسمع الله ، حدث ما لم يكن قد حدث من قبل . هذه هي الحقيقة والله! كما تقول إنه ليس على وجهها جديد ، فالأفكار تتغير كل يوم وتتبدل ، ولو سلت في جديد اليوم قلت إنى قرأت في كتاب من الورق الأصفر وضع منذ مائة سنة أو مائتين أن فلاناً من المفكرين أو العلماء أو المالين قال كذا ، وهو قول أطلق في جو البلد ، فلا مسمع الاحتجاج « بوجوب حدوث ما لم يكن قد حدث » إذ أنه لن يحدث ما لم يكن قد حدث (ضحك) فالوضع على صحته وحقيقته لله مسمع لا غلبة في كلامه ولا حجة مختلفة إذ الحقيقة أن هذا الأمر ككل الأمور التي تعرض بمراسم يقدر فيها وجه السرعة بقدرها .

وفيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات سمنا بعض حضرات الزملاء يقول إن مسألة الربيع التي نتمون بها لم ترد عنها كلمة في الذاكرة . وقد قرأت الذاكرة ودهشت لما يقال عن إغفالها هذه المسألة ، ولكنى لا أفهم كيف التيس عليهم الأمر ؛ لأن التقرير ، ولو أنه لم يذكر كلمة برسم أو ربيع ، فقد قال الملف التنويرى ، والملف التنويرى ليس في عرف أهل البلاد إلا الرسم ، فقد ورد في الصفحة الثالثة من التقرير عقب ذكر المصروفات ما نصه « بخلاف ما تقدم هنالك المؤونة الشتوية وهذه تؤخذ من منتجات الزارع » وترجمتها الرسم ، إذن لم يكن مفهوماً أن الفلاح يجب اللوائى وبغرض أنها تأكل الرسم طوال السنة . وإنما حكم التقرير عن أشبر السيف التي لا يوجد خلالها برسم أخضر ، يضطر الناس فيها إلى شراء عليق ونخالة وتبن وكسبة ، ولم يذكر الرسم لأنه الأصل ، وهو غالبية علف السنة فإذا كانت وزارة الزراعة تختار هذا اللوسم لشراء اللوائى فكل ما سمناه من كلام يجمع على حجة تصرفها في ذلك .

أضيف إلى ما تقدم تقديراً آخر ، فحضراتكم تعلمون أن اللوائى موسم تروج فيها وترتفع أثمانها ، ومواسم أخرى لا تروج فيها ثقله العلف وشحها وتقتد . والعادة الشائعة أن الزارع ، الذي ليس لديه مدخر كما تملكون ، حينما يقدم على حقي قطعه أو ضم أزره أو محصولاته الأخرى ، يضطر إلى بيع ماشيته اعتياداً على شراء غيرها عند بيع محصول القطن ، أى قبل موسم الحارث وتهيئة الأرض للزراعة ، وهذه عادات مرمية لا اختلاف فيها .

بما تقدم يصح أن أفضل اللوامس لشراء للماشية لكل من تمود أو فكر في تربيتها ، هي الفترة السابقة مباشرة لفصل الربيع والبرسم ، حيث تكون للماشية رخيصة وتيسر شرائها . وبناء على ذلك يكون طلب هذا الاعتداء جاء في الوقت المناسب لاستقبال الربيع والمخدر بشراء اللوائى كما قلت بأنسب الأسعار . وفي اعتقادي أن هذا للتروع يتم شحاً في الثروة الأهلية ، والبلاد كلها في حاجة إلى استكمال هذا النقص ، والفلاح في حاجة قصوى إلى الانتفاع بأبواب ماشيته إلى أقصى الحدود وإلى تحسين نتائجها ، وهو ما قدرته الحكومة والراى الأمل لحضراتكم .

(تصفيق حاد) .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك — حضرات النواب المحترمين :

التي أستطيع أن أقدمهم من الاعتراضات التي أبديت ضد رأى ينحصر في القول بقاءة الشروع من ناحية ، وفي القول من ناحية أخرى بأن تفسيرى لشادة ٤١ كان نصيراً مخالفاً لأحكام الدستور ، كما قال بذلك أحد حضرات النواب المحترمين ، فلما أن الشروع مفيد أو غير مفيد فلذلك في الواقع كلام في الموضوع خارج عن نطاق البحث الذى أوتيه .

فكل ما قيل من ناحية الموضوع سواء من بعض حضرات النواب ، أو بعض أصحاب للمالى الوزراء . يجب ألا ينظر إليه الآن ، بل يرجع إلى حين الكلام في الموضوع وصلاحيه للشروع من عدمها ، وللى من المؤمنين بأن تربية الجاموس تربية صحيحة من أنيد الأشياء بالنسبة للفلاح

الرئيس — هذا كلام في الموضوع .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — إن كل ما قيل من هذه الحاجة لكسب رأيكم يجب أن يطرح جانباً الآن حتى يبت في المسألة القانونية الصرفة التي أثيرتها ، ولا أقصد إلا أن أظهر للجلس أن الدستور وأحكامه توجب أن يرفض المجلس هذا الرسم بشكله الحالي ، إذ لو وافق عليه لأثر مرسوماً بقانون مدر محالاً لأحكام الدستور ، وهذا أمر يتناقض تماماً ...

الرئيس — لقد سبق لحضرة النائب المحترم أن أدلى بهذا القول فلا داعي للتكرار ، وإذا كان لدى حضرة فكرة جديدة فليعرضها على المجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك — الذي أريد أن أقوله الآن هو أن ما ذكره معالي وزير العدل من أنه لا توجد مساوئ أخرى فيها مثل نص المادة ٤١ من الدستور المصري قول فيه شيء من التجوز ، ويمكن معاليه أن يتبين ذلك إذا رجع إلى كتاب « على هامش الدستور » . ثم إن نصير معالي هذه المادة على الصورة التي فرها به قد لا يلتم مع النص الذي استشهدت به من محاضر لجنة الدستور ، ولعل معالي محمد على عاوية باشا وزير الدولة للشؤون البرلمانية يذكر الرأي الذي انتهت إليه هذه اللجنة بشأن المادة المذكورة . وأكثني بارد على معالي وزير العدل بتوجيه نظر معاليه إلى هذه المراجع ، وأنا مطمئن إلى أنه سيصرح في جلسة أخرى بأنه كان مجازفاً إلى حد ما في تصريحه الذي أدلى به .

أما القول بأنني في نصيري المادة ٤١ قد ذكرت أنه يشترط قيام خطر يهدد كيان الدولة ففهم نصيري على غير اللراد منه ، وربما كان ذلك راجعاً إلى أن كلامي لم يكن واضحاً تماماً ، فالواقع أنني إنما استشهدت بما جاء بمحاضر لجنة الدستور لأن تلك اللجنة وضعت نصاً بهذا المعنى وفي هذه الحدود ، وقصدت من ذلك أن أبين للجلس أن رأي لجنة الدستور كان متجهاً إلى تشديد حق التشريع فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ، الذي حوله لسلطة التنفيذية ، بقيود شديدة هيئة ، فلذا قلت إن الشروط التي اشترطتها المادة ٤١ من الدستور غير متوافرة في الرسوم بقانون للروض علينا الآن أكون قد قلت قولاً مؤيداً لرأي لجنة الدستور في أحكام الدستور ، وبهذا يقطع اعتراض معالي وزير العدل .

وللمجلس الرأي الأعلى على أي حال .

الرئيس — الموافق على رأي حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — وهو عدم قبول هذا الرسم بقانون — من الوجهة الشكلية بفضل الوقوف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — ولأن ننقل إلى نظر الموضوع والكلمة لحضرة النائب المحترم أحمد عبد الصفار بك .

(في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩) .

اذه ٤٢ - « الملك يفتتح دور الانقباد المادى للبرلمان بخطبة العرش فى المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال « البلاد ؛ ويقدم كل من المجلسين كتاباً يضمه جوابه عليها . »

لجنة الدستور

تلى للبدا المائر ، وهذا نصه :

عند افتتاح دور الانقباد المادى يبين الملك أحوال البلاد بخطاب يرد عليه المجلسان .

فقررت الواقعة عليه بالإجماع .

(فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

لجنة الدستور

مادة ١٢ - يفتتح لللك دور الانقباد المادى للبرلمان بخطاب فى المجلسين مجتمعين يستعرض فيه أحوال البلاد . وهذا الخطاب يرد عليه كل من المجلسين .

(فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

اللجنة

استشارية

التشريعية

جرى العمل فى البلاد ذات النظم البرلمانية التى تتلى فيها خطبة العرش على أن يقدم كل من المجلسين كتاباً للملك رداً على الخطبة ويقوم بتقديمه إلى الملك مكتب كل من المجلسين . وعلى ذلك فيستحسن أن ينص فى المادة ٤٢ على أن يكون الرد على خطبة العرش فى صورة كتاب يرفع إلى الملك .

عبارات الرد على خطاب العرش إذا كانت تنديلاً له ، أو تسييراً له ، أو تأويلاً له ففناه - أن الوزارة أسادت التعبير عن أنكار البرلمان وآرائه ، ولا يمكن لها بعد هذا أن تبقى فى صرا كرها .

مجلس الشيوخ

معالى الرئيس - تنظر فى مشروع الرد على خطاب العرش .

تلى كتاب اللجنة ومشروع الرد الذى أعده ، وهذا نص الكتاب :

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الشيوخ

تتصرف اللجنة التى اختبها مجلس الشيوخ وناط بها تحضير مشروع الجواب على خطبة العرش بأن ترسل إلى معاليكم صورة المشروع الذى واقت اللجنة على وضعه ليكون جواباً على خطبة العرش من قبل مجلس الشيوخ كى تتفضلوا برضه على هيئة المجلس وتدب اللجنة حضرة صاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا ليكون مقررآ فى هذا الموضوع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

القاهرة فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤ رئيس اللجنة

يوسف وهبه

وهذا نص للمشروع :

مشروع الجواب على خطبة العرش مقدم لمجلس الشيوخ

من اللجنة التى انتخبت لتنظر فيه

مولاي صاحب الجلالة

يتقدم مجلس الشيوخ إلى جلالتهكم بمجمل التحية وعظيم الإجلال ، وبمجي فى شخص جلالتهكم أول ملك دستورى لمصر . كما يتقدم إليكم بجزيل الشكر على التهمة التى تضمت توجيهاً إلى أعضاء أول برلمان مصرى تأسس على المبادئ المصرية . ونحمد الله على أن تحقق تأسيسه أمنية من أمان الأمة للمصرية . وإنا لنحيطون بمشاهدتنا دخول المنظمات الدستورية فى دور التنفيذ ، وسعيدون بأن نستقبل عصرآ جديداً يحقق لبلادنا سعادتها ورفاهيتها فى ظل جلالتهكم .

ونحن نشعر منذ الآن بالمسئولية العظيمة التى ألقيت على عاتقنا ؛ ونشعر بالهمة الخطيرة التى عهد إلينا أن نشغل بها والتي يتعلق بها

مستغل البلاد « مصر والسودان » وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بمناه الصحيح . وسنعمل في معالجة هذه اللممة بما أرشدتم إليه جلالتكم من الحزم والحكمة والروية متمدين بعد الله على الأعداء للقدس بين الررض والأمة .

ولما تبذل تصريح جلالتكم باستعداد الحكومة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الأمان القومية أي الاستقلال التام لمصر والسودان . ويسرنا أن تكون الحكومة معلومة رجاء بالوصول إلى هذه الناية بناية الله وقوة حقنا .

ويسر المجلس أن يتبين من ميزانية الحكومة تاحلل لإراداتها ومصروفاتها وزيادة للال الاحتياطي زيادة عظيمة . كما يسره التصريح بأن تسير الحكومة في إدارتها المالية على سياسة الحزم واعتزلها إصلاح الإدارة الداخلية وحماية ثروة البلاد الزراعية وتنمية التجارة وتحسين طرق المواصلات وتشجيع الصناعات للمرية وإصلاح حالة الأمن والصحة العمومية وترقية الرأؤ أدنياً واجتماعياً ونشر التعليم وحماية العمال .

وزيد في سرور المجلس التصريح بأن على مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بلإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير فضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام .

وسيكون من دواى اغتباط الأمة أن تتوج حرية مصر السياسية بدخولها في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال .

وبالجملة فإن ما صرح به خطاب جلالتكم وما أشار إليه من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها لجدير بالتقدير والشكر .

وسيقوم المجلس بالإجراءات التي وضعت له في المستور لمساعدة الحكومة والاشتراك معها في إدارة البلاد .

ومعها كانت اللممة التي أقيمت في طائفتين أعضاء المجلس خطيرة شاقة فإنهم قبلوها بالارتياح متمدين في تحقيق مصلحة البلاد على معونة الله وتوفيقه، سائلين الله عز شأنه أن يمنحنا من هذه القوة ، وأن يلهمنا الصواب في جميع الأعمال حتى نمدد مصر السعادة التي تليق بعظمتها في ظل عرشكم الحيد ؟

القاهرة في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

(وهنا حضر حضرة صاحب المالى واصف بطرس طالى باشا حيث كانت الساعة ٣٥٥ دقيقة مساء) .

حضرة الشيخ حسين والى — لى كلمة بإسمالى الرئيس .

معالى الرئيس — الكلمة لأحمد زكى أبو السعود باشا مقرر اللجنة .

حضرة صاحب المالى أحمد زكى أبو السعود باشا — حضرات الأعضاء :

لى الشرف أن أكون أول منكم من فوق هذا التبر في موضوع أسمى رسالة توجه إلى أرفع مقام في بلادنا العزيزة وهو مقام جلالة الملك .

استخيم حضراتكم في الأسبوع الماضى لجنة مكونة من خمسة عشر عضواً لتضع لحضراتكم مشروع جواب المجلس على خطاب العرش وشرعتمون بأن أكون واحداً من هيئة هذه اللجنة . وقد جرى العرف في أعمال اللجان أن تتدب مقررًا ليين المجلس نتيجة أعمالها وقد شرعتمون اللجنة أن أكون مقررًا لها في هذا الموضوع . وقد أوجب النظام على المقرر أن يضع تقريره محرراً أو شفهيًا وأن يبين الأسباب ويوضح الأكرية والأقالية من الآراء في هذا الاقتراح .

أما الاقتراح فقد عرضتموه وأما الأقالية والأكرية فيسرن أن أقول لحضراتكم إن الآراء انضفت على الألفاظ والمالئ . فأننا إذا تكلمت أمام حضراتكم فأننا أنكم بلسان أعضاء اللجنة جميعاً فأرجو أن تستمعوا لكلمتي بما تستحقه من غاية وسعة صدر .

جرى العرف في لخص مشروع الرد على خطاب العرش أن يهد به إلى لجنة لتناقشه وتردّ عليه بتعديل أو تغيير أو ضمير وجرى العرف أن يؤدى التغيير والتعديل إلى الخلاف إذا لم تنتف الحكومة مع المجلس . أما التفسير فهو موضوع اتفاق لأنه يرجع إلى تحديد

مدلول الألفاظ . وقد كان من حظ هذا الخطاب أن اقتصر عمل اللجنة فيه بعد مناقشات طويلة على أن يكون عملها تفسيرياً وأن يكون الموضوع كله تفسيراً في كلتين وهو في اعتقادي فوز للحكومة .

رأيت حضراتكم من موضوع الرد على الخطاب أنه جاء صورة طبق الأصل تقريباً إلا في كلمة في الفقرة الثالثة فقد جاء فيها « فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها إذ يتعلق بها مستقبل البلاد . وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بمناه الصحيح » فأضافت اللجنة بعد كلتي « مستقبل البلاد » « مصر والسودان » وهذه الإضافة في عرف النجاة بدل .

وجاء في الفقرة الرابعة أن الحكومة « مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في معاولات حرة من كل قيد لتحقيق الأمان القومي بالنسبة لمصر والسودان » وقد واقتت اللجنة على عبارة « معاولات حرة من كل قيد » لأنها لو لم تعمل ذلك لأخطرت إلى حصر القيود وتدادها وهو مالا يؤمن منه الخطأ وإنما استوفت نظرها عبارة « الأمان القومي » وللمصريون يعرفون الأمان القومي أنها هي الاستقلال التام ولذلك أضافت اللجنة من قبيل التفسير أيضاً أن الأمان القومي هي الاستقلال التام لمصر والسودان . ورأت اللجنة الواقعة على ما جاء بعد ذلك من خطاب العرش . وأنا مستعد لأن أقدم لحضراتكم ما تطلبون من البيانات .

حضرة الشيخ حسين والى — مع شكرى اللجنة للورقة التي وكل إليها الجواب على خطبة العرش أقول إن خطبة العرش في أساليبها واضحة للعاني غنية عن أن تترك كلمة واحدة منها فإن قيل إن التفسير اليسير الذي وقع فيها مأخوذ من بعض جهلها ومفهوم منها فكأنه غير طارىء عليها . قلت إذا كان الأمر كذلك فإن العقل الصحيح والفكر السليم لا يحتاجان إلى هذا التفسير فيجب الاستثناء عنه وتركه . وإن قيل إن بعض الناس قد يحتاج إلى هذا التفسير لأجل أن يفهم قلت إذا كان تفهمه ضرورياً فإن طرق التفهم كثيرة وليكن تفهمه بطريقة غير هذه الطريقة التي قد يتوهم منها أن في خطبة العرش شيئاً . فلم يبق بعد ذلك إلا المكابر الذي حال به هوى النفس عن الجادة وقد قال فلاسفة المناظرة إن المكابر لا يهتم بحجة ولا برده شيء فإتركه وشأنه . وعلى ذلك أرى ألا يكون في الرد تفسير لكلمة واحدة من كلمات خطبة العرش ولو كان ذلك التفسير مفهوماً من عرض الكلام وفواه حتى لا يمتد الطريق إلى الظنة والريبة ولا إلى شبهة التفتير فإنا في فائحة عصر مبارك ومبدأ عمل جليل يجب فيه الثبات والزميمة اللذان يقبهما التقدم إلى الأمام .

إن الخطبة لما حالان إما القبول وإما الرفض ولا ثالث لهما فلا شيء جىء بهذا التفسير ! ادعينا أن الخطبة جليلة للعاني وفي غير حاجة إلى التفسير وتقول إن توضيح الواضحات من للشكالات وإن التفسير يفتح علينا أبواباً كثيرة حتى يتسع الحرق على الرائق .

إن هذا التفسير اليسير الذي وقع في كلمة أو كلمتين أعده صدقا في بنياتنا ولو كان خفيفاً فإن الصدق اليسير في الجدار الكبير يأتي عليه زمن يكون صدقا كبيراً ولا حاجة لذلك كله . إذا كان التفسير مأخوذاً من بعض جمل الخطبة فهاذا لا يترك للفاهم أن يفهم . إن بنياتنا في هذه المسألة بنيان ويطيد الساتم ، ويطيد الأركان ، مشيد على قوة من العلم وقوة من التجربة وقوة من السيادة الشديدة . أنصنع هذا البنيان وقد أضمت فيه النفس والنفيس لأجل أن يفهم فها هو جاهلاً يمكن أن يفهم من جهة أخرى أو مكابراً لا يريد أن يفهم . رأيي أن يد التفسير لأن الخطبة واضحة لا غبار عليها ورأى أن تقابل هذه الخطبة بالشكر الجزيل قولاً وعملاً . أما بالقول فالشكر ناقص وأما بالعمل فترك الخطبة كما هي لأنها غنية عن التفسير .

على الرئيس — لم يذكر أن في الخطبة غموضاً .

حضرة الشيخ حسين والى — أنا أفهم بالغة العرية وهذا هو الذي فهمته .

حضرة على عبد الرزاق بك — ألاحظ أن الرد ليس شكراً للخطبة ولا مناقشة لها والواقع أن فيه إيهاماً وغموضاً لأن العادة جرت في البلاد الدستورية أن خطبة العرش تحررها الحكومة وأنصارها فإذا كان للوزارة أنصار كثيرون في المجلس فلا يصح للمجلس أن يمتنع عليها . كذلك في الحكومات العريقة في الأنظمة الدستورية يكفي في الرد جملة واحدة ، وهي أنهم يؤيدون خطاب العرش بلا قيد ولا شرط مادامت الوزارة حائزة للثقة ، وعلى العكس يمتنعون عليه إذا لم تكن حائزة للثقة . فلذلك أعددت مشروعاً للرد على الخطبة فلتسمح لي اللجنة بهذا التفضل لأن الصلحة العامة توجب على ذلك .

حضرة صاحب المالى محمود شكرى باشا — لى ملاحظة . ينظر أولاً إذا كان المجلس موافقاً على رأى اللجنة أم لا . فإن لم يكن موافقاً ينظر الاقتراح حضرة على عبد الرزاق بك ليقرر قبوله أو عدمه .

حضرة على عبد الرازق بك — اللجنة أعدت ردًا وأنا أعددت ردًا آخر وللجلسة الرأي الأعلى .
ثم تلا مشروع الرد الآتي :

ياساحب الجلالة :

يقبل مجلس الشيوخ تحية جلالكم بصلح الابتهاج ويحيى في شخصكم الكريم أول ملك دستوري جلس على عرش مصر ويدي
اختباطه بالهتة السامية التي فضلت بتوجيهها إلى أعضاء أول برلمان مصري تأسس على البلدى الدستورية .

وبحمد الله على أن تحققت بتأسيسه أمنية من أمن أمان البلاد . ورض المجلس عبارات الشكر الوافرة لجلالتكم على ما تضمنه
خطاب عرشكم الجليل من البداى الفضية التي يرى في تنفيذها أقوم طريقة لوصول البلاد إلى السعادة للادبة والأدبية وتحقيق الاستقلال
التام لمصر والسودان . ورجو الله أن يد في عمر جلالكم حتى تصل أمتكم تحت ظلالكم إلى أن تستعيد مجدها السابق وتحل القام الالاق
بها بين الأمم الراقية .
(تصفيق حاد) .

معالي الرئيس — الكلمة لرجائي بك .

حضرة حافظ السيد بك — أؤيد على عبد الرازق بك .

حضرة عبد الفتاح رجائي اتدى — حضرات الأعضاء :

طبعاً تصرفون آتى كنت أحد أعضاء اللجنة وقد عرفت أيضاً أننا اتفقنا جميعاً على الرد ولكن ذلك لا يمنعنى أن أقول لحضراتكم
إن حضرة أخى وزيمى على بك عبد الرازق فلجاناً بهذا الرد الجليل ، ولكم وأنا من أعضاء اللجنة لا أرى ماناً (وسأرد على الشيخ
حين وإلى في هذه القطة أيضاً) من أنكم تبذون رأيكم في السألة الآتية .
أنكم يحضرات الأعضاء من لا يحبذ خطاب للعرش ؟

إذا كان رأينا جميعاً أن نعبذ خطاب العرش وهبه فمضى ذلك أننا تقي بالوزارة لأن للفروض قانوناً وعملاى البلاد الدستورية
أن الوزارة هى التي أعده وهى للشوطة عنه والذى عرفناه بما قرأناه هذه الأيام أن القاعدة الدستورية الحديثة هى أن يكتبنى في الرد
عليه — كما قال على بك — بكلمة شكر .

قال لكم معالى للقر إن التفسير لا يضر الخطاب في شيء فليسمح لى أن أقول إن التفسير إذا اخلف مع رأى الوزارة كان ذلك
تديلاً للخطاب .

لا أعلم إخوانى في اللجنة قد اتفقنا جميعاً على شكر خطاب العرش وقد اتفقنا أن رد على كل قرة بالشكر . على أنى أنضم إلى رأى
حضرة على بك والرجوع إلى الحق فضية وليمنرنى إخوانى أعضاء اللجنة لأنت مشروع الرد الأخير أثرب إلى الحق والصواب لأنكم
تلمون التسوية الكبرى التي تنتج عن تفسير خطاب العرش على غير حقيقته ولأننا لا نريد أن نبذل لأهل سوء عملا للدسائس .
كلنا متفقون على الثقة بالوزارة . فمن لم يكن متفقاً قليلاً لنا من الآن لكي تبتين حالتنا وفى أى طريق نسير .

لقد استعرضت أمامى يحضرات الأعضاء الضحايا الكبيرة التي ضحيتها الأمة للصرة للعمل قضيتها . استعرضت دعاء الشهداء وأولا
واستعرضت بكاء اليتامى والأطفال والأرامل . استعرضت أيضاً أمامى ما قاله الزعماء من الاضطهاد . استعرضت كل ما ضخته الأمة للصرة .
وأخيراً سمعت نغمة حول خطاب العرش فأردت أن أعرف لم هذه القضية ؟ أنشك عندنا فيمن وضع البرنامج أو وضع الخطاب ؟ لا .
أكان من القصور أن يكتب خير من ذلك وهؤلاء قصروا ؟ أنا لا أظن ذلك . أناأتى ونحن في آخر مرحلة الوزارة محتاجة لتضديكم
تضدياً ضليلاً قبل الدخول في اللقاوات وهول إننا نريد أن نعلم ؟ وقد سمعت أن السيدات أرسلن شيئاً من أجل التعديل . أى تعديل
يكن أن يطلب من وزارة ظهر أمامكم أنها حصلت على هة الأغلبية الساحقة ؟ أى لية واحدة تخوم تلك الضجة ؟ ولماذا ؟ ما دنا جميعاً
متفقين على الثقة بالوزارة وعلى أن خطاب العرش واف قصولوا لنا ما هى أحسن صيغة للشكر ؟ ومن الحكم الثأثورة « خير الكلام
ما قل ودل » . ومع احتراى لرأى إخوانى أعضاء اللجنة فإنى أرى أن المينة التي عرضها على بك وافية .

حضرة لويس أخنوخ فانوس اتدى — ليس في القطر المصرى من يشك لحظة واحدة في أن دولة سعد باشا حائز لثقة الأمة هة تامة

لم يعزها رئيس وزارة آخر في أي بلد من البلدان فإذا أدركنا هذه الحقيقة وجدنا أنه لا يوجد من يرى في تفسير بعض عبارات خطاب العرش بما فسرنا حضرة صاحب الدولة نفسه ما يفيد عدم الثقة بالوزارة .

لقد تبنت المبارات التي تلاها معالي ركي أبو السعود باشا خصوصاً ما أشار به لتحقيق الأمان القومية لمصر والسودان فرايت أنها لا تختلف في شيء عن تفسير دولة الرئيس . ولما كان خطاب العرش يدل على برنامج الحكومة وجب علينا أن نجعل الرد شاملاً للمعنى الذي فهمه به نواب الأمة . وبما أنه من الواجب على مجلس النواب ومجلس الشيوخ أن يرد كل منهما على خطبة العرش فأقترح تأييد اللجنة وأعارض فيما أبداه صاحب الفضيلة الشيخ حسين وإلى من عدم إدخال أي تفسير على الخطاب . ثم قبل أن نبدى رأينا في تحرير اللجنة نرجو من صاحب الدولة بصفة كونه رئيس الحكومة أن يصرح إذا كان يجوز للمجلس الرد على بعض أشياء لم يرد ذكرها في الخطاب . ومن ههنا الأشياء البحث مع الدول في إلغاء الامتيازات الأجنبية التي هي عبء كبير وقد زالت بزوال السيادة التركية (اعترافات كثيرة من حضرات الأعضاء وأصوات : هذا خارج عن الموضوع) .

حضرة حافظ السيد بك — لى كلمة واحدة وهى تأييد خطاب العرش مع الشكر .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — نبتدى في يومنا هذا بالعمل الصحيح في سبيل الوصول إلى أمان مصر الصحيحة — إلى استقلالها الحقيقي بسميها سودانيا ومصرها . تدير هذه الحركة الوزارة للرؤسة صاحب الدولة رئيسنا الجليل وزعيمنا العظيم سعد زغلول باشا وهو الذى ألقى إليه مصر مقاليد أمرها فيا مضى وفي الحال وأولته تفتها بحق فإذا رأينا أن خطاب العرش عرض على الهيئة لتبدي رأيا فيه وسنما أن اللجنة التى عهد إليها النظر والرد عليه لم تقل بأنه يمكن أن يوجد فيه ما لا يتفق مع المصلحة ولم تقل بأن فيه ما يستحق التعديل . وكل ما قبل فيه أنها رأت أن تضمنه ذلك التفسير الذى لا يمكن ألا يكون نتيجة طبيعية لما وورد فيه فلا معنى إذن لهذا التفسير المهم إلا الدخول من جديد في معرض القيل والقال والأخذ والرد على غير جدوى .

نحن نريد أن نعمل ونريد أن نتشغل لما فيه مصلحة مصر كما أشار إلى ذلك خطاب العرش وهو الذى وضعت الوزارة وقدم لنا ونطلب الصديق عليه فالتزم إذن بحال القول ولعمل على تأييد خطاب العرش كما ورد من غير أن تدخل شيئا عليه لأن هذا أدى إلى رد كيد الأعداء إلى محوهم وأدى إلى أن نصل بإعقاد ووفق ووثام في سبيل المصلحة العامة .

(تصفيق حاد) .

لترك الأقوال جانباً ونعتمد إلى العمل ، هلموا إلى العمل ورأي أن تصدقوا على الخطاب الأخير الذى عرضه علينا حضرة على بك عبد الرزاق .

(أصوات كثيرة : موافق) .

حضرة الشيخ على محمد مروان — أوافق على خطاب حضرة على بك عبد الرزاق .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — إن تكلمت الآن وكانت كلنى لا تتفق مع ما رأيت في اللجنة وأنا واحد من أعضائها فقد سبقنى زميل من زملائى إلى الكلام على غير ما قرره اللجنة .

إذا بحثنا رد اللجنة وجدناه يرد صدى بعض خطبة العرش ولا يرد صدى كل خطبة العرش حتى التجأنا إلى أن نرجع إلى الإجمال كما رجعت خطاب العرش إلى الإجمال فإذا جردنا رد اللجنة مما رددناه فيه من خطاب العرش لم يبق فيه سوى كلمة الشكر التى سمناها من حضرة على بك عبد الرزاق وعليه نكون جميعاً متفقين على أن الرد على خطاب العرش يكون بالشكر .

لهذا أرجو من حضرات الأعضاء ألا يتوصموا في النقطة لأن النقطة منهاها أن عندنا شيئاً من الشك أو الريبة وقد فهم غيرنا من مناقشتنا أن هناك شكاً في الوزارة على أن الكل متفقون على انتهاء هذا الشك . لهذا أرجو إخوانى أن يقرروا أن يكون الرد مجرد شكر حسب الصيغة التى سمناها من حضرة على بك عبد الرزاق بك .

حضرة أحمد عبده بك — أوافق على ذلك .

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا — أيها السادة ، إنى لا أريد من هذا اللوقت أن ألقى خطاباً سياسياً ولا أريد أن أئين غامضاً في خطبة العرش ، فإن خطبة العرش قد تليت عليكم يوم افتتاح المجلس . تليت عليكم فصقمت لها تصفيقاً حاداً في أكثر من موضع .

وكانت أول جملة صغفم وهفتم لما هي الجملة التي يدعى بأنها مبهمة ، تلك الجملة هي : « الدخول في مغاوقات حرة من كل قيد يقصد تحقيق الأمان القومي بالنسبة لمصر والسودان » . أليس كذلك ؟
(أصوات كثيرة : نعم) .

المعنى الذي فهمتموه في ذلك الوقت ، المعنى الذي استغرق التحقيق والمطاف هو المعنى الذي قصدته الوزارة من تلك الجملة .
أريد أن أقول إننا نحن الوزراء لسنا أجانب عنكم . نحن قسم منكم . قسم من البرلمان . تخصص تنفيذ أفكاره وآرائه والتصير عنها ، فهو في خطبة العرش إنما يبر عن أفكاركم . أي أن الوزارة في خطبة العرش تبر عن أفكار البرلمان وآرائه . فإن كانت أحسنت التعبير فيها ونمت . وإن لم تكن قد أحسنت التعبير فالبرلمان رد بما يدل على أنها لم تحسنه . هذا الرد قد يكون تديلاً . وقد يكون تفسيراً ، وقد يكون تأويلاً . كل هذه عبارات منها أن الوزارة التي تولت وضع هذا الخطاب وتولت التعبير عن أفكار البرلمان قد أساءت التعبير عنه . فإذا كان الأمر كذلك فالوزارة التي تخصصت للتعبير عن أفكار البرلمان وتنفيذ آرائه لا يمكنها أن تبقى بعد هذا في مساكرها .
التفسير المراد إدخاله إما أن يكون مفهوماً من الخطبة أو لا يكون مفهوماً منها . فإن كان مفهوماً منها فهو عبث محض لأنه إذا كان كل قارئ للخطبة يفهم منها ما يفهمه من التعبير فلماذا لا حاجة للتفسير — وأما إذا كان لا يفهم منها المعنى الذي يراد تفسيره وبراد أن يلقى في ذهن السامع أو القارئ شيء جديد فهذا ما لا تقبل الوزارة منه البقاء لأنه يكون بمثابة لطمة لا تحتملها وزارة أجهدت نفسها في وضع المبادئ وتحرر للمبادئ خطبة العرش .

نبشون بإحضرات الأعضاء — نبشون : أخبروني ما الذي يراد بالأمان القومي ؟ هل فهمت من الأمان القومي معنى آخر غير الاستقلال التام ؟ كلا . الأمان لغة جمع أمانة والأمانة هي ما يثمنه الانسان . والقومية نسبة للقوم ، والقوم هم المصريون ، والمصريون ما الذي يثمنونه ؟ يثمنون الاستقلال التام (تصفيق حاد) .

حينئذ ، فالأمان القومي هي عبارة عن الاستقلال التام لمصر والسودان . إن كان للأمان القومي معنيان : معنى هو الاستقلال التام ومعنى هو أقل من هذا الاستقلال كنت أفهم لهذا التعبير معنى . ولكن إذا كان ليس هناك تعدد للمعنى — والعبارة لا تدل إلا على معنى واحد هو الاستقلال التام — فأتأ لا أفهم مطلقاً معنى لتفسير هذه العبارة إلا الرغبة في إرضاء الخصوم . أرضون بذلك ؟ أرضون أن وزارة تعهد نفسها وتضع خطبة مثل هذه الخطبة وتبر تسيماً واضحاً غير غامض وتصفقون لهذا المعنى الذي فهمتموه عند ما أتى عليكم . ثم لما يأتي مترض من الخارج ويقول إن هذا المعنى غامض فتلقون عقولكم وتقولون نعم (تصفيق حاد) ؟ لا أقبل على شرفي وشرفكم أن تنطوح إلى هذا الحد تجرح كرامتي أنا الواقف بين أيديكم إذا كنت أقبل تفسيراً لكلمة واضحة خصوصاً على يد مجلس عال كجلكم أتمنى فيه كل خير وأعتمد على قننه في إدارة شؤون البلاد . كيف يمكن أن أقبل أن أشارك في عمل مع مجلس يرض على بلغة ويقول إن رغبنا عنك وإرضاء لخصوم أقرر كلامك مع كونه واضحاً (أصوات : حاشا ، حاشا) أنا لا أقبل ذلك مطلقاً . إن الواقف بين أيديكم هو الذي يصيح صباح مساء بالاستقلال التام لمصر والسودان .
(هتاف شديد جداً) .

ما هي خطبة العرش ؟ خطبة العرش هي عبارة عن الخطبة السياسية التي تجرى الوزارة عليها . هذه الخطبة السياسية أيها السادة معروفة . خطة الوزارة الحالية خطة كتبت بدماء الشهداء . كتبت على قلب كل مصري ، وهي ترمي إلى الشيء للحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان . هذه هي الخطبة التي جرت الوزارة عليها قبل أن تتولى الحكم وبعد أن تولته . خطبة العرش هي خلاصة الخطاب التي سمعتموها ، وللقائات التي قرأتموها ، والبيانات التي نشرت عليكم . هي خلاصة كل ذلك . هل يخطرق بال أحد عند قراءتها أن الوزارة تريد أن تتلاعب بالأفهام وأن تغمض وتبهم لكي ترضى قوماً لحساب قوم آخرين ؟
(أصوات : كلا ، كلا) .

كلا وألف مرة كلا . إلى أشكر اللجنة كل الشكر على أنها قالت إنها واضحة كل الوضوح بالوزارة . وأشكرها أن قالت إن هذا التعبير فوز للوزارة أي أنها لا تشك في أن تفسيرها موافق كل الواقعة لقاصد الوزارة . أشكر اللجنة وحضرة للعرض ولكن أرجوه وأرجو حضرات إخوانه أن يلتفتوا إلى أن هناك فوزاً أجدر منه وألحق وهو التصديق على خطبة العرش بغير تفسير .
(تصفيق حاد) .

تقول إنك واثق بي ولكن تأتيني بما يرضى خصوى وتقول كما يقول المحضوم . تقول إننى واثق بالوزارة ولكنى أطلب التعديل . الوزارة لا تحتفل هذا . لا يمكنى بصفة كونى وطنياً ، وبصفة كونى رئيساً للحكومة ، وبصفة كونى محتقاً للمبادئ . الاستورية أن المص ولو من بعيد أن هناك عدم ثقة مهما غلبيت ومهما سترت . لا يمكنى بعد هذا أن أبقي دقيقة واحدة في منة الحكم وأنا عوفاً عن أن أكون على مراقبة أتولى المراقبة .

حضرة صاحب المالى أحمد زكى أبو السعود باشا — أقدم لحضرة صاحب البولة جليل الشكر على الكلمة التى بفضل بأن يلتقى علينا في موضوع خطبة العرش وقد قدمت في كلنى السابقة أن النتيجة التى خرجت بها اللجنة كانت فوزاً للوزارة بمعنى أن المجلس يتفق مع الوزارة في خطاب العرش قطعاً ومعنى . قلت إن الوزارة قد فازت في هذا الموضوع وكان في هذا القول ما يبنى عن مدح الخطاب وإطرائه . وليسمع لى صاحب البولة أن أقول كلمة : — إنى أرى وأنا أتكلم بلسان اللجنة واللجنة تفرى على ما أقول أننا سأرون في طريق واحد واعتقد أننا نصل إلى غاية واحدة أقول إن اللجنة عند ما انحط خطاب العرش لترد عليه وجدت أمامها وثيقة واحدة هي خطاب العرش . نعم إن للوزارة برنامجاً عاهدت البلاد عليه قالت فيه إنها تملك بالمبادئ التى نرى إلى تمتع البلاد بخيرها الطبيعي بالاستقلال الحقنى لمصر والسودان . هذا برنامج الوزارة عاهدت عليه البلاد وعاهدتها البلاد عليه ولكن ليسمع لى صاحب البولة أن أقول إن هذا البرنامج لم يكن للآن وثيقة برلمانية لأنه صدر قبل افتتاح البرلمان وتنفيذ الدستور فهو لم يكن عهداً بين الوزارة وبين المجلس وإنما العهد هو الذى ورد في خطاب العرش فنحن أعضاء اللجنة ممدورون في ألا نبنى حكماً إلا عليه . وقد كنا مؤيدين بحكم الأمانة التى ألقينموها في أعناقنا أن نعصر بحثاً في الوثيقة الرسمية وهي خطاب العرش . أما الآن وقد فضل دولة الرئيس وصرح أمام المجلس بأن الأمانى القومية هي الاستقلال التام فهذا هو عهدنا مع الوزارة (تصفيق حاد) .

نحن الآن في مقام تحديد قاعدة للمفاوضة مع الحكومة الإنجليزية كما جاء بخطاب العرش فيجب أن نتفق على هذه القاعدة . وقد جاء خطاب العرش ذاكرة الأمانى القومية ويكمله الآن دولة الرئيس بتصريحه بأن هذه الأمانى هي الاستقلال التام لمصر والسودان . فنحن على هذا العهد . لذلك أرى أن الخطاب الذى ألقاه دولته الآن يعتبر متممًا لخطاب العرش وأتكلم الآن بصفى الشخصية فأقول إنه يمكن الاستغناء عن التفسير بتفسير دولة الباشا ويكون تفسيره أماناً هو العهد .

حضرة صاحب البولة سعد زغلول باشا — ما معنى هذا ؟

حضرة صاحب المالى أحمد زكى أبو السعود باشا — معناه أن كلمة الأمانى القومية ...

حضرة صاحب البولة سعد زغلول باشا — هل لك أن تقول لى كم معنى للأمانى القومية ؟

حضرة صاحب المالى أحمد زكى أبو السعود باشا — يمكن أن يفهم منها الأجنبي معنى الاستقلال التام لمصر والسودان أو الاستقلال التام لمصر وبعض الحقوق في السودان . ويمكن أن يفهم منها غير ذلك . على أنى قلت إن هذا التفسير أصبح لا محل له بعد التصريح .

حضرة صاحب البولة سعد زغلول باشا — ليس للأمانى القومية غير معنى واحد .

حضرة صاحب المالى أحمد زكى أبو السعود باشا — أرى أن الرد الذى أعدته اللجنة أكثر وضوحاً . والكلمة التفسيرية يمكن حذفها .

حضرة صاحب البولة سعد زغلول باشا — الحكومة تملك بالرد الذى اقترحه حضرة على بك عبد الرزاق وأظن أن هذا محل اتفاق خصوصاً وأن في خطاب العرش أشياء أهلها للجنة فإنها لم تتعرض لما تناولها الخطاب من حماية الأمومة والعناية بالأطفال .

حضرة صاحب المالى أحمد زكى أبو السعود باشا — قد أشترنا إلى ذلك جميعه في الرد الذى أعدناه .

حضرة صاحب البولة سعد زغلول باشا — أرى أن رد حضرة على عبد الرزاق يك أوفى .

(أصوات : موافقون) .

حضرة صاحب المالى الرئيس — تمت للنائشة . وأمام حضراتكم ضامن للرد على خطبة العرش : النص الذى أعدته اللجنة ، والنص الذى اقترحه حضرة على عبد الرزاق بك .

(أصوات : تؤيد حضرة على عبد الرزاق بك) .

حضرة صاحب للمالى الرئيس — من يوافق على اقتراح حضرة على عبد الرازق بك يقف .
(وقف الأعضاء جميعاً) .

(تصفيق حاد) .

حضرة صاحب للمالى الرئيس — هل يوجد بين حضراتكم من يخالف هذا رأى ؟ إن كان كذلك فليقف للمعارض .
(لم يقف أحد) .

(أعلن الرئيس أن المجلس قرر بالإجماع الموافقة على الرد الذى اقترحه حضرة على عبد الرازق بك) .

حضرة حافظ بك السيد — أرى أن خطاب العرش جدير بأن يكتب بمبدأ من القهب .

حضرة صاحب اللوة سعد زغلول باشا — لا يسق أمام هذا القرار الإجماعى إلا أن أقدم عبارات الشكر لمجلس الشيوخ ،
وأنرجو الله سبحانه وتعالى أن يوقفه وأن يوفى الوزارة مع البرلمان إلى أن يشتغلوا لخير البلاد . يشتغلوا لتحقيق الاستقلال التام
لمصر والسودان .

(تصفيق طويل حاد) .

(في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤) .

مجلس التو

لا يصح إدخال أى تعديل على أصل خطاب العرش . والجواب عليه : إما أن يكون قاصراً على الشكر ، وإما أن ينص في

الجواب على رغبة أغفها ، وإما أن يطلب شرح عبارة غامضة في الخطاب .

ولم يكرم عبيد القدى — اجتمعت لجنة الرد على خطاب العرش أكثر من مرة ، وعرضت عليها اقتراحات كثيرة ، أغلبها بتأييد
الخطاب . وسأتلو على حضراتكم اقتراحين تقدمنا من عضوين من مجلس النواب ، أولهما من سعادة محمد صدق باشا النائب عن الدائرة
الأولى من مركز الواسطى بطلب إدخال تعديلات على خطاب العرش . والثاني من حضرة شاكر غزالى بك النائب عن دائرة بنى محمد
طلب فيه إضافة فقرات على الخطاب ثم طلب حضرة سحب اقتراحه .

وقد فحست اللجنة جميع هذه الاقتراحات وتناقشت فيها كثيراً فحررت ألا تعبل تعديلاً أو تفسيراً في الخطاب ، وذلك بأغلبية ١٢
ضد ٣ ، طلب أحدهم تعديلاً في الخطاب ، وطلب الآخرون تفسيره فقط .

وأتلو على حضراتكم نص الرد الذى قرره اللجنة ، والخطاب للقدم معه من رئيسها :

حضرة صاحب للمالى رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لعالكم مشروع الرد على خطاب العرش الذى وضعه اللجنة للشكلة بمجلس النواب لهذا الغرض ، لعرضه على
هيئة المجلس في الجلسة المقبلة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

رئيس لجنة الرد على خطاب العرش

أحمد محمد خنبة

وهذا نص الرد :

باسم الجلالة

يتصرف مجلس النواب بأن يرفع لجلالتكم أسمى عبارات الولاء لمرشكم ، والإخلاص لشخصكم ، ومحمد الله تعالى أن أراد بالأمة
خيراً ، وخباها في إيمان نهضتها ملكاً دستورياً يؤيد حريتها ، ويرفع كلمتها ، ويمجد سالف مجدها . وإنه إن يواضع غبطتنا وعوامل قوتنا ،
أن يتوفر ذلك الاتحاد المقدس الذى لا انضمام له بين الأمة والعرش ، والذى لن يذبه الزمن إلا توتها ، والحوادث إلا قوة .

ويتقدم المجلس إلى جلالتكم بخالص الشكر على ما تفضلتم به من تهنئة نواب الأمة بذاك الثقة العظمى التي وضعها البسلامد فيهم ، والتي أقت بها عليهم أمام الله وأمام ضرائكم مشولية خطيرة وواجباً مقدساً ، هو أن يتخيروا أقوم السبل وأحكم الوسائل لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق) .

وإنه لمن دواعي البشر أن يفتح عهدنا الثياني بخطاب العرش الذي تفضلتم فأودعتموه من المبادئ وطرائق الاستصلاح ، ما يتفق مع مطالب الأمة ويساعد على تحقيق الأمان القومي (تصفيق) . وقد زادنا جرأً وطمأنينة على مصير بلادنا أن عهدتم جلالتكم بتنفيذ تلك الأغراض الثبيلة إلى وزارة من صميم الأمة وخيرة أبنائها ، يرأسها زعيم نهضتها وقائد فكرتها صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا . (تصفيق) .

وإننا لنبتذل إلى الله تعالى أن يحفظ بالنهاية عرشكم ، وبالإقبال ملككم ؛ وأن يجعل عهدكم عهد دين وعز وبركة (تصفيق) . على الشمس افندى - أريد قبل أن تنظروا في مشروع الكتاب للضمن لجواب المجلس على خطاب العرش أن ألفت نظر حضراتكم إلى مسألة شكلية تتعلق باقتراح صدق باشا . (أصوات : لم يتل الاقتراح) .

على الشمس افندى - هذه مسألة شكلية أريد مرضها أولاً ولا شأن لها بالموضوع . (أصوات : نسمح الاقتراح أولاً) .

عهد صدق باشا - لا محل للكلام في شكل اقتراحى قبل أن يتلى على المجلس وأنولى شرحه بنفسى . ولم يكرم عبيد افندى - أتألو على حضراتكم نص الطلب للقدم من صدق باشا بشأن تعديل خطاب العرش . طلب مقدم من عهد صدق باشا النائب عن الدائرة الأولى من مركز الواسطى بمديرية بنى سويف بإدخال تعديلات على خطبة العرش .

التعديل

« لتحقيق المطالب القومية بقوة الحق وعناية الله القدير في الاستقلال التام لمصر والسودان الذى هو جزء لا يتجزأ من للملكة المصرية » فى الدستور وفى قانون الانتخاب » .

لهذا نطلب إدخال تعديل على خطبة العرش قبل الفقرة التى تبدئى بكلمة : « وطى مصر أن تتبوأ ... الصبارة الآتية : » ومن الواجب أيضاً أن ينظر فى إصلاح الجيش وتمزيه وفى إعادة البحيرة ومنشأتها بما يتناسب مع حالة للملكة حاكم ومعنى » .

الأصل

(١) وردت الصبارة الآتية فى الفقرة التى تبدئى بهذه الجملة : لهذا يحق لى ... « لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مخلوة من الرجاء فى الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير » .

(٢) والصبارة الآتية فى الفقرة التى تبدئى بهذه الجملة : ومن أهم وظائفكم ... « أن ينظر فى قانون الانتخاب » .

(٣) لم يشر خطاب العرش بكلمة عن الجيش والبحيرة ، وما يلزم لها من الإصلاح والتعزيز وللنشآت .

وستنصل ذلك وتشرحه فى جلسة المجلس فى اليوم الذى يحدد للمناقشة فى خطبة العرش ؟

الإمضاء

محمد صدق

تحريراً فى ١٩ - ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤

على الشمس افندى - طلب صدق باشا إدخال تعديلات على خطاب العرش بتغيير بعض فقراته وإضافة عبارات جديدة عليه وهذا طلب لا يصح للمجلس أن ينظر فيه لأنه ليس من اختصاصه أن يدخل أى تعديل على الخطاب وإنما الذى خوله له الدستور فى المادة ٤٢ منه لكي يظهر المجلس رأيه فى هذا الخطاب هو تهم رد يتضمن جوابه عليه . وهذا الجواب إما أن يكون قاصراً على الشكر لاعتبار ما جاء فى خطاب العرش متفقاً مع رغبة المجلس وهذا هو التأيد .

وإما أن ينس فى الجواب على رغبة أغفل الخطاب ذكرها وهذا هو التعديل .

ولما أن يطلب شرح عبارات غامضة فيه وهذا هو التفسير .

هذه هو الطريق الوحيد الذى يتفق مع المادة ٤٢ من الدستور ويتطابق التقاليد التى تميز عليها المجالس النيابية الأجنبية والسير فى اتباع هذا الطريق واضح جلى لأن الخطاب أمر نهائى من جهة ومن جهة أخرى لأنه صادر من رئيس الدولة الأعلى ولا يليق أن يطلب تعديل فيه بانتزاع فقرات منه ووضع أخرى بدلا عنها ، ولذا نص فى الساتير على وسيلة أخرى لإظهار رأى المجلس فى هذا الخطاب وهو تقديم جواب يبرر المجلس فيه عن رأيه .

قد يقال إن صدق بإنشاء خطأ فى اختيار عباراته ولم يقصد إدخال تعديلات على خطاب العرش بالكيفية التى مرضها وإنما يريد أن يكون الجواب التضمن لرأى المجلس مشتملا على التعديلات التى قدمها فى اقتراحه ولكن خطأ كهذا لا يمكن أن تفعل عنه لأننا أعضاء فى هيئة نيابية ، فيجب على كل منا ألا يتقدم للجلس إلا ببارات صحيحة دقيقة ، كما أنه يجب على المجلس ألا يتساهل فى المسألة الشككية ، ولذا أترشح على المجلس رفض هذا الاقتراح وأطلب أخذ الرأى على ذلك الآن .

محمد صدق باشا — إن طلب اقتراح إدخال تعديلات على خطاب العرش ليس خطأ من محمد صدق وهو مسألة متجة فى جميع البلاد الدستورية سواء كان التعديل يقصد به تغيير جملة أو إثبات شيء ترك فإنه من حق المجلس أن يطلب إدخاله على الخطاب .

وما رأيت وما قرأت وما سمعت فى وقت من الأوقات ما قاله حضرة الضو المحترم عن المسألة الشككية من أنه لا يصح لنا أن ندخل على خطاب العرش تعديلا سواء كان بالهو أو بالإثبات ، وذلك لا أرى من المجلس أن يحرم من الكلام بل يجب أن يسمى .

وأما هذه المسألة الشككية فلما يقصد حرمانى من شرح اقتراحى ، وعلى كل حال فالرأى للجلس يقرر فيه ما يراه .

وليم مكرم عبيد افندى — يظهر أن حضرة صدق باشا لم يفهم حقيقة الاقتراح الذى طلبه حضرة على التمسى افندى إذ التصود بهذا الاقتراح هو عدم جواز إدخال تعديل فى صلب الخطاب ، لأننا بذلك نضع فى ثم تلك كلمات لم يقلها ، لأن هذا لا يتفق مع التقاليد الدستورية .

أما أن صدق باشا أو الصوفانى بك يريد الرد على خطاب العرش فى الـ « Adresse » أى الجواب الذى تقدمه على خطاب العرش فهذا لا يتفق مع التقاليد الدستورية ولا مع العقل لأن الخطاب قد أتى وأصبح أمراً واقعاً .

عبد الطيف الصوفانى بك — لى كلمة فى الشكل فى هذا الموضوع لأن الخطاب تناول اسمى ، ولوجب علينا جميعاً أن نجعل جو الحرية واسعاً لأرائنا .

الرئيس — تكلم فى الشكل .

عبد الطيف الصوفانى بك — أيها السادة : تكلم حضرة الزميل على التمسى افندى ورأى أن خطاب العرش فى مصر يتبع فيه ما يتبع فى خطاب العروش فى الأمم الأخرى ، وعلى أن الدستور عندنا يتماشى مع هذا القياس ، ونرى أن حالتنا التى نحن عليها تختلف حالة الأمم التى تتنقلها مثلاً لنا .

حالتنا جديدة ، وعهدنا حديث ، وخطبة العرش ليست فاصرة على موضوعات تختص بالنظم الداخلية فى مصر ولكنها تتناول موضوعات أساسية فيما يبنى عليه من مستقبلنا .

خطبة العرش هذه إذا اعتبرناها خطبة عادية تصبح لحضرة الزميل أن يقول ما كان مستقداً على الدستور فى ذلك وعلى التقاليد النيابية فى البلاد الأخرى .

أما ونحن فى عهد جديد ، فيجب أن نحرم كل الحرص على قراءة الخطاب والتدقيق فيه لأنه ليس خطاباً عادياً .

(أصوات : هذا ليس فى الشكل) .

عبد الطيف الصوفانى بك — يجب أن نحترم النظام ، لأن الأمر أكبر مما تهدرون ، والأمر عظيم جداً .

خطاب العرش إذا اعتبرناه خطاب العرش فقط ، قلنا إنه فوق المناقشة وإت مركز العرش فوق للشوئية . وإذا نظرنا إليه باعتباره رأى الوزارة الشعبية قلنا إن الوزارة لها فى قوانينها ما تستحقه من الاحترام . ولكن المسألة مسألة البلاد . ونحن فى عهد جديد قد مر قبله عهد .

الرئيس — هذا خروج عن الموضوع .

عبد اللطيف الصوفاني بك — للموضوع يسع هذا بإشأ .

الرئيس — لا تخرج عن الشكل .

عبد اللطيف الصوفاني بك — يظهر أى ضيف الذاكرة .

(أصوات : لا ، لا) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — إخوانى : إذا اعتبرتم مطلب حضرة الزميل على الشمسى انضى من أن خطاب العرش ليس محلاً للنقاش ولا للتدليل ولا للتفسير ... (مقاطعة) .

(أصوات : لا ، لا) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — يظهر أى ضيف الذاكرة .

وليم مكرم حيد انضى — كل ما قاله حضرة على الشمسى انضى إنه لا يمكن إدخال تعديل فى صلب خطاب العرش ولم يقل بعدم إمكان تضمين رد المجلس تعديلاً أو تضييماً للخطاب . والاقتراح الذى قدمه صدق بإشأ يقصد به تعديلاً حرفياً فى خطاب العرش نفسه فكأنه بين بذلك أن الوثيقة ناصية وأنه يكلمها بكلمة وكذا فكون بذلك قد وضعنا فى فم اللام أقوالاً لم يقلها ، وهذا يخالف للتقاليد الدستورية . فللمجلس أن يسل أو يوافق على أن يضمن ذلك فى رده ولكن التعديل فى صلب الخطاب غير جائز .

عبد اللطيف الصوفاني بك — أنا مقتنع بهذا الضمير من حيث الشكل . وإنما فى الموضوع (مقاطعة) أقول إن البرلمان أن يدخل من تلقاء نفسه ما يسمى تعديلاً أو تضييماً لغتية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على اقتراح حضرة على الشمسى انضى ؟ اللوافق يقف .

(وقتت الأكثرية — تصفيق حاد) .

الرئيس — الكلمة لسلامه ميخائيل بك .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لى كلمة فى الموضوع .

الرئيس — دورك بعده .

سلامه ميخائيل بك — حضرات الزملاء الأجلاء : سمعتم حضراتكم تقرير اللجنة التى اختبتموها لتضع لكم الرد على خطاب العرش . وقبلتم تقريرها كما قيتم قبل الآن خطاب العرش شفه بالتصفيق . ومعنى ذلك أنكم تؤيدون خطاب العرش كما يؤيدون الرد الذى أعدته اللجنة . وفى الواقع فإن خطاب العرش وتقرير اللجنة جديران بالاستحسان وخلقان بالإعجاب .

إن التعديل الذى يقال بوجود إدخاله على خطبة العرش أو على الرد الذى أعدته اللجنة ...

(أصوات : لا وجود لهذا التعديل فلا تتكلم فيه) .

إلى أريد أن أقول كلمة عن النتيجة للفتحة التى قامت حول كلمة الأمانى القومية التى ذكرت فى خطاب العرش ...

(أصوات : لم يحصل شيء من ذلك فى المجلس) .

إذن أتم لا تقيمون لهذه الضجة وزناً ؟ وهذا يسرى جداً .

عبد اللطيف الحناوى بك — نحن نوافق على عدم التعديل .

سلامه ميخائيل بك — اخفقا ، اتفقنا . إذن فأنا أقبل كلامى إلى ما بعد سماع ما عساه أن يحصل من الاعتراض على الرد على خطاب العرش .

(تصفيق) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — سادى وزملائى : قلت ، مجارة لزملائى الشمسى بك وليم انضى أن خطبة العرش هى كلام جلالة الملك خاصة ، وأنه لا يصح تعديله

(أصوات : لم يقولوا ذلك) .

لا . قالوا ذلك . وقالوا إنه صادر من فم حلاقة للث .

(أصوات : لا) .

فلهذا الاعتبار يصح لي ولكل فرد من حضراتكم أن يقول إن جلالة الملك وكلامه فوق النقاشه وفوق الشولية . ولكن لدينا خطبة تسمى خطبة العرش يجب أن نسير في نظرها كما يفعل غيرنا في البلاد المستورية .

أرجع فأقول إن خطبة العرش عندنا مسألة أساسها النظام الجديد ، وبلادنا كانت قبل هذا العهد بلاداً لأمة أخرى سيادة ايمية عليها وكانت النظم التي تسير عليها البلاد في هذا العهد

(أصوات مقاطعة : هل نحن نبث في التاريخ) .

ليس هذا مما يليق مسدوره من أعضاء مجلس النواب المصري وأنا لي الحق في الكلام ولا بد أن أفتح محني إذا صح وجود حرية للآراء . وإذا أردتم أن تقرر أن ليس للحرية وزن فلنكم أن تقولوا ذلك وهو غير بكرامتنا وسيجلب على القائل قوله . الحرية عامة وهي لنواب خاصة ولهم أن يتالوا وإلا فلا يمكنهم أن يتالوها لسواهم . ولم يكن التهورس حجة مقنعة أم هل يراد تمكيد دى ؟

الرئيس — سأطبق اللائحة فيمن يخل بنظام الجلسة . فإن ذلك واجب قبل كل شيء . تكلم بآبك بناية الحرية .

عبد الطيف الصوفاني بك — قلت إننا في العهد الماضي كانت بلادنا تخضع لسيادة ايمية لتركيا وكان عندنا فقط احتلال وهذا إلى أن جاءت الحرب العالمية قادمة من ادعى بحقوق علينا وقوا بحماية . ثم قالوا بإنشاء الحماية . ونحن الآن في عهد جديد فإذا نسبه ؟ وعلى أى شيء ترتكز ؟ أخرج من هذه المقدمة لأدخل في التفسير في خطبة العرش وأعلن على ما جاء في : « وأهنيك منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التي حازوها لتؤلفوا أول برلمان مصري » . فأقول بأن هذا أول برلمان مصري لنا ليس يصبح لأنه كلنا برلمان مصري في سنة ١٨٨١ هـمته يد الاحتلال ولنا يكون هذا البرلمان ليس بأول برلمان مصري . وأما القول : « بأنه تأسس على المبادئ المصرية » فأرى أنه يتناقض مع ما استكرانه جميعاً من وضع الدستور على مبادئ رجيية لأننا قبل أن نخفف منه أشياء كثيرة من حقوق الأمة ، وقبل أن تخفف منه مادة السودان ، قلنا بأنه وضع على مبادئ رجيية فإذا حكمنا لنطلق الآن فالأمة وفي طليعتها الوفد وفي مقدمته رئيس الوزارة قالت إن الدستور بني على المبادئ الرجيية لخلوه من أركان الاستقلال لنسحق حقوق الأمة ولنسوس في نصوصه . فما هو التصود من المبادئ المصرية ؟ إذا تركنا ذلك دون أن نفضل ما فهمه وما يفهمه غيرنا أو نؤوله بتصريح ٢٨ فبراير يمكن القول والحالة هذه بأنه أول دستور من نوعه . وأن ترك عبارة المبادئ المصرية ، دون تفسير أو تأويل معترض عليه لأن المبادئ الرجيية تحقق وجودها فيه إذ يلزمنا أن نزيل ما يفهم من أن هذا الدستور هو وليد تصريح ٢٨ فبراير ، هذه ملاحظتي على الدستور أى على أنه « أول برلمان أسس على المبادئ المصرية » أرفع عن نفسي بها كل شك والرأى المجلس (ضحك) . وقال الخطاب « لقد وضعت البلاد فيكم قبة عظيمة وألقيت بها عليكم مسئولية كبرى ، فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرهما إذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بتمناه الصحيح ولا شك أنكم ستجلبونها بروح من الحزم والحكمة والروية وأنكم ستجدون من أم مسبلاتها الاعاد للقدس التي لا انضمام له » .

الرئيس — لك نصف ساعة فقط .

عبد الطيف الصوفاني بك — من الآن ، لأنك عطلتني شوية (ضحك) .

فأنا أخبر أن تطبيق الاستقلال التام على صيغة المضارع يحصلنا بيد من عن حركة الأمة وعمما أعلنته من الاستقلال ونحن نريد ألا يكون لنا أساس إلا إرادة الأمة فالأمة في سبيل الاستقلال تارت والأمة تحت كل شيء والأمة تادت بالاستقلال فهذا هو في رأى أول العهد وأساس المستقبل . ويحسنا نخرج من أى تعديل يلزمنا من غير إرادتنا وغير أعمالتنا . إذا أخذتم برأى مع لنا أن هول جهوراً إن تصريح ٢٨ فبراير لا وجود له

(أصوات : لا وجود له) .

ولكن من الأشياء الموجودة فعلا والأشياء النفقة أمور تطلق به فليتنا أن نتركه وهل هناك ضرر في أن تقول في الرد إن تصريح

٢٨ فبراير لا وجود له

(أصوات : لا وجود له) .

(أصوات : لا تصرف تصريح ٢٨ فبراير) .

عندى دليل يضمن أقول بوجود أمور تتعلق به وهى قانون التوضيحات الذى هو موجود فعلا فيجب أن أعكس إذن برفض تصريح

٢٨ فبراير .

(أصوات : هذا خارج عن الموضوع) .

(أصوات : شوف لنا حاجة غيرهه) ، (ضجة) .

رئيس الوزراء — يامعالي الرئيس ، يجب أن نصنى للصوفانى بك وأن تأمر الأعضاء بأن يسمعوا لكلامه .

الرئيس — يجب ألا تقاطعوه وأتركوه يتكلم بقية الحرية .

عبد اللطيف الصوفانى بك — إخوانى : معارضتى زهبة فيجب أن تجاوبوا من صدوركم مكاناً لقولى ولكم الكلمة العليا .

الرئيس — يجب ألا تضيق الوقت فى كلام فارغ .

عبد اللطيف الصوفانى بك — هل كلاًى هذا فارغ ؟

الرئيس — لا . كلامهم (ضحك) .

عبد اللطيف الصوفانى بك — إذا قلنا الأمانى القومية لمصر والسودان فلماذا يجب علينا أن نجعل لها تفسيراً هو الاستقلال التام

لمصر والسودان . فالسودان عندنا فى المثل الأول من الناية والأهمية لأنه مصر ، ومصر السودان .

(تصفيق) .

قول ذلك لوجود وجهات نظر عند بعض الساسة من المصريين إذ يجتربون حل المسائل شيئ : حل مسألة مصر شيء وحل

مسألة السودان شيء آخر . ويجب النظر إلى اعتبارات قد مرت بخصوص اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة . لأن مصر وقت هذا التصرف

لم تكن تلك الشخصية السياسية المتصادمة على أعيان أو أملاك .

قد يقال إن مصر تشكو من الاستعمار فكيف تطلب استعمار السودان ؟

وعن قول أبدأ فالعلاقى التاريخية والقومية والدينية وكل شيء يجعلهما بذاً واحداً ولا يمكن التفريق بينهما . تطلب الحرية لنا

والسودان (تصفيق) .

فلماذا طلبنا الاستقلال لمصر والسودان فلماذا تطلب رفع يد الناصب والظلم عنا وعن إخواننا .

ترك الجيىبى بنير إصباح فى الخطاب ، وبير أن يجعل النظر فى إصلاحه وفى هويته من المسائل الأولية . وقد يقال بأنه ترك فى

الخطاب أشياء كثيرة من مسائل لم تصل ورجع رأى فيها لحضراتكم لكنه يجب علينا أن تطلب التعديل فى مسألة نظام الجيش وهويته

لأنه للظهر الوحيد للدفاع عن البلاد وهو قوة البلاد للمادة ويمكننا هذه أن نرى على من يقول إنه يدافع عن بلادنا فإذا جعلنا

نظام الجيش من المسائل الأولية كان هذا عملاً مفيداً فى ذاته ومنع ادعاء أى مدعى بأنه يدافع عن بلادنا .

إخوانى يمكننى أن أقول إنى فرغت من ملاحظاتي فيما رأيته وإجياً إدخاله فى الرد على خطبة العرش وما رأيته من واجبات . وقد

تدعونى هذه الظروف إلى أن أرجع بكم لمسألة تاريخية فى محضر جلسة الجمعية التشريعية التى عقدت بمنزل صاحب البوكة سعد زغلول باشا

وما أذكركم الآن إلا لتبصروا نموذجاً لأعمالنا الحاضرة وغداً بأعمالنا للماضية وهى الجمعية للعرف نظامها وانتخابها وأن أعضائها لم يكن

من خفيهم النظر فى سياسة البلاد . أتو عليكم هذا المحضر وألفت نظركم إليه لتأخذوا منه ذكرى وعبرة .

محضر جلسة الجمعية التشريعية

فى الساعة الرابعة والديقة عشرة من يوم الثلاثاء الموافق ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨

(٩ مارس سنة ١٩٢٠) انقضى الجمعية التشريعية

محمد صبرى أبو علم اقضى — اقرا اقترارات فقط .

عبد اللطيف الصوفانى بك — اسمعوا فهذه جلسة تاريخية :

انضمت الجمعية التشريعية بمنزل حضرة صاحب السعادة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية للتخبط ورئيس الوفد المصري بحضور حضرات الآتية أجازهم :

إبراهيم سعيد باشا . حسين واصف باشا . قليق فهمي باشا . رانغ عطيه بك . فتح الله بركات باشا . حسين هلال بك . حسن سيف افندي . الدكتور محمد أمين بدر بك . محمود الأتري باشا . المحمد بشارة الطحاوي بك . عمر مراد بك . متولى حزين بك . عمر خلف الله بك . إبراهيم علي بك . محمد محمود بك . حنفي منصور بك . محمد علام بك . علي التزلاوي بك . ميتوث حنا بك . محمد رشوان الزمر بك . إسحاق أباطه باشا . محمود أبو حسين باشا . عبد اللطيف الصوفاني بك . الشيخ محمد شاكر . محمد السيد أبو علي باشا . عبد الرحمن عوض بك . الشيخ عبد الفتاح الجبل . علي شواربي باشا . حافظ للنشاي بك . أمين سامي باشا . منصور يوسف باشا . يوسف أصلان قطاوي باشا . زكريا نامق بك . عبد السلام الملايلى بك . محمد كمال أبو جازيه بك . طنطاوي طنطاوي بك . إبراهيم دويدار بك . علوي الجزار بك . محمد أميت أبو ستيت بك . محمود هلم بك . محمد محفوظ باشا . عبد الرحمن محمود بك . ميشيل لطف الله بك . محمد النياوي بك . محمد علي سليمان بك . للصري السحدي بك . مصطفى بكير بك . محمد عزام بك . كامل صدق بك . حسين الشريسي بك . محمد عبد الحافظ مذكور باشا .

الرئيس — الوقت قرب من الانتهاء .

عبد اللطيف الصوفاني بك — وقد انتخب لرئاسة الجلسة حضرة صاحب السعادة إبراهيم سعيد باشا بصفته أكبر الأعضاء سناً ولأعمال السكرتارية حضرات : فتح الله بركات باشا . حسين هلال بك . محمد عبد الحافظ مذكور باشا بالإجماع .
(مقاطعة وأصوات : لا لزوم لذكر الأسماء) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — والله أنا قصدى شريف لأن هذا عمل تاريخي عظيم من أمتكم .
وبعد ذلك أعلن سعادة الرئيس افتتاح الجلسة ، واقترح محمد عبد الحافظ مذكور باشا إيقاف الجلسة خمس دقائق حداداً على من انتقل إلى رحمة الله من أعضاء الجمعية في مدة عطلتها فأوقفت الجلسة خمس دقائق .
أعيدت الجلسة وتلا سعادة فتح الله بركات باشا اعتذارات واردة من أصحاب السعادة والوزراء : أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية على لسان صاحبي السعادة إبراهيم سعيد باشا وفتح الله بركات باشا الذين دعيهما لحضور الجمعية . طلبة سعودي باشا . محمد شريسي باشا . مرقس سميكه باشا . محمد عثمان أباطه بك . ولقائك تليت جملة تفرغات واردة من جهات متعددة من أعيان وجوه القطر بإظهار شعورهم نحو الجمعية وتضامنهم معها واحتجاجهم على للشروعات التي آلت الأمانة .

ثم تناحلت الجمعية فيما عرض عليها من اقتراحات حضرات الأعضاء وقررت فيها ما يأتي :

أولاً — أن الجمعية التشريعية تعتبر الحماية التي أعلنتها إنجلترا من تلقاء نفسها على مصر عملاً بطلا لا قيمة له من الوجهة القانونية .
(تصفيق حاد) .

ثانياً — تهر الجنية أن البلاد المصرية التي تشمل مصر والسودان مستقلة استقلال تاماً وفقاً لقواعد الحق والعدل والقانون . وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر في وجوده من الوجهة القانونية وليس من شأنه إلا أن يزيدنا تمسكاً به .
(تصفيق) .

رئيس الوزراء — المحضر الذي تلى عليكم فيه استقلال مصر والسودان .

عبد اللطيف الصوفاني بك — أنا لا أعترض .

الرئيس — إذن تترف .

عبد اللطيف الصوفاني بك — ناكاً نتجج الجمعية على تطلعيها وعلى كل القوانين والنظم التي وضعت في أثناء تطلعيها ومدورها من غير عرضها عليها .

رابعاً — نتجج على كل الاعتداءات التي أصابت البلاد وأبناءها سواء أكلن الاعتداء واقعاً على النفس أم للدال أم أي نوع من أنواع الحرية .

خامساً — نتجح على البدء في مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وفقاً تاما حتى يث في المسألة المصرية ويمرض الأمر على الهيئة الثابية التي عتل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية :

- (١) لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل أن توافق الأمة عليه .
- (ب) لأن هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفرداً ولا مصلحة مصر وحدها ولا مصلحة الاثنين معاً وقد قامت عليها اعتراضات قية واقتصادية وسياسية ومحية من كثيرين ومنهم رجال من الإنجليز ذوو للكانة الذين أثبتوا بأن هذه للمشروعات ضارة بالبلاد وإنه لم يقصد بها سوى مصلحة الأجنبي وقائمة أصحاب رؤوس الأموال والشركات من الإنجليز .
- سادساً — قررت أن كل عمل قامت به أو تقوم به الهيئة الحاكمة ويكون فيها مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالحهما يعد لتواء ولا يلزم الأمة في شيء فالأمة وحدها صاحبة الشأن في تقرير كل ما يتعلق بأموالها الحاضرة والمستقبلية .

سابعاً — تقرير الجمعية لإبلاغ هذه القرارات إلى الجهات الآتية :

(١) الوفد للمصرى في باريس .

(٢) رئاسة مجلس الوزراء .

(٣) قنصل البول في مصر .

(٤) الصحف المصرية .

(٥) كبريات الصحف الأجنبية خارج القطر .

(٦) سكرتارية الجمعية التشريعية لحفظه بسجلاتها .

رئيس الوزراء — فانك شيء في آخر المحضر فلقراءه .

عبد اللطيف الصوفاني بك — والله سهوت وما تركته عمداً .

ثامناً — إرسال تشراف لسادة رئيس الوفد المصرى يباريس لشكر الوفد على ما قام به من الأعمال (تصفيق حد) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — يا إخواني لم أكن قاصداً بتلاوة محضر هذه الجمعية ضياع وقتكم النمين إنما لي غرض وهو أن الجمعية التشريعية التي عطلتها يد القوة وأوقفها يد الاستبداد اخلست وقتاً تحت صليل السيوف وبين صفوف الجيوش الإنجليزية التي كانت تمتدى علينا في بيوتنا وفي بلادنا لتقرر هذا القرار الشريف .

الرئيس — أنت خرجت عن الموضوع .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا ، لا يا باشا . الجمعية التشريعية تحت هذه التأثيرات والاعتداءات قررت هذا القرار وغرضها أن يكون موصولاً إذا أبحت لها الفرصة وأن يكون نذيراً لنا وذكرى ونبراساً وعبرة فواجب علينا ألا نترك شيئاً غامضاً مادام يتعلق بمصلحة البلاد سواء في خطبة العرش أو في أعمال الوزراء .

الوزارة عزيزة علينا ومنا ومن أعز أبناء مصر لكن البلاد أعلى وأسمى منها لنا أقول لكم راجعوا خطبة العرش ولا تتسرعوا في الرد عليها فلنأخذ خاتمة من كل شيء يتفق مع أمانيتكم أو أمانى البلاد .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى ما فيه خير مصر والسلام .

على نجيب افندى — سادى : إنكم مسمعون أقوال الممارضين وفهمتم ما قامت عليه من الأسس ووعيتم خطاب العرش وتقرر اللجنة فيه والآن يطلب منا أن تبين ما إذا كان خطاب العرش حقيقة يد ما مسموع من أقوال الممارضين شاملاً لكل ما تتطلبه البلاد من الأمانى فإذا كان شاملاً وجب علينا تأييده وتأييد مشروع الخطاب الذى أعده . يقولون إن خطاب العرش ناقص ، ناقص ولا بد من تفسيره حتى تلمسنى البلاد ، قول ظاهره حق وباطنه يرمون به ألا تلمسنى البلاد إلى قول زعيمها ، وأن هذا القول لا يشتدل على تحقيق أمانى البلاد .

(تصفيق) .

كلا ، فدون ذلك خطر التناذر للبلاد واثمة من زعيمها الذى قامت على رأسه وأكثفه حركة البلاد وأمانها وقت أن كان الناطق بتلك الأمان يهرق دماءه فى الشوارع والبيوت .
(تصفيق)

قام بصوت قوى عال سمعته البلاد من أنصاها إلى أنصاها وسمعت للممورة من أولها إلى آخرها . يقولون بعد ذلك إنه لا يؤدي الترضي المقصود — كلا . إن لنا أماناً وللبلاد أماناً قومية وقد فسرت في خطاب كثيرة للزعيم وفي محضر رسمي في مجلس آخر وفي أقوال مشبوهة هنا رسمياً حيث نادى بحياة ملك مصر والسودان فكان الواجب بعد ما سموه من التفسير في مجلس الشيوخ أن يكتفوا بذلك .
نم يا حضرات الأعضاء تلك الأمانى القومية التى وضعت في خطاب العرش إنما هي عبارة واسعة جداً تسع كل شيء حتى الملحقات التى ينادى بها الحزب الوطنى وقد نسع من الأمان ما لم يتم بذهنا إلى هذه اللحظة . فنية ممعطة يقصد بها المارضون غير ظاهريها (فنية) . فنية لم نشعر نحن بها تلك الأمانى القومية لم يرغبى منها شيء وإنى أتمنى قولى بهذه العبارة : إننا كانت الأمانى القومية فيها عيب فليس في قصرها وإنما في سبها وما كان للزعيم أن ينضمها إلى ليحفظ بها في المستقبل ، حتى إننا كانت لنا أمانى أخرى كانت هذه العبارة تسبها .
(تصفيق) نم يا حضرات المستشارين (ضحك) نم أيها السادة ، اسمعوا ، جاء في هذه الخطبة ما يشير إلى ما أقول وقد ورد في آخرها جملة لا تصح أن يفوت علينا الترضي الذى قصد منها .
» إن مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة » .

هذه عبارة مقصودة تم عن تلك الأمانى التى لم يؤت بذكرها في الخطاب ولكن لم يد الجاب عنها . حينئذ هناك من الأمور ما لم يذكر في هذا الخطاب وذلك ما تذكرونه في قلوبكم وعلى صفحات صدوركم . قالوا الجيش وكأنه لم يذكر في الخطاب مع أنه لو تمنا في جملة » اليوم تدخل في دور تنفيذ التطلعات النائية التى قررها الدستور ولا رب في أنها تبشرنا بإقبال عصر جديد من القوة والسعادة » لعلنا أن الجيش ذكر . لما هي تلك القوة ، اقتصادية فقط ، أم سياسية فقط ؟ (تصفيق) .

قالوا حضراتكم إنه لا يشتغل على استنكار تصريح ٢٨ فبراير ونحن لا نفر لآن لتصرع ٢٨ فبراير أترأ ولا وجوداً . والوند الذى مثل البلاد قد استنكر هذا التصريح ورئيسه هو الآن رئيس الحكومة والوند ، وهو ذو الرأىين قد أبد استنكاره .
راجسوا الخطاب تنبؤاً هناك جملة لا يلتفت معناها ولا يعرفها إلا من كانت قلوبهم مع الحركة الوطنية وزعيم البلاد :
(مقاطعة من عبد اللطيف السوفانى بك) .

أنا لا أقصد الحزب الوطنى . » وعلى مصر أن تتبوأ مكاتبها بين الدول لإيجاد علاقات الوداد معها من غير تفضيل ولا تمييز بخلاف مبدأ الاستقلال التام » — أبعد ذلك يقال إن تصريح ٢٨ فبراير محتاج لاستنكار ؟ كلا ، فإن العبارة واضحة في أن أساس العمل عمل الوزارة والمجلس إنما هو قائم على الوصول إلى أن تتعامل الدول معنا على أساس المساواة بلا تفضيل ولا تمييز بينها وما ذلك إلا باعترا ف الدول جمعاء باستقلالنا التام . فهذه العبارة على ما فيها من معان واسعة لا تدل إلا على ذلك . وعلى هذا أرى أن خطاب العرش لا يقبل في الإجابة عنه تعديلاً فإنه اشتمل على المعانى التى ندور عليها رضى حركة البلاد ووجداناتنا وأمانتنا واستقلالنا قد اشتمل على جميع ذلك .

عبد الرحمن الرافى بك — سادى الأجله :

أستكم بينكم وأنا لت مطرأ بل مؤدأ ومفسراً .

أستكم بينكم وأرجو أن يكون معلوماً بيننا علم اليقين أنه مهما اختلفت آراء النواب فيما يتعلق بأسلوب الجواب على خطاب العرش فإن هناك أمرين لا يختلف فيما اتان : وهما إخلاصنا لجلالة الملك ، وفتحنا التامة برئيس الأمة . رئيسنا الجليل سعد زغلول باشا .
(تصفيق حد) .

أما إخلاصنا لجلالة الملك فهو فوق تنازع الآراء وقد أقسمنا الميعن علناً على أن نكون مخلصين لجلالته وأن نؤدى أعمالنا بالذمة والصدق فليتنا أن نرى بقتنا . وأما الوزارة فلا يوجد في البرلمان ولا في مصر من لا يلقى بها هامة تامة لأنها بلا جدال أقوى وزارة وطنية تولت زمام الأمور فعلى وليدة إرادة الأمة تحرمة التبعة الوطنية وحسبا هامة وطنياً تينة على أن رأسها دولة الرئيس الجليل (تصفيق حد) هذه هي الحقيقة التى أشعر بها وهذه هي عقيدتى أقولها بكل صدق وإخلاص والله على ما أقول شهيد .

سادى : إذا سمعتم إذن أن بعض النواب طلب تعديلات أو تفسيرات في خطاب العرش فلا تظنوا أن مصدر ذلك عدم ثقة بالوزارة — كما أنها السادة فأتا في عهد دستورنا الحديث يجب علينا أن نتبع التقاليد الدستورية في البلاد التي سبقنا في الساتير فنحن قد أخذنا نظام خطاب العرش عن إنجلترا تلك البوة العريقة في النظم الدستورية وقرأنا في هذه التقاليد أن خطبة العرش عند ما تنلى على المجلس يتناقش فيها ويطلب فيها تعديلات وتفسيرات لا تدخل في صلب الخطبة حقيقة كما قال الأستاذ ولم عيب لأنها وثيقة ملكية لا يمكن أن تصل إليها يد التعديل أو التبديل إنما هي رغبات وأمانى يذكرها أعضاء البرلمان في جوابهم على خطاب العرش وكثيراً ما أدخلت هيئة البرلمان الإنجليزية وهي مجلس اللوردات والنواب مجتمعين أمانى لم ترد في خطاب العرش ولم يعتبر ذلك عدم ثقة بالوزارة لأن التعديلات التي تسمى مركز الوزارة هي التي تتناقش مع مبادئها أو التي يذكر فيها صراحة أن الوزارة لا تتمتع بثقة البرلمان . فمثلاً إذا طلب البرلمان في رده على خطاب العرش أن يبدأ حرية التجارة يجب أن تشر عليه الحكومة وكانت الحكومة من المحافظين عد هذا أنه تعديل يتناقض مع الثقة بالوزارة لأنه مناقض لمبادئها . وكذلك إذا تضمن التعديل أن المجلس لا يولي الوزارة تحت التامة كما حصل ذلك في وزارة بلويون فإن المجلس قال صراحة إن مستشاري جلالة الملك لا يسمعون بقضته فاعتبرت الوزارة ذلك عدم ثقة بها واستقالت .

فأقول يقولون إن كل تعديل أو تفسير يفيد عدم الثقة بالوزارة ليسوا على صواب .

أقول هذا أيها السادة ليقع جميعاً أنه مهما اختلفنا على أسلوب الرد على خطاب العرش فأتا متفقون على الثقة التامة بوزارة الشعب التي يرأسها صاحب البوة الرئيس الجليل . إذن أرجو أن تسمحوا لي وأنا كما قدمت لكم مؤيداً ومفسراً أرجو من حضراتكم أن تضيف عبارة بسيطة على جواب مجلس النواب تتضمن بعض الأمانى التي لا تختلف مطلقاً مع مبادئ الوزارة . لقد كنت عضواً في لجنة الرد على خطاب العرش وتلوت بإعجاب الجواب الذي أعده زملائي وقلت إنه لو أضيف إليه بعض فقرات تدل على بعض أمانى ورغبات تجول في خواطر النواب فإن الجواب يكون أوفى في نظري مما هو الآن .

وهذا لا يدل مطلقاً على أننا نترضخ لخطاب العرش أو لا نثق بالوزارة بل إن السبب هو أن للسياسة لغات كثيرة فلفه العرش تخلف عن لغة الوزارة ولغة الوزارة عن لغة البرلمان ولغة البرلمان عن لغة الصحف فإذا أجل خطاب العرش الأمانى القومية فمن الممكن أن مجلس النواب يطلب لفات التفرغ إلى بعض الأمانى التي تنفق اتفاقاً تاماً مع مبادئ الوزارة . سمعتم أيها السادة أن بعض طلابي التعديل يطلب أن يذكر في الرد على خطاب العرش إمكان إصلاح الدستور . ومن منا لا يوافق على إصلاح الدستور وهذا وارد في الدستور نفسه ؟ وطلب آخرون أن يبنى بالجيش . ومن منا ينكر أن الجيش له أهمية كبرى ؟ وهناك مسألة أخرى ألقت إليها نظركم وهي أن البرلمان بصفته ممبراً عن إرادة الأمة يجب أن يكون أكثر تفصيلاً من خطاب العرش . وأقول أكثر تفصيلاً في مسألة خطيرة جداً أشار إليها إخواني الذين تقدموني وهي : ما رأى البرلمان في تصريح ٢٨ فبراير ؟ فنحن لا يمكننا بصفتنا نواباً أن نمر على خطاب العرش دون أن نذكر شيئاً عن هذا التصريح الذي يعد وثيقة بلطها الحكومة البريطانية إلى حكومة مصر لهما قيل فيه فإنه متفرع عن إعلان ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٤ الذي بمقتضاه أعلنت إنجلترا حمايتها الباطلة على مصر . فهو وثيقة معروفة لا يمكننا القول أنه مدفون على الخفاء لأنه أعلن للدول كما أعلن لنا .

هذا التصريح أعلن انتهاء الحماية ولكنه أعلن أن إنجلترا تستبق في يدها أربع مسائل بصفة مطلقة وهي : حماية المواصلات الإمبراطورية ، الدفاع عن مصر من كل اعتداء أجنبي ، وحماية الأجانب في مصر والسودان . وذكر في التصريح صراحة أن الحماية المضرة تبقى على ما هي عليه حتى يتم الاتفاق بشأن هذه النقط الأربع — وهي في الواقع أركان الحماية الفعلية والقانونية . وقد ربيت إنجلترا علاقتها مع مصر على أساس هذه الشروط الأربعة ، وعلى ذلك أمكنها أن تحصل على قانوني الضمانات والضوابط ، وأن تتزع من الدستور نص السودان . فإذا نحن إجمعتنا في أول برلمان ولم نذكر أي استنكار لتصریح ٢٨ فبراير يعتبر سكوتنا إقراراً منا به . ونكون قد فرطنا في حقوقنا في الحال . أما في المستقبل فإذا لم يتم الاتفاق بيننا وبين إنجلترا فستبقى الحماية كما أعلنت في التصريح . أو عبارة أخرى تكون الحماية مضروبة علينا إلى أن يأذن الله بزلولها .

فرجائي بمناسبة الرد على خطاب العرش أن نذكر فيه كلمة تدل على أننا لا نتصرف بهذه التعديلات . وإذا لم توافقوا على ذلك فقرر على الأقل بمناسبة هذه اللقطة أن مصر ليست مقيدة بهذه التعديلات .

وأعتقد أنه إذا ذكرنا ذلك في جوابنا على خطاب العرش فإن هذا يكون قوة كبيرة ومستنداً هاماً ينعج القضية المصرية ويشد أزر الفلاطين في مطالبهم بتحقيق الأمن القومي .

لذلك أقترح أن يضاف إلى هذا الخطاب العبارة الآتية :

« وإنا لملتزمون بمبادئنا ودخول الدستور في دور التنفيذ آملين أن تسير النظم الدستورية في سبيل الرق والإصلاح المنشود في عهد جلالتهكم السيد . وإنا لملعونون لله ورجاء أن تحقق الأمة أمانها القومي . وأن تحظى في تحقيقها غير مقيدة بالقيود الواردة في نصري ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » .

هذا الاقتراحى عرضته عليكم بكل احترام ولكم الرأى الأعلى .

وأختم كلامى بالابتهاك إلى الله أن يؤيد دولة الرئيس الجليل في مهمته الكبيرة ، وأن يحقق على يديه الأمن القومي وهو الاستقلال التام لمصر والسودان .

محمد عبد الرحمن الصباحى اقضى - مع التواب الآن خطيباً جديراً بكل احترام ، وهو حضرة الزميل المحترم الراحل بك الذى يرى أن في خطبة العرش زيادة لمستزيد ؛ وأن في بعض عباراتها غموضاً وأن بعض كلماتها يحتاج إلى تفسير ؛ ذلك شأن الهامى يريد لكل كلمة تفسيراً ؛ ولكل عبارة إيضاحاً لينى دلالته على أساس متين .

إن طلب الإيضاح والإيضاح لشيء مشكور ، بل إنه لشيء ضرورى أيضاً حتى كان في الأمر ما يمكن أن تريب معه معالم الطريق ومقاطع الحق .

عند ذلك تصبح الاستزادة من الصراحة لازمة .

ولكن الزميل المحترم ليس فيما يطلب أمام أمر كهذا . إنه أمام أمر صريح يحيط به التوضيح والتفسير من كل جانب . أراد لكلمة الأمن القومي في خطاب العرش تفسيراً وإيضاحاً . ولم يكن أول من أراد ذلك . قد قدمه في هذه الحيلة فرسان . فقد قيل في غير هذا المجلس إن خطبة العرش هي الوثيقة الرسمية الوحيدة التى يصح لنواب الأمة الاستناد إليها في تصرف سياسة الوزارة وتبين خطتها ، وأن الرجوع إلى بيان الوزارة لمعرفة سياستها غير جائز ما دام هذا البيان قد وضع ، وأعلن قبل اجتماع البرلمان ، ولم يمرض على نواب الأمة .

عجيباً ، ألم يعد بيان الوزارة وثيقة رسمية يصح الاعتناد عليها لشيء سوى أنه وضع وأعلن قبل أن يفتح البرلمان ؟ أين كنا يوم أن طلع سعد على الأمة بذلك البيان ، أكننا نياماً ؟ أكانت الأمة نائمة ؟ ألم تكن قد اختارت بعد نوابها ؟ ألم يكن في البلد نواب ؟

لأنها سياسة خطيرة تلك التى تريد أن تضرب ببيان الوزارة السعدية عرض الأفق .

يفترون إن البيان كائن لم يكن . فهل يريدون أن يمحروا سعداً من عهد قطعه على نفسه في ذلك البيان وقبلته الأمة وسجلته مكبرة مهللة ؟

يقولون فسروا لنا القول ، واشرحوا لنا الأمن . حقاً لقد أصيب هذا البلد بداء التفسير والزيادات ، وراجت فيه تجارة التعت والإضافة . كنا فيما مضى نطلب الاستقلال ولا نطلب على هذه الكلمة مزيداً . وكان كلنا يفهم معناها . وماهى إلا أشهر وألم حتى أخذتنا حمى التفسير والتعت فرحنا حول الاستقلال التام . ثم تدرجنا إلى الاستقلال التام للطلق . وإنى لأعجب كيف لم نصل بعد إلى حد الناداة بالاستقلال التام للطلق الشامل التام .

الاستقلال كلمة لا تحتاج إلى تفسير ونسوت . وكذلك الأمن . أقول الأمن وأعني بها القومية المصرية .

إذا أردتم لكلمة الأمن القومي تفسيراً ، وكنتم في شك من معناها الصحيح فلوا من شتم من أبناء هذا البلد وبناته . سلوا الفلاح في غيطه ، والعامل في مصنع ، والكاظم وراء مكبه ، والطالب في مدرسته ، والراثة في خدرها ؛ بل سلوا الطفل في حزن أمه فلا تسموا إلا جواباً واحداً : وهو أن تلك الأمن القومي هي الاستقلال لمصر والسودان . فهل يكون الطفل في حجر أمه أكثر فهماً لهذه الكلمة الصريحة من نواب الأمة ؟

بالله قولوا ماذا قصد خطاب العرش بكلمة الأمانى القومية . هل فيكم من يقول إنه قصد الحماية أو عنى الانتداب ؟
 لقد قام من يطالب سعد زغلول بأشأن يصرح بأنه يريد الاستقلال ويأته لم يمن غير الاستقلال بكلمة الأمانى .
 بالله خبرونى إذا كان للأمة أمنية قومية غير استقلال مصر والسودان وأنا أوافقكم على أن كلمة الأمانى غامضة ناقصة . يطلب النائب المحترم الرافى بأن يزداد على خطاب العرش نص لتعديل الدستور وألا يكتفى فيه بالنص على تعديل قانون الانتخاب .
 إن خطاب العرش بحضرة الزميل هو عمل وزارى ، ولكنه وثيقة ملكية . خطاب العرش رسالة وجهها للكل إلى نواب الأمة . هي أول رسالة من هذا النوع . فهل كان بالإمكان أن يقدم ملك البلاد من نواب الأمة في الدور الأول لاجتماعهم ويطلب إليهم تعديل دستور جده هدية العرش إلى الأمة عند بزوغ شمس استقلالها .

أتريدون أن يقدم ملك البلاد من نواب الأمة ومخاطبهم بما معناه : إن ذلك الدستور الذى أعلنه ليس عققاً لأمانى الشعب . ولا متفقاً مع آماله وسألمهم تعديله حتى قبل تجريته ، وقبل أن تتاح للبلاد ونوابها فرصة واحدة يتبينون فيها غثه من مميته ؟
 أتريدون أن يقول الملك : لقد أعطيت البلد دستوراً أبتر ؟ لقد نصت فزيدوا وأغضت فصرخوا .

إن في الدستور ما يحتاج إلى تعديل . ذلك ما يعتقد كل واحد منا في هذه الدار وليس في هذا الوجود ما هو كامل . ولكن التعديل لا يتم طرفة ولا بد لنا من أشهر تمنها في درسه ومراقبة تطبيقه لمعرفة ما يجب علينا إدخاله فيه من تعديل .
 وبعد فإن النص على تعديل الدستور وارد في صلب الدستور نفسه . ولو رجع حضرة النائب المحترم إلى المادة ٥٦ من الدستور اقرأ فيها ما يلى :

« للملك وللكن من المجلسين اقتراح تعديل هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى » .
 وللادة التى تلى هذه للادة قول :

لأجل تيسير الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية للطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وبالتحديد موضوعه » .

إذا كان في الدستور ما يحتاج إلى تعديل فهل نحن بحاجة إلى من يدعوننا إلى ذلك التعديل . وفي هاتين اللادتين اعتراف لنا بحقنا الصريح بدون أن نحتاج لتفصيل هذا الحق إلى دعوة جديدة أو تأييد جديد ؟
 إذا أردنا التعديل فلنا وحدنا أن نتفق عليه وفقاً لما ورد في النص فنجره سواء وردت إشارة إليه في خطاب العرش ويان الوزارة أو لم ترد .

عبد الحيد سيد افندى — أيتها الزملاء : لم يفكر أحد منا مطلقاً أن يخلق القرايل للوزارة الحالية تلك الوزارة التوريديها أغلبية المجلس الساحة ، بل المجلس بأكله . ولا يوجد في البلاد حزب يطمع الآف في أن يتسلم زمام الأمور . بل إن الأمة بأسرها شيها وشيها ، رجلها ونسائها ، نوابها وهيئاتها المختلفة — الكل متفق رأياً على تأييد وزارة صاحب البولة سعد زغلول بأشأن (تصديق) لأن مصلحة البلاد تقتضى ذلك . ولكن أزعجتنا تلك الضجة النيفة التى امتلأت بها البلاد حول خطاب العرش وآراء النواب وليس في الأمر شئ جديد بل هو ما يقع في كل البرلمات . إذ لا يقل أن يتلى خطاب العرش بدون أن يكون للنواب رأى فيه . ولقد دهشنا أيضاً أن نحم تلك الضجة قبل أن يلم القانون حقيقة التعديل . وقبل أن تولب تلك اللجنة التى كلفناها بتحرير مشروع الرد . فإذا فكرنا في تعديل خطبة العرش أو تفسيرها ، فإنا لا نطلب إلى دولة الرئيس أن يدخل شيئاً جديداً لم يقله ولم يدع إليه في كل موافقة التى سبقت الانتخابات أو نتها وكلنا يعلم علم اليقين أن دولته مقتنع بأن السودان جزء لا يتصل عن مصر ، وأن اللطابة بالاستقلال التام تشمل مصر والسودان . ودولته هو الذى قال : إن السودان أزم لمصر من الإسكندرية . وقال في برنامجها السياسى الذى رضىه جلالة ملك مصر والسودان بموجب فتح البلاد تحتها الطبعى في الاستقلال التام لمصر والسودان والأمة تجرى وراء ذلك . وهذه خطة الوفد أى خطة الوزارة الحالية . فإذا أردنا أن تكون التصوص واضحة مطابقة لرأى دولته فلا نطلب شيئاً جديداً ولا نكلف الوزارة شططاً . كذلك إذا رأينا أن خطاب العرش يشير إلى تعديل قانون الانتخاب فلم نكن مخطئين . فإن دولة الرئيس الجليل صرح مراراً في كثير من مواقفه بأن قانون الانتخاب ناقص ، والدستور رجبى يجب تعديله ، فهل يصح أن يقال إننا خالفنا الوزارة وسياسها إذا طلبنا أن تكون

نصوص خطاب العرش واضحة لا تختمل شكاً ولا تأويلاً . خصوصاً أننا قادمون — كما يقول خطاب العرش — على مفاوضات سياسية يستغل فيها النصوص استغلالاً خفياً . لقد اشتمل خطاب العرش على مسائل كثيرة بين إدارية واقتصادية واجتماعية فهل تكون متمتتين أو متطرفين إذا طلبنا أن يشتمل على نص صريح بشأن السودان وبشأن الجيش ؟ فالجيش يدفع طمع الطامعين ، وبه نحفظ استقلالنا ، ويكون لنا مكان رفيع بين الأمم . وقد يظن بضنا أن في إغفال ذكر الجيش دليلاً على أننا سنكسر الدرع عن بلادنا لغيرنا . ولا ينبغي عنا أن نصريح ٢٨ فبراير للشوم لا يزال أمامنا وهو الذي تحول فيه إنجلترا : إن لها حق الدرع عن مصر . وهي تدفع كل تدخل أو اعتداء على هذه البلاد بالواسطة أو بغير الواسطة . وقد أبلست إنجلترا دول العلم أجمع أنها تدخل في الشؤون المصرية عملاً عادياً بموجباً ضدها .

أقصد كل ذلك تكون مطمئنين إذا لم نذكر اسم الجيش في خطاب العرش ؟ أم يكن من الحكمة أيها السادة ألا تستجيب الوزارة في تقديم ذلك الإنذار : إنذار النواب بالاستقالة إذا حصل تعديل أو تفسير في خطاب العرش قبل أن تترك اللجنة وللجلس الوقت الكافي للتفكير والبلث وتكوين الرأي في حرية وهندو ؟ إننا نطلب من وزارة الشعب أن تكون واسعة الصدر وأن تترك النواب يتمتعون بحقوقهم الطبيعية الدستورية .

الرئيس — انتهى الوقت وقد أخذت منه الكفاية .

عبد المجيد سعيد القدي — لم أتكلم أكثر من عشر دقائق وسأخسر .

وقد قال دولة الرئيس في برزاجه بنزوم بث الروح الدستورية في جميع الصالح ، وتعميد الكل احترام الدستور ، والخضوع لأحكامه وقواعده .

وقال إنما يكون ذلك بالقادة الحسنة ، وعدم السماح لأى كان بالإخلال بهذه الأحكام ولا بتفضيها .

إخواني وزملائي :

إن مجرد التصور أو التغير لا يترتب عليه استقالة الوزارة . ونحن مصرحون من الآن بأننا واثقون بها همة تامة ومجرد التعديل لا يمكن أن يكون هدم همة بالوزارة .

إن دول العلم وخصوصاً إنجلترا ترقبنا . وإن خطبة العرش هي البرنامج السياسى للدولة ، والمحلة التي نسير بمقتضاها . فيجب أن ن فكر وأن نبتعد عن الخطأ ما أمكن . ففي هذه الساعة الزهية يجب أن ندافع عن حقوقنا بكل شجاعة لأن مستقبل البلاد بين أيدينا ونحن مسئولون أمام الله والوطن والتاريخ .

إننا نحتاج الآن دوراً خطيراً من أدق الأدوار فلنحكم ضابرتنا والله ولى التوفيق .

سعد زغلول باشا — زملائي الكرام . أقدم واجبات شكرى وشكر الوزارة : أولاً للجنة التي شكلت لوضع الرد على خطاب العرش . وثانياً لحضرات الخطباء الذين أعلنوا أنهم واثقون تمام الثقة بالوزارة الحالية ، أشكرهم من كل قلبي على هذه الثقة التي أعطوا أنها تامة . وباسم هذه الثقة والاستناد إليها أؤكد لكم أن خطاب العرش واضح واثق مبرر عن أمان الأمة جميعها .

(تصفيق طويل) .

وإن في وضحه مع زملائي حافظت كل المحافظة على الإجابة عن أمان الأمة كما ينبغي ، والدليل على ذلك أنك استحسنتموه عند ما سمعتموه وكنتم متروكين لمواظمتكم الشريفة . استحسنتموه استخاضاً تاماً : ذلك لأنكم رأيتموه مبرراً عن آرائكم . وقد قال بعض خطبائكم إن الضميريات التي تردونها غير مخالفة لنص الخطاب ، أعني أنها داخلة فيه فإن كانت داخلة فيه فلماذا تلك الإضافات ؟ ثم تخشون ؟ أرجوكم أن تتأكدوا أن الخطاب لا يقيد غير الوزارة الحاضرة بحيث لو استقالت فلخطاب لا يقيد وزارة أخرى . فلما نرى الإضافات التي تردونها أو يريدونها ؟

لماذا تطلب ولنى حيد ؟ الشخص الذى تملنون الآن أنكم واثقون به همة تامة . أليس كذلك ؟ إن هذا المايج للتشريف بخطابكم لا يستطيع مادام متصرفاً بفتحكم التامة أن يقبل شيئاً يضرها أو يشوبها .

(تصفيق طويل) .

لو قبلت ذلك — مهما حسنت نيات القائلين لكنت غرأً ولا يليق بك أن يكون زعيمكم غرأً ولا يليق بي أن أكون غرأً تخدعي الأفاويل .

يقولون نحن مقبوضون على مفاوضات . ليست هذه أول مرة تخاوضنا فيها وحفظنا حقوق الأمة كاملة قبل أن يكون للأمة نواب غيرنا (تصفيق وهتاف) فمن غشى الحاشون ؟ ومن يخاف الحافون ؟ وأي عبارة في الخطاب يمكن لنا أن نرتكز عليها ويكون معناها — إذا تركت كما هي — مفسراً بصلحة البلاد ؟ أروني ؟ فإني لا أرى أي عبارة إذا تركت وشأنها تكون عملاً للتلاعب . أي لتلاعب زعيمك الذي تفتنون به (أصوات : حشاً وحشاً وكلاً) .

أنا غفور بهذه الثقة ، غفور كل الغفر وهذه الثقة ضللت لأن أكون دائماً عندها ، لأنه ليس في الوجود أثمن ولا أغنى ولا أعلى من أن تتقأ أمة بأينها . (تصفيق حاد) .

هنا أريد أن أحدث لحضرة زميلي صوفاني بك فبا أشار إلي من الأقوال لأرجعه . وإن كان ما سأقوله ليس داخلاً في الموضوع . نحن قلنا في خطاب العرش « أن الدستور تأسس على اللبدي الصرية » فلم نقل أنه تأسس على أحسن اللبدي الصرية ولا قلنا إن كل مبادئه طبق اللبدي الصرية .

قلنا « تأسس » ولم نقل جاء طبق اللبدي الصرية . حقا إن أساسه من اللبدي الصرية لأنه حفظ حرية الفكر ، حرية القول ، حرية العمل ، حفظ المساواة ، حفظ للأمة سلطتها ، قرر مبدأ للثوية — الوزارة . تأسس على هذه اللبدي ؟ ولكن جاءت فيه أحكام وقواعد تنصف من هذه اللبدي وجيدها ، هذا شيء آخر .

يجب لي أن أقول إنه تأسس على اللبدي الصرية . ويمكن أن أقول بعد ذلك إن فيه عيوباً .

اعتقد بصفة كوني إنساناً وزعياً ورئيس حكومة أن في الدستور عيوباً . وقد أوافقكم إذا طلبتم التعديل . وللتعديل طريقة في الدستور . فلذا كنتم ترون أن هناك أوجهاً للتعديل فليكن أن تناقشوها وتهدموا اقتراحاً بها ليتناقش فيه جلكم . ومجلس الشيوخ والحكومة يترجم ، بل أنا أعدكم أن أكون معكم في تعديل ما سبق لي أن استكرته .

أيها الإخوان ، أيها الغفلاء : هل كان يروقتا في أول يوم انتخابنا فيه مجلس النواب واحفظنا فيه بالدستور أن نقول إن الدستور معيب ونجمل لللك هو الذي يقول ذلك ؟

ننتقل الآن للشقطة الأخرى الخاصة بتصرع ٢٨ فبراير . اعترضت على هذا التصريح ووصفته كوني رئيس الحكومة أقول إننا لسنا مرتبطين به ، ولقد أشرت إلى هذا للنبي في خطاب العرش إذ جاء فيه :

« إننا مستعدون للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد . فلما كان هذا التصريح قيداً فقد صرحنا بأننا ندخل في المفاوضات أحراراً منه ، وإن لم يكن قيداً فلا شأن لنا به » .

زيادة الجيش وقوته : ألم نطلب شيئاً يخلق بذلك ؟

نحن نادى بالاستقلال التام لحدود السودان . ومنى هذا أننا نسمي لنكون دولة مستقلة لا يمتحنها حلم ولا يمنع الاعتداء علينا أجبي . فلذا كان هذا هو ما نسمي إليه فكيف يقال إننا لم نتر إلى الجيش وقوته ؟ أيتقن الاستقلال إذا تركت حدود البلاد بغير جيش يحميها ؟

عندكم طريقة لتقوية الجيش وزيادة البحرية بل الطيران أيضاً ، سيرعرض عليكم مشروع للبرازية ، فلما كانت هناك رغبة ومصلحة للبلاد في زيادة الاعتادات فاطلبوها لتقوية الجيش وغيره ولا شيء يمنع من ذلك .

إخواني :

أرجوكم أن تتقوا معكم لما أقول ، كلامكم هنا ليس كلام رجل غير مسئولين . بل أنتم مسئولون عن كلامكم وطلباتكم ، فافرضوا أنكم طلبتم من الوزارة طلباً وكان التصديق منه تبسيطاً — لا صريحاً الله — فهذا التبسيط لا يكون لها وحدها بل يكون لكم أيضاً . أما إذا

كان الأمر يتعلق بى وحدى وكان قصد الطلاب تعجيزى ولم أفضل فيكون قد أعجزنى فعلا ، ولكن هناك طلبات (لا أقول ذلك بمناسبة الجيش) لا تتعلق بى وحدى ولا بالوزارة ، بل تتعلق بالأجانب وبالقول الأجنبية . فأرجوكم أن تستمعوا بما عليكم من مسؤولية . إننا طلبنا طلباً قوياً "أن أخذنا" ، ولكن يجب عليكم أن تبصروا في هل يمكنكم أن تسبوا فيه إلى النهاية ، وأن تتحمل البلاد مسؤوليته لإننا كنتم بعد إنسان النظر وبتدقيق الفكر نجدون في تنفيذ مصلحة فأقدموا عليه وأمرنى بتفنيته وأنا أخذنا وأرى الشرف في تنفيذه . (تصفين حاد) .

يمكن للكتاب في جريدة أن يكتب ما يريد ، لأنه غير مسئول ، يستطيع أن يكتب ما يحبه أشد وطنية منى ومنكم وأنه لا يطلب للبلاد السودان وحده ، وإنما يطلب بما وراء السودان ، بل قطعة من أوربا أيضاً ، يمكنه أن يقول ذلك لأنه غير مسئول . ولكن نائباً في مجلس النواب المصرى يدعو إلى أمر ومحمل إخوته عليه يجب أن يذكر أنه مسئول هو وإخوانه إننا قبلوه . وإذا كان في رأيه خطر على البلاد كان هو وإخوانه مصدر ذلك الخطر وعليهم جمع نتائجهم .

أشير بعد هنا إلى قانون التصويتات .

استكركت أنا وزملائي قانون التصويتات ولا زلت إلى الآن أستكره .

(تصفين) .

لم تكلف الوزارة السابقة بأن جعلته قانوناً بل جعلته معاهدة بين مصر وبريطانيا ، فهل يمكننا أن نقضى معاهدة بمجرد أن زغولنا نعلم الحكومة وقال إنه استكر هذا القانون فلا ينفذ هذه المعاهدة !

هل تأخذون على عاتقكم مسؤولية ذلك وأنا في الحال أأخذ البوالة الإنجليزية به ؟

لقد بحثت أنا وزملائي الأمر كما ينبغي وحفظنا فيه حقوق البلاد ، قلنا إن الوزارة الحالية لا نرى هذا القانون ونعتبره مرهقاً للخرضة عتاقاً للمستور ، ولكن اجتناباً لسوء التفاهم تجاه الوزارة أن تنفذ منه ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد للكتبة بشرط حفظ الحق لها في مناقشة هذا القانون في المفاوضات للقبلة .

(تصفين) .

هنا ما استطعنا فعله وقد قلنا به قبل أن يطلب منا طالب لأننا استكركناه ونستكره .

وهناك طرف آخر يمكن أن يكون في مصلحتى أن أبوح به ولكن إعلاؤه ليس في مصلحة البلاد فأرجو وقت آخر . وستفون منه أنا قد حافظنا كل المحافظة على حقوق البلاد .

أجركم أيها السادة أوت الثقة التي وضعتوها فيّ وأعلنتوها هي في عملها ، وأسأل الله أن يمد في حياتنا جميعاً حتى نحصل على حقوقنا جميعاً .

(أصوات : آمين ، آمين) .

الشيخ عبد الحميد البان — بإحضرات الأعضاء :

(أصوات : يقفل باب للناقشة) .

(فوافق المجلس على إقفالها) .

(أصوات : تؤخذ الآراء على اللواعة على رد البجعة) .

(أصوات أخرى : تؤخذ الآراء على التعديل أولاً) .

الرئيس — المحالف لشرع الرد الذى عرضته اللجنة يقف .

(فوق ثلاثة أعضاء ، وهم حضرات : عبد اللطيف السوفال بك ، ومحمد عبد الجليل أبو حمرة بك ، وعبد الحميد سيد ائندى) .

الرئيس — للوافق على مشروع الرد يقف .

فوق جميع الأعضاء عدا الثلاثة للتقدم ذكرهم .

فوافق المجلس بهذا (بين التصفيق الحاد) على الرد الذى وضعت اللجنة .

ولم يكرم عبيد ائدى — لجنة الرد على خطاب العرش فتخرج بهذه المناسبة أن يقام أثر تاريخى لسعد باشا داخل البرلمان تخليداً لذكوره يقال فيه « إنه استحق تحدير الأمة وشكر الوطن » . فمن يوافق على هذا الاقتراح فليقف .

(فوقت الأعضاء) .

سعد زغلول باشا — أنا كل شكر لحضراتكم .

(فى ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤) .

التصديق على مضبطة المؤتمر يجب أن يكون فى جلسة اليوم نفسه ضيفاً لصدوره من الهيئة نفسها ، لا من غيرها .

جلسة العدد الرابع البرلمان — تراجع للامتناع فى هذا على المادة ١٢٢ .

(فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦) .

إذا تعددت الدورات البرلمانية والوزارة بآلية فى كراسيا ، فلا تكرر الحكومة فى خطابات العرش المتتالية ما سبق لها أن

صلته فى خطاب العرش الأول ما دام أن منهاجها هو هو بينه ، لم يطرأ عليه تغيير ولا تحويل .

تليت مكتبة وارودة من لجنة الرد على خطاب العرش هذا نفسها :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لديكم مشروع الرد على خطاب العرش الذى وضعت اللجنة للشككة بمجلس النواب لهذا الغرض رجاء عرضته على هيئة المجلس فى الجلسة المقبلة .

وهذه للنسبة أحييت دولكم علماً بأن اللجنة قد اختارت حضرة وليم مكرم عبيد ائدى مقررًا لها .

وتفضلوا بإسحاب الدولة قبول عظيم الاحترام ؟

رئيس اللجنة

وصفا واصف

الرئيس — الشككة لحضرة الأستاذ وليم مكرم عبيد مقرر اللجنة .

للقر — حضرات الزملاء : اجتمعت لجنة الرد على خطاب العرش ورأت بعد البحث والتدقيق أن لا عمل لإدخال أى تعديل أو تغيير عليه لأنه جاء وافيًا بالمرض المقصود منه باعتباره متممًا لخطاب العرش السابق الذى عرض على حضراتكم وواقتمت عليه بالإجماع . والواقع أن الخطاب الحالى هو تفصيل لما قدمت الحكومة من أعمال وما اعترمت تنفيذ من مشروعات أو ما دعت إليه الضرورة من إجراءات إزاء تطور الحالة المالية فى البلد ، لهذا رأيت اللجنة أن خطاب العرش السابق ما زال قائمًا ، وما زالت الحكومة مرتبطة به ، وما الخطاب الحالى إلا مفسر له .

وبناء عليه كلن الرد مختصرًا ومفيدًا أو هو على الأقل ما نعتقد أنه مفيد ، وإتانا نعرضه على حضراتكم ولكم الرأى الأسمى ، وهو :

« بإسحاب الجلالة

يتشرف مجلس النواب بأن يرفع جلالته آيات الشكر على عبارات الرضاء عن أعماله التى أنعمها والحطة التى جرى عليها فى الدور الفائت ، وعلى اهتمام حكومة جلالته بالسعى فى تنفيذ رغباته واقتراحاته وعزمها على التضافر مع البرلمان على تأييد المستور وتوطيد نتاليده . وقد تجل المجلس الإشراف على تحمين العلاقات الخارجية — خصوصاً مع بريطانيا العظمى — بحسن التفاوض ، لأن نفعه بالوزارة تجعله على الاعتقاد بأن هذه الإشارة مبنية على ما تحققت أثناء سير العمل من احترام حقوق البلاد وإتجاه القصد إلى تأييد استقلالها .

والجلس ينتهل إلى الله تعالى أن يطيل في طلال العز عمركم ، ويؤيد بقوة الدستور ملككم ، ويحمل عهدكم عهد حرة
ومجد ورياء ؟ سكرتير اللجنة ومجلس اللجنة
ولم تكلم عبيد وصفا واصف

محمد حافظ رمضان بك — من عهد أن وجدت الحياة النيابية في البلاد واجتمع أول مجلس للنواب وألقى فيه خطاب للعرش
وضع هذا الخطاب أمام النواب والحكومة معا للهمة الخطيرة لتحقيق استقلال البلاد . ثم جاءت خطابات العرش كلها بعد ذلك تهيج
هذا التهج نفسه وهي مجمدة لهذا العهد . وهو عهد مذكور في كل منها بل مبين للحكومة والتواب أن الواجب الأول إنما هو العمل
على تحقيق هذا الاستقلال . وأذكر جيدا أن وزارة من الوزارات ألقى في عهدها خطابان للعرش ورد في كل منهما هذا العهد نفسه
صرحاً واضحاً . ولأن أثنى كثيراً باحضر النواب أننا بعد أن سمنا الآن خطاب العرش وهو خال من هذا العهد ، أن يقال أو يغم
أن المجلس قد تخلى عن تلك الهمة الخطيرة التي ارتبط بها في أول عهده بالحياة النيابية .
الرئيس — هل لاحظ حضرة العضو المحترم ما جاء في آخر الرد .

محمد حافظ رمضان بك — نعم .

مصدقون باحضر النواب أنني وأنا أنكم الآن مناقشاً خطاب العرش أشعر شعوراً عميقاً بأنني بين عاملين : عامل الواجب
المجرد عن كل اعتبار ، وعامل المصلحة — مصلحة الدستور نفسه . ذلك الدستور الذي هو وليد للتأبم والذي لا يزال في مهده محفوظاً بها .
أقول هنا لأنني أريد أن أزيل ما قد يتسرب إلى الأذهان من أنني إنما أسير في طريق الإغراق والقالة ولكنني أعلم جيداً أنه إذا كان
الإغراق والقالة يؤذين الحياة النيابية فإن التسليم والاستسلام قد يذهبان بحسنات الحكم النيابي .

جاء في خطاب العرش في هذه السنة بصرى العارية أن الصلابة بين بريطانيا العظمى ومصر على أحسن ما تكون وإن حسن
التفاهم يزيد قوة وتمكناً وأن روح الثقة للتبادلة تبدو جلية في كل الظروف والنسبات .

إن حسن التفاهم باحضر النواب أمر مرغوب فيه ولو لم تكن بيننا وبين بريطانيا تلك القضية الكبرى . ولكنني أثنى
ألا يكون هناك معنى لحسن التفاهم — إذا جاء من طرف واحد — إلا الاستسلام والتسليم في النهاية . لم أر أماناً من ظروف الصام
لماضي ولا التي قبله ما يسمح لي بالقول بأن حسن التفاهم قد زاد توثقاً وتمكناً . إنني أعرف أن حالتنا مع بريطانيا ودية كما كانت من
قبل . ولكن لا هي سلت بحقوقنا التي نطالب بها ولا نحن سلنا لها بما ندعيه من المركز الممتاز ولا غير ذلك .

إذا كان عند الحكومة من البواعث والأسباب ما حملها على التصريح بما جاء في خطاب العرش فإني لا أكون غافلاً إذا قلت
لمضراتكم بأنواب الأمة أن من الصواب أن نضمن ردّاً ورغبة المجلس في أن ينف على تلك البواعث والأسباب التي دعت الحكومة
إلى تصريحها هذا .

قد تجدون في هذا إحراجاً للحكومة ومن أجل ذلك أعرض اقتراحاً آخر وهو أن يتضمن الرد أن المجلس وإن كان يعلم أن الحالة
ودية كما كانت من قبل يود أن يشارك الحكومة في غفائها أو أنه وقف على الأسباب والبواعث التي حملت الحكومة على هذا
التصریح اللطيف .

إنني أرى في مثل هذا الإيضاح فوائد كثيرة . أولها أن تفتح الباب للحكومة لأن ينف المجلس على تلك البواعث والأسباب
إن رأيت ذلك مناسباً ، وكذلك يكون الباب مفتوحاً لبريطانيا نفسها .

إننا لم نقل إلا أننا نريد حسن التفاهم . بل نقول على عكس هذا إن حالتنا ودية كما كانت من قبل .

أؤكد لحضراتكم أنه ليس من الحكمة واللياسة ونحن في هذا الوقت الخطير ألا نتكلم اليوم عن خطاب العرش خشية أن
يحمل السكوت على أننا قد تخلىنا عن مهمتنا الخطيرة ولما أؤكد لحضراتكم أننا إذا قلنا دائماً بأن الصلابة بيننا وبين بريطانيا متمكنة
وأن الثقة متبادلة في الوقت الذي يقول فيه وزير خارجيتها « إن الحكومة البريطانية ترغب في أن تتعاون مع الحكومة المصرية »
ويقف في تصريحه عند هذا الحد . إذا قلنا جميعاً هذا القول وأبدينا الرغبة الثابتة في التعاون فإني أثنى أن نخرجنا للقالة في حسن
التفاهم عن العرش للصدود وفيه الخطر كل الخطر .

إن عبارة لجنة الرد على خطاب العرش بإحضرات النواب غامضة وفيها خطر . انظروا إلى قولها « وقد قبل المجلس الإشارة إلى تحسين العلاقات الخارجية — خصوصاً مع بريطانيا العظمى بحسن التفاوض لأن هتته بالوزارة تحمله على الاعتقاد بأن هذه الإشارة مبنية على ما تحققت أثناء سير العمل من احترام حقوق البلاد واتجاه القصد إلى تأييد استقلالها » أي أن الحكومة رأت أثناء سير العمل احتراماً لحقوق البلاد . أي حقوق هذه بإحضرات النواب ؟

إن كان التصود حقوقنا في الاستقلال فإننا لم نتقدم خطوة بل الحالة باقية على ما هي عليه . وإذا قلنا احتراماً لحقوقنا في التمتع بالاستقلال نكون قد قللنا أغسنا وإذا أردنا بالاحترام احترام حقوق البلاد فيما يتعلق بأمورها الداخلية فإن هذا بإحضرات النواب موضع الخطر وأخيراً أن يقال إن مجلس النواب في بدء حياته النيابية قد أخذ يتراجع ويقهقر رويداً رويداً حتى انتهى به الأمر إلى الاقتصار على تنظيم أحوال البلاد الداخلية . إن من الخطورة بإحضرات النواب أن يقف الأمر بنا عند هذا التصير فيخرجنا عن المهمة الأولى التي وضعت على عاتق النواب .

لهذا أرى إذا شئتم أن تأخذوا الرأي على ملاحظتي هذه .

الرئيس — ما هو التعديل الذي تريد أخذ الرأي عليه ؟

عبد حافظ رمضان بك — أريد أن يتضمن الرد على خطاب العرش العبارة الآتية :

« أن المجلس تلقى إشارة الحكومة إلى تحسين العلاقات مع بريطانيا العظمى بمرور وكان يود أن يشارك الحكومة في هذا التفاوض لو وقف المجلس على الأسباب والبواعث التي دفعت الحكومة إلى هذا التصريح اللطيف » .

الرئيس — هل تريد الحكومة الكلام في هذا الموضوع ؟

وزير الخارجية — إن الحكومة تحفظ بالرد على ملاحظات حضرة الضو جميعاً بعد انتهائه من إبدائها .

... ..
... ..
... ..
... ..

مصطفى الشوربجي انتهى — أريد الإذن بالكلام .

الرئيس — حضرتكم ضد مشروع الرد على خطاب العرش ؛ والواجب أن نسمع آخر ممن يؤيدون المشروع . والكلمة الآن لحضرة وزير الخارجية .

وزير الخارجية — حضرات الأعضاء الأجلاء : إننا سألنا في أن الحصة الخطبة التي ألقاها حضرة النائب المحترم حافظ بك رمضان فإن أرى أنها تلخص في الاعتراض على خطاب العرش في نقطتين : الأولى فيما يخص برنامج الحكومة عن استقلال البلاد ، والثانية فيما يتعلق بمسألة السودان .

وقد اقترضت حضرة أن الحكومة تشعر بخاوف كثيرة حملتها على الكوت عن هاتين السألتين الحيويتين . وإن أؤكد لحضرة الضو المحترم بأن هذه المخاوف لم تدرك إلا في خلد واحد وأن ليس لدى الحكومة ما يمنحها من ذكر مسألة السودان أو قضية البلاد . (تصفيق)

إن من تقاليد بعض البلاد الدستورية أن تفتح كل دورة نيابة بخطاب عرش توجهه إلى نواب البلاد . كما أن هناك بعض بلاد دستورية أخرى ليس هذا من تقاليدنا ففي البلاد الأولى يتضمن خطاب العرش برنامج الوزارة الذي تقدم به إلى النواب لتسأل تنهيم وتأييدهم في توليها زمام الأحكام . وقد تعدد الدورة البرلمانية والوزارة باقية في كراسيا فلا تكرر الحكومة في خطابات عرشها التالية ما سبق لها أن فعلته في خطاب العرش الأول ما دام أن برنامجها هو هو بيت لم يطرأ عليه تغيير ولا تحوير ، وعلى هذا الأساس تقتصر في خطابات العرش ، التي تلي الخطاب الأول ، على ذكر ما قامت به الوزارة من الأعمال وما جرت أو ما تجري عليه بشأنها . وقد نرى

الحكومة في بعض الأحيان أن من واجبا أن تصح على مسألة كلية وردت في خطاب العرش الأول وطال الزمن عليها دون أن تدخل في دور التنفيذ تفرى من الصلحة أمام النواب أن تعيد ذكرها لبيان الأسباب التي لم تمكنها من تنفيذ تلك المسألة ، وقد تضرع إلى التصريح بهذا أيضا إذا طال العهد عليها حدث شك في أن الحكومة مصرة على التنفيذ .

أما البلاد الثانية - أي التي تتكفي الحكومة فيها بوضع برنامج تخطي عند توليها الحكم - فإن الدورات البرلمانية تتوالى فيها دون أن يكون هناك تصريح جديد في كل مرة من جانب الحكومة .

ترون حضراتكم من كل هذا أن الوزارة الحالية قد اتبعت في هذا الدور التقاليد البرلمانية ولم يحل بمطارها شيء من المخاوف التي جالت في مخيلة حضرة الزميل المحترم .

ولذا تأملت حضراتكم خطاب العرش هذا العام فلماذا نجدون فيه ؟ نجدون أنه بدأ بتوجيه التحيات الطيبة لحضراتكم ويشكركم على مجهودكم العظيم الذي قمتم به في خدمة البلاد . ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الرغبات التي أبدتها وما عملته الحكومة وما لم تسهله لإزادها وأظهرت أنها لا تزال مجدة في تنفيذ تلك الرغبات وأنها ستقدم لكم ما تنتهي إليه من الأعمال .

ثم أشار خطاب العرش إلى هذا الحادث الأكبر الذي انتاب البلاد وهو الأزمة القطبية فصرح ما قالت به الحكومة لفرها .

ثم تكلم عن مشروعات الري - كل هذا فيما يخص الأمور الداخلية .

ثم انتقل الخطاب بعد إلى الكلام عن السائل الخارجية . وقد يكون من التسامح في التعبير أن أسمي هذه الفقرات مسائل خارجية لأن مسألة مصر مسألة داخلية ولها أهم شأن في البلاد .

ذكر هذا القسم من خطاب العرش العبارة الآتية :

« ويسرني أن أخص بالذكر لحضراتكم علاقة ما بين بريطانيا العظمى ومصر فإن حسن التفاهم بينهما يزداد قوة وتمكيناً كما أن روح الثقة للقيادة لا تزال تتوطد وتبدو جلية فيما يمرض من الظروف والفتنات » . هنا يا حضرات الأعضاء آثار حضرة الزميل الفاضل مسألة وهي أنه لا يفهم لماذا نذكر الحكومة في خطاب العرش مسألة حسن التفاهم بين البلدين . وإني لأعجب من هذا التساؤل من جانب حضرة فإن خطاب العرش الأول الذي أقره مجلس النواب - وكان حضرة عضواً في اللجنة التي وضعت مشروع الرد عليه ، ولله كان ممن وافقوا عليه - قد جاءت فيه عبارة حسن التفاهم كما جاءت في خطاب العرش الحالي لا كنتيجة ولا كغاية حتى يتسادل عنها حضرة الضو المحترم .

قد صرحنا أن واجب الحكومة إنما هو السعي لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام والسعي للوصول في أمر السودان إلى حل مرضية البلاد .

(تصفيق) .

وأن الحكومة عاطلة على ذلك وهي تعمل على إيجاد حسن التفاهم بين الأمتين وخلق الجو الذي يكون موافقاً للوصول إلى تلك الغاية .

محمد حافظ رمضان بك - إن ما أعترشت عليه هو العبارة الآتية التي وردت في خطاب العرش « أن حسن التفاهم قد ازداد تمكيناً » .

وزير الخارجية - لقد قلت إن حسن التفاهم ذكر كوسيلة ، النية منها تمكين مصر من التمتع باستقلالها التام . فجزاً على العادة التي اجتاحتها في خطاب العرش الأول ذكرنا حسن التفاهم في هذه المرة كما ذكرنا غيره من السائل الداخلية .

ويسرني أيها السادة أن أذكر لحضراتكم أن هذا الموضوع من خطاب العرش كان له أثره للتسليم . وأما البيان التفصيلي الذي يطلبه حضرة الضو المحترم في هذا الشأن فأظن أن حضراتكم جميعاً توافقوني على أنه ليس الآن موضع التفصيل فيه .

إن حسن التفاهم بين الأمتين أمر لا بد منه لتمكين البلاد من الوصول إلى التمتع باستقلالها التام . ولقد قلنا بهذا الواجب ولا يزال قائمين به وعاملين على تنفيذ ما أقررتونا عليه في دور الانقضاء الماضي .

قال حضرة المقرر أيها السادة إن خطاب العرش اليوم إنما يتجزأ مكملاً لخطاب العرش الأول وهو قول صحيح فلذا نحن لم نذكر السودان ولم نذكر فتح مصر باستقلالها لم يكن ذلك منا نسياناً أو لأننا لا نقدر ذكر هاتين السألتين حتى قدرهما ولكننا جربنا

وفق النظم الدستورية التي من شأنها كاسبق أن قلت إنه لا تتكرر للسائل ونحن نعتقد أن برنامجنا الأول هو البرنامج الذي ندين به أمام حضراتكم على الدوام .

(تصفيق) .

إننا نعتقد ونوقن ولكم في ذلك اليقين سواء أنه لا تقوم وزارة في مصر ويكون لها بقاء إلا إذا كان السطر الأول من برنامجها بل شعارها وتاج أعمالها السعي إلى تمكين مصر من التمتع باستقلالها التام والوصول إلى حل يرضى البلاد في أمر السودان .

(تصفيق حاد) .

مصطفى محمود الشوريجي اتحدى — يظهر أن لجنة الرد على خطاب العرش والحكومة متفتحتان معنا . على أن خطاب العرش غير وافي بالمراد منه إذ قال حشرة المقرر بأن الخطاب إنما جاء متمماً لخطاب العرش الذي تلى في الدور الماضي ، وقد وافقه دولة وزير الخارجية على هذا إلا أننا نقول إن هذا الاعتبار الذي جاء في آخر وقت والذي لم يرد له ذكر في خطاب العرش نفسه ولا في مشروع الرد الذي قدّمته اللجنة لم يقصد به في الظاهر إلا تبرير ما في الخطاب من هضم .

تمس المادة ٤٢ من الدستور على أن « للوكيل يفتح دور الانتقاد المادي للبرلمان بخطبة العرش في المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد » ومن هذا يتضح لحضراتكم أن كل دور من أدوار الانتقاد يجب أن يتلى فيه خطاب عرش فأتم ببناءه لا يحيل على غيره . هذا فضلاً عن أن التقاليد الدستورية التي سرنا عليها إلى الآن والتي قيل عنها في خطاب العرش أننا ساعون إلى الاحتفاظ بها — أن هذه التقاليد تضيي ذكر الاستقلال التام وحقوق مصر في السودان في كل خطاب من خطابات العرش . وقد وردت هاتان العبارتان في جميع خطابات العرش حتى الخطاب الذي تلاه دولة زيور باشا لم يخل من ذكرهما . وهذا وأنه يجب بإحضرات النواب مراعاة التقاليد الدستورية في خطاب العرش — وقد كنت أقرأ في أحد اللوائح الدستورية على خطابات العرش للستر تون فقرأت أنه يضع صيفاً مخصوصة لخطابات العرش ولهذه الصيغة تعاليد معتمة للجنة أن للستر بلارستون الوزير الإنجليزي للعروف أراد مرة أن يحذف من مشروع خطاب العرش عبارة لم يرها قيمة « كعبارة حسن التظام » فلم يجد إلى هذا ميلاً .

فما تقدم يتضح لحضراتكم أن نص الدستور والتقاليد الدستورية وما جرى عليه دولة رئيس المجلس في عهد وزارته لا تبرر عدم ذكر الاستقلال التام لمصر والسودان في خطاب العرش ، ولست أدري ماذا يضربنا من ذكر هاتين العبارتين ما معنا في مرض الكلام من اللياقة الخارجية ؟ الورق كثير والجبر كثير فما ضربنا لو أضفنا هاتين العبارتين لنشر بارتيلج كبير لذكرهما .

أها السادة : يقولون إن هذا الخطاب متمم للخطاب الأول ولكن هذا الرأي لا يمكن أن يتمشى مع نصوص الخطاب الحالي لأن به مسائل جديدة لا تفتق مع ما قيل في الخطاب السابق .

بين يدى الآن — بإحضرات النواب — خطاب العرش السابق الذي تكلم من العلاقة التي بيننا وبين إنجلترا وقد جاء فيه ما يأتي حرفياً « وستهم حكومتكم خاصة بالعمل على إيجاد الثقة المتبادلة بين الأمتين المصرية والإنجليزية وحكومتها ونهية الجوب الصليح لحسن التظام بيننا لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام » ومن هذا يتضح لحضراتكم أنه لا توجد أية إشارة إلى علاقة معينة بيننا وبين إنجلترا التي تدعى أن هناك علاقة تجعل لها مركزاً ممتازاً ترغب في تحديده وتنظيمه وقد كانت إنجلترا في كل ما جرى بيننا وبينها من المحادثات والمفاوضات لا تطالب بإيجاد علاقة جديدة ولكنها كانت تسمى إلى تنظيم علاقة تدعى أنها موجودة من قبل .

فلماذا قارنا ما ورد بخطاب العرش الأول الذي كان لنا شرف للمصادفة عليه بما جاء في الخطاب الحالي بهذا الخصوص رأينا أن عبارة الخطاب الأول لا تفرض وجود أية علاقة بيننا وبين إنجلترا بخلاف عبارة الخطاب الحالي التي تشير إلى وجود علاقة مخصوصة بيننا وبين إنجلترا . وإلى حضراتكم ما جاء في الخطاب الحالي « ويسرن أن أخض بالذكر لحضراتكم علاقة ما بين بريطانيا العظمى ومصر فلن حسن التظام بينهما يزداد قوة وتمكناً » .

الرئيس — هل يريد حضرة الضو المحترم أن يقول إنه لا توجد بيننا وبين إنجلترا علاقة مطلقاً ؟

مصطفى محمود الشوريجي اتحدى — أريد أن أقول ، إنه لا توجد علاقة خاصة متميزة بيننا وبينها ، وأرى أن في عبارة « ويسرن الخ » شيئاً من التكلف الظاهر خصوصاً إننا رجسنا إلى النص القرني (Celles qui existent) ، ولو أتى لا اعتبر هذا النص هو النص الرسمي .

الرئيس — هل تذكر أن هناك علاقة ؟

مصطفى محمود الشوريجي ائدى — أنكر وجود علاقة خاصة وأقول إنه ليس بيننا وبين إنجلترا علاقة إلا كما بيننا وبين الدول الأخرى .

تجب التفرقة بين الصلحة والعلاقة يمكن أن تكون لإنجلترا مصالح في مصر أكثر من غيرها ولكن ذلك لا يفضلها ولا يجعل لها مركزاً ممتازاً على غيرها من الدول ومن السلم به في القانون الدولي أن العلاقات بين بعض الدول وببعضها لا توجد إلا إذا نطقت باتفاق قانوني .

الرئيس — هناك فرق بين العلاقة والامتياز ونحن لا نتكلم الآن عن أى امتياز .

مصطفى محمود الشوريجي ائدى — إن العلاقة التي بيننا وبين إنجلترا لا تختلف عما بيننا وبين باقي الدول من علاقة وقد كانت هنا على ما أذكر رأى دولكم أثناء مفوضتكم مع وزارة المالية .

الرئيس — لم يقل أحد إن العلاقة التي بيننا وبين إنجلترا علاقة ممتازة ولكن لا جدال في أن هناك علاقة وإن كنت قد رأيت غير ذلك كان ذلك الرأى سخيفاً .

مصطفى محمود الشوريجي ائدى — هذا رأى لا أراه سخيفاً .

من المسائل التي تدعينا إنجلترا أن لها حق حماية المصالح الأجنبية (مناقشة) ألقت نظر حضراتكم إلى أنكم تسعون إلى المحافظة على الدستور ومن المبادئ الأساسية التي قررها حرية الرأى وللناقشة .

الرئيس — المناقشة حرة إنما الخروج عن الموضوع ممنوع .

مصطفى محمود الشوريجي ائدى — من عادى ألا أخرج عن الموضوع إذا تكلمت .

جاء في خطاب العرش السابق ما يأتى « وإنه ليسرني السرور كله أن أذكر لحضراتكم أن علاقاتنا بالدول الأجنبية على أحسن ما يكون من اللودة والوئام ، وأن رطايها متمتعون بتمام الراحة والعطمانية ، وسيكون من أعظم أفراس الحكومة توثيق تلك العلاقات الودية وتمتينها مع المحافظة على المصالح المصرية . كذلك ستحرص الحكومة على أن يشعر التزلاء الأجانب بأن الحكومة ساهرة على راحتهم وطمأنينتهم ، وأنها ستجهد للمحافظة على مصالحهم القسط الوافر من عنايتها » ومعنى هذه الفقرة أن حكومتنا دون غيرها على المسئولة عن راحة الأجانب فلم ذكر هذه العبارة في خطاب العرش الحالي لا يمكن أن يفهم منه إلا أن الحكومة تعمدت حذفها .

الرئيس — لا يمكن عقلاً أن تكون الحكومة قد أرادت أن تتخلى عن حماية مصالح الأجانب في مصر .

مصطفى محمود الشوريجي ائدى — كان يجب على الأقل وقد أغفل الخطاب هذه المسألة ومسألة السودان والاستقلال التام ، أن يشار فيه إلى أن هذا الخطاب متم للخطاب الأول .

لذلك أقترح على حضراتكم أن توافقوا على أن يذكر في مشروع الرد على خطاب العرش مسألة السودان والاستقلال التام وحماية المصالح الأجنبية وعلى أن هذا الخطاب متم للأول .

ولم يكرم عبيد ائدى — حضرات الزملاء :

سمعت الحليتين القصيتين اللتين ألقاهما حضراتا الزميلين الأستاذين حافظ رمضان بك ومصطفى الشوريجي ائدى غير أن هناك فصاحة أقوى وأصح من كل قول وهي فصاحة الواقع . ولا جدال في أنه لو كان هناك أى اعتراض على خطاب العرش لأنه ذكر أموراً وأفضل غيرها لكان هذا الاعتراض وجيباً قبل أن تقول الحكومة كلمتها أما الآن وقد سمعنا بيان الحكومة فلا محل لأى اعتراض .

تقول الحكومة إنها توافق على تفسير لجنة الرد على خطاب العرش وتقول إن الخطاب السابق لا يزال قائماً وما الثانى إلا تكملة له وأنها لا تزال مسئولة عن تنفيذ كل ما جاء بخطاب العرش الأول وقد أباين دولة وزير الخارجية لحضراتكم أن هذا متبع في البلاد المستورة الأخرى . فلماذا يراد بهذا ؟ أجب على رفق ؟ هذا لا أهمية له بعد أن قال دولة وزير الخارجية إن الوزارة لا زالت مقبنة بما جاء بالخطاب السابق فيما يتعلق بالسودان والاستقلال التام الخ .

هذا على فرض أن هناك عملاً للاعتراض ولكن هل هناك عمل له ؟ إنى أعتقد أن الممارسة عملة كل الإخلاص فيما أبدته ولكن هنا لا يأتى أن المعارضين مع إخلاصهم ليسوا على صواب فيما ذهبوا إليه لأن اعتراضهم قائم على مسائل لفظية وعبارات شكائية .

قال الأستاذ حافظ رمضان بك إنه يجب ألا يكون هناك تسليم أو استسلام . وقد آلتى هذا القول كما أعتقد أنه المحكم . في يوم حياتنا الدستورية بعد جهاد طويل ظهرت فيه الأمة بمظهر الرجولة الحق لا يصح أن يقال عن هذه الأمة إنها تسل أو تستسلم ، نحن لا نقالى في حقوقنا ولكنا لا نقصر فيها (تصديق) ليس هناك إفراط ولكن لا غريظ مطلقاً .

قد لا يصح لنا أن نهنر بأننا لسنا مغرطين في حقوقنا ولكن إذا قلنا غير هذا كذبنا على أنفسنا وعلى التاريخ . من العيب أن نذكر المجهود الذى قام عليها هذا المجلس والذى انتزعت الدستور من يد الاستبداد انتزاعاً . (تصديق) .

قال الأستاذ الشوربجي إن المادة ٤٢ من الدستور تنص على أن يستعرض الملك أحوال البلاد في خطاب العرش . هذا صحيح . ولكن ماذا يفهم من هذه المادة ؟ هل معناها أن تستعرض أحوال البلاد منذ عهد محمد على باشا الكبير ؟ أظن لا . إنما التصود من المادة أن تستعرض أحوال البلاد في الفترة التى اخضت بين تلاوة خطاب العرش الأول وبين تلاوة الخطاب الثانى وإلا كان كل تكرار تافلاً .

تقد استعرض الخطاب الحالى كل ما استجد في البلد من الأمور التجارية والزراعية وخلافها كما أنه استعرض كل ما نفذته الحكومة وما اعترفت بتفخذه وهذا متشعب مع نص الدستور .

ثبتت كلمة حما قيل بخصوص وزارة دولة زيور باشا . يشرف وزارة زيور باشا كثيراً أن تشارن بالوزارة الحالية . إذا كانت تلك الوزارة ذكرت السودان والاستقلال التلم في خطاب العرش فإنها قالت ولم تعمل . وإذا كانت ذكرت هذه الأمور حقيقة لما ذلك إلا لأنه كان أول خطاب عرش لها . وقد أكثرت الوزارة الحالية في الخطاب الأول من ذكر السودان والاستقلال التلم . وحرام أن تشارن بين الوزارة الحالية وتلكم الوزارة .

ثبتت نقطة أخيرة وهى الخاصة بالصناعة الوطنية إذ قال الأستاذ حافظ رمضان بك إنه كان يجب أن يذكر في خطاب العرش عنهم الحكومة على إنشاء مغازل للنسيج وتشجيع الصناعة الوطنية ولكن هذه للسألة قد عني بها الخطاب الأول عناية تامة وإلى حضراتكم ما جاء به خلاصاً بهذا الموضوع « يستضع حكومتى موضع البحث والدرس كل ما يرتبط بالأحوال المالية والاقتصادية وستنى كل العناية بتنفيذ ما يقتر الرأى على أنه خير طريق لتنظيم هذه الأحوال التى لا يخفى ما لها من صادق الأثر في الحياة العامة » . إلى أن قال « ولا يقل عن هذه للسألة أهمية للبلاد حماية القطن في زراعته والنظر في مشروعات الرى والصرف وتبدير الأنظمة الخاصة بتجارة الأقطان وترقية الزراعة والصناعة والتجارة بوجه عام وإيجاد اللواد الكافية للسكران الذين يزداد عددهم باطراد » .

هذا فضلاً عن أن الخطاب الحالى أشار إلى هذه للسألة فقد جاء فيه ما يأتى : « ونوق ذلك تحتهد حكومتى في اتخاذ ما يلزم من الوسائل والتدابير لمنع الأسباب المحلية التى تؤثر في التجارة تأثيراً سيئاً » .

وغير خلاف على حضراتكم أن الصناعة ليست إلا إحدى الوسائل التى يثير إليها خطاب العرش لمنع الأسباب التى تؤثر في التجارة تأثيراً سيئاً .

ولا أرى بعد ذلك حلا لاية إضافة أو تعديل في مشروع الرد على خطبة العرش . وأعتقد أن الوقت قد حان لأن نخلل من القول ونكتثر من العمل (تصديق) .

محمد حافظ رمضان بك — لست أدري في الواقع من منا يحق له أن يتألم . لقد ألتى قول الأستاذ ولهم مكرم إننى قلت إن هناك تسلياً أو استسلاماً مع أنى رجل إذا تكلمت فإنى أزن كل كلمة أقولها . لقد قلت إن المجلس إذا وقف موقف السكوت أمام نص خطاب العرش فقد يحمل هذا السكوت على محل الاستسلام أى أنى أخشى أن ينسب النير هذا الأمر إلينا .

وقد ألتى إنساناً ما قاله دولة وزير الخارجية لأنه لم يدبر مخفى شيء من المخاوف التى ذكرها ولم أقول إن هناك مخاوف بل قلت إنه يجب علينا أن نوقف بين الواجب المجرى من كل اعتبار وبين للسلمة المحنوفة بالمخاطر والسماح . ليس الوقت وقت عتاب وإنى أترك ذلك إلى فرصة أخرى ، إنما اللهم أنى وضعت ميماً لأخذ الرأى عليها . لم أقول إن حسن التقسام غير لازم بل قلت إن حالتنا ودية كما كانت من قبل فإن كان قد طرأ عليها شيء جديد فيجب أن يذكر لأنى أرى أن فى ذكر هذه العبارة فائدة ولكنى لم أسمع رداً على ذلك .

إن إثبات الواقع يفتح الباب لحسن التفاهم ولكن عدم ذكره مع الاستمرار على اتباع طريقة الإغراء من جانبنا فقط يؤدي إلى إيجاد سوء التفاهم .

قد لاحظت لجنة الرد على خطاب العرش ما لاحظته ولا يسع أي مطلع على مشروع الرد إلا أن يشعر بأن هناك بواعث جديدة ومن حق المجلس أن يتف على ما أردت إخراج الوزارة ولكن أردت أن أحفظ على كرامة المجلس وكرامة الأمة ، لهذا أردت أن نطلع على هذه البواعث الجديدة حتى يكون المجلس مطمئناً لمشاركة الحكومة في حسن التفاهم .

إبراهيم الهلباوي بك — كان لي الشرف أن كنت أحد أعضاء اللجنة التي أعلنت مشروع الرد على خطاب العرش وقد مر بمخاطر اللجنة أثناء تحضيره كل الظروف الداخلية والخارجية الواجب على المجلس أن يقول كلمته فيها رداً على خطاب العرش كما مرت بمخاطرات الملاحظات التي أبدتها حضرات الأستاذين حافظ رمضان بك ومصطفى الشوربجي اتحدى وشعرا بأنها سبقي إن لم تكن بألفاظها فبمعناها ومع ذلك رأينا أن خير ما يرد به على خطاب العرش هو المشروع الذي مرضاه اللجنة على حضراتكم .

والواقع أن الوزارة قد استجبت في خطاب العرش كل ما يجب أن يرضى على البرلمان ، يقولون إن الخطاب ينقسه أشياء ، وإن الوزارة لم تنس فيه إلى الاستغلال . أي وزارة هي التي يقولون فيها هذا ؟ قد وضعت هذه الوزارة برنامجها كاملاً في خطاب العرش الذي تلى على حضراتكم في أول النور الماضي وتهدمت إليكم به قائلة إن هذا هو مبدئ الذي أعاهدكم على العمل بمقتضاه ، ولقد قلنا هذا البرنامج بالإجماع ؛ فهل جد في الفترة بين ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ و ١٨ نوفمبر من السنة عينها حوادث شوش على النواب أفكارهم وجعلتهم يشكون في أن الوزارة باقية على عهدها الأول ؟

يقولون إن وزارة الشعب حضرت برنامجين (مقاطعة) .

الرئيس — لا أصبح مطلقاً بمقاطعة الخطيب أثناء تكلمه ، بل يجب أن يترك كلامه ما دام قد شرع فيه .

إبراهيم الهلباوي بك — يقولون إن وزارة الشعب تقدمت للبرلمان بخطاب عرش أحدهما في مارس سنة ١٩٢٤ عند ما انتخب البرلمان لأول مرة ، والآخر في نوفمبر من السنة عينها ، وأنها قد أعلنت في الخطاب الثاني ما ذكرته في الخطاب الأول ولكن قلت الذين يدعون هذه الملاحظة أنه قد وقع بين هذين التاريخين حوادث كبرى ، فاتهم أنه قد وقع في تلك الفترة مفاوضات وحوادث سياسية شغلت بال البلاد ، فكان من الواجب أن يصرح رئيس الحكومة عند عودة البرلمان للانتقاد بأن ما من من الحوادث ومن المفاوضات لم يحصل الحكومة تشهقر قيد شجرة عن مبدئها الذي أعلنته في خطاب العرش الأول .

أما اليوم فالحوادث لم تغير والظروف باقية على ما كانت عليه ونحن سارون سيراً طيباً فلم يكن هناك من مقتضى لأن تكرر الوزارة في الخطاب الثاني ما أعلنته في الخطاب الأول . يلاحظون أن خطاب العرش الأخير قد وصف العلاقة مع بريطانيا النظام بأنها قد تأكدت وتوثقت ويقولون إن في هذا الوصف شيئاً من التلو والإغراق . كيف هذا ونحن منذ انقضاء البرلمان في يونيو سنة ١٩٢٦ لازال في كل يوم نسمع اللس حول الدستور ، وزى المسلمين يحملون كتبهم بلاد الإنجليز فهلا نحن لنا بس ما رأيناهم يمدون من سمهم بالحقية وبعد ما انتصر الدستور عليهم أن ترى في هذا مظهراً لحسن العلاقات مع إنجلترا وتوجهها (خبة) في ظن أن هذا إحدى معاني الإشارة التي وردت في خطبة العرش ، ومن أجل هذه الاجترارات كلها أرى أن مشروع الرد في محله وأنه ليس محتاجاً للمزيد .

الرئيس — أعلن أن النقاش قد وفيت حقها فلأخذ الآراء . وسأطرح على حضراتكم أولاً للسألة الآتية : هل يجب تعديل مشروع الرد اللروض من اللجنة أم يبق على حاله ، فإذا رأيتم تعديله تنظر بمدد في صيغ التعديل .

من ير من حضراتكم تعديل مشروع الرد على خطاب العرش ينف .

(وقف خمسة أعضاء) .

إذن قرر المجلس الواقعة على مشروع الرد على خطاب العرش للروض من اللجنة بإجماع الآراء ما عدا خمسة أصوات .

(في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦) .

بلس الشيرخ

النظر في مشروع الرد على خطاب العرش — للناتشة فيه — قرار المجلس

انتقل المجلس إلى النظر في مشروع الرد على خطاب العرش للقدم من اللجنة .

اعطى منصة الخطابة حضرة الشيخ محمد عن العرب بك مقرر اللجنة .

تلى كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أحيط دولكم علماً بأن لجنة الرد على خطاب العرش قد اجتمعت وأعدت مشروع الرد على خطاب العرش وهو مرفق مع هذا . وسيكون حضرة الشيخ محمد عن العرب بك سكرتير اللجنة مقررأ فيه .

ونضاموا دولكم قبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

محمد علوى الجزار

٢٩ نولبر سنة ١٩٢٦

حضرة محمود أبو النصر بك — أما أنا فأرى أن أستعير من حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية الكلمة التي أقترح زيادتها في مشروع الرد وتلك الكلمة هي « ورجو المجلس أن تواصل الحكومة سبيلاً لتأمين البلاد من التمتع باستقلالها التام والسلي للوصول في أمر السودان إلى حل ترضيه البلاد » .

هذه هي الكلمة التي فاه بها دولة وزير الخارجية أمام مجلس النواب بالأمس وهي التي أرجو أن تزداد في الرد لما بينها وبين ما يقترحه حضرة السو المحترم عزيز مريم افندي من التفاوت في اللقي . أرى أن هذه الجملة أولى بأن تزداد لأن ملولها يعناق بنا نحن ، وليس فيها ما يرمى إلى شيء خارج عن دائرتنا ونحن لا نخلك أكثر من هذا .

لذلك أقترح أن تزداد الجملة التي ذكرتها عقب كلمتي « بريطانيا العظمى » في مشروع الرد .

ولأنكم بإيجازكم مقترحي هذا يحافظون على ما قررتم من التقاليد الخاصة بخطاب العرش وتؤيدون منهجاً قوياً يجب اتباعه في مستقبل الأيام .

بعد هذا أتقدم إلى حضراتكم بعض ما عن لي من الملاحظات على خطاب العرش لأني عندما قارنت بينه وبين ما تقدمه من الخطاب التي أقيمت في مثل الأدوار السابقة وجدت فرقاً ظاهراً وهماً كبيراً .

خطب العرش هي كما تملون وثائق تقدمت بها الحكومة في مفتتح كل دور برلماني لتبين ما كانت عليه حال الدولة وما هي مآثره إليه فهي إذن عهد بين الحكومة والأمة .

أعرف أن ليس لهذه الخطاب قلب خاص يجب أن تصاغ فيه ولكنني أعرف أيضاً أن العرف الدستوري والتقاليد البرلمانية هي العمدة في ذلك . من أجل هذا أرى أن خطبة العرش الأخيرة لم تراعى فيها التقاليد . أقول إن الخطاب التي تقدمت كلها تهر عرقاً أو تلهيلاً برلمانياً يجب أن يراعى ذلك أنه لا يصح أن ينقل في خطبة العرش — وإن تكررت في عهد حكومة واحدة — تلك للسائل الحيوية الكبرى . ولا يصح أن يقال إن الخطبة التي على خطبة أخرى متممة أو مكملتها . خطاب العرش وثائق مستقلة بذاتها يجب أن تحوى كل ما يهم من شؤون الدولة وترسم خطة لسياستها — وخطبة العرش التي نحن بصدها خلو من ذلك كله .

تقدمت الحكومة بهذه الخطبة والبلاد متعطشة لتعرف سياسة الحكومة في كبريات السائل وخصوصاً بعد أن شامت الأقدار أن

يزور دولة وزير خارجيتها عاصمة البلاد الإنجليزية ويتبادل فيها من كبار رجال السيلة من قابل ويلاقي من الحفاوة وكرم الضيافة ما لا يلقى . هذا هو ما جعل البلاد تنطش إلى بيان في تلك السائل وما كان يصح مطلقاً أن يكتفى في الخطبة بعبارة لا تدل على خطة سياسية ، فإن عبارة توثيق العلاقات بيننا وبين بريطانيا العظمى لا تبين خطة سياسية يحسن الكوث عليها . إلى المختب بذلك البيان وتلك التصريحات التي تقدم بها دولة وزيرنا الأجل في مجلس النواب بالأسس ونسجلها مع عظيم الارتياح وتنتظر نفوس هادئة وقلوب مطمئة ما تمهله الحكومة ، ولكن إلقاء هذه التصريحات في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ شيء وورودها في خطبة العرش شيء آخر .

من أجل ذلك قدّمت اقتراحي مقتبساً مما أدلى به دولة وزير الخارجية في مجلس النواب وفي اعتقادي أنكم بإجابة مقترحي محافظون على أهم التقاليد البرلمانية وتؤيدون مبدأ هو من أقدس المبادئ . ولا أريد أن أفرض في بيان ملاحظاتي على خطبة العرش لآتي — وقد رأيت مجلس النواب أطال البحث فيها — اقتصر على المهم وهو أنه يجب ألا تنفل الإشارة أو التصريح في مشروع الرد بل تزداد الجملة التي اقترحها .

دولة عدلي يكن باشا (رئيس الوزراء) — كنت أرغب في أن أصرح بأن الحكومة لا اعتراض لها على الاقتراحين للعروضين على حضراتكم بزيادة جملة على مشروع الرد على خطاب العرش لولا أنني لاحظت أن صاحب الاقتراح الثاني شفع اقتراحه بشيء من الانتقاد وأرى أنه إذا قبل اقتراحه يكون فيه معنى لقبول الحكومة الانتقاد على ذات الخطاب وهذا ما يمتنع من اللوافة عليه .

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا لم أسمع ما يقوله دولة رئيس الحكومة .

دولة الرئيس — دولة رئيس الحكومة يقول إنه لولا الانتقاد التي شفت به اقتراحك لوافق عليه .

حضرة محمود أبو النصر بك — وهل الحكومة أرفع من أن تنتقد ؟

دولة عدلي يكن باشا (رئيس الوزراء) — لحضرة السنو أن ينتقد ما شاء فلذا روي من المجلس ميل للوافة على هذا الانتقاد فللحكومة أن تمارض .

حضرة محمود أبو النصر بك — إلى أجل الحكومة وعلى رأسها دولة عدلي باشا أن يضيق صدرها عن الانتقاد .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — كان بودي أنا إذا خدمنا نفساً لحضراتكم بقدر أو بموافقة أن تتبع ما نوحى به إلينا الضمائر مرتكزين في ذلك على حقائق نعتقها في أنفسنا لا رغبة منا في أن نهم معترضين حياً في الاعتراض فقط ويحبني هنا أن أستدل بقوله تعالى : « ومن الناس من يجادل في الحياة الدنيا ويهدى الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم ... » وهنا أقف . هل من الخطأ الدستورية أو من القواعد التي تنص على مطلق الحرية في البلاد أن يفتي البرلمان ببد افتتاحه بحسب ساعات ؟

ليس هذا من الأصول الدستورية في شيء وما أحرأ أن أقول هذا لمن يقف أمام خطبة تضمنت كل ما تحتاجه البلاد من شؤون بحث قبل أن توضع الخطبة وأشير إليها بكل ما يسمح به للقلم .

وقد صرح أمس حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية أمام مجلس النواب ببيان لم يقب عنا وقرأناه على صفحات الجرائد وعرفنا أنه يتضمن كثيراً مما يصح جواباً على ما أورد إدخاله اليوم تمديدا لمشروع الرد على خطبة العرش .

إن ما أراده حضرة السنو صاحب التعديل الثاني من الزيادة على مشروع الرد على العرش قد جاء بالأسس ما هو أوفى منه بياناً على لسان دولة وزير الخارجية بمجلس النواب .

من ذا الذي يستطيع أن يقول إن الجملة التي أراد إضافتها حضرة صاحب الاقتراح الثاني على المشروع أولى بياناً مما سطر بمضبطة مجلس النواب على لسان حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية ؟ إنا قد اعتدنا أن نسمع في كثير من الأوقات عتياً ونرى مجرد رغبة في معارضة .

سمنا من حضرة صاحب الاقتراح الثاني أنه لم ترع في خطاب العرش التقاليد البرلمانية . غريب هذا ؟ وأغرب منه أن هذا القائل يطلب زيادة عبارة أدلى بها دولة وزير الخارجية في بيانه أمام مجلس النواب .

خطبة العرش لم تراعى فيها تلك التقاليد ! ! فلنا إذن أن نرضخا بتأنا أو هول بأنها لا تصلح أصلاً ، أما القول بإضافة شيء إليها مع الاعتراض بعدم مراعاة التقاليد البرلمانية فهو التناقض بينه .

جاء على لسان صاحب الاقتراح الثانى أنه لا يصح أن ينقل في خطاب العرش ولو في عهد وزارة واحدة المسائل الحيوية الكبرى للبلاد . ولست أدري ما هي تلك المسائل التي أغفلت في خطاب العرش وسكت عنها مجلس النواب الذي صدق أمس عليه كما هو ؟ لقد طلب حضرته أن يضاف إلى خطبة العرش عبارة تحيد السمع من جانب الحكومة للوصول في أمر السودان إلى حل ترتضيه البلاد . فهل هذه العبارة هي كل المسائل الحيوية للبلاد .

يظهر لي من اعتراضه أن الترض منه ما اعتدنا سماعه منه من وقت أن وجد في مجلس الشيوخ وهو الاعتراض بصورة خاصة وتسفيه كل رأى .

يقول حضرة الخطيب الثانى أيضاً إنه لا يصح أن يتبر خطاب العرش الأخير متممًا للخطاب الأول . ورداً على هذا أحيل حضرته على ما ورد بالأمس على لسان دولة وزير الخارجية بمجلس النواب حيث أوضح طريقتين فيما يتبع في خطب العرش وكانت إحداهما أنه ما دامت الوزارة مترتبة في دستها وكانت هي التي ألقت الخطبة الأولى وأوضحت فيها خطتها فليس من الضروري أن تميز في الخطبة الثانية ما ذكرته في الأولى .

هذا ما صرح به دولة وزير الخارجية أمس ومع ذلك ماذا يقول حضرة الضو للترض إذا كان دولة وزير الخارجية صرح أن الوزارة عند عودها التي ذكرتها في الخطبة الأولى وأنها لا تزال سائرة على تحقيقها . أليس في هذا التصريح كل ما نبينه وحضراتكم تعلمون أن دولة وزير الخارجية هو الرجل الذي نعرف جيداً مكانته .

لهذا أرى أن نوافق على ما قرره حضرات النواب من التصديق على مشروع الرد على خطاب العرش ولا أرى ما يمنع من زيادة العبارة التي رأى زيادتها حضرة الضو المحترم عزيز ميرم اندى .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) — أما أنا فلا أوافق حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك على ما أراد زيادته ولست في عدم موافقي متعجباً .

يشتمل اقتراحه على طليين : الأول أنه يطلب من الحكومة أن تواصل سعيها لتسكين البلاد من التتبع بالاستغلال ، ولا شك أن هذا الطلب يشيد الاعتراف بسي الحكومة فيما تريده البلاد . أما الطلب الثانى وهو للتعلق بالسودان ، فلقد عليه هو أن الحكومة صرحت مراراً بأنها باقية على خطتها الأولى التي رسمتها في خطاب العرش للدور الماضي والحكومة هي هي وقد قالت يومئذ بصراحة فيما يتعلق بالسودان ما نصه « نرى حكومتى أن ما اتخذ من الإجراءات في السودان لا يمكن أن يؤثر في حقوق مصر الشرعية التي ما زالت باقية كما كانت وستبذل الحكومة نصارى جهودها للوصول في أمرها إلى حل ترتضيه البلاد » .

وقد قابل البرلمان هذا التصريح بالتصديق الحاد للتكرار ، فهو إذن باق جزءاً من خطة الوزارة التي لم تتغير ، ولم يغير أحد من أعضائها .

من أجل هذا يكون مما لا معنى له أن تزيد هذه الجملة إلا إذا أردنا أن نأتي في كل خطاب عرش وفي كل رد عليه بكل ما قيل في الماضي . ولعلنا أنا لا أوافق على هذه الزيادة وللمجلس الرأى الأعلى .

سعادة محمود شكرى باشا — إن فيما سمعته من حضرة صاحب القبولة رئيس الوزراء أنه لولا الاضداد الذي وجهته حضرة محمود أبو النصر بك لكان دولته قبل التعديل الذي قام به . إننى اعتبر في هذا القول تساعماً من جانب دولته .

مسألة السودان جاءت في الخطبة السابقة وورد فيها ماورد بخصوصها . اتفق المجلسان بما جاء خامساً بها ووضا ردها بقبولها فهل جد شيء جوهري في الفترة التي بين الخطبتين ؟ هل حصلت مفاوضات رسمية أو غير رسمية أو طرأ تغيير في المركز ؟ لا . لم يحصل شيء من هذا .

سبتم من حضرته أن الأقدار شامت أن تيسر لحضرة صاحب القبولة وزير الخارجية مقابلة عظماء رجال السياسة في أوروبا ، ولكننا

سبباً تصريعات عديدة بأنه لم يجر مفاوضات ما . فلتركز إذن لم يضر وما دام الأمر كذلك فليس من المهم على الوزارة أن تأتي في خطاب العرش الجديد شيء غير الذي ورد في الخطاب السابق .

الوزارة مقيدة بخطابها الأول وما دام لم يحصل تغيير في أعضائها فهي مقيدة به وللمجلس أن يطالبها بتنفيذ ما جاء به في أي وقت ولو بعد انتحاش ثالث أو رابع دور من أدوار الانقضاء .

إن التقاليد البرلمانية لم يجر على ما ذكره حضرة محمود أبو النصر بك بل جرت على أنه عند افتتاح كل دور تذكر الحكومة في خطاب العرش أهم ما طرأ على البلاد سياسياً واقتصادياً . أما عن استبعاد حضرة بما جاء في خطاب العرش للأدوار الثلاثة الأولى ، فليعلم أنه قد حصلت في الفترة التي بين افتتاح الدورين الأول والثاني مفاوضات رسمية فكانت على الحكومة أن تقدم حساباً عنها ولقد عرفت نتيجة تلك المفاوضات في الخطاب الثاني . أما الخطاب الثالث فقد تلت وزارة غير الوزارة التي تلت الخطابين السابقين عليه ، وبالطبع كان من اللعين عليها وهي وزارة جديدة أن تقدم بياناً لبرلمان عن خطتها .

(حضر حضرة صاحب المثل الأعلى أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الحفانية) .

أما الخطاب الرابع — وهو الخطاب السابق على هذا — فقد اشتمل على الحطة التي رسمتها الوزارة الحالية لنفسها على وجه مفصل فليس هناك محل مطلقاً لأن تكرر الحكومة الآن ما ذكرته في خطابها السابق مع أنه لم يطرأ على مركزها تغيير رسمي . فلماذا كان حضرته يريد أن يقول إن التقاليد البرلمانية تهض بهذا التكرار فأعلن أن حضراتكم جميعاً لا توافقونه على ذلك .

في البلاد الأخرى لا تبتلى خطابات إلا إذا حصل تغيير في هيئة الوزارة وعندئذ تقدم بخطاب العرش على معنى السياسة التي تريد أن تبناها تعرضها على البرلمان ، وما دامت الوزارة باقية ولو خمس سنوات من غير تغيير فلماذا تبقى مقيدة بهذا الخطاب .

(حضر حضرة صاحب المثل الأعلى أحمد محمد خنجر بك وزير الحرية والبحرية) .

وإن فاطمة حاضرة الضوء من أن خطاب العرش يجب أن يتناول ما سبق ذكره في الخطاب السابق عليه أو على الأقل يضمن تفسير دولة وزير الخارجية في مجلس النواب أمر لا محل له .

على أن هذه الملاحظات التي أبداها حضرته واعتقد بها الحكومة قد تناولتها لجنة الرد على خطاب العرش وتناقشت فيها ، وكان من بين أعضائها من اعترض على إغفال ذكر السودان فيه فرد عليه بعض الأعضاء بمثل الرد الذي ذكره دولة وزير الخارجية . لتلك أرى أن لا محل مطلقاً لقبول ما يريد حضرة أبو النصر بك إضافته ، كما أرى لآرائنا من الأخذ باقتراح حضرة عزيز ميريم إندى إذا وافق المجلس عليه .

حضرة محمود أبو النصر بك — أبداً ملاحظاتي بالرد على حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا الضوء بلجنة الرد على خطاب العرش ، وأعتقد أنني أقول الحق إذا ما صرحت أن هذا الذي سمعته من سعادته إنما هو مدى ذلك البيان الذي تقدم به حضرة صاحب الدولة عبد الحفيظ ثروت باشا وزير الخارجية لمجلس النواب بالأمس .

إن خطبة العرش السابقة (خطبة ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦) هي برنامج الحكومة وقد تضمنت بياناً شافياً كلياً عن شؤون الدولة وصرحت بمسألة الاحتلال ، والسودان فلم لا تكون خطبة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ كاسبتها ؟

ليسمح لي سعادته أن أسأله عما جاء في خطبة ١٨ نوفمبر ١٩٣٦ فقد جاء فيها تصريح عن العلاقات الودية بين مصر ومجتمعا مع أن ذلك التصريح على ما أرى جاء بعبارة أوسع في خطاب ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ إذن كان حقاً أن يبين سعادته ذلك وأن يوضح كذلك عن شيء جديد لا أن يرد تلك النظرية التي قرأناها وسمناها عن حضرة صاحب الدولة عبد الحفيظ ثروت باشا ولكنه لم يأت شيء جديد .

لقد أثبت في كلامي الأول أن هذه الخطبة يجب أن تستوفي الشروط حملها بنسب للادة ٤٢ من الدستور وتلك التقاليد الثابتة التي يتكررها سعادة محمود شكرى باشا بمن أو غير حق والتي رويتم فيما تقدم من الخطاب التي تليت في مستقبل كل دور من الأدوار اللاحقة ...

(ترك حضرة صاحب الدولة الرئيس كرسي الرئاسة وحل محله حضرة صاحب العزة محمد علوي الجزاز بك وكيل المجلس) .

تص المادة ٤٢ من الدستور على أنه « للملك يختص دور الانقياد المادي للبرلمان بخطبة العرش » فإذا ما استرشدنا في تفسيرها بما أثرت إليه من التقاليد الدستورية التي روعيت في خطب العرش السابقة حتى لي أن أقول إن كل خطاب يفتح به أي دورة برلمانية يجب أن يستوفى كل تلك الضوابط وأن يحتوي على شؤون الدولة . يسبحان الله ! إذا كانت هذه هي خطة الحكومة وتلك هي سياستها للرسمية التي تكلم بها بالأسس حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية فما الذي يضير الحكومة أن تشير إلى ذلك في خطاب العرش ؟

إن سعادة محمود شكرى باشا إذا أنكر تلك التقاليد الثابتة فإنه لا ينكر أن هناك أمراً جلالاً حدث في أثناء العطلة البرلمانية وهو زيارة حضرة صاحب الدولة عبد الحنان ثروت باشا وزير الخارجية للندن وتلك الحفاوة التي لافها في مقابلته مع كبار رجال السياسة . واعتقد كما يتفكر كل واحد منكم أن زيارته هذه لم تكن مجرد السباحة بل الفعل والبداعة — وإن لم يصرح دولة بما لافه وما كان من أمر تلك الزيارة — بلذان على أن لها أثراً يجب أن تتصرف الأمة خصوصاً إذا ما أشرأت أعناقها لتلك .

(هنا عاد دولة الرئيس وتولى الرئاسة) .

عجاً ! أينكر الشيء الثالث . انه جاء في خطبة العرش خطبة ١٨ نوفمبر « كما أن روح الثقة للتبادلة لا تزال تتوطد وتجدو جليلة نيا يمرض من الظروف والنسب » فهل بعد هذا نسلم بأن دولة وزير الخارجية ذهب إلى لندرة عبثاً فلم يفكر ولم يتكلم ولم يصر إلى شيء ؟

كنا نتنظر أن يتفضل دولته بإشارة بسيطة نطمئن بها .

إنهم يسكرون كل هذا ويوجهون إلينا الشتم أيضاً . إنى أربأ بمجلسك للوقر أن تتخذ فيه آيات الذكر الحكيم للهمز والهمز . إننى لم يكن لي يد في إقفال البرلمان في سنة ١٩٢٤ أبداً . لا أدري ما الذى يقصد من ذكر الآية « ومن الناس من يبيعك قوله في الحياة الدنيا وشهد الله على ما في قلبه وهو الله الحسام » ، لمن يهزم ويلز ؟ ليس مجلس الشيوخ موضع هز ولز وليس مكاناً تتخذ فيه آيات الذكر الحكيم هزواً وليلاً . إنى يحضرأت الإخوان أربأ بمجلسك هذا أن يجري فيه مثل تلك التطلعات الكبرى « وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد » . تهدمت بفكرة كانت من توارد الحواطر التي فكر فيها غيرى من حركم أو أعوانكم فلماذا أنهم بأنى ملأوا ليجرد للعارضة ؟

إننى يحضرأت الإخوان أرفع عن أن أجري غيرى في الشتم بل أمر بالاقوى من القول . وأقول بعد هذا إنه يجب أن يتخذ سبيل رد من يتقدم إلى مثل هذه اللزمات . إن هذا أمر لا يليق بنا مطلقاً . نحن هنا والله على ما أقول شهيد تؤدي واجباً مقدساً في أكبر هيئة تسمية يجب أن تبود فيها آداب الجماللات فمن الحكمة أن تسموا لقولى ولكم بعد ذلك أن ترفضوه . أما أن تتكلم فتشتم أو تتكلم فتشتم علينا حقاً تتطن بها خطبة العرش ويؤيدها التقاليد الدستورية فهذا غير جائز .

لقد أدليت بما يوحى به ضميرى قليلاً بواجبى فإذا ما أوديت بفرض القول ضربت عنه صفحاً ، وقلت لقائله سامحك الله (وكروها ثلاثاً) ، وإنى أرجو أن يكون هذا الدرس فلسياً .

بعد هذا لي كلمة وجيزة أرد بها على حضرة صديق الأستاذ الشيخ محمد عن العرب بك عما قاله عن الاستقلال التام . إن كلمة الاستقلال التام أنت من تصرع دولة وزير الخارجية قد صرح أن واجب الحكومة إنما هو السعى لتكمين البلاد من التفتح باستقلالها التام وإنما ما طلبت إلا زيادة الإيضاح بإضافة عبارة الاستقلال التام والسعى في الحصول على أمر السودان على حل ترقيته البلاد .

ومضى زبدت أعجلى كل شك . (هنا بارح قلعة الجلسة حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء) . على أنى كما قلت قد اقتبست تلك البشارة من كالت دولة وزير الخارجية بالحرف الواحد . وفي احتضاني أن دولته يعرف كيف يزن كلامه ، ولكن حضرة الزميل لم يلاحظ أن كلامي يبعد عن كل ريب .

إننى لا شأن لي بإعترا وكفى حكمة فإنى لا أريد يحضرأت الإخوان ...

دولة الرئيس — أرجو من حضرة الضيف ألا يوجه كلامه لضو في لمجة التوبيخ .

حضرة محمود أبو النصر بك — من من الزملاء ؟

دولة الرئيس — حضرة الشيخ محمد عن العرب بك .

حضرة محمود أبو النصر بك — إن كلاً منا راضٍ عن كلام أخيه (نحك) .

دولة الرئيس — أرجو من حضرة محمود أبو النصر بك أن يوجه لي كلامه وليستمر .

حضرة محمود أبو النصر بك — بعد هذا أرى أن للساعة إذا ما استخلصت من كل هذه المناقشات وصفت أكون في الحقيقة على اتفاق مع حضرة الشيخ محمد عن العرب بك وحضرة عزيز ميرم اقتدى ولم يخالفني إلا سادة محمود شكرى باشا وأظن أن الأغلبية ومن بينها حضرة صاحب المصلحة على يكن بنا توافق على إضافة البقرة لأنها ما دامت تتفق مع رغبة الحكومة فلا يضيرها إضافتها .

حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية — حضرات الزملاء الكرام : إني إذا كنت قد استأذنت حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة في الكلام أمام حضراتكم فلم يكن ذلك لأنكم إليكم بصفة كوني عضواً في الحكومة لما أعلم من أن سياسة دولته هي أن يترك المجال فسيحاً لتوجيه أى اقتراح لأعمال الحكومة ، ولأى مناقشة فيما تجرّه من الأمور ، بل استأذنت أن أنكم بصفة كوني عضواً في مجلس الشيوخ .

إني لم أفهم لأى فرض جرت هذه المناقشة الطويلة السببة التي كان من جرأتها أن اتهم بعض الأعضاء بشراً بأنهم يتأبدوا وبأنهم خرجوا عن حد المناقشة للقوة . كنت أفهم أيها السادة أن يطلب من الحكومة استيفاض . إن لكل عضو في الهيئة التأسيسية من الشيوخ أو النواب حق استيفاض أى أمر أغفلته الحكومة في خطاب العرش التي قدمت ، وسدد به النطق السامى ، لأنى أقدر الرغبة في اتخاذ الحيلة في أمر تنهم به البلاد أكبر الاهتمام ، هو أمر استقلالها ، والوصول في شأن السودان إلى حل ترتفيه البلاد . إني أقر ذلك . طرحت هذه المسألة أمام مجلس النواب وبينت الحكومة أنها لم تقبل الأمر إذ قالت إنها تعتبر خبطة العرش الأولى برنامجاً لا يزال قائماً ، فلم تر عملاً لإعادة البيان .

كان هذا كافياً لأن يطعن النواب ويطعنكم ، وألا يجعل عملاً لأى مناقشة . وإذا كنت قد اضطررت أن أتهم مجلس النواب تفصيلاً عن التقاليد البرلمانية ، ينت فيه أن هناك خطتين ، فلا أضيق وقتكم في شرح ذلك ، لأنى إنما أردت الكلام لأذهب الخلاف من بينكم .

إن الخلاف الذى عرض له حضرة محمود أبو النصر بك إنما يرجع فيه إلى التقاليد لا إلى الموضوع ذاته . كنت أفهم منه أن يقول إنه غير مطمئن من أجل أمر حيوى يهم البلاد . لكنى وجدته يتناقص في أمر شكلى هو التقاليد البرلمانية ، وهو مع ذلك يجربها على خلاف الواقع . فحين نقول إن التقاليد تسع بما جرت عليه الوزارة ، وهو يقول إنها لا تسمح بذلك . فليسمح لي حضرة محمود أبو النصر بك أن أسأله باعتباره محامياً : لماذا ينتحل لنفسه صفة الحكم المطلق في التقاليد البرلمانية ؟ وعلى أى شيء يرتكز ليحل نفسه الحكم الفعلي في هذه المسألة ؟ وعلى أى نص ؟ وفي أى كتاب وجد أن كل خطاب عرش ولو لم تنص الوزارة يجب أن يحيط بكل ما تضمنته خطب العرش السابقة ؟ ليسمح لي حضرة أبو النصر بك أن أقول إن هذا تحك لا يبرره نصوص الكتب للوضوعة في التقاليد البرلمانية .

إن ملاحظة حضرة أبو النصر بك شكية لا أهمية لها في الموضوع ، فهو في الواقع مع الحكومة ومع المجلسين على أن الحكومة حين أعدت خبطة العرش هذه اعتبرتها جزءاً متماثلاً لكل ما تضمنته خبطة العرش السابقة .

فلا خلاف بيننا في ذلك ، واقتراحه الذى قمه والى رجو الحكومة فيه أن توامل السعى لتكوين البلاد من التمتع باستقلالها التام ومن الوصول إلى حل ترتفيه في مسألة السودان — اقتراحه هذا يحق بذاته أنه مقر للحكومة على جميع تصرفاتها ومقر لها على هذا السعى الذى تسعى إليه . ذلك واضح من غرض اقتراحه وإني لا أفهم بعد ذلك استغرابه من أن هذا السعى لم يذكر في خبطة العرش الثانية كما أنى لا أفهم مع اقتراحه هذا كيف يطلب سبياً لهذا الذى سماه إقتضالا . فإذا كان يريد السبب للحكومة قد قالت في الخطاب السابق إنها تسعى لتوصل إلى نتيجة هي تمتع البلاد باستقلالها التام ، وتوثيق عرى الاخلاق بين الحكومتين (تصفيق) .

فهذا السعى الذى ذكر في البرنامج الأول هو وسيلة لتاية هي تمتع البلاد بالاستقلال التام .

وكان من واجب الحكومة في بدء هذه الدورة البرلمانية أن تبين لحضرات أعضاء المجلسين ما اتخذته في الوصول إلى هذه التلخيصات وكان من نتائج هذه الخطة أن تسلم عن هذا السعى ، فكلمت بالبرقية الواردة في خطاب العرش وأرجو أن يكون هذا البيان شافياً كلياً عتقاً لأغراض حضراتكم ، وأن يوفر عليكم متاعب هذه المناقشة التي لا أجد لها عملاً في الواقع .

(في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

عدم مواقة المجلس على تأجيل مناقشة الرد على خطاب العرش حتى تقدم الوزارة بيانات عن أسر أشارت إليه إجمالا في
خطبة العرش -

هل للحكومة الحق في تحين القترسة التي يكتمها أن تدلي ببيانات وتعمليات عن محادثات تجري بينها وبين دولة أخرى
وليس للمجلس أن يلزمها بالإدلاء بهذه البيانات في وقت معين ؟

مشروع الرد على خطاب العرش

جلس النواب

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بإحاطة سعادكم علما بأن لجنة الرد على خطبة العرش عقدت جلستين بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وبتاريخ ٣٠ نوفمبر
سنة ١٩٢٧ لإعداد مشروع الرد على خطبة العرش ، وقد أقرت هذا المشروع للصيغة للرفوعة إلى سعادكم مع هذا ، وانتخبت حضرة
النائب المحترم الأستاذ كرم عبيد مقررأ لها .

وتفضلوا بإصاحب السعادة بقبول عظيم إحترائي
أول ديسمبر سنة ١٩٢٧
رئيس اللجنة
وصا واصف

الرئيس — تقدم اقتراح من حضرة النائب المحترم محمد فكري أباطه افندي ، هذا نصه :

« أترح تأجيل الرد على خطبة العرش حتى يدلي دولة ورئيس الوزراء ببيانه عن المحادثات السياسية ، ليكون المجلس رأيا فيها مبنيا
على الوقائع والتفاصيل ، وبعد البحث والتحقيق ؟ »

فكري أباطه

نائب سنوا »

الدكتور أحمد ماهر — نريد أن نسمع رأي الحكومة في هذا الطلب .

الرئيس — للكلمة الآن لحضرة النائب المحترم صاحب الاقتراح .

محمد فكري أباطه افندي — حضرات الزملاء :

إن خطبة العرش أطهر الوثائق الرسمية ، وأجلها شأنًا ، لأنها أولا تطلق كرم من جلاله الملك ، ولأنها ثانياً عهد الحكومة
الصريح ترم فيه خطتها لنواب . والرد على الخطبة من المجلس وثيقة رسمية أخرى ، وهي أشد خطورة ، لأنها رد الشعب ولغة وعهده
الصريح لحكومته الصريحة ، ولا يناسب هذا الجلال إلا أن يكون الرد واضحاً بيّناً ملموساً ، لا أثر فيه لإبهام أو غموض .

هذا وألاحظ أن الحكومة في الناحية السياسية من خطبة العرش قد أفرغتها في قالب التكرات ، حيث قالت : « وقد انهرز رئيس
حكومتنا وجوده بلسدة في ذلك الجو المثلث صدقة وولاء فاقصل بوزير خارجية الحكومة الإنجليزية في أحاديث عن بعض شئون
سياسية رغبة في إقرار حسن التفاهم بين البلدين ، ولقد كان لتلك الأحاديث أثرها الم محمود في ذلك » وقالت في موطن آخر : « كذلك
كانت محادثات بينها قصد بها إلى تفهم الحكومتين الإنجليزية واللمرية وجهتي نظر إحداهما الأخرى في مسألة مصر والسودان ، حتى إذا
ما ظهر إمكان التوفيق بين وجهتي النظر تيسر المسحول في مفاوضات لقد عحافة تستكمل البلاد بها استقلالها ، وتحدد ما بينها وبين
إنجلترا من العلاقات » .

وأرى أن المجلس الذي يتعرض لجماله للرد على خطبة العرش لا يعلم شيئاً عن التفاصيل ، ومتى كان الأمر كذلك ، فهو لا يستطيع
بداية أن يقر ما جاء بخطبة العرش من أنه كان لتلك المحادثات أثرها الم محمود في إقرار حسن التفاهم ، ولا يمكن أن يقر من جهة أخرى
ما جاء فيها من رغبة الطرفين في الوصول إلى عحافة تستكمل بها البلاد استقلالها ، ولا يمكنه من جهة ثالثة أن يقر ما ذكرته خطبة
العرش عن روح الود التي سادت المحادثات لتقريب وجهتي النظر وذلك لأن المجلس يجهل كل ذلك .

حقيقة لا يستطيع المجلس مطلقاً أن يتعرض إلى أمثال هذه السائل وهو لا يعلم شيئاً من تفاصيل المبادرات ، ولا شيئاً مما تم مثلاً في مسألة السودان أو في مسألة الجلاء .

كذلك لا يستطيع المجلس أن يظهر شكاً في نتيجة هذه المبادرات ، ما دام لا يعلم شيئاً ، كما أنه من جهة أخرى لا يستطيع أن ينقل في رده التكلم عن هذه الأمور ، لأن الإنغال معناه الإجمال ، وغير معقول أن يهمل المجلس قضية البلاد . إذن يبدو واضحاً أنه ما دامت خطبة العرش قد جاءت على هذا التموض والإبهام في أمس شيء يتعلق بمستقبل الوطن فإن الفرصة غير سائغة لرد عليها .

أضيف إلى ذلك أن المادة ٤٣ من الدستور لم تنص على موعد معين لرد ، وللظاهر أن الظروف تسمح لدولة رئيس مجلس الوزراء أن يدلي ببيان للوعود للمجلس ، بل لعله على وشك أن يقضى إلينا بهذا البيان ، فمن الحكمة أن يؤجل التعرض لخطبة العرش على غرضها حتى يدلي بدولته ببيان .

وإذا قيل إنه لا يليق بنا تأجيل الرد على خطبة العرش باعتبار أنها تلقى كرم موجه من ملك البلاد إلى برلمانها ، فالرد على ذلك أن الأولين بواجبات اللياقة نحو جلالة الملك أن يكون الرد جدياً مبيناً على الحقائق ، لا على التكرات والمجهولات .

يا حضرات النواب :

إنني أطرح بين أيديكم هذا الطلب وقد أبدت أسبابه ، وقد آن لكم أن تواجهوا ما جثم أولاً وقبل كل شيء إلى هذا المكان من أجله . لقد جثنا شيء اسمه القضية المصرية ، وقد مضى علينا عايمان متواليان نسع كلاماً عما يسمونه حسن التفاهم وروح الود وعن الجوارح والصالح ولكننا لا ندرى شيئاً ، وهذا موقف غريب لا يليق بنا ، والأمس لحضراتكم .
(تصفيق من الأقلية) .

الدكتور أحمد ماهر — إن أغلب التصفيق صادر من شرفات الزائرين ، وهذا متنوع .

الرئيس — أرجو من حضرات الرافعين ملاحظة ذلك .

عبد الرحمن عزام القدي — حضرات الزملاء :

إنني أعارض في التأجيل لأن حضرة الزميل المحترم يريد من التأجيل أن يسمع شيئاً عن المبادرات أو لم يبيات مفصل عنها حتى يستطيع أن يبين على ذلك رأياً قاطعاً . وإنني يضع من ذلك أن حضرة الزميل يريد من وراء طلب التأجيل أن يفتح أبواب القضية المصرية على مصرعها قبل أن نتناول الرد على خطبة العرش ، وهذا كما أعلن طلب في غير موضعه لأن حضرة يستطيع أن يفتح أبواب المناقشة فيما يريد من طريق استجواب يقدمه في أي وقت يشاء . أما الآن فلنأخذ في صدد هذا الموضوع ولنأخذك إلزام الحكومة بأن تدلي إلينا ببيان عن مبادئها الشخصية كما أنه ليس بيد الحكومة وثيقة رسمية بذلك لتقديمها للمجلس حتى تكون موضع بحثنا الآن . إذن فما الذي يطلبه حضرة العضو المحترم ؟ هل يطلب أن تخفى الحكومة إلينا الآن بما دار بين وزير خارجية بريطانيا ودولة رئيس الحكومة في كل جلسة من مناقشات لا تزال في الحقيقة شخصية بحث ولم تظهر لها لقاية الآن ثمرة ، ولا يصح أن تعتبر وثيقة رسمية يستطيع تهديتها للمجلس حتى يجوز اتخاذها قاعدة يتناقض فيها ؟ إن شيئاً من ذلك لم يوجد ، وكذلك لم تشر خطبة العرش إلى وجوده ، وإنما التناول وللشاع هو أن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء قابل وزير خارجية بريطانيا ودارت بينهما محادثات . فما معنى أن يطلب من المجلس إصدار قرار عن هذه المبادرات بتلخيص الرد على خطبة العرش وهي لم تلم ؟ أنهم أن يكون هناك عمل لذلك إذا طرحت القضية المصرية على بساط البحث . هنالك يتضمن الرد على خطبة العرش برنامجاً تاماً برأى المجلس في القضية المصرية بأكلها وأظن أنه لن يكون ذلك إلا بعد أن يأذن المجلس بإجراء المفاوضات التي تتناول مركز مصر السياسي والمجلس وحده حق الحكم في تيجتها . أما التأجيل فقد يكون أديباً لأننا نأخذ الوزراء بأمر ليس من حقنا إلزامها به . لهذه الأسباب أطلب من حضراتكم أن ترفضوا طلب التأجيل وأن يحدروا فوراً فالتظر في مشروع الرد على خطبة العرش .

(تصفيق) .

القرار — في الواقع ويض النظر عن الموضوع الذي أثاره حضرة النائب المحترم فكروا بإبادة القدي في ذاته أن اللجنة لا تترى عملاً من الوجهة الشكلية لتعليق الرد على خطبة العرش على معرفة نتيجة المبادرات التي دارت بين دولة رئيس الحكومة ووزير خارجية

بريطانيا ، وذلك لأن خطبة العرش لم تذكر لنا شيئا عن المادثات من شأنه أن يقيدنا إذ قيل فيها أنه جرت مناقشات لتقريب وجهتي النظر للصرة والإنجليزية ، وبفهم من ذلك أن الحكومة لم تخيد نفسها ، وكذلك نحن لم خيد أنفسنا في الرد إذ أننا لم تعرض للمادثات التي جرت لا بغير ولا بصر ، بل كل ما فلتناه هو أننا أشرنا إلى القاعدة العامة التي اتفقا عليها وهي العمل على وجود أساس من حسن التفاهم تصان به حقوق البلاد ، وتضمن به نيل استقلالها إذ قلنا في الرد بصريح العبارة ما يأتي :

« ويسر المجلس أن يسود حسن التفاهم بين مصر وبريطانيا العظمى وأن يؤدي ذلك إلى تسهيل الوصول إلى اتفاق يصون حقوق البلاد واستقلالها » .

فع استرأى لرأى حضرة زميلي المحترم فكرى أبانته لا أرى معنى لطلبه تأجيل الرد على خطبة العرش حتى يقف المجلس على نتيجة المادثات التي دارت ، إذ في وسعنا أن نطلب في ظرف آخر من دولة رئيس مجلس الوزراء البيان الذي يريده ، ولو أنه إذا شاء أن يتولى به . أما تأجيل الرد فلا أرى له معنى مطلقا لأن الحكومة من جانبها لم تخيد نفسها ، ولا نحن قيدنا أنفسنا بشيء في هذا الرد .

(تصديق) .

الدكتور أحمد ماهر — إني مع موافقي لرأى حضرة المقرر أرى أن الكلمة الآن هي لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وهذه فرصة يمكن لمولته أن يدلي فيها ببيان عن المادثات التي جرت . إني أسمع الآن من يقول : إن على طالب التأجيل أن يسعى لانتهاز فرصة أخرى يطلب فيها ما يريد ، ولكن من جهة أخرى أرى أن حضرة العضو قد انتزح هذه الفرصة وقد جاءت في وقت مناسب جدا ، فلماذا كان الأمر كذلك (١) ؟ إني أرى أن يصرح حضرة صاحب الدولة للمجلس بالبيان المطلوب ، وبعد أن يسمع المجلس هذا البيان له أن يوافق على التأجيل أو لا يوافق ، وهذا لا يتعارض مع الفقرة الثالثة بدولته .

الدكتور محبوب ثابت بك — إني أخالف حضرة زميلي المحترم أحمد ماهر بك فيما يقوله من أن الكلمة الآن هي لحضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء إن الكلمة الآن هي لنا نحن فلماذا ما قررنا أن يدلي دولته إلينا ببيان وهذا منطق طبيعي فيكون لدولته الخيار في إجابتنا إلى ذلك من علمه . وكذلك أخالف حضرة زميلي المحترم فكرى أبانته لآني لا أفهم معنى للتأجيل الذي يطلبه ، وسأشرح لحضراتكم الموضوع ، فقد جاء في خطبة العرش ما يأتي :

« وقد انتزح رئيس حكومتنا وجوده بلندرة في هذا الجوف العتيق مسداقة وولاء ، فاقصل بوزير خارجية الحكومة الإنجليزية في الحديث عن بعض شئون سياسية رغبة في إقرار حسن التفاهم بين البلدين ، وقد كان تلك الأحداث أثرها المأمود في ذلك . كذلك كانت محادثات بينهما قصد بها إلى تفهم الحكومتين الإنجليزية والصربية وجهتي نظر إحداهما الأخرى في مسألة مصر والسودان حتى إذا ما ظهر إمكان التوفيق بين وجهتي النظر تيسر الدخول في مفاوضات لتحل محلالة تستكمل البلاد بها استقلالها وتعهد ما بينها وبين أمتجارتها من العلاقات ، حل أن يكون التناول الفصل في هذه المحالفة قهرا » .

وهنا بإحضرات الثواب ، لا يفوتني أن أفت أنظاركم إلى لفظة « مسألة » فقد جاءت بالمفرد لا بالثنائي وأنا أفهم لهذه الصيغة معنى غير للتبادر لقن منها ، إذ جل قضية مصر والسودان قضية واحدة لا تحبل التجزئة .

إني لا أدري كيف يقضى للتلفظ الطبيعي بأن تتحدى أحداث أو مفاوضات أو مكاتبات جرت في جو هادي للتقريب بين وجهتي النظر للصربية والإنجليزية . قد يكون ذلك من الجائز إذا سمنا أن الاتفاق قد أبرم بالفعل ، في هذه الحالة نحن لنا أن نطالب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ببيان عمامت عليه الاتفاق قبل أن نتبع له الدخول في مفاوضات ، هذا لا يخفى به للتلقي ، أما أن نطالبه الآن وقد جرت أحداث هي أشبه بالأحداث الشخصية ببيان فأظن أن دولته حري في الإدلاء بنتيجتها في الوقت الذي يراه مناسباً ، وعلى كل حال فأرى الأمل لحضراتكم (تصديق) .

حسن صبرى بك — مما لا نزاع فيه أن الحكومة وهي السلطة التنفيذية هي صاحبة الحق في اختيار الوقت الذي فيه تدلى للمجلس

(١) ورد في مضبطة الجلسة السادسة ما يأتي :

الدكتور أحمد ماهر — ورد في السرد الثاني من مضبطة الجلسة من مضبطة جلسة أمس في آخر البيان الذي ألقاه عبارة « كذلك فاني أرى أن يصرح حضرة صاحب الدولة للمجلس بالبيان المطلوب » فأطلب أن تصحح على الوجه الآتي :
« أن يصرح للمجلس برأيه في إمكان إعطاء البيانات المطلوبة » .
الرئيس — يصحح ذلك :

مادة ٤٢ »

بما لديها من بيانات ولكن كما لا نزاع فيه أيضاً أن أماناً خطية للعرش تعرضت فيها الحكومة لأحداث سياسية ، ولقد كان للحكومة أن لا تعرض لشيء من ذلك وعندئذ ما كان لأحد أن يلزمها بإعطاء تعديل أو إصلاح أما وقد تعرضت فعلاً لهذه الأحداث في خطبة العرش فمطلوب منا أن نجيب أيضاً على ما جاء في خطبة العرش وليس لنا أن نلزمها بالإيضاح والبيان لأنها قد لا ترى الفرصة مناسبة لذلك .

ولكن إلى جانب ذلك على أن أجب جواباً مناسباً عن الإجمال والتموض الواردين فيها . وإذن تكون النتيجة أن للحكومة الحق في تخين الفرصة التي تصرح فيها للجلسة بنتيجة أبحاثها وليس لي أن ألزمها بالإفضاء تلك الأحداث الآن . وكذلك ليس لي أن أطلب تأجيل الرد على خطبة العرش حتى تقدم لنا الحكومة البيانات المطلوبة بل إن كل ما لي من حق هو أن أجب جواباً يثق مع ههنا التوضيح وهذا الإجماع .

عبد السلام عبد الغفار بك — جاء في خطبة العرش أن المحادثات التي جرت بقصد بها إبرام عاهدة بين البولين للصرة والبريطانية على أن يكون القول الفصل فيها للبرلمان . والى نمله جميعاً أن هذه المحادثات لم تتم بعد وأنها لا تزال في دور الماشة وعندما يتم عقد العاهدة سيكون لنا الحكم فيها إما بالموافقة أو عدمها لذلك أرى أن طلب تأجيل الرد على خطبة العرش وهي شاملة لسياسة الدولة الداخلية والخارجية هو في غير محله الآن لأن فيه إحراجاً للحكومة ونكون كأننا لم نقل لما قلنا كنا واثقين بها فتفسير بمصالح الدولة حسب البرنامج الذي يسطه أو نحن غير واثقين بها فتخلي مراكرها . لذلك أعتقد أن طلب تأجيل الرد على خطبة العرش مضر جداً بمصالح البلاد .

الرئيس — إن السألة قد وضعت الآن فلنأخذ الرأي عليها . من يرى التأجيل يخف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — إذن نقرر رفض التأجيل ولتنظر الآن في مشروع الرد على خطبة العرش .

(في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧) .

البيان الذي تقدم به الوزارة للجلسة عقب تشكيلها أثناء دور الاستقار يناقش فبق إقامته بلا تأجيل لتصرف : هل هي

حائزة للأقة ، أم غير حائزة ؟

وهذا لا يمنع الأعضاء من مناقشة البيان فيما بعد . ولكل عضو أن يوجه استجواباً عنه في أى وقت شاء .

جلس النواب

مكتبة من ريلة مجلس الوزراء ومعها مرسوم ملكي بتأليف الوزارة ، وهذا نصه :

« نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على للمادة ٤٩ من الدستور ، وعلى الأمر الكرم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؛

وبعد الاطلاع على أمرة الكرم الصادر بتاريخ ٢٤ رمضان سنة ١٣٤٦ (١٦ مارس سنة ١٩٢٨) ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — عُيِّن :

مصطفى الحاس باشا	وزيراً لداخلية ؛	أحمد محمد خشبه باشا	وزيراً للخارجية ؛
جفر ولي باشا	وزيراً للحرية والبحرية ؛	محمد محمود باشا	وزيراً للمالية ؛
واسف بطرس غالى باشا	وزيراً للخارجية ؛	إبراهيم فهمى بك	وزيراً للأشغال العمومية ؛
محمد نجيب الترابي باشا	وزيراً للأوقاف ؛	محمد صفوت باشا	وزيراً للزراعة ؛
على الشمسي باشا	وزيراً للعارف العمومية ؛	مكرم عبيد الفتى	وزيراً للمواصلات .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مادة ٢ — على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا ؟

صدر بمرأى طابدين في ٢٥ رمضان سنة ١٣٤٦ (١٧ مارس سنة ١٩٢٨) .

رئيس مجلس الوزراء -

حضرات النواب المحترمين :

لقد تعطف جلالة ملكنا المستورى حفظه الله ، فهد إلى في تأليف الوزارة طبقاً لأحكام الدستور وثقالده ، فأجبت أمره الكريم مولين أنا وزملائى على تحمل أعباء الحكم ونجسم مشقته ، مليون دأى الوطن في شديده ، متوخين في قبولنا للحكم الاحتفاظ بحقوق البلاد وأحكام دستورها من غير أن يتبر هذا القول إقراراً لأى حلة أو فعل يتعارض مع استقلال البلاد وسيادتها .
(تصفيق متواصل) .

وإن الوزارة لتقدم اليوم إلى حضراتكم بيان موجز عن الحطة التى ستبجها في سياسة البلاد ، وماكان لها أن تتخذ حطة غير التى استقر عليها تصميمكم ، وسارت إليها جهودكم ، وهى الاحتفاظ بحقوق البلاد كاملة في مصر والسودان (تصفيق حد) بما يتفق مع كرامة مقنا وروعة نهضتنا والعمل على تمكين الدستور وثقالده الحرة من خوس الأمة جميعاً ، حكومة وشبجاً .

تطون حضراتكم أنه كان بين دولة ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن في الصيف للامضى عادات خاصة في شأن العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى وأن هذه المبادرات ظلت مستمرة إلى عهد غير بعيد ، فلما عرض دولة ثروت باشا النتائج التى أفضت إليها تلك المبادرات في زملائه الوزراء رأوا أنهم لا يسمهم قبولها ، لأنها تتعارض في أساسياتها وفى نصوصها مع استقلال البلاد وسيادتها وتجمل الاحتلال البريطانى شرعياً .

وإذاكان من دوائى الأسف أن تلك المبادرات لم تؤد إلى تحديد أساس صالح للمفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية فإنا موقوفون بأن مصلحة البلدين معا كفيلا بالوصول إلى حل يحقق استقلال بلادنا ويؤمن الحكومة البريطانية على مصالحها بما لا يتعارض مع ذلك الاستقلال .

وإن الوزارة لتثق بأن ما تبديه مصر على اللوام من حسن الاستعداد في أن تكون علاقاتها مع بريطانيا العظمى على خير حالات الصفاء واللودة سيقابه من جانب بريطانيا مثل ذلك الاستعداد ، إذ بهذا التبادل وحده يتحقق الاتضاق الودى بين البلدين ، اتضاق الصديق مع الصديق ، لا السيد مع السود (تصفيق) .

ويرس الوزارة أن تشير إلى علاقات اللودة والصفاء بين مصر والبول الأجنبية عامة وإلى رغبتها الأكيدة في المصل على توطيد هذه العلاقات وإتمامها ، كما يرها أن تتوه بما يتمتع به ضيوف الأجانب من راحة وطمانينة وإلى سهر الحكومة على مصالحهم وحماية مراقهم .

(تصفيق) .

أما سياسة البلاد الداخلية فقد لا تستطيع الوزارة بمسد أن تخدمت للبرانية إلى حضراتكم أن تعرض برنامجاً مفصلاً بالأعمال التى تفتزمها ، مكفية بما فعله خطاب الرش من وجوه الإصلاح في سائر مرافق الدولة الاقتصادية والأديية ، على أنها ستتوخى في جميع مناحى العمل قاعدتين أساسيتين : الأولى أن إدارة الأعمال سيرامى فيها رغبة الإنجاز ووجه للسلمة ، والثانية أن أعمال الحكومة ستجرى على سنن العدل والمساواة قلن يكون للأهواء سبيل إلى القاتنين بتلك الأعمال ، ولن يميز فريق على فريق ولن ينبل رأى أو تصرف على آخر إلا بالحق وفى سبيل للسلمة العامة .

(تصفيق) .

وفي الجلسة مستنظر الوزارة في عموم النظم للتجربة بكل عناية ودقة ، فما أثبتت التجارب أنه لم يعد ملائماً أو مطابقاً لروح العصر أخذت الوزارة في إصلاحه ، وما تبين أنه يتفصلا للسير إلى الأمام والأخذ في سبيل التقدم والتطور الواجبين لمكانة أمنا بين الأمم أخذت الوزارة في تسكيه . جالعة نصب عنها أن تكون الإدارة المصرية بحيث يستطيع المصري أن يلمح بها وفتح القريب والبعد بأن مصر لاتنصها الرغبة أو الاستعداد الصحيح لاستكمال أسباب الرقي واللدنية .

وقد أشار المستور المصري إلى كثير من المسائل الهامة التي يحتاج فيها إلى وضع مشروع مما يتفصلا الآن ، فستنى الوزارة بأن تجعل هذه القوانين للكلمة للمستور في مقدمة ما تنتقل به باعتبار كونها أولى للمسائل التشريعية بالعناية .

ياحضرات النواب :

سترون الوزارة تعمل ، وستتبدلون طرقها في العمل ، فلا حاجة بها إلى الإسراف في القول ولكنها أبداً بحاجة لأن تصورها بحسبكم وتؤيدها بقوتكم ، وإنها لتدرك بأن تكون عند حسن ظنكم بها ، والخير كل الخير مقود بما بين البرلمان والوزارة من تمام الثقة والتأييد .

وهو أن الوزارة التي هي وليدة رغبتكم ، وثمره ائتلافكم ، لن تألو جهداً في تمكين دعائم الائتلاف بين الأحزاب (تصفيق طويل) والعمل في جو صاف من التبادل والأخذ متوخية في أعمالها — كما توخت في تكوينها — تجانساً وتضامناً ووحدة في الرأي والنرض ، على أن تجمع في أعمالها ومقاصدها بين حكمة الحق وحزم اليقين .

وإن من دواهي النبطة الحقة للوزارة أن تسير في مناهجها تحت رعاية ملك البلاد الدستوري المحبوب ، مستظلة بطفه ، مستنصرة بصيده ، منفذة لإرادة الأمة بمحطة في شيوخها ونوابها الكرام (تصفيق) ، عاملة على الاحتفاظ بحقوق البلاد كاملة في جو مشبع بالهبة والوثام ، معتمدة على الله جلّت قدرته ، وهو خير من يستعان ونعم النصير .

(تصفيق حاد متواصل)

إنني في الوقت الذي أغلخ فيه عن ربيعة المجلس ، أجد لي أن أذكر بطنم الفخر وجزيل الشكر ، تلك الثقة التالية التي قدنى المجلس إياها بأن أسند رايته لي ، وأن أذكر ما لقيته من حضرات الأعضاء ومن مكتب المجلس وموظفيه من اللوعة الصادقة والإخلاص في العمل . وسأحفظ في ضي عن تلك اللذة التي قضيتها في ربيعة المجلس أجل الأثر وأجمل الذكرى ، تلك الذكرى التي تلوح لي دائماً محوطة بالإكبار والإجلال وسيبقى عهدنا أملم خاطري عهداً كريماً . وبما يغفها في قلبي أنني سأبقى في المستقبل كما كنت في الماضي بينكم مستصفاً بآرائكم ، نازلاً على حكمكم ، مشاركاً لكم في ما تضطلع به جميعاً في خدمة البلاد وتوفير هئائنا .

(تصفيق) .

جد حافظ رمضان بك — أطلب من حضراتكم أن تعددوا جلسة تامة لمناقشة برنامج الوزارة .

الرئيس — المناقشة في سياسة الحكومة العامة تكون بطريق الاستجواب .

جد حافظ رمضان بك — إن البيان الذي نرى علينا الألية هو برنامج الحكومة الجديدة . ويجب طبقاً للنظم الدستورية أن يناقشه المجلس ولا تنسى مناقشته في الجلسة التي أتى فيها لأنه تكطاب العرش يتضمن خطة الحكومة . والقاعدة تفضي بتأجيل المناقشة في خطاب العرش إلى جلسة أخرى فهل هناك مانع من السير على هذه الخطة في مناقشة البيان الذي معناه الآن ؟

رئيس مجلس الوزراء — إن الحكومة تترك للمجلس كل حرية في هذا الموضوع .

الرئيس — يستغاد من هذا أن الحكومة مستعدة الآن للمناقشة .

رئيس مجلس الوزراء — نعم .

جد حافظ رمضان بك — إن البرامج التي تعرضها الحكومات في المجالس التالية تتضمن خططها السياسية في إدارة البلاد ، وإذا كانت أنواع تلك المجالس جميعاً تفضي بالأناقش التائب مسألة من المسائل قبل إلهاها بها ، فمن باب أولى الخطة السياسية العامة للحكومة

فلذا كنت قد طلبت التأجيل فإن غرضي هو الاطلاع على برنامج الوزارة والإلمام بكل دقائقه حتى أستطيع مناقشته . ههنا هو طلبي الذي أريد أن يثبت في مضبطة الجلسة .

الرئيس — بما أن الوزارة أعلنت استعدادها للنقشة في برنامجها ، فهل توافقون على أن يكون ذلك في جلسة يوم الاثنين القادم ؟ (أصوات : يوم الاثنين عطلة رسمية) .

غفرى عبدالنور بك — ولماذا تؤجل للنقشة ؟ لقد سمنا البيان الذي أدلى به حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء فما على من يريد مناقشته إلا الكلام فوراً .

الرئيس — إن حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك يطلب التأجيل للاطلاع على دقائق البرنامج ليتسنى له للنقشة بعد ذلك . محمد حافظ رمضان بك — أي نائب أقمس البين المستورة يسمح له ضميره أن يناقش شيئاً لم يطلع عليه قبل الآن .

محمد صبري أبو عزم الأدي — أعرض في تأجيل النقشة إلى جلسة مقبلة ، لأن المجلس مع بيان الحكومة الذي يتناول مسائل عمرها المجلس من بدء تشكيلها إلى الآن لا يعيد جديد تحقيق هذه السائل التي يمرها المجلس تمام للفرقة كما تشهدها الأمة وتتوق إلى تحقيقها . كنت أتمهم أن يطلب التأجيل إذا كان بين الحكومة قد عرض لمشكلة من السائل التي لا يصلم بها المجلس أو ليس له بها عهد . أما وهو يتناول مسائل لا تخفى على أحد منا بل كثيراً ما نمتنا أن يكون رأي الحكومة فيها ما أدلى به حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء فلا أرى معنى للتأجيل . لقد سمنا البيان الآن فإذا تبين لأحد حضرات النواب المحترمين أن فيه ما يدعو إلى النقد أو للنقشة فليستند في هذه الجلسة بإلقاء ما يمين له بداهة وارجحالا . أما طلب التأجيل فلا يكون إلا في السائل التي تفاجأ بها المجلس ونحن لم تفاجأ بمجديد ولكن سمنا عهداً من هذه الوزارة بمحافظتها على حقوق البلاد . لهذه الأسباب أعرض في طلب التأجيل وأصر على أن يقرر المجلس أن تجري للنقشة هذه الليلة .

(تصفيق) .

أحمد رمزي بك — كنت أتمهم أن يطلب حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك تأجيل للنقشة إذا بدا له أن في خطة الحكومة ما يحتاج إلى للاطلاع . أما وهو يطلب التأجيل ليحث في البيان عن وجه للنقشة فهنا ما لا يصح قوله . لذلك لا أرى محلاً لأن يجاب إلى طلبه لأنه يريد للنقشة في مجهول لا يشعر به الآن ولا يعرفه فمن الخطر جداً أن تترك وزارة حديثة العهد بالحكم بضمة أيام تحت وعد بتناقشة برنامجها بعد أسبوع . هذا شيء شديد لا تحتمله البلاد . إن رأينا في الوزارة معروف وفتها بها قامة قبل الآن وهي لم تغير إلا عن رأى الأمة في شخص نوابها جميعاً .

(تصفيق) .

على السيد أيوب الأدي — الواقع أن الحالة التي نحن بصيدها حالة جديدة وهي تهدم وزارة إلى المجلس برنامج في خلال البودة وليست لها سابقة في حياتنا النيابية . لقد جرى العمل على أن تتقدم الوزارة في بدء كل دورة برلمانية بخطاب العرش وهذا يضع الباب للنقشة في سيلة الحكومة العامة : داخلية كانت أو خارجية . ولكن يتيسر للمجلس الإلمام بهذه السياسة بقرار إحاطة على لجنة خاصة بتحيه ، وتبدلي برأيها فيه فإذا رأى المجلس الآن أن يسير على هذه الخطة في بحث البرنامج الذي تفضل حضرة صاحب البولة رئيس الحكومة بإلقاء هذه الليلة فلن ذلك يكون صواباً ويضع الطريق أمام حضرات الأعضاء ليدلى كل عضو بما يمين له .

أحمد عبد الفتار بك — أؤيد طلب حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك للأسباب الآتية :

إن الحياة النيابية في جميع البلاد تقوم على أساس للنقشة واستجلاء الرأي في كل خطة أو مشروع قانون يعرض على المجلس وسواء أسفرت للنقشة عن القصة بالإزارة أم عن العكس فإن الحال يجب أن يفسح لكل مناقشة فإذا منح المجلس فتته فإنها تكون حينذاك مبنية على أساس قوم ويسد تحت وتمحيص . أتني حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء الليلة بياناً لم يحدث بعد ، والأثر الذي يتركه في النفس هذا البيان لأول وهلة أثر ارتياح بطبيعة الحال . ولكن ما الذي — ونحن في مجلس النواب وما دخلنا إلا للنقشة جميع السائل التي تعرض علينا — لأن يقطع الطريق على واحد منا يطلب التأجيل ليطلع على دقائق برنامج الوزارة ؟ إن الحياة النيابية لا تنهى على أعمال غير ناضجة وإن الوزارة المحاضرة موتوق برجالها ومؤيدة من المجلس كل التأييد لما أتني نخشاه إذن من التأجيل ليتسنى لطلاب مناقشة البيان خصوصاً وأن حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء لا يمانع في ذلك ؟

لذلك أؤيد رأى حضرة زميلي المحترم محمد حفظ رمضان بك وأطلب من المجلس تحديد يوم لمناقشة هذا البرنامج .

رئيس مجلس الوزراء — تفضي التقاليد البرلمانية في جميع بلاد العالم أن تعرف الوزارة بعد تأليفها وعند خدمتها إلى مجلس النواب برنامجها ما إذا كانت حائزة على الثقة أو غير حائزة عليها . ولا يمكن أن تطول هذه الدلة لأن في إطالتها تعطيلاً لأعمال الحكومة .

تقدمت الوزارة إلى حضراتكم بخطة سياسية واضحة الحدود في المسائل التي تنتفلنا جميعاً ، وهي حضرة في أذهانكم ، والبيان واضح وضوحاً جلياً فيمكن لكل منكم أن يكون فيها وفي الظروف الحاضرة رأياً ، إنني قلت لحضراتكم إن الوزارة مستعدة للنقطة الآن لتبين رأيكم ثم تطرح مسألة الثقة عليكم تصرف ما إذا كان لما أن تدير بدفة الأمور أو تخلى الطريق لغيرها ، إما ترك الأمر معلقاً إلى أجل طال أو قصر فليس في مصلحة البلاد في شيء ولا تخره التقاليد الدستورية في أي بلد من بلاد العالم .

لقد جرت العادة بأنه عقب إلقاء تصريح رئيس الوزارة أن تجري النقطة فيه فوراً وتعرض الثقة في نهايتها حتى تتبين البلاد حالة في نواحيها إن كانت الحكومة حائزة ثقة أو غير حائزة عليها . فإن أعوزتها الثقة تركت المجال لغيرها ليضم لحزمة البلاد .

(تصفيق)

بقيت كلمة أخرى وهي أن حتى حضرات الأعضاء الذين يريدون أن يناقشوا بيان الحكومة بعد بحث وتروم لم يضع قط . والباب ليس مغلقاً في وجوههم بل هو مفتوح دائماً والطريق مرسومة أمامهم في اللامعة الداخلية وفي الدستور فلكل عضو أن يوجه استجواباً للحكومة في أي وقت شاء .

(تصفيق)

محمد يوسف بك — إن طلب التأجيل الذي قدمه حضرة النائب المحترم محمد حفظ رمضان بك لم يكن موجهاً إلى مسألة معينة ، والواقع أن طلب التأجيل للمروق في اللامعة الداخلية يجب أن يطبق على موضوع معروض على المجلس سواء أكان ذلك مشروع قانون أم اقتراح وعلى ذلك يجب أن يسبق طلب التأجيل الاقتراح مكتوب يقرأه النواب ويستمعون منه وصره كما أنه يجب أن يكون صاحب كل اقتراح ملماً بتفاصيله ولا يمكن أن يقبل من أي عضو طلب تأجيل للنقطة في أمر غير معروف لحضراتكم بل لا يعرفه هو نفسه ، لأن في ذلك مخالفة لكل نظام فاضل عن أنه بدعة غير سالحة .

يقول حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتاح بك إننا سمنا بيان الحكومة وهو يوجب الارتياح ومع ذلك نريد أن نبحث لنسنا نشر على شيء يمكن انتقاده ، فهل يصح الجهر بمثل هذا القول ؟ إن الأمر يا حضرات النواب خلس بالثقة بالوزارة التسمية فهل يليق بنا أن نلقي الثقة بها ساعات ولا أقول أياماً وهي جائزة فلا على زماناً ، ومؤيدة بكل قواها ؟ أعتقد أنكم ترون متى أن هذا لا يليق مطلقاً .

(تصفيق)

ثم ألا ترون أن تأجيل الثقة بها قد يفسر بأنها نذك فيها ، وهو ما لا يجوز أن تواجه به البلاد في هذه الأوقات الحرجة ، لهذا أطلب من المجلس أن يقرر الثقة بالوزارة فوراً .

(تصفيق)

عبد السلام فهمي محمد جمه بك — لا أدري وأيم الحق يا حضرات الزملاء مبرراً مغفولاً لطلب التأجيل ، إنني أفهم أن يطلب التأجيل عقب إلقاء خطاب العرش ، أي في بدء دورة برلمانية جديدة بعد عطلة طويلة ، حيث يكون النواب خالي الفهم من البرنامج الذي تريد الحكومة أن تدير عليه فتقدم بيان يتضمن السياسة التي تريد اتباعها في البلاد تحت عنوان خطاب العرش ؟ فتؤجل النقطة فيه حتى تتاح للجلسة الفرصة لتجديد البرنامج . أما الواقع أننا لم نرجع مكاناً هذا إلا من نحو أسبوع تحت ظروف تملونها جميعاً ، ولأمور شغلت أفكار أهالي البلاد كيرهم ومضيرهم . وكان كل منا يبحث في هذه الفترة عن الحل الواجب اتباعه إزاء حسنة الظروف ، فلا أدري بعد ذلك متى مناقشة وزارة منكم تتقدم إلى حضراتكم برنامج تقول فيه إنها تتبع في الأمور الداخلية نفس السياسة التي رسمها خطاب العرش ، فضلاً عن أنها ستحري الثقة والسواوة ، وأنها في الأمور الخارجية تستعمل على الاحتياط بحقوق البلاد كاملة — مصر

وسوداتها — ما الذى يريد أن يهتبه خيرة طلاب التأجيل « بليكروسكوب » تحت قنطري مصر والسودان ؟ وزارة وليدة إرادتهم قالت إنها تملك كل التملك بمقوق البلاد ، فما الذى تريده منها بعد ذلك ؟ إننى أرى من العار والجبن أن تأخر ثانية واحدة عن إعطائها كل الثقة والتأييد حتى تسير بشفة البلاد بما ينطبق على مصالحكم . أى تأخير يراد ؟ أبعد تتحكم فى هذه الوزارة وأطمئنتها إليكم واعتادها عليكم يراد أن يمتد فى برنامجها الذى لا يتضمن إلا مسائل معروفة لحضراتكم ؟ إننا يجب بدلا من هذا التأجيل أن نشجع وزراءنا وأن نعوطنهم بكل ثقة وتأييد ليسيروا على بركة الله فى تنفيذ خطتكم بما يوصل البلاد إلى استقلالها التام .

(تصفيق) .

عبد العزيز الصوفان افندى — ألاحظ أن طلب التأجيل قوبل من بعض حضراتكم بتأويل لا ينفق مع المقصود من الطلب . تألفت الوزارة وقيل أن تقدم لحضراتكم اجتمعت وتناقشت مليا وكنيت برنامجها بسدد بحث وترو ، فليس من اللقول أن يتلى علينا ثم يطلب منا إبداء الرأى فيه فى دقيقة واحدة . إنه بيان سيسى قد تؤول أى كفة فيه أو أى حرف من كفة إلى غير القصد الذى وضع من أجله ؟ وإذا كنتم تتقون بحضرات الوزراء فحقن جميعا نجلهم ونعترهم ، ولكن هذا عهد ، ومناقشة البرنامج فى مجلسنا للورق شيء آخر .

يقولون إن التقاليد البرلمانية تقضى بغير طلب التأجيل ، وهذا حق ، ولكن هذا ينطبق على البلاد التى لها مركز غير مركزنا .

(أصوات : ما هذا ؟) .

عبد العزيز الصوفان افندى — إن للشاكل السياسية القائمة الآن والى من أجلها أفتت الوزارة ، تحضى على حضراتكم بالبقعة والحذر ، فإذا ما طلب التأجيل لمناقشة البرنامج فما ذلك إلا لئلا سلم جدا .

تريدون أن تمنحوا الوزارة تفككم ، ونحن قول إننا نريد كذلك أن تمنعها هذه الثقة فتكون قوة بإجماعنا ولتستطيع السير إلى الأمام بحلى واسعة ، إننا نطلب التأجيل لكى نرفع ضائرتنا عند إعطاء الثقة .

أرجو من المجلس للورق أن ينظر إلى طلبنا بين العطف لكى تكون الثقة بالوزارة إجماعية ، وهذه فى مصلحة الوزارة ذاتها . وإذا كان التأجيل لمدة طويلة لا يصادف هوى فى قوسكم فلا أقل من أن تعطوا إخوانكم فرصة يسيرة ليكونوا معكم رأيا واحدا ونحوحدوا الكلمة لتخرج الوزارة بهمة الإجماع لا بهمة الأغلبية .

(أصوات : نطلب إقبال باب المناقشة) .

محمد حافظ رمضان بك — أطلب الكلمة فى مسألة تتعلق بالنظام الدستورى .

الرئيس — هل خيرة العضو المحترم يمارض فى إقبال باب المناقشة ؟ إذا كان الأمر كذلك فليد أسباب المعارضة .

محمد حافظ رمضان بك — إن للوضوع فى الحقيقة يتعلق بالنظام الدستورى ، ومن الخطر الشديد أن يقفل باب المناقشة عند تحرير مبدأ دستورى من أخطر المبادئ .

(ضجة) .

إن إقبال باب المناقشة قبل أن أقول كلنى فىا يتعلق بالنظم الدستورية الثبتة فى البلاد العريقة فى المسائل الدستورية لا يليق بنا .

فمنحوا لى أن أقرر رأىى .

الرئيس — سبق أن قلت إن لخيرة النائب المحترم أن يقدم استجوابا .

محمد حافظ رمضان بك — عندما يلقى بيان الحكومة فى المجالس النيابية يحدث أحد أمرين ...

(ضجة) .

(أصوات : نطلب إقبال باب المناقشة) .

الرئيس — من من حضراتكم يمارض فى إقبال باب المناقشة ؟

محمد حافظ رمضان بك — أود الإدلاء برأى يتعلق بمحكم الدستور فى موقفنا هذا .

أحمد رمزي بك — نحن لا نعارض حافظ رمضان بك في البدء الدستوري الذي يحول كل عضو حق مناقشة البيان ، وإنما نحن نعارض في التأجيل .

الرئيس — وردت إلينا الاقتراحات الآتية :

(١)

اقترح مقدم من حضرة جعفر غري بك ، وهذا نصه :

« بعد سماع البرنامج الذي ألقاه حضرة صاحب الدعوة رئيس مجلس الوزراء ، ذلك البرنامج الذي جاء أحسن ترجمان عن أمانينا القومية أقترح أولاً : إبداء الثقة التامة بالوزارة الشعية ، وثانياً : أقترح كسر هذا البرنامج بجميع طرق النشر المعروفة في العرف الدستوري » .

(٢)

اقترح مقدم من حضرات : غري عبد التور بك ، حمد البلس بشا ، عبد الستار البلس بك ، محمود لطيف بك ، الدكتور حافظ مؤمن ، وهذا نصه :

« بعد سماع البيان الذي أدلى به دولة رئيس الوزراء أقترح على المجلس أن يعلن تته بالوزارة والانتقال إلى جدول الأعمال » .

(٣)

اقترح مقدم من حضرات : عبد الحميد عبد الحق افندي ، سيد خشي بشا ، محمد حميد جوده افندي ، أحمد الصاوي افندي ، علي محمود بك ، فؤاد سلطان بك ، وهذا نصه :

« بعد سماع البيان الواقع الذي قدمه دولة رئيس الوزراء عن سيلة الحكومة يعلن المجلس تته بها تته تامة ويرى الانتقال لنظر باقي جدول الأعمال » .

(٤)

اقترح مقدم من حضرات : عبد الرزاق القاضي بك ، حسين أمين الشرف افندي ، محمد محمد الشاوي بك ، أحمد الإنزوي بك ، محمود عبد النبي بك ، حسين فوده بك ، أحمد رمزي بك ، السيد عبد الحمادي القضي افندي ، مغازي البرقوق افندي ، أحمد عبد الباقي راضي افندي ، عبد الحميد الرمال افندي ، وهذا نصه :

« إن بيان الوزارة واضح جلي وهو يحقق لأمان البلاد فلا معنى لطلب التأجيل مع ذلك الوضع ، فلماذا تفتح إقتال باب المناقشة وللواقعة على ما جاء ببيان الوزارة » .

(٥)

اقترح مقدم من حضرات : محمود النقراشي افندي ، الدكتور زكي ميخائيل ، إبراهيم راتب بك ، الدكتور حميد محمود ، محمود صبري افندي ، أحمد رشدي الجزار افندي ، محمد حبيب بك ، الدكتور محبوب ثابت بك ، حسن نافع افندي ، حمدي سيف النصر بك ، وهذا نصه :

« المجلس بعد سماع بيان حضرة صاحب الدعوة رئيس مجلس الوزراء يعلن تته التامة بالحكومة ويقترح الانتقال إلى جدول الأعمال » .

فلو افق على التأجيل يقف .

(وقف أربعة أعضاء) .

الرئيس — تحرر رفض طلب التأجيل .

حسن صبرى بك — أريد بعد ذلك أن يفتح على المناقشة من عندها (١).

السلطان السعدى بك — إني مكلف ببيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وأطلب من الله تعالى أن يكمل أعمال هذه الوزارة بالتجلى وأن يوفقها إلى عمل ما فيه الخير .

مصطفى محمود الشوربجي ائدى — سمنا في بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن الوزارة تتعهد بالحرص على استقلال البلاد التام وهذا وعد كرم وجميل أن نسمة من هذه الوزارة ولكننا سمنا كثيراً من العبارات التى تدل على الاستقلال من سياسى الإنجليز وأذكر أنه لما اشتمت الحركة الوطنية لم يشكر علينا الإنجليز حقنا فى الاستقلال بل طلبوا أن تنضم على معنى هذا الاستقلال ، وبعد ذلك صدر تصريح فردى من جانبهم هو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وفيه إقرار من الإنجليز بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة . فهل للاستقلال الذى ورد ذكره فى بيان دولة الرئيس معنى غير الذى فهمه جميعاً من معنى الاستقلال ؟

رئيس مجلس الوزراء — لقد كانت الحكومة صريحة فى بيانها حيث قالت إن قبولها الحكم لم يكن إلا بسد أن آلت على نفسها الاحتفاظ بحقوق البلاد كاملة من غير أن يعتبر هذا التبول إقراراً لأية حالة أو ضل يتعارض مع استقلال البلاد وسيادتها .

مصطفى الشوربجي ائدى — إني أفهم إذن من إجابة حضرة صاحب الدولة أن الوزارة لا تنى بإشارتها إلى استقلال البلاد استقلالاً من نوع استقلال ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ثم إني أود أن أستفسر عما جاء فى بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عن معنى كلمة البلاد لأنه من الأسف الشديد لم يبين فى دستورنا معنى البلاد وحدودها كما هو الحال فى دساتير البلاد جميعاً . وإني أسأل هل كلمة البلاد تدل على وادى النيل أى مصر والسودان معاً (مقاطعة) .

الرئيس — ليست هذه بالطرق الثلاثة فى المجالس الثنائية فلحضرة الضو المحترم أن يتكلم بما يشاء ولرئيس مجلس الوزراء أن يجيبه أو لا يجيبه وللمجلس الحكم الأخير .

أحمد عبد الفتار بك — أنا إنى تعرضت لبيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فليس معنى ذلك أنى أريد إخراج الوزارة أو أطلب منها طلبات من شأنها أن تتعارض مع مصلحة البلاد فى الوقت الحاضر إنما أردت التأجيل وأطلب المناقشة الآن . (ضجة) .

إنى فى الحقيقة أرحب بما جاء فى بيان الوزارة من الوعد بما يحفظ حقوق البلاد ولكنى أتساءل عن الحطة التى تتبعها الوزارة بمناسبة للذكره الإنجليزية التى أرسلت للحكومة السابقة (ضجة) ولم تخبل الحكومة السابقة أن ترد عليها وأطلب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن يمد المجلس بأن يحركه وينظمه على رده على هذه للذكره عندما يحين الظرف المناسب وأنضم أن يكون الرد بما يقتل للبلاد حقوقها وسيادتها .

رئيس مجلس الوزراء — إن الحكومة تتمتع واجبها فى هذه للسألة ويمكن لحضراتكم أن تفهموا معنى الواجب مما مستمعو من بيان الحكومة (تصفيق) .

الرئيس — إني تؤخذ الأصوات بتناداة الأسماء على التتة بالوزارة .

(بتناداة الأسماء وافق المجلس على التتة بالوزارة بإجماع ١٥٥ صوتاً) .

رئيس مجلس الوزراء — حضرات النواب المحترمين :

أقبل من حضراتكم بخالص الشكر وعظيم التقبلة ما أظهره المجلس للوقر للوزارة الجديدة من حسن استقبال وكرم لقاء ولطيف حفاوة وتهيئة إجماعية غالية (تصفيق) وأعتبر ذلك للظهر البهيج أعظم مشجع لنا على اللقى فى أعمالنا (تصفيق طويل) .

(فى ١٩ مارس سنة ١٩٢٨) .

(١) جاء فى للضبطة الخامسة والثلاثين ما يأتى :

حسن صبرى بك — ورد بالصفحة السادسة فى الطل الثانى والثلاثين بالتر الأول البقرة الآتية : « أريد بعد ذلك أن يفتح على المناقشة من عندها » وصحاده أريد بعد ذلك أن يطلب من يريد المناقشة أن ياتى » .
الرئيس — يسمح ذلك للضبطة .

لناقشة حول أى الاقتراحات المقدمة لتعديل الرد على خطاب الرش يبدأ بأخذ الرأى عليه — أخذ الرأى على التعديل

الأوسع نطاقاً والأبعد عن للشروع الأصيل .

جلس الشيوخ

الرئيس — الكلمة لحضرة صاحب المالى وزير المالية .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — حضرات الشيوخ المحترمين : عند ما قدمت اللجنة إلى المجلس مشروع الرد على خطاب الرش وذكرت في تقريرها أن هذا المشروع وضع بإجماع آراء الحاضرين من حضرات أعضاء اللجنة ، كان من المفهوم أنه لا يبرر عن رأى حزبى خاص لتلك أردنا أن تير الأمر وأن تضع كل شئ في موضعه وأن نرين المسائل التى تخالف وقائهما ما جاء في التقرير وتمسكت في جلسة ماضية على هذا الأساس وأشرت في كلامى إلى ما تصوّرته من طريقة وضع هذا المشروع قتل إن الغالب أن يكون فريق من أعضاء اللجنة قد وضعه وأن يكون فريق آخر قد حاول جهده أن يلطف من شدته ومن حدته . وقد ظهر من مناقشات المجلس بكيفية واضحة جلية ، أن الأمور جرت في اللجنة حقيقة على هذا النوال . قد تبين مما سمعنا من مناقشات أوت المشروع الأصيل كان من وضع حضرتي الشيوخ المحترمين الأستاذ محمود بسيونى والأستاذ يوسف أحمد الجندى وأن عمل اللجنة بالنسبة له لم يخرج عن حد كونه محاولة لتلطيف هذا المشروع الشديد في عباراته وفي طريقة وضعه وقد نحا معظم من تقدم بمشروعات هذا النحو أيضاً غاؤواو التلطيف من عبارات مشروع اللجنة والتخفيف منها رغبة في التوفيق وفي إرضاء جميع التواصلى بل يشب ذلك أيضاً ما رأيته في إحدى الجلسات عند ما عقب حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة بالكلام على هذه التعديلات أو على المشروعات الأخرى التى تقدمها بعض حضرات الشيوخ المحترمين فقد اعترض حضرة على كل هذه التعديلات وعلى كل هذه المشروعات واعتبر أنها علامة على عدم تدبر أو عدم ثقة بالجنة — لا أدري أيها بالنسب — وقال إنه من غير اللأوف عادة أن يقدم التعديل أو المشروع نال الآخر على هذا النحو لأن في ذلك على الأقل عرقلة لأعمال اللجان التى اختارها المجلس ووضع قته فيها ، إلا أن حضرة للقرر استثنى من هذه التعديلات تعديلاً واحداً هو التعديل الذى قدّمه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وبعض زملائه المحترمين فلم يدخله في اعتراضاته ولم يدخله في الإشارة التى تحدّثت بتكرارها على مسامع حضراتكم ، واعتبر حضرة أن هذا التعديل الأخير هو أساس صالح يمكن للمجلس قبوله ، وأن مشروع الرد الذى يطلب إقراره هو مشروع اللجنة معدلاً لطيفاً للتعديلات التى اقترحها حضرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى وبعض زملائه ، هذا هو الوضع التكللى للسألة وضعت تحت أنظار حضراتكم ويظهر منه أن مشروع الرد الذى انتهت إليه اللجنة بعد التعديل إنما وضع على أساس نظرة حزبية خاصة ، وقد كنت مستعداً بالرغم من ذلك كله لناقشة تعديلات حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى والى قايها حضرة للقرر ، كنت مستعداً لناقشتها بالتفصيل لإعادة وضع الأمور في نصابها من جديد وليان أن المشروع بعد التعديل لم يخرج في مجموعه عن الروح التى وضع بها مشروع اللجنة الأول . ولكن طرأت — أثناء أبحاثنا — الظروف البولية الشديدة التى يجتازها العالم الآن فرأيت مع زملائى الوزراء أن الوقت لم يعد مناسباً لإضاغته في مناقشات ميزانية لا تؤدى إلى نتيجة ولا توصل إلى غرض ، وقلنا وجباً في بيان رغبة الحكومة في التسهيل على المجلس وفي العمل على ترك هذه المناقشات إلى الأبحاث وإلى العمل الذى تقتضيه الظروف المحاصرة أقول قلنا وجباً في الوصول إلى هذه النتيجة أرجو حضرة الشيخ المحترم حسن نية الصرى بك أن يتنازل عن مشروع رده وهو موصوف بأنه رد حزبي من بعض نواحي هذا المجلس . كأرجو حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا أن يتنازل عن مشروع رده أيضاً وإن كان قد ختم به بعيداً عن كل فكرة حزبية . وأخيراً أرجو حضراتكم جميعاً أن توافقوا على مشروع الرد الذى تقدم به حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك لأنه مشروع مختصر وبعد عن كل أسباب الجدل والمناقشات الحزبية ويحمل كل الفروض ويبقى كلاً في موقعه من غير إثارة لحسومات أو مشادات في هذه الأوقات الصعبة التى يجتازها العالم .

وإن إذا ما طلبت هذا إلى حضراتكم فإنما أطلبه من مؤيدى الحكومة ومعارضها على السواء وأرجو أن يسمع صوتى وأن يصل بالمالى الى بيتها وللأغراض التى ذكرتها إلى قلوبكم جميعاً ، وأنتظر من حضراتكم أن يجمعوا على هنا فصل عملاً وطنياً مفيداً وتصل إلى ما نريده من العودة إلى أعمالنا التى تقتضينا حاجة البلاد في الظروف القاسية التى يجتازها ويرجع بها العالم في الآونة الحاضرة .

(تصفيق حاد من الجين) .

للقرار — أريد أن أصبح بعض الوقائع التي جاءت في بيان معالي وزير المالية .

الرئيس — أرجو بعد تلك الكلمات التي صدرت من معالي وزير المالية بالتيابة عن الحكومة اجتناب كل ما يشير الجدل والمناقشة من جديد .

للقرار — ما أردت أن أثير جدلاً وإنما أردت تصحيح بعض الوقائع .

الرئيس — والان ما رأى حضرة الزميل المحترم حسن نبيه الصرى بك فيما طلبه إليه معالي وزير المالية من التنازل عن مشروع رده ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه الصرى بك — لهنى وللتصد الطيب التي أشار إليه معالي وزير المالية أتنازل عن مشروع رده ؟

(تصفيق من الميمن)

حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا — وأنا أيضاً تلبية للدعوة الطيبة التي وجهها معالي وزير المالية وتسيلا لعدل المجلس أتنازل عن مشروعى وإن كان هذا المشروع غير حزبي .

(تصفيق من الميمن)

الرئيس — إنني لم يبق الآن إلا أن نأخذ الرأي أولاً على مشروع الرد التي قمه حضرة الزميل المحترم أنطون الجليل بك .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قدمت مع بعض حضرات زملائي اقتراحاً^(١) بالكتابة بأن يقترح المجلس بالنماء بالاسم أولاً على الرد للتقدم من اللجنة مع التعديلات التي اقترحتها وبعض زملائي وذلك طبقاً للأئحة الداخلية .

حضرة صاحب المثل الدكتور أحمد ملهى (وزير للمالية) — من رأي أن يؤخذ الرأي أولاً على التعديل الأوسع نطاقاً والأبعد مدى عن رأى اللجنة .

الرئيس — طبقاً للأئحة الداخلية في حالة تقديم عدة تعديلات يؤخذ الرأي أولاً على التعديل الأبعد مدى عن رأى اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قدمت الآن اقتراحاً بأن يؤخذ الرأي أولاً على المشروع المقدم من بعض حضرات الزملاء ومنى تعديلاً لمشروع اللجنة وهذا الاقتراح هو للتعلق والمقول لأن الأئحة الداخلية لم تنص مطلقاً على أولوية أخذ الرأي في حالة تقديم عدة تعديلات للمشروع الأصلي .

لم تنص الأئحة الداخلية على ذلك وإنني الرأي متروك للمجلس في تقرير أخذ الرأي أولاً على هذا التعديل أو ذاك .

قدمت اقتراحى الآن وأطلب إلى المجلس أن يقرنى على أن يؤخذ الرأي أولاً على التعديل الذى أدخلته مع بعض زملائي على مشروع اللجنة لأن هذا التعديل أقرب للاقتراحات إلى مشروع رد اللجنة .

أما الاقتراح للتقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك فهو في الواقع لا يعتبر تعديلاً لأن التعديل حذف شيء أو إضافة إلى النص الأصلي واقتراح الجليل بك رد أصلى لا تربطه بمشروع رد اللجنة الأصلي أية رابطة أو علاقة لذلك أشك في أن هذا الاقتراح يعتبر تعديلاً أو يجوز أن يقدم إلى المجلس باعتباره تعديلاً على أية حال لا أريد أن أدخل في مناقشة تقنية وأكتفى بأن أطلب إلى سعادة الرئيس أن يطرح اقتراحى على هيئة المجلس للقر وهو أخذ الرأي على اقتراح التعديل للتقدم من بعض حضرات الزملاء ومنى .

حضرة صاحب المثل الدكتور أحمد ملهى (وزير للمالية) — الطيبى والفهم والتقاليد والصلة قضى جميعاً دائماً بأخذ الرأي

(١) من الاقتراح :

« تقترح أن يقترح المجلس بالنماء بالاسم أولاً على الرد للتقدم من اللجنة سداً بالاقتراح المقدم من حضرات الشيوخ المحترمين الأستاذ يوسف أحمد الجندى وأحمد الهويان بك وغيرهم »

سليمان النيد سليمان ، يوسف أحمد الجندى ، أحمد الهويان ، عبد الحافظ سليم »

على التعديل الأكثر بندا عن رأى اللجنة تم تقرب شيئا فشيئا إلى أن نصل إلى رأى اللجنة . فاقترح التعديل للقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ويض زملاته المحترمين بغير تعديلا أقرب إلى رأى اللجنة من التعديل للقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك . بل لقد قال ذلك حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى فى كلامه ووصل إلى القول بأن تعديل حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك معص ألا يعتبر تعديلا بل هو مشروع جديد .

لا شك فى أن مشروع حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك تعديل فى الحقيقة لمشروع اللجنة . وأذكر إلى جانب هذا أن سعادة مقرر اللجنة قبل بالفعل اقتراح التعديل للقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وزملاته وبذلك أصبحت التعديلات الواردة فى اقتراحهم جزءاً من تقرير اللجنة فيصبح المجلس أمام مشروعين : مشروع اللجنة معدلا باقتراحات قبلتها اللجنة ومشروع حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك فن الواضح والظاهر أن يؤخذ رأى أولاً على المشروع الذى لم يقدم من اللجنة وهو مشروع حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك .

الرئيس — من المسائل المتفق عليها — وهى خاليد جميع المجالس التالية — أن يؤخذ رأى أولاً على التعديلات الأكثر بندا عن التصوص الأصلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يقول معالى وزير المالية إن اقتراح التعديل للقدم مناء جب مشروع اللجنة بموافقة للقرار عليه .

لقد وافق سعادة المقرر فعلا على التعديلات التى قدمناها ولكن هذا لا يمنع من أن مشروع اللجنة لا يزال قائماً وموجوداً ولا يمكن اعتبار هذا التعديل مشروعاً مقدماً من اللجنة إلا إذا اجتمعت وقدمت تحريراً مملوفاً بمشروعها الأول بعد موافقتها عليه . وما دام الاجتماع لم يتم لإقرار التعديل فى الواجب أخذ رأى أولاً على للمشروع للقدم من بعض حضرات الزملاء المحترمين ومنى لأنه أقرب اقتراحات التعديل إلى مشروع اللجنة الأصلى .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — إذا اعتبرنا مشروع الرد على خطاب العرش للقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك تعديلا أصبح متبناً أن يؤخذ رأى عليه أولاً . أما إذا لم يعد تعديلا فإن لى اقتراحاً هو أول اقتراح عرض على المجلس بتعديل مشروع الرد على خطاب العرش وبطبيعة الحال يجب أخذ رأى عليه أولاً قبل أخذ رأى على اقتراح التعديل للقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ولا أظنه يخالفنى فى ذلك ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — بل أخاطبك .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — الواقع شك لاقى أول من قدم اقتراحاً بحذف الفقرة الأخيرة من مشروع اللجنة وبعد ذلك قدم بعض حضرات الزملاء المحترمين اقتراحات أخرى (فلذا لم يعتبر اقتراح حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك اقتراحاً بتعديل واجب أن يؤخذ رأى أولاً على الاقتراحات التى قدمت تبناً لترتيب هديتها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إلى أية مادة يستند حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا فيما يقول ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — هذا بطبعى ومقول . كيف أتجرب تعديلا وتفتقر أنت بسدى تعديلا آخر فلتزم المجلس بأن يأخذ رأى على تعديلك أولاً . هنا غير مقول ولا منطقي .

الواقع أننا إذا أردنا أن نقرر على المشروع للقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك فلا يمكننا أن نعتبره إلا تعديلا لمشروع الرد على خطاب العرش .

يجب عند الاقتراح على تعديلات مختلفة للمشروع الأصل أن ينظر إلى أبعد الاقتراحات عنه لأنه يجب الجميع فيؤخذ رأى عليه أولاً .

لقد أردت فى اقتراحى حذف الفقرة الأخيرة من مشروع اللجنة ، أما حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك فقد هدم بمشروع خاص إذا أخذ به المجلس عند الاقتراح عليه اعتبر هذا فصلا فى اقتراحى لأن تعديل حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك أهم مما اقترحت وهذه حالة من الأحوال يتجنى فيها أخذ رأى على الاقتراح الأبعد عن المشروع الأصلى لأن كل التعديلات تدخل فيه .

هذا الاقتراح الأعم والأبعد عن النص الأصلي يجب أن يؤخذ الرأي عليه أولاً فإذا رفض ، أخذ الرأي على اقتراحى ، فلذا لم يقبل اقتراح المجلس على باقي التعديلات تبعاً . هذا هو الوضع الطبيعى والقانونى والعمل به واجب .

الرئيس — لا يمكن أن أطرح الاقتراحات على المجلس إلا تبعاً لما لدى يدها عن النص الأصلي ولذلك يجب أن يكون أخذ الرأي أولاً على اقتراح حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الحكم بينا وبين رئيس المجلس هو اللائحة الداخلية .

الرئيس — هذه تخاليد جرى عليها العمل وإذا شئت أحيل للوضع إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ليس لي سعادة الرئيس بىء من الهدوء . أريد أن أقول إن مسعادة رئيس المجلس لا يملك مطلقاً أن يحيل أمراً معيناً إلى لجنة من اللجان إلا إذا قرر المجلس ذلك .

الرئيس — بلا شك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كذلك لا يملك سعادة الرئيس التصرف فى أمر إلا بموافقة المجلس . والحكم بينا وبين مخالفتنا فى الرأي هو المادة ٨٢ من اللائحة الداخلية التى تص على أن « يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتعديل أو الإضافة أو التجزئة فإن لم يقبل تؤخذ الآراء على النص الأصل » .

تقرر هذه المادة حكماً لا يستطيع أحد أن يخرج عليه وهو أن الرأي يؤخذ أولاً على التعديل .

ولكن ما هو الحكم فى حالة تقديم عدة تعديلات على النص الأصلي ؟ أيها يقدم عند أخذ الرأي ؟

قد اختلفنا فى هذا فسعادة حسن صبرى باشا والحكومة يقولان إن الرأي يؤخذ أولاً على تعديل حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك .

وزملائى وأنا نقول بوجوب أخذ الرأي أولاً على تعديلنا .

إذاً هذا يجب أن يتجه سعادة الرئيس إلى المجلس لتفصل فى الخلاف .

الرئيس — وما رأى حضرة الزميل المحترم الأستاذ الجندى فى اقتراح حضرة الزميل المحترم حسن صبرى باشا ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الاقتراح المقدم من زملائى ومنى أقرب فى تعديلاته إلى النص الأصلي . أما أخذ الرأي أولاً على اقتراح سعادة حسن صبرى باشا باعتبار أنه أول اقتراح بالتعديل فهذا شىء لم يرد فى نص اللائحة الداخلية . وأرجو سعادة الرئيس أن يأخذ رأى المجلس فى هذه المسألة بالثبات ولا يمكن مجال أن يقرر هذه المسألة لنفسه وبفسه وأكرر هنا ثلاثاً .

الرئيس — هل يصم سعادة حسن صبرى باشا على أن يؤخذ الرأي على اقتراحه ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — مصم مصمياً قاطعاً .

الرئيس — هل يود سعادة حسن صبرى باشا أن يؤخذ الرأي على اقتراحه قبل أخذ الرأي على اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — نعم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا مصم على أن يؤخذ رأى المجلس أولاً على الاقتراح المقدم من بعض حضرات زملائى ومنى .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — كيف يجوز هذا ؟

الرئيس — لا يمكن أن أطرح اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أولاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا مانع عندي من طرح اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا أولاً .

حضرة صاحب الملقى الدكتور أحمد حاضن (وزير المالية) — تعديلات حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى جزئية

فمن عرضها على المجلس أنه قبل تقرير اللجنة في أسلمه بينا هناك اقتراح أبعد من هذا وأوسع مدى وهو اقتراح حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك الذي لا يعترض مطلقاً للتصديلات الواردة في اقتراح الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، ومن باب أولى لا يقر إطلاقاً مشروع اللجنة .

فإذا قبل الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك ، فمن هنا أن المجلس لم يأخذ بتقرير اللجنة ، أما إذا قبل الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، ففي أي مركز يضنا هذا القول ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد علي علوبة باشا — المستور لا يسمح بالمخالطة على أي مشروع يطرح أولاً أو آخر لأن الرئيس هو الحفيظ على مراقبة الدستور . هذا واللائحة الداخلية عندما نصت في المادة ٨٢ على أن يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتعديل معنى ذلك أن التعديل الذي يخالف القرار الأصلي هو الذي يبدأ به .

وفي موضوع اللية نرى أن أكثر التعديلات عاتفة لقرار الأصل هو مشروع الرد الذي تقدم به حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك ، فأرى أن يبدأ المجلس بأخذ الرأي عليه ، هذه الحقيقة أقرها ، ولا معنى إلا أن نحافظ على قواعد المستور والنظم البرلمانية ، إذ يجب أن تكون أرفع من أن تكون عملاً للمصلحة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس انندى — المادة ٨٢ صريحة في عبارتها ، فهي تنص على أن يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتعديل أو الإضافة والحذف ولم تزد شيئاً على هذا . إذن لا مفر من أخذ الآراء على التعديلات ، ولكن حدث فلان أن تقدمت تعديلات مختلفة فكيف يكون الحكم في هذه الحالة في تقديم أحدها على الآخر ؟ إن النظام الطبيعي بل والتاريخي يقضيان بأن تأخذ بهما في أمثال هذه الحالات .

فالتسجيلات تقدم منها أسبقها تاريخياً ككلمة ما إذا قرر رهنان على عين فلان صاحب الرهن القيد أولاً والأسبق في التاريخ هو الذي يقدم على غيره ، فلذا رجنا إلى الوقت الذي قدمت فيه هذه التعديلات ، نرى أن أول تعديل قدم (ضجة) .

لذلك أطلب أخذ الرأي على المشروع الذي قدم في وقت أسبق على المشروعات الأخرى .

حضرة الشيخ المحترم عبد السار البلسل بك — يجب ألا تتنازع على مسألة كهذه فقياً يخص بالمشروع الذي تقدم به حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك يرى بعض حضرات الزملاء أن يؤخذ عليه الرأي أولاً ، وبعض حضرات الزملاء يقولون بتقديم المشروع بالتعديل المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى أولاً ، وأرى كما يرى بعض حضرات الزملاء أن يؤخذ الرأي أولاً على مشروع حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك أولاً ، فلذا أقره المجلس كلان بها ، وإلا فيؤخذ الرأي على المشروع الذي يليه . (تصفيق من الجميع) .

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح عي باشا (وزير الخارجية) — للسألة ليست مسألة تقديم مشروع على مشروع ولا تعديل على آخر ، إنما هي مسألة قانونية فاللائحة تنص على أن التعديل يتم على الأصل فلذا ما حصل وهو ما نحن بسنده أن تقدمت تعديلات كثيرة ، فهل يقدم الأخير باعتبار أنه تعديل لما سبق من التعديل ؟ أعلن أنه يحكم بالدعاه والقتل السليم عند خلو اللائحة من النص يعتبر آخر تعديل قدم هو تعديل لما سبق وهو التعديل الأمثل الذي يجب التعديلات السابقة ويعمى أثرها ، ولذلك يجب أخذ الرأي عليه أولاً . الرئيس — أنا لا يمكن أن أطرح على المجلس إلا التعديل الأمثل والأبعد عن تقرير اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم حسين محمد الجندى — لقد نصت المادة ٨٢ بصريح العبارة على أن يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتعديل أو الإضافة أو التجزئة فإن لم يقبل تؤخذ الآراء على النص الأصل . هذه كلمة صريحة قاطعة تمل على أنه يجب أن يؤخذ الرأي على اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن مبري باشا أولاً ثم تنتقل إلى التعديل الثاني الذي تقدم به حضرة الشيخ المحترم يوسف الجندى وبعض زملائه ، وللمادة صريحة في ذلك .

الرئيس — بماذا تصف مشروع حضرة الزميل المحترم أنطون الجليل بك ؟
(ضجة)

حضرة الشيخ المحترم حين محمد الجندي — هو اقتراح قائم بذاته لمشروع رد لا يتفق ومشروع اللجنة . وللادة تص على التعديل أو الإضافة أو التجزئة وحضرة الشيخ المحترم لم يصف ولم يعدل شيئاً .

الرئيس — لقد تناول اقتراح حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك تعديل مشروع اللجنة كله .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — إن موضوعاً كوضع الرد على خطاب العرش لا يتقيد الضو عند بحثه بمشروع الرد القديم من اللجنة كما أنه ليس لزاماً عليه أن يسر وراءه قرة قرة ، ولذلك رأى حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك ألا يتقيد في التعديل الذى قدمه بمشروع اللجنة ورأى ألا يكون أساساً لمشروع بل كان مشروعاً تعديلاً كاملاً وهو ما يجب أخذ الرأى عليه أولاً فإذا رفضه المجلس تنتقل إلى التعديلات الأخرى لمشروع اللجنة ولو أن اللائحة الداخلية جاء بها نص آخر أو حكم آخر لاتباعه . وأرى أن الذى يؤخذ عليه الرأى أولاً هو المشروع الذى يكون متضمناً حكماً كلياً أصلياً بنص اللائحة الداخلية . والسألة ظاهرة جداً وهذا ما يجب اتباعه وهذا هو ما تص عليه اللائحة الداخلية .

(تصفيق من الميمن)

حضرة صاحب للمالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أضيف إلى ما ذكرته من الكلام عبارتين أولاًها أنه عند مناقشة القوانين يبدأ أولاً بمناقشة القانون في مجموعه هنا بحكم الدستور فلما أن يقبل أو لا يقبل فإذا قبل للبدا انتقل إلى مناقشة التفاصيل ولا شك في أن تعديل حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك هو اعتراض على مشروع اللجنة في مجموعه ولذلك يجب أن يؤخذ الرأى عليه أولاً .

هذا فيما يخص بالنسب الدستورى على أنه جاء في كتاب الأوضاع البرلمانية لحضرة النفور له فؤاد كمال بك في الصفحة ١٩١ الفقرة ٣٦٧ ما يأتى :

« قبل فتح المناقشة في لواء ينظر الرئيس في التعديلات للقيمة من الأعضاء لمواد المشروع ، ويمرر ترتيبها حسب المكان الذى يحتله من القانون فيما لو اعتمدت ، وعند التزام — وهذا هو المهم — بسطى الأولوية لأوسعها نطاقاً أى لأشدها بسطاً عن نص اللجنة ، ثم تجرى المناقشة بحسب هذا الترتيب الذى يصفه الرئيس » .

هذا هو الوضع الذى يشير إليه الدستور وقضى به العمل ويسلم به العقل ولا يحتاج إلى تفسير أو مناقشة . وتطبيقاً له يجب أخذ الرأى على تعديل حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك أما بالنسبة لباقي التعديلات الأخرى وما دمت قد تكلمت فلا بد من أن أوضح أن هذه التعديلات ليس لها أهمية من حيث الترتيب لأن التعديل الذى تقدم به حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا لا يتعارض مع التعديل الذى تقدم به حضرة الشيخ المحترم يوسف الجندي وبعض حضرات زملائه لأن التعديل الآخر ينصب على بعض فقرات ليست منها الفقرة الأخيرة وتعديل حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا ينصب على الفقرة الأخيرة وحدها .

فأخذ الرأى على أخذها قبل الآخر لا يعم لأن ذلك لا يمنع من أخذ الرأى أولاً على مشروع أنطون الجليل بك فإذا أبدى المجلس رأيه في مشروع أنطون الجليل بك بالمناقشة فلا روم لأخذ الرأى على التعديلات الأخرى ولا على تقرير اللجنة نفسه لأن ذلك مناه أن المجلس أخذ الرأى الذى عدل مشروع اللجنة من أسلمه — هذا ما يؤيده الدستور والتفسير وما هو متبع في جميع البلاد الدستورية .
(تصفيق من الميمن)

الرئيس — لا يمكن أن أطرح على المجلس أمراً مخالفاً للتقاليد وروح الدستور وروح اللائحة الداخلية ولا يمكن أن أطرح على المجلس أولاً إلا للمشروع القديم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك لأنه يتناول أوسع التعديلات نطاقاً وأبدها عن مشروع اللجنة .

أخذ الرأى بالناداة بالإسـم على مشروع الرد على خطاب العرش للقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التي أعطيت	١١٨
الأغلبية المطلقة	٦٠
للاقتضات	٦١ (١)
غير الواقعية	٥٧ (٢)

(١) الواقعية :

إبراهيم الطاهري بك ، إبراهيم سيد أحمد بك ، إبراهيم محمد فراج ، أحمد رمزي بك ، اللواء أحمد صريف باشا ، أحمد علي باشا ، أحمد كادل باشا ، أحمد نجيب براده بك ، أسلمان قنطوي بك ، أمين ساي باشا ، أمين جام حلاوي ، أطول الجليل بك .
بطرس خليل بطرس بك .

جسبر ولي باشا .

حافظ حسن باشا ، الدكتور حافظ محمد مؤمن ، حسن رشوان حلاوي بك ، حسن صبري باشا ، حسن مظلوم باشا ، حسن نبيه المصري بك ، اللواء حسين رفقي باشا ، حسين سري باشا .

خليل إبراهيم صالح بك ، خليل ثابت بك .

سليمان شهاب أباظة بك ، سليمان مصطفى خليل .

شفيق سيدم إلياس بك .

صادق وهبه باشا .

الأستاذ عباس الجبل ، عبد الحكيم عبد الفتاح بك ، عبد الجيد إسماعيل أباظة بك ، عبد الجيد سليمان باشا ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، عبد السلام عبد الفتاح بك ، الدكتور عبد العزيز العبيدي بك ، عبد الفتاح اللوزي بك ، عبد الفتاح يحيى باشا ، عبد القادر حزة باشا ، عبد الله اللوم بك ، اللواء علي صدقي باشا ، الفريق علي فهمي باشا ، عوض برقي بك .
غريبال سعد بك .

كامل نكلا بك ، شيخ العرب كبلان الأدهس .

محمد أبو النصر الفار ، محمد التامل الفار ، محمد أمين حسين صرعي بك ، محمد حافظ رمضان باشا ، الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد رياض بك ، محمد طاهر باشا ، محمد علوي الجزار بك ، محمد علي علوي باشا ، محمد محمد اللناوي بك ، محمد نجيب الفراهي باشا ، محمود شكري باشا ، محمود غالب باشا ، مراد وهبه باشا .
وهيب دوس بك .

(٢) غير الواقعية :

الدكتور إبراهيم بيومي مذكور ، إبراهيم يوسف عطا الله ، أحمد الديواني بك ، أحمد جدي أبو ستيت بك ، الأستاذ أحمد حنق أبو النضل ، أحمد عبده بك ، إسماعيل محمد أحمد عبد الله فوزي ، الثاني أبو وانيه .

بهيبت السيد أبو علي بك .
حسن أبو الفتوح بك ، حسن محمد الوكيل ، حسين مصطفى حزه بك ، حسين صالح خليفة ، حسين عبد الكريم البكري ، حسين فودة بك ، الأستاذ حسين محمد الجندي . الدكتور زكي ميتايل بشوه ، زكي وهبة بك .

سعد مكرم بك ، سليمان السيد سليمان باشا ، سيد قرضي بك .

صلاح الدين التواري بك .

الدكتور عبد الجيد أمين مزب ، الدكتور عبد الجيد فهمي ، الدكتور عبد الحافظ سالم ، عبد الرحمن فوخ ، الأستاذ عبد الرحمن محمد سنها ، عبد الرزاق القاضي بك ، عبد النور الباسل بك ، عبد النور حسن عمران ، عتيق حسين البربري ، علي رمضان الطوموي ، علي عبد الرزاق بك ، علي كمال عيشه بك ، علي عيسى توار ، علي محمد صروف .

فوزي ناشد .

كامل إبراهيم بك .

لبيس أخنوخ قاوس .

محمد أحمد الشريف بك ، محمد الحفيظ المرزوي باشا ، الأستاذ محمد السيد إبراهيم غنيم ، محمد المنقاري عبد ربه باشا ، محمد توفيق راضي بك ، محمد زايد جلال ، محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد عبد الكريم ، محمد علي سليمان بك ، محمد فهمي صادق شتا ، محمد ليب أبو الجبليل ، الأستاذ محمد مرزوق ، محمود الإبري باشا ، محمود فهمي باشا ، مصطفى راضي بك ، الأستاذ يوسف أحمد الميندي ، الأستاذ يوسف عبد الحليف ، يوسف يوسف العروتوني .

الرئيس — يقرر المجلس الواقعة على مشروع الرد على خطاب العرش للقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك بأغلبية ٦١ صوتاً ضد ٥٧ صوتاً .

(تصفيق من الميمن) .

(في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩) .

جواز تأجيل المناقشة في مسألة مما ورد في خطاب العرش إذا كان موضوعها محالاً على لجنة لتقدم عنه تقريراً في موعد قريب .

مجلس النواب

حضور صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

عقدت لجنة الرد على خطاب العرش جلستين بتاريخ ٢١ و ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٩ لإعداد مشروع الرد على خطاب العرش ، وهي تتصرف بأن ترسل إلى سادتك للمشروع الذي وضعت ربه عرضة على هيئة المجلس للقر . وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد مقررأ لها . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

إبراهيم دسوقي أباظه

١١ شوال سنة ١٣٥٨ (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٩) .

الرئيس — إن مشروع الرد على خطاب العرش (١) قد وزع على حضراتكم ، فهل توافقون على عدم تلاوته اكفاء بإتيانه في الجلسة ، والتمسوع في المناقشة الآن اختصاراً للوقت ؟

(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم محمد محمود باشا — لي ملاحظة بشأن ما جاء بمشروع الرد على خطاب العرش خاصاً بمسألة القطن .

إن اللجنة التي اختارها المجلس لبحث موضوع القطن والاتصال بالحكومة في هذا البحث ، والتي وافق رغبة رئيس الحكومة على تشكيلها ، متقدم بفرورها للمجلس عدداً — كما علمت — وبما أن هذا للموضوع حيوى بالنسبة للبلاد بأجمعها ، فأقترح أن تؤجل للنقشة فيما جاء بخطاب العرش بشأن مسألة القطن إلى أن يمرض علينا تقرير اللجنة المذكورة .

حضرة النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا — بهذه المناسبة أرى أن الأوفق أن تتفق مع الحكومة على أن تؤجل للنقشة في المسائل التي تضمنها خطاب العرش والتي تهم البلاد والمجلس حتى يتوافر لنا الوقت الكافى لبحثها بدلاً من المناقشة فيها الآن ، وحتى ييسر لنا بحث جميع المسائل الحيوية الهامة الواردة في خطاب العرش بحثاً فاعلياً مستفيضاً ، وفي هذا مصلحة الحكومة ومصلحة المجلس .

(خبطة) .

هذا رأى وللمجلس الرأى الأسمى . لهذا أرى أن يكون البحث قاصراً على ما إذا كان خطاب العرش موافقاً من حيث مضمونه أم لا . أما للمسائل الكثيرة التي تناولها الخطاب كسألة القطن ، والمسائل التي تهم الفلاح ، والمسائل التي تتناول الناحيتين الاجتماعية والثقافية ، فيصح أن تؤجل للنقشة فيما إلى وقت آخر حتى يكون لدينا الوقت الكافى لبحثها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — إن الرأى الذى يقول به حضرة النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا مؤداه تعطيل مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش . إن رغبة محمد محمود باشا ورأى إرجاء المناقشة في مسألة لها صبغة خاصة وأهمية ففة وهى مسألة القطن ، لأن هناك لجنة منتخبة من المجلس أوكل إليها بحث هذه المسألة ، ومن الصلحة توحيد المناقشة في مسألة رأى المجلس أنها من الأهمية بحيث يختار لبحثها لجنة خاصة أما باقى المسائل التي يشير إليها حضرة النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا فليتنا إذا أرجأنا المناقشة فيها

كان معنى ذلك إرجاء المناقشة في خطاب العرش بأكله ، وهذا لا يمكن تصوره لأن جميع السائل الواردة في هذا الخطاب هي مسائل هامة ، أما مسألة القطن فقد شكلت ليشتا لجنة برلمانية خاصة كما قلت .

لهذا أرى أن لا عمل للمناقشة على الاقتراح المقدم من معالي عهد حلى عيسى باشا .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصفواني — في الواقع بإحضرات الزملاء إنه ليس هناك تناقض بين فكرتي حضرتي التالين المتزعين عهد محمود باشا وعهد حلى عيسى باشا ؛ لأن خطاب العرش لم يأت بمشروعات تفصيلية ، إنما تضمن رؤوس مسائل ، قد نعرض على يضا أو نطلب من الحكومة أن تصيغ إليها مسائل أخرى ، أما المشروعات ذاتها فلنا مجموعين من المناقشة فيها في أي وقت ، كما أن من حقنا أن نهدم مشروعات أخرى معارضة أو متممة لها .

أما الرد على خطاب العرش فهو مسألة خيلية لا نتناها من مناقشة وبحث جميع السائل الواردة به .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — هل المفهوم من طلب تأجيل المناقشة في مسألة القطن أن لكل نائب يشترك الآن في المناقشة في خطاب العرش أن يتكلم في مسألة القطن عند مرضيهم بمرور اللجنة للشككة ليحه ؟

الرئيس — نعم بلا شك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ منصور مثالي — أريد أن أقول إن خطاب العرش هو بمثابة برنامج للوزارة يتناول جميع السائل التي ندرسها أو نعدّها ، وإن تأجيل المناقشة في مسألة منها بإقتات مخالفات للتقاليد التي خضى بأن خطاب العرش يناقش جملة لا تفصيلا .

إن جميع السائل الواردة في خطاب العرش المروض علينا الآن هي مسائل هامة لا يصح تأجيل المناقشة في مسألة منها . فمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان مثلا هو مشروع هام ويجب وضعه في مقدمة المشروعات التي تعنى بها الحكومة . كما أن مسألة القطن أيضاً مسألة مهمة لأن ثروة البلاد تقوم عليها ، ولكن من غير المنقول أن يؤجل البحث في خطاب العرش إلى أن تتم اللجنة للمشككة لبحث هذه المسألة بمرورها عنها .

وإن بهذه المناسبة أذكر مسألة البصرة ...

(ضجة ومقاطعة) .

أريد أن أقول إنه ليس هناك داع لتأجيل البحث في مسألة القطن إلى وقت آخر بل يجب أن تناقش الآن جميع ما ورد في خطاب

العرش جملة واحدة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر بك — إن خطاب العرش هو بيان للسياسة العامة التي ترسمها الوزارة القائمة لما تنتوي أن تقوم به من أعمال خلال الدورة البرلمانية . وما يشار إليه في هذا الخطاب من المشروعات هو عبارة عن هيكل للأعمال التي ستقدم بها الوزارة تفصيلا إلى البرلمان .

فالقول بتأجيل النظر في أي جزء من مشروع الرد على خطاب العرش إلى أن يصل في تحرير اللجنة للكلفة يدرس مسألة القطن معناه أننا لن نتعنى من مناقشة الرد على خطاب العرش إلا في آخر الدورة ، وهذا منطق غير منطوق ، وللأسول أن المجلس بين الحكومة وجهة نظره في هذا البرنامج وفي السياسة العامة التي يقوم عليها ، فلذا ما التفتي رأي المجلس ورأي الحكومة التي تتعاون معها على تنفيذ جميع المشروعات في خلال الدورة كان بها ، ولا يؤجل البحث فيما بقي منها إلى الدورة القادمة ، على أن اللجنة للشككة لدرس مسألة القطن هي في الواقع تبحث في مسألة مقدمة متشعبة لا نستطيع الإلمام بتفاصيلها في يوم أو يومين أو سنة .

(ضجة) .

هذه أراي ، وإن اعتقد أن هذه مسألة معية مرتبطة بمشاكل دولية قد تقيب عنا ، وهناك إخصائيون يقومون بالبحث فيها ، فالقول بأن نتنظر نتيجة بحث هذه اللجنة معناه تأجيل النظر في سياسة الحكومة وفيما تولى عمله في الدورة الحالية ، ولذلك أقترح مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش بأجمه .

الرئيس — يظهر أن بعضى حضرات النواب المحترمين لم يفهم تماماً ما قصده رضة محمد محمود باشا ، فهو يقول إن اللجنة للمشكلة لمضى مسألة القطن ستقدم تقريرها إلى المجلس غداً .

لذلك يقترح رفعته تأجيل مناقشة ما تضمنته خطاب العرش بصدد المسألة القطنية إلى أن يقدم تقرير اللجنة عنها ، وأظن أن التناهم قد تم على هذا مع الحكومة . فرأى رضته في دلوله لا يخرج عن رأى حضرة النائبين المحترمين أحمد مرسى بدر بك وعبد العزيز الصوفاني .

ولم يبق إذن سوى اقتراح حضرة النائب المحترم محمد على عيسى باشا الحاس بتأجيل النظر في السائل المهمة التى تضمنها خطاب العرش إلى وقت آخر .

حضرة النائب المحترم محمد على عيسى باشا — لقد طلبت أن يكون هذا التأجيل بالاتفاق مع الحكومة .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل مناقشة ما جاء بخطاب العرش عن مسألة القطن إلى أن يقدم تقرير اللجنة للمشكلة لبحث هذه المسألة ؟

(موافقة عامة) .

(فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩) .

يلقى خطاب العرش بصيغة عامة لا تفصيل فيها ، لأنه على مستنداً إلى العرش وفى حضرة الملك ، وأملا في أن يكون

قبوله بالإجماع .

مشروع الرد على خطاب العرش

جلس النواب

.....
.....
.....
.....

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحى — حضرات النواب المحترمين : تص المادة ٤٢ من الدستور على أن « الملك يشترع دور الانقاذ العادى البرلمان بحجة العرش فى المجلسين مجتمعين يعرض فيها أحوال البلاد ... » .

ومن السلم به أن التصود باستعراض أحوال البلاد هو استعراض جميع الأحوال التى بهم الأمة أن تقف على حقيقتها ، سواء أ كانت هذه الأحوال فى الماضى أم فى الحاضر أم فى المستقبل ، فكل خطبة لا تشتمل على هذا لا تحقق الناية التى نمت عليها المادة ٤٢ وللطلع على خطبة العرش التى بين أيدي حضراتكم يجد أنها عرضت للسائل التى تهم البلاد عرضاً عاماً أحسن ما يوصف به هو أننا بعد سماعه لم نزد معلوماتاً مطلقاً عن أحوال البلاد .

من للاطلاع باضرات النواب المحترمين أنه قد نشأ عن الظروف السياسية الخاصة التى وجدت فيها مصر أن ظل انجها جميع الأحزاب المصرية متصرفاً إلى حل المشكلة الخارجية ، بحيث لم تكن هذه الأحزاب ، إلى اليوم ، مع الأسف بتفصيل برامج الإصلاح الداخلى التى تتطلبها البلاد من كل حزب أو هيئة . فكل إلى الآن نستعين عن برامج الأحزاب القائمة فى كل بلد دستورى ، بحجة العرش تشرح الوزارة فيها أساليبها فى الحكم ، وتبين النتائج التى ستنتجها لتحقيق أمانى البلاد ، ولتحسين كافة الأحوال المالية والاجتماعية . ولكن إذا رجعت حضراتكم إلى خطبة العرش وجدتم أنها لم تخرج عن تعداد أمانى ورغبات تجول بخاطر كل مصرى ؛ قد جاء فيها مثلاً « أننا نريد أن يكون الجيش قوياً » فهل يمكن أن تقول وزارة أو يقول فرد إننا نريد أن يكون الجيش ضعيفاً ؟ كلا باضرات النواب .

كذلك تقول الوزارة إنها تريد أن تنمي يشؤون الفلاح ، وأن تعمل على تنمية الموارد الطبيعية للبلاد ، وتهتبه الوسائل لاستصلاح

الأراضي البور . ولا شك أن كل هذه أعمال تدور بمحاطرة كل مصري . ولا يمكن أن نسيى . جان . من الأحوال ، برنامجاً لبرنة الوزارة على الهيئة التشريعية لتحكم أو لتحقيق مما إذا كانت هذه الوزارة ستتمكن من تنفيذ الوعود الكبيرة التي ضمنها خطبة العرش .

إننا نريد من أمة وزارة تقدم إلى هذا المجلس قائمة إجابات على أسئلة الفلاح . ورفع مستوى معيشته . أن تبين ما هي طرق هذا الإصلاح . نريد أن نسمع منها ما سمعنا إليه من حضرة النائب المحترم على التمسى بنا . نريد أن تبين السبل التي سلكها في هذا الشأن ، هل ستعطى الفلاح من مال الدولة . أو هل ستملك في ذلك طريقاً معيناً بأساليب الأراضي البور . أو أنها ستخفف عن عائق الزرع بفتح أبواب الصناعة ؟ هذا ما كنا نود أن نسمعه بعد أن مر على الحياة اليابسة في البلاد خمسة عشر عاماً ، ولكنا نرى في هذه الخطبة سوى تردد لمسائل يكاد يكون دعا ، إلى الله تعالى أن يقوى الجيش . وأن يصلح شؤون الفلاح ، وأن يصون استقلال مصر . فليس ثمة برنامج معين نستطيع معه أن نراقب أعمال الوزارة وأن نطبق الحقائق على الأقوال ، هذه هي ملاحظتي الأولى .

(في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩) .

جلس النواب

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — أبدأ بشكر حضرات النواب المحترمين أعضاء اللجنة التي بحثت خطاب العرش وأعقب بشكر حضرات النواب المحترمين الذين قدموا بما عن لهم من ملاحظات على ذلك الخطاب ، وأقول إن خطاب العرش قد وضع بصيغ عامة قصداً .

كلنا يعلم أن الدستور المصري أخذ عن الدستور البلجيكي في معظم أجزائه ، ولكن الدستور البلجيكي ذاته . وكذلك الفرنسي ، وكل دساتير القارة الأوروبية ، أخذت عن دستور بريطانيا العظمى . فإذا صادفتنا متابع عند تطبيق الدستور أو اعتراضنا صواباً في سير العمل هنا ، فما ذلك إلا لأننا لم نضع تقاليد عملية لأعمالنا ، أو لأننا لم نقل التقاليد عن البلاد الأممية التي استمدت منها المناسبات وهي بريطانيا العظمى .

حضرات النواب المحترمين :

لقد اتبنا في خطاب العرش طريقة إيراد الصيغ العامة . فتركنا — عمداً — كل التفاصيل ، تركنا كل ما يمكن أن يكون مثار خلاف للاستجواب ، حيث تقدم الوزارة — في أي وقت شاء المجلس — ببيان عن تفاصيل كل نقطة في أعمالنا وفي سياسنا .

لماذا اتبنا هذا الطريق ؟ لقد اتبناه . لأن خطاب العرش هو الخطاب الوحيد الذي يتلى مستمداً إلى العرش ، ويلقى في حضرة صاحب الجلالة الملك ، فأردنا أن نبدأ تقليداً هو جار في إنجلترا ، تلك البلاد التي بدأت نظام خطاب العرش ، هذا التقليد هو أن نصل إلى قبول الرد على الخطاب بالإجماع ، لأننا لا نريد إلا عن سياسة قوية عامة ، أخذت بها جميع الحكومات المتعاقبة ، وعادت بها الأمة في كل وقت ، لذلك استبعدنا من خطاب العرش كل شيء يمكن أن يكون مثار خلاف .

نعم ، هذه الحكمة التي جعلنا نكتب خطاب العرش بتلك الصيغ العامة . أما الترس في رقابة أعمال الحكومة ، وفي محاسبتها ، وفي مواخذتها ، فهي متاحة للمجلس كل يوم (تصفيق) ، متاحة عند عرض للبرازية وفي مناقشتها . مثال ذلك إنشاء وزارة الشؤون

الاجتماعية ، فإن من حقوق السلطة التنفيذية أن توزع العمل بين رجالها كيف شاءت ، مادام أنها ستؤدى الحساب لهذا المجلس الوقى ، وللمجلس الفرصة أن يقول كلمته في ذلك وقت النظر في اللزاية .
(فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩) .

تاريخ افتتاح أدوار الانقصاد العادى للبرلمان ومن ألقى خطاب العرش .

- (١) افتتاح الدور الأول فى يوم ١٥ مارس سنة ١٩٣٤ . وألقى خطاب العرش فيه المنصور له سعد زغلول باشا .
 - (٢) والدور الثانى فى يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ . وألقى خطاب العرش فيه أيضاً المنصور له سعد زغلول باشا .
 - (٣) وفى الدور الثانى يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٣٥ . ألقى خطاب العرش أحمد زيور باشا .
 - (٤) والدور الثالث فى يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٣٦ . وألقى خطاب العرش عدلى يكن باشا ، فى وزارته الثانية .
 - (٥) والدور الرابع فى يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . وألقى خطاب العرش عدلى يكن باشا أيضاً فى وزارته الثانية .
 - (٦) والدور الخامس فى يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ . وألقى خطاب العرش عبدالحق ثروت باشا فى وزارته الثانية .
 - (٧) والدور السادس فى يوم ١١ يناير سنة ١٩٣٠ . وألقى خطاب العرش مصطفى النحاس باشا فى وزارته الثانية .
 - (٨) والدور الحادى عشر فى يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٣٩ . وألقى خطاب العرش مصطفى النحاس باشا فى وزارته الثالثة .
 - (٩) والدور الثانى عشر فى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩ . وألقى خطاب العرش مصطفى النحاس باشا فى وزارته الثالثة أيضاً .
 - (١٠) والدور الثالث عشر فى يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ . وألقى خطاب العرش مصطفى النحاس باشا فى وزارته الرابعة .
 - (١١) والدور الثالث عشر أيضاً فى يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ . ألقى خطاب العرش محمد محمود باشا فى وزارته الثانية .
 - (١٢) والدور الرابع عشر فى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ . وألقى خطاب العرش محمد محمود باشا فى وزارته الثانية أيضاً .
 - (١٣) والدور الخامس عشر فى يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ . وألقى خطاب العرش على ماهر باشا فى وزارته الثانية .
- المبثلاث التى رقت صيغة الرد على خطاب العرش لجلالة الملك ، وأسماء أفرادها .

دور الانقصاد العادى الأول

جلس الشيوخ

معالى الرئيس (حضرة صاحب المعالى أحمد زيور باشا) — للطلوب الآن تأليف لجنة لكى ترفع إلى جلالة الملك رد المجلس على خطاب العرش .

محمد على الجزاز بك — أقتراح أن اللجنة التى اختبعت لوضع الرد على خطاب العرش هى التى تتولى رفع الرد لجلالة الملك ، وأن يضم إليها على عبد الرازق بك .

معالى الرئيس — ما رأى حضراتكم ؟

محمد فهمى باشا — أرى أن تكون اللجنة مؤلفة من معالى الرئيس ومن ثلاثة أعضاء يحسن أن يكونوا أكبر الأعضاء سناً .
الشيخ حسن عبد القادر — إن فى تكليف لجنة الرد على خطاب العرش منفاً إليها حضرة على عبد الرازق بك رفع هذا الرد إلى جلالة الملك ما يفيد أنه لم يكن هناك خلاف على الرد وأن للشروع الذى عرضه على بك منق مع مشروع اللجنة . وهذا ظاهر لأن اللجنة من بدى الأمر لم تتوصل مطلقاً عن تأييد خطاب العرش بكل معانيه ولم يبق عنها تأييد الوزارة ورئيسها .

معالى الرئيس — هل ترون أن يهد فى رفع الرد إلى اللجنة الأصلية منفاً إليها على عبد الرازق بك ، أو أن تؤلف لهذا الغرض لجنة أخرى من ثلاثة أعضاء ؟

السيد حسين القصى — تنتخب لجنة لذلك .

الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله وآخرون — اللجنة القديمة^(١) ومعها على عبد الرازق بك .

مطال الرئيس — من يوافق على هذا الرأي الأخير ؟

(فواقت أغلبية الأعضاء على هذا الاقتراح ، وقررت أن يكون الوفد برئاسة حضرة صاحب العالی رئيس المجلس) .

(في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤) .

دور الانقاذ المادى الثانى

ألقى خطاب العرش في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وحل مجلس النواب لم يرفع رد عن هذا الخطاب .

وألقى خطاب للعرش أيضاً في الدور الثانى في يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ولم يرفع عنه رد أيضاً لتعطيل الحياة النيابية .

دور الانقاذ المادى الثالث

دوة الرئيس (المنفور له حسين رشدى باشا) —

.....
.....
.....
.....

وأماننا الآن انتداب لجنة لرفع الرد على خطاب العرش إلى حضرة صاحب الجلالة الملك . والعادة النبعة هي أن تقوم بذلك اللجنة التي أعدت الرد ومعها رئيس المجلس ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(أصوات : موافقون) .

وافق المجلس على انتداب حضرات أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش^(٢) ومعهم دوة الرئيس لرفعه إلى حضرة صاحب الجلالة للملكية .

(في ١٧ يونيه سنة ١٩٢٦) .

دور الانقاذ المادى الرابع

دوة الرئيس (المنفور له حسين رشدى باشا) — هل توافقون حضراتكم أن تكون الهيئة التي ستشرف برفع الرد إلى

صاحب الجلالة مؤلفة من حضرات أعضاء مكتب المجلس^(٣) ومعهم رئيس لجنة الرد على خطاب العرش أو مقررهما في حالة غياب الرئيس ؟

(أصوات : موافقون) .

(في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦) .

(١) وحضرات الشيخ المحترمين أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش م :

أحمد زكي أبو السعود باشا ، أحمد على باشا ، الشيخ محمد عز العرب بك ، محمد علوى الجزار بك ، محمد طلعت حرب بك ، محمد محمود خليل بك ، محمود بيوتى اتقى ، يوسف وهبه باشا ، السيد محمد على اليللاوى ، محمود شكرى باشا ، عبد الفتاح رجاى اتقى ، محمد شفيق باشا ، حافظ مابدين بك ، الشيخ حسن عبد القادر ، الدكتور فطيل حسن باشا .

(٢) وحضرات الشيخ المحترمين أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش م :

يوسف وهبه باشا ، الشيخ محمد عز العرب بك ، أحمد على باشا ، محمد علوى الجزار بك ، محمد محمود خليل بك ، محمود بيوتى اتقى ، عبد الفتاح رجاى اتقى ، حافظ مابدين بك ، الشيخ حسن عبد القادر .

(٣) وأعضاء المكتب م :

دولة حسين رشدى باشا (رئيس) ، محمد علوى الجزار بك (وكيل) ، محمود بيوتى اتقى (وكيل) ، عبد الفتاح رجاى اتقى ، الشيخ محمد عز العرب بك ، محمد أحمد الصريف بك ، على عبد الرازق بك (سكرتيرون برلمانيون) ، محمد محمود خليل بك ، السيد فوده بك (مرافقان) ، ورئيس لجنة الرد على خطاب العرش هو سعادة أحمد على باشا .

دور الانفاذ العاى الخامس

الرئيس (حرة الأستاذ المحرم مومو بسوى وكيل المجلس) - المجلس يقر بالإجماع الواقعة على مشروع الرء على خطاب العرش . وآآن فما رأى المجلس فمى يتعرف بقءم الرء على خطاب العرش إلى حرة صاب الالة الملك ؟ (أصوات : الة) .

الرئيس - هل رىء معالى مء شفىق بأنا أن بقول كة فى هذا الشأن ؟

معالى مء شفىق بأنا - إن التسلؤل عن الة الى رفء الرء على خطاب العرش إلى حرة صاب الالة الملك أمر مفروغ منه ، وذلك لأن للمجلس تقالىء عىب علنا العمل بها .

حصل فى الورة التشرىة الأولى سنة ١٩٢٤ أن لنة الرء على خطاب العرش هى الى رفء الرء إلى حرة صاب الالة الملك وجرى العمل على ذلك فى الورة الة مع تعءىل سىء هو اءضام رىس المجلس إلى الة للذكورة .

أما فى الورة الة فإن مكب المجلس هو الى قام بهذه الة وىض لنا من هذا البان أن الة تشرف رفء الرء مرىن وقءمه مكب المجلس مرة واحدة .

فالتقالىء الة تضى بأنا تقوم الة دون سولها بهذا الواجب وأن ىضم إليها حرة رىس المجلس . وذلك لأن هذا الرأى قء ارتآه المجلس مرىن .

الرئيس - هل كان مكب المجلس مشكلا فى الورة الأولى عند قىام الة رفء الرء على خطاب العرش إلى الالة الملك حق ىصح الترجىع ؟

معالى مء شفىق بأنا - هذا اعراض على الرأى القى أبءىءه ، وهو اعراض ىمسك به أنصار فكرة قىام للكب بهذه الة . ورءى عىبه هو أنه ولو أن للكب ىهئة الة لم ىكن قء تشك وقلء إلا أنه فى الواقع كان هناك مكب موقت قائم بمهمة للكب كلها كما كان هناك رىس للكب .

وعلى ذلك ىكون لا عمل لهذا الاعراض ولم ىغىر هذا التقلىء فى الة الة بل كل ما جرى هو أن الرىس سأل الة - وهو فى كرس الراسة - إذا كان المجلس ىتحسن أن ىصحب الرىس ىهئة الة فى القىام بمهمتها فواقه المجلس على ذلك ، فكان الحال هو ىهئة كما كان فى سنة ١٩٢٤ .

بقولون الآن إن مكب إءارة المجلس هو الة للة ؟ وأعطىهم ىستءون فى ذلك إلى كم للاءة ١٣ من اللاعة الاءىة الى تص على ما ىأتى :

« ىخص الرىس بالمافلة على نظام الالسات وبراقب مرانة نصوص اللاعة الاءىة وآأذن بالكلام وىوجه الأسئلة وبلن نةبة الاقترع ونطن بالقرارات الى ىصورها المجلس وىحكم بسم المجلس وطبقاً لرغبته .

ولس للرىس أن ىشارك فى المناقشة إلا إذا كان الررض لإضاح السؤل ولقت النظر إليه . أما إذا أراد المناقشة فى موضوع فىجب عىبه أن ىقار كرسبه فلا ىوء إليه إلا بعء أن تنهى للمناقشة .

ونس للاءة للذكورة لا ىقتضى أننا اءنخبنا أعضاء للكب لىتكلموا باسمنا أو أننا أنبناهم عنا فى جمىع للظاهر الاءىة الرمة . وأنهم كذلك ىستءون إلى كم للاءة ١٢٥ من اللاعة الاءىة الى تص على ما ىأتى :

« لرىس المجلس إءارة العامة لجمىع الأعمال الإءارة والكتابة بمساعدة أعضاء للكب » .

وهذه للاءة أيضاً لا تحرم علنا اءخاب ىهئة عملاً مبعاً بل إن لنا كل الحق فى أن نءتخب عند الالة من بىن الأعضاء وفناً ىلنا عملاً بىس للاءىن ١٢٦ و ١٢٧ من اللاعة الاءىة .

وبنا عىه اقترح أن تقوم لنة الرء على خطاب العرش برضه إلى حرة صاب الالة الملك . وأن تكون براسة حرة مومو بسوى اقءى وکیل المجلس .

(أصوات : موافقون) .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — وأيضاً قد تفضي الظروف بأن يدور حديث في الحضرة للكية حول خطاب العرش ، فيحسن أن يكون أعضاء اللجنة التي تخدم الرد عليه هم أعضاء اللجنة .

سعادة محمد صفوت باشا — جرت تحاليل المجلس على أن ينتخب في كل دورة لجنة تطلع لرؤف الرد على خطاب العرش لحضرة صاحب الجلالة الملك . وقد انتدب المجلس مرة كما قال معالي شفيق باشا أعضاء المكتب لأداء هذه المهمة ، وكانت لجنة الرد على خطاب العرش ممثلة في المكتب ، لأن رئيس اللجنة كان من أعضاء المكتب . وفي دورة أخرى انتدب المكتب تلك المهمة ، وكانت اللجنة ممثلة أيضاً ، إذ كان من بين أعضاء المكتب رئيس اللجنة وسكرتيرها . وفي مرة أخرى — في الدورة البرلمانية الأولى — انتدب المجلس اللجنة لتقديم الرد لجلالة الملك . ويؤخذ من ذلك أن تحاليل المجلس التي يجب مراعاتها ، هي أن ينتخب في كل مرة من يشبه في تقديم الرد على خطاب العرش ، سواء أ كانت اللجنة أم المكتب ، أم مزيجاً من الاثنين . وحيث إن أعضاء المكتب جميعهم ما عدا واحداً أو اثنين منهم يمثلون في اللجنة ، فأقترح أن ينتخب أعضاء المكتب وأعضاء لجنة الرد على خطاب العرش لأداء هذه المهمة .
الرئيس — أي كما حصل في العام الماضي .
(أصوات : لا) .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لا ، بل اللجنة وعلى رأسها رئيس المجلس .
حضرة لويس أرنون فانتوس افندي — إن عادة إلقاء خطاب العرش والرد عليه أخذت عن التقاليد البرلمانية الإنجليزية وهناك يصح أن ينهض المجلس بكامل هيئته لتقديم رد لجلالة الملك فإذا كان القصد من هذه المناقشة هو زيادة عدد أعضاء اللجنة التي تتلنا لتقديم الرد على خطاب العرش فيصح أن يقوم بذلك المجلس بكامل هيئته ولا يصح أن ضيق وقتنا في هذه المسألة (ضجة) .
الرئيس — لدينا رأيان : رأى معالي محمد شفيق باشا ورأى سعادة محمد صفوت باشا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ما هو رأي سعادة محمد صفوت باشا ؟
الرئيس — رأى سعادة محمد صفوت باشا هو أن يسند إلى المكتب واللجنة معاً القيام بهذه المهمة .
وأما معالي شفيق باشا فربما أن تتولى اللجنة ومعها رئيس المجلس القيام برفع الرد إلى العتبات لللكية . فلنأخذ الرأي على اقتراح معالي محمد شفيق باشا .
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — اقتراح معالي محمد شفيق باشا هو الأصل واقتراح سعادة محمد صفوت باشا تعديل له ، فليؤخذ الرأي على التصديل أولاً .
الرئيس — من يوافق من حضرائكم على اقتراح معالي محمد شفيق باشا فليتنفصل بالوقوف .
(وقت أغلبية) .

الرئيس — المجلس يقرر انتداب لجنة الرد على خطاب العرش^(١) ومعها رئيس المجلس لتقديم الرد إلى جلالة الملك .
(في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٧) .

دور الانقضاء المادي السادس

دولة الرئيس (للتصور له عدلى يكن باشا) — هل توافقون حضرائكم على أن تتولى لجنة الرد على خطاب العرش^(٢) ومعها رئيس المجلس القيام برفع الرد إلى العتبات لللكية كما حصل في الدورة الأخيرة ؟
(موافقة) .

(في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠) .

(١) وحضرات التيوخ المحترمين أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش هم :
أحمد على باشا ، يوسف وجيه باشا ، الشيخ محمد عز العرب بك ، محمود شكرى باشا ، محمد شفيق باشا ، عبد الفتاح وجاى افندى ، محمد ميفوت باشا ، إبراهيم نور الدين بك ، حافظ عابدين بك ، الشيخ حسن عبد القادر ، محمد علوى الجزار بك ، محمد محمود خليل بك ، على عبد الرازق بك ، محمد زكى عبد الرازق بك ، عبد الله سليمان أباطه بك .
(٢) حضرات التيوخ المحترمين أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش :
محمد علوى الجزار بك ، الشيخ محمد عز العرب بك ، أحمد زكى أبو السعود باشا ، أحمد على باشا ، محمود شكرى باشا ، محمد شفيق باشا ، عبد العزيز رضوان بك ، إبراهيم نور الدين بك ، الشيخ حسن عبد القادر ، مراد الترمسى بك ، عبد الله سليمان أباطه بك ، كامل صفق بك ، عزيز ميمم افندى ، محمد زكى عبد الرازق بك ، محمد محمود خليل بك .

والأدوار السابع والثامن والتاسع والمائث كانت في ظل دستور سنة ١٩٣٠ ، وهو ما لم تعرض له جريدة ، ولم تذكر عنه شيئاً في هذه المجموعة .

دور الانتقاد المادى الحادى عشر

الهيئة^(١) التي رقت إلى مجلس الوصاية للوقر رد المجلس على خطاب العرش :

رئيس المجلس (سعادة الأستاذ محمود بسيوني) ، وحضرات الشيوخ المحترمين : حسن نبيه المصرى بك ، أحمد على باشا ، محمد توفيق رقت باشا ، كامل إبراهيم بك ، حامد الشواربى باشا ، الأستاذ عزيز ميريم ، سيد محمد خشبه باشا ، الأستاذ عباس الجبل ، الأستاذ محمود شاكر عبد العلييف .

دور الانتقاد المادى الثانى عشر

الرئيس (حضرة المحترم الأستاذ محمود بسيوني) — هل توافقون حضراتكم على أن اللجنة التي أعدت الرد على خطاب العرش^(٢) برئاسة رئيس المجلس هي التي رضه إلى هيئة مجلس الوصاية للوقر ؟
(موافقة) .

(فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦) .

دور الانتقاد المادى الثالث عشر

في هذا الدور أتى خطاب عرش في يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ونظراً لحل مجلس النواب عقب ذلك لم يرفع عنه رد .
ثم أتى خطاب عرش ثان في هذا الدور بذاته في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٨ ، وقد ورد في صدر رفع الرد عنه ما يلى :
الرئيس (حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك) — جرت الصادة بأن يرفع رد المجلس على خطاب العرش^(٣) إلى حضرة صاحب الجلالة الملك للعظم بواسطة حضرات أعضاء اللجنة التي وضعتهم ومعهم رئيس المجلس ؟ وسنطلب تحديد موعد للتشرف بالتشرف بين يدي جلالتهم .
(موافقة) .

(فى ٧ يونيه سنة ١٩٣٨) .

دور الانتقاد المادى الرابع عشر

كما انتهى المجلس من إقرار مشروع الرد على خطاب العرش في يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ صافى أن كان حضرة صاحب الجلالة الملك مريضاً ، فوجه حضرة صاحب العزة رئيس المجلس محمد محمود خليل بك وحده إلى القصر الملكي ومعه صورة الرد فسلمها لحضرة صاحب القام الرفيع على معمر باشا رئيس الديوان الملكي .

دور الانتقاد المادى الخامس عشر

الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — هل توافقون حضراتكم على مشروع الرد الذى وضعتهم اللجنة ؟
(موافقة) .

(١) يراجع كتاب المجلس الى سالي كبير الأثناء بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٣٦ رقم ١٥ / ١ — ٨٤٤

(٢) حضرات الشيوخ المحترمين أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش :
حسن نبيه المصرى بك ، أحمد على باشا ، محمد توفيق رقت باشا ، كامل إبراهيم بك ، على كمال حبيشه بك ، الأستاذ عزيز ميريم ، سيد محمد خشبه باشا ، الأستاذ عباس الجبل ، الأستاذ محمود شاكر عبد العلييف .

(٣) حضرات الشيوخ المحترمين أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش :
أحمد الديوانى بك ، أحمد على باشا ، حسن نبيه المصرى بك ، سيد محمد خشبه باشا ، الأستاذ عزيز ميريم ، على كمال حبيشه بك ، كامل إبراهيم بك ، محمد على الجزاير بك ، محمد توفيق رقت باشا .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على أن ترفع اللجنة ^(١) بطلبه رئيس المجلس الرد إلى حضرة صاحب الجلالة الملك ؟
(موافقة) .

(في ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩) .

ما سبق ذكره أخذ من مضابط مجلس الشيوخ ، أما مجلس النواب فلم يثبت في مضابطه إلا القليل . فاكفينا لذلك بما أخذناه
من مجلس الشيوخ .

(١) اللجنة مكونة من حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ محمود بيومي ، كامل إبراهيم بك ، الدكتور محمد حنين هيكل باشا ، حسن صبري باشا ، الأستاذ يوسف أحمد الجندي ، أحمد الهدياني
بك ، علي كمال حنين بك ، حسن تبه المصري بك ، الأستاذ عباس الجبل ، الأستاذ حنين محمد الجندي ، محمود فهمي باشا ، الدكتور زكي ميخائيل بشارة .

مادة ٤٣ — « الملك ينشئ ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنيشين وألقاب الشرف الأخرى . وله حق سك « العملة تنفيذاً لقانون ، كما أن له حق النقو وتخفيض النقوبة » .^(١)

دولة الرئيس (حين رشدي باشا) — أقرح المص على أن الملك يربط الصالح العمومية ويسم ويسزل جميع الموظفين للملكين والسكركين ويمنح الرتب وجميع عناوين الشرف ؛ وله حق سك العملة وحق النقو وتخفيض النقوبة وإعلان الأحكام العرفية — وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين .
(موافقة عامة) .
(في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

مادة ١٣ — الملك يربط الصالح العامة ويولى ويسزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين ويمنح ألقاب الشرف والرتب والنيشين وله حق سك العملة وحق النقو وتخفيض النقوبة وحق إعلان الأحكام العرفية — كل ذلك على الوجه المبين بالقوانين .
على أن إعلان الأحكام العرفية يجب مره فورا على البرلمان ليقدر استمرارها أو إلغاؤها . فإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان ليجمع في مدى الثلاثة الأيام التالية للإعلان ويكون الاجتماع صحيحاً أي كان عدد الحاضرين .
(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ — كانت المادة ٤١ (قديمة) تضم في حكم واحد طائفة من حقوق الملك نرى من القيد تجزئتها على ثلاث مواد مستقلة .
من ذلك أن تمنح المادة ٤٣ على حق منح الرتب والأوسمة وحق سك العملة وحق النقو وتخفيض النقوبة .
وتمنح المادة ٤٤ على ترتيب الصالح العامة وتعيين الموظفين وعزلهم .
وأخيراً تمنح المادة ٤٥ على الإجراءات الخاصة بإعلان الأحكام العرفية .

المادة ٤٣ — ينحصر حكم المادة الثالثة والأربعين في تقرير الاحتفاظ بالحالة الراهنه فبا يخص إنشاء الرتب والأوسمة أو منحها . فطملك حق إنشاء الرتب والأوسمة وله حق منحها على الوجه المبين في الراسم والأوامر الملكية التي أنشئت هذه الرتب والأوسمة بمقتضاها . أما حق سك النقود فلا يمكن العمل به إلا وفقاً لأحكام القانون . أما مباشرة حق النقو وتخفيض النقوبة فقد نظمها قانون النقوبات (للمادتين ٦٨ و ٦٩) .
(جلسة اللجنة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢) .

(١) في جلل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية خطر عظيم على الحالة الاقتصادية للمصرية .

(٢) موافقة المجلس على جلل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية مع إيجاد طريقة تكون شاملة لضمان الكافي والروية اللازمة .

للقدر — البند السادس عشر « الأرباح الناتجة من تشغيل النقود » وقدره ١٩٤٧٣٠٠٠ ج ٢٠٠ .
ثم تلا ما يأتي نصه من تقرير اللجنة .

وأهم هذه الإيرادات هي الأرباح الناتجة من تشغيل النقود ، وتشمل البنود الآتية :

(١) هذا هو النص الذي اقترحه اللجنة الاستشارية التصريعية :
للك ينشئ ويمنح الرتب والنيشين وألقاب الشرف الأخرى طبقاً لقواعد المسول بها : وله حق سك النقود تنفيذاً لقانون كما أن له حق النقو وتخفيض النقوبة .

جنيه مصرى

(١) الأرباح التى تخص الحكومة من إصدار البنك الأهلى المصرى لورق البنكوت وقدرها ... ٧٠٠.٠٠٠

(٢) قيمة كويونات سندات وأسهم الاحتياطى وقدرها ... ٥٠٣.٠٠٠

(٣) فوائد شهود الحكومة المودعة بالمصرف وقدرها ... ١٥٠.٠٠٠

(٤) فوائد القود المودعة بصندوق الدين وكويونات سندات احتياطية ... ٨٠.٠٠٠

(٥) فوائد هود المحكمة المخططة وحصة الحكومة من فوائد أماناتها ... ٣٠.٠٠٠

(٦) فوائد استهلاك السلف للمتبعة للبلديات والمحالى المحلية ... ٩.٠٠٠

المجموع ... ١٢٤٧٣.٠٠٠

وقد زادت إيرادات هذا الباب فى تقدير سنة ١٩٣٤ بمقدار ١٩٣.٠٠٠ ج م. وهذا تأج عن فوائد للال التى زبد على كويونات السندات التى اشترت فى بحر السنة .

وقد اهتمت اللجنة ببحث مسألة حصة الحكومة فى أرباح إصدار ورق البنكوت ، وهى ترى من اللفيد بأن ذلك بشئ من التفصيل :

كان مجموع ما رخص للبنك بإصداره من أوراق العملة (البنكوت) ثلاثة ملايين من الجنيات له أن يطفى نصف قيمتها بنهب والنصف بأوراق تتحمدها الحكومة المصرية . ولم يكن للحكومة حصة فى أرباح تلك الأوراق . وهذا لا يفتق مع ما هو معروف من أن للحكومة وحدها الحق فى الاستيلاء على هذه الأرباح بدون أن يخصص منها ما يكتفى لمصاريف عملية الإصدار ولحماية البنك كما قد يحرص له من الأخطار بسبب قيامه بذلك .

استمرت هذه الحالة إلى سنة ١٩١٦ حيث بلغت قيمة التداول من أوراق البنكوت ١٣٠٠٠٠٠ ج م. فرأت الحكومة بالنظر لحاجة البلاد إلى القود ولعم توفر القود للمدينة أن تميز للبنك إصدار أوراق بنكوت بضماء أذونات على الخزنة الإنجليزية وفى سبتمبر من السنة نفسها كتب للسنار للالى إلى البنك خطايا أخطره فيه بقرار مجلس الوزراء بالنظر لحظورة الحالة ولكنه أشار فى هذا الخطاب إلى ضرورة تنظيم طريقة توزيع الأرباح الناتجة من أذونات الخزنة الإنجليزية على ترتيب بين الخطاب أنه وفى بعض وقابل للتنوير وهو :

أولاً — فيما يخص بضماء ثلاثة ملايين الأولى تبقى الحالة على ما كانت عليه .

ثانياً — بالنسبة لمحصة الملايين التى كانت موجودة بعد ذلك ذهباً أجلزت الحكومة للبنك إيداعها بأذونات على الخزنة وتكون كل أرباحها من حق الحكومة وحدها . وهذا لأن البنك كان لا يستفيد من النعب .

ثالثاً — بالنسبة لمحصة الملايين الأخيرة تأخذ الحكومة من فوائد الأذونات الضامنة لها ٢٪ أقل من سعر القطع فى بنك إنجلترا وهو ينقص عن السعر الذى أصدرت به الأذونات بمقدار ١٪ الذى يكون نصيب البنك .

رابعاً — فإن زادت قيمة الأوراق التداول على مبلغ الثلاثة عشر مليوناً يأخذ البنك نصفاً فى ثلاثة من فوائد الأذونات الضامنة لما يزيد على هذا المبلغ ويكون الباقي للحكومة ، غير أن البنك كتب للحكومة فى سنة ١٩٣١ بغيرها أن الحكومة الإنجليزية فرضت ضريبة على أذونات خزانتها فنقص سائق أرباحها واقترح عليها إبدال بعض هذه الأذونات بسندات دين الحرب الأهلى وهى بسعر ٥ ٪ فوافقت الحكومة على ذلك وأصبح مقدار سائق ما يخص الحكومة من فوائد هذه الأوراق ٤ ٪ بدخ حصصة البنك وتخصيص جزء لتكوين احتياطى للتأمين من الضرر الذى سيتبع من استهلاك هذه السندات بقيمتها الاسمية حلة أنها اشترت ١٠٥ ١٠٠ ل. المائة .

وقد لاحظ المستشار الالى فى مكاتباته للبنك أن حصة البنك من الأرباح بهذه الطريقة ستكون كبيرة لىتمكن من تحمل نفقات الإصدار الأولى فإن قلت هذه التفتقات (وهى تقل كلاً بعداً عن الوقت الذى تحمل فيه البنك هذه المصاريف الاستثنائية) وجب إعادة النظر فى هذا الترتيب .

وقد اعترف البنك فى ردوده صراحة بأن هذه التدابير وقتية وذات معة استثنائية دعت إليها الظروف غير العادية .

وبما أن الظروف الاستثنائية قد انتهت من زمن بعيد كما أن للصارف الأولي للإصدار قد استهلك وحصل البنك من هذه العملية على أرباح طائلة ، لذلك ترى اللجنة وجوب إعادة النظر في هذا النظام من أساسه على طريقة سهلة تضمن استيلاء الحكومة على كامل حقها . وقد نظرت اللجنة أيضاً في طريقة ضمان أوراق البنكنوت فلاحظت أن التداول منها الآن تزيد قيمته على ٣٧ مليون جنيه مصري ، منها ما قيمته ٢٧ مليون جنيه تقريباً مضمون بأذونات وسندات ديون إنجليزية .

وحيث إن ذلك يجعل العملة للصرة نائمة في قيمتها لتقلبت أسعار العملة الإنجليزية . فقد رأت اللجنة ضرورة إبدال جزء من أوراق الضمان الإنجليزية بسندات ديون مصرية .
هذا هو رأى اللجنة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — إنى أوافق لجنة المالية على ملاحظاتها الدقيقة ولكن لى كلة أوجهها لحضرة وكيل المالية .
هل توجد حكومة بين حكومات العالم تسمح لنفسها أن تعمل أعمال الأفراد ؟ وهلا ترى الحكومة أنها بشرائها سندات أجنبية قد تضر الأمة إذ في ذلك شبه مضاربة . نحن نهم للبر لشراؤها سندات مصرية فإن في هذا مصلحة البلد ولكن ما المني لشراؤها سندات أجنبية لا سيما بعد التجربة وبعد ما ظهر أن البلاد قد خسرت من هذه العملية ٣٠٠ ألف جنيه ؟ فها يصح أن تمتنع الحكومة عن هذا العمل الذي لا يلبق إلا بخرق وقد يكون بهذا العمل مع ذلك سيء التصرف ؟

قد يجوز أن يعود هذا العمل على الحكومة بربح ولكنه قد يمرضها أيضاً بخسارة جسيمة ، وهو في حد ذاته ضرب من المضاربة لا يليق بكرامة أية حكومة . ونذكر بهذه المناسبة أنه لما طلب من الحكومة أن تتدخل في سوق القطن بالشراء لرفع ثمنه وصيانة ثروة البلاد كانت تجيب أن هذا نوع من المضاربة لا يصح للحكومات أن تقوم به .

وكيل المالية — الحكومة لم تضارب مطلقاً ولا أفهم إلى أى شيء تشير حضرتك . وإذا كانت حضرة الضوري أن توظيف الاحياطي هو نوع من المضاربة فهذا الرأي يخالف رأى اللجنة ولذا أدم الرد على ذلك لحضرة المقرر .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لم أقل إن الاستئجار في ذاته ممنوع ولكن طريقة الاستئجار التي جرت عليها الحكومة وقصرها على أعمال لا تغطي إلا فائدة قدرها ١ ٪ أو لا تغطي فائدة مطلقاً في بعض الأحيان هو بلا نزاع أمر غير مستحسن وقد يجعل بالحكومة أن تستثمر أموالها بطريقة أضع من ذلك كاستصلاح أراض بور أو إيجاد موارد أخرى . وألاحظ بهذه المناسبة أن بنك مصر قبل أن يأخذ جزءاً من هذه الأموال خالدة ٢ ٪ مع إرهابه بشرائط خاصة ومع أنه قد أخذ هذا المال لاستثماره في مرافق اقتصادية نافعة للبلد وتعود بالفوائد على أهله فأنتم أعطيتموه شيئاً قليلاً جداً بينما قد أعطيتم أحد عشر مليوناً من الجنيهات للبنوك الأخرى بفوائد قليلة .

محمد توفيق خليل اتقدي — لقد قدمت اللجنة لنا معلومات قيمة جداً ، خصوصاً ما اقترحه في آخر التقرير من وجوب إبدال جزء من الأوراق الإنجليزية بسندات مصرية ، فأرى ضحاً لإبقاء العملة للصرة غير نائمة للعملة الإنجليزية أن تكون جميع الضمانات من سندات الحكومة للصرة . ولا أتصد بقرئى هذا أن مالية الدولة الإنجليزية ضعيفة لأنها في الواقع أقوى وأمن مالية موجودة في العالم غير أنه قد تطرأ ظروف من تمكن في الحساب تجعلها تهبط كما حصل في فرنسا وألمانيا . ولذا أرى أن تكون ضمانة ورق « البنكنوت المصري » جميعها سندات مصرية حتى تكون أوقافاً مستغلة تماماً ؛ وهذه الناسة سأكرر ما قد قلته سابقاً وأطلب ثانية من الحكومة أن تدم لنا بياناً واقعياً عن لئال الاحياطي . والذي يحصل على تكرار هذا الطلب أن اللجنة قدمت بيانات نافعة وخصوصاً ما ورد منها في الصفحتين الخامسة والارابعة عشرة . وقد تبين لنا أن لصر مبلغاً مودعاً في بنك إنجلترا بلا فائدة ؛ والحكمة في إيداعه راجعة إلى تسهيل إقراض الحكومة للصرة مبلغاً قدره ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ج.م عند الحاجة ، ولم يحصل ذلك ولم تسترد مصر مبلغها للآن ، أعني أن الحكومة أودعت ٥٠ ألف جنيه بلا فائدة من سنة ١٩٠٧ .

(أصوات : هذا خلص بالاحياطي) .

محمد توفيق خليل اتقدي — أرى أن الفرصة مناسبة لما قلته ؛ فأرجو أن يقرر المجلس سحب هذا المبلغ بسرعة .

(أصوات : اللجنة رأيت ذلك) .

القرار — النظر في الاحتمال لا يدخل في باب الإيرادات ، ولكن بما أن بعض حضرات الأعضاء أرادوا التكلم بخصوص الاحتمال فقد انفقتا على أن يحصل ذلك بعد الانتهاء من الإيرادات وقيل التكلم في المصروفات .

محمد توفيق خليل افندى — هذا حسن ، وآلآن أرجع إلى الاقتراح الأول وهو الخلس بضمان أوراق البسكوت بسندات مصرية وسأقدم اقتراحاً بذلك .

الدكتور حسن كامل بك — إنى أخالف رأى اللجنة في عدم مس الإيرادات بطلب حلف مبلغ ٩٠٠٠ ج . م للدرج في الإيرادات تحت فوائد واستهلاك المبالغ المسلفة للبلديات ، إن هذه المبالغ تسلف للبلديات لا للهو واللعب ، ولكن لأعمال هامة كان يجب على الحكومة أن تقوم بها أولاً ثم تسليمها للبلديات . والواقع أن الحكومة يجب أن تقوم بنفسها بإنشاء الجارى لأنها إذا كانت هي التي تقوم بإنشاء للمصارف وسياستها لحفظ الأراضي ، فأولى بها وأجدر أن تقوم بإنشاء الجارى حفظاً لصحة الناس ، وإننا كانت الحكومة تودع أموالها في بعض البنوك بلا فائدة أو بفوائد زهيدة فغير معقول أن تسلف أموال الأمة للأمة بلا فائدة ٤ ٪ . فذلك أطلب حلف هذا المبلغ كله لا مجرد التتيسير ٢ ٪ . خصوصاً أن البلديات كانت في الأعوام ١٩٠٩ و ١٩١٠ و ١٩١١ تسلف الأموال من لالية بفائدة ٥ ٪ . فلا عمل الآن لأن تسلف النقود لأغراض حيوية هامة بفائدة ٤ ٪ . ١٠ ٪ . استهلاك .

عبد الرحمن الرافى بك — أريد أن أتكم عن استنزال مبلغ ٥٠٠٠ ج . م من باب الأرباح الناجمة من تشغيل النقود المودعة في البنوك ، وهي جزء من الإيرادات المدرجة في هذا الباب . إننا إذا قررنا هذا الباب في جلته أصبح قرارنا متريماً كافياً للمستقبل ، على أن لجنة التعاون قد اقترحت تخصيص مبلغ ٢٥٠٠٠ ج . م يؤخذ من الاحتمال ويسلف لشركات التعاون بلا فائدة ، فهذا المبلغ يؤخذ بطبيعة الحال من الأموال المودعة في البنوك ، فلذا كنا سقرر الآن أن جميع هذه الأموال تسلف بفائدة ، فهذا يتعارض مع ما قد يقرره المجلس من تخصيص المبلغ المقترح إعطائه لشركات التعاون بلا فائدة .

ولم مكرم عبيد افندى — يمكن أن يستثنى هذا بنس صريح .

عبد الرحمن الرافى بك — أخشى أن يحول تقرير القوائد دون تخصيص المبلغ للقرح إعطائه لشركات التعاون بلا فائدة .

وكيل المالية — هل أنت واثق من أن المجلس سيقدر ذلك ؟

عبد الرحمن الرافى بك — أمل أن يقرر المجلس ذلك .

القرار — إن للملاحظات التي أيدت بخصوص تشغيل النقود هي ثلاث :

للملاحظة الأولى خاصة بإبدال جميع أدونات الخزنة الإنجليزية بسندات مصرية ؛ وهناك صعوبة في ذلك لأن قيمة السندات المصرية كبيرة ، كما أن وجودها في الأسواق غير متميز دائماً . كذلك مواعيد استحقاقها غير قريبة والأصل في النهاية أن تكون من نوعين (١) ضمانة بعيدة الأجل وهذه هي التي تكون من السندات المصرية (٢) ضمانة تكون من الدرجة الأولى وقريبة الأجل وبما أن أوراق البسكوت تكون بما حاجة للمعاملات وحالة السوق بحيث يضطر البنك لزيادتها وتقليصها بما لذلك ، ومن حيث إن أدونات الخزنة الإنجليزية تشبه الأوراق التجارية من حيث سهولة قطعها فلا يمكن أن تكون النهاية كلها من النوع الأول ولذا رأت اللجنة أن تكون من النوعين معاً ، سندات مصرية وسندات أجنبية من الدرجة الأولى .

وأما للملاحظة الثانية خاصة بالسلفيات التي تعطي البلديات . إن أهم عمل تقوم به البلديات هو الحرب والجارى . والواقع أنها لم تخلق إلا لذلك فإن لم تتحمل المصاريف اللازمة لهذه الأعمال فلا مبرر لوجودها ويمكن سددها الحكومة أن تقوم بهذه الأعمال وتحصل من الأهالي العوائد والضرائب التي تحصلها البلديات الآن .

بقيت مسألة سمر الفائدة . يقولون إن الحكومة تأخذ من البنوك فائدة قدرها ٣ ٪ ومن البلديات ٤ ٪ و ١ ٪ استهلاك وغاب عنهم أن الأموال المودعة في البنوك مودعة تحت الطلب ويمكن سحبها في أى وقت أما السلفيات فلا تستطيع الحكومة الانشغال بها طول مدة السلفة اللهم إلا بمقدار السلفة سنوياً وهو صغير ، وغنى عن البيان أن القوائد التي تؤخذ على القروض تختلف باختلاف شروط القرض ، فالأموال المودعة في البنوك هي أموال يمكن الانشغال بها في كل وقت . ولو أن الحكومة أودعت أموالها بالبنك لأجل معين

لا يمكن سحبها قبل حلوله كسنة أو سنتين مثلا لكان البنك مستعداً لإعطائها فوائد أعلى ، ولإذن فلا حصل المقارنة بين فوائد الإيداع وفوائد القروض ، ويجب أن تتحمل البلديات نصيبها من الفوائد لأن أموال الاحتياطي مجموعة من الشعب كله ولا يصح أن تنتفع بها مدينة واحدة دون المدن الأخرى .

وأما الملاحظة الثالثة غرامة بمركلات التعاون ولا خلاف مطلقاً في أن ما تخرده الآن بخصوص فوائد الأموال المستمرة بالبنوك لن يمتنا من تقرر ما نرى تخريره في شأن تخصيص أى مبلغ لمساعدة المراكات التعاونية ، فإذا قرر المجلس شيئاً من هذا القبيل فبالطبع ستعطر الحكومة إلى سحب جزء من أموالها للودعة بالبنوك ، ويظهر أثر ذلك في الحساب الختامي .

إسحاق حمزة اتقى — أعرض حضرة المقرر فيما أياه رداً على توفيق بك خليل لأن إعطاء امتياز البتكنوت البنك الأهلى هو أمر استثنائى ويجب إزاء اللقمة التى يحصل عليها البنك من جراء هذه العملية أن تضمن قودنا وعملنا وأن تكون قودنا وعملنا مستقلة ولا يتأذى ذلك إلا إذا كان الفئان يكونان من سندات مصرية لهذا الاعتبار ، ولأن الأسباب التى أبدتها حضرة المقرر غير مقنعة فإنى أؤيد حضرة توفيق خليل بك فى اقتراحه .

أما فيما يتعلق بملقيات البلديات فإنى أعرض حضرة المقرر وأؤيد حضرة حسن بك كامل فى اقتراحه . قال المقرر إن البالغ للودعة هى بمثابة حساب جار ، ولذا تؤخذ عنها فوائد قليلة ، ولكن البالغ للسلفة للبلديات تعطى لأجل طوطة وهذا ييرر الفوائد التى تؤخذ عنها ولكن يلاحظ ردأ على حضرة أن هناك فرقاً بين أن تودع الحكومة أموالاً فى بنك بقصد استثمارها وبين أن تقدم أموالاً متوفرة عندها لأية جهة من الجهات لأجل مشروعات حيوية ، ومن القريب أيضاً أن حضرة المقرر يترض بأن البلديات تحصل ضرائب مقابل ما تقوم به من الأعمال ، وقد فاته أن الضرائب إنما تحصل لتغطية هذه القروض ، فكأن حضرة يريد أن يقول إن البلديات عند ما تحصل الضرائب من الأهالى تحصل منهم الفوائد أيضاً ، زد على ذلك أن للشاريع التى تقوم بها البلديات من مشاريع حيوية يجب أن يصرف عليها من أموال الأمة ، وإذا كانت الحكومة تودع فى البنوك من أموالها ٥٧٠٠٠ ج . م بلائدة ، فأولى أن تمد البلديات بكل ما يارمها من القود بغير فوائد .

فؤاد سلطات بك — إن الأقساط التى تدفعها البلديات هى ٥ ٪ منها ٢ ٪ فوائد و ٣ ٪ استهلاك كما جاء بصفحة ٤٤٣ من الميزانية .

الدكتور حسن كامل بك — إن هذا هو المقرر على المليات القديمة .

وكيل المالية — سمر السلفيات فى النظام الجديد هو ٤ ٪ فى المائة فوائد و ١ ٪ فى المائة استهلاك ، أما بالنسبة للسلفيات القديمة فكان يواقع ٢ ٪ ونصف فى المائة فوائد و ٢ ٪ ونصف فى المائة استهلاك .

أحمد ماهر اتقى (للمقرر) — يؤيد حضرة السمو إسحاق بك حمزة طلب توفيق بك خليل الحاس بإبدال أذونات الخزانة الإنجليزية الضامنة لأوراق البتكنوت بسندات مصرية ، ولقد بلغت الصموية العملية التى تحول دون ذلك ، وأضيف إليها أن قيمة هذه الأوراق للضمونية هى نحو ٢٧ مليوناً من الجنيهاً ، فعنى الإبدال فى هذه الحالة أنه يرغب فى شراء سندات مصرية ببلغ ٢٧ مليوناً من الجنيهاً ، وأظن أن هذا مستحيل ، فإنا لو أردنا أن نشتري من هذه السندات ما قيمته مليون واحد من الجنيهاً فقط لما استطعنا أن نتم شراء كل ما نريد فى أقل من سنة كاملة ، فكيف يمكن إجراء ذلك بالنسبة لمائة وعشرين مليوناً من الجنيهاً . وأما مسألة قروض البلديات فمسألة هامة ، ويجب أن نعرف أن الأموال التى تجمع إنما تصرف على مجموع الأهالى لا على فريق دون آخر ، فالذين هم التى تتكفل بالقيام بالمشروعات التى أشير إليها لفائدة سكان المدن ، كما أن الأبطال يصل لها معارف وغيرها وهى التى تقوم بنفقاتها ، والأصل ألا يخص من أموال الحكومة شيء لتسليف للسلفيات لأن ذلك ليس من أعمالها إذ البلديات فى كل العالم تطلب الأموال من الجمهور فلماذا قست الظروف أن تطلب البلديات مساعدة مالية من الحكومة ضلياً أن تدفع فوائد عن الأموال التى تأخذها . لهذا أطلب من حضراتكم اللواعة على اعتداد المبلغ الوارد فى الميزانية .

(أصوات : نطلب إضال باب المناقشة) .

الرئيس — الوافق على إقفال باب المناقشة يقف .
(وقتت الأغلبية) .

إسماعيل حمزة افندى — هالك اقتراحات بتعديل المبلغ وأطلب من حضرة السكرتير أن يتولاه على المجلس .
أحمد ماهر افندى — أرجو أن يذكر حضرات الأعضاء أن الحكومة تقدم إعانات للبلديات .

السكرتير — نالا اقتراح حضرة الصو حن كامل بك ، وهذا نصه :

أقترح أن تتنازل الحكومة عن فوائد السلف التى تترضها للمجالس البلدية والمحلية لتصرفها فى أعمال حيوية كتشروع الماء والمجارى ويخصص المبلغ الوارد بالبرازية كله لاستهلاك هذه التروض لأن هذا المبلغ ضئيل من جهة ولأنه لا يلبق فى عهد وزارة الشعب أن تضرر الحكومة الأمة مالمها بخاتمة .

الرئيس — من يوافق على هذا الاقتراح يقف .
(وقتت أقالية) .

الرئيس — من يوافق على رأى اللجنة يقف .
(وقتت الأغلبية) .

وليم مكرم عبيد افندى (السكرتير) — اقتراح من حضرة النائب المحترم فؤاد سلطان بك ، ونصه :

بما أن الطريقة للتمعة الآن فى إصدار ورق العملة تجعل العملة للصيرة تابعة للعملة البريطانية وهذا خطر عظيم على الحالة الاقتصادية المصرية —

فأنى أقترح أن تفكر الحكومة للصيرة من الآن فى إيجاد طريقة تكون شاملة لانخفاض الكافى والمرونة اللازمة وتجعل العملة للصيرة مستقلة عن العملة البريطانية .

(فوافق المجلس على هذا الاقتراح) .

أحمد ماهر افندى (للقرر) — هذا الاقتراح متفق مع رأى اللجنة .

(فى ٩ يونيه سنة ١٩٢٤) .

التقدم باقتراح ينظم منح الرتب والنياشين لا يعتبر دخلا من الهيئة التشريعية فى اختصاص السلطة التنفيذية . ولذلك فإنه

يجوز إحالته إلى لجنة الموضوع لبحثه .

التقرير الثانى عشر

عن الاقتراح للقدم من حضرة النائب المحترم عبد النعم مصطفى خليل بقصر منح الرتب والنياشين
التي تمنح لأعيان البلاد ووجوهها على الذين يتبرعون منهم بأموال تصرف فى ترقية مرافق البلاد

أشير إلى الكتاب الآتى :

» حضرة الأستاذ المحترم ورئيس مجلس النواب

أتصرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة الاقتراحات والمراض عن الاقتراح للقدم من حضرة النائب المحترم عبد النعم مصطفى خليل بقصر منح الرتب والنياشين التي تمنح لأعيان البلاد ووجوهها على الذين يتبرعون منهم بأموال تصرف فى ترقية مرافق البلاد .

وقد اتخذت اللجنة موقفاً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

على أيوب »

١٨ يناير سنة ١٩٣٧

الرئيس (حفرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر) — الكلمة لحفرة للقرور .

حفرة النائب المحترم الأستاذ طي السيد أيوب (للقرور) — أتألو على حضراتكم تحرير اللجنة :

« اجتمعت لجنة الاقتراحات والرائض بجملة ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ ونظرت في الاقتراح للقدم من حفرة النائب المحترم عبد النعم مصطفي خليل بقصر منح الرتب والنياشين التي تمنح لأعيان البلاد ووجوها على الذين يبرعون منهم بأموال تصرف في ترقية مرافق البلاد والمحال من المجلس بجملة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ .

فراة اللجنة أنه اقتراح برغبة وأنه مقبول شكلا .

وحيث إن هذه الرغبة تعتبر تدخلا فيا هو من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها طبقا لنص المادة ٤٣ من الدستور .

فلك

تري اللجنة رفض هذا الاقتراح » .

وليك نص للمادتين ٤٣ و ٤٨ من الدستور :

« مادة ٤٣ — لللك يثنى وينع الرتب المدنية والسكيرة والياشين وألقاب الشرف الأخرى ... » .

« مادة ٤٨ — لللك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » .

وتطبيقا لهذا النص رأت اللجنة ، ولحضراتكم الرأي الأطل ، أن مسائل منح الرتب والياشين من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها ، ولا يحق لسلطة التشريعية التدخل فيها أو إبداء اقتراحات بشأنها .

الرئيس — الكلمة الآن لحفرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي .

حفرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — لا أنعرض لللكام في الاقتراح من حيث موضوعه ، ولكني أتأوله من ناحية تعرض لجنة الاقتراحات لموضوعه .

وأرى أن في عملها شيكا من الإصراف ، وكلا حلوكا وحاول المجلس ردها إلى حدود اختصاصها ، عادت تذهب مذاهب شتى في كثير من الأمور . ففي الاقتراح السابق الذي لم يكن لي حظ الاعتراض عليه قبل موافقة المجلس عليه

الرئيس — لقد أنخذ المجلس قرارا فيه ، ولا يصح العودة إليه .

حفرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — إنني لا أنعرض إلى قرار أصدره المجلس ، وإنما أبدي أسق على إفلات هذا الاقتراح من يدى قبل أن أمكن من اللكام عنه وإبداء رأي فيه . ومع ذلك ، ومع احترامى لقرار المجلس ، فإني أرى أن اللجنة عندما فازت بموافقة المجلس عليه قد ساعدتها الخط .

أما عن موضوع الاقتراح الطروح أمامنا الآن ، فإن مقدمه يطلب أن يكون تنظي منح الرتب والياشين بقانون

للقرور — ليس هذا ما يرمى إليه الاقتراح ، فقد ورد فيه ما يأتي : « فيا يخص بمنح الرتب والياشين بالنسبة لأعيان البلاد ووجوها أن يكون أمرها قاصرا على من يتقدم منهم بالمعونة في ترقية مرافق البلاد يدفع مبالغ معينة من أموالهم في هذا السبيل » . ويضع من هذا النص أن حفرة النائب المحترم لم يطلب سن تشريع خاص بالرتب والياشين .

حفرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — إذن فقد تعرضت اللجنة في تقريرها إلى موضوع الاقتراح ودستورته .

ففي حيث دستوريته ، ما أنظن أن رغبة من هذه الرغبات تحالف الدستور في شيء ، لأن الحكومة إنما تتصل السلطة المخولة لها في الدستور بطريق التشريع وسن القوانين . ولم يتنمل الاقتراح على إعطاء الهيئة التشريعية حق منح الرتب والياشين ، كما أنه لم يرض لإعطاء الهيئة القضائية هذا الحق ، فتقضي بين هم أحق الناس بعمل الرتب والياشين ، بما هو من اختصاص السلطة التنفيذية بنسب الدستور .

مادة ٤٣ د

لذا لا أرى معنى لما ذهبت إليه لجنة الاقتراحات ، من وصف الاقتراح بأنه خرج على الدستور ، وأعلن أنها تميلت الحكم ، وكان الواجب عليها أن تحيله على اللجنة المختصة ، لبحث من ناحية موضوعه وتعرضه على المجلس لإبداء رأيه فيه . أما من حيث دستورية الاقتراح ، فواضح أمام حضراتكم أنه لا يخالف الدستور في شيء .

بناء على هذا أرى إحالة الاقتراح على لجنة الداخلية أو لجنة الحفانية أو الشؤون الاجتماعية ، لبحث موضوعاً ، ثم عرض نتيجة بحثها على المجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أرى أن يقتصر حضرة زميلي الأستاذ إبراهيم عبد الهادي في طلبه على إحالة الاقتراح على لجنة واحدة ولكن لجنة الحفانية ، لأنه يرى إلى تعديل في قوانين الرب والتأمين .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — أنا لم أطلب إحالة الاقتراح على أكثر من لجنة ، بل طلبت إحالته على إحدى اللجان التي ذكرتها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك — نريد أن نعرف رأى حضرة المقرر في هذا الطلب .

المقرر — حضرات النواب المحترمين : للملك تذكرون أنه قد تالت في المجلس مناقشات بشأن حق المجلس في إبداء رغبات تستلزم تصرفاً وانتهت تلك المناقشات إلى أن للمجلس حق إبداء الرغبات . وللقصود من تحويل المجلس هذا الحق هو أن تكون الرغبات وسيلة للجنة على الحكومة بما للمجلس من حق الإشراف على أعمالها . فكل اقتراح يرغبه إن هو إلا وسيلة من الوسائل التي تبين للحكومة وجهة نظر المجلس فيما يتعلق بأمر من الأمور التي تتولاها . ليكون له فيما بعد حق عاصبتها عن ترسيمها للخطوات التي بينها لها ، واتباع الخطط التي يرسمها لها .

لهذا ترى اللجنة — وهي ليست مستبدة برأيها بل خاضعة لقرارات المجلس — أن تكون الاقتراحات فاصدة على ما يجوز للمجلس أن يناقش الحكومة فيه . أما الأمور التي نص الدستور على أن تكون من اختصاص الحكومة ، فإن إبداء الرغبة في شؤونها يجرى في الواقع عملاً لا نتيجة له ، إذ أننا لو اقتراحنا رغبةً ما في أمر من الأمور التي يخضع لنظام الفصل بين السلطات بأن تكون من اختصاص الحكومة دون تدخل السلطة التشريعية فيها ، فكل يكون لنا سلطان على الحكومة إذا لم تنفذ تلك الرغبة . وعلى ذلك فإن الشئون التي خص الدستور بها السلطة التنفيذية لا محل لإبداء الرغبات فيها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لا أوافق على رأى لجنة الاقتراحات ، وأعتقد أن اقتراح حضرة النائب المحترم إنما يرمى إلى تعديل قوانين الرب والتأمين ، وقصد أن تشمل تلك القوانين النص على الحالات التي تضمنها اقتراحه ، فهو لا يرمى إلى تدخل السلطة التشريعية في أعمال السلطة التنفيذية البحتة كما ذكر حضرة المقرر .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أقسم إلى رأى زميلي الأستاذ إبراهيم عبد الهادي في طلب إحالة هذا الاقتراح على لجنة الحفانية ، لبحث موضوعه وتبدي رأيه فيها ، لأن القصد من هذا الاقتراح هو تعديل نصوص القوانين الخاصة بالرب والتأمين .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك — إن الاقتراح بالوضع الذي قدم به من قبيل تحصيل الحاصل ، لأنه ينص على قصر منح الرب والتأمين ، بالنسبة لأعيان البلاد ووجوهها ، على من ينضم منهم بالمواطة على ترقية مراكب البلاد بدفع مبالغ معينة من أموالهم في هذا السبيل . فهذه الطائفة من الأعيان الذين يمكن أن تكون أعمالهم مبررة لتخضع رتباً أو نياشين ...

الرئيس — هنا كلام في موضوع الاقتراح ، ونحن الآن بصدد البحث في دستورية الاقتراح من حيث علاقته لنص للدائنين ٤٣ و ٤٨ من الدستور .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك — أؤيد حضرة المقرر فيما قاله من أن هذا الاقتراح يرمى إلى تدخل السلطة التشريعية في شؤون السلطة التنفيذية ، وهو قول وجيه يجب الأخذ به .

الرئيس — إن الاقتراح لا يرمى إلى منح أشخاص معينين بالذات رتباً أو نياشين مما يدخل في اختصاص السلطة التنفيذية ، وإنما يرمى إلى وضع قاعدة لتحتها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك — إذا فرضنا وطرح على المجلس اقتراح بضمّن وضع قاعدة ، وكانت هذه القاعدة في مظهرها وشكلها ناقصة ، فهل يصح أن يبررها المجلس اهتمامه ومجملها على اللجنة المختصة لبحثها ؟ أرى أن هذا الاقتراح لا يري إلى تقرير مبدأ ، حتى يمكن المجلس أن يقرّر إحالة على لجنة دستورية لتري وأبها فيه ، وإنما هو اقتراح ينصب على حالة خاصة .

الرئيس — إن اللجنة التي يحال عليها هذا الاقتراح يجوز أن تنظمه بشكل خاص .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك — إن اقتراح قصر الرتب على الذين يتبرعون لا يتضمن مبدأ عاماً ، بل يقرر حالة محددة معينة لا يصح أن تبث في لجنة من اللجان .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنم — ولكن هذه هي رغبة حضرة للترح .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك — لو كانت هذه رغبة لجاز للمجلس أن يقترح عليها ، ولكنها في الواقع ليست برغبة ، لأن حضرة للترح يريد قصر الرتب على من توافر فيهم شروط خاصة ، فهو يريد حكماً وإلزاماً .

الرئيس — لا يحتم للترح على الحكومة شيئاً على سبيل التحديد ، وإنما يبدى رغبة بأن تقصر الحكومة منح الرتب على من توافر فيهم شروط معينة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك — الرغبة في القصر معناها الإلزام بحالة خاصة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الحمادي — أعتقد أن رأى حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك منصب على موضوع الاقتراح في صحيحه ، لا على مخالفته للدستور ؛ وإذا لم أكن واضحاً في كلامي السابق ، فإني أزيد إيضاحاً .

تري اللجنة أن منح الرتب من حق الملك ، وهو يتولى هذا الحق بواسطة وزرائه ، وذلك وفقاً للسائدتين ٤٣ و ٤٨ من الدستور ، وأنا لا أقترح لهذا اللبأ في ذاته ، فهو سلم به لأن اختيار الأشخاص وتطبيق اللبأ عليهم هو من حق جلالته الملك ، ولكني أقول إن هذا الحق لا يمنع من وضع قانون ينظم تطبيق هذا اللبأ . فإذا اقترحت على الوزارة أن تنظم حقاً من حقوقها بقانون ، فلا أكون قد خرجت على الدستور ، لأن هذا لا يحد من السلطة المخولة لها بمقتضى الدستور ، أما قصر الرتب أو عدم قصرها على أشخاص معينين ، فعمل بمقتضى اللجنة التي يحال عليها الاقتراح ، فهي التي تقرر ما إذا كان القصر مقصوداً به الحظر أو عدمه ، وهي التي لها أن تقبل الاقتراح أو ترفضه . وأعتقد أن هذا ليس من اختصاص لجنة الاقتراحات وأنا لو أجزأتها لما ذلك لظفت على اختصاص جميع لججان المجلس ، ولما صححت بأن يمرض على المجلس إلا ما وافق خطرها (تصفيق) .

القرار — لي كلمة بسيطة فيما يتعلق بهذا الاقتراح توفيق بين وجهتي النظر .

إذا كان المقصود من الاقتراح تنظيم منح الرتب ، وهو ما لم تفهمه لجنة الاقتراحات ، كما بين حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك ، وما دام المجلس قد فهم أن المقصود من الاقتراح هو التنظيم ، فلا مانع من إحالته على لجنة من اللجان ، ولكنك لجنة الحماينة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك — لو كان الاقتراح منصفاً على وضع قواعد عامة ، لما كان هناك اعتراض على إحالته على اللجنة المختصة لبحثه ، ولكن الاقتراح ينصب على حالة خاصة ، وهي قصر الرتب على من يتبرع ، فالترح لم يطلب وضع قاعدة أو قانون لتنظيم منح الرتب ، بل هو يريد قصر المنح على فئة معينة دون غيرها . وقد يكون من بين هذه الفئة أشخاص ساقطو الأخلاق ، فالترح والحالة هذه غير جدير بالإحالة على لجنة من اللجان .

حضرة النائب المحترم عبد اللهم مصطفى خليل — لم أقصد بقتراسي قصر الرتب على الأشخاص الذين يتبرعون ، ولكني قصدت تنظيم منح هذه الرتب ، كما قال حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الحمادي .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك — ولم يبين هنا في الاقتراح ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد الرجوشي — تنص المادة ٤٣ من الدستور على أن « للملك يتشرف » ويعين الرتب الدينية والمسكرية والياشين وألقاب الشرف الأخرى ، فكل تحديد للمنع أعتقد أنه يخالف نص هذه المادة .

الرئيس — ولكن للمادة ٤٨ من الدستور نص على أن « لللك يتولى سلطته بواسطة وزراءه » .
والآن هل توافقون على إحالة هذا الاقتراح على لجنة الحفاية ؟
(موافقة عامة) .

(في ٢ فبراير سنة ١٩٣٧) .

مجلس النواب

تقرير لجنة الداخلية

عن اقتراح حضرة النائب المحترم عبد النعم مصطفي خليل أن يكون منح الرتب والياشين لأعيان البلاد ووجوهها قاصراً على من يقوم منهم بالمواطنة في ترقية مراقق البلاد بدفع مبالغ من أموالهم في هذا السبل

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة الداخلية عن اقتراح حضرة النائب المحترم عبد النعم مصطفي خليل ، أن يكون منح الرتب والياشين بالنسبة لأعيان البلاد ووجوهها قاصراً على من يقوم منهم بالمواطنة في ترقية مراقق البلاد ، بدفع مبالغ من أموالهم في هذا السبل .

وقد اقتضت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود مبري مقرر لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

١٤ يونيه سنة ١٩٣٧

محمد يوسف

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر :

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك (نيابة عن المقرر) — أتلو على حضرتكم تقرير اللجنة .

« أحال المجلس هذا الاقتراح على لجنة الداخلية بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٣٧ فنظرت بمجلة ٢٥ مايو وحضر اجتماعها حضرة صاحب العزة لدير المام لإدارة التفتيش بوزارة الداخلية نائباً عن هذه الوزارة وطلب تأجيل نظر الاقتراح لمدة أسبوعين ، فأجلته اللجنة جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٣٧ وبهذه الجلسة قرر حضرته أن الأمر للملك رقم ٣ لسنة ١٩٣٣ للعدل بالأوامر الملكية الرقمية ٤٧ لسنة ١٩٣٦ و ٣١ لسنة ١٩٣٦ و ٥ لسنة ١٩٣٦ ينص على أن منح الرتب حق خاص بولي الأمر ، ومع ما له من الحق في منح الرتب للأعيان الصريين الذين قاموا بخدمات البلاد ، فإنه يجوز لرئيس مجلس الوزراء ، بناء على طلب وزير الداخلية ، أن يلتزم الإنعام بها على من توافر فيه هذه الشروط من الأعيان المذكورين ، كما نصت الأوامر الملكية الكريمة الخاصة بالياشين على مثل ذلك . وترى الوزارة أن هذه الأوامر كافية بتحقيق ما يرى إليه الاقتراح .

وقد اكتفى حضرة المقرر بهذا ، كما اكتفى به اللجنة ، وهي تشير على المجلس بحفظ الاقتراح .

نص الاقتراح

تجنأ البلاد الآن بعد إبرام معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى فترة تحتاج إلى تضافر الجهود وبذل كل مرتفع وغال في سبل قيام مصر بتجهدها وما فرضته عليها للمساعدة من تكاليف تحتاج بلا شك إلى المال قبل كل شيء آخر ونحن مع اعطاشنا إلى أحوال البلاد المالية ومع تنأنا التامة بفترة الحكومة على تدبير المال اللازم دون إرهاق الأهلين أو زيادة العبء على كواهلهم ، نرى أن يسام كبراء البلاد وأعيانها في كثير من الشروط التي تتطلبها البلاد في عهدها الجديد كإعداد الجيش وتدريبه وتوفير أسلحته من برة وبحرية وجوية وما إلى ذلك من مشروعات .

لهذا أقترح فيما يخص منح الرتب والنياشين بالنسبة لأعيان البلاد ووجوبها أن يكون أمرها قاصراً على من يتقدم منهم بالمعاونة في ترقية مرافق البلاد بدفع مبالغ معينة من أموالهم في هذا السبيل . هذا ولست أذهب باقتراحي إلى منح كل من يتقدم بدفع مبلغ رتبة أو نيشاناً . كلا ولكن على الحكومة أن تسير في إجراءات الترشيح على النجاح الذي تتخذه نحو اختيار من ترى فيه اللياقة لهذا الشرف العظيم ، لكي يشاطروا البلاد عبء الإصلاح ويشعروا أن أموالهم حقاً لبلادهم وأن في أعناقهم ديناً لأوطانهم . وإن أرى تسهلاً لنجاح هذا الاقتراح أن تدخل هذه الاشتراكات التومية في مشروع لجنة الدفاع الوطني لتنفيذ المعاهدة .

ولى وطيد الأمل في وطنية حضرات النواب وحكمتهم أن يوافقوا على هذا الاقتراح خدمة للوطن القدى ؟

عبد النعم مصطن خليل

عضو مجلس النواب »

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إنني متفق مع اللجنة في النتيجة التي وصلت إليها في تحريرها ولكن لي ملاحظة أريد إبداءها بمناسبة ما ورد في التقرير على لسان حضرة مندوب وزارة الداخلية فقد ذكر حضرته أن « الأمر للملك رقم ٣ لسنة ١٩٢٣ للعدل بالأوامر الملكية رقم ٤٧ لسنة ١٩٢٦ و ٣١ لسنة ١٩٢٩ و ٥ لسنة ١٩٣٦ ينص على أن منح الرتب حق خاص بولي الأمر ... » إلى آخر ما قاله حضرة المندوب ، وأعتقد تمام الاعتقاد أن حضرته لم يكن قد تناسى حكم الدستور في هذا الصدد فإن المادة ٤٣ منه تنص على أن « الملك ينشئ وينزع الرتب المدنية والعسكرية والنيشين وألقاب الشرف الأخرى ... » وتنص المادة ٤٨ على أن « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » ، وقد صدر الأمر للملك رقم ٣ لسنة ١٩٢٣ في ٤ يناير سنة ١٩٢٣ وإنه فهو سابق على صدور الدستور ، وإن أعتقد أن مجال البحث لم يكن دأراً حول من له الحق في منح الرتب والنيشين ، وأنت حضرة مندوب الداخلية لم يتناس حكم الدستور وأرجو أن أكون موهماً في اعتقادي هذا . فإن كان كذلك فيها ، وإلا فإن في حل من سرد تاريخ هذا الموضوع ويبان حكم الدستور في هذا الشأن .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية — ظاهراً أن حضرة مندوب الداخلية لدى اللجنة لم يعرض لحكم الدستور في هذا الصدد وإنما أشار فقط إلى ما جاء بالأمر للملك . وحكم الدستور قائم بطبيعة الحال ولم يكن المجال يسمح ببيان مفصل في هذا الموضوع لأن الاقتراح قاصر على أن يكون منح الرتب والنيشين بالنسبة لأعيان البلاد لمن يتبرع منهم لمشروع الدفاع الوطني فأراد حضرة المندوب أن يبين اللجنة أنه الأمر للملك ينص على أن هذا المنح لمن يؤدي خدمات البلاد ويدخل ضمن ذلك طبعاً التبرع للدفاع الوطني وغير ذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إنني مكثف بهذا .

الرئيس — هل توافقون على تحرير اللجنة ؟

(موافقة عامة) .

(في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧) .

مد أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد الممنوح للبنك الأهلي المصري .

تراجع النقطة على هذا في المادة ١٣٧ .

(في ١١ و ١٢ مارس سنة ١٩٤٠) .

تراجع النقطة على هذا في المادة ١٣٧ .

(في ١٧ يونيو و ٣١ يولييه سنة ١٩٤٠) .

مجلس النواب

مجلس الشيوخ

مادة ٤٤ — « الملك يرتب المصالح العامة ويؤمر ويمزّل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين » .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) — أقتراح التص على أن الملك يرتب المصالح العمومية ويعين ويمزّل جميع الموظفين للسكرين والعسكريين ويمنح الرتب وجميع عناوين الشرف وله حق سك العملة وحق الشفو وتخفيض العقوبة وإعلان الأحكام العرفية وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين .

(موافقة عامة) .

(في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

الملك يرتب المصالح العمومية ويعين ويمزّل جميع الموظفين للسكرين والعسكريين ويمنح الرتب وجميع عناوين الشرف وله

حق سك العملة وحق الشفو وتخفيض العقوبة وإعلان الأحكام العرفية وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين .

لجنة الدستور

حضره على ما هو عليه — ان إعلان الأحكام العرفية أمر خطير . وأرى أنه يجب فصل هذا الحكم من المادة وإقراره بمادة خاصة يقرر فيها أن الأحكام العرفية من حقوق حكومة جلالة الملك فإذا أعلنها وكان المجلس متخذاً عرض الأمر عليه في أول جلسة . وإذا كان الإعلان في وقت إجازة المجلس دعي في الحال للنظر في بقائها أو إلغائها .

حضره عبد الحميد بدوي بك — زيادة وضوح المسألة يجب أن تنظر أولاً : هل إعلان الأحكام العرفية يجب أن يكون بنظم دستوري ينص عليه في الدستور أم هو نظام يرجع حكمه إلى القوانين العادية يجب أن يفصل في هذه النقطة أولاً . وعندى أن القوانين العادية لا تلك تعدد علاقة المجالس بالمؤسسات الأخرى وسلطتها في الأمور المختلفة . وقد حددنا علاقة المجالس وسلطتها فيما يتعلق بإصدار القوانين . ولو كانت الأحكام العرفية تمل قانون لكان في ذلك الكفاية ولكها لا تملن عادة بقانون بل بمجرد أمر إداري فيجب أن يتضمن الدستور شبه تعدد علاقة المجالس بهذه المسألة الإدارية التي لها شأن خاص لأنها تنطوي على تعطيل الحقوق العامة والنظم العادية زمنياً يتفاوت في الطول والقصر . ولو ترك الأمر لتتوالى القوانين العادية لجاز أن ينسخ حكمها بقانون آخر فلإبداع الحكم في الدستور يضمن له قوة وثبات لا تحيا له بالقوانين العادية . لذلك إذا تقرر أن يكون للمجلس تداخل إداري في إعلان الأحكام العرفية فيجب أن ينص على ذلك في الدستور ولا يكفي أن يترك الأمر فيه للقوانين العادية .

على أن كثيراً من البلاد الأوربية ليس لها قانون للأحكام العرفية بمعدمتها ومضمونها وتفصيلها مكتفية في ذلك بالاصطلاح والعرف . ولكن لما كان الاصطلاح والعرف لا يحدد شأن المجالس في تصحيحها أو إلغائها فإن سلطة المجلس في ذلك يجب أن تقرر بنص دستوري . حضره عبد الحفيظ للكتابي بك — تمت المادة على أن كل ما ذكر فيها ومنه إعلان الأحكام العرفية يكون بالكيفية المبينة بالقوانين . فالأحكام العرفية على هذا يجب تنظيمها وبيان حدودها بقانون وهذا لا يتلقى بينه وبين عدم ذكر حدود إعلان الأحكام العرفية في الدستور لأن نص الدستور ألجأ عمل قانون لذلك .

حضره عبد الحميد بدوي بك — هنالك أحكام كثيرة ذكر أنها تسير طبقاً للقانون وتلك القوانين قد لا تصدر لعدم قيام الضرورة إليها وإمكان الاستثناء عنها . ولكن الأحكام العرفية من ضرورات الحكم التي لا غنى عنها وقد تدعو الحال لإعلانها قبل إصدار ذلك القانون للتصديق بها . أتفكون صححة بمجرد الإعلان ؟

حضره الشيخ محمد خيرت راضى بك — هذه المادة تضمنت حقوقاً للملك ، ومنها الأحكام العرفية . وقد جاء في العبارة الأخيرة ونصها « وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين » وهذه العبارة لا تتناول كيفية إعلان الأحكام العرفية ولا كيفية إلغائها فيجب أن يحدد إعلانها بأخذ رأى المجلس .

حضره محمود أبو النصر بك — القانون الفرنسي يحدد إعلان الأحكام العرفية بإحدى حالتين : الحرب الخارجية والثورة المسلحة على أن لرئيس الجمهورية إعلانها في غير هاتين الحالتين . ويحتد بتقد البرلمان من نفسه بقوة القانون ليقدر إلغائها أو استمرارها .

فضيلة الشيخ نحيث — أرى أن يكون للبرلمان وحده الحق في إعلان الأحكام العرفية إذا أصبحت البلاد في خطر حقيق مهددة بشورة داخلية مسلحة أو إغارة على البلاد من دولة أجنبية . فإذا حصل تهديد البلاد على وجه ما ذكر في دور انعقاد البرلمان فليد أن يجتمع من تلقاء نفسه ويمنح الأحكام العرفية .

فلا بد إذن من التوفيق بين هذا الوضع الخاص وبين البادئ الجديدة التي بنى عليها مشروع الدستور الخاصة بسلطات الملك على وجه العموم . فيجب التوفيق بين صالحين متباينين : صالح الملك من جهة في احتفاظه بالسلطات الخاصة المخولة له على الجيش بصفة كونه القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية في سبيل التقويم العسكري للثين وحفظ النظام الذي لا غنى عنه لكل جيش مدني . وصالح آخر هو التجنب بغد السطوع عن الخروج على مبادئ السؤولية الوزارية والرقابة البرلمانية الاذن يجب أن يكونا دعامتا النظام الجديد . وقد تحاشت اللجنة أن تتقدم باقتراحات في هذا الصدد غير أنها رأيت من واجها الإشارة إلى هذه المسألة الدقيقة .

حق تعيين الموظفين للحكومة وحدها . وليست ملزمة بأن تبين أسباب اختيارها لأي كان ما دامت لم تخالف نصاً من النصوص القائمة .

مجلس النواب

وزير الداخلية بالنيابة — ورد في خطاب آخر من حضرة محمود وهبه القاضي بك نائب قويسنا يتضمن السؤال الآتي :
« لماذا اخذت دولة وزير الداخلية بالنيابة تعيين أحد الخارجين عن الهيئة الإدارية وكيلا لمحافظة مصر ولم يبين لها واحد من الماخيلين في السلك الإداري ؟

ألا يرى دولة الوزير أن هذا مضر بالحالة النفسية للذين ينتظرون دورهم في الترقية من الموظفين الإداريين ؟ وهل يرى دولة وزير المالية أن هذا لا يتفق مع سياسة الاقتصاد التي تقرر سلوكها في الميزانية العامة ؟ وهل لم يكن ممكناً تعيين واحد من السلك الإداري لهذه الوظيفة مع إلغاء وتغييره السابقة عملاً بالبدء بالتعيين الآن في وظائف الحكومة ؟ وهل يتفق هذا مع تزيه مركز النيابة عن التطلع للموظفين غير السياسيين بما أن القى عين للوظيفة المذكورة نائب ؟ والجواب على هذا القول هو أن المادة ٤٤ من الدستور تنص بأن « الملك يربط للصالح العامة ويولي ويمزل الموظفين على الوجه المبين بالتوانين » ونصت المادة ٤٨ أن « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » .

فيستنتج من ذلك أن حق تعيين الموظفين هو للحكومة وحدها وهي ليست ملزمة بأن تبين أسباب اختيارها لأي كان ما دامت لم تخالف نصاً من النصوص القائمة . وإذن فالسؤال في غير محله .

أما ما ورد في الخطاب من أن هذا التعيين لا يتفق مع سياسة الاقتصاد التي تقرر سلوكها في الميزانية فهذا أمر لا يتم بهذه الصورة . لأنه لو فرض أن أخذ أحد موظفي الإدارة (ولا يرق لهذه الوظيفة في المادة إلا كمكدر البوليس أو وكيل مديرية أو مأمور مركز) وخلت إحدى هذه الوظائف لتعين ملؤها بغيره فلا يترتب على أخذ أحد موظفي الإدارة وإلغاء وظيفة بل يجب تعيين شخص آخر فيها . محمود وهبه القاضي بك — لي استيضاح . ألا يرى دولة الوزير أن الجواب الذي أجاب به الآن من أن الحكومة لم تكن مشولة عن بيان تصرفاتها لأحد يتناقض مع رقابة مجلس النواب ؟

وزير الداخلية بالنيابة — لم أقل إن الحكومة لم تكن مشولة ولكني قلت إن حق تعيين الموظفين هو للحكومة وحدها وأنها ليست ملزمة بتبيان أسباب تعيينها ما دامت لم تخالف نصاً من القانون . والمستور قضى بأن من حق الملك تعيين الموظفين وهو يعطي هذا الحق لوزرائه ما دام هذا التعيين في دائرة القانون . والقانون لم يمس وإذا كان قد حصل شيء من ذلك فما على القائل به إلا أن يبينه . محمود وهبه القاضي بك — هل تسمح دولتك ...

الرئيس — الجواب انتهى .

(في ٥ أبريل سنة ١٩٢٤) .

قواعد التعيينات القضائية وأسباب تعطيل الأتمتية من الأمور الإدارية المحضة ، فلا وزير ألا يجيب عنها إذا شاء .

وزير الحفانية — وجه إلى حضرة الشو المحترم محمد شوقي الخطيب اقضى نائب السطة الأسئلة التالية :

(١) ماهي القاعدة التي اتبعتها الوزارة في التعيينات القضائية الأخيرة ؟

(٢) ما هي الأسباب التي دعت الوزارة إلى تخطي حضرات رؤساء المحاكم والقضاة الذين عليهم الدور إلى اختيار من اختارهم؟ وهل منها ما يشين سمعة القضاء؟ وهل في تركهم ما يشير إلى عدم ترقيتهم أبداً؟

(٣) هل ترى الوزارة قاعدة الاختيار التي سارت عليها أفضل من اتباع الأقدمية بين حضرات القضاة مع النظر في أمر من وراءهم غير أهل للترقية لأموالهم يصح إحالة من أجلها على المجلس التأديب؟

فقد أبهم على معرفة القرض الذي يرى إليه الضو المحترم من توجيه هذه الأسئلة، ويلاحظ أنه يقصد بها مجرد التثمين لرجال القضاء والحط من كرامتهم في أعين الجمهور، مع أن المسائل التي تناولتها هذه الأسئلة هي من الأمور الإدارية المحضة ومن حق ألا أجيب عليها، فلما أرى مع ذلك الرد عليها بما يأتي: فقد راعت الحكومة الصالح العام في التثبيتات القضائية الأخيرة ولم تخالف القوانين ولا الأنواع المعمول بها فقد نصت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من المرسوم الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بخصوص الشروط اللازمة لتتولف في المحاكم الأهلية على جواز تعيين مستشاري محكمة الاستئناف من بين رؤساء النيابة وقضاة الدرجة الأولى، ولقد عينا وكيل محكمة مستشاراً، وهو أرق من قاضي الدرجة الأولى. فضلاً عن ذلك فإن للمادتين ٤٤ و ٤٨ من قانون الدستور بمجملان للحكومة وحدها حق تعيين الموظفين وترقيتهم.

محمد شوقي الخطيب انقضى — ليسمح لي دولة الوزير أن أقول إنني لم أقصد من توجيه هذه الأسئلة تسييراً لرجال القضاء، بل أردت المحافظة على كرامتهم، لأن رأيت أن الوزارة عندما ترقى في غير الدور ترتكز على الكفاءة لأن الذين تخطتهم الترقية غير أكفاء. أما قانون سنة ١٨٩٣ الذي يستند عليه صاحب الدولة فلما اعتبره غير موجود وأذكر الأسباب التي دعت إلى وضعه لما أنشئت المحاكم سنة ١٨٨٣.

الرئيس — هذا خروج عن الموضوع.

محمد شوقي الخطيب انقضى — ليسمح معالي الرئيس أن أتم. عندما أنشئت المحاكم سنة ١٨٨٣ نص في المادة ٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم أنه لتعيين في السلك القضائي يكفي مجرد الإلمام بالقضاء لأنه لم يكن هناك عدد كاف من حملة اليسانس، ولكن بعد عشر سنوات من إنشاء المحاكم فكرت الحكومة في وضع قانون سنة ١٨٩٣ لترقية القضاة حملة اليسانس قبل القضاة غير الحائزين لها. أما الآن فكلمهم يحملون هذه الشهادة بلا استثناء، وإن لا فرق بينهم ولا لزوم لهذا القانون. أما إذا أريد الصالح العام فإنه يقضى بالألا يدخل إلياس في قلوب رجال القضاء حتى لا تتصل مصالح الناس، وبهذه المناسبة أذكر أني عندما كنت قاضياً بأسيوط ...

الرئيس — هذا خروج عن الموضوع.

دولة رئيس الوزراء — أطلب الإذن من معالي الرئيس. إن هذا ليس باستيعاب فلن أراد استجواباً في هذا الموضوع فله أن يطلبه، أما فيما يتعلق بالصالح العام فتحت قضائه.

محمد شوقي الخطيب انقضى — أنا أتبع عن الكلام إذا قرر المجلس ذلك.

الرئيس — هل ترون منه من الكلام.

(أصوات: موافقون).

(في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤).

رضى اقتراح بإنشاء مصلحة — إنشاء المصالح والوزارات لا يكون إلا بقانون.

اقتراح

مجلس النواب

أقترح ما يأتي:

أولاً — إنشاء مصلحة خاصة بالصناعة.

ثانياً — « » « » « » بالتجارة.

على أن يكونا في المستقبل وزارة للصناعة والتجارة ، وأن يتبا في الوقت الحاضر لوزارة المالية . وذلك بدلا من مصلحة التجارة والصناعة الحالية التي لم تم بالقرض التي أنشئت من أجله كما هو مبين بالمذكرة التفصيلية للرافعة لهذا ؟

أحمد رشدي الجزار

عضو مجلس النواب

٢٤ يناير سنة ١٩٢٧

مذكرة تفصيلية

مقدمة

التجارة والصناعة ركنتان مهمتان في بناء ثروة البلاد ، ومن أهم أسباب التقدم الاقتصادي الأخذ بنصر الصناعات الأهلية وإرشاد التفاعلين بها إلى خير الطرق التي يتبعونها ، سواء أ كان ذلك يحتم على اتباع أساليب حديثة بدلا من التقديرة التي عفا عليها الزمن ، أم بإذاعة أحوال الصناعات المختلفة في المملكة وبين القمص في كل منها ، ووسائل تحسينها عليا وعمليا حتى ينهض أصحابها إلى التسوي للرجوب فيه .

سبب إنشاء مصلحة التجارة والصناعة الحالية وتاريخها

رأى أولو الأمر أثناء الحرب الكبرى أن التأثير الذي أحدثه الحرب على التجارة والصناعة في مصر كان عظيما ، ولما فكروا في دراسة الحالة التجارية والصناعية الداخلية بصفة عامة دراسة دقيقة للوقوف على مبلغ تأثير الحرب في صناعة البلاد وتجارتها والنظر في التدابير التي تؤدي إلى إيجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات للصرة أو إلى استبدال الأصناف التي اقطعت ورودها بسبب الحرب بغيرها من الأصناف المصنوعة في البلاد للصرة إذ نتج من جراء هذه الحرب قيام صناعات أهلية غير قليلة لسد بعض حاجيات الأهالي التي كانت تستورد من الخارج . لذا رأيت الحكومة إنشاء لجنة قصص حالة القطن الاقتصادية وأقبتها بقرار من مجلس الوزراء في ٨ مارس سنة ١٩١٦ وأطلقت عليها اسم « لجنة التجارة والصناعة » .

قامت تلك اللجنة بعملها خير قيام ووضعت تقريرا ضافيا عن الحالة التجارية والصناعية في مصر وذكرت شيئا عن الحالة أيام النضور له محمد علي باشا وقارنت ما بين الحالتين مبينة الصناعات التي اندثرت والتي جددت والتي أنشئت أو أتمت أثناء الحرب . واشتمل التقرير على خير الطرق المقترحة للأخذ بنصر الصناعات الأهلية وعلى وسائل ناجحة لتشجيع التجارة . وكان من أهم ما أشارت به اللجنة على الحكومة إنشاء مصلحة حكومية دائمة تقوم بتنفيذ اقتراحات اللجنة في تشجيع الصناعات للصرة وزيادة إنتاجها ورفعها إلى التسوي اللابق بتقدم العصر الحاضر وعمل كل ما من شأنه تحسين حالة الصناعة والتجارة للصرة وتنميتها ، وقد وافق مجلس الوزراء على اقتراح اللجنة في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ فأنشئت مصلحة التجارة والصناعة وألحقت بوزارة المالية .

عدم قيام مصلحة التجارة والصناعة الحالية بالقرض التي أنشئت من أجله

لم تتم للمصلحة المذكورة بالقرض التي أنشئت من أجله وهو الأخذ يد الصناعة والتجارة الأهليتين وقد نوهت عن ذلك لجنة المالية البرلمانية عند مجيها مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ (ص ٨٤) حيث تقول « وترى لجنة المالية واجبا عليها لتقاء ما صدرت به تقريرها من ضرورة العناية بالصناعة الأهلية لتأمين موارد الدولة وتمكين ثروتها أن تنير إلى أنه قد خلق الوقت للاستفادة من التجارب للناضية ووضع نظام لمساعدة الصناعة للصرة أبلغ في الأثر من النظام الحاضر . والواقع أن مصلحة التجارة والصناعة لم تستطع إلى الآن أن تعمل أكثر من إسداء النصائح والإرشاد لمصانع للصريين ووضع نماذج الصناعة للصرة أبلغ العيون بواسطة معرضها الدائم ترويعا للتسجبات الأهلية . وهذا وذلك ليس له من الأثر إلا بالقدار الناه في به لا يزال يحلج إلى نهضة واسعة في أمر عناية خاصة بتتظيم مصلحة التجارة والصناعة على قاعدة تتحقق بها الأغراض التي أنشئت من أجلها ... إلخ » .

إنشاء مصلحة خاصة بالصناعة وأخرى خاصة بالتجارة

ولسكن تتحقق الأغراض التي أنشئت من أجلها مصلحة التجارة والصناعة الحالية بحسن جدأ لإنشاء مصلحة خاصة بالصناعة قسم بين أركانها فثنين مدرين تمام التدريب على الأعمال الصناعية ويقومون بالإشراف على الصنومات الأهلية وإرشاد الصناع وأرباب الصناع عن

أجمع الطرق لتحسين حال الحرف والصناعات في المنطقة التي تقع فيها وكذا العمل على ترقية الصانع المصري وإرشاده إلى كيفية استخدام الآلات والعدد الحديثة واتباع أساليب الإنتاج ومراعاة أميال الجمهور وأذواق المستهلكين . ويجب أن يرأس هذه المصلحة رئيس ملم بالصناعة على اختلاف أنواعها علمياً وعملياً وكذا جميع موظفيها الفنيين وإن لم يتيسر لنا الحصول على مثل هؤلاء الفنيين من الوطنيين في الوقت الحاضر فلنستعين بالأجانب مؤقتاً .

أقول مؤقتاً كما كان الحال في عهد التفوق له عهد على بشا ثم فصل في الوقت نفسه على إبعاد وتدريب شبيبة مصرية على مثل هذه الأعمال الصناعية .

وكذلك إنشاء مصلحة خاصة بالتجارة ورأسها رئيس ملم بأسول التجارة علمياً وعملياً وكذا جميع موظفيها . وغدنا والله الحمد مدرستا التجارة العليا والتوسطة فانها تخرجان سنوياً عدداً عظيماً من التاهين للعربين الذين يحكمهم القيام بكل ما يطلب منهم بهذا الخصوص كإرشاد التجار الوطنيين ودرس حلة البك الاقتصادية والمالية والعمل على نشر الترف التجارية وتأسيسها بإياد القطر ومساعدة وتشجيع الشركات التجارية والمصارف الوطنية ومراقبة الجمارك والبرمرات وغير ذلك من الأعمال التجارية البحتة وإذا كان لأحد أن يترض بأن إنشاء مصلحة في الوقت الحاضر مما يجب كثرة الموظفين في الوقت الذي تتوخى فيه جميع الوزارات الاقتصاد والتوفير لجواب له هو أنه يوجد بجميع الوزارات والمصالح موظفون زائدون عن حاجة العمل . ويمكن هاتين المصلحتين أن تستخدما من غير الفنيين كالكسبة وغيرهم للموظفين الزائمين بالمصالح الأخرى وبهذه الطريقة يمكن لهذه المصالح أن تستمر هذه القوة الزائدة على حاجتها وتعمل في الوقت نفسه على أن تشغل بهم ما يغلو من الوظائف وما يجدد بسبب للبروعات المرجوة من سياسة الإنشاء بدون تأثير في سير العمل ، كما نوهت بذلك لجنة المالية البرلمانية في تقريرها عن ميزانية المصولة الأخير ؟

أحمد رشدي الجزار
عضو مجلس النواب

٢٤ يناير سنة ١٩٢٧

للقدر — اللجنة تطلب رفض هذا الاقتراح شكلاً لأن خضرة المقترح يطلب إنشاء مصلحة مستقلة للتجارة وأخرى مثلها للصناعة على أن تأتف منها فيما بعد وزارة ، ومثل هذا الاقتراح كان يجب أن يفرغ في قالب مشروع قانون لأن إنشاء المصالح والوزارات لا يكون إلا بقانون فالاقترح من هذه الوجهة مرفوض شكلاً .

محمد فهمي القرائي اتحدى — أرى أن هذا الاقتراح جدير بالنظر فلا مانع مطلقاً من إحالته على اللجنة المختصة حتى إذا انتهت بالفكرة أمكن إعداد مشروع القانون اللازم .

المقرر — نحن معقيدون بأحكام اللائحة واللائحة تقضي بأن يقدم مثل هذا الاقتراح في صيغة مشروع قانون وهو ما لم يخطه خضرة المقترح فلم يكن بمكة بد من رفض الاقتراح شكلاً لعدم استيفائه الشروط القانونية .

أحمد رشدي الجزار اتحدى — قصدت في أول الأمر تخدم اقتراحي هذا في صيغة مشروع قانون ولكن لما بحثت عن كيفية إنشاء مصلحة التجارة والصناعة وجدتها أنشئت بقرار من مجلس الوزراء . ومع كل فإني مستعد لسحب اقتراحي لإقراره في الصيغة القانونية من جديد .

(وافق المجلس على ذلك) .

(في ١١ أبريل سنة ١٩٢٧) .

(١) لا يمين مجلس النواب رئيس ديوان الرقابة .

(٢) ليس لمجلس الوزراء عزله ولا إحالته على الماش إلا بناء على طلب مجلس النواب .

(٣) تكون وظائفه من الوظائف التي لا يصح الجمع بينها وبين عضوية البرلمان .

(٤) لا يكون رئيس ديوان الرقابة مسئولاً أمام البرلمان .

مجلس النواب

التقرير السادس للجنة
عن مشروع القانون شطلم مراقبة حسابات الدولة

أشير إلى للكتابة الآتية :

« حضرة الأناذ المحترم رئيس مجلس النواب .

أشرف بأن أرفع لحضرتكم تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخامس بتنظيم مراقبة حسابات الدولة ، راجياً مرضه على هيئة المجلس .

وقد انتحبت اللجنة حضرة النائب المحترم راغب إسكندر اقندى مقررأ لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

سكرتير اللجنة

أحمد ملحم

راغب إسكندر

(القابعة في ١٢ مارس سنة ١٩٣٠)

للمقرر —

ورأت (أي اللجنة) في المادة الثانية من أصل التشروع النص على موافقة مجلس الوزراء على تعيينه ، وقد ارتأت أقلية اللجنة أن ينص على أن التصيين يكون بعد موافقة مجلس النواب ولم تر الأكثرية ضرورة لذلك خصوصاً وعدم هيئة مجلس الوزراء عليه بأي شكل ينفي كل شك من هذه الوجبة ، وتوسعت في النص على عدم جواز الغزل أو الإحالة على للمتش إلا بناء على قرار من مجلس النواب ، فلا يكون لمجلس الوزراء بهذه الصفة أية سلطة عليه .

وبالنسبة لمركزه ومسئولياته الجسيمة رأيت أن يكون اتهامه ومحاكمته طبقاً للأحكام المقررة في الدستور بالنسبة للوزراء . ولهذا السبب أيضاً أضيف على المادة الثالثة نص بتطبيق أحكام المادة ٦٤ من الدستور بالنسبة له حتى يتنى كل شك في أعماله واستقلاله في تصرفاته ، وقد ترتب على ذلك حذف النص على أن « لا تكون له بالقات أو بالواسطة مصلحة أو وظيفة في أي عمل تكون حساباته خاضعة لمراقبة الدولة » اكضاء بما ورد في المادة ٦٤ من الدستور .

وهذا نص للمشروع كما عدلته اللجنة مقارناً بالمشروع الأصلي :

مشروع قانون بتنظيم مراقبة حسابات الدولة

أصل للمشروع	مشروع اللجنة
مادة ١ — يهدف بمراجعة إيرادات الدولة ومصروفاتها إلى إدارة مستقلة تسمى ديوان المراقبة .	نحن فنؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه : مادة ١ — تنشأ مراقبة مستقلة تسمى « ديوان المراقبة » . مادة ٢ — يخص هذا الديوان بمراجعة إيرادات الدولة ومصروفاتها .
مادة ٢ — يتولى إدارة الديوان رئيس يمين لمدة خمس سنوات بمرسوم ملكي بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء . ويجوز عند نهاية كل مدة إعادة تعيينه على الوجه للتقدم وتلك المدة ويكون غير قابل للعزل أثناء قيامه بأعباء وظيفته .	أصبحت مادة ٣ — يتولى إدارة الديوان رئيس يمين لمدة خمس سنوات بمرسوم ملكي بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء وبعد موافقة المجلس للذكور . ويجوز عند نهاية كل مدة تجديد تعيينه على الوجه للتقدم وتلك المدة . ولا يجوز عزله ولا إحالته على العاش إلا بقرار من مجلس النواب يتفقده رئيس مجلس الوزراء . وتسرى في حقه من حيث الاهتمام والمحاكمة القواعد والأحكام للبيئة في المواد ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور .
مادة ٣ — لا يجوز أن يكون الرئيس عضواً في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب ولا أن يكون قائماً بأي عمل آخر مربوط له مرتب أو مكافأة من خزنة الدولة ولا أن تكون له بالذات أو بالواسطة مصلحة أو وظيفة في أي عمل تكون حساباته خاضعة لمراقبة الدولة .	أصبحت مادة ٤ — لا يجوز أن يكون الرئيس عضواً في الشيوخ أو مجلس النواب ولا أن يكون قائماً بأي عمل آخر مربوط له مرتب أو مكافأة من خزنة الدولة . وتسرى عليه أحكام المادة ٦٤ من الدستور .

.....
.....
.....
.....

المقرر — « مادة ٣ — يتولى إدارة الديوان رئيس يمين لمدة خمس سنوات بمرسوم ملكي بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء وبعد موافقة المجلس للذكور . ويجوز عند نهاية كل مدة تجديد تعيينه على الوجه للتقدم وتلك المدة .

ولا يجوز عزله ولا إحالته على العاش إلا بقرار من مجلس النواب يتفقده رئيس مجلس الوزراء .

وتسرى في حقه من حيث الاهتمام والمحاكمة القواعد والأحكام للبيئة في المواد ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور .

الرئيس — قدم اقتراح من حضرة العضو المحترم محمد يوسف بك هذا نصه :
أقترح تعديل الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما يأتي :

« ويكون مستولا لدى مجلس النواب عن عمل ديوانه ولا يجوز عزله ولا إحالته على العاش أثناء تلك المدة إلا بقرار من هذا المجلس يتفقده رئيس مجلس الوزراء » .

محمد يوسف بك — قلست هذا الاقتراح للأسباب الآتية :

أولاً — جاء في تقرير اللجنة أن رئيس ديوان الرقابة المسمى في إنجلترا بالراقب العام مسئول عن عمله أمام مجلس النواب هناك فإذا جرينا على هذه القاعدة نكون قد تشبنا مع التشريع المعمول به في إنجلترا .

ثانياً — لأن مشروع هذا القانون قد نص فيه على استغلال هذا الرئيس في عدة مواضع وهذا الاستغلال جاء بعد بيان ...

الرئيس — ألفت نظر حضرة الضو المحترم إلى خطورة التصديل التي يقترح إضافته من الوجهة الدستورية ، فهذا الرئيس هو على كل حال موظف عمومي كسائر الموظفين ، وإنما يراد هنا أن تعطى له الصلاحيات الكافية ليكون مستقلاً في عمله . أما النص على « أنه مسئول أمام مجلس النواب عن عمله » ، فذلك أمر خطير من الوجهة الدستورية .

محمد يوسف بك — إن هذا الموظف تجري عليه القواعد المبينة في الدستور التي تسري على الوزراء فيما يخص بالمحاكمة والاهام . وما دام الأمر كذلك فليس من اللطول أن تجرى محاكمة أمام المجلس دون تحديد السلطة المختصة بهامه ، والتي يكون مسئولاً أمامها قبل هذا الاهام . لهذا أردت النص على هذا التشريع على هذه المسئولية .

جاء في هذا المشروع أن رئيس الديوان ما من بتقديم تقريره عن الحساب الختامي في أول كل دورة إلى مجلس النواب ، فهل معنى هذا أنه إذا حدث قبل تقديم هذا التقرير ما يقضي بمسئولته في أمر من الأمور أو لاحظ أحد حضرات الأعضاء خطأ أو عيباً في عمل من أعماله للمبينة في هذا التشريع يتبع المجلس أو العضو من مناقشته حتى تنتهي الدورة ويقدم تقريره إلى المجلس ويناقشه المجلس فيه فإذا رأى أن عمله صحيح اعتمده وإلا قرر اتهامه . أهذا هو الترض من هذا التشريع ؟ أم أن المراد هو تحرير مسئوليته أثناء الدور الذي يقدم في نهاية التقرير وجواز مناقشته وسؤاله عما يصدر منه من المخالفات سواء أكان قبل تقديم التقرير أم بعده .

لهذا رأيت ضرورة النص على هذه المسئولية وإضافة هذه البشارة طبقاً للنظام المعمول به في إنجلترا ، كما جاء في تقرير اللجنة .

إن هذا الرئيس قد فوض إليه بمقتضى هذا القانون القيام بأعمال عديدة أصبحت من اختصاصه وحده ، وأصبحت له فيها حقوق وواجبات ، فهل إذا خالف القانون في عمل من هذه الأعمال أو وافق أحد الوزراء على صرف مبلغ غير مقرر في القانون أيسأل أمام وزير المالية عن هذه المخالفات ؟ إنني أرى طبقاً لروح هذا القانون أنه لا يجوز سؤال الوزير في هذه المخالفات لأن القانون قد خص الرئيس بهذه الأعمال وأعطاه بالصلاحيات التي تجعله مستقلاً في عمله عن الوزير ، فكأنه أخلى الوزير من المسئولية فيما يتعلق بالأعمال المذكورة . غير أنه من جهة أخرى لم يبين القانون حق المجلس في هذه المسئولية أو ينص صراحة على مسئولية الرئيس أمام المجلس ، وهذا وجه آخر لضرورة العمل باقتراحى . وليست للساعة هنا فاصرة على وزارة المالية ولكن عمل رئيس ديوان الرقابة كما نص عليه مشروع اللجنة يتناول أيضاً وزارة الأوقاف والمعاهد الدينية ، كل هذه الصالح لها أعمالها وإختصاصها ، فيجب إذن أن تكون مسئولية هذا الرئيس عن مراقبة حساباتها أمام المجلس .

وإذا نظرتم حضراتكم إلى الحقوق والسلطات التي أعطيت لهذا الرئيس طبقاً لما جاء في هذا القانون لوجدتم أنه مستقل تمام الاستقلال في تعيين الموظفين ومحاكمتهم التأديبية وإحالتهم على القضاء وأن له في ذلك سلطة الوزير ، فكيف نرفع هذه الأعمال من اختصاص الوزير سواء أكان وزير المالية أم وزير الأوقاف ونعطى رئيس الديوان خوضاً بها كما نص على ذلك في هذا القانون ، ثم نخليه في الوقت نفسه من المسئولية أمام مجلس النواب إذا خالف هذا القانون أو نصداه ؟

وقد نص في هذا القانون على أنه لا يرجع إلى وزير المالية إلا عند الخلاف بين الرئيس وبين مصلحة من الصالح ، فإذا حصل اعتداء على هذا القانون دون أن يحصل خلاف بين الرئيس وبين المصلحة ، فإذا يكون السبل ؟

بناء عليه أرى ضرورة إضافة البشارة الواردة في اقتراحى إلى الفقرة الثانية من المادة الثالثة تعلقاً لهذا النص وتحديداً للمسئولية .

هنا وأما فيما يتعلق بإضافة عبارة « أثناء تلك المدة » بعد عبارة « ولا يجوز عزله ولا إحالته على القضاء » الواردة في الفقرة الثانية من المادة فذلك ليكون النص صريحاً وواضحاً لأن رئيس الديوان إذا عين لمدة خمس سنوات ولم يجدد تعيينه أجيل — بطبيعة الحال — على القضاء . وإن فسالة الزل أو الإحالة على القضاء للنصوص عليها في المادة لا تكون إلا في أثناء المجلس السنوات . وبناء على ذلك أرى أن إضافة عبارة « أثناء تلك المدة » ضرورة ووجاهة .

للقدر — أعلن أننا بينا مهمة رئيس الديوان وبيناً أن السبب الأساسي لإنشاء هذا الديوان هو أن يقوم مقام مجلس النواب في فحص حسابات الدولة ثم يقدم تقريره إلى المجلس في بدء كل دور انعقاد متضمناً ملاحظاته عن هذا الحساب ، فمستولية رئيس الديوان في الأصل ناشئة عن تصرفه في أعماله . وهذه التصرفات إنما تظهر فعلاً عند تقديم التقرير ولكن يرد على ذهنه بما أناره حضرة الأستاذ محمد بك يوسف من طلب تعديل المادة الثالثة مسألة مستولية هذا الرئيس أمام مجلس النواب . وهذه للمستولية قد نصت اللجنة عليها نصاً خاصاً في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة نصت :

« وتسمى في حقه من حيث الاهتمام والمحاكمة التواعد والأحكام للجنة في المواد ٦٦ إلى ٧٣ من الدستور » .

فيذا ما قدمت شكوى إلى مجلس النواب من تصرف هذا الرئيس كان له تحقيقها بالطرق للجنة في المواد السابقة الذكر . أما في غير هذه الحالة فلا يستطيع تصور حالة خاصة يكون فيها رئيس الديوان محل سؤال أو استجواب عن أعماله في كل يوم .

هذا وأرجو أن تلاحظوا حضراتكم أن الفكرة الأساسية من إنشاء ديوان الرقابة إنما هي مساعدة مجلس النواب بمساعدة كاملة في فحص الحساب الختامي . أما في هذا فاعمال هذا الديوان إدارية تنصب على تفاصيل حامية ترد عليه يومياً لفحصها والتوصل فيها ، وليست مأمورية مجلس النواب مناقشة رئيس هذا الديوان فيها كل يوم لأن النتيجة لكل ذلك ستعرض حتى إلى المجلس سنوياً عند البعث في الحساب الختامي .

أما إذا كانت هناك خيانة ارتكبت مثلاً فالجبال واسع لتقديم شكوى إلى المجلس ينظر فيها طبقاً للدستور .

الرئيس — يريد حضرة الضو المحترم كذلك إضافة عبارة « أثناء تلك اللة » بد عبارة « ولا يجوز عزله ولا إحالته على اللامش » الواردة في الفقرة الثالثة من المادة ، فما قول حضرة للقرر في هذا ؟

للقدر — الواقع أن هذه العبارة كانت واردة في الأصل ولا مانع لدى من إضافتها إذا أراد ذلك حضرة الضو المحترم .

يوسف أحمد الجندي اتحدى — أعلن أن حضرة المقرر يذكر أن اللجنة تناقشت في هذا الموضوع وأجمعت على وجوب حلف النمس للشار إليه .

عمود سليمان غنام اتحدى — بمناسبة ما ذكره الأستاذ محمد يوسف بك أرجو أن يبين لنا حضرة للقرر علاقة رئيس ديوان الرقابة بوزير المالية .

الرئيس — ليس هذا سؤالاً ويمكن لحضرة الضو أن يقدم اقتراحاً بما يراه من تعديل أو إضافة .

عمود سليمان غنام اتحدى — إنني أفسر من حضرة للقرر : هل إذا عن أحد حضرات الأعضاء أن يقدم سؤالاً أو استجواباً خاصاً بأعمال ديوان الرقابة ، قام بتقديمه لوزير المالية أم لن ؟

للقدر — الإجابة عن هذا السؤال خاصة بحضرة الأستاذ وزير المالية .

وزير المالية — لي ملاحظة على ما أبداه حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك وهي أنه لا يصح دستورياً ولا عملياً توجيه أسئلة أو استجوابات إلى رئيس ديوان الرقابة . فقد نص في القانون للطروح أمام حضراتكم في أنه موظف كائن في القانون كذلك على أنه لا يجوز له الجمع بين وظيفته وبين عضوية أحد المجلسين . والدستور يحضرات النواب لا يعرف مسئولاً أمامكم إلا الوزراء فقط . وذلك أرى أن من الخطأ أن يعتبر موظف ، مهما عظمت مسئولته ، وسما مركزه ، مسئولاً أمامكم ، لأن المسئول دون غيره هو الوزير الذي له شرف المسئولية أية كانت .

فيذا ما وجه أحد من حضراتكم سؤالاً خاصاً بأعمال ديوان الرقابة وكان موضوعه يتعلق برئيس الوزراء مثلاً أمكنه الاستفسار من ديوان الرقابة ثم الرد بعد ذلك وهكذا فيما يتعلق بإحدى الوزراء .

أما إذا كانت هناك تهمة موجهة لرئيس الديوان فالمجلس الحق في أن يتهمه وأن يحاكمه طبقاً للقانون المروض على حضراتكم .

الرئيس — إن التعديل الذي يريده حضرة الضو المحترم محمد بك يوسف فيه مخالفة صريحة للدستور . ومبدأ فصل السلطات لا يجيزه .

محمد بك يوسف — هل لنا أن نقصد بأن القانون المطروح أماناً الآن يضر بأن الوزراء مسئولون أمام مجلس النواب — كل فيما يخصه — عن أعمال ديوان الرقابة وبناء على ذلك توجه إليهم الأسئلة والاستجوابات عن هذه الأعمال ؟ إننا سجل ذلك سحت اقتراحى .

وزير المالية — إن الوزراء غير مسئولين عن أعمال رئيس ديوان الحسابة ولكنهم ملزمون بالرد عن كل ما يوجه إليهم من الأسئلة والاستجوابات بخصوص أعمال ديوان الرقابة فإذا اقتنع المجلس كان بها وإلا وجه للشولية والالتهام لرئيس الديوان . وإذا ما رأى المجلس أن الوزارة عرضته للشولية طرح مسألة الثقة بها .

محمد بك يوسف — أكتفى بهذا التصريح .

يوسف أحمد الجندي افندي — الواقع أنني كنت أريد تأييد حضرة الأستاذ محمد يوسف بك في اقتراحه ولكن بما أنه تنازل عنه ... الرئيس — لقد تنازل الأستاذ محمد بك يوسف عن اقتراحه فيما يتعلق بالجزء الخاص بمشولية رئيس ديوان الرقابة أمام المجلس أما الجزء الآخر الخاص بإضافة عبارة « أثناء تلك اللدة » بد عبارة « ولا يجوز عزله ولا إحاطه على الناس » الواردة في اللادة الثالثة فلم يتنازل حضرة عنه .

يوسف أحمد الجندي افندي — أرى أن لا محل لإضافة هذه العبارة مطلقاً لأنه ما دام قد نص على أن هذا المراقب عين لمدة خمس سنوات فضره لا يكون إلا أثناء تلك للدة بقرار من مجلس النواب . وهذا معلوم وحرف المعلوم جائز .

المقرر — إنى أوافق الأستاذ الجندي .

عبد الله الحديدي افندي — إنى سأنتكلم في اقتراح حضرة الأستاذ محمد بك يوسف وإن كان قد تنازل عنه . وأرى من حق التكمال فيه .

إن إنشاء هذا الديوان مخالف للنظام المتبع الذى يقضى بأن يكون وزير المالية هو اللوط بكل هذا العمل ولم ينشأ هذا الديوان عبثاً بل لحكمة رأها النواب في جميع الدول . ذلك أنهم لا يستطيعون بتفديهم الشخصية أن يفسحوا تلك اللستندات التى تستلزمها دراسة الحساب الختاي للحكومة . لهذا وجدوا أنه من أزم اللوازم للنواب ليكونوا متتبعين ومشرفين على تصرفات وزير المالية أن ينشأ هذا الديوان فأنشئ مخالفاً في ذلك للأصل المتبع . ومتى تقرر هذا وجب علينا إذن أن نبته على هذا الاعتبار لأن رئيس هذا الديوان ما هو في الحقيقة إلا مشرف على وزير المالية ومشهد للبرلمان كما ذكر في التقرير بحث في أثناء القلمة إذ ورد به ما يأتى :

« وقد كان لزاماً بعد هذا أن يبحث في تنظيم هيئة الرقابة على أن تكون بطبيعة الحال تابعة للبرلمان . لأنه يكاد يكون من الصغر عملياً على البرلمان على الحساب الختاي عملية عملية خصوصاً لما يستلزمه ذلك من فحص للستندات وأوراق الصرف بواسطة اختصاصيين عديدين » .

شعروا أنه ليس في مقدور النواب أن يقوموا بهذه العملية الدقيقة . وقد نمر الزبانية والحساب الختاي دون أن يلتفتوا إلى مسائل لو طرحت أمام المجلس لأظهرت فضائح . لهذا يجب أن يكون ذلك الرئيس الذى لم يبين إلا لاهوة البرلمان مسئولاً أمام من يرشده لأنه خلق ليرشدكم ويشرف على الوزير في تصرفاته ويضطركم بما يراه فكيف يمكن الجمع بين هذه الحال وبين عزل هذا المراقب إن لم يكن المجلس متتبهاً أعماله ومستجوباً إياه عن اللائل التى يرى لزوم استجوابها عنها ؟

يقولون إن هذا مخالف للستور ولكنه نظام لم يكن متتبهاً من قبل ولم يراع الستور . وهو نظام خفقه الحاجة وخفقه البرلمانات لأنها في حاجة إليه . فإذا ما كان كذلك وجب أن تكون مشولية هذا الرئيس أمام المجلس نفسه .

وإنى أخالف حضرة الأستاذ المحترم وزير المالية فيما ذهب إليه من أن هذا الرئيس يجب ألا يكون مسئولاً أمام المجلس مع أنه مشهد للمجلس ومشرف على الوزير . فكيف لا يكون مسئولاً ؟ وكيف أطمئن إذا ما اقتضى الوزير مع هذا المراقب على ستر مسائل قد يكون في ظهورها فضائح ؟ فيجب على للشرع أن يفرض ويستحضر أمام ذهنه شعب حكومة مفرسة لأن ينظر إلى الحكومة الحاضرة . فإذا كان كذلك فكيف يمكن الوصول إليه ؟

يقولون لك حق العزل ولكن متى يكون ذلك ؟

يقولون بعد أن يقدم الحساب الختاي ، فأقول إن الحساب الختاي يقدم في ثوب قتيب متفقا عليه بين هذا الرئيس ووزير المالية ومن دون أن يكون عسدي من الوقت متسع ولا تساعد ملوك على فحص تلك للستندات ، فيمر ما شاموا أن يمر ، فإذا اكتشف الأمر بعد ذلك يكون قد صدر القرار ، وإذا عزل فيكون هذا العزل بعد أن يكون المجلس قد وقع في غفلة . إذن أرى من الواجب إزاء هذه الحالة أن يسأل هذا الرئيس الذى اعتبر في مقدمة للشرع مشهداً للمجلس ومشرفاً على الوزير .

هذه حالة استثنائية يجب أن يكون لها حكم استثنائي فيجب أن تكون مسئولته أمام المجلس . ولهذا أصدر على اقتراح الأستاذ محمد بك يوسف ولو أنه سحبه أو تمبرون أن هذا الاقتراح صادر منى .

عوض أحمد الجندي أفندى — إن العزل والإحالة للنصوص عليها في المادة يتضمنان للمسئولية . فلا لزوم مطلقاً لإضافة ما ذهب إليه الأستاذ عبد الله الحديدي . لأن المسئولية مفهومة ضمناً من حق العزل والإحالة على اللش . أما اعتراضه بأنه لا يمكن مطلقاً أن يتبع مسئولية هذا الموظف إلا إذا أعطى إليه الحق في استجوابه أو سؤاله فهذا في الحقيقة يمكن الوصول إليه حسب ما قرره حضرة الأستاذ المحترم وزير المالية من توجيه السؤال أو الاستجواب إلى الوزير المختص . فإذا وجد مسئولية كبرى عليه يمكنه اتباع الطريق الموصل لها كونه أو عزله وهذا لا يكون إلا بعد أن يقدم ما يثبت هذه المسئولية في تصرفات غير جائزة . ولذلك فإني أوافق على ما ذهبت إليه اللجنة في تعديلها .

على سالم بك — إن المراقب الذى أعطى كثيراً من اختصاص وزير المالية واستقل به هو في الواقع عين البرلمان . لأن البرلمان وضع هذا الضنين وفصل به جزءاً عظيماً من أعمال وزير المالية وأعطاها لهذا المراقب ليكون له الإشراف على المالية وغيرها من المصالح . فإذا كان هذا مركزه وكانت مما كتبه كحكمة الوزراء حسب نص القانون الخالي فكيف لا يكون مسئولاً أمام المجلس ... لا يصح للمجلس أن يتعدى في مسئولته على التجهات إلى وزير المالية أو أى وزير آخر بل له أن يسأل ويستجوب من حله وكيلاه عنه وأناه في الرقابة العامة . وهو مستقل في عمله ليس يتابع لوزير من الوزراء لأنه يرفع إلى المجلس بمعه تقريراً سنوياً . فأعماله مرتبطة في الواقع بالمجلس فتسكن مسئولته إذن أمام المجلس . وللمجلس أن يسأله ويستجوبه وإلا كانت للساعة استقلالاً بلا مسئولية . ولكن مركز هذا المراقب أرفع بكثير من مركز الوزير . لأن الوزير يسأل ويستجوب وليس للمجلس من سبيل للوصول إلى هذا الموظف . فكيف يمكنه عزله — أليس في الاستجواب ما يؤدى إلى إثبات المسئولية أحياناً ؟

وزير المالية — أرد على حضرتي التائين المحترمين بما سبق أن قرره من أن هذا البحث يتناقض مع نصوص الدستور ... وإنى أعرض كل المعارضة في أن يتال موظف شرف المسئولية أمام حضراتكم لأن هذا حق من حقوق الوزراء يجب أن تكونوا أول من يشار عليه ، لا سيما أن الدستور ينص على ذلك صراحة . فلا نغجوز لنا المناقشة في ذلك مطلقاً . انظروا حضراتكم تروا أن نظام الرقابة في إنجلترا الذى يعطى رئيس هذا الديوان سلطة واسعة لا يجوز أن يسأل إلا الوزير لأن ذلك من مقتضيات النظام البرلماني والديموقراطى .

أما القول بأن رئيس ديوان الرقابة يجب أن يسأل أمام المجلس باعتباره شريكاً لوزير المالية فهذا مالا أقره ، لأن فيه مسألاً باختصاص الوزراء خصوصاً وزير المالية ورئيس الحكومة .

محمد قرنى بك — إن مشروع اللجنة نص على عبارة تضمن أن للمجلس أن يسأل هذا الموظف وذلك وارد في المادة ٣ — التى جاء فيها « وتسرى في حق من حيث الاهتمام والمحاكمة القواعد والأحكام للبيئة في المواد ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور » .

فهذا النص في مشروع اللجنة يجعل هذا الموظف مسئولاً أمام المجلس ؛ وعليه لا أرى عملاً للتعديل الذى اقترحه حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك .

القرار — أعيد بيان ما ورد في تقرير اللجنة خلاصاً بمثل رئيس هذا الديوان ويسمح لى حضرة النائب المحترم عبد الله الحديدي أفندى أن أذكر أن سلطة رئيس هذا الديوان في إنجلترا وغيرها في مصر ، فهو في إنجلترا له سلطة في أن يمنع صرف أى مبلغ لم يكن وارداً في للزمانية ولكن هنا في مصر (وهو ما أريد أن أتيه في جلاء بعض النظر عن مسأله نص صريح وارد في الدستور) أن كل ما لرئيس هذا الديوان من سلطة هي أن يقض الحساب الذى يقدم إليه من الوزارات والمصالح المختلفة من إيرادات بعد تحصيلها ومصروفات بعد صرفها ، فليس له والحالة هذه أدنى مراقبة فيما يخص بالتصليح أو الصرف من حيث هو .

أما عن الصرف الخطأ فمن واجبه — كما هو وارد في المادة ٦ التى تبين اختصاصه — أن يدل المجلس عليه في تقريره وللمجلس بعد هذا أن يقرر إن كانت هناك مسئولية طبقاً للدستور ، فكل مسئولية يراد توجيهها لهذا الرئيس هي مسئولية محصورة في مجال ضيق جداً لا تسمح بأن يقدم عنها سؤال أو استجواب أو اقتراح ، فالوزير هو الذى يسأل . وهذا الرئيس لم يوجد إلا ليعايد مجلس النواب في توجيه المسئولية إلى الوزراء .

هذا من جهة ومن جهة أخرى يقول حضرة النائب المحترم عبد الله الحديدي اندي بأن ذلك غير مخالف للدستور فأحيل حضراتكم على المادة ١٠٧ من الدستور التي تقول :

« لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات ... الخ » .

فالوزراء وحدهم هم المسؤولون أمام المجلس فحق أن ينص على أسئلتهم أو استجوابهم . ولكن ماذا يراد أن يسأل أو يستجوب عنه هذا الرئيس ، إنه إن وجد ما يوجب ذلك فلا يكون عمله إلا الاتهام مباشرة ، أما في غير ذلك من المسائل فالوزير وحده المسؤول فعلا أمام المجلس وهو الذي يوجه إليه السؤال أو الاستجواب .

أما قول حضرة العضو المحترم بأن هذا الرئيس قد يجوز أن يتفق مع الوزير فهذه مسألة ...

عبد الله الحديدي اندي — كيف أصل إلى معرفة ذلك إذا كنت غير ملم بطرق فحص الميزانية ؟

المقرر — هذه مسألة ككل المسائل لا يمكن أن يسأل عنها الوزير إلا إذا علمنا بها ، فإذا ما علمنا أن رئيس الديوان قد تصرف تصرفاً يتناقض مع الأمانة التي عهد إليه بها فلحضرة النائب المحترم أن يقدم بشأنها شكوى ويتبع فيها الإجراءات الدستورية .

إبراهيم عبد الحمادي اندي — يتضح من نصوص المشروع أن مهمة للراقب مهمة تفتيشية لا إنشائية ، فهو لا يصرح بالصرف بل يراجع مستنداته بعد وقوعه . وفي الواقع لا يصح مطلقاً بل ليست هناك القرعة التي يصح فيها أن يوجه للراقب سؤال أو استجواب عن عمل إنشائي ، لأن الإنشاء من عمل الوزير وهو الماسب عليه فإذا أخطأ للراقب كان شريكاً للوزير ، ومتى كان في الإمكان توجيه أي سؤال إلى الوزير ففي ذلك ما يكفل كنف حقيقة المخالفة ووجب الدافع ، فإذا هجر الوزير عن الدفاع كان لك أن تسأل للراقب عن طريق رئيس الحكومة ، فإن أجاب للراقب عن طريقه كان بها ، أما إذا امتنع فطريق محاسبته منصوص عليها في المادة ٦٦ وما بعدها من الدستور .

وللمجلس المنذر في ذلك لأنه قد حصل استجواب ولم يرد للراقب دفاعه بل امتنع فلمجلس في هذه الحالة أن يسلك معه الطريقة المنصوص عليها للمحاكمة .

كيف يستطيع معرفة خطأ الوزير في عمله مع أنه لا يحضر أمامنا كل يوم ولا يقدم بياناً بكل ما يصح في وزارته ، بل يحضر هنا ليجيب عن سؤال أو يندى رأيه في اقتراح وفي نهاية التمام يدافع عن الميزانية ، وفي هذا الوقت حضراتكم الحق في فتح أبواب الاعتراضات . والراقب ما لم يتقدم بقرره بملاحظاته على الحساب الختامي في مبدأ كل دور انعقاد عادي . وحيث يمكن مناقشته فيه . لهذا أرى الموافقة على ما رآه اللجنة في هذا الموضوع .

إسماعيل حمزة اندي — أنا مع تسليمي بأن يكون العزل من حق المجلس أريد أن أستوضح كيفية هذا العزل .

المقرر — يكون العزل بناء على ثبوت تهمة توجه إليه أو شكوى تقدم ضده يتبع في شأنها ما نص عليه في القانون .

إسماعيل حمزة اندي — إن العزل قد نص عليه في فترة على حدة ، وهو غير المحاكمة التي أشارت إليها اللادنان ٦٦ و ٧٢ من الدستور فكيف أحكم بتقصيره ثم أعزله من غير أن أسأل هذا الموظف .

المقرر — قد يميز بناء على اتهام لإحمال وقع منه .

محمد صبري أبو علم اندي — هل من رأى لجنة المالية ...

عباس محمود النقاد اندي — إنني طلبت الكلمة قبل الأستاذ المحترم محمد صبري أبو علم اندي .

(أصوات — نطلب إقبال باب للمناقشة) .

الرئيس — هل من معارض في إقبال باب للمناقشة ؟

على سالم بك — أنا معارض لأن الموضوع يحتاج لبيان ولم يستوف بحثاً .

عمر عمر اندي — إن الموضوع قد قتلناه بحثاً .

الرئيس — للمعارض في إقفال باب النقاشه يقف .

(وقت أقلية) .

الرئيس — تقرر إقفال باب النقاشه .

وقد تقدم اقتراح من حضرة النائب المحترم عبد الله الحديدي انقضى ، ونصه :

« أن يكون تعيين رئيس ديوان الرقابة بواسطة المجلس » .

عبد الله الحديدي انقضى — يجب أن نسطي هذا القانون كل عناية ، إن أمم مادة فيه هي التي نصت على أن يكون تعيين رئيس الديوان بمعرفة الوزارة وقد يكون لذلك أثر في ضمه لأنه يشعر بأنه مدين بمركزه للوزارة التي عينته ، وكما قلت إن رئيس هذا الديوان هو التصرف — ولا زلت ممرراً على ذلك — لأن كل الاختصاص الذي ذكر في المشروع إنما هو إشراف فعلي على وزير المالية وعلى الحكومة بأكملها ، فإذا أردت أن أفهم غير هذا أجد أن الاختصاص الذي نص عليه القانون يحول دون هذا الفهم فإذا كان الأمر كذلك ولسنا بأنه مشرف وفي الوقت نفسه هو مرشد لنا فلا يجوز أن يكون تعيينه إلا بواسطتنا . خذوا مثلاً من نص الاختصاص للقرار له بنقطة الفقرة ٣ من المادة ٦ التي تقول « فيما يتعلق بالمصروفات :

(أ) التثبت من أن المصروفات صرفت في الأغراض التي منحت الاعتادات من أجلها وأن الصرف تم طبقاً للقوانين واللوائح النافذة .

(ب) تحقيق صحة المستندات المقدمة تأييداً للصرف والاستيثاق من مطابقتها للأرقام المدرجة بالحصائيات » .

أيمكن لأى إنسان يد هذا النص أن يتردد ثانية واحدة في الاعتقاد بأن ذلك هو الإشراف بينه ؟ إنى يجب على أن أتخلى عن عقلى إذا فهمت غير ذلك .

إنى ترون حضراتكم أن هذا الرئيس المرشد لنا يجب حتماً أن يكون تابعاً للمجلس ، وقد قيل في مقدمة المشروع إن الإدارة التي يرأسها إنما هي إدارة مستقلة ومع استقلالها فهو تابع للبرلمان من حيث عزله فكيف يكون تابعاً ومرشداً لنا وتعيينه في يد مجلس الوزراء ؟ إنى للتلقي الصحيح يتفق مع هذا لأن من يملك العزل يملك التعيين ، على أن تعيينه بواسطة الحكومة من شأنه أن يضطرب موقفه فلا يمكن الحصول منه على النتائج التي نريدها مع العلم بأننا إذا ما أردنا بحث الميزانية أو الحساب الختامي إنما نبعث ظواهر لا ندرى مكانها من الصحة . فهذا الذي يقوم بتحقيقها يجب حتماً أن يكون تابعاً للمجلس لأنه إذا كان خاضعاً في تعيينه للوزير — وقد يكون فضله على مزاحمين له — يشعر بأن تلك منة عظيمة تجعله طليعاً وفق إرادته .

والذي أرى إليه هو أن يكون هذا للوظف عند اختصاصه مرشداً علمياً لنا . إنى أدلى بهذه الملاحظات لأنى في موقف التشريع فلو أنه يتاح لهذه الوزارة أن تأخذ عهداً بالبقاء أبد الأبدى لما أسرفت في اللطافة بهذه التصفلات ، وإنما تعمل للمستقبل والتاريخ حتى نأمن ما عساه أن يقع من غير هذه الوزارة .

إنما أريد أن نجعل هذا للوظف الذي وجد لصلحتنا بعيداً عن كل تأثير وذلك بكفالة استقلاله استقلالاً تاماً . ولهذا يجب أن يكون تعيينه بمعرفة لأنه أشد ارتباطاً بنا منه بالوزير ، ومضى كان سلطان الوزير غير منبسط عليه أصبح اتصاله بنا مباشرًا ، ولم يكن هناك معنى لاستجواب الوزير عن عمل رئيس مستقل . وبناء عليه وإرضاء لضميرى أرى أن يكون تعيين هذا الرئيس بواسطة المجلس .

الرئيس — لى ملاحظة على طريقة تقديم الاقتراحات ، وهي أننا لا نؤكد نتهى من نظر اقتراح حتى يقدم آخر في نفس الموضوع وهذه طريقة مضنية للوقت حتى إن كثيراً من البرلمانات الأوروبية تخافوا من مثل هذا نعم تقدم الاقتراحات قبل الجلسة بربع وعشرين ساعة ، وقد تقدم لى اقتراح من حضرة النائب المحترم الشامي الفار انقضى هذا نصه « لا يجوز عزله ولا إحالته على اللش إلا بقرار من مجلس الوزراء ، ينفذه رئيس مجلس الوزراء ، وإذا انتهت للدة وكان المجلس معطلاً لأى سبب بقي في وظيفته حتى يسود انقضاء المجلس » .

محمد سليمان غنم انقضى — إن الاقتراحات تمن لنا أثناء النقاشه ولذلك نرى الإذلاء بها في الحال .

سلامة ميخائيل بك — تقديم الاقتراحات بالجلسة حق من حقوق أعضاء المجلس لا يجوز مساه بهال ما ، فإذا تقدمت للجلسة عدة اقتراحات وجب النظر فيها واحداً بعد الآخر .

الرئيس — تفضي التقاليد البرلمانية في كثير من البلاد الأجنبية بتقديم الاقتراحات قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة ، ولا تقدم مباشرة في الجلسة . وعلى كل حال فالأمر متروك لحضراتكم .

سلامة ميخائيل بك — أريد أن أتكلم في الاقتراح القديم من حضرة النائب المحترم عبد الله الحديدي افندي ، وأرى أنه مخالف لأبسط المبادئ الدستورية إذ أن تعيين الموظفين ليس من اختصاص الهيئة التشريعية بل هو حق من حقوق السلطة التنفيذية ، وليس للسلطة التشريعية حق تعيين الوزراء وإنما تعيينهم سلطة أخرى ثم يرضون بعد ذلك سياسهم على السلطة التشريعية ، فإذا أقرتها جوا في مراكزهم وإلا أسقطهم ، فإذا كان المجلس لا يملك تعيين الوزراء فمن باب أولى لا يكون له أي حق بالتدخل في تعيين الموظفين ، ولذلك أدري وجوب رفض الاقتراح .

عبد الحميد عبد الحق افندي — أضيف على ما قاله حضرة الزميل المحترم سلامة ميخائيل بك أنه متى عين موظف فلا تملك السلطة التي عينته التدخل في أعماله ، فلنا رئيس محكمة الاستئناف بينه وزير الحفانية ، ولا يمكن أن يقال إن في هذا التعيين اعتداء على سلطته أو حرته .

زكريا مهنا افندي — أعتقد أن ما أبداه حضرة النائب المحترم سلامة ميخائيل بك في هذا الموضوع يتفق تماماً مع نص المادة ٤٤ من الدستور وهو « الملك يرتب للصالح العامة ويولي ويمزل الموظفين على الوجه للين بالقوانين » إذ لا نزاع مطلقاً في أن السلطة التنفيذية هي صاحبة الحق المطلق في تعيين الموظفين . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه من المستحيل عملياً على مجلس تشريعي يتكون من مئات من الأعضاء أن يقوم بالبحث في أهلية الموظفين وتعيينهم ، وأعتقد أن ما ورد في المادتين ١١ و ١٣ من مشروع القانون المحروض على حضراتكم فيما يخص تجديد عمل ديوان المحاسبة يكفي الرد على ما أبداه حضرة النائب المحترم عبد الله الحديدي افندي ، لأن عمل ديوان الرقابة ينحصر في مراقبة المصروفات والإيرادات ورفع تقرير سنوي للبرلمان وليس له أي إشراف على أي وزير من الوزراء ولا يمكنه أن يمتنع وزيراً من صرف أي مبلغ يرى صرفه ولذا أوصيهم على رفض الاقتراح .

الرئيس — أظن أن اقتراح محمد الشامي الفار افندي هو عبارة عن طلب فتح باب المناقشة من جديد في موضوع فرغنا منه فلا محل لأخذ الرأي عليه .

وزير المالية — لي تعديل بسيط على نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من مشروع اللجنة فبدلاً من عبارة « ينفذ رئيس مجلس الوزراء » يقال « ينفذه مجلس الوزراء » لأن رئيس الديوان يبين بموافقة مجلس الوزراء ، فيجب أن يكون عزله بقرار أيضاً من مجلس الوزراء وهذا أحفظ لكرامة الموظف .

القرار — تشتمل المادة الثالثة على حالتين مستقلتين بضمهما عن بعض : الحالة الأولى سلطة مجلس الوزراء في تعيين رئيس الديوان والحالة الثانية سلطة مجلس النواب في عزله ، فإذا قرر مجلس الوزراء تعيين رئيس الديوان فإنه يجوز لمجلس النواب في اليوم التالي تعيينه أن يقرر عزله .

يوسف أحمد الحديدي افندي — هل يجوز عزل رئيس ديوان المحاسبة من غير اتهام ؟

القرار — نعم يجوز ذلك .

الرئيس — سنأخذ الرأي الآن على الاقتراحات المقدمة ، فالواقف على اقتراح حضرة النائب المحترم عبد الله الحديدي افندي بأن يكون تعيين رئيس ديوان الرقابة بواسطة المجلس ينف .

(لم ينف أحد) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح .

والآن الموافق على اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك ونصه « أن يكون رئيس الديوان مسئولاً لدى مجلس النواب عن عمل ديوانه ، ولا يجوز عزله ولا إحاطته على المشأ أثناء تلك للدة إلا بقرار من هذا المجلس ينفذه رئيس مجلس الوزراء » يقف . (وقت أقلية) .

الرئيس — إذن نقرر ونقض الاقتراح .

حسن صبرى بك — لى ملاحظة على التعديل الذى اقترحه حضرة الأستاذ المحترم وزير المالية لأن هناك فرقاً بين رئيس مجلس الوزراء وبين مجلس الوزراء ، وقد أثبتت هذه المسألة باللجنة ، وتناقشت فيها طويلاً ، وقد رأى بعض حضرات الأعضاء أن يكون تنفيذ قرار المزل الصادر من مجلس النواب بواسطة مجلس الوزراء ، ورأى البعض الآخر أن يكون ذلك بواسطة رئيس مجلس الوزراء . فاعترض على رأى الأول بأنه ما دام مجلس الوزراء أن يسطى رأياً فلا يمكن مجال من الأحوال أن تتمك في رأيه ، لأن هناك مرحلتين : الأولى أن مجلس النواب يقرر عزل رئيس ديوان المراقبة ، وللمرة الثانية تنفيذ هذا القرار . فإذا كان من الضروري لتنفيذ هذا القرار موافقة مجلس الوزراء ، كان معنى هذا أن مجلس الوزراء أن يقرر ، ومتى جاز له التقرير لا يجوز أن يصدر رأياً إلا بقرار ، والقرار بطبيعته يشمل القبول أو الرضى ، فكان لمجلس الوزراء سلطة البحث في قرار مجلس النواب . فنادياً من هذا رأى أن من ينفذ قرار مجلس النواب هو رئيس مجلس الوزراء ، لأنه شخص واحد وما عليه إلا أن ينفذ القرار بلا بحث . لذلك أصمى على التعديل الذى وضته اللجنة .

للقرر — التى التى وضته لجنة المالية لم يرجع إلى السبب الذى أجدها حضرة الزميل المحترم حسن بك صبرى .

حسن بك صبرى — أنا الذى أثبت هذه المسألة وتناقشت فيها باللجنة ، وذلك ثابت بمحضر الجلسة .

للقرر — التى التى عرض على اللجنة لناقشته هو « لا يجوز عزله ولا إحاطته على المشأ إلا بقرار من مجلس الوزراء يصدر بناء على طلب مجلس النواب » ، فاعترض على هذا حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك وقال إن عبارة قرار من مجلس الوزراء قد يستفاد منها أن لمجلس الوزراء الحق في مناقشة قرار مجلس النواب ، ودارت المناقشة حول ذلك . ورأت اللجنة منماً للبس أن تمت على أن من يقوم بتنفيذ قرار مجلس النواب هو رئيس مجلس الوزراء .

أما التعديل الذى اقترحه حضرة الأستاذ المحترم وزير المالية فهو في الواقع مسألة شكلية ، ولهذا يكون ما يصدره مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الوزراء هو مجرد تنفيذ لقرار مجلس النواب . تخفف كلمة رئيس لا يغير التى مطلقاً .

وزير المالية — قد يكون لامتناع حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك محل أو قيل إن لمجلس الوزراء الحرية في قبول قرار مجلس النواب أو رفضه ، ولكن بما أن القانون ينص صراحة على أن المزل يكون بقرار من مجلس النواب فلا معنى إنفث للتعرف من ترك تنفيذ قرار مجلس النواب لمجلس الوزراء .

الوزراء أنفسهم مقيدون ومسؤولون أمام مجلس النواب ، فالمحكمة في طلي جعل حق تنفيذ قرار مجلس النواب بالمزل لمجلس الوزراء ، هي حكمة شكلية ، لأن الأوامر التنفيذية تصدر بإحدى طرق ثلاث : إما بأمر من الوزير ، أو بقرار من مجلس الوزراء ، أو بمرسوم ملكي ؛ فقرار الوزير لا يتناول إلا المسائل البسيطة ، كالتميينات والأعمال الإدارية .

وبما أن رئيس ديوان المراقبة لا يمين بقرار من رئيس مجلس الوزراء بل بمرسوم ملكي ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، فيتحم إذن أن يكون تنفيذ قرار مجلس النواب بالمزل متخذاً شكل قرار مجلس الوزراء .

أما القول بأن قرار مجلس النواب يكون محل مناقشة بمجلس الوزراء فغير صحيح ، لأن حق مجلس النواب مسلم به وقراره واجب التنفيذ ، وإلا فهناك للسؤولية الوزارية ، وحق المجلس في ألا يمنح الوزارة ثقته . إذن فلا محل للتعرف من عدم تنفيذ قرار مجلس النواب .

افرضوا حضراتكم أن مجلس الوزراء لم يرد احترام قرار مجلس النواب ، فالنتيجة الطبيعية لذلك هي إسقاط الوزارة .

حسن صبرى بك — إن التى التى كنت أريده هو الذى أشار إليه الأستاذ وزير المالية في رده . قال حضرة إن لمجلس الوزراء الحق في ألا يعمل بقرار مجلس النواب ، ويكون في هذه الحالة خاضعاً للمسؤولية الوزارية .

إننا إذا سلمنا بالصيغة التي اقترحها الأستاذ الوزير ، والتي ترى إلى جعل حق التنفيذ لمجلس الوزراء لا لرئيس مجلس الوزراء ، يكون قرار مجلس النواب موضع مناقشة في مجلس الوزراء ويتحم عليه أن يصدر قراراً بالقبول أو عدم القبول ، وهذا ما حدا بلجنة المالية إلى التمس على أن يكون التنفيذ بواسطة رئيس مجلس الوزراء ، وفي هذه الحالة لا دخل للمسئولية الوزارية . فالصيغة الواردة بالقرار هي التي ائتمت إليها اللجنة تؤدي هذا الغرض .

فلذا كانت الحكومة ترى أن قرار مجلس النواب واجب التنفيذ ضليها أن تضع صيغة لا ليس فيها تؤدي إلى الفوضى فصدته اللجنة . أما الصيغة التي يقترحها الأستاذ الوزير الآن فإنها لا تؤدي إلى تنفيذ قرار المجلس بالزل ، لأن الحكومة قد لا توافق على هذا القرار فيستعطلها المجلس ويبقى للراب الذي قرر المجلس عزله قائماً بوظيفته رغم هذا القرار الواجب الاحترام .

(تصديق) .

وزير المالية — حتماً لا أفهم ما يقصده حضرة الأستاذ حين يصرى بك ، لأن لرئيس مجلس الوزراء إرادة ، وله أن ينفذ قرار مجلس النواب أو لا ينفذه ويستعمل ، وهنا من حقه ولا يمكن أن يقال إنه باستغاثته معطل لقرار المجلس ؛ فسواء أكان التنفيذ لرئيس مجلس الوزراء أم لمجلس الوزراء فالنتيجة واحدة ، وإنما يزيد الحكومة أن تحيط القواعد الدستورية بما لها من ضمانات ، موظف يعين بقرار من مجلس الوزراء يجب ألا ينفذ قرار عزله إلا هذا المجلس نفسه لا رئيسته تشيخاً مع طريقة التعيين من الوجهة الشكلية .

على سالم بك — الواقع أن التنفيذ مناط برئيس مجلس الوزراء لا بالمجلس نفسه .

وزير المالية — إن قرار مجلس الوزراء في تنفيذ قرار الزل ليس إنشائياً ولا اختيارياً وإنما هو تنفيذ لقرار مجلس النواب فلذا لم يشأ مجلس الوزراء تنفيذه خضع لحكم المسئولية الوزارية .

(وهنا تولى رئاسة الجلسة حضرة الأستاذ المحترم عبد السلام فهمي محمد جمه بك وكيل المجلس) .

المقرر — ختم اللجنة أن حذف كلمة « رئيس » لا يغير مطلقاً من الغرض الذي أراده في تحريرها لأن قرار مجلس النواب بالزل قرار نافذ حتماً وهو ما فسره الأستاذ الوزير في كلامه ويتفق مع روح المناقشة التي دارت الآن .

عماد سليمان غنام افندي — ألاحظ أن اللجنة لم تبين طريقة تنفيذ قرار مجلس النواب الخالص بزل رئيس ديوان الرقابة في حين أنها والحكومة بينتا طريقة تنفيذه فهل يكون الزل بمرسوم ملكي كالصين ، أم بقرار من مجلس الوزراء ، أم من رئيس مجلس الوزراء ؟ — هذا ما أريد الاستفهام عنه .

المقرر — يبلغ رئيس مجلس النواب قرار المجلس بالزل إلى رئيس مجلس الوزراء لتنفيذه .

عماد سليمان غنام افندي — وكيف ينفذ قرار مجلس النواب ؟

وزير المالية — أرى أن الطريقة التي تتبع في التعيين هي التي تتبع في الزل ، أي بمرسوم ملكي .

عماد سليمان غنام افندي — هذا ما أراه وهو مطابق لنص المادة ٤٤ من الدستور .

عبد الرحمن عزام افندي — أقترح أن يباد للشروع إلى اللجنة لبحث المادة الثالثة منه على ضوء هذه المناقشات .

المقرر — الأمر للمجلس ، وقد أبدت اللجنة رأياً .

يوسف أحمد الجندي افندي — باعتباري عضواً بلجنة المالية ، أوافق حضرة الزميل المحترم عبد الرحمن عزام افندي على إعادة للشروع إلى اللجنة لبحث المادة الثالثة من جديد لأن المناقشة التي أثارها الأستاذ وزير المالية لم تكن في الواقع على بحث اللجنة ، وليس لحضرة المقرر أن يبدى موافقة أو اعتراضاً الآن إلا بعد الرجوع إلى اللجنة .

المقرر — إن لم يغير من رأي اللجنة شيئاً ولم أخالف مناقشة دارت في جلساتها حول هذه المادة ولكني قلت وما زلت أقول إن حذف كلمة « رئيس » مسألة شكلية محضة لا تؤثر في الفكرة الأصلية لأن قرار مجلس النواب بالزل نافذ حتماً وإن كان فلا على إعادة للشروع للجنة إذ ليس في الأمر من جديد .

يوسف أحمد الجندي افندي — ليس القرض من إعادة للشروع للجنة فاصراً على المناقشة فيما إذا كنا نأخذ برأي الأستاذ وزير

للالية في حذف كلمة « رئيس » أولاً تأخذ ، لأنها ليست مسألة جوهرية . وإنما الترض هو البحث فيما إذا كان يجب على رئيس مجلس الوزراء — إذا صدر قرار مجلس النواب بالعزل — تنفيذ هذا القرار أو إذا كان له الحق في أن يتقدم لمجلس النواب بصدور قراره ويقول إنني لا أوافق على هذا القرار وأعرض الثقة ، وحضرة للقرار لم يدريه وهو معذور لأن المسألة لم تكن محل بحث في اللجنة . لذلك أرى — لأجل استيفاء الثقة من كل أطرافها وليلدى حضرة الأستاذ وزير المالية بجميع بياناته في هذا الخصوص — إعادة الموضوع إلى لجنة للالية .

وزير المالية — لا أرى مانعاً من إعادة الموضوع إلى لجنة للالية ، وذلك ليس الوجهة التي ذهب إليها حضرة النائب المحترم بل لما قرره كقاعدة أولية لا اعتراض عليها ، إذ متى أمر موظف بإداء عمل ولم ينفذه فاعتزل لا يمكن أن يقال في ذلك شيء ، بل إن في ذلك معنى أعمق فيما يخص بالتنفيذ . افترض أن مجلس النواب قرر عزل رئيس ديوان المحاسبة ولم ير رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القرار فإذا يكون العمل ؟ ليس هناك إلا أحد أمرين : فلما عرض الثقة على المجلس ولما الاستقالة .

لذلك أوافق على إعادة الموضوع إلى اللجنة للنقشة فيه من جميع نواحيه وبحث كيفية تنفيذ قرار العزل وهل يكون العزل بقرار من مجلس الوزراء أم بمرسوم . ويسرن جداً أن أحضر جلسة اللجنة أثناء بحث هذا الموضوع لأنني لم أكن موجوداً وقت بحثها هذه النقطة ولم أتمكن من مناقشة اللجنة .

حسن صبري بك — باعتباري أحد أعضاء لجنة المالية لا أرى مانعاً من إعادة الموضوع إلى اللجنة وأظن أن حضرة للقرار لا يخالفني في ذلك .

القرار — لا مانع عندي .

الرئيس — إذن تهررت إعادة الموضوع إلى لجنة المالية .

(في ١٧ مارس سنة ١٩٣٠) .

مشروع قانون

تنظيم مراقبة حسابات الدولة

مجلس النواب

الرئيس — الكلمة لحضرة للقرار .

راغب إسكندر افندي (مقرر اللجنة) — أعاد المجلس إلى اللجنة النظر في التعديل الذي اقترحه الأستاذ المهتم وزير المالية بحذف كلمة « رئيس » من نص المادة ٣ من المشروع للسند الذي ينص « ولا يجوز عزله ولا إحالته على اللش إلا بقرار من مجلس النواب ينفذه ورئيس مجلس الوزراء » . وما تلا ذلك من المناقشات بالجلسة .

وترى لجنة المالية أنه من السلم به أن قرار مجلس النواب ولجب التنفيذ حتماً تحت المسؤولية الوزارية ، وأن تنفيذه يكون بقرار من مجلس الوزراء لا بمرسوم .

ولذا وافقت اللجنة بأغلبية عشرة أصوات ضد صوتين على حذف كلمة « رئيس » ورأت الأقلية ضرورة بقاء كلمة « رئيس » باعتبار أن على رئيس مجلس الوزراء أن ينفذ قرار مجلس النواب ، وإلا عرض نفسه للمحاكمة بخلاف ما إذ عرض قرار مجلس النواب على مجلس الوزراء فإنه يكون لهذا المجلس في نظر الأقلية أن يناقش القرار الصادر من مجلس النواب .

وبناء على ذلك توافق اللجنة كما هو واضح من هذا البيان على حذف كلمة « رئيس » .

على نجيب افندي — أرجو حضرة للقرار تلاوة الفقرة بعد هذا الحذف .

القرار — « ولا يجوز عزله ولا إحالته على اللش إلا بقرار من مجلس النواب ينفذه مجلس الوزراء » .

حسن صبرى بك — إن أغلبية اللجنة وأغلبية مفتفتان على أن قرار مجلس النواب هو قرار قاطع واجب التنفيذ ، والحلاف وجد بعد الاتفاق على أن هذا الحكم قاطع ، وادى يجب البحث فيه الآن هو : هل هذا النص الذى ارتأته الأغلبية يسطى هذا الحكم من غير تأويل أو لا ؟ وهل النص القديم الذى ارتضته اللجنة كلها أولاً ، وعدلته الأغلبية ثانياً ، هو النص الصحيح الذى يفيد هذا الحكم أو لا ؟ .

وردد فى المناقشات التى جرت فى اللجنة ، وفى جلسة المجلس الماضية ، أن الفرض من أجل التنفيذ بواسطة مجلس الوزراء ، لا رئيس الوزراء ، شكلى . لأن مجلس الوزراء — وهو الذى يمين — يجب أن يكون له حق العزل . هذه الحجة كانت تستقيم لو كان المشروع للمعرض علينا مشروعاً عادياً ، ولكنه صريح فى أن مجلس الوزراء له حق التعيين ، وليس له حق العزل مطلقاً ، لأن القانون سار على أن هناك تعييناً لمدة خمس سنوات لا تستطيع السلطة التنفيذية مطلقاً أن تستعمل العزل الذى هو مقابل التعيين . إذن المحكمة لا تحقق فى هذا القانون ، لأن القانون يمين لمدة خمس سنوات ولم يسطى السلطة التنفيذية حق العزل ، وإنما وضع حكماً جديداً استثنائياً للأغراض التى تبينها المجلس ، وهو أن مجلس النواب حق العزل بقرار يصدر منه مقابل ما لمجلس الوزراء من حق التعيين ، ليكون هناك توازن ، فالنص الذى يرد وضعه هو أن يكون العزل بقرار من مجلس النواب ينفذه مجلس الوزراء ، مع العلم بأن مجلس الوزراء ، عبارة عن شخصية معنوية مكونة من عشرة وزراء أو أكثر أو أقل ، فلا يمكن لهذه الشخصية المعنوية أن تنفذ إلا بقرار يصدر منها ، لأن الهيئة المعنوية مكونة من أكثر من عضو ، فلا يقال إن مجلس الوزراء أن ينفذ ، ففى هذا أن يجمع ويتداول وأن يقرر ، وهذه الأشياء الثلاثة الطبيعية هى نتيجة أن مجلس الوزراء شخصية معنوية يجب عليها لقرار العزل أن يجمع وأن تتداول وأن تقرر فيكون العزل ، ولا يمكن باتاً فى تبرع مستقيم أن نكل لسلطة ، لا تستطيع أن تعمل بدون مداولة ، وفى الوقت نفسه نرفضها أن تكون قراراتها متجهة فى اتجاه خاص . فهذا يرد وروحاً منطقياً على التصير بعبارة « على مجلس الوزراء تنفيذ قرار العزل » . أما فى الحالة الأخرى فإن قرار العزل ينفذه رئيس الوزراء ، وهو شخص واحد لا يحتاج إلا أن يخطر بقرار مجلس النواب ، ويعتفى أنه رئيس الوزراء يخضع حيناً لقراءه وإلا حقت عليه العقوبة التى تطبق على كل وزير يخالف نظم وقوانين الدولة .

يقولون إن مجلس الوزراء مسئول أمام مجلس النواب ، فالمسئولية الوزارية حق مشترك فى كل الأعمال ، وليس لنا ونحن نضرع ونضع نظاماً إلا أن نضع الصيغة بطريقة مطلقة مقبولة . وما دنا نرفض أن قرار مجلس النواب مادم ، فلا يجوز لنا أن نص على أن قرار مجلس النواب ينفذه مجلس الوزراء . لأننا فى ذلك نضع على هيئة ، لكل منها رأى خاص ، أن يكون رأياً واحداً على . أن الواقع أن مجلس الوزراء لا ينفذ مجموعهم إنما الذى ينفذ هو الرئيس .

إن الفكرة هى أن من له حق التعيين له حق العزل . والأخير ، أى العزل ، ليس من حق السلطة التنفيذية ، وهى السلطة العادية التى تملك عزل الموظفين عادة ، فإذا امتنع هذا بق أن قرار العزل يكون من مجلس النواب .

وعليه أرى أن للنطق والبداهة كلها تقضى بأنه مادام هناك قرار واجب التنفيذ فلا ينفذه إلا رئيس مجلس الوزراء وهذا ما رأته الأقلية .

القرار — استعرضت اللجنة جميع الآراء التى أبدها حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك ، وقد رأيت فى النهاية أنها لا تنتج إلا نتيجة واحدة وهى الإصرار على الرأى القائل بأنه — فضلاً عن المسئولية الوزارية التى يشترك منها حضرة العضو فى أنها موجودة فلا فى حالتنا هذه — لا بد أن يحاكم الوزير أمامنا فى حالة عدم تنفيذ هذا القرار . وفى رأينا أن هذه ليست مسألة عملية وقد تتعرض لخالفه دستورية ، لأن إبعاد فكرة تنفيذ هذا القانون لا يحمله الوزراء تحت المسئولية الوزارية يكون له معنى غريب .

لاحظوا حضراتكم أن هذه الحالة عرضية عمدة ولا تحدث إلا فى النادر جداً ، ولماذا ؟ لأن مسألة النظر فى عزل رئيس ديوان المحاسبة أو إحالته على الناس ، هى ككل المسائل التى تعرض على هذه الهيئة المحترمة لا بد أن رئيس مجلس الوزراء والوزراء يأخذون علماً بها ، وعندها يكون أمهم الحال واسماً للمناقشة فى هذا الموضوع ، ويمدون آراءهم بجلاء سواء أكانت متفقة مع قرار المجلس أم ضده

وستؤدى للنقطة حتى إلى اللسولية الوزارية، وعلى ذلك إذا رأوا أن رأيهم مخالف لرأى المجلس فإنهم يطرحون الثقة. أما إذا أصر المجلس رغم كل ذلك على عزل هذا الموظف الذى ينبوب عنه فلماذا تكون النتيجة؟ ألا تكون النتيجة أن تستقيل الوزارة؟ وإذن هل يصح حصة النائب الممنوع على القول بأن الوزارة يجب أن تبقى حتى يتخذ قرار مجلس النواب، ثم تستقيل بعد ذلك. أظن أن هذه الحالة غير معقولة خصوصاً قد قلنا وكررنا أن حذف كلمة « رئيس » لا تتصرف إلى أكثر من الوجهة الشكلية الحصة ولماذا؟ لأنه إذا فرض وبقي النص على حاله وهو أن الذى يتخذ هو رئيس مجلس الوزراء، وهو متضامن مع زملائه فالحالة التى قد تعرض هى أنت المجلس فى أثناء بحث الحساب الختامى مثلاً قد يرى فجأة أن هذا للموظف تصرفاً سيئاً فقرر عزله، بدون أن يكون لدى الوزراء سابقة علم، وعندئذ يجوز لمجلس الوزراء — إذا وجد أن رأيه مخالف للقرار الذى صدر من المجلس — أن يعرض الأمر تحت اللسولية الوزارية على المجلس ثانية، وهو إما أن يصر على رأيه أو يعمله، ولنفرض إذن بعد هذا أن النص يقضى بأن يناط التنفيذ برئيس مجلس الوزراء وهو متضامن مع زملائه، فهل يريد حصة الزميل أن يبعد نظرية اللسولية الوزارية ولا يدع لرئيس الوزراء حق النظر فى عرض هذه المسألة على زملائه؟ أظن لا. لأننا نتكلم من الوجهة العملية ومن وجهة الإجراءات القروضة. وفى هذه الحالة حسب نظرية الزميل، إذا رأى مجلس الوزراء بالاشتراك مع رئيسه ما يحتم عليه الاستقالة، أنصر فقط على أن يحاكم رئيس الوزراء مع العلم بأنه إذا سقطت الوزارة فستأتى وزارة أخرى لا بد أن تتخذ قرار المجلس؟ وهذا تمت فى التفسير غير متفق مطلقاً مع البيان الذى قدمناه للمجلس للوقر. وبعد هذا أقول لحضراتكم إنه لا فرق مطلقاً من الوجهة العملية بين أنت يكون النص « لرئيس مجلس الوزراء أو مجلس الوزراء ».

أما أن يقوم رئيس مجلس الوزراء بتنفيذ قرار مجلس النواب فهذا ما لم نجر العادة به، لذلك نصر اللجنة على رأيها.

عبد الله الحديدي الهندى — كانت اللجنة فيما سبق ترى أن يقوم رئيس مجلس الوزراء بتنفيذ القرار الصادر من مجلس النواب بزل رئيس ديوان المراقبة، واليوم عدلت عن هذا الرأى، ورأت أن مجلس الوزراء هو الذى يتولى تنفيذ هذا القرار، والعلّة فى هذا هى كما قلت بالأساس أن الوزارة تريد أن ترتب الثقة أو عدها على فاذا أو عدم فاذا ذلك القرار، فإذا كان المجلس يرى من الصلحة عزل رئيس ديوان المراقبة وكان هذا الرئيس مستقلاً بحماية وزارة يتصل بها مجلس النواب، أمكنه أن يظل فى وظيفته رغم قرار مجلس النواب بزمه، وذلك بأن تتقدم الوزارة إلى المجلس وتطرح الثقة بها رغبة فى إبقاء ذلك الموظف، فيضطر المجلس إلى الصول عن قراره بإعلان الثقة بها، فيترتب على ذلك بقاء هذا الموظف فى منصبه، والواقع أن الثقة بالوزارة وتنفيذ قرار المجلس أمران متباينان كل التباين.

فقد يكون لمجلس النواب كل الثقة بالوزارة وفى الوقت نفسه ليست له أية ثقة برئيس ديوان المراقبة.

فكيف توجد تلك الصلة للخدمة؟

بل كيف ترتب طرح الثقة على عزل أو عدم عزل المراقب وهو ليس له أى شأن بالوزارة، اللهم إلا أنه يقرب عن بعد تصرفات الوزارة فى صرف المصروفات فى الأوجه التى خصصت لها، وأن الصرف تم طبقاً للقوانين واللوائح النافذة، هذا كل ما يطلب من المراقب لها شأن الوزارة؟

قد يكون مجلس النواب غير مرتاح إلى بقاء هذا للموظف ويرى عزله ولكن المجلس أمام تعلقه بالوزارة يضطر إلى اللواقعة على إبقاء هذا للموظف إذا خدمت الوزارة من أجل ذلك وطرح الثقة بها.

وقد ترتب كل هذا على جعل تعيين المراقب من حق الوزارة. وقد قلت إن تعيينه بهذه الكيفية أمر خطير، وبيئت لحضراتكم النتائج السيئة التى تنشأ عن ذلك، وهى عدم احترام مجلس النواب لقراره عند طرح الثقة بالوزارة. لهذا لا أرى ارتباطاً مطلقاً بين الأمرين. ومن يتبع المحكمة فى إنشاء ديوان المراقبة يبين أنه لم يخلق إلا لمناوة البرلمان فى عمله وليس لوزير أية سلطة عليه.

لذا أرى احتراماً لقرار مجلس النواب ألا يكون محل مناقشة عند تنفيذه ويجب على رئيس الوزارة أن يقوم بتنفيذ القرار فوراً.

: (أصوات : وإذ لم ينتهه؟).

عبد الله الحديدي افندي — يجب أن ينص في المادة على أنه ليس لرئيس الوزراء أن يتتبع عن التنفيذ .

حسن صبري بك — قد مثل القرار بمادة هي في الواقع دليل قاطع منه حيث قال : إن المجلس يبحث الحساب الختامي قبل وجد في أثناء البحث ما يستلزم عزل الرقيب قرر عزله ، وبعد ذلك إذا فطنت الحكومة إلى أن القرار لا يتفق مع الصلحة ، تقدم إلى المجلس وطرح الثقة بها ، فيضطر مجلس النواب إلى السدول عن قراره . وهذا يتناقض قطعاً مع نص المادة التي تعطي المجلس حق العزل وتزعم الوزارة بالتنفيذ . فإذا ما جاءت الوزارة وطرحت الثقة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يبدل المجلس عن قرار العزل ، لأن العزل حصل فعلاً بمجرد صدور القرار ، ولا يبقى للمسئولية الوزارية محل بعد ذلك ، ولا يمكن للبراقب أن يستمر في وظيفته إلا إذا صدر أمر بتعيينه من جديد . فحق صدر قرار المجلس بحكم العزل قطعاً ، وهذا متفق عليه . ولو أراد مجلس النواب السدول عن قراره لا يمكن للبراقب أن يعود لمهله إلا بتعيين جديد .

عبد الحيد عبد الحق افندي — أرى إبقاء النص كما جاء بمشروع الحكومة وهو عدم قابلية الرقيب للعزل في أثناء قيامه بأعباء وظيفته لأن التفرض من الرقابة إنشاء هيئة مستقلة تمام الاستقلال عن الحكومة لمراقبة معروفات الدولة وإراداتها . والواقع إن هذه المهمة هي مهمة قضائية محضة موكول إليها الحكم في براءة ذمة الحكومة في قيامها بحصول إيرادات الدولة طبقاً للقوانين ، وصرف المصروفات في الأغراض التي خصمت لها . ولذلك سميت المراقبة في فرنسا بحق : « محكمة المحاسبة » ، وترتب على ذلك نتيجة طبيعية وهي أن يكون لأعضاء هذه المحكمة الشبان الذي أعطى لكل قاض وهو عدم قابليته للعزل ، وهذا مقول وطبيعي جداً لأن مهمتهم مراقبة الحكومة ، لذلك جعلوا مستقلين وبما من كل اعتداء من ناحية الهيئة التنفيذية . وفي إنجلترا رأوا أن يصلوا إلى هذا الشبان ، فجعلوا المراقب مسئولاً أمام مجلس النواب كالوزراء ولا دخل للسلطة التنفيذية في عزله . وقد جاء مشروع اللجنة خليطاً من النظام الإنجليزي والنظام الفرنسي فأخذ بفكرة الاستقلال وهي الفكرة الأساسية من جعل المراقب مستقلاً استقلالاً تاماً .

يقولون إن العزل لا يكون إلا بقرار من مجلس النواب ينفذه مجلس الوزراء . في الحق إن هناك مسألة الثقة وهي مسألة خطيرة طالما لجأت إليها الوزارات للخروج من مأزق ، لذلك أحيب بالمجلس أن ينظر إلى الفكرة الأساسية وهي إنشاء هيئة مستقلة تحاط باضمانات الحماية للمستشارين أو جعل أعضاء تلك الهيئة مسئولين مباشرة أمام مجلس النواب . وليس في ذلك أي إخلال بالمستور .

إبراهيم عبد الهادي افندي — أخالف حضرة النائب المحترم عبد الحيد عبد الله افندي فيما يتعلق بعدم قابلية الرقيب للعزل باعتباره قاضياً ، قياساً على المعمول به في فرنسا ، وأرى عدم الأخذ بذلك لأنه لا يوجد في فرنسا شخص واحد بل توجد هيئة قضائية كاملة فإذا غاب الصواب عن أحد أعضائها أدركه القانون بخلاف الحال عندنا فإن الذي سيتولى المراقبة شخص واحد يمين على إيرادات ومصروفات الدولة فإن جعلناه في مأمن من العزل ، ولو قصر أو أهمل ، كان هذا كثيراً . وإذا شئنا أن تتبع النظام الفرنسي وجب أن نعهد بالمراقبة إلى هيئة . أما جعلها في يد فرد واحد غير قابل للعزل فلا يمكن للجلس الموافقة عليه بأية حال من الأحوال .

عبد الله محمد بلال افندي — أؤيد اللجنة في رأيها وأرى أن ما ذهب إليه حضرة النائب المحترم عبد الله الحديدي افندي من بقاء رئيس المراقبة في وظيفته رغم صدور قرار مجلس النواب إذا تمسكت الوزارة به وطرحت الثقة على المجلس لا يتفق مع احترام المجلس لقراراته ، وإن أربأ بالمجلس ألا يحترم قراراً صدر منه فيسبل عنه إذا ما واجهته الوزارة بطرح الثقة .

محمد يوسف بك — سمعت حضراتكم هذه المناقشة الطويلة حول تنفيذ قرار مجلس النواب بعزل مراقب المحاسبة ، ففريق يقول بتنفيذه بواسطة رئيس مجلس الوزراء ، وفريق آخر يقول مع اللجنة بتنفيذه بصرفة مجلس الوزراء . وقد قدمت اقتراحاً بخفض البقرة الآتية من المادة وهي « ينفذه رئيس مجلس الوزراء » فيكون نص البقرة الثانية كما يأتي :

« ولا يجوز عزله ولا إحاطته على اللامس لإقرار من مجلس النواب » . وإن أوافق حضرة النائب المحترم حسن صبري بك فيما أبداه من الميول التي تتجه عن قيام مجلس الوزراء بتنفيذ قرار مجلس النواب وأضيف إليها شيئاً آخر أشير إليه بالأمر ، وهو أن مجلس الوزراء ليست وظيفته أن يجمع وينصرف من غير عمل بل إنه يتناقض فيما يعرض عليه من المسائل وينفذ فيها قراراً . فهل تريد اللجنة أن يكون قرار مجلس النواب وهو سلطة عليا محترمة محل بحث ومناقشة أمام مجلس الوزراء ؟ يقولون إن المسألة شكلية ، وإن عمل الوزراء قاصر فقط على التنفيذ ، ويقولون أيضاً إن الذي سيتولى تنفيذ القرار هو رئيس مجلس الوزراء ، ولست أرى أن هناك أي عمل

يقوم به ، هل هو حكم بتسليم عين فيذهب ليتزعمها من واضع اليد عليها ويسلبها لآخر ؟ في الواقع إن مراقب ديوان المحاسبة له نظام خاص بتعيينه وعزله ، مبين في مشروع القانون المروض على حضراتكم ، وهذا القانون هو بمثابة عقد بيننا وبينه . فلماذا ما استعمل مجلس النواب حقه في العزل وجب اعتزاله العمل بدون حجة إلى تنفيذ قرار مجلس النواب اللهم إلا مجرد إخطار بسيط ، ولا يقل مطلقاً أن يستمر الرقيب المزول في وظيفته بعد صدور القرار بزاله ونصره في الجريمة الرعية .

ولمذه السأله مقابل ، فإن قانون العقوبات ينص في بعض الجرائم على الحكم بزل الموظف متى ثبتت عليه تهمة الرشوة أو غيرها . فعندما تقضى المحكمة بالعزل لا تحتاج إلى سلطة أخرى لتقوم بالتنفيذ ، بل يعتبر حكمها واجب التنفيذ فوراً متى كان الحكم صادراً بصفة نهائية . لذلك أصر على اقتراسي .

المقرر — ترى اللجنة رفض الاقتراح الذي أبداه حضرة النائب المحترم عبد الحميد عبد الحق افندي ، لأنه لا يتفق مع المعنى ولا مع الفكرة اللذين نرمي إليهما اللجنة من رقابة مجلس النواب على رئيس ديوان الرقابة .

وكذلك ترى اللجنة رفض اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك لأنه يتنافى والشكل الدستوري للقرارات التنفيذية التي يجب أن تصدر من السلطة التنفيذية وهي الحكومة .

الرئيس — نأخذ الرأي الآن على اقتراح حضرة النائب المحترم عبد الحميد عبد الحق افندي الذي يطلب فيه إبقاء المادة الثانية من مشروع الحكومة على أصلها مضافاً إليها الفقرة الأخيرة من مشروع اللجنة التي نصها : « وتسرى في حقه من حيث الإسهام والمحاكمة القواعد والأحكام للجنة في اللواد ٦٦ إلى ٧٣ من الدستور » .

فللوافق على هذا الاقتراح يقف .

(وقف حضرة مقدم الاقتراح) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح .

والآن نأخذ الرأي على اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك ، ونصه :

« أقتراح حذف كلمات « ينفذه رئيس مجلس الوزراء » الواردة في آخر الفقرة الثانية من المادة الثالثة » .

فللوافق على هذا الاقتراح يقف .

(وقفت ألبية) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح .

والآن لم يبق لدينا إلا أن نأخذ الرأي على إبقاء أو حذف كلمة « رئيس » .

فللوافق على رأى اللجنة يقف .

(وقف عدد من الأعضاء) .

(أصوات : لم نهم على أي شيء يراد أخذ الرأي) .

حسن مبري بك — قد أخذ الرأي على تقرير اللجنة ووقت أقلية ظاهرة .

الرئيس — سنأخذ الرأي على تقرير اللجنة أي على حذف كلمة « رئيس » .

فللوافق على حذف كلمة « رئيس » يقف .

(وقف عدد لم يتبين منه الأقلية من الأغلبية) .

الرئيس — إذن نأخذ الرأي بطريقة عكسية ، فللوافق على إبقاء كلمة « رئيس » يقف .

(وقت أقلية) .

الرئيس — إذن تقرر الموافقة على رأى اللجنة أي على حذف كلمة « رئيس » .

هذا وقد أرسل إلى حضرة النائب المحترم محمد الشامل الفار اقدي كتاباً يطلب فيه عرض اقتراحه الذي قدمه في الجلسة الماضية بشأن المادة الثالثة . وإن ألفت نظر حضرة العضو المحترم إلى أن اقتراحه عرض على المجلس في تلك الجلسة ورفضه .

المقرر — أتال على حضراتكم المادة الثالثة بعد التعديل :

« مادة ٣ — يتولى إدارة الديوان رئيس يمين لمدة خمس سنوات بمرسوم ملكي بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء وبمصاد موافقة المجلس المذكور . ويجوز عند نهاية كل مدة تجديد تعيينه على الوجه المتقدم وتلك المادة .

ولا يجوز عزله ولا إحاطته على المعاش إلا بقرار من مجلس النواب ينفذه مجلس الوزراء .

وتسرى في حقه من حيث الاتهام والمحاكمة القواعد والأحكام المبينة في المواد ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر — « مادة ٤ — لا يجوز أن يكون الرئيس عضواً في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب ولا أن يكون قائماً بأي عمل آخر مربوط له مرتب أو مكافأة من خزانة الدولة ، وتسرى عليه أحكام المادة ٦٤ من الدستور » .

الرئيس — أرجو كل من لديه اقتراح بتعديل هذه المادة أن يقدمه الآن حتى نسير بانتظام ونرتب المناقشة .

الشيخ عباس عبد الفتاح الجبل — قدمت اقتراحاً في الجلسة الماضية بتعديل هذه المادة ، وإن مستند لتقديم غيره .

الرئيس — قدمت إلى أريسة اقتراحات :

الأول من حضرة النائب المحترم الشيخ عباس الجبل ، ونصه :

« أقتراح حذف المادة الرابعة من مشروع اللجنة وإضافة الفقرة الأخيرة منها إلى المادة الثالثة » .

والثاني من حضرة النائب المحترم عمر عمر اقدي ، ونصه :

« أقتراح أن يكون نص المادة الرابعة كالآتي :

« يتشاور الرئيس مرتب وزير ، ولا يجوز أن يكون قائماً بأي عمل مربوط له مرتب أو مكافأة من خزانة الدولة ، ومع ذلك يجوز له أن يجمع بين وظيفته والعضوية في مجلس الشيوخ أو النواب ، وتسرى عليه أحكام المادة ٦٤ من الدستور »

والثالث من حضرة النائب المحترم محمود سليمان غنام اقدي ، ونصه :

أقتراح تعديل المادة الرابعة من مشروع اللجنة بالآتي :

« يستثنى رئيس ديوان المراقبة من حكم الفقرة الأولى من المادة ٧١ من قانون الانتخابات ، وتسرى عليه أحكام المادة ٦٤ من الدستور » .

والرابع من حضرة النائب المحترم عبد الله الحديدي اقدي ، ونصه :

« ويجوز أن يكون الرئيس عضواً في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب وألا يكون قائماً بأي عمل آخر مربوط له مرتب » .

وإن أرى أن الفكرة واحدة تقريباً ، فلتناقش أولاً في حذف المادة ، وثانياً في مسألة الجمع بين وظيفة رئيس ديوان المراقبة وعضوية مجلس النواب أو مجلس الشيوخ .

والسكامة الآن لحضرة النائب المحترم صاحب الاقتراح الأول .

الشيخ عباس عبد الفتاح الجبل — تضمنت المادة الرابعة من مشروع اللجنة أربعة أحكام :

أولها ينص على أنه لا يجوز لرئيس ديوان المراقبة الجمع بين الرتبة وعضوية مجلس الشيوخ أو مجلس النواب .

وثانيها ألا يقوم بأي عمل آخر مربوط له مرتب .

وثالثها ألا يقوم بعمل آخر مربوط له مكافأة .

ورابعا أن تسرى عليه أحكام المادة ٦٤ من الدستور .

إنني أقرح حذف الحكم الأول لأنه منصوص عليه في المادة ٧١ من قانون الانتخاب ونصها :

« لا يسمح بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها ، والقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ويدخل في ذلك كل موظف ومستعدي عجالي المديرية والمجالس البلدية وكل موظف وزارة الأوقاف ومستخدمها وكذلك العمدة . ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع .

وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس للتدريبات والمجالس البلدية والمجالس الشياخات » .

فإدام هذا النص موجوداً في القانون المذكور فلا أرى محلاً لأن ينص عليه في القانون للعرض علينا الآن لما في ذلك من تكرار له معنى له .

أما إذا عدل قانون الانتخاب في هذا الصدد فيسرى التعديل على رئيس الديوان كما يسرى على سائر الموظفين .

وفيا يخص بالحكم الثاني من هذه المادة أرى حذفه لأن القانون المالي قد نص عليه إذ حرم على الموظفين بغير استثناء الاشتغال بعمل آخر مربوط له مرتب غير عملهم .

أما الحكم الثالث الخاص بالمكافأة التي حرمتها اللجنة على هذا الموظف فهو استثناء لا مبرر له لأنه حق غول لجميع الموظفين . إذ لكل موظف أضيف إلى عمله عمل آخر الحق في أخذ مكافأة عن ذلك العمل فلا ضرر من الانتفاع بمواهب هذا الموظف وإعطائه أجرأ على الأعمال الإضافية . وأظن أن هذا لا يعتبر رشوة له وليس فيه ماسى باستغلاله أو مشوئته .

أما الحكم الرابع وهو سرين أحكام للمادة ٦٤ من الدستور على هذا الموظف فأوافق على إشاعتها على أن تلحق بالمادة التي قبلها . لقد قصدت باقتراحى هذا ألا يكون بالقوانين تكرار ، وألا ينص في مشروع القانون للعرض إلا على أمر جديد . أما النص على أمر موجود فعلا في قانون آخر فهذا مالا يفتق مع احترام القوانين وقواعد التشريع .

محمد توفيق دياب افندى — يقول حضرة النائب المحترم الشيخ عباس الجبل إن العبارات التي تنص على الأحكام الخاصة بعدم الجمع بين الوظيفة وعضوية أى مجلس البرلمان والقيام بعمل آخر مربوط له مرتب نص عليها في قانون الانتخاب والقانون المالي وإنه يرى لذلك حذفها .

وليس لي اعتراض على رأى حضرة في هذا متى كانت القوانين التي أشار إليها حضرة تكفل ذلك .

وإنما اعتراضى ينصب على جواز إعطاء مكافأة لرئيس ديوان البلدية ، وهذا مبدأ جديد قال به حضرة النائب المحترم مع أن اللجنة لم تهل به . ويستند حضرة في رأيه إلى عدم جواز حرمان هذا الموظف من ثمرة مواهبه .

وإنى أعترض في ذلك كل المعارضة لأن باب المواهب قد يتسع فيجعل هذا الموظف ناضجاً وخادماً لشركات لها اتصال بالمصالح العامة . ونحن لا نتره إنساناً كاتباً من كل عن أن ندفعه للمصالح الشخصية أحياناً إلى نوع من التوفيق ونوع من التناضى فيما يتعلق بالحكم بين المصلحة القومية العامة ومصلحته في تناضى هذه المكافأة .

الرئيس — هل يريد حضرة العضو المحترم الشيخ عباس الجبل بكلامه عن المكافأة ما يتقاضاه رئيس ديوان الرقابة من خزنة الدولة ومن غيرها .

الشيخ عباس الجبل — أقصد للمكافأة التي يتناولها من خزنة الدولة في حالة تكليفه بمأمورية من قبل الحكومة ، لا من الشركات أو الأفراد فإن جميع الموظفين بما فيهم الوزراء

محمد توفيق دياب افندى — لقد حرمت اللجنة إعطاء أية مكافأة من خزنة الدولة لهذا الموظف غير مرتبه الذى يتناوله على عمله الرسمى . وإنى مع اللجنة فيما ارتأته في هذا الصدد لأنه ينبغي أن يحرم عليه القانون القيام بغير العمل الذى خصص له . إن للرتب الذى سينح لهذا الموظف هو ٣٠٠٠ جنيه ، ولا أظن أن صاحب مثل هذا الرتب يحتاج إلى المزيد .

نضاديا من كل شبهة تخوم حوله يجب الأخذ برأى اللجنة .

الشيخ عباس الجبل — إن الأخذ برأى اللجنة يترتب عليه حرمان رئيس ديوان المراقبة إذا ما انتقل مع الحكومة في عمل رسمي تناول بدل سفر نظير اعتقاله ، وبدل السفر يعتبر مكافأة .

(أصوات : لا ، لا) .

الشيخ عباس عبد الفتاح الجبل — إنى لا أريد من عدم حرمانه من أخذ المكافأة مساعدة رئيس ديوان المراقبة بالقات بل أريد ألا يحرم من حق غول جميع الموظفين . ذلك لأن الموظفين بما فيهم الوزراء يتناولون مكافآت إذا ما عملوا عملا فوق عملهم الرسمي . الرئيس — نأخذ رأى الآن .

فلو انقضى على اقتراح حضرة النائب المحترم الشيخ عباس الجبل الذى قضى بحذف المادة الرابعة عدا البقرة الأخيرة منها يقف . (وقف حضرة صاحب الاقتراح) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح .

والآن فلنتناقش في مسأله الجمع بين الوظيفة وعضوية أحد المجلسين .

والسكامة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله الحديدي .

عبد الله الحديدي اتحدى — إن تعيين رئيس ديوان المراقبة من بين أعضاء مجلس النواب أو مجلس الشيوخ أمر يجب أن نجيده لأن ذلك يضيق تماما وطبيعة العمل الذى من أجله أنشئت هذه الوظيفة .

فطبيعة العمل أن يقوم بالمراقبة خدمة وإدارة للمجلس ، وأجدر من تقدم لهذه الوظيفة هو عضو مجلس النواب ، فلماذا يحرم من إشغال هذا المركز إذا كانت لديه المؤهلات التى تساعده على ذلك ، ويؤق بشخص آخر — هو فى الواقع لم يخرج عن كونه مائلا لعضو مجلس النواب — وبطريقة أخرى أعتقد أن تعيين رئيس ديوان المراقبة من أعضاء مجلس النواب له أهمية كبرى ، ذلك لأنه يكون على اتصال دائم بأعضاء المجلس ، وبهذه الطريقة يمكنهم معرفة دخائل قد لا يصلون إليها إذا عين شخص أجنبي .

إن المادة ٧١ قانون الانتخاب تنص على عدم الجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة ، ولكنها استثنت الوزراء من حكم عدم الجمع ، فلماذا أرى أن يستثنى رئيس ديوان المراقبة كذلك ويصير فى صف الوزراء حيث إنه تطبق عليه جميع الأحكام الخاصة بمحاكمة الوزراء وعزلهم تقريبا .

إن القيود التى نوجدها لأنفسنا على قيود ضد المصلحة ، وإتنا نستطيع اجتياز هذه القيود ، وإن القائمة التى نصل عليها من أن يكون رئيس ديوان المراقبة من بيننا لقائمة عظيمة لا يمكن تقديرها .

لهذا أصر على اقتراحى .

عمود سليمان غنام اتحدى — أخذت لجنة المالية بالنظام الانجليزى فيما يخص تعيين رئيس ديوان المراقبة ؛ وبالرجوع إلى هذا النظام نجد أنه يعتبر رئيس الديوان فى صف الوزراء ، وقد طبقت لجنة للمالية جميع الأحكام الخاصة بالوزراء تقريبا على رئيس الديوان ، فقد جعلت محاكمته من اختصاص المجلس الخصوص ، ورأت أن تسرى على هذه المحاكمة الأحكام الخاصة بالوزراء الواردة بالسناتور ، وكذلك النزل ، فإنه يزل بقرار من مجلس النواب ، وهنا بمثابة عزل الوزراء ؛ لأن عزل الموظفين أصلا من اختصاص السلطة التنفيذية .

كذلك اعتبرت اللجنة أن لرئيس ديوان المراقبة سلطة الوزير فيما يخص تعيينيين للموظفين ومنهم العلوات والقرقيات .

وقد حرمت اللجنة عليه شراء أو استئجار شيء من أملاك الحكومة ، كما منعت المادة ٩٤ من السناتور ذلك عن الوزراء .

لهذا أرى أن جميع الأحكام الخاصة بالوزراء تقريبا أخذ بها فيما يخص رئيس ديوان المراقبة . ولست أدرى الحكمة فى جمع الوزراء بين وظائفهم وعضوية مجلس النواب أو مجلس الشيوخ ثم حرمان رئيس الديوان من هذا الجمع ، مع أن مركزه كمركز الوزراء تقريبا .

لذلك أصر على جواز جمع رئيس ديوان المراقبة بين وظيفته وعضوية أحد المجلسين .

عمر عمر افندي — اقتراحى يشمل شطرين: الأول يشابه تمام الشبه اقتراحى حضرة التائين المحترمين محمود سليمان غنام افندى
وعبد الله الحديدي افندى .

الرئيس — لم يشمل اقتراحك جديداً غير النص على مرتب الرئيس .

عمر عمر افندى — أنكم الآن عن القسم للتق مع اقتراحى حضرة التائين المذكورين .

الرئيس — غير أنه يجب ألا تنسى أنك تريد إعطاء رئيس ديوان المراقبة مرتب وزير .

عمر عمر افندى — الواقع أن السبب الذى بنى عليه الشروع من عدم جواز الجمع بين العضوية والوظيفة لا يتوافر فى حالتنا هذه ، لأن مجلس البرلمان يراقب السلطة التنفيذية ويبذل فى أعمالها ، فإذا ما أيرح للوظائف الجمع بين الوظيفة والعضوية فقد تمتع هيئته على السلطة التنفيذية من أن يراقب . هذه هي الحكمة فى تحريم الجمع بين الوظيفة والعضوية ، وهذا لا ينطبق على حالتنا كما قلت لأن الشروع للعروض علينا الآن يقضى باستقلال أعمال المراقبة استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية ، بل أعطى للمراقب سلطة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية .

إذا يجوز لرئيس ديوان المراقبة أن يؤدي واجبه كعضو فى أحد مجلسي البرلمان دون أن يكون للسلطة التنفيذية أى تأثير فيه .

أما فيما يخص بقرار مجلس النواب بمنزل هذا الموظف فيكون هذا المنزل خاصاً بوظيفته لا بصفته المجلس .

الرئيس — أما وقد تكلمت فى الشطر الأول من اقتراحك وهو موضوع بحثنا الآن ، فيأمر الوقوف عند هذا الحد دون الخوض فى موضوع الشطر الثانى من اقتراحك الخاص بإعطاء رئيس ديوان المراقبة مرتب وزير .

محمد صبرى أبو علم افندى — أعارض القائلين بجواز الجمع بين الوظيفة وعضوية أحد مجلسي البرلمان لسيين : أولها دستوري وثانيها للصحة العامة .

أما السبب الأول لفرجه للمادة ٩٢ من الدستور التى تنص :

« لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع » .

وهذه المادة حرمت الجمع إلا فيما نص عليه قانون الانتخاب . ونحن الآن لا نتظر فى تعديل قانون الانتخاب بل يلزمنا احترام أحكامه إلى أن نعدل ، وعلى ذلك وجب علينا استبعاد أية مناقشة فى هذا الموضوع ، لأننا كما قلت لنا بسدد تعديل قانون الانتخاب ، وعلى من يريد إباحة الجمع بين العضوية وهذه الوظيفة أن يقدم اقتراحاً خاصاً قائماً بذاته بتعديل قانون الانتخاب ، أما فى التشريع الذى نبهه الآن فالمستور يفهم مانعاً لنا .

حقيقة أن الدستور لا يجرم الجمع ولكنه لا يبيحه إلا بقانون خاص ممدد لقانون الانتخاب .

كذلك يمنع الجمع فى حالتنا هذه ، أن وظيفة رئيس ديوان المراقبة تستغرق كل وقته وتمنعه عملياً من القيام بالمعملين قيماً جدياً ، فلما تركه لوظيفته ولما ترشحه للعمل منا كعضو .

(أصوات : والوزراء ؟)

محمد صبرى أبو علم افندى — الوزراء هم أملاً أعضاء فى أحد مجلسي البرلمان وهم جزء تخصص ليقوم بالأعمال التنفيذية تحت مراقبتنا ، كما أن وظيفتهم سياسية ويلزمهم أن يكونوا على اتصال دائم بالبرلمان . وذلك بعكس رئيس ديوان المراقبة الذى يعلم أن بركة ليتفرغ لعمله للفرع الكثير ولا يحضر أمام المجلس إلا بمناسبة عمله ..

وإذا أجبنا واشترطنا أن يكون رئيس ديوان المراقبة عضواً فى المجلس وحل هذا المجلس لسبب من الأسباب الواردة فى الدستور فإن ذلك يستدعى ترك الوظيفة والاشتراك فى الحركة الانتخابية فى وقت يكون عمل المراقبة أكرم فيه من أى وقت آخر .

نتابع على ذلك أعارض الرأى القائل بجواز الجمع بين وظيفة رئيس ديوان المراقبة وعضوية أحد مجلسي البرلمان (تصفيق) .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم حسن يس افندى لأنه من القائلين بجواز الجمع بين الوظيفة والعضوية .

حسن يس أفندي — حينئذ سئل وزير المالية في الجلسة للامانة عن مجيب عن مسائل خاصة بأعمال ديوان الرقابة ، هل هو للراقب ؟ اجاب الوزير بأن للراقب لا يظهر في المجلس وإنما يسأل الوزير المختص .

ونحن الآن نترح السجبل ، فنفرض أنه حصل خلاف أو مشادة بين رئيس هذا الديوان وأحد الوزراء ، ألا يحسن أن يكون رئيس الديوان عضواً ليتمكن أن يتم الوزير مدياً بأسباب هذا الخلاف .

الرئيس — الكلمة الآن للقائمين بسهم جواز الجمع .

محمد توفيق موسى دياب أفندي — الجمع ضار من وجوه كثيرة جاء على أكثرها حضرة الزميل المحترم محمد صبري أبو علم أفندي ، ولكن سمعت أحد حضرات النواب يقول « ولماذا أيسع الجمع للوزراء » .

الواقع أن الوزراء يسقطون إذا ما سجت منهم الثقة ، ولكن هذا اللوظف الكبير مرمود له في القدر البقاء في الوظيفة خمس سنوات ، فالتقاس قياس مع فوارق عظيمة . كذلك مهمة هذا اللوظف بيده عن الشاكل السياسية ، ومعلوم أن السلطة بيننا وبين الوزراء إنما هي صلة حزبية سياسية ، وهو لا يمر إلا الأرقام ومراجعة الأعمال الحساية ، فينبغي أن يحصر عمله في ذلك متفرغاً له دون تعرض لسلطة حزبية ، وكما جئنا هذا للتصديق قريباً من منسب للمستشارين كان في ذلك إضفاف .

محمد سليمان غنام أفندي — إن نص المادة ٧٢ من قانون الانتخاب ، وهي التي تحرم الجمع بين الوظيفة وعضوية أحد المجلسين ، لا يمنع مطلقاً من أن يجمع رئيس ديوان الرقابة بينهما ، لأن رئيس ديوان الرقابة ليس موظفاً عمومياً كالوظائف البيتين بتلك المادة ، إذ هو يختلف عنهم في نظام تعيينه ومهامه وعمره وغير ذلك .

أما قول حضرة الزميل المحترم الأستاذ محمد صبري أبو علم بأنه يشترط أن يكون الوزراء نواباً أو شيوخاً فقد دلت الضاليد عندنا بأن هذا ليس شرطاً في تعيينهم وقد رأينا فضلاً أن عين بعضهم وزراء من غير أن يكونوا أعضاء في البرلمان .

لذلك أقول بجواز الجمع بين الشوية وهذه الوظيفة .

إبراهيم عبد الهادي أفندي — أعرض في الجمع بين عضوية أحد مجلسي البرلمان ورياسة ديوان الرقابة . والأستاذ محمد غنام يقيم حجة أو بعض حجة في رغبته في الجمع في أن القانون الذي وضته اللجنة أخذ كثيراً من معاملات الوزراء وجعلها من معاملات رئيس الديوان ، كتحريم صلاهم بالشركات والأعمال المالية الأخرى طبقاً لما قرره المادة ٦٤ من الدستور .

ولكني أرى أنه إذا كان القانون قد شاب بين حالة للراقب وحالة الوزراء في هذه الناحية ، فلازمه يشرف مثلهم على كثير من صرافيق الدولة وبخاصة مسألتها المالية ، فيجب تزجهم عن مظان الاتصال بالشركات والمؤسسات المالية الأخرى .

وكذلك أخذ المجلس بفكرة عدم مساواته مع الوزراء من حيث التسوية الوزارية لأن مهمته التعقيب على تصرف الوزراء المالي ، ومن الممكن إدرائه تصرفه من خلال مسئولية الوزير .

والحالة التي تطلب وجود الوزراء في المجلس هي تخريب أعمالهم من رقابة المجلس .

وما لنا نتامل ونقول إن شخصاً يهد إليه رقابة موارد الدولة ومسارفيها يمكن أن يتسع وقته ، مع القيام بتلك المهمة الخطيرة الواسعة الأطراف ، لإضافة عمل آخر كعضوية في أحد مجلسي البرلمان . في حين أنه من المؤكد أن عملاً واحداً من هذه الأعمال كغفل باستراق وقت أنشط وأكفأ الماملين .

ولا شك أن المجلس لا يوافق على اقتراح الجمع حتى يكفل للراقب وفقاً ضمنين الثقة والإحسان في العمل .

لنقرر — اللجنة متمسكة برأيها وترى رفض الاقتراح .

(أصوات : تطلب إقبال باب للنقشة) .

الرئيس — للعارض في إقبال باب للنقشة وقف .

(ونصت ألبية) .

الرئيس — اللواقى على البدا القى بيت عليه هذه الاقتراحات ، أى جواز الجمع بين عضوة أحد مجلسي البرلمان ووظيفة رئيس ديوان للرقابة ينف .

(وقتت أقلية).

إذن تقرر رفض هذه الاقتراحات .

عمر عمر اخفى — أتنازل عن الشطر الثانى من اقتراحى وهو الحاصل بإعطاء رئيس ديوان للرقابة مرتب وزير .

الرئيس — بناء على ذلك تبقى للمادة الرابعة كما هى ولننتقل إلى للمادة الخامسة .

(فى ١٩ مارس سنة ١٩٣٠) .

مجلس النواب

للتقرر —

« ملادة ٣ — يتولى إدارة الديوان رئيس يمين لمدة خمس سنوات بمرسوم ملكى بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء وبعد موافقة المجلس للذكور . ويجوز عند نهاية كل مدة تجديد تعيينه على الوجه المتقدم ومثل تلك لمدة .

ولا يجوز عزله ولا إحالته على المشاء إلا بقرار من مجلس النواب ينفذه مجلس الوزراء .

وتسرى فى حق من حيث الانهام والمهاكة القواعد والأحكام للجنة فى المواد ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور » .

وزير الحفانية — لى ملاحظة على هذه الملادة .

لقد قررت هذه الملادة أن يكون عزل رئيس ديوان المراقبة بقرار من مجلس النواب . وفى هذا على ما يميل إلى مساس بالدستور . لأن رئيس هذا الديوان موظف عام . وقد جعل الدستور تعيين الموظفين وعزلهم من اختصاص السلطة التنفيذية إذ نصت للمادة ٤٤ منه على ما يأتى :

« الملك يربب المصالح العامة ويولى ويمزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين » .

ومضى ذلك أن حق التولية والعزل من اختصاص السلطة التنفيذية .

نم إن لكل من المجلسين ميزانية خاصة مستقلة وكل منهما حر فى ميزانيته يصرف فيها كما يشاء ويرتب شؤونه الداخلية وبين موظفيه بدون أن تتدخل فى ذلك الحكومة ولكن موظفى المجلسين ليسوا فى الحقيقة موظفين عموميين ينطبق عليهم تعريف الموظف العام .

إننا إذا جعلنا سلطة عزل رئيس ديوان للرقابة بيد مجلس النواب ، كانت فى ذلك — على ما يلوح لى وأعتقد يصححه — مخالفة لنص للمادة ٤٤ من الدستور سابقة الذكر . ولا شك أن النرض الذى يوجهه للشرع — فى مشروع القانون للطروح علينا الآن — هو ألا يترك رئيس ديوان للرقابة تحت سيطرة الحكومة حتى لا يضيع النرض من استقلال هذا اللوظف استقلالاً كاملاً .

نم هذا هو النرض . ويمكن ، للتوفيق بينه وبين ما يقضى به الدستور ، أن يكون عزل هذا اللوظف بقرار وزارى أو بمرسوم يصدر بناء على قرار المجلسين .

الرئيس — يمكن لمادة الوزير أن يقدم اقتراحا بالتعديل القى يطلبه .

وزير الحفانية — لى أنأقضى الآن ما ورد للمادة الثالثة من مشروع القانون ؛ وسأقدم اقتراحا بالتعديل الذى أراه .

إن الدستور لم يعط لمجلسي النواب منازاة خاصة فيما يتعلق بإقرار قانون للزانية بل جعل حقوق المجلسين متساوية فى ذلك . ولهذا

يلاحظ أن في المادة الثالثة من التشريع نصاً لأنها جعلت لمجلس النواب وحده حقاً خاصاً فيما يتعلق بهذا الموظف . وأرى أنه ما دام حق المجلسين متساوياً في إقرار قانون اللزانية فيجب أن يكون حقهما متساوياً في مراقبة هذا الموظف . فلذا ما رأى مجلس النواب أن رئيس ديوان الرقابة لم يدع هو الشخص الذي يطعن إليه أمكنه أن يقرر طلب عزله من الحكومة . ولذا ما اتخذ مجلس الشيوخ أيضاً مثل هذا القرار أصبحت المسألة في عتق الحكومة .

وبما أن الحكومة الدستورية لا يمكن أن تغلف بإرادة البرلمانات ، فالنتيجة أنها ستعزل هذا الموظف . فلذا لم تغفل إمكان طرح الثقة بها .

هذا هو الحل الذي يمكن به التوفيق بين الفرض الذي توجاهه التشريع وبين نصوص الدستور .

الرئيس — قدّم حضرة صاحب السعادة وزير الحفانية اقتراحاً بتعديل الفقرة ٢ من المادة ٣ ، هذا نصه :

« ولا يجوز عزله ولا إحالة على المعاش إلا بمرسوم ملكي يصدر بناء على قرار مجلس النواب ومجلس الشيوخ » .

وزير الحفانية — هذا التعديل لا يفتقر على المجلس أي شيء من الضمانات التي وضعا .

الرئيس — لهذه المناسبة ألفت نظر حضراتكم إلى نص المادة ٨٤ من اللائحة الداخلية ، وهو :

« يحيل الرئيس كل تعديل يقدم له قبل الجلسة المحددة للمداولة الأولى أو الثانية على اللجنة المختصة .

أما التعديلات التي قدّمت أثناء المداولة الثانية فلمجلسي ، بعد سماع إحاضرات مقدمتها وأقوال مقرر اللجنة عنها ، أن يحيلها على اللجنة أو أن يرفض النظر فيها » .

وعليه للكلمة الآن لحضرة مقرر اللجنة المالية .

القرار — في الواقع أن الحكومة كانت ممثلة في المجلس عند ما نوقش هذا القانون أثناء المداولة الأولى وأن حضرة الأستاذ المحترم وزير المالية أثار مسائل مختلفة في هذا الموضوع منها مسائل دستورية ومنها مسائل متعلقة بحق مجلس النواب ، وأخرى تتعلق بالمسئولية الوزارية الخ . وبغيل لي أن هذه المسائل جميعها سبق أن بحثها اللجنة وبمعتها المجلس طويلاً في جلستين متواليتين ، ولكني أعتقد أن هذه المسألة تحتاج إلى بيان وتفصيل ، فأرى إحالة التعديل للطلوب على لجنة مالية .

وزير الحفانية — أوافق على ذلك .

الرئيس — هل توافقون على إعادة هذا التشريع إلى لجنة مالية ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — إذن يصاد هذا التشريع إلى اللجنة لبحث تعديل الفقرة ٢ من المادة ٣ .

(في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠) .

مجلس النواب

مشروع قانون

بتنظيم مراقبة حسابات الدولة كما أقره المجلس في مداولته الأولى

الرئيس — ننقل الآن إلى نظر مشروع القانون الخاص بتنظيم مراقبة حسابات الدولة . والكلمة الآن لحضرة النائب المحترم راجب إسكندر افندي (المقرر) .

راجب إسكندر افندي — سبق أن تليت على المجلس اللادنان الأولى والثانية من هذا التشريع ، ولما عرضت على المجلس السادة الثالثة منه أثيرت اعتراضات على الفقرة الثانية منها ، وترتب على ذلك أن تهررت إحالة التعديل على لجنة مالية لبحثها فالتت اللجنة بذلك بحضور حضرة صاحب السعادة وزيرى الحفانية والمالية . وقد وافقت على أن يكون نص الفقرة الثانية منها كما يأتي :

« ولا يجوز لمجلس الوزراء عزله ولا إحالة على المعاش إلا بناء على طلب مجلس النواب » .

وقد كانت في الأصل كما يأتي :

« ولا يجوز عزله ولا إحالته على المشأ إلا بقرار من مجلس النواب ينفذه مجلس الوزراء .

الشيخ عباس عبد الفتاح الجبل — إن البحث الذي أثير في هذا الموضوع كان متعلقا بسلطة مجلس النواب في عزل الموظفين وما إذا كان إعطاؤه هذا الحق دستوريا أم لا ، وقد أحيل التعديل على اللجنة لبحث هذه المسألة ولكن اللجنة انتهت في مجملها إلى نص لا يثير قطب حق المجلس في العزل بل يمنح المجلس من أن يملك تنفيذ ما يقرره .

إن النص الذي واقتت عليه اللجنة يقول « لا يجوز لمجلس الوزراء عزل الموظف أو إحالته على المشأ إلا بطلب من مجلس النواب » . ومعنى ذلك أن المجلس إذا طلب عزل الموظف كان جائزا لمجلس الوزراء أن يميزه وألا يميزه ، وفي هذا تضييع الفرض للتصود ولسطة مجلس النواب .

لذلك أترح أن تعذف كلمة « يجوز » بأن يقال « ولا يميز » أي للواقعة على النص الذي أقره المجلس في القراءة الأولى لأنها عبارة دستورية تثبت حق المجلس وتؤيد سلطته على هذا الموظف .

(أصوات : ليس هناك فرق) .

الشيخ عباس عبد الفتاح الجبل — إن التعديل الذي رآته اللجنة يقيد حق المجلس في العزل لأنه يميز مجلس الوزراء أن ينفذ قرار المجلس بالعزل أولا ينفذه ، ويرتب على ذلك أن قرار المجلس لا يكون ملزما فهل من الممكن أن يفهم من التعديل غير ما قلته ؟ الواقع بإحضرات النواب أن تعديل اللجنة قد أضع الحكم الذي كان المجلس حريصا على الاحتفاظ به وأضع سلطته على ذلك الموظف .

إبراهيم عبد الهادي افندي — لكي نناقش هذه المسألة في ضوء التفهيم الصحيح منها نريد أن نسمع من حضرة المقرر السبب الذي حدا بالجنة إلى تعديل هذه الفقرة . هل هو راجع إلى تعيين لقوى أو يرى إلى معنى جديد ؟ لأن حضرة النائب المحترم الشيخ عباس عبد الفتاح الجبل عندما قال إن اللجنة قبلت موضوع العزل من حالة الجواب إلى حالة الجواز ، وجعلت قرار مجلس النواب في ذلك محل مناقشة في مجلس الوزراء ممنا أصواتا تحول بغير ذلك . لهذا لا أفهم معنى تغيير اللفظ ، فما هو السبب ؟

المقرر — السبب في ذلك هو ملاحظة وجود شيء من اللبس في المادة كما أن معالي وزير الحفانية اعترض في الجلسة بأن هذا النص قد يكون مخالفا لبعض مواد الدستور خصوصا المادة ٤٤ منه . ولما لوحظ أن النص الأصلي يتعارض مع نصوص الدستور طلب للمقرر إعادة المشروع إلى لجنة المالية فواقفه المجلس على ذلك ، ولما استأثقت اللجنة بمجملها فيه وجدت أن هناك لبسا في النص نشأ من طريقة التعبير في عبارة « وينفذه مجلس الوزراء » .

ورأت في الوقت ذاته أنه يجب أن يكون مفهوما أن قرار العزل أو القرار الذي يوافق عليه المجلس في هذا الشأن هو قرار واجب الاحترام تحت المسؤولية الوزارية ، وهذا النص الجديد لا ينفى مطلقا للمسؤولية الوزارية ولذلك أعتمد أن الفكرة التي خطرت في ذهن حضرة النائب المحترم الشيخ عباس عبد الفتاح الجبل لا ظل لها مطلقا وإنما أردنا أن نبين بالنص الجديد عدم جواز إحالة الموظف على المشأ أو عزله بقرار من مجلس الوزراء بل بناء على قرار من مجلس النواب ، فإذا قرر مجلس النواب عزل الموظف فلي مجلس الوزراء أن يقرره عزله تحت المسؤولية الوزارية .

الشيخ عباس عبد الفتاح الجبل — من أين أتيت بكلمة « على » ؟

المقرر — قسمنا بذلك أن نبين ألا يكون لمجلس الوزراء سلطة العزل فأصبح ضروريا أن ينص صراحة على ذلك ، ولهذا رأينا أن يكون النص « لا يجوز لمجلس الوزراء عزل الموظف أو إحالته على المشأ إلا بناء على طلب مجلس النواب » . ومعنى هذا أن مجلس النواب إذا قرر ذلك فيجب أن ينفذ مجلس الوزراء قراره .

الشيخ عباس عبد الفتاح الجبل — ولكن الذي يفهم من النص غير ذلك .

المقرر — إن اللبس آتى من أن مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية التي من حقها عزل الموظفين فأردنا ألا تكون للادة متاصرة

مع نص الدستور في هذا الموضوع الذي يقضى بأن اللوفطين يزولون بقرارات من السلطة التنفيذية لا بقرار من مجلس النواب . وبناء على ذلك فالنص الجديد لا يحتمل لبساً مطلقاً ، وإذا أراد حضرة الضو تفسيراً صحيحاً فإني أقدر ما رأيته اللجنة من أن مجلس الوزراء لا يملك حق عزل اللوظف ولا إحالته على المشاش إلا بناء على طلب مجلس النواب وهذا هو الذى التصود فلذا قرر مجلس النواب إحالة اللوظف على المشاش أو عزله فعلى مجلس الوزراء تحت المشولية الوزارية تنفيذ هذا القرار .

الشيخ عباس عبد الفتاح الجبل — لا خلاف بينى وبين حضرة المقرر من أن النص إنما أعيد اللجنة لبعثه من وجهة الشكل والتكيف الدستورى حتى المجلس في عزل اللوظف من غير مساس بهذا الحق ولكن اللجنة سلبت المجلس حق العزل وحق إيجاب تنفيذ قرار العزل على مجلس الوزراء ، لأن النص كما يفهم قانوناً يجعل طلب مجلس النواب مجزواً لمجلس الوزراء أن يعزل أو لا يعزل ، وهذا يخالف ما أراده المجلس أولاً والشروع إنما أحيل على اللجنة لبعثه دستورياً فقط لا لسلب حق المجلس .

أما أن يقول المقرر إن قصد اللجنة كذا وكذا فتجن مع احترامنا قصد اللجنة ترى أنه كان من الواجب عليها أن تبين قصدتها بألفاظ صريحة لأن القاضي المتفدى يفسر القانون بحسب التصوص التى أمامه وليس مأمراً بما قصده اللجنة بل له ألا يأخذ بما جاءت به المذكرة الإيضاحية .

إبراهيم عبد الهامى العندى — لما عرضت هذه المسألة على المجلس ثار الخلاف بشأنها خصوصاً فيما يتعلق بنص المادة ٤٤ من الدستور وكان الرأى المتفق عليه والذى وضعت بمقتضاه الصيغة الأولى أن المراقب هو مساعد مجلس النواب ، متم له في مهمته ، محضر المستندات اللازمة لأعضاء المجلس لمراقبة الحالة المالية في البلاد ، ولذا أعطى للمجلس حق عزله أو إحالته على المشاش .

ولم يترض أحد من أن هذا يخالف نص الدستور لأنه وإن كان من المقرر مبدأ فصل السلطات إلا أن العمل يسمح بعض هذا التسلخ إذا دعت الضرورة إليه ، لأن عمل هذا اللوظف يعلق بعمل مجلس النواب أكثر من تعلقه بأى عمل آخر ، أما المسألة التى أثيرها حضرة المقرر وهى أن مجلس الوزراء ينفذ قرار مجلس النواب تحت المشولية الوزارية فهذا تحصيل حاصل ، لأن الواقع أن مجلس الوزراء في كل ما يصدره سواء أكان ذلك تنفيذاً لقرار من مجلس النواب أم من تلقاء نفسه فإنه يعمل هنا تحت المشولية الوزارية وهى بطبيعة الحال مسئولة عن أعمالها أمام مجلس النواب ، وكل ما أراه في هذا النص أنه مخرج وجوب تنفيذ قرار مجلس النواب إلى حالة جوازية ، ولا أرى أى معنى لهذا لأنه إذا كانت الوزارة كنس المادة لا يجوز لها أن تمزل فإن هذا يضطرب مع وجوب تنفيذ قرار مجلس النواب بالعزل ، لذلك لا أرى محلاً لتعديل النص وأصر على النص الأول .

المقرر — يمكن الرد على الملاحظات التى أوردت الرجوع إلى أصل المادة كما قدمتها الحكومة في مشروعها الأملى وكانت المادة الثانية ، وهى لم تنص مطلقاً على إمكان عزل هذا اللوظف أثناء مدة قيامه بأعمال وظيفته وهى خمس سنوات سواء أكانت الأولى أم الثانية لها ، إذ جاء فيه صراحة « ويكون غير قابل للعزل أثناء قيامه بأعمال وظيفته » ولكن لجنة المالية رأيت في هذا النص ما يحرم مجلس النواب من الهيمنة على هذا اللوظف باعتباره موكولاً إليه مراقبة حسابات الدولة وتقدم تقريراً عنها مع الحساب الختامى إلى المجلس عند انتهاء السنة المالية ، وقد يرى مجلس النواب عند مناقشة هذا التقرير والحساب الختامى ما يمكن أن يؤاخذ عليه هذا اللوظف ، لذلك رأت أن ينص صراحة على حق مجلس النواب في التقرر بإحالة هذا اللوظف على المشاش أو عزله ، وقد وضعت لجنة المالية نصاً جديداً ، يكفل للمجلس هذا الحق وقد أقره رؤس حضراتكم في المداولة الأولى ، وهو « ولا يجوز عزله ولا إحالته على المشاش إلا بقرار من مجلس النواب ينفذه مجلس الوزراء » ، وقد اعترضت الحكومة على هذا النص الجديد من جهة حق السلطة التشريعية في تقرير العزل أو الإحالة على المشاش ، فلما أحيلت هذه المسألة على لجنة المالية تناقشت فيها مع صاحب السعادة وزيرى الحماية والمالية واهتت المناقشة إلى التعديل الذى تقدمت به اللجنة اليوم ، وقد أرادت به رفع اللبس فقط ولم ترد مطلقاً أن تحرم المجلس من حقه الصريح في تقرير إحالة هذا اللوظف على المشاش أو عزله ، وقد جاء النص المروص على حضراتكم كتيلاً بتحقيق هذا الغرض ومعنى هنا صريح في أن مجلس الوزراء لا يملك العزل أو الإحالة على المشاش مطلقاً إلا بناء على طلب مجلس النواب ، ولذلك تطلب اللجنة الموافقة على هذا النص الأخير لأنه يمنع كل لبس يؤدى إليه النص الأول .

وزير المالية — إذا كان الاعتراض موجهاً إلى كلمة الجواز فلا مانع لدى الحكومة من تغيير هذا اللفظ بعبارة « لا يعزل إلا بقرار » وفى الواقع ليس هناك فارق في النتيجة بين النص الأملى والنص الذى اقترحه اللجنة ووافق عليه الحكومة لأنه جاء في النص الأول

أن الموظف يزل أو يحال على المعاش بقرار من مجلس النواب ينفذه مجلس الوزراء ومعنى هذا أنه إذا لم ينفذ مجلس الوزراء قرار مجلس النواب تكون الوزارة عرضة للمسئولية الوزارية ، ولا سبيل إلى مجلس الوزراء أمام امتناعه عن تنفيذ هذا القرار سوى المسئولية الوزارية ، فإذا فرضنا أن مجلس الوزراء لم ينفذ قرار مجلس النواب فما على مجلس النواب إلا أن يسقط الوزارة ولا يمكن أن يقيد مجلس الوزراء بقيد مادي يحتم عليه التنفيذ لأن في إمكانه أن يمتنع عن التنفيذ ويترك الوزارة ، وإذا قلنا إن مجلس النواب هو الذى يزل نفع في المحذور الذى نحاول الإلتصاف عنه لأنه وهو هيئة تشريعية لا يملك العزل ولا يرى محلا لتخوف بعض حضرات النواب المحترمين من النص المعروف على حضراتكم لأن الصيغة التى تطالبونها ونطلبها نحب معكم بصفتنا نوابا يكفلها هذا النص وهو أنه لا يجوز للجنة التنفيذية أن تعزل هذا الموظف بمحض إرادتها ولا يمكنها أن تقوم بذلك إلا بناء على طلب مجلس النواب أما القول إنه يجب حتماً على مجلس الوزراء أن ينفذ قرار مجلس النواب فإنه لا يمكن معها حاولنا أن نجد النص الذى يكره الوزارة على تنفيذ القرار ، لأن الحد (Sanction) على كل حال عند الاستعاضة عن تنفيذ القرار هو المسئولية الوزارية ، وإذا شاء حضرة النائب المحترم الأستاذ عباس عبد الفتاح الجبل أن يمنع فكرة الجواز والوجوب فليس لدى الحكومة مانع إذا وافقتم حضراتكم أن يقال « لا يزل الموظف إلا بناء على طلب مجلس النواب » .

الشيخ عباس الجبل — الواقع إن كلمة الجواز كما فهمت من المقرر اشتملت على اللجنة لأن النص الأصلى يميز لمجلس النواب عزل الموظف ويوجب على الحكومة التنفيذ ، ولا يمكن أن يقال إنه واجب على مجلس النواب أن يقرر العزل ، أما أخذ كلمة الجواز الموجودة في النص الأصلى وإعطائها للحكومة فيه سبب لحق مجلس النواب في العزل .

يقول حضرة الأستاذ المحترم وزير المالية إنه لا سبيل للمجلس للإشراف على الحكومة إلا من طريق المسئولية الوزارية ، وإنى متفق معه على ذلك . ولكن الفرق بين التصين هو أن المجلس إذا قرر قراراً ورأى وجوب تنفيذه ، ثم امتنعت الحكومة عن تنفيذه فهى بذلك تعرض نفسها للمسئولية الوزارية ، أما إذا قرر المجلس قراراً وكان النص يميز للحكومة تنفيذه أو عدم تنفيذه ، فليس فى هذه الحالة محل تعرض الحكومة للمسئولية الوزارية لأن القانون يميز لها أن تنفذ أو لا تنفذ ، ولا يمكن أن يكون هناك محل للمسئولية الوزارية إلا إذا كان النص يوجب على الحكومة تنفيذ القرار . ولا أريد أن أقترح نصاً يلزم الحكومة دائماً بتنفيذ القرار وإنما أريد نصاً يفهم الحكومة أن المجلس يريد تنفيذ العزل .

الرئيس — قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم على سالم بك هذا نصه :

« وعلى مجلس الوزراء عزله أو إحالته على المعاش بناء على طلب مجلس النواب » .

وهذا الاقتراح حسب اللائحة الداخلية يؤدي إلى إحالة التعديل على اللجنة ثانياً لبحثه .

على سالم بك — إني أكتفى بالنص الأصلى ، وأتنازل عن اقتراحى .

المقرر — اللجنة بموافقة حضرة الأستاذ المحترم وزير المالية تعرض النص الآتى :

« وليس لمجلس الوزراء عزله أو إحالته على المعاش إلا بناء على طلب مجلس النواب » .

الشيخ عباس عبد الفتاح الجبل — حضرة مقرر اللجنة يمرض على المجلس نصاً جديداً من غير أن يرجع فيه إلى اللجنة ، ومن غير أن يحيله المجلس على اللجنة لبحثه وهو لا يملك أن يمرض على حضراتكم باسم اللجنة هذا التعديل الجديد . فضلاً عن ذلك فإن النص الذى تقدم به حضرة المقرر الآن هو فى الحقيقة ذات التعديل الذى اقترحه اللجنة لأن عبارة « لا يجوز » معناها « ليس له » وهذا هو الجواز بينه .

عمر عمر إندى — من رأي إيشاء النص الأصلى على حاله لأنه فى الواقع لما أعاده المجلس إلى لجنة المالية كان ذلك بناء على اعتراض من سعادة وزير الحفانية على هذا النص لأنه يفهم منه أن لمجلس النواب حق العزل الذى هو من اختصاص السلطة التنفيذية .

فى الحق ، ولو أنه من المقرر مبدأ فصل السلطات إلا أن هذا الفصل ليس على إطلاقه لأن هناك مبادئ مقررة تبين نوعاً من

تدخل بعض السلطات في أعمال بعض السلطات الأخرى . فرغم كون السلطة القضائية مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية فالسلطة التنفيذية تتدخل في أعمال السلطة القضائية لأنها هي التي تتولى تعيين رجال القضاء وترقيتهم ونقلهم ، كذلك تتدخل السلطة القضائية في أعمال السلطة التنفيذية لأنها تفضي في بعض الجرائم بزل للوظفين .

فإذا أرى أن النص الأصلي يؤدي إلى الفرض الذي نرى إليه ، وليس هناك فرق بين النص الذي اقترحه اللجنة أخيراً والنص الأصلي . وفي الواقع أن مجلس النواب لا يطلب العزل إلا بناء على قرار منه ، وما دام مبدأ فصل السلطات ليس على إطلاقه أرى اللوازقة على النص الأصلي .

عبد الله الحيدري اتحدى — كل نص يراد به إرغام الوزارة على تنفيذ قرار المجلس لا يمكن أن يؤدي إلى الفرض للتصود معها اختلقت الصيغ ، فإذا أريد تفسير قانون أقره مجلس النواب يرجع في ذلك إلى المناقشات التي جرت بشأنه في المجلس ، وللمناقشات التي تدور هنا في هذا الموضوع ترى إلى غرض واحد ، وهو جعل الوزارة متضعة لإرادة المجلس دون أن يكون لها الحق في إيداء رأيها ، فليس لها أن تفسر أو تؤول أو تسمى الفرض الذي يرى إليه المجلس ، فإذا قرّر المجلس العزل لما على الوزارة سوى التنفيذ ، فإذا امتنع عن ذلك لفتى هذا أنها تجه (بجهاً) مخالفاً لرغبة المجلس ، وللمجلس على كل حال الرأي الأعلى ، فإذا قبل أن تسيّر الوزارة على غير إرادته فهو يلحق بنفسه عاراً يتحمل وصحته إلى أبد الآبدين .

الدكتور أحمد مكرم — الفرض الأصلي من هذا النص هو حماية هذا الموظف من تدخل الحكومة أو محاولتها التأثير فيه من طريق العزل . وأرى أن النص الأخير الذي تقدمت به لجنة المالية يؤدي إلى تحقيق هذا الفرض تماماً لأنه ينص على أن مجلس الوزراء ليس له الحق في عزل الموظف إلا بناء على طلب مجلس النواب ، وما دام المجلس راضياً عن أعمال الموظف فهو مستمر في أداء أعماله . أما إذا رأى المجلس أن هذا الموظف غير أهل للقيام بالأعمال للوكالة إليه فله بطبيعة الحال أن يطلب عزله ، وهذا الطلب سيكون بلا شك مثار مناقشة في المجلس بحضور الحكومة ، فلما أنها تقبل بحث الموضوع وتوافق على رأي المجلس ، أو أنها لا ترضى به فخطرح - الثقة بها ، والمجلس يقرر ما يراه بما تقتضيه ، وإذا لم تنأ الحكومة أن تدين موقفها في ذلك الوقت فلها عند تقرير المجلس عزل الموظف إما أن تنفذه أو تمتنع عن تنفيذه وعندئذ يجوز للمجلس أن يسألها عن سبب امتناعها عن تنفيذ قراره . وبطبيعة الحال للمجلس أن يقرر عدم الثقة بها لأنها لم تنفذ أمراً طلبه منها . أما أننا نتم على الوزارة تنفيذ أمر قد لا ترتاح ضميرهم إلى تنفيذه فهذا أمر غير معقول .

عبد الستار الباسل بك — وهل الحكومة أن تعزل الموظف من غير طلب مجلس النواب ؟

الدكتور أحمد ماهر — لا يجوز للوزارة عزله إلا بناء على طلب مجلس النواب . أما في حالة تعطيل المجلس فالتقوانين تكون معطلة أيضاً والضمان الوحيد لمنع وقوع ذلك هو التجنيل بتقديم قانون محاكة الوزراء وتزجوا ألا يقدم أحد على الاعتداء على الحياة النيابية .

الرئيس — أتألو على حضراتكم النص القديم ، ثم التعديل الذي اقترحه اللجنة للفقرة الثانية لأخذ الرأي عليهما .

فائس القديم هو :

« ولا يجوز عزله ولا إحاطه على المعاش إلا بقرار من مجلس النواب ينفذه مجلس الوزراء . »

أما التعديل الذي خترحه اللجنة فهو :

« وليس لمجلس الوزراء عزله ولا إحاطه على المعاش إلا بناء على طلب مجلس النواب . »

الشيخ عباس عبد الفتاح الجبل — إن التعديل الذي خترحه اللجنة هو غير النص الذي على الآن ، لأن التعديل الوارد في التقرير يقول :

« ولا يجوز لمجلس الوزراء عزله ولا إحاطه على المعاش إلا بناء على طلب مجلس النواب . »

ولمنا أرى أن محال التعديل للقتراح على اللجنة .

الرئيس — إن النص الذي تلوه الآن هو النص الذي اخذت عليه اللجنة مع الحكومة .

الشيخ عباس عبد الفتاح الجبل — إن هذا النص هو غير الوارد في التقرير ، ولذا أرى عدم جواز أخذ الرأي عليه .
للقوم — بسفنى مقرر اللجنة أقرر أن هذا النص هو ما اخذت عليه اللجنة مع الحكومة .
الرئيس — الموافق على إبقاء النص الأصلي لفقرة الثانية وهو :
« ولا يجوز عزله ولا إحاطته على الملأى إلا بقرار من مجلس النواب ينفذه مجلس الوزراء » ينف .
(وقتت أقلية) .

الرئيس — إذن نقرر أن يكون نص الفقرة الثانية كما يأتى :
« وليس لمجلس الوزراء عزله ولا إحاطته على الملأى إلا بناء على طلب مجلس النواب » .
للقوم — أئو على حضراتكم الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة :
« وتسمى في حق من حيث الإلهام والمحاكمة القواعد والأحكام البنية في الواد ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور » .
الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟
(مواهقة عامة) .
(فى ٤ يونيه سنة ١٩٣٠) .

إن تعيين الموظفين وترتيبهم من خصائص الساطة التنفيذية وأن كل ما يطلب منها فى هذا الصدد هو أن تعمل فى حدود القوانين والوائح وكل ما يمكن أن نأل عنه الوزارة أمام البرلمان فى هذا الشأن هو :
أولا : أن يكون تعيين الموظفين متفقاً مع القوانين والوائح .

ثانياً : حسن سير العمل الذى يقوم به هؤلاء الموظفين مما يؤخذ منه أن الحكومة لم تسمى استعمالها فى شؤون الموظفين .

أشير إلى السؤال للوجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم مسوق بأظه
للإستلام من أسماء الموظفين وللتعيين الذين شغلوا وظائف حكومية بغير مؤهلات أو عينا أو رقوا بطريق الاستثناء من مايو
سنة ١٩٣٦ .

مجلس النواب

حضرة صاحب المقام وزير المالية — أرجو أن يسمح المجلس لى بالإجابة عن السؤال رقم ١٠ من جدول أعمال اليوم قبل الإجابة
عن هذا السؤال لأن السؤال رقم ١٠ هو أوسع الأسئلة الشابهة له نطاقاً .

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر) — لنيل السؤال رقم ١٠ من جدول الأعمال .

على السؤال الوجه إلى حضرة صاحب المقام وزير المالية من حضرة النائب المحترم الأستاذ سيد سليم ونه :

« من م الموظفين الذين عينا والذين نالوا ترقيات استثنائية فى جميع وزارات الحكومة للصرة ومصلحتها ، مع بيان مؤهلات
كل واحد منهم ونوع الوظيفة التى يشغلها ودرجتها واللغة التى نطقها ، وذلك منذ تولى حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئاسة
الوزارة فى يونيه سنة ١٩٢٨ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ؟

وماهى الإجراءات التى اتبعتها حضرة صاحب المقام لإسبايل صدق باشا فى وزارته فيما يخص بالملاوات والترقيات الاستثنائية التى
منحت للموظفين وقتئذ ؟ وهل روعيت فيها أحكام القوانين والوائح المالية ؟ »

حضرة صاحب المقام وزير المالية — وجهت إلى الحكومة الحالية فى مجلس البرلمان أسئلة واستجابات مختلفة تحوم حول موضوع
التعيينات والترقيات الاستثنائية فى العهد الحاضر ، وفيما سلف من عهود ، ولقد رأيت الحكومة أن تتخذ من سؤال حضرة النائب المحترم
الأستاذ السيد سليم — وهو أوسع الأسئلة نطاقاً — سبيلاً لى شرح مسألة الاستثناءات من جميع نواحيها سواء منها ما تعلق بالعهد الحالى

أو باليهود الساقطة ، حتى يتبين البرلمان والرأي العام حكم الدستور والقانون في هذا الموضوع ، وحتى يظهر من جهة أخرى فضل الحكم الدستوري على غيره من المهود التي فشا فيها الاستثناء ، فأصبح نطاقاً مقررًا أمثله إلى حقوق المبردين جيئاً ، ولم يقتصر على حقوق طائفة من المواطنين ، لأن الاستثناء من كل حق لم يكن له ضابط في تلك المهود بعد أن اعتدى على أساس الحق القوي نفسه وهو الدستور ، الذي علاؤه أولاً إلى أجل غير محدد ثم أقنوه إلقاء واستبدلوا به غيره ، فلم يكن بد أن تبلغ الاستثناءات في عهد نكبة الدستور شراً ما بلغت كما سترون فيما يلي من بيان .

يبد أن أول ما بلغت النظر في هذه الأسئلة الخاصة بالاستثناءات هو أن حضرات للمرضين قد انتقوا على توجيهها للحكومة في وقت واحد ، ولو أنه ليس مفهوماً أن يتفق على توجيه هذه الأسئلة بعد أوأها وفي غير حينها .

ذلك أن الاستثناءات أو المخالفات للزعومة قد وقعت في السنة الماضية وكان للتفكير والمقول أن تأخذ حضرات للمرضين حمية الواجب ، أو في القليل حمية للمرضية ، فيقوموا في وجه الحكومة سائلين مستجوبين ، لكي ينموا التبرير قبل وقوعه ، أو قبل استضائه ، ولكهم لم يفعلوا ... ثم حدث بعد ذلك أن أعلنت الحكومة من لقاء نفسها أنها قررت أن تمتنع من استعمال حقها القانوني في الاستثناء لاعتبارات مالية تتعلق بحالة الليزانية . وكانت هذه أيضاً فرصة ساعده حضرات للمرضين أن يجعلوا حللتهم ولكهم لم يفعلوا ، فما الذي دعا الآن إذن إلى هذه القضية للتأخرة ، وما هي الحكمة من هذه الأسئلة للتكاثر ، بعد أن ساءت كل حكمة منها ؟

هل أراد حضراتهم أن يهادنوا الحكومة إذ ذاك فلم يطرؤوها ؟ كلا ، إذ ليس من المقبول أو اللول أن نأبى — مراضاً كان أو مؤيداً — يرضى لنفسه أن يهادن الحكومة على خطأ فاضح يراها ترتكبه — وتعاود ارتكابه — من غير أن يحاول منع هذا الخطأ أو على الأقل لفت النظر إليه في البرلمان بسؤال يسله ، أو عمل يسه .

إذا تبين ذلك — وهو بين — كان للحكومة الحق في أن تنظر إلى هذه الأسئلة نظرتها إلى حمة حزبية لا يقصد بها إلى معالجة الموضوع في ذاته ، فقد عاجلت الحكومة علاجاً ساعاً وانتهى أمره ، دون أن تحرك للمارسة ساكناً للطلبة بهذا العلاج ، مما دل على أن الترض الأول من هذه الحلة هو الجبرج والتتخير . ولقد أحس بعض حضرات التواب المبردين الذين يتلون الأغلبية في هذا المجلس هذا الإحساس فنه فردوا على زملأهم من للمرضين الأسئلة بتجلبها ، مع التماق الصريح بين من يدعى الحق ومن يدلع بالحق .

ولقد كان في مقدور الحكومة أن تتخذ من سكوت للمرضية عن الاعتراض وتوجيه الأسئلة في حينها (أى إثناء وقوع الاستثناءات) ومن إقرار البرلمان لتصرف الحكومة في وقت الترتيات والملاوات الاستثنائية ، دليلاً على أن موقعها في هذا الأمر هو الموقف الحق ، وأنه لا محل للإجابة عن أسئلة وجهت بعد وقوع الواقعة ، ولم يقصد بها إلى تحقيق أية منفعة عامة .

ولكن الحكومة الحالية التي تتصرف بالهبة الكريمة من الأغلبية العظمى من نواب الأمة تأتي أن تتخذ لنفسها سندا أو حجة من أخطاء الأقلية ، وذلك فهي ترحب بهذه الفرصة الساعده لرد على الأسئلة للوجه إليها وإيراد حقيقة موقعها مقارناً بموقف ناقدتها من للمرضين عندما كان زملهم الحكم في أيديهم .

تتكلم الآن عن الحق في ذاته : فما لاشك فيه أن تعيين المواطنين وترقيتهم من خصائص السلطة التنفيذية ، وأن كل ما يطلب إليها في هذا السعد هو أن تعمل في حدود القوانين واللوائح ، فإذا ما راعت ذلك لم يكن هناك أي مأخذ عليها ، تلك هي الصاعدة في كل ما يصل بصين للمواطنين عادياً كان أو استثنائياً ، ويجدر بي أن أشير في هذا الصدد إلى أن التعيينات والترقيات والملاوات التي يقررها مجلس الوزراء ليست في الواقع استثناء لأنها خاضعة لحكم القانون ، فلا استثناء فيها بالمعنى المعروف ، بل كثيراً ما يجتم القانون الرجوع إلى مجلس الوزراء في التعيينات وغيرها زيادة في الضمان ، باعتبار أن مجلس الوزراء هو أكبر هيئة تنفيذية في الدولة تتوافر فيها الضمانات للصحة العامة والمواطنين أنفسهم .

ومن السليم في جميع الأنظمة الدستورية أن الهبة التشريعية لا ترضى نفسها أن تتدخل فيما هو من خصائص السلطة التنفيذية ، وبوجه خاص فيما يمس أشخاص للمواطنين الذين تعينهم الوزارة تحت مسئوليتها ، وذلك فكل ما يمكن أن تسأل عنه الوزارة .
ألم البرلمان هو :

(أولاً) أن يكون تعيين هؤلاء الموظفين متفقاً مع القوانين والأوامر .

(ثانياً) حسن سير العمل الذى يقوم به هؤلاء الموظفون مما يؤخذ منه أن الحكومة لم تسيء استعمال حقها في شئون الموظفين . أما التصرّح لأشخاص للتوظيف وطرح أساليب أمام البرلمان في صدد تعييناتهم وترقياتهم ، فلا يسمح به أى تقليد دستورى في أى بلد من البلاد ، لأن ذلك — فضلاً عما فيه من مأسا ببدأ فصل السلطات — فإن فيه تعرضاً أيضاً للموظفين يؤدى حتا إلى الإخلال بسلطتهم أمام مذهبهم ، وإلى الإخلال من كرامة الوظيفة أمام الجمهور ، خصوصاً أن من بين هؤلاء الموظفين رؤساء مصالح وكبار رجال القضاء والإدارة وغيرهم .

وما من شك في أن تعاليدنا الدستورية في مصر لا تختلف عن غيرها في هذا الصدد ، فقد وجه سؤال برلمانى في عهد وزارة النفور له الزعيم الخالد الذكر سعد زغلول باشا للاستفسار عن أسباب وظروف تعيين أحد حضرات النواب وكيلًا لحافظة مصر ، فكان الجواب على هذا السؤال حاسماً وإلى حضراتكم نصه :

مضبطة مجلس النواب في ٥ ابريل سنة ١٩٢٤

« الجواب على هذا السؤال هو أن المادة ٤٤ من الدستور تقضى بأن الملك يرتب « للمصالح العامة ويولى ويمزل للموظفين على الوجه المبين بالقوانين » ونصت المادة ٤٨ على أن : « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » — فيستنتج من ذلك أن حق تعيين الموظفين هو للحكومة وحدها وهى ليست ملزمة بأن تبين أسباب اختيارها لأى كان مادامت لم تخالف نصاً من النصوص القائمة ، وإذن فالسؤال في غير محله » .

« محمود وهبه القاضى بك — لى استيضاح . ألا يرى دوة الوزير أن الجواب الذى أجاب به الآن من أن الحكومة لم تكن مسئولة عن بيان تصرفاتها لأحد يتناقض مع رقابة مجلس النواب ؟ »

وزير الداخلية بالنيابة — لم أقل إن الحكومة لم تكن مسئولة ، ولكنى قلت إن حق تعيين الموظفين هو للحكومة وحدها وأنها ليست ملزمة بتبيان أسباب تعيينها مادامت لم تخالف نصاً من القوانين . والدستور يقضى بأن من حق الملك تعيين الموظفين وهو يعطى هذا الحق لوزرائه مادام هذا التصيين في دائرة القانون . والقانون لم يمس ، وإذا كان قد حصل شيء من ذلك لما على القائل به إلا أن يبينه — انتهى الجواب .

فذلك هو حكم القانون والدستور ، بإحضرات النواب المحترمين ، منذ أن كلف في مصر دستور .

ومع ذلك فلنا ، سداً لكل منفذ ، ودفعاً لكل مأخذ ، قدم إلى حضراتكم طوابعاً واختياراً إحصاء بالاستثناءات التى حصلت في عهد الوزارة الحالية وفى غيرها من الجهود السابقة عليها لتبينوا أن الوزارة لم تسيء استعمال حقها كما أساء غيرها .

لنشد أن تولت الوزارة التحملية الحكم في مايو سنة ١٩٣٦ إلى يومنا هذا بلغ عدد الحالات التى تقدمت بها اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء وصدرت بها قرارات تبين أو ترقية أو علاوة أو تسوية حالة الموظفين — بلغ ذلك كله ٢٣٧ حالة .

والىكم ياتها :

تعيينات ٣٥

ترقيات ٤٨ (منها ٢ صدر بهما قرار مجلس الوزراء في عهد وزارة دولة ماهر باشا) .

علاوات ٥٢ (منها ٩ صدر بها قرار مجلس الوزراء في عهد وزارة دولة ماهر باشا) .

كبار الموظفين ١٣ كوكلاء الوزارات ومديرى العموم الخ .

أعضاء بشتات ٣٨

تسوية حالة ٢٤

مفصولون سياسيون ١٥

موظف السراى

كبار أسئلة الجامعة

وكل ما يمكن اعتباره استثناء من بين هذه الحالات — ولو أنه استثناء قانونى — هو الترقيات والملاوات ، ومن هذه الترقيات اثنتا عشرة حالة كل ما تقرر فيها هو جسد الترقية فطية بدلاً من اسمية . وهذه حالات لا يحدث بها ، فلذا ما استبعدت أصبح عدد الترقيات ٣٦ حالة . وأما الملاوات فبعد استبعاد ما أجرته وزارة دولة على معاش باشا أصبح ١٣ ، وهذه الترقيات والملاوات — على قلتها — قد اقتضتها مصلحة العمل ، وهى حالات عادة في كل عهد يقرها مجلس الوزراء لرفع مظلة أو تحقيق مكافأة أو تسوية حالة . وإذا كان على الوزراء ماخذ في هذا الصدد فهو أنها لم تحقق الإصاف لجميع من وقت عليهم الظلم في الجهود السابقة ، وما أكثر ما هم ، فلم يزد الذين أصفهم بترقيات أو علاوات استثنائية على التهمة والسبب ، هذا فضلاً عن بعض النصوص اليسيين ومن سويت حالتهم ولم يتجاوز عددهم الأربعين ، ولا يزال هناك عدد كبير من الموظفين الذين غبنوا لأسباب سياسية ولم يرفع الظلم عنهم حتى الآن .

هذا ما تم في عهد الوزارة الحالية خلال ثمانية عشر شهراً . ولكن نين عملنا بالمقارنة بصل غيرنا فإننا نعرض على حضراتكم إحصاء عن الحالات التي تقدمت بها اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء في عهود الوزارات السابقة . ويجب أن يلاحظ هنا أن هناك فرقاً بين استثناء واستثناء ، فقد كانت الاستثناءات في العهد الذى عطل فيه الدستور أو استبدل به غيره ترمى كلها أو جلها إلى مكافأة الموظفين الذين استقدموا لهم الحريات والتكامل بالأرباء بينما كانت الاستثناءات في عهد الدستور لرفع الظلم عن بعض من أبت نفوسهم ووطنيتهم أن يكونوا أداة مسخرة للظلم والاستبداد .

(تصفيق) .

ففي عهد صاحب الدولة صدق باشا بلغ عدد الحالات التي تقدمت بها اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء وصدرت بها قرارات استثنائية ١٧٧٧ حالة . ولو اقتصر الأمر على ذلك لكان بعض الشيء ، ولكن صدق باشا لم يكن يرضى أو يرضى أهوانه أن يلجأ إلى السبيل القانونى المألوف وهو سبيل اللجنة المالية ومجلس الوزراء ، بل خرج على كل مأوف وعلى القانون نفسه فاستصدر قراراً من مجلس الوزراء بتحويله هو وحده باعتباره وزيراً للدخالية الحق في منح علاوات أو ترقيات استثنائية لموظفي الدخالية وذلك تمهيداً للحصول على ٦٧٪ في الانتخابات ومكافأة لكل من بذل الحمة في هذه المهمة ! (تصفيق حاد) وهو قرار باطل قانوناً لأن مجلس الوزراء لا يملك أن يتنازل بقرار منه عن سلطة خولها إياه القانون باعتباره مجلساً تتوافر فيه جميع الضمانات المطلوبة وقد بلغ عدد الموظفين الذين تناولوا تقيات وعلاوات استثنائية بأمر صدق باشا وحده دون الرجوع إلى اللجنة المالية ومجلس الوزراء ٩٨٨ موظفاً .

تلك هى الاستثناءات التي أقلد ما يقال فيها إنها لا تصرف أولئك الذين اشتركوا فيها ووافقوا على هذا الإجراء الذى لا يتفق مع القانون ولا مع للصحة العامة . ومع ذلك بأتى الآن بعض مؤيديهم لبسأولنا عن قرارات اتخذها مجلس الوزراء في العهد الحالي في حدود الحق والقانون !!

ولا يفوتنى هنا أن أشير إلى أن اللجنة المالية للوزارة لم توافق صدق باشا على هذا الإجراء ، كأن مرأية للبرازية قد سجلت اعتراضها على هذا التصرف وقالت إن واجب الإخلاص يدفعها إلى تمت النظر إلى ما سيكون لاقترحات الدخالية من الأثر في نسبة الموظفين الآخرين وما في ذلك من إضلاف لمركز اللجنة المالية ، وأثارت البحث حول دستورية هذا التصرف فنه — ولكن صدق باشا لم يبا بهىء من هنا .

وقد يكون من اللقيد في هذا الصدد أن أتو على حضراتكم تأشيرة سعادة وكيل المالية حينذاك — وهو المنفوخ له الفلكس بك — عن نتيجة عرضه الأمر على دولة صدق باشا :

« توجهت إلى أدفينا وعرضت هذا الموضوع على دولة الوزير . وبعد أن أخذ علماً بملاحظات مراقبى المستخدمين والميزانية والمطلع على رأى خيرة مرزاً بك رأى دولة أن مثل هذا الموضوع لا يجب أن يقتصر في مجته على الناحية المالية البحتة بل يجب تقدير ظروفه الخاصة والأحوال التي من أجلها تقدمت به وزارة الدخالية إلى اللجنة المالية وهى في قيتها أكثر بكثير من قيمة الاعتبارات المالية المجردة ولذلك يرى دولة أن تكسب المذكورة من اللجنة المالية لرفضها على مجلس الوزراء وأن يترك للمجلس أمر البت في الموضوع على أن يشار في مذكرة اللجنة إلى الظروف الاستثنائية التي تتطلب مثل هذا الإجراء الاستثنائى . »

من ذلك ترون أن دولة صدق بلشا لم يتم وزناً لاعتراض الرجال القنئين في وزارة المالية فاضطر إلى أن يذكر السبب الحقيقي لهذا الإجراء الشاذ في نفس الملف وهو أن الناحية المالية وحدها لا تكفي لتبرير تصرفه !
وحسب هذا اعتقاداً إذا احتاج الأمر إلى اعتراف .

وقصارى القول أن هناك ١٣٧٥ استثناء في عهد صدق بلشا وأن حوالي نصفها صدر بأمر من صدق بلشا باعتباره مجلساً للوزراء مكوناً من شخص واحد !
وأما في عهد صاحب البوثة محمد بلشا محمود فقد بلغ عدد الاستثناءات ٢١٠ خلال خمسة عشر شهراً .

ولعل أبرز مثال على الشذوذ في الاستثناءات في عهد دولته هو أن مأموراً للضبط كان قد استقال في سنة ١٩٢٠ وكان مرتبه ٢٠ جنياً شهرياً ، ورأت وزارة صاحب البوثة محمد محمود بلشا إعادته للخدمة فقرر مجلس الوزراء في فبراير سنة ١٩٢٩ تعيينه في الدرجة الثالثة بماحية شهرية قدرها ٧٥ جنياً . وذكر المجلس تبريراً لذلك أن حضرته استقال في فبراير سنة ١٩٢٠ ، ثم اقتضى القروض الآتية ، فقال إنه لو كان على في وظيفته لوضع في تعديل للدرجات بالدرجة الخامسة من تاريخ شغله تلك الوظيفة ، وأنه لو بقي إلى سنة ١٩٢١ لجاز ترقية إلى الدرجة الرابعة ، ثم لو أنه بقي إلى سنة ١٩٢٥ لجازت ترقية إلى الدرجة الثالثة أى بعد مرور أربع سنوات . وبناء على ذلك عين حضرته في الدرجة الثالثة فوراً !

ولم يكتف مجلس الوزراء بهذا التخرج الذي لم يكن إلا فرضاً على فرض بل زاد على ذلك أن احتسب له أقضية ٤ سنوات في الدرجة الثالثة . وفي ١٠ يونيو سنة ١٩٢٩ (أى بعد أربعة شهور من هذا القرار) رقي بناء على هذا الاحتساب الفرض إلى الدرجة الثانية ورفع مرتبه إلى ٩٨٠ جنياً سنوياً أى حوالي ٨٢ جنياً شهرياً بعد أن كان عشرين جنياً .

وفي جارة مختصرة فإن حضرة الموظف الذى كان مأموراً بضبط في درجة توازى الدرجة السادسة الآن رقاء حضرة صاحب البوثة محمد محمود بلشا بقرار واحد إلى الخامسة فالرابعة فالثالثة بماحية ٩٠٠ جنيه ولم يمس على هذا القرار سوى أربعة شهور حتى رقي هذا الموظف السيد إلى الدرجة الثانية بماحية ٩٨٠ جنياً .

وإنى يحضر النواب جرياً على خطي في عدم التعرض لأشخاص للموظفين لا أرى عملاً لذكر اسم هذا الموظف ، وحسب أن أقول إن حضرة النائب المحترم الأستاذ دسوقي أبانته أحد السائلين ، هو الشخص الوحيد في هذا الوجود الذى يعرف بهذا الموظف أكثر من غيره !
(تصفيق حاد متواصل وضحك) .

وأخيراً لما يدل على أن استعمال هذا الحق لا علاقة له بالهزيمة هنا هو أن الوزارات الحاوية نفسها كانت ترى ضرورة الالتجاء إلى حق الاستثناء باختياره حقاً قانونياً ونظائلياً لمجلس الوزراء . فمن ذلك أن وزارة حضرة صاحب البوثة على ما هو بلشا تقدمت إلى مجلس الوزراء في خلال ثلاثة شهور وبضعة أيام بمائة وواحد حالة من الحالات الاستثنائية .

ووزارة المغفور له على بلشا الثانية قررت ٦١ حالة استثنائية في ثلاثة شهور . ووزارة نعيم بلشا قررت ٢٢٩ حالة في ١٤ شهراً ووزارة عبد الفتاح يحيى بلشا قررت ١٨٥ حالة في ١٣ شهراً ، ولكن وزارة من هذه الوزارات لم ترتكب ما ارتكبه وزارة صدق بلشا من إغفال اللجنة المالية ومجلس الوزراء . ولا تعرض هنا لاختيار الأشخاص ، مما قد تطون عنه الشيء الكثير ، ولا يصح أن يكون محل مناقشة في البرلمان كما يفت .
حضرات النواب المحترمين :

تبينون مما تقدم أن تلك الضجة الجوفاء التي أثيرت حول الاستثناءات في هذا العهد ، إنما هي في الواقع زوينة في فنيجان ، وأن الوزارة الحاوية التي تحت الأغلبية الساحقة في البلاد والتي لها من الأصابع أضعاف أضعاف ما لغيرها ، والتي كان عليها بد أن تنبؤت بالحكم أن تزد الحقوق إلى أهلها وترجع الظلم عن كواهل أولئك الذين غبنوا والذين انبطهوا من الموظفين والأهلين . — هذه الوزارة إذا كانت قد قصرت في شيء فهو أنها لم تصيب إلا العدد اليسير . فبلغ عدد الحالات التي تقدمت بها إلى مجلس الوزراء ٢٣٧ حالة ، وقد بينا ما يمكن أن يعتبر منها استثناء وهو أقل ما يكون . لكننا إذا افترضنا أن هذه الحالات جميعها استثنائية

(بما فيها موظفو البعثات وتسوية الحالات وإنعاده بعض المتصولين السياسيين إلخ) ، وقارنا هذا العدد بالاستثناءات التي تمت في عهد الوزارات الأخرى وجدنا أن نسبة الاستثناءات في عهد الوزارة الحالية هي أقل نسبة بين الوزارات حتى الحايطة منها — مع أنها وزارة أغلبية ساحقة وتولت الحكم بعد مظالم ساحقة .

ولم حضراتكم النسبة العديدة للاستثناءات في الوزارات المختلفة للقياس إلى المدة التي قضتها في الحكم — وهي بحسب الترتيب كالآتي :

الوزارة	عدد القرارات	مدة الحكم بالشهر	النسبة المئوية
حضرة صاحب الدولة صدق باشا	١٢٧٥	٣٩	٣٩
« علي ناصر باشا	١٠١	٣٦	٣٠
« عدلي باشا	٦١	٣	٣٠
« نسيم باشا	٢٢٩	١٤ ١/٢	١٦
« محمد محمود باشا	٢١٠	١٥	١٤
« عبدالفتاح يحيى باشا	١٨٥	١٣	١٤
« النحاس باشا (الحالية) ..	٢٣٧	١٨ إلى اليوم	١٢

(تصديق)

هذه هي النسبة العديدة لكل وزارة من الوزارات ، حزية كانت أو محايدة ، ومنها ترون أن أقل نسبة في الاستثناءات هي التي حدثت في عهد وزارة النحاس باشا ، مع أنه لو قيس الأمور بمقتباسها الحقيقي — أي بمقتباس الأغلبية والمظالم — لوجب أن تكون النسبة أضعاف ما للوزارات الأخرى مجتمعة ، ذلك عن النسبة العديدة ، أما النسبة النوعية فكان الشرف والرقم القياسي فيها لوزارة صاحب الدولة صدق باشا الذي بز الأوائل والأواخر ، لا في العدد لحسب ، بل في الاستثناء عن لجنة المالية ومجلس الوزراء ، وحصر السلطة في يده . وعلى وزارة صدق باشا وزارة صاحب الدولة محمد محمود باشا ، فإنها أول وزارة أثبتت سعة الإكثار من الاستثناءات في سبيل توطيد نظام حكمها القائم على تعطيل الدستور ، فكان عدد الاستثناءات التي مرت عن طريق اللجنة المالية ٢١٠ في خمسة عشر شهراً كما قلنا ، بينما كان عدد الاستثناءات في الوزارة الحالية الأولى التي سبقتها سنة ١٩٢٨ هو ستة استثناءات فقط خلال مدة حكمها وهي حوالي أربعة شهور .

وعندي أن هذه المقارنة بليغة في دلالاتها ، لأنها تدل على أن الوزارة الحالية لم تلتجأ إلى القرارات الاستثنائية إلا بعد ما وقت المظالم في الهودج الدستورية ولم تجد بداً من معالجتها بالانتصاف للظالمين والمقهورين .

أما الكلام عن الأقارب والأصهار ، فلو أتت سمعت نفسي بأن أتمرض لأشخاص الموظفين في هذا المجلس الموقر — وهو أمر غير مسموح به كما بينت — لرأيت أن هذه الدعوى لا تهل زيفاً عن غيرها ، وأن أقل نسبة فيمن عينوا أو أنصفوا منهم بقرارات من مجلس الوزراء هي تلك التي وقت في عهد الوزارة الحالية .

ذلك رد الحكومة على هذه الأسئلة الخاصة بالموظفين وتعييناتهم وترقياتهم ، فكل سؤال يوجه إليها بعد اليوم سوف لا يجد منها جواباً غير هذا الجواب .

يا حضرات النواب المحترمين :

إذا كان لهذه الأسئلة فخل فإنها تحت أعيننا إلى أننا ما زلنا مقصرون كل المقصر في حق أولئك الذين ظلموا سياسياً .

ولذلك يدري أن أعلن باسم الحكومة أن الوزارة قد قررت منذ اليوم أن تسترجع حقها وتستعمل كامل سلطاتها في إنصاف

البقية الباقية من المتصولين السياسيين ، حتى لا تهرط ظلماً وقع ، وتسوى بينهم وبين من انتفع .

(تصديق لجلسة متواصلة وهاتف)

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم دسوقي أبانته — أريد أن أرد على إجابة حضرة صاحب المعالي وزير المالية .

الرئيس — الرد لا يكون إلا من مقدم السؤال . ولم يأت بعد دور السؤال للمقدم منك . وإذا كان معالي الوزير — عندما يأتي دور هذا السؤال — يرى الاكتفاء بالإجابة على إجابته التي ألفتها الآلية ردّاً على السؤال رقم ١٠ ، كان من حق كل عضو قدم سؤالاً في هذا الموضوع أن يرد أو يستوضح .

حضرة النائب المحترم الأستاذ السيد سليم — أكتفي بإجابة حضرة صاحب المعالي وزير المالية وأشكره .

تلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم دسوقي أبانته ، ونصه :
« ما أسماء الموظفين وللتخدمين الذين شغلوا وظائف حكومية ابتداء من مايو سنة ١٩٣٦ حتى الآن أيما كان نوعها وليست لديهم للوظائف التي تص عليها القوانين والقوانين كشرط أساسى لتوظيف بالحكومة ، وما مرتب كل منهم ؟ »

وما أسماء الموظفين الذين عيّنوا أو رُقوا بطريق الاستثناء ابتداء من شهر مايو سنة ١٩٣٦ حتى الآن وما مقدار ما تحملته الخزنة من الأعباء المالية بسبب ذلك في الحالتين ؟ »

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧

حضرة صاحب المعالي وزير المالية (بالنيابة عن صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء) — أحيل حضرة النائب المحترم على إجابتي عن السؤال رقم ١٠ .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم دسوقي أبانته — لقد عرض في الوزير تصريحاً غير كريم ، ولكنني أمر بتصريحه من الكرام ، وأرجو الكلام في هذا الموضوع إلى الوقت المناسب ، وعند ما يحين هذا الوقت سوف أرد عليه ردّاً فيه الإقناع والإطمان .

ولقد رمانا معالي الوزير بالرغبة في التشوير والتشجيع ، وما أردنا علم الله تحسراً ولا تشجيعاً ، غير أنه يوجه إلينا أشد اللوم بدلا من أن يشكرنا لأننا سكتنا عن الحكومة طويلا .

(خفية) .

الرئيس — أرجو المحافظة على النظام . إن المجلس قد استمع إلى أقوال حضرة صاحب المعالي وزير المالية بإضافات ، فالإضافات يقضي بالانصاف إلى ما يقوله حضرة النائب ردّاً عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم دسوقي أبانته — لقد سكتا طويلا عن أعمال الحكومة لأن الواجب الوطني كان يقضي بذلك حتى تتمكن الوزارة وهي في أول عهدها من أن ترى أخطائها بنفسها فتصالحها . ولكن لما وجدنا أنها لم تعمل على إصلاح هذه الأخطاء الجسيمة ، أردنا أن نلقى عليها هذه الأسئلة التي أركبتها ؛ وللناهي لا يمكن إصلاحه . وإنني أقوم جيداً بأن الأسئلة والاستجابات إنما تلقى في هذا المجلس تقوم الأداة الحكومية في العهد الحاضر ، ولست أزيد سوى الإصلاح ، أما أن تسأل المعارضة — أو بعبارة أوضح أن نوزع الحكومة إلى أحد أنصارها — عن الناهي وتحمل عن أخطائها السابقة ، فليس في هذا إصلاح بل هذا هو التشجيع والتشوير بل هو للهاجرة ببينها .

(خفية) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ السيد سليم — ليس هذا ردّاً على الإجابة بل هو تطبيق .

الرئيس — إن معالي وزير المالية تعرض في إجابته إلى أشخاص بذاتهم ولادة ٢٩ من الأشعة تحيز الرد على كلام يتعلق بشخص طالب الكلام ، لهذا السبب سمحت لحضرة مقدم السؤال بالكلام .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم دسوقي أبانته — وعلى كل حال فلن إجابة وزير المالية تطلب تمحيصاً وعملاً طويلا ، وسيكون هذا التمحيص والبحث عندما أقدم استجواباً في هذا الموضوع ، وعند ذلك تلح القمرة لكل من صاحبي الدعوة لإسماعيل صدقي باشا

ومحمد محمود باشا أن يجيبا عما نسب إليهما . وسوف يتبين أن أحدا منهما لم يمين في وظائف الحكومة ألقاً من عائلة واحدة ، وإن اتحداً كجماً أن تذكروا إلى أن حضرة صاحب البشارة محمد محمود باشا لم يمين أحداً من عائلته أو يملأه أى معاملة استثنائية .

(تصفيق من اليسار) .

(في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

حق تعيين الموظفين للحكومة وحدها وهي ليست ملزمة بأن تبين أسباب اختيارها لأى كان ما دامت لم تخالف نصوص

القوانين القائمة .

على السؤال الوجه إلى حضرة صاحب القام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام وقصه :
« كم عدد من فصلتهم الوزارة الحالية من الموظفين والمستخدمين والعمال وما أمثؤهم ، وما الأسباب التي فصلوا من أجلها ؟

وما عدد وأسماء من عيّنهم الوزارة الحالية من الموظفين والمستخدمين والعمال ؟ وهل منهم من حل محل هؤلاء المفصولين ؟ »

حضرة صاحب القام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — « في جلسة مجلس النواب الرابعة ليلور الانقضاء غير العادى يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ تناول وزير المالية في إجابة مفصلة عن سؤال وجه إليه في أمر الموظفين بأن تبين الموظفين وترقيتهم هو من خصائص السلطة التنفيذية وأنت كل ما يطلب إليها في هذا الصدد هو أن تعمل في حدود القوانين واللوائح . فإذا ما راعت ذلك لم يكن هناك أى مأخذ عليها .

وذكر أن من السلم به في جميع الأنظمة الدستورية أن الهيئة التشريعية لا ترضى لنفسها أن تتدخل فيما هو من محض خصائص السلطة التنفيذية وبوجه خاص فيما يخص أشخاص الموظفين الذين تبينهم الوزارة تحت مسؤوليتها . وأن التعرض لأشخاص الموظفين وطرح أسمائهم أمام البرلمان في صدد تعييناتهم وترقياتهم لا يسمح به أى تهديد دستوري في أى بلد من البلاد .

وقرر في هذا الصدد على سبيل الاستبعاد أن هذا التقليد الدستوري قد تقرر في مصر من أوائل عهد الحياة الدستورية ، فقد ورد في مضبطة مجلس النواب في ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ عن الإجابة عن سؤال برلمانى وجه في عهد وزارة النور بعد زغلول باشا للاستغناء عن أسباب وظروف تعيين أحد حضرات النواب وكلا لمحافظة مصر — حيث أشير في هذه الإجابة إلى المادة ٤٤ من الدستور التي تقضى بأن الملك يرتب المصالح العامة ، ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين ، والمادة ٤٨ من الدستور التي تصح على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وأنه يستنتج من ذلك أن حق تبين الموظفين هو للحكومة وحدها وهي ليست ملزمة بأن تبين أسباب اختيارها لأى كان ما دامت لم تخالف نصاً من النصوص القائمة ، وإن شاء السؤال في غير محله .

هذه هي القواعد التي تكرر تقريرها أمام البرلمان والتي وافق عليها في مختلف أدوار انعقادها — وهي ما تتمسك به الحكومة احتراماً لمبدأ فصل السلطات وتوطيداً لتقاليد الدستورية . ولا ريب في أن سؤال حضرة النائب المحترم لا يبدو أن يكون تعميماً للنقطة في أسباب فصل الموظفين وتعيينهم وهذا من غير شبهة يناهض مبدأ فصل السلطات ويعد تدخلاً فيما هو من خصائص السلطة التنفيذية وأن الحكومة لم تتجاوز في تصرفاتها في شؤون الموظفين حقوقها في حدود القوانين المعمول بها فهي قد فصلت من الخدمة بعض الموظفين عن قضاة المصلحة العامة أن تفصلهم من خدمتها ، وكان هذا التصرف في حدود القانون ، وهي قد أعادت إلى الخدمة بعض الموظفين عن قضاة المصلحة العامة أن تعيدهم إلى الخدمة وكان هذا التصرف في حدود القانون أيضاً .

(تصفيق حاد) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أرحب بتسجيل هذه الإجابة لأنها أثبتت أن حضرة صاحب القام الرفيع محمد محمود باشا زعيم المعارضة للوزارة الوفدية بالأمر ، والذي كان يترش على مثل هذه الإجابة ، يأتي اليوم فيقرر أنه موافق على إجابة وزير المالية السابق ...

(نحيبة) .

وإذا كان حضرة صاحب المقام الرفيع يرى ما رآه سعادة مكرم عيد باشا وزير المالية السابق من أن التقاليد الدستورية تمنع من ذكر الأسماء ، فالواجب بحكم ذكر العدد ، لآتي طلبت في سؤالى ذكر الأسماء والعدد ، ولا زلت مصمما على بيان عدد من عين ومن فصل . (في ٢ مايو سنة ١٩٣٨) .

ليس في تشريع أية أمة من أمم الأرض ما يقول بأن رجال البوليس غير قابلين للعزل لأن ذلك يتناقض مع المسؤولية الوزارية .

حضرة الشيخ المحترم أحمد أبو الفضل اتحدى —

بجلس الشيوخ

ثالثاً — اقتراح بمشروع قانون (٧)

الرئيس — لقد حددت اللائحة الداخلية الطريق الذى يأخذه كل اقتراح بمشروع قانون .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو أن يؤجل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أبو الفضل تقديم هذا الاقتراح .

حضرة صاحب المقام الرفيع على علمه باشا (رئيس مجلس الوزراء) — نريد أن نسمع ما يتضمنه هذا الاقتراح بمشروع قانون .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل — ملخص هذا الاقتراح هو عدم قابلية رجال الأمن العام للعزل .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — من غير تعديد الوظائف !

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل — أطلب أن يسرى ذلك على ضباط البوليس على اختلاف رتبهم ومعاونى

الإدارة ومأمورى للراكرز ووكلاء الدريات والدبرين والمحافظين والفتشين .

حضرة صاحب المال محمد على علوه باشا (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) —

ولا أطيل القول ، وإنما أقول إن حضرة الشيخ المحترم المستجوب طلب أن يكون رجال البوليس غير قابلين للعزل . فأرجو أن يطلعنى على تصريح فى أية أمة من أمم الأرض يقول بأن رجال البوليس غير قابلين للعزل ، مع بقاء المسؤولية الوزارية .

على أنه لأن لم يمكن تحقيق نظرية جيل القضاء غير قابلين للعزل فى القضاء الابتدائين . ونحن نرى أن هؤلاء القضاة غير قابلين للعزل . وكذلك المدرسين . أما هذه « المودة » الجديدة ، هذه « المودة » التى تنص بأن يكون رجال البوليس غير قابلين للعزل . فالأحوال الإدارية فى بلاد الشام كله لا يمكن أن تسمح بتحقيقها ! والحال لا يسمح بالقول بأكثر من هذا .

(فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠) .

(١) قدم هذا الاقتراح أثناء النظر فى استجوابين عن حالة الأمن العام ومطالبة ضباط البوليس فى إحالتهم للعاش ومطالبة رجال القضاء .

مادة ٤٥ - « الملك يعلن الأحكام العرفية . ويجب أن يعرض إعلان الأحكام فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها »
« أو إلغائها . فإذا وقع ذلك الاعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على »
« وجه السرعة » .

الملك يربط الصالح العمومية ويمنع جميع الوظائف العسكرية والعسكريين ويمنح الرتب وجميع عناوين الشرف وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيف العقوبة وإعلان الأحكام العرفية وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين .

(تراجع المناقشة على هذا البند في المادة ٤٤ في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ١٣ - الملك يربط الصالح العامة ويمنع جميع الوظائف المدنية والعسكريين ويمنح ألقاب الشرف والرتب والنياشين . وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيف العقوبة وحق إعلان الأحكام العرفية . كل ذلك على الوجه المبين بالقوانين .
على أن إعلان الأحكام العرفية يجب عرضه فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغائها فإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان ليجتمع في مدى الثلاثة الأيام التالية للإعلان ويكون الاجتماع صحيحاً أيأ كان عدد الحاضرين .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

المادة ٤٥ - إن ميعاد الثلاثة الأيام المحدد لاجتماع البرلمان بعد إعلان الأحكام العرفية قد يكون في بعض الحالات قصيراً جداً بحيث يصغر مراعاته قد يقع هذا الميعاد في الظروف العادية في أيام أعياد رسمية تمنع من دعوة البرلمان في الميعاد الضيق المحدد . وقد يرجع إعلان الأحكام العرفية إلى خطورة الحالة البولية أو احتمال نشوب حرب مثلاً وهي ظروف قد تجعل انعقاد البرلمان في الميعاد المحدد عملاً غير ممكن أو غير مرغوب فيه . فيظهر إذن أن الاكتفاء بالنص على وجوب دعوة البرلمان على وجه السرعة فيه الضمان الكافي .
هذا وأن القسم الأخير من المادة ينص على أن الدلاوة في إعلان الأحكام العرفية تكون صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين . ولا زى ما هو المبرر لإقرار هذا الاستثناء الخطر للقاعدة الأصلية التي بمعد الأغلبية التي يجب توفرها لتكون مدلولات البرلمان صحيحة (تراجع المادة ٩٩ جديدة) وهذا الاستثناء قد يؤدي إلى نتائج تختلف كل الاختلاف عن الفرض الذي يرى إليه واضعو المشروع .

كل ما يقال في المجلسين يكون صدها مردداً بين الشعب والصري بأجمعه أثناء الأحكام العرفية . وتكون كذلك حرية الصحافة مكفولة .

(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥) .

(في ٢ أكتوبر و ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

(في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩) في المادة ١٥ .

يطبق قانون العقوبات على ما ينشر في الصحف ، ولو كان الرقيب أثناء قيام الأحكام العرفية أجاز نشره . لأنه لا يملك تعطيل أحكام قانون العقوبات .

تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥ .

(في ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

مجلس النواب
(دور الانعقاد
غير العادي)
مجلس الشيوخ
(دور الانعقاد
غير العادي)

مجلس النواب
(دور الانعقاد
غير العادي)

مرسوم الأحكام العرفية يرض على المجلسين ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها ولا يكتفى بإبلاغ للرسم

إلى البرلمان .

تقرير لجنة الأحكام العرفية

مجلس النواب
(نورالوفقار
غير العادي)

ثانياً — عرضت اللجنة للموضوع من حيث الشكل فرأت أن الحكومة قد حرصت على المحافظة على المادة ٤٥ من الدستور التي تنظم إصدار الأحكام العرفية ؛ فبعد أن أعلنتها دعت البرلمان إلى اجتماع غير عادي .

ولقد لوحظ أن مرسوم الدعوة أشار إلى إبلاغ مرسوم الأحكام العرفية إلى البرلمان ، ولكن المجلس قرر إحالة على لجنة خاصة لفحصه ؛ ولم يكتف بتسجيل هذا الإبلاغ .

وتسجيل اللجنة ارتياحها إلى أن الحكومة لم تنازع في إحالة على لجنة خاصة لفحصه وتقديم تقرير عنه ؛ كما أنها صرحت أمام اللجنة بأنها كانت تستند في عبارة « إبلاغ » إلى رأى قسوى . ولكنها بصرف النظر عن هذا رأى قدمت للرسم للبرلمان بمجلسيه ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق —

أما النقطة الثالثة التي عرضت لها اللجنة — وهذه مسألة في غاية الخطورة فهي تتعلق بنص المرسوم الخاص بدعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي — فقد جاء في هذا المرسوم أن البرلمان مدعو لاجتماع غير عادي « لإبلاغه » للرسم الخاص بالأحكام العرفية (ضجة) لا تضبوا . إذا كانت الحكومة تصرح في هذا المجلس أنه إذا قرّر أحد المجلسين إلغاء مرسوم الأحكام العرفية فإنه يسقط ، امتنعت عن الكلام في هذه النقطة ، لأن هذا هو حكم الدستور .

(ضجة) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — هذا هو ما تقضى به المادة ٤٥ من الدستور . فالأمر لا يحتاج إلى تصريح من جانب الحكومة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباظة — إذا قرّر أحد المجلسين إنشاء الرسوم سقط دون شك ، لأن البرلمان لا حد لسلطانه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لقد ارتكبت الحكومة فيما يتعلق بهذه القطة خطأ لا مفر من أن يقف عليه المجلس . ذلك أنها أدلت أمام لجنة الأحكام العرفية بمجلس النواب بتصريحات معينة بينا أدلت أمام لجنة مجلس الشيوخ بتصريحات أخرى تناقض تماماً ما قيل أمام لجنة مجلس النواب . لذلك كتبت هذه اللجنة إلى الحكومة كتاباً توجه نظرها إلى أوجه التناقض ، وللأسف لم تشر اللجنة في تقريرها إلى الكتاب الذي يثبت به إلى الحكومة ، على أهميته . وقد حدث بعد ذلك أن حضر إلى اللجنة معالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادي وزير الدولة للشؤون البرلمانية واستطاع بلباقة وحسن تمييزه ، بما صرّفه جميعاً ، أن يبدل بصرع ، هو في ظاهره تأكيد لما ذكره أمام اللجنة في كلامه الأول ، ولكن إذا فحصناه بين اللعقن ، وجدناه تصحيحاً فيه مهارة كبيرة ، نخرج منه بأن ما قيل في لجنة مجلس الشيوخ ، مطابق تماماً للتصريحات التي أدلى بها أمام لجنة مجلس النواب ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا — أين مصلحة مجلس النواب في هذا ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أرجو ألاقاطني حضرة النائب المحترم . إنني أقصد بقولي هذا أن النزاع كان على مسألة لها أهمية قصوى ، ذلك لأن التفسير الذي لجأت إليه الحكومة أمام لجنة مجلس الشيوخ ، والذي أرى أن الحكومة لا زالت تصر عليه ، يحمل معنى التمسك بنظرية تعتبر أن فيها مسألاً كبيراً بسيادة الدولة .

(مقاطعة) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز مشرق — يجب أن يكون كلام حضرة النائب المحترم في حدود طلب استمرار الأحكام العرفية أو إلغائها . حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن للادة ٤٥ من الدستور ، بإحضرات النواب المحترمين ، قضت أن البرلمان هو صاحب الرأي الأخير في تقرير استمرار الأحكام العرفية أو إلغائها . فإذا كانت الحكومة هي صاحبة الرأي الأول في إعلان الأحكام العرفية ، في غيبة البرلمان أو في غيابه ، فلن البرلمان له الكلمة الأخيرة في استمرار هذه الأحكام أو عدم استمرارها .

وإن أخطو على حضراتكم نص للادة ٤٥ من الدستور : « الملك يعلن الأحكام العرفية . ويجب أن يرضى إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقدر استمرارها أو إلغائها . فإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة » . أما فيما يختص بوجه السرعة ، فلنني أثرك الحكم لضائكم لتفروا ما إذا كان البرلمان قد دعى للاجتماع على وجه السرعة أم لا . وإذا كنتم تسألون بأن البرلمان قد دعى على وجه السرعة فلنني أسألكم كيف يكون وجه البطء إذن ؟

(نخبه) .

حضرات النواب المحترمين :

سألت معالي الوزير المختص في لجنة الأحكام العرفية : ماذا تكون الحال إذا ما قرر مجلس النواب أو مجلس الشيوخ عدم الموافقة على مرسوم إعلان الأحكام العرفية ؟ هل يتخذ الحكومة بالادة ٤٥ من الدستور أم تتركها في ظلام من الأمر نوحس خيفة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة في هذا الشأن ، بعد أن استخضمت كلمة « إبلاغ » في مرسوم الدعوة ، فضلاً عما ذكره روضة رئيس مجلس الوزراء في بيانه من أنه طلب إليه أن يعلن الأحكام العرفية فأعلنها (نخبه) .

سألت معالي الوزير هذا السؤال ، وقلت له إننا نريد عليه جواباً صريحاً لا إيهام فيه ، فكان جوابه : « في الحالة التي أشرتم إليها بأخذ الدستور حكمه » قتلته لماليه ، أما أن الدستور يأخذ حكمه فصحيح ، ولكن لا نطلب من الوزير فتاوى قهقهية ، وإنما نطلب أن نفرط على وجه التعيين موقف الحكومة الذي يتفق مع الدستور إذا ما رفض أحد مجلسي البرلمان الموافقة على استمرار الأحكام العرفية ...

هذا ما طالبنا به الحكومة وزيد أن نجيبنا عليه جواباً صريحاً . ولكنني لم أستطع أن أظفر من معالي الوزير بجواب عما سألت . ولذا ظلت إجابة معاليه الأولى كما هي ، تلك الإجابة التي عارلها في فهمها من حيث كلمة « الإبلان » ومن حيث عبارة « طلب إلينا إعلان الأحكام العرفية » . أقول إن تلك الإجابة ظلت في مكانها لا تزحزحها إلا إجابة صريحة من رتبة رئيس مجلس الوزراء بأنه إذا رفض أحد المجلسين الموافقة على مرسوم إعلان الأحكام العرفية ، فإن الأحكام العرفية تسقط بحكم الدستور . ولا شك أن كل إجابة أخرى تكون مهمة ويراد بها غير ما أراد الدستور ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن علي أبو النصر — ما كان يجب على الوزير أن يجيب عن هذا السؤال .
حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — قد يكون ما ذهب إليه حضرة النائب المحترم صحيحاً لو أني وجهت إلى الوزير سؤالاً في الظروف العادية ، ولكنني وجهت إلى معاليه هذا السؤال ومرسوم إعلان الأحكام العرفية مقدم إلى حضراتكم ، وما تزال أمانتنا كلمة « إبلان » وبيان رتبة رئيس مجلس الوزراء وفيه عبارة « طلب إلينا إعلان الأحكام العرفية » تلك العبارة التي ترن في أذن كل مصري فتدب إلى الذاكرة ذلك العهد الذي كان الإنجليز فيه يتدخلون حتى فيما يخص ...
(ضجة) .

أقول ما دام الأمر كذلك فلا يمكن أن يقال « طلب إلينا » إلا إذا اقترن هذا بصريح من رئيس مجلس الوزراء بأنه إذا قرّر البرلمان إلغاء الأحكام العرفية ، وجب أن تسرى كلمة الدستور على الوجه الذي بيناه . هذا هو رأيي والرأي الأعلى لحضراتكم .

حضرة صاحب المعالي وزير الشؤون البرلمانية لمجلس النواب —

يقول حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، إن الرسوم الصادر بدعوة البرلمان للاجتماع في دور غير عادي نس فيه على أن الدعوة « لإبلاغه » للرسوم بقانون إعلان الأحكام العرفية . والواقع أنه سواء نس في الرسوم على الإبلاغ أو العرض فالنتيجة واحدة ؛ لأن المجلسين قد دعيا فعلاً ، وأصبح الأمر بين يدي البرلمان .

إذا قدرت ياسيدي تخديراً في أمر ما فلك شاك ، أما أن يتوقف هذا التقدير على شرط فذلك ما لا يتفق مع الثقة بالنفس ، ولك مني نتيجة معنية هي أن أزل على حكم الدستور فهل من يقول هذا القول يكون لبقاً ويعتبر قوله مبهماً ؟ لا ياسيدي ، إنني — مع فضل تقديره الكريم لهذه العبارة — لا أرى أن تعطين بها قيمة الكلام في ذاته .

إذا قلت أزل على حكم الدستور ، تقول إنني أجمت وضلت . وحكم الدستور هو حكم الدستور ، وهو الذي يجب أن ينزل عليه المجلس ، وتنزل عليه الأمة ، وتنزل عنه أنا وأنت . وفي حمايته حماية حاك ، وحق المجلس وحق الجميع ، فحين عند حكم النقل وضينا فرض الأحكام العرفية ، وعند حكم القانون وحكم الدستور تخدمننا إلى المجلسين ، أفتترك كل هذه الحقائق ، وكل هذا التقدير للصيب إلى هذه الشبهات والتناقضات بحق وبغير حق كما تثير حديثاً لا أمل له ولا طائل ؟ !

يسألنا الأستاذ عبد الحميد عبد الحق أن نكون في عملنا وتصرفنا وقولنا على غرار فلان وفلان ، كنه أنت كذلك ياسيدي .

ما تقدمت وزارة من الوزارات إلى مجلس من المجالس فقلت مثل الفت الذي تلقاه منكم أبداً (تصفيق) .

ليست هذه ساعة الكلام الكثير ، أو الدخول في كل هذه التفاصيل الى 'لا طائل تحتها' . بل هي ساعة الإجابة في مقاييس الفصل ، والتعاون من الجميع على ما فيه خير الجميع وخير الوطن .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس بلاش —

لقد كان هناك شيء من الارتباك فيما يتعلق بالتفريق بين كلمتي « الإبلاغ » و « العرض » ولكن حضراتكم سمعن هنا ، كما سمعنا في اللجنة ، تصريح الحكومة الصريح ، وقبل أن نسمع هذا قلنا للأقلية في اللجنة ما نقوله هنا ، وهو أنه بمجرد أن تلى مرسوم الأحكام العرفية ، وقرر المجلس إحالته على لجنة في وجود الحكومة ، وعدم اعتراضها على هذا التصرف ، إن الحكومة لو كانت تريد غير هذا لما كان من مصلحة المجلس أن يثير هذا الاعتراض ، ولأخذ منها إقراراً بسجله عليها بأن تصرفها هذا بعد الإبلاغ عنه العرض واحترام رأي المجلس لقراره (تصفيق) .

على أن الحالة أجلى من هذا ، قد سمعتم حضراتكم هنا تصريح معالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادي وزير الدولة للشؤون البرلمانية ، وهو ذات التصريح الذي ألقاه في اللجنة وذكر في مسدد إلقائه أنه يتكلم بلسان رغبة رئيس مجلس الوزراء الذي كان مقررراً تصرفه جلسة اللجنة وناب عن رفعة في حضورها معاليه .

(في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

هل مرسوم الأحكام العرفية يعرض على البرلمان ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها فقط ولا يملك تعديل

الرسوم أو اللواقة بقيود ؟

أشير إلى الكتاب الآتي منه :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

بحث اللجنة للشككة لنظر مرسوم إعلان الأحكام العرفية هذا الرسوم في جلساتها للثلاثة بتاريخ ٣ و ٤ و ٥ و ٨ و ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩

وهي تتشرف برفع تقريرها عنه ، رجاء عرضه على هيئة المجلس للقر .

وقد انتهت اللجنة بقرارها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

محمد راغب عطيه

١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة القرو .

حضرة النائب المحترم عبد رازب عليه بك (القرر) — في غرض كلة عامة لا شك عندي أنها تحول في نفوسكم جميعاً .

الساعة رهيبة والوقت عسير ، ولنا من هذه الحرب مفاجأة تلو مفاجأة ولا يهدى إلا علام الثيوب ما يتكشف عنه القدر .

مصر اليوم بحمد الله بعيدة عن ميدان القتال ، وأرجو أن يبقى موقعها هكذا ، حتى يأذن الله بأن تضع هذه الحرب الطاحنة أوزارها . ولكن لا يمكن القطع بذلك ، فقد يجوز أن يكون لما في الشأن في هذا المراكك النيف ، ولقد احتاطت الحكومة لهذا الأمر واتخذت له عدته فأعلنت الأحكام العرفية التي لها صلة مباشرة بالحرب وبظروف الحرب ، وسيبقى الأمر إلى عزمه في كل البلاد المستورة على البرلمان ليبدى رأيه فيه . وقد صرحت جميع الهيئات التشريعية في كل البلاد التي لها صلة بالحرب على أن تظهر أهمها بظهر يدل على أن الأمة تناسل الأخاد وضمت الصنوف واتحدت كلها ، ولا شك عندي — ويمكن الآن أن أقطع به — أن موقفنا سيكون كذلك اليوم (تصفيق) .

وأن مصر ستبقى الدليل قاطعاً على أن أبنائها حين تدلم الخطوب يقابلونها بقلوب رجة ، يقابلون الشدائد وهم كالبنات يشد بضعه بضا — هذا ما أرجو أن نكون عليه جميعاً في هذه الليلة بالنسبة للموضوع الذي أنصرف بتلاوة تقريره عليكم .

(يبدأ ميل المجلس إلى عدم تلاوة التقرير) .

الرئيس — هل توافضون على عدم تلاوة التقرير اكتفاء بإثباته في المضبطة ؟ (١)

(موافقة عامة) .

القرر — أريد أن أقول كلمة أخرى لم ترد في التقرير .

قلنا في نهاية التقرير إن الأغلبية وافقت على استمرار الأحكام العرفية بلا قيد ؟ وقد وافقت الأقلية بقيود ثلاثة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لا يمتنع هذا موافقة بل رفضاً .

القرر — وافقت الأغلبية بلا قيد ولا شرط ووافقت الأقلية بقيود ثلاثة ، وهي: استمرار انقضاء البرلمان ، وألا يكون الحاكم العسكري وزيراً ، وأن تكون رقابة الصحف قاصرة على الوسائل الحربية الداخلية والخارجية بحيث لا تشمل الشؤون الداخلية البحتة . وقد استغيت فيمن استغيت وجلا من رجال المعارضة الذين يتدبر رأيهم وهو صديقي الأستاذ أحمد والى الجندي .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — قد أصبح حضرته غير معارض .

القرر — استغيت المؤيدين ومن بينهم حضرة الزميل أحمد والى الجندي فقال لي إن المادة ٤٥ من الدستور صريحة في النص على

النتيجة التي يجب أن ينتهي إليها البرلمان وهي أن يقرر استمرار الأحكام العرفية أو إلغاؤها . أما التعديل أو اللواقعة فيسند فيه مخالفة

دستورية . أضيف إلى ذلك أن القيود الثلاثة جميعها غير قانونية وغير دستورية . أما الشرط الأول وهو استمرار انقضاء البرلمان فمن

الوجهة الدستورية معطل لنص دستوري صريح فاللادة ٤٥ من الدستور صريحة في أن السلطة التنفيذية أو الملك يعلن فرض البصرة فإذا

جاء نائب وطلب وحده هذا الطلب فهو طلب غير دستوري وإنما يجوز له أن يقدم إلى الحكومة هذا الطلب بصفة رغبة ، أما عن

الشرط الثاني وهو ألا يكون الحاكم العسكري وزيراً فهذا يخالف القانون مخالفة تامة ، لأن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٢ لم يعين نسبة

معينة يختار من بينها الحاكم العسكري ، وإنما نص على أن الرسوم يتضمن اسم الحاكم العسكري سواء كان عسكرياً أم غير عسكري ،

فالنص صريح في أن السلطة التنفيذية تختار الحاكم العسكري سواء أكل رئيس الحكومة أم شخصاً آخر .

أقول هذا وهو رأي الذي كنت أجهله به قبل أن تتولى هذه الوزارة الحكم ، فقد كنت أرى أنه لا يجوز أن يكون حاكماً

عسكرياً غير حضرة صاحب القلم الرفيع محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء وقتئذ . وذلك لأن رئيس الوزراء يجمع في يده السلطة

العليا ، ويتصل ، بحكم سلطانه العام على أعمال الدولة ، بجميع الأخبار والبيانات ، ولا يستطيع سواء ، مديراً أو محافظاً أو غيرها ، أن

يكون لديه من المعلومات ما لدى الرئيس القى يستطيع وحده أن يؤدى هذه السلطة على أحسن وجه .

أما الشرط أو الفيد الثالث ، ومقترحه هو حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، فهو يخالف أيضاً القانون رقم ١٥

سنة ١٩٢٣ ، لأنه صريح في أن تكون الرقابة على الصحف شاملة كاملة ، وقد عني بتعداد جميع ما يمكن أن يتصوره الإنسان في الرقابة من صور وأنواع .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أرجو حضرة المقرر أن يتلو نص للمادة الثالثة .

المقرر — تم نص هذه المادة على ما يأتي :

« يجوز للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أن تتخذ بإعلان أو بأوامر كتابية أو شفوية التدابير الآتية يأتينا ... »
(مقاطعة) .

حضره النائب المحترم محمد فكري أباطه — إني مذك . ولكن في أي وقت يكون هذا ، ذلك حين تكون في البلد ثمة أو ثورة .
(ضمة) .

المقرر — أختتم القول بأنه ما دامت جميع وجود الرقابة التي يمكن تصورها منصوص عليها في القانون ففي رأي أن للواقعة لا يجوز أن تنفذ بحد ، وأن التقيده ساقط لا يصح الأخذ به .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين :

إن للوضع الذي نحن بصدده خيل بالغ الأثر فيما يتعلق بحريات الأفراد وآثار أحكام الدستور فيه ، فلهذا أطبع في صدوركم أن تنسح لمباح كلمة للمفاوضة إلى نهايتها .

(مقاطعة) .

أفصح للطرحة الوفدية إذا شئتم .

تولت هذه الوزارة الحكم في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ ، ورأت بعد توليتها الحكم بأسبوعين فقط أن تملن الأحكام العرفية ، فاستمرت في أول سبتمبر للآخر هذا الرسوم للمروض على حضراتكم ... »

(مقاطعة) .

لا أنهم كيف أستطيع الاستمرار في الكلام مع هذه للقاطعة ؟

وإذا كان المقصود هو تطبيق الأحكام العرفية على أعضاء البرلمان وهم يتكلمون فلائي مناصر هذا المنبر .

الرئيس — أرجو تمكين حضرة الخليل من متابعة كلامه .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق —

.....
.....
.....
.....
.....

حضرات النواب المحترمين :

حين قلنا هذا في اللجنة كان من بين حضرات أعضاء اللجنة عضو صرح بأن اعتراضنا وجه ولكنه يرى في الأمر عقبة شكلية تمنع من الانضمام إلينا ، لأنه يعتبر أن الرسوم معروض علينا لا لعدله ولكن لنقرر استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها ، أما التعديل فليس في مكننا أن نتناوله وكان رأي الأقلية أن هذا صحيح ، فلا تلك تعديل الرسوم ، ولكننا ونحن وكلاء عن هذه الأمة ، لا نملك أيضاً أن نقر شيئاً نعتد في قرارة فؤوسنا أنه يخالف العقل والقانون .

وخروجنا من هذا الإشكال اقترحت الأقلية رد الرسوم إلى السلطة التنفيذية كي ترفع منه تلك المخالفة القانونية ثم تبيده إلينا لتوافق

مادة ٥٤ » «

عليه أما أن يقول شخص إن هناك عائلة حقيقية صريحة . ولكننا لا نملك التعديل فحين نوافق والسلام ، فأعلن حضراتكم لاستطيعون إقرار صاحب هذا الرأي عليه ، لأن نيابتنا عن الأمة تخضعنا ألا نقر غير ما يتفق مع الواجب والأمانة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر بك — الحكم للأغلبية وكان ذلك رأيها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم عبد الحق — لو أن هذا العضو قد انضم إلينا لكانت الأغلبية معنا لأننا كنا عند أخذنا الرأي ثلاثة ضد أربعة ، فلو أن صاحبنا أعطى رأيه معنا لكان للقرار الذى بين أيدي حضراتكم لا يقضى إلا برفض الأحكام العرفية على طي حالتها الراهنة .

(نغمة) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — المجلس على كل حال هو الذى يقر الآن ، فلا ثلاثة ولا أربعة هم الذين يقررون .
(فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

جواز أن يكون رئيس مجلس الوزراء الحاكم العسكري فى حالة قيام الأحكام العرفية .

راجع للنقطة على هذا فى المادة ٥٧ .

مجلس النواب

(فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

راجع للنقطة على هذا فى المادة ٥٧ .

مجلس الشيوخ

(فى جلستى ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

دعوة البرلمان إلى دور انعقاد غير عادي « لإبلاغه » للرسم الصادر بإعلان الأحكام العرفية .

تقديم المرسوم إلى البرلمان بمجلسيه ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها .

تقرير اللجنة للشكيلة لنظر مرسوم إعلان الأحكام العرفية

المررة الأولى فى تاريخ مصر السيلسى تعلن الحكومة للصرة الأحكام العرفية ، وتقدم إلى البرلمان تطلب إليه أن يقرر ما إذا كانت الظروف التى دعت إلى قيام هذا النظام الاستثنائى تبرر استمراره أو لا تبرر هذا الاستمرار .

بعد خمسة وعشرين عاماً من إعلان الحرب المالية التى ظل العالم بأسره يسانى آثارها حتى شهر أغسطس للماضى ، نشبت حرب أخرى تسخر نارها فى أوروبا وزادت بيبها الظروف اضطراباً على اضطرابها ، لا فى البلاد المحاربة وحدها ، بل فى البلاد المجاورة لها أو للتصلة بأحد الطرفين للتشكيك فى هذا الصراع العنيف .

ومصر من هذا الطريق الثانى ، ولو أنها ليست بالتصل طرقات فى هذا المراك ، غير أن معاهدة الصداقة والتحالف البرمة مع بريطانيا العظمى ألقت عليها أعباء وفرضت عليها واجبات لمساعدة حليفتها الكبرى التى تضحي اليوم بأبنائها وأموالها نصرة للحق والحرية ضد الظلم والتهديد المستمر بالقوة المسلحة .

منذ شهر وألم اجتاحت ألمانيا أرض بولونيا وأعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا وجود حالة حرب بينهما وبين ألمانيا ، فرأت مصر بتقديرها أن الحالة تخضع لإعلان الأحكام العرفية .

ولا نزاع فى أن نشر الأحكام العرفية إجراء تحيل الوطأة على النفوس لأنه يبعد الحريات الفردية ويضع فى يد المتآمرين بها سلطة لا تتوافر فى غير هذه الظروف الشاذة .

ولكن مما يخفف من وقع هذا الإجراء أنه لا يلجأ إليه إلا في حالات استثنائية محدودة ، كما أنه مما يسهل الأمر على النفوس أن هذا الإجراء اتخذ في مصر في وقت تركزت فيه السلطات جميعاً في الأيدي المصرية وتولى فيه المصريون المهينة على شؤونهم العسكرية التي يصل بها عادة تنظيم الأحكام العرفية .

ومما يدعو إلى الاعتباط أن الأحكام العرفية منذ إعلانها لا يكاد يشعر أحد بأثرها إلا من حدثته منه باستغلال الظروف الطارئة للإضرار بالصحة العامة أو للعبث بالأمن والنظام أو لجر منافع غير مشروعة .

استصدرت الحكومة المصرية في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ مرسوماً بإعلان الأحكام العرفية في البلاد وأبليت هذا الرسوم إلى المجلس بجلسته المتقدمة في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ .

ونظراً لخطورة الموضوع من جهة ودقة الظروف التي يجتازها السلام الآن من جهة أخرى — ومسايرة الخطة التي جرى عليها المجلس ، خطة النظر فيما يرضى عليه من مختلف الشؤون الملحة نظرة قومية مجردة عن كل اعتبار سوى اعتبار الصحة العامة — عهد المجلس في بحث هذا الرسوم إلى لجنة خاصة مؤلفة من أعضاء ينتمون إلى مختلف الأحزاب والهيئات السياسية المشتركة فيه ومن للتخلفين .

وقد توفرت اللجنة على درس هذا الموضوع من جميع نواحيه في عدة جلسات وتناول بحثها :

أولاً النظر فيما إذا كانت ظروف مصر الخاصة وظروف الحليفة تبرر إعلان الأحكام العرفية .

فما يتعلق بمصر بين القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ في مادته الأولى ، الظروف التي يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية وهي إغارة قوات العدو للسلمة أو وقوع اضطرابات داخلية .

وفما يخص علاقات مصر وبريطانيا العظمى فقد بينت المادة السابقة من معاهدة الصداقة والتحالف بين البلدين الأحوال التي تميز هذا الإجراء وهي حالة الحرب أو خطر الحرب المأمور أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها .

ويلاحظ أن هذه المادة السابقة أتت بنص جديد غير وارد في المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ .

وبموافقة البرلمان للصري على معاهدة الصداقة والتحالف أصبح هذا النص الجديد متماماً لأحكام القانون الخاص بالأحكام العرفية ، وعلى ذلك يجوز إعلان الأحكام العرفية لسبب من الأسباب للتقدم ذكرها .

ويشع عن هذا أن مصر الآن في حالة تسمح بإعلان الأحكام العرفية .

إن للدولة الحليفة من القوات العسكرية في مصر ما يتطلب وجودها اتخاذ إجراءات يجب أن يظل أمرها سرّاً مكتوماً ، فإن في إفشائها ضرراً بالغاً لا بالحليفة وحدها ، بل بمصلحة مصر نفسها ، كما أن تهديد مصر بإيجاد حليفاتها وتهديم ما في وسعها من تسليحات ومساعدات قد يتهدى الاستيلاء على بعض البنى أو الأراضي أو غير ذلك .

ولم يكن من المستطاع جعل تلك الإجراءات سرية إلا بفرض رقابة أولية على الصحف تحول دون تسرب الأخبار إليها ، إذ لا عبرة بتوقيع عقوبات بعد أن يكون الضرر قد وقع بالفعل .

كما أنه لا يمكن أن يتحقق تلك المساعدة التي وعدت بها مصر بصفة عاجلة إلا تحت ظلال الأحكام العرفية .

وإن ما أعقب إشهار الحرب من اضطراب في الأسواق المالية امتد أثره إلى السوق المصرية وما تبدي من جشع يجب قمع بصفة عاجلة جعل لقيام الأحكام العرفية فائدة جلية ، إذ لم يكن في مقدور السلطة التنفيذية أن تصل في هذا الشأن إلى ما وصلت إليه من النتائج لو أنها عالت الأمر عن طريق التشريع العادي .

ثانياً — عرضت اللجنة للموضوع من حيث الشكل فرأت أن الحكومة قد حرمت على المحافظة على المادة ٤٥ من الدستور التي تنظم إصدار الأحكام العرفية ، فبعد أن أعلنتها دعت البرلمان إلى اجتماع غير عادي .

وقد لوحظ أن مرسوم الدعوة أشار إلى إبلاغ مرسوم الأحكام العرفية إلى البرلمان ، ولكن المجلس قرر إحاطته على لجنة خاصة لنصحه ولم يكتب بتسجيل هذا الإبلاغ .

وتسجل اللجنة ارتباطها إلى أن الحكومة لم تناور في إحالة على لجنة خاصة لفحصه وتقديم تقرير عنه ، كما أنها صرحت أمام اللجنة بأنها كانت تستند في عبارة « إيلاع » إلى رأى قهوى ولكنها بصرف النظر عن هذا الرأى قدمت الرسوم للبرلمان بمجلبه ليقرو استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها .

ولقد لاحظ بعض الأعضاء :

أولاً — أنه قد وردت في بيان رفة ورئيس مجلس الوزراء عند افتتاح هذا البور غير المادى عبارة « أنه طلب إلى البلاد إعلان الأحكام العرفية » مما قد يشر في نظر هذا البعض بأن هناك سلطة أخرى تدخلت في إعلان الأحكام العرفية .

قالت الحكومة رداً على هذه للملاحظة إن المحافظة عقد بين طرفين ومن حق كل طرف أن يستنجز الطرف الآخر ما يرى أن المعاهدة تكفل له من خير ، فإن يكون مقتضى طلب الخليفة مفاده على صورة ما الإلزام والتجنم لأنه لو منع ذلك لسلطت مسؤولية الحكومة وهو ما لا تراه أسلاء ، بل تقرر أن الخليفة فيما طلبت إنما استملت حق كل متناقد في الانتعاج بما أبرم من عقود مع غيره ولا يزال التقدير للطرف الآخر ، أيرى واجباً عليه حيال التزامه أو حيال تعاوده أن يستعمل وسيلة أو أخرى في النهوض بهذه التبعات أو هذه الواجبات .

رأت الحكومة بتقديرها أن طلب إعلان الأحكام العرفية يستوجب الطرف منها تكليفه بحرص على القيام والوفاء بتعهداتها على وجه مستقيم ، فهي بناء على انتاعها هذا أعلنت الأحكام العرفية .

ثانياً — إن تعيين رفة على ماهر باشا حاكماً عسكرياً لأنه رئيس الحكومة تنصدم معه رقابة مجلس الوزراء عليه بصفته حاكماً عسكرياً .

لم تسار أغلبية اللجنة هذا الاعتراض فيما يذهب إليه إذ أن إشراف مجلس الوزراء يشمل بطبيعة الحال كل تصرف يقع من أى من الوزراء . وإذا كانت روبة مجلس الوزراء لا تنق رفة على ماهر باشا باعتباره وزيراً للخارجية والداخلية من مسؤوليته أمام هيئة المجلس مما يقع منه من تصرفات في إحدى هاتين الوزارتين ، فمن باب أولى لا تنفيه هذه الروبة من المسؤولية أمام مجلس الوزراء عن تصرفاته بصفته حاكماً عسكرياً ، إذ أنه يستمد سلطته من هذا المجلس الذى يملك طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ توسيع هذه السلطة أو تضييقها .

ثالثاً — إن الرسوم خول الحاكم العسكري أوسع سلطة نص عليها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ وكان يجب أن يكون هذا التوسيع بما تقتضيت الظروف .

لم توافق أغلبية اللجنة على هذا الاعتراض لأن مجلس الوزراء إنما مارس حقاً خوله إليه القانون . وكما أن له حق توسيع السلطة فإن له حق تضييقها ولله أراد التقاضى من إصدار قرارات متصددة بتوسيع السلطة ، فقرر أن تكون على أوسع صورة من البداية إذ لا يمكن التكهّن في مثل هذه الظروف بجميع الإجراءات التى سيفطر الحاكم العسكري إلى اتخاذها ، على أنه لم يحرم مجلس الوزراء حق تضييق دائرة الحقوق المحولة إليه .

رابعاً — رأى أحد الأعضاء أن تكون رقابة الصحف قاصرة على المسائل الحربية بحيث لا تشمل الشؤون الداخلية البحتة .

ولم تر أغلبية اللجنة مشايعة هذا الرأى لأن النص الوارد في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والنص الوارد في المادة ٧ من المعاهدة يشيران إلى فرض رقابة وافية ولا يمكن أن تكون وافية إذا اقتصر على الأنباء العسكرية البحتة ، فقد يكون في نشر خبر داخلي تأثير كبير على الحالة الاقتصادية والسياسية بل والعسكرية أيضاً تنشأ عنه أضرار قد يصحح من العير تداركها .

يضاف إلى ذلك أنه قد جرى العرف في جميع البلاد التى أعلنت فيها الأحكام العرفية أن تكون الرقابة شاملة كاملة ، ذلك لأن هذه البلاد تسمى في الأوقات الصبية التى تبرر إعلان تلك الأحكام إلى تقوية الروح للنضوة وضم صفوف الأمة وتوحيد كلمتها ولن يتسنى ذلك إذا ما ظلت للشاحات وللنازعات الحزبية تشغل أهم مكان في الصحف .

بناء على ذلك وافقت أغلبية اللجنة على استمرار الأحكام العرفية ووافقت أقليتها على استمرار تلك الأحكام قيوداً هي :

- ١ — استمرار انقضاء البرلمان .
- ٢ — ألا يكون الحاكم العسكري وزيراً .
- ٣ — أن تكون رقابة الصحف قاصرة على المسائل الحرة الداخلية والخارجية بحيث لا تشمل الشؤون الداخلية البحتة .

لذلك :

تفترح اللجنة أن يقرر المجلس استمرار الأحكام العرفية ؟

سكرتير اللجنة	رئيس اللجنة
محمد محمود جلال	محمد راغب عطيه

يعلن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ومناقشته

حضرة صاحب المقام الرفيع ورئيس مجلس الوزراء ،

إخواني حضرات النواب :

هذا اجتماع غير عادي ، تخلف عليه الظروف حلة اجتماع عاقل . فكلمنا يمثل الأسرة المصرية ؛ وكلمنا يشعر في هذه الساعة بأن الأسرة يشد بعضها بعضاً ، وأن قلوبنا تنفخ معاً في السراء والضراء ، وأن عين الله ترعانا ، وأن الوطن يهيب بينه أن يخفوا سراعاً إلى نداء الواجب .
إخواني : إن الحكومة الحاضرة تعتمد عليكم في مواجهة الوقت الحقيق للشعب ، والتضلع بقوة الإيمان والوطنية على سبيل الحوادث المتتابع .

وإذا كان البرلمان قد غاب شهراً أو اثنين ، فليس معنى ذلك أن الروح المستورة قد غابت وأن الحكومة تريد أن تستأثر بالسلطان .

إن الجوهر في الحياة النيابية ، لا سبباً في عصور الأزمات ، ليس هو الشكل ، بل الروح النيابية التي تبين السلطة التنفيذية على إنجاز مهمتها ، من غير إبطاء ، وفي جو مستمر — هذه الروح التي نأتم بها جميعاً للعمل في دائرة القانون .

وتعلمون حضراتكم أن هناك حقوقاً واجبات لكل سلطة من السلطات ، وأن ليس في مقدور القوانين ، مهما بلغت من الدقة والسمعة والروعة ، أن تنص على كليات الأمور وجزئياتها .

ولا شك أن تحليل الموقف الحاضر من شأنه إثارة السبيل أمامكم وأمامنا ، ومساعدتنا على تذليل العقبات التي تعترضنا .

وإن وطنيتكم المالية كافية بتسيير مهمة الحكومة ، وسط الناصف ، ويزون الأمور دقيقتها وجليلها ميزان ، إذ على قدر المشاوشات الخطيرة للقاء على عاتقنا نكون حركتنا وسكنا . ولا ريب أن كل كلمة ، وكل حركة ، تصدر في هذا المجلس الموقر ، قد يكون لها أثرها البعيد . ولست بحاجة إلى القول بأن حركتنا المصرية لم تحرز ما أحرزته من نجاح إلا بتوخي الحكمة والاعتدال ، وضبط المواطنين ، والنظر إلى الحقائق ، ووضع الصلحة العامة فوق كل اعتبار .

(تصفيق)

وقد سارت إلى اليوم سفيتنا على بركة الله ، بمدّها روحكم الوطنية بالتأييد وصادق الدعوات . ولا زلنا في الرحلة الأولى ، ولا زالت مآزق شق تنتظرنا .

وليس غرضنا من دعوتكم للاجتماع مجرد إبلاغ قوانين ، وعرض قوانين نفتت بها الظروف طبقاً للمعاهدة والدستور . وإنما

غرضنا الأعلى لتوطيد العلاقات بين السلطين التتريية والتتفيذية (تصفیق حد) ، والاستتارة برأبكم ، والمحافظة على الروح الديمقراطية الصحيحة ، القائمة على الدورى والنظام .

(تصفیق) .

ولا أظن بجاجة إلى أن أعرض على حضراتكم السياسة التى جرت عليها الحكومة فى غية البرلمان . وحسب أن أول إن خلتنا الأساسية لم تخرج عن تطبيق المهادنة تطبيقاً صحيحاً ؛ ولم تلجأ بطريقة ضلّية إلى الأحكام العرفية إلا فى أحوال معينة ، أهمها المحافظة على كيان البلاد الاقتصادى والعمرانى .

وبالجملة إن سياستنا ، فى مجموعها ، سياسة دفاعية ، لا هجومية ولا مغامرة (تصفیق) ، سياسة المهادنة ، التى يعمل الطرفان على تنفيذها بروح المودة والسلاوة ، وفهم المصالح المشتركة على حقيقتها .

إخسوانى :

استفالت الوزارة السابقة بد أن قضت فى الحكم نحو عشرين شهراً ؛ وقد قامت للبلاد بخدمات جليلة : أقرت الحريات ، وعالجت كثيراً من وجوه الإصلاح .

ويسرنى أن أحيى رغبة رئيسها ، متنبئاً له بالمافية الثابتة ، والتوفيق المدام .

(تصفیق حد) .

وقد تغفل حضرة صاحب الجلالة ذلك ، فهد إلى تشكيل الوزارة . ولم يكن يسنى ، والجو الدولى مضطرب ، ومطالب البلاد للإصلاح ملحة ، إلا أن أبى الدعوة بتجديدى الجهاد ، حامداً ثقة الملك ، سعيماً برضاء ، معتمداً على تضديكم وتأييد البلاد (تصفیق) . ولم تحك الوزارة بتأثير أعمالها ، حتى بدأ الجو الدولى يزداد اضطراباً . ولم يكن بد من اتخاذ السدة ، فأصدرت الوزارة قوانين التنابير الاستثنائية ، وإحصاء المئون ، وحماية أسرار الدفاع — وكان قد أقرها مجلسكم الموقر .

وقد أكلت تلك القوانين بقانونين آخرين ، أصدرتها الوزارة بمقتضى المادة ٤١ من الدستور ، أحدهما مخلص بتفتيش السفن بحماية لبناء الإسكندرية ، والآخر يمنع تصدير بعض المنتجات ، عملاً على توفير المئون فى البلاد فى الأوقات الصعبة التى كانت متوقعة . ولم تلبث الأمور أن تتحرج ؛ ودخلت الجيوش الألمانية الأراضى البولونية ؛ وتلا ذلك إعلان بريطانيا العظمى وفرنسا حالة الحرب مع ألمانيا ؛ وطلب من هذه البلاد إعلان الأحكام العرفية بوصفها مساعدة لحليفها ، سواء من حيث إنشاء المراقبة على الرسائل وللمطبوعات ، أو من حيث سهولة اتخاذ التنابير الساجلة التى يقتضيها الموقف . وقد اقترن إعلان تلك الأحكام بقطع العلاقات السيلية بين مصر وألمانيا .

وما زالت الحكومة تعالج المشاكل النابتة عن قيام الحرب بما يجب من الحزم ، والحرس على مصالح البلاد .

ولأن موقر بأن البرلمان يقدر حتى التقدير دقة هذه الظروف ، ويعرف أن الحكومة لا تستطيع أن تدلى ببيان عما عملته وتعمله فى هذه الشؤون . وإنه يستطيع مطمئناً أن يقن بأن هذه الحكومة لا تدمر جهداً ولا تنه أو تتراخى فى القيام على مصالح البلاد ، والدفاع عنها ، وحماية استقلالها بالزرعة الصادقة واليقظة الكاملة .

(تصفیق) .

وقد صدرت مراسيم بقوانين أخرى عرضت عليكم ، ولا أرى عملاً ، فى إفاضة الكلام عنها ، بأكثر مما يثبتين من فوضوها ، وما قد يصحبها من مذكرات .

على أنه لا يسنى ، مهما أردت تجنب الإسهاب ، ألا أشير إلى مسألة القطن ؛ وقد شغلت الحكومة بأمره منذ تولت الحكم ، وهى تستطيع أن تؤكد للمجلس أنها بذلت فى العمل على تصرفه ، واتخاذ التنابير المؤثرة فى سعره ، كل جهد (تصفیق) . ويسرنى أن أشير فى هذا الصدد إلى الرسوم بقانون الصادر بمراقبة النقد الأجنبي ، وهو يرى إلى تيسير تموين البلاد بالجنبة الإسترلينى ، وبالتالى ، إلى تسهيل حركة شراء الأقطان . كما أنها شجبت حركة التسليف على الأقطان ، التى يشارها البنك الأهلى ، وبنك التسليف الزراعى ،

وغيرها من البنوك . وزيادة تيسير تداول عمل الحكومة الآن على المعلنة في التأمين على القطن ضد أخطار الحرب . ثم إنها لم تقصر عملها على التدابير الجزئية ، بل لا تزال تأالج المسألة في مجملها . ومع أنها تلقى من ثقلات الحوادث الدولية أكبر الفت في هذا السبيل ، فإنها ترجو أن تشكل مساعيا آخر الأمر بالنجاح .

هذا وقد اتخذت بموجب الأحكام العرفية أوامر تتعلق بأموال الرعايا الألمان ، وأوامر أخرى ، مما قضى به تطوّر الأمور ، وتصرف الحوادث — وسيظل ذلك كله في حدود الضرورات .

إخواني :

ما من شك في أننا في إن مثل الأمة جيئاً بقدرن الظروف المحيطة بنا من كل جانب ، ومفون تماماً أن الظروف والملايات هي التي تحدد الفرق بين اجتماع عادي واجتماع غير عادي ، وأن اجتماعاً غير عادي كاجتماعنا لا يمكن بحال من الأحوال إخراجنا من ظروفه وملاياته ؟ ولا شيء يمنع من دعوة البرلمان إلى اجتماع جديد غير عادي ، إذا جئت ظروف تقضي بذلك .

ما نريد تخلصاً من مشولية ، أو تسكاً بسلطة — لا مطمع لنا من ورائها . وإنما نريد أن نضع جيئاً نصب أعيننا المصلحة العامة وحدها (تصفيق من اليمين) . في سبيل مصر نفي الشخصيات ؟ وفي سبيل مصر هوم كالينيان المرموس ؟ وفي سبيل مصر نفق صفاً واحداً تحت راية الوطن والبرش والحرية .

(تصفيق حاد متصل) .

حضرة النائب المحترم محمد محمود باشا — أود أن أقول الآن كلمة قصيرة رداً على التحية الطيبة التي حيا بها حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء الوزارة السابقة ، التي كنت متفرغاً لرياستها . وإلى ، إذ أشكر لرفسته تلك التحية شكرًا جزيلًا ، لا يغوتني أن أتوه بالسنة الجديدة الحسنة التي استقبلنا اليوم ، إذ ما تكن العادة أن الوزراء الجديدة تحب الوزراء السابقة (تصفيق حاد ضحك) ؟ كما كانت الوزراء القديمة تكره الوزراء الجديدة . أما اليوم فإننا نرى — بكل غطة وسرور — هذه اللوثة شاملة بيننا نحن للمعارضة ، وبين الحكومة ؟ أو عبارة أخرى بين الحكومة السابقة والحكومة الجديدة . فأرجو أن تكون هذه السنة التي استقبلنا صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء هي رائدة الوزراء القليلة (ضحك وتصفيق طويل) .

دعوني أتمم ما قصد . أرجو أن تكون هذه السنة رائدة الوزراء القليلة بعد حكم الوزارة الحاضرة نرجو أن يكون طويلاً ، وأن يكون حافلاً بالأعمال الصالحة الخير مصر ونجاحها .

(تصفيق) .

هذا ما أردت قوله الآن . أما رأيي في الخطاب الذي ألقاه رضة رئيس مجلس الوزراء ، فلا تسمح الفرصة بإبدائه الآن ، لأنه يكون حينئذ رأياً فطرياً . فالواجب أن ندرس بناية تلك الشؤون التي وردت في الخطاب ، حتى تتمكن جميعاً من أن قول لكنا فيه ، وأن نصدر رأينا عنه ، وهو خير إن شاء الله .

(تصفيق طويل) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أريد أن أوجه سؤالاً بسيطاً إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء .

هل يد رفته بأن جميع المناقشات التي تجري في المجلس أثناء هذه الدورة غير العادية لا تعرض الرقيب لشهرها في الصحف ؟ حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — لا شك أن من أحب الأمور إلينا أن كل ما يقال في هذا المجلس يكون صدها مردداً بين الشعب للمرى بأهمه ؟ فما نحن إلا وكلاء .

حضرة النائب المحترم محمد حلى عيسى باشا — اقتداء بما اختلته الأحزاب البرلمانية في جميع برلمانات العالم في مثل هذه الظروف الدولية الحرجة ، من إعلانها معاوتها للحكومة ، ومعاذتها على تيسير مهامها ، لأنها تقدر مصلحة الوطن وسلامة الدولة ، وأنها فوق المصلح الحزبية — أعلن اقتداء بهذه الحطة أن حزب الاتحاد الذي يماون الحكومة الحاضرة ، كي يمكنها من أن تقوم بواجبها الشاق الذي فرضنا عليها حوادث الظروف الصعبة الحالية .

ومادام حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء قد دعانا إلى تقديم معونتنا ومشورتنا في كل ما يشغل البلاد من مشاكلها الاقتصادية ، إتحاداً للثروة الأهلية وحماية لأسمارها — فلا يسعنا إلا أن نتعاون ، وأن ندلي بكل مشورة صالحة . وفي يقيننا أنه ما من حكومة بين لها جهة خير إلا أجهت إليها ، أو جهة شر إلا اتبعتها .

وإذا كان محاب للمقام الرفيع محمد محمود باشا قد ذكر للوزارة الحاضرة سنة جديدة فإن أنوه بدورى بمنته أخرى استتبها حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، وهى استشارته لجميع الأحزاب وللشغلين في كل ما يهم من الشؤون الدستورية والبرلمانية .

نحن ، لهذا ، نسجل هذه السنن الحليمة ؛ ونرجو أن يكون التعاون بين السلطين تاماً شاملاً ، وأن تكون وجهة الجميع العمل على ما فيه خير مصر . ونسأل الله أن يهيئ لنا من أمركنا رشداً .

(عندما أعطيت الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا قول بصفيق حاد) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — كنت أود أن أترك الكلام في هذه الجلسة ، انتظارك للنقاشات التي يستدور في الجلسات المقبلة على أثر تقديم تقرير اللجنة التي كلفها المجلس بحث للرسوم الخاص بإعلان الأحكام العرفية ، وأيضاً عند مناقشة المسألة الاقتصادية الخاصة بالقطن وما يتعلق به ، كما أشار إلى ذلك حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا . أما وقد عرض بعض حضرات النواب المحترمين للوضوعات التي أشرت إليها فقد رأيت من واجبي أن أقول كلمة مختصرة ، وهى أن البلاد كلها تؤيد في الوقت الحاضر الديمقراطية ، وتؤيد كل ما يسمل لاتصاها في هذه الحرب .

(تصفيق حاد متصل) .

وإن أرجو من الحكومة ألا تدخر وسعاً في العمل في هذا السبيل ، وأن تلم أن البلاد مستعدة للتضحيات الكاملة التي تطلب منها (تصفيق) .

وإن أشكر للحكومة تطبيقها لنظام الأحكام العرفية ، لأننا في الواقع لم نشعر بأثر هذا التطبيق إلا من حيث المنفعة والمصلحة . فالحرمان ما زالت كاملة ؛ والعمل ما زال شاملاً مستمراً في كل النواحي . وإنما حدثت بعض المطامع ؛ ووضعت قيود للصاحبة العامة ، حتى لا يتمكن بعض من يريدون انتهاز مثل هذه الفرص من الحصول على كسب غير مشروع ، أو الوصول إلى الإضرار بمصلحة البلاد . هذا هو ما رأيناه من تطبيق الأحكام العرفية حتى الآن . ونحن نرجو أن تستمر الحالة على هذه الصورة ؛ ولنا من إجماع كلمة البلاد ، ومن رغبتها التامة في تحقيق ما نريده وما نصبو إليه ، ما يسهل على الحكومة تلك الهممة دون شك . هذا ما أردت أن أقوله فوراً ودون انتظار تأجيل . أما ما عدا ذلك من للسائل ، ومنها مسألة القطن الهامة ، فأرجو أن تتلح لنا الفرصة — وستلح إن شاء الله — للكلام فيها بالإيضاح الواجب لنصل إلى تحرير ما يحسن عمله في هذه الظروف .

فلما أن أشير إلى مسألة حرية الصحافة ، وهى المسألة التي أشار إليها حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق . إننا دون شك نطمح من الحكومة أن تخفف يد الرقيب نوعاً ما عن الصحف ، لأننا لا نريد أن نقرأ لجرائد من نوع واحد ، ومن نسخة واحدة . ولكننا من جهة أخرى نريد أن تكون مراقبة الحكومة كاملة وشديدة إذا ما وجدت أن مصلحة البلاد تقتضي ذلك .

وإن أعقد أن كل ما سبق قال في هذا المجلس سيراى فيه هذا الاعتبار ، فتتمكن الحكومة من أن تسمح للجرائد بيشرك ما يقال . وهذا هو ما أشار إليه حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق . وإن أرجو أن يوفقه الله لتحقيق ما يبتغى من القول الصالح للنيد لمصلحة البلاد ولخيرها ، حتى يمكن أن تشترك أقواله كلمة .

(تصفيق وهك) .

حضرة النائب المحترم حمد البلسل باشا — حضرات السادة المحترمين :

إننا في هذا الاجتماع غير العادى ، وفي هذا الظرف الصعب الذى تدور فيه دأثرات الأم مضى على بعض ، ندعو الله أن يجعلنا في جانب حسين ، وأن يكللنا بنجاحه ، وأن يثبت أقدامنا ، ويهدينا الصراط المستقيم . وفي الوقت ذاته نحمد الله إذ جعل أعنة الأمور — سواء من ناحية الحكومة أو من ناحية المعارضة — في أيدي رجلين ، هما موضع حمة الأمة ومناط آمالها ، وهما اللذان ينظر إليهما بين الأمل وبين الإكبار والاعتبار (تصفيق) .

فقد بدت وبدرت منها العبارات التي تدل على وطنيتهما ، وعلى نبلهما وتواضعهما في خدمة البلاد . وإنها لبشرى عظيمة نسمعا من الحكومة ومن المعارضة .

(تصفيق) .

حضرات النواب المحترمين :

طلالما تمت الحكومة أن تجد معارضة ؟ بل طالما علمت على خلقها — ولكنها تريدنا معارضة شريفة خلصة تزيه . وإني بما لي من التجارب — وقد كنت كثيراً في صفوف المعارضة — أشر أن المعارضة أيضاً تنتظر وتحتج أن تبادلها الحكومة هذا الإخلاص ، وهنا التضافر ، وتلك الإحساسات ، بمعنى أن الحكومة لا يصح لها أن تتخذ من المعارضة عدواً أو كريهاً ، بل يجب عليها ألا تجد غضاضة في أن تسمح بضمها وآراءها ، وأن تتركها في الأمور التي بين يديها ، وأن تطلعا على جميع الصوابع التي تلاعبها ، والتفتينات التي تريدنا ، حتى لا تضع المعارضة أمام الأمر الواقع . وعلى المعارضة

(ضجة) .

أقول إن المعارضة لا تنتظر أن يسمع رأيها إلا إذا كان على هذا الأسس . أما التي تلبى إلى العنف أو العنت فلا ينتظر أن ينال رأيها القول . فآفة النصح أن يكون نزاعاً . وإذن يجب علينا أن نكون جميعاً على حد ما جاء في الحديث الشريف : « كلكم راع ؛ وكلكم مسئول عن رعيته » . وبذلك تكون المعارضة والحكومة مشكورين ، كل منهما فيما يخصه .

ونحن نستعسر في هذه الجلسة ، ومن تلك الخطبات التي سمعتها ، ما يبشر بآخرة خير إن شاء الله .

(تصفيق) .

الرئيس — لي رأي إلى حضرات طالبي الكلمة ، وهو أن يوجزوا القول . وأظن أننا مضيقون على إرجاء المناقشة إلى جلسة مقبلة . وأتم نعلمون أن مجلس الشيوخ في انتظار الحكومة الآن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحفي — نحن نوافق حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا على إرجاء الكلام في البيان الذي أدلى به رغبة رئيس مجلس الوزراء إلى جلسة مقبلة ؛ وسندلى برأينا عندئذ في الأحكام العرفية .

أما وقد عرض حضرة صاحب السعادة الدكتور أحمد ماهر باشا للموضوع في ذاته ، ودعا لي بالتوفيق ، فقد لبت بدوري لأدعوله بالتوفيق كذلك .

(ضحك وتصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أبانلة — حضرات النواب المحترمين :

إن الحزب الوطني ، أقدم الأحزاب جميعاً ... (تصفيق) .

وأول الأحزاب جميعاً ، لا يأتني أن يكون دوره الأخير في كلمة موجزة يدلي بها بمناسبة البيان الذي ألقاه رغبة رئيس مجلس الوزراء . والحزب الوطني يقول : سادس ، وأبحث ، ثم أتكلم .

ولكن ما سمعته من حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا عن الصحافة قد حسن للكلام طويلاً ؛ ولكنني عندئذ إرادة سعادة رئيس المجلس . لذلك أرجو « الكلام » ؛ وأكتفي بأن أقول إن لي تحفظات كثيرة على ما ذكره حضرة زميلي الدكتور ماهر باشا . فإلى غد أو بعد غد إن شاء الله .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز وضوف بك — إن كنتي خاصة بالقطن

(ضجة) .

لن أخوض في الموضوع . ولكن بمناسبة ما ذكره حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من أن لقطن أهمية كبرى أريدت أن أقول إن البلاد بأسرها تهتم بالقطن اهتماماً بالمالطس الحريرة ، بل أكثر . لذلك أرجو أن يوافق المجلس على تحديد جلسة خاصة لمناقشة مسائل القطن — هذه هي كلتي (تصفيق) .

حضرة صاحب اللقاع الرفيع رئيس مجلس الوزراء — سمعت من بعض حضرات النواب المحترمين كلمات خاصة بالصحافة . لذلك أردت أن أطلعني حضراتهم قبل ختام هذه الجلسة ، فأعلن أنه إذا كان قد وقع بعض الخطأ من تصرفات للراقيين ، فلا يدل ذلك على سياسة حكومية ، إنما هو نظام جديد ، اخترنا للإشراف عليه في مبدأ الأمر أكبر موظف في وزارة الداخلية . وعند ما بلغني أن هناك اعتراضاً أو شكوى على تصرفاته عيقت من محل عمله .

وأظن أن الشكوى الآن أصبحت قاصرة — على ما سمعت اليوم — على بعض صفار الموظفين الذين يتولون رقابة عملية ؛ وهذه الناحية أيضاً سأتولاهم بالتدبير ، لأننا لا نرضى أن تمنع الصحف من أن تصور لنا حقيقة الحال في البلاد . لا نريد مطلقاً ألا نسمع كل قد يكون رائد صاحب فيه خيراً لبلادنا . إن هذا هو الذي يقوينا ، وهذا هو الذي نريده على الدوام .

(تصفيق)

إننا لم نوجه إلى الرقابة أية تعليقات من هذا النوع الذي كان محلاً للشكاوى التي صمناها . وكل ما طلبناه منهم أن يعملوا على أن تكون البلاد قوية لتقابل الظروف والحالات التي قد تعرض لها . وأمام وجهنا نظرم إليه هو منع نشر كل ما يدعو إلى إيجاد الشقاق في البلاد . إننا نريد البلاد قوية ، نريد وحدة الأمة .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم عباس محمود العقاد — حضرات النواب المحترمين : أما وقد عرض هذا المجلس لرقابة الصحافة ، فإني ، كصحفي ، ومن أشد الناس غيرة على حرية الصحافة ، أحب أن نذكر دائماً أن الرقابة التي تضر في هذه الأحوال على الصحف ليست حداً للحرية ، بل هي تحقيق لمصلحة وطنية عظيمة يجب أن تتضافر عليها .

(تصفيق) .

إن من واجبنا جميعاً أن نمنع سائس الأعداء ، وأن نمنع إشاعات الجواسيس ، وأن نمنع ما يتسرب خلال السطور من أقوال المأجورين . فلذا حدث خلال ذلك أن خيراً من الأخبار ، أو إشاعة من الإشاعات ، حذفت بنوع من التقشف أكثر مما ينبغي ، فيجب ألا ننتظر من الرقابة أن يكونوا أكثر دقة من قضاة المحاكم . وهؤلاء القضاة — كما تعلمون — قد نفلت منهم أحكام هي مجال للاستئناف والمراجعة . لذلك كان من واجبنا أن نذكر الأعداء الكثيرين الذين يذلون ملايين الجنبيات في سبيل نشر البصوة ، ولا يملكون مصر ولا الصحف المصرية ؛ بل هم يجهلون في أن يمسوا عليها — عللة أو غير عللة — أخباراً تحف أول من يصادرها ، ولو كنا هنا في مجلس النواب .

(تصفيق) .

هذه هي الحقيقة . وإنما الذي أشعره الآن هو أن رقابة الصحف في مصر أرق وأوسع حرية من رقابة الصحف في فرنسا . ومضى الآن — مصادفة — عدده صحف جاذبة من فرنسا ، ومواضع البياض فيها أكثر من السواد . والحق إن شيئاً من هذا لم يحدث في مصر ، وزوجوا ألا يحدث . ولا شك أن الرقابة عمل وطني ، وليست من نوع الرقابة التي كانت تفرض فيما مضى لحق حرية الأمة ، ولتفني السياسة الأجنبية .

(تصفيق) .

الرئيس — هل توافقون على أن تكون الجلسة التالية يوم الخميس المقبل ؟

(موافقة عامة) .

(في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أبانظ — أريد أن أقول كلمة قبل البدء في المناقشة : لما أردنا الكلام في بيان رئيس الحكومة اقترح رفعة محمد محمود بلنا أن تجري المناقشة في هذا البيان مع المناقشة في مرسوم الأحكام العرفية ، وحيث إن الموضوعين متعلقان الآن بالنظر والمناقشة فأقترح ضمهما معاً وإدماج البندين « رابعاً » و« خامساً » من جدول الأعمال ، حتى تجري المناقشة فيهما في وقت واحد .

حضرة صاحب اللقاع الأستاذ إبراهيم عبد الهادي (وزير دولة للشؤون البرلمانية) — أظن أنه يحسن أن يناقش كل موضوع على حدة . وعلى كل حال فلا شك أن الموضوعين متصلان فلذا رأى المجلس البدء بمناقشة الرسوم الخماس بالاحكام العرفية فلا مانع من ذلك .

مجلس النواب

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم محمد محمود باشا .

حضرة النائب المحترم محمد محمود باشا — حضرات الزملاء المحترمين :

دعت الحكومة البرلمان إلى هذا الاجتماع غير العادي ، لعرض عليه الرسوم التي أعلنت به الأحكام العرفية في البلاد ، والقوانين التي أصدرتها بمراسم في غية البرلمان ، وهذا الرسوم وأكثر هذه القوانين إنما صدرت تحت تأثير الظروف الدولية الحاضرة ، هذه الظروف الدقيقة التي تتطاع بها دول العالم جميعاً وترتب تطوراتها بكل اهتمام وعناية والتي يمتينا أمرها في هذه البلاد بقدر ما يبنى الدول للشتراك في الحرب اشتراكاً فعلياً مباشراً .

وقد صرح حضرة صاحب القلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء في البيان الذي ألقاه في هذه القاعة يوم الاثنين ٢ أكتوبر الجاري بأن الحكومة تعتمد عليكم في مواجهة هذا الوقت الحقيق للشعب ، وأنها تريد من دعوة البرلمان أولاً وبالذات الاستشارة برأيكم والمحافظة على الروح الديمقراطية الصحيحة القائمة على الشورى والنظام . وهذا انحاء تهدد المارسة للحكومة وبخاصة في هذه الظروف التي نمر بالعالم اليوم حيث تتلق قوتا الديمقراطية والليكناتورية . تريد كل أن تثبت قواعدها ومبادئها .

ونحن في هذه البلاد نناصر بكل قوتنا البادى الديمقراطية ، ونعمل لانتصارها الحاسم (تصفيق) ذلك ما ندعونا إليه تجاربنا التي أثرت الإيمان بجادى الحرية والعدل في فوسنا وجعلنا مستعدين دائماً للتضحية في سبيلها ، وذلك ما يدعونا لنهض بالتصديقات التي توجهنا علينا المحافظة للعودة بيننا وبين مدينتنا برطانيا العظمى بكل صدق وإخلاص وأمانة .

(تصفيق) .

بذلك نستطيع نحن ونستطيع الأمم الديمقراطية كلها أن نطمئن للمستقبل ونستطيع أن نطمئن إلى أن هذا النظام البرلمانى سيؤتى كل ثمراته وسيقضى لنا كل ما نصبو إليه من رخاء وطمأنينة وحرية .

أما وذلك قصدنا فعلياً أن نتخذ من هذه الظروف الصعبة التي تمر بنا وضيقاً من الأمم فرصة لتوطيد نظرنا البرلمانى . وخير ما نفعه لتحقيق هذه الغاية أن نتخذ من حليفتنا العظمى ، وهي أعرق الأمم في هذا النظام ، قدوتاً في تصرفاتها وفي تعاليمها البرلمانى . ولست أجد تعبيراً يصور ذلك خيراً من تعبير ستر تشرشل وزير البحرية البريطانية في الخطاب الذى ألقاه بالأمس في مجلس العموم البريطانى حيث قال : « فالبرلمان سيحترم منعقداً ليمنح بسط جميع للشكليات والشكليات بكل حرية وقد أثبت مجلس النواب البريطانى في الأزمنة السابقة أنه الآلة المبرزة لقوة الإرادة الوطنية . والبرلمان كله مدع الديمقراطية وخير معبر عنها ووزراء الدولة يؤسسون أعمالهم على النظام البرلمانى » .

(تصفيق) .

وما دامت الحكومة القائمة اليوم في مصر تريد المحافظة على الروح الديمقراطية الصحيحة — كما قال رفعة رئيسها — فهذه هي القدوة أمامنا ، ولا أظن الحكومة تتردد في اتباعها والسير على هديها .

(تصفيق) .

حضرات النواب المحترمين :

إنى لا أتردد في القول بأن الوقت الدولى الحاضر وما يجب على مصر أن تقوم به من تأييد حليفتها ، والتفويض بمبادئها يجعل إعلان الأحكام العرفية ضرورية محتومة في حدود ما يقتضيه هذا الوقت وما تقتضى به هذه التصديقات ؟ أما ما يجوز هذا الترضى فيجب أن يظل خاضعاً للنظام الدستورى وللدنى حتى تبقى النفوس مطمئنة ويشعر الجميع بأن الديمقراطية للصرة بأمن ولا خوف عليها .

وإنى ليطمئن الرجال بأن تكون هذه هي وجهة نظر الحكومة وأنها لم تصعد من إعلان الأحكام العرفية إلى أكثر من هذا .

لم أكن أريد أن أزيد على ما تقدمت في شأن الأحكام العرفية . لكن بعض حضرات النواب المحترمين أشاروا في جلسة ملغية إلى الرقابة على الصحف وإلى أنها تتجاوز في تطبيقها الترضى الذى أعلنت الأحكام العرفية من أجله . وأن الرقابة لا يبيحون أن يتناول أعمال الحكومة بالنقد أحد ولا أن يندى لها أحد رأياً قد لا يروقها .

يا حضرات النواب المحترمين :

إن الرقابة التي تؤدي إلى مثل ما قدمت من نتائج تتجاوز القرض الذي أعلنه الحكم العرفي من أجله في الوقت الحاضر وهي إلى ذلك عظيمة الضرر ، وأقل ضررها أن تجعل الناس يصورون من الحوادث التي تمس الحرية وتختلف قواعد العدل أضغاث ما يقع بالفعل وكلهم يهدرون الأثر السيء الذي ينشأ عن انتشار هذه العقيدة بين الناس حين تاورم المخاوف على الحرية وبالتالي على استقرار النظام الديمقراطي الذي يكفل لهم الأمن والسلام .

ثم إن الضرر الذي ينشأ عن مثل هذه الرقابة يصيب الحكومة نفسها . فالتاس جميعاً يقدرون أن الحكومات القوية تترك للصحافة الحرية في تشدها وفي التحدث بما شئت عن أعمالها وترك الرأي العام تهدير هذا الذي تهوله الصحافة ، وكلما كانت الصحافة أوسع في هذه الناحية حرية كان ذلك أوضح دليل على قوة الحكومة وعلى نزاهتها وعلى حرصها على الحرية وعلى احترامها لمبادئ الدستور ونصوصه .
(تصفيق)

هذه الحكومة القوية — يا حضرات النواب المحترمين — تحف الرقابة على الصحف في ظلها في ظروفنا الحاضرة عندما توجه الأحوال الدولية . فاما ما جاوز ذلك فيجب أن يكون موضعاً لتسامح من جانب الحكومة فإذا هي رأت في التسامح ضرراً أو رأت النقد جاوز حدود القانون العلم فليكن ملجؤها إلى القانون وإلى القضاء ليستقر كل أمر في نصابه ، ولتظل الحقوق العامة التي لا ضرر من التمتع بها فيها يصل بالأحوال الحاضرة مكفولة للصحافة وللناس جميعاً .

إن علينا في هذا المجلس في هذه الظروف الدقيقة التي يجتازها العلم واجبات خطيرة متى لنا بها تخطينا بهذه البلاد كل الأزمات . علينا أن نراقب الحكومة لنظهرها على مواضع النقص ، وأن نؤيدها فيما تقوم به للبلاد من خير ، وفيما توجب للصحة القومية أن تؤيدها فيه .

وإن باسم الممارسة في هذا المجلس لأصرح بأن كل واحد من أعضائه المحترمين يشهد التبعات للقاء على الحكومة ولللقاء على البرلمان ، وإثبات في سبيل استقلال هذا الوطن وحرته وكرامته ، سنؤدى واجباتاً كاملاً لا نهنأ لنا عزمة ، ولا نزعى في عملنا غير ما ترضاه ضمائرنا .

(تصفيق)

سنقول دائماً للعلم أحسن ، وليس أسأت ، وسنقولها في صراحة تامة لا نعرف الوج ولا الداراة . بذلك يستقيم الأمر ويحقق للوطن وأبنائه كل ما ترجونه من نجات الحكم النيابي الصحيح .

(تصفيق حاد متصل)

الرئيس — عندي الآن أسماء كثيرين يطلبون الكلام ، فأرجو من حضرات الخطباء مراعاة الاختصار في القول حتى يتسع الوقت لسماع كلهم جميعاً .

والكلمة الآن لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود رياض .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود رياض — قال صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، في ياته القيم ، الذي ألقاه على حضرائكم عند افتتاح الدورة الحاضرة « ليس غرضنا من دعوتكم للاجتماع مجرد إبلاغ قوانين وعرض قوانين قضت بها الظروف طبقاً للمساعدة والدستور ، وإنما غرضنا الأسمى توطيد العلاقات بين السلطين التشريعية والتنفيذية ، والاستشارة برأيكم والمحافظة على الروح الديمقراطية الصحيحة القائمة على التورى والنظام » .

وقد قابلت هذه التصريحات باهتمام ظاهر في تصفيقكم لها ، فدل ذلك على أنكم — وأنتم مثلاً الأمة — تتعززون بسلطة الأمة ، وتهدرون كل ما يعمل على توطيدها ، ويتم أنكم تحرسون كل الحرص على إتمام روح التفاهم والتعاون بين الشعب والحكومة ، تلك الروح التي لا نستقيم دونها الأمور ، ولا يمكن بنفها لهذه الأمة أن تخرج سبيلها إلى التتمد والارتقاء الحقيقين بها .

كما أنه من يواغت الاغتياب أن تتجلى في اجتماعنا هذا غير الهادي ظاهرة حسنة ، هي وحدة الشعور الذي يجمع بين قلوب المصريين

شعباً ونواباً وحكومة ، وأن يكون الجميع على اختلاف الطبقات وتباين السلوليات على عزبة واحدة منبثة عن صدق إيمان بواجب مصر وحقوقها ، مما يكفل للبلاد أن تخرج من هذه الكارثة المالية قوة الجانب سليمة العناصر محققة الغايات .
(تصديق) .

لقد جعلت مصر السنين الطوال من عمرها من أجل استقلالها ومن أجل دستورها . فضحت بالعزيز من فئات أكابدها وبالكثير من جهودها ومالها في سبيل إقامة صرح الحرية ، وإعلاء أمر الحياة النابية ، وهوة الروح الديمقراطية وإعزازها ، فلا عجب أن يكون ذلك للاخى الهيد القائم على البذل والتضحية في سبيل أشرف اللادى وأبلى الغايات ، باعناً للشعب المصرى على التمسك بالحرية والاعتزاز بها عن شعور قوى وإيمان عميق .
(تصديق) .

وكذلك كان طبيعياً أن تخلق التجارب للكررة والمحن التالية الى لاقها الشعب المصرى في طريق جهاده إحساساً شديداً في النفوس بالثبور من كل ما يمس الحرية — حرية الأفراد وحرية الجماعات — أو يمس النظام الذى تقوم عليه هذه الحريات . ولا اعتقد أن أحداً يخالفني فيما ذهب إليه من شكر الحكومة على أن أتاحت لنا الفرصة لتشهد النظام الدستورى في أبرز مظاهره وأكل حالاته ونحن إذ نشكر الحكومة لا نضل ذلك لأنها قامت بدعوة البرلمان إلى الاجتماع ، فإن ذلك واجب عليها ، إن قصرت فيه هضمت حقاً من حقوق الشعب ، وإذا توجه إليها بالشكر لما لسا من طيب الشعور في خطاب رفة رئيس مجلس الوزراء ، قد كان في خطابه ما يثبت الطمأنينة في القلوب ، إذ طابق العقيدة الراسخة في الأذهان ، وهى أن حكم هذه البلاد لا يمكن أن يكون إلا وفقاً للبادئ الدستورية القوية .

إذا انتقلنا من شؤوننا الداخلية وأجهتنا إلى الحالة الدولية وجدنا صراعاً هائلاً بين الحضارة المالية والبذعة النازية ، صراع قائم بين أجل وأسمى ما ظفرت به الإنسانية من مبادئ وحقوق وبين التمسكة التى يحاول نهر في ألمانيا ردّ العلم إليها .

يقوم هذا الصراع بين اللادى الأساسية التى بنيت عليها الحياة الدولية ، وهى للبادئ التى ترمى قضية اليهود وتخرم سيادة الدول واستقلالها صغيرة كانت أو كبيرة — ولا يصور دونها أن يستقر الأمن والسلام في العالم — يقوم الصراع بين تلك اللادى السامية وبين سياسة القوة والظلف التى تبت باليهود وتكث الوعود ولا تتورع من البطش بكل دولة صغيرة تقترض مطالبها .

كذلك يقوم هذا الصراع على حرية الفرد وحرية المجموع ، بل يقوم حرباً على الفكر وتلا لأفكار وإزهاقا للنفوس ، فبينما نرى الجمهور في إنجلترا ، وهى طراز الديمقراطية العريقة ، يستمتع بمواهبه الفكرية ويجول في ميدان واسع من نزاهة الاستقلالية ، لا رقيب عليه إلا من نفسه ، ولا سلطان لأحد عليه إلا ضميره ، إذ بنا نرى في ألمانيا النازية حرباً تشن على الحريات جماء وعلى الأفكار قاطبة ، لا يرض فيها لأحد أن يفكر إلا بوحى من النازية ولا يجوز إنسان فيها على أن يقرأ كتاباً أو يطلع على صحيفة أو يستمع إلى الراديو إلا إذا كان ذلك بوجهيه النازية وإرادتها ، ولا جزاء لمن يخالف هذه التطلعات إلا الموت المحقق أو السجن المؤبد .

إن مصر ، وهذا تاريخها وتلك صفاتها ، لتتشر على بكرة أيا ومن صميم أحماتها بالذوائع الكثرة التى تدفعها إلى نصرته الجبهة الديمقراطية والانضمام إلى جانبها من غير تردد ولا إحجام .

وانتهى بإحضرات الإزملة لأعد تضى معبراً عن شعورك جميعاً ، بل عن شعور الأمة كلها ، إذا صرحت من فوق هذا المنبر بأن مصر الحرة الأتية تعرف اليوم أين مكثها من هذا الصراع الدولى الخطير ، وتدرك إدراك العالم للتبصر أنها حين تولى وجهها لسطر الجبهة الديمقراطية إنما تعمل على تحقيق الخير لنفسها أولاً وقبل كل شئ . ثم إنها كذلك تعطى لكل الطيب في الظروف الصعبة ، وحين تمتحن الأخلاق ، على أنها خليفة بشرقها الماضى والحاضر ، جديرة بتأدية رسالتها السامية في المستقبل القريب والبعيد .

لقد قضت مصر زمناً طويلاً في الجهاد وعرفت عن كسب ما يمانيه الشعب للمتدى على حرته من الأذى والاضطهاد ، وهى اليوم لا يصعب عليها أن تحس إحساس الدول الصغيرة التى قضى على استقلالها مؤقراً فخرت بذلك من نعمة النعم في الحياة وأس الشرف في الوجود وهى الحرية ، فلذا كنا نجتمع اليوم بالنظر في أثر من آثار الحرب القائمة وهو إعلان الأحكام العرفية ، فإنه ينبغي لنا باعتبارنا دولة قنية ناهضة ترجو أن تطرد خطاها من الحياة وسلم شأنها في التوجيه الدولى ، أن نأسف كل الأسف على الصير السىء للوقت الذى

حل بعض الدول الأوربية الناشئة ، ثم ترسل التحيات المباركات إلى أولئك الأبطال المجاهدين من أبناء بولندا الذين رووا أرض الوطن بدماهم ولم يجلوا عن شرب من أراضهم حتى كفوا خصومهم غنائاً غالياً ودفعوا هم عن الحرية المستقبلية مقدماً .

لقد عُدَّ حين يكفر الجو وتقيب معلم الأشياء ، أن تحيى الحقائق على بض ذوى للدرك السطحية فينظروا الحكم والتقدير ، ولكننا نحمد الله على أن كانت مصر العاقلة الرشيدة تعلم حق العلم الواجب عليها في هذه الظروف ، وتعلم فوق ذلك أنها لا تؤدي بموقفها الواضح السليم من حليفتها إنجلترا أولاً ومن الجبهة الديمقراطية ثانياً ، الواجب فقط ، وإنما هي تسمع حاضرها وتنشيد مستقبلها وتكتب منذ اليوم تاريخها في كتاب الحضارة العالمية الخالدة .

وكان من حسن حظ مصر أن استقرت علاقتها ببريطانيا العظمى منذ سنة ١٩٣٦ على قرار ثابت وأصح ممكن لمصر من الكثير من حقوقها . وقد كنا نعمل جاهدين على استرداد سائر الحق واستعادة كل ما لنا في ذمة بريطانيا ، وما هي القرصة — فبا اعتقد — قد صنعت لنقوم مصر بالدليل القاطع والمحجة الناصحة على مبلغ أهليتها للحصول على جميع حقوقها والقيام على شؤونها كاملة غير منقوصة . وليس هناك دليل أوضح ولا حجة أبين من انتصار الشعب المصري كله لقضية الديمقراطية التي تمثلها الحليفتان إنجلترا وفرنسا أصح تمثيل وتدوان عنها بكل ما يمكن من أفض وأموال .

ولمصر — وهذا موقعها — منذ اليوم إلى أن يكتب الله النصر قريبا لقضية الديمقراطية أن تمد ضها قد وفيت ، وزيادة ، بالبروط التي وضعت في المعاهدة ، وفهمت في أنها حصة من استقلالها في بعض الجهات أو فسرت بأنها حصص في الثقة بها في جهات أخرى .

بل لمصر — وهذا موقعها — أن تطرح أمر المعاهدة جانباً وتعتبرها منذ الآن في عداد المسائل التاريخية — ذلك أنها في الحاضر لا تحق عند النصوص في الانتصار لقضية الديمقراطية ، بل إنها تبذل من روحها ومن عواطفها وميولها ما لا تستطيع للمعاهدات أن تظفر به ولا في إمكان النصوص الحصول عليه .

أما في المستقبل فالأمر لا يبدو واحداً من اثنين : انتصار الديمقراطية أو انتصار المتعادية . فإذا انتصرت الديمقراطية وهذا محقق إن شاء الله ، فإن إنجلترا وقد رأت رأى الصين موقف مصر منها في هذه الحرب لا تجد داعياً ولا مبرراً للتسك بمعاهدة وضعت في ظروف لم تكن الثقة فيها بين الأمتين متبادلة تماماً . ثم إن التجربة قد دلت على أن مصر تحق عند شرفها وكنها موقفاً يضيها عن النصوص والتعهدات .

أما إذا انتصرت المتعادية — لا قدر الله — قتل على الحضارة العالية بأسرها — لا مصر وحدها — الفناء والعمار .

هذا هو بإحضار الزملاء المحترمين ما يجلسنا نتخذ اليوم للوقت الذي تحفه من الجبهة الديمقراطية راضين مطمئنين .

وإنه لمن حسن الحظ أن تجتمع كلة الأمة على هذا للوقت الشريف وأن تتفق الهيئات الرسمية والتنفيذية عليه . وقد يكون مناسباً كل المناسبة في هذا اللقمان أن نسل هنا التصريح الحكيم الذي صرح به صاحب اللقمان الرفيع رئيس الحكومة في اجتماع الصحفيين يوم ٢٠ سبتمبر للامضى حيث قال : « إن موقفنا من إنجلترا اليوم هو للوقت ضمه لو لم تكن بيننا وبينها محالفة » في هذا التصريح الحكيم نفس رفض السياسة المصرية أدق لتلخيص وعبر عن رأى الأمة أحسن تمير .

إن مصر ماكانت تحتاج لمعرفة سلحها والوفاء بعهودها إلى محالفة أو مساعدة ، فإن سلحها ظاهر واضح وعلاقتها الدولية لا تحتاج إلى عهود أو عود . ذلك أن مصر التي حصلت بجهادها على اعتراف بريطانيا العظمى باستقلالها — لا تطمع ولا تتصور — إن فرض التسليم وكانت الثقلة للدكتاتورية — أن يحترم استقلالها أو يقام وزن لحرية . هذا مستحيل بإحضار الزملاء ، ودليل مائل للأعين في الدول الأوربية التي قضت عليها الدكتاتورية . وفي الفلق السجود على باقى الدول الضعيرة التي تنظر إلى الدكتاتورية نظرها إلى الشيء الذي يهد كيانها وينذر بها بالخطر والفناء . وليست مصر أكرم على الدكتاتورية من هذه الدول ولا أضع جانباً .

والآن أنتقل إلى الكلام مباشرة في الموضوع للعروض علينا اليوم ، وهو موضوع إعلان الأحكام العرفية ، ولست أريد التطويل في تبريره وسرد الأدلة على ضرورته فقد أغنانى عن ذلك بيان الحكومة وقرار اللجنة للوزع على حضراتكم ، غير أن لي وجهة نظر أخرى أرى واجباً على التصريح بها في هذا المقام .

لقد أعلنت مصر الأحكام العرفية لضرورة لازمة احتضنها حالة الحرب ولكني أرى أن أثر هذه الأحكام كمن محصوراً في القالب في

فطابق ضيق لا يتجاوز الرقابة على الصحف والرسائل وأسطر المحليات العيشية ، في حين أنه كان على الحكومة أن تتخذ منه سلاحاً
تضهره في وجه الذين يرضون سلامة الدولة إلى الخطر أو يسيئون إلى قضية الديمقراطية بإساءة بالغة .

ولا بد لي من التدرج خطوة أخرى في الصراحة فأخذ على الحكومة تركها أفراداً عديدين من أبناء الدولة الألبانية يذنون
وبروحون آمنين مطمئنين ومنهم من قد تسمح له ظروفه باتصالات قد تمس سلامة الدولة في الحاضر أو المستقبل .

لا أريد أن أبطل في الحديث عن خطر الجاسوسية وأثرها الفظيع في الحروب الحديثة ، ولكن يجب ألا ننسى أننا وإن كنا لم
نترك حتى الآن في الحرب فإن الحرب مع ذلك قائمة وبهنا إلى أبعد الحدود ألا تستغل طليعتا في خدمة الجبهة التي قطعنا علاقاتنا السياسية
بها ، على أنه من يدرى ومن ذا الذي يستطيع التنبؤ بما سيحيى به الله ، فإذا حدث ما لا نود حدوثه ألا نكون قد عرضنا كثيراً من
أرواح الشعب أو مرافقه العامة أو سلامة الجيش للخطر والدمار بموقف التسامح الذي نهقه الآن ؟

إن الصالح بيننا وبين بريطانيا العظمى مشترك وغايتنا في الظروف القائمة واحدة . وليس لهذا كله من نتيجة إلا اعتماد الشعور
وتوافق السعي . وإذا كان لي مصر أن تكون في الحاضر وفي المستقبل كما كانت في الماضي وفيه لهدودها أمانة على كتبها قائمة بجميع
الالتزامات التي يفرضها عليها مركزها الدولي ، فإننا نطمح من الحليفة الكبيرة أن تعال هذا الشعور بثله وأن تعمل — وهي تستطيع —
على معونة حليفينا الناشئة كي يتيسر لها أن تقوم بالتزاماتها على أتم وجه وتنهض بأعبائها القومية والدولية على أكل طراز .

إن مصر تحق كلها اليوم صفاً واحداً ورأياً واحداً وكلة واحدة في سبيل تأييد قضية الديمقراطية . فلي إنجليتراً إلا أن تعال هذا
الإجماع بما يتناسب معه فتتفرق نظرة جديّة عاجلة في كل ما يقوى الروابط بين الدولتين ويزيد من التعاون بينهما وأخيراً في كل ما يبرز
مركز مصر القومي والدولي ويصلها في اللقطة التي تسطيع فيها أن تكون حليفة قوية نافعة في مثل الظروف العصية التي يواجهها
العالم الآن .

(تصنيق) .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — أرى أن نبدأ الآن بمناقشة مرسوم الأحكام العرفية ، وأرجو من حضرات الأعضاء
الذين طلبوا الكلام في بيان رغبة رئيس الوزراء أن يكتفوا ببيان زعيم المعارضة ، وإني عن حسي أعلن أنني نزلت عن الكلام
في هذا الموضوع .

(تصنيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد العزيز الصوفاني — إن لكل حزب في هذا المجلس رأيه الخاص في هذا البيان فيجب أن تعطى
له الفرصة لإبداء هذا الرأي .

حضرة النائب المحترم محمد راغب عطيه بك (مقرر لجنة الأحكام العرفية) — حيث إنني مريض ومضطرب لشادة الجلسة والعودة
إلى المنزل في الساعة السابعة ، فأرجو أن يقرر المجلس البدء بنظر تقرير اللجنة للشككة لنظر مرسوم إعلان الأحكام العرفية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن أهم ما ستعرض له المعارضة في بيان رغبة رئيس الوزراء هو مرسوم
الأحكام العرفية ، وما نأى عن تطبيقه . فالتائب الذي سيتكلم في بيان رئيس الوزراء سيتناول بطبيعة الحال مسألة الأحكام العرفية فإذا
وافق المجلس على أن تعطى الكلمة لنظر الموضوعين معاً نكون قد أدبنا واجبنا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — سمعت من حضرة مقرر اللجنة أنه مضطرب إلى العودة إلى منزله في الساعة
السابعة ، وأنه لذلك

حضرة النائب المحترم محمد راغب عطيه بك — أردت أن أقول إن بيان رئيس الوزراء ينصب في جوهره على مرسوم الأحكام
العرفية فحضرات الأعضاء الذين يريدون مناقشة هذا البيان سيتناول كلامهم ، بطبيعة الحال ، مسألة الأحكام العرفية ، لهذا يحسن أن يبدأ
بنظر تقرير لجنة الأحكام العرفية .

حضرة صاحب المالى الأستاذ إبراهيم عبد الحمادى (وزير الدولة للشؤون البرلمانية لمجلس النواب) — أول ما بدأنا العمل في هذه

الجلسة وقف الأستاذ فكري أباطه وطلب إلى رئاسة المجلس أن توحيد بين اللوزوعين للدرجين تحت بندى ٤٥٥ و٤٥٦ بمجدول الأعمال ، فرجونا أن تدير المناقشة طبقاً لترتيب الجدول ، كل موضوع على حدة .

ولما تكلم رغبة محمد محمود باشا تناول في كلامه بيان رئيس الوزراء بما فيه الأحكام العرفية ، وعلى هذا الأساس أيضاً كان كلام حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود رياض ، فإذا تقدم طلب بمناقشة موضوع الأحكام العرفية الآن وأجيب هذا الطلب يكون عملنا منطقياً ومستقياً ، لأن بيان رئيس الوزراء قد طرح أمامكم ، فرجوا حتى لا يضيع الوقت ، أن ينظر الآن مرسوم الأحكام العرفية . (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — لما اقترحت إدماج البندين « رابعا » و « خامسا » من جدول الأعمال لم يكن معنى هذا أن تبدأ بالنظر في تقرير لجنة الأحكام العرفية ، بل قلت إن الطلب الأصلي هو مناقشة بيان رغبة رئيس الوزراء . والواقع أن الترتيب الطبيعي هو أن تبدأ بمناقشة هذا البيان لأنه يشمل مسائل جوهرية ، كما يشمل قانون الأحكام العرفية وقوانين أخرى غيرها إلا إذا كان هناك سبب مقنع يدعو إلى تأخر نظره . وقد يكون سبباً مقنعاً ما أجهده حضرة الأستاذ المقرر من أنه متعب ومضطر للعودة إلى منزله في الساعة السابعة مساءً . أما وقد ظهر أماننا الآن معافى وبموجب الجسم فأرى البدء بمناقشة بيان رغبة رئيس الوزراء للأسباب التي ذكرتها . (ضجة) .

حضرة صاحب للمالى الأستاذ إبراهيم عبد الهادى (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — أرجو أن يؤخذ الرأى على البدء في نظر تقرير لجنة الأحكام العرفية . حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لقد قلت إن كلنى ستناول في جوهرها قانون الأحكام العرفية . (ضجة) .

تروشا فليس هناك خلاف بيننا .

(ضجة) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — إن بيان رغبة رئيس الوزراء قد تناول الأحكام العرفية ، فإذا بدأنا بمناقشة هذا البيان فإن المناقشة ستشمل كل شىء بما في ذلك الأحكام العرفية ، فمن يريد من حضرات النواب أن يتكلم في بيان رغبة رئيس الوزراء فيتكلم ، ومن يريد الكلام في الأحكام العرفية فله ذلك . (تصفيق) .

الرئيس — نأخذ الرأى الآن فالذى لا يوافق على أن تنظر الآن تقرير لجنة الأحكام العرفية يفضل بالوقوف .

(لم يشف أحد) .

الرئيس — إذن نقرر البدء بنظر تقرير لجنة الأحكام العرفية .

تقرير لجنة الأحكام العرفية

أشير إلى الكتاب الآتى نصه :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

بعثت اللجنة للشكلة لنظر مرسوم إعلان الأحكام العرفية هذا للرسوم في جلساتها للتعقد بتاريخ ٣ و ٤ و ٥ و ٨ و ٩ أكتوبر

سنة ١٩٣٩ .

وعى تشرف برفع تقريرها عنه ، وجاء عرضه على هيئة المجلس للوقر .

وقد انتخبتى اللجنة مقرراً لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

محمد راغب عطية

١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة للقرر .

حضرة النائب المحترم محمد راغب عطية بك (للقرر) — فى ضى كلمة عملة لا شك عندى أنها تحول فى نفوسكم جميعاً .

الساعة وهية والوقت عيب ، ولنا من هذه الحرب مفاجأة تلو مفاجأة ولا يدري إلا علام الثيوب ما يتكشف عنه القدر .

مصر اليوم محمد الله بعيدة عن ميدان القتال ، وأرجو أن يبقى موقفها هكذا ، حتى يأذن الله بأن تضع هذه الحرب الطاحنة أوزارها ، ولكن لا يمكن القطع بذلك ، فقد يجوز أن يكون لها فى التذ شأن فى هذا العراك العنيف ، وقد احتاطت الحكومة لهذا الأمر واتخذت له عدته فأعلنت الأحكام العرفية التى لها صلة مباشرة بالحرب وبظروف الحرب ، وسيتمنى الأمر إلى عرضه فى كل البلاد الدستورية على البرلمان ليدى رأيه فيه . وقد صرحت جميع الهيئات التشريعية فى كل البلاد التى لها صلة بالحرب على أن تظهر أهمها بظهر يدل على أن الأمة تأسست الأحقاد وضمت الصفوف واتحدت كلمتها ، ولا شك عندى — ويمكن الآن أن أقبل به — أن موقفنا سيكون كذلك اليوم .

(تصفيق) .

وأن مصر ستتم الدليل قاطعاً على أن أنبائها حين تعلم الخطوب يقابلونها بغلوب رجة ، يقابلون التذائد وهم كاللبنان يندبض بضاً . هذا ما أرجو أن نكون عليه جميعاً فى هذه الليلة بالنسبة للموضوع الذى أكثرف تلاوة تهرره عليكم .

(بدأ ميل المجلس إلى علم تلاوة القرار) .

الرئيس — هل توافقون على عدم تلاوة القرار اكفاء بإجابة فى النقطة ؟

(موافقة عامة) .

للقرر — أريد أن أقول كلمة أخرى لم ترد فى القرار .

قلنا فى نهاية القرار إن الأغلبية وافقت على استمرار الأحكام العرفية بلا قيد . وقد وافقت الأقلية بقبول ثلاثة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لا يتبر هذا موافقة بل رفضاً .

القرر — وافقت الاغلبية بلا قيد ولا شرط ووافقت الأقلية بقبول ثلاثة وهي استمرار انقضاء البرلمان وألا يكون الحاكم المسمى وزيراً وأن تكون رقابة الصحف مأمورة على المسائل الحرية الداخلية والخارجية بحيث لا تشمل الشؤون الداخلية البحتة . وقد استغيت فيمن استغيت رجلا من رجال المعارضة الذين يمتد برأيهم وهو صديق الأستاذ أحمد والى الجندي .

حضرة النائب المحترم الاستاذ محمود سليمان غنام — لقد أصبح حضرة غير معروض .

القرر — استغيت المزيدين ومن بينهم حضرة الزميل أحمد والى الجندي فقال لى إن اللادة ٤٥ من الدستور صريحة فى النص على النتيجة التى يجب أن ينتهى إليها البرلمان وهي أن يقرر استمرار الأحكام العرفية أو إلغاؤها . أما التعديل أو الموافقة بقيد تنفيه مخالفة دستورية . أشيف إلى ذلك أن القيود الثلاثة جميعها غير قانونية وغير دستورية . أما الشرط الأول وهو استمرار انقضاء البرلمان فإلى الوجهة الدستورية معطل لص دستورى صريح . فاللادة ٤٠ من الدستور صريحة فى أن السلطة التنفيذية أو الملك يملن فى البورة فإذا جاء نائب وطلب وحده هذا الطلب فهو طلب غير دستورى وإنما يجوز له أن يقدم إلى الحكومة هذا الطلب بصفة رغبة ، أما عن

الشرط الثاني وهو ألا يكون الحاكم العسكري وزيراً فهذا يخالف القانون خالفة تامة ، لأن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٢ لم يعين فئة معينة يختار من بينها الحاكم العسكري ، وإنما نص على أن المرسوم يتضمن اسم الحاكم العسكري سواء كان عسكرياً أم غير عسكري ، فالنص صريح في أن السلطة التنفيذية تختار الحاكم العسكري سواء أكان رئيس الحكومة أم شخصاً آخر .

أقول هذا وهو رأي الذي كنت أجلس به قبل أن تتولى هذه الوزارة الحكم ، فقد كنت أرى أنه لا يجوز أن يكون حاكماً عسكرياً غير حضرة صاحب القام الرفيع محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء وقتئذ . وذلك لأن رئيس الوزراء يجمع في يده السلطة العليا ، ويصل ، بحكم سلطانه العام على أعمال الدولة ، بجميع الأخبار والبيانات ، ولا يستطيع سواء ، مديراً أو محافظاً أو غيرهما ، أن يكون لديه من المعلومات ما لدى الرئيس الذي يستطيع وحده أن يؤدي هذه السلطة على أحسن وجه .

أما الشرط أو التقييد الثالث ، ومقرحه هو حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، فهو يخالف أيضاً القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ ، لأنه صريح في أن تكون الرقابة على الصحف شاملة كاملة ، وقد عني بتعداد جميع ما يمكن أن يصوره الإنسان في الرقابة من صور وأنواع .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أرجو حضرة المقرر أن يتلو نص المادة الثالثة .

المقرر — تم هذه المادة على ما يأتي :

« يجوز للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أن تتخذ بإعلان أو بأوامر كتابية أو شفوية التدابير الآتية بينها ... » .
(مقاطعة) .

حضرة النائب المحترم محمد فكري أهانه — إني مذك ، ولكن في أي وقت يكون هذا ؟ ذلك حين تكون في البلد فئة أو ثورة .
(ضجة) .

المقرر — أختتم القول بأنه ما دامت جميع وجوه الرقابة التي يمكن تصورها منصوص عليها في القانون ، فني رأي أن الواقعة لا يجوز أن تقيد بقيد ، وأن التقييد ساقط لا يصح الأخذ به .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين :

إن الموضوع الذي نحن بسنده خطير بالغ الأثر فيما يتعلق بحريات الأفراد وآثار أحكام الدستور فيه ، فلهذا أطعم في صدوركم أن تتسمع لسجع كلمة المعارضة إلى نهايتها .

(مقاطعة) .

أقصد للمعارضة الوفدية إذا شئتم .

تولت هذه الوزارة الحكم في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ ، ورأت بعد توليتها الحكم بأسبوعين فقط أن تعلن الأحكام العرفية ، فلستصدرت في أول سبتمبر للماضي هذا المرسوم للعروض على حضراتكم ...

(مقاطعة) .

لا أفهم كيف أستطيع الاستمرار في الكلام مع هذه المقاطعة ؟

وإذا كان المقصود هو تطبيق الأحكام العرفية على أعضاء البرلمان وهم يتكلمون في مناد هذا المنبر .

الرئيس — أرجو بمحكبي حضرة الخطيب من متابعة كلامه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أرجو أن تتركوا لي كل الحرية في إلقاء كلمتي .

حرصت الوزارة في المرسوم على أن تركز سلطات كبرى ، بل كل سلطة يمكن أن يصورها العقل في يد رئيس الوزراء ...

(مقاطعة) .

تري المعارضة أن الوزارة أخطأت في إسناد السلطات العسكرية إلى رئيس الوزراء ، لأن مبادئ القانون العامة تخالف هذا

الإجراء عتاقفة تامة ، ولأن قانون الأحكام العرفية ذاته الصادر في سنة ١٩٢٣ ، يحول بصره ويوجه دون إعطاء هذه السلطة لرئيس الوزراء .

للمحاكم العسكرية سلطات كبيرة جداً قررها له قانون سنة ١٩٢٣ ، وإذا كان من الممكن أن تصور إساءة استعمال سلطة في يد إنسان، فإن تلك السلطات هي بطبيعتها أقرب ما تؤدي بتوليها إلى إساءتها في كثير من الأحيان ...
(خبة ومقاطعة) .

لذلك وجب أن نحاط حرية الشعب والأفراد بالضمانات التي تكفل للأمة أن تعيش مطمئنة ولو في ظلال الأحكام العرفية .
أما الضمان الذي قصده القانون فهو منصوص عليه في الفترة ١٢ من المادة الثالثة من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ ، فقد جعلت تلك الفترة لمجلس الوزراء مجتمعاً حق الرقابة على الحاكم العسكري ، إذ أعطت له الحق في توسيع السلطات الموكولة إليه ، أو في تضييقها ، وهذا النص الصريح يدل حضراتكم على أن القانون أراد أن تكون الرقابة العليا على الحاكم العسكري لمجلس الوزراء .
وهذا هو نص الفترة التي أشير إليها : « ويجوز لمجلس الوزراء أن يضيّق دائرة الحقوق المتقدمة المحولة للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو أن يرخّص لها باتخاذ أي تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام في كل الجهة التي أجرت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها » .

قراءة بسيطة لهذا النص الصريح تبين حضراتكم أمرين :
الأول أن مجلس الوزراء له حق الرقابة الكاملة على الحاكم العسكري بحيث يرد إليه ما يجب أن تحصر فيه سلطته . والأمر الثاني هو أن هنالك هيئة أخرى غير مجلس الوزراء هي التي تتولى الأحكام العسكرية .
(خبة ومقاطعة) .

إن النص صريح كما تلوه على حضراتكم ومحاولة تفسيره تفسيراً آخر لا نخرج إلا ما ينال المتفق والفعل والقانون .
أعتقد يا حضرات النواب المحترمين أنكم مقتنعون تعلم الاقتناع بأن مجلس الوزراء لا يمكن أن ينقد ليسحب السلطة من رئيسه ، أو ليحدها (خبة ومقاطعة) .

إن هذا وضع لا يسيغه العقل فضلاً عن أنه لا يتصور أن ينقد المجلس بغير رئيسه ، لينظر في أمر رئيسه ، لأن انتقاده على هذا الوجه يفقد قراراته قيمتها القانونية .

هل يتصور أن تنقد محكمة بغير رئيسها لتنظر في أمر رئيسها ؟
إن الموضوع أظهر من أن يحتمل مناقشة ، أو أن تضيع السوابق فيه هذه الأصوات التي أسمعها .
(ضحك) .

ولنفرض أن الحاكم العسكري خرج بسلطته عن دائرة الحدود الرسومة له ، فإذا لم يكن هذا الحاكم العسكري خاضعاً للسلطة العليا للملحة لجميع سلطات الدولة وهي مجلس الوزراء ، فمن يكون الحكم الذي يتوجه إليه كل مظلوم في هذا الوقت الصعب ؟ من يرد الحاكم العسكري إذا اغتصب أرضاً أو مالا غير مجلس الوزراء ورئيسه ؟ !

فإذا كان رئيس مجلس الوزراء هو ضح الذي ارتكب هذه المخالفة فإن من الجبل أن يلتجئ للظلم إلى مجلس الوزراء لينصفه من ظلم رئيسه !
(خبة) .

أرجو من حضراتكم أن تهربوا ، فإنا أتمكم عن نظام لاعن أشخاص . وهذه الوزارة تتولى الحكم اليوم ولكنها قد تكون غدا في المعارضة .

وذلك اعتراض وجيه ، كما ينته لحضراتكم ، وكنا ننقد أنه لا رد له ، ولكن الوزارة فيها سماعة الليلة ترد بأن مجلس النواب هو السلطة التي لها الرقابة على مجلس الوزراء .

هذا صحيح نظرياً فيما يخص بالثقة ، ولكنه ليس ميسوراً ، كما ارتكبت مظلة على فرد في أقصى الصعيد مثلاً ، أن يأتى إلى العاصمة ليجمع مجلس النواب كى يحاكم الحاكم العسكري على ذلك الظلم ! إن رقابة مجلس النواب إنما هى سياسية تبقى أن المجلس يبقى أو لا يبقى بالوزارة . فكيف يقال إن الإصاف ميسور — إذا وقت مظلة على الأفراد من مثل ما يقع كل يوم — بالاتجاه إلى عقد مجلس النواب لطرح الثقة بصدك كل مساء ؟

هذا كلام لا يليق أن يقال لحضراتكم ولا أن يسمعه أى شخص درس القانون وعرف أولياته .
(ضجة)

عند ما وضعت للذكره التفسيرية قانون سنة ١٩٣٣ وأراد للشرع أن يضرب مثلاً للسلطة التى تتولى الأحكام العسكرية ضرب هذا المثل بمدير أو محافظ إن لم يكن ضابطاً من كبار الضباط ، فهذا المثل يؤيد لكم أنه لا يمكن أن يكون الحال على غير هذا الوجه ، لأن الحل الثانى وهو أن يكون رئيس مجلس الوزراء حاكماً عسكرياً يصادم مع القانون ذاته كما ينت لحضراتكم فى الفقرة التى تلونها ، كما يصادم مع واجبات مجلس الوزراء الذى يجب أن يقف نفسه لرد المظالم الكثيرة التى تنشأ عن تطبيق الأحكام العسكرية .

حضرات النواب المحترمين :

حين قلنا هذا فى اللجنة كان من بين حضرات أعضاء اللجنة عضو صرح بأن اعتراضنا وجه ، ولكنه يرى فى الأمر عقبة شكية تمنع من الانضمام إلينا ، لأنه يعتبر أن المرسوم معروض علينا لا لعدله ولكن لقرار استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها ، أما التعديل فليس فى مكنتنا أن نتناوله وكان رأى الأقلية أن هذا صحيح ، فلا نملك تعديل المرسوم ، ولكننا ونحن وكلاء عن هذه الأمة ، لا نملك أيضاً أن نقر شيئاً نعتقد فى قرارة قوسنا أنه يخالف العقل والقانون .

وخروجاً من هذا الإشكال اقترحت الأقلية رد المرسوم إلى السلطة التنفيذية كى ترفع منه تلك المخالفة القانونية ثم تعيد إلينا لتوافق عليه . أما أن يقول شخص إن هناك مخالفة حقيقية صريحة ، ولكننا لا نملك التعديل فنحن نوافق والسلام ، فأنت لحضراتكم لا تستطيعون إقرار صاحب هذا الرأى عليه ، لأننا نبأنا عن الأمة تقضينا ألا نقر غير ما يتفق مع الواجب والأمانة .

حضره النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر بك — المحكم للأغلبية وكان ذلك رأياً .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لو أن هذا الضوق قد انضم إلينا لكانت الأغلبية معنا لا كما عندنا أخذ الرأى ثلاثة ضد أربعة ، فلو أن صاحبنا أعطى رأيه معنا لكان القرار الذى بين أيدي حضراتكم لا يقضى إلا برفض الأحكام العرفية على حالتها الراهنة .
(ضجة)

حضره النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — المجلس على كل حال هو الذى يقرر الآن ، فلا ثلاثة ولا أربعة هم الذين يقررون . حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — كان من الأخطاء الظاهرة أيضاً فى المرسوم أن مجلس الوزراء لم يقتصر على إعطاء السلطات البينة فى المواد ١ و ٢ و ٣ من قانون سنة ١٩٣٣ للحاكم العسكري الذى هو رئيس مجلس الوزراء ، وهى سلطات كما نرون من الاطلاع على تلك المواد فيها إهدار لكل حرية فردية ، ولكن مجلس الوزراء رأى كل ذلك قليلاً على رئيسه ، فأعطاه ابتداء تلك السلطة المتصوص عليها فى آخر المادة الثالثة وهى السلطة التى أعطيت لمجلس الوزراء ليستعملها حسب مقتضيات الظروف والأحوال .

وهذا هو نص تلك الفقرة :

« ويجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المقدمة الموجهة للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو أن يرخص لها بإتخاذ أى تدبير آخر بما يقتضيه صون الأمن والنظام العام فى كل الجهة التى أجريت فيها الأحكام العرفية أو فى بعضها » .
ومنى هذا أنه إذا ما ظهر فيما بعد أن السلطات الممنوحة للحاكم العسكري واسعة لا تتفق مع مقتضيات الظروف والأحوال التى أعلنت فيها الأحكام العرفية كان لمجلس الوزراء أن يضيق هذه السلطات ، كما أن له أن يوسع فيها إذا ما حدث حدث كبير يهدد رفاهية البلاد وأمنها واستقلالها .

أمدرون ماذا حدث ؟ حدث أن مجلس الوزراء لم يقدر أن الأحكام العرفية هي ضربة على الحريات ، فجاء بالكيل والحيل من أول الأمر ، وقال لرئيس مجلس الوزراء : خذ كل سلطة بمنحكة منذ الآن ولو أن كل شيء هادئ في هذه البلاد !

وأبدر إلى إبداء مزيد الأسف ، لأن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ لم يطبع ويوزع على حضراتكم أسوة بمرسوم الأحكام العرفية حتى كنتم تبتنون مقدار الخطورة التي ترتب على إجازة هذا المرسوم .

تمس المادة الثالثة من ذلك القانون على أنه يجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المحولة للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية .

ثم جاء مرسوم الأحكام العرفية الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، فقال لرئيس مجلس الوزراء إلى أعطيك سلطة لا حد لها مع أن الفهم بداهة أن إعطاء الشخص سلطة لا حد لها ، مناه أن يكون بيداً عن كل مسئولية ، فلكي يكون للرد مشولاً يجب أن تبين له حدود الدائرة التي يستعمل فيها سلطته ، فإذا زالت جميع الحدود — كما هو ظاهر في مرسوم الأحكام العرفية — وقلت لرئيس مجلس الوزراء إنك حر تصرف كيفما تشاء لم يبق ثمة ما يعمل مجلس الوزراء بعد ذلك على أن يقول لرئيسه قد أخطأت ، إذ ما مقياس الخطأ إذا كان قد اعتبر من مبدأ الأمر حراً في تصرفاته ؟ إن هذا يحضرات النواب المحترمين يكون إجابة للدكتاتورية التي ضام الحرب من أجل القضاء عليها .
(ضحك وتصفيق) .

لقد حدث في اللجنة أن أحد حضرات الأعضاء الأربعة الذين وافقوا على استمرار الأحكام العرفية ، كان من رأيه أن السلطة التي خولت لرئيس مجلس الوزراء بمقتضى المرسوم لا يميزها القانون ، لأن الحاكم العام يجوز له أن يصدر أوامر شتوية . فلكي يعلم الفرد من الأمانة أن الحاكم العام تصرف في الحدود التي رسمها القانون ، يجب أن يرف نطق السلطة المحولة لتلك الحاكم .

فإذا قيل للحاكم أنت لا حدود لسلطتك ، فكيف يعرف الناس حدود واجباتهم ؟ إن هذا يكون مناه أن حقوق الأفراد قد أهدرت ، ولم يبق لها وجود في ظل الأحكام العرفية . فالنص الذي جاء في مرسوم الأحكام العرفية يؤدي إلى هذا النص ، وهذا ما لا يصح .

أما النقطة الثالثة التي عرضت لها اللجنة — وهذه مسألة في غاية الخطورة — فهي تتعلق بنص للرسوم الخاص بدعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي . قد جاء في هذا المرسوم أن البرلمان مدعو لاجتماع غير عادي « لإبلاغه » للرسوم الخاص بالأحكام العرفية (خبة) لا تنضوا . إذا كانت الحكومة تصرح في هذا المجلس أنه إذا قرّر أحد المجلسين إلغاء مرسوم الأحكام العرفية فإنه ينقط ، امتثت عن الكلام في هذه النقطة ، لأن هذا هو حكم الدستور .

(خبة) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — هذا هو ما نقض به المادة ٤٥ من الدستور . فالأمر لا يحتاج إلى تصريح من جانب الحكومة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباظه — إذا قرّر أحد المجلسين إلغاء المرسوم سقط دون شك ، لأن البرلمان لا حد لسلطانه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد عبد الحق — لقد ارتكبت الحكومة فيما يتعلق بهذه النقطة خطأ لا مفر من أن يقف عليه المجلس . ذلك أنها أدلت أمام لجنة الأحكام العرفية بمجلس النواب بتصريحات معينة . بينما أدلت أمام لجنة مجلس الشيوخ بتصريحات أخرى تناقض تماماً ما قيل أمام لجنة مجلس النواب . فلكل كتبت هذه اللجنة إلى الحكومة كتاباً توجه نظرها إلى أوجه التناقض ، وللأسف لم تهم اللجنة في تحريرها إلى الكتب التي بثت به إلى الحكومة ، على أهميته ، وقد حدث بعد ذلك أن حضر إلى اللجنة معالي الأستاذ إبراهيم عبد الحادي وزير الدولة للشؤون البرلمانية واستطلع بلباقته وحسن تمييزه ، مما نفعه جميعاً ، أن يدل بتصريح ، هو في ظاهره تأكيد لما ذكره أمام اللجنة في كلامه الأول ، ولكن إذا لخصناه بين للدق ، وجدناه تصحيحاً فيه مهارة كبيرة ، نخرج منه بأن ما قيل في لجنة مجلس الشيوخ ، مطابق تماماً لتصريحات التي أدلى بها أمام لجنة مجلس النواب ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا — أين مصلحة مجلس النواب في هذا ؟
حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أرجو ألا يغفلني حضرة النائب المحترم . إنني أقصد بقولي هذا أن النزاع كان على مسألة لها أهمية قصوى ، ذلك لأن التضييق الذي لحق بالحكومة أمام لجنة مجلس الشيوخ ، والذي أرى أن الحكومة لا زالت تصر عليه ، يحمل معنى التمسك بنظرية تعتبر أن فيها مسألاً كبيراً بزيادة الدولة .

(مقاطعة) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز مشرق — يجب أن يكون كلام حضرة النائب المحترم في حدود طلب استمرار الأحكام العرفية أو إلغائها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن المادة ٤٥ من الدستور ، بإحضرات النواب المحترمين ، قضت أن البرلمان هو صاحب الرأي الأخير في تقرر استمرار الأحكام العرفية أو إلغائها . فإذا كانت الحكومة هي صاحبة الرأي الأول في إعلان الأحكام العرفية ، في غيبة البرلمان أو في غيرة غيبته ، فإن البرلمان له الكلمة الأخيرة في استمرار هذه الأحكام أو عدم استمرارها .

وإن أتى على حضراتكم نص المادة ٤٥ من الدستور : « لتلك يملن الأحكام العرفية . ويجب أن يرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقر استمرارها أو إلغائها . فإذا وقع ذلك الإعلانات في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة » . أما فيما يخص بوجه السرعة ، فإني أترك الحكم لفضاحتكم لتقرروا ما إذا كان البرلمان قد دعى للاجتماع على وجه السرعة أم لا . وإذا كنتم تسلمون بأن البرلمان قد دعى على وجه السرعة فإني أسألكم كيف يكون وجه البطء إذن ؟ (صبة) .

إن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية قد حدد الأحوال التي يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية بمائتين : الأولى ، بسبب إغارة قوات العدو للسلمة ، والثانية بسبب وقوع اضطرابات داخلية . فإذا طبقنا هذا الرسوم الذي صدر طبقاً للتصريح المصري ، والذي يجب الأخذ به عند بيان ماهية الأحكام العرفية والظروف التي يجب أن تعلن فيها ، وجب الرجوع إلى القانون المصري الذي حدد الأحوال التي تعلن فيها الأحكام العرفية ، وقانوننا صرح في ذلك ، فهو يحدد إعلانها بالمائتين اللتين أثرت إليهما ، أما الأولى وهي إغارة قوات العدو للسلمة ، فهي بحمد الله لم تقع ، وأما الثانية وهي حالة وقوع اضطرابات داخلية ، فهذا ما لا يمكن أن يقول به أحد ، واعتقد أنه لا يمكن أن يحدث ، ونحن إذا رجعنا إلى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ وجدنا أنه لا يمكن على مقتضاها إعلان الأحكام العرفية في الظروف الحاضرة إطلاقاً .

وقد جاءت الحكومة بنظرية غريبة ، هي أنه جاء في المادة السابعة من المعاهدة المصرية للإنجليزية ذكر للأحكام العرفية ، وإذا رجس حضراتكم إلى أحكام هذه المادة وجدتم أنه يكون واجباً على الحكومة أن تعلن الأحكام العرفية عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، وهذه حالة ثالثة غير المائتين اللتين نص عليهما في المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ . ولكن رأيي ، بإحضرات النواب المحترمين ، وهو الرأي الفقهي السليم ، بل هو الرأي الواضح الظاهر لمن يريد الحقيقة ظاهرة مجردة من أي غرض ، هذا الرأي هو أن المادة السابعة من المعاهدة المصرية البريطانية تركت لمصر حق تقدير الظروف التي تدعو إلى إعلان الأحكام العرفية ، على أن تطبق في ذلك النظام المصري للإدارة والتشريع .

إن النظام المصري للإدارة والتشريع في حالة إعلان الأحكام العرفية انصرف في مادتين : أولاً المادة ٤٥ من الدستور ، وثانيهما المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ ، وكل حالة تخالف هاتين المادتين تكون تبرعاً لا مقتضى له ، فالتقانون واضح وظاهر ، ولنا في حالة حرب ولا في حالة اضطراب داخلي ، وعلى أية حال فإن الكلمة الأخيرة في استمرار الأحكام العرفية أو في إلغائها هي للبرلمان بمقتضى الدستور الذي هو أبو القوانين ، والذي لا يمكن مخالفته بأي حال من الأحوال ، كما أن البرلمان لا يمكن أن ينزل لأى سبب من الأسباب عن السلطة التي خوله لإيها المادة ٤٥ من الدستور ، تلك المادة التي نصت على أنه « يجب أن يرض إعلان الأحكام فوراً على البرلمان ليقر استمرارها أو إلغائها » .

حضرات النواب المحترمين :

سألت معالي الوزير المختص في لجنة الأحكام العرفية ، ماذا تكون الحال إذا ما قرر مجلس النواب أو مجلس الشيوخ عدم اللواقعة

على مرسوم إعلان الأحكام العرفية ! هل تنقيد الحكومة بالمادة ٤٥ من الدستور أم تتركنا في ظلام من الأمر نوجس خيفة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة في هذا الشأن ، بعد أن استضمت كلمة « إبلاغ » في مرسوم الدعوة ، فضلاً عما ذكره رغبة رئيس مجلس الوزراء في بيانه من أنه طلب إليه أن يعلن الأحكام العرفية فأعلنها .

(خفية) .

سألت معالي الوزير هذا السؤال ، وقالت له إننا نريد عليه جواباً صريحاً لا لبس فيه ، فكان جوابه : « في الحالة التي أشرت إليها يأخذ الدستور حكمه » فقلت لماليه ، أما أن الدستور يأخذ حكمه فصحيح ، ولكننا لا نطلب من الوزير فتاوى قضائية ، وإنما نطلب أن نعرف على وجهه التعيين موقف الحكومة الذي يتسق مع الدستور إذا ما رفض أحد مجلسي البرلمان اللواقة على استمرار الأحكام العرفية

هذا ما طالبنا به الحكومة ونريد أن نجيبنا عليه جواباً صريحاً . ولكني لم أستطع أن أظهر من معالي الوزير جواب عما سألت . ولذلك تلت إجابة معاليه الأولى كما هي ، تلك الإجابة التي يحار المرء في فهمها من حيث كلمة « الإبلاغ » ومن حيث عبارة « طلب إلينا إعلان الأحكام العرفية » . أقول إن تلك الإجابة تلت في مكتبها لا ترجمها إلا إجابة صريحة من رغبة رئيس مجلس الوزراء بأنه إذا رفض أحد المجلسين اللواقة على مرسوم إعلان الأحكام العرفية ، فإن الأحكام العرفية تسقط بحكم الدستور . ولا شك أن كل إجابة أخرى تكون مبهمة ويراد بها غير ما أراد الدستور

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن علي أبو النصر — ما كان يجب على الوزير أن يجيب عن هذا السؤال .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — قد يكون ما ذهب إليه حضرة النائب المحترم صحيحاً لو أني وجهت إلى الوزير سؤالاً هذا في الظروف العادية ، ولكنني وجهت إلى معاليه هذا السؤال ومرسوم إعلان الأحكام العرفية مقدم إلى حضراتكم ، وما زال أمامنا كلمة « إبلاغ » ويان رغبة رئيس مجلس الوزراء وفيه عبارة « طلب إلينا إعلان الأحكام العرفية » تلك العبارة التي ترد في أذن كل مصري تنحيد إلى الفكرة ذاك العهد الذي كان الإنجليز فيه يتدخلون حتى فيما يخص

(خفية) .

أقول ما دام الأمر كذلك فلا يكتفى أن يقال « طلب إلينا » إلا إذا اقترن هذا بتصريح من رئيس مجلس الوزراء بأنه إذا قرّر البرلمان إلغاء الأحكام العرفية ، وجب أن تسرى كلمة الدستور على الوجه الذي بيناه . هذا هو رأيي والرأي الأعلى لحضراتكم .

حضرة النائب المحترم أحمد مرسى يدريك — هذا هو حكم المعاهدة التي أقيمت بها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — ولكننا نختلف معكم في تفسيرها .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — نحن لا نعارض في أحكام هذه المعاهدة بل نحترمها ، ونعرف ما وضعه الكتاب عنها ، ومن ذلك كتاب ألقاه الأستاذ غنام ، وكان يجب أن يوزع في الوقت الحاضر على حضرات النواب

(ضحك) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — فلا تظنوا أن ما أدلى به هو رأي جديد دعت إليه الظروف الطارئة ، أقول إن الكتاب الذي ألقاه الأستاذ غنام والذي ينشر إليه الدكتور أحمد ماهر باشا قد عرض في صفحة ١٧٦ للقطعة التي أشرت إليها ؛ وبين أن إعلان الأحكام العرفية متروك لتقدير الحكومة المصرية دون غيرها ، فلها أن تعلقها حينئذ .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — نحن نوافق الأستاذ غنام فيما ذهب إليه ، ولم يقل أحد بغير ذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لقد صرحت الحكومة بلسان كبير مستشاريها للكتبة تصريحاً خطيراً أمام لجنة مجلس الشيوخ ، وتعتد بإبداء بيانات ماسة بسيادة البلاد ، فيجب أن نحاسبوها ، لأننا نحاسبون أفعالنا .

حضرات النواب المحترمين :

طلب حضرة صاحب القسم الرفيع محمد محمود باشا طلباً معتدلاً ، هو أن يتنصر تطبيق الأحكام العرفية على ضروريات الظروف

الى من أجلها أعلنت هذه الأحكام ، ولكي تقديروا وجهة هذا الطلب أرجع محضراتكم إلى سنة ١٩١٤ ، وهي المرة الوحيدة — على ما أعرف — التي أعلنت فيها الأحكام العرفية في مصر ، وهذا يذكرنا بكل أسف بتلك الأيام التي كانت البلاد محلة فيها بالجيوش الإنجليزية .

ومع أن الحرب كانت قد أعلنت في أوائل أغسطس سنة ١٩١٤ ، وكان الحنود الإنجليزي يملأون البلاد والشوارع والقصا ، فإن الإنجليز استمروا ما يقرب من أربعة أشهر بعد دخولهم الحرب دون أن يجازفوا بهجمة الحريات للصرة .
(ضجة) .

حضرة النائب المحترم حمد الملايلي بك — ذلك لأن تركيا لم تكن أعلنت الحرب بعد . فهناك فارق بين الحالين .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق — من شهر أغسطس وبسبب محضرات النواب المحترمين ولم تمان الأحكام العرفية ، وكذلك من شهر أكتوبر دون أن تعلن ، وهناك قسط في شهر نوفمبر أي بعد إعلان الحرب بأكثر من ثلاثة أشهر ، أعلنت في مصر تلك الأحكام ، وظل الإنجليز مع ذلك يتركون للصيرين حرياتهم ، كما ظلت سلطة القوانين المصرية سائدة تعمل عملها دون أن تعرض لما تلك الأحكام ، وهذا ما يستوقف النظر عندما نطلع على تاريخ الأحكام العرفية في مصر .

أما النقطة الثانية ، وهي جدية بالتفاكم ، وجديرة بأن أوجه إليها نظر رغبة رئيس الحكومة ، فهي مدى الأحكام العرفية في سنة ١٩١٤ وبينين لكم ذلك من قراءة الأمر الصادر بإعلان الأحكام العرفية ومن قراءة للمكاتبات التي تبودلت بين الحكومة المصرية وبين المندم البريطاني في ذلك الحين . فإذا قايتم بين الأحكام العرفية يوم أن كانت مصر غير مستقلة وبين هذه الأحكام بعد أن صارت مستقلة تملككم البهشة ، وأية دهشة ، محضرات النواب المحترمين .

(ضجة) .

وسأنتوا على حضراتكم ما جاء في كتاب رسمى أرسل إلى المرحوم حسين رشدي باشا في ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

« أعترف بأن أرفع لطفوكم مع هذا صورة المنشور الذي أصدره جناب قائد الجيوش البريطانية في القطر المصري » وهو المنشور سالف الذكر « وترون عطوفكم من هذا المنشور أن السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن القطر المصري والتدابير التي يستتعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة في جناب القائد العام وأن حضرات النظار (الوزراء) لا يزال كل واحد منهم حافظاً للسلطة التي له في الأمور للملكية الخاصة بنظامه » .

فترون حضراتكم من هذه للمكاتبة أن الإنجليز في ذلك الوقت قصروا الأحكام العرفية على أمر واحد وهو خامس بالمسائل الحربية المتعلقة بوسائل الدفاع .

حضرة النائب المحترم حمد الملايلي بك — هل هذا كل ما حدث أم وقت أشياء أخرى من السلطة العسكرية ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق — ظنم من مقابلة الطرفين اللذين حدثنا عنهما التاريخ للصيرى أن الذين أعلنوا الأحكام العرفية في سنة ١٩١٤ كانوا أكثر رحمة بنا كما هو حادث الآن .

حضرة النائب المحترم أحمد مرسى بدر بك — لا يصح التفوه بتل هذه المبارات .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق — طلب رغبة محمد محمود باشا وطلبت الأقلية قصر الرقابة الصحفية على الشؤون الحربية الخاصة بالدفاع فقط ، فقالوا كيف يتيسر ذلك للحاكم العسكري ؟ ! ! ! واللر إذا أراد التدليل على فكرة — لا يموزه التدليل — وكيف يمكن حصر هذه السلطة ووضع حد فاصل بين ما هو عسكري وما هو غير عسكري ؟ وكيف تكون لوزارة الحية التامة إذا قصرتم رقابة الصحف على ما هو خلص بالمسائل العسكرية ؟ !

فلما راجعت رأي القهاء في فرنسا وقررت الأمر الذي جرى عليه العمل في إنجلترا يد إعلان الأحكام العرفية وجدت أن هذا الرأي الذي قالت به الأقلية وأيده رغبة محمد محمود باشا هو الرأي الذي يجب أن يكون ولا يكون غيره ، جاء في مقال للأستاذ جاستون

«إن مهمة الصحافة في كل وقت سواء أكانت في زمن السلم أم في زمن الحرب أن ترقب بين ساهمة سير الأمور العامة وأن تظهر الناس لأعلى الأخطار الجسيمة للسلطات العامة غيب على بل أقل الصيوب في سير الصالح العامة ، ومن مهمتها أن تفتح للإصلاح وأن تاقش في أسس وتفاصيل النظام السيلسي والإداري . وهذا النقد وحده هو الضمان الوحيد ضد عيوب وأخطاء السلطة .

وفي ص ٢٤٢ و ص ٢٤٣ و ص ٢٤٤ ما يأتي :

« ومن الخطر العظيم أن تمتد السلطات إلى التشديد على الصحافة في زمن الحرب بحجة أن الحكومة في حاجة إلى الظهور بمظهر القوة لأن رقابة الرأي العام ضرورية في زمن الحرب ضرورتها في زمن السلم . ومن السلم أن كل إنسان له أن يقد سير الأمور العامة . والحكم ليسوا آلهة وهم في الدنيا يؤذون حساباً للشعب قبل أن يؤذوا حسابهم . ولكل فرد أن يبدى رأيه في الشؤون العامة وفي سير الحرب . ومن رأى الإنجليز أن الوزراء والحكام قد يكونون غير أكفأ أو أقل من المستوى اللازم لمواجهة الحال ؟ وهم غير مصومين وعرضة للخطأ وقد يجرؤون الأخطار على البلاد . هذا من جهة ومن جهة أخرى فهمما حسنت النيت فللشاهد أن ميل الحكومات في زمن الحرب قد وجهه إلى السلطة ثم إلى الديكتاتورية والطينان ويخطئ الأمر على الحكم فلا يفرقون بين الحرس على سلامة البلاد والحرس على الرأى الكرا والأعنداء السيلسين .

ولما كانت الديكتاتورية ليست أقل خطراً من القوضوة فلا مناص من محاربة الاثنين ولا سبيل لقطع الطريق على الديكتاتورية سوى حرية النقد والصحافة ، ولا شيء أخطر من الديكتاتورية في زمن الحرب ، فلا بد من رفع الصوت والاحتفاظ بمن كل فرد في الانتقاد ، أى انتقاد الحكومة القائمة وبيان مآثره من أمور عارضة للقانون ومن أخطاء مع تدرج جميع الاقتراحات للصلقة بالإصلاح .

وفي صفحة ٦٣٤ :

« لا شيء يدعو لاستعمال حق الرقابة في زمن الحرب إلا في حالة واحدة وهي أن يكون نشر الخبر من شأنه خدمة العدو أو الإضرار بدفاع الوطن .

وفي ص ٦٥٩ أوردت الملة أقوال اللورد بك ماستر (Buck Master) وهو ممن أسندت إليهم الرقابة ، ومنها :

« إنى قد الوزراء لا يجوز منه كالا يجوز منع النقد السيلسي ولم يحصل شيء من ذلك إلى الآن .

فن البث أن يقولوا كوا أنوالكم ، وكسروا أقتلاكم في زمن الحرب لا شيء إلا لأن الوزارة في حاجة لأن تظهر بمظهر القوة ولا شك أن الخطر يكون أشد والبلاد أهم في زمن الحرب إذا لم يطلع الرأي العام على حقيقة الأمور .

حضرات النواب المحترمين :

هذا رأى أحد الشراح ، ومنه يتبين أن المعارضة لا تلقى الكلام لجموة المعارضة مطلقاً . أمضى عدة وقائع معينة كنت أود أن أيتها لحضراتكم ، غير أنى أكنى بأن أذكر ما طبق بالنسبة لهذه الوقائع . فتلا يباح لبعض الصحافيين للوالين الوزارة أن يخذلوا ويسبوا في خصومهم السيلسين الذين يجرم على كتائبهم أن يردوا على هذه الألفاظ للقدعة وهذه التهم التي توجه إليهم ، لا شيء ، إلا لأن الوزارة يجب أن تكون في زمن الحرب بأمن من النقد ، ولو كان هذا النقد وجيهاً وأعتقد أنك توافقون على أنه مما لا يمكن قبوله ألا تتيح لحكمك أن يدفع عن زعم التهم التي قد تكون شديدة خطيرة جداً .

حضرات النواب المحترمين :

أذكر لحضراتكم مثلاً آخر هو أن رئيس هيئة سيلسية كبرى ، هي التي أتحرف بالتصير عن رأيها ، يلقي بياناً برأيه فيما يخص بتأييد أو عدم تأييد هذه الوزارة ، وأعتقد أن من أبسط الحقوق وأوليات أسس صيانة الحريات ، أن لرئيس هيئة ، وزعيم حزب ، أن يبر عن رأيه فيما يخص بالوزارة . ولكن أندرون حضراتكم ماذا حدث ؟ حدث أن منع نشر هذا البيان في الجريمة التي يملكها الحزب والتي صدرها للتصير عن رأيه ؟ ! ما هون الحرية إذا كان يراد بالرقابة على الصحف أن يحال بين الزعماء السيلسين وبين حرية إبداء رأيهم ، وهذا من أبسط حقوقهم .

لو كان هذا البيان يضمن نقلاً أو ما إلى ذلك لكنت أقول إنه ربما يكون للوزارة بعض المندر في منع نشره ، ولكنه لا يحوى

إلا رأى الحزب في الوزارة . فانتظروا إلى أي دورك تركنا بالحرية ! وإذا كان لا يباح لرئيس حزب أن ينشر بيانه فما قيمة حرية الأفراد ممن ليسوا زعماء ؟ !

حضره النائب المحترم الأستاذ علي أيوب — أمام حضرة النائب الفرصة الآن ليبان رأى الزعيم .

حضره النائب المحترم مصطفى مراد السلانكلي — هل يكفي أن يلقي زعيم بياناً حتى يسل بصحته ؟ وهل يصح أن يلجأ زعيم إلى الادعاء بأنه ليس لديه بيانات في قضية البنك التجاري توصلنا إلى تأجيل نظرها ؟ وهل هذا يتفق وما تقتضيه صفات الزعامة ؟ الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى عدم المقاطعة .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لم يقتصر الأمر على ذلك بإحضرات النواب المحترمين ، بل ذهبوا في ذلك منهجاً خطيراً ، فلم يكنوا بأن يدعووا للوالين لم يسبون زعماء الأحزاب وفي الوقت ذاته لا يباح هؤلاء الزعماء الرد عليهم ، بل ذهبوا إلى أن مجرد توجيه النقد المعلن إليهم يكفي لعدم النشر . كانوا يهللون ويسحبون بقضية الزعامة ، وهم الآن لا يريدون قضية زعيم واحد بل قضية أربعة عشر وزيراً !

حضره النائب المحترم الدكتور أحمد معمر باشا — في هذه الحالة تصبح القضية موزعة .

(ضحك) .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أذكر لحضراتكم مثلاً آخر لتصلوا إلى أي حد بلغ ضيق الصدر ، وبلغ الناس الفرصة للحد من الحرية بل وتكبير الأقاليم . فالرقيب يمت إلى محرر « آخر ساعة » ، وهي مجلة فكاهية كما تطلقون ، يقول له : « لا ترسم دولة عبد الفتاح عجي باشا برقة طويلة » .

(ضحك وتصفيق) .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود رياض — ليس دولة عبد الفتاح عجي باشا عضواً في هذه الوزارة .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — كتبت هذه المجلة أيضاً أن موظفاً تقدم بطلب إلى الوزارة الحاضرة لتحسين حالته فأثر معالي الوزير المختص على هذا الطلب بالرفض وبفصل الموظف ! ! (ضجة) .

وهذه روح لا أعقد بإمكان وجودها ، إذا كان الوزير يعمل في ظل الأحكام العادية وفي حالة ما إذا كانت الجرائد حرة في التعبير عن الرأي العام لأنه في هذه الحالة لا يجرؤ الوزير على طرد موظف لا ذنب له ، وبمثل هذه السهولة ، وقد منع الرقيب نشر هذا الخبر ...

حضره النائب المحترم الأستاذ علي أيوب — ألم ينشر هذا الخبر في الجرائد ؟ !

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لقد صرح حضره صاحب اللقائم الرفيع على معمر باشا في هذا المجلس ، يوم أن سأله عن شدة الرقابة على الصحف وعن وجوب إطلاقها حرة ، بأنه هو نفسه يرى أنه قد أساء استعمال الرقابة ، وأن هناك رقياً معيناً أو موظفاً معيناً أساء استعمال هذه السلطة ، فما قول حضراتكم في أن ذات كلام رضى هذا الذي قبل هنا في هذا المجلس منع الرقيب نشره في بعض الصحف ؟ ! !

حضره النواب المحترمين :

هناك مسألة أخرى أريد أن أوجه نظر حضراتكم إليها ، لأنها تقع الحكومة أمام الواقع والحقائق ، وهي أنني أتحدى الحكومة أن تذكر لنا أن صحيفة من الصحف على اختلاف ألوانها وأحزابها نشرت خبراً ينشر بمصلحة البلاد في الظروف الحاضرة فإذا تبين لحضراتكم أن صحيفاً نشر خبراً من هذا القبيل ، فمنه الرقيب ، فإني أقول بأن حقوق الصحافة قد أسيء استعمالها ، أما إذا تبين لحضراتكم أن الصحفيين هم قبل كل شيء مصريون ، وأنهم غيورون على كرامة بلادهم كغيرة الوزراء أنفسهم ، وأن لديهم من الخبرة وحسن التدبير ما يمنهم من نشر مثل هذه الأخبار ، إذا تبين لحضراتكم هذا كله وجدتم أن هذه الرقابة لم تفرض في الواقع لحماية الأخبار الحرة والشفاع ، وإنما فرضت لحماية الوزارة في سياستها الداخلية .

قيل : كيف ترأب الأعمال العسكرية قسط ولا ترأب غيرها من الأخبار ؟

وأرد على هذا بأنه في إنجلترا التي تنف معها صفًا واحدًا قد قطع عن الديمقراطية صدر قانون الطوارئ ، وهو قانون يشبه في بعض نصوصه قانون الأحكام العسكرية . انظروا حضراتكم ، لقد تصرفوا فيه تصرف الذين يحترمون القانون والحريات بكل بساطة حتى تحقق منه غرضان : الأول ، المحافظة على الأسرار الحربية وكل الأخبار المتعلقة بالقطاع . والثاني ، المحافظة على الحريات ومنها حرية النقد ، ذلك أن الستر بلر وكيل وزارة الخارجية البريطانية صرح في مجلس العموم بأنه عند اختيار الرقابة على الجرائد استشير رجال الصحافة في أساء هؤلاء الرقابة . فانظروا حضراتكم كيف يحترمون الصحافة والنقد ، فهم لا يستشيرون الوزراء وإنما يستشيرون رجال الصحافة الذين سيجري قلم الرقيب على ما يكتبونه بالحلف ، وصرح اللورد كامروز في مجلس اللوردات بأن وزارة الاستعلامات قد جمعت رجال الصحافة واستشارتهم في طريقة الرقابة قبل إعلانها .

وفي ٧ سبتمبر صرح السير سمويل هور وزير الداخلية في مجلس العموم بأنه شكل مجلس استشاري مكون من ممثلي الصحافة والإذاعة ومقاتلات المال وممثلي جميع الأحزاب السياسية ، ووزع الوزير على الأعضاء قائمة بأسماء أعضاء هذا المجلس الاستشاري . ومن هذا يتبين لحضراتكم مقدار تقدير الإنجليز لحريات الصحافة واتساع صدورهم للنقد واحترامهم لخصوصهم السياسيين وإعظامهم الفرصة لإظهار آرائهم بكل حرية .

انظروا أيضًا حضراتكم ، اتصل بالصحف الإنجليزية أن الجنود البريطانية نزلت من إنجلترا لفرنسا ، وأنه بعد أن تم هذا النقل ، ضمت وزارة الاستعلامات بإذاعة هذا الخبر على الصحف ، فقامت ضجة شديدة في الصحف وقدم استجواب في مجلس العموم ، مع أن الخبر يتعلق بنقل جنود ، ولم يكن خالصًا بنقد وزير ، أو نقد عمل داخلي ، ولكن الأعضاء قدروا أن هذا الخبر ، ولو أنه يتعلق بنقل جنود ، إلا أن العدو لا يستفيد من وراء إذاعته شيئًا ، فمن الحرام بل من الحياة أن تترك البلاد في ظلام ، فلا تعرف عن هذا الخبر الهام شيئًا . وإن لأنتم أئد أنتم الآن حينًا أقابل بين حالتنا وحالتهم .

عندما أنشئت وزارة الاستعلامات فجأة في إنجلترا ، وطلب إليها أن تؤدي مهامها الخطيرة في الحال ، وقتت منها أخطاء ، كان بعضها شديدًا جداً بسبب حداثة إنشائها أدت إلى سخط رجال الصحافة ، فقام للستر تشمبرلن في مجلس العموم في ١٢ يناير ١٩١٥ إلى آسف جد الأسف لما حدث ، وأنتهز هذه الفرصة لأشكر الصحفيين على وطنيتهم وكفاحهم معنا .

فلذا تذكرتم حضراتكم أن صحافيين لم يكونوا أهل وطنية من زملائهم ، وأنهم لم يترضوا إلى الأخبار العسكرية من لقاء أنفسهم ، وجدتم أنهم جديرون بأن تطبق عليهم تلك القواعد التي طبقت في إنجلترا صيانة لحرية الرأي والنقد . انظروا كيف تجري رقابته هناك

(ضجة ومقاطعة) .

في ٢١ سبتمبر وجه للستر ما كدونالد سؤالاً في مجلس العموم عما إذا كانت الحكومة تستطيع أن تبدل بتأكيدات قاطعة بأن وزارة الاستعلامات لن تستعمل سلطتها في منع الصحف من هدايتها في أية ناحية من النواحي ، سواء أكانت حرية أم مالية أم دبلوماسية أم إدارية ، مادام النقد لا يتضمن معلومات سرية يستفيد منها العدو ، فأجاب وكيل وزارة الاستعلامات البرلماني بإجابة رسمية حدد فيها قواعد رقابة الصحف ، وذكر أن عمل الوزارة هو إذاعة الأخبار لا منعها ، بينما يرى البعض هنا ، حتى إن جميع الصحف قد أصبحت لدينا — كما قال سعادة الدكتور ماهر باشا — كأنها من صورة واحدة .

وإذا رأت الحكومة سخط خبر كان معداً فلتدر بإحدى الصحف أمرت صاحب الصحيفة أن ينقل مكان هذا الخبر بموضوع آخر ، وقد يحدث هذا قبيل موعد إعداد الجريدة للطبع ، مما يضطر معه إلى إنشاء موضوع قد يكون نافعاً جداً ، وغرض الحكومة من ذلك هو ألا يتنبه الرأي العام إلى أن هناك خبراً محذوفاً وأنها تعمل ضد مبادئ الحرية والعدالة .

والواقع أن الحكومة تعمل بذلك على خفض المستوى الثقافي للمطبعة لأنه لا يفضل أن يطلب من صحفي — بعد أن أعد صحيفته للطبع — أن يجر مقالات بدلاً من التي شطبت بالقلم الأحمر .

وبما ذكره الوكيل البرلماني أنه يؤكد أن وزارة الاستعلامات لن تستعمل سلطتها في تقييد حرية الرأي ، لو كان في هذا الرأي ضد لسياسة الحكومة ، إلا إذا كان النقد يشمل أسراراً حربية خيد العدو .

لهذا أرى — وأتم الطالبون بصيابة الحريات — ألا توافقوا على استمرار الأحكام العرفية ، وهي تنفذ بهذه الروح التي تخالف العدالة ومبادئ الدستور ، وكل رأى سواء في إنجلترا أو فرنسا ، تلك البلاد التي تفت في صفها للدفاع عن الديمقراطية ونحن نغرم منها في هذه البلاد .

ولذلك فإني أهيب بكم ألا توافقوا مطلقاً على إقرار هذا البث بالحريات .

(تصفيق من اليسار) .

الرئيس — الكلمة لحضرة صاحب اللالي الأستاذ إبراهيم عبد الحمادي وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبانله — إننى أعلم أن اللائحة تطلى الحق إلى الحكومة في أن يسمع ردها كلها طلبت ذلك ، ولكنى لا أوافق على أن يكون رد الحكومة « بالقطاى » خصوصاً أن حضرة للقرر سبرد أيضاً ، فإذا كان باللائحة نصوص فلن لها روحاً كذلك .

حضرة صاحب اللالي الأستاذ إبراهيم عبد الحمادي وزير الدولة للشؤون البرلمانية — إن يكن حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أبانله لا يرى فيها ثال زميلنا الأستاذ عبد الحيد عبد الحق ما يستحق أن ينفرد له لسان من ألسنة الحكومة بالرد ، فقد تخالفة الحكومة في هذا الرأى ، لأنها عتزم كل قول يلقى في هذا المجلس أيّاً كان وزنه ، ولذلك أردت أن أسارع بالرد عليه .
(تصفيق) .

بدأ الأستاذ عبد الحيد عبد الحق اعتراضه على للرسوم بأنه اخنص رئيس الوزراء بكل سلطان ، وفي أوسع الحدود التي تصور للحاكم الملقى ، وأراد أن يخرج من ذلك أن مجلس الوزراء نزل عن سلطانه ، وأن الرقابة على رئيس مجلس الوزراء فرض نظرى ، لا يمكن أن تتحقق من مجلس الوزراء على رئيسه وعلى تصرف هذا الرئيس .

ياحضرات النواب المحترمين :

هذا تصور لا يقبله العقل وتأنف منه للشولية الوزارية وتأنف مجلس النواب أن يقال فيه .

لم يحدد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الذى صدر بفرض الأحكام العرفية وتنظيمها في مصر ، أن يكون الحاكم السكرى وزيراً أو غير وزير ، بل أطلقته من كل قيد ، وقال « عسكرياً تكن أو مدنياً » ولا يمكن أن يخرج الوزير عن أن يكون عسكرياً أو مدنياً ، وإن أحبب لئى نصيبى للنائب الذى يعمل على أن يكون الشخص للشول بعيداً عن تناوله ، بعيداً عن رقابة مجلس النواب يوماً فيوماً ، وليلة فليلة .

رئيس مجلس الوزراء ، ياحضرات النواب ، هو للشول أمامكم بحكم ومنه ووظيفته . فإذا تلاقى في شخصه سلطات الحاكم السكرى أيضاً ؛ فكل يمكن بحال من الأحوال أن يفصل بين الوضين في موقف للشولية الذى يفقه أمامكم .

وبدلاً من أن يسأل مجلس النواب الحاكم السكرى أو يدرك مسئولية هذا الحاكم على درجتين ، درجة أولى يصل فيها إلى الوزير أو رئيس مجلس الوزراء ليحبسه ، ودرجة أخرى يصل فيها رئيس مجلس الوزراء أو الوزير إلى الحاكم السكرى ليحبسه ، بدلاً من هذا ، فإن الحاكم السكرى هو للشول أمامكم مباشرة ، وحسابه في متناول أيديكم كل يوم وكل ليلة ، فهو لا يستطيع أن يعتذر بعد الحاكم السكرى عنه ، وإنما هو هو الشخص الذى يعمل للشولية أمامكم حملاً طبيعياً دائماً بحكم وظيفته وبحكم الدستور .

(تصفيق حاد) .

لست أدري ما هو وجه الخطأ في هذا ، لكن زميلى المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق — ساعه الله — يرى في كل حق باطلا ، وفي كل إساءة خطأ .

ياحضرات النواب المحترمين : في اليوم الذى تتعزى فيه مصر ، حين تعرض فيها الأحكام العرفية ، وتأسى للصرى بأنها إن تخرض ، فإنما يقوم على تفتيحها رجل مصرى يشعر بنفس شعوره ، ويألم نفس آلامه وشبهه نفس وجهته ، في هذا اليوم الذى يتعزى الناس فيه بأن للسك بزملم الأحكام العرفية رجل يحسك على النار التى يحسك عليها كل مصرى بيده ، ويحس نفس وجدانه ، يأتى زميلنا الأستاذ

عبد الحيد عبد الحفي ويسأل الوزارة أن تقابل بين تصرف في شأن الأحكام عرقية في يد معرية وبين أحكام عرقية فرضت سنة ١٩١٤ ،
إن أحكاماً عرقية تفرض باسم السيادة المصرية لا يلحق مطلقاً أن يقابل بينها وبين أحكام عرقية تحرض باسم سيادة غير مصرية .

(تصفيق حاد) .

ويل لهذه الوزارة ، ولها الشقوة الكبرى إذا كانت ترضى أن يقابل تصرفها بصرفات السلطة العسكرية في سنة ١٩١٤ ، ويل
لها وواد لتاريخها ولأشخاصها جميعاً إذا قات هذا .

تعال معي أيها السيد العزيز إلى أيام كنت فيها مشغولاً عن تطبيق الدستور باسم الامة وبسم الحريات المباركات الطيبات .
(ضحك وتصفيق حاد) .

حقاً إننا إحضرات النواب أردنا أن نفن عن مثل هذه المناوبات لأنا نعمل على رأب الصدع وجع الكلمة وتوحيد القلوب وسند
الوطن بروح متعانة أخوية معرية ، معدرها فناء الشخص في الوطن ، وفناؤه في المجموع .

قلت للزميل حين اعترض على هذا الاعتراض في اللجنة ، رجوتك بإصديق ألا تخرجني ، رجوتك ألا تدعني لأن أسألك سؤالاً
واحداً ، إنني أسير في الطريقين اليوم ، وأنا في عهد الأحكام العرفية فلا أرى زلجاص مصلح واحد محطماً ، أما يوم كان الأمر لك فلم
تكن تنزع العين ، في القاهرة كلها ، إلا على مصاييح زلجاصها محطم .

(تصفيق حاد) .

إحضرات النواب المحترمين :

هذه هي حرية الشعب التي ستمت البكاه لها ، هذه حرية الأفراد التي شهدهم الآن من نوح عليها ، وإنني لأقول ، لا نوالج في عهد
العدل بإسدي ، فإن الذين اكتنوا بنار ظلمكم يوماً من الأيام ، وعرفواكم قاست البلاد منه ، لن يكونوا مرة أخرى هم الذين يستمعون
لهذا النوالج .

(تصفيق حاد) .

إنما حين يمرض موضوع كهذا ، إحضرات الزملاء ، له خطره وقدره في كرامة مصر ، وولاء مصر ، وسلامة تقديرها للأموار ،
يجب أن نسمعوا آراء ذات وزن ، وذات قيمة مجردة عن الهوى ما أمكن الإنسان أن يجرد عن الهوى .

لقد فرضت الأحكام العرفية والحرب قائمة مشبوبة بين حلفائنا وخصومهم ، لا خطر حرب داهم ولا قيام حالة دولية مفاجئة بل هي
حرب قائمة مقطوع بوجودها ، فإذا ما طلب فرض الأحكام العرفية قيل هذا تدخل في السيادة المصرية ؟ أي تدخل ؟ إنه عقد بين
طرفين صديقين ، يرى أحدهما أن هذا العقد يضمن له حماية خاصة وخيراً خلعاً ، فإذا ما قال لمن تعاهد وتواضع معه ، أنهك إلى أن لي
مصلحة في تنفيذ نص بذاته أو بند بعينه ، فهل يقال حينئذ إن أحد الطرفين أمر فائز ، وأن الطرف الآخر خضع وخضع ؟ لا ، إن
هو إلا صديق يستصلح حقاً أو ما يراه حقاً .

وأنا متعاهد آخر ، إن أتعهد بأحقية ما يطلب أجب ، وإن لم أتعهد أرفض . طلب صديق أن يستجزي ، أو استجزي ما يراه
نفسه صالحاً أو حقاً بحكم المهادنة ، صدقت الأمر ووزنته بمسؤولي أنا والتماسي أنا ، فأريت حقاً أن أؤدي واجبي بفرض الأحكام العرفية .

قدوت إحضرات الزملاء ، أن لهؤلاء الحلفاء جيشاً يقف في حدود مصر ، هذا هو الذي نراه العين ، فإن هي أعرضت عن
جيش يقف على الحدود ، ودارت نقوش وتقب عن الاحتمالات والشبهات ، فما تلك البالين التي تصلح للحكم ، أو التي تصلح لوزن الأمور
فهل أغضى عن جيش كامل يمدده ومسلّاه ، وأصبح لنفسي أن أسم أذن عن طلب ما يحمي ظهر هذا الجيش من أعداء له وخصوم ،
يصح أن يذهبوا عنه دعاية باطلة ، أو أن يصيروه في مقاتل ، أو أن يسرقوا منه معلومات أو خططاً أو خرائط ؟ ... إن هذا لا يكون
تصرف عقلاء أو تصرف قوم يدركون المسؤوليات .

هذا بعض قليل من كثير إحضرات النواب ، ولا أريد أن أذهب في الإطالة إلى حد يبعث للذل ، ولا أن أكرر القول ، حيث
ألس خطلة قوية ، أرى أن أفرغ فيها كل استطاعي . وحسي مثل واحد هو هذا المثل أتركه لتفكيركم ، فإن وجدتم أن فرض الأحكام
العرفية عدل وولاء قررتم استمرارها .

والواقع أنها ليست عدلا للماهدة ووفاء بها فحسب ، وإنما هي وفاء لإنسانيتنا وعقولنا أيضاً ، فمنع بذلك تحسن فهم الأشياء في تطبيق الأمور الدولية ، وإذا ما فعلت الحكومة هذا ، فكل قول وكل معنى لا يوصل إلى النتيجة العملية ، فهو قول لا يصح مطلقاً أن يركن النقل إليه .

يقول حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، إن للرسوم الصادر بدعوة البرلمان للاجتماع في دور غير عادي نص فيه على أن الدعوة « لإبلاغه » الرسوم بقانون إعلان الأحكام العرفية . والواقع أنه سواء نص في الرسوم على الإبلاغ أو العرض فالنتيجة واحدة ؛ لأن المجلسين قد دعيا فعلاً ، وأصبح الأمر بين يدي البرلمان .

إذا قدرت بإسدي تحديراً في أمر ما فلك شأنك ، أما أن تتوقف هذا التقدير على شرط فذلك ما لا يتفق مع الثقة بالنفس ، ولك من نتيجة معينة هي أن أنزل على حكم الدستور فهل من يقول هذا القول يكون لبقاً ويحترق قوله مبهماً ؟ لا بإسدي ، إنني — مع فضل تحذيرك الكريم لهذه العبارة — لا أرضى أن تطعن بها قيمة الكلام في ذاته .

إذا قلت أنزل على حكم الدستور ، تقول إنني أجهت وضللت . وحكم الدستور هو حكم الدستور وهو الذي يجب أن ينزل عليه المجلس ؛ وتنزل عليه الأمة . وتنزل عنه أنا وأنت . وفي حمايته حماية حثك ، وحق المجلس وحق الجميع ، فمنع عند حكم النقل رضينا فرض الأحكام العرفية ، وعند حكم القانون وحكم الدستور تقدمنا إلى المجلسين ، أفتترك كل هذه الحقائق ، وكل هذا التقدير للصيب إلى هذه الشبهات والتعارات بحق وبغير حق كما تثير حديثاً لا أصل له ولا طائل ؟

يسألك الأستاذ عبد الحميد عبد الحق أن تكون في علمنا وتصرفنا وقولنا على غير هاتين هاتين ، كنه أنت كذلك بإسدي .

ما تقدمت وزارة من الوزارات إلى مجلس من المجالس فليقتل مثل الفت الذي نلقاه منكم أبداً .

(تصفيق) .

ليست هذه ساعة الكلام الكبير ، أو البحول في كل هذه التفاصيل التي لا طائل تحتها ، بل هي ساعة الإجابة في مقاطع الفصل ، والتعاون من الجميع على ما فيه خير الجميع وخير الوطن .

يقول حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق إن مجلس الوزراء يفقد سلطاته على رئيسه بتوسيع هذا السلطان . لا ، إن مجلس الوزراء حيناً أعطى الحاكم العسكري كل هذه السلطات لم يكن عابثاً ، بل وجدنا مسائل كثيرة عرضت وطُرأت ، لم يكن من سبيل إلى حصرها ، ونجد كل يوم بشكل وبوضع آخر ، لما السبيل وما للمنى في أن نجد من هذا السلطان وللشعور عن الأحكام العرفية قائم بيننا في الدوام ، وعمله معروف لنا وفي وجه الاستمرار ، وفي أيدينا بحكم الفقرة ١٢ من المادة ٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ أن نجد من هذا السلطان كلا وجدنا عملاً للحد منه .

ولكن الأستاذ عبد الحميد عبد الحق يترض على ذلك ويقول : ماذا ينفع هذا ، إذا أساء الحاكم العسكري استعمال سلطان منح له ؟ أتم لا نستطيعون أن نرضوا عن الظالم ما وقع عليه من ظلم بعد أن يكون الظلم قد جره ؟ كلام براق في ظاهره ، ولكن إذا حللناه لم نجد له أثراً ، هيك حدثت سلطة الحاكم العسكري ، فجعلتها تشمل حدوداً معينة ، وجاء الحاكم العسكري فأخطأ داخل هذه الحدود المحددة ، ووقع ظلم فكيف تدفعه ؟ الظلم والخطأ — حين يقع — كما يقع في السلطان المحدود ، يقع في السلطان للمحدود بإسدي (ضحك) ، ومرة الأمر بعد ذلك إلى إشراكك عليه ، أتنبه لكر خطاه ، أم ترفع يده عن هذا العمل ، أم نجد من اختصاصه ؟ هذا كل شيء .

يود بعد ذلك يرى أن لا حاجة ، فيقول للمفروض أن يكون مجلس الوزراء هو صاحب الرقابة الأولى على رئيس مجلس الوزراء ، ولكن هذه الرقابة قد ضلعت ، فسأله أحد الزملاء ، ولكن المرجح بعد ذلك لمجلس النواب ، فيقول الأستاذ عبد الحق إن سلطان مجلس النواب سلطان نظري ، وهذا كلام كتيبه بالحرف من لسانه وثابت في القبطة .

أخيراً ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن سلطان مجلس النواب للدفاع عن الحريات ، والتافع عن البادي والكبرى والدستور ، سلطان نظري ؟ ويردف هذا بقوله إن الذين درسوا القانون وعرفوا أوليات السائل يطعنون أنه يستحيل عقد المجلس كلما وقعت مظلة على فرد من الأفراد ، أنا أعرف أن الذين صرخوا ببيوت القانون يطعنون أن سلطان مجلس النواب فعلي عملي ، ليس بالشيء النظري ولا الحلي .

لو استطاع الزميل المحترم أن يقول إن الحكومة نهجت في شأن الرقابة الصحفية نهجاً حريزاً ، فسححت لمصاحفها بما لم تسمح به لمصاحفة خصومها ، لكان له في ذلك حق أكبر الحق ، ولكن شيء من ذلك لم يقع ولم يمر بحال من الأحوال . فكل الذي يقال هنا إنما يقصد به شيء واحد ، ألا تعد الصحافة في مصر أداة لإرهاب وعنف وشو ، لا يأمن منه إنسان على كرامته ولا مفكر على فكره ، ولا كريم على كرمته ، فالصحافة إذن مهتدة ، والحريات قائمة . لا يلبس الحق شيء غير هذا . دع جانباً ما قاله حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا ، فهذا كلام يناقش على حدة ، ويسمع على حدة ، ويصل إلى الأسماع على حدة بوزن خاص وتهدير خاص .

(تصفيق حاد) .

من أجل ذلك ، يا حضرات الزملاء المحترمين ، ترى الحكومة أن لا مبلغ مطلقاً لوطنى في أن يتدخل في كل هذه الشكايات النظرية . فالأمر على بين يديكم وأنتم أول من يقدر للسبئية وزن الحجة ويقرع بالمطلب .

(تصفيق حاد متصل) .

حضرة النائب المحترم محمد حمى عيسى باشا — حضرات النواب المحترمين : أرى بعد البيانات التي أدلى بها حضرات من سبقوني في الكلام أن أوجز القول ، وكل ما أريد أن أقوله يلخص في أن حزب الاتحاد الشعبي يرغب في أن يكون التعاون بين المجلس والحكومة تعاوناً صادقاً وثيقاً ، لا سباً في هذه الظروف ، وأنه يجب علينا نحن النواب أن نقدر الظروف التي تعرض فيها التعاونين أو للراسم وتديرها بحكمة ؟ فتعاون الحكومة ، خصوصاً أنها أرادت بمرض الأمر على المجلس أن تستشير وتستنير برأيها ولا شك أن التعاون إذا كان قائماً بين السلطين فإنه يكون أدى إلى اطمئنان البلاد ، ولعلها بأن السلطين تسلمان على ما فيه مصلحتها . فإذا قدرنا الظروف وللإلصاق التي تحيط بمرض مرسوم الأحكام العرفية ، وقد ظهر من الروح التي دارت بها المناقشات هنا أن المجلس والحكومة يريدان معاونة الدولة الخليفة معاونة صادقة خالصة ، وجب أن نقدر كل هذه الظروف فنبحث ما يمرض من مسائل في هدوء وروية وحكمة . فذلك أرى أن جميع الآراء متفقة على وجوب استمرار الأحكام العرفية ؛ حتى للمرضين فإنهم قبلوا مبدأ الأحكام العرفية بالأحوال للنصوص عليها في المصلحة ، ولم تكن اعتراضاتهم منبهة إلا على مسائل شكلية ، لا راجلة بينها وبين الظروف والأحوال التي أعلنت من أجلها الأحكام العرفية كما أننا لم نر في تطبيقها تسفها أو عتياً ، بل التي لسانه أن الشعب المصري أفاد منها كثيراً في قيم مطاعم التجار والتضاء على المسائل للتسوية . وقد رد حضرة للقرر على جميع الاعتراضات التي أثبتت وهي اعتراضات بعيدة عن جوهر القانون وعن ظروف وضعه وتطبيقه .

لذلك أرى أنه يحسن بنا أن نقر هذا الرسوم حتى تكون المعاونة مهيمة وحى يطمئن الشعب على أن مجلته وحكومتها إنما يعملان لصالحه وخيره .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — حضرات النواب المحترمين :

أرى بعد البيان الرائع المبرج للفتح الذي ألقاه محالى الأستاذ إبراهيم عبد الحمادى وزير الدولة للشؤون البرلمانية ، أن من البت وضيق الوقت أن يضاف شيء إلى ما سمعناه ، إلا أنى أرى من واجبى أن أثير السبيل لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق في كلمة واحدة صغيرة قالها قد ترك أتركا في النفوس ، وإنارته فيها أمرهين بسيط .

قال الأستاذ عبد الحميد عبد الحق إن قانون الأحكام العرفية الصادر في سنة ١٩٢٣ ينص على أنه لا يجوز إعلان الأحكام العرفية إلا في إحدى حالتين إما عبارة قوات العدو المسلحة ، أو وقوع اضطرابات داخلية ، وإنتا لسانا في إحدى هاتين الحالتين ، ولنا بالتالي في ظروف تجميع أو تختم إعلان الأحكام العرفية . بهذا قال الأستاذ عبد الحميد عبد الحق في اللجنة ، وكرره هنا ، ونسى حضرته أن معاملة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى أوجبت حالة جديدة قائمة ، هي حالة الحرب أو خطر الحرب ، وأن هذه المصلحة بموافقة المجلسين عليها ، واعتبارها قانوناً كانت في مادتها السابعة متممة لقانون الأحكام العرفية فيما يخص بالأحوال التي يجوز أو يجب فيها على الحكومة للصرة إعلان الأحكام العرفية .

وبذلك أنشبت الأحوال التي يجوز فيها للحكومة إعلان الأحكام العرفية هما الحالتان المذكورتان في قانون سنة ١٩٢٣ والحالة

التصوم عليها في المادة السابقة من المعاهدة ، وعلى أساس هذه الحالة الأخيرة أعلنت الحكومة الأحكام العرفية وهو مطابق لنص القانون للصري ومنطبق تمام الانطباق على الدستور .

لقد كان هناك شيء من الارتباك فيما يتعلق بالفريق بين كلمتي « الإبلاغ » و « العرض » ولكن حضراتكم سمعن هنا ، كما سمعنا في اللجنة ، تصرع الحكومة الصريح ، وقبل أن نسمع هذا قلنا للأقلية في اللجنة ما نقوله هنا ، وهو أنه بمجرد أن تلي مرسوم الأحكام العرفية ، وقرر المجلس إحالة على لجنة في وجود الحكومة ، وعدم اعتراضها على هذا التصرف ، إن الحكومة لو كانت تزيد غير هذا لما كان من مصلحة المجلس أن يثير هذا الاعتراض ولأخذ منها إقراراً يسجله عليها بأن تصرفها هذا بعد الإبلاغ معناه العرض واحترام رأي المجلس لقراره .

(تصفيق) .

على أن الحالة أجل من هذا ، فقد سمعت حضراتكم هنا تصرع معالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادي وزير الدولة للشئون البرلمانية ، وهو ذات التصريح الذي ألقاه في اللجنة وذكر في صدد إلقائه أنه يتكلم بلسان رغبة رئيس مجلس الوزراء الذي كان مقرراً تصريفه جلسة اللجنة وناب عن رفعتة في حضورها معاليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — وما رأي سعادة توفيق دوس باشا في الحاكم العسكري ؟
حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — فيما يتعلق بالحاكم العسكري قلت لحضرة الزميل المحترم في اللجنة أكثر من مرة إنني رجل لا أسمى بفكرة معينة قط ، وإنني مستعد لأن أغير رأيي في أية خطوة متى اتفقت بذلك .
(تصفيق) .

وقد حدثت يا سيدي أن تناقشنا في اللجنة طويلاً ، وعدلت رأيي في كثير من الأمور ، بعضها يفتق مع رأيك وبعضها يخالفه ، وإنما الفارق بيني وبينك أنك تحول إن ٢ + ٣ = ٧ ومن السهل إقناعك على هذا الأساس .
(تصفيق) .

إذا جازني رجل وقال لي بالدليل اللطفي إن الصلحة تقتضي بأن يكون الحاكم العسكري مسئولاً أمامي هنا في مجلس النواب قلت فوراً إن هذا هو اللطفي ، وإذا كنت تريد أن أعيد هنا رأيي الذي أبديته في اللجنة فإني مستعد لذلك .
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطة — لا داعي لذلك لأن مداولات اللجان سرية .
حضرة النائب المحترم توفيق دوسي باشا — هو كذلك .

أما ما عدا ذلك مما جاء في كلام حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق خالصاً بالصحافة أو غير ذلك من التصرفات فإن كل هذا في الواقع لا يمسد أن يكون رغبة يديها المجلس في طريقة تنفيذ إلى الحاكم العسكري ، وهو ما قلناه في اللجنة وزدده هنا ، ومن العدل والإنصاف أن نقول إننا لا نشعر مطلقاً بشيء من وطأة الأحكام العرفية إلى الآن .
(تصفيق) .

لا أريد أن أكون حفيظاً في القنابة بين عهدين كما كان من قبلي ، وإنما أريد أن أقول ببساطة إننا الآن سائرون في أعمالنا العادية ولا يمكن أن يشعر بوطأة تطبيق الحكم العرفي إلا من يستحق أن يطبق عليه .
(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — قال سعادة توفيق دوس باشا إنني أقول إن ٢ + ٣ = ٧ وأنا أقول إن ٢ + ٣ عنده ٥ أو ٧ و ١٠٠ .

الرئيس — قدم اقتراح من أكثر من عشرين عضواً بإقتال باب للناقشة ، ولكن لم يبق من حضرات طالبي الكلام سوى حضرتي التابئين المحترمين عبد العزيز الصوفاني والأستاذ محمد فكري أباطة ، فهل توافقون على إرجاء أخذ الرأي على هذا الاقتراح إلى ما بعد صباح كتيهما ؟
(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — بعد الخطب القيمة التي سمعتها الألية سأراعي في كلامي منتهى الاختصار ، في موضوع الأحكام العرفية أقول إن البلاد قد استغادت حقاً من هذه الأحكام في بعض النواحي قائمة كبيرة ، ولولا وجودها ربما لم يكن في وسع الحكومة أن تعمل عملاً مفيداً للبلاد في هذه الظروف .

أما فيما يتعلق بتطبيق الأحكام العسكرية على الصحافة ورفاتها ، فقد لا أشعر أنا بوجوب تطبيقها ، ولكنني أترك الكلام في ذلك لحضرة زميلي الأستاذ فكري أباطه بحجة (صالح) لأنه في الحقيقة يشعر بشدة الرقابة أو عدم شدة أكثر مني ومن كثير من حضراتكم لأنه صحافي . وإذا كان لنا رجاء للحكومة فهو في أن تحسن هديرها في تطبيق الأحكام العسكرية وألا تشتد فيها إلا لضرورة قصوى أو مصلحة عامة ، ويجب عليها أن تلاحظ أننا لسنا في حرب فعلية ، وإنما حدا بها الأمر إلى وضع تلك الأحكام لضرورة احتضنها أو إجابة لرغبات أو تهديدات اقتضتها للماهدة مع الحكومة البريطانية .

هذا من ناحية الأحكام العسكرية ، أما فيما يتعلق بشيئها فإننا نرى من أهم الواجبات علينا ألا نترك هذه الفرصة تمر دون أن ندلي برأينا للحكومة وفي هذا المجلس .

تصلون حضراتكم أنه في حالة الحروب العامة تكشف دائماً مواطن الضعف في الأمم ونسبها الحكومة لسأ صريحاً في جميع النواحي سياسية كانت أو اقتصادية أو عمرانية . أما فيما يتعلق بموانع الضعف من الوجهة الاقتصادية فإنني أرجو الكلام عليها تفصيلاً إلى أن تتاح فرصة الرد على خطاب المرحى في البورة البرلمانية لليلة إن شاء الله .

ولكن للحزب الوطني باحضرات التواب نظرية نادى بها ولا يمكن أن ينزل عنها بالرغم من كل الروابط أو الماهدات السياسية التي عقدت ، لأنه يرى أن حق البلاد ثابت وأن الاعتماد عليه لم يرفع بعد وأنه دائماً وأبداً يطلب الحق الكامل الذي لا يمكن أن يتوره نهره من أي ناحية من النواحي . وإنما يتوجه في هذه الظروف إلى الحكومة وهي بحمد الله تقيم رجالاً خبروا السياسة كثيراً ولم يمس في الوطنية لا يمكن أن ينكر ولهم مبادئ ونظريات تتفق تماماً مع نظريات الحزب الوطني ، لا يوجد في هذه البلاد من لا يرحب بالترحيب كله بضمين استقلال هذه البلاد استقلالاً تاماً لا تشوبه شائبة .

لقد رأيت يا حضرات الزملاء أن بعضاً من حضرات الدين وقوا للماهدة المصرية قال في جرأة وصراحة إنها خطوة في سبيل الاستقلال وإنها لم تحقق الاستقلال كاملاً . فهذه النظرية تتفق تماماً مع نظرية الحزب الوطني من أن البلاد بالرغم من الماهدة لم تحصل على استقلالها كاملاً .

(مقاطعة)

لهذا أقول باحضرات السادة إنه يجب علينا دائماً وأبداً أن تأخذ دروساً من الماضي . تصلون ما كانت عليه الحال عندما قامت الحرب العالمية في سنة ١٩١٤ للحكومة التي كانت قائمة في ذلك الوقت لم تحط للأمر ولم تتخذ له عتاه وظلت تسلم وتسلم إلى أن انتهت الحرب العالمية فإذا كان للصير باحضرات التواب ؟ كان للصير أنها منعت من كل طلب طلبته حتى إن الحكومة البريطانية لم تسمح لزعما هذه البلاد أن يتوجهوا إلى باريس للكلام في مصر بلادهم في ذلك الوقت .

هذه دروس يجب ألا ننساها . ولا أقول بأن ظن الحرب أو نير في طريق غير مشروع ولكن لنا حقاً يجب أن تدافع عنه ونطالب به ونضام فيه حتى نصل إلى نتيجة حاسمة .

(تصفيق)

نحن نخدم كل مواردا وكل مساعدة ممكنة لحليفتنا ، ونقف في صف الديمقراطية التي نترجمها إنجلترا في العالم ، أنا لا أقول إننا نسعى لنطالب بضمن هذا العطاء ولكن لنا في هذا الوجود حقاً ثابتاً داخل بلادنا ، فيجب أن نذكر الحليفة أن الديمقراطية التي تدافع عنها والتي قد تدخل من أجلها في حرب طاحنة أولى أن نطبقها في بلادنا قبل أن ندافع عن غيرها وقبل أن نشترك في حرب لادخل لنا فيها ، يجب أن نقول لحليفتنا إن مصر يجب أن تكون كاملة الاستقلال ، تدير شؤونها وتدير أمورها بنفسها فتدعم استقلالها وتحمي ضمها حتى تكون صديقة مخلصة قوية تناووت حليفتها وقت الحاجة وتدافع عن الديمقراطية بإخلاص وعقيدة وغلب يشعر أنه نال ما يطلبه من حق وليس لأحد سلطان عليه .

(تصفيق)

هذا هو ما أريده بإحضرات النواب ، وهذا ما يريده الحزب الوطني ويوجه إليه نظر الحكومة لتأخذ العدة له ولكي تتفاهم فيه مع حليفينا ونطالب بما للبلا من حقوق ، فإن هذه القرعة إن أفلتت منها قد لا تعود ثانية ، والحروب فرص تسوي فيها للشاكل وتبديل الأمور وتغيير خريطة العالم ، ونحن لا نطالب إلا بحق معترف به تدافع عنه إنجلترا فإن ضلت الحكومة ما يريده — وهذا أقدس واجب علينا — فلها الجزاء الحسن وإن لم تفعل فقد نهنا وسيأتي يوم يحاسب فيه كل طي ما قدمت يداه ، إن خيراً غير وهذا ما نرجوه لكم والبلا .

(تصفيق) .

حضرة النائب الأستاذ محمد فكرى أبانله — قال رغبة رئيس مجلس الوزراء في بيانه الذى ألقاه في هذا المجلس : « هنا اجتماع غير عادى نخلع عليه الظروف حجة اجتماع عائلى فكنا نعتل الأسرة للصرة وكلنا يشعر في هذه الساعة بأن الأسرة يشد بسنها بسا » . وفى اعتقادى أن كل ما يحدث في هذا المجلس إنما يحدث في كل اجتماع عائلى وفى كل وسط من أوساط الأسر للصرة ، فإذا سمع بإحضرات النواب شيئاً قد لا يسرهم كثيراً في الدقائق القليلة التى سأتكلم فيها ، فأرجو أن تمتروا أن ملاحظاتي عائلية ، لا تقنية ولا دستورية .

الذى يدهشني بإحضرات النواب أن زملائي الذين تكلموا ضد قانون الأحكام العرفية ، والذين واقفوا عليه قائم بحث قانونى بديهي جداً ، وهو أنه بالرجوع إلى مرسوم الأحكام العرفية للعروض الآن ، نجد أنه استند إلى قانون صدر في سنة ١٩٢٣ قبل أن تكون هناك معاهدة مصرية إنجليزية فإذا ذكر رغبة رئيس الوزراء في بيانه أنه طلب إليه أن يسلن الأحكام العرفية فالتفت وأعلتها ، فالفهم من هذا أنه يركزها على الصورة التى أوجدتها المعاهدة للصرة الإنجليزية ، ولكنه تقدم إليكم بقانون على أساس القانون الصادر سنة ١٩٢٣ الذى كان قائماً على رعاية مصالح مصرية داخلية بحجة لا علاقة لها بالمعاهدة .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — هذا غير مفهوم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبانله — إن قانون سنة ١٩٢٣ ، حينما صدر لم يكن يبالغ مسائل مصرية إنجليزية ، بل كان يبالغ مسائل مصرية داخلية بحجة بديهي ما ورد في مادته الأولى من بيان الظروف التى يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية وهى إغارة قوات العدو المسلحة أو وقوع اضطرابات داخلية ، وبديهي أنه وضع في سنة ١٩٢٣ أى قبل المعاهدة لا بعدها . ولو كنت وزيراً وكان الحكم يدي ، لكن تصرفى الطبيعى هو أنه إذا طلب الإنجليز منى إعلان الأحكام العرفية بناء على المعاهدة ، فإنى أقوم بدراسة هذا الطلب ، فإذا اتقنت فإنى أصدر قانوناً جديداً أو أعدل قانون سنة ١٩٢٣ وأحذف ماورد فيه من النصوص التى لا تنطبق على حالتنا الحاضرة .

والواقع أن هذا القانون لا ينطبق على حالتنا الآن ولا يتفق مع السبب الذى من أجله قبلت الوزارة إعلان الأحكام العرفية .

إن كل ما يهم حضراتكم من بيان رغبة رئيس مجلس الوزراء ، ومن تقرير اللجنة المختصة ، ومن الدفاع المهيذ أو الهجوم المهيذ الذى قام به حضرة صاحب السالئ الأستاذ إبراهيم عبد المادى ، هو أن هناك جيشاً على الحدود ، وهذا الجيش صديق لهذه البلاد ، ومن الواجب علينا أن نحضى ظهره ، ولكن القانون الذى نطبعة يقتضى هذا الرسوم لا دخل له بحماية ظهر ذلك الجيش الصديق ، فالتى يهم على الحقيقة هو أن نحضى إنجلترا من الجواسيس ومن خصومها ومن الخطابات للتبادة التى تحس هذه الحليفة ، كما نحضها بفرض الرقابة على الجرائد الصادرة من بلاد الأعداء ، أما أن تمنع الكتابة فى السائل الداخلية ، لأنه مطلوب منك أن ترمى الأمن والنظام ، تقول غير منطقي ولا يتفق مع المعاهدة التى لم أوافق أنا عليها كما لا يتفق مع الترض الذى تدافع به عن هذه الأحكام العرفية ، وإلا فإذا يكون مركز نائب مثلى عليه أن يحترم الثقة والقانون والستور ؟ إته يرى أن الأحكام العسكرية يجب إعلانها ، ولكن لا بهذا القانون ، لأنه صدر في سنة ١٩٢٣ متعلقاً بمسائل داخلية صرفة تخص باضطرابات أو ثورات أو غارات من عدو ، ولكنه يرى فى الوقت ذاته أن إنجلترا تطلب بإعلان الأحكام العرفية ، فغير ما يفعل هو أن يقول للحكومة امتحيدى هذا الرسوم وكلنى الجهة المختصة بالتصريح لديك أن تخرج قناس تسمى متسقة مع اللطق ومع ما صرح به رغبة رئيس مجلس الوزراء وأعلته حضرات الوزراء وللادافين عن خطة الوزارة .

أما من حيث الصحافة فأشكر أولاً لحضرات الخطباء عن الصحافة والقراء حسن دفاعهم عنها ، ثم أؤكد لحضراتكم أن الصحافة

لا تشع قليل ولا كثير من الحرية في جو هذه الأحكام العرفية ، ولم يتنوق مرارة الصحافة كالشغل بها . أضر فون أنه يكتب عن الدكتور طه حسين أن الوزارة قد استعنته من الخارج فيشطب هذا الخبر شطباً ، وغذى الليل !

إنى أتسى من عملي يوم الثلاثاء ، فأذهب بنفى إلى الرقيب وأعرض عليه ٥٠٠ ورقة فيشطب منها ٦٠٠ .

(ضحك) .

فأناقش الرقيب فلا ينتع ، فأسأف الإقناع مع رئيسه ؟ فلذا اتنع كان بها ، وإلا وجب عليّ أن أعطل الطلبة وعمالها وأخترع كلاماً جديداً وصفه بمن حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق حين قال : إنه كلام فارغ .

أرجو أن يشمر رخصة رئيس مجلس الوزراء بجي من مرارة هذا العمل لينقذا من تصرفات الرقيب ، وسفينا من سلطته في المسائل التي لا أساس لها بالسياسة العامة أو الدفاع عن البلاد .

أضر فون أن الذي قاله الأستاذ العقاد هنا وما حدث له منه الرقيب فلم يجرؤ صحيفة ولا مجلة أن تنشره !

وهناك أمثلة أخرى :

غير يقول إن النصارى ترد إلى الجيش من إيجترا براد نشره لنشر الطمأنينة في الجماهير ، ولكن الرقيب يشطب شطباً لأنه يخشى أن رجال القواميس الألمانية يقرأون للصور تحت البحر فتجبه جهودهم إلى إضراق السفينة الآتية بهذه النصارى .

إنى أعطف أن رخصة رئيس مجلس الوزراء بجنى عليه أيضاً ، فها هي جميع الأحزاب شكت من الرقابة على الصحف .

رخصة محمد محمود باشا شكاً ، عبد الحميد عبد الحق شكاً أيضاً ، ورخصة رئيس الوزراء ضمه يشكو .

(ضحك) .

لكننا أجمنا على الشكوى للرة من الرقابة ، ولكنه لا أحد من هذه الصفوف قال لنا كيف يكون العلاج ومق يكون ؟

فهل يلين في عهدكم بإحضرات الوزراء ، وأنتم تقيضون كل يوم على البلاد بمشروعات عامة ناعمة ، أن تظل الصحافة في عهدكم مزورة زائفة ، وأن تكون الكتابة فيها ليست من إنشاء كتابها بل من إنشاء القلم الأحمر الذي يجري بالشطب والحذف ؟ ! !

هذا لا يليق ولا يمكن أن قبل الاستمرار عليه ، وأخشى ما أخشاه أنه بتل هذا الضيق تفتت الحافة الكسبية ، وهي الأذى والأمر والأخطار على أمن البلاد ، هي رواج الإشاعات الكاذبة ، وأؤكد لحضراتكم أن كفة خيال في قهوة تدبغ بين الناس بأسرع مما يدبغ النبا في الجريدة ، وبين عدد أكثر من قراء الجريدة خمس عشرة مرة ، وما أخطر مثل هذه الإذاعة للمكتومة .

في عهد الأحكام العرفية سنة ١٩١٤ صدرت منشورات سرية دفعت إليها شدة الضيق والرقابة على الصحافة . ومن للدهش أننا قرأ في التفرغافات الخارجية أخباراً عن مركز إيطاليا إزاء المراك الحالى : أنتم إلى ألمانيا أم تبقى على الحياد ؟ ولكننا ممنوعون من أن نتكلم عن إيطاليا ! ثم قرأ عن روسيا ومحرم علينا أن نشر ما تنشره الجرائد الفرنسية أو الإنجليزية !

تلك مبالغة في الضيق على حرية الفكر وعلى الفن ذاته لا تنتهى إلا إلى نتيجة واحدة ، هي أن تجل الجرائد جميعاً مسورة واحدة وأن تشل الفكر للصرى والعمل الصحافي في مصر ، ثم تكون النتيجة في غير صالح الحكومة والبلاد .

فأود قبل أن أناعد هذا المكان أن أسمع من رخصة رئيس مجلس الوزراء كلمة طيبة أسجل هنا أننا نحن الصحفيين نظفنا بسلفه على الصحافة وعلينا عدة مرات في شق الظروف والتناجبات ، فنريد أن نظفر الآراء الحرة الصحيحة بكلمة من رخصته الآن تكون كالخلو التي يؤكل في آخر الطعام ، وهأنا آخر للتكلمين في هذه المناقشات ، فليختمها رخصة الرئيس بكلمة حلوة لدينة العلم ، نصكن له من الشاكرين .

(تصفيق) .

حضره صاحب اللقار الرفيع ورئيس مجلس الوزراء -- إخواني :

أرجو أن تسمحوا لي بأن أعب عن انبساطنا العظيم بالروح الطيبة التي سادت المناقشة في موضوع اليوم اللطيف . وأن أنوء

بصفة خاصة خطاب حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا زعيم المعارضة ، هذا الخطاب القيم الذى قرر مبادئ جلية تشاطره الحكومة الرأى فيها ونعلها مكانها من التدبير (تصفيق حاد) وهذا هو التعاون الكريم الذى نرجو دائماً أن يسود بيننا .

(تصفيق) .

وفى ترى الحكومة من سلامة تحديد هذا المجلس للوقر وعالى وطنيته خير ملهم لها ومعين على الاضطلاع ببعثاتها الخطيرة ، وقتنا الله جميعاً لما فيه خير الوطن .

(تصفيق) .

وقبل أن أبرح مكانى أتوجه بالشكر لحضرات أعضاء اللجنة ورئيسها على مجهودهم القيم فى بحث الموضوع .

(تصفيق) .

حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا — أقدم شكرى الجزيل لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء على ما نوه عنه فى خطابه بصد ما قلته الليلة ، ثم أطمع فى كلمة صغيرة من رفضه عن الرقابة على الصحافة تبث فى نفوسنا الطمأنينة على أن حربنا ستكون مكفولة فى حدود القانون فيما يتعلق بالشؤون الداخلية للحكومة المصرية .

(تصفيق) .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — يسنى أن أعلن أن حرية الصحافة مكفولة ، وأن سياسة الحكومة لم تكن أبداً بعيدة عن ذلك .

(تصفيق) .

الرئيس — عندى اقتراح بإقتال باب المناقشة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أعارض فى هذا الاقتراح لأن الموضوع خطير كما يقدر حضرات الأعضاء وهناك متكلمون قليلون لم يسمعوأ فلا مانع من إعطائهم الكلمة على أن يختصروا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن على أبو النصر — قد استأثر المجلس مما دار من مناقشات حول مرسوم الأحكام العرفية ، فقد تناول تلك المناقشات للموضوعة من جميع نواحيه القانونية والسياسية والموضوعية ، ولهذا نطلب إقتال باب المناقشات ولا سيما أن جميع الأحزاب قد سميت .

الرئيس — من يريد إقتال باب المناقشة يفضل بالوقوف .

(وقت أغلبية) .

سنأخذ الرأى على الموضوع ذاته ، فللوافق على حرر اللجنة عن الرسوم الصادر بإعلان الأحكام العرفية يفضل بالوقوف .

(وقت أغلبية) .

(فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

مرسوم

بإعلان الأحكام العرفية

مجلس النسخ

نحن فروع الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظم الأحكام العرفية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

ومما يحاهو آت :

- مادة ١ - ابتداء من ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩ تجرى الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة المصرية .
مادة ٢ - يخول على ماهر باشا السلطة في اتخاذ التدابير للشار إليها في المادة ٣ من القانون المذكور .
ويرخص له علاوة على ذلك باتخاذ أى إجراء آخر لازم للحفاظ على النظام أو الأمن العام في جميع أنحاء المملكة المصرية أو في جهات معينة منها .

مادة ٣ - على وزرائنا تنفيذ هذا الرسوم كل فيما يخصه ؟
صدر بمرأى الترتب ١٦ رجب سنة ١٣٥٨ (أول سبتمبر سنة ١٩٣٩) .

طروق

تقرر اللجنة

الشكيلة لبحث الرسوم الخاضع لإعلان الأحكام العرفية
ومناقشة بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، استمرار النقاش إلى جلسة غد

(للمقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك) .

التقرر - وزع التقرير على حضراتكم ، ذاك التقرير الخاضع بالأحكام العرفية وإذا سألت الله بإحضرات الشيوخ المحترمين فإنها أسأله أن يوفقني وإياكم لما يرضيه ولا فيه خير البلاد وأن يلهمنا جميعاً الصواب حتى نخرج من هذه الجلسة ورأينا يتفق مع مصلحة البلاد .
قد وزع التقرير على حضراتكم وبطبيعة الحال فراقبوه مرة وأخرى وليس لى أن أزيد عليه إلا شيئاً قليلاً يكاد يكون ملخصاً لما جاء في هذا التقرير فإذا استطعت بعد ذلك البيان أو التلخيص أن أقنعكم فإن ذلك يكون من توفيق الله .
وإذا لم أستطع أكون قد أدت واجبي ، والأمر يومئذ لله .

التقرير للمروض على حضراتكم خلى بإعلان الأحكام العرفية لإقرار استمرارها أو إلغائها .

أعلنت الأحكام العرفية في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ولوحظ في ذلك التاريخ أن الدولة الحليفة لم تكن أعلنت الحرب بل أعلنتها بعد إعلان الأحكام العرفية في مصر بثلاثة أيام وهذه هي أول ملاحظة في التقرير وكنا نتنظر بطبيعة الحال بعد إعلان الأحكام العرفية يوم أو بعض يوم أن يجتمع البرلمان لإبداء رأيها فيها .

وإذا رجعت حضراتكم إلى محاضر لجنة الدستور التي كان فيها كثير من حضرات الوزراء والشيوخ المحترمين فوجدتم أن النقاشة التي حصلت في أغسطس سنة ١٩٣٢ ، على ما أذكر ، اشتدت بين الجميع ومن التقرر أن حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا الحاكم العسكري الآن كان من رأيه أن يجتمع البرلمان في بحر الثلاثة الأيام التالية لإعلان الأحكام العرفية فاعترض بقصر هذه الالة لاحتال أن يتنظها أيام مواسم أو أعياد وانتهى الأمر على أن يكون انعقاد البرلمان في بحر النجانية الأيام التالية لإعلان الأحكام العرفية على الأكثر .
وسأتلو على مسامح حضراتكم بعد قليل التقررات الخاصة بهذه النقاشة .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) - هل يسمع حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة أن أوجه إليه سؤالاً قد يوفر عليه مؤوثة هذا البحث ؟

هل نحن الآن نطبق الدستور أو الآراء التي حصلت للنقاشة فيها قبل صدور الدستور ؟

المقرر - أرجو من رقة رئيس مجلس الوزراء أن يتبع صمدو قليلاً .

(خبة) .

المقرر - أرجو أن تركوا لى حرية الكلام دون مقاطعة ، وإلا فإن أنسحب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — لى سؤال ...
الرئيس — أرجو عدم المقابلة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — وزع التقرير وقرأناه ...

للمقرر — قد قلت لى التقرير وزع وسأقوم بتلخيصه ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لأهمية للوضع وخطورة أترح أن يتلى التقرير .

الرئيس — لحضرة المقرر الحرية فى تلاوة التقرير أو تلخيصه .

للمقرر — إذن أتلى على حضراتكم تقرير اللجنة :

١ — فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلنت الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة المصرية بمقتضى مرسوم طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية .

ولما كانت المادة ٤٥ من الدستور تضى بوجود عرض هذا الإعلان على البرلمان فوراً ليقرر استمرارها أو إلغاؤها ، فلذا وقع ذلك الإعلان فى غير دور الانقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة ، فلقد كان من المأمول أن يدعى البرلمان عقب صدور الرسوم بفترة قصيرة ليتحقق بذلك حكم المادة ٤٥ من الدستور ، ولكن للرسوم الصادر بدعوة البرلمان قد صدر فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ليجمع فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ .

٢ — وقد ذكر فى هذا الرسوم أن النرض من الاجتماع أمران :

الأول — إبلاغ البرلمان للرسوم الخاص بإعلان الأحكام العرفية .

الثانى — عرض للرئيس بقوانين اللجنة فى الجلول للملحق بالرسوم واللى صدرت بدفعى الصورة العادية الأخيرة .

وأول ما لفت نظر اللجنة أن للرسوم فرق بين إعلان الأحكام العرفية وللرئيس بقوانين ، فأشار بالنسبة إلى الأول بكلمة « إبلاغ » وبالنسبة للرئيس الأخرى بكلمة « عرض » فى حين أن المادة ٤٥ من الدستور تضى بمرض إعلائت الأحكام العرفية لا بإبلاغها ، ولذلك رأيت اللجنة أن تتوضخ الحكومة المل فى هذا التفريق ، فكان جوابها على لسان حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا كما يأتى :

« الواقع أن للرسوم صدر تنفيذاً لقانون للعاهدة من حيث ظرف إعلان الأحكام العرفية وسببه . أما قانون نظام الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ قد صدر تنفيذاً للمادة ٤٥ من الدستور وهى تشير إلى أحكام عرفية تنشئها الحكومة بمحض إرادتها متصلة بطرورف شخص ذات مصر . وإذا أجيئ لسلطة التنفيذية أن تملتها فيضطر أن تعرض عنها مباشرة إلى البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها .

إنما لما جاء قانون للعاهدة أراد أن يثبت نظاماً خاصاً لا شيه له فى أى بلد من البلاد وهو نظام إعلان الأحكام العرفية بوصف أنه مساعدة أو تسهيل لحليفة ، فلذا كان إعلان الأحكام العرفية على هذا الوجه يشترك مع الأحكام العرفية فى اللقى للسرور من الأحكام العرفية من أنه تطبيق على الحريات ولإعداد نظام سريع لوضع أوامر عامة تكون بمثابة مسائل التشريع فإنه فى أى حال فى سبب وجوده وفى مرمى تطبيقه نوع لا يشترك مع الأحكام العرفية للقررة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ وإن كان النظام اللقى أو الهيكلى للأحكام العرفية هو هو ، وإنما سبب وجوده مختلف لأنه لا يتعلق بحالة ذاتية لمصر بل يتعلق بحالة ذاتية لدولة أخرى يراد قضاء حاجتها بهذا النظام .

فالأحكام العرفية التى تعلن تطبيقاً لقانون للعاهدة هى تنفيذ للعاهدة . وهذه الثابة لا برد عليها ولا يتعلق بها بالنسبة لما صورة إصدار قرار بالاستمرار أو الإلغاء تبعاً لاعتبارات ذاتية لمصر ، وإنما تقوم وتسقط بقدر ما يتعلق بها بشرط الطلب أو الدول من جانب الحكومة الإنجليزية بصفتها تنفيذاً للعاهدة .

ونظراً لأن لما لها من الخطورة لا يمكن تجنب عرضها على البرلمان ، على أن هذا النرض يجب أن يبقى وبظلل محدوداً بقيد أنها

تنفيذ المعاهدة والبرلمان فيما يتعلق بها سلطة الرقابة على الحكومة في حسن تطبيق المعاهدة أو في عمله . لهذا أريد استظهار الفرق بين العرض الذي مفوهه قرار باستمرار الأحكام العرفية أو إنشائها تبعاً لاعتبارات ذاتية وبين عرض أمر الأحكام العرفية باعتباره تنفيذاً لمعاهدة لا يسع الحكومة ألا تنفذها وحيث تكون رقابة البرلمان منسبة على حسن تطبيق المعاهدة . أريد استظهار هذا الفرق بعدم استعمال لفظة « عرض » واستعمال كلمة « إبلاغ » دون أن يكون في ذلك إنكار وجوب عرض الأمر على البرلمان ما دامت الحكومة تقدمت فضلاً بعرض الرسوم أو إنكار رقبته على التصرف من حيث إنه تنفيذ حسن أو غير حسن للمعاهدة .

ولما كانت اللجنة ترى بالإجماع أن الدستور صريح في أن إعلان الأحكام العرفية ، سواء أكان تنفيذاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ أم قانون المعاهدة ، لا بد من عرضه على البرلمان لإعطاء رأى قاطع إما باستمرار الأحكام العرفية أو بإنشائها فقد اتصل أحد حضرات أعضائها بمحضرة صاحب القام الرفيع رئيس الوزراء وتحدث إليه في هذا الشأن فأوفد رفته حضرة صاحبى العالى ووزيرى الشؤون البرلانية وأدلى بمالى الأستاذ إبراهيم عبد الهادى ببيان ختمه بالصيغة الآتية :

«إن الموضوع المطروح هو عرض مرسوم الأحكام العرفية ليقتر المجلس استمراره أو علم استمراره . أما آثار تصرف المجلس كما قلت حرفياً أمام لجنة الأحكام العرفية بمجلس النواب فلا شك أن حكمها الدستور .

وترى اللجنة أن الحكومة بهذا التصريح قد ثلاثت مع اللجنة في وجهة نظرها ، ولذلك فإنها لا ترى عملاً لإثارة بحث قهوى حول هذا الموضوع على أساس أن الرسوم المبلغ هو معروض على البرلمان ليقتر استمرار الأحكام العرفية أو إنشائها طبقاً لنص المادة ٤٥ من الدستور .

٣ - ولما كان رغبة رئيس الوزراء قد أشار في بيانه الذى ألقاه بمجلس البرلمان إلى أنه قد طلب من هذه البلاد إعلان الأحكام العرفية فقد استدعى ذلك سؤال الحكومة عن الكيفية التى طلب بها إعلان هذه الأحكام وحدود هذا الطلب فأجاب عن ذلك سعادة بدوى باشا « بأن الطلب جاء من السفارة البريطانية بطريقة رسمية كتابة تطلب فيه من الحكومة للمصرة بصفة العوة للنصوص عليها في المادة السابعة من المعاهدة إعلان الأحكام العرفية وتنفيذها مباشرة بصورة الرقابة على الطبوعات والصحف وبصورة إيجاد نظام لتفتيش السفن » .

ولقد طلبت اللجنة الإطلاع على المذكورة للشار إليها ، ولكنها لم توفق إلى ذلك .

٤ - بعد أن استعرضت اللجنة كل هذه المسائل تملكت فيما ترى أن تشير به على المجلس في شأن الأحكام العرفية ، فرأى خمسة من أعضائها عدم استمرار الأحكام العرفية ، ورأى ثلاثة استمرارها ، وامتنع دولة رئيس اللجنة عن إبداء رأيه . وإلى المجلس بيان وجهة نظر كل من الفريقين :

رأى الأغلبية

توفرت اللجنة على بحث الموضوع للطروح أمامها ، وقد تناولت في مجملها مراجعة قانون الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ فرأت أن هذا القانون قد تناول موضوعات شتى وضع لها أحكاماً استثنائية تخالف الدستور وتقلب القواعد العامة للتشريع ، ففي نسوومه ما يجرم الأفراد من حرياتهم الشخصية وما يهتك حرمة اللك وما يفرض على الأفراد إزامهم بالعمل الذى يخصمه الحاكم المسكرى لم وما يحصل لهذا الحاكم المسكرى من الحق الطلق في ختيش منزل من شاء في الوقت الذى يشاء لىلا كان أو نهراً ما يبيع له الاستيلاء كرها على أدوات النقل من عربات أو أوتوميلات أو نحوها ، كما يبيع له أن يقطع بمشيتة كل أسباب اللواصلات التى تجمع قرية أو مركزاً أو مديرية بأخرى ما دامت هذه الحال واقعة تحت الحكم العرفى وما يبيع له أن يفرض الرقابة الكاملة على الصحف وللواصلات التليفونية والخطابات وأجازت له أن يتخذ في ذلك كل إجراء وأن يبرز أمره بكل حيل فله أن يصدر بكتابة أو بطريقة شفوية وله أن يقاب من يخالف أمره من أوامره بقويات تصل إلى غالى سنوات سبجاً و ٤٠٠٠ جنيه وأن تلك المخالفات تنظرها وتحكم فيها بحاكم عسكرية مؤلفة من ضابطين وقاض . وأكثر من ذلك فإن هذا القانون جبل أحكام تلك الحاكم نهائية لا معقب لها ولا يصح مجال من الأحوال لكائن من كان أن يلجأ إلى أية سلطة للتعويض عما يكون قد أصابه من ضرر من جراء هذه الإجراءات وهى سلطة هائلة لا يجدها قانون ولا يقيد بها قيد اللهم إلا مشيئة الحاكم .

على أننا نلارع إلى القول بأننا لم نجد لىل هذا القانون فيما قرأناه من شرائع البول الديوقراطية الأخرى مثيلاً . نعم إن الأحوال

الى تستوجب إعلان الأحكام العرفية ليست بأحوال خاصة بنا بل هي أسباب وظروف تقع في أنحاء العالم جميعاً ، وهي تستلزم بطبيعتها اتخاذ إجراءات وقواعد تشريعية تخالف القواعد المعمول بها في الأزمنة العادية ، ولكن الفرق بين تشريعنا وتشريع تلك الدول في هذا الصدد يجعل اتخاذ الإجراءات الاستثنائية التي نطلبها للظروف مقيداً بقيود تختلف باختلاف البلاد ، ففي فرنسا مثلاً لا يصح للبرلمان أن يفوض السلطة التنفيذية بتفويض عام اتخاذ أي إجراء تشريسي لمواجهة هذه الطوارئ إلا بقانون يحدد الموضوع والزمن يصدده البرلمان على القول الراجح فيه بحيث لا يقبل في ذلك تفويض عام إذ يقرر هذا الرأي الراجح بأن التشريع هو من اختصاصات السلطة التشريعية ، وهذه السلطة مكافئة بأداء هذه الوظيفة من قبل واضع الدستور وهي الأمة صاحبة السلطان وأن هذا التكليف واقع على السلطة التشريعية لا تستطيع أن تنخل عنه بحيثيا إلى غيرها ممن لم تنط به الأمة أمر القيام بهذه للأمرورة الخطيرة . وفي إنجلترا لا يذهبون إلى هذا الحد في التقييد بل جازوا البرلمان حق تفويض السلطة التنفيذية في التشريع ، ولكن ما نتخذه من ذلك يجب عرضه على البرلمان ليقرره كله فيه ، وفوق هذا فإن إجراءات السلطة التنفيذية في ذلك فضلاً عن مراقبتها بالبرلمان تقع تحت سلطان الحاكم العادي .

ذلك بينا قانوننا لا يقيد صاحب السلطة بقيد ولا يحد سلطته بحد اللهم إلا حداً طفيفاً جداً هو أن مجلس الوزراء الحق دائماً في أن ينقص من التدابير المرخص بها للحاكم أو يزيد فيها . وما يلتفت النظر أن هذه السلطة التي خولت إلى مجلس الوزراء إنما خولت له بحكم أنه مكون من أكثر من واحد وأنه يحكم قيامة على شؤون الدولة وتصرف أمورها وبصكته بذلك من تصرف ما يطرأ عليها من أحداث وما يستوجب ذلك من إجراء قد جعل له للمتشرع الحق في أن يزيد في سلطة الحاكم أو ينقص منها تبعاً للظروف . وفي حقن الشارع أن مجلس الوزراء لا يمكن أن يجري في ذلك إلا وفق ما تتطلبه الحاجات الملحة المتجددة وأنه بذلك كله يستطيع أن ينقص من سلطة الحاكم فيما لا يرى ضرورة في استمراره من تتمه به وأن يزيد عليها تبعاً للضرورة التي تحد من هذه الإجازة — فهذه الزيادة وذلك النقص لا يمكن أن تتوفر أسبابهما دفعة واحدة بل هي تحدث تباعاً وعلى فترات ، وهي تستوجب عند كل حدث تقديراً وتحييماً ليتسنى بذلك التقدير والتفحص للمجلس العلم الكامل بما يجب لها من إجراء فيضع ذلك الإجراء ويحول صاحب السلطة الحق في تنفيذه . تلك هي السلطة الحقيقية في منح مجلس الوزراء هذه السلطة .

استعرضت اللجنة بعد ذلك الأسباب التي من أجلها أعلنت الأحكام العرفية فظهر لها من بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ومن تصريحات حضرات أصحاب المقامات العاليات الوزراء وسعادة عبد الحميد - بدوي بئنا أن الدولة الحليفة هي التي طلبت إعلان الأحكام العرفية . وإذا رأت الحكومة المصرية أن لهذا الطلب ما يبرره فقد كان المفهوم من ذلك ومن كون الأمن والنظام مستتباً في البلاد أن تكون الأحكام العرفية إذا ما أعلنت مقصورة على التدابير التي تقتضيها حماية المصالح العسكرية . وقلنا إنهم الرأي عند بعض حضرات أعضاء اللجنة إلى ذلك ، ولكن رؤى قبل المملوكة في هذه الفكرة استطلاع رأى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء فيها . كما رؤى أيضاً أن يعرض على رفته استمرار انعقاد البرلمان ليكون من وجوده خير ضمان لحصر الأحكام العرفية في هذه الحدود . ولكن رفته لم يوافق على هذا الرأي وأبلغ اللجنة بلسان دولة رئيسها بأنه كان يود من صميم قلبه أن يجيب هذا الطلب غير أن تنفيذ الأحكام العرفية يستدعي السرعة ولا يمكن تعجزة الإجراءات العسكرية عن غيرها نظراً للظروف الحالية خطراً لسلامة الجيش وسرعة تهيئته وما يتعلق بهذا من إجراءات كثيرة متنوعة . ويؤكد رفته بأنه لن يتخذ أي إجراء يضر بمصلحة عامة بل هي الظروف وحدها التي تستدعي أن السلطة التنفيذية تقوم وحدها بالتنفيذ على وجه السرعة وأنه على كل حال مستعد لأن يعطى كل من يريد اطمئناناً أو استفساراً عن إجراء اتخذ في ظل الأحكام العرفية بياناً للظروف التي اقتضت ذلك الإجراء . كما صرح رفته باستعداده لعقد البرلمان في دورة غير عادية كلما اقتضت الظروف ذلك .

على ذلك فقد تناولت اللجنة في أمر الأحكام العرفية بالحالة التي جرى بها الرسوم للعروض على المجلس فأقرت أغلبية اللجنة عدم الموافقة على استمرارها للأسباب الآتية :

إن الظروف الوبالية الحاضرة واشتباك الدولة الحليفة في الحرب قد تتطلب إعلان الأحكام العرفية ولكن في حدود ما تقتضيه حماية المصالح العسكرية ، إلا أن رفته رئيس الوزراء رفض الموافقة على حصر الأحكام العرفية في هذه الحدود كما رفض أيضاً استمرار انعقاد البرلمان والرسوم الصادر بإعلان الأحكام العرفية للعروض أمره على المجلس حول الحاكم العسكري سلطات متنوعة لا يستطيع العقل أن يحدد مداها مهما أوتى من قوة التصور . وهي سلطات شاملة للسلطات التشريعية والإدارية وحتى بعض الأمور القضائية .

ذلك أنه رغمًا من كون التدابير المصروح للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية اتخاذها بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية هي سلطات واسعة النطاق فإن الرسوم الصادر بإعلان الأحكام العرفية رخص للحاكم العسكري علاوة على هذه التدابير باتخاذ أى إجراء آخر لازم للمحافظة على النظام أو الأمن العام . وبهذا جمل له في البلاد سلطاناً مطلقاً غير محدود . في حين أن ظروف طلب إعلان الأحكام العرفية وأسباب هذا الطلب لا تبرر أن تكون هذه الأحكام بهذا النطاق الواسع الذى لدى خصوصاً أن الأمن والنظام مستبان في البلاد ولم يقع فيها أى اضطراب داخلي يبرر تحويل الحاكم العسكري حتى اتخاذ كل التدابير النوبة عنها في المادة الثالثة من قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ ، وكان للتتبع والمحاكمة ذكرنا أن يستعمل مجلس الوزراء سلطته للقررة في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة « فيضيق دائرة الحقوق التي تخول للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية » ولكنه وبغير مبرر وسع دائرة هذه السلطات إلى أوسع مدى يمكن تصوره ومهما كانت جهة مجلس الوزراء فيمن خوله هذا السلطان ومهما كان صاحبها وانما يفقدونه فإنه وهو منفرد بالأمر يصدر فيها بقرره من أمور عن بعض فكرة فردية قد تخطئ فيصيب خطؤها مصالح البلاد والأفراد بأضرار يستصعب تعويضها . فإذا أضيف إلى ذلك أن المادة ١٥٥ من الدستور تجيز تعطيل أحكامه أثناء قيام الأحكام العرفية على الوجه اللين بالقانون ظهر ما في الاستئثار بهذه السلطات الواسعة النطاق من الخطر الجسيم وأن مصر التي أظهر شهباً في كل الظروف وللتناسبات أنه يدين دائماً ببادئ الحرية والديمقراطية تأبى أن تجعل مصائر أمورها أمة وأفراداً في يد أسبغ عليها مثل هذا السلطان ومن الحير ألف مرة للقضية للشركة التي تخالفت مصر وانجلترا في الدفاع عنها أن تدافع عنها هذه البلاد وهي حرة طليقة من أن تدافع عنها وأمورها تحت إمرة سلطان مطلق .

على أن البلاد فوق ذلك لا تطنن إطلاقاً أن تجعل تنفيذ الأحكام العرفية في يد ليست موضع الرضاء منها . فالأحكام العرفية أمر خطير . وبكى تصور ما عاتته البلاد في الحرب للناحية من جرائم اللوقوع على ما قد يصيب للصالح العامة والحامة من الضرر من جرائمها إذا ما أسى استعمالها . والمحال الآن أشد خطورة مما كانت في سنة ١٩١٤ فقد كانت مصر وقتها ولاية عثمانية أعلنت عليها الحماية الإنجليزية بغير رضاها ، أما الآن فهي دولة مستقلة ذات سيادة فلها فوق مصالحها الاقتصادية مصالح سياسية هامة يجب الحرس عليها ، فضلاً عن ذلك فإن قضية الحرية والديمقراطية التي أعلنت إنجارتا وفرتنا الحرب للدفع عنها يجب أن تشترك مصر في الدفاع عنها بكل قواها وبكامل رضاها لأن مصيرها متوقف على نتيجة ، ومن أجل هذا يقتضى أن تكون السلطة التي تبثر سيادة هذه المصالح الخطيرة والقائمة على إجراء الأحكام العرفية مرضياً عنها من جميع البلاد .

هذا وقد استرضت اللجنة بعض الصور التي طبقت فيها الأحكام العرفية ولفت نظرها بصفة خاصة الطريقة التي روقت بها الصحف وعملت بها حرية النقد . فتبين لها من الواقع التي وصلت إلى عليها ومن كون الصحف جميعها كادت تكون خيرة واحدة ، أن حرية الرأي أصبحت مبدومة ، وأن حرية النقد لا وجود لها ، فضلاً عن أنه حصل تمييز بين صحف وأخرى في مراقبة الأخبار والآراء التي تنشر . ولا شك أن حرية الصحافة وبصفة خاصة حرية النقد في الظروف الحاضرة هي من الضمانات الجوهرية لحسن سير العدالة والمحافظة على مصالح البلاد . فإذا أضمدت فإن هذه تعرض لأعظم الأخطار . فضلاً عن أن السلطة التي تركز فيها السلطات الواسعة إذا ما أمنت من النقد لعمه فإنها من حيث تنشر أو لا تنشر تهادى حتى في الاستئثار بالأمر والأفراد بالسلطان والوقوع في الأخطاء .

وقد تكون الشكوى التي تتردد من جراء الأحكام العرفية — رغمًا من أنها لا تزال في خطواتها الأولى — كثيرة ولكن ليس هناك من سبيل في ظل الأحكام العرفية ومع انعدام حرية النقد وغيرها إلى أن ترضع أصوات أصحابها بالشكوى فإياك إذا ما رأى صاحب السلطة في الأحكام العرفية لبس ما أن يشتد في تطبيق هذه الأحكام ؟ فلا شك أن الضرر الذى يسبق في هذه الحال بالمصالح سيكون خطيراً ولا سبيل إلى تعويض من يقع عليه .

لهذه الأسباب لم يسع أغلبية اللجنة إلا أن ترفض استمرار الأحكام العرفية كما أعلنت بهذا للرسوم ، وهي ترى في الوقت نفسه أن قرارها هذا إذا ما حاز قبول المجلس لا يؤثر بطريقة رجعية على النتائج التي ترتبت على ما اتخذ من إجراءات بمقتضى الأحكام العرفية التي أعلنها جلاله الملك طبقاً لأحكام الدستور .

(تصديق من المجلس) .

الرئيس — ليخضع حضرة الزميل المحترم حسن صبرى باشا لآية اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — حضرات الزملاء المحترمين :

فى مثل هذه اللواقظ الخطيرة يحسن ألا يكون ارتجال خفاة الزلزال وإن حرمت على ألا تقع فيها أخشاه ولكنى أرى من الحيلة أن أتأول رأى الأقلية من تهرير اللجنة وأفسر فى آن واحد إذا ما كانت هناك حاجة للتفسير .

رأى الأقلية

١ — لأول مرة من تاريخ العمل بالستور للصبرى يمرض البرلمان لبحث موضوع إعلان الأحكام العرفية . لذلك تعين على اللجنة التى شكلت لبحث : أن يدق عملها ، وأن يبين الأمر من كل نواحيه ، وأن تحرى الصلحة والحق فيما يصدر عنها من رأى . عقدت اللجنة لبحث الموضوع تسع جلسات أطلعت فيها على :

بيان حضرة صاحب القام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، ومرسومى عقد البورصة العادية وإعلان الأحكام العرفية ، والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية ، ومواد الستور الخاص بها ، ومحاضر جلسات لجنة وضع الستور ومحاضر جلسات اللجنة التشريعية التى كلفت صياغة مواد الستور قبل إصداره ، وعلى ملف الأحكام العرفية لسنة ١٩١٤ .

واستوعبت اللجنة الوزارة غير مرة ما خفى عليها . وانتهى عنها بعد مداوات استغرقت أكثر من جلسة ، بأن رأى ثلاثة من أعضائها استمرار الأحكام العرفية وخسة عدم استمرار هذه الأحكام ، وواحد لم يد فى الموضوع رأياً .

والأقلية التى رأت استمرار الأحكام العرفية مبنية عن رأيها ومدللة عليه بما يأتى :

تعرض الأقلية لذلك من وجهتين : الوجهة الدستورية والقانونية ، والوجهة العقلية .

أولاً — عن الوجهة الدستورية والقانونية

٢ — فتمت للمادة ٤٥ من الستور بأن « الملك يعلن الأحكام العرفية ويجب أن يمرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقدر استمرارها أو إلغائها فإذا وقع ذلك الإعلان فى غير دور الانقضاء وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة » .

وهذه المادة نص صريح بأن للسلطة التنفيذية حق إعلان الأحكام العرفية ، كما أنها نص صريح أيضاً فى وجوب عرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقدر استمرارها أو إلغائها . فإذا وقع إعلان الأحكام العرفية فى غير دور الانقضاء وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة ليقدر البرلمان استمرارها أو إلغائها .

وأمام النص الصريح تنقح الحاجة إلى التأويل والاستنتاج ، فلا اجتهد مع النص ... والأقلية لا ترغب فى إثارة جدل تنهى فى هذا الموضوع قد لا يكون التوسع فيه من مصلحة أحد .

وقد دعت الوزارة البرلمان لاجتماع غير عادى وعرضت عليه فلامرسوم إعلان الأحكام العرفية .

٣ — أما القانون الخاص بنظام الأحكام العرفية وهو القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ فقد جاء فى مادته الأولى « يجوز إعلان الأحكام العرفية كما تعرض الأمن والنظام العام فى الأراضى للصرة أو فى جهة منها للخطر ، سواء أكان ذلك بسبب إغارة قوات العدو للسلطة ، أم بسبب وقوع اضطرابات داخلية » .

وقد وجدت فى النص الفرنسى للمادة كلمة "Ménace" (أى خطر) قبل إغارة قوات العدو للسلطة ، ولم يوجد ما يقابلها فى النص العربى .

أعنى أن هناك خلافاً بين النص العربى والنص الفرنسى فالأول يقول « بسبب إغارة قوات العدو للسلطة » فى حين أن النص الفرنسى يقول « بسبب خطر إغارة قوات ... الخ » وفى هذا فرق كبير بين النصين .

٤ — ولقد صدر مرسوم إعلان الأحكام العرفية ، بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ ، وكان بيان صاحب القام الرفيع رئيس

جلس الوزراء قد جاء به « أنه قد طلب منه إعلان الأحكام العرفية » قد استؤنحت الوزارة الأمر ، وكان نتيجة الاحتياض أن هذا الرسوم صدر أيضاً تنفيذاً لقانون المعلقة .

وقانون المعلقة رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، في الفقرة الثالثة من المادة السابعة من معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، يشير إلى إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء ، لجعل التسييلات والساعدة التي تعاون بها مصر بريطانيا العظمى فعالة .

٥ — بخلص من ذلك أن الدستور والقوانين الصرية تجيز للسلطة التنفيذية إعلان الأحكام العرفية متى توفرت في إعلانها القيود والشروط التي شرعت بالقوانين المعمول بها — وفي هذه الحالة يجب على هذه السلطة التنفيذية عرض الأمر على البرلمان فوراً إن كان متعقداً ، ودعوته للانقضاء على وجه السرعة في دور غير عادي إذا لم يكن متعقداً ، وعرض الأمر عليه . هذا هو كل ما جاء في القوانين الصرية والدستور خاملاً بإعلان الأحكام العرفية .

ثانياً — عن الوجهة القطعية

٦ — من الوجهة القطعية يتعين البحث فيما إذا كانت القيود والشروط التي شرعت لإعلان الأحكام العرفية قد توفرت عند الإعلان ، ولا تزال متوفرة حتى الآن فيستتبع ذلك استمرارها ، أو أن القيود والشروط لم تتوفر أو أنها توفرت عند الإعلان ولم تعد متوفرة الآن ، فينتج عن ذلك إلحاقها .

وبحث كهذا يرجع إلى تعرف حال مصر يوم أن أعلنت الأحكام العرفية وتعرف هلما اليوم — ومصر يوم إعلان الأحكام العرفية ومصر اليوم ، ليست في حال من الأحوال التي نص عليها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ إذا ما أخذ بالنص العربي للمادة الأولى .

وأما إذا ما طبق النص الفرنسي لهذه المادة فيمكن أن يقال إنها قد تجيز إعلان الأحكام العرفية .

والتأرق كلمة « خطر » للوجود في النص الفرنسي وهي غير موجودة في النص العربي .

على أن رئيس مجلس الوزراء قد صرح في بيانه الذي ألقاه بجملة ٢ أكتوبر في المجلس بما يأتي :

« وتلا ذلك إعلان بريطانيا العظمى وفرنسا حالة الحرب مع ألمانيا ، وطلب من هذه البلاد إعلان الأحكام العرفية بوصفها مساعدة لحليتها ، سواء من حيث إنشاء المراقبة على الرسائل وللطبوعات ، أو من حيث سهولة اتخاذ التدابير العاجلة التي يقتضيها الموقف » .

كما أن مندوبي رفعت في اللجنة قد أجابوا عن السؤال الآتي : « كيف كان طلب الأحكام العرفية ، وماذا كانت حدوده ؟ » بأن « الطلب جاء من السفارة البريطانية بطريقة رسمية كتابة تطلب فيه من الحكومة المصرية بصفة الملحة للتصوُّص عليها في المادة السابعة من المعاهدة إعلان الأحكام العرفية وتنفيذها مباشرة بصورة المراقبة على الطبوعات والصحف ، وبصورة إيجاد نظام لتفتيش السفن » .

وبذلك تكون الأحكام العرفية التي أعلنت بمرسوم أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ قد استندت إلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الصادر بمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا .

٧ — وللمادة السابعة من هذه المعاهدة صراحة في أنه إذا « اشتبكت بريطانيا في حرب مع دولة أخرى ، بالرغم من أحكام المادة السادسة ، فإن مصر تقوم في الحال بإجهادها ، بصفتها حليفة ، وتحتصر معاونة مصر في أن تخدم داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للإدارة والتتبع جميع التسييلات والساعدة التي في وسعها ، بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وطرق المواصلات — وبناء على هذا للحكومة المصرية هي التي لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتتبعية ، بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسييلات والساعدة فعالة » .

ولقد اشتبكت بالفعل بريطانيا العظمى في حرب مع دولة أخرى وهي لا تزال مثبكتة في هذه الحرب .

ولهذه الدولة الأخرى في مصر رعايا ، ولها فيها مصالح ، فهل يستطاع تحت ظل الأحكام العادية للوجود الآن في مصر ، والحال كهذا ، أن تقوم مصر بالوفاء بمسئلتها التي قطعتها لإجهادها والتي قررتها المادة السابعة من المعاهدة ؟ فإذا كان ذلك مستطاعاً وجب ألا تكون الأحكام العرفية . أما إذا لم يكن ذلك مستطاعاً وجب أن تكون الأحكام العرفية ، على ألا تتجاوز الغاية المقصودة من إعلانها ، وهي تهيئ السبل لإتمام معبر بضمها التي قطعتها لإجهادها .

وهنا لا يفوتني أن أفسر أن المقصود بمصر أنها عند ما تقصد مخالفة بين بلد وأخرى فالذي يلتزم ليس هو الوزارة التي تعاقبت وإنما هي الحكومة كلها وإذا قيل الحكومة فهي الحكومة بأجزائها وأهم أجزاء الحكومة البرلمان بمجلسه .

ولما كان ما يطلب كونه رقابة واقية على الأنباء خشية تسرب الأخبار التي يرى في نشرها خطر على استمداد الحليفة ، وكانت قوانيننا العادية لا تحيز الرقابة ، كان لا بد من أداة للوصول إلى هذا الغرض .

كذلك قد جدت حال ، بعد قطع العلاقات السياسية مع رعيا الدولة التي تحاربها الحليفة . تدعو بتنظيم التعامل مع رعاياها ، ولا معنى أيضاً عن أداة للوصول لهذا الغرض ، ومثل هذا مراقبة السفن في مختلف اللياء المصرية .

هذه الحالات التي ترد على سبيل التمثيل لا يستطيع تنظيمها بالقوانين المعمول بها الآن في مصر ، فلا مندوحة عن الالتجاء إلى النظم الاستثنائية الرسمية التي يميزها إعلان الأحكام العرفية .

فاستمرار الأحكام العرفية التي أعلنت بمرسوم أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ واجب كوسيلة فعالة لجعل التسهيلات وللساعدة التي تعاون بها مصر حلفائها بريطانيا العظمى فعالة .

وهذا هو نص القصد الذي أبرمته مصر ببرلمانها مع إنجلترا .

هذا ما رأيته الأقلية في اللجنة المؤلفة لبحث هذا الموضوع وكانت تستطيع أن تبقى في الحدود التي رسمتها المادة ٤٥ من الدستور فتعصر رأيها في الإشارة باستمرار الأحكام العرفية أو بإلغائها ، ولكنها ترى — نظراً إلى اللابيات والظروف الحالية وإلى أن قانون ١٥ لسنة ١٩٢٣ الذي ينظم الأحكام العرفية قد صدر قبل المعاهدة — أن توجه نظر الحكومة إلى الأمور الآتية :

(١) العمل على حصر تطبيق هذه الأحكام جهد الطاقة عند الضرورات العسكرية التي تقتضيها سلامة البلاد ونهض بها المعاهدة .

(٢) الرجوع إلى البرلمان في الشؤون الخطيرة مراعاة لحرج الموقف . وقد وعد صاحب اللقائم الرفيع رئيس الحكومة بذلك في بيانه الذي ألقاه في افتتاح هذه الدورة غير العادية إذ قال : « لا شيء يمنع من دعوة البرلمان إلى اجتماع جديد غير عادي إذا جدت ظروف تقتضي ذلك » . ثم عاد لجند هذا الوعد في تصريحه لدولة رئيس اللجنة .

(٣) تخفيف الرقابة على الصحف بحيث تقتصر على الأنباء التي يترتب على نشرها إضرار بسلامة البلاد وبالقوات المصرية وبالقوات الحليفة والصديقة .

هذا ما رأته الأقلية أن تتقدم به إلى هيئة المجلس المقرر ، واجبة إقرارها على رأيها في استمرار الأحكام العرفية وفي الرغبات التي التي يسطها فيما تقدمت .

وفي الختام نسأل الله ألا يطول أمد الحرب ، فتعود حياتنا العامة إلى النظام المادي بإلغاء الأحكام العرفية وجميع التدابير الاستثنائية . (تصفيق من الميمن) .

حضره الشيخ المحترم عبد الفتاح يحيى باشا — حضرات الزملاء المحترمين :

لا أريد أن أقف بينكم خطيباً لأنني يائساً بهيرات منقمة خالية ، وإنما أريد أن أبحث إليكم كمضو في هذه الهيئة الوقرة التي أعترها كعائلة عتودها غاية واحدة ، هي مصلحة الوطن وحده — هذه المصلحة التي نعمل لها جميعاً ، وزراء وشيوخا مخلصين لوجه الله والوطن .

إخواني : إذا ما تأملنا في بيان رغبة رئيس الوزراء وفي آثاره من مناقشات في مجلس النواب وفي جلسكم الخاصة بالنظر في إعلان الأحكام العرفية نجد أن الكل يلتصق عند غرض واحد هو المصلحة الخاصة والوفاء بالعهد (تصفيق) ، والفرق بين أغلبية اللجنة والأقلية أو بين اللجنة والحكومة إنما جاء من الخوف من إعطاء سلطة الأحكام العرفية بهذا الذي غير المحدود بوضع سلطات متنوعة في يد واحدة يخشى منها الزلل مهما كانت صفات الملوك هذه السلطة (تصفيق) .

لأنكرني في رغبة رئيس الحكومة ما من الله عليه به من ذكاء وصفات عالية وحس خالص للوطن . إلا أنني أخشى كثيراً من سمة

هذه السلطة وأرى معها بما يتفق وكرامة الحكومة واحترام سلطة البرلمان فإن العسة لله وحده إذ قال لتيه الكرم، وقد آتاه الحكم
وفصل الخطاب : « وتاورم في الأمر » .

وأؤكد لرفته أني لأرى في هذا الحد ما يحس من أي ناحية هذه الكرامة فك رأيت وواقت اللجنة أن تصل برفته وتطلب
إليه أن يكون الاتصال مستمرا بين الحكومة والبرلمان في كل ما له علاقة بتنفيذ الأحكام العرفية إلا ما كان له حق مباشرة بالإجراءات
العسكرية التي تقتضيها سلامة الجيشين للصري والبريطاني — وكنت أطمح أن يجد رفته في هذا الطلب رغبة صادقة في التعاون بين
السلطين ولا يذهب إلى المحك بنظرية فصل السلطات إذ الوقت صعب وللوقت جد رهيب .

نم إن قانون سنة ١٩٢٣ أعطى الحاكم العسكري هذا السلطان الواسع الذي نخشى من تركيزه في يد واحدة ولكن علينا
ألا نسرف في تطبيق أحكامه إلا بقدر ما تتطلبه حماية الصالح العسكرية .

ولسنا والله الحمد في ظروف تقتضي هذا الإسراف ، فإعتراف الحكومة — الأمن مستتب والطمأنينة شاملة والحوادث وإضررات
الشيوخ قبل إعلان الأحكام العرفية وبسببها لم يطرأ عليها أي تغيير بل ولم يسجل أي حدث يبرر هذا التوسع وفي اعتقادي أن الأمة للصرة
تقدر الظروف السياسية قدرها وتعرف واجبا نحو مصلحة الوطن ومصلحة جليفتها فإن نخرج عن رزائها وحسن تقديرها فإذا كان
المجلس يشارفني هذا الرأي ولا إخالة إلا مشرفي بمشاركتي فيه كانت النتيجة أن استمرار الأحكام العرفية واجب وقاد للصمد بالخليفة
وأن لا غضاة على الحكومة أن تنزل هي أيضا على إرادة المجلس بالرجوع إليه في كل ما ليس له مساس بالسلطة العسكرية البجة .

وإذ رأيت الأغلبية عدم استمرارها فإني لا أشك وعبارتها التي تعبر عن رأيها ذلك الرأي للدعم بالأسانيد والأسباب لا أشك
أنها إنما تخشى أن يكون لعدم نزول الحكومة على رأي اللجنة من حد هذا السلطان نتائج غير مأمونة العقبية فلم تردء من أن تهر
عدم استمرار الأحكام العرفية وهي في هذا على ما أظن مرجحة بين أمرين كلاهما خطير — فهي إذ توافق على استمرار الأحكام العرفية
مع القيد الذي تريده تخشى أن يمتد هذا القيد رغبة للحكومة أن تعمل بها أو لا تعمل ، وإذ ترفض كل ذلك بثابة قضى الصمد ، وهي
لاتريده بل هي أمانة عليه — فوزنت بين نتائج الرأيين واختارت ثانيهما قطعاً لما يساورها من مخاوف من استعمال سلطة واسعة المدى —
وهذا رأي له أيضا قيمته ووزنه .

وقبل أن أبرح هذا للتبر أكرر القول بأن لازلت أطمح في وطنية صديق رفته رئيس الوزراء ، أن ينزل على إرادة اللجنة
ويجيب عليها — ففي ذلك قوة للحكومة وتدعيم لسلطة البرلمان .
(تصفيق من اليسار) .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — إخواني وزملائي :
قررت أغلبية لجنة الشيوخ الموقرة وهي حرة في أعمالها وقراراتها عدم الموافقة على استمرار الأحكام العرفية ولما كان الرأي
التصل لهذا المجلس للوقر لا ترد لحظة في الوقوف بينكم لأذين مرة أخرى وجهة نظر الحكومة عليكم تقتنعون بأن الحكومة
ساهرة على مصالح البلاد واقفة من واجباتها عند حدودها الطبيعية لا تتأخر عنها ولا تتقدم . وللصلحة القومية غايتها الأولى والأخيرة .
(تصفيق من اليمين) .

إن أكبر أمانينا بعد الذي تم في مجلس النواب للوقر وما تقدم من إضاح وبيان أن تؤيد حكمتكم المالية قرارات المجلس الأول
فأنتم شيوخ البلاد وميزان الاعتدال في حياتنا العامة .

وأ أكبر رجائنا في هذه الساعة الصية أن يشكر كل منافي مستقبل البلاد قبل أن يتكر في مستقبل الأفراد فالوطن رقيب علينا
وستحصى الأمة في سجلها ما هم من حسنات وسيئات .

(تصفيق من اليمين) .

تولت الوزارة الحكم والحالة في أوروبا منذ عهد غير قصير متوترة وكثير من البلاد تهيء للجيش وتعد للحرب وتأخذ بأسباب
الاحتياط المختلفة في همه ونشاط وقد أدركت الوزارة الباقية ضرورات الحالة ووجوب التنوع بالسلطات اللازمة لمواجهةها فأعدت فيا

أعدت مشروعات ثلاثة أحدها يتعلق بإحصاء المؤن والذخائر وآخر بالتدابير الاستثنائية لتأمين سلامة البلاد، وثالث لحماية الأسرار العسكرية، وأقرّ مجلس النواب هذه القوانين ولكن مجلس الموقر لم ينظر فيها .

وجاءت هذه الوزارة والحالة كما وصفت ، فلم تجد بداً من إصدار تلك المشروعات براسم قوانين أخذاً بالحلق الذي تملكه بمقتضى المادة ٤١ من الدستور ومقتضى سبيل إحصاء المؤن والاستعداد لتطبيق ما يقتضيه الحال من التدابير الاستثنائية ولم يفسد زمن طويل حتى طولت باتخاذ نظام لتفتيش السفن حاملة لينة الاسكتدية وكان ذلك أول التدابير الاستثنائية .

ولم تلبث الحال أن خرجت فطولت الحكومة تنفيذاً للسادة السابعة من معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا بإعلان الأحكام العرفية بوصف أنها الطريقة اللازمة لجلب المساعدة التي تصدّت بها مصر مساعدة فعالة كما طولت بإنشاء الرقابة على الطبوعات باعتبارها أثراً من آثار الأحكام العرفية وهو أول ما يبنى الدولة الخليفة في تطبيقها ، ولذلك خص بالذكر في المعاهدة وإن يكن من مستغربات تلك الأحكام ، كما طولت تحقيق آثار أخرى ، فلم يسع الحكومة والأسباب للسوغة للطلب قائمة ، والتمهد بإعلان الأحكام العرفية حين تتحقق أسبابها أمر يترصد مصر ، إلا أن تبادر بإعلانها .

وقد صدر للرسم بخيار للتصرف بالكلام أمامكم سلطة قائمة على إجراء الأحكام العرفية كما نص فيه على حق تلك السلطة في إصدار أوامر لحماية النظام والأمن العام في غير ما نص عليه في المادة الثالثة من قانون سنة ١٩٢٣ .

وقد أنكر على الحكومة ذلك الاختيار وهذا البسط في السلطان .

أما الاختيار فقد كان من التواضع عليه في عهد الوزارة السابقة أن يختار رئيس الوزارة لهذا العمل وكان ذلك أمراً لا شك في حكمته ذلك أن الطلبات التي كان يقدّر تقديمها من جانب الخليفة تنطوي على أمور ذات خطر من الوجهة السياسية مما تدخل معالجته في عمل الوزارة ورؤسها وما لا يستطيع دون حرج شديد أن يهده به إلى غيره .

ثم إن هذا الاختيار من شأنه أن يمكن من سهولة الرجوع إلى مجلس الوزراء في كل أوتة . وأستطيع أن أؤكد أن مجلس الوزراء لم يقتصر الأمر على معارضة إحاطته علماً بكل ما أصدر من الأوامر بل وافق عليها جميعاً .

ويتساءل بعضهم : لم يسطح حق السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ؟ ولم زيدت حقوق السلطة العسكرية ؟ فذلك لأن من بين الطلبات المروضة وقت طلب إعلان الأحكام العرفية طلبات لا يتسنى قضاؤها في ظل السلطة للشار إليها في المادة الثالثة وحدها .

ولقد كان من الطبيعي تلقاء ذلك ألا تجزأ السلطات فيكون بعضها السلطة للضخامة من مجرد التعيين ، وهي السلطة للشار إليها في المادة الثالثة ، ويكون البعض الآخر سلطة يقررها مجلس الوزراء بعد ذلك يوم أو يومين .

وقد صدرت في ظل الأحكام العرفية أوامر مختلفة ليس شيء منها مجهولاً أو خافياً وهي أن أيديكم بحرية بضاعة تصدّد بالحذر الشديد ، وبأن المصلحة العامة وحدها هي التي روعيت في إصدارها وأن المهور أو الشبهوات أو المصالح الخاصة لا تجد أي مجال أو منفذ فيها .

(تصديق من المين)

ولست أريد أن أحرض لأى بحث قضى أو دستورى في أمر إعلان الأحكام العرفية أو عرضها فإن الحكومة لم يكن لها رائد إلا أن تمكن حضراتكم من مراقبة عملها وأن تهيب لكم أسباب تلك المراقبة وهي لا تخفى في هذا أى حجاب .

وقد أرادت أغلبية اللجنة التي ندبها هذا المجلس الموقر أن تجد مأخذاً على تصرفات السلطة قرأت أن حرية الرأى أصبحت بسبب الرقابة معدومة وأن حرية النقد لا وجود لها فضلاً عن التمييز بين صحف وأخرى في مراقبة الأخبار والآراء التي تنشر .

ويذكر هذا المجلس الموقر أن حضرة زعيم المعارضة طلب إلى في أول جلسة تقدمت فيها إلى المجلس ألا تشمل الرقابة على الصحف ما يجري بين جرائده فلم يتردد في تأكيده ذلك ولو أن هذا المجلس بدا له أن يستعمل حقه في هذه تصرفات معينة للحكومة لأصبح هذا النقد منشوراً في الجرائد في اليوم التالي . أما القول بأن حرية الرأى أصبحت معدومة فإن أرضه بكل قوى ولا أظن مطلقاً أن تكون حرية الرأى التي تنبها اللجنة هي المهارات الحزبية والمطامع الشخصية التي كانت الجرائد تفيض بها إلى وقت قريب . فإن كانت تلك هي الحرية فإن أحمد للجرائد أنها من تلقاء نفسها نجبتها حياء من أن تظهر التريب والقريب على تلك الطريقة في الجدل التي تصم مصر أشد وصحة في وقت تصطنع فيها البلاد طائفة مظاهر الوحدة والتآلف .

وقد أعلنت أني سأضيق بكل شدة على كل ما يحدث الشقاق والنزور والتباين بين طبقات الأمة وجماعاتها . وليس لي وراء هذا فرض من حيث حرية الرأي والنقد لشؤون الوزارة أو أعمالها . وأعلنت أكثر من مرة في مجلس النواب وفي تصريحاتي العلنية أني أرحب بالنقد . فهل للجنة أن تذكر في أي شأن أعدمت الرقابة حرية الرأي ومست حتى النقد ؟

نعم قد يقع للرقابة أنها تخطئ في الشدة كما قد يقع أنها تخطئ في التساهل . ولكن كل عمل إنساني عرضة للخطأ خصوصاً في أول أمره إذا كان بطبيعته يتوالى أكثر من واحد وإذا كان يجب أن يقضى ينتهي السرعة ، وأمامكم البلاد الأجنبية لا تخلو من الداعية للرقابة بل من الشكوى منها .

إنما تكون الشكوى إذا كانت الشكوى لا يسمع لها ولا يحفل بها .

ولا يستطيع أحد أن يقول فيا فلتبه بالنسبة للرقابة شيئاً من ذلك ، فإني أعتيت بكل اهتمام لما قيل في هذا الصدد ولم أتردد في معالجة أي خطأ وقع .

على أنه قد انتدب لإدارة رقابة النشر منذ شهر مدير قسم التشريع والباحث بمصلحة الضرائب . وقد استقبلت الصحف على اختلاف نزعاتها هذا الانتداب بمثل الترحيب لما تعرف لصاحبه من مكانة في عالم الصحافة سنوات عدة .

وإنه ليس لي أن أعلن أن العلاقة بين الرقابة والصحافة هي الآن من خير علاقات التعاون في سبيل المصلحة العامة للقاهرة من الجائنين . ولا شك أن حضرات الصحفيين من أعضاء هذا المجلس الموقر يقررون في هذا الإعلان .

وربما أن تستمر هذه الروح الطيبة يمكننا للرقابة من أداء واجبها نحو البلق القوي ، والأمن العام ، وتوحيد جهود الأمة ، وتدعيم الحكم الصالح ، وكفالة المساواة في الإعراب عن جميع الآراء الناضجة على حد سواء .

هذه هي صحيفة الأحكام العرفية أعطيها الوزارة تنفيذاً لتعهد لم تستطع أغلبية اللجنة أن تشكل فيه أو في تحقيق أسبابه أو في استمرار قيامها ، فهي تدعوكم إذا أنصفتموها في فهم أقوالها إلى عدم الاعتراض عليها نظراً من جهة صحة الإعلان أو الاستمرار .

وقد طبقها الوزارة على وجه حيط فيه المصلحة العامة ولم تنتهك فيه حرمة أو حرية أو تجد أغلبية اللجنة أي منفر على ذلك التطبيق إلا أن نعرض أن الشكوى قد تكون كثيرة ، فهي تدعوكم إذا أنصفتموها في فهم أقوالها إلى عدم الاعتراض عليها عملاً من حيث الواقع والتطبيق .

على أنه إذا لم تجد أغلبية اللجنة سبيلاً في هذا أو في ذلك لتدعوكم إلى تحرير عدم استمرار العمل بالأحكام العرفية ، فلا بد من أن تجد شيئاً يحمله كفاً لما تدعو إليه .

ولقد صرحت أنها لم تجد مثل هذا القانون فيا قرأته من شرائع القول للديموقراطية الأخرى مثلاً وراحت تفصل « السلطة المائلة التي لا يعدها قانون ولا يقيدها قيد اللهم إلا مشيئة الحاكم » .

أدع جانباً خلط تلك الأغلبية في التباس بين الأحكام العرفية وبين ما ذكرته عن فرنسا وإنجلترا واستبدادها بما يجري في هذين البلدين فإن الأمر في هذين البلدين قائم على التفويض التام في شؤون التشريع وهو تفويض لا يجد في البلدين إلا حد زمني في فرنسا .

فقد صدر للوزارة الفرنسية تفويض بالتشريع منذ ١٩ مارس سنة ١٩٣٩ حتى آخر نوفمبر حين يجب أن يمرض ما وضعت الوزارة من التشريعات للتصديق . وقد أعلنت الوزارة الفرنسية الأحكام العرفية بقتضى هذا التفويض في أول سبتمبر . كأن الوزارة البريطانية أصبحت أيضاً عملاً بالتشريع من غير تحديد زمن ولم يشترط عليها إلا أن تعرض القوانين التي تضعها على البرلمان في ثمانية وعشرين يوماً فإذا لم يصدر قرار بإبطالها فهي نافذة . أدع هذا جانباً فالتباس خاطئ والاستبداد في غير محله .

ترى أغلبية اللجنة كذلك أن قانون سنة ١٩٣٣ « قد تناول موضوعات شتى وضع لها أحكاماً استثنائية تخالف الدستور وتغفل التواعد العامة للتشريع » وقد يظهر أن اللجنة نيت أن هذا القانون قد مضى عليه ستة عشر عاماً ولم يجهل أنه حكومة من الحكومات التي تعاقبت على مصر . ونحمد الله أنه لم تدع قبل الآن حاجة لتطبيقه . ولكن هل أتى تلك الأغلبية أن ذلك القانون علته به وأدركت كل مضامينه الجبهة الوطنية التي فوضت في إبرام معاهدة التحالف ؟ أظن أن تلك الأغلبية لا تنهم الجبهة بأنها — عند قبولها نص المادة السابعة التي تشير إلى الأحكام العرفية — لم تكن تدرك مدى تلك الأحكام .

ولقد كنت حتى الآن أنهم أن القوانين لا يجوز تعطيلها وأنه إذا كان الدستور قد نص على ذلك الواجب بالنسبة للسلطة التنفيذية وحدها فلم يكن ذلك لأن البرلمان يملك هذا الحق . ولكني أرى من مفهوم تحرير اللجنة دعوة إلى تعطيل قانون سنة ١٩٢٣ . وكنت أنهم أن الشكوى من قانون يمينه قد تدعى اقتراحا بتعديله أو نسخه .

ولكن الأغلبية إذا لم تستطع تعطيل القانون ولم تترحم تعديله فهي تنظر أنها تستطيع أن تدعوا لرفض استمرار الأحكام العرفية لذلك السبب نفسه وهو أن مجلس الشيوخ يستطيع أن يعطل مباشرة أعمال السلطة التنفيذية في تنفيذ القوانين وأن الدستور للصري لا يقوم على أساس فصل السلطات ولا على معنى الرقابة ، بل على أن تؤدي السلطة التشريعية أعمال السلطة التنفيذية أو أن تعطلها . والأداء والتعطيل سواء في معنى اختلاط السلطات .

أمر بعد ذلك من الكرام على ما أشارت إليه أغلبية اللجنة من « أن البلاد لا تطعن إطلاقاً أن تجعل تنفيذ الأحكام العرفية في يد ليست موضع الرضا منها » وأدعو الله أن يطهر غوسنا من الهوى والشهوات وأن يرضنا إلى إدراك مصلحة البلاد العليا وهي فوق كل مصلحة . (تصفيق حاد من الميمن) .

إخواني وزملائي :

لا أظن أن أحداً يفكر لحظة واحدة في تعطيل عملنا الحكومي أو مثل السلطة التنفيذية أو تجاهل المعاهدة وما يترتب عليها من ارتباطات دقيقة ، إنكم تريدون خير البلاد وسعادتها والحكومة مثلكم تريد خير البلاد وسعادتها ، أتمتتمدون سلطتكم من الدستور والحكومة تستمد سلطتها من الدستور . المجلس مجلسنا ، والحكومة حكومتكم .

إخواني :

إن تدعيم سلطة الحكومة في عصور الأزمات والحوادث التاريخية تدعيم لحرة البلاد وهيبتها .

فلتكن الشخصيات ولتعمل يداً واحدة على تدعيم حقوقنا ونحويتها بسور من قلوبنا وأيدينا .

وبد الله مع الجماعة .

(تصفيق حاد من الميمن) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — حضرات الشيوخ المحترمين : قيل لكم ، ومعهتم كلاماً أن هناك رأيين مختلفين ، بين أعضاء اللجنة التي ندبها المجلس لدراسة هذا الموضوع وقيل في التقرير إن أحد حضرات أعضاء اللجنة ... (أخذ حضرات الأعضاء في الانصراف من الجلسة) .

الرئيس — أرى أن كثيرين من حضرات الأعضاء ينادون قاعة الجلسة ، فإن كنتم حضراتكم ترون رفع الجلسة للاستراحة عشر دقائق ورضانها .

(موافقة) .

(رقت الجلسة الساعة التاسعة والبقية الأربعين مساءً ، وأعيدت الساعة العاشرة والبقية الخامسة مساءً) .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — تكلمت عن رأى أغلبية اللجنة ، وفتاني أن أقول كلمة واجبة على عن رأى أقليتها ، وعن رأى صديق حضرة صاحب القولة عبد الفتاح يحيى باشا .

وأبدأ بأن أشكر جميع أعضاء اللجنة ، أغليتها وأقليتها ، على الجهود العظيمة التي بذلت في بحث هذا الموضوع .

ثم أقول : إن هناك مسألة غامضة ، فقد ذكر في تقرير اللجنة أن رئيس الوزراء رضى كذا ورفض كذا ، والواقع أن هذا لم يحصل بالشكل الذي روى ، وإنما قدمت من الأسباب الوجبة ما يعنى من قبول ما عرض على الحكومة .

طلب إلينا أن نجعل الأحكام العرفية قاصرة على الأمور العسكرية التي تطلبها الحليفة .

ولكن وقت إعلان الأحكام العرفية لم تكن نعرف ما قد يحدث من مفاجآت دولية كما لم تكن نعرف الدول التي قد تشترك في هذه الحرب . والأحكام العرفية إنما تلجأ استعداداً للدفاع عن البلاد ولوقايتها وسلامتها فأعلنت .

وإذا لم تكن لنا حدود يجب الدفاع عنها ، وإذا لم تكن في مصر قناة السويس التي يخشى عليها من أن تسد بمرور المراكب فيها لأمكن النظر في إجابة طلب اللجنة .

هذا مضمون ما أجيبت به دولة صديق عبد الفتاح يحيى بإشارة رئيس اللجنة .

وليس هناك ما يمنع من ضرورة اتخاذ تدابير استثنائية قد اتخذتها دول محايمة كثيرة ، بسبب المواصلات الحديثة السريعة التي جعلت الدول كلها قريباً بعضها من بعض ، كما جعلت لكل حركة في دولة أثرآ في دولة أخرى .

لذلك عثت الجيوش في بلاد محايمة ، واتخذت فيها تدابير استثنائية ، بل أعلنت فيها الأحكام العرفية .

لذلك — لو لم تكن لوبيا على حدودنا الغربية ، وقناة السويس في أرضنا — كان يكون رأى اللجنة مقبولاً ، وعن طيب خاطر ، لأن الأحكام العرفية ، والتدابير الاستثنائية لا تتخذ إلا عند الحاجة والضرورة القصوى .

وتجدون حضراتكم على الرغم من إعلان الأحكام العرفية أن الحكومة لم تستعملها في الحالات التي يمكن أن تلجأ فيها إلى القوانين العادية وإلى تطبيق المادة الحادية والأربعين من الدستور بإصدار مراسيم بقوانين .

إنما نشأت حالات لا يمكن فيها تطبيق القوانين العادية للبلاد . لأن هذه الحالات حالات دقيقة تقتضي تدابير وقتية ، والاتجاه إلى القوانين العادية فيها يكون تشويهاً لها لا مبرر له ، لأن الأحكام العسكرية إنما تكون في تدير وقتي ولا تكون في حكم دائم .

وتعلمون حضراتكم أنه إلى جانب جيوش دولة بريطانيا يوجد الجيش المصري للدفاع عن الحدود المصرية . كما توجد مسائل أخرى كالجلب المدنيين ، والأمن العام ، والأسلحة المنتشرة في البلاد .

وإذا كان الأمن العام في ماضي يقصد به أحوال مصرية محضة ، فإنه في حالة الحرب ، وبعد إلقاء الامتيازات ، وجدت حالة الأجانب التي يجب أن تدخل ضمن الأمن العام .

وما كان يجوز أن تترك بعض المسائل التي فيها خطر على سلامة البلاد لها كمخططة ، أو حاكم أهلية ، فلا بد من تسريع واحد ، وحاكم واحدة للنظر في حل سلامة البلاد .

ولا يمكن أن تترك أمر سلامة البلاد لها كمصدرة الأنظمة قد تكون بطيئة في الحالات للصعوبة الخطيرة فلا تؤدي ما تتطلبه حاجات الوطن للحة . وإن كانت هي بحكم القانون حاكم مصرية وليس في العالم بلاد تترك أمر سلامتها للحاكم العادية أي كان نوعها .

أردنا أن نتعاضد كل ذلك . على أننا في تنفيذ الأحكام العسكرية لم نخرج عن حدود الضرورات .

أما قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الذي رأت الحكومة احترامه مادام تسمياً قائماً ، وإن كان ليس مقدماً . لأن شأنه شأن جميع القوانين ، يصح أن يتناوله التصديق أو النسخ ، وإنما يكون ذلك في وقت آخر . والحكومة على استعداد لأن تنظر في أمر هذا القانون ، وأن تجري بشأنه كل البحوث والفتايات للملكة الحقيقية فلذا أسكن إحلال بعض مواد مكان بعض مواد أخرى فيه وكانت تلك اللواد المراد إحلالها أدق وأضيق ، وكيفية تحقيق سلامة البلاد في يد حكومة يقظة فلا مانع عندنا حينئذ من نظر هذا التصديق . وإنما شأن هذا التصديق لا يكون اليوم ، لأننا اليوم بسدد النظر في مرسوم وفي تطبيق هذا للرسوم عند الضرورة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أية ضرورة هذه ؟

حضرة صاحب القلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — عند الضرورة التي تقتضيها سلامة البلاد والدفاع عنها . ولا يمكن أن يتكرر أحد أن بلاداً مثل مصر يكون مطعماً كل الاطمئنان . ولا أستطيع أن أنصرح بأكثر من هذا . وعلى أية حال أصبحوا لي حضراتكم أن أوجه تحية خاصة لدولة صديق عبد الفتاح يحيى باشا على الكلمات السريعة التي وجهها لي ، فلها قد أثرت في قلبي وفي نفسي حقيقة أكبر تأثير .

(تصفيق من المئين) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — حضرت الشيوخ المحترمين :

نحن نستمع الآن مدى ساعة أو ما يزيد على ذلك كلاماً في أن هناك خلافاً في الرأي بين شطري لجنتكم التي تدبت لبحث مرسوم

إعلان الأحكام العرفية . وبعد أن سمعنا ما قاله حضرة صاحب البوالة عبد الفتاح عجي بشأن أصبح ظاهر الحال — لو أخذنا الأمر بظاهره — أن هناك ثلاثة آراء :

رأى الأغلبية كما ورد في تقرير اللجنة ، ورأى الأقلية كما ورد في التقرير أيضاً ، ورأى ثالث رأى أن يحفظ به صاحبه . وواقع الحال بإحضرات الشيوخ المحترمين أن أبسط تحقق فيما احتوى عليه هذا التقرير وأقل تقدير للأراء التي احتوى عليها وأقل مقارنة بين الآراء التي تضمنها وبين ما أدلى به صاحب البوالة عجي بشأن كل هذا يقطع أمامكم بأننا من جهة الواقع أمام رأى واحد لا خلاف فيه وأن أغلبية اللجنة التقت مع الأقلية وكلتاها التقت مع دولة عجي بشأن رأى واحد لا يمكن أن يتطرق الشك إلى تفرعه أو تفرسه .

قد يبدو هذا غريباً واللجنة تقول في تقريرها إنها ساءت تسع جلسات في تمحيص هذا للرسوم والتحقق في عهته وصاحب البوالة عجي بشأن يقول لا باللفظ ولكن بالمعنى إنه حار بين هذه الآراء وأنه احتفظ برأيه .

قد يبدو غريباً بالرغم من هذا أن ليس هناك خلاف ولكن سأتلو على حضراتكم من التقرير لتروا أن ما أقوله هو الواقع رغم هذه الظاهر وحتى يكون الكلام محدداً . يجنبون — بإحضرات الشيوخ المحترمين — في الفقرة الثانية من الصفحة الثالثة من التقرير البارة الآتية :

« استعزت اللجنة بسد ذلك الأسباب التي من أجلها أعلنت الأحكام العرفية فظهر لها من بيان حضرة صاحب اللقاهم الرفيع رئيس مجلس الوزراء ومن تصريحات حضرات أصحاب اللقاهم العالي الوزراء وسعادة عبد الحميد بدوي بشأن أن البوالة الحليفة هي التي طلبت إعلان الأحكام العرفية وإذ رأت الحكومة للصرة أن لهذا الطلب ما يبرره » .

عندئذ يبدأ رأى الأغلبية :

فلقد كان المفهوم من ذلك ومن كون الأمن والنظام مستتباً في البلاد أن تكون الأحكام العرفية إذا ما أعلنت مقصورة على التدابير التي تقتضيها حماية المصالح العسكرية .

لا أعلن أحداً يختلف معي في أن هذا الذي أتلووه صريح جداً في أن الذي كان يكتب يقول إن إعلان الأحكام العرفية كان واجباً في ظرف طلبة ولكن كان المفهوم أن يكون في دائرة غير التي أعلنت فيها . معنى هذا أن الإعلان كان واجباً قطعاً . جاء بعد هذا في الفقرة نفسها .

« وقد أعجبه الرأي عند بعض حضرات أعضاء اللجنة إلى ذلك ولكن رأى قبل المناقشة في هذه الفكرة استطلاع رأى حضرة صاحب اللقاهم الرفيع رئيس مجلس الوزراء فيها . كما رأى أيضاً أن يمرض على رفضه استمرار انتقاد البرلمان ليكون من وجوده خير ضمان لحصر الأحكام العرفية في هذه الحدود . ولكن رفضه لم يوافق على هذا الرأي » .

معنى هذا صريح في أن غالبية اللجنة عرض لها قبل المناقشة أن مرسوم إعلان الأحكام العرفية أوسع مما كانت تقتضيه لوائح الحال فأقبحه الفكر إلى التداول مع حضرة صاحب اللقاهم الرفيع رئيس مجلس الوزراء في أمرين الأول قصر الأحكام العرفية على الحد اللازم والثاني استمرار انتقاد البرلمان لمراقبة تنفيذ هذه الأحكام .

هذا رأى الأغلبية في تقريرها فإذا قالت الأقلية ١ قالت إنها ترى إقرار مرسوم إعلان الأحكام العرفية وكانت تستطيع أن تبقى في الحدود التي رسمتها للمادة ٤٥ من الدستور تنحصر رأياً في الإشارة باستمرار الأحكام العرفية ولكنها أبدت رغبات هي نفس الأفكار التي ساورت محرر تقرير الأغلبية فقالت :

أولاً — السبل على حصر تطبيق هذه الأحكام جهد الطاقة عند الضرورات العسكرية التي تقتضيها سلامة البلاد وتحتفي بها المعاهدة هذا بالضبط ما ساور الأغلبية .

ثانياً — الرجوع إلى البرلمان في الشؤون الخطيرة ممانعة لخرج للوقت وهذا بالضبط ما عرضته الأغلبية على الرئيس أي أن يستمر انتقاد البرلمان .

ثالثاً — تخفيف الرقابة على الصحف وهذا ما تاولته الأغلبية في تقريرها لمسهاب .

فإذا قالت حضراتكم إنه لا يوجد خلاف في اللدعات وإنما الخلاف في النتيجة كان كلامي مستنداً إلى ما خطت أقدام الأغلبية والأقلية وقد أبدى دولة يحيى بإشارته وهو لا يختلف عن رأي الأقلية فاتجه برغبتي إلى حضرة صاحب القلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء . إذن يحضرات الشيوخ المحترمين نحن لسنا أمام خلاف في الرأي على موضوع إعلان الأحكام العرفية لأن التفتق عليه بين الآراء الثلاثة أن الأحكام العرفية واجبة الفاد حتى لا تبرأ من أقلية وأغلبية ولا جملة . ولا يوجد في هذا المجلس فرد لا يدين بالواجب البني اعتنقه عند ما أرم قانون للمادة . وقد يبدو غريباً أن أكون أنا أحد الذين وقوا لمطاعة قانون المساعدة ثم أكون أنا المدافع عن وجوب احترام هذا العهد في حين أنه عند ما يطلب من أغلبية أعضاء اللجنة وهم الذين احتضنوا المادة وكان لهم نفر إرماها تنفيذ نص من نصوصها يريدون عن طريق غير جائز التصل من هذا النص .

(تصفيق من العيين) .

كيف انشغرت اللجنة شطرن ؟

الأمي خطأ قضي وهو في نفس الوقت يصل بحالة غصية وسأعالج هاتين الجانبين .

كان حضرة صاحب القلم الرفيع على ماشره واقعاً عند ما قال إن قانون الأحكام العرفية الصادر في سنة ١٩٢٣ تعاقبت عليه الحكومات وصراً مروراً سهلاً . إنما التي يريد أن يضع الأمور في نصابها يجب أن يلاحظ أن هذا القانون وضع معاصراً للدستور وقبل انقضاء البرلمان وجاء البرلمان الأول وكانت الأغلبية الساحقة فيه من المعارضين وقد عرض هذا القانون ضمن القوانين الأخرى على البرلمان . حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أودع .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لا داعي للتعرض لموضوع الإيداع والعرض وما قاله للنفور له سعد زغلول باشا في هذا الشأن . وأقول إنه عرض بطريق الإيداع وكان يمكن للأغلبية اقتراح تغييره أو تصديده بالطريق الدستوري ثم جاء برلمان الائتلاف وكانت الجبهة كاملة مثقلة فيه فلم يفكر أحد في تحديد هذه السلطات الواسعة التي تناولها القانون .

وبعد ذلك جاء برلمان سنة ١٩٣٠ الذي جاء بعد تعطيل سنة ١٩٢٨ وكانت غالبية الساحقة من المعارضين وأعقبه برلمان من لون آخر وبهذا تعاقبت على هذا القانون جميع الأحزاب والحكومات ولم تر أحداً ممن يسهم شأن التشريع تعرض له لا بنسخ ولا بتعديل .

تأتي الحلقة الأخيرة وهي لم تكن بطريق الفرض ولكن بطريق الجزم كان فيها هذا القانون تحت نظر أعضاء الجبهة وهم زعماء البلد ورؤساء أحزابها وذلك عند المناقشة في المادة لأن الشرط الوارد في المادة السابعة والذي انتخروا بأن رجال الجبهة قد حصلوا عليه بحتم قطعاً أن القانون كان تحت نظر من جاهدوا وكلفوا حتى حصلوا على الفقرة الثالثة من المادة السابعة من قانون المساعدة ، وبناء على هذا فالمحكومة المصرية هي التي اتخذت الخطوة الأخيرة لتنفيذ الأحكام العرفية ، لا أعلن أحداً يشك في أن رجال الجبهة وقد ظفروا وبقينا نتفخرهم بأنهم احتفظوا بالبلاد بحق إعلان الأحكام العرفية ، لأنني أعلن أحداً يشك في أن قانون الأحكام العرفية كان تحت نظرم وهم مجموعة رؤساء الأحزاب في البلاد فأقروه .

في هذا القانون السبب نص تب محرر تقرير الأغلبية في الإضافة في مبلغ خطره . ترون حضراتكم في المادة الثانية منه : « يكون إعلان الأحكام العرفية بمرسوم ويتضمن هذا المرسوم ذكر ما يأتي :

١ — الجبهة التي تجري فيها الأحكام العرفية .

٢ — التاريخ الذي يبدأ فيه بإخذاء هذه الأحكام .

٣ — اسم من يقاد السلطات الاستثنائية التي نص عليها في هذا القانون حاكماً عسكرياً أو غيره .

فالتانون فرض على أي حال أن تكون هذه السلطات في يد شخص وسمى من يقاد السلطات حاكماً عسكرياً ومن غير نزاع سواء كان الحاكم العسكري رفصة على ماشره باشا أو ممالى صالح حرب باشا أو قائد الجيش أو حاكماً مدنياً فإن للعروف فيه أن يكون حاكماً واحداً يدير هذه السلطات ويستمتع بهذه السلطات لمصلحة البلاد .

حضرة صاحب القلم الرفيع على مله يا شا (رئيس مجلس الوزراء) — ليس هذا باستمتاع .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لهذا السبب كان عيياً أن يسبب الضرر في بيان الأخطاء التي تعرض لها البلاد من جمع هذه السلطات في يد واحدة وأن هذا الجمع بين هذه السلطات في يد إنسان واحد أيا كان يضر بإساءة الاستعمال ، هذا الاعتراض لا يكون على مرسوم إعلان الأحكام العرفية ، وإنما يكون على نص قانون الأحكام العرفية .

كان يجب أن يمتنع على القانون عند عرضه وما زال الباب مفتوحاً . أما أن نأني الآن وقد وقت الواقعة وجاء الطرف الوحيد — في مدى ثمانى عشرة سنة — الذى احتج فيه إلى تطبيق القانون لأول مرة ونفترض على صومه فأمر لا يجوز من حضرات الشيوخ المحترمين وهم المفروض فيهم احترام القوانين وبذل الجهد في سبيل إصلاح الخاطئ منها .

لا يجوز أن نأني الآن في وقت تنفيذ القانون ونفترض على تعيين حاكم واحد يتولى جميع السلطات ، ويقفل البيوت ويسلم الأقوات ويضع يده على السكك الحديدية وللواصلات ، ويقولون إن هذه السلطات لو كانت في يد نبي لأغرت .

ياسيدى ، ليس هنا مقام الاعتراض وإنما كان محله وقت عرض القانون لا الآن ، فالطريق للتروع لتعديله يكون بتقديم اقتراح للحد من هذه السلطات ، وبهذا نكون منطقيين مع أنفسنا .

إن هذه اللقدمات التي وردت بقرار اللجنة نفيده أن إعلان الأحكام العرفية لازم وهذه اللقدمات لا تتفق مع النتيجة التي انتهت إليها اللجنة إذ طلبت أن يقرها المجلس على إلغاء الأحكام العرفية وهذا ما أرجو أن أسمع نصيره من زميلي الأستاذ يوسف أحمد الجندي الذي أراء يودون ملاحظته على كلامي .

بعد هذا أرجو حضرات الشيوخ المحترمين أن يثريوا معي دقيقة واحدة أمام الاعتراضات التي تحملها تقرير الأغلبية والتي بناء عليها — لو كان هذا في الإمكان — يطلبون من المجلس إقرارهم على عدم استمرار الأحكام العرفية ، ما إذا جرى ؟

قيل إنه إذا كان رئيس الوزراء هو الحاكم العسكري فكيف يكون مسئولاً أمام الوزراء وهو رئيسهم ؟ فاتهم أنه كوزير للداخلية مسئول عن وزارته أمام مجلس الوزراء .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لم تعرض لهذه النقطة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — قيل هنا في المناقشة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — هنا في مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أرى أنه من الأفضل أن يكون رئيس الوزراء هو الحاكم العسكري حتى إذا عنى لي اعتراض على تصرفاته سألته عن ذلك مباشرة وبهذا نخصر الطريق ، أما إذا كان الحاكم العسكري غير رئيس الوزراء وكان في تصرفاته ما يستوجب الاعتراض فإن الطريق يطول لأنني إذا سألت رئيس الوزراء عن ذلك قال انتظر حتى أسأل الحاكم العسكري عن هذه التصرفات . فمن الحكيم لا الخير أن يكون الحاكم العسكري وزيراً مسئولاً أمامنا مباشرة حتى لا تكون التسوية بالواسطة وهذا ربح لا يخسر أن يتساءل إنسان .

عُدّت للمادة الثالثة من قانون الأحكام العرفية السلطات التي يتولاها الحاكم العسكري وكان قلم كاتب تقرير الأغلبية بليغاً في تصوير مدها وخطرها فقال إن له أن يغلّق البيوت وأن يفتش للتازل والأشخاص في الليل والنهار ، وأن يسحب رخص حمل السلاح . ولكنني أتساءل والأحكام العرفية مبسطة على البلاد من أول شهر سبتمبر هل استعمل القانون العرفي في سحب رخص حمل السلاح وهل قننت للتازل والأشخاص بالليل أو النهار ؟

إنى عن نفسي لم أحس بجىء من هذا وأظن حضراتكم وأنتم من أهل البلاد لم تحسوا مثلي بذلك وكل الذى حدث هو تفتيش منازل بعض رعايا الدول للعادية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — هل قلنا شيئاً من هذا ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هل أحس أحدكم أو بلغ مسامعكم أن هذه السلطات التي يغنى من أن تودع يداً

واحدة قد استعملت في هذه التلة الأسايح استعمالاً يدل على أن استئثار يد واحدة بهذه السلطات الكبيرة قد أغرى صاحبها على إساءة استعمالها أو التجدي في الخطأ إذا أخطأ ؟ أظن لا . في التلة الأسايح الأولى وضمت الأسس والأداة الجديدة والبال الذين لم يأقوا العمل في هذا الوسط فما هو هذا الخطأ الذي به فينا غريزة الاحتياط حتى يكون مبرراً لهذه الاعتراضات ؟

خير لنا أن نتعرض للأخطاء من أن ندع هذه السلطات في يد غير يد رئيس الوزراء .

ولكن دعوا هذا جانباً ولنسأل الآن ما الذي جتته البلاد من إعلان الأحكام العرفية لقد ظلت الحريات العامة مكفولة فلم يفتش بيت وظلت الحاكم العادية تنظر القضايا كما كانت تنظرها من قبل ولم تملق المشارب والقهواى وظلت مفتوحة كما كانت .

دعونا من هذه الناحية السلبية ولننظر إلى ما عاد على البلاد من الناحية الإيجابية . هل جاءكم بأ الجهود الصادقة التي اتخذت والتي نطالنا بها الجرائد يومياً للقضاء على ما أريد من استئثار الجماهير في أقواتها ؟ ولولا هذه القوة المقاومة لاستل العامة من الفقراء استغلالاً كان يمكن أن يؤدي إلى مجاعة عامة ، ولكن يمكن أن يؤدي أيضاً إلى الإخلال بالأمن وإلى هدم النظام الاجتماعي هدماً كاملاً .

ألم يبلغ حضراتكم أنه مع قيام حالة التسعير الجبرى ومع كون الحاكم العسكرية ما برحت تتخذ لها كة المخالفين ، فإن رجل البوليس أو رجل الحكومة عند ما يذهب إلى التاجر ويحاجه في أسعار ما يبيع ما ورد في التسعيرة يحبه التاجر بأنه مضطر إلى زيادة الأسعار عن التسعيرة لكونه يقيم في حى أجنى ، وكقول بعض التجار — كما قرأنا في الجرائد أمس — إهم مضطرون لزيادة الأسعار بسبب شهر رمضان ، إلى آخر ما هنالك من أعذار واهية تتخذ ذريعة لمخالفة التسعيرة ؟

هل فكر أحد حضرات الأعضاء في الأخطار التي كان يمكن أن تسبب لها البلاد عند الصدمة الأولى بسبب الدهر الذي كانت يستولى على النفوس بسبب هجوم الجماهير للوصول على الأقوات مع جشع التجار ورفيهم في ابتزاز الأموال ورفع الأسعار ؟

كم كانت تخرج حالة البلاد الاقتصادية بسبب هذه الحالة النفسية التي أثرت إليها لو لم تبادر الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية وتطبيقها ؟ ولقد راعت الحكومة في هذا التطبيق منتهى الحزم كما استعمل الحاكم العسكرية السلطات للسلطة بالحكمة التي اقتضتها مصلحة البلاد وكانت آثار ذلك واضحة ملفوسة

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — قد صدرت التسعيرة بقانون لا يستند إلى الأحكام العرفية .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — قد صدرت التسعيرة بقانون يستند إلى الأحكام العرفية .

حضرة صاحب المال الأستاذ إبراهيم عبد الحمادي (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — كما أن الحاكم العسكرية هي التي تنظر في مخالفات التسعيرة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — كان في الإمكان أوث تتولى الحاكم العادية نظر مخالفات التسعيرة بصفة مستجبة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إن أعرف لمجة صديق الأستاذ يوسف أحمد الجندي وأعرف ما يرى إليه فهو يقول إن التسعيرة صادرة بقانون ولا عمل إذن للأحكام العرفية لأنها لم تعد البلاد شيئاً ، كما يقول حضرة الشيخ المحترم إنه كان في إمكان الحاكم العادية أن تتولى عاكة مخالفي التسعيرة بصفة مستجبة . وكأنه يتلقى ما للحاكم العسكرية من إجراءات سريعة وما لها من رهبة في النفوس كما أنه يتلقى أن أحكامها نهائية لا تقبل استئناف ولا نقضاً ، ولا تنسوا بإحضرات الشيوخ المحترمين أن هذه النقطه كانت عمل لإسهاب الأغلبية في التقرر إذ أشار إلى أن هذه الحاكم العسكرية تصدر الأحكام دون أن يكون لها مقب ، وهذا هو الحكم العرفي يقولون هنا عن الحاكم العسكرية في بيان أخطار الأحكام العرفية فلذا ظهر أن البلاد جت منها خيراً أنكره وقالوا ماذا عملت لنا هذه الحاكم ؟

الواقع بإحضرات الشيوخ المحترمين أن هذه الحاكم العسكرية لم تتخذ إلا للنظر في مخالفات التسعيرة واقتصر الأمر على ذلك والآن إذا ما أفضحت البلاد حستانها أصبحت هذه المسئلت في نظر أغلبية اللجنة لا شيء ، إلا لأن أحكام هذه الحاكم نهائية ولا مقب عليها .

كيف يمكن أن تنسوا بإحضرات الشيوخ المحترمين تلك المهلة وذلك الاضطراب الذي بدا على الناس عند إعلان الحرب فيما أول

ما بدا بالسلي الحفيث على استرداد الأمانات من النوك ؟ ولعلكم تذكرون كيف كانت سرعة تحويل الأموال إلى جهات أجنبية وما استعجب ذلك من دهر خفف منه إعلان الأحكام العرفية .

كيف يمكن أن يجد سلطان الحاكم العسكري وهذه الأخطار التي أشرت إليها تهدد البلاد من دقيقة لأخرى ؟ إن رأى الأغلبية ورأى الأقلية معاً متفقين في النهاية على أن العلاج الحق ليس في إلغاء الأحكام العرفية ولا في الحد منها ، إنما في أن يكون من يتولاها محل تحكم ، وسواء أكانت دائرة الأحكام واسعة أو ضيقة فلا يجوز إعطاء سلطة الحاكم العسكري لمن ليس محل تحكم . ومن حاز ثقتنا وجب إعطاؤه السلطة مهما كان مداها ويجب أن تكون تحتها مناسبة للطرف ولا شك أن الظرف يستلزم منحه السلطة واسعة غير محدودة .

لم يفت اللجنة هذا فقالت في تقريرها الجلية التي سأذكرها لحضراتكم خلا عن التقرير وهي التي مر عليها صاحب القلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء من الكرام والتي أرجو ألا أحذف فيها حذوه إذا طوعني لساني . ورد في التقرير « على أن البلاد فوق ذلك لا تطمئن إطلاقاً أن تعمل تنفيذ الأحكام العرفية في بد ليست موضع الرضا منها » . كما ورد فيه ما يأتي « ومن أجل هذا يقتضى أن تكون السلطة التي تبشر صيانة هذه الصالح الخطيرة والقائمة على إجراء الأحكام العرفية مرضياً عنها من جميع البلاد » .

أؤكد لحضراتكم دون قسم أني لا أوافق اللجنة فيما قالته فقط ولكني سأحمل صاحب القلم الرفيع رئيس الحكومة على أني يوافق على أن يوافق اللجنة فيما ذهبت إليه .

ولكن دوني على هذا الشخص الذي يرضى عنه الجميع وأنا لا أكتفي بصينه حاكماً عسكرياً غلب ، بل أقيمه حاكماً مستنبداً عادلاً . دوني على واحد لا يختلف عليه حزبان ودعوا جانباً رضا الفلاحين والعلامة واذكروا اسما ترضى عنه البلاد بأسرها .

(ضجة)

قولوا صراحة ماذا تريدون وليكن في القول شجاعة . قولوا صراحة إن السلطة التي منحت لرئيس الحكومة لا رضاها لأنه هو بذاته غير مرضى عنه منا . وهنا يضيق مجال البحث لأننا إذا بحثنا عن شخص ترضى عنه البلاد بأسرها لا نجد لها الذي لا ترضاه أغلبية اللجنة من « على ماهر » ؟

تطمون حضراتكم أن الرقابة التي فرضت على الصحف بموجب الأحكام العرفية ما برحت قائمة ، تلك الرقابة التي فُتحت منها اللجنة في تقريرها . ومع ذلك فقد طالعتنا جريدة الصرى اليوم بنشر تقرير اللجنة كاملاً عن الرسوم بإعلان الأحكام العرفية . ولقد وقى على ماهر وعده وقام بواجبه ، ولو كنت عليه لما سمحت بنشر هذا التقرير لأنه حين صرح برفع الرقابة عن نشر ما يجري في البرلمان من مناقشات لم يعد مطلقاً برفع الرقابة عن نشر تقارير اللجان قبل عرضها على البرلمان لأن في نشر هذه التقارير وما فيها من أبحاث فقهية ما يبلبل أفكار الجمهور .

لقد وعد رفقه فاتحز ما وعد . أكثر من ذلك ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، لقد رجعت الجريدة المذكورة إلى الأوراق وللمستندات القديمة ونشرت منها رأي « على ماهر بك » في مسألة الأحكام العرفية خلا عن محاضر لجنة الدستور . أليس رفقة على ماهر باشا هو بذاته على ماهر بك الذي وقف في لجنة الدستور وقال « إن إعلان الأحكام العرفية أمر خطير وأرى أنه يجب فصل هذا الحكم من المادة وإفراجه بمادة خاصة يقرر فيها أن الأحكام العرفية من حقوق حكومة جلالة الملك فإذا أعلنها وكان المجلس منتقداً عرض عليه في أول جلسة وإذا كان الإعلان في وقت إجازة المجلس دعى في الحال للنظر في بقائه أو إلغائه ؟ »

أليس على ماهر هو الذي قال هذا القول الذي كان الشكوة الوحيدة في دعوة البرلمان للانقضاء فوراً في دور غير عادي ؟ ربما قيل إن على ماهر يوم أبدي هذا الرأي كانت ميوله وعواطفه طيبة لأنه كان وقتئذ يبتدأ عن سلطان الحكم وجهه . ولكن تناولوا نستعرض ماضى على ماهر .

لقد كان على ماهر باشا وزيراً سنة ١٩٣٣ فلماذا ترك الوزارة ؟ يعرف حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوي بك كما تعرفون حضراتكم السبب في ذلك . ترك الوزارة عندما أريد استمرار قانون حماية اللواتقين من الهاكمة أمام الحاكم لأنه رأى في هذا القانون حداً من الحريات البالبة . ترك الوزارة وقتئذ وظل في بيته إلى أن دعى للحكم قضى فيه مائة يوم .

ولا أتأمن أحداً من حضرات أعضاء الأغلبية ينكر عليه ما بذله من جهد في سبيل التمهيد لعودة الحياة النيابية التي لم يمن نهارها حينئذ إلا الأغلبية الوفدية . وفي ظل حكم على ماهر باشا حصلت الأغلبية الوفدية على اعتراف من الأحرار الدستوريين والاعتاديين وفلول الشعبين بقبولهم أن يقتسموا جميعاً ربع مقاعد البرلمان في الوقت الذي كان يدعى فيه كل حزب ويقول « أنا أمثل البلاد » . فضمننا تولى صاحب اللقائم الرفيع محمد محمود باشا الحكم سنة ١٩٢٨ قال « أنا البلاد » وفي سنة ١٩٣٠ حينما تولى رئاسة الوزارة دولة صليق باشا قال « أنا البلاد » وقتلها معه .

(ضحك) .

فما الذي عمله على ماهر باشا في سابق حياته السياسية حتى يقال إن البلاد لا ترضى عنه ؟

لقد دلى على ماهر باشا الحكم فأعلن الأحكام العرفية عندما تخرجت الحالة الدولية . وقد قلبت مصفحت أعماله خلال السنة الأسابيع الماضية فلم أجده له سيرة واحدة حتى نخشى تصرفه . فإذا كان القانون الذي غنصه لم يجد من سلطات الحاكم العسكري ، وإذا كان ماضى على ماهر كحاكم ، وإذا كان ماضيه بعد إعلان الأحكام العرفية دل على أن غنصه لم تطبع على الشر ولا على حب الاستئثار بالسلطات وإذا كان السلطان لم يفره بإساءة استعمال حقوقه فلماذا لا تترتب ولم تسجل في إصدار الحكم عليه ؟

جدير بنا ألا نتسرع في رفض استمرار الأحكام العرفية ولنتنظر ما يحدث . فإذا أساء الحاكم العسكري استعمال سلطته فلتنحطبه على ذلك كوزير . أما أن تزج بأنفسنا في ميدان التفكير الخيالي والاحتالات وللتناقضات النظرية في وقت نحتاج فيه بلاد العالم إلى الحزم والسرعة — والأحكام العرفية لم تسن إلا لتل هذه الظروف — فإني أخشى أن يؤثّر ذلك تأويلاً سيئاً خارج البرلمان خصوصاً وأن لكم في تصريح رغبة رئيس الحكومة ما يطمئنتكم إلى حسن تطبيق الأحكام العرفية تطبيقاً جيداً رحباً .

هذا وإني لأخشى أن يساء فهم هذه الممارسة في استمرار إعلان الأحكام العرفية فيؤول ذلك إلى أننا أردنا أن نتصل من أحكام المعاهدة التي اعتبرنا عند إبرامها وثيقة الشرف والاستقلال . وهذه هي أول مرة نطالب فيها بإعلان الأحكام العرفية تنفيذاً لأحكام هذه الوثيقة . أخشى أن يفهم في الخارج أن الظروف الطارئة لم تؤثر في إزالة الخلافات الحزبية والتي كان من أثرها أن زالت الخلافات الحزبية في جميع بلاد العالم حتى المحايدة منها كما ذكر رغبة رئيس الحكومة مع كون تلك الدول لا يهددها من القرب دولة قد تمخّل الحرب ولا يهددها من الشرق طريق عالي هام تقتل عليه دول العالم .

كما أخشى أن يقال إننا في ساعة أن جد الجدل ظلتنا كما كنا من قبل تتجاذب أطراف الرأي وتشتاب أعيناً قتيبة ونظن في غير مطمئن في البلد التي تسلمت زمام الأحكام العرفية لأنها ستؤول بحكم القانون سلطات واسعة غير محدودة .

حضرات الشيوخ المحترمين :

أرجو خلاصاً وأنا لا أضلع مع أحد وتاريخي مكمّ بقطع بأي ما ضلّت مع حكومة هذا العهد ولا مع أية حكومة سابقة . وأرجو أن يكون استحقاق الكامل عن اللوائح الحزبية قد كشف لنظري عما لم يكشف لحضراتكم من أمور . إني لأخشى أن يكون قراراتكم نتائج خطيرة تعلق بالبلاد شعباً وريلاً وهيئة تنفيذية ويجب في نظري أن تضاد هذه النتائج بأي من خصوصاً أن اللجنة بشقيها انتهت إلى أن الأحكام العرفية كان يجب أن تلتن ويجب أن تستمر ، فطلمتوا وتهاوا أن في رقابة البرلمان وإشرافه ومسئولية الوزارة أمامه ما يضمن كون الحكومة ورجال السلطة العرفية لن يخرجوا عما تريدونه من خير هذه البلاد . وإن ما تم إلى الآن ليدل على أن السلطة العرفية كانت تسعى وأمامها هدف واحد هو حماية البلاد وضمان مستقبلها ولا شك عندي أنه يجب أن يكون تحقيق هذه الأهداف محل تأييد للعارض وللؤيد على السواء .

(تصفيق من الجميع) .

خزرة الشيخ المحترم أحمد محمد ختبه باشا — حضرات الشيوخ المحترمين :

أقدم باعتباري كوني أول عضو من أعضاء أغلبية اللجنة يقف على هذا التبر بالشكر لحضرة صاحب اللقائم الرفيع رئيس مجلس الوزراء على ما أبداه لهنّ اللجنة من الشكر والتأييد على مجهودها من أجلد إلى القول إنه خطي « جداً » من بطن أن التنازع أغلبية اللجنة أو التناهي

أنا صفة خاصة بعدم استمرار الأحكام العرفية . لا يظن ظان بأن ذلك كان بسبب أنني اعتقدت أن الظروف الحالية لا تقتضي أحكاماً غير عادية .

إنني أعتمد اعتقاداً جازماً أن الظروف التي تجتازها والقوانين التي تسير عليها تقتضي اقتضاء تاماً أن نعدل في بعض قوانيننا لأن القوانين العادية لا يمكن أن تؤتينا سؤناً في هذه الظروف والضرورات كما أنه غلط من يظن أننا نريد تخلصاً من التزامنا لأننا في الواقع نريد الوفاء بهذا الالتزام لا تنفيذاً لتفادد غيب ولكن لأن التلبية التي من أجلها تدافع الدولة الحليفة هي غاية أشرتها في قلوبنا ، غاية لا تدافع هي وحدها عنها بل تدافع جميعاً عنها ، هي غاية الحرية والديموقراطية وضمان الحقوق .

(تصفيق عام) .

الحرية والديموقراطية وضمان الحقوق ، تلك الكلمات العظيمة التي نريد أن تدافع عنها لعل لها شأنًا كبيراً ولعل لها أكبر الشأن فيها وصلنا إليه من قرار .

إخواني :

الذي أصره من الأحكام العرفية والذي يجب أن تكون عليه الأحكام العرفية هو أنها قواعد استثنائية كل ما يقصد بها هو توفير القوة للضوء والقوة المادية للذود عن البلاد ولجعلها بمنجاة من كل خطر . فإذا كان واجباً مثلاً أن نحرّم على صحفي أن يكتب في صحيفته خبراً من شأنه اللبالة في زيادة قوات العدو أو من شأنه الخط من قواتنا أو من شأنه إثباتنا من النصر النهائي ، إذا كان من واجب الرقيب ومن واجب البلاد منع مثل هذه الأخبار وكان هذا مهماً وضرورياً فمن الواجب الذي لا يقل أهمية عن ذلك أن كل فرد في هذا المجتمع وفي هذه الأمة يشعر بأنه في مجتمع يكفّره بالسبابة ويكفّره بالهبة ولا يطالبه بضحية إلا بالقدر الذي لا يجد عنه حميماً ولا مدداً وأنه إذا طلبت إليه هذه الضحية فلائها ضرورة لا معنى عنها وأن الذين يضمنون له من التتبرع في تلك الأوقات الاستثنائية زنون تلك الضرورات ويقيدونها بتقيد ويكلفون مجابها فلا يمكن أن تخرج إلا وهي كلمة الوضع . يعتبر للشرع فيها أن كل ضحية غير ضرورية إثم فإذا شمر الإنسان بهذا وشعر بأنه يفرض أن الحاكم قد تجاوز سلطته فإن له من الجهات الأخرى من جهة القضاء ما يرد له ظلالته . أوكد لكم أن أفراداً في شب هذا شأنه يقومون بتحسين ليدافوا بجلوبهم عن الجماعة التي تحميم وتحفظ حقوقهم وتجعل لهذه الحقوق ضماناً . لكن إذا ظن الفرد أنه لظروف استثنائية تطلب إليه ضحية وأن هذه الضحية مطلوبة قانوناً لم يراع فيه ذلك التحميم وتلك الضمانات . أوكد لكم أن الفرد في هذا المجتمع لا يمكنه أن يؤدي واجبه للدفاع عن الخطر لأنه يرى أن الجماعة لا تقدر له قدره ولا تحفظ له حقوقه فلا يمكن مطلقاً أن يستيت في المطلاع .

هذه أيتها الإخوان هي الملة الحقيقية لما بدا في تقريرنا من أن البلاد الديمقراطية لا يمكن بحال أن تعطى السلطة التنفيذية تفويضاً عاماً شاملاً في كل شيء لا لمدد التتبع بها — لأنهم هناك في السلطة التنفيذية أصحاب أغلبيةا اكتسبوا بشفة الشعب نفسه — ولكن لأن التشريع في مثل هذه الظروف يقتضي تحديراً وتحيماً وإشماراً للفرد بأن هناك جماعة ممن اخترهم الذين يضمنون التشريع الاستثنائي ليطالبوه بضمانات وليعلم أنهم إذا طالبوه بضحية فلائهم أهله وعشيرته ولم يجدوا عن هذه الضحية حميماً .

قيل لنا إن حكومة فرنسا أخذت تفويضاً . هذا ما قاله رفة رئيس الحكومة ولا أجده في . يقرر رفته هنا وهو وإن لم أقراء قول حق لصدوره عن رفة رئيس الوزراء ولكن ليمر رئيس الحكومة أننا لم نذهب في تقريرنا إلى ما حملته الحكومة ولكن استندنا إلى التشريع نفسه . فني فرنسا قررت أغلبية التتبع وأغلبية السواء أنه لا يمكن بحال أن تعطى السلطة التشريعية السلطة التنفيذية لحاكم واحد بل تعطىها لمجلس الوزراء التي يضم وزراء هم رؤساء تلك الأغلبية .

يقرر هؤلاء السواء تحديراً تاماً أنه لا يمكن لبرلمان أن يعطى مجلس الوزراء والسلطة التنفيذية تفويضاً عاماً لأن هذا التفويض في التشريع يعتبر تخلياً من السلطة التشريعية عن حقها واستعمال كلمة حقها إنما هو استعمال بيد عن الحق لأن السلطة التشريعية لا تملك التشريع إنما هو من اختصاصها وهي وظيفة هي منوطه بها لا يمكنها التخلي عنها .

قد تعرض للسلطة التنفيذية كما تعرض لظروف تقتضي أن نسن قوانين استثنائية ولكها في ذلك الوقت تطلب السلطة التشريعية بأن تقدم لها قوانين وتطلب إليها أن تمحصها ولا تبرزها إلا بعد درس دقيق . فإذا كانت القوانين تقتضي التحميم في الأوقات العادية فكذلك الأولى في الأوقات الاستثنائية التي يطلب فيها إلى الإنسان التخلي عن كثير من حقوقه ؟

أراد في حاجة إلى أن أحوط على حضراتكم شيئاً من هذا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — لا يطلب أحد تفويضاً فلا داعي لهذا الكلام .

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خشبه باشا — أقول ولعل لم أكن مفهوماً فيما قلته . أقول إنه ينبغي في كل أمة ديمقراطية أن يحصى عام التخصيص محل القانون الذي يطلب فيه الإنسان بالتضحية لأن الإجراءات التي تتبع في القانون الذي يعمل على غير هذا الوجه قد تكون ضارة جداً بالفرض الذي نسمي إليه ، كذلك أريد ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — نحن نكلم في تنفيذ قانون لا في طلب التفويض .

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خشبه باشا — أقول إن الفرد في جماعة من الجماعات عند ما يطلب بتضحيات يمثل هذا القانون القائم الآن ويكون مفروضاً جداً أن هذه التضحيات لم يدقق في عملها وأن النصوص التي وردت في القانون عامة جداً بحيث لا يشعر الإنسان بأن هذه النصوص قد تحرم في وضعا وأنه فوق ذلك لا يجد محكمة ولا ملجأ يلجأ إليه لرد مظلمته . هذا الشخص وهذا الفرد وتلك الجماعة لا يمكنهم أن يؤدوا ما يطلب إليهم من دفع الخطر وقد قلت لعل هذه التكررة التي حلت للشرعين غيرنا بأنهم في مثل هذه الأمور يراعون كل الدقة ولا يفوضون الأمر إلى إنسان وإنما يملكون بغير ما يستطيعون وأنهم لا يصحون بتضحية إلا إذا لم يكن عنها ممدى ، وأنه فوق ذلك في بلاد أخرى إذا قامت السلطة التنفيذية بعمل ذلك القانون وجب أن يوضع تحت نظر الحاكم تترى إن كان فيه خروج عن الحق أو لا خروج فيه . هذه هي القوانين الاستثنائية التي توضع لمثل هذه الظروف .

فلنظن إن كان هذا القانون قد أتى بروابط حقيقية وحصر نفسه في قيود يمكن أن يشعر فيها كل إنسان ، إن قام بواجبه نحو هذا القانون ، بأنه يدفع تضحية لا مناس منها .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هل يتكلم سعادة الزميل المحترم بصفته الشخصية أم يبر عن رأي الحزب الذي ينتمي إليه ؟

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خشبه باشا — هذا رأي الشخص أبيدي لحضرتكم وأسألو بعض ما ورد في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية لتصلوا مقدار هذا القانون ومقدار ما يمكن أن يحيق بالأفراد من خطره .

ورد في الفقرة الثانية عشرة من المادة الثالثة ما يأتي :

« الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل ، أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أي معمل أو مصنع أو محل صناعات أو أي عقار أو أي منقول أو أي شيء من اللواتي تقتضيها وكذلك تكليف أي فرد بتأدية أي عمل من الأعمال » .

لقد جعلت هذه الفقرة للحكومة حق الاستيلاء على كل شيء من هذه الأشياء دون أن يكون في مقابل هذا الاستيلاء أي تمويض نعم في هذا إخلال بالستور وإخلال بالقاعدة العامة التي تنص على أنه لا يزعج ملك إنسان إلا بعد أن يبرهن عن هذا الملك .

أيها الاخوان : يقول الإنسان عند ما نطلب إليه تضحية إن مقتضيات الدفاع عند الخطر تقتضي أن نحصى ولكن أم يمكن في مقدور الأمة أن تعادل هذه التضحية التي نطالب بها بتعويض عنها شيء من المال ؟

حضرة صاحب اللالي معطي محمود الشوربجي بك (وزير العدل) — في هذا القول خطأ إذ لا يقول أحد إطلاقاً بعبء الاستيلاء بغير مقابل .

حضرة صاحب اللقب الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — من أين أتى حضرة الشيخ المحترم بهذا التطبيق ؟ إنه يتناقض في قانون غير مرسوم الآن وفي هذا مضحية للوقت . أية حكومة في العالم تستولي على أموال أحد بغير مقابل ؟

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خشبه باشا — أي نص في هذه المادة يجعل الشخص بمقتضاه في مقابل ؟

حضرة صاحب اللقب الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — الحكومة الحاضرة تفهم المادة على وضعا الحققي ولا يوجد في العالم كله قانون يمكن أن يبرر بالطريقة التي يبررها بها حضرة الشيخ المحترم . وأنا أطلب إلى سعادة الرئيس أن يوصل فيما لو كان هذا الذي يقوله حضرة الشيخ المحترم في الموضوع أو يمتد خروجاً عنه .

الرئيس — ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أن ما يتولاه خارج عن الموضوع .

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لا يتفرق نظر مرسوم الأحكام العرفية في برلمانات الدول الديمقراطية التي يستشهد بها حضرة الشيخ المحترم أكثر من خمس دقائق وهنا تستغرق اللجنة تسع جلسات نظره ثم يرضى على المجلس فتخرج عن بحثه إلى الكلام عن قانون سنة ١٩٢٣ . إن الحكومة تطلب الإسراع في نظر للرسوم ولا يمكن أن يترك المجلس الحكومة تصنيع وقتها وتخلف هذا الوقت .
(تصفيق حاد من الميمن) .

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خشبه باشا — إذا كانت الحكومات الديمقراطية في البلاد الأخرى تبحث موضوع إعلان الأحكام العرفية في خمس دقائق فذلك لأن الأحكام العرفية هناك غير مقيدة بهذا القانون أو غيره من القوانين مما يضيع حقوق الأفراد بغير حق . وأقصى ما يترتب عليها في كثير من تلك البلاد أنها تقل السلطة للجنة إلى السلطة العسكرية دون تغيير . أما القوانين التي يراد بها إدخال قواعد غير القواعد العادية فلا يمكن أن تقرر في لحظة واحدة إنما تعرض على المجالس لبحثها .

حضرة صاحب اللقار محمد على علوه باشا (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — ألم بحاف حضرة الشيخ المحترم الميمن الدستورية على احترام الدستور وقوانين البلاد ؟ وإذا كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ من هذه القوانين — وهو الواقع — فإن أرجو من حضرة أن يكف عن الكلام في موضوعه .

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خشبه باشا — نعم لقد حلفت الميمن الدستورية على احترام القوانين ولكنني لم أحلف الميمن على أنني إذا وجدت قانوناً فيه قسوة وصرامة لا أتقدمه إذا رأيت أنه لا يتفق مع الصالح العام .

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماهر باشا ورئيس مجلس الوزراء — من أين جاء حضرة الشيخ المحترم بهذه المبادئ ؟

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خشبه باشا — لقد تلقيناها جميعاً في معهد واحد وأرجو ألا يشاطني أحد ، وإنى لأقرر أنه إذا كان هناك قانون وأردت أن أتقدمه فليس معنى هذا أنني لا أحترمه وإنما أطلب تصديده .

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لا ينافر أحد في حقه بمطالبة تصديده ولكن ليس هذا وقته وليست هذه هي طريقة تصديده .

الرئيس — ألفت نظر حضرة الزميل المحترم إلى أنه خرج عن الموضوع وإذا استمر على ذلك فإني مضطر بحكم اللامعة الداخلية إلى سحب الكلمة منه .

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خشبه باشا — أما وقد انتهيت

الرئيس — أما وقد انتهى حضرة الزميل المحترم فإني أعطى الكلمة لتبهره من حضرات الزملاء .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نرجو أن تكون المناقشة في جو أهدأ من هذا .

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خشبه باشا — قلت إن خلافاً من هذا الرسوم هي مبلغ السلطات التي نص عليها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ . وقد طلبنا من حضرة صاحب اللقار الرفيع ورئيس مجلس الوزراء أن يخرجنا من هذا للأزق المخرج الذي يحم علينا أن نخضع هذه السلطات الواسعة إلى رئيس الوزراء تلك السلطات التي وضعت في وقت لم يكن لنا عهد فيه بالحماية الدستورية طلبنا من رفعة أن يخرجنا من هذا للآزق أو يضنا في موضع آخر بحيث لا نقر استمرار الأحكام العرفية على هذا الوضع ونحن نتأكد أن الأحوال تتطلبها ونتأكد أن حليفتنا تطلب منا إعلانها

حضرة صاحب اللقار حسني سري باشا (وزير المالية) — وأظن أن الأحوال الدولية في السنة الماضية كانت تتطلبها أيضاً إذا كان الرأي موحداً

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خشبه باشا — طلبنا أيضاً من رفعة رئيس الوزراء طلباً بسيطاً هو استمرار انعقاد البرلمان

حضرة صاحب اللقار مصطفى محمود الشوريجي بك (وزير العدل) — إن هذا الطلب مخالف للدستور .

حضرة صاحب المقام الرفيع على معاليه باشا (رئيس مجلس الوزراء) — نعم إنه مخالف للمستور لأن هناك دورات عادية ودورات غير عادية نص عليها الدستور .

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خشيبة باشا — قد يكون هذا جائزاً في الأحوال العادية ولكن في الأحوال الحاضرة مصلحة البلاد تقتضى استمرار أعضاء البرلمان .

حضرة صاحب المقام الرفيع على معاليه باشا (رئيس مجلس الوزراء) — إذا كانت مصلحة البلاد تقتضى ذلك فإن الدورات غير العادية تتكرر تبعاً لذلك . لأن استمرار الدورات إلى غير نهاية لا يجوز دستورياً وفي ذلك حكمة واضحة إذ أن السلطة التنفيذية تريد أن تتفرغ للقيام بالأعباء للمقابلة على عاقلها نحو البلاد أثناء العطلة التي يستريح فيها حضرات أعضاء البرلمان ولو لم تحصل فترة الراحة بعد يولييه لما استطاعت أن تقابل الآن . وهذا وأذكر أن بعض المجالس الياوية بمحسنة قرات الانقضاء العادى بمدة قصيرة قد لا تتجاوز ثلاثة شهور وقد تصل إلى عشرين يوماً — فذلك أرجو ألا نضيع وقتاً سدى في تفاصيل لا طائل من وراءها .

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خشيبة باشا — يرفعه الرئيس ...

الرئيس — بالحضرة الزميل أرجو عدم الخروج عن الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خشيبة باشا — بناء على هذا وبناء على أن رغبة رئيس مجلس الوزراء لم يقبل استمرار هذه الدورة إلى الدورة العادية وخشية لما يحتمل وقوعه من الأعداء — وليس ذلك لصدمة الثقة برئيس مجلس الوزراء — بل لأن السلطات التي تمنح للحاكم العسكري واسعة المدى ، فإنى أصرت على رأي بعدم الموافقة على استمرار الأحكام العرفية .

(تصفيق من اليسار) .

الرئيس — ليضلل حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي بإلقاء كلمته .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لم أطلب الكلمة الآن ولكنى أحفظ بها .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

إن للوضوع اللروض على حضراتكم هو من الخطورة بمكان عظيم بما لا يحتاج إلى مزيد من البيان ، وقد بسطه حضرات المزملاء المحترمين الذين همدهموني في الكلام ، فقد تبين لحضراتكم أن إعلان الأحكام العرفية إنما كان تنفيذاً للمساعدة بناء على طلب حلبات وأن الرسوم بإعلانها صدر في أول سبتمبر من هذا العام بناء على طلب كتابى من السفارة البريطانية .

وأرجو أن تذكروا دوماً أن الحكومة المصرية لم تشكر من جانبها في إعلان الأحكام العرفية .

(خبة) .

إذن لم تكن الوزارة هي التي فكرت في إعلان الأحكام العرفية نظراً لظروف داخلية مصرية أو خارجية ، وأرجو أن تذكروا حضراتكم هذه الواقعة دوماً أثناء نظر هذا الموضوع ، وإنما طلب إليها إعلان هذه الأحكام تنفيذاً للسلطة لصالحاً وأنها الحليفة — صاحبة التأثير في هذا التقدير — وهي المختصة بتقدير مدى الضرورات العسكرية والظروف التي تقتضى إعلان مثل هذه الأحكام . فقامت الحكومة المصرية من جانبها بإعلان تلك الأحكام تنفيذاً لفتحها الذي سبق أن أمنت الجبهة الوطنية الممتدة للامة بكامل أحزابها ، وبذلك كانت الأمة مرتبطة ارتباطاً كاملاً بتفويضها ، ولم يكن في وسع الوزارة أن تقارض حيناً طلبت منها الحليفة ذلك دون أن تعرض البلاد لتهديدات دولية خطيرة ، فإنا لوحدث حدث يمس بسوء قوات الحليفة ومجزت الحكومة المصرية عن تلافيه في الوقت المناسب بسبب عدم وجود السلطة التي تمكنها من ذلك .

(تصفيق) .

حضرات الأعضاء المحترمين : إذا رجنا إلى تحرير اللجنة نجد لكل من الأغلبية والأغلبية رأياً ، ولكلهما في الواقع متفقان كما قال حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ، وكل ما في الأمر أن الأغلبية ترمد عند ما يتطير إلى اتساع نطاق سلطة الحاكم العسكري . ولكن ليس اللروض الآن هو قانون سنة ١٩٣٣ الذي حدد تلك السلطات ووسع فيها ما وسع ، ولكن اللروض علينا والذى أحطنا

أمره إلى اللجنة لبحثه هو تقرير ما إذا كانت الظروف الحاضرة تفتى إعلان الأحكام العرفية أو لا تفتى ، وفيما إذا كانت الظروف الحالية تفتى استمرارها أو لا تفتى .

إن أم هذه الظروف التي تفتى ذلك هو قيام الحرب بين بريطانيا وحلفائها من جانب ، وبين الألمان وحلفائهم من جانب آخر . أما إذا كانت الظروف تفتى استمرارها فهذا أمر لا مفر منه ، لأن حليفتنا قدرت الحاجة إلى إعلان الأحكام العرفية ؛ وقد نصت المادة السابعة من المعاهدة المصرية الإنجليزية على وجوب إعلان هذه الأحكام في الظروف للوجبة لذلك .

حضرة صاحب العالي محمود فهمى التفرائشى باشا (وزير المعارف العمومية) — وبمك مصلحة البلاد قامت الحكومة المصرية بإعلانها .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اندى — هذا طبيعى لأن الحكومة المصرية لا تعمل شيئاً إلا لمصلحة البلاد .
(تصفيق من الميمن) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اندى — أما أن الظروف التي اقتضت إعلان الأحكام العرفية ما زالت قائمة فهذا ما لا يارض فيه أحد ، بل تزداد خطورة يوماً عن يوم ويتسع نطاقها كما تتسع دائرة الأعمال الحربية .

إن نحن اليوم إزاء ظروف تفتى إعلانها واستمرارها ، بل إن الحاجة لها أشد الآن مما كانت عليه في شهر سبتمبر الماضى . بقى بعد ذلك أمر واحد هو الكلام عما قيل من أنه غنى إساءة استعمال تلك السلطة الواسعة . ولست بحاجة أن أطيل الكلام في هذا بعد ما أبداه حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ، غير أنى أضيف إلى ما قاله شيئاً واحداً هو أن ما نشرته جريدة المصرى اليوم عن موقف حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عند ما كان في لجنة وضع الدستور يزيدنا إحساناً من أنه لن يسوء استعمال تلك السلطة المنوطة له ، وأضاف إلى ذلك أيضاً تصريحاته التي ألقاها في مجلس النواب والتي صرح بها في مواطن كثيرة ، كل هذا يدل دلالة قاطعة على ما يساور ضمير من الانجاء إلى الصالح العام في مثل هذه الأمور . ولذلك في إسكاننا أن نطمئن من هذه الناحية على أنه لا يسوء هذا الاستعمال .

(تصفيق من الميمن) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اندى — يا حضرات الشيوخ المحترمين :
لا تنسوا أن على عرش هذه البلاد ملكاً عظيم الشأن يحرص كل الحرص على راحة شعبه .
(تصفيق عام) .

ورباب الأمور مراقبة دقيقة ولا يرضى أن يسمح لى ملءر باشا أو غيره أن يمت بصالح البلاد . وقد تفضل جلالتهم فدعا الأمة إلى الاتحاد وجمع الكلمة وأنا أوجب بكم أن تملأوا قلوبكم بالتفكير في تلك الدعوة السامية . وأن تتفكروا كتلة واحدة حول العرش للقدى موحدى الصفوف متحدى الكلمة .

(تصفيق) .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إن الظروف تستوجب أن تظهر مصر بأقوى وأروع ما تظهر به أمة متحدة متضامنة مستعدة للتضحية بأى ما لديها لمصالحها والذود عن حياتها ، وهذا ما يجب يا حضرات الزملاء أن نعمل على تحقيقه لكي نتجنب المخاطر الداخلية والخارجية . إذ لا يطعم فينا الأعداء أكثر من ظهورنا بمظهر الانقسام والتخالف ، وينبئ أن نغنى الأحقاد وتتناسى الناسى بكل ما فيه وأن نكون أمتنا تكويناً جديداً ونوحد صفوفنا حول العرش للقدى .

(تصفيق) .

الرئيس — يا حضرات الزملاء ، أرجو ممن يريد الكلام أن يختصر في قوله فتادياً من التكرار وعدم ضياع الوقت .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفتاح بك — حضرات الشيوخ المحترمين : لم أكن أريد أن أتكلم الليلة . ولكن سؤال حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك لحضرة الزميل المحترم أحمد عبد خسيه باشا هو الذى دفعنى إلى ما أريد الإضفاء به .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إذا كان الأمر كذلك فأنا مستعد لسحب هذا السؤال .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — أرجو عدم مقاطعتي ، لقد أعلن حضرة صاحب اللقلم الرفيع محمد محمود باشا رأيه في مجلس النواب بصراحة المعتادة بدون لف ولا دوران ...
حضرة الشيخ المحترم غريال سعد بك — ورأى حزبه أيضاً .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — أقول إن رفضه أعلن رأيه بكل صراحة وقبل استمرار الأحكام العرفية بعد تفاهمه مع رفضه رئيس مجلس الوزراء ونحن جميعاً نعرف موقفه في هذا الشأن وكل الأحرار الدستوريين يسيرون وراءه في ذلك .

وقد تقدم أحد كبار حزبنا — وهذا موضع كلتي التي أوجهها إلى رفضه رئيس مجلس الوزراء وهو موقف عتاب أرجو أن يتبع صدره إليه هو ومعالى وزير العدل ومعالى محمد طي علوبة باشا — أقول تضم هذا الكبير برأى خاص له ربما لا نواقضه عليه بل إنني أقطع بأن حزب الأحرار الدستوريين لا يوافق عليه ، وإنني أقرر أن موقفنا مع الحكومة هو موقف معطرة شريفة بل في أكثر الأحيان موقف معونة . فلنك كنا ننظر من الحكومة أن يكون صدرها أرحب من ذلك خصوصاً وإن لصادرة خشية باشا موقفاً مثل هذا عندما رض للواقعة في المعاهدة في حين أن رئيس حزبه رفضه محمد محمود باشا قد قبلها فقد كانت الحكومة في ذلك الحين أرحب صدرًا من الحكومة الحاضرة فلم تعامله هذه الصلابة التي أثارت أعصابنا . فلنك أرجو أن توافقوا على تأجيل المناقشة إلى الليلة القادمة حتى تهدأ الأعصاب وتكنن النفوس .

حضرة صاحب اللقلم الرفيع طي ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لقد تفاهمنا مع حضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خشبه باشا .
حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — ولكن لم تفاهموا معنا .
حضرة صاحب اللقلم الرفيع طي ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — أنا لم أقصد الإساءة إلى أحد وإذا فهم أحد ذلك فلنني أبدي كل أسفي .
(تصفيق من الميئين) .

حضرة صاحب اللقلم للمالي محمد طي علوبة باشا (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — أما وقد ذكر حضرة الشيخ المحترم اسمي فأقول إنني أحفظ لصاحبة صديقي أحمد محمد خشبه باشا كل الإجلال والاحترام .

حضرة صاحب اللقلم مصطفى محمود الشوربجي بك (وزير العدل) — وأنا أيضاً كذلك .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — بعد ذلك أنقل إلى ما ذكره حضرة الزميل المحترم وهيب دوس بك من أن هناك آراء ثلاثة ، في ظاهرها مختلفة والواقع أنها ليست مختلفة في جوهرها وإن أواقعه طي هذا الرأي ولقد كنت أرغب من جميع أعضاء اللجنة أن يظهروا أمام الرأي العام بل وأمام النول للعداية والمهاجمة والخليفة — أن يظهروا بمظهر الانجذاب والتضامن ولو كانوا مختلفين ولكن قدوتنا في هذا أعرق أمة في الحياة البرلمانية وهي بريطانيا العظمى في كل أسبوع يقوم رئيس مجلس الوزراء ويلقي بياناً في مجلس العموم يضمه ما حدث في بحر الأسبوع من الحوادث الخارجية والداخلية ويصده يقوم الجبرأتى وهو زعيم المعارضة فيؤيد ما أدلى به رئيس الوزراء مع اختلاف في اللفظ ويقوم بعد ذلك للتر سنكار يؤيده بسلام يكاد يكون صورة عما أدلى به رئيس الوزراء ونحن تؤيد في هذه الحرب بقلب ملؤه الإخلاص واليقين قية البلاغ عن الديمقراطية لا أننا حلفاء لانجلترا بل لأن ديننا وتقاليدنا تقتضى منا الوقوف بجانب من يدافعون عن قضيتنا .

الإسلام دين الشورى وكذلك للسيحة واليهودية .

ضد من هف ؟

ضد الشيوعية وضد النازية .

فحق علينا ذلك وجب لدينا ولديمقراطيتنا ولتقديسنا للحرية أن تقف بإخلاص ندعو الله آتاه الليل وأطراف النهار — وقد دعاه مليكنا حفظه الله — أن يتنصر الحق وأن تنصر نحن وحلفاؤنا .

إنذن كان واجباً علينا أن ندخل الحرب . ومق كان الأمر كذلك فهل هناك ما يدعو لإعلان الأحكام العرفية أم لا ؟

لا يوجد في الدنيا من يقول إنى بل ما يحل الحرب أو تشترك فيها دون أن نعلن فيها الأحكام العرفية .

إذن فكان لا بد من إعلان الأحكام العرفية في مصر مادامت في حالة حرب مع دولة أخرى .

لو تولى رئاسة الحكومة شخص آخر غير « طي ماهر » من أى حزب كان هل كان في وسعه أن يرفض إعلان الأحكام العرفية في الظروف التي نحن فيها ؟

في رأي أن التناطح على الحكم أمر مشروع ولكل حزب أن يجتهد ويجتهد جداً ليصل إلى الحكم لا لرغبة في نفسه بل لأن له مبدأً ولأنه يحس لكرامة أو لكفاءة أنه إذا ما وصل إليه أمكنه أن يصلح خلافاً أو ضرراً فيصل بالبلاد إلى مستوى أعلى ، ولكن هل هذا التناطح والتنافس للوصول إلى الحكم أمر مرغوب في زمن الحرب ؟ أظن لا .

الوطنية في نظري تقتضي أن نساعد الحكومة القائمة مهما كان لونها في زمن الحرب متى كانت تؤدي واجبها للبلاد وللجيش خير قيام . وما دامت لم تهتم ولم تعمل عملاً يضر بمصلحة الحرب ومصلحة البلاد .

مادامت الحكومة القائمة من أى حزب كان سأؤيد في طريق النصر وفي طريق الوصول إلى تحسين أحوال الأمة واقتناص الفرص من الحرب لتحسين الجو السياسي للبلاد ، أقول مادامت الحكومة قائمة بكل هذا وجب على كل فرد أن ينصرها ، ويكون من الحياة العظمى أن يشاكلها رغبة في الوصول إلى الحكم .

(تصفيق من الجمهور) .

وإني أكره من القلائد لا أعيب على الحكومة إلا أنها لم تصل للآن إلى حل في مسألة القطن .

لم ترتكب الحكومة الحاضرة للآن خطأ فذلك يجب علينا أن نؤيدها . أما ما يقال من أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ يعطي الحاكم العسكري سلطة واسعة يخشى منها فلا ضرر من أن يقدم اقتراح بمشروع قانون لتعديل ذلك القانون بما يتفق وريغائكم ولكم إذا شتم أن تريدوا في عدد الحكام العسكريين فيصبحوا ستة بدلاً من واحد كما قال حضرة زميلي الأستاذ وهيب دوس بك .

بناء على ما تقدم أرجو من حضراتكم للواقعة على استمرار الأحكام العرفية .

(تصفيق من الجمهور) .

الرئيس — قدم طلباً^(١) بإفتال باب المناقشة وقيل أن أطرحهما على المجلس أخير حضراتكم بأنه قد سبق وطلب الكلمة حضرات الزملاء المحترمين : الأستاذ يوسف أحمد الجندي ، إبراهيم الملياوي بك ، محمد حسين هيكل باشا ، عبد الستار الباسل بك ، محمد الشاذلي الفار افندي ، والأستاذ عباس الجبل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — أما متنازل عن الكلام وأرجو أن يطرح سعادة الرئيس طلب إفتال باب المناقشة على المجلس لإبداء الرأي فيه .

الرئيس — تنفيذاً للأمر أرجو حضرة الزميل الأستاذ عباس الجبل أن يبدى أسباب طلب إفتال باب المناقشة ولثيرة من حضرات الزملاء الرد عليه ثم يؤخذ رأي المجلس بمد ذلك في هذا الطلب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — الأسباب التي دعيت وزملائي إلى طلب إفتال باب المناقشة هي أنه لا يوجد سبب يدعو لاستمرارها لأن حضرات الخطباء الذين تكلموا في الموضوع الطروح على المجلس تواردوا على ما من واحدة فالخطيب الأخير ردد معاني الخطيب الأول ولا يوجد جديد بعد تلاوة تحرير اللجنة وللمناقشة فيه ورى أن يكتفى بذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أرجو من حضرة الزميل الأستاذ عباس الجبل أن يتنازل عن اقتراحه ولا

(١) ١ — اقتراح إفتال باب المناقشة

سليمان أبانج ، سراد وجه ، الدكتور حافظ مؤمن ، سليمان مصطفى خليل ، كامل إبراهيم ، طرس خليل طرس .

ب — اقتراح إفتال باب المناقشة

وهيب دوس ، عبد الله لوم ، محمد توفيق إسماعيل ، شفيق سيدم إلياس ، فخرال سعد ، أحمد رمزي ، أحمد شريف ، علي صدقي ، دكتور عبد الرحمن عوض ، علي هبسي .

بجمله موضع للنقطة لأنه ليس من مصلحة الحكومة ولا من مصلحة المجلس ولا من مصلحة الأحزاب على اختلاف نزعاتها أن يتفل باب النقطة في موضوع الأحكام العرفية قبل أن نسمع كلمة المعارضة .

فلما أكرر رجائي لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل ألا يتشبت برأيه وألا يكون اقتراحه على اقتراح من المجلس .

حضرة صاحب المقام الرفيع على محضر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — تحب الحكومة ببيع كلمة المعارضة .

الرئيس — وأنا أرجو من حضرات الزملاء طالبي إقبال باب النقطة لإرجاء عرض اقتراحهم الآن على المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — حضرات الشيوخ المحترمين :

قد أكون مستعداً لأن ألقى كلمة المعارضة هذا المساء ولكن صدقوني إذا ما أقتبها سأكون متعباً للغاية وأتم كذلك مصيرون .

ولقد لاحظت معارضة شديدة من رفعة رئيس مجلس الوزراء في التأجيل فهل لي أن أتهنئ لإرجاء لفتته أن يتنازل عن هذه المعارضة وبخامة أن هناك أربعة من حضرات الزملاء يريدون الكلام فتؤجل الجلسة لئلا حتى نزاع أعصاباً ويتسع الوقت للكلام وقد مضى علينا الآن أربع ساعات ونحن في مناقشة مستمرة .

حضرة صاحب المقام الرفيع على محضر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — ليس لدى الحكومة مانع من تأجيل الجلسة إلى الغد على أن تكون آخر جلسة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ، وعلى رفع الجلسة الآن على أن تعقد الجلسة للقبلة غداً (الثلاثاء) رمضان سنة ١٣٥٨ ، الموافق ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩) في الساعة الثامنة مساء لاستمرار النقطة ؟

(موافقة) .

(في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

استمرار النظر

في تقرير اللجنة للشكالة لبحث الرسوم الخاس على إعلان الأحكام العرفية

عدم الموافقة على رأى أغلبية اللجنة برفض استمرار الأحكام العرفية وموافقة المجلس على استمرارها

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — حضرات الشيوخ المحترمين : قد امتازت مناقشاتكم دائماً بالهدوء والرياسة والالتزان . ولقد كان هذا مواءماً لكم على تمحيص الآراء التي تعرض عليكم بالحكمة والروية وعلى أن تصدقوا فيها رأياً مبنياً على المصلحة العامة وغير العام . لذلك لا عجب أن كسب هذا المجلس في هذه البلاد مركزاً ممتازاً . ولا عجب أن أصبحت له قوة بالفضل في كبريت للسائل وفي المصلح العامة .

والساعة الآن رهبة ، بإحضرات الأعضاء ، وأظن أنكم تشاركوني الرأي في أنه لم تمر على أحد من حضراتكم في حياة السياسة أدق من الساعة التي نحن فيها الآن . فالأحكام العرفية أمر جد خطير ، وعلى رأيكم أن حضرات الأعضاء ، يوقف الفصل فيها . ولا تصدقوا ما يقول به البعض بمن ليس واقعاً على حقائق الأمور بأن رأيكم في هذا المجلس لن يكون هو الرأي الناقص . لا تصدقوا ما يقولونه من أنه ما دام مجلس النواب قد قرر استمرار الأحكام العرفية ، فسواء واقتم أم على الاستمرار أم لم توافقوا ، فالأحكام العرفية ستظل قائمة نافذة .

أنا لا يمكن أن أتصور أن هذا الرأي يلاق التصديق من أحد ، وبخاصة من حضرات المحترمين أعضاء الحكومة الحاضرة . فهو رأى يأباه العقل ، ويأباه القانون . ويأباه العدل : يأباه العقل ، إذ لو أن الأمر كان كذلك ، فلماذا دعوا هذا المجلس ؟ ويأباه القانون ، لأن جلالة الملك هو الذي يعلن الأحكام العرفية ، ولكن هذا الإعلان إجراء مؤقت ، لا يثبت ولا يستمر نافذاً إلا إذا قرر البرلمان بمجلسيه بحكم المادة الخامسة والأربعين من الدستور استمرار الأحكام العرفية .

يأباه العقل أيضاً — بإحضرات الأعضاء — لأنه إذا كان رأى المجلسين واجباً لإقرار تمرير مرشحاً صغيراً أو كبيراً من

مرافق هذه البلاد ، فهل يمكن للتصوّر أو العقل أن يفهم أن الأحكام العرفية تستمر نافذة في البلاد بدون أن يقرها المجلسان معاً ؟ وإنّ لأزيد على ذلك أمراً يوضح الحق في السألة .

افترضوا أن هذا المجلس هو الذي قرر أولاً استمرار الأحكام العرفية ، وأنه أرسل برقاره إلى مجلس النواب ، والفروض فيه أن يكون انتخابه تاماً حراً ، فجاء مجلس النواب ولم يوافق على استمرار هذه الأحكام العرفية ، فهل يقال بناء على ذلك ، إن الأحكام تستمر برغم رفض هذا المجلس لها ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عيسى الجلى — نعم تستمر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — نعم هذه منك تخالف العقل والنطق والعقول ، وتلقى وجودك في هذا المجلس .

(تصفيق من اليسار) .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد تقدمت لجنّتك الورقة برأين في الأحكام العرفية أحدها للأغلبية ، والآخر للأقلية ، وامتنع دولة رئيس اللجنة عن إبداء رأيه ، ولكنه جاء في المجلس فأدّى واجبه كما يجب أن يؤديه كل شيخ محترم ، فأدلى ببيان مضمونه بالأسف ، وهو على ما أظن أقرب في بعض نواحيه إلى رأى الأغلبية منه إلى رأى الأقلية .

والحكومة أيضاً رأيتها في الأحكام العرفية ، وصدقتني — يا حضرات الأعضاء — أن لكل رأى من هذه الآراء وجهاته وقيمته وأسبابه وأسائده ، لجميع الآراء لدينا محترمة ، وجميع الآراء تصدر عن محض الاحترام للصحة العامة ولا يمكن مطلقاً أن يكون رأى من الآراء التي قبلت مصدره الهوى أو الشهوات ، فنحن وقد الحمد ، نقد — أقلية كنا أو أكثرية في هذا المجلس — نقصد أننا نصدر في آرائنا لا عن هوى ولا عن شهوة ، بل عن يقين بما تقتضيه مصلحة البلاد .

ولذلك كان من الخير كل الخير أن تتلى جميعاً ما يقال من الآراء حول هذا الموضوع بأرجب صدر يمكن أن يتسع للأمر .

وأرجو أيضاً أن تتسع الصدور لرأى الأغلبية ، وإن كانت الحكومة تكرهه ، فإننا عندما أصدرنا هذا الرأى ، أصدرناه بعد جلسات تسع طوال ، قلبنا فيها الأمور على وجوها . وحاولنا أن نجد مخرجاً من الحرج الذي نحن فيه ، ولكننا مع الأسف لم نوفق ، ولم نهتد إلى حل صحيح ، فلم يكن أمامنا إلا أن نقرر رفض الأحكام العرفية بالصورة التي رأيتوها في التقرير .

وهي أن أصرح بأننا جميعاً جد حريصين على احترام القوانين وأننا جميعاً جد حريصين أيضاً على أن نتمكن للسلطة التنفيذية من تنفيذ القوانين ، فإن حياة البلاد وكيانها السياسى والاجتماعى والاقتصادى متوقف على هذا كله .

وإذا ما كنا قد عرضنا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ في التقرير ، فأرجو أن يكون مفهوماً أننا لم نرض له من قبيل عدم احترامنا له ، أو عدم إطلاعتنا له أو أننا نريد تعديله . كلا . فلتعديل أوضاع ومواضع ، إنما كان للوقت يستدعى حتّى هذا العرض .

إن للطلوب منكم ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن توافقوا على تنفيذ هذا القانون ، أمّا كان من أوليات واجب اللجنة — والأمر كذلك — أن نطليكم صورة صحيحة واضحة لهذا القانون الذى يطلب منكم الآن تنفيذ أحكامه ؟ أو لم يكن من النطق أن نوضح لكم في التقرير أحكام هذا القانون ونصومه ، فنكونوا على بينة من الأمر ، قبل أن تصدقوا قراركم ؟

هذا هو السبب الذى من أجله تعرضت اللجنة للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ ، فعلى لم تترس له مطلقاً من قبيل أنها لا تحترمه ، ولا من قبيل أنها تدعو المجلس المحترم ليمطه كما جاء في بيان حضرة صاحب اللقائم الرفيع رئيس مجلس الوزراء . كلا يا حضرات الشيوخ المحترمين .

وإنّ بهذه المناسبة لأسف أشد الأسف على الشادة التي قامت حول هذه السألة بين رضة رئيس مجلس الوزراء وبعض حضرات أصحاب المالى الوزراء من جهة ، وحضرة الشيخ المحترم أحمد محمد خنبة باشا من جهة أخرى ، كما أتى بأبدر إبداء مروورى على أن هذه الشادة قد انتهت بالتمسحات التي صرح بها رضة رئيس مجلس الوزراء أثناء جلسة أمس .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — ما يقوله حضرة الشيخ المحترم الآن عن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ يخالف ما جاء في تقرير اللجنة عن هذا القانون ، وأدعو حضرة صاحب المقام العالي وزير العدل ليتولى على حضراتكم ما جاء في تقرير اللجنة عن ذلك .

حضرة صاحب المقام العالي مصطفى محمود الشوربجي بك (وزير العدل) — جاء في تقرير اللجنة ما يؤيد قول رغبة رئيس مجلس الوزراء ، وهذا نصه :

« توفرت اللجنة على بحث الموضوع للطروح أمامها ، وقد تناولت في جنبها مراجعة قانون الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ فرأت أن هذا القانون قد تناول موضوعات شتى وضع لها أحكاماً استثنائية تخالف الدستور وتقلب القواعد العامة للتشريع » .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — فهذا القول الذى تلاه معالي وزير العدل يخالف ما يقوله الآن حضرة الشيخ المحترم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حقيقة إن هذا القانون يخالف الدستور .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — يجب أن توافق بين كلامك الآن وما قولك في التقرير .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قدّمت مقدّمة — ولم يكن رغبة رئيس مجلس الوزراء حاضراً عندئذ — قلت فيها : إن المجلس امتاز بالهدوء والرزاقنة والسكون ، وقصدت من هذا أن أهيّج جوّاً صالحاً تموده هذه الروح .

عندما كتبنا هذا الفصل ، أردنا أن نقدّم ردوساً للسائل الذى أسألتنا عليها التقرير ، وكان في مقدمته بيان لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ .

وعلى كل حال إذا كان قد فهم رغبة رئيس مجلس الوزراء من أقوالى جاءت في التقرير عن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ مادعاه لأن يقول إننا نريد تعطيل هذا القانون ، أو لا نريد تنفيذه ، فالآن وتعب أحد أعضاء اللجنة يفسر القصد ويوضح الراد .

أليس هذا يستدعى أن يكون تفسيره محل ترحيب ، لا موضع شد . إننا نريد أن نوضح قصدنا وأؤكد لحضراتكم أننا قصدنا بهذا الإيضاح أن نمطيك صورة صحيحة من الأحكام التى تضمنها قانون الأحكام العرفية .

وأظن أنه من ضياع الوقت أن أقرأ الفقرات الموجودة في التقرير عن هذا القانون لأنها كلها تصبّ على بيان أحكام هذا القانون . وقد يكون كاتب التقرير أو المحرر له أراد أن يبرز صورة القانون صورته بالصورة التى في ذهنه ، وقال فيما قال عنه في تقرير اللجنة . إذن لا شهوات ولا هوى ، ولا رغبة في تعطيل القانون ولا رغبة في تعطيل السلطة التنفيذية عن واجبها ، فالصلحة العامة هى التى أملت هذا الرأى أو ذلك .

وأنتقل بكم بعد ذلك إلى بيان الأسباب التى دعت الأغلبية إلى أن تقرر الرأى الذى جاء في تقريرها .

لما اضطربت الحالة الدولية في العالم وبعثت الجيوش في بعض الدول رأيت الحكومة السابقة ، كما قال رغبة رئيس مجلس الوزراء في بيانه ، أن تضع ثلاثة قوانين . القانون الأول خالص لإحصاء اللؤن والقانون الثانى خالص بالتحذيرات الاستثنائية التى تتخذ في حالة تعرض سلامة البلاد للخطر ، وهو القانون الذى يسمونه بقانون الطوارئ ، والقانون الثالث قانون حماية الأسرار العسكرية .

ولقد راجعت هذه القوانين الثلاثة ، فوجدتها تعطى السلطة القائمة في الحكم سلطات واسعة النطاق في الحدود البينة فيها لتحقيق الأغراض التى من أجلها وضعت هذه القوانين وأهمها سلامة البلاد وسلامة القوات العسكرية وحمايتها من أن تنتشر عنها أخبار لا تقتضيا للصلحة العامة .

في الواقع — باحضرات الشيوخ المحترمين — أن هذه القوانين في ذاتها كافية جداً ، لأن قانون الطوارئ ، إذا قرأتموه وقارتموه بقانون الأحكام العرفية ، تجدون فيها تصوراً متشابهة كل التشابه . ومعنى هذا أن قانون الطوارئ ينبغى الحكومة من السلطات ما هو موجود في قانون الأحكام العرفية تحريماً .

حضرة صاحب المقام العالي محمد على علوي باشا (وزير الدولة للشؤون البرلانية) — تحريماً ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نعم تهرباً ، وما أوجه النظر إليه بصفة خاصة أن قانون الطوارئ جعل للحكومة سلطة واسعة انطلاقاً جداً على الصحف ، بحيث يمكنها بدون وضع رقابة عليها من أن تمنع نشر أى خبر يضر بالسلامة العامة .

فللجنة الثانية عشرة من هذا القانون حول :

« استثناء من المادة ٢٠ من الرسوم بقانون رقم ٢٠ الصادر فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٦ بشأن الطبوعات يجب تسليم ست نسخ من كل عدد من الجريدة أو ملحق الجريدة قبل توزيعها بساعتين إلى وزارة الداخلية بالنسبة للجرائد التى تصدر فى القاهرة ، وإلى المحافظة أو المديرية بالنسبة للجرائد التى تصدر فى غيرها من المدن » .

« ويجوز للقاضى الجزئى أن يأمر بضبط عدد الجريدة أو الملحق إذا اشتمل على مقالات تكون — لو حصل تداولها — جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات » .

كما جاء فى القانون الخاص بالأسرار العسكرية فى المادة ١٨٨ ما نصه :

« يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز سنة وبضرامة لا تقل عن عشرين جنياً ولا تزيد على مائة جنيه كل من نشر إحدى الطرق للتقدم ذكرها بيانات خاصة بالدفاع الوطنى كان يجب أن تبقى سرية أو حظرت الحكومة إفشاءها .

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبضرامة لا تقل عن خمسين جنياً ولا تزيد على مائتى جنيه كل موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة أفضى البيانات المشار إليها فى الفقرة السابقة أو ساعد على نشرها .

فإذا أُلحقت الجريمة ضرراً بالاستعدادات العسكرية للقطاع عن البلاد كانت العقوبة السجن .

كذلك يعاقب بالسجن إذا ارتكبت الجريمة فى زمن الحرب أو فى أثناء تمهية الجيش » .

فللجنة السابقة تاتم صاحب الجريدة بإرسال ست نسخ لوزارة الداخلية فإذا ما رأى أن فيها إفشاء أسرار عسكرية ، أو أية جريمة من الجرائم التى نص عليها قانون العقوبات فيجوز حالاً للسلطة التنفيذية أن تتقدم للقاضى الجزئى وتطلب منه ضبط أعداد الجريدة فلا تصدر .

أليست هذه هى الرقابة فى الواقع بأوسع معانيها على الأخبار ؟ وفى يد الحكومة بمقتضى هذا القانون أن تمنع أو تمنع نشر الجريدة ؟

فيجب لى أن أتساءل : إذا كانت هذه القوانين قد صدرت بها مراسيم ؟ وهى تحقق تحقيقاً وافياً شاملاً الرقابة على الأخبار العسكرية أو غيرها ، وتعطى الحكومة السلطة الشاملة لأن تمنع إصدار الجريدة ، فإن ذلك ما لزوم الرقابة على الأخبار بعد ذلك مع وجود قانون الطوارئ ؟ هذا القانون — ولست فى حاجة لأن أقرأ مواد — يعطى الحكومة حقاً واسعة النطاق أكثر مما ينص عليه قانون الأحكام العرفية .

من أجل هذا ، لما نشر مرسوم الأحكام العرفية ، دهش الناس لأن الأمن والنظام مستكان ، ولم تحدث غارة من عدو بقوات مسلحة ، والحكومة نشرت هذه القوانين أحياناً لسلامة البلاد .

دهش الناس من إصدار مرسوم الأحكام العرفية ، وغالب الظن أن حكومة حضرة صاحب اللقب الرفيع على ماهر باشا ، ما كانت تصدر مرسوم الأحكام العرفية ، مع وجود القوانين التى أشرت إليها وهى كافية . وقد تحقق هذا الظن ، بما لا سبيل إلى التشكك فيه بما ظهر لنا وبأن من خطاب رفته فى مجلس الشيوخ والتواب حيث قال : « طلب من هذه البلاد إعلان الأحكام العرفية » ، والتى أنصروه وصح لكل مصرى أن يصوره أن رفته على ماهر باشا كأن مطمحاً كل الاطمئنان بعد أن أصدر هذه الراسم بقوانين الثلاثة وغيرها ، ولأنه كان فى مقدوره أيضاً ، بحكم المادة الحادية والأربعين من الدستور أن يصدر ما يشاء من الراسم بقوانين التى تقتضها الحالات لللحة ، والتى أعتقد أن رفته لم يكن فى حاجة مطلقاً لإعلان الأحكام العرفية فى البلاد ، لأن الأمن مستتب ولم تحدث غارات من عدو مسلح .

فتابع على ذلك أعتقد أنه لم يكن هناك ما يدعو لإصدار مرسوم الأحكام العرفية ، ولو أنه كان يعتقد أن هناك ما يدعو لإصداره لما انتظر حتى يطلب منه ذلك .

حضرة صاحب اللقب الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — كان من الجائز أن نصدده ، وإن كان صدوره يكون متأخراً بعض الوقت .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الظروف لم تثير بالنبذة لنا ، وصدوره كان يشاء على طلب الحليفة ، وقد سألتنا سعادة عبد الحميد بدوى بشأن كيف طلبت الحليفة ، وماذا طلبت ؟ فاجاب :

« تدمت مذكرة من السفارة البريطانية بطلب إعلان الأحكام العرفية ، وأن تكون منصبة على مسألتين : مسألة ختمت السفن ، ومراقبة الأخبار » .

وأنا أعتقد أنه فيما يتعلق بمراقبة الأخبار ، لو أن الحكومة البريطانية

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — أطلب أن يلاحظ حضرة الشيخ المحترم أنه كان من أول أعمال الحكومة بعد إعلان الأحكام العرفية أن عينت حكما عسكريين في مناطق متعددة ، ولمؤلا الحكم العسكريين أن يصدروا في مناطقهم من الأوامر ما تقتضيه الحال .

ولا يوجد مثل هذا في قانون الطوارئ . ولا في القوانين الأخرى التي يشير إليها حضرة في كلامه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أعود فأقول إن الحكومة البريطانية عند ما طلبت إعلان الأحكام العرفية وطلبت أن تكون منصبة على مراقبة الأخبار وختمت السفن

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — إنها ذكرت للسائلين الملمتين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الأعضاء : لو أن صورة الأحكام للوجودة في قانون الطوارئ أبرزت لما استدعى الحال إعلان الأحكام العرفية ، وإلى على استمداد بلع كل اعتراض على هذا الرأي ومنافسته ، لأن قانون الطوارئ وضع الصحافة تحت مطلق تصرف الحكومة ، بناء على ذلك ما هو الداعي لمراقبة الأخبار بموجب الأحكام العرفية ، قبل أن يصدر قانون الأحكام العرفية ؟ صدر القانون رقم ٩٩ تاريخ ١٩٣٩/٨/٢٨ بإنشاء نظام ختمت السفن ببناء الإسكندرية ، قيل إنه يراد ختمت السفن بالقناة أيضاً ، وأنا لا أفهم المانع من إصدار قانون بالختمت على السفن بالقناة كما صدر قانون بالختمت على السفن ببناء الإسكندرية .

لذا كانت الحالة الداخلية لا تستدعي إعلان الأحكام العرفية وإذا كان ما تطلبه الحليفة عن السائلين اللتين ذكرتهما يوجد له تصريح فلم تملن الأحكام العرفية ؟ الطوارئ أخرى ؟ وما هي هذه الطوارئ ؟ أي عسكرية ؟

لم تملن الحكومة الأحكام العرفية من تنقاه ضحيا وإنما كان إعلانها بناء على طلب الحليفة لمساعدات عسكرية . وهذا قانون الطوارئ ، والحكومة فوق ذلك حتى إصدار مراسيم بقوانين فيكون أخص ما يمكن للقل تصويره في الظروف وللإبسات التي اقرن بها طلب إعلان الأحكام العرفية ، أنه عند ما يكون هناك ما يبرر هذا الإعلان يجب على الحكومة أن تتجه في حدود الوسائل العسكرية سواء ما كان منها خاصاً بالحليفة أو بنا ، وإذا أرادت التوسع في مراقبة الأخبار مع أنها مكفوفة بقانون الطوارئ فيمكن قصر هذا التوسع على الوسائل العسكرية . هذا هو القول ، وقد تردد في جميع النفوس إطلاقاً ، ففي مجلس النواب أتى حضرة صاحب اللقار الرفيع عبد محمود باشا خطاباً أيده فيه الحكومة ولكنه قال فيه بعبارة واضحة ما يأتي :

« لا ينبغي أن أتحدث في القول بأن الوقت الحالي الحاضر وما يجب على مصر أن تقوم به من تأييد حليفها والنهوض ببعدها يجعل إعلان الأحكام العرفية ضرورة محتومة في حدود ما يقتضيه هذا الموقف ، وما تقتضيه به هذه التجهيزات ، أما ما جاوز هذا القدر فيجب أن يظل خاضعاً للنظام الدستوري وللدى حتى تبقى النفوس مطمئنة وشعر الجميع بأن الديمقراطية الصرة بأمن ولا خوف عليها » .
(تصديق من الباسر) .

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — أريد أن يفهم حضرة الشيخ المحترم كلام رفته على طريقة غير التي قصدتها ؟ لقد قال رفته إن قيام الأحكام العرفية أمر محتوم وإنها في تطبيقها تكون في هذه الحدود ، ولا طلب تصرفات أعطيت له ، ولهذا أعطى صوته في جانب استمرار الأحكام العرفية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أعلن أن رفته خرج قبل التصويت .

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لقد كان موجوداً وأعطى صوته .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قال رغبة محمد محمود باشا إن إعلان الأحكام العرفية ضرورة محتومة في حدود ما يقتضيه هذا الوقت وما تضي به هذه التمهيدات .

حضرة صاحب اللقائم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — والحكومة تحول في حدود الضرورات في كل تصرفاتها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل بيننا وبين الدولة البريطانية تمهيدات خارجية عن المساعدة العسكرية وفي حدود ما يقتضيه هذا الوقت ؟ فإذا طلبت منا إعلان الأحكام العرفية فهل من اللغو أن نطلبه عن مسائل داخلية خاصة بالأمن والنظام أم عن مصالحها ومصلح الدفاع عن جيشها وما يقتضيه للوقت الدول الآن ؟ أنا لا أعدو الحقيقة إذا فسرنا كلام رغبة محمد محمود باشا بأنه يقصد تطبيق الأحكام العرفية في حدود المسائل العسكرية .

حضرة صاحب اللقائم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — مجلس النواب الذى سمع كلام رغبته فهم غير ما تقوله .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ممنا يسان حضرة صاحب اللقائم الرفيع رئيس مجلس الوزراء ونحن جميعاً سكوت ومنصتون إصفاً تاماً . وأنا أؤكد الآن عن المعارضة التى ترجو أن يكون لها من المكاة والوزن ما الحكومة ، فأرجو من رغبته أن يفضل بعدم اللقائمة وأن يكون ما بيننا على كلى ويديه بعد الانتهاء منه .

حضرة صاحب اللقائم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — نحن نعتبر أن تقرير اللجنة يعبر عن رأى حضرتكم وأن فى المناقشة والأخذ والرد ما يظهر الحقيقة وبين الحق .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قال رغبة محمد محمود باشا « أما ما جاوز هذا القرض فيجب أن يظل خامساً للنظام الدستوري وللدى حتى تبقى النفوس مطمئة ويشعر الجميع بأن الديمقراطية المصرية بأمن ولا خوف عليها » .

وهذا كلام صريح واضح لا لبس فيه ولا إيهام . وقال رغبته عن الرقابة ما يأتى :

« لم أكن أريد أن أزيد على ما تقدم فى شأن الأحكام العرفية . لكن بعض حضرات النواب المحترمين أشاروا فى جلسة ماضية إلى الرقابة على الصحف وإلى أنها تتجاوز فى تطبيقها القرض الذى أعلنت الأحكام العرفية من أجله ... الخ » — ثم أفاض طويلاً فى بيان الضرر الذى يترتب على شدة الرقابة وتجاوزها الحدود التى من أجلها أعلنت الأحكام العرفية ، فالتى أنهمم أن رأى رغبة محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين يتجه إلى أن تكون الأحكام العرفية محصورة فى حدود الدفاع عن الأعمال العسكرية . وأما الحزب الوطنى فإلى حضراتكم ما قاله حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباظة « إن كل ما يهم حضراتكم من بيان رغبة رئيس مجلس الوزراء ومن تقرير اللجنة المختصة ومن الدفاع الجيد أو الهجوم الجيد الذى قام به حضرة صاحب المالى الأستاذ إبراهيم عبد الحامى هو أن هناك جيشاً على الحدود ، وهذا الجيش صديق لهذه البلاد ومن الواجب علينا أن نحصى ظهره ، ولكن القانون الذى نطبقه يقتضى هذا للرسوم لا دخل له بحجة ظهر ذلك الجيش الصديق ، فالتى يهم على الحقيقة هو أن نحصى إنجلترا من الجواسيس ومن خصومها ومن الخطابات للتبادة التى تسمى هذه الخليفة ، كما نحصى بفرس الرقابة على الجرائد الصادرة من بلاد الأعداء ، أما أن تمنع الكتابة فى المسائل الداخلية لأنه مطلوب منك أن ترمى الأمن والنظام قول غير منطوق ولا يتفق مع المعاهدة التى لم أوافق أنا عليها كما لا يتفق مع القرض الذى تدافع به عن الأحكام العرفية » .

كتبته الأتلية فى هذا المجلس بقررها وصنعتة تمخضات ثلاثة فى معنى ما أشار إليه رغبة محمد محمود باشا وقد حدث ونحن فى اللجنة بعد مناقشات وأخذ ورد أن اتجه رأى بعضنا — ولا أريد أن أصرح بأكثر من هذا لأن للدولات سرية — إلى أن الأحكام العرفية تكون فى نطاق محدود يقتصر على المسائل العسكرية ومراقبة الأخبار . فاندبت اللجنة حضرة صاحب الدولة عبدالفتاح عيسى باشا للاتصال بحضرة صاحب اللقائم الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء فتكلم معه فى هذا الموضوع ، وقد أوردنا فى التقرير الحديث الذى دار بينهما وقد كان كلام حضرة صاحب اللقائم الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء طلياً وجيلاً إذ قال رغبته إنه كان يود من صميم قلبه إجابة هذا الطلب لولا أن الظروف لا تسمح به ، والنتيجة لكل هذا أن رغبته رفض إجابة طلب اللجنة وهذا ما أثبتناه فى التقرير .

غضب رغبة على ماهر باشا عند ما قلنا إنه رفض وقال إنه لم يرفض ، والواقع أنه رفض بطريقة ظريفة ، رفض أن تكون الأحكام

العرفية في حدود المسائل العسكرية (كما رفض استمرار انعقاد البرلمان لمراقبة حصر الأحكام العرفية في هذه الحدود) وبهذا صدّ المخرج الذي كان أمامنا .

أمامنا حالة غريبة ، حالة أعلنت فيها الأحكام العرفية في البلاد ، والواقع أن ليس هناك ما يقتضى إعلانها كما بينت لحضراتكم ؛ وحالة أنه مع كون الأحكام العرفية مطلوبة من الخليفة يجب أن تكون في حدود المسائل العسكرية فإن هذا قدره في كنفك ؛ وحالة أن قانون الأحكام العرفية في ذاته يعطى سلطات واسعة التطلق جداً للحاكم العسكري وهو قانون محترم وأكرر ذلك .

وفضلاً عن السلطات التي أعطيت للحاكم العسكري فإن المادة الثانية من الدستور أجازت لمجلس الوزراء أن يرخص للحاكم العسكري بأخذ أي تدبير آخر غير التدبير للنصوص عنه في المادة الثالثة من القانون .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك — مجلس الوزراء أن يزيد أو ينقص من سلطة الحاكم العسكري .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — نعم .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك — لم تقل حضرتك « ينقص » .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — واضح مما قدّمت أن هناك مراسيم بقوانين تقوم مقام الأحكام العرفية على أن الأحكام العرفية إذا أعلنت وجب أن تكون في حدود المسائل العسكرية . ولكن مجلس الوزراء رغمًا من هذه الاعتبارات أعطى الحاكم العسكري أوسع سلطة يمكن أن يتصورها الفيل فإذا كان قانون الأحكام العرفية أعطى لمجلس الوزراء حق زيادة أو نزع سلطة الحاكم العسكري كان من المقول أن يبدأ أولاً بالنقص لأن الأمن مستتب ولا داعي لمراقبة في السلطة .

حضرة صاحب اللقائم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — وقطع العلاقات التجارية مع ألمانيا ، ومنع التجار مع الرعايا الألمان ، كيف كنت تصل إليه إذا لم تكن الأحكام العرفية موجودة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — بقانون .

لماذا يندفع مجلس الوزراء هذا الادّعاء ويعطى للحاكم العسكري دفعة واحدة كل هذه السلطات الواسعة الذي ؟

كنت أفهم أن يكون للدستور خالفاً من تخويل الحاكم العسكري كل هذه السلطات الواسعة ؛ ولذا وجدت في البلاد ظروف أو أحوال استدعت الزيادة أعطيت له تدريجاً ولكن لا توجد ظروف غير عادية والبلاد هادئة والأمن مستتب والحمد لله ، وقد قرأت اليوم في الصحف أن إيطاليا سبغت جزءاً كبيراً من قواتها للرابطة على الحدود الثرية .

حضرة صاحب اللقائم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — هذا غير صحيح .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — مع قيام هذه الحالة التي اعتقد أن مجلس الوزراء كان يجب أن يعالجها بحكمة أكثر أحب أن أقول في هذه المسائل كلمة ، من حق حضرة صاحب اللقائم الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء وأصحاب المال الوزراء أن يتصدوا في أنفسهم أنهم لثقل العلية في المعالجة ووزن الأمور ، ولكن هل يمكن أن يجد هذا الاعتقاد صداه في جميع النفوس ؟ إن القاضي وهو على كرسي القضاء يعتقد في نفسه أنه عدل قاض ، فهل يشاركه الجمهور هذا الاعتقاد ويشاركه في أن جميع أحكامه طيلة ومطابقة للحق ؟

إن التصرفات هي وحدها التي تجعل الجمهور يقيس المسائل والمخالفات ويبنى حكمه عليها . فإذا رأيت أن مجلس الوزراء اندفع مرة واحدة وأعطى الحاكم العسكري هذه السلطات ، أليس من حق أن أشكك وأخوف ؟

إن حضرة صاحب اللقائم الرفيع على ماهر باشا يعتقد في نفسه ويعتقد الآخرون معه أن قلبه مملوء باليقين وأنه لا يسدق في أية حركة من حركاته إلا عن الملحة السامة . وله الحق في ذلك ولكن هذا الاعتقاد لكي يكون عقيدة عند الآخرين يجب أن يصدر من الهيئة التي يرأسها رفعة من الأعمال ما يطمئن الناس . فإذا رأيت أن الأحكام العرفية لا ضرورة لها وأن المجلس أعطى كل هذه السلطات للحاكم العسكري بل أعطاه تفويضاً يفوق التفويض الذي منح البرلمان الفرنسي للحكومة الفرنسية وفوق تفويض البرلمان الإنجليزي حكومته حتى إصدار القوانين على أن ترضى عليه في مدي ثمانية وعشرين يوماً فإذا لم يصدر قرار بإبطالها فهي نافذة . إذا رأيت ذلك

عجت من أن مجلس الوزراء أعطى للحاكم العسكري حق التشريع كما يريد ولا مرءة لتسريه لأنه لا يعرض على البرلمان فله حق إصدار الأوامر الإدارية كما يريد ولا مرءة ولا تمويض عن الضرر الذي قد يترتب عليها لأن قانون الأحكام العرفية يمنع الحاكم من ذلك كما أن الحاكم العسكري هل التضايك من الحاكم العادية إلى الحاكم العسكرية وهذه قصور أحكامها بالمرامة لقاية ٤٠٠٠ جيه والجلسة لقاية ثمانى سنوات وله أن يصدق أو لا يصدق على هذه الأحكام ؛ فلذا قيل في التقرير إن هذه السلطات واسعة للدى وإتها تقطى صاحبها سلطاناً مطلقاً يزيد على تفويض البرلمان الفرنسي لحكومته ولا يعادل سلطته الحكومة الإنجليزية في إصدار تشريعات بشرط عرضها على البرلمان في مدى ثمانية وعشرين يوماً .

إذا قيل في تقرير اللجنة إن هذه السلطات واسعة للدى وليس لها نظير في البلاد الأخرى تكون اللجنة عاجزة فيما تقول .

وأعلن أنه لا يتكر أحد هذه الحقيقة التي يبينها حتى رضة على ماير باشا ...

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماير باشا (رئيس مجلس الوزراء) — ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم أنه بموجب التفويض التي أخذته الوزارة الفرنسية من البرلمان أصدرت قانون الأحكام العرفية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — على أن تعرضه على البرلمان .

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماير باشا (رئيس مجلس الوزراء) — ولكنها لا تعرضه قبل شهر نوفمبر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — ولكن التدابير التي تتخذها وتتفنها باعتبار كونك حاكماً عسكرياً لا تعرض على البرلمان ، وهناك فارق كبير بين ما يحصل في فرنسا وبين ما يحصل هنا ، ولا شك أن هذه السلطة واسعة النطاق وتريد العناية الإلهية أن يكون في يد رضة على ماير باشا أقوى سلطة شرعت بها هذه البلاد ، ولم تمر على البلاد في جميع عصورها حالة وجدت فيها سلطة واسعة للدى يمكن تصورها كالسلطة التي منحت لرضة على ماير باشا بتفضى مرسوم الأحكام العرفية .

هو مطمئن بأحضرات الشيوخ المحترمين إلى أنه لن يسىء مطلقاً استعمال هذه السلطة ، وهذا تحذره نفسه دائماً . هو مطمئن إلى أنه لن يصدر فيها يصدره من أوامر عسكرية عن هوى أو شهوة ، هو مطمئن إلى أنه سيكون التقاضى العادل فيما يصدره من أوامر وقرارات ولكن أعيد القول وأكرره : هل مجرد هذا الاطمئنان من جانبه كاف لتطمئن البلاد ؟

بأحضرات الشيوخ المحترمين :

قد أعلنت الحرب وأعلنت الأحكام العرفية ونحن على أسوأ حال . قد تفرقا طوائف وأشتاتاً وشيخاً وأشداداً ، وتملك الروس الضرب من جميع الجهات ، وساورت النفوس الخوف من كل النواحي ، واهلب الخلاف في الرأي إلى مهارات ساخنة . وفانت الصحف وأكلام الكتاب وألسنة الخطباء بأقنر ما تفيض به الألسن ، ولم يد الخلاف في الرأي شيئاً قائماً على مقارعة الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل ، وإنما حلا البعض أن يغارب البعض الآخر بأسلحة ، لا أريد أن أتوسع في وصفها ، وإنما أريد أن أقول وأن أقول بحق إن هذه ليست هي الأسلحة التي ينتخب بها خصم على خصمه بالدليل والحجة ليست هي الأسلحة التي تحارب بها الأحزاب بعضها بعضاً في البلاد الأخرى المدنية التي أبغذا عنها أنظمتنا وقوانيننا وأحكامنا . أرجو ألا تنقل الحقائق فالتناقض — والكلام موجه إلى حضرة الزميل المحترم الأستاذ وهيب دوس — هي التي يجب أن تكون المقياس التي تقيس به الأمور لا النظريات ولا الحيات ، وهي الميزان الذي وزن به ما يصدر عنا .

(تصفيق من اليسار) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إن ما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم كاف لأن يكون سبباً لإعلان الأحكام العرفية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لا .

ليس من شك بأحضرات الشيوخ المحترمين أن الخصومات قائمة في هذه البلاد على أشدها ، وهذا مما يؤسف له أشد الأسف ، وهذا مما يفيض به القلوب حزناً وتدمى له الألفه أماً . ومصدقون أن هذه الحال بهذه الصورة غير مرضية ولا يمكن لغنية هذه البلاد أن تسير ، ولا يمكن مطلقاً لأي كان أن يحق لهذه البلاد مصالحها الجوهريّة ، وطللاً أن هذه الخصومات بهذه الحدة وبهذه الشناعة فإنني أخشى

أن ما كتبته هذه البلاد يبيع عليها وينطوى ، وأن يكون أبناؤها هم الذين جنوا عليها وأن يكون رؤساؤها وزعمائها بصفة خاصة في طليعة هؤلاء .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

في هذا الجو المضطرب أعلنت الحرب وأعلنت الأحكام العرفية وأعطى رخصة على ماهر باشا سلطة لا يحدها قيد ولا سلطان . أفليس من الحق بعد هذا كله أنا نخشى ، أفليس من الحق أنا لا نطمئن . أفليس من الحق أنا نخشى أن هذه السلطات في هذا الجو الصاحب للضطرب قد يساء استعمالها خصوصاً إذا ما لاحظنا أنه لم يكن هناك من موجب لأن يتسع سلطان الحاكم العسكري إلى هذا الحد ؟ أليس من حقنا أن نتعامل — ما دامت الخليفة هي التي طلبت إعلان الأحكام العرفية في حدود ويقيود معينة — لماذا انتهزت هذه الفرصة لأن يعطى الحاكم العام لا السلطات المدنية في قانون الأحكام العرفية غضب ، بل أعطى أيضاً السلطة في اتخاذ أي تدبير آخر ؟ وللسألة التي يهناكل الاتهام أن تكون مصونة ، وبعنا ألا يكون سلطان الحاكم فيها سلطاناً تحسيفاً ، هي حرية الصحافة . فمن الواجب أن تكون حرية الصحافة مضموطة ، وأن تكون حرية النقد مكفولة ، ولكن الحق لاحظناه على اختلاف الأحزاب والشيخ بل واعتترف به رخصة على ماهر باشا نفسه في مجلس النواب

حضرة صاحب اللقلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — وقد اعترفت بذلك أيضاً أمام حضراتكم في هذا المجلس للوقت .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — ما الذي لاحظناه ؟ لاحظنا أن الصحافة بعد إعلان الأحكام العرفية أصبحت لا تتكلم بخير أو شر .

حضرة صاحب المالكي الدكتور حامد محمود (وزير الصحة العمومية) — ونحمد الله على ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أنا أعرف ما يقصده حضرة صاحب المالكي الدكتور حامد محمود وزير الصحة ، فنحن جميعاً نحمد الله على أن الصحافة أصبحت لا تنتم .

أظن أنه لا يرضى معالي الوزراء ألا تكون حرية الصحافة مضموطة وليس من مصلحة البلاد أن الرقيب يشطب مقالاً لأحد الكتاب — وهو الأستاذ كرم ثابت — أراد أن يشير فيه إلى كثرة التسويلين ولم يكن قريب من حجة إلا أن هذا القتال فيه ما يمس وزارة الشؤون الاجتماعية التي يقوم عليها معالي عبد السلام الشاذلي باشا .
(ضحك) .

أسوق لحضراتكم مثلاً آخر ، فقد أرادت جريدة المصري أن تنشر خبراً يتضمن أن سمو الأمير عمر طوسون دعا حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد على تناول الشاي ففتح الرقيب نحر هذا الخبر ، وأرادت جريدة الأهرام أن تنشر خبر قدوم سمو الأميرة نعمت هاتم غنار من الخارج ففتح الرقيب نحر هذا الخبر أيضاً ، ولما احتج حضرة الشيخ المحترم أنطون الجبيل بك رئيس تحرير جريدة الأهرام على ذلك للنزح مع الرقيب ونشر الخبر .

أظن أنه ليس من مصلحة أحد أن تمنع الصحف من الإشارة إلى دعوة البرلمان إلى الانقضاء في دورة غير عادية كاحصل ذلك أخيراً . وإلى لآتهز هذه الفرصة ، وهي مناسبة طيبة ، لأرد على ملاحظة حضرة صاحب المالكي وزير الصحة فأقول له إنه رغم كون الشتم قد منح حقاً فإني لاحظت أن إحدى المجلات رسمت رخصة على ماهر باشا وإلى جانبه رسمت زعماء آخرين في صورة أقزام . وهناك أشياء أخرى من هذا القبيل عرضت لها بعض الصحف والمجلات لا ريد الآن أن أعرض لها .

ومن طرف ما يلقي أن جريدة الأهرام أرادت أن تنشر خبراً يتضمن سفر سعادة وزير الخارجية الإيطالية إلى برلين فاعترض الرقيب على ذلك . وأمر أن ينشر الخبر على صورة أخرى من مقتضاها أن وزير الخارجية الإيطالية « دعى للسفر إلى برلين » .

وكذلك أرادت جريدة الأهرام أن تنشر أن المهر هتار منع ضرب للمدنيين بالتقابل فاعترض الرقيب وأمر بأن ينشر الخبر على أن المهر هتار أمر بضرب للمدنيين .

(ضحك) .

ولم يقف رقيبنا عند هذا الحد بل ذكر للصحيفة أنه يجب كيف سمح الرقيب في إنجلترا بنشر هذا الخبر في الصحف الإنجليزية . ولدى مجموعة أخرى من الأمثلة التي من هذا القبيل واقتي بها جريدة الوفد المصري . وهناك أخبار كثيرة منمت بنسب الجرائد الوفدية من نشرها بينا أبيع نشرها في جرائد أخرى كالأهرام والمقطم . وهذا ما ترى إليه اللجنة بإشارتها في تقريرها إلى وجود تميز بين بعض الجرائد والبعض الآخر .

لماذا لا تجلب حرية النقد ؟

هل أزلت تصرفات الوزارة وأصبحت مقدسة لا تمس ؟ هل قرأتم في الجرائد من يوم إعلان الأحكام العرفية أى نقد للوزارة ؟ من الجائز بإحضرات الشيوخ المحترمين أن هذه التفصيلات على النحو الذى أشرت إليه لم تصل إلى مسامع رغبة على ماهر باشا ولكن عماله هم الذين تصرفوا بهذا التصرف ، ولقد ضج الصحفيون بالتكوى من هذه الحال . ومع ذلك استمرت الحال ، وأخيراً رأى استبدال الرقيب برقيب آخر وقال إن الحالة الآن أحسن مما كانت عليه من قبل . ولكن هل أيعت مع ذلك حرية النقد ؟ كلا بإحضرات الشيوخ المحترمين ، لا أفهم سبباً لذلك اللهم إلا أن يكون النقد وقته شديداً على النفوس . فلقد لاحظت الآن أن رغبة على ماهر باشا غضب أكثر من مرة أثناء شرح بعض التصرفات التى أشرت إليها وقد يجعلنا هذا الغضب نفقد أن رفته لا يجعل النقد ومن هنا نعلم سبب التشدد الذى لاحظناه في منع النقد .

حسن أن نقف ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، حملات الشتم والتهارات ، وأنا مع رئيس الحكومة في هذا ، ولقد دعوت إلى ذلك اللع من فوق هذا المنبر حينما كنت وكلاً برلمانياً لوزارة الداخلية ، فقد أوديت الناشئة كثيراً من نشر هذه التهارات في الصحف ، ولكن لدينا قانون طبق في غير هوادة وأقصى حد ، سواء إبان حكم رغبة محمد محمود باشا أو رغبة على ماهر باشا ، ولقد عانيت متاعب كثيرة في الذهاب إلى المحاكم للمرافعة عن صحفيين قدّموا للمحاكمة بسبب التشدد في تطبيق القانون على الصحفيين ، ولكننى أقرر أن هناك طرفاً كبيراً — وأوجه نظر معالى وزير الصحة لما أقول — بين وقف حملة الشتم والتهارات ، وبين منع نشر الأخبار والنقد مما يؤدى إلى الإضرار بالحكم والحكوم على السواء .

إن الحاكم بشر ، وهو غير معصوم من الخطأ ، وكما زاد سلطانه كلما كان أكثر استبداداً للخطأ واشتدت خطورته فإن لم يجد بعبارة بالأمر من تلقاء نفسه أو من زملائه وجدها في رأى العام الذى يصوره الصحافة . والصحافة خيرة بالأمور تعبر عن الرأى العام في عبارات مختارة وصيغة بعيدة عن الإقناع .

أؤكد لحضراتكم أن النقد على هذا النحو لازم لتقوم الحاكم . ولولا النقد لنظم الحاكم ولأسرف في الخطأ ولو كان في عدل عمر ابن الخطاب . فمن حقنا أن نألم من منع حرية النقد ، ومن حقنا كوفديين — وليس لدينا ما نبر به عن آرائنا إلا الصحف — أن نتخوف عندما نجد أن الأحكام العرفية طبقت بمجرد إعلانها أسوأ تطبيق .

يشاهد حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك عن المسائل التى أساءت الوزارة التصرف فيها ، فبل طلبنا عقد اجتماع ولم يمنع ؟ وهل تكلم أحد بملارات تبعة تحت طائلة القانون ولم يقبض عليه ؟ الحق أنى لا أفهم ما يرى إليه حضرة الزميل المحترم وهيب دوس بك .

إحضرات الشيوخ المحترمين :

في هذه الظروف وتلقاه هذه اللابيات ، وأمام رفض رغبة على ماهر باشا أن تكون الأحكام العرفية في حدود الوسائل العسكرية وأمام رفضه استمرار اعتقاد البرلمان ، وأمام امتناعنا بأن في قانون الطوارئ ، وقانون حماية الأسرار العسكرية ما يعمى قوات الجيش ، سواء أكانت قواتاً أم قوات الخليفة من أن تتعرض لأى خطر . أمام هذا كله لم يسأ إلا أن نرفض استمرار الأحكام العرفية . وهذه هى النتيجة المنطقية للتعقيدات التى بينتها لحضراتكم .

أريد أن أقول لحضراتكم إن في اجتماع البرلمان لنظر استمرار الأحكام العرفية أو إلغائها ضائناً كبيراً للحريات ، وأريد أن أثبت هذا الضمان من التاريخ نفسه ، فلقد كان مشروع المادة ١١٨ من الدستور وهو الذى أصبح بعد ذلك المادة ١٥٥ من الدستور

كما يلي « لا يجوز لأى علة كانت إيقاف مفسول أى حكم من أحكام هذا الدستور ، ولا ترك العمل به إلا مؤقتاً في زمن الحرب أو عند إعلان الأحكام العرفية وعلى مقتضى الكيفية المبينة في القانون » .

فما رضى في هذا النص للرحوم فضيلة الشيخ بحيث قاتلاً « يجب أن يخفف من المادة الاستثناء الخاص بعدم سريان الدستور إلا في الحرب أو مدة إعلان الأحكام العرفية . فإن تعطيل المجلس من شأنه أن يسلط العمل ، هنا من الجهة القانونية ، أما من الجهة العملية فالجواب ليس عهدها منا بعيد ، قامت الحرب الأوربية الكبرى فكان الفضل في كسب النصر الهائل بما تقرر من توحيد القيادة وغير ذلك من تنظيم وسائل الحرب ، إلى انتقاد البرلمانات انتقاداً مستمراً أثناءها .

وقال على ما مر بك ما يأتي : « إن من أهم خصائص المجالس أن تكون منتخبة أثناء الحرب . فاطلب النص في المادة على وجوب عقد المجلسين أثناءها » .

وقال صاحب الرحومان محمود أبو النصر بك وعبد اللطيف الكباني بك كما قال الأستاذ محمد علي علوه بك ما يؤدى هذا النص .

حضرة صاحب العالي مصطفى محمود الشوربجي بك (وزير العدل) — أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يتناول الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أعرف جيداً هذه الفقرة وأرجو ألا يجعل محالى وزير العدل وأنا الآن أين بعض أحكام الشروع الأصل الذى كان يجوز تعطيل المجلسين أثناء إعلان الأحكام العرفية وقام هذه الفكرة بعض حضرات أعضاء لجنة الدستور ومن ضمنهم على ما مر بك الذى طلب انتقاد المجلسين ولو في حالة إعلان الأحكام العرفية .

وانتهى هذا بأن نصت المادة ١٥٥ من الدستور على أنه : « لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون .

وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انتقاد البرلمان متى توفرت في انتقاده الشروط للفقرة هذا الدستور » .

أضيف هذا بناء على ما قيل من أنه على العكس في زمن الحرب ...

حضرة صاحب القام الرفيع على ما مر (رئيس مجلس الوزراء) — كان هذا رداً على طلب تعطيل المجلسين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — انظروا حضراتكم إلى ما يجرى في البرلمان الإنجليزي ، فهناك اجتماعات وانتقادات دورية حيث يطعن رئيس الحكومة حضرات الأعضاء على كل ما يجرى من الشؤون ، أما هنا فلماذا حصل ؟

إن الذى حصل هو ما يدعونى إلى أن أقنع حضراتكم وفي مقصديكم حضرة صاحب القام الرفيع على ما مر بشأن أغلبية اللجنة على حق في محاولتها .

حصل أن قامت الحرب وتخرجت الظروف الدولية وأعلنت الأحكام العرفية في ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وإذا بمذكرات قانونية متبادلة يجرى في إحداها أن عقد البرلمان في دورة غير عادية أمر لازم ويحيى في الأخرى أنه لا ضرورة لتفسيده وظلت الحال هكذا من ٢ سبتمبر إلى ٢٣ سبتمبر حتى أغذت حضرة صاحب القام الرفيع على ما مر بشأن الموقف بأن أذاع في المنعاج أن مهما تمكن الآراء القانونية في عقد البرلمان في دورة غير عادية فإنه سيدعوهم إلى الانتقاد ، جرى كل هذا مع كون النص واضحاً ظاهراً .

أليس من حقنا أن تكون هذه القضية سبباً لتأخفاً إذ الصحافة مدقوقة والبرلمان لم يدع إلى الانتقاد إلا بعد مرور ثلاثة وعشرين يوماً على إعلان الأحكام العرفية ؟

— فإذا كانت اللجنة قد رفضت استمرار الأحكام العرفية ، فهي عمدة في هذا الرضى ، وتقول للحكومة إن لك من القوانين التى أصدرتها غنى عن هذه الأحكام ، وإنك إذا عملت الفكرة ودققت قليلاً رآه بعض أعضاء اللجنة وعدلت للرسوم فإننا قد نتظر فيه بعد التعديل ولكن هذا الوضع لا يسمح لنا مطلقاً بأن نعلم أمور البلاد وأمورنا جميعاً إلى سلطان مطلق ، وأرجو أن يكون مفهومنا من هذا أنى لا نأخذ طعناً في شخص رضى رئيس الحكومة ، وإنما أقول إن هذا السلطان الطلق لوضع في يد عمر بن الخطاب لما حال دون المخاوف . لهذا أرجو للواقعة على قرار اللجنة .

(تصديق حمد من اليسار) .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا - حضرات الزملاء المحترمين :

لقد بحث للموضوع بالطروح على حضراتكم من معظم نوابه وقد استبتم أن هناك اتفاقاً ومع هذا الاتفاق يوجد خلاف يكاد يبدو للإنسان أن لا سبيل إلى الوصول لفضاء عليه قد قال حضرات أعضاء أغلبية اللجنة إننا لنرفض الأحكام العرفية ولكننا نشترط لقبولها شروطاً وقد قال الآن لحضراتكم زبيلي الأستاذ يوسف الجندى فى ختام خطاب إن الحكومة إذا عدلت الرسوم الذى أعلنت بمقتضاها الأحكام العرفية قد يكون لنا رأى آخر وقد تكلم فى جلسة أمس حضرة صاحب الصولة عبد الفتاح عيسى باشا رئيس اللجنة فقال لحضراتكم صراحة إن كل الذى نخشاه هو أن يساء استعمال السلطان للطلق الذى وضع فى يد الحاكم العسكرى ، مهما كانت صفاته لأن السلطان للطلق قد يترتب عليه تجاوز لما هو متعارف عليه فى الدستور ولقواعد الحرية .

حضرات الزملاء المحترمين :

يجل إلى أن هذا الخلاف ناسى عن حال أشار إليها حضرة صاحب اللقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من ناحية وزميلنا حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى من ناحية أخرى . هذه الحال هى أن الخلاف القائم بيننا والذى يتحدث كل منا بأنه يجب ألا يبقى والأقوم . هذا الخلاف الذى هول جميعاً بوجوب زواله إنما نتحدث عنه بالسنسنا ولا نتقدم لا من ناحية ولا من الأخرى خطوات إيجابية لإزالته . نحن يا حضرات الشيوخ المحترمين نتحدث عن هذا الجلو العالى المضطرب وعن خطر الساعة ويدور غملاًتاً أحياناً أننا معرضون - كما أن غيرنا معرض - لأن نهاجم بفارقات جوية يذهب فيها الوفدى إلى جانب السعدى إلى جانب الدستورى إلى جانب المستقل .

يدور كل هذا ونتحدث عن الأبعاد وتآلف القلوب ثم يكون كل للظهر الذى بدأ هنا هو أننا نتكلم من الأبعاد ولا نقصد إليه ونتحدث عن قضاير القلوب وكلها متافرة .

(تصليق عام) .

لهذا يا حضرات الشيوخ المحترمين يصعب ، مع الاتفاق فى الرأى ، الوصول إلى اتفاق فى النتيجة .

عجيب أن يكون ما رأيناه هنا مخالفاً تمام مخالفة للذى حدث فى مجلس النواب قد طلب زملائنا هنا أعضاء أ كثرية اللجنة وأعضاء الأقلية تحفظات على الأحكام العرفية سميت رغبات أحياناً وسميت تحفظات أحياناً أخرى ، وقد أدت إلى أن أرفض الأغلبية استمرار الأحكام العرفية وإلى أن تنبل الأقلية استمرارها وكان السبب الذى أدى إلى رفض الأغلبية هو أن رفة رئيس الحكومة رفض ما طلب إليه فى بعض مسائل ويقول رفته إن الأمر لم يكن رفضاً بل كان تضييقاً . أما فى مجلس النواب فقد أدلى رفة محمد محمود باشا زعيم المعارضة بطلبات كالتى طلبها أقلية اللجنة وأكثريتها فى مجلس الشيوخ فكان جواب رفة رئيس الحكومة « ... وأن أئوه بصفة خاصة بخطاب حضرة صاحب اللقام الرفيع محمد محمود باشا زعيم المعارضة هذا الخطاب القيم الذى قرر مبادئ جليلة تشاطره الحكومة الرأى فيها وتعلمها مكاتها من التقدير وهذا هو التعاون الكرم الذى نرجو دائماً أن يسود بيننا » .

والذى أمره وأقره هنا يا حضرات الزملاء المحترمين هو أن البيان الذى عرضتموه ، والذى ألقاه حضرة صاحب اللقام الرفيع محمد محمود باشا فى مجلس النواب يمرر به عن رأينا مضر الأحرار الدستوريين ، هذا البيان فيما أعلم قد أطلع عليه حضرة صاحب اللقام الرفيع رئيس الحكومة قبل أن يتلى فى المجلس ، ومنى هذا أن هناك تفاهاً بين زعيم المعارضة فى مجلس النواب وبين رئيس الحكومة ، ولعلك كان من اليسير أن يصل الطرفان إلى تفاهم بأن يندى هذا رأياً ، ويقول ذلك لى أهل رأيك عمل التقدير ، وأنشاطرك إياه بتمام للشاطرة .

حضرات الشيوخ المحترمين :

إن الأمر الذى يجب أن عسكر فيه وتندبر جيداً هو كيف لنا أن نصل حقيقة وقلوب غمسة إلى هذا التفاهم الذى يجهل للمعارضة والحكومة تستطيان أن تصل إلى تعاون حقيقى ، لهذا أبدى حضرة صاحب اللقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء فى البيان الذى ألقاه من هذه اللصة أنه قبل أن يدعو البرلمان ليعرض عليه مرسوم الأحكام العرفية وللرأس التى صدرت بقوانين فى غيبة البرلمان إنما دعاه أولاً وبالتات ليعاونا وليتشاوروا لاجتياز هذا الطرف الدقيق الذى يجتازه البلاد ، فلذا كنا يا حضرات الشيوخ المحترمين فى مثل

هنا للوقف أفئكون شأنا أن يسر بضنا بينا ويسر البعض الآخر عمالا والمالم كله يضطرب بالحديد والثار ونحن معرضون لأن نلق مثل الذي لبقاه العالم ؟ هنا هو الوضع الصحيح ونعنى أنه يجعل بهذا المجلس الأخلاق مع الحكومة على تكوين لجنة من أعضائه وقد يحسن أن تكون هي نفس لجنة الأحكام العرفية ومهمة هذه اللجنة إيجاد وسائل التعاون بين المجلس والحكومة في تنفيذ الأحكام العرفية وغيرها .

حضرات الشيوخ المحترمين :

قد سمعت هنا أن ردّ حضرة صاحب القلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء عند ما تحدث إليه حضرة صاحب الدولة عبد المتاح يحي باشا هو أن ما تطلبه اللجنة يتأتى مع مبدأ فصل السلطات ويعتبر تدخلا في أعمال الهيئة التنفيذية .

وليسمح لي رخصة رئيس مجلس الوزراء بأن أقول في صراحة تامة إن مبدأ فصل السلطات مبدأ محترم مقرر في الظروف العادية حيث تكون أحكام الدستور نافذة كلها ، أما في هذه الظروف

حضرة صاحب القلم الرفيع على ماشر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — كان المطلوب استمرار انقضاء البرلمان .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا — في هذه الظروف التي أخذ فيها من البرلمان شطر كبير من حق التشريع لا موجب للتمسك للطلق بمبدأ فصل السلطات ، لذلك وإن كنت أرى أنه يجب علينا نأذا المعاهدة وتمكيناً للحليفة من أن تقوم بأعمالها وأن تقوم بتعهداتها لها في المعاهدة وإذنا ما لنا بأنا لا تنس سببا من الأسباب ، لا أقول لنقض العهد بل للإشعار بأننا ننفذه ونريد الوفاء به — وإن كنت أرى هذا كله أرى أن الأحكام العرفية ضرورة عتومة في الظروف الحاضرة كما صرح حضرة صاحب القلم الرفيع محمد محمود باشا وكثير من حضرات الزملاء المحترمين في مجلس النواب ، ولكن نهدرون حضراتكم أن الإنسان في أحيان كثيرة يطلب المزيد من السبل حتى لو كان هذا السبل فيه كاملا شاملا فلكي تكون هذه الأحكام العرفية مقبولة ويكون الجميع في طائفة واحدة لو طال زمن الأحكام العرفية أقترح أولا على حضراتكم — إلى جانب الموافقة على استمرار الأحكام العرفية أن يهد إلى اللجنة النظر بوجه عام في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالأحكام العرفية لترى إن كان هناك عمل لتعديل أو لا عمل لذلك وقد تكلم رخصة رئيس مجلس الوزراء في هذا الموضوع في جلسة أمس فقال إنه لا مانع لدى الحكومة من النظر في تعديل القانون إذا كان هناك عمل لذلك .

وأقترح تأييدا أن تكون هذه اللجنة دائمة الاتصال بالحكومة ومن حقها ونحن إذا رأيت الحكومة يوما أن لا عمل لدعوة البرلمان ورأينا ضرورة دعوته أن يكون هذا في دنا ، إذ الدستور صريح في أن أغلبية الأعضاء في أي المجلسين إذا دعت إلى عقد البرلمان وجب أن ينفذ ، فإذا جاءت لحضراتكم هذه اللجنة — ولا إخلال حضرة صاحب القلم الرفيع رئيس الوزراء إلا أن يقبل تأليفها وأن تكون هي الصلة بين المجلسين والحكومة — وقالت لكم إن الحكومة لا تريد عقد البرلمان لأن في ذلك عتده .

يجل إلى هذه السلطة أن كل التعهدات التي تطلبها تكون قد تمت ، وعلى ضوء هذه الحالة الجديدة التي نشأت من المعاهدة لا عن قانون سنة ١٩٢٣ وحده تنظر في تعديل قانون الأحكام العرفية ، يضاف إلى ذلك أن فكرة التعاون الوثيق بين الحكومة والمجلس محقة على الوجه الذي ترجوه ، وأظن أن هذا يوفق بين رأى المعارضة والحكومة وأن الطرفين يقبلانه .
(تصفيق من الميدين)

حضرة صاحب القلم الرفيع على ماشر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لقد أعلنت في جلسة أمس باسم الحكومة أن شأن قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ كشأن غيره من القوانين يسمح النظر فيه فيدرس ويعدل إذا اقتضى الحال وهذا طلب حتى لا اعتراض عليه أما مسألة اللجنة فصل من خصائص المجلس ولا اعتراض للحكومة عليه ومهمتها كهمة أي عضو من أعضاء المجلس يريد الاتصال بالحكومة فإنها تحمل رأيه عمل الاعتبار .

(تصفيق من الميدين)

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك — هل يرى حضرة الزميل المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، مع ما أبداه من تحفظات ، الموافقة على استمرار الأحكام العرفية ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا - لقد قلت من أول لحظة إلى موافق على استمرارها وإن هذا هو رأى الأحرار المستورين .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - حضرات الشيوخ المحترمين : إن للوضع الذى نتناقص فيه من الجلسة الماضية قد استوفى جمته من جميع نواحيه ، ولكن للسائل المختلف عليها : هل التحفظات التى أبدت من الأقلية ، والتى ذكرها زميلى المحترم هيكل باشا ، تعد شرطا لقبول أصحاب هذا رأى استمرار الأحكام العرفية أم لا ؟ هذا ما نريد أن نعرفه ، حضرة الزميل المحترم هيكل باشا صرح أنه يوافق على الأحكام العرفية وأن تؤلف لجنة تنظر فى هذه التحفظات وحينئذ ينصر الخلاف فى رأى الأغلبية أى رأى حضرة الزميل المحترم يوسف أحمد الجندى وأصحابه إذ جعلوا هذه التحفظات شرطا للتصويت على استمرار الأحكام العرفية .

وإن أخالف هذا رأى وأرى أن تستمر الأحكام العرفية من غير قيد ولا شرط لصالح البلاد من الخطر الذى يهددها .

ياحضرات الشيوخ المحترمين : لقد سئل صاحب اللقلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن الأساس الذى أعلن بتفضاه الأحكام العرفية . فأجاب قائلا إنه طلب منه ذلك من الدولة الخليفة فيرد على هذه الإجابة حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى بأن ما طلبته الخليفة كان مقصورا على رقابة الأخبار والمحافظة على سلامة الجيش ووضع نظام لتفتيش السفن وحماية البلد من كل خطر يهدد سلامته ، وقال يفتينا عن هذا قانون الطوارئ .

قانون الطوارئ؟ فى نظره يبنى على كل هذا ويستطاع بتفضاه أن تبسط المراقبة الفعلية على الصحف وجميع ما يراه رئيس الحكومة خلايا من العلم فى أنحاء البلاد . ولكنى أخالفه فى هذا رأى وأرى أن قانون الطوارئ لا يمكن لصد هذه الحاجات .

فلذا أردنا أن نطبق قانون الطوارئ فى حالة مراقبة الصحف ، وهو يقضى بأن ترسل كل صحيفة ست نسخ قبل إصدارها إلى إدارة المطبوعات ورأت هذه الإدارة ما يوجب للأمانة وأرادت منع تداول الصحيفة فليس أمامها إلا أن تلجأ إلى التناقص ، فهل إذا طلب صاحب الصحيفة وكان مريضا وتراجع عما به عنه وطلب التأجيل أسبوعين لهذا السبب فلماذا يكون الحال ؟ هل قانون الطوارئ يبنى من هذه الناحية ؟ لا ، لأن هذه الأمور من الأهمية يمكن بحيث تستوجب سرعة البت فيها .

حضرة صاحب اللقلم الرفيع على ملعر باشا (رئيس مجلس الوزراء) - أمف إلى ذلك أن قانون الطوارئ لا يشمل مراقبة الرسائل البريدية والخبرانية والاسلكية وكذلك كما سبق أن قلت لا يمكن بتفضاه هذا القانون أن تطلع العلاقات التجارية مع ألمانيا ولا أن تمنع التجارة مع رطلها .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - يا حضرات الشيوخ المحترمين : هل إذا أدت الحكومة واجبا نحو صيانة سلامة البلاد وحفظها من الخطر بإعلان الأحكام العرفية يترتب عليها كل هذه الاعتراضات ويقال لها إن قانون الطوارئ يبنى على ذلك ؟ يضاف إلى ذلك أن قانون الطوارئ لا يشمل جميع التواحي المختلفة التى تقتضها سلامة البلاد . فلتلا لا يمكن تطبيقه على الجانب للتعيين فى مصر إذا ما سلكوا سلوكا فيه ضرر بسلامة البلاد أو إذا ما أخذوا يمشون فيها فسادا ، قانون الطوارئ غير كاف لصد هذه الأخطار .

وبناء على ذلك أرى أنه من الحكمة والصواب استمرار الأحكام العرفية لأنها ضرورة تقتضها الظروف الحاضرة .

ياحضرات الشيوخ المحترمين : إن إعلان الأحكام العرفية كما هو فى مصلحة الخليفة فهو فى مصلحة مصر أيضا .

وبما قاله حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أن رفة رئيس مجلس الوزراء لو ترك وشأنه لما أعلن الأحكام العرفية ولكنه أعلنها بناء على طلب الخليفة .

أنا لا أفهم معنى لهذا الاعتراض ونحن الآن أمام أمر واقع فقد طلبت الخليفة من رفة رئيس الوزراء إعلانها فهل فى وسعنا أن نرفض طلبها ما ضنا شركاها فى الرءاء والفساد ؟ وما معنا متهمين أن نهم بتفضاه تهديدا لا يخلص فلا ضرر إذن إذا كان التكفير فى إعلان تلك الأحكام قد جاء من جانب الخليفة ورأى رفة رئيس الحكومة أن الصلحة للشركة تقتضى ذلك .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : لقد تكلم كثير من حضرات الزملاء في أننا نناصر الدولة الإنجليزية ونؤيدها لا خدمة لها بل خدمة للحرية والديمقراطية وللبداىء السامية التي تعاض عنها .

وبالرغم من أن هذا الكلام له جانب كبير من الصحة إلا أنه يوجد سبب آخر له أهمية كبرى وهو أنه بغض مساعدة الحليفة قد تمكننا من أن نسترد حوالي ٩٠ ٪ من استقلالنا إذ اعترفت إنجلترا باستقلالنا التام واعترفت أيضاً بأن تسمتنا يجب أن تطبق على الأجانب . وما هو القانون بدأ يطبق شيئاً فشيئاً على الأجانب وللصيرين على السواء حتى أنه في بض سنوات سيتم تصيير الحاكم المختلة بحيث تكون مصرية محضة .

هذا ما ناله مصر بمساعدة الحليفة وأرى أنه ما بقي من استقلالنا فسفترده إن شاء الله . بعد أن نبرهن على أننا أشرف في فهمنا وصادقون في مخالفتنا ، من أجل هنا لا أجد مأخفاً على رئيس الحكومة عندما أعلن الأحكام العرفية تلبية لطلب الحليفة وتفتيحاً لنس من فصوص للماهدة .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

يقولون إن السلطة التي منحت للحاكم العسكري واسعة جداً وإن قانون الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ قد جعل الحاكم العسكري تحت سلطان مجلس الوزراء الذي له الحق في أن يزيد أو ينقص في سلطانه ومن له هذا الحق فله حق الإنهاء . ثم يقولون بعد هذا ، كيف نطمئن إلى تركيز هذه السلطة في يد على ما هو باشا الذي يعتقد في نفسه أنه لا ينتخب عليه الهوى وأنه يؤدي عمله بإخلاص وفي مصلحة البلاد ؟

ويجب في ذلك حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى بأن هذه عقيدة رافضة على ما هو باشا في نفسه ، ولكن هل يستطيع أن ينقل هذه العقيدة إلى فوسنا . وأنه يريد أن يتبع بأن رئيس الوزارة لن يسيء استعمال هذه السلطات الواسعة بعد ما كان من أمر الحبر في حرية النقد في الجرائد حتى أصبحت صورة واحدة وأخذ يقدم الأمثلة الكثيرة ، منها أن الجرائد قد منعت من نشر خبر دعوة سمو الأمير عمر طوسون باشا لسمو الأمير محمد على باشا ، ما هو الضرر الذي حاق بهذا البلد من عدم نشر هذا الخبر ؟ الواقع أن هذه أمثلة لا يصح أن يصر بها ، وإذا أراد أن يستشهد ببعض الحوادث فليضرب لنا مثلا له أهميته وخطورته .

وأخذ يذكر أمثلة أخرى ، منها أنه لا يستطيع أن يصدق اجتماعاً عاماً ، فهل طلب من السلطات المختصة إجابة هذا الطلب فتحه ؟

كما ذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية منعت نشر خبر يخص بكثرة التسولين في البلاد ، فما عيب هذا يا حضرات الشيوخ المحترمين إذا كنا نريد أن نسترد عيوبنا ونظهر بمظهر الأمة المحيدة التي تحافظ على مبادئها السامية ؟ ولا شك أن حضراتكم تعلمون أن في جميع البلاد التمدنية ملاجئ لأشكال هؤلاء الفئة وأنهم ممنوعون من الظهور في الشوارع ، فهل إذا ما رأى وزير الشؤون الاجتماعية أو أحد مندوبيه أن في نشر هذا الخبر خطراً من قدر هذه الأمة ومقدار عنايتها بأمر حضائها ، فهل يعتبر هذا من الأمور التي تؤخذ على الرقابة على الصحف ؟

أعتقد أننا نجد هذا ونضجبه .

بعد هذا يقول إن الحاكم العسكري يقتضى الأحكام العرفية هو روضة على ما هو باشا وأنه مطلق التصرف ويجب أن يقيد وأنا أقول بأنه مقيد بقيود عدة . فهو مقيد أولاً وبالبلات من ذمته ووطنيته وشرف مبادئه السامية فهذه قيود ترد شهوته وتحدل ميوله إذا انحرفت عن جادة الصواب .

ويضاف إلى ذلك أن مجلس الوزراء هو أكبر ضمان لرقابة فهو مكون من شخصيات فذة هم من خيرة رجال مصر وصفوة أبنائها فقد همروا بأعلى درجات الوطنية والجهد والتضحية ومنهم ثلاثة قد حكم عليهم بالإعدام لجهادهم في سبيل وطنهم .

فهل هؤلاء الرجال وهذا شأنهم لا تتوافر فيهم الكفاية لمراقبة الحاكم العسكري ؟

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

ما هو مبلغ الثقة التي يفرض وجودها في القاضي الذي يحكم في قضايا الجنائيات بما يصل إلى حد عقوبة الإعدام ؟ وما هي الوسائل التي

تتبع في اختياره ؟ إنه يختار بصحيته وسلكه وهو يدرج في مختلف المناصب والمراجعات ، فسيارة الشخص في جميع أدوار حياته هي كل رأس ماله التي يستند إليه وإلى الأمر في إستاند منصب القضاء ، إليه فهو لاء الوزراء جميعاً من أصحاب السير الطاعمة ، فرصة على ماهر باشا قد تقلب في مناصب النيابة والقضاء والوزارة ورياسة الديوان الملكي وكان في جميعها مثلاً طيباً للكفاءة والنزاهة وكان يثور وهو يؤدي واجبه عند ما يرى شيئاً يفسد بضمه أو لا يتفق مع الصلحة العامة .

وأنتسك تذكرون ما كان منه عندما كان وزيراً لمدل قد حدث أن اعتدى بعض رجال البوليس على بعض الأهالي وقد كان لذلك قضية مشهورة نظرتها في النهاية محكمة النقض والإبرام أراد بعض ذوي السلطان أن يحمي ضباط البوليس من المحاكمة على ما اقترفوه فأغضبه ذلك واستقال من الوزارة لأن في هذا التصرف إخلالاً بالقانون وإهداراً لحرية أولئك للعدى عليهم . وتذكرون حضراتكم أن رفة على ماهر باشا كان في طليعة من قلموا بالحركة الوطنية الأولى في سنة ١٩١٩ وقد لاقى شيئاً كثيراً من الاضطهاد في سبيل حرية رأيه وأضامه إلى المطالبين وتذاك باستقلال البلاد إذ هل من القاهرة إلى أسبوط لهذا السبب ولكن هذا لم يثبه عن مواصلة جهاده . وقد ظهر حرصه على تنفيذ الدستور عندما تولى وزارة للعارف في سنة ١٩٢٥ فقد وجد بعض نصوصه معطلة ، تلك النصوص التي تنقض بحيل التعليم الإرميا لكل أبناء مصر فأنشأ نحو ٥٠٠ مكتب إزمي في أسبوعين .

الرئيس - أرجو أن يتكلم حضرة الزميل المحترم في الموضوع المطروح للنقاش .
حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - أريد أن أبرهن على أنه من الواجب الاطمئنان إلى حصر هذه السلطات في يد مثل هذا الرجل .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) - إننى أقدم شكرى الجزيل لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم الملباوى بك وفي الواقع أنه أخجلنى كثيراً بشأه .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - الواقع أننى أعتقد أن هذه الحكومة هي خير من يتولى الحكم في مثل هذه الظروف الصعبة التي تحيط بنا وأنها خير من يدير البلاد عسكرياً ومدنياً ومن حسن الحظ أن الرسالة التي تفضل جلالة الملك فألقاها على شعبة بمناسبة شهر رمضان كان فيها تحية طيبة موجهة إلى رئيس الحكومة وهذه التحية الملكية السامية صورة لما تكنه ضمائرنا لهذه الوزارة .
(تصفيق من الجين) .

الرئيس - تهدم أمس طلب بإقتال باب للنقطة وتأجل نظره إلى جلسة اليوم فهل توافقون حضراتكم الآن على إقتال باب للنقطة ؟
(موافقة) .

الرئيس - سنشرع الآن في أخذ الرأي بالتداء بالاسم على تقرير اللجنة فمن كان من حضراتكم موافقاً على رأى الأغلبية ...
حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا - وهو ؟

الرئيس - أمام حضراتكم تقرير اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا - التوضيح واجب ويجب أن يؤخذ الرأي هكذا فمن يوافق على رأى الأغلبية وهو عدم استمرار الأحكام العرفية ...

الرئيس - للطروح على حضراتكم هو إبداء الرأي على تقرير اللجنة فمن كان موافقاً على رأى الأغلبية وهو عدم استمرار الأحكام العرفية للأسباب التي ذكرت في التقرير يقول « نعم » ومن لا يوافق على هذا الرأي يقول « لا » . ومعنى هذا أن قبول رأى الأغلبية رفض لاستمرار الأحكام العرفية ، ورفض رأى الأغلبية معناه قبول استمرار الأحكام العرفية .

حضرة صاحب المقام العالي حسين مري باشا (وزير للالية) - هل لا يرى سلطة الرئيس أن يؤخذ الرأي على استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها ؟

الرئيس - نحن نأخذ الرأي على تقرير اللجنة تنفيذاً للأمانة الداخلية .

حضرة صاحب المال محمود فهى الشراشى باشا (وزير المعارف العمومية) — من كان رأيه استمرار الأحكام العرفية يكون غير موافق على تقرير اللجنة فيقول « لا » ومن يرى عدم استمرار الأحكام العرفية يقول « نعم » .

الرئيس — أكرر ما قلته لحضراتكم فن كان موافقاً على رأى أغلبية اللجنة وهو عدم استمرار الأحكام العرفية يقول « نعم » ومن لا يوافق عليه يقول « لا » .

أخذ رأى على تقرير اللجنة بالبدء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التى أعطيت ١٢٧

الأغلبية للطلقة ٦٤

للاوقوف ٥٩

غير الواقفين ٦٨

الرئيس — إذن يقرّر المجلس رفض تقرير اللجنة وهو رأى الأغلبية واستمرار الأحكام العرفية .

(تصفيق حاد من الجين) .

(فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

هل المقصود بكلمة « ويجب أن يمرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان » أن يكون انعقاد البرلمان فى بحر ثمانية الأيام

التالية لإعلان الأحكام العرفية على الأكثر ؟

تقرير اللجنة للشككة لبحث مرسوم الأحكام العرفية

جلس الشيوخ

للتقرير :

.....
.....
.....
.....

أعلنت الأحكام العرفية فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، ولوحظ فى ذلك التاريخ أن الدولة الحليفة لم تكن أعلنت الحرب بل أعلنتها بعد إعلان الأحكام العرفية فى مصر ثلاثة أيام ، وهذه هى أول ملاحظة فى التقرير وكنا نتنتظر بطبيعة الحال بعد إعلان الأحكام العرفية يوم أو بسبب يوم أن يجتمع البرلمان لإبداء رأيه فيها .

وإذا رجعت حضراتكم إلى محاضر لجنة المستشار التى كان فيها كثير من حضرات الوزراء والشيوخ المحترمين لوجدتم أن المناقشة التى حصلت فى أغسطس سنة ١٩٣٢ ، على ما أذكر ، اشتمت بين الجميع ومن الفخر أن حضرة صاحب القلم الرفيع على ماهر باشا الحاكم السكبرى الآن كان من رأيه أن يجمع البرلمان فى بحر الثلاثة الأيام التالية لإعلان الأحكام العرفية فاعترض بقصر هذه المدة لاحتمال أن يتخللها أيام مواسم أو أعياد وانتهى الأمر على أن يكون انعقاد البرلمان فى بحر الثمانية الأيام التالية لإعلانات الأحكام العرفية على الأكثر ، وسأتلو على مسامع حضراتكم بعد قليل الفقرات الخاصة بهذه المناقشة .

حضرة صاحب القلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — هل يسمح حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة أن أوجه إليه سؤالاً قد يوفر عليه مؤونة هذا البحث ؟

هل نحن الآن نطبق الدستور أو الآراء التى حصلت للمناقشة فيها قبل صدور الدستور ؟

للقرر — أرجو من رغبة رئيس مجلس الوزراء أن يتسع صدره قليلا .
(نخبه) .

للقرر — أرجو أن تتركوا الى حرية الكلام دون مقاطعة ، وإلا فإني أنسحب .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجلي — لي سؤال ...
الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجلي — وزع التقرير وقرأناه ...
للقرر — لقد قلت إن التقرير وزع وسأقوم بتلخيصه ...
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — لاهمية الموضوع وخطوره اقترح ان يتلى التقرير .
الرئيس — لحضرة التقرير الحرية في تلاوة التقرير أو تلخيصه .
للقرر — إذن أتو على حضراتكم تقرير اللجنة :

١ — في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلنت الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة المصرية بمقتضى مرسوم طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية .

ولما كانت المادة ٤٥ من الدستور تضي بوجوب مرض هذا الإعلان على البرلمان فوراً ليقرر استمرارها أو إنهائها ، فلذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانقضاء وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة ، فلقد كان من للأمول أن يدعى البرلمان عقب صدور المرسوم بفترة قصيرة ليتحقق بذلك حكم المادة ٤٥ من الدستور ، ولكن للرسوم الصادر بدعوة البرلمان قد صدر في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ليجمع في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ .
(في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

هل يشترط لاستمرار الأحكام العرفية موافقة المجلسين ؟

مرسوم الأحكام العرفية

على الشيوخ
(دور الانقضاء)
غير العادى

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجلي — الواقع أن الوضع الصحيح لهذا المرسوم غير الوضع الذى يكون للراسم بقوانين ، لأن هذه الراسم بقوانين تسقط إذا لم تعرض ، أو إذا لم يقرها أحد المجلسين .

أما مرسوم الأحكام العرفية . فإن الدستور يطلب من البرلمان بمجلسيه إقرار استمراره ، أو إنهاء هذه الأحكام . فلا يستطيع أحد المجلسين وحده أن يقرر إنهاءه فإني ، كما لا يستطيع وحده إقراره فيستمر . فلا بد من صدور قرار بأحد الأمرين من المجلسين كليهما فإذا اختلفا بقيت الأحكام العرفية ، لأن إنهاءها لا يكون الا بقرار من المجلسين .
(نخبه) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — لا نوافق الأستاذ على هذا رأى .
(في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

استمرار النظر في مرسوم الأحكام العرفية

جلس الشيوخ

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين : لقد امتازت مناقشاتكم دائماً بالهدوء والرواية والاعتزان . ولقد كان هذا معواناً لكم على تعميم الآراء التى تعرض عليكم بالحكمة والروية وعلى أن تصدروا فيها رأياً مبنياً على المصلحة العامة والخير العام . لذلك لا عجب أن كسب هذا المجلس فى هذه البلاد مركزاً ممتازاً ، ولا عجب أن أصبحت له قوة الفصل فى كبريات المسائل وفى الصالح العامة .

والساعة الآن رهيبة ، يحضرنا الأعضاء ، وأظن أنكم تشاركوننى الرأى فى أنه لم تمر على أحد من حضراتكم فى حياته السبيلة أدق من الساعة التى نحن فيها الآن . فالأحكام العرفية أمر جسد خطير ، وعلى رأيكم أتم ، يحضرنا الأعضاء ، يتوقف الفصل فيها . ولا تصدقوا ما يقول به البعض ممن ليس واقعياً على حقائق الأمور بأن رأيكم فى هذا المجلس لن يكون هو الرأى القاسم . لا تصدقوا ما يقولونه من أنه ما دام مجلس النواب قد قرر استمرار الأحكام العرفية ، فسواء وافقتم أتم على الاستمرار أم لم توافقوا ، فالأحكام العرفية ستظل قائمة نافذة .

أنا لا يمكنى أن أتصور أن هذا الرأى يلاقى التصديق من أحد ، وبخاصة من حضرات المحترمين أعضاء الحكومة الحاضرة . فهو رأى يأباه العقل ، ويأباه القانون ، ويأباه العدل : يأباه العقل ، إذ لو أن الأمر كان كذلك ، فماذا دعوا هذا المجلس ؟ ويأباه القانون ، لأن جلالة الملك هو الذى يملن الأحكام العرفية ، ولكن هذا الإعلان إجراء موقت لا يثبت ، ولا يستمر نافذاً إلا إذا قرر البرلمان بمجلسيه بحكم المادة الخامسة والأربعين من الدستور استمرار الأحكام العرفية .

يأباه العقل أيضاً — يحضرنا الأعضاء — لأنه إذا كان رأى المجلسين واجباً لإقرار تصريح يتناول مرفقاً صغيراً أو كبيراً من مرفاق هذه البلاد ، فهل يمكن التصور أو العقل أن يفهم أن الأحكام العرفية تستمر نافذة فى البلاد بدون أن يقرها المجلسان معاً .

وإنى لأزيد على ذلك أمراً يوضح الحق فى المسألة .

افرضوا أن هذا المجلس هو الذى قرر أولاً استمرار الأحكام العرفية ، وأنه أرسل بقراره إلى مجلس النواب ، للغرض فيه أن يكون انتخابه علماً حرّاً ، فجاء مجلس النواب ولم يوافق على استمرار هذه الأحكام العرفية ، فهل يقال ، بناء على ذلك ، إن الأحكام تستمر برغم رفض هذا المجلس لها ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — نعم تستمر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نعم هذه متك تخالف العقل والنطق والعقول .

(تصفيق من اليسار) .

(فى يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين :

سألت معالى الوزير المختص فى لجنة الأحكام العرفية ، ماذا تكون الحال إذا ما قرر مجلس النواب أو مجلس الشيوخ عدم اللواصقة على مرسوم إعلان الأحكام العرفية ؟ هل تتخذ الحكومة بالمللة ٤٥ من الدستور أم تتركنا فى ظلام من الأمر نوجس خيفة من الإجراءات التى تتخذها الحكومة فى هذا الشأن ، بيد أن استخدمت كلمة « إبلاغ » فى مرسوم الدعوة ، فضلاً عما ذكره رضىة رئيس مجلس الوزراء فى بيانه من أنه طلب إليه أن يملن الأحكام العرفية فأعطاها .

(ضجة)

مجلس النواب

سألت معالي الوزير هذا السؤال ، وقلت له إنا نريد عليه جواباً صريحاً لا إبهام فيه ، فكان جوابه : « في الحالة التي أشرتتم إليها يأخذ الدستور حكمه » قلت لمعاليه ، أما أن الدستور يأخذ حكمه فصحيح ، ولكننا لا نطلب من الوزير فتاوى فقهية ، وإنما نطلب أن نعرف على وجه التصيين موقف الحكومة الذي يتسق مع الدستور إذا ما رفض أحد مجلسي البرلمان للواقعة على استمرار الأحكام العرفية . هنا ما طالبنا به الحكومة ونريد أن نجيبنا عليه جواباً صريحاً . ولكني لم أستطع أن أخفر من معالي الوزير بجواب عما سألت . ولذلك ظلت إجابة معاليه الأولى كما هي ، تلك الإجابة التي يحار للره في فهمها من حيث كلمة « الإبلاغ » ومن حيث عبارة « طلب إلينا إعلان الأحكام العرفية » . أقول إن تلك الإجابة ظلت في مكانها لا تزحزحها إلا إجابة صريحة من رفعة رئيس مجلس الوزراء بأنه إذا رفض أحد المجلسين للواقعة على مرسوم إعلان الأحكام العرفية ، فإن الأحكام العرفية تسقط بحكم الدستور . ولا شك أن كل إجابة أخرى تكون مبهمة ويراد بها غير ما أراد الدستور ...

(في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

مادة ٤٦ - « الملك هو القائد الأعلى لقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويلز الضباط ويعلن الحرب ويقصد »
« الصالح ويبرم الماهدات ويلقها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب »
« من البيان » .

« على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح »
« والتحالف والتجارة والملاحة وجميع الماهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو نقص فى »
« حقوق سيادتها أو تحميل خزائنها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق للمصيرين العامة أو الخاصة »
« لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان » .
« ولا يجوز فى أى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما متناقضة للشروط العلنية » .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمرسوم

دولة الرئيس (حينئذ رضى باشا) - أقترح النص الآتى : « الملك هو القائد الأعلى للجيش البرية والبحرية وهو الذى يعلن الحرب ويقصد الصلح ويبرم للماهدات ويعلم بها البرلمان بمجرد ما تسمح بذلك مصلحة الدولة وأمنها قارناً هذا الإعلان بما يناسب من البيانات ومع ذلك فلا يجوز له إعلان حرب هجومية بدون موافقة البرلمان كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع الماهدات التى يترتب عليها تعديل أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو مصروفات على طرف الخزانة العمومية أو التى يكون فيها مساس بالحقوق العامة أو الخاصة بالوطنيين للمصيرين فكلها لا تكون نافذة للفقول إلا إذا وافق عليها البرلمان وفى أى حال لا يجوز أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما متنافية للشروط العلنية » .

(موافقة بالأغلبية) .

(فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

لجنة المرسوم

ثم تلى القرار الثامن والستون وهذا نصه :

الملك هو القائد الأعلى للجيش البرية والبحرية وهو الذى يعلن الحرب ويقصد الصلح ويبرم للماهدات ويعلم بها البرلمان بمجرد ما تسمح بذلك مصلحة الدولة وأمنها . قارناً هذا الإعلان بما يناسب من البيانات . ومع ذلك فلا يجوز إعلان حرب هجومية بدون موافقة البرلمان كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع الماهدات التى يترتب عليها تعديل أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو مصروفات على طرف الخزانة العمومية أو التى يكون فيها مساس بالحقوق العامة أو الخاصة بالوطنيين للمصيرين فكلها لا تكون نافذة للفقول إلا إذا وافق عليها البرلمان . وفى أى حال لا يجوز أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما متنافية للشروط العلنية .

(فقررت اللقاعة عليه بالإجماع) .

(فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

تليت المادة ١٤ ونصها :

الملك هو القائد الأعلى لقوات البرية والبحرية وهو الذى يعلن الحرب ويقصد الصلح ويبرم للماهدات ويلقها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان .

على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع الماهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزائنها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصيرين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان .

ولا يجوز فى أى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما متناقضة للشروط العلنية .

لجنة المرسوم

حاضرة إلياس عوض بك — لا يمكن التفرقة بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية فكثيراً ما تأخذ الحرب الهجومية شكل حرب دفاعية لذا أقترح أن يوافق البرلمان على كل حرب هجومية كانت أو دفاعية .

حاضرة عبد العزيز فهمي بك — لو نص على ذلك لتعذر تنفيذ ولا مناس من أن تترك للسلطة التنفيذية الأمر في درء الخطر عن البلاد إذا اعتدى عليها ومدت والسجل بما له من حق الاستجواب أن يطلب من الوزارة الإيضاحات اللازمة .

حاضرة عبد الحفيظ للكبياني بك — إن موافقة البرلمان لازمة في حالة إعلان الأحكام العرفية فهي أئرم في حالة الحرب التي قد يستند جميع موارد البلاد .

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — يكفي أن يشترط عرض إنذار الحرب على البرلمان .

حاضرة زكريا تاشق بك — إذا اشترط في الحرب الدفاعية موافقة البرلمان كان هنا علامة ضعف ظاهرة في دستورنا يستفيد منها لأعداء فيسارعون إلى شن الفارة علينا قبل أن نستطيع الحصول على موافقة البرلمان فصعب منها للغير — الدفاع أمر واجب ولا يستأمر خذ الرأي فأرجو أن تبقى للمادة على أصلها .

حاضرة محمد علي بك — وأنا أوافق على بقاء المادة من غير تعديل .

فضيلة الشيخ جيت — وأنا أطلب بقاءها لأنه لا يمكن أن نقف مكتوف الأيدي إذا اعتدى علينا ومدت وتركه يعتدي علينا حتى أمرنا البرلمان بالدفاع . لنا أسوة في ذلك بالبلاد الأخرى التي علمتها الحوادث كيف تتدبر الأمر فيأمر ألا نعيد عنها .

حاضرة الشيخ خيرت راضي بك — أقترح في حالة الحرب الدفاعية أن يخطر بها البرلمان في ظرف الثلاثة الأيام التالية لإعلانها بعد ذلك يتبع ما هو جار بالنسبة للأحكام العرفية .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بقاء المادة على حلتها) .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٢) .

إن تميم بدأ تصديق البرلمان على المعاهدات كما ورد في مشروع اللجنة قد يوجد شبه تناقض بين الشطر الأول من المادة التي يعترف للملك بحق إبرام المعاهدات ، والشطر الثاني منها الذي لا يقر للمعاهدات بأى أثر قبل موافقة البرلمان عليها فإن كان لا جدال في أن معاهدات الصلح أو التحالف يجب عرضها جميعها على البرلمان للموافقة عليها إلا أنه قد لا يكون من الحكمة أن ينص على وجوب موافقة البرلمان على كل معاهدة خاصة بالتجارة أو للراحة .

ولا حاجة تدعو في الواقع إلى موافقة البرلمان على معاهدة ما إلا في حدود ما يترتب على هذه المعاهدة من الآثار للنصوص عليها كتعديل في أراضي الدولة أو نص في حقوق السيادة ، أو نفقت تتحملها الحزاة ، أو مساس بحقوق المصيرين العامة أو الخاصة . هذا وإن الصيغة المقترحة تتفق والعرف الدستوري في البلاد الأخرى .

كل ما يصدر من البرلمان فيما يختص بالمعاهدات يجب أن يكون بقانون .

الرئيس — قدس وزع التقرير على حضراتكم فلا حاجة إلى تلاوته اكتفاء بإبائه في النقطة ، وليفضل حضرة المقرر بشرح رأى اللجنة .

المادة
المستشارية
التشريعية

مجلس النواب

(١) هذا هو النص الذي اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية :

الملك هو القائد الأعلى لقوات البر والبحرية . وهو الذي يعلن الحرب ويحدد الصلح ويبرم للمعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأنها مشروعة بما ينسب من اليان .

على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف لا تكون نافذة إلا إذا أقرها البرلمان . وكذلك الشأن في معاهدات التجارة أو للراحة . وكذلك جميع المعاهدات الأخرى إذا ترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نص في حقوق سيادتها أو تحصيل خزايتها شيئاً من الثغرات أو للناس يخفون للمصير العامة أو الخاصة .

ولا يجوز في أى حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما متنافسة للشروط العلنية .

سلامة ميخائيل بك (القرر) — لقد اطلعتم حضراتكم على التقرير واللجنة زى الواقعة على اتفاقين تجارين عندما مع تركيا مدة كل منهما ستة شهور ، وقد عرض الاتفاق الأول على المجلس في الدور الماضي ، ولكن اللجنة لم تسكن من خدم ضررها عنه لانتهاء الدور ولذلك جذته الحكومة ، ثم عرضت الاتفاق المجدد ، وقد نظرت اللجنة في كلا الاتفاقين وقررت الموافقة عليهما للأسباب المبينة بالتقرير .

فإذا كان لأحد من حضراتكم ملاحظة فليفضل بإيادها .

الرئيس — ليس في تقرير اللجنة صورة مشروع قانون وهو ما لا بد منه لأن مجلس النواب والشيخ في حالة الموافقة على هذين الاتفاقين يجب أن تكون موافقتهما في شكل قانون .

سلامة ميخائيل بك — لقد فهمت اللجنة أن هذا اتفاق وقتي ، وقد سبق أن وافق عليه مجلس الشيخ على حله .

الرئيس — كل ما يصدر من البرلمان فيما يخص بالمعاملات يجب أن يكون قانون ونحن مبتدئون الآن في الحياة النيابية ، ويجب أن نؤسس لنا تقاليد تطبق على الدستور .

سلامة ميخائيل بك — إن اللجنة لم تبحث هذه النقطة .

وليم مكرم عبيد اندى — لقد وافق مجلس الشيخ على هذا الاتفاق بشكله الحالي ، وكان الواجب إذن أن يتبع طريقة الموافقة عليه بقانون ، لذلك يحسن أن نعيد إلى مجلس الشيخ لثم الإجراءات القانونية .

الرئيس — الموضوع أمام مجلس النواب الآن فيأمر أن نضع له قانوناً ، وفي حالة الموافقة على الاتفاق المذكور يحال الموضوع على مجلس الشيخ .

القرر — هذا الاتفاق تجارى ويتى في ٦ أبريل .

حمد الباسل باشا (رئيس لجنة الشؤون الخارجية) — لقد نظرنا في هذا الموضوع كما قدمته لنا وزارة الخارجية . وبما أنه غير مستوف للشروط القانوني لتحسن إعادته إلى وزارة الخارجية لاستيفائه من هذه الناحية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إعادة هذا الموضوع إلى لجنة الشؤون الخارجية لوضعه في الشكل القانوني ؟

(موافقة عامة) .

(في ١٦ مارس سنة ١٩٢٧) .

طلب الحكومة توقيضا للمفاوضة في المقترحات البريطانية بقصد الوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين البلدين على أن

تعرضه الحكومة بعد ذلك على البرلمان ليقول قوله اتصل فيه — موافقة المجلسين على هذا التفاوض المطلوب .

جلس الشيخ

عرض المقترحات البريطانية على المجلس

(حضر حضرات أصحاب الدولة والسعادة والزة : مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، حمن حبيب باشا وزير الحرية والبحرية ، واصف غالى باشا وزير الخارجية ، محمد نجيب الترابي باشا وزير الحفانية ، محمد صفوت باشا وزير الزراعة ، مكرم عبيد اندى وزير المالية) .

دولة مصطفى النحاس باشا (رئيس مجلس الوزراء) — تفتيحاً لما ورد في خطاب العرش بمصد للمقترحات البريطانية أتكشف باسم الحكومة بأن أعرض هذه المقترحات على حضراتكم .

(وهنا سلم حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء نص للمقترحات لحضرة صاحب الدولة رئيس المجلس)^(١) .

إن الروح الطيبة التي أملت هذه المقترحات قد قابلها الوفد المصري الذي أتكشف برأيه بروح مثلاً . ولقد بدأ ذلك واضحاً في

الأحداث للتصاقه التي أدلت بها قبل ولايحي الحكم . وكذلك قابلتها الحكومة بنفس هذه الروح وبدا ذلك جلياً في خطاب المرش وفي التعقيب الذي ألقته بتتابة ارد الحكيم التي ومنه البرلمان عليه .

ولقد اعترفت الحكومة (إذا ما فوضتموها) أن تنتم هذه الفرصة التي أتاحها وجود حكومة بريطانية مشبعة بروح التضام والصداقة مع مصر وتتفاوض في هذه للقرحات مع الحكومة البريطانية بنفس هذه الروح الطيبة ، روح الرغبة الأكيدة في الوفاق والصداقة بقصد الوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين البلدين .

والحكومة يهيم أن ينظر المجلس بوجه الاستعجال في أمر هذا التفويض للطلوب لكي تتمكن من الرد على الحكومة البريطانية ومن الاتصال بها للاتفاق معها على موعد قريب للمفاوضة .

والأمل قوى في الله تعالى أن تسفر هذه للمفاوضات عن الاتفاق المنشود الذي يكون فيه للصحة والخير البلدين (تصفيق حاد) وبعد ذلك تعرضه الحكومة على البرلمان ليقول قوله الفصل فيه .

(تصفيق حاد) .

ومنى تم التصديق عليه تقوم الحكومة بتنفيذه بكل أمانة وإخلاص .

(تصفيق حاد) .

حسرة محمود أبو النصر بك — أود أن نهم ما هو مدى ذلك التفويض الذي يطلبه دولة رئيس مجلس الوزراء من مجلسنا للوقر . يريد منكم أن تفوضوا إلى الحكومة (إذا ما فوضتموها) أن تنتم هذه الفرصة إلى آخر ما جاء بخطاب دولته .

مدى هذا التفويض لا بد لنا أن نرفه قبل أن نقول كلمتا فيه . تفويض على إيهامه لا أظنكم تقبلونه مطلقاً . أمر هذه للمفاوضات أمر هو مستقبل الحياة . مستقبل هذا البلد الذي نعمل كلنا لتحقيق آماله وأمانيه في الاستقلال . ونحن ولا شك نندأزأر الحكومة بكل قوتنا فيا تتوخاه للصحة هذا البلد الأمين ، وفي هذه للهمة الكبرى ، مهمة للمفاوضات . ولكنى أرى أن من حقنا بل من أقدس واجباتنا أن نعرف مدى هذا التفويض .

أتريد الحكومة أن تقول لما فوضناك أن تتفاوضى ثم تقف عند هذا الحد ؟ لا أظنها تريد هذا إذ للمفاوضة من حقها وتستطيع القيام بها فيما حجة لأخذ تفويض من البرلمان وفي مقدورها أن تتولى للمفاوضة مع أية حكومة كانت في أية مسألة كانت ثم تأتى بنتيجة لمفاوضتها وتقول لحضراتكم ها هي أقروها إن رأيتم أنها في مصلحة البلاد وإلا فرفضوها . فالتفويض ليس هناك محل لطلبه إذا كان على هذا الحال من الإيهام . والحكومة ليست بحاجة إلى إذن للإقدام على عمل كهذا أما إذا كانت الحكومة تطلب منا التفويض على أساس خلقى فإنى أرجو حسرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن يبين ذلك الأساس الذي يريد من المجلس أن يأذن في للمفاوضة على قاعدته وهذا ما أرجو حسرة صاحب الدولة رئيس الوزراء أن يتضح عنه وإلا فلا محل للتفويض .

حسرة محمد محمود خليل بك — يظهر أن في المسألة لبساً ، دولة رئيس الحكومة يطلب تحديد جلسة بوجه الاستعجال للنظر في للقرحات البريطانية ، والأمر للطروح على المجلس هو طلب تحديد جلسة للنظر في تلك للقرحات ، وأما ما ذكره حسرة الأستاذ محمود أبو النصر بك فليس له محل الآن ، فلكل أرجو من المجلس أن يوافق على تحديد جلسة خاصة للنظر في تلك للقرحات وأقترح أن تكون يوم الخميس المقبل .

الرئيس — سنوزع للقرحات على حضراتكم ليحكمكم الاطلاع عليها ودرسها وفي الجلسة المقبلة تجرى المناقشة وتصلون على ما تطلبون من بيانات .

حسرة محمود أبو النصر بك — أنا راض بهذا .

الرئيس — إذا واقتم تكون الجلسة يوم الخميس القادم الساعة التاسعة مساء .

(موافقة) .

دولة مصطفى النحاس باشا (رئيس مجلس الوزراء) — جلسة مجلس النواب تبدأ يوم الخميس في الساعة الثامنة مساءً وبمجرد انتهائنا من تلك الجلسة نحضر إلى هنا مباشرة .

الرئيس — إذن تكون الجلسة الساعة الثامنة والتصف .

حضرة محمد علي الجزار بك — لا مانع من عقد الجلسة في موعدها وننتقل فيما لدينا من الأعمال حتى نحضر الوزارة .

الرئيس — إذن تبدأ الجلسة الساعة الثامنة مساءً .

(مواقة) .

(في ٣ فبراير سنة ١٩٣٠) .

جلس الشيوخ

للمناقشة في أمر التفويض

الذي تطلبه الحكومة للمفاوضات في القترحت البريطانية

حضرة صاحب الدولة أحمد زور باشا — لا ينعنا — وقد وضعا أمام نظركما ما حصل من تبادل الآراء — إلا للواقعة على الرأي الذي أقره مجلس النواب الذي هو إحدى الهيئتين اللتين تحتلان إرادة الأمة . والذي يظهر لإجتمعتا رغبتنا الصادقة في عقد أوامر الصداقة والعمل المشترك معها ، ويؤيد الحكومة بريطانيا الحالية مبلغ اعترافنا وتهديرنا لروح العدل التي أملت عليها هذه القترحت . وإنما لتعقد أنه من البعث أن نصل الآن على مناقشة مشروع للمساعدة للتطور عسدها بين إنجلترا ومصر ، لأن هذا المشروع سيكون محلاً للتغيير والتبديل بين الحكومتين ، ولأن مجلس نواب مصر وإنجلترا سيمعلان بطبيعة وتلبيتهما وتكونهما على بحث للشروع هناك وإثباتاً أثناء عرضه عليهما ؛ ولذا تكون المناقشة خطراً على الفكرة التي مقضاهما إظهار سرورنا من دعوة إنجلترا لنا للبحث معاً على وسيلة للوفاق .

لهذه الأسباب أقترح اللواقعة على الرأي الذي أقره مجلس النواب .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — عرضت الحكومة على مجلسكم للورق بالجلسة الماضية للقترحت البريطانية ، وطلبت إلى حضراتكم أن تفوضوها لنتم فرصة وجود حكومة بريطانية مشبعة بروح التضام والصداقة مع مصر ، تتفاوض في تلك القترحت برغبة أكيدة في الوفاق والصداقة قصد الوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين البلدين .

وقالت إن الأمل قوي في الله تعالى أن تسفر هذه المفاوضات عن الاتفاق للنشود الذي يكون فيه للصحة والخير للبلدين ، وأننا بعد ذلك سنعرض على البرلمان ما يتم عليه الأمر ليقول كلمته العليا وقوله الفصل فيه .

وهذا الذي تطلبه الحكومة من التفويض على هذا التوال غاية في الحكمة وسداد الرأي . لحضراتكم لا تفككون مطلقاً في أن الحكومة الحالية حائزة لعلم همة البرلمان . وهي عندها من طهارة الضمير والصفاء في حب الخير للبلاد ما يجعل الثقة بها في حرز حريز ، وتفويضكم إليها يقوى جانبها ويشد أزرها ، فإن الأمة الإنجليزية لا تريد إلا أن تتفق مع الأمة بمصلحة في برلمانها . لذلك أؤيد طلب الحكومة تأييداً تاماً طالبا من حضراتكم إقراره ، سائلاً للولي جلت قدرته أن يوفق رجال الحكومة إلى ما فيه تحقيق الآمال .

(تصفيق حاد) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — سادق وإخواني :

أرى أن الخطوة التي اتخذتها الحكومة من طلب تفويضها من البرلمان للدخول في القفاوضة مع الحكومة البريطانية هي الخطوة الحكيمة ونحن ما دمنا واثقين بالحكومة فلا مانع من تفويضها في القفاوضة في تلك القترحت دون أن قيدها بأي قيد أو شرط من الشروط التي عرض لها أحد حضرات الزملاء في الجلسة الماضية على أن مرجح الأمر إلينا في التلبية على كل حال .

وإن أيها السادة أصرح لحضراتكم أننا لا ننظر لهذه القترحت نظراً جدياً بحسب بل ننظر إليها بروح طيبة شريفة بصرف النظر

عن حملها إلينا ولو كن من أمم خصومتنا لأن الأمانة التي حملناها عن الأمة للصرة قضى علينا — فضلا عن أخلاقنا — أن نترك الخلافات الحزبية وللوسائل الشخصية عند النظر في المسائل العامة المتعلقة بحياة البلاد ومستقبلها . كذلك أعلن في صراحة أن مؤامرات الاستعرايين من الإنجليز ومن هم على شاكلتهم من المصريين لا تأثير لها علينا ولا نسيرها شيئا من الأهمية لأنا لا نتظر إلا لمصلحة بلادنا معها كلفنا ذلك من التضحية بأموالنا وأرواحنا .

إني متدهش من الاستعرايين الإنجليز ومن المصريين الذين يجارونهم في أملاكهم من أننا أعداء للفاوضة مع أنهم يطعنون أننا منذ بدء حركتنا الوطنية نشدد صداقة الإنجليز ونريد ألا يستمر ما بيننا وبينهم على هذا الحال الذي لا يرضينا ولا يرضيهم . إنا نود أن نسوي كل نزاع بيننا نسوة شريفة تصون استقلال بلادنا ولا تقصر بمصلحهم .

أيها السادة : إن كل دولة معها كانت كبيرة وقوية محتاجة إلى التحالف مع غيرها ونحن أولى بالتحالف . وأحق الأمم بالتحالف معنا هي الأمة البريطانية . نريد معاملة شريفة مبنية على الصداقة وحسن التفاهم خالية من الألفاظ اللينة والمبارات المصولة فإننا لا نطلب معاهدة لحسب بل نريد معاهدة تنفذها بحسن نية وإخلاص طوية لأن من قوام أخلاقنا أننا إذا اتفقتنا لا نتكث العهد ولا نخلف الوعد .

وإتم يا حضرات الوزراء لكم منا الثقة التامة فيما طلبتموه إلينا من تفويضكم في للفاوضة ، وإنها ثقة لا حد لها . ونرجو الله سبحانه ونتمنى أن يكال مساهمك بالنجاح لما فيه مصلحة البلاد وأن يحمل لكم في كل حزن سهلا حتى تبلغوا النهاية التي يطمحها كل مصري يحب لوطنه .

(تصفيق) .

حضرة حافظ عابدين بك — إنه ليسر لكل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ أن ترجع الحكومة في كل أمر من الأمور صغيرا كان أم كبيرا إلى البرلمان وأن تطلب منه التفويض أولا وأن ترجع في النهاية إليه ويقول له في صراحة إن كلمته هي العليا ، نعم تنشط بهذا كل الاختباط .

إنا نحب من صميم قوادنا أن نحدد مركزنا مع إنجلترا ولذلك لا نريد أن شق حجر عثرة أمام حكومتنا فيما تطلبه من التفويض . فكنا نشد أزر حكومتنا ونضدها بكل قواها فيما تطلبه منا ، خصوصا ونحن نوليها تحتنا التامة ما دنا واتقين أنها تعمل لمصلحة البلاد . وهي تعمل كذلك .

لهذا لا نريد أن نضع لها أساسا لمفاوضتها ، بل نطلق لها الحرية التامة في للمفاوضات ما دامت سترجع في النهاية إلى البرلمان الذي له الرأي الأخير . والله نسأل أن يكال مساهما بالنجاح وأن تتم للمفاوضات على أحسن حال .

حضرة محمد علوي الجزار بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

نهضت مصر نهضة الكبرى مطالبة باستقلالها ، وثبتت حقها في الحياة بين الأمم . ووكلت في ذلك الوفد للمصري برئاسة زعيمها الفطور له مد باشا زغلول ، ليسعى بالوسائل الشرعية لتحقيق الاستقلال التام حيا وجد إلى السعي سيلا . وقد صدقت إرادة البلاد في جهادها كما أخضعت الوفد في وكراته ، فضا على كل عائق ، وذلك كل صعب . وقد شامت البلاد أن تثبت إخلاصها للوطن مع بريطانيا العظمى ، فأعلنت في كل فرصة على لسان زعمائها وبرلمانياتها أنها تحب بكل اخلاق شرف يربط بين البلدين . وكان ذلك الإعلان الذي تكرر في مناسبات شتى دليلا ساطعا على النزاهة التي تجود البلاد وزعماءها في سبيل الجهاد . وإذا كانت الظروف شامت أن يتأخر التفاهم أعواما بما كان يتجدد من عوائق في طريق الوطن ومن سحب متلبدة في سماء القنارب ؛ فقد نهجت على مدى الأيام وفي ضوء الحوادث أن البلاد وحيدة لا تضم مرماها في النهاية التي نهضت من أجلها ، وأنها لم تدع أي شك لمسترب حق تحقق كل ظان أن الأمة تاجبة على الإرادة التي دفعها للجهاد .

... وإنا أيها السادة برلمان الجليل الذي طبعنا عليه لترحب بروح الوفاء الذي نحلى في للقرحات البريطانية ، ونرى فيه بشارة ثم عن ميل جديد نحو التفاهم الصادق الذي يربط بين البلدين يربط الوثام ؛ ولا يسمن أمام ذلك الروح للبعوث إلينا إلا أن نرحب به عسى أن يكال الله ذلك الأمل للبعث من الجانبين بالقوة ، فظهر حيث أننا أمة إن غنايتنا في صون كرامتنا فإننا أيضا صادقون في العهد عظمون في الاتفاق . وستبث الأيام بعد أن أولئك الذين كانوا حريا على كل اتفاق من الإنجليز جدا عظمون . وأنا قوم نصون الصالح البريطانية

في بلادنا في عهد الوفاق بكل ما نملك من قوة ، وأتأ أوفياء للمهد حافظون للوفاق لأننا أبناء قوم عرفوا في عصور التاريخ بالصدق إن وعدوا ، وبالإخلاص إن عاهدوا . وستجى بريطانيا العظمى من الخير جلونا الوفاء لها أضاف ما نجنه القوة والشدة .

وسيتب التاريخ لها أن السياسة الجديدة هي سياسة الرشاد . فذلك ربح مجلسنا بالروح الحسنة التي أملت على الوزارة البريطانية مقترحاتها ، وبتهزها فرصة يرجو من ورأها تحقيق غاية الأمة السامية .

(تصفيق حاد) .

هذا أيها السادة — وإذا كان وزرؤنا ثمة منا شرقتهم حوادث الجهاد وعرقهم البلاد أيم المهن بالإخلاص في الوطنية والتضحية عن طيب نفس في سبيل مصر ، فوحت بهم وإخلاصهم ، فإن المجلس ربح عن طيب خاطر بالتفويض الذي يطلبونه بالسي في تحقيق قضية البلاد .

رحب بتفويضهم إعلانا للعالم أننا بنى الوفاق والوئام ، وأتأ ننتزه هذه الفرصة السعيدة التي تجلت في هذه الأيام . فليسيروا على بركة الله مؤيدين بثقتنا ، وإتأ ناصروهم في مغاوتهم بكل ما نملك من قوة ، وإن الأمة التحولهم بسياج من تأييدها ثمة منها بإخلاصهم ووطنيتهم وكفائتهم ، حاطهم الله ببنائه ووقفهم بتأييده ، وأن يجمل حاتمة الجهاد سعيدة على أيديهم في ظل صاحب العرش القلبي .

لذلك أقدم إلى حضراتكم باقترح أرجو أن تفضوا بالمواقفة عليه وهذا أنه :

« بعد سماع بيان حضرة صاحب القوة رئيس مجلس الوزراء الذي عرض به المقترحات البريطانية على المجلس يجلسه الماضية ، وطلب تفويض الحكومة في المفاوضة فيها قصد الوصول إلى اتفاق يرض بمبدئ على البرلمان ليقول قوه الفصل (ب) (وبعد للنائقة في موضوع هذا البيان) — يقر المجلس للمواقفة على ذلك .

ونظراً لما له من الثقة التامة بالحكومة يفوضها في أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها للوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين » .

(تصفيق حاد) .

الرئيس — سمعتم حضراتكم الاقتراح الذي تقدم به حضرة محمد علوى الجزار بك ، فهل توافقون عليه ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك — سمعناه ونوافق عليه بالإجماع .

(أصوات : نوافق بالإجماع) .

الرئيس — المجلس يقر للمواقفة على اقتراح حضرة محمد علوى الجزار بك بالإجماع .

دولة رئيس مجلس الوزراء — حضرات الشيوخ المحترمين :

أقدم إلى حضراتكم باسم زملائى واسمى بأخلص الشكر وأوفره على هذا التفويض الكريم وما تجلى فيه من عظيم الثقة إلى أسبتم علينا نصتها ، وليس لنا وإحال هذه إلا أن نأبل هذه الصمة برفان الجليل ، وصادق التقدير ، والمثل للتواصل لأن نكون أهلاً لها على الدوام .

حضرات الشيوخ المحترمين :

إنه ليحبتنا أن ترى بوادى المهد الجديد من رغبة أكيدة في الوفاق والاتفاق بين الحكومتين وتوثيق عرى الصداقة بين الشعب المصرى والإنجليزى .

لذلك يسننا أن تبدأ المفاوضات قريباً وأن تسفر صون الله عن الاتفاق للشهود الذى به تستقر الأمور في نصابها ، ويسود السلام والوئام ، لأنى أعقد أن التيات إذا خلصت ، وروح السلام والعدل مقى وجدت أمكن التضام والاتفاق . وإنى أرى بفضل الله أن هذا موفور من الجانبين .

وأسأل الله تعالى أن يبدد خطانا وأن يوفقنا للعمل جيئاً لما فيه خير البلاد في ظل جلالة الملك الذى أسبغ علينا عطفه السامى وتضديه للتج الجيد (تصفيق حاد) .

(في ٦ فبراير سنة ١٩٣٠) .

اللتقرحات البريطانية

رئيس مجلس الوزراء — تنفيذاً لما ورد في خطاب العرش بصد للقرحات البريطانية أحترف باسم الحكومة بأن أعرض هذه للقرحات على حضراتكم .

إن الروح الطيبة التي أملت هذه للقرحات قد قابلها الوفد المصري ، الذي أحترف برياسته ، بروح مثلاً . لقد بدا ذلك واضحاً في الأحاديث المتعاقبة التي أدليت بها قبل ولايتي الحكم ، وكذلك قابلتها الحكومة بتل هذه الروح ، وبدا ذلك جلياً في خطاب العرش وفي التصيب الذي أقيمت به مناسبة الرد الحكيم الذي وضعه البرلمان عليه .

ولقد اعترفت الحكومة — إذا ما فوضتموها — أن تنتم هذه الفرصة ، التي أتاحها وجود حكومة بريطانية مشبعة بروح التضام والصدقة مع مصر ، وتتفاوض في هذه للقرحات مع الحكومة البريطانية بنفس هذه الروح الطيبة ، روح الرغبة الأكيدة في الوفاق والصدقة بتصد الوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين البلدين .

والحكومة يهيم أن ينظر المجلس بوجه الاستقبال في أمر هذا التفويض المطلوب لكي تتمكن من الرد على الحكومة البريطانية ومن الاتصال بها للاتفاق معها على موعد قريب للمفاوضة .

والأمل قوي في الله تعالى أن تفر هذه المفاوضات عن الاتفاق للشود الذي تكون فيه للصحة والخير للبلدين .

وبعد ذلك تعرضه الحكومة على البرلمان ليقول قوله الفصل فيه . وفق صدق عليه تقوم الحكومة بتنفيذه بكل أمانة وإخلاص .

(تصفيق طويل) .

يوسف أحمد الجندي انقضى — إلى أريد طلب الحكومة في النظر في أمر خوضها بالمفاوضة في للقرحات البريطانية بطريق الاستقبال . والأسباب النابعة إلى ذلك لا تحتاج إلى كثير شرح وبيان ، فمن المعلوم لحضراتكم أن هذه للقرحات هي في مقدمة المسائل التي يهم البلاد التصيب في البت فيها .

ولقد كان البرلمان بمجلسيه مشغولاً في تنظيم شؤونته الداخلية ، وإعداد الرد على خطاب العرش ، فلم يكن من المستطاع قبل ذلك أن تعرض عليه هذه للقرحات . أما الآن وقد انتهى من تنظيم أعماله وقد نهضت الحكومة ما وعدت به في خطاب العرش وعرضت هذه للقرحات على حضراتكم ، فإن الحاجة أصبحت ماسة إلى التصيب في البت فيها بطلبه الحكومة من حيث تفويضها في المفاوضات .

تملون حضراتكم أن الجو الحالي الذي سادت فيه زوح التضام والرغبة الحاملة من البلدين في الوصول إلى اتفاق بينهما ، هو أنسب الأوقات وأصلحها لإتمام اتفاق وطيد شريف يحقق أمانتنا . وكل تأخير في الوصول إلى إتمام مثل هذا الاتفاق هو في الحقيقة مضر بمصالح البلاد . فلذا كانت هناك مسألة يجب أن يبنى بالاستقبال في نظرها فهي مسألة للقرحات ، وما بطلبه الحكومة بشأنها من تضيضها في القيام بالمفاوضات ، وعلى ذلك ألتحق بإجابة الحكومة إلى ما بطلبه من أمر تفويضها بطريق الاستقبال ، وذلك طبقاً لنص المادة ١١٤ من اللائحة الداخلية التي تسخ ذلك .

وهذه المادة لا تمنع على المجلس إذا قرر الاستقبال أن يحيل الموضوع على لجنة إلا إذا كان مشروع قانون وليست للقرحات أو تفويض الحكومة في المفاوضات بمشروع قانون ، لذلك كان طلب الحكومة مطابقةً عام للطابقة لتصوص اللائحة الداخلية . وألتحق أن نتخذ جلسة يوم الخميس للقبل للنظر في تفويض الحكومة في المفاوضات .

(تصفيق) .

عبد العزيز الصوفاني انقضى — ليس لي اعتراض على طلب الحكومة نظر للقرحات بوجه السرعة إذا أخذ سيرة العادي ، ولكنني ألتحق على ما ألتحقه حضرة الزميل الأستاذ يوسف الجندي من تحديد جلسة يوم الخميس القادم لنظر هذه للقرحات .

تملون حضراتكم كيف جاءت هذه للقرحات ، كما تملون الطريق الذي سلكه الحكومة التي أتمت بها .

سلكت تلك الحكومة طريق تصف ، طريق اغتصاب واعتداء على حقوق الشعب بلا مبرر ولا مسوغ .

كان طبيعياً أن ينظر الشعب بين السخط والبغضاء إلى تلك الخطة وإلى النتيجة التي أفضت إلى تهميد هذه للقررت ، ولما كنا نتخذ أن ما قامت به الحكومة السالفة بشأن تلك للقررت لا ينظر إليه البتة .

أما الآن ، وقد قامت فينا حكومة شيعية ، حكومة دستورية ، تتقدم إلى مجلس النواب بالقررت البريطانية ، وقد ذكرت في خطبة العرش ، فقد تبرر الموقف ، لأن هذا معناه إقرار الحكومة لتلك للقررت .

إذن فمن حق الشعب أن يصحو الآن وأن يفكر جدياً ، لأن مستقبله أصبح الآن في كفة لليران .

نعم يجب على الشعب أن ينظر بين القطة في تلك للقررت ، لأنها ستكون أساساً للفصل في مستقبله .

يجب على الشعب أن يدرسها بدقة وعناية ، يجب على البلاد أن تبدي رأيها في تلك للقررت في الوقت الذي ينحس فيها .

إنا إذا فوئنا للحكومة أن تقوم بالمفاوضة على أساس هذه للقررت ، نكون في الواقع قد أقررنا تلك للقررت واعتقرنا بها ، وحلنا أن نجعل تلك للقررت أساساً لمفاوضات تقوم بها الحكومة الحاضرة .

كنت أتهم أن تطلب الحكومة تفويضاً بأن تتفاوض مع الحكومة البريطانية طليقة من كل قيد لا على أساس تلك للقررت ، حتى تضع ما يمين لها من مقررت طبقاً لإرادة الشعب ، وما يتفق وللصلحة العامة ...

على السيد أيوب اندى — أعترض على الكلام في غير مسألة الاستجبال لأن اللائحة الداخلية لا تسمح بهذا .

الرئيس — ليتكلم حضرة الضو المحترم عبد العزيز الصوفاني اندى في مسألة الاستجبال .

عبد العزيز الصوفاني اندى — إن طلب الاستجبال يس جوهر للوضع وكفى طامة لا تتناول التضييلات ، الملك ولما أعتقد تماماً من أنه يجب — قبل أن نقوض للحكومة المخلول في مفاوضات بناء على تلك للقررت — أن يكون هناك أولاً الوقت الكافي للبلاد لدرس هذه للقررت لأنها صالحة الشأن فيها .

(ضجة) .

(أصوات : ألسنا نواب البلاد ؟) .

عبد العزيز الصوفاني اندى — إن البلاد يههما أن تقول كليهما في هذه للقررت . نعم نحن نواب البلاد ولنا أن نتكلم باسمها ولكننا لم نجعل للقررت في أي وقت من الأوقات برنامجاً لنا نصل به إلى هذا المجلس .

(ضجة) .

نعم يجب أن تعطى القرعة لكل مصري لكي يبدى رأيه بصراحة في المستقبل الذي سيرتبط به . إنا إذا فوئنا للحكومة أن تتفاوض بعد أن قدمت لنا للقررت فكأننا ...

(ضجة) .

(أصوات : تكلم في الاستجبال) .

عبد العزيز الصوفاني اندى — أقصد ألا تسجل في الأمر . أقصد أن تنظر في هذه للقررت في جو من الهدوء ، في جو يمكن فيه كل منا أن يفحصها ويدقق فيها ويصرف رأى ناخبه في أمرها قبل أن نقوض للحكومة اتخاذ أي إجراء بشأنها .

هذا ما قصدته بكلمتي ، ولكن مادامت رغبتكم الاستجبال فإنه لا يسن إلا أن أعارض في ذلك لأن في الاستجبال إجحافاً بحقنا وبحق البلاد كافة .

عبد الشامي الفار اندى — يترش حضرة الضو المحترم عبد العزيز الصوفاني اندى على طلب الحكومة الاستجبال في تفويضها لدخول في المفاوضات ، وهذا اعتراض غريب جداً . فليقل لنا ماذا يريد حضرة ؟ أريد ألا تتفاوض الحكومة ، وأن تضع للقررت

في « المرح » إلى السنة المقبلة ؟

(ضحك وتصفيق) .

أمانا المقترحت ، وأمانا حكومة شعبة حائزة لثقة الأمة ، حكومة جاهدت جهادا لا ينكره عليها أحد ، طلبت هذه الحكومة تفويضها لكي تقوم بالمفاوضة مع الحكومة البريطانية ولم تحيذا بقيد ما ، وستعرض نتيجة مفاوضاتها على حضراتكم ولكم الرأي الأعلى .
(تصفيق) .

لهذا أطلب من حضراتكم الموافقة على ما طلبته الحكومة ، بل أقترح تفويضها من الآن .

الرئيس — للمعارض في عرض للمقترحت بطريق الاستجبال يقف .

عبد العزيز الصوفاني أفندي — أمانا الآن طلبان : طلب من الحكومة بنظر المقترحت بصفة مستعجلة ، وهذا أوافق عليه ؛ والطلب الثاني اقتراح أحد حضرات الأعضاء بتحديد جلسة المجلس القادم لنظر تلك المقترحت وإني أعترض على هذا التحديد .

الرئيس — للمعارض في تحديد جلسة يوم المجلس القبل للنظر في طلب الحكومة تفويضها في مفاوضة الحكومة الإنجليزية يقف .

(وقف حضرة عبد العزيز الصوفاني أفندي) .

الرئيس — إذن تقرر تحديد جلسة يوم المجلس القادم للمناقشة في طلب الحكومة الخامس بتفويضها للدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية بشأن المقترحت .

(في ٣ فبراير سنة ١٩٣٠) .

طلب تفويض الحكومة في المفاوضة

الرئيس — قدم اقتراح من حضرات النواب المحترمين : الدكتور أحمد ماهر ، محمد صبري أبو علم أفندي ، سينوت حنا بك ، عبد الحميد البنان أفندي ، وهذا نصه :

« والمجلس ، بعد سماع بيان حضرة صاحب البوالة رئيس مجلس الوزراء الذي عرض به للمقترحت البريطانية ، وبعد المناقشة في موضوع هذا البيان ، يقرر الموافقة عليه .

ونظراً لما له من الثقة التامة بالحكومة يفوضها في أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها للوصول إلى اتفاق شريف وطيء يوثق عرى الصداقة بين البلدين » .

حسن صبري بك — أرى أتب الحكومة قد وقتت كل التوفيق في اتباع الخطة الحكيمة ، خطة طلب تفويض من المجلس للتفاوض مع الحكومة الإنكليزية في المقترحات التي عرضت ، حتى إذا ما انتهت من مفاوضاتها ولازمها التوفيق ، كما هو المرجو بحسب الله تعالى ، نعدت إلى المجلس بالمروع الذي ترضيه ، والذي تقبله ، والذي تدافع عنه ، ليحبه هذا المجلس بحسباً دقيقاً ، وليقول فيه قوله الفصل . هذه الخطة هي الخطة المقبولة وهي الخطة للصحة دستورياً وسياسياً .

أما دستورياً فلأن اختصاص المجلس بنظر المعاهدات مبين بالمادة ٤٦ من الدستور وبالمادة ٨٧ من اللائحة الداخلية . فالمادة ٤٦ من الدستور تمنح الفقرة الثانية منها على ما يأتي :

« على أن إعلان الحرب المجبورية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات المصلح والتحالف والتجارة وللأمانة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي البوالة أو تمس في حقوق سيادتها أو تحمّل خزانها شيئاً من النفقات أو ماسي بمقوق المصربين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان » .

وأما نص المادة ٨٧ من اللائحة الداخلية فهو ما يأتي :

« عند ما يرد للمجلس مشروع قانون يطلب التصديق على معاهدة بين الحكومة ودولة أجنبية غير مسموح بإدخال تعديل على نصوصها فله أن يقبل المعاهدة أو يرفض التصديق عليها أو يؤجل النظر فيها إلخ » .

يتبين من هاتين المادتين صراحة أنه ليس من اختصاص المجلس أن ينظر في مقترحات لم تكن نهائية ولم تقبلها السلطة التنفيذية . مقترحات قابلة للتصور ، قابلة للتغيير والتبديل ، هذه المقترحات ليس للمجلس نظرها عملاً بأحكام الدستور ما لم تكن قد انتهت ، وما لم

تكن السلطة التنفيذية قد أقرتها فعلا وأرقتها بمشروع قانون هدمه المجلس لينظر فيه . من ذلك تكون خطة الحكومة مخفية تماماً مع التصوص الدستورية .

أما سياسياً فنحت مقترحات الماهدات كالمهادنات وكالمفاوضات السياسية يجب أن يحاط بكثير من الحيلة كأن يتناقش فيها جهوده وسكينة وأن يراعى في الإلقاء بالبيانات والحجج التي تتخفيها كثير من حكم الظروف والاعتبارات المختلفة ، وأن تتيح الفرص التي يستطاع فيها الإقناع . لذلك كانت المفاوضات السياسية من اختصاص السلطة التنفيذية التي تتقيد بما لا يمكن أن تتقيد به السلطة التشريعية فالسلطة التنفيذية هي التي تقوم بالمفاوضات في سرية تحول دون التشويش ، ولا تذكر القضية والتالية ، بما قد يضيع على الحق حقه . لذلك تكون خطة الحكومة من الوجهة السياسية أيضاً خطة غاية في السداد .

يقى بعد هذا أن يدفع اعتراض من يذهب إلى عدم ضرورة طلب التفويض ما دام للحكومة الحق في أن تتفاوض بدون هذا التفويض ، نعم إن للسلطة التنفيذية الحق قانوناً في أن تتفاوض في المسائل السياسية كما أرادت وكما رأت مصلحة في اللقائفة فهي موكلة توكيلا دستورياً في المفاوضات ، ولكن هل معنى هذا أنها وهي تريد في أمر هام أن تحصل زيادة على هذه الوكالة القانونية أن تحصل على تفويض نياي ؟ هل معنى « أن لها الحق » أنه ممنوع عليها أن تتجه إلى السلطة التشريعية وتطلب منها تفويضاً خاصاً لفرض هام ؟ لا ، إن حق السلطة التنفيذية الدستوري ووكالتها القانونية لا يمتنان مطلقاً من أن تتلجج إلى السلطة التشريعية فتطلب منها التفويض متى رأت أن المصلحة في ذلك ، على أنه في هذا الطرف المجلس ، والحكومة قائمة على اللقائفة في أمم أمر يعلق به مستقبل البلاد ، يكون في هذا الطلب بإحضرات النواب معنى سام يجب أن تهدره حق قدره ، وذلك أن الحكومة بهذا التفويض تذهب للمقائفة وهي قوة بنفسها ، قوة بمن وكل إليها وفوض إليها هذه المهمة ، وقوة للمقائوس قوة في الواقع للعليه وتقدم لحجج ، ولا أظننا تنكر قوة الدليل ودعامة الحجة في مقائصات لإسلاح لنا فيها إلا ما تهدم من دليل وما نرتكن عليه من حجة ، من ذلك يرى سياسياً أن خطة الحكومة خطة قوية مستقيمة .

يقى ما يقال إذا كانت هذه المقترحات غير نهاية فلم نعمت إلى المجلس ؟ وما الذي يراد من المجلس أن يعدل إزاءها ؟ إذا لم يكن تقدم المقترحات إلى المجلس تنفيذاً لما جاء في خطة العرش قد كان معنياً أن تخدم وذلك لأن الحكومة الدستورية جاءت فوجئت مقترحات قد قبلها حكومة قبلها غير دستورية ، فما كان في وسعها إلا أن تقدم بها إلى المجلس ، أما ما يطلب من المجلس إزاءها فهو ما طلب ، وهو طلب التفويض .

من كل هذا تتبين إجابة الحكومة إلى ما طلبت منكورة على طلبها مزودة بشامل تمة المجلس .
(تصفيق متواصل) .

محمد عزيز أبانظه اتندى — حضرات الزعماء المحترمين :

أرى — والرائى لحضراتكم جميعاً — أن هذا التفويض الذي تطلبه الحكومة لا لزوم له ولا تتخفيه مصلحة ولا ضرورة . وذلك لأن التفويض إذا كان مناه إقرار مبدأ اللقائفة في ذاتها فإنها مسألة مفروغ منها ، لأن اللقائفة هي الطريق الوحيد الذي سنه الأمة وسنه البرلمان لاستكمال استقلالنا واستقلال حقوقنا . أما إذا كان هذا التفويض معناه الإذن يده لللقائفة فهي مسألة لا شأن للجائس التشريعية بها لأنها متروكة للحكومة . وإذا كان التفويض معناه الثقة بالحكومة فهي حاملة عليها والمحمد لله ، فلا معنى إذن لطلب التحقق منها ولا لزيادة فيها ، لأنها تمة شاملة وأولى مظاهر هذه الثقة هذه الأغلبية التي تكاد تكون إجماعاً . أضيف إلى ذلك أن هذا التفويض ليس شرطاً أساسياً لمصلحة للمقائفة .
(مقاطعة) .

باحضرات النواب ، لا يمكن أن يقال إن التفويض شرط أساسي لمصلحة اللقائفة لأن اللقائفة عمل من خالص أعمال الحكومة وحققها ثابت مقرر .

إبراهيم عبد الهادى اتندى — وهل في التفويض ضرر ؟

محمد عزيز أبانظه اتندى — في الواقع أن التفويض غير ضرورى ، ومع اقتناعنا بصحة ذلك فإننا مستعدون لأن نعطى هذا التفويض للحكومة عن طيب خاطر على أن تتناقش في هذه المقترحات قبل إعطاء التفويض (ضجة) لا بد لنا أن نتناقش فيها مناقشة مستفيضة كما

نوقشت هذه للمقرحات ذاتها في البرلمان الإنجليزي (خبة) نحن مستعدون لأن نعطى هذا التفويض على هذا الشرط فقط . وعندئذ يكون التفويض متجاً وله قيمته ، وتستطيع الحكومة أن تنز به لأنه مآدر بمد مناقشة ودراسة ، ونستطيع أن نحول لناخبنا إنا لم نعط هذا التفويض جزافاً ، وإنا أعطيناه بمد بحث ومناقشة وتدقيق . على أنقى في الواقع لست أنهم معنى لسم المناقشة في المقرحات قبل إعطاء التفويض . وإنا إذا قلنا الملة في هذا الخطر لا نستطيع ردّها إلا لأحد سببين لا ثالث لهما .

إنا أن نخشى الحكومة — وهذا فرض — أن تنقيد عند المناقشة بأن تمد بأشياء قد لا يملكها الظروف من تنفيذها ، وهذا ما يجل الحكومة عنه ، لما هو معروف عنها من كيلة وحسن سيالة . وإنا أن يكون الفرض من المناقشة أن تنتج أشياء يمكن أن يكون فيها تعصب للقفاضة وعرقلتها . وهذا يمكن ملاقاته بتخصيص جلسات سرية لمناقشة هذه المقرحات على وجه السرعة (خبة) .

إبراهيم عبد الهادى ائدى — كيف تتفق مرية المناقشة مع الرجوع إلى الناخبين بشأنها ؟

عبد عزيز أباطه ائدى — إن أخوف ما نخافه وإحضرات الأعضاء من إعطاء التفويض قبل مناقشة المقرحات ، أن يستعمل هذا التفويض سلاحاً ضدنا ، وذلك لأن خصومنا يستطيعون أن يقولوا إن هذا التفويض الذى طلب في ذات الوقت الذى قدمت فيه هذه المقرحات — يستطيعون أن يقولوا إن هذا التفويض الذى أعطى يحمل موافقة ضمنية على هذه المقرحات (خبة) تملون حضراتكم أن خصومنا لم مهارة سياسية في تدعم ما يسمونه حقوقهم السياسية ويستطيعون أن يقولوا ذلك دائماً . فناقشنا لهذه المقرحات فيها دفع لهذا اليوم وفيها تبديد للطريق وتأمين للمفاوض المصرى وثقوة لمركزه فيستطيع أن يتكلم في السائل التى قد تقع بسببها صعوبات وهى التى تكلمت عنها في الجلسة السابقة الخامة بالتفسيرات المتعلقة بالسودان التى ذكر فيها ذكراً عاماً .

لكل هذه الأسباب أعارض كل للطريقة في إعطاء التفويض قبل مناقشة المقرحات .

عبد الحميد سيد ائدى — حضرات الزملاء المحترمين :

ليكن للماضى عبرة ودرساً للمستقبل ، وماضينا منعم بالحوادث والبروس القاسية . إن المقرحات التى وزعت علينا للردسها حقى نعطى للحكومة غرضاً بالغالب في مفاوضات مع الحكومة الإنجليزية لا تختلف عن سابقتها في الجوهر والبنى .

فكل هذه المقرحات التى مضت ، وكل هذه المفاوضات التى خدمت ترى إلى إدخال مصر ضمن دائرة الإمبراطورية الرنة . وإذا قلنا ما كلفين على هذه الحطة السياسية فنصيب إنجلترا كل ما تبغى وفوق ما تبغى بفضل سياسة المفاوضات وحسن التفاهم . لذلك أقول إن المفاوضات ليست بالطريق للوصول إلى ما نبغيه الأمة من استقلال صحيح وحرية صحيحة (خبة) والسبيل على ذلك أن وجهه النظر للصرة تختلف كل الاختلاف عن وجهة النظر الإنجليزية ، فالمفاوض المصرى يسمى جهده لتحصل مصر على استقلالها التام هى وسودانها ، والمفاوض الإنجليزي يعمل بمجد ونشاط ليحصل مركزه في مصر شرعياً . والحوادث الماضية أكبر دليل على صحة ما أقول . فمجد رجوع المنفور له سعد باشا من مفاوضة اللورد ملتر صرح في خطبة ألقاها في دار البكرى أن اللورد ملتر قال له إن الإنجليزي يسمون منذ مائة سنة للحصول على مصر وقد أدركوا كل ما يبتغون ولم يبق لهم إلا أن يترف بذلك شرعياً . وقال أيضاً للمنفور له سعد باشا عند رجوعه من مفاوضات اللورد مكسكواله « اردوا أن أنصح فلم أقبل » وعند ما رجع للمنفور له ثروت باشا من مفاوضاته مع اللورد شيرنلر قلنا جميعاً إن هذه الاتفاقية تعطى إنجلترا مركزاً شرعياً واحتلالاً شرعياً في وادى النيل .

عبد الستار البلسل بك — وماذا قلت عند عودة محمد محمود باشا بمد المفاوضات ؟

عبد الحميد سيد ائدى — هذا ما تبغيه إنجلترا ، أما ما نريده نحن وما يريده المفاوض للصري فهو استقلال مصر والسودان استقلالاً كاملاً . إن الحوادث التاريخية في سياستها المصرية تنطق بأجل بيان أن للمفاوضة عقيمة ، فمفاوضة اللورد ملتر قال عنها المنفور له سعد باشا حماية بالمثل وجاءت بعدها مفاوضة اللورد كرزن ولم تكن بأسد منها ، ثم جاء تصريح ٢٨ فبراير وحضراتكم تملون ما هو تصريح ٢٨ فبراير ، ثم جاءت بمد ذلك مفاوضة للمنفور له ثروت باشا وأتم تملون ، كما قررت وقررت الوزارة في ذلك الحين ، أنها تعطى إنجلترا حقاً شرعياً في بلادنا فهل بمد هذا ...

(أصوات : بقيت مفاوضة محمد محمود باشا) .

عبد الحميد سيد ائدى — إن مفاوضة محمد محمود باشا هى بين أيديكم الآن .

(أصوات : هل تذكر ما قلته عنها ؟) .

عبد الحميد سعيد اتحدى — نعم أذكر أن الحزب الوطني رفضنا ولكم تطعون ذلك في تصريحاته وبياناته .
(خبرة) .

إبراهيم عبد الهادي اتحدى — وهل تذكر ما قلته بخطبة سخا ؟

عبد الحميد سعيد اتحدى — يتفح من ذلك كله أن اللقاة لا تؤدي إلى نتيجة مطلقاً ، ولا يمكن تبررها أن يقول أحد من حضرات الأعضاء المحترمين ماذا فعل (خبرة) لو أردتم أن أسرد لحضراتكم أمثلة تاريخية فهناك مثل كبير يجب أن نقسدي به وهو مثل الولايات المتحدة (خبرة) لقد أرسل جورج الثالث ملك إنجلترا مفاوضين اثنين إلى الولايات المتحدة ، فرض الأمر يكون أن يقابلوا لاعتقادهم أن اللقاة لا تؤدي إلى نتيجة بل هي تحمد تلك الجنوة الوطنية للثمة .

وفي سنة ١٧٧٨ حاولت إنجلترا أن ترسل مفاوضين إلى أمريكا ، فاجتمع مؤتمر فيلادلفيا بناء على دعوة من واشنطن ، وبعد أن أحل كل من له رأى في البلاد برأيه قرر للوزير أنه لا يمكن حصول مفاوضة بأي حال من الأحوال ما دام في الأرض الأمريكية جندي إنجليزي واحد (خبرة) فلا يسترب أبدأ إذا قلنا في مصر إنه لا تصح اللقاة ما دام في مصر جندي إنجليزي واحد .

يقولون بوجود السبي في هذه اللقاعات لأنه ليس هناك طريق سواها ، ويقولون إننا سنقدم إلى هذه اللقاعات وتتفاوض مع الحكومة الإنجليزية مفاوضة الد لند ، فهل هذا مقول بالحضرات الزملاء ؟ (خبرة) . هذا يقول إننا كانت القوى متكافئة ولم تكن البلاد محتلّة بمبىي إنجليزية قوى يروح ويضد فيها ويتدخل في كل صغيرة وكبيرة من شؤون البلاد . لا يمكن مطلقاً أن يكون للمفاوض المصري الحرية التامة في أن يقول أبل أو أرض ما دامت القوة العسكرية الإنجليزية موجودة بين ظهرائنا . وإذا كان كبير أو عظيم من المصريين أتى نتيجة أو باتفاقية لا تحقق آمال البلاد فليس هذا دليلاً على أنه ناقص الوطنية أو لا يقدر حقوق بلاده ، ولكن وجود الجبىي الإنجليزية هو الذي أثر فيه قبل ما لم يكن قبله
(خبرة) .

إذا كانت إنجلترا صادقة فيما هول — إذا كانت تريد استقلال مصر استقلالاً حقيقياً فلا يشترها أن ترسل جيشها إلى خارج مصر فإن لما من مسكراتها القريبة منا ومطاراتها وجيوشها بجبل طارق وقبرس ومالطة ما يكفل لها أن تهدنا في كل وقت وأن تصل إلى غايتها وغرضها (خبرة) إن طريقة اللقاعات بالحضرات النواب كما قلت لا تؤدي إلى نتيجة اللهم إلا إذا أردنا أن نقول شيء خير من لا شيء (خبرة) ، وقد رأينا أن هذا الشيء لا يؤدي إلى نتيجة وليس هذا بالشيء الذي نطلبه مصر ، فكل اللقاعات التي خدمت لم تكسبنا شيئاً وآخرها المقترحت للعرضة علينا وهي عبارة عن تأكيد لصريح ٢٨ فبراير (نخك) وموافقة على بئر السودان والتدخل في شؤوننا الداخلية والخارجية وتسخير رجالنا وأموالنا في خدمة السياسة الإستعمارية الإنجليزية . إن اللقاعات بالحضرات النواب قد تلت القضية المصرية من قضية دولية إلى قضية شخصية داخلية ، بينا وبين الإنجليز ، وكان من نتيجة ذلك أن الدول أصبحت لا تهتم مطلقاً بقضيتنا . إن طريقة اللقاعات سلاح مساوئ تصمه إنجلترا لتبيل من وحدتنا والقضاء على حيتنا الوطنية . إن هذا السلاح كان سيباً في تفريق شملنا ولكم تذكرون كيف كان حالنا في أوائل سنة ١٩١٩ في بدء ثورتنا يوم جاءنا اللورد ملر فوجدنا كالبنيان الرصوص كان ذلك سبباً في فشله والقضاء على مهمته .

لذلك أقول لحضراتكم إن اللقاة ليست الوسيلة التي تؤدي إلى استقلال مصر وسودانها .

إن الاستقلال والحرية لها وسائل عرقها الأمم التي حصلت على استقلالها من قبلنا ، فإذا أردتم الاستقلال ، فليكم بهذه الوسائل .
(أصوات : ما هي تلك الوسائل ؟) .

عبد الحميد سعيد اتحدى — إنكم تعرفونها جميعاً .

(أصوات : ما هي ؟) .

عبد الحميد سعيد اتحدى — هي اللهام

(مقاطعة وخبرة) .

على السيد أيوب أفتدى — بل هي اللواكب تقابل بها الدكتاتورية .

(تصفيق) .

عبد الحميد سعيد أفتدى — لا أقصد بالهراء أن ترتكب جنائيات فردية ، بل أقصد الحرب للنظمة إذا كانت في الاستطاعة . إن الاستغلال لا يبطى ولا يوجب ، بل يؤخذ بالقوة .

هذا ما أردته ، وقد أيدته بالحجج والبراهين .

حسن يس أفتدى — تذكرون حضراتكم أن حضرة النائب المحترم عبد الحميد سعيد أفتدى قال يوم أن زار محمد محمود باشا سخا وطلب منه أن يخطب : إن هذا اليوم هو أسمى يوم رأته البلاد . — كما ذكر ذلك في الصحف ، فلا محل بعد هذا لمثل قوله الذى يقول .

(تصفيق) .

عبد الحميد سعيد أفتدى — هذا تعرض بشخصى أريد الرد عليه .

الدكتور أحمد ماهر — عند الرد لا تنس حسنة الضدان إليها .

محمد مبرى أبو علم أفتدى — حضرات النواب :

تصرف هذا الخبر من قبلى بنائين من نواب المعارضة أحدهما يقول بالمفاوضة من غير قيد ولا شرط أى بدون ضرورة لأخذ تخفيض من المجلس بالمفاوضة قبل إقرارها ، ونائب آخر ليس من رأيه أن يكون حل للسألة المصرية بالمفاوضة على الإطلاق ، بل أن يكون ذلك الحل على الطريقة التى أرادها أو التى أعلنا . ومهمتى كؤيد للاقتراح الذى تقدمت به مع بعض حضرات الزملاء إلى هيئة المجلس للورق أن تناقش الرايين الذين أشرت إليها .

فانطليب الأول يسم بنظرة المفاوضة ويستهزأ بالحل الوحيد للسألة المصرية ، وقد يكون هذا الراى فى جلالته ووضوحه خير رد يتقدم من معارضة إلى معارضة . ويجوز فى مثل كلالى أن أسلط المعارضة على بعضها فى كيفية إنهاء بعضها (تصفيق) . كذلك يقول حضرة إن الحصول على تخفيض من هذا المجلس ليس ضرورياً لأن الوزارة مشتمة بجهة تكاد تنمقد لها إجماعا .

وفى الحقيقة أن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ليس مكلفاً أصلاً بأخذ تخفيض خاص لإجراء مفاوضة يغوله الدستور القيام بها ؛ ولو فعل هذا لكان للنهوم أن يحصل التساؤل عن عدم إخطاره للمجلس ، أما أن يقوم المجلس . محتجاً أو مترشداً على أن الحكومة تريد إشراك المجلس معها فى سير الأمور من حيث اتجاهها العام ، فهذا محل للترابة ولا أظن أنه يمكن أن يكون محل اعتراض .

ومن السلم به أن حق المفاوضة وعقد المعاهدات هو من حقوق السلطة التنفيذية دون غيرها ، وليس لمجلس النواب أن يضع حدوداً لهذه المفاوضة أو قيوداً لها أو يرسم اتجاه سيرها . ذلك لأن السياسات فى جميع البلدان تقع حداً طاملاً فى هذا المقام بين حق السلطة التنفيذية ، وحق السلطة التشريعية ، فتصل للسلطة التنفيذية أن تدير فى المفاوضات فى أى موضوع تراه ، وأن تستمر فيها إذا ما رأت الاستمرار محققاً لمصلحة البلاد ، ولكن على شرط أن ترجع الحكومة إلى البرلمان تطرح عليه المعاهدة ليوافق عليها قبل أن تأخذ شكلها النهائى ، ليكون نواب البلاد القول الفصل فى المعاهدة . رسم الدستور هذا الحد قسم الحقوق والواجبات بين السلطين التنفيذية والتشريعية . وما رسمه الدستور لا يمكن لأية سلطة أخرى العبث به أو خلط بسنه يعض لأن فى ذلك تنال للستولية من سلطة إلى سلطة أخرى . فلوزارة وحدها هى مسئولة عن سير أية مفاوضة تأخذ فيها وهى مسئولة دون غيرها من السلطات ، وإنما يشترك المجلس بعد إتمام المفاوضة فى حمل اللستولية عند إقرار المعاهدة أو رفضها .

لست مبتدعاً لهذه النظريات ، بل إنها أثبتت فى فرنسا ابتداء من سنة ١٨٨٠ وكان لها أثر عند عقد معاهدة فرساي . وقد أراد مجلس النواب الفرنسى فى سنة ١٨٨٠ أن يحدد حدود المفاوضة التى اقترحت الحكومة السير فيها وقسم للمجلس اقتراح هذا الذى غير أن رئيس المجلس — وكان فى ذلك الوقت للسو غمينا — رأى أن من حقه الدستورى ألا يطرح على المجلس اقتراحاً من شأنه مناقشة حق الحكومة فى تولى المفاوضة غير مقيدة بأى قيد أو إزام ، ولذلك أمر باستبعاد هذه المناقشة لأن كل اقتراح أو بحث يراد به إبلاء خطة

على الحكومة أو رسم لها قيوداً للنقاش في دائرتها أو يطلب منها طلبات خاصة معناه — مهما أحيط بالورد أو غطي بالريحان — أن المجلس يعطى الحكومة وكالة إلزامية . والوكالة الإلزامية معناها عدم الثقة . ولست أفهم مطلقاً أن يقف على هذا للتبر خطيب يقول إنه يتفق بالحكومة تمام الثقة ومع ذلك يريد أن يجدها بما تخطه وما لا تخطه . اللهم إلا إذا كان في الحقيقة لا يتفق بما لدى الحكومة من كفاية ومن حسن استعداد ومن تقدير للمسئولية والظروف : فهو لذلك لا يريد أن يبردها في هذا الأمر الذي عليها أن تتحمل مسئوليتها دون غيرها ، هذا الرأي معناه من طريق ميسر — أي غير مباشر — أن قائله ضعيف الثقة بالحكومة ، وما كان للحكومة تمنع بجهة تكاد تنفقد إجماعاً أن تشر من قرار أو اقتراح يقدم في المجلس أن المجلس ضعيف الثقة بها .

وقد أثرت هذه للسالة سنة ١٩١٦ في مجلس العموم بإيجاز ، وكان الذي يتولى الدفاع عن الحكومة هو السير روبرت سبيل فأجيب على اقتراح قدمه أحد النواب المعارضين قائلاً إن الحكومة لا يسمها أن تحرك في مسئوليتها لا مجلس العموم ولا أية سلطة أخرى ، بل إنها تحمل كامل المسئولية ، وأن للسالة لدى الحكومة مسألة دستورية تحافظ عليها ومسألة كرامة أيضاً قبل ذلك .

إن الحكومة القوية تحمل هذه المسئولية ويهيمها أن تحافظ على حقها الدستوري في ألا تحرك أحداً معها في احتلالها لتلك ، فإن كل اقتراح يرمي إلى تعبد المفاوضات أو تهديدها — كل اقتراح من هذا القبيل يرمى من طريق غير مباشر إلى اللباس بالثقة في السلطة التنفيذية ، وما كان لنا أن نمر مثل هذا الاقتراح للأسباب التي بينتها .

يقولون إن هذه المقترحات نوقشت في البرلمان الإنجليزي . وإن أفهم أن يقوم بعض الأعضاء من غير حزب الحكومة هناك لينقذوها أو يسألوها في مقترحات عرضتها على دولة أخرى ، ولكني لا أفهم مطلقاً أن أغلبية تؤيد الحكومة وتثق بها — لما نعرفه من حرصها على حقوق البلاد — تطالب الحكومة قبل أن تنهب للمفاوضة بتقديم حساب عن عمل لم تأخذ بهد أسبابها ، ونحن النواب الذين نحتل مع الوزارة الحاضرة مسئولة — مسئولة أدوية على الأقل — لا نسمح بحبابة من سحب الشك أو عدم الثقة أن نحوم حول الوزارة التي هذا مبلغ نعتنا بها .

(تصفيق) .

يقولون إذا كنتم تخشون من المناقشة في المقترحات فلا بأس من المناقشة فيها في جلسة سرية ، فكيف نوفق بين هذا الرأي وبين الرأي القائل بوجوب إشراك البلاد جميعها في المقترحات أي بما هو أكثر من الاستثناء ؟

لا بأسيدى النائب . إننا لا نخشى المناقشة في المقترحات على الإطلاق وإنما نحن نريد أن تتبع مبدأ دستورياً جرت عليه جميع الأمم التي تحترم دساتيرها ، وستكون المناقشة في المعاهدة عند انتهاء الحكومة منها حادثة في جلسة علنية في ضوء النهار أمام الناس وأمام ضباطنا وأمام الله .

(تصفيق) .

أنتقل الآن إلى مناقشة الخطيب الثاني ، قال حضرته إن هذه المقترحات لا تختلف عن سابقتها ، وليس لي أن أورد على حضرته في هذا المقام بأكثر من أن أنت نظره إلى الرأي الذي أدلى به رئيس حزبه وقرر فيه المقترحات تفسيراً يخالف الرأي الذي يقول به حضرته .

ليس من مهمتي أن أقارن الآن بين هذه المقترحات وسابقتها ، ولكني وأنا في مقام الرد على مثل هذا القول ، لا يسعني إلا أن أذكر وكيل الحزب بما قاله رئيس الحزب .

(تصفيق) .

يقول حضرته إن نتائج المفاوضات السابقة من شأنها أن تبعثنا عن فكرة المفاوضات . ولكن ليس لي أن أذكره بأن نتائج المفاوضات السابقة كان من شأنها أن تبصنا على الفضي في طريق المفاوضات ، وذلك لأن المفاوضات المصرية ، وإن كان غير مصحوب بحموس ولا بأساطيل ، ولكنه وهو أعزل كان لديه من الشجاعة والوطنية ما يسمح له أن يرفض ما يعتقد أنه ليس في صالح البلاد .

(تصفيق) .

يظهر أن حضرة النائب المحترم يفهم من المفاوضة أنها توقيع على المعاهدة لا أكثر ولا أقل ، فإذا كان هذا ما يفهمه حضرته ، فليس هذا فهم الأغلبية لها ، إن الأغلبية تفهم من المفاوضة أنها مساجلة الرأي بالرأى وقرع الحجة بالحجة والدليل بالدليل ، فإذا أنتجت هذه الحجج ما فيه استخلاص حق البلاد كاملاً والوصول إلى التاية التي تتوخاها ، فيها ونعمت . أما إذا لم ينجع هذا فليس للمفاوض مكلفاً بالتوقيع على معاهدة جائرة ، لا رهاها حققة لما تريد البلاد .

ذهب مفاوضون مصريون للمفاوضة قبل اليوم : فذهب للنفور له سعد زغلول باشا مرتين ، فهل وقع على معاهدة جائرة حتى يقال إنه مجرد ذهابه شرف واستسلم لأنه لم يكن معه أسطول أو جيش ؟ كلا .

تبين لنا من البيان الحكيم الذي أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء في الجلسة السابقة أن التفرحات كشفت عن روح طيبة ورغبة صحيحة في التناغم ، فليس لنا إلا أن نقابل ذلك ببثله . مدت إلينا يد الصداقة ، فما علينا إلا أن غد يدنا أيضاً آمليين أن نصل بهذه الروح الطيبة وذلك الاستعداد الحسن من الجانبين إلى معاهدة وطيدة تحقق أمانى البلاد وتحفظ الصلحة العامة ، وتكفل الخير للجميع (تصفيق) .

يقول حضرته إن المفاوضات المصرية لا يتفاوض مفاوضة التند للتند ، ولست أفهم أن المفاوضات مبارزة (تصفيق) .

وما دامت للمفاوضة ليست مبارزة ولا مصارعة بالأجسام ولا بالأسلحة بل بالرأى والحجة ، فلا أرى محلاً للقول بأن المفاوضات للمصري لا يكون مفاوضاً مفاوضة التند للتند .

إن المفاوضات المصرية إنما يتفاوض مفاوضة التند للتند لأنه يطلب طلباته محتكاً إلى العقل محتكاً إلى العرف الدولي وروح السلام والعدل الخالد رائده في مفاوضته مصلحة بلاده قبل كل شيء . ومق كل هذا المفاوضات متفرعاً بالعقل والمنطق — وما ليسا محتكرين للأمر القوي وحدها ولا بتوزيع على الأمم الضعيفة بل هما موزعان على جميع الأمم على السواء — فلماذا لا نستعمل هذا السلاح — سلاح المنطق والعدل — ونحن شاعرون بحسن الثقة من الجانبين آمون بأن هذا السلاح سيفلح هذه المرة إن شاء الله (تصفيق) ؟ ليس لي بعد ذلك أن أقهرض إلى ما قيل من فوق هذا النبر من أن المفاوضات قد جعلت القضية المصرية قضية بين مصر وإنجلترا ، بعد أن كانت دولية ، ولست أدري ما وجه تأثير المفاوضات على صيغة المسألة المصرية من الوجهة الدولية .

إنني أعتقد أنه ليس من شأن المفاوضات أن تصف من دولة القضية المصرية ، أو أن تؤثر فيها لأن مصر أولى الدول التي يهمها أمرها قبل غيرها ، فهي التي تسعى إلى ما فيه مصلحتها من أي سبيل تأتي هذه للمصلحة . كما أن الاستعداد بما حدث في العهد الذي جاء فيه اللورد ملتر لا ينقض دليلاً على عدم نجاح المفاوضات . فإذا راجع حضرة العضو المحترم ذاكرته واستعرض ما حدث في ذلك الوقت ، تبين له أن المفاوضات مع اللورد ملتر كانت وسيلتنا في التناغم معه . يقول حضرته إن البلاد في ذلك العهد كانت كتلة واحدة . نعم إنها كانت كذلك ، وهي الآن أيضاً كتلة واحدة ، وستظل كذلك إلى ما شاء الله (تصفيق) نعم كانت البلاد في تلك الأيام كتلة واحدة تؤيد المفاوضات المصرية في الطريق التي يسلكها ولست أبحث عن دلالة على هذا مستمدة من الخارج بل الدليل على أن البلاد كتلة واحدة في تأييد المفاوضات المصرية منبث من هذا المجلس دون غيره (تصفيق) مستفاد من هذا الإجماع المتقود لواءه للوزارة الحاضرة .

فالأغلبية التي تكاد تتحد إجماعاً إن هي إلا الأمة المصرية مجتمعة في هذا المجلس تؤيد المفاوضات المصرية وتحمي ظهره في كل المواقف التي يقفها في صالح البلاد وغيرها (تصفيق) .

ولن ينقص من جمال تلك الكتلة الوطنية ، ولن يضيع من بهائنا وجمالنا أن تقوم هنا وهناك زواجع في فنجان (ضحك) من شأنها أن تير دحنا حيث لا يوجد نار مطلقاً .

إن الأمة التي وقفت في ظل رايها الوطنية في أصعب الأوقات جميعها وفي أحلك الساعات وأظلمها ، الأمة القوية عظمها التي لا تستسلمها التهوات ولا تهزها الدكتاتورية بمبرهاها (تصفيق ساد) ، الأمة الصلبة العود التي لم تغلغ معها أسلحة دنيئة أو ترغيبات سافلة من أية حكومة تظاً الدستور ونظاً الحق والقانون وتسلط التهوات على النفوس الصغيرة ، هذه الأمة السليمة القوية كانت لنا في الماضي عماداً وهي في الحاضر عماد وستكون لنا في المستقبل عماداً بإذن الله .

(تصفيق طويل) .

عبد العزيز الصوفاني افندى — حضرات الزملاء :

إن المجالس النيابية هي جميات للتناقشة فإذا حول أن تتمم فيها للتناقشة أول هذا ضد سميتا ، ونحن كأقلية نرجو أن يفتح لنا الطريق لندي بما نقضه صواباً خصوصاً في مسألة تهم البلاد وترتبط بمستقبلها . فالواجب عليكم بل والمهم أن تسهلونا الفرصة وأنتم أكثرية كبيرة لا يمكن أن يؤثر فيكم جزء منكم هو الأقلية .

على أيوب افندى — ولم هذا الكتاب والباب مفتوح ١١

الرئيس — لم أعط لحضرتك الكلمة وأنا مثلك سامع ما يقوله حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني افندى وموافق عليه .

عبد العزيز الصوفاني افندى — تكلم من المعارضة اثنان كما تكلم اثنان أيضاً من حزب الحكومة ...

الدكتور أحمد ماهر — شوف النسبة ...

عبد العزيز الصوفاني افندى — يميل إلى أن متفقون في بعض ما قيل ، غير أني كنت أنتظر أن نصل إلى نتيجة واحدة هي النتيجة التي أرى إليها .

إن هذا المجلس يحكم الدستور كما قالوا يحضن بنظر الملاحظات وما في حكمها مثل للملاحظات التجارية والسياسية وغيرها . ومعنى ذلك أنه لا يصح أن يمرض عليه إلا ما كان معاهدة يراد إقرارها .

تخدمت الحكومة بالقررت وهي تطلب بعد تقديمها تفويضاً بالمفاوضة فيها .

يجب علينا أن نرجع قليلاً إلى تاريخ تديم هذه للقررت أو للملاحظات فنجد أنها ليست قائمة بذاتها ولكنها مرتبطة بوثائق تخدمتها إذ قدمت بخطاب من وزير الخارجية البريطانية جاء فيه بلحرف الواحد ما يأتي :

« إن للقررت الرفقة بهنا وما سيتبادل من الذكريات الإيجابية بشأن الضام التي ستعرضونها دولكم على البرلمان المصري ... » إلى أن قال « وإن من أحب أماني حكومة جلالتي أن يخلص للمصريون المخلصون لوطنهم ... الخ » و « أن يجد فيها أساساً مرضياً للعلاقات المستقبلية بين بلادنا » .

حمد الباسل باشا — (مقاطعة) ما هذه الواقف ؟ ألسن من أبنة البلاد ؟

عبد العزيز الصوفاني افندى — لم أقل ذلك إلا لكي أطلب اتباع السبيل الصحيح الذي لا يمكن أن يضر ضد مصلحتنا وقد نكون متفقين في تلك الناية ولا أنكر هذا على أحد ولكني أريد أن نكون حريصين في المحافظة على حقوق هذه البلاد .

ذكرت خطبة العرش للقررت ووعدت الحكومة بتقديمها وقد قدمها فعلا دولة رئيس الحكومة ولكنه طلب في الوقت عينه تفويضاً .

إني أريد أن نصل إلى ما يحقق أمانتنا جميعاً فلكل أرى أن نخطط ونحضر للمستقبل .

إن الحكومة تحوز ثقة كبيرة ، ثقة منها لما المجلس من غير حد فكان لما إذا أرادت للمفاوضة أن تحصل ما تريد من مفاوضات وترجع لنا بالنتيجة .

أما وقد تخدمت لنا الوزارة بالقررت فإني أخشى إذا ما فوضناها أن يؤول هذا إلى أننا موافقون على هذه للقررت . أقول هذا زيادة في الحرص مع على بأن الوزارة الحاضرة لم تهر هذه للقررت .

إذا رجتم إلى نفس للقررت وجدتم أن المادة ١٥ تنص صراحة ...

(أسوات : لا عمل لتناقشة للواد) .

عبد العزيز الصوفاني افندى — أقول إنه وردت مادة في للقررت فيها نص خطير يجب ملاحظته قبل إعطاء التفويض بل يجب على

الحكومة أن تقول رأياً في هذه المادة قبل تفويضها وهذه المادة هي المادة ١٥ من للقررت التي تنص على ما يأتي :

« اتفق الطرفان للتصديق على أن كل خلاف في تطبيق أحكام هذه للقررت أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة يكون

الفصل فيه طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم » .

هذه مادة صريحة أكسبت للمقررات صفة هي صفة للمادة فيجب علينا أن نحول شيئاً أو أن نختاط على الأقل في التفويض الذي نعطيه للحكومة حتى لا يكون هناك إهمال .

أطلب أن يقول دولة رئيس الحكومة كلمة تزيل الشك وتبتر الطريق فنترج ، وإلا فعلى طالب التفويض أن يضم إلى طلبه ما لا يمكن أحداً من استعمال المادة ١٥ سلاحاً ، أي أنه يجب علينا من الآن أن نحسب حساب عدم الاتفاق في المفاوضة فنضع ما يمنع خصماً من أن يتصكضك ضدنا بأي شيء .

لذلك أطلب من الحكومة أن تدلي بكلمة أو أوث تصيف سياجاً جدياً في المستقبل شر الوقوع فيما تضمنته تلك الكتب للعبادة في المقررات وبذلك تنق خطر استعمال الخطم لها — والرأى لحضراتكم .

ما زلت أقول بنظرية عدم المفاوضة ولكن هذا لا يثنى من أن أدعو الله أن يوفق كل مفاوض مصري وعلى الأخص حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا الذي أرجو له كل نجاح كما أرجو الله أن يحقق على يديه آماني البلاد .

محمد محمود جلال افندي — بإحضرات الزملاء :

أرجو أن يكون مفهومنا أننا عندما نعالج مسألة قومية نسو على الحزبية ، وإذا اعترنا أن نكلم فيها فلنما نصدر عن أمل في تحقيق أقصى ما يمكن من الخير للبلاد . ولي رجاء آخر وهو أن يفهم أن ليست هناك علاقة بين البحث في أمرهم البلاد والأجيال المقبلة ويؤثر في معيها وبين الثقة بالحكومة .

إن الإنسان بل الحكومة نفسها تستفيد في المسائل الهامة من الممارسة التزبنة كما تستفيد من التأييد . ولذا لذكر لحضراتكم مثلاً وهو أن أحد رؤساء الوزارات بإجتراح فاز بتأييد إجماعي فهتأ وقد الصحافة على زوال الممارسة فكان رده بأنه لا يهنا زوال الممارسة حيث كان له فيها قوة .

والآن أيضاً بكلمتي متجنباً التكرار راجياً عدم المقاطعة مادام لكل عضو أن يرد بما يشاء .

لم يكن في المفاوضات السابقة أمام المفاوض المصري مقترحات كما أنه لم تقدم للجلسة مقترحات أيضاً ، أما في هذه المرة فقد قدم إلينا دولة رئيس الوزراء مقترحات أعفيا بيان طلب فيه تفويضة للمفاوضة .

لهذا أجد واجباً على أن أذكر أموراً هامة تتعلق بهاته المقررات ، دون أن أعرض لتفصيلاتها كما تتعلق بماضى السياسة البريطانية في علاقاتها مع الدول الأخرى .

أقول إن هذه المقررات تعرضت لمسائل مينة تلخص في عقد محافة دفاعية هجومية وتسوية لمسألة السودان وتنازل — يراد أن نقصد فيه كسباً لنا — بشأن حماية الأجانب ، وذكر لمسألة الأقليات كما عالجت مسألة قناة السويس .

ولو نظرنا إلى هذه المسائل لوجدنا أن لكل مسألة مقابلاً في محفظات تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وهو أول تصريح من نوعه بعد مفاوضة اللورد ملز — تلك المفاوضة التي انجحت من مشروع ذكر في مادته الأولى صراحة أن الأسس التي يبنى عليه استقلال مصر هو تحديد العلاقات بين البلدين ، وما جاء تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إلا لتحديد تلك العلاقات ، وهذه هي السيلة الإنجليزية مع مصر وهي لم تتغير .

لذلك أجد من الضروري أن أشير إلى أن ذكر هذه المسائل بالتصيين في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كان مسبوفاً بذكر لها في تبليغ السير ملن شيتهم للفنور له السلطان حسين في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

إن هذا التبليغ ذكر لأول مرة مسألتين : الأولى مسألة تحديد العلاقات ، والثانية مسألة شكل الحكومة . ونحن نعلم أنه إلى ما قبل سنة ١٩١٤ لم يكن ثمة حدث يربط البلدين إلا الاحتلال ، وليس مقولاً أن ينصب ما ذكر في التبليغ على العلاقات التي تنشأ عن الاحتلال وهو حلقة فلية .

إن ما أريد الوصول إليه هو أن هذا التبليغ إذا أشار شيء فلنما يشير إلى إعلان الحماية في اليوم السابق ، أي ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

لهذا أرى أولاً أنه قد ذكرت الحماية ثم ذكر تحديد العلاقات لأول مرة في تبليغ السير ملن شيتهم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

وعقب على هذا بيان لهذه الملائق بالتصطلحات الأربعة الواردة في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فلما نظرنا إلى هذه النقط المحظ بها وقرناها بالحلول التي تعالج اليوم في المقتربات البريطانية وجدنا أنفسنا أمام سياسة لا تنير ، وهي السياسة الإنجليزية التقليدية التي لا ترمي اليوم إلا ما كان له ظل بالأمس ، ولا تنير في القيد إلا على ضوء ما هو حاصل اليوم ، وخطواتها في هذا السيل منتظمة .

لذا أخصي أن يحمل إعطاء التفويض ونحن بصد مقتربات مرافق لها خطاب يؤيد عرضها على البرلمان المصري ويقرر بتحديد — ولا أقول بمصادرة — كما قال بعض حضرات الخطباء — الملائق بين مصر وإنجلترا . وهذه هي الحماية بينها ، خصوصاً أنه في المفاوضات السابقة ، ومع عدم وجود مقتربات لم يطلب تفويض .

وإن أعتقد أن كل إنسان يشار على كرامة وطنه ويقدر للشولية قدرها ينشئ الخبر لهذه البلاد على يد هذه الوزارة ، لهذا اضطرت أن أقول هذه الملاحظة .

(ختمة ومقاطعة) .

أخشي ونحن نعلم أن السياسة الإنجليزية سياسة تقليدية أن يحمل التفويض بعد تقديم المقتربات إلينا على أنه إقرار لها . بما أن هذه المقتربات تعالج حلولاً معينة لمسائل معينة يبتها لحضراتكم لأنها تصل بملاحظات قديمة توجبها الاعتراف بالحماية حكماً .

(ختمة) .

أما المسألة الثانية فهي أن هذه المقتربات تعرضت للسودان . فبعد أن ذكرت في إحدى موادها أن قاعدة التسوية بشأنه ترجع إلى معاهدة سنة ١٨٩٩ — ومع أناس لم يقر هذه المعاهدة فإن في اللذكريات للتبادلة بين مستر هندرسون وزير خارجية بريطانيا ، ومحمد محمود باشا ما يفيد الاعتراف بما حدث في سنة ١٩٢٥ ، فبدلاً من أن تلتزم بالذكر أنه أقرته باكتفائها بإعادة أوروقة إلى السودان ، بل قرن أيضاً هذا بشرط تنفيذ المعاهدة بالروح التي سادت المقتربات ، وباتصال الجيوش البريطانية من القاهرة إلى درجة عرض ٣٢ المذكورة فيه .

(ختمة) .

يبقى مسألة الاحتلال وليس الاعتراض على طرفه للكأن ، إنما الاعتراض عليه بذاته وبوجوده .

(مقاطعة وختمة) .

قلت بشأن السودان إن المقتربات بعد أن عاجلت أمره في معاهدة سنة ١٨٩٩ ومع أن هذا إقرار لمعاهدة لا تقرأها (ختمة) .

أنهى إلى النقطة الثالثة وهي الخاصة بقناة السويس .

على سالم بك — هذه مناقشة للمقتربات وإلى أعترض على ذلك .

الرئيس — لم أعطك الكلمة .

محمد محمود جلال أفسد — احتراماً لأنفسنا يحتم علينا احترام كل رأي ، فسأله قناة السويس وردت في المقتربات على أنها أهم طريق للواصلات الإمبراطورية . أقول إن هذه النقطة يقابلها مثلاً في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

(ختمة) .

إنني أؤيد واجبي ويسرى أن أؤيد على أكل وجه ، فأتركوني أنكم لأن هذا من حق .

إن النقطة الثالثة التي عاجلها المقتربات هي قناة السويس ، وللتصديق بها تأمين للواصلات البريطانية ، وأرائي مضطراً إلى أن أذكر لحضراتكم ضرورة وردت في تبليغ السير ملن شيتام للنفور له السلطان حسين وهو ما أعدّه أساساً للتصرفات البريطانية بعد الحرب حيث ورد في هذا التبليغ : « إن الحكومة الإنجليزية تستودع نفسها نوعين من الحقوق : نوع آيل إليها عن تركيز ، ونوع استعملته بنفسها . بمقد ثلاثين سنة سابقة على سنة ١٩١٤ » .

فالمعاهدة التي قررت حياد قناة السويس وطريق حمايتها هي التي نصت على أن تقوم تركيا — بمعاونة الجيوش المصرية — عند عدم استطاعتها — بالدخول عن القناة .

مادة ٤٦ » «

فإنجلترا وهي تطلب احتلال منطقة تمكها من تأمين اللواملات في هذا الصرآن الذى تمده حيوا للواملات تطبيق الحقوق التى تصدتها قبل سنة ١٩١٤ ، تلك الحقوق الآلة لها عن تركيا . وهذا لا يمكن أن يؤول إلا بثبوت العلاقة التى وصلت إليها قبل اليوم ،
وهى الحماية .

فهذه النقطة بالغات من الأركان التى تؤيد الحماية حكما . لنا أردت أن أبين لحضراتكم الخطر ، وإن لم يرق لكم رأى حسى أن تصدى حسن ويكتفى إلى أدبت واجب وأدلت برأى ، سواء أعجب أم أغضب . وأرجو أن تصدوا أن التأيد والمعارضة الزينة منوان .
والنتيجة أن التفضي مع وجود هذه للقرحت قبول لها وهذا رأى .

(أصوات : تطلب إقتال باب للناقشة) .

الرئيس — للمعارض بإقتال باب للناقشة يقف .

حسن صبرى بك — أعارض بإقتال باب للناقشة ، لأن النقشة لا يمكن أن تنهى على هذه الصورة ، إذ هناك تحريف جدى جاء فيها ألقاه حضراتا الثابن الذين تكلموا أخيراً وأريد أن أصحه .

الرئيس — للمعارض فى يطلبه حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك من التصحيح قبل إقتال باب المناقشة يقف .

(لم يقف أحد) .

الرئيس — إذن الكلمة لحضرة حسن صبرى بك لإبداء التصحيح الذى يطلبه .

حسن صبرى بك — أقت نظر حضرتى الزميلين الذين تكلموا أخيراً إلى أن للقرحت البريطانية لم تعرض على هذا المجلس بخطاب جناب المستر هندرسن ولكنها عرضت ببيان حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء .

(تصفيق) .

الرئيس — الآن نأخذ الرأى على الاقتراح اللقدم من حضرات النواب المحترمين : الدكتور أحمد ماهر ، محمد صبرى أبو علم افندى ، سينوت حنا بك ، عبد الحيد البنان افندى .

وهذا نصه :

« المجلس بعد سماع بيان حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء الذى عرض به المقترحت البريطانية وبعد المناقشة فى موضوع هذا البيان يقرر للواقعة عليه .

ونظراً لما له من الألفة التامة بالحكومة يفوضها فى أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحتها للوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين » .

للمعارض فى هذا الاقتراح يقف .

(وقف حضرات النواب المحترمين : عبد الحيد سيد افندى ، عبد المرزى الصوفانى افندى ، عبد العزيز أباطة افندى ، محمد محمود جلال افندى ، يحيى سليم أبو سحلى افندى) .

الرئيس — إذن تقررت للواقعة على هذا الاقتراح بالإجماع ما عدا من ذكرت أسماؤهم .

(وهنا اعتلى المنبر حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء فقابه حضرات النواب بتصفيق طويل) .

رئيس مجلس الوزراء — حضرات النواب المحترمين :

لا يسنى — إزاء هذا التفضي الكريم ، وهذه الثقة الغالية ، التى تبينونها على وعلى زملاى فى كل ظرف يتطلبها ، ولكل مسعى وطنى يترتبها ، ويعتمد عليها — لا يسنى إلا أن أتقدم إلى حضراتكم ، باسم زملاى واسمى خالص الشكر ووافر الإكبار والتقدير وأعتبر ذلك فرساً محمواً علينا إزاء هذه النعمة الكبرى ، التى هى خير الجزاء للمتصليين وأعظم السند للمعملين .

(تصفيق) .

وأدعو الله التقدير أن يوفقنا إلى رعاية هذه النعمة والعمل على دوامها ، لتجمع بذلك بين خدمة وطننا العزيز ، وهذا الشرف الثمين .
(تصفيق)

وإن لمختبئ بما أراه من بوادر العهد الجديد ، من رغبة أكيدة في الوفاق والاتفاق بين الحكومتين ، وتوطيد علائق الصداقة بين الشعبين المصري والإنجليزي . لذلك يسنني أن تبدأ للمفاوضات قريباً ، في جو من التضام السائد . والأمل قوى في أن تصل هذه المفاوضات بعون الله تعالى إلى خاتمتها السعيدة ، فيند الانفاق للنشود ، وتقتصر الأمور في ضائها ، بما يضمن السلام والحير العلم ، لأن أعهد أن التيات متى خلعت ، وروح السلام والعهد متى وجدت ، أمكن التضام والاتفاق ، وذلك بفضل الله موفور من الجانبين .
(تصفيق)

والله أسأل أن يسد خطانا ، وأن يوفقنا جميعاً إلى العمل الصالح لخدمة البلاد ، في ظل جلالة الملك الذي يشعلنا بطقه السامي وتضيقه الكرم .

(تصفيق حد متواصل)

(في ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

غير مسموح بإدخال تعديل على نصوص معاهدة بين الحكومة ودولة أجنبية . وكل ما للبرلمان هو أن يقبل المعاهدة أو يرفض التصديق عليها أو يؤجل النظر فيها .

جلس التراب

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر) — قدم اقتراح من حضرات النواب المحترمين : دولة محمد محمود باشا ، دولة إسماعيل صدق باشا ، معالي محمد حلمي عيسى باشا ، أحمد مفتاح مبد ، أحمد اللحي بك ، الأستاذ الشيخ محمود محمد القوصي ، محمد عبد الجليل أبو مرة بك ، سعادة رشوان عقوط باشا ، أحمد عبد الغفار بك ، محمد عبد الله أبو حسين ، حضاري الزمر بك ، الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح ، الأستاذ عبد الرازق وهبه القاضي ، مصطفى سيف النصر بك ، الشيخ محمد إبراهيم بربري ، الشيخ عبد اللاه عمر عبد الآخر ، عبد الفتاح محمود أبو سحلي بك ، سلطان السطى بك .

وقد انقسم هذا الاقتراح إلى شطرين : الأول « أن تؤخذ الأصوات بالناداء بالاسم طبقاً للمادة ٩١ من اللائحة الداخلية » ، فالتقصود من هذا الشرط لا يتطلب اقتراحاً لأنه إجراء حتمي توجه اللائحة في الاقتراح على مشروعات القوانين .

والشرط الثاني من الاقتراح نصه : « أن يوافق المجلس على أن سيادة مصر لا يمكن ولا يجوز أن تمس بقيد بعد فترة الانتفال ، فإذا انتهت هذه الفترة تمتعت مصر من السيادة بما تتمتع به أكثر الدول حرماً على سيادتها واستقلالها ، وأن يكون هذا هو الأساس لما يراد عقده من معاهدات الإقامة » .

وفما يخص هذا الشرط الثاني تمنى اللائحة من أن أهرضه اقتراحاً على حضراتكم ، لأن المادة ٨٧ منها تنص على ما يأتي : « عندما يرد للمجلس مشروع قانون يطلب التصديق على معاهدة بين الحكومة ودولة أجنبية غير مسموح بإدخال تعديل على نصوصها ، فله أن يقبل المعاهدة أو يرفض التصديق عليها أو يؤجل النظر فيها ... » فغير مسموح بإدخال أي تعديل على مشروع القانونين للمروطين للاقتراح عليها ، فلهذا أن يقبل أو يرفض . أما إذا لم تعتبر هذا الاقتراح تسديلاً ، فلا يمكن نظره الآن لأنه غير وارد في جدول الأعمال .

دولة النائب المحترم محمد محمود باشا — هو تفسير لما قاله حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المالى وزير المالية .

الرئيس — على كل حال لا يمكن مرضي الاقتراح على المجلس لما ذكرت والذي يمكن عرضة هو ما يكون غير مخالف للائحة .

(في ١٩ يولييه سنة ١٩٣٧)

مصادرات السلع والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المصادرات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو قس في حقوق سيادتها أو تحميل خزائنها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة ، كل هذه يجب أن تعرض على البرلمان لتكون موضوع بحثه ودرسه وليبدى رأيه فيها . أما غير ذلك من المصادرات فإنما يبلغ إلى البرلمان للعلم به مشفوفاً بما يناسب من البيان وذلك لاعتبار هام جداً وهو أن ما يتعلق بالسياسة الخارجية لأية دولة من الدول لا ينبغي أن يكون موضع أخذ ورد بمناسبة وغير مناسبة .

استجواب

مجلس النواب

أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب اللقائم الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق بشأن مفاوضة إنجلترا وإيطاليا بخصوص الحدود للصرة وقناة السويس .

الرئيس (حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا) - ورد كتاب من رئاسة مجلس الوزراء نصه :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

تقدم استجواب من النائب المحترم عبد الحميد عبد الحق بشأن المفاوضات بين إيطاليا وإنجلترا ومركز مصر فيها . وقد أدرج هذا الاستجواب بمجمول أعمال جلسة التذديد موعداً للناقشة فيه . وبما أن الوزارة ترى أن مثل هذا الاستجواب له صفة الاستجبال وترى من المصلحة فوق ذلك ألا تبطل المناقشة فيه ، فهي ترجو سادتكم التكرم بإخطار المستجوب بأن الحكومة ستدعى استجوابه غداً وتسم على عدم تأجيل المناقشة فيه إلى جلسة أخرى .

وتفضلوا سادتكم بقبول فائق الاحترام ؟

١٧ أبريل سنة ١٩٣٨ .

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر - أرجو من حضرة صاحب اللقائم الرفيع رئيس مجلس الوزراء أن يوافق على تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب ولو لبضعة أيام ، حتى يتسنى للأعضاء أن يطلعوا على الستندات الرسمية التي أودعتها الحكومة اليوم مكتب المجلس ، ويمكن لقائه الرفيع ، تحقيقاً للعرض الذي يشير إليه في كتابه ، أن يدلى الآن ، إن شاء ، ببيان عن المفاوضات موضوع الاستجواب ، على أن يبقى حق المجلس في المناقشة محفوظاً إلى الجلسة التي تخصص لذلك .

حضرة صاحب اللقائم الرفيع رئيس مجلس الوزراء - إن الدستور يقضى بأن تبلغ الحكومة البرلمان ما تجزئه من المفاوضات مشفوفاً بما يناسب من البيان ، والحكومة مستعدة اليوم للإدلاء بهذا البيان ، ولا مانع عندها من تأجيل مناقشة الاستجواب كما يطلب حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق - أوافق على التأجيل الذي يطلبه الزميل المحترم الدكتور أحمد ماهر ، ولكنني أريد فأرجو أن يفضل حضرة صاحب اللقائم الرفيع رئيس مجلس الوزراء فيودع مكتب المجلس بقية الوثائق المختصة بالمفاوضات التي جرت بين إنجلترا وإيطاليا ، وهي غير الوثائق التي أذاعت الحكومة ترجمتها . وأقصد بهذا أن الوثائق التي أودعت مكتب المجلس هي ملحق بروتوكول أصل ، فرجائي أن تودع وثائق البروتوكول ذاته ، أي وثائق المفاوضات الأصلية التي جرت بين إنجلترا وإيطاليا .

وقد تبين لنا أن هناك فرقاً كبيراً بين الترجمة التي أذاعتها الحكومة والترجمة التي أذاعتها الصحف بكريهة الأهرام مثلاً .

(ضجة) .

أقول إن هناك فرقاً كبيراً بين الترجمة وأطلب من الحكومة أن تودع النصوص الأصلية باللغة التي جرت بها المفاوضات ، فرنسية كانت أو إيطالية ، لأن اللغة العربية لم تكن بطبيعة الحال أصلاً في هذه المفاوضات . وأظن هذا الكلام مفهوماً واضحاً لا يحتاج إلى هذه الضجة .

الرئيس — هل الحكومة مستعدة لإجابة حضرة النائب المحترم إلى طلبه ؟

حضرة صاحب اللقاع الرفيع رئيس الوزراء — إن للفاوضات التي يثير إليها حضرة العضو المحترم تناولت شؤوناً بين إنجلترا وإيطاليا ليس لمصر من شأن فيها ، ولكننا اطلعنا عليها بحكم التحالف للبرم بيننا وبريطانيا حيث كان يجب على حليتنا أن نخبرنا بما يجري في تلك للفاوضات .

(تصفيق) .

أما الوثائق التي جاء فيها ذكر لمصر أو التي تهم مصر من قرب أو بعد قد أودعت مكتب المجلس .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن الذي أطلبه هو إبداع أصول هذه للفاوضات وترجيها لا الترجمة وحدها .

الرئيس — إلى أي موعد يريد حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر أن تؤجل مناقشة الاستجواب ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — إلى أول جلسة في الأسبوع القادم .

الرئيس — هل توافق الحكومة على ذلك ؟

حضرة صاحب اللقاع الرفيع رئيس الوزراء — لا مانع والحكومة مستعدة دائماً للمناقشة .

الرئيس — وما رأى حضرة المستجوب ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أوافق على تأجيل للمناقشة إلى للوعد الذي ذكره حضرة النائب المحترم

الدكتور أحمد ماهر .

الرئيس — إذن تؤجل مناقشة الاستجواب إلى الجلسة المقبلة ، فهل توافقون حضراتكم على أن يكون موعد مناقشة الاستجواب

الجلسة القادمة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — إذن يفضل حضرة صاحب اللقاع الرفيع رئيس الوزراء بإلقاء يانه .

(ثم وافق المجلس على تأجيل للمناقشة في الاستجواب إلى أول جلسة في الأسبوع القادم) .

بيان رئيس الحكومة عن للفاوضات

حضرة صاحب اللقاع الرفيع رئيس الوزراء — « الواقع أن للفاوضات التي دارت بين الحكومتين البريطانية والإيطالية هرمت

لما بين البلدين من اللسائل أو للشاكل في نواحي المالم كله وكلها إلا القليل لا شأن فيه لمصر . ومع ذلك قد صدقت الحليفة العهد وأطلعت الحكومة على كل ما دار بين الاثنين من أحداث ولفاقت عن البحر الأبيض للوسط والشرق الأدنى ، حتى إذا هرمت لتقوون إفريقيا الشرقية الإيطالية أحيل الأمر للفاوضات أخرى تشترك فيها الحكومة للصرة فيما يتعلق بمصالحها ومصالح السودان وحموده (تصفيق حاد) ولم يتم في هذا الشأن إلا إبرام اتفاق حسن جوار فيما يتعلق بإفريقيا الشرقية الإيطالية من جانب ، وكينيا والسومال البريطاني والسودان من جانب آخر .

وقد وقته مصر بما لها من الحق في هذا البلد الأخير . وقد حصلت الحكومة البريطانية على إعادة تأكيدات كانت الحكومة

الإيطالية أسلفتها بإها عن واجباتها نحوها فيما يتعلق بجزيرة تسانا . وهي الواجبات التي ترجع إلى اتفاق سنة ١٩٠٢ بين بريطانيا والمبشة . ولم تكن الحكومة للصرة قبل الآن قد حصلت على تصريح صريح في هذا الشأن ، فخرمت الوزارة التي أشرف برياستها على الحصول من الحكومة الإيطالية على تصريح خاص لمصر ، ويسرى أن أعلنكم بأننا قد فزنا بذلك .

(تصفيق حاد) .

أما حقوقنا في قناة السويس فلم تكن يوماً في ميزان اللساومة . بل على العكس من ذلك لم يمر بين الحكومتين البريطانية والإيطالية

في شأن تلك القناة حديث بين احترام اتفاق القسطنطينية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وتأكيد النية في التزام أحكمه من حيث تأمين

حرية للورور فيها ، وقد حرصت الوزارة على أن يبلغ إليها هذا التأكيد للتبادل بين التيتين من المتعاقدين في ذلك الاتفاق ، على أن يكون التبليغ مؤكداً لحقوق مصر باعتبارها الدولة المالكة وصاحبة السيادة في التنازع وأن تكون الإجابة بإقرار الاتفاق المذكور .
(تصديق حاد) .

لم يكن إذن في المفاوضات التي جرت بين بريطانيا وإيطاليا شيء يمس حدود مصر للمستقلة أو سلامة أراضيها أو حقوقها في قناة السويس ، وكل ما عرضت له من الشؤون مما له صلة بمصر أو السودان ، إما احتفظ به لمفاوضات مقبلة تشترك فيها مصر ، وإما حل على خير وجه يصون حقوق هذا البلد .

وتعى الحكومة المصرية كل العناية بما يجب أن يتفق لمصر وإيطاليا من حسن الجوار وتعالج هذه الشؤون في مفاوضات بين الحكومتين المصرية والإيطالية .

ولا يفوتني في هذا الصدد ، وقد جرت المفاوضات بينا وبين الحكومة الإيطالية بواسطة ممثلنا في روما في خير جو من الصفاء ، أن أذكر ما تلقيناه من جانب الحكومة الإيطالية من حسن الاستعداد وصحيح الرغبة في استدامة العلاقات الحسنة والنظام الأكيد بين البلدين ، أو أن أذكر ما تبيناه في الأحداث المشتركة بينا وبين حليفتنا من المودة الصحية والتعاون الصادق ، وأخص بالذكر سعادة السفير البريطاني لما بذله من الجهد الحميد في سياق هذه الأحداث .

وقد أودعت وثائق اتفاق حسن الجوار والكتب المتبادلة بين الحكومتين في هذا الشأن مكتبي المجلسين ليطلع عليها حضرات الأعضاء المحترمين .

(تصديق طويل) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — أريد أن أستفهم كي أستفيد : هل الوثائق التي أودعت مكتب المجلس معاهدة أو اتفاقية أو غير ذلك ؟

وما هو اختصاص البرلمان ولجنة الخارجية بصد هذه الوثائق ؟ أيسحبها ويقرها أو لا يقرها أو غير ذلك ؟

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء — إن الوثائق مودعة للاطلاع .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — أقصد أنه إذا كانت هذه الوثائق معاهدة أبرمتها مصر وإيطاليا فلها إجراءات حيث يجب أن تعرض على اللجان المختصة وأن يوافق عليها البرلمان .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — إن المادة ٤٦ من الدستور تنص بأن كل ما تبرره الحكومة من المفاوضات يجب أن يبلغ إلى البرلمان .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — أي مجرد إبلاغ للعلم به فقط ، فليس في الأمر معاهدة مطلوب من البرلمان بحثها وإبداء الرأي فيها .

حضرة صاحب المقام العالي محمد حسين هيكل باشا وزير الدولة — يحسن أن يتلى نص المادة ٤٦ من الدستور فيها توضيح للمسائل التي تبلغ إلى البرلمان قصد الإبلاغ والإخطار فقط ، والتي تبلغ إليه لتعرض عليه ويتخذ حيالها الإجراءات المعتادة في البحث والدرس والمناقشة . فالمعاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو تقص في حقوق سيادتها ، أو تحميل خزانها شيئاً من النفقات ، أو ماس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة — كل هذه المسائل يجب أن تعرض على البرلمان لتكون موضوع بحثه ودرسه وليبدى رأيه فيها .

أما غير ذلك من المعاهدات فلما يبلغ إلى البرلمان للعلم به مشفقاً بما يناسب من البيان .

وهذا الذي ذكرته هو مضمون المادة ٤٦ من الدستور التي أشرت إليها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك — إن استهتام حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه سابق لأوانه لأن المجلس أصدر قراراً بتأجيل مناقشة الاستجواب فكل كلام فيه يجب أن يؤجل إلى اليوم المحدد للمناقشة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على الخشخاني — كان يودى أن أقول كلمة من مقصدى لأنها ليست خطبة تقتضى اعتلاء هذا المنبر ، لأنها كلمة استغهام واستيضاح أكثر منها خطبة .

أراد حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه أن يرف ما إذا كانت المسألة المطروحة عليكم في بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء هي وثيقة عقدها مصر مع إيطاليا أو أنها معاهدة تمت بين الحكومة .
(ضجة ومقاطعة) .

أريد أن أقول إن بيان رفعة رئيس مجلس الوزراء لا يقيد أحداً بشئ . قبل أن نطلع على الوثائق التي أودعتها الحكومة وتاقتها ...
(ضجة ومقاطعة) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لست أفهم لماذا هذه الضجة وهذه المقاطعة ، مع أن لحضرة النائب المحترم الأستاذ على الخشخاني ولكل نائب حق الكلام كلما أدلت الحكومة ببيان أو تصريح ، لأنها حينئذ تدلى بشئ من ذلك إنما تفتح باب التعليق عليه .

صحيح أن مناقشة الاستجواب مؤجلة إلى الأسبوع المقبل ، ولكننا اليوم نستطيع أن نستوضح ، وأن ندلى برأى في موضوع البيان الذي ألقاه صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء إذا شئنا ذلك . واللائحة في هذا صريحة وكذلك التقاليد ، لما كان لإخواننا الدين ضيقاً أو اعترضوا أن يقاطعوا زميلنا المحترم على هذا النحو الذي قابله به .
(تصفيق من مقاعد اليسار) .

الرئيس — ليس هناك اعتراض على ما لاحظته حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر ، فلكل نائب أن يدلى بما يشاء ، سواء أقرعاً أو اقتراحاً ، بعد البيان الذي تلقاه الحكومة . إنما البحث في حماية هذا البيان وفي تكييفه النظري هو الذي أردنا إرجاء الكلام فيه إلى حين مناقشة الاستجواب .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — ولم يكن حضرة النائب المحترم يريد أن يقول غير ذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — هل هناك محاضر للمفاوضات التي جرت بين الحكومة وسفير بريطانيا ؟ وهل يمكن إيداعها مكتب المجلس ؟

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء — كل الأوراق مودعة . على أن هذه المفاوضات حديثة العهد جداً ، ولكن هناك مفاوضات سبقها بعام ونصف عام لم يجر لها محاضر إلى الآن .
(تصفيق وضحك) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — ولكن هناك محاضر .

حضرة النائب المحترم محمد مرسى بليغ بك — أطلب طبع هذه الوثائق وتوزيعها على الأعضاء ليسهل الإطلاع عليها .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — هذا من عمل المجلس .

(في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨) .

استجواب

بني التراب

أشير إلى الاستجواب للوجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق بشأن مفاوذة إنجلترا وإيطاليا بخصوص الحدود للصرة وقناة السويس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أطلب تأجيل مناقشة هذا الاستجواب لأن بعض الوثائق أودع اليوم فقط .

(ضجة) .

حضرة صاحب الدولة ووزير الخارجية — استدلى الحكومة ببيان فيما يخص بإيداع بعض الوثائق الخاصة ببعض المفاوضات التي تمت في العهد الأخير .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أليس هذا البيان خاصاً بالاستجواب ؟

حضرة صاحب الدولة ووزير الخارجية — في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ انتهى أجل للماهدة الخاصة بتحديد وتخفيض السلاح البحري التي كانت قد وقعت عليها بعض الدول في لوندرة في ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٥ وكانت هذه الماهدة تتضمن أحكاماً بشأن نشاط النوامات إزاء السفن التجارية اعتبرت من قواعد القانون الدولي واتفق على العمل بها أبداً يقطع النظر عن الماهدة وبعد انقضاء أجلها كما اتفق على قيام الدول للتفاد بدعوة الدول الأخرى للعمل بها .

وتتفيداً لذلك اجتمع بلندرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ مندوبون عن الدول للتفاد ووقعوا بروتوكولاً أثبت فيه تلك الأحكام وعهد إلى الحكومة البريطانية بتبليغه إلى الدول الأخرى ودعوتها للانضمام إليه .

وقد أبلغ ذلك البروتوكول إلى الحكومة المصرية بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٣٧ ووافق مجلس الوزراء على قبول تلك القواعد بتاريخ ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٧ وأعلن سفير مصر في لندرة انضمام الحكومة المصرية إلى البروتوكول بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٣٧ . ثم نشر ذلك البروتوكول بعد ذلك بمرسوم في الوقائع المصرية بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

على أن الوزارة التي وافقت عليه وشعرته لم تبثه إلى البرلمان كما تقتضي بذلك المادة ٤٦ فقرة أولى من الدستور وتبادر الوزارة الحاضرة إلى إيداع البروتوكول مكتب المجلسين .

كذلك خوطبت الحكومة المصرية في عقد مؤتمر في نيون في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٧ لمكافحة القرصنة في البحر الأبيض المتوسط فأودعت عنها وزير الخارجية وسفيرها في لندن . وفي ١٤ سبتمبر عقد بينون اتفاق نظمت به وسائل مكافحة القرصنة التي ترتكب القرصنة . وفي ١٧ سبتمبر عقد بجنيف اتفاق إنشائي جلت به هذه الوسائل سارية على الطائرات والسفن وكان قد عهد إلى الأسطولين البريطانيين والفرنساويين بتنفيذ جانب من هذه الوسائل . ويعتقد اتفاق عقدته الجبهة البحرية في باريس في ٣٠ سبتمبر أشرك في هذا التنفيذ الأسطول الإيطالي .

وقد نص في الاتفاقين الأصلي والإنشائي على العمل بهما حالا ونفذ اشتراك الأساطيل الثلاثة ابتداء من ٢٢ أكتوبر والظاهر أن للتنظيم للسبيل لهذه الاتفاقات اعتبر منفياً عن التصديق عليها بعد توقيعهما وقام مقام ذلك التصديق .

على أن الوزارة التي لوقت في التوقيع على هذه الاتفاقات وقامت بتنفيذها لم تبثها كذلك إلى البرلمان كما تقتضي بذلك المادة ٤٦ فقرة أولى من الدستور وتبادر الوزارة الحاضرة فتودعها مكتب المجلسين .
(تحقيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لي كلمة خاصة بالتأجيل .

حضرات النواب المحترمين : عندما عرض استجوابي في المرة الماضية طلبت من حضرة صاحب اللقاع الرفيع رئيس مجلس الوزراء أن يتفضل فيودع مكتب المجلس جميع الوثائق الخاصة بالاتفاق الإيطالي الإنجليزي حتى يتمكن المجلس من الحكم على هذا الاستجواب حكماً صحيحاً . فكان رد الرئيس أنه أودع الوثائق التي يعتقد هو أنها تمس مصالح مصر من قرب أو من بعد . وتبين لي أنه لم يودع من هذه الوثائق إلا ما شادت الحكومة أن تودعه ، وأن الوثائق الأخرى التي أعدها في نظري — أنا صاحب الاستجواب — أنها تمس بمصالح مصر من قرب أو من بعد لم يودع شيئاً منها ، مع أنها مستندى الوحيد في إثبات ما جاء بالاستجواب .

لذلك أرسلت خطاباً إلى حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس أرجوه أن يستعمل حقه باعتباره رئيساً لمكتب المجلس ، بأن يطلب من الحكومة لإيداع كل المستندات التي طلبتها بناء على المادة ٦٦ من اللائحة الداخلية التي تقتضي بأن لكل نائب الحق في أن يطلب أوراقاً أو معلومات أو إيضاحات تخص بموضوع مروض على المجلس من أية مصلحة أميرية بواسطة مكتب المجلس ، وقد فضل سعادته طلب

وقد تعرضت الحكومة بأنها إما تودع من الوثائق ما يمس مصلحة مصر، ولكن هذه الدعوى مردودة بأنها منتهية بالتصرف في حق البلد، فليست هي التي تقرر ما يجب إيداعه. بل المجلس هو الذي صاحب هذا الحق، وهو الذي يحكم على هذا الانهزام إن كان حقاً أو باطلاً. باحضرات النواب المحترمين: تمت للادة ٦٦ من اللائحة الداخلية على أن «لابد وأن يلقى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة مكتب المجلس من أي مصلحة أجنبية أوراقاً أو معلومات أو إيضاحات تخص بالمشروعات للروضة عليها» ومعنى هذا أن حق حضراتكم في أن تطلبوا جميع الأوراق التي ترون الإخلال عليها للإتيان الاستجواب، حق مطلق لا يحده شيء، وليس للحكومة — وهي مستجيبة وفي موقف الانهزام من الوجهة الدستورية — أن تحبس عنا ما يروقها وتودع ما يروقها، بل يجب عليها أن تودع جميع المستندات الخاصة بهذا الموضوع، خصوصاً أن كل استجوابي منصب على هذه الوثائق.

باحضرات النواب المحترمين: إن إيطاليا وإنجلترا تابحتا واتفقتا على مسائل تمس مصر، دون أن تدعي مصر الاشتراك في هذه الحادثات

(تصفیق) .

الرئيس — متى تقوم الحكومة بإبداء باقى الوثائق ؟

حضره صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — غداً أو بعد غد .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — اذا أودعت الوثائق هذه الليلة فإني مستعد للمناقشة الليلة .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنم — أرى أن تؤجل للمناقشة لمدة أسبوع حتى تعطى لنا الفرصة لدرس الوثائق .

حضره صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — فى نيتى السفر يوم السبت القبل فأخشى إذا تأجل نظر الاستجواب أسبوعاً ألا أستطيع حضور مناقشة الاستجواب .

الرئيس — هل توافقون على أن تكون مناقشة الاستجواب بعد أسبوعين ؟

(موافقة عامة) .

(فى ٢ مايو سنة ١٩٣٨) .

على الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ونصه :

« أصبح حقيقتاً أن إنجلترا تتفاوض مع إيطاليا فى شؤون هامة تمس حدود مصر المستقلة وسلامة أراضيها وحقوقها فى قناة السويس . وقد بين مع الأسف أن هذه المفاوضات ، وجوهر موضوعها مصر ، تجري فى غيبة مصر ويمثل مصر فكيف قبل حضرة صاحب المقام الرفيع هذا الوضع الذى هو رجوع صريح بمصر المستقلة إلى عهد الحماية السابقة ؟ بل كيف رضيت أن تكسبوا بمجرد الإخطار بل ورضيت أن يسلك هذا الإخطار عن يد ممثل دولة إنجلترا التى طالما ادعت حقوقاً على مصر حتى أبرمت الماهدة معها ؟ أليس الوضع الثانى أكثر سوءاً من الوضع الأول لأنه يتضمن اعترافاً صريحاً بقوامة إنجلترا على مصر وبغتها فى تمثيلها أو التكلم باسمها والرضا لمصر بنصيب الخراب الذى لا حول له إلا أن يقف من بعيد ينضم أخبار ما قضى وأبرم فى مصيره وكيانه ومستقبله ؟ فإذا كان هذا الوضع هو الوضع اللائق به مستقل — فإذا يكون إذن شأن المستعمرات أو البلاد التى تحت الحماية ؟

.....
.....
.....
.....

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن للموضوع الذى أشرف بهرضه على حضراتكم موضوع كبير الخطر عميق الأثر ، لأنه يتعلق بدعوى أخعب فيها إلى القول بأنه حدث مساس باستقلال البلاد ، ولأنه يتعلق بمبلغ إخلاص حليفة عقدت معنا محالفة لما يجب مبدئياً إلى اليوم .

يا حضرات النواب المحترمين : إن للموضوع الذى أتكلم فيه الآن — وهذا خطره — موضوع لا يهم حزباً دون حزب ، ولا هيئة دون هيئة ، وإنما يهم الجميع لأنه يصل بالنتيجة الكبرى التى يصل لها الجميع ، وهى استقلال البلاد وحرية . ومادامت هذه طبيعة الموضوع وهذا خطره ، فإني إذا كانت هناك حزية — أعدمك وعداً مادام أنى سأخضع ثوب حزيتى وألبس ثوب وطنيتى ، فأكون أميناً وأميناً جداً فى نقل الوقائع وسردها فى غير مبالغة متجانياً عن التهويل أو سوق المبالغات التى يراد بها ستر الحقائق عن عيونكم وإثني فى الوقت ذاته لوائق كل الوثوق من أن كل نائب من حضراتكم سيقدر كل التقدير أنه قاض نفيه القانون للفصل فى أهم قضية ، وإيها من قضية لأنها قضية استقلال البلاد .

حضرات النواب المحترمين : اضطرب الجو السياسى الدولى اضطراباً شديداً ، وتعمقت الأمور فى الأشهر الأخيرة أو بعبارة أصح فى السنوات الأخيرة بين إنجلترا وإيطاليا ، وبات الناس يتوقعون الحرب بين آونة وأخرى . وطن كل مصرى — وقد بنى هذا الظن على أساس — أن مصر هى للقصد الأول بل هى الترض الأنسى الذى يسعى إليه كل من البوتين للخصامتين ، سواء كانت إنجلترا أم إيطاليا

وشادت الظروف إذ ذاك أن تمتد محالة التحالف والصداقة بينا وبين الإنجليز ، وتلا ذلك أن فكرت الحكومة الإنجليزية ، بعد استقالة وزير خارجيتها المستر ليندن ، في اتباع سياسة أخرى مع إيطاليا وهي سياسة للسلة وفض ما بينها وبين الحكومة الإيطالية من أوجه الخلاف بطريق الاتفاق ، فتوقع كل مصري حينئذ أنه لا بد أن تدعى مصر إلى الجالوس مع الدولتين المتفاوضتين جنباً إلى جنب وذلك لسببين :

الأول — أن مصر أصبحت بمنحى معاهدة الصداقة والتحالف التي عقدت بينها وبين إنجلترا دولة مستقلة ذات سيادة ، فزال كل أثر لضعفها وأصبحت كل شبهة كانت فيها مضي تصور استقلالها . ولقد كان كل مصري يفهم جيداً أن السلام بين إنجلترا وإيطاليا لا يمكن أن يستمر إلا إذا تناول الاتفاق بينهما مسائل مصرية بحجة — مسائل مصرية بطبيعتها ، مصرية في وجودها ، وهي من ناحية أخرى إنجليزية أو إيطالية بحكم الصالح لقط . كان كل مصري يفهم جيداً أن الاتفاق بين إنجلترا وإيطاليا لا يمكن أن يتم إلا إذا اتفق بين هاتين الدولتين على قناة السويس وكيفية المرور بها ، وإلا إذا اتفق بينهما على الحدود المصرية القريبة التي تفصل بين مصر وطرابلس الغرب ، وإلا إذا اتفق على الحدود بين إيطاليا والسودان أي بين الحبشة والسودان وكان هناك عامل آخر مهم لا يمكن إغفاله ولا بد من الاتفاق عليه أيضاً وهو منبع النيل الأزرق وبحيرة تسانا التي تقع في بلاد الحبشة ، ولذلك توصلتا وقت أن ذاع أن إنجلترا وإيطاليا تسعيان لوضع اتفاق يسد الثغرة التي بينهما ورد علاقتهما إلى الحالة الطبيعية ، أقول توصلتا أن تدعى إنجلترا مصر ، بحكم معاهدة الصداقة والتحالف ، إلى الجالوس بجانبها تتحضر لها كرسياً حول تلك المائدة الخضراء ، لأن إنجلترا كانت تعلم ، كما لم نعلم نحن ، وكما يعلم كل فلاح مصري ، أن المسائل التي بين إنجلترا وإيطاليا لا يمكن أن تسوى إلا إذا تناولت مسائل مصرية لا يجوز لإنجلترا أو إيطاليا أن تتكلم أو تتدخل فيها إلا برضاء مصر وبموافقتها بل إن هناك مسائل ما كان يليق بإنجلترا منفردة أو مشتركة أن تدعى أن لها حق الاشتراك معنا في تسويتها والبت فيها ، أو الوصول إلى حل فيها يخص بأوجه الخلاف فيها . ولكن على الرغم من هذه الاعتبارات ظلت المفاوضات بين إنجلترا وإيطاليا من أول فبراير خريزياً إلى ١٦ مارس ، وهاتان الدولتان تتفان الباب في وجه مصر ، ومصر واقعة على الشاطئ الثاني من البحر الأبيض المتوسط ، تسمع الأخبار من التفارقات أو بواسطة سعادة السفير البريطاني السيد مايلز لابسون الذي كان يفضّل علينا بما كان يرى أن يفضّل به من التصيب القليل من الخبايا ، فيأخذ رأى حكومتنا ثم يرسله إلى حكومته وهذه تقدمه إلى القسم للمصري في وزارة الخارجية الإنجليزية وهذه بدورها تعيده إلينا ثم يرد مرة ثالثة إلى اللورد برث الذي كان يفاوض عنا .

هذا هو معنى الاستجواب ، وإذا تأكدتم أن هذه الوقائع التي أروها لحضراتكم هي حقيقة واقعة لا مبالغة فيها ، فإن الحكومة تكون قد ارتكبت ذنباً عظيماً ، لأنها تركت استقلال البلاد وترك مصالح البلاد الخارجية في يد الإنجليز يشكلون وضاضون عنها ، وهي مشغولة بما كانت مشغولة به في داخل البلاد . ولكي أقيم الدليل على هذه السعوى يجب أن أثبت أمرين : أولهما أن هذه المفاوضات قد جرت في غيبة مصر ، وقد كان الدور الذي لعبته مصر دوراً سلبياً محضاً ، لأنها كانت تنتظر حتى يبلغ إليها تبليغاً أو خطر به إخطاراً فقد عليه بالتأمل وإبداء السرور كما سأبينه لحضراتكم .

أما الأمر الثاني الذي يجب أن أثبته لحضراتكم لتحقيقوا من أن هذا الاستجواب قائم على أساس ، فهو أن هذه الحادثات أو مبالغة أخرى أن هذه المفاوضات التي استمرت حوالي الشهرين في غيبة مصر إنما تناولت مسائل مصرية بحجة ، لا أقول إن للإنجليز حق الاشتراك فيها . كلا ، وإنما تناولت مسائل قد يكون للإنجليز حق الاشتراك في بعضها ، وأما المسائل الباقية فإنكم ستعجبون بوجودكم أنه لا يمكن بأية حال أن يقال إن للإنجليز حق الاشتراك فيها . ولكن هذه المسائل التي كان يجب أن تغرد بها مصر انضوت بها إنجلترا ، حتى إن مصر لم تخطر هذه المسائل .

حضرات النواب المحترمين :

إنني أرى بينكم عدداً كبيراً من الأساطين القانون ومن كبار المحامين وهم يقولون أن الميز الأول للدولة السمتة ليس هو استقلالها الداخلي ، وإنما هو انفرادها في تصريف أمورها الخارجية بغير رقيب عليها ، ودون شريك يشاركها في الأمر ، سواء أكان هذا الاشتراك صريحاً أم صراحة ، حتى لقد قيل بالحضرات النواب إن الدولة التي يشاركها في تصريف أمورها الخارجية شريك أو دولة أخرى إنما هي دولة يجب أن تنشط من الأسرة الدولية .

أما إذا كانت للشاركة بأن تنظر دولة في بعض الأمور وتنظر دولة أخرى في بعض الأمور الأخرى ، فإن الدولة التي تنبل مثل هذه

للشاركة تعتبر في نظر القانون الدولي دولة ذات شخصية ناصية ويبر عنها في نقطة أخرى بأنها ذات مركز منقطع . وإنى لأربأ بكم وبكل مصري له كرامة ، وبالحكومة — وقد وصلنا إلى هذه الحالة بعد فتحيات خمسين عاما — أن نضع بلادنا بتقصيرنا أو إهمالنا بين الدول ذوات الشخصية للنحلة أو ذوات الشخصية المدومة في نظر القانون الدولي .

حضرات التوابع المحترمين : ليس القول بأن هذا الاتفاق الذي عقد بين إنجلترا وإيطاليا قد تم في غيبة مصر في حاجة إلى إقامة الدليل عليه . وحسبي أن أطلب من حضراتكم أن ترجعوا إلى نص البروتوكول الذي وزع على حضراتكم ، فهو ورقة رسمية لم تودعها الحكومة لأنها شعرت أن في إيداعها وإطلاعكم عليها ما يقيم دعواي وهي اللسان باستقلال البلاد .

أرجو أن ترجعوا إلى نص البروتوكول ، وفيه ترون أن دولتين أعادتتا شهراً ونصف شهر ثم اشفتتا على مسائل أغلبها أمور مصرية مما سجل علينا العام الكبير ، وإنى أرجو — وقد لا يكون بين أيديكم هذا البروتوكول — أن تسمعوا لي بأن أتأله على حضراتكم :

« إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، والحكومة الإيطالية تعودها الرغبة في وضع العلاقات بين بلادهما على أساس راسخ ثابت ، وفي السامحة في توطيد أركان السلام الملم والطائنة ، قد صممتا على القيام بمحادثات بقصد الوصول إلى اتفاق على المسائل التي تهم كلا منهما .

وقد جرت تلك المحادثات بين :

صاحب السعادة الرايت أونورايل الإزل برث سفير جلالة ملك بريطانيا العظمى ، والوزير المفوض بروما .
وسعادة الكونت جالياتزو تشيانو دي كورتيلاتزو وزير الخارجية الإيطالية ، وقد فوضت إليهما حكومتاهما في القيام بذلك ، فوضا هذا البروتوكول ووقعا الاتفاقات والتصرحات المبينة فيما يلي ويستبر كل منهما وثيقة منفصلة قائمة بذاتها ، وهي :

(١) تأكيد تصریح ٢ يناير سنة ١٩٣٧ الخاص بالبحر الأبيض المتوسط وللذكريات التي تبودلت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ .

(٢) الاتفاق الخاص بتبادل السلوفا الحربية .

(٣) الاتفاق الخاص ببعض مناطق الشرق الأوسط .

(٤) التصريح الخاص بالسبابة .

(٥) التصريح الخاص بحجرة تانا .

(٦) التصريح الخاص بالواجبات العسكرية التي تخرض على أهالي إفريقيا الشرقية الإيطالية .

(٧) التصريح الخاص بإطلاق حرية الصحائر الدينية البريطانية بإفريقيا الشرقية الإيطالية .

(٨) التصريح الخاص بقناة السويس .

وما تلونه على حضراتكم الآن يؤكد لكم حقيقتين ، لا مفر للحكومة من الاعتراف بهما :

الحقيقة الأولى — هي أن كل هذه المفاوضات ، سواء ما اختص منها بقناة السويس ، أو بحجرة تانا ، أو بتوزيع الجنود ، مما له علاقة قوية بمركز مصر الدولي — كل هذه المفاوضات بين ممثلي إنجلترا وإيطاليا .

ولا يمكن للحكومة المصرية أمام هذا النص الصريح أن تدعى أنها اشتركت في المفاوضات بأية طريقة كانت .

أما الحقيقة الثانية — وهي من الحقائق للريرة التي يؤديها البروتوكول ، ولا مفر للحكومة من الاعتراف بها ، فهي أن المفاوضات بين إنجلترا وإيطاليا استمرت شهراً ونصف شهر واتته بالاتفاق على ثمان مسائل ، منها أربع خاصة بمصر ، اثنتان منها ظاهرتان وهما الخاصتان بحجرة تانا وقناة السويس ، أما الباقيتان فلوحدها خمسة ضياع استغلال الحجة الثانية تتعلق بالتهديد بإخطار إحدى الدولتين .
لأخرى بحركة توزيع الجنود .

انفتحت إنجلترا وإيطاليا ناهياً على هذه المسائل الخاصة بنا ، وبعد ما دوت وثائقها لم تتكلم إنجلترا علينا إلا بإخطارنا بما أموره اتفاق بحجرة تانا واتفاق قناة السويس .

فن هذا ترون حضراتكم أن الدور الذى لعبته مصر هو الوقوف بالباب في انتظار ما يحظرونها به ، ولا شك أن هذا موقف لا يدعو لأى غرر .

أما الحقيقة الثالثة التى أئتمناها بمعاودة حسن الجوار ، وهى الوثيقة الوحيدة من التسع الوثائق التى تم الاتفاق عليها ، والتى يظهر فيها اسم مصر ، فقد واقت عليها الحكومة المصرية بما للاتفاق الذى تم مبدئياً بين إنجلترا وإيطاليا . وكان لا بد لإتمام هذا الاتفاق من أن تقدم معاودة حسن الجوار بين السودان والحبشة . ولذلك دعت إنجلترا مصر للتوقيع على هذا الاتفاق ، لا محافظة على كرامتها ، وإعاً محافظة على نصوص معاهدة الصداقة والتحالف ، التى لما يغيب مدادها بعد .

ولو كانت إنجلترا تريد حقاً صون كرامة مصر ، صاحبة السيادة على السودان ، لأشركتها فعلاً في المفاوضات . أرجعوا حضراتكم إلى نص البروتوكول ، وهو الورقة الوحيدة التى وزعت على حضراتكم من بين ثمانى أوراق ، نجدوا أنه ورد به ما نصه :

« وقد اخفت الحكومتان على أنه على أثر سريان مفعول الوثائق المذكورة يصرح في مفاوضات تدعى الحكومة المصرية إلى الاشتراك فيها يخص منها للمسائل التى تنبأ أو تنبأ السودان الإنجليزي للمصرى بقصد الوصول إلى اتفاق صريح بشأن الحدود بين السودان وكينا وبلاد الصومال الإنجليزي من جهة ، وإفريقيا الشرقية الإيطالية من جهة أخرى ، وبشأن المسائل الأخرى التى تنبأ : (أ) الصالح الإيطالية من الجهة الواحدة ، وللصالح البريطانية أو المصرية أو السودانية من الجهة الأخرى في الجهات للشار إليها آنفاً ، (ب) والملاطات بين الجهات المذكورة . وستتولى المفاوضات أيضاً مسألة الملاطات التجارية بين السودان وإفريقيا الشرقية الإيطالية » .

وقد ورد في اتفاق حسن الجوار ما يأتي :

« تتعهد فضلاً عن أن تأخذ في الوقت المناسب في بحث تفاصيل المسائل المتعلقة بالحدود بين إفريقيا الشرقية الإيطالية والسودان وكينا والصومال البريطاني كما نص على ذلك في البروتوكول الذى أمضته اليوم حكومة المملكة المتحدة والحكومة الإيطالية — بالتعاون في كل الأوقات للمحافظة على صلات حسن الجوار بين الأراضى المذكورة » .

من هذا يضح لحضراتكم أن إنجلترا وإيطاليا وضعت أساس المفاوضات المقبلة وموضوعها بطريق واضح لا يحتمل شك ولا يقبل جدلاً ، كما أنهما أطلقتا على الحبشة اسم إفريقيا الشرقية الإيطالية سراً للحقيقة وتضليلاً لقرأى العلم .

ومن الغريب أن تتعرف مصر على طيب خاطر بما ورد بالبروتوكول من أن الحكومة البريطانية تعهدت للحكومة الإيطالية بأنها ستبدأ حالا في عمل مفاوضات لوضع اتفاق نهائى خاص بالحدود بين السودان والحبشة ، مع أن إنجلترا لا تلك هذا الحق حسب أحكام معاهدة الصداقة والتحالف .

فاعتراف الحكومة المصرية لا يبدو أن يكون ترديداً لما ورد في البروتوكول ، أى أن ما تنطه لندن يجب أن تنفذه القاهرة .

وكان لسان حال المفاوض المصرى يقول صراحة إنى أقر وأوافق على ما فعلته إنجلترا مراعاة لمصلحة مصر ، وإعاً لأنه منصوص عليه في البروتوكول !

وهذا بلا شك موقف مبيت .

حضره صاحب المالى وزير الماروف العمومية — ما الذى يقصد حضرة النائب المحترم بالبروتوكول ؟

الرئيس (حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا) — أرجو عدم المقاطعة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن مصر بدلا من أن تحتج على ما ادعته إنجلترا لنفسها بالبطل من الحقوق في السودان ، نجدها تهره فعلاً — وتشكرها عليه .

وليت الأمر اقتصر على ذلك . فقد اطلعتنا بركات روتر يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ على أن المفاوض المصرى سيدعى غداً للتوقيع على المعاهدة ! ولا شك أن هذه فضيحة كبرى . فهم أن يدعى شخص لحضور حفلة أو للشهادة في عقد زواج ، أما أن يدعى سفير لم يشترك في مفاوضات زهاء الشهرين للتوقيع على نتيجة هذه المفاوضات ، فهذا ما لا يستسيغه مصرى أو يقبله أى حال .

تلمون حضراتكم — ومن بينكم أساطين الميامين — أنه لا يتكلم في تعيين الحدود إلا من له حق الملكية ، ولا يتكلم في الملكية

إلا صاحب السيادة ، ومصر منذ سنة ١٨٩٩ وهي تجاهد جهاداً عنيفاً في إثبات حقها في السيادة على السودان : إلى أن أبرمت الماهدة الأخيرة ، معاهدة الاستقلال .

(ضمة) .

فص في المادة الحادية عشرة على ما يأتي :

١ — « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات الموهولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين » .

وأرجو أن تصنوا جيداً للفقرة التالية فهي بيت القصيد وتنص على ما يأتي :

« والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الناية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين » .

إذن فهذه المادة تقصر حق إنجلترا فيما يتعلق بالسودان على الاشتراك في الإدارة دون السيادة تلك السيادة ، التي عسكت بها مصر جهد طاقها منذ سنة ١٨٩٩ ، ولكن إنجلترا فيما يتعلق مع إيطاليا التي وقعه اللورد برث في غيبة مصر — تتعهد بأن تنزع بمجرد نفاذ هذا الاتفاق في مفاوضات لتعديل الحدود بصفة نهائية بين السودان والحبيشة . فكان إنجلترا تعلم بأن الحدود بيننا وبين الحبيشة غير نهائية وأن إيطاليا حق تعديلها . وهذا مخالف لصريح نص المادة الحادية عشرة من معاهدة الصداقة والتحالف التي تمنح إنجلترا من أي تصرف من تصرفات السيادة على السودان .

ولكن إنجلترا — ومداد هذه الماهدة لما يحف بهد — تسوغ لنفسها أن تعد إيطاليا بتعديل حدود السودان ما دامت تجد تساهلاً وإقراراً من جانب مصر .

وتأكيداً لما أقول تجسود أن المادة الحادية عشرة من معاهدة الصداقة والتحالف تنص على أن حق إنجلترا في السودان قاصر على العمل على رفاهية السودانيين مما لا يبدو أعمال الإدارة . ولا شك أن الاتفاق على تعديل الحدود خارج عن نطاق هذه الأعمال .

وإذا سلمنا لإنجلترا بحق المفاوضة لتعديل حدود السودان ، كما جاء في الاتفاق للوقع عليه من سفير مصر في روما ، جاز لها أن توافق على تعديل الحدود حتى تجعلها عند مفتحي النيل الأزرق بالنيل الأبيض ، الأمر الذي لا يملكه إلا صاحب السيادة ، وكان في هذا تضيق لما كسبناه بمعاهدة التحالف التي كان رفعة رئيس مجلس الوزراء الحالي ضمن المواقفين عليها — تلك الماهدة التي حرصنا على أن تكون نصوحاً صريحة دقيقة حتى لا يجد ساسة الإيجليز ، للمروفون بالخلق والهالة ، سبيلاً لتأويلها وفق مصلحتهم .

وأعتقد أنه لا يوجد أي مصري يقر دخول إنجلترا في مفاوضات بشأن تعديل حدود السودان لأن في هذا اعتداء على حق سيادة مصر عليها .

وهذا بلا شك موقف يتطلب أن يطلع كل مناثوب الحزبية . وأؤكد أي أول من يسر إذا استطاع أحد حضراتكم أن يقتنع بان اعتراف مصر بهذا الحق لا يمس سيادتها على السودان .

للساعة الثانية يحضرات التواب

(ضمة) .

الرئيس — أرجو عدم التقاطعة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الجيد عبد الحق — للساعة الثانية أن هناك وثيقة لم تنشأ الحكومة إذاعتها يدعى أنها لا تسمى مصر عن قرب أو بعد . وسأنت على حضراتكم الآن ملخص هذه الوثيقة وألجأ إلى ضمايركم لتحكموا إذا كانت الحكومة جادة في قولها هذا أم أنها قصمت ستر الحقيقة ؟

ورد بهذه الوثيقة : « تتعهد الحكومتان الإنجليزية والإيطالية بأن تدعي في يناير من كل سنة بواسطة ملحقها الحريين أخبار توزيمات الجنود وأولاً في ممتلكاتهم وثانياً في البلاد الواقعة شرق خط الطول ٢٠ وتجد من جهة الجنوب بخط العرض ٥٧ » .

وقد نشرت الصحف في ١٧ أبريل سنة ١٩٣٨ مع هذه الوثيقة ملصقاً رسمياً لها ، ورد فيه أن إنجلترا تتعهد لإيطاليا بأن تخطرها في أول يناير من كل سنة بتوزيع جنودها في مصر والسودان وأن تخطرها بهذا حتى بعد الميلاد للذكور ، إذا جد حدث سياسي هام يترتب عليه تغيير في توزيع الجنود .

توجد الجنود الإنجليزية بمصر الآن لماواة الجيش للصرب في الدفاع عن قناة السويس فلا يبرح إنجلترا أن تتعهد لإيطاليا بإخطارها بحركات الجنود في مصر والسودان لأن مصر ليست مستعمرة ، وقد تكون إيطاليا عدوتها يوماً ما . وكان من الواجب بإحضرات النواب — لا من الجهة القانونية فقط بل من جهة الباقية أيضاً — ألا تخطر إنجلترا إيطاليا بحركة توزيع الجنود في مصر والسودان الخاضع لسيادة مصر إلا بعد أخذ رأى الحكومة المصرية .

الواقع أن إنجلترا لم تقدم على هذا إلا لأنها تعتبر مصر ضمن المستعمرات . وقد ورد ذلك صراحة في الوثيقة التي قرأت على حضراتكم ملصقها .

لا شك أن هذا أمر يؤسف عليه ، ومع ذلك فقد جعلته الحكومة المصرية بالشكر والامتنان . لم تتهدكل من إنجلترا وإيطاليا بالإخطار عن حركة توزيع جنودها في بلادها الأصلية ، وإنما تهددتا بالإخطار عن حركة توزيع الجنود في البلاد المملوكة لها ، وقد ذكرت بعد ذلك مصر والسودان . فواقع أن اعتداء إنجلترا على حقوق مصر ظلم جلي .

وقد ورد في المكاتبات التي تبودلت في المادثات الأخيرة ما يلي :

« لي الشرف أن أخبركم أن رئيس الحكومة قد أصدر أوامره بأنسحاب الجنود الإيطالية من الحدود الثرية بمعدل ألف جندي في الأسبوع ... الخ » .

فرد عليه الورد برث بالآتي : « لي اطمت على هذه الذكرة التي تهدتم فيها بنقل جنودكم من ليبيا ... الخ » .

إن مصر بإحضرات النواب ، لم تخطر بهذا مطلقاً ، مع أن الباحثات تدور حول حدود مصر الثرية ، لا حول حدود أسكتلندا أو وينا . ولا يمكن أن يقال إن هذا أمر يني إنجلترا دون مصر ، فكل منا يعلم أنه حيناً يدرت بوادر الحرب كنا نتبادل من عدد القوات على حدود مصر الثرية لاعتقادنا أن القصد من حشدنا هو غزو البلاد المصرية . فمن البت أن يقال لكم الآن إن الانشاق بين إنجلترا وإيطاليا على عدد القوات التي ترابط على حدود مصر الثرية أمر لا يني مصر ولا ينيها . وإنجلترا تتل في هذا مهزلة ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ ، حيناً أعلنت في الصباح أن مصر مستقلة ، وفي المساء أعلنت أنها مشولة — من الوجهة العملية — عن النطق عن مصر ، وبهذه حاشيتها ، ولذلك كان لها الحق أن تناقش مع إيطاليا في وجوب حل هؤلاء الجنود ووجوب تخفيض عسدهم ، وهذا اعتداء صريح على استغلال مصر وعلى حقوقها . أظن أن ليس هناك من يستطيع أن يفهم حضراتكم أن قل الجنود على الحدود الثرية أمر لا يني مصر أو للصربين فالحكومة المصرية قد فرطت في هذا الأمر خريبكاً كبيراً بتركها إنجلترا تتكلم فيه بهما دون أن تخرج أو تشرك فيه .

وليت الأمر بإحضرات النواب قد اقتصر على ما ذكرت ، بل إن إنجلترا تهدت لإيطاليا — وهنا بيت القصيد — بأن تجعل لها امتلاك الحبشة ، وكان من نتائج هذا التهدد ، وهو تهدد مستقل وارد في الوثائق التي تضمنها الكتاب الأبيض الذي أصدرته إنجلترا ، أقول كان من نتائج هذا التهدد أن عاونت إنجلترا إيطاليا في بسط نفوذها على هؤلاء الأجاس للساكين والاستيلاء على أراضيهم ، لأنه إذا اعتبرت الحبشة دولة مستقلة لا يزال لها وجود ، وأرادت إيطاليا أن تفلارد الأجاس ، لجأوا إلى الحدود المصرية ، وهذا ما يميز لهم القانون الدولي ، فلنك تسد إيطاليا أمامهم هذا الباب ادعت أن مصر في حاجة إلى عقد معاهدة حسن جوار بينها وبين الحبشة ؛ ولا أنهم بإحضرات النواب كيف تكون مصر في حاجة إلى معاهدة حسن جوار بينها وبين الحبشة ولا تكون في حاجة إليها بينها وبين إيطاليا في طرابلس ، مع وجود الجنود الإيطالية على الحدود الثرية تهدد مصر بين آونة وأخرى . ولكن هكذا شامت سياسة إنجلترا ، دفنت مصر دفناً لتوقيع على معاهدة كانت كلها غشاً لإنجلترا وإيطاليا وغشاً على مصر .

لقد فقدت مصر تلك العلاقات التاريخية العظيمة ، وذلك النفوذ البيني الكبير الذي كان يربطها بالحبشة . وإليك حدثاً تاريخياً مهماً ، تسدولون منه على مبلغ ما خسره مصر من فقد هذا النفوذ البيني ، فقد حدث في عهد النصور له الحديو سعيد باشا أن اجترأ أحد

إباطرة الحبشة على غزو السودان واستولى على جزء كبير منه . وكان لا بد هذا الاعتداء من تعبئة جيش كبير يكلف مصر الآلاف من الجنهات ، ولكن خديو مصر في ذلك العهد كان صغيراً ، فرأى بثاقب نظره أن يوفد من قبله بطريرك الأقباط بمصر إلى الحبشة ، لما له من النفوذ الديني على تلك البلاد ، فلما أن وصل إلى الحبشة حتى قابله إمبراطورها وقبل قدمه ، وما أن وقف على المهمة التي أوفد من أجلها حتى أصدر أمره إلى جيشه بالعودة في الحال دون أن يراق دم مصري واحد أو ينفق قرش واحد . وإني إذ أذكر النفوذ الديني ياحضرات النواب ، أذكر دائماً أن الدول التي تقول إنها قد طرحت الدين جانباً إنما تدير سياستها مع الدين جنباً إلى جنب .

إن الأجاش وهم إخواننا في الحقنة — وبيننا حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد وقد كان في مقدمة من تصدوا للدفاع عنهم — لم يكن حيناً أن تقطع ما بيننا وبينهم من الصكوكات المتعلية . وهذا النفوذ الديني الكبير دون أن يحجب مصر من وراء ذلك فائدة ما .

لقد راعت إنجلترا في معاهدة حسن الجوار التي وقعتها الكونت شيانو والورد بيرث حقوق بشائنها الدينية ، وهي بثبات بروتستانتية لا قيمة لها ، فما بالنا يعموننا للصيرية ولها على الشعب الحبشي من طريق النفوذ الديني سيطرة عظيمة لا تستطيع إيطاليا أن تتناهى فيها ، معها أغفت من مال وجهود ؟ وما كان لمصر السنتقة ، وهي التي تعلق الآمال في المستقبل على نشر تجارتها وعلومها وهجرة أبنائها إلى ربوع الحبشة ، ما كان لها وهذه آمالها أن تفرط في حقوقها إلا بشئ كبير إذا لم يكن هناك بد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — نحن لا نفرط في حقوق مصر بأى شئ .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لقد كان المصريين في بلاد الحبشة أملاك ذات قيمة كبيرة صادرتها إيطاليا كما طردت مطران مصر فيها ، ولم تفعل مصر شيئاً ، بل لم تفكر نحن في المحافظة على حقوقها الدينية في الوقت الذي حافظت إنجلترا فيه على حقوق بشائنها الدينية .

(ضجة) .

حضرة النائب المحترم حامد الملايلى بك — وما الذى فعلته الحكومة السابقة ؟

الرئيس — أرجو عدم اللطافة ومن شاء أن يتكلم فليكن ذلك في دوره .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين : قد يقولون لكم إنه ليس في المساعدة شئ مما يبينه لأنه نص فيها على تبادل للتساع ، ولكن اسمعوا لى أن أقول إن في ذلك سترأ كبيراً للاخفاق ، ولا أقول تضليلاً ، لأن التبادل المنصوص عليه في هذه المعاهدة هو تبادل قانونى ، أما التبادل الحقيقى فليس فيه منفعة تجنيا مصر من وراءه إذ عليها أن ترد أية غارة تقوم من الحبشة نحو السودان .

يقى على أن أئين لحضراتكم كيف أن الحكومة تكاد تتصرف بالوقائع ، وهي أنها تركت مقاليد أمورنا الخارجية بيد إنجلترا ، إذ صرح رغبة رئيس الوزراء في جلسة ماضية بأن « هذه المسائل قد حلت على وجه يحفظ لمصر حقوقها » .

والذى أريد أن أبه إليه حضراتكم هو أنه لم يصبح لإنجلترا بد توقيع المعاهدة المصرية الإنجليزية أن تتكلم في شأن من شؤون مصر دون وجود مصر . فإذا قالت الحكومة إن السير مايفر ليسون كان يطلعها يومياً على آراء حكومته ، ويستطلع رأى الحكومة المصرية ، كان في ذلك القمار الأكبر والاعتراف الكامل من جانبنا بأننا قد سلنا مقاليد أمورنا الخارجية للدولة الإنجليزية عن طريق سفيرها الذى يقوم بإبلاغها لحكومته التي تبحث بها لوزيرها للتقوض في روما .

لذلك ترون حضراتكم مما بينته أن الحكومة قد فرطت في حقوق مصر ضريباً كبيراً وتركت مقاليد الأمور في يد الإنجليز ، وإني أختم كلنى بملبرة وردت في كتاب للرحوم أمين الرافى بك عن للمفاوضات مع الإنجليز وهي : « خير سياسة تبناها ونسير عليها مع إنجلترا في حاضرنا ومستقبلنا هي سيلة الحيطة والحذر حتى لا نزل قدم بعد ثبوتها وحتى لا يأخذ الإنجليز منا بالهباء ما لم يأخذوه بالقوة » .

(تصفيق من بعض مقاعد اليسار) .

الرئيس — الكلمة لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء .

(قول رفته عندما صعد النير بصفيق حاد) .

حضره صاحب القام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — حضرت التواب المحترمين :

لا حاجة بي بعد البيان الذى حضرت بإقامته فى هذا المجلس إلى تأكيد بطلان التهمة التى تسند إلى الوزارة من أنها اكتضت بأن تختر مجرد إخطار بالمائل التى رأت الحكومتان البريطانية والإيطالية أن مصر شأنها فيها . ويجب أن يفهم أن المفاوضات لم تقتصر على للسائل التى مصر شأنها فيها ، بل شملت أموراً كثيرة مما تبنى الحكومتين اللتين كان بهم السلام العام أن يوجد بينهما جو صفاء وتقام . ومع ذلك قد أخطرت الحكومة المصرية بكل ما تعلق بالبحر الأبيض والشرق الأدنى وإفريقيا . ثم إن للسائل التى مصر شأنها فيها وعلى الخصوص التصريحات الخاصة بحيرة نسانا وقناة السويس لم يكن الأمر فيها بديء الرأى يزيد على تكرار تصريحات سبق للحكومة الإيطالية أن قدمتها للحكومة البريطانية فيما يتعلق بالأولى وعلى تأكيد فيما بين الحكومتين باحترام اتفاقية سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية المرور فى قناة السويس وقد كان أحد التصريحات السابقة فى أمر بحيرة نسانا أبلغ إلى وزارة النحاس باشا فى ٤ يناير سنة ١٩٣٧ . ومع ذلك فلم نجد فى أوراق الرياسة أو الخارجية ما يدل على حصول هذا الإبلاغ كما لم نجد طبعاً أى أثر لمل أو مسعى فى هذا السيل .

(تصفيق) .

أما هذه الوزارة فقد رأت أن مصلحة مصر وكرامتها لا تتفقان مع تكرار تصريح من هذا القبيل لبريطانيا دون أن يكون لها مثله . وقد تفاوضت مع الحكومتين وظفرت بتصريح خلس كان من اللعين أن يكون مستقلاً عن البروتوكول الذى وقت عليه الحكومتان شاملاً لكل مسألهما . كذلك رأت الوزارة أن تأكيد احترام الاتفاق السولى عن قناة السويس يجب أن يكون فى مواجهتها بصفتها صاحبة السيادة على القناة وكان ثمة اشتراكها فى المناقشة أن وجه إليها الخطاب فى هذا الشأن وبهذه الصفة وليس ثمة دليل على احترام مكانة مصر فيها لما شأنها فيه أبلغ من هذا الدليل .

(تصفيق) .

وإن لأسف كل الأسف لما لجأ إليه السجوب من تأويل وتخريج فى مسألة المودان فيما يتعلق باشتراك إنجلترا مع مصر فى المفاوضات الخاصة بالحدود بينه وبين إثيوبيا فإن من الخطأ البالغ فى حق الوطن أن تعلن قضايا غير صحيحة ترى إلى تقض حقوقه وتوهين مركزه بمثل هذا التأكيد من أشخاص يمكن أن يخرج بأقوالهم يوماً من الأيام (تصفيق حاد متصل) وإنه لكثير أن تساق هذه القضايا على سبيل التشكيك والشبهة فكيف بها وهى تؤكد مجرد أن تمجد لقاتلها كبل التهم للوزارة .

ومن البت أن يقال إن تصرف الحكومة تفصل فى مسألة السيادة التى احتفظت بها للادة ١١ من معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا فإن تنازل عن حق الحكومة المصرية لا يكون بطريق الاستنتاج والاستدلال بالقارئ . وليس من اللول أن يتفق الطرفان على الاحتفاظ بمسألة السيادة وأن تحمل بطريق النتيجة فى اتفاق على الحدود .

ولعل حضرة للسجوب يجهل أن الحدود بين السودان والحشة كانت موضع اتفاق بين الحكومة البريطانية وحدها وإمبراطور الحبشة فى سنة ١٩٠٢ ولم ترهذه الوزارة مع ذلك فى استقلال بريطانيا بالتحدث عن السودان دون مصر فى هذا الشأن أى معنى من معانى تقرير السيادة أو الاستئثار بها . ولا تزال هذه الوزارة تعتبر وتعلن أن مسألة السيادة لا يزال محظوظاً بها . وأن اشتراك بريطانيا مع مصر فى المناقشة عن الحدود لا يتجاوز من جانبها الاشتراك فى الإدارة فإن الحدود كثيراً من أعمال الحكم ليست سيادة فقط بل هى إدارة أيضاً . ولا ينبغي عن البال أن مسائل الحدود مسائل عاجلة لا تحتمل التأخير ولا يمكن تأجيلها طبعاً حتى تنتهى بريطانيا ومصر إلى رأى فى مسألة السيادة على السودان .

وقد كنت أعتقد أن حق مصر على أنبائها يتهمهم أن يتهموا الوزارة تارة بأنها جعلت مصر فى مركز البلاد المحمية وتارة أخرى بأنها جعلتها فى مركز للمستعمرات المهم إلا إذا كانت مرابطة الجنود الإنجليزية فى مصر تنضى إلى أى من هاتين التنتيجتين (تصفيق) فإن الاتفاق على تبادل المعلومات الخاصة بتوزيع القوات الحربية مما هو قيد لا يستهان به حرية الحكومتين فى مصلحة السلام كان يقضى حتماً بسبب وجود قوات بريطانية بمصر إلى اعتبارها إحدى القوات التى يجرى بشأنها تبادل للمعلومات . ومن التجنب على الوقائع أن يقال

إن للذكرة الخاصة بهذا الموضوع أو للنص الذى تصرعنا يشتران بأن مصر من المستعمرات فهما بين أيديكم تتبنون فهما وجه الحق في هذا الموضوع ولم يكن يمكن بغير مساس بكرامة مصر التعبير عن موضع هذه القوات بأحسن من خطوط الطول والعرض .

أما كل ما يتعلق بالجوار بين مصر وإيطاليا في ليبيا فالتست بحاجة لأن أزيد على أن كل ذلك سيكون محل مفاوضة خاصة بين الدولتين .

كذلك سيكون كل ما يتعلق بالمصالح المصرية في الحبشة محل مفاوضة بين مصر وإيطاليا .

وكل ما يتعلق بالمصالح السودانية محل مفاوضة بين مصر وبريطانيا وإيطاليا .

ومن التجوز إن لم أمفه بأكثر من ذلك أن يوسف اضااق حسن الجوار الذى وقته مصر مع بريطانيا وإيطاليا بأنه اعتراف من جانب مصر بضم الحبشة بلا مقابل في الوقت الذى يعرف للستجوب أن موضوع الحبشة كان مقدرأ أن يكون محل بحث مجلس العصبة في دوره الذى انعقد أخيراً في جنيف وفي الوقت الذى لا يجهل فيه أن كل ما يتعلق بمصالح مصر في الحبشة سيكون محل مفاوضة خاصة بين مصر وإيطاليا .

وأود أن ألفت النظر إلى أن تمت عرفاً واصطلاحاً في معالجة المسائل الخارجية يجعلها بمنأى عن شوائب الخصومة الحزبية ويجعل أسلوبها بحيث لا يوجد للحكومة متاعب وصعوبات في علاقاتها الخارجية .

ومن الخير أن يراعى ذلك كله في مناقشات هذا المجلس للوقر . فإن الصلحة فيه والفائدة منه تعود على هذا الوطن الخالد للشتل عن مصالح الأشخاص والأحزاب .

(تصفيق حاد) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبانته — أرجو أن يسمح لى بالكلام في مسألة شكلية .

الرئيس — قد أعطيت الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد على راتب .

حضرة النائب المحترم السيد على راتب — قد جاء في المادة الثامنة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا

العظمى ما يأتى :

« بما أن قال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق على للواصلات كما هو أيضاً طريق أساسى للواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية ... الخ » .

لئن هذا نزون بإحضرات النواب أن للتفاوضين المصريين قد أعطوا الحكومة البريطانية ميزة مبرتها على غيرها من الدول ، ولكن مصر حلت بعد ذلك على إقرار من الحكومة البريطانية تاريخه ١٩ أبريل جاء فيه :

« إن حكومة الملكة للتحدة البريطانية والحكومة الإيطالية تؤكدان هنا مرة أخرى عزمها الدائم على احترام الشروط الواردة في الاتفاقية التى أضيفت في أثنائه يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وعلى العمل بها وعلى الاضافية التى تضمن في جميع الأوقات ولجميع الدول حرية استخدام قناة السويس .

فى الشرف أن أبلغ عنكم التصريح السابق بصفتم ممثلاً للدولة المالكة صاحبة السيادة على القناة التى يبنها الأمر » .

أقول إن الحكومة المصرية قد حلت على هذا الإقرار وقد خلا من اللزة التى سبق أن أعطيت لإيجترا . وإنى وإن كنت أعلم أن كل اضااق بين دولتين لا يلزم دولة ثالثة ولا يقيدھا ، إلا أن في تبليغ هذا الاضااق إلى الحكومة المصرية ، باعتبارھا الدولة المالكة صاحبة السيادة على القناة التى يبنها الأمر ، إقراراً صريحاً بهذه السيادة أود أن أئبته هنا ، وإنى لأعجب كيف يذكر حضرة النضو للستجوب مسألة القناة في معرض النقد ، في حين أنها حسنة من حسنات الوزارة ؟ ولو أتى أمكك الكلام عن الوزارة لقلت :

أئسل علىّ اليوم ، يا إبدسة مالك ، ونأى ؛ وإن لم تفتنى النوم فلهبرى

(ضحك وتصفيق) .

حضرة النائب المحترم عبد المرز رضوان بك — حضرات النواب المحترمين : لا شك أن تصريحات حضرة صاحب اللقام الرفيع

رئيس مجلس الوزراء التي أحل بها البلية هي تصريحات شافية وإفية ، فقد أقيمت وزارة النحاس بإشاعة لعلها وزارة تقيم الحكم الصالح في البلاد . وإذا أردنا أن نضرب مثلاً على صلاح حكم الوزارة الحمدي ، لم نجد أبلغ من هذه الاتفاقات المصرية الإيطالية الإنجليزية ، التي اشترك فيها رفعة رئيس مجلس الوزراء ودولة وزير الخارجية وسعادة وزير مصر للقروض في روما ، اشتراكاً ضلياً حتى وصلوا إلى نهايتهم الحميدة . ولكن عيب هذه المفاوضات أنها لم تكلف خزنة الدولة شيئاً من المال ، ولم يؤلف لها وفد من المحاسبين والأصحاب من الرجال والنساء ...

(ضجة من اليسار) .

الرئيس — لا أسمع لحفرة الضو المحترم بالاسترسال في مثل هذا الكلام الخارج عن موضوع الاستجواب .
 حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — عيب هذه المفاوضات أنها لم تكلف الخزنة ثلاثين ألفاً من الجنيهات لا تزال في حاجة إلى مستندات ...

الرئيس — لا ، أنا لا أسمع ، ملقاً بالعرض للتخصيص .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنم — لقد كان رفعة رئيس مجلس الوزراء الحالي عضواً في الوفد . فاعلاقة هذا بالاستجواب للعروض على المجلس ؟

الرئيس — أرجو أن يقصر حضرة النائب المحترم كلامه على موضوع الاستجواب .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — وأكبر الظن أن القوم قد علموا أن تشريع الأمة بالفرق الشاسع بين الوزيرين ، وزارة الحكم الصالح ووزارة الحكم القلند ...
 (ضجة) .

الرئيس — الاستجواب للطروح للناقشة خاص بالمفاوضات الإنجليزية الإيطالية ، فأرجو أن يقصر حضرة النائب المحترم كلامه على ما إننا كانت مصر قد حافظت على حقوقها أم تهافتت فيها .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — لقد تقلبت السموات الحزبية على المصلحة العامة ، فهل قصد من هذا الاستجواب مصلحة عامة ، أم هو تنويه للواقع ؟ لقد رأينا غيرنا من الأمم العظيمة ...

الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم مرة أخرى إلى وجوب قصر كلامه على موضوع الاستجواب ، وإلا سحبت الكلمة منه .
 حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — حضرات النواب المحترمين : لقد تبيتتم من التصريحات الواضحة ، ومن الوثائق الرسمية ، أن الحكومة المصرية قد قامت بواجبها الوطني خير قيام ، فلماذا يراد منها بعد ذلك ؟ ! أن نعلن أننا بعد أن سمنا تصريحات الحكومة بشأن هذه المفاوضات لا نرى سوى أن نعلن لها الشكر والسلام .
 (تصفيق من الجين) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أبله — لقد كان حضرة زميلي المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق مهاباً حين أعلن أنه خلق ثوب الحزبية عند شرحه للاستجواب ، وحسناً فصل حضرة صاحب القلم الرفيع ورئيس مجلس الوزراء ، إذ تضادى النقطه الحساسة فيما قيل بصدد بعض مواد للمادة المصرية ، وهذا استطاع الاثنان أن يضاديا للآثار البليغة الخطر الذي وضعت فيه للمادة المصرية أعداءها يوم كانوا أعداء وأصبحوا اليوم خصوماً ، فلتخففوا في تفسيرها وفي تطبيقها .

وإن الحزب الوطني يتبهر هذه الفرمة (ضحك وتصفيق) فيقول إنه هو أيضاً يود أن يضرب الطرف عن الطرفين . من أعلنا أن للمادة كانت وثيقة الصرف والاستغلال ، ومن أهدوا هذا الكلام في البورة للامانة رغم صيحاتنا نحن المعارضة المحدودة السدد التي تشرفت بأن كان رئيس هذا المجلس من صفها . على الرغم من هذا — وكلام موجع إلى جميع حضرات الزملاء في اختلاف آرائهم الحزبية — تظهر الأيام حين يدعى حين أن ما هو موعده عليه وما وضع باسم الجبهة المصرية التي ضمت جميع الأحزاب كل ضالراً ، وأن هذا الضرر يعم يوماً بعد يوم بسرعة البرق ، حتى أصبح أعداء للمادة هم الذين كانوا أصدقاءها .

ولكن الخطر الحقيقي — برغم النظر عن هذه المقدمة — هو ذلك الخطر الذي تدفع الوزارة مجلس النواب إلى الاستهداف إليه ، وهو ما أردت أن أنه الحكومة وحضرات زملائي المحترمين إليه بكل تواضع في كلمة صغيرة لا في خطبة طويلة .

ما العمل إذا قامت الحكومة كل شهر أو كل عام بمفاوضات مع الدول ، ثم جاءت إليكم تصف هذه المفاوضات بأنها بروتوكول تارة ووافق أو تنافم تارة أخرى ، وتختلف دائماً أبداً وصف تلك المفاوضات بكلمة معاهدة ؟ إنها بذلك يحضر التواب المحترمين تستطيع أن تهرب من سيطرة مجلس التواب على ما وصلت إليها هذه المفاوضات من نتائج .

لقد بادرت من أول الأمر فسأت حاضرة صاحب اللقلم الرفيع ورئيس مجلس الوزراء عن اسم هذا « الشيء » الذى وزعت علينا أوراقه والذى قدّم بشأنه استجواب لا يمكن أن يؤدى إلى نتيجة حاسمة ، هل هو معاهدة أو بروتوكول أو وفاق ؟

تملّون يحضر التواب المحترمين أنه عندما يقدّم إلى المجلس اقتراح بإنشاء كوبرى أو قطرة أو مسجد أو وصف شارع ، لا بد من أن يمر أولاً بلجنة الاقتراحات ، ثم يحال على اللجنة المختصة بالموضوع فتبحثه بحضور مندوب عن الحكومة يبين وجهة نظرها ، ثم تعرض اللجنة تقريرها على المجلس فيناقشه ويصوّد فيه قراراً .

كل هذا البناء وهذا الاهتمام يحدث بسبب اقتراح بسيط كأنشاء قطرة أو مسجد أو مدرسة ، أما هذا « الشيء » الذى يربط بريطانيا وإيطاليا ومصر بملقات خمس الحدود المصرية ، كما تسمى السودان ، والقوات العسكرية ، والبحر الأبيض المتوسط ، فيقول عنه الفقهاء الذين يتكلمون باسم الحكومة إنه غير خاضع لرقابة مجلس التواب لأنه لا يدخل في منطوق المادة ٤٦ من الدستور !

هذا هو الخطر الذى أريد أن أوجه النظر إليه — رغم اللل الذى يبدو على حضراتكم من طول نظر هذا الاستجواب — وأرجو أن تفكروا فى هذا الاتفاق الذى تحرره السلطة التنفيذية ، فلا يترضه سوى استجواب تعرفون نتيجته ، لأنكم تملّون أن التعاليد البرلمانية عندما لم تسقط وزارة ما ، بل إن الوزارات طالما أسقطت البرلمانات .

كنت أريد قبل البدء فى مناقشة هذا الاستجواب أن أثير مسألة شكلية تحول دون نظره ، ولكن لم يسمح لى سعادة الرئيس بالسلام ، ذلك لأنى أرى أن موضوع هذا الاستجواب هو معاهدة ، يجب أن يحال أولاً على لجنة الشؤون الخارجية . ودليل على ذلك ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من الدستور وهي « على أن إعلان الحرب المحجوبة لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة وللأحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضي الدولة أو تقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزانها شيئاً من النفقات أو ماس بحقوق المصيرين العمة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان » .

لهذا لا أرى الآن بدأ من إحالة هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لبحث ما إذا كان معاهدة أم لا . وستبينون حتاً من تقريرها أن شراح العالم أجمع اختلفوا كل الاختلاف فى تفسير هذه المادة ، فغضب زعيم من زعماء الشراخ إلى أن كل اتفاق أو معاهدة أو عقد يربط بين حكومتين وممس مصلحة الدولة ، يجب أن يدخل تحت سيطرة البرلمان وهيئته ، ولو لم يحمل اسم المعاهدة . فإذا كان الأمر كذلك فمن الخطار الحق أن تسمحوا بأن يمر هذا الاتفاق المصرى الإيطالى البريطانى مرور السهم دون أن يعرض على لجنة الشؤون الدستورية ، لبحثه من الوجهة الدستورية بحثاً وإثماً ثم تعرض نتيجة بحثها على المجلس .

ولو سلّت عن الأسباب التى تؤيد وجهة نظرى لأجبتكم بأنى أعتد فيما ذهبت إليه على ما ورد ببيان حاضرة النائب المحترم مقدم الاستجواب ويان حاضرة صاحب اللقلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، حيث اتفق كلامها على أن هناك شيئاً مسمى الحدود المصرية بالتعديل ، وقد يكون هذا التعديل فى صالح مصر أو فى غير صالحها .

كما أنه ممس القوات المصرية بالتخفيض وقد يكون ذلك أيضاً فى صالح مصر أو فى غير صالحها ، وقد تؤدى هذه الإضافات إلى تحميل خزنة الدولة أموالاً ، وأهم من ذلك أنها قد تمس مورد رزق البلاد من أخصاها إلى أخصاها وهو مياه بحيرة تسانا . ودليل على هذا ما ورد فى الكتاب للوجه من وزير الخارجية الإيطالية إلى وزير مصر للنوف فى روما وفيه بالنس « تؤيد الحكومة الإيطالية حكومة المملكة البريطانية المتحدة فى التأكيد الذى قطعه لما بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٣٦ وكرره وزير الخارجية الإيطالية لسمير جلالة ملك بريطانيا فى روما بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وغواه » — ولاحظوا أنه قال « غواه » ولم يذكر شيئاً عن تخاصيله أو موارده — إن الحكومة الإيطالية تترك عمم الإدراك من التزامات نحو حكومة المملكة المتحدة البريطانية فى شأن بحيرة نانا وأنه ليست لديها أقل نية ترمى إلى إغفال هذه التعهدات والالتزامات أو نقضها » .

حاضرة النائب المحترم عباس محمود العقاد — وهل عرض هذا الاتفاق على البرلمان الإنجليزى ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبجله — لا أعلم لى بذلك وقد تكون لدى الحكومة معلومات فى هذا الشأن تفيدنا بها وعلى أى حال ما علاقتنا بالبرلمان الإيجيرى ، ولماذا نحاول دائماً الأخذ بالسوابق والتقاليد الإنجليزية ١١ ؟ أين نحن منهم ؟ معنى هذا التأييد باحضرات النواب المحترمين أن هناك التزامات وتعهدات تمت بين الحكومة الإيطالية والحكومة البريطانية فى ٣ أبريل سنة ١٩٣٦ غواها أن إيطاليا تترك مركزها إزاء تلك الاستيزات البريطانية . مسألة خطيرة جداً ودقيقة للغاية أدركتها بلباقى أنا وحدى . (ضحك) .

إن اتفاق إنجلترا مع إيطاليا بشأن مياه بحيرة نسا فى ٣ أبريل سنة ١٩٣٦ والله أعلم بأية صفة كانت تتكلم إنجلترا وتتلقى التعهدات من الحكومة الإيطالية فى هذا التاريخ ، ومصر متغوبة على أمرها لأن المحالفة المصرية الإنجليزية لم تعد إلا فى أغسطس سنة ١٩٣٦ لعل تلك الالتزامات كانت فى مصلحة إنجلترا ، ولعلها بعد للماهدة الإنجليزية المصرية قسراً أو تتناقص مع مصالح مصر .

يقول حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء إن الحكومة السابعة لم تدرك ما هى تلك الالتزامات ، وإنى أرى أن كل ما فعلته الحكومة الحاضرة أنها استطاعت أن تحصل على غوى هذه الالتزامات دون أن تصل إلى معرفة التفاصيل . ما موضوع تلك الالتزامات والتعهدات ، وما نصوصها ؟ أو كد لخصراتكم أنه لا الحكومة المصرية الحاضرة تعلم ، ولا الحكومة السابقة تعلم ، ولا المجلس يعلم شيئاً عنها .

ير هذا الموضوع عليكم مرور السهم ، ولا يطلب منكم أن تنظروا فيه لأنه ليس من اختصاصكم ، مع أنه موضوع يمس البياه إلى تمذى السودان وتضى مصر بالقات ، والى ستكون فى المستقبل إما سبب نعيم أو جحيم للبدين ما ، ومع هذا يقال إن نص للمادة ٤٦ من الدستور لا ينطبق على مثل هذا الاتفاق الخطير !

إن فى ترك الحكومة حرة ، تخار القنط الذى تطلعه على الإضافات التى تنطوى على مصادات خطيرة لها ماسل بمصالح الأمة المختلفة بأن تسمى بروتوكولا أو وفاقا ، لمسا للهرب من رقابة البرلمان إذ أن البرة ليست بالقنط بل بالفكرة وللنى الحقيقى للاضاق وروحه ما دام يمس مصالح الأمة .

إن أنواع للمهادات التى نصت عليها المادة ٤٦ من الدستور قد ذكرت على سبيل التثيل لا على وجه التحديد والمصر ، وأرجو أن يسمنى فى هذه النقطة معالى هيكىل باشا لأنه تكلم فيها رداً على ما قلته فى الجلسة الثانية وأرجو الرجوع إلى المؤلفات فى هذا الموضوع ، وإنى أنصح الحكومة بمراجعتها ، كما أنصح المجلس أن يحيل هذا الموضوع للسعى وفاقا على لجنة الشؤون الدستورية . فإذا قرره أنه لا يدخل ضمن للمهادات استمر المجلس فى نظر الاستجواب أما إذا قرره أنه مطعده فيجب أن يرضى على المجلس بالطريق البادى .

هنا الذى أرجو أن تدبروه تحديداً للموقف بيننا وبين أية حكومة فى المستقبل ، حتى يسيطر المجلس على كل اتفاق من شأنه أن يمس الحدود أو الجيش أو بحيرة نسا أو غير ذلك فيكون خضاً لرقابته .

وأظن أننى فى طلبى هذا عادل ، وأنى قد توسطت بين الطرفين واجتهدت للمستقبل والرأى الأطلى لخصراتكم على أى حال .

(تخلى عن رئاسة الجلسة حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس وتولاها حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد رابغ عطيه بك وكيل المجلس) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود رياض — حضرات النواب المحترمين : أمامنا مستندات أودعها الحكومة مكتب المجلس لبدى رأينا فيها ، لهذا يجب علينا أن ننظر إليها نظرة برصة ، خالية من كل حزبية ، ومن كل اعتبار شخصى ، ننظر إليها فى ذاتها ونحلها إلى عناصرها المختلفة حتى تبين لنا حقيقة ما بها .

إن الموضوع الذى نحن يصده ينحصر فى أمرين اثنين : الأمر الأول ، أنه دارت محادثات بين الحكومتين البريطانية والإيطالية ، بقصد تصفية مسائل ومشاكل عالقة بينهما وانتهت هذه المحادثات إلى ما انتهت إليه ، وأظن أنه لا يوجد من يخالفنى فى أن هذا من حقهما المطلق . نعم من حق هاتين الدولتين أن تميا إلى إزالة أسباب الخلاف بينهما ، كما أنه من حقهما أن يتفقا على ما تريدان الإخفاق عليه ، ما دام ذلك داخلاً ضمن حدود القانون الدولى واحترام حقوق الغير ، وهذا ما لا شك فيه .

الأمر الثاني — أنه توجد من بين السائل التي تناولتها هذه المحادثات بعض مسائل لمصر شأن فيها ، قد دوت في الوثائق الرسمية للمروضة على حضراتكم الآن ، في إمكاننا أن ندرسها درساً دقيقاً وأيقاً ، ونعصمها في جميع تفاصيلها باطناً وظاهراً ، لنظهر ما قد يكون فيها من عيوب أو حنات . فالأمر كما ترون ليس بالصعب ، بل هو على العكس في غاية البساطة .

أما أن يدعى أحد أن الحكومة المصرية لم تدخل في مفاوضات ولم تشترك في محادثات بأى صورة كانت ، فهذا زعم لا نستطيع مع الأسف — أن نسلم به .

بل نرى أنه من الوضع السليم أن نفد عند حد البيان الذي ألقاه حضرة صاحب اللقلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء في جلسة مجلس النواب يوم ١٨ أبريل الماضى ، كما نفد عند حد النتائج الرسمية التي سجلتها الوثائق المروضة على حضراتكم ، والتي يفتع منها جميعاً أن مصر اشتركت في هذه المفاوضات بشكل يضمن كرامتها وسيادتها .
(تصفيق) .

فضلاً عن هذا — بإحضرات النواب المحترمين — فإن السائل التي تضمنتها هذه الوثائق ليست من الأهمية بالقدر الذي يستدعى كل هذا الكلام ويبرر هذه الضجة التي أثيرت حولها ، فليس في هذه الستندات شىء يقدم أو يؤخر في حقوق البلاد أو في مصالحها الحيوية .

صحيح أن هذه الوثائق تدل على أن العلاقات بينا وبين إيطاليا سأرة في طريقها الطبيعي مشفوعة بالود وحسن النية ، أما أن يقال إن الاتفاق أو للذكرات التي أمضاها مجلس مصر في روما قد أعطتنا أو أكسبتنا شيئاً جديداً أو أضعفت علينا حقاً أو منفعة — فهذا مالا أوافق عليه ؛ فالستندات أمام حضراتكم ، ولكم أن تحكموا بأنفسكم على ضوء صوصها .

ويمكن تقسيم هذه الستندات من حيث موضوعها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول خاص بحسن الجوار ، والثاني بحيرة تسانا ، والثالث بقناة السويس .

وسأتناول في كلامي بالترتيب القسمين الثاني والثالث ، وأنتهى بالقسم الأول : أما القسم الثاني فاللذكرات الأربع الخاصة بمسألة بحيرة تسانا محورها تصريح من الحكومة الإيطالية تؤيد فيه أولاً التأكيد الذي قطعت للحكومة البريطانية في سنة ١٩٣٦ ولخواه — كما ذكر حضرة زميلي المحترم الأستاذ فكرى أباطة — « إن الحكومة الإيطالية تدرك تمام الإدراك التزاماتها نحو حكومة المملكة للتعبئة البريطانية في شأن بحيرة تسانا ... إلخ » .

وتوافق فيه ثانياً على « أن هذه التأكيدات تسرى أيضاً فيد يطق بالحكومة المصرية » .

ليس في هذا التصريح — بإحضرات النواب المحترمين — أى ضرر على مصر أو على المصالح المصرية ، بل بالعكس اعتبرت فيه مصر طرفاً في الاتفاق ، واعترف لها بصفة لم يكن معترفاً لها بها من قبل ، حين صدر تصريح سنة ١٩٣٦ .

على أن هذا الكسب شكلى أكثر منه عملى ، لأن التأكيدات التي قطعتها الحكومة الإيطالية على نفسها ترجع إلى مصدرين : المصدر الأول هو الاتفاق الثلاثى الذى وقته كل من إيطاليا وبريطانيا وفرنسا في سنة ١٩٠٦ ، والمصدر الثانى هو معاهدة سنة ١٩٠٢ للعودة بين ملكيك الثانى وللملكة البريطانية ، وقد جاء في كل من هاتين الوثيقتين ذكر مصر والسودان بالاسم فجاء في اتفاقية سنة ١٩٠٢ ما يأتى « إن الدول الثلاث اتفقت على التناوب لسياسة مصالح بريطانيا العظمى ومصر في حوض النيل وبنوع خاص فيما يتعلق بتنظيم مجرى مياه هذا النهر وما يصل به من نهيرات » وكذلك تعهد الجنابى في معاهدة سنة ١٩٠٢ « ألا يقيم ولا يصرح بإقامة منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تسانا أو نهر السويط يكون من شأنها منع مجراها نحو النيل من غير موافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وحكومة السودان » .

يتضح لحضراتكم من هذه النصوص أن مصر كن لها نصيباً في تلك الماهدات القديمة ولو بطريقة غير مباشرة ، ولم ينير التصريح الإيطالى الذى نحن بصدده شيئاً من هذا ، وكل ما اشتهل عليه هو التسليم لمصر بحق التحدث عن نفسها وأكد لها مباشرة ما حفظته لها الامتيازات القديمة التي لم تكن مصر طرفاً فيها .

أما عن القسم الثالث الخاص ببناء السويس ، فأعتقد أني لست في حاجة لأن أبين لحضراتكم أن التصريح الذي تبادلته الحكومتان البريطانية والإيطالية في هذا الشأن لم يأت بمجدي ، فها هو إلا مجرد تثبيت لاختلافية الأستاتة التي ما زالت قائمة منذ سنة ١٨٨٨ — كما تمدون — وهي قائمة مع وجود التصريح وبشره . وأما وصف مصر بالدولة الثالثة للفتاة فأمر مغرّف به منذ إنشائه فهنا التصريح هو في الواقع « تحصيل حاصل » . فلماذا لم يكن فيه من فائدة فليس فيه من ضرر أيضاً .

أنتقل الآن إلى الكلام عن القسم الأول الخاص باتفاق حسن الجوار .

يشير هذا الاتفاق في أوله إلى « إجراء مفاوضات في الوقت المناسب لبحث تفاصيل المسائل المتعلقة بالحدود بين إفريقيا الإيطالية الشرقية والسودان وكينيا والصومال البريطاني » .

حضرات النواب المحترمين :

إني لا أنهم وجه الاعتراض على ذلك . هل هو في إجراء مفاوضات أيّا كان نوعها والفرص منها قد تنتهي بالبطل أو بالقتل بل هل في مجرد احتمال وقوع هذه المفاوضات ما يعيد الحكومة المصرية في شيء أو يفرض عليها أي التزام في الحاضر أو في المستقبل ؟ كلا ، فمصر تحفظ للمفاوضات اللقبلة بحقوقها كاملة وتمسك ببحثها في رسم خطها وتحديد مركزها بالنسبة للمسائل التي تستدور للمفاوضة فيها ، فلا مساس إذن بحقوق مصر بأي حال .

على أني أعتقد فوق ما تقدم أن حرّره مبدأ اشتراك مصر في هذه المفاوضات هو بمثابة تأكيد لحقوقها وسيادتها على السودان . ولا يفتنى في هذا المقام أن أرد في إيجاز على ما ذكره حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد المجيد عبد الحق خاتماً بمسألة السيادة على السودان ، لأنني أخشى أن يكون حضرته قد وقع في لبس بسيط أدى به إلى تأييد خطية جداً كما سمعتم فليسمح لي أن أوجه نظره إلى الفرق بين عمليتين ، يبدو لأول وهلة أنهما متشابهتان متشابهتان ، ولكنهما في الواقع متباينتان مختلفتان علم الاختلاف : فالعملية الأولى عبارة عن وضع حدود جديدة بين بطنين ، والثانية تنحصر في تعيين حدود قائمة بينهما . وقد انتهت العملية الأولى بنزول أحد الطرفين عن جزء من أراض واقعة ضمن أملاكه أو يضم جزء من أراض الطرف الآخر ، فهذا يمس مسألة السيادة بلا شك . ولكن اتفاقية حسن الجوار لم تعرض شيء من هذا .

أما العملية الثانية ، وهي التي تناولتها اتفاقية حسن الجوار ، فلا ترمي إلى تغيير في الملكية لا بالأخذ ولا بالبطل وإذنا قصد منها تعيين الحدود الحقيقية بين القطرين ، أو بمعنى آخر تطبيق مستندات الملكية على الطبيعة ، حتما لكل نزاع . وهذا الإجراء يدخل بلا شك في نطاق الإدارة بل في نطاق حسن الإدارة ولذا لا يتعارض مطلقاً مع المهادنة المصرية البريطانية . ولو فرضنا العكس لحكنا على كل من البولين للشركتين في إدارة السودان أن تحف منفوعة اليد إزاء كل نزاع متعلق بحدود السودان لا تستطيع أن تحرك ساكناً لإزالته وتوطيد السلام وهذا ما لا يقره أحد .

يتناول الاتفاق غير ما قدمت ثلاث مسائل لم تخرج واحدة منها عن كونها مجرد تطبيق لبداي عامة وقواعد مسلم بها عند جميع الأمم .

فقد ذكر الاتفاق وجوب « السعي لمنع الثارات أو غيرها من أعمال العنف غير المشروعة عند حدود أي أرض من الأراضي المذكورة » ولم يأت الاتفاق في ذلك بمجدي ، فذلك واجبات يلتزمها القانون والعرف الدولي على عاتق كل دولة سواء نص عنها في وثيقة أو لم ينص .

وكذلك عرض الاتفاق إلى مسألة منع انتهاك قوانين تحرم الرق ولم يكن هذا بالنسبة لمصر إلا تطبيقاً لأحد قوانين الدولة التي يهملها أن تعمل على تنفيذ .

ونص الاتفاق أخيراً على عدم « تجنيد وعيا الطرف الآخر في فرق الجند الوطنية » ، إلى آخر ما جاء في الفقرة الأخيرة من الاتفاق . وهنا أيضاً لم يسجل الاتفاق إلا قاعدة من القواعد العامة التي تعمل بها جميع دول العالم .

الآن وقد انتهينا من دراسة المستندات المروضة على المجلس ، وقد حلت ما جاء فيها حرقاً حرقاً ، نخرج من ذلك كله نتيجة

واحدة ، وهي أن الاغلاقات المعروفة بانتفاقات روما لا تهدم ولا تؤخر في حقوق البلاد أو في مركزها الأدبي أو المادي . وإذا كانت لها قيمة بالنسبة لمصر فمن الوجهة الرزية كدليل على تبادل النية لوضع العلاقات السليمة بينا وبين الدول الأجنبية على أساس متين .

قبل أن أترك هذا التبر ، أود أن أتهنئ الفرصة لتقديم الشكر لحضرة صاحب البوطة وزير الخارجية لما قام به في جلسة ٢ مايو سنة ١٩٣٨ من إيداع مكتب المجلس وثقتين دوليتين ، فمنها بذلك أثر المخالفة التي وقعت فيها ووزارة سابقة .

وإذا لم يكن لي ملاحظة على كيفية الإيداع بالنسبة للوثيقة الأولى ، وهي البروتوكول الخاص بمكافحة الترواسات ، فالأمر يختلف بالنسبة للوثيقة الثانية وهي اتفاقية نيون ، ف مجرد التبليغ لا يكفي في نظري بالنسبة لهذه الوثيقة الأخيرة ، لأن المادة ٤٦ من الدستور تنص على أن جميع المعاهدات التي يترتب عليها تقص في حقوق سيادة الدولة أو مساس بحقوق المصريين العامة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان .

وقد سلمت البوطة للصرة بمقتضى اتفاقية نيون للأستوليين البريطاني والفرنسي باستعمال أي ميناء من موانئها من غير تحديد ولا قيد ، وأعتقد أن هذا التصريح الطائن من جانب الدولة المصرية مهما كان القصد منه شريعياً ، ومهما كان أجله مؤقتاً ، فهو يمس سيادة الدولة كما يمس حقوق المصريين العامة .

وكان واجباً على الحكومة التي أبرمت اتفاقية نيون أن تبادر إلى عرضها على البرلمان قبل القيام بتنفيذها احتراماً للمادة ٤٦ من الدستور ، وبما أن شيئاً من هذا لم يحدث وما دام أن الحكومة الحاضرة قد اكتفت بإيداع هذه الاتفاقية مكتب المجلس ، فربما مني أنها أن تصحح موقفها قليلاً ترضيها على البرلمان للموافقة لا ل مجرد الإخطار .

(عاد حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس وتولى رئاسة الجلسة) .

حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك — حضرات النواب المحترمين :

بعد البيانات القيمة التي أدلى بها حضرات النائبين المحترمين زميلي الأستاذين عبد الحميد عبد الحق وعبد فكري أباطه ، وبعد أن سمعنا أيضاً بيان حضرة صاحب المقام الرفيع ورئيس مجلس الوزراء ، ترون حضراتكم متى أن المناقشة دائرة حول محور المحافظة على الصلحة العامة بقطع النظر عن اللون الحزبي كما صرح الجميع .

وبما أن ما كنت أريد أن أقوله قد سبق إليّه بعض حضرات الزملاء المحترمين ، ومتما من التكرار والتطويل ، وبما أن غرض الجميع للصلحة العامة والوصول إلى حفظ استقلال البلاد وشرفها وصيانة مقامها بين الدول من الجهة النظرية والعملية ، أقتراح على هيئة المجلس للوقرة تأييداً لما أبداه حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه أن نحال للسألة على لجنة الشؤون الدستورية ، خصوصاً أن المادة ٤٦ من الدستور لا تمنع من هذا ، وفي رأيي أن هذه الاتفاقية لا بد أن تفس شيئاً ما نصت عليه للمادة ٤٦ للذكورة كسألة مياه الحبيشة ومسألة تعديل الحدود . فسأله تعديل الحدود قد تكون ، كما قال حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود رياض ، تطبيقاً لاستندات الملكية ولكنها أيضاً قد تكون تعديلاً للحدود . ولا يأمن الإنسان غدر السياسة ولا ظروف المستقبل ؛ وسوء الظن من حسن النطق . فيجب أن نغطط للأمر .

وما يرى إليّه حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق هو — كما قلت — حفظ حقوق البلاد وشخصيتها كدولة مستقلة . وبما أن الموضوع محل خلاف من حيث طبيعة تكييفه كما قال حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه أرى أن تبحث لجنة الشؤون الدستورية للموضوع ومن بين أعضائها رجال عملاء يعرفون القانون وغيرهم من أهل الخبرة ، لأن وقت المجلس لا يتسع لبحث تفاصيل هذه للسألة الهامة ، ثم تخدم هذه اللجنة تقريراً يرضى على المجلس ليقول كلمة النهائية فيه .

هذا فيما يتعلق بالموضوع . وقد كنت أود أن أورد على حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك ولكنني أكتفي بما قاله حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس وهو « إيماناً نتج عن الاستمرار في قولك وإما أن أسحب منك الكلمة ، وإني أعتبر هذا رداً كافياً » .

الرئيس — الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أرجو أن ترجأ كلمتي إلى ما بعد انتهاء الحكومة من كلامها ،

الرئيس — كان حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية يود أن يلقى بكتفه يبدأن يتسنى حضرات النواب المحترمين من كلامهم .
حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — اللامعة الداخلية صرعة في أن الحكومة لا تكون آخر من يتكلم .
الرئيس — إذن الكلمة لحضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — لما بدأ حضرة النائب المحترم مقدم الاستجواب حديثه قال إنه ينزع عن نفسه ثوب الحزبية ليتكلم باسم للصاحبة الوطنية وحدها . وأود أن أقول لحضراتكم إنى لا أفهم معنى لهذا التمييز مطلقاً ، لأنى لا أفهم في يوم من الأيام أن ثوب الحزبية يمكن أن يختلف مع للصاحبة الوطنية . إنما الحزبية رأى وعقيدة في مصلحة الوطن ، وإذا تعرضت مصلحة الوطن بسبب الحزبية لأى ماس بها كان الرجل الذى يؤثر حزبيته على وطنيته غير جدير بالوطنية .
(تصفيق حاد) .

أريد أن أقول لحضراتكم إننا حين نتحدث عن مصالح هذا البلد ، نواباً كنا أو وزراء ، يجب أن تكون عندنا أولاً فضيلة المصراحة ، ويجب حين نتكلم عن استقلال مصر أن نتكلم عنه على حقيقته .

إن حضرة صاحب اللقارم الرفيع محمد محمود باشا أحد الذين وقوا معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ومن الذين دعوا أعضاء مجلس النواب إلى الموافقة عليها ، ومن الذين أيدوها في المجلس ، ولكنه حين أيد هذه المعاهدة سماها باسمها ووصفها بوصفها ، قال في هذا المجلس ما نصه « لا أكون مبرراً عن رأى الصحيح إذا قلت لكم إن هذه المعاهدة التى سميت بمعاهدة الشرف والاستقلال تحقق مطالب مصر القومية الشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية ، وغاية ما أذكره لكم أنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب ، وإن ما تمنجيه مصر من مزايها يفتح أمامها باباً ظلاً حتى اليوم مغلقاً تسير منسبه ، بما عرف عنها من بصيرة وثبت وحزم وحب للزراعة والسبل ، إلى استكمال ما لاقها اليوم استكمالاً » .

وطبقاً لهذا التصريح الذى مور به حضرة صاحب اللقارم الرفيع رئيس مجلس الوزراء يوم كان زعيماً للمعارضة معاهدة الشرف والاستقلال ، تصرفت الحكومة في المفاوضات التى كانت جارية بين إيطاليا وبريطانيا العظمى ، وعلى النحو الذى وصفه لحضراتكم بكل دقة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود رياض .

لكل دولتين أو أكثر أن تتفاوضا أو تتفاوض ، وأن تتناقشا أو تتناقشا في كل ما يمس لها بشأن مصالحها ، وأن تتحدث بكل ما يتصل بالسلام العام في أى ناحية من نواحي العالم ، دون أن يكون لأية دولة من الدول التى لم تشارك في المحادثات أى وجه للاعتراض ، بأن تقول مثلاً إن هذا يمس استقلالى .

قد تكرر حضرة النائب المحترم للسجوب كلمة « بروتوكول » وقد سأله عن معناها متصفاً ، وأقول إن كلمة بروتوكول في هذا الوضع هو ما يسميه الإنجليز « Covering Letter » أى فهرس لمحتويات المعاهدة ، فإذا تكلمت بريطانيا العظمى وإيطاليا عن مسائل عامة منها ما يخص إسبانيا ومنها ما يخص مصر وغيرها أظن أن مصر لا تستطيع بحال من الأحوال أن تقول أريد أن أشارك في مناقشة السائل الإيطالية البريطانية الخاصة بإسبانيا ، إذا لم يكن لها فيها مصالح خاصة .

ومثل هذا حدث بالنسبة لمصر في معاهدات كثيرة ، منها المعاهدة التى أبلغت لحضراتكم أخيراً وهى معاهدة نيوت ، قد حدثت للمفاوضات بين دول مختلفة ثم دعيت دول أخرى للاشتراك في توقيعها كان من بينها مصر ، وقبل هذا عقد ميثاق كيلوج للسلم ووقت عليه الدول للتفاوضة ، ثم دعيت دول أخرى لتوقيعها .

فأقول بأن دولتين لا تستطيعان التفاوضة فيما بينهما لأجل السلام إذا تمت مفاوضاتها مصالح دولة أخرى ، وبأنه إذا لم تدع هذه الدولة للاشتراك في التفاوضة كان ذلك مما يبيداتها ، قول فيه احتياطات وتجاوز لقواعد القانون الدولي . وأقول كما قال حضرة النائب المحترم مقدم الاستجواب أن بين حضراتكم كثيرين من أساطين المحامين يستطيعون أن يقولوا إن هذا الوضع هو الوضع الصحيح .
يا حضرات النواب المحترمين : تسأل حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم عبد الحق ، عندما تكلم عن مسألة الحبشة ما مركز

مصر ؟ وهل يصح أن « تسحب » إنجلترا من يدها وتطلب منها التوقيع على مسألة الحدود فتوقع ؟
إن مصر شريكة في إدارة السودان مع إنجلترا كما تفضى بذلك نصوص من المعاهدة أما مسألة السيادة فقد احتفظ بها . وآلان إذا

أردنا أن نتكلم في مسألة الحدود فن الذي يتولى هذا ؟ إنجلترا أو إيطاليا هي التي تتولى ذلك وتكتفي نحن بالتوقيع فقط ؟ أم يجب أن تكون مصر طرفاً في المناقشة ؟ ولنفرض أن حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحى هو المتفاوض في مسألة الحدود وله كل هذه للسلطات الممتازة ، أكان يوقع ما أمه دون مناقشة أو بحث أم يحفظ بما ينفع البلاد ويصون حقوقها ويتساهل في مسألة لا تهم البلاد كثيراً ليكتسب من جهة أخرى ما يهجم ؟

إن مصر حينما تتكلم في مسألة الحدود إنما تتكلم باعتبارها صاحبة السيادة على السودان وباعتبارها شريكة في الإدارة ، وحينما تتكلم إنجلترا تتكلم باعتبارها شريكة لها في الإدارة فقط وعلى اعتبار أن البلدين يهجم رضاء السودان كما تص الماهدة . هذا هو الوضع الصحيح وغيره يكون تصوراً للسائل على غير حقيقتها ووضعا لمصر على غير ما يجب أن يكون لها .

إن إنجلترا وإيطاليا تفاوضتا في مسائل خاصة بالبحر الأبيض المتوسط . وعلى فرض أن مصر وفرنسا لم تدعيا ، وللأخيرة مصالح في ذلك البحر لا حول إنها حقوق مصالح مصر بل نفرض أنها مثلها ولها أسطول فرض أنه لا يزيد على أسطول مصر ، فهل كان يقدم استجواب في فرنسا مثل هذا الاستجواب الذي نحن بصدده ؟

الواقع أن حين كنت أسمع حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحى يتكلم ، كنت أسأل نفسي ، هل هذا الاستجواب موجه إلى الحكومة المصرية أو إلى الحكومة الإنجليزية ؟ وهل عب الأستاذ عبد الحيد عبد الحى الصادر من قلبه موجه إلى الحكومة المصرية أو إلى الحكومة الإنجليزية ؟

إن الحكومة الإنجليزية بمنحى للتعهد البرمة بيننا وبينها يجب عليها أن تحظر مصر بكل الوسائل التي تحس السلام العام ، وها هي قد أخطرتنا فلا بما دار بيننا وبين إيطاليا محافظة بنك على أحكام الاتفاقية . وحكومة مصر بدورها تكون قد حافظت ، بدخولها في هذه الاتفاقية للزبدة لحقوقها خصوصاً فيما يتعلق بالسودان ، على تنفيذ خصوص الاتفاقية .

فلذا كان هناك لوم على إنجلترا في هذه الحالة فإنا لا نعرف أى واجب قصرت في أدائه ، ولله كما يقولون في بطن الشاعر .
(تصديق حاد) .

هناك مسألة تبادل القوات وهي التي أثارها حضرة الاستجواب ورد عليها حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، أريد أن أقول عنها كلمة أخيرة أثرك تقديرها للمجلس :

لإنجلترا قوات في هذه البلاد ، وتستطيع إيطاليا أن تقول إن وجود هذه القوات في مصر ومرابطتها على مقربة من قناة السويس باعتبار أنه شريان حيوى للمواصلات الدولية له أساس بالسلام الدولي العام ، وتستطيع إنجلترا أن تقول إن وجود قوات إيطالية في ليبيا له أساس بالسلام الدولي العام أيضاً . فالقويان تتناقشان لحفظ السلام وترين أن حفظه يستدعي مفاوضات بينهما — وهما للتنازعتان اللتان قد يؤدي اختلافهما إلى تكدير السلم — لكي يصل إلى اتفاق يحل كلا منهما في مأمن من الآخر .

فمن أجل هذا قالت إيطاليا لإنجلترا لأجل أن تطمئن من جهتي سأذكر لك مقدار ما نعدى من القوات في ليبيا . وكذلك قالت إنجلترا لإيطاليا سأذكر لك مقدار ما نعدى من القوات في جميع المناطق ومنها قوات في مصر التي أقربتي مصر على وجودها .

فلذا يطلب من مصر أن توفى في هذه المناقشات التي جرت بين اللوتين ؟ هل يطلب منها أن تقول لإيطاليا أخبريني عن مقدار قواتك في إيطاليا مقابل أن أقول لك عن قواتي ؟

أنا لا أستطيع أن أطلب من إيطاليا أن ترضى لي بأسرارها الحربية كما أنها لا تستطيع أن تطلب مني مثل هذا الطلب .

لذلك نرون أن التناغم بين إنجلترا وإيطاليا قائم على أساس اشتراكهما في حفظ السلام وليست مصر طرفاً معهما في ذلك .

نطرح للسائل على حقيقتها ، وتقول هل مصر تهدد السلم ؟ وهل تخشاهما إيطاليا أو إنجلترا ؟ الواقع أن مصر إذا عملت شيئاً في هذا الوقت فواجبها — كما قلت الوزارة الحاضرة — هو أن تعمل للدفع عن نفسها وأن تجد أكبر القوات الممكنة من بحرية وبرية وجوية تضر بها وتدافع بها عن سلامة أراضيها .

يوم تقوم مصر بهذا العمل — ولا تستطيع دولة أن تطلبها بإضاح أسرارها الحربية — تكون في هذه الحالة غير معتدلة على أحد ولا مهددة للسلام العام بل تكون محظنة بحقوقها .

ويوم تهددها دولة أخرى كإيطاليا لا تستطيع أن تطلبها بتقيس قوانينها في ليبيا بل تستطيع — إذا كانت إيطاليا تريد أن تتعدى على مصر ، أن تحول مصر لإيطاليا لا أريد أن أعقد معك معاهدة كالتي عقدت مع إنجلترا ، بل أعقد معك معاهدة عدم اعتداء أو معاهدة حسن الجوار باعتبار أنك تجاوريني في جهة غير إيطاليا ، ومن حق حينئذ أن أقول لما خضى قواتك إذا كنت أرى في هذه القوات تهديداً لى .

أما ما يقال من أن مصر يجب أن تشترك في المحافظة على السلام العالم كما تحافظ عليه إيطاليا فليس محل ذلك المفاوضات الإيطالية الإنجليزية ، فما بين الدولتين من خلاف أمر لا تشاركهما فيه مصر وأما ما أمضته مصر من وثائق هذه المفاوضات فأتأخذ وأتمتعون معي أن الحكومة الحاضرة بالانفصالات التي عقدتها قد صانت استقلال مصر والسودان وحافظت على حقوق مصر وعلى مستقبل علاقاتها بإيطاليا في الحسنة وليبيا وقد احتاطت لكل ما يحس استقلال مصر من كل ناحية .

بقيت مسألة أخيرة تكلم عنها حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أباطله وتناول فيها اللادة ٤٦ من المستور ، كما تكلم عنها حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود رياض عند إشارته إلى معاهدة نيون والرأى الذى أبدى بشأنها هو الرأى الذى أبدته في الجلسة الماضية وأبدى اليوم وهو أن الانفصالات التي عقدتها الحكومة لا تمنح السيادة للصرة مطلقاً وقد قضت الساتير في كل القول أن يكتفى بمجرى تبليغ مثل هذه الانفصالات للبرلمانات ، وذلك لاعتبار هام جداً وهو أن ما يتعلق بالسياسة الخارجية لأية دولة من الدول لا ينبغي أن يكون موضع أخذ ورد بمناسبة وغير مناسبة .

أما إذا كان الأمر داخلياً فيما بيننا كإنشاء كوبرى أو تشييد مسجد ، حيث لا ضرر ولا ضرر في الإضافة في الكلام بشأنها ، فانتكلم فيه كما نشاء ولو استغرقت للنقشة أسبوعاً .

أما المسائل الخارجية فهي التي يجب أن تسمحوا فوق كل اعتبار ويجب أن تتفق فيها الآراء الحزبية — كما يقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحلق .

وقد قضت الساتير بأن مثل هذه الانفصالات الخارجية تبلغ للبرلمانات فقط مشفوعة ببيان ، والحكمة في ذلك أنه لا يجوز أن تكون موضع أخذ ورد إلا إذا ترتب عليها انتقاص من حقوق البلاد أو اعتداء على حرية الدولة أو حرية الأفراد أو تناولت أى مساس بالمستور . أما إذا خلت من ذلك فيكتفى فيها بالتبليغ مشفوعاً ببيان حتى لا تكون مضرة في الأقواء أو عللاً للأخذ والرد كما ذكرنا .

لذلك كله أرى أنه لا محل لوم الحكومة السابعة لأنها قد أغضت تبليغ المجلس فلا محل إذن لاتخاذ قرار بشأن المعاهدة أو البروتوكول أو الاسم الذي يختاره حضرة النائب المحترم فكري أباطله لها ، أكثر من التبليغ وهو ما حدث بالفعل . (تصفيق حاد) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — حضرات النواب المحترمين :

ليس عندي ما أزيد على ما قاله زميل الأستاذ محمود رياض ، إلا فيما يتعلق بمسألة واحدة ، وهى مسألة علاقة مصر بالحيثة ، وإنى أرى أن موقف الحكومة في هذه المسألة هو الأمر الوحيد الذى يمكن أن تؤاخذ عليه ، وأرجو — ما دام الأمر في مقدورنا — أن تتدارك هذا المأخذ في مفاوضاتنا للقبلة من هذه الناحية فقط .

وأرى أن المبادرات أو البروتوكول الذى وقعا عليه كان يحسن أن يتناول هذه العلاقة . وكان يجب أن تقول عندما أثيرت هذه المسألة إنه كانت لنا مصالح هامة اعتدى عليها ، وهذه المصالح هي التي تقوم على علاقة الكتيبة القبطية بالحيثة . فقد أخرج من الحيثة مندوب البطريرك ، ولم يسمح له بالعودة إليها وقد تعرضنا بعد ذلك إلى مسألة حسن الجوار فكان يحسن أن تنهز هذه الفرصة لإعادة الأمور إلى مجاريها أو على الأقل لصيانة حقوق المصريين في البلاد الحبيثة . أما وقد ترك هذا الأمر فإني أرجو أن تعذبا الحكومة بأنها في المفاوضات للقبلة التي ستقوم بها سوف تهتم به وزرع وسوف تمنى بالمحافظة على مصالح مصر من هذه الناحية . هذه هي ملاحظتي الوحيدة التي أرى من المستحسن أن أضيفها في هذا الشأن .

أما ما ذكر غير ذلك ، فإني أعقد أنه لا يتفق مع الرغبة التي أعلمها — والتي لم يكن هناك محل لإعلائها — حضرة الأستاذ

عبد الحميد عبد الحق من أنه سيخضع رداء الحزبية . إذ أنه من واجبا جميعاً إزاء مسائلنا الوطنية أن نخضع رداء الحزبية لتكون مصريين قبل كل شيء ومصريين أولاً وآخرأ (تصفيق حاد) فليس من الحق أن نقول إن في العرض لثناة السويس اعتداء على مصالح مصر ، بل أكاد أذهب إلى عكس ذلك فأقول إنه لو طلب إلى مصر أن تشترك في المبادرات الخاصة بقناة السويس لوجب عليها أن ترفض ذلك لأن حق مصر فيها ثابت بمعاهدات دولية أمضى عليها كل من إنجلترا وإيطاليا فليس من مصلحة مصر أن تشترك في مفاوضات قد تمس حقوق مصر وسيادتها في القناة .

إذ ماذا يكون موقف المفاوضات المصرية في هذه الحالة لو اتفق للمفاوضان الإنجليزي والإيطالي على اللسان بتلك الحقوق ؟ أليس من الأحمق أن يبق المفاوضات المصرية بعيداً إذا ما تعرض الآخرون لسيادة مصر أو حاولوا الاعتداء عليها حتى يمكن مصر أن تخرج أو تعرض على هذا الاعتداء وتصرح بأنها لا شبهة مجال من الأحوال ؟

(تصفيق حاد) .

لكن كلمة أخرى فيما يتعلق بمسألة بحيرة ناسا التي أشار إليها بلباقته المعروفة حضرة الزميل المحترم الأستاذ فكري أبانته ، وقال إنه اكتشف فيها اكتشافاً جديداً يتعلق بالتاريخ التي صدرت فيها التصريحات التي تتناول حقوق مصر في هذه البحيرة . ثم إن لهذه التاريخ أهميتها ، لأن الانقلاعات القديمة الخاصة ببحيرة ناسا قد عقدت في سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٦ وقت أن كان محرماً على مصر أن تتكلم بلسان حكومتها مع القبول الأخرى .

وبعد ذلك صدر تصريح في سنة ١٩٣٦ قبل أن تتم معاهدة التحالف بين مصر وإنجلترا ، فكان مركز مصر إذ ذاك هو ذات المركز الأول الذي صدرت فيه تصريحات سنتي ١٩٠٢ و١٩٠٦ إذ رأت إنجلترا طبقاً لتصريح ٢٨ فبراير الشهور وبمقتضى التخططات الواردة به أن تتولى المحافظة على حقوق مصر . ولكن بعد أن وقنا على معاهدة الصداقة والتحالف في نهاية سنة ١٩٣٦ صدر تأييد وتأكيد لهذا التصريح من جانب إنجلترا . هنا كل من نحن أن يقال إن في هذا اعتداء على حقوق مصر لأنه أمر متعلق بمصر ، وقد كان من الواجب أن يوجه هذا الإخطار لمصر لأن نخطرها بإنجلترا بشأن يتعلق بمصر وباستقلالها وحقوقها .

فلذا جاز لنا أن نتسامح فيما حدث في آخر سنة ١٩٣٦ فإن لنا أن نتساءل عما نتج عنه ولماذا عسى أن يكون حكتنا على ما عملته الحكومة الحاضرة في سنة ١٩٣٨ .

إذا جاز لنا أن نغدر عملها وجب علينا أن نشكرها ، ذلك لأنها طلبت أن يصل إليها هذا التبليغ بصفة رسمية وأن تحصل على تأكيد في هذا الشأن وأن يصل هذا التبليغ إلى مصر ممثلة في حكومتها .

هذا ما كتبناه من هذه الناحية وفيه تصحيح لمركز مصر الدولي في علاقتها مع الحكومة الإيطالية وهو أمر نشكر عليه الحكومة الحاضرة دون شك .

يا حضرات النواب المحترمين : لقد اتبينا من الكلام على بحيرة ناسا وبقيت مسألة الحدود وقد تكلم عنها زميلي الأستاذ محمود رياض بما فيه الكفاية . فبين لنا أن تطبيق الحدود وتعيينها ليس إلا نوعاً من أنواع تطبيق الوثائق أو الخراطط الموجودة على الطبيعة ، وليس فيه تعريض للملكية ولا للسيادة .

يا حضرات الإخوان : لقد ظاهرت نفسي على ألا أخفي عنكم شيئاً مما عملناه وما وصلنا إليه وما تساهلنا فيه في مفاوضاتنا مع إنجلترا وذلك أسرح لحضراتكم بأن اللادة الحادية عشرة نكبة من نكبات للمعاهدة (تصفيق حاد متصل) إذ أنها تص على أن لنا أن تتكلم في الإدارة . أما السيادة فيجب أن يحتفظ بالكلام فيها . فما معنى ذلك ... ؟ معناه أننا في مصر نقول بالسيادة أما الإنجليزية فعل الأقل يتكرونا علينا ذلك ، إذ لو كانوا يترفون بسيادتنا لقبوا بالصوم للتصدة التي حاولوا أن ندفعها في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأرى أن هذا التص من هذه الناحية ليس من مصلحة في شيء مطلقاً إذا دعنا الحاجة إلى البحث في مسائل سيادتنا على السودان ونحت حكم خصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ .

فعل أي أساس يكون مركزنا في مثل هذه الحالة ؟ إذا أردت إيطاليا أن تحدد حدود السودان ، ردّت إنجلترا بأنه لا يجوز لمصر أن تتكلم عن هذه الحدود ، وذلك يرجع إلى أنهم لم يترفوا لنا بحق السيادة عليه حتى الآن كما قفمت . فلذا يكون الأمر ؟ هل ترك

حدود السودان فيحتدي عليها كل من يريد الاعتداء لأتأ لا نجد من يدافع عن حقوق هذه البلاد وعن حقوق السودان سواء أكان من المصريين أم من الإنجليز ؟

يا حضرات الإخوان : إن هذه للسائل خطيرة ويجب أن تألفها بروح غير متأثرة برغبة في انتقاد عمل الحكومة لجهرد شهوة الانتقاد والقول بأنها أخطأت ، في حين أنها لم تكن أخطأت .
(تصفيق) .

لقد رسم حضرة صاحب اللقلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء الحدود التي يجب ألا تتجاوزها مناقشة مثل هذه السائل ، إذ يجب علينا حين التكلم عن السائل الخارجية أن نحذو حذو بلاد اللام أجمع ، فتكون كثيرى الحذر والاحتياط ، لا نفتح باباً ينفذ منه سهم إلى هذه البلاد فيصيبها إصابة قد تكون ضارة أو قاتلة ، ولذا يجب أن يكون دائماً الاحتياط بل الاحتياط الشديد . وإنى لأكرر هذا القول للمرة بعد المرة لتبليط التفكير في أفعالنا وعباراتنا قبل أن نطلق بها .

هذه ملاحظتى على عمل الحكومة . وإن كانى ما أزيد عليها ، فهو آنى مختلط كل الاحتياط لإتمام تلك اللقاويزات التي جرت بين دولة خليفة وأخرى صديقة لأن في هذا الاتفاق ضماناً للسلام العام وفيه قبل كل شيء ضمان للسلام في مصر .
(تصفيق حاد متصل) .

حضرة صاحب اللقلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء — أود أن أوجه إلى صديق حضرة النائب المحترم زعيم اللعوضة الدكتور أحمد ماهر جزيل شكر الحكومة وشكرى على الخطاب القيم الذى ألقاه الآن . ولا يسعنى إلا أن أشير إلى ما ذكرته في البيان الذى تمخرفت بإلقائه على المجلس من أن كل ما يتعلق بمصلحة مصر في الهيئة سيكون عمل مفاويزات خاصة بين مصر وإيطاليا . هذا ما قلته وصدت به أن أهم شيء في هذه اللقاويزة ، هو الأمر الذى أشار إليه صديق المحترم الدكتور أحمد ماهر . غير أنى لم أر من للصحة أن أقول شيئاً عن اللقاويزات قبل الدخول فيها ، وذلك لأنى رأيت أن هذا القول قد لا يفتى ومصلحة تلك اللقاويزات .
وإنى أؤكد للمجلس أن مفاويزاتنا للقيمة مع إيطاليا فيها نخس بالحيلة ستؤدى ، على ما أرجو ، إلى صيانة مصالح مصر في هذا البلد الذى تربطنا به روابط متينة ميانة قامة كلمة ، إن شاء الله (تصفيق حد) .

الرئيس — أمضى الآت أربعة اقتراحات ، الأول وقع عليه أكثر من عشرين نائباً بإقبال باب اللقائفة والانتقال إلى جدول الأعمال . والثانى من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى الباطن ونصه : « أقتراح إحالة موضوع الاستجواب إلى لجنة الشؤون الدستورية لتقدير ما إذا كان هذا اللفظ بما ينطبق عليه نص المادة ٤٦ من الدستور فيكون معاهدة تستلم تصديق المجلس أو يخرج عن مدى تطبيقها فنفسر في نظر الاستجواب » .

والاقتراح الثالث من حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك بهذا الذى أيضاً ونصه « بد البيانات التى سمعها المجلس وبما أن القرض هو للصحة أقتراح إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية » .

والرابع من التائبين المحترمين الأستاذين عبد الحميد عبد الحق وأحمد أبو الفتوح ونصه « تقترح على المجلس يوم الحكومة لهاونها في ترك حكومة أجنبية تتدخل في شؤون مصرية دون احتجاج بل قابله بالشكر » .
والآن نبداً بالاقتراح الأول الخاص بإقبال باب اللقائفة والانتقال إلى جدول الأعمال .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — أعارض في اقتراح إقبال باب اللقائفة ، وأرجو من حضرات الزملاء أن تتسع صدورهم لسباع كلمة حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق في هذا الموضوع نظراً لأهميته .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أوافق حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر فيما قاله وأضيف إليه أن المادة ١١١ من اللامعة الداخلية تعطى هذا الحق فى تص على أن المستجوب — إذ لم يفتح بيانات الوزير — أن يبين للمجلس أسباب عدم اعتناقه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح — حضرات النواب المحترمين :

أؤيد حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر فيا ذهب إليه وخصوصاً لأن للسلك النيل الذى سلكه مجلسكم الموقر في اتساع صدره لىاح السجوب ، كفن مثلاً على حرية الرأى ومثلاً على تصمم به البرلمانات السابقة التى كانت حرباً على من يشكك ...

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لا ، لا ، إنى أحتج على هذه العبارات التى فاه بها حضرة النائب المحترم فى عبارات جارية وغير جائزة .

الرئيس — قد كنا من وقت قرب نتصح نظم المجلس النيابية السابقة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح — أرجو ألا يفهم من كلامى غير ما أقصد .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لا يمكن أن ترك هذا الكلام يقال دون أن ناطمه أو نمتنع عن سماعه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح — إنى أعنى ما أقول .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لا يمكن أن نسمح هذا الكلام وإنا نمتنع عليه ، ويجب أن يمتنع حضرة عن هذه الأقوال أولاً .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد النعم العراقى — يارض الآن حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم في إقبال باب المناقشة ، مع أنه يجب أن يشكك بد حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر أحد اللذين لإقبال باب المناقشة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح — ما كنت أريد أن أطلبه هو أن يسمح لحضرة السجوب بالكلام .

حضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا — إن للادة ١١١ من اللائحة الداخلية صراحة في ذلك ، ونفسا :

« يشرح للسجوب موضوع استجوابه وبعد إجابة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة فإذا لم يقتنع السجوب ببيانات الوزير يبين المجلس أسباب عدم اقتناعه وله وشيرة من الأعضاء عند ذلك أن يطرحوا مسألة الثقة » .

فصاح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق واجب . والذين طلبوا إقبال باب المناقشة وأنا من بينهم إنما طلبوه على أساس أن الأستاذ عبد الحميد عبد الحق حق الكلام إذا أراد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين : قبل أن أبداً كلامى يسرنى أن أسجل على حضرة صاحب المالى الدكتور هيسل باشا ذلك التفسير القم الذى فسر به الحزبية بأنها هى التصرفات التى تصب على الصلحة العامة . وأرجو الله أن يوفقه حتى تكون أعماله في وزارته مطابقة لهذا التفسير .

والذى لاحظته على رد الحكومة أنها لم تستطع أن تزعم اتهامى لها قيد آفة .

وكيفنى أن أذكر لحضراتكم أن عمل الحكومة قد انحصر في كل هذه المفاوضات في إخطارها وإطلاعها على شؤون المفاوضات . وأذكر لحضراتكم بىلاغ رسمى صدر من الحكومة للصرة قبل إبرام معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وإنجلترا ، فإذا ما سمعتموه وأنتم العسكر في مانيه وفارتم بين حالتنا إذا ذاك والحالة التى نحن بسددها ، وجدتم أن مركزنا لم يضر مطلقاً ، وأن إنجلترا عاملت مصر اليوم كما كانت تعاملها قبل المعاهدة .

أصدرت حكومة للصور له صاحب اللقام الرفيع محمد توفيق نسيم باشا ، بياناً خاصاً بمفاوضات كانت إنجلترا تجربها في ذلك الوقت جاء فيه :

« إن حكومة جلالة ملك بريطانيا ستطلع الحكومة للصرة أولاً بأول على سير المفاوضات بحيث لا يبت في أمر يصل بمصالح مصر من قرب إلا بعد إحاطة مصر علماً به » .

هذه الأقوال هى ذاتها التى عملت بها إنجلترا الآن ولم يجد شيء إلا أن سفيرها هنا كان يصل بالحكومة ويطلعها على المفاوضات . فلو أننا في الواقع ذات الوقت الذى كنا فيه قبل المعاهدة .

إن استجوابي الذي وجهته إلى الحكومة منصب على نقطة معينة هي أن الحكومة المصرية تركت إنجلترا تتفاوض في مسائل مصرية بحجة دون أن تنجح على ذلك وليتها وقتت عند هذا الحد بل إنها قابلت هذا العمل بالشكر !

قال معالي الدكتور هيكل باشا إن لكل دولة الحرية في أن تتفاوض مع غيرها . وهذا صحيح بشرط ألا تخس حقوق الآخرين ، لأن هذا يعتبر تمخلاً طبقاً للقانون الدولي ، والتدخل قانوناً قد يكون ضليلاً أو أديماً كما هو الحال هنا .

وإن أشكر لحضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر موقفه فيما يخص بضرط الحكومة في حقوق مصر في الحبشة ، وكنت أعقد أنه سيخرج من هنا إلى يوم الحكومة ولكن الذي أدهشني هو أنه وجه إليها الشكر !

واسمحوا لي أن أبين لحضراتكم أنه كان متناقضاً وغير مفهوم ، لا في هذا فقط بل في تصريحه بأن للادة ١١ كانت فكجة على مصر لأنه إذا صبح صدور هنا من غيره فلا يصح صدوره منه الآن وقد كان أحد للتفاوضين ؟

هذا ما أردت أن أقوله .

(تحقيق من بعض مقاعد اليسار) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — لقد أشار حضرة الدكتور ماهر إلى ذلك وقت نظر الماهدة .

الرئيس — والآن هل توافقون حضراتكم على إقتال باب المناقشة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — سنأخذ الرأي الآن على الاقتراحين للتعيين من حضرتي التابئين المحترمين الأستاذ محمد فكري أباطه ومحمود لطيف بك بإحالة موضوع الاستجواب على لجنة الشؤون الدستورية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — إنني نازل عن اقتراحى .

حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك — وأنا أيضاً نازل عن اقتراحى .

الرئيس — إذن لم يبق إلا الاقتراح للتعيين من حضرتي التابئين المحترمين الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وأحمد أبو الفتوح ومنه :

« أقترح على المجلس لوم الحكومة لتهاونها في ترك حكومة أجنبية تتدخل في شؤون مصرية دون احتياج بل قابله بالشكر »

فالوافق على الاقتراح يفضل بالوقوف .

(وقف أربعة من حضرات النواب المحترمين) .

الرئيس — إذن نهرّر رفض الاقتراح .

(في يوم ١٨ مايو سنة ١٩٣٨) .

من مذكرة لحضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ

إبرام الماهدات وتسهيلها ورعاية البرلمان في ذلك

من المتفق عليه في جميع الدول الديمقراطية ومن المجمع عليه في كتب شرح القانون الدولي والقانون الدستوري أن الرئيس الأعلى للدولة هو وحده صاحب الحق في إبرام الماهدات مع الدول الأجنبية أو في تعديل الماهدات القائمة بين دولته وهذه الدول . وقد نصت بعض الدساتير على هذا للبدأ في حين أغفل البعض الآخر النص عليه إلا أن عدم النص عليه لم يتم مانعاً في تطبيقه والأخذ به . ذلك لأن طبيعة العلاقات الدبلوماسية تتناهي مع العالمية التي يتضمنها تدخل المجالس النيابية في المهادتات والتفاوضات التي تسبق إبرام الماهدات أو تصامرها . وفوق ذلك فإن الرئيس الأعلى للدولة — بما فيه من سفراء ووزراء ومفوضين ومندوبين وقناصل ورسول يكون دون شك أكثر معرفة وأعظم إلماماً بالظروف الدولية والعلاقات الخارجية وما يختص به هذه الظروف والعلاقات . ولهذا نص الدستور المصري — كما نص الدستور الفرنسي والبلجيكي وغيرها — على أن الملك هو الذي يبرم الماهدات . ولما كان الملك يتولى سلطته بواسطة

وزرائه (مادة ٤٨ من الدستور) فإن إبرام المعاهدات تولاه الوزارة وهي غير ملزمة بتبليغ النتائج التي تنتهي إليها المفاوضات إلى البرلمان إلا في مسائل محدودة وفيما عدا ذلك فليس لها أن تعرض على البرلمان المعاهدات إلا إذا سمحت مصلحة الدولة بذلك (مادة ٤٦ دستور) ومعنى ذلك أن الحكومة — بحكم الدستور — هي الهيئة التي لها وحدها حق تولى المفاوضات أو الدخول في المعاهدات مع دول أجنبية، وهي وحدها التي تمكن أن تقوم بهذه الأعمال باسم الأمة المصرية. وبمبادرة أخرى فإن الحكومة هي وحدها التي يمكنها اتخاذ مختلف الخطوات التي قد تؤدي إلى إبرام معاهدة مع دولة أجنبية أو تعديل معاهدة قائمة. وكل هيئة غير الحكومة — ولو كانت هذه الهيئة هي البرلمان بمجلسيه — تولى عملاً من هذه الأعمال تكون قد خالفت الدستور، ويكون عملها بالتالي غير دستوري.

مدى رقابة البرلمان على أعمال السلطة التنفيذية في السياسة الخارجية

لأجل حال في أن السلطة التنفيذية توليها عملاً سياسياً خارجياً إنما تتولى ذلك في حدود الدستور وطبقاً لأحكامه. ولما كانت العلاقات الخارجية للدولة ما هي إلا جزء من السياسة العامة لها، ولما كانت الوزارة مسئولة عن السياسة العامة للدولة أمام البرلمان فهي كذلك مسئولة عن ما تفعله وما تقطعه من علاقات خارجية.

إلا أن مسئوليتها إزاء الأعمال الخارجية تختلف كل الاختلاف عن مسئوليتها إزاء الأعمال الداخلية. وقد نشأ هذا الاختلاف عن الاختلاف في طبيعة كل منهما. كما نتج عن هذا الاختلاف في الطبيعة أن اختلفت وسائل الرقابة البرلمانية بالنسبة لكل نوع منها. فبينما تخضع جميع الأعمال الداخلية للحكومة لرقابة البرلمانية بوسائلها المختلفة نجد أن الدستور يقرر للحكومة مطلق الحرية بالنسبة لأعمالها الخارجية مع مطلق الحرية في اختيار الوقت المناسب لتبليغ البرلمان نتيجة هذه الأعمال.

ولما كانت الحياة البرلمانية المصرية لازالت خالواً من تعاليد يصح الرجوع إليها لشرح هذه القواعد الدستورية فقد رأينا أن نرجع إلى التعاليد في بعض البلاد الأوربية، ولما كان نص الدستور المصري شديد التشبه بنص الدستور الفرنسي، ولما كانت مؤلفات الشراح الفرنسيين قد تناولت هذا الموضوع بالبحث المستفيض فنحن نختار فيما نصل إليه من نتائج على هذا النص وهذه المؤلفات بوجه خاص.

تنص المادة الثامنة من القانون الدستوري الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥ على أن «رئيس الجمهورية أئتمن يتفاوض وأن يرم المعاهدات ويقتضها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأنها بذلك».

وفي هذا يقول الأستاذ جوزيف بلونسي في كتابه القانون الدستوري صفحة ٨٣٣ «في جميع الدساتير وفي جميع الدول الديمقراطية لا يظهر في العلاقات الخارجية إلا الرئيس الأعلى للدولة وهو وحده الذي يتفاوض وهو وحده الذي يرم الاتفاق الدولية ولا يظهر البرلمان مطلقاً على المسرح الدولي وكل ما هناك أنه بعد أن تنتهي المفاوضات وفي اللحظة التي تم فيها كتابة الوثيقة التي تربط البلدين فإن الدستور يجوز له أن يشترط ألا يرتبط الرئيس الأعلى بإمضاءه إلا بعد موافقة البرلمان».

ويقول الأستاذ فوشيه في الجزء الأول من كتابه القانون الدولي العام صفحة ٣٠٥ «على كل حال فإن السلطة التشريعية في أوروبا لا تتدخل مباشرة في إبرام المعاهدات لأن علانية التناقضات البرلمانية لا تتناسب مع هذا العمل».

ويقول الأستاذ ليون ديجي في الصفحة ٧٩٥ من الجزء الرابع من كتابه القانون الدستوري «يخص رئيس الجمهورية وبمبادرة أئتمن شخص الحكومة دون غيرها بإجراء المفاوضات وهي تستعمل هذا الحق بواسطة سفرائها ومنذوبها غير المدينين بكل حرية ودون قيد — ولا يستطيع البرلمان أن يحدد بأي شكل سلطة الحكومة في هذا الشأن فلا يمكنه أن يمنحها — مقدماً — من عقد معاهدة ما ولا من إبراد نص معين في معاهدة — وإن اضطر ذلك يكون محتدياً على الحق الدستوري الذي تملكه الحكومة في القيام بالمفاوضات لتعد المعاهدات».

ويقول الأستاذ أوجين بير في البند ٥٥ من الجزء الأول من كتابه «إن حق البرلمان في اعتماد المعاهدات لا يعطيه الحق في أن يحدد للحكومة — مقدماً — الأسس التي يجب أن تميز عليها في مفاوضاتها — إذ يجب أن تبقى الحكومة حرة تماماً في عملها أثناء المفاوضات وكل عمل من شأنه تهديد سلطة الحكومة في المفاوضات يكون غير دستوري».

كما تقدم يوضح جلياً ما يأتي :

أولاً — إن الحكومة هي وحدها صاحبة الحق في مفاوضة الدول الأجنبية وفي عقد الماهدات على اختلاف أنواعها .

ثانياً — إن للحكومة مطلق الحرية في اختيار الوقت الذي تراه مناسباً لإحاطة البرلمان علماً بما تم من مخالطات .

ثالثاً — إنه لا يجوز مطلقاً لبرلمان أن يقيد حقوق السلطة التنفيذية في هذا الصدد . فمن غير الجائز أن يقرر مقدماً عدم الموافقة على عقد معاهدة مع دولة معينة أو عدم الموافقة على إيراد شروط معينة في معاهدة ما كما لا يجوز له أن يبين للحكومة الدول التي يجب عليها أن تقبل معها للماهدات ولا النصوص التي يجب أن تضمنها هذه الماهدات وكل عمل من هذا القبيل يكون فيه اعتداء صريح على مبدأ فصل السلطات وبالتالي اعتداء صريح على الدستور .

ولهذا سارت التقاليد في البرلمان الفرنسي بحجبه على اعتبار كل اقتراح يتناول مع الحرية المطلقة للحكومة في هذا الأمر غير دستوري وعملاً لا يجوز للبرلمان أن يناقش فيه . من هذا ما حدث في مجلس النواب الفرنسي بجملة ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٠ عندما اقترح أحد النواب أنه لا يجوز لأي معاهدة أن تخضع للترقية الجزئية — للوجود عندئذ — فقد لاحظ الرئيس جلياً بأن هذا الاقتراح هو إنكار لسلطة الحكومة في عقد معاهدات . وقد دافع صاحب الاقتراح عن اقتراحه بقوله « أنا لا أنكر حق الحكومة في عقد معاهدات ولكني أرغب في أن أناقش أمام المجلس مناسبة الوقت . وفي اعتقادي أن السلطة التي يمكنها أن تقبل أو ترفض للماهدات يمكنها كذلك أن تقدر الوقت المناسب لقد هذه الماهدات » . وأجابت الحكومة على لسان وزير الزراعة على هذا الصنيع بقوله « إن حق الحكومة لا يناقش حضرة الضو — لأن هذا الحق مطلق — وما يناقش هو هل توجد مناسبة أو لا توجد لعمل معاهدات — وزد على هذا بأن نصوص الدستور تضي بأن الحكومة وحدها هي الحكم في ذلك وعلى هذا أرجو المجلس أن يقرر رفض اقتراح الضو » .

ويبدو أن أحد الأعضاء الحكومة فيها قاله سحب الضو اقتراحه سالف الذكر (أوجين بير صفحة ٦٣٣) .

وحدث أيضاً بمجلس النواب الفرنسي بجملة ٤ يونيو سنة ١٨٨٠ أن قدم أحد الأعضاء باقتراح هذا نصه « في الأحوال التي يرى الحكومة أن تشمل للماهدات التجارة المحصولات الزراعية يجب إدراج شرط يميز إنشاء المعاهدة بإخطار سابق بفترة أشهر » . وقد لاحظ الرئيس جلياً بأن هذا الاقتراح غير دستوري لأن الحكومة لا يمكنها أن تنهب لمفاوضة الهيئات الأجنبية ومهمتها محددة بهذا الشكل ثم قال ما نصه « باقتراحك هذا تحد من حق الحكومة في عقد الماهدات وأنا لا يمكن أن أطرح للمناقشة حق الحكومة في المفاوضة — وإنكم تحسون هذا الحق للعرف به للحكومة إن فرضتم عليها شرطاً لا يمكنها أن تتصل منه » .

وعندما طلب أحد الأعضاء الكلمة في جواز قبول الاقتراح قال له الرئيس إنه لا يمكنه أن يطرح الاقتراح للمناقشة ولم يسمح بالكلام فيه — ولم يؤخذ عليه الرأي . وقد أقر المجلس الرئيس على البدء الذي عرضته واعتبرت المسألة منتهية . (أوجين بير قرة ٥٥٠ صفحة ٦٣٣ و ٦٣٤) . وقد أعلن رئيس مجلس النواب الفرنسي في جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٤ أن هنالك مبدأ يقضي « بأنه لا يجوز للمجلس أن يصدر قراراً يقيد الحكومة في حرية عملها في الشؤون الدبلوماسية ، لأن الدستور جعل إجراء المفاوضات مع الدول الأجنبية من اختصاص الحكومة وحدها » (أوجين بير جزء ثان ص ٢٦٦) .

استقر البرلمان الفرنسي على الأخذ بهذه التقاليد التي تؤيد حقاً وضحاً من حقوق السلطة التنفيذية . كما سار رؤساء الهيئات النيابية على اعتبار كل اقتراح يؤدي إلى تهديد حرية الحكومة في علاقاتها الدبلوماسية اقتراح غير دستوري ، ولم يسمحوا بمره أو للمناقشة فيه . وعلى هذا سار أيضاً البرلمان البلجيكي ، والبرلمان الإنجليزي . إذ جاء في « مبادئ البرلمان » سنة ١٨٤١ بإيجاز بأنه لا يصح توجيه أسئلة ولا الجواب عليها فيما يخص بمساهدات لا تزال ملققة وقد رفضت الحكومة البريطانية في أحوال كثيرة أن تساق إلى مناقشة مسائل دبلوماسية في البرلمان .

مادة ٤٧ - « لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بتفسير رضاه البرلمان . ولا تصح مداولة »
« أى المجلسين فى ذلك إلا بمحضور ثلثى أعضائه على الأقل ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثى »
« الأعضاء الحاضرين ».

تلى للبدا التاسع ، وهذا نصه :

لجنة الدستور

« لا يجوز للملك فى مدة ولايته أن يتولى أمر دولة أخرى بدون رضى البرلمان ولا يجوز لأى المجلسين المداولة فى هذا الأمر »

« إلا بمحضور ثلثى أعضائه على الأقل . ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين »

(فخرت للواقعة عليه بالإجماع) .

(فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم تلى باقى مواد فرع الملك فوافقت عليها الهيئة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ - « لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بتفسير رضاه البرلمان . ولا تصح مداولة أى المجلسين فى ذلك إلا بمحضور ثلثى أعضائه على الأقل ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين .

(فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

مادة ٤٨ - « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » .

الملك يباشر سلطته مع مجلس وزرائه وبواسطته .

فإنه وضع
المبادئ العامة
للمستور

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) - أقتراح النص على أن « الملك يباشر سلطته مع مجلس وزرائه وبواسطته » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - لفظ «مع» يشعر بأن الملك يشترك في الأعمال اشتراكاً ضلياً وأرى أن يقتصر على عبارة « بواسطة مجلس الوزراء » .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - لا أريد أن يكون للملك اشتراك فعلي في الأعمال السالمة ولا أن يرأس مجلس الوزراء بل أقتراح اتباع النظام الإنجليزي كما يكون للملك فوق المناقشات والحلقات السيادية .

دولة الرئيس - ولماذا لا يتبع النظام الفرنسي ويجعل للملك حق رئاسة مجلس الوزراء إذا أراد؟ وأى خطر نخشاه من ذلك والوزارة مسؤولة أمام البرلمان عن تصرفاتها؟ فضلاً عن أنه قد يكون لرأى للملك في بعض الأمور قائمة على .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - يجب ألا ننسى أننا في بلاد شرقية وأن آفة البلاد الشرقية وأكبر أسباب ضعف الروح الديمقراطية فيها إنما هو غزو الملوك .

حضرة محمد علي بك - لست أرى محلاً لهذا التخوف .

حضرة عبد الحيد بدوي بك - لا محل للخوف فإن الوزير لا يستطيع موازنة الملك ومخاطبة البرلمان الذي له حق إسقاط الوزارة .
دولة الرئيس - إن لنا في هذا الشأن تقاليد خاصة لا أرى وجهاً لمخاطبتها والمسئولية الوزارية كافية بمنع كل تأثير وأرى أن يكون للملك حق رئاسة مجلس الوزراء وهذا لا يمنع انفراد المجلس بغير رياسته في بعض الأحيان وأطلب أخذ الآراء على اقتراحى .

(قرر بالأغلبية قبول الاقتراح) .

(في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

الملك يباشر سلطته بواسطة وزرائه .

جواز حضور الملك جلسات مجلس الوزراء .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - أعود إلى المناقشة في اللبأ الذي سبق أن قررناه وهو :

إن الملك يحكم مع وزرائه وبواسطتهم . هذا للبدأ يحل المستور عديم القيمة لأنه يجوز للملك حتى الاشتراك الفعلي فيكون له بذلك رأى مبدوء في مداولات المجلس وفي إجراء مقتضيات السلطة التنفيذية هذا لعدم الدستور . تدخل الملك في أعمال مجلس الوزراء يحل الوزارة آت في يده ويجعل له تسلط على أعمال الحكومة مباشرة . ومن مصلحة الملك والأمة ما أن يكون للملك بعيداً بالتسلل عن مباشرة أعمال الحكومة وأن يكون فوق الأحزاب وأن يبقى فقط للشخص للأمة ملك ولا يحكم .

لهذا أقتراح حذف كلمة « مع » من النص .

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) - إذا كنت تفهم من كلمة « مع » في النص الذي نقرر أن الملك له صوت محسوب فأنا أقتراح رفضها . للملك له حق التسمية فقط ومع حذف هذه الكلمة فليس ما يمنع للملك إذا تراءى له أو لمجلس الوزراء عقد المجلس بحضرته وعلى الأخص في المسائل الهامة .

وأطلب أخذ الرأى على بقاء كلمة « مع » أو حذفها .

تقرر بالإجماع حذف كلمة « مع » وجعل النص قاصراً على : « الملك يباشر سلطته بواسطة الوزراء » .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - إن وجود الملك في مجلس الوزراء فيه تأثير على كل حال وأنا أطلب ألا يحضر المجلس أصلاً .

دولة الرئيس - مع وجود المسئولية الوزارية لا خوف من ذلك مطلقاً وقد يكون رأى الملك مفيداً جداً في بعض الأحيان .

(في ٥ مايو سنة ١٩٢٢) .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمستور

تمسك اللجنة بجواز حضور الملك جلسات مجلس الوزراء .

حضره السكبانى بك — لا أزال متمسكا برأى السابق فيما يتعلق بعدم جواز حضور الملك جلسات مجلس الوزراء ، وأطلب إلى اللجنة رجوعها في القرار الذى أصدرته في هذا الباب .

دولة الرئيس (حنين رشدى باشا) — نطرح الأمر على اللجنة .

(فقرر التمسك بالقرار السابق) .

(في ٧ مايو سنة ١٩٢٢) .

وتلى القرار التاسع والتون ، وهذا نصه :

الملك يباشر سلطته بواسطة وزرائه .

(فقررت الموافقة عليه بالإجماع) .

(في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ١٦ — الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

وتليت المادة السابعة منه ، وهذا نصها :

تكون الصلة بين الملك والوزراء رأساً وبالقوات .

معالي طلعت باشا — ما هو النرض المقصود من هذه المادة ؟

حضره عبد العزيز فهمى بك — النرض منها أن الوزير إذا طلب اللقابة يجب إلى طلبه .

(موافقة عامة) .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

حق تعيين الموظفين للحكومة وحدها ، وليست ملازمة بأن تبين أسباب اختيارها أى كان ما دامت لم تخالف نصاً من نصوص

القوانين القائمة .

تراجع للنقطة في هذا على للادة ٤٤ .

(في ٥ ابريل سنة ١٩٢٤) .

مجلس النواب

قواعد التعيينات القضائية وأسباب تخفى الأندية من الأمور الإدارية المحضة ، فلو زير ألا يجب عنها إذا شاء .

تراجع للنقطة في هذا على للادة ٤٤ .

(في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤) .

هل القول بأن شخصاً معيناً لا يصح له أن يجمع بين وظيفتين يعتبر تدخلاً في مسائل إدارية محضة ليس للمجلس أن يتعرض لها ؟

تلى اقتراح مقدم من حضره إبراهيم الملباوى بك ، وهذا نصه :

أقترح ألا يجمع معادة وكيل الوزارة للشؤون الصحية بين وظيفته وأية وظيفة أخرى (١) .

(١) قدم هذا الاقتراح أثناء نظر المجلس في ميزانية وزارة الداخلية التي كانت مصلة الصحة تابعة لها .

الرئيس — لست أدري إن كان من حق المجلس أن يتدخل في مسألة إدارية عصية يقول إنه لا يجوز لهذا الموظف أو ذاك أن يجمع بين وظيفة ووظيفة أخرى وإنما لنا الحق أن نقول بأن هذه الإدارة محتلة معنة ويجب إصلاحها . أما القول بأن شخصاً معيناً يتدخل في هذه الوظيفة أو تلك أو لا يصح أن يجمع بين وظيفتين فأتأثر أشد بأنه ليس من اختصاصنا وهذه في نظري مسائل إدارية عصية ليس لنا أن نتعرض لها ومع ذلك فأرأى حضراتكم .

رئيس الوزراء — هذا أيضاً رأى الحكومة .

(صيحة) .

الرئيس — أرجو من حضرات الأعضاء المحافظة على النظام . نحن أخذنا قراراً فيما يتعلق باقتراح حضرة الدكتور عبد الحميد فهمي واتبعنا منه ثم قدم بعد ذلك اقتراح من حضرة هلباوي بك فتح موضوعاً آخر نتكلم الآن فيه فإن كان لأحد من حضراتكم كلام في الموضوع فنحن مستعدون للسماع .

على نجيب افندي — كلامي خلس بالملاحظة التي أبدعها دوة الرئيس حيث قال : ليس للمجلس أن يتدخل في الأعمال التي هي من اختصاص السلطة التنفيذية . فليسمح لي دونه بأن أكون مخالفاً له في هذا الرأي للأسباب الآتية : للمجلس أن يبدى رغبة وهذه الرغبة إما أن تكون متعلقة بفكرة تشريرية بمعنى أن مقترح الرغبة لا يقدمها في شكل مشروع قانون مشغوف بمذكرة لإضاجة ولكل عضو هذا الحق فإذا وافق المجلس على مثل هذه الرغبة يكون منها تقويض الحكومة في وضع مشروع القانون اللازم ، هذا نوع من الرغبات ، أما النوع الثاني فهو أن تكون الرغبة متعلقة بأمور هي من اختصاص السلطة التنفيذية والمجلس أيضاً الحق في إبداء هذه الرغبات دون أن يكون في ذلك مساس باستقلال السلطة التنفيذية وعلى الحكومة في هذه الحالة أن تنظر في الرغبة فإن كانت ترى بعد بحثها أنها تستطيع تنفيذها كانها .

الرئيس — من أي مصدر جئت بهذا الكلام ؟ ليس في الدستور شيء من هذا .

على نجيب افندي — لقد أشير إلى حق المجلس في إبداء الرغبات في المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية وهذه الرغبات التي يبدئها المجلس غير مازمة للحكومة وعدم الإلزام هذا هو المخرج وهو الذي يضمن للسلطة التنفيذية استقلالها بمعنى أنه إذا سكت الحكومة بعد زمن عما فعلته في الرغبة التي أبدعها المجلس كان لها أن تقول إما أنها لم تنفذها للأسباب كيت وكيت والمجلس إذن أن يوافق أو ألا يوافق . وإما أنها قد وجدت السبل لتنفيذها .

الرئيس — أظن أن هذه مسألة دقيقة جداً وأتأ إذا اتبعنا هذا الرأي فوصلنا إلى غاية بعيدة كل البعد . فلماذا يمكن أن نقول لرئيس الدولة بأن يقعد في التفرقة البحرية دون القبيلة وأن يذهب إلى الوزارة في أوتومبيل لا في حربة .

على نجيب افندي — إنني أتكلم عن الرغبات الودية والمجلس أكبر من أن ينزل إلى أمثال هذه الفاسف .

الرئيس — أظن أن الرغبة التي أشارت إليها اللائحة الداخلية إنما هي المتعلقة بخصائص المجلس ، وعلى كل حال أظن أن هذه مسألة مشكوك فيها والأحسن أن نختصر .

على نجيب افندي — هذه المسألة قد بحثها مجلس النواب في سنة ١٩٣٤ وقرر أنه للمجلس الحق في إبداء الرغبات فيما هو من اختصاص السلطة التنفيذية ولكن على ألا تكون مازمة للحكومة وللحكومة أن تبدى الأسباب التي دعها إلى عدم تحقيقها .

الرئيس — أظن أن الموضوع الذي فصل فيه مجلس النواب في سنة ١٩٣٤ هو : هل الرغبة التي يبدئها المجلس في حدود اختصاصه مازمة أم لا ؟ أما البتة فيما إذا كان من حق المجلس أن يبدى رغبة في المسائل التنفيذية أم لا فلا أظن أن المجلس قد تعرض لها .

على نجيب افندي — الذي أذكره أن البحث قد تناول التقطيعين .

الرئيس — على كل حال نرجل إلى أن الدستور لا يسمح بذلك .

على نجيب افندي — مهما كان الأمر فالذي ألاحظه أنه لا يجوز أن يتخذ المجلس قراراً بأنه محروم من إبداء رغبة تتعلق بأمر من اختصاص السلطة التنفيذية . هنا شيء خطير جداً . يجوز ألا تتخذ في الرغبة للعرضة علينا قراراً ولكن الذي لا يجوز هو أن نلزم بعدم إبداء رغبات من هذا القبيل .

الرئيس — إن أحداً لا يتركه ولكن المستور هو الذي يتركه .

على نجيب اتقنى — هذه مسألة فيها نظر وتحتاج إلى بحث وأطلب أن يحفظ المجلس برأيه في هذا الموضوع .

الرئيس — على كل حال أرى ألا يتسع المجلس في اختصاصه إلا على المقدار الذي يسمح به الدستور .

محمد كامل حسن الأسبوطي اتقنى — إن القانون الحالي لا يجيز للموظف أن يجمع بين وظيفتين وهنا في اللزائية مرتبان بتضامهما
موظف واحد : مرتب ٢١٠٠ جنيه وكيل الوزارة للشؤون الصحية ومرتب ١٨٠٠ جنيه في عضوات جلالة الملك للطبيب الخاص . ونحن
أصحاب الرأي في حذف الاعتماد الذي نرى حذفه .

رئيس الوزراء — سعادة شاهين باشا لا يتقاضى المرتبين لحذف أحد الاعتمادين يترتب عليه حذف الوظيفة المخصص لها على أنه يجوز
بعد يوم أو أسبوع أو شهر أن يعين شخص آخر في هذه الوظيفة فلا بد من حفظ الاعتماد المخصص لها .
(تصفيق) .

إبراهيم الهلباوي بك — لم يخطر ببال قط وأنا أبدي ملاحظتي التي أبديتها الآن أن سعادة شاهين باشا يتقاضى مرتبين ، فإني أعلم
علم اليقين أنه لا يقبض إلا مرتباً واحداً . وإن مع إصراري على ملاحظتي هذه أريد أن أقول كلمة دفاعاً عن موقعي فيها فأبداً قولي بأن
من أشد الناس تمسكاً بالنظام والقانون . فذلك سبب على أن أوضف في مركز للتهجم على مسألة لا يعرفها . إن الموضوع دقيق جداً
ولكن للصلحة العامة فوق كل اعتبار واعتدلى أي ماعتدي على أحد ولا أردت أن أجرح شعور إنسان كالتمسك ما كان وإنما هي نيتي الخالصة
ورغبتى الشديدة في خدمة الصلحة العامة التي دعيتي لقول ما قلت . لست أترض هنا لكفاءة أحد بل أنا أول رجل يترف بما لسعادة
شاهين باشا من الكفاءة والقدرة وغيره على أن تظهر مواهبه ويبدو أثرها كاملاً على التي دعيتي لطلب ما طلبته وإنى لأعترف بأن المركز
الأخر الذي يشغله سعادت قد حازه عن جدارة واستحقاق وله عظيم الشرف بأن يكون في ركب القادات العلية وإنى لأول من يقدس هذه
الذات وما خطر ببال قط أن أثير مسألة فيها قيل وقال وإنما رأيت مصلحة الصحة من بين سائر المصالح التي الواقعة على حجر إن لم تكن هي
التأخره وسمعت حضراتكم في تقرير اللجنة المالية أن كل مصالح الحكومة تبنى نحو الإصلاح بخطى واسعة إلا هذه الصلحة فلها تبنى
خطوات السلخنة إن لم تكن تبنى التهجري كما سمعت حضرة الإحصائي الدكتور نجيب إسكندر الذي درس ما في الموازين يقول إن
هذه هي الصلحة الوحيدة التي مضت عليها خمس سنوات لم تتقدم فيها إلا بمشروعات ضئيلة وقد رأينا الأمراض تنفث في لندن والقرى
وتنتقل في جميع أنحاء القطر ومن أجل هذا سمنا من دولة رئيس الوزراء وزملائه ومن حضرات النواب أن من طرق الإصلاح التي
تتمكن هذه الصلحة من أداء واجبها نحو إليها إلى وزارة . لما سمعت كل هذا رأيت في نفسي أن لا حرج على من تذكير دولة رئيس
الوزراء بمسألة فيها إصلاح كبير ولا تكلفه إلا جرة قلم . إنه يريد أن يجلس للصلحة وزيراً فأنا أقول له العمل معروفاً واقتل رغبتى ورجاء
المجلس بأن تبني وكيل الصحة للصلحة خاصة . أي حرج في هذا ؟ لست أرى في هذا مطلقاً خروجاً على سلطان الحكومة التنفيذية . لقد
رأينا لجنة المالية تعرض لكثير من الوظائف الصغيرة في وزارة الداخلية فرأيت من الصلحة أن أدلى بهذه الرغبة وما حبيت أن في هذا
تدخل على اختصاص الحكومة . إن وظيفة وكيل الوزارة هي بعد وظيفة الوزير رأس الوظائف جميعاً فيجب أن يكون شاغلها مختصاً بها
دون سواها وإذا سمح له بأن يتولى عملاً آخر فلماذا يكون ذلك مؤقتاً وبطريقة الاستدباب .

أردنى أى وكيل من وكلاء الوزارات يتولى عملاً رسمياً آخر غير عمل وزارته . فإني دعوت إليه إنما هو القانون بذاته وشيئى
في هذا الطلب هو ما بدا من أمراض المعقم في هذه الصلحة التي جاءت لتشتقنا من الأمراض فإبليت في بها ، فإذا قلت بوجود تفرغ
رئيسها لأعمال وظيفته هل يبد هذا تدخلاتى في اختصاصات السلطة التنفيذية ؟ إنى أول من يعرف الواجب والآداب .

الرئيس — هذه مسائل قانون لا مسائل أدب ولباقة .

إبراهيم الهلباوي بك — وهل يقال عن رجل قضى في ممارسة القانون نيقاً وأربعين عاماً إنه لا يعرف القانون ؟

الرئيس — رقت الجلسة للاستراحة .

(رقت الجلسة حيث كانت الساعة الثامنة تماماً) .

(أعيدت الجلسة في الساعة الثامنة والبقية الخامسة والعشرين مساءً برئاسة حضرة صاحب البقوة سعد زغلول باشا) .

إبراهيم الهلباوى بك — لى كلمة قصيرة أريد إلقاءها .

الرئيس — أريد الكلام مرة ثانية ؟

إبراهيم الهلباوى بك — إنما أريد أن أوضح بعض نقط فى كلامى السابق ثم أتمم للوضع بأمنية أشبه شئ . بلغت نظر حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة لى ما يخص بإقتراحى .

الرئيس — المجلس موافق على فت نظر الحكومة بشأن إقترارك ولكن دولة رئيس الوزراء غير موجود الآن .

إبراهيم الهلباوى بك — إذن أنتظر .

(فى ٩ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

حكم الإجراءات التشريعية التى اتخذت فى فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

أثناء حل مجلس النواب والشيوخ ، وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور ، استناداً للمادة ٤٨ منه .

(١) للمادة ٤٨ ليس فيها ما يسمح للسلطة التنفيذية بإصدار مراسيم تكون لها قوة القانون . والحالة الواحدة التى يجوز فيها

الدستور للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون هى التى نصت عليها المادة ٤١ دون غيرها .

(٢) بما أن المراسيم بقوانين للنه عنها أفألم تصدر استناداً للمادة ٤١ من الدستور حتى يجوز لأحد المجلسين أن يمسك بمقحه

فى إسقاطها بمجرد إعلانه عدم إقرارها — لذلك وجب اشتراك مجلس النواب والشيوخ فى تقدير نتائجها ، ووجب أن يصدر

قانون يجعلها فى حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة على أى منها .

مجلس النواب

ومجلس الشيوخ

راجع المناقشة تحت هذين البابين فى المادة ٤١ (فى ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ لقنواب و ٤ يويه سنة ١٩٣٠ لشيوخ) .

هل التقدم بإقترحات فى مسائل من اختصاص السلطة التنفيذية لا يستبر تدخلا فى اختصاصها ؟ ما دام لها الحق فى قبولها

أو رفضها وما دامت خاضعة لمبدأ للشولية الوزارية ؟

مجلس النواب

تقرير لجنة الاقتراحات والرائض

عن إقتراح حضرة النائب المحترم عبد الحميد الرمالى عدم تسليح رجال البوليس والبناقد فى القاهرة واللدن الأخرى

أشيد لى الكتاب الآتى نصه :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لى حضرتكم تقرير لجنة الاقتراحات والرائض ، عن الإقتراح للقدم من حضرة النائب المحترم عبد الحميد الرمالى ، بعدم تسليح رجال البوليس بالبناقد فى القاهرة واللدن الأخرى ، وقد انتخبني اللجنة مقررأ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

على أيوب

٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ .

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر) — الكلمة لحضرة للقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب (للقرور) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

اجتمعت لجنة الاقتراحات والمرائض بجلعة ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ ، ونظرت في الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم عبد الحميد الرمالي ، بعدم تسليح رجال البوليس بالبنادق في القاهرة ولندن الأخرى ، والمحال عليها من المجلس بجلعة ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ . وقد رأيت أنه اقتراح برغبة وأنه مقبول شكلاً .
وحيث إن تسليح رجال البوليس بالبنادق أو غيرها ، أمر من أخص أعمال السلطة التنفيذية ، وهي وحدها التي تقرر ما تقتضيه كل حالة تحت مسئوليتها .

لذلك

تري اللجنة وقضى هذا الاقتراح .

الاقتراح

قضت الأحوال المضطربة للامنية بأن يحمل عساكر البوليس في القاهرة ولندن الأخرى البنادق باستمرار أثناء قيامهم بالخدمة ، والآن وقد استقرت الأمور في نصابها وزال عهد القلق والاضطراب وصار التضامن بين الحكومة والأمة أهدأ ما يكون ، كما أن استمرار حمل رجال البوليس للبنادق قد أصبح لا يناسب الحالة الحاضرة ، ومن شأنه أن يعطى السلاح الدين يزورون بلادنا فكرة خاطئة عن الأحوال السائدة فيها .

لذلك

أقترح عدم تسليح رجال البوليس بالبنادق لأن ذلك أدل على استتباب الأمن وانتشار الطمأنينة ؟

٩ يناير سنة ١٩٣٧

عبد الحميد الرمالي
نائب السيدة زينب

الرئيس — هل لأحد ملاحظة على تقرير اللجنة ؟

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتاح بك — أيجوز للجنة الاقتراحات أن تبدي رأياً في موضوع الاقتراح ؟

الرئيس — لقد ثارت مناقشة حول هذه النقطة وأحيل الأمر على لجنة الشؤون الدستورية ثم أصدر المجلس قراراً بشأنه .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد الرمالي — أخالف الرأي الذي أبدته لجنة الاقتراحات ، وأرى أن حمل رجال البوليس للبنادق في القاهرة ولندن الأخرى لم يبق له ضرورة في الوقت الحاضر ، خصوصاً بعد أن استقر الأمر .

لقد أدرج اعتماد كبير لتشجيع السياحة ، فوجب أن يبعد الخوف عن غوس السائحين الذين ينفذون إلى البلاد ، من جراء منظر رجال البوليس يحملون الأسلحة . لقد قابلني أحد السائحين وسألني ما سبب حمل رجال البوليس للأسلحة ؟ « الثورة تقوم في البلاد ؟ فطمأنته . هذا مثل ضربته يتقدموا ما ينطوي عليه حمل البوليس للسلاح في القاهرة ولندن الأخرى . ولذا أطلب عدم اللواقة على الرأي الذي فضته لجنة الاقتراحات تقريرها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — لا أريد الكلام في موضوع الاقتراح ، وإنما أقصر كلامي على وجهة نظر لجنة الاقتراحات التي أعتبت كثيراً بلا سبب ولا مبرر . فقد قال المجلس في غير قرار واحد إنه ليس للجنة الاقتراحات أن تقيم من نفسها رقيباً عليه أو على لجانه ، بل عليها أن تحيل الاقتراحات — ما دامت مقبولة شكلاً — على اللجنة المختصة . ولستنا كالدولة ذات سلطة فلفظنا مرة أخرى ، فلقد تكلمنا في هذا للبدأ أكثر من عشر مرات ، وقلنا للجنة الاقتراحات إن المجلس اتخذ في هذا للبدأ قراره ومع ذلك ما زالت تصدى اختصاصها ، وتعود فتقول من جديد برفض الاقتراح .

لهذا أطلب من حضراتكم إحالة هذا الاقتراح على لجنة الداخلية ليحضر عرض رأيها على هيئة المجلس ، وبذلك يتلقى المجلس دائماً الرأى من اللجنة المختصة طبقاً للنظام المعمول به (تصفيق) .

للقدر — إن القول بأن اللجنة تصدى اختصاصها قول لا أظن حضراتكم تفرقوه . لقد أراد المجلس أن يتعرف مدى اختصاص لجنة الاقتراحات فأحال الأمر على لجنة الشؤون الدستورية فقدمت تقريرها عنه . وقد واقتم عليه ، وهو يقضى بأن ليس للجنة الاقتراحات أن تنقذ عند تعجزى الشكل فقط ، بل لما أن تتعرض أيضاً إلى موضوع الاقتراح ، فترته وتقدمه تقديراً ابتدائياً ، وعند ذلك تتفرع على المجلس ، إما إحالته على إحدى لجانه ، على اعتبار أنه جدير بالنظر ، أو تفرع رضه . وفى كلا الحالين لحضراتكم الرأى النهائى . أما القول بأن تصرف اللجنة واعتدائها على غير اختصاصها ، قد جعلكم تضيقون بها ذرعاً ، فلا أظن أنه يتفق مع الحقيقة والواقع . لقد سبق للمجلس أن أقر لجنة الشؤون الدستورية على رأيها في أن لجنة الاقتراحات حق النظر في موضوع الاقتراح وشكاه . وهى على ذلك لم تعد اختصاصها . ويكون من التجاوز عن الحقيقة أن ترى اللجنة بالاستعداد أو التحكم . فهى تعرض رأيها في آخر الأمر على حضراتكم لتفروه أو ترفضوه ، وسيان عندها أقررت أم رأيت غير ذلك .

هذا في يتعلق بالشكل ، أما من حيث الموضوع فقد رأيت أن الاقتراح يرمى إلى التدخل في شؤون السلطة التنفيذية التى يجب أن يتحرك لها وحدها — تحت إشرافكم ومراقبتكم بالطرق الدستورية — ما تراه من الطرق للثى لحفظ الأمن والنظام في البلاد .

حضرات النواب المحترمين :

لقد يكون هناك من الأمور ما يدعو السلطة التنفيذية إلى أن ترى أنه للصلحة العامة تقضى بعدم عرض أمر تسليم رجال البوليس على حضراتكم أو جعله موضع نقاش علنى ، وأخذ ورد ، لأن حالة الأمن تستدعى تسليمهم ، والاحتياط يستوجب . ولكنها ترى أن الأسباب لا يصح طرحها علانية .

إن حضرة النائب المحترم مقدم الاقتراح يرى من جهة أن الأمن قد استتب والطمأنينة شاملة ، ولذا يطلب عدم تسليم رجال البوليس في القاهرة والمدن الأخرى . وأقول ردأ على هذا ، إن السلطة التنفيذية قد ترى أن هناك من العناصر ما يستلزم أخذ الحيلة بالنسبة له ، وذلك لمصلحة المجموع لا لمصلحة الفرد . لهذا رأيت اللجنة أنه يكون من تدعى السلطة التشريعية لحدودها أن تتدخل في أخص خصائص السلطة التنفيذية وتقدمها ، فأشارت اللجنة ، بغير توسع في الأسباب ، برفض الاقتراح . وعلى ذلك فالرأى الأخير لحضراتكم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد مغازى البرقوقى — أخالف الرأى الذى أبدته لجنة الاقتراحات في جميع الوجوه ، سواء من جهة الشكل أو الموضوع .

الرئيس — لقد فصل المجلس في الوجهة الشكاية وقال إن للجنة الاقتراحات الحق في إيداء رأيها في موضوع الاقتراح .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد مغازى البرقوقى — ورد في تقرير اللجنة أن تسليم رجال البوليس بالنادق أو غيرها أمر من أخص أعمال السلطة التنفيذية ، ومعنى ذلك أن اللجنة ترى أن ليس للنائب أن يفرع اقتراحات بربغات داخلة في اختصاص السلطة التنفيذية . وهذا خطأ لأن للنائب أن يفرع مثل هذه الرغبات على ألا تكون متزمة للحكومة ، وإنما تكون توجيه نظر لها .

هناك مسألة أخرى هى ، أيجوز للجنة الاقتراحات أن تعرض لموضوع الاقتراح فتبى رأيها بقبوله أو رفضه ؟ إنى أرى أنه لا يجوز لها ذلك ، ومهمتها قاصرة على إيداء رأيها فيما إذا كان الاقتراح جديراً بالنظر فتقول بقبوله شكلاً ، أم أنه يخالف القواعد العامة بداعة فتقول برفضه . أما أن تتجسس اللجنة في كل اقتراح ، فتقبل هذا ثم ترفض ذلك ، وتطلب من المجلس عدم النظر فيه بحجة أنه خاص بأمر من شأن السلطة التنفيذية ، فهذا ما نفترض عليه ، إذ تدل السوابق البرلمانية على أن كثيراً من الاقتراحات بربغات عن شؤون داخلة في اختصاص السلطة التنفيذية فتمت إلى المجلس فبث بها إلى الوزارة المختصة . وهذه الرغبات ولو أنها غير متزمة للحكومة إلا أنها خاضعة للمسئولية الوزارية ، فإذا قبلت الحكومة الرغبة فخذتها ، وإذا لم توافق عليها فلما أن تفتح بما تبديه من الأسباب التى تبدىها تبريراً لوجهة نظرها أو لا تفتح . ولما علم الحرية في أن توليها هتتا أم لا .

لهذا كان تقرير لجنة الاقتراحات غير مقبول ، لأنها لا يمكن إلا أن تقول إن الرغبة التى تضمنها الاقتراح تخالف البدييات أم لا ، أما اللجنة المختصة بالقول بأن الاقتراح مقبول أو غير مقبول من حيث المبدأ فهى لجنة الموضوع .

لهذا أطلب إحالة الاقتراح الذى نحن بصدده الآن على لجنة الداخلية لتقول كلمتها فيه .
(تصفيق) .

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى اقتراحاً منه :
« أقتراح إحالة الاقتراح على لجنة الداخلية ليحده وعرضه على المجلس » . فلو وافق على هذا الاقتراح وقف .
(وقتت أغلبية) .

الرئيس — إذن قرر المجلس إحالة الاقتراح على لجنة الداخلية .

(تصفيق) .
(فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧) .

تشكيل ديوان المحاسبة من أعضاء المجلسين فيه خروج على قاعدة الفصل بين السلطات ، ومبدأ استقلال كل من المجلسين
عن الآخر .

مجلس النواب

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب
أشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض ، عن الاقتراح بقانون التقدم من حضرة النائب المحترم الدكتور
محمود عز العرب بإنشاء ديوان المحاسبة ، وقد انتهت اللجنة مقررأ لها .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٦ فبراير سنة ١٩٣٧
رئيس اللجنة
على أيوب

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب (للقرر) — أعلن على حضرتكم تقرير اللجنة :

« اجتمعت لجنة الاقتراحات والعرائض بمجلس ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧ ونظرت فى الاقتراح بقانون التقدم من حضرة النائب المحترم
الدكتور محمود عز العرب بإنشاء ديوان المحاسبة ، فرأت اللجنة :

أنه اقتراح بقانون وأنه مقبول شكلاً لتوافر الشروط المنصوص عنها فى المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية ، أى أنه مصوغ فى مواد
ومرافق بمذكرة تفسيرية .

إلا أن اللجنة ترى من حيث الموضوع أن الاقتراح مخالف لأسس الدستور وغير جدير بالنظر ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً — أنه يرمى إلى تشكيل ديوان المحاسبة من رئيس مجلس النواب رئيساً ، ومراقب على النواب والشيوخ أعضاء ، وفى
هذا خروج على القاعدة الدستورية التى تقضى بالفصل بين السلطات .

ثانياً — أنه يرمى إلى تشكيل ديوان المحاسبة من أعضاء ، هم الراقبون بمجلسى البرلمان ، وهذا يتناقى مع المبدأ الذى يقضى باحتفاظ
كل من المجلسين باستقلاله ، فلا يتضمن ممأ إلا هيئة مؤثرة فى الأحوال التى نس عليها الدستور والحالة الوحيدة التى أجازت فيها اللائحة
الداخلية تشكيل لجنة مختار من بين أعضاء المجلسين هى التى ورد ذكرها فى المادة ١٤٣ من اللائحة الداخلية وهذه الحالة تتحقق فقط
إذا أدخل مجلس الشيوخ تعديلاً على مشروع قانون قرره مجلس النواب ، ورأى هذا المجلس ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من
مجلس الشيوخ للاتفاق على نصوص تعيّلها الاجتهتان .

ثالثاً - إن رئيس وأعضاء ديوان المحاسبة وفق هذا الاقتراح يكونون عرضة للتغيير في مسهل كل انتقاد على أي مرة كل عام . وهذا التغيير المستمر في الهيئة العليا لديوان المحاسبة ، يحل من التمتع عليه بتحقيق الغرض المقصود من وجوده .

رابعاً - إن المادة ١٤٤ من الدستور تحضى بأن الحساب الخائى للإدارة المالية عن العام للتقضى ، يقدم إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد على لاعتاده . وهذا يعطى لمجلسي البرلمان الفرصة لمراقبة الحكومة في تنفيذ قانون المالية . ولا تذهب اللجنة إلى أن ما تمس عليه المادة ١٤٤ من الدستور يضى كل الناء عن إنشاء ديوان المحاسبة ، وإنما ترى اللجنة أن هذا النص يحقق الأغراض التي أولدها حضرة النائب المحترم صاحب الاقتراح .

ثالث

تتقترح اللجنة على المجلس رفض هذا الاقتراح .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمود عن العرب - يظهر أن لجنة الاقتراحات تأبى إلا أن تتجاوز دائماً حدود اختصاصها ، إذ أنها تعرضت لتفاصيل الاقتراح مع أنه لا يجوز لها إلا التعرض للأساس الذي بنى عليه الاقتراح ، وهو في حالتنا إنشاء ديوان المحاسبة ، فهل إنشاء هذا الديوان في ذاته - بنى النظر عن طريقة تشكيله للقرعة - مناقض للأسس الدستورية كما تحول لجنة الاقتراحات ؟ أو أنه في ذاته غير جدير بالنظر ؟ هذا هو موضوع البحث .

الرئيس - سبق أن عرضت هذه المسألة على المجلس وأحلها على لجنة الشؤون الدستورية ، فرأت أن من حق لجنة الاقتراحات أن تنظر في موضوع الاقتراحات . وقد وافق المجلس على هذا الرأي .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمود عن العرب - ليس للجنة الاقتراحات أن تبحث في التفاصيل .

الرئيس - أرجو أن ينصر حضرة النائب كلامه على أوجه الاعتراضات التي أبدتها اللجنة .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمود عن العرب - أنا لا أصر على طريقة التشكيل الواردة في اقتراحى ، لأن هذه مسألة يمكن للجنة المختصة خصها وتمديدها على الوجه الذي تراه . ولكني أود أن أفهم : هل موضوع الاقتراح مخالف لأسس الدستور كما تحول اللجنة أم لا ؟

لو رجعنا إلى تاريخ إنشاء ديوان المحاسبة لوجدنا أن الحاجة دعت إليه منذ بدء الحياة المالية سنة ١٩٢٤ فقد قالت لجنة المالية في تقريرها سنة ١٩٢٤ (صفحة ٥٣٧ و ٥٣٨ عن مجموعة الضوابط) ما يأتي :

« ترى اللجنة ضرورة التفكير من الآن في إنشاء رقابة مستقلة تقوم بهذا العمل وتكون مشولة بأعمال البرلمان على نظام يغرب مما يعمل به في فرنسا (مجلسي الرقابة) أو في إنجلترا (للراجعة) وعمل هذه المجالس يشبه كثيراً عمل مهاتبي حاليات للصارف .

ومن أقوال الدكتور ماهر مقرر اللجنة « أن اللجنة تطلب رقابة مستقلة أمام البرلمان » .

ومن أقوال الأستاذ أحمد زمزى بك « أريد أن تكون اللجنة مكونة من أعضاء البرلمان » .

ومن أقوال مكرم عبيد باشا « أقترح أن نكتفى باقتراح لجنة المالية هذا العام أما اللجنة البرلمانية التي تكون لها سلطة مستقلة فإنها تكون في العام المقبل » .

الرئيس - التحالف لتقرر اللجنة يقف .

(لم يقف أحد) .

إذن قرر المجلس للواقعة على تقرير اللجنة .

(في ٨ مارس سنة ١٩٣٧) .

مادة ٤٨ »

حق تأجيل البرلمان من الحقوق الدستورية التي للوزارة استعمالها ، ولكن بشرط أن يتوفر فيها أمران : تعيين جلالة الملك لها ، وثقة مجلس النواب بها .

مجلس الشيوخ
راجع التعليق على ذلك في المادة ٣٩ .
(في يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٨) .

حق تعيين الموظفين ، حق للحكومة وحدها . وهي ليست ملزمة بأن تبين أسباب اختيارها لأي كان ما دامت لم تخالف النصوص القانونية .

مجلس النواب
راجع التعليق على ذلك في المادة ٤٤ .
(في ٢ مايو سنة ١٩٣٨) .

هل الوزارة هي التي تملك سلطة العمل فلا وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ؟

بحث دستوري

قدم من حكومة رفعة الحساس باشا الرابعة

إن الخلاف في وجهة النظر إنما يرجع الحكم فيه إلى أمم البادئ الأساسية في الدستور وهو معرفة من الذي يباشر أمور الحكم فلا . ومرد ذلك إلى الواد ٤٨ و ٥٧ و ٦٠ و ٦٢ من الدستور وهي التي تنص على أن « توقيعات الملك في شئون الدولة — يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » وأنت « أوامر الملك شفعية أو كناية لا تخفى الوزراء من المسئولية » وأن « مجلس الوزراء هو للهيمن على مصالح الدولة » وأن « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » .

وبلا حظ أن الأمر لم يقتصر على نص واحد في الدستور وهذه النصوص للتصدي بقوة بعضها بعضاً وتنتهي إلى نتيجة واحدة هي النتيجة التي أظهرتها في أعمالها اللجنة التي وضعت مشروع الدستور ونلتصتها في قولها إن الوزارة هي التي تملك سلطة العمل فلا وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم .

فقد جاء في أعمال هذه اللجنة (ص ٨ من تقرير لجنة البادئ العامة) « هذا البادئ الأساسي يترتب على ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وقصرها على الوزراء إذ ما دامت الوزارة في قياسها بالسلطة التنفيذية هي للسلطة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن أعمالها كلها فليس بمقبول أن يقاسمها الملك سلطة العمل ولا أن يكون له صوت معدود في مداولاتها » .

وقد أبدت لجنة الدستور العامة هذه البادئ في تقريرها الذي قدمته للحكومة مع مشروع الدستور بعد مياغته إذ جاء فيه ما يأتي : « وما دامت الوزارة هي التي تباشر أمور الحكم فلا وهي وحدها للسلطة عنها يجب أن تكون مستقلة في عملها » ص ٢٢٣ ثم جاء فيه « ولما كانت الوزارة هي الهيئة التي يتولى الملك سلطته الدستورية بواسطتها كان طبعاً أن يكون مجلس الوزراء هو للهيمن على مصالح الدولة جيباً وأن تكون السلطة بين الملك والوزراء رأساً وبالات فلذلك أدعى لإيجاز الأعمال على أكل حال » .

وأقوى من ذلك ما جاء في المذكرة التي صدرت من وزير الحفانية عند صدور الدستور من أن « كل عمل يملكه الملك وتكون له علامة بشئون الدولة يجب أن يوقع عليه رئيس الوزراء ، والوزراء ذوو الاختصاص فلذلك يستعمل سلطاه بواسطة وزرائه والوزراء مسئولون سياسياً عن جميع أعمال الملك . ولتلك جميع أعمال الملك حتى الخطاب السياسية التي يلقاها داخلة في مسئولية الوزراء .

وظاهر أن هذه البادئ الأساسية للسلطة إذا فهمت على حقيقتها واتبعت كما قررت حلت جميع أوجه الخلاف . مثال ذلك ما يأتي :

١ - الراسم التي تقدم بها مشروعات القوانين للبرلمان

يترب على عدم إضفاء هذه للرأسم أو على تأخيرها حرمان الحكومة من عرض مشروعاتها على البرلمان أو تأخير عرضها في وقت ملائم مع أن كل عضو في البرلمان يملك أن يقدم بمشروعات قوانين على اختلاف أنواعها وليس بمقبول أن تكون حقوق مجلس الوزراء وهو المهيمن على مصالح الدولة والمؤلف من نواب وشيوخ أقل من حقوق عضو واحد في البرلمان . وظاهر من نصوص الدستور أنه لا ينتظر تقديم مشروعات القوانين براسم تصدر لهذا الغرض وإن كانت هذه الطريقة قد تفرقت فيها بعد كإجراء شكلي لأن حق الملك فيما يتعلق بالقوانين إنما يأتي بعد بحثها في البرلمان وتقديمها للتصديق والإصدار .

٢ - تعيين اللوطين وصلهم

وكذلك الحال في تعيين اللوطين وصلهم لها من شك في أن الوزارة هي للدولة عنهم وعن تصرفاتهم أمام البرلمان فلا يجوز أن تحرم من حق تعيينهم أو وصلهم وتبقى مسئلة عن عملهم وإذا تخلت الوزارة عن هذه المسئولية لم يبق أحد مسئولا عن أعمالهم (لأن الملك مرهق عن المسئوليات) فضلا عن أن الوزارة وهي السلم لها قطعاً بسلطة العمل ومباشرة جميع أمور الحكم لا يمكنها فضلا أن تقوم بهذه المهمة إذا لم يكن لها بالنسبة إلى معاونيها من اللوطين على اختلاف درجاتهم سلطة التعيين والعزل .

ولا جدال في أن تعيين اللوطين هو من السلطات التي يتولاها الملك بواسطة وزرائه كمنصبتهم .

وكذلك الحال بالنسبة لعزل اللوطين باعتباره عملا داخلا في مسئولية الوزارة كالتعيين سواء بسواء .

والواقع أن حق الوزارة في العزل أظهر وأقوى لأن حق التعيين يقصد به تحيين نوع اللوطين والأعمال على أن تعتبر أن اللوطين المراد تعيينه بمن يمتحن على الإصلاح أما حق العزل فيقصد به إصلاح فساد واقع ومجازاة اللوطين الذين يمتحنون إلى الصلحة العامة بعد أن تأكد ذلك بالأخبار والشهادة .

وفوق ذلك فإن حق مجلس الوزراء في العزل إجراء تأديبي اعترفت به القوانين للصرة منذ إنشاء مجلس الوزراء في مصر باعتباره مجلس الدولة الأعلى وبذلك أن جميع القوانين التي صدرت بتشكيل مجالس التأديب المختلفة نصت في عدم اللبس بهذا الحق .

وقد بقي هذا الحق لمجلس الوزراء بعد صدور الدستور في سنة ١٩٢٣ واستمر نافذاً إلى سبتمبر سنة ١٩٣٠ وفي ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٠ استصدر إسماعيل صدقي بإشرا مرسوماً لا قانوناً بوجوب استصدار مرسوم عند عزل بعض اللوطين وقد فعل ذلك ليضمن معاملة هؤلاء اللوطين في خطه ولجهد لإلقاء دستور سنة ١٩٢٣ واستصدار دستور ٢١ أكتوبر ١٩٣٠ .

ومن ذلك يتبين أن نظام عزل اللوطين إنما بذل عمداً للقضاء على الدستور فلا يصح عقلاً أن يكون له بقاء بعد عودة الدستور .

٣ - تعيين الشيوخ

أما عن تعيين الشيوخ فلم من جميع الجهات أنه يصدر بمرسوم فلا محل للتفريق بين مرسوم ومرسوم وفوق ذلك فإن أعمال لجنة الدستور ناطقة بأن تعيينهم من حق الوزارة وكل للناقصات التي دارت في هذا الموضوع في جلسات لجنة الدستور تخيد أن جميع الأعضاء كانوا مسلمين بهذا الحق فضلاً أخذت للناقصات مجراها على هذا الأساس وعلى أساس افتراض أن الحكومة تعيينهم » من أعضائها ومظاهرها » (راجع صفحة ٢٦ من محاضر لجنة الدستور) .

فلذا أضيف إلى ذلك رأى السيوفان دون بوش وهو الذى قبل جلالة النور له الملك فؤاد والمنصور له سعد زغلول باشا تحكيمه في الموضوع تبين أن حق الوزارة في تعيين الشيوخ لا يصح أن يكون محل جدل .

وفي هذه المناسبة نشير إلى ما كرره البعض مراراً من أن المسيو يولاكازى أتى في هذا الموضوع بنير فتوى المسيوفان دون بوش مع أن الواقع غير ذلك فقد أتى المسيو يولاكازى في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤ بأن تعيين الشيوخ من الأعمال السبالية التي يتولاها الملك بواسطة وزرائه وتحت مسئوليتهم ولا فرق بينهم وبين باقي الأعمال التي تنطبق بشئون الدولة وأن الملك ليس له في ذلك حقوق شخصية وأن القول بنير ذلك تأييد للأوتوقراطية وذلك لأن تعيين الشيوخ أمر يتعلق بشئون الدولة طبقاً للمادة ٦٠ من الدستور وهو مظهر

من مظاهر السياسة العامة للحكومة يدخل في مسؤولية الوزراء أمام مجلس النواب وأن الدستور المصرى في ذلك شأنه شأن المسائل الأخرى .

٤ — منح الرتب والنياشين

وكذلك الحال في موضوع الرتب والنياشين لموظفي الحكومة والأعيان لأن منح الرتب والنياشين شأن من شؤون الدولة بلا جدال وهو بلا شك داخل في مسؤولية الوزارة طبقاً لما ورد في مذكرة وزير الحفانية عن الدستور .

وقد أيد هذا الرأي للسبب يولاً كالأمر في مذكرة التي أشرنا إليها سابقاً فذكر أن اقتراحاً عرض في اللجنة التشريعية لتعديل نص المادة ٤٣ من الدستور وهي الخاصة بمنح الرتب والنياشين وكان الفرض من هذا التعديل بقاء الحال على ما هو عليه (قبل الدستور) ولكن هذا التعديل لم ينجح في الدستور ثم أضاف إلى ذلك أن الإنستـاف يحاول عبثاً أن يجد في الدستور أى أثر لحق شخصي للملك في الباب الثالث من الدستور وهو الباب الذى يتناول جميع المسائل المتعلقة .

وفضلاً عما تقدم فقد تم الاتفاق على هذا الرأي بين اللغفور له جلالة الملك فؤاد وللغفور له سعد زغلول باشا وأعلن الأخير هذا الاتفاق في حينه .

٥ — تعيين كبار موظفي السراى

لا جدال أيضاً في أن تعيين كبار موظفي السراى الذين يتبرون موظفين في الحكومة ويتقاضون مرتباتهم منها يعتبر من شؤون الدولة وأن رئيس مجلس الوزراء يجب أن يوقع عليها طبقاً لنص المادة ٦٠ من الدستور وهي التي تحرر أن بتوقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لتفادها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . وقد أثيرت هذه للسألة أثناء حياة للغفور له الملك الراحل وللغفور له سعد باشا وتم الاتفاق على ذلك ووقع للغفور له سعد باشا أمر تعيين وكيل الديوان العالى حسن نشأت باشا في ذلك الوقت تصحيحاً للأمر للملك الذى صدر من غير إضاءته مما يدل على أن الأوامر للملكية الصادرة منهم لا تنفذ إلا بتوقيع رئيس الوزراء .

ولا عبرة بمرسوم فبراير سنة ١٩٢٥ الذى استثنى موظفي الحاشية للملكية من اتباع نظام الراسيم في تعيينهم لمعيين :

الأول — أن تعيينهم بأوامر ملكية لا يتنافى مع وجوب توقيع رئيس الوزراء كما حصل ذلك فعلا في تعيين نشأت باشا .

الثاني — أن هذا المرسوم صدر في وقت كان الدستور فيه محل مهاجمة شديدة والحياة النيابية معطلة وقد صدر هذا المرسوم لنفس

الأغراض الى قصد إليها صدق باشا عندما استصدر دستور سنة ١٩٣٥

ولا اريد أن أعرض في هذا البحث لموضوعات أخرى غير التي حصل عليها الخلاف فعلا ولكن الأساس الذى نحل به الموضوعات الأخرى وأمثلة أساس واحد وهو ارتفاع جلالة الملك عن اللشويات ووضعها كلها على عاتق الوزارة حتى إن الذكرة الرسمية الصادرة من وزير الحفانية مع الدستور اعتبرت الوزارة مسئولة عن جميع أعمال الملك بما فيها تصرعاه السياسية .

وإذا كانت مجرد الأقوال المتعلقة بشؤون الدولة يجب أن يوافق عليها الوزراء بعد الاطلاع عليها فن باب أولى يسرى هذا الحكم على الأعمال العادية كالتيينات والرتب والنياشين وغيرها مما يكون له أثر ظاهر في مجرى شؤون الدولة وسياساتها العامة .

مادة ٤٩ - « الملك يعين وزراءه ويقيلهم ، ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يرصه عليه وزير الخارجية »

دولة الرئيس (حين رضى باشا) - أقرح النص على أن للوك يعين وزراءه ويقيلهم .
(موافقة عامة) .

(فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

على القرار السعوى . وهذا نصه :

الملك يعين وزراءه ويقيلهم .

(فضررت الموافقة عليه بالإجماع) .

(فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ١٧ - الملك يعين وزراءه ويقيلهم .

(فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

تطبيق بعض أعضاء مجلس الشيوخ على إنابة وزارة رضة المجلس باشا الرامة .

كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر

بمناسبة إنابة وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى المجلس باشا

كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلى - كلمة حضرة الشيخ المحترم لوى أسخوخ فانوس ائدى

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - حضرات الشيوخ المحترمين : علنا والأسف ملاماً قولنا بالأمر للسك الصادر بإنابة وزارة الشعب وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى المجلس باشا زعيم الأمة ورئيس الوفد المصرى . ووصفة كوننا شيوخ الأمة المثلين لها أصدق تمثيل ، نرى زاماً علينا أن نعلن فى هذا المجلس الوفير عظيم تهادينا وخالص شكرنا لحضرة صاحب المقام الرفيع زعيم الأمة وحضرات زملائه الكرام على ما أدؤوا للأمة المصرية الكريمة من خدمات وبذلوا فى سبيل رخلها ورعايتها من جهود مضنيات ، حتى أخذت مصر مكانها فى صف الأمم الجديرة بالاحترام فنذ أن انقضى عهد الفراغة إلى الآن لم نعرف الأمة بعد زعيمها الخالد المنفور له « سعد زغلول » مصرىاً قدّم لها من جلال الأعمال ، ولا أسدى إليها بما بذل من تضحيات ، مثل ما قدّم وأسدى « مصطفى الحاس باشا » وزملاؤه .

لقد استخلصوا الوطن وقد كان معذباً كامل استقلاله ، وأعادوا للأمة وقد كانت مهضومة الحق عزتها وكرامتها فاستردوا دستورها الذى قرّر أنها مصدر جميع السلطات ، وألقوا الامتيازات الأجنبية التى بقيت قروناً متخلقة فى البلاد ، وساروا فى الحكم على أحسن سيرة وأقوم طريقة ، فسانوا الحريات ، وحفظوا الكرامات ، ولم ياملوا الشعب تهديد ولا وعيد ، ولا هم حكوه يد من حديد . فسر الشعب بأنه سيد نفسه ، ومالك أمره .

حضرات الشيوخ المحترمين :

لا يجوز أن يفوتنا هنا ونحن نمد إجمالاً حنات حكم الشعب فى عهد الوزارة التى أقبلت وهى حائرة لكامل رضا الشعب وجهه ، أن نذكر مع الإعجاب موقتها الأخير فى التمسك بنصوص الدستور وروحه ، والمحافظة على حننا فى ضرورة الرجوع إلنا لتفسيره إن كان فيه ميم يحتاج إلى تفسير . إنها لم تترك لنا نزع منا اختصاصنا الذى اعترف الدستور لنا به ، فتجلى أمر الخلاف إلى من لا يحق لهم الفصل فيه . وليس أبلغ من هذا فى الحرص على سلطة الأمة ، والتمسك بحقوق الأمة ، والبلغ عن دستور الأمة :

ولهذا لا يسعنا إلا أن نعلن فى هذا الحرم المقدس أننا ستكون مع « مصطفى المجلس » وزملائه الأمجاد أشد ما نكون تضامناً فى سبيل صيانة دستور الأمة وحقوقها وأنانا فى نبالى فى هذا السبيل بمشقت الجهاد مهما مبعث ولا تضحيات مهما تطلب من تضحية غالية

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

لجنة الدستور

لجنة الدستور

مجلس الشيوخ

والتين بالله وبكامل معونه للمجاهدين المخلصين ، وواتين بأن التصريح يكون في النهاية للأمة التي هي مصدر جميع السلطات والتي لها وحدها القول الفصل .

(تصفيق حاد) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن اليبلى — كنت أرجو أن تكون هذه الكلمة في حضور الحكومة التي شكلت اليوم بأمر حضرة صاحب الجلالة مولانا الفاروق . فقد صدر الأمر الملكي بإقالة الوزارة ولا أود أن أدخل في تفاصيل ما جاء بخطاب زميلي حضرة الشيخ المحترم حسن عبد القادر كما لا أريد أن أفند ما جاء في خطابه هنا سطرًا سطرًا بل حرفًا حرفًا — لا أريد أن أفرّض لما جاء في خطابه أو لما قال به وإنما أريد أن أقرر أن حكمًا دستوريًا مقدسًا قد استعمله مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك فوجب علينا الطاعة لهذا الأمر للقدس واحترامًا لتبين المستور يجب أن نقرر أن جلالة قد استعمل حقه المشروع وكان في عمله هذا حكمًا .

فكان من واجبا أن ننظر حتى تأتى الحكومة التي أمر جلالة بتشكيلها لتسمع ما يقال وحتى نرى إن كان عملها صالحًا أو غير صالح . أما أن ندين الحوادث وتحمى أمراً ملكياً صدر طبقاً لقواعد الدستور فهذا ما أحجج عليه ولا يمكن أن أوافق على ما قاله حضرة الشيخ المحترم حسن عبد القادر بأى حال من الأحوال وأقرر كما أكرر أن هذا الأمر واجب الاحترام والطاعة موافق لنصوص الدستور التي أقمنا على احترامه .

(تصفيق من ألبية) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — سعادة الرئيس ، حضرات الأعضاء :

لوقوف الذي توجد فيه اليوم موقف غاية في الخطورة ، كما أنه غاية في البدقة . لذلك وقد أثير في هذا المجلس موضوع إقالة الوزارة التحاسية الرابعة التي كانت وما زالت حائزة لثقة الأغلبية العظمى في البرلمان بمجلسيه وتهيئة الأمة العظمى ثقة تكاد تكون إجماعاً . ولما كان حق الإقالة كما قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلى استمالة لحق دستوري ...

حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق لإسماعيل بك — نطلب تلاوة مشروعات القوانين لأخذ الرأى عليها .

الرئيس — أرجو من حضرات الأعضاء ألا ينصرفوا حتى لا يتقص المدد القانونى اللازم للموافقة على مشروعات القوانين المؤجلة من جلسة الأسى .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلى إن حق حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك حق دستوري وهذا صحيح لا غبار عليه إلا أنه لما كان في ذلك إثارة لمسألة دستورية هي أساس الدستور وأساس معنى الحكم النيابي الصحيح لا الحكم النيابي الزرف . كان لزاماً علينا أن نبدي رأينا في هذا الموضوع الخطير .

لا شك في أن الدستور المصرى وجميع دساتير البلاد التي تنبع بالحكم الدستورى تجبل في يد الملك — بسفته المثل الأعلى — جميع الحقوق وجميع السلطات ولكن ليس معنى هذا أن شخص الملك يتصرف في شؤون الدولة بدون مشورة شعبه ، تلك الدعوة التي أوصى الله سبحانه وتعالى بها في كتابه العزيز بقوله « وشاورهم في الأمر » .

هذا التصريح على من يده الأمر مشورة الأمة ! ومعنى ذلك أن تكون للشورة بمحيية ...

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — هذا الكلام سابق لأوانه فلا معنى له .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — حضرات الأعضاء :

للشورة التي أشير إليها في الكتاب العزيز ...

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — زن كلامك جيداً .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — ليس هذا شأنك . هذه الشورة هي تلك التي تبدو بمحيية من الشعب لصاحب الأمر وقد رسم الدستور الطريق السليم لذلك .

الرئيس — أنت الآن تناقش أمراً لم يبلغ إلينا وأظن أن فيا لله حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر الكفاية .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس إندى — لذلك يجب علينا ونحن كنا نفيض إخلاصاً لصاحب الجلالة ملكينا العزيز المقدس ونقدى بكل قوتنا وأرواحنا وأموالنا حقوقه للقدمة لأنها جزء من الدستور ولكن مع هذا يقضى علينا واجب الإخلاص بالعرش والولاء لشخصه الكريم ونحن نثو الأمة أن تتقدم بجلالة بالمشورة الصحيحة الصادقة التي تتطوى عليها إرادة الأمة والتي يحرم جلالته عليها ويعمل على مرضاتها .

أما أن يقوم بها أشخاص لا معرفة لهم بحقيقة شعور الأمة فيتطاولوا ويقدموا بجلالته أخباراً غير صحيحة فهذا ما لا يصح أن نسكت عليه عملاً بواجب الإخلاص نحو العرش .

(ضبة) .

الرئيس — لا لزوم لثل هذا الكلام الآن ، وستقدم الحكومة إلى مجلس النواب وهناك يتقرر على الثقة بها .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفار بك — لقد سبقني حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس إلى ما كنت أريد أن أقوله ويجب على كل واحد منا أن يزن كلامه خصوصاً إذا كان موجهاً إلى حضرة صاحب المقام الأعلى .

حضرة الشيخ المحترم محمد مرزوق إندى — اجلس .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفار بك — أنا لا أقبل منك هذا .

الرئيس — لقد تكلمت بالنيابة عنك وبما هو حق .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفار بك — أنا موافق على ذلك ، أما أن يقول لي شيخ أثناء كلامي « اجلس » فلا أتقبله .

الرئيس — أنا تكلمت بما فيه الكفاية لأن القام العالي محفوظ وهو فوق المناقشات والمنازعات والآن ننقل إلى تلاوة مشروعات القوانين للمرة الثالثة لأخذ الرأي عليها .

(في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧) .

مادة ٥٠ - « قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف الميمن الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : « أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

دولة الرئيس (حين رضى بانها) - أقترح أن ينص على أن الملك يحلف الميمن على احترام الدستور .
 حضرة عبد العزيز فهمي بك - أقترح أن يكون النص هكذا يحلف الملك الميمن الآتي أمام هيئة المجلسين مجتمعين : « أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » . وهذه الميمن يؤديها كل ملك جديد قبل أن يباشر أمور الحكم .
 (موافقة عامة) .
 (في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

فضيلة الشيخ نجيت - وفي ملاحظات على بعض النصوص السابق تهررها .
 فأولاً - أقترح أن يبدل نص عين الملك هكذا :
 « والله العظيم إنى لأحافظ على ديني وعلى التضامن مع شعبي للعمل بهذا الدستور وعدم الإخلال بشيء من نصوصه » .
 (رفض الاقتراح) .
 (في ١٩ مايو سنة ١٩٢٢) .
 على القرار الحادى والسجون وهذا نصه :

يحلف الملك الميمن الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين :
 « أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

وهذه الميمن يؤديها كل ملك جديد قبل أن يباشر أمور الحكم .
 (فقررت الموافقة عليه بالإجماع) .
 (في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .
 مادة ١٨ - يحلف الملك الميمن الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين :
 « أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .
 وهذه الميمن يؤديها كل ملك قبل أن يباشر أمور الحكم .
 (في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

كانت الفقرة الأولى من هذه المادة مكررة بحيث تكرر في الواقع حكماً وتقيماً . أما الصيغة المقترحة فهي تجنب موعودة تجزئة المادة إلى فترتين وتبطل القاعدة ذات تطبيق عام .

التقسيم أمام ممثلى الأمة فى البرلمان هو الإجراء الدستورى الوحيد الذى اشترط فى مباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية فلا يجوز أن تشترط لهذا الترض مراسيم أخرى دينية أو غير دينية .

مناقشة الاستجوابين للوجهين

إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة التالين المحترمين
 مدنى حسن حزين والأستاذ عبد الرازق وهب القاضى

على الاستجوابين المشار إليهما ، ونس الأول :

« كثر الكلام فى الأندية وفى الصحف حول حفلة تتويج جلالة مولانا الملك العظم وإقامة حفلة دينية وحفلة شعبية .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

لجنة الدستور

لجنة الدستور

اللجنة
الاستشارية
القتصادية

مجلس النواب

فهل يوجد مانع من إقامة هذه الحفلات ؟ .

ونص الثاني :

« لنظمت الجرائد حول إقامة حفلة دينية لتتويج حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان ، ونشرت أيضاً بأن مجلس الوزراء قرر بالإجماع عدم إقامة مثل هذه الحفلة وقرر رفض هذا الاقتراح بالإجماع ، فما هي الأسباب التي حثت مجلس الوزراء على رفض مثل هذا الاقتراح ؟

وما هي الأسباب في عدم إقامتها مع أن الدستور نص على أن الإسلام دين الدولة الرسمي ؟ وهلا يرى صاحب اللقلم الرفيع أن إقامة مثل هذه الحفلة واجب بعد أن نص الدستور على أن الإسلام دين الدولة الرسمي ومع علم صاحب اللقلم الرفيع بأن مصر متصدرة لزعامة الأمم الإسلامية في الشرق وأن هذه الأمم تحرها على هذه الرقعة ؟ »

حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين — حضرات النواب المحترمين :

تعلون حضراتكم أنه بمشيئة الله تعالى في مثل صباح التمد من الأسبوع المقبل ستشرق علينا طلعة لليلك اللغدى « فاروق الأول » فأتوسل إلى الله تعالى أن يكون قدومه قدوماً مباركاً وسعيداً .

وقد حدث بعد تهديم هذا الاستجواب ، وقبل النقاش فيه أن صدر قرار مجلس الوزراء بتحديد مياد لحفلة التتويج ، ووضع نظام لكل ما يتعلق بالحفلة ، وأعتقد أن كل ما تهرروا كان بعد مشورة حضرة صاحب الجلالة الملك وأخاف مجلس الوزراء .

وبناء على ذلك أرى أن الحالة الآن لا تستدعي شرح الاستجواب ولا النقاش فيه .

وأرجو أن يكون عهد جلالتة سعيداً موفقاً .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم حسن يس — آمين ، آمين .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرزاق وهبه النقاشي — حضرات النواب المحترمين : لقد شغل البلاد كل ما سيجري في حفلة التتويج وما تقوم به الحكومة نحو صاحب العرش ، واقترح حضرة صاحب السمو للسلكي رئيس مجلس الوصاية للوقر إقامة حفلة دينية . فسر البلاد هذا ، ورجحت به ، وانتظرت لتنفيذه . ولكن خرج علينا مجلس الوزراء بقرار رفض فيه إقامة الحفلات الدينية . وإني لمندعش بإحضرات النواب كيف يرفض مجلس الوزراء إقامة حفلة دينية ، والأغرب من هذا أن مجلس الوزراء لم يترك للوضوح دون أن يصدر فيه قراراً بل إنه أصدر قراراً صدم به الأمة في شعورها بدلا من أن يرحب بمثل هذا الاقتراح بمجادة للأمة في شعورها حفظاً لكرامة مصر ، الأمة الإسلامية ، ورفها لرؤسائها بين الأمم الشرقية . وغرب أن تترك تلك الحفلة وفيها إحياء للدين الإسلامي وتهدير لرجاله .

فهل لدى صاحب اللقلم الرفيع من أسباب لهذا اللف ؟

وهل لديه من الأمور الخطيرة ما يبر به عمله على عدم اشتراك رجال الدين في تتويج سيد البلاد ؟ خصوصاً وقد نص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور محمود عن العرب — أريد أن أتكم في أمر يتعلق باللائحة الداخلية .

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر) — اللائحة لا تحيز مقاطعة للتكم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرزاق وهبه النقاشي — وهل لنا أن نتبر أن صلاة جلالة الملك في مسجد الرفاعي حفلة دينية ؟ وإن كان ذلك ، فهل ستتخذ تلك الحفلة مظهرأ دينياً ينسب للتولية ؟ وما هو النظام الذي وضع لذلك ؟ ولماذا خص جامع الرفاعي بتلك الصلاة ولم تكن بالأزهر أو بجامع عمرو إحياء للفتح الإسلامي وإشراكا لكافة علماء الدين ورجال الأزهر جميعاً في حضورها ؟

هذا وربما تحول الحكومة إن تلك الحفلة ليست من الدين في شيء ، ولكني أقول لصاحب اللقلم الرفيع ، إن الحمل الذي أقمته له الحكومة الدنيا وأقصتها وأرسلت بنة على رأس رجلها ورئيس مجلس الشيوخ ليمثلها هناك ، ليس هو الآخر من الدين في شيء ، بل هي تقاليد قديمة مرعية . أو لا يوافقني صاحب اللقلم الرفيع على أن لا وثنية في الإسلام ؟

إن ما جرى به العرف بين الأمم للتدنية إقامة حفلات دينية في تويج ملوكها ، وأظن أن حفلات ملك إنجلترا ليست بعيدة علينا ، وقد مثل مصر فيها صاحب اللقار الرفيع رئيس الحكومة ، مع أن الأمة الإنجليزية هي أقدم الأمم التي علت العلم النظام البرلماني وللإيابة الشعبية ومبادئ الفصل بين السلطات .

يا حضرات النواب المحترمين :

سكنت الوزارة ، ليس على الحفلة الدينية غيب ، بل تركت أيضاً تمثيل السودان في حفلات التويج ، فكان سكوتاً لا يبعث الا الإضاء عنه . ولم تبد الحكومة من جانبها أنها اتخذت أى إجراء نحو تمثيل السودان في حفلة تولية ملكه وصاحب عرش بلاده ، فكيف لا يمثل السودان في تلك الحفلات ، وكيف لا يحضرها السودانيون وهم من رجال جلاله الملك !

فهل لدى الحكومة من الأسباب ما يجعلها تترك تمثيل السودان ؟ أم هي تعتبر السودان قطراً آخر منفصلاً عن مصر ، ولذلك لم تعمل على تمثيله ، أم لديها من الموانع ما يجبرها على عدم تمثيله ، وهو جزء من البلاد يدين لصاحب العرش بالرعية والولاء ؟

وما رأى الحكومة بعد أن مثل السودان في حفلات تويج ملك إنجلترا الرسمية ، وكان ذلك مع مصر جنباً إلى جنب ، لماذا لم يمثل في حفلات تويج ملكه وصاحب عرش بلاده ؟

هذا وقد شغل البلاد أيضاً لقب جلالة الملك منذ سنة ١٩٢٢ ، وكان محل أخذ ورد أرحم ، بهد تحديد اللقب حتى يتم معاهدة بين مصر وإنجلترا . والآن والحمد لله قد أبرمت معاهدة الصداقة والتحالف بيننا وبين إنجلترا ، وأصبحت بذلك مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة .

فهل لدى الحكومة اليوم مانع من تكلمه المادة ١٦٠ من الدستور ، وهي الخاصة بلقب جلالة ملك مصر بإضافة السودان إليه ؟ وأظن أن صاحب اللقار الرفيع يرى معنى أن ذلك واجب ، خصوصاً أن مصر هي صاحبة السيادة على السودان وحدها ، وقد نصت اتفاقية سنة ١٨٩٩ على ذلك كما نص صراحة في المادة ١١ من للماهدة على أنه ليس في خصوص هذه المادة أى مساس بسالة السيادة على السودان ، تلك السيادة التي أقرتها لمصر اتفاقية سنة ١٨٩٩ .

حضرة صاحب اللقار الرفيع رئيس مجلس الوزراء — حضرات النواب المحترمين :

تنص المادة الخمسون من الدستور على ما يأتى :

قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية بحلف الميمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين :

« أحنف بالله العظم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة للمصرية وأحفظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

وهذا القسم أمام مملى الأمة في البرلمان هو الإجراء الدستوري الوحيد الذى اشترط في مباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية ، فلا يجوز أن تشترط لهذا العرض مراسيم أخرى دينية أو غير دينية .

وما كان النص في الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام ليبيح تجاوز حدود الدستور باتخاذ إجراءات أخرى غير التي نص عليها .

والإسلام لا يعرف سلطة روحية ، وليس بيد الرسل وساطة بين الله وبين عباده .

(تصديق حد) .

فلا منى إذن للاحتجاج في هذا الشأن بما نص عليه الدستور من أن دين الدولة هو الإسلام . أو بكلمة مصر لدى الأمم الإسلامية ، بل إن هذه الكلمة نفسها تستلزم أن تنزه الدين عن إقصائه فيما ليس من مسائل الدين .

(تصديق) .

وليس أحرم من ولا من الحكومة التي أتتصرف برأسها على احترام الإسلام وتنزيه الإسلام .

(تصديق حد) .

كما أنه ليس لأحد منا على التزام أحكام الدستور .

(تصديق) .

ولكن الاحتفال مباشرة بجلالة الملك لسلطته الدستورية شيء آخر ، فهو مجال وطني يجب أن يتبارى فيه سائر المصريين ، مسلمين وغير مسلمين .

(تصفيق حاد) .

وقد أعلنت الحكومة برنامج الاحتفالات الرسمية وهو متفق مع رغبات جلالة الملك المحبوب .

ويسرني أن أرى أن الأمة من جهتها بخلاف جماعاتها وهيئاتها وعلى تباين أديتها قائمة أحسن القيام بواجب الاشتراك في الاحتفال اشتراكا يتناسب مع ما تتطلبه عليه قلوبها من الإخلاص والولاء لصاحب عرشها العظيم .

(تصفيق حاد) .

أما عن للسجد الذي يؤدي فيه جلالة الملك صلاة الجمعة في اليوم التالي ليوم مباشرة جلالاته لسلطته الدستورية ، فإن إرادة جلالة الملك قد اقتضت أن تحصل الصلاة في مسجد الرفاعي ، وهو المسجد الذي يضم رفات جلالة والده المتوفى له الملك فؤاد الأول .

(تصفيق) .

(في ٢١ يولييه سنة ١٩٣٧) .

حلف حضرة صاحب الجلالة الملك « فاروق الأول » العيمين الدستورية .

مضبطة جلسة هيئة مجلسي الشيوخ والنواب

مجمعين علناً في يوم الخميس ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧)

(الساعة التاسعة صباحاً)

حلف حضرة صاحب الجلالة الملك « فاروق الأول » العيمين الدستورية

بناء على الرسوم الصادر في المائتين من جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (الموافق الثامن عشر من يولييه سنة ١٩٣٧) بدعوة أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب إلى الاجتماع ، وقصه :

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر ،

مجلس الوصاية ،

بعد الاطلاع على اللوائح ٣٣ و ٥٠ و ١٢٠ من الدستور ؟

وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء ؟

رسم بما هو آت :

للادة الأولى

يجلس الشيوخ والنواب مدعوان للاجتماع مساء يوم ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ الساعة التاسعة افرنجي صباحاً لحلف جلالة الملك فاروق الأول أمام هيئتهما العيمين للنصوص عليها في المادة ٥٠ من الدستور .

السادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا للرسوم

صدر بمرأى رأس الدين في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (١٨ يولية سنة ١٩٣٧) .

عبد

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

اجتمعت هيئة مجلسى الشيوخ والنواب بقاعة مجلس النواب ، برئاسة حضرة الأستاذ محمود بسيوف رئيس مجلسى الشيوخ .

وفي الساعة التاسعة صباحاً تقدمت إلى قاعة الجلسة من الباب الملكى حضرة صاحب المعالي كبير الأئمة وأبناً حضرة الأستاذ الرئيس على مسمع من حضرات الأعضاء المحترمين بقدم حضرة صاحب الجلالة الملك فوقف حضرة الرئيس ووقف معه حضرات الأعضاء المحترمين إجلالاً .

وعلى الأثر شرف قاعة الجلسة حضرة صاحب الجلالة الملك وحضرنا صاحب المقام الرفيع عبد العزيز عزت باشا وعهد شريف صبرى باشا عضوى مجلس الوصاية وفي إثرهم حضرات أصحاب السمو الأمراء وحضرنا أصحاب المجد النبلاء وحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وحضرنا أصحاب المعالي الوزراء وكبار رجال القصر الملكى ، فاستقبل حضرات الشيوخ والنواب المحترمين جلالاته بالتصفيق الحاد .

وجلس حضرة صاحب الجلالة الملك على الأريكة الملكية وأذن الحاضرين بالجلوس .

ووقف على بين العرش حضرة صاحب السعادة أحمد حسنين باشا رائد جلالة الملك وعلى اليسار حضرة صاحب السعادة مراد محسن باشا ناظر خاصة جلالة الملك وكبار رجال القصر الملكى .

ثم ألقى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء الكلمة الآتية :

مولای صاحب الجلالة :

من الأيام قد أمّ جلالة الملك محمد الله ثمانية عشر عاماً هجرياً من عمره المديد السعيد (تصفيق حد) . ففي هذا اليوم الباسم تحتفل مصر من أقصاها إلى أقصاها ببلاترة جلالاته لسلطته الدستورية (تصفيق حد) ، وتحتج عهداً جديداً آتية الأمن والمناه ، وطابه السعد والرخاء ، ورأته الأمل الزاهر والعسل الصالح والإيمان الوطيد ، والسعى الدائب الخليل إلى مستقبل عظيم عبيد . (تصفيق حد) .

واليوم قد أمّ جلالة الملك محمد الله ثمانية عشر عاماً هجرياً من عمره المديد السعيد (تصفيق حد) . ففي هذا اليوم الباسم تحتفل مصر من أقصاها إلى أقصاها ببلاترة جلالاته لسلطته الدستورية (تصفيق حد) ، وتحتج عهداً جديداً آتية الأمن والمناه ، وطابه السعد والرخاء ، ورأته الأمل الزاهر والعسل الصالح والإيمان الوطيد ، والسعى الدائب الخليل إلى مستقبل عظيم عبيد . (تصفيق حد) .

تقد كان ملك القاروق من مظهره فاعمة الحفر والسعادة للوطن العزيز . ففي ملكه السعيد استقرت الحياة النيابية في البلاد على أساس ثابت كرم من الحرية والعدل والمساواة واستجاب الأمن والسلام في خلال حكم الدستور . (تصفيق حد) .

وفي ملكة السعيد فازت مصر بحريتها واستقلالها وأبرمت معاهدة الصداقة والتحالف بينها وبين بريطانيا العظمى .

(تصفيق حاد) .

وفي ملكة السعيد أُنشئت الامتيازات الأجنبية فاستكلت البلاد سيادتها التامة ، وقامت الصلات بين المصريين والأجانب المتقيين بمصر على دعائم راسخة شرقة من التعاون الثمر تحت سلطان السيادة الوطنية وحكم القانون العام .

(تصفيق حاد) .

وفي ملكة السعيد انضمت مصر إلى عضوية عصبة الأمم بين مظاهر الترحيب الإجماعي والحفاوة الرائعة ، وأخذت مقعدها بين زميلاتها أعضاء العصبة في خدمة الإنسانية والسلام .

(تصفيق حاد) .

فلا غرو ، وهذا مطلع المهد ، أن تغلّ النفوس بالأمل في مستقبل سعيد كله النبل والنصر والتوفيق ، مستقبل تواجهه مصر وطيدة اليقين ، مطمئة النفس ، مستبشرة بالقاروق وملك الفاروق .

(تصفيق حاد متواصل) .

ولا غرو أن يهب اليوم سائر المصريين فرحين متبطين ، يحضون بياطرة جلالة لسلطته المستورة احتضالا يتناسب مع ما تطوى عليه قلوبهم من الإخلاص والولاء لشخصه الكريم .

(تصفيق حاد) .

ولا غرو أن نسجد لله تعالى شكراً على ما قبض من خير ، وأسبغ من نعمة وألم من حب متبادل عظيم ، بين ملك عظيم وشعب عظيم .

(تصفيق حاد متواصل) .

وإني ، في هذه المناسبة السنوية السعيدة التي يفضّل فيها جلالة الملك بأداء الحيمين التي نص عليها الدستور ، أعترف بأن أرفع لجلالته باسم الأمة المصرية والحكومة المصرية أسمى التهاني وأخلص الأمنيات ، وأصدق آيات الولاء والإخلاص ، داعياً الله تعالى أن يهب لجلالته عمراً مديداً ، وملكاً سعيداً ، وأن يؤتية الحكمة وفصل الخطاب إله مميح مجيب .

(تصفيق حاد متواصل) .

وبعد ذلك ألقى حضرة الأستاذ المحترم ورئيس مجلس الشيوخ الكلمة الآتية :

مولاي :

إن هذا اليوم المبارك الذي تباشرون فيه جلالكم شئون الملك معتمدين على الله وعلى إخلاص شعبك النبيل هو أسعد أيام مصر الحديثة وأهناها .

(تصفيق حاد) .

وإنه لمن أبلغ الدلائل على بين عهدكم أن وافق استتله مطلع عهد استقلال البلاد الذي توطدت دعائمه بمعاهدة الصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى ومعاهدة إنشاء الامتيازات الأجنبية ووافق عهد تثبيت قواعد الدستور والحياة النيابية وقيام حكومة شعبية من جميع الشعب عملت وتعمل بتوفيق الله وحسن توجيهكم على إسعاد وترقية شئونه .

(تصفيق حاد) .

وزيد في عظمة هذا اليوم السعيد تعلق الأمة بذنابكم المعونة وتنافسها أفراداً وجماعات في إظهار خالص محبتها ومادق ولائها بجلال نلكم للظاهر الرائعة التي تقصر عنها وصف الواصفين .

وإن باسم شيوخ الأمة ونوابها أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أسمى آيات الولاء مقرونة بأصدق السعاء وأن يمز الله ملككم ويسد خطاكم .

(تصفيق حاد متواصل) .

بعد ذلك نهض جلالة الملك وسط التصفيق الحاد فوق الحاضرون إجلالاً ثم أقم جلالة الميمن الدستورية المنصوص عليها في المادة الحنن من الدستور بالصيغة الآتية :

« أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

فلقاه حضرات الأعضاء بتصفيق حاد متواصل .

ثم هتف حضرة رئيس مجلس الشيوخ ثلاثاً « يمشي الملك » فردد المجتمعون هتافه بين تصفيق حاد متواصل . وفي أثناء التصفيق هتف حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد « يمشي ملك مصر والسودان » فردد فريق من حضرات الأعضاء هذا الهتاف .

وبعدئذ حيا جلالة الملك حضرات الأعضاء وغادر قاعة الجلسة فحياه حضرات الأعضاء بتصفيق حاد متواصل .

ثم وقفت الجلسة حيث كانت الساعة التاسعة والبقية الخامسة عشرة صباحاً . وأعيدت في الساعة الواحدة والبقية الخامسة والشرين بعد الظهر .

(انفض الاجتماع في الساعة الواحدة والبقية الخامسة والثلاثين بعد الظهر) .

(في ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٧) .

مادة ٥١ — « لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها في المادة »
« السابقة مضافاً إليها » وأن تكون مخلصين للملك » .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

دولة الرئيس حين رشحى باشا — زيد كذلك النص على اليمين التي يحلفها أوصياء الملك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أقرح النص الآتى : « لا يستلم أوصياء العرش مقاليد وظيفتهم إلا بعد أن يؤدوا علناً لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها في المادة كذا (وهي الخاصة بيمين الملك) » مضافاً إليها : « وأن تكون مخلصين للملك » .
(موافقة عامة) .

(فى ٢٩ إبريل سنة ١٩٢٢) .

لجنة الدستور

على القرار الثالث والربعون وهذا نصه :

لا يستلم أوصياء العرش مقاليد وظيفتهم إلا بعد أن يؤدوا علناً لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها في المادة كذا
(وهي الخاصة بيمين الملك) مضافاً إليها : « وأن تكون مخلصين للملك » .

(فوافقت الهيئة عليه بإجماع الآراء) .

(فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ١٩ — لا يتولى أوصياء العرش أعمالهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها في المادة السابقة
مضافاً إليها :

« وأن تكون مخلصين للملك » .

(فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

لجنة الشيوخ
والنواب

تسلم ظرفي وثيقة ومائة العرش — تحقيق الأختام — إعلان الأسماء الواردة في الوثيقة — رفع الجلسة للعداوة في الأمر — إعادة
الجلسة وقرار الهيئة بالإجماع أن تكون هيئة وصاية العرش مكونة من حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد على توفيق
وحضرتى صاحبى السعادة عبد العزيز عزت باشا ومحمد شريف مبرى باشا

حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء — الظرفان الوارد بهما أسماء المرشحين لهيئة ومائة العرش كان أحدهما
فى ربيعة مجلس الوزراء، وهاتذا أسلمه مفعلاً لهيئة مكتب المؤتمر (وهنا قدّم حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا لسعادة رئيس المؤتمر
الظرف المتقدم ذكره) أما الثانى فقد كان فى ربيعة الديوان الملكى ولكنه غاب عن مكتب ربيعة الديوان المذكور منذ عام ١٩٣٤
إذ كان فى خزانة جلالة الملك الخاصة وقد وجد مفتوحاً . وإلى أنقدم مع هذا الظرف خطابين أحدهما من حضرة صاحب السعادة محمود
شوقي باشا وكيل ديوان جلالة الملك بالنيابة الذى سلم بنفسه الظرف لجلالة الملك فى سنة ١٩٣٤ .

أما الخطاب الثانى فن سعادة مراد محسن باشا ناظر خامة جلالة الملك الذى وجد الظرف مفتوحاً فى الخزانة الخاصة مع أوراق
جلالة الملك الخصوصية .

وفى هذين الخطابين بيان الأسباب التى قدّم من أجلها الظرف لحضرة صاحب الجلالة الملك . (وهنا سلم دولته الظرف للشار إلىه
والخطابين لحضرة صاحب السعادة ورئيس المؤتمر) .

الرئيس — يتلى الخطبان .

على الخطاب الموقع عليه بإمضاء حضرة صاحب السعادة محمود شوقي باشا وكيل ديوان جلالة الملك بالنيابة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء

طلبت إلى دولتكم أن أحضر لكم الطرف الذي يحتوي وثيقة الوصاية على العرش ، وإني أشرف بأن أنهي إلى دولتكم ما يأتي :

١ - في أواخر شهر يولي سنة ١٩٣٠ أمرني مولاي رحمه الله أثناء مصيفه بسرأي للتزهد أن أرفع لجلالته هذا الطرف - وقد كان محفوظاً في خزانة حديدية بسرأي عابدين - فصدعت بالأمر وتشرفت برضه إلى جلالتيه .

٢ - وفي يوم من أواخر أكتوبر أو أوائل نوفمبر سنة ١٩٣٤ في سرأي التزهد بعدما تأمل مولاي للشفاء من المرض الذي أصابه في تلك السنة فتح جلالتيه رضوان الله عليه هذا الطرف وأمرني أن أرفع لجلالته في أقرب وقت يانا بأسماء الأحياء من الطبقات التي تختار من بينها هيئة وصاية العرش غررت البيان ورضته إلى جلالتيه في حينه .

ومنذ ذلك الحين لم يكتفى مولاي في هذا الشأن .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ؟

وكيل ديوان جلالة الملك بالنيابة

عمود شوقي

في ١٧ صفر سنة ١٣٥٥ (٨ مايو سنة ١٩٣٦) .

ثم تلى الخطاب للوقوع عليه من حضرة صاحب السعادة مراد محسن باشا ناظر خاصة جلالة الملك ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء

أشرف بأن أبست إلى دولتكم مع هذا بالطرف الذي يحتوي وثيقة الوصاية على العرش بالحالة التي وجدته عليها في الأوراق التي تركها حضرة صاحب الجلالة للفقور له مولانا الملك العظم بسرأي القبة - وقد وضعت النظر بعائلته هذه في ظرف آخر موقع عليه مني . وتفضلوا بإصاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ؟

ناظر خاصة جلالة الملك

مراد محسن

في ١٧ صفر سنة ١٣٥٥ (٨ مايو سنة ١٩٣٦) .

حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء -

الآن وقد سمعت حضراتكم نعم الخطابين أرجو سعادة الرئيس أن يصف لهيئة المؤتمر الطرف الذي كان محفوظاً في رئاسة مجلس الوزراء إذ سيحده موضوعاً في ظرف آخر عليه ختم حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا باعتبار كونه رئيساً للديوان العالي للملكي إذ ذاك وأرجو في الوقت نفسه أن يامر سعادة الرئيس بتلاوة الكتاب للوجه من حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس الديوان العالي للملكي إلى دولة رئيس مجلس الوزراء وتحت يدينا للطرف سكرتيرية مجلس الوزراء (وهما سلم دولته الكتاب المذكور إلى سعادة رئيس الجلسة) .

الرئيس - يتلى الكتاب .

تلى الخطاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

أشرف بأن أرسل لدولتكم مع هذا أحد أصلى وثيقة بأسماء من اختارهم جلالة مولاي الملك لهيئة وصاية العرش وقد وقع عليها جلالتيه في يوم الأربعاء ٢٥ شوال سنة ١٣٤٠ (٢١ يونيو سنة ١٩٢٢) بأمر حفظها برئاسة مجلس الوزراء طبقاً لنص المادة المباشرة من الأمر الكريم رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام توارث عرش المملكة للصرة .

وقد وضعت الوثيقة داخل ظرف ختم من وجهيه بختم به حرفا « F.F. » مشبكين معاً ويلاهما التاج ووضع الطرف داخل ظرف آخر ختم عليه بختمنا .

وأما الأصل الثاني فقد حفظ بديوان جلالة الملك .

فترجو التكرم بموافقتنا عن وصول تلك الوثيقة ليد دوتكم مع التفضل بقبول فائق احتراماتي ؟

٢٨ شوال سنة ١٣٤٠ (٢٤ يونيو سنة ١٩٢٢) .

رئيس ديوان جلالة الملك

محمد توفيق نسيم

حضرة النائب المحترم مصطفى النحاس باشا — هذا حسن وليطبق الوصف الوارد بهذا الخطاب على الطرف للتحقق من أن حالة تتفق وما جاء بالخطاب الذي تلى حالا وأقترح أن ينضم حضراتنا محمود غالب بك والأستاذ يوسف أحمد الجندي ليعاونا هيئة للكتب في التحقق من حالة الطرفين .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ضم حضرتيها إلى هيئة الكتب للفرض الذي أشار إليه دولة النحاس باشا ؟
(موافقة) .

الرئيس — ليتفضل حضراتنا الشيوخ المحترمين .

(عمد حضراتنا إلى جوار سعادة الرئيس) .

حضرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندي — أقترح رفع الجلسة حتى تستطيع هيئة الكتب التحقق من حالة الطرف .

حضرة النائب المحترم مصطفى النحاس باشا — يجب أن يكون التحقق من ذلك أثناء جلسة المؤتمر .

حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء —

بإسداء الرئيس ، إن كان عند هيئة للكتب شك في الأختام للوضوعة على الطرف الخارجي فأقول إنها أختام باسم حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا والأولى عدم من هذه الأختام ودعوة دولته ليتحقق منها بنفسه .

(توجه بعض حضرات الأعضاء نحو هيئة للكتب واشتركوا في فحص الأختام والوثائق) .

حضرة النائب المحترم محمد فكرى أباطة — إننى أرى الآن عدداً من حضرات الأعضاء يقوم بعملية الفحص بمنزل عن بقية أعضاء المؤتمر وأنا أقترح أن تفحص الأختام هيئة مكونة من حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة ومن حضرات زعماء الأحزاب وذلك لأهمية الوثيقة .

(أصوات : هذا هو الحاصل فعلا) .

حضرة النائب المحترم مصطفى النحاس باشا — أرجو قبل أن يفرض الطرف أن تبث حالته الخارجية .

حضرة الشيخ المحترم الشيخ عباس الجبل (السكرتير البرلماني للوقت) — لقد أذن لي سعادة الرئيس بفرض الطرف للفتوح وتلاوة الوثيقة التي يحويها .

حضرة النائب المحترم مصطفى النحاس باشا — أرى أنه تكون التلاوة بعد فتح الطرف الثاني وأن يكون ذلك بعد إثبات حالة مظهره الخارجي .

حضرة الشيخ المحترم الشيخ عباس الجبل (السكرتير البرلماني للوقت) — الطرفان للفتوح والمقوم يوجد على كل منهما ختان متشابهان .

حضرة النائب المحترم إسماعيل حمزة — باسم من هذه الأختام ؟

حضرة الشيخ المحترم الشيخ عباس الجبل (السكرتير البرلماني للوقت) — باسم مكتوب بخط ديوان تدر على للكتب قراءته .

أما الطرف المتختم فيلنخله طرف آخر مقفل ومختم عليه من وجهه .

(أصوات : اتضه) .

(أصوات أخرى : لا يفتح قبل إثبات حالته) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس — أرى أن يفتح الظرف من جوانبه مع الاحتفاظ بما عليه من أختام .
 حضرة الشيخ المحترم الشيخ عباس الجبل (السكرتير البرلماني للوقت) — الظرف للقفل يحتوي ظرفاً آخر مقفلاً وعوضاً عليه
 من وجهيه بحرفي «FF» متشابكين يلوها التاج .
 حضرة النائب المحترم مصطفى النحاس باشا — هذا يتفق مع ما جاء بخطاب الإيلاء .
 حضرة النائب المحترم زهير مبري — إذن فلتثبت حالته هذه .
 حضرة النائب المحترم مصطفى النحاس باشا — والآن أرجو تلاوة الوثيقة الموضوعية في الظرف للفتح .
 الرئيس — تلى الوثيقة .
 تليت الوثيقة المذكورة ، وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

عملاً بالمادة العاشرة من أمرنا الصادر في ١٥ شبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) بوضع نظام الوراثة لعرش المملكة
 المصرية رأينا أن تكون هيئة وصاية العرش لولدها المحبوب الأمير فاروق مؤلفة من :

حضرة صاحب البوالة محمد توفيق نسيم باشا ،

حضرة صاحب البوالة عدلى يكن باشا ،

حضرة صاحب المالى محمود غفرى باشا .

(إمضاء)

فؤاد

FOUAD

٢١ يونيو سنة ١٩٢٢

حضرة النائب المحترم مصطفى النحاس باشا — ليفتح الظرف الثانى الذى كان مودعاً برئاسة مجلس الوزراء دون أن تحس أختامه .
 حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس — نرجو أن يفتح الظرف بناءً على لا تتكرر أختامه وذلك لأهمية الوثيقة التى يحتوئها .
 حضرة الشيخ المحترم الشيخ عباس الجبل (السكرتير البرلماني للوقت) — نحن لم نحس الأختام . أما الوثيقة فثبتت من أركانها
 الأربعة بمشابك نحاسية .

حضرة النائب المحترم مصطفى النحاس باشا — أرى الاحتفاظ بالظرف كى يكتب عليه تاريخ فضه والحالة التى كان عليها ثم توقع
 عليه هيئة الكتب .

تليت الوثيقة للودعة في الظرف للقفل وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

عملاً بالمادة العاشرة من أمرنا الصادر في ١٥ شبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) بوضع نظام الوراثة لعرش المملكة
 المصرية رأينا أن تكون هيئة وصاية العرش لولدها المحبوب الأمير فاروق مؤلفة من :

حضرة صاحب البوالة محمد توفيق نسيم باشا ،

حضرة صاحب البوالة عدلى يكن باشا ،

حضرة صاحب المالى محمود غفرى باشا .

(إمضاء)

فؤاد

FOUAD

٢١ يونيو سنة ١٩٢٢

حضرة الشيخ المحترم الشيخ عباس الجبل (السكرتير البرلماني للوقت) — لقد ثبت الآن أن الوثيقتين متفقتان في التاريخ والمحتويات .
حضرة النائب المحترم مصطفى النحاس باشا — أرى أن توضع كل وثيقة منهما في ظرفها وأن يوقع عليها أعضاء هيئة للكتب بعد إثبات وصفها ووصف الظرف الذي احتواها كل ذلك في محضر يوقع عليه من أعضاء هيئة للكتب ويثبت في مضبطة جلسة المؤتمر .
الرئيس — سنعمل ذلك .

حضرة النائب المحترم مصطفى النحاس باشا — أقترح أن نرفع الجلسة حتى الساعة الثامنة والنصف مساءً وأقترح كذلك أن يجتمع الأعضاء الوندونيون في قاعة مجلس الشيوخ ، أما إخواننا الآخرون فتجتمع كل جماعة منهم في قاعة من قاعات المجلسين ثم نم نعود للاجتماع ثانية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(رفعت الجلسة في الساعة السابعة والحقبة الخامسة والشرين وأعيدت في تمام الساعة التاسعة) .

الرئيس — قد حررت هيئة للكتب محضراً (١٧) وقت عليه ووضعت كل وثيقة بظرفها داخل ظرف على حدة ختم بخاتم الرئيس ووقع عليه حضرات السكرتيرين البرلمانيين وهذاذا أسلفها جميعاً إلى سكرتيرية مجلس الشيوخ لتخفظ بها .

(١) نص المحضر :

محضر فتح وثيقتي الوصاية بمعرفة هيئة مكتب المؤتمر

بجلسه المنعقدة في يوم الجمعة ١٧ صفر سنة ١٣٥٥ الموافق ٨ مايو سنة ١٩٣٦ المؤلف من حضرة صاحب السعادة أمين ساي باشا رئيساً ومن حضرات الشيخ عباس الجبل والدكتور عبد الحيد أمين عزب والدكتور حافظ محمد مؤمن وعبد الرحمن فوح اثنى سكرتيرين

لهم حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس الوزارة إلى هيئة للكتب مطروحين أحدهما مفتوح وهو الذي كان محفوظاً برئاسة الديوان للسك ، والثاني مغلق ويختم بختم مشابه لثمن الموجود على الظرف المفتوح وهو الذي كان محفوظاً برئاسة مجلس الوزراء . وقدم دولته كذلك خطاباً من حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا مذكورياً به أن الثمن الموضوع على الظرف المغلوق هو ختمه كما ورد بهذا الكتاب وصف للظرف المغلق وأخطاه . وباستخراج ما في الظرف المفتوح وجد بداخله ظرف مغلق آخر وعلى أحد وجهيه ختم ببلوه التاج وبه حرف « فف » متشابكين وعلى الوجه الآخر آثار ختم وثمنه مطق بالمرط وبداخل هذا الظرف وثيقة نص كتابتها ما يأتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

عملاً بالمادة العاشرة من أمراءنا الصادر في ١٥ شبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) بوضع نظام الوصاية لعرش المملكة المصرية ، وأبنا أن تكون هيئة وصاية العرش لولدتنا المحبوبة الأمير طروق مؤلفة من :

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا ،

حضرة صاحب الدولة عدلي يكن باشا ،

حضرة صاحب المال محمود غنري باشا ،

فؤاد

FOUAD

٢١ يونيو سنة ١٩٢٢

ولاحظت هيئة للكتب أن دياجة الوثيقة مكتوبة بخط المكتوب به أسماء الأوصياء والامضاء والطرخ .

ويخرج للظروف المختوم من أطرافه الثلاثة مع المحافظة على شمع الختم وجد بداخله مطروح ثان مخوم من وجهيه ختم حرق « فف » متشابكين ببلوه التاج ومربوط بدمريط ملون مار بجميع تقوي حقائق الكينول المناسبة الأربع والخمسين أحدها على الوجه الذي به لسان الظرف والثاني على الصريط من الوجه الآخر . ويخرج هذا الظرف المغلق ويثبت وثيقة نصها وخطها كالوثيقة الموجودة بالظرف المفتوح تماماً . ويذكر سعادة الرئيس تلا أحد أعضاء للكتب نص الوثيقتين على هيئة المؤتمر وقد وقع رئيس وأعضاء هيئة للكتب بإضافاتهم على كل من الوثيقتين ثم وضع كل طرف بمحتوياته في ظرف من ظروف مجلس النواب وأغلق الظرف وختم بختم صاحب السعادة الرئيس ووقع على كل طرف منها هيئة المكتب بخاتم الرئيس .

(ختم)

أمين ساي

(إمضاء)

عبد الرحمن فوح

(إمضاء)

الدكتور عبد الحيد أمين عزب

(إمضاء)

الدكتور حافظ مؤمن

(إمضاء)

عباس الجبل

حضرة النائب المحترم مصطفى النحاس باشا — إن أم شيء في إقرار هيئة وصاية العرش أن يقد عليها الإجماع ليكون المظهر حازماً لرضاء الأمة بأكملها . ومن أجل هذه الغاية اجتمعنا نحن للمثاليين لجميع الأحزاب والميئات قبل أن نجتمع بكم الآن وتناقشنا في الأمر واستعرضنا جميع نواحيه ونأمل أن تقبلوا بالإجماع ما اتفقت عليه كلنا ليكون مثلكم معبرين عن رغباتكم نازلين على إرادتكم وأنهم وقد وضعتم تفكيركم فيهم قد أحسنوا صنفاً في تحقيق هذا الإجماع الرابع .

(تصفيق) .

أما ما وقع عليه الاتفاق إجماعاً من غير أن يحدث جدل حول الأشخاص فهو أن تكون هيئة وصاية العرش مكونة من :

حضرة صاحب السمو للملكي الأمير محمد طي توفيق ، وحضرة صاحب السعادة عبد العزيز عزت باشا ، وحضرة صاحب السعادة محمد شريف صبري باشا . فإذا وافق هذا إجماعكم كنا جميعاً عند حسن ظنكم بنا .

(تصفيق حاد متواصل) .

حضرة النائب المحترم محمد محمود باشا — ونحن في هذه الناحية من المجلس (وأشار إلى مقاعد اليسار) موافقون بالإجماع على الأسماء التي اقترحها دولة رئيس الأكتية .

(تصفيق حاد) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على أن تكون هيئة وصاية العرش مكونة من :

حضرة صاحب السمو للملكي الأمير محمد طي توفيق وحضرة صاحب السعادة عبد العزيز عزت باشا وحضرة صاحب السعادة محمد شريف صبري باشا ؟

(موافقة بالإجماع) .

(تصفيق حاد وهتاف) .

حضرة النائب المحترم مصطفى النحاس باشا — أما وقد أقرتم هيئة وصاية العرش بالإجماع ونحن لا تزال في الساعة التاسعة فإني أرجو أن ترفع الجلسة بنزع دقائق حتى تتمكن من الاتصال بحضرات الأوصياء الآن ودعوتهم بالحكم للحضور — إن أمكن ذلك — إلى قاعة المؤتمر لتأدية اليمين الدستورية أمام هيئة المجلسين مجتمعين طبقاً لنص للمادتين ٥٠ و ٥١ من الدستور .

(تصفيق حاد) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

الرئيس — أرجو ألا تصرفوا بعد رفع الجلسة حتى يحضر حضرات الأوصياء لتأدية اليمين .

(وضعت الجلسة في الساعة الثانية والواقعة الخامسة عشرة وأعيدت في الساعة التاسعة والواقعة الحادية عشرة مساءً) .

حضور حضرات الأوصياء

لحلف اليمين الدستورية

فتح الباب للملك ودخل حضرة صاحب السمو للملكي الأمير محمد طي توفيق ، وحضرة صاحب السعادة عبد العزيز عزت باشا ، وحضرة صاحب السعادة محمد شريف صبري باشا يتبعهم حضرة صاحب السعادة طي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا غياهم حضرات الأعضاء بالوقوف والتصفيق الحاد وتقدم كل من حضرات الأوصياء على الترتيب السابق وأقدم اليمين بالصيغة الآتية :

« أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة للصورة وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه وأنت أكون مخلصاً لذلك » .

وقد صفق حضرات الأعضاء لكل من حضراتهم على أثر تأديته لليمين .

(انصرف حضرات الأوصياء بعد أن حيا حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد على توفيق أعضاء هيئة المؤتمر بقوله « السلام عليكم » فرد حضرات الأعضاء التحية واقفين وسط التصفيق الحاد والمتناف للتواصل) .

(على أثر ذلك غادر حضرات أصحاب النوبة وللغالي والسعادة الوزراء قاعة الجلسة) .

تلاوة محضر جلسة المؤتمر والتصديق عليه

الرئيس — سيتلى على حضراتكم محضر جلسة المؤتمر للتحدد اليوم للتصديق عليه .

(تلى محضر جلسة المؤتمر) .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على ما جاء بهذا المحضر ؟

حضره النائب المحترم حسن يس أفندي — أقترح أن يستبدل بعبارة « استحسن عام » الواردة قبل نهاية المحضر عبارة « ارتياح عام » لأنها أوفى بالعرض .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المحضر كما هو ؟

(موافقة عامة) .

وفت الجلسة في الساعة العاشرة والثلثية الخامسة عشرة مساء .

(في ٨ مايو سنة ١٩٣٦) .

مادة ٥٢ — « إثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة . فإذا كان «
« مجلس النواب منتحلاً وكان اليماد المعين في أمر الحبل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فإن المجلس «
« القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه . »

نقطة الدستور

« بمجرد وفاة الملك يجتمع المجلسان ولو بلا دعوة ولا يتأخر اجتماعهما عن عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة فإن كانا منحلين
من نبل وكان اليماد المحدث في أمر الحبل لاجتماعهما يتجاوز اليوم العاشر فإنهما يرجعان لوظائفهما إلى حين اجتماع المجلسين
الذين يخلفانها . »

(تقرر للواقعة عليه بالإجماع) .

(في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ٢٠ — إثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بلا دعوة في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة . فإذا كان مجلس النواب منحلًا
وكان اليماد المعين في أمر الحبل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .
(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر ، وتلقيهما تليفاتاً بإعلان وفاة المنفور له الملك فؤاد الأول .

جلس الشيوخ
والنواب

١ - مرسوم صادر بدعوة مجلس النواب والشيوخ

إلى الاجتماع في يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦

الرئيس — يثلى للرسوم .

نقطة للرسوم المذكور ، وهذا ونه :

مرسوم بدعوة مجلس النواب والشيوخ إلى الاجتماع في يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦

مجلس الوزراء

عملاً بالمادة ٥٥ من الدستور ؟

وبعد الاطلاع على المادة ٥٢ من الدستور ؟

رسم بما هو آت :

مادة ١ — البرلمان (مجلسا النواب والشيوخ) المؤلف بالانتخاب وفقاً للرسومين الصادرين في ١٦ و ٢٦ مارس سنة ١٩٣٦
المعدلين بالرسومين الصادرين في ٤ مايو سنة ١٩٣٦ وبالتعيين بمقتضى الراسم التي تصدر بأسماء أعضاء مجلس الشيوخ المعينين مدعو
للاجتماع في يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦ الساعة الرابعة بعد الظهر .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا للرسوم وصلى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟

صدر بديوان الريسة في ١٣ صفر سنة ١٣٥٥ (٤ مايو سنة ١٩٣٦) .

رئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية والخارجية ووزير الصحة العمومية بالنيابة

على مام

وزير الحفانية والأوقاف

أحمد على

وزير الأشغال العمومية

حافظ حسن

وزير المواصلات والتجارة والصناعة

حسن صبري

وزير المالية

أحمد عبد الوهاب

وزير الحرية

على صدق

وزير المعارف العمومية

محمد على علوي

وزير الزراعة

صادق وهبه

٢ - تبليغ هيئة المؤتمر

إعلان وفاة النفور له الملك نؤاد الأول

الرئيس - تبلى التبليغ .

تبلى التبليغ المذكور ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أرى من آلم الواجبات على أن أخطر المجلس بصفة رسمية نبأ وفاة النفور له الملك نؤاد .

ولاشك في أنه البرلمان وهو يمثل البلاد عامة ليستشمر في حصاده عليه الحسارة العظمى التي أصابت القطر بقفده ويكفي فيه أول ملك لمصر السنتفة .

إن الحكومة وهي تبليج المجلس هذا النبأ للفتح ترفع أكف الضراعة إلى الله أن يضر الملك الراحل بواسع رحمته ويعطر على جده شاكيب الضفران .

وتفضلوا دولتكم بقبول فاتى الاحترام

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

في ٨ مايو سنة ١٩٣٦

٣ - رثاء للنفور له الملك نؤاد الأول

(١) كلمة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية ووزير الصحة العمومية بالنيابة

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب :

في هذه القاعة ، التي كثيراً ما افتتح فيها جلالة قديدنا الراحل جلسات البرلمان ، يجتمع اليوم بفضل إرادته الدستورية برلمان لم يكن أحب إلى جلالته من أن يجي بمثل الأفة فيه . فإن يكن شرطا عظيما أن أعهد باسم الحكومة المصرية فيه فإنه لواجب أليم أن أقوم بينكم أحبي ذكراه ، بدلا من أن أقول إليكم تحياته الطيبات .

أيها السادة :

لقد أخذت البلاد هزة التزع ، وفاشت في جميع أرجائها دموع الأسى ، حين شاع فيها نبأ المفاجأة الكبرى التي نزلت بها . ففى كل بيت مأتم ، وفى كل قلب لوعة لا تهدأ ، وفى كل عين دمع لا يرقأ ، وعلى كل لسان رثاء عقده البكاء .

وله وإن يبلغ الحزن من هذه البلاد ما بلغ ، فذلك أنها تعرف فضل الأسرة الحاكمة على مصر عامة ، وفضل أول ممثل للسلطنة فيها بوجه خاص . وتذكر أنها كانت تقف به الرجاء ، ليتم في عهده ما بدأه من بناء حياة مصر السياسية .

وإن كان لها أن تتأسى فسيبيلها إلى ذلك أن تقرأ الصفحات المحيية التي خطتها أعمال الملك الراحل في تاريخ مصر .

وهل ينسى أحد ما قام به قديد البلاد أميراً أو ملكاً في ميادين العلوم والآداب ، أو في ساحات البر والإحسان ، وغير ذلك من الشؤون العامة ؟ وما هي الجمليات المختزنة التي قام على إنشائها وتبنيها ببطفه ورعايته لسان ناطق بفضل على هذه البلاد ، وبذباية الذكر والأثر على وجه الزمان .

ولقد رفع اسم مصر عالياً بين الأمم ، ولم يكفه ما كتبه لها من آيات العزة وأحدهم فيها من آثار النشاط والقوة ، فكان بشخصه خير سفير لها يذكر بكرامة بلاده ويصرف بما بلغت من شأن ، وبما اكتمل لها من نهضة .

لم ينس بلادته في مقام أو سفر ، ولم ينسها في محبة أو مرض ، فهل من عجب أن تذكره أمته العارفة بالجميل ، وقد ارتبطت تاريخها الحديث باسمه وبوسم بطلاه ، وأن تحفظ عهده ، وقد رسم لها أوضاع السبل للحياة العسكرية ؟

وإن من ينكم من حطوا برؤية جلاله الملك الراحل عن قرب ، وشهدوا نشاطه القصد ، وتبينوا نظره النافذ ورأيه الوفى ، أولئك الذين يعرفون كيف ملأ الإخلاص لمصر غشه وعمر ذكرها قلبه .

وقد هيّ هذه الوزارة التي أنصرفت برئاستها ، والتي هي آخر وزارات عهده الحافل بمجالات الآثار ، أن ترى وأن تلمس جهوده الصادقة لعملة هذه البلاد ووحدها . ولن تنسى أبد الدهر كيف كان قلبه وفكره ، وهو يجاهد للرش ويصالح الأمل ، لا يذكر أن غير مصر وسعادتها ومستقبلها .

أيها السادة :

إن أعمال الملك الراحل ، وصفاته السياسية ، ومزايه الشخصية ، وبآثره على البلاد لا تكفى فيها الحطب وإن طالت . وهي مع ذلك حاضرة في نفس كل مصرى .

وستظل حياته التي وهبها لمصر مثلاً أعلى في الوطنية ، إن احتذته البلاد لم تزل ، ونبراساً تستضيء به في جهادها لاستقلالها فلا تضل . ولما لنصر إلى الله أن يضمه برحمته ورشواته وأن يلهم البلاد السوى والمزاء على خسارتها بقده . وستؤدى البلاد دينها له ، وقد بذل في سبيلها صحة وحياته ، ولا ، وولاء جلاله ابنه ، الملك فاروق الأول ، أطال الله عهده وجسه مقرونا بالزم والتأييد . (تصفيق حاد) .

(ب) كلمة حضرة النائب المحترم مصطفى النحاس باشا

حضرة النائب المحترم مصطفى النحاس باشا — حضرات الشيوخ ، حضرات النواب :

أرى فرضاً علىّ في هذه المناسبة الجليلة في ذاتها ، الرهبة في ذكرياتها ، أن أعلن باسم الأمة المصرية أنها تشترك مع الحكومة اشتراكاً قلبياً في الإحساس بالصاب القادح الذي ألمّ بها ، بوفاة فقيدها للنفور له جلاله الملك فؤاد الأول ، وترفع من دار برلمانها أصديق العزاء مقترناً بأصديق الولاء ، إلى جلاله ملكها المحبوب « فاروق الأول » وإلى حضرة صاحبة الجلالة الملكة والأسرة الملكية كلها .

وبما يزيد في حزن الأمة أنها كانت ترجو في هذه المرحلة الحاسمة من تطورها السياسي والستورى أن يتاح للفقيد افتتاح هذه الصورة التشريعية ، ليشهد بنفسه مبلغ تقدير البلاد لفضل جلالته في إعادة دستور الأمة إليها ، ومدى اشتماسها بالنظم الديمقراطية المحققة لحريتها المليلة لكلماتها ، ولتطش غشه إلى اجتماع الأحزاب المختلفة حول الدستور وتقاليد ، وانصرافها في ظلال أحكامه إلى إصلاح أمورها ، واستكمال وسائل تطورها ، وتحقيق ما تصبو إليه من تمام سيادتها واستقلالها .

أيها السادة :

إن الفترة التي قضتها مصر منذ أن تبوأ الفقيد عرشها حتى انتقل إلى جوار ربه كانت من غير شك مرحلة ذات أثر حاسم ودائم في تاريخها الحديث ، ففيها نهض الشعب المصرى برعاية الخالد الذكر المنفور له سعد زغلول باشا نهضة الرائعة التي غيرت وجه التاريخ في مصر وفي الشرق نمواً واستحضت إعجاب العالم كله ، وإن مجال القول ليضيق عن الإحاطة بهذه النهضة من جميع نواحيها السياسية والستورية والاجتماعية والمالية والاقتصادية وبالصور الخطير التي ظم به جلاله الملك الراحل في تطور أحوال الأمة . وإنما لم يكن من حق أن أسبق التاريخ فيما سيسجله لجلالته من المجهودات والأعمال فإنى أرى زاماً علىّ وقد كان لى الشرف العظيم بأن أصل بالفقيد من قرب أثناء قيامى بواجباتى الرسمية أن أنوه بما كان لجلالته من شخصية متميزة وجذابة معاً وما جبل عليه من موهبة سامية ونشاط متصل في تسيير دفة الأمور . رحمه الله رحمة واسعة وأنزل على جدته شاييب الرحمة والرضوان .

حضرات الشيوخ والنواب المحترمين :

إن المصاب لألم . ولكن للأمة عزاء كبيراً في وارث عرشها جلاله الملك المحبوب فاروق الأول ، فقد أجت مصر ملكها الشاب بمقدار حبه لما وعلقت به آمالها .

وإنى أدعو الله باسمكم أن يحفظ عرشه ، ويصون ذاته ، وأن يجعل حكمه عهد خير وبركة وحرية في الداخل والخارج معاً .

(تصفيق حاد) .

(ج) كلمة حضرة النائب المحترم محمد محمود باشا

حضرة النائب المحترم محمد محمود باشا — زملائي المحترمين :

أشارك أنا وإخواني الوزارة والأكثرية الشعور بالأسف العميق لوفاة النور له جلاله الملك فؤاد الأول . وهذا الشعور الإجماعي بالأسف وبما تركته هذه الفاجعة من فراغ في حياة بلادنا العزيزة هو مظهر صادق لما جبلت عليه مصر من عظيم الولاء لمرشها المقدس . ولما جالس عليه ، ودليل على تقديرنا جيماً لما امتاز به عهد الملك الراحل من خضم مصر في مراقبها جيماً ، ولاشراً كما بنفسه في تشجيع هذا التضلم والعمل له بكل ما اختص به من مزاياء الثبات والثبات وقوة الإرادة ومصاراة الحوادث وانهاز القوس لبوغي الغاية من النجاح في تحقيق ما يريد .

ولقد زاد في هذا الأسف وقوع الفاجعة في وقت كانت مصر أحوج ما تكون فيه إلى حكمة جلاله الملك فؤاد السامية ، وهذه الحكمة التي أفادت أكبر الفائدة من تجارب الحوادث والسنين لحير مصر وعمرها وتوطيد أسباب التضامن بينها بما يزيد في وحدة الوطن وقوة وتمسكها .

ولن ينسى أحد موقف جلالته في ٢١ يناير الماضي حين تحدث إلى زعماء الجبهة الوطنية المتحدة عن المفاوضات التي كانت وشيكة البدء بين مصر وإنجلترا ، وعن عظيم ألمه في نجاحها بفضل تماسك الجبهة وقوة اتحادها ومؤازرة البلاد بكل قوتها لهذا التماسك والاتحاد فقد أبدى جلالته يومئذ أسدق استمداد للمعاونة في نجاح المفاوضات ، بكل قوته ، طرغم شموه واحتياج مجته الأعظم الثابتة ، لن ينسى أحد هذا الموقف ، ولن ينسى أحد حديث جلالته فيه بصوت متهدج يمس القلب ويكاد يكشف أمام البصيرة عن هذا الحادث القاسم الذي أصاب مصر منذ أيام .

هذا الحديث الذي ألقاه جلالته على ممثلي البلاد حين تفهيم للمرة الأخيرة ، قبل انتقاله إلى جوار الله ، وهذا الاغتيال الذي أبداه لاتحاد كلمة البلاد واجتماع رأيها ، هما آخر رغبة له وآخر نصيحة ألقاها إلى بلاده بعد أن أعاد إليها دستورها الذي رضاه . وإذا إذ نجتمع اليوم في ظل هذا الدستور ، دستور الأمة ، لنسجل بإجلال هذه الرغبة السامية المتفقة مع رغبة البلاد وعزمها لنسجل أنها هي الأخرى دستورنا ورائدنا في مسانلة القومية العامة جيماً ، وما أشد حاجتنا إليها في هذا الظرف الحقيق من ظروف حياة البلاد السياسية .

أما وقد وطننا العزم على احترام هذه الرغبة الأخيرة لذلك الراحل فلنا لزوجو لهد جلاله الملك الشاب محبوب الأمة فاروق الأول الذي كسب قلب الشعب للمصرى الكريم بمواظفه السامية وسجاياه النبيلة أن يطرد فيه تقدم البلاد ورفاهيتها ورخاؤها وأن تصل البلاد في مستهل إلى تحقيق ما كان يصبو إليه جلاله والله العظيم من توطيد علاقات مصر وإنجلترا باتفاق كرم يرساه الشعبان ، وبعد لحفظ السلام في هذه البروع المحيطة بالبحرين الأبيض والأحمر ولحفظ السلام المللى بوجه عام . فليس أدعى لحفظ هذا السلام من إقرار علاقات التسوية والدول على قاعدة التناغم المتبادل والاتفاق الصادر عن رغبة صادقة وشعور أكيد بالحاجة إليه .

أجل الله عزاء صاحبي الجلالة لذلك والمللكة والأسرة المالكة والشعب المصرى الكريم في التقيد الراحل وجعل العهد الذي نشتهه اليوم عهداً يميوناً مباركاً تستر فيه الطمأنينة وتتفق رغبات الوطن ووقفا جيماً للخير ، إنه سميع عجيب .
(تصفيق)

(د) كلمة حضرة النائب المحترم إسماعيل صدق باشا

حضرة النائب المحترم إسماعيل صدق باشا — يحضرات الزملاء :

نشارك أنا وأعضاء الحزب الذي أشرف برلمسته حضرات الخطباء الذين تهدمون فيها أعربوا عنه من الشعور العميق الذي حل بالنفوس من جراء الحادثة الكبرى التي زلت بالوطن بانتقال الملك العظيم فؤاد الأول إلى الدار الباقية . ولنا حقاً ليعزى بضنا بضاً كما أننا نعزى طبقات الأمة التي تمثل في أشخصنا أجل العزاء .

أجل ، لقد فقدت مصر عاهلاً يمدد العالم الحديث أكبر عامل على إنشاء مصر المستقلة . يمدد كذلك بحق لما ظهر للعالم من أخذه تحت رعايته كل عمل من الأعمال التي ترفع ذكر مصر وتؤيد نهضتها ، ولما كان بلاء نفسه من كير الأمانى نحو مجد مصر مما كان رحمه الله يمدعه بحكمة عالية وعقل ناضج كانا عمل إعجاب الأمم والحكومات به وبمصر ، سواء وهو في مقر عرشه وبين رعاياه ، أو في أسفاره في مختلف الأنظار . وإن شئ ليؤيدها الاغتباط باعتلاء ملكنا الشاب « فاروق الأول » عرش آباءه العظام ذلك الاغتباط المملوء بوثيق الرجاء في أن جلالة من تلم مقائيد الملك سيظهر من صفات اللباقة والقدرة ما يتناسب التنشئة الصالحة التي أهله لها للتفوق له صاحب الجلالة لللك التقيد وتحقيق أمل المصريين في جلالة وفي عهده السعيد .

وإن لأتخذ هذه الفرصة الطيبة التي تاح لي كي أعرب عما أشعر به من اشراح الصدر وإرتياح النفس لمودة الحياة النياية واستماع رنين صوت الأمة تحت هذه القبة ، فإن سياسى وسياسة أصارى وجهت دائماً إلى إعلاء كلة الأمة وتأييد سلطانها .

هذا هو مبدأنا سواء أ كنا في صفوف الحكومة أم بعيدين عنها يلازمه مبدأ آخر لا يقل عنه رسوخاً في نفوسنا وهو أن يكون مجد مصر وأن تكون مصالح مصرى رائدنا في كلتا الحالتين . فلا غرابة إذن — أيها الزلاء — ونحن في وضعنا الحاضر إذا وجدتم منا للمادة الخالصة في كل ما يؤدي إلى رفعية هذه البلاد وتقدم مصالحها في الداخل والخارج ما نرجو أن يوفق البرلمان والحكومة الدستورية في عهد للملك المحبوب في بلوغ أقصى غاياته وأخصها استكمال الاستقلال .

(تصفيق) .

(هـ) كلمة حضرة النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا

حضرة النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا — حضرات الشيوخ ، حضرات النواب :

إن القيام في هذه القاعة المقدسة التي طلما أشرفت عليها طلبة جلالة ملكنا العزيز الراحل في مستهل كل دورة برلمانية ، لا يسمع ولا يتسع للإسهاب والإطالة في ذكر وتعداد مناقبه وأبداه على مصر وشعبها ، فسيجبل التاريخ ويدون الكتاب ما تنطق به الأرقام وتحمده به الأعمال التي تمت في عهد حكمه العبد .

سيجبل التاريخ ما ارتقت إليه مصر من حيث مقامها السياسى ومركزها الاجتماعى وما وصلت إليه من المكانة العلمية وازدهار العلم وانتشار التعليم الإقزامى ، ليصل رقى الفلاح العقل برقيه الجسمى . وقد تمت المستشفيات وانتشرت مصحات الولادة ومطاعم الشعب وغيرها من المنشآت التي تعود على الفقير بالنقلة والعبادة .

سيذكر الناس النهضة الاقتصادية والصناعية وما أدت إليه من صيانة لللكية الصغيرة من الصانع وحماية أربابها من الوقوع في أيدي الرابين وتحسين طرق الزراعة ووسائل الري والصرف وتلك المؤتمرات المديدة وما كانت غايتها غير جنى الفائدة لمصر ورفعة شأنها ، ومساواتها بأمر الأمم الراقية .

سيخجل التاريخ لملك الراحل تلك الحسنات العالة على قلب كبير وجهه لمصر وعقل كبير سيق به إلى الأمام شؤون مصر . وسيظل يقرأ أنبساطاً تاريخ مصر وعظمتها الذي قام بوضعه علماء أجلاء بناء على رغبته السامية وعلى نفقته الخاصة ، ويشاهدون ما وجهه لناخنها من مختلف الأفكار فيقدرون حبه لمصر وشغفه بشعبه البار الوفي .

وإذا كان لنا وللشعب المصرى عزاء في قضاء الله المحتم فهو ما شاهدناه من العواطف النبيلة والتقدير العظيم الذى انبث من الدول الأجنبية وملوكها ورؤسائها وما دوت به قاعات برلماناتها . وأخيراً ما أبداه برلمان إنجلترا وجلالة ملكها من حسن العواطف وجيل التبرية وسامى التقدير ، وإنه ليجل نذكره لهم جميعاً ونشكرهم عليه .

أما ما أبداه الشعب المصرى بأمر طبقاته من الولاء والإخلاص والشعور النبيل حتى كأنه شعور رجل واحد ، ونبض قلب واحد ، وتقدير فكر واحد ، ثم حنانه الإجماعى ، وجهه الخالص لحليفته جلالة الملك فاروق — حرسه الله — فإنه ليعا عن الوصف ويقطع بأن الأمة المصرية بلغت مكانتها المقدرة لها وأن حياتها سليمة كاملة تظهر كلما دعا للعاصى فتتحد كلمتها ، وتتحد شعورها ، وتجمل أبناءها يتزنون بمصرتهم ويبتغرون بشقيمتهم .

وإني لأسأل الله أن يكن ملكنا الراحل فميسج جناه، وشيعه يمد حسناؤه لأمنه التي لها الرءاء والصبر الجليل .

(تصفيق)

(و) كلة حضرة الشيخ المحترم محمد حافظ رمضان بك

حضرة الشيخ المحترم محمد حافظ رمضان بك — يمز علينا في هذا اليوم الذي شتت فيه البورة البرلمانية الحاضرة أن تنقذ هذا للكان (مشيراً إلى مكان المرض) الذي كان يتبوأه جلالة ملكنا الراحل فلا نجده ميتنا .

لا ريب في أن الفاجعة التي أصابتنا بقصد ملكنا العظيم هي من أكبر القواصع في هذا الوقت العتيق .

وإذا كانت البلاد قد خطت في عهده نحو التقدم والرقى خطوات واسمحت فلا عجب أن يبلغ الحزن منا بفقد ما بلغ ، ولا عجب أن يدفعنا هذا الحزن إلى أن تضاعف جهودنا لتنقذ بلادنا .

وقد أشار دولة رئيس الحكومة الحاضرة إلى أن كثيراً منا قد خطوا برؤية جلالة الملك القعيد وتبدوا عن قرب نظره الثاقب في خدمة بلاد . فأنار دولته بهذا في نفوسنا ذكرى اليوم البقى قضت إرادة جلالاته أن يجمع حوله أعضاء الجبهة الوطنية ويلقي على مسامعهم نصائحه وإرشاداته ويطلب إليهم أن يؤثروا بين قلوبهم وأن يجمعوا كلمهم لخمة بلادهم . وأثار كذلك في نفوسنا أن حكومة دولته ظلت عاملة بهذه الوصية لتذلل الصعاب التي كانت تترصها في أدق الظروف وأكثرها وعورة . فما كان دولته بخطوة خاطئة حتى يستتير ويأخذ برأى الجبهة .

وأثار أخيراً في نفوسنا ما كان يقوم به أعضاء الجبهة أنفسهم من حسن التفاهم والتفاني في خدمة البلاد . فكل هذه الدلائل الطيبة تشق أمامنا طريق النجاح ، وتعلل منارة الإخلاص التي نستضيء بنورها في قابل أيماننا .

نطلب إلى الولي أن يتمد قعيدنا العظيم برحمته ، وأن يلهمنا الحكمة والصواب ، وأن يجعل عهد جلالة الملك فاروق عهداً سعيداً ، وأن يهب لنا القوة التي وعد بها عباده الصالحين .

(تصفيق)

الرئيس — أظن حضراتكم توافقون على وقف الجلسة ربع ساعة حداداً على الملك الراحل ، تصمد الله برحمته الواسعة وأسكنه أعلى عليين .

(مواقفة)

(وقت الجلسة في الساعة الخامسة ، وأعيدت في الساعة الخامسة عشرة مساءً) .

(في ٨ مايو سنة ١٩٣٦) .

مادة ٥٣ - « إذا لم يكن من يخلف للعرش فملك أن يعين خلفاً له مع موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة « مؤتمر . ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي « الأعضاء الحاضرين » .

على الملأ الرابع وقصه :

« إذا لم يوجد مستحق للعرش فملك أن يعين من يخلفه بموافقة البرلمان موافقة تحصل بالكيفية المنصوص عليها بالمادة كذا فإذا لم يحصل التعيين بهذه الكيفية يكون العرش خالياً » .

لجنة المرسوم

حضرة زكريا نائم بك - لي ملاحظة على هذه المادة والمواد المرتبطة بها والمتصلة بمناها من المبادئ المطروحة علينا اليوم . تطولون حضراتكم أنه عند تشكيل هذه اللجنة صدر قانون الوراثة . معنى ذلك أن اللجنة متجوعة من الترض لهذا الجزء في أحكام الدستور وفيه بلاغ ضمني بأن من واجب اللجنة أن تأخذ هذا القانون كما هو من غير أنت تناوله برأى أو تسلط عليه يداً بالتبديل والتغيير .

هذا القانون لاجدال في أن اللجنة متجوعة بتاتاً من أن تدل فيه أو تنقص منه . ولكن الذي يجب التساؤل عنه هو : ترى أليس اللجنة أيضاً أن تريد شيئاً عليه ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك - إني أسبق حضرة زكريا بك وأقرر أن اللجنة ليس لها أيضاً أن تنضيف شيئاً عليه . ولكن هذه المادة وما يلحقها من المواد لا علاقة لها بقانون الوراثة . قانون الوراثة خصوصاً بين يلى العرش من عائلة محمد على على النسق والتعيين اللين فيه . ولكن كلامنا فيمن يتولى ملك مصر بعد الأعمار الطويلة إذا انقضت سلالة محمد على ولم يبق منها لا أذن الله أحد .

إن القوانين تحاط لكل احتمال وترصد الأحكام لكل فرض . فهل ترك الأمر حتى إذا وقع بعد الأجيال المترخية توقع البلاد يومئذ في ثورة ؟ نحن ننظم أمورنا في المستقبل ، يتولى في ذلك قريه ويبيده . ونحن الآن نترع حكماً لأمر محتمل والكوت عليه قد يغشى البلاد يوماً من الأيام إلى ثورة . وهذا الذي يجب علينا تفاديه مهما قررنا له من بعد الزمان .

حضرة زكريا نائم بك - المهم إن كان لا علاقة لهذا بالوراثة فهو حتماً من اختصاصنا . ولكن إذا كان هذا الجزء متما لنفس القانون كما قد أرى فأظن أنه من اللبابة أن تتركه للجنة التي أصدرت قانون الوراثة لتشكل في القانون إن أرادت .

حضرة عبد اللطيف المكياني بك - استوفى قانون الوراثة أحكامها فيما يتعلق بين يلى العرش من عائلة محمد على . ولكن ما نحن فيه اليوم إنما يتعلق بحكم آخره وحكم من يتولى العرش على فرض اعتراضهم - لاصح الله بعد الأجيال البعيدة . فأى إرباط بين الحالين ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - لست أشاطر حضرة زكريا بك رأيه في أن نظر هذا ليس من اختصاصكم . ولكن في الوقت نفسه أرى أن زمن هذا البحث لم يحن بعد . حقيقة الأمر من اختصاصكم . ومن اختصاص الأمة أن تحاط تلك الأوقات الصبية التي يحدث فيها من الأحداث ما قد قلب كيانها . ولكن أين نحن الآن من هذا ؟ إذا نظرنا إلى عائلة محمد على وعدداً أفرادها وما بارك الله في أنسابهم وذرائعهم أننا بمحمد الله هذا الخطر إلى قرون وأجيال .

فضيلة الشيخ محمد نجيت - رأي أن الموضوع من اختصاصنا ومن الواجب الحتم علينا أن نتولى نظره الآن .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - لو لم يعمل قانون الوراثة لكان من حتماً عمله . ولكنه عمل فتحدد بذلك اختصاصنا . على أن شارع القانون لم يتجاوز به حدود الحق ، ولم يتناول فيه ما لا يملك الملك تناوله .

إن النقطة التي أفضى إليها البحث الآن هي هل لجلالة الملك أن يحدث قانوناً كقانون الوراثة يقول فيه لمن يكون ملك مصر إذا لاصح الله اترضت عائلة محمد على لست أرى لملك هذا .

ولكن حضرة زكريا بك يريد أن يقول إن هذه أيضاً دخالقة في قانون العرش . ومن حق الملك أن يعين من يستحق الملك على مصر إذا اترضت عائلة محمد على . هذا جنى الأمة . وجلالة الملك قد تركه عمداً فكان من واجب واضعي الدستور أن ينصوا عليه .

كل إنسان معرض للفناء والزوال . وعائلة محمد على يجرى عليها ما يجرى على الأنبياء والملوك . الأشخاص قانون الأمة خالدة . نحن إنما نسرع للأجيال المستقبلية غير محدودة زمن ولا مأخوذة بحياة فرد . وما كان أحتنا في هذا بأن تناسى بتانون الوراثة نفسه ، فقد بنى كل أحكامه على تهدير الفناء للأشخاص كرام علينا وعلى الأمة . ولكن الأمر كله تسليم بتانون الطبيعة وهو ماضٍ في طريقه لا يفتى قواعد التوق ، ولا يرمى أصول اللياقة .

هذه للساعة من أعظم المظاهر الحية لسلطة الأمة . إتنا تتكلم في حكم حالة لا نتم إلا بعد الأزمان البعيدة جداً جداً ، ويبد أن تفرغ عائلة محمد على من الدنيا . أحبون تركها وتعرض البد لأعظم الأحداث رعاية لدوق حتى بعد موتهم وانقطاع إحصاسهم بالدنيا ؟ من أجل هذا لا أوافق مطلقاً على إرجاء هذه الساعة . وإن من ختنا ومن واجبنا أيضاً أن نقرر فيها حكماً . وسنرفع للنسوع للحكومة . فإن رأيت فيه جرحاً للعرض أو خروجاً عن أدب اللياقة فتحتذه أو ترفيه ماترى .

كلنا إجماع على إجلال العائلة واحترامها اللطيق . وهذا لا ينافيه أننا نسرع للأجيال المستقبلية مهما تبادى بها الزمان .

حضرة محمد على بك — أنا من رأى الأستاذ عبد العزيز فهمى بك . وذلك الحكم مقرر في جميع دساتير الأمم للوكية .

فضيلة الشيخ بخت — الأشخاص قانون والأمة باقية على الدهر مستقلة إن شاء الله . لنا نعمل اليوم فحسب إنما نعمل لحياة الأمة الباقية إلى فناء العالم . وليس ما نحن بسبيله اليوم بدعاً ، فإن هذا أمر قد جاء به الشرع أيضاً . إذ ورد النص على أن الخلافة في قريش . فلما أن يقعد الملك ولاية العهد لشخص بعده ، وإلا كان الأمر لانتخاب الأمة . وملكتنا مد الله في حياته لم يول أحداً بعد انقراض عائلة محمد على . فكان هذا منه إيماناً لنا بالرأى فيه .

حضرة عبد المظيف للكباني بك — إذا كان الفرد منا وهو يتصرف في ملكه الخاص بالوقف بخطأ حتى القروض النادرة ويضع وجوه الأحكام لما لا يحتمل وقوعه إلا بعد الأزمان البعيدة والأجيال العديدة ، فكيف بنا ونحن ننظم قواعد الحياة المستقبلية للوطن ؟ إن نحن مصر على من يضعون قوانين حياتها الاجتماعية أوجب عليهم ألا يفرطوا في أسباب الاحتياط لكل فرض وتوجيه الأحكام على كل تهدير ، وخصوصاً في مثل هذه الأمور الجسام .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأى على جواز النظر في هذا الموضوع .

(فتقرر بأغلبية الآراء النظر في الموضوع والتصديق على اللبد الرابع) .

(في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ٢١ — إذا لم يكن من يخلف للملك على العرش ، فللملك أن يعين خلفاً له مع موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر ، ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين ، وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين فإذا لم يتم التعيين على هذا الوجه جرى الأمر من بعده على حكم المادة الآتية .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

مادة ٥٤ - « في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقاً لأحكام المادة السابقة »
 « يجتمع المجلسان بحكم القانون فوراً في هيئة مؤتمرة لاختيار الملك . ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية »
 « أيام من وقت اجتماعهما . ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي »
 « الأعضاء الحاضرين . »
 « فإذا لم يتسن الاختيار في اليعاد المتقدم في اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار »
 « أيًا كان عدد الأعضاء الحاضرين . وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحاً بالأغلبية النسبية . وإذا »
 « كان مجلس النواب متحلاً وقت خلو العرش فإنه يهود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه . »

نقطة الثامن ونصه :

فئة المستور

« في حالة خلو العرش يجتمع المجلسان فوراً في هيئة واحدة ولو بلا دعوة وفي ظرف ثمانية أيام على الأكثر من وقت اجتماعهما »
 « مختاران ملكاً ويشترط لصحة هذا الاختيار حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية مكونة من آراء ثلثي الأعضاء الحاضرين - »
 « إذا لم يكن من المتيسر إجراء الاختيار في اليعاد المتقدم وفي الساعة كذا من اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الانتخاب »
 « مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين . ويكون الانتخاب صحيحاً بمجرد الأغلبية العادية . وإذا كان المجلسان متحليين وقت خلو العرش »
 « فيكون الإجراء كما هو منصوص بالبالأ السابق . »

(فُتحت للواقعة عليه بالإجماع مع تعيين الساعة الثالثة بعد الظهر من اليوم التاسع لشروع المجلسين في الانتخاب) .
 (في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ٢٢ - « في حالة خلو العرش يجتمع المجلسان فوراً في هيئة مؤتمرة ولو بلا دعوة لاختيار الملك ، ويقع هذا الاختيار في مدى »
 « ثمانية أيام من وقت اجتماعهما ؛ ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين ، فإذا لم يتسن »
 « الاختيار في اليعاد المتقدم في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار أيًا كان عدد الأعضاء الحاضرين . »
 « وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحاً بالأغلبية النسبية ، وإذا كان مجلس النواب متحلاً وقت خلو العرش فإنه يهود للعمل حتى يجتمع »
 « المجلس الذي يخلفه . »
 (في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

للمادتين ٥٣ و ٥٤ - لقد عدل صدر للمادة ٥٤ تعديلاً طفيفاً يؤدي إلى حذف الفقرة الأخيرة من المادة ٥٣ .

وتقترح اللجنة أن يضاف من الفقرة الثانية من المادة ٥٤ العبارة الآتية :

« في الساعة الثالثة بعد الظهر » لأن هذا التحديد لا قائم منه إذ أن المؤتمر الحق في تحديد الساعة التي يريد بها للانتخاب النهائي .
 وبمناسبة بحث المواد من ٥١ إلى ٥٤ - عرضت مسألة : هل هناك محل لتكملة الأحكام الواردة في المواد ١٠ (الفقرة الأخيرة منها) و ١١ و ١٢ من الأمر الملكي الخاص بوراثة العرش في المملكة المصرية الصادر في ١٥ شبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢)
 بخصوص دستورية ، فإن المادتين العاشرة والحادية عشرة من الأمر المذكور تصان على تدخل البرلمان . إما لتثبيت اختيار الملك لأوصياء
 العرش ، وإما لتعيين هؤلاء الأوصياء في حالة عدم اختيار الملك لهم . وتتم المادة الثانية عشرة على تدخل البرلمان ليقرر انتهاء ولاية الملك
 إذا تضرر عليه الحكم بسبب مرض عقل . إلا أن هذه الأحكام قد وضعت قبل أن يمد مشروع الدستور فلم يكن ممكناً أن تتضمن
 الإجراءات التي تنبئ في الحالات التي يتخذ فيها البرلمان تطبيقاً للأحكام المذكورة .

لأن لا بد من أحد أمرين : إما أن تكمّل هذه الأحكام بتعديل الأمر الملكي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ، وإما أن يضمن
 الدستور أحكاماً خاصة في شأن هذه المسائل الدقيقة التي لا يمكن أن تطبق عليها القواعد العادية المنصوص عليها في المادتين ٩٩ و ١٠٠
 من مشروع الدستور .

اللجنة
 الاستشارية
 التشريعية

مادة ٥٥ — « من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش الذين تكون سلطات الملك الدستورية »
« لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته » .

لجنة الدستور

على البدء الخامس :

« من وقت وفاة الملك إلى حين أداء اليمين من يخلفه على العرش أو من أوصياء العرش تكون سلطات الملك الدستورية
لمجلس الوزراء يستعملها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته » .

(فقرت للواقعة عليه بالإجماع) .

(في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ٢٣ — « من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش الذين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء
يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

تبلغ هيئة المؤتمر تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية

مجلس الشيوخ
والنواب

الرئيس — على التبليغ .

على التبليغ الوارد من رئاسة مجلس الوزراء ، وهنا نصه :

« إلى الأمة المصرية

منيت مصر بفقد ملكها المحبوب وقضى رئيس الدولة .

وإن أول واجب في هذه الظروف المحزنة على مجلس الوزراء الذي اضطلع حتى الآن بتبعات الحكم بفضل ثقة ذلك الملك هو العمل
على تنفيذ أحكام النظام التي تلقى مهمته في ظله .

ولذلك فإنه ولاء للأسرة المالكة واحتراما للدستور وبعد أن نادى بالملك الجديد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول يتولى
مجلس الوزراء منذ اليوم سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته حتى الوقت الذي يجب عليه أن يسلم مقاليدها إلى
مجلس الوصاية .

عاش الملك

٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦

محمد علي عاوية ، حافظ حسن ، أحمد علي ، علي ماهر ، علي صدقي ، صادق وهب ، أحمد عبد الوهاب ، حسن مبري » .

(في ٨ مايو سنة ١٩٣٦) .

مادة ٥٦ — « عند تولية الملك تعيين مخصصاته ومخصصات البيت المال بقانون وذلك لمدة حكمه . ويعين القانون »
« مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك » .

القانون يبين مخصصات الملك وعائلته ويعين أيضاً مرتبات أوصياء العرش وهي تؤخذ من مخصصات الملك .

على البدء الحادى عشر وهذا نصه :

« القانون يبين مخصصات الملك وعائلته ويعين أيضاً مرتبات أوصياء العرش وهي تؤخذ من مخصصات الملك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — ثارت اعتراضات حول هذه المسألة . ليست تمنح المناقشة في مخصصات الملك بالذات . ولكن الذى يرمى البحث فيه هو مخصصات العائلة وأوصياء العرش . الملك القاصر له مرتبه . فإذا لم يوضع نص خاص بأن مرتب أوصياء يؤخذ من مخصصاته فإنهم مقتضوها حتماً من الحكومة .

على شئ آخر : لقد فهم أن يقال إن الملك خصص له كذا طبقاً للبلغ الذى قررناه ويمكن زيادته بقانون . إن صح هذا فيما يتعلق بالملك فهو فيما يتعلق بالعائلة موضع النظر . أفراد العائلة كثيرون وهم بالطبع غير محددين على الزمن بسد معين فهم قابلون للزيادة وهم قابلون للنقص . وفيهم القاضل وفيهم القفول . وفيهم ذو العائلة قد اتسعت حاجاته وعظمت نفقاته . وفيهم من لا يقوم إلا بنفسه وفى القليل كفاية له وغنى ، فكيف يكون القدر للقرر لهم واحداً لا يتغير معها تغير عديم وتبدلت حالاتهم ؟ إن قررنا مرتباً لحسين فأصبحوا خمسة أيتامى هؤلاء كل ما كان موظفاً لأولئك ؟

أما الملك فواحد أبداً لا يمتثل أمره مثل هذا القرر .

قبل أن نطرح من مخصصات العائلة إنما هو بدل أعيان أخذت منهم . لا أرى حرجاً من بقاء هذا القسم دون مساس . وأما ما كان مرتباً صرفاً فالرأى أن يكون النظر فيه داخلاً في اختصاص البرلمان .

حضرة على المزلاوى بك — هذه المسألة كانت موضع مناقشة طويلة أيام كانت اللجنة تقعد في مصر . وأذكر أن حضرة عبد اللطيف بك المكباى كان طلب فيما عدا ما يتعلق بجلالة الملك الحالى أن يكون نظر جميع المخصصات من حقوق البرلمان . وقد رد عليه يومئذ حضرة عبد العزيز بك . ونفى في آخر الأمر برفض ذلك الاقتراح .

والذى أراه أن يكون تخصيص مرتبات العائلة من حقوق جلالة الملك باعتباره رعيماً لها . وأما الاحتجاج بزيادة العائلة ونقصها فإننا نراها بحمد الله في زيادة مطردة .

وأما مرتبات أوصياء الملك على أوافق على أخذها من مخصصاته . وأما مرتبات العائلة على العموم فتبقى كما في آخر ميزانية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أعدت اقتراحى بما يأتى : « القانون يبين مخصصات عائلة الملك ويعين أيضاً مرتبات أوصياء العرش وهي تؤخذ من مخصصات الملك » .

حضرة عبد اللطيف المكباى بك — لا زلت على رأيي في أن مخصصات جلالة الملك الحالى تبقى كما هي دون أن يكون للبرلمان حق النظر فيها . أما مخصصات كل ملك في المستقبل فإن البرلمان يقدر له مخصصاته عند ما يرتقي العرش بحيث يكون مرتب كل ملك جديد متتابع مع حالة البلد المالية وذلك أسوة بما هو متبع في مملكة إنجلترا التى هي أكبر مملكة دستورية في العالم . وأما مخصصات العائلة فأرى أن يكون للبرلمان حق تعيينها وتوزيعها أيضاً على أفراد العائلة . أما ملكنا دستورى وأن نصمم المرتبات على هذا الأسلوب من أعظم مظاهر الدستورية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذا خارج عن اختصاصنا . لأنه قد مضى به قانون قيدنا في مهتنا بالأناشيد . أما مرتبات أوصياء الملك فنلك لم يعرض لها القانون فمن حقا أن نقرر فيها أمراً . ورأى أن يقدرها البرلمان على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

حضرة محمد على بك — أقترح نقرر النص الآتى : « مرتبات أوصياء العرش نقرر بقانون وتؤخذ من مخصصات الملك . أما مرتبات الملك فإن مخصصات جلالة الملك الحالى تبقى كما هي . ويقرر البرلمان مرتبات كل ملك عند ارتقائه العرش » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أعدت اقتراحى على الصورة الآتية : عند تولية الملك تعيين مخصصاته ومخصصات العائلة المالكة بقانون . ويعين أيضاً بقانون مرتبات أوصياء العرش وهي تؤخذ من مخصصات الملك » .

ومن المتفق عليه أن خصصت جلالة الملك الحالي لا يجوز إقصاها .
معالي الرئيس — يؤخذ الرأي أولاً على الفترة الأولى من هذا الاقتراح .
(تقرر قبولها بأغلبية الآراء) .
معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على الفترة الثانية .
(تقرر قبولها بالإجماع) .
(في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ٢٤ — عند تولية الملك تعيين خصماته ومخصصات البيت الملكي بقانون . وبين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ
من مخصصات الملك .
(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

أضيفت عبارة «ولادة حكمه» إلى هذه المادة طبقاً لظاهر نية واضع الدستور . وإنه لن اللام في البلاد ذات النظام الملكي أن تجب
على قدر الإمكان كل مناقشة في شأن مخصصات الملك . وقد ورد في الدستور البلجيكي (مادة ٧٧) حكم بهذا المعنى .

كتاب ملكي

من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول لرئاسة مجلس الوزراء

لمجلس الشيوخ
والنواب

يمرض فيه على البرلمان تخفيض مخصصات جلالاته من مائة وخمسين ألف جنيه إلى مائة ألف جنيه سنوياً لمدة الوصاية ولمدة حكمه

حضرة صاحب البوة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء — تسلمت ظهر اليوم خطاباً من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق
الأول وأرجو من رئاسة المؤتمر أن تأمر بتلاوته .
الرئيس — يتلى الكتاب .
تلى الكتاب وهذا نصه :

عزيزي على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء

بما أن قانوناً سيبتلى في القريب العاجل بتحديد مخصصات الملك لمدة الوصاية ولمدة حكمي ، فإنه يسرن أن أخبر دولتكم برغبتي في
أن أجعل جرى تبوئ العرش خفض المخصصات التي كانت مخصصة لعدد للتفويض له والذي بمائة وخمسين ألف جنيه إلى مائة ألف جنيه .
وأرجو دولتكم كذلك أن تبطلوا البرلمان هذه الرغبة ، وإنه ليمدني أن يستعمل فرق ما بين اللبنتين لمصلحة بلادي وخيرها ؟
صدر بمرأى عايدين في ١٧ صفر سنة ١٣٥٥ (٨ مايو سنة ١٩٣٦) .

فاروق

(تصديق حاد متواصل وهتاف باسم جلالة الملك) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس — ليحيى جلالة الملك الليتواني (وكرر هذا الحثاف ثلاث مرات) .
(في ٨ مايو سنة ١٩٣٦) .

تحديد مخصصات جلالة الملك وتحديد وتوزيع مخصصات البيت الملكي وتعيين مرتبات الأوصياء .

أشير إلى الكتاب الآتي :

لمجلس النواب

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى ممالككم مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بشأن تحديد مخصصات جلالة الملك ، وتحديد
وتوزيع مخصصات البيت الملكي ، وتعيين مرتبات الأوصياء .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد المادى مقرراً لها أمام المجلس .
ونفضوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

القاهرة ٢١ يونيه سنة ١٩٣٦
رئيس اللجنة
كامل صلق

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك — عرض هذا المشروع على لجنة المالية في جلستها المتقدمة يوم ١٦ من هذا الشهر وأصدرت فيه قراراً يقضى بتخفيض خصصات الأسرة للملكة عما قدرته الحكومة . وقد صدر هذا القرار صحيحاً من اللجنة التي توافق فيها النصاب القانونى لانقضاءها .

قبل تقديم هذا المشروع كان لتقدير أصلاً لخصصات الأسرة للملكة مبلغ ١١١٥١٣ جنيهًا ، وقد قررت لجنة المالية بعد اقتضاها وتشاورها تخفيض هذا المبلغ إلى ٨٠٣٤٢ جنيهًا كما هو ثابت في تقريرها المرفوض الآن على حضراتكم .

على أنه ذكر في هذا التقرير أن صاحب المال وزير المالية طلب أن يدلى إلى اللجنة برأيه في الموضوع وأن يقدم ما لديه من البيانات . فانتقدت اللجنة للمرة الثانية في يوم ١٨ يونيه الحالى وتبادل أعضاؤها الرأى ، فانقسموا فريقين : فريق يذهب إلى أن اللجنة بعد أن أصدرت قرارها في يوم ١٦ منه أصبح لا حق لها في إعادة النظر في الموضوع ، وذهب الفريق الآخر إلى القول بأنه لا مانع من رجوع اللجنة في قرارها . ويضع من الاطلاع على ما جاء بتقرير اللجنة أن أغلبية قد أقرت جواز إعادة النظر في القرار السابق ما دام لم يرفع بعد إلى المجلس — فأعلنت اللجنة النظر فيه مرة ثانية وعدلت عن رأيها الأول ، ووافقت الحكومة على أن يكون مبلغ خصصات البيت الملك هو ٩٦٠٠٠ جنيه .

قد يتبادر إلى ذهن من يسمع كلامى هذا آى من أصحاب الرأى ...

الرئيس — أرجو أن يكون كلام حضرة النائب المحترم قاصراً على ما يتعلق باللائحة الداخلية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك — المسألة مسألة مبدأ لا أكثر ولا أقل . والرأى الذى أطرحه على حضراتكم هو : هل يجوز للجان أن تصدر قرارات ثم تعيد النظر فيها مرة أو أكثر من مرة ؟ أم يترجون أنه إذا أصدرت اللجان قرارات فليس من الجائز بعد ذلك إعادة النظر فيها ؟

إنى أرى أن مثل هذا الرجوع في قرارات اللجان غير جائز . وأرجو ممن يترضى على قولى هذا أن يبين الحد الذى يجب أن يقف عنده عند المرات التى يجوز فيها لإحدى اللجان أن ترجع عن قرارات سبق أن أصدرتها ؟ وهل يكون ذلك مرة واحدة أو اثنتين أو ما يزيد على ذلك حتى المرة العاشرة ؟ وعندئذ تقول اللجنة بوجوب احترام القرار العاشر .

إنى أذهب إلى القول بأن كل قرار يصدر بسد الأول هو قرار باطل صادر من هيئة استفتت اختصاصها ، وليس لها الحق أن تعود إليه مرة أخرى ، ومثلاً في هذا مثل كل المحاكم . ونسوق على سبيل المثال ، قضية لدى قاضى الإحالة حوّلها على الجلسة ولكنها لم تقسم بعد إليها ولم تصل إلى المحكمة ، فهل يسوغ له أن يقول كما قالت لجنة المالية ، إنه ما دام هذا القرار لم يصل إلى المحكمة ، فإن له الحق في إعادة النظر فيه مرة ثانية ؟

قد يترضى على قولى هذا بأن قرارات الإحالة خاطئة ، وقرارات اللجنة استشارية . لست أوافق على هذا الاعتراض ، والرأى عندى ، ولما جاء بلانحة الداخلية ، أنه إذا كان ثمة سبيل لإصلاح خطأ ، فإن طريق ذلك هو عرض الأمر على المجلس ، وليس في هذا ضير على اللجنة .

لذا أرجو من حضراتكم ألا توافقوا على رأى اللجنة الوارد بتقريرها المؤرخ ١٨ يونيه ، وهو التقرير المرفوض على المجلس الآن وأرى أن ما يجب علينا هو النظر فيما استقر عليه رأى اللجنة يوم ١٦ يونيه .

حضره النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك — يذهب حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك في اعتراضه إلى القول بأنه إذا أصدرت لجنة ما قراراً في موضوع ، فليس لها أن تعديه النظر بعد ذلك . وهو يقيس قرارات اللجان على الأحكام القضائية ، مدلاً بأن القاضي عندما يصدر حكمه يستند اختصاصه . ولا أرى لهذا القياس عللاً إذ أنه أولاً لا يوجد في لائحته الداخلية ما يمنع اللجان من إعادة النظر في قراراتها . وثانياً أن الأمم التي سبقتنا في الحياة الدستورية من مئات السنين جرت على مثل هذا ، ونذكر — على سبيل المثال — ما يحدث في الحالات المماثلة في فرنسا ، فهناك يصح للجنة أن تقرر قراراً لا يزال لديها ولا يبلغ المجلس بعد ثم يطرأ ما يقتضى إعادة النظر فيه ، فللجنة عندئذ أن تعيد النظر فيه حسب يراها لها . وأكثر من ذلك فقد ترضع اللجنة قراراتها إلى مكتب المجلس ، ويكون لها الحق في استعادة هذا القرار ، وهو في طريقه إلى المجلس قبل نشره . والحالة الثالثة : أن ترسل اللجنة قرارها لمكتب المجلس فينتشره ويوزعه على الأعضاء ، ثم ترى اللجنة إعادة النظر فيه ، فلها في مثل هذه الحالة أن تسرد قرارها أيضاً ، ولكن بعد إشار المجلس بذلك ، وليس هناك داع لأكثر من الإشعار ، ولا حاجة لقرار يصدر من المجلس في هذا الشأن .

هذا ما تجرى عليه الأمم الدستورية ، وليس لدينا في لائحته الداخلية نصوص تحول دون اتباع تلك السفن ، إذ أننا إذا رجنا إلى اللائحة الداخلية وجدنا المادة ٨٤ منها تبيح تقديم طلبات بالتصديق للرئيس ، وهو يحيلها بمفرده على اللجنة المختصة لنظرها ، والمادة ٨٣ أيضاً تبيح إحالة التعديلات على اللجنة بناء على ما جاء فيها من أن « ما يقدم من التعديلات في الجلسة أثناء المناقشة الأولى بحال حتى على اللجنة التي خضعت للمشروع أو الاقتراح كلما طلب ذلك مقررهما » .

أذكر لحضراتكم أن لجنة المالية لم تفتح باب المناقشة في الموضوع بعد قرارها الأول ، لأن معالي وزير المالية طلب إليها ذلك ، ولكننا بعد أن تداولنا الرأي في أول جلسة عقدتها اللجنة لهذا الغرض وهي جلسة ١٦ يولييه ، تباينت الآراء في الموضوع ، وأغرم الأعضاء الحاضرون إلى فريقين ، فريق رأى أن تكون عضلات البيت المال أقل من الرقم الوارد في مشروع الحكومة ، وفريق رأى إقراره ، وأخيراً قررت اللجنة بأغلبية الآراء أن يكون مبلغ المخصصات ٨٠٣٩٤٣٠٠ جنياً . ولما علم معالي وزير المالية بهذا القرار طلب أن يدلى بملاحظاتكم أمام اللجنة ، فدعونا اللجنة إلى الاجتماع وعرضنا عليها هذا الطلب وسألنا حضرات الأعضاء عما إذا كانوا يوافقون على أن يدلى معالي الوزير بملاحظاته للجنة ، حتى إذا ما رأينا ملائمة باب المناقشة فنحننا وتناقشنا . فقررت اللجنة ذلك . ولكن اقترن هنا بجي أمم ، وهو أن بعض حضرات الأعضاء الذين لم يكونوا قد حضروا في الجلسة السابقة حضروا اجتماع اللجنة الثاني ، وطلبوا فتح باب المناقشة في الموضوع من جديد ، وطبقاً لمادة ٨٤ من اللائحة الداخلية ، كان من المهم إجابة هذا الطلب ، وجاء قرار إعادة فتح باب للمناقشة وما اتبع في هذا الصدد من الإجراءات مطابقاً لنصوص اللائحة وللسنن التي تجرى عليها المجالس النيابية في الحالات المماثلة .

إزاء ما تقدم ، أرجو من حضراتكم ألا تصوروا أن قرارات اللجان التي تصدر في الموضوعات المعروضة عليها ، هي قرارات قضائية تستند اختصاصها ومخبر عليها العودة إلى النظر فيها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباطه — أطلب الكلمة .

الرئيس — هل حضرة النائب المحترم مع الرأي الذي أبدته اللجنة أم ضد رأيها ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباطه — إن في التكليف الصانوقي أؤيد الرأي الذي أبداه حضرة النائب المحترم رئيس لجنة المالية ، ولكنني معترض على تصرف اللجنة .

الرئيس — أرجو أن تحصر الكلام في النقطة التي أثارها حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباطه — إن اعتراضى على تصرف اللجنة من نوع آخر .

الرئيس — فلنفرغ أولاً من الكلام عن الموضوع الذى نحن بصدده الآن . والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ

محمد يوسف بك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك — تكلم حضرة زميلي المحترم رئيس لجنة المالية مما يجرى عليه العمل في فرنسا ، وردى عليه أن ما يكون جائزاً في فرنسا ، قد لا يجوز عندنا في مصر . ونحن لا نسير إلا على لائحته الداخلية .

يقول حضرة رئيس اللجنة : إنه ليس هناك ما يمنع من إعادة النظر في مشروع قانون مرة ثانية ، لأن اللائحة الداخلية ليس فيها

انس يمنع من ذلك . وأنا أقول إن هذا خطر وغير جائز . فإذا نظر المجلس مشروعاً وأصدر فيه قراراً فبني هذا أنه يعمل عملاً واحداً ولا يجوز له أن يمد النظر فيه . وإذا كان الأمر عتاجاً إلى دليل ، فإني أذكر أن المجلس أصدر في إحدى الدورات الماضية قراراً في مشروع ، وقبل أن يرسل إلى مجلس الشيوخ طلب أن يمد النظر فيه مرة ثانية ، فقرر المجلس عدم جواز ذلك .

يقول حضرة رئيس اللجنة : إن للمادتين ٨٣ و ٨٤ من اللائحة الداخلية تضييقاً بأنه في حالة ما إذا تقدم تعديل لمشروع ما ، أن يمد إلى اللجنة لإعادة النظر فيه . وإني أرد عليه بأن هذا شأن آخر . ومحل تطبيق اللائحة هنا أن يقترح بعض حضرات الأعضاء تعديلاً على ما استقر عليه رأى اللجنة المالية أولاً .

ذلك أنه إذا كان الطلب سابقاً على جلسة المجلس التي ينظر فيها التقرير ، أحال رئيس المجلس التعديل على اللجنة ، وإذا قدم أثناء الدعالة ففقرّر اللجنة أن يطلب إحالة هذا التعديل عليها ، فالتقليس — كما يقولون — قياس مع الفارق .

هذا هو رأي أعضائه على حضراتكم ، وأنتم أحرار في الرأى الذى ترونه ، ولكن إذا قلتم رأى اللجنة ، فبني هذا أن يصبح اللجان الحق في أن تصدر قراراً وآخر ثم ثالثاً إلى ما لا نهاية ، وهذا مضر بالبلد الذى قرره اللائحة وبالتقليد الدستورية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك (رئيس لجنة المالية) — إن قياس القرارات التي تصدرها اللجان بما يصدره المجلس من قرارات نهائية في مشروع ما ، هو قياس مع الفارق ، ذلك لأن مهمة اللجنة أن تبحث للشروعات التي تحال عليها ، وتستبين جميع الوجوه ، سواء كانت مع المشروع أم ضده ، وتجميع لكم المعلومات من أى باب كان ثم تعرض رأيها عليكم . أما مهمة المجلس فتختلف عن ذلك ، فإذا أصدر قراره في مشروع ما ، فلا يصح الرجوع في هذا القرار إلا بإجراءات خاصة ، أما اللجنة التي وظيفتها تبجيس المسائل ونقضا لحكم تعديداً ، فلها أن تمد النظر في قراراتها كيفما شئت حتى ولو ضلّت ذلك عشر مرات ، على حد تعبير حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك . لأن لهم في الأمر أن تصل إلى الحقيقة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الحمادى — إن جهد ما تمسك به حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك قوله : إنه إذا أصدر المجلس قراراً فلا يصح له أن يمد فيه مرة أخرى . ومع الفارق الذى بينه حضرة رئيس لجنة المالية ، بين قرارات اللجنة وقرارات المجلس ، باعتبار أن الأولى تمهيدية ولا تخرج عن أن تكون درساً مبدئياً يعرض على حضراتكم ، أعلن أنه من السبب أن يقال بعد ذلك للذى درس للمشروع ، امرضه على غير ما تراه . إذا كانت اللجنة قد درست ثم رأت أنه في حاجة إلى بحث جديد يناسب مع عبء المسئولية التي تتحملها أمام حضراتكم ، أفلا يكون من السبب أن تحرم من إجراء البحث الجديد ، وتجبر على أن تقدم مشروعاً ليس من رأيها ؟ يضاف إلى هذا ما نصت عليه المادة ٥٢ من اللائحة ، فهي صريحة في أن للمجلس — وهو صاحب الرأى القاطع — أن يمد للنقطة في موضوع أصدر فيه قراره . وحسبي أن أتلو هذه المادة على حضراتكم ونصها :

« المادة للنقطة في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس ، وعلى من يريد العودة للنقطة أن يقدم طلباً كتابياً بذلك للريسة في الجلسة التي حصلت فيها للنقطة الأولى مبنياً به الأسباب ، فيعرضه الرئيس على المجلس ليقدر فيه ما يراه في نفس الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال » .

ومضى هذا أن المجلس تناقش في موضوع وأصدر فيه قراراً طامساً ، ومع ذلك فمن حقّه أن يمد إلى النقطة فيه . فلا عجب أن يكون اللجنة التي تقصر مهمتها على بحث المسائل بحثاً مختصرة ، حق العودة إلى نظر الموضوع إذا رأت لزوماً لذلك .

لهذه الأسباب أرى أن اللجنة حقّة في رأيها .

الرئيس — هل توافقون على نظر تقرير اللجنة الذى ضمنه رأيها الأخير ؟

(مواظقة عامة) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباطه — لى اعتراض على تصرف اللجنة ، وهو اعتراض من نوع آخر ، فهل يسمح لى بالكلام ؟

الرئيس — فضّل .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد منير أباطه — أرى أن عدول لجنة المالية عن قرارها لا غبار عليه من الوجهة القانونية كما قرر حضرة رئيس اللجنة . وأرى أيضاً أن عدولها لا غبار عليه من الوجهة الأدبية . وقد يكون العدول أخذاً بمصلحة عامة ، وقد يكون فيه شجاعة أدبية . ولكن اعتراضى على لجنة المالية منصب على تصرفها من حيث هو تصرف منها كما يتبين من تقريرها .

ذكرت اللجنة في تقريرها أنها أصدرت قراراً ، ولما علم معالي وزير المالية به طلب إليها أن تجتمع ، فاجتمعت ثم أدلى إليها بيانات فالتصت . وكان ينبغي على لجنة المالية ، وهى أكثر اللجان حملاً لأعباء هذا المجلس وأكثراً تنفيذ جلساته — وقد عرض عليها مشروع هذا القانون الهام ، وهى تعلم أنه قانون هام لم يصل إليه إلا بعد أخذ ورد — كان ينبغي عليها أن تستدعى وزير المالية بادية بدء ...

الرئيس — اللامعة الداخلية لا تبيح لأحد الأعضاء أن يستجوب اللجنة في تصرفاتها ، وكلام حضرة النائب المحترم مؤداه أنه يستجوب لجنة المالية في تصرفاتها ؛ فهذا غير جائز .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباطه — هذه ملاحظات لا استجواب .

الرئيس — لا أجاز ذلك ولا أدعه محل مناقشة في المجلس . ولنفضل حضرة المقرر بثلاثة تقرير اللجنة .

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بشأن خصصات جلالة الملك وتحديد وتوزيع خصصات البيت المالكة وتعيين مرتبات الأوصياء

المقرر — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« نصت المادة ١٦١ من الدستور على أن خصصات جلالة الملك الحالية هي ١٥٠.٠٠٠ جنيه ممرى وخصصات البيت المالكة هي ١١١.٥١٢ جنيهاً مصرىاً وتبقى كما هي لمدة حكمه وتجوز زيادة هذه الخصصات بقرار من البرلمان . »

وبوفاة حضرة صاحب الجلالة الملك السابق أصبحت هذه المادة من الدستور ملغاة ، ووجب استصدار قانون بمخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك الحالي وخصصات البيت المالكة ، وفق ما تقتضيه المادة ٥٦ من الدستور ونصها : « عند تولية الملك تمعين مخصصاته وخصصات البيت المالكة بقانون وذلك لمدة حكمه . وسين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من خصصات الملك . »

ولما تقدم وضعت الحكومة مشروع قانون بالخصصات وقدمته لمجلس النواب . وبحسبة ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦ أحال المجلس هذا المشروع على لجنة المالية لدرسه بمصفة مستعجلة ، وقد درست اللجنة في ثلاث جلسات بتاريخ ١٥ و ١٦ و ١٨ يونيه سنة ١٩٣٦ .

وبجلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٣٦ رأى فريق من حضرات أعضاء اللجنة إقرار البلغ المحدث بمشروع القانون لخصصات الأسرة المالكة وهو ٩٦٠.٠٠٠ ج . م بإقتضاض مبلغ ١٥٥١٢ ج . م عما كان مقرراً بالخصصات السابقة وقدره ١١١.٥١٢ ج . م ، ورأى الفريق الآخر عدم الاكتفاء بذلك ، وطلب زيادة التخصيض . وتباينت الآراء في مقدار هذا التخصيض ، وأخيراً قررت اللجنة بأغلبية الآراء أن تكون خصصات أعضاء البيت المالكة ٣٨٤ ج . م .

وقد طلب معالي وزير المالية إلى رئيس اللجنة ، لما علم بهذا القرار ، أن يبدى إلى اللجنة برأيه في الموضوع وقدم ما لديه من البيانات ، حتى إذا رأته ، يمد سمعها ، محلاً لإعادة النظر في الموضوع أعادته . فصعدت اللجنة للاجتماع واجتمعت فلا بتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩٣٦ وناقشت الأمر ، فرأت أن لا مانع من مسمع البيانات للطلوب الإذلاء بها . كما طلب من لم يحضر من حضرات الأعضاء في الجلسة السابقة أن يمداد النظر في الموضوع ، ليتيسر له الاشتراك فيه وإبداء ملاحظاته الخاصة عليه ، ما دام القرار السابق لم يرفع إلى المجلس فقرر إعادة النظر بأغلبية الآراء . واستدعى معالي وزير المالية ، فحضر اجتماع اللجنة وأدلى ببياناته ، ومحصلها أن أنجاه الحكومة يشقى تماماً مع أنجاه اللجنة من حيث الرغبة في الاقتصاد ، سواء بالنسبة للبريانية عامة أو للخصصات ، وأنه ، تطبيقاً لهذه الوجهة ، قد جرى الاقتصاد فعلاً في المخصصات . فبعد أن كانت ١١١.٥١٢ ج . م أصبحت إلى ٩٦.٠٠٠ ج . م وهو للبلغ الذى يفي بالفرنض ، وأساس هذا التقدير أن ما كان يصرف فعلاً في السنوات الأخيرة ٦٦.٠٠٠ ج . م ولكن بعض أعضاء الأسرة لم يكن يتاله منها شيء . فإذا أضيف إلى مبلغ الـ ٦٦.٠٠٠ ج . م للبلغ المخصص لولى العهد وقدره ١٢.٠٠٠ ج . م و ٦.٠٠٠ ج . م للملكة على سبيل التذكار ، يكون المجموع

٨٤٠٠٠ ج م ويكون الباقي من المبلغ الوارد بمشروع الحكومة ١٢٠٠٠ ج م . لوحظ فيه تميم التوزيع ، بحيث يشمل من كان عروماً .

وبعد أن سمعت اللجنة هذه البيانات وناقشتها وتداولت فيها ، رأت تعديل قرارها السابق والمواقفة على مبلغ الـ ٩٦٠٠٠ ج م الوارد بمشروع الحكومة لمخصصات الأسرة للملكة ومن ذلك مبلغ ستة آلاف جنيه المخصص للملكة ومذكور بالمشروع أنه « على سبيل التذكار » أي أنه لا يصرف إلا بعد قران جلالة الملك .

وناقشت اللجنة أمر ما يمكن أن يتوفر من هذه المخصصات ، فقوت أن تقترح رد كل ما يتوفر منها إلى خزنة الدولة ، شأنه في ذلك شأن جميع الوفورات التي تبقى غير صرف من أقسام الميزانية الأخرى . وقد سمع معالي وزير المالية اقتراح اللجنة هذا وأقره . وأحاطها علماً بأنه والحكومة على اتفاق في ذلك مع مجلس الوصاية .

كذلك أقرت اللجنة ، بعد المناقشة ، المبلغ المخصص بالمشروع لجلالة الملك وقدره ١٠٠٠٠٠ ج م . وعملت اللجنة المادة الثانية من مشروع القانون ، بحيث تفيد أن المخصص لولي العهد لا يصرف له إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد وكانت المادة الثانية في أصل المشروع :

« خصصت البيت للملك ٩٦٠٠٠ ج م ويدخل فيها ٦٠٠٠ ج م . لجلالة الملكة (على سبيل التذكار) و ١٢٠٠٠ ج م صاحب السمو الملكي ولي العهد وذلك للعدة المتضمن ذكرها في المادة السابقة » . فصارت بعد التعديل « خصصت البيت للملك ٩٦٠٠٠ ج م (ستة وتسعون ألف جنيه) سنوياً ويدخل فيها ٦٠٠٠ ج م (ستة آلاف جنيه) لجلالة الملكة (على سبيل التذكار) و ١٢٠٠٠ ج م (اثنا عشر ألف جنيه) لصاحب السمو الملكي ولي العهد وذلك للعدة المتضمن ذكرها في المادة السابقة . على أن المخصص لولي العهد لا يصرف له إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد » . وتصرف اللجنة بمرض مشروع القانون على المجلس مقترحة الموافقة عليه بصيغته الآتية :

مشروع قانون

بشأن تحديد مخصصات جلالة الملك

وتحديد وتوزيع مخصصات البيت للملك وتعيين مرتبات الأوصياء

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

خصصت جلالة الملك فاروق الأول ١٠٠٠٠٠ جنيه (مائة ألف جنيه) سنوياً وذلك منذ آل إليه العرش وطول مدة حكمه .

المادة الثانية

خصصت البيت للملك ٩٦٠٠٠ جنيه (ستة وتسعون ألف جنيه) سنوياً ويدخل فيها ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) لجلالة الملكة (على سبيل التذكار) و ١٢٠٠٠ جنيه (اثنا عشر ألف جنيه) لصاحب السمو الملكي ولي العهد وذلك للعدة المتضمن ذكرها في المادة السابقة .

على أن المخصص لولي العهد لا يصرف له إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد .

للمادة الثالثة

مرتبات أوصياء جلالة الملك ٧٠٠٠ جنيه (سبعة آلاف جنيه) سنويا لكل منهم على أن تؤخذ من مخصصات جلالة الملك .

للمادة الرابعة

على الوزراء كل فبا يحضه تنفيذ هذا القانون ويسل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم السلوة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين السلوة .

مرسوم بمشروع قانون

بشأن تحديد مخصصات جلالة الملك

وتحديد وتوزيع مخصصات البيت المال وتعيين مرتبات الأوصياء

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ، ومواقفة رأى المجلس المذكور ،

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم إلى البرلمان :

للمادة الأولى

مخصصات جلالة الملك فاروق الأول هي ١٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا ، وذلك منذ آل إليه العرش وطول مدة حكمه .

للمادة الثانية

مخصصات البيت المال ٩٦,٠٠٠ جنيه سنويا ، ويدخل فيها ٦٠٠٠ جنيه لجلالة الملكة (على سبيل التذكار) و ١٢,٠٠٠ جنيه لصاحب السلوة الملكى ولى العهد . وذلك لمدة التقدم ذكرها في المادة السابعة .

للمادة الثالثة

مرتبات أوصياء جلالة الملك ٧٠٠٠ جنيه سنويا لكل منهم على أن تؤخذ من مخصصات جلالة الملك .

للمادة الرابعة

على الوزراء كل فبا يحضه تنفيذ هذا القانون ويسل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
(صدر بمرأى عايدىن فى ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ (١٣ يونيه سنة ١٩٣٦) .
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — ما المحسكة فى التنديل التى أدخلته لجنة المالية على المادة الثانية من لمشروع
نصها « على أن الخصص لولى العهد لا يصرف له إلا من تاريخ بلوغه من الرشد ؟

الرئيس — يمكن حضرة النائب المحترم أن يتوضح عن ذلك عند مناقشة المواد .

والآن هل توافقون على المشروع فى جملة والانتقال إلى مناقشة المواد ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

« المادة الأولى »

خصصت جلالة الملك فاروق الأول م ١٠٠.٠٠٠ جنيه (مائة ألف جنيه) سنوياً ، وذلك منذ آل إليه العرش وطول مدة حكمه .

وهذه المادة على أصلها كما وردت في مشروع الحكومة .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الثانية

« خصصت البيت المالك ٩٦.٠٠٠ جنيه (سنة وتسعون ألف جنيه) سنوياً ، ويدخل فيها ٦.٠٠٠ جنيه (سنة آلافي جنيه) لجلالة الملكة (على سبيل التذكار) و ١٢.٠٠٠ جنيه (اثنا عشر ألف جنيه) لصاحب السمو الملكي ولي العهد وذلك لمدة المتقدم ذكرها في المادة السابقة .

على أن المخصص لولي العهد لا يصرف له إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد .

ونس هذه المادة — كما ورد في مشروع الحكومة — هو :

المادة الثانية

« خصصت البيت المالك ٩٦.٠٠٠ جنيه سنوياً ، ويدخل فيها ٦.٠٠٠ جنيه لجلالة الملكة (على سبيل التذكار) و ١٢.٠٠٠ جنيه لصاحب السمو الملكي ولي العهد . وذلك لمدة المتقدم ذكرها في المادة السابقة .

أى أن اللجنة قد عدلت هذه المادة بإضافة الفقرة الأخيرة ونصها :

« على أن المخصص لولى العهد لا يصرف له إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد » .

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم محمد بك يوسف اقتراحاً بتعديل الفقرة الثانية من المادة نصه :

اقتراح تعديل الفقرة الأخيرة من المادة الثانية على الوجه الآتى :

« يبدأ صرف المخصص لولى العهد من تاريخ أيلولة ولاية العهد له إلا إذا كان قاصراً فلا يصرف له إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد » .

لقرر — الواقع أن لا عمل لهذا التعديل مطلقاً وهو ليس إلا إطالة في التشريع ، والتشريع إنما يوضع في أضيق الألفاظ الممكنة ما دام يؤدى للمعنى .

ولمنا فاللجنة لا توافق على التعديل الذى اقترحه حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — يجوز أن يكون لأحد من حضرات الأعضاء أو للحكومة ملاحظات على ذات الموضوع في وجهه فهل ينصح سعادة الرئيس بإبداء هذه للملاحظات قبل النظر في مسألة التعديل ؟

الرئيس — ينظر في التعديلات الشككية أولاً .

حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك — ورد في نهاية الفقرة الأولى من المادة الثانية عبارة « ١٢.٠٠٠ جنيه (اثنا عشر ألف جنيه) لصاحب السمو الملكي ولي العهد وذلك لمدة المتقدم ذكرها في المادة السابقة » .

ثم قالت اللجنة في الفقرة التى أضافتها إلى هذه المادة ما يأتى :

« على أن المخصص لولى العهد لا يصرف له إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد » .

فالذي يقرأ للمادة مضافاً إليها الفقرة الأخيرة ، يفهم أن ولي العهد في شئ للمادة واحد ، وبفهم تبعاً لذلك أن سمو ولي العهد الحالي لا يصرف المخصص له من ابتداء توليه ولاية العهد ، بل من ابتداء بلوغه سن الرشد .

(ضحية) .

لذلك ، ولرفع اللبس ، أقترح أن يكون نص الفقرة الأخيرة كما يأتي :

« يبدأ صرف المخصص لولي العهد من تاريخ أبولة ولاية العهد إليه ، إلا إذا كان قاصراً فلا يصرف له إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد » .

يقول حضرة المقرر إن العن واحد ، والتشريع يجب أن يوضع بأقل الألفاظ وأضيق للماني ، فهل فات حضرة أن التشريع للناس كافة فلا يجوز أن يحوز أن يحوز أن تنازاً أو مهابى خفية ؟ !

إن التعديل الذي اقترحه أوفى بالمرض الذي تتوخاه الحكومة واللجنة ، ولهذا أوجو الموافقة عليه .

المقرر — لا ترى اللجنة محلاً لتغيير النص لأنه مختصر وواضح وضوحاً جلياً ، وليس يخاف أن سمو ولي العهد الحالي ليس فقط بالإن من الرشد ، بل هو رئيس مجلس الوصاية ، فمن البتث البودة إلى هذه التفاصيل ، إذ لا يمكن أن يصل إلى ذهن قارئ أن هذا الحكم يتناول ولي العهد الحالي ، وألفاظ التشريع إذا أطلقت أحاطت وعمت ، فلا تكون لتخص معين بالذات ، واللجنة لم ترفع هذا النص إلا بعد بحث عام شامل يتناسب مع أهمية الموضوع ، ولهذا فلا محل للشبه التي أثارها حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك .
حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين — تنص الفقرة الأخيرة من المادة الثانية « على أن المخصص لولي العهد لا يصرف له إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد » .

فهل من ذك أنه لا يستحق للبلغ المخصص إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد ، أم أنه يستحقه من تاريخ ميلاده ، ولكن لا يصرف له التجميع إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد ؟

المقرر — ليس مفروضاً أن تنتج خزانة الدولة بأنها لتبرر للمستحقين ، فإذا قيل لا يصرف له المخصص إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد ، فمن هذا أن الصرف من تاريخ الاستحقاق .

معنى هذا أن يكون مبلغ المخصصات ٨٤٠٠٠ جنيه إذا كان ولي العهد قاصراً .

حضرة صاحب للماني وزير المالية — طبقاً لتعديل اللجنة وفي حالة ما إذا كان ولي العهد قاصراً ، يكون مبلغ المخصصات كما ذكر سعادة الرئيس غير أن مبلغ الـ ١٢٠٠٠ جنيه المخصص لولي العهد يدرج — والحالة هذه — في ميزانية على سبيل الاستدراك حتى يبلغ سن الرشد .

على أي محفظ لنفسى بحق الكلام في جوهر الموضوع .

حضرة النائب المحترم زهير صبري — إذن يقال على أن المخصص لولي العهد لا يستحقه إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد بدلاً من « لا يصرف له » .

حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين — هل المبلغ المخصص لولي العهد لا يستحقه إلا بعد بلوغه سن الرشد ؟ !

للمقرر — نعم .

حضرة النائب المحترم رئيس لجنة المالية — إن النص الذي رآه اللجنة كاف ، ولكن يمكننا ، منأ لكل لبس وليكون الأمر واضحاً جلياً ، أن نبتدل بعبارة « لا يصرف له » بعبارة « لا يستحق له » .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد عز العرب — ظاهر من القرار أن اللجنة رأَتْ أن تكون خصصات البيت للملك مبلغ ٩٦٠٠٠ جنيه ، على أساس أن ما كان يصرف فعلاً هو مبلغ ٦٦٠٠٠ جنيه ولكنها لم تبين ما إذا كان مبلغ ستة آلاف الجنيه المخصص لجلالة الملك على سبيل التذكاء هو ضمن هذا المبلغ الأخرى أولاً ، وأخيراً أن يكون هذا المبلغ مكرراً ، فذلك أطلب من اللجنة إصلاح هذه القطة .

المقرر — إن مبلغ الستة الآلاف الجنيه الوارد في المقرر (على سبيل التذكار) إنما وضع في الميزانية لاحتمال أن جلالة الملك الحالي يتزوج ، فيعتبر هذا المبلغ خصصاً للزوجة المختارة . أما الوالدة فلها نصيب من المخصصات ، شأنها في ذلك شأن باقي أعضاء الأسرة المالكة .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمود عن العرب — هل ستة آلاف الجنيه المذكورة كانت خصصة لجلالة الملكة أيضاً ؟

حضرة صاحب المالى وزير المالية — كان المخصص لجلالته في حياة جلالة الملك هو مبلغ ١٠٠٠٠ ر. جيه . إذا ما قيل لجلالة الملك انصرف ذلك إلى زوجة جلالة الملك دون غيرها .

حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك — التى فهمت من تقرير اللجنة أن ولى العهد لا يستحق مرتبه ما دام قاصراً ، وأن من يتفق عليه لترتيبه هو والده ، فإذا يكون الحكم لو فرض وكان ولى العهد ابناً لأمر قدير ، لا يمكنه أن يتفق عليه بما يتفق ومرصحه كولى للعهد ؟

المقرر — إن ما يمترض عليه حضرة النائب المحترم هو احتمال غير عادى والقواعد التى توضع إنما توضع لما هو عادى . فإذا جد ظرف استثنائي فباب التصريح مفتوح .

حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك — إن التصريح لا يوضع لمدة محددة أو لطرف خاص ، فهناك احتمالات قد تكون بعيدة ، ولكنها ليست بمستحيلة ، فما للمانع من الاحتياط لها ؟ ولا يعلم التيب إلا الله .

لهذا أطلب إضافة فقرة إلى المشروع ، تحديداً لهذا الاحتمال إذا حدث .

الرئيس — يمكن حضرة النائب المحترم أن يقدم للمجلس اقتراحاً بما يراه .

حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك — هذه فكرة أبدتها ولجنة أو المجلس أن يأخذ بها أولاً يأخذ .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — لى اعتراضات على العبارة التى أضافها لجنة المالية إلى مشروع الحكومة ، وهى التى تقضى بأن المخصص لولى العهد لا يستحق إلا من تاويج بلوغ سن الرشد ، أهدى لحضراتكم ولكم الراى الأسمى .

لهذه للساعة أدوار مرت بها أذكرها باختصار :

تقدمت الحكومة إلى مجلس الوصاية بنفس الاقتراح الذى خدمت به لجنة المالية وهو ألا يصرف لسمو ولى العهد المبلغ المرتب له إلا عند بلوغه سن الرشد ، مستندة في ذلك على ما هو جار فى ملكة بلجيكا ، حيث لا يصرف لولى عهددها مرتبه إلا عند بلوغه سن الرشد وهو ١٨ سنة ، ولكن مجلس الأوصياء لم يوافق على هذا الاقتراح وقدم لنا بيانات لا شك فيها ، تبين منها أن ولى العهد في مدة الخديوي السابق كان يصرف له مرتبه من وقت ولادته أو من تاريخ ولادته للعهد ، فى سن ١٨٨٠ و ١٨٨١ و ١٨٨٢ إلى ١٨٩٤ كان يصرف لولى العهد مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه ، واستمر الأمر كذلك مع سمو الأمير عبد التتم لحاية سنة ١٩١٥ ولم يكن قد بلغ سن الرشد بعد .

وعندما عرضنا هذا الاقتراح اعترض علينا بتل ما اعترض حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك من أنه يجوز أن يكون ولى العهد ابناً لغير الملك ، واعترض علينا أيضاً أن هناك مصروفات وتنفقات تصرف على ولى العهد لترتيبه والعناية به ، وأن الدولة لها مصلحة خاصة في أن يرى تربية تليق به وبالأمة التى سيتولى الملك عليها ، وأن حرمان ولى العهد من مرتبه حتى يبلغ سن الرشد فيه شيء من الإجحاف .

كل هذه الاعتراضات سجلت بالحكومة ترى أن الراى الأصح أن يصرف للرب لولى العهد حتى قبل بلوغه سن الرشد ، خصوصاً إذا كانت هذه السن هى إحدى وعشرين سنة لا ثمانى عشرة سنة كما هى الحال مع جلالة الملك فاروق التى حدد بلوغه بين الرشد وبانوان خاص أما غيره من أولياء العهد فلا يمتيز راشداً إلا إذا بلغ سنه إحدى وعشرين سنة مثله في ذلك مثل كل مصرى ، وقد كان راى الحكومة في هذا متفقاً وراى مجلس الوصاية .

هنا ما أردت أن أعرضه على حضراتكم ولكم الراى الأسمى .

.. (تصفيق) .

— حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك — أرجو من حضراتكم أن توافقوا على نص اللادة كما ورد في تقرير اللجنة ، أى بعد التعديل الذى أدخلته علينا . وإنى لأطمئن حضرة النائب المحترم لطيف بك على ما يغشاه ، فإن ولى العهد إذا لم يكن ابناً للملك وكان

ابنائه ، فهو مع ذلك من أعضاء الأسرة المالكة وله نصيب من المخصصات للخوف إذن لا محل له . أما ما ذكره معالي وزير المالية من أن ترتيبه تقتضي نفقات ومصاريف خاصة فهذه لما سوابق في وزارة المالية ، فإنه عندما اقتضى الحال إيفاق مصارف غير عادة على تعلم ولي العهد فتح لتلك اعتادات مالية خاصة خارجة عن المخصصات ، فلا محل للخوف أيضاً من هذه الناحية ، وإذن يكون النص الحال وافيًا بالقرض ولا خطر منه ولا تضيق .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون — تختلف مخصصات ولي العهد حسب نظام كل دولة ، يصح أن يخصم له مرتب منذ اعتباره ولياً للعهد ، أي من يوم ولادته أو من يوم أن يصبح ولياً للعهد ، فللسألة ليست اعتراضاً على رأي الحكومة أو رأي اللجنة ، وإنما القرض أن يكون النص صريحاً .

فلذا كان رأي حضراتكم أثبت يكون له مرتب منذ ولادته أو من يوم أن يصبح ولياً للعهد ولو لم يبلغ سن الرشد فيكون النص هكذا « إذا كان ولي العهد قاصراً فلا يصرف له متجدد مخصصاته إلا بعد بلوغه سن الرشد » .

(مقاطعة) .

أما إذا كان الرأي ألا يكون له مرتب قبل بلوغه هذه السن فيكون النص كما يأتي :

« ويخصم من المخصصات مرتبه ولا يصرف له إلا بعد بلوغه سن الرشد » .

وبذلك يكون النص صريحاً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي نجيب — لي ملاحظتان على المادة الثانية : للملاحظة الأولى — أرد بها على ما أدلى به حضرة رئيس لجنة المالية رداً على اعتراض حضرة الزميل لطيف بك . قال حضرة إن ولي العهد إذا لم يكن ابناً للملك فله من مخصصات البيت المال ما يكفيه . ولكنني أوجه النظر إلى أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ قد جعل للملك السلطة في أن يوزع المخصصات كما يشاء ويحرم منها من يريد حرمانه من أعضاء الأسرة المالكة ولو كانت ولي العهد نفسه . وللأسئلة للطروحة لبحث الآن ، هي أن يخصم لولي عهد الأمة المصرية مبلغ ليس لأحد سلطان عليه . فالتى أريد أن أقوله هو أنه لا يلقى بالأمة المصرية أن تترك مخصصات ولي العهد في حالة ما إذا لم يكن ابناً للملك — عرضة للنزع أو للنسج أو الإقصاء طبقاً لإرادة الملك .

الملاحظة الثانية : جاء في نهاية المادة الثانية ما يأتي : « ... واتى عشر ألف جنيه لصالح السمو للسكنى ولي العهد وذلك لمدة المقيم ذكرها في المادة السابقة » . وإذا رجعنا إلى المادة السابقة وجدنا أن لمدة الشار إليها هي الواردة في نهاية المادة الأولى في العبارة الآتية « وذلك منذ آل إليه العرش وطول مدة حكمه » . ومن الواضح أن هناك خطأ في التعبير لأن عبارة « منذ آل إليه العرش » و « طول مدة حكمه » إنما تقال على الملك وحده ، أما ولي العهد فلم يؤل إليه العرش وبالتالي ليس له مدة حكم ولأن مدة ولاية العهد قد تكون أقصر من مدة حكم الملك لأسباب شتى . لذلك أقدم الاقتراح الآتي :

أقترح أن تبدل بالعبارة الواردة في المادة الثانية فقرة أولى وهي « وذلك لمدة المقيم ذكرها في المادة السابقة » عبارة « وذلك لمدة ولايته للعهد » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبده محمود البرهثالي — أقترح تعديل الفقرة الأخيرة من المادة الثانية على الوجه الآتي :

« على أن يخصم لولي العهد لا يصرف له إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد إذا كان ابناً للملك . أما إذا لم يكن ابنه فيصرف له ولو لم يكن قد بلغ سن الرشد » .

(ضجة) .

والأخذ بهذا الاقتراح يخرجنا من اعتراض حضرة محمود لطيف بك ، ووضع تهرباً المستعمل ، لأنه لا يليق أن نقول : إننا نستطيع فتح اعتادات إضافية للإضافات على تربية ولي العهد إذا طرأ في المستقبل ما يوجب ذلك .

الرئيس — قدم اقتراحك كتابة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — عندما كنا تناقش المبادئ العامة للمشروع قدمت سؤالاً عن الحكمة في أن الخصص لولى العهد لا يصرف له إلا من تاريخ بلوغه سن الرشد ، مع أن السوابق تدل على أن الخصص لأولياء اليهود كان يصرف لهم من يوم ولادتهم .

المقرر — بحث اللجنة هذا الموضوع أيضاً وناقشته طويلاً ورأت فيه ما أشرف به مرضه عليكم : إن لولى العهد إذا كان ابناً للملك فله في مرتب والده سعة عظيمة ، وفي ثروته سعة أعظم ، على أنه لا يتحمل من تكاليف الدولة ومظاهرها شيئاً إلا حين يبلغ سن الرشد وحينئذ فقط يتحمل أعباء مركزه فيقيم في قصر خاص ويكون له حرس وحاشية وما مائل ذلك ، وهذه كلها مظاهر ولاية العهد تمام من أجل البلد ، فيجب أن تكون غفاتها على عاتق البلد . أما غفقات تربية لولى العهد فإن مقولته ، فيجب أن يتكفل بها والده كما يتكفل كل الناس بتربية أبنائهم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إنى أوافق الحكومة على الرأي الذى أبدته ، وهو أن يكون لولى العهد من الخصص ما يكفل تكاليف ولاية العهد سواء أكان قاصراً أم راشداً . ولكنى أخالفها فيما ذهبت إليه من وجوب صرف الخصصات في حالى الرشد والقصر بقية واحدة ، لأن لولى العهد القاصر لا يتحمل من التكاليف ما يتحملة إذا كان بالغاً . لذلك تقدمت بالاقترح الآتى : « أقرح أن تعدل المادة الثانية كما يأتى : و ١٢٠٠٠ جنيه لمصاحب السمو للملكى لولى العهد إذا كان راشداً ، أما إذا كان قاصراً فتكون خصصاته ستة آلاف جنيه » .

المقرر — اللجنة مصرة على رأيها وهي تعتقد تماماً أن وجه المصلحة في التمسك في صرف المال . وإذا كلف لولى العهد لا مال له فالأمة هي الأمة ، تستطيع أن تصرع وأن تدفع .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — لقد كثرت الآراء وتباينت ، وأمامنا اقتراحات عديدة ، والموضوع دقيق جدير بأن تعيد اللجنة النظر فيه مرة أخرى .

مستم حضرة المقرر يقول : إنه إذا كان لولى العهد ابن الملك فله في مرتب أبيه سعة عظيمة . فكأنه يسلم ، سلفاً ، بأننا أسرفنا في تقدير مرتب الملك ، وهذا ما لا قبله .

لذلك أرجو أن تتصالحوا بالموافقة على الاقتراح الآتى :

« أقرح إعادة التعديل للجنة لبحث من جديد على ضوء المناقشات التى دارت بالجلسة وعلى ماجد من تفسير الحكومة » .

المقرر — الواقع ، بإحضرات النواب المحترمين ، أن المناقشات التى دارت بالجلسة لم تأت بجديد في الموضوع . وأؤكد لكم أن اللجنة قد أملت بالموضوع من جميع نواحيه في السلات الجلسات التى استغرقتها في بحثه . فلو أن المناقشات أثارت نقطة جديدة لمفنا هذا—تقديرًا لسؤالي—إلى أن نطلب ، نحن قبل غيرنا ، أن يباد المشروع إلينا . أما وكل المسائل التى أثارها حضرات المحكمين ، قد عنت اللجنة فيبحثها وناقشتها ، وما قدمت تقريرها إلا بعد تعميس واقتناع ، فقلنا أرى أنه ليس هناك ما يمنع من استمرار نظر الموضوع .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — فأتى بإحضرات النواب أن أذكر لكم أننا في صدد المناقشة في هذا الموضوع مع حضرات أصحاب السمو والمقام الرفيع الأوصياء ، أمكننا أن نحصل على وعد منهم ، وقد قول هذا الوعد من جلالة الملك بكل عطف ، بالأى يدفع للأمرأى أى خصص إلا عند بلوغ سن الرشد . أما لولى العهد فقد استثنى للاعتبارات التى تصرف مرضها عليكم ، لأن لولى العهد له في ذمة الدولة حقوق ، باعتبار أن لها مصلحة ظاهرة في تربيته وإحاطته بالمظهر اللائق به .

والحق أنى لا أدري رأى الحكومة في الاقتراح الذى قدمه حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، نظراً لعدم وجود أحد من حضرات زملائى سى هنا . ولكن إننا رأيت أن هذا الاقتراح يفتى بالفرض من حيث إن لولى العهد يستحق ، وهو قاصر ، مرتباً أقل منه في حالة بلوغه سن الرشد كان هذا محل تقدير وبحث .

والواقع أن الأمر يحتاج لبحث جديد مهما كانت العناية إلى أولته إليها اللجنة ، وذلك لأن الاعتبارات التى طرحها أمامكم قد يكون فيها شيء جديد ، وعلى كل حال ، فالأمر مفوض لكم أولاً وآخرأ .

الرئيس — للمادة ٨٣ صريحة في أن ما يقدم من التعديلات في الجلسة أتماء للدعوة الأولى بحال حتى على اللجنة التى غصت

للمشروع أو الاقتراح كما طلب ذلك مقررها ، فإذا كانت اللجنة ترى أنها ليست في حاجة إلى إعادة بحث المشروع ، فلا محل لإعادته إليها .
 حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — بهذا النص خاص بالقرار ولا يسقط حق المجلس في طلب إعادة للمشروع إلى اللجنة ، وكثيراً ما أعيدت مشروعات إلى اللجان لبحثها من جديد .

حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندي (وكيل وزارة الداخلية البرلماني) — إن المادة ٨٣ تمنح إحالة التعديلات على اللجنة التي خفضت للمشروع كما طلب للقرار ذلك . على أن هذا لا يمنع مطلقاً من أن يجبل هذه التعديلات على اللجنة لمناقشتها إذا رأى أن وجوه النظر قد تمتعت والآراء تبينت . وهذا الحق يحول للمجلس كما هو غول للقرار ، ولكن إذا طلبه للقرار يجب أن يجاب إلى طلبه ، أما إذا طلبه غير للقرار فالمجلس أن يجيب أو أن يرفض . وأرى أن التعديلات التي تقدمت في هذا المشروع قد تبينت كثيراً ، وأن الموضوع من النقطة بحيث يستدعي بحثاً جديداً ، وخصوصاً أن معالي وزير المالية قد ذكر لحضراتكم أن الملائمة تحتاج إلى زيادة روية وإمعان . والآن يجد المجلس فيا اعتقد شيئاً من النقطة في أي الآراء يبيل إليه ، لأنها كلها جذرية بالنظر . وأرى أن أنسبها هو أن يقرر المجلس إحالة التعديلات المختلفة على اللجنة لبحثها مع الحكومة حتى إذا انتهت فيها إلى رأى نهائي عرضه على حضراتكم .
 (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك (رئيس لجنة المالية) — للوضع أبسط من أن يمد إلى لجنة المالية مرة أخرى . أماكم الآن رأى اللجنة واضح في تقريرها ، وأماكم رأى ثان ، وهو أن يصرف المخصص لولي العهد من يوم ولادته أو أيلولة العهد إليه ، وأماكم رأى ثالث ، هو أن يكون لولي العهد ، وهو قاصر ، خصصات تقل عما يكون له وهو بالغ سن الرشد .

أما إعادة المشروع إلى اللجنة بدأن كونت رأياً ، وكانت هذه الآراء ضمن النقطة التي بحثها ولم تأخذ بها ، فإن فيه مضية للوقت . فالمسألة ليست من الصعوبة بحيث لا يستطيع المجلس الفصل فيها الآن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لقد أبدت الحكومة الآن اعتراضها على النقطة الأخيرة من المادة الثانية وقد يكون لديها بيانات جديدة تدل بها أمام اللجنة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك (رئيس لجنة المالية) — أؤكد أن اللجنة قد بحثت كل البيانات بحثاً شاملاً دقيقاً وتناقشت مع معالي وزير المالية أكثر من ساعة . فإذا كنن مبالغ يقول الآن إن لديه معلومات جديدة فإن اللجنة توافق على إعادة بحث الموضوع .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — هناك ، كما ذكرت ، اقتراح جديد قدمه حضرة النائب المحترم عبد الحليم عبد الحق ، وهذا الاقتراح لم يخطر للحكومة ولا للجنة ، ولذلك وقتت بداة ، وقلت لحضراتكم إنه ليس في مقدوري أن أبدي رأى الحكومة ، إذ ليس هنا من الوزراء سوى معالي التفراسي باشا وبما أن هذا حل جديد ، وقد يكون فيه إزالة للصعوبة القائمة الآن فيحسن أن تعطوا للحكومة وللجنة فرصة لبحثه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك (رئيس لجنة المالية) — إذا كانت الحكومة تريد التذكير في هذا الموضوع فلا مانع .
 حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — نحن لا نقبل هذا التصور ، وهو ألا يمد المشروع إلى اللجنة . إلا بناء على طلب الحكومة .

الرئيس — أنا لم أذن لحضرتكم في الكلام .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك (رئيس لجنة المالية) — على كل حال ما دام معالي وزير المالية يقول إن الحكومة تريد التذكير في الأمر ، فلا أرى مانعاً بعد هذا من إعادة المشروع إلى اللجنة .

حضرة الدكتور حلمد محمود (وكيل وزارة الصحة البرلماني) — أود أن أكرر ما قاله حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام من أن إعادة مشروع القانون إلى اللجنة يجب أن يكون من حق المجلس دون سواء ، أو على الأقل أن تكون للمجلس فيه الكلمة العليا . وذلك واضح من المادة ١١٦ من اللائحة ، ونصها :

(التعديلات أو الإضافات التي يراد إدخالها في المشروع المطروح للداوله يجب أن تشفع ببيان موجز بأسبابها ويجب حتماً أن تعال على اللجنة المختصة لمرسما إذا طلب ذلك الضوء المقرر فإن لم يطلب إحالتها نظر المجلس فيها أو أحلها على اللجنة المختصة) .

الرئيس — الموافق على إعادة المشروع مع التعديلات إلى اللجنة يفضل بالوقوف .

(وقت أغلبية) .

الرئيس — لإن قرر المجلس إعادة المشروع مع التعديلات إلى لجنة المالية .

(في ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦) .

مخصصات جلالة الملك وتحديد وتوزيع مخصصات البيت المال وتعيين مرتبات الأوصياء .

مجلس النواب

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع مع هذا خبر لجنة المالية عن مشروع قانون بشأن تحديد مخصصات جلالة الملك ، وتحديد وتوزيع مخصصات البيت المال وتعيين مرتبات الأوصياء ، تمديداً لقرارها السابق .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

القاهرة في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٦

رئيس اللجنة

كامل صدقي

الرئيس — الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي مقرر اللجنة .

للقرار :

أعاد المجلس بجلسته ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦ مشروع قانون المخصصات إلى لجنة المالية ، لإعادة نظره على ضوء الاقتراحات والتعديلات التي طرحت أثناء عرضه على المجلس .

وقد اجتمعت اللجنة بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٦ وناقشت الموضوع واستدعت معالي وزير المالية ، وصممت ما أدلى به من بيانات ، وانتهت بأغلبية الآراء إلى قرارها الذي تشرف بمرحه على المجلس وطلب للواقعة عليه ، وهو :

أن يقرر لولي العهد ستة آلاف جنيه في السنة ، ابتداء من بلوغه السابعة من عمره كاملة ، وذلك لمواجهة ما تقتضيه تربيته والعناية به وتنشيطه على الصورة التي تمدد لهمة القبله ، وحين يبلغ سن الرشد الكامل — وهو الحادي والعشرون من العمر — يزداد إلى ١٢٠٠٠ جنيه ، وقد رأت اللجنة أن للدة الساجدة على بلوغ ولي العهد سن السابعة ، لا يستحق فيها شيئاً لبساطة حاجاته خلالها . وأنه لو فرض قيام هذه الحاجة ، فللقروض أيضاً أنه في كفالة أهله من البيت المال ، ولمن من المخصصات ما يمد مثل هذه الحاجة .

وأعجاب الرأي الآخر من حضرات أعضاء اللجنة ، وأواجاءه النص الأصلي على حاله ، اكتفاءً بأن الضرورة المقتضية بميدة الوقوع . وإن في وقت فاللتبرع الحاضر لا يمنع إقامة مستقبلاً بما يواجهه الحالة الطارئة .

والنص الذي انتهت إليه اللجنة وقرره ، تمديداً لنص اللادة الثانية من مشروع الحكومة ، هو ما يأتي :

« مخصصات البيت المال — عدا مخصصات جلالة الملك وصاحب السمو الملكي ولي العهد — ٧٨٠٠٠ جنيه (ثمانية وسبعون ألف جنيه) سنوياً .

ومخصصات جلالة الملك ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) سنوياً (على سبيل التذكار) .

وعضوات صاحب السمو الملكي ولي العهد ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) سنوياً لا يستحقها إلا بلوغه السابعة من عمره كاملة وتزداد إلى ١٢٠٠٠ جنيه (اثني عشر ألف جنيه) سنوياً بلوغه سن الرشد .

وذلك كله لمدة للتقدم ذكرها في المادة السابقة . »

وتتصرف اللجنة بعرض مشروع القانون على المجلس مقترحة للواقعة عليه بمبته الآتية :

« باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

المادة الأولى

مخصصات جلالة الملك فاروق الأول هي ١٠٠.٠٠٠ جنيه (مائة ألف جنيه) سنوياً وذلك منذ آل إليه العرش وطول مدة حكمه .

المادة الثانية

مخصصات البيت الملكي عدا مخصصات جلالة الملكة وصاحب السمو الملكي ولي العهد ٧٨.٠٠٠ جنيه (ثمانية وسبعون ألف جنيه) سنوياً .

ومخصصات جلالة الملكة ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) سنوياً (على سبيل التذكير) .

ومخصصات صاحب السمو الملكي ولي العهد ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) سنوياً ، لا يستحقها إلا بلوغه السابعة من عمره كاملة ، وتزداد إلى ١٢٠٠٠ (اثني عشر ألف جنيه) سنوياً بلوغه سن الرشد .

وذلك كله لمدة للتقدم ذكرها في المادة السابقة .

المادة الثالثة

مرتبات أوصياء جلالة الملك ٧٠٠٠ جنيه (سبعة آلاف جنيه) سنوياً لكل منهم على أن تؤخذ من مخصصات جلالة الملك .

المادة الرابعة

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وصلى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بغاتم البوة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين البوة .

حضرة النائب المحترم مدني حزين — حضرات النواب المحترمين :

تمنونا أن صاحب السمو الملكي ولي العهد ، هو رمز البلاد بعد جلالة الملك . ومن المروف أننا مشر النواب والمصريين جميعاً نحترم سمو ولي العهد كل الاحترام .

لقد قررت لجنة المالية أن تكون مخصصات سمو ولي العهد ستة آلاف جنيه سنوياً ولا تصرف له إلا عند بلوغه سن السابعة ، ولكنها لم ترتب له شيئاً قبل بلوغه هذه السن ، فمن أين ينفق سموه إذن ...

(خفية) .

أرى ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن تكون مخصصات ولي العهد من تاريخ مولده وهذا هو التسبغ في غالبية الدول الراقية ، لهذا أقترح أن تقرر المخصصات التي قدرتها لجنة المالية بستة آلاف جنيه ، وهي لا تكاد تنفي حاجاته ، من تاريخ مولده إلى بلوغه سن العاشرة ثم تزداد إلى ١٢٠٠٠ جنيه سنوياً لما تقتضيه تربيته والعتاية به وزيادة نفقاته ، وليس هذا بكثير على سمو ولي العهد .

كما ألاحظ ، يا حضرات النواب المحترمين ، أنه يجب أن نحدد سن الرشد لولي العهد بثاني عشرة سنة لا بإحدى وعشرين ... (مقاطعة) هذا هو رأيي أبدي لحضراتكم والرأي الأعلى لكم .

المقرر — لا توافق اللجنة حضرة النائب المحترم مدنى حزين على أن تكون مخصصات ولى العهد من تاريخ مولده ، بل تصر على رأيها ، وهو أن تكون المخصصات ٦٠٠٠ جنيه ، تصرف من تاريخ بلوغه سن السابعة ، وهو مبلغ مقبول ومناسب . وقد لوحظ فى جيل موعده استحقاقه بلوغ ولى العهد سن السابعة ، ما تقتضيه تربيته والعناية به من نفقات لإيجاد معلمين ومدرسين ومرافقين وما إلى ذلك ، أما قبل سن السابعة فإن حاجاته لا تتطلب غير نفقات بسيطة .

أما موضوع سن الرشد ، فقد حدده القانون بإحدى وعشرين سنة للصغيرين جميعاً ، ومنهم ولى العهد ، ولم يستثن إلا سن الرشد للملك فجعل ثمانية عشر عاماً .

لهذا لا أرى عللاً للاعتراض . ولم تهرر اللجنة فى هذا الصدد إلا ما نس عليه القانون .

معالي النائب المحترم محمد حلى عيسى باشا — يلاحظ ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن الحكومة قدرت فى مشروعها مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه لصاحب السمو الملكى ولى العهد دون تمييز لا فى السن ولا فى الزمن ، ولكن لجنة المالية هى التى رأت هذا التمييز ، فقسمت السن من المولد إلى السابعة ، ورأت عدم تخصيص أى مبلغ فى هذه المدة ، ثم من السابعة إلى سن الرشد وخصصت لولى العهد فى هذه المدة مبلغ ٦٠٠٠ جنيه أى نصف المبلغ المقترح فى مشروع الحكومة . كما يلاحظ أن اللجنة أشارت فى تقريرها إلى أن سن الرشد تكون عند بلوغ الحادية والعشرين من العمر .

وفى رأى أن عدم تخصيص مرتب لولى العهد — أيما كان هذا المرتب — لا يبنى أن يدخل فى باب الوفرة والاقتصاد ، لأن مثل هذا المرتب لا يؤثر اقتصاده شيئاً فى الميزانية ، وللإقتصاد أبواب ومواضع كثيرة ، ولكن السنة جرت على تحديد مخصصات لأولياء العهود لأنهم مهيأون لمرأى كرامية ، فى مستقبلهم ، فيجب على الدولة أن تتولى الإلتحاق عليهم . ولهذا لا تقرر مخصصات لمن يكون لولى العهد من أخوة أو أخوات .

يبنى ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن تكون العناية بولى العهد من يوم مولده تامة ، وتقتضى هذه العناية أن يقرر له جميع مرتبه من يوم ولادته . ولأن يكون هناك معنى لتقرر هذا المرتب من سن معينة إلا إرادة خصمه من مخصصات الملك قبل بلوغ ولى العهد هذه السن .

ولست أرى ، خصوصاً فى هذا الطرف الذى نزل فيه جلالة ملكنا المحبوب الشاب طوعاً وبغير اختياره ، عن ثلث مخصصاته ، لست أرى عللاً لأن تقرر خصم هذا المرتب من مخصصاته فى أى زمن ولو كان تربية ابنه ولى عهده ، وقد يكون للملك أولاد كثيرون ويجب أن يكون لهم مركز ممتاز وأن تترك لهم ثروة كافية فلا يبنى أن تنال فى إضافة كل شيء إلى حساب مخصصاته حتى لا تضيق ثروته بهذه الإضافة فيصبح مركز أولاده محرجاً من حيث كفاية الثروة — وليس ذلك فى مصلحة الدولة .

لهذا أطلب أن يقرر لولى العهد مرتبه من يوم ولادته .

ولاحظت أيضاً أنه ليس من التأسق فى شيء أن نحمل سن الرشد لولى العهد فى الحادية والعشرين من حين جنسها للملك الثامنة عشرة ؛ فإن الأليق والأقرب إلى القياس أن تكون سن الثامنة عشرة هى سن الرشد لولى العهد أيضاً ، فإنه إذا بلغ هذه السن وأصبح ملكاً كان له أن يأخذ مخصصات الملك كاملة وهى مائة ألف جنيه سنوياً .

لهذا أرى أن يصرف للرب السلولى العهد — إذا ما رأى المجلس تخفيض مرتبه قبل بلوغ سن الرشد إلى النصف — من تاريخ بلوغه سن الثامنة عشرة حيث تكثر نفقاته ومصروفاته فى هذه السن وتدعو الحاجة إلى زيادة مخصصاته .

وخلاصة القول إلى أرى الأخذ برأى الحكومة فى مشروعها على أن تكون سن الرشد هى الثامنة عشرة ، إذ لا محل لقياس لولى العهد أو للملك فى سن الرشد على الأفراد الذين قدر لهم القانون العلم سناً معينة .

وقد رأيت أن سن الرشد لجلالة الملك الحالى هى سن الثامنة عشرة فكذلك تكون لولى عهده .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبده محمود البرهالى — بكللى قصيرة أوجزها فى أن ولى العهد إذا كان ابناً للملك فلا معنى لأن يخص له مرتب ، لأن للملك يصعد من تلقاء نفسه تربية ابنه ، أما إذا كان غير ابن للملك فيقرر له ستة آلاف جنيه من يوم ولادته حتى تبلغ سنه الثامنة عشرة فيقرر له اثنا عشر ألف جنيه .

الرئيس — أرجو من حضرة النائب المحترم أن يقدم تعديله مكتوبة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبد محمود البرزخالي — سأكتبها حالا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون — قد ترون ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن الفكرة في وضع هذا القانون اقتصادية مادية ، ولكن الواقع أن هناك فكرة أدبية أخرى بالربية ، وتتعلق بتحرير شخصات ولى العهد من يوم ولادته لا من سن معينة ، على أن تكون رفقا واحدا لا ينير باختلاف السن ، لأن لولى العهد مقاماً فى الدولة ليس محل بحث أو تقدير أبى كانت سنه . أما إذا كان لابد من الاقتصاد فهناك شخصات البيت المالكة يمكن التمس منها .

إننا نضع هذا القانون ليسرى على المستقبل ، ونحن اليوم فى مرحلة تتطلب ظروفها الرتبة وإنعام النظر وتوثيق العلاقات مع الجهات العالية على أحسن وجه . ولن يكون ذلك إلا بعدم اللبس بالمخصصات من حيث التقدير ومن حيث السن .

لهذا أقترح على حضراتكم أن تكون شخصات ولى العهد رفقا واحدا يستحقها من يوم ولادته . أما إذا كانت هناك فكرة اقتصادية فيمكن خصم ما يراد خصمه من حصة المخصصات .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتاح بك — لم أكن أود الكلام اللبية فى موضوع المخصصات بأى حال ، وقد كان لى فيها موقف سابق ، وكنت أرى إذ ذاك أن الكلام فيها ينطوى على شيء من التهمة ، أما الآن وجلالة الملك الحالى لم يبلغ سن الرشد ، وتبدو على جلالة مظاهر التقرب من الأمة إذ نزل من تلقاء نفسه عن ثلث ما كان مقررا من مخصصات الملك فلم يكن هناك من داع للكلام ، غير أن ما بدا من حضرات الأعضاء الذين تكلموا قبل فى شأن زيادة مرتب ولى العهد سمعنى على أن أطلب الكلمة .

الواقع أن الاقتصاد فى المخصصات مسألة يجب على المجلس أن يبنى بها كل العناية ، لأن المبلغ الذى يخصص الآن لا يمكن أن يتنص طول مدة حكم جلالة الملك ولكن باب الزيادة مفتوح دائما فى أى ظرف من الظروف ، أو لأى مناسبة من المناسبات ، فلذا طرأ ما يدعو لزيادة هذا المبلغ ، فلنقتصر أن نطلب هذه الزيادة ، ولنجلس أن نقررها .

عندما ما بحثنا يا حضرات الأعضاء ، فى لجنة المالية فى شأن مخصصات الأسرة المالكة طلبنا أولا أن نطلع على تفاصيل صرف هذه المخصصات ، فقيل لنا إن هذا غير ميسور ، ولا يمكن الإطلاع على هذه التفاصيل ، فلذا كانوا لا يريدون إطلاعنا على كشف تفاصيل صرف هذه المراتب ، فكيف نطلب منا أن نصوت على إعطاء مبلغ لا نعرف كيفية الصرف فيه .

بعدها طلبنا أن ترد البالغ التى توفر من مخصصات الأسرة المالكة إلى الخزانة فوعدتنا الحكومة بذلك ولكننا علمنا من جهات أخرى أن حقوق الملك المستورة تمنع من تنفيذ هذه الرغبة ، إذ أصبح جميع المخصصات من حقوق الملك بعد أن يقررها البرلمان ، وقيل مادام جلالة الملك لم يبلغ سن الرشد فلا يمكن أن يطلب رد التوفر إلى الخزانة .

فلذا كان جلالة الملك قد نزل عن ثلث المخصصات ولنا قدرين على إبداء الرأى لأنه ليس لدينا تفاصيل صرف المخصصات ، رأينا أن نترد الأسرة المالكة عن الثلث أسوة بما فعله رئيسها . أخذ الرأى وافقت اللجنة على ذلك . لكن الحكومة عادت فترأت أن تزداد المخصصات من ٨٠ ألف جنيه إلى ٩٦ ألف جنيه ، وافقتنا والحكومة بمئة فى وزير المالية على أن يبلغ ١٢ ألف جنيه المخصص لولى العهد لا يعطى إلا بعد سن الرشد .

ولكن الحكومة راجت فى الأمر فاتفقنا وإياها على أن تكون مخصصات ولى العهد ستة آلاف جنيه بدلا من الستة آلاف من عمره والآن يرى بعض حضرات النواب ، أن تكون مخصصات ولى العهد مستحقة له من تاريخ ميلاده ، لذلك رأيت توجيه النظر إلى جميع هذه الظروف وللإسبات ، فإدام لا حق لنا فى نظر مفردات هذه البالغ ، فيجب علينا مراعاة الاقتصاد فيها ، فلذا قيل فى أحد الأيام إن القصر يطلب زيادة ، ورأينا أن هذه الزيادة لازمة كأن قيل إنها لأحد الأمراء ، وأبدت أسباب طلب الزيادة ، فلان المجلس يرحب بهذا الطلب ويقره ، لأننا نعتبر أن أفراد البيت المالكة يتلون كرامة الأمة التى نحن نوابها والتى نحافظ على كرامتها ، ولكن للواقعة على صرف مبالغ كبيرة بدون أن نعلم كيف تصرف ، مسألة أخرى ، وخصوصا أن ليس لنا حق إقصاء ما يبد إقرارها ، وليس من المتصور إعادة لتوفر منها إلى الخزانة ، وقد كانت اللزانية فيما مضى أى حوالى سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٣ تبين هذه المخصصات بالتفصيل ، أو يذكر فيها مثلا أن سمو الأمير عمر طوسن يتناول كذا من المخصصات ، وغيره كذا الخ ... ولو استمر الحال فى هذا الخط لأمكن لنا أن تبين

وجه الصرف ، وهذا ما تجرى عليه البلاد العريقة في النظم الدستورية فيذكر في ميزانية إنجلترا مثلاً أن جلالة ملكها يتناول كذا وأصله كذا وابن عمه كذا وهم جرا .

لذلك أرى أن ما رأيته لجنة المالية مناسب وليس فيه مساس بأى جهة من الجهات ، ولهذا أطلب الموافقة على تعديل لجنة المالية .

حسرة صاحب العالى وزير المالية — يحضرات النواب المحترمين :

يخبرني من باب التحديد أن أبدي للملاحظات الآتية رداً على ملاحظات حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتار بك .

ففيما يخص يكشف المخصصات أقر أنه لم يطلب منا إعطاؤه فرضنا ، وهو تحت يدى في وزارة المالية ، وربما طلب من غيرى فكلن الرضى منه . وكل ما هناك أن البحث كان داراً على أن الملك هو صاحب الحق المطلق في منح من يشاء وحرمان من يشاء . أما كشف المخصصات فهو محفوظ بوزارة المالية ، وعلى ما أذكر كان يوزع بمقتضا ٥٤٠٠ جنيه شهرياً ، أى حوالى ٦٥٠٠٠ جنيه سنوياً ، على أعضاء الأسرة المالكة ، بأساليبهم وبلقادر المخصصة لكل منهم . غير أن هذا لم يكن ليعتبر جلالة الملك من أن يزيد المخصص أو ينقصه ولا من حرمان بعض أعضاء الأسرة إذا شاء ، فلو أن هذا الكشف طلب منا ما تأخرنا عن تقديمه . وقد وضع هذا الكشف في عهد جلالة المنفور له الملك فؤاد الأول ، واطلعت عليه أخيراً ، فرأيت أن جلالة قد أذن في السنة الأخيرة بصرف حوالى ٦٦٠٠٠ جنيه لأفراد الأسرة المالكة أى أن المصروف تجاوز المخصص بما يقرب من ألف جنيه . وقد رأيت الحكومة عند بحث الميزانية أن تحتفظ لجلالة الملكة والولدة — حفظها الله — بما كان مخصصاً لها في حياة المنفور له زوجها ، فأضيف المبلغ المخصص لها إلى مخصصات البيت المالكة أى إلى مبلغ الـ ٦٦٠٠٠ جنيه ، أما الملكة الزوجة فوضع لها مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه على سبيل التذكار أى أنه لا يصرف إلا عندما تصبح تلك زوجة بالحق القانونى . كذلك رأينا بعض أفراد الأسرة الملكية محرومين فأضفنا إلى جملة المخصصات مبلغ ألفى جنيه فقط . وقد علمت من حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوصاية وحضرتى صاحبى المقام الرفيع عضوى المجلس ، أنه لما وزعت مخصصات البيت المالكة على أفراد هذا البيت بالأسباب والأرقام لم يبق منه إلا مبلغ ١٨٣ قرشاً شهرياً .

هذا فيما يخص بالكشف ، أما في جوهر الموضوع فإن زميلى النائب المحترم أحمد عبد الفتار بك على حق في أن لجلالة الملك حق توزيع المخصصات وحق الزيادة أو النقص أو الحرمان لأن هذا من حقوقه الدستورية . وهذه النقطة هى التى طرحت أمامى في اللجنة . وما دام جلالتى صاحب الحق المطلق في توزيع المخصصات فليس لنا من شأن في تحديد طريقة التوزيع . غير أن كشف التوزيع تحت يديا وكان يصرف على مقتضاه مبلغ ٥٠٠٠ جنيه شهرياً لأعضاء الأسرة المالكة كما سبق أن بينت لحضراتكم .

أما فيما يتعلق بالمبالغ التى تبقى بعد التوزيع فقد جرت العادة — وأظن أن هناك قراراً لمجلس الوزراء في ذلك — على أن يحتفظ بهذا الباقي في وزارة المالية ليعمل أمانات لحساب جلالة الملك يصرف فيه بما يشاء . ولكنى أقضى إلى حضراتكم بنياً يسرنا جميعاً ، وهو أنه عندما تضررت بمقابلة حضرات الأوصياء عجزت عليهم أن يوضع حد لهذا المرف المتبع فيرد ما لا يصرف إلى الخزنة ، فوعودوا بذلك ، ولكن لم تمكن من وضع هذا الأمر الملقى عليه في القانون لأن جلالة الملك لا يزال قاصراً ، ووضع مثل هذا الأمر في القانون يعتبر انتقاماً لحقه ، فوعد الأوصياء قائم في مدة الوصاية . وستفون حضراتكم عندما أتصرف بمرض الميزانية أن نية جلالة الملك حفظه الله منصرفة إلى التضييق إلى حد كبير وأنه عندما يبلغ سن الرشد سيؤيد هذا الاتفاق الذى تم بيننا وبين الأوصياء . (تصفيق)

أما أن الحكومة واقتت أولاً على أن تكون مخصصات والى الهد ١٢٠٠٠ جنيه ليصرفها بعد بلوغ سن الرشد ، فأظن زميلى عبد الفتار بك يذكر أنه لما طرحت الأسئلة على في لجنة المالية قلت إنها جديدة على ولا يمكن إيداء رأى الحكومة فيها ، وعندما اتصلت بالحكومة أبديت رأياً أمام اللجنة في جلسنا الأخيرة .

والرأى الأسمى على كل حال مفوض لكم .

(تصفيق)

القرر — أثار حضرة الأستاذ جرجس أطولون فكرة الخصم من مجموع المخصصات وعدم تخصيص المصم بمرتبة والى الهد محافظة على ما ينبغي من الدقة عند تناول هذا الموضوع ومحافظة على حسن العلاقة مع القصر .

وأغلب ظني أنه مفروغ من القول بأننا إنما نؤدي واجبنا بما يتفق والمصلحة العامة مع اقتناعنا بالضرورات ، وإتنا بذلك نرضى الأمة كلها ، ونرضى القصر أيضاً إذ ليست للقصر مصلحة تتناقى مع مصلحة الأمة .

أعود فأقول لحضرة الزميل المحترم إن قانون الميزانية ذاته من سنة ١٩٢٢ وما بعدها — رغم أن المحصنات كانت تهرر جملة واحدة — كان ينص على مرتب خاص لولى العهد ومرتب خاص لجلالة الملكة ومن قبل ذلك لعلامة السلطنة . وإذن فصل مرتب لولى العهد والملكة ليس بالأمر الجديد ، ومن ثم كانت مهمة لجنة المالية أن تنقص المحصنات مع بقائها منفصلة . ولعلكم بعد هذا لستم في حاجة إلى الرد على الاعتراضات الأخرى .

أما تخفيض المبلغ وتعديل مناسبات دفعه ، فقد قامت به اللجنة وفق ما لحته وأحسته من رغبة المجلس ، وأغلبها قد نزلت في ذلك عند إرادتكم ، وعند الوجوب أيضاً .

الرئيس — لدى هيئة المكتب ثلاثة اقتراحات خاصة بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة الثانية أولها — وهو الأبعد مدى — مقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبد البرهاني وضمه :

« لا يمنح لولى العهد مرتباً إذا كان ابناً لجلالة الملك ، فإذا لم يكن كذلك فيمنح راتباً قدره ستة آلاف جنيه في العام ابتداء من تاريخ مولده إلى سن الرشد » .

فلوافق على هذا الاقتراح يقف .

(لم يقف غير مقدم الاقتراح) .

الرئيس — إذن تهرر رفض الاقتراح .

ولتأخذ الرأي على الاقتراح الثاني للقدم من حضرات النواب المحترمين الأستاذة : على سالم بك ، محمد عبد الهادي الجندي بك ، محمد توفيق حقي بك ، وضمه :

« هترح أن يكون خصص لولى العهد كما يأتي :

٦٠٠٠ جنيه من يوم إسناد ولاية العهد إليه بالميلاد أو بغيره ، ويستمر على ذلك حتى يبلغ سن الثانية عشرة من عمره وإذا ذاك يبدل المحصن إلى اثني عشر ألف جنيه » .

فلوافق على هذا الاقتراح يقف .

(لم يقف غير حضرات مقدمي الاقتراح) .

الرئيس — إذن تهرر رفض الاقتراح . ولتأخذ الرأي على الاقتراح الثالث وهو مقدم من حضرة النائب المحترم معالي محمد حلي عيسى باشا ، وضمه :

« تكون محصنات لولى العهد ستة آلاف جنيه من يوم مولده وتزداد إلى اثني عشر ألف جنيه من تاريخ بلوغه السنة الثامنة عشرة » .

فلوافق على هذا الاقتراح يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — إذن تهرر رفض الاقتراح . ولتتل للمادة الثانية كما وردت في مشروع اللجنة لأخذ الرأي عليها .

المادة الثانية

للقصر :

« محصنات البيت المال — عدا محصنات جلالة الملكة وصاحب السمو الملكي لولى العهد — ٧٨٠٠٠ جنيه (ثمانية وسبعون

ألف جنيه) سنوياً .

ومحصنات جلالة الملكة ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) سنوياً (على سبيل التذكير) .

وخصص صاحب السمو الملكي ولي العهد ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) سنوياً ، لا يستحقها إلا يلوغه السابعة من عمره كاملة ، وتزداد إلى ١٢٠٠٠ جنيه (اثني عشر ألف جنيه) سنوياً يلوغه من الرشد .

وذلك كله لمدة للتقدم ذكرها في المادة السابقة » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

للقرار :

المادة الثالثة

« مرتبات أوصياء جلالة الملك ٧٠٠٠ جنيه (سبعة آلاف جنيه) سنوياً لكل منهم على أن تؤخذ من خصصات جلالة الملك » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

للقرار :

المادة الرابعة

« على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وبمعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بحام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — إذن يلى مشروع القانون لأخذ الرأي عليه بالتمادة بالاسم .

تلى مشروع القانون ونصه :

« باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

المادة الأولى

خصصت جلالة الملك فاروق الأول ١٠٠٠٠٠ جنيه (مائة ألف جنيه) سنوياً وذلك منذ آل إليه العرش وطول مدة حكمه .

المادة الثانية

خصصت البيت المال عدا خصصات جلالة الملك وصاحب السمو الملكي ولي العهد ٧٨٠٠٠ جنيه (ثمانية وسبعون ألف جنيه) سنوياً .

وخصصت جلالة الملكة ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) سنوياً (على سبيل التذكير) .

وخصصت صاحب السمو الملكي ولي العهد ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) سنوياً ، لا يستحقها إلا يلوغه السابعة من عمره كاملة ، وتزداد إلى ١٢٠٠٠ جنيه (اثني عشر ألف جنيه) سنوياً يلوغه من الرشد .

وذلك كله لمدة للتقدم ذكرها في المادة السابقة .

المادة الثالثة

مرتبات أوصياء جلالة الملك ٧٠٠٠ جنيه (سبعة آلاف جنيه) سنوياً لكل منهم على أن تؤخذ من خصصات جلالة الملك .

المادة الرابعة

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وبمعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بان يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
أخذ الرأي على الشروع بالمصادرة بالاسم .

وفي أثناء ذلك غادر حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس منعة الريسة وتولى ريسة الجللة حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك وكيل المجلس .

الرئيس — أسفرت نتيجة أخذ الرأي عن قبول الشروع بأغلبية ١٥٧ صوتاً ضد ٧ أصوات (١) .
(في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦) .

مشروع قانون مرفوع لمجلس الوزراء بتحديد مناصب جلالة الملك والبيت المالك جملة دون أفراد مناصب جلالة الملكة
وولي العهد بالذکر أو التعيين .

مذكرة إضاحية

تنص المادة ٥٦ من الدستور بأنه عند تولية الملك تعيين مناصبه ومنصب البيت المالك بقانون وذلك لمدة حكمه وبأن القانون يبين مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مناصب الملك .

وفي سنة ١٩٣٦ أثناء قيام وصاية العرش وافق البرلمان ومدق الأوصياء على القانون رقم ٥٦ الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ وقد عين هذا القانون مناصب حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق بمائة ألف جنيه سنوياً لمدة حكمه . كما عين مناصب حضرة صاحبة الجلالة الملكة وحضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد ومنصب البيت المالك . وأخيراً عين هذا القانون مرتبات أوصياء العرش . ولا شك في أن للناسبة والاستحسان ، والأمر متعلق بمنصب الملك وتعيينه لمدة حكمه ، هو أن يصدر القانون الخاص بذلك في عهده وأن يكون التصديق على ذلك القانون له دون غيره .

وربما كان الداعي لإصدار القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦ هو إبطال خفض المناصب للملكية على أثر لثة الجلية التي فضل بها جلالة الملك بمجرد إعلان رشده فيما يتعلق بالتصرفات المدنية . على أن ذلك الحذف كان حاصلًا بالقصل وبالقانون بحكم تنازل حضرة صاحب الجلالة الملك .

لذلك وجب أن يصدر قانون جديد يحل محل قانون سنة ١٩٣٦ لإبطال مناصب حضرة صاحب الجلالة الملك ومنصب الأسرة المالكة .

وقد روي أن تذكر مناصب الأسرة المالكة بمجملتها دون أفراد مناصب جلالة الملكة وسمو ولي العهد بالذکر أو التعيين ، قياساً على المادة ١٦١ من الدستور الخاصة بمدة حكم الخوفور له الملك السابق ، وعملًا بحكم المادة ٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ التي تنص على استمرار حق الملك المطلق في التصرف في مناصب الأسرة المالكة . ولمسندة المادة صفة دستورية بمقتضى المادة ١٥٣ من الدستور .

وإذا كانت الميزانية تذكر مناصب الأسرة المالكة في حدود ثلاثة : واحد لجلالة الملكة وآخر لسمو ولي العهد وثالث لباقي الأسرة فليس ذلك إلا أسلوباً من أساليب تصوير الميزانية سن منذ سنة ١٩٢٠ بإذن حضرة صاحب الجلالة الملك دون أن يقصد به أو أن يترتب عليه المساس بحقه المطلق في توزيع تلك المناصب .

ومرفق بهذه المذكرة مشروع القانون الذي يرى مجلس الوزراء استصداره في هذا الشأن .

يونيه سنة ١٩٣٨

مرسوم بمشروع قانون
بشأن تحديد مناصب حضرة صاحب الجلالة الملك
ومناصب البيت المال

نحن فاروق الأول ملك مصر
بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس وزرائنا ، وموافقة رأى المجلس المذكور ؛
رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي منه يقدم باسما إلى البرلمان :

المادة الأولى

مناصب حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول هي ١٠٠٠٠ ر. ج. م (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ ولمدة حكمه .

المادة الثانية

مناصب البيت المال ١٠٠٠٠ ر. ج. م (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من نفس التاريخ ولمدة حكم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول .

المادة الثالثة

تتلى أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٩
صدر بسراى المنزه في ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ (٥ يونيو سنة ١٩٣٨) .

فاروق
بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

تحديد مناصب حضرة صاحب الجلالة الملك ومناصب البيت المال .

مجلس النواب

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب
أخبرني بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بتحديد مناصب حضرة صاحب الجلالة الملك ومناصب
البيت المال .

وقد اتخذت اللجنة موقفاً لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة
محمد توفيق خليل

محرراً في ١٣ يونيو سنة ١٩٣٨

حضرة صاحب لتمام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — أرجو أن ينظر المجلس مشروع هذا القانون بصفة مستعجلة
الرئيس — هل توافقون على نظر هذا للمشروع بصفة مستعجلة ؟
(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — بإحضرات التواب المحترمين :

الثابت فى مضبطة الجلسة الماضية أن ما سيعرض على المجلس هذه الليلة هو تقرير لجنة المالية عن أقدام اللإزانية الخاصة برئاسة مجلس الوزراء ووزارى الداخلية والزراعة والسكك الحديدية . وهذا ما قرأناه وحضرناه فعلا فى عطلة الأسبوع . والواقع أن سعادة رئيس المجلس عرض هذا الرأى على المجلس فوافق عليه .

وإنى أرى بإحضرات التواب أن كل تعديل فى جدول الأعمال يخالف ما سبق الاتفاق عليه هنا ، يجب أن يرجع به إلى المجلس . هذا هو رأى أكثرهم برضه على حضرات الزملاء المحترمين . وإذا أنا زدت كلمة على ما قلت فعلى أن السياسة المالية للدولة — وهى أس الأس — يجب أن تتاح لحضرات التواب الفترة الكافية لدراسها حتى يتحقق مبدأ الرقابة على أعمال الحكومة ؛ تلك الرقابة التى من أجلها أنشئت المجالس النيابية .

ومن البادئ السلم بها قبل كل شئ . أن مهمة المجالس النيابية هى مراقبة أعمال الحكومة . وكل ما أطلبه هو أن يعطى لنا الوقت الكافى ، حتى تتمكن من أن تقرأ فى روية وإنعام فكر ، تقرير لجنة المالية عن السياسة المالية العامة تحقيقاً لصالح الأمة ، ولصالح الأمة فقط .

أما أن نود من عطلة الأسبوع فنجد التقارير فى يوتنا ، ويطلب منا أن نتناقش فيها الليلة ، فهذا ما أعده التحضير بأصح معانيه . هذا هو رأى والرأى للمجلس على أى حل .

الرئيس — نظراً لما ارتأته لجنة المالية من الارتباط الوثيق بين مشروع قانون الخصصات وللإزانية العامة ، طلبت اللجنة تقديم نظره فى هذه الجلسة ، وعلى ذلك أدرج فى جدول أعمال اليوم . وعلى أى حل فإن القانون ليس طويلا ولا يستغرق نظره كثيراً من الوقت ، والأمر متروك لحضراتكم .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — إن المشروع مقبول ، وليس ثمة أى اعتراض عليه .

وإنى إنما أنسلكم عن التغيير الذى أدخل على جدول أعمال المجلس من حيث إدراج تقرير اللجنة عن السياسة العامة .

الرئيس — إن للعرض للمناقشة الآن هو مشروع قانون الخصصات لللكية ، فلنضع الكلام عن جدول الأعمال إلى أن يجرى دور تقرير لجنة المالية عن السياسة العامة .

والكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك (المقرر) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة .

أحل المجلس بجلسته ٦ يونيه سنة ١٩٣٨ على لجنة المالية مشروع قانون بتحديد خصصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومخصصات البيت المالكة .

وقد اجتمعت اللجنة بجلستى ٧ و ٨ و ١٣ يونيه سنة ١٩٣٨ لبحث المشروع ، وحضر اجتماعها الأخير حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة ، وبعد أن اطلعت على المذكرة الإيضاحية للقانون تبين لها أن المشروع قصد به إلى إثبات مجموعة الخصصات فى وثيقة واحدة عبادة واحدة ، لأن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦ فيه تناقض لأحكام الدستور من هذه الناحية ، فإن نص المادة السابعة من قانون الأسرة المالككة يحمل حق توزيع الخصصات من سلطة جلالة الملك ، والمادة ١٥٣ من الدستور تحمل هذا الحق جزءا من الدستور .

أما إرجاع تاريخ العمل بهذا القانون إلى ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٧ ، فلأن هذا التاريخ هو تاريخ مباشرة جلالة الملك حقوقه الدستورية . وقد رأت اللجنة حذف نص المادة الثالثة من مشروع القانون المعروض عليها واستبدلت بها ما يأتى :

« مادة ٣ — على الوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون » .

وذلك لأن نص المادة الثانية من المشروع يضى عن النص على إلغاء القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦ .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون كما علته :

مشروع قانون

بشأن تحديد مناصب حضرة صاحب الجلالة الملك ومخضات البيت الملك

مشروع الحكومة	مشروع اللجنة
نحن ظروف الأول ملك مصر بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس وزرائنا ، ومواقفة رأى المجلس المذكور . وسمنا بما هوأت : مشروع القانون الآتي ضمه يقدم بسمنا إلى البرلمان : المادة الأولى مخضات حضرة صاحب الجلالة الملك ظروف الأول هي ١٠٠٠٠٠٠ ج . م (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ ولادة حكمه .	نحن ظروف الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي ضمه ؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه : المادة الأولى على أصلها .
المادة الثانية مخضات البيت الملك ١٠٠٠٠٠٠ ج . م (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من نفس التاريخ ولادة حكم حضرة صاحب الجلالة الملك ظروف الأول .	المادة الثانية على أصلها .
المادة الثالثة تلقى أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦	المادة الثالثة على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون : نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — حضرات النواب المحترمين : سمنا اللية من حضرة مقرر لجنة المالية ، رأى اللجنة عن
الشروع بقانون الخامس بتحديد مناصب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك .

لقد حدث هذا التخصيص فلما من قبل ووافق عليه جلالة الملك ، وقت أن كانت الوصاية على العرش قائمة في البلاد . ولقد أراد
جلالة الملك أن يقر ما فعله من قبل ؛ وهذا عمل مشكور كل الشكر ، خصوصاً بعد أن انتهت الوصاية على العرش وتسلم جلالاته مقاليد
الحكم حسب النظام الدستوري .

وقد تجاوز جلالاته — أعزه الله — عن ثلث مناصبه . ولا شك أن هذا العمل من جانب جلالاته دليل على ما يشعر به من
وجوب الاقتصاد في الصرف على شؤون البلاد ؛ وهذا — بطبيعة الحال — فيما عدا اللائل الحربية التي تنطبق بكيان الدولة .

ولقد كنا نتمنى من حكومة جلالاته أن تقدم إلى الأمة بعمل يتفق وتبل العمل الشريف الذي اقتضته إرادة حضرة صاحب الجلالة
الملك . ولقد حدث ذلك في عهد ساكني الجناح للتفوق له الخديو توفيق .

الرئيس — إن موضع عرض هذا الموضوع هو أثناء نظر للزيادة العامة والمجلس الآن ينظر في مشروع قانون معين .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — يترتب على مشروع القانون الحالي تخفيض في المناصب ، وعلى ذلك

الرئيس — لا يترتب على مشروع القانون أى تخفيض .

حضره النائب المحترم على التزلاوى بك — لقد أقرت اللجنة التخفيض السابق .

الرئيس — هناك فرق بين إقرار التخفيض وبين التخفيض ؟

حضره النائب المحترم على التزلاوى بك — أردت أن أقول إن واجب الحكومة أن تقابل هذا العمل النبيل بعمل نبيل آخر ، هو التخفيض العام .

وهذه كلمتي قتها والسلام .

الرئيس — هل توافقون على الانتقال إلى مناقشة المواد ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

« نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

« منحصات حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول م ١٠٠٠٠٠٠ ج م (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ ولادة حكمه » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الثانية

« منحصات البيت المال ١٠٠٠٠٠٠ ج م (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من نفس التاريخ ولادة حكم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الثالثة

« على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .

الرئيس — ليفضل حضرة المقرر بتلاوة نص مشروع القانون لأخذ رأى عليه بالبدء بالإسم .

المقرر :

« مشروع قانون

بشأن تحديد منحصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومنحصات البيت المال

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول هي ١٠٠.٠٠٠ ج. م (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ ولدت حكمه .

المادة الثانية

مخصصات البيت للمالك ١٠٠.٠٠٠ ج. م (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من نفس التاريخ ولدت حكم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول .

المادة الثالثة

على الوزراء — كل فيما يخصه — تنفيذ هذا القانون .
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .
الرئيس — أسفر أخذ الرأي بالصادقة بالاسم عن قبول للتروع بإجماع ١٧١ صوتاً ، فيحال على مجلس الشيوخ .
(في ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٨) .

مشروع قانون

مجلس الشيوخ

وارد من مجلس النواب بتحديد مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومخصصات البيت للمالك — تقرر لجنة المالية والمجاريك — للوقاية على نظر مشروع القانون بطريق الاستجبال — الموافقة عليه من حيث للبدأ — مناقشة للواد مادة لمادة — قراءة المشروع للمرة الثالثة في هذه الجلسة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك) .

الرئيس — بمناسبة النظر في تقارير اللجان أبلغ حضراتكم أن مجلس النواب بث إلينا اليوم مشروع هذا القانون بعد أن نظره بطريق الاستجبال وبما أن مشروع هذا القانون يصل اتصالاً وثيقاً بميزانية الدولة التي قرر المجلس في جلسة ١٣ أبريل الماضي إحالة كل ما يرد إلى مجلس الشيوخ منها مباشرة إلى لجنة المالية والمجاريك .

وبما أن مشروع هذا القانون يجب نظره قبل البدء في نظر ميزانية الدولة عن مخصصات ديوان جلالتهم فقد أحلته إلى لجنة المالية والمجاريك التي كان معدداً لانتقادها الساعة الخامسة من مساء اليوم وقد نظره .

فهل توافقون حضراتكم على نظره الآن بطريق الاستجبال كما نظره مجلس النواب ؟
(موافقة) .

المقرر — نظرت لجنة المالية والمجاريك مشروع هذا القانون في مساء هذا اليوم وبصفة مستعجلة . وقد وافقت عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول هي ١٠٠.٠٠٠ ج. م (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ ولدت حكمه .

المادة الثانية

مخصصات البيت المال ١٠٠٠ ر. ج ٢٠ (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من نفس التاريخ ولمدة حكم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول .

المادة الثالثة

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل تواقفون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ولنتنقل إلى مناقشة مواد مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت للمادة الأولى وهذا نصها :

نحني فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول هي ١٠٠٠ ر. ج ٢٠ (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٧ ولمدة حكمه .

الرئيس — هل تواقفون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت للمادة الثانية وهذا نصها :

مخصصات البيت المال ١٠٠٠ ر. ج ٢٠ (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من نفس التاريخ ولمدة حكم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول .

الرئيس هل تواقفون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل تواقفون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

وهل تواقفون حضراتكم على تلاوة القانون للمرة الثالثة وأخذ الرأي عليه في هذه الجلسة نظراً لمصفا الاستقبال ؟

(موافقة) .

(في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨) .

الفرع الثاني - الوزراء

مادة ٥٧ - « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » .

لجنة الدستور

وتليت أحكام الفرع الثاني الخامس بالوزراء فوافقت الهيئة على اللواتى الت الأولى منه وهذا نصها :

مادة ١ - مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة .

(فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

جواز أن يكون رئيس مجلس الوزراء الحاكم المسمى فى حالة قيام الأحكام العرفية .

تقرير لجنة الأحكام العرفية

مجلس النواب
(مورس الاول)
غير العادى

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق :

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق - أرجو أن تتركوا لى كل الحرية فى إلقاء كلمتى .

جريت الوزارة فى الرسوم على أن تركز سلطات كبرى ، بل كل سلطة يمكن أن يصورها العقل فى يد رئيس مجلس الوزراء .
(مقاطعة) .

ترى العارضة أن الوزارة أخطأت فى إسناد السلطات العسكرية إلى رئيس الوزراء ، لأن مبادئ القانون العامة تخالف هذا الإجراء مخالفة تامة ولأن قانون الأحكام العرفية ذاته الصادر فى سنة ١٩٢٣ يحول بصره ويوجه دون إعطاء هذه السلطة لرئيس الوزراء .
الحاكم المسمى سلطات كبيرة جداً قررها له قانون سنة ١٩٢٣ ، وإنما كان من الممكن أن تصور إساءة استعمال سلطة فى يد إنسان ، فإن تلك السلطات هى بطبيعتها أقرب ما تؤدى بتوليها إلى إساءتها فى كثير من الأحيان ...
(خاتمة ومقاطعة) .

لذلك وجب أن تحاط حرية الشعب والأفراد بالضمانات التى تكفل للأمة أن تعيش مطمئنة ولو فى ظلال الأحكام العرفية .
أما الضمان الذى قصده القانون فهو منصوص عليه فى الفقرة ١٢ من المادة الثالثة من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ فقد جعلت تلك الفقرة لمجلس الوزراء مجتمعاً حق الرقابة على الحاكم المسمى ، إذ أعطيت له الحق فى توسيع السلطات للوكوة إليه ، أو فى تضييقها ، وهذا النص الصريح يدل حضراتكم على أن القانون أراد أن تكون الرقابة العليا على الحاكم المسمى لمجلس الوزراء .

وهذا هو نص الفقرة التى أشير عليها : « ويجوز لمجلس الوزراء أن يضيّق دائرة الحقوق المتقدمة الممنولة للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو أن يرخّص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام فى كل الجهة التى أجريت فيها الأحكام العرفية أو فى بعضها » .

فقرأة بسيطة لهذا النص الصريح تبين لحضراتكم أمرين :

الأول أن مجلس الوزراء له حق الرقابة الكاملة على الحاكم العسكري بحيث يرد له إلى ما يجب أن تحصر فيه سلطته . والأمر الثاني هو أن هناك هيئة أخرى غير مجلس الوزراء هي التي تتولى الأحكام العسكرية .
(ضجة ومقاطعة) .

إن النص صريح كما تلوه على حضراتكم ومحاولة تفسيره تفسيراً آخر لا تخرج إلا ما يناق المتطق والعقل والقانون .
أعتقد بإحضرات النواب المحترمين أنك مقتنعون تمام الاقتناع بأن مجلس الوزراء لا يمكن أن يتعد ليسحب السلطة من رئيسه ، أو يلحدها .
(ضجة ومقاطعة) .

إن هذا وضع لا يسيئه العقل فضلاً عن أنه لا يصور أن يتعد المجلس بغير رئيسه ، لينظر في أمر رئيسه ، لأن انقضاء على هذا الوجه يفقد قراراته قيمتها القانونية .
هل يصور أن تتعد محكمة بغير رئيسها لتتظر في أمر رئيسها ؟
إن الموضوع أظهر من أن يحتل مناقشة ، أو أن تضيق الصواب فيه هذه الأصوات التي أسمعها .
(ضحك) .

ولنفرض أن الحاكم العسكري خرج بسلطته عن دائرة الحدود المرسومة له ، فلماذا لم يكن هذا الحاكم العسكري خاضعاً للسلطة العليا المتمثلة بجميع سلطات الدولة وهي مجلس الوزراء ، فمن يكون الحكم الذي يتوجه إليه كل مظلوم في هذا الوقت الصعب ؟ من ردت الحاكم العسكري إذا اغتصب أرضاً أو مالا غير مجلس الوزراء ورئيسه ؟ !
فلماذا كان رئيس مجلس الوزراء هو غسه الذي ارتكب هذه المخالفة فلان من الخبل أن يلتجئ المظلوم إلى مجلس الوزراء ليصفه من ظلم رئيسه ؟
(ضجة) .

أرجو من حضراتكم أن تترثوا ، فلماذا أنكم من نظام لا عن أشخاص . وهذه الوزارة تتولى الحكم اليوم ولكنها قد تكون غداً في المعارضة .
وذلك اعتراض وجهه ، كما بينته لحضراتكم ، وكنا نتعد أنه لا رد له ، ولكن الوزارة فيما سمناه الالية ترد بأن مجلس النواب هو السلطة التي لها الرقابة على مجلس الوزراء .

هذا صحيح نظرياً فيما يخص الباتية ، ولكنه ليس ميسوراً ، كما ارتكبت مظلة على فرد في أقصى الصعيد مثلاً ، أن يأتي إلى العاصمة ليجتمع مجلس النواب كي يحاكم الحاكم العسكري على ذلك الظلم . إن رقابة مجلس النواب إنما هي سياسية تفي أن المجلس يثق أو لا يثق بالوزارة . فكيف يقال إن الإصاف ميسور — إذا وقت مظلة على الأفراد من مثل ما يقع كل يوم — بالاتجاه إلى عقد مجلس النواب لطرح الثقة بصد كل مسألة ؟ !
هذا كلام لا يليق أن يقال لحضراتكم ولا أن يسمه أي شخص درس القانون وعرف أولياته .
(ضجة) .

عندما وضعت المذكرة التفسيرية لقانون سنة ١٩٣٣ وأراد المشرع أن يضرب مثلاً للسلطة التي تتولى الأحكام العسكرية ضرب هذا المثل بمدير أو محافظ إن لم يكن ضابطاً من كبار الضباط . فهذا المثل يؤيد لكم أنه لا يمكن أن يكون الحال على غير هذا الوجه ، لأن الحل الثاني وهو أن يكون رئيس مجلس الوزراء حاكماً عسكرياً يتصادم مع القانون ذاته كما بينت لحضراتكم في الفقرة التي تلوتها ، كما يتصادم مع واجبات مجلس الوزراء الذي يجب أن يقف ضده لرد النظام الكمية التي تنشأ عن تطبيق الأحكام العسكرية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم عبد الحق — كان من الأخطاء الظاهرة أيضا في الرسوم أن مجلس الوزراء لم يقتصر على إعطاء السلطات المبينة في المواد ١ و ٢ و ٣ من قانون سنة ١٩٢٣ للحاكم العسكري الذي هو رئيس مجلس الوزراء ، وهي سلطات كما ترون من الاطلاع على تلك المواد فيها إهدار لكل حرية فردية ، ولكن مجلس الوزراء رأى كل ذلك قليلا على رئيسه ، فأعطاه ابتداء تلك السلطة المنصوص عليها في آخر المادة الثالثة ، وهي السلطة التي أعطيت لمجلس الوزراء ليستعملها حسب مقتضيات الظروف والأحوال .

وهذا هو نص تلك الفقرة :

« ويجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المتقدمة المحولة للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو أن يرخس لها باتخاذ أي تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها » .
ومعنى هذا أنه إذا ما ظهر فيما بعد أن السلطات الممنوحة للحاكم العسكري وللمدة لاتنطبق مع مقتضيات الظروف والأحوال التي أعلنت فيها الأحكام العرفية كان لمجلس الوزراء أن يضيق هذه السلطات ، كما أن له أن يوسع فيها إذا ما حدث حدث كبير يهدد رفاة البلاد وأمنها واستقلالها .

أندرون ماذا حدث ؟ حدث أن مجلس الوزراء لم يقدر أن الأحكام العرفية هي ضربة على الحريات ، بل بالكيل والميل من أول الأمر ، وقال لرئيس مجلس الوزراء : خذ كل سلطة تمكنك منذ الآن ولو أن كل شيء هادئ في هذه البلاد !
وأبدى إلى إبداء مزيد الأسف ، لأن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ لم يطبع ووزع على حضراتكم أسوة بمرسوم الأحكام العرفية ، حتى كنتم تبيتون مقدار الخطورة التي ترتب على إجازة هذا المرسوم .

تنص المادة الثالثة من ذلك القانون على أنه يجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المحولة للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية .
ثم جاء مرسوم الأحكام العرفية الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ ، فقال لرئيس مجلس الوزراء إن أعطيتك سلطة لا حد لها ، مع أن المرسوم يدها أن إعطاء الشخص سلطة لا حد لها ، معناه أن يكون مبدأ عن كل مسئولية ، فلكي يكون المرء مسئولا يجب أن يبين له حدود الدائرة التي يستعمل فيها سلطته ، فإذا زالت جميع الحدود — كما هو ظاهر في مرسوم الأحكام العرفية — وقلت لرئيس مجلس الوزراء إنك حر تصرف كيفما تشاء لم يبق ثمة ما يحمل مجلس الوزراء بعد ذلك على أن يقول لرئيسه لقد أخطأت ، إذ ما مقياس الخطأ إذا كان قد اعتبر من مبدأ الأمر حراً في تصرفاته ؟ إن هذا يحضرنا النواب المحترمين يكون إحياء لادكتاتورية التي تقام الحرب من أجل القضاء عليها (ضحك وتصفيق) .

لقد حدث في اللجنة أن أحد حضرات الأعضاء الأربعة الذين اتفقوا على استمرار الأحكام العرفية ، كان من رأيه أن السلطة التي تحولت لرئيس مجلس الوزراء تقتضي المرسوم لإيجازها القانون ، لأن الحاكم العام يجوز له أن يصدر أوامر شفوية . فلكي يلم الفرد من الأمة أن الحاكم العام تصرف في الحدود التي رسمها القانون ، يجب أن يعرف نطاق السلطة المحولة كذلك الحاكم .
لذا قبل للحاكم أنت لا حدود لسلطتك ، فكيف يعرف الناس حدود واجباتهم ؟ إن هذا يكون معناه أن حقوق الأفراد قد أهدرت ، ولم يبق لها وجود في ظل الأحكام العرفية . فالتص التي جاء في مرسوم الأحكام العرفية يؤدي إلى هذا الذي ، وهذا ما لا يصح .

.....
.....
.....
.....

حضرة صاحب للمالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادي وزير المالية للشئون البرلمانية — إن يكن حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أبانله لا يرى فيما قال زميلنا الأستاذ عبد الحليم عبد الحق ما يستحق أن ينفرد له لسان من ألسنة الحكومة بالرد ، فقد تخالفه الحكومة في هذا الرأي ، لأنها تحترم كل قول يلقى في هذا المجلس أي كان وزنه ، ولذلك أردت أن أسارع بالرد عليه .
(تصفيق) .

هذا الأستاذ عبد الحميد عبد الحق اعترافه على الرسوم بأنه اخضع رئيس الوزراء بكل سلطان وفي أوسع الحدود التي تصور للحاكم العرفي ، وأراد أن يخرج من ذلك أن مجلس الوزراء نزل عن سلطانه وأن الرقابة على رئيس مجلس الوزراء فرض نظري ، لا يمكن أن تتحقق من مجلس الوزراء على رئيسه وعلى تصرف هذا الرئيس .

يا حضرات النواب المحترمين :

هذا تصور لا يقبله العقل وتأتف منه للشولية الوزارية ويأتف مجلس النواب أن يقال فيه .

لم يجد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الذي صدر بفرض الأحكام العرفية وتخليها في مصر أن يكون الحاكم العسكري وزيراً أو غير وزير ، بل أطلقه من كل قيد ، وقال « عسكرياً كان أو مدنياً » ولا يمكن أن يخرج الوزير عن أن يكون عسكرياً أو مدنياً ، وإن أحببنا شيء فسبحي لثائب الذي يعمل على أن يكون الشخص للشول بعيداً عن تناوله ، بعيداً عن رقابة مجلس النواب يوماً فيوماً ، ويلة قليلة .

رئيس مجلس الوزراء ، يا حضرات النواب ، هو للشول أمامكم بحكم وظيفته ، فإذا تلاقى في شخصه سلطان الحاكم العسكري أيضاً ، فإن يمكن بحال من الأحوال أن يفصل بين الوضعتين في موقف للشولية الذي يفقه أمامكم .

وبدلاً من أن يسأل مجلس النواب الحاكم العسكري أو يدرك مسئولية هذا الحاكم على درجتين ، درجة أولى يصل فيها إلى الوزير أو رئيس مجلس الوزراء ليحاسبه ، ودرجة أخرى يصل فيها رئيس مجلس الوزراء أو الوزير إلى الحاكم العسكري ليحاسبه ، بدلاً من هذا ، فإن الحاكم العسكري هو المسئول أمامكم مباشرة ، وحابه في متناول أيديكم كل يوم وكل ليلة ، فهو لا يستطيع أن يتخبر بعد الحاكم العسكري عنه ، وإنما هو هو الشخص الذي يحمل للشولية أمامكم حملاً طبعياً دائماً بحكم وظيفته وبحكم الدستور .

(تصفيق حاد) .

لست أدرى ما هو وجه الخطأ في هذا ، لكن زميلي المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — ساعده الله — يرى في كل حق باطلاً ، وفي كل إساءة خطأ .

يا حضرات النواب المحترمين : في اليوم الذي تتعزى فيه مصر ، حين تعرض فيها الأحكام العرفية ، وتأسى للمصري بأنها إن تعرض ، فإنها يقوم على تنفيذها رجل مصري يشعر بنفس شعوره ، ويألم خسر آلامه ، وشبه نفس وجهته ، في هذا اليوم الذي يتعزى الناس فيه بأن المسك يزمم الأحكام العرفية رجل يمسك على النار التي يمسك عليها كل مصري بيده ، ويحس بنفس وجدانه ، يأتي زميلنا الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ويسأل الوزارة أن تعال بين تصرف في شأن أحكام عريفية في يد مصرية وبين أحكام عريفية فرضت سنة ١٩١٤ ، إن أحكاماً عريفية تفرض باسم السيادة المصرية لا يلقى مطلقاً أن يقابل بينها وبين أحكام عريفية تفرض باسم سيادة غير مصرية .

(تصفيق حاد) .

ويل لهذه الوزارة ، ولها الشقوة الكبرى إذا كانت ترضى أن يقابل تصرفاتها بصرفات السلطة العسكرية في سنة ١٩١٤ ، ويل لها وواد ثلثيها ولأشخاصها جميعاً إذا قبلت هذا .

تعال معي أيها السيد العزيز إلى أيام كنت فيها مسئولاً عن تطبيق الدستور باسم الأمة ويسم الحريات للباركات الطيبات .

(ضحك وتصفيق حاد) .

حقاً يا حضرات النواب إننا أردنا أن نفد عن مثل هذه اللقائبات ، لأننا نعمل على راب الصدع وجمع الكلمة وتوحيد القلوب وسند الوطن بروح متناوئة أخوية مصرية ، مصدرها فناء الشخص في الوطن ، وفناؤه في المجموع .

قلت للزميل حين اعترض على هذا الاعتراض في اللجنة ، وجوتك يا صديقي ألا تخرجني ، وجوتك ألا تدفعني لأن أسألك سؤالاً واحداً ، إنني أسير في الطريق اليوم ، وأنا في عهد الأحكام العرفية فلا أرى زججاً صلباً واحداً عطلاً ، أما يوم كان الأمر لك ، فلم تكن تقع العين ، في القاهرة كلها ، إلا على مصايح زجاجها محطم .

(تصفيق حاد) .

ياحضر التواب المحترمين :

هذه حرية الشعب التي سمحت اليك لها ، هذه حرية الأفراد التي شهدت الآن من ينوح عليها . وإنى لأقول ، لا نواح في عهد العبد ياسيدي ، فإن الذين اكثروا بناو ظلمكم يوماً من الأيام ، وعرفواكم قسوت البلاد منه ، لن يكونوا مرة أخرى هم الذين يستعمون لهذا التوايح .
(تصفيق حاد) .

إنما حيف يمرض موضوع كهذا ، يا حضرات الزملاء ، له خطره وقدره في كرامة مصر ، ووفاء مصر ، وسلامة تقديرها للأمور ، يجب أن تساموا آراء ذات وزن ، وذات قيمة مجردة عن الموى ما أمكن الإنسان أن يتجرد عن الموى .

يقول حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم عبد الحق إن مجلس الوزراء يفقد سلطانه على رئيسه بتوسيع هذا السلطان ، لا ، إن مجلس الوزراء حيناً أعطى الحاكم العسكري كل هذه السلطات لم يكن عاتياً ، بل وجدنا مسائل كثيرة عرضت وطرأت ، لم يكن من سبيل إلى حصرها ، وتجهد كل يوم بشكل وبوضع آخر ، فما السبيل وما اللقي في أن نحد من هذا السلطان والسئول عن الأحكام العرفية قائم بيننا على الدوام ، وعمله معروف لنا على وجه الاستمرار ، وفي أيدينا حكم الفقرة ١٢ من المادة ٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ أن نحد من هذا السلطان كلياً وجدناً محلاً للحد منه .

ولكن الأستاذ عبد الحليم عبد الحق يترض على ذلك ويقول : ماذا يضع هذا ، إذا أساء الحاكم العسكري استعمال سلطان منحه له ؟ أتم لا نستطيعون أن نرفضوا عن للظلم ما وقع عليه من ظلم بعد أن يكون الظلم قد جرفه ، كلام يراق في ظاهره ، ولكن إذا حلتنا لم نجد له أثراً ، هناك حددت سلطة الحاكم العسكري ، جعلتها تشمل حدوداً معينة ، وجاء الحاكم العسكري فأخطأ داخل هذه الحدود المحددة ، ووقع ظلم فكيف ندفعه ؟ الظلم والخطأ — حين يقع — كما يقع في السلطان المحدود ، يقع في السلطان للممدود ياسيدي (ضحك) ومرد الأمر بعد ذلك إلى إشراكك عليه ، أتجبه ليكرر خطأه ، أم ترفع يده عن هذا العمل ، أم نحد من اختصاصه ؟ هذا كل شيء .

يبدو بعد ذلك فيرى أن لا حجة ، فيقول للفروض أن يكون مجلس الوزراء هو صاحب الرقابة الأولى على رئيس مجلس الوزراء ، ولكن هذه الرقابة قد ضاعت ، فسأله أحد الزملاء ، ولكن للرجع بعد ذلك لمجلس النواب ، فيقول الأستاذ عبد الحق إن سلطان مجلس النواب سلطان نظري ، وهذا كلام كتبه بالحرف بالحرف من لسانه وثابت في للضبطة .

أخيراً ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن سلطان مجلس النواب للمنافع عن الحريات ، للمنافع عن اللبائى الكبرى والدستور ، سلطان نظري ؟ ويرد هذا بقوله إن الذين درسوا القانون وعرفوا أوليات للسائل يطون أنه يستحيل عقد المجلس كما وقمت مظلة على فرد من الأفراد ، أنا أعرف أن الذين هموا ببيوت القانون يطون أن سلطان مجلس النواب فعلى عمل ، ليس بالقوى النظرى ولا الحالى .

(فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

بلى الشيرف
(دوم الانقضاء
لغير القادى)

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء —

وقد مسد الرسوم بإختيار للتصرف بالكلام أمامكم سلطة قائمة على إجراء الأحكام العرفية كما نص فيه على حق تلك السلطة في إصدار أوامر لحماية النظام والأمن العام في غير ما نص عليه في المادة الثالثة من قانون سنة ١٩٢٣ .
وقد أنكر على الحكومة ذلك الإختيار وهذا البسط في السلطان .

أما الإختيار فقد كان من التواضع عليه في عهد الوزارة السابقة أن يختار رئيس الوزارة لهذا العمل ، وكان ذلك أمراً لا شك في حكته ، ذلك أن الطلبات التي كان يقدر تقديمها من جانب الحليفة تطوى على أمور ذات خطر من الوجهة السياسية مما تدخل مداخله في عمل الوزارة ورئيسها ، ومما لا يستطيع دون حرج شديد أن يهد به إلى غيره .

ثم إن هذا الإختيار من شأنه أن يمكن من سهولة الرجوع إلى مجلس الوزراء في كل أوتة . وأستطيع أن أؤكد أن مجلس الوزراء لم يقصر الأمر منه على إحاطته علماً بكل ما أصدر من الأوامر بل وافق عليها جميعاً .

وينسأل بعضهم لم يسطر حق السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ؟ ولم زيدت حقوق السلطة العسكرية ؟ فذلك لأن من بين الطلبات المروضة وقت طلب إعلان الأحكام العرفية طلبات لا يتسنى تضافها في ظل السلطة المشار إليها في المادة الثالثة وحدها .

ولقد كان من الطبيعي تلقاء ذلك ألا تجزأ السلطات فيكون بعضها السلطة للاستفادة من مجرد التمين ، وهي السلطة المشار إليها في المادة الثالثة ، ويكون البعض الآخر سلطة يقررها مجلس الوزراء بعد ذلك بيوم أو يومين .

وقد صدرت في ظل الأحكام العرفية أوامر مختلفة ليس شيء منها مجهولاً أو خائياً وهي بين أيديكم صحيفة يضاء تنهد بالحذر الشديد ، وبأن للصحة العامة وحدها هي التي روعيت في إصدارها وأن الهوى أو الشهوات أو الصالح الخاصة لا تجد أي مجال أو منفذ فيها .
(تصفيق من المئين) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك —

في هذا التانون السجيب نص تب محرر تقرير الأغلبية في الإفضة في مبلغ خطره . ترون حضراتكم في المادة الثانية منه : « يكون إعلان الأحكام العرفية بمرسوم ويضمن هذا المرسوم ذكر ما يأتي :

١ — الجهة التي تجري فيها الأحكام العرفية .

٢ - التاريخ الذي يبدأ فيه بإغاذ هذه الأحكام .

٣ - اسم من يقد السلطات الاستثنائية التي نص عليها في هذا القانون حاكماً عسكرياً أو غيره .

فالقانون فرض على أي حال أن تكون هذه السلطات في يد شخص . وصى من يقد السلطات حاكماً عسكرياً . ومن غير نزاع سواء كان الحاكم العسكري رفعة على ماهر باشا أو معالي صالح حرب باشا أو قائد الجيش أو حاكماً مدنياً فإن المعروف فيه أن يكون حاكماً واحداً يدير هذه السلطات ويستمتع بهذه السلطات لصلحة البلاد .

حضرة صاحب القلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) - ليس هذا باستتاع .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - لهذا السبب كان عيياً أن يهب الحرور في بيان الأخطاء التي تتعرض لها البلاد من جمع هذه السلطات في يد واحدة وأن هذا الجمع بين هذه السلطات في يد إنسان واحد أيما كان يفرى بإساءة الاستعمال ، هذا الاعتراض لا يكون على مرسوم إعلان الأحكام العرفية ، وإنما يكون على نص قانون الأحكام العرفية .

كان يجب أن يمتنع على القانون عند عرضه وما زال الباب مفتوحاً . أما أن تأتي الآن وقد وقعت الواقعة وجاء الظرف الوحيد - في مدى ثمان عشرة سنة - ألقى احتيج فيه إلى تطبيق القانون لأول مرة ونفرض على نصومه فأمر لا يجوز من حضرات الشيوخ المحترمين وهم الفروض فيهم احترام القوانين وبذل الجهد في سبيل إصلاح الخاطئ منها .

لا يجوز أن تأتي الآن في وقت تنفيذ القانون ونفرض على تعيين حاكم واحد يتولى جميع السلطات ، ويقفل البيوت ويتسلم الأقوات ويضع يده على السكك الحديدية وللواصلاات ويقولون إن هذه السلطات لو كانت في يد نبي لأقرته .

ياسدي ، ليس هنا مقام الاعتراض وإنما كان عليه وقت عرض القانون لا الآن ، فالطريق للشروع لتدليله يكون بتقديم اقتراح للحد من هذه السلطات ، وبهذا نكون منطقيين مع أنفسنا .

إن هذه المقدمات التي وردت بقرار اللجنة تفيد أن إعلان الأحكام العرفية لازم وهذه المقدمات لا تتفق مع النتيجة التي انتهت إليها اللجنة إذ طلبت أن يقرها المجلس على إلغاء الأحكام العرفية وهذا ما أرجو أن أسمع تفسيره من زميلي الأستاذ يوسف أحمد الجندي الذي أراه يؤيد ملاحظاته على كلامي .

بعد هذا أرجو حضرات الشيوخ المحترمين أن يتريثوا معي دقيقة واحدة أمام الاعتراضات التي تحملها تهرير الأغلبية والتي بناء عليها - لو كان هذا في الإمكان - يطلبون من المجلس إقرارهم على عدم استمرار الأحكام العرفية ، ما إذا جرى ؟

قيل إنه إذا كان رئيس الوزراء هو الحاكم العسكري فكيف يكون مسئولاً أمام الوزراء وهو رئيسهم ؟ فاتهم أنه كوزير للداخلية مسئول عن وزارته أمام مجلس الوزراء .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - لم تعرض لهذه النقطة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - قيل هذا في المناقشة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - هذا في مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - أرى أنه من الأفضل أن يكون رئيس الوزراء هو الحاكم العسكري حتى إذا عنى لي اعتراض على تصرفاته سألته عن ذلك مباشرة وبهذا نخصر الطريق ، أما إذا كان الحاكم العسكري غير رئيس الوزراء وكان في تصرفاته ما يستوجب الاعتراض فإن الطريق يطول ، لأنني إذا سألت رئيس الوزراء عن ذلك قال انتظر حتى أسأل الحاكم العسكري عن هذه التصرفات .

فن الحير كل الحير أن يكون الحاكم العسكري وزيراً مسئولاً أماماً مباشرة حتى لا تكون للشولية بالواسطة وهذا ربح لا يمكن أن ينقاسه إنسان .

عدلت للمادة الثالثة من قانون الأحكام العرفية السلطات التي يتولاها الحاكم العسكري وكان قلم كاتب تقرير الأغلبية بليغاً في تصوير مدها وخطرها فقال إن له أن ينلق البيوت وأن يفتش المنازل والأشخاص في الليل والنهار وأن يسحب رخص حمل السلاح

ولكن أنسأل والأحكام العرفية مبسطة على البلاد من أول شهر سبتمبر هل استعمل القانون العرفي في سحب رخص حمل السلاح وهل قُتلت للنازل والأشخاص بالليل أو بالنهار ؟

إنى عن قس لم أحس بشئ من هذا وأظن حضراتكم وأنتم من أهل البلاد لم تحموا مثلي بذلك وكل الذى حدث هو تفتيش منازل بعض رعيا الدول للمعادية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل قلنا شيئاً من هذا ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هل أحس أحدكم أو بلغ سامعكم أن هذه السلطات التى يخفى من أن تودع بدأ واحدة قد استعملت في هذه السة الأسابيع استيعاباً يدل على أن استئثار يد واحدة بهذه السلطات الكبيرة قد أغرى صاحبها على إساءة استعمالها أو التهاذى فى الخطأ إذا أخطأ ؟ أظن لا . فى السة الأسابيع الأولى وضعت الأسس والأداة الجديدة والبهل الذين لم يأقوا العمل فى هذا الوسط لما هو هنا الخطأ الذى به فينا غيرة الاحتيال حتى يكون مبرراً لهذه الاعتراضات ؟

خير لنا أن نعرض للأخطاء من أن نمنع هذه السلطات فى بد غير بد رئيس الوزراء .

(فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى —

أما حالة غربية ، حلة أعلنت فيها الأحكام العرفية فى البلاد ، والواقع أن ليس هناك ما يقتضى إعلانها كما ينت لخصراتكم ، وحلة أنه مع كون الأحكام العرفية مطلوبة من الحليفة يجب أن تكون فى حدود للمائل العسكرية فإن هذا قد رفض كذلك . وحلة أن قانون الأحكام العرفية فى ذاته يعطى سلطات واسعة النطاق جداً للحاكم العسكري وهو قانون محترم وأكرر ذلك .

وفضلاً عن السلطات التى أعطيت للحاكم العسكري فإن للادة الثانية من اللرسوم أجازت لمجلس الوزراء أن يرخص للحاكم العسكري باتخاذ أى تدبير آخر غير التدبير المنصوص عنه فى للادة الثالثة من القانون .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — مجلس الوزراء أن يزيد أو ينقص من سلطة الحاكم العسكري .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ثم .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — لم تقل حضرتك « ينقص » .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — واضح بما قدمت أن هناك مراسم بقوانين تقوم مقام الأحكام العرفية على أن الأحكام العرفية إذا أعانت وجب أن تكون فى حدود للمائل العسكرية . ولكن مجلس الوزراء زعماً من هذه العاجزات أعطى الحاكم العسكري أوسع سلطة يمكن أن يصورها العقل فإذا كان قانون الأحكام العرفية أعطى لمجلس الوزراء حق زيادة أو نقص سلطة الحاكم العسكري كان من القول أن يبدأ أولاً بالنقص لأن الأمن مستتب ولا داعى للزيادة فى السلطة .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — وقطع العلاقات التجربة مع ألمانيا ، ومنع الأجبار مع الرعايا الألمان ، كيف كنت تصل إليه إذا لم تكن الأحكام العرفية موجودة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — بقانون .

لماذا يندفع مجلس الوزراء هذا الاندفاع ويضطر الحاكم العسكري دفعة واحدة كل هذه السلطات الواسعة للذى ؟

كنت أفهم أن يكون للرسوم خالياً من تحويل الحاكم العسكري كل هذه السلطات الواسعة وإذا وجدت فى البلاد ظروف

أو أحوال استمدت الزيادة أعطيت له تدريجاً ولكن لا توجد ظروف غير عادية والبلاد هادئة والأمن مستتب والحمد لله ، وقد قرأت اليوم في الصحف أن إيطاليا سحبت جزءاً كبيراً من قواتها للرابطة على الحدود الفرنسية .

حاضرة صاحب اللقلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — هنا غير صحيح .

حاضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — مع قيام هذه الحالة التي أعتقد أن مجلس الوزراء كان يجب أن يعالجها بحكمة أكثر أحب أن أقول في هذه المسائل كله ، من حق حاضرة صاحب اللقلم الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء وأصحاب المالى الوزراء أن يصفوا في أنفسهم أنهم لئال الدنيا في العدالة ووزن الأمور ، ولكن هل يمكن أن يجد هذا الاعتقاد صداه في جميع النفوس ؟

إن القاضي وهو على كرمي القضاء يعتقد في نفسه أنه أعدل قاض ، فهل يشاركه الجمهور هذا الاعتقاد ويشاركه في أن جميع أحكامه عادلة ومطابقة للحق ؟

إن التصرفات هي وحدها التي تجعل الجمهور يقيس المسائل والحقائق ويبنى حكمه عليها . فإذا رأيت أن مجلس الوزراء اندفع مرة واحدة وأعطى الحاكم العسكري هذه السلطات ، أليس من حق أن أنتسكك وأتخوف ؟

إن حاضرة صاحب اللقلم الرفيع على ماهر باشا يعتقد في نفسه ، ويعتقد الآخرون معه ، أن قلبه مملوء باليقين وأنه لا يصدر في أية حركة من حركاته إلا عن الصلحة السامية . وله الحق في ذلك ، ولكن هذا الاعتقاد لكي يكون عقيدة عند الآخرين يجب أن يصدر من الهيئة التي يرأسها رفعت ، من الأعمال ما يطمئن الناس . فإذا رأيت أن الأحكام العرفية لا ضرورة لها وأن المجلس أعطى كل هذه السلطات للحاكم العسكري بل أعطاه تفويضاً يفوق التفويض الذي منحه البرلمان الفرنسي للحكومة الفرنسية ويفوق تفويض البرلمان الإنجليزي لحكومة حتى إصدار القوانين على أن تعرض عليه في مدى ثمانية وعشرين يوماً فإذا لم يصدر قرار بإبطالها فهي نافذة . إذا رأيت ذلك عجبت من أن مجلس الوزراء أعطى الحاكم العسكري حق التشريع كما يريد ولا مرد لتشريع ، لأنه لا يعرض على البرلمان فله حتى إصدار الأوامر الإدارية كما يريد ولا مرد ولا تفويض عن الضرر الذي قد يترتب عليها لأن قانون الأحكام العرفية يمنع الحاكم من ذلك كما أن الحاكم العسكري هل القضايا من الحاكم العادية إلى الحاكم العسكرية وهذه تصدر أحكامها بالمرأة ثمانية ٤٠٠٠ جنيه وبالجلس لاية ثمانية سنوات وله أن يصدق أو لا يصدق على هذه الأحكام ؟ فإذا قيل في التقرير إن هذه السلطات واسعة للدي وإتها تعطى صاحبها سلطاناً مطلقاً يزيد على تفويض البرلمان الفرنسي لحكومة ولا يماثل سلطته الحكومة الإنجليزية في إصدار تشريعات بشرط عرضها على البرلمان في مدى ثمان وعشرين يوماً .

إذا قيل في تقرير اللجنة إن هذه السلطات واسعة للدي وليس لها نظير في البلاد الأخرى تكون اللجنة حقّة فيما تقول .

وأظن أنه لا يتكرر أحد هذه الحقيقة التي بينتها حتى رفعة على ماهر باشا

حاضرة صاحب اللقلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — ألفت نظر حاضرة الشيخ المحترم أنه بموجب التفويض الذي أخذته الوزارة الفرنسية من البرلمان أصدرت قانون الأحكام العرفية .

حاضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — على أن تعرضه على البرلمان .

حاضرة صاحب اللقلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — ولكنها لا تعرضه قبل شهر نوفمبر .

حاضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — ولكن التدابير التي تتخذها وتفدها باعتبار كونك حاكماً عسكرياً لا تعرض على البرلمان ، وهناك طارق كبير بين ما يحصل في فرنسا وبين ما يحصل هنا ، ولا شك أن هذه السلطة واسعة النطاق وتريد الناية الإلهية أن يكون في يد رفعة على ماهر باشا أقوى سلطة شمرت بها هذه البلاد ، ولم تمر في البلاد في جميع عصورها حالة وجدت فيها سلطة واسعة للدي يمكن تصورها كالسلطة التي منحت لرفعة على ماهر باشا بمقتضى مرسوم الأحكام العرفية .

هو مطمئن بإحضرات الشيخ المحترم إلى أنه لن يسيء مطلقاً استعمال هذه السلطة وبهذا تحمده نفسه دائماً . هو مطمئن إلى أنه لن يصدر فيها بصدرة من أوامر عسكرية عن هوى أو شهوة . هو مطمئن إلى أنه سيكون القاضي العادل فيما يصدره من أوامر وقرارات ولكن أشيد القول وأكرره هل مجرد هذا الاطمئنان من جانبه كاف لتطمئن البلاد ؟

ياحضرات الشيوخ المحترمين :

لقد أعلنت الحرب وأعلنت الأحكام العرفية ونحن على أسوأ حال . لقد تفرقتا طوائف وأشتتتكم أشيعاً وأشداداً وتملك الروس التنصب من جميع الجهات وساورت النفوس المخاوف من كل التواحي ، واهتلب الخلاف في الرأي إلى مهازرات صاخبة وفاضت الصحف وأقلام الكتاب وألست الخطباء بأقنر ما يخفى به الألسن ، ولم يعد الخلاف في الرأي شيئاً قائماً على مقارعة الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل ، وإنما حلا البعض أن يحارب البعض الآخر بأسلحة ؛ لا أريد أن أتوسع في وصفها ، وإنما أريد أن أقول وأن أقول بحق إن هذه ليست هي الأسلحة التي ينضب بها خصم على خصمه بالدليل والحجة ، ليست هي الأسلحة التي تحارب بها الأحزاب بعضها بعضاً في البلاد الأخرى للتمدينة التي أخذنا عنها أنظمتنا وقوانيننا وأحكامنا أرجو ألا تنفل الحقائق للحقائق — والكلام موجه إلى حضرة الزميل المحترم الأستاذ وهيب دوس — هي التي يجب أن تكون للنيلس التي تقيس به الأمور لا النظريات ولا الخيالات ، وهي الليزان التي وزن به ما يصدر عنا .

(تصفيق من اليسار) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إن ما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم كاف لأن يكون سبباً لإعلان الأحكام العرفية .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لا .

ليس من شك ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن الخصومات قائمة في هذه البلاد على أشدها وهذا مما يؤسف له أشد الأسف وهذا مما تفيض به القلوب حزناً وتدعى له الأئمة أئمة . وصدقوني أن هذه الحال بهذه الصورة غير مرضية ولا يمكن لسفينة هذه البلاد أن تسير ، ولا يمكن مطلقاً لأي كان أن يحقق لهذه البلاد مصالحها الموهرة وطلبا أن هذه الخصومات بهذه الحدة وبهذه الشناعة فإنني أخشى أن ما كسبه هذه البلاد يضيع عليها وضطوي ، وأن يكون أبنائها هم الذين جنوا عليها وأن يكون رؤساؤها وزعمائها بصفة خاصة في طليعة هؤلاء .

ياحضرات الشيوخ المحترمين :

في هذا الجو المضطرب أعلنت الحرب وأعلنت الأحكام العرفية وأعطى رفة على ماهر باشا سلطة لا يحدها قيد ولا سلطان . أفليس من الحق بعد هذا كله أننا نخشى ، أفليس من الحق أننا لا نطمئن . أفليس من الحق أننا نخشى أن هذه السلطات في هذا الجو الصاخب المضطرب قد يساء استعمالها خصوصاً إذا ما لاحظنا أنه لم يكن هناك من موجب لأن يتبع سلطان الحاكم العسكري إلى هذا الحد ؟ أليس من حقنا أن نتساءل — ما دامت الحقيقة هي التي طالبت إعلان الأحكام العرفية في حدود وقيود معينة — لماذا انتهزت هذه الفرصة لأن يعطى الحاكم العام لا السلطات اللينة في قانون الأحكام العرفية غصب بل أعطى أيضاً السلطة في اتخاذ أي تدبير آخر ؟

(في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩) .

هل الوزارة هي التي تملك سلطة العمل فعلاً وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقام ؟

(تراجع البحث المستوري في ذلك المقدم من حكومة رفة التمحلى باشا الرابية وللنشور على المادة ٤٨) .

لا يكون الوزير إلا مصرياً .

دولة الرئيس (حين رضى باشا) — أقرح ألا يكون الوزير إلا مصرياً .
 حضرة عبد اللطيف للكباتى بك — أقرح تعديل النص باشتراط أن يكون الوزير مصرى للولد .
 دولة الرئيس — يؤخذ الرأى على اقتراح مكباتى بك .
 (تقرر بالأغلبية عدم الموافقة على اقتراح مكباتى بك والموافقة على اقتراح دولة الرئيس) .
 (فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

على القرار الرابع والستون ، وهذا نصه :

لا يكون الوزير إلا مصرياً .

حضرة عبد اللطيف للكباتى بك — أقرح أن ينص على أن الوزير ينبغي أن يكون مولوداً مصرياً ، وقد بالغ كثير من القوانين فى الاحتياط لجنسية الوزير . واحتاطت كذلك فى جنسية النواب والشيوخ . ثم تلا نص القانون البلجيكي فى هذا الباب .
 معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .
 فقرر بأغلبية الآراء إبقاء القرار على أصله) .
 (فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

رفض اقتراح بالأعلى إلا من كان مصرياً مولوداً من والدين مصريين .

حضرة عبد اللطيف للكباتى بك — سبق لى أن اقترحت ألا يلى الوزارة إلا من كان مصرياً مولوداً من والدين مصريين . وذلك مقرر فى دساتير بلجيكا وإنجلترا وإيطاليا .

إننا فى هذه نهضتنا وسيتجنس كثيرون لجنسية المصرية توسلاً إلى مآرب عدة ، وكان حقاً علينا أن نختط كما احتاطت أمم قبلنا . ولعلنا قد ارتقينا إلى الوزارة من ليس لهم هرق فى المصرية . بحكم التدرج فى مناصب الحكومة ، حتى إذا استنفوا أزمة الحكم كانوا وبالاً أى وبال على البلاد . لهذا أعيد اقتراح وأرجو الموافقة عليه .

حضرة محمود أبو النصر بك — دارت مناقشة فى مجلس نواب فرنسا فى هذا الموضوع شمه . وتساءل الخطباء وأدلى كل فريق بما حضره من فنون المصيح وكان من حجج من تتبى للتجنس أنهم إنما يدخلون فى الجنسية عن رغبة فيها وزعة قصب لها . وأولئك قد يكونون أفضل من الفرنسيين بحكم أنهم من والدين فرنسيين .

فضيلة الشيخ نجيت — لقد دلتنا الحرب العظمى على أن كثيرين يمتصوا بجنسيات أخرى لمجرد التجسس وإلحاق الأذى بمن دخلوا فى جنسيتهم . فأننا أقروا حضرة للكباتى بك بكل قولى . وأرى أنه لا يجوز أن يكون فى الوزير عرق غير مصرى .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — نحن نصرح دستوراً ومن قواعد أن كل مصرى له مثل الحق الذى لآخر . الوظائف مباحة لجميع المصريين وهم كل من أحرز لقب الجنسية المصرية ، لا فضل بينهم لعرق على أجمعى ، ولا لتركى على أرمى .

حضرة عبد اللطيف للكباتى بك — نحن أيضاً نحن دستورنا طبقاً لما درجت عليه الأمم الأخرى مسترشدين بتجاربها وما صدمها من أنواع الحوادث . وأذكر حضراتكم بأن تاريخ مصر مشحون بالفتلات البالغات مما كان اختلاف العرق فيه سبباً لويلات لا يدرها الإحصاء .

سعادة صالح المرم باشا — لى أرى ما يراه حضرة عبد اللطيف للكباتى بك .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هل تمنعون للتجنس بالجندية المصرية أن يكون نائباً ، ثم إذا كان نائباً هل تمنعون مجلس النواب أو مجلس الشيوخ أن ينتخبه رئيساً ؟
(أصوات كثيرة : كلا ، لا تمتنع) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — فإذا أجمع أن يكون للتجنس بالجندية المصرية رئيساً لمجلس النواب وللمجلس الشيوخ فكيف تمنعونه الوزارة وليست أجل من ذنوبكم المراكز خطراً ؟
معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على اقتراح حضرة للكاتب بك .

(فتقرر رفضه بأغلبية الآراء) .

(فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ٢ — لا يلى الوزارة إلا مصرى .

(فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

مادة ٥٩ - « لا يلى الوزارة أحد من الأسرة المالكة » .

لا يكون الأمراء وزراء .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمرسوم

دولة الرئيس (حسين رشدى باشا) — يؤخذ الرأى هل يكون الأمراء وزراء أم لا ؟
حضرة إبراهيم الملباوى بك — كنت اقترحت ، ولا أزال أقترح ، أن لا يمنع الأمراء من دخول الوزارة .
حضرة محمود أبو النصر بك — أوافق على اقتراح هلباوى بك .
حضرة عبد اللطيف للكبانى بك — أعارض فى هذا الاقتراح كما أنى لا أزال معارضاً فى جواز قبولهم بالجلسين ، لاحتمال أن يكون بين الأعضاء عدد كبير من مستأجرى ضيلعهم وأملاكهم فيتأثرون بأرائهم .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية ألا يكون الأمراء وزراء) .

(فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

على القرار الخامس والستون وهذا نصه :

لجنة المرسوم

لا يكون الأمراء وزراء .

حضرة إبراهيم الملباوى بك — أرى أن يضاف إلى منع الأمراء من تقلد الوزارة التبعاً كذلك .

(فوافقت الهيئة بأغلبية الآراء على إضافة ذلك القرار) .

(فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ٣ — لا يلى الوزارة أحد من الأسرة المالكة .

(فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

مادة ٦٠ — « توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون »

لنوضع
المبادئ العامة
للدستور

دولة الرئيس (حين رشدي باشا) — أقرح النص على أن جميع القوانين وأوامر الملك المتعلقة بشؤون الحكومة لا تكون نافذة المفعول إلا إذا كان موقعا عليها من رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين .

(موافقة عامة) .

(في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

تلى القرار السادس والسبعون وهذا نصه :

لجنة الدستور

« جميع القوانين وأوامر الملك المتعلقة بشؤون الحكومة لا تكون نافذة المفعول إلا إذا كان موقعا عليها من رئيس مجلس

الوزراء والوزراء المختصين » .

(فوافقت الهيئة عليه بالإجماع) .

(في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ٥ — « توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

« ينفرد الملك بالتوقيع في شؤون الدولة في فترة عدم وجود الوزارة » .

حضرة عبد اللطيف الكياني بك — نصت للمادة الخامسة من الفرع الثاني في الوزراء على أن توقيعات الملك في شؤون الدولة لا تنفذ إلا إذا وقع عليها رئيس الوزراء والوزير المختص ، فكيف يتفق مع هذا النص أن يمين الملك رئيسا لوزارة جديدة إذا سقطت الوزارة القديمة ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك — البديهة تقضي بانفراد الملك بهذا الأمر من حيث أنه لا وزارة .

حضرة عبد اللطيف الكياني بك — أطلب أن ينص صراحة على استثناء هذه الحالة فيقال إن الصين يتم بمجرد توقيع الملك .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — الأمر يذهب لا يحتاج إلى نص .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على اقتراح حضرة عبد اللطيف الكياني بك .

(فقرر بأغلبية الآراء رفضه) .

(في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢) .

« إن صدور قانون خاص بمدة وزارات ومنعوص فيه على أن ينفذه وزيران لا يكون ذلك سببا لعدم قيام باقي الوزراء

بتنفيذه — القوانين التي تنص على جرائم من اختصاص الحاكم الفصل فيها لا ضرورة لتكليف وزير الحفانية بتنفيذها ويكفي

لنفاذها أن يوقع عليها الوزراء الذين صدرت القوانين بناء على عرضهم فهؤلاء هم وحدهم الوزراء المختصون طبقا للمادة ٦٠

من الدستور » .

سعادة محمد صفوت باشا — لم يذكر في هذا للرسم بقانون^(١) وزير الحفانية مع الوزراء للكلفين بتنفيذه فأرجو أن يسمح لنا مجلس الشيوخ بالتكلم في هذه النقطة ، لأنني أعتقد أن النيابة لا يمكنها رفع الدعوى العمومية مع هذا النص .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — لوزير الداخلية ولكل فرد أن يبلغ النيابة لإقامة الدعوى عن أية جريمة .

سعادة محمد صفوت باشا — على أي نص ترتكن النيابة ؟

حضرة صاحب الدولة الرئيس — على التبليغ .

سعادة محمد صفوت باشا — ترفع النيابة العمومية الدعوى متى وجد نص في القانون . وللرسوم بقانون للطروح علينا الآن نص في على تكليف وزيرى الداخلية والوزارة بتنفيذ ولم يذكر فيه وزير الحفانية . وقد يفهم من إغفال ذكره أن القصد هو أن الحفافة من اختصاص اللجان الإدارية .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — كيف تكون الحفافات للعاقب عليها بالمجلس من اختصاص لجنة إدارة ؟

سعادة محمد صفوت باشا — توجد مخالفات إدارية يحكم فيها بالمجلس ثلاثة شهور كمخالفات الرى .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — خول القانون تلك اللجان الإدارية هذه السلطة . وما دام للرسوم بقانون لم ينص فيه على هيئة خاصة للفصل فى المخالفات التى نص عليها فلها كم وحدها على المختصة .

سعادة محمد صفوت باشا — بأى حق ترفع النيابة الدعوى ؟

حضرة صاحب الدولة الرئيس — بناء على النص للوجود فى القانون .

سعادة محمد صفوت باشا — أرى من الوجهة القانونية ...

حضرة صاحب الدولة الرئيس — وأنا أيضاً من رجال القانون .

سعادة محمد صفوت باشا — لت يدولة الرئيس من رجال القانون غلب بل أنت استاذى وأرجو من دولة الرئيس سماع ملاحظة تليذه . يسئ كل قانون القوة للجهة التى تتفذه وبدون هذا النص لا توجد قوة ولا يمكن تنفيذ القانون وقد كلف بتنفيذ هذا الرسوم بقانون كل من وزيرى الداخلية والوزارة . وقد يكون ذلك مقبولا لو كانت المحاكمة أمام لجنة إدارية ولو كان من ضمن أعضائها وكيل نيابة أو قاض ولكن ظاهر من الرسوم بقانون أن يكون توقيع القنوبات بواسطة المحاكم فلا يمكن للقاض أن يحكم إلا إذا نص فى الرسوم بقانون على تكليف وزير الحفانية بتنفيذ القانون ومهما كان من الأسر فاقول بغير هذا لا يمدى كونه شبهة فلا يجوز الأخذ به لجرده انتهاء دعوى الرجوع بالقانون إلى مجلس النواب .

سعادة محمد صفوت باشا — إن كلام حضرة صاحب السعادة زميلى المحترم محمد صفوت باشا وجيه جداً فيما إذا كانت القوانين تمن على عقوبة جنائية أو جنحة أما القوانين التى لا تصدى المخالفات فلا تحتاج للنص الذى يشير إليه فلوزير الداخلية وللديرين والمحافظة قانوناً حق إصدار لوائح وقرارات فى مواد المخالفات وتنفيذ المحاكم هذه اللوائح والقرارات مع خلوها من الإشارة إلى وزير الحفانية . وقد كنت قاضياً بحكمة بور سيد وقضيت فى كثير من المخالفات الخاصة بالباعة للتجولين وللراكية بناء على نوائح وقرارات صادرة من وزير الداخلية أو المحافظ .

إن القنوبات المنصوص عليها فى الرسوم بقانون للطروح الآن لا يصدى عقوبة المخالفة ولهذا فلا موجب لأن ينص فيه على تكليف وزير الحفانية بتنفيذه .

حضرة محمد محمود خليل بك — إن الأمر بسيط . مطروح علينا مرسوم بقانون موقع عليه من جلالة الملك . ولاصدار مثل هذا الرسوم نظام خاص كأن اللوائح التى تصدر من الجهات الإدارية ولا يوقع عليها جلالة الملك لها نظام خاص .

فاللوائح يرجع سريانها إلى نص خاص فى القانون يبين الجهة المختصة بإصدارها والمحاكم مكرمة بالعمل بها ما دامت صادرة من هذه الجهة . أما القوانين وللراسم بقوانين التى يوقع عليها جلالة الملك فلها حكم خاص نصت عليه المادة ٦٠ من الدستور التى قضت بأن « توقيات الملك فى شئون الدولة يجب نفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » وليس فى مقدور التأويل أن يصرف هذا النص إلى غير معناه الظاهر ولهذا فكل قانون يخص وزارة بتنفيذ يجب أن يكون موقفاً عليه من وزيرها وإلا كان باطلا . هذا ما قضت به المادة ٦٠ من الدستور وحيث فالرسوم بقانون التى تنظر فيه الآن غير دستورية لأنه صدر غفلا من توقيع وزير الحفانية ولا يمكننا إقراره مع هذا الإغفال .

أنتقل بعد ذلك إلى مسألة أخرى وهى هل إضافة « وزير الحفانية » إلى الرسوم بقانون بواسطة المجلس الآن تخدم الوجهة

الدستورية تعديلاً أم لا ؟ أقول إن ذلك ربما لا يعدّ تعديلاً فإنه لا يمس نص الرسوم . إنا لا نريد تعديلاً جوهرياً في مادة من موادها وإنما نريد إضافة يتفق بها القانون الشكل الذى يحمله مالمّا لتنفيذ .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — هل بقصد حضرة الضو المحترم أن هناك سقوطاً مادياً (Lapsus Kalami) ؟

حضرة محمد محمود خليل بك — بلا شك .

سعادة محمد صفوت باشا — هذا نص جوهري يبطل القانون .

سعادة أحمد على باشا — حقيقة كان يحسن أن ينص في المادة الأخيرة من الرسوم بقانون على تكليف وزير الحفانية بالتنفيذ مع الوزيرين الآخرين . أما ولم ينص فيه على ذلك فإنى أرى أن هذا لا يحلّه بإطلا . فإن القانون إذا ما صدر بالصيغة المألوفة بعد تصديق البرلمان عليه أصبح قانوناً نافذاً ووجب على جميع الوزراء تنفيذه . لهذا إن صدر قانون خلس بعدة وزارات ونص فيه على أن ينفذه وزيران فلا يكون ذلك سيئاً لعدم قيام باقى الوزراء بتنفيذه .

إن ما ذكره سعادة محمد صدق باشا خاصاً بالوائح والقرارات التى يصدرها المحافظون لا تناس على القوانين أو الراسم بقوانين لأن تلك القرارات إنما تصدر بناء على لوائح يصدرها الوزير المختص والمحافظين وللدبرين قانوناً إصدار هذه القرارات .

فإذا قرر المجلس أن عسدم ذكر وزير الحفانية لا يجعل للرسوم قانون بإطلا فليس هناك داع للإضافة لأن الإضافة هى كالحذف كلاهما تعديل يجب الرجوع به إلى مجلس النواب .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — إذا كانت نظرية سعادة أحمد على باشا صحيحة لوجب النص في كل القوانين على تنفيذه بواسطة وزير الحفانية لأن كل قانون قد يترتب على تنفيذه رغب قضائياً . فالراسم السادرة بنزع ملكية الأراضى للنفس العامة لا يكلف بتنفيذها إلا وزير الأشغال فهل عدم ذكر وزير الحفانية يمنع من أن فصل الحاكم فيما قد يطرح عليها متعلقاً بنزع الملكية ؟

حضرة محمد محمود خليل بك — لتستبعد هذه القاعدة ولكن الدستور هو الذى نص عليها .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — على حسب رأيك يجب أن يذكر اسم وزير الحفانية في كل قانون حتى يمكن تنفيذه بواسطة الحاكم مع أن هذا لا يتفق مع غرض التشريع .

حضرة محمد محمود خليل بك — إن نية التشريع لا يمكن أن تصدى حدود نصوص الدستور ...

حضرة صاحب الدولة الرئيس — أنا من وامن الدستور .

حضرة محمد محمود خليل بك — أريد إتمام ماى . يجب أن يلاحظ أن المادة ٦٠ من الدستور صريحة في النص على أن كل قانون عليه توقيع جلالة الملك في شئون الدولة يجب تنفاذه أن يوقع عليه رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . وهذا نص قاطع بأنه إذا لم يوقع الوزير المختص على القانون لا يكون نافذاً .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — ليس من المهم تنفيذ القوانين بواسطة الحاكم أن يوقع عليها وزير الحفانية .

حضرة محمد محمود خليل بك — أرجو دولة الرئيس ألا يخالطنى الفاس صريح لا يمكن مخالفتة إلا إذا عدل الدستور .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — أعتقد أن المجلس يوافق على هذا للرسوم بقانون دون حاجة إلى تعديل الدستور والكلمة الآن لحضرة محمد أبو النصر بك .

حضرة محمد أبو النصر بك — ما انتهى أقوله بعد قول دولتكم ؟

(أعضاء يحاولون الكلام) .

سعادة محمد صفوت باشا — أطلب أن يكون الكلام بالهوى .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — هل تريد الكلام ؟

سعادة محمد صفوت باشا — احتراماً للنظام أرى أن يتكلم من عليه الهوى .

جبهة محمد أبو النصر بك — أرى أنه لا بد من أن تزد عبارة « وزير الحفانية » . لا بد من هذا لأن وزير الحفانية إنما يستعد

سلطة التنفيذ من الهيئة التشريعية ومن القانون . وبدون زيادة هذه الكلمة لا أدرى من أية سلطة يستمد ما له من الحق في تنفيذ القوانين . لا أرى أن هذا يشابه مع ما أشار إليه سادة محمد صدق باشا من تلك اللوائح التي يصدرها الحكم ورجال الإدارة لأن هذه اللوائح أحوالا خاصة ، وهي في الواقع ترجع إلى قانون يستمدون منه الحق في إصدار تلك اللوائح . وليس في زيادة هذه العبارة تعديل بالمعنى الذي أراده القانون يستدعي إعادة للرسوم بقانون إلى مجلس النواب .

لست من رأى القائلين بأن هذه الزيادة تعتبر تعديلا وإنما هي تقرير للحقيقة وزيادة لعبارة لا بد وأن تكون تركت سهواً فليس في زيادتها تعديل لأى معنى من معاني للرسوم بقانون ولا لأى حكم من أحكامه ، بل هي تبيان لما يجب أن يكون عليه الحال وقت تنفيذه . لهذا أرى زيادة عبارة « وزير الحفانية » وليس في ذلك تعديل يترتب عليه إعادة للرسوم بقانون إلى مجلس النواب .

حضرة محمد محمود خليل بك — الأمر بالعكس ، إذ الواجب أن يرد للرسوم بقانون إلى مجلس النواب إذا تقرررت إضافة عبارة « وزير الحفانية » .

سادة محمد صفوت باشا — تضمنت أقوال حضرات الزملاء قطعتين :

(الأولى) تشبه هذا للرسوم بقانون باللوائح الإدارية وقيل إن هذه لها إجراءات خاصة والواقع الذي أريد أن أوضحه أن مسألة اللوائح الإدارية منصوص عليها في قانون القنولات الأهلى بالمادة ٣٤٨ التى تنص بمطابقة من خالف أحكام اللوائح المصومية أو المحلية الصادرة من جهات الإدارة المصومية أو البلدية أو المحلية بمقوية المخالفات . الرئيس — ثابت في قانون القنولات أن وزير الحفانية مكلف بتنفيذه .

سادة محمد صفوت باشا — منصوص حقيقة في قانون القنولات « أن على وزير الحفانية تنفيذ » فهو منفذ له ويجب عليه بمقتضى هذا النص أن ينفذ اللوائح المصومية أو المحلية الصادرة من جهات الإدارة المصومية أو البلدية وهذا هو السبب في أن لوائح البوليس والإدارة المصومية تصدر بها أحكام القضاء . والثانية المصومية ترفع للمعوى بناء على النص الصريح للشار إليه والذي يستفاد منه أن للجهات الإدارية الحق في سن هذه اللوائح ، وإذن فالخلاف شائع بين اللوائح الإدارية والرسوم بقانون التى تنظر فيه الآن ، لأننا أمام قانون يجب أن يذكر فيه اسم الوزير الواجب عليه تنفيذه . وهذه النظرية تشمل هذا للرسوم بقانون وللرسوم بقانون التى سبق نظرها هذه الليلة . وبدون ذكر اسم وزير الحفانية لا يمكن للمحاكم أن تحكم في الجرائم التى تقع خالفة لما يقضى به هذان للرسوم ، وعليه يجب أن يذكر فيها عبارة « وزير الحفانية » .

أما القطعة الثانية فعلى : هل زيادة عبارة « وزير الحفانية » تعتبر تعديلا أولا ؟

الواقع أن الذى أحدث الشبهة عند حضرات الزملاء هو أن هذه العبارة لا تعنى جوهر القانون وإنما تنطبق بالتشديد ولكن التأمل التبسيط يقضنا بأن طريقة التنفيذ هي من غير شك جزء غير منفصل عن للرسوم بقانون .

قد ينص قانون على أن يكون تنفيذه بمعرفة وزير الداخلية بمعنى أن المخالفات أو الجرائم المذكورة فيه يحاكم عليها أمام لجنة إدارية فهل إذا غير هذا النص وسجل تنفيذ هذا القانون من واجبات وزير الحفانية وجعلت المخالفة على الجرائم المذكورة فيه من اختصاص الحاكم فهلا يعتبر هذا التغيير تعديلا ؟

لا شك أن هذا تعديل وإذن تكون زيادة عبارة « وزير الحفانية » في للرسوم بقانون التى نحن بصدد تعديلها كباقي التعديلات التى تدخل على مواده سواء بسواء . لذلك أرى من باب أولى زيادة عبارة « على وزير الحفانية » ومن باب الاحتياط أطلب أن يحال الموضوع إلى لجنة الحفانية لإبداء رأيها فيه .

حضرة صاحب البوالة الرئيس — سادتكم تمسك كثيراً بالشكل دون الجوهر .

سادة محمد صفوت باشا — إن كلامي في الجوهر .

حضرة صاحب البوالة الرئيس — ألا يزال كل من حضرتي محمد محمود خليل بك ومحمود أبو النصر بك متمسكا برأيه ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا غير مصر على رأيي .

حضرة محمد محمود خليل بك — أريد أن أقرر أن فكرة نهت إليها فوجئت فيها الصواب ، تلك هي أن الوزراء المختصين الذين حكم الدستور توقيعهم على القوانين إنما هم الوزراء الذين طلبوا استصدار القانون ، ولذلك قررت المدلول عن رأيي ، وأرى عدم إضافة أية عبارة على الرسوم بقانون المذكور .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — هنا هو الصواب ، وإلا لاقضى الأمر ذكر اسم وزير الحفانية في كل قانون يصدر .
سادة محمد شكرى باشا — إن القضاء يستمد سلطته من الدستور .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — هنا حق .

سادة محمد شكرى باشا — إذن لا محل لأية إضافة .

حضرة حافظ عابدين بك — لست أنظر إلى هذه المسألة من الوجهة التي يقول بها بعض حضرات الزملاء ؟ وإنما أرى أن المادة ٦٠ من الدستور صريحة في وجوب توقيع رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين على كل قانون عليه توقيع جلالة الملك .

وذلك لم يذكر عفواً بل إن الحكمة فيه هي أن يكون الوزراء المختصون مسئولين عن تنفيذه لأن جلالة الملك فوق كل مسئولية .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — من هو الوزير الذي يعتبر مخصصاً في هذا الرسوم بقانون الذي نحن بصدده ؟

حضرة حافظ عابدين بك — وزراء الزراعة والمالية والحفانية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — الذي عرض الرسوم بقانون منع زراعة الخشخاش هما وزيراً الزراعة والمالية . والذي عرض الرسوم بقانون الذي نحن بصدده هما وزيراً الداخلية والزراعة تتبعه قسم الطب البيطري إليه . وقد صدر هذا الرسوم بقانون ، وصدرت عليه الجمعية السومية للحكمة المختلطة ، وغداً فضلاً ، وصدرت بموجب أحكام — فلا معنى لإجراء أية زيادة فيه وإلا لاستدعى الحال إعادة عرضه على الجمعية السومية للحكمة المختلطة .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — لقد أطلنا للناقشة في هذا الموضوع مع وضوحه .

حضرة حافظ عابدين بك — إذا تقرر عدم إضافة اسم وزير الحفانية فكأنه غير مختص .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — إذا كانت نظريتك هذه صحيحة فيجزم ذكر اسم وزير الحفانية في كل قانون يصدر لإمكان تنفيذه ، وهذا ظاهر البطلان .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — أعارض شديد المعارضة في وجوب ذكر عبارة « وزير الحفانية » .

(أصوات : موافقون على هذا الرأي) .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا للرسوم بقانون ؟

(أصوات : موافقون) .

حضرة صاحب الدولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذا للرسوم بقانون الخالص بأخذ احتياطات ضد الكلب .

(في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٧) .

« هل الوزارة هي التي تملك سلطة العمل فضلاً وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقام ؟

(راجع البحث الدستوري في ذلك ، للنظم من حكومة رضة النحاس باشا الرابعة ، والنشور على المادة ٤٨) .

مادة ٦١ — « الوزراء مسئولون ، متضامنين لدى مجلس النواب ، عن السياسة العامة للدولة ؛ وكل منهم مسئول عن »
« أعمال وزارته » .

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) — أقرح النص على أن الوزراء مسئولون بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة
للأمة ، وبالاغتراف عن كل إجراء مخالف للقانون يقع منهم أو من مرؤوسيه أثناء تأدية وظائفهم .
(موافقة عامة) .

(في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

ثم تلى القرار السابع والبعون ، وهذا نصه :

الوزراء مسئولون بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ، وبالاغتراف عن كل إجراء مخالف للقوانين يقع
منهم أو من مرؤوسيه أثناء تأدية وظائفهم .

(فتمت الموافقة عليه بالإجماع ما عدا فضيلة الأستاذ الشيخ محمد نجيب) .

(في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ٤ — « الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ، وكل منهم مسئول عما يقع منه أو من
مرؤوسيه في تأدية وظائفهم مخالفًا للقوانين .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

يبقى الوزير مسئولاً عما يقع منه مخالفًا لقانون .

حضرة عبد اللطيف الكباني بك — قصرت هذه المادة مسئولية الوزير على ما يقع منه مخالفًا للقوانين . مع أن الوزير قد
يسئ إلى الصلحة العامة بأفع الإساءات ولا يقال إنه مخالف القوانين . وأضرب لذلك مثلا : قطعة أرض تملكها الحكومة للأعمال الحربية
أو غير ذلك من الأغراض الهامة فباعها الوزير المختص . فهذا لا يقال إنه مخالف القانون مع أنه ارتكب ما يمكن أن يعد جريمة . فأطلب
حذف كلمة « مخالفًا للقوانين » ، خصوصا وأن مسئولية الوزراء هي مسئولية سياسية وإدارية تشمل أوسع من المسئوليات التي
حددها القوانين .

حضرة إبراهيم الملباوي بك — لا يحدد المسئولية إلا القانون .

حضرة محمود أبو النصر بك — من الأزم الواجبات إبقاء هذا القيد للمقترح حذفه ، لأننا أطلنا التفكير فيه فلم نجد بداً من تحديد
للمسئولية بالقانون ، هذا إلى أن حذف هذا القيد يقضى إلى سيل جارف من الأسئلة في البرلمان فيما جل وما تفه من الأمور ، ما دام ذلك
رهنًا برغبة أى عضو . وفي ذلك ما فيه من تعطيل الأعمال ودوام التصبر من غير حد ولا ضابط .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على اقتراح حضرة عبد اللطيف الكباني بك .

(تقرر بأغلبية الآراء عدم حذف هذا القيد وإبقاء المادة على حالها) .

(في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢) .

لا تلتزم على الوزير فيما يقع من مرؤوسيه إذا علقهم على المخالفات التي وقعت على أيديهم .

حضرة عبد اللطيف الكباني بك — نصت للمادة الرابعة من الفرع المختص بالوزراء على أن الوزير مسئول عما يقع منه أو من
مرؤوسيه في تأدية وظائفهم مخالفًا للقوانين .

ولا يخفى أن الوزير يدخل في حدود سلطته إدارات كثيرة يعمل فيها موظفون كثيرون العدد . فمن الظلم أن نحمّل الوزير تبعة كل
ما يصدر من هؤلاء ككلم مخالفًا للقوانين . نعم هو مسئول عما يقره من تلك التصرفات ، أو ما يقع منها بإمالة وسوء مراقبته .
ولكن كيف يحمل للمسئولية فيما ينكر إذا سئل فيه ، بل وقد يسرع إلى معاقبة الموظف الذي وقعت المخالفة على يده ؟

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمرسوم

لجنة المرسوم

حضرة توفيق دوس بك — بذلك يخرج الوزير من المهدة ولا تمة عليه .
(أصوات كثيرة : تم) .
(في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢) .

الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ؛ وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — المسئولية الوزارية في السياسات الأوربية مطلقة غير مقيدة بثل القيد للنصوص عليه في دستورنا (في المادة الرابعة من باب الوزراء) التي تخصي بأن الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة . وتزيد على ذلك بأن كل وزير مسئول أيضاً عما يقع منه أو من مرسوميه في تأدية وظائفهم مخالفاً للقوانين . وقد تكلمنا طويلاً عن هذا القيد ورأى بعض إخواننا (ومنهم حضرة المكباتي بك) حذفه أو تصديده ؛ وأنا أقترح على حضراتكم تعديل الجزء الأخير من المادة كالآتي :

« وكل منهم مسئول عن إجراءاته هو ومرموسيه في تأدية وظائفهم » .

حضرة على ماهر بك — أرى أن يحذف أيضاً من هذا التعديل ما يتعلق بالمرموسين لأن هذا تفصيل .
حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — وأنا أوافق على ذلك لأن جميع السياسات لم تتم على مسئولية الوزير عن أعمال مرسوميه . وعلى كل حال فأعمال المرموس يسأل عنها الرئيس متى أقرها . ولكن كيف يسأل الوزير عن جريمة ارتكباها أحد مرسوميه ، خصوصاً إذا لم يثبت أن الوزير أهمل أو قصر في التحقيق أو في مراقبة المرموس وأن نحنو حذو النص الموجود في فرنسا ؟

سعادة قليق فهمي باشا — أوافق على تعديل حضرة عبد العزيز فهمي بك ؛ وأخالف حضرتي ماهر بك وللمكباتي ؛ وأرى أن يكون الوزير مسئولاً عن عمل مرسوميه لأنهم شركاؤه في العمل ؛ وهو للشرف على أعمالهم ؛ وعليه مراقبتهم بكل دقة . وفي النص الذي أوافق عليه ما يجعل المرموسين متهمين دائماً والوزير يتخلص من هذه المسئولية .

حضرة إلياس عوض بك — الأولى بقاء النص على حاله .
فضيلة الشيخ نجيت — هذه للنقاشات سبق ذكرها . وقد قلنا إن المسئولية شيء وللأخف شيء آخر . ولا يلزم من أن يكون الوزير مسئولاً أن يؤاخذ على ما وقع . وربما وقعت المسئولية عند حد الاستيفاح من الوزير .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — يظهر أنه يوجد بعض الالتباس في كلمة « مسئول » التي قد يظن البعض أن المقصود منها توجيه سؤال للوزير ، مع أن المسئولية هنا يقصد بها « التبعة » . ولا شك أن الوزير لا يكون متضامناً في التبعة مع مرسوميه في أغلاطهم إلا إذا أقرهم عليها ، أو قصر في مراقبتهم أو جزاء المرتكب منهم .

حضرة محمد على بك — لا ينبغي أن الوزراء يتناقضون في الوزارات . وليسوا هم الذين اختاروا جميع الموظفين الذين يعملون تحت رئاستهم . فمسئولية الوزير لا تتعلق بالبرعة التي يرتكباها موظف مرموس له وإنما تتعلق بإعمال الوزير في تحقيقها . وتوقيع الجزاء على من أخطأ أو في إقرار الخطأ . هنا ما يسأل عنه الوزير . أما الصورة المدونة في المادة فلم أر لها نظيراً في دستور من السياسات .

حضرة إبراهيم الملباوي بك — لاحظنا في وضع دستورنا ألا نذكر من الأحكام إلا الضروري وقددر الحاجة . فجئنا للنواب إزاء الوزراء حقاً أولاً هو المسئولية الوزارية ، وحقاً مفرعاً منه وهو السؤال والاستجواب . وبذلك يهيمن المجلس على أعمال الوزراء جميعاً ، فلا محل للنص بعد ذلك على أعمال المرموسين . لأن عمل الوزير يكون في الغالب بواسطة مرسوميه . والقول بأن الوزير مسئول كاف لأن الموكل مسئول عن عمل وكلامه . وعلم الإشارة إلى المرموسين لا يضيع علينا حقاً لأن الوزير مسئول عن عملهم حتى إذا كان له ضلع معهم .

معالي سائبا باشا — كأننا متفقون على مسئولية الوزير ، خصوصاً الوزير العامل ، وإنما أخشى — إذا بقي النص كما هو — أن يحصل التباس ويفسر بأن الوزير متضامن مع مرسوميه في جميع الأحوال . فربما لهذا اليبس أقترح أن يسل الشق الأخير من المادة هكذا :

« وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته » .

(تقرر بالأغلبية قبول هذا التعديل) .

(في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢) .

مادة ٦١ » «

هل رأى مجلس الأوقاف الأعلى وأشباهه من المجالس الاستشارية قد أصبح بعد الدستور استشارياً محضاً ، ولا يمكن إذاً
' قرر الوزراء أسراً أمام مجلس النواب أن يكون المجلس الاستشارى صاحب رأى الأعلى فى هذا الأمر ، ولا سيما أنه قد روى عند
بحث ميزانية وزارة الأوقاف أن يكون اختصاص مجلس الأوقاف الأعلى متفقاً مع المسؤولية الوزارية ؟

راجع المناقشة على هذا فى المادة ١٤٥ .

مجلس الشراب

(فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٧) .

موظفو الوزارات فى الأقاليم والمحافظات يكون كل منهم مسئولاً أمام وزيره بعد أن كان مسئولاً أمام مدير الإقليم أو المحافظ .

تقرير لجنة الماخلية

عن اقتراح بمشروع قانون بإنشاء الذكريتو الصادر فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ الخاص بوجوب إذنجان جميع الموظفين للوجودين
فى للدريات والمحافظات لسلطة المحافظ أو المدير أية كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفين

أحال المجلس بجلسته للنقطة فى ٥ مايو سنة ١٩٢٧ على لجنة الماخلية بحث هذا الاقتراح .

قررت بجلستها للنقطة فى ١٥ يونيو الجارى استعطاء مندوب من وزارة الماخلية قبل البت فى هذا الاقتراح ليبين اللجنة وجهة
نظر الوزارة .

وفى جلسة اللجنة للنقطة فى ٢٢ يونيو الحاضر صرح حضرة المندوب بأن الوزارة لا ترى مانعاً من إنشاء هذا الذكريتو . لا لأن به
عيماً معيناً ، بل لأنه غير نافذ من طبعه ، بسبب تنظم العلاقات بين الموظفين فى للدريات والمحافظات وبين الوزارات والمصالح التابع لها
هؤلاء الموظفين .

وبما أن اللجنة ترى من جانبها فوق ما ذكره حضرة مندوب وزارة الماخلية أن مثل هذا الذكريتو أثر من آثار العهد الاستبدادى
البائد وغير لائق وجوده فى ظل الدستور الذى من أهم قواعده الفصل بين السلطات . وهو وإن كان ألقى ضربة بما تلاه من القوانين
والأنظمة التى لا يتفق وجوده معها فإنه لا مانع يمنع من إنشائه صراحة .

النتائج

قررت اللجنة بإجماع الآراء للواقعة على إنشاء الذكريتو المذكور أعفاً ، وعلى مشروع القانون المقدم بذلك من حضرة المقتراح

رئيس اللجنة

السكرتير

أحمد رمزي

عمود صبرى

٢٣ يونيو سنة ١٩٢٧

للذكرة الإيضاحية

اقتراحنا لإنشاء الذكريتو الصادر فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ الخاص بوجوب إذنجان جميع الموظفين للوجودين فى المحافظات
والمدريات لسلطة المحافظ أو المدير أية كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفين للأسباب الآتية :

(أولاً) لأن هذا الذكريتو فيه أقيتات على حقوق وزارة الماخلية حتى فى زمن صدوره ، لأنه صدر بعد افتتاح المحاكم الأهلية
بسنوات ، وقد قضت لأهمية ترتيبها بأن قضاء المحاكم ورؤساء النيابة ووكلائها وأعضاها تابعون لوزارة الماخلية ، كما فيه اعتداء على حقوق
الوزارات الأخرى فيما يتعلق بالموظفين التابعين لها .

(ثانياً) إن كان من الجائز التسامح في هذا وقت صدور ذلك الذكريتو ، لأن الحكومة كانت مطلقة ، فليس من الجائز بناء هذا الذكريتو الآن بعد صدور الدستور الذي قضى بأن كل وزير مسئول وحده عن وزارته وعن الموظفين التابعين إليها . وليس من الجائز إذعان أى موظف في المحافظات أو المديرية لتبر الوزير التابع إليه ، الشول عن عمله أمام البرلمان ؟

حرر في مارس سنة ١٩٢٧

نائب كفر الدوار
محمد يوسف

دكريتو صادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨

باعتبار إجراءات المحافظين والمديرين في دوائرهم باسم كل من الظاهر

أمر عال

نحن خديو مصر

حيث إن كل محافظ وكل مدير هو النائب الوحيد عن هيئة الحكومة في المحافظة أو المديرية الموكولة لهدهته وجميع الموظفين الموجودين في المحافظات والمديرية واجب عليهم الإذعان لسلطة المحافظ أو المدير أية كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفين .
فبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا ؟

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — إجراءات المحافظين والمديرين في دوائر محافظاتهم ومديرياتهم هي باسم كل من نظار دواوين حكومتنا بالنيابة عنا .

مادة ٢ — على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه ؟

صدر بإسراى رأس التين في ٥ ذى الحجة سنة ١٣٠٥ (١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨) .

محمد توفيق
بأمر الحضرة العلية الخديوية
رياض

تقرير لجنة الداخلية

عن اقتراح مشروع قانون بإنشاء الذكريتو الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ الخاص بوجوب إذعان جميع الموظفين الموجودين في المديرية والمحافظات لسلطة المحافظ أو المدير أية كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفين .

أشير إلى الخطاب الآتي نصه :

حضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس النواب

تنفيذاً لقرار المجلس الصادر بجلسته ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ؟

أشرف بأن أحيط سادتكم أن لجنة الداخلية أعادت النظر في تقريرها عن الاقتراح مشروع قانون التقدم من حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك الخاص بإنشاء الذكريتو الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ التامى بوجوب إذعان جميع الموظفين الموجودين بالمديرية والمحافظات لسلطة المحافظ أو المدير أية كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفين قررت بجلستها النخبة صباح يوم الثلاثاء ١٣ الجمارى إعادته للمجلس كما هو ليقدر فيه ما يراه .

وقد انتخبت اللجنة حضرة الأستاذ محمود صبرى ليكون مقررأ لما فيه .

وتفضلوا سادتكم بقبول وافر الاحترام ؟

الذكريتو النائب
محمد صبرى
ورئيس لجنة الداخلية
عبد الفتاح يحيى

١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة للقرور . أما نص تقرير اللجنة فيثبت في آخر الضبطة .

القرار — قدم حضرة الأستاذ محمد يوسف بك اقتراحاً بمشروع قانون بإنشاء الدكرتو الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ القاضي بوجوب إذن جنج موظفي اللدريات والمافظات للدير أو المحافظ . وقد أحيل الاقتراح للذكور على اللجنة ، وبعد بحثه وأخذ رأى الحكومة وافقت الحكومة على الاقتراح لأن الدكرتو المطلوب إلناؤه أصبح غير معمول به الآن نظراً لتغير الظروف والأحوال . وقد رأيت اللجنة بالإجماع للواقعة على الاقتراح بمشروع القانون السابق الذكر .

(أصوات : موافقون) .

القرار — إذن أتلو على حضراتكم نص مشروع القانون للشار إليه .

نحن فؤاد الأول ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروا :

مادة ١ — يلغى الدكرتو الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ الخاص بوجوب إذن جنج الموظفين الموجودين في المحافظات وللديريات سلطة المحافظ أو للدير أية كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفين .

مادة ٢ — على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه وأن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينتشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون للذكور ؟

(موافقة) .

الرئيس — إذن يؤخذ الرأى بجنادة الأسماء .

وبجنادة الأسماء وافق المجلس على مشروع القانون للشار إليه بأغلبية ١٢١ صوتاً ضد صوت واحد وامتنع أحد حضرات الأعضاء

عن إبداء الرأى .

الرئيس — ليضلل حضرة للمتح بإبداء أسباب امتناعه عن إبداء الرأى .

إسماعيل صدق باشا — توجد في جميع الأمم قوانين تقام عليها العهد وبطل العمل بها مخالفتها لظروف الحال أو الواقع ، ولكن لم يفكر أحد في إلغائها لأن إلغائها قد يمر إلى البحث عما يحالها من القوانين وفي هذا إضاعة للوقت .

إن الدكرتو المطلوب للواقعة على إلغائه الآن إنما كان الفرض من إصداره فيما مضى تنظيم سلطة للدير باعتباره الممثل الأعلى للحكومة في الإقليم التي يحكمه ، وكان الدكرتو للشار إليه يرمى إلى إعطاء للديرين شبه إشراف على الهيئات المختلفة في الديرية ، ولم يكن الفرض إعطاء للديرين سلطة فعلية على الهيئات التابعة لوزارات أخرى ، بل كان المقصود إعطائهم سلطة أدبية .

أما الآن فقد تغيرت الحالة وأصبح العمل بالدكرتو للشار إليه عبثاً ، وحتى اللديرون أنفسهم لا يفكرون في العمل به لأنه لا يخطر بالهم أن يعرضوا لرئيس المحكمة أو لفتى الرى مثلاً .

(مقاطعة) .

إن أسباب امتناعى عن إبداء الرأى تنحصر في أنه لا فائدة حقيقية من إلغاء الدكرتو للذكور ، بل بالعكس وبما كان في إلغائه بعض الضرر ، إذ أن في ذلك إضراراً بتقليل سلطة للديرين الأدبية ، باعتبارهم يمثلون الحكومة الذين يرجع إليهم الأهالى في إبداء مظالمهم كما قد يضطر للديرين إلى مخاطبة رجال الرى أو الزراعة في أمر

(مقاطعة) .

ما طلبت الكلام وإنما طلب منى بيان أسباب امتناعى عن إبداء الرأى .

الرئيس — اللائحة الداخلية صريحة في هذه النقطة .

إسماعيل صديق باشا — هذا كل ما عندي .

(في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧) .

مجلس الشيوخ

مشروع قانون

بالغاء الذكرى الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ الخاص بوجوب إذن جميع الموظفين
للوجودين في المديرية والمحافظات لسلطة المحافظ أو المدير ، تقرر لجنة الداخلية ، إقراره

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبحث لولتكم مع هذا تقرر لجنة الأمور الداخلية عن الاقتراح بمشروع قانون بإلغاء الذكرى الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ الخاص بوجوب إذن جميع الموظفين للوجودين في المديرية والمحافظات لسلطة المحافظ أو المدير أية كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفون وللرجو التكرم بمرسه على هيئة المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة صاحب السعادة محمد صفوت باشا ليكون مقررًا لها في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس لجنة الأمور الداخلية

أحمد على »

على تقرير اللجنة وهذا نصه :

« أحل المجلس بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ على اللجنة الاقتراح بمشروع قانون الوارد من مجلس النواب بإلغاء الذكرى الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ بوجوب إذن جميع الموظفين للوجودين في المديرية والمحافظات لسلطة المحافظ أو المدير أية كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفون .

قد اجتمعت اللجنة وبحثت في الاقتراح بمشروع القانون المذكور بمجلسيها المتحدتين في ٣ و ١٤ يناير سنة ١٩٢٨ ورأت أن الذكرى المقترحة إنفاؤها تعاد عليه المهد وأصبح غير نافذ فضلا بسبب تنظيم العلاقات بين مختلف الوزارات والمصالح وأصبح كل وزير مسئولًا وحده عن وزارته وله وحده حق الإشراف على الموظفين التابعين لها فلا عمل إذن لتدخل موظف آخر لمراقبة موظف تلك الوزارة فضلا عن أن إذن موظف ما إلى رئيسين مختلفين ربما أدى إلى ارتباك في الأعمال .

فذلك :

قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على الاقتراح بمشروع قانون الخاص بإلغاء الذكرى الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ التضمن ذكره للأسباب المقدمة » .

على مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون

بالغاء الذكرى الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ الخاص بوجوب إذن جميع الموظفين للوجودين
في المديرية والمحافظات لسلطة المحافظ أو المدير أية كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفون

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلغى الدكتوريو الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ الخاص بوجوب إذعان جميع الموظفين الموجودين في المحافظات وللديريات سلطة المحافظ أو للدبرية كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفين .

مادة ٢ - على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه وأن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(أصوات : موافقون) .

(أصوات : المصدق غير قانوني) .

الرئيس - بعض حضرات الأعضاء خرج قاعة الجلسة وقد أرسلنا من يستدعي حضراتهم .

سعادة محمد عبد باشا - جاء في تقرير لجنة الأمور الداخلية أن الدكتوريو المقترح إنشاؤه قديم وغير نافذ لتضام العهد عليه ورأت بناء على ذلك إلغاؤه ، فهل يجب إنشاء كل قانون قديم غير معمول به ؟ لم يقل أحد بذلك . إن لهذا القانون حكمة يبررها من مارس أعمال الإدارة في الأقاليم . فكان للدبر دائماً يمثل الحكومة بأكلها في دائرة إقليمه ولذلك أراد أولو الشأن أن يحيطوه بكل الأسباب التي تحصل لمكافة خاصة . أتى بعد ذلك وقت أرادوا فيه أن يقللوا من أهمية وظيفة للدبر وكان ذلك في عهد وزارة للرحوم محمد رياض باشا حيث قامت إدارة البوليس في وزارة الداخلية وانتصت بالفصل من سلطة للدبر فقللت تلك السلطة وأصبح للدبر عاجزاً عن القيام بأعباء عمله بعدما تجرد عما كان يحوطه من مظاهر السلطة بسفاه كونه أكبر ممثل للحكومة في الدبرية فترتب على ما بدا من مظهر الضعف هذا أن استصدر للرحوم محمد رياض باشا هذا الدكتوريو ولم يكن التصديق منه أن يكون للدبر سلطان عظيم على جميع موظفي الحكومة في الدبرية وإنما قصد به أن يفهم الموظفون أن للدبر إشراقاً أدنياً عليهم يقتصر على مجرد إيداع الصبح دون التدخل الفعلي في أمهالهم وقد شذ عن ذلك طائفتان من الموظفين ...

حضرة محمود أبو النصر بك - أرجو أن يصادق بفتح باب المناقشة لأن القانون قد أقره المجلس .

سعادة محمد عبد باشا - إذا كان كل الاهتمام موجهاً إلى التحك بالمسائل الشكلية وجب على أن أسكت وإلا فاصمحو لي بأن أستمع في بيان الحقيقة .

حضرة محمود أبو النصر بك - إذا أردنا اتباع النظام وجب أن يقدم طلب بفتح باب المناقشة في الشروع لأن المجلس على ما أظن وافق على الشروع من حيث المبدأ .

الرئيس - لسعادة محمد عبد باشا الحق في الكلام في القراءة الثانية .

حضرة محمود أبو النصر بك - ولكننا لم نبداً بعد في القراءة الثانية .

الرئيس - ومن جهة أخرى فإن المجلس لم يوافق بعد على مشروع القانون من حيث المبدأ وأذكر حضرة العضو المحترم بأن المجلس عندما شرع في أخذ الرأي لم يكن مستكلاً للبعد القانوني ولذلك لم يصدر القرار .

حضرة محمود أبو النصر بك - كنت أعتقد أن المجلس أصدر قراره .

سعادة محمد عبد باشا - سار العمل على ذلك النظام زماناً ثم حصل بعد ذلك أن كل وزارة أرادت الأفراد بأعمالها في الأقاليم فوزارة الأشغال مثلاً وست في اختصاصاتها وجعلت مهندسيها ومفتشي الري في الأقاليم مستقلين تمام الاستقلال عن الدبر لا يستفيدون من معلوماته ولا يستمدون منه رأياً مع أن للدبر كان في ذلك الوقت رئيساً لعدة إدارات كالمجالس الحسبية ولجان الري ولجان علاقات خفر النيل وكان ينظر أيضاً في المسائل الصحية وكانت كل هذه الشؤون تحت إشرافه فطبيعة عمله جعلت له تلك المكانة العليا والمقدرة على تصرف الأمور وحسن تصرفها . حصل بعد ذلك أن وصلنا إلى عهد أدخل فيه تعديل على هذا النظام قضى بأن رجال البوليس في وزارة الداخلية يسيطرون على نظام الإدارة في الأقاليم وكانت النتيجة سيئة ولم تأت بفائدة فقلنا عمداً إلى تغيير هذا النظام ووضعوا نظاماً آخر قضى بأن يكون المدير هو المسئول عن الأمن العام والمصرف عليه ومنه تستمد الآراء النافذة في الدبرية . وقد شغل كثير

من حضرات الزملاء هذا المركز وأرواؤه كما زادت سلطة المدير المعنوية والأدبية كما كانت النتيجة حسنة وخصوصاً فيما يتعلق بالأمن والنظام الاقتصادي وشؤون التعليم .

إن هذا الدكرتو لم ينشأ عن وجوده ضرر ما بل إن فيه فائدة . ذلك أن الموظفين الموجودين بدائرة المديرية يحترمون بموجبه رأى المدير بصفته الممثل لسلطات وزارات الحكومة .

أى ضرر من بقاء القانون ؟

هل جرى أن أحد اللدبرين تدخل فى أمر لا يتعلق به ؟ وهل أراد أحدهم أن يتسلط على موظفين تابعين لمسلح أخرى ؟ وهل قدمت شكوى من هذا القبيل تمل على أنه لم يحسن التصرف حتى يكون هناك مبرر لإلغاء هذا الدكرتو ؟ كلا ، إن شيئاً من هذا لم يحصل والواقع أن فى بقاء هذا الدكرتو فائدة إذ ربما يأتى وقت يراد فيه إعطاء المدير هذه السلطة فضلاً عن احتياج الأمر إلى تشريع جديد . لقد اعترض أحد حضرات أعضاء مجلس النواب على إلغاء هذا الدكرتو كما هو ثابت بمضبطة مجلس النواب وهذا النائب قد سبق أن تولى وكالة وزارة الداخلية زمناً طويلاً وتولى منصب الوزارة فيها وبني اعتراضه على أنه لا ضرر من بقاء الدكرتو . (ضجة) .

(أصوات : ماذا فعل إسماعيل صدق باشا بوزارة الداخلية ؟) .

سعادة محمد عبد باشا — أنا أتفق مع من يقول ماذا فعل إسماعيل صدق باشا فى وزارة الداخلية ...

الرئيس — هذا خارج عن الموضوع ولا داعى للتكلم عن الأشخاص .

سعادة محمد عبد باشا — أنا لا أتكلم عن الأشخاص ولا أدافع عن أحد .

(ضجة) .

سعادة محمد عبد باشا — أقول إنه لا ضرر مطلقاً من بقاء هذا الدكرتو وذلك لأن المدير مصرى منا وكلا أحطناه بمظاهر الإكرام والاحترام كما كانت منزلته كبيرة .

(ضجة) .

نحن أحوج ما نكون إلى مدير يجمع له هذه المظاهر وعلى ذلك فلامنى لإلغاء هذا الدكرتو .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — يترض سعادة محمد عبد باشا على إلغاء هذا الدكرتو ويبدأ اعتراضه بما جاء فى تقرير اللجنة من أن القانون قد تعادم عليه العهد وأصبح من الجهة العملية غير نافذ ويقول سعادته بأن قدم عهد القانون ليس سيئاً موجباً لإلغائه .

حقيقة أن من يسمع هذا القول يظن أن عليه مسحة من الوجهة . ولكن الواقع أن سعادة للترض اقتصر على أن قرأ مبداً أقوال اللجنة ولم يتم قراءتها كلها وقد ورد فى التقرير « أن الدكرتو للترح لإلغائه تعادم عليه العهد وأصبح غير نافذ فضلاً بسبب تنظيم العلاقات بين مختلف الوزارات والمصالح وأصبح كل وزير مسؤولاً وحده عن وزارته وله وحده حتى الإشراف على الموظفين التابعين لها » .

فرأى اللجنة واضح فى أن جميع المصالح تجري الآن على نظام يختلف فى طبيعته عن ذلك النظام القديم الذى يرجع عهده إلى مايقرب من نصف قرن وقت أن صدر هذا القانون . أما وقد أصبحنا فى عهد آخر غير ذلك العهد وصار الدستور هو للنظم لأحوالنا كما جاء فى صريح المادة ٦١ منه من أن كل وزير مسئول وحده عن أعمال وزارته فكيف يتأتى أن يكون الوزير مسؤولاً عن أعمال وزارته بينما يسمح للمدير أن يتدخل فى تلك الأعمال وهو تابع لوزارة أخرى ؟

كيف يمكن التسليم للمدير فى حكومة منظمة بسلطة تمككه أن يصدر أمراً لمفكش الرى مثلاً فيتحمل وزير الأشغال مسئولية هذا الأمر أمام البرلمان ؟ وكيف يمكن التسليم بمثل ذلك إذا أصدر للمدير أمراً لأحد وكلاء النيابة أو القضاء فيما يصل بالتحقيقات أو بالتضام المرفوعة وكيف يلقى ذلك مع مسئولية وزير الحفاية أمام البرلمان ؟

إن هذا القانون أثر من آثار الزمن للناس ، أثر من آثار الاستبداد القديم .

لم يقل سعادة محمد عجب باشا كلمة واحدة يؤيد بها رأيه في وجوب بقاء هذا القانون ولكنه أتى بكلام مبهم إذ قال إن هذا القانون يجعل المدير حق الإشراف الأدنى على الموظفين وإن لا أفهم لهذا معنى . لا أفهم معنى لإشراف المدير إشرافاً أدنياً على الحاكم أو على موظفي مصلحة الري مثلاً . وأرى على العكس أن هذا الذي يسمونه إشرافاً أدنياً إنما هو تحكّم ضار لا يقصد به إلا الاستبداد والتدخل ، كما أراد النظام أن ينظم .

يتبادل سعادة المتعرض عن الضرر من بقاء هذا القانون ولكنه لم يبين لنا ما هي الفائدة من بقاءه . أما عن الضرر فهو ضرر الخلط بين السلطات وقد ظهر لنا هذا الضرر بعبارة بل وقرئاً أيضاً . ظهر في الانتخابات العامة السابقة للأخيرة وإن لا أريد أن أثير أمّ عرض للذكر أسماء أشخاص كما ذكر سعادته ولكن كلكم يعلم الضرر ويعلم من أين أتى .

يقول سعادة المتعرض بوجوب بقاء القانون لاحتمال الاحتياج إليه يوماً ما وأنا أقول على العكس إنه يجب إلغاؤه لاحتمال الاحتياج إليه يوماً ما للإضرار بمصالح البلاد .

(تصنيق حد) .

لهذا ولأني أراكم موافقين على الإبقاء أكتفي بما قلت .

سعادة محمود شكرى باشا — إنى وإن كنت متفقاً مع سعادة للقرر في الرأي إلا أنى أريد تصحيح عبارة وردت في أقواله . فقد قال ما يفهم منه إن المدير كان يمكنه فيها أن يصدر أمراً لرجال النيابة أو القضاء مع أنه كان هناك نظام خاص بالعلاقة بين رجال النيابة والإدارة .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — هذا النظام أتى .

سعادة محمود شكرى باشا — نعم قد أتى في سنة ١٩٢٤ ولكن أقول إنه حتى في ذلك العصر ما كان للمدير أن يصدر أمراً للقاضي فقد كان تضامناً دائماً مستقلاً محافظاً على استقلاله . هذا ما أردت تصحيحه .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — لم أقل هذا .

سعادة محمود رشاد باشا — قال سعادة محمد عجب باشا إنه لا يوافق على إلغاء هذا القانون الذى كان يجعل للمدير إشرافاً على جميع موظفي الحكومة في مديريته . وقال إنه يريد أن يكون المدير حوطاً بسلطان من أواخر عالية وقوانين تجعله مهياً لمسوع الكلمة له حق الإشراف على جميع الموظفين في دائرة مديريته وله اليد العليا على كل مصلحة . أنا أوافق على أن يكون للمدير هذا المركز الأدنى ولكن أخالفه في الطريقة التي توصل لهذا . يريد أن يكون وراء المدير سلطة تجعله مهياً لمسوع الكلمة في مديريته وأنا أريد — وأظن أن كثيرين من حضراتكم يوافقون — أن تكون هيئة المدير وسلطته مستمدتين من استقامته وزاخرته وكرامته وعطفه على الموظفين حتى يتبره كالأب الرحيم والمساعد والمرشد لهم . تكون هيئة مستمدة من كل ما يحوط وظنيته من شرف النفس لا أن تكون مستمدة من سلطة القانون . فلي كان المديرين متصفين بهذه الصفات فلي اعتقد أن جميع موظفي الحكومة ينزلونهم منزلة الأب المرشد يستمدون منه الموتة .

(أصوات : إلا القضاء والنيابة) .

سعادة محمود رشاد باشا — بل والقضاء والنيابة يحتاج إلى موعة للمدير في تنفيذ الأحكام وفي التحقيقات .

لذلك أرجو الموافقة على إنشاء هذا القانون النظام .

(تصنيق) .

سعادة محمد عجب باشا — لا أريد أن أرد على ما قيل من أن القانون المراد إلغاؤه لا لزوم له . ولكنى أقبل أن يقال إن الزمن الذى صدر فيه هذا الذكرى وما بعد صدوره نهاية وضع الدستور زمن استبداد وظلم ولا أن يقال إن هذا القانون كان عوناً لرجال الإدارة — وخصوصاً للمديرين — على الاستبداد .

(ضجة) .

الديون رجال اختارتهم الحكومة ووضعت قفلاً فيهم ليجعلوها في مديريتهم .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — وكان فيهم الث والسمين .

سعادة محمد عب باشا — إن القول بأن الزمن الماضي كان زمن استبداد وعلم قول باطل لا أنفه . إن الزمن لم يتغير فالزمن الماضي هو الحاضر لا استبداد فيه
(نخبه) .

في الزمن الماضي كان العمل يسير على نظام خاص ولا يصح أن يقال إن الزمن السابق للدستور زمن استبداد لأن العدالة كانت قائمة والدستور الآن طريق من طرق إقامة العدل ونحن الذين قررناه وقبلناه ولكن العدالة كانت قائمة قبله وهي قائمة الآن وستكون على الدوام قائمة فلا معنى إذن للفرقة بين الماضي والحاضر . عدالة مضت وعدالة وجدت .
(نخبه) .

الرئيس — تقدم طلب من خمسة من حضرات الأعضاء بإقتال باب المناقشة وهذا نصه :

« شترح إقتال باب المناقشة في هذا القانون ؟ »

حافظ حسين عابدين إبراهيم نور الدين محمد عبد اللطيف الدكتور محمد هاشم إبراهيم أبو الجدايل
فهل توافقون حضراتكم على هذا الطلب ؟
(موافقة) .

الرئيس — وهل توافقون على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

(في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨) .

لا يكون رئيس ديوان الرقابة مسؤولاً أمام البرلمان .

يراجع التعليق على هذا في المادة ٤٤ .

(في ١٧ مارس و ١٩ مارس و ٢ يونيو سنة ١٩٣٠) .

هل يجوز للنائب وهو يتكلم عن أعمال وزارة أن يقول إنه استقى معلوماته من موظف وله ألا يبين هذا الموظف ؟

حضرة صاحب المآلى وزير المالية — لا أريد أن أتعرض لما جاء في خطاب حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك ، لأن موضوعه ليس من اختصاصي ، وكل ما أقول فيه إنه خطاب مدروس بذل فيه حذره جيداً عظيماً .

وإنما كنت أريد أن أعرض لنظام الكلام ، فرد على حضرة رئيسنا (رئيس المجلس) بأنه لا يجوز أن أبدي ملاحظتي لأسماء الكلام ، فأريت احتراماً للنظام الذى أريد الكلام فيه ألا أخرج عليه ، لأننى أحترم النظام الذى يمين عليه حضرة رئيس المجلس ، فانتظرت إلى أن أتم حضرة الخطيب خطابه ، ولو أن اعتراضى كان محله فلا أثناء ذلك الخطاب .

وملاحظتى هى أنه لا يجوز ولا هو من حسن نظام الحكومة أو نظام الحكم البرلمانى الذى تشده جميعاً أن يدلى أحد حضرات النواب بمعلومات يقول إنه استقاها من شخص يظهر لى أنه موظف ، كما تدل على ذلك البيانات التى أدلى بها حضرة الخطيب .

تصوروا وزير المعارف أو وزير المالية مثلاً يجاه بمعلومات مستقاة من أحد مـهـوسيه ، أمره غامض ويجهل هذا التجبيل !!

فهل يراد أن ينهب الوزير إلى وزارته فيبحث ويسأل عن هذا الموظف ثم تكون فتنة بين الموظفين أنفسهم ؟

إن هذا يتناقض مع نظام العمل ، سواء من ناحية مسئولية الموظفين أمام الوزير ، أو من ناحية مسئولية الوزير أمام المجلس . ولست أريد في هذا الصدد إلا أن أكتفى بما قاله حضرة الرئيس في صدد موضوع آخر حين تعرض حضرة الخطيب إلى بعض الموظفين فنه من الكلام وقال له إن شؤون الموظفين من اختصاص الوزير .

فأرجو أن أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى ملاحظتي ، لأنه إما أن يكون الشخص الذي أعطى المعلومات موظفاً ، فكان يجب ألا يشار إلى موظف سواء بالتيين أم بالتجهيل ، وإما أن يكون غير موظف فكانت تنهى عند هذا الحد .

ولا شك عندي في أن حضرة الرئيس يوافقني على جوهر ملاحظتي ، وإن كان رأى أن يتأخر إبداؤها إلى ما بعد انتهاء حضرة النائب من كلامه . وإنى وإن كنت عند رأي في أن مكن هذه الملاحظة إنما كمن عند طلب الكلام ، إلا أنني أخرت إبداها حتى أجل المناقشة هادئة .

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر) — تنص المادة ٣٣ من اللائحة على أنه لا يسوغ مطلقاً مقاطعة المتكلم ، وقد أردت المحافظة على حكم هذه المادة ، فلحكومة ولكل نائب أن يبدى ما يشاء من الملاحظات بعد أن ينتهى الخطيب من كلامه ، أما المقاطعة أثناء الكلام فمن حق الرئيس أن يمنحها لأن اللائحة لا تحيها .

وفيما يخص إشارة حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك إلى شخص مجهول قال إنه استقى معلوماته منه ، فمن حقه أن يقول إن هذه المعلومات وصلت من موظف ، وله ألا يبين هذا الموظف ، أما إذا تكلم في مسألة تتعلق بشخص أحد الموظفين فمن حق أن أمنه من الكلام فيها .

للتائب إذن أن يقول إنه يستمد معلوماته من أحد الموظفين ، وإن أجل حضرة صاحب العالى وزير المعارف الصومية عن الالتجاء إلى البحث عن الموظف الذى أعطى هذه المعلومات لتحقيق معه أو لمعاته ، وإنما الذى يرجى من معاليه أن يبحث ما إذا كانت هذه المعلومات صحيحة فيعمل على إصلاح التقص الذى تشير إليه أو غير صحيحة فيمن ذلك للجلس ، وهكذا تستقر الأمور في نصابها .

حضرة صاحب العالى وزير المالية — إنى أخالف حضرة الرئيس في تفسير اللائحة الداخلية ، ولكنى لا أرى محلا الآن للمناقشة في هذا الموضوع ، لأنه متعلق بنظام العمل في المجلس ، ورئيس المجلس الرأى الأعلى في هذا النظام . غير أنى أرجو أن يثبت في المضبطة أى لا أسلم بما قاله حضرة الرئيس خلافاً للموظفين ، ولا أرى محلا لأن تحكم المجلس في هذا .

حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك — أرجو أن يسمح لى بكلمة .

الرئيس — انتهى الأمر ولا داعى للزيد فيه .

(في ٨ يونية سنة ١٩٣٧) .

قرار مجلس الشيوخ ، عدم ارتياحه لقيام وزارة لم تواجه البرلمان وليست حائزة لثقة مجلس النواب .

راجع التصديق على المادة ٣٩ .

(في يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٨) .

ليس في تكوين اللجنة المالية بوزارة المالية أو في اختصاصها ما يتعارض ومبدأ المسؤولية الوزارية ، أو ما يقلل من هيمنة مجلس الوزراء على شؤون الدولة . لأن رأيها استشارى وليس هناك ما يقيده الوزير في طلب عرض أمر من الأمور لا توافق عليه اللجنة على مجلس الوزراء .

أشير إلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب القلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود صبرى ونصه : « تظنون رفضكم أن إنشاء اللجنة المالية يرجع إلى ما كان متبعا من سيطرة للمستشار اللالى على اللروعات الحكومية المختلفة بسائر الوزارات .

فهل اتون رفضكم أن نظام هذه اللجنة ، بعد زوال هذه السيطرة ، أصبح يتعارض مع نظام الحكم الحالى القائم على مسؤولية كل وزير عن أعمال وزارته وهيمنة مجلس الوزراء على شؤون الدولة ، إذ لا يمرض على مجلس الوزراء من السائل التي تنظرها هذه اللجنة إلا ما توافق عليه ، أو ما ترى عرضه على المجلس منه ؟ ولا شك في أن انفراد اللجنة المالية في البت في مسائل بالرفض يتعارض ومبدأ المسؤولية الوزارية ويقلل من هيمنة مجلس الوزراء على شؤون الدولة .

جلس الصرخ

جلس التراب

فهلا يرى رغبة الرئيس أن من الواجب تعديل النظام الذى تقوم عليه هذه اللجنة أو الاستعاضة عنه بنظام آخر تكفل به المسؤولية الوزارية وتحقق معه هيمنة مجلس الوزراء على شؤون الدولة على النحو السلم به فى النظم البرلمانية ؟

حضره صاحب المالى وزير المالية (نابة عن حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنابة) - « قرّر مجلس الوزراء فى مارس سنة ١٨٨٤ إنشاء لجنة مالية فى وزارة المالية تتولى بحث جميع المسائل التى تخص مالية الدولة والتي يجب عرضها على مجلس الوزراء بحثاً مستفيضاً قبل عرضها على المجلس المذكور .

ولا ترى الوزارة فى تكوين اللجنة المالية أو فى اختصاصها ما يعارض مبدأ المسؤولية الوزارية أو ما يقلل من هيمنة مجلس الوزراء على شؤون الدولة إذ أن رأى اللجنة استشارى وليس هناك ما يقيد الوزير فى طلب عرض أمر من الأمور لا توافق عليه اللجنة على مجلس الوزراء .

(فى ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨) .

كلمة « استنكار عمل من أعمال الحكومة » فيها معنى عدم الثقة بالوزارة . ومجلس الشيوخ يمتنع الدستور لا يملك هذا الحق ، ولذلك لا يجوز أن يطرح عليه اقتراح يشمل هذه الكلمة لأخذ رأى إلا إذا رضى منه كلمة الاستنكار الواردة به ؟

راجع التطبيق على ذلك فى المادة ٦٥ .

(فى ١٧ يناير سنة ١٩٣٩) .

هل التضامن الوزارى لا يتناول عمل الوزير فى وزارته ؟ وهل الحكومة مسئولة عن طريق التضامن الوزارى عن سياسة أحد الوزراء وتصرفاته ؟ وهل الوزارة متضامنة مع الوزير إلى أن يظهر أنها اختلفت معه فتكون غير متضامنة وإياه ؟

استمرار للنقشة

فى الاستجواب الموجه إلى حضره صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن تصرفات وزارة الزراعة فى بيع ثمار مزرعة الجبل الأصفر لأحد كبار تجار الفاكه بدون مزايدة وما تلا ذلك من إجراءات وزارة الداخلية
استمرار للنقشة إلى جلسة الاثنين القبل

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — تعدت بإحضرات الشيوخ المحترمين ، أن أسع الوقائع وضماً صحيحاً واضحاً ظاهراً إذ ليس من كرامة المجلس فى شيء أن توضع الوقائع أمامه على غير هذا الوضع وقد ناشدت خباتكم أن تستنجبوا من هذا الوضع ما تريدون أن تستنجبوه والاستجابات التى تستنج من هذه الوقائع لا يمكن أن يحد عقل أو يحصرها تصور ، والأسباب التى دعت وزير الزراعة الأسبق إلى ارتكاب هذه الأمور المشية هى أسباب يملها الله حقاً ويطها أيضاً كل من وقف على هذه الوقائع واستخلص منها ما يستخلصه المنطق والعقل السلم وليس من الكرامة فى شيء ولا من كرامتى ولا من كرامة المجلس أن أقول من فوق هذا المنبر إن وزير الزراعة الأسبق قد ارتكب خطأ فهدأ حكم يجب أن يترك للجهة المختصة بحكم الدستور — فى أن تصدر حكماً فى مثل هذه المسائل وأقول إنه لو أريد حقاً إحاطة زعامة الحكم فى البلاد بسلج قوى من الحماية والصيانة لكل من الواجب أن يبق رشواً بلاشاً فى مركزه فيكون أمام أحد أمرين إما أن يتقدم هو إلى مجلس النواب ويطلب منه أن يحيل إلى مجلس الأحكام ليقول لكنه فيما نسب إليه ومجلس

الأحكام قائم بمقتضى الدستور ، وإما أن يستقبل فتقدم الحكومة التي كان عضواً فيها وهي مسئولة عن طريق التضامن الوزاري عن سياسته وتصرفاته .

أقول أن تتقدم إلى مجلس النواب ...

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) - الوزارة متضامنة معه إلى أن يظهر أنها اختلفت معه فتكون غير متضامنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - ينص الدستور على أن الوزراء متضامنون .

والتي أفهمه أنه إذا ارتكب أحد الوزراء أمراً معيياً وأعلنت الوزارة أنها غير متضامنة معه فإن ذلك يخلها من المسؤولية ، ولكن الوزارة قبل أن تكون مسئولة مع الوزير فهي مسئولة عن نزاهة الحكم في البلاد بمقتضى هذه المسؤولية ولسلطة رشوان باشا نفسه ولمصلحة كل من يكون في موقفه أن مجلس النواب يتهم ومجلس الأحكام يقضى فإذا قضى بقضاء برأ فيه الوزير من الرشوة كان هذا في مصلحة الوزير ومصلحة نزاهة الحكم .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) - ولكن هل تازم الحكومة مجلس النواب أن يعجل الوزير إلى مجلس الأحكام ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لا .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) - الذى حدث أن الوزارة طلبت إجراء تحقيق وأجرى فعلاً وهو كما تعلمون تحقيق عادل ، وقد تقدم استجواب في مجلس النواب واطلع على التحقيق فلو أنه رأى إحالة الوزير إلى مجلس الأحكام لأحله إليه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - هذا كلام نظرى وليس على معالى وزير المالية أن أقول إن هذا الكلام نظرى ، ذلك لأنه من المعلوم أن مجلس النواب في هذه البلاد وفي جميع البلاد الأخرى مكون من أحزاب تؤيد الحكومة وتقر سياساتها في المسائل الجوهرية الهامة وهذه المسألة من المسائل الهامة الجوهرية وأنا متأكد أن الوزارة إذا كانت قد تقدمت إلى مجلس النواب ببرجح الوقائع التي ينطوي عليها التحقيق لأحال الوزير إلى مجلس الأحكام .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) - إن الوقائع قد شرحت شرحاً وافياً في مجلس النواب وقد أفاض في شرحها حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أرجو ألا يقاطعنى معالى الوزير . أعود فأقول إن هذه الوقائع قد شرحت من جانب المعارضة في مجلس النواب ، فلو أنها شرحت من جانب الحكومة التي يؤيدها أكثر من ثلثي المجلس لما تأخر مجلس النواب عن أن يقدم رشوان باشا إلى مجلس الأحكام .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) - لقد قال ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أرجو ألا يقاطعنى معالى الوزير .

الرئيس حضرة صاحب المزة محمد محمود خليل بك - أرجو معالى وزير المالية ألا يقاطع الخطيب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - خصوصاً وأنا متب اليوم ولا أحمل القاطعة .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) - آسف جداً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لم يحصل أن شرحت الحكومة من جانبها الوقائع . ألا خبروني ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إذا كان مجلس الأحكام لا يحال إليه تحقيق مثل هذه التصرفات فأى التصرفات تحال إذن عليه ؟

إذا كان مجلس الأحكام لا يحال إليه تحقيق تلك التصرفات التي يقول عنها الآن معالى وزير المالية - وأنا أسجل عليه قوله - إن الوزارة رأت أن تتخلى عن التضامن الوزاري مع رشوان باشا فيها وهذا اعتراف خطير من عضو في الوزارة وعضو بارز فيها .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) — أريد الرد على كلمة بارز .

(ضحك) .

الرئيس — للفاطمة متنوعة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هذه التصرفات تصل الآن منها أحد الوزراء وهذه أول مرة نسمع فيها أن الوزارة غير متضامنة وأنها تخلت عن رشوان باشا .

إذا لم يقدم وزير سمعت حضراتكم عن تصرفاته ما سمعت اليوم من تصل الوزارة عن التضامن معه . إذا لم يقدم الوزير لمجلس الأحكام ليحاسب على تصرفاته ، تلك التصرفات التي وصفها حضرة الزميل المحترم الأستاذ عاذر جبران أنها تصرفات معية وخاطئة ويقول القتل والنطق وكل من سمع بها إنها تصرفات في متنتي الخطورة والجسلة والإضرار بمصالح الدولة .

أقول ذلك وأكرر ولا يصح أن يفهمها حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك على أنها تهدد قيمتها . تهدد يعضة جنبايات أو بشرات أو بالآف الجنبايات . وإنما تهدد مخطورتها وأثرها في مصالح الدولة فقد يكون الضرر الذي يسود على خزانة الدولة بسيطاً ولكنه جسيم إذا ما نظر إليه بين أخرى ، أى من جهة نزاهة الحكم .

إذا لم تعرض مثل هذه التصرفات على مجلس الأحكام فأى التصرفات تعرض عليه ؟

قال أمس معالي وزير الزراعة للوقت إن التحقيق أسفر عن أن تصرفات رشوان باشا غير ماسة بنمته .

بأى حق يامعالي الوزير تقول هذا ؟

بأى حق والتصرفات التي نسبت لرشوان باشا تصرفات خطيرة وتنبث منها كل الاحتمالات بل ربما يكون الناحى إليها كثير من الاحتمالات فكيف تقول إن التحقيق أسفر عن عدم اللباس بنمة رشوان ؟

هذه مجازفة ما كان يصح أن يكون هذا تهديركم لها فإن لم يكن هذا التقدير على الأقل غير سليم فإنه ما كان يصح أن تخولوه حق يفصل المجلس في الأمر . أنا لا أنهم مطلقاً أن وزيراً من الوزراء كان معه الوزير للنسبة إليه هذه التصرفات يأتي ويصدر حكماً مع وجود هذه الأخطاء والظواهر البارزة .

إذا أردت يامعالي الوزير أن تصدر مثل هذا الحكم فإن الأصون لك ولكرامة الوزارة أن تحصل الجهة المختصة هي التي تصدره . لا أستطيع أن أوفق بين قولك وبين قول معالي ماهر باشا الذي سمعته اليوم ، كما لا أستطيع أن أوفق بين ذلك وبين التصرفات الجسيمة للنسبة إلى رشوان باشا .

إذا كان من المقرر أن تباع مزرعة الجبل الأصفر بالزاد المعلى ويحصل ذلك عادة في خمس جلسات ثم تتخذ حيل وطرق لباع بالممارسة لشخص من الأشخاص . ماذا أسمى مثل هذه التصرفات ؟

كنت أود أن يتضمن رد معالي وزير الزراعة الموقت بياناً يفند فيه هذه التصرفات .

كنت على استعداد لباع أى بيان في قضى لواقعة من الوقائع المنسوبة لرشوان باشا ولكن ما قاله معالي وزير الزراعة للوقت أسى هو حكم ، والحكم يجب أن يكون مبنياً على أسباب .

حكمتك التي أصدرته بالأمس ليس لنا قط بل للراى العام أيضاً الذي إذا ما اطلع على الوقائع التي ذكرتها أمس وكررتها اليوم ولا يجد في بيانك يا معالي الوزير ما يدحض هذه الوقائع أو يتعرض إلى كبيرة أو صغيرة منها ذلك الحكم الذي أصدرته بالبراءة من صدقه ؟

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك — نحن صدقه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لكم أن تصدقوا ، وإذا صدقتم فإنه يكون ذلك بعض الجزية .

(ضجة) .

ليس هذا غيب ، بل في أقوال معالي وزير الزراعة للوقت تسليم بالواقع . وهذا واضح من بيان معاليه التي ألقاها في مجلس النواب حيث يقول بصريح العبارة ما يأتي :

« ولقد سمعت أمس ما أدلى به حضرات النواب مقدّمى الاستجواب من أقوال تناولوا فيها الوقائع في بيان واقف مبغض ،

ولذلك أرى من ضيع الوقت أن أعيد سرد الوقائع التي ذكرها حضراتهم ، ومع آتى في الواقع قد لاحظت أن في بعض هذه الوقائع شيئاً من التجوز والخطأ إلا أنى أرى أن هذا لم يقع إلا في قليل من الوقائع الكثيرة التي ذكرها حضرات المستجوبين مما ليس من شأنه أن يثير شيئاً من جوهر الموضوع .

: حضرة صاحب المعالي محمد رياض بك (وزير الأشغال العمومية ووزير الزراعة للوقت) — أقصد من جوهر الوقائع ، وهذا ما ذكرته أمس في مجلس الشيوخ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كذلك قال معاليه أمس في مجلس الشيوخ .
وإنى أرى من ضيع الوقت أن أعيد سرد الوقائع التي ذكرها حضرة الشيخ المحترم المستجوب وتكملة الناقص منها أو تعديلها أو وضعها في اللوح الواجب إيرادها فيه ، لأن ذلك لا يغير من الواقعة في ذاتها .
وإنما ذلك لا يمنع من أن أقول لحضراتكم إنى لاحظت في بعض هذه الوقائع شيئاً من التجوز أو الخطأ مما ذهب بحضرة المستجوب إلى الخروج باستنتاجات معينة .

فهل بعد هذا يقال إن ما استنتجته من تلك الوقائع فيه شيء من التجوز أو الخطأ ؟

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

أظن أنه لا يوجد مطلقاً نصف يسمع هذه الوقائع ويتبينها إلا ويقضى بأن تصرفات رشوان باشا مع الأسف الشديد كانت معيبة وأخشى أن من يقول غير هذا يكون قد ألقى عقله لأنها أمور مأساة واضحة است في حاجة إلى دفاع أو دليل .
ولكن مع ذلك يقول معالي وزير الزراعة الموقت إن استنتاجاتى غير صحيحة .
كنت أود من معالي وزير الزراعة الموقت وقد ذكرت له سبع عشرة كنت أود أنه بدلا من أن يقول إن استنتاجاتى من هذه الوقائع غير صحيحة أن يبدل على صفة ما استند إليه في حكمه بأن يقول لى لقد استنتجت كذا وحقيقة الواقعة كذا .
هذا ما كان يجب أن يكون .

عند ما تصدر المحكمة حكماً في قضية قيمتها عشرة جنيهات وعند ما تصدر المجالس الحسبية قراراتها في دعاوى الحساب تبين في الحكم أقوال المدعى والمدعى عليه وبين الصواب منها والخطأ . ولكن استجواباً خطيراً كهذا يتناول شرف وزير من وزراء الدولة بل ووكيل حزب من الأحزاب التي تتشكل منها الوزارة يجاب عنه بمثل هذا الاستخفاف ويكتفى الوزير في رده عليه بأن استنتاجاتى في غير محلها .

هل يترى ينتظر منا أن نصدق هذا ؟

القرآن عند ما يقرر مبادئ وأموراً يدلل عليها بالنطق .

الله سبحانه وتعالى عندما يفرض على الناس فرضاً إما يقول القول ويأتى عليه بالدليل ، قول يأملى الوزير عند ما تقول إن الاستنتاجات غير صحيحة دون أن تقدم برهاناً على ما تقول ، هل تنتظر أن نصدق ؟

جاء في رد معالي الوزير أمس ما يأتى :

«ومن أمثلة ما ذكره حضرة المستجوب أن محمد زيدان تخدم بطلب أخذ للزرعة صفقة واحدة إلى السكرتير العام في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الزاد نفسه ، بينما جاء في أقوال أعضاء لجنة الزاد أن محمد زيدان وباقى المزايدين استمروا في الجلسة إلى نهاية الزاد حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر .»

قلت هذا القول في الصفحة الثالثة من مضبطة جلسة أول أمس .

اسموا حضراتكم ما قلت :

«انظروا حضراتكم لقد أصبحنا نقدر المواعيد بالحقائق والبساطة فيقرر حضرة سكرتير عام وزارة الزراعة في التحقيقات أمراً غريباً

جداً إذ يقول إن محمد زيدان — الذى كان يعارض أشد المعارضة في طرح المزرعة في المزايدة صفقة واحدة — حضر إليه في الساعة الأولى والديقة الخمسين وقدم إليه طلباً يطلب فيه أن تباع له ثمار للمزرعة صفقة واحدة .

غرب جداً ، بإضررات الأعضاء المحترمين ، أن يجرى هذا مع أن محمد زيدان كان — كما قال جميع أعضاء لجنة المزايدة — أشد التجار معارضة في بيع ثمار المزرعة صفقة واحدة .

فأهو اليب وما هو المأخذ في أنى قلت هذا القول ، حتى يقول معالى وزير الزراعة للموقت إن في قولى هذا شيئاً من التجوز . لقد رددت ما ذكر في التحقيق على لسان السكرتير العام للوزارة وقلت إن هذا شيء غرب ، فهل إذا ما رددت ما ذكر في التحقيق يتأهل أن يقول عنه الوزير أن فيه تجوزاً أو خطأ ويجعل ذلك رداً على الاستجواب .

الهم في الأمر هو هل طلب محمد زيدان المزرعة صفقة واحدة يوم المزايدة أو في اليوم الثانى أو في اليوم الثالث ؟ وهل اعتمد الشراء أم لا ؟

كذلك جاء في رد معالى الوزير أمس ما يأتى :

« وأيضاً لإيراد واقعة مقابلة الوزير الأسبق لحمد زيدان وأخيه بالوزارة بعد واقعة سفر الباشكتب إلى الإسكندرية بأوراق المزايدة تنص بأن المقابلة تمت يوم وجود الباشكتب بالوزارة عند حضوره بالأوراق ، مع أن تلك المقابلة ذكرت على أنها حصلت قبلاً .

ويختلف الاستنتاج بحسب ما ترتب به الواقع » .

فلهم في الأمر هل محمد زيدان وأحمد زيدان كانا في الوزارة وقابلنا معالى الوزير الذى قال لأحمد هدى : أخاك وستستفى السألة قريباً أم لا ؟

هذا هو الهم . أما أن المقابلة وقعت قبل سفر الباشكتب أو بعده فليس هذا مما يصح أن يقال عنه إن تجاوزت في بعض الواقع .

قال معالى الوزير أيضاً في بيانه إن التعليقات اللالية لم تكن محترمة في وزارة الزراعة مطلقاً في أى عهد من العهود ولكن وقد اطلمت على أوراق التحقيقات التى بلغت نحو الأربعمائة صفحة لم أعثر مطلقاً على أن واحداً قال إن التعليقات اللالية لم تكن متبعة بل بالعكس ما قرأته من أقوال مدير القسم التجارى ووكيله ومدير قسم البساتين وغيرهم يدل على أن التعليقات كانت متبعة ومن أهمها أنه إذا خدم شخص بعد جلسة المزايدة يطلب إعادة فيجاد المزايدة من جديد ومنها أيضاً أنه إذا رسا المزايدة يبلغ أقل من تخدير الوزارة فإنه يصاد إتهام المزايدة مرة واثنين وثلاثة . وأنه إذا أريد الاستثناء فإنه يكتب للسكرتير اللالى وهو يستشير وزارة اللالية لتصرح به .

لن أرى أن معالى وزير الزراعة للموقت بأن التعليقات اللالية لم تكن متبعة ؟

أنتقل بعد ذلك إلى كلام حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بلشا وقد ردّ عليه الأستاذ غادر جبران بما فيه الكفاية .

الواقع أننا لسنا مقيدون برأى المحقق ، ذلك الرأى الذى أدلى به في جلسة الأسس .

لا أستطيع أن أشارك حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بلشا في أن الذى تكلم في جلسة الأسس هو محمد رياض بك المحقق لهذه

السألة بل الذى تكلم أمس هو معالى محمد رياض بك الوزير والرجل السياسى .

أما محمد رياض بك المستشار للسكرتير الذى قام بالتحقيق فلم يكن هو الذى تكلم بالأسس ، وأقوى دليل على ما أقول هو تلك الأسئلة . تلك الروح التى كانت تتجلى في الأسئلة التى وجهها إلى الموظفين ، أسئلة تم عن عدم الإتيان إلى التصرفات ، أسئلة تشترك اللائل أمامكم شعوره فيها فإذا ما تكلم اليوم فلنما يتكلم بلسان الرجل السياسى لا المحقق ، ومع ذلك فأنا لا أقصد بكلامى شخص محمد رياض بك لأنى أجله وأحترمه ولكن أعني أنه موظف قابل للعزل وأعني أن المسألة التى عهد بها إليه خطيرة للغاية فليس من اللينور أن يعطى رأيه ضد وزير وهو مستقل الرأى من جميع الجوانب .

من أجل ذلك لم يتأ الدستور مطلقاً أن يعهد بتحقيق المسائل المنسوبة للوزراء إلى الموظفين حتى غير القابلين للعزل منهم ذلك لأنهم ليسوا أهلاً لإبداء رأى ضد وزير فاعطى هذا الحق لمجلس الأحكام وهو مكون من بعض حضرات الشيوخ وبعض مستشارى محكمة النقض والإبرام برتبة رئيسها .

أكرر ما قلته من أن الدستور لا يريد أن يمرض المواطنين لإعطاء رأى في مسائل لها خطورتها وتترتب عليها نتائجها . من أجل هذا كنت أرى وبخاصة بما لصادقة حسن مبرى باشا من البعة في المسائل القانونية وحسن الذوق في تلخيصها والتعمق فيها ألا يتسرع بالرأى الذى أدلى به بالأمر من أنه ما دام عهد مرض بك قال إن هذا أيضاً فيجب أن نصدق أنه أيضاً وإذا قال إن هذا أسود فهو أسود .

لا يمكن أن نوافق سعادة على هذا ، أما القول بأنه ليس من السهل أن تهم وزيراً بالرشوة من فوق هذا المنبر فأنا أشارك سعادته الرأى في ذلك وكل ما قلته أننى ذكرت الوقائع وتركتم حضراتكم استنتاج ما ترونه منها .

هذا ما أردت أن أقوله رداً على كلمة سعادة الزميل المحترم حسن مبرى باشا .

أما فيما يتعلق برود حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك ، فأقول : إنه عودنا دائماً في مرافعاته في قضاياها أن يضرب على الوتر الحساس ، وتر العاطفة ، وبهذه الطريقة يوفق كثيراً في قضاياها ، ولكن ما أظن أنه يكون هنا موقفاً في هذه القضية .

إنه يقول : ماذا تريدون من سعادة رشوان باشا ، قد استقال الرجل وانتهى أمره .

ولو أننا أخذنا بنظرية حضرة الزميل المحترم ، لكن أن يصرف الوزراء في أعمالهم بما يريدون ويشتهون ، ثم يستقيلوا ، وينتهى باستقالتهم كل مسئولية .

الرئيس — نجيل إلى أن حضرة الخطيب قد نسب ، وأخى أن يصبح العدد غير قانونى ، ألا يحسن لهذا أن تؤجل الجلسة ليوم الاثنين القادم ؟

(ضجة) .

(أصوات من اليسار : تنتهى الجلسة) .

الرئيس — ما عرضته لا أحتم قوله ، إنما أخشى أن يكون العدد غير قانونى عند أخذ الرأى .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفتاح بك — أنا مريض ، وطالب الكلمة .

الرئيس — أعطى حضرة الشيخ المحترم الحق في الكلام وغيره لمن يطلبه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — معنى كلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم الملباوى بك أنه لا مسئولية لوزارة مطلقاً ، فوزير يرتكب ما يرتكب ثم يستقيل بعد ذلك ، ينتهى الأمر باستقالته .

ليس من مصلحتى أن أتوسع في الرد على حضرة الشيخ المحترم ، لأن حضراتكم قستم .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك — ما قلته هو أنت أمر الاستجواب عرض على مجلس النواب ولم ير في تصرف الوزير مسئولية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يرد حضرة الشيخ المحترم الملباوى بك بأن تصرف رشوان باشا إن صح ما نسب إليه لم يضع بيبه إلا ستة آلاف جنيه . أما تصرف غيره من الوزراء السابقين فقد ضاع على البلد بيبه أحد عشر مليوناً من الجنيهات من مال الدولة .

وهذا خطأ يائسى الأستاذ . إن الذى أشرت إليه إنما كان متابعة لسياسة وضعها المفطور له عدلى يكن باشا ، بدخول الحكومة مشترية في سوق القطن . ولو أن الحكومة التى وليت الحكم بعد وزارة عدلى يكن باشا لم تتابع التدخل في سوق القطن يومئذ لمهبطت الأبطال هبوطاً فاجحاً ، ولكن حضرة الشيخ المحترم أول من ينادى بالويل والثبور وعظائم الأمور ، ولكن أول من يجب على تلك الحكومة أنها عدلت عن متابعة سياسة حكومة سابقة ، على أن تلك اللوائح التى قال عنها إنها جاءت على ميزانية الدولة ، لم تضع في الواقع ، وإنما دخلت في جيوب اللصيرين ، وكانت سبباً في امتناع الحالة الاقتصادية في ذلك الوقت .

بـتـسـويـقـين من هذا أنى هناك فريقاً كبيراً يمين تصرفت وزير الزراعة الأسبق والوزارة التى تشير إليها .

وبناء على كل ما تقدم أقترح على حضراتكم بالنسبة لرشوان باشا ما يأتى :

« بعد سماع أفعال حضرة السجوب وحضرت من اشتركوا في المناقشة وبين معالي وزير الزراعة الوقت يقرر المجلس ما يأتي :

إن تصرفات وزير الزراعة الأسبق في السائل التي تناولها الاستجواب تطوى على محابة ظاهرة لأحد الأفراد ، وعلى إخلال خطير

لتقتضيات واجبه ومسئوليته كوزير » .

هذا هو الاقتراح الذي أعترف بتدعيه لحضراتكم ...

الرئيس — هل حضرة الزميل مصمم على تقديم هذا الاقتراح ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نعم .

الرئيس — إن هذا الاقتراح يحتاج إلى مناقشة . وأعتقد أن كثيراً من حضرات الشيوخ المحترمين يريدون أن ينعموا النظر فيه ، فذلك أقترح أن يطبع ويوزع على حضراتكم جميعاً ، وأقترح أن تستمر للمناقشة جلسة يوم الاثنين للقبل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إنني أعارض في ذلك . ولقد قدمت اقتراحى ، ولكل من حضرات الشيوخ المحترمين أن يناقشه الليلة ، وتقديم اقتراحى لا يكون سبباً لتأجيل المناقشة ، وأرجو أن تستمر الجلسة الليلة . واقتراحى في منتهى الاعتدال ، لأنه ما من شك في أنه قد حصلت محابة ، وأن التصرفات فيها إخلال خطير . وأظن أن مما يؤيدنى في هذا ما قاله معالي وزير المالية : إن الوزراء غير متضامنين في تصرفات وزير الزراعة الأسبق .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) — لا يجوز لحضرة الشيخ المحترم أن يستند على قولى — هذا لأنى أريد أن أبينه وأوضحه ، وأرجو أن يستند إلى سند آخر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — انتهت من اقتراحى فيما يتعلق برشوان باشا . أما فيما يتعلق بمعالي وزير الداخلية ، فقد ردّ معاليه ردّاً ظهر منه أنى لم أكن مفهوماً له ، وهذا القول مما يؤسف له .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — في الواقع أن حضرة الشيخ المحترم بالنسبة لوزارة الداخلية لم يكن مفهوماً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل إنى حقيقة لم أكن مفهوماً بالنسبة لوزير الداخلية ، ولا أدرى : هل لم أكن أنا غير المفهوم ، أم كنت مفهوماً ولكن غيرى هو الذى لم يفهمى ؟

السؤال فيما يتعلق بمعالي القترائى باشا — وهنا أشير إلى أن الظروف هي التي تعيبنى أقساماً منه في بعض تصرفاته ، وهذا من سوء الحظ — فأننا أنشئ على معاليه أنه وضع قوات البوليس تحت تصرف وزارة الزراعة ليحكمها من تسلل للزراعة ، وأن تسلمها كان بناء على أمر إدارى غير قانونى ، وعطائف للمستور .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) — هل يدافع حضرة الشيخ المحترم في موقفه عن زيدان .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا أدافع عن أحد ، إنما أدافع عن الحقيقة .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) — لقد سبق أن قلت في كلامك : إن هذه الصفة ضارة بمالية الدولة ، وإذا ما أنشئت وزارة الزراعة وطلبت من معالي وزير الداخلية أن يتخذ أمر الإنشاء فقدت تصرف وزارة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كان يجب أن يكون الإنشاء بالطريقة القانونية ، ولذلك نصبت على معالي القترائى باشا أن يساعد على انتزاع الوزارة بالقوة ، وقوة وزير الداخلية كانت تحت تصرف أمر وزير الزراعة لينتزع بها للزراعة قوة واقتداراً ، وهذه القوة كان عندها كما هو مذكور في عريضة الدعوى التي رفعها حضرة الزميل وهيب دوس بك ألقاً من الساكر ورجال الخفر ...

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) — هذه مبالغة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إنما أخذت معلوماتى من موكلى ، ولم أكن هناك وقت التنفيذ .

(ضحك) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قيل في الرد على أمور كثيرة — وبطل الرد كان حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — أولاً أن وزارة الداخلية لم تكن ضماً في القضية . لما سمعت هذا القول لم أكن قرأت الحكم . ولذلك رددت عليه بأن السألة شكلية . وكذلك قال مثل قولى هذا معالي وزير الزراعة . ولكن لما قرأت القضية وجدتها قد رفعت على وزارتي الزراعة والداخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — وماذا طلب من وزارة الداخلية في القضية ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — طلب منع التعرض ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — لم يطلب هذا منها .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — طلب في الدعوى وضع اليد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لقد كان الزميل وهيب دوس بك في القضية يطلب منع التعرض . ولا أدري حقيقة نظرته في ذلك .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هذا سر الصناعة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ماذا قالت هيئة الدعوى التي أعلنها المحضر قالت : « أنا المحضر كلفت العلن إليهما بالمحضور أمام قاضي الأمور المستعجلة ليمعا الحكم بمنع تعرضهما للطالب » . (وما هنا) أى الانسان : وزير الداخلية ووزير الزراعة .

(ضحك) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — الأول أن يقرأ الحكم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ثم قالت الرخصة : « وباستمرار وضع يده على للزراعة للبنية بماليه ورد حيازته عليها إذا كان وقع بين الإعلان والحكم ما يمنع هذه الحيازة مع إزامهما بالصارف » .

إذن ما قاله حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل في هذه السألة لم يكن في محله .

ثم عاد حضرة فقال : إن معالي وزير الداخلية لم يرسل رجاله لإحاطة على الأمن العام ، ولم يضعهم تحت تصرف وزير الزراعة لكيته من تسلل للزراعة .

وأنا أقول لا . إن وزير الداخلية مكن وزارة الزراعة من أخذ للزراعة ، ولولا قوة وزارة الداخلية ما استطاعت وزارة الزراعة أن تضع يدها على للزراعة ، ثم ليسمع حضرة الشيخ المحترم : لقد قرأت القضية فوجدت أن الأستاذ القضاوى كان حاضراً فيها عن وزارتي الداخلية والزراعة ، وقال في جلسة « ديسمبر » وعلى ذلك كتبت وزارة الداخلية إلى مدير القليوبية ليرسل قوته » .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — وأى خلاف في هذا ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الخلاف ؟ أنا أقول : إن معالي وزير الداخلية تزعم بالقوة للزراعة من زيدان . وإن هذا تصرف غير دستورى

الرئيس — هذا الكلام قيل من قبل ، فما الباعى لتكراره ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لكن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل يقول إن ما نسبته لمعالي وزير الداخلية في إرسال قوته لتزع للزراعة بالقوة لم يحصل .

الرئيس — ولكن لحضرة الشيخ المحترم المستجوب أن يقول إنه حصل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لقد قالت وزارة الداخلية في كتابها لمدير القليوبية : إن القوة ترسل للمحافظة على الأمن ، ولتسكين وزارة الزراعة من استلام للزراعة ، والمذكورة التي تقدمت من معالي الوزارتين تقول صراحة : إنه صدر أمر بتليفوني من وزير الداخلية لمدير القليوبية بإخراج زيدان من المزرعة بالقوة .

وإن أسمع الآن استخفافاً بهذا الأمر ، وفي اعتقادي أن هذا الأمر أخطر من موضوع التفتية نفسها . لأنه خطر على الحريات وحرة الملكيات . وكون الحكومة تتبع ملكاً أو تفرج شيئاً ، أو تباع تماراً إلى فرد أيا كان . فإننا عن لبنا بعد ذلك إنشاء عقد البيع أو الإيجار ، وأنه يمكن لما لإنشاء التعاقد أن يطلب من وزارة الداخلية أن تبحث قوات البوليس لإخراج المستأجر أو المالك لإنشاء لهذا التعاقد ، ولتضع يدها على العين المبيعة أو المؤجرة فهذا الأمر خطير للغاية . ويضر ملكيات الناس وحرياتهم لتصف الحكومات وهواها .

وأقول لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبريل : إن هذا الأمر خطير للغاية ، خطير جداً وما كان يصح لمعالى وزير الداخلية ، وقد وردت إليه إشارة من وزير الزراعة يطلب فيها إنشاء القعد وتمكين موظفي وزارة الزراعة من وضع يدهم على المزرعة ، أقول إنه ما كان يصح لمعاله أن يسمع لهذا القول ، وكان يجب عليه أن يخصص هذا الطلب ، ليرى هل هو مخالف للدستور أو القانون أم لا . فإن كان غير مخالف لها فحسب .

انظروا حضراتكم ماذا قال حكم محكمة الأمور المستعجلة في هذا ، لقد قال بصريح العبارة :

« من حيث إن الدستور المصري قد وضع مبادئ معينة لا تمس ولا تنقض ومنها الباب الثاني الخامس بتقرير أنواع الحرية »
 « (مجلس جلسة ١٩٢٢/١٠/٣ للجنة الدستور) وفي قنيتها كقناعة الحرية الشخصية (٥٠) وعدم جواز التضييق على أي إنسان ولا حبه »
 « إلا وفق أحكام القانون (٦٠) كما قررت المادة السابعة ، بأنه لا يجوز أن يحظر على مصري الإقامة في جهة ما ، ولا أن يُلزم الإقامة »
 « في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون ، فكل اعتداء على هذه النصوص — الحماية للحريات بأنواعها — لا يثبت يد »
 « القضاء ولا يمتنع دون الحماية الواجبة بالوسائل القانونية للمنظمة ، ومنها الدعوى المستعجلة كاسنين بعد — إذ يجب أن تكون »
 « الأوامر الإدارية مهما كان نوعها في تلك البادرة الرسومة لا تمتدح حدودها فلا يجوز منع شخص من الإقامة في جهة أو مكان »
 « معين إلا إذا كان هناك نص تشريري يبيحه ، فتدخل الإدارة في الحيلولة بين المدعي واستغلاله المزرعة عمل لا يبيحه الدستور بحال »
 « من الأحوال لا يقف القضاء أمامه مكثوف اليدين اكشفاً للتضمنين » .

وقال الحكم في موضع آخر :

« ومن حيث إن الحاضر عن المدعي عليهما لم يبين مسوغ الطرد لحرمان المدعي وعمله من البقاء المرخص له به ، وفي ذلك ولا ريب حظر على حريته وملكه يتأليان والدستور » .

ليتين من هنا لمعالى وزير المالية الدكتور ماهر باشا أي في قولي لا أدافع عن زيدان ، ولا يمكن مطلقاً أن يقال هذا لمن سرد هذه الوقائع ، لقد قلت الواقع ، وإنما أدافع عن القانون والدستور والمبادئ التي يجب أن تكون محترمة مصونة ، ولقد كنت معاليك عشواً إلى الوفد المصري .

حضرة صاحب لمعالى الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) — يظهر لي أن حضرة الشيخ المحترم لم يفهم قولي ، ومقاطعي إنما كانت لتفتاً لنظر حضرة إلى أن معالي وزير الزراعة السابق هو الذي أمر بفسخ القعد ، وطلب القوة لتفند هذا الأمر .

فالتصرف إنما كان من معالي وزير الزراعة ، لا من غيره . لهذا قلت إن فكرة المحقق في هذه المسألة يجوز أن تكون سليمة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — وما كان يجوز أن يلقي القعد بجرة قلم ، وأنتد وزير الداخلية لأنه ساعد على ذلك .

ومن أجل هذا أعرض على حضراتكم الاقتراح الآتي خلاصاً بوزير الداخلية .

« بعد سماع أقوال حضرة المستجوب ومعالي وزير الداخلية وحضرات من اشتركوا في المناقشة يقرر المجلس ما يأتي :

« ما كان يصح لمعالى وزير الداخلية أن يضع قوات البوليس تحت تصرف وزارة الزراعة لتفتيتها من استئثار منبردة الجبل الأصفر تنفيذاً لأمر إداري صدر مخالفاً للدستور والقانون » .

حضرات الشيوخ المحترمين : بهسنا ، وبالحديث الشريف أختتم كلتي قد قال صلى الله عليه وسلم : « لعن الله قوماً ضاع الحق بينهم » . وقد ضاع الحق في هذا البلد في أمور كثيرة ، وقد يكون هذا علة ما نحن فيه من يؤس وشقاء وأزمة مستعجلة في الرقاب .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ، لا يمكن مطلقاً أن يرد في تصوري أو ذهني أن هذا المجلس الذي أقيمت تهاديده ، وبخاصة في السنتين الأخيرتين أنه يزن الأمور بيزان صحيح من العقل ، ومن المطلق السليم ، ومن الحق والعدل ، لا يمكن أن يرد في ذهني أن عضواً في هذا المجلس ، أيًا كانت هويته وحزبيته ، أيًا كان مستقلاً أو غير مستقل سيسمح لنفسه أن يضيغ الحق في زوايا هذا المجلس .
ولذلك ، وأنا أنكم بلسان المصري ، وقلب المصري ، لا يمكن مطلقاً أن يكون كلاي بهوي حزبي ، أو غرض شخصي .
وأرجوكم كل الرجاء أن تفعلوا الأمور في صوابها . وأنا في هذا التصير أقترعه من معالي الدكتور ماهر باشا .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) — أنا متعجب من غيري .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو أن تفعلوا الأمور في صوابها . وتصوروا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، قبل أن تفكروا في الموافقة على الاقتراحين اللذين تقدمت بهما ، تصوروا قبل كل شيء خطورة الموقف إذا ما وافقتم على الاقتراح الذي اقترحه حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا ، طالباً فيه الانتقال إلى جدول الأعمال . فإنكم إذا ما أقررتم الانتقال إلى جدول الأعمال فمن ذلك أن ما سمعتموه من وقائع وتصرفات لا يتأهل منكم كلمة ، ولا نقداً ، ولا مؤاخنة . وفي هذا إقرار بالباطل ، إقرار للبت ، إقرار لسوء التصرف — وهذا ما أربأ بكم أن تفعلوا فيه . والسلام عليكم ورحمة الله .
(تصفيق من اليسار) .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) — لي كلمة صغيرة أصعب بها ما أخطأ فهمه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى من عبارتي . ذكر حضرة أن الدستور ينص على تضامن الوزراء ، فأجبت بأنه لا تضامن طلالاً أنهم لا يملكون بمخالفة أو تصرف أو فعل معين وهذه مسألة بدئية ولم أرد بذلك تطبيقاً ولا تطبيقاً للحالة الطارئة أمام حضراتكم . إن مجلس الوزراء لم يكن يعلم من حقائقها وقائع معينة أكثر مما قرأناه في الصحف ، ثم رأينا وزير الزراعة الأسبق يستقيل وانتهى الأمر عند هذا الحد . فلهذا التضامن هنا لا محل قد ذكرها لأن مجلس الوزراء لم تعرض عليه هذه الوقائع وأؤكد لحضراتكم أني لم أقرأ ملف هذا الموضوع كاملاً بل سمعت ما قيل فلا يمكن أن أحكم من هذه الناحية البقية أي حكم ، والظاهر كما قال معالي محمد رياض بك المحقق وسعادة حسن صبرى باشا أن المحقق يصدق فيما أحراره من بحث وصل في كل مسألة إلى نهاية ما يمكن أن يصل إليه إنسان وهذا المحقق هو الذي يقول عنه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى إنه كان موظفاً وكان قابلاً للزلز ، وهذا القول لا شك فيه وبما يزيد في تدهيرنا له أنه وهو في مركزه هذا وصل إلى النهاية في تحقيق كل السائل .

هذا الرجل استنتج استنتاجاً من تحقيقاته أعلن أنه لا يحسن أن يشك في هذا الاستنتاج ولو كان استنتاجه خاطئاً . فهذا الرجل الذي احترمنا وأياه وقدنا عمله وتحقيقاته ، يجب علينا وقد نحول مركزه إلى مركز أكبر ومسئوليته إلى مسؤولية أعظم يجب أن نقول إن استنتاجه صادق وصحيح . ولنا ألا نأخذ بهذا الاستنتاج ولكن ليس لحضرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى أن يتعرض لطبيعة الاستنتاج ولا لعمل الوزير من هذه الناحية .

هذا ما أردت أن أقوله عن تضامن الوزراء .

الرئيس — تأييداً لما يقوله معالي الوزير أوجه نظر معاليه إلى المادة ٦١ من الدستور التي تنص على أن : « الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته » . فالتضامن لا يتناول عمل الوزير في وزارته .

والآن تقدم طلب بإقفال باب المناقشة ، وقد سبقه طلب بالكلام من حضرة الشيخين المحترمين عبد السلام عبد التفار بك وحسن صبرى باشا وسأطرح على حضراتكم الاقتراح بعد أن يتكلم حضراتهما .

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس اتقدمي — وأنا أطلب الكلام أيضاً .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

أنا في إجازة مرضية وقد حتم الطبيب على الراحة وطلب مني أسي أن أحضر جلسة المجلس فاعتذرت بأن صحتي لا تساعدني على ذلك. واليوم وأنا أنصف جريدة الأهرام قرأت على لسان خضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى كلمة الرشوة منسوبة إلى سادة رشوان محفوظ باشا .

إن علاقي برشوان محفوظ باشا قديمة بل ترجع إلى الآباء والجودود . مرتته وقت أن كلف مديراً للتوفية منذ سبعة عشر عاماً وأعترف أنه من عائلة طيبة وأنه وصل بمجده واجتهاده وترتيبه إلى أعظم مراكز الدولة ، ولو كانت نفسية رشوان باشا مثل نفسية أولئك الذين يرتشون لمسكت له ظروفه منذ أن كان وزيراً أن يعمل ثروة ضخمة فضلاً عما تركه له أبوه إلا أنه بنفسه القوة وتاريخه وتاريخ عائلته وماضيها لم يسمح لنفسه بأن يحفظ بثروة أبيه بل ضحي بمظلمها وضحي بمركزه وهو مدير مرة ومركزه وهو وكيل وزارة مرة أخرى . لم يستكن في وقت من الأوقات ، ولم يعمل كقوتف يسائر كل حكومة ، ويعيش تحت نواز كل وزارة بل تحت عليه نشأته وحملت عليه مصريته أن يتحزب لبلده ، بل ويتقدم أولئك التحزبين لهذا البدء ويضحي بمركزه ومراراً وبأغلب ثروته فأصبح كأغلب أعضاء حزب الأحرار الدستوريين مديناً بعد أن كان ذا ثروة ، وكل ذلك في سبيل البدء والبلطع عن القيدة .

هذا الرجل يتهمه شيخ منا برشوة قدرها ستة آلاف من الجنيهات .

خضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إنه لم يقل هذا .

خضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — لم تذكر بالمضبطة كلمة رشوة .

خضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إنه قال بأن هناك تصرفات مريبة .

خضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — بعد أن تصفحت كلام الأستاذ يوسف أحمد الجندى وعرفت موقفه اليوم أراي في الواقع لا أستطيع أن ألوّمه ، لأنه اقتبس كلام أحد الأعضاء للذين للحكومة التي نائبي بأن هذا اللبر يجب أن ينادى من فوفه للأخلاق . وأساس الأخلاق ، يحضرات الشيوخ المحترمين ، الاعتراف بالجميل .

يجب أن يسان هذا اللبر ، يحضرات الشيوخ المحترمين ، وينزه عن ثلوث صفة كبار رجال الأمة ، سواء منهم المعارضون ، وللؤيدون . أو كذا لك وأتم شيوخ أقل من فيكم أرمون عالماً وقد خبرتم الحياة وخبرتمكم ، وعركتموها وصرتمكم ، وعركتم مواضع النصف من الأمة للصبرية تمام للصبر . أو كذا لك أنه عزيز علينا أن يأتي أحدنا هنا ويلقي الكلام جزافاً ، ويوجه إلى الكبراء وزعماء الأحزاب تهماً باطلة وغير صحيحة .

سادتي : أعتدى أحكم أن يدلي عن زعيم واحد في أي حزب لم يتهم بالرشوة ولم يتهم بالسرقة والحياة . أعلم أن للرحوم رشدي باشا وقد كان من أظهر الناس يداً اتهم من أحد العلماء بأنه قبض ثمناً لصر مليوناً من الجنيهات . وكلكم يعلم أن الرجل مات وهو فقير .

لم أكن أتوقع من الأستاذ يوسف أحمد الجندى وقد أودى بغير حق من الإشاعات وتآلم منها بجنى وظلم وعرف معنى الظلم واتهم بالباطل وذاق مرارة الاتهام أت يأت هنا يتابع محرري الجرائد في دلوهم الجوفاء ولا يقف بجانب الظالم ، بجانب رشوان باشا ، ويقول فلانس ابتعدوا عن الشبهات ولا تلقوا الكلام جزافاً ولا تهجموا الأبرياء .

خضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إنما كنت أسرد وقائع .

خضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — أسرد عليها كلها وسيكون ردى على الست عشرة تهمة التي ذكرت في كلمة واحدة وهي أن رشوان باشا رجل طيب ابن رجل طيب سمحت له سريره وسلامته نيته بأن يثق ببعض الأشخاص ثقة وصلت بهم إلى ما اتوا إليه وكان من الواجب أن تنادي بأنه مظلوم وأن تهمة تنصرف في سلامة نيته وأنه وضع ثقته فيمن لا يستحقونها ولا يجب عليه إلا هذا وأنا ألوّمه على ذلك . إن من أكبر عيوبنا عدم التورع في الاتهام ، ألم يتهم سعد ؟ ألم يتهم عدلي ؟ ألم يتهم رشدي ؟ ألم يتهم النحاس ؟ لا ، لا . أنا أربأ بهذا اللبر من أن يكون مثلاً للشبهات تلقى على كبراء البلد وزعمائها كل تلقى الأحجار فتصيب كل ما يقابلها . حرام أن يكون هذا حالنا ، حرام أن يكون هذا تخليدنا .

(تصفيق عام) .

تأجيل باقى المسائل الواردة فى جدول الأعمال إلى جلسة يوم الاثنين للقبل

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن تكون الجلسة للقبل يوم الاثنين للقبل غرة جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ (١٩ يونيه سنة ١٩٣٩) الساعة السادسة مساء لاستمرار المناقشة فى الاستجواب ، ولنظر ما بقى من جدول أعمال اليلة وما يرد من الأعمال ؟
(موافقة) .

(رفضت الجلسة فى الساعة الثامنة مساء) .

(فى ١٤ يونيه سنة ١٩٣٩) .

استمرار المناقشة

فى الاستجواب للوجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن تصرفات وزارة الزراعة فى بيع ثمار مزدة الجبل الأصفر لأحد كبار تجار الفاكهة بدون مزايمة ، وما تلا ذلك من إجراءات وزارة الداخلية - اقتراح إقبال باب المناقشة - للموافقة عليه -
اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا - عدم للموافقة عليه - اقتراح حضرات الشيوخ المحترمين :
الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، وأنطون الجليل بك ، ومحمود فهمى باشا - للموافقة عليه

الرئيس - نهدم اقتراح من بعض حضرات الزملاء المحترمين بطلب إقبال باب المناقشة فى هذا الاستجواب ، وهذا نصه :
« إن السلام استولى فى الاستجواب ، فطلب إقبال باب المناقشة ؟ »

أحمد الديوانى ، عبد الرزاق القاضى ، محمد عبد اللطيف ، محمد للتازى ، على عبد الرازق ، مصطفى راضى سليمان ، حسين فوده ، محمد الحنفى كلفرزدى ، عفيف البربرى ، أحمد حسين ، عزيز ميرم .
فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

الرئيس - أحرص على حضراتكم إذن الاقتراحات الآتية :

١ - اقتراح من حضرة الزميل المحترم حسن صبرى باشا ، ونصه كالآتى :

« أقتراح أن يكتفى المجلس بالبيان الذى أدلى به حضرة صاحب المقام وزير الأشغال العمومية ووزير الزراعة بالنيابة ، ويقرر الانتقال إلى جدول الأعمال ؟ »

حسن صبرى

٢ - اقتراح من حضرة الزميل المحترم أحمد كامل باشا بالاكتفاء بما ألقى من بيانات والانتقال إلى جدول الأعمال ، وقد تنازل عنه .

٣ - اقتراح قدم من حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى فى الجلسة الماضية ثم عدل بعد ذلك وانضم إليه فيه حضرات الزملاء المحترمين أنطون الجليل بك ومحمود فهمى باشا ، ونصه كالآتى :

« بعد نيل أقوال حضرة المستجوب وحضرات من اشتركوا فى المناقشة وبيان معالى وزير الزراعة للوقت يقرر المجلس ما يأتى :

إن تصرفات وزير الزراعة الأسبق فى المسائل التى تناولها الاستجواب تطوى على إحتلال خطير بمقتضيات واجبه ومسئولته كوزير ؟

يوسف أحمد الجندى ، أنطون الجليل ، محمود فهمى .»

٤ - اقتراح (١) من حضرة الزميل المحترم لويس أختوخ فانوس اتسدى ولا يمكن أن أطرحه على حضراتكم لأنه تناول فيه مسئولية بعض موظفي وزارة الزراعة عن التصرفات التي حصلت في منزعة الجبل الأصفر ولا يجوز أن يتخذ المجلس قراراً بالنسبة لموظفين إداريين ولتلك فقد استبعد هذا الاقتراح .

٥ - اقتراح من حضرة الزميل المحترم الأستاذ عباس الجبل يفيد شكر معالي وزير الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - قدمت اقتراحي الذي أشار إليه سعادة الرئيس ولكن لفت نظري معالي وزير الداخلية إلى أنه لم يتم إلا بواجبه فيما اتخذ من إجراء للمحافظة على الأمن والنظام في منطقة منزعة الجبل الأصفر ، ولذلك يرى معالي أنه لا شكر على واجب ، وقد طلب إلى أن أتنازل عن اقتراحي وأنا متنازل عنه .

الرئيس - إذن يثبت في للبطقة تنازل حضرة الزميل المحترم عن اقتراحه .

٦ - وأخيراً هناك اقتراح من حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى خلع معالي وزير الداخلية ، وهذا نصه :

« بعد سماع أقوال حضرة الاستجواب ومعالي وزير الداخلية وحضرات من اشتركوا في المناقشة يقرر المجلس ما يأتي :

ما كان يصح لمعالي وزير الداخلية أن يضع قوات البوليس تحت تصرف وزارة الزراعة لتحكيها من استلام منزعة الجبل الأصفر تنفيذاً لأمر إداري صدر مخالفاً للدستور والقانون ؟

يوسف أحمد الجندى »

هذه هي الاقتراحات جميعاً التي خدمت في استجواب منزعة الجبل الأصفر ، ويلاحظ أن اقتراح حضرة الزميل المحترم حسن صبري باشا غير مسبب وله الأولوية ، وهذا نصه :

« أترح أن يتكث المجلس بإيالن الذي أجلى به معالي وزير الأشغال العمومية ووزير الزراعة بالنيابة ويقرر الانتقال إلى جدول الأعمال » .

لن كان له من حضراتكم اعتراض عليه ، فليغفل بإيدائه .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا - أرجو أن يسمح لي بأن أشرح للسجل للوقت لماذا وضعت اقتراحي على هذا الشكل .

الرئيس - أرجو أن يلاحظ حضرة الزميل المحترم أن باب المناقشة في موضوع الاستجواب قد أقفل ، ولا يمكن لحضرته بعد ذلك إلا أن يدل على اقتراحه .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا - سأدلى على أن اقتراحي هو وحده الذي يمكن أن ينتهي إليه استجواب كالأستجواب للعروض على حضراتكم .

طلب الجواب أو ما يسمى في الفقه الدستوري بالاستجواب يستلزم مستجوباً ، وهو أحد حضرات الشيوخ أو النواب ، كما يستلزم مستجوباً ، وهو الوزير الذي وقت في وزارته الموضوعات التي يراد الاستجواب عنها ، هذه الموضوعات أو للسائل إما أن تكون متعلقة بموظفين يدخلون في ولاية الوزير وإما أن تكون متعلقة بشخصه كوزير . فإذا ما كانت الوقائع متعلقة بموظفين إذا ما استقال الوزير الذي وقت أثناء ولايته هذه للسائل أمكن توجيه الاستجواب بالمثل إلى الوزير الذي يلي الوزارة بعده .

أما إذا كانت الوقائع خاصة بشخصه كوزير واستقال الوزير فعلاً ، فلا يخفى الحال إما أن يكون الاستجواب قائماً وفي هذه الحالة

(١) أطلب إضافة العبارة الآتية ضمن قرار المجلس :

« وأسف المجلس لما تبين من مخيمات مناصرة الجبل الأصفر من تصرفات كبار موظفي وزارة الزراعة الذين اشتركوا في الإجراءات التي انتهت بإطعام الصنفعة لشيخ محمد زيدان في سنة ١٩٣٨ وذلك لما ظهر فيها من تعمير خطير في الأيام الواجب بحكم وظائفهم من التحك بتنفيذ أحكام الواويع واستسلام لأواس الوزير (كما يقولون) وعنايتهم الواويع في الإجراءات التي نتج عنها ضرر للصلصة العامة .

كما يرى المجلس أن إطاعة أوامر الوزير لا تخفف من مسئولية الموظف في إلتزام للقانون والواويع »

لويس فانوس :

يجب فيها يتلقى بالوزير السبق أن يقف الاستجواب . وإذا لم يكن وجه استجواب فلا يمكن أن يوجه إليه استجواب تكون له نتيجة بعد استقالته . وليس معنى هذا أن الوزير الذى يستقبل لا يعطى على خطأ أو جرعة يمكن أن تكون صدرت عنه أثناء ولايته . فالاستقالة لا تمنع مطلقاً من مؤاخذه الوزير ولكن طريق الاستجواب يقفل بالقبول بعد الاستقالة .

أما طريقة للواحدة قد بينها الدستور فلا وقال بصراحة إن الاتهام ، أى اتهام الوزير ، لا يملك أحد إلا مجلس النواب وعلسكه شروط عملية ، يملكه بأغلبية يجب أن يتوافر فيها ثلثا أعضاء المجلس . كما أن الذى له الحق وحده فى أن يفصل فى اتهام وجهه مجلس النواب وزير حال أو سابق هو مجلس خاص عرض له الدستور وسماه مجلس الأحكام وشكله تشكيلاً خاصاً واشترط لصحة الحكم فيه أغلبية خاصة ، فقد نص على أن يكون متشكلاً من ثمانية من أعضاء مجلس الشيوخ يبنون بالفرقة وثمانية من أعضاء محكمة النقض والإبرام بترتيب الأقدمية وهى أكبر محكمة فى الدولة ورأس هذا المجلس رئيس محكمة النقض والإبرام واشترط لإمكان أن يصدر هذا المجلس حكماً صحيحاً على وزير شروطاً قاسية أيضاً ، إذ اشترط وجوب توافر ثلاثة أرباع أعضاء المجلس أى اثني عشر عضواً من ستة عشر . إذن بهذه القيود والشروط حافظ الدستور على كرامة الوزراء فاشتراط أغلبية خاصة يجب أن تتوافر فى مجلس النواب حين يوجه اتهاماً لوزير من الوزراء ، كما اشترط أغلبية خاصة يجب توافرها فى مجلس الأحكام حين يفصل فى هذا الاتهام .

إذن وقد تعلق الاستجواب للعروض على حضراتكم بوقائع خاصة بموظفين وخاصة بوزير ، وأعتقد أن حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب فطن إلى هذا ولذلك وجه استجوابه إلى رفعة رئيس مجلس الوزراء لأن حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب يعلم علماً قاطعاً أن كل ما يتعلق بوزير الزراعة الأسبق لا يمكن أن يثار كما لا يمكن أن يتهم ولا أن تكال له التهم جزافاً فى وقت لا يمكن فيه أن يوجه له الاتهام إلا بمجلس النواب بشرط توافر أغلبية خاصة هى ثلثا أعضاءه .

إذن كانت النتيجة الحتمية لتلك اقتراس الذى سبق لى أن قعته وجردته من كل شئ . إلا من بيان الوزير وكان موضوعاً وضماً خاصاً متصلاً لأن لم أشرف فيه إلى بيانات من تكلموا فى الاستجواب ولا إلى بيان حضرة الشيخ المحترم المستجوب ولا إلى كل شئ أدليت بها واقصرت بأن قلت أن يمكن المجلس بالبيان الذى أدلى به الوزير والانتقال إلى جدول الأعمال لأنى إذا ما جاوزت هذا أكون قد تعرضت فعلاً لخالفه دستورية صارخة وأجبرت لحضرات الشيوخ المحترمين أو لأحدهم أن يتهموا شخصاً غير موجود بالمجلس وغير يمثل أمله ، ولا يمكن مجال أن توجه إليه تهمة إلا بمن يملك الاتهام ومن يملك الاتهام فلا سبق أن عرض عليه الاستجواب كما عرض عليه التحقيق الذى جرى فى موضوعه ولم يتهم الوزير مع أنه له وحده حق الاتهام . فلا يمكن لمجلس الشيوخ أو لأحد أعضائه أن يتهم وهو لا يملك الاتهام .

لتلك قدمت اقتراسى وسببته ببيان معالى وزير الزراعة بإنابة فقط لأنه اشتمل على ما نسب للموظفين ، وقال الوزير عنه إنه بعد أن يمد الاطلاع على أوراق التحقيق سيتخذ من الإجراءات ما يكفل للصحة العامة . لهذا قدمت اقتراسى بهذا الشكل .

وإنى فى كل شئ الساعة وفى كل شئ الليلة لا أدافع إلا عن الدستور . لا أدافع إلا عن كرامة هذا المجلس الذى يجب — وهو أكبر سلطة تشرعية فى البلاد — أن يتصمم بالدستور ويحافظ على أحكام الدستور ولا يدع للتفسير سيلاً ينفذ منه إلى الاعتداء على الدستور . هذه هى الأسباب التى حملت على وضع اقتراسى على هذا الوجه .

(تصفيق من المئين)

الرئيس — أرجو أن يلاحظ من يريد الرد على اقتراح حضرة الزميل المحترم حسن مبرى باشا أن يقتصر فى رده على صيغة الاقتراح دون الدخول فى موضوع الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

تتلخص أقوال حضرة الشيخ المحترم حسن مبرى باشا فى أنه لا يجوز أن ينظر استجواب بشأن تصرف أحد حضرات الوزراء بعد استقالته ، وليسمع لى حضرة الشيخ المحترم أن ألاحظ أن دفاعه هذا جاء متأخراً على حد تمييز أحد حضرات النواب المحترمين عندما أديت مثل هذه التكررة بمجلس النواب ، قد كان واجباً إذا ما رأى حضرة الشيخ المحترم أن الاستجواب لا يصح نظره بعد استقالة وزير

إذاعة الأستجواب ، أن يتقدم بهذا الدفع قبل أن يجيز المجلس للنقطة في هذا الاستجواب وأن يتناقش فيه فلا .

وهذا الذي أقوله قال به حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب في مجلس النواب ، فقد قدم النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني باعتراض يشبه الاعتراض الذي أبداه حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا فكان الرد عليه من جميع الجواب بدم اللواقعة ، وكان النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب من ضمن العرضين على النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني إذ قال : « لقد نص المستور واللأعنة الداخلية بأن يمرض الاستجواب أولاً على المجلس لتحديد موعد النقطة فيه ، وقد مرض هذا الاستجواب على المجلس لهذا الغرض جملة مرات وكان يصح في إحداها أن يتقدم من يشاء من حضرات النواب بمثل هذا الدفع .

وبما أنه لم يمرض على المجلس شيء من هذا ، وحدد موعد للنقطة في الاستجواب ، فهذا مناه قضاء المجلس بأن الاستجواب واجب النظر ، فليس هناك إذن محل لإحالة إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثه ، لأن المجلس يكامل هيئة قد أقر مناقشته وأقر ذلك بعد أن استقال الوزير » . قال هذا حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب في وقت لم تكن حلت فيه للنقطة وكان كل ما حصل أن الاستجواب أدرج في جدول الأعمال وطلب من المجلس أن يحدد موعداً للنقطة فيه .

قلت لحضراتكم إن هذا قيل حتى قيل أن يناقش مجلس النواب موضوع الاستجواب ، فبالكم ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، وقد قرّر مجلسكم للقرأ أكثر من مرة تحديد يوم للنقطة في الاستجواب فضلاً عن أنكم قد سمعتم حضراتكم في ثلاث جلسات متوالية وقائع الاستجواب وللنقاشات السخيفة التي دارت حوله .

هذا من جهة الشكل

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — يظهر أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لم يبين جيداً الغرض الذي أقصده من اقتراحى .

الرئيس — للسؤال لا تحتمل كل هذه النقطة . والاقتراح اللدّم من حضرة الزميل المحترم حسن صبري باشا بالكيفية التي وضع بها طرح على حضراتكم ومن الواجب أن يؤخذ الرأي عليه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وأنا أورد على هذا الاقتراح قبل أخذ الرأي عليه ، أما أن يقال إن الاستجواب إذا ما تهدم بعد استقالة الوزير لا يصح مناقشته ، فهذا ما لم يقل به أحد مطلقاً لا من رجال الفقه الدستوري ولا من غيرهم . حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — أقصد أنه لا محل لتوجيه استجواب وزير بعد استقالته عن أعمال صدور عنه أثناء ولايته الوزارة ولا حتى لأحد في اتهامه إلا بمجلس النواب بالشروط التي يبتها .

الرئيس — من المجمع عليه عند علماء الفقه الدستوري أنه من الجائز توجيه استجواب عن أعمال وزير استقال .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — لا يمكن توجيه استجواب في هذه الحالة عن أعمال متعلقة بشخصه كوزير .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أما أن يقال إن استجواباً لا يصح مناقشته بعد استقالة الوزير ، فهذا قول لم يقله أحد من رجال الفقه الدستوري . والمجمع عليه أن استقالة الوزير لا تمنع من نظر الاستجواب ، ولقد أثير هذا الاعتراض في مجلس النواب من حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني فقام حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا وقال

(حضر حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا وزير المالية) .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — ما يحصل في مجلس النواب لا يمكن أن يتقدم به .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — جاء في أقوال حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا في مجلس النواب ما يأتي :

« هوأ أنه ثبت لحضراتكم من مناقشة استجواب كالأستجواب للنظور الآن ، أن من وجوه للشولية فيه أن صفقة تمت وبيعت دون مزاد ، وأن هذا لم يكن من عمل الوزير بحال ، أو كل من عمله ؛ ورأيت في هذه السياسة التي ابتناها وزارة الزراعة أو غيرها

خطأ فإن لكم ومن واجبكم قبل أن يكون من حكم ، أن تبينوا خطأ هذه السياسة للحكومة أو لوزير الزراعة أيّا كان ، ولا تحول دون ذلك استقالة الوزير لأن للوزير شخصيتين ، إحداهما شخصية منوية باعتباره وزيراً للزراعة ، وشخصية فردية كباقي الأفراد ؛ فإذا استقال الوزير من وزارته بقيت سياسته في الوزارة ، وهذه السياسة هي التي يهتم بها هذا المجلس للحكم لها أو عليها .

ترون حضراتكم من ذلك أن استقالة الوزير لا تمنع مجال نظر الاستجواب وإبداء رأيكم في تصرفات وزير الزراعة الأسبق .
الرئيس — لدينا الآن ثلاثة اقتراحات سأطرحها على المجلس ، وسأبدأ الآن بأخذ الرأي على اقتراح حضرة الزميل المحترم حسن صبري باشا ، وقد قدم بعض حضرات الشيوخ المحترمين اقتراحاً^(١) بأن يؤخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

الرئيس — نص اقتراح حضرة الزميل المحترم حسن صبري باشا هو : « أقترح أن يكتفى المجلس بالبيان الذي أدلى به معالي وزير الأشغال العمومية ووزير الزراعة بالنيابة ويقرر الانتقال إلى جدول الأعمال ، فمن كان موافقاً من حضراتكم عليه يقول « نعم » ومن كان معارضاً يقول « لا » .

(أخذ الرأي على هذا الاقتراح بالنداء بالاسم وكانت النتيجة ٥٥^(٢) صوتاً ضد الاقتراح و٣٣^(٣) صوتاً مع الاقتراح) .

(١) نص الاقتراح :

« نقتح أخذ الرأي بالنداء بالاسم على اقتراح سطحة حسن صبري باشا »
عيسى الجبل ، عوض برعي ، إبراهيم محمد فراج ، محمد عطية الناطر ، بطرس خليل بطرس .

(٢) غير الواقفون :

أحمد البروان بك ، أحمد حبيب بك ، الأستاذ أحمد حنق أبو الفضل ، أحمد عبده بك ، القاضي أبو وانيه ، أطولون الجليل بك .
بهجت السيد أبو علي بك .
حسن أبو الفتح بك ، الأستاذ حسن عبيد القادر ، حسن محمد الوكيل ، حسن محمد شعير ، حسين مصطفى حزه بك ، حسين عبيد الكرم الهلالي ، حسين فوده بك ، الأستاذ حسين محمد الجندى .
الدكتور زك ميخائيل بشارة .
سعد مكرم بك ، سليمان السيد سليمان باشا .
صلاح الدين الشواربي بك .
الدكتور عبد الحيد أمين حزب ، الدكتور عبد الحيد فهمي ، الدكتور عبد الحافظ سليم ، عبد الرحمن فوح ، عبد الرزاق القاضي بك ، عبد الستار حسن عمران ، الأستاذ عزيز ميم ، عتيق حسين البربري ، علي رمضان الطوبجي ، علي عبد الرزاق بك ، علي كمال حبيشه بك ، علي عيسى توار ، علي محمد صوان .

كامل إبراهيم بك .

لويس أنتوخ قاوس .

محمد أحمد العزيف بك ، محمد القنازي عبد ربه باشا ، محمد توفيق راضي بك ، محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد عبد القليل ، محمد عبد الحيد البدي ، محمد علي سرور بك ، محمد علي سليمان بك ، محمد فهمي صادق شتا ، محمد كمال علما باشا ، محمد لبيب أبو الجليل ، الأستاذ محمد ميزوق ، الأستاذ محمود بسوي ، محمود شكرى باشا ، محمود فهمي باشا ، مرسى وزير عبدة بك ، مصطفى راضي بك ، الأستاذ ميشيل رزق .
الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، الأستاذ يوسف عبد القليل ، يوسف يوسف الصرتوي .

(٣) للواقفون :

إبراهيم الحلواني بك ، إبراهيم سيد احمد بك ، إبراهيم محمد فراج ، أحمد رمزي بك ، القواء أحمد حريف باشا ، أحمد علي باشا ، أحمد كامل باشا ، أحمد محمد خبطة باشا ، أحمد ممدحت يكن باشا ، أحمد مصطفى مرو باشا ، أحمد نجيب براده بك ، أسمان قطاوى بك ، أمين ساي باشا ، أمين حام حادى .

— بطرس خليل بطرس بك .

جفر ولى باشا .

حافظ حسن باشا ، حسن وشوان حادى بك ، حسن صبرى باشا ، حسن مظلوم باشا ، حسن نبيه المصري بك ، القواء حسين رفقي باشا .
خليل إبراهيم صالح بك ، خليل تايه بك .

سليمان عثمان أباطه بك ، سليمان مصطفى خليل .

الرئيس — إذن يقرر المجلس رفض الاقتراح للقدم من حضرة الزميل المحترم حسن صبرى باشا بأغلبية ٥٥ صوتاً ضد ٥٣ صوتاً .
(تصفيق من اليسار) .

والآن يؤخذ الرأى بطريق النداء بالأسم على الاقتراح للقدم من حضرات الزملاء المحترمين الأستاذ يوسف أحمد الجيندى وأنطون الجبيل بك ومحمود فهمى باشا ، ونصه : « بعد سماع أقوال حضرة للسجوب وحضرات من اشتركوا فى المناقشة ويان معالى وزير الزراعة الموقت يقرر المجلس ما يأتى : إن تصرفات وزير الزراعة الأسبق فى السائل التى تناولها الاستجواب تتطوى على إخلال خطير بقتضيات واجبه ومسئوليته كوزير » . فالواقف من حضراتكم على هذا الاقتراح يقول « نعم » وللعارض يقول « لا » .
أخذ الرأى على هذا الاقتراح بالبناء بالأسم وكانت النتيجة للواقعة عليه بأغلبية ٥٦^(١) صوتاً ضد ٥٣^(٢) صوتاً .

شفيق سيدم إلياس بك .
الأستاذ عباس الجبل ، عبد الحميد إسماعيل إبطه بك ، الأستاذ عبد الرحمن برهان نور ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، عبد السلام عبد النصار بك ،
الدكتور عبد العزيز العجيزى بك ، عبدالفتاح الوزى بك ، عبد القادر حزة باشا ، عبد الله أرسلان بك ، اللواء على صدق باشا ، الفريق على فهمى باشا ،
عوض برعى بك .
فخرىال سعد بك .
شيخ العرب كلىلى الأدهس .
محمد أبو النصر القار ، محمد أمين حسين مصرى بك ، محمد توفيق رفعت باشا ، الدكتور محمد حسين حيكيل باشا ، محمد رشوان الزمرى بك ، محمد رياضى بك ، محمد عطية النظار بك ، محمد علوى الجزار بك ، محمد على ملو به باشا ، محمد نجيب الفرانلى باشا ، محمود أحمد محب بك ، منصور حسين السلواوى .

(١) المواقفون :
إبراهيم سيد احمد بك ، أحمد الديوانى بك ، أحمد حسين بك ، الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل ، أحمد عبده بك ، الثانى أبو وانيه ، أعلون الجبل بك ،
بهجت السيد أبو على بك .
حسن أبو الفتوح بك ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسن محمد الوكيل ، حسن محمد شعير ، حسين مصطفى حزه بك ، حسين عبد الكريم الهامى ،
حسين نواده بك ، الأستاذ حسين عبد الجدى ،
الدكتور زكى ميخائيل بشارة .
سعد مكرم بك ، سليمان السيد سليمان باشا .
صلاح الدين الشواربى بك .

الدكتور عبد الحميد أمين عرب ، الدكتور عبد الحميد فهمى ، الدكتور عبد الحافظ سليم ، عبد الرحمن فوح ، عبد القزاق القاسمى بك ،
عبد النصار حسن عمران ، الأستاذ عزيز مريم ، عليى حسين البربرى ، علي رمضان الطوبجى ، علي عبد الرزق بك ، على كمال حبيبه بك ، على حيسى نولر ، على محمد مروان .
كامل إبراهيم بك .
لويس أخنوخ فانوس .
محمد أحمد الشريف بك ، محمد الغازى عبد ربه باشا ، محمد توفيق رياضى بك ، محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد عبد الحافظ ، محمد عبد الحميد البده ،
محمد على سرور بك ، محمد على سليمان بك ، محمد فهمى صادق شتا ، محمد كمال عليا باشا ، محمد لبيب أبو الجردايل ، الأستاذ محمد مرزوق ، الأستاذ محمود بسيونى ، محمود شكرى باشا ، محمود فهمى باشا ، مصرى وزير عبدة لك ، مصطفى رياضى بك ، الأستاذ ميتيل رزق .
الأستاذ يوسف أحمد الجيندى ، الأستاذ يوسف عبد الحافظ ، يوسف يوسف الصرنونى .

(٢) غير المواقفين :
إبراهيم الحياوى بك ، إبراهيم محمد فراج ، أحمد رمزى بك ، اللواء أحمد شريف باشا ، أحمد على باشا ، أحمد كامل باشا ، أحمد محمد خفبه باشا ،
أحمد دمحت يكن باشا ، أحمد نجيب براده بك ، أعلان طقاوى بك ، أمين ساهى باشا ، أمين حلم حادى .
بطرس خليل بطرس بك .
جعفر ولى باشا .
حافظ حسن باشا ، حسن رشوان حادى بك ، حسن صبرى باشا ، حسن مظلوم باشا ، حسن نبيه الصبرى بك ، اللواء حسين دقنى باشا ، حسين سرى باشا .

الرئيس — يقرر المجلس اللواقعة على هذا الاقتراح بأغلبية ٥٦ صوتاً ضد ٥٣ صوتاً .
(تصفيق من اليسار) .

الرئيس — يؤخذ الرأي الآن على الاقتراح المقدم من حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي ، ونصه : « بعد مباحة أحوال حضرة المستجوب ومعالى وزير الداخلية وحضرات من اشتركوا في المناقشة يقرر المجلس ما يأتي : ما كان يصح لمعالى وزير الداخلية أن يضع قوات البوليس تحت تصرف وزارة الزراعة لتمكينها من استلام مزودة الجبل الأصفر تنفيذاً لأمر إداري صدر مخالفاً للدستور والقانون » . فمن كان موافقاً من حضراتكم على هذا الاقتراح يقول « نعم » ومن كان مخالفاً يقول « لا » .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — إني مكثف بأقوالى التي دوت في مضطحة الجلسة في صدد هذا الاقتراح .
الرئيس — إذن حضرة الزميل المحترم متنازل عن اقتراحه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — نعم ، وأطلب الانتقال إلى جدول الأعمال .
(تصفيق) .

الرئيس — والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة للاستراحة ؟
(موافقة) .

(في ١٩ يونيه سنة ١٩٣٩) .

اختصاص وزير الدولة للشئون البرلمانية ، ومسئوليته الوزارية .

جلس التواب

أشير إلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ونصه :
« لكل وزارة من الوزارات اختصاصات مفصلة معينة يمتتها القوانين أو اللوائح . وها هو ذاك وزير يحضر بنفسه أو بواسطة من يندب من كبار موظفي وزارته جلسات البرلمان واللجان البرلمانية عند نظر المشروعات والاقتراحات التي تخص أو تمهم وزارته ويتولى بنفسه الرد على الأسئلة والاستجوابات الخاصة بوزارته وهو مسئول عنها أمام مجلس النواب . وجرى العمل في الماضي على أنه إذا غاب وزير قام أحد زملائه بتلاوة الرد على الأسئلة الموجهة إليه .

لما هي إذن اختصاصات صاحبي الحالتي وزيرى الدولة للشئون البرلمانية بالتحديد والتفصيل ، حتى يمكن للبرلمان الرقابة على أعمالهما ومعرفة طريق مسئوليتيهما أمام مجلس النواب ؟

وهل لكل وزيرى الشئون البرلمانية نظير في الدول الأخرى ؟ وإذا كان ، فهل لهؤلاء الوزراء الحق في الاشتراك في جلسات مجلس الوزراء ؟ »

حضرة صاحب الحالتي وزير المالية (بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء) —

خليل إبراهيم صالح بك ، خليل ثابت بك .

سليمان عثمان أباطة بك ، سليمان مصطفى خليل .

شفيق سيدم إلياس بك .

الأستاذ عباس الجبل ، عبد الحميد إسماعيل أباطة بك ، عبد الرحمن برهان نور ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، عبد السلام عبدالغفار بك ، الدكتور عبد العزيز الميزبى بك ، عبد الفتاح البارزى بك ، عبد القادر حمزة باشا ، عبد الله أرسلان بك ، اللواء علي صدقي باشا ، الفريق علي فهمي باشا ، عوض برعي بك .

غبريال سعد بك .

شيخ العرب كيلاني الأدهس .

محمد أبو النصر الفار ، محمد الشامل الفار ، محمد أمين حنين مرعي بك ، محمد توفيق رفعت باشا ، الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد رياض بك ، محمد عطية الفاخر بك ، محمد علوي الجزولي بك ، محمد علي علوي باشا ، محمد نجيب الغرابي باشا ، محمود أحمد محب بك ، منصور حسين الكواوي .

فيا يتعلق بشطرى هذا السؤال أحيل حضرة النائب المحترم على إجابة حضرة صاحب اللقلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء فى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ عن سؤال عائل لسؤال حضرة (١) .
وأضيف فىا يتعلق بمسئولية وزراء الدولة أنها قائمة على المسئولية السياسية التضامنية ما دامت لم جميع الحقوق والسلطات السياسية كرملائهم الآخرين ، ويشتركون فى مداولات مجلس الوزراء وقراراته ويتكلمون باسم الحكومة فى مجلس البرلمان .
(فى ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠) .

(١) نس الاجابة للذكورة :

حضرة صاحب اللقلم وزير المالية (نابة عن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء) — إن فحين وزراء دولة فى الوزارتين اللتين يشير إليهما حضرة النائب المحترم لم يكن بدءاً انخرط به مصر ، بل قد سبقتا إليه أرقى حكومات العالم وأعرقتها فى النظم الدستورية بل لم يكن بدءاً فى تاريخ الوزارات المصرية نفسها ، ففى ٢٤ يولية سنة ١٩٢٤ استصدر المنصور له سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء حينئذ مرسوماً جعين اثنين هما أحمد زبور باشا والمنصور له أحمد مظلوم باشا وزيرى دولة فى وزارة .
والفرض الأول إن لم يكن الوحيد من سين وزراء دولة هو الامتناع بنوى التياارب الرئاسة أو ذوى اللواهب للمنازاة أثناء الأزمات الحادة للخروج منها على وجه السرعة بأقل ضرر ممكن ، وبأعظم خير مستطاع ، وهذا ما حصل فى مصر .
وعن الجزء الأخير من السؤال — وهو المجلس بمراتب وزراء الدولة — قالها كانت تنقسم على المصالح غير للتظورة .

مادة ٦٢ - « أوامر الملك ، شفعية أو كتابية ، لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال » ^(١).

حضرة عبد العزيز فهمي بك - أفتتح الص على أن أوامر الملك ، شفعية كانت أو كتابية ، لا يمكن بحال من الأحوال أن تخلى الوزراء أو غيرهم من موظفي الحكومة من المسئولية .

دولة الرئيس (حين رشدى باشا) - لا مانع عندي وأطلب رأى الهيئة .

(فقرر بالإجماع للواقعة على ذلك) .

(فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

على القرار الثامن والسبعون وهنا نصه :

أوامر الملك ، شفعية كانت أو كتابية ، لا يمكن بحال من الأحوال أن تخلى الوزراء أو غيرهم من موظفي الحكومة من المسئولية .

(فقررت للواقعة عليه بالإجماع) .

(فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

مادة ٦ - أوامر الملك ، شفعية أو كتابية ، لا تخلى الوزراء وغيرهم من عمال الدولة من المسئولية بحال .

(فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

إن هذا الحكم - وملاحظ أنه إنما هو وارد فى الفرع الذى عنوانه « الوزراء » - يتعلق فى الواقع بالوزراء خاصة دون غيرهم . لذلك تقترح أن يؤخذ بالصيغة التالية الواردة فى الدستور البلجيكي (مادة ٨٩) .

هل الوزارة هى التى تملك سلطة العمل فلا وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقام ؟

(تراجع البحث الدستوري فى ذلك لتقديم من حكومة رغبة النحاس باشا الراجعة وللشور على المادة ٤٨) .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمستور

لجنة المستور

الهيئة
الاستشارية
التشريعية

مادة ٦٣ - « للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يسموا كلا طلبوا الكلام ، ولا يكون لهم رأى »
« معدود في الدالات إلا إذا كانوا أعضاء . ولم أن يستينوا بن ررون من كبار موظف دواوينهم »
« أو أن يستينوم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته . »

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

دولة الرئيس (حين رضى باشا) - أقرح النص على ألا يكون للوزراء رأى معدود في مداوات أى المجلسين إلا إذا كانوا من أعضائه ولكن لم دائما حق حضور المجلسين وواجب سماع قولهم كلا طلبوا الكلام ولم في بعض السائل أن يستينوا بن ررونه من كبار موظف دواوينهم أو أن يستينوم عنهم ، ولكل مجلس حق تحتم حضور الوزراء لجلساته .
(موافقة عامة) .

(في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

على القرار التاسع والبعون وهذا نصه :

لا يكون للوزراء رأى معدود في مداوات أى المجلسين إلا إذا كانوا من أعضائه ، ولكن لم دائما حق حضور المجلسين
وواجب سماع قولهم كلا طلبوا الكلام . ولم في بعض السائل أن يستينوا بن ررون من كبار موظف دواوينهم أو أن يستينوم
عنهم ولكل مجلس حق تحتم حضور الوزراء لجلساته .

(فوافقت الهيئة بالأغلبية عليه) .

(في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

تليت المادة الثامنة ونصها :

للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ، ويجب أن يسموا كلا طلبوا الكلام ، ولا يكون لهم رأى معدود في الدالات إلا إذا كانوا أعضاء ، ولم أن يستينوا بن ررون من كبار موظف دواوينهم أو أن يستينوم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .
فضيلة الشيخ بحيث - أطلب أن نص في هذه المادة على أن الوزراء لا يستينون عنهم من كبار موظف دواوينهم إلا من كان مصرى .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - هذا مفهوم ، وعمل النص عليه في اللائحة السالفة .

(موافقة عامة) .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

(١) هل يجوز للمجلس - في غيبة الحكومة - أن يناقش في قانون ويصدر فيه قراراً ، مع أنه غير مبرج في جدول أعماله ، ولا تعلق الحكومة أنه سيبحثه ؟ وهل يكون هذا القرار قانونياً ؟

(٢) قرار المجلس تأجيل المناقشة في قراره إنشاء قانون الاجتماعات لأنه معروض على مجلس الشيوخ ، وحتى يقدم مشروع بقانون اجتماع آخر .

مجلس النواب

رئيس الوزراء - في ملاحظة بالمرالى الرئيس وهى أن المجلس نظر أس قانون الاجتماعات في غيبة الحكومة ولم يكن هذا القانون مدرجا في جدول الأعمال . فهل يمكن أن يناقش المجلس في موضوع لم تكن الحكومة معلنة به . وهل يجوز أن يتخذ قراراً فيه في غيبة الحكومة ؟

(أصوات : لم نسمع) .

رئيس الوزراء - للسألة التي أريد عرضها على حضراتكم هي أنكم نظرتم قانون الاجتماعات مع أنه غير وارد بجدول الأعمال ولم

تكون الحكومة حاضرة ، فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار في غيبة الحكومة ؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لإبداء الرأي فيه .

عبد السلام فهمي رحمه بك — ولكن القرار قد صدر .

رئيس الوزراء — هذه مسألة هامة من حيث البدء في ذاتها ، لأنه إذا كانت الحكومة علقت بطرح موضوع البحث ولم تخضر فعني هذا أنه سينعقد القرار الذي يصدر فيه ، ولكن إذا لم تكن علة بأن السألة ستبحث وأنها غير واردة بمجدول الأعمال وكانت الحكومة غائبة ، فأظن أن هذا لا يكون عملاً قانونياً ، وأني أعتقد كثيراً أن يتخذوا هذا العمل صحيحاً من الوجهة القانونية .

عبد السلام فهمي رحمه بك — على كل حال مفروض أن الحكومة قد تمت القوانين وأنها تفرغها .

ورئيس الوزراء — الحكومة قد تمت القوانين ولكنها لا تعرف رأي المجلس فيها .

عبد السلام فهمي رحمه بك — على كل حال راعى ذلك في المستقبل . أما الدلول عن قرار أسس فأمر مصعب حصوله .

رئيس الوزراء — للسألة خطيرة ، وإني أعتبر الحكومة جزءاً من المجلس يحق لها أن تشارك في مناقشاتكم . والسألة هي هل يجوز للمجلس أن ينظر مسألة غير واردة بمجدول الأعمال وأن يتخذ فيها قراراً في غيبة الحكومة التي لا تملك برضاها على المجلس ؟ شفيق منصور انقضى — لا أرى ما يمنع ذلك . والقانون مع تحرير اللجنة قد وزع علينا كما وزع على الحكومة . وإذا كان هناك خطأ فيكون مكتب المجلس هو للتصديق فيه .

رئيس الوزراء — المكتب خاص بالمجلس . وهل يريد حضرة العضو أن يقول إنه لا داعي لحضور الحكومة بالمجلس ؟ أما كون المكتب هو مصدر الخطأ فالحكومة غير ملزمة بنتائج هذا الخطأ .

عبد الحليم البيلي انقضى — المجلس صاحب الحق للطلق في جدول أعماله (Maître de son ordre de jour) .

فموضوع البحث هو : هل للمجلس إذا لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل أن يخطر بها ذلك أم لا . فيجب أن نقرر أولاً أن الحكومة تعمل على تخيل نفسها دائماً في المجلس لتتولى مثل هذه المسائل . والذين أنفهم أن مكتب المجلس كان يجدر به أن يخطر الحكومة من باب المجامعة بأن قانوناً خطيراً يسلط بالأمن العام سينظر في المجلس حتى ترسل الحكومة من يمثلها . ولا أرى وجها للاعتراض على ما وقع من الوجهة القانونية . وإذا راعينا ذلك في المستقبل فلماذا يكون ذلك من باب المجامعة .

رئيس الوزراء — ليست السألة مسألة جامعة . وإني لا أقبل المجامعة في هذا ، وعمل ذلك في للسائل الشخصية . ولكني أعرض للسألة الآن رسمياً . وليس هذا حق الحكومة فقط بل حق كل عضو علم بمجدول الأعمال ولم يحضر الجلسة ثم عدل جدول الأعمال فله أن يترض . فأولى بالحكومة أن تترض في ذلك باعتبارها الطرف الآخر (طرفاً مهماً) وأن مصلحة المجلس تضي بإعلانها لأنها إذا كانت لا تقبل قراراً صدر في غيبتها فلها أن ترد للمجلس لا من باب المجامعة بل من باب الإقدام .

عبد اللطيف الصوفاني بك — وما الدليل على ذلك ؟

رئيس الوزراء — لأن المجلس اتخذ قراراً في غيبتها . وهذا قانون يجب أن تشارك الحكومة في بحثه . وأقول إنني لم أحضر لأن السائل التي كانت بمجدول الأعمال الذي قرأته لا يهمني ما يتخذ بشأنها من القرارات . وما كان في مقدوري أن أنبأ بأن مسألة معينة ستعرض على المجلس حتى كنت أسهر للناقصة فيها . وبما أن هذا القرار قد صدر بالكيفية التي يبتها فلا يسع الحكومة إلا رد القانون للمجلس ليبد النظر فيه مرة أخرى .

(أصوات : تحرك يأخذ دوره) .

رئيس الوزراء — هل تمنون بذلك أن تناقش الحكومة هذا القانون بمجلس الشيوخ بأمل تعديله حتى يصاد لكم ؟ وهل يرتاح المجلس لذلك ؟

وإني ألفت نظر حضراتكم إلى اللادة ٢٠ من الدستور التي تقول : « للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حائلين سلاماً » .

إنه يجب أن يجتمع الناس في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً . فمن القى يدرنا أن هناك اجتماع مسلحاً ، أو اجتماعاً غير مباح . فينتزع عن هذا الحكم الدستوري أن الاجتماعات يجب أن تشهر بها الحكومة وأن تعلم ساعة وقوعها ومكانها حتى يتخذ البوليس الإجراءات اللازمة لمعرفة ما إذا كان الاجتماع مسلحاً أو غير مباح لأن بعض المجهنين يحمل سلاحاً .

على نقيب القضاة — يوجد قانون خاص بمنع حمل السلاح .

رئيس الوزراء — يوجد فرق بين حمل السلاح وقت الاجتماع وحمله في غير الاجتماع . ففي الحالة الأولى فضلاً عن عقاب حامله فإنه مبطل للاجتماع وفي الحالة الثانية يماقب حمل السلاح فقط .

تقول للمادة ٢٠ من الدستور بعد ذلك :

« لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون » .

حيث إن هناك قانون يشر إلى الدستور . وهذا القانون هو الذي ألتئمته أمس .

(أصوات : يرجع للقانون العام) .

أحمد الليحي بك — أرى أن دولة الرئيس قد تدرج من التكلم في مسألة شكية إلى الدخول في موضوع القانون قبل أن يقرر المجلس إعادة النظر فيه .

الرئيس — لا تعاطع .

رئيس الوزراء — للسألة كبيرة وحتاج لإيمان النظر . ويوجد نوعان من الاجتماع : عام وخاص . أما الخاص فله أحكام مخصوصة . وأما العام فإنه خاضع لأحكام القانون الذي أوجبه الدستور . فإذا لم يكن هذا القانون موجوداً لوجب وضعه . وقد كان القانون موجوداً بالفعل وهو الذي قرره المجلس . وكان الواجب يقضى بإنهاء التصويت الذي لا تروككم فيه والتي لا تتفق مع ما نشده من الحرية ولكن إلغاء هذا القانون من غير أن تقيموا آخر عمله أمر لا ينطبق على النص الدستوري الذي تلوه على حضراتكم .

أما الجزء الأخير من المادة ٢٠ من الدستور فهو كما يأتي :

« كما أنه لا يقيد أو يمنع أي مدير يتخذ لوقية النظام الاجتماعي » .

فإن هذه المادة ترون ضرورة وجود قانون للاجتماعات . ويجب على البوليس أن يشعر على الأقل بهذه الاجتماعات ليعلم إن كانت منطبعة على القانون أم لا . وعلى كل حال أرى أن قرار أمس قد أخذ على محمل . ولو كانت الحكومة عالة بهذه السألة الخطيرة للفتت نظر المجلس إلى ما يقضى به الدستور .

كما أن المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية تنص على أنه قبل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس يوم انعقاد الجلسة التالية والأعمال التي تنظر فيها . ولم يكن هذا القانون في هذا الجدول ولكن تقرر درجه في جدول الجلسة التالية .

فبناء على ذلك أرى إما أن تعيدوا النظر في هذا القانون

(مقاطعة) .

(أصوات : مقرر اللجنة يتكلم) .

رئيس الوزراء — السألة التي عرضتها عليكم ليست مسألة اللجنة أو مقررها . ولكن السألة هي هل يجوز للمجلس في غياب الحكومة أن ينظر مسألة غير واردة في جدول الأعمال ويصدر قراراً فيها ؟

وقد دعاني ذلك لأن أبين لحضراتكم أنه لو كانت الحكومة حاضرة للفتت نظركم إلى ما يوجب الدستور من ضرورة وضع قانون للاجتماعات ولما وقع ذلك السهو الذي توجب عليه قوات منغمة دستورية ، وأن إلغاء القانون يضطر الحكومة إلى تقديم مشروع قانون آخر أو أنها لا تمتدذ قراراتكم وتميد القانون للمجلس مرة أخرى .

(أصوات : يقدم مشروع قانون) .

رئيس الوزراء — لا حق لكم في إلزامنا بتقديم مشروع قانون . وقد عرض عليكم القانون وكان في وسعكم أن تعدلوه حسب ما ترونه متفقاً مع الصلحة العامة والحرية التامة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — القانون كان سيئاً في أوضاعه ومصدره .
(نحيج) .

وصا واصف افندى — لم يفت أحد نظر المجلس أسس للمادة ٥٢ من اللائحة الداخلية التي تقول الفقرة الأخيرة منها :
« يملن جدول الأعمال على اللوحة المدة لهذا الغرض بمقر المجلس وبالجريدة الرسمية وخطر الرئيس الأعضاء التائبين بمعداد الجلسة الآتية ويبين أعمالها » .

وجبت هذه الفقرة ليتمكن البضو التائب من الحضور ليشارك في المناقشة إذا كان يهيمه الحضور وقت بحث الموضوع .

ولقد صدر قرار المجلس أسس وهو ولا شك قرار يجب احترامه ولكن الحكومة لم تكن حاضرة ولم تبد ملاحظاتها على القانون الذي أصدرنا القرار فيه ويمكن للحكومة الآن أن تعرض نظريتها على مجلس الشيوخ فإذا قبلها وعدل القانون وأعادها إلينا فننظر حينئذ في هذه الملاحظات التي أبدتها الحكومة فإن كانت وجية وافقنا عليها . حقيقة أننا أصدرنا القرار في موضوع لم يكن مدرجاً بجدول الأعمال وهذا خطأ أستلفت نظر المجلس إلى عدم الوقوع فيه في المستقبل .

رئيس الوزراء — أنا لا أوافق على هذه النظرية وحكم القانون يلزمكم بأن تملنوا التائبين بجدول الأعمال والحكومة لم تملن .

عبد الحليم البيلي افندى — عملياً هذا الحكم لم يطبق وهو ليس مبطلاً للقرار .

رئيس الوزراء — إجماع لا يكون حجة على غيرك وهذه النصوص أتم الدين وضموها في لأحكام الداخلية فيجب احترامها وقد أعلن رئيس المجلس جدول أعمال اليوم وكان مدرجاً به قانون الاجتماعات فكان لي ولكل عضو أن ينتظر بجته اليوم . ولكنكم قررتم نظره أسس وهذا ليس من حكمكم إذ ما معنى وضع أحكام في اللائحة الداخلية ، وغالفتها . افترضوا أنه غاب بخون عضواً وتناقش المجلس في موضوع هام وكانت لم آراء خاصة فيه فهل إذا حضروا وطلبوا إعادة فتح باب المناقشة يقال لهم : لا .

نعم إن للساعة فيها عزة وكرامة ولكن يجب ألا تدخل في التشريع العزة والكرامة على أن الدول عن الخطأ أجدر بالأكرمين من الاستمرار فيه وعلينا أن نحافظ على الدستور ولا مانع منكم من رجوعكم عن الخطأ (أصوات : لا ، لا) .

إذن بصفنا حكومة متمسكة بحقوقنا وما معنى هذا الإصرار إلا القول أنك أخطأت ولكنك لا ترجع عن خطئك . فأنا مرهت للساعة عليكم ولكم الرأي إنما نحن أيضاً مستصرف كما نشاء بصفة كوننا حكومة . وماذا يمكنكم من طرح الموضوع على بساط المناقشة مرة أخرى ؟

حسين هلال بك — بالأسس حقيقة على جدول الأعمال وذكر فيه أن المجلس سينظر في قانون الاجتماعات غداً ولكن نظراً لانهاء الأعمال قبل مياد انتهاء الجلسة طلب محالي الرئيس النظر في قانون الاجتماعات قبل المجلس ذلك والحكومة لم تكن حاضرة والساعة تمهما جيداً لأنها خاصة بالأمن العام وهي للشوالة عنه . وقد قرر المجلس بالإجماع إنهاء هذا القانون وكان الواجب عليه أن يسمع أقوال الحكومة في هذا الموضوع باعتبار أن الأمن العام من أهم المسائل لديها .

إنه يمكن أن نغني أو نعدل أو نحرر أي قانون شئنا بما لنا من السلطة العليا التشريعية ولكن يجب أن نسمع رأي الحكومة فربما يكون بصفه واجب التنفيذ . ولست أرى أن هناك ما يمنعنا من نظر القانون مرة أخرى فهو غير خاص باجتماعات ولكنه خاص باجتماع الجمهور وبعد سماع رأي الحكومة يمكننا أن نسمه أو نلغيه .

(أصوات : ولماذا لم نطلب رأي الحكومة أسس ؟) .

محمد توفيق خليل افندى — إن الاعتراضات التي وجهت إلى القرار التي أصدره المجلس أسس ليست في الواقع وجية وللمادة ٥٢ من اللائحة الداخلية تنص حقيقة على أن الرئيس يعلن عن أعمال الجلسة المقبلة ولكن هذه اللائحة لم يأت فيها نص يمنع تغييرها في أي وقت شاء المجلس فإذا ما رأى في ظرف أو لحظة أن يعدل نصاً من نصوصها فله أن يفعل ذلك ومسألة الأسس لم تطرح على بساط المناقشة إلا بعد أن انتهى جدول أعمال أسس وطلب الرئيس من المجلس أن ينظر في قانون الاجتماعات فوافق المجلس على ذلك .

وهنا قرار أصدره المجلس معدل لنص المادة ٥٢ من اللائحة على أن الحكومة كانت حاضرة قبيل ذلك الوقت وكان حقاً عليها ألا تصرف حتى يصرف المجلس ولو كانت مشغولة فكان عليها أن تبقى واحداً على الأقل من أعضائها على رأسها هاماً كهذا يمرض . لذلك أرى أنه لا غبار على قرار المجلس أسس وللحكومة أن تملن في هذا القرار بالرجوع لمجلس الشيوخ ، أما إعادة النظر بعد قرار صدر فلا .

رئيس الوزراء — نحن لا نترك على المجلس حقه في تعديل اللائحة الداخلية ولكن أسألكم هل ورد بخطركم هذا التعديل أمس وهل تليت عليكم المادة ٥٣ ؟ وهل تناقشتم في التعديل ؟ وهل كان مدرجاً بم جدول الأعمال تعديل تلك المادة ؟ لا .

إن لنا لائحة داخلية فكيف يتخذ المجلس قرارات مخالفة لنصوصها قبل تعديلها . إن هذا هو سوء النظام بسنه فيجب احترام النص مادام موجوداً ، وقد يقال إننا قررنا وانتهينا فإن كان لكم رأي فنذك مجلس الشيوخ ولكن افترضوا أن مجلس الشيوخ يخطئ أيضاً لماذا يكون العمل ؟ إن الأحسن والأفضل بل والأشجع هو الرجوع عن الخطأ ويجب علينا أن نرجع دائماً إلى الحق بصفتنا مشرعين . إن لدى الحكومة طريقاً آخر ولكنها لا تريد أن تستمعه ولم تستمعه في بعض المواقف التي تعرفونها أنتم .

محمد ثابت تروت اتقدي — إن المسألة لا تحتاج لكثير من المناقشة لأن عمل الأسس باطل شكلاً وذلك لأن الإجراءات لم تتخذ بالطريق القانوني ومثلها ككل قضية أمام المحكمة إجراءاتها باطلة فهل ينظر القاضي فيها باعتبار أنها عرضت في الجدول أم يرفضها (مقاطعة) هناك فارق بسيط في هذا التقياس لأن القاضي لا يستطيع الرجوع في حكمه ولو اعتقد الخطأ بل يترك الأمر للاستئناف ولكن نحن يمكننا أن نعيد النظر إذا اعتقدنا الخطأ وبما أن إجراءات أمس باطلة ضلينا أن نعيد النظر (مقاطعة ، أصوات : لا تريد إعادة النظر) .

محمد كامل حسن الأسويطي اتقدي — إنني أعتقد أن هناك حلاً وسطاً يوفى بين قرار أمس ورغبة دولة الرئيس اليوم وهو سهل لأن قرارنا قد ألقى قانوناً هو مكون من أكثر من مائتين وخمسة اللائحة الداخلية بقراءته مرة ثانية .

(أصوات : هو من مادة واحدة فقط) .

لا فإن قانون الاجتاعات يشتمل على أكثر من مادة ونحن بطبيعة الحال منزعجون لأننا كنا نمدفنين بالرغبة الوطنية وهي رغبة شديدة وكان المجلس متأثراً أيضاً برأي الحكومة لأن المجلس يعلم رأيها فيه وهو أنه قانون جائر ولا بد من إلقائه .

إن دولة الرئيس أراد لفتنا اليوم إلى أن هذا الإلقاء مخالف للدستور الذي يقضي بوجود قانون خاص بالاجتاعات .

كان القانون فظيحاً وجائراً وكان يصح أن نهدم مشروع قانون يعمل عمله ويكون متفقاً مع مواطنينا وميولنا ولكن إلقاء بهذا الشكل غير جائز (مقاطعة : كان القرار بالإجماع) .

إنني أطمأن بأنه يميز علينا الرجوع في قرار أسدردناه وكذلك يميز على الحكومة أن تهبل مرغبة قراراً لم يسمع فيه دلائلها .

عرض علينا قانون الاجتاعات والمظاهرات وهو مكون من أكثر من عشر مواد . تنص المادة ٧٨ من اللائحة الداخلية على أنه لا يصح قرار المجلس في مشروعات واقتراحات القوانين التي تتكون من مائتين فأكثر إلا بعد المناقشة فيها مداولتين منفصلتين فنبها على ذلك لا مانع من قراءته مرة ثانية للمناقشة فيه ، وبهذا نكون قد خرجنا من المأزق الذي نحن فيه الآن .

محمد علام اتقدي — إذن نكون بذلك قد خرجنا من خطأ لتتم في خطأ آخر .

محمد يوسف بك — سمعت حضراتكم ما دار من المناقشة في هذا الموضوع الذي يرد به الرجوع إلى المناقشة في قانون الاجتاعات والمظاهرات والذي يلوح لي أن بعض الأعضاء يعمدون في ذلك غشاً على أنفسهم ولكن لا أرى ذلك وهو ليس بدعة لأن المادة ٥١ من اللائحة الداخلية تقول :

« العودة للمناقشة في موضوع أُنشئت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس وعلى من يريد العودة للمناقشة أن يقدم طلباً كتابياً بذلك للرياسة في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة الأولى مبنياً به الأسباب فيعرضه الرئيس على المجلس ليقدر فيه ما يراه في نفس الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال » .

محمد علام اتقدي — يمتنض هذا النص كان يجب تقديم طلب إعادة المناقشة في جلسة أمس .

محمد يوسف بك — أنا متأكد في هذا ولكن هل ترون من الحق أن تؤخذوا بمتن هذه المادة أحد الأعضاء والحكومة في الحالة التي نحن بسبدها إننا استعجلنا في نظر القانون دون أن يكون مدرجاً بم جدول الأعمال فاتباع مثل هذه الإجراءات في نظر القانون أثناء غياب الحكومة مما يجعل الحق في طلب إعادة النظر فيه اليوم ومثل ذلك ككل محكمة حكمت حكماً نهائياً في أمر من الأمور ثم تبين لها أن الحكم لم يعلن إعلاناً صحيحاً ألا ترون أن هذا وجه من أوجه التمسك بإعادة النظر والرافعة بحضور هذا الحكم من جديد ؟

فلذا سلفنا جدلاً بأن قانون الاجتماعات كان مدرجاً بمجدول الأعمال وأن الحكومة لم تحضر وأنها حضرت وانصرفت دون أن تبق أحد أعضائها وقت نظره أقلًا قبلون منها طلب إعادة المناقشة فيه (مقاطعة) ألا فاقبلوا عن الحكومة لأنها لم تعلن ولم تكن حاضرة ونظر القانون في غير الوقت المحدد له ، لذلك أترشح أن نحرروا المودة للمناقشة في قرار أمس .

محمد علام القندى — بناء على أى مادة ترتكبن ؟

محمد يوسف بك — لقد ذكرت لكم كل الأسباب .

رئيس الوزراء — ربما يكون قد خطر على بالكم أن الحكومة رافضة في استبقاء القانون ولكنها لا ترغب في ذلك مطلقاً إنما ترغب في تعديله تعديلًا يتناسب مع الحرية والنظام العام فلا يدخل في وهم أحد أننا نريد تهديد حرية الاجتماع . كلا وألف مرة كلا . إنما نحن نريد تضييقاً عادلاً يحفظ الحرية سبباً وللنظام كيانه ، أما إلغاء القانون بدون وجود قانون عادل يقوم مقامه فذلك ما لا يليق بنا لأن فيه إخلالاً بالمستور ، وقد كان قراركم في غيبة الحكومة ولم يكن مدرجاً بمجدول الأعمال لذلك لا أرى عليكم أية غضاضة من إعادة المناقشة فيه . وأى غضاضة في وضع نظام يحفظ لنا الحرية التي ننشدها ؟

هارون سليم أبو سحلى القندى — إنه لا نزاع في أن نظر القانون كان بقرار من المجلس ولا نزاع أيضاً أن في هذا القرار مخالفة للعادة ٥٢ من اللائحة الداخلية ولكن قرار أمس ليس تعديلاً لللائحة على إطلاقها ولا تعديلاً للمادة ٥٢ ولكنه قرار رآه المجلس في حالة معينة لينظر به هذا القانون بالثبات وهذا لا يعتبر إلغاء ولا تعديلاً للمادة ٥٢ ، إن القانون كان مدرجاً بمجدول الأعمال ورؤى تقديم النظر فيه من موعده وبما أن اللائحة هي من وضع المجلس فله تغييرها وله تقرير النظر بصيغة استثنائية وليس في اللائحة ما يجعل القرارات التي تصدر مخالفة لنصوصها باطلة وكثيراً ما أصدر المجلس قرارات مخالفة لللائحة ولم يظعن أحد فيها ، لذلك أرى أن قرار أمس قرار قانوني صوري في مسألة خاصة ، أما طلب الحكومة العودة للمناقشة فليس سببه غيابها ولكن سببه أن رأى المجلس مخالف لرأى الحكومة .

رئيس الوزراء — وكيف عرضت ذلك ؟

هارون سليم القندى — أريد أن أقول إن الحكومة سواء أكانت حاضرة أم غائبة يمكنها أن تتناقض في الموضوع مع مجلس الشيوخ وبمكثها إن لم تتفق مع مجلس الشيوخ أن تستعمل حقها في عدم التصديق للمجلس أن يقرر من القوانين ما يراه سواء أكانت الحكومة حاضرة أم غائبة . أما من جهة عدم إلغاء القانون بسبب كون الأمن العام يستلزم بقاءه فمسألة أخرى يجب قبل المناقشة فيها أن يقرر المجلس العودة للمناقشة في الموضوع .

وأما القول إن القانون مكون من عشر مواد فقول لا ينطبق على الواقع لأن القرار الذي أصدرناه نحن هو من مادة واحدة .

رئيس الوزراء — يظهر لي أن المجلس مستثن عن مباح رأى الحكومة فيما يتعلق بالموضوعات الهامة فلذا كان الأمر كذلك فإن الحكومة تكون مضطرة لاستعمال حقوقها الدستورية كاملة .

(أصوات : نطلب إقبال للمناقشة) .

الرئيس — من رد إقبال للمناقشة فليقف .

(وقت الأعلانية) .

الرئيس — استراحة عشر دقائق .

(ثم أعيدت الجلسة بعد الاستراحة) .

رئيس الوزراء — يظهر لي أن المسألة أصبحت واضحة وضوحاً تاماً وقد بينت لحضراتكم أن ليس في نية الحكومة مطلقاً أن تحتفظ بهذا القانون كما هو ولكنها تود أن يصل بما يكفل الحرية التامة والحفاظة على النظام وذلك لأن للادة الشرين من المستور تصح على أن « للصيرين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً وليس لأحد مث رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره . لكن هذا الحكم لا يجري على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون ، كما أنه لا يقيد أو يمنع أى مدير يتخذ لوائح النظام الاجتماعى » .

وقد فهم بعض الأعضاء أن المقصود بهذا القانون هو القانون العام ولكن ليس في القانون العام ما يخص بالقصل في هذه المسائل .
عبد الرحمن الرافعي بك — هناك قانون التجمهر .

رئيس الوزراء — إن قانون التجمهر غير قانون الاجتماعات وإن أكرر لحضراتكم أنه لمصلحةكم وللمصلحة العامة ولمصلحة الحكومة أن يسن قانون للمحافظة على أحكام الدستور وليس للحكومة في ذلك مصلحة خاصة وإنها لا تتوخى غير للمصلحة العامة والمحافظة على أن تكون قراراتكم قانونية لا غبار عليها ولا تنوبها أية شائبة لأنكم أول برلمان مصري والحكومة تدار على صحتكم فإذا قلت إن هناك خطأ يمكن إصلاحه فلماذا أردت بهذا الإصلاح الخير لكم ولنا والبلاد جميعاً .

عرضت عليكم أن تشترك معكم الحكومة في مناقشة هذا القانون وهذا أيضاً للمصلحة العامة فربما كانت للحكومة اعتبارات أو ملاحظات يحسن بكم النظر فيها أو الأخذ بها وقد احتاط الدستور مثل هذا الأمر فنقول لحضراتكم أن تجيروا الوزارة وتزوموها بالمحضور أثناء نظركم في أمور البلاد وهذا الإلزام من الدستور يدل على أن لاشتراك الحكومة بكم فائدة كبرى للمصلحة العامة .

فلماذا عرضت الحكومة على حضراتكم أنها ترى إعادة النظر في هذا القانون لمسا به بالأمن العام ولمسا به بالحرية التي هي عندنا أغلى الأشياء جميعاً فلماذا عرضت ذلك لكي تكونوا على بينة من الأمر قبل أن تنبوا رأياً قطعاً فيه .

أما إذا أردتم أن تنتظروا لإصلاح هذا الخطأ بأن يمد مجلس الشيوخ القانون إليكم فلا أظن أنكم ترضون أن يصلح غيركم خطأكم وفي مقدوركم إصلاحه بأنفسكم والخطأ جاز على كل إنسان ، وإني أؤكد لكم أن الحكومة لو أخطأت في أمر لأثبتت إليكم وصرحتم جهاراً بأن الحكومة قد أخطأت وأنها ترجع عن خطئها وتضرر الصواب في حضراتكم وليس في ذلك مساس بكرامتها على الإطلاق . وإنني واثق أنه لا بدور في خلدكم أني أريد إعلاء شأن الحكومة عليكم . كلا . لأنني أرى أن مجلس النواب هو شخص الأمة وأن للأمة سلطاناً لا يمل عليه سلطان وقد كنت أول من أعلن هذا البدا (تصفيق) فلا يمكن إذن أن يخطر ببال إعلاء سلطة مهما كانت على سلطة الأمة فلاني عضو في هذا المجلس قبل أن أكون وزيراً وكل حقوق بصفتي عضواً في هذا المجلس المحترم لمي أثبت بكثير من حقوق بصفتي وزيراً وأعود فأؤكد لحضراتكم أنني أبض هذا القانون وأمنته لكونه قيماً من قيود الحرية ولكن من اللزام أن نوفق بين الاحتفاظ بالحرية وبين مراعاة النظام العام ومع ذلك فلكم أن تقررروا ما تشاهون ولنا أن نفضل ما نريد تحت مراقبتكم على الدوام .

وصا واصف افندي — إن ما قاله حضرة صاحب البولة رئيس الوزراء مقبول جداً ولكننا نوافق عليه وليس علينا من غضاظة إذا اعترفنا بخطأ (مقاطعة) . فليس أماناً مشروع مقدم من أحد الأعضاء ولا من الحكومة حتى يمكننا أن نتناقش فيه . حقاً إن وجود قانون للاجتماعات العامة أمر ضروري ولكن ذلك يستلزم وجود مشروع قانون خاص بدلاً من القانون الذي أقيناه : فأرجو من حضراتكم أن تؤجلوا للمساء يومين أو ثلاثة ريثما نمد لنا الحكومة للرشدة لنا (لأن الحكومة الأغلبية في جميع مجالس النواب هي الرشدة للأغلبية) مشروع قانون معدلاً لقانون الاجتماعات وفي هذه الأثناء يكون قد رجع إلينا من مجلس الشيوخ القانون القديم وملاحظات ذلك المجلس عليه فربما أمكننا أن نستفيد من تلك الملاحظات وبذلك تكون قد اتبنا أحسن الطرق في المحافظة على حقوقنا مع القيام بما تتطلبه نصوص الدستور .

هارون سليم افندي — يجب قبل النظر في اقتراح حضرة الضو المحترم وصا واصف افندي أن نعلم إذا كان المجلس قد قرر العودة في قرار الأسس الخاص بقانون الاجتماعات أم لا .

(ضجة) .

السكرتير الثالث — هذا هو اقتراح حضرة وصا واصف افندي :

« حيث إن قرار المجلس بإلغاء قانون الاجتماعات قد عرض على مجلس الشيوخ فاقترح تأجيل المناقشة حتى يقدم مشروع قانون اجتماع آخر » .

عبد اللطيف الصوفاني بك — نحن الآن إزاء قرار صدر منا بالأسس ويجب علينا احترامه .

الرئيس — قد أقفل باب المناقشة .

(في ٢ يولييه سنة ١٩٢٤) .

والبيانات ، وليس لهم حق الكلام .

مجلس النواب

أرجو أن تسمحوا لحضرات الفريق السيد على باشا وكيل وزارة الحربية والحرية والافواء أحمد شفيق باشا المدير العام لمصلحة الحدود والافواء حسن توفيق بدر باشا المدير العام لمصلحة خفر السواحل ومصابي الأملاك بأن يتنوعوا عن إنشاء مناقشة مشروع ميزانية هذه الوزارة والصالح التابعة لها لتقديم ما يطلب منهم من البيانات وكذلك السماح لحضرات عبد الرحمن السيكي بك سكرتير مالى الوزارة وتوفيق مسيحه اقندى مدير حسابات مصلحة الحدود وجرىس أسعد اقندى مدير حسابات مصلحة خفر السواحل ومصابي الأملاك بحضور الجلسات المذكورة لتساعده في إعطاء البيانات .

وتفضلوا دلائكم بقبول فائق الاحترام،

وزير الحرية

أحمد محمد خشبة

• أغسطس سنة ١٩٢٦

الرئيس - بنص الدستور على أن الوزراء أن يستقروا بمن يرون من كبار موظفي دوائهم أو أن يستقروا منهم فهل جميع حضرات الموظفين الذين جاء ذكرهم في خطاب معالي وزير الحرية من كبار الموظفين ؟ أم معالي وزير الحرية ؟

(أصوات : غير موجود).

الرئيس — إذن نبقى لإجاء رأينا في هذا الموضوع إلى ما بعد حضور معاليه .

(حضر أجناء توجيه الأستاذة حفرة صاحب للمالى أحمد محمد خشه بك وزير الحرية) .

وزير الحرية — سمعت أن الخطاب الذي أرسلته طالباً السماح لبعض كبار الموظفين بالحضور أثناء مناقشة اللجان لم يحز قبولا ولم أكن حاضراً لأعرف ما قيل عنه بالضبط .

الرئيس — ينص الدستور على أن الوزراء أن يستقنوا بمن يرون من كبار موظفي دوائهم أو أن يستقنوا عنهم ، فهل جميع من جاء ذكرهم في خطاب معاليكم من كبار الموظفين ؟

وزير الحمية - من بينهم ثلاثة أرجو وجودهم لا للإجابة وإنما ليساعفونا على تقديم الأوراق والبيانات اللازمة .

الرئيس — إذن ليس لهم حق الكلام ؟

وزير الحرية - ليس لهم حق الكلام .

(في ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦).

عدم جواز إقبال باب للنقشة عقب تكلم الحكومة .

تقرير لجنة الواصلات

عن اقتراح بطلب إنشاء سكة حديدية بين الواحين الناخة والمخرجة

مجلس النواب

وزير الواصلات —

أحمد عبد التفار بك — أطلب الإنع بالكلام .

(أصوات : بطلب إقبال باب للنقشة) .

الرئيس — هناك مسألة شكية تحول دون ذلك ، وهي أن لكل عضو الحق دائماً في أن يتكلم عقب التكلم عن الحكومة .
والكلمة الآن للدكتور نجيب إسكندر .

الدكتور نجيب إسكندر —

(جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧) .

ليس للوزير ، ولا للوكيل البرلمانى الذى لا يكون عضواً بأحد المجلسين ، أن يصرح فيه بشئ . بسفته الشخصية .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية — أطلب الكلمة .

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم كامل صدق بك وكيل المجلس) — أوجه نظر حضرة الأستاذ المحترم إلى أنه لا يجوز له أن يتكلم إلا بالنيابة عن الحكومة .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية — سأتكلم الآن بالنيابة عن معالى وزير الأوقاف وأرجو أن نسمحو لى
حضراتكم — وقد تعرضت لبحث هذا الموضوع وقت أن كنت مقررأ للجنة الأوقاف فى الدورات الماضية ، أن أئين الرأى الذى أعتقد
أنه صائب فى هذا الموضوع .

إن ميزانية وزارة الأوقاف ، كما لا يخفى على حضراتكم ، تحتوى على ثلاثة أقسام : الأوقاف الخيرية والأوقاف الأهلية وأوقاف

مجلس النواب

الحرمين الشريفين — ومن الطبيعي أن لجنة الأوقاف من حقها عند بحث هذه الأقسام الثلاثة أن تبدي رأياً فيما يتعلق بنظام جميع هذه الأوقاف ومن حقها أيضاً أن تبين إذا كان نظام الوقت الأهلي صالحاً أو غير صالح ، لأنها إذا لم تعرض لبحث هذا النظام على أهميته واتصرت فقط على بحث أرقام ، فإنها قد تكون مقصرة . والذي جرى عليه العمل أن لجنة الأوقاف كانت دائماً تعرض فضلاً لهذا البحث وتعرض على المجلس حالة المستحقين ، وهل تحققت رغبة الواقفين فعلاً في صيانة حقوق هؤلاء المستحقين وحفظ الأعيان لهم ، أم لم تتحقق ومن حق لجنة الأوقاف أن تعرض هذا مؤيداً بما تقدمه من أرقام وإحصائيات ، وأن تقول لحضراتكم إذا كان المستحقون في حالة سعيدة أم في حالة يؤس وشقاء وأن تؤيد رأياً بما تقدمه من إحصائيات تحمل عليها من وزارة الأوقاف وغيرها . وهذا ما أتته اللجنة فعلاً ، وكانت تقدم كل علم إحصائيات تضع أمام المجلس صورة حقيقية لأحوال المستحقين . واللجنة في غرضها هذا كانت تريد أن توقف المجلس والرأي العام على ما إذا كان المستحقون في الأوقاف الأهلية في حالة نعيم أو شقاء وتريد أن توجه نظر المشتغلين بأمور الاجتماع والإصلاح إلى نظام الوقت بحالته الراحنة ، وهل هو صالح أو غير صالح . ومن الواجب هنا على لجنة الأوقاف أن تفعل هذا . ولكن الذي لم تقل به لجنة الأوقاف فيما مضى هو مطالبة حضراتكم بتقرير رأي حكم في هذا الموضوع . لأنه لا معنى لأن تقرر رأياً عاماً في هذا الموضوع يمنع جواز الأوقاف الأهلية في المستقبل ، الأمر الذي لا يمكن أن يكون إلا بتسريع لأن الأوقاف مباحة بحسب الأنظمة التشريعية الموجودة الآن .

الواقع أنه لا يمكن أن تقررروا منع الأوقاف الأهلية إلا إذا عرض عليكم مشروع قانون بهذا المنع وكان هذا المشروع يتضمن حكم للتع وحكم الحالة الناشئة عن هذا المنع .

أما أن اللجنة تريد منكم اليوم منع الوقت فهذا مقيد لكم في المستقبل ومعنى هذا أنكم أصبحتم ملزمين حتى بأن توافقوا على منع الوقت في المستقبل وقد يجوز أن يخلف رأيكم في التسريع إذا عرض عليكم لأن الأحكام والتفصيلات حينئذ تكون ماثلة أمامكم وتكونون في مركز يسمح لكم بأن تقررروا إذا كان المنع واجباً أو غير واجب . وهذا ما أقوله وأصرح به بصفى الشخصية .

الرئيس — لا يصح لحضرتكم أن تكلم بصفك الشخصية وأنت عضو بمجلس الشيوخ .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية — لي من الحق ما لا أوزر وكل ما في الأمر أنه لا يحق لي أن أصوت عند أخذ الرأي .

الرئيس — لا يسعني إثبات آراء حضراتكم الشخصية بمضبطة المجلس لأن محل هذا بمجلس الشيوخ (١) .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية — إنني أستمع حضرة الرئيس وأترك الآن هذا الموضوع حتى لا يكون محل جدل ومناقشة وسأفهم مع حضرة فيما بيننا وأرجو أن أتمكن من إقناعه فيما بعد . وبناء على ذلك أرى أن تكفي لجنة الأوقاف بأن تذكر في تقريرها أن هذه الحالة جذرية بتوجيه نظر مجلس النواب إليها لبحث في صلاحية أو عدم صلاحية نظام الوقت الأهلي . (في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٦) .

لا يعتبر عضو البرلمان الذي يشرف على مصلحة حكومية بمكانة من المواطنين المومنين الذين يجوز للوزير أن يستنيهم عنه أو يستعين بهم في حضور جلسات المجلس .

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانون بإنشاء مجمع ملكي للغة العربية

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى حضراتكم تقرير لجنة المعارف عن مشروع قانون بإنشاء مجمع ملكي للغة العربية ، رجاء التكرم بعرضه على المجلس للوقر .

(١) يلاحظ أن حضرة الأستاذ الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية كان يوشد عضواً بمجلس الشيوخ .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد نجيب اللاللي بك مقررًا لها أمام المجلس .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

ورئيس اللجنة

على التمسى

تحريراً في ٦ فبراير سنة ١٩٣٧

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر) - ورد على المجلس الكتاب الآتي :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أنصرف بطلب السامح لحضرة صاحب المعالي محمد توفيق رفعت باشا رئيس المجمع القنوي للسكر بحضور جلسة اليوم أثناء نظر

المجلس في قانون المجمع .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ؟

وزير المعارف

على ذكرى العرابي

الرئيس - تفضي المادة ٦٣ من الدستور بأن « لاوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يسموا كما طلبوا الكلام ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفي دواوينهم أو أن يستنيبهم عنهم » ومعنى هذا أنه يجوز لكبار الموظفين حضور جلسات المجلس متى طلب الوزير ذلك . فهل ترون أن هذا النص يجيز لمعالى محمد توفيق رفعت باشا رئيس المجمع القنوي ، وهو عضو في مجلس الشيوخ ، أن يحضر جلسة المجلس ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - أظن أن الفرض من استعانة الوزير بكبار موظفي وزارته هو الاستفادة بمعلومات الأشخاص الذين يعهد إليهم بالأعمال العامة في دائرة وزارته . والمجمع القنوي ، كما تعلمون حضراتكم ، هو الهيئة التي عهد إليها بالاختصاصات للهيئة في قانونه . ورئيسه هو الشخص الذي يمكن الوزير الاستعانة به في هذا الشأن ، ولا يمكن الاستثناء عنه بموجب من الوزارة . ومع ذلك فإن رئيس المجمع القنوي يؤدي خدمة عامة كالوظائف وكل ما هنالك أنه يتناول مكافأة بدلاً من الرتب ، ولا أظن أن الشارع قصد التفرقة بين من يتقاضى مرتباً ومن يتناول مكافأة بل كل ما قصده أن يستعين الوزير بالموظف أو الشخص الذي عهد إليه بالقيام بعمل عام ، لأنه لم بكل دقائقه ويمكنه مد الوزير بمعلوماته وهذا متوفر في رئيس المجمع القنوي .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام - إننا لا نبحت الآن فيما إذا كان رئيس المجمع يتقاضى مرتباً أو يتناول مكافأة وإنما بدور بحثنا أولاً حول ما إذا كان رئيس المجمع موظفاً ، وثانياً عما إذا كان من كبار الموظفين .

أما أن رئيس المجمع القنوي غير موظف فأمر مسلم به ؛ لذلك تكون مخالفين لنص المادة ٦٣ من الدستور إذا أجزأنا لمعالیه حضور جلسة المجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد حلمي عيسى باشا - أوافق على الرأي الذي قال به حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ؛ وقد جال بخلطري أولاً أنه ليس هناك ما يمنع الوزير من الاستعانة بمن يراه من كبار الموظفين وله أن يستنيبهم عنه في حالة غيابه ، غير أني أرى أن نص المادة ٦٣ من الدستور لا ينطبق على الحالة التي نحن بصدها ، لأن مجمع اللغة العربية هو هيئة مستقلة بذاتها عن الحكومة وله نظام معين ومحدد ، فترسيه لا يتر من موظفي وزارة المعارف . وبناء على ذلك لا يحق للوزير أن يستعين به في المجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي السيد أيوب - تعلمون حضراتكم أن معالي محمد توفيق رفعت باشا رئيس المجمع القنوي ، عضو في مجلس الشيوخ وعرضيته هذه تنفي اعتباره موظفاً عمومياً ، إذ لا يجوز الجمع بين عضوية البرلمان والوظائف العامة ، إلا في أحوال خاصة ، ليست هذه الحالة منها ، وفي هذا دليل قاطع على أنه لا يجوز اعتباره موظفاً عمومياً . وطبقاً لنص المادة ٦٣ من الدستور لا يجوز له أن يمثل الوزير أو يكون مساعداً له .

الرئيس - بعد سماع البيانات التي أدلى بها حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية والآراء التي أبدتها حضرات النواب

المتربين الذين تكلموا في هذا الموضوع ، سناخذ الرأي على جواز حضور حضرة صاحب العالي محمد توفيق رفعت باشا
جلسة المجلس .

فلوافق على حضور معاليه يفضل بالوقوف .

(لم يقف أحد) .

الرئيس — إذن لم يأذن المجلس لماليه في حضور الجلسة .

(في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧) .

لوزراء أن يسموا كلا طلبوا الكلام ، ولكن بعد أن يتم الخطيب كلامه .

حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك — ما هو الجليل على أنه غير حقيق ؟

حضرة صاحب العالي وزير المالية — أرجو أن يسمح لي حضرة الرئيس بكلمة في الشكل .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة ، لأن المناقشة لا يمكن أن تستقيم على هذا النوال .

حضرة صاحب العالي وزير المالية — إنى أريد الكلام في الشكل والألحاح تميز لي هذا .

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر) — من حق الحكومة أن تسمع أقوالها كما طلبت ذلك ، ولكن بشرط
أن يكون الخطيب قد انتهى من كلامه ، ولا يجوز مقاطعة بحال من الأحوال ما دام مستمراً ، وأنا للشئول عن إدارة المناقشة طبقاً
لأحكام الألحاح .

حضرة صاحب العالي وزير المالية — إنى أعترض حضرة الرئيس في رأيه ، لأنى لا أريد الكلام في الموضوع ، بل في الشكل ،
والألحاح لا تخفى من الكلام في الشكل .

الرئيس — إنى أمتنع كل كلام ، وقد أعطيت الكلمة لحضرة النائب المحترم محمود لطيف بك ، فهو الذى يتكلم الآن .

حضرة صاحب العالي وزير المالية — أسجل اعتراضى في الضبطة وسأوضح هذا فيما بعد .

الرئيس — سجل ما تشاء .

(في ٨ يونيه سنة ١٩٣٧) .

للمجلس أن يحتم حضور أى وزير ولكن المادة الثالثة والستين من الدستور لم تخصص وكلاء الوزارات بالذكر في الحضور
بل قالت كبار الموظفين . وكلمة كبار تشمل الوكلاء ومن دونهم من مديري المصالح والإدارات . فليدري المصالح إذن أن يحضروا
الجلسات وأن يتكلموا متى أذن لهم المجلس بالكلام .

حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك — أنا معترض على إلقاء أى بيان من غير الوزير ، أو الوكيل البرلمانى للوزارة .

لقرر (حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل) — فى اعتقادى أن فى إلقاء سعادة للدر المام لمصلحة السجون بيانه
اللية بالمجلس سابقة خطيرة ، وأعتقد أن مثل سعادته إنما يوجد بالمجلس للمأونة فقط . وأرجو أن يكون هذا تقليداً لنا .

ياحضرات الشيوخ المحترمين : إن القاعدة الدستورية الصحيحة ، هى أننا نتمثل فقط بالوزير المختص ، أو وكيله البرلمانى . وقد
وجدت وكالة البرلمانية في هذا البعد لهذا الغرض خاصة . وأنا مع احترامى لحضرات كبار الموظفين أقول : لا يجوز لهم أن يدلوا أمام
حضراتكم ببيانات مطلقاً . وإعلم فقط أن ما يوافقونهم بالبيانات التى يقدمونها لهم . فهذا البر لا يجوز مطلقاً أن يملوه غيرنا إلا وزير
أو وكيل وزارة برلمانى . وأعتقد أن حضرة الأستاذ المحترم يوسف أحمد الجنيدى يوافق على هذا الرأي ، وعلى أنه تقليد برلمانى صحيح .

جلس الشيوخ

لأنه إذا صح أنه يجوز لكبار الموظفين أن يتكلموا هنا وأن يدلووا بيانات لهم . فإن الأمر يصبح متسماً جداً ، ويجب أن يأخذوا على محمل مطلق بعد ذلك ليبدل بأي بيان فيجب أن تكون حرصين في هذا التقليد .
هنا ما أرى أن تأخذوا به حضراتكم في هذا الشأن .

حضرة الأستاذ المحترم يوسف أحمد الجندي (الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية) — اسمحو لي حضراتكم أن أقول إن الحكم في هذه المسألة مرجعه إلى الدستور ، وإلى التقاليد البرلمانية .

فإنما الدستور قد نص على جواز حضور كبار موظفي كل وزارة إذا أذن لهم المجلس في ذلك ، ولم يذكر الدستور مطلقاً أنه ممنوع على هؤلاء الكبار من الموظفين أن يتكلموا أو أن يدلووا بياناتهم الخاصة أو بمصالحهم إذا شاءوا ذلك . وكون الدستور ينص على جواز حضورهم الجلسات بالمجلس ، ولا ينص في الوقت نفسه على منعهم من الكلام إذا أرادوا ، أمر يفهم منه أن لهم الحق في الكلام ، وأنه محل مباح ، لأنه لا يمنع بلا نص .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التقاليد ، على ما أذكر جيداً ، تدنا على أن عادة مدير السجون في مختلف المهور البرلمانية كان يباح له الحضور في جلسات المجلس ، وكان يبدل أيضاً بالبيانات التي يريها بشأن مصلحته .

ولذلك أرجو — وقد بدأ مساعدة مدير السجون في الإدلاء ببيانه — أن نسمو له بصفة خاصة ليرد على الملاحظة التي أبدتها حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك .

وأعد حضراتكم — مع اعتقادي بصحة ما قلت — أني أزيد البحث في هذا الشأن ان شاء الله فإذا اقتضت — بعد البحث — أنه ليس لكبار الموظفين أن يدلووا في المجلس بيانات ، تهدمت بذلك لحضراتكم ليكون لنا تحليلاً جديداً .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اتدنى — المسألة التي أثبتت الآن خطورة ، لا يصح مطلقاً أن تصدر فيها الية قراراً ، لأن جلسنا في الواقع مجلس مراقبة ، وأهم شيء نستطيع به تأدية هذه الرقابة هو الحصول على بيانات تفصيلية دقيقة صحيحة . ويكون من اللزوم للوزراء وللوكلاء البرلمانيين أن يطلبوا بأن يملوا بجميع هذه البيانات التفصيلية الدقيقة الخاصة بأقسام وزاراتهم مثل مصلحة السجون .

ومن الضرر على المجلس أن يحرم من البيانات التفصيلية الصحيحة ، ولذلك يكون من الصلحة العامة ، ومن حسن الرقابة ، أن يؤذن لكبار الموظفين المختصين بأن يدلووا بالبيانات وأن يسموا الرد عليها .

وقد سبق للوزارات أن كتبت للمجلس بالإذن لكبار موظفيها ليحضروا جلساته ، وبخاصة في أثناء نظر الميزانية .

وتكلم في السنة الماضية على ما أذكر حضرة السكرتير العام لوزارة المعارف في مسألة ناقش فيها ، وغلب على أمره .

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم محمود بسبون) — هل قرأ حضرة الشيخ المحترم المادة الثالثة والستين من الدستور ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اتدنى — على كل حال لا يجوز أن يطلب منا الية الفصل في هذه المسألة ، ووكلاء الوزارات الدائمون يحضرون الجلسات . وليس للوزارات كلها وكلاء برلمانيون . وفيه أن يكون حكم كبار الموظفين حكم الوكلاء النائمين .

وإذن لا يصح الاعتراض على إلقاء مدير مصلحة السجون لبيانه الية .

حضرة الأستاذ المحترم يوسف أحمد الجندي (الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية) — إن الدستور أصرح مما أدليت به لحضراتكم الية . قد نص في مادته الثالثة والستين على ما يأتي :

« للوزراء أن يحضروا أي المجلس ويجب أن يسموا كلما طلبوا الكلام ، ولا يكون لهم رأي معدود في المناوالت إلا إذا كانوا أعضاء . ولم أن يستثنوا ممن يريدون من كبار موظفي دولتهم أو أن يستثيرون عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته » .

فانظروا حضراتكم إلى كلمة « أو أن يستثيرون عنهم » .

وليس معنى الاستقالة إلا أن يتكلم للستاب تلقاً عن استقالته أي نائباً عن وزيره .

الرئيس - للجلس أن يمت حضور أي وزير . ولكن البادة الثالثة والستين من الدستور لم تخصص وكلاء الوزارات بالذكر في الحضور بل قالت كبار للوظفين . وكافة كبار تحمل الوكلاء ومن دونهم من مديري الصالح والإدارات . فلديري الصالح إذن أن يحضروا الجلسات ، وأن يتكلموا متى أذن لهم المجلس بالكلام .

(أصوات : للسلطة مارت واضحة ولا تحتاج إلى رأي آخر) .

حضرة صاحب السعادة اللواء محمد حيدر باشا (مدير عام مصلحة السجون) - مع احترائي لجميع الآراء التي أبديت أود أن أوضح لخصراتكم مركز مدير مصلحة السجون لأنه يتميز في مركزه عن سائر المديرين العاملين الآخرين فهو مدير معين بذكره . وقلبك كان من زمن يمد يده دائماً لحضور جلسات البرلمان .

وإني أود أن يسمح لي بأن أشرح حالة السجون شرحاً وافياً ، أو أمتنع من ذلك ؟

الرئيس - لسعادة المدير العام أن يتكلم كما يريد على ألا يتلو من مذكرات مكتوبة .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحيد فهمي - إن المسألة في وجود كبار للوظفين مع الوزير في المجلس هي المعاونة أو الإجابة في شرح بيانات غلظة على حضرات الأعضاء ولقد أرتنا ملاحظات خاصة بمصلحة السجون فقد سمعنا من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك أنه سمع مريضاً يستخث لأنه كان في حالة خطرة فلم يفته الحارس لأن مفتاح الزنازة كان موجوداً عند مأمور السجن . كما سمعنا أن للمجوبين السياسيين وغيرهم يساقون كالأنعام إلى مرابض مكتوفة بحيث يرى كل واحد من مجواره . وبمعنا غير ذلك من العائلات السيئة التي نستكرها . وتريد أن نسمع الرد عليها ولا حاجة بنا إلى أن نسمع إحصاءات عن الصناعات المختلفة التي يقوم بها للسجون .

حضرة صاحب السعادة اللواء محمد حيدر باشا (مدير عام مصلحة السجون) - مع احترائي لحضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك أقول هل يجوز أن نحاسب مصلحة السجون على أعمال مضت منذ سبعة عشر عاماً ؟ وهل يمكن أن تعتبر هذه الأعمال قياساً على الحالة الوجودية الآن ؟

الرئيس - يمكن أن يقول حضرة صاحب السعادة مدير عام مصلحة السجون بأن الرغبات التي أشير إليها في عملها وأن الأعمال التي اعترض عليها كانت في زمن مضى ولا يسأل عنها .

(في ١٠ يونيو سنة ١٩٣٧) .

لوزير أن ينيب عنه في حضور جلسات المجلس من يشاء من كبار الموظفين دون أن يعتبر ذلك منه استهانة بالمجلس .

حضرة صاحب المالى على زكى العرابي باشا (وزير المعارف العمومية) - لي ملاحظة على بعض عبارات وردت في مضبطة الجلسة السابقة أحب أن أعلن عليها . قد وجه إلى حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا تهماً لعدم حضوري تلك الجلسة في أثناء مناقشة المجلس ميزانية الجامعة المصرية .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا - إذا سمع لمالى الوزير أن يتكلم ففروض أن يسمح لي أيضاً بالرد .

حضرة صاحب المالى على زكى العرابي باشا (وزير المعارف العمومية) - نظرت ميزانية الجامعة أمام مجلسكم الموقر في جلسته الأخيرة ولم أستطع حضورها لاشتغالي بمجلس النواب فأنيبت عنى سعادة مدير الجامعة بالتأية .

وقد اطلعت على مضبطة تلك الجلسة فرأيت أن سعادة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا قد وجه إلى تهماً في عدة مواضع لعدم حضوري شخصي بلغ حد التشديد ، بل بالغ حتى قد ذلك منى استهانة ، قال إنه لا يفهمها وإني آسف إذ أراي مضطراً إلى أن أوجه نظر سعادة الشيخ المحترم إلى بعض مبادئ وقواعد كنت أعتقد أنني في غنى عن ذكرها إذ لا يخفى على سعادته أنه يوجد بجانب مجلس الشيوخ مجلس النواب وللوزير أعمال في كل منهما بل له خارجهما أعمال قد لا تهل أهمية عن أعمالهما فيها ، وهو بطبيعة الحال لا يمكنه أن يشارها جميعاً بنفسه في وقت واحد ، ومن أجل هذا أبلغ الدستور للوزير أن ينيب عنه أحد كبار موظفيه ليدلى لأى المجلسين

جلس الشيوخ

بما يطلبه من المعلومات ، وللجامعة شخصيتها القانونية واستقلالها القانوني ومديرها يتلها علم التليل وهو أخبر الناس بأمورها وخير من يتطلع المجلس على أحوالها وقد حضر بالنيابة عنى سعادة الدكتور على إبراهيم باشا ، وبعد سماع ملاحظات حضرات الشيوخ الذين تكلموا أدلى ببيان قابلتهمه بالارتياح . ومعلوم أنه عند تعدد أعمال الوزير ودعم استقامته الحضور فيها جميعا يكون الرجوع إليه وحده في اختيار العمل الذي يشاره بنفسه والعمل الذي يدب له غيره ولا يكلف ببيان الأسباب ولا يصح أن يكون ذلك موضع ملاحظة .

(هنا حضر حضرة صاحب القلم الرفيع معطى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء) .

هنا كله واضح وكنت أعتقد أنه لا ينبغ عن نظر سعادة الشيخ المحترم وتلك دهشت حين اطلعت على عباراته التي وجهها إلى وهي تتطوى على عدم الإصاف بل فيها شيء كثير من الإسراف . وقد قلت إنني في نفس اللحظة التي كان ينظر فيها مجلس الشيوخ ميزانية الجامعة كنت أبشر في مجلس النواب مشروعات قوانين مقدمة من الوزارة ، وربما لو كنت حضرتكم لجاز أن يقوم عضو في مجلس النواب يشكو من عدم ضروري فيه ويصد استهانة منى كذا ، وتكون النتيجة على نظرية سعادة الشيخ المحترم أنه والمجلس يجتمعان في وقت واحد يكون محتوما على الوزير أن يستبين دائما بأحد المجلسين وهو أبعد ما يكون عن الواقع .

لذلك أردت أن أدلى اليوم لحضراتكم بهذا البيان لأبعد شبهة الاستهانة التي تخيلها سعادة الشيخ المحترم ، وأرجو أن أكون قد وضعت الأمور في نصابها .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — أشكر معالي الوزير على بيانه وأثقت نظره إلى أن الذى دعانى إلى انضمام عدم حضوره الجلسة هو أننى وجهت سؤالين خطيرين لم أجب عنهما حتى الآن إذ لم يستطع سعادة وكيل الجامعة أن يجيبني عنهما . وأول هذين السؤالين أن أكثر من ألف طالب في كلية الحقوق أمضوا أكثر من ثلاثة شهور من السنة الدراسية دون أن يحضر لهم في خلال هذه السنة الطويلة مدرس أو أستاذ أو محاضر . وقد عثت على ذلك بقولى « هذا ما سمعته ولا أدري إن كان حقا ولكن للصدر على ما أعتقد موثوق به » فقال سعادة على إبراهيم باشا إن « هذا الصدر هو وكيل الجامعة » وقد كنت أرجو من معالي الوزير أن يجيبني عن هذه الواقعة التي تعد من أخطر الوقائع بدلا من إدلاله بهذا البيان . أما السؤال الثانى فهو يتعلق بنتيجة الامتحان في كلية الآداب فقد ساءت لدرجة لم يسبق لها مثيل حيث كانت نسبة الرسوب ٨٣ ٪ من الطلبة ونسبة النجاح ١٧ ٪ وقد قلت وقتئذ بأنى كنت أتمنى حضور معالي الوزير ليجيبني عن هذين السؤالين وعما اتخذته من الإجراءات عند علمه بهذه النتيجة السيئة في الامتحان .

حضرة صاحب اللالى على زكى العرابى باشا (وزير للعارف العمومية) — إن كلام حضرة الشيخ المحترم يطلق بموضع ميزانية الجامعة وقد انتهى المجلس من إقرارها . أما كلامي الآن فهو متعلق بواجب الوزير من حيث حضوره جلسات هذا المجلس ، وهل يصح أن ينبب أحداً عنه إذا كان مشغولا أمام المجلس الآخر ، وهل يصح أن يوجه إليه انتقاد من أجل هذا ، وهل يكون تخلفه عن الحضور بعد أن أناب عنه من أناب موضع تهرير وتأييد وتديد ولوم لاذع .

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم محمود بسبوني) — أعلن أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا قد اكتمى بما أدلى به حضرة صاحب اللالى وزير للعارف العمومية من أن عدم حضوره كل بسبب اشتغاله بمجلس النواب ولم يكن سببه الاستهانة .

والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضطحة الجلسة السابقة ؟

(لم يترصد أحد) .

(فى ٣٠ يولية سنة ١٩٣٧) .

لا يوجه الخطاب فى الجلسة للموظف الذى يستتبعه الوزير .

مجلس الشيوخ

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسبوني — حضرات الزملاء المحترمين :

كان ختام كلنى فى الجلسة السابقة (١) ما ذكرته عن أمر اللع الذى ضرب على نشر الآيات القرآنية بحجة عدم جواز إقصائها فى

(١) هذه الكلمة قلت فى الاستجواب للظدم عن حرية الصحافة أثناء قيام الأحكام العرفية ومنتدور تحت اللغة ١٥ .

في السياسة ، ولعلكم تذكرون كلتي التي أشرت إليها . وإنني أضيف إليها الآن كلمة صغيرة وهي أننا لو تدبرنا أو تصفحنا آيات القرآن الكريم لوجدنا أنها متسقة في طريق تكاد تكون واحدة .

فالقرآن الكريم يأمر بالمعروف ، ثم يد بالخير على فعله ، ثم يذكر ما نهى الله عنه ويذكر عقابه الذي استوجبه الفعل النهي عنه . فإذا كنا نمنع تشريك آية قرآنية أو كل معنى من معاني القرآن الذي لا يخلو من هذه النواحي بينها التي أشرت إليها ، كان ذلك شططاً وأرجو ألا يؤاخذني حضرة الرقيب في ذلك .

الرئيس — الرقيب غير مسئول أمام المجلس فلا محل لأن يوجه حضرة الشيخ المحترم إليه هذا القول .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني — أفهم ذلك جيداً وأنا أقصد أعمال الرقابة على العموم .
(في ١٨ مارس سنة ١٩٤٠) .

هل يجوز لموظف كبير أن يتوب عن رئيس مجلس الوزراء في تلاوة بيان مكتوب ؟

حضرة صاحب المقام الرفيع على ما مر بنا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) — أرجو أن يأذن المجلس بأن أنيب عن حضرة الأستاذ الدكتور محمود عزمي في إلقاء بيان الحكومة عن هذا الاستجواب (١) .

جلس التبرع

الرئيس — هل يتلو حضرة الأستاذ الدكتور محمود عزمي بياناً عن الحكومة أو يريد أن يلقى كلمة للرد على الاستجواب ؟
حضرة الأستاذ الدكتور محمود عزمي (مدير مراقبة النشر) — نعم سأتلو بيان الحكومة بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — تريد أن تتحقق من مسألة دستورية هامة لكي نعرف الخطوة التي يجري عليها المجلس فيها ، هل يجوز لموظف كبير أن يتوب عن رغبة رئيس مجلس الوزراء في تلاوة بيان مكتوب ؟

الرئيس — لا شك في أن رئيس الحكومة له الحق في أن ينيب عنه من يرى من كبار الموظفين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الذي أريد أن أقف عليه من معالي الرئيس هو هل يجوز إلقاء بيان مكتوب ؟

الرئيس — يجوز ذلك ولحضرة الشيخ المحترم أن يسمع البيان ثم يناقشه .
حضرة صاحب المقام الرفيع على ما مر بنا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) — لقد أنبت عن حضرة الأستاذ الدكتور محمود عزمي في تلاوة بيان الحكومة عن هذا الاستجواب وسأقول كلمة في النهاية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أعتقد أن المجلس لا يمانع في إلقاء هذا البيان في هذه المرة على ألا تتبرأ ثلاثة سابقة وستكون لإحالة التلاوة أو عدم إحالتها محل بحثاً فإذا ما تبين عدم جوازها أترنا الموضوع فيها بعد .
الرئيس — لا مانع من ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يخيل إلى أن بيان الحكومة معد قبل أن تسمع على الأقل بيان حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني عن الوقائع التي أدلى بها في هذه الجلسة . وقيل أن تسمع الحكومة أقوالاً التي أدلت بها الآن وأعتقد أن الأوفق أن نسمع من الحكومة رداً على الوقائع التي عرضنا لها الليلة فإذا كان البيان الذي سيلى الآن قد أعد قبل هذه الجلسة فلا مانع لدينا من أن نرجع الحكومة إلى الضابط لتطلع عليها ثم ترد على وقائع الاستجواب بهذا ، لأنه ليس من الصلحة أن تتفعل الحكومة الوقائع التي ذكرت في هذه الجلسة .

حضرة الأستاذ الدكتور محمود عزمي (مدير مراقبة النشر) — لقد أعدت الحكومة الرد على الوقائع التي قُلت في الجلسة الماضية والتي قُلت في هذه الجلسة .

(في ١٨ مارس سنة ١٩٤٠) .

(١) هو الاستجواب المقدم من حضرة الأستاذ محمود بسيوني والأستاذ يوسف الجندى عن حرية الصحافة أثناء قيام الأحكام العرفية ومشور
في المادة ١٥ .

مادة ٦٤ - لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالزاد المأمور لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارة العضوية بمجلس إدارة أية شركة ولا أن يشترك اشتراكاً فعلياً في عمل تجاري أو مالي .

لجنة وضع
البيادر العامة
للمستور

حضرة علي ماهر بك - حرصاً على استغلال أعضاء البرلمان وضائناً لحريتهم أقترح النص على أنه ليس للنايب أن يشتري أو يستأجر بغير طريق الزاد العمومي شيئاً من أعيان الحكومة باسمه ولا باسم غيره ولا أن يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أية منفعة شخصية تعود عليه بالرجع في مدة نيابته ولا بعدها بنته .
(موافقة بالأغلبية) .

حضرة إبراهيم الحلبي بك - أقترح أن يسرى ذلك على الوزراء أيضاً .
(موافقة عامة) .

حضرة علي ماهر بك - ليس للوزراء أن يديروا شركات مالية أو أن يكونوا أعضاء في مجالس إدارتها .
حضرة إبراهيم الحلبي بك - أقترح أن يضاف إلى هذا النص « وألا يكونوا أوصياء على قصر ولا قواماً على محجورين ولا وكلاء عن غائبين » .

سعادة منصور يوسف باشا - أرى في هذه الاقتراحات جبراً على الحرية . الأمر إنما يتعلق بالضياع . وفروض في عضو حاز ثقة إقليته أنه مثال للكمال ولعفة النفس . وكأننا بذلك نهم الضو في ذمته لقاء منفعة مادية .
ثم إذا كانت في الوزير كفاءة ومقدرة على إدارة أموال البلاد ، شركات كانت أو تركت ، فإن من الظلم أن يسمل على شغل هذه الكفاءة . ورأيي أنه لا يجوز أن توضع مثل هذه النصوص في دستور البلاد .

حضرة إبراهيم الحلبي بك - جرت العادة من عهد طويل على أن يرأس الوزراء بأنفسهم عن الجمع بين منصب الوزارة ، ذلك التعصب السامى ، وبين معالجة أشباه هذه الأعمال الخاصة . ونحن إن مناهنا هذا فإنا نعمل لتستقيم حدود القوانين ولا تتناقض فيها الأحكام . الوزير بحكم مركزه له الهيمنة على مرافق البلاد العامة ، فكيف يتبناه له هذا وهو داخل في ظل هذه السيطرة يقتضى ما يباله من تلك المصالح الخاصة ؟ ولذا جبرنا على التائب الجمع بين النيابة ووظيفة في الحكومة ؟ إنما قلنا هذا لنصون الوظائف من التناقض فإذا نحن حظرتا الجمع بين وظيفتي التشريع والتنفيذ فأولى بنا أن نمنع الجمع بين وظيفتين قد تقتضى طبيعتهما قسماً عليهما من التناقض .

حضرة عبد الحميد بدوي بك - إن الإشارة إلى أعمال معينة قد يظن بها التقيد إلى جزئيات خاصة وفيها مظنة الحصر ، على أن الحصر في ذاته غير ممكن ، وأرى أن نقرر القاعدة بحيث يمنع الجمع بين الوزارة وبين كل عمل يتولاه الوزير لغير نفسه وأقاربه يكون لجهة من جهات الحكومة رقابة عليه .

(موافقة عامة على القاعدة بحيث يترك للجنة التحرير وضع الصيغة) .

(في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢) .

ليس لأحد من أعضاء المجلس أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أراضي الحكومة بغير الزاد العمومي ، ولا أن يقدم عطائه من توريدات أو أشغال عمومية ، ولا أن يحصل من الحكومة على امتيازات أو فوائد أخرى شخصية^(١) .

لجنة الدستور

تلى القرار التاسع والخمسون ، وهذا نصه :

ليس للنايب أن يشتري أو يستأجر باسمه أو باسم غيره أعيان الحكومة بغير الزاد العمومي ، ولا أن يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أية منفعة شخصية تعود عليه بالرجع في مدة نيابته .

حضرة محمد علي بك - « عبارة باسم غيره » قصد بها أن يشتري التائب لنفسه ولكن باسم معتبر .

(١) ذكر هنا البأ هنا من باب التلميح والمبالغة فقط بينه وبين المادة حيث لا وجود لهذا النص في مواد الدستور عاماً بالأعضاء .

حضرة محمود أبو النصر بك — يحسن أن تكون البشارة « ليس للتائب أن يشتري أو يستأجر مباشرة أو بالواسطة أطياف الحكومة الخ » .

سعادة منصور يوسف باشا — إذا كان للتائب ابن أو شريك في تجارة فهلا يملكهما أن يشتريا أو يستأجرا أطيافاً من الحكومة مطلقاً .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك — يمكن بطريق الزاد لا الليرة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — يتناول هذا اللبدأ أمرين : أولها ألا يشتري التائب أو يستأجر أطياف الحكومة بنسب الزاد العموى ، وهذا لا اعتراض عليه . وثانيها ألا يحصل على امتياز من الحكومة واحتمار أو أية منفعة شخصية تعود عليه بالربع مدة نيابته ، يجوز أن يمنح التائب إطلاقاً من الحصول على امتياز واحتمار ولو كان في ذلك حرمان له من حق ولكن المخطر في الإباحة أكبر من ضرر الحرمان لأن الامتياز والاحتكار لا يعطيان بمزاد عموى .

معالى أحمد طلعت باشا — يمكن إعطاء الامتياز أو الاحتكار بعد استئذان المجلس .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — هذا يجوز ، ولكن الذى أعترض عليه هو عبارة عن « أو أية منفعة شخصية تعود عليه بالربع في مدة نيابته » لأن المنفعة الشخصية ليست صورة من صور العمالة مع الحكومة بل هي نتيجة لاطريقة ، لذلك أفضل أن تحصر الأحوال التى لا يجوز للتائب أن يتصل فيها مع الحكومة .

حضرة عبد اللطيف للكبانى بك — هذا لا يدخل تحت حصر .

حضرة محمود أبو النصر بك — نفرض أن يكون التائب مقاولاً فيحاط .

حضرة عبد اللطيف للكبانى بك — أو يكون تاجراً وتشتري الحكومة أطيافاً لك أزمة نيافى التاجر ويساومها على شرائها منه بجرود في مصلحته .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أو يكون له ابن تخرج من المدارس يريد أن يوظفه .

حضرة محمد طى بك — النافع منها البايح والمنتوع ولذلك يجب تحديد المنتوع من حيث لا يجرم الناس من منفعة بسبب اشتراك أحد الثواب معهم فيها ، كأن تريد الحكومة شق ترعة في أرض مملوكة لبلدة من الناس أحدهم نائب فهل يصح أن يمنع شق التريعة ويحرم الناس من الفائدة التى تعود عليهم منها بسبب أن أحد للتصعين نائب .

حضرة عبد اللطيف للكبانى بك — البشارة مقيدة بأنها « منفعة شخصية تعود عليه بالربع في مدة نيابته » وهذا التقيد كاف .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — المنفعة كما قدمت نتيجة لاطريقة ، وليست صورة من صور العمالة مع الحكومة لذا يجب أن يحدد النرض تماماً .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — القرار الخامس والتسعون ينص على أن كل التزام أو احتكار لا يمنح إلا بعد تصديق البرلمان . فهل إذا طلب نائب امتياز مدسكة حديدية في منطقة ما ووافق البرلمان على ذلك فلا يصح له الامتياز لأنه نائب ؟

حضرة عبد اللطيف للكبانى بك — إذا علق إعطاء الامتياز لسنوى على قرار من المجلس يكون في ذلك إحراج للأعضاء ، وقد يتبادل الأعضاء المنفعة بهذه الطريقة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أرى ألا يمنح عضو امتيازاً مادام عضواً ، ولكن له أن يختار بين الضوية وبين الحصول على الامتياز .

معالى أحمد طلعت باشا — أرى أن تترك هذه المسألة لمراجعة نظائرها في اللساتير الأخرى .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — هذا النص مأخوذ عن الدستور البولونى وإذا وافقت الهيئة يؤجل البحث فيه الآن .

(يقرر بالأغلبية إرجاء الفصل فى القرار التاسع والخمسين) .

(فى ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — لقد أجبنا المناقشة في موضوع المادة ٥٩ حتى ترجع إلى أسماها في القانون البولوني . وهذا نص المادة ٥٩ من ذلك القانون وهي التي تناولت حكم هذا الباب .

وتلا النص باللغة الفرنسية وهذه ترجمته : « ليس لأحد من أعضاء المجلس أن يشتري أو يتأجر شيئاً من أراضي الحكومة بغير اللزاد العمومي ، ولا أن يقدم عطاء عن توريدات أو أشغال عمومية ، ولا أن يحصل من الحكومة على امتيازات أو فوائد أخرى شخصية ... » .

حضرة محمود أبو النصر بك — هل يتناول حكم هذه المادة من اختراع من التواب اختراعاً يطلب به امتيازاً من الحكومة ؟
حضرة عبد العزيز فهمي بك — لا تتناول المادة مثل هذا لأن النوع إنما هو الاستفادة بمال الحكومة .

حضرة محمود أبو النصر بك — بفرض أن النائب اختراع مدفعاً له من ماله كبد صرعه ، أو شدة فله أو ضبطه وسهولة إدارته أو نحو ذلك من وجوه الاختراعات التي تستفيد بثقلها الحكومة نفسها ، فهل يحرم مثل هذا من أن يتل منها فائدة مادية جزاء زوله لها عن اختراعه جلة أو توريده إليها ؟

حضرة عبد الحميد بدوي بك — لم يكن الدستور لينظر إلى المسألة من جهة صحة العقد وفساده ، أو أن العضو يقتضى عوضاً من الحكومة أم لا ، إذ العقد في ذاته صحيح ومباح للناس أن يتصادقوا على مثله . وإنما النظر إليها من جهة تأثير العقد أو الامتياز على استقلال العضو وجواز بقائه عضواً في المجلس ، أو حرمانه من العضوية ، وذلك أمر يجب ترك التقدير فيه لرأي المجلس فيه . أما مجرد أخذ الامتياز باختراع ما للمأمورية الحكومية لا تمدح أن تسجل الاختراع لصالحه لا أن تعطيه حقاً ، لأن ملكية كل اختراع ثابتة بطبيعتها للمخترع . وللمادة التي نحن بسبدها لا تمنع النائب من هذا الحق . على أن تورد الشيء المخترع للحكومة محل نظر . ويصح أن يوضع في المادة استثناء للحالة التي لا تستفي الحكومة فيها عن استيراد شيء معين من أحد الأعضاء ، والتي يكون فيها الشيء مفرداً لا نظيره في الأسواق .

حضرة محمود أبو النصر بك — تريد أن تقول إن الجزء الذي يوقعه المجلس يكفي ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك — يظهر أن هذا هو الضابط لأن الجزء لا يخرج عن أمرين : إما جزء على نفس العضو في أمر عضويته أو لإبطال العقد الذي عقده الحكومة عليه .

حضرة محمد بك — كلمة امتياز لها معنيان : إما امتياز يتعلق بالملكية ، وهذا لا تعرض للمجلس فيه لأنه مقرر بمقتضى قواعد الملكية .

ولكن الثاني هو معاقبة الحكومة على الانتفاع به لقاء منفعة أخرى .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — للمادة تحتل أمرين : الأول هل هذه العقود تكون باطلة بحيث يجب أن تحكم الحاكم بإبطالها أم أنها حالة يحظر فيها الجمع بين أمرين جازين . وهذه إنما يرجع إلى المجلس للفصل فيها . فهل المسألة للطروحة علينا من النوع الأول أم الثاني ؟ ليست من الأول بتماماً لأن شراء أمين الحكومة أو استئجارها أو أخذ امتياز كل ذلك مباح . ولكن النكر هو أن يعطى ذلك لعضو في البرلمان على أنه لا يمكن حصر جميع الصور ووضع الأحكام لكل منها . فينبغي رد الأمر إلى تقدير المجلس نفسه فيكون الحكم له هو : ولقد يرى أن هذا الامتياز لا منوطة عنه للصحة العامة وحيث يبيع الأمر . وقد لا يرى فيه أكثر من مصادمة الحكومة للعضو بمجرد المحاولة له فيقرر على عمله غير لائق ويترتب على ذلك ما يرى من الحكم في يتعلق بضوئه العضو لا بنفس العقد .

حضرة عبد اللطيف السكباني بك — حضرة عبد العزيز بك يرى أن يكون للمجلس الفصل في الأمر .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — للمجلس فصل العضو إذا بدا له أن عمله لا يتفق مع كرامة النائب والأمانة الواجبة له .

حضرة عبد اللطيف السكباني بك — ومن الذي يفصل في الموضوع أي في صحة العقد ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك — الفرض أن أمل العقد مباح .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — ليس من شأن الدستور أن يعرض لصحة العقود وإبطالها ، وإنما شأنه فيما يجوز للعضو من حيث هو

عضو فيها لا يجوز ، وفوق ذلك فإن القيد لا شأن للحاكم به إذ ليس في هذه القاعدة تقرير لقاعدة من قواعد البطالان ، ولو جاز للحاكم النظر في مثل هذا القيد لتناول قضائها أمر بقاء العضو في المجلس بطريقة غير مباشرة وهذا ما لا تملكه ولا يملكه إلا المجلس .

حضرة محمود أبو النصر بك — أطلب أن يقرر أن الجزاء لا يخرج عن كون القيد يتفق مع البقاء في الضوية أم لا .

فضيلة الشيخ محيت — أريد أن أسأل سؤالا ، وهو أن هناك امتيازات لا تتصور فيها الحماية ورغبة المصانة وهي من النوع الذي يعطى لكل طالب بدون استثناء كالامتياز بالحفر في مكان ما للبحث عن العاديت ودقائق الآثار ، فإن مثل هذا مبدول لكل من سألته بشروط خاصة كأن تكون الفتحات على الطالب واقتسام ما يثر عليه بينه وبين الحكومة بنسب مقررة ، فكيف يحرم النائب من هذا الحق العام في حين أن هذا يحكم السادة لا يدخل في الزادات العامة ؟

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على بقاء اللادة على أصلها .

(تقرر بأغلبية الآراء بقاؤها على أصلها) .

حضرة محمود أبو النصر بك — يحكم هذه اللادة هل يكون العضو في البرلمان الحق في أن يشتري زوائد التنظيم أو ما جاور أرضه بما جرت عادة الحكومة ببيعه للمجاورين بغير مزاد ؟

معالي الرئيس — نعم له ذلك .

(ووافقت الهيئة بأغلبية الآراء على هذا التفسير) .

حضرة إبراهيم الملباوى بك — كما تعرضت الحماية في الثراء من أملاك الحكومة فإنها تفرض كذلك في البيع إليها ، فهل هذه الحالة تدخل في تحديد المجلس أيضا ؟

معالي الرئيس — نعم إذا باع العضو شيئا من أملاكه للحكومة فإن لذلك حكم الثراء منها بحيث يدخل الأمر في تقدير المجلس ويترتب عليه ما يترتب من الآثار على حالة الثراء سواء بسواء .

(موافقة بالأغلبية على هذا التفسير) .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — إن هذه الاستفسارات قد تؤدي إلى ارتباطاكت في المستقبل عند تطبيق الأحكام ، فأننا أقمترح حذفها بتاتا وترك كل جريمة تقع في السجل لتقدير المجلس ، وإن أطلب بقاء اللادة على أصلها من غير تطبيق بحيث تبقى أحكامها عامة مطلقة وأرجو أن تثبتوا اقتراضي هذا .

(في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

على القرار المتعاون وهذا نصه :

لا يجوز للوزير مدة وزارته أن يشتري أو يستأجر باسمه أو باسم غيره أطينان الحكومة بغير الزاد العمومي ولا أن يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أى منفعة شخصية تعود عليه بالريم .

(فضرورت للواقعة عليها بالإجماع) .

على القرار الحادى والمتعاون وهذا نصه :

ليس لأحد الوزراء أن يتولى لتغير نفسه أو أقاربه عملا يكون لجهة من جهات الحكومة حق الرقابة عليه .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — الذى تحظره اللادة على الوزير أن يتولى ريادة شركة يكون للحكومة رقابة عليها . وهناك شركات أو أعمال أخرى مالية لا سلطان للحكومة عليها ، وأرى أن ينص على منع الوزير من تولى هذا النوع أيضا لاحتمال أن هذه الأعمال تستفيد بمركزه في الوزارة .

(وهنا استأذن في الانصراف معالي يوسف سايابا وحضرة على التزلاوى بك) .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أرجو أن يؤجل البحث في هذا الباب إلى فرمة أخرى يتسع فيها الوقت لبحث هذه المسألة بحثاً كافياً فإن ما وقع لأنظارنا من القوانين المستورة الأخرى لم يقرر حكماً فيما يتعلق بالوزراء إنما كانت أحكامه كلها خاصة بالنواب . وليس في أحدها مع ذلك حكم فيه السعة والإطلاق الذى يطلبه حضرة للكباتى بك .

حضرة على ماهر بك — أذكر أنه في لجنة البادية العامة كان مفهوماً أن هذا البدء مسلم به .

(ثم تقرر إرجاء البحث في هذا الموضوع) .

(فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

حضرة عبد اللطيف للكباتى بك — أرى أن يضاف على البدء الثانى ما يأتى : « ولا يجوز للوزير أن يكون رئيساً أو عضواً في

شركة ذات ربح أثناء وجوده في الوزارة » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أرى أن يحال هذا الاقتراح على لجنة التحرير لقصده ووضع النص الذى يلى بالفرض بعد دراسة المسألة درساً وافياً ومعرض الأمر على اللجنة العامة .

(موافقة بالأغلبية على ذلك) .

(فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

معالي الرئيس — كانت اللجنة كتفت حضرة محمد على بك بأن يضع نصاً بما لا يجوز للوزراء من وجوه العائلات .

حضرة توفيق دوس بك — بمناسبة هذه المسألة أذكر أن لجنة التحرير حذفت النص المقابل لهذا فيما يتعلق بالنواب وأطلب إعادته فيما يتعلق بهم أيضاً .

حضرة محمود أبو النصر بك — ليس لثل هذه النصوص وجود في المسانير الأخرى .

حضرة محمد على بك — إن النص الذى وضعته لبيان المخطوط على الوزراء في هذا الباب هو : « لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر أطماع الحكومة بشير للزاد العموى ولأن يكون رئيساً أو عضواً في مجلس إدارة شركة مساهمة ولا أن يكون في غير أحوال القرابة وصياً أو قياً أو ناظرآ على وقف . ويستثنى من هذا النع الأخير الأوصياء المختارون والنظرو للمينون بشرط الواقف » .

من هذا ترون حضراتكم أننا أطلقنا الحظر في كل شراء أو استئجار إلا إذا كان بطريق للزاد العموى . ثم قد يرد على هذا أن هناك من زوائد المساحات أو رموس القبائل ما جرت العادة ببيعهم بشير للزاد وتلك أمور نافعة لا تستحق وضع الاستثناءات من أجلها في الدستور . ولا أرى كبير خطر على الوزير أن يترصد بنفسه دون شرائها حتى يخرج من الوزارة .

وقد حذفت كلمة باسمه أو باسم غيره لأنها لم تؤد معنى جديداً ، أما الشركات فكثيرة وليس غنى القانون منها إلا الشركات المساهمة ولذلك أفردناها بالحكم ، أما شركات التضامن فلوزر معظوم من الدخول فيها بحكم القانون الذى يمنع اللوظف أن يكون تاجراً .

كذلك حظرت على الوزير الوصاية والقوامة في غير القرابة المهم إلا إذا كان عتاراً من الوصى ، أما النع في القرابة فغير لائق بالدستور أن يحجر القيام بواجب عائلى . وأما بإحالة قبول الوصاية المختارة ونظارة الوقف بحكم شرط الواقف فلا أنه لا يتصور في هاتين الحالتين التأثير الذى نخشاه .

فضيلة الشيخ نجيت — كيف تتمون الوزير من تولى نظارة وقف إلا إذا كان بشرط الواقف وأول مادة في لائحة وزارة الأوقاف توجب على وزيره قبول نظر كل وقف يحمله عليه القاضي ؟

حضرة توفيق دوس بك — المراد منع الوزير من نظارة الوقف لشخصه لا بحكم وظيفته .

فضيلة الشيخ نجيت — إذن نصوا على ذلك في التفسير .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذه المسألة في ذاتها شديدة الارتباك وأرجو أن تؤجلوا الكلام فيها حتى تتبدرها حق التدبير .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو أن تحفظوا هذه اللادة من دستورنا لجهة أننا إنما نعتدى في كل ما تنهه دساتير من قبلنا ولم

يقرر واحد منها حكماً كهذا اللهم إلا الدستور البولوني الذي شذ في هذا الباب عن مناهج جميع النساتير المحكة . ففضلاً عن أن هذا الحكم فيه مساس لكرامة الوزراء ، وتلف سوء الية فهم إياه في ذاته تحريم معيب . على أن حذف هذا النص ليس معناه إطلاق يد الوزير في مال الحكومة ولا في مناصها يؤثر نفسه منها بما يشاء فلن رقابة البرلمان فائمة وعين الجمهور سامرة ولن يجرأ على شيء من ذلك وزير ، ففي مسئوليتك كفاية وغنا .

حسرة توفيق دوس بك — إذن نلنى النص الحاس منع إعطاء الرتب والتياشين لأعضاء البرلمان في مدة نياهم .

حسرة عبد العزيز فهمي بك — هنالك فرق بين اللاتين فإن شراء الأطين واستجارها معاوضة مال بمال أو منفعة بمال أما الرتب فتح في غير مقابل .

حسرة عبد الطيف للكبائي بك — إن مبدأ الحظر قد قررناه فعلاً والنقشة الآن يجب أن تدور في حدوده ولقد كلفنا حسرة محمد على بك بوضع النص فالكلام الآن ينبغي أن يقصر على ما يباح وما لا يباح للوزراء لا على حذف اللبأ أو إبقائه . مسألة النص مفروغ منها ، خصوصاً وقد وقعت من هذا القليل حوادث من حننا أن تتق أمثلها في المستقبل .

حسرة إلياس عوض بك — الترض من التعيين ووضع الأحكام أن يكون لها أثر لا أن تكون مجرد حبر على ورق فالوزير الذي لا ضمير له يمكنه برغم ما تضمن من النصوص وألوان العقوبات أن يبت بمال الحكومة وما يكون تحت يده من مراقبها بوسائل غير ظاهرة .

ثم إنكم أعطيتم مجلس النواب حق الاتهام وشكلت محكمة خاصة لها كة الوزير الذي يرتكب مخالفة . وهل هناك أفصح من ارتكاب الرقة ؟

الواقع إنى لا أرى لىل هذا النص فائمة اللهم إلا مجرد إثارة الرب والتباهات فذلك أترح حذفه .

حسرة على للزلاوى بك — حين تناقش في هـذه اللادة كنت مع القائلين ببقائها لزوم وجودها ولكنى الآن غيرت رأيي للأسباب الآتية : في النقشة التى دارت من يومين في شرط إحسان القراءة والكتابة وأت الأغلبية التى يجب الخضوع لها أنه من العار شرط القراءة في مجلس الشيوخ بنس الدستور الذى يطلع عليه العالم . بيد أن أخذنا بهذا الرأى وبعد أن رأينا أن مثل هذا فيه مساس بكرامتنا في باب أولى يجب حذف هذا النص بالنسبة للوزراء والنواب أيضاً خصوصاً لأنه لم يوجد إلا في قانون عرفوه بأنه شاذ .

وكل الأدة التى أوردها أنصار هذا النص أنه حدثت حوادث كربية يجب أن تتق وقوع مثلها في التسجل . هذا كلام وجيه فيما إذا كانت الحال تبقى كما كانت أما والفروض أتا مقابوت على عصر حكومته في يد الأمة ولا يقضى أمر إلا بقرارها وعليها مشغفة في برلمتها فلا محل لىل هذا الكلام .

لمجلس النواب من السيطرة على الوزارة وله من حق الاتهام والاعتقاد لىل المحاكمة على الجرائم جليلها وديقيها ما لا يأذن بوقوع مثل هذه الجرائم .

ثم ختم حضراتكم من أن يكون الوزير عضواً في مجلس إدارة شركة خوفاً من أن يساعدها بحوله وطوله في الحكومة بما لا يتفق مع الواجب ومع الصلحة العامة . إن مثل هذا الوزير الذى يحازف بحق بلاده لحلقة شركة لا بد أن يكون خرب القنة وبهذا لا يبعد عليه وهو ليس له علاقة ظاهرة بها أن يساعدها بكل الوسائل وهو بعيد عن كرسي ريسنا أكثر مما لو كان في هذه الشركة لأنه لو كان فيها لظلت الأضرار شاحنة إليه وإلى تصرفاته فلا يملك في هذا الباب حركة بخلاف ما لو كان في الظاهر بعيداً عنها .

ثم إن الذى حدث إلى الآن ونحن في عهد حكومة الفرد لا سلطان للأمة ولا رقابة فإن كل وزير اعمر في سلوكه عريف من الجمهور وعد عليه تصرفه وكثيراً ما كان ذلك سبباً في الحيلولة بينه وبين الوزارة مرة أخرى .

وعلى هذا أرى حذف هذا اللبأ سواء فيما يتعلق بالوزراء أو النواب .

حسرة إبراهيم الملباوى بك — حقيقة من الأمور الصعبة أن نضع في دستورتنا شيئاً له مساس باتهام ذم الوزراء والنواب وأن نحجر عليهم في ضرب من حرية الملمات للباحة لساتر الناس . وأصعب من ذلك أن نطلب تأييد مبدأ لا وجود له في النساتير الأخرى . ولكنى مقتنع بأن الأمر — برغم ذلك كله — في مصلحة بلادى .

أما فيما يتعلق بحرية المعاملات المالية في كل شيء لها حدود فإنها هي أضقت إلى شية الجور على بعض الحقوق العامة وجب كبحها وتقييدها . فإذا قررنا أن الوزراء يجب تقييد حريتهم في بعض الأحوال وجب علينا أن نبين قاعدة ذلك . قرر الشرع أن من له ولاية على مال التبرح عليه أن يتقاضي فيه لنفسه وإن كان في ظاهر القصد مصلحة لصالح المال . لماذا ؟ إيماناً لولي المال عن الشبهة وتبرئاً له عن اللزعة . اطرحوا من أذهانكم أننا تريد بحد هذا النص كلف يد الوزير عن البث بمال الحكومة لأننا نغدر ذلك في وزارتنا . حلنا أن يتعد بنا الظن إلى ذلك . كل ما يريد الوزير البعد عن الشبهة وتجنب مساكئ التهم . فإذا قلت إن كل التصرفات التي لها تماس بأشخاص خير لهم ألا يبالغوا بأشخاصهم ولا يحكموا بغيرهم فلا أكون قد أسأت الرأي فيهم وإنما أردت تبرئهم ومنع الشبهة عنهم . يقولون إنه يجوز الاحتجال مع النص أيضاً فالأمر على كل حال رهن ببيعة الوزير وضميره . هكذا يقولون . لنفرض أن وزراءنا مقدسون لا ينحرفون عن حدود الأمانة في سرهم ولا في علنهم . ولكن لا ينبغي عن خسراتكم أن هناك في اللبائكة عنصر آخر . عنصراً لا علاقة له بزم الوزراء ولا بطلاقة أئسبهم وهو الشعور العام . يقدم الوزير على شراء صفقة من الحكومة ، يشتريها كما يشتري سائر الناس بمن للث أو أعلى من غن الثل ، ولكن الجمهور معها حسن فله بالوزير يأبى عليه إدراكه إلا أن يظل يخطئه الظنون . سيظل الجمهور يتها أنه حوي . سيظل الوزير قطعاً . ونحن إنما نبني للوزير سلامة من هذا الظن ونجاة من مثار الظنون .

في النفس ضعف قد يمحل الأفراد دائماً على جملة الوزراء غنا أن هذا رغبة . فإذا كان رئيساً لمصرف مثلاً أو عضواً في إدارته سعت الناس أوهامهم إلى إيداع أموالهم فيه . ونحن نريد تخليص السواد من هذه الأوهام .

الأهم لا قانون القويبات الذي بنى بسلطة هذه المادة ، ولا قانون عاكة الوزراء . وإنما يريد أن يحول بين الوزير والطاهر وبين الشعب . ذلك غرضنا الذي ينتج به ، فإذا قدر لهذا اليه وزير يمل على الإضرار بالصلحة فهذا الذي يمكن تطبيق القويبات عليه .

حضره عبد اللطيف الكباتي بك — لقد صعب على الكلام بمد هذا البيان الذي فله به الأستاذ إبراهيم الحلباوي بك ، على أنني حاول تجاوز الأسباب الأدبية إلى الأدلة المادية .

سواء في تاريخنا أو تاريخ من سبقنا من الأمم نجد الإنسان دائماً هو الإنسان ، فلا يمكن تجريدنا عن السموات ولا تنزيهه عن نوة الأفاضل ، وكل عمل مالى ذى ربح يجوز أن يكون طريقاً للاستواء . ووزاراتنا وناياها يملجون بحكم وظائفهم أعمالا كثيرة قد تكون مدرجة للاستواء وشاراً لأطباع النفس البشرية ، ويجب أن نعرض الصصة من الآن في كل وزاراتنا وناياها على عماد الزمان ، حتى نضمن سلفاً إلى أن نفوسهم لا تخضع لقوانين الطبيعة البشرية ، ولا يجوز أن يجرى عليها من أحكامها ما يجرى على سائر الناس ، والصصة لا تكون إلا لأتنياء .

نعم هناك تشريع بالقوة على من يرتكب الجريمة ، ولكن هناك أيضاً تشريعاً يمنع ارتكاب الجريمة ، وننوع وقوع الخطأ خبر من علاجه ، ونحن هذا التشريع إنما نريد أن نصمم وزادنا من الوقوع في مثل هذه الأخطاء .

هذا المبدأ مقرر في قوانيننا العادية ، فلقد منع المهامون والجزاء من شراء حق متازع فيه ، وإذ سلم بهذا في القانون العادي فأحرى بنا أن نحفظ به في دستور البلاد .

فضيلة الشيخ نحيث — القوانين كلها سبأوة ووضعية منهاها سوء الظن ، وإلا لما كان هناك موضع لخطر ولا إضرار ولا وعيد ، على أن القوانين لا قصد بها منع وقوع الشر بئاناً ، وإنما التقليل منه بما فيها من تخويف وإضرار بالغباب .

حاضرة زكريا نامق بك - هذا الموضوع لأحب ابن اليوم بل لا بد أن يكون قد فكر فيه من سبقونا بمثل السين في التشريع والتفكير، ولا بد أن يكونوا قد أطلوا النظر والتفكير فيه، ومع ذلك خرجت دساتيرهم كلها خالية من الإشارة إليه، اللهم إلا ذلك القانون البولوني الذي وضع بسرعة عظيمة، ولعل هذا التشريع عندهم سيأرجع إلى طيبة بلادهم.

العصمة لله وحده ، ولكن التقنن في باب الحظر والإباحة إطلاقاً يجب ألا يصام قاعدة خطيرة وهي حرية التعامل .

أعمال الوزراء على الأخص قد تكون خفية وهي التي من شأنها أن تضر ، وهذه لا يمكن ضبطها ولا إحصائها بقاعدة حتى تظهر ، والأعمال الظاهرة هي طبعا خاضعة لرقابة البرلمان ، ومن السهل منع ما يقع منها ضارا بالأمة . فأمام القاعدة الهامة الخطيرة ، قاعدة حرية التعامل ، لا يصح أن نوازنها بفكرة منع الشبهات ودرء أسباب الظنة عن الوزراء .

لنا أقترح حذف هذا البنداً .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء على إثبات هذا البنداً فيما يتعلق بالوزراء والتواب أو حذفه .

(تقرر بأغلبية الآراء حذفه) .

(في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢) .

حضره إبراهيم الملباوى بك — أقترح النص على أنه « لا يجوز لضو أحد المجلين بنير الزاد العلني أن يشتري أو يستأجر من أطيان الحكومة ولا أن يتعاقد معها على عقود مالية ذات ربح » . وهذا يتفق مع ما قرره بالنسبة للوزراء ويدعو إليه الاتحاد في التشريع .

حضره عبد العليق للكباتي بك — لا تخول جهة من جهات القطر من أطيان الحكومة وفي بلادنا يتهاون الناس على شرائها أو استئجارها . وقد يكون هذا باباً للاستهواء لأن كل الحكومات تسي لأن يكون لها حزب في المجلس والنائب الذي يفوز بصقعة من هذه الصقعات يرى أن هذا جيل في عتقه وكذلك الحال بالنسبة للشركات المالية فإن النائب إذا كان له صلة بإحدى هذه الشركات وكان داخلاً في حزب من أحزاب المجلس ربما استألت عمازيه إلى موافقته على ما قد يكون فيه ترويج لعمل الشركة التي هو عضو في مجلس إدارتها . ولا يمكن أن ندعى الصمة للتواب فهذا أوافق على اقتراح حضره الملباوى بك .

حضره إلياس عوض بك — حضره الملباوى بك يحرم على الضو أن يتعاقد مع الحكومة على أي عمل مالي — وهذا نص عام يترتب عليه شل للمعاملات في البلاد .

حضره إبراهيم الملباوى بك — تنازلت عن الجزء الثاني من اقتراحي وأطلب أخذ الآراء على الشق الأول .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية رفض الاقتراح للقدم من حضره هلباوى بك) .

(في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢) .

حضره إلياس عوض بك — كنت من الرأي القائل بحذف البند ٩٢ من اللبادي العامة . وقد وافقت الأغلبية على حذفه وقد فكرت في الأمر بعد ذلك وأريد أن أسأل هل يفهم من قرارنا هذا أن وجود الوزير في إدارة شركة من الشركات أمر مباح ؟

حضره عبد العزيز فهمي بك — كل ما ليس محظوراً مباح . والوزير بالطبع خاضع في ذلك لرقابة الملك والبرلمان .

حضره إلياس عوض بك — ما قصدت هذا عند إعطاء الرأي ولست أرى أن الجمع بين الوزارة وإدارة الشركات أمر جائز .

حضره عبد العزيز فهمي بك — للناقصة انتهت في هذا الموضوع فلن أريد العودة إليها لا بد من موافقة الهيئة .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية إعادة للنقطة في هذه المسألة) .

حضره إلياس عوض بك — أطلب للناقصة على الاقتراح التي عرض في الجلسة الماضية وهو أنه لا يجوز للوزير أن يكون رئيساً أو عضواً في شركة ولا أن يشتري أطيان الحكومة بنير الزاد العام .

حضره حسن عبد الرزاق باشا — اقترحي هو أنه لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أطيان الحكومة بنير الزاد العلني ولا أن يكون رئيساً أو عضواً في شركة مساهمة لها بالحكومة علاقة مالية خاصة كأن تتناول من الحكومة إمانة أو تكون ضامنة لها .

سعادة قليني فهمي باشا — أوافق على اقتراح حضره إلياس بك عوض وأضيف عليه أنه محظور على الوزير أن يكون وصياً أو قياً .

حضره إلياس عوض بك — التوامة والوصاية من الأمور الشخصية التي لا تهم كثيراً ولا داعي للنس عليها .

حضره محمد طي بك — لازلت مصمماً على اقتراحي السابق وهو : « لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر أطيان الحكومة بنير الزاد العام ولا أن يكون رئيساً أو عضواً في مجلس إدارة شركة مساهمة ولا أن يكون في غير أحوال القرابة وصياً أو قياً أو ناظراً على وقف . ويستثنى من هذا النسخ الأخير الأوصياء المختارون والنظار للعينون بشرط الواقف » .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على الجزء الأول من اقتراح حضرة محمد على بك وهو : « لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر أطنان الحكومة بغير الزاد العلم » .

(تقرر بالأغلبية قبوله) .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على الجزء الثاني من اقتراح حضرة محمد على بك ، وهو :

و ولا أن يكون رئيساً أو عضواً في مجلس إدارة شركة سامية » .

(ملاحظة — هنا حضر حضرة عبد الحميد بدوي بك) .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — لا أنهم أسألكم لهذا الحرمان .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — إن البلاد لا تزال بكراً ويشتغل أن تتألف فيها شركات عديدة فإن جاز للوزير أن يكون عضواً أو رئيساً في مجلس إدارتها أخصي أن تستغل الشركات هذا الاسم وتستهيو العامة ليقبلوا على الاكتتاب في أسهمها وبعد أن تصل إلى غايتها أو بعد أن يخرج الوزير تبدي هذه الأموال أو يسهل التصرف فيها فضع الشركة في الإفلاس وتضيق على الناس أموالهم . وأخصي كذلك أن تدفع مصلحة الشركة الوزير إلى المعارضة في كل رسم يراد فرضه عليها . لهذا أرى من الواجب أن يحظر على الوزير الاشتراك في هذه الأعمال حتى لا يحصل التلاعب بأموال الناس وحتى نمنع التضارب بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة .

حضرة محمد على بك — أضيف إلى ما سبق لي ذكره في الجلسة الماضية أن الاكتتابات في أسهم الشركة تتبع عادة الأسماء الضخمة وقد يكون العمل غير جدي أو غير محاط بالضمانات اللازمة فيصيب السامعين الخراب وهذا ما حصل في الشركات التي تأسست في سنة ١٩٠٥ و سنة ١٩٠٦ — أما التي أختاره من الشركات القائمة فلا فهو أنها بنفوذ من فيها من الوزراء تدفع الحكومة إلى مشروعات كبيرة تستفيد منها وحدها وتستنفد أموال الحكومة . لهذا أرجو حرماً على صمة الوزراء وخدمة للمصلحة العامة أن تهرروا هذا الحرمان .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — العلاج الذي يقترحه حضرة محمد على بك وعبد اللطيف للكباتي بك يزيد بكثير عن الضرر الذي يخشيانه . هذا المرض له وجود في أوروبا ومعالج بقدره لأن الضرورات تقدر بقدرها ولثالث الذي صور هو مثال خلس ولكن النص للفتح نص علم . إن كان إعلان اسم الوزير في الدعوة للاكتتاب مجلبة لئال لإعلان اسم الضو في المجلس هو أيضاً كذلك . والعلاج الذي وضع لهذا هو أن يمنع على الوزير أو النائب أن يذكر اسمه في إعلان التأسيس مقروناً بوظيفته . هذا علاج على قدر المرض ومتناسب معه . زيملي حضرة عبد اللطيف للكباتي ضرب مثلاً بالشركات الوهمية وجوابي على هذا أن قانون العقوبات كفيل بهذه الشركات التي تقوم على النصب والاحتيال ولا أظن أن في بلاد غنية كبلادنا مجال العمل فيها واسع جداً يخفى من أمثال هذه الشركات شر كبير . فهل مع هذا نرون وجهاً لتقييد حرية الوزير وتجعل وجوده في شركة من الشركات مظنة للعب دائماً ؟ يرى البعض أن الوزير يجب أن يكون بعيداً عن كل مركز تتعارض فيه مصلحته الشخصية مع المصلحة العامة . إن سلغ هذا فأنا أقول لكم إن النائب في المجلس تتعارض كل يوم مصلحته الخاصة مع المصلحة العامة لأن هذه المجالس مؤلفة من طبقات مختلفة من التجار والصناع والزراع والملاك وغيرهم وكل له مصلحة في ألا يفتح عبء الضرائب مثلاً على كاهله وأن تحمله الطوائف الأخرى فهل لهذا يمنع النواب من الاشتراك في هذه الأعمال ؟ لا ، لأن هذه المجالس وجدت ليكون من ملحق هذه المصالح الخاصة وسيلة إلى تحقيق المصلحة العامة . أنهم أن يفكر في السلاج حيث تكون مظنة التهمة قوية كأن يحرم على الوزير أن يكون عضواً في شركة مضمونة من الحكومة لا أن يطلق الحكم فيشمل الحرمان كل شركات السامية وهي تقوم بما يقوم به عادة الفرد من الأعمال التجارية والزراعية والصناعية ولا يقوى عليه إلا المجهوع غرمان الوزير من الاشتراك في هذه الأعمال هو حرمان له من كل مورد للرزق غير الرب الذي يتناوله من الحكومة إن في هذا التضييق إخراجاً شديداً لا مسوغ له . وإن كنتم تخشون أن تستغل أسماء الوزراء فإن لذلك حلاً جزاءً عاماً : للشولية الوزارية عامة لا توضع أمام المجلس وإلا فما معنى هذه الشولية وهذا الجزاء إن كنتم تفررون لكل مسألة جزاءاً عاماً ؟ للشولية الوزارية عامة لا توضع لأغراض خاصة فهي تنطبق في كل حالة يمكن تصورها . إن البلاد التي تقوم حياتها على الشركات لم تستطع إلى اليوم أن تنقذ هذا الحق بمثل ما تريدون . فإذا لا نلغو حقوقهم ولماذا تفردون بنظم تكون فيه مبسطين ؟ يمكننا أن نضع في عقود الامتياز التي مع الشركات

ما نشاء من التنبؤ حرصاً على الصلحة العامة ولكن وضع نص عام في الدستور أمر خطير قد لا ندرك من الآن مداه قد يؤدي إلى الحرمان من حريات كثيرة .

حضرة عبد المكباتي بك — يقول حضرة بدوى بك إن الشركات الوهمية لم توجد في مصر ولا ينتظر أن يكون لها أثر فيها وأنا أذكر له من الشركات الوهمية التي تكونت في مصر تحت أسماء ضخمة شركة ويلكوكس فقد نالت ثمة كبرى باستخدامها اسم المستر ويلكوكس التي كان مفتشاً للرئ ثم أصابها الإفلاس فأضاعت أموال الناس فما بالك إذا كان وزير يستخدم اسمه لهذا الغرض ؟ الضرر لا يخفى فقط من اشتراك الوزير في الشركات التي لها علاقة بالحكومة بل يخفى أيضاً من الشركات التي لا تربطها أية رابطة بالحكومة فإن هذه الشركات قد تستخدم نفوذ الوزير إن كان عضواً فيها للحصول على التوردات التي تحتاج إليها الحكومة . وقد نسب إلى أحد وزراء فرنسا الذي ينط به أمور القوم في الحرب الكبرى أنه أقرى إزاء فاحشاً بسبب علاقته ببعض الشركات .

حضرة إبراهيم الحلبي بك — إن شركة تجزئة الأراضي لم تكن شركة وهمية كما يقول حضرة مكباتي بك بل كانت شركة صحيحة قام بضوئها مجلس إدارتها أشخاص من بهاء الصريين منهم للرحومون حسن عبد الرزاق باشا وحسن طاصم باشا ومحمد عبد الغفار بك ومنهم حضرة محمد راسم بك . وإذا كانت هذه الشركة لم تبلغ للبلع التي كان مقدراً لها من النجاع فليس ذلك لأنها كانت شركة وهمية .

حضرة عبد الطيف المكباتي بك — ولكن ذلك لا يمنع أن الاسم الذي كان معروفاً وصاحب الشهرة العامة وقت الاكتتابات . هو اسم الستر ويلكوكس . على أي أرى أن الوزير يجب أن يواجه كل مجهوداته لحمة البلاد لا أن يخص منها شيئاً لحمة الشركات . يقولون إن في السولية الوزارية الضمان الكافي وأنا أقول لهم إن السولية الوزارية لا تجدى بعد فوات الوقت وبعد أن تكون الشركات قد وصلت إلى غايتها . نعم في فرنسا لم تضع لأن أحكام لهذه الأحوال وذلك لأن مجالسهم مؤلفة من مالين لا يريدون بالطبع أن يجرد حريتهم ولكننا هنا في بلاد زراعية ولم توجد عندنا لأن الشرعات المالية الكبرى وينتظر أن يوجد منها الكثير في المستقبل القريب لهذا أرى أننا في حاجة إلى وضع حكم من الآن أن يحرم على الوزير وعضو أي المجلسين على سواء الاشتراك في إدارة إحدى الشركات .

حضرة إلياس عوض بك — تهافت الشركات عندنا على إشراك الوزراء في مجالس إدارتها شديد ، لهذا أرى أن لا مندوحة لنا من أن نحرم على الوزير الاشتغال بثل هذه الأعمال في مدة وزارته .

حضرة زكريا نامق بك — لا أريد أن أكرر محضراتكم ما قلته في الجلسة الماضية تأييداً للرأي القائل بعدم النص وأكثي بأن ألفت نظركم إلى أنه يجب الاحتراز من وضع قيد كهذا في الدستور ولا أضرب لكم مثلاً بأكثر مما حصل بيننا في هذه اللجة في هذا الموضوع قد قررتم أولاً وضع هذا القيد ثم حذفوه ثم جزمتم التنبؤ إلى أقسام ووضعت لذلك نصوصاً مختلفة . كل هذا لأننا مبتدعون لا نريد أن نسير على سنن من سبقنا . فاحذروا إذن من النص فإن عدم وجوده لا يفيد الإباحة ورقابة البرلمان في ذلك كافية .

حضرة توفيق دويك بك — أميل إلى تهديد النص الذي اقترحه حضرة محمد بك على بما أورده حضرة بدوى بك في مذكرة التي وضعا في هذا الموضوع ووزعها عليكم . وأقترح النص الآتي : « ولا أن يكون عضواً بمجلس إدارة أو مراقبة شركة أو عمل أو إدارة مما يكون الغرض منه مالياً أو صناعياً أو تجارياً إذا كان للشركة أو العمل أو الإدارة عقود دائمة مع الحكومة أو كانت الحكومة ضامنة لتوابعها أو أرباحها أو كانت تتقاضى إعانات من الخزنة الأميرة إلا إذا كانت هذه الإعانات مرتبة حتى قانون عام يسرى على الجميع على السواء » .

حضرة محمد بك — أعارض في هذا النص للأسباب الآتية :

- (١) إذا أنشئت شركة مساهمة لإصلاح الأطيان البور وكان الوزير عضواً في مجلس إدارتها ألا نخشون أن يدفع الحكومة إلى عمل ترع ومصارف ترفع عن هذه الأطيان من قرش إلى خمسين جنياً . (٢) إذا كان الوزير عضواً في شركة السكر مثلاً وتوصلت الشركة إلى وضع سعر معين له ألا نخشون أن يساء الظن في هذا الوزير ويكون عرضة للتفولات . (٣) إذا كان الوزير عضواً في شركة الترموى مثلاً وقررت الحكومة إضافة للبلع إلى غنم التذكرة مما يحصل لإيراد الشركة يزيد بقدر الخسائر ألا نرون أن هذا يكون

علا لطنن في فمة الوزر ولو كان من أطره الناس ، كل هذه حالات لا تدخل تحت النص الذى يقرحه فطرة دوس بك و يجب أن نفع لها حكماً .

فطرة عبد الحميد بدوى بك — النص الذى وضعه فطرة دوس بك يشمل كل الحالات التى أشار إليها فطرة محمد على بك .

فطرة محمد على بك — هو لا يشمل مطلقاً للنص الذى فطرته لشركة تقوم بإصلاح الأراضى البور ويترك أحد الوزراء فى مجلس إدارتها لتستعين به على تكليف الحكومة بإنشاء ترع ومصارف لإصلاح أراضيا .

فطرة عبد الحميد بدوى بك — لا أظن أن وزارة تسقط لأكثر من هذا .

فطرة توفيق دوس بك — أعدل اقتراحى بالآتى : « ولا أن يكون فطراً فى مجلس إدارة شركة إذا كان لها عقود مع الحكومة أو كانت الحكومة ضامنة لقوائدها أو أرباحها أو كانت تقاضى إمانات من الخزنة الأميرية إلا إذا كانت هذه الإعانات مترتبة على قانون عام » .

فطرة عبد العزيز فهمى بك — لا زلت أرى أن لا فائدة من النص على هذا ولكن إذا خيرت بين الاقتراحات للمرونة أفضل اقتراح فطرة دوس بك بشرط أن يصاغ على الوجه الآتى : « ولا أن يقبل أثناء وزارته أن يكون فطراً فى مجلس إدارة شركة الخ » . وقرضى من ذلك أن الوزير إن كان فى الأصل فطراً فى شركة ودخل الوزارة فلا حرج فى ذلك لأنه يكون قد حاز ثقة الملك وثقة البرلمان وإن لم يكن فطراً قبل دخوله فى الوزارة فلا يجوز له أن يدخل فيها وهو وزير . والفائدة العملية لذلك هو أننا لا نحرّم من الأكفاء الذين يشتغلون بالأعمال المالية وكثير ما هم وأخى إن حرّمنا على من يشتغلون فى إدارة الشركات الدخول فى الوزارة أن يحدوا من مصالحهم عدم الدخول فى وظائف هى بطبيعتها غير ثابتة ، فنكون قد حرّمنا من كفائهم وخبرتهم .

فضيلة الشيخ نجيت — وجود الوزير أو النائب فى شركة من الشركات يدعو إلى التضارب بين مصلحته الشخصية والمصلحة العامة . فلتضادى من ذلك أرى ضرورة النص على أن هذا غير جائز وهذا يطابق الشرع الشريف أيضاً — لهذا أوافق على اقتراح فطرة محمد على بك .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية الأخذ بالاقتراح المقدم من فطرة عبد العزيز فهمى بك) .

فطرة محمد على بك — تنازلت عن الجزء الأخير من اقتراحى الخاص بالقوامه والوصاية .

(موافقة بالأغلبية) .

وعلى هذا يكون نص المادة : « لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر أطميان الحكومة غير للزاد العام ولا أن يقبل أثناء وزارته أن يكون فطراً فى مجلس إدارة شركة إذا كان لها عقود مع الحكومة أو إذا كانت الحكومة ضامنة لقوائدها أو أرباحها أو كانت تقاضى إمانات من الخزنة الأميرية إلا إذا كانت هذه الإعانات مترتبة على قانون عام » .

(فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢) .

فطرة عبد العزيز فهمى بك — لى ملاحظات على صيغة المادة التاسعة من فرع الوزراء من مشروع الدستور وأقترح تعديلها على الوجه الآتى :

لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر أطميان الحكومة غير للزاد العام . ولا أن يقبل أثناء وزارته الضوية بمجلس إدارة شركة لها مع الحكومة عقود أو تكون الحكومة ضامنة لقوائدها أو أرباحها أو شركة تستولى على إمانات من الخزنة الأميرية إلا إذا كانت هذه الإعانات واجبة الأداء بمقتضى قانون علم .

(فوافقت الهيئة على ذلك) .

(فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢) .

أثارت صيغة المادة ٦١ (دقيقة) عدة انتقادات فقد بدا من جهة أن حظر شراء شيء من أملاك الدولة أو تأجيله يجب ألا يكون قاصراً على الأملاك الزراعية بل يجب أن يكون مطلقاً حتى لا يجوز للوزير أن يشتري أو يتأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو في مزاد علني .

الجنة
الاستشارية
التشريعية

والى هذا فإن صيغة الجزء الأخير من هذه المادة غير دقيقة وهي مع هذا تبالي في التصديق فإذا أريد الاحتفاظ بهذا الحكم وجب أن يكون أكثر دقة وأكثر إطلافاً .
(جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢) .

لا يجوز أن يكون رئيس ديوان مراجعة حسابات الحكومة قائماً بأى عمل آخر مربوط له مرتب أو مكافأة من خزانة الدولة وتسرى عليه أحكام المادة ٦٤ من الدستور .

راجع التطبيق على المادة ٤٤ (في ١٧ مارس و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠) .

جلس التواب

(١) جواز اشتغال موظفي الحكومة والوزراء في أعمال الشركات وللصارف ، إذا كان هذا الاشتغال لتحقيق مراقبة الحكومة لها واشتراكها في أعمالها .

(٢) قصر إباحة الاشتغال في أعمال الشركات على الموظفين الذين يندر أن تتوفر كفاياتهم في غير الموظفين ، وإسناد العمل إليهم يمنع إسناده للأجانب من جهة ويحقق مراقبة الحكومة للشركات من جهة أخرى خصوصاً أن الأعمال التي يقوم بها هؤلاء الموظفون لا تقترب عليها أى عطل في أعمالهم الحكومية ولا ضرر منها على خزانة الدولة .

أشير إلى الاستجواب اللوحه إلى حضرة صاحب القلم الرفيع ورئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم محمود محمد الأتني بك ، بشأن بعض موظفي الحكومة الذين يشتغلون في بعض الشركات والبنوك .

جلس التواب

حضرة صاحب القلم وزير المالية (الدكتور أحمد ماهر) -

حضرات التواب المحترمين :

إن للوضع المطروح على جفرائكم الآن هو موضوع اشتغال بعض الموظفين في أعمال غير حكومية ، ففي كثير من الأحيان تكون لبعض الموظفين منازي وكفايات خاصة لا توجد لدى بعض الأشخاص من غير الموظفين فيرغب التغير في الانتفاع بها . فهذه الحالة من الأحوال التي يسمح فيها للموظفين بالعمل الخارجي ، وسأتناول هذا بالتفصيل فيما بعد .

وكذلك يقوم بعض الموظفين بأعمال خارجية كما يحدث كثيراً في أعمال جميات التعاون ، والقرض من اشتغالهم في هذه الجمعيات هو مساعدة تلك الجمعيات وعدم تحميلها غفقات باهظة حتى يمكنها السير ويمكن الإفادة منها . وفي هذه الجمعيات يقوم الموظفون بخدمات يأخذون عن ذلك أجراً بسيطاً ، يعتبر في حكم بدل سفر أو انتقال ، لا أجرأ على العمل الذي يقومون به في الجمعيات التي يعملون فيها . كذلك يشغل بعض الموظفين في شركات أو في بعض الأعمال باعتبارهم ممثلين للحكومة في هذه الشركات وهي أعمال خارجية .

وهذا العمل في الواقع لتحقيق الرقابة التي تطلبها على الشركات ولتحقيق التتبع التي ترى إليها الحكومة من اشتراكها في هذه الأعمال . ولا شك أن هذا عمل خارج عن عمل الموظف يعمل فيه لصلحة عامة . فلا بد من إعطائه أجراً كبيراً من الأعضاء الذين يشغلون ويكونون من غير الموظفين . وهذا ما هو حادث بالنسبة لمعالى وزير للواصلات ووزير المالية باعتبارهما عضوين في مجلس إدارة شركة ترام الرمل .

وبهذه المناسبة أنبه هذه الفرصة لأرد على اعتراض حضرة النائب المحترم الأستاذ غنام ، فأقول إنه من وقت أن وجد مشروع استئصال ترام الرمل وما عنوان في مجلس إدارة هذه الشركة ويتناولان مكافأة كثر أعضاء مجلس إدارة هذه الشركة ، ولهذا السبب كان معالى وزير المالية الذى أصدر في سنة ١٩٣٦ المنشور الذى أشار إليه حضرة الأستاذ غنام عضواً في مجلس إدارة شركة الرمل .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لقد اطلعت على هذا في الصحف منذ يومين وبعد أن قدمت سؤالى .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — هذه الحالة قائمة منذ ألقى ترام الرمل ، والوزير الذى أصدر المنشور كان عضواً في مجلس إدارة شركة ترام الرمل ، وكان يتناول المكافأة التي يترتب عليها اليوم النائب المحترم الأستاذ غنام ، لكن هذا لا يمنع من أن القاعدة الأصلية هي ألا يجمع الموظف الحكومي بين عمل الوظيفة الحكومية وعمل خارجي ، وهذا لأسباب كثيرة ، لا لجرد تلافى الهالة التي تكلم عنها حضرة مقدم الاستجواب ، بل على الأخص بدافع الرغبة في إفلاس المجال أمام من لا يجدون عملاً من المتعلمين المتطلعين .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل — وهناك أيضاً سبب آخر وهو وجوب تفرغ الموظف لعمله الحكومي .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — الواقع أنه لا يوجد ما يجعل هذا ضمن الأسباب التي يقوم عليها مبدأ عدم الجمع بين عمل الوظيفة الحكومية والعمل الخارجى ، لأن للموظف الحكومي الذى يقوم بعمل آخر علاوة على عمل وظيفته إنما يقوم به في وقت آخر غير الوقت المخصص لعمل الوظيفة وسترون حضراتكم هذا من البيانات التي سأقدم بها في هذا الموضوع .

لهذا أصدر مجلس الوزراء قراراً بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٠٦ يحظر فيه على الموظفين والمستخدمين أن يشغلو لدى الأفراد أو الشركات أو الهيئات الخاصة ، إلا بتريخى كتابي من الوزير المختص ، على أن يكون هذا في غير أوقات العمل الرسمية . فالأصل هو ألا يشغل الموظف الحكومي بعمل خارجي في أوقات العمل الرسمية ، وألا يتعارض الاشتغال بهذا العمل مع المحافظة على كرامة موظف الحكومة ، وألا يكون فيه إضرار بعمل حكوى . وقد لاحظت وزارة المالية بعد ذلك أن عدد الترخيصات بالاشتغال بعمل خارجي قد ازداد ، وأن كثيراً من موظفي الحكومة يشغلون بأعمال خارجية في غير أوقات عملهم الرسمي ، أى مع مهامهم ضمن حدود القرار السابق ، لكنها لاحظت كذلك أن في هذا منافسة لدرى المكافآت وحمة الشهادات بمن يستطيعون القيام بهذه الأعمال الخارجية ، ولا عمل لهم مطلقاً ، لا حكوى ولا غير حكوى ، في حين يجمع بعض موظفي الحكومة بين الصلحين .

رغبة في تخفيف هذه المنافسة ، وفي تقليل عدد المتطلعين من حمة الشهادات ومن ذوى الكفاهات ، أصدرت وزارة المالية قراراً من مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٣٦ يحظر بوجه عام على الموظفين والمستخدمين مزاوله أعمال حرة أو حكومية جالية للربح ، وقد استثنى من هذا الحظر أعمال التأليف والترجمة وما شابهها ، مما يؤدي إلى نشر التعليم والتثقيف ، متى كان أداؤها في غير ساعات العمل المقررة ولم يلحق فيها أثر ضار بسير العمل الحكومي .

وقد تقدمت بعض الوزارات والمصالح ، بمدور هذا القرار ، بطلب الترخيص لبعض موظفيها بالاستمرار في العمل بالجمعيات التعاونية التابعة لها ، وأيدت جميع هذه الوزارات والمصالح في طلبها أن للكفاهات التي تصرف لمؤلفي الموظفين مكافآت مثلية لا يقصد بها في الواقع إعطاء أجر للموظف ، إنما هي مبالغ في حكم مصاريف بدل الانتقال على وجه التقريب كما أثبت صالح العمل في الجمعيات التعاونية بقضى بأن يشرف عليه بعض موظفين مسئولين ، كأن يكون للرفوف على جمعية التعاون الخاصة بموظفي مصلحة الجمارك من

لوظفين بهذه المصلحة ، إذ فضلا عن أن في هذا وفرا في الصارف ، فإن هؤلاء الموظفين يكونون مسئولين وتحت مراقبة إدارية فإذا ما ارتكب أحدهم شيئا في عمله هذا يخالف ما يجب أن يكون ، حله رؤساء مصلحته بغير شك ، لأن العملية خاصة برجال المصلحة في مجموعهم .

فهذه مراقبة فاعلة ، ومن المفيد أن يستمر على القيام بهذا العمل موظقون من المصلحة التابعة لها الجمعية ، ومن هذه الجمعيات التعاونية ما هي تابعة لوزارة الصحة ، ومنها ما هي تابعة لمصلحة البريد ، والتابعة لمصلحة الجمارك وما تتبع مصلحة المساحة .

وبناء على الأسباب المتقدمة وافق مجلس الوزراء على هذا الطلب في ديسمبر سنة ١٩٣٨ .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — الاستجواب خلس فقط بموظفي الحكومة الذين يشتغلون في بعض الشركات والبنوك .

حضرة صاحب للمالى وزير للمالية — إنى أنكم عن كل الأحوال وسيأتى دور السلام عمن يشتغلون في البنوك والشركات . كذلك أجاز مجلس الوزراء لبعض الموظفين الاشتغال بأعمال حرة في غير أوقات أعمالهم ، نظرا لكفاءة خاصة بهم يندر أن تتوافر في غيرهم من غير الموظفين .

وما دامت كفائتهم لا تتوافر في غيرهم فهم لا يزاحون ذلك التبر ، لأن الخوف من الزاحمة إنما يكون في الكفاءات المتساوية ، لذلك أجازت الحكومة هؤلاء الموظفين الاشتغال في تلك الأعمال .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — وكيف تعرفون أصحاب الكفاءة للامتازة ؟

حضرة صاحب للمالى وزير للمالية — هذه مسألة تقدير شخصى ، وأنا أنكم من حيث للبدا وإن شتم ضريت لحضراتكم الأمثلة وعندى كشف بالأسماء سأقدم به إلى المجلس إذا شتم .

حضرة النائب المحترم على إسلام باشا — الذى يمتنا هو للبدا لا الأسماء .

حضرة صاحب للمالى وزير للمالية — عندنا مثلا في الحسابات عدد قليل من حملة شهادة (Chartered accountant) وهؤلاء مطلوبون لمراقبة أعمال الشركات . فإذا لم تسند هذه الأعمال إليهم فلنما تسند حتا إلى الأجانب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — هذه حالة واحدة .

حضرة صاحب للمالى وزير للمالية — الحالات كلها ليست كثيرة ، وما هو الكشف أودعه سكرتيرية المجلس ليطلع عليه من يشاء من حضراتكم .

أجاز مجلس الوزراء لبعض الموظفين ، بحكم مركزهم الرسمى ، أن يكونوا أعضاء في مجالس إدارة الشركات ، وأن يتناولوا للكفآت التى تمنح للأعضاء ، وأكثر هؤلاء الموظفين أعضاء في مجالس إدارة بنك التليف الزراعى أو في مجالس إدارة شركة السكر .

هذه هى الأسباب التى حملت الحكومة على أن تميز بعض موظفيها استثناء ، أن يشتغلوا في أعمال غير عملهم الحكومى ، ولجميع هذه الاستثناءات ما يبررها ، ولا محل للاعتراض عليها ، والأعمال التى يقوم بها الموظقون كأعضاء في مجالس إدارة الشركات لا يترتب عليها أى عطل في أعمالهم الحكومية ، ولا ضرر منها في خزانة الدولة ، وليست فيها محاباة لأحد ، وأظنكم متفقين معى جميعا على للبدا وإن مستند لأن أذكر لحضراتكم الأسماء .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد العزيز السوفاتى — للنائشة في للبدا ، فلا عمل لذكر الأسماء .

حضرة صاحب للمالى وزير للمالية — لقد طلب منى بعض حضراتكم ذكر الأسماء ، وعلى كل حال إذا كانت لأحد اعتراض على الكشف الذى أودعته السكرتيرية فلن مستند لأن أناقشه فيه .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الوالى الجندى — إن موضوع هذا الاستجواب خطير جدا ، ولعل في البيانات التى أدلى بها معالى وزير للمالية ما يبرر بعض هذه الحالات ، وإن لم يبررها إطلاقا . فلذا قال معاليه إن الحكومة قد ارتأت — تبريرا لموقف الموظف الذى اشتغل بالأعمال الحرة — وجود كفائات خاصة فيه تبيح ذلك ، فأتى أقول إن الموظف الذى يعمل في هيئة خارجة عن عمله الخاص ،

إما أن يكون عمله هذا — الذى لا يدخل ضمن واجبه الحكوى — متصلاً بوظيفته أو غير متصل ، فإن اتصل ، كان الوضع في هذه الحالة أن موظفاً يتقاضى أجرأ من الدولة ، لحمة الدولة ، ويتناول أجرأ من هيئة ، لحمة هذه الهيئة .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — هذا غير صحيح .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — مهلا يا معالي الوزير ، موظف حكوى يعمل كذلك بإحدى الهيئات لكفاءة خاصة فيه ، لماذا يكون شأنه ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ محمود محمد التومى — هو يعمل في غير أوقات العمل الحكوى .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — فليكن يعمل بالليل أو في منتصف الليل ، أو حتى ما بعد منتصف الليل ، فهذا لا يثير من وضع المسألة .

إن هذه الكفاءة الخاصة التى يتميز بها هذا الموظف تبين لنا بجلاء أن العمل الذى يقوم به خارج وظيفته ، يصل عن قرب أو بعد بهذا العمل الحكوى . فإذا ما أخذ عليه أجرأ من الهيئة التى يصل عملها بوظيفته ، كان لازماً عليه ، إذا عرضت لهذه الهيئة مسائل تخص وظيفته ، أن ينظر عند الفصل فيها بين السلف .

وقد قال الحكماء « إن الهدية إذا دخلت من الباب خرجت الأمانة من النافذة » فتعرض عند ذلك مصلحة الدولة للخطر الجسيم بهذا الثمن البشى ، الذى يشكك في دمة الموظف وأمانته أولاً ، وفى تحقيق مصلحة الدولة على الوجه الأكل ثانياً . ولا أضف هذه للربائب الإضافية مطلقاً إلا بأنها هدية تدخل من الباب ، تخرج بعدها الأمانة من النافذة ، كما قال الحكماء .

وإذا كان للموظف الكفء ، يقوم بعمل حكوى ، ينابر العمل الذى يتولاه في هذه الهيئات ، فمنى ذلك أن كفاية هذا الموظف التى من أجلها لجأت إليه هذه الهيئات ، إنما وضعت في غير موضعها ، ويكون للوقت في هذا الفرض الذى لا يمكن أن يصور غيره قطعاً جيداً .

يقول معالي وزير المالية إن بعض الموظفين ، أو وكلاء الوزارات على التحديد ، يقومون بهذه الأعمال بمقتضى وظائفهم ، وإلى لأسافل : ما معنى أن وكيل الوزارة الذى يتقاضى راتباً معيناً كما جاء في مرسوم تعيينه ، يتناول مبالغ أخرى باعتباره عضواً في مجالس إدارة هذه الهيئات بمقتضى وظيفته ؟ إن مقتضى الوظيفة ، كما يفهم من هذا المقتض لوجب أن يقوم بهذا العمل بشئ أجر ...

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — وهل سمعنا له بهذا العمل لكي يستفيد ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أنا لا أقول يستفيد أو لا يستفيد ، فإن فائدة شيء ، ومصلحة الدولة شيء آخر ، وإذا كان عمل الموظف الحكوى يمن عليه أن يحضر جلسة من الجلسات فإن من واجبه أن يقوم بهذا العمل بلا أجر ، أما إعطاؤه أجرأ عن ذلك فهو إغداق لا مبرر له .

هل من مقتضى الوظيفة ، يحضر النواب ، أن يكلف الموظف الضعيف الذى يتن تحت أعباء أعماله الضخمة ولا يأخذ أجرأ عن هذا العمل أكثر من ٧ جنيهات مثلاً بالحضور بعد الظهر لحمله مالا يطيق وليبث إلى ما بعد منتصف الليل ؟ دعوا هذا الموظف للسكين بأعباءه الضخمة وأجره التافه ، وانظروا إلى سعادة وكيل الوزارة الذى يتولى من أجل نصف ساعة قضيتها في مجلس إدارة شركة من الشركات على خمبائة أو ستبائة أو ألف من الجنيهات . أعجز هذا الأجر وتصدق على الموظف إذا كان كبيراً ، وفى ذات الوقت نحمل للموظف الصغير للسكين مالا يطيق ونضايقه وترقه ؟ ! اللهم إن هذا كليل بمكاليين .

ثمن يسانى الوزير أثنى — وأقم على ذلك — أعرف فيك الصراحة والجراءة في الحق ، وإنى أطالبك بحق هذه الصراحة والجراءة بأن تصرح لنا بأن مثل هذا لن يحدث ولن يكون .

إن من كبار الموظفين من هم بحكم وظيفتهم أعضاء في مجالس إدارات الشركات ، فهل يصح في الأذهان أن يكون مطالبوا بشئ بحكم وظيفتهم أن يراقبوا مصلحة الدولة أو مصلحة وزارة المالية ثم يأخذوا أجرأ على ذلك ؟ القول أن يؤدى هذا العمل بلا أجر .

لقد سمنا أن وزيراً كان عضواً في مجلس إدارة السكك الحديدية وعرفنا وعلمنا أنه أبى أن يتناول أجراً عن ذلك ، وعقدنا التاريخ بأن هذا الوزير العظيم الذي ضرب لنا هذا للثل موجود بيننا الآن وهو صاحب اللقلم الرفيع محمد محمود باشا .
(تصفيق) .

حضرة صاحب اللقلم الرفيع محمد محمود باشا — الحقيقة أنى لم أعمل شيئاً ولم أحضر جلسة واحدة ، ولو أننى كنت حضرت وتعبت فيها لأخذت أجراً عليا .
(ضحك وتصفيق) .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — ما زلت عند رأى بالنسبة للبدا ، ولكن هفتته وسجيت هذه القيدة من رفة عد محمود باشا (ضحك) ، وإذن نخرج من هذا بأن اللوظف ليس له بحكم وظيفته أن يعمل عملا يأخذ عليه أجراً ، وليس له أن يوظف فى هيئة خرجة عن الحكومة ويأخذ عن ذلك أجراً ، فى الأولى يأخذ ما يستحق ، وفى الثانية يأخذ ما سيكون فيه خطر على مصلحة الدولة ، بل يأخذ ما اعتبره بحق هدية أو رشوة ، وهذا ما أنكره وما يجب أن نستكره أو نطالب الحكومة بأن تضع له حداً ، وإذا ما قيل إن وزيراً سابقاً أصدر هذا للنشور وكان يأخذ
(ضحك) .

أنا أعتقد أن من ضمن الحكم الذى كان يحتل بها أحياناً رفة رئيس الحكومة ، الحكمة القائلة : إن للصية لا تبرر للصية .

حضرة صاحب اللقلم الرفيع ورئيس مجلس الوزراء — لم أقل ذلك مطلقاً .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — لقد قلنا يارفة الرئيس فى احتفال الجزيرة بمرآى آل لطف الله .

حضرة صاحب اللقلم الرفيع ورئيس مجلس الوزراء — هذا خطأ .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — لقد غيرت رأى فيك يارفة الرئيس فى هذا أيضاً (ضحك) ، وإذا لم يكن رفة رئيس الحكومة قد تحتل بهذه الحكمة البالبة ، فإن ما زلت أتمثل بها ، وأقول إن للصية لا تبرر للصية . إن وزيراً أو هيئة عملت عملا محلا ، وكان جزاؤها أن نالها ما نالها وقتنا عنها ما قلنا ، وسعونا عنها ما سعونا ، يجب ألا نتخذ من أعمالها التى اعتبرناها فى يوم من الأيام جرائم ومحازى ، مثلاً يحتذى فى حكم حال إنه الحكم الصالح .

وأخيراً أكرر أنى استكره هذا كل الاستكار وأسمو بالحكومة أن تتصف به وأرجو أن تبرأ منه والله للوفى .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد حنيفى — حضرات النواب المحترمين :

ليس المقصود بهذا الاستجواب ، فى اعتقادى ، إثارة خصومة أو تحدياً للحكومة الحاضرة ، إنما هو علاج لحالة قديمة جرت عليها الحكومات المختلفة .

إنى أعتقد شخصياً أن للوظفين الذين رخص لهم بالاشتغال فى الشركات أو بالأعمال الحرة إطلافاً ، إنعام من خيرة للوظفين كفناء وبدأ عن الشبهات ، ولو أن هذا الاعتقاد قد يغالبى أو يغالب بضاً من حضراتكم إلا أنه لا يمكن أن يكون له أثر فى مجموع الأمة ، إذ أن الحكومة بموظفيها وجميع أعمالها يجب أن ترفع فوق كل شبهة ، لأن كل فرد من الأفراد يصل عمله عن قرب أو بعد بأعمال الحكومة المختلفة . فإذا ما أدى موظف عملاً فى شركة ، وأتى خبر لهذه الشركة من جانب الحكومة ، فقد يميز هذا الخبر إلى اتصال هذا الموظف بتلك الشركة مع أن هذا قد يكون بعيداً جداً . فأرى والحالة هذه أن نضون الأداة الحكومية عن كل شبهة وأن نرفع بها عن مثل هذه الظنون . أما أن ترخص الحكومة للموظفين — مهما كانت كفائاتهم ومهما ارتفعت درجاتهم — بعمل خرى ، فذلك مثير للشبهة كما قدمت .

يتبادل بين الموظفين يشتغل بالجميعات التلونية ، وهذا عمل متصل تمام الاتصال بالعمل الحكومى ، وأعتقد أن لا شبهة فيه ، لأن معظم هذه الجمعيات تؤلف لمساعدة الموظفين ! على أنى أريد فقط ألا يأخذ الموظف أجراً على العمل الذى يؤديه فى هذه الجمعيات .

أما عن الشركات والبنوك فأعتقد أن من واجب الحكومة أن تصون كل الفئات وأن تقدم بالمساعدة والعموم لجميع الأعمال القومية في البلد ، فإذا ما احتاجت شركة من الشركات إلى موظف لمدة معينة ، فمن واجب الحكومة أن تعدها بهذا الموظف ، وأن تخليه من العمل الحكوي خلال تلك المدة ، ثم تعيده إلى عمله الأصلي بعد أن يقوم بجهته في الشركة ، بشرط أن تستولي الحكومة على الأجر من الشركة ، لا أن تسمح للموظف بأن يتقاضاه بنفسه منها ، فذلك خير للحكومة وأحسن لكرامتها .

لهذا أرجو من حضراتكم ومن الحكومة أن تعملوا على علاج هذا الداء لأن فيه عيباً كبيراً جداً قد يمتد لحضراتكم .
(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غلام — عندما وجهت -سؤالى لمعالى وزير المالية للاستعلام عما إذا كان هناك من بين أصحاب المعالي الوزراء من يتقاضى مكافآت مقابل تولية عضوية مجلس إدارة شركة ما أو هيئة من الهيئات أو غير ذلك ، ما كنت أعلم أن من بينهم من يتقاضى مكافأة خاصة من إدارة شركة سكة حديد الرمل أو غيرها ، وإنما أردت فقط أن أعثق من المبدأ في ذاته ، لكنى لما أطلعت اليوم على البيانات التى أودعها المجلس معالى وزير المالية ، رأيت أن هذه المكافآت التى اخض بها وزيران طبقاً لإجابة معاليه لا تعتبر شيئاً مذكوراً بجانب ما يستولى عليه موظفون آخرون من مكافآت باهظة ، أمر عليها مروراً دون ذكر أسماء من يستولون عليها ، فأقول إن أحد وكلاء الوزارات يتقاضى علاوة على مرتبه البالغ شهرياً ١٥٠ جنيهاً ما يأتى :

٣٠٠ سنوياً باعتباره مندوباً للحكومة لدى البنك الأهلى المصرى .

٦٠٠ » » عضواً بمجلس إدارة شركة السكر .

١٠٠ » » فى المجلس الاستشارى للسكر .

١٠٠٠ فيكون المجموع ألف جنيه .

وإن وكيل وزارة آخر يتقاضى علاوة على مرتبه مكافأة سنوية قدرها ٣٠٠ جنيه من بنك التسليف الزراعى المصرى و ٢٠٠ جنيه سنوياً من البنك القمارى . ولم يقتصر الأمر على هذا بل إنه يتقاضى فوق ذلك أربعة جنيهاً وجنيتين وثلاثة جنيهاً عن كل جلسة من جلسات مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى المصرى والبنك القمارى ولجنة إدارة بنك التسليف الزراعى المصرى على الترتيب ، وهناك موظف كبير أيضاً يتقاضى مرتباً أعلى من مرتب وكيل وزارة وقدره مائتا جنيه شهرياً يتناول مكافأة سنوية قدرها ٣٠٠ جنيه من بنك التسليف الزراعى و ٢٠٠ جنيه من بنك التسليف القمارى مثل ما يتناوله بعض وكلاء الوزارات ، كذلك يوجد من مديرى بعض الصالح من يتناول من المكافآت مثل ما يتناوله بعض وكلاء الوزارات .

مثل آخر يبين لحضراتكم أن للساعة ليست مائة كلفات ، وإنما هى فى الواقع مراعاة لبعض الشخصيات ، أت بعض الوزراء للفوضين الذين يقيمون — بحكم علمهم الحكوي — فى الخارج معينون أعضاء فى مجلس إدارة شركة مياه القاهرة وهليوبولس وفى شركة الورق الأهلية ، فهل من اللغول أن تنفع الشركات بكفائهم وهم يبدون عنها ؟

كذلك يوجد موظف بوزارة المالية يتقاضى مرتباً شهرياً قدره ٥٢ جنيهاً يتناول من المكافآت ٢٠٠ جنيه لمراجعة حسابات شركة مصر لمصنوعات الأبنية و ٢٠٠ جنيه لمراجعة حسابات شركة النزل والنسيج و ١٨٠ جنيهاً من شركة الليسا و ١٠٠ جنيه لعضويته بالمجلس الاستشارى للسكر ٨٠ جنيهاً لمراجعة حسابات شركة السكر .

هذه مسائل — بالحضرات النواب المحترمين — عظيمة الخطير من حيث الليأ ، وإنى أعترض كل الاعتراض على مبدأ الجمع بين المرتبات الحكوميه وبين هذه المكافآت التى يتناولها هؤلاء الموظفون عن أعمالهم فى الواقع صورية ، ففلا عملية مراجعة حسابات شركة ما لا تعيد أن تكون عملية جمع وطرح وقسمه ، لا بحث ميزانية فعلية والتحقق من أن الشئ الذى اشترته الشركة يتلاءم طبقاً للائحة الواجبة : (ضحية) .

أرى ، بالحضرات النواب المحترمين ، أنه يجب أن تنهى من أمر هذا الاستجواب إلى نتيجة جامعة ورأى معين ، هو أن نطلب إلى

الحكومة أن تمنح أو تمنح على الأقل الضرر الذي يترتب على منع مثل هذه المكافآت الباهظة لهؤلاء الموظفين الحكوميين الذين لا يؤدون في الواقع عملاً يستحقون عليه مثل هذه المكافآت .
(تصديق) .

حضرة النائب المحترم محمود الأتني بك — لاشك أن الترضي من هذا الاستجواب هو تحقيق المصلحة العامة ، وأرى أن من واجب الحكومة أن تأخذ برأي حضرات النواب المحترمين الذين قالوا بوجود عدم جمع الوظائف بين وظيفته الحكومية وبين الاشتغال بأعمال الشركات . ولدى كل في هذا الشأن أرد بها على ما قاله حضرة صاحب المالى وزير المالية من أن المكافآت التي تمنح لبعض هؤلاء الموظفين إنما هي نظير مصاريف انتقال ، إذ الواقع أنها مكافآت جسيمة لا يمكن أن يقال عنها إنها تمويش لما يصرفه هؤلاء الموظفون في أجور الانتقال . فمثلاً يتقاضى معالي الوزير ٢٥ جنيهاً شهرياً لضوئته في مجلس إدارة شركة سكة حديد الرمل ، فهل تعتبر هذه المكافأة نظير مصاريف الانتقال ، بينما يسافر معاليه بسكة الحديد في صالون خاص وله سيارة حكومية لا تكلفه شيئاً ؟
لذا أرى ألا يكلف موظفو الحكومة بمزاولة أعمال غير حكومية ، وألا يتقاضوا غير الرتب الرسمية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبانله — موضوع هذا الاستجواب ، يا حضرات النواب المحترمين ، هام وخطير جداً . ولو كان حضرة النائب المحترم قد استشارنى — كزميل — في توجيه هذا الاستجواب ، لما نصحت بتقدمه ، لأنه لو فرض أننا انتبهنا منه إلى تحرير الانتقال إلى جدول الأعمال ، كما هي السادة ، لكنت النتيجة أن يفهم أننا أقررنا للبدا الخطير الذى من أجله نستجوب الحكومة . كما أنه إذا لم نقرر الانتقال إلى جدول الأعمال فكأننا نغضب الحكومة على عمل أو إجراء أو نظام سارت عليه جميع الحكومات السابقة ، وليس هذا من العدل .

لذلك أرى أن الإجراء الصحيح الذى يجب أن تتبناه كنواب — إذا ما اقتضت بخطورة موضوع هذا الاستجواب — هو أن نقدم بالتصريح اللازم لمعالجة هذه الحالة ، ذلك لأن اللوائح الداخلية للشركات والبنوك تنص على ذكر أسماء أعضاء مجالس إدارتها ووظائفهم الحكومية .

فالقضاء على هذا النظام لا يكون إلا بتسريع يتبع لنا الفرصة لأن نوضح ما ورد في الدستور من أنه لا يجوز للوزير أن يقبل أسماء وزارته الضوية بمجلس إدارة أية شركة ، ثم يمكن أن يسم هذا للبدا فيشمل للتع الوزراء السابقين ، لما في استخدام نفوذهم من تأثير على الحكومة فتجيب طلبات الشركات التي هم أعضاء فيها ، وإن أردنا التوسع أمكن أن يشمل للتع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الذين يجمعون بين النيابة وعضوية الشركات .

أما المجازفة بتقديم استجواب في هذا الموضوع الخطير فلأنها تستهين إلى غير نتيجة ، فذلك أقترح حلاً وسطاً هو أن يمدنا معالي وزير المالية الآن بأن يحدد النظر في لوائح تنظيم الشركات والجمعيات لحذف اللوائح الخاصة بتشكيل الحكومة في عضوية مجالس إدارتها لأنى لا أنهم كيف يمكن لموظف كبير أن يكون عضواً في أربع شركات وأربع جمعيات بينما هو مرهق بأعماله الحكومية للكسدة ؟! ، لا شك أن عمله الحكومي سيتأثر إن لم يكن نظراً فمالياً ، والواجب أن يمدنا معالي الوزير وعدماً صريحاً بأنه سيراجع النظام للتبع في الشركات وغيرها ، واللوائح المتعلقة به ، حتى إذا ما حان موعد نظر اقتراح حضرة النائب المحترم عطا غنغني بك رجنا به جميعاً وبذلك يمكن وضع حد لهذا الارتباك الذى لا تكثر آثاره .
(تصديق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلى — سأحاول في كلامي عن هذا الاستجواب ما يمس الناحية المالية ، استعرضت البيانات الواردة بالكشف الخاص بالموظفين الذين يجمعون إلى عملهم الحكومي العمل في الشركات أو غيرها ، فتبين لى أن البالغ التي تمنح لكبير الموظفين الذين ينضم هذا الاستجواب إنما تدفع من غير خزنة الدولة ، فالحكومة مندوبان لدى البنك الأهلي ، أحدهما موظف ، والآخر من الأفراد ، وكلاهما يتناول مكافأته من خزنة هذا البنك ، ولا أرى ما يمنع الحكومة ، في غير الحالات التي توجد فيها ضوابط خاصة ، كما أشار إلى ذلك حضرة زميلي الأستاذ فكرى أبانله ، أن تعين مندوبيها من غير الموظفين ، لأنها لا تعدم وجود المكافآت في وسط للتصديق ليجعلوا الحكومة خير تمثيل وراقبوا مصلحتها ، وبأخذوا مكافأة على ما يقومون به من أعمال .
... أنا إذاً كان لدى الحكومة من الأسباب والبراهين ما ترى معه وجوب تعيين أحد موظفيها ليمثلها في هذا البنك ، فأرى أن

تعود مكافآته إلى خزنة الدولة ، لأنه يقوم بعمل يصل بوظيفته إلى تناول عنها مرتبه ، هذا من الناحية المالية أما من الناحية الأدبية فإنه لا يجوز أيضاً لموظف الحكومة أن يستغل بعمل آخر غير عمله الرسمى ، حتى يمكن إيجاد عمل لكثير من التقنيين وتمريضهم على ممارسة هذه الأعمال ، فلا تكون نوعاً من الاحتكار لبعض الموظفين ، بل تتداول بين من يستطيع القيام بها من غير الموظفين .

في الواقع ، يا حضرات النواب ، أن النظام المعمول به كما قال الأستاذ فكرى أباطه قائم على تسريع ونظم عقبة معمول بها من زمن طويل ، ولا يمكن التحلل من هذه الأنظمة إلا بعمل عادل يسوى بين جميع الاعتبارات والمصالح بأن ترمى فيه مصلحة الخزنة وتفتح أبواب العمل للتصليين للتصليين وتوزيع الرزق عليهم ، مع مراعاة للصحة العامة .

إننا لا نخرج من هذا الاستجواب بنتيجة — كما قال زميل الأستاذ فكرى أباطه — وليس لنا إلا أن نطلب من معالى وزير المالية أن يدرس هذه المسألة من جميع نواحيها ليعمل إلى حل يصون مصلحة الخزنة ويفتح الباب أمام طبقة من التصليين التقنيين الذين يمكنهم مباشرة هذه الأعمال ويتولون للصحة العامة أحسن تخیل ، وأن يعمل معاليه على حذف النصوص الواردة في اللوائح الصادرة بإنشاء بنك التسليف الزراعى والبنك القارى الزراعى وغيره من المنشآت التى تعين من يمثل الحكومة في مجالس إدارة هذه البنوك والمنشآت من الموظفين .

لهذا أعتقد أن الاقتراح الذى يجب علينا أن تقدم به الآن هو أن يطلب إلى معالى وزير المالية أن يبالغ هذا النظام الذى لا أشك في أنه لا يوجد من يقول بأنه نظام سليم ، بل هو نظام عتيق يحتاج ضل إلى التصديل — ولو أنه ليس للحكومة الحاضرة شأن فيه — وأن يبدأ معاليه بأنه سيبالغ هذا النظام من جميع نواحيه على أسس المحافظة على مصلحة الخزنة وتفتح باب العمل أمام للتصليين من التصليين التقنيين .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح — لا أوافق على الاستنتاج الذى تقدم به حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطه وعقب عليه بالواقعة حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — من أن ما دار من الجدل في هذه المسألة مقرر من الآن أنه لا يأتى بنتيجة .

ولا أنهم لماذا يقدرون هذا التقدير . أعتقد أن هذا البحث سينتج نتيجة عملية وسرعة عند معالى وزير المالية الذى نعرف له البلاد ، وهذا المجلس ، إقدامه وصراحته وحزمه بما قام به من وضع كادر جديد للموظفين وفرض الضرائب التى تناولت مختلف الممولين بمن كانوا معفين منها في الماضي ، والذي بدأ سياسته بنفط للصروفات حتى يصلح للكفآت في درجة من الزهد ليس فيها شيء من الترف . فعلى وزير المالية الذى قام بكل هذا لا يصعب عليه أن يجد حلاً لهذه المسألة ، حتى يفرض حضرات الأعضاء أن البحث فيها غير منتج . بل على العكس ، أعتقد أن هذا الجدل ينتج قريباً جداً نتيجة ضلعية ، لأن الرأى المجمع عليه من مناقشات حضرات النواب المحترمين أن الموظفين الذين يتقاضون أجراً من خزنة الدولة في مقابل عملهم لا يصح أن يتقاضوا مكافآت مقابل قيامهم بعمل آخر خارج الحكومة .

إن هذه المسألة منطوية وحساسة ، لأن لجهد للموظف ومقدرته حتى لا يمكن أن يتضاها ، وعليه يتوقف الأجر الذى يتناول به . فإذا كلف بأعمال أخرى في شركات كفن مركزه واحداً من اثنين : إما أن تنقص من حدود كفائه في عمله الحكوى لقيامه بعمل آخر في هذه الشركات أو لا يتنقص منه ويكون أيضاً جداً لعمله الحكوى فيعمل عمله في الشركات ، وكلا الفرضين وضع لا يشرف للموظف .

أصبح البحث محصوراً في دائرة ضيقة جداً ، فـ للموظفون الذين تتيهم الحكومة عنها بحكم وظائفهم تكلفهم برعاية مصالحها في هذه الشركات والبنوك لأن لها أسهماً فيها ، ويجب أن تكون لها عين تراقب مصالحها وسير الأمور فيها . هؤلاء الموظفون يعتبرون أنهم يؤدون جزءاً من عمل الحكومة ، ولا منير من أن يمثلوا الحكومة في هذه الشركات على شرط أن يسود ما يستحقونه من مكافأة أو مرتب في تلك الشركات إلى خزنة الدولة لأنه موظف يتقاضى مرتباً من الخزنة . أما الانتدابيات الأخرى التى تراها الحكومة فلا بأس من أن تختار من نشاء من ذوى الكفاءات من غير موظفيها ولا تدب من الموظفين إلا من تفضي الضرورة الفصوى يندبه للحفافة على أموالها ، بشرط ألا يتقاضى غير مرتب وظيفته الحكومية ، وأرى أن هذه المعايير سيكون لها صدق فالح عند معالى وزير المالية ، وهو في اعتقادي

من أقوى الرجال المومنين الذين يستطيعون أن يقوموا بإصلاحات أساسية في الحكومة ، وإني أشارك مع حضرات زملائي النواب المحترمين في هذه الأمانى وكلى رجاء بل إني متأكد أن معالى وزير المالية سيحقق رغبتهم ورغبة البلاد في هذه السألة .
(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم يوسف محمد الشريسي — قال بعض حضرات النواب المحترمين إن من يتلون الحكومة في الشركات يعملون لصالح الحكومة فيها ، وإني أسألت حضراتهم عن رأيهم في بعض الموظفين الذين يتلون الحكومة في بعض الشركات ، ولم يحضروا جميعها ولا مرة واحدة في مدى سبع أو ثمانى سنوات ، ومع هذا يأخذون أجراً عن هذا التمثيل (حك) كما هو ظاهر من الكشف للقدم لنا من معالى الوزير ، فهل أى أساس إذن يأخذون هذه المرتبات ؟ إني أعرف منهم وزراء مفوضين لا يحضرون جميعات هذه الشركات ولا داعى لذلك الأسماء .
(تصفيق) .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — حضرات النواب المحترمين :

إن للعبأ الذى تكلم عنه كثير من حضراتكم ، والذى يقول إن الأصل في موظف الحكومة ألا يشتغل بغير عمله الحكومى حتى يتمكن من بذل أقصى مجهوده في سبيل الصلحة العامة ، إنما هو مبدأ مقرر من عهد قديم يرجع إلى سنة ١٩٠٦ ، وقد سار العمل على هذه القاعدة ولم يخرج عنها إلا لأسباب خاصة تبرز ذلك .

لقد بينت لحضراتكم ما تقوم به جميعات التعاون من الخدمات المختلفة ، فلا مجال للكلام فيها يتقاضاه بعض الموظفين من مكافآت عنها . تكلم بعض حضرات النواب المحترمين عن الموظفين الذين لا يحضرون مجالس إدارة بعض الجمعيات أو الشركات التي هم أعضاء فيها فإن صح هذا فلن أذكر لحضراتكم أن هؤلاء الموظفين ليسوا أعضاء في مجالس إدارة هذه الشركات باعتبارهم ممثلين للحكومة ، بل باعتبارهم مساهمين فيها ، وقد اتضحت للمساهمين رماية مصلحتهم وملاحظة أعمال هذه الشركات . فإذا كان لشخص مصلحة كبيرة في إحدى الشركات كشركة البياض ، فلنأى أفهم أن يكون له صوت في مجلس إدارتها ، وله أن يعطى صوته إما بحضوره شخصياً في مجلس إدارة هذه الشركة ، وإما بالانفاق على كيفية إدارتها . ولشركة أن ترجع إليه وتستشيريه فيما يرضى على مجلس إدارتها من الموضوعات الهامة ، أو فما يطلب منه إبداء الرأي فيه ، وليس للحكومة أن تتدخل في مثل هذه الحالات ، فقول لهذا الشخص إنه يواطىء أو لا يواطىء على حضور جلسات مجلس الإدارة ، لأنه يعتبر في هذه الحالة أنه يدير ماله كمثل فرد من حقه أن يشرف على إدارة أملاكه الخاصة .

أما ما قيل عن المكافأة التي يتقاضاها وزير مفوض من شركة الورق ، فمعلوم أنه صاحب مشروع شركة الورق الأهلية ، وله بطبيعة الحال حق الإشراف عليها ، ولا أغفل أن هناك مجالاً للاعتراض على ذلك .

أما ما ذكر عن وكلاء الوزارات وكبار الموظفين الذين يتناولون مكافآت نظير بعض العمليات التي يقومون بها ، فأود أن أبين لحضراتكم أن هناك منظمات مستقلة ترى الحكومة من الصلحة مراقبتها والإشراف على كيفية إدارتها وعن مدى تنفيذها للقواعد واللباى والأغراض التي أسست من أجلها . ولقد استشرت الحكومة على هذه للنشأت أن يكون لها موظفون يمثلونها في مجالس إدارتها ، على أن يتقاضوا مكافآت نظير ما يقومون به من أعمال في هذه للنشآت . أما إذا قلنا إنه لا يجوز لهؤلاء الموظفين أن يأخذوا مكافأة كان معنى ذلك أننا نكرم الموظف بأن نقوم بسد إضافى خارج عن دائرة عمله الحكومى بلا أجر وبمصلحة منشأة تحقق ضرراً عاماً فيه مصلحة للأفراد .

تكلم بعض حضرات النواب عن تعيين الوزراء وغيرهم أعضاء في بنك التسليف الزراعى والبنك القمارى ، وذكروا أن هذين البنكين يتعاملان مع الأفراد ولحسابهم ، فليكن التسليف مثلاً أن يقرض شخصاً أو لا يقرضه ويتأكد من أن الضمانات التي يقدمها طالب القرض متوافرة أو غير متوافرة ، ثم تسأل حضراتهم بعد ذلك عما يكرم الحكومة إلى أن تتدخل في شأن هذين البنكين فتعين أعضاء في مجلس إدارتهما ، وردنى على ذلك هو أن الحكومة التي ساهمت من جهة في رأس مال هذين البنكين ، والتي ترى من جهة أخرى أن من واجبها مراقبة عملياتهما مادامتا يعملان لصالح المجموع ، يجب أن يكون لهما ممثلون من الموظفين في هذين البنكين ، ولا

يمكن أن يكون هؤلاء المشغلون من غير كبار الموظفين ، لأن للموظف الكبير من نفوذه ومقدرته ما يمكنه من الاعتراض على ما قد يحدث في مجلس الإدارة مما يتفق مع الصالح العام .

ولا يمكن أن أقول لئلا هذا الموظف : عليك أن تعمل دون أجر ليعيد السامعون من عملك ، ولا يمكن للحكومة أن تستغل لمصلحتها مجهود هذا الموظف في عمل خارج عن دائرة عمله الحكومي ، هذه هي حقيقة المسألة بالنسبة للمكافآت التي ذكرتها حضراتكم والتي تعطى لبعض كبار موظفي الحكومة في مقابل ذنبهم أو اشتراكهم في أعمال بعض الشركات والبنوك بحكم وظائفهم ، والواقع أننا لا يمكننا أن نقول إن عضوة مجلس إدارة البنك الزراعي هي من أعمال وكيل وزارة المالية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — ألم بين هذا الموظف في هذا العمل باعتباره وكيل وزارة المالية ؟

حضرة صاحب المحامي وزير المالية — نعم ، ولكن اختيار من يشغل هذه الوظيفة يرجع إلى سببين ، أولاً أن مثل هذا الموظف له حكم مركزه ووظيفته لإلم ودراية بالأسئلة المالية والحالة الاقتصادية في البلاد ، وهذه الخبرة والفراية تمكنه من القيام بهذه المهمة على أحسن وجه ، ومن الاشتراك اشتراكاً فعلياً في مداولات مجلس الإدارة وتوجيهه في الطريق الذي يحقق مصلحة البنك ومصلحة الجمهور .

والسبب الثاني ألا يكون التعيين في هذا العمل متروكاً لمحض اختيار الوزراء ، حتى لا يتهم الوزير بالمحاباة لهذا أو التجيز لقاله ، وفضلاً عن هذا فإن وكيل الوزارة لا يتغير كل يوم ، وهو بحكم وظيفته ذو خبرة تجعل لأرائه وإرشاداته وزناً وقيمة .

وما قلته بالنسبة لوكيل وزارة المالية يمكن قوله أيضاً بالنسبة لكلاء الوزارات الآخرين الذين يقومون بأعمال إضافية عمادة .

أما فيما يتعلق بالحالات الأخرى ، كتنسب بعض الموظفين لمراقبة أو مراجعة حسابات شركات أو بنوك معينة ، فسيب ذلك يرجع إلى أن للحكومة مصلحة في تحقيق هذه المراقبة ، فقد يختار بعض الشركات أو البنوك ، كبنك مصر مثلاً ، موظفاً من موظفي الحكومة لمراقبة حساباتها وهذا العمل يحتاج لكفاءة خاصة لا تتوفر في كثيرين ، إذ يشترط فيمن يقوم به أن يكون حاصلاً على شهادات ومؤهلات قل من يعملها من المصريين وإن وجد بعض الأفراد الحاصلين عليها من غير موظفي الحكومة فإنهم قريبو العهد بالمصنول عليها ولم يكتسبوا المراتب أو الخبرة الكافية التي تحمل البنك أو الشركة على الالتجاء إليه والثقة به في مراجعة حساباته .

والبنك إذا ما اختار مثل هذا الموظف فإنما يخضره لكفائه الخاضعة من جهة ولعله بأن نتيجة عمل هذا الموظف ستقابل من الجمهور بجل الثقة ، ولا شك أن الشركات إذا ما طلبت أحد موظفي الحكومة لهذا العمل فلا يمكن لوزير المالية أن يرفض ، وإذا رفض فتكون النتيجة أن هذه الشركات تضطر اضطراراً إلى الالتجاء لاستخدام مراقبين أجانب للسبب الذي بينته ، وهو قلة المصريين الذين يصلحون لهذه الوظيفة من غير موظفي الحكومة ، فهل هذا ما تطلبون من وزير المالية أن يسل على تحقيقه ؟ أظن لا .

وكل هذا لا يخل بالبلد العام والقاعدة الأساسية التي وضعتها الحكومة ، وهي ألا يجمع الموظف بين عمله الحكومي وبين عمل خارجي ، فهذا مبدأ معروف مسلم به من الجميع وتسير عليه الحكومة منذ زمن بعيد ، يدل على ذلك قلة عدد الموظفين الذين رخص لهم مجازاة أعمال خروجه استثناء من هذه القاعدة .

وترجع هذه الاستثناءات إلى حالات خاصة روعيت فيها كفايات أو معلومات يتنيز بها هؤلاء الموظفون دون غيرهم ولا يصح والحالة هذه أن نطلب منهم أن يقوموا بعمل هذه الأعمال دون مكافأة أو جزاء ، خصوصاً إذا راعينا أن أمثال هؤلاء الموظفين يندر وجودهم خارج الحكومة ولو وجد منهم الكثيرون لما ترددت الحكومة في منع الترخيص لهؤلاء للموظفين بالإشتغال في الخارج .

(نخل الرئيس عن رئاسة الجلسة ، وتولاهها حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطه وكيل المجلس) .

قد يقال إنه حدث تجاوز في بعض الظروف فيما مضى بالنسبة لبدء عدم الجمع بين وظائف الحكومة والاشتغال بالأعمال الخارجية . ولكن هذا التجاوز في مجموعه لا يبدو الأحوال التي يبينها حضراتكم ، لهذا أرجو أن تطلبوا إلى أن الحكومة تجازة في العمل بهذا للبدء ، وأن ما حدث من استثناءات خروجا على هذه القاعدة إنما روعي فيه معاناة الجليات الثانوية ، أو اضطرار بعض الشركات والبنوك إلى الاستفادة بكفايات خاصة ، أو لضرورة مراقبة الحكومة لبعض المنشآت وما تخضيه هذه المراقبة من نخب بعض موظفيها للاشتراك في أعمال هذه المنشآت .

والحكومة تراهي بقدر الاستطاعة ألا يكون هناك تعارض بين عمل الموظف الحكومي وعمله الخارجي .

هذا كل ما في الأمر كما شرحه حضراتكم ، وأكرر القول أننا لا يمكننا أن نأتي لموظف كبير ، مرهق بعمله الحكومي ، ونكلفه بصل إضافي دون أن نسمح له أن يتقاضى أجراً عن هذا العمل . وإذا أوترناه بذلك نكون قد خالفنا طبيعة البشر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطة — وكيف تحتمل صحتهم هذا الإرهاق !
(ضحك) .

حضرة صاحب المال وزير المالية — لا يمكن أن نرهقهم بالعمل إلى الحد الذي يفسد عليهم صحتهم ، ثم نقول لهم اعملوا مجاناً في هذه الأعمال الإضافية .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندي — إذن اجنوا عن غيرهم من غير الموظفين .

حضرة صاحب المال وزير المالية — نعم يمكن أن يقال اجنوا عن غيرهم ، ولكن الواقع أن من يكلف بمثل هذه الأعمال الهامة يجب أن يكون موظفاً مشغولاً بأمر الوزير ، حتى يمكن محاسبته عن تصرفاته وأعماله . ويجب أيضاً أن يكون من كبار الموظفين ، حتى يكون له من الخبرة والكفاية ما يؤهله لقيام بما يكلف به ، وحتى يكون له من النفوذ والسلطة ما يؤهله للجلوس وسط أعضاء مجلس إدارة من ذوي السلطة والسلطة . أما إذا اخترنا موظفاً صغيراً مثل هذا للتركز فيما لا شك فيه أنه لن يجد في نفسه من الشجاعة أو النفوذ ما يمكنه من معارضتهم أو مساجلتهم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أعرف أن في وزارة المالية إدارتين تسمى إحداهما « إدارة مراقبة الشركات » والأخرى « إدارة مراقبة البنوك » فما هو اختصاص كل من الإدارتين ، وما عملهما إذا كانت الوزارة تدب بفسن كبار موظفيها لمراقبة الشركات والبنوك ؟

حضرة صاحب المال وزير المالية — اختصاص إدارة مراقبة الشركات هو مراقبة تنفيذ ما ورد في عقود تأسيس الشركات من التزامات وواجبات ، فمثلاً إذا نص في عقد تأسيس إحدى الشركات على أن يكون عدد معين من موظفيها مصريين ، فعلى الإدارة التحقق من تنفيذ هذا الالتزام . أما « إدارة مراقبة البنوك » فقد أنشئت لتنفيذ قانون تسوية الديون القارية ، وهي تختص بأعمال التسوية من كل الوجوه ، كتفكيك طلبات تسوية الديون وتأليف اللجان التي تفحص هذه الطلبات . وعمل هذه الإدارة قاصر على تنفيذ قانون التسوية القارية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — ألا يمكن أن يقوم موظفو هاتين الإدارتين بمراقبة الشركات والبنوك بدلاً من تدب وكيل الوزارة أو موظفين آخرين لهذه المراقبة ؟

حضرة صاحب المال وزير المالية — مركز الموظف في هاتين الإدارتين لا يساعده على مراقبة الشركات أو البنوك مراقبة فضالة لأنه لا يستطيع مثلاً أن يناقش رجلاً من كبار رجال المال كطلعت حرب باشا في أمر من الأمور ، لأنه ليس لديه من الجرأة ما يساعده على ذلك ، ولو توافرت هذه الجرأة عنده لاعتبرت عيباً فيه .

حضرة النائب المحترم عبد الحليم أبو شيف راضي — حضرات التوب المحترمين : إن جملكم للورق — وأقول هذا على وجه الخصوص — مطالب قبل غيري بأن يضع تقليداً صحيحاً سليماً تدير عليه البلاد ، فإن لم يفعل ذلك تكون جميع الأقوال التي كنا نقولها فيما مضى والعيوب التي نيب بها غيرنا كأنها هراء وكأنها كانت تقال فقط لجرد التهويل والتشويش .

قد تستغل هذه الشركات وجود كبار الموظفين فيما لكي تنفذ أغراضها وتسهل أعمالها ، فإن لم تضع قاعدة تدير عليها الأعمال ، في المستقبل ونسير نحن عليها أولاً ثم يسير عليها من يأتي بعدنا ، فإن كل ما كنا نقوله في الماضي ونيب به غيرنا يكون قولاً هراء .

أنا لا أقدم مطلقاً أن يكون الشخص موظفاً في الحكومة وفي الوقت ذاته يشتغل في الخارج بالأعمال المالية ، ذلك لأن الأعمال المالية لها رجال يتفرغون لها ومكاتب معدة لذلك ، أما أن يجمع الموظف بين وظيفته وبين عمل آخر مالي في الخارج فهذا ما لا أستطيع قبوله ، إذ كيف يحل مثلاً أن يكون الإنسان وزيراً وفي الوقت ذاته قياً على محبوبور عليه لا يمت له صلة أو يكون ناظرأ على وقف ليس

مستحقاً فيه ولا هو من أهل اللوقوف عليهم ولا من أقربهم ؟ بل ربما كان الوزير من أقصى السعيد والوقف الذى يديره في مديرية الترية مثلا ؟ الحق بإحضرات النواب أنه يجب أن نضع حداً لكل هذه التصرفات ، وأن نضع نظاماً لنمناها مستقبلاً ، وبذلك نختر بأن مجلسنا هذا وحكومتنا قد عملا على منع هذه الأمور العلية .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم محمد شاهين حمزه — في الحق لم يبق مجال لكلام جديد ، ولذلك سأوجز ، وأقول إن لدينا حالتين : الحالة الأولى أنه ما دام هناك شبان متعلمون على أبواب الشركات والبنوك يجمعون في أيديهم أرق الشهادات — أو أقلها — وما دام بهذه الشركات وظائف يصلحون للعمل فيها فإنه لا يجوز بتاتا أن يناقش موظفو الحكومة هؤلاء الشبان ليخلصوا حقهم في تلك الوظائف . الحالة الثانية — هل يجوز لشركة من الشركات الوطنية أن تطلب من الحكومة الانتفاع بخدمات موظف كبير من موظفيها ذوى الكفاية النادرة والخلق الحسن لتتفقد بخدماته ومواهبه ؟

إذا فرضنا جواز ذلك ، ورفضت الحكومة طلب الشركة كانت النتيجة ، كما قال معالي وزير المالية ، أن تضطر هذه الشركة إلى استخدام الأجانب ، لأن المصريين من أمثال هذا الموظف هم فئة موزعة بين الحكومة والشركات ، فأرى في هذه الحالة ألا تضن الحكومة على الشركات هؤلاء الموظفين ذوى اللواهب النادرة ، على أن تترك للسادة لتقدير وزير المالية ليعت كل حالة على حدة طبقاً لما تقتضيه للمصلحة العامة .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجنيدى — يؤسفنا ، بإحضرات النواب المحترمين ، بعد أن قلنا وجوه الرأى وجولناها وجهاً ورجعاً ، أن نرى الحكومة تلمس العلل المختلفة لتبرير موقفها . لا أستطيع أن أفهم — إلا إذا حاولت أن أنسى عقل — أن موظفاً يراقب شركة أو بشكا ليقن للحكومة وللأمة مصلحة عامة على الوجه الأكمل ، ويضطر بحكم مركزه أن يضابق هذه الشركة عند ما تفترض مظنة اعتداء الشركة على هذه المصلحة ، لا أستطيع أن أفهم كيف تقول له الشركة إنى أجزيك أجر ما ضايقتك ؟ (ضجة) ولا يستنسخ العقل أن تدفع الشركة هذا الأجر خامساً لوجه الله والحق .

يقول معالي وزير المالية إن من الظلم أن نرهق موظفاً كبيراً بمل إضافى خارج عن عمله بلا أجر . أليس الأفضل أن تدفع له الأجر في هذه الحالة من خزانة الدولة حتى يقوم براقبة الشركة مراقبة فعالة تحقق للمصلحة العامة التى تدب لها على الوجه الأكمل ؟

ولقد اقترح بعض حضرات الأعضاء وضع تصريح فلك ، وفى رأى أن هذا غير منتج ، لأن معالي وزير المالية يقول إن لدينا تصريفاً كهذا ولكنه لم يحترم لا فيما مضى ولا فى الوقت الحاضر . فإذا كان التصريح قائماً لم يحترم فما فائدته وما قيمته ؟ إنى أقول كلمة بريئة لوجه الله والوطن باسم المعارضة : إن هذا نظام خلق يجب القضاء عليه ، نخلع هذا الثقل من أعناقنا ونضمه فى عنق الحكومة لتكون هى للشعلة عنه أمام ضميرها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أنطه — وما هو الطريق السلى الذى نراه محققاً لفلك ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجنيدى — الطريق السلى هو استنكار هذه الحطة والسبل على الشاها (ضجة) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد — بإحضرات النواب ، إن البلبا الذى يجب أن ننظر إليه فى هذا الموضوع ليس أن أحداً من الناس يكسب كذا من المال وأن هذا الكسب يجب أن ننمته كاتفاً ما كان كبيراً وكاتفاً من كان الذى يتناوله ، سواء كان موظفاً فى الحكومة أو خارجاً عن موظفى الحكومة .

ليس البلبا هو ما يكسبه فلان على كثرة أو على قلته بل هو الضرر الذى يصيب للمصلحة العامة إما من جانب الحكومة أو من جانب الشركات أو من جانب الأمة ، وإلى الآن أستطيع أن أقول إننا لم نسمع من حضرات زملائنا المترشحين على تدب الموظفين للشركات والبنوك إشارة إلى ضرر واحد أصاب المصلحة العامة من جراء اشتغال هؤلاء الموظفين فى شركة من الشركات أو بنك من البنوك .

قيل فى التدليل على أسباب الاعتراض إن هناك وزراء ومقوضين يقيمون فى الخارج وبطبيعة الحال لا يحضرون الجلسات فى داخل البلاد ولكنهم يتفانمون مرتبات على اشتراكهم فى عضوة بعض الجلسات أو بعض البنوك أو بعض الشركات .

إذن قد اتفق الضرر الذي يجب أن تحسب حبابه وهو وجود موظف له سلطة داخلية في الحكومة المصرية يمكنه أن ينفع شركة من الشركات أو بشكا من البنوك على حساب أبناء وطنه ، إذ من الحق أن الوزير القوض لا يتناول أى عمل يمكنه أن يفيد به الشركة في مصر باستعمال سلطته فإذا كانت الشركات مع هذا ترى أن هذا الوزير القوض موضع ثقة إما لأنه مسامحاً أو لأن اسمه من الأسماء التي توجب الإقبال عليها دون أن يصيب للصلحة العامة ضرر من ذلك ، فإذا مضينا ، وماذا علينا أن يكسب أو لا يكسب ؟ لأنه موظف في الحكومة يجب أن يضرب عليه الله فلا يكسب إلا حرمته ؟ أم نسمح بالحجارة التي تدهيم الحكومة — ويكونون موظفين في الحكومات الأجنبية — لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر للانتفاع بخبرتهم ويقاضون عن ذلك آلافاً من الجنيات دون أن نسمع اعتراضاً على ذلك من أحد في بلادهم أو هنا .

فإذا علينا أن يكسب الموظف إذا أثبت أنه لم يستعمل وظيفته للإضرار بصلحة أبناء وطنه ؟ لا شيء علينا من هذا . إذن فالوضع الذي يجب أن نتظر إليه فيما أعهد ليس هو البعث في ذاته بل هو شيء في تفصيله . يجوز أن يكون هناك موظف لا يصلح لتبديل الحكومة في شركة من الشركات أو يكون هناك من هو أولى بالتبديل . هذه مسألة تفصيلية تترك إلى تقدير الوزير المختص ولا يجوز أن تطلق على مبدأ ذنب الموظفين من حيث ذاته لأن للبعض سليم ولا غبار عليهم من جهة الصلحة العامة التي تهمن والتي من أجلها تراقب أعمال الحكومة .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — أرى أن نكتفي الليلة بهذا أقدر من المناقشة خصوصاً أننا سمعنا أن هناك مشروع قانون يتناول هذا الموضوع والواجب علينا أن نرجي الكلام في ذلك إلى أن يجرى موعد نظر السياسة العامة لمالية الدولة فنوفى للموضوع حقه (صبة) . أرى أن تنتهي من هذه المسألة بالانتقال إلى جدول الأعمال .

الرئيس — ختمت أربعة اقتراحات : الأول من حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتاح بك ونصه :
« **أقترح الانتقال إلى جدول الأعمال** » .

والثاني من حضرة النائب المحترم أحمد مختار بك وعدد كبير من حضرات الأعضاء ونصه :
« **تقترح مطالبة الحكومة بتنفيذ القرار الصادر من مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٣٦ مع إلغاء جميع الاستثناءات والتفويضات** » .
والثالث من حضرتي النائبين المحترمين عبد للتم حشيش وصادق راضي ونصه :
« **تقترح أن يقرر المجلس توجيه نظر الحكومة للعمل على منع الموظفين من الاشتغال بعمل خارج عن حدود وظائفهم** » .
والرابع من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ونصه :
« **أقترح أن تعمل الحكومة على منع اشتغال الموظفين بأعمال الشركات والبنوك** » .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتاح بك — إن المفهوم من أحكام اللائحة أن اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال يجب أن يسبق في العرض كل اقتراح آخر ، وجرى التقليد على ذلك .

حضرة النائب المحترم على المزلاوي بك — وأنا أقول العكس ، فمن البديهي أن تعرض الاقتراحات أولاً فيؤخذ عليها الرأي ثم يعرض اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال ، وذلك لأن الاستجوابات تنتهي دائماً إما إلى طرح مسألة الثقة بعد الفصل طبعاً في الاقتراحات للمقابلة ، وإما إلى الانتقال إلى جدول الأعمال .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — أرجو أن أتو على حضراتكم نص المادة ١١١ من اللائحة الداخلية ، فهي تشرح الوضع الذي نحن بصدده شرحاً واضحاً .

« **يشرح للسجوب موضوع استجوابه ، وبعد إبادة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة ، فإذا لم يقتنع السجوب ببيانات الوزير يبين للمجلس أسباب عدم اقتناعه ، وله وتقريره من الأعضاء عند ذلك أن يطرحوا مسألة الثقة** » .

فبناء على هذه المادة تنتهي مناقشة الاستجوابات إلى أحد أمرين : الأول طرح الثقة ، والثاني الانتقال إلى جدول الأعمال . أما الاقتراحات التي تقدم نتيجة للمناقشة ولتعارض الأفكار ، فتكون محل تحدير من غير شك عند الانتقال إلى الجدول . وأما إذا أراد أحد النواب أن يصل إلى معرفة الوقت بالتحديد فليس ما يمنع من أن يقدم باقتراح مستقل في أي وقت .

وسيد هذا أرى أن اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد عبد التفار بك أولى الاقتراحات بالخطر ، بل هو الذى يضمن نظره إذا لم يكن هناك من يريد طرح مسألة الثقة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إن اللائحة الداخلية لم تذكر ما يتوله حضرة العضو المحترم على وجه التحديد ولكن للهموم أنه ما دام النائب يملك طرح الثقة فهو يملك من غير شك عرض الاقتراحات لأن الذى يملك الأكثر يملك الأقل . وقد سارت التقاليد البرلمانية على هذا ، وفي رأى أن المادة ١١١ لا تمنع أى عضو من تقديم اقتراحات معينة في مناسبة مناقشة الاستجوابات .

حضرة صاحب للمالى وزير للمالية — تفضى كل التقاليد البرلمانية بأن اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال يجب أن يسبق في العرض سائر الاقتراحات . وسبب هذا أن الانتقال إلى الجدول مناه انتهاء للنقاشات واكتفاء المجلس بما دار فيها دون الإتياء إلى رأى معين . ووددت أن تكون يدعى الآن للرابع التى تثبت هذا الرأى ، وأنا على كل حال مستعد أن أقدم الدليل حالا ، غير أنى أقول توفيراً للوقت إنى أعتبر في عرض الاقتراحات الأخرى مسلماً بالثقة ، ولذلك أطلب رفضها جميعاً .
(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لم يشكلم أحد في مسألة الثقة ولا أعتقد أن في عرض الاقتراحات طرحاً لمسألة الثقة بالوزير .

حضرة صاحب للمالى وزير للمالية — قلت إنى أعتبر أن في عرض الاقتراحات مسلماً بالثقة لا طرحاً لمسألة الثقة ، ولهذا أطلب رفض تلك الاقتراحات .

الرئيس — سأخذ الرأى على عرض اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد عبد التفار بك .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — إنى معالى الوزير قال إنه يرفض الاقتراحات ويطلب رأى المجلس ، فهو لا يرفض عرضها على المجلس .

الرئيس — يجب أن يؤخذ الرأى أولاً في عرض اقتراح عبد التفار بك .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — تعال هذه النقطة إذن على لجنة الشؤون الدستورية .

(ضجة) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أعتقد أن تأويل معالى الوزير لمرض الاقتراحات لا محل له ، لأنه ليس فيه ماس بالثقة به فإن النظام الذى نتناوله الاقتراحات ليس من عمله هو ، ولكنه نظام عادى وقديم جرت عليه الحكومات السابقة من زمن طويل وتريد إصلاحه ، أما أن نسمع في كل يوم أن هذا الاقتراح فيه ماس بالثقة ...

حضرة النائب المحترم أحمد عبد التفار بك — هذا حق فليس لك أن تفترض عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — نعم هو حقه ولكنه يصحله في غير محله .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد التفار بك — هو حر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — وأنا أيضاً حر في كلامى ، فأرجو ألا تعطلنى .

الرئيس — أعرض الأمر في اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد عبد التفار بك ، وهو أن يقرر المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال ، فالذى لا يوافق على عرض هذا الاقتراح الآن يتفضل بالوقوف .

(وقت أقلية) .

الرئيس — إذن نعرض الاقتراح لأخذ الرأى عليه ، فالوافق على الانتقال إلى جدول الأعمال يصف .

(وقت أكثرية) .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل ما بقى من جدول الأعمال إلى جلسة التذ ؟

(موافقة عامة) .

(في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩) .

مادة ٦٥ — « إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فلماذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء »
« وجب عليه اعتزال الوزارة » .

(١) الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب فقط .

(٢) الأغلبية اللازمة لقرار عدم الثقة بالوزارة تكون بنصف مجموع أعضاء المجلس جميعاً زائداً واحداً .

حضرة للكباتي بك — أرى انفراد مجلس النواب بأشياء خامة والتساوى فيها عداها . وأن تكون الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب دون مجلس الشيوخ .

معالي طلعت باشا — الأصل للساواة إلا ما استثنى . وخطة مسئولية الوزارة لم تصل إليها بعد .

حضرة توفيق دوس بك — أرى حصر المسئوليات أولاً ثم تقرر القاعدة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — القاعدة العامة أن المجلسين متساويان ويستثنى من ذلك أمور معينة مثل مرض الميزانية وكل قانون إيراد أو مصروف على مجلس النواب أولاً لغيره . ومثل مسئولية الوزارة فيجب أن يكون البحث على هذه الصورة .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أعرض اقتراحاً ليؤخذ الرأي عليه وهو : الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص . معالي الرئيس (أحمد شحات باشا) — يؤخذ الرأي على ذلك .

(تقرر بأغلبية الآراء للواقعة على أن الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص) .

معالي الرئيس — تنتظر الآن في الاستثناءات .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أقتراح النص على الاستثناء الأول بما يأتي : كل قانون متعلق بإيرادات ومصروفات الدولة يجب أن يمرض أولاً على مجلس النواب .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — هذا البحث سابق لأوانه لأنه يجب أن تبحث الحقوق للشركة أولاً كحق البدء في اقتراح مشروعات القوانين .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — قد يكون بدوي بك محقا من الوجهة القانونية . ولكن تضميل الحقوق والواجبات مسألة تحرر وتعيين ونحو ذلك . وقد قلنا فيما مضى إن سلطة التشريع من حق المجلسين ولذلك أي أن لكل سلطة منها حق اقتراح القوانين .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — أرى تحديد الاستثناءات أولاً فبدأ بالميزانية التي يجب أن تمر هي وكل قانون مالي بمجلس النواب أولاً وأن يكون له حق النظر المطلق فيها وفي ميزانية الأوقاف أيضاً بنص صريح .

أما مسئولية الوزارة فتكون أمام مجلس النواب فقط لعدم ثقتك للمسئولية .

(في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢) .

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) — تكلم الآن عن الاستثناءات .

حضرة للكباتي بك — قلنا عن الاستثناءات إن الوزارة لا تكون مسئولة إلا أمام مجلس النواب وأن كل القوانين المالية بما فيها ميزانية جميع الوزارات تعرض أولاً على مجلس النواب .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — ما وجه تخصيص المسئولية الوزارية بمجلس النواب ؟

حضرة للكباتي بك — لأن القوانين المالية ماسة بحاجة البلاد الجهورية ومجلس النواب هو أقرب في التمثيل إلى الأهالي الذين تتعلق بهم التشريعات المالية مباشرة ولأنه يجب عدم ثقتك للمسئولية الوزارة ولأن أعضاء مجلس النواب نصف أعضاء مجلس الشيوخ .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — النص في فرنسا يشير إلى أن الوزارة مسئولة أمام المجلسين وفي الواقع فإن مجلس الشيوخ يستطيع أن يسلط أعمال الحكومة فيضطرها إلى الاستقالة .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمرسوم

لجنة وضع
المبادئ العامة
للمرسوم

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أرى وجوب النص على أنه إذا قرر المجلس عدم الثقة برئيس الوزارة وجب على الوزارة أن تستقيل إذ يخشى في حالة عدم النص ألا تستقيل الوزارة فتسقط أعمال الحكومة .

دولة الرئيس — يجب أن نبحت أولاً أمام أي المجلس تكون الوزارة مسئولة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — رأي أنها مسئولة أمام مجلس النواب فقط لأن أعضاء مجلس الشيوخ أقرب إلى الترشيع إلى مناصب الوزارة فأخشى أن يسقط كل يوم وزارة .

سعادة عبد الحليم باشا مصطفى — أرى أن تكون الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب فقط ولي في ذلك وجهة نظر خاصة فقد يجوز أن يكون للوزارة رأي تؤيدها فيه الأمة ويغالبها فيه مجلس النواب ولا وسيلة للخلاص من هذا الوقت إلا بأن نحل الوزارة مجلس النواب ونجري انتخابات جديدة يتيقن منها رأى الأمة فنقول أن تكون الوزارة مسئولة أمام هذا المجلس لا أمام مجلس الشيوخ الذي لا تستطيع حل .

حضرة محمود أبو النصر بك — الحق على مقدار الواجب وما دامت الوزارة لا تستطيع حل مجلس الشيوخ فلا يمكن جعلها مسئولة أمامه أما إذا جعلنا هذا الحق مشتركاً بين المجلسين وقرر مجلس النواب عدم الثقة بالحكومة وكان مجلس الشيوخ يؤيدها فلماذا يكون السل ؟

حضرة عبد الحليم بدوي بك — قبل الكلام على اشتراك المجلسين أو انفرادها في المسؤولية الوزارية أرى أنه يجب البحث أولاً في نتائج هذه المسؤولية .

دولة الرئيس — للسألة مصورة في أحد أمرين : إما الاستقالة وإما حل المجلس .

حضرة عبد الحليم بدوي بك — لكن مع هذا لا ارتباط بين الحل وبين المسؤولية الوزارية فقد يمكن أن تكون الوزارة مسئولة ولكن مع ذلك لا تمكك حل المجلس ؟ ولا تناقض في ذلك .

فضيلة الشيخ نجيت — يجب أن يكون لمجلس الشيوخ ما لمجلس النواب من السلطة فإذا قرر أحد المجلسين عدم الثقة بالوزارة يجب أن تستقيل .

حضرة المهلباوي بك — أرى ألا تتحل الحكومة عن مركزها إلا إذا قُضت تهمة المجلسين لأنه يتم أن تكون الوزارة ناجية في مبدأ الأمر مدة ما على الأقل في الأمور الأولى .

دولة الرئيس — أرى أن هذا الاقتراح مخالف لبرنامج الوزارة ومضيق للدستور وأموريتنا هي وضع دستور على أحدث النماذج الدستورية .

(وبعد أخذ الآراء تقرر بالأغلبية رفض الاقتراح للقدم من إبراهيم المهلباوي بك) .

دولة الرئيس — هل يكون حق تقرر عدم الثقة بالوزارة للمجلسين أو لمجلس النواب فقط ؟

(تقرر بالأغلبية أن يكون حق تقرر عدم الثقة بالوزارة لمجلس النواب وحده) .

دولة الرئيس — ما هي الأغلبية اللازمة لتقرر عدم الثقة ؟ أقترح أن تكون النصف زائداً واحداً من مجموع أعضاء المجلس جميعاً .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أقترح أن تكون ثلثي الأعضاء الحاضرين .

سعادة عبد الحليم مصطفى باشا — أقترح ألا يقتصر على الثقة بالوزارة قيل أن يخطر الأعضاء قبل انعقاد المجلس .

حضرة علي التلاوي بك — لا لزوم لهذا ما دام أن الأغلبية ستكون أغلبية مطلقة لمعوم أعضاء مجلس النواب .

حضرة محمد علي بك — ولكن حضور بعض الأعضاء النائين قد يؤدي إلى نتيجة أخرى وإلى نفاذ أتم ويكون الرأي

أكثر نضوجاً .

حضرة علي ماهر بك — أرى أنه يكفي في إسقاط الوزارة الأغلبية المطلقة للحاضرين فقط .

حاضرة على للزلاوى بك وللكتابى بك — واقفا على رأى حضرة على ماهر بك .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — الاقتراع على الثقة لا يكون عادة إلا بعد طلب إضاح من الوزارة (Interpellation). وهذا وحده كاف لأن يسطى للسألة أهمية خاصة .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية الأخذ باقتراح دولة الرئيس) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — إن هذا يجعل مسئولية الوزارة أمراً تافهاً .

(فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢) .

يشترط فى قرار عدم الثقة بالوزارة أن يكون بأغلبية الأعضاء الحاضرين وبشرط ألا تنقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء

المجلس جميعاً .

دولة الرئيس (حين رشدى باشا) — ننقل إلى المسئولية الوزارية — إن يصحكم لا يرى أن القرار الذى أصدرناه يحقق معنى المسئولية مع أن هذا القرار له نظير فى الدستور الثانى .

المادة العامة
للمستمر

حضرة على ماهر بك — القرار السابق مناقض للبادئ الدستورية لأنه لا يجوز أن يصوت أغلب الأعضاء الحاضرين ضد الوزارة وتبقى مع ذلك فى مناصبها .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — القرار السابق غير دستورى لأننا إذا جئنا الوزارة لا نسقط إلا بأغلبية مخصوصة أصبح مركزها حرباً وبارلماناً لا نسمح بمقاضاة الوزارة ولكن نشترط أن كل طلب إضاح يقترب عليه اقتراح بالثقة أو عدلها يجب أن يقدم قبل الجلسة المحددة للمناقشة بثانية أيام على الأقل .

حضرة بدوى بك — على بك ماهر وعبد العزيز بك فهمى متأثران فى رأيهما بالنظام الحزبى فى أوروبا ويسمحون زمن طويل قبل أن يكون للأحزاب وجود فى مصر وستكون مسألة الثقة وعدلها من الأمور الشخصية التى يرجع الأمر فيها لرضاء المجلس وعدمه عن الأشخاص لا عن مبادئهم لذلك يجب أن نحلط هذه الحالة بضوابط خاصة واشتراطات الأغليات الخاصة له أمثلة فى النمساوى .

دولة الرئيس — يجب أولاً أن نعرف العدد اللازم توفره لصحة الانقضاء وهل هو نصف أعضاء المجلس زائداً واحداً .

(موافقة عامة) .

دولة الرئيس — القول بأن قرارنا السابق غير دستورى فى غير محله ولكننى أقترح الآن أنه يشترط لتقرير عدم الثقة بالوزارة الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين . ولكن لا يجوز الاقتراع على الثقة إلا بعد هدم طلب إضاح قبل الجلسة بثانية أيام على الأقل . وبصفة استثنائية يشترط لتقرير عدم الثقة بالوزارة نصف أعضاء المجلس زائداً واحداً وذلك فى الدور التتريى الأول .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أضيف على هذا الاقتراح أنه يشترط لصحة انقضاء المجلس عند الاقتراع على الثقة بالوزارة حضور ثلثي الأعضاء وقد ينبى إلى هذا رأى قنلاوى باشا وإنى موافق عليه .

حضرة على للزلاوى بك — ما الحال إذا كان النائب لا يتم ولا يحضر كما كان يحصل فى الماضى فهل تخفف للسألة إلى ما شاء الله ؟ دولة الرئيس — اقتراح بدوى بك وجيه ولا ينتظر — كما يحتمل على بك للزلاوى — ألا يتم الأعضاء بالحضور لأن الحالة تتغير الآن وأصبحت مأثورة النائب عامة لا كما كانت فى الماضى فهو سيهم بالحضور كثيراً .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ليس فيما أقترحه أى مساس بالنظمات الدستورية وإنما اقتراحى يمتنع للفاجأة خصوصاً وأن مسألة الثقة بالوزارة ستأخذنى ببلدان اهتماماً خاصاً أكثر مما لها فى البلاد الأوربية وليس من المستحيل أن يصور اجتماع ثلثي الأعضاء .

حضرة عبد على بك — إن الإعلان عن الاقتراع على الثقة قبل الجلسة بثانية أيام سيدعو فى الغالب الكثير من الأعضاء للحضور ولكن إذا لم يحضر إلا نصف المجلس زائداً واحداً فالرغم من هذا الإعلان فليس من الضروري اشتراط عدد خلصى لصحة الانقضاء .

دولة الرئيس — إن مدة الثانية الأيام كافية تماماً ولكن يزم على كل حال أن نشترط حضور عدد معين في الدور الأول لأن هذا الدور ملء بالأخطار وسيكون فيه اندلاع شديد واضطرابات خاصة .

حضرة على التزلاوى بك — هذه الاضامات مفيدة لتكوين الأحزاب .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أنا أفضل ألا توضع أحكام خاصة للدور الأول بل أكتفى باشتراط عدد معين لصحة الانعقاد وذلك عند الاقتراع على الثقة .

دولة الرئيس — الدور الأول مهم جداً لأنه ليس لنا خاليد ولا أحزاب وفي هذا الدور ستكون التقاليد والأحزاب .

حضرة عبد اللطيف السكتاني بك — لماذا يكون الاحتياط في الدور الأول لمسألة الثقة بالوزارة دون غيرها وقد يكون من الوسائل المروضة ما هو أهم من الثقة لإعلان الحرب والتصديق على للماهدات وغير ذلك ، إن اشتراط الثانية الأيام يكفل اهتمام الأعضاء فيحضر منهم العدد الكثير .

دولة الرئيس — إعلان الحرب والمسائل الأخرى التي ذكرناها لا تدخلها الاضامات النسائية ولا للطامع الشخصية فالأغلبية العادية تفصل فيها بلا غرض وبكل هدوء متوخية الصلحة العامة . أما مسألة الثقة بالوزارة فقد تنتخب فيها للطامع الشخصية والاضامات النسائية ولا يصور عند النظر في إعلان الحرب أن الأعضاء لا يهتمون بالحضور . لهذا أقترح وضع حكم خاص للدور الأول فلما أن نشترط حضور الثلثين لصحة الانعقاد أو نشترط أغلبية ثلث الأعضاء الحاضرين لسقوط الوزارة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أفضل اشتراط حضور ثلث الأعضاء .

حضرة توفيق دوس بك — أوافق على هذا .

حضرة على ماهر بك — على هذا يمكن أن ينتخب أنصار الوزارة فلا يصح الانعقاد وتبقى الحكومة في مراكزها .

حضرة على التزلاوى بك — الأولى بنا ألا يكون لنا دستور على أن نضع شرطاً كهذا .

دولة الرئيس — إننا في دور التكوين وليس لنا خاليد ولا أحزاب وأقترح لإزالة الخطر الذي يفتش على ماعريك أنه إذا لم يحضر الثلثان فتشترط أغلبية الثلثين للأعضاء الحاضرين لقرار عدم الثقة وذلك في الدور الأول فقط . وليؤخذ الرأي : هل تشترط أغلبية خاصة في الدور الأول للاقتراع على الثقة بالوزارة ؟

(تقرر بالأغلبية اشتراط أغلبية خاصة في الدور الأول) .

دولة الرئيس — ما عددها ؟

حضرة توفيق دوس بك — أغلبية الأعضاء الحاضرين بشرط ألا تقل عن ثلث أعضاء المجلس جميعاً .

(تقرر بالأغلبية الأخذ بهذا الاقتراح) .

(في ٥ مايو سنة ١٩٢٢) .

الدول عن اشتراط أغلبية خاصة في عدم الثقة بالوزارة .

تلى محضر الجلسة السابقة ، وبتبلي ما تقرر فيها بشأن الأغلبية اللازمة لإسقاط الوزارة قال دولة الرئيس ولو أني طلبت بالأمس أغلبية خاصة في الدور التمريسي الأول لإسقاط الوزارة غير أنني أرى أن عبارة « بشرط ألا تنقص هذه الأغلبية عن ثلث مجموع أعضاء المجلس » فيها صدمة ولو سطحية للمنطق وكان الأولى أن تكون الأغلبية الخاصة مكونة من نصف عدد النواب أجمعين زائداً واحداً ولكن يظهر أن أغلبكم لا يريد تحرير مثل هذه الأغلبية ولذلك أرى عدم اشتراط أغلبية خاصة حتى في الدور الأول . أكتفاه بسبق الإعلان .

حضرة إبراهيم الملباوى بك — أنا غير موافق على هذا الرأي الجديد ولا زلت أرى وجوب اشتراط أغلبية خاصة .

دولة الرئيس (حين رشدى باشا) — تؤخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية الواضحة على رأى دولة الرئيس) .

(فى ٦ مايو سنة ١٩٢٢) .

(١) رفض اقتراح بأن الوزارة التى يقترح على عدم الثقة بها يجب أن تسقط حتما .

(٢) رفض اقتراح بضرورة موافقة مجلس الشيوخ على حل مجلس النواب .

محضر الجلسة الخامسة عشرة

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

حضره على ماهر بك — إن أحوال حل مجلس النواب لا تحصر لكنه معلم بأنها وسيلة استثنائية لا يلجأ إليها إلا إذا كان هناك مظنة أن المجلس أصبح لا يمثل رأى الناخبين ، فلا معنى لوضع قاعدة حل المجلس لإبقاء الوزارة فى مراكرها لأن القواعد الدستورية تقضى بأن حق إبقاء الوزارة فى مراكرها انتقل من الملك إلى مجلس النواب ، فهل نبحث بقرار قاعدة جديدة أم تتبع نفس القاعدة العامة ، وهى أن الملك لا يلجأ إلى حل المجلس إلا إذا ظن أنه أصبح لا يمثل رأى الناخبين ؟

دولة الرئيس (حين رشدى باشا) — جرى العرف على أن الوزارة تستقيل بمجرد فقدانها الثقة ولم ينص فى دستور ما على أنه يجب عليها أن تستقيل ما عدا الدستور الثانى فإنه نص على الاستقالة واشترط لذلك أغلبية خاصة . ولنفهم أن الملك لا يلجأ إلى حل المجلس إلا فى أحوال استثنائية عندما يرى أن الهيئة التابية أصبحت لا تمثل رأى العام توصلنا لتعيين اتجاه السياسة العامة . فإذا جاء رأى المجلس الثانى موافقاً لرأى المجلس الأول وجب على الوزارة أن تستقيل .

حضره على ماهر بك — إذا كانت القاعدة أن الملك لا يحل المجلس إلا إذا رأى أنه أصبح لا يمثل رأى الأمة بقصد إبقاء الوزارة فى مراكرها فأنا أرى بهذا التفسير .

دولة الرئيس — هذا مفهوم .

محلى عبد الفتاح يحيى باشا — عندما تقدم الوزارة استقالتها للملك فبمقتضى ما له من حق النصيحة له أن يشير عليها بأن تبقى فى مراكرها وتطلب منه حل المجلس إذا رأى أنه لا يمثل رأى البلاد .

دولة الرئيس — فى كل الأحوال لا يحل الملك مجلس النواب إلا بناء على طلب الوزارة .

حضره عبد اللطيف المكباتى بك — أطلب ألا يثبت فى نصوص دستورنا ولا فى التفسير أية إشارة إلى أن الوزارة يجوز لها أن تبقى فى مراكرها بعد ما تفقد ثقة المجلس وذلك حفاظاً للنظام الدستورى وحفظاً لكرامة المجلس الذى يمثل الأمة واحتراماً للشعور الوطنى والاتفاق السلم . وأرى ألا يسمح بحل المجلس لمجرد عناقته لحطة الوزارة . ولا مبرر لحل إلا إذا وجد خلاف بينها وبين المجلس فى مشروع هلم يترتب على قبوله أو رفضه خير كبير أو ضرر جسيم بالمصالح الحيوية للبلاد .

دولة الرئيس — تغيير الوزراء ليس معناه تغيير الأشخاص بل معناه تغيير لخططة السياسة التى يجرى عليها الحكومة . ولهذا التغيير أهمية كبرى فلا يصح أن يسمح لأغلبية المجلس — وقد تكون قليلة العدد — أن تغير السياسة العامة إذا كانت قد فقدت الاتصال بمتخذيها وأصبحت لا تعبر عن شعور الأمة . لذلك حق الملك إذا وجد عنده هذا الاعتقاد ألا يقبل استقالة الوزارة إذا استقالت ولم تبادل من ضمنها يطلب حل المجلس وأن يرجع إلى الأمة وعمل هذا المجلس لانتخاب مجلس جديد يعرف به رأياها . وهذه الحالة بالضرورة تكون بعد أخذ رأى وزرائه ومواقفتهم . ثم فى الحقيقة وفى الواقع حق الحل يستعمل بالأخص عند إظهار عدم الثقة بالوزارة لأسباب سياسية لا بمناسبة قانون وهذا هو الجارى فى جميع الملكات الدستورية . ومكباتى بك يريد ابتلاع دبة فى قانوننا .

حضره عبد اللطيف المكباتى بك — ليس فى المساتير الأخرى نص ولا نصير . أنا لا أريد منع الملك ولكن أريد أن تتبع العرف الذى سيجد عندنا فى المستقبل . وقد تفقد الوزارة الثقة لا من أجل مسألة مالية كأنى تشتري أسهما

وتحضر فيها كما حصل في الماضي فيخفى إن بقيت في مراكرها أن يكون معلوماً مقدماً لدى أعضاء المجلس أن الحالة في عدم الثقة بالوزارة ستؤول إلى حل المجلس . وهذا يجعل تحريكاً من السحب الاقتراح بعدم الثقة بالوزارة مادام أن فكرة حل المجلس تكون ماثلة أمامهم .

دولة الرئيس — السائل للمالية لها ارتباط تام بالسياسة العامة . أما التأثير الذي نخشاه فهنا طعن على الأمة وعلى كفاءتها .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — فهمت من تفسير دولة الرئيس أنه إذا حصل خلاف بين المجلس والوزارة ، وقرر المجلس عدم الثقة بها قد يحل للملك المجلس دون أن تقدم الوزارة استقالتها ويرضى لذلك قبولها . فأريد أن أتبين هذه النقطة .

دولة الرئيس — تفسيرى أنت للملك في حالة الاستقالة لا يقبلها ويعرض على الوزارة حل المجلس لحرفة رأى الأمة ، وكأن للوزارة عوضاً عن أن تستقيل أن تعرض على الملك مباشرة حل المجلس وهو له أن يجيبها إلى ذلك أو يرفض ، وفي هذه الحالة لا بد أن تستقيل .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — تلا عبارة من إيمان مؤيدة لرأى دولة الرئيس . وقال إن مسألة حل المجلس لها صورتان : إما أن الوزارة ترى أن المجلس أصبح لا يمثل رأى الأمة فتطلب من الملك — دون أن تقدم استقالته — أن يأمر بحل المجلس ، وإما أنها تبدأ بالاستقالة ، ويرى للملك أن المجلس أصبح لا يمثل رأى الأمة فيطلب من الوزارة البقاء ويعرض عليها حل المجلس . أى أن إبداء الرأى بالحل قد يكون من الملك كما يمكن أن يكون من الوزارة .

فضيلة الشيخ نجيت — إن حل المجلس عندما يقرر عدم الثقة بالوزارة فيه تهديد له فلا ينتظر منه أن يستغل بالحرية العامة . إن مسؤولية الوزارة مرتبة على أن للأمة أن تدبر شئونها بالحرية العامة . والمجلس هو النائب عنها وهو الحائز لقبها مادامت لم تزغ عنه هذه الثقة . فالواجب إذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة أن تستقيل وأن تكون هذه هي القاعدة العامة ، لا أن يقال إن المجلس لا يمثل الرأى العام لأنه لا سبيل إلى معرفة الرأى العام ولأنه سينتفى وقت طويل قبل أن يتكون في بلادنا رأى عام . ولا يجوز حل المجلس إلا إذا أبدى الملك والوزارة سيكاً جوهرياً لذلك يدل بوضوح على أن الرأى العام مخالف للمجلس ، وإلا كيف يساح لوزراء عديمي لا يتجاوز الشرة أن يحلوا مجلساً من مائتي عضو انتخبته الأمة لاحتمال أن رأيه يخالف رأى الأمة ؟

دولة الرئيس — سبق لي القول أن إسقاط الوزارة محل جوهرى لا عمل فانه . حل المجلس بهذه التسمية يكون لسبب جوهري . وبالطبع لا يقدم للملك على حل المجلس إلا إذا اعتقد تماماً أنه لا يبر عن رأى الأمة وأنه قد انقطع الاتصال بها . وإن لأعجب رأى الأستاذ الشيخ نجيت في هذه المسألة فإن في الجمهوريات نفسها يسلم رئيس الجمهورية الحق في أن يحل المجلس في هذه الحالة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — إن مسألة حل مجلس النواب مبنية على النفسية العامة للأشخاص الذين يتولون الحكم . فقد وقع الانتخاب في وقت تصرف فيه مشاغل الأمة إلى جهة معينة فيتأثر الناخبون بالموضوع المطروح عليهم ويقع الانتخاب على من يتولت للتخبين في موضوع الخلاف .

ولكن بعد الانتخاب قد تعرض مسائل لم تطرح وقت الانتخابات وقد يكون للنواب رأى خاص لم يبينوا فيه رأى ناخبهم كما أن الحكومة في اتصالها بالرأى العام قد تعرف أن للرأى العام نزعة تخالف النزعة التي يذهب إليها النواب — والنواب على كل حال ليسوا معصومين من الخطأ — للفروض أنهم يسكنون صورة الرأى العام ولكن ليس لهم حق الاستبداد بالرأى العام . فإذا قدرت الوزارة أن المجلس قد زاغ بصره في مسألة معينة ، يجب أن تمكن سلطة من القول أن المجلس مخالف لإرادة الأمة . وقد وضع هذا الحق في يد السلطة التنفيذية وجعل من حق الملك لأنه هو الشخص الدائم . وما دام للرجح هو للرأى العام فلا خوف على النظام .

فضيلة الشيخ نجيت — إن القول بأن النواب غير متصلين بالرأى العام غير صحيح لأن النواب من عمل تمة الأمة وهم أكثر من الوزراء محققاً وتنقيحاً على الرأى العام واتخاذهم ملحوظ فيه الكفاية والثقة . لهذا أرى أنه يجب على الوزراء أن يستقيلوا إذا فقدوا ثقة المجلس فإذا رفض الملك قبول الاستقالة وجب عليه أن يبين السبب لذلك ولا يحل للمجلس إلا لسبب جوهري .

دولة الرئيس — للملك لا يقدم على حل المجلس إلا إذا كان مقتنعاً تمام الاقتناع بأن المجلس الجديد سيوافق على رأيه ويشير ذلك تكون هذه هزيمة له ويستوى أن يبين للملك السبب أولاً عينه لأنه لا يحل للمجلس إلا وهو مقتنع أن المجلس لا يمثل رأى الأمة .

حضرة عبد اللطيف الكلبى بك — أقترح أنه في حالة عدم الثقة بالوزارة يجب حتماً أن تستقيل الوزارة ولا يصح للملك أن

يرفض قبول استقالتها . لأنه إذا تحقق المجلس أن تخرير عدم الثقة بالوزارة يترتب عليه سقوطه هو لا سقوط الوزارة لا يقم على هذا الاقتراح ويصعب جداً أن نجد نائباً يمرض مركزه لفتياع بدون فائدة .

دولة الرئيس — أنت تسمى الظن جداً بنواب الأمة .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — إنا نخرج الآن من حكومة استبدادية ومن الصواب ألا نضع الأساس لوجود التنازع بين النواب والوزراء . ولك . يجب مراعاة عوايدنا ولا نأخذ بما هو معمول به في فرنسا لأن عوايدنا تختلف عوايدنا . ومن الحال في بلادنا إيجاد مجلس نواب يفضل ترك مجالسه على مجارة الوزراء . فالأولى بنا ألا نجعل ناز الخلاف تستمر بين النواب والوزراء فقد يحصل ما لا نحمد عقياه وتندم من أجله أشد الندم .

دولة الرئيس — أنت تسمى الظن بنواب الأمة ولا خوف مطلقاً من وجود نزاع في نقطة معينة بين السلطين التنفيذية والتشريعية ما دام هذا النزاع ينحصر فعلياً بوضع راي الأمة بالانتخابات الجديدة — فهل ترون راي مكباتي بك في أنه عندما يقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة لا يحل المجلس ؟

حضرة محمد علي بك — أنا لى اقتراح آخر وهو ألا يحل المجلس إلا بموافقة راي مجلس الشيوخ .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — أنا لا أريد أن أحرم لللك من حق حل المجلس ، إنما أقول إن الوزارة التى يقترح على عدم الثقة بها يجب أن تسقط حتا .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية عدم الموافقة على اقتراح مكباتي بك) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — بعد أن تقرر رفض اقتراح مكباتي بك أريد أن أعرف ما يمكن عمله عندما تخدم الوزارة استقالتها ولا يقبلها لللك .

دولة الرئيس — سبق لى القول أن العرف يقضى على الوزارة بالاستقالة عندما تفقد ثقة المجلس ولا يوجد دستور ينص صراحة على أن الوزارة يجب عليها في هذه الحالة أن تستقيل ما عدا الدستور الثانى وهو يشترط أغلبية خاصة أى نصف جميع أعضاء المجلس زائداً واحداً .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — للساعة تعرض في صورتين : الأولى أن الوزارة التى تفقد ثقة المجلس ترى أنه لا يمثل الرأى العام فتعرض على لللك ذلك وتطلب منه حل المجلس فلما وافقها يصدر أمره بحل المجلس وتبقى الوزارة في مناصبها ولا يمكن فى آن واحد حل المجلس إسقاط الوزارة إذ لا يمكن لللك أن يأمر بإجراء الانتخابات بنفسه ولأن في هذا العمل تناقضاً لأن حل المجلس معناه إقرار الوزارة على عملها . ولا أفهم أن إسقاط الوزارة يطلب لقائه وصرف النظر عن اللنى للسداد منه . والثانية أن يرى لللك نفسه أن المجلس قد انفصل بالرأى العام فهو يرفض استقالة الوزارة وعمل المجلس بموافقتها .

دولة الرئيس — ما يقوله بدوى بك داخل في حكم القاعدة العامة وهو أن المجلس لا يحل إلا بناء على طلب الوزارة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لقد تقرر رفض اقتراح للكباتي بك وهو أن الوزارة بعد أن تفقد الثقة يجب عليها حتا أن تستقيل ولللك ألا يقبل استقالتها وعمل المجلس .

دولة الرئيس — هذه النقطة سبق الفصل فيها وقتنا إن العرف يقضى بالاستقالة ولكن لا ينص على ذلك فى الدستور .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — اختصنا على ذلك .

دولة الرئيس — محمد على بك يقترح ألا يحل المجلس إلا بموافقة راي مجلس الشيوخ وأنا أخافه في هذا لأن مجلس الشيوخ لا يمكن حله وقد يرفض حل مجلس النواب حتى إذا كان غير مبرر عن راي الأمة فتقع في إشكال ، والواجب دائماً الرجوع إلى راي الأمة لإجراء انتخابات جديدة حتى يمكن حل الخلاف القائم بين الوزارة وبين المجلس .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — لم يسط هذا الحق للمجلس الشيوخ في بلاد حكومتها ملكية . وهو معتبر من حقوق لللك بوصف

أنه مقوم لاستبداد السلطة التشريعية . وحق استعالة الملك التي هو على رأسها والتي يحكم بواسطة وزرائه . ولم يترك مجلس الشيوخ في هذا الحل إلا في فرنسا . وقد يدل ذلك بأن رئيس الجمهورية ليس فيه معنى اللوام كما في معنى الملك .

دولة الرئيس — أريد على هذا أن مجلس الشيوخ منتخب كمجلس النواب فالحق كماله لمجلس الذي سيحل . فإذا أعطينا لمجلس الشيوخ هذا الحق كأننا نريد ألا يعمل مجلس النواب إلا بعد أخذ رأي مجلس النواب .

حضرة محمد علي بك — إن رأي مجلس الشيوخ في هذا يكون كلمة ظاهرة على عدم صحة رأي الوزارة وعلى أن مجلس النواب يبر عن رأي الأمة خلافاً لما تدعيه الوزارة . وفي هذا ضمانة لعدم استبداد السلطة التنفيذية بمجلس النواب . والاحتياط واجب في مثل هذه الحالة خصوصاً في بلد كبلدنا حديث العهد بالأنظمة النيابية . لهذا أصم على اقتراحى .

حضرة زكريا نامق بك — إذا جلنا رأي مجلس الشيوخ مرجحاً في حالة الخلاف بين الوزارة وبين مجلس النواب تكون قد اشركناه بطريق غير مباشر في مسألة الثقة بالوزارة وأعطيناه حتى الاقتراح على الثقة بها مع أننا أعطينا هذا الحق لمجلس النواب وحده إكباراً لسان الأمة .

حضرة محمد علي بك — وهل في إعطاء الوزارة وحدها حق حل المجلس إكبار لشأن الأمة ؟

سعادة عبد الجيد مصطفى باشا — ليس للاقتراح الذي عرضه محمد علي بك نظير إلا في الدستور الفرنسى . ولما أنشئت الجمهورية الألمانية بحث في هذه المسألة وتقرر عدم الأخذ بالرأى القرنى وأعطى لرئيس الجمهورية الألمانية وحده حق حل المجلس . فبالأولى في بلد ملكية كبلدنا يجب أن يكون هذا من حق الملك وحده — ولنا في ذلك أسوة بسائر الدول الملكية .

حضرة عبد العفيف للكاتب بك — لاحظ أن الدستور الألمانى الحديث سار على مبدأ الرجوع إلى الأمة لحل كل خلاف . دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية ونفى الاقتراح المقدم من محمد علي بك) .

(في ١٢ مايو سنة ١٩٢٢) .

صدور قرار من مجلس النواب بدم الثقة بالوزارة يترتب عليه استقالة الوزارة . ولما — إذا رأيت أن ما حدث بشأنه الخلاف

بينها وبين المجلس لا يبر فيه عن رأى الأمة — أن تشرح ذلك الملك . وهو حر بعد ذلك في قبول استقالتها أو حل المجلس .

على حضر الجلسة الخامسة عشرة للجمعية في يوم ١٢ مايو سنة ١٩٢٢ فصدقت عليه الهيئة وبمناخبة ما ورد في ذلك الحضر مما يتعلق بحق حل مجلس النواب أضيفت للمناقشة في هذا الموضوع .

فقال دولة الرئيس (حسين رشدى باشا) — بحسب ما ورد في هذا الحضر فإن اللجنة موافقة على ما أراه أنا من أن صدور قرار من مجلس النواب بدم الثقة بالوزارة يترتب عليه أن تستقيل الوزارة وأن لما إذا رأيت أن الأمر الذى حصل الخلاف فيه بينها وبين المجلس لا يبر فيه المجلس عن رأى الأمة أن تبين الحالة للملك ولللك حر إن شاء قبل استقالتها وإن شاء لم قبلها وعمل المجلس . ولكن أرى أن حضرة عبد العزيز بك فهمى أساء فهم تفسيرى . ثم العرف يقضى على الوزارة في حالة الاقتراح على عدم الثقة بها أن تقدم استقالتها ولكن هذا لا يمنع الوزارة إذا رأت أن المجلس لا يبر عن رأى الأمة من ألا تستقيل بل تطلب من الملك مباشرة حل المجلس .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — الذى أراه أن حق الملك في حل المجلس هذا حتى يصيبه عتباً يحس أن المجلس أصبح لا يبر عن رأى الأمة ولا يتقيد في ذلك بصورة الخلاف الذى يترتب عليه صدور قرار بدم الثقة بالوزارة أو بغير هذه الصورة . إنما في الصورة التى يصدر فيها قرار بدم الثقة بالوزارة فإن الوزارة عليها أن تستقيل وإذا كان من رأياً أن المجلس لا يبر عن رأى الأمة فيجوز تقديم الاستقالة لما أن تبين ذلك للملك ولا آلا يقبل استقالتها وأن يأخذ بتعيينها فيحل المجلس . أما أن يصدر قرار بدم الثقة فتتم الوزارة مركزها ولا يحترم هذا القرار فهذا ما لا أراه .

دولة الرئيس — عبد العزيز بك متفق معى تماماً في الموضوع ولكنه يختلف معى في مسألة شكلية محضة . وهي أن أرى أن

للوزارة أن تطلب مباشرة وبدون الاستقالة حل المجلس وهو يرى أنها تستحيل وفي آن واحد تشير على الملك بعدم قبول الاستقالة وبحل المجلس . ولا معنى في نظري لهذه الثقة والأليق أن يكون للوزارة الحق في ألا تستقبل وأن تطلب حل المجلس . هذا هو الأصح والأليق على ما أرى .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — ليست المسألة مسألة صراحة من الوزارة أو عدم صراحة ولا مسألة صورية كما يقال . المجلس ينوب عن الأمة في أصدر قراره بعدم الثقة بالوزارة كان من الوجوب أن يكون لهذا القرار قيمته الدستورية وقيمه الدستورية تؤول إلى واجب على الوزارة وهو أن تستقبل . وللفروض دائماً أن المجلس يشخص الأمة ويمرر عن رأيها وهذا ما يجب أن يكون ملاحظاً وما يجب أن يكون هو اليقين الاعتباري . فإزالة هذا اليقين بالك غير جائزة . فالوزارة عليها أن تجري على مقتضى هذا اليقين احتراماً للمجلس بأن تعدم استقالتها ثم إذا كانت تشكك أو ترى أن المجلس لا يمرر عن رأي الأمة فليس ما يمنعها من أن تبين للملك أنها احتراماً للقواعد الدستورية قد قامت استقالتها ولكنها تشكك أو تدعى أو ترى أن المجلس أصبح لا يمرر عن رأي الأمة وتترك للملك الحرية للطلق في أن يقبل استقالتها أو يأخذ بدعولها وحل المجلس وهذا ما أراه أكرم للمجلس وللوزارة معاً .

دولة الرئيس — مع احترامي الكلي لمبدأ العزيم فهمي بك ، أستمع في أن أقول إن هذا الكلام لم يهدم نظري مطلقاً بل هو مجرد زخرف . أما قرار المجلس بعدم الثقة فاحترامه عمق بدون أن تعدم الوزارة استقالتها في حالة ما يكون المجلس مبرراً عن رأي الأمة ، لأنه في هذه المسألة من الطبيعي أن الملك يرضى طلب الحل فتضطر الوزارة إذن للاستقالة .

حضرة عبد الحليم بدوي بك — أخيف إلى رد دولة الرئيس للتحقق بتفصيل معنى نظريته من الوجهة العملية أن اليقين الاعتباري الذي يبنى عليه حضرة عبد العزيز بك وجوب استقالة الوزارة لا يخرج في الواقع عن أن يكون حكماً مستمداً من حالات متعددة جرى بها العرف في البلاد الدستورية وليس في أي شيء من تعميم الاستقالة ، ولكن الوزارة تصبح عادة بعد الاقتراع على عدم الثقة بحيث لا تستطيع أداء عملها .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — أرى أن فكرة حضرة عبد العزيز بك ليست مسألة زخرف بل هي مسألة جوهرية لأنها إذا فرضنا التساوي بين سلطة التشريع وسلطة الملك فليصاح أن تميز إحداها عن الأخرى لأنها باتباع فكرة دولة الرئيس نصل إلى أن الملك يتحكم في أمرين معاً : الأول بقاء الوزارة مع عدم الثقة بها ، والثاني تقدير رأي الأمة ، على أنه إذا رجعا إلى الحق فإن الوزارة التي تقوم على ثقة المجلس بها يجب أنه متى ارتفعت هذه الثقة يكون لارتفاعها أثر ما في بقاء الوزارة — أما عن الأمر الثاني فإنه إن صح تقدير رأي الأمة ، فإن مجلس النواب بإصداره قراراً بعدم الثقة يكون مبرراً عن رأي الأمة ، ويحدد رأي الأمة في هذه الحالة الذي يسميه عبد العزيز بك هو اليقين الاعتباري يجب أن يؤخذ به إلى أن تستشار الأمة في مجلس جديد ، ففكرة التساوي بين سلطة المجلس ولللك لا تتحقق في هذه الحالة ، بل التغليب في بقاء الوزارة وفي تقدير رأي الأمة في يد السلطة التنفيذية ويصبح قرار المجلس بعدم الثقة جبراً في ورق .

دولة الرئيس — لا أزال أكرر أن الفرق بين وبين عبد العزيز بك ينحصر في مسألة شكلية حصة . أما التقدير فيما إذا كانت الهيئة النيابية مبررة عن رأي الأمة أم لا فهذا حق مطلق للملك . ومكباني بك الذي يقول إنه ينضم إلى عبد العزيز بك يخالف عبد العزيز بك تمام المخالفة فإن عبد العزيز بك يترف للملك بهذا الحق للطق في التقدير ويأن له ألا يقبل استقالة الوزارة . والحقيقة أن للكباتي بك يرى في هذه الحالة إلى تجريد الملك من حق الحل للعرف به لرؤساء الحكومات في كل البلاد الدستورية . ولا معنى غير هذا لما يطلبه مكباتي بك من أن الوزارة ينضم عليها أن تستقبل وضعت على الملك أن يقبل الاستقالة — وإن أطلب أخذ الرأي على تضيير .

(تقرر بالأغلبية الأخذ بتضيير دولة الرئيس) .

(في ١٩ مايو سنة ١٩٢٢) .

على القرار الرابع عشر وهذا نصه :

يكون المجلس النواب وحدة تتحرر عن الملك

(مواظفة على بقاء التعدي على حالة) .

(في ٨ يونيو سنة ١٩٢٢) .

إذا حصل الاقتراع وصّدت الوزارة ثقة المجلس كان عليها أن ترجع إلى الملك لتعرض الأمر عليه أو لترفع استقالتها . فإن أفلها وعين غيرها حازرة ثقة المجلس كان بها . على أن لا يقل الوزارة وأن يحل مجلس النواب ويأمر بإجراء انتخابات جديدة . فإذا أيد المجلس الجديد الوزارة فيها وإلا كان حتماً أن تستقيل .

فئة الدستور.

حضرة على ماهر بك — لا اعتراض لي في باب الوزارة على نصوص التشريع ولكن ورد في تقرير اللجنة البارة الآتية : فإذا حصل الاقتراع وصّدت الوزارة ثقة المجلس كان عليها أن ترجع إلى الملك لتعرض الأمر عليه أو لترفع استقالتها . فإن أفلها وعين غيرها حازرة ثقة المجلس كان بها . على أن لا يقل الوزارة وأن يحل مجلس النواب ويأمر بإجراء انتخابات جديدة . فإذا أيد المجلس الجديد الوزارة فيها وإلا كان حتماً أن تستقيل . وأرى حذف هذه البارة من التقرير جملة .

حضرة عبد اللطيف السكباني بك — قاعدة للشولية تحررت في المحاضر ثم أقيمت أسئلة انتهت بتفسيرات أدت إلى إثبات هذه البارة في التقرير وأنا أنضم إلى حضرة ماهر بك في طلب حذفها .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذه قاعدة دستورية ولست أوافق البتة على حذفها . سعادة عبد المجيد مصطفى باشا — البتة التي دعت إلى ذكر هذه البارة في تقرير اللجنة أتت الوزارة قد تختص المجلس رأيها في سياستها فلا يوافق عليها في حين يرى للامة أن الواقع على رأي الوزارة لا على رأي المجلس . فليس هناك طريقة لتصرف رأي الامة صراحة في ذلك النزاع إلا بحل المجلس وتصرف رأي الامة بالانتخابات الجديدة .

حضرة عبد اللطيف السكباني بك — أرى أن تحذف هذه البارة من التقرير ، وأن يحذف كذلك كل ما ينطبق بها في محاضر الجلسات ، بحيث يترك الأمر للمجلس ينظمه عند وقوعه .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — قرار الهيئة بالخلف هو قضاء في السألة وتنظيم لها من الآن . حضرة محمود أبو النصر بك — لا سبيل إلى تصرف رأي الامة إلا بحل المجلس .

حضرة على ماهر بك — القاعدة أن كل من يصل باسم غيره يقدم صاحبه إليه . والآخر الظاهر لهذا أن من حق للوك أن يتخلص من وكيله إذا أساء الوكالة أو أسرف في أداء ما عهد إليه . هذه قاعدة تنطبق تماماً على للشولية الوزارية .

الحياة الدستورية تختص مسؤولية الوزارة أمام البرلمان بحيث يكون للبرلمان حق التخلص من الوزارة إذا رآها لا تسد لمصلحة البلد .

لقد يفرض أن يقع الخلاف بين الوزارة والمجلس على قانون تجري أحكامه على البلاد . جرى الإنجليز في هذه الحالة على حل المجلس وإعادة الانتخاب ومعنى ذلك التحاكم في ذلك القانون إلى الامة وطلب رأيها فيه . ولعل هذه أعدل صورة من صور حل المجلس وقد رأيت إحصائية تضمنت أنه في خلال خمس وعشرين سنة تماقت فيها ست وزارات سقطت منها أربع بسبب خلاف على قوانين وعمدت الحكومة إلى الحل .

على أنه في حالة عدم الثقة بالوزارة لا يجوز بقاؤها في مراكرها . قولنا بالرجوع إلى استفتاء الامة في هذه الحالة إنكار على المجلس في أمس خاصه . ولا يدفع هذا يدعى عدم اتصال النواب بموكلمهم ، لأن النواب إنما استخوا المدة ، وهم فيها عادة على اتصال بهم فكيف مع إعلان عدم الثقة بالوزارة لا شيم وزناً لرأي المجلس والأمل فيه التعبير عن رأي الامة استفتاء لسلطة غير موثوق بها .

حضرة عبد اللطيف السكباني بك — تطبيقاً للبدأ الذي قررهنا وهو أن كل سلطة تستمد من اأمة يجب أن تكون الوزارة خاضعة لثقة المجلس فقط وأن هذه الثقة لا يمكن تحديدها حتى تستقيل البلاد فيها بلحل بخلاف النزاع الذي يقوم بشأن قانون معين ومحسن بخصوصه حل المجلس . فإن الامة في هذه الحالة إنما تحل رغبتها في شيء معين بالبين وهو القانون المذكور . وإذا سلمنا بأنه يمكن حل المجلس من أجل عدم الثقة بالوزارة فإن ذلك يؤدي إلى أن الوزارة تكون مسؤولة أمام الملك فقط لا أمام المجلس .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — قدمت لحضراتكم أن هذه قاعدة دستورية لا يمكن مطلقاً الاستثناء عنها . وحذفنا الآن من

التقرير يكون خطأ إذ يكون مناه إعطاء مجلس النواب من التحكم المطلق في السلطة التنفيذية وإسقاط الوزارة ما يشاء ولو خالف عمله إرادة الأمة وحرمان السلطة التنفيذية من التكميل للأمة لإيقاف هذا المجلس عند حده .

إن عبارة حل المجلس هي التي تتوشع علينا وهي التي ينفر الناس منها بما أنها تكون سلاحاً مائياً في يد السلطة التنفيذية ، هذا تحكيم للمواقف دون الفكر الصحيح فإن هذا السلاح إن كان مائياً كما يقال هو الدواء الوحيد للتصحيح لتلك العلة الكبرى ، علة تحكيم المجلس في السلطة التنفيذية أو هو هو الطريق الوحيد لتصرف رأي الأمة على حقيقته عندما يظن في نوابها الحياد عن رأيها والأخذ بها تمكنين لسلطة الأمة وسجل للرجع الأخير إليها ، ورفع لهما فوق كل مقام .

خضرة زميلنا على ماهر بك يعرف رجلاً من العلماء هو الأستاذ ليراديل أستاذ القانون الدستوري في كلية باريس .

(هنا قال ماهر بك : وهو مستشار قضائي خارجية فرنسا) هذا الأستاذ الذي يعرفه على بك ومحترمه ، له مؤلف في القوانين النظامي مطبوع في سنة ١٩١٧ وهما أنا أتو بعض أقواله الخاصة بمسألة حل المجلس لعل فيها مقتناً .

قال بصفحة ٢٩٤ بسدد كلامه عن حق الحل في الحكومة للوكية :

« إذا قام خلاف بين المجلسين أو بين الحكومة ومجلس النواب أو على العموم بين الأحزاب فإن الملك يتدخل . وتداخل الملك هو بالضرورة باستعمال حق الحل . وقال في الصفحة نفسها « إن حق الحل أبعد عن أن يكون مخالفاً لروح النظام الجمهوري بل بالعكس وبما كان أكرم في الجمهورية منه في اللوكية » ، ثم ذكر بعد ذلك بصفحة ٢٩٥ أن حق الحل يكون للملك أو لرئيس الجمهورية أي أنه يكون للوزارة نفسها .

ثم قال : « إن الحل يسمح للملك بأن يرقب التوافق بين فكر البرلمان وإرادة الأمة » . وذكر مزايًا حق الحل الذي لرئيس الجمهورية وبما قاله بالحرف الواحد :

« طالما ظل في البلاد الديمقراطية أن حق الحل سلاح ملحق على رأس الأمة وأنه طريقة لإعدام المجالس قبل نهاية مدة نوابها وأنه أداة لتهدئة سلطة الأمة ، على أن الأمر في العكس من ذلك فإن حق الحل هو الطريقة الوحيدة لتحقيق احترام سلطة الأمة احتراماً مطلقاً فإن المجلس لما كان مائياً لأجل محدود يجوز في أثنائه أن ينتشر الرأي العام وقد يمكن أن تأتي فترة ينقطع فيها المجلس عن التعبير عن إرادة الأمة ، فالحل يكون إذن وسيلة لإعادة وحدة الإرادة بين البرلمان والبلاد ، تلك الوحدة التي انقضت عراها مؤتراً ؛ فالحل ليس مناه الاستئطالة على سلطة الأمة بل إحياء هذه السلطة باستشارة البلاد » .

هنا ما يقوله الأستاذ ليراديل الذي يعرفه ماهر بك ويجهه والخطأ الذي يترض عليه ببسارته التي تلونها هو بذاته ما نسمة يتردد في يده كما ذكرت مسألة الحل فأرجو أن يكون في قوله مقتن لنا وألا نسير وراء الواطف .

قال خضرة ماهر بك إنه لا يترض على حق الحل فيما يتعلق بالخلاف الذي يحصل بشأن القوانين ولكن الخلاف الذي يؤدي إلى حرر عدم الثقة بالوزارة هو الخلاف في أمر سياسي قد لا يكون محدوداً . لست أرى عملاً لهذا التحقيق فإن الخلاف السياسي الذي يقوم بين المجلس والحكومة ويترتب عليه قرار الثقة وعندها يكون دائماً أمراً معروفاً ولحق جاز الحل لخلاف بشأن قانون من القوانين فإنه يجوز من باب أولى في شأن المسائل السياسية فإن خطأ المجلس في السياسة قد يجرى على البلاد ويلازم عظمة بخلاف الخطأ في قانون من القوانين إذ هو يمكن تغييره وإثاؤه في كل وقت .

ومع ذلك فإن لعدم إحالة الكلام أعرض رأي الأستاذ ليراديل فيه في هذه النقطة : « قد يكون الحل أيضاً وزارياً ، فإذا كان الوزراء مسئولين سياسياً لدى البرلمان فإن حق الحل يسمح للوزارة التي لم تحز الأغلبية في المجلس للتصديق أن تستأف حكمه لدى الأمة . وكل جمهورية ذات نظام برلماني لا يمكنها أن تستغنى عن حق الحل » . هذه العبارة نفيد من جهة أن الوزارة نفسها حتى في البلاد الجمهورية لها أن تطالب حل مجلس النواب . ومن جهة أخرى هي صريحة في إفادة أن هذا الحق تتسمه مطلقاً وعلى الخصوص في الأمور السياسية لأن معنى العبارة برمتها في كلام المؤلف هو مسؤولية الوزراء السياسية .

بل أخيف إلى ذلك نقلا عن هذا الكتاب (صفحة ٢٩٥ وما بعدها) أن البلاد التي فيها مجلس النواب ينتخب لزم من مديد كسج سنوات أو ست أو خمس ، فإن الحل يحصل بانتظام قبل نهاية للدة للقررة وذلك لتخفيف وطأة طول مدة النيابة .

فالمسألة إذن فيما يتعلق بحق الحل مطلقاً أصبحت واضحة ومن الخطأ بحسب ما أرى حذف البقرة الواردة في التقرير بهذا الخصوص وهي أن الوزارة التي يقرر عدم الثقة بها تستقيل ولكن لعلك ألا تقبل الاستقالة وأن يمرض أمر الخلاف على الأمة على المجلس . ولا يسمي إلا أن الأخطأ أن استقال حق الحل لخلاف بين الحكومة والبرلمان ينتج عنه قرار بعدم الثقة بالوزارة لن يكون إلا أندر من النادر فإن فيه مسئولية كبرى على الأمرين به وعقاباً شديداً لم ين أن رأى الأمة مؤثراً برأى المجلس للتعامل المناقشة في هذا الموضوع ليست كبيرة الفائدة لأنه موضوع غير عملي .

حسرة على ما مر بك — إني ذكرت جواز الحل في حالة الخلاف بين الوزارة والمجلس بنسبة تقرير قانون على سبيل التمثيل ولكن الخلاف في الأمور السياسية حكمه حكماً أي يجوز الحل فيه في نظري أيضاً . لأن الحل في نظري جائز دائماً . ولكن الذي أخالف فيه رأى حضرة عبد العزيز بك أنه في حالة إعلان عدم الثقة بالوزارة يجوز الحل ورأى في هذا وجوب استقالة الوزارة .

حسرة عبد الحميد بدوي بك — وضع حضرة على بك ما مر أساساً فرع عليه أن كل وكيل يؤدي لوكله حساباً حتى إذا رآه قد أساء الوكالة كان من حقه التدخل منه وأطلق هذه القاعدة بكل أحكامها على الوزارة باعتبارها وكالة الهيئة التشريعية .

على أن في هذا التنبيه بعض التجوز لأن الوزارة وكالة السلطة التنفيذية مشخصة في ذلك ووكيلة من جهة أخرى عن السلطة التشريعية . فلذا بدا رأى لأحد الأميلين وخالفه الآخر فيه فإفساء أحد الرأيين ترجيح من غير مرجح . فالحل هو الرجوع إلى الأميل الأكبر وهو الأمة والاحكام إليها في ذلك الخلاف . هنالك مسألة أخرى وهي أن الواقع أن الثقة في المجالس النيابية لا تصرف إلا إلى معنى السياسة . والسياسة لها صور متعددة ، فمرة تكون في وضع قانون ، وفي مرة أخرى تكون في تصرفات إدارية ، وقد يكون لبد رأى في كل منها . فلذا كان حقاً أن يصرف حكمه في أحدهما كان كذلك حقاً أن يصرف رأيه في الآخر . إلا أن مسألة الثقة قد أساء فهمها في مصر إذ صرفها الناس إلى الأشخاص لا الأعمال وللباى .

سمحة السيد عبد الحميد البكري — أقتراح إثبات النص الآتي : « الوزراء مسئولون بالضمائم لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للأمة ، وبالأفراد عن كل إجراء مخالف للقوانين يقع منهم أو من مرؤسهم إنشاء تأدية وظائفهم . وإذا اقترح المجلس التصويت على الثقة بالوزارة أو طلبت الوزارة ذلك أو مرضت مشروعاً على المجلس واشترطت أنه إذا لم يقرر تسخير وقررت ثلاثة أرباع أعضاء مجلس النواب الحاضرين عدم الثقة بالوزارة في الحالتين الأوليين أو رفض للتصريح في الحالة الثالثة تسقط الوزارة حقاً وتترك مقاليدها للحكم لغيرها » .

وسبب وضع النص على هذا الأسلوب أن القوانين الدستورية وأعمال الأمم البرلمانية كلها على هذا البَدْ كما هو معلوم للأخص والعالم ومعلن في كل الجرائد . وأن مبدأاً للتولية الوزارية هو محور النظام الدستوري وجوهره والشرط الأساسي للحرية السياسية في كل بلد من البلدان . وليس للمسئولية الوزارية سوى معنى واحد وعرف واحد وهو أن يتحمس على الوزارة الاستقالة إذا فقدت ثقة أغلبية مجلس النواب ، فإنها متى فقدت هذه الثقة فقد فقدت ثقة الأمة بأجمعها بفقدان ثقة نوابها . فلامنى بعد ذلك لأن تبقى الوزارة في مناصبها وتباشر شيئاً من أعمال الأمة وبالجمل فلا معنى للدستور بدون أن ينص فيه على المسئولية الوزارية الصحيحة للمعنى المذكور — راجع كتاب الحقوق الدستورية ف . مورو ، ص ٣٨٦ — ٣٩٠ ، طبعة سنة ١٩٢١ وفيها شرح المؤلف أحوالاً مختلفة تتعلق بضرورة استقالة الوزارة إذا لم تحز ثقة مجلس النواب .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء على ما مر بك حذف الجملة التي طلب حذفها من التقرير .

(فتقرر بأغلبية الآراء عدم حذفها) .

(في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

إن الأصل في عدم الثقة استقالة الوزارة وقبول تلك الاستقالة . إلا أنه يجوز بطريقة استثنائية الرجوع إلى رأى الأمة في ذلك

إذا ظهر أن المجلس لا يعبر في عدم الثقة عن رأى الأمة .

حسرة عبد الطيف الكبكبي — نبعت الآن في التفسير الذي وضعت اللجنة التشريعية في تقريرها عن البَدْ ٧٧ الخاص

بمسئولية الوزارة أمام مجلس النواب والذي يقضى بجواز بقاء الوزارة مع تحرير مجلس النواب عدم الثقة بها وحل المجلس . وأطلب عدم الأخذ بهذا التفسير واستبداله . « أنه إذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة يجب حثا سقوطها » والأسباب هي :

أولاً — ما قرره من أن الأمة مصدر كل سلطة والمجلس هو النائب عن الأمة .

ثانياً — إن حل المجلس يمكن قبوله إذا وقع الخلاف على قانون أقره المجلس ورفضه الملك أو نحو ذلك مما يرد معرفة رأى الأمة فيه وفي هذه الحالة تبدى الأمة رأياً في أمر معين . أما إذا كان الخلاف لأمر غير معينة فلا يجوز حل المجلس مطلقاً لأنه في هذه الحالة لا يكون أمام الأمة شيء معين يرد استفتاءها فيه .

أما إذا أخذنا بالتفسير الذى وضعت اللجنة الفرعية فلإن الوزارة تصبح في غير حاجة للحصول على ثقة المجلس اكتفاء بثقة الملك بها . لهذا يجب أن بين صراحة أنه إذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة يجب عليها حثاً أن تستقيل . وهذا لا يتأتى إلا باستبدال التفسير الأول بالتفسير الذى مرسته .

سعادة عبد الحيد مصطفي باشا — لم تحصل مناقشة في مبدأ من المبادئ التى قررتها اللجنة الفرعية أكثر مما حصل في هذا البند ، وحفرة للكباتى بك أمام الآن ما سمعناه من الجلسات السابقة والرد عليه سيكون طبعاً هو ما أوجب به في تلك الجلسات . ولكن الشيء الذى يلتفت للنظر اليوم هو أنه في مرات السابقة كان للعرض على تسيير اللجنة الفرعية يتبع بحذف هذا التفسير أما اليوم فلإن حضرة للكباتى بك يمرض استبداله بتفسير آخر يناقشه . وأول دليل قدمه هو أن الأمة مصدر كل سلطة فتجيبه على ذلك بأننا ما وافقنا على تفسير اللجنة الفرعية إلا لأن الأمة مصدر كل سلطة فيجب معرفة رأيها عند وقوع الخلاف بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . النواب يمثلون الأمة ولكن ليس لهم مطلقاً أن يقرروا رأياً يخالف رأيها فإذا وقع شك في أن ما قرره المجلس يخالف رأى الأمة وجب الرجوع إليها لأنها مصدر كل سلطة .

ليس في بلادنا أحزاب سياسية ترشح الأعضاء في دوائر الانتخاب ليعرف للتصويت أسيال وآراء الأعضاء بحسب الأحزاب التى يتضمنون إليها . لذلك لا يسجل مطلقاً معرفة ما إذا كان النواب يمثلون رأى الأمة حقيقة عند وقوع الخلاف بين السلطين . وقد رأينا أن خير حل للخلاف هو أن نلجأ إلى الأمة نفسها لاستفتاءها ومعرفة رأيها .

والفيل الثانى الذى قدمه حضرة مكباتى بك هو بجواز حل المجلس لخلاف على قانون يرد معرفة رأى الأمة فيه ولا يجوز في غير ذلك . وجوابى في هذا أن السياسة العامة لوزارة تتكيف في أوضاع وإجراءات وقوانين ، فهل إذا وقع الخلاف على جزء من السياسة يسلمون بالرجوع إلى الأمة وإذا وقع على الكل لا يجوز ذلك ؟

حضرة على ماهر بك — وكيف تتحقق للسببية الوزارية إذا جاز بقاء الوزارة التى لم تحز ثقة المجلس وحل المجلس نفسه ؟

سعادة عبد الحيد مصطفي باشا — ليس من السهل على كل وزارة يقرر المجلس عدم الثقة بها أن تطلب حل المجلس . بل الوزير يغفل الاستقالة على هذا . ولكن مصلحة الأمة فوق كل شيء . قد يكون الخلاف على مسائل يتوقف عليها مستقبل الأمة . وتتشدد الوزارة أن المجلس لم يبر فيها عن رأى الأمة التى قد تشارك الوزارة رأيها . في مثل هذه الحالة يجب الرجوع لرأى الأمة ، لهذا أقتراح بقاء تسيير اللجنة الفرعية التى سبق أن أقرته اللجنة العامة كما هو .

حضرة على التزلاوى بك — لا أكتفى باستبدال تسيير اللجنة الفرعية بتفسير آخر كما طلب حضرة للكباتى بك بل أطلب أن يضاف إلى البند الرابع عشر ونصه : « يكون لمجلس النواب وحده حق تقرير عدم الثقة بالوزارة » نص آخر وهو « متى قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة وجب على الوزارة أن تستقيل » لأنه لا يصح مطلقاً أن المجلس يقرر عدم الثقة بالوزارة فتبقى الوزارة في مجلسها وعمل المجلس الذى ينبو عن الأمة ويتهلأ ويقال إن هذا تأكيد لسلطة الأمة . يجوز أن المجلس يوافق على سياسة الوزارة ولكنه يستند أن رجالها لا يستطيعون تنفيذ هذه السياسة أو يتساهلون في تنفيذها ويود استبدالهم بمن هم أكثر منهم فيقرر عدم الثقة بهم .

حضرة على ماهر بك — تسييراً لمباراة حضرة التزلاوى بك أقول إن السياسة في فرنسا من بعد الحرب ظلت واحدة ولكن الوزارات تعاقبت وتأتى الواحدة منها فتقرر أنها ستتابع سياسة الوزارة السابقة بلا تغيير في موجهاتها اليسرى . فلماذا إذن تبدلت الوزارات ؟ أقول تبدلت لعدم الثقة في أشخاص رجالها من حيث التشدد في تنفيذ السياسة للتفق عليها .

لا تكون الوزارة قوية إلا إذا حازت ثقة الملك والمجلس معاً وفي إنجلترا سقطت وزارات كثيرة لأنها لم تكن حائزة ثقة الملك .
مع أن الملك لم تكن له سياسة خاصة .

لهذا يجب أن تكون الوزارة حاصلة على ثقة السلطين .

حصة على التزلاوى بك — لا يكون لنا دستور حقيق إلا إذا تقرر وجوب سقوط الوزارة عند تقرر عدم الثقة بها . أما حق الحل فحق عام قائم بذاته وللملك في كل وقت أن يحل المجلس إذا رأى ذلك .

حصة توفيق دوس بك — وكيف يوفق حصة التزلاوى بك بين تعميم الاستقالة عند عدم الثقة ، وبين حق الملك في حل المجلس في كل وقت ؟ لنفرض أن وزارة لم تحز ثقة المجلس فرفضت استقالتها الملك قبلها ثم عين نفي الوزراء ثانياً أو وزراء من مبدئهم ورأيهم ، وقرر حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة — أليس للملك هذا الحق ؟

حصة على التزلاوى بك — الملك لا يلبأ لحل المجلس إلا إذا عرف أن البلاد تؤيده .

حصة توفيق دوس بك — في جميع الأحوال لا يقع الحل إلا إذا وثق للملك من تأييد البلاد له في ذلك .

حصة عبد اللطيف السكباني بك — لا يحل الملك المجلس ويستقي الوزارة التي لم تحز ثقة المجلس إلا إذا أراد اهتلافاً سياسياً .

حصة على ماهر بك — ما قرره حصة دوس بك يقتضيه واحد وهو أن الوزارة الجديدة سواء كانت هي الوزارة التي لم تحز ثقة المجلس أو غيرها من مبدئها لا يمكنها أن توافق الملك على حل المجلس قبل أن تقدم للبرلمان ليعلم تهنه بها ويبرجها .

حصة توفيق دوس بك — وهل هناك مانع قانوني يمنعها من أن توافق على الحل دون أن تقدم للمجلس ؟

حصة على ماهر بك — عملياً هذا لا يكون .

حصة عبد العزيز فهمي بك — إن التفسير الوارد في تقرر اللجنة الفرعية هو التفسير القانوني للضبط . لأن حق الحل حق مطلق للملك لا يمكن تحديده ، وقد أثر ذلك كل من تكلم من المعارضين لهذا التفسير ولكنهم أرادوا أن يقيده بطريقه ملتوية .

لا يوجد دستور في العالم ينص على مثل ما يريد حصة التزلاوى بك أن ينص عليه في دستورها إلا الدستور التركي الذي قرر في سنة ١٩٠٩ إضافة مثل النص الآتي للدستور :

« إذا قرر مجلس النواب أن لا ثقة له في أحد الوزراء وجب على الوزير الخروج من الوزارة ، فإذا كان القرار خاصاً برئيس الوزراء فالوزارة كلها تستقيل » .

هذا كل ما استطاع الأتراك أن يقولوه في ثورتهم ، ولم يقولوا أبداً وعلى الملك قبول الاستقالة ،

حصة على التزلاوى بك — ومن الذي قال بوجوب قبول الاستقالة ؟

حصة عبد العزيز فهمي بك — أقول إن الأتراك لم يقولوا « يجب قبول الاستقالة » لأن هذا يضارب مع حق الحل المطلق ، فأرضاء للمعارضين دونوا في الدستور النص الثاني مع العلم بأنه لا يلزم الملك بقبول الاستقالة ولا يقيد حق الحل مطلقاً .

حصة زكريا نامق بك — التفسير الذي جاء في تقرر اللجنة الفرعية عن البند ٧٧ هو الذي أثار كل هذه المناقشات كما أثار سخط الكثيرين ، لأنه يصر بأن لا مسؤولية على الوزارة ، إذ البارة مطلقة وتشر بأنه يجوز حل المجلس كما اقترب على عدم الثقة بالوزارة ، مع أننا نعتقد أن الحل لا يكون إلا في حالة استثنائية حصنة ولا يلبأ إليه إلا إذا رأى الملك أن الرأي العام يؤيد الوزارة في سياستها ولا يوافق المجلس على رأيه فيها ، هذه هي الحالة التي يجوز فيها حل المجلس ، لذلك أقترح تغيير عبارة التفسير للدعوة في تقرر اللجنة الفرعية بما يقيد ذلك .

إذا قرأنا تفسير اللجنة الفرعية لا نجد فيه كلمة واحدة تشير إلى الظروف الاستثنائية التي يقع فيها الحل .

حصة توفيق دوس بك — ومن التناقض الذي يفتقر هذه للظروف الاستثنائية ؟

حصة زكريا نامق بك — هو الملك ، ولهذا أعرض على حضراتكم نصاً جديداً يؤخذ به بدل التفسير الذي ذكر في تقرر اللجنة

الفرعية عن البند ٧٧ ويذكر في التفسير النهائي وهذا هو :

« إن الأصل في عدم الثقة استقالة الوزارة وقبول تلك الاستقالة إلا أنه يجوز بطريقة استثنائية الرجوع إلى رأى الأمة في ذلك إذا ظهر أن المجلس لا يبرر في عدم الثقة عن رأى الأمة » .

حضره عبد الحميد بدوى بك — تساءل حضرة على ماهر بك في أوائل هذه الجلسة كيف تتحقق للشولية الوزارية إذا جاز بقاء الوزارة التي لم تحرّجها المجلس ؟ — فأجبت أن عبارة التقرير للعرض عليها هي أشبه بقفه القانون منها بالتسريع لأنها تدور على افتراضات لاعل أحكام ، والواقع أن حرّج للشولية الوزارية وبناء الحكم للمقرب عليها لا يتوقف على ذكر حق الحل معها بل لكل منهما حكم قائم بذاته . والعرف الدستوري يقضى باستقالة الوزارة متى اقترح بعدم الثقة بها دون أن يكون في أى دستور نص بذلك . هذا حكم قائم بذاته . وكذلك حكم الحل قائم بذاته . ولم يمدد أى دستور الحالات التي يحصل فيها حل المجلس . ولسوء الحظ جمعت عبارة التقرير بين الحكمين (لشولية الوزارة والحل) في جملة واحدة فظن أن بينهما تلازماً لا فساد له ، والواقع أن كلا منهما مستقل ولكن قد يقع بينهما شيء من التفاعل في ظروف استثنائية يقتضى وجود حل كالذي ورد في التقرير .

سأل حضرة ماهر بك كيف تتحقق للشولية الوزارية إذا جاز بقاء وزارة لم تحرّجها المجلس . وأنا أنساها أيضاً ، كيف يتحقق حق الحل إذا لم يمكن استعجاله في كل ظرف ؟

حضره للتزلاوى بك قال إن لللك حق الحل في أى وقت ، ثم عقب ذلك بما يفهم منه عدم جواز الحل عندما يقترح على عدم الثقة بالوزارة فإن كان هذا ما قصدته فلذلك لنا نصاً دستورياً ذكر فيه هذا الاستثناء .

حضره على للتزلاوى بك — قلت إن حق الحل حق عام .

حضره عبد الحميد بدوى بك — نحن لا نبتدع في تدميرنا والحل جائز في كل وقت حتى إذا اقترح بعدم الثقة بالوزارة ، ولكن حق الحل وللشولية الوزارية مسألتان مستقلتان تمام الاستقلال ولو أنه قد يحصل بينهما تفاعل في بعض الأحيان .

حضره على ماهر بك — لم يحصل في بلد دستوري أن اقترح على عدم الثقة بالوزارة فبقيت الوزارة وحل المجلس .

حضره عبد الحميد بدوى بك — نحن لا نبتدع في تدميرنا ولكننا تأخذ اللبائى عن المساتير الأخرى فإن كانت هذه اللبائى لم تنتج مطلقاً أن حل مجلس عقب اقتراره على عدم الثقة بالوزارة فيكون الحال عندنا كذلك ، ولكن منطقياً هذا القرض ليس بمتجماً . والنص عليه في تفسير اللجنة الفرعية لا يفيد حصوله دولاً .

حضره على ماهر بك — بناء على نظرية بدوى بك أطلب حذف الفقرة الخاصة بذلك من تقرير اللجنة الفرعية .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — الحذف الآن يفيد الدول عما جاء في تفسير اللجنة الفرعية .

حضره عبد العزيز فهمى بك — وأنا بناء على ما أبداه حضره بدوى بك أطلب بقاء الفقرة لا حذفها .

حضره عبد اللطيف للكبائى بك — لا نقضوا أننا أمة كانت خاضعة للاستبداد زمناً طويلاً ، والآن تريد أن تستنشق نسيم الحرية فلا يجوز أن تضع في سبيلها عقبت تحول بينها وبين ما ترى إليه .

قد تعرض مسائل هامة لايجب تكليفها فيقع بسببها تصادم بين لللك والمجلس ، فيجب أن نصف من الآن العلاج الناجع ، ولا أرى لذلك إلا وجوب استقالة الوزارة متى قدمت تهمة المجلس ، بدون هذا تحصل مشادة بين لللك والمجلس ، فلذلك يرى وهو فرد أنه أقدر على معرف رأى الأمة الحقيقي من مجلس نوابها للتصريح بتقبلها فيقرر حل المجلس ليعرف رأى الأمة فيقع التصادم الذى لا يزيد ونسعى لاختفائه ولو اتقضى ذلك تحديد حق لللك في حل المجلس ، حقاً لا يوجد في المساتير نص يقيد حق الحل ، ولكن نظام الأحزاب والرق العام في البلاد الأوربية يبينان عن ذلك النص هناك ولا مانع قانونياً يمتنع من النص عليه في دستورها .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — عبارة التقرير في هذا الوضع مبهمة ، وقد يفهم منها أن حل المجلس متلازم مع قرار عدم الثقة بالوزارة ، فلما لهذا يمكن لإصلاح للوضع في التقرير التأتى التى سترفعه اللجنة مع مشروعها فيبين فيه أن حل المجلس أمر استثنائى لا يليق إليه إلا إذا تبين أن المجلس لا يبرر عن رأى الأمة .

فضيلة الشيخ نجيت — تطمون أننا قسمنا اللبائى للدستورية إلى أقسام فذكرنا اختصاص المجلسين وجلسنا من اختصاص مجلس

التواب الاقتراح على الثقة بالوزارة . ثم انتقلنا إلى حقوق الملك وقررنا أن الملك حق حل المجلس فيخرج من ذلك أن للثوية الوزارية حكم قائم بذاته كما أن حل المجلس حق مطلق قائم بذاته ولا معنى للجمع بينهما بل يجب على الوزارة إذا فقدت الثقة أن تستقيل وهذا هو المعمول به في سائر البلاد الدستورية ولا يتناقض حق الملك في حل المجلس . وإذا كان دستور في العلم تعرض لأمر الحل عندما تفقد الوزارة ثقة المجلس لاذكروه لنا .

حضرة محمود أبو النصر بك — سمعتم حضراتكم أن ليس في دستور من دساتير العالم نص يفرض بوجوب سقوط الوزارة عندما يقرر المجلس عدم الثقة بها مع أن قوام هذه الدساتير سلطة الأمة . فلا يجب دستورنا عدم وجود هذا النص فيه . ولا يجز هذا تكراراً لسلطة الأمة . الذين يقولون منا بوجوب الاستقالة عند قرار عدم الثقة يتسكون بأن المجلس يمثل الأمة ولكنه تمثيل اعتباري أكثر منه حقيقي . والثالثون يجوز الحل يريدون أن يثبتوا رأي الأمة الحقيقي لا الاعتباري . ولو أن كلا منهما متمسك بسلطة الأمة . لأجل هذا أرى بقاء المادة والتفسير على أصلها .

حضرة محمد بك — أرى أن يستبدل نص المادة الرابع عشر بنص الدستور الثاني الذي أشار إليه حضرة عبد العزيز بك . وأن يذكر في تقرير اللجنة النهائي نصير لهذا النص الجديد بمحو أثر عبارة التقرير التي أثارت كل هذه المناقشات .

من مزايانا النص الثاني أنه يسهل معه التخلص من وزير على اغرامه إذا كان عدم الثقة مقصراً عليه . ومن رأي أن الوزارة إذا فقدت ثقة مجلس النواب يجب حتماً أن تستقيل . كما أن للملك الحق للعطوف في أن يحل المجلس في أي وقت أراد . ويجب تنفيذ القاعدتين إلى نهايتهما .

قد يرى الملك أن الوزارة التي اقترح بسبب عدم الثقة بها أضع البلاد وحائرة لثقة الأمة فله بعد أن يقبلها أن يبيدها إلى مراكزها كما حصل أخيراً في إيطاليا . قد اقترح بسبب الثقة بوزارة « فكا » « فستات » وقبلت الاستقالة . ولكن للملك عين الرئيس للتقيل رئيساً للوزارة الجديدة . وتقدمت للمجلس فأولاهاه فتته . قد يقال إذا كان الملك حق إعادة الوزارة للتشغيل إلى مراكز الحكم . فلماذا نمنع قبول الاستقالة ولا يترك له الخيار في قبولها أو رفضها ؟

وعلى هذا نحب بأن الفرق عظيم بين رفض الاستقالة وبين قبولها وإعادة تشكيل الوزارة فيها ولو أن عبارة التقرير لم تفرق بين الحالتين . لأن قبول الاستقالة تنفيذ لقرار المجلس ، أما إعادة تعيينها فحق الملك بسببته الرئيس الأعلى لسلطة التنفيذية وله حق تعيين الوزراء وإلغائهم ، كما أن إبعاد الوزارة عن الملك بعد قبول الاستقالة يحل للملك حراً في تصدير جوائز إعادة الوزارة مرة أخرى أم لا وهذا لا شك أمر استثنائي لا يحصل إلا في أحوال نادرة .

حضرة إبراهيم الملباوي بك — لي سؤال أردت عرضه على حضراتكم : إذا كان من واجب الوزارة أن تستقيل إذا فقدت ثقة المجلس ، فهل ترون أنه يجب على الملك أن يقبل الاستقالة ؟
حضرة عبد الطيف للكاتب بك — هذا ما تريده .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — للملك أن يقبل الاستقالة وله ألا يقبلها ويحل المجلس .

حضرة توفيق دوس بك — نحن نهمم حول نقطة أساسية يجب الفصل فيها أولاً وهي : هل حق الحل مطلق أو مقيد ؟

حضرة محمد بك — رأي دائماً أنه يجب أخذ رأي مجلس الشيوخ في ذلك .

حضرة علي التزلاوي بك — نحن لم تعرض لهذه المسألة وليست الآن محل بحث .

حضرة توفيق دوس بك — هذا في صلب الموضوع إذ لا معنى لقول بأن الملك لا يستطيع رفض الاستقالة إلا إذا كان غرضنا

تقييد حق الحل فيجب أن نقرر أولاً ، هل حق الحل مطلق أو مقيد ؟ ثم نتقل إلى وجوب استقالة الوزارة عند قرار عدم الثقة بها .

حضرة علي ماهر بك — يوجد فرق كبير جداً بين وضع نص في الدستور يقيد حق الحل وبين عدم تطبيق حق الحل عملياً .

إذا ذكر في الدستور نص يقيد حق الحل اتخذ مجلس النواب هذا النص سلاحاً عند كل وزارة يعلن عدم الثقة بها في كل وقت . وهنا خطر جداً تكسر النص على إطلاق حق الحل . الروتة واجبة في هذا الوقت ولذلك أطلب حنف الضمير وترك الأمر للتقاليد البرلمانية .

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — يظهر أن حضرة ماهر بك يسلم بوجود حالات يقرر فيها المجلس عدم الثقة بالوزارة ولا يتم معها أن تستقيل الوزارة .

حضرة علي ماهر بك — الذي أراه هو أنه لا ينس في المستور على تقييد حق الحل حتى لا يستبد المجلس بالوزارة . وأطلب أن لا يؤخذ الرأي على سؤال حضرة دوس بك لأنه ليس بحلم في اللؤوع .

(حصلت مناقشة في أي الاقتراحات يؤخذ عليه الرأي أولا فقرر أن يؤخذ الرأي على حذف نص الفقرة للفترة للبدا ٧٧ من تحرير اللجنة الفرعية أو تعديله) .

(ثم تقرر بأغلبية الآراء تعديل عبارة التفسير) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أقترح أن يمدل التفسير كالآتي : إذا حصل الاقتراع وقصدت الوزارة ثقة المجلس كان عليها أن ترجع إلى الملك لترضى الأمر عليه وترفع استقالته له على أن له استثنائيا إذا رأى أن مجلس النواب أصبح لا يبرعن رأى الأمة ألا يقبل الاستقالة وأن يحل المجلس .

حضرة زكريا نامق بك — الأصل في حالة عدم الثقة أن تستقيل الوزارة وأن تعيل الاستقالة ، ولكن ، بطريقة استثنائية ، إذا ظهر للملك أن المجلس أصبح لا يبرعن رأى الأمة فله ألا يقبل الاستقالة ويأمر بحل المجلس ، وأقترح أخذ الرأي على التعديل الذي عرضته أولا . حضرة عبد العزيز فهمي بك — أنا متنازل عن اقتراحى وأنضم إلى تعديل حضرة زكريا بك .

حضرة عبد المظيف للكباتي بك — التعديل الذى أقترح أخذ الرأي عليه هو : « إذا اقترح المجلس بعدم الثقة بالوزارة تستقيل الوزارة ويتبع في هذا الصدد ما هو متبع عادة في البرلمانات الأوربية وخصوصا برلمان إنجلترا » .

معالى الرئيس — يؤخذ الرأي على قبول التفسير الذى عرضه حضرة زكريا بك أو التفسير للمعرض من حضرة للكباتي بك .

أخذ الرأي فقرر بالأغلبية قبول تفسير حضرة زكريا بك وهذا نصه :

« إن الأصل في عدم الثقة استقالة الوزارة وقبول تلك الاستقالة إلا أنه يجوز بطريقة استثنائية الرجوع إلى رأى الأمة في ذلك إذا ظهر أن المجلس لا يبرعن رأى الأمة » .

وأن يذكر هذا التفسير في تقرير اللجنة التهاى .

(فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

حضرة على التزلاوى بك — قررت الهيئة أسمى تعديل التفسير الوارد بالقرار فيما يتعلق بالمسئولية الوزارية وفى الاقتراح الذى قدمته ولم تؤخذ عليه الآراء واقتراحى هو أن يزداد على المادة ١٤ البارة الآتية : « وفى قرار مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل » . فأطلب إضافتها إلى المادة للذكورة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أرى أن هذا النص مستفاد من التفسير الذى وضع بالأمر .

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — الأفضل أن يقلل التفسير إلى النصوس وألا يضيف النص الذى يقترحه حضرة على بك للتزلاوى .

حضرة توفيق دوس بك — توفيقا بين الرايين يمكن أن نصل اقتراح حضرة على بك للتزلاوى كتشكيل التفسير الذى وضه أسمى .

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — أريد أن أسأل حضرة على بك ، هل التفسير الذى وضه أسمى ينصب على الاقتراح الذى قدمه اليوم ؟

حضرة على بك للتزلاوى — نعم ينصب عليه وأنا أطلب أن يضاف إلى المادة ١٤ .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر أن يضاف إلى المادة ١٤ المادة الآتية :

« إذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . »

(في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك - أريد التكلم في موضوع القرار ٧٧ المجلس بمشولية الوزارة واستقالتها وأتقدم أن يضاف إلى نصه ما يأتي : « ويجب أن يستقيل مع الوزراء من يكون في درجته من الموظفين في مهلة ذلك كرئيس الديوان الملكي ورئيس التصريفات » وذلك طبقاً لما يحصل في بعض بلاد أوروبا كما يجتهدوا . أتقدم هنا وأنا عاقل العرش والواجب الذي شوم به جميعاً ، وغرضي من هذا الاقتراح توحيد للبدأ السياسي حتى لا يحصل احتكاك بين الوزارة وكبار رجال البلاط . لأن الملك لا يعمل بمفرده بل يسترشد في آرائه بأراء المغيرين من كبار رجال البلاط . فإذا كان هؤلاء الرجال ليسوا من رأى الوزارة في السياسة العامة ، وقع التنازع بين الوزارة والسراي . خصوصاً وقد قررنا أن الملك يملك ولا يحكم وأن الوزارة هي المسئولة عن السياسة العامة فيجب توحيداً لتلك السياسة أن يكون كبار رجال البلاط من رأى الوزارة .

حضرة زكريا نامق بك - رداً على هذا الاقتراح لا يسعني إلا أن أقترح أنه إذا سقطت الوزارة فلا يسقط معها وزير الأوقاف لأنه لا دخل له في السياسة العامة .

فضيلة الشيخ نجيت - وزير الأوقاف يمين بمرسوم ملكي كسائر الوزراء ولكن لا يقوم بأعمال وزارته إلا إذا صدر له توكيل من جلالة الملك باعتبار أنه ناظر على الأوقاف . وعلى ذلك فلا يولى وزير الأوقاف هو الملك والذي عنده السلطة هو الملك ولو أنه معين بمرسوم مثل باقي زملائه الوزراء . هنا بيان لحالة وزير الأوقاف لتتكون بعد ذلك إن كان يجب أن يسقط مع الوزارة أم لا .

حضرة زكريا نامق بك - طرحت اقتراحي دففاً لاقتراح حضرة مكباتي بك . لأنني لم أر إلا كسفاً بتفديد اقتراحه وعدم الأخذ به بل بمبالغة في الاعتراض عليه اقترح ألا يسقط وزير الأوقاف إذا سقطت الوزارة وإن تمسك بهذا الاقتراح .

حضرة إبراهيم الملباوي بك - اقتراح حضرة للكباتي بك من المسائل الدقيقة جداً في موضوعها ولي مسئوليتها بالنسبة لها فيجب أن نبحت بلا تطرف وبلا خوع .

في الواقع أن كبار رجال البلاط الذين في درجة الوزراء يجب خصوصاً في عهد التطور الأول أن يكونوا مسؤولين أمام الأمة أسوة بالوزراء . ولا تأتي مسئوليتهم لحضرتهم كبار رجال البلاط بل يجب أن يكونوا وزراء فعلاً ولكن بلا وزارة . لأن كل مسئولية يجب أن يقابلها حق . فيجب أن يكونوا وزراء بدون وزارة وأن يحضروا مناقشات مجلس الوزراء مقابل الواجب الذي تستلهمه إياه . وأما متفق مع حضرة مكباتي بك في أن جاء كبار رجال السراي مسؤولين أمام الملك دون غيره لا يصح أن يستمر مع أنهم يقومون بأعمال هامة جداً للأمة ويجب أن يكون للأمة إشراف عليهم كما يجب أن يكون لهم صوت مع الوزراء في إدارة الشؤون العامة فيناقشون الوزراء للمسئولية العامة والثقة العامة .

أما عن اقتراح زكريا بك فلا يري أراه أن كل وزير مهما كان عمله حضر جلسات مجلس الوزراء فهو شريك بذلك في إدارة الملكة ويجب أن يشترك في المسئولية . ومن هنا وجدت فكرة التضامن في المسئولية بين الوزراء .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك - مع احترام رأي حضرة الملباوي بك أقول إن اشتراط جعل كبار رجال البلاط وزراء بلا وزارة يحضرون جلسات مجلس الوزراء ويشتركون في مدلولاته مع أنهم لا يباشرون بالفعل عملاً من أعمال الوزارة فيه خطر كبير ، ولم أبن اقتراحي على المسئولية الوزارة بل على وجوب اتخاذ الوجهة السياسية بين رجال الوزارة ورجال السراي .

حضرة علي المتزلاوي بك - أطلب بأعلى صوت رفض اقتراح حضرة المكباتي بك وتعديل حضرة الملباوي بك ولا عمل للمناقشة فيما إذا لا يتوجب على ذلك أي منفعة للأمة مطلقاً . لا أفهم أن كبار الأمراء وكبار ديوان الملك يسقطان مع الوزارة مع أنهما لا يعملان شيئاً . وليس من الصليحة أن يكونوا وزراء بلا وزارة .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك - في اجتماعنا المستطاع أن نرى أنهم ما هموا أنهم توحيداً للسياسة العامة يسقط مع الوزراء . كبار رجال البلاط . فمن غير أن تأخذ بهذه القاعدة توحيداً للسياسة وحرماً على عدم الحلف وتمسكاً بالاحتكاك للضرر .

حضره على التزلاوى بك — هل يوجد في إنجلترا قانون ينص على وجوب استقالة كبار رجال السراى مع الوزارة أو هي التقاليد السياسية التي قررت ذلك ؟ إن كانت التقاليد فيجب أن ننظر ما تفرده تقاليدنا ، وإن كان يوجد نص قانوني فاذكروه لنا .

حضره عبد اللطيف للكباتى بك — دستور إنجلترا مكون من تاليد وعادات أصبحت في حكم القانون . وقد تبين في إنجلترا أنه عندما يكون رجال السراى من حزب غير حزب الوزارة يؤدي هذا إلى مشادة بين السراى والوزارة وإلى تضارب في الخطط السياسية لذلك يجب علينا أن نعتبر بتجارب غيرنا وتأخذ بها في دستورنا .

حضره على التزلاوى بك — لا يحسن بنا أن نأخذ بالتقاليد الشاذة . أماننا دستاير الحكومات الملكية الأخرى وليس فيها مثل هذا النس ، لذلك أطلب رفض اقتراح حضره مكباتى بك وتعديل حضره هلباوى بك .

فضيلة الشيخ نجيت — أطلب رفض اقتراحت حضرات زكريا بك ومكباتى بك وهلباوى بك .

أما عن اقتراح حضره زكريا بك فقد قلت عند بيان وظيفة وزير الأوقاف إنه يعمل بتوكيل من جلالة الملك . ولكن هذا التوكيل خاص بالأعمال القضائية . وهو في باقي الأعمال كسائر الوزراء يشترك معهم في سائر الأعمال العامة فتحكمه حكهم .

وأما اقتراح حضره للكباتى بك فتوقف على انشاق عاداتنا وتقاليدنا مع عادات وتقاليد الإنجليز وهذا غير حاصل . فإن رئيس البلاط الملكي في إنجلترا له حالة خاصة ويشترك مع الوزراء وليس الحال عندنا كذلك . فإن رجال السراى عندنا يملكون كسائر الموظفين العاديين وليس لهم مشاركة مع الوزراء .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — حضره منزلاوى بك يقول « لا يحسن بنا أن نأخذ بالشاذ من التقاليد » هذا القول قد يكون صحيحاً ولكن في غير هذا الموضوع لأنه في عهد للرحوم السلطان حسين صدر مرسوم بأن يكون رئيس الديوان وكبير الأمناء في درجة الوزراء ولولا أنهم أرادوا أن يتخلوا عن مسئولية الوزارة لجري عليهم ما هو حاصل في إنجلترا . ورأى أنهم الآن في صف واحد مع الوزراء يقبضون مرتباتهم ، ويمالون معاملتهم فيجب أن يشتركوا مع زملائهم الوزراء في التضامن سياسياً .

حضره على التزلاوى بك — للرحوم السلطان حسين لم يرد إلا أن يحسن مرتبات كبار رجال بلاطه ويرفع من منزلتهم ولم يرد مطلقاً أن يجعلهم وزراء مسئولين أو غير مسئولين .

حضره عبد اللطيف للكباتى بك — كبار رجال البلاط هم بحكم مركزهم مستشارو جلالة الملك يصحون الملك في أغلب الأمور . فمن يرد أن يحفظ العرش ويوطد مركزه بحيث لا يقع من الأمور ما لا ينفق مع مصلحة البلاد وكرامة جلالة الملك فليؤد ما طلبته من جعل كبار رجال البلاط مسئولين أسوة بالوزراء توتيداً للسياسة العامة .

حضره عبد العزيز فهمى بك — عجبت لاقتراح حضره زكريا بك وظننت أنه لم يرد به إلا التشدد في الاعتراض على ما اقترحه حضره مكباتى بك لولا أن سمعته يقول إنه متمسك بذلك الاقتراح .

تقوم وزارة الأوقاف بإدارة أملاك الأوقاف التي أخرجت أصحابها فهذه الأوقاف لا مال لها سوى الأمة فيجب أن تكون خاضعة لرقابتها ، إذا كان الملك ناظرًا على هذه الأوقاف فلاشك نعمت للخير العام وصلحة الأمة جميعاً فأصبحت كالأموال العامة التي يصرف عليها الحاكم .

كانت الأوقاف تحت إشراف الخليفة فكان بولى القاضي الشرعى الأكبر كما كان بولى الحديو ، وكان للقاضى حق تعيين نظار الأوقاف والآن صارت بلادنا مستقلة ، والقاضى الأكبر يمينه ملك مصر ، فإذا كانت وزارة الأوقاف تدير أوقافاً عين الملك ناظرًا عليها من قبل القاضي في استطاعة البرلمان أن يقرر أن على القاضي الشرعى أن يمين وزير الأوقاف مباشرة ناظرًا على تلك الأوقاف .

سلطة الأمة تنفى بأن تكون الأمة هي الرقبة على أملاكها وأوقافها ، والأوقاف كأملاك البرى الحرة تديرها الحكومة بإرشاد البرلمان ، الأوقاف لم تأت من جانب الملك بل من جانب الأمة فيجب أن تديرها وزارة مسئولة للبرلمان لا الملك ، لا أفهم كيف يقال إن وزير الأوقاف لا يكون مسئولاً للأمة عن أعماله وظيفته مع أنه يجب أن يكون مسئولاً للأمة عما تحت يده من أموالها وما يصرف فيه من مصلحتها كشولية وزير المالية وغيره ، ليست أعمال مجلس الوزراء خاضعة على السياسة الخارجية بل أهمها للسائل الباشاوية كالبوليس والحاكم والتعلم وإدارة الأملاك التي لا مال لها ومن ضمنها الأوقاف ، وقد علم أن إرادتها السنوى يروى على مليون جنيه ،

بناء على هذا يكون الاقتراح في غير محله لأن نتيجته أن يقال إن الملك وحده له التحكم اللطفي في إدارة الأوقاف وهو ما لا يمكن لمصرى أن يقول به .

أما اقتراح حضرة مكباتي بك فليس اقتراحاً منكراً ، وإن كنت لا أوافق عليه فلأن الحالة التي نحن عليها الآن قد لا تسمح بالأخذ بهذا الاقتراح وكنت أرجو أن حالتنا تسمح به ، لأنكم بعد أن قررتم أن حكومتنا دستورية وأن الوزارة مسئولة أمام البرلمان ، وأن الملك لا يعمل بنفسه وإنما بواسطة وزرائه ، وأن الملك غير مسئول مطلقاً ، وأن شخصه مقدس وذاته مصونة لا تمس ، وأن أي أمر من أوامر الملك لا يغني الوزير أو الموظف من المسؤولية ، بعد كل هذا وجب عليكم أن تحفظوا بكرامة الملك ألا تمت بها وشاية الواشين أو دسيسة المسلمين وأن تضمنوا لكل فريق حقوقه وللوزارة حقوقها فلا تدعوا في البلاط للواكي من يدس المسائل للوزارة بل يجب أن يكون كل من حول الملك على رأي الوزارة حتى لا ينتقد من حول العرش على الوزارة انتقاداً يضر بمصلحة البلاد .

لقد جعل الدستور للملك مقدساً مع أنه بشر ككل البشر . الملك يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ؛ وله أذن وله شهوات — ولكنه مقدس بحكم الدستور ، فإذا تركتم بجانب الملك أناساً لهم سيادة وآراء خاصة تخالف سياسة الوزارة يراهم الملك كل يوم ، هم مكتبته ، هم أعوانه ، هم خدمه الذين يدخلون عليه ليل نهار ، هم أكثر من يسمع الملك من الأمة — وأنا أتكم على اللوكية عامة لا على الملك الحالى لأن جلالة ملكنا حفظه الله رجل قوم الخلق ساء في مصلحة البلد — ولكن من الجائز أن يأتي ملك ساء اللو شاية ويكون بجانبه من رجال بلاطه من يدس المسائل للوزارة وهو يعلم أن من حق الملك أن يقيل الوزراء وأن يمين من يخلفهم ، فهل من مصلحة البلد أن يسقط الملك كل يوم وزارة ويمين غيرها عملاً بتصالح رجل بلاطه ؟

البرلمان يقرر عدم الثقة بوزارة فسقطت وتأتي وزارة أخرى موظفو البلاط في غير رأيها . لماذا تعمل الوزارة الجديدة إذا كان موظفو البلاط يعون لدى الملك ضحاً فيقولون أعمالها ؟ أظن أن وحدة الفكر بين الوزراء والقائمين حول العرش واجبة مادامتم قررتم أن الملك فوق الأحزاب وأن ذاته مقدسة . وأنه يعمل برأى برلمانه ، لذلك أرى أن اقتراح حضرة مكباتي بك في محله ويمكن الأخذ به . ولكن يؤلم ضميري أن تأخذ به قبل تبدله كاترلح حضرة هلباوى بك . نعم يؤلم ضميري أن يكون على كبار رجال البلاط أن يتكروا مراكزهم عند سقوط الوزارة دون أن يكون لهم حق حضور جلسات مجلس الوزراء والدعوة معهم . إذ كل واجب يقابله حق . ولكن في إعطاء هذا الحق من الصعوبات ما لا يحصى . كما أن حالة بلدنا لا تطبق الأخذ باقتراح حضرة مكباتي بك . لأن اللوكية عندنا لها نمرة وجدة وكل جدة لها شدة ، والشدة لا تؤخذ بالشدّة ؛ وإنما تؤخذ باللين .

وإذا كانت إنجلترا قد قررت هذا وكان سائماً لنا أن تأخذ بما فعلته إنجلترا فإن الزمن لم يمن بعد للأخذ بهذا الأمر في بلادنا . بل لنا أسوة بالملك الأخرى التي لم تأخذ بهذا الحكم . ولينا نصل إلى ماوصلت إليه بدونه .

والخلاصة أتى أرى رفض اقتراح حضرة زكريا بك . وأبني كل التناء على اقتراح حضرة المكباتي بك وتعديل حضرة الملباوى بك ولكن مع الأسف الشديد أرى أن الظروف الحالية لا تسمح بالأخذ بها .

حضرة طي للزلاوى بك — بهذه المحاضرة البليغة والمليحة التي أدلى بها حضرة عبد العزيز بك لازلت على رأي الأول بأن اقتراح حضرة للمكباتي بك وتعديل حضرة الملباوى بك يجب رفضهما .

يستنتج من كلام حضرة عبد العزيز بك أن الملك قد يستمع لحاشيته ضد الوزارة فتكون الوزارة عرضة للسقوط من وقت لآخر ، لذلك يجب أن يكون كبير المهيّوان وكبير الأمناء من رأي الوزارة يسقطونها وهذا كلام له شيء من الوجاهة . ولكن هل يوجد في بلاط الملك من ليس في درجة الوزراء ويستطيع أن يدس للوزارة عند الملك ، وقد يكون له من التأثير عليه أكثر مما لكبير ديوانه وكبير أمثاله ؟ إذن الاقتراح لا يمنع الضرر الذي نخشاه فيضلعين أن النظام المقترح لا نظير له في الملك الأخرى غير إنجلترا . ولدينا متسع من الوقت بعد تشكيل البرلمان أن ينظر في إيجاد هذا النظام أو عدم إيجاد . أما الآن فأعطي رفض اقتراح حضرة مكباتي بك وتعديل حضرة الملباوى بك .

معالى الرئيس — يؤخذ الرأي على اقتراح حضرة زكريا بك .
(أخذ فقرر بالأغلبية رفضه) .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على اقتراح حضرة السكيات بك .

(أخذ قفرو بالأغلبية رفضه) .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على تعديل حضرة الملباوى بك .

(أخذ قفرو بالأغلبية رفضه) .

(في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

تليت للادة التاسعة فوافقت عليها الهيئة وهذا نصها :

إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

لا تتفق هذه للادة — بميتها الحالية — مع العرف الدستوري . ذلك لأن الوزارة إذا ما طرحت مسألة الثقة فلم تؤيدها الأغلبية لا يهتم عليها وجوب الاستقالة بسف كونهما حكومة برلمانية . ذلك لأن الوزارة قد ترى أن الأغلبية في البلاد لا تتفق في الرأي مع أغلبية مجلس النواب . أو عبارة أخرى أن مجلس النواب أصبح لا يمثل الأمة فلا وزارة في هذه الحالة أن تقترح على الملك أن يعزل مجلس النواب . فإذا وافق الملك على استفتاء البلاد بقيت الوزارة في الحكم عادة حتى تجرى الانتخابات .

ومن جهة أخرى فإن هذا الحكم عديم الفائدة لأن مبدأ مسؤولية الوزراء السياسية ثابت في للادة ٩٢ . فإذا روى إنشاء هذا النص وجب على أية حالة تمسكه البارة الأولى بأن يضاف إليها البارة الآتية : « ما لم يعزل الملك مجلس النواب » .

خل إذا قرر المجلس قراراً يخالف ما اتخذته الوزارة من الاجراءات في موضوع بذاته يلزمها بالقيام بعمل معين زيادة عما حملته .
وعما وعد به الوزير المختص يعتبر اعتراضاً على اجراءاتها في هذا الموضوع ويعرضها للمسئولية الوزارية (١)

تعيد الخالق عطيه الخدي :

مجلس النواب

.....
.....
.....
.....

حدث بإحضار الأعضاء حدث في الجامعة المصرية وقام من ناحيتها صوت أصدقائها عطف الكيرين وأدى إلى فتنة أو كاد ، والأشد والأذكى أن البلاد لم ينلها حظ ولم تر لها مصلحة ظاهرة أو خفية من إثارة ذلك للوضع الذي تعرض له صاحب ذلك الصوت حتى كان يقال ولو من طريق التساهل إن الحسنات تكافأت مع السيئات . وأظن أن حضراتكم بعد هذا التنويه قد فطنتم إلى ما أريد وينبني أن الصوت الذي تقوى هذا هو كتاب « في الثمر الجاهل » ذلك الذي تضمن طبعاً درساً على الوسوية الكريمة والبيوية الرحمة وعلى الإسلام دين القوة المصرية بنص الدستور .

أيها السادة : إن القائمة كانت وما زالت في الشرق وفي الغرب أيضاً عواصف حلقة متوترة متقطعة متأججة ولو ظهرت خلعة قارجل المائل يجب عليه أن يتصد عن كل ما يوجبها والرجل المائل حقاً الذي يهجم البيت الذي يعيش فيه والوسط الذي يكتبه يجد من عله مستشاً لا نهاية له لعائلة الإصلاح والصيوب الكثيرة دون أن يجد نفسه مضطراً في وقت ما إلى أن يبلغ هذا الباب الذي قد يترتب على ولوجه الكثيرين من الحوادث الجسام والأمور العظم .

(١) هذه للادة تماثل للادة ٦٦ من مشروع اللجنة الاستشارية التتيرية .

(٢) مائة كتاب الشعر الجاهل .

ياحضرات النواب : أرجو ألا يتأول علينا متأول أو يتقول علينا متقول أو يمتن علينا تمتن بأنه أشد منا غيرة على حرية العلم والتعليم وأعظم منا رغبة في تأييد حرية الرأي والتفكير . إنه لا توجد في العالم حريات مطلقة ولو كان الأمر كذلك لتشت أعراس بحكم حرية الرأي ولو كان الأمر كذلك لقام في البلاد من يهاجم نظام الحكم اعتقاداً على حرية الرأي ولو كان الأمر كذلك لقام في البلاد من يث مبادئ الفوضوية أو البشيفية استناداً إلى حرية الرأي ولكن الحرية يا حضرات السادة محدودة وتنتهي عندما يتعدى حق التعبير في هذه الحرية . تنتهي عندما تصادم مع مقتضيات النظام والقانون . أنت حر في قول ما تريد ولكن حذر أن تضع تحت سلطة القانون .

إن التعليم حر بنص الدستور وليس منا من يملوش في ذلك ولكن المستور قال أيضاً إن التعليم حر إلا إذا أخذ بالنظام العام أو كان متافياً للأداب والإخلاص هنا معناه أن يرتب على تحرير الرأي حدوث فتنة أو احتال حدوثها وعند ذلك يقف القانون حداً حاللاً لأن الصالح العامة مقدمة على الشهوة على الذين يفهمون حرية الرأي كما حددها القانون وعلى الذين يفكرون حرية التعليم كما بينها القانون أن يجهوا أننا إذا تعرضنا لهذه السألة فلنأخذ نريد أن نكون دائماً في دائرة القانون .

أيها السادة ، إن تصرف هذا الشخص كان أيضاً مخالفاً للقانون فإنه مدرس بالجامعة للصرة وهي معهد أميري يبيع من أموال الحكومة للمثلة للأمة فهو يتقاضى مرتبه من هذه الهيئة التي دينها الإسلام فلم يكن من المفهوم ولا من اللقول ولا من حسن الدوق أن يقوم هذا الشخص بقيس في وجه الحكومة التي يتقاضى مرتبه من أموالها بالطن في دين رعيها من اقلية وأكثية . إننا إذ نعلم أولادنا للحكومة ليصلوا في دورها نفضل ذلك مستعدين على أن يبننا وبيننا تمهيداً ضيقاً على أن البيانات عذمة . لا أقول تمهيداً ضيقاً فقط بل سريعاً لأن الحكومة تمنى بتعليم الدين في مدارسها وبوضعه في مناهجها وإذا كان الأمر كذلك على الدين ريبون أن يحرقوا بحور الإخلاص أن يحرقوه في قلوبهم لأنهم أحرار في عقائدهم أو أن يحرقوه في منازلهم لأنهم أحرار في يناتهم الخاصة ، أما أن يطلقوه في أجواء دور العلم ومنابر الجامعة فهذا ما لا يمكن أن نضمه بحال من الأحوال .

(تصفيق) .

وأغضب ما في هذا التصرف إن صح ما بلغني أن إدارة الجامعة اشترت من مؤلف هذا الكتاب كتابه — اشترته يا حضرات النواب من أموال الأمة الوتورة بهذا السمل فإن كان معنى هذا أن الكتاب سيدرس في الجامعة تحت ثافة الأثافي وليس لنا على هذا الأمر تطبيق أما إذا كان الغرض من شراء الكتاب انهاء ضرر انتشاره فهذا أيضاً تصرف غير مقبول لأن مال الأمة لا يجوز أن يدفع أجراً وكفاة على إساءة للأمة ولأن هذا التصرف في حد ذاته نوع من الكفاة وهذه الكفاة قد حلت حيث كانت يجب الإساءة ووقعت حيث كانت يجب الهجاة — هذا كله إن صح ما سمعته من أن إدارة الجامعة قد اشترت هذا الكتاب .

إن أريد أن أسمع رأي معالي وزير المعارف في مسألة الأستاذة وفي هذه السألة وأحب أن أعرف ما هو العلاج الذي أعده لمعالجة هذه الأمور ولكني قبل أن أسمع جواب معاليه أريد أن أقت نظر حضراتكم إلى ما يجب علينا من التحك بأهداب الحكمة في حكا على هذه الأمور فلا يجوز أن تصلحنا فكرة انتقام بل يجب أن يكون رائدنا العمل على الإصلاح أو الوقاية من الأضرار . أرجو التنبه إلى ذلك خصوصاً في هذه السألة ، لأن البيانات من شأنها التسامح فإن كنتم دينين وتداولوا على مشاعركم الدينية فلاحظوا التسامح قبل كل شيء ، وليس معنى هذا أن تترك هذه السألة تخب هباءً وإنما معناه أن تضع الأمر في يد معالي الوزير لمعالجه بحكمته . نحن لا نستطيع أن نلني وظيفة نحن في حاجة إليها ، وإذا اقترحنا أمراً فيه مساس بمركر أو يبرتب فهذا لا يدخل في نطاق حقوقنا بل هو من اختصاص الوزير ذي الشأن ، وما دنا قد وضنا تحت في معالي الوزير فنلتقم كله لها نرضينا ولا بعد ذلك اقترح خاص بالبريت أقمه للجلسي بعد أن أسمع كلمة الوزير .

(تصفيق جاد متواصل) .

وزير المعارف العمومية — طلب مني حضرة العضو المحترم الأستاذ عبد الحافظ عطية أن أجب عن السائل التي تسلم فيها إليه ، لقد أشار حضرته إلى كثرة عدد الموظفين الإداريين بالجامعة وإلى زيادة الرتب ، واستجد بقله هذا الوظائف بالجامعات الشرية . وإلى مع موافقي على أن الجامعات وهي معاهد علم فقط يجب أن تكون إدارتها مختصرة بسيطة إلا أنه يجب على الآن أن أشرف ما هي الوظائف التي يمكن إنشاؤها ، والجهات التي ينقل إليها شاغلوها ، لهذا أرى مع اعترافي بكثرة الوظائف عن الحاجة أن يترك لي الوقت الكافي لمعرفة ما يمكن إنشاؤه منها بدون أن يرتب على ذلك تأثير مضر بإدارة الجامعة .

أما فيما يخص جريمت الأمانة الأجانب فيجب أن نذكر أننا استخدمهم من بلادهم لمدة محدودة يتكون فيها أعلمهم ثم يرجعون بعد ذلك إلى استضافتها وفي ذلك نوع من التضحية ، هذا فضلا عن أن إقامتهم بمصر تكلفهم نفقات غير عادية إذا جاءوا بأنسهم أو تضاعف نفقاتهم إذا تركوا أسرم في بلادهم على أن هذه للرتب لم تصل إلى الدرجة المقررة لجميع هؤلاء الأمانة بدليل أن أحدهم رفض بعد الاتفاق المهيء إلى مصر وفضل البقاء في بلاده ، وعلى كل حال فإن أكثر هؤلاء الأمانة مبيتون بمقدود تتبى بعد سنتين أو ثلاث سنين ضد انتهاء أجالها وإلزام عقود جديدة يراعى الاقتصاد الواجب ما أمكن ، ولا يخفى على حضراتكم أن الفرض من استخدام هؤلاء الأمانة هو إعداد مدرسين مصريين لكي يحلوا محلهم وبهذه المناسبة أذكر لحضراتكم أنه للتوصل إلى إعداد أمانة للتدريس في قسم الدكتوراه بالجامعة رأيت وزارة المعارف أن تطلب إلى وزارة معارف فرنسا أن تسمح لطلبة الدكتوراه من المصريين بالتقدم لامتحان "Agréation" الخاص بالفرنسيين ، وقد خلطت وزارة خارجية وزارة الخارجية الفرنسية في الأمر ونحن في انتظار الرد ، ولا يخفى على حضراتكم أنه سيقرب على تنفيذ هذه الفكرة اقتصاد في الوقت والنفقات فضلا عما لها من الزايا العلمية ، ولقد وعدت حضراتكم بالاقتصاد في مصروفات الجامعة سواء بإلغاء الوظائف غير الضرورية التي يمكن إلغاؤها أو بتخفيض زيادات الرتب التي لا يقرب على تخفيضها ماس بحقوق مكتسبة ، وأؤكد لحضراتكم أنه سيظهر أثر ذلك في ميزانية العلم القادم .

الرئيس — كيف يتأتى تنفيذ هذا الوعد ما دام مجلس إدارة الجامعة صاحب السلطة في ميزانيتها ؟

وزير المعارف العمومية — الوزير هو الرئيس الأعلى لهذا المجلس .

الرئيس — وهل هذا يحوله حق الصرف في الميزانية ؟

وزير المعارف العمومية — نعم لأنه صاحب الحق في التصديق عليها . أما فيما يخص مسألة كتاب « في الشعر الجاهلي » فقد قلت لحضراتكم في الجلسة الماضية إننا نطمح في أن تكون الجامعة معهداً طلقاً للبحث العلمي الصحيح وليس معنى هذا أننا نرضى بأن تكون كرامى الأمانة منابر تلقى منها الطائعن في أي دين من الأديان قصد النيل من كرامته أو التهم على حرمة . وإنما واجب الأمانة أن يحاشوا ذلك في كتاباتهم ومهاضراتهم . وحالة كتاب « في الشعر الجاهلي » وقعت كما تعلمون في عهد الوزارة السابقة فلما توليت وزارة المعارف أردت أن أتق على حقيقة الأمر فسألت حضرة مدير الجامعة عن الإجراءات التي اتخذها إزاء هذه الحادثة فأجاب بأن الجامعة منعت انتشار الكتاب بأن اشترت جميع نسخه من الكتاب وحفظتها في مخازنها كما اتخذت الإجراءات اللازمة لمنع طبع نسخ أخرى منه . وقد أكد لي حضرة أن الأقوال التي يؤاخذ عليها للؤلؤ لم يلحقها على طلبه بالجامعة كما ظن ، وأن المؤلف صرح على صفحات الجرائد بأنه مسلم ولم يقصد إلى الطعن في دين من الأديان أو للى بكرامته .

(خبسة) .

هذا ما أكرهه لي حضرة مدير الجامعة أما فيما يخص المبلغ الذي دفعتمنا للكتاب فإني أصرح بأن لو كنت مسئولاً لما رضيت بهذا الصرف وإن موافق على استرجاده إذا لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون ذلك . أما فيما يخص إجراءات أخرى فلا يخفى على حضراتكم أن للؤلؤ سافر إلى أوروبا من شهر يونيو عقب تأليف الوزارة مباشرة ولم يعد بعد فلا يمكن أن نتخذ من الآن إجراءات في غيابه وعلى كل حال فإني أعد بيث للساعة .

الرئيس — ترفع الجلسة للاستراحة .

(رفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء وأعيدت في الساعة الثامنة والديقة الحسنة) .

الشيخ مصطفى القفاقي — سادتي النواب : كان بدي أن تمر بنا ميزانية الجامعة المصرية فتقبلها هاتين مصفيين لأنها ميزانية أمنية طالما نتمناها وغاية أكثر ما رجوناها لأننا نعتقد أن وجود جامعة مصرية إنما هو طريق إلى الفلاح الرجو وإلى الحرية المطلوبة وإلى الاستقلال الحقيقي المنشود ولكن الله تعالى أراد أو ولكن غير الله ممن يجرأون على ما لا يجوز لهم أن يجرأوا عليه أرادوا أن تمر علينا هذه الميزانية ونحن نحن من الألم ونصبر من الحزن وبني من المصيبة التي كنا نرجو أن تكون نعمة كبرى . أنا لا أريد أن أنكم عن الجامعة باعتبار إدارتها ولا باعتبار ما يدرس فيها ولا باعتبار كفاية مدرسيها وموظفيها بعد ما أدلى به حضرات الأعضاء المحترمين من البيانات في هذا الشأن ولكن الذي أريد الكلام فيه من غير إطالة هو موضوع كتاب « في الشعر الجاهلي » الذي ألفه الدكتور طه حسين

ذلك الأستاذ الكبير في نظر الجامعة وهو ابنها البكر الذي كانت تتفق عليه من مال الأمة وما كان يظن أبداً أن يقابل إحسان الأمة إليه بهذا العقوق بدرجة أن يضربها بضرب دين الإسلام ، دين الأغلبية .

ذكر حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحامق عليه ملاحظت كثيرة عن هذا الكتاب وعن وقته على الأمة وتأثيره على قلوبه وسامعه حتى لقد قال بحق إنه آثار فحة أو كاد . والحق يقال إنه ما كان من المظنون أن يوجد بين المسلمين في مصر من يجرأ على الدين إلى هذا الحد الذي بلغه الشيخ طه حسين .

قبائح متعددة ما بين تكذيب لصحيح التاريخ وتكذيب لنصوص القرآن ونسبة التحايل إلى الله وإلى النبي محمد وإلى موسى عليه السلام . على أني قبل أن أعرض لسرد ما جاء في هذا الكتاب أو سرد شيء منه أريد أن أظهر لكم شدة انحطاط ما نقله حضرة معالي وزير المعارف عن حضرة مدير الجامعة من أن هذا الكتاب لم يلق على الطلبة ، يعني أن الدكتور طه حسين لم يلق على طلبته ما جاء في هذا الكتاب . اندهشت من هذا القول لأن المؤلف نفسه صرح في مقدمة كتابه أنه ألقاه على الطلبة ولست أدري كيف يمكن أن يكون حقاً ما قيل من أنه لم يلقه على طلبته بعد أن يقرر هو نفسه أنه ألقاه عليهم . (أصوات : ماذا قال ؟)

الشيخ مصطفى القبايى - قال في مقدمة كتابه « هنا نحو من البحث في تاريخ الشعر العربي وأكاد أتي أن فريقاً منهم سيقولونه سائطين عليه وبأن فريقاً سيؤوبون عنه ازوراراً ولكنى على سخط أولئك ولزورار هؤلاء أريد أن أذيع هذا البحث أو بعبارة أصح أن أقيده ، فقد أذعته قبل اليوم حين تحدثت به إلى طلابي في الجامعة وليس سرّاً ما تحدثت به إلى أكثر من مائة شخص » .

هذا قول مؤلفه في مقدمة كتابه ولست أفهم كيف يقال بعد ذلك إنه لم يلق هذا الكتاب على طلبة الجامعة وأن يرتب على ذلك مارتبة الجامعة من قبل من منع أستاذ أن يرد عليه في الجامعة بعد أن سمحت له بذلك بعبارة أن الكتاب لم يلق على الطلبة حتى يرد عليه في نفس الجامعة .

لقد جاء في هذا الكتاب تكذيب صريح للقرآن ونسبة صريحة للنبي عليه الصلاة والسلام بأنه تحايل وكذب صريح على التاريخ لاجورز أبداً أن نهمله ولا أن نترك صاحبه دون أن ندقق البحث معه ويكون حاسباً معه عسيراً .

إني أعرف أنه من الكرم والروءة أن يصفو الإنسان عن أساء إليه ولكن من الظلم والتهم على المصلحة أن يصفو الإنسان من أساء إلى غيره أو عن طعن في وطنه أو دينه (تصديق) إن الدولة أعلنت في دستورها أنها دولة إسلامية وإن دولة إسلامية لا تحافظ على دينها أن يمس ولا على كرامتها أن تبحر على دولة أعوذ بالله أن تكون مصر من أمثالها .

لقد بلغت الدرجة بالدكتور طه حسين أن يذكر في كتابه أن حادثة إبراهيم وإسماعيل التي نقلها الكتاب المرز بها حادثة لا يعول عليها التاريخ ولا يمكن التسليم بها وإلغائها حادثة روحها السلون لبيب مخصوص هو سبب سياسي أكثر منه ديني . وقد جاء في كتابه بالصفحة ٣٦ ما يأتي :

« للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضاً ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي » .

ومعنى هذا أن دعوى الله أن شيئاً حصل لا ينهض دليلاً على أن هذا الشيء قد حصل والله يعلم أن هذا يساوى قوله إن الله كذاب فيما قال .

ثم جاء أيضاً بالصفحة المذكورة :

« فضلاً عن إثبات هذه القصة التي تحدثنا بهجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة ونشأة العرب للحرية فيها ، ونحن مضطرون إلى أن نرى في هذه القصة نوعاً من الحيلة في إثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة ، وبين الإسلام واليهودية والقرآن والتوراة من جهة أخرى وأقيم عصر يمكن أن تكون قد نشأت فيه هذه الفكرة إنما هو هذا العصر الذي أخذ اليهود يستوطنون فيه شمال البلاد العربية ويبنون فيه للمستعمرات . فحينئذ نعلم أن حروباً عنيفة شبت بين هؤلاء اليهود للمستعمرين وبين العرب الذين كانوا يقيمون في

هذه البلاد وانتهت بشيء من السائلة وللإسنة ونوع من المأهدة . فليس يعد أن يكون هذا الصالح الذي استمر بين الفئرين وأصحاب البلاد منشأ هذه القصة التي تجعل العرب واليهود أبناء أعلم لا سباً وقد رأى أولئك وهؤلاء أن بين الفريقين شيئاً من التشابه غير قليل فأولئك وهؤلاء ساميون .

وقد جاء بالصنعة ٧٧ ما يأتي :

« وقد كانت قريش مستعدة كل الاستعداد لقبول مثل هذه الأسطورة في القرن السابع للمسيح . »

وكلمة الأسطورة بإحضرات الزملاء لا يقال إلا للخرافات أو الترهات فالقول بأن هذه القصة التي وردت في كتاب الله العزيز هي خرافة يعني أن الله يخرف ونحن نؤمن بخبره .

(ضجة) .

أنا والله لا أريد التشفيح ولكنني أريد أن أذكر حقيقة .

أريد أن أقول لأقول لا يرون رأينا ويدعون أن البحث أمر واجب وحر وأنه لا يجوز لنا أن نعيد حرية الناس في آرائهم . أقول لهم إننا لا نعيد حريتهم في عقائدهم ولكننا نعيد آراء تلقن لأولادنا ونشاع على أفراد الأمة ما بين متعلم وغير متعلم ولا بد أن يكون ذلك داعية الضلال والفسوق .

فلذا لم أطل بينكم الليلة في سرد القصص الواردة في هذا الكتاب وذكر الكلمات الشنيعة التي لا تدل إلا على زندقة فلأني لا أريد إدخال الحزن على قلوبكم ولأني لا أود أن أرى دموعكم تسيل جزءاً على دينكم وشرف دولتكم .

إننا لا نتكلم في هذا إلا بإباحت المحافظة على الدين وليس ذلك بالأمر الذي يهم المسلم دون غيره فإن كرامة الأديان على السواء يجب أن تكون محفوفة .

إنني لا أسمع ولا أبل أن يعطى أحد في دين المسيح عليه السلام ولا أقبل أن يعطى في دين موسى عليه السلام بالنسبة التي لا يرضى بها أحد أن يعطى في دين محمد عليه السلام فإن حرمة الأديان يجب أن تكون موفورة .

إنني لا أخشى أن يقال إننا نتكلم متصيين تصباً دينياً لأنه إذا كان التصب الديني هو المحافظة على كرامة الأديان جميعاً فلأني أول التصيين .

كنت أود بعد أن قرأت لكم كلمات المؤلف أن أقرأ لكم كلمات الله تعالى فيما كذبه المؤلف ولكنني لا أظن أنكم في حاجة إلى ذلك .

نريد أن نثبت في تاريخ علمنا أننا لا نقبل أبداً أن يتصور متصور في الدين تهووراً يحط من كرامته وكرامة البوالة فإن الطعن في دين البوالة طعن في البوالة نفسها والطعن في البوالة هو طعن في كل فرد من أفرادها ، لا نرضى أن يسجل علينا التاريخ أن قد فتح بيننا هذا الباب ونشر بيننا هذا الكتاب وقامت عليه الضجة التي قامت ثم يمر علينا كما يمر السحاب دون أن ينال للسوء جزاء إساءته . لا أريد أن يقال طعن في الدين وشهر به وصر الأمر على مجلس التواب وخرج الطاعن نظيفاً شريفاً بدون جزاء .

إن الرحمة واجبة ولكن ليس في الدين . وقد أوجب الدين أن يرمى بعض من يرتكب الجرم لما بالكلمة فيمن يدمي أن الله كاذب وأن النبي كاذب وأن المؤمنين جاهلون لا يفقهون بين الحق والباطل .

(ضجة) .

ولا يجوز أن يتكفى مطلقاً بأن المؤلف صرح في الصحف أنه مسلم وإنني ألفت نظركم إلى أن الدكتور المؤلف لم تسمح له نفسه مع أن الوقت كان شديداً والإلحاح عليه كثيراً أن يكتب كلمة يشرح بها ما قال وأن يؤوله بمعنى فهم منه خلاف ما فهمناه .

إذا كان قد ارتد بكتابه ثم رجع إلى الإسلام بعد ذلك فهو مسلم ولكن التوبة لا تنفع الدين ولا تنفي من العقوبة وقد كنت أريد أن أقترح اقتراحاً خامساً ، ولكنني اضطلت على اقتراح لحضرة عبد الحميد البنان بك وواقفته عليه .

على اقتراح حضرة عبد الحميد البنان افدى وهذا نصه :
أقترح على المجلس الموقر تكليف الحكومة :

أولاً — مصادرة وإعدام كتاب طه حسين السى و فى الشعر الجاهل « بتبليغ ما جاء فيه من تكذيب القرآن الكريم واتخاذ ما يلزم لاسترداد اللبغ للدفع إلى يده من الجاسرة ثنائاً لهذا الكتاب .

ثانياً — تكليف النيابة العمومية برفع الدعوى العمومية على طه حسين مؤلف هذا الكتاب لطعته على الدين الاسلامى دين الدولة .
ثالثاً — إنشاء وظيفته من الجامعة وذلك بتقرير عدم اللواقة على الاعتداد التخصص لها .

سلطان السعدى بك — ما للوظيفة وللشيخ طه حسين ؟ فالوظيفة لازمة للجامعة وأظن أنه يوجد من يمكنه إشتغالها من المتعلمين .
ثم على اقتراح محمود لطيف بك وهذا نصه :

« أقترح بد البيانات التريسمها المجلس الموقر عن كتاب «الشعر الجاهل» أن يقرر المجلس رغبة إلى الوزارة فى معاقبة مؤلف هذا الكتاب الذى أهان فى مؤلفه الشرائع البايوة والأنيابة وأهان فيه دين البوة الرسمى وأن تتخذ الوزارة ما يحفظ للماهد العلية من أن تكون مقاماً محل هذا التهجيم مع اتخاذ اللازم لإعدام النسخ الوجودية من هذا الكتاب .

محمد فكرى أباطه افدى — لى كلمة فيما يخص الاقتراح الأول من جهة الشكل فقط إذ أن كل عواطفنا مشتركة فى الموضوع ، فالقسم الأول من الاقتراح يقضى بمصادرة الكتاب وهذا ليس من سلطة المجلس ولا سبيل إليه إلا بمك من الهاكم ، والقسم الثانى المجلس بتكليف النيابة برفع الدعوى العمومية ليس من شأننا أيضاً ، لأن على النيابة أن تتخذ الإجراءات من تلقاء نفسها إذا وجدت أن فى الأمر ما يستدعى ذلك ، وأما عن القسم الثالث فى أنصرف بالانقيام رأى سلطان السعدى بك من أن لا علاقة للوظيفة بالتخصص وأرى أن نكتفى بوعد وزير المعارف العمومية الذى وعد باتخاذ الإجراءات لاتأ جيباً شئ بماليه وأن تترك له الوقت الكافى لبحث الموضوع بحثاً واثياً وعرض نتيجة هذا البحث على المجلس .

الرئيس — هل يريد مقدم الاقتراح الأول أن يؤخذ الرأى على اقتراحه فقرة فقرة ؟

عبد الحميد البنان افدى — نعم .

محمود وهبه القاضى بك — أذكر أن الشيخ طه حسين كتب فى الصحف أنه مؤمن بالله ونبيه ورسوله وكتبه .

(ضجة) .

إذن أمتنع عن الكلام مادمت غير راغبين فيه .

رئيس مجلس الوزراء — أريد أن أقول كلمة فى هذا الموضوع ، فقد ذكر معالى وزير المعارف العمومية أن هذا الكتاب قد طبع ونشر فى عهد الوزارة السابقة ، وحين تشكلت هذه الوزارة وجدت بريسة مجلس الوزراء خطاباً من حضرة صاحب الفعية شيخ الجامع الأزهر يطلب فيه من الحكومة أن تتخذ إجراءات خاصة فى موضوع هذا الكتاب أذكر منها رفع الدعوى الجنائية على المؤلف فقبلت من وزير المعارف العمومية بحث هذا الموضوع فبحثه وكتب إلى خطاباً بين فيه نتيجة بحثه باشتراك مدير الجامعة وما رأى اتخاذه من التدابير اللازمة لمنع تكرار وقوع مثل هذا العمل فى المستقبل ، وقد وافقته على ما ارتآه وكتبت لفضية شيخ الجامع الأزهر بما قرره وزير المعارف ووافقته عليه من حبس الكتاب أى منع انتشاره وبأن المؤلف قد اعتذر بما بينه معالى وزير المعارف وأخبرت فضيلته أيضاً بما اعترضته الحكومة من اتخاذ التدابير لمنع تكرار وقوع مثل هذا العمل من أى أساذ بالجامعة ، وأرى أن موافقى على ما قرره وزير المعارف عمل حكومى صدر من رئيس وزارة مسئول عنه ، وإلى أفهم أن يظهر المجلس استيائه من الكتاب أو أن يترك لوزير المعارف الحرية فى اتخاذ إجراءات فوق ما اتخذها من قبل ، أما أن يقرر المجلس قراراً يخالف ما اتخذته الوزارة من الإجراءات أو أن يلزمها بالقيام بعمل معين زيادة عما حملته وعما وعد به وزير المعارف فىلأ اعتبره اعتراضاً على إجراءاتها فى هذا الموضوع ومريضها للمسئولة الوزارية .

الرئيس — لم أفهم القصد من هذا القول فهل تريد دونكم ألا يتخذ المجلس قراراً فى هذا الموضوع ؟

رئيس مجلس الوزراء — الاقتراح للمروض الآن يتبر فى نظرى انتقاداً للوزارة ومريضها لمسألة الثقة .

الرئيس — تريد إذن طرح مسألة الثقة بالوزارة ؟

رئيس مجلس الوزراء — نعم .

محمد فكرى أباطه ائدى — لقد أدليت بردود شكلية على اقتراح حضرة عبد الحميد البنان ائسى وأظن أن العمل بها يوفق بين الرأيين .

الرئيس — حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يرى أنه إذا أصدر المجلس قراراً يخالف ما اتخذ من إجراءات فإن ذلك يدعو إلى طرح الثقة بالوزارة .

رئيس مجلس الوزراء — قلت إنه إذا قرر المجلس ما يخالف الإجراءات التى اتخذت وما وعد به وزير المعارف العمومية ، فإن ذلك يدل على عدم ثقة المجلس بالوزارة .

الرئيس — لم يعد وزير المعارف العمومية شيء فى هذا الصدد .

وزير المعارف العمومية — قلت إن مؤلف هذا الكتاب غير موجود بمصر ووعدت بأن أبحث المسألة عند حضوره وأسأله فيها وبعد ذلك نتخذ ما يترامى من الإجراءات ونعرض كل ذلك على المجلس .

الرئيس — ولكن المجلس ينظر الآن فى إتمام وتليته .

رئيس مجلس الوزراء — لا شك فى أن من حق المجلس إنشاء أية وظيفة شاء ولا اعتراض لى على ذلك مطلقاً .

الرئيس — إذن تمارض دولتك فى إحالة المؤلف على النيابة ؟

رئيس مجلس الوزراء — أعتبر أن فى تكليفنا بذلك عمى ارتياح لما قلنا به من الإجراءات وهذا يدعو لى إلى ...

الرئيس — أى أن الوزارة لا تؤد تكليف النيابة بالتصديق ؟

وزير المعارف العمومية — لا تمارض الوزارة فى ذلك بعد سؤال المؤلف وإذا تبين لها أن هناك جريمة ...

الرئيس — يعنى أن الوزارة تعد بتكليف النيابة بالتصديق إذا اتضح لها بعد سؤال المؤلف أن هناك جريمة ؟

رئيس مجلس الوزراء — قلت إننا اتخذنا ما يجب اتخذه من الإجراءات ...

الرئيس — ولكن للمجلس الحق فى إبداء رغبات .

رئيس مجلس الوزراء — إذا كان القرض لإبداء رغبة فهذا شيء آخر أما تكليف الحكومة بأمر فلا يعد إبداء رغبة من المجلس .

الرئيس — يجوز للمجلس أن يكلف الحكومة بأشياء مما له حق الرقابة عليها ومما هى داخلة فى اختصاصه ، فهل تأبى الحكومة ذلك ؟ إذا كنتم تمنعوننا بقول ذلك فهذا حسن ، وإلا فإن ذلك يكون أساساً لبداً جديد يلزم بعته .

رئيس مجلس الوزراء — هذه المسألة من اختصاص السلطة التنفيذية والمجلس الحق فى إبداء رغبات بخصوصها فتبحث الحكومة هذه الرغبات ترى ما إذا كان من الممكن تنفيذها أم لا فإذا تأكد للحكومة أن هناك جريمة قدمت للمحاكمة .

الرئيس — هل حضراتكم موافقون على الرغبات التى تليت عليكم ، أعنى المصادرة وتكليف النيابة العمومية برفع الدعوى وإنشاء الوظيفة ؟

محمد لطيف بك — إن الاقتراح الذى قدمته برغبة يوفق بين رأى المجلس ورأى الوزارة .

الرئيس — هناك اقتراح برغبة فلماذا أن ترفضوه أو تهبلوه .

محمد فكرى أباطه ائدى — إن فى نصوص هذه الرغبة تناقضات ، مثلاً أنه غير يمكن مصادرة الكتاب إلا بحكم .

الرئيس — قيل إن إدارة الجامعة اشترت هذا الكتاب وحبت لتقع بذلك تداوله بين الناس . فهل يكفى حضرة مقدم الاقتراح بذلك أم يريد إعداده ؟

عبد الحميد البنان افندى — أريد إعداده .

الرئيس — هل تمانع وزارة المعارف في إعداد هذا الكتاب ؟

وزير المعارف العمومية — إن وزارة المعارف لا تمانع في ذلك .

الرئيس — بقيت النقطة الثانية وهي تكليف النيابة السومية بإقامة الدعوى ضد المؤلف . فهل ترى الحكومة ، إذا وافق المجلس

على إيداء هذه الرغبة ، أن في ذلك اعتداء على اختصاصها ؟

عبد الحافظ عطيه افندى — أرى أن للسألة تعلق بالصيغة أكثر منها بالموضوع لأنه ربما يتبادر إلى التمعن أن القصد بلفظة

« تكليف » إلزام النيابة برفع الدعوى السومية .

فذلك أقترح أن تستبدل بكلمة « تكليف » كلمة « تبليغ » .

الرئيس — إذا استبدلت بكلمة « تكليف » للذكورة بالاعتراح كلمة « تبليغ » فهل لدى الحكومة ما يمنعها من تنفيذ هذه

الرغبة إذا وافق المجلس على إيدائها ؟

رئيس مجلس الوزراء — لقد تصرفت الحكومة في هذا الموضوع بما رأته مناسباً فتكليف المجلس إليها بأن يحوم بأكثر مما فلت

يفيد أن ما اتخذته من الإجراءات لم يكن كافياً ، وأرى لهذا السبب أنه يجب على أن أعارض في ذلك .

الرئيس — لا يمكننا أن نقبل هذا مطلقاً لأن للمجلس اختصاصات وحقوقاً ، فله أن يبدى رغبات ويطلب طلبات فإذا لم نستطع

الحكومة تنفيذها وجب عليها أن تبين له أسباب ذلك . أما إذا رأيت الحكومة أنه ليس للمجلس — مبدئياً — أن يكلفها أو يدعوها

إلى العمل فإننا لا نقبل ذلك ، ولا يمكن أن أراى هذا المجلس إذا لم يكن ذلك من اختصاصه (تصفيق) . لقد أبدى المجلس فيما مضى

رغبات أهم من هذه كثيراً فلم تعرض الحكومة على تنفيذها ، وبصفتي رئيس مجلس النواب لا يمكن أن أقبل ما تقولوه الحكومة من أنه

ليس من اختصاص المجلس أن يبدى رغبة كهذه خصوصاً وأنها ترى على إعطاء القضاء ما هو من حقوق القضاء .

رئيس مجلس الوزراء — لاقول الحكومة إنه ليس من اختصاص المجلس إيداء رغبات ، ولكنها تحول إنها تصرفت في الموضوع

فإذا وافق المجلس على هذه الرغبة فكأنه يقول إن ما قامت به الحكومة لم يكن كافياً .

الرئيس — إذا كانت موافقة المجلس على إيداء هذه الرغبة تنفيذاً أنت تصرف الحكومة في هذه السألة لم يكن كافياً فإن

له هذا الحق .

رئيس مجلس الوزراء — للمجلس هذا الحق إلا أن هذا يعتبر اعتراضاً على تصرفات الحكومة .

الرئيس — إنه اعتراض بلا شك ، ولكن إذا رأى المجلس أن هذا الاعتراض في محله فما رأى الحكومة في ذلك ؟

محمد فكرى أباطه افندى — حضرات الزملاء المحترمين :

أشار حضرة صاحب البعثة ورئيس مجلس الوزراء إلى تصرفات الحكومة في هذا الموضوع إجمالاً ، ولكنها لم تطلع على تفاصيل

هذه الإجراءات ، فمع تمكننا بما لنا من حق إيداء رغبات يمكننا أن نطلع على تفصيل ما قامت به من التصرفات حتى يمكننا أن نحكم عليها

ولكن بما أن الفرصة لا تسمح لنا ولا يمكننا أن نحكم فيها إذا كانت هذه التصرفات كافية أم لا فإنني أقترح تأجيل النظر في هذا الموضوع

حتى نطلع على التفاصيل التي أثرت إليها .

الرئيس — إن الحكومة لم تبين لنا هذه التفاصيل ، ولكنها تحول إن مطالبة المجلس إليها بالقيام بشيء ما قامت به يعتبر اعتراضاً

على تصرفاتها ، حقيقة إن طلب المجلس يعتبر اعتراضاً ولكنه في محله .

محمد فكرى أباطه افندى — تستطيع الحكومة استيفاء اللجوء في فترة التأجيل .

الرئيس — إن الموضوع مستوف .

وزير الحفانية — يظهر لي أن هذه السألة تكاد أن تكون من اختصاص وزير الحفانية .

يريد المجلس للوقر أن يبدى رغبة بتقديم مؤلف كتاب « في الشعر الجاهلي » إلى المحاكمة وتقول الحكومة إنها تصرفت في هذه المسألة بطريقة محسومة قبل أن تثار في المجلس ويقول معالي وزير المعارف إن هذه المسألة محل نظر الوزارة وأنها ستتخذ فيها ما تراه من الإجراءات . فهل هناك فرق بين رغبة المجلس وما وعد به معالي وزير المعارف ؟ لا أظن أن هناك farkاً .

لمجلس أن يبدى رغبة بتبليغ النيابة العمومية لإقامة الدعوى ضد مؤلف الكتاب ومعالي وزير المعارف أن ينظر في هذه الرغبة ويتصرف فيها بما يراه وأظن أن هذا أليق بكرامة المجلس لأنه وهو الهيئة التشريعية إذا أمر برفع الدعوى العمومية وجاء الحكم فيها مخالفاً لرأيه كان معنى هذا أن رأى المجلس لم يكن في محله . أما إذا تركت المسألة للحكومة ورأت أن تقيم الدعوى العمومية ثم صدر الحكم ببراءة المؤلف فلا يؤخذ المجلس بجيء . وتتحمل الوزارة وحدها مسئولية تصرفها .

الرئيس — يجوز أن يكون تبليغ النيابة من ضمن الإجراءات التي تتخذها الوزارة في هذه المسألة ، وتبليغ النيابة هذا لا علاقة له بالحكم في الدعوى .

وزير الحفانية — الذي فهمته أن الاقتراح يرمى إلى تكليف النيابة برفع الدعوى العمومية .

الرئيس — ستستبدل بكلمة « تكليف » بكلمة « تبليغ » وأظن أن تبليغ النيابة عن جريمة ارتكبت حق وواجب على كل فرد . وزير الحفانية — لا نزاع في ذلك .

عبد الحميد البنان افندي — أوافق على أن تستبدل بكلمة « تكليف » بكلمة « تبليغ » .

وزير الحفانية — أستطيع أن أقول إن سبب عدم تبليغ النيابة ربما كان مبنيًا على أن كتاب « في الشعر الجاهلي » مكروه من الأصل وكان من الواجب إخفاؤه وعدم إذاعته بين الجمهور ، ولكن لما كان التبليغ يقتضى نشر الكتاب في الجرائد وإذاعته بين أفراد الأمة رأت الوزارة ألا تبليغ النيابة استهانة بما احتواه الكتاب وتحقيراً لشأه .

فلذا رأى المجلس مع ذلك ضرورة لتبليغ النيابة فلا مانع من أن يبدى هذه الرغبة على أن تكون من ضمن الإجراءات التي تتخذها الحكومة .

الرئيس — قدّم اقتراح رغبة .

عبد الحميد البنان افندي — لا مانع عندي من أن تكون هذه الرغبة ضمن ما تتخذها الوزارة من الإجراءات .

الرئيس — هل يد معالي وزير المعارف بذلك لأن هناك جريمة ارتكبت ويريد المجلس التبليغ عنها ؟

وزير الحفانية — إننا نهدر رغبات المجلس حتى قدرها ولم يد المجلس أى رغبة إلا نخذتها الحكومة فلماذا يطلب من معالي وزير المعارف أن يعد من الآن ...

الرئيس — ما الداعي لهذه الطارعة الشديدة ؟ المسألة في غاية البساطة وهي هل توافق الحكومة على تنفيذ هذه الرغبة أم لا ؟

عبد الحميد البنان افندي — أعدت اقتراحى بأن يضع معالي وزير المعارف هذه المسألة موضع البحث حتى إذا رأى ضرورة تبليغ النيابة فعل ذلك .

وزير المعارف — أوافق على هذا التصديل .

الرئيس — لقد قدّم الاقتراح ومن حق المجلس أن يصدر قراراً بشأنه فهل يوافق معالي وزير المعارف على تبليغ النيابة ؟

وزير المعارف العمومية — إنى موافق على تصديل حضرة عبد الحميد البنان افندي .

الرئيس — التصديل هو أن يقوم معالي وزير المعارف بتبليغ النيابة فهل تعد بذلك ؟

الدكتور أحمد ماهر — أرجو أن ترفع الجلسة للاستراحة .

الرئيس — ترفع الجلسة للاستراحة .

فرفضت الجلسة للاستراحة الساعة التاسعة والذقية الخامسة والأربعين مساءً، وأعيدت في الساعة العاشرة والذقية العشرين برئاسة
سعادة مصطفى التماس باشا .

إسماعيل سليمان حمزة أفندي — أطلب تأجيل النظر فيما لدينا من الأعمال إلى الند لأن الساعة ظهرت العاشرة والنصف .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل ما بقي لدينا من الأعمال إلى الند .

(موافقة عامة) .

(١٣ - سبتمبر سنة ١٩٢٦) .

هل رفض اقتراح يتضمن شكر الحكومة ويشتمل على طلبات أخرى فيه معنى عدم الثقة بالوزارة ؟ وهل إذا لم يقبل المجلس
أن يشكر الحكومة في موقف اعتراض أو انتقاد ليس للشكر فيه محل يصح أن يعتبر ذلك عدم ثقة بالوزارة ؟ موافقة المجلس على
عدم الجمع بين شكر الحكومة وأى اقتراح منها كما عساه أن يحدث من سوء الفهم إذا رفض ذلك الاقتراح - استقالة الوزارة لانتقادات
وجهت إليها أثناء نظر اللزانية وتبع هذه الانتقادات قرار اتخذته المجلس رأت الحكومة في هذا القرار وفيها تضمنته الانتقادات من عبارات
القوم ما يدعوها صيانة لكرامتها أن تتدخل عن الحكم .

جلس النواب

اقتراح مقدم من خمسة عشر عضواً ونصه :

« يقدم المجلس شكره للحكومة الحاضرة على ما قدمت من التضيد لبك معر منذ توليا الحكم ورجو أن يستمر هذا التضيد
وتتنوع ضروبه فيؤكل إلى البنك بعض الأعمال التي يمكن أن يقوم بها والتي في قيامه بها مصلحة للحكومة ولبنك مما كثره الأوراق
المالية والتداول على الخارج وإيداع جانب من أموالها لمساعدة على توسيع دائرة أعماله خصوصاً فيما يخص بالتسليف على التظن وكإيداع
مال البديل الذي لدى الأوقاف فيه .

إمضاءات :

عبد الحميد إبراهيم	عبد العزيز سيف النصر	بونى أحمد سالم	سيد خنبة	شاكر غزالى
أحمد قرشى	عبد الهادي عبد الرحيم	عبد خليل السديس	على محمود	حنفي محمود
عبد الله بركات	إبراهيم راتب	عبد الله عبدالفتاح الروي	عبد الحميد النان	عطا عفيفي

إسماعيل حمزة أفندي — لاسمى لإحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية أكتفاء بقرار المجلس الخامس بإحالة الاقتراح الأول عليها .

عطا عفيفي بك — بصفتي أحد مقدمي هذا الاقتراح أطلب إحالة على لجنة المالية .

الرئيس — إنه يخفى على جملة أمور .

عطا عفيفي بك — إنه في الحقيقة يشمل أموراً كثيرة ولكنها ليست عامة ولذا أطلب إحالة على لجنة المالية .

عبد السلام فهمي محمد جمه بك — إنى أترح رفض هذا الاقتراح لأنه بدأ أولاً بشكر الحكومة إذ لا أرى معنى لشكرها على
تنفيذها لقرار صدر من المجلس ، خصوصاً ونحن نتنقدها الآن وستنقدها انتقادات مرة أثناء نظر اللزانية على عدم تنفيذها بعض قرارات
المجلس ، فكيف نوافق بين شكرها اليوم وانتقادها غداً ؟

(تصفيق) .

عطا عفيفي بك — أطلب أخذ الرأي على هذا الاقتراح .

الرئيس — الموافق على إحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية يقف .

(وقتت أغلبية) .

الرئيس — للوافق على رفض الاقتراح يقف .

(وقت أكثرية) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح .

حينئذ هلال بك — لا يوجد أحد من الوزراء بالمجلس . لهذا أقترح تأجيل الجلسة حتى يحضروا .

الرئيس — يظهر أن الوزارة متأثرة بما حدث قبل الاستراحة من رفض الاقتراح التي كان متضمناً شكر الحكومة ومشتغلاً على طلبات أخرى تتعلق بينك بمصر . ويظهر أنها رأيت أن رفض الاقتراح مناه عن الثقة بها . ولكن لا أظن مطلقاً أن هذه الفكرة قد جالت بخاطر المجلس ، وكل ما فهمته هو أن الاقتراح السالف الذكر كان متشعباً ولهذا رفضه المجلس اكفاءً بالاقتراحات الميينة التي قرر إحالتها على لجنة المالية لفحصها . فهل يخالفني أحد فيها صرحت به الآن ؟
(أصوات : كلنا موافقون) .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — إنني حينما تكلمت ضد الاقتراح للذكور كانت فكرة عدم الثقة بالوزارة بعيدة عن ذهني كل البعد لأننا في كل فرصة نعلن أن الحكومة محل ثقة التامة .

أحمد رمزي بك — أرى من الواجب ألا يقدم حضرات الأعضاء مع شكر الحكومة اقتراحات أخرى لأنها قد ترفض الاقتراح لعدم موافقتها على الموضوع الذي تضمنه مع أننا في الواقع نوافق على الشكر أما من يرد الشكر فليقدم به اقتراحاً خاصاً .

الرئيس — أظن أن ملاحظة الأستاذ رمزي بك جديرة بالاعتبار . فالواقع أنه لا يصح الخلط بين الشكر وغيره .

طراف على انقضى — قد جرت العادة في بعض المجالس النيابية الأوروبية أن الحكومة — إذا كانت ترضى في اقتراح معين أو مشروع قانون أو مسألة من المسائل الخطيرة للطروحة أمام المجلس لأخذ الرأي عليها — تعلق على قرار المجلس فيها مسألة الثقة . فلذا رأى المجلس رأياً مخالفاً عدت ذلك منه بمثابة سحب الثقة منها . وألاحظ أن الوزارة لم تعمل شيئاً من ذلك ، قد حضرت للناقشة وانصرفت بدون أن يعرف المجلس رأياً .

حسن صبري بك — ألفت نظر هيئة المجلس للوقرة إلى أنه هناك فرقاً كبيراً بين الثقة بالوزارة وبين إسداء الشكر لها فالثقة شيء وإسداء الشكر شيء آخر . فلذا لم يقبل المجلس أن يشكر الحكومة في موقف اعتراض أو انتقاد ليس للشكر فيه عمل فلا يصح أن يعتبر ذلك عدم ثقة بها . وليس للوزارة أن تستعج في قبول المجلس التي له أن يشكر وألا يشكر .
قد تكون في ثقة بالوزارة ولكن لا يصح أن أكرم بشكرها وأنا في موقف للتفقد لها .

في الحق أن المقترح ما كان له أن يقرن الشكر بأمور أخرى . أما وقد فعل ذلك وقرر المجلس رفض الشكر فلا يصح أن يرجع في قراره . وكما أن للوزارة كرامة فللمجلس كرامة أيضاً .

نحن اقترحنا على ألا نشكر وليس هناك قوة يصح أن تفرض علينا الشكر .

الرئيس — يظهر أن الوزارة لم تستجب لأن المجلس رفض الشكر في ذاته ولكنها فعلت ذلك لأنها ظنت أنه لا ينبغي بها . والحقيقة أن المجلس لم يرضى الاقتراح لاشتباه على شكر الحكومة وإنما رفضه لاحتوائه على مسائل أخرى لم ير اللواقعة عليها . ولم أنهم مطلقاً أنه قصد عدم الثقة بالوزارة .
(أصوات : هذه هي الحقيقة) .

عبد الحليم الملاي بك — كئت أنتظر أن الوزارة إذا فهمت من أى اقتراح وافق عليه المجلس غير ما قصد منه أن تستمر من هيئة المجلس عن ذلك لا أن تستجب من تلقاء نفسها . وما كان يخطر بالبال مطلقاً ونحن نقرر الاقتراح المذكور عدم الثقة بالوزارة .
وإلى أرجو إيقاف الجلسة وإرسال وفد لمقابلة حضرات الوزراء .

الرئيس — الحقيقة أن تصرف حضرات أصحاب البولة والمالى الوزراء قد جاء عن فهم القرار على غير حقيقته وكنا نود بدل انسحابهم أن يستمروا عن حقيقة قرار المجلس أو يطلبوا عرض مسألة الثقة .

والآن ألا يحسن فى المستقبل عدم الجمع بين شكر الحكومة وأى اقتراح متناً لما عمله أن يحدث من سوء التفاهم إذا رفض ذلك الاقتراح .

(مواقعة عامة) .

الرئيس — توقف الجلسة عشر دقائق .

(وقد أوقفت الجلسة فى الساعة الثامنة والثقيقة العشرين ، وأعيدت فى الساعة الثامنة والثقيقة الثلاثين) .

دولة رئيس مجلس الوزراء — سمعت الحكومة أثناء نظر تقرير لجنة الميزانية انتقادات من كثير من حضرات الأعضاء وتبع هذه الانتقادات قرار اتخذه المجلس فى هذه الجلسة ، وترى الحكومة فى هذا القرار وفيما تضمنته هذه الانتقادات من عبارات اللوم ما يدعوها سيادة لكرامتها إلى أن تتخلى عن الحكم .

(فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧) .

وفى يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٧ تلى مرسوم تأليف الوزارة بربطة ثروت باشا فواء كثيراً بأعمال الوزارة السابقة ، ثم ألقى النحاس باشا كلمة قال فيها :

يسرنا انتهاء الأزمة الوزارية الماضية على النحو الذى انتهت إليه من عودة حضرات صاحب البولة وأصحاب المالى الوزراء أعضاء الوزارة السابقة ، فإن هذا يدل على أن سوء التفاهم الذى قام بين الوزارة السابقة والمجلس قد زال والحمد لله ، وأن الثقة التى أوليناها الوزارة السابقة هى بينها الثقة التى نولينا الوزارة الحاضرة ، وأن الصامعة مرت بدون أن نزعزع هذه الثقة ، ولأن أن نرس بأى وجه كان ما لكل من مجلس النواب والوزارة من الاختصاصات المستورية . وإذا كانت الصامعة قد تركت فى غيوسنا شيئاً من الأثر ، فليس سوى الأسف على حرمان الوزارة من اشتراك رجل كريم الخلق ، بعيد النظر ، واسع الحكمة ، هو حضرة صاحب البولة على يكن باشا .
(تصفيق) .

لا يكون رئيس ديوان الرقابة مسئولاً أمام البرلمان .

تراجع المناقشة على هذا فى المادة ٤٤ .

مجلس النواب

(فى تواريخ ١٧ و ١٩ و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ و ٤ يونية سنة ١٩٣٠) .

قرار مجلس الشيوخ عدم ارتياحه قيام وزارة لم توافقه البرلمان وليست حائزة ثقة مجلس النواب .

مجلس الشيوخ

يراجع التعليق على المادة ٣٩ .

(فى يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٨) .

إذا قال الوزير عند أخذ الرأى على مسألة : إنه يعتبرها مسألة ثقة به ، فلا يعتبر ذلك ماساً بكرامة الأعضاء ، ولا تهديداً لهم ، وإنما يريد أن يدخل النواب فى تقديرهم عملاً جديداً هو أن الوزير يضع منصبه مع الرأى الذى يبيده فى كفة الميزان ، وللتواب بعد ذلك حريتهم فيما يقررون .

الاستمرار في نظر تقرير لجنة للمالية
عن مشروع قانون بتسوية الديون المتاربة

الرئيس — انتهى المجلس أمس من مناقشة مشروع القانون في جلسته وقرر الانتقال إلى مناقشة للواد بجلة اليوم ، والكلمة الآن لحضرة المقرر .

للمقرر :

« مادة ٨ — تكون الديون للضمومة بكفيل محلا للتخفيض . على أن هذا التخفيض لا يحول دون رجوع الدائن على الكفيل » .

الرئيس — أمانى الآن جمة اقتراحت .

أولها من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين وإلى ونصه :

أقترح حذف ما يأتي من المادة ٨ « على أن هذا التخفيض لا يحول دون رجوع الدائن على الكفيل » .

فالوافق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

(وقف عدد من حضرات النواب) .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — إن هذا الاقتراح يتناول مبدأ أساسياً للمعاملات ، وباعتباري مسئولاً عن هذا القانون أعتبر أن المسألة مسألة ثقة بوزير المالية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — أطلب الكلمة في موضوع الثقة من الناحية الشككية .

الرئيس — يقول معالي وزير المالية إنه يعتبر للواقعة على حذف البسالة الواردة بالاقتراح عن المادة الثامنة عدم ثقة به باعتباره مسئولاً عن مشروع القانون .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إني أرى فيما قاله معالي وزير المالية تهديداً للمجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أقتضى الاحتفظ أن معالي وزير المالية لم يطرح مسألة الثقة إلا بعد أن تبين في رأيه أن الأكثرية في جانب الاقتراح .

(ضجة) .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لم يكن الأمر قد تبين بعد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أريد الكلام في هذه المسألة من الناحية الشككية . إني أعتقد ونحن في مدد بحث مسألة عادية ، بل مسألة قانونية ، أنه لا يجوز للوزير أن يمرض الثقة — بعد طرح المسألة لاخذ الرأي ، أعتقد أن هذا لا يجوز مطلقاً لأن فيه معنى التهديد للأكثرية لكي تتجه اتجاهها آخر ، خصوصاً في مسألة عادية كالتى نحن بصددها (ضجة) ، أعتقد يا إخواني أن معالي الوزير لا يوافق على إثارة هذه المسألة خصوصاً بعد أن ظهر رأى المجلس .

(ضجة) .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — لم يظهر رأى المجلس بعد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إني أتكلم فى مسألة دستورية وأعتقد وأكرر القول إنه ليس من الجائز دستوريا لأى وزير— وأقول هذا إطلاعا عن أى وزير فى أى عهد — أن يقدم عند أخذ الرأى ويقول — عندما يتبين له أن هناك تياراً ضد الرأى الذى يديه — إني أعتبر هذا عدم حجة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد — أعترض على قول حضرة النائب المحترم الأستاذ غنام من أن فى هذه المسألة مخالفة دستورية وأنه ليس لها سوابق وزارية فى مصر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود أبو الفتوح — لم يقل الأستاذ غنام هذا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد — حدث فى عهد رئاسة التفور له سعد زغلول بشأن الحكومة أن طرح مسألة الثقة مقدما عند مناقشة الرد على خطاب العرش فيما يتعلق بزيارة « الأمانى القومية للشريعة » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحى — لا أشك مطلقاً بالحضرات النواب المحترمين فى أن للوزير أن يحصل مسألة معينة محلاً لطرح الثقة ، وإنما يجب أن يكون ذلك قبل عرض هذه المسألة لأخذ الرأى ، أما المسألة التى نحن بصدها فقد طرحت عليكم لأخذ الرأى ، ومعنى هذا أن الحكومة تركت لكم حرية التصرف فى إبداء الرأى فى هذه المسألة ، ولكن بعد أن اتجه المجلس فعلاً لاجها معينا ، أو على الأقل لم يكن قد فصل فى هذا الاتجاه بعد ، وقف معالى الوزير ويقول إنها مسألة تتعلق بالثقة ليحمل بعض النواب على الدول عن رأيهم ! إني أرى فى ذلك تهديداً وساساً بكرامة النواب وعقائده دستورية .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — رأى المجلس لم يكن واضحاً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود غنام — كانت الأكثرية فى جانب الاقتراح .

الرئيس — ألا ترون أن ترك النقطة فى هذه المسألة التمهيدية لأتأ لا تتخذ فيها قراراً الآن ونعود إلى نظر الاقتراحات ، لأهمية الشروع ولأنه معروض على المجلس لتظهره بصفة مستعجلة ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — من التريب إني أول من أثار هذه المشكلة ولم تسمح كلنى بعد .

إن مشروع القانون للعروض علينا استثنائى ويظهر أن عرض الثقة استثنائى أيضاً (ضحك) أنا لا أرى فى قول معالى الوزير تهديداً للمجلس ، بل أرى فيه فرط حرص ، بل حماسة من معاليه ، وأرى الأيت فى هذه المسألة الفرعية بهذه السرعة ، لأنها مسألة دستورية خطيرة يقرر المجلس فيها تخليداً فى أمر أمير لأول مرة ، وأرجو أن يجد معالى الرئيس لهذه المسألة غرضاً خصوصاً فى هذا الجو الذى لا يمكن أن نبث فيه برأى قانونى دستورى يعتبر تقييداً دستورياً ، ولا سبيل لذلك إلا بفض النظر عن هذه المسألة .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — إن العدد الآن غير قانونى ولا يمكن عرض الثقة بوزر فى جلسة غير قانونية .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — انى لم أعرض الثقة ، وإنما قلت إني أعتبر هذه المسألة مسألة ثقة ، وعلى كل حال إذا كانت المسألة اعتبارت متبينة فأنا أكتفى بذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحى — نحن نقول إن الجلسة غير قانونية ، ولا يمكن النظر فى مثل هذه المسألة الآن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أشار حضرة النائب المحترم عباس محمود العقاد إلى مسألة قال إنها عاتمة تسمى التى نحن بصدها وهى التى وقعت فى عهد رئاسة التفور له سعد زغلول بشأن الوزارة ، هذه المسألة بالقبالات أذكرها تماماً ، والذى حدث أنه عند مناقشة الرد على خطاب العرش وحمل بعض نواب الحزب الوطنى وإستلاماتهم عن خسر ماهية الأمانى القومية للشريعة للبلاد ، قرر التفور له سعد بشأن بديء ذى بدء أنه يعتبر هذه المسألة مسألة ثقة بالوزارة ، وكان ذلك قبل طرح المسألة لأخذ الرأى ، فلا وجه للمقابلة بين ذلك وبين أن يأتى معالى وزير المالية بمسألة نيين أن من وقفوا من حضرات النواب كانوا أغلبية ، ويقول إنه يعتبر المسألة مسألة ثقة ، فأنا بينا بعض النواب يجلسون حتى لم يبق وقتاً سوى وزيرى الأستاذ عبد الحميد عبد الحى ؟ إني أعتقد أن فى هذا التصرف من جانب الوزير مساساً بكرامة النواب .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — حضرات النواب المحترمين : إن اعتبار أحد الوزراء مسألة من المسائل أنها مسألة ثقة إنما

العرض منها في الواقع التأثير على النواب وبيان أن قراراتهم في نفس الوزير خطورة معينة ، وأنه سينبئ على قراراتهم أن يترك منصبه إذا لم يؤخذ برأيه ، وهم أحرار بعد ذلك فيما يقررون ، ولم أن يقدرُوا مسئوليتهم وخطورة السألة للطروحة عليهم أما كآلة الوزير فلا يمكن أن تكون سبباً لأن يبدل النائب اعتباطاً عن رأيه ، إنما غاية الأمر هي أن يضع في تقديره أن الوزير يعتبر هذه السألة أساسية إلى حد أنه يترك منصبه من أجلها .

فلذا كان النواب الذين لا يزال في رأيهم شيء من التردد يحسبون ، بعد سماع كلام الوزير ، ما يدعومهم إلى التمسك برأيهم فلهم ذلك ، وعلى الوزير أن يعمل بما يقضى به عليه واجبه في مثل هذه الظروف ، وإن وجدوا أن للصالح العامة في الرجوع إلى الرأي الذي يرضه عليهم الوزير ، فهذا شأنهم أيضاً ولم كل الحرية فيما يقررون ، وغاية ما في الأمر — كما قلت — أنه دخل في تقدير النواب عامل جديد وهو أن الوزير يضع منصبه مع الرأي الذي يديه في كفة للميزان .

هذا هو مركز مسألة الثقة ، فليس في القول بأن اعتبر هذه السألة ثقة مسألة ثقة مسألة بكرامة أحد ، كما أنه ليس في العدول عن الرأي بعد أن وضع الوزير مسألة الثقة ، ما عسى كرامة أحد لأن أساس هذه للسألة الرغبة في أن يضبط الوزير بمركزه الأدبي وبثقة إخوانه به على رأى هؤلاء الإخوان ، وإلا لما كان هناك عمل مطلقاً لطرح مسألة الثقة في أى موضوع .

فليس إذن هناك عمل للقول بأن فيها حدث أى مسألة أو تعرض بكرامة النواب ، خصوصاً إلى أول من يحترم إخوانه والنواب الذين يؤيدونه ويصدقونه في مبادئه ولا يمكن أن أضع في ميزان هذه الكرامة أو أعرضها لأى تجريح أو مسألة مهما كانت الظروف ومهما كانت الأحوال .

(تصفيق حاد) .

بقي أمر آخر وهو السبب في عدم عرض هذه السألة على حضراتكم من أول الأمر ، والواقع أنى لاحظت أن بضاً من حضرات النواب كانوا معارضين للاقتراح المقدم وكان زملائهم المؤيدين له يدعونهم للوقوف لتأييدهم فكان البعض يقف إثر البعض ، فإزاء هذه الحركة أردت أن أبين لحضراتكم خطورة الأمر بالنسبة للوزير ولو كان الأمر قد ترك لجرأه الطبيعي ولم يتدخل أحد من حضرات النواب مع زملائه عند أخذ الرأي — وإن كان له الحق في ذلك لما دعا الحال إلى لفت نظر حضرات الإخوان إلى خطورة الأمر بالنسبة لى . والواقع أن هذا التص — وهو إبقاء اشتراط مشولية الكفيل — اعتبره أساسياً لأنى لا أقبل أن نخرج بالمشروع عن القرض الذى وضع من أجله — وهذا ما جعلنى أتمسك بالتص الأسلى وأقول لحضراتكم إنى اعتبر السألة بالنسبة لى مسألة ثقة .

(تصفيق حاد) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لا زلت مصرأ على رأيى .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبانظه — يترن أن أسجل في مجلس النواب شكرنا لمصالى الدكتور أحمد ماهر لانه لأول مرة في تاريخ مصر البرلمانى يطرح وزير الثقة بنفسه على هذا المجلس .

(تصفيق حاد) .

الرئيس — قدّم اقتراح من حضرات النواب المحترمين الأستاذ عبد الحميد عبد الحق والأستاذ محمود سليمان غنام والأستاذ محمد محمود جلال نصه :

« تشرح خلف هذه المادة الثامنة » .

فللوافق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

(وقت أقلية) .

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — نحن متمسكون بأن الأكثرية وقت أخذ الرأي في المرة الأولى كانت في جانب قبول هذا الاقتراح .

الرئيس — قدمت اقتراحات من حضرات النواب المحترمين أحمد وإلى الجندي وعمر عمر هلال وعبد المصطفى الفار والأستاذ عبد الحليم رافع وأحمد محمد أبانج، وكلما لا تخرج عن مدلول الاقتراح السابق الذي رفضه المجلس فلا داعي لأخذ الرأي عليها . والآن هل نوافقون على المادة الثامنة ؟

(موافقة عامة) .

(في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨) .

كلمة « استنكار عمل من أعمال الحكومة » فيها معنى عدم الثقة بالوزارة . ويجلس الشيخ بمقتضى الدستور لا يملك هذا الحق . ولذلك لا يجوز أن يطرح عليه اقتراح يشمل هذه الكلمة لأخذ الرأي إلا إذا رضت منه كلمة الاستنكار الواردة به .

جلس الشيخ

الرئيس (حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك) — والاقتراح الثالث مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني وآخرين من حضرات الزملاء ، وهذا نصه : « بعد سماع أقوال التجوب وأقوال معالي وزير الداخلية وحضرات من اشتركوا في المناقشة يقرر المجلس استنكار ما أمر به معالي وزير الداخلية من حصار النادى السدى بواسطة رجال البوليس ويعلم أن هذا الحصار اعتداء صريح على الحرية الشخصية التي كفلتها المادة الرابعة من الدستور ويدعو رغبة رئيس الوزراء إلى اللبادة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف استمرار هذه المخالفة الدستورية ؟

محمود بسيوني ، عبد الستار الباسل ، محمد المنازي عبد ربه ، إبراهيم يوسف عطا الله ، محمد الحفنى الطرزي ، يوسف أحمد الجندي .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أطلب الكلمة .

(أصوات : قد انتهت المناقشة) .

الرئيس — يمكن المناقشة في شكل الاقتراح قبل أخذ الرأي عليه ولكل عضو الحق في مناقشة الاقتراح من جهة الشكل لا في الموضوع .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أريد أن أتكم في الاقتراح من حيث الشكل ، فأطلب من سعادة رئيس المجلس ألا يضع هذا الاقتراح موضع أخذ الرأي لأن فيه عبارة لا تتفق مع نص الدستور لأن كلمة الاستنكار الواردة به فيها معنى عدم الثقة بالحكومة ويجلس الشيخ بمقتضى نص الدستور لا يملك هذا الحق ، فلك أطلب من سعادة رئيس المجلس ألا يضع هذا الاقتراح موضع أخذ الرأي إلا إذا رقت منه كلمة الاستنكار الواردة به .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أرجو أن يتلى علينا الاقتراح مرة أخرى .

الرئيس — سأتلو على حضراتكم الاقتراح مرة أخرى وهذا نصه :

« بعد سماع أقوال التجوب وأقوال معالي وزير الداخلية وحضرات من اشتركوا في المناقشة يقرر المجلس استنكار ما أمر به معالي وزير الداخلية من حصار النادى السدى بواسطة رجال البوليس ويعلم أن هذا الحصار اعتداء صريح على الحرية الشخصية التي كفلتها المادة الرابعة من الدستور ويدعو رغبة رئيس الوزراء إلى اللبادة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف استمرار هذه المخالفة الدستورية ؟

محمود بسيوني ، عبد الستار الباسل ، محمد المنازي عبد ربه ، إبراهيم يوسف عطا الله ، محمد الحفنى الطرزي ، يوسف الجندي .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — يا حضرات الشيخ المحترمين : إننى أعلن من فوق هذا المنبر أن اعتراض وزير المالية في غير محله إذ لك الحق كل الحق عقب كل استجواب أن تستكروا أو تستجوبوا أى أمر وإلا لما كان هناك محل لحكم في استجواب الوزراء على تصرفاتهم فإن تلك التصرفات إما أن تكون صحيحة فتستحسنوها أو غير صحيحة فتستكروها ولكنى بالرغم من تمسكى بحكم الدستورى ورغبة منى في ألا يؤجل الاستجواب من أجل أمور شكلية وبعد أن استقرت المناقشة فيه أكثر من ساعتين ، بالرغم من ذلك فإنى أعدّل الاقتراح بالصيغة الآتية :

« بعد سماع أقوال اللتجوب وأقوال معالى وزير الداخلية وحضرات من اشتركوا فى المناقشة يقرر المجلس أن ما أمّر به معالى وزير الداخلية من حصار الثانى السعدى بواسطة رجال البوليس اعتداء صريح على الحرية الشخصية التى كفلتها المادة الرابعة من الدستور ويدعو رغبة رئيس الوزراء إلى المبادرة بأخذ الإجراءات اللازمة لإيقاف استمرار هذه المخالفة الدستورية ؟

عمود بيونى ، عبد الستار الباسل ، محمد الغازى عبد ربه ، إبراهيم يوسف عطا الله ، محمد الحنفى الطرزي ، يوسف الجندى .

الرئيس — سأتلو على حضراتكم الاقتراح معدلا وهذا نصه :

« بعد سماع أقوال اللتجوب وأقوال معالى وزير الداخلية وحضرات من اشتركوا فى المناقشة يقرر المجلس أن ما أمّر به معالى وزير الداخلية من حصار الثانى السعدى بواسطة رجال البوليس اعتداء صريح على الحرية الشخصية التى كفلتها المادة الرابعة من الدستور ويدعو رغبة رئيس الوزراء إلى المبادرة بأخذ الإجراءات اللازمة لإيقاف هذه المخالفة الدستورية ؟

عمود بيونى ، عبد الستار الباسل ، محمد الغازى عبد ربه ، إبراهيم يوسف عطا الله ، محمد الحنفى الطرزي ، يوسف الجندى .

لما رأى معالى وزير المالية ؟

حضرة صاحب اللالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — بعد تعديل الاقتراح على هذا النحو لا مانع عندى من أن يطرح لأخذ رأى عليه .

(فى ١٧ يناير سنة ١٩٣٩) .

مناقشة حول حق مجلس الشيوخ فى الاقتراح على عدم الثقة وحول مدى حق مجلس الشيوخ فى تضمين مشروع الرد على خطاب الرش قرة تكون غايها الاقتراح على عدم الثقة بالوزارة .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الرد على خطاب الرش

رفع الجلسة لعدم تكامل المدد القانونى واستمرار المناقشة إلى جلسة الأربعاء المقبل

(للقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك) .

للقرر — سعادة الرئيس ، حضرات الزملاء :

سأشرف بأن أتلو على حضراتكم مشروع الرد على خطاب الرش الذى وضعته اللجنة التى شرعتموها بأن عهدهم إليها بوضع صيغة هذا الرد . وبعد التلاوة ، إذا رأى أحد من حضراتكم أن يتضرر عن وجهة نظر اللجنة فى بعض الفقرات ، فإلى على استعداد لأن أبين وجهة نظرها فيها .

والمسحوا إلى حضراتكم أن أقول : إن اللجنة بدأت عملها فى يوم ٣ ديسمبر الماضى ، ثم استمرت فى عملها عدة جلسات وانتهت فى أوائل شهر يناير الماضى من وضع الصيغة التى سأتلوها على حضراتكم .

وأود أن أبين لكم أن اللجنة لم تكن متجنبة ولا متعنتة ، لأنه ظهر أن الحكومة قامت — بعد الانتهاء من وضع هذه الصيغة — بتنفيذ مسائل لفت النظر إليها ، كسألة توازن الليزانية التى اتضحت لنا بعد الاطلاع على للذكرة للقدم بها مشروع الليزانية ، وكنايتها بمسألة القطن وأسماها ، فهذه للسألة جدت فيها أمور بعد الانتهاء من وضع صيغة الرد على خطاب الرش ، فقد أثنى المجلس الاستشارى للقطن ، كما اتخذت احتياطات وإجراءات فى تلك المسألة .

وكأن أحد حضرات أعضاء اللجنة ، وهو حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك اقترح بعض مسائل قبلها وزير المالية ووعدا فى جلسة الأسس بأنه سيبحث مسائل أخرى كثيرة .

بعد هذا أقول لحضراتكم : إن اللجنة بحثت أولا للسألة للبدئية ، وهى شكل الصيغة التى وضع فيها مشروع الرد على خطاب الرش وانتهت منها

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفار بك — أطلب الكلمة .

الرئيس (حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك) — الكلمة لحضرة الزميل بد حضرة المقرر .

المقرر — أنا رجل مستقل ، وأعرض للسألة كما يجب ، وأقول ما لي وما علي .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفار بك — كلامي يتعلق بالشكل ، فالمقرر يقول : إنه جرت مسائل نفذتها الحكومة بد وضع الصيغة ...

الرئيس — لحضرة الزميل أن يتكلم بد أن ينتهي حضرة المقرر من كلامه ومن تلاوة التقرير .

المقرر — قلت الواقع .

بحث اللجنة أولاً في اجتماعها الأولى في الكيفية التي تضع بها الصيغة . وإن كل واحد من حضرات أعضائها يعلم أن مسألة الصفة بالوزارة ليست من شأن مجلس الشيوخ ، ولكنه يعلم أن من واجب هذا المجلس إذا وجد ملاحظات على خطاب العرش الذي هو مناهج تسيير عليه الحكومة من واجبه أن يبدئها بالشكل اللائم ، وأعتقد أن اللجنة قامت بهذا الواجب .

بد هذا لم يبق لي إلا أن أستمع حضراتكم في تلاوة مشروع الرد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — لا ضرورة للتلاوة ، لأن التقرير وزع علينا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يجب أن يلى .

المقرر :

يا صاحب الجلالة :

١ — يتلقى مجلس الشيوخ تحية جلالتكم بالإجلال والإكبار ويقدم لصدتكم الطيبة فائق الشكر وجزيل الحمد على ما تفضلتم به من تقدير وتساء للجهود التي بذلها في الدورة الماضية ، ورجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقه للاستمرار على هذه الحطة التي يفضي بأن رأيتم جلالتكم أنها سارت في جو من التفاهم الصحيح والتعاون الوثيق لتغيير العالم فكانت موضعاً لأطيب التقدير وأجمل الثناء .

٢ — ويسر المجلس أن يكرر تهنئته الصادقة لجنابة مولد حضرة صاحبة السمو للسلك الأميرة « فريال » مؤكداً خالص مودة أعضائه وولاةهم ، يشاطرون في ذلك جميع ساكني البلاد ، ضارعين إلى الله التقدير أن يجعلها قرّة عين جلالتكم ، وطالع يمن وإقبال وبركة لبنت المالك المقدّسة ولشعب المصري الكريم .

٣ — ويسر المجلس عن شامل السرور وعظيم النبطة بمخيلة صاحب السمو الإمبراطوري شاه بور محمد رضا بهلوى ولي عهد إيران لحضرة صاحبة السمو للسلك الأميرة فوزية ، فكان في ذلك حقاً مناسبة سعيدة لتوكيد ما بين البيتين الكريمين والأمتين الشقيقتين من صداقة وإخاء .

يا صاحب الجلالة :

٤ — إن مجلس الشيوخ ليرغب بالملقى في الاهتمام بالدفاع القوي في كل نواحيه للدود عن حقوق البلاد وكرامتها واستقلالها ، ويتنزه هذه القرعة للإعراب عن حسن رغبته في بذل التضحية في هذا السبيل ، ويتنظر أن يمرض عليه قريباً مناهج الدفاع القوي الذي يرجو أن يكون محققاً لأمن البلاد وصونها من الاعتداء عليها ، في غير إرهاق للمبولين ولخزاة الدولة بحيث لا تهمل بجانبه مرافق البلاد وحاجاتها الحيوية ، وبميت تراهي في توزيع الموارد نسبة الحاجات وترتيب أهميتها ليسير التنفيذ سيراً دقيقاً متظلاً بحول دون الاضطراب أو الاندفاع أو وقف التنفيذ على جانب من جوانب الإصلاح وإنفاذ سواه مما قد يكون أثراً ممتلحة البلاد وأصل في رقيها وتقدمها ، ويرى المجلس تحجب العفورة في زيادة عدد الجيش قبل إعداد النشاط للصربين للقتل خافة كلفة .

٥ — كما يرجو أن تحوم للحكومة سرياً بتوفير أسباب الوقاية لسكان البلاد من الطائرات الجوية ، وبخاصة في المناطق التي هي أكثر تعرضاً للغطر من غيرها .

٦ — وقد وعدت حكومة جلالتكم بأن تنهي للفلاح والمعلم شروط الصحة الأولية لفتح شر الأمراض للتوطنة ، ويتنظر المجلس

أن تخطو في سبيل ذلك خطوات محققة للعود التي كثيراً ما ترددت في خطاب العرش السابقة ، فتقدم إليه بالشروعات الخاصة بحماية الفلاح والمال ووقايتها شر الأمراض ، وأن تقدم بمشروع عام يرمي إلى إمداد القرى بالمياه الصالحة للشرب ، وغير ذلك مما يهيئ الأسباب لرفع مستوى الحياة الملمعة والعمالة .

٧ - ويرى المجلس أن العناية الكافية لم توجه إلى إنماء الثروة العامة في البلاد ومنها زيادة الإنتاج الصناعي ، فمشروع توليد القوة بمساقط المياه بأسوان وما يضرع عنه من مشروعات صناعية كمشروع استخراج الباد وغيره لم يبدأ في تنفيذه بعد أن اجتاز كل مراحل البحث والمدرس مع ما هو ثابت من أن كل تأخير فيه يضيع على البلاد أرباحاً طائلة يقدروها العارفون بأكثر من المليونين من الجنيهات سنوياً .

٨ - ويود المجلس أن تصانف الجهود الملمجة لمشكلة للتطين العاطلين وغيرهم ، وهي مشكلة خطيرة إن لم تتوفر الحكومة على معالجتها هددت كيان البلاد بأشد الأخطار الاجتماعية .

٩ - ولقد أصبحت البلاد في ثروتها هذا العام بكارث جسيمة فتشكت الآفات بمحصولاتها وغمامة القطن ، ويود المجلس أن توفر الحكومة إلى استنباط وسائل قية تقي البلاد شر هذه الكوارث .

كذلك تدهورت أسرار القطن تدهوراً شديداً ، ولم يدلل مجهود جدي توقف هذا التدهور .

١٠ - وتدهورت أسعار الفرافيس المالية وغمامة أوراق الدين المصري بشرة علة ظاهرة ، ومع ذلك لم يعمل شيء في سبيل رد الثقة إلى السوق المالية .

١١ - ونظراً لما سيكون لمشروع نظام الحصص من الآثار الخطيرة بالنسبة لتجارة البلاد وحاصلاتها وخاصة محصولها الرئيسي فإن المجلس ينتظر أن تقدم إليه الحكومة بهذا المشروع قبل تنفيذه ليبدى رأيه فيه .

١٢ - ويود المجلس أن تكون جميع الحريات مكفولة حقاً طبقاً لنصوص الدستور .

١٣ - ويطلب للمجلس أن تقدم إليه الحكومة بمشروع قانون لتنظيم الهيئات القضائية في البلاد بما يكفل استقلال القضاء ويدخل الطمأنينة في شؤس القضاة وللضامين .

١٤ - ويرحب المجلس بما وعدت الحكومة بتدعيمه من مشروعات القوانين الكفيلة ببيت روح الطمأنينة في شؤس للوظفين ، وإلى أن العمل سيأخذ مجراه في أمر تمييزهم وترقيتهم وتأمينهم وضلعهم . كما يرجو الإسراع في وضع كادر شامل يحتفظ المجلس بحق إبداء رأيه فيه .

١٥ - ويرحب المجلس بما تعد به الحكومة من رفع مستوى الصحافة وحفظ كرامتها وكفالة حريتها في حدود أقدانها ، ويود أن تشف الحكومة موقف المساواة إزاء جميع الصحف بدون تمييز . وبهذه المناسبة يأسف المجلس لما صارت إليه ألفة بعض الصحف من التعرض لحمة الآداب والكرامات .

١٦ - ويود المجلس أن تنفذ الحكومة في أقرب وقت ما وعدت به من خطط للصروفات بما يكفل موازنة ميزانية الدولة بأوضاعها الجديدة .

١٧ - ولقد أشارت الحكومة إلى أنها أتمت مشروع إصلاح الحرم النبوي الشريف ، ويطلب المجلس أن هناك مشروع إصلاحات أخرى حيوية وضعت الحكومة السابقة واعتمد البرلمان لها البالغ الإلزمة ولم تنفذ بعد .

وللأموال أن تتمكن الحكومة في القرب الباجل من التناغم مع الحكومة الجبارة لتغلب على الصعوبات التي قامت في سبيل تنفيذ هذه المشروعات لما سيكون لها من الأثر العظيم في راحة حجاج بيت الله الحرام وزوار الحرم النبوي الشريف .

١٨ - ولقد ألقى المجلس برحبه بغير الصلح الأولى ، ولكنه يرى أن نظامه الحالي قد يؤدي إلى عكس الفؤود منه ، وقد زيد في خطر انتشار البطالة ويؤثر أسوأ تأثير على نشاط البلاد الزراعي ، وقد سبق الوعد بالنظر في هذا الأمر الخطير وللاموال الجبارة في أقرب وقت .

- ١٩ - وفيما يختص بالتعليم العالي يوجه المجلس النظر إلى ضرورة جله مطابقاً لاستعداد الطلبة وحاجات البلاد .
- ٢٠ - ويلاحظ المجلس أن مشروع قانون للشبهيين وللتشردين والممد وللشايخ وغيرها من الشروعات للتصبة بصيانة الأمن العام لم تعرض عليه حتى الآن مع شدة حاجة البلاد إليها .
- ٢١ - وبهذه النسبة يرى المجلس ألا تقدم الحكومة الوسيلة في تحقيق رغبته المتكررة من عدم تعطيل للشروعات الحيوية البركة أمام اللجنة التشريعية والإسراع في منحها وتهديتها للبرلمان حتى لا تتعطل مصلحة البلاد التي ينتظر تحقيقها من هذه الشروعات .
- ٢٢ - وينتيط المجلس بتبادل حكومة جلالكم مع تركيا وثائق التصديق على معاهدة الصداقة والإقامة واتفق الجنسية .
- ٢٣ - وإن المجلس يسان أسفه الشديد على وفاة عاهل تركيا ومحبي التنظيم للنفور له الغازي كمال أتاتورك ، ويرجو الله أن يحوط خلفه الكبير والشعب التركي الناهض بالتوفيق والسداد .
- ٢٤ - ويرجو المجلس أن تحقق رغبة جلالكم في أن تعالج للشكلة الفلسطينية بما يكفل لفلسطين الطمأنينة ويكفل العرب للهمومين حقوقهم .
- ٢٥ - وير المجلس أن تسود المودة علاقات مصر بالبول وبخاصة بالدول الحليفة ، كما يسهه أن تقوم حكومة جلالكم بتنفيذ معاهدة الصداقة والمخالفة مع بريطانيا العظمى بالروح التي أمتها وفي حدود مقدرة البلاد المالية .
- ٢٦ - وإن المجلس ليرجو أن يرض عليه قريباً الأخلاق الخاص بتعديل المعاهدة في نصوصها الخاصة بنفقات إنشاء الشكات وفي الإمانة التي كانت تدفعها مصر للسودان .
- بأصاحب الجلالة
- ٢٧ - إن ما يشعر به المجلس من التبعات للقاء على عاتقه ، وما يوقن به من أن قاب جلالكم الكبير منعم بالإيمان بحب بلاده العزيزة والرغبة الصادقة بالسير بها في مدارج الرقي والتقدم يحمله بصراح جلالكم بأن حالة البلاد الحاضرة من جميع نواحيها قد أصبحت بحيث تتطلب جهداً عظيماً ونشاطاً متواصلاً وعدلاً شاملاً ورعاية تامة لصالح الأهلين كافة بدون تمييز ، ولذلك فلن المجلس يتوجه بقلوب مخلصه إلى جلالكم بالرجاء في النظر في هذه الحالة بمحنتكم وسامى رأيكم .
- وإلى الله المولى القدير نضرع سائلين أن يمد في عمر جلالكم ، محوطين ببناته ، مؤيدن بثقة شعبكم وعجبه ، وهنكم الله وأمانكم على ما فيه رضة البلاد وإسعادها .

(في ٨ فبراير سنة ١٩٣٩) .

جلس الشيخ

الناقشة في مشروع الرد على خطاب العرش

استمرار للناقشة إلى جلسة الأربعاء المقبل

(للقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك) .

الرئيس (حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك) - في الجلسة الثانية حدثت مناقشة في مشروع الرد على خطابات العرش تقدم من اللجنة . وقد هدم مشروع آخر من حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه العمري بك وعند البدء في النقطة في ردها للجنة لعدم تكامل العدد القانوني . فهل يرغب أحد من حضرات الشيوخ المحترمين أن يناقش مشروع الرد الأخير .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — لیسبح لی سعاده الرئيس أن أعرض الاقتراح الآتی :

الرئيس — هل هو تعديل لمشروع الرد للقدم من اللجنة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — لی اقتراح هو أن من يريد للنقطة فی الرد للترح من حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه للصیری بك يتكلم أولاً ، ومن يريد تأييد مشروع اللجنة يتكلم ثانياً .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — هذا إذا لم يكن هناك تعديل آخر لمشروع الرد على خطاب المرش للقدم من اللجنة ، وبناء على ذلك أرجو أن یسمح لی سعاده الرئيس بالكلام .

الرئيس — الكلمة لسطوة الزميل حسن صبري باشا .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — حضرات الزملاء :

قد يكون مكرري دقيقاً إذا ما عرضت لمشروع الرد على خطاب المرش الذي خدمت به حكومة كنت أحد أعضائها .

ولكني وأنا مطالب بإعطاء رأيي فيه كعضو في هذا المجلس للوقر أراي في حل من أن أقول كلتي فيه .

بدأ حضرة للترر وهو يقدم لمشروع الرد بترر مبدأ معروف ومسلم به وهو أن الوزارة غير مسئولة أمام مجلس الشيوخ ، وأتبع ذلك بأن عدم مسئولية الوزارة أمام مجلس الشيوخ لا يمنع من مناقشة كل ما تقدم به الوزارة إلى المجلس ليقول كلمته فيه ومن ذلك خطاب المرش ، وهذا قول حق .

لذا ما أردنا أن يطبق مجلس الشيوخ هاتين المقتضيتين الصحيحتين تطبيقاً يتفق وحق مجلس الشيوخ وجب علينا ألا نستبق في مشروع الرد الذي خدمت به لجنة الرد على خطاب المرش ما لا يتفق مع هذين اللبذين الصحيحين .

مبدأ عدم مسئولية الوزارة أمام مجلس الشيوخ ومبدأ حق المجلس في مناقشة خطاب المرش والرد عليه بما لا يؤخذ منه عدم الثقة بالوزارة إن تصرعاً وإن نطقاً .

وفي عمل مثل هذا المحافظة كل المحافظة على حقوق المجلس ووجوب احترام قراراته .

إذا ما رجنا إلى مشروع الرد على خطاب المرش وجدنا آخره فقرة هي :

« بإصاح الجلالة :

إن ما يشتر به المجلس من التبعات للقاء على طاقه ، وما يوقن به من أن قلب جلالكم الكبير منعم بالإيمان بحب بلاده العزيزة والرغبة الصادقة في السير بها إلى مدارج الرقي والتقدم يجعله يصارح جلالكم بأن حالة البلاد الحاضرة من جميع نواحيها قد أصبحت بحيث تتطلب جهداً عظيماً ، ونشاطاً متواصلًا ، وعدلاً شاملاً ، ورعاية تامة لصالح الأهليين كافة بدون تمييز ، ولذلك فإن المجلس يتوجه بتقارب عظمة إلى جلالكم بالرجاء في هذه الحالة بحضرتكم وسأى رأيكم » .

تلك الفقرة بعدما أبان مشروع الرد ملاحظات اللجنة على كل فقرات خطاب المرش لا يمكن أن يفهم منها إلا أن المجلس وهو يتقدم إلى صاحب المرش بالرد على خطاب المرش إنما يقرر أن الوزارة القائمة بالأمر لم تعد أهلاً للحكم وليس لعدم الثقة بالوزارة من أثر غير ذلك .

إقرار هذه الفقرة أسمى كثيراً من أن يقرر المجلس التخص عدم الثقة بالوزارة .

لعدم الثقة بالوزارة في المجلس التي تلكه تحرير عدم الثقة قد لا تكون له من نتيجة إلا حل المجلس الذي أقر عدم الثقة في حالة ما إذا رأى الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية أن المجلس الذي رأى هذا الرأي لم يعد يمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً فلا يأخذ بقرار عدم الثقة ويأمر بحل المجلس الذي ارتأها .

(بقية من اليسار) .

أما مجلس الشيوخ — فهو دستورياً لا يحل — فلم يحل حق الاقتراح على الثقة بالوزارة .

فلذا أصدر قراراً مثل هذا إنما يصدره وهو غير مختص بإصداره .

وواجبنا جميعاً أن نحيط مجلس الشيوخ — ذلك المجلس التكريسي الأعلى — بكل ما يحول بينه وبين أن يصدر منه قرار وهو غير مختص بإصداره .

ففي ذلك ، وفي ذلك وحده ، الاحتفاظ للمجلس بكرامات وتأييد سلطانه .

لذلك — وعملاً بأحكام الدستور وخروجاً من تمة الاشتراك في إصدار قرار لا يملكه مجلس الشيوخ — أقرت الأيقر المجلس لفترة الأخيرة التي تلونها على حضراتكم في مشروع الرد على خطاب العرش ، تلك الفترة التي لا يملك المجلس إقرارها لأنها في غايتها اقتراع على عدم الثقة ؟ ومجلس الشيوخ لا يملك الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة .
(خبة من اليسار) .

هنا وفي كلمة فيما يتعلق بمشروع الرد للقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك سأدلى بها إذا ما جاء دور الكلام فيه . الرئيس — لدينا الآن مشروع الرد على خطاب العرش للقدم من اللجنة ، وللشروع الآخر للقدم من حضرة الزميل المحترم حسن نبيه المصري بك ، ثم مشروع حضرة الزميل المحترم حسن صبري باشا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا يعتبر مشروع رد ؟ الرئيس — هو اقتراح بإنهاء الشطر الأول من الفقرة الأخيرة من مشروع الرد للقدم من اللجنة ، وإذا وافق المجلس على مشروع حضرة الزميل حسن نبيه المصري بك لم يكن هناك عمل لاقتراح حسن صبري باشا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إذن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا موافق على مشروع الرد على خطاب العرش للقدم من اللجنة ما عدا الشطر الأول من الفقرة الأخيرة .
حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — نعم .

القرر — إنني أهنئ بالشكر إلى حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا عن لجنة الرد على خطاب العرش لأن سعاده قد تناول الكلام على مبدأ سبق أن أدليت به عند تلاوة تقرير اللجنة عن مشروع الرد على خطاب العرش في الجلسة للامنية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ما هو هذا البيا ؟

القرر — هو أن مجلس الشيوخ لا يملك حق الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اندى — ما هذا ؟ إن الكلام فيه اعتداء صريح على الدستور .

القرر — إن سعاده حسن صبري باشا ذكر فيما قاله أن مجلس الشيوخ لا يملك حق الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة ، ولكن من حقه أن يسدى ما شاء من الملاحظات والرغبات وهذه مبادئ صحيحة في ذاتها ، واللجنة قد أخذت بها ، ولذلك قدمت لسعاده شكري في بداية كلامي .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اندى — أنا أريد الكلام

الرئيس — أرجو من حضرة الزميل المحترم عدم المقاطعة ، وإلا اضطرت إلى تطبيق نص اللائحة الداخلية .

القرر — وبما أن خطاب العرش هو التناج الذي تقدمه الحكومة للبرلمان ليبحثه ومناقشته ، فليجلس الشيوخ كل الحق في إبداء ما يمين له من الملاحظات والرغبات بشأنه . والفقرة الأخيرة من مشروع الرد على خطاب العرش التي اعترض عليها حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا لم تخرج عن كونها رغبات تقدمت بها اللجنة إلى صاحب العرش ولا تعتبر عدم ثقة بالوزارة بأي حال من الأحوال . وبما أن اللجنة قد أقرت هذه الفقرة بإجماع الحاضرين من أعضائها فإني مصمم على بثها كما هي .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اندى — سعاده الرئيس ، حضرات الأعضاء : تناول حضرة صاحب السعادة حسن صبري باشا مسألة هي غاية في الخطورة من الوجهة الدستورية لأنه ذهب إلى القول صراحة بأن مجلس الشيوخ لا يملك حق الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة .

جلس الشيوخ وهو المجلس التشريعي الأعلى للمثل للأمة أصح تمثيل ، هذا المجلس قد انتخب أكثر أعضائه بانتخاب مباشر وبالصفة التي يمثل بها مجلس النواب فهو يمثل لإرادة الشعب ، وقد أنضف إلى أعضائه للتخيين أعضاء مبنون يمثلون نواحي أخرى وقع عليهم اختيار حشرة صاحب الجلالة الملك لتكبير تمثيل الأمة أكل تمثيل .

هذا المجلس للكون هذا الشكل ليكون الرجح الأعلى في التشريع والسياسة والتي حقق له الدستور الاستقلال التام في إيداء رأيه وحرّم على الحكومة حق حله يوم سعادة صبرى باشا ويقول إن هذا المجلس لا يملك الاقتراح بدم الثقة على الوزارة أى أنه لا يملك انتقاد سياسة الوزارة .

هذا رأى خلطى في صميم الدستور وفي تفسيره لا يمكن لحضراتكم أن تسلبوا به ، وإذا سلمتم به هدمتم هذا المجلس وهدمتم استقلاله الذى كلفه الدستور مدى عشر سنوات من هوجات الوزارات الحزبية المتعاقبة .
(تصديق من اليسار) .

تسبون حضراتكم كيف تأتى مجالس النواب ، ولذلك نص الدستور على حق جلالة الملك في حلها لأنها ليست مرسخة فيها آراء الأمة كما هى في مجلس الشيوخ .

فإذا وجد خلاف في رأى بين مجلس النواب والوزارة ، واقتنع المجلس على عدم الثقة بالوزارة لا ينتج عن ذلك ما ذهب إليه سعادة حسن صبرى باشا جل المجلس ، بل الطبعى هو أن تستقيل الوزارة ما دامت لإرادة الأمة مثلة فيه تماماً ، ورأى جلالة الملك ذلك .
وهكذا ما يحصل في جميع البلاد الدستورية .

أما حل المجالس الثابتة فهو من الأعمال الخطيرة التي ترجح البلاد من أوضاعها إلى أوضاعها ، ولا يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى ، وهى عندما يرى ولى الأمر صائب رأيه أن مجلس النواب أصبح لا يعبر عن رأى الأمة وأن رأيه تغير بعد الانتخابات في هذه الحالة يرجع جلالاته إلى الأمة للاستفتاء .

أما القول بأنه عند الخلاف حل الوزارة مجلس النواب — أى أنها تكون هى الحكم — فذلك ما لا نعلم به .
أما مجلس الشيوخ فله حق كامل مائة في المائة في إيداء رأيه ضد الوزارة في أية سياسة وفى أى ظرف من الظروف ، وله أن يقرّر ثلثته بالحكومة أو عدم الثقة بها .

والفرق بين قرار عدم الثقة بالوزارة الصادر من مجلس النواب والقرار الذى يصدر بهذه الكيفية من مجلس الشيوخ أنه في الحالة الأولى إما أن تستقيل الوزارة أو يقرّر جلالة الملك سياستها فيأمر حل مجلس النواب واستفتاء الأمة .

أما في الحالة الثانية فإن مجلس الشيوخ أن يقرّر عدم الثقة بالوزارة ، وجلالة الملك بحكمته العالية أن يأخذ بهذا رأى ، لأنه يرى أن مجلس النواب ينتخب في ظروف معينة ومن حزب مؤيد ، وقد يتحول رأى الأمة فيكون مجلس الشيوخ هو للمثل للأمة أتم تمثيل ويكون رأيه هو السواب ، فجلالة الملك أن يقبل الوزارة وكل ما هناك أنه لا يتحم استقالة الوزارة أو طلب حل مجلس النواب إذا ما أبدى مجلس الشيوخ عدم الثقة بالوزارة وهى لا تملك حل مجلس الشيوخ لأنه بعيد عن الحل بحكم الدستور في مدة الشهر السنوات للتصوّر عليها .

وعما أن مجلس الشيوخ كما قلت مركزه ثابت لا يمس بحكم الدستور في الشهر السنوات فله الحق في أن يبدى رأيه بعدم الثقة بالوزارة وجلالة الملك أن يصرف بما توجه إليه حكمته العالية .

هذا ردّى على ما أدلى به سعادة حسن صبرى باشا .

أما فيما يخص بما ورد في تقرير لجنة الرد على خطاب العرش فأرى أن الفترة السابقة والشر من يجب أن تبقى كما هى .

لماذا ؟ لأنها إذا استمرنا سياسة الحكومة الحاضرة من جميع نواحيها وفى صميم أعمالها التي تمس جميع أفراد الأمة وفى المسائل الاقتصادية لوجدنا أنها مهيئة فائقة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

مستمع ، يا حضرات الزعماء ، الكلمة التى قالها حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا الحامى بصدده اختصاص المجلس بالنسبة للفقرة الأخيرة الواردة تحت الرقم السابع والشرين من مشروع الرد على خطاب العرش التى وضعتها اللجنة .

هذه المسألة من المسائل الخطيرة التى يجب أن نقطع برأى فيها — حكومة ومعارضة .

هل إذا ما أهدى مجلس الشيوخ رأياً معيناً على ملاحظاته على سياسة الحكومة يعتبر ذلك الرأى عدم ثقة بالحكومة ؟ إذا اعتبرناه عدم ثقة بها فلن للمسألة تكون فى غاية من الخطورة .

للمجلس للوقر أن يبدى رأياً يخالف رأى الحكومة . ولا يمكن تضيق عقائده لها بأن ذلك عدم ثقة بها . ليست الحكومة مقيدة بقرارات المجلس فلها أن تأخذ بها ، كما لها ألا تأخذ بها ، أى لها أن تحترم هذه القرارات وتتفادها وتعمل بها . كما لها مطلق الحرية فى ألا تعمل بها .

ولهذا أخالف حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا فيما ذهب إليه من أن الفقرة الأخيرة الواردة فى مشروع الرد تقدم من اللجنة بالنظم لجلالة الملك من الحالة الحاضرة ، منها ما عدم ثقة بالحكومة .

لا يمكن أن يكون هذا هو الذى أراد من تلك الفقرة . فللحكومة أن تستمر فى أعمالها وهى مخالفة لنا فى الآراء ، أى ان لها ألا تحترم ما تصدر من قرارات ، ولها أن تنزل على تلك الآراء وتعتمدها ، وتستحيل من مراكزها ... (خيبة من اليسار) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اقتضى — يجب حتى على الحكومة أن تحترم قرارات هذا المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — تفسيراً للفقرة الأخيرة من مشروع اللجنة ، تلك الفقرة القيمة التى توجهنا بها جميعاً إلى جلالة الملك ، أذكر منها المسائل الآتية لتنفوا عليها حضراتكم بالتفصيل . تلك المسائل التى يجب أن يشعر بها ويقدها كل من حضراتكم — حكومة ومعارضة — فهل ذكر هذه المسائل التى سأشرب بها الأشغال يعتبر عدم ثقة بالوزارة ؟ لا ، لا .

الثقة بالوزارة فى مجلس النواب محترمة ولها نتيجة محتمة واحدة . وليس لنا فى مجلس الشيوخ أن نلن عدم ثقة بها .

قلنا فى هذه الفقرة بصريح البارة « إن ما يشعر به المجلس من التجاؤ للثقة على عاقبه ، وما يورق به من أن قلب جلالكم الكبير مغمى بالإيمان يجب ببلاده العززة » .

هذه كلمة تشعشع القارى بتمنى الإخلاص والتواضع فى الالتجاء لصاحب العرش . فأى انتقاد للحكومة فى هذه العبارة يمس مركزها أمام جلالة الملك ؟

ولو أننا تمسكنا مع تضيق حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا لها ، من أنها تتضمن عدم ثقة بالوزارة لكنا السألة خطيرة . إن صيغة الرد على خطاب العرش لا تهم المجلس كثيراً ، ولكن مسألة الثقة بالوزارة مسألة نص عليها الدستور وهى صريحة فيه ، وهى من حقوق مجلس النواب وحده .

وإذا صبح القول جدلاً بأن المعارضة تتجنب ، فهل يجوز القول بأن اللجنة كلها — وفيها كثيرون من غير المعارضة — متجنبة فى اللجنة خمسة أعضاء غير معارضين ، منهم حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق رفعت باشا ، وهو رجل قانونى لا يقل قدره عن حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا ، وفيها كذلك حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك ، وهو رجل ختم القضاء بزهاء سنوات طويلة ، وهو فى كفايته مثل حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا أيضاً .

يجب أن يكون ما نتردد فى هذه المسألة قراراً لليوم وللمستقبل ، فلنا هزرت حقاً عتروا المجلس فى إبداء الرغبات .

سأذكر لحضراتكم أيضاً مسائل أخرى ، فهل ما يبدى ما تسمعونها محيطة ، أو غير محيطة ؟

لقد كان من اللواتين على هذه الفقرة أيضاً حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك ، ومن هذا يتبين أن اللجنة كانت تتحدث للحكومة والمعارضة ، فهل تعتبر بصد هذا متجنبة ، أو متحيزة وغائبة فى مشروع الرد التوحيش على صفة الحكومة ؟

قد ورد فيها « والرغبة الصادقة بالسير في مدارج الرقي والتقدم يحمله يصارح جلالته بأن حالة البلاد الحاضرة من جميع نواحيها قد أصبحت بحيث تتطلب جهداً عظيماً » .

هذه الكلمة معناها أننا نريد أن نضع يدنا مع الحكومة ، وأن نسير معها متجربين من حزبنا . وليس في هذا معنى عدم الثقة بالوزارة .

وجاء فيها أيضاً « ونشاطاً متواصلاً وعدلاً شاملاً » فأى شيء من عدم الثقة في هذا ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — وإذن يعلن حضرة الشيخ المحترم الثقة بالحكومة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إننى بهذا أود أن أعلن رغبتي في أن تتم العدالة جميع الطوائف وجميع الأعمال . فلا يصح مثلاً أن نذهب نحن المهادين إلى انتصافنا فنتنصع عنها بقوة الشرطة . يمنع الشيخ المحترم الهامى من القيام بواجبه في انتخابات هابة المهادين مع أنه دافع لاشتراكه ، هذا هو اتهامنا للحالة الحاضرة .
(خيبة من الخيبة) .

لذا ما طلبنا « عدلاً شاملاً » قلتم إن هذا نحن . يجب أن تقرر الحكومة السندل في كل مكان . وسأله الحكم ، ومن يتولاه مسألة ثانوية لا نهما . فإن الحكم غير دائم لأحد ، وحضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا كان الأمل من رجال الحكم ، وهو اليوم خارج الحكم .

إننا — وإضرات الشيوخ المحترمين ، من اللطيفين ومن الحكوميين — نريد أن نقرر مبادئ شاملة لنا ولكم . ولا غاية لنا إلا طلب الحق والمساواة في العدل ، ونحن لا نبني المعارضة حباً في المعارضة .

وجاء في هذه الفقرة أيضاً « ولقد فإن المجلس يتوجه بقلوب مخلصه إلى جلالته بالرجاء في النظر في هذه الحالة » .

فهل إذا ما توجهنا بهذه الطلبات إلى جلالة الملك يقال لنا ، من شيخ كبير ، إن في هذا تحجياً ، مع أننا نطلب المساواة لنا جميعاً ؟ بناء على هذا ترون حضراتكم أن الفكرة التي أبداها حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا لا وافق عليها ، ويجب إقرار الفقرة كما وردت في تقرير اللجنة .

أما مشروع الرد الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه للصري بك ، فإني غير موافق عليه ، لأنه طويل من جهة ، ولأنه عدد مسائل بسيطة ما كان يجوز أن يتيسر فيها . فقلنا أرضه جملة واحدة . وما كان يجوز لأحد الأعضاء أن يتقدم بمشروع يمارض به بشروعاً قدم من لجنة مختصة بالمجلس ، فيها أمثال حضرات الشيوخ المحترمين توفيق رفعت باشا ، وكامل إبراهيم بك ، وإبراهيم الملباوى بك .

(خيبة من الخيبة) .

إن مشروع حضرة يمارض مشروع اللجنة للشتم على التوسل والتضرع لجلالة الملك .

أضرب لحضراتكم مثلاً من مشروعه . قال : « يسر المجلس إيجازاً وعد حكومة جلالته باستحداث أسباب الرزق لحزبي المدارس الزراعية » .

ومعنى هذا أن الحكومة الحاضرة هي التي تحت أبواب الرزق لمؤلا ، مع أن صدق باشا هو صاحب هذا المشروع . ومع ذلك فإن المشروع لم يشمل منهم إلا أربعين واحداً ، وترك الباقين . وكان الأربون من أبناء الأغنياء ذوي الجاه والتنفوذ . وإذا تقدم فقير فله لم يزل شيئاً .

فهل تكون هذه الفقرة التي ذكرها حضرة الشيخ المحترم في رده صادقة ؟ وهل هي من الأهمية بحيث يجب ذكرها ورفعها لجلالة الملك ؟ هل أخذوا كل الطلبة حتى يصح التناء على الحكومة في ذلك ؟ إذن لا يزال الساطلون كما كانوا من متعلمين وعمال .

ويقول حضرة في مشروعه : « ونجدد جهودها في تعمير التعليم الشعبي » .

حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه للصري بك — يحسن بحضرة الشيخ المحترم أن يتم الكلام كما ورد في المشروع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي — اذكره كله « ومجذب جهدها في تعمم التعليم الشعبي وجعله سيلا سهلا لأبناء الأمة للعمل في الزراعة والصناعة وفي رفع القيد في قبول طلبة بسن الكليات لإنساح طريق مناهل العلم » .

قارنوا هنا بما جاء في مشروع ارد القدّم من لجنتنا الحكيمة التي قالت : « وإن المجلس يرحب بشر التعليم الأولي ، ولكنه يرى أن نظامه الحالي قد يؤدي إلى عكس المقصود منه ، وقد يزيد في خطر انتشار البطالة ، ويؤثر أسوأ تأثير على نشاط البلاد الزراعي » . هذا ما ذكرته اللجنة عن هذا النوع من التعليم الذي ينفق عليه نحو أربعة ملايين من المنهيات . فهناك مطعون يأخفون مرتبات ولا نجد تلاميذ يذهبون للدارس . ولا خطط حكيمة ناجحة موضوعة قلبك . فحين لا نكتفي في الأمر بالشكر ، بل نرسم الخطة التي يجب السير عليها لمعالجة هذه المشكلة الكبرى .

بناء على ذلك ترون أن مشروع اللجنة في محله بالفقرة الأخيرة منه . وقد أقرته اللجنة بالإجماع .

أما مشروع الرد الذي تهدّم به حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك ، فيكني أردّ عليه أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا فند منه قترتين واقفه صاحبه على حذفهما وأنا فندت منه أيضاً قترتين . وما بقى منه سينقذه غيري من حضرات الشيوخ المحترمين .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرت الزميلين المحترمين الأستاذ وهيب دوس بك والأستاذ يوسف أحمد الجندي ، وبعد ذلك تكون الكلمة لمن يريد من حضرات أصحاب للمالي الوزراء .

حضرة صاحب للمالي الدكتور أحمد ماهر (وزير للمالية) — أطلب الكلمة ولكن في غير هذه الجلسة لأن مريض وأشعر بوهي من الحمى لا أستطيع معه التكلم هذه الليلة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — تشير اللائحة الداخلية إلى أن لحضرات الأعضاء حق الرد على ما تجديه الحكومة ، وبناء على ذلك ولعمد التكرار يحسن أن أرجي كفاً إلى ما بعد كلام ممالي الوزير ، ولنضغل حضرة الزميل المحترم الأستاذ وهيب دوس بك بالكلام . وإذا كان ممالي وزير للمالية لا يستطيع الكلام الآن فليكن ذلك في الجلسة المقبلة ، وأنا أكلم بعد ذلك .

حضرة صاحب للمالي الدكتور أحمد ماهر (وزير للمالية) — أفضل أن تكون كفاً بعد سماع كلك من يريد الكلام من حضرات الشيوخ المحترمين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — ولكن اللائحة الداخلية تشير كما قلت إلى أن للأعضاء حق الكلام بعد الحكومة .

الرئيس — لا يمارض ممالي الوزير في ذلك فلحضرتكم أن تكلموا اليوم ولكم أيضاً حق الرد بعد سماع كلام معاليه كما أن لحضرتكم أن تنتظروا إلى الجلسة المقبلة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أرى تجنباً للتكرار أن أنتظر إلى الجلسة المقبلة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — حضرات الشيوخ المحترمين : خطاب العرش هو الوثيقة التي تتقدم بها الحكومة إلى هيئة المجلسين عن الوكالة التي عهد بها هذان المجلسان إليها في القيام على شؤون الدولة وهي بسط لياحة مستقبلية تكون مناسبة عرض خطاب العرش أثناءها بمثابة طلب قبول الهيئات التكريمية على إقرار الهيئة التنفيذية لهذه السياسة .

ومناسبة الرد على خطاب العرش هي الفرصة للشماعة التي تتاح لأعضاء مجلسي التشريع لإبداء ملاحظاتهم بصفة عامة على هذه السياسة للتعليق وقد يسمح للقام أن تكون الفرصة ساحة لتقدم ما يرى أحد المجلسين هذه مما اشتغل عليه خطاب العرش من بسط سياسة مضت .

واسمحوا لي حضراتكم وأنا في مقام لا أؤيد فيه فريقاً على فريق أن أقدم إلى هيئتك كاملة بقدم ما تهدّم به حضرات الشيوخ المحترمين تحسيراً لمحق السؤولية الوزارية كما فهمها حضرة صاحب الصحافة حسن صبري باشا ، أنها تحدّ من حقوق هذا المجلس من طريق إبداء رأيه ، أو كما فهمها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس من أنها لا تحدّ . وبناء على ذلك يكون للمجلسين حق الذهاب إلى

أبعد مدى والأمر لا ينطبق على كلا الرأيين . فال دستور ينص في المادة ٦١ التي تتعلق بالمستولية الوزارية على أن « الوزراء مسئولون متضامين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته » . وجري الفهم الدستوري لهذا البند في البلاد التي اتخذته أساساً لمستورها على أن مقتضاها أن الوزارة لا يمكن أن يسقطها إلا قرار عدم الثقة من مجلس النواب وسعادة الشيخ المحترم حسن صبري باشا يرتب على هذا عدم جواز أن يشتمل ما يتقدم به مجلس الشيوخ من قرارات على ما يمكن أن يفهم منه عدم الثقة والعاروق كبير جداً بين الحكيمين . فهو ليس حكماً دستورياً بل هو واجب يقدره أعضاء المجلس وقد أشار إليه سعادة الشيخ المحترم حسن صبري باشا بإشارة كانت طائفة أود أن أركزها أمام حضراتكم .

يقول سعادته إن مجلس الشيوخ لا يملك إسقاط الوزارة ...

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — عدم الثقة .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أقول لا يملك إسقاط الوزارة . فهو بناء على ذلك لا يمكن أن يبدى ما يفهم منه عدم الثقة وهذا خطأ والصواب أن مجلس الشيوخ عند ما حرم عليه أن تكون الوزارة مسئولة أمامه بما يؤدي إلى إسقاطها كان ملحوظاً فيه أن أعضاء مجلس الشيوخ بأنفسهم ودرغبتهم يجسمون عن إصدار قرار يملون أن تنفيذه يد غيرهم ولا سبيل لهم إلى تنفيذه . فهم إذا قرروا قراراً يؤدي إلى عدم الثقة نتيجة أو تصريحاً وضوا كياتهم في كفة لليزان وليس لديهم سبيل إلى حفظ كرامة المجلس واحترام هذا القرار .

حضره الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اتندي — ما هذا ؟

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أرجو من حضره الشيخ المحترم الأستاذ لويس ألا يقاطعي فهذا بحث قانوني . فإذا طلب إليكم سعادة الشيخ المحترم حسن صبري باشا ألا يتضمن ردكم على خطاب العرش ما يستفاد منه تقرير عدم الثقة فهو إنما يجب بحضراتكم أن تحتفظوا بأنفسكم لأضخم بما تقتضيه كرامة المجلس فيما تصدرونه من قرار يجب أن يكون محل احترام ...

حضره الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اتندي — وكيف لا يكون محل احترام !

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أرجو من سعادة الرئيس أن يحميني من مقاطعة الأستاذ لويس فانوس .

الرئيس — حضره الزميل الأستاذ لويس إما أن يختلف عن حضور الجلسات وإما أن يبعد إلى المقاطعة إذا حضرها ، فأوجه نظره إلى عدم المقاطعة .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — يقول سعادة الزميل حسن صبري باشا وإن وفتحتم من أغلبية كاملة لإصدار قرار بعدم الثقة لا بأقلية بل بوضوحه — يقول لحضراتكم — لا تصدروا مثل هذا القرار وأبدوا ماتشاون والثقة تنسج لكل الماني ولا تصنعوا كرامة المجلس في كفة لليزان حتى لا يكون المجلس ببدان كان له حق الحكم على عمل الحكومة يصبح محلاً للحكم عليه من جانب الحكومة ، وبدلاً من أن يكون قرار المجلس محل إكبار من الحكومة — وهي وكيلة عنكم كما هي وكيلة عن مجلس النواب — تصبح الحكومة صاحبة الحق في أن تحكم على قراراتكم وأتم لاعتكون من أمرها شيئاً فلا تهوم بما يجب أن يفهم من قراراتكم وهي حرة في ذلك .

فواجبنا لأنتنا والدستور ولكرامتنا أن نتقدم بكل ما نطلبه وإنما بالصيغة التي تتفق مع كرامة المجلس بحيث إن الحكومة إذا لم تفر طلبنا التفتاً فلا تكون قد ضربت به عرض الحائط .

لماذا لا يكون لمجلس الشيوخ حق اقتراح عدم الثقة بالوزارة كما هو الحال في مجلس النواب ؟ لقد أبلغنا حضراتكم سعادة حسن صبري باشا السبب فقال إن عدم الثقة لا يرتب عليه حتماً خروج الوزارة من الحكم وإنما يترتب عليه إحدى نتيجتين ، فقد تخرج الوزارة من الحكم بناء على قراراتكم أو قد يرى صاحب العرش أن هذا يؤدي إلى حل المجلس ...

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — حل مجلس النواب .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أعلم ذلك ولم أتم كلامي بعد .

المجلس الذي لا يمكن حله لا يجوز أن يضع نفسه في هذا الوقت ، تلك نص الدستور على أن مجلس الشيوخ لا يحل ولهذا قيل إنه لا يملك أن يسقط الوزارة عن طريق عدم الثقة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس اختى - هذا حسن .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - إلى في غنى عن هذا التحيز . ولكي أقطع حضراتكم أن هذا الذى قلته هو ما قصد إليه الشارع ، أقت نظر حضراتكم إلى اللواد من ١٠٧ إلى ١١٠ من الدستور . نصت هذه اللواد على حق واحد لأعضاء المجلسين هو حق الاستجواب وتوجيه الأسئلة وحق التحقيق . وتطوون حضراتكم أن استجواب الوزراء هو أول مراتب الاهتمام حين يتشكك الضو في عمل وزير ؛ والسؤال هو للاستعلام . ولا يمكن أن أفهم أن مجلس الشيوخ وله نص الدستور حق الاستجواب والتحقيق يكون محروما من إبداء رأيه نتيجة لهذا الاستجواب والتحقيق بما يؤدى إلى استنكار عمل معين . فالأمر ليس أمر نص وإنما هو مسألة لباقة وحسن تهدير فلا يحسن أن نضع الأمر على وجه يجعل الحكومة صاحبة الرأى في تهديره .

أعود الآن إلى مشروع الرد الذى تقدمت به اللجنة .

هذا التقرير مقسم إلى ٢٧ فقرة ، الثلاثة الأول منها لم تعرض إلى سياسة الدولة في شيء ، والفقرات من الرابعة إلى الحادية والشرين تعرضت إلى سياسة الدولة . والفقرات من الثانية والشرين إلى السادسة والشرين تتضمن اغتيابا بملاحظات . والفقرة السابعة والشرين هي التي اختصها سعادة حسن صبرى بشأ رأيه .

فإذا ما رجعت حضراتكم إلى الفقرات التي تناولت سياسة الدولة وجدتم أن الفقرة الرابعة تهيب بالحكومة أن تذهب في القى بالاهاثم بتضير البطع القومى ، وهذه أمنية تتفق مع الرغبات التي أبدتها الحكومة والتي تسير في الطريق إليها كما فهمنا ذلك من القوانين التي واقننا عليها ولا يضير الحكومة أن يأتي مجلس الشيوخ أو مجلس النواب ويستحقها إلى مضاعفة جهودها في هذه السبيل .

والفقرة الخامسة تنص مع الفقرة الرابعة ولكها تصطن بوقاية البلاد من الفترات الجوية فهي تتضمن رغبة ليس فيها حرج على الحكومة .

والفقرة السادسة أشارت إلى ما وعدت به الحكومة من أن تهيب لتفاح العامل شروط الصحة الأولية ونحن نتهيب بها أن نصيل بذلك ولا يمكن أن نضم من هذا مواخذة ولا استنكار لعمل الحكومة .

فإذا رجعت حضراتكم إلى الفقرة السابعة من مشروع رد اللجنة وجدتم أنه جاء فيها ما يأتي :

« ويرى المجلس أن العناية الكافية لم توجه إلى إنهاء الثروة العامة في البلاد . »

هذا قد صرح ولكتمه لم يصل إلى مرتبة يحمل فيها فهم عدم همة المجلس بالحكومة .

تقول اللجنة في تقريرها : ويرى المجلس أن العناية الكافية لم توجه إلى إنهاء الثروة العامة ، وأن المجهود الذى قامت به الحكومة غير كاف لما نرضاه لبلادنا ، ولا أظن الوزارة لا ترضى أن تستعفى في بذل مجهود جديد وأن تقوم في سبيله بكل عمل يؤدى إلى تنمية الثروة وزيادة الإنتاج .

وفما يتعلق بالفقرة الثامنة فقد قالت اللجنة فيها : « وود المجلس أن تضاعف الجهود لمعالجة مشكلة للتصدين الماطلين وغيرهم . » وأظن أن الحكومة لا تمارض فيما تضمنته هذه البارة لأنها في كل سنوات الوزراء سواء في المجلسين أو في الخارج كانت تهرب دائما عن شكواها كما تفكرو ، وألها كما تتألم من حالة للتصدين للتصطين ؛ فإذا ما التفت رغباتها مع رغبات الحكومة نحو هذه اللبكة ونحو النظر فيها لمالجتها فلا شيء في هذا .

وإذا ما وصلتم إلى الفقرة التاسعة تجدونها - وليس معي حضرات أعضاء اللجنة - قد خرجت بالفكرة الطيبة التي تضمنتها إلى احتمال أن تكون محل لبس في طريقة أداء عبارتها ، إذ جاء فيها : « ولقد أميتت البلاد في ثروتها هذا العام بكوارث جسيمة ، فتشكت الآفات بمصولاتها وبغامة التطن . » وكل هذا صحيح لأنه وقائع .

ثم جاء في الفقرة هذه بعد ذلك : « وود المجلس أن توفى الحكومة إلى استنباط وسائل قية تقي البلاد شر هذه النكوارث . »

وهذه رغبة تبدلها اللجنة في مشروع ردها وتدعو الله للحكومة بالتوقيع ولا تتقد علاماً . ولقد قرأت في مضابط مجلس النواب إجابة لحالى وزير الزراعة أن الحكومة تسعى في إجابة هذه الرغبة قبل أن تتيب بها .

ثم ورد في هذه الفقرة : « كذلك تدهورت أسعار القطن تدهوراً شديداً ولم يزل مجهود جدى لوقف هذا التدهور » . وأنا أناسل : هل هناك فارق كبير لأداء هذا اللنى ، وقد استعملت خير تعبيرات اللغة العربية في صدر هذه الفقرة ، بأن يقال : وكذلك تدهورت أسعار القطن تدهوراً كبيراً ، ويرجو المجلس أن يسنل مجهود جدى لوقف هذا التدهور . أقول هل يتغير اللنى كثيراً إذا استعملنا هذا التعبير ؟ وهل يختلف اللنى كثيراً عند القارئ العربى إذا أدبنا هذه الفكرة بالعبرة التى أشرت إليها ؟

حضره الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس ائندى — تم يختلف اللنى .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أنا أناسل ولا أسألك ولست أريد جواباً .

الرئيس — أرجو حضرة الزميل المحترم الأستاذ لويس فانوس ألا يقطع للتكلم ، كما أرجو حضرة الزميل المحترم وهيب دوس بك أن يستمر في كلامه وألا يوجه كلامه لأحد زملائه وإلا اضطرت لرفع الجلسة .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — قالت لحضراتكم إن اللنى لا يختلف كثيراً عند القارئ العربى . إذا أدبنا الفكرة التى تضمنتها هذه الفقرة بالتصديق الذى أشرت إليه وهو : « ويرجو المجلس أن يسنل مجهود جدى لوقف هذا التدهور » بدلا من أن شول : « ولم يزل مجهود جدى لوقف هذا التدهور » . إننا لو استعملنا العبارة التى سأقدم بها اقتراحى كتابة نكوت قد أدبنا اللنى تماماً ولا نكون قد وضنا أضغاث فى للركز الذى نحن فيه الآن ، بما يفهم منه أننا نريد أن نقرر عدم الثقة ، فتأتى الحكومة من جانبها ولا تلتفت إلى قرارنا وموقفها فى ذلك دستورى . وليس الأمر ، بإحضرات الشيوخ ، أمر شد وجذب ، وإنما هو أمر نتوقف عليه علاقاتنا مع الحكومة وعلاقتنا مع أضغاث كثرقين ، فريق يؤيد الحكومة وفريق يمارضها ؛ وجدير بالمجلس أن يبتدع عن كل ما يسكر علينا هذه العلاقات ولا يبدأ إلى سلوك هذا السبيل إلا إذا كان مضطراً إلى ذلك اضطراباً لى يؤدى واجبه على الوجه الأكمل .

أناسل هل هناك ما يضطرنا لأن يجمع بنا الفكر ويشتر بنا القلم فتأتى فى آخر الفقرة التاسعة وبعد أن قطننا شوطاً بعيداً فى مشروع الرد في هدوء ونقول : « ولم يسنل مجهود جدى » ؟ فهل هناك حاجة ملحة تدعونا لأداء الفكرة على هذا الوجه الذى ورد في مشروع اللجنة ؟ لا أظن أن المجلس يمكنه أن يستمر فى أداء وظيفته إلا إذا تكب هذا الطريق الذى سلكته اللجنة . ولا أظنكم ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، إلا موافق على هذا رأى وينبئكم الأديب والكتاب ، ومن بين أعضاء اللجنة رئيس الجمع التفرى على محمد توفيق رفعت باشا . لا أظنكم توافقون — إذا ما أجهت النية إلى الاحتفاظ بأحسن العلاقات مع الحكومة — على أنه لم يكن هناك سبيل لتكيب هذه الطريقة التى عبرت بها اللجنة عن فكرتها ، ويدو لى أن القلم كان قد احد عندما وصل إلى الفقرة التاسعة .

حضره الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس ائندى — الأزمة هى التى احدثت .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — وإذا اضطنا إلى الفقرة العاشرة نجد أن اللجنة قالت : « وتدهورت أسعار القراطيس اللبالية ، وغامة أوراق الدين المصرى بغير حلة ظاهرة ، ومع ذلك لم يعمل شيء فى سبيل رد الثقة إلى السوق اللبالية » . رفقا بالواقع ، لقد قيل « لم يعمل شيء » فهل هذا صحيح ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، فقد قرأت وسمعت أن معالى وزير اللبالية عقد عدة اجتماعات مع رجال البورصة لمعالجة تدهور أسعار الأوراق اللبالية . قد يكون هذا العمل غير كاف فى نظركم أو فى نظر اللجنة ولكن لا يمكن أن يقال : « لم يعمل شيء » فى الوقت الذى تتسجون فيه الحكومة على العمل لرد الثقة إلى السوق اللبالية . وهل هناك كما تساءلت ضرورة ملحة لتحقيق رغبتنا فى رد الثقة إلى السوق للالبالية ؟ لا يمكن الوصول إليها إلا من هذا الطريق . الجواب هو أنه إذا صدقت الرغبة فى أن يحتفظ المجلس بشقيه بالعلاقات الطيبة الواجبة بينه وبين الحكومة وبين شقيه ، كان هناك ألف طريق لتأدية هذا اللنى بدلا من هذه الشدة وهذا التقيد فى الوقت الذى نطلب فيه التعاون معها فنحن نرعب عن رغباتنا وطلبنا إلى الحكومة وهذا ولا شك حق مسلم لنا به . أما أن نهرى عدم رضائنا أن شول إن المجلس يؤد أن تعمل الحكومة كذا وكذا مما نريده .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لو أخذنا بهذا رأى لأصبحنا كجلس شورى القوانين .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اندى — ولأجنا كالكتبة المومنين « عرضانية » لا رأى لنا ، الرئيس — أرجو عدم اللقطة وإلا اضطرت لرفع الجلسة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أبدت الآن ملاحظة قلت بصوت خافت . لم يصل إليكم أتاوا أخذنا بهذا الرأي لأصبحنا كجلس شورى القوانين أى أن منابيه من رغبات غير ملائمة . لا ، يحضرات الشيوخ ، والدليل على ذلك أن ماورد في الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة حيث قيل : « ورجو المجلس ورحب ويستحب الحكومة » . وهذه الفقرات جميعاً يؤيدوها حضرة الزميل المحترم صاحب الملاحظة التى أبدت ، فإزاء هذه التعديلات المختلفة التى وردت فى فقرات مشروع الرد ، يتبين أن اللغة العربية غنية بألفاظها وعباراتها لتأدية للنقطة واستعمال هذه العبارات المختلفة لم يضر للنقطة التى قصدت إليه اللجنة ، ومن ثم لم يكن هالكا بما يضطرها لاختيار العبارات التى قد تسمى إلى حسن العلاقات بين المجلس والحكومة خصوصاً وقد استعملت عبارات الرجا والترحب والحث فى بداية مشروع الرد بمن يعترفون بسلطة مجلس الشيوخ كاملة ، فليس لهم أن يقولوا بعد ذلك إن الأخذ برأى يؤدى إلى أن يصبح المجلس مجلس شورى . لا أدري وقد ضبط القلم جملة ما بدي الأمر لماذا خرج القلم على قائده واستعمل ألفاظاً لا تحدى قائده وفى الوقت نفسه تثير هذا النزاع الذى وقفنا فيه ؟ ولقد وضعت اقتراما يبر بعض عبارات فى الفقرات السابعة والثامنة والعاشرة والثانية عشرة ، فهل تقبلون ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن يتضمن هذكم لسياسة الحكومة كلمة كالتى وردت فى الفقرة الثانية عشرة « وورد المجلس أن تكون جميع الحريات مكفولة طبقاً لخصوص الدستور » . هل الرغبة فى كفالة الحرية تتخلج من مجلس الشيوخ إلى تسجيل ؟ أنا أعتقد أن هذه الرغبة تتلاءم نفس رجل الشارع ويؤمن بها الكافة ، فهى إذن فى غير حاجة إلى تسجيل منا .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشه بك — لقد قيل بالنيب أن تكون جميع الحريات مكفولة حكماً طبقاً لخصوص الدستور .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ذلك هو الدستور الذى يكتب هذا . أليس فى تضمين اللجنة هذه الصادرة فى مشروع ردها تصريح قاطع فى أن الحريات غير مكفولة ؟ وهل تقبلون أن يستعمل ردكم على سياسة الحكومة على عبارة تؤدى بآثارها إلى استقالة الوزارة لأن الحكومة إذا كانت لا تتقبل الحريات ولا تحترم الدستور كان ذلك اتهاماً خطيراً لها ، تكون نتيجة خروج الوزارة من الحكم ، مع أن مجلس الشيوخ لا يملك إسقاط الوزارة وعندئذ لا قيمة لقرار يصدره فى هذا الشأن بعد أن رجوتهم هذه الوزارة فى بعض فقرات مشروع الرد بالتأييد بتنفيذ بعض رغباتكم ؟ وهل هذا يؤدى أننا قوم بملأ بما ينظر منا وأن نحفظ بطلاقات حسنة كالتى يجب أن تسود بين الموكل والإوكل ، والوزراء لم يفرحوا عن كونهم وكلاء عنا فيما يقومون به ؟ وهلا زون فيما ورد فى مشروع الرد من عبارات مثل الرجل الذى أصدر توكيلاً وعجز عن عزله وكيفية إذا نظم من أن وكيله يصرق فماذا لا يهره ؟ لقد بين الدستور الطريق الذى يجب أن تسلكوه بما يحفظ كرامة المجلس فأرجو من حضراتكم أن ترواوا بأنفسكم عن أن تقفوا موقف هذا الموكل الذى عجز عن عزله وكيفية . فإذا وصلت إلى الفقرة السابعة والعشرين التى طلب حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا حذفها واتى أشار حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى إلى أن عبارتها لا غير عليها ، يتحدثون أنه جاء بها ما يأتى : « إن ما يشر به المجلس من التبعات للقاء على عاتقه وما يوقن به من أن قلب جلالتهم الكبير مغمم بالإيمان بحب بلاده العزيزة والرغبة الصادقة فى السير بها فى مدارج الرقى والتقدم » . كل هذا لا اعتراض لى عليه ونعتقد أن صاحب العرش مثلاً لن يمكن أشد ما رغبة فى رقى البلاد . ثم جاء فى هذه الفقرة ما يأتى : « يحمله (المجلس) يصارح جلالتهم بأن حالة البلاد الحاضرة من جميع نواحيها أصبحت بحيث تتطلب جهداً عظيماً وتناهماً متواصلاً وعدلاً شاملاً ورعاية تامة لصالح الأهلى كافة بدون تمييز » وهذا أيضاً لا اعتراض لى عليه .

ثم جاء بعد ذلك : « ولذا فلن المجلس يتوجه بقلوب مخصصة إلى جلالتهم بالرجاء فى النظر لهذه الحالة بحسبك وسامى رأيكم » . وأعتقد أن هذه العبارة وهى عمل اعتراض حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا غير دستورية لأن خطاب العرش يأتى باسم صاحب الجلالة ولكبه يمر عن سياسة الحكومة . والرد على خطاب العرش يرفع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك ولكه فى الحقيقة يوجه إلى الوزارة . ومعنى هذا أنى أقول للحكومة إن البلاد فى حاجة إلى إصلاحات وفى الوقت نفسه يتوجه لصالح العرش بالنظر فى هذه الحالة بحسبك وسامى رأيهم — كما ورد فى مشروع الرد — وفى هذا تناقض شديد ، لأن خطاب العرش يصدر عن صاحب العرش ، ولكن ليس هناك من ينكر أن الوزارة هى التى تحضر مشروع هذا الخطاب وأنه يلقى باسم صاحب العرش كنياسة للوزارة ، أنامل هل هناك من ينكر أن الرد موجه شكلاً إلى صاحب العرش ولكنه فى الواقع موجه إلى الحكومة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وعندما يقرر مجلس النواب عدم الثقة ، هل يتوجب بذلك للوزارة ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — نعم ، يقرر مجلس النواب على عدم الثقة دون أن يتصل بأحد ما . وبموجب الدستور تستقيل الوزارة بمجرد قرار المجلس عدم الثقة بها .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اخدى — وإذا لم تستقل الوزارة وتثبيت بمقاعد الحكم ، فلماذا يكون الحال ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إن الذى أخذ على مشروع رد اللجة أنه كان يتردد بين نوعين من الكتابة ، وكنت أفهم أن يقال فى الرد بصراحة إن الروح بلغت الحلقوم وأن يقال بإصاحب الجلالة إن الوزارة وعدت بكذا وكذا ولكنها لم تفعل شيئاً . وإن المجلس لا يطلب منها شيئاً . كنت أفهم هذا ، ولكن لا أنهم أن يضع المجلس كياته الأدبى فى يد الوزارة بالكيفية التى وردت فى مشروع الرد .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اخدى — إنى أعترض على هذا الكلام .

الرئيس — أرجو حضرة الزميل الأستاذ وهيب دوس بك أن يعمل هذا الاعتراض .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أما وقد سلكت اللجة سبيل السياسة فأرادت أن تروض الأمور وأن تكسب فى حدود حقوقها الدستورية كمية واحدة متضامنة فى المسئولية فكان يجب أن تنحب فى ردها إلى آخر هذا الذى فذلک أصلح ما يلقى بنا . وهذا هو اقتراحى (١) . فقد جاء فى صدر الفقرة السابعة من تقرير لجنة الرد على خطاب العرش : « يرى المجلس أن العناية الكافية لم توجه إلى إلغاء الترتوة العامة ... » وأرى أن تغير هذه العبارة بعبارة : « ويرجو المجلس أن توجه الحكومة عنايتها خاصة إلى إلغاء الترتوة العامة » .

هذا الرجاء الذى أرى ذكره فى الفقرة السابعة قد استعملته اللجة فعلا فى الفقرة الخامسة إذ جاء فى صدرها :

« كما يرجو أن تقوم الحكومة سرياً بتوفير أسباب الوقاية ... » .

وليس فى كلمة الرجاء فى الفقرة — كما فهمها جميعاً — معنى الشورى القديمة بل فيها لباقة رجل يشدر للمسئولية حتى قدرها .

جاء فى آخر الفقرة التاسعة من تقرير لجنة الرد على خطاب العرش :

« ولم ينل مجهود جدى لوقف التدهور » وأرى أن تغير هذه العبارة بعبارة : « ويرجو المجلس أن ينل مجهود جدى لوقف هذا التدهور ... » .

ما الذى يجب للمنى إذا وافقنا على هذا التغيير ؟ أليس فى طى هذا تحقيق ما تريدون أن تنهوه من أن ما بذل من المجهود لا يرضى ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ما الذى إذن إلى التغيير ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لا أرضى للجلس ، ونحن نكتب بلغة تتسع لجميع التغييرات ، أن يسطعم مع السلطات وأن يكون فى قرارنا ما يسطل علينا علناً أو على الحكومة عملها .

(١) لم الاقتراح :

« أفتح تمثيل مشروع الخطاب على الصورة الآتية :

(أ) الفقرة السابعة توضع « ويرجو المجلس أن توجه الحكومة عنايتها الخاصة إلى إلغاء الترتوة العامة فى البلاد ومنها زيادة الانتاج الصناعى » .

عمل الفقرة الأولى منها .

(ب) الفقرة التاسعة تتبدل فيها بالعبارة الأخيرة العبارة الآتية : « ويرجو المجلس أن ينل مجهود جدى لوقف هذا التدهور » .

(ج) الفقرة العاشرة تتبدل بالعبارة الأخيرة منها بعبارة : « ويرجو المجلس أن توفى الحكومة إلى الرد لسل الثقة إلى السوق المالية » .

(د) الفقرة الثانية عشرة تحذف جميعاً .

(هـ) الفقرة الأخيرة ٢٧ تتبدل بالعبارة الأخيرة منها التى تبدأ « وذلك فان المجلس ... » بالعبارة الآتية : « وذلك فان المجلس يتوجه

بطلب غفلة إلى أنه سببناه ونشأن أن توفى حكومة جلالكم إلى القيام بهذا البند التتبع » .

وردت في الفقرة العاشرة من تقرير لجنة الرد على خطاب العرش البشارة الآتية : « ومع ذلك لم يعمل شيء في سبيل رد الثقة إلى إلى السوق المالية ... » .

وأرى أن تعديل هذه البشارة على الوجه الآتي : « ويرجو المجلس أن توفق الحكومة إلى العمل رد الثقة إلى السوق المالية » .

وأرى أن تحذف الفقرة الثانية عشرة من مشروع لجنة الرد على خطاب العرش وهي الفقرة الخاصة بكافة الحريات .

أنهى من كلامي إلى طلب تعديل البشارة الأخيرة من الفقرة السابعة والعشرين — وهي الفقرة الأخيرة من مشروع الرد على خطاب العرش — وهي : « ولذلك فإن المجلس توجه بقاب غلصة ... » بالبشارة الآتية : « ولذلك فإن المجلس توجه بقاب غلصة إلى الله سبحانه وتعالى أن توفق حكومة جلالكم إلى القيام بهذا البند الثقيل » .

لقد عدت اللجنة ما تراه ناقصاً وما لم يشر التمر الكافي فكل ما يمكن أن تتوجه به بسد ذلك من رأى — والمجلس لا يريد أن يصطدم مع الحكومة — هو قرار يجب ألا يضيع أمره إذ من الحكمة وحسن الرأى أن نعالج الأمور على الصورة التي تصل بها إلى ماتوخاء من الأشخاص دون أن نركب بذلك مركباً خشناً يمكن تفاديه .

الرئيس — لقد أخطر معالي وزير المالية حضراتكم بأنه يريد الكلام في مشروع الرد على خطاب العرش ، وأنه لا يستطيع الكلام الليلة نظراً لحالته الصحية ، وإزاء ذلك يجب علينا أن نتظر في تحديد جلسة أخرى لاستمرار المناقشة في مشروع الرد على خطاب العرش .

(أصوات : بعد أسبوعين ، الأسبوع القادم) .

الرئيس — أرى من واجبي أن أستلم من معالي الوزير عن رأيه في ذلك ، إذ هو أدري بحالته الصحية .

حضرة صاحب للمالي الدكتور أحمد ناصر (وزير المالية) — أعتقد أنني أتمكن من الاشتراك في المناقشة في أول جلسة مجددها المجلس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تحديد جلسة يوم الأربعاء للقبل لاستمرار النظر في مشروع الرد على خطاب العرش ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لقد قال معالي وزير المالية إنه مستعد لإلقاء كلمته في أول جلسة يحددها المجلس . فأظن أنه من المناسب تحديد جلسة يوم الاثنين للقبل للنظر في مشروع الرد على خطاب العرش ، إذ نيت لدينا أعمال في اليوم المذكور .

الرئيس — سيكون يوم الاثنين عطلة رسمية بمناسبة رأس السنة الهجرية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إذن نحدد جلسة الثلاثاء .

الرئيس — سبق أن حددنا جلسة الثلاثاء للقبل للأعمال العادية والاستجوابات .

والآن هل توافقون حضراتكم على أن نحدد جلسة يوم الأربعاء للقبل لاستمرار مناقشة الرد على خطاب العرش ؟

(موافقة) .

(في ١٥ فبراير سنة ١٩٣٩) .

الرئيس (حضرة صاحب المزة محمد محمود خليل بك) — الكلمة لحضرة الزميل المحترم الأستاذ غاز جبران ، قد طلبها حضرة

كتابة قبل الجلسة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ غاز جبران — حضرات الزملاء المحترمين :

بسم الله ما قاله بعبادة حسن صبرى باشا وحضرة وهيب دويس بك في الجلسة الماضية في الرد على خطاب العرش وأبشاره إلى القول بأن لا أرى رأى الزميلين المحترمين في كثير مما جاء في أقوالهما ، وخصوصاً فيما لحنا المجلس المحترم من حقوق وما يستحق به من سلطان . قد يكونان على شيء من الحق فيما أبدياه من اقتراحات لتعديل بعض الفقرات أو حذفها ، ولكن لعلنا الذي لا نستطيع قبوله هو في الأسباب التي أبديت تبريراً للاقتراحات المذكورة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أجيء لبعضى حضرات الأعضاء المحترمين في الجلسة الماضية أن يتلوا ما يريدون

إقتاده وأرى أن هذه التلاوة إذا تكررت قد تصبح تليفاً غير مرغوب فيه .

الرئيس — أؤكد لحضرة الزميل المحترم أنني لو كنت شرت في الجلسة الماضية بتلاوة لمتنها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرة الزميل المحترم الأستاذ طاهر جبران هم من أبرز الهامين ، ويستطيع أن يتحمل ما يقول دون الاستمالة بالتلاوة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ طاهر جبران — إني أتكلم الآن في نقطة دقيقة تصل بكرامة المجلس وحقوق الأعضاء ، فضلاً عن أنني سأورد أرقاماً وبيانات تحتم التلاوة . وقد سمع في مجلس النواب لحضرة النائبين المحترمين إسماعيل صدق باشا والأستاذ عبد الحميد عبد الحق بالتلاوة ، كما سمع في مجلسنا للوقر لحضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك بالتلاوة التي لا يلجئني إليها الآن سوى أنني سأتناول موضوعاً يمس حقوق المجلس وكرامة الأعضاء .

الرئيس — حقوق المجلس وكرامته معروفة ومصونة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ طاهر جبران — يقول سعادة صبرى باشا إن المجلس لا يملك الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة ولذا لا يجوز له أن يضمن قراراته أية عبارة يؤخذ منها عدم الثقة بها ، إن تصرعاً أو تليفاً . وإذا صدر منه قرار من هذا النوع فيكون قد تجاوز به اختصاصه ، وعلى هذا الأساس أقترح زميلنا المحترم حذف الفقرة الأخيرة من تقرير اللجنة وأضاف سعادته إلى ذلك أن كرامة المجلس تحتم عليه الابتعاد عن كل ما يؤخذ منه عدم الثقة بالوزارة .

أما زميلنا الأستاذ وهيب بك فإنه يتفق مع سعادة حسن صبرى باشا في ضرورة الابتعاد عن إصدار قرارات تتضمن عدم الثقة بالوزارة لا على أساس أن هذا حكم المستور بل على أساس المحافظة على كرامة المجلس وعدم تعرض قراراته للإلجال ، ثم أضاف إلى ذلك أساساً آخر وهو وجوب اللامعة مع الحكومة وتوثيق العلاقة بها ، فكلما التزمين يرى التصديق في مؤاخذة الحكومة وملايتها واستمال أهون التصيرات في قدها لأن المجلس لا يملك زحزحتها عن الحكم ، تخضية للوقوف وسترًا للجزء يجب مهادتها .

هذا بالإضافة ضعف لا رضاه واستخفافه لا قبله ونحن أكبر هيئة تشرعية في البلاد ، لنا من الحقوق ما ليس لسوانا من أمقر الدول الدستورية ، ولدينا من الوسائل للشروع ما يكفل حفظ كرامتنا وصيانة مصالحنا بغير لف أو دوران .
(تصفيق من اليسار)

قد يكون لموقفي أمامكم في هذا المقام شيء من الغرابة من الوجهة الحزبية باعتباري رجلاً يناصر الحكومة القائمة ووثيقها ، ولكن الأمر بإزمالي أنني من أن يتعبد بقيود الحزبية . ونحن وإن كنا اليوم مؤيدين قد نكون غداً معارضين ، ولذا كان فرضاً علينا أن نصور حقوق المجلس وكرامته مهما يكن لون الحكومة القائمة بالأمر ومهما تكن النتائج .

أحذروا أو عدتوا ما شئتم وتعاونوا مع الحكومة ما طاب لكم التصاون معها . كل هذا مقبول ، ولكن ما لا يمكن قبوله بحال هو مهادة الحكومة واسترخاؤها على أساس أنها وكل مفروض على موكله فرضاً لا يستطيع منه فككا ، إن تصرعاً أو تليفاً . هذا هو الضعف بينه بل هذا هو الاستخفاف الذي أدعوكم إلى رفضه جميعاً ، معارضين ومؤيدين .
(تصفيق من اليسار)

لقد خلتنا أنفسنا ونحن نستمتع لأقوال الزميلين أسأعدنا إلى الوراء ثلاثين عاماً كان فيها يمشو الأمة في مجلس شوري القوانين وفي الجمعية التأسيسية لا يملكون من أمر الحكومة شيئاً كما قال ذلك بحق زميلي المحترم الأستاذ يوسف الجندى ، بل ربما كانت الروح النورية في بعض نوابنا في المجالس السالفة أقوى من الروح التي يريد أن يبينها فينا الزميلان ، فأين للوقوف الذي يرد لنا من تلك اللوائف الباهرة التي كانت لمرحوم إسماعيل أبانته باشا في مجلس شوري القوانين والجمعية الصومية والسنفورة له سعد باشا في الجمعية التأسيسية . وقد كانت تلك الميخنة من مادة البئان بما لا يصح منه القياس بحال ؟

يقول لكم زميلنا وهيب بك — كما سجلت للضبطه — بالآ تفضوا كرامة المجلس في كفة الميزان . فبعد أن كان له حق الحكم على عمل الحكومة يصبح محلاً للحكم عليه من جانب الحكومة ، في حين أنك لا تملك من أمورها شيئاً ، فإذا قررت قراراً يؤدي إلى عدم إتيانها تليفاً أو تصرعاً وضممت كيانكم في كفة الميزان .

وفي موضع آخر يقول إن الوزراء لم يخرجوا عن كونهم وكلاء عنا فيما يقومون به من الأعمال ، وإنا عاجزون عن عزلهم ، ولما وجب علينا أن نقف في موقف اللوكل العاجز عن عزل وكيله .

(حضر حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر وزير المالية) .

هذا كثير يا حضرات الشيوخ المحترمين . يضع زميلنا كيانكم في كفة لليزان ويقول إنكم لا تملكون من أمر الحكومة شيئاً ويشيكم باللوكل العاجز عن عزل وكيله ، وكل هذا لأنكم لا تملكون قراراً باسم الثقة .

كلا يا حضرات الزملاء ، إن هذا الوكيل الذى صوروه لكم محسناً غيماً هو أهون مما يظنون ، وكيانكم الذى وصفوه بأنه فى كفة لليزان هو أقدس مما يتخيلون .

(تصفيق من اليسار) .

نعم إن الوزارة أياً كان لونها ومن أى رجال تشكلت ليست أمام المجلس شيئاً مذكوراً ، فليست هى التى تملك زمامه بل هو الذى يملك حق بقائها لا بقرار عدم الثقة لأن هذا ليس من حقه بل بطرق أخرى مشروعة ومن صميم اختصاصه .

(تصفيق من اليسار) .

أى مشروع قانون من قوانين الدولة تستطيع الحكومة أن تسخى فيه عن موافقة مجلس الشيوخ أى مبلغ من المال تملك فرضه أو إخافه بغير قبول من مجلس الشيوخ ؟ كل هذا يا حضرات الزملاء رهن موافقتكم وقبولكم فهل من كان هذا شأنه وهذا سلطانه يهادن ويسترضى وكيله لأنه عاجز عن عزله ؟ أليس لديه من النفوذ والحقوق ما يقوم اعوجاج هذا الوكيل فتسقط حله أو يذهب إلى حال سبيله ؟

(تصفيق من اليسار) .

نعم يا حضرات الزملاء المحترمين ، إن سلطة هذا المجلس لا تداني سلطة مجلس اللوردات فى بلاد الإنجليز ، ومع ذلك لم يقل واحد منهم بوجوب مهادة الحكومة واسترضائها فإذا كان هذا شأن مجلسنا من القوة أليق بنا أن نصف من أمره ونهون من شأنه ؟ إذا أحسنا ضحكاً وتعتينا استرضاء كيف ضعضها عن ركوب الشطط أو نزل إلى الإطاعة وما تأتبه من الخطأ ؟ أليس فى التراجع أمام الحكومة ما يطمعنا فى النيل من حقوق المجلس ويجعلها تستأبد اعتقاداً على ما يبدو لها من ضعف ؟ أليس الأجدر بنا أن نخطط لأضنا تقاليد قوية فيسب فى البلاد روحاً معنوية قوية وترك لمن يأتى يبدنا مثلاً صالحاً فى الصلابة ومثابة الخلق ؟ حتى إذا طوأتا الهضم وتزل فى منازلنا خلق جديد علواً أننا كنا لحقوقهم مقدمين ولكرامتهم صائمين ، هذا يا حضرات الزملاء أجدى بنا وأولى وأصون لمصالح البلاد وأكرام .

(تصفيق من اليسار) .

أما التعاون مع الحكومة التى أشار إليها فى بعض قوله زميلنا المحترم وهيب دوس بك ، فهذا المجلس بشرطه مؤيد ومعارض أول من يرحب بها وكثيراً ما أظهر من دلائل الترحيب ما مهد للحكومة الطريق وسهل لها السبل . وتاريخ التفاتة فى هذا المجلس حافل بجلالات الأعمال وهى إن كانت تست فى بعض اللواقط قد كان فى الجملة لمارضتها أطياب الأثر بما تغاخر به أرقى الأمم وأحمرها — أما مواضع قسوتها لعدودة على أصابع اليد وأذكر من بينها على سبيل المثال الجزء الأخير من الفترة الثالثة ثم الفترة السادسة من تقرير اللجنة .

الرئيس — سأمنع حضرة الزميل المحترم من الكلام إذا استمر فى التلاوة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — لقد سبق أن سمع بالتلاوة لحضرتى الشيعتين المحترمين حسن صبرى وإشا وحسن تبيه المصرى بك .

حقاً لقد جمع التلم فى هذه الفقرات غير إصاف .

(ضجة) .

وزملائى الذين اقترحوا التعديل فى الفقرات المذكورة لم ينصفوا الحكومة أبناً ولم يقولوا لنا إن كانت أصابت أم أخطأت وكل ما طلبوه حذف أو تعديل عبارات قاسية واستبدالها بأخف منها لا تساع اللجنة القرية لكل تغيير لأنها لسان صريح لا يدخل علينا بالمادة التى نحقق أبعد الآمال وتبقى بأذن الأغراض .

للساعة يا حضرات الزملاء أجل من ذلك وحصرها فى نطاق ضيق من سماحة لمة أو مروتها ظلم لها — الساعة إما حق أو باطل . وهل اللجنة أنصفت الحكومة أو نسبت إليها ما هى بريئة منه ؟ وأما اللجنة ومروتها فأمر فى مثل هذا اللقاع لا يؤه له .

حضرة صاحب للمالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — حضرات الشيوخ المحترمين :

أما الأمر الثانى وهو الذى أثار كل هذه المناقشات فهو رغبة أخرى ، هى محاولة لتلطيف ما تؤدى إليه الانقضات الأولى بوضها فى عبارات عامة فى بعض الأحيان أو فى معظم الأحيان فى شكل طلبات واقتراحات ووديات بصورة لا تحفى حقيقة ما يرى إليه الأمر الأول . بل إن الأمر تصدى ذلك فى الفقرة الأخيرة قد تحطت فيه اللجنة الحكومة فى مخاطبتها للملك البلاد وهذا أمر خطير يجب أن ننتبه إليه ويجب أن نقدر نتائجه كل التقدير .

لكل أن يخاطب ملك البلاد فى شكل عرضة تقدم لا فى شكل رد على خطاب العرش فلن كتب هذا الرد أن يرسله إلى القصر الملكى كعرضة مرفوعة إلى جلالة الملك . أما أن يطلب إلى مجلس الشيوخ كجمعية أن يشترك فى ذلك ، فهذا ما أرى بأهضراتكم للواقعة عليه . كل الفقرات تشير إلى الحكومة وتصرفاتها ، فلذا ما انتينا إلى الفقرة الأخيرة وجدنا الكلام موجهاً إلى جلالة الملك بالذات وسألتهم على حضراتكم :

« فلان المجلس يتوجه بقاوب محضمة إلى جلالتم بالرجاء فى النظر فى هذه الحالة بمحنتكم وسامى رأيكم » .

هذا هو ما أرجو ألا يكون وما أرجو أن تتحدروا نتائجه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نريد أن نهم .
حضرة الشيخ المحترم فى كل جلسة بك

حضرة صاحب للمالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — كل ما عندى قلته بعبارة صريحة واضحة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — غير صريحة .

حضرة صاحب للمالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لقد ذكرت عبارات واضحة وهى مفهومة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — ومن الوجهة الدستورية ؟

ننتقل بعد ذلك إلى الفقرة الأخيرة .

قيل لنا إنه لا يجوز أن توجهوا الخطاب لجلالة الملك . والرد على ذلك أن خطاب المرش هو خطاب موجه من جلالة الملك إلى البرلمان وكون الملك ليس مسئولاً عن هذا الخطاب وأن الشول هو الوزارة شيء آخر .

فإذا كانت للبداية المستورة قضت بأن الملك غير مسئول ، وأن الوزارة هي للشولة ، فإن هذا لا يمنع أن الخطاب في ذاته موجه من جلالة الملك للبرلمان ، والرد أيضاً يجب أن يوجه من البرلمان لجلالة الملك . والقول بأن هذا غير جائز قول غير صحيح ، وأبلغ دليل على هذا عبارات الرد نفسها ، فهي تتبدى دائماً بكلمة « بإصاحاب الجلالة » وتنتهى بها أيضاً .

لذلك ترونى أعجب غاية العجب من أنه لا يجوز توجيه الخطاب لجلالة الملك وأنه يجب أن يوجه للحكومة .

لا يأسدى . لا يجوز أن توجه الخطاب للحكومة بل توجهه لجلالة الملك .

وإذا أريد قد الحكومة ، فيجب أن نتقصدها ويكون ذلك في صورة خطاب موجه لجلالة الملك . وأكبر دليل على هذا أيضاً ما يحصل في مجلس العموم البريطانى الذى أخذنا عنه نظام خطاب المرش فإن هذا المجلس إذا أرد أن يعلن أنه لا يثق بمستشارى الملك يقدم رده ويقول ، بإجلالة الملك : إن المجلس لا يثق بمستشاريك .

فكيف تريدون أن توجه الرد للحكومة في حين أننا نأصرح بأننا لا نثق بهذه الحكومة ؟

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — ولكن لا يمكن لجلس الشيوخ أن يعترض لائحة بالحكومة ، فإن هذا من اختصاص مجلس النواب . وهذا المجلس وحده هو الذى له أن يقول ما يشاء دونكم ، فهو يطلب من جلالة الملك ما لا يحق لكم أن تطلبوه ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قهها الدستور الإمبري الذى أخذنا عنه نظام خطاب المرش يقولون بأن الفرصة التى يتصل فيها البرلمان بالمرش والمرش بالبرلمان هي فرصة خطاب المرش .

وبناء على هذا يسمح لى حضرة للعرض بأن اعتراضه غير مقبول .

ثم قال معالى الوزير إن البارة الأخيرة في الرد على خطاب المرش تدل على عدم الثقة بالوزارة ، وإن هذا المجلس لا يمكنه أن يبدأ عدم الثقة .

إن البارة الأخيرة الواردة في مشروع الرد كانت البارة الطبيعية التى يختم بها هذا الرد .

ذلك أننا أيضاً في الفقرات جميعها رأينا في أحوال البلاد . وكان رأينا في هذه الفقرات أن هناك أموراً كان يجب أن نحصل ولم نحصل . كما أن هناك انتقادات على التصرفات . فكان من الطبيعى في ختام هذا الرد أن نطرح البارة التى جاءت في الفقرة الأخيرة وهذا نصها : « إن حالة البلاد الحاضرة من جميع نواحيها قد أصبحت بحيث تتطلب جهداً عظيماً ونشاطاً متواصلاً وعدلاً شاملاً ورعاية تامة لصالح الأهلى كافة بدون تمييز الخ » .

وأظن أنه لا يمكن لأحد أن يعارى في أن الحالة في البلاد من جميع نواحيها ناحية ناحية ، ماله كانت أو اجتماعية أو سياسية قد أصبحت تتطلب ما أشارت إليه اللجنة في ختم تقريرها بل أصبحت تتطلب أكثر مما سردته اللجنة بعد أن بينت انتقاداتها ورأيها تفصيلاً وبشكل إيجابى في كل فقرة فهل عزم على مجلس الشيوخ أن يقول هذا ؟ هل عزم على مجلس الشيوخ أن يندى رضاه أو عدم رضاه

عن حالة معينة ؟ هل حرم عليه أن يدي رأيه بصراحة في أمر معين إذا كان حسناً أو غير حسن ؟ لا أظن أن عقلا يمكن أن يميز بحرم هذه المسائل على مجلس الشيوخ لأنك إذا ما حرمت على نفسك أو حرم عليك أن تقولوا أحسن إنه حسن أو للقيح إنه قبيح أو أن تقولوا إنكم راضون أو غير راضين فأولوا بنا أن نلقى عقولنا وأولوا بنا قبل إلقاء عقولنا أن نقرر عقدا . لا يمكن أن يحجر على هذا المجلس أن يقول للقيح إنه قبيح وللحسن إنه حسن .

إن المجالس الاستشارية التي كانت موجودة قبل أن يقرر للبلاد دستورها كان في وسعها دائماً أن تقول للحكومة هذا حسن وهذا قبيح ولم يمتنع على ذلك وزير أو عضو ، فهل يجوز كما قال حضرة الزميل المحترم الأستاذ عاذر جبران — وإلى لأشكره بهذه المناسبة على ما ورد في مقدمة خطابه — أن يحرم علينا أن نسترض أو نبدي استحيائاً أو انتقاداً في الرد على خطاب العرش ؟

إن خطبة العرش كما يقول للادة ٤٢ من الدستور هي استعراض لأحوال البلاد ، وإن هذه للادة لم تتطلب من مجلس النواب وحده بل طلبت من مجلس الشيوخ أيضاً أن يقدم إلى جلالة الملك بالرد على هذه الخطبة التي هي — كما قلت — استعراض لأحوال البلاد ولم تنه مجلس الشيوخ بعيد ما ، فهل إذا ما استعرض مجلس الشيوخ هذه الأحوال وجب عليه أن يقول إنها حسنة وأن يمدح الحكومة في كل مناسبة ؟ أم من حقها إذا ما استعرض هذه الأحوال أن تقول للحسن حسن وللقيح قبيح ؟

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

إذا كان يشتم من هذه النقطة عدم الثقة بهذا لا يؤثر على حكم في أن تقولوها . إن عدم الثقة يشتم من أمور كثيرة من أهمها إذا ما خدعت الحكومة بقانون وقرر المجلس رفضه .

إننا نعلم أن الوزارات تسقط إذا ما خدعت بمشروع قانون وأصرت عليه فجاء المجلس وقرر عدم الموافقة عليه وإذا عشنا مع النظرية التي يقولون بها إنه لا يمكن أن نبدي أية عبارة يشتم منها عدم الثقة كان من متضيق ذلك ألا نخالف الحكومة في أي قانون خدعته ، لأن في هذا ما يشتم منه عدم الثقة وهذا ما لا يسلح به أحد .

ونعلم كذلك أن كثيراً من الوزارات الفرنسية سقطت بسبب أن مجلس الشيوخ الفرنسي قرر عدم الموافقة على تفويضها في إصدار بعض القوانين كوزارة مسيو بلوم ووزارة مسيو لاغال ووزارة للسيو دلاديه ، وآخرها وزارة للسيو بلوم . وقد سبق لهذا المجلس أن قرر عدم الموافقة على إعطاء الحكومة تفويضاً في إصدار بعض القوانين ، ومعنى هذا عدم ثقة ، فهل حرم عليكم ذلك ؟

أضيفوا إلى ذلك السوابق البرلمانية ، وقد كانت أول سابقة في عهد للصور له سعد زغلول باشا حين أريد تعديل خطاب العرش فعارض في ذلك وقال إلى اعتبر هذا التعديل عدم ثقة تستوجب التخلي عن الحكم ، ولم يقل ليس لكم هذا الحق .

كذلك اعترض سعادة حسن صبري باشا في سنة ١٩٣٢ في عهد حكومة دولة إسماعيل صدق باشا على خطاب العرش ، وكانت اعتراضاته عقيمة ؟ فقد ورد في خطاب العرش أن الحياة النيابية قد استقرت ، وكان اعتراضه أن هذا القول غير صحيح ، وأن الحياة النيابية لم تستقر ؟ طالما أن هناك حزباً كبيراً لم يشارك في الانتخابات . كما جاء أيضاً في خطاب العرش وتحت أن الحكومة ستدخل في مفاوضات مع الحكومة الإنجليزية ، فاعترض على ذلك قائلاً إنه ليس لدى الحكومة تفويض بذلك ؛ وكل هذا كلام يشتم منه عدم الثقة ، وما يباح للعضو يباح للمجلس .

ولقد خدعنا في العودة للماضية برد غير الرد الذي وضعه اللجنة ، وكان يتطوّل على عدم الثقة ، ومع ذلك لم يرفع صوت بالاعتراض عليه .

من كل ما تقدم يتبين جلياً أن لنا كل الحق أن نبدي ما نشاء عن حالة البلاد وعن أعمال الحكومة . وكون هذا الرد يعتبر عدم ثقة لا يؤثر مطلقاً في إيداعه ؛ وكل ما هناك من فرق بين حق مجلس النواب ومجلس الشيوخ في موضوع عدم الثقة بالوزارة ، أن عدم ثقة النواب بالحكومة يترتب عليه حتى سقوط الوزارة .

أما إذا رأي مجلس الشيوخ عدم الثقة بالوزارة أو أبدى من جهته ما يدل على عدم الارتياح ورفع الأمر إلى جلالة الملك ،

فليجاءه أن يقدر الأمر بساى رأيه وعلى حكمته كما قلنا في ختام الفقرة الأخيرة ، ولذلك نزون أن الاعتراض على هذه الفقرة في غير محله ، وأن الرد الذى وضعت اللجنة معديلاً بالاتراح للقدم متى ومن بعض حضرات الزملاء رد لا اعتراض عليه ، وأرجو الموافقة عليه .

(تصفيق من اليسار) .

(فى ١٤ مارس سنة ١٩٣٩) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — حضرات السادة المحترمين : لى إذا طأأت أحدكم الآن بالسؤال عن عدد الجلسات التى قفناها فى بحث مشروع الرد على خطاب العرش لما وجبت فرداً واحداً يذكرها ذكرها جميعاً ... (صوت : أذكرها جميعاً ، أربع جلسات) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — وهنا الذى قال إنها أربع جلسات غلطى . إن للقلم مقام جد ، لا مقام منزل ، أرجو ألا أقاطع .

الرئيس (حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك) — أرجو ألا يقاطع الخطيب حتى لا أنظر إلى رفع الجلسة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لو أننا سألنا أعضاء هذا المجلس مفاجأة عن الجلسات التى قفناها فى بحث مشروع الرد على خطاب العرش لأخطأنا المسد والخسر ، ونحن مع ذلك لا زلنا إلى اليوم نتناقش فى تعبيرات وألفاظ ، بينما تمام الأمر ونصحو على نصف الدافع .

ياحضرات الشيوخ المحترمين :

أمامكم وثيقة هى جدول أعمال المجلس عن هذا اليوم . يشتمل على الاستمرار فى مناقشة الرد على خطاب العرش كما يشتمل على سبعة استجوابات . والوزراء أفراداً جهودهم محدودة . فبدلاً من أن نحقق هذه الجلسات للإجابة عن هذه الاستجوابات وفى المناقشة الأتلاطونية فى الرد على خطاب العرش ، كنا نرجو أن نوفر وقتها للحكومة لتصرف فى الاضطلاع بالمسؤوليات الفضة التى تصينا تتيحها كما تصييم ، وتصييك كما تصينا .

ما كان هناك ما يدعو إلى أن أعود إلى الكلام ، لولا ما استجد من الظروف ، وما تطورت إليه الأحوال بما استدعى أن أنه ، وأن أصبح بينكم ، أن استبقوا هذه المحسومات ما شتم إلى أن يتسع الوقت لها . وحرام أن يضيع وقت نواب الأمة وأن يكون عملهم فى مثل هذا البث بالقياس على ما الناس قامعون عليه .

(صوت : لا يصح هذا الكلام) .

حضرة صاحب للمالى الدكتور أحمد مصرى (وزير للمالية) — حسن هذا الكلام .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ياحضرات الشيوخ المحترمين :

بمترض معترض بأن قولى هذا لا يصح . وأنا قد قيدت قولى بأن المجال ليس مجال هذه المناقشات ووصفت الكلام بالبث إزاء ما استجد من الظروف . وقد أحكم القول من قال : لكل مقام مقال ولكل حال لبوسها .

من يجيز أن نحقق وقتنا فى المناقشات عن انتخابات الملمين لإثبات أنها باطلة ، لأنها أسفرت عن انتخاب حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك ؟

كيف نجيز هذا فى وقت يطلب فيه من وزراء الدولة أن يضطلعوا بمسؤوليات أقلها قد يقضى على البلاد ، وحبابنا لهم يجب أن يكون عسيراً ؟

حضرة الشيخ المحترم على كمال حينته بك — ليخسر حضرة الشيخ المحترم فى كلامه .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ قانونى اتندى — وهل يود حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك أنى يلقى علينا درساً فى الواجبات ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هل يطلب مني أن أختصر تولا على إرادة حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشة بك ؟
الرئيس — أرجو ألا يقطع الخطيب .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أرجو ألا تأخذنا الثمرة الحزينة . فقد كان لي مشروع رد وضعته على أساس من رد اللجنة عند ما كان الظرف مواتياً . عندما قدّمته لم يكن حضرة الضوء للعرض متأنفاً لهذا الحد . وإنّي أربأ بالجلس أن يكون فيه تهدير العمل وتهدير بعض الأعضاء بعض مرتباً بمثل هذه الطوارئ . لقد كان حضرة للعرض عن استحسنوا الرد الذي تقدمت به .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اخندي — ما هذه الطوارئ التي يشير إليها حضرة الشيخ المحترم ؟
حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إنّي أتكلّم صريحاً . فإذا لم أفهم فليس القدر ذنب . هذه اللجنة التي اتست لأحكام الدنيا والدين ، والتي اتست لما لم تتسع له لغة أخرى ، والتي امتازت على ثلث العالم بأصناف من التعبير قدّتها سواها حتى إنها استعملت العبارة للمنى ولينده .

تلك اللغة التي اشتملت على فنون من الكلام ليست في سواها ، والتي اشتملت على الاستعارة والكناية والتورية والملاح بما يشبه الم ، والنم بما يشبه اللوح .

هل هذه اللغة ضاقت بنا لحد أن نتجزع عن التعبير بما نريد ، ونحن نتعامل مع الحكومة — إن كرهاً وإن رغبة — والحكومة تدبر الحكم وفي يدها مصائر البلاد ؟

هل ضاقت اللغة عن إصالح اللماي التي ضمتها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى خطابه الجامع بشر أن يشير هذا التبار ؟
أشار حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى في كلامه عن الفقرة الأخيرة — وهي ليست دستورية — إلى ما يجري في البرلمان الإنجليزي فقال إن الخطاب يوجه للملك ، فيقال فيه : يا جلالة الملك ، نحن لا نثق بمشاركك .

ولكن لو أن حضرة استرسل في الاطلاع لرأى أن هذه الصورة هي الصورة الوحيدة في حالة عدم الرد بتاتاً ، حالة مقاطعة المجلس للوزارة تماماً ، عندئذ يكون الخطاب لصاحب العرش إظهاراً لعدم الرضاء بتاتاً . أما إذا دخلتم في تفصيل ، فيواجه للملك بالخطاب صورياً ، فإذا قلت لكم : إنه من غير اللتفق مع نصوص الدستور أن ينص في الرد على خطاب العرش ما يفيد إنقالة الوزارة ، لأنه موجه صورياً إلى الملك ، ولكنه في حقيقة الواقع موجه للوزارة ، لأن خطاب العرش من عمل الوزارة ، كنت في قولي هذا في حدود النص الدستوري وروحه تماماً .

يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى كيف لا يخطب للملك ، والخطاب موجه إليه ؟
هذا هو أساس للناقشة .

إن الخطاب يلقي من العرش ، ويوجه الرد إلى صاحب العرش . ولكننا نرى في الحالتين التقليد الدستوري يقضي بأن الخطاب من عمل الوزارة وأن الرد يوجه لها .

هل تريدون وجهاً لموسى على أنا مأخوذون في هذا العمل بما لا يتفق مع الدستور ؟ لقد قال حضرة للقرر إن الدستور ينص على أن للملك يعرض أحوال البلاد في خطاب العرش . فما معنى الاعتراض ؟ هل حرّم إذا تمصوا في الرد على خطاب العرش من الاعتراض في مقامه ؟

اسمعوا حضراتكم ، لقد جاء في الصفحة الثانية من جدول أعمال جلسة اليوم تحت حرف (ج) « للناقشة في الاستجواب للقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن الانتخابات الأخيرة لمجلس إدارة نقابة المهامين الأهليين » .

لقد كفّل لكم الدستور والنظام أن تواجهوا الحكومة بطريق الاستجواب عن كل اعتراض ، ومقام الخطاب إلى الملك كان يجب أن يرتفع عن أن تدخل في هذه التفصيلات ، وجدول أعمال اليوم قاطع في أن سبيلنا إليها واضح مرسوم فأماناً طريق الاستجواب بطريق السؤال وطريق الاتهام . هذا هو مجال العمل اليومي ، مجال مهمة المجلس كما وضع لها .

وخطاب العرش في الاعتراض يجب أن يكون مثلاً لنوع ما يطلب من التضامن . قد يمر على الحاضر لم أقل بهذا عندما تكلمت

في الجلسة الماضية ؟ وهذا يصل بى إلى الرد على اعتراض الأستاذ لويس عما استجد . إن الذى استجد بإسدى — والخطاب للجلس — إذا لم تكن قد شمرت به إلى الآن هو أن العالم كله أصبح من أليم قتل على فوعة بركان وأتا يجب أن نعلم إذا كنا لم نعلم أنه إذا انفجر هذا البركان ستكون ستكون بلادنا (لا قدر الله) أول مبادىء الفشل ونحن نحس الزم في أمثال هذه النقاشات دون أن تكون البلاد على اعتماد لمواجهة . قد يقول قائل وقد يكون محقاً إن بضع هذا مما تؤخذ عليه الوزارة . فليكن . وهل معنى هذا أن يظل هذا الشجار قائماً حتى تنزع الكرامة ؟

إن أهيب حضراتكم وأستحلفكم يمينكم أن تؤدوا الأمانة ونحن في مقام يجب أن نقضى فيه — ولو مؤقتاً — أننا فرقتان ويجب أن نوفر لرجال الحكم ما يمكنهم من الاضطلاع بالقيام بهذه المسئوليات النضحية .

ما الذى يضير المجلس إذا اقتبس أو تبني مشروع حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك ؟ إن كل النقاشات التى يريد فريق المعارضة والى لا أخرج عن دائرتها كثيراً حيناً أقول لكم وأنا لست من فريق مؤيدى الحكومة وحضراتكم تطرون ذلك ، ما الذى يضيرنا إذا ما اتفقا مؤقتاً على أن نبقى على هذه المحصومات وقد أثبتت كل مناقشاتكم في منابيط الجلسات وعلم وجه اعتراضكم وفهم الناس بماذا تهجون الوزارة . وهلا يتم هذا إلا إذا اشتمت عليه وثيقة الرد على خطاب العرش ؟ أنتم لا تقولون بهذا ولا أنتم ترضون استحالة أن نصل إلى ما يجب أن تظهر به البلاد في مثل هذه الظروف من مظهر الوفاق كالتى حصل في كل بلاد العالم .

سعدنا وقرأنا في التفرغات الخارجية أن جميع الأحزاب حتى في فرنسا التى لا نحصى أحزابها أنها أثبتت هذه المحصومات وأنها لها رأياً أمام الخطر الدائم أن تبقى هذه المحصومات لتبقى في أوطانها وأن تتحد في جهة واحدة لمواجهة الخطر الخارجى .

كيف يتوفر الوزراء على العمل مع بقاء هذه النقاشات ؟ أليس مما تهم به الوزارة أنها لم تؤد عملاً كاملاً للبلاد لأنها لم تهم بما يجب عليها لمقاومة هبوط القرائيس المالية ولأنها لم تهم بما يجب عليها لمقاومة الكثرة الاقتصادية ولأنها لم تهم بما يجب عليها — ولا تنسوا هذه النقطة — فيما يتعلق بالبلغ ، وأن هذه الوزارة — على ما ترضون حضراتكم — لا يتوفر لها من القدرة على العمل والكفاءة للاضطلاع به ما ترجوه لوزارة تدير شؤون البلاد .

أليس من التناقض مطالبة الوزارة بهذه الأعمال في الوقت الذى نفضلها بهذه النقاشات ؟ إننا نضيع بتناقضتنا على الوزراء الكبير من الوقت فبدلاً من أن يكونوا في وزاراتهم لتدبير العمل في مثل هذه الظروف الخطيرة يقضون الوقت من الساعة الخامسة إلى الثامنة مساءً في حضور مناقشات كما يقضون وقتاً آخر لتحضير الردود والإجابة عما يوجه إليهم من الأسئلة والاستجابات .

أنا شديد الأمل في وطنيتكم والذى أهيب حضراتكم أن تصلوه هو أن تفعلوا حداً لهذه النقاشات ولا أريد أن يتنازل أحد عن رأيه فلكم رأيكم وقد أشاركم في معظمه بادلة ما قدمت في مشروعى على الرد على خطاب العرش ، ولكنى أرى بكم مؤيدين ومعارضين أن يكون من بيننا من لا يقدر تحديراً صحيحاً أن الأحوال قد تطورت بما يستلزم حتماً تغييراً في الحطة ولكن بدت تغيير الحطة في هذه الساعة . فأرجو حرصاً على الوقت وحرصاً لظروف الحاضرة أن نجتمع على اللواعة على رد مختصر .

وأنا لا أرضى عن الشروع للقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن نيه للمصرى بك لأن رضائى عنه يمر إلى النقاشة في تفاصيله كما لا أرضى عن الشروع للقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا لأن فيه هذا العيب ولا عن الشروع الذى اقترحه والذى أقرر الآن سحبه حتى لا يقتنع عليه . وأرجو بالحاج وأتوسل إليكم بحق البلاد عليكم أن تغلوا وترضوا أن يكون إجماعكم على هذا الرد المختصر الذى اقترحه شيخ مثل لا يؤيد الحكومة وليس له معها ضلع حتى نضع حداً لهذا النزاع الذى لو استمر لاحتاج كل من الأستاذ يوسف الجندى ومعالى وزير المالية أو من يمثل الحكومة للرد فلا تنتهى ونصبح أمثلة في هذا الوقت بين كل بلاد السلام تتناقص في مشروع الرد على خطاب العرش من نوفمبر سنة ١٩٣٨ إلى مارس سنة ١٩٣٩ بينما يسم آذانتا تصف مدافع الحرب وينشأ أبصارنا برين السيوف . أناشدكم الله أن توقفوا هذا التيار وما أطلبه من حضراتكم لا يندى تلماً مجرد مهادة تخفيها الحال وتخفيها الظروف ولعلكم قاعون .

(تصديق من الجين) .

(في ٢١ مارس سنة ١٩٣٩) .

الناقشة حول أى الاقتراحات المقدمة تمديدا للرد على خطاب العرش يبدأ بأخذ رأى عليه — أخذ رأى على التعديل

الأوسع نطاقاً والأبعد من المشروع الأصلي .

تراجع للناقشة على هذا في المادة ٤٢ (في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩) :

أثناء للناقشة على أى مشروعات الرد على خطاب العرش يؤخذ عليه رأى أولاً — وقد وافق المجلس على مشروع الرد المقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك^(١) .

(١) نص مشروع الرد على خطاب العرش

المقترح من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك

ياساحب الجلالة :

تلقى مجلس الشيوخ شاكراً مستراً النية الملكية الكريمة للوجهة في خطاب العرش للمجلس البرلمان . وما هو ذا ينصرف بأن يرفع إلى جلالتكم مثل هذه النية مشفوعة بموافقة الولاء والاخلاص للعرش العزيز ، وعبارات التهاني الصادقة بأفراح البيت الملك الكريم .

ياساحب الجلالة :

لأن الأحوال الدولية الحرجة التي تتحقق بنا ويبدو أثرها المباشر في حالتنا الاقتصادية والمالية تدعونا إلى الجهد في العمل . وإننا كان المجلس يتنكر لجلالتكم ما اشتمل عليه خطاب العرش من المشروعات التي تنص على تعزيز وسائل الدفاع واستثمار نهضة الأمة للمبادرة والادوية فانه في الوقت عينه يقطع العهد على نفسه بأن يظل كما كان في الماضي عادلاً بالصدق والاخلاص والروح الدستورية الحقة على العناية بدروس هذه المشروعات لاقرارها أو تعديلها أو استكمالها متوخياً في كل ذلك المصلحة العامة دون سواها .

وفي الختام نسأله عز وجل أن يوفق سمعنا ويبدد خطانا في خدمة البلاد والعرش لتصبح مصر في الفترة التي يرتحبها لها أبنائها المخلصون عزة وكرامة واستقلالاً وحرية في ظل ملكها الدستوري المحبوب .

- مادة ٦٦ - « لمجلس النواب وحده حق أنهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأديبة وظائفهم ولا يصدر »
 « قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي الآراء » .
- « وللمجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم . ويعين مجلس »
 « النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس » .

معالي رقت باشا — هل يجوز محاكمة الوزراء على جرائم لم ينص عليها في القانون ؟

عبد العزيز فهمي بك — أترح بمرئيس الآتي : إلى حين إصدار قانون خلس ببيان أحوال مسئولية الوزراء والعقوبات التي توقع عليهم وطريقة السير عندهم يكون العمل كما يأتي : (أولاً) مجلس النواب أن يتهمهم وللمجلس المخصوص أن يحاكمهم بخصوص جرائم خيانة الوطن والتلاعب بالأموال العمومية وتحصيل ضرائب غير قانونية وكل ما يقع منهم في أثناء تأديبة وظائفهم من الإجراءات المخالفة للدستور والقوانين . (ثانياً) ينظم المجلس نفسه طرق الإجراءات الواجب اتباعها ويطلق العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات وفي الأحوال التي لم ينص عليها في القانون المذكور لا يجوز الحكم على الوزير بقوة أجسم من عقوبة الحبس التي لا تزيد مدته على ثلاث سنوات أو التي لا تزيد مدته على عشر سنوات .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — لست أوافق على فرض عقوبة الحبس وأرى الحكم بالنفي لأنه لا يتبع في أكثر الدساتير وهو أدخل في النقص للقعود وقد جرى العمل به من عهد الرومان إلى الآن ويمكن جعل النفي مؤقتاً أو مؤبدًا .

حضرة محمد علي بك — أرى أن يفرض حق الحبس .

حضرة محمد أبو النصر بك — وأنا أرى ذلك أيضاً لأن العقوبة بالنفي إنما تدوخ في الدول التي لها مستعمرات يمكن أن يمد إليها المحكوم عليهم وفيها مجال لسيهم وتحصيل أسباب رزقهم .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لا أوافق على نفي وطني من بلده مطلقاً .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — إن الرجل الذي يخون وطنه غير جدير بالقام فيه .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — إن الحكومة تطعم السجين ولكن ماذا عسى أن يكون عيش النفي للشرذمة وليس له أرض يطعمون إليها ؟ وكيف يقبله ربان المركب وهو لا يحمل جوازاً ؟ وإذا قبله فهل يقضى العمر في المركب لأن البلاد لا تنضج كله ؟ — لهذا أقترح أن عقوبة النفي أشنع بكثير من عقوبة الحبس . ونعم لو أن لنا مستعمرات لأبعدنا أولئك فيها ولو كانت لنا قوة لأرغمنا النفي على قبوله في أرضه .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — إنما تطعم الحكومة السجين لأنها هي التي قيدته وحالت بينه وبين وسائل السعي والتكسب وما كان لنا أن نفي بشأن من أخرج من أرض الوطن لأنه خانه لأن القوانين إنما تنص بإزالة العقاب على قدر الجريمة وما كانت تحصل من شغلها استقراء آثار الأحكام في حياة المحكوم عليهم ولا ما يترتب عليها في تكليف أحوال معيشتهم . على أنه كثيراً ما يضرب المجرمون أنفسهم ولم يوزعهم أسباب العيش والسأفة في نظر القانون ليست أكثر من أن رجلاً خلق به فخر للقلم فيه وإن كان الأمر يحل بإعطاء النفي جوازاً فلا بأس بأن يعطى هذا الجواز .

حضرة المهلباوي بك — أوافق على النص الذي اقترحه حضرة عبد العزيز بك وأطلب أن يضاف إليه « أو عقوبة النفي لمدة لا تزيد عن عشر سنوات » .

معالي رقت باشا — يحسن أيضاً تحديد مدة الحبس لأن أخشى أنه ربما وقعت لمدة طويلة كما حصل لوزراء شارل العاشر .

فقرر قبول النص الذي اقترحه حضرة عبد العزيز فهمي بك يحصل عقوبة الحبس لا تزيد على ثلاث سنوات والثاني لمدة لا تزيد على عشر سنوات .

(في ٣ مايو سنة ١٩٢٢) .

تتلى القرار الرابع والثمانون وهذا نصه :

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أرى استبدال كلمة « مسئولية » في المادة بكلمة « محاكمة » .
(تضررت للواقعة بالإجماع على المادة مع التفسير الذي اقترحه حضرة بدوي بك) .
(في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .
تل القرار الثاني والثمانون وهذا نصه :

تتشأ محكمة خاصة لحاكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية للتحفة بوزائهم .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - أقرح حذف كلمة « السياسية » من هذه المادة .

(فخر بإجماع الآراء للواقعة على المادة مع حذف كلمة « السياسية » منها) .

(في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

حضرة طي ماهر بك - في مسألة محاكمة الوزراء أقرح وجوب إقاف الوزير بمجرد اتهامه وأن

(تصفق الهيئة على وجوب إقاف الوزير بمجرد اتهامه مجلس النواب إياه وأن استقالته لا تمنع محاكمة

(في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم أمر معالي الرئيس قنلى للبدا الثامن عشر من مقترحت حضرة عبد العزيز فهمى بك وهذا نصه :

« يترتب المجلس المخصوص من دائرتين إحداها دائرة الاتهام والأخرى للمحك فدائرة الاتهام تكون من سبعة أعضاء بالقرعة منهم ٣ من مجلس الشيوخ و ٤ من القضاة ودائرة الحكم تؤلف من الرئيس والسبعة عشر عضواً الآخرين. »

الإحالة إلى دائرة الحكم تكون بقرار من دائرة الاتهام صادر بأغلبية الآراء وتصدر الأحكام النهائية من دائرة الحكم بأغلبية أحد عشر صوتاً ولكل من الدائرتين إجراء ما تراه لازماً من التحقيقات .

تأييد الاتهام لدى دائرتي المجلس المخصوص يكون بمقرعة مجلس النواب القى يندب لهذا الغرض أحد رجال القانون من أعضائه .»

حضرة طي ملحق بك — أقترح جعل عدد أعضاء المحكمة ستة عشر بما فهم الرئيس وأن تكون دائرة الاتهام مكونة من خمسة أعضاء ودائرة الحكم من أحد عشر عضواً .

(فلن توافق اللجنة على ذلك) .

فقرر بالأغلبية قبول البدأ مع تغيير العدد سبعة بخمسة وثلاثين وأربعة بثلاثة والسبعة عشر ببارة « والأحد عشر » وبعبارة « أحد عشر صوتاً » ببارة « سبعة أصوات » وتعديل عبارة « أحد رجال القانون » ببارة « واحداً أو أكثر من رجال القانون » .
(في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

ثم تليت للمادة العاشرة ونصها :

المجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . وتكون محاكمة الوزراء أمام مجلس الأحكام المخصوص . وبين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس .

حضره على التزلاوى بك — هذه الأغلبية كبيرة ولا محل لها وأرى أن الأغلبية المطلقة فيها الضمان الكافي .

حضره توفيق دوس بك — أوافق على ما يقترحه حضره على بك للتزلاوى خصوصاً وأن أحكام المجلس المخصوص لا تصدر إلا بأثنى عشر صوتاً .

حضره محمد علي بك ، ومحمود أبو النصر بك ، وعبد اللطيف اللكبي بك — نوافق على ذلك .

حضره عبد العزيز فهمي بك — أطلب بقاء المادة على أصلها وذلك لأن مجلس النواب له شأن كبير في البلاد فإذا قرر بأغلبية عادية اتهام وزير دون أرجاء البلاد بهذا القرار ويضئ من تأثير ذلك على المجلس المخصوص وقد علتنا الحوادث مقدار التأثير بالأغلبية العامة فإذا لم يحصل احتياط شديد في محاكمة الوزراء فقد لا ينال الوزير نصيبه من العدل ولو كان الوزير يحاكم أمام محكمة عادية لمثل الأمر ولكنه يحاكم أمام محكمة مخصصة يبقى حكمها لامقاً بشرفه وشرف أولاده إلى الأبد . كما أنه يخشى أن حزباً من الأحزاب تكون له الأغلبية العادية يتحكم في وزير من الحزب للمرض له ويوجه إليه الاتهام وفي هذا من الخطر ما فيه .

حضره إبراهيم الهلباوى بك — الوزراء أناس ألقت البلاد أنهم من أرق أفراد الأمة فقرار الاتهام بالنسبة لهم عقوبة خطيرة في ذاته فإذا كانت الأغلبية العادية كافية لإسقاطهم من مراكزهم فهمي لا تكفى لها حكمهم خصوصاً وأنهم قد يعاقبون على جرائم يجب تعديدها وقد لا يعاقب عليها قانون العقوبات .

فنية الشيخ بحيث — اشتراط أغلبية الثلثين مغالاة في الاحتيال لأن الأغلبية العادية كافية وفوق الكفاية .

حضره عبد اللطيف اللكبي بك — يجب أن نطرح للسؤال لآمن وجهة للركن الذى يشغله الوزير قسط بل من وجهة الأمانة والسلطة التى وضعت في يده فلا يجوز أن نكثر من القيود بحيث نجعل محاكمة الوزير أمراً غير ميسور إذا خان الأمانة التى عهدت إليه . والضمانات السابقة على المحاكمة كافية ولا داعى للزيادة عليها . ولهذا أرى الاكتفاء بالأغلبية العادية .

حضره محمد علي بك — رأي أن لا يجوز اتهام وزير إلا إذا سبق استجوابه فإن تقرر هذا يكفي لاتهامه قرار من الأغلبية العادية . حضره عبد العزيز فهمي بك — طبعي أن الاتهام لا يكون إلا بعد تحقيق . وقد قررنا أن لكل من المجلسين الحق في حمل التحقيق وأهم ما يستعمل فيه هذا الحق هو البحث عما يقع من الوزراء من الأعمال المخالفة للقوانين .

حضره محمود أبو النصر بك — المجلس المخصوص مؤلف من رجال ذوى خبرة وكفاءة عالية فالأغلبية العادية كافية .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية بقاء النص على ما هو عليه) .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

المادتان ٦٧ و ٧٢ — قررت اللجنة الاستشارية هاتين اللاتين بما يأتي :

أولاً — يكون مجلس الأحكام المخصوص غرضاً وحده دون جهات الاختصاص العادية بمحاكمة الوزراء مما يقع منهم من جرائم في تأدية وظائفهم .

ثانياً — يبقى مجلس الأحكام المخصوص غرضاً وحده بمحاكمة الوزراء السابقين عما وقع منهم من جرائم في أثناء توليهم الوزارة .

وتقرر ما يأتي لزيادة هاتين اللاتين إضافاً :

مادة ٦٦ » «

أولاً — تعديل صدر الفقرة الثانية من المادة ٦٧ تعديلاً طفيفاً بالنص على أن « المجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم » .

ثانياً — النص في المادة ٧٢ على أن استغناء الوزير لا يمنع من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته .

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة — من حيث الاتهام والمحاكمة — القواعد والأحكام المبينة في المواد من

٦٦ إلى ٧٢ من الدستور .

راجع التطبيق على المادة ٤٤ (في ١٧ مارس و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠) .

نص التراب

الاتهام بأية تهمة لا يستطيع المجلس أن يوجهه . لأن هناك قصراً في التشريع لم يبدء به ، ألا وهو وضع القانون الخاص

بمحاكمة الوزراء وتشكيل المجلس المخصوص الذي يقضى في موضوع الاتهام — أقصى ما يمكن أن يصل إليه الاستجواب هو عدم

الثقة بالوزير . أما في حالة الاتهام فهناك مدى أبعد من هذا وهو الإحالة على المحاكمة .

راجع التطبيق على المادة ١٠٧ (في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٩) .

مادة ٦٧ - « يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يمينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل المدد من رؤساء المحاكم التي تليها من فضلتها بترتيب الأقدمية كذلك » .

نشأ محكمة خاصة لحاكمة الوزراء على ما يتبع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم . وتكون الهيئة التي تتولى محاكمة الوزراء على الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم بوظائفهم من أعضاء مجلس الشيوخ ومن القضاة .

معالي الرئيس (أحمد شحات باشا) - هل عند أحد من حضراتكم اقتراح يرى عرضه ليضاف إلى ما تقرر فيما يتعلق بالسلطة القضائية ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك - كل ما عدا ما قررناه إنما يدخل في الأمور التفصيلية .

حضرة رفعت باشا - هل ترى الهيئة إدخال نظام المحققين في المسائل الجنائية ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك - نظام المحققين يدخل في المسائل التفصيلية أيضاً ونحن الآن بصدد المبادئ العامة . ورأت الهيئة عدم التعرض لهذه المسألة في تقرير للبادئ العامة .

لم نذكر عند الكلام عن السببية الوزارية الجهة التي يحاكم إليها الوزير على التهم التي تسند إليه أثناء قيامه بأعماله وهل يكون ذلك من حق البرلمان أم من حق اختصاص المحاكم العادية ؟

محمد علي بك - الأولى أن تتبع في هذا الباب النظام الذي درجت عليه أكثر الدول وهو أن يكون لمجلس النواب حق الانهاك لمجلس الشيوخ حتى المحاكمة .

حضرة رفعت باشا - إنني أميل إلى رأي حضرة محمد علي بك لأن الجرائم التي تنسب إلى الوزير في هذه الحالة إنما هي جرائم سياسية ورجال السياسة أقدر من رجال القضاء على وزنها وتحديد جهات السببية فيها كما أنه يحسن إيجاد القضاء بقدر الإمكان عن التدخل في المسائل السياسية ، هذا إلى أن المحاكم إنما ترجع في تعيين السببية وتوقيع العقوبة على الجرائم للنصوص عليها في القانون والجرائم السياسية ليس لها قانون يضبطها ويحدد أنواعها فالعقوبة على الجرائم الوزارية إنما يبينها البرلمان طبقاً لظروف وطوعاً لحدود السببية السياسية .

حضرة طلعت باشا - تريدون الجرائم التي تقع من الوزراء بسبب وظائفهم . (موافقة عامة) .

حضرة رفعت باشا - لذلك أرى أن يكون القضاء قضاة سياسيين أي أعضاء مجلس الشيوخ لأنهم غمروا في الأمور السياسية وحققوها وهم الذين يحسون تهديدها وإيقاع العقوبة المناسبة لها .

حضرة عبد الحميد بدوي بك - بدأت مسؤولية الوزراء جنائية ولكن للسببية السياسية نستعينا تقريباً . ونظراً لما في السببية الوزارية من السهولة والروية والكفاية مع ذلك تدرج العرف في أوروبا الآن على عدم محاكمة الوزراء محاكمة جنائية أكفأ بمسئولتهم السياسية أمام البرلمان . والوزارة التي يكون في عملها ما يوقعها موقف السببية الجنائية تقطع ولا تحاكم . ولا يقع هذا النوع في أوروبا إلا نادراً جداً ولظروف خاصة بل إن بعض النماذج لا تتضمن الإجراءات التي يجب اتباعها في أمثال هذه المحاكمات وقد أشير في دستور فرنسا لسنة ١٨٧٥ إلى مشروع إجراءات لها كمرئيس الجمهورية والوزراء ولكن لم يمل إلى الآن . فهل هناك ما يقضي بالنسب على نظام السببية الجنائية للوزراء عندنا ؟

حضرة محمد علي بك - وأظن أنه عمل قانون إجراءات لها كمرئيس الوزراء .

حضرة عبد العزيز بك - لا أجد أن هذه الطريقة سليماً إليها عندنا فإن للسببية الوزارية كلفة . وإذا ارتكب أحد الوزراء ما يدعو إلى محاكمته جنائياً فلدينا قانون العقوبات وهو كفيل بأمرهم بحيث تكون المحاكمة العادية خضعة في هذه الحالة بنظر جرائمهم .

حضرة محمد علي بك - أرى وجوب النص على هذه المسألة لأن ذلك أصون لصلحة الوزراء وأحفظ لكرامتهم ، فإن مجلس النواب هو الذي يطلب رفع الدعوى ومجلس الشيوخ هو الذي يحكم .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور

حضرة الملباوى بك — أريد أن أسأل أولاً هل تريدون أن يحاكم الوزير على مسألة لا يناقب عليها قانون العقوبات ؟ أظن لا . إذن فأنى مصلحة فى ألا يحال الوزير الجانى على محكمة الجنايات .

معالي رضى باشا — بين يدى الآن مكتب إسنان وهو يؤيد رأى الذى يذهب إلى وجوب محاكمة الوزراء أمام محاكم غير المحاكم العادية ، لأنه يخشى ألا تجرى الأحكام كما ينبغي .

حضرة الملباوى بك — لست أرى علاقة ذلك . فإن الوزير متى قدم إلى المحاكمة فلن يصبح له من قوة السلطان ما يمنع المحكمة من القيام بواجبها إزاءه .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — يجب الاعتبار بما قد يؤول إليه النظام التباين عندنا وما قد يترفع عنه من إنشاء الأحزاب . ومن الأمور الجائزة مع النظام الحزبى أن الوزارة الجديدة تعتمد إلى التشهير ببيئات الوزارة السابقة ، وقد ترى من أفضل الوسائل لهذا محاكمة أفرادها فلو أنه جرت المحاكمة بالطريق المادى وكان رفع الدعوى من شئون النيابة فإن ذلك لا يخلو من الخطر لأن الوزير الحفائية سلطة عليها لا تسكر فأولاً لإيجاد بعض الرقابة والضوابط وذلك بأن يسطى المجلس التباين على الأقل سلطة الإذن برفع الدعوى هذا إذا لم يسط مجلس الشيوخ حتى المحاكمة وما دامت الجرائم التى يمكن أن يحاكم عليها الوزراء بهذه الصورة لا تخرج عن الحياة النظامى من نحو مخافة الأعداء والتراخى فى البلاغ عن الوطن وما إلى ذلك ، وأن المجلس التباين مهما يكن من غلبة حزب الوزارة الجديدة فيه أحسن تهديراً وأخلص نية وأرفع سلطة فى رفع مثل هذه الدعوى لثبات مركزه على العموم وضمان مركز أعضائه بوجه خلس فى هذه القاعدة ضمان للوزراء وصون للمصلحة العامة وأسرار الدولة وأعمالها من البذل والتشهير تحت تأثير الخصومات الحزبية والعلاقات الشخصية .

معالي رضى باشا — يقول إسنان : « إنه مهما كان من خطر الجريمة السياسية فإنها فى اعتبار الناس لا تعرض مرتكبها للاحتقار الذى يستهدف له مرتكب الجريمة العادية غير السياسية ولتحقيق هذا النظار العام يجب التفريق بين الجريمتين ليس فى نوع العقوبة وحدها بل وفى الهيئة التى تقوم على المحاكمة أيضاً ، وذلك فى مصلحة شهرة الرجال الكبار ومحاكمهم أمام تلك الهيئة السياسية قد يكون أوفى للمدعى لأن الحياة إذا لم يتم التفرص للتقصود منها ... » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هنا قال لم يصد لهذا الأمر أهمية لأن الواقع عملاً أنه ربما مضى قرن ولا يحاكم وزير فوضع نظام طويل عريض لأمر لا يرتكب إلا فى كل قرن مرة لا جدوى فيه .

ولكن إذا أريد النص على كيفية هذه المحاكمة حتى لا بد لمن يتولاها علم بالسياسة وأريد عدم تدخل النعرة الحزبية فى تقدير العدالة فليس ينبى عن الهيئة للوقرة أن الحزب الغالب فى مجلس النواب يقابل به أكثر الأحيان حزب غالب فى مجلس الشيوخ فإذا كان مجلس النواب هو الذى يتم ومجلس الشيوخ هو الذى يحكم فلقد حق أن يخشى تسلط الحوصم السياسيين وهذا المنظور يمكن تلافيه بأن يجعل رؤساء القضاة الذين يشاركون فى هذه المحاكمة بحيث يكون الصف منهم والنصف من أعضاء مجلس الشيوخ وتكون الرئاسة لرئيس محكمة النقض وهذا يصمم الوزير من تحكيم الشهوات الحزبية أن تحركه فى صدور الشيوخ غرضاً وإذا لم يكن هناك قانون يضبط الجرائم السياسية الوزارية ويوزع أنواع العقوبات على أعضائها فإنى أرى أن تخول هذه المحكمة حق الحكم بالمجلس فى الجرائم التى لا ينس عليها قانون العقوبات .

حضرة محمد على بك — نتفهم أولاً فى طريقة تأليف هذه المحكمة والقضاة الذين يتولون النظر فى مثل هذه الجرائم يكونون عادة من محكمة النقض وليس لدينا الآن محكمة لتقضى ثم إذا انتخب رئيس مجلس الشيوخ عضواً فى المحكمة يكون مرهوساً لرئيس محكمة النقض .

معالي الرئيس — أرى أن هذه النقطة يجب أن يسبقها البحث فى وجوب أو عدم وجوب إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء على الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم .

(تقرر بأغلبية الآراء وجوب ذلك) .

معالي الرئيس — إذن فمن الذى يتم ومن الذى يخفى ؟

حضرة عبد الحميد بدوى بك — بينا اليوم نقرر هذا البدء الحطير على أن تترك طريقة المحاكمة لوقت الدخول في التفاصيل .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — يجب أن نبحث الآن في كل فروع المسألة لأنها جوهرية .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — كيفية تشكيل المحكمة مسألة تفصيلية . ويحسن أن تترك المسألة عليها في المستور لأنها هنا إنما نستعصى بالبداءى الكبيرة فقط وليس من شأننا الدخول في المسائل التفصيلية .

معالي رفعت باشا — هذه مسألة أساسية .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ما قررت أن لجنة الدستور ينحصر عملها في مجرد الكتابة والتحرير بل إن مهمتها على ما أرى تقرر جميع المسائل التفصيلية ولو كانت أساسية .

حضرة محمد على بك — أرى أن يترك البحث في الجهة الخاصة التي تتولى محاكمة الوزراء إلى وقت آخر .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أرى الفصل في هذه المسألة اليوم وأعرض على الهيئة أن تقرر ما إذا كان الوزراء يحاكون أم لم يحاكون مجلس الشيوخ وحده أم يضاف إليه عدد من رجال القضاء كما أرى لأن مجلس الشيوخ يكون في الغالب متأثراً بالزعماء الحزبية والمحصولات السياسية لضمانه للصلابة والعدل معاً أن يكون نصف رجال المحكمة من أعضاء مجلس الشيوخ ونصفهم من رجال القضاء .

حضرة محمود أبو النصر بك — طريقة عبد العزيز بك أدق وأحكم من الرأي الذى يذهب إلى اختصاص مجلس الشيوخ بمحاكمة الوزراء .

معالي الرئيس — هل من رأى حضراتكم تشكيل هيئة المحكمة من هيئة مختلطة ، أم من مجلس الشيوخ فقط ، أم من هيئة قضائية صرفة ؟

(فقرر بأغلبية الآراء أن تكون الهيئة التي تتولى محاكمة الوزراء على الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم مختلطة من مجلس الشيوخ ومن القضاء على أن يؤجل الفصل في كيفية تأليف المحكمة وعدد قضاتها إلى وقت آخر) .

(في ٣ مايو سنة ١٩٢٢) .

نقل القرار الثانى والثمانون ، وهذا نصه :

تنشأ محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أقترح حذف كلمة « السياسية » من هذه المادة .

(فقرر بإجماع الآراء الموافقة على المادة مع حذف كلمة « السياسية » منها) .

(في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

نقل القرار الثالث والثمانون وهذا نصه :

تكون الهيئة التي تتولى محاكمة الوزراء على الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم مختلطة من أعضاء مجلس الشيوخ ومن

القضاء . ويؤجل الفصل في كيفية تأليف المحكمة وعدد قضاتها إلى وقت آخر .

حضرة عبد اللطيف للكبانى بك — أرى أن يكون القضاء من غير القابلين لل عزل .

(فقرر بالإجماع أن يكون نص المادة ما يأتى :

« تكون الهيئة التي تتولى محاكمة الوزراء على الجرائم المتعلقة بوظائفهم مكونة من أعضاء مجلس الشيوخ ومن القضاء ») .

(ورأت الهيئة أن يؤجل الفصل في كيفية تأليف المحكمة وعدد قضاتها إلى وقت تحرير المشروع الذى يتضمن النص التفصيلى اللاحق) .

(في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

يشكل المجلس المخصوص من رئيس محكمة الاستئناف الأهلية رئيساً ، ومن ستة عشر عضواً ، منهم ثمانية أعضاء من مجلس الشيوخ يؤخذون بطريق الاقتراع ، وثمانية مستشارين من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية يؤخذون بترتيب الأقدمية ، فإن لم يكف عدد هؤلاء المستشارين فيكمل العدد من رؤساء المحاكم الأهلية ثم من وكلائها بترتيب الأقدمية أيضاً .

على البدء السادس عشر ، وهذا نصه :

يشكل المجلس المخصوص من رئيس محكمة الاستئناف الأهلية رئيساً ومن أربعة وعشرين عضواً ، منهم اثنا عشر عضواً من مجلس الشيوخ يؤخذون بطريق الاقتراع ، واثنا عشر مستشاراً من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية يؤخذون بترتيب الأقدمية فإن لم يكف عدد هؤلاء المستشارين فيكمل العدد من رؤساء المحاكم الأهلية ثم من وكلائها بترتيب الأقدمية أيضاً .

حضرة محمد علي بك — لي على هذه المادة ملاحظة . سبق الاتفاق على أن تكون المحكمة مختلطة من مجلس الشيوخ ومستشاري الاستئناف . وأرجى : تعيين العدد إلى ما بعد . وأرى أنت العدد الذي عينه حضرة عبد العزيز بك في هذه المادة كثير . إن قانون اللانيمرك جعل أعضاء هذه المحكمة ستة عشر . وأرى هذا العدد مناسباً وبه تنقضى من تعيين قضاة من غير المستشارين .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — إذا كانت محكمة أمر قاض تكون أمام الجمعية العمومية لمحاكمة الاستئناف وقد يجتمع فيها ثلاثون مستشاراً أليكون كثيراً في محكمة وزير أن يجتمع لها أربعة وعشرون؟ حوكم وزير في فرنسا كانت المحكمة مجلس الشيوخ برئته . حضرة محمد علي بك — أرى أن ستة عشر فوق الكفاية . على أن الكثرة ليست ضاراً ، إن الضمان يكون أبلغ كلما تركزت للشولية . حضرة عبد العزيز فهمي بك — أوافق على جعل العدد ستة عشر .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على عدد أعضاء المحكمة .

تقرر بالإجماع جعلهم ستة عشر عضواً نصفهم من مجلس الشيوخ ونصفهم من مستشاري المحكمة العليا الأهلية .

حضرة محمد علي بك — هذه اللجنة رأت الابتعاد عن السلطة القضائية — بقدر الامكان — في مسائل الانتخاب . ألا يرى من هذا أن الألقاب أن تقدر رئاسة هذه المحكمة لرئيس مجلس الشيوخ ، خصوصاً وهو أكبر رجل في المملكة بعد الملك ، فضلاً عن أن الوزير الذي يحاكم بين يديه قد يكون مهزوماً له إذا كان عضواً في مجلس الشيوخ ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أكبر رجل بعد الملك في كل الأمم المستورية هو قاض القضاء . ولا ينهض عنا أنت إدارة المحكمة تحتاج إلى كفاءة فنية خاصة لا شك أن رئيس محكمة الاستئناف أخرى بها من رئيس مجلس الشيوخ .

حضرة محمود أبو النصر بك — رئيس محكمة الاستئناف هو للسيطر الأكبر على أعلى درجات القضاء ، فهو أولى برئاسة جلسة قضائية من رئيس مجلس الشيوخ .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — للفروض أن الوزير يحاكم على تهمة سياسية وعشوية كثيراً أن تدخل التهمة الحزبية في شؤون المحاكمة فيقضى بالإدانة ظلاً أو يقضى بالبراءة ظلاً إن كان الوزير من شعبة قضائية . وهذا الذي دعانا إلى إدخال الناصر القضائي في هذه المحكمة . فضلاً عن أن رئيس محكمة الاستئناف غير قابل للزلزل ، وله من سعة الحرية ماليين لرئيس مجلس الشيوخ الذي يمين لأجل محدود . معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على رئاسة المجلس المخصوص .

تقرر بأغلبية الآراء جعل رئاسة المجلس المخصوص لرئيس المحكمة العليا الأهلية . وأصبح نص المادة كما يأتي :

« يشكل المجلس المخصوص من رئيس محكمة الاستئناف الأهلية رئيساً ومن ستة عشر عضواً منهم ثمانية من أعضاء مجلس الشيوخ يؤخذون بطريق الاقتراع وثمانية مستشارين مصريين من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية يؤخذون بترتيب الأقدمية » .

ثم على البدء السابع عشر وهذا نصه :

« إذا أنشئت محكمة تفتش وإرغام مستقلة فإن رئيسها يكون هو رئيس المجلس والاثني عشر قاضياً يكونون من مستشاريها المصريين وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء محاكم الاستئناف ثم من مستشاريها وكل ذلك يكون بترتيب الأقدمية » .

(تقرر التواقة عليه بالإجماع مع تفرقة « والاثنى عشر قلمياً » بكلمة « والتجانة القضاة » .

(فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

يترتب المجلس المخصوص من دائرتين إحداهما دائرة الاتهام والأخرى للحكم . فدائرة الاتهام تتكون من سبعة أعضاء بالقرعة منهم ٣ من مجلس الشيوخ و٤ من القضاة ودائرة الحكم تؤلف من الرئيس والسبعة عشر عضواً الآخرين .

تراجع للناقشة على هذا للبدأ فى المادة ٦٧ .

(فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

تليت المواد ١١ و١٢ و١٣ و١٤ فواقت عليها الهيئة وهذا نصها :

مادة ١١ — يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ وثمانية من قضاة تلك المحكمة للصيرين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك .

(فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

تسرى فى حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة من حيث الاتهام والمحاكمة — القواعد والأحكام المبينة فى المواد

من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور .

يراجع للتطبيق على المادة ٤٤ .

(فى ١٧ مارس ١٩٢٠ و٤ يونيه سنة ١٩٣٠) .

مجلس النواب

مادة ٦٨ - « يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه . وتبين في قانون »
« خاص أحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات » .

راجع للنقطة على هذا في التعليقات على المادة ٦٦ من الدستور .
(جلسة ٣ مايو سنة ١٩٢٢) .

مادة ١٢ - يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه وتبين في قانون خاص أحوال
مسئولية الوزراء التي لا يتناولها قانون العقوبات .
(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

اقترح تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تكون مهمتها فحص التصرفات التي صدرت من وزير المعارف السابق وما انطوت عليه من
خالفات قوانين البلاد وتبين مدى هذه المخالفات وذلك بمناسبة ما أجراه من تغيير مناهج التعليم وتعديل خطط الدراسة ولتقدم
للمجلس تقريراً برأيها قبل نهاية هذا الدور .

راجع التعليق على المادة ١٠٨ (في ٣١ يولييه سنة ١٩٢٦) بشأن تصرفات على ماهر باشا وزير المعارف السابق .

(١) استنكار مجلس النواب تصرف زيور باشا رئيس مجلس الوزراء في شرائه « بيوت هانس » بلندن بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه
بضيوف من مجلس الوزراء بدون مناقصة وبدون وجود اعتماد لذلك في الميزانية وبدون اتباع الطرق المعتادة في مثل هذه الحالة
وبأسلوب لا يدل على الحرص على أموال الدولة .

(٢) يدعو للمجلس الحكومة إلى أن تتخذ الإجراءات القانونية للحفاظ على حقوق الدولة في مثل هذا ، وأن تخصص هذه
المصاريف لإقامة الوزير للقوض ، ومكاتب القوضية والقنصلية ، وإدارة البعثات إذا أمكن .

(٣) ويدعمها لأن تضمن مشروع القانون المنصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور نصاً بمحاسبة كل وزير يقدم على تكليف
الخزانة مبلغاً لعميل ليس في الميزانية اعتماد خاص له ، أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان .

راجع التعليق على هذا في المادة ١٤٣ (في ١٥ أغسطس ١٦ أغسطس ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

١ - قرار المجلس أن يستحث الحكومة على السرعة في حديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء للشار إليه في المادة ٦٨ .

٢ - هل الوزير الحقن مه أن يحجج لدى المجلس على أعمال لجنة التحقيق ؟

٣ - هل الوزير الحقن مه أن يحضر أمام المجلس ليدلى بما عنده من أوجه الدفاع ؟

٤ - هل الوزير الحقن مه أن يطلب من المجلس تمكينه من الاطلاع على أوراق في إحدى الوزارات ليتمكن من الدفاع عن
نفسه ؟

راجع التعليق على ذلك في المادة ١٠٨ (في أول سبتمبر سنة ١٩٢٦) (في السألة الخاصة بملى ماهر باشا وزير المعارف السابق) .

نرسى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة - من حيث الاتهام والمحاكمة - التواعد والأحكام المبينة في اللواد من

٦٦ إلى ٧٢ من الدستور .

راجع التعليق على المادة ٤٤ (في ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيه سنة ١٩٣٠) .

لجنة وضع
المبادئ العامة
للدستور
لجنة الدستور

مجلس النواب

استقالة الوزارة لعدم تمكنها من أن تقدم للبرلمان التشريع الذى تقضى به هذه اللادة صيانة لأحكام الدستور .

دولة رئيس مجلس الوزراء — عندما تولت الوزارة الحاضرة الحكم قطعت على نفسها عهداً أن تصون أحكام الدستور ، وأن تحوطه بسياج من التشريع بكلل له حياة متصلة ونمواً مطرداً .

(تصنيق متواصل) .

وقد أشرت إلى ذلك فى الكتاب الذى كتبت برضه إلى جلاله الملك قبول إسناد رئاسة الوزارة إلى ، كما تضمنه خطاب العرش الذى تلى على سامع حضراتكم .

ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تخدم إلى البرلمان هذا التشريع ، الذى تقضى به المادة ٦٨ من الدستور ، ولذلك رأت من واجبه أن ترفع استقالتها إلى السدة الملكية ، والله نسال أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير البلاد .

وبعد الانتهاء من هذا البيان غادر الجلسة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرات الوزراء .

الدكتور أحمد ماهر — حضرات النواب المحترمين : محترم بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فيجب أن نسمع الأمة صوتكم اليوم ، نعم يجب أن نسمع البلاد تأييدكم لصاحب الدولة الرئيس فى موقفه للشرف الذى يصل به للظلم عن الحياة النيابية وعن النظام الدستورى للبلاد .

(تصنيق حاد) .

لهذا تقدمت إلى حضراتكم باقتراح أطلب فيه تقرر حق المجلس الكلمة بالوزارة ، وتأييدها كل التأييد فى موقفها الحالى فى دفاعها عن الدستور .

(تصنيق) .

كذلك أريد أن يفهم كل من يمكن أن يقدم لتأليف وزارة بعد قرار المجلس هذا ، أن المجلس يريد من محول تأليف الوزارة أو يرى أنه له الحق فى تأليفها أن يسلّم أن للمجلس كل الحق فى محاسبته على برنامج ، وأن للبادئ الدستورية الصحيحة تفضي بأن كل عمل تقدم عليه وزارة دون أن تتقدم إلى المجلس وتحصل على تفته هو عمل باطل .

(تصنيق) .

أنهضم إلى حضراتكم باقتراح ثان ، أرجو من حضراتكم أن تحروه أيضاً ، وهو أن المجلس يقرر أن كل عمل تقوم به أية وزارة قبل أن تبدأ بالتول أمامه للحصول على تفته باطل لا قيمة له .

الرئيس — قدم اقتراحين من حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر ، هذا نص أولهما :

« والمجلس بعد سماع بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يقرر أنه يضع تفته الكلمة فى الوزارة الحالية ، ويؤيدها كل التأييد فى موقفها للظلم عن الدستور » .

عباس محمود الشاذلى — يحضر النواب :

إن رأى مجلس النواب لا يمكن أن يكون مجهولاً لحظة واحدة بعد البيان الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، لأن الأزمة ليست أزمة الوزارة غيب ، بل هى أزمة مجلس النواب نفسه ، بل أزمة الدستور للصرى .

إن المجلس هو الذى تزد حامته ، وقد أرادت الوزارة تقديم مشروع قانون لنحى المجلس أو البرلمان من اعتماد وزراء لا عقاب عليهم فبا يفعولونه إزاء هذا المجلس ، فلا يلقى بشرفنا أن نقول لها انتظري حتى تفكرى فى استخالك ، وهل أحسنت بها منأ أم لا ؟

أيها السادة : ليس من شك في أن الوزارة أحسنت صنعا وهي جديرة بتأييدنا .

لقد كانت في مصر وزارة جرمية طاغية ، وقد طلبت تلك الوزارة - حماية حكما الجرم فأجبت إلى طلبها . وها هي وزارة الشعب تريد حماية الدستور فتجد أمامها اللوائح ، والقياسات ، والخبرات التي لا تمشي إلا من دماء الأمة ، فإذا تنتظر بعد هذا ؟ هل هناك شك في أنه من الواجب أن يسان الدستور ؟ لا ، إن البلاد جميعها على أتم استعداد لمواجهة جميع الظروف وملازمة الصواب ، ولا نريد أن نعرضنا للألاعب والصنائر في كل خطوة من خطواتنا وليس الدستور هو الذي يلعب به ، لأن الأمة قد جاهدت في سبيل الحصول عليه ستين عاماً ، وضحت في هذا السبيل بالأرواح الثمالية ، والأموال الطائلة فليس من اللائق بنا أن نظل في كل آن عرضة للكابدين ، وإذا كان هناك دليل على أن الوزارة محقة في حملها فهو أن تشيكل هذه الوزارة ، وهي حاسمة على جهة المجلس الثقة الإجماعية ، وفي هذا كفاية لتأييدها ، وإعلان الأسف الشديد على الحالة التي دعمتها لتقديم هذه الاستقالة .

(تصفيق) .

على السيد أيوب افندي — حضرات النواب المحترمين :

إن الساعة رهية ، وهي ساعة تاريخية حقاً ، والأزمة الحالية ليست أزمة الوزارة وإنما هي أزمة الدستور والبرلمان ، وعلى قدر خطورة هذه الساعة يجدر بإحضرات المولاء — وأرجو ألا تنخدعوا أنني أقل منكم جرأة واستعداداً لمواجهة الخطر — يجدر بنا في هذه الساعة الخطرة ألا نسيء فهم عبارة قالها أحد زملائنا وقصد بها التهم والتأني والتدبر والتفكير ، هذه العبارة لا يمكن أن تحمل من حضرة الزميل الذي قالها إلا على رغبته الشديدة في أن تكون أمورنا مبنية على حسن تدبير ، وعلى أناة ، وعلى استعداد لمواجهة المخاطر ، وعلى رضاه تام لتحمل التضحية .

تسلون حضراتكم صدق الكلمة التي قالها حضرة الأستاذ توفيق ديب من أن الساعة رهية ، كما تواقفون على ما قاله حضرة الأستاذ عباس العقاد من أن الأزمة هي أزمة الدستور والبرلمان .

قامت الوزارة استقالتها ، فلنفكر ماذا تكون السوابق ؟

(ضجة ومقاطعة) .

الرئيس — إن الاقتراح للقدم خمس بالثقة بالوزارة ، فأوجه نظر حضرة النائب المحترم لكيلا يخرج عن موضوع الاقتراح .

على نجيب افندي — هل من تردد في إعلان الثقة بالوزارة ؟

على السيد أيوب افندي — إنني لم أتردد ولن أتردد في إعلان الثقة ، وإنما الذي أريد قوله هو أن الوزارة ليست بحاجة إلى إعلان الثقة بها لأنها متمتعة — كما يعلم العالم أجمع — بكامل ثقة المجلس . إن الذي أفهمه من تهديم هذا الاقتراح أن تدور المناقشة حوله حتى يعلم الشعب ، ويعلم هذا الجيل والأجيال التالية له ، تفصيل النظر الذي حصلت فيه هذه الأزمة ، والسبب الذي من أجله أدلى دولة رئيس الوزراء ببيانه .

الرئيس — أماننا الآن الاقتراح بإعلان الثقة بالوزارة ، فليتكلم حضرة النائب المحترم في موضوع هذا الاقتراح .

على السيد أيوب افندي — إنني أرى أن المناقشة في هذا الاقتراح يجعل أئت تكون في حضور حضرة صاحب البولة رئيس الوزراء .

(أصوات : لماذا ؟) .

على السيد أيوب افندي — أريد صراحة أن تكون لدينا تفعيلات وإفنية أكثر مما أدلى به دولة رئيس الوزراء ، حتى يعرف الشعب أية عراقيل صادفت الوزارة .

الرئيس — أكرر إلى حضرة النائب المحترم أن المسألة للعروضة على المجلس هي مسألة الثقة بالوزارة ، وإذا كان لديه الاقتراح آخر فليقدمه .

ويعيد صليب افندي — من اللازم جداً بإحضرات النواب المحترمين أن يخض حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء بما أفضى به ، ولا يسرع المجلس بإبداء تهته الثابتة بالوزارة إزاء الموقف المشرف الذي وقفته لحماية الدستور .

المسألة ليست مسألة الوزارة ، بل مسألة الدستور ، مسألة الأمة ، كما قال حضرات الزملاء المحترمين ، فلماذا نخشى أن نقرر حالا إعلان الثقة بالوزارة ، نخشى أن يحل المجلس ؛ فليحل ، ويجب ألا نكون أقل قنحية من الوزراء في سبيل حماية الدستور .

(تصفيق) .

(أصوات : يقفل باب المناقشة) .

الرئيس — الموافق على إقتال باب المناقشة يقف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس — نقرر إقتال باب المناقشة .

الموافق على تأجيل إبداء الثقة بالوزارة يقف .

(لم يقف أحد) .

الرئيس — إذن نقرر رفض طلب التأجيل .

فالموافق على الثقة بالوزارة يقف .

(وقف جميع حضرات الأعضاء) .

الرئيس — إذن ثمرت الثقة بالوزارة بالإجماع .

(تصفيق حاد متواصل) .

الدكتور أحمد ماهر — تفضي اللائحة الداخلية بأن يكون اخذ الرأي على الثقة بالوزارة بالنداء بالاسم .

الرئيس — هذا إذا طلبت الحكومة عرض الثقة على المجلس ، أما في حالتنا هذه فيمكن أن يكون هناك إجماع يثبت في المنسبة .

وقد تنازل حضرة النائب المحترم الدكتور ماهر عن اقتراحه الثاني .

(في ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠) .

مادة ٦٩ - « تصدر الأحكام بالقوة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثني عشر صوتاً »^(١).

لجنة الدستور

مادة ١٣ - تصدر الأحكام النهائية من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثني عشر صوتاً .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

اللجنة
الاستشارية
القضائية

لا شك في أن أحكام الإدارة وحدها هي التي تتطلب أغلبية اثني عشر صوتاً . فإذا لم تتوفر هذه الأغلبية وجب أن تقضى المحكمة بالبراءة .

نسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات المصولة - من حيث الاهتمام والمحاكمة - القواعد والأحكام المبينة في المواد من

٦٦ إلى ٧٢ من المصتور .

يراجع التطبيق على المادة ٤٤ (في ١٧ مارس و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠) .

مجلس النواب

(١) منه المادة ٢٨١١ المدة ٧٠ من مشروع اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٧٠ - « إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء » .

لجنة الدستور

مادة ١٤ - إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة - من حيث الاهتمام والمحاكمة - التواعد والأحكام المبينة في المواد

من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور .

مجلس النواب

يراجع التعليق على المادة ٤٤ .

(في ١٧ مارس و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠) .

مادة ٧١ - « الوزير الذي يتهمه مجلس النواب بوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في »
« أمره . ولا يمنع استغاضه من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته » .

تليت للادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

لجنة الدستور

الوزير الذي يتهمه مجلس النواب بوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره . ولا يمنع استغاضه استمرار إجراءات التحقيق والمحاكمة .

حضرة إبراهيم الحلباوى بك - هل الوزير الذي يتهمه مجلس النواب يجب خروجه من الوزارة أم لا مع العلم بأن قرار الاتهام أقوى من قرار عدم الثقة للوجب لاعتزال الوزير ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك - الوزير الذي يتهمه المجلس يبقى وزيراً ولكن يوقف عن العمل فقط وذلك لأن مصلحة العدالة تقتضى بقاءه حتى يبرئه المجلس أو يدينه .
(موافقة عامة) .

حضرة إبراهيم الحلباوى بك - ما هو الحال في وزير خرج من الوزارة ثم لاحظ عليه مجلس النواب أموراً تستوجب محاكمته ، هل يدخل هذا في اختصاص مجلس النواب والمجلس المخصوص أو يكون من اختصاص المحاكم العادية ؟ وإن كان من اختصاص المجلس المخصوص فلأي زمن ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك - هذا التفصيل محل في القانون المخصوص الذي يوضع لسؤولية الوزراء ، وهو المشار إليه في المادة ١٢ .
(موافقة عامة على للادة وطى لإجابة حضرة عبد العزيز فهمى بك) .
(فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

نسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة - من حيث الالهام والمحاكمة - القواعد والأحكام المبينة في اللواد

من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور .

يراجع التعليق على للادة ٤٤ .

مجلس النواب

(فى ١٧ مارس و ١٩ مارس و ٤ يونية سنة ١٩٣٠) .

مادة ٧٢ - « لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب » .

فئة الرسم

على للبأ الثاني عشر وهذا نصه :

« لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من المجلس المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب . كما لا يجوز إيقاف التحقيق

الحاصل ضد الوزراء » .

(فتقرر قوله بالإجماع) .

(في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .

تليت للمادة السادسة عشرة فوافقت عليها الهيئة وهذا نصها :

لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب .

حضرة على ماهر بك - كانت في ملاحظة على المادة ١١ من الفرع الأول الخاص بالملك أقيمتا إلى أن عثرت على الأمر الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ الذي بمقتضاه أوقفت أعمال الجمعية التشريعية . وقد نص فيه على أن ما يصدر من القوانين في مدة عطلة الجمعية التشريعية يجب عرضه عليها في ميعاد مخصوص فيها وبد إلا كانت باطلة . فلماذا أطلب أن يقرر مثل هذا الحكم في دستورنا حتى يشمل جميع القوانين التي صدرت من تاريخ عطلة الجمعية التشريعية إلى يوم انعقاد البرلمان وحكم ثابت بشأن القوانين التي تصدر في عطلة البرلمان بين دور وآخر .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - هذه المسألة تحتاج لدرس خاص فأرجو تأجيلها إلى ما بعد .

(وافقت الهيئة على تأجيل النظر فيها إلى جلسة تالية) .

حضرة توفيق دوس بك - حذفت لجنة التحرير للبدا ٩٢ من البادئ السابعة وهو القاضي ألا يجوز للوزراء أن يكونوا رؤساء لشركات ذات ربح ولا أن يحصلوا على امتياز أو احتكار الخ وقد تناقشنا في ذلك وكان من رأي بقاء هذا للبدا .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - لا وجود لهذا للبدا في دستور ما عدا المستور البولوني الذي هو خليط من السياسات ولا يعول عليه فالامتياز والاحتكار جلتاها من اختصاص البرلمان فإذا منحا لوزير كان هذا بموافقة البرلمان فلا حرج في ذلك وإن كان يكون هذا القسم من للبدا لا لزوم له . أما باقي البادئ فيه حرج شديد ، لأنه كيف يمنع الوزير من أن يشتري أطياف الحكومة إلا بمزاد إذا كانت قوانين الحكومة تميز البيع بالمزادة ؟ ولماذا يحرم على الوزير ما هو مباح للأفراد ؟ في هذا حجر على الحرية .

حضرة عبد اللطيف للكياتي بك - إذا أجاز للوزير أن يكون رئيساً لشركة فيضى أن يدافع عنها بغير حق وللشروعات في بلادنا كثيرة وطريق الاستواء فيها واسع جداً فأطلب بقاء البادئ ٩٢ على حاله .

فضيلة الشيخ نجيت - كان من الواجب على لجنة التحرير ألا تعنف للبدا وأن تمنحه في المستور ثم تفرج حذفه - وقد كان من رأيي عندما اقترح هذا البادئ وضع استثناءين للقاعدة ولكنكم رفضتم طلبى واليوم تريدون حذف البادئ برمت فلا أنهم لذلك علة .

حضرة محمد على بك - إن ما تقرر من النصوص كفيل بحلالي الامتياز والاحتكار ويمكن حذف هذا من البادئ ٩٢ أما الأحوال الأخرى المنصوص عليها في البادئ فأطلب بقاءها وأقترح النص الآتي :

« لا يجوز لوزير في مدة وزارته أن يشتري أو يستأجر باسمه أو باسم غيره أطياف الحكومة بغير المزداد العام ولا أن يكون رئيساً أو عضواً في شركة ذات ربح ولا أن يتولى عملاً من الأعمال يجعله مسئولاً أمام مصلح الحكومة » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - هنا غير قانوني وفيه حجر على الحرية الشخصية .

حضرة توفيق دوس بك - القوانين الحالية حرمت على القاضي والمهام وموظفي الحاكم على الصوم أن يشتروا حقاً متازعاً فيه وعلى الموظفين الإداريين أن يشتروا أطيافاً في دائرة اختصاصهم ولم يقل أحد إن هذا حجر على الحرية .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - هذا الحرمان قاصر على الحقوق للتنازع عليها في دائرة الاختصاص . ولكن سلطة الوزير تشمل القطر برمت والحرمان يتناول كل بقعة في الأراضي المصرية وفي هذا حجر شديد على الحرية ولا أنهم معنى لحرمان الوزير من أن يكون

مادة ٧٢ » «

عضواً في شركة ذات ربح قد يصادف أن رأس ماله كله الذي أتى إليه من طريق اليراث موضوع في هذه الشركة . فقد فكرنا كثيراً في ذلك في لجنة التحرير ورأينا في النهاية أن هذا البدء يجب حذفه برمته على أنه إذا لم يكن بد من وضع حكم لهذه الحالة فالأولى أن تترك هذا للقانون الذي سيدين أحوال عاكة الوزراء .

حضرة محمود أبو النصر بك — لاحظت لجنة التحرير أن هذا البدء من خصائص التشريع ويبدو جداً عن أن يكون من خصائص الدستور لهذا تركناه لمن يتولى بأمر التشريع . على أن لا أرى هنا ولا ذلك قد توالت علينا الوزارات ولم نجد ما تؤاخذنا عليه من هذه الوجهة .

حضرة علي ماهر بك — أود ألا يسوقنا حضرة الزميل إلى التعرض للأشخاص .

حضرة محمود أبو النصر بك — أطلب إذن أن يترك هذا للقانون .

سماعة قلبي فهمي باشا — أرى كل الخطر في أن يباح للوزراء مشتري أطيان الحكومة بغير اللزاد .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر أن ينص في الدستور على ما هو محرم على الوزير وأن يتناطح بحضرة محمد على بك وضع النص وعرضه على الهيئة في جلسة تالية) .

حضرة على التزلاوى بك — قبل التراجع من هذا اقتت نظر حضراتكم إلى أنى لا أوافق على ما جاء بالمادة ١٦ من هذا الفرع وأطلب أن يشترط العفو عن الوزير المحكوم عليه من المجلس المخصوص موافقة البرلمان أى موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ معاً لا مجلس النواب وحده لأن عاكة الوزير أصبحت ضيافات كثيرة ولا معنى لأن يسهل له باب العفو بعد أن ثبت إدائته وحكم عليه .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — الوزراء مسئولون أمام مجلس النواب لهذا كان من حق أن يتهمهم وأن يكون صاحب الرأى في العفو عنهم . والعفو في ذاته من حق الملك وله ألا يفوض حق مع موافقة مجلس النواب . وهذا هو الجارى الآن بالنسبة للأفراد فإنه مع اشتراط أخذ رأى وزير الحفانية في العفو فإن الملك غير مقيد برأيه . أما مجلس الشيوخ فهو القاضي الذى يحكم ولو اشترط في العفو عن الوزير موافقة مجلس الشيوخ لكان في هذا حرج على المجلس لأنه لا يمكن أن يطلب القاضي بالاعتراف بخطئه .

حضرة على التزلاوى بك — ليست للسألة مطالبة المجلس بالاعتراف بخطئه بل السألة تجاوز عن حكم وأرى على الأقل أن يشترط أغلبية ثلثي مجلس النواب للعفو عن الوزير .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية بقاء النص على حاله) .

(في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢) .

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة — من حيث الاهام والمحاكة — القواعد والأحكام المبينة في المواد

من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور .

راجع التطبيق على لقادة ٤٤ .

(في ١٧ مارس و ١٩ مارس و ٤ يونيه سنة ١٩٣٠) .

مجلس النواب

فهرس الجزء الأول

مواد الدستور والتعليقات

الصفحة	الموضوع
١	أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية .
	الباب الأول الدولة المصرية ونظام الحكم فيها
	المادة الأولى:
٢	تكون الحكومة ملكية دستورية وراثية في سلالة محمد علي .
٢	(لجنة وضع البديء العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢) مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، وأراضيها غير قابلة للتجزئة ، ولا يجوز التنازل عن شيء منها ، وحكومتها ملكية دستورية وراثية في سلالة محمد علي ، طبقاً للأمرين الصادرين في ١٥ مارس و ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ، وهما البديء ثابتة لا تنقض ولا تمس .
٥	(لجنة الدستور — ٤ يونيو سنة ١٩٢٢) مصر دولة تامة السيادة ، حرة مستقلة ، ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية نياية .
٦	(لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) مصر دولة سيادة حرة مستقلة ، وملكها لا يجزأ .
	(لجنة الدستور — ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

	الباب الثاني في حقوق المصريين وواجباتهم
	المادة الثانية:
٨	الشروط اللازم توفرها لحيازة الجنسية المصرية يمين بالقانون .
٨	(لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) الجنسية المصرية يمنحها القانون .
٩	(لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢) تدير وفق لجانة أهالي سوريا ولبنان الذين يقعون إلى مصر للإقامة فيها بصفة مؤقتة أو يقيمون للاستقرار فيها لأول مرة .
	(مجلس النواب — ١٩ و ١٢ مايو سنة ١٩٢٧)

المادة الثالثة :

- ١٧ لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعيتهم الدولية أو لغتهم أو جنسهم أو دينهم .
(لجنة وضع البايء العامة للمستور - ٧ مايو سنة ١٩٢٢)
- ١٧ الحقوق التي للأشخاص الحائزين للرغوة المصرية التابعين للأقليات القومية أو الدينية أو القومية .
(لجنة وضع البايء العامة للمستور - ٧ مايو سنة ١٩٢٢)
- ١٨ لا يراد بكلمة « في الواقع » الواردة في المادة السادسة (وهي المادة المشار إليها إلى حقوق الحائزين للرغوة المصرية التابعين للأقليات) أن ضمان الدولة للأقليات يقضى بتنفيذ ما هو مقرر للأقليات نظرياً في القانون .
(لجنة وضع البايء العامة للمستور - ٧ مايو سنة ١٩٢٢)
- ١٨ لم يحز اقتراح تمثيل الأقليات الدينية في البرلمان أى قبول .
(لجنة وضع البايء العامة للمستور - ٧ و ١١ مايو سنة ١٩٢٢)
- ٢٦ ليس لوطى مصرى أن يحج بأحكام دينه لتتخلص من أداء الواجبات للرغوة عليه كوطى وجندى .
(لجنة المستور - ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٢٦ لكل مصرى أصاب حقوقه ضرر من تصرف موظفى الحكومة وعمالها في استعمال سلطتهم أن يادعهم إلى القضاء بدون احتياج لتصرع سابق ؛ وهذا الحق لا يجوز تقييده إلا بما يتعلق بالوزراء والقضاة والجنود الذين تحت السلاح .
(لجنة المستور - ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٢٧ التمتع بالحقوق الدينية والسياسية رغم اختلاف الأديان والمعتقدات والمذاهب .
(لجنة المستور - ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٢٧ ليس في الدولة المصرية أى تمييز بين الطبقات ، بل جميع المصريين متساوون أمام القانون ، يتمتع كل منهم بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بينهم بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ؛ وهم متساوون كافة بأداء الضرائب وغيرها من التكاليف العمومية ، وهم وحدهم الذين يهد إليهم بأداء الوظائف العمومية ، ملكية كانت أو عسكرية . أما الأجانب فلا يقبلون في هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية تبينها القوانين تبيناً خاصاً .
(لجنة المستور - ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٢٩ لا فرق بين الوزراء وبين الأفراد فيما يتعلق بمساوهم الخاصة التي لا علاقة لها بوظائفهم ، بل هذه المساوى تكون من اختصاص المحاكم .
(لجنة المستور - ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٢٩ ليس لوطى أن يحج بأحكام دينه لتتخلص من واجباته كوطى أو جندى .
(لجنة المستور - ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٣١ مع أن المصريين جميعاً سواء في الحقوق والتكاليف ، ومنها الخدمة العسكرية ، يكون للرجع في تكييف تلك الخدمة بالنسبة للمصرى العرب الرجل وجعلها ملائمة لحالتهم المعيشية ، إلى قانون .
(لجنة المستور - ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٣٤ عدم الموافقة على تمثيل الأقليات الدينية .
(لجنة البايء العامة - ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)

ليس لوطى مصرى أن يحتج بأحكام دينه لتفلس من الواجبات العامة للقروضة عليه كوطى أو جندى . (لجنة الدستور — ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٢)	٤٢
منع أى مصرى من الاحتجاج بتقيده لتفلس من الواجبات العامة . (لجنة الدستور — ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢)	٤٣
لكل مصرى ما تتيه من الحقوق الدينية والسياسية . (لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)	٤٣
لا تميز بين المصريين في الواجبات العامة . (مجلس الشيوخ — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧)	٤٣
النظام الخاص بطائفة الرهبان في تعيين عمدتهم ومشائخهم إنما يرجع لطبيعة معيشتهم ، وليس فيه معنى الاستثناء من قاعدة المساواة . (مجلس النواب — ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦)	٤٧
وجوب تساوى جميع المصريين في الحقوق والواجبات . (مجلس النواب — ٧ يونيو سنة ١٩٣٨)	٤٨
لا يجوز زيادة مدة الخدمة العسكرية المقررة على مصرى ، ولو كانت في الحرس الملكى أو وابورات الركاب لللكية . (تراجع الثالثة على مناقق المادة ١٤٧ — مجلس النواب — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧)	٤٩
المادة الرابعة :	
الحرية الشخصية مضمونة . (لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)	٥٠
هل للحكومة الحق ، للأسباب التى تراها ، في الحد من الحرية الشخصية ؟ قرار المجلس أن ما أمر به محالى وزير الداخلية ، بواسطة رجال البوليس ، من حصار أحد الأندية السياسية ، اعتداء صريح على الحرية الشخصية التى كفلتها المادة الرابعة من الدستور . (مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩)	٥٠
المادة الخامسة :	
لا يجوز القبض على أى شخص أو حبسه أو محاكته أو الحكم عليه إلا وفق أحكام القانون . (لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)	٧٣
لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبه إلا وفق أحكام القانون . (لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)	٧٣
المادة السادسة :	
عقوبة الإعدام ملغاة في الجرائم السياسية المحضة ، إلا إذا كان التقدير للتعويض لهذه العقوبة واقعاً على شخص الملك أو ولى عهد الملك . (لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)	٧٤
لا جرعة ولا عقوبة إلا بقانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتسنيد القانون . (لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)	٧٤

المادة السابعة :

- ٧٥ حكم التني للقتح ضمن عقوبات الوزراء .
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ٦٦ - لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٣ مايو سنة ١٩٢٢)
- ٧٥ ممنوع إبعاد أى مصرى من الأراضي المصرية ؛ وكذلك لا يجوز أن يحجر على أى مصرى الإقامة في جهة ما من البلاد ، ولا أن يلزم بالإقامة في مكان مخصوص إلا في الأحوال اللينة صراحة في القانون .
(لجنة الدستور - ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٧٥ رفض النص على حرية التصريح بمجاز إبعاد المصريين .
(لجنة الدستور - ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٧٦ لا يجوز إبعاد مصرى من المياد المصرية ؛ وكذلك لا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة في جهة ما ، ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال اللينة في القانون .
(لجنة الدستور - ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢)

المادة الثامنة :

- ٧٧ للنازل حرمة واجبة ، فلا يجوز دخولها لتفتيشها أو معايتها إلا في الأحوال وبالكيفية المنصوص عنها في القانون .
(لجنة الدستور - ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

المادة التاسعة :

- ٧٨ للملكية من أى نوع كانت حرمة واجبة ، فلا يجوز حرمان أحد من ملكه إلا بسبب للنفقة العامة في الأحوال المقررة في القانون ، وبشروط تميزه عنه تمييزاً عادلاً .
(لجنة الدستور - ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

المادة العاشرة :

- ٧٩ عقوبة مصادرة الأموال عامة ممنوعة .
(لجنة الدستور - ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٧٩ عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة .
(لجنة الدستور - ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٨٠ لا يجوز توزيع أموال النقابة على الأعضاء ، لأن الأموال ليست ملكاً مشتركاً للأعضاء ، بل هي ملك للشخص المنوى ، أى النقابة ؛ ويجب أن تخصص لنقابة مماثلة ، أو تؤول إلى الحكومة بصفتها الوارثة لها - ولا يعتبر ذلك من المصادرة للممنوعة بحكم الدستور .
(مجلس النواب - ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٠)

المادة الحادية عشرة :

- ٨٦ أسرار الخطابات والتلغرافات التي تودع بمكاتب البريد والتلغراف واجبة الصون إلا في حالة التحقيقات الجنائية .
(لجنة الدستور - ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

المادة الثانية عشرة :

حرية الاعتقاد الديني مطلقة ، فجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا بحرية تامة ، علانية أو غير علانية ، بشائر أية ملة أو دين أو عقيدة ، مادامت هذه الشماير لا تتنافى للنظام العام أو الآداب العمومية .
(لجنة الدستور — ١٥ و ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٨٧

حرية الاعتقاد مطلقة .

٨٧

(لجنة الدستور — ٢٩ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

المادة الثالثة عشرة :

لجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا ، بحرية تامة علانية أو غير علانية ، بشائر أية ملة أو دين أو عقيدة مادامت هذه الشماير لا تتنافى للنظام العام أو الآداب العمومية .
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ و ١٩ مايو سنة ١٩٢٢)

٨٨

تحمي الدولة حرية القيام بشاير الأديان والتعاقد طبقاً للتقاليد الشرعية في الديار المصرية ، على ألا يخلف ذلك بالآداب ولا يتنافى للنظام العام .
(لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٨٨

المادة الرابعة عشرة :

حرية الرأي مضمونة ، فلكل إنسان الحق في التعبير بحرية عن فكره ، سواء بالكلام أو بالكتابة وبطريق الصحف أو بالتصور ، بشرط أن يراعى حدود القانون .
(لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٨٩

لا يمنع المحامي من الاشتغال بالسياسة الأكفيل للمحامين أو لجمعية العمومية أو مجلس نقابهم . وحظر الاشتغال بالسياسة على الجمعية العمومية ومجلس النقابة ، وهما منتفدان بهذه الصفة ، سببه أن هذه الهيئات للشككة يقتضى القانون إنما تشكل لإصلاح طائفي واجتماعي ، فلا يصح أن تكون أداة سياسية .
(مجلس النواب — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

٩٠

المادة الخامسة عشرة :

الصحافة حرة في حدود القانون ؛ والرقابة على الصحف قبل نشرها محظورة .
(لجنة الدستور — ٢١ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
الصحافة حرة في حدود القانون ؛ والرقابة على الصحف محظورة ؛ وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور كذلك .
(لجنة الدستور — ٥ و ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٩٤

٩٦

محاكم الصحفيين في الجنب أمام محاكم الجنب .

٩٧

(مجلس النواب — ٢١ مايو سنة ١٩٢٨)

يُفرد للصحفيين أماكن مستقلة في السجن ، ويمادون معاملة خاصة .

١٠١

(مجلس الشيوخ — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٧)

كل ما يقال في المجلسين لن يكون محلاً للرقابة ؛ ويكون صدها مردداً بين الشعب المصري بأجمه أثناء الأحكام العرفية .
كذلك حرية الصحافة مكفولة .

١٠٢

(مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي — ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

يطبق قانون القنولات على ما ينشر في الصحف ، ولو كان الرقيب أثناء قيام الأحكام العرفية أجاز نشره ، لأنه لا يملك تعطيل أحكام قانون القنولات .

١٠٤

(مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي — ١١ و ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

(مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي — ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

إعلان الحاكم العسكري أنه سيقضي بكل شدة على كل ما يحدث الشقاق والنفور والتناذر بين طبقات الأمة وجماعاتها ، مع كفالة حرية الرأي والتفكير لشؤون الوزارة وأعمالها .

١١١

(مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي — ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

هل يجوز أن تحتد يد الرقيب أثناء قيام الأحكام العرفية إلى منع نشر نصوص الأشرطة والاستجابات في الصحف ، بعد أن أدرجت في جدول الأعمال وقيل عرضها على المجلس ؟

١١٦

(مجلس الشيوخ — ١٩ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠)

مدى الرقابة على الصحف أثناء قيام الأحكام العرفية .

١٢٣

الأمر الذي منع الرقيب العام نشر شيء عنها أثناء قيامها :

(أ) الإضرار بعلاقات مصر مع حلفائها أو مع الدول الأجنبية .

(ب) إيجاد أسباب التنافر بين صفوف القوات المصرية أو قوات الحلفاء أو التدخل في نظامهم أو في شؤون السمة والتدريب الخاصة بهم أو الترخيص لتأدية واجباتهم ، وكذلك إيجاد هذه الأسباب بين صفوف الثائمين بالخدمة العامة أو عرقتهم عن أداء واجباتهم أو تخريضهم على التمرد على القيام بواجباتهم .

(ج) الحيل على كراهة الحكومة القائمة والمؤسسات العامة في مصر أو إزديادها أو إثارة الحواطر عليها .

(د) بث روح الكراهية والمعاداة بين مختلف الطبقات في مصر أو بين مصر وحلفائها .

(هـ) إثارة مخاوف ورعب الجمهور أو طائفة معينة منه

(و) ترويض دعاتم الفتنة العامة في السمة القومية والمالية لمصر وحلفائها ، وكذلك منع انتشار معلومات عن حركات العمال أو عدم كفاية للزعم أو أي معلومات أخرى يكون من شأنها إغناء الروح للنوعية في العدو .

(مجلس الشيوخ — ١١ و ١٨ و ١٩ مارس سنة ١٩٤٠)

المادة السادسة عشرة :

لا يسوغ فرض أي قيد على أي شخص متمتع بالرعوية المصرية في حرية استعماله لأية لغة في معاملاته الحسومية أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في المطبوعات من أي نوع كانت أو في الاجتماعات السومية .

١٨٣

(لجنة وضع اللبادي العامة للسنور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢)

(لجنة السنور — ١٥ أغسطس و ٣٩ سجنر سنة ١٩٢٢)

لا يجوز تقييد لغات العملة الخاصة أو التجارية بتسريح حتم جعلها باللغة العربية ، ومع ذلك فقد وعد وزير المالية بأن يفاوض الشركات مفاوضة ودية كي تسهم بحرق العقود ذات الصلة العامة باللغة العربية .

١٨٣

(مجلس النواب — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٨)

المادة السابعة عشرة :

المصري من الأقليات ملزم بضم اللغة العربية ، وإن كان في مدارس أجنبية ، ما دام التعليم الأولي إجبارياً .
(تراجع المادة على هذا في المادة ٣ — لجنة وضع البايء اللغة الدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢)

١٨٧

التعليم حرٌّ ما لم يخل بالأداب أو النظام العام .

١٨٧

(لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

المادة الثامنة عشرة :

التعليم الأولي إلزامي للمصريين من ذين وبنات ؟ وهو مجاني في للماهد الأميرية (وصير وضع قانون لتنظيم جميع أمور التعليم العام في كل درجته) .

١٨٨

(لجنة الدستور — ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢)

تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون .

١٨٩

(لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

اقترح انتخاب لجنة من أعضاء المجلس لوضع نظام تنفيذ التعليم الإجباري للبنين والبنات يدخل في أعمال السلطة التنفيذية ، ولا يصح أن تبين لجنة برلمانية للنظر في أعمال هي من اختصاص الحكومة .

١٩٠

(مجلس النواب — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤)

الفرض من المادة الثامنة عشرة من الدستور هو أن يكون العمل في شؤون التعليم حسب القساوان — إن كان موجوداً — والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ موجود ، وهو يقضى بأن خطط الدراسة من المسائل الواجب التصديق قانون بها بعد أخذ رأى مجلس المعارف الأعلى إذا دعت الحال . أما مناهج التعليم فيملك الوزير التغيير فيها جبراً باستشارة مجلس المعارف الأعلى أو اللجنة الفنية التي حلت محله ابتداء من ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤ ؟ وكل تغيير يحدث فيها يكون بقرار وزاري .

١٩٠

(تراجع المادة على هذا في المادة ١٠٨ — مجلس النواب — أول سبتمبر سنة ١٩٢٦)

قرار المجلس إنشاء مرسوم بإنشاء مجلس إدارة دار العلوم والمدارس الأولية للبنين ، لأن مجلس دار العلوم سبق أن أقر قانون ، وللرسوم لا يلقى القانون ، ولأن هذه المدارس تخرج مطبقين للتعليم العام ، فيجب أن تكون خاضعة خصوصاً تماماً لوزارة المعارف ، ولا تكون قسماً من الأخرى ، ولا يصح أن تكون هناك إدارة مشتركة لهذه المدارس للاختلاف وظائفها .

١٩١

قرار المجلس إنشاء الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ . المجلس بإلحاق المدارس الأولية للبنين ومدارس دار العلوم والقضاء الشرعي بالجامعة الأزهرية ، لأنها ليست معاهد دينية تنطبق عليها المادة الأولى من قانون الماهد الدينية ، ولأن المدارس التي أنشئت بقوانين لا يمكن إلغاؤها أو إلحاقها بمجتمعات أخرى أو تعديل نظمها إلا بقانون يرضى على البرلمان . أما حصول هذه الأمور بقرارات من مجلس الوزراء أو بإرادة ملكية أو بمرسوم ، فإنه يخرج الأمر عن إشراف البرلمان ويكون مخالفاً للدستور .

للمدارس التي أنشئت بقانون لا يمكن إلغاؤها أو إلحاقها بمجتمعات أخرى أو تعديل نظمها بقرار من مجلس الوزراء أو بإرادة ملكية أو بمرسوم ، بل يجب أن يكون ذلك بقانون يرضى على البرلمان .

(مجلس النواب — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧)

مسائل خطط التعليم وذكر مولده ، ولو إجمالاً ، وشروط قبول الطلبة ونظام الامتحانات العمومية هي من المسائل العامة التي يكون البرلمان رقيباً عليها ، ويجب أن تصدر قانوناً ؛ لذلك رأى المجلس جعل مواد اللوائح التنفيذية لمدرسة الهندسة للسلكية (وللقائمة من الحكومة بمرسوم فقط) مشروع قانون .
(مجلس النواب — ٢١ مارس سنة ١٩٢٧)

المادة التاسعة عشرة :

- ٢٠٥
٢٠٨
٢٠٨
٢٠٨
٢٠٩
٢٠٩
- للعصرى من الأقليات معلم يعلم اللغة العربية ، وإن كان في مدارس أجنبية ، إذا تقرر أن يكون التعليم الأولي إجبارياً .
(لجنة وضع اللوائح العامة للمستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢)
- التعليم الأولي إلزامي للصغرى من بنين وبنات ؛ وهو مجاني في الساعد الأميرة . والتعليم الابتدائي والثانوي والعالي يكون مجانياً أيضاً بقدر الإمكان في المدارس الأميرة ، وصير وضع قانون لتنظيم جميع أمور التعليم العام .
(لجنة المستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- التعليم الأولي إلزامي للصغرى من بنين وبنات ؛ وهو مجاني في الساعد الأميرة ، وصير وضع قانون لتنظيم جميع أمور التعليم العام في كل درجاته .
(تراجع القائمة على هذا في المادة ١٨ — لجنة المستور — ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- التعليم الأولي إلزامي للصغرى من بنين وبنات ؛ وهو مجاني في للكاتب العامة .
(لجنة المستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- غير ميسور جعل التعليم إلزامياً إلا بعد إعداد العدد الكافي من المكاتب لقبول جميع الأولاد .
(مجلس الشيوخ — ٨ يولي سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولي سنة ١٩٣٧)

المادة العشرون :

- ٢١٢
٢١٢
٢١٧
٢٢١
- لصغرى حتى الاجتاع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً للناقشة فيما بينهم لم من المسائل من أي نوع كانت ؛ وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتاعهم ؛ ولا حاجة لهم في هذا الصدد إلى إشعار البوليس أو تصريح سابق . لكن لا يبرى هذا الحكم على الاجتاعات التي تحصل في المجال العمومية إذ هذه يلزم لها إشعار البوليس مقدماً ويكون له حق حضورها ، ولا على التجمعات التي تحصل في العراء إذ هي خاضعة تماماً لقوانين البوليس .
(لجنة المستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- لا يطبق قانون الاجتاعات والمظاهرات إلا عند الضرورة القصوى عندما ترى الحكومة أن الأمن مهدد ، وأنها لا بد أن تتدخل أو يتدخل غيرها على كره منها .
(مجلس النواب — أول و ١٠ يولي سنة ١٩٢٤)
- إنشاء قانون التجمهر ، لأن السبب الذي دعا إلى إصداره حالة الحرب العامة .
(مجلس النواب — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧)
- لما كانت الاجتاعات العمومية والمظاهرات ترى إلى إبداء الأفكار ، وقد وجب أن تكفل حريتها بالطريقة التي يسنها للشرع ، كافة لهذه الحرية من جهة ، وحفاظة للنظام من جهة أخرى . كما أنها ترجع أيضاً إلى الحرية الشخصية للكفولة بالمادة الرابعة من الدستور .
(مجلس النواب — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ و ٣ يناير سنة ١٩٢٨)

المادة الحادية والعشرون :

- ٢٤٥ للمصريين حق تكوين الجمعيات وفق للقرور بالقوانين التي تبين كيفية استعمال هذا الحق .
(لجنة دستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٢٤٥ هل يتبع أن تؤلف الحكومة مجلساً لطاعة المحامين الأهلين بنس في القضاة مراعاة لبعض الأحوال ؟
(مجلس النواب — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩)
- ٢٤٨ استثناء عمال الحكومة ومجالس للتدريب والمجالس البلدية والصالح العمومية وللنشات والمحلات ذات النفع العامة من حق تكوين نقابات لهم ، لأنه يحرم عليهم استعمال حق الإضراب الذي يوق سير الأعمال العامة أو ذات النفع العام ، ولأنهم خاضعون لرقابة البرلمان ، وفيها ضمان لمصالحهم .
واستثناء عمال الزراعة ، أكفاء بحسن العلاقة للأثورة بين العمال وللألاك ، فلا حاجة لقانون أو نهاية تجمعهم ، وخوفاً من انتشار الوباء الخطرة فيهم .
واستثناء خدم المنازل لما يصيب الحياة للزلية من المضايقة ما أضربوا .
(مجلس النواب — ١٣ فبراير سنة ١٩٤٠)
- ٢٦١ اختصاص السلطة التنفيذية بتسجيل إنشاء النقابات ، فلذا امتنع عن التسجيل كان لطالبيه الحق في استئناف النظر في الطلب أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها مقر النقابة ؟ وهذا لا يتعارض مع مبدأ فصل السلطات .
(مجلس النواب — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠)
- ٢٦٨ اختصاص السلطة التنفيذية بحل النقابات .
(مجلس النواب — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠)
- ٢٧٨ اختصاص السلطة التنفيذية بحق النظر في تسجيل إنشاء النقابات إبداء واستئناف دون القضاء .
(مجلس النواب — ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٠)

المادة الثانية والعشرون :

- ٢٨٥ للأفراد حق تقديم مرشحات ؟ وليس لم أن يخاطبوا البرلمان بأشخاصهم ، سواء كانوا أفراداً أو جماعات .
(لجنة وضع اللبائى العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
- ٢٨٥ لسلك مصرى أن يخاطب السلطات العمومية باسمه الخاص ، وذلك بمرشحات يكون موقعاً عليها من واحد أو أكثر .
أما المرشحات الإجتماعية فلا تكون إلا من الهيئات التنظيمية والأشخاص للنقوة .
(لجنة دستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٢٨٥ لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يمرض لهم من الشؤون ، وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم الجمعيات فلا تكون إلا للهيئات التنظيمية والأشخاص للنقوة .
(لجنة دستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٢٨٧ حفظ كتاب من رئيس الجمعية الزراعية بالنيابة يترشح فيه على ما قمته وزارة الزراعة من الأرقام والبيانات إلى مجلس النواب عند النظر في اقتراح لجنة لالية به عن منع وزارة الزراعة حق الانجاء بالأسمدة ، لأنه إن كان حريضة

وجب أن يحال إلى لجنة المرائض ، وإن كان اقتراحاً فلا يجوز تقديمه من غير الأعضاء ، وإن كان مناقشة في الموضوع للطروح على المجلس فإنما للنقطة من حق الأعضاء وحدهم .

(مجلس الشيوخ - ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٩)

٢٨٨ للمجلس أن يحال إلى الوزارة المختصة المرسلة المقدمة من أشخاص يشكون من شخص قائم بعمل عام ، ما دامت الشكوى في حقيقتها ذات صفة عامة .

(مجلس الشيوخ - ١٦ يناير سنة ١٩٢٨)

٢٩٠ هل يتمتع أن تتضمن المرائض التي يقدمها أفراد المصريين اقتراحات برقيات ؟

(مجلس النواب - أول يولييه سنة ١٩٣٧)

٢٩١ مدى حق الأفراد في مخاطبة مجلس البرلمان فيما يمرض لهم من الشؤون .

(مجلس الشيوخ - ٧ مارس سنة ١٩٣٩)

٢٩٢ لجميع الأفراد الحق في التقدم للبرلمان بمرائض برقيات ، لأن لهم أن يوجهوا نظر السلطات العامة إلى ما يحس المصلحة العامة أو الخاصة .

(مجلس الشيوخ - ٥ يولييه و ١٠ يولييه سنة ١٩٣٩)

الباب الثالث - السلطات

الفصل الأول - أحكام عامة

المادة الثالثة والعشرون :

جميع السلطات مصدرها الأمة .

(لجنة وضع الباعث العامة للمستور - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

٢٩٩ جميع السلطات مصدرها الأمة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور .

(لجنة الدستور - ٤ يولييه و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

المادة الرابعة والعشرون :

٣٠٠ السلطة التشريعية يشترك فيها الملك والبرلمان ، فلا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك .

(لجنة الدستور - ٤ يولييه سنة ١٩٢٢)

٣٠٠ الأصل أن يكون البرلمان مقتولين في الاختصاص .

(لجنة الدستور - ١٥ يولييه سنة ١٩٢٢)

٣٠٣ السلطة التشريعية يتولاهما الملك بالاشتراك مع البرلمان .

(لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

- ٣٠٤ إن كل ما يوافق عليه المجلس ، خاضعاً للمساءلة المالية والأعمال التشريعية ، يجب أن يرفع في صيغة قانون .
(مجلس الشيوخ — ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٧)
- ٣٠٥ إلغاء القانون الخاص بالتجهر الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، لأنه لا يتفق مع الحرية الشخصية المكفولة بال دستور ، ولا يتفق مع الصبر الحاضر .
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٦٧ — مجلس النواب — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧)
- ٣٠٥ هل تعرض النائب لشؤون خاصة بأشخاص موظفين ووقائع فردية بالنسبة لبعض الموظفين فيه مساس يبدأ الفصل بين السلطات ؟
(مجلس النواب — ٤ يولي سنة ١٩٣٨)
- ٣٠٨ لا يجوز للمجلس أن يرفع الحكومة بتشكيل لجنة من أشخاص معينين ، إذ أن هذا من عمل السلطة التنفيذية .
(مجلس النواب — ١٢ يولي سنة ١٩٣٨)
- ٣٠٩ يجوز تفويض الحكومة في إصدار مراسيم بقوانين بتعديل التعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج وتكرار هذا التفويض ، لعدم استقرار الأحوال المالية ، ولضرورة المحافظة على فكرة التعديل في أضيق دائرة .
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٣٤ — مجلس النواب — ١٨ يولي سنة ١٩٣٨)
- ٣٠٩ للواقعة على مشروع قانون تفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لمساواة القانون بفرض ضرائب ، على أن تكون مدة التفويض إلى ميلاد دورة البرلمان العادية التالية .
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٣٤ — مجلس النواب — ١٨ يولي و ٢ أغسطس سنة ١٩٣٨)
- ٣١٠ يجوز تفويض الحكومة في إصدار مراسيم بقوانين بتعديل التعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج وتكرار هذا التفويض لعدم استقرار الأحوال المالية ، ولضرورة المحافظة على فكرة التعديل في أضيق دائرة .
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٣٤ — مجلس الشيوخ — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)
- ٣١٠ هل يمكن بمرسوم إجراء تعديل في تشكيل هيئة أنشئت بقانون اعتاداً على أن اختصاص هذه الهيئة ليس من التقريرات السامة التي تخضع لإصدار قانون ، ولا تحول الهيئة اختصاصاً يؤثر في اختصاص الوزير أو مجلس الوزراء ، بل هو عبارة عن توزيع العمل بين هذه الهيئة ومدير الصحة والوزير المختص ومجلس الوزراء ؛ وليس رأى هذه الهيئة نهائياً في أي شأن مطلقاً ، وإنما رأيها استشاري محض ؟ وهل يجوز القول بأن هذه الهيئة أنشئت بقانون ، ولكن هذا القانون صدر في وقت كان البرلمان فيه غير قائم ، أي أن القانون صدر من السلطة التي كان يمكنها أن تصدر مرسوماً ، وقد سمى قانوناً تجوزاً ؟
(مجلس النواب — ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٩)
- ٣١٢ لا يبدل القانون إلا بقانون يصدر بالطريق الدستوري .
(مجلس النواب — ٥ يولي سنة ١٩٣٩)
- المادة الخامسة والعشرون :**
- السلطة التشريعية يولاها الملك والبرلمان .
(لجنة وضع الدساتير العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
- لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .
(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

لا يجوز أن يلغى مرسوم قانوناً . (تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٥٣ — مجلس النواب — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧)	٣١٤
المراسيم بقوانين الصادرة استناداً للأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ من الإجراءات التشريعية التي يحتم المستور صدورها بقانون بالطريقة التي ينص عليها في هذه المادة . وعما أنها لم تعرض على البرلمان ، فتعتبر غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً ؛ ويكتفى لسقوطها بقرار من أحد المجلسين ، من غير حاجة إلى صدور قانون بإلغائها . (تراجع الثالثة على هذا في المادة ٤١ — مجلس النواب — ٢٩ يناير و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)	٣١٤
أمر الحل في القرارات التي أصدرها المجلس للنحل في مشروعات قوانين لا تزال معروضة على مجلس الشيوخ . (مجلس الشيوخ — ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨)	٣١٤
موافقة مجلس النواب للنحل على مشروع قانون لما يوافق عليه مجلس الشيوخ تمنع مجلس النواب الجديد من إعادة النظر فيه ، وتجهه من اختصاص مجلس الشيوخ . (مجلس النواب — ٢ و ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨)	٣١٤
في حالة قيام الأحكام العرفية تتقدم الحكومة بما تريد سنه من التشريعات الماسة بالحالة الحاضرة إلى المجلس ، على أن يقراها البرلمان بمجلسيه على وجه السرعة . (تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٥٥ — مجلس النواب — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩)	٣١٦
المادة السادسة والعشرون : قرار مجلس الوزراء الصادر بإخلاء مكفأة أعضاء البرلمان إلى ٣٩٠ جنياً لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ المنص به تجديد مكفأة أعضاء البرلمان بستائة جنيه ، لأن القانون لا يبدل ولا يلغى إلا بقانون . (مجلس النواب — ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦) (مجلس الشيوخ — ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٦) (مجلس النواب — ٥ يوليو سنة ١٩٢٦)	٣٢٧
لا محل للكلام في اقتراح صدر بشأن موضوع مرسوم نشر في الجريدة الرسمية . (مجلس النواب — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩)	٣٣٧
قانون الميزانية العامة وتسيده للقوانين القائمة — مدى ذلك وطريقته . (تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٣٨ — مجلس الشيوخ — ١٥ مايو سنة ١٩٣٩)	٣٣٩
المادة السابعة والعشرون .	
المادة الثامنة والعشرون :	
المجلسان متساويان في الحقوق ؛ ولكل منهما حق اقتراح القوانين والابتداء بنظرها ، ماعدا للبرازية وقوانين الضرائب فلن مناقشتها وقررها يكونان أولاً في مجلس النواب ، وما عدا مسؤولية الوزارة فلأنها تكون أمام مجلس النواب فقط . (لجنة وضع اللبدي العامة للمستور — ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢)	٣٤١
لكل من المجلسين حق اقتراح القوانين . (لجنة وضع اللبدي العامة للمستور — ٢٥ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢)	٣٤٢

- ٣٤٦ لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون .
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٣٤ — لجنة وضع اللوائح العامة للمستور — ٢٨ و ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
- ٣٤٦ الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص .
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ٢٤ — لجنة المستور — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢)
- ٣٤٦ يكون لكل من المجلسين حق اقتراح القوانين .
(لجنة المستور — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢)
- ٣٤٦ لكل من ركني السلطة التشريعية حق اقتراح القوانين ، عندما ما كان منها خلاصاً لإنشاء الضرائب أو زيادتها
فاقتراحه لذلك .
(لجنة المستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٣٤٦ لا يجوز تخصيص أية ضريبة لعدل معين ، لأن هذا يكون مناه أن الضرائب ليست عامة ، وليست لصالح العام . وتكون
النتيجة التي تترتب على ذلك التخصيص أن بعض الأعمال العامة تصبح ولا مقابل لها في الميزانية ؛ كسائر التعليم والصحة
التي لا يقابلها ضريبة خاصة بها مع حاجتها إلى المال الكثير .
(مجلس النواب — ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦)
- ٣٤٧ لا يجوز للأفراد (غير الأعضاء) اقتراح قوانين . ومشروعات القوانين التي تقدم منهم تعتبر هرائف تأخذ سيرها
المادي ، فحال على الوزارة المختصة ، وهي تحيد المجلس بما تراه عنها .
(مجلس النواب — ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨)
- ٣٤٨ هل نص المادة يتناول الضرائب والرسوم عامة ، أم أنه قاصر على الضرائب دون الرسوم ؟
هل يجوز لمجلس الشيوخ إبداء رغبات بإنشاء ضرائب أم لا يجوز ؟
(مجلس الشيوخ — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠)
- ٣٤٩ قرر المجلس عدم الموافقة على تقرير لجنة الاقتراحات بحفظ اقتراح مشروع قانون يدعو أن هناك لجنة حكومية تنظر
في موضوع هذا الاقتراح ، لأن في ذلك تعطيلاً لأعمال السلطة التشريعية .
(مجلس النواب — ١١ يناير سنة ١٩٣٧)
- ٣٥٣ مجلس الشيوخ الحق في تعديل الضريبة المفروضة على أي نوع من أنواع ردوس الأموال المفروضة عليه بالزيادة
أو النقص . أما أنواع ردوس الأموال غير المفروضة عليه فليس له الحق في إنشاء ضريبة عليها تنفيذاً لحكم هذه المادة .
(مجلس الشيوخ — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨)
- ٣٦٠ مجلس الشيوخ الحق في تعديل أرقام الضرائب الجديدة المقترحة بالزيادة أو بالنقص في مشروعات قوانين واردة
إليه من الحكومة أو مجلس النواب ؛ وليس له الحق في تعديل تلك المشروعات باقتراح أنواع من الضرائب جديدة ليست
واردة فيها ، ولا اقتراح زيادة في ضرائب قائمة ضلاً .
(مجلس النواب — ٣١ يناير سنة ١٩٣٩)

المادة التاسعة والعشرون :

- ٣٦٨ السلطة التنفيذية يقوم بها الملك في الحدود المقررة في هذا الدستور .
(لجنة وضع اللوائح العامة للمستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
(لجنة المستور — ٩ أغسطس سنة ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٣٦٨	استجد اقتراح لأنه من اختصاص السلطة التنفيذية . (جلس الميوخ - ١٤ يولييه سنة ١٩٣٦)
٣٦٨	هل تعرض النائب لشؤون خاصة بأشخاص موظفين ووقائع فردية بالنسبة لبعض الموظفين فيه مساس بمبدأ الفصل بين السلطات ؟ (تراجع النقطة على هذا في المادة ٢٤ - مجلس النواب - ٤ يولييه سنة ١٩٣٨)
٣٦٨	لا يجوز للجلس أن يراقب الحكومة بتشكيل لجنة من أشخاص معينين ، إذ أن هذا من عمل السلطة التنفيذية . (تراجع النقطة على هذا في المادة ٢٤ - مجلس النواب - ١٢ يولييه سنة ١٩٣٨)
	المادة الثلاثون :
٣٦٩	السلطة القضائية تقوم بها المحاكم على اختلاف أنواعها ، وأحكامها تصدر على مقتضى القانون وتتخذ باسم الملك . (لجنة الدستور - ٢٢ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
٣٦٩	الأصل في المحاكمة أن تكون أمام الجهات القضائية ، ولا يبدل عن هذا المبدأ إلا إذا كانت هناك أسباب تقتضي ذلك . (جلس الميوخ - ٣ أبريل سنة ١٩٢٨)
٣٧٤	ليس من حق المجلس أن يناقش فيمن يجب أن تتولى النيابة سؤالهم أو يجب ألا تسألهم . (تراجع النقطة على هذا في المادة ١٠٧ - مجلس النواب - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧)
٣٧٤	هل يعتبر اعتراض بعض الأعضاء على أعمال لجنة في تطبيقها لقانون ألفت بقتضاء ، بمخل منها في أعمال سلطة قضائية ؟ (جلس الميوخ - ١٩ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠)
	المادة الحادية والثلاثون :
٣٨٤	السلطة القضائية تقوم بها المحاكم على اختلاف أنواعها ، وأحكامها تصدر على مقتضى القانون وتتخذ باسم الملك . (تراجع النقطة على هذا في المادة ٣٠ - لجنة الدستور - ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)

	الفصل الثاني - الملك والوزراء
	الفرع الأول - الملك
	المادة الثانية والثلاثون :
٣٨٥	مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، وأراضيها غير قابلة للتجزئة ، ولا يجوز التنازل عن شيء منها ، وحكومتها ملكية دستورية وراثية في سلالة محد على طبقاً للأحكام الواردة في ١٥ مارس و ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ؛ وهذه للبادئ تامة لا تقضى ولا تحس . (تراجع النقطة على هذا في المادة الأولى - لجنة الدستور - ٤ يولييه سنة ١٩٢٢)
٣٨٥	عرش المملكة المصرية وراثي في أسرة محد على ، وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكرم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) . (لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
٣٨٥	تبلغ هيئة التوجيه للمناداة بحضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملكاً لمصر . (هيئة مجلس الميوخ والنواب - ٨ مايو سنة ١٩٣٦)

المادة الثالثة والثلاثون :

للك هو الرئيس الأعلى للدولة ، وذاته مصونة لا تمس .

٣٨٦

(لجنة وضع اللوائح العامة للمستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة المستور — ٩ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

المادة الرابعة والثلاثون :

للك يصدق على القوانين ويصدرها .

٣٨٧

(لجنة وضع اللوائح العامة للمستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

للك يصدق على القوانين ويصدرها ، ويضع اللوائح اللازمة لتنفيذها في حدود القوانين .

٣٨٧

(لجنة المستور — ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢)

للك يصدق على القوانين ويصدرها .

٣٨٧

(لجنة المستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

إذا قدم للبرلمان مشروع قانون مصدراً باسم مجلس الرماية ، ولكن حين إقراره تولى الملك سلطته الدستورية ، وجب حينئذ تغيير الديباجة وجعلها باسم الملك .

٣٨٧

(مجلس الشيوخ — ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧)

المادة الخامسة والثلاثون :

إذا وافق البرلمان على مشروع قانون ولم يصدق عليه الملك أو رفضه البرلمان ، فلا يجوز إعادة نظره في دور الانقضاء نفسه . وإذا أعيد النظر في مشروع القانون في دورة ثانية ووافق عليه البرلمان ، فلذلك أن يصدق عليه أو يحل المجلس .

٣٨٨

إذا جاء المجلس الجديد وصادق على قرار المجلس القديم يجب تصديق الملك على القانون .

(لجنة وضع اللوائح العامة للمستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً ، فلا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانقضاء نفسه .

٣٨٩

كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مفعولاً بالأسباب التي أدت إلى عدم التصديق ، فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين يجب إنفاذه .

وإذا لم يردّ البرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ويجب إنفاذه . أما إذا ورد إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ولكنها أقل من الثلثين تأجل نظر القانون إلى دور انقضاء آخر . فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية نفذ القانون . (تراجع المقتضى على هذا في المادة ٣٦ — لجنة المستور — ١٩١٥ و ٢١٧٢ و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

لا يصح إعادة النظر في قرار البرلمان بخصوصه في النظر في ميزانية الأوقاف الأهلية الصادر منه في سنة ١٩٢٤ والتي لم يرد إليه في الحاد المخصوص عليه في المادة ٣٥ من المستور .

٣٩٠

(تراجع المقتضى على هذا في المادة ١٤٥ — مجلس النواب — ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

(تراجع المقتضى على هذا في المادة ١٤٥ — مجلس الشيوخ — ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

المادة السادسة والثلاثون :

كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً لا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانقضاء نفسه .

٣٩١

كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مفعولاً بالأسباب التي أدت إلى عدم

التصديق ، فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وجب إنفاذه .

وإذا لم يردّ البرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب إنفاذه . أما إذا ردّ إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ، ولكنها أقل من الثلثين ، تأجل نظر القانون إلى دور انعقاد آخر ؛ فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية نفذ القانون . (لجنة الدستور — ١٩١٥ و ١٩٢٠ و ٢١ يونيو سنة ١٩٢٢)

إذا رد القانون في البلاد للتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين أصدره الملك . فإذا كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه . فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك القانون بالأغلبية العادية للأعضاء الحاضرين صدر . (لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

المادة السابعة والثلاثون :

الملك يضع في حدود القوانين اللوائح اللازمة لتنفيذها .

(لجنة وضع اللوائح العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها .

(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

للقصود من اللوائح التي يضعها الملك هي اللوائح التي يصدرها الوزراء المختصون لتنفيذ القانون . ولكن إذا نص في بعض القوانين على صدور قرار من الوزير المختص ، فهذا تكرار لا ضرر فيه ، حتى إذا ما أغفل وضعه سهواً تسرى مادة الدستور العامة .

(مجلس النواب — ٧ فبراير سنة ١٩٤٠)

هل استصدار مرسوم بإنشاء مجلس أعلى للتعليم (أُنشئت للعادة السابعة منه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ للعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ ورقم ٦ لسنة ١٩٢٣) فيه مخالفة لحكم المادة ٣٧ من الدستور ؟

(مجلس النواب — ٢٦ مارس سنة ١٩٤٠)

المادة الثامنة والثلاثون :

للملك حق حل مجلس النواب .

(لجنة وضع اللوائح العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

لا يكون للملك حق حل المجلس إلا بعد أخذ رأي مجلس الوزراء .

(لجنة وضع اللوائح العامة للدستور — ٦ و ٧ مايو سنة ١٩٢٢)

لا يحل للملك مجلس النواب إلا إذا رأى أنه أصبح لا يمثل رأي الأمة .

رفض اقتراح بضرورة مواصلة مجلس الشيوخ حل مجلس النواب .

(لجنة وضع اللوائح العامة للدستور — ١٢ مايو سنة ١٩٢٢)

صدور قرار من مجلس النواب بعدم الثقة بالوزارة يترتب عليه استقالة الوزارة . ولما — إن زادت أن ما حدث بشأن الخلاف بينها وبين المجلس لا يبرر فيه عن رأي الأمة — أن تشرح ذلك للملك ، وهو حر بعد ذلك في قبول استقالتها ، أو حل المجلس .

(تراجع المراجعة على هذا في المادة ٦٥ — لجنة وضع اللوائح العامة للدستور — ١٩ مايو سنة ١٩٢٢)

- ٤٢٣ ذلك هو الذى يدعو البرلمان إلى كل اجتماع غير عادى ، وله تأجيل انعقاد البرلمان ، وله حل مجلس النواب ، ومع ذلك فلا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ، ولا يمكن أن يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .
(تراجع المادة على هذا فى المادة ٣٩ — لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٤٢٣ إذا حصل الاقتراع وقدمت الوزارة تمة المجلس كان عليها أن ترجع إلى الملك لترض الأمر عليه أو لترفع استقالتها . فإن أفلها وعين غيرها حازرة لتمة المجلس كان بها . على أن لا ألقيل الوزارة وأن يحل مجلس النواب ويأمر بإجراء انتخابات جديدة . فلذا أيد المجلس الجديد الوزارة فيها ، وإلا كان حتماً أن تستقيل .
(تراجع المادة على هذا فى المادة ٦٥ — لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٤٢٣ رفض اقتراح بحل مجلس النواب إذا طلبه ثلثا أعضائه .
(لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٤٢٤ لذلك حتى حل مجلس النواب .
(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٤٢٥ صفة أعضاء مجلس الشيوخ لا تحل عنهم فى وقت من الأولات طبقاً لحكم الدستور الذى لا يجوز حل مجلس الشيوخ .
والأمر للملك رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ لا يبدو أنه أقر الأمور فى نصاها . وأزال العقبان التى كانت قائمة فى سبيل مباشرة الشيوخ لوظيفتهم — صرف مكافأة الأعضاء بناء على ذلك طول مدة التحليل .
(مجلس الشيوخ — ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)
- ٤٢٨ حل مجلس النواب خمس مرات .
- المادة التاسعة والثلاثون :
- ٤٣٠ للملك تأجيل انعقاد البرلمان ، على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ، ولا أن يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .
(تراجع المادة على هذا فى المادة ٣٨ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
- ٤٣٠ ذلك هو الذى يدعو البرلمان إلى كل اجتماع غير عادى ، وله تأجيل انعقاد البرلمان وله حل مجلس النواب ، ومع ذلك فلا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ، ولا يمكن أن يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .
(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٤٣١ للملك تأجيل انعقاد البرلمان ، على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ولا أن يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .
(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٤٣١ منع الأعضاء من الكلام قبل تلاوة مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان .
(مجلس النواب — ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٨)
- ٤٣٣ المجلس لا يعلم بمرسوم التأجيل بصفة قانونية إلا عند تلاوته عليه فى الجلسة من فوق منبره ، ولا ينفذ إلا بعد ذلك .
(مجلس النواب — ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦)
- ٤٣٤ حق تأجيل البرلمان من الحقوق الدستورية التى للوزارة استعمالها ، ولكن يشترط أن يوفر فيه أمران : تعيين جلالة الملك للوزارة ، و تمة مجلس النواب بما قبل تاريخ التأجيل .
لكل عضو أن يتكلم مادام مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان لم يتل ، وإن كان قد صدر ونشر فى الجريدة الرسمية .
(مجلس الشيوخ — ٣ يناير سنة ١٩٣٨)

المادة الأربعون:

- ٤٤٦ الملك يدعو البرلمان إلى دور غير عادي .
(تراجع الثالثة على منا في المادة ٣٨ — لجنة وضع اللوائح العامة للمستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
- ٤٤٦ يلتمس البرلمان كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لعقد جلسته العادية ؛ ويمتد دور انعقاده إلى آخر شهر أبريل من السنة التالية ، ويجوز عند الضرورة دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية ، ومدة انعقاده تحدد في أمر الدعوة .
(لجنة وضع اللوائح العامة للمستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
- ٤٤٦ يجوز ، عند الضرورة ، دعوة البرلمان إلى اجتماع بصفة غير عادية ، ومدة انعقاده تحدد في آخر الدعوة .
(لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢)
- ٤٤٦ الملك هو الذي يدعو البرلمان إلى كل اجتماع غير عادي ، وله تأجيل انعقاد البرلمان ، وله حل مجلس النواب . ومع ذلك فلا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ، ولا يمكن أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .
(تراجع الثالثة على منا في المادة ٣٩ — لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٤٤٧ الملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية ؛ وهو يدعو أيضاً متى طلبت ذلك أغلبية أي المجلسين .
(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٤٤٧ عند دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية ، تحدد مدة انعقاده في أمر الدعوة .
(لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢)
- ٤٤٧ لا يجوز مرض اقتراح بتأجيل النظر في موضوع دعى البرلمان لدور غير عادي من أجل نظره .
(مجلس النواب — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦)
- ٤٤٩ اجتماع البرلمان لدور غير عادي لنظر أمر معين بالثلاث وارد في الدعوة غير العادية لا يمنع من نظر أي مسألة أخرى ، لأن للمجلس الحرية التامة في مراقبة سير أعمال الحكومة ، سواء أكان ذلك في دور عادي أم في دور غير عادي .
(مجلس الشيوخ — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ و ٣ و ١٧ مارس سنة ١٩٣٧)
- ٤٦١ الدورات غير العادية تتكرر ، ولكن لا يجوز طلب استمرار انعقاد البرلمان أثناء الدور غير العادي . لأن استمرار الدورات إلى غير نهاية لا يجوز دستورياً ، وذلك لكي تتفرغ السلطة التنفيذية للقيام بالأعباء الملقاة على عاتقها .
(مجلس الشيوخ — ١٦ و ١٧ و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
- ٤٦٥ للمجلس الحق في أن يستعمل سلطته الدستورية لرقابة الحكومة ، وللتظفر في كل ما يمين للأعضاء من الآراء أثناء الدورة غير العادية ؛ ولا يجتاز المجلس مقيداً بالأعمال التي وردت في مرسوم الدعوة .
(مجلس النواب — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧)
(مجلس الشيوخ — أول نوفمبر سنة ١٩٣٧)
(مجلس النواب — أول نوفمبر سنة ١٩٣٧)
- المادة الحادية والأربعون :
- ٤٨٢ إذا حدث في فترة العطلة بين أدوار الانعقاد من الضرورات ما يستدعي الإسراع ولا يحتمل التأخير إلى أن يدعى البرلمان للاجتماع بصفة استثنائية ، فلهذا أن يصدر مراسيم يكون لها قوة القانون . وهذه المراسيم يجب عرضها على البرلمان في أول اجتماع له .
(لجنة وضع اللوائح العامة للمستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

إذا حدثت بين أدوار الانقضاء من الأمور ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ احتياطات بالحفاظة على الأمن العام أو لحدوث خطر يهدد الدولة ، وكانت الحال لا تحتمل التأخير إلى أن يدعى البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية ، فملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون ، بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ؛ ويجب عرض هذه المراسيم على البرلمان في أول اجتماع له ، بحيث إذا لم يقرها المجلسان مما سقطت .

(لجنة الدستور — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

تأليف لجنة للشؤون الدستورية تنتظر في القوانين التي صدرت في غيبة البرلمان بالاستناد إلى المادة ٤١ ، ومهمتها النظر في : هل هذه المادة تطبق حقيقة عليها أم لا ؟ وإذا كانت هذه القوانين باطلة لما هو نوع بطلانها ؟ هل هو بطلان أصلي ، أم بطلان تيمس ؟ وهل صدرت باطلة ، أم جاء البطلان ظاهراً عليها بعد صدورها ؟

(مجلس النواب — ١٣ يولي سنة ١٩٢٦)

(مجلس الشيوخ — ١٦ يولي سنة ١٩٢٦)

يجب أن يكون القانون الذي يصدر في غيبة البرلمان من التدابير التي لا تحتمل التأخير ، كالتدابير المتعلقة بالصحة العامة والكوارث العامة والقضايا .

يجب أن تكون نصوص القانون غير مخالفة لنصوص الدستور .

لهذا يكون للرسوم بقانون الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن الانتخابات صدر باطلاً بطلاناً أصلياً ، ولأنه خالف مبدأ الاقتراع العام للنصوص عليه في المادة ٨٢ ، ولأنه منقح للمادة الثالثة التي تنص على أن للصيرين مساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، ولا حاجة في إلثام إصدار قانون ، حتى لا يكون في هذا اعتراف ضمني بأن له قوة القانون .

ورفض هذا للرسوم بحمل قانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ قائماً عن غير حاجة لإصدار قانون بإجراء الانتخابات على مقتضاه .

(مجلس النواب — ١٢ و ١٣ يولي سنة ١٩٢٦)

حكم المراسيم بقوانين التي صدرت في الفترة التي بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ١٠ يولي سنة ١٩٢٦ أثناء تعطيل الحياة النيابية :

للمادة ٤١ هي في الحقيقة استثناء من حكم المادتين ٢٤ و ٢٥ من الدستور اللتين تصان على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع المجلسين ، وعلى أنه لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصق عليه الملك .

وجوب قصر المادة ٤١ على الحالة التي نصت عليها فقط وهي الفترة التي بين أدوار انقضاء البرلمان ، إذ لا يجوز التوسع في الاستثناء القياس عليه . وإذن لا يمكن سريان حكمها على فترة تمطيل العمل ، لأن هذا يغري السلطة التنفيذية على تعطيل البرلمان فصيح هي سلطة تشريعية أيضاً ، وينهد بذلك الدستور وتفقد الأمة سلطتها في حين أنها هي مصدر السلطات . ولا يمكن تشبيه الفترة التي بين أدوار الانقضاء بالزمن الذي تسط على الحياة النيابية ، لأن البرلمان في للدة الأولى له وجود ، وبذلك نصت هذه المادة على وجوب دعوتها إلى اجتماع غير عادي لمرس المراسيم عليه ، ولا وجود له في فترة تمطيله ، إذ لا وجود لأعضاء مجلس النواب في فترة العمل ، وبذلك تكون المراسيم الصادرة أثناء مدة التعطيل غير دستورية ، وبطلاناً بطلاناً أصلياً .

بما أن حكم البطلان يترتب عليه اغلاب هائل فيه ضرر كبير على الصالح العامة وحقوق الأفراد ، فيقتصر البطلان على ما يبق كيان الدستور ويحفظ قسمة . وتكون المراسيم صحيحة بالنسبة لنتائجها ، وإن كان تنصم البطلان طبعياً وموافقاً للبدني العامة .

وجوب صدور قانون يحمل هذه الراسم في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة على أي منها (وقد صدر برقم ٢ لسنة ١٩٢٦) .

(جلس النواب - ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦)
(جلس الشيوخ - ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦)

للرأسم التي تصدر استناداً للمادة ٤١ صراحة أو ضمناً تبقى بإرادة الشارع التي دل عليه الدستور في المادة الخامسة والعشرون ، فهو وحده الذي يبقى ما يبق ويذر ما يذر ، أي أن يصدر بها قانون .

ومن حيث إن للرأسم بقوانين التي تصدر صحيحة طبقاً لشروط المادة ٤١ يظل ضلها في المستقبل بقرار من أي المجلسين عند عرضها عليه ، فالرأسم التي نشأت باطلاً لا يكون لها شأن أكبر مما لو نشأت صحيحة ، فتبقى ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها .

هذه الطريقة خاصة بالإلغاء دون التعديل ، فالتعديل يجب أن يصدر به قانون يقره البرلمان ويصدق عليه الملك .

(جلس النواب - ٢٢ أغسطس وأول سبتمبر سنة ١٩٢٦)
(جلس الشيوخ - ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التأسيسية يكنى فيها أن «تودع» في المجلسين ، لكي تحفظ قوتها ككثير القوانين .

للرأسم بقوانين الصادرة طبقاً للمادة ٤١ من الدستور تقتصر إلى إقرار البرلمان لها بصل تحريمي يشترك فيه مجلسا البرلمان ؟ فإذا أقر أحد المجلسين هذه الراسم ولم يقرها المجلس الآخر كانت باطلة ، لأن الإقرار يجب أن يصدر من مجلس النواب والشيوخ معاً ، وإلا كانت باطلة لا عمل لها .

(جلس النواب - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦)

إذا أريد تعديل بعض أحكام أحد للرأسم بقوانين الصادرة أثناء تعطيل البرلمان وجب إنشاء قانون جديد يشمل للواد التي عدلت . والواد التي لم يحسبها التعديل ، مع إضافة مادة بأن القانون القديم يظل معمولاً به حتى يعمل بالقانون الجديد .

(جلس النواب - ٢٤ و ٢٧ و ٣١ يناير سنة ١٩٢٧)

لا عمل للنظر (بالمجلس الثاني) في مرسوم صدر استناداً للمادة ٤١ من الدستور ، إذا كان المجلس الأول أصدر قراره بعدم الموافقة عليه . ويكتفي في ذلك بتسجيل إخطاره بعدم الموافقة .

(جلس الشيوخ - ٧ فبراير سنة ١٩٢٧)

إدخال أي تعديل على مرسوم بقانون معروض على البرلمان طبقاً للمادة ٤١ ؟ هل يمتنع عدم إقراره ؟

(جلس الشيوخ - ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧)

إذا أدخل المجلس تعديلاً على مرسوم بقانون صادر طبقاً للمادة ٤١ يكون إقراراً له ، عدا ما عدل فيه .

(جلس الشيوخ - ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧)

تعديل القانون القديم طبقاً للمادة ٤١ من الدستور يمتنع إقراراً له ، عدا ما أدخل عليه من تعديل .

(ترامع المختصة على هذا في المادة ١٠١ - مجلس الشيوخ - ١٤ فبراير ١٩٢٧)

للسوم الصادر بناء على المادة ٤١ أثناء عطلة البرلمان لا حاجة لقراءته للمرة الثانية والثالثة في حالة الإقرار والإلغاء .

(جلس الشيوخ - ١٣ أبريل ١٩٢٧)

إذا رأى المجلس عدم الموافقة على مرسوم بقانون صدر أثناء تعطيل البرلمان وتوقع ضرراً من عدم الإقرار ، فله أن يكون إخاذ قراره مطلقاً على إصدار قانون جديد يقدم إليه على وجه السرعة ، ينظم التفصل في المسائل التي تضمنها هذا الرسوم بقانون .

(جلس الشيوخ - ٩ يناير سنة ١٩٢٨)

- ٥٤٢ لا حاجة لأخذ الرأي بالنداء بالاسم على إقرار أو رفض الرسوم بقانون الصادر تطبيقاً للمادة ٤١ (جلس الشيوخ - ١١ يونيو سنة ١٩٢٨)
- ٥٤٣ حكم الإجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩) أثناء حل مجلس النواب والشيوخ وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور، استناداً للمادة ٤٨ من الدستور:
- المادة ٤٨ ليس فيها ما يسمح للسلطة التنفيذية بإصدار مراسيم تكون لها قوة القانون. والحالة الواحدة التي يميز فيها الدستور للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون هي التي نصت عليها المادة ٤١ دون غيرها.
- بما أن المراسيم بقوانين المتوء عنها آخراً لم تصدر استناداً للمادة ٤١ من الدستور حتى يجوز لأحد المجلسين أن يمسك بحقه في إسقاطها بمجرد إعلانه عدم إقرارها، فذلك وجب اشتراك مجلس النواب والشيوخ في خديرت تأجيلها، ووجب أن يصدر قانون يحلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة على أي منها.
- (جلس النواب - ٢٩ يناير و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)
(جلس الشيوخ - ٣ فبراير و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)
- ٥٥١ هل الحالة الوحيدة التي يجوز فيها التشريع بمرسوم يكون له قوة القانون هي التي أشارت إليها المادة ٤١، أم يجوز للبرلمان أن يأخذ بالحكومة بإصدار مرسوم بقانون في أمر معين، وللمدة معينة، على أن ترجع البرلمان ليكون له الكلمة العليا النهائية؟
- (ترجم المتابعة على هذا في المادة ١٣٤ - مجلس النواب - ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠)
- ٥٥١ مادة ٦ من الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية.
- ٥٥٢ أمر ملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية.
- ٥٥٣ أمر ملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية.
- ٥٥٤ المراسيم بقوانين التي صدرت بعد انتهاء النور الأخير (التي انتهى في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤) للبرلمان تعرض عليه بتقديم نصوصها كاملة وإداعها كلاً من المجلسين، لا بتقديم بيان أو كشف بها.
- القوانين التي صدرت في الفترة التي سبقت انقضاء البرلمان في مايو سنة ١٩٣٦ تعرض عليه طبقاً لأحكام المادة الرابعة من الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤، لا لأحكام المادة ٤١ من الدستور. ويكون عرضها في أي وقت من دور انقضاده الأول.
- (جلس النواب - ٨ مايو و ٣ يونيو و ٦ يوليو سنة ١٩٣٦)
- ٥٦٤ اتفاق مكتب مجلس الشيوخ مع مكتب مجلس النواب على توزيع المراسيم بقوانين التي صدرت في غيبة البرلمان على مجلس الشيوخ والنواب، وأن يوزع مكتب المجلس هذه المراسيم على اللجان المختصة بمجرد وصولها إليه.
- (جلس الشيوخ - ٢٣ ديسمبر ١٩٣٦)
- ٥٦٦ عودة المجلس عن قراره الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦؟ وإقراره أن المراسيم بقوانين الصادرة في غيبة البرلمان تحفظ بقوتها بمجرد عرضها على البرلمان من غير حاجة لعمل تشريعي في إقرارها.
- (جلس الشيوخ - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ و ٣ فبراير سنة ١٩٣٧)
- ٥٧١ المراسيم بقوانين التي تصدر طبقاً للمادة ٤١ من الدستور لا يستقيم عدم الاعتراض عليها أخذ الرأي بالنداء بالاسم؟ ويكون قرار المجلس فيها بالصيغة الآتية: «لا يترشح المجلس على الرسوم بقانون».
- (جلس النواب - أول نوفمبر سنة ١٩٣٧)

لا فرق بين أن تكون صيغة قرار المجلس « بالواقعة » أو « بعدم الاعتراض » أو « بإقرار » للرئيس بقوانين الصادرة طبقاً للمادة ٤١ من الدستور .

(مجلس الشيوخ - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧)

المادة ٤١ من الدستور لا تجيز للحكومة أن تفرض ضرائب جديدة براسم قوانين أثناء العطلة البرلمانية .

(تراجع الملائنة على هذا في المادة ١٣٤ - مجلس الشيوخ - ٥ و ٦ يولييه سنة ١٩٣٨)

هل الرئيس بقوانين التي تصدر في فترة حل مجلس النواب ، وقبل انعقاد المجلس الجديد تكون دستورية أم غير دستورية ؟ وإذا كانت غير دستورية فهل هي باطلة ، وما وجه البطلان ، ومن أي وقت يتتدى ، وما هي النتائج التي ترتب عليه ؟

(مجلس الشيوخ - ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

هل يجوز استصدار مراسيم لها قوة القانون في الفترة التي بين دورتي انعقاد البرلمان بغير التجاء إلى المادة ٤١ من الدستور ، ومن طريق أخذ تفويض من السلطة التشريعية في إصدار المراسيم المذكورة ؟ هل أن تعرض عند افتتاح الدورة العادية التالية لتصديق عليها من هذه السلطة ؟

أجاز مجلس النواب بمشروع قانون هذا التفويض للحكومة تصدر مراسيم لها قوة القانون بغرض ضرائب جديدة فيما بين دورتي الانعقاد ، أما مجلس الشيوخ فقد رفض الواقعة على مشروع القانون بهذه الإجازة .

(تراجع الملائنة على هذا في المادة ١٣٤ - مجلس النواب - أول و ٢ أغسطس سنة ١٩٣٨)

(تراجع الملائنة على هذا في المادة ١٣٤ - مجلس الشيوخ - ٣ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨)

هل يتمتع صدور النصوص الشامل بمرسوم بقانون ؟

هل المادة ٤١ لا تمنح للسلطة التنفيذية التشريع في غيبة البرلمان إلا في حالة معينة محددة ، هي إذا حدث بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ؟

(مجلس النواب - ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨)

قصر بحث لجنة المالية في المراسيم بقوانين التي صدرت بعد فسخ الدور غير العادي للتقيد في أكتوبر سنة ١٩٣٩ على موضوعها وموافقها عليه وإحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثها من وجهة انطباق المادة ٤١ عليها .

(مجلس الشيوخ - ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

« التدابير التي لا تحتمل التأخير » يقصد بها كل تدبير لمصلحة البلاد يكون كل تأخير فيه مضرًا بها أو يفتوت عليها فائدة . والسؤال هديرية ، والقول فيها مبرر بلا قيد محدده .

(مجلس النواب - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

المادة الثانية والأربعون :

عند افتتاح دور الانعقاد العادي بين تلك الأحوال البلاد بخطاب يرد عليه المجلسان .

(لجنة الدستور - ٢٢ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

عبارات الرد على خطاب العرض إذا كانت تصديلية أو تسييرية أو تأويلية لفناء أن الوزارة أساءت التصريح عن أفكار البرلمان وآرائه ، ولا يمكن لها بعد هذا أن تبقى في مراكزها .

(مجلس الشيوخ - ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤)

لا يصح إدخال أي تعديل على أصل خطاب العرض . والجواب عليه : إما أن يكون قاصرًا على الشكر ، وإما أن ينص في الجواب على رغبة أغلبيته ، وإما أن يطلب شرح عبارة غامضة في الخطاب .

(مجلس النواب - ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤)

- ٦٢٨ التصديق على مضبطة للوزير يجب أن يكون في جلسة اليوم ضمه ضاماً لصدوره من الهيئة ضمه ، لا من غيرها .
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٢٢ - جلسة الدور الرابع للبرلمان - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦)
- ٦٢٨ إذا تصدعت الفواتر البرلمانية والوزارة باقية في كراسها ، فلا تكرر الحكومة في خطابات العرش التالية ما سبق لها أن فصلته في خطاب العرش الأول ما دام منهاجها هو هو بينه ، لم يطرأ عليه تغيير ولا محور .
(مجلس النواب - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦)
(مجلس الشيوخ - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦)
- ٦٤٢ عدم موافقة المجلس على تأجيل مناقشة الرد على خطاب العرش حتى تقدم الوزارة ببيانات عن أمر أشارت إليه إجمالاً في خطبة العرش .
- هل لحكومة الحق في تخمين التهمة التي يمكنها فيها أن تدلي ببيانات وتضليلات عن عادات تجري بينها وبين دولة أخرى ، وليس للمجلس أن يقرها بالإدلاء بهذه البيانات في وقت معين ؟
(مجلس النواب - ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧)
- ٦٤٥ البيان الذي تقدم به الوزارة للمجلس عقب تشكيلها أثناء دور الانقضاء يناقش عقب إلقائه بلا تأجيل لتصرف هل هي حائزة للثقة ، أم غير حائزة ؟
وهنا لا يمنع الأعضاء من مناقشة البيان فيما بعد ، ولكل عضو أن يوجه استجواباً عنه في أي وقت شاء .
(مجلس النواب - ١٩ مارس سنة ١٩٢٨)
- ٦٥٣ المناقشة حول أي الاقتراحات للخدمة تمديداً لرد على خطاب العرش يبدأ بأخذ الرأي عليه .
أخذ الرأي على التصديق الأوسع نطاقاً والأبعد عن الشروع الأصل .
(مجلس الشيوخ - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩)
- ٦٦٠ جواز تأجيل المناقشة في مسألة ما ورد في خطاب العرش إذا كانت موضوعها محالاً على لجنة لتقصم عنه تقريراً في موعد قريب .
(مجلس النواب - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩)
- ٦٦٢ يلغى خطاب العرش بصيغة عامة لا تفصيل فيها ، لأنه يتولى مسنداً إلى العرش وفي حضرة الملك ، وأملأ في أن يكون قبوله بالإجماع .
(مجلس النواب - ٢٧ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩)
- ٦٦٤ تاريخ افتتاح أدوار الانقضاء العادي للبرلمان ، ومن ألقى خطاب العرش .
- ٦٦٤ الهيئات التي رفعت صيغة الرد على خطاب العرش لجلالة الملك ، وأسماء أفرادها .
(مجلس الشيوخ - ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ و ١٧ يونيو سنة ١٩٢٦ و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ و ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ و ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠ و ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ و ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ و ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩)
- المادة الثالثة والأربعون :**
- ٦٧٠ الملك يربط الصالح العمومية ويمنع ويمنع جميع الموظفين للمسكيب والعسكريين ويمنع الرتب وجميع عناوين الشرف ، وله حق سلك الصلة وحق العفو وتخفيض العقوبة وإعلان الأحكام العرفية . وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين .
(لجنة وضع الدساتير العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
- ٦٧٠ الملك يربط الصالح العامة ويمنع ويمنع جميع الموظفين للدين والعسكريين ويمنع ألقاب الشرف والرتب والنايشين ، وله حق سلك الصلة وحق العفو وتخفيض العقوبة وحق إعلان الأحكام العرفية - كل ذلك على الوجه المبين بالقوانين .

على أن إعلان الأحكام العرفية يجب عرضه فوراً على البرلمان ليقدر استمرارها أو إلغاؤها . فإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانقضاء وجبت دعوة البرلمان ليجتمع في مدى الثلاثة الأيام التالية للإعلان ، ويكون الاجتماع صحيحاً أيما كان عدد الحاضرين .

(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

في جبل العملة للصرة تابعة للعملة البريطانية خطر عظيم على الحالة الاقتصادية للصرة . موافقة المجلس على جبل العملة للصرة مستقلة عن العملة البريطانية مع إيجاد طريقة تكون شاملة للضمان الكافي والبرورة اللازمة .

(مجلس النواب — ٩ يولييه سنة ١٩٢٤)

التقدم باقتراح ينظم منح الرتب والنياشين لا يعتبر تدخلاً من الهيئة التشريعية في اختصاص السلطة التنفيذية ، ولذلك فإنه يجوز إحالته إلى لجنة الموضوع لبحثه .

(مجلس النواب — ٢ فبراير و ٢٢ يولييه سنة ١٩٣٧)

مد أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق التقدي للمنوح للبنك الأهلي للصري .

(ترميز الثالثة على هذا في المادة ١٣٧ — مجلس النواب — ١١ و ١٢ مارس سنة ١٩٤٠)

(ترميز الثالثة على هذا في المادة ١٣٧ — مجلس الشيوخ — ١٧ يولييه و ٣١ يولييه سنة ١٩٤٠)

المادة الرابعة والأربعون :

للك رتب الصالح العمومية ويمن ويوزل جميع الموظفين للسكريين والمسكريين ويمنح الرتب وجميع عناوين الشرف ، وله حق سك العملة وحق النقو وتخفيض النقوة وإعلان الأحكام العرفية ؛ وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين .

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

للك رتب الصالح العامة ويولى ويوزل جميع الموظفين المدنيين والمسكريين ويمنح ألقاب الشرف والرتب والنياشين ، وله حق سك العملة وحق النقو وتخفيض النقوة وحق إعلان الأحكام العرفية ؛ كل ذلك على الوجه المبين بالقوانين .

على أن إعلان الأحكام العرفية يجب عرضه فوراً على البرلمان ليقدر استمرارها أو إلغاؤها ، فإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانقضاء وجبت دعوة البرلمان ليجتمع في مدى الثلاثة الأيام التالية للإعلان . ويكون الاجتماع صحيحاً أيما كان عدد الحاضرين .

(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

حق تعيين الموظفين للحكومة وحدها ؛ وليست مكرمة بأن تبين أسباب اختيارها لأي كان مادامت لم تخالف نصاً من النصوص الثابتة .

(مجلس النواب — ٥ أبريل سنة ١٩٢٤)

قواعد التمييزات التعاضلية وأسباب تعطى الأفضلية بحق الأمور الإدارية المختصة ، وظلوزر ألا يعيب عنها إذا بناء .

(مجلس النواب — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤)

رفض اقتراح بإنشاء مصلحة .

إنشاء الصالح والوزارات لا يكون إلا قانون .

(مجلس النواب — ١١ أبريل سنة ١٩٢٧)

- ٧٨٦ لا يمين مجلس النواب ورئيس ديوان الرقابة .
ليس لمجلس الوزراء عزله ولا إحاطته على الناس إلا بناء على طلب مجلس النواب .
تكون وظيفته من الوظائف التي لا يصح الجمع بينها وبين عضوية البرلمان .
لا يكون رئيس ديوان الرقابة مسئولاً أمام البرلمان .
(مجلس النواب — ١٧ و ١٩ و ٢٤ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)
- ٧١٤ إن تعيين الموظفين وترقيتهم من خالص السلطة التنفيذية ، وإن كل ما يطلب منها في هذا الصدد هو أن تعمل في حدود القوانين والوائح . وكل ما يمكن أن تسأل عنه الوزارة أمام البرلمان في هذا الشأن هو :
أولاً — أن يكون تعيين الموظفين متفقاً مع القوانين والوائح .
ثانياً — حسن سير العمل الذي يقوم به هؤلاء الموظفون ، بما يؤخذ منه أن الحكومة لم تسيء استعمال حقها في شؤون الموظفين .
(مجلس النواب — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧)
- ٧٢١ حق تعيين الموظفين حتى للحكومة وحدها ، وهي ليست ملزمة بأن تبين أسباب اختيارها لأي كان ، ما دامت لم تخالف نصوص القوانين القائمة .
(مجلس النواب — ٢ مايو سنة ١٩٣٨)
- ٧٢٢ ليس في تشريع أية أمة من أمم الأرض ما يقول بأن رجال البوليس غير قابلين للزلزل ، لأن ذلك يتناقض مع السوية الوزارية .
(مجلس الشيوخ — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠)
- المادة الخامسة والأربعون:**
- ٧٢٣ للملك يربط الصالح العمومية ، ويمن ويوزع جميع الموظفين للسكريين والسكريين ، ويمنح أقرب وجميع عناوين الشرف ، وله حق سنك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وإعلان الأحكام العرفية ؛ وكل ذلك يكون بالكيفية اللبنة بالقوانين .
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ٤٤ — لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٧٢٣ كل ما يقال في المجلسين يكون صدها مردداً بين الشعب المصري بأجمعه أثناء الأحكام العرفية ، وتكون كنفك حرية الصحافة مكفولة .
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٥ — مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي — ٢ و ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٥ — مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي — ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
- ٧٢٣ يطبق قانون العقوبات على ما ينشر في الصحف ، ولو كان الرقيب أثناء قيام الأحكام العرفية أجاز نشره ، لأنه لا يملك تعطيل أحكام قانون العقوبات .
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٥ — مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي — ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
- ٧٢٤ مرسوم الأحكام العرفية يمرض على المجلسين ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو علم استمرارها ، ولا يكتفي بإبلاغ الرسوم إلى البرلمان .
(مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي — ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
- ٧٢٧ هل مرسوم الأحكام العرفية يمرض على البرلمان ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها قطعاً ولا يملك تعطيل الرسوم أو للواقعة بقيد ؟
(مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي — ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

- ٧٣٠ جواز أن يكون رئيس مجلس الوزراء الحاكم العسكري في حالة قيام الأحكام العرفية .
(تراجع المائدة على هذا في المادة ٥٧ - مجلس النواب - ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
(تراجع المائدة على هذا في المادة ٥٧ - مجلس الشيوخ - ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
- ٧٣٠ دعوة البرلمان إلى دور انعقاد غير عادي « لإبلاغه » المرسوم الصادر بإعلان الأحكام العرفية .
تقديم المرسوم إلى البرلمان بمجلسيه ليقر استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها .
(مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ٢ و ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
(مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي - ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
- ٨٠٧ هل التصود بكلمة « ويجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان » أن يكون انعقاد البرلمان في بحر
ثمانية الأيام التالية لإعلان الأحكام العرفية على الأكثر ؟
(مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
- ٨٠٨ هل يشترط لاستمرار الأحكام العرفية موافقة المجلسين ؟
(مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي - ١١ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
(مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
- المادة السادسة والأربعون :
- ٨١١ الملك هو القائد الأعلى للجيش البرية والبحرية ، وهو الذي يعلن الحرب ويصدق الصلح ، ويبرم المعاهدات ويبرم بها
البرلمان بمجرد ما تسمح بذلك مصلحة الدولة وأمنها ، قارنا هذا الإعلان بما يناسب من البيانات . ومع ذلك فلا يجوز له إعلان
حرب هجومية بدون موافقة البرلمان ، كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب
عليها تعديل أراضي الدولة ، أو تقص في حقوق سيادتها أو مصروفات على طرف الخزينة العمومية ، أو التي يكون فيها مساس
بالحقوق العامة أو الخاصة للمواطنين المصريين ، فكلها لا تكون نافذة المفعول إلا إذا وافق عليها البرلمان . وفي أي حال
لا يجوز أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما متنافية للشروط العلنية .
(لجنة وضع المبادئ العامة لل دستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور - ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٨١٢ كل ما يصدر من البرلمان فيما يخص بالمعاهدات يجب أن يكون بقانون .
(مجلس النواب - ١٦ مارس سنة ١٩٢٧)
- ٨١٣ طلب الحكومة تخفيضها للتفاوض في المقترحات البريطانية بقصد الوصول إلى اتفاق شريف وطرد بين البلدين ، على
أن ترضه الحكومة بعد ذلك على البرلمان ليقول قوله الفصل فيه - موافقة المجلسين على هذا التفاوض للطلاب .
(مجلس الشيوخ - ٦ مارس سنة ١٩٣٠)
(مجلس النواب - ٦ مارس سنة ١٩٣٠)
- ٨٣١ غير مسموح بإدخال تعديل على نصوص معاهدة بين الحكومة ودولة أجنبية ؛ وكل ما للبرلمان هو أن يقبل
المساعدة أو يرفض التصديق عليها أو يؤجل النظر فيها .
(مجلس النواب - ١٩ يولي سنة ١٩٣٧)
- ٨٣٢ معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو تقص
في حقوق سيادتها أو تحميل غزاتها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة ، كل هذه يجب أن
تعرض على البرلمان لتكون موضوع بحثه ودرسه ، وليبدى رأيه فيها . أما غير ذلك من المعاهدات فإنما يبلغ إلى البرلمان للملم

به مشغوعاً بما يناسب من البيان ، وذلك لاعتبار هام جداً وهو أن ما يتعلق بالسياسة الخارجية لأية دولة من الدول لا ينبغي أن يكون موضع أخذ ورد بمناسبة وغير مناسبة .

(مجلس النواب — ١٨ أبريل و ٢ و ١٨ مايو سنة ١٩٣٨)

من مذكرة لحضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ عن إيراد الملاحظات وتعديلها ، ورقابة البرلمان في ذلك .

٨٥٩

المادة السابعة والأربعون :

لا يجوز للملك في مدة ولايته أن يتولى أمر دولة أخرى بدون رضا البرلمان ، ولا يجوز لأى المجلسين للناوذة في هذا الأمر إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل ، ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

(لجنة الدستور — ٢٧ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٨٦٢

المادة الثامنة والأربعون :

الملك يباشر سلطته مع مجلس وزرائه وبواسطته .

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

٨٦٣

الملك يباشر سلطته بواسطة وزرائه .

جواز حضور الملك جلسات مجلس الوزراء .

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢)

٨٦٣

تسك اللجنة بجواز حضور الملك جلسات مجلس الوزراء .

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢)

٨٦٤

الملك يباشر سلطته بواسطة وزرائه .

(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٨٦٤

تكون الصلة بين الملك والوزراء رأساً وبالقوات .

(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٨٦٤

حق تعيين الموظفين للحكومة وحدها ، وليست مألوفة بأن تبين أسباب اختيارها لأى كان مادامت لم تخالف نصا من نصوص القوانين القائمة .

(تراجع اللجنة على هذا في المادة ٤٤ — مجلس النواب — ٥ أبريل سنة ١٩٣٤)

٨٦٤

قواعد التسيينات القضائية وأسباب تخطى الأقسام من الأمور الإدارية المحضة ، فلو قرر ألا يجيب عنها إذا شاء .

(تراجع اللجنة على هذا في المادة ٤٤ — مجلس النواب — ٢٥ مايو سنة ١٩٣٤)

٨٦٤

هل القول بأن شخصاً معيناً لا يصح له أن يجمع بين وظيفتين يتبر تدخل في مسائل إدارة محضة ليس المجلس أن يعرض لها ؟

(مجلس النواب — ٩ أغسطس سنة ١٩٢٦)

٨٦٤

حكم الإجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ يولي سنة ١٩٢٨ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

٨٦٧

أثناء حل مجلس النواب والشيوخ وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور ، استنادا المادة ٤٨ منه :

المادة ٤٨ ليس فيها ما يسمح للسلطة التنفيذية بإصدار مراسيم تكون لها قوة القانون . والحالة الواحدة التي يميز فيها الدستور للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون هي التي نصت عليها المادة ٤١ دون غيرها .

بما أن المراسيم بقوانين المنوئ عنها آخرا لم تصدر استناداً للمادة ٤١ من الدستور حتى يجوز لأحد المجلسين أن يتمسك بحقه في إسقاطها بمجرد إعلانه عدم إقرارها ، فذلك وجب اشتراك مجلس النواب والشيوخ في تقدير نتائجها ، ووجب أن يصدر قانون يعملها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة على أي منها .

(تراجيع الثلاثة مل هذا في المادة ٤١ — مجلس النواب — ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)

(تراجيع الثلاثة على هذا في المادة ٤١ — مجلس الشيوخ — ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

هل التصدم باقترحات في مسائل من اختصاص السلطة التنفيذية لا يعتبر تدخلا في اختصاصاتها مادام لها الحق في قبولها أو رفضها ، وما دامت خاضعة لمبدأ المسئولية الوزارية ؟

(مجلس النواب — ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧)

تشكيل ديوان المحاسبة من أعضاء المجلسين فيه خروج على قاعدة الفصل بين السلطات ، ومبدأ استقلال كل من المجلسين عن الآخر .

(مجلس النواب — ٨ مارس سنة ١٩٣٧)

حق تأجيل البرلمان من الحقوق الدستورية التي للوزارة استعملها ، ولكن بشرط أن يتوفر فيها أمران : تعيين جلالة الملك لها ، وحق مجلس النواب بها .

(تراجيع الثلاثة على هذا في المادة ٣٩ — مجلس الشيوخ — ٣ يناير سنة ١٩٣٨)

حق تعيين الموظفين حق للحكومة وحدها ، وهي ليست مازمة بأن تبين أسباب اختيارها لأشئ كان ما دامت لم تخالف النصوص القانونية .

(تراجيع الثلاثة على هذا في المادة ٤٤ — مجلس النواب — ٢ مايو سنة ١٩٣٨)

هل الوزارة هي التي تملك سلطة العمل فلا ، ويتأثر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ؟
(بحث دستوري قدم من حكومة رفعة النحاس باشا الراجعة)

المادة التاسعة والأربعون :

للكل بين وزراءهم وقبيلهم .

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

تطبق بعض أعضاء مجلس الشيوخ على إقامة وزارة رفعة النحاس باشا الراجعة .

(مجلس الشيوخ — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

المادة الخمسون :

نفس الميكن التي يحقها للملك أمام هيئة المجلسين مجتمعين :

« أحلف بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الأمة للصرة ، وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل و ١٩ مايو سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

- ٨٧٨ القسم أمام مجلس الأمة في البرلمان هو الإجراء الدستوري الوحيد الذي اشترط في مباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية ، فلا يجوز أن تشترط لهذا الترض مراسيم أخرى دنيقة أو غير دنيقة .
(مجلس النواب — ٢١ يولييه سنة ١٩٣٧)
- ٨٨١ خلف حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول العيين الدستورية .
(هيئة مجلس التيوخ والنواب — ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧)

المادة الحادية والخمسون :

- ٨٨٥ نص العيين التي خلفها أوصياء الملك :
« لا يستلم أوصياء العرش مقاليد وتظنيهم إلا بعد أن يؤدوا علفاً لى المجلسين مجتمعين العيين المنصوص عليها في المادة كذا (وهي الخاصة بيمين الملك) ، مضافاً إليها : « وأن تكون مخضين للملك » .
(لجنة وضع البادئ السالبة الدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٨٨٥ تسلم طرق وثيقة وصاية العرش ؛ تحقيق الأختام ؛ إعلان الأساء الواردة في الوثيقة ؛ رفع الجلسة للسلولة في الأمر ؛ إعادة الجلسة ، وقرار الهيئة بالإجماع أن تكون هيئة وصاية العرش مكونة من : حضرة صاحب السمو للكي الأمير عبد طي توفيق ، وحضرتي صاحبي السعادة عبد العزيز عزت باشا ، ومحمد شريف صبري باشا .
(هيئة مجلس التيوخ والنواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٦)

المادة الثانية والخمسون :

- ٨٩٢ بمجرد وفاة الملك مجتمع المجلسان ولو بلا دعوة ، ولا يتأخر اجتماعهما عن عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة . فإن كانا متحلين من قبل وكان اليماد المحدد في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم الماشر ، فإنهما يرجعان لوظائفهما إلى حين اجتماع المجلسين الذين خلفتهما .
(لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٨٩٢ إثر وفاة الملك مجتمع المجلسان بلا دعوة في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة ، فإذا كان مجلس النواب متحلاً ، وكان اليماد المعين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم الماشر ، فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي خلفه .
(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٨٩٢ اجتماع المجلسين هيئة مؤتمر ، وتقضيها تليجاً . بإعلان وفاة المنصور له الملك فؤاد الأول .
(هيئة مجلس التيوخ والنواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٦)

المادة الثالثة والخمسون :

- ٨٩٨ إذا لم يوجد مستحق للعرش ، فلهلك أن يعين من خلفه بموافقة البرلمان موافقة تحصل بالكيفية المنصوص عليها بالمادة كذا ، فإذا لم يحصل التعيين بهذه الكيفية يكون العرش خالياً .
(لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٨٩٩ إذا لم يكن من يخلف الملك على العرش ، فلهلك أن يعين خلفاً له مع موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر ، ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين ، وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . فإذا لم يتم التعيين على هذا الوجه جرى الأمر من بعده على حكم للمادة الآتية .
(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

المادة الرابعة والخمسون :

في حالة خلو العرش يجتمع المجلس فوراً في هيئة واحدة، ولو بلا دعوة، وفي ظرف ثمانية أيام على الأكثر من وقت اجتماعهما يختاران ملكاً، ويشترط لصحة هذا الاختيار حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية مكونة من آراء ثلثي الأعضاء الحاضرين. إذا لم يكن من التيسير إجراء الاختيار في الميعاد المتقدم وفي الساعة كذا من اليوم التاسع يصرع المجلسان مجتمعين في الانتخاب مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين. ويكون الانتخاب صحيحاً بمجرد الأغلبية العادية. وإذا كان المجلسان منحلين وقت خلو العرش فيكون الإجراء كما هو منصوص عليه سابقاً.

(لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٩٠٠

المادة الخامسة والخمسون :

من وقت وفاة الملك إلى حين أداء اليمين عن خلفه على العرش أو من أوصياء العرش تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء، يستعملها باسم الأمة المصرية تحت مسؤوليته.

(لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٩٠١

تبلغ هيئة المؤتمر تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية.

(هيئة مجلس الشيوخ والنواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٦)

٩٠١

المادة السادسة والخمسون :

القانون يبين خصصات الملك وعائلته، ويبين أيضاً مرتبات أوصياء العرش وهي تؤخذ من خصصات الملك.

(لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٩٠٢

كتاب ملكي من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول لرئاسة مجلس الوزراء يرض فيه على البرلمان تخفيض خصصات جلالة من مائة وخمسين ألف جنيه إلى مائة ألف جنيه سنوياً لمدة الوصاية ولمدة حكمه.

(هيئة مجلس الشيوخ والنواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٦)

٩٠٣

تحديد خصصات جلالة الملك وتحديد وتوزيع خصصات البيت المالكة وتعيين مرتبات الأوصياء.

(مجلس النواب — ٢٤ و ٢٩ يويه سنة ١٩٣٦)

٩٠٣

مشروع قانون مرفوع لمجلس الوزراء بتحديد خصصات جلالة الملك والبيت المالكة جهة، دون أفراد خصصات جلالة الملكة وولي العهد بالذكر أو الصغير.

(مذكرة إضاحية)

٩٢٣

تحديد خصصات حضرة صاحب الجلالة الملك وخصصات البيت المالكة.

٩٢٤

(مجلس النواب — ٢٠ يويه سنة ١٩٣٨)

(مجلس الشيوخ — ٢١ يويه سنة ١٩٣٨)

القصر الثاني - الوزراء

المادة السابعة والخمسون:

مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة .

(لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

جواز أن يكون رئيس مجلس الوزراء الحاكم العسكري في حالة قيام الأحكام العرفية .

(مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

(مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي - ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

هل الوزارة هي التي تحتل سلطة العمل فعلاً ، وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ؟

(بحث دستوري قدم من حكومة رفعة النحاس باشا الرابعة - انظر صفحة ٨٧٢)

المادة الثامنة والخمسون:

لا يكون الوزير إلا مصرياً .

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

رفض اقتراح بألا يلي الوزارة إلا من كان مصرياً مولوداً من والدين مصريين .

(لجنة الدستور - ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)

لا يلي الوزارة إلا مصري .

(لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

المادة التاسعة والخمسون:

لا يكون الأمراء وزراء .

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور - ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

المادة الستون:

جميع القوانين وأوامر الملك المتعلقة بشؤون الحكومة لا تكون نافذة القبول إلا إذا كان موثقاً عليها من رئيس

مجلس الوزراء والوزراء المختصين .

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور - ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

ينفرد الملك بالتوقيع في شؤون الدولة في فترة عدم وجود الوزارة .

(لجنة الدستور - ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٩٤٣ إن صدور قانون خاص بجهة وزارات ومختص فيه على أن يتفهمه وزراء ، لا يكون ذلك سبباً لعدم قيام باقي الوزراء بتفهمه . — القوانين التي تص على جرائم من اختصاص المحاكم الفصل فيها لا ضرورة لتكليف وزير الحفانية بتفهمها ، وبكفي لفاذا أن يقع عليها الوزراء الذين صدرت القوانين بناء على عرضهم ، فهؤلاء هم وحدهم الوزراء المختصون طبقاً للمادة ٦٠ من الدستور .

(مجلس الشيوخ — ١٣ أبريل سنة ١٩٢٧)

٩٤٧ هل الوزارة هي التي تحل سلطة العمل فلا ، وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ؟
(بحث دستوري قدم من حكومة رفة الحطاس بأشأ الرابطة — انظر صفحة ٨٧٢)

المادة الحادية والستون :

٩٤٨ الوزراء مسئولون بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للأمة ، وبالأضراد عن كل إجراء مخالف للقوانين يقع منهم أو من مرؤوسهم أثناء تأدية وظائفهم .

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٩٤٨ يبقى الوزير مسئولاً عما يقع منه مخالفاً للقانون .

(لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٩٤٨ لا تبة على الوزير فيما يقع من مرؤوسيه ، إذا عاقبهم على المخالفات التي وقعت على أيديهم .

(لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٩٤٩ الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ؛ وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

(لجنة الدستور — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٩٥٠ هل رأى مجلس الأوقاف الأمل وأشباهه من المجالس الاستشارية قد أصبح يعد الدستور استشارياً حصاً ، ولا يمكن إذا

قرار الوزراء أمراً أمام مجلس النواب أن يكون المجلس الاستشاري صاحب الرأي الأمل في هذا الأمر ، ولا سيما أنه قد رأى عند بحث ميزانية وزارة الأوقاف أن يكون اختصاص مجلس الأوقاف الأمل متفقاً مع المسؤولية الوزارية ؟

(تراجع للثلاثة على هذا في المادة ١٤٥ — مجلس النواب — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧)

٩٥٠ موظفو الوزارات في الأقاليم والمحافظات يكون كل منهم مسئولاً أمام وزيره بعد أن كان مسئولاً أمام مدير الإقليم أو المحافظ .

(مجلس النواب — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

(مجلس الشيوخ — ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨)

٩٥٧ لا يكون رئيس ديوان المراقبة مسئولاً أمام البرلمان .

(تراجع للثلاثة على هذا في المادة ٤٤ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيه سنة ١٩٣٠)

٩٥٧ هل يجوز للثائب ، وهو يتكلم عن أعمال وزارة ، أن يقول إنه استقى معلوماته من موظف وله ألا يبين هذا الموظف ؟

(مجلس النواب — ٨ يونيه سنة ١٩٣٧)

٩٥٨ قرار مجلس الشيوخ عدم ارتياحه لقيام وزارة لم تواجه البرلمان وليست حاضرة لفتح مجلس النواب .

(تراجع للثلاثة على هذا في المادة ٣٩ — مجلس الشيوخ — ٣ يناير سنة ١٩٣٨)

٩٥٨ ليس في تكوين اللجنة المالية بوزارة المالية أو في اختصاصها ما يعارض مبدأ المسؤولية الوزارية ، أو ما يقلل من

هيئة مجلس الوزراء على شؤون الدولة ، لأن رأيا استشاري ، وليس هناك ما يقيد الوزير في طلب عرض أمر من الأمور لا توافق عليه اللجنة على مجلس الوزراء .

(مجلس النواب — ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨)

كلمة « استنكار عمل من أعمال الحكومة » فيها معنى عدم الثقة بالوزارة . ومجلس الشيوخ بمقتضى الدستور لا يملك هذا الحق . وبذلك لا يجوز أن يطرح عليه اقتراح يشمل هذه الكلمة لأخذ الرأي إلا إذا وقت منه كلمة الاستنكار الواردة به . (تراجع اللجنة على هذا في السادة ٦٥ — مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩)

هل التضامن الوزاري لا يتناول عمل الوزير في وزارته ؟ وهل الحكومة مسئولة عن طريق التضامن الوزاري عن سياسة أحد الوزراء وتصرفاته ؟ وهل الوزارة متضامنة مع الوزير إلى أن يظهر أنها اختلفت معه فتكون غير متضامنة وإليه ؟ (مجلس الشيوخ — ١٩ و ١٤ يونيو سنة ١٩٣٩)

اختصاص وزير القوة للشؤون البرلمانية ومسئولته الوزارية .

(مجلس النواب — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠)

المادة الثانية والستون :

أوامر الملك ، شفعية كانت أو كتابية ، لا يمكن بحال من الأحوال أن تخلى الوزراء أو غيرهم من موظفي الحكومة من المسئولية .

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

هل الوزارة هي التي تملك سلطة العمل فعلا ، وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ؟ (بحث دستوري قدم من حكومة رفعة النحاس باشا الرابعة — المجلد ٨٧٢)

المادة الثالثة والستون :

لا يكون للوزراء رأى مسدود في مداوات أى المجلسين إلا إذا كانوا من أعضائه . ولكن لهم دائما حق حضور المجلسين ، وواجب سماع قولهم كما طلبوا السلام ؛ ولهم في بعض المسائل أن يستينوا بمن يرون من كبار موظفي دوائهم أو أن يستينوهم عنهم ، ولكل مجلس حق تحميم حضور الوزراء لجلساته .

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

هل يجوز للمجلس — في غيبة الحكومة — أن يتناقض في قانون ويصدر فيه قراراً ، مع أنه غير مدرج في جدول أعماله ، ولا تعلم الحكومة أنه سيسبته ؟ وهل يكون هذا القرار قانونياً ؟

قرار المجلس بتأجيل المناقشة في قراره إلغاء قانون الاجتماعات ، لأنه معروض على مجلس الشيوخ ، وحتى يقدم معروض بقانون اجتماع آخر .

(مجلس النواب — ٢ يوليو سنة ١٩٢٤)

للوزراء أن يتأذنوا في أن يكون معهم من ليسوا من كبار الموظفين ، لا للإتابة ، ولكن لمساعدة على تقديم الأوراق والبيانات ، وليس لهم حق الكلام .

(مجلس النواب — ٧ أغسطس سنة ١٩٣٦)

عدم جواز إقتال باب المناقشة عقب تكلم الحكومة .

(مجلس النواب — ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

- ٩٨٧ ليس للوزير ولا للوكيل البرلمان الذي لا يكون عضواً بأحد المجلسين أن يصرح فيه بشيء بصفته الشخصية .
(جلس النواب — ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٦)
- ٩٨٨ لا يعتبر عضو البرلمان الذي يشرف على مصلحة حكومية بمكافأة من الموظفين العموميين الذين يجوز للوزير أن يستعينهم عنه أو يستعين بهم في حضور جلسات المجلس .
(جلس النواب — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧)
- ٩٩٠ الوزراء أن يسموا كما طلبوا الكلام ، ولكن بعد أن يتم الخطيب كلامه .
(جلس النواب — ٨ يولييه سنة ١٩٣٧)
- ٩٩٠ للجلس أن يمنح حضور أي وزير ، ولكن المادة الثالثة والستين من الدستور لم تخصص وكلاء الوزارات بالذكر في الحضور ، بل قالت « كبار الموظفين » . وكلمة « كبار » تشمل الوكلاء ومن دونهم من مديري المصالح والإدارات ، فمديري المصالح إذن أن يحضروا الجلسات وأن يكلموا متى أذن لهم المجلس بالكلام .
(جلس الشيوخ — ١٠ يولييه سنة ١٩٣٧)
- ٩٩٢ للوزير أن ينيب عنه في حضور جلسات المجلس من يشاء من كبار الموظفين ، دون أن يعتبر ذلك منه استهانة بالمجلس .
(جلس الشيوخ — ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)
- ٩٩٣ لا يوجه الخطاب في الجلسة للموظف الذي يستنييه الوزير .
(جلس الشيوخ — ١٨ مارس سنة ١٩٤٠)
- ٩٩٤ هل يجوز لموظف كبير أن ينوب عن رئيس مجلس الوزراء في تلاوة بيان مكتوب ؟
(جلس الشيوخ — ١٨ مارس سنة ١٩٤٠)
- المادة الرابعة والستون :**
- ٩٩٥ ليس للنائب أن يشتري أو يستأجر ، بغير طريق الزاد العمومي ، شيئاً من أطينان الحكومة باسمه ولا باسم غيره ، ولا أن يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أي منفعة شخصية تعود عليه بالرجع في مدة نيابته ولا بعدها سنة .
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
- ٩٩٥ ليس لأحد من أعضاء المجلسين أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أراضي الحكومة بغير الزاد العمومي ، ولا أن يقدم عطاء عن توريدات أو أشغال عمومية ، ولا أن يحصل من الحكومة على امتيازات أو فوائد أخرى شخصية .
(لجنة الدستور — ٩ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٩٩٨ لا يجوز للوزير مدة وزارته أن يشتري ويستأجر باسمه أو باسم غيره أطينان الحكومة بغير الزاد العمومي ، ولا أن يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أي منفعة شخصية تعود عليه بالرجع .
- ليس لأحد الوزراء أن يتولى تدير نفسه أو آثاره عملاً يكون لجهة من جهات الحكومة حق الرقابة عليه .
(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٩٩٩ لا يجوز للوزير أن يكون رقيقاً أو عضواً في شركة ذات ربح أثناء وجوده في الوزارة .
(لجنة الدستور — ٢٩ أغسطس و ٣ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢)
- ١٠٠٦ لا يجوز أن يكون رئيس ديوان مراجعة حسابات الحكومة قائماً بأي عمل آخر مربوط له مرتب أو مكافأة من خزنة الدولة وتسمى عليه أحكام المادة ٦٤ من الدستور .
(تراجع المائدة على هذا في المائدة ٤٤ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يولييه سنة ١٩٣٠)

١٠٠٦ جواز اشتغال موظفي الحكومة والوزراء في أعمال الشركات والمصارف إذا كان هذا الاشتغال لتحقيق مراقبة الحكومة لها واشتراكها في أعمالها .

قصر إياحة الاشتغال في أعمال الشركات على الموظفين الذين يندر أن تتوفر كفاءتهم في غير الموظفين ، وإستاد العمل إليهم يمنع إستادته للأجانب من جهة ويحقق مراقبة الحكومة للشركات من جهة أخرى ، خصوصاً أن الأعمال التي يقوم بها هؤلاء للموظفون لا يترتب عليها أى عطل في أعمالهم الحكومية ، ولا ضرر منها على خزانة الدولة .
(مجلس النواب — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩)

المادة الخامسة والستون :

١٠٣٠ الوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب فقط .

الأغلبية اللازمة لقرار عدم الثقة بالوزارة تكون بنصف مجموع أعضاء المجلس جميعاً زائداً واحداً .
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٤ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢) .

١٠٢٢ يشترط في قرار عدم الثقة بالوزارة أن يكون بأغلبية الأعضاء الحاضرين وبشرط ألاّ حل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس جميعاً .
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢)

١٠٢٣ المنول عن اشتراط أغلبية خاصة في عدم الثقة بالوزارة .
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٦ مايو سنة ١٩٢٢)

١٠٢٤ رفض اقتراح بأن الوزارة التي يقترح على عدم الثقة بها يجب أن تسقط حتماً .

رفض الاقتراح بضرورة موافقة مجلس الشيوخ على حل مجلس النواب .

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٢ مايو سنة ١٩٢٢)

١٠٢٧ صدور قرار من مجلس النواب بعدم الثقة بالوزارة يترتب عليه استقالة الوزارة ، ولها — إذا رأت أن ما حدث بشأنه الخلاف بينها وبين المجلس لا يبرئها من رأى الأمة — أن تشرح ذلك للبلاد ، وهو حر بعد ذلك في قبول استقالتها أو حل المجلس .

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ مايو سنة ١٩٢٢)

١٠٢٨ يكون لمجلس النواب وحده حق تقرير عدم الثقة بالوزارة .

(لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢)

١٠٢٩ إذا حصل الاقتراح وقصدت الوزارة ثقة المجلس كان عليها أن ترجع إلى ذلك لتعرض الأمر عليه أو ترفع استقالتها له فإن أقالها وعينت غيرها حازت ثقة المجلس كان بها ، على أن لا يقلل الوزارة وأن يحل مجلس النواب وأمر بإجراء انتخابات جديدة ، فإذا أيد المجلس الجديد الوزارة فيها ، وإلا كان حتماً أن تستحيل .

(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

١٠٣١ إن الأصل في عدم الثقة باستقالة الوزارة وقبول تلك الاستقالة ؛ إلا أنه يجوز بطريقة استثنائية الرجوع إلى رأى الأمة في ذلك ، إذا ظهر أن المجلس لا يبرئ من رأى الأمة .

(لجنة الدستور — ١٧ و ١٨ و ٢٩ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

١٠٤٠ هل إذا قرر المجلس قراراً بخلاف ما اتخذته الوزارة من الإجراءات في موضوع بذاته يقرها بإتباعه بعمل معين زيادة عما عمله وعمما وعد به الوزير المختص يعتبر اعتراضاً على إجراءاتها في هذا الموضوع ، ويمرضها المسؤولية الوزارية ؟
(مجلس النواب — ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

- ١٠٤٩ هل رفض اقتراح يتضمن شكر الحكومة ويشتمل على طلبات أخرى فيه معنى عدم الثقة بالوزارة ؟ وهل إذا لم يقبل المجلس أن يشكر الحكومة في موقف اعتراض أو انتقاد ليس للشكر فيه محل يصح أن يعتبر ذلك عدم ثقة بالوزارة ؟
- موافقة المجلس على عدم الجمع بين شكر الحكومة وأى اقتراح من شأنه أن يحد من سوء التفاهم إذا رفض ذلك الاقتراح — استقالة الوزارة لانقادات وجهت إليها أثناء نظر الميزانية وتبع هذه الانتقادات قرار اخفجه المجلس وأتت الحكومة في هذا القرار وفيما تضمنته الانتقادات من عبارات اللوم ما يدعوها ، صيانة لكرامتها ، أن تتخلى عن الحكم . (جلس النواب — ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧)
- ١٠٥١ لا يكون رئيس ديوان للرقابة مستولاً أمام البرلمان .
- (تراجع للثلاثة على هذا في الصفحة ٤٤ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ و ٢٤ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)
- ١٠٥١ قرار مجلس الشيوخ عدم ارتياحه لقيام وزارة لم تواجه البرلمان ، وليست حائزة ثقة مجلس النواب .
- (تراجع للثلاثة على هذا في الصفحة ٣٩ — مجلس الشيوخ — ٣ يناير سنة ١٩٣٨)
- ١٠٥١ إذا قال الوزير ، عند أخذ الرأي على مسألة ، إنه يعتبرها مسألة ثقة به ، فلا يعتبر ذلك مساً بكرامة الأعضاء ، ولا تهديداً لهم ، وإنما يريد أن يدخل النواب في تقديرهم عملاً جديداً هو أن الوزير يضع منصبه مع الرأي الذى يديه في كفة الميزان . وللنواب بعد ذلك حريتهم فيما يقررون .
- (جلس النواب — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨)
- ١٠٥٥ كلة واستكار عمل من أعمال الحكومة « فيها معنى عدم الثقة بالوزارة . ومجلس الشيوخ بمقتضى الدستور لا يملك هذا الحق . ولذلك لا يجوز أن يطرح عليه اقتراح يشمل هذه الكلمة لأخذ الرأي إلا إذا رفعت منه كلمة الاستسكار الواردة به .
- (جلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩)
- ١٠٥٦ مناقشة حول حق مجلس الشيوخ في الاقتراح على عدم الثقة ، وحول مدى حق مجلس الشيوخ في تضمين مشروع الرد على خطاب العرض قررة تكون غايتها الاقتراح على عدم الثقة بالوزارة .
- (جلس الشيوخ — ٨ و ١٥ و ٢٢ فبراير و ١٤ و ٢١ مارس سنة ١٩٣٩)
- ١٠٨٠ مناقشة حول أى الاقتراحات للتقدمه تمديداً للرد على خطاب العرض يبدأ بأخذ الرأي عليه — أخذ الرأي على التعديل الأوسع نطاقاً ، والأبعد عن للشروع الأصل .
- (تراجع للثلاثة على هذا في الصفحة ٤٢ — مجلس الشيوخ — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩)
- المادة السادسة والستون :**
- ١٠٨١ إلى حين إصدار قانون خاص ببيان أحوال مسئولية الوزراء والقنوات التى توقع عليهم وطريقة السير عندهم يكون العمل كما يأتى :
- لمجلس النواب أن يتهمه وللجس الخصوص أن يحاكمهم بخصوص جرائم خيانة الوطن والتلاعب بالأموال العمومية وعصيان ضرائب غير قانونية ، وكل ما يقع منهم في أثناء تأدية وظائفهم من الإجراءات المخالفة للدستور والقوانين .
- ينظم المجلس شبه طرق الإجراءات الواجب اتباعها ويطبق القنوات النصص عليها في قانون القنوات . وفي الأحوال التى لم ينص عليها في القانون المذكور لا يجوز الحكم على الوزير بقوة أجس من عقوبة المجلس الذى لا تزيد مدته على ثلاث سنوات أو التى لا تزيد مدته على عشر سنوات .
- (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢)
- (لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

١٠٨٢	تنشأ محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم . (لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)
١٠٨٢	وجوب إقاف الوزير بمجرد اتهام مجلس النواب بإيه ، وإن استقالته لا تمنع محاكمته . (لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢)
١٠٨٢	يترتب المجلس المخصوص من دائرتين ، إحداها دائرة الاتهام والأخرى للمحك ؛ فدائرة الاتهام تتكون من سبعة أعضاء بالقرعة ، منهم ثلاثة من مجلس الشيوخ وأربعة من القضاة ، ودائرة الحكم تؤلف من الرئيس والسبعة عشر عضواً الآخرين . (لجنة الدستور — ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢)
١٠٨٣	لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلث الأعضاء الحاضرين . وتكون محاكمة الوزراء أمام مجلس الأحكام المخصوص . وبين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس . (لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
١٠٨٤	تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام للجنة في اللواد من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور . (تراجع للثلاثة على هذا في المادة ٤٤ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)
١٠٨٤	الاتهام بأية تهمة لا يستطيع المجلس أن يوجهه ، لأن هناك نصاً في التشريع لم يسهل بهد ، ألا وهو وضع القانون الخاص بمحاكمة الوزراء وتشكيل المجلس المخصوص الذي يقضى في موضوع الاتهام . أقصى ما يمكن أن يصل إليه الاستجواب هو عدم الثقة بالوزير . أما في حالة الاتهام فهناك مدى أبدي من هذا ، وهو الإحالة على المحاكمة . (تراجع للثلاثة على هذا في المادة ١٠٧ — مجلس النواب — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٩)
	المادة السابعة والستون :
١٠٨٥	تنشأ محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم . وتكون الهيئة التي تتولى محاكمة الوزراء على الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم مغلطة من أعضاء مجلس الشيوخ ومن القضاة . (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢)
١٠٨٧	تنشأ محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم . (لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)
١٠٨٧	تكون الهيئة التي تتولى محاكمة الوزراء على الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم مغلطة من أعضاء مجلس الشيوخ ومن القضاة . ويؤجل الفصل في كيفية تأليف المحكمة وعدد قضاتها إلى وقت آخر . (لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)
١٠٨٨	يتشكل المجلس المخصوص من رئيس محكمة الاستئناف الأهلية رئيساً ، ومن ستة عشر عضواً ، منهم ثمانية أعضاء من مجلس الشيوخ يؤخون بطريق الاقتراع ، وثمانية مستشارين من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية يؤخون بترتيب الأقدمية . فإن لم يكف عدد هؤلاء المستشارين فيكمل العدد من رؤساء المحاكم الأهلية ثم من وكلائها بترتيب الأقدمية أيضاً . (لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)

١٠٨٩ يترتب المجلس المخصوص من دائرتين ، إحداها دائرة الائهام والأخرى للمحك . فدائرة الائهام تتكون من سبعة أعضاء بالقرعة منهم ثلاثة من مجلس الشيوخ وأربعة من القضاة ، ودائرة الحكم تؤلف من الرئيس والسبعة عشر عضواً الآخرين . (تراجع الثالثة على هذا في المادة ٦٧ - لجنة الدستور - ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢)

١٠٨٨ يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ، ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك . (لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

١٠٩٠ تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الائهام والمحكمة ، القواعد والأحكام المبينة في المواد من ٦٦ إلى ٧٢ في الدستور . (تراجع الثالثة على هذا في المادة ٤٤ - مجلس النواب - ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

المادة الثامنة والستون :

١٠٩٠ يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه ، وتبين في قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التي لا يتناولها قانون العقوبات . (لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

١٠٩٠ اقتراح تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تكون مهمتها فحص التصرفات التي صدرت من وزير المعارف الأسبق (على ما هو بالنا) ، وما انطوت عليه من مخالفات لقوانين البلاد ، وتبين مدى هذه المخالفات ؛ وذلك بمناسبة ما أجراه من تغيير مناهج التعليم وتبديل خطط الدراسة ، ولتقدم للمجلس تقريراً برأيها قبل نهاية هذا الدور . (تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٠٨ - مجلس النواب - ٣١ يولي سنة ١٩٢٦)

١٠٩٠ استنكر مجلس النواب تصرف زيور باشا رئيس مجلس الوزراء في شراءه « بيوت هانس » ببلدية بمبلغ ١٦٠.٠٠٠ جنيه ، ينقض من مجلس الوزراء ، بدون مناقشة وبدون وجود اعتماد لذلك في الميزانية وبدون اتباع الطرق المعتادة في مثل هذه الحالة ، وبأسلوب لا يدل على الحرس على أهوال الدولة .

يدعو المجلس الحكومة إلى أن تتخذ الإجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة في مثل هذا ، وأن تخصص هذه المصاريف لإقامة الوزير المفوض ومكاتب القنصلية وإدارة البعثات إذا أمكن .

ويدعوا لأن تضمن مشروع القانون المنصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور نصاً بمراقبة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة بصفة لعمال ليس في الميزانية اعتماد خاص له ، أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان . (تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٤٣ - مجلس النواب - ١٥ و ١٦ و ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦)

١٠٩٠ قرار المجلس أن يستحث الحكومة على السرعة في تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء المشار إليه في المادة ٦٨ . هل للوزير الحق من أنه يحث على أعمال لجنة التحقيق ؟

هل للوزير الحق من أنه يحضر أمام المجلس ليبدل بما عنده من أوجه الدفاع ؟

هل للوزير الحق من أنه يطلب من المجلس تمكينه من الاطلاع على أوراق في إحدى الوزارات ليتمكن من الدفاع عن نفسه ؟

(تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٠٨ - مجلس النواب - أول سبتمبر سنة ١٩٢٦)

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور .

١٠٩٠

(تراجع الملائنة على هذا في المادة ٤٤ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

استقالة الوزارة لعدم تمكنها من أن تقدم للبرلمان التشريع الذي تقضي به هذه المادة صيانة لأحكام الدستور .

١٠٩١

(مجلس النواب — ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠)

المادة التاسعة والسون :

تصدر الأحكام النهائية من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتاً .

١٠٩٤

(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور .

١٠٩٤

(تراجع الملائنة على هذا في المادة ٤٤ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

المادة السبعون :

إلى حين صدور قانون ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء .

١٠٩٥

(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور .

١٠٩٥

(تراجع الملائنة على هذا في المادة ٤٤ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

المادة الحادية والسبعون :

الوزير الذي يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره ، ولا يمنع استقالته استمرار إجراءات التحقيق والمحاكمة .

١٠٩٦

(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور .

١٠٩٦

(تراجع الملائنة على هذا في المادة ٤٤ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

المادة الثانية والسبعون :

لا يجوز النقو عن الوزير المحكوم عليه من المجلس المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب ، كما لا يجوز إيقاف التحقيق الحاصل ضد الوزراء .

١٠٩٧

(لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)

لا يجوز النقو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب .

١٠٩٧

(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور .

١٠٩٨

(تراجع الملائنة على هذا في المادة ٤٤ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

